

المحاماة

تصدرها نقابة المحامين ج ٢٠٤٠

فهرس العدد

صفحة

● الافتتاحية :

المحامون وقضية التحرير للاستاذ محمد فهم أمين المحامي وسكرتير التحرير ٣

● دستوري

موقف الديمقراطيات من الرقابة على دستورية القوانين للدكتور محمد عصفور المحامي ٥

● قانون مقارن :

حق النقد دراسة مقارنة في القانون الانجليزي للدكتور جمال العطيفي المحامي ٧٥

● اداري :

نظام التأديب الذي يحكم المخالفات التي يرتكبها العاملون مدة نذبتهم أو اعارتهم للاستاذ محمد رشوان احمد رئيس النيابة الادارية ٤٤

● تحكيم :

التحكيم بين العقد والاختصاص القضائي للاستاذ محمد كامل فخرى المحامي ٥٠

● عمل :

مشروعية الصلح أو الإبراء من فروق الاجر المستحق للعاملين بالقطاع العام للاستاذ احمد فهمي هبة المحامي بادارة قضايا الحكومة ٥٨

● احوال شخصية :

مدى التزام الزوجة بالطاعة للاستاذ أنور العمروسي القاضي بمحكمة المتصورة ٧٠

● تعليق على الأحكام :

إيلولة بعض الأموال التي يلحقها التقادم الى الحكومة للدكتور محي الدين علم الدين اسماعيل المحامي ٨٧

أحكام القضاء : ٩٨

مجلس التحرير

الاستاذ احمد الخواجه نقيب المحامين

الدكتور جمال العطيفي المحامي

الدكتور زكي هاشم المحامي

الدكتور سليمان مرقص المحامي

الدكتور على العريف المحامي

الدكتور محمد عصفور المحامي

الاستاذ محمد فهم أمين المحامي

أحمد الخواجه

محمد فهم أمين

المحامون وقضية التحرير



لأستاذ محمد فهد أمين المحامي
سكرتير التحرير
وعضو مجلس النقابة

أيها الزملاء الأحرار ..

لقد كان المحامون أكثر الناس أدراكا وفهما للموقف السياسي البارز الذي اتخذته القائد الخالد جمال عبد الناصر من قبوله « المبادرة الأمريكية » لأن القبول كان الوسيلة الوحيدة لفضح هذه المناورة التي تكشف بعد ذلك أمام العالم كله وافتضح أمرها .

وعلى أرض الجزائر - في المؤتمر الحادي عشر لاتحاد المحامين العرب - ارتفع صوت المحامين يشرح حقيقة الموقف كما ارتفع صوت المحامين يؤكد أننا لن نتنازل عن حبة رمل من أرضنا . واننا لن نفرط في حقوق الشعب العربي الفلسطيني .

وفي هلسنكي - في المؤتمر التاسع لرابطة الحقوقيين الديمقراطيين - ارتفع صوت المحامين مدويا ونجح في كسب وتأييد جميع وفود المؤتمر - الذي ضم أكثر من خمسين دولة - الى جانب قضيتنا العادلة .

ومن خلال عمل المحامين في كل مكان ذهبوا اليه حظيت قضيتنا العربية بتأييد عالمي واسع .

اننا نخاطب العالم كله ونخاطب في الطليعة منه رجال القانون بلغة القانون والحق ونقول لرجال القانون في العالم : ان الاستعماريين والصهاينة ليسوا أعداء أمتنا العربية فحسب . انهم أيضا أعداء حرية الشعوب واستقلالها .. أعداء الحق المقدس للشعوب في تقرير مصيرها .. أعداء القانون الدولي ..

فما عرف القانون الدولي أشد من تبجح الصهاينة حين يحتلون أراضي ثلاث دول بعدوان سافر غادر ويرفضون الانسحاب ويضربون عرض الحائط بقرارات الأمم المتحدة ويعملون على ضم هذه الأراضي اليهم . ويصرون على التوسع ..

ان المحامين شهدوا اسرائيل تولد سفاحا وتبنى وجودها على أنقاض الشعب العربي الفلسطيني المالك الاصيل لهذه الأرض وصاحبها الشرعي . وتقوم على العنصرية البغيضة عدوة الشعوب والسلام وتخلف النازية بصورة أبشع منها .

ان المحامين شهدوا دور الامبريالية الأمريكية في مساندة الصهيونية وعدوانها

تارة بالقهر والارهاب ومدىها بالسلاح الاجرامى واخرى بالتحايل والمؤامرات والارهاب الدولى لتكون قاعدة عدوانية لها تحمى مصالحها الاستعمارية وترحب بها وتضرب التحركات التحررية والتحول الاشتراكى فى ارضنا العربية .

ان المحامين الذين كانوا دائما فى الصفوف الاولى فى النضال السياسى عليهم اليوم واجب نحو وطنهم وشعبهم العربى لتدعيم جبهتنا الداخلية والعربية ومواجهة الاستعمار والصهيونية - فلا سلام مع مؤامرات الاستعمار واطماع الصهيونية .

ان المحامين عليهم ان يقفوا صفوفا متراصة مع جماهير شعبهم مع الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود البواسل على خط النضال من اجل تحرير الارض وتحقيق النصر ومن اجل حق الشعب العربى الفلسطينى فى تقرير مصيره والعودة الى دياره .

ان المحامين عليهم واجب ان يقفوا حيث كان موقفهم دائما ..

رجال حق وعدل وقانون ..

على ارض اول حضارة سجلت للانسان معانى الحق والعدل والقانون ..

وانها لمعان منتصرة ..

وان شعبنا لمنتصر ..

مهما طال المدى ومهما عظمت التضحية ..

موقف الديمقراطية من الرقابة على دستورية القوانين

بقسام
الدكتور محمد مصطفى
الحامى أستاذ بحكم النقض

تمهيد - صلة الديمقراطية بالرقابة على دستورية القوانين

لعل أكثر التعميمات خطأ هو اعتبار الرقابة القضائية على دستورية القوانين العلامة على قيام نظام ديمقراطى سليم . والحقيقة التى لا تجوز المارة فيها أنه لا صلة حتمية بين حكم ديمقراطى وبين الرقابة القضائية على دستورية القوانين : فلا انكار الرقابة القضائية على دستورية القوانين يمكن أن يعد دليلا على اختفاء الديمقراطية ، ولا وجود الرقابة القضائية يمكن أن يعد بذاته الشاهد على قيام الديمقراطية .

● فإذا كان نظام الحكم يعارض فكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين فإنه لا يجوز أن يستخلص من ذلك أن هذا النظام نظام غير ديمقراطى لهذا السبب فتمت نظم ديمقراطية عديدة - لا ينزع أحد فى صفتها الديمقراطية هذه - لا تقرر إطلاقا فكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين ، بل وهى لا تقرر أية رقابة على المشرع فى ممارسته لسلطته التشريعية ولا يمكن أن يقال أن عدم توافر رقابة قضائية على المشرع لا تتحقق معه ديمقراطية ما ، فقد تكون الديمقراطية أكثر تحقيقا فى مثل هذا النظام ، لأسباب أخرى أحدها أن المشروع وإن كان يتمتع قانونا بسلطة مطلقة إلا أنه يمارس - بالفعل ضبطا للنفس فيما يضعه من تشريعات حتى لا تتنافى مع ما توافقت عليه أرادة الأمة من مبادئ وتقاليد دستورية .

● وقد يأخذ نظام استبدادى بالرقابة القضائية على دستورية القوانين دون أن يترتب على هذه الواقعة بذاتها تحقيق الحرية أو سيادة القانون : لأن قيم الديمقراطية لا تعيش فى قوالب أو عبارات أو صيغ وإنما هى معان حية لا تتحقق فى جو استبدادى لا يسمح بأن تتردد فيه نسمات للحرية . ولم يعد غريبا اليوم أن تعلن النظم السياسية المعاصرة الأخذ بمبادئ تتنافى مع جوهرها نفسه - وقد علمنا التاريخ أن بعض النظم الاستبدادية تعلم ما فى بعض المبادئ الديمقراطية الدستورية من بريق يهر البصر ، وهى لهذا تدعى الأخذ بها لكى تجعل منها مجرد واجهة جميلة لنظام أرهاى بشع .

ولهذا السبب ليس من الممكن تقدير موقف نظام الحكم من فكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين بطريقة مجردة ، ذلك أن ما يحدد موقف نظام من النظم من هذه الفكرة هو أيديولوجيته السياسية واصداء هذه الأيديولوجية فيما يضعه من تنظيمات قانونية وسياسية . وكذلك فإن تقدير احتمالات نجاح الفكرة لا يجوز أن يتم استنادا الى أسس نظرية وإنما يجب أن يتم استنادا الى الواقع الحى لكل شعب وفلسفة نظام الحكم فيه وأهم العناصر التى تحدد اتجاه النظام بالنسبة لفكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين هى :

١ - مدى اعتراف سلطة الحكم بتقييدها بمبادئ عليا سواء أكانت هذه المبادئ مقتنعة في صورة قواعد دستورية أو غير مقتنعة كما هو الشأن بالنسبة لمبادئ عليا في القانون الطبيعي أو العدالة .

٢ - وضع المشرع في نظام الحكم وما إذا كان يوجد أولا يوجد تدرج في مراتب القواعد التشريعية ، على نحو يمكن من الاعتراف بوجود قواعد قانونية أسمى من قواعد التشريع العادي .

٣ - مدى الاعتراف بوجود سلطة تفرض الالتزام على المشرع وتقيّد عمله التشريعي إذ لا يكفي أن يسلم بوجود قاعدة قانونية أسمى من القانون ، وإنما لا بد وأن تكون هناك جهة تملك بالنسبة للقانون سلطة الامتناع عن تطبيقه إذا خالف القاعدة الأسمى .

● ومن الواضح أنه إذا كانت سلطة الحكم مطلقة بحيث تعتبر نفسها غير مقيدة بأية قاعدة قانونية فإنه لا يتصور أن توجد في مثل هذا النظام فكرة للرقابة على دستورية القوانين . وحتى إذا تصورنا تسليم النظام بالفكرة فإنها تكون فكرة شوهاء وداعية إلى السخرية والا فكيف يقوم النظام على أساس أن سلطة الحكم هي مصدر الشرعية ومركز الإشعاع في كل ما يوضع من تنظيمات سياسية ، ثم تقوم في كنف مثل هذا النظام أداة تناقض أساسه وتفرض عليه القيود ؟! ولا يتغير الوضع بداهة إذا كان نظام الحكم يسلم نظريا بوجود قواعد تقيّد سلطته ولكنه يمارس في التطبيق سلطة مطلقة ، فيهدر هذه القواعد وهو آمن من المسائلة . ويحدث ذلك كثيرا في عديد من الانقلابات التي لم تستقر فيها فكرة الحكم وصورته التفصيلية في أذهان القائمين بها ، فيجرون تعديلات لا تنقطع في أسس النظام يواجهون بها ما يطرأ من مشكلات أو تهديدات لحكمهم .

● غير أنه لا يكفي أن تعترف سلطة الحكم بوجود قواعد عليا تعد قيودا على أراذلها ، فقد يقوم مثل هذا الاعتراف على أساس سياسي بحت ، ومثل هذا الاعتراف لا قيمة له إذا لم ينفذ إلى المجال القانوني فتكون هناك قواعد دستورية لها صفة الالتزام القانوني بالنسبة لسلطة الحكم (المشرع فرع منها) وفي عبارة أخرى أنه لا سبيل لانفاذ فكرة الدستورية إذا لم تكن هناك مراتب في قوة الالتزام القانوني بالنسبة للقواعد القانونية على نحو تتميز معه القواعد الدستورية عن القواعد التشريعية العادية سواء من حيث الجهة التي تصدر عنها ، أو من حيث الإجراءات التي تتبع في إصدارها ، أو من حيث الطريقة التي تتبع في تعديلها . وبدون هذا التمايز بين نوعين من القواعد القانونية لا يكون هناك محل لتحكم الدستور في القانون كما توجب فكرة دستورية القوانين ، وهي تتنافى بداهة مع التطابق في قوة الالتزام بين القاعدة الدستورية والقاعدة القانونية . ذلك أن وجود التشريع في مرتبة أدنى من قاعدة تسمو عليه شرط أساسي لا مكان تصور فكرة الرقابة على الدستورية .

● وحتى إذا كان نظام الحكم يعترف بقيود ترد على سلطاته ، وأن هذه القيود ليست سياسية فحسب وإنما هي قانونية كذلك وتقوم على تمييز جوهري بين قواعد دستورية وقواعد تشريعية عادية ، فإنه لا يتوافر بالشرطين السابقين الجو المناسب لوضع فكرة الرقابة على دستورية القوانين موضع التنفيذ ، ما لم توجد أداة تكفل ذلك بأن تخضع بالفعل القانون لأحكام الدستور ، سواء أكانت هذه الأداة هيئة سياسية أو جهة قضاء . وفي عبارة أخرى أنه لا يكفي الاعتراف الافلاطوني بسيادة

القاعدة الدستورية أو سموها على القانون العادى وانما لا بد من أن توضع هذه السيادة موضع التطبيق .

والمحاور السابقة هى التى تحدد موقف نظم الحكم المختلفة من فكرة الرقابة على دستورية القوانين وهى السبب فى اختلاف مواقفها :

فنظم الكتلة الشرقية ترفض رفضا قاطعا فكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين لأنها لا تعترف بقيود على سلطة الحكم ، ولا تعترف بمفومات نظام قانونى تتحدد فيه معالم تفرقة واضحة وقاطعة بين مراتب متفاوتة للقواعد القانونية ، كما وانها لا تقر مبدأ الفصل بين السلطات وبالتالى لا تعترف بسلطة للقضاء تستقبل من سلطة الحكم أو تراقبها فى نشاطها التشريعى .

والديمقراطيات الغربية وان اتفقت فى مبدأ تقييد سلطة الحكم وعدم اطلاقها ، الا انها مختلفة فى طبيعة القواعد التى تفرض هذا القيد اهى سياسية أم قانونية . وتختلف الديمقراطيات الغربية كذلك فى الاعتراف أو عدم الاعتراف بوجود قاعدة قانونية اسمى فى المرتبة وأقوى فى الالتزام القانونى من التشريع العادى . وهى أكثر اخلافا فى توفير أو عدم توفير أداة لفرض الالتزام القانونى على المشرع فيما يصدره من قوانين .

وفيما يلى تفصيل لبعض ما أوجزناه .

نظم الحكم فى الكتلة الشرقية :

وهذه النظم تعتنق الماركسية ايدولوجية كاملة لها فى كافة المجالات فلسفية واجتماعية وسياسية . ومن المعروف أن الفلسفة الماركسية السياسية لا تعترف بأى قيد على سلطة الحكم التى تتمثل - فى مرحلة التمهيد للمجتمع الشيوعى - فى دكتاتورية البروليتاريا . واذ كان الحزب الشيوعى يعد الطليعة الثورية الواعية لدكتاتورية البروليتاريا فان معنى ذلك بداهة أن الحزب هو السلطة التى تسمر فوق كافة أجهزة تنظيمات الدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ، وأن هذه السلطة لا ضابط لها ولا قيود . وبجانب ذلك فان اعتناق نظم الكتلة الشرقية مبدأ وحدة السلطة وانكارها المطلق لمبدأ الفصل بين السلطات يؤدى لزوما الى نظام قانونى لا يعترف بالمعالم الواضحة والمحددة (فى الديمقراطيات الغربية التقليدية) لمراتب متفاوتة فى قوتها للقواعد القانونية . فلا توجد فروق جوهرية بين القانون والأدوات التشريعية الأخرى ، ولا بين هذه الأدوات كلها وبين القرار الإدارى بالمعنى الصحيح . وحتى القاعدة الدستورية نفسها لا تتمتع - فى التطبيق - بسمو على ما عداها من القواعد القانونية ، وانما الأدوات المهيمنة على النظام القانونى كله هى أوامر الحزب وتوجيهاته . ومن الطبيعى أن لا تتصور فى ظل نظام قانونى - هذه هى خصائصه - رقابة قضائية على دستورية القوانين حيث لا توجد قيود قانونية على سلطة الحكم ، وحيث لا يعترف قانونا بسمو للقاعدة الدستورية على ما عداها من القواعد القانونية الأخرى ، وحيث لا يتصور وجود قضاء مستقل يلزم التشريع حدود الدستور . وحتى بعد أن أعلن الدستور السوفيتى سنة ١٩٣٦ ، وجرى الحديث على أن هذا الدستور يمثل أسس القواعد القانونية (على نحو قد يوهم بالاقتراب من الفكرة الديمقراطية عن الدساتير) فان النظام السياسى ظل فى موقفه المعارض لفكرة الرقابة على دستورية القوانين ، وهو لم يسلم الا بالرقابة السياسية التى تمارسها قمة السلطة السياسية متمثلة فى الحزب ، وهذه الرقابة على التشريع ليست رقابة متميزة

عما عداها من وجوه الرقابة على أنشطة الدولة الأخرى . فهي لا تستهدف أبدا إخضاع القانون للدستور ، وإنما هي تستهدف إخضاع الدستور والقانون ، وكل أمر من أمور الدولة لتوجيهات الحزب وأوامره .

أما الديمقراطيات الغربية

فعلى الرغم من اتفاقها في بعض الأصول المشتركة ، إلا أن أيديولوجياتها السياسية تختلف في أمرين جوهريين يحددان بطريقة متفاوتة مواقفها من الرقابة على دستورية القوانين . فالدول الغربية مختلفة في تحديد المفهوم الديمقراطي لسلطة المشرع وامكان الرقابة على هذه السلطة : إذ من الواضح أن هذه الديمقراطيات تنتمي إلى مدرستين مختلفتين تماما في التفكير والاتجاه :

(أ) إحدى المدرستين ترى تحقيق الديمقراطية في تأكيد مبدأ الأغلبية البرلمانية إلى أقصى حد وبالتالي سيادة التشريع على نحو لا يضع أمام المشرع أي قيد . ويطلق على هذه المدرسة وصف الديمقراطية التقليدية أو الجماعية *totalitarian democracy*

(ب) وأما المدرسة الأخرى فعلى خلاف المدرسة السابقة تؤمن بالديمقراطية الليبرالية التي وإن أخذت بالمبدأ الديمقراطي المؤكد للسيادة الشعبية المتمثلة أساسا في العمل التشريعي (والرقابة السياسية على عمل الحكومة) ، إلا أنها تحد كثيرا من هذا المبدأ وتقيده بفكرة أخرى تضع قيودا وحواجز أمام سلطة المشرع تتمثل أساسا في الحريات والحقوق السياسية وبعض التظم السياسية التي تستعصى على التعديل .

وانطلاقا من مفهومين مختلفين للديمقراطية تختلف الديمقراطيات الغربية في موقفها من امكان الرقابة على سلطة المشرع .

فالديمقراطيات الغربية المنتمية إلى الديمقراطية الجماعية قد لا تقر سمو القاعدة الدستورية على ما عداها من القواعد القانونية (كما هو الحال في النظام الإنجليزي) ، وهي حتى إذا أقرت بسمو القاعدة الدستورية لا تقر إطلاقا لجهاز غريب عن المشرع نفسه (كجهة القضاء) أن يلزم التشريع حدود الدستور ، (النظام الفرنسي) .

أما الديمقراطيات الغربية المنتمية إلى الديمقراطية الليبرالية فهي تسلم بسيادة الدستور نظريا وتطبيقا ، وهي لهذا تخضع القانون للدستور وإن كانت تتفاوت في أسلوب هذا الإخضاع : أيا كان بالرقابة القضائية عن طريق الدفع وأمام كافة جهات القضاء (النظام الأمريكي) ، أم يكون بإنشاء جهاز قضائي متخصص في هذا الأمر سواء كان الالتجاء إليه عن طريق الدفع (النظام الإيطالي) ، أم عن طريق المدعى الأصلي (النظام الألماني) .

وسوف نتناول فيما يلي دراسة الاتجاهات المختلفة في النظم الدستورية الغربية في صدد موضوع الرقابة على دستورية القوانين :

فنتناول في فرع أول عرض نماذج للنظم الدستورية المنسكرة لفكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين ، - وقد اكتفينا بنموذجين لهذه النظم هما النظامان الإنجليزي والفرنسي .

ثم نتناول في فرع ثان نماذج للنظم التي أقرت فكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين ، والمشكلات الدقيقة التي يثيرها التطبيق العملي لهذه الفكرة . وقد اكتفينا بثلاثة نماذج لهذه النظم هي الولايات المتحدة الأمريكية ، وإيطاليا وألمانيا الغربية .

الفرع الأول

نماذج للنظم الدستورية المنكرة للرقابة القضائية على دستورية القوانين

(١) النظام الدستوري الانجليزي

يقوم النظام الدستوري الانجليزي على ثلاثة اصول كبار تتعارض جوهريا مع الشروط المطلوبة للرقابة على دستورية القوانين :

● فلا يعترف النظام الانجليزي بقواعد أو مبادئ عليا ثابتة ، ذلك انه لا يعترف بفكرة قانون طبيعي تسمو مبادئه على القوانين المكتوبة ، كما وأنه لا يقر وجود قواعد دستورية تقيد سلطة الحكم .

● ويؤكد النظام الانجليزي كذلك السيادة المطلقة للبرلمان في مجال التشريع ، فليست هناك جهة تنافس البرلمان سلطانه التشريعي ، كما لا يوجد حد أو قيد شكلي أو موضوعي يرد على هذا السلطان .

● وعلى الرغم من الاعتراف بسلطة تشريع أصيلة كان يمارسها القضاء الانجليزي والتي تكونت من سوابقها العريقة في القدم الشريعة العامة Common Law (الذي يعد في نظر القضاء الانجليزي مفخرة نظامهم وحامي حرياتهم) ، على الرغم من ذلك فلقد كان من شأن تطور نظام الحكم نحو استئثار البرلمان بسلطة التشريع وتأكيد سيادته في هذا المجال ، أن أنكر على القضاء أي حق في الرقابة على دستورية القوانين الصادرة من البرلمان .

وفيما يلي كلمة عن كل وجه من الوجوه الثلاثة السابقة .

أولا - عدم وجود مبادئ عليا : فالنظام الدستوري الانجليزي يعد نظاما فريدا من نوعه بين الديمقراطيات الغربية من حيث انكاره لوجود مبادئ عليا ثابتة ، بل ومن حيث انكاره لقيام دستور بالمفهوم المتعارف عليه في القارة الأوروبية .

● فلئن كان كبير القضاة الانجليز اللورد Thomas Coke قد ادعى في فترة من الفترات وجود قانون أساسي تلتزم به السلطة التشريعية ويقوم القضاء على حمايته بتقرير بطلان كل قانون يتعارض مع أحكامه ، إلا أن هذا الادعاء قد سقط منذ زمن بعيد ولم يقدر له النجاح .

● والواقع أنه لما يتصادم مع العقلية الانجليزية الاعتراف بمبادئ عليا تهيمن على عمل المشرع ، في نفس الوقت الذي لا تقر فيه قيام قواعد دستورية ذات قيمة اسمي من قيمة التشريع العادي ، وسبب ذلك أنه لا يوجد في إنجلترا « دستور » بالمفهوم الغربي أي كاتار تعمل فيه سلطة الحكم ولا يجوز لها الخروج عليه .

ولم تعرف إنجلترا طوال تاريخها السياسي سوى دستور مكتوب واحد سنة ١٦٥٢ عندما خلق البرلمان الانجليزي جيشا لكي يسقط به الملك ، فقضى الجيش

على خالقه (البرلمان) (١) . غير أن عدم وجود دستور مكتوب في إنجلترا لا يعنى أنها لا تخضع لقواعد دستورية ، ذلك أن النظم الضرورية لممارسة وظائف الدولة الحديثة المتعددة قد أنشئت فيها من وقت لآخر ، كلما دعت الحاجة الى ذلك وهى اذ أنشئت لتواجه الضرورات المباشرة ، فقد عدلت لكي تؤدي وظائف أكثر اتساعا بل وأحيانا مختلفة ، ولقد اقتضت الظروف السياسية والاقتصادية القيام باصلاحات بين وقت وآخر ، ولقد كانت هذه عملية ابتكار واصلاح وتعديل في توزيع السلطات ، فكان البناء الدستوري يضاف اليه باستمرار ويعدل ويعاد انشاؤه جزئيا ، حتى انه كان يجدد من قرن الى آخر ، ولكنه لم يهدم أبدا من أساسه ويعاد انشاؤه على أسس جديدة ، ولما كان الدستور يهكون من نظم وليس من الورق الذي يصفها فان الدستور الإنجليزي قد قام من غير ورق ، وهو لم يصنع ولكنه نما (٢) .

غير أن ما يتميز به الدستور الإنجليزي ليس هو عدم تدوينه أو وحدانية مصدره فحسب وإنما هو طبيعته الخاصة التي لا تميز بين قواعد دستورية وقواعد قانونية عادية ، سواء في شكلها أو في مصادرها ، وسبب ذلك أنه لا تمييز قانوني بين السلطة التأسيسية والسلطات المؤسسة ، وإنما يعتبر البرلمان هيئة تشريعية وجمعية تأسيسية في نفس الوقت . ونظرا للتطابق في الشكل وفي القوة الإلزامية بين النصوص الدستورية والقوانين العادية فانه يكون من الصعب في إنجلترا التمييز بين ما يعد - في القسارة الأوروبية - قانونا أساسيا وقانونا عاديا ، وهكذا يتلخص الدستور الإنجليزي - كما يقول جريفز - في إرادة البرلمان التي لا تلتزم باحترام أية قاعدة قانونية والتي تعد تبعا لذلك متحركة omnipotent فالقانون الصادر عن البرلمان هو الذي يهيمن على حياة الأمة القانونية كلها ، لأن البرلمان يعد مصدر الشرعية في النظام الإنجليزي حيث لا تمارس السلطات العامة اختصاصاتها عن طريق قانون أساسي ، وإنما نتيجة إقرار البرلمان للأوضاع السائدة بالفعل (٣) .

وعلى الرغم من عدم وجود أساس للفرقة - في النظام الدستوري الإنجليزي - بين القانون الأساسي والقوانين العادية فان هناك قوانين معينة ذات أهمية دستورية عظمى (ومن هذا القبيل العهد الأعظم ووثيقة الحقوق) والقوانين التي تنظم الأوضاع والوظائف النظامية Institutional forms and functions (ومن هذا القبيل قانون التسوية وقانون التنازل عن العرش وقانون الزيجات الملكية .. وهى القوانين التي تنظم التعاقب على العرش وقوانين المخصصات الملكية) . ويرى بعض الفقه أن أكثر القوانين استقصاء لمثل هذه القوانين لن تزودنا بصورة كاملة للآطار الدستوري حيث يقتضى الأمر أن يتقصى أيضا العرف والتقاليد التي تحدد عمل النظم والعلاقات فيما بينها .

Customs and conventions by which the interaction of institutions is determined.

(١) يقول « جنينجز » لقد كان « كرومويل » آمينا للغاية ودكتاتورا حقيقيا عندما رأى أنه لم تكن هناك حاجة الى نظام حكم أكثر دوما . فإداة الحكومة Instrument of Government التي جعلها « كرومويل » اللورد الحامي Lord Protector وأقامت هيئة تشريعية جديدة كانت الدستور البريطاني لسنتين قليلة فقط وصعب أن تستمر بعد موت « كرومويل » نفسه . ففي سنة ١٦٦٠ عبر الملك شارل الثاني البحر وعاد الى مملكته ، وبدأ يحكم كما لو لم يوجد أبدا الكومنولث الذي أنشأه « كرومويل » ! (جنينجز - القانون والدستور طبعة ثالثة ص ٧) وأن كان لونغستين يرى أن وجهة نظر « كرومويل » في انشاء أداة للحكومة وليس دستورا هو إيمانه دينيا بالقوة الدينية الداخلية للسلطة السياسية .

(٢) « جنينجز » المصدر السابق ص ٨ وان كانت وجهة نظر « لونغستين » أن الإنجليزي لم يروا ضرورة قيام دستور لأن السلطة كانت قد انتقلت فعلا الى الطبقات الاجتماعية الجديدة دون ما حاجة تلجئوها الى الاستعانة بفكرة القانون الطبيعي .

(٣) « جريفز » « عن الدستور الإنجليزي » ص ١٥ .

ولقد حدد الفقيه « جينينجز » مصادر المبادئ الدستورية مقررًا أن هناك أربعة أنواع من هذه القواعد :

- ١ - قواعد مستمدة من التشريع
- ٢ - قواعد مستمدة من أحكام القضاء * Case law
- ٣ - قانون البرلمان وعرفه The Law and custom of Parliament
- ٤ - اللياقات الدستورية Constitutional conventions

ومعنى ذلك أن القواعد الدستورية - التى تكون مجموعة فى دستور مكتوب - موزعة فى إنجلترا على أربعة مصادر ويكون مصدران فقط من هذه المصادر الأربعة جزء « من قانون الدولة العادى the ordinary law of the land فاللياقات الدستورية وقانون البرلمان وعرفه لا يدخلان تحت هذا الوصف ، إلا أن بعضها مع ذلك يكون جزء من النصوص الدستورية لو أن دستورًا مكتوبًا قد وضع ».

وان كان للأستاذ « دايسى » رأى خاص مؤداه استبعاد اللياقات الدستورية التى تعد فى نظره سياسة لا قانونًا ، وهو لذلك يحيد قصر الدراسة الدستورية على تلك القواعد المستمدة من التشريع أو من القانون القضائى (ص ٣٠ و ٣١) بل أنه يقصرها على جزء منها فقط هى القواعد القانونية (أى تلك التى تعترف بها المحاكم) ويعارض « جينينجز » بحق هذا الرأى ، وهو يرى أنه لو وضع دستور مكتوب فى إنجلترا لوجب أن يتضمن اللياقات الدستورية العامة ، وهو يشير إلى أن بعض دساتير الدومنيون ، قد ضمنت نصوصها بعض اللياقات الدستورية البريطانية . وهو يرى أن الفارق الوحيد بين القواعد التشريعية أو القضائية من جهة واللياقات الدستورية من جهة أخرى - وهو فارق يرجع إلى طبيعة كل منهما - أن الأولى يمكن أن توجد بوضوح فى القوانين أو أحكام القضاء فى حين أن اللياقات الدستورية (وهى ثمرة تقليد ينقلب إلى قواعد الزامية) يحتاج بعضها إلى مزيد من التدبر فيما إذا كانت قد غدت قاعدة عامة متقبلة ، وان كان معظمها قد استقر تمامًا بحيث يمكن القول بتأكيد أنه غدا جزء من القانون العادى ، وأما قول « دايسى » أن اللياقات سياسية وليست قانونًا فقد رد عليه « جينينجز » بأن كل قانون وكل حكومة سياسة ولذلك فهذه اللياقات قواعد لا تختلف أساسًا عن القانون الوضعى فى إنجلترا وأن الشرح الدستورى الذى لا يعالجها لا يعالج إلا جزء فقط من الدستور معلقًا فى الهواء ، أو بالأحرى بدون جذور ، إذ أنه بدون هذه اللياقات يبدو التشريع (وحتى القاعدة القضائية) غير مفهوم ، وقد رجع « دايسى » عن النظر السابق فلم يلتزم هذا الرأى فى شرحه الدستورى (١) .

ثانياً - سيادة البرلمان : ولا يتميز النظام الدستورى الإنجليزى بأنه لا يوجد فيه دستور بالمفهوم الغربى فحسب ، ولكنه يتميز كذلك بالوضع الفريد للسلطة التشريعية حيث صار من المبادئ الدستورية الراسخة مبدأ « سيادة البرلمان » . ويشير الشراح إلى أن السيادة - فى بلاد الديمقراطية الكلاسيكية صاحبها الأمة والأمة وحدها ، والبرلمان شأنه شأن غيره من السلطات لا يعد صاحب سيادة وإنما يعد صاحب اختصاصات قرر لها الدستور (أى شأنه فى ذلك شأن السلطة التنفيذية وشأن الموظفين) . والأمر على خلاف ذلك فى النظام الإنجليزى حيث يسلم بأن السيادة والسلطة المطلقة هى للبرلمان ، ومن هنا كانت هذه الظاهرة خاصة من أهم

أخص النظام الدستوري الانجليزي . فالبرلمان الانجليزي يوصف بأنه صاحب سيادة لأنه « لا توجد سلطة تقيدده ، فليست ثمة سلطة تأسيسية تستطيع أن تضع تشريعات دستورية تلزمه ولا يملك أن يدخل عليها تعديلا ، كما أنه ليست ثمة سلطة قضائية تستطيع أن تمتنع عن تطبيق ما يضعه البرلمان من تشريعات . » ويقول « دايسى » : « ان اصطلاح السيادة بالمعنى الذي يستعمله أوستن Austin إنما يقصد به « سلطة وضع القوانين على نحو لا يحدها أى قيد قانونى » . ثم يردف « دايسى » قائلا « انه اذا أصبح استعمال اصطلاح السيادة بهذا المعنى فان السلطة صاحبة السيادة طبقا للدستور الانجليزي هي بداهة البرلمان » . ويقول « دايسى » كذلك : « ان السهولة التي وافق بها رجال الفقه الانجليزي على السيادة المطلقة للبرلمان هي امر مرده الى خصائص او طبيعة التاريخ الدستوري الانجليزي فلقد اتجه الكفاح السياسى للشعب الانجليزي الى تأكيد سيادة البرلمان ، وقد كانت هذه السيادة تعنى في نظر الشعب الانجليزي تحويل سلطات الملك الشخصى في الادارة الى وزارة مسئولة تختار من الأغلبية البرلمانية المنتخبة ، وتحويل سلطانه التشريعى الى ممثلى الشعب المنتخبين . ولئن بدا أن الأمرين متميزان الا انهما - في الحقيقة - يصدران عن فكرة واحدة هي تأكيد سلطة الناخبين سواء في تحديد الوزارة التي تتولى الحكم او تحديد الممثلين الشعبيين الذين يضعون التشريع . والمتتبع لتطور النظام السياسى في انجلترا يرى أن اعنف الكفاح قد انصرف الى انتزاع سلطة التشريع من التاج وتحويلها كاملة الى البرلمان . . . ولهذا كان طبيعيا أن تتجه معظم الوثائق الدستورية الى تأكيد هذا المعنى بتأكيد سيادة البرلمان وتشريعاته وليس الى فرض سيادة مبادئ دستورية على البرلمان . ومصادقا لذلك يقول « ديجى » ان اعلان الحقوق Bill of Rights لسنة ١٦٨٨ كان يقصد به لدى الانجليز تقييد سلطة الملك لا سلطة البرلمان . ثم يقول : « حين يتكلم الانجليز عن حريتهم فانهم لا يعنون الا استقلالهم ازاء الملك ، أما البرلمان - فهو لديهم - لا حدود لسلطانه » (١) . واذا كانت المعركة من أجل سيادة البرلمان التشريعية تمثل في مجموعها معركة الديمقراطية في انجلترا فانها تمثل الى حد كبير معركة الحريات أيضا بالنسبة لأفراد الشعب ، فلقد تجدد الوضع القانونى للحريات في انجلترا نتيجة للمعارك ضد التاج . ولئن كان من غير الجائز وصف القوات التي ناهضت التاج من أجل السلطان ، بأنها قوات شعبية خالصة ، الا أنها قد اضطرت الى أن تستنصر بالشعب في مقاومتها للتاج وأن تحقق له بعض الحريات التي ظل الشعب يوالى كفاحه في سبيل استكمالها . وهكذا استقر في ضمير الشعب الانجليزي أن سيادة البرلمان التشريعية هي المبدأ الدستوري الأول ولم تتزعزع عقيدة هذا الشعب - حتى الآن على الأقل - في أن هذه السيادة هي الضمان الأدبى للحريات واحترام القانون . وجدير بالذكر أن سيادة البرلمان التشريعية Parliamentary Supremacy عندما تقررت لم تفرض بذاتها كقانون أساسى لا يقبل التغيير وإنما كتعبير عن العرف ، وثمره كفاح طويل (كان أبرزه ثورة سنة ١٦٨٨) انتهى بالنجاح ضد سلطة الملك في اصدار الأوامر ، وضد السلطات الأخرى المنافسة للبرلمان في التشريع . وفي عبارة أخرى أن سيادة البرلمان لم تفرض كقاعدة قانونية يوجبها المنطق وطبيعة الأشياء ، وإنما كانت ثمرة للتطور السياسى (٢) . فلقد كان الكفاح الدستوري في بريطانيا متصرفا الى تأكيد سيادة

(١) « ديجى » دروس في القانون العام ص ٢٥٠ - نقلا عن الدكتور عبد الحميد متولى .

(٢) مؤلف « جريفر » من الدستور البريطانى ص ١١ و ١٢ ومؤلف O. Hood Phillips ص ٢٢ .

البرلمان التشريعية (وهو قد احتدم بصفة خاصة على سلطة فرض الضرائب) في مواجهة السلطات المنافسة (والتي كانت تملك فيما مضى التشريع) حيث كان هناك - حتى بداية القرن الثامن عشر - عدة منافسين للبرلمان في التشريع هم : الملك - والملك في مجلسه - ومحاكم الشريعة العامة - ومجلس العموم متصرفا بقرارات . وقد كان تأكيد سيادة البرلمان التشريعية يعنى انه لا توجد هيئة تستطيع ان تنافس البرلمان في اختصاصاته ، وأن لا تملك قانونا مناقشة البرلمان في تصرفاته أو المساس بها .

● ففي التاريخ المبكر للنظام البرلماني كانت هناك منافسة شديدة بين سلطتين تشريعتين أساسيتين في إصدار القوانين ، وكانت هاتان السلطان هما الملك والبرلمان . والواقع أن البرلمان في سنة ١٥٣٩ (أى في نهاية عهد الملك هنري الثامن) قد أقر شرعية التشريع عن طريق الاوامر والاعلانات Proclamations وان كان هذا القانون قد ألغى بعد سنوات قليلة . ثم صار المبدأ المستقر منذ بداية القرن السابع عشر أنه ليست للملك في مجلسه الخاص سلطة إصدار القوانين الا بصفته نائبا أو مفوضا delegate عن البرلمان . ولم يقتصر الأمر على حرمان الملك من سلطة إصدار القوانين law making power of the king وانما امتد كذلك الى حرمان الملك من سلطة إيقاف القوانين والاعفاء من تطبيقها suspending and dispensing powers فقد كان الملك يملك هذه السلطة وقد قضى على هذه السلطة في اعلان الحقوق Bill of Rights ذلك انه كان من اهم ما اشتمل عليه هذا الإعلان الصادر في ١٦٨٨/٢/٢٣ (وهو الذي يعده « آتسون » دستور إنجلترا الحديث) حرمان الملك من سلطة امكان تقييد القوانين أو الاعفاء من تطبيقها . وقد قال « بلاكستون » في ذلك ان هذه السلطة قد تخلفت عن « وستمنستر » عندما تولى « جيمس الثاني » عن عرشه .

● وثم تقارب في إنجلترا بين الوظيفة القضائية والوظيفة التشريعية . حيث يستطيع القاضي الانجليزي عن طريق حقه في تفسير الشريعة العامة Common Law أن يشارك بنشاطه في ممارسة الوظيفة التشريعية ومع ذلك فان سلطة القاضي تظل خاضعة لسلطة القانون . فلا يستطيع السلطة القضائية أن تضع قاعدة عامة تفرض على البرلمان احترامها ، كما وان جميع القواعد القضائية حتى تلك التي تتضمنها اقدم السوابق ليست لها سوى سلطة مؤقتة اذ يستطيع البرلمان أن يتدخل في كل وقت اما لالغائها أو تعديلها .

● واما التصرفات المنفردة لمجلس العلوم فلقد صدرت بشأنها عدة احكام في القرنين السابع عشر والثامن عشر أرست المبدأ القائل ان القانون لا يمكن أن يغير بمجرد قرار صادر من أحد المجلسين ، ومن أشهر الاحكام القضائية في هذا الشأن ما حكم به القاضي Parker من انه « مما ينتهك اعلان الحقوق ما جرى به العرف من جمع الضرائب السنوية بعد صدور قرار باقرار الميزانية ، ولذلك فقد تطلب الأمر إصدار قانون خاص بالحصول المؤقت للضرائب سنة ١٩١٣ بقصد اقرار سلامة القرارات الصادرة من مجلس العموم لمدة أربعة شهور من تاريخ صدورها . » وهكذا نستطيع ان نتبين أن لسيادة البرلمان وجهين أحدهما سلبي والاخر ايجابي .

سيادة البرلمان في وجهها السلبي

فسيادة القانون تعنى في وجهها السلبي أمرين :

اولهما - ان البرلمان وحده هو الذى يملك سلطة التشريع ، وأنه لا توجد أية سلطة تشريعية أخرى مناقسة للبرلمان . غير أنه لا يعتبر استثناء من هذا المبدأ قيام

بعض الهيئات بالتشريع بطريقة استثنائية - ذلك ان مبدأ السيادة التشريعية للبرلمان يوجب أن لا تشرع هذه الهيئات الا بسلطة من البرلمان . وحتى في حالة تفويض البرلمان لسلطة أخرى فالمفروض أن هذا التفويض لا يمس هذه السيادة طالما كان باستطاعة البرلمان استرداد السلطات التي أعطاها (١) . فالبرلمان يستطيع أن يفوض صلاطاته التشريعية أو جزأ منها الى أية هيئة أخرى ، غير أن هذه الرخصة لا تجد سوى قيد واحد ناتج عن ضرورة المحافظة على سيادة البرلمان : فالتفويضات التي وافقت عليها السلطة التشريعية يمكن دأبها أن تسحب مهما بلغت من الاتساع ، فهي لا تمنع البرلمان الذي منحها أي برلمان آخر من أن يشرع بنفسه في نفس المادة بالمشاركة مع السلطة المفوضة .

ولذلك فانه اذا كان التاج يتمتع بحق ما في بعض الامتيازات right of prerogative تسمح له باصدار بعض الاوامر العامة في المستعمرات الا انه من المسلم به أن هذا الحق لا يوجد الا بموافقة البرلمان الضمنية . ولذلك فان البرلمان يستطيع أن يتدخل في كل وقت لتحديد نطاقه (وهذا هو ما فعله مثلاً في قانون التسوية الصادرة سنة ١٧٠١ والذي حدد حق التاج في العفو عن الموظفين المقدمين للمحاكمة عن طريق الاتهام البرلماني impeachment فضلاً عن أنه ليس هنالك فرق في الطبيعة بين نوعي السلطات التي يستمدّها التاج من تفويض خاص من المشرع أو تلك التي يستمدّها من امتيازاته لأن الإثنين يخضعان للارادة المطلقة للبرلمان (٢) .

ثانياً - وسيادة البرلمان التشريعية في وجهها السلبي تعني امراً آخر هو أن جميع سلطات الدولة - غير البرلمان - تلزم باحترام القانون ، فالسلطة التنفيذية تخضع له حتى أثناء ممارستها لامتيازاتها . ويكفل هذا الالتزام جزاء محدد لأن مهمة المحاكم الانجليزية هي أن تراقب تصرفات السلطات التنفيذية بحيث تمتنع عن تطبيق تلك التي تخالف ارادة البرلمان سواء ظهرت في صورة اوامر صادرة عن الملك أو قرارات منفردة صادرة عن مجلس العموم . وتخضع السلطة القضائية من جانبها لسيادة القانون حيث لا يجوز لها أن تمتنع عن تطبيق قانون بحجة عدم دستوريته لأن الدستور هو على وجه التحديد ما تعبر عنه ارادة البرلمان ذات السيادة (٣) .

على أنه تجدر ملاحظة أمر هام هو أنه اذا جرى الحديث في النظام الدستوري الانجليزي عن السيادة القانونية للبرلمان ، فانهم يعنون بالبرلمان أمراً خاصاً ومتميزاً ، هو ما جرى عليه الاصطلاح الدستوري عندهم وهو « الملك في البرلمان » The king in Parliament أي مجلس العموم مشتركاً مع مجلس اللوردات والناتج . أي مجموع هذه المنظمة مشتركة l'ensemble de cet organe collectif وإن كان مركز الثقل صار متركزاً اليوم في مجلس العموم . ذلك أنه منذ صدور قانون البرلمان سنة ١٩١١ Parliament Act لم تعد موافقة مجلس اللوردات تتطلب في التصويت على القوانين العامة ، ولا سيما المالية منها Money Bills (٤) كما وأن معارضة مجلس اللوردات لأي قانون يمكن أن تحطم بالتصويت لثالث مرة خلال

(١) مؤلف Wade and Philips ص ٤٢ ، ٤٤

(٢) مؤلف Paul de Visscher Les Nouvelles Tendances De La Démocratie Anglaise

ص ١٢ - ١٦

(٣) راجع تلخيصاً لذلك في مؤلف Wade and Philips ص ٣٨

(٤) وفي تفصيل معنى القوانين الهامة والقوانين المالية انظر « جينجز » القانون والدستور

ص ١٢٢ - ١٢٤

ثلاث دورات مختلفة فلا يملك مجلس اللوردات في الوقت الحاضر سوى حق اعتراض.
موقف droit de veto suspensif

المظهر الإيجابي لسيادة البرلمان

واخطر من المظهر السلبي لسيادة البرلمان التشريعية مظهره الإيجابي وهو يتمثل في قدرة البرلمان القانونية على ان يصدر أى قانون مهما كان نوعه أو بالاحرى انه ليس هناك شيء لا يستطيع البرلمان ان يفعله قانونا فسيادة البرلمان كما يقول «جيننجز» فرض قانونى legal fiction وهى كفرض قانونى تتسع لاي شيء يمكن تخيله ، ولذلك يكون De Lolme (الكاتب السويسرى) قد أخطأ عندما قال ان البرلمان يستطيع ان يفعل أى شيء الا ان يقلب المرأة رجلا ، والرجل امرأة ، فحتى الذى استبعد هذا الكاتب حدوثه يستطيع البرلمان في نظر الشراح الدستوريين الانجليزى ان يفعله قانونا ، فلو ان البرلمان أصدر قانونا بأن يعتبر الرجال نساء ، فان هذا القانون يكون نافذا حقيقة ان البرلمان لا يستطيع بالفعل ان يغير طبيعة البشر عن طريق القوانين التي يصدرها الا انه يستطيع ان يغير اوضاعهم القانونية اذا شاء فيجعل الرجال نساء من ناحية القانون .

والواقع ان سلطة البرلمان القانونية واسعة الى أقصى المدى حيث لا يرد عليها أى قيد : فهو ليس مقيدا باحترام أية قاعدة دستورية ، ايا كانت قوتها ، حتى لو كانت مبدا من أكثر المبادئ الأساسية في الدستور الانجليزى ، اذ يستطيع البرلمان ان يلغىها أو يعدلها بقانون عادى فهو يستطيع ان يبدل نظام وراثة العرش (كما فعل بقانون التسوية وقانون التنازل من العرش سنة ١٩٣٦) وهو يستطيع ان يمد في حياته هو الخاصة بما يجاوز الوقت العادى لوكالته (كما فعل في القوانين السبعة المتعاقبة Septennial Acts وحديثا خلال الحرب العالمية الأخيرة) وهو حتى يستطيع بجرة قلم ان يوقف الحريات الفردية التي اكتسبت خلال كفاح قرون ، والتي تضمنها ميثاق العهد الأعظم وميثاق الحقوق (١) . كما يستطيع البرلمان ان يعيد صياغة الدستور البريطانى وان يعطى الحكومة سلطات دكتاتورية وأن يحل المملكة المتحدة أو الامبراطورية البريطانية ، وأن يدخل الشيوعية أو الاشتراكية أو الفاشية دون أى قيد قانونى يرد على سلطته هذه (٢)

غير انه قيل انه يرد على سيادة البرلمان قيد قانونى وحيد مؤداه ان البرلمان لا يستطيع ان يقيد بصفة نهائية سلطاته الخاصة او سلطات البرلمانات التالية ويعبر عن ذلك بهذه العبارة Parliament cannot bind its successors وفي عبارة أخرى ان البرلمان القائم في أى وقت لا يستطيع قانونا ان يقيد نفسه بصفة دائمة او ان يقيد من سلطة البرلمانات الأخرى غير انه بتأمل هذا القيد لن نجد في حقيقته استثناء من القاعدة العامة وانما هو استثناء مقرر لمصلحتها ومؤكدا لسيادة البرلمان حيال تصرفاته هو أو تصرفات سابقيه وتطبيقاً لذلك قضى بأن كل قانون يكون البرلمان قد أصدره يجب ان تكون له السلطة في الفائه ولو تضمن من النصوص ما يحاول

(١) مؤلف Wade & Philips ص ٢٨ .

(٢) مؤلف « جيننجز » القانون والدستور ص ١٢٧ و ١٢٨ .

ولقد قيل ان هناك معنى في ان البرلمان - كالمواطن - يخضع لحكم القانون ، ذلك انه اذا كان للبرلمان الاختصاص النهائي في التعبير عن القانون ، فان هذا الاختصاص لا يثبت له الا بفضل ميذا قانونى ، يجب ان يكون سابقا واسمى من البرلمان ، غير ان هذا الخضوع - على الأقل في الظروف العادية - ذو قيمة مجردة فحسب ، لانه لا توجد هيئة اسمى من البرلمان في سيادتها .
مؤلف Greaves عن الدستور البريطانى ص ١١ - ١٢ .

ان يضاف عليه صفة الدوام ، وقد عبر عن ذلك رئيس القضاة Hobart سنة ١٦٨٦ بقوله : « اذا تضمن قانون صادر من البرلمان نصا على انه لا يجوز إلغاؤه ابدا ، فانه لا يكون هناك أى جدل فى ان السلطة التى خلقتها تستطيع ان تلغيه » وهناك صورتان لهذا الالغاء أو التعديل فهو اما صريح او ضمنى ، ويكون الالغاء أو التعديل ضمنيا ، وذلك حيث لا يمكن التوفيق بين قانونين يعالجان نفس الموضوع (١) .

وقد يكون من المفيد ان نشير الى صورة عملية تؤكد سلطة البرلمان القانونية التى لا حد لها فى التشريع ونعنى بذلك ما يعرف بقوانين التضمينات وهى القوانين التى تصدر فى أعقاب الحروب لتغطية الاعمال الغير المشروعة التى تكون قد صدرت من سلطة تنفيذية متحمسة فى سبيل القيام بأعباء الحرب ، ويستخدم البرلمان سلطته الخطيرة هذه فى اسباغ صفة المشروعية فى مجالات اخرى . ومن هذا القبيل استخدام سلطة تنفيذية (تتمتع بأغلبية مضمونة فى البرلمان) فى ان تعطل آثار احكام غير مناسبة صدرت من هيئة قضائية غير محايدة (٢) . فتسبغ بذلك المشروعية على ما كان فى الماضى غير مشروع . . وواضح ان البرلمان فى امثال تلك القوانين ينتهك سيادة القضاء . ومن الصور الصارخة لسلطة البرلمان الغير المحدودة فى التشريع اصدار القوانين بأثر رجعى (ومن امثلتها القوانين بتصحيح عقود الزواج الباطلة او بتصحيح التصرفات التى يكون مصدرها قد تجاوزوا حدود ولايتهم) ولا تصدر القوانين الرجعية لكى تخلق المشروعية فقط على التصرفات الغير المشروعة ، ولكنها قد تلغى وتعاقب ما كان مشروعا وقت عمله ، ويدخل ضمن هذه الطائفة : قوانين التائيم Acts of Attainder وفى الازمنة الحديثة تفرض الضرائب أحيانا بأثر رجعى للعقاب على التهرب الضريبى الواسع النطاق الذى وان كان لا يخالف حرفية القانون ، الا أنه وقت أن اقترف كان مجافيا للقصد العام للمشرع ، وامثال هذه القوانين يحسن أن توصف بأنها القوانين المصححة للتصرفات ex best facta laws من أن توصف بأنها قوانين رجعية . وعلى الرغم من ان القضاء الانجليزى يتشكك فى مشروعية هذه القوانين ذات الاثر الرجعى ، الا أنه لا يملك سلطة حيالها غير تقييد نطاقها طبقا لقواعد التفسير : ولذلك قضى بأن التشريعات الرجعية مشكوك فى سلامتها ابتداء فضلا عن مناهضتها للمبدأ العام الذى يقضى بأن التشريع الذى ينظم السلوك البشرى يجب - عندما يتدخل لأول مرة - أن يعالج تصرفات مستقبلية ، ويجب الا يغير طبيعة التصرفات السابقة التى تتم استنادا الى سلامة القانون القائم وقتئذ . وتبعاً لذلك فان المحكمة لن تضيف قوة رجعية على القوانين الجديدة التى تمس الحقوق الا اذا كان ذلك بمقتضى الفاظ صريحة او كان لها مقتضى ضرورى من قصد المشرع (٣) .

ثالثا - لا رقابة للقضاء على العمل التشريعى

لقد كانت محاكم الشريعة العامة تتمتع بسلطة شبه تشريعية استنادا الى ما قرره بعض القضاة البارزين فى القرن السابع عشر من ان الشريعة العامة (التى

(١) مؤلف O. Hood philips ص ٤١ و ٤٢ .

(٢) ويقول Ogg. ان البرلمان يملك ان يعطل آثار أى حكم قضائى Parliament can cause any judicial decision be made of no effect مشار اليه فى مؤلف الدكتور عبد الحميد متولى - الوسيط فى القانون الدستورى - ص ٦٠١ و ٦٠٢ .

(٣) القاضي Willes فى قضية Philips V. Eyre (1870) L.R.6, Q.B.1

(٣) لقد قيل ان هناك معنى فى ان البرلمان - كالمواطن - يخضع لحكم القانون ، ذلك انه اذا كان

هي في نظرهم حكم العقل) قد تكون ذات قوة اسمى من قانون صادر من البرلمان فلقد أكد كبير القضاة الانجليزى اللورد Thomas Coke وجود قانون أساسى تلتزم به السلطة التشريعية ويقوم القضاء على حمايته بتقرير بطلان كل قانون يتعارض مع أحكامه . . . وقد قرر «كوك» في مؤلفه «النظم» . . . « أن العهد الأعظم قد تضمن عددا من المبادئ والقواعد الأساسية التى ترتبط مباشرة بفكرتى الحق والعدل . وأن مبادئ القانون الشريعة العامة Common Law قد تضمنت بدورها مزيدا من التعبير عن هذه المبادئ العليا ، ومن ثم فإن العهد الأعظم وقواعد هذا القانون العادى تعتبر القانون الأعلى للبلاد ، وتعد بالتالى قيما على سلطات الملك والبرلمان جميعا . »

وقد أيد هذا النظر في حكمه في قضية الدكتور Bonham حيث جاء في أسباب هذا الحكم : « ويظهر في كتبنا انه في أحوال كثيرة تقيد الشريعة العامة تصرفات البرلمان ، وأن تؤدي الى الحكم عليها بالانعدام التام ، لانه عندما يتعارض قانون صادر من البرلمان مع الحق العام والعقل أو حيث يكون معتسفا أو مستحيلا ، فإن الشريعة العامة سوف تحكمه . » (١)

وقد شايح «كوك» بعض القضاة والفقهاء ، فلقد قرر القاضى Hobart (في قضية Day V. Savadge سنة ١٦١٥) : « فلو انه صدر قانون حتى من البرلمان مناهضا للعادلة الطبيعية ، يجعل من الشخص قاضيا في مسألته الخاصة فانه يكون باطلا . » (كما قال « بلاكستون » في النصف الثانى من القرن الثامن عشر « ان أيا من القوانين البشرية لا تعد ذات قيمة على الإطلاق اذا كلفت مناهضة « للقوانين الطبيعية » على ان الراى الحديث قد أعلنه رئيس القضاة Holt « (في قضية City of London V. Wood سنة ١٧١١) مقررًا : « ان قانونا صادرا من البرلمان لا يستطيع ان يرتكب خطأ » وأن كان يمكن ان يفعل أشياء عديدة تبذورية تماما . » وفي سنة ١٨٧١ حكم القاضى « ويلز » (وهو ذو مركز ممتاز) في قضية Lee V. Bude and Torrington Railway Co. « ان تصرفات البرلمان هي قوانين الدولة ، ولن نضع أنفسنا من البرلمان موضع محكمة استئنافية » وقد اضطرت الاحكام الحديثة على هذه الوثيرة (٢) .

والواقع ان السيادة التشريعية تعنى انه لا يجوز للمحاكم ان تناقش صحة قانون صادر عن البرلمان وانما هذه المحاكم ملزمة بأن تقبل كقانون كل التصرفات الصادرة عن البرلمان ، وقد قضى منذ عهد بعيد بأنه : « لو ان قانونا صدر عن البرلمان بغير الطرق المقررة ، فإن الامر متروك للمشرع في أن يصحح هذا الوضع بأن يلغيه ، ولكنه ما دام قائما كقانون ، فإن المحاكم تلتزم بتطبيقه (٣) . فمن المسلم به في المملكة

(١) O. Hood Philips من ٤٠ ، ٤١

(٢) وهذا هو نص ما جاء في هذا الحكم

"When an Act of Parliament is against Common right and reason or repugnant or impossible the Common Law will control it"

وهو مع ذلك قال في مؤلفه : « النظم » عن سلطة البرلمان واختصاصه في اصدار القوانين : أنها سلطة من الشمول والاطلاق بحيث لا يمكن تقييدها من حيث الاسباب أو الأشخاص داخل حدود . . . وقد أرجع الشراح الدستوريون الانجليز تذبذب « كوك » الى تقلبه في المناصب واتباعه سياسة تتفق مع وضعه في هذا المنصب أو ذاك ، فهو عند ما كان موظفا قانونيا عاون التاج ، وعند ما كان قاضيا أكد سيادة الشريعة العامة ، وعند ما تقاعد فصار عضوا في البرلمان دعى الى سيادة البرلمان !!

Lee V. Bude & Torrington Rly Co. (1871) L.R. 6 Q.P. 577 at p. 582

(٣)

وانظر في هذا كله مؤلف Wade & Philips في القانون الدستورى من ٢٨ و ٢٩

المتحدة انه لا يجوز ابدا ان تناقش سلامة قانون ما (١) صدر صحيحا من البرلمان ، بل ولا تملك المحاكم بالتأكيد البحث فيما اذا كانت الاوضاع المرسومة قد اتبعت او لم تتبع في اصدار القانون ، وقد قيل في ذلك منذ عهد بعيد : « ان كل ما تستطيع محكمة قضائية ان تفعله هو ان تنظر في رول البرلمان فاذا ظهر من مطالعته ان قانونا صدر عن المجلسين ، وصدق عليه الملك فلا تستطيع أية محكمة قضائية ان تفحص الطريقة التي قدم بها الى البرلمان ، ولا ان تنظر فيما سبق ادخاله الى البرلمان ، ولا ان تتبع ما جرى له امام البرلمان خلال تقدمه في المراحل المتعددة في المجلسين (٢) » .

وبمثل هذا قضت المحكمة العليا لجنوب افريقيا ، فقد طعن امامها بعدم سلامة قانون لم تتبع في شأنه الاجراءات المنصوص عليها في الدستور غير انها قضت بأن البرلمان الاتحادي Union Parliament مشرع ذو سيادة ، وليست للمحاكم سلطة مناقشة أى قانون يصدره مجلسا البرلمان ، ويكون قد صدق عليه ونشر من قبل الجهة المختصة (٣) Nadlwana V. Honfmeyr M. Q., (1937) A.D. 229, K. & Lapp. 528.

والامر على خلاف ذلك بالنسبة للقوانين التي تصدر عن طريق سلطة تفويضية فإن القضاء يسلط عليها رقابته الصارمة ، لانه لا يواجه بقوانين صادرة من البرلمان صاحب السيادة بل يجرى رقابته لكفالة هذه السيادة فما لم يستبعد البرلمان ولاية القضاء يعتبر التشريع التفويضي باطلا اذا تجاوز السلطات التي أضفاها عليه البرلمان (وتزد هذه التفرقة في المعاملة الى ان كفاح القرن السابع عشر من أجل السيادة التشريعية قد ترك اثره في تفسير المحاكم للقوانين ، اذ يرتاب رجال القانون بصفة تقليدية في أى اعتداء من جانب السلطة التنفيذية . ولهذا الارتياب صدها بصفة خاصة في اتجاه المحاكم في تفسير القوانين الجنائية ، وتلك التي تفرض ضرائب أو تلك التي تضيف سلطات جديدة للتنفيذية ، ولقد أشارت المحكمة العليا - في أحد أحكامها سنة ١٩٢١ الى الكفاح التاريخي من جانب المشرع لكى يكفل لنفسه وحده السلطة في تحصيل النقود من المواطن « . ورتب القضاء على ذلك أنه لا بد من الفاظ صريحة لاي تفويض بالنسبة لسلطة فرض الضرائب ، ولئن لم يكن من حق المحاكم ان تناقش سيادة البرلمان ، الا ان رجال القانون فهموا - عندما وقفوا بجانب البرلمان - ان القانون العادي يجب أن يحافظ عليه ، وقد اثر هذا الفهم في تفسير القوانين حتى اليوم . . . وتكتفى بضرب أمثلة وبعض مبادئ التفسير لكى توضح كيف كان القضاء مضيقا في تفسير أى مرسوم بقانون يغير المبادئ الأساسية للشريعة العامة :

١ - فتشترط عبارات صريحة لامكان اصدار الحق القانوني للفرد في أن يعرض عن ماله الذي نزع ملكيته جبرا عنه Per Lord Atkinson in Central Control Borard (Liquor Traffic) v. Cannon Brewry Ltd., (1919) A.C. 744 at p. 752.

٢ - هناك قرينة على أن البرلمان لم يقصد أن يحرم المواطن من حقه في اللجوء الى المحاكم بالنسبة لحقوقه التي يستمدّها من القانون العادي Chester V. Bateson (1920) L.K. B. 822; K & L 21 حيث قضى خلال الحرب العالمية الاولى بان اللائحة التي تحرم أى شخص من الالتجاء الى المحاكم

(١) ويرجع الأستاذ O. Hood Philips هذه النتيجة الى عدم وجود قوانين أساسية في إنجلترا حتى يمكن للقضاء أن يحكم بتجاوزها التشريعات الصادرة من البرلمان للدستور (مؤلفه في القانون الدستوري طبعة سنة ١٩٥٢ ص ٢٥) .

(٢) انظر مؤلف Wade & Philips المصدر السابق ص ٢٩ و ٤٠ وهو قد أشار الى ان مجلس الملك الخاص Privy Council قد استخدم سلطة الرقابة على دستورية القوانين الصادرة

من المستعمرات و « جننجز » القانون والدستور ص ١٢٥ و ١٢٦ .

(٣) Wade & Philips المصدر السابق ص ٤٢ .

بدون موافقة وزير التموين لاستعادة حيازة أراض شغلها مصنع للتموين تعد لائحة غير صحيحة وأن صدرت في ظل سلطة تجيز إصدار لوائح للمحافظة على السلم العام والدفاع عن المملكة . غير أن القضاء الانجليزي يخضع القانون نفسه لتفسير ضيق اذا هو تعلق بتغيير جوهرى في النظام الدستورى .

٣ - ولذلك قضى بأنه تشترط الفاظ صريحة وواضحة لاجداث اية تعديلات دستورية اساسية. 5. K.L. (174, A.C. (1909) Nairn V. Universitlers of St. Andrews

وكان النزاع المطروح على المحكمة في هذه القضية يتعلق بحق النساء في الانتخاب ولم يكن هذا الحق عاما بالنسبة اليهن فقد استلزم القضاء أن تكون هناك الفاظ صريحة لكى يعطى حق التصويت للنساء المؤهلات في جامعة اسكتلندية ولذلك قضت المحكمة انه لا يمكن ان يستفاد هذا الحق من استعمال التشريع عبارة عامة مثل « كل شخص » (١)

هذا هو الوضع الدستورى في النظام الانجليزى ، لا قيام فيه للدستورية بمفهومها في العالم الغربى ، فحتى اذا وجدت قوانين دستورية وتميزت بمفهوماتها عن التشريع العادى فانها ليست في مركز أعلى من التشريعات التى يصدرها البرلمان ، لان سيادة البرلمان التشريعية اصل من اصول الحياة الدستورية لا تفهم الديمقراطية الانجليزى بدونه ، ومؤدى ذلك بداهة انه لا يتصور قيام رقابة على دستورية القوانين سواء كانت هذه الرقابة من جهة سياسية أو جهة قضائية . على انه لا يجوز ان يفهم من ذلك ان البرلمان الانجليزى - بما له من سيادة قانونية - طاغية لا حدود لطفياؤه ، وانما المقرر ان السيادة القانونية وان كانت للبرلمان ، فان السيادة السياسية هى للشعب وحده أو بالاحرى لهيئة الناخبين . وفي عبارة أخرى ان السيادة البرلمانية لا تنطوى على الاطلاق الذى تتضمنه فكرة السيادة ذاتها ، وانما سيادة البرلمان - كما يقرر الفقه الانجليزى - هى مجرد فرض قانونى ، وانها حتى اذا كانت امرا واقعا فهى سيادة قانونية وليست سياسية . وفي عبارة أخرى انه وان اعتبر البرلمان الانجليزى السيد القانونى في مجال التشريع - بحيث يستطيع تعديل كافة الاوضاع الدستورية حسبما يريد - الا انه ليس السيد السياسى حيث تحد من سلطانه عدة اعتبارات لا يستطيع تجاهلها هى ارادة الشعب متمثلة في انتخابات عامة دورية حرة ومبراة من كل ضغط وتزيف ، والمصالح العامة التى تتوارى من امامها المصالح الخاصة أو الحزبية ، واوضاع النظام الديمقراطى التى تحترمها الاحزاب المتنافسة تحت رقابة قومية من جانب رأى عام حر الى حد كبير ، وما ارشاه البرلمان بنفسه من تقاليد .

وكما ذكرنا من قبل فان هدم تسليم النظام الدستورى الانجليزى بفكرة الرقابة على دستورية القوانين (سواء اكانت هذه الرقابة سياسية أو قضائية) لا يمكن ان تعنى انه لا توجد لهذا السبب ديمقراطية في النظام الانجليزى . فمن المؤكد ان قيام الديمقراطية ليس مرهونا بوجود أداة تراقب دستورية القوانين ، وانما الديمقراطية هى اساسا جو سياسى تشيع فيه الحرية ، وتعتبر فيه المعارضة جزءا حيويا في نظام الحكم ، ويدفع هذا النظام دفعا الى تحقيق مصلحة المحكومين حسب التقدير الحر للمحكومين وليس طبقا لاملاء الحاكمين . وهذه الأمور متوافرة كلها في النظام الانجليزى أكثر من توافرها في أشد النظم الدستورية استمساكا بفكرة الرقابة على دستورية القوانين .

ب - النظام الفرنسى

وإذا كان النظام الانجليزى يمثل ذروة التطرف فى انكار أية رقابة - سياسية أو قضائية على دستورية القوانين - فلهذا الموقف اسباب عديدة منها الايمان العميق من جانب الشعب الانجليزى بسيادة البرلمان وبالتالي التنظيم السياسى للسلطات على نحو يكفل السيادة القانونية الكاملة للبرلمان . على انه ربما كان السبب الفنى الجوهري فى عدم تصور قيام رقابة قضائية على دستورية القوانين (بجانب الاسباب السابقة) هو انه لا يوجد دستور مكتوب وجامد يمكن الاحتكام اليه وفرض قواعده على القانون . غير ان ثمت ديمقراطيات أخرى مثل فرنسا وان تأصلت فيها فكرة الدستور والدستورية وتأكد عندها معنى سمو الدستور والقاعدة الدستورية ، الا انها لم تمض فى هذه الافكار بعيدا الى حيث يجب أن تنتهى اليها نتائجها المنطقية ، ومرد ذلك انه وان أكد الفكر السياسى سمو الدستور فانه قد تمنعه من ترتيب الاثر القانونى على هذا السمو ، التشبث بشدة بأن القانون هو المعبر عن الارادة العامة وهى عقيدة سيطرت بوجه خاص على الفكر السياسى الفرنسى الذى ولد فى احضان الثورة الفرنسية وانطبع بمبادئها الاساسية وحتى بعد ان تدهور المركز السياسى للمشرع وصار فى أجهزة الحكم فى المرتبة الثانية بعد رئيس الجمهورية وسلطاته التنفيذية او بالاكتر مساويا معه فى نطاق التشريع ، وسبب ذلك ان فكرة قداسة العمل التشريعى ظلت مانعة من التسليم بفرض رقابة قضائية على دستورية القوانين .

والواقع أن النظام الفرنسى يمثل الديمقراطيات الغربية التى لا تقر أية رقابة قضائية على دستورية القوانين ولا يمكن تفسير هذا الموقف بالنسبة لفرنسا بالذات (التى تؤمن بمبدأ سمو الدستور) الا باعتبارات ايديولوجية وتاريخية محضة تشد ارواح الفرنسيين الى اصول ماض لا يمكن التحرر من اساره . فلا يزال قلب الشعب الفرنسى ينبض حتى الآن بدقات ثورته السياسية والاجتماعية ومبادئها التى ضمنها اعلان حقوق الانسان والمواطن الفرنسى سنة ١٧٨٩ ، ومن ابرز هذه المبادئ ما قرره المادة السادسة من ان القانون هو مظهر الارادة الشعبية والتعبير عن هذه الارادة باعتباره صادرا عن ممثلى الشعب الذين ينتخبهم لينوبوا عنه فى التشريع . ومنذ هذا التاريخ وحتى الآن ، لا يزال هذا المبدأ محور فكرة الشرعية كلها : فالسيادة كاملة للقانون لا يمكن ان تمس او تنتقص او تراجع على اى نحو . ومنذ ان نظم القضاء فى عهد الثورة بقانون ١٦ و ٨/٢٤ : و ١٧٩٠ نص صراحة على انه يعتبر افتئاتا على سلطة المشرع تدخل المحاكم مباشرة او غير مباشرة فى اعمال السلطة التشريعية او وقف تنفيذ القوانين الصادرة او منع تنفيذها . وقد تكرر هذا المعنى فى دستور ٣ من سبتمبر سنة ١٧٩١ ووجد جزاءه الجنائى فى المادة ١٢٧ من قانون العقوبات (١) ويشير زميل باحث انه على الرغم من التوقيع الكامل الذى اولته السلطة التأسيسية لاعلان الحقوق ولنصوص الدستور ، فلقد فشلت كل محاولة لالزام

(١) اراجع فى تفصيل ذلك مؤلفى « استقلال السلطة القضائية » سنة ١٩٦٦ .

التشريع حدود اعلانات الحقوق او الاطار الدستوري ، حتى عن طريق رقابة سياسية . فلقد دعى « سيز » Sieyès الى اقامة هيئة سياسية تمارس الاشراف على الشرعية الدستورية ، ولم يوفق « سيز » في اقتراح آخر - عند اعداد دستور السنة الثالثة للثورة - بانشاء هيئة محلفين دستورية *une jurie constitutionnelle* تشكل من اعضاء منتخبين من قبل الشعب ، وتكون مهمتها الغاء ما تتخذه اية سلطة من سلطات الدولة بالمخالفة للدستور . وقد تحقق جزئيا مشروع « سيز » في دستور ٢٢ فريمر سنة ٨ للثورة الذي اسندت فيه الى مجلس الشيوخ مهمة المحافظة على الدستور والفصل في مطابقة القوانين وكافة الاجراءات الصادرة عن سلطات الدولة المختلفة للنصوص ، وذلك اذا طلب منه ذلك من جانب الحكومة او من جانب المحكمة *Le Tribunal* (المجلس التشريعى الاستشارى) وقد كان اعضاء مجلس الشيوخ يعينون لمدى الحياة ، وكانوا غير قابلين للعزل ولا يجوز تعيينهم في وظائف عامة . . كما خول المجلس حق الانتخاب الذاتى بحيث يختار بنفسه اعضاءه الذين يعينون فيما يخلو من مقاعده . وكانت هذه الضمانات غير مجدية بل وضارة في بعض الاحيان . فلأن اعضاءه غير قابلين للعزل كان اولى ان يصيبهم الجمود اذ لم يكن لديهم ما يخشونه او ياملونه . هذا فضلا عما كان يمارسه « نابليون » من وسائل الضغط الادبى عن طريق الاقارب والنياشين والهيئات مما كان حريا ان يؤتى اثره في ان يسلم له اعضاء المجلس وتلين قناتهم . ولان اعضاءه - في ممارسة حقهم في الانتخاب الذاتى - مقيدون بأن يختاروا احد ثلاثة مرشحين احدهم مرشح « نابليون » والاخر مرشح الهيئة التشريعية والثالث مرشح المحكمة (المجلس التشريعى الاستشارى) فقد كان طبيعيا ان يكون الاتجاه الى اختيار مرشح « نابليون » .

وعلى الرغم مما منح بعد ذلك في عهد القنصلية لاعضاء مجلس الشيوخ من مزايا اخرى منها تعيينهم القنصل الاول مباشرة ، ومنها جواز تعيينهم في المناصب العامة ولاسيما منصب الوزارة ، فان حق الانتخاب الذاتى اصبح مقصورا على انتخاب واحد من ثلاثة مرشحين يرشحهم جميعا القنصل الاول « نابليون » . وقد كان طبيعيا ان يفشل هذا النظام عند التطبيق فشلا ذريعا ، فلم يحدث ان الفى مجلس الشيوخ اى قرار من قرارات « نابليون » مع ما كانت تنطوى عليه من مخالقات صارخة للدستور ، لانه على الرغم من استقلاله الظاهرى لم يكن يملك في الواقع المقدرة الفعلية التي تجعله اهلا للاضطلاع بالمهمة التي ناط بها الدستور القيام بها ، وحتى لو كان لدى مجلس الشيوخ - على الرغم من كل هذه الظروف والمعوقات التي احاطت به - الرغبة في استعمال سلطته في الرقابة ، فانه ما كان بوسعه ان يمارسها من تلقاء نفسه ، وانما كان يتعين عليه ان ينتظر عرض القرارات عليه من قبل الحكومة او المحكمة .

ثم استحدث دستور ١٤ من يناير سنة ١٨٥٢ مجلس شيوخ محافظ يعين الامبراطور اعضاءه لمدى الحياة ، ولكن هذا المجلس لم يثبت في الواقع وجوده ، ولم تكن له اية فعالية تذكر ومن ثم لم ينجح كسابقه في النهوض بنظام الرقابة على الدستورية « (١) » .

(١) بحث الاستاذ المستشار محمد السيد زهران من (الرقابة على دستورية القوانين في فرنسا) العدد الثالث من السنة الرابعة عشرة من مجلة ادارة قضايا الحكومة ص ٤ و ٥ .

ولم يتغير الوضع جوهريا سواء في دستور ١٩٤٦، أو دستور سنة ١٩٥٨ ،
ألقى حين كانت مهمة اللجنة الدستورية في سنة ١٩٤٦ تذييل الدستور للتشريع
المناهض ، تنحصر مهمة المجلس الدستوري في دستور سنة ١٩٥٨ في ان تراقب
دستورية التشريع قبل ان يصدر »

هذا هو الوضع في النظام الدستوري الفرنسي ويبين منه التعارض الواضح بين
أصوله وبين ما انتهى اليه من نتائج ، ففي حين يقر النظام الدستوري مبدأ التدرج
في القواعد القانونية وتفاوتها في القيمة تبعاً لذلك (وهو ما يعنى سمو الدستور على
القانون) ، نجد ان النظام لا يترتب على هذا الاصل ما هو نتيجة حتمية (ونعنى به
هاتيكه التزام المشرع فيما يصدره من تشريعات - حدود الدستور - ولقد أشار
جانب من الفقه الفرنسي الى ما في هذا الموقف من تناقض - فلقد كتب « ايزنمان »
ان الدستور هو مجموعة القوانين التي يخضع اصدارها لاجراء استثنائي اذا هي
قورنت بالتشريع العادى ، وهو يتحلل بطريقة شكلية على انه مجموعة القواعد التي
تصدرها السلطة التأسيسية طبقاً لاجراءات خاصة - ومن الناحية النظرية يعتبر
في مراتب القواعد القانونية - القاعدة العليا ، ويضفى عليه هذا الوضع كما يقول
« ايزنمان » صفة المقياس الأعلى للشرعية .

فلا يجوز تعديل او القاء اية قاعدة دستورية الا طبقاً للاشكال التي ينص عليها
الدستور في هذا الصدد . وهذا الجمود الدستوري يفترض تبعاً لذلك السمو الذي
لا منازعة فيه للقاعدة الدستورية فوق القواعد القانونية الاخرى الأدنى درجة ويجب ان
يكفل القاضي هذا السمو . وقال « فيديل » ان الدستورية ليست سوى ان توضع
موضع التنفيذ في حالة خاصة فكرة الشرعية . . انها تعبر عن التطابق مع الدستور
الذي يجب ان تمثله جميع القواعد القانونية - فيما عدا نصوص الدستور نفسه -
سواء من الناحية المادية او الشكلية « وعلاقات التبعية القانونية التي توجد بين
الدستور والقانون هي من نفس نوع العلاقات التي توجد بين القانون واللائحة ووسائل
الالغاء مشتركة ومهمة القاضي متطابقة اذن ، وهي تتحلل الى عملية مواجهة بين
نصين قانونيين متفاوتين في قيمتهما » .

غير انه حتى بعد ان تحطمت الاسطورة السياسية لتمثيل البرلمان « المنتخب »
السيادة الشعبية - حيث صار رئيس الجمهورية يشارك المشرع في سلطته وتحددت
المواد التي يملك فيها البرلمان التشريع - لم يتغير الوضع ، ولم يساير النظام الدستوري
منطق التغيير ويسلم بما هو نتيجة لازمة لبدا سمو القاعدة الدستورية على ما عداها
من قواعد قانونية ، وهو ان لا تمضى مخالفات المشرع للدستور دون حساب من جانب
القضاء . وكل ما سلم به دستور سنة ١٩٥٨ هو رقابة سياسية ضئيلة على العمل
التشريعي . ومع ذلك فان دستور سنة ١٩٥٨ يمثل - بدون شك - خطوة اكبر في
طريق الرقابة مما كان عليه الحال في دستور سنة ١٩٤٦ .

فلم يكن دستور سنة ١٩٤٦ يؤدي الى اخضاع القانون للدستور ، وانما كان
ينتهى في التطبيق العملى الى تطويع الدستور واخضاعه للتشريع ، بمعنى انه اذا
قدر البرلمان ضرورة اصدار التشريع المخالف للدستور بحاله ، فقد كان يقوم بتعديل
النص الدستوري على النحو الذي يتطابق مع القانون .

اما دستور سنة ١٩٥٨ فانه صار يخضع التشريع للدستور في نطاق

محدود نسبياً ، ولكنه لم يعترف للقضاء بالرقابة على هذه العملية ، وإنما ناط هذه السلطة بهيئة سياسية تقوم بعملها قبل إصدار القانون وليس بعده .

ويعارض جانب من الفقه الدستوري الفرنسي المعاصر هذا الموقف ، ويرون أنه لا مانع قانوناً - حتى في ظل دستور سنة ١٩٥٨ - من فرض رقابة قضائية على دستورية القوانين ويستندون في ذلك إلى أسباب كثيرة منها مثلاً : أن سيادة البرلمان « لم تعد قائمة ، كما أن الصلة المطلقة للقانون التي تنبع من هذه السيادة قد زالت ، بعد أن تحدد النطاق التشريعي بدقة وصار مراقباً ، وبعد أن نظم الدستور الفصل بين السلطات معلناً استقلال القضاء على نحو يجعل المحاكم قائمة على قدم المساواة مع السلطات العامة الأخرى كالإكسكutive والبرلمان وإذا صار الدستور وحده هو الذي يسود الجميع فإنه نتيجة لذلك يدخل في عمل القضاء العادي كغاية احترام الدستور حتى من قبل المشرع . كما يشيرون إلى أن القانون الدستوري الصادر في ١٩٥٨/٦/٣ (والذي استمدت منه حكومة « ديغول » سلطتها في إعداد الدستور وعرضه على الاستفتاء » قد تضمن نصاً صريحاً على تخويل المحاكم سلطة الرقابة على دستورية القوانين على الأقل بالنسبة للمبادئ التي تضمنتها مقدمة الدستور فقد جاء في هذا النص : « يجب أن تظل الهيئة القضائية مستقلة بحيث تستطيع أن تكفل احترام الحريات الأساسية كما هي معروفة في مقدمة دستور سنة ١٩٤٦ ، وإعلان حقوق الإنسان التي تشير إليها » ويرى « ديفيرجيه » أن هذا النص لم يلغ الدستور الذي وافق عليه الشعب في الاستفتاء ليظل مكوناً جزءاً من النظام العام الدستوري للجمهورية الخامسة فضلاً عن أن دستور سنة ١٩٥٨ قد أعاد تأكيد بعض الحريات الأساسية فأضفى عليها بذلك صفة دستورية ، كما وأنه أكد استقلال القضاء ، وهو ما يعني ضمناً أنه أراد أن يبقى مخلصاً لنص القانون الدستوري الصادر في ١٩٥٨/٦/٣ ، ويضيف « ديفيرجيه » إلى ما تقدم أن مطابقة القانون للدستور لا يجوز أن تقتصر على المطابقة مع نصوصه المرقمة وإنما يجب أن تجري المطابقة كذلك مع ما تضمنته مقدمة الدستور من مبادئ وهو يقول في ذلك : « أن مقدمة الدستور تشير إلى مبادئ واضحة متعلقة بالحقوق الفردية ، فضلاً عن أن رقابة اللجنة الدستورية تمتد الآن إلى ما ورد بالمقدمة من مبادئ (التي صارت مندمجة الآن تمام الاندماج في الدستور) ، ولذلك لم يعد من المقبول أن يستمر مجلس الدولة على رايه في ظل الجمهورية الرابعة (وهو رأي كان محل نظر) الذي بدأ وكأنه ينظر إلى مقدمة دستور سنة ١٩٤٦ على أنها مجرد تعبير عن مبادئ أساسية يجب أن توجه للعمل التشريعي وكذلك للحكومة وجهة الإدارة ، وعلى القاضي أن يفرض احترامها ، مع احتفاظه في شأن تطبيقها بحركة أكبر بكثير من حريته حيال النصوص التشريعية أو الدستورية العادية . وينتهي « ديفيرجيه » إلى القول بأن المحاكم الفرنسية تملك قانوناً فحسب الدلع بعدم دستورية القوانين وأنه يبقى أن تكون لديها الشجاعة السياسية لأن تفعل ذلك (٧) .

(١) مؤلفي من الحرية في الفكرين الديمقراطي والاشتراكي ص ٢٥٦ وما أشير إليه من مراجع ومحاضرات الدكتور عثمان خليل عثمان من الاتجاهات الدستورية الحديثة (طبعة ثانية) ص ١٢٩ .

الفرع الثاني أسلوب الرقابة القضائية على دستورية القوانين

قبل الحرب العالمية الثانية لم يتم الطعن القضائي في العمل التشريعي عمليا في أى جزء من أوروبا : فسويسرا نفسها - التى يحكمها دستورها الحر الصادر سنة ١٨٧٤ - لم تأخذ بمبدأ الرقابة القضائية على التشريعات ، فى حين أقرت هذه الرقابة بالنسبة لأحكام المقاطعات ، وقد قدم مشروع بقانون يفرض الرقابة القضائية على القوانين الاتحادية غير أن هذا المشروع رفض فى استفتاء أجرى فى ١٩٣٩/١/٢٣ بأغلبية كبيرة .

وفى النمسا كانت توجد هيئة قضائية دستورية محدودة الولاية فى ظل دستور سنة ١٩٢٩ ، وقد أحييت هذه الهيئة .

أما دستور « فايمار » فى ألمانيا الصادر سنة ١٩١٩ فقد صمت عن مسألة الرقابة القضائية على دستورية القوانين وقد فسر هذا الصمت تفسيرات مختلفة فى الخلاف الذى احتدم فى مؤتمر (فايمار) الدستورى سنة ١٩١٩ . فلقد كان الاتجاه السائد - ويمثله خير تمثيل Heugo Preuss يؤيد تأييدا قويا الرقابة القضائية على التشريع حيث كان يرى أن من حق النظام القضائي ممارسة هذه السلطة على الرغم من صمت الدستور ، أما الأقلية فقد سعت - لتفويت هذه النتيجة - الى أن يضمن الدستور نص ايجابى يحظر الرقابة القضائية على التشريع ، مع اقراره استثناء حيثما يطلب مائة عضو من أعضاء « الرايشتاخ » ذلك - وعلى الرغم من صمت الدستور فى هذه المسألة ، فإن عديدا من المحاكم العليا قد اتجهت بين سنتى ١٩٢٤ و ١٩٢٧ - كما توقع Preuss الى اقرار الرقابة القضائية على التشريع معلنة نفسها حفاة الدستور Protectors of the Constitution فى الوقت الذى أخفقت المحاولات التشريعية التى بدلت لاقامة هذه الرقابة . غير أن الأزمة الألمانية المتزايدة ما كانت لتسمح للرقابة القضائية بأن توطد مركزها ، ولقد كان الرائد للاتجاه الجديد Carl Schmitt الذى أعلن احتجاجه على الاتجاه السياسى فى القضاء مقررا أن رئيس الجمهورية هو وحده الذى يستأهل وصف الحامى الحقيقى للدستور (١) ، ونحن نعلم أية مأساة ادى إليها هذا الاتجاه عندما وثبت الهتلرية الى الحكم .

وإذا كان بعض الشراح الدستوريين الأمريكيين يرجحون أن قيام النظام الاتحادى فى أمريكا هو الذى ادى بصفة كبيرة الى تولد الحاجة الى حماية قضائية للدستور وإلى حيوية هذه الحماية (ولذلك فإن عدم وجود نظام اتحادى فى فرنسا ووجوده بصورة مشوهة فى إيطاليا ووجوده فى كل من النمسا وألمانيا يوضح بدون شك - وإلى حد ما - اختلاف هذه النظم فى تأكيد الرقابة القضائية) . إلا أن الحقيقة أن قيام النظام الاتحادى لم يعد السبب الأساسى للاخذ بأسلوب الرقابة القضائية على دستورية القوانين وإنما صار الدافع الأساسى على انتهاج هذا الأسلوب هو الرغبة

في حماية الحريات : فالرقابة القضائية على دستورية القوانين والتي كان يعترف بها فقط من حيث العلاقات مع الدولة الاتحادية صار ينظر اليها بترحيب أكثر من ذي قبل على أنها أداة لحماية الحريات ، حيث لم يعد يثق فقهاء القارة الأوروبية في حماية المشرع أو الجهة الإدارية لها . . . وإذا كانت بعض الدساتير تعهد بالرقابة الى محكمة دستورية خاصة (ايطاليا م ١٣٤ والمانيا الغربية دستور بون م ٩٣) فان هذه الرقابة امر مفترض بصفة عامة في الوظيفة القضائية في اليابان . . (م ٧٦ و ٣ و ٨) .

ولا يخفى الفقهاء الدستوريون أهمية هذا الاتجاه فهم يقررون أن الاعتراف بالحماية القضائية للوثائق الدستورية ذو دلالة اساسية بالنسبة للنظرية السياسية للدساتير الحديثة ، فهو لا يعنى فقط وبوضوح تقديرا أوسع وأعمق ولاهية الحريات المدنية ، ولكنه يشير أيضا الى الاعتراف بأن الدستور هو قانون اساسي على نحو لم يكن مالوفا من قبل القارة الأوروبية ، فهو يمثل ابتعادا عن الايمان بمبدأ الأغلبية الذي كان يمثل في الماضي صفة مطلقة . وكان مظهر ذلك أن أعطيت السلطة القضائية ، في كل من ألمانيا وايطاليا - دورا هاما في الدفاع عن الحرية والمبادئ العامة والدستور .

وبالتأكيد أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين من طريق هيئة قضائية يمثل صورة أخرى للديمقراطية غير التقليدية وهذا هو ما قرره الشراح الدستوريون بالنسبة للدستور الايطالي الذي اعتبروه مجددا اذ أقام محكمة دستورية . ويقولون في ذلك : « لقد وضع Carlo Alberto مشروعا لنظام دستوري هو الـ Statuto الذي حول ايطاليا الى ديمقراطية برلمانية يقوم فيها برلمان ذو سيادة على غرار النموذج الفرنسي ، وفي ظل « موسوليني » قلب هذا النظام لتحقيق الأغراض التي يستهدفها طغيان غوغائي يقوم به « دوتشي » مستبد مطلق . أما في الجمهورية الإيطالية فلا توجد هيئة واحدة ذات سيادة تعلو الهيئات الأخرى . وإنما تتوزع السلطة بين عدد من الهيئات الدستورية التي تتعاون ويراقب بعضها تصرفات البعض ، ويلتزم الجميع بمراعاة دستور جامد يحدد مجالات نشاطها المشروع . فمبادئ الدستور هي مبادئ الليبرالية . وهكذا تخضع الديمقراطية - التي قد تؤدي الى طغيان الأغلبية - الى المبادئ العليا الليبرالية التي يعبر عنها الدستور . ففي نظام يضع الحرية فوق الديمقراطية يجب أن تكون هناك هيئة ذات سلطة في أن تبطل تصرفات البرلمان التي تجرى مناهضة لمبادئ الحرية كما يعبر عنها الدستور . ولقد أعطيت هذه السلطة في ايطاليا للمحكمة الدستورية » (١) .

ولقد أشار الباحثون الى أن انشاء المحكمة الدستورية في ايطاليا احدث ما يشبه الهزة في نظام الدولة الإيطالية الذي استحدثه دستور سنة ١٩٤٨ والذي تنص المادة الأولى منه على أن ايطاليا دولة ديمقراطية وشكلها نيابي . . فجوهر الديمقراطية في النظرية الغربية التقليدية . . هو أن الشعب مصدر السلطات وأنه يفوض في ممارستها نوابه الذين ينتخبهم ليمثلوه في المجالس النيابية بحيث اذا قيل سيادة الشعب وجب أن يقال سيادة البرلمان مجسدة في الأغلبية البرلمانية ، ومن ثم سيادة مايسنه هذا البرلمان بأغلبيته من قوانين دون منازع له في ذلك . . على أنه يبدو أن الدستور الايطالي الصادر سنة ١٩٤٨ لم ينظر الى الديمقراطية على

هذا المفهوم الذى وقر فى بعض الاذهان اتباعا للقديم ، وانما استحدثت مفهوما جديدا للديمقراطية حين نص فى مادته الاولى على أن السيادة للشعب ، مما يترتب عليه ألا تكون ثمة سيادة لاحد سواه حتى ولا للبرلمان ، كما أنه تضمن نصوصا كثيرة تتعلق بضمان حريات الافراد فى الوقت الذى كفل كذلك حقوق الاقليات الدينية واللغوية . وكذلك يبين من استقراء جملة نصوصه بشأن سلطات الدولة وخاصة السلطة التشريعية، أن البرلمان لم يعد قائما على مبدأ الاغلبية البرلمانية بقدر ما يقوم على التوازن بين القوى السياسية ، وان رئيس الدولة أصبح يقوم بدور فعال فى النظام الجديد لا ينبغى الحد من قيمته ، وكل اولئك يؤدى بالضرورة الى أن النظام الذى استحدثه الدستور ليس ديمقراطية مطلقة وانما ديمقراطية ليبرالية . فانشاء المحكمة الدستورية فى ايطاليا وما حولها آياه الدستور من اختصاصات ولا سيما فيما يتعلق بالرقابة على دستورية القوانين ، يتفق تماما مع النظرية التى تحكم نظام الدولة باعتبار المحكمة هيئة دستورية من نوع خاص منفصلة عن سائر سلطات الدولة الأخرى ، وقائمة بذاتها ومستقلة تمام الاستقلال عن غيرها ، مهمتها المساهمة فى منع او وقف كل انحراف محتمل عن نصوص الدستور ومبادئه ، ولو استخفى تحت ستار من المبادئ القديمة المطلقة ، مثل ارادة الشعب المتجسدة فى الاغلبية البرلمانية ، وهو المبدأ الذى قضى عليه الدستور وقضى معه على مبدأ السيادة المطلقة للقانون (١)

والامر كذلك فى دستور المانيا الاتحادية ، فليست الهيئة التشريعية المنتخبة سلطة ذات سيادة قانونية فى مفهوم الدستور الانجليزى ، وهى كذلك ليست المعبرة عن السيادة الشعبية المطلقة فى مفهوم الديمقراطيات الغربية التقليدية . وانما هى هيئة مقيدة بالدستور وبالذات بالحقوق والحريات الاساسية التى يكفلها هذا الدستور للمواطنين ، ويعهد لجهة قضائية خاصة بضمان هذه الحقوق والحريات .

وعلى الرغم من الاختلاف الكبير فى تشكيل الجهة القضائية الخاصة التى يناط بها (فى كل من ايطاليا والمانيا الاتحادية) الرقابة على دستورية القوانين ، فإن الامر المشترك فى الحركة الدستورية المتجهة نحو تلميم نظام للقضاء الدستورى السياسى هى محاولة رسم اطار قانونى محكم حول السلطة السياسية بقصد استئناسها ، بهدف اصيل ووحيد هو كفالة الحريات للحيلولة ، دون وثوب الفاشية من جديد التى نفذت فى الماضى من خلال الثغرات الواسعة لمبدأ الحرية المجردة ، كما كانت تعمله الديمقراطيات الغربية الضعيفة المتخاذلة فى الدفاع عن اسسها وكيانها ، سواء كان ذلك من غير قصد أو بقصد التواطؤ مع القوات اليمينية المتعصبة والطامحة من أجل فرض سيطرتها كاملة على المجال السياسى على نحو ما كانت تحقق سيطرتها على المجال الاقتصادى .

فما استهدفه الحلفاء من فرض الرقابة القضائية على دستورية القوانين - فى الدولتين الفاشيتين المجهورتين « هو الحيلولة دون اغتصاب الفاشية للحكم عن طريق الديمقراطية التقليدية (بما تتيحه من فرص وما تسمح به مفوماتها ونظامها من ثغرات) . ومع ذلك فإن الاختلاف واضح فى طريقة تشكيل الهيئتين اللتين نبط بكل منهما - فى ايطاليا والمانيا الاتحادية - الرقابة على دستورية القوانين ، ومرد هذا الاختلاف - كما هو معلوم - اختلاف الظروف السياسية والاجتماعية ومزاج الشعبين الايطالى والالمنى ، وكذلك اختلاف ترتيب القوى الاجتماعية والسياسية فيهما .

(١) الامتاز محمد السيد زهران المقال السابق ص ٤٦ و ٥٠ .

التفاوت في أشكال الرقابة القضائية

ولهذا السبب لا تبرز الى الوجود فكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين في صورة واحدة وانما هي تتفاوت تفاوتاً كبيراً في المواءمة بين الطابع السياسي لهذه الرقابة وبين وجوب الزام التشريع الحدود الدستورية وهذا هو السبب في التردد بين اتجاهين في تشكيل الجهة القضائية المختصة بالرقابة على الدستورية :

(أ) فهناك اتجاه يأخذ بالفكرة القانونية على إطلاقها ويعهد لجهة قضاء حقيقية بهذه المهمة . . ويستوى في ذلك أن تكون الجهة داخل الجهاز القضائي العادي أو خارجه ، أو أن تمارس هذه السلطة عن طريق الدفع بائلة منازعة في الدستورية أمام جهات القضاء العادية أو أن يكون ذلك بدعوى مبتدأة ترفع الى المحكمة الدستورية بعيداً عن أي نزاع . ويوضح « ايزنمان » سمو النظام القضائي الصرف قائلاً : « وباقامة قضاء الدستورية في شكل قضاء متميزاً ومستقل ، فإن هذا النظام يحدد من حيث الزمان المنازعة الدستورية ، وهو يتجنب أن تثار المسألة الدستورية المثيرة بمناسبة كل قضية لأنه يسمح باعطائها حلاً موحداً ونهائياً » . والحقيقة انه اذا كان القاضي الدستوري يزود باختصاص بأن يقضى من تلقاء نفسه بإلغاء قانون غير دستوري (دون الاقتصار على تجنبه) بناء على طعون موجهة من قضاء المحاكم العادية أو الأفراد أو السلطات العامة ، فإن من شأن هذا النظام توحيد الحلول القضائية في شأن شرعية القوانين . .

(ب) وثم اتجاه آخر يراعى في تشكيل المحكمة الدستورية الاعتبار السياسي ، فيشرك في هذا العمل القضائي أساساً سياسيين (سواء كانوا من رجال القانون أو من غيره) يمثلون المشرع داخل هيئة الرقابة ذات الاختصاص الخطير . .

والهيئة القضائية التي يعهد اليها بالرقابة على دستورية القوانين اما أن تكون هيئة خاصة خارج السلطة القضائية (ومن قبيلها المحكمة النمساوية والمحكمة الألمانية الاتحادية) واما أن تكون محاولة للمواءمة بين محكمة دستورية مدمجة في النظام القضائي وبين هيئة خارجة عن السلطة القضائية وتعكس خصائص معينة لهيئة سياسية (ومن قبيلها المحكمة الدستورية الإيطالية) وفي الحالين - ينضم الى العنصر القضائي عنصر سياسي وكثيراً ما يكون العنصر السياسي هو الغالب . .

ويشيع وجود هذا النموذج من المحاكم العليا ذات الطبيعة المختلطة في النظم الاتحادية . . لأن تقسيم الاختصاصات بين الحكومة المركزية والحكومات الاتحادية من شأنه أن يؤدي الى منازعات بين القوانين ، ويقتضى وجود هيئة تتولى رعاية هذا التقسيم (١) . .

وسوف نبين فيما يلي النماذج المختلفة للرقابة القضائية على دستورية القوانين ، فنبدأ بالولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة التي اقام القضاء فيها رقابة على دستورية القوانين دون نص صريح بذلك . . ثم نتناول بالشرح النموذجين الإيطالي والألماني بوصفهما نظامين تكفل الدستور نفسه بوضع أسسهما .

(١) رسالة Bataillon من « مجلس الدولة كقاضٍ للدستورية » ص ١٨ .

مبحث أول

الرقابة على دستورية القوانين عن طريق الدفع ودون نص في الدستور

وإذا كان للأوضاع التاريخية والسياسية الخاصة بكل من إنجلترا وفرنسا أثرها في عدم أخذ الدولتين بفكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين ، فإن الأمر على عكس ذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية . فإن تقاليد الحياة الأمريكية وأصولها التاريخية ونضال الشعب الأمريكي ضد الاستعمار البريطاني - كان لهذه الظروف مجتمعة أثرها الحاسم في توفير الشروط ونهضة الجو لاقرار فكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين .

فتقاليد الحياة الأمريكية وأصولها التاريخية - تركز ارتكازا قويا على فكرة القانون الأساسى واعتبار الدستور المكتوب تعبيرا عن مبادئ هذا القانون . ويشير مؤرخو النظام الدستوري الأمريكي الى أن فكرة الاتفاق أو العقد . كانت أساسا لنشأة أول الوحدات السياسية في القارة الأمريكية إذ كان كثير من أوائل المهاجرين الى أمريكا من أتباع مذهب Calvin الذى يقول بالاتفاق Compact كأساس لتكوين الكنيسة . فنقل المهاجرون هذا المبدأ الى الحياة السياسية جامعين من الاتفاق كذلك أساسا للحكومة المدنية او السياسية . بل ان الحياة السياسية في القارة الأمريكية قد بدأت في الواقع في وثيقة مكتوبة هي عهد « ماى فلاور » الذى كتبه أول فريق من المهاجرين الدينيين على ظهر سفينتهم قبل أن يضعوا أقدامهم على أرض المهجر . كذلك اقيمت مستعمرة « كونكتيكت » بعد ذلك على أساس نظام تأسيسى مكتوب . ودعم هذا المبدأ بعد ذلك بمنح التاج عهدا مكتوبة Charters لولايات « رودايلاند » و « كونكتيكت » و « ماساشوست » - وكذلك بالعهود المكتوبة التى منحها بعض حكام المستعمرات لسكانها كالعهد الذى منحه « وليم بين » لسكان مستعمرة بنسلفانيا عام ١٧٠١ والذى عرف باسم Penn's Charter of Liberties

وهكذا اعتاد الأمريكيون ان ينظروا الى هذه العهود على أنها تعبير عن العقيد Compact الذى تقوم عليه الحياة السياسية في المستعمرة ، والذى يتضمن الحقوق الفردية المستمدة من القانون الطبيعي ، وهى الحقوق التى تلتزم الهيئة الحاكمة بحمايتها واحترامها . وبعبارة أخرى استقر في أذهان الأمريكيين أن الدستور هو القانون الأعلى وأن نشاط الحكومة على اختلاف هيئاتها - بما في ذلك الهيئة التشريعية - هو نشاط تحكمه نصوص الدستور وتحدد حدوده ، وفي ظل هذا الفهم لا يمكن أن تستوى القوانين العادية مع نصوص هذا القانون الأساسى للجماعة (١) .

غير أن مبدأ سمو الدستور على القوانين العادية لا يجد جذوره في أصول دينية صاحبت نشأة المجتمع الأمريكى فحسب ، وإنما وجد أقوى دوافعه في تلمس وسيلة لحماية حقوق الشعب الأمريكى تجاه المحتل الانجليزى .

وهكذا نضال الشعب الأمريكى سبيل تأكيد الوضع الاسمى للدستور وقواعده . فلقد عانى أهل الولايات المتحدة - عندما كانت لاتزال مستعمرة بريطانية - من جراء أسراف البرلمان الانجليزى في استعمال سلطاته ، فدرجوا لذلك على الربط بين مبدأ سيادة البرلمان وبين ما أصاب حقوقهم وحررياتهم من حيف وظلم خلال العهد الاستعماري . ولهذا السبب نبه كثير من الأمريكيين (منذ عهد الثورة

(١) الدكتور أبو الجهد - الرقابة على دستورية القوانين رسالة دكتوراه سنة ١٩٦٤ ص ٤٦ ، ٤٧ .

وإثناء وضع الدستور) الى الخطر الكبير الذي يتهدد الحريات العامة والحقوق الفردية من الاسراف في تقوية السلطة التشريعية وتوسيع اختصاصاتها ، وقد كان لهذا الخوف ما يبرره في التاريخ الأمريكى (١) . ولقد عبر عن هذه الاصول والقوى التاريخية الفكر السياسى الأمريكى مستمدا بعض عناصره من فكر المستعمر الانجليزى نفسه ، فلقد حذر آباء الدستور الأمريكى من خطر السلطة التشريعية على الحريات .

فقرر « ماديسون » فى مؤتمر فلادليفيا انه يلاحظ « أن الهيئة التشريعية فى كل مكان تتجه الى بسط سلطانها وتوزيع اختصاصاتها » كما يؤكد فى « الاتحادى » « أن الخطر الكامن فى اطلاق يد السلطة التشريعية قد يكون أكبر من خطر توسيع اختصاصات الهيئات الأخرى ، ذلك انها تستطيع بحكم كثرة اختصاصاتها وطبيعة اجراءاتها ، أن تخفى مخالفتها الدستورية فى شعار من الوسائل المعقدة والأساليب الملتوية . ويقول « جيفرسون » فى مذكراته عن ولاية « فرجينيا » انه مع قيام دستورها على أساس الفصل بين السلطات فقد آل الأمر عمليا الى تجمع معظم هذه السلطات فى يد الهيئة التشريعية . ثم يقرر أن تجمع هذه السلطات فى يد واحدة ، هو عين الاستبداد ، وليس يخفف من ذلك أن هذه اليد هى يد جماعة منتخبة من الناس ، فان مائة وثلاثة وسبعين مستبدا لا يقلون خطورة ولا جوارا عن مستبد واحد ، وأن حكومة الاستبداد المنتخبة لم تكن الحكومة التى قاتل الأمريكيون من أجلها (٢) . ومن الواضح أن هذه الفكرة كانت النواة العملية التى تبلور حولها اتجاه الديمقراطية الليبرالية فى وضع قيود على سلطة المشرع .

وما كان آباء الدستور الأمريكى يعبرون عن آرائهم مجردة وإنما كانت لهذه الآراء جذورها فى الفكر السياسى الانجلو أمريكى .

فقد كان الفكر السياسى الأمريكى يستطيع أن يدعم أمانيه بأسانيد تاريخية مختلفة من أهمها بدون شك فكرة العقد كأساس للجماعة السياسية ، ووجود قانون اسمى سنده الحق والعدل يهيمن على عمل المشرعين . وقد كان هذا هو مذهب « كوك » كبير القضاة الانجليز فى طور من أطوار تقلباته - كما أوضحنا من قبل .

ولئن كانت آراء « كوك » عديمة الأثر فى القضاء الانجليزى إلا انها كانت ذات أثر كبير فى الفكر السياسى الأمريكى فى مستهل الثورة ، حتى لقد وصفت اللجنة الفنية لجمعية المحامين بنيويورك ، الثورة الأمريكية بأنها كانت ثورة قانونية لتقرير المبدأ الذى نادى به اللورد « كوك » فى احكامه من أن تشريعات البرلمان تكون باطلة اذا تعارضت مع قواعد الحق والعدل أو مست الحقوق الطبيعية للمواطنين الانجليز (٣) .

على هذا النحو تهيأت الظروف الواقعية والفكرية فى الولايات المتحدة الأمريكية للاخذ بمبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين . فعلى الرغم من أنه لا يوجد أى نص دستورى على تأييد القوانين الغير الدستورية ، فان العمل القضائى قد أدى الى عدم تطبيق المحاكم لهذه القوانين . ويشير الشراح الأمريكيون الى أن المراجعة القضائية تمارس لأسباب تاريخية مختلفة نوعا بالنسبة للتصرفات التشريعية

(١ و ٢) الدكتور أبو المجد - الرقابة على دستورية القوانين طبعة ١٩٦٠ ص ٧٦ ، ٧٧ .

(٣) مؤلف الدكتور أبو المجد - المصدر السابق ص ١٦٣ - ١٦٦ ، فى حين يشير Warren الى أن اللورد « هارنجتون » هو صاحب الراى الوحيد فى الفقه الانجليزى الذى دعا الى امتياز الدستور قانونا أعلى يقيد الهيئة التشريعية على النحو الذى يفهم به الأمريكيون فكرة الدستور (هامش ص ١٦٣) وتأيدا لذلك يقول الدكتور أبو المجد - أن « كوك » لم يقرر سيادة الدستور على القانون العادى بقدر ما كان يقرر سيادة طائفة من المحاكم على الشريعة العامة على محكمة أخرى هى البرلمان الذى لم تكن صفتها القضائية قد زالت تماما (هامش ص ١٦٦) .

والقضائية والتنفيذية داخل نفس وحدة السيادة . وحيث لا تنازع بين السلطين الاتحادية والدولة ، فلقد نص الدستور الاتحادى على أن الدستور « هو القانون الاسمى للبلاد » . وقد كان فى استطاعة الكونجرس أن يعتبر الحكم النهائى لمسألة ما اذا كان قانون أو أى قرار ادارى يتعارض أو لا يتعارض مع الدستور الاتحادى وقد كان فى استطاعة الولايات أن تدعى نفس هذه السلطة حيث يوجد التنازع بين تشريعاتها ودساتيرها ، غير أنه منذ وقت مبكر فى التاريخ الأمريكى تأكد ادعاء المحاكم بأنها صاحبة السلطة النهائية فى هذا التفسير ، وقد قيل هذا التاكيد - وهو أمر يتضمنه التقرير فى الدستور - بأن القضاة فى كل ولاية غير مقيدى بأى شىء يخالف الدستور أو القوانين » .

ولقد كانت المحاكم متحمسة لممارسة هذه السلطة فى وصم التشريعات بعدم الدستورية ، ولقد لاقت المحاكم نقدا حادا ، ووضعت المقترحات للحد من سلطاتها ، غير أن القضاة يموتون أو يستقيلون ويعقبهم غيرهم . وقد ثلم حد السيف فى الرقابة القضائية وهى مع ذلك ظلت باقية بوصفها السبيل للمواءمة بين القانون والدستور .

الحقوق الأساسية المكفولة

والحقيقة أن فكرة وجود قانون اسمى يتمثل فى الدستور ، وفكرة كفالة حقوق وحرىات أصيلة للانسان يكشف هذا الدستور عنها ولا يخلقها ، أدى هذا كله الى تأكيد حجة القضاء الأمريكى فى أن يضطلع بمهمة الحامى للدستور والحقوق المكفولة به . . ويشير الشراح الأمريكيون الى أن الحقوق القانونية الأساسية تتضمن بعض الحقوق التى تعد فى أصلها أمورا مجردة وهى حقوق الانسان - وبعضها الآخر واقعية فى أصلها وفى تجسيدها الحالى . كما يشيرون الى أن ثمة تفرقة معترفا بها فى القانون الأمريكى فى نطاق الحرية الدستورية بين حقوق تغلب عليها السياسة وحقوق أخرى تغلب عليها الطبيعة القانونية :

● **فحقوق الانتخاب** على نحو ما هى منصوص عليها صراحة فى الدستور حقوق سياسية بصفة غالبية ، وهذه الحقوق يحددها إطار من القيود والموازنات السياسية على تصرف الحكومة ، وهذه القيود والموازنات كامنة فى الانتكارات الصريحة لسلطات معينة منها مثلا : حظر إصدار قوانين بذاتها ، واحتفاظ الشعب والولايات بجميع السلطات التى لا يعطيها الدستور صراحة للحكومة الاتحادية ، ومن قبيل الأمثلة على الحظر كما تعبر عنه القيود الواردة على سلطة الكونجرس هى تلك الموجهة ضد التشريع الذى قد ينتقص حرية الصحافة أو الحق فى انشاء دين ما أو انكار ضمان استحضار الجسد ، ووضع قوانين التائم الفردية والقوانين ذات الأثر الرجعى .

● **والحقوق الأخرى أكثر قانونية** فى صفتها ومن قبيلها مواجهة المتهم باتهامه وبالشهود ، وسرعة الفصل فى الاتهامات الجنائية عن طريق المحلفين وحظر التمدى فى الحبس ، وما يميز هذه الحقوق القانونية هو أنها تكفلها بوجه عام دعوى مناسبة أمام القضاء ، كما أن هناك سلاح الرقابة القضائية فى حالات الامتداء عليها ، فى حين أن حماية الحقوق السياسية - رغم أهميتها - تتجاوز الاختصاص القضائى .

وتتضمن جميع الدساتير الأمريكية المكتوبة نصوصا عن الحقوق الأساسية . . . وإذا كانت هذه الدساتير مختلفة فى قوائم الحقوق المدونة فيها ، إلا أنها لا تختلف

اختلافاً واسعاً في جوهرها ، وأهم بكثير من عدم التطابق الكامل بين هذه الحقوق وجود سلطة نهائية للضمانات الخاصة ذاتها تعتبر اسمى من سلطة المشرع والإدارة والقضاء ومقيدة لها جميعاً والحقوق المدنية الأساسية مدرجة في هذه الوثائق الجوهريّة في تلك الأجزاء التي يشار إليها كمجموعة على أنها « وثيقة الحقوق » ونجد أهم هذه الحقوق - وليست كلها - في الدستور الاتحادي ، وبالذات في التعديلات الدستورية العشرة التي أقرت في مجموعها سنة ١٧٩١ . . . في حين أن الحقوق الأخرى قد أضيفت بتعديلات لاحقة ولا سيما تلك التي أقرت في نهاية الحرب المدنية ١٨٦١ - ١٨٦٥ .

ويحظر التعديل الدستوري الأول على الكونجرس إصدار أي قانون ينتقص من حرية الرأي أو الصحافة . . « وانه وان كان يعوز الفاظ هذا التعديل تحديد المعنى والنطاق (وهو أمر يجب أن يحدده التفسير القضائي) إلا أن الحظر اللفظي مطلق ، ولا يسمح بأي تحديد من جانب المشرع أو الحكومة (وان كان الحظر ليس مطلقاً بحيث يحول دون إصدار قوانين تعاقب التحريض المباشر على ارتكاب الجريمة أو التمرد أو الأفعال الفاضحة) . ولقد وسعت المحكمة العليا بالتدريج هذه المحظورات والأوامر التي تضمنتها وثيقة الحقوق لكل اعتداء من جانب هيئة ما من هيئات الدولة . وهناك قوانين قد تصدر - وقد صدر عديد منها بالفعل - تتبنى هذه الأوامر العامة التي تتضمنها الدساتير ، وتعطي تحديداً لمعناها وتضع عقوبات على انتهاكها . ويقول الشراح الأمريكيون :

وأيا كان الخلاف في النظريات الفقهية عن المصدر الأخير لهذه النصوص الأساسية ، إلا أننا نتفق جميعاً على أن هذه الدساتير المكتوبة هي أهم عنصر فريد وأهم شكل في تقرير هذه الأوامر وفي تضمينها في قانوننا ، غير أنه يمكن أن تضاف حقوق أخرى بالتشريع أو بالتصرف الإداري ولكن الحقوق المنصوص عليها في الدساتير أو تلك التي تقرر المحاكم أنها كامنة فيها لا يمكن أن تعطل أو تنتقص ، والسيادة النهائية تتركز في الشعب وليس في السلطات التنفيذية أو التشريعية ، والدساتير سواء الاتحادية أو في الولايات ، تحدد كيف تمارس هذه السيادة النهائية وأوضاع هذه الممارسة في تعديل الدستور عن طريق التحديد أو الإلغاء أو الإضافة .

وإذا كانت نصوص الدستور والتعديلات الدستورية تفرض حدوداً على سلطة الحكومة الاتحادية إلا أن هذه النصوص تتفاوت في طبيعتها أو اتساعها ومداهها : وإذا كانت متضمنة لمحظورات صريحة في تطبيقها على الولايات ، إلا أن بعضها الآخر - رغم عدم صراحته - قد مده التفسير القضائي لكي يضبط التصرف الحكومي ومع بعض الاستثناءات فإن هذه الضمانات هامة في طبيعتها وهي ليست واضحة بذاتها أو نافذة بذاتها ، وهي في جزئها الأكبر أعطيت عن طريق المحاكم تفسيراً عاماً ، كما أن المشرع هو الذي زودها بالإجراءات المكتملة حيث يكون تطور القانون القضائي متأخراً في التزويد بالعلاج المناسب .

ولهذا السبب فإن الطبيعة المرنة للوظيفة القضائية تتضح في تفاوت التفسير :

مثال ذلك أن م ٩/١ التي حظرت إصدار قوانين ذات أثر رجعي قد فُسرت تفسيراً ضيقاً يقصرها على التشريعات الجنائية .

في حين توسعت المحاكم في تفسير نصوص على خلاف ظاهر معناها ، من ذلك أن التعديل الدستوري الخامس الذي يحظر التأييم الذاتي بالنسبة للمحاكمة الجنائية وقد قضى بأنه يسرى على الشهود في الدعاوى المدنية والجنائية على حد

منواء ، وكذلك تشدد في الإجراءات الغير القضائية ، كما هو الشأن في التحقيقات البرلمانية (١) .

على انه اذا كان القضاء الامريكى قد استطاع أن ينتزع لنفسه مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين دون نص صريح في الدستور يخوله هذا الحق ، فإنه كان لعدم تنظيم الرقابة القضائية على دستورية القوانين صداها في تحديد الوسيلة التى يجرى بها القضاء الأمريكى رقابته . والواقع انه ما كان في قدرة القضاء الأمريكى أن يفعل أكثر من أن يقر أسلوب الرقابة بالامتناع عن تطبيق القانون المخالف للدستور دون أن يملك الحكم ببطالان هذا القانون بدعوى مبدئية . وما كان ليستطيع القضاء الأمريكى أن يفعل أكثر من ذلك طالما أنه يستند الى مجرد اقرار ضمني من جانب المشرع الدستوري لفكرة فرض الالتزام الدستوري والسمو الدستوري على القواعد التشريعية العادية .

فالرقابة عن طريق الدعوى محظورة في النظام الأمريكى ، وان كانت قد عوضت بخلق قضائي Pretorienne للرقابة عن طريق الدفع : إذ يستطيع كل متقاض ان يثبت عدم شرعية قانون أمام المحكمة بمناسبة دعوى مطروحة . وهذا الابتكار الذى قام به القضاء الأمريكيون (والذى انشأ بالتاكيد انحرافا حقيقيا عن دورهم كقضاة) يفسر جزئيا بتدعيم الجمود الدستوري كآثر للنظام الاتحادي ، ذلك ان حرية المشرع الاتحادي (أو مشرع الولاية) في أن ينتهك الدستور لن يؤدي فحسب الى تجاهل حقوق المواطنين وانما سوف يحد كذلك من احترام قواعد تقسيم الاختصاصات بين الهيئات المختلفة في الولايات المتحدة . وهذا هو السبب في الاعتراف بسلطة الرقابة عن طريق الدفع لكل محكمة اتحادية أو في الولاية ايا كانت مرتبتها في التدرج القضائي . وفي الواقع ان التبعية العملية لقضاء المحاكم الاتحادية الأدنى أو المحاكم العليا في الولايات بالنسبة لوضع المحكمة العليا لا يجوز ان تخفى وجود حق نظري في الرقابة لكل محكمة ut singuli ولا تملك هذه المحاكم فحسب حق الرقابة على دستورية القوانين وانما تملك كذلك التحقق من مطابقة دساتير الولايات الاعضاء الدستور الولايات المتحدة والقرارات الادارية والعمل القضائي . وهذه الرقابة على الدستور متقدمة للغاية نظرا لأن من حق محاكم الولايات ان ترفض تطبيق القوانين الاتحادية الغير الدستورية ، غير ان هذه السلطة الهائلة . في ان تضع المحاكم القانون « في موقف الاتهام الدائم » تخفف بشدة في النطاق العملي فثمت تحفظات عديدة من جانب المحاكم الأدنى - فيما يتعلق بعدم تطبيق قانون غير شرعي حيث تقوم قرينة الدستورية présomption de constitutionnalité بدور كبير في هذا الشأن ، وتملك المحاكم العليا وحدها في الولاية الفصل بصفة نهائية في شأن مطابقة قوانين الولاية للدستور الولاية . وهكذا يقوم - على مستوى مزدوج - قضاء له عمليا السلطة المطلقة لقوة الشيء المقضي بالنسبة للرقابة على الدستورية وهو قضاء المحاكم العليا للولاية وقضاء المحكمة الاتحادية العليا . وهذا يقيد كثيرا من مدى الاعتراضات التى يمكن توجيهها الى هذا النظام من حيث تنوع الرقابة وعدم استقرارها . وان كانت الانتقادات قد وجهت بصفة خاصة ضد اعطاء مثل هذه الرقابة للقضاة العاديين ،

(١) تقرير لاجد المحامين الأمريكيين عن الرقابة القضائية على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية

لان الاعتراف بمثل هذه السلطة الرئيسية سوف يؤدي الى اقامة « حكومة للقضاة » ولقد استخدمت نقائص هذا النظام كأساس لهجوم المعارضين على تزويد القضاة الفرنسيين بهذا الحق (١) .

على هذا النحو أدت فكرة وجود قانوني اسمى (هو الدستور) ووجود حريات وحقوق مكفولة في وجه المشرع نفسه ، الى ان يضطلع القضاء بدوره في كفالة الشرعية الدستورية واصول الحريات والحقوق العامة في مواجهة طفيان محتمل من جانب المشرع ، غير ان هذا الدور تحدده بدهشة الاوضاع الخاصة بالنظام الامريكى التى لم تقرر صراحة مبدأ الرقابة القضائية ولا هى نظمتها بطريقة مفصلة . وهذا هو العيب الجوهرى فى النظام الامريكى واى نظام مشابه يقوم على حق القضاء العاوى فى ان يقدر - من طريق الدفع بعدم الدستورية شرعية القوانين ، فهذا النظام يهدد بانتهاك الوحدة القانونية من حيث احتمال تعدد المنازعات وتفاوت الحلول فيها ، وهذا هو السبب فى اتجاه الدساتير الحديثة التى اعتنقت مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين - الى استحداث اساليب جديدة منظمة تحول دون وقوع التضارب فى تقديرات القضاة فى مسألة خطيرة تتعلق بالشرعية الدستورية وهذا هو الاتجاه الحديث فى مجموعة دساتير الديمقراطيات الليبرالية التى قامت بعد الحرب العالمية الثانية .

مبحث ثان

الرقابة القضائية على دستورية القوانين المنظمة في الدستور

(١) الرقابة القضائية على دستورية القوانين في إيطاليا بوصفها ضمانا للحريات :

أعطت إيطاليا للحكمتها الدستورية (وهي التي نظمت طبقا للفصل السادس من الدستور) سلطة واسعة حيث نصت م ١٣٤ على ولايتها في الفصل في المنازعات المتعلقة بالشرعية الدستورية للقوانين . وطبقا للمادة ١٣٦ يفقد القانون (الذي تقضي المحكمة بعدم دستوريته) شرعيته في اليوم التالي لنشر حكم المحكمة ، وقد صدر قانون دستوري بتاريخ ١٩٤٨/٢/٩ يفصل اختصاص المحكمة ويجعل من حق الأفراد العاديين ان يرفعوا دعاوى ينازعون فيها في دستورية القوانين .

ولقد اظهرت المحكمة الدستورية في إيطاليا - في الاحكام العديدة التي اصدرتها في شأن قوانين البوليس - انها تعتبر وظيفتها في الدفاع عن وثيقة الحقوق وظيفه اساسية وهي لم تخش ان تبلغ في احكامها حدا لا ترضى عنه الحكومة ، ذلك ان هذا الالفاء الشامل لقوانين البوليس يكره المشرع والادارة على ان يعيدا النظر في ضوء متطلبات مجتمع ديمقراطي - في مشكلة العلاقة بين السلطة العامة ومواثيق الحريات ولقد حطمت المحكمة توقعات الساسة ورجال الادارة الذين تصوروا أو أملوا ان الحياة اليومية كان يمكن ان تستمر في ظل دستورية شكلية على نحو ما كانت عليه في الماضي حتى لو كان ماضيا قاسيا ، غير ان المحكمة بموقفها السليم قد أدخلت في الحياة الدستورية مفهوما عن الرقابة القضائية يعتبر هجرا جذريا للتقاليد الإيطالية القانونية (٢) وعندما ظهرت المحكمة الدستورية الى الوجود اخيرا ادهشت الرايين العام والسياسي بتحريكها بأقصى سرعة نحو استئصال بعض أوجه الشذوذ في ميدان الحقوق المدنية والسياسية . فلقد كان امرا مدهشا ان تظل بعد صدور دستور ١٩٤٨ قوانين البوليس الصادرة سنة ١٩٣١ وقد قامت سلطات البوليس بتطبيقها بكل شدة في مجالات عامة مؤثرة بذلك في حريات الدين والجمعيات والرأي والصحافة والحرية الشخصية على الرغم من ان هذه القوانين لم تصدر من قبل الا بقصد تقوية الدكتاتورية الفاشية ، ولقد مكنت القوانين سلطات البوليس ان تمنع الاجتماعات السياسية أو الدينية ، وان تتخذ اجراءات قاصمة مثل تحديد الإقامة الاجبارية وان تضايق الاشخاص الذين لم يتهموا الا بانهم يحاولون التحرك من مدينة الى اخرى بقصد الوصول الى وظيفة احسن ، ولئن لم تكن حالات تعسف البوليس بالكثرة أو الأهمية التي تغير من الجو العام للحرية الذي ساد الأمة الا انها كانت ذات دلالة كافية للتحذير من شعور المرارة والقلق الذي سببته . ولقد بدأت المحكمة الدستورية حكمها الأول في ١٩٥٦/٦/٥ واستمرت خلال الصيف وآخر سنة افتتاحها وأعلنت عدم دستورية النصوص الشاذة في قوانين البوليس الصادرة في سنة ١٩٣١ ولقد فعلت المحكمة ذلك على الرغم من جهود الحكومة في أن تنكر على المحكمة ولايتها في النظر في دستورية قوانين صادرة قبل التصديق على الدستور سنة ١٩٤٨ وفيما يلي نماذج لبعض الاحكام الهامة :

(١) الحكم الصادر في ١٩٥٦/٦/٥ وهو يقوى الصحافة وحرية الفكر التي كفلتها المادة ٢١ من الدستور حيث ألغى نصوص قوانين البوليس التي كانت تطلب الحصول على موافقة سلطة البوليس مقدما قبل توزيع المواد المطبوعة .

(١) مقال G. Friedrich في مؤلف عن دساتير ما بعد الحرب ص ٢٢ ، ٢٧

(٢) مقال Einaudi سابق الإشارة اليه ص ٢٦٤ .

(ب) الحكم الصادر في ١٩٥٦/٦/٥ يؤكد المادتين ١٣ و ١٦ من الدستور اللتين تكفلان الحرية الشخصية وحرية الانتقال في أى جزء من اجزاء اقليم الامة ، وفى النص الذى كان يخول سلطات البوليس بأن تكره المواطنين على العودة الى مسقط رأسهم .

(ج) الحكم الصادر في ١٩٥٦/٦/١٩ يؤكد المادة ١٣ حيث الفى سلسلة طويلة من الاشتباهاات البوليسية مقررًا أن حجز الاشخاص الذين تنظر سلطة البوليس الى اوجه نشاطهم بارتياح يقيد تقييدا شديدا حرية هؤلاء الافراد فى التنقل ، وقد وجدت المحكمة فى ذلك امتهانا للقانون *juridical degradation* من حيث انه يزود البوليس بسلطة رقابة هى نتيجة سلطة ادارية غير مراقبة ، وليست نتيجة لحكم قضائى (١) .

(ب) الرقابة القضائية على دستورية القوانين باعتبارها اداة الحرية فى المانيا :

يقول المراقبون ان المادتين ١٨ و ١٩ من دستور « بون » ترفعان صوت المحاكم - وبصفة خاصة المحكمة الدستورية الاتحادية - فى تعريف الحقوق الاساسية والدفاع عنها أو تقييدها ، فالفقرة الرابعة من المادة ١٩ تنص على حق كل شخص فى أن يلجأ الى المحاكم اذا قدر ان السلطة العامة قد مست حقوقه ، وعلى هذا النحو فتح طريق مباشر بين المواطنين وبين النظام القضائى الذى رفع الى مستوى الحامى للدستور والحقوق المنصوص عليها فيه .

والمادة ٩٣ فى اقامتها الرقابة القضائية على التشريع تمنح المحكمة الدستورية الاتحادية - بناء على طلب الحكومة الاتحادية أو احدى الحكومات ، أو ثلث اعضاء *Bundestag* - ولاية الفصل « فى الحالات التى تختلف فيها الآراء أو ثور الشكوك فى شأن التوافق الشكلى أو المادى للقانون الاتحادى ، أو قانون الولاية مع القانون الاساسى » . والمادة ٩٣ - داخل الحدود التى تفرضها - قد تعطى مجالاً اساسيا لدفاع المحكمة عن المبادئ الاساسية للدستور (وقد تتدخل المحكمة أيضا طبقا للمادة ١٠٠ حيث تطلب محكمة دنيا حكما من المحكمة الاتحادية العليا حيث يكون الفصل فى دستورية قانون ما امرا لازما للفصل فى النزاع المطروح عليها) وهكذا تمثل المادة ٩٣ انتصار مذهب الرقابة القضائية الذى هزم فى مؤتمر (فايمار) الدستورى سنة ١٩١٩ (٢) .

وحتى تتضح الصورة الكاملة لوضع المحكمة الدستورية فى نظام المانيا الاتحادية يكفى ان نطالع بعض فقرات من الخطاب الذى القاه رئيسها فى العيد العاشر لانشاء هيئة المحكمة حيث قال :

« وهكذا تضطلع المحكمة الدستورية الاتحادية بثلاث مهام : اولها - انها تحافظ على النظام فى الميدان الفسيح للمواد المتعلقة بالقانون الدستورى وهو مجال لا يمكن المحافظة فيه على النظام الاصيل الا عن طريق تشكيل قضائى مستقل فى ارفع درجة . وثانيها - ان المحكمة تعيد تقوية أسس كياننا السياسى وذلك بأن تبرز كحقيقة يومية كرامة المواطنة الحرة التى يكفلها القانون الاساسى وثالثها - ان المحكمة هى المدافعة عما هو حق وما هو خير من القيم . . . وهو ما تتخذه المحكمة الأساس المكين لاحكامها لأن الحق والخير هما التزامان على النظام الذى يعيش الانسان فى ظله » .

(١) يراجع فى هذا كله مقال الاستاذ Einaudi المصدر السابق ص ٢٦٠ - ٢٦٤ .

(٢) مقال Einaudi المصدر السابق

(أ) فالمحكمة العليا تعتبر حجر الزاوية في التركيب الحكومي للجمهورية الألمانية الاتحادية - ذلك أن السلطات التي يخولها إياها القانون الأساسي والتشريع الصادر بإنشائها يخولانها - في أعلى مستوى قضائي - أن يعمل الدستور الذي يحافظ على تكوين سياسي من الطابع الاتحادي يكفل حقوق الولايات المشتركة ومزودا بسلطة مركزية منسقة في نفس الوقت ، وفي هذا تضطلع المحكمة الدستورية بالنور الذي تقوم به المحكمة الاتحادية العليا في النظام الأمريكي وفي النظم الاتحادية المماثلة .

(ب) وفوق ذلك - وتلخيصا لاختصاص المحكمة العام - تحدد المحكمة مدى تطابق كل من تشريع الاتحاد والولايات مع الدستور ومن سلطاتها أن تقرر حقوق وواجبات الاتحاد والولايات المكونة له ، وأن تستمع إلى شكاوى دستورية من الحكومات المحلية التي تدعى وجود اتجاهات مركزية وغير مشروعة داخل الولايات . ويمكن مراجعة التصرفات التنفيذية والتشريعية للحكومة الاتحادية ، كما يخضع لنظام الاتهام أمامها أشخاص معينون من أعلى مستويات الوظيفة .

(ج) وكذلك فإن المحكمة الدستورية تفصل في المنازعات التي تمس الحقوق الأساسية للأفراد الذين يستطيعون أن يلجأوا إلى المحكمة عن طريق « الشكاوى الدستورية » ، وواقعة أن هذه الشكاوى معفاة من الرسوم تمكن الأفراد من أن يستخدموها ويستطيع أي شخص أن يلجأ إلى المحكمة منازعا في قانون أو في لائحة تكميلية أو قرار أو أمر إداري يكون قد انتهك ضماناته الدستورية . ولقد فصلت المحكمة خلال السنوات الخمسة عشر الأولى في أكثر من ستة عشر ألف قضية كان ٩٠ ٪ منها شكاوى دستورية ولئن كان بعض هذه القضايا قليل الأهمية إلا أن المحكمة كانت تركز جزأ متزايدا من أحكامها الهامة في القضايا التي تقدم على أنها شكاوى دستورية .



ونستطيع أن نتبين مما تقدم أن الديمقراطيات الغربية قد اختلفت فيما بينها في شأن فكرة الرقابة على دستورية القوانين تبعاً لاختلاف نظرتها إلى العلاقة بين مبدأ الأغلبية البرلمانية (كمظهر لسلطة التشريع الغير المحدودة) ، وبين بعض المبادئ التي تعتبر حواجز أمام العمل التشريعي (ومن أهمها الحريات العامة) .

(١) فالدولة التي تأخذ بفلسفة الديمقراطية المطلقة (مثل إنجلترا وفرنسا) التي لا تضع أية عقبة في وجه السلطة التشريعية ، لا تقرر الرقابة القضائية على دستورية القوانين لأنه لا يوجد الزام على المشرع بأن يخضع لأحكام الدستور كلها أو بعضها . وإذا كان النظام الإنجليزي يأخذ بهذا الاتجاه على إطلاقه فلائنه لا يميز من جهة بين الدستور والقانون العادي على نحو يفرق بينهما في الجوهر ، ولأنه من جهة أخرى يؤمن بسيادة البرلمان القانونية إلى أقصى المدى . أما النظام الفرنسي فإنه على الرغم من اعتناقه لفكرة الدستورية ، وتمييزه الواضح بين الدستور والقانون (على الأقل من حيث سلطة الإصدار وطريقته) وتحديد سلطة البرلمان أخيراً حيث صار رئيس الجمهورية يشاركه في وظيفة التشريع ، إلا أنه لا يقر إطلاقاً فكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين . وهو إذا كان قد أخذ بفكرة الرقابة السياسية ، فإن هذه الفكرة لا تنال في شيء من سيادة المشرع ، حيث لا يزال الأمر النهائي في قبضة البرلمان . ولذلك فائنا نستطيع أن نقرر أنه يقترب من النظم المنكرة لفكرة الرقابة على دستورية القوانين أن يعهد إلى جهة سياسية (سواء أنشئت من خارج التنظيمات السياسية أو من داخل هذه التنظيمات) بالرقابة على تطابق القوانين مع الدستور ، ويستوى في ذلك أن تجرى هذه الرقابة قبل صدور القانون

أو بعده ، أو أن يعدل الدستور بما يتطابق مع القانون كما كان الحال في الدستور الفرنسي سنة ١٩٤٦ (وهو ما يتمشى بصفة عامة مع تأكيد السلطان المطلق للمشرع واخضاع الدستور لهيئته) ، أو أن يعدل التشريع أو يلغى (قبل إصداره) إذا كان مناهضا للدستور فمثل هذه الرقابة السياسية على القانون - إذا اعترف بها - لا تعد رقابة قانونية على التشريع بالمعنى الصحيح ، لأن غاية ما ستصل إليه هذه الرقابة تأكيد اعتبارات الملاءمة السياسية وليس فرض احترام سمو القانوني للدستور .

(ب) أما الديمقراطيات التي أكدت سيادة الدستور على نحو يفهم منه وضع قيود على سلطة التشريع - مثل الولايات المتحدة الأمريكية - فقد افترض القضاء من ذلك أن من حقه أن يلزم التشريع حدود الدستور ، على الرغم من عدم نص الدستور صراحة على ذلك . ويشير الشراح إلى أن القضاء في اليابان يعتبر أن حقه في ذلك كامن في طبيعة الوظيفة القضائية دون حاجة إلى تقريره بنص . ومن الواضح أن هذا الأسلوب الضمني في الرقابة (وبطريق الدفع لا بطريق الدعوى الأصلية) يوضح التردد الكبير في إقرار نظام الرقابة القضائية في صورته الصحيحة ، احتراماً لمبدأ الأغلبية البرلمانية الذي يعتبر أساساً للنظام الحزبي في مجالى التشريع والإدارة . على حد سواء . وهكذا يعد هذا الأسلوب في الرقابة محاولة للتوفيق بين مبدأ الأغلبية البرلمانية (الذي لا يجيز لجهة أيا كانت أن تلغى عملها التشريعي) ، وبين مبدأ سمو الدستور الذي يضيف قوة خاصة لبعض المبادئ التي لا يجوز للمشرع إهدارها .

(جـ) وتوجد أخيراً طائفة ثالثة من الديمقراطيات هي الديمقراطيات الليبرالية التي لا تؤمن بمبدأ الأغلبية البرلمانية على إطلاقه وإنما تؤمن به محصوراً في نطاق مبادئ دستورية لا يجوز تخطيها ، ولهذا تجيز فلسفتها الزام المشرع حدود الدستور ، وهو ما ييسر طريق الرقابة القضائية على دستورية القوانين مع تفاوت في المصادر والإجراءات تبعاً للتفاوت في الصورة التي تخرج بها إلى حيز الوجود الجهة المنوط بها إجراء الرقابة القضائية ، أ تكون قانونية خالصة ، أم تكون ذات طابع مختلط بالجمع بين رجال القانون ورجال السياسة ، وفي الحالتين لا يجوز إغفال الاعتبار السياسية المحيطة بأمر تغلغل السياسة بل وتتغلغل فيه من كافة نواحيه .

الاعتبارات السياسية في أي نظام للرقابة القضائية على دستورية القوانين

ولذلك فانه على الرغم من كل ما يساق من حجج في شأن تأكيد الطبيعة القانونية للرقابة على دستورية القوانين (وعدم تنافرها مع الوظيفة القضائية) فإن الذي لا شبهة فيه أن تزويد جهة ما بهذا الاختصاص بممارسة الرقابة أمر خطير ، وهو وإن كان لا يبلغ حد الاشتراك الحقيقي في عمل السلطة التشريعية ، إلا أنه بالأقل يحد من إطلاق هذه السلطة وانفرادها بالمبادأة دون حدود ، وأخطر من ذلك مشاركة القضاء الدستوري - على نحو ما - في السلطة السياسية إذا سمح له بأن يسلط رقابة على عملياتها ، وهذا هو السبب في معارضة بعض النظم الغربية للرقابة القضائية على دستورية القوانين ، سواء عهد بهذه الرقابة إلى جهة قضائية أو سياسية ويقال في ذلك أن معظم الديمقراطيات الغربية تعتبر التشريع قاعدة القانون التي تعبر عن السيادة القومية وتتمتع بهذا الوصف بسمو لا منازعة فيه في المراتب الشكلية لتدرج القواعد القانونية . وقد اقترن بذلك احتدام الجدل في شأن طبيعة الرقابة القضائية على دستورية القوانين وما إذا كانت تدخل في الوظيفة التشريعية أم القضائية ؟ وهل هي سياسية أم قانونية ؟

طبيعة الرقابة القضائية الدستورية سياسية وتشريعية أم قانونية وقضائية

والواقع ان الفقه الديمقراطي نفسه منقسم انقساماً واضحاً في هذا الشأن . فلقد كان من اهم ما ثار في شأنه الجدل طبيعة الرقابة التي يمكن ان تفرض على القانون ، وما اذا كانت مثل هذه الرقابة ذات طبيعة سياسية أم طبيعة قانونية . وثار التساؤل كذلك عما اذا كانت الرقابة القضائية على دستورية القانون تعد ممارسة لوظيفة قضائية أم وظيفة سياسية وما اذا كان الغاء قانون أصدرته الهيئة البرلمانية ذات السيادة يعد عملاً للقاضي أو للمشرع ؟ .

فلذهب رأى الى ان القاضي الذي يراقب القوانين سوف يقوم بعمل تشريعي وبالتالي عمل سياسي لانه وهو يلغى قانوناً لن ينشئ قاعدة فردية ولكنه سينشئ قاعدة عامة ويقول Kelsen تعتبر الهيئة التشريعية في الحقيقة خالقة حرة للقانون وليست هيئة لتطبيق القانون مقيدة بالدستور ويؤكد التعارض بين سيادة المشرع مع القضاء الدستوري ، بفرض وحيد هو اخفاء رغبة السلطة السياسية في ان لا ترى نفسها مقيدة بقواعد الدستور . ومن بين الفوارق التي تميز الوظيفة التشريعية عن الوظيفة القضائية هو ان الاولى تنشئ قواعد عامة في حين ان الثانية تنشئ قواعد خاصة وفردية .، ولكن الغاء قانون معناه وضع قاعدة عامة ومعياراً عاماً ، لأن الغاء تشريع ما يشتم بنفس الصفة العامة التي يتسم بها إصداره ، ولذلك فان محكمة لها سلطة الغاء القوانين تكون تبعاً لذلك هيئة ذات سلطة تشريعية .

واذا كان الغاء القانون يعد عملاً سياسياً بصفة رئيسية فان القيام به سيؤدي الى مشاركة من جانب الهيئة الحائزة لهذه السلطة في الوظيفة التشريعية وبالتالي قيام هيئة سياسية في مراتب الهيئات الحائزة على السلطة العامة ، وسوف يؤدي ذلك الى اضعاف دور البرلمان والهبوط بمستواه لمصلحة هيئة قضائية لن تتوافر فيها نفس الضمانات الديمقراطية ويأخذ بهذا النظر كذلك Burdeau المطول في العلوم السياسية ج ٣ ص ٣٧٤ حيث يقرر « ان الرقابة القضائية على دستورية القوانين تظهر على أنها جزء من الاداة الحكومية *mécanisme gouvernemental* وليست اختصاصاً قضائياً عادياً » . واستناداً الى هذه المقدمات يعارض هذا المذهب الرقابة على دستورية القوانين أو على الاقل يسعى بان يعهد بها الى هيئة خاصة لا يكون تشكيلها ووضعها تشكيلاً ووضع الهيئات القضائية العادية .

(رأى Kopelman في مؤلف *Refait une constitution* ص ٢٧١) .

وتوجه الى الرأي السابق الاعتراضات التالية :

اولاً - ان اجراء المطابقة بين قاعدة قانونية - حتى لو كانت تشريعاً - وبين قاعدة قانونية اخرى اسمى منها ليس عملاً سياسياً وانما هو عمل قضائي ، فليس قاضي الدستور سلطة موازنة سياسية *un pouvoir politique compensateur* وانما هو يقنع بان يقول كلمة القانون وان يحل نزاعاً بين قواعد قانونية متفاوتة في تدرجها . والدستور في تنظيمه لاختصاصات السلطات المؤسسة المختلفة - بما في ذلك البرلمان - انما يفرض تمييزاً بين الاختصاصات التأسيسية وغيرها .

ثانياً - ان القاضي اذا يقضى بالغاء لائحة ما يؤدي وفقاً للنظر السابق - الى ان يعاود القاضي سلطة لائحية ذات صفة عامة كالمقالات نفسها ، وهذا النظر مردود بان الالغاء لا يعنى الخلق ولا المنع من الخلق ، وانما كل ما يعنيه رفض تطبيق

قاعدة ما ، بالمطابقة مع المشروعية . والواقع ان مؤدى نظرية « كيلسن » انه بدلا من الربط بين الرقابة على دستورية القوانين وبين نظام الفصل المطلق بين السلطات (بين السلطتين التأسيسية والتشريعية من جهة ما وبين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية من جهة أخرى) ، أنها تجعل من القاضى الدستورى عنصرا للتعاون بين السلطات لأنه سوف يساهم فى الوظيفة التشريعية على نحو ما تساهم فيها الهيئة التشريعية نفسها ، وبدون اجراء التطابق بين القواعد الأدنى وبين الدستور ، فان الشرعية لن تكون سوى لفظ فارغ ، وسوف يؤدي ذلك فحسب الى وهم القيام بلعبة دستورية *l'illusion de jouer le jeu constitutionnel*

ولذلك فان الرقابة على المطابقة بين القانون والدستور ليست سوى عنصر فى الاجراء الذى ينظم احترام هذا التدرج القانونى والقاضى اذ يمارس هذه الرقابة يمارس وظيفة قضائية لأنه يواجه بين قاعدتين قانونيتين ويفرض السيادة لما كانت منهما أعلى مرتبة حيث يقع التعارض بينهما ، وطالما أن المنازعة يفصل فيها قانونا وفقا لاجراءات وبوسائل قانونية فانه لا يكون ثم خلق لقواعد جديدة وانما مجرد تقرير لقانون قائم .

غير أنه لا يجوز - مع ذلك - أن ننكر أن القاضى اذ يهدر ارادة الهيئة التشريعية فانه يرتكب عملا من أعمال التمرد *acte de révolte* ضد المشرع ولكنه لا يقوم بذلك بعمل تشريعى وكما يقول « دويز » أن للقانون والدستور نفس الطبيعة القانونية ، فهما الاثنان يضعان وينظمان بطريقة عامة ومجردة وغير شخصية قواعد قانونية ، ولا يوجد بينهما سوى فارق من حيث التدرج : فالقاعدة الدستورية وهى موضوعة على المستوى التشريعى الأعلى تقيد القانون العادى ، على نحو ما يحد الأخير اللائحة - وهكذا تبدو الرقابة على دستورية القوانين - فى عناصرها القانونية - من نفس طبيعة نظام الرقابة على شرعية اللوائح ... وسلطة القاضى فى أن يتجنب القانون الفير الدستورى تنبع صراحة من التزامه الوظيفى ، فى أن يفصل فى منازعات القوانين » . (متنوعات هوريو ص ٢٢٤) .

وتبعا لذلك فان عدم وجود رقابة على القانون يبدو غير مبرر ، فرفض تأييد مدم مطابقة القانون العادى مع القانون الدستورى يؤدي الى شلل حقيقى للسيادة الدستورية . ونتيجة لذلك فانه لا يبدو على المستوى النظرى أى عائق يحول دون تخويل القاضى مثل هذا الاختصاص . فلو أننا أردنا أن يكون الدستور حقيقة القاعدة العليا (وليس مجرد برنامج سياسى أمام المشرع) ، فانه يجب فرض احترام مطابقة جميع القواعد القانونية معه . والرقابة على الدستورية ليست سوى المستوى الأعلى لرقابة الشرعية ولا يخرج القاضى على وظيفته عندما يؤثم عدم التزام تدرج القواعد اما فى صورة مباشرة : الالغاء أو فى صورة غير مباشرة وهو عدم تطبيق القانون ...

وعلى الرغم من وضوح هذه المسألة فان الجدل ثار - ويثور دائما - فى شأنها . فلقد اثار فى الولايات المتحدة الامريكية نقاشا حادا وعنيفا فى شأن طبيعة الوظيفة القضائية وما اذا كانت تتسع لانشاء القاعدة القانونية أم انها تضيق عن هذه الولاية . فلقد ذهب « كوك » ومن بعده « بلاكستون » الى أن الأحكام القضائية الصحيحة تصاغ بالمطابقة لقانون الدولة وانها أحسن شاهد عن القانون القضائى أو الشريعة العامة كنظام قانونى متكامل وفى القرنين التاسع عشر وأول القرن العشرين أصر « أوستن » و « مبن » فى انجلترا ، « وجرای » و « هولز » فى أمريكا على أن القضاة

يفعلون أكثر من اكتشاف القوانين من نظام سابق . ويتجدد النقاش اليوم حول جوهر وحدود الوظيفة القضائية وذلك في صدد تفسير المحكمة العليا لتضمن الدستور . وإن كان الواضح أن مذهب المراجعة القضائية يعنى سلطة المحاكم - التى لا تجد لها سنداً صريحاً فى الدساتير ولكنها تطورت عن طريق القضاة أنفسهم - فى أن تقرر ما إذا كان نص تشريعى أو قرار إدارى صادر عن فرع من فروع السلطة التنفيذية أو حكم من محكمة أدنى يخالف حظراً أو أمراً دستورياً (وأصول هذا المذهب ترجع إلى عهد الاحتلال ، وقبل إنشاء الاتحاد السوفياتى فى سنة ١٧٨٩) والتشريع أو القرار الإدارى أو الحكم القضائى الذى يؤثم بمخالفته لنص الدستور يعلن أنه باطل ومجرد من الأثر القانونى ، ويتوصل إلى هذه النتيجة فحسب كخطوة نهائية فى نزاع قضائى حيث يزعم أحد الأطراف هذه المخالفة بوجه خاص ولا يمكن تجنب هذه النتيجة من طريق الحسم فى هذا النزاع على أى أساس آخر .

ولقد خلقت فكرة السيادة المزدوجة فى نظام الحكومة الأمريكية الحاجة إلى مثل هذه الآلة التى يمكن أن تحل عن طريقها بصفة نهائية المنازعات القضائية بين الحكومة القومية والولايات فى شأن ممارسة سلطات دستورية معينة ، وقد كان فى استطاعة الدستور الاتحادى أن يعهد صراحة بهذه السلطة إلى الكونجرس أو إلى أية وسيلة أخرى ينشئها عن طريق المشاورة أو الاستفتاء بنسبة معينة فى الولايات المختلفة . غير أن الدستور قد سكت فى هذه المسألة ، ولقد ملأ هذا الفراغ مذهب المراجعة القضائية الذى خلقه القضاة ، وقد كتب رئيس القضاة « مارشال » سنة ١٨٠٩ : « إذا كان فى استطاعة مشرعى الولايات المختلفة أن يلفوا - بمحض إرادتهم - أحكام المحاكم الأمريكية ، وأن يحطموا الحقوق التى اكتسبت فى ظل هذه الأحكام ، فإن الدستور ذاته يغدو سخرية جادة ولحرمت الأمة من وسائل إنفاذ قوانينها عن طريق أداة محاكمها الخاصة ، ومثل هذه النتيجة القاتلة يجب أن يتجنبها الجميع (١) . » ومع ذلك فإن إنشاء محكمة للرقابة على دستورية القوانين لا يقابل بترحاب من قوى سياسية عديدة .

مناواة السلطة السياسية للرقابة القضائية على دستورية القوانين

فلقد أشار المراقبون إلى أن المحكمة الدستورية فى إيطاليا فى أول عهدها لم تقابل بالترحيب لا من قبل السلطات السياسية ولا من لدن كبار رجال القضاء فى القضاء العادى : فلقد قابلها أعضاء السلطات السياسية التنفيذية والمنتخبة بغير قليل من الارتياب لما جبلت عليهم طبيعتهم من التوجس من أية عقبة تقوم فى سبيل ممارستهم لنشاطهم السياسى فى حرية كاملة ، فضلاً عن أن البرلمان رأى فى المحكمة منافساً ، إذ يرى فيها سلطة خولت رقابة دستورية القانون واختصاصات دستورية أخرى دون أن تكون مفوضة ومنتخبة من الشعب بطريق الانتخاب المباشر لتقوم بهذه المهمة . كما استشعر - فى الجانب الآخر - رجال القضاء العادى الخوف من أن تنتزع منهم المحكمة شيئاً من اختصاصهم المقرر المستقر . وكان لهذا الشعور صدى فيما اتخذته كل فريق ، هؤلاء وهؤلاء من مواقف أزاء أحكام المحكمة حين بدأت تباشر مهام وظيفتها . مواقف تدرجت من التوتر إلى النقد ثم إلى الصراع الخفى والصراع الصريح فى بعض الأحيان ، مما انعكس أثره على قضاء المحكمة . . . ومما أصبح يكون عنصراً مميزاً من عناصر الحياة العامة فى إيطاليا وواقعاً قائماً فى ميدان هذه الحياة (٢) .

(١) التقرير الموضح من الرقابة على دستورية القوانين فى الولايات المتحدة الأمريكية سابق الإشارة إليه .

(٢) مقال الأستاذ زهران سابق الإشارة إليه ص ٤٩ .

وحتى قبل أن تباشر المحكمة العليا اختصاصاتها الدستورية ثار الخلاف الشديد حول طريقة تشكيلها ، وهو خلاف يعكس - بدون شك - الصراع السياسي العنيف في شأن وجود جهة قضاء يسمح لها بأن تراقب عمل المشرع . فلقد ذكرنا من قبل أن الدستور الإيطالي قد نص في المادة ١٣٤ منه على المحكمة الدستورية ، وأنه صدر قانون دستوري في ٩ من فبراير سنة ١٩٤٨ بتفصيل اختصاصات هذه المحكمة ومع ذلك فإن المحكمة الدستورية لم تبدأ عملها الا في ٢٣/٤/١٩٥٦ أى بعد ما يزيد عن ٨ سنوات من صدور الدستور وكانت العقبة الأساسية هي تطبيق م ١٣٥ التي تنص على الحق المتساوي للبرلمان ورئيس الجمهورية والهيئة القضائية في المشاركة في تعيين الخمسة عشر قاضيا (والذين يعينون لمدة ١٢ عاما : خمسة من جانب رئيس الجمهورية وخمسة من قبل مجلس البرلمان بأغلبية ٢/٣ الأصوات وخمسة من قبل أعلى المحاكم في الدولة) ولقد اخفق البرلمان حتى ١٩٥٦ في أن يختار نصيبه المحدد من القضاة ، وقد حاولت الحكومة حتى سنة ١٩٥٣ أن تدعى لنفسها الحق في تعيين القضاة الخمسة الرئيسيين غير أن العقبة التالية كانت عقبة دستورية اخطر لانه اذا سلم بوجهة نظر الحكومة فان مؤدى ذلك اهدار احد امتيازات النظام الدستوري الرئاسي ، فضلا عن ان الدستور بتوزيعه تعيين أعضاء المحكمة بأقسام متساوية بين الرئيس والبرلمان والهيئة القضائية ارد ان يمنع ايا من هذه الجهات من ان يسيطر على اغلبيّة المحكمة . ولو ان الحكومة كانت قد وفقت - معتمدة في ذلك على تأييد الاغلبية البرلمانية - في اختيار خمسة قضاة لادى ذلك الى ان تسيطر الاغلبية البرلمانية على عشرة من الخمسة عشر قاضيا ولقد كان غريبا ان نجد ان الحزب الديمقراطي المسيحي الغالب وقتئذ (والذي كان في الجمعية التأسيسية اشد المتحمسين للرقابة القضائية) قام يعارض في السنوات الخمس من ٤٨ - ٥٣ التشريع الذي كان سيحرم الرئيس من سلطته الدستورية في التعيين . و النتيجة التي لا محيص عنها هي انه في حين ان الديمقراطية المسيحية كانت تجدد من الوجهة النظرية المحكمة الدستورية ، الا انها من وجهة نظر سياسية عملية كانت تعمل كل ما في جهدا لكي تجعل منها مجرد زائدة للحزب ، غير ان القانون المطلوب لمباشرة المحكمة الدستورية ولايتها لم يمر في البرلمان الا عندما صار واضحا ان الجهود التي تبذل لتحطيم روح الدستور ونصه سوف تؤدي الى اشد الازمات قسوة .

الخلاف حول تشكيل المحكمة الدستورية في ألمانيا الاتحادية :

وعلى نحو ما ثار الخلاف في شأن المحكمة الدستورية في إيطاليا ، ثار الجدل كذلك في شأن هذه المحكمة في ألمانيا الاتحادية . فالقانون الاساسي لا يحتوى الا على عبارات قليلة خاصة بالمحكمة العليا . ففي بداية الفصل الذي يعالج ادارة القضاء عرفت هذه المحكمة بأنها أعلى وأكثر المحاكم تميزا في الاتحاد ولم يشر القانون الاساسي في تركيبها الا الى انها تتكون فحسب من « قضاة اتحاديين وأعضاء آخرين » ولم يقل القانون شيئا عن القوة النسبية بين الطائفتين وان كان قد اشترط فقط ان ينتخب نصف قضاة المحكمة من ال Bundestag والنصف الآخر من ال Bundesrat كما اشترط الا يجمع القضاء بين وظيفتهم هذه وعضوية البرلمان ، او الحكومة الاتحادية او مصالح الدولة ، وقد ترك تنظيم تفصيلات تشكيل المحكمة واختصاصاتها لتشريع مستقل .

وبينما كان هناك مشروع بقانون مكمل للقانون الاساسي يدرس في وزارة العدل قدم الحزب الاشتراكي الديمقراطي مشروع قانون آخر في يناير سنة ١٩٥٠ وقد

جمع الـ Bundestag بين المشروعين ، وان كانت مشاورات اللجنة البرلمانية قد تأخرت بسبب الآراء المتعارضة للحزب الاشتراكي الديمقراطي من جهة وأعضاء الائتلاف من جهة أخرى . وقد كان الاشتراكيون الديمقراطيون يريدون تأثيرا أقوى للتفكير السياسى بين قضاة المحكمة ، فى حين أن احزاب الحكومة كانت تريد محكمة تطبق القانون الدستورى وتفسره دون التفات الى الاعتبارات السياسية ، وحتى يتم التصويت على هذا القانون الهام من جانب جميع الاحزاب السياسية وافقت اللجنة على نوع من المصالحة ، وقد وافقت على القانون جميع الاحزاب الممثلة فيما عدا الحزب الشيوعى .»

ولقد كان القانون حسبا كان فى أصله ينص على أن تتكون كل دائرة (١) من دوائر المحكمة من اثنى عشر قاضيا منتخبا وقد أجرى تعديل خفض بمقتضاه العدد الى ثمانية وقد تم اعداد ترتيب يعقد لاختيار القضاة ومرد هذا التعقيد محاولة التوفيق بين ثلاث سياسات هي (١) أن يتم الاختيار من بين قضاة المحاكم الاتحادية مدى الحياة (٢) أن يقوم الـ Bundestag بتعيين هؤلاء القضاة لكي يحمى المبدأ الاتحادى ومصالح الولايات (٣) أن يقوم الـ Bundestag باختيارهم حتى يعكسوا الاتجاهات السياسية للدولة . وتوفيقا بين هذه الاتجاهات نص القانون على أن يختار البرلمان القضاة : النصف عن طريق الـ Bundesrat والنصف الآخر عن طريق الـ Bundestag وفوق ذلك فإن البعض يختار من بين رجال القضاة لدى الحياة بينما يعين الآخرون من خارج القضاة لمدة ثمانية سنوات وإن كان يمكن تجديد مدتهم . ونتيجة لهذه المصالحة تتكون المحكمة من نواة من رجال القانون البعدين عن السياسة يعينون لدى الحياة بينما تدين غالبية القضاة بالتعيين للتكوين السياسى لكل من الـ Bundestag والـ Bundesrat وتكون مدتهم محدودة .

وليس لوزير العدل دور فى اختيار القضاة (كما كان الأمر فى عهد الامبراطورية او جمهورية « فايمار ») وإنما دوره ادارى بحث ينحصر فى اعداد قائمتين من المرشحين ، يضع فى القائمة الاولى اسماء جميع القضاة الاتحاديين الذين تتوافر فيهم شروط التعيين فى المحكمة الدستورية (وهى أن يكون قانونيا ذا خبرة فائقة يبلغ من العمر أربعين عاما ، وأن تتوافر فيه شروط الترشيح للـ Bundestag او التعيين فى الوظائف المدنية العليا) . وتضم القائمة الثانية اسماء جميع الأشخاص الذين بجانب توافر الشروط السابقة فيهم يرشحهم حزب سياسى فى الـ Bundestag او الحكومة الاتحادية او حكومة ولاية من الولايات . وعلى الرغم من أن تعيين قاض بالمحكمة الدستورية غير متوقف على موافقة وزير العدل ، إلا أن هذا التعيين ليس بعيدا بصفة مطلقة عن نطاق السياسة ، فمن المفهوم - بطبيعة الحال - أن حكومة ما تفضل أن يكون لها محكمة دستورية متعاطفة معها وتؤيدها (٢) .

على هذا النحو تبدو مشكلة الرقابة القضائية على دستورية القوانين وثيقة الصلة بالاعتبارات والقوى السياسية ، فهى تنفعل بها وتصطدم معها فى كل منحى من المناحى . وهذا هو السبب فى اتهام المحكمة الاتحادية العليا . فى الولايات المتحدة

(١) وطبقا لهذا القانون تشكل المحكمة الاتحادية من دائرتين وتسميان *Senates* تخصص كل دائرة منها بأنواع معينة من القضايا ، فبينما انحصر العمل الاساسى للدائرة الاولى بمسائل التعارض بين قانون من قوانين الاتحاد والدول مع الدستور ، كان العمل الاساسى للدائرة الثانية الفصل فى المنازعات بين أعلى أجهزة الحكومة . وقد تبين أن هذا التوزيع غير متساو حيث نظرت الدائرة الاولى فى السنوات الخمس الاولى ما يقرب من ثلاثة آلاف قضية فى حين لم تنظر الثانية فى نفس المدة سوى ستة وثلاثين قضية ونتيجة لذلك صدر قانون فى سبتمبر سنة ١٩٥٦ بتعديل هذا النظام واجارة احوالة قضية من دائرة الى أخرى .

(٢) مؤلف *Plischke - Contemporary Government of Germany* ص ١٢٨ - ١٣٠

الأمريكية مثلا - بانتهاجها سياسة محافظة هي رعاية حقوق الملاك والرأسمالية أكثر من رعايتها لحريات الأفراد والعاملين واتهامها كذلك بتدخلها في أدق الأمور السياسية التي لا تؤهلها له طبيعة تشكيلها .

وتظهر الصورة بوضوح أكثر في موقف العداء الذي اتخذته السلطات السياسية - بل والمحاكم العادية - من المحكمة الدستورية العليا في إيطاليا ، على الرغم من تدخل هذه السلطات السياسية نفسها في طريقة اختيار قضاء المحكمة .

وقد تصور النظام الدستوري الألماني انه يستطيع حل هذه المشكلة . عن طريق تشكيل مختلط يمزج السياسة بالقضاء في عمل قانوني لا يتجرد إطلاقا من السياسة ولقد ابرز الشراح الصفة المهجنة *hybride* للمحكمة الدستورية التي تفقد من طابعها القضائي الصرف (الخالص) بتكوينها الذي يشوه طبيعتها ويجعلها ممثلة لحلبة الصراع السياسي في الدولة *échiquier politique du pays* فأعضاؤها تعينهم الجمعيات التشريعية الاتحادية ويمكن أن يختاروا من بين أعضاء هذه الجمعيات ، وهذا التشكيل السياسي بصفة أساسية يخفف منه عدم جواز الجمع بين الوظيفة البرلمانية أو الوزارية وبين وظيفة القاضي في المحكمة . والمظهر السياسي الآخر لهذه المحكمة يبدو في اختصاصاتها الواسعة ، ذلك انها بجانب فرض رقابتها على دستورية القوانين بالمعنى الصحيح حيث تحمي حقوق المواطنين ضد أوجه الانحراف التي ترتكبها السلطات العامة ، ترعى قواعد توزيع الاختصاص بين هذه السلطات العامة فتؤثم انتهاك هذه القواعد ، وهكذا تبدو هذه المحكمة قريبة الشبه بالمجلس الدستوري الفرنسي الى المدى الذي يكلف كل منهما بتنظيم المنازعات بين السلطات ، فضلا عن ذلك فان هذه المحكمة بسبب أكثر من خصيصة من خصائصها هيئة مختلطة فهي قضائية وسياسية وكما لاحظ *lassale* انه بسبب اتساع اختصاصات هذه المحكمة والسلطة المعهود بها اليها ، يبدو انها ليست فحسب الراعية *garant* والحارسة على الدستور ولكنها كذلك هيئة يجب ان توضع قانونيا وسياسيا على نفس مستوى الجمعية الوطنية ومجلس الوزراء والحكومة الاتحادية » .

وفي وظيفتها بإلغاء القوانين غير الدستورية تختص المحكمة بناء على إحالة من إحدى المحاكم أو بناء على شكوى من جهة عليا في الدولة ويمكن ان ترفع دعوى فرعية من أي مواطن يرى ان الحقوق الأساسية قد مسها المشرع أو أية سلطة عامة أخرى وهكذا فان هذه المحكمة تحوز السلطة الأساسية في ان تحرم المواطنين من أهم حقوقهم وذلك بإعلان ان انتخابات ، غير شرعية وان تعلن ان حزبا سياسيا غير دستوري (١) .

● وفي بعض النظم الوحدانية توجد - وأن كان ذلك نادرا - محكمة عليا ذات طبيعة مختلطة ، وهي هيئة سياسية أكثر منها قضائية (على سبيل المثال محكمة الضمانات الدستورية التي أنشأها الدستور الإسباني سنة ١٩٥١ والتي تعال اليها كل منازعة في دستورية القوانين) (٢) .

(١) واستنادا الى ذلك حظرت المحكمة الحزب الشيوعي والحزب النازي الجديد في ألمانيا على أساس المادة ٢١ من القانون الأساسي لـ « بون » وقد جاء في أسباب الحكم بتأثير الحزب الشيوعي الألماني : « لقد حاول القانون الأساسي ان يحقق مصالحة بين مبدأ التسليح مع جميع المعتقدات السياسية وبين الاعتقاد بأنه توجد مبادئ أساسية معينة لنظام الدولة لا يمكن انتهاكها » وبني حظر الحزب الشيوعي الألماني على حجة مزدوجة : هي ان الأيديولوجية الماركسية ليست متوافقة مع النظام الدستوري الديمقراطي الألماني ، وانها من جهة أخرى تنتهك الحقوق الأساسية للألمانيين والمواطن التي يسجلها الدستور الاتحادي .

(٢) رسالة Batailler سابق الإشارة اليها ص ١٢ - ١٥ .

نظام التأديب الذى يحكم المخالفات

التي يرتكبها العاملون مدونة أو إعمالهم

لأستاذ محمد رشوان أحمد
رئيس النيابة الادارية

فاذا ندب العامل أو أعير الى جهة أخرى برزت الحاجة الى ضرورة تكييف وضعه الوظيفى مدة الندب أو الاعارة .

وفى ضوء ما تقدم ، نرى ان تنظيم منهج البحث مرحلتان ، نعرض فى أولاهما للمركز القانونى للعامل فى فترة ندبه أو اعارته ، ونستخلص فى المرحلة الثانية القواعد القانونية الواجبة التطبيق .

المرحلة الاولى :

وفى هذه المرحلة يتعين لبيان المركز القانونى للعامل أثناء فترة الندب أو الاعارة ، ان نحيط فى عجلة بماهية الندب والاعارة .

فالأصل العام انه لا يجوز قيام العامل بأى عمل آخر بجانب وظيفته الاصلية سواء كان ذلك لدى هيئة عامة أو خاصة (المادة ١/٥٤ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤) ولا يجوز ان يعين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة سواء فى الحكومة أو فى المؤسسات العامة أو فى الشركات أو فى الجمعيات أو فى المنشآت الأخرى (القانون ١٢٥ لسنة ١٩٦١) كما تحظر المادة ٥٦ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فى الفقرة (ج) ان يجمع العامل بين عمله أو أى عمل آخر يؤديه اذا كان من شأن هذا العمل ان يؤدي الى الاخلال بوظيفته أو لا يتفق مع مقتضياتها .

ويحظر أيضا على ان يؤدي عملا للغير بأجر أو بدون اجر ولو فى غير أوقات العمل الرسمية الا باذن من رئيس مجلس الإدارة .

ونقطة البداية فى هذا البحث ، تبدأ بلمحة ضوء حول مفهوم النظم التأديبية فى الوظائف العامة ، تقف منها عند المحكمة من تشريع هذه النظم ، وهى ما يمكن ان نجعلها فى حسن أداء الموقف للأعمال المتوقعة به بما يكفل انتظام سير المرافق العامة نحو أهدافها المنشودة . ولان المرافق المختلفة تتفاوت من حيث الطبيعة ومقتضيات الأداء ، فقد تباينت تبعاً لذلك اعتبارات المسألة وضوابط التأديب بالنسبة للعاملين فى كل منها ومن ثم كان التفاوت بين النظم التأديبية المختلفة التى تحكم بعض طوائف العاملين فى القطاعات الوظيفية المتغيرة تفاوتاً يتسع أو يضيق من حيث تأليم الانفعال والتصرفات ومن حيث الاجراءات ومن حيث العقوبة .

ومن هنا تبدو أهمية قيام الارتباط بين الوضع الوظيفى للعامل والنظام التأديبى الذى يحكمه . فالنظام التأديبى للعاملين المدنيين بالحكومة وضع بما يتفق وطبيعة هذه الوظائف واذا استثنيت من تطبيقه بعض طوائف معينة فقد روعى فيما انفردت به من نظم ما يتواءم والاعتبارات التى رآها المشرع كفيلة بحسن سير المرافق التى يقومون عليها وانتظامها لتمييزها بطبيعة خاصة تقتضى نظاماً مغايراً أو تحقيق ضمانات أقل أو أوفر ، ومثل ذلك يقال بالنسبة للعاملين بالمؤسسات والشركات وبعض الهيئات .

وهكذا يجد تطبيق نظام تأديبى معين على العاملين الذى شرع لهم هذا النظام مبررة المقبول دون ان يقوم فى الامر صعوبة .

المعار إليها ولا يكتسب مركزاً فى إحدى وظائفها فمهما استطالت مدة النذب مثلاً فى وظيفة أعلى من وظيفته الأصلية فإن ذلك لا يكسبه حقاً فى الوظيفة المستندة أعمالها إليه أو فى الفئة المقررة لها . وبالجمله فان علاقة العامل بوظيفته الأصلية تبقى قائمة لا تنقسم بالنسبة أو الاعارة (١) . على أن ذلك لا يتعارض البتة مع تنشئة حالة النذب أو الاعارة من التزامات جديدة ، تتمثل فيما يكون من واجبات أو محظورات - متفقة أو مختلفة مع تقابلها فى وظيفته الأصلية - يتحملها العامل تأسيساً على العلاقة الرئاسية الجديدة فى العمل الذى نذب له أو أعير إليه .

المرحلة الثانية :

ونستخلص فيها ، فى ضوء ما انتهينا إليه من بيان للمراكز القانونية الناشئة بسبب النذب أو الاعارة ، القواعد القانونية التى تحكم تأديب العامل المنتدب أو المعار خلال مدة نذبه أو اعارته .

وتعرض لهذه القواعد فى مطلبين :

- ١ - ولاية التأديب بالنسبة للعامل المنتدب أو المعار .
- ٢ - النظام القانونى الواجب التطبيق فى هذه الحالة .

أولاً - ولاية التأديب للعامل المنتدب أو المعار :
الأصل - كقاعدة عامة - أن مناط السلطة التأديبية هو قيام الرابطة الوظيفية فحيث تقوم هذه الرابطة تنهض السلطة وحيث تنعدم الأولى تزول الثانية (٢) . والرابطة الوظيفية هى مصدر السلطة التى تستند إليها أية جماعة منظمة - سواء كانت جهة حكومية أو وحدة من وحدات القطاع العام أو الخاص - فيما تمارسه من حقوق على أفرادها ، من بينها حق التأديب . ولأن الغالب الأعم أن تكون هذه السلطة فى يد الجهة الرئاسية للعامل ، فقد جرى بعض فقهاء التأديب (٣) . على القول بأن ولاية التأديب معقودة أصلاً للسلطة الرئاسية (٤) .

(١) المحكمة الإدارية العليا فى ١١/٢٦/١٩٦٠ - القضية ٢٩٥ من ٥ ق - المجموعة من ١٩٠ ، وفى ١١/٢٦/١٩٦٢ - المجموعة من ٨ من ٥٩٥ .

(٢) حكم الإدارية العليا فى القضية ٢٩٥ لسنة ٥ ق فى ١١/٢٦/١٩٦٠ من ١٩٠ المجموعة للسنة السادسة .

(٣) الدكتور محمود حلمى - نظام العاملين المدنيين - ص ٢٤٦

(٤) السلطة الرئاسية هى سلطة الرقابة والتوجيه وهى بالنسبة للعامل المعار تكون للجهة المستعيرة بغير نزاع ، فإذا ما أخطأ العامل المعار خطأً نجم عنه ضرر للغير ، تنهض المسؤولية المدنية قبل الجهة المستعيرة لاختلاف الأساس الذى تقوم عليه المسؤولية المدنية المستعيرة التأديبية (حكم العليا - ٢٩٥ من ٥ فى ١١/٢٦/١٩٦٠) من ١٩٠ - المجموعة السنة السادسة) هـ

هذا هو الأصل العام كما نصت عليه التشريعات التأديبية سواء فى القطاع الحكومى أو القطاع العام ، إلا أنه استثناء من هذا الأصل أجاز القانون نذب عامل من عمله للقيام مؤقتاً بعمل وظيفة أخرى فى نفس مستواها أو فى درجة أعلى منها سواء فى نفس الوزارة أو المصلحة وفى وزارة أو محافظة أو مصلحة أخرى أو فى مؤسسة أو هيئة عامة إذا كانت حالة العمل فى الوظيفة الأصلية تسمح بذلك (المادة ٤٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤) كما أجاز القانون اعارة العاملين فى الجهاز الإدارى إلى الأشخاص المعنوية العامة والخاصة فى الداخل والحكومات والهيئات العربية والاجنبية بالشروط التى حددها القانون (المادة ٤٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤) . وعلى سبيل الاستثناء أيضاً من الأصل العام المتقدم أجازت المادة ٣٤ من القرار الجمهورى ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ نذب العاملين بالقطاع العام بشروط معينة إلى الجهات التى يجوز النقل إليها والتى حددتها المادة ٣٣ من القرار الجمهورى المذكور كما أجازت المادة ٣٥ من القرار الجمهورى المشار إليه اعارة العامل بالقطاع العام إلى جهة أخرى ، وإن لم يحدد النص نطاقها إلا أن المسلم أن اعارتهم - كما هو الشأن بالنسبة للعاملين بالجهاز الإدارى تكون إلى الأشخاص المعنوية العامة والخاصة فى الداخل وإلى الحكومات والهيئات العربية والاجنبية والدولية فى الخارج (١) .

وبعينا من ضرورة هذه النصوص أن تقف من مدلولها على منصر التوقيت سواء فى النذب أو الاعارة لتخلص إلى نتيجتين هامتين :

أولهما : أن كلا النذب والاعارة يعتبر استثناء من أصل عام يقضى بعدم جواز قيام العامل بأى عمل آخر بجانب وظيفته الأصلية .

وثانيهما : أن كلاهما أيضاً إجراء موقوت فى حياة العامل الوظيفية يتم لمدة مؤقتة ، يتعين على العامل أن يعود بعدها إلى وظيفته الأصلية ، والا اعتبر مخالفاً مستحقاً للمؤاخذة (٢) .

وبهاتين النتيجتين تتحدد طبيعة النذب والاعارة وأثرها فى المركز الوظيفى للعامل المنتدب أو المعار ، حيث يظل معتبراً فى عداد العاملين بالجهة الأصلية التى يتبعها ، تدخل مدة نذبه أو اعارته فى حساب المعاش أو المكافأة واستحقاق الترقية والملاوة . ولا ينتظم فى سلك وظائف الجهة المنتدب لها أو

(١) الدكتور محمود حلمى - نظام العاملين المدنيين - ص ٢٤٤

(٢) حكم المحكمة الإدارية العليا رقم ١١٣٦ - ٨ (١٢/١٢/٨)

الواضح انه كلما اراد الخروج عليها جاء بحكم صريح ، كما هو الحال في النص السابق ، وما نص عليه من جواز محاكمة العامل الذي ترك الخدمة رغم انقطاع رابطته بالوظيفة والتي من أجلها غاير في العقوبات التي يمكن توقيعها عليه بعد ان انفصمت رابطته بها بما يتفق وما آلت اليه تلك الرابطة بعد الانفصام (١) .

ومما يؤكد ثبات تلك القاعدة بقاء السلطة التأديبية المنصوص عليها في قوانين السلطة القضائية ومجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة والنيابة الادارية والجامعات وغيرها من الهيئات التي تنظم تأديبها قوانين خاصة ، مختصة بمحاكمة اعضاء هذه الهيئات عن المخالفات التي يرتكبونها اثناء نديهم أو اعارتهم الى أي جهة أخرى (٢) . وعندما صدر قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٥١ لسنة ١٩٦١ أعطى للمحافظين سلطة الاشراف والرقابة على العاملين بالوزارات والمصالح التي لم ينقل القانون اختصاصاتها الى الادارة المحلية عدا رجال القضاء ومن في حكمهم أو بمعنى آخر خول المحافظين سلطة الاشراف والرقابة وهي سلطة رئاسية تقوم الى جوار سلطة التبعية التي لجهاتهم الاصلية تلك التي تربطهم بها رابطة الوظيفة . وقد راعى المشرع أن يمنح المحافظين سلطة تأديبية على هؤلاء العاملين بالنص عليها صراحة في المادة السادسة من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ وفي ذلك ابلغ الدليل على ما اسلفناه من اختلاف السلطة الرئاسية عن سلطة التبعية الوظيفية ، وان مناط سلطة التأديب هي الرابطة الوظيفية وليست السلطة الرئاسية . اذ لو كانت الاخيرة لما كان بالمشرع حاجة الى النص على تخويل المحافظين سلطة التأديب بعد اذ انتقلت اليهم بقانون الادارة المحلية السلطة الرئاسية على العاملين الذين لم ينقل القانون اختصاصاتهم الى الحكم المحلي .

ومرد ذلك فيما نرى الى الخلط بين السلطة المتبثقة من الرابطة الوظيفية أو سلطة التبعية - واعني تبعية العامل للجهة التي ينتمى اليها بحكم الوظيفة - وبين السلطة الرئاسية ، بسبب ما اسلفنا من أن الغالب الأعم أن تكون سلطة التبعية الناشئة عن الرابطة الوظيفية هي ذات السلطة الرئاسية على أن الأمر ليس دائما على هذه الصورة . فشم قدر من السلطة قد يكون للجهة الرئاسية رغم كونها غير الجهة التابع لها العامل بحكم وظيفته الاصلية كما هو الحال بالنسبة للعامل المنتدب والعامل المعار ، بل وفي احوال أخرى يكون فيها العامل واقعا تحت اشراف ورقابة جهة رئاسية أخرى غير تلك التي يدين لها برابطة التبعية ومنال ذلك مديرو الحسابات في القطاعات الحكومية التابعين بحكم الاصل لوزارة الخزانة ويعملون في جهات تتبع وزارات أخرى ، وكذلك موظفوا الادارة المحلية الذين يتبعون وزارات مختلفة وهم مع ذلك في نطاق السلطات الرئاسية في المحافظات التي يمارسون فيها اعمالهم .

وخاصة القول في ذلك أن سلطة التبعية الوظيفية ذات معنى أشمل وأعم من السلطة الرئاسية ، تلك التي قد تتحدد معها في الغالب من الاحوال وقد تستقل عنها في بعض الحالات .

واذا كنا قد خلصنا الى أن الرابطة الوظيفية للعامل المنتدب أو المعار بجهته الاصلية انما تظل قائمة مدة نديه أو اعارته ، فالنتيجة الحتمية لذلك ان تبقى السلطة التأديبية لجهته الاصلية بالنسبة للمخالفات التي يرتكبها مدة نديه أو اعارته . الا أن المشرع مع ذلك قد خرج على هذه القاعدة ، بالنسبة للعاملين المدنيين بالحكومة ، عندما جعل سلطة التأديب في حالتى النذب والاعارة للجهة المنتدب لها العامل أو المعار اليها ، وهو ما نصت عليه الفقرة الاخيرة من المادة ٦٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بقولها « وفي حالة اعارة عامل أو نديه من عمله للقيام بعمل وظيفة أخرى تكون السلطة التأديبية بالنسبة الى المخالفات التي يرتكبها في مدة اعارته أو نديه من اختصاص الجهة التي اعير اليها أو نذب للعمل بها مع اخطار الجهة المعار أو المنتدب منها بقرارها .

وليس في هذا الخروج ما ينال من هذه القاعدة العامة ، بل على العكس فان اراد هذا النص يوحى بأن المشرع يستشعر بوجود هذه القاعدة . ذلك أن

(١) المحكمة الادارية العليا - ٢١٥ - س ٥ في ١١/١١/١٩٦٠: مجموعة ابو شادي ص ٣٤٥ .

(٢) فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة - ملف رقم ١٢٥/٢/٨٦ الصادرة في ١٩٦٧/٧/١ .

واخذ بهذا الرأي جرى القضاء التأديبي على عدم جواز اعادة احد العاملين ممن ينظم تأديبهم قانون خاص الى المحكمة التأديبية ولو في حالة الارتباط مع مخالف آخر تختص المحكمة التأديبية بتأديبه ، ذلك أن من شأن هذه المحكمة مساس بالمركز القانوني الذي يتمتع به طبقا لقانونه الخاص - المحكمة التأديبية التربية والتعليم - في ١٩٦٥/١١/٢٢ قضية ٣ لسنة ٦ في ١٩٦٥/١١/٢٢ .

ولا يفوتنا فى ختام هذا المطلب ان نشير الى ان التباين والاختلاف بين الوظائف المختلفة من حيث طبيعتها وما تعترضه فى شغلها من اعتبارات يبرر وجود هذه القاعدة ، تلك التى تربط بين المركز الوظيفى للعامل والسلطة التأديبية ، فحينما تكون الوظيفة من طبيعة خاصة مفترض فى شغلها اعتبارات خاصة ، يكون معها مقياس الخطأ الوظيفى مقياسا شخصيا ذاتيا وليس مقياسا مجردا . كغيرها من الوظائف ، كما هو الحال بالنسبة لرجال القضاء مثلا ، يقوم مبرر قيام هذه القاعدة ، ذلك ان معيار محاسبة هذه الطائفة من العاملين عما يرتكبون من ذنوب تقوم على أسس ارقى قواعد السلوك والفضائل ومن ثم تقتضى شدة فى المساءلة وعسرا فى الحساب وهكذا تبرز دواعى تطبيق هذه القاعدة ، باعطاء سلطة تأديبية هذه الفئة لجهاتهم الخاصة ، ولو كانوا منتدبين أو معارين لغير تلك الجهات .

وفى بقاء السلطة التأديبية للعامل المعار لجهة خاصة او لحكومة اجنبية معقودة لجهته الاصلية تطبيق سليم لذات القاعدة ومبرراتها .

اما فى غير هذه الحالات الخاصة حيث يكون مقياس الخطأ التأديبى مجردا فقد اعطيت السلطة التأديبية للجهة المنتدب اليها العامل أو المستعيرة ، استثناء من القاعدة العامة ، حيث لا تكون لجهة اعتبارات ذات شأن تدعو الى اسناد ولاية التأديب لجهاتهم الاصلية ، وتبقى المفاضلة بين اى الجهتين اقدر على تكييف الوقائع والتصرفات موضوع المخالفة والنظر فى تأييدها ، وهنا تبرز افضلية الجهة المنتدب اليها العامل أو المستعيرة بما هو مفترض فيها من خبرة بالقوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاعمال وما تتطلبه اعتبارات حسن الاداء فى المثل الذى وقعت فيه المخالفة .

ثانيا : النظام القانونى للتأديب الواجب التطبيق :

قد يبدو من اليسير ، وقد انتهينا فيما تقدم الى تحديد المركز الوظيفى للعامل المنتدب أو المعار ان نستخلص النظام القانونى للتأديب الواجب التطبيق فى هذه الحالة ، وذلك عن طريق اعمال مقتضيات هذا الوضع ، المتمثل فى استمرار صلة العامل بوظيفته الاصلية بكل ما يترتب على بقاء هذه الصلة من آثار من بينها بل ومن أهمها خضوعه لنظامها التأديبى وهو الراى الذى اخذت به المحكمة

وهكذا تستقر القاعدة الاصولية ان مناط السلطة التأديبية هو قيام الرابطة الوظيفية ، وانه كلما اراد المشرع الخروج على هذه القاعدة لحكمة يراها انى ينص صريح يقرر به استثناء لهذه القاعدة كما اوضحنا فى الامثلة السابقة .

وعلى ذلك وقد خلا القرار الجمهورى رقم ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ بنظام العاملين فى القطاع العام ، من استثناء معائل لما اوردته القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى المادة ٦٣ منه ، فلا مندوحة من الرجوع لحكم القاعدة العامة فى هذا الشأن ، والتقرير ببقاء السلطة التأديبية للجهة الاصلية التى تتبعها العامل المنتدب أو المعار بالنسبة للمخالفات التى يرتكبها مدة نديه أو اغارته ، ولا محل للقياس فى هذا الشأن على ما يجرى عليه نص المادة ٦٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ (١) . ذلك ان المادة المشار اليها انما اتت باستثناء كما سلف القول - لا يجوز التوسع فى حكمه .

ولعل فى هذا الحكم ما يحسم كثيرا من الاشكالات التى تترتب على القول بعكسه فاذا كان ثم عامل من الفئة السابعة بالقطاع العام منتدبا أو معارا الى جهة حكومية ، وقد نسب اليه اثناء فترة نديه أو اغارته ما يستوجب فصله ، فان فى بقاء الولاية التأديبية لجهته الاصلية ما يمكن معه - بالتطبيق لاحكام القرار الجمهورى ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقرار الجمهورى ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ - فصله من الخدمة بقرار من رئيس مجلس الادارة المختصة وهو اجراء فيه تسوية عادلة بينه وبين زملائه فى الوظيفة بسببه الاصلية من حيث القدر من الضمانات المقررة والاجراءات التأديبية المطبقة والقول بغير ذلك - واعلى - فيما لو اعطيت الولاية التأديبية للجهة المنتدب بها أو المعار اليها - من شأنه معاملة العامل المذكور طبقا لاجراءات تختلف عن تلك التى يعامل بها اقرانه ، ذلك ان سلطة التأديب فى الجهة الحكومية المنتدب أو المعار لها لا تملك اتخاذ قرار بفصله ، ولا تجل امامها ازاء تلك الحالة الا التقرير باحالة الى المحكمة التأديبية وهو امر لا يتفق وقواعد القانون التأديبى الذى يعامل به ذلك العامل .

(١) للاستعاذ على تادروس واى مخالف فى كتابه النظام الجديد للعاملين بالقطاع العام ص ٤٨٤ مفاده ان توقيع الجزاء يكون من اختصاص الجهة المعار أو المنتدب اليها العامل - لم يبين معجزة .

الى هذا الفعل ، فتدفعه احدهما بالخطأ والذنب ولا ترى فيه الاخرى استنادا الى قوانينها ما يؤتمه فاية قاعدة تحكم هذه المسألة اذن ؟

للإجابة على هذا التساؤل نرى ان العامل المتدب أو المعار وان يكون ملتزما بحسب الاصل بأحكام قانون الجهة التي يعمل بها أصلا ، وذلك وفق ضوابط التائيم التي تملئها طبيعة الوظيفة التي مازالت علاقته الوظيفية بها قائمة . بيد انه وقد ندب أو أعير من لدن جهته الأصلية الى جهة اخرى ، فقد بات ملتزما كذلك بما يفرضه عليه أداء العمل الجديد من واجبات ومحظورات وليس في هذا الالتزام الجديد أى اخلال أو تعارض مع خضوع العامل لنظامه القانوني الاصلى من حيث الالتزام بمواد التائيم وضوابطه . ذلك ان الالتزام الجديد لا يعدو ان يكون أثرا لواجب الولاء والطاعة لنظامه الاصلى الذى صدر امر التدب أو الاعارة فى ظله وتطبيقا لاحكامه ، والذى يلتزم بمقتضاه تنفيذ كافة ما يفرضه عمله الجديد من واجبات ومحظورات .

ثانيا - العقوبات التأديبية :

تختلف العقوبات الجنائية عن العقوبات التأديبية من حيث النظرة الى شخص مرتكب الأثم ، اذ بينما نجد الاصل فى العقوبات الجنائية أنها توقع على الكافة دون ما نظر الى شخص أو درجة مرتكب الجريمة ، فان الشارع قد غاير فى أنواع العقوبات التأديبية بالنظر الى طبيعة الوظيفة ومكانة شاغلها وهكذا اختلفت العقوبات المقررة لكل طائفة من العاملين عنها بالنسبة للطوائف الأخرى نوعا وعددا ، بل واختلفت فى الطائفة الواحدة حسب درجة شاغلها . وقد توخى الشارع بهذا التباين تحقيق رعاية خاصة لبعض الفئات تتطلب وظائفهم قدرا أوفى من الحفاظ على كرامتها بوصفها وظائف رئيسية أو ذات طبيعة خاصة ، تأسيسا على ان العقوبات لا تمس الا المركز الوظيفي للعامل .

واذا كان الفقه والقضاء قد استقرا على الاخلا بمبدأ الشرعية بالنسبة للجزاء التأديبي شأنه فى ذلك شأن العقوبات الجنائية ، لاتفاقهما فى الورد على سبيل الحصر ، مما يفرض على سلطة التأديب الا تقضى بعقوبة الا اذا كان منصوبا عليها صراحة ، فان التطبيق السليم لهذا المبدأ لا يقر اخضاع طائفة من العاملين لجزاءات واردة فى النظام القانوني

الادارية العليا (١) . واعتنقه بعض شراح الفقه التأديبي (٢) .

الا اننا مع ذلك نرى المسألة ما برحت قلقة تحتاج الى مزيد من بيان يستقر به اليقين . وفى هذا الشأن تجدر الإشارة بداءة الى العناصر التى يتشكل منها النظم القانونية للتأديب . فهى جميعا تنتظم واجبات ومحظورات يتعين على العامل الالتزام بها ، ثم تقرر عقوبات محددة ومحصورة توقع على من يخالف هذه الواجبات وهى تحدد فى ذات الوقت الاجراءات التأديبية التى يمكن عن طريقها تحديد مسؤولية المخالفة ، مراعية فى ذلك توفير قدر من الضمانات تختلف من نظام لآخر . ونبقى بهذه الإشارة الموقوفة على مدى الارتباط بين كل عنصر من هذه العناصر والمركز الوظيفي للعامل المتدب أو المعار واثار هذا المركز عليه .

أولا - الخطأ التأديبي الذى يشكله مسلك العامل مدة ندبه أو اعارته :

وابرز ما يتميز به النظام التأديبي من هذا الوجه هو عدم اتباعه منهج قانون العقوبات والقوانين الجنائية الاخرى من حصر الافعال المؤثمة وتحديد اركانها ، اكتفاء بسرد أمثلة من واجبات العاملين والاعمال المحرمة عليهم ، أعقبها بتائيم كل خروج على مقتضى الواجب فى أداء الوظيفة . فالافعال المكونة للذنب التأديبي اذن ليست محددة حصرا ونوعا وانما مردها بوجه عام الاخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها وقد ترتب على ذلك ان اصبحت السلطة التأديبية تمارس اختصاصا واسعا فى التائيم استنادا الى ما خولت من سلطة تقديرية فى وصف التقديرات الخاطئة ، ومرجعها فى ذلك الى المصدر الاساسى الذى يحدد التزامات العامل وواجباته ، وهنا يبدو الموقف القلق للعامل المتدب والمعار ، بين جهتين ينتمى الى احدىهما وتربطه بها رابطة التبعية الوظيفية التى يتحدد بها مركزه الوظيفي ويعمل بالآخري وقد يتفاوتان تفاوتاً بعيدا فى مدى تحديد ضوابط التصرفات الخاطئة والسلوكية منها بصفة خاصة ، وبالتالي فى قدر التائيم . المسبغ على الفعل المنسوب . بل اكثر من هذا قد يختلفان اختلافا جوهريا فى نظريتهما

(١) حكم المحكمة الادارية بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٦ - الجمعة

من ٨ ص ٥٦٥ .

(٢) الدكتور محمود حلمي - نظام العاملين المدنيين ص ٢٤٧

من تلك لا يجوز ان يفقده الضمانات التى اكتسبها بحكم مركزه الوظيفى فى جهته الاصلية ، والتى تظل رابطته الوظيفية بها قائمة على نحو ما اسلفنا ، وهو امر يتفق وما يجنب اليه المشرع ، متأثرا بمبدأ الحقوق والحريات الفردية ، من ترجيح جانب الفرد على المجتمع لا باعتباره الجانب الضعيف فحسب وانما لان الحرية وحقوق الانسان تشغل مرتبة من اسمى مراتب القيم الديمقراطية (١) .

وتأسيسا على النظر فانه اذا ندب عامل من الدرجة السابعة باحدى المصالح الحكومية للعمل باحدى المؤسسات العامة فاقترف فى فترة ندبه ذنبا تأديبيا يستأهل الفصل من الخدمة تعين حالته للحكمة التأديبية تطبيقا للضمانات المقررة فى نظامه القانونى الخاص بالعاملين فى الحكومة وهو النظام الواجب التطبيق فى هذه الحالة ومن ثم يكون على السلطة التأديبية المختصة وهى الجهة الرئاسية فى المؤسسة المنتدب للعمل بها أو المعار اليها ان تتخذ اجراءات حالته الى المحكمة التأديبية وليس لها اعمال سلطاتها المخولة بالنسبة لموظفيها المماثلين فى الدرجة من حق الفصل بقرار من رئيس مجلس الادارة .

ولا تقوم صعوبة فى الامر حين يكون الندب من مؤسسة عامة الى جهة حكومية عد ما اسلفنا ان السلطة التأديبية لمثل هذا العامل تبقى رغم الندب معقودة لجهته الاصلية وعلى تلك السلطة ان تطبق فى شأن ما يرتكب من مخالفات نظامه القانونى المعمول به فى جهته الاصلية بكافة عناصره من ضوابط التائيم الى الاجراءات التأديبية والعقوبات المقررة ومن ثم يكون لهذه السلطة مثلا اذا كان العامل المخالف من الدرجة السابعة وكان ما اقترفه من اثم يستدعى فصله ان تتخذ هذا الاجراء عن طريق رئيس مجلس الادارة بالتطبيق لاحكام القرار الجمهورى ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

لطائفة اخرى (١) اذ ليس من حق سلطة التأديب ان توقع سوى جزاء تتضمنه قاعدة قانونية ملزمة طبقا للنظام القانونى الذى يتم التأديب فى طلبه (٢) . واذن فعلى السلطة التأديبية فى الجهة المنتدب لها العامل او المعار اليها ، عند تقرير العقوبة الملائمة لما ارتكبه من اثم الا تخرج عن الجزاءات التأديبية المقررة فى النظام القانونى المقرر لطائفه فى جهته الاصلية .

ثالثا - الاجراءات التأديبية :

وهى ليست الا ضمانات للموظف العام اثناء مساءلته ، هدفها الوصول الى الحقيقة ولذلك تتفاوت الاحكام والقواعد المقررة لها فى الانظمة التأديبية المختلفة ، فحيث يتطلب قانون العاملين المدنيين بالدولة مثلا ان يسبق توقيع العقوبة ضرورة اجراء تحقيق كتابى (م ٦٠ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤) لا يستدعى الامر اتخاذ هذا الاجراء بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام (م ٥٨ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦) حيث يكتفى بالنسبة الى عقوبات الانذار والخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز ثلاثة ايام ان يكون التحقيق شفاهة . وحيث يتعين احوالة العامل الحكومى الى المحكمة التأديبية اذا ما اسفرت التحقيقات معه عن توقيع جزاء يزيد على الخمسة عشر يوما ايا كانت درجة ذلك العامل ، فانه بالنسبة للعاملين بالقطاع العام يمكن لرئيس مجلس الادارة المختص توقيع اقصى العقوبات حتى الفصل على من لا تزيد درجته على السابعة .

وهذه وتلك ضمانات تتفاوت زيادة وتقصا من نظام لآخر حسبما رآى المشرع وجها لتقريرها بالنظر الى طبيعة الوظائف التى يحكمها هذا النظام وملائمة هذه الضمانات فاذا ما كانت ثمة ضمانات مقررة بالنسبة لطائفة معينة من العاملين فان ندب احد افرادها الى وظيفة اخرى تختلف ضماناتها

(١) الدكتور محمد مصغور - ضوابط التأديب فى الوظيفة العامة - مجلة العلوم الادارية - السنة الخامسة - العدد الاول من يونية ٦٧ ص ٧٧ وما بعدها .

(٢) الدكتور محمد مصغور - نحو نظرية عامة فى التأديب -

(١) الدكتور محمد مصغور - نحو نظرية عامة فى التأديب -

للأستاذ

عادل
محمد
فجرى
الحامى

التحكيم بين العقد والإختصاص القضائى

مقدمة :

ليس نظام التحكيم نظاما غريبا على التشريع المصرى ، اذ عرفته تقنينات المرافعات المتعاقبة ، القديم ثم الملقى ومن بعدهما الحالى ، فى صورة قواعد اجرائية نظم بها الشارع حقوق الفرد فى الالتجاء الى محكمين لحل المنازعات بدلا من الالتجاء الى القضاء العام الذى تتولاه الدولة وذلك فى حدود عقد أو مشارطة تكون الأساس فى الزام الجميع محتكمين ومحكمين على السواء بقضاء التحكيم .

وفى هذه الحدود وحدها احتل التحكيم مكانة فى التشريع المصرى كرخصة أباحها المشرع للأفراد استثناء من الأصل العام فى وجوب الالتجاء الى محاكم القضاء العام الذى تتولاه الدولة لحل المنازعات بين الافراد ، اذا كان قد سمح بموجبها لافراد من المحكمين بتوزيع العدل بين الناس فى استقلال من هذا القضاء العام الا ان ذلك الاستقلال من جهة أخرى لم يرق الى مرتبة الانفصال حيث ظل التحكيم الاتفاقى خاضعا دائما لرقابة السلطة القضائية واشرافها .

وظل الامر كذلك الى ان طلع المشرع على الناس بنظام جديد للتحكيم اورده فى الباب السادس من القانون ١٩٦٦/٣٢ لم يعد فيه التحكيم تحكما بالقضاء يقيمه الافراد بموجب عقد أو مشارطة ، انما هو قد صار الى ما يمكن تسميته قضاء بالتحكيم فرضه المشرع على افراد معينين واجازه اتفاقا بالنسبة لآخرين عن طريق اختصاص قضائى عقده لهيئات تسمى هيئات التحكيم تتبع فى تشكيلها

(١) رأى فى طبيعة واختصاص هيئات التحكيم والحكم الذى يصدر عنها فى ظل القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ .

وعملها اجراءات معينة أفرد المشرع لها المواد من ٦٦ الى ٧٨ التى تكون الباب المذكور من القانون المشار اليه .

ومنذ ذلك الوقت ومسألة التمييز بين النظامين نظام التحكيم الخاص الوارد فى قانون المرافعات ونظام التحكيم الذى اصطلح على تسميته بالعام تطرح نفسها كمسألة ضرورية ليس فقط بالنسبة لوضع حدود فاصلة وثابتة بين النظامين ، انما ايضا لان وضع هذه الحدود يجب ان يكون الأساس لتطور نظام التحكيم العام ، كنظام مستقل طبيعية وغرضا عن النظام الخاص ، ولان تحرير النظام الجديد من اسار النظرة التى تعتبره مجرد تكرار لنظام تحكيم المرافعات فضلا عن انه تحرير له من نظرة غير واقعية فانه بنفس القدر ضرورى لابتداع نظرية قانونية خاصة بنظام التحكيم فى القانون ١٩٦٦/٣٢ يستقر عليها ويجد فيها ذاته دون ان يكون نشازا على القواعد التى تحكم التنظيم القانونى فى بلادنا .

تلك هى الفكرة الرئيسية من وراء هذا المقال ، الذى يكون قد حقق فائدته لو نظر اليه على انه مجرد وسيلة لطرح هذا الموضوع على المناقشة دون ان يزعم فيما وراء ذلك انه قد توصل الى ما يمكن ان يكون رأيا نهائيا فى شأن المسألة موضوع البحث .

● التحكيم فى قانون المرافعات بوصفه قضاء خاصا متولدا عن عقد أو مشارطة .

اذا كان الشارع قد اجاز فى حدود نظام التحكيم المنصوص عليه فى قوانين المرافعات المتعاقبة ان يتصدى افراد عاديون - لا يشترط ان يكونوا من القضاة - للفصل فى منازعات معينة ، الا ان ذلك لا يعدو ان يكون طريقا استثنائيا بحسب لفض النزاع ، ان سمح فيه للفرد بان يتولى سلطة القضاء بخصوص النزاع امامه الا ان قضاءه مع

التقنين الملغى والحالى كليهما مظهرا من مظاهر اشراف السلطة القضائية على هذا النوع من القضاء ، (١) الأمر الذى اكده القانون الجديد بعد ذلك فى صورة حاسمة حين علل الطعن على حكم المحكمين بدعوى الإبطال المبتدئة دون سلوك طريق الاستئناف بأن حكم المحكمين ليس حكما قضائيا (٢)، مما كان سيصير ممتنعا لو كان هؤلاء قد نظر إليهم على أنهم يباشرون ولايتهم من خلال جهة من جهات القضاء العام اذ كان لا يمكن الطعن على احكامهم بعد صدورها الا بولوج طريق من طرق الطعن المقررة حيث ان طرق الطعن هى الوسائل التى يمكن بمقتضاها التنظيم من الاحكام الصادرة عن الجهات القضائية ، فلا يمكن رفع دعوى مبتدئة بطلب بطلانها (٣) .

فنحن اذن امام اثر من آثار القضاء الخاص فى التشريع الحديث حيثما كان يسمح للأفراد بالاحتكام الى ثالث يرجع اليه الخصمان لفض النزاع بينهما ولئن أبقى المشرع على هذا الأثر فى تقنيات المرافعات قصدا فى النفقة والوقت ورغبة عن شطط الخصومة القضائية واللدد فيها ، فانه كان لابد له من التدخل لتنظيمه لاعتبارات أساسية تتعلق بذات مرفق القضاء وحسن سير العدالة وحتى لا يؤدي التحكيم الى عرقلة الأمور وتعقيدها فيضر ولا ينفع ، ويسبب كثرة القضايا دون أن يكون سببا لتفاديها (٤) ، دون أن يكون هذا التنظيم فى الواقع الا تنظيما لارادة المحكمين انفسهم ، وللالتزام بالقضاء الذى يتحمل به المحكم احترامها لهذه الارادة - الأمر الذى لا يخرج هذا التنظيم عن غرضه من كونه نظاما قانونيا لعقد أو لمشاركة تحكيم أراد به المشرع أن يخضع قضاء خاصا بولده المحكمين لرقابة السلطة العامة بدلا من أن يتركه لمحض ارادة الأفراد ، دون أن يجاوز ذلك الى أن يحول هذا القضاء عن طابعه الخاص ، أو أن يدفع بالهيئات القائمة عليه الى أن تصبح جزءا من التنظيم القضائى الذى تتوزع به الولاية فى حدود قضاء الدولة - أى جهة قضاء جديدة تتخذ مكانها بين الجهات التى يتوزع عليها مرفق القضاء العام .

ذلك لا يعد من باب القضاء العام الذى تتولاه الدولة كما ان الجهة القائمة عليه والتى يستقل المتنازعون وحدهم بتحديد اختصاصها وفقا لمشارطة أو عقد التحكيم المبرم بينهم ، تختلف عن الجهة القضائية التى تتلقى نصيبها من ولاية القضاء العام عن طريق معايير استأثر المشرع وحده بها وفقا لقواعد قانونية مفروضة على القاضى والمتقاضى على السواء ، ومحددة لاختصاص كل جهة من جهات القضاء العام حسب نوع معين من المنازعات أو حسب طائفة معينة من المتقاضين .

ذلك ان المحكم بالقضاء فى تحكيم المرافعات لا يتلقى ولايته من القانون مباشرة ، انما هو يتلقاها من ارادة الخصوم مباشرة دون أن يتدخل المشرع فى خلق هذه الولاية الا بطريقة غير مباشرة لا تتعدى اقراره لارادة الخصوم فى هذا الشأن - فقضاؤه اذن قضاء خاص ينشأ من ارادة الخصوم وحدهم ودون هذه الارادة لا يتصور أن يخلق (١) ، ثم أن هذه الارادة - كما يعبر عنها فى عقد التحكيم أو مشارطته اذا كانت تمنح المحكم قدرا من سلطة القضاء فى حدود النزاع الذى يشكل فضه محل عقد التحكيم أو مشارطته ، الا أنه فى نفس الوقت لا يشرع التحكيم فى حد ذاته كطريق لفض المنازعات ، فليس ثمة قضاء بالتحكيم خارج نطاق العقد ، على عكس الحال فى التحكيم العام حيث يوجد مثل هذا القضاء موضوعيا فى وجود مستقل عن ارادة الأفراد ولا يملك هؤلاء امامه الا التداعى اليه ان وجوبا أو اتفاقا دون أن يكون هذا التداعى الا اثرا من آثار وجود هذا القضاء لا ركنه ولا سببه .

وارتباط التحكيم فى قانون المرافعات ، هذا الارتباط العضوى بعقد التحكيم أو مشارطته هو الذى يباعد بينه وبين القضاء العام ويجعله بالتالى صورة من صور القضاء الخاص الذى يتولاه الأفراد تحت رقابة السلطة القضائية واشرافها بل ان وجوده على هذه الصورة - أى بوصفه قضاء خاصا - يعد سابقا على وجود السلطة القضائية نفسها بحيث لا يتصور بعد ذلك أن ينظر الى هذا القضاء الخاص على أنه جهة قضائية بين الجهات التى تتوزع عليها ولاية القضاء العام فى الدولة ، كما أنه ايضا يفسر لماذا كانت احكام المحكمين وفقا لنظام التحكيم المعمول به فى قانون المرافعات ، لا تنفذ جبرا الا بأمر يصدر من السلطة القضائية باعتبار أن ذلك فى ظل

(١) - د. رمزي سيف - الوسيط - طبعة ١٩٦١ ص ٧

(٢) المدكرة الإيضاعية لقانون المرافعات الحالى

(٣) - د. أبو الوفا - ٦١٦ نظرية الاحكام - طبعة ١٩٥٨ ص ٨

وه فتحي والى - ص ٥٩٧ نظرية البطلان فى قانون المرافعات

(٤) - د. أبو الوفا - نفس المرجع ص ٤٤

(١) - أبو الوفا - نظرية الاحكام ص ٢٥ - طبعة ١٩٥٨

بأمواله للدولة ذاتها (١) ، وتتجسد بسبب ذلك لارغما عنه من طابع الخصومة التي قد تعرض للأفراد ومن ثم يكون من الصائب افرادها بهذا الطريق الخاص وصولا الى حلها .

لا يقدح في ذلك ان تكون هذه القاعدة قد وردت رغم كونها من قواعد الاختصاص ضمن القواعد الموضوعية لقانون آخر هو القانون ١٩٦٦/٣٢ دون أن ترد في قانون المرافعات باعتباره الشريعة العامة للاجراءات المدنية ، فليس في القانون ما يمنع ذلك إذ قد ترد في القوانين الموضوعية قواعد تتصل بشكل الاجراءات وتكون عادة من مستثنيات القواعد العامة كما أن القوانين المختلفة يمكن ان تنشئ هيئات قضائية بمعنى الكلمة لا تدخل في مدلول جهة القضاء العادي ولا هي معتبرة ضمن جهة القضاء الإداري (٢)

● محاكم تحكيم بل جهة قضاء بالتحكيم وليس مجرد هيئات تحكيم :

وهذه الهيئات القضائية المستحدثة هي محاكم بكل معنى الكلمة ، وهي تظل كذلك ولو كان المشرع قد أباح لأطراف الخصومة اختيار ممثلهم فيها ، أو صار أشخاص ممن ليسوا أصلا من القضاة يجلسون فيها مجلس الحكم حيث ان ذلك متعلق بأسلوب تشكيلها دون ان يعييبها في أصل وجودها كمحاكم - وان المرء ليتساءل بماذا كانت تختلف محكمة التحكيم عن غيرها من محاكم القضاء العام لو كانت السلطة العامة وحدها هي التي تنفرد كما في المحاكم العادية بتعيين الحكم فيها ، دون ان يكون للخصوم من يمثلهم بل دون ان يكون لهم رأي ما في هذا التعيين ، هذا ان لم يكن هذا التشكيل مقصودا لدائه لكي تجمع هذه المحاكم - أي محاكم التحكيم - في تشكيلها بين العنصر القضائي والعنصر الفني كما ذكرت المذكرة الايضاحية للقانون ١٩٦٦/٣٢

(١) حكم هيئة التحكيم في النزاع رقم ٦٨/٥٣١١ تحكيم عام بتاريخ ١٢ من مايو ١٩٧٠ منشور خلال تعقيب للدكتور محمد عصفور - ص ٨٦ - مجامع - العدد السادس السنة ٥٠ يونيو ١٩٧٠

(٢) د. أبو الوفا - ص ١٤ - المرافعات المدنية والتجارية طبعة ١٩٦٣

(٣) على سبيل المثال - راجع المذكرة الايضاحية لقانون السلطة القضائية الملقى في تعريف الهيئة القضائية الوارد ذكرها في المادة ١٦ من القانون المذكور معدلا بالقانون ١٩٧٤/٣٢

● القضاء بالتحكيم يستند الى اختصاص مبناه قاعدة تشريعية وليس عقلا من أي نوع :

ويختلف الأمر بالنسبة لنظام التحكيم المنصوص عليه في الباب السادس من القانون ١٩٦٦/٣٢ ، فالملحظ على هذا النظام ان التحكيم لا يقوم فيه مشروطا بإرادة الأفراد ولاية واختصاصا حسبما تم التعبير عن هذه الإرادة في عقد أو مشاركة ، بل هو يقوم مجردا وبذاته ومستقلا عن وجود أي عقد أو أية مشاركة بين الخصوم ، رغم أن وجود هذين يعد ركنا يدور معه تحكيم المرافعات وجودا وعدما ، بحيث لا يستقيم بعد ذلك القول بأن التحكيم الوارد ذكره في القانون ١٩٦٦/٣٢ هو امتداد بصورة أو بأخرى لنظام التحكيم الوارد ذكره في قانون المرافعات لعدم قيام الأول على فكرة تعاقدية من أي نوع على عكس الآخر الذي لا يولد الا من خلال العقد كما أن الصفة الاستثنائية للتحكيم في المرافعات تجعل من المحتم النظر الى القواعد القانونية التي وضعت لتنظيمه واجراءاته وحدود ولاية المحكمين كوحدة واحدة أي كنظام قانوني قائم بذاته لا يجوز التوسع في تطبيقه ولا التوسع في تفسيره الى نطاق آخر لم يشرع له أصلا ، شأنه شأن كل استثناء للاوضاع العادية والقواعد العامة (١) .

وفي الوقت الذي لا يقوم فيه التحكيم بالقضاء في نظام التحكيم المنصوص عليه في القانون ١٩٦٦/٣٢ كما اسلفنا القول ، على أي أساس تعاقدية ، فان له أساسه الخاص به وهو أساس مفاير لا يقوم على العقد انما على مبدأ الاختصاص ، وفي إطار هذا المبدأ يقوم اختصاص المحكمين لا على تفويضهم بالحكم من جانب الخصوم كما هو الحال في قانون المرافعات - في حدود المواد التي يجيز فيها هذا القانون التحكيم ، انما على كونهم قد صاروا بمجرد اختيار الخصوم لهم أعضاء في هيئة قضائية هي هيئة التحكيم ، تتلقى اختصاصها لا من إرادة الخصوم ، انما من إرادة المشرع مباشرة بموجب المادة ٦٦ من القانون ١٩٦٦/٣٢ بما تضمنته من استحداث لقاعدة من قواعد المرافعات تتصل بالاختصاص القضائي بهدف تبسيط الاجراءات وسرعة فض المنازعات في أمور تتصل أولا وأخرا

● حدود الاختصاص الولائي لجهة القضاء الجديد

لم يحصر المشرع الاختصاص الولائي لجهة قضاء التحكيم التي استحدثها بموجب النظام القضائي للتحكيم المنصوص عليه في الباب السادس من القانون ١٩٦٦/٣٢ والتي هي أداته في نفس الوقت ، لم يحصره فقط في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام أو بينها وبين الأشخاص القانون العام (المادة ١٦٦ ، ب ف ١) ، إنما نجده كما قلنا سابقا قد بسط هذا الاختصاص حتى شمل أيضا كل منازعة تقوم بين شركة قطاع عام وأحد الأشخاص الخاصة ، طبيعيا كان أو اعتباريا وطنيا كان أو أجنبيا متى قبل هؤلاء الأشخاص وبعد وقوع النزاع حالته على التحكيم (٦٦ ب ف ٢) .

ولا شك أن هذه توسعة من المشرع في الاختصاص الولائي لهذه المحاكم ، ولكنها أيضا توسعة ما كانت لتستقيم لو لم يكن المشرع يعتبر هذه المحاكم بسبب الاصل محاكم الولاية العامة بالنسبة لكل نزاع ينشأ ويكون طرفا فيه إحدى شركات القطاع العام إذ تصبح التوسعة على هذا الفرض متمشية مع حدود ولاية هذه المحاكم كما رسمها ضابط الاختصاص المنوه عنه .

كذلك فإن الاعتداد بإرادة الخصوم سبيلا إلى هذه التوسعة ، يصبح ولا معنى له ومجردا من كل قيمة عملية لو كانت محكمة الإحالة بداءة غير مختصة حيث سيكون مبنى الإحالة على هذا الفرض هو عدم الاختصاص النوعي أو الولائي ، كما أنه يصبح غير ذي موضوع لو سمح لهذه القواعد - قواعد الاختصاص النوعي أو الولائي للمحاكم الأخرى - أن تحجب إرادة الخصوم في التداعي إلى محكمة التحكيم ، بحيث يتعين النظر إلى هذا الاعتداد بإرادة الخصوم على أن المشرع أراد لهذه الإرادة أن تكون فاعلة أزاء قواعد الاختصاص المشار إليها ، مما يؤدي إلى إخراج التوسعة السالفة البيان من كونها إحدى تطبيقات القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٣٦ مرافعات قديم والتي تقابلها المادة ١١ من القايون الحالي ويرقى بها إلى اعتبارها قاعدة قانونية خاصة مصدرها المادة ٦٦ ب ف ٢ من القانون ١٩٦٦/٣٢ ، تتضمن استثناء مزدوجا أقر به المشرع الإحالة الاتفاقية من جهة قضاء عادي إلى جهة قضاء أخرى هي محكمة التحكيم رغم عدم جواز ذلك في الاصل ، ورفع في نفس

وعلى كل حال ليس هناك تلازم بين أن توجد محكمة وأن يكون أعضاؤها حتما قضاة موظفين ، إذ كما أن اختيار المحكم قاضيا في عقد أو مشاركة التحكيم لا يحوله أو يحولهم إلى هيئة قضائية ، فإن اختياره من غير القضاة في هيئات التحكيم المشكلة وفقا للقانون المذكور لا يترتب عليه بالمقابل أن تفقد هذه الهيئات صفة المحاكم القضائية - افتري أن القانون كان يمنع من اعتبار المحكمة التجارية محكمة لمجرد أن المادة ٢ من لائحة ترتيب المحاكم ، ٣٣ ، ٣٩٠ ، ٤٤١ مرافعات مختلط كانت تسمح بادخال أفراد من التجار في تشكيلها ؟

وفيما عدا ذلك ، فإن اختلاف هذه المحاكم من حيث أسس تشكيلها عن المحاكم العادية مع أفرادها بإجراءات خاصة فيما يتعلق بالإعلان وافتتاح الخصومة ، والنص على اعتبار الأحكام الصادرة عنها نافذة ونهائية ولا تقبل الطعن عليها بأي وجه من وجوه الطعن مع استقلالها وحدها - أي محاكم التحكيم - بالنظر في جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة عنها (مواد ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٦ من باب التحكيم) جنباً إلى جنب مع اختصاص مانع أثرها به المشرع دون غيرها من المحاكم في المنازعات المنصوص عليها في المادة ٦٦ ب ف ١ ، وآخر جامع بينها وبين اختصاص غيرها من المحاكم (٦٦ ب ف ٢) لا يدع مجالا للشك في أن هذه المحاكم باعتبارها هيئات قضاء عام ، ليست فقط منبئة الصلة بهيئات القضاء الخاص المنبثقة عن اتفاق التحكيم الذي ينظمه قانون المرافعات عقداً كان أو مشاركة ، بل هي أيضا تنحدر في نطاق القضاء العام ، أية فكرة تقف عند حد اعتبارها مجرد دوائر أو حتى محاكم متخصصة بنوع معين من المنازعات في إطار جهة القضاء العادي ، أنها بحكم كل هذه السمات المجتمعة التي انطوت عليها النصوص السابقة في مجملها تتعدى هذا الإطار إلى أن تصبح هي نفسها مكونات لجهة قضاء عام ثالثة ، تحتل مكانها في تنظيمنا القضائي مع جهة القضاء المعتاد وجهة القضاء الإداري الأمر الذي قطع فيه المشرع جهيزة كل قول حين أشار في المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة العليا إلى قضاء التحكيم العام بوصفه جهة قضائية بين الجهات التي تتقاسم ولاية القضاء في بلادنا » ولكن التعدد في جهات القضاء ما زال قائما ، بين قضاء عادي وقضاء إداري وقضاء تحكيم » .

لهذا شرع التحكيم فضلا عن ان احدا ليس له الحق في ان تنظر نزاعه محكمة دون أخرى .

٢ - اذا كانت أصول التقاضي والضمانات الأساسية المنصوص عليها في قواعد المرافعات تحول دون ان تنظر محكمة التحكيم المنازعة المطلوب احوالها اليها وفقا للقاعدة المنصوص عليها في المادة ٧١ من قانون المؤسسات ١٩٦٦/٣٢ ، فحينئذ لا تثريب على المحكمة العادية اذا لم تكن ملزمة في هذه الحالة باستبقاء مثل هذه المنازعة في حوزتها استنادا الى القاعدة المذكورة ، واعتبارا لان الاتفاق على الاحالة في هذا الغرض يضحى مخالفا للنظام العام ، ومثل ذلك ان تكون المنازعة ذات طابع اجرائي بحث متعلق بأصل النزاع الموضوعي الذي تنظره محكمة الاحالة ، او ان تكون المنازعة من منازعات التنفيذ او من الدعاوى اللازمة لصحتها ، فتكون اجراءات الحجز المقررة في قانون المرافعات هي الواجبة الاتباع وتكون المحاكم المعينة فيه هي المختصة وحدها للحكم بتثبيت الحجز وصحته (١) فلا يملك الخصوم ان يتفقوا على احالة انزعة من هذا القبيل الى التحكيم بارادتهم كما انهم اذا اتفقوا لاتجيبهم المحكمة الى طلبهم في هذا الشأن ، وفي هذا يتساوى ومن الواجب ان يتساوى التحكيم العام مع التحكيم الخاص ، لان اعتبارات التسوية بين المواطنين امام القوانين الاجرائية (٢) ، تلو على الاعتبار التي املت التحكيم سواء بوصفه عقدا كما في قانون المرافعات او بوصفه جهة قضاء كما في القانون ١٩٦٦/٣٢

وفيما عدا الفرضين سالف الذكر الذي يستند اولهما الى السلطة التقديرية التي اودعها الشارع يد محكمة القضاء العادي لتراقب اتفاق الخصوم على الاحالة (والا كان اشتراط الاحالة عن طريقها غير ذي معنى) والذي يقوم ثانيهما على الالتزام بالمادة ٧١ من القانون ١٩٦٦/٣٢ قيدا عاما على سلطة هذه المحكمة وارادة الخصوم في الاحالة واللذين تملك المحكمة التي رفع النزاع لأول مرة اليها بمقتضاها حجب الاختصاص عن قضاء التحكيم ، فان استغراق قاعدة الاختصاص الوظيفي لهذا القضاء الاخير لقواعد الاختصاص النوعي الذي

الوقت عن الافراد بموجبها قيد الالتزام بقواعد الاختصاص المتعلقة بنوع الدعوى ، حتى لا تقف هذه القواعد عقبة امام توسعة ارادها المشرع وقصد اليها ، ولان هذا هو مقتضى ضابط الاختصاص الاتفاقي في المادة ٦٦ ف ٢ مادام هذا الضابط هو ذاته نفس الضابط الذي يحكم الاختصاص الوجوبي - وهو ان تكون احدي شركات القطاع العام ماثلة طرفا في النزاع المطلوب الاحالة بشأنه بصرف النظر عن مادته وقيمته .

والواقع انه لما كان ضابط الاختصاص الولائي لمحاكم التحكيم قد أصبح لهذا السبب اوسع من ضابط الاختصاص الذي يحكم اختصاص المحاكم المدنية بنوع معين من مواد المنازعات او قيمة معينة لها ، تعين الاعتراف بان الاختصاص الوظيفي المستحدث لمحاكم التحكيم قد أصبح يستوعب الاختصاص النوعي والقيمي للمحاكم المدنية في كل منازعة يكون طرفا فيها شركة قطاع عام ، الامر الذي يصح على اطلاقه بالنسبة للاختصاص المانع لمحاكم التحكيم كما تضمنته المادة ٦٦ ١ ، ب ف ١ من القانون ١٩٦٦/٣٢ .

اما بالنسبة للاختصاص الاتفاقي المنصوص عليه في المادة ٦٦ ب ف ٢ من نفس القانون فانه لما كان هذا الاختصاص الاتفاقي لا يتحقق وبصريح النص بالنسبة للمنازعات التي يكون طرفا فيها شركة قطاع عام وطرفها الاخر شخص خاص ، الا من خلال احالة لا يمكن الا ان تجريها محكمة مختصة هي محكمة القضاء العادي التي رفع اليها النزاع لأول مرة ، صح القول ايضا بان الاختصاص الوظيفي لقضاء التحكيم وان استوعب الاختصاص النوعي والقيمي لجهة القضاء العادية الا انه مع ذلك لم ينفخ

مطلقا مثلما عليه الحال في الاختصاص المانع .

فبالنسبة لهذا النوع من المنازعات التي تجوز فيه الاحالة الاتفاقية الى قضاء التحكيم تظل محكمة الولاية العامة محتفظة باختصاصها ، بل ان هذا الاختصاص يمكنه ان يحجب اختصاص محكمة التحكيم في فرضين :

١ - اذا مالا حظت محكمة القضاء العادي ان الخصومة قد قطعت شوطا تصبح معه الاستجابة لطلب الخصوم الاحالة متى تراضوا عليها وسيلة لاطالة امد النزاع وتعطيل الفصل في الدعوى وما

(١) ابو الوفا - التحكيم بالقضاء والصلح - ص ١٠

(٢) نفس المصادر - ما بعدها

هذا النوع من المنازعات تأسيسا على استفراق الاختصاص الوظيفي لقضاء التحكيم للاختصاص النوعي لهذه المحاكم ولتخصص هذه الدوائر كما أوضحناه فيما سبق ، هو مبدأ مطلق لا يقبل التخصيص بالمواد التجارية دون المواد العمالية ، بل هو يشمل هذه وتلك جميعا وينطبق على المواد العمالية انطباقه على المواد التجارية .

ذلك انه اذا كانت مواعمة نظام التحكيم بوجهيه الخاص والعام لحل المنازعات التجارية (١) ، ليست محل خلاف ، فليس معنى ذلك انه لا يتواءم مع المنازعات العمالية (في حدود القطاع العام) ، بل الامر على العكس ، اذ ان انحصار فكرة المصالح المتعارضة (٢) عن علاقات العمل في الشركات العامة مع نمو وتطور عملية التحول الاجتماعي الى الاشتراكية يرتبط به تحول مماثل في العلاقة التي تقوم بين العاملين في الشركة العامة وادارتها الى ما يمكن وصفه بأنه علاقة اطراف متعاونين في تسيير جهاز من مجموع اجهزة الدولة (٥) ، الامر الذي من شأنه ان يجرّد النزاعات التي قد تتولد ابان هذه العلاقة من فكرة الخصومة ، ومن ثم يقربها من الاساس الذي قامت عليه فكرة التحكيم بالقطاع العام ونعني به تجرّد نزاعاته من طابع الخصومة الحقيقية (٣) ، مما يجب معه التوسع في حل المنازعات العمالية عن طريق التحكيم لا سد هذا الطريق عليها ، ان لم يكن هذا هو ما يتجه اليه المشرع باطراد بالنسبة اليها (٤) .

وعلى هدى ما تقوم ، فنحن لا نتردد في اعتبار هيئات التحكيم المشكلة وفقا لقاعدة الاختصاص الوظيفي الوارد ذكرها في المادة ٦٦ من القانون ١٩٦٦/٣٢ سائلة البيان هيئات قضائية او محاكم تحكيم بكل معنى الكلمة ، عقد لها المشرع في نطاق نظام التحكيم غير التعاقدى المنصوص عليه في الباب السادس من القانون المشار اليه ، واستثناء من الولاية العامة للمحاكم اختصاصا ولائيا او وظيفيا يتحدد

يقوم على نوع من انواع الدعاوى بذاتها بصرف النظر عن شخصية الخصم فيها ، من شأنه ان يجعل طلب الخصوم احالة النزاع الى محكمة التحكيم مقبولا ، ولو كانت مادة النزاع بين شركة القطاع العام والشخص الخاص مادة تجارية مما تختص به المحكمة التجارية في كل من مدينتي القاهرة والاسكندرية اختصاصا نوعيا .

كما ان تطبيق نفس المبدأ يؤدي الى ان تصبح الاحالة مقبولة ولو تعلق النزاع بمادة عمالية مما تختص به محاكم شئون العمال الجزئية اختصاصا نوعيا ، دون ان يحاجي في ذلك بأن اختصاص هذه المحاكم جميعا قد أصبح اختصاصا نوعيا اضيف الى احوال الاختصاص النوصي الوارد في قانون المرافعات والقوانين الاخرى (١) .

ومن باب اولى يكون ذلك اوجب اذا تعلق النزاع بمادة تجارية او عمالية تدخل حسب قيمتها في اختصاص المحكمة الابتدائية .

والواقع ان الاحتجاج بالاختصاص المبنى على نوع الدعوى في مواجهة الاختصاص الوظيفي الاعم لقضاء التحكيم للتضييق على هذا القضاء في اختصاصه بنظر المواد التجارية والعمالية يؤدي في ذاته الى مفارقة صارخة - اذ وفقا لهذا النظر تصبح الاحالة جائزة بالنسبة لدعاوى تجارية او عمالية كبيرة القيمة هي التي تنظرها المحكمة الابتدائية لمجرد ان هذه تباشر اختصاصها بالنسبة الى هذه الدعاوى من خلال دوائر تقوم على توزيع اداري داخلي في حين انها - اى الاحالة - لن تصح بخصوص الدعاوى الصغيرة من نفس النوع لان اختصاص المحكمة الجزئية بها يقوم على اختصاص نوعي (٢) .

وجواز الاحالة الى محاكم التحكيم من المحكمة المختصة نوعيا بنظر المواد التجارية او العمالية ومن باب اولى من دوائر المحكمة الكلية المختصة لنظر

(١) نقض ٩ مايو ١٩٦٢ - السنة ١٢ - ص ٦٠٦

(٢) انظر في التفرقة بين اختصاص الدوائر الكلية والمحكمة الجزئية الذي يقوم على اختصاص نوعي - الحكم السابق - ص ٥١٨ - أبو الوفا - المرافعات طبعه ١٩٦٣ ، واستئناف اسكندرية ١٨ أكتوبر ١٩٥٤ مجلة التشريع والقضاء ٧ ص ٢٥ والقاهرة الابتدائية ٢٨ فبراير ١٩٥٤ المحاماة ٣٥ ص ٥٦٦ - نفس المرجع ص ٤٠١

(١) المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات اللغى .

(٢) - (٥) السيد على ومحمود الهمشري - النظام القانوني للعاملين في القطاع العام طبعه ١٩٦٤ - ص ٦١ ، ٦٢

(٣) في هذا المعنى - المذكرة الايضاحية للقانون ١٩٦٦/٣٢ ومذكرة وزير العدل في شأن قض المنازعات عن طريق التحكيم

(٤) أبو الوفا - ص ١٢ - المرجع السابق .

ايضا لا تقبل الطعن عليها بالتماس اعادة النظر بل هي لما تقبل الطعن عليها بأى طريق مطلقا ، لانها وفقا لنص المادة ٧٥ من القانون ١٩٦٦/٣٢ تصدر نهائية و نافذة وغير قابلة للطعن بأى وجه من وجوه الطعن ، مما يفهم معه انغلاق طريق الطعن عليها ولو كان وجه الطعن فيها مبنيا على بطلان في الحكم او بطلان في الاجراءات اثر في الحكم ، او كان هو صندوق حكم التحكيم بين الخصوم أنفسهم خلافا لحكم سابق حاز قوة الامر المقضى ، حيث لا تفتح هذه الالوجه جميعا الطريق للطعن على الحكم الصادر من محكمة التحكيم نهائيا ، لان القانون ١٩٦٦/٣٢ انما هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من احكام قانون المرافعات ، فلا سبيل الى استثناء أى حكم منها الا بتشريع خاص يتضمن هذا الاستثناء اما النص العام فلا يمكن أن يلقى ضمنا النص الوارد في قانون خاص ، بحيث يمنع الطعن على الحكم الصادر من محكمة التحكيم - ولو في هذه الوجوه - لان المشرع لم يقتصر في القانون ١٩٦٦/٣٢ على وصف هذا النوع من الاحكام النهائية ، بل قرن ذلك أيضا بمنع الطعن فيها بلفظه ، فهو على هذا يعتبر نصا مانعا لا يصح تقييده على طريق الاجتهاد (١) .

وفيما عدا ذلك فلا يكاد يوجد في النصوص القانونية القائمة أى طريق لمعالجة الخطأ في القانون او البطلان الذي قد يشوب قضاء محاكم التحكيم بوصفها جهة قضائية ، الامر الذي لا يتناسب لا مع الولاية الواسعة المعقودة لهذه المحاكم ، ولا مع خطورة المنازعات التي تتصدى للفصل فيها بموجب هذه الولاية ، مما جعل القاعدة الواردة في المادة ٧٥ من القانون ١٩٦٦/٣٢ مجال نقد فقهي وعلمي شديد (٢) ، لا يفلح في صده عنها طريق الطعن لوجه

بشوع معين من المنازعات ، اعتد المشرع في تحديده لا بمادة الخصومة انما بأحد طرفيها ، فما دام طرف في المنازعة شركة قطاع عام دخلت المنازعة في وظيفة أو ولاية قضاء التحكيم سواء وفقا لاختصاصه المانع أو وفقا لاختصاصه الموسع ، أيا كانت مادة المنازعة مدنية أو تجارية أو عمالية (٣) .

يستوى بعد ذلك أن تكون هذه المواد مما يجوز فيه الصلح أم لا ، حيث أن ذلك أن كان له وجه فقيدا على إرادة المتعاقدين بالنسبة لمحل العقد في اتفاق التحكيم أو مشاركة دون أن يتعدى ذلك إلى أن يصبح قيما على اختصاص محاكم التحكيم بكافة المواد المشار إليها ، مما لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه طالما لا يوجد نص صريح في القانون ١٩٦٦/٣٢ يفرض هذا القيد على ولاية قضاء التحكيم مثلما هو مفروض على إرادة المحكمتين في قانون المرافعات بصريح نص المادة ٥٠١ مرافعات الجديد التي كان يقابلها المادة ٨١٩ في قانون المرافعات الملقى ولاختلاف مضمون نظامي التحكيم في القانونين - قانوني المرافعات والمؤسسات ، فهو في الأول تنظيم قانوني لعقد من العقود تتولد عنه صورة من صور القضاء الخاص ، بينما هو في الثاني استحداث اختصاص ولائى تتولد عنه جهة من جهات القضاء العام ، تتمتع بولاية مانعة بالنسبة لمنازعات شركات القطاع العام مع الأشخاص العامة ، وولاية موسعة بالنسبة لمنازعات هذه الشركات مع الأشخاص الخاصة بصرف النظر عن موضوع الخصومة في هذه وتلك جميعا

● في طبيعة الحكم الصادر من محكمة التحكيم ومن قابليته للطعن :

الاحكام التي تصدرها محاكم التحكيم بوصفها قضاء عام ، تعد - على خلاف احكام المحكمين بالقضاء في قانون المرافعات - احكام قضائية بالمعنى الفني ، لا تحتاج لى تصبح نافذة بعد صدورها لامر آخر يصدر من أية سلطة (قارن المادة ٥٠٩ مرافعات جديد ويقابلها المادة ٨٤٤ ملقى ، ونص المادة ٧٥ من القانون ١٩٦٦/٣٢) .

وبسبب من هذه الصفة القضائية التي لهذه الاحكام ، فانها على عكس احكام المحكمين بالقضاء في قانون المرافعات ، لا تقبل الطعن عليها بطلب مستقل يرفع الى المحكمة المختصة بابطالها (٥١٢ مرافعات جديد ، ٨٤٩ مرافعات ملقى) كما انها

(١) قارن - أبو الوفا - المرافعات طبعة ١٩٦٣ - في عدم جواز الطعن في الاحكام الصادرة بمقتضى قانون المساكم رقم ١٩٤٧/١٢١ ولو كانت باطلة أو مبنية على اجراءات باطلة - هامش ص ٨٩١ وما بعدها والاحكام العديدة التي اشار اليها

(٢) على سبيل المثال : مقال د. محيي الدين اسمايل علم الدين وتعقيب د. محمد مصفر عليه في نظام التحكيم في القطاع العام - ص ٨٠ وما بعدها - المحاماه ٦ سنة ٥٠ يونيو ١٩٧٠

الآ كتنيجة وبالتبع لاستنفاذها ولايتها بالنسبة لطالب وقف التنفيذ بقضاء تصدوره فيه بالرفض ، فهو اذن طريق مضيق من طرق الطعن لا تعد فيه المحكمة العليا محكمة طعن من الاصل بطبيعتها انما هي محكمة لذلك فقط في حدود احكام التحكيم التى تقضى فيها بوقف التنفيذ فضلا عن ان هذا الطريق المضيق بدوره لا يد للخصوم فيه ، حيث يستقل النائب العام وحده بكل من تقديم طلب وقف التنفيذ وتقديم ملاءمته (١) فى وقت واحد بناء على طلب الوزير المختص بصرف النظر عن ان وقف التنفيذ فى هذه الحالة لا شان له بحالات البطلان فى تشكيل الهيئة او الاجراءات ، وانه لا يعالج من آثار الحكم الا الزاوية الاقتصادية (٢) اذا كان لتنفيذ الحكم تأثير سىء عليها بأن اضر بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة او اخل بسير المرافق العامة ، اما الزاوية القانونية المتعلقة بالتطبيق الصحيح لاحكام القانون الاجرائية والموضوعية فليست فيما يبدو الاساس فى تصدى المحكمة العليا لقضاء التحكيم فى حدود اختصاصها المنصوص عليه فى المادة ٤ من قانون تشكيلها ، كما لاحظ بحق النقاد فى هذا الصدد .

ولعل المشرع ان يتدخل بحل تشريعى استجابة لهذا النقد البناء ، ومن أجل ان يحل التناقض الذى كشف عنه العاملين التوسعة فى اختصاص التحكيم فى جانب واضعاف وتضييق الرقابة القضائية عليها من جانب آخر فضلا عن جوانب القصور الاخرى فى تشكيل جهاز التحكيم .

القانون الذى استحدثه قانون المرافعات الجديد فى المادة ٢٥٠ منه وناط من خلاله للنائب العام ان يطعن بطريق النقض فى الاحكام التى لا يجيز القانون للخصوم الطعن فيها لانه ان كانت اهميته لا تنكر من حيث توحيد القضاء واستقراره ، الا انه ليس بذى غناء عملى بالنسبة لالغاء المراكز القانونية التى تولدت من القضاء المعيب حيث يرفع الطعن بواسطة النائب العام بصيغة يوقعها هو وحده وتنظره محكمة النقض فى غرفة المشورة بغير دعوة الخصوم وبغير ان يفيد الخصوم منه (مادة ٢٤٨ مرافعات)

اما الطريق الاخر وهو طريق الطعن على حكم التحكيم لوجه الخطة او لحسن سير المرافق العامة ، استحدثه المشرع فى المادة ٤ ف ٣ من قانون المحكمة العليا رقم ١٩٦٩/٨١ فانه لا يعد خروجاً على الاصل العام فى نهائية احكام التحكيم وعدم قابليتها لاي طعن (١) الا بقدر ما كان تنفيذ الحكم من شأنه الاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة او الاخلال بسير المرافق العامة ، فهنا اوجب المشرع على المحكمة العليا وفى حالة ما اذا قضت بوقف تنفيذ حكم التحكيم كلية وليس مجرد تعديل طريقة التنفيذ فحسب ان تصدى للفصل من جديد فى موضوع النزاع الذى صدر عنه الحكم الذى قضت بوقف تنفيذه - اى ان اختصاص المحكمة العليا بالنسبة لاستئناف احكام التحكيم فى هذه الحالة ، هو اختصاص تبعى بالنسبة لاختصاصها الاصلى بنظر طلبات وقف الاحكام المشار اليها لا تتحرك فيه ولاية المحكمة العليا بوصفها محكمة عليا للتحكيم

(١) د. جمال المطيلى - الحمام - الممد ١ - السنة ٥٠ -

يناير ١٩٧٠ ص ١٥ - ملاحظات حول المحكمة العليا

(١) د. جمال المطيلى - المقال السابق .

(٢) د. محيى الدين اسماعيل علم الدين - المقال السابق

العاملين

بالمطاع

العام

مشروع الصالح أو الإبراء من فروع الأجر المستحق

للأستاذ احمد فرهي لهبه
المحامي بإدارة قضايا الحكومة

تحديد اطار المسألة موضوع البحث :

١ - في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢ صدر قرار
رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ٦٢ باصدار
لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات
العامه (١) .

جرى نص المادة ٦٣ من هذا القرار على أن
« يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف
والمرتبات الخاصة بالشركات في حدود الجدول
المرفق ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة وتحديد
واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب
توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها
في فئات ... الخ ... » .

ونصت المادة ٦٤ من ذات القرار على أن « تعادل
وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار
اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تجاوز سنة من تاريخ
العمل بهذا القرار ... ويصدر بهذا التعادل قرار
من مجلس ادارة المؤسسة المختصة بناء على اقتراح
مجلس ادارة الشركة ... ولا يسرى هذا القرار الا
بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي ويعتبر
العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر
بتسوية حالتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا

من اول السنة المالية التالية ... الخ ... » (٢) .
٢ - مقتضى المادة ٦٣ المذكورة ... تقوم كل
شركة بوضع جدولا بالوظائف الخاصة بها ومرتب
كل منها بما يتفق والجدول الاساسي المرفق لللائحة
وقد اوضحت هذه المادة ما يجب أن يتضمنه هذا
الجدول ترتيبا لوظائفها ... ثم تقوم بتقييم هذه
الوظائف ... بتقدير مصرفها المالي تبعا لاعتبارها
حسب وضعها في اطار الفئات الواردة بالجدول
الملحق باللائحة ... بمعنى أن يحدد أول ونهاية
المربوط المقرر لكل وظيفة حسب الفئة المقررة لها
في جدول الوظائف والمرتبات بوحدة القطاع العام
في حدود الجدول الاساسي المرفق لللائحة .

وقد تضمنت اللائحة حكما انتقاليا مؤداة أن
يقترح مجلس ادارة الشركة جدول تعادل تتم
على اساسه معادلة وظائف الشركة بالوظائف الواردة
في جدول التقييم الحاصر بها فتوضع كل طائفة من
طوائف الشركة في درجة من درجات الجدول وهو
ما يطلق عليه حاليا « التسكين » . وبالتالي في فئة
من فئات هذا الجدول على أن تتوفر لها أول ونهاية
المرتب حسب الفئة التي تندرج تحتها ...

وقد استلزمت اللائحة أن يتم التعادل بناء على
اقتراح مجلس ادارة الشركة وأن يعتمد من مجلس

(٢) من الاسس التي قامت عليها اللائحة :

(١) توحيد العاملين في اطار وظيفي واحد ...

(ب) ترتيب الوظائف وتقسيمها الى مجموعات تبعا لنوعها
وخصائصها المميزة لها أي توصيف الوظائف ...

(ج) تحديد واجبات ومسئوليات كل وظيفة ...

(د) بيان الاشتراطات الواجب توافرها في شاغلي الوظائف ...

(هـ) تقييم الوظائف أو تقدير المرتبات (النظام القانوني
للعاملين في القطاع العام - للاستاذين محمود الهمشري ، السيد
على طبعة ٦٤ ص ٣٦٧) .

(١) في ٢٩ ابريل سنة ١٩٦٣ صدر قرار رئيس الجمهورية
رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة
... نصت المادة الاولى منه على أن « تسرى احكام لائحة نظام
العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار
رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في
المؤسسات العامة ... »

٤ - التزمت وحدات القطاع العام هذه القواعد التي أقرتها اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة في شأن تسوية حالات العاملين بها .. وقد جاءت متفقة وأحكام اللائحة .. عدا الغرض الذي يقوم إذا ما كانت الوظيفة تقع في إحدى الفئات المالية الأعلى من السابعة وكان مرتب العامل بعد خصم ١٠ ٪ منه لم يصل إلى أول مربوط الفئة المالية المقررة للوظيفة .. فوقى هذه القواعد يقيد العامل على هذه الفئة بصفة شخصية ولا يثبت عليها إلا إذا وصل مرتبه إلى أول ربط الفئة بالملاوات الدورية .. وكان هذا على خلاف الأحكام العامة لللائحة العاملين بالقطاع العام .. معاً حدا ببعض العاملين إلى الالتجاء إلى القضاء لنصفه ولتغليب أحكام اللائحة على هذه القواعد والزام وحدات القطاع العام برفع مرتباتهم إلى أول مربوط الفئة التي أسكنوا فيها بدءاً من ١٩٦٥/٧/١ - أول السنة المالية التالية لتصديق مجلس الوزراء على قرار التعادل والتقييم - مع العلاوات الدورية التي استحققت (١) .

٥ - انصف القضاء هؤلاء العاملين واستجاب لطلبهم وأصدر أحكاماً عديدة جانب فيها ما اتت به هذه القواعد وغلب عليها أحكام اللائحة بحسبانها القانون الأولي بالاتباع .. الأمر الذي لم تجد معه بعض وحدات القطاع العام بدا من التدخل وقسر العاملين بها على قبول شروطا فرضتها .. وسبق الضغط الأدبي والاكرام المعنوي لتوقيع هذه الشروط .. التي تضمنتها عقود مصافة بصيفة واحدة أطلقت عليها اسم « عقد صلح واتفاق » .

بموجب هذا العقد المزعوم .. وافقت وحدة القطاع العام - متفضلة - على أعمال نصوص اللائحة ورفع المرتبات حسب الجدول المرفق بها .. إلى أول مربوط الفئة اعتباراً من تاريخ التوقيع على هذا العقد دون أثر رجعي .. أما المدة السابقة التي تبدأ

(١) في ٢٤/٧/١٩٦٦ صدر القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٩ لسنة ٦٦ - الجريدة الرسمية العدد ١٦٥ - معسداً تاريخ استحقاق أول مربوط وحرف الفروق المالية .. فقد نصت المادة الأولى منه على أنه « استثناء من حكم المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين في الشركات تعدد الفئتين العاطلين بالولايات العامة والشركات التابعة لها في الفئات التي سويت حالتهم عليها بعد التعادل اعتباراً من أول يوليو سنة ٦٤ على ألا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك إلا اعتباراً من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة المختصة بهذا التعادل » .

إدارة المؤسسة المختصة .. ولا يسرى إلا بعد التصديق عليه من مجلس الوزراء ثم تقوم كل شركة - أو مؤسسة - بإصدار قرارات تسوية حالات العاملين بها طبقاً للتعادل بعد التصديق .

٣ - تقدم الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة - الإدارة المركزية لترتيب الوظائف - بمذكرة بالقواعد العامة في شأن تسوية حالات العاملين بالشركات .. عرضت على اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة .. فناقشتها اللجنة بجلستها المنعقدة في ٦٤/١٢/٢٦ ورات الموافقة عليها .

جاء في البند الرابع من مذكرة الجهاز المركزي المذكورة عن تسوية حالات العاملين الذين تتوافر فيهم الشروط أنه .. إذا توافرت في شاغل الوظيفة المؤهلات الدراسية والخبرة الزمنية وغير ذلك من شروط تنص عليها مواصفات الوظيفة المقررة في التقييم تسوى حالته وفقاً للقواعد التالية :

١ - إذا كان مرتب العامل يقع بين بداية ربط الفئة المالية المقررة للوظيفة وفقاً للتقييم وبين نهايتها فإنه يثبت عليها ويستمر في صرف هذا المرتب مع أحقيته في العلاوات الدورية المقررة لفئة وظيفته طبقاً لللائحة العاملين بالشركات .

٢ - إذا كان مرتب العامل يقل عن بداية ربط الفئة المالية المقررة للوظيفة يمنح أول ربط الفئة ويثبت على الوظيفة إذا كانت تقع في الفئات المالية من الثانية عشرة إلى السابعة وهي الفئات التي تمثل أدنى مستويات التعيين .. أما إذا كانت الوظيفة تقع في إحدى الفئات المالية الأعلى من السابعة يمنح العامل أول ربط الفئة إذا لم يتجاوز الفرق مقدراً ١٠ ٪ من مرتبه ويثبت على الوظيفة .. أما إذا لم يصل مرتب العامل بعد خصم ١٠ ٪ من مرتبه إلى أول مربوط الفئة المالية المقررة للوظيفة يقيد على هذه الفئة بصفة شخصية ولا يثبت عليها إلا إذا وصل مرتبه إلى أول ربط الفئة بالعملات الدورية .

٣ - إذا كان مرتب العامل قد تجاوز نهاية ربط الفئة المالية المقررة للوظيفة فإنه يثبت عليها ويستمر في تقاضي هذا المرتب بصفة شخصية على أن تستهلك هذه الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية ويتهى هذا التجميد بالنسبة للعامل بمجرد ترقيته إلى وظيفة في فئة أعلى يدخل في ربطها المرتب الذي يحصل عليه ..

مطلب تمهيدى : عن مسألة التكييف القانونى :

أولا - بالنسبة لتعليمات الجهاز المركزى :

٨ - وضع أن تعليمات أو القواعد العامة التى وضعها الجهاز المركزى ووافقت عليها اللجنة الوزارية خالفت احكام لائحة العاملين فيما يتعلق بالفئات المالية الأعلى من السابعة اذا لم يصل مرتب العامل بعد خصم ١٠ ٪ من مرتبه الى اول مربوط الفئة المالية المقررة للوظيفة .. فقد خرجت على حكم اللائحة واثبت بقاعدة تحكميه لم ترد بها وتفرقه خالفت ما نصت عليه صراحة الفقرة الرابعة من المادة ٦٤ سالفه الذكر انه « يمنح العاملون المرتبات التى يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم طبقا للتعاقد المنصوص عليه » .

٩ - ووفق القواعد التى وضعتها المادتان ٦٣ ، ٦٤ على نحو ما سبق بيانه .. فان أساس التسوية طبقا لهذه القواعد هو تحديد مستوى الوظيفة وفتتها المالية والشروط الواجب توافرها فيمن يشغلها وهى أساس موضوعية لا تتناول شخص شاغل الوظيفة بل تهدف الى استنباط قدر من الخبرات اللازمة لاداء واجبات الوظيفة لتحديد الشخص المناسب لشغلها (١) .

ويعنى هذا ان القرار الصادر بتسوية حالة عامل معين طبقا للتعاقد مؤداة وضع العامل فى وظيفته الجديدة طبقا لجدول الوظائف والمرتبات الخاص بالشركة وكذلك تحديد الفئة المالية المستحقة له والمقررة لوظيفته هذه حسب تقييمها وهى فئة تتحدد بأول مربوط ونهايته ومن مقتضى هذا - بطريق اللزوم - ان العامل يستحق اول مربوط الفئة المالية المقررة لوظيفته اعمالا لقرار تسوية حالته (٢) لاستعمال المشرع عبارة « المرتبات التى يحددها قرار التسوية » ولو انه استعمل عبارة « أول مربوط الفئة » لادى ذلك الى المساس بالمرتبات التى تزيد عن أول مربوط وتدخل فى حدود الفئة المالية المقررة للوظيفة (٣) .

(١) حكم محكمة كفر الشيخ الابتدائية فى ٦٩/٦/٢٢ - منشور بالموسوعة القضائية فى منازعات العمل الجزء الثالث - للاستاذ عصمت الهوارى طبعة ١٩٧٠ ص ١٥١ .
(٢) القاهرة الابتدائية فى ٦٩/١/١٦ - مرجع عصمت الهوارى ص ١٤٨ .

(٣) الجيزة الابتدائية فى ٦٨/٣/٢٦ - المرجع السابق ص ٢٤١ .

من ١٩٦٥/٧/١ .. فقد حرصت هذه الوحدات على استكتاب العاملين المذكورين تنازلا عن كافة الفروق المالية المستحقة لهم وكذا كافة الآثار المالية التى قد تترتب على هذه الفروق ايا كان نوعها ..

فرض هذا الاتفاق على كل العاملين بوحدة القطاع العام التى اتبعت هذا الأسلوب .. فالعاملين المحكوم لصالحهم برفع مرتباتهم وبدفع فروق الاجر المستحق لهم .. اجبروا على التنازل عن هذه الفروق وعدم تنفيذ الحكم الصادر لصالحهم .. اما اولئك الذين لم يصدر فى قضاياهم احكام نهائية فقد اجبروا على شطبها أو التنازل عنها .. فى مقابل موافقة الشركة على منحهم أول مربوط الفئة اما باقى العاملين الذين آثروا الانتظار دون طرق ابواب القضاء .. فقد اتصاعوا لهذه الشروط ايمانا بالأجدوى من رفع قضايا معروف مصيرها مقدما ..

٦ - وأخيرا .. فى ١٩٦٩/٩/٣٠ اصدرت اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة التوصية التالية :
(١) الفاء القاعدة التى سبق ان قررتها اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة بجلسة ١٩٦٤/١٢/٢٦ والتى تقضى بأنه « اذا لم يصل مرتب العامل بعد خصم ١٠ ٪ الى أول مربوط الفئة المالية للوظيفة .. قيد على هذه الوظيفة بصفة شخصية ولا يثبت عليها الا اذا وصل مرتبه لأول مربوط الفئة بالعلاوات الدورية (٢) يتولى السادة الوزراء الذين تتبعهم وحدات من القطاع العام تسوية اوضاع هؤلاء العاملين طبقا للقواعد الواردة فى لوائح العاملين بالقطاع العام » .

وقد استجاب الوزراء المذكورين لهذه التوصية .. واصدروا بدورهم قرارات تنفيذية لها اخطرت بها المؤسسات العامة التابعة لهم .. التى نشرتها بدورها على الشركات التابعة لها للالتزام بها فى تسوية حالات العاملين بها ..

٧ - مناط البحث .. فى اثر توصية اللجنة الوزارية على حقوق العاملين الذين تنازلوا عن فروق الاجر المستحق لهم بموجب احكام لائحة العاملين بالقطاع العام .. ونقسم البحث الى ثلاث مطالب :
مطلب تمهيدى : عن مسألة التكييف القانونى .
المطلب الاول : القيمة القانونية للصالح أو الإبراء من فروق الاجر المستحق .

المطلب الثانى : اثر توصية اللجنة الوزارية على الاتفاق المبرم .

التسوية أو إصدار تنظيم بشأنها .. كما خلت هذه اللائحة من أى نص يعطى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة حق إصدار تعليمات ملزمة أو تفسيرات تشريعية .. مثلما ورد بلائحة العاملين بالقطاع العام الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦. بنص المادة ٩١ منها (١) .

١١ - وتعليمات الجهاز المركزى المذكورة لا تكون صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية .. كما لا تكون ملزمة لوحدات القطاع العام المخاطبين بها إلا بمقدار مطابقتها لقواعد القانون التى تحكمها .. بحيث متى صدرت بالمخالفة لهذه القواعد فإنها تكون غير مشروعة .

وفى تفصيل ذلك يتعين تحديد وضع الجهاز المركزى وتعليماته بين صور التدرج ووجهى المشروعية .. تبدأ بالتدرج العضوى والمشروعية الشكلية .. فالهيئات العامة ليست جميعها فى درجة واحدة من حيث مكانها فى السلم الهرمى الذى ينظمها فى الدولة . ولما كان كل تصرف قانونى تصدره إحدى هذه الهيئات لابد وأن يأخذ مكانه بين جملة قواعد النظام القانونى طبقاً للمكان الذى تشغله الهيئة التى تصدره فى سلم التدرج لكان معنى ذلك أن يسود تصرفات الهيئات العامة هى الأخرى نوع من التدرج بحيث يكون الأدنى منها خاضعاً للأعلى .. فالسلطة التشريعية على رأس السلطات فى الدولة ثم تاتى بعدها السلطان التنفيذى والقضائية بحسبانها - كلاهما يشرف على تنفيذ القانون وتطبيقه .. ومن ثم فالقانون وهو صادر من أعلى سلطة فى الدولة يأخذ مكانه من السلم الهرمى على مقتضى طبيعة السلطة التى أصدرته ومكانها على رأس

١٠ - ونحق العامل فى الحصول على أول مربوط الفئة المالية التى تم تسكينه فيها مستمد من اللائحة ولا وجه للاحتجاج بتعليمات الجهاز المركزى التى أتت بتفرقة تحكميه لا سند لها من القانون .. وبالرجوع الى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ بشأن إنشاء الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .. ونص مادته الخامسة التى حددت اختصاصات الجهاز المذكور والتى من بينها حق وضع قواعد ملزمة بشأن تنفيذ جداول المرتبات فإن كل ما جاء بالمادة آنفة الذكر هو منح الجهاز المركزى المذكور مجرد حق « اقتراح » سياسة المرتبات والعلاوات والبدلات والمكافآت والتعويضات ووضع النظم الخاصة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف وتسجيل أوصافها ونشرها وحفظها فى سجلات .. وذلك - حسب ما ورد فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون - لإيجاد علاقة موضوعية بين الرتب والوظيفة والدرجة .. ومن ثم فليس له حق ما فى تعديل الأجور بحدها الأدنى والأقصى (١) .

كما أنه بالرجوع الى القرار الجمهورى رقم ١٠٨٥ لسنة ٦٤ والصادر فى شأن تنظيم وتحديد اختصاصات الإدارة المركزية بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وما ورد بالمادة الثانية فى هذا القرار خاصاً باختصاصات الإدارة المركزية لترتيب الوظائف .. يتضح أنه ليس من بين هذه الاختصاصات - التى انتظمها فقرات ثمانية - اختصاص يخول هذه الإدارة قانوناً سلطة إصدار القواعد التى تكون لها قوة الغاء تشريع - كالتشريع الصادر به القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ٦٢ وهو لائحة العاملين بشركات القطاع العام - ومعلوم أنه وفق المادة الثانية من القانون المدنى « لا يجوز الغاء نص تشريعى إلا بتشريع لاحق بنص صراحة على هذا الغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع » ..

فضلاً عن ذلك فإنه بالرجوع الى القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ٦٢ .. نجد أن المشرع لم يمنح الجهاز المركزى أى اختصاص فى وضع قواعد

(١) نصت المادة ٩١ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام على أن « تصدر التفسيرات التشريعية الملزمة لأحكام هذا النظام بقرار من اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة والشئون التنفيذية بناء على اقتراح رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .. ويختص مجلس الدولة دون غيره بإبداء الرأى مسبباً فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا النظام من طريق إدارة الفتوى والتشريع المختصة » .. ويبدو أن الذى دعا الى هذا النص تعدد التفسيرات التى صدرت بشأن أحكام اللائحة الملغاة .. ولذلك فإن المشرع قد حسم هذا الأمر ووضع له حداً وقيماً منه فى توفير الاستقرار للعاملين وذلك بأن وحد جهة التفسير التشريعى الملزم (على تادوس - النظام الجديد للعاملين بالقطاع العام - طبعة ١٩٦٧ ص ٢٢٩) .

(١) القاهرة الابتدائية فى ١٧/٦/٦٦ - المرجع السابق ص ٢٢٦ .

القواعد التنظيمية العامة - فان احكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ٦٢ هي الاولى والاجدر بالاتباع بحسبانها صادرة من السلطة المختصة بالتشريع .. وتكون اقوى من ناحية الالتزام تلتزم المحاكم بانزال حكمها على الكافة .. اما التعليمات فصادرة من سلطة تنفيذية .. عمل اداري لا يرقى الى مرتبة التشريع وليس له قوته ولا يفيد القضاء لانها ليست في منزلة التشريع وقوته .. ولا يمكن بحال ان تسلب العامل حقا خوله اياه القانون فهي ابعد ما تكون عن ان تقيد حقا او تمس حكما واردا في لائحة العاملين ولا يقيد او يعدله الا نص مماثل في قوته او اعلى منه (١) ..

١٣ - ومتى كان ذلك .. فان التعليمات هذه تخاطب وحدات القطاع العام ولا شأن لها بالعاملين بها .. فاذا خالفت القانون والتزمت بها هذه الوحدات .. فلا يصح الاحتجاج بها قبل العاملين .. الذين يستمدون حقهم من احكام لائحة العاملين .. وتبقى قرارات تسوية حالات العاملين بالتطبيق لهذه التعليمات مخالفة للقانون ولا ترتب اى اثر قانوني ويكون للقضاء دائما عدم الاعتداد بها ..

بالنسبة للجنة الوزارية :

١٤ - ما قلناه بالنسبة للجهاز المركزي واختصاصاته .. يصدق بالضرورة على اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة او لجنة الخطة - كما يحلو للبعض ان يطلق عليها - فليس لهذه اللجنة ان تغير من تلقاء نفسها في اوضاع العاملين .. ولا ان تبتدع حكما ليس له اصل في التشريع .. لما في ذلك من مساس ونسخ لاحكام تشريع قائم .. وما كانت توجيهات هذه الاجهزة والتعليمات التي تضعها من قبيل التشريع طبقا لقرارات انشائها .. فهي تقوم على التخطيط ووضع القواعد والانظمة العامة للمؤسسات والشركات التابعة لها .. بغية توحيد الجهة التي تشرف على العاملين ومنعها من تضارب الفتاوى في هذا الشأن ومن ثم فان قراراتها غير ملزمة للشركات ووحدات القطاع العام .. ولا للعاملين فيها من باب اولى .. متى تعارضت مع احكام

السلطات من سلم تدرج السلطات العامة .. والجهاز المركزي معتبر من الهيئات التي تقوم بتنفيذ القانون .. ويخضع لما تصدر السلطة التشريعية من قوانين اما من ناحية التدرج الموضوعي والمشرعية المادية .. فالتدرج الهرمي الذي ينتظم القواعد القانونية في الدولة يجب ان يقوم على اساس النظر الى طبيعة التصرف وفحواه .. ومفاد ذلك ان تكون التصرفات التنفيذية بطبيعتها خاضعة لاحكام القواعد التنظيمية بطبيعتها (الاعمال المشرفة) ..

الا ان الحلول التي غلبها القانون الوضعي كانت للمعايير الشكلية لتحديد طبيعة اعمال الهيئات العامة وعلاقاتها فيما بينها .. فتعليمات الجهاز المركزي وان كيفت بانها قواعد تنظيمية عامة .. شأنها في ذلك شأن القانون الذي يضع قواعد تنظيمية عامة - بحسبان هذه القواعد تختلف عن الاعمال الفردية او الذاتية - واتفقت بذلك معه في الطبيعة والفحوى .. الا ان القاعدة الغالبة في القانون الوضعي انه لا يجوز لقرار صادر من هيئة دنيا ان يوقف او يعدل او يخالف قرارا صادرا عن هيئة عليا .. وهو ما يفسر التزام اللائحة حكم القانون .. بحسبان الاولى عمل اداري صادر عن السلطة التنفيذية والثاني عمل تشريعي صادر عن السلطة التشريعية (١) ..

١٢ - وننتهي الى ان تعليمات الجهاز المركزي خرجت به عن حدود اختصاصه طبقا للقانون ١١٨ لسنة ٦٤ والقرار الجمهوري رقم ١٠٨٥ لسنة ٦٤ .. باعتبار ان سلطته قاصرة على مجرد اشراف واشتراك بالتوجيه بالنسبة لتقييم الوظائف بوجه عام وترتيبها اما بالنسبة للمرتبات فلا تتعدى سلطته ابداء الاقتراح وبديهي ان سلطة الاقتراح لا تعطى الاقتراح اية صفة تشريعية (٢) .. فضلا عن ان منطلق الاقتراح وماهيته ومعناه بالنسبة لاي امر من الامور انما تفترض اما قبوله او رفضه مما يخلع عنه اية صفة الزامية لوحدات القطاع العام ..

فاذا قيل بان هذه التعليمات تنزل الى مرتبة

(١) ينظر في هذا - محاضرات الدكتور ثروت بدوي من تجميع القرارات الادارية لطليحة قسم الدكتوراه عام ٥٧ - ١٩٥٨ - وبحث للدكتور طعيمة الجرف من مبدا المشرعية - مجلة القانون والاقتصاد السنة ٢٩ من ١٩٠٦ وما بعدها .

(٢) استئناف القاهرة في ٦١/٥/٦١ - مرجع الهواري

(١) يرجع الى مؤلف الهواري والاحكام التي تضمنها من ١٧ ، ١٨ ، ٢٢٥ ، ٢٢٤ .. وينظر في هذا مقال للاستاذ محمد فهم امين من « استحقاق اول مربوط الفئة عند التسوية في شركات القطاع العام » المحامية السنة ٤٨ عدد فبراير من ٦٠ ..

للمؤسسات العامة طبقاً لخطة مرسومة في أزمنة مقررة تشتمل على حجم ونوع الموارد المالية والمادية والبشرية ووسائل تدبيرها وأوجه استخدامها في الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والتصدير والاستيراد ونظم تمويل تلك المؤسسات ورفع الكفاية الإنتاجية للعمال والأموال فيها .. كما أوضحت المادة الثالثة أن السادة الوزراء يتولى كل فيما يخصه متابعة سير العمل في تحقيق الأهداف في المؤسسات العامة عن طريق مجالس إدارتها والتنسيق بينها وتذليل ما قد يعترض التنفيذ من مشاكل أو عقبات فيما بين تلك المؤسسات .. كما نصت المادة الرابعة على أن يقوم كل وزير بأعداد مشروع الميزانية العامة للمؤسسات التي يشرف عليها والشركات التي تضمها وكذلك حسابها الختامي قبل العرض على المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ..

ومن ثم .. فكل وزير بالنسبة للمؤسسات العامة التي تتبعه مسئول عن إتيانها وتنظيمها والرقابة والإشراف .. كما أنه مسئول عن تنفيذ أهداف الإنتاج بمراحلها السنوية ونظم تمويل المؤسسات التي تتبعه ورفع الكفاية الإنتاجية للعمال والأموال فيها .. كما يتولى السادة الوزراء متابعة سير العمل في تحقيق الأهداف .. وأخيراً يقوم كل منهم بأعداد مشروع الميزانية العامة للمؤسسات التي يشرف عليها وكذا الشركات التي تضمها وكذلك حسابها الختامي .. وبالجمله فإن السادة الوزراء يمارسون سلطة أقرب ما تكون إلى السلطة الرئاسية بالنسبة للمؤسسات العامة وشركاتها التي تتبعه ..

وقد صدر في ٢٩ إبريل سنة ١٩٦٣ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة .. وقد أوجبت المادة ١١ من هذا القانون على رئيس مجلس إدارة المؤسسة إبلاغ قرارات المجلس إلى الوزير المختص لاعتمادها وعلى الوزير أن يقدم إلى رئيس الجمهورية المسائل التي تستلزم صدور قرار منه فيها ..

١٧ - من هذين القرارين اتضح دور الوزير بالنسبة للمؤسسات العامة وشركاتها التي تتبعه فله الإشراف والتوجيه والرقابة ومتابعة سير العمل .. وهو المسئول عن تنفيذ أهداف الإنتاج وأعداد مشروع الميزانية العامة .. كما أنه يتولى اعتماد قرارات مجالس إدارة المؤسسات التي تتبعه .. كما

التشريع الذي نظم هذه المسألة وما أكسبه من حقوق للعاملين بها (١) ..

١٥ - وبالنسبة للتوصية الأخيرة لهذه اللجنة الصادرة بجلسته ١٩٦٩/٩/٣٠ .. فإنها لا تعدو أن تكون توصية لا تصل إلى مرتبة الإلزام القانوني .. وإن عدت كذلك بالنسبة للسادة الوزراء فهذه اللجنة مشكلة من وزراء الإنتاج والتخطيط .. ولا تصدر التوصية إلا بناء على اقتناع أغلبهم بالنظر الذي تنتهي إليه .. ومن ثم تضمنت تكليف السادة الوزراء الذين تتبعهم وحدات من القطاع العام تسوية أوضاع العاملين طبقاً للقواعد الواردة في لوائح العاملين بالقطاع العام ..

هذه اللجنة تصدر توصيات .. تأخذ طابع الإلزام الأدبي بحسبان أن مصدرها هم في الغالب الذين يتولون تنفيذها .. فهم وزراء الإنتاج والتخطيط .. وأغلب وحدات القطاع العام تتبع وزارات الإنتاج والتخطيط .. والتوصية - كالاقتراح - لا تكتسب الصفة الإلزامية لأنها لا تعد من قبيل التشريع .. وذلك إذا ما تعارضت مع القانون .. أما متى اتفقت وأحكام القانون فوصلها إلى مرتبة الإلزام القانوني يستمد من تطابقها مع اللائحة .. وحين تلتزم وحدات القطاع العام بها فإنها تلتزم باللائحة وأحكامها .. والأصل أن الإلزام تكتسبه اللائحة بحسبانها الأقوى والإجدر بالاتباع دائماً ..

بالنسبة للسادة الوزراء :

١٦ - نظم القرار الجمهوري رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ سلطات الوزراء ومسئوليات كل منهم في تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العامة .. فأوضحت المادة الأولى أن السادة الوزراء يتولى كل فيما يخصه مسئوليات التوجيه والتنظيم والرقابة والإشراف على جميع المؤسسات العامة التي تعمل في الأنشطة والقطاعات الإنتاجية أو الاستهلاكية التي تقع في اختصاص كل منهم والمبينة بالملحق المرفق بالقرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ٦١ كما نصت المادة الثانية على أن يقوم كل وزير بتنفيذ أهداف الإنتاج بمراحلها السنوية في المؤسسات العامة التي تقع في اختصاصه والتي يقرها المجلس الأعلى

(١) القاهرة الابتدائية - في ٦١/٥/٢١ - مرجع الهوامي

لمصلحة العامل الذي يعول في معيشته على هذا الأجر ومن ثم يمتنع على صاحب العمل أن يمس هذا الحق بالنقصان أو التعديل .. وقد عرفته المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بأنه « يقصد بالأجر في تطبيق أحكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا إليه جميع العلاوات أيا كان نوعها » (١) ..

وقد تدخل المشرع ووضع نظاما وقواعد خاصة بالعمال .. قاصدا التدخل في حرية التعاقد بين طرفي عقد العمل وتنظيما لروابطه تحقيقا للصالح العام .. جاعلا من معظم قواعد قانون العمل قواعد تنظيمية أمرة متعلقة بالنظام العام لا يجوز الاتفاق على مخالفتها (٢) .. والسبب في ذلك أن قانون العمل وهو يهدف إلى حماية العامل لم يكن ليحقق هذه الغاية إلا إذا كانت قواعده أمرة ودونها يستطيع رب العمل ومركزه الاقتصادي غالب .. أن يفرض شروط العمل حسب مشيئته .. ولا أمام العامل سوى قبولها تحت ضغط الظروف الاقتصادية حتى ولو تضمنت انتقاصا لما يقرره القانون له من الحقوق والضمانات ..

٢ - ويترتب على ذلك .. بطلان كل شرط في عقود العمل يرد مخالفا لأحكامه ولو كان سابقا على العمل به ما لم يكن أكثر فائدة للعامل - م ٦ من قانون العمل - ويعنى هذا أن البطلان لا يرد إلا على البند أو الشرط المخالف للقانون فترفع قوته الملزمة بين العاقدین منذ تاريخ العمل به - إلا إذا كان العقد سابقا على هذا التاريخ - ولا يكون له أثر قانوني بينهما إذا أبرم العقد في ظل القانون ويقتصر البطلان في الحالتين على هذا الشرط ويظل العقد فيما عداه صحيحا ملزما لطرفيه ومنشجا لأثاره الأخرى (٣) ..

(١) يوجد للأجر صفة النفقة لأنه المصدر الوحيد لرزق العامل ومواد أسرته ولذلك أهتم قانون العمل بحماية هذا الأجر من دائي الطرفين المخدم والمعامل فقرر أن يكون هذا الأجر مشمولاً بحق الامتياز وبذلك يحفظه من نزاحم دائي المخدم الممر أو المفلس كما حفظ القانون معظم الأجر من حجوزات دائي العامل تحت يد المخدم كما نظم القانون ما يقتطعه المخدم من هذا الأجر مقابل الغرامات ومعويضات الاتلاف والقروض (شرح قانون العمل - دكتور علي العريف طبعة ١٩٦٣ ص ٢٢٧) .. (٢) نقض مدني في ١٩٦٣/١١/٣٠ مجموعة الأحكام السنة ١٤ ص ١٠٦٢ ..

(٣) ينظر في هذا - شرح قانون العمل دكتور عبد الودود يحيى طبعة ٦٤ ص ٢٧ ، قانون عقد العمل دكتور محمد حلمي مراد ص ١٦١ ، دكتور حسن كيرة اصول قانون العمل طبعة ٦١ ققرة ١٧ ، قانون العمل دكتور استاميل غانم طبعة ٦١/٦٢/ ققرة ٤٤ ..

أباحث له المادة السابعة من قانون المؤسسات العامة المذكور عرض ما يراه على مجلس إدارة المؤسسة من مسائل تدخل في اختصاص المؤسسة .. وعلى هذا المجلس النظر في ذلك ..

ومن ثم تكون موافقة الوزراء كل فيما يخصه على وضع توصية اللجنة الوزارية موضع التنفيذ وتسوية أوضاع العاملين طبقا للقواعد الواردة في النوائح العاملين بالقطاع العام .. ملزمة لوحدات القطاع العام التي تتبعه بحسبانه المسئول عن التوجيه والتنظيم والرقابة والإشراف والتنفيذ ورفع الكفاية الإنتاجية للعمال في هذه الوحدات .. وهو المسئول عن اعداد مشروع الميزانية العامة لهذه الوحدات وكذا حسابها الختامي .. لهذا فهو الأقدر على معرفة الصالح العام بالنسبة للوحدات التي تتبعه في السياسة التي شلوك في وضعها مع أعضاء اللجنة الوزارية .. وهذه للموافقة وردت على ما اتفق وأحكام القانون بغية تنفيذه وأعمال ما أتت به اللائحة من أحكام .. ومن ثم تستمد بدورها قوة الالتزام من القانون الذي صدرت بتنفيذه .. والوحدة من القطاع العام التي تخالف هذه الموافقة إنما تخرج على أحكام اللائحة التي نظمت كيفية تسوية حالات العاملين بها فضلا عن خروجها على أوامر وسلطات الوزير الذي تتبعه والتي لا تملك سوى تنفيذ ما وافق عليه بحسبانه يتمشى وأحكام القانون ..

المطلب الأول - القيمة القانونية للصالح أو الإبراء من فروق الأجر المستحق :

١٨ - ونتناوله من زاويتين .. أولها بالنسبة لضمون الاتفاق وبنوده لنصل إلى تطابقها مع القانون من عدمه وما يترتب على ذلك النظر الذي تنتهي إليه من آثار .. وثانيها بالنسبة لإرادة طرفي الاتفاق .. هل كانتا متطابقتين عند التعبير عنهما أم لا .. وهل كان هناك باعنا ما دفع أيهما إلى التعاقد ؟ .. أولا - من ناحية مضمون الاتفاق :

١٩ - الأصل أن الأجر هو ركن من أركان عقد العمل الأساسية اللازمة لصحته وتكوينه فالأجر هو جزاء العمل الذي يقوم به العامل وهذا الجزاء يتعهد به رب العمل قبل العامل لقاء أداء الأخير العمل في خدمته ولتحت إشرافه وإدارته ويتحدد الأجر في الأصل بما يتفق عليه المتعاقدان في ذلك العقد من أجر للعامل لقاء عمله إلا أن حرية الاتفاق على تحديد الأجر المستحق للعامل يقبدها ما رآه المشرع رعاية

العاملين بها .. فوق صريح نص المادة ٦٤ منها يتعين منحهم المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقاً للتعاقد .. وكل مساومة على حقوق العاملين التي تروثها هذه اللائحة تقع باطلة بطلاناً مطلقاً ..

٢٢ - واذ كان الأصل أن النزول عن بعض حق قرره الشارع لاعتبارات تتعلق بالنظام العام يعد باطلاً بطلاناً مطلقاً سواء أكان ذلك أثناء سريان العقد أم بعد انتهائه .. إلا أن هذا الأصل لم يمنع من جواز التخلّص من الحق بعد نشوئه بما يفيد استيفاءه أو الإبراء منه لا النزول عنه مقدماً .. فالحقوق المالية التي تتقرر بناء على هذه القواعد يجوز التنازل عنها أو التصالح عليها بعد نشوئها (١) .

وعلى هذا استقرت معظم أحكام القضاء قبل صدور القانون رقم ٩١ لسنة ٥٩ .. فالمقصود هو بطلان الشرط الذي يمس الحقوق التي رتبها القوانين لحماية العامل سواء وجد هذا الشرط في الاتفاق منذ وقت إبرامه أم أضيف إليه أثناء سريانه (٢) ..

على أن محكمة النقض أخذت بعكس ذلك .. إذ انتهت في حكم لها إلى أنه «متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض التصديق على الصلح الذي نزل بموجبه المطعون عليه عن جزء من اعانة الغلاء التي يستحقها قبل الطاعة .. قد أقام قضاءه على أن هذا الصلح يخالف أمر أعده المشرع من النظام العام ذلك أنه ذكر في ديباجة الأمر العسكري رقم ٣٥٨ أن المشرع إنما يقرر اعانة غلاء للعمال ويلزم بها رب العمل الزاماً لا سبيل للتخلص منه لاعتبارات متعلقة بالنظام العام وهي توفير مورد للعامل لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة تبعاً لزيادة أسعار الحاجات الضرورية .. كما أكد صلة ما قرر بالنظام العام بما أورده في المادة الثامنة من اعتبار تخلف رب العمل عن دفع هذه الاعانة جريمة معاقبها عليها جنائياً ومن النص على أن - تقضى المحكمة فضلاً عن ذلك ومن تلقاء نفسها بالزام المخالف بدفع فرق الأجر أو العلاوة لمستحقيها - فإن ما قرره الحكم لا مخالفة فيه

(١) دكتور اسماعيل غانم - المرجع السابق فقرة ٤٨ ، دكتور حسن كبره - المرجع السابق فقرة ١٧ .

(٢) دكتور عبد الودود يحيى - المرجع السابق ص ٤٣ .

ومن ثم فلا يسنى لأحد طرفي العقد الخروج على فكرة النظام العام - التي تفرض خطاب القسادة القانونية المتصلة بها على طرفي العقد - ولم يصف المشرع على قواعد قانون العمل صفة النظام العام إلا باعتبارها حداً أدنى مما يتمتع به العامل من حقوق ويجوز بالتالي الاتفاق في عقد العمل على حقوق لهذا الأخير أوسع مما تضمنته له تلك النصوص فيكون ملزماً لطرفي العقد منتجاً فيما بينهما لكامل آثاره (١) .

٢١ - متى كان ذلك .. وكان الغرض الأساسي من نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ٦٢ - الساري على العاملين بالمؤسسات العامة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ٦٣ - هو وضع نظام موحد يطبق على هؤلاء العاملين دون تفرقة بين فئة وأخرى بحيث يخضع الجميع لقانون واحد وقواعد واحدة وليكون مرجعاً أساسياً يرجع إليه في كل ما يتعلق بالعاملين .. وكان هذا الغرض لا يتحقق إلا بغرض تنظيم أمر لعلاقات العمل في المؤسسات العامة والشركات التي تتبعها .. لذلك جرى نص المادة الأولى من اللائحة على أن « يسرى على العاملين بالشركات الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءاً متمماً لعقد العمل » .. ومن ثم .. فالصفة الأمرة لقواعد قانون العمل حسبما أوضحناه آنفاً .. تنسحب إلى أحكام اللائحة لتصبح الحقوق والواجبات المقررة في النظام الجديد جزءاً متمماً ولا يتجزأ من عقد العمل سواء أكان هذا العقد قائماً وقت إرساء اللائحة أو انعقد بعد نفاذها - كما يقع باطلاً كل شرط يخالف أحكام هذا النظام ولو كان سابقاً على العمل به أخذاً بما تقرره القواعد العامة من أن الأحكام المتعلقة بالنظام العام تسرى على كافة المراكز القانونية القائمة وقت نفاذ التنظيم الجديد بأثر فوري مباشر (٢) .

مفاد ذلك .. أن وحدات القطاع العام يتعين عليها ألا تنال من القواعد الأمرة التي تضمنتها لائحة

(١) ينظر في هذا - الوجيز في قانون العمل طبعة ٦٠ دكتور محمود جمال الدين زكي ص ٥٣ ، دروس في قانون العمل طبعة ٥٧ دكتور اكثم الخولي فقرة ١٧ ، الوسيط في قانون العمل للاستاذ فتحي عبد الصبور طبعة ١٩٦٧ ص ٥٣ وما بعدها .

(٢) مرجع الهمشري السابق ص ٩٦ ، مرجع الأستاذ محمد فهم أمين - شرح لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة طبعة ٦٥ ص ٥٧ .

وهذا لا يعد من جانبها نزولا عن بعض ادعائها .. ذلك انه ادعاء مخالف للقانون لا يجد له سنداً فيه .. اذ انها ملزمة بتطبيق احكام اللائحة وطرح هذه التعليمات جانباً .. أما الطرف الثاني من العقد - العاملين - فقد استكتبوا تنازلاً أو ابراءاً من فروق الأجر المستحق لهم .. وصور العقد على انه صلحا أنهى به الطرفان نزاعاً قائماً أو توقيماً به نزاعاً محتملاً .. وكان هذا مخالف للحقيقة .. ذلك انه ليس عقداً بالصلح ولكن استكتاباً بالابراء من الحقوق المالية التي رتبها اللائحة ..

٢٩ - فضلاً عن ذلك .. فقد قلنا ان النزول عن بعض حق قرره الشارع لاعتبارات تتعلق بالنظام العام يعد باطلاً بطلاناً مطلقاً .. كما يعد كذلك الصلح عن الحقوق الناشئة عن عقد العمل متى كان مخالفاً لاحكام قانون العمل .. ولا شك ان الصلح الذي يمس حقوقاً متولدة بسبب العقد وهو الأجر المستحق قانوناً حسبما أتت به لائحة العاملين من قواعد باعتبارها « جزءاً متمماً لعقد العمل » .. يعد باطلاً بطلاناً مطلقاً بحسب صريح نص المادة السادسة كما سبق بيانه .

ويجد بطلان الصلح المذكور سنداً آخر في القانون المدني .. بنص المادة ٥٥١ منه الذي جرى على انه « لا يجوز الصلح في المسائل المتعلقة .. بالنظام العام » .. ومعلوم ان الحقوق الناشئة عن عقد العمل خلال سريانه أو خلال شهر من تاريخ انتهائه معتبرة من النظام العام لا يجوز الصلح فيها ولا التنازل عنها .. ويكون للعاملين دائماً الحق في التمسك ببطلان هذا الاتفاق .. وللمحكمة رعاية لهم ان تقضى به من تلقاء نفسها لمن حبس عنه .. لان هذا البطلان غير معلق على طلب أو وقوع ضرر (١) .

٣٠ - وقد نصت المادة ١/١٤١ من القانون المدني على انه « اذا كان العقد باطلاً جاز لكل ذي مصلحة أن يتمسك بالبطلان وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا يزول البطلان بالاجازة » .. ومن ثم يكون عقد الاتفاق باطلاً بطلاناً مطلقاً لا يزول بالاجازة العاملين .. ذلك ان العقد ولد ميتاً أو معدوماً .. ولا حياة له بالاجازة المعدة كالتصحيح للعقد .. ومقتضى ذلك ان يظل الاتفاق كذلك مهما امتد به الزمان .. الا ان الفقرة الأخيرة من هذه المادة اوضحت بأن دعوى البطلان تسقط بالتقادم

(١) دكتور على العريف - المرجع السابق ص ٩٨ .

للقانون ولا محل للتحدى بجواز التصالح عن الضرر الذي يتخلف عن جريمة ذلك أن موضوع الصلح في الدعوى لم يكن الضرر المتخلف عن جريمة وإنما هو النزول عن بعض حق قرره المشرع لاعتبارات تتعلق بالنظام وأوجب على المحكمة رعاية له أن تقضى به من تلقاء نفسها لمن حبس عنه (١) » ..

وقد قنن المشرع في قانون العمل في المادة السادسة منه - فقرة ثالثة - هذا القضاء .. حماية للعامل وهو الطرف الضعيف بالنسبة لرب العمل .. فقد يتنازل أثناء سريان العقد عن بعض حقوقه كما ان الحاجة قد تدفعه الى هذا التنازل عقب انتهاء العقد استعجالاً لقبض ما تبقى له لدى رب العمل وقد رأى المشرع أن يبطل - بنص المادة السادسة المذكورة - كل مصالححة أو ابراء عن الحقوق الناشئة عن عقد العمل خلال سريانه أو خلال شهر من تاريخ انتهائه اذا كانت تخالف احكام هذا القانون (٢) وقد سبق ان قلنا بأن الصفة الأمرة لاحكام قانون العمل تمتد الى احكام لائحة العاملين بالقطاع العام بحيث يبطل كل اتفاق أو شرط يخالف هذه الاحكام .

٢٧ - وقد عرفت المادة ٥٤٩ مدني الصلح بأنه « عقد يحسم به الطرفان نزاعاً قائماً أو يتوقيان به نزاعاً محتملاً وذلك بأن ينزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه .. » .

أما الإبراء فان الالتزام ينقضى به متى كان الدائن مختاراً في ابراءه الدين .. ويتم الإبراء متى وصل الى علم المدين ويرتد برده م ٣٧١ مدني .. ويسرى عليه من الاحكام الموضوعية ما يسرى على كل تبرع - م ٣٧٢ مدني .

٢٨ - وفي الفرض الذي نحن بصدده .. سبق ان اوضحنا ان وحدات القطاع العام ضمنت عقد الصلح أو الاتفاق المزعوم ما يوهم بأن الطرفين قام كل منهما بالنزول على وجه التقابل عن جزء من ادعائه .. فقد نزلت وحدة القطاع العام عن تطبيق تعليمات الجهاز المركزي ووافقت منفصلة على اعمال نصوص اللائحة ومنح العاملين اول مربوط الفئة ورفع مرتباتهم حسب الجدول المرفق باللائحة ..

(١) نقض مدني في ٢١/٢/٥٢ المجموعة ١ لسنة ٢ ص ٥٠٧ .
(٢) قضت محكمة النقض بأن « الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل وعمله لا يكون باطلاً الا ان يمس حقوقاً تقرها قوانين العمل » (نقض مدني في ١٧/٥/٦٧ المجموعة ١ لسنة ١٨ ص ١٠١٨) .

من اعتبار الإرادة العنصر اللازم لكل اتفاق أو عقد .. ولهذا عنى عند الكلام عن مصادر الالتزام وعن العقد في الفصل الأول أن يبدأ بالمادة ٨٩ موضحاً أن العقد يتم بمجرد أن يتبادل طرفان التعبير عن إرادتين متطابقتين ..

والإرادة تتكون من بواعث شتى وأنه حيث يعتد بالبواعث لا يعتد من بينها إلا بالباعث الدافع على التعاقد فمتى كان غلطاً أو تدليساً أو اكراهاً كانت الإرادة معيبة في تكوينها .. إذ المفروض أنه لولا هذه البواعث لأخذ تكوين الإرادة اتجاهها آخر .. وقد نصت المادة ١٢٧ مدني أنه « يجوز إبطال العقد للاكراه إذا تعاقد شخص تحت سلطان رهبة بعثها المتعاقد الآخري في نفسه دون حق وكانت قائمة على أساس » ..

وفي الغرض الذي نحن بصدده .. واضح أن وحدات القطاع العام استعملت كافة وسائل الإكراه لقسر العاملين على استكتاب الإبراء من الفروق المستحقة .. فلوحت لهم بالآثار التي تحيق بمن تسول له نفسه المطالبة بهذه الفروق .. بالتهديد بالنقل أو الحرمان من الترقية أو العلاوة السنوية أو أية ميزة عينية أو شخصية يبعث في نفوس العاملين الرهبة ويدفعهم إلى التعاقد والتوقيع على أي اتفاق يحول بينهم وبين هذا المصير ..

٣٣ - وقد أوضحت الفقرة الثالثة من المادة ١٢٧ مدني ما يراعى عند تقدير الرهبة حالة المتعاقد المكره .. فالمعيار ذاتي يرجع فيه إلى شخص المكره .. ومن ثم وجب أن يراعى في تقدير الإكراه « جنس من وقع عليه هذا الإكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامته الإكراه » .. وعلى القاضي أن يراعى ذلك للوقوف على قدرة المكره على الصمود أو الاستجابة للإكراه الذي وقع عليه (١) ..

وأصدق دليل على الخطر الجسيم الذي أربه هؤلاء العاملين إذ لوح لهم به .. قيام أولئك الذين صدر لصالحهم أحكام قضائية نهائية أو مشمولة بالإنفاذ المعجل بأحقيتهم في أول مربوط الفئة التي أسكنوا فيها والزام وحدة القطاع العام بأداء الفروق

بمضي خمس عشر سنة من وقت العقد ..

ويترتب على بطلان العقد أو الاتفاق المبرم .. أن يعاد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد فإذا كان هذا مستحيلاً جاز الحكم بتعويض عادل - م ١٤٢ مدني - ومن ثم يتعين أن تعود وحدة القطاع العام وعاملها أطراف الاتفاق المذكور إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد .. وهذا مستحيل في الشق الخاص بتطبيق أحكام اللائحة على العاملين ومنحهم أول مربوط الفئة التي أسكنوا فيها .. بحسبان أن مقتضى الاتفاق قيام وحدة القطاع العام بتطبيق اللائحة .. ولإعادة إلى الخروج على أحكام القانون أما الشق الخاص بإبراء العاملين هذه الوحدة من فروق الأجر المستحق لهم .. فيتعين تطبيق هذه القاعدة والقول ببطلان هذا الشرط .. ويعود المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد .. ويكون على وحدة القطاع العام رد الفروق المستقطعة لأصحابها العاملين بها .. كما يحق لهؤلاء المطالبة بهذه الفروق جبراً عن هذه الوحدة ..

٣١ - فضلاً عن ذلك .. فحسب نص المادة ١٤٣ مدني فإنه « إذا كان العقد في شق منه باطلاً أو قابلاً للإبطال فهذا الشق وحده هو الذي يبطل » .. ومن ثم يبطل الشق من الاتفاق الخاص بالإبراء من الفروق ويبقى صحيحاً مرتباً آثاره الشق الثاني منه بحسبانه تطبيق سليم لللائحة يتفق والقانون ..

إلا أن هذه المادة تستطرد بأنه « إذا تبين أن العقد ما كان ليتم بغير الشق الذي وقع باطلاً أو قابلاً للإبطال فيبطل العقد كله » .. وهذا لا ينطبق على واقعة الغرض الذي نحن بصدده .. إذ وحدة القطاع العام ملزمة بتطبيق القانون أن أجلاً أو عاجلاً .. اختياراً أو جبراً .. فإذا امتنعت حيناً عن التطبيق إلا أنها ملزمة في النهاية بانزال حكم القانون .. ومن ثم فلا يبطل العقد كله .. ويكون من حق العاملين اللجوء إلى القضاء انتصافاً لحقهم والمطالبة بالزام وحدة القطاع العام بأداء ما سبق أن استكتبوا على التنازل عنه من فروق أجر استحق لهم بموجب أحكام اللائحة ..

ثانياً - من ناحية عنصر الإرادة في الاتفاق :

٣٢ - قام القانون المدني بتنظيم المعاملات بين الأفراد وأساسه ما سارت عليه المجتمعات المتقدمة

(١) قضت محكمة النقض بأن « بحث وسائل الإكراه البطل وتحديد مدى جسامتها - بمراعاة حالة المتعاقد الشخصية - من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع (نقض مدني في ١١/١١/٦٦ المجموعة ١ لسنة ١٧ ص ٢٨٧) »

١٢٧ مدنى « يجوز ابطال العقد للاكراه » .. اذا فالحق اختيارى للمكره .. ان شاء تمسك به ورفع دعوى الابطال .. وان شاء اجاز الاتفاق وتنازل عن حقه فى طلب الابطال صراحة او ضمنا .

ومعلوم أن الحق فى ابطال العقد يسقط اذا لم يتمسك به صاحبه خلال ثلاث سنوات يبدأ سريانها فى حالة الاكراه من يوم انقطاعه - م ١٤٠ مدنى - أى من وقت ارتفاع العيب الذى شاب الإرادة .. فإذا مضت هذه المدة دون أن ترفع دعوى الابطال نشأت قرينة قانونية ضمنية على الإجازة .. يصبح بعدها الاتفاق صحيحا (١) .

وفى كل حال لا يجوز التمسك بالحق فى ابطال الاتفاق فى حالة الاكراه اذا انقضت خمس عشرة سنة من وقت تمام العقد - م ١٤٠ مدنى - وهذا يعنى أن الحق فى الابطال يزول وينقضى بأقصر الأجلين : ثلاث سنوات من تاريخ زوال العيب - الاكراه - أو خمس عشرة سنة من تاريخ العقد .

المطلب الثانى : أثر توصية اللجنة الوزارية على الاتفاق المبرم :

٣٦ - قلنا من قبل .. انه فى ١٩٦٩/٩/٣٠ أصدرت اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة توصيتها بإلغاء القاعدة التى سبق أن قررتها اللجنة الوزارية بجلستها المنعقدة فى ٢٦ / ١٢ / ٦٤ - وهى التى تضمنتها تعليمات الجهاز المركزى - على أن يتولى السادة الوزراء كل فيما يخصه تسوية اوضاع هؤلاء العاملين طبقا للقواعد الواردة فى لوائح العاملين بالقطاع العام ..

وقلنا ان هذه اللجنة تصدر توصيات لا ترقى الى مرتبة الالتزام القانونية وان عدت من قبيل الالتزام الادبى للسادة الوزراء الذين تتشكل منهم هذه اللجنة والسابق موافقتهم عليها كما انهم فى الغالب هم الذين يتولون وضعها موضع التنفيذ .. فإذا ما كانت متعارضة مع القانون جاز لوحدات القطاع العام مخالفتها - وان كان هذا الفرض نادرا للتدرج الرئاسى - أما متى اتفقت وأحكام اللائحة .. فإنها تكون مجرد تحصيل حاصل ..

(١) وهذا ما يميز تقادم دعوى البطلان عن تقادم دعوى الابطال فالاول لا يترتب عليه أن ينقلب العقد صحيحا بل يظل باطلا وانما تسقط الدعوى وأنبقى الدفع بالبطلان مؤيدا .. أما فى الثانى فينقلب العقد صحيحا ولا يجوز بعد ذلك ابطاله لا من طريق الدعوى ولا من طريق الدفع (دكتور عبد الحى حجازى - المرجع السابق ص ٢٩٢ - ٢٩٤)

المستحقة لهم .. أقول .. ان هؤلاء قاموا بالتوقيع على ما أريد لهم التوقيع عليه بإبراء وحدة القطاع العام من فروق الأجر المحكوم لهم بها .. خشية الوقوف ضد الإرادة الغالبة لهذه الوحدة .. وما كان أمامهم سوى خطوة يسيرة وصولا الى حقهم المالى .. بتقديم هذه الأحكام للتنفيذ جبرا عن إرادة الوحدة .. أما أولئك العاملين الذين مازالت قضاياهم متداولة بالمحاكم .. فقد استكتبوا بدورهم مثل هذا الاتفاق مع التعهد بترك الخصومة أو شطب هذه القضايا وعدم تجديدها .. أما باقى العاملين الذين تربصوا بأنفسهم حتى يتجلى الموقف .. فيتقدموا للقضاء اذا ما نجح زملاءهم فى الوصول الى حقهم .. فقد آثروا الانصياع لرغبات وحدة القطاع العام .. وسارموا الى التوقيع على الاتفاق تسليما وخوفا مما قد يجلبه عليهم عنادهم من مصائب هم فى غنى عنها ..

٣٤ - وقد سبق أن أوضحنا أن الالتزام بقضى اذا إبراء الدائن مدينه .. والإبراء هو تصرف قانونى يقصد به القضاء على الالتزام عن طريق نزول الدائن عن حقه فى مواجهة المدين .. أعنى عن طريق إرادة تنطوى على النزول عن حق .. إرادة خالية من عيوب تشوبها .. حقيقة أن القانون لم يشر من عيوب الإرادة الا الى الاكراه بقوله فى المادة ٣٧١ مدنى « ينقضى الالتزام اذا أبرأ الدائن مدينه مختارا » الا أن مقتضى القواعد العامة أن تكون إرادة المتبرع خالية من كل عيوب الإرادة (١) .

وقد انتهينا من قبل .. الى أن الاتفاق محل البحث ليس عقدا بالصلح ولكن استكتابا بالإبراء من الحقوق المالية المترتبة على منح العاملين أول مربوط الفئة التى أسكنوا فيها .. وقد أوضحنا ما شاب إرادة هؤلاء العاملين عند التوقيع على الاتفاق .. ومن ثم فالالتزام بأداء الحقوق المالية للعاملين لم ينقض بالإبراء .. وتظل ذمة وحدة القطاع العام مشغولة بهذا الدين ويتعين عليها ادائه رضا أو قضاء .

٣٥ - ويظل الحق للعاملين الذين أكرهوا على التوقيع على إبراء وحدة القطاع العام من الحقوق المالية المستحقة لهم .. التقدم الى القضاء بالمطالبة بإبطال هذا الاتفاق وذاك الإبراء حسب نص المادة

(١) النظرية العامة للالتزام - الجزء الثالث - أحكام الالتزام - دكتور عبد الحى حجازى طبعة ٥٤ ص ٢١١ .

القطاع العام والجهاز المركزي في وضع لا يحسدنا عليه ومن ثم .. فلا أقل من أن تضع اللجنة الوزارية ما استقر عليه الفقه والقضاء في هذا الخصوص موضع التنفيذ .. وإن تعيد للعاملين كافة الحقوق التي أفتيلت بسبب تلك التعليمات .. فأوصت بضرورة القيام بإجراء التسويات من جديد طبقاً لقواعد لائحة العاملين بالقطاع العام .. وكلفت السادة الوزراء الذين تتبعهم وحدات القطاع العام بالقيام بذلك ..

٣٨ - وقد استجاب السادة الوزراء الذين تتبعهم هذه الوحدات .. لهذه التوصية ووافقوا على إجراء تسوية أوضاع العاملين طبقاً لما اتت به لائحة العاملين من قواعد .. وذلك بمنحهم أول مرتب فئة الوظيفة التي سويت حالتهم عليها اعتباراً من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة باعتماد جداول التعادل .. وقاموا من جانبهم بإخطار المؤسسات التي تتبعهم بمضمون توصية اللجنة الوزارية وموافقة الوزير المختص على إجراء التسويات طبقاً لما انتهت إليه اللائحة .. كما قامت المؤسسات بدورها بإبلاغ هذه التوصية وتلك الموافقة إلى وحدات القطاع العام التي تتبعها ..

٣٩ - ومن ثم .. تكون اللجنة الوزارية والوزير من بعدها قد وافقوا على أنزال حكم اللائحة .. ومنح الحق لمن حيل بينه وبين الوصول إليه .. ومنحه كاملاً من سبق أن ناله ناقصاً مبتوراً .. ومن ثم تلزم وحدات القطاع العام بتنفيذ هذه التوصية وهذه الموافقة وتقوم بالتسوية من جديد .. وذلك دون الاعتداء بما سبق أن كسبته كرها عن العاملين .. ويتعين على هذه الوحدات القيام برد فروق الأجر المستحق لهؤلاء العاملين والسابق استقطاعها .. والا ففيم كانت التوصية وكانت الموافقة لا

فاذا امتنعت وحدات القطاع العام عن رد الفروق المستحقة لعاملينها .. لخالفت بذلك مضمون التوصية وقرار الوزير التي تتبعه .. وكان لهؤلاء العاملين التظلم إلى الوزير المختص من موقف هذه الوحدات وحبسها حقهم .. وإن بقي لهم الحق في الالتجاء إلى القضاء بأساطين أمرهم شارحين حقهم الذي رتبته لائحة العاملين بالقطاع العام .. والقضاء منصفهم عدلاً ورخمة وقانوناً ..

هذا بالنسبة لوحدات القطاع العام .. أما بالنسبة للأفراد .. فلا شأن لهم بها فالخطاب موجهاً إلى هذه الوحدات .. أن تعليمات الجهاز المركزي ثبت فسادها ومخالفتها للتشريع القائم وتوصى بإلغائها .. والإلغاء يتم دائماً بأثر رجعي ويعود الطرفان إلى ما كانا عليه قبل ذلك .. ومن ثم .. فكل تسوية تمت طبقاً لتعليمات الجهاز المركزي تصبح معدومة فائدة سببها بحسبانها قد بنيت على توصية الغيت بأثر رجعي .. ويتعين على جميع وحدات القطاع العام التي التزمت بهذه التعليمات وجنبت أحكام لائحة العاملين الواجبة التطبيق والنفاذ .. أن تعيد إجراء تسوية أوضاع هؤلاء العاملين طبقاً للقواعد الواردة في لوائح العاملين بالقطاع العام .. فمن لم يسبق من العاملين منحه أول مرتب فئة التي سويت حالتها عليها منح إياها وحق له صرف الفروق المستحقة اعتباراً من السنة المالية التالية لتصديق مجلس الوزراء .. أما من نال حقه ناقصاً .. بأن منح أول مرتب فئة التي سويت حالتها عليها مع إكراهه على التنازل عن الفروق المستحقة من أجره .. فإن مضمون التوصية الجديدة يخلص إلى ضرورة إعادة تسوية حالته ورد الفروق المستحقة له السابق استقطاعها منه .. ولا يعقل أن يكون من نال حقه ناقصاً أسوأ ممن لم ينل حقه إطلاقاً ..

٣٧ - ولعل توصية اللجنة الوزارية قد عنت هؤلاء العاملين الذين أكرهوا على إبراء وحدة القطاع العام من فروق أجرهم المستحق لهم بموجب أحكام اللائحة .. فقد صدرت تلك التوصية في ظل انعقاد تام لأراء الفقه وأحكام القضاء على عدم ترتيب أي أثر لتعليمات الجهاز المركزي وتغليب القواعد التي اتت بها لائحة العاملين بحسبانها الأولى بالاتباع والأقوى مرتبة والأعلى من ناحية الإلزام القانوني .. وقد انتهت جميع وحدات القطاع العام من إعداد جداول التعادل وتسكين عمالها وتسوية حالاتهم .. وانتهت تقريباً منازعات هؤلاء العاملين بوضع أو بآخر .. ولهذا أرادت اللجنة الوزارية - وقد وضع لها فساد ما سبق أن انتهت إليه وأنه لم يمنع القضاء من الانتصاف للعاملين ومنحهم حقوقهم التي خولتها إياهم اللائحة - أن تصحح تلك الآثار التي ترتبت على صدور التعليمات السابقة والتي أثارت العديد من المنازعات ووضعت وحدات

مدى

التزام

الزوجة

بالطاعة

للأستاذ أنور العروسى القاضى بمحكمة المصورة

مقدمة

١- للزوج طلق زوجته حقوق غير مالية «
تناولتها بالبيان الأصول الشرعية التالية :

قال سبحانه وتعالى : « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما اتفقوا من أموالهم ، فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله ، واللاتى تخافون نشوزهن فعظوهن وأهجروهن فى المضاجع واضربوهن ، فان أظعنكم فلا تيقنوا عليهن سبيلا ، ان الله كان عليا كبيرا »

وقال جل شأنه : « ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم »

وروى ابن ماجه والترمذى ان رسول الله صلى عليه وسلم قال : « ايما امرأة ماتت وزوجها عليها راض ، دخلت الجنة » (١)

وتعتبر الطاعة من حقوق الزوج على زوجته ، فمتى أوفاهما عاجل صداقها وكان امينا عليها ، وأعد لها المسكن الشرعى ، وجب على الزوجة ان تقيم فيه ، بحيث اذا خرجت منه كانت ناشزة ، ولا حق لها فى النفقة ، لاخلالها بحق الزوج عليها بما يتنافى مع الاحتباس (٢)

والطاعة بالمعنى المعروف بمحاكم الأحوال الشخصية - ومن قبلها المحاكم الشرعية - من

(١) الترغيب والترهيب - للحافظ المنذرى - جزء ٣ -

ص ٥١ .

(٢) الرجوع الواقع فى قضاء الأحوال الشخصية - للقاضى أنور العروسى - طبعة ١ - ١٩٦٣ - ص ٢٩٤ وما بعدها ، وأصول المرافعات الشرعية فى مسائل الأحوال الشخصية - للقاضى أنور العروسى - ص ٢١٦ ، والأحوال الشخصية للمصريين المسلمين - للمستشار محمد الدجوى - ص ١٢٨ وما بعدها .

حيث الإجراءات والتنفيذ الجبرى بواسطة رجال الشرطة ليس لها أصل شرعى ، وانما دخلت قضاء الأحوال الشخصية من أيام حكم المماليك ، ولم يكن القصد من اتباع هذا النظام الا اذلال المرأة .

وكان تنفيذ حكم الطاعة بواسطة رجال الشرطة يستند الى نص المادتين ٣٤٥ و ٣٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بشأن لائحة الاجراء الشرعية ، واللتين لم يتناولهما الالغاء المقرر بقانون توحيد القضاء رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

فتنص المادة ٣٤٥ من اللائحة الشرعية على ان : « تنفيذ الحكم بالطاعة .. يكون قهرا ولو ادى الى استعمال القوة ودخول المنازل ، ويتبع رجال التنفيذ فى هذه الحالة التعليمات التى تعطى من القاضى الجزئى أو رئيس المحكمة الشرعية الكائن بدائرتها المحل الذى يحصل فيه التنفيذ »

وتنص المادة ٣٤٦ من اللائحة الشرعية على ان :

« يعاد تنفيذ الحكم بطاعة الزوجة ما دامت زوجة ... »

طلب الغاء تنفيذ الطاعة جبرا :

٢ - وقد كثرت النداءات طالبة الغاء هذا النظام فى تنفيذ الطاعة لمنافاته للقواعد الانسانية ، ولعدم اتفاقه مع ما أحرزه المجتمع من تقدم ورقى . واستجاب مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد لهذه النداءات فنص على الغاء تنفيذ حكم الطاعة بطريق الاكراه البدنى ، استنادا الى ان تنفيذ الطاعة بهذا الطريق يتنافى مع ما بنى عليه الزواج من الوثام والتعاطف ، وما دلت عليه التجارب من الطاعة كثيرا ما تؤدي الى عدم استقامة ، كما ان الهدف من ورائها - غالبا - الانتقام من الزوجة ،

شروط الطاعة (المتابعة) :

٣ - وقد وضعت المبادئ القضائية لقبول دعوى الطاعة الشروط التالية :

١ - أن تكون الزوجة قد استوفت عاجل صداقها
٢ - أن يكون الزوج امينا على زوجته ومالها ، أن كان لها مال .

٣ - أن يكون قد أعد لها مسكنا شرعيا .

٤ - أن تكون الزوجة ممتنعة بلا مسوغ شرعى عن القرار فى المسكن الذى اعده .

فلا تجبر الزوجة على طاعة زوجها قبل أن تستوفى عاجل صداقها ، ولو دخل بها زوجها برضاها (١) .

أن اقرار وكيل الزوجة فى وثيقة الزواج بقبضه عاجل صداقها يعتبر اقرارا صوريا اذا قارنه اقرار من الزوج ببقائه فى ذمته (٢) .

واذا اعترف الزوج باعتدائه على زوجته بالضرب وتغريمه من محكمة الجنح لهذا السبب ، وتبين أن الاعتداءات متوالية بين الزوجين وكل منهما يتهم الآخر بالسرقة ، فإن الزوج لا يؤمن على زوجته ، ويكون طلبه اياها للدخول فى طاعته ليس فرض اقامة حياة زوجية هادئة ، بل بنية الانتقام والاستمرار فى الاعتداء ، ولم يخلق القضاء لتمكين الناس من الاعتداء بعضهم على بعض بحجة الطاعة الواجبة للزوج على زوجته (٣) .

وانه اذا ساءت العشرة بين الزوجين بدرجة قد تودى الى التفريق بينهما طبقا للقانون فلا يجاب الزوج الى طلبه الحكم على زوجته بالطاعة فى هذه الحالة ، لان ما يقتضى التفريق يقتضى ما هو اقل منه بداهة ، وهو رفض الطاعة (٤) .

واكتفى المشروع الموحد بالنص على سقوط نفقة الزوجة الناشز والخارجة من طاعة زوجها ، كما اباح المشروع للقاضى سلطة اسقاط حق المتابعة (الطاعة) مدة ستة شهور املا فى رجوع المياه بين الزوجين الى مجاريها .

كما ان مشروع قانون الاحوال الشخصية الذى اعد عام ١٩٦٣ ، وكذا مشروع عام ١٩٦٥ ، قد سايرا المشروع الموحد فى الحكم ، اذا نص كل منهما على انه :

« يترتب على امتناع الزوجة عن متابعة (طاعة) زوجها الى المسكن الشرعى بدون مسوغ ، سقوط حقها فى نفقتها سواء اكان محكوم عليها بالمتابعة (الطاعة) أم لا ، ولا يجوز للزوج متابعة زوجته اكثر من ستة شهور يلزم الزوج خلالها بالنفقة املا فى استقامة الزوجة ثم تسقط نفقتها بعد انتهاء هذه المدة » (١)

كما استجاب وزير العدل لهذه النداءات الانسانية ، فاصدر فى سنة ١٩٦٧ بالفاء تنفيذا حكم الطاعة عن طريق الشرطة ، والاكتفاء بان يؤشر القاضى او رئيسى المحكمة - الكائن بدائرتها محل التنفيذ - على الصورة التنفيذية للحكم الصادرة بالطاعة على حث الزوجة على الامتثال لطاعة زوجها حتى لا تعد ناشزا وتسقط نفقتها .

وقد بعث وكيل وزارة العدل كتابا مؤرخا ١٢ فبراير سنة ١٩٦٧ تضمن احكام القرار الوزارى (٢)

(١) الرجوع الوافى فى قضاء الاحوال الشخصية - للقاضى انور العمروسى - الرجوع السابق - ص ٢٩٥ ، واصول المرافعات الشرعية - ص ٢١٧ .

(٢) فقد جاء به أن الشكوى قد عمت عما جرى عليه العمل من تنفيذ الاحكام الصادرة بطاعة الزوجة بحملها الى منزل الزوجية قهرا منها ودون أن يراعى فى كيفية اجراء هذا التنفيذ تلقى التعليمات بشأنه من رئيس المحكمة او القاضى المختص على ما توجبه المادة ٣٤٥ من لائحة المحاكم الشرعية المعمول بها بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - ولما كان تنفيذ احكام الطاعة على الوجه المتقدم لا يقوم على سند من الشريعة الفراء ، كما لا تقره الشرائع السماوية الاخرى بالاضافة الى ما ينطوى عليه من امتحان لكرامة المرأة وقيام الاسرة على اساس من التصديق والكراهية بنعكس اثره على الاولاد - جيل المستقبل - فضلا عما دلت عليه التجربة من عدم جدوى التنفيذ بذلك الطريق فى ود الزوجة من نشوزها - وبغنى عن اتباع هذا الطريق اعلان الزوجة بما يترتب على عدم تنفيذها حكم الطاعة من آثار شرعية

(١) قارن المادتين ٢١٢ و ٢١٣ من كتاب الاحكام لحمد قدرى (باشا) .

(٢) الزقازيق الجزئية الشرعية - جلسة ١٩٤٨/٤/٢٦ - المحكمة الشرعية - السنة ٢١ - ص ٨٥ .

(٣) الاسكندرية الابتدائية - جلسة ١٩٥٧/١١/٢٦ - القضية رقم ٥٦٢ سنة ١٩٥٧ من احوال - المرجع - للاستاذ صالح حنفى - ص ١٩٧ .

(٤) عابدين الشرعية - جلسة ١٩٣٦/٥/٢ - المحكمة الشرعية - السنة ٧ - ص ٨٧٠ .

الاستدلال على شغل مسكن الطاعة بسكنى الغير (١) يشترط في مسكن الطاعة أن يكون مستقلا ومناسبا لحال الزوج المالية وأن يكون لائقا بحالهما ويفلق عليها ليصون نفسها ومالها ومتاعها وأن يكون مشتملا على كل ما يلزم للسكنى من فراش واثاث وأن يكون كامل المرفقات والادوات اللازمة للشئون المنزلية ودورة مياه ومطبخ بحيث لا تحتاج لأحد وأن يكون خاليا من سكنى من تتضرر الزوجة من وجودهم فيه سواء من أهله أو من الغير وأن يكون للمسكن جيران صالحين (١) .

أن مما يخل بشرط أمانة الزوج وبشرعية مسكن الطاعة أن يمارس الزوج أعمال السحر والشعوذة والادعاء بقراءة الكف وأعمال التنجيم وكتابة الأحجية ، ويستقبل فيه رواده ويرغم زوجته على لقائهم (٢) .

شروط مسكن الطاعة :

٤ - كما وضعت المبادئ القضائية والفقهية لمسكن الطاعة شروطا تجمل فيما يلي :

- ١ - أن يكون المسكن مستقلا ، ومناسبا لحال الزوج المالية
 - ٢ - أن يكون لائقا بحال الزوجين ، ويفلق على الزوج ليصون نفسها ومالها ومتاعها
 - ٣ - أن يكون مشتملا على كل ما يلزم للسكنى من فراش واثاث
 - ٤ - أن يكون كامل المرفقات والادوات اللازمة للشئون المنزلية من آنية ودورة مياه ومطبخ، بحيث لا تحتاج لأحد
 - ٥ - أن يكون خاليا من سكنى من تتضرر الزوجة من وجودهم فيه سواء من أهله أو من الغير
 - ٦ - أن يكون له جيران صالحين مسلمين
- ولقد ذهب البعض (٤) الى أن للزوج أن يسكن

وأن الطاعة واجبة على الزوجة لزوجها متى نوافرت شروطها وثبتت أمانته عليها وعدم قصده المضارة ، فلا يمنع من ذلك النص في وثيقة الزواج على أنه قبل زواجها بشرط الإقامة في منزل معين ، وأنه ليس له نقلها لاي جهة أخرى الا برضاها ، لأن هذا على فرض حصوله من الزوج من قبيل الالتزام بما لا يلزم (١) .

وإذا كان الزوج متأخرا في دفع نفقة زوجته فإن ذلك لا يمنع من دخولها في طاعته شرعا ، إذ أن لها أن تأخذ منه متجمدا نفقتها بالطريق التي رسمها القانون وليس منها الامتناع عن الدخول في الطاعة ، بل أن استحقاقها للنفقة شرطه دخولها في الطاعة والنشوز مسقط لها (٢) .

ويثبت الطرفان شروط الطاعة ونفيها بكافة طرق الاثبات القانونية بما فيها البينة (٣) .

أن المسكن الذي لا جيران له مسكن غير شرعى ، ولا تجبر الزوجة على طاعة زوجها فيها (٤) .

أن اختيار الزوج للطاعة مسكنا غير الذى كانت تعاشره فيه الزوجة ، غير لائق بحالهما دليل على قصد المضارة بالزوجة يتعين معه رفض دعوى الطاعة (٥) .

أن المسكن الذى لا جيران له مسكن غير شرعى ، وعلق على حدة ، فلا بد له من بيت خلاء ، ودورة مياه ، ومطبخ ، ويشترط أن لا يكون فى الدار أحد من أحمائها يؤذيها ، وأن يكون بين جيران صالحين ومأمون عليها فيه وأن يكون بقدر حالهما (٦) .

أن محضر الحجز لا يكون حجة الا فيما دون به بوصفه العنوانى فقط ، فلا يصلح حجة فى

(١) امبابة الشرعية - جلسة ١٩٤٤/٢/٦ - المحاماة الشرعية - السنة ١٦ - ص ٥٢ .

(٢) الرمل الجزئية - جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٨ - القضية ٢٣٠ سنة ١٩٥٧ أحوال - المرجع - للاستاذ صالح حنفى - ص ٢٠٠ .

(٣) عابدين الشرعية - جلسة ١٩٣٦/٥/٢ - المحاماة الشرعية - السنة ٧ - ص ٨٧٠ .

(٤) الانصر الشرعية - جلسة ١٩٣٤/١٢/١٣ - المحاماة الشرعية - السنة ٦ - ص ٨٠٧ .

(٥) مصر الابتدائية الشرعية - جلسة ١٩٣٥/٧/١٤ - المحاماة الشرعية - السنة ٧ - ص ١٨٤ .

(٦) شبراخيت الشرعية - جلسة ١٩٣٢/٥/٢١ - المحاماة الشرعية - السنة ٤ - ص ٤٥٦ .

(١) مصر الابتدائية الشرعية - جلسة ١٩٤٨/٤/٤ - المحاماة الشرعية - السنة ٢٠ - ص ٢٢١ .

(٢) مرسى مطروح الجزئية - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ - القضية ١١ سنة ١٩٦٦ أحوال نفس ، وجلسة ١٩٦٨/١٠/٢٤ - القضية ١٨ سنة ١٩٦٨ أحوال نفس ، وجلسة ١٩٦٩/١١/١٩ - القضية ٢٢١ سنة ١٩٦٨ أحوال نفس - لم تنشر .

(٣) بلقاس الجزئية - جلسة ١٩٧٠/١/١٢ - القضية ١٠١ سنة ١٩٧٠ أحوال نفس - لم ينشر .

(٤) شرح الاحكام الشرعية - للشيخ محمد زيد الابياني - ص ٢٥٧ وما بعدها .

معه دوام العشرة بين أمثالهما أن تلجأ الى القاضي طالبة التفريق للضرر ، اذ ليس من حقها أن تطلب حرمان الزوج من هم حقوق الزوج عليها وهو حق الطاعة (١)

قد يبيح الشرع الحنيف للمرأة أن تعمل في حدود آداب الدين وتعاليمه ، ولكن هذا الحق يرد عليه قيد هو أنه اذا تزوجت المرأة كان من حق الزوج امساك زوجته . فاذا رخص الزوج لزوجته في العمل خارج المنزل واستمر راضيا عن هذه الرخصة كان بها ، كما أن له حين يستمسك بحقه في قرار زوجته في بيته أن يجبرها على ذلك وليس للزوجة أن تعصيه والا كانت ناشرا ولا يحق للمرأة أن تحتج عليه بأنه سبق أن رضى بأن تعمل ، فحقه هذا فرع من حقه في أن تطيعه وحقه في الطاعة لا يقبل اسقاطا (٢)

واذا أهد الزوج لزوجته المسكن الشرعى المستكمل لحاجات معيشتها الخالي من اهله - الا الصغير غير المميز - الذى تأمن فيه على نفسها ومالها وكان هو أمينا عليها ، وأداها معجل صداقها وجب عليها أن تقيم معه في هذا المسكن ، واذا خرجت عدت ناشرا .

كما يجب عليها أن تمتثل لأمره الا فيما نهى الله عنه وأن تقر في المسكن الذى أعده لها ولا تخرج منه بغير اذنه الا لضرورة لزيارة أبويها في كل اسبوع مرة ومحارمها في كل سنة مرة ، ولا تبیت عند أحد منهم الا باذن من زوجها ، كما لا تزور أى أحد آخر الا باذنه ولا تسمح بدخول أحد بيته الا باذنه

واذا خالفت الزوجة زوجها فيما تجب عليه الطاعة فيه فلزوجها أن يؤدبها بادئا بالموعظة الحسنة ثم الهجر في المضجع أى لا يبيت معها في فراش واحد ثم بالضرب غير المبرح ، وليس له أن يضربها ضربا اليما مبرحا لى سبب فان فعل فهو اضرار بها ، وولاية التأديب أصلها قوله تعالى : « واللاتى تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن فى المضاجع

ولده الصغير غير المميز مع زوجته ولو كان من غيرها ، لأن المعاشرة لا تتعطل بوجوده .

واذا ارتضت الزوجة اقامة أحد من أهل زوجها معها في مسكن الزوجية كان ذلك الرضا مسقطا لحقها في الادعاء بانتفاء شرعية المسكن لانتقاص استمتاعها بالمعاشرة الزوجية .

ومن المقرر شرعا أن أركان الطاعة التى لا تقوم بدونها هى :

اولا - المسكن الشرعى المستكمل لحاجات معيشة الزوجة والخالي من سكن الغير والذى تأمن فيه على نفسها ومالها والذى يكون بين جيران مسلمين .

ثانيا - امانة الزوج على النفس والمال

ثالثا - ايفاء مقدم الصداق ، فاذا انتفى ركن من هذه الأركان سقطت عن الزوجة واجب الطاعة ، وبالتالي امتنع الحكم عليها بدخولها في طاعة زوجها اما اذا توافرت هذه الأركان فانه يتعين على الزوجة أن تطيع زوجها في ذلك المسكن وان تقر فيه ، وهذا هو الأصل الذى تفرع عنه وجوب انتقال الزوجة مع زوجها الى المكان الذى يحل فيه طالما كان مستوفيا الشرائط الشرعية السالف بيانها واقتضى هذا النقل ضرورة شرعية ، ومن ثم اذا نقل الزوج اقامته الى مسكن آخر في ذات البلد أو في بلد آخر سقطت عن الزوجة واجب الطاعة في ذلك المسكن الاول (١)

ولم يشترط الفقهاء امانة الزوج على زوجته الا في السفر ، لانه في حالة السفر لا يتسنى معها اثبات وجودها بين قوم صالحين ، فهناك فرق بين اشتراط الامانة في السفر وعدم اشتراطها في غيره اذا كان السكن مستوفيا الشرائط الشرعية وكان بين جيران صالحين .

ولم يترك المشرع أمر الزوجة لزوجها وهو الذى بيده عقدة النكاح ، بل وقف الى جانبها حيث نص في المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أن من حق الزوجة اذا رأت من زوجها ما لا يستطيع

(١) الجمرات الجزئية - جلسة ١٩٥٨/٦/٣ - القضية ١٠٨ سنة ١٩٥٧ أحوال شخصية - المرجع السابق - ص ٢٠٢ .

(٢) القاهرة الابتدائية - جلسة ١٩٥٦/٤/١٦ - القضية ٧٥١ سنة ١٩٥٦ س - قضاء الاحوال الشخصية ، نفسا ومالا - للمستشار صالح حنفى - طبعة ١٩٦٨ - ص ١٧١ و ١٧٢ .

(١) القاهرة الابتدائية - جلسة ١٩٥٧/٤/٢٣ - القضية ٢٧٣٥ سنة ١٩٥٧ أحوال شخصية - المرجع - لصالح حنفى - ص ١٩٩ .

- ١ - أن يكون بيد الزوج حكم طاعة نهائي
- ٢ - أن يكون الزوج قد حاول تنفيذ حكم الطاعة بغير اكراه بدنى - وأخفق

٣ - أن تكون الزوجة هاربة من الامتثال لتنفيذ حكم الطاعة بغير مسوغ فلا تعتبر الزوجة ناشزا لمجرد الحكم بالطاعة ، بل لا بد من طلبها الى المنزل - بعد الحكم - بالطرق الودية (١)

٤ - أن يتضمن حكم الطاعة النهائى التأشير - من القاضى او من رئيس المحكمة المختصة - بحث الزوجة على الامتثال لطاعة زوجها حتى لا يترتب على امتناعها سقوط نفقتها كقرار وزير العدل الصادر عام ١٩٦٧

وإذا كان المسكن غير مهيا للسكنى لا تعتبر الزوجة ناشزا بالامتناع عن طاعة زوجها فيه (٢)

ولا تعتبر الزوجة ناشزا ولا تمنع من المطالبة بالفروض بخروجها من مسكن الطاعة الذى ثبت عدم كفاية ادواته الشرعية بدلالة محضر الحجز الحاصل على ما فى المسكن (٣)

ان ضرب الزوج زوجته ضربا غير مباح شرعا يكون به غير أمين عليها فلا تلزمها طاعته ولا تكون ناشزا يمتنع استحقاقها للنفقة (٤)

وإذا خرجت الزوجة عن طاعة زوجها ولم تنفذ حكم الطاعة ، ودلت التحريات على أنها لا تقيم بمنزل الطاعة الا بقصد التحايل على التخلص من قضية النشوز المرفوعة من زوجها عليها بمقتضى حكم الطاعة الذى لم تنفذه ، فدخولها بقصد التحايل لا يؤثر فى نشوزها وتعتبر ناشزا (٥)

(١) مصر الابتدائية الشرعية - جلسة ١٣٦/٥/١١ - المحاماة الشرعية - السنة ٩ - ص ٣٣٩

(٢) مصر الابتدائية الشرعية - جلسة ١٩٣٦/٦/٤ - المحاماة الشرعية - السنة ٩ - ص ٤٢١

(٣) مصر الابتدائية الشرعية - جلسة ١٩٣١/٩/٢١ - المحاماة الشرعية - السنة ٣ - ص ٣٥٠

(٤) مصر الابتدائية الشرعية - جلسة ١٩٣١/١٠/٢٦ - المحاماة الشرعية - السنة ٣ - ص ٤٦٦

(٥) منيا القمح الشرعية - جلسة ١٩٣٩/١/١٤ - المرجع - للاستاذ صالح حنفي - ص ٧٢

واضربوهن ، فان أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا» (١)
اثبات شرعية المسكن ، ونفيها :

٥ - تنتفى شرعية المسكن اذا كان جيرانه غير صالحين او كانوا غير مسلمين وكذلك تنتفى شرعيته اذا استحققت مفردات المسكن او مبقولاته او مفروشاتة للغير .

وتثبت شرعية المسكن وتنتفى اما بشهادة الشهود ، واما بمحضر رسمى ، واما بالتحرى عن طريق الادارة ، واما باليمين الجاسمة .

وتقدر ادوات مسكن الطاعة بحسب حال الزوج يسارا واعسارا ، كالطعام والكسوة ، لان السكنى من النفقة ، ومسكن الفنى ليس كمسكن الفقير او متوسط الحال .

ولا يكون محضر الحجز حجة فى ظل المسكن من الادوات اذا لم ينص فيه على أن المحجوز عليه من الادوات هو كل ادوات المسكن لجواز أن تكون بالمسكن ادوات مناسبة لم يشتملها الحجز ويكون بها المسكن شرعيا (٢)

وخلو المسكن بتقرير المحضر الذى قام للحجز عليها واعتراف الزوج بأنه هربها منه خشية الحجز عليها يقتضى وقت تنفيذ حكم الطاعة حتى تعود للمسكن شرعيته (٣)

اثر نشوز الزوجة :

٦ - فإذا لم تمتثل الزوجة لطاعة زوجها ، وخرجت عن القرار فى مسكنه ، او امتنعت عن الانتقال معه اليه على الرغم من توافر شروط الطاعة ، وشروط المسكن الشرعى ، كانت ناشزا ، ولا تستحق النفقة على زوجها .

غير أن الفقه والقضاء يشترطان - للحكم باعتبار الزوجة ناشزا وينسقوط حقها فى النفقة - شروطا ثلاثة :

(١) الاسكندرية الابتدائية - جلسة ١٩٦٤/١١/٣ - القضية ٣٠٧ سنة ١٩٦٤ من احوال - قضاء الاحوال الشخصية - للمستشار صالح حنفي - ص ١٧٢

(٢) شبراخيت الشرعية - جلسة ١٩٣٣/١/٣ - المحاماة الشرعية - السنة ٦ - ص ١٥٤

(٣) كوم حمادة الشرعية - جلسة ١٩٣٢/١/٣٠ - المحاماة الشرعية - السنة ٦ - ص ٧٤٨

حق النقد

دراسة مقارنة في القانون الانجليزي

بقام : الدكتور جمال العطيفي
المحامى أمام محكمة النقض

حق مقرر للكافة - حق مقرر للمصلحة العامة - ما هو التعليق ؟ - الدفع بصحة الواقعة - امتياز المناسبه - الفرق بين التعليق وبين تقرير الواقعة - شروط التعليق النزيه - أن يكون التعليق مبنيا على واقعة صحيحة - امانة التعليق - أن يكون التعليق منصبا على موضوع يهم الجمهور - التصرفات العامة للشخص العام - التصرفات الخاصة للشخص العام - الأشخاص غير ذوى الصفة العامة .

ذلك ان مصدره حرية الراى المكفولة للجميع (١) .
على أن الصورة الغالبة لاستعمال هذا الحق هي النشر في الصحف . فحق النقد مرتبط أيضا بحرية الصحافة . فالصحافة ليست مجرد ناقلة للأخبار ولكنها معلقة ونافذة أيضا (٢) . فحرية المناقشة هي أساس اية حكومة حرة . وإذا فقدت هذه الحرية ، فقدت معها حرية المواطن . إذ انهما يعنيان شيئا

من المستقر عليه في الشريعة العامة الانجليزية
أن التعليق النزيه Fair comment على اية مسألة
ثم الجمهور حق مشروع .

وهذا الحق يعتبر تطبيقا لحرية الراى التى يحميها الدستور . فهو من الحقوق الأساسية التى لا تحتاج الى نص لتقريرها ، فالمشروعية فى هذه الحالة أساسها استعمال الحق . وقد انتقلت احكام حق النقد المقررة فى الشريعة العامة الانجليزية Common law الى القوانين الانجلو سكسونية - الامريكية .

حق مقرر للكافة :

وحق النقد والتعليق ، لم يعد حقا قاصرا على الصحافة وحدها . بل انه يمكن ان يمارس عن طريق الاذاعة أو التليفزيون ، كما يمكن ان يكون فى كتاب أو نشرة ، كذلك قد تجرى به ريشة الرسام عن طريق الكاريكاتور (٧) . بل انه حق لكل مواطن ،

(١) والسابقة فى ذلك هي ما قاله اللورد شو فى قضية ارنولد عام ١٩١٤ « أن حرية الصحافة جزء عاى من حرية المواطن . وكلما اتسعت حرية المواطن اتسعت معها حرية الصحفي . وفيما عدا ما ينص عليه القانون ، فان الحق المقرر للصحفي ليس أكثر من حق أى مواطن . ولكن المسئوليات التى تفرضها عليه صلاحياته فى نشر المواد المطبوعة تفرض عليه مزيدا من الحرص . والذى الذى يصل اليه فى نقده وتعليقه هو نفس الذى الذى يمكن أن يصل اليه أى مواطن ، ولكنه لا يريد عليه . فلا امتياز له بحكم مركزه كصحفي »

(Cited in Dawson, The law of the press, London, 1947, p. 7)

وفى نفس المعنى اقوال القاضي سكوت فى قضية ليون ضد الدبلى تلجراف عام ١٩٤٣ : 1-K.B. 753 . وانظر أيضا :

(Gatley, On libel and slander, 4ed., London, 1953. p. 335.

Ball: The law of libel and slander, 2ed. London, 1936, p. 77.

(٢)

Hale (William), The law of the press, 1948, p. 100.

Arthur & Crosman, The law of newspaper, New York, 1940, p. 315.

انه يعتقد ان شخصا قتل آخر ، فان على الناشر لكي ينجح في هذا الدفاع ان يثبت واقعة القتل ولا يكفى ان يثبت اعتقاده بها . ومن ينشر شائعة على انها كذلك ، فانه لا يكفى ان يثبت وجود الشائعة بل يجب ان يثبت صحتها . ومن ينسب الى غيره سوء السلوك ، لا يكفى ان يثبت حادثا واحدا يدل على ذلك . فمن يقول عن صحفي انه صحفي المطاعن libellous journalist لا يكفيه لاثبات صحة الواقعة ان يكون الصحفي قد حكم عليه مرة واحدة في قضية قذف . ولكن ليس من اللازم اثبات صحة كل كلمة ، بل يكفى ان يثبت الواقعة ، أما العبارات الأخرى فقد تعتبر تعليقا . على انه لا يشترط في الدفع ان يثبت القاذف حسن نيته .

وقد وجه كثير من النقد الى حكم القانون الانجليزي في القذف المدني الذي يقبل على نحو مطلق اثبات صحة الواقعة كدفاع في دعوى القذف . فقد يكون مجرد نشر الواقعة مع صحتها مما يسىء الى سمعة الشخص او يلحق به أضرارا بالغة ، خصوصا في الحالات التي تكون فيها الوقائع المنسوبة الى الشخص وقائع قديمة قد نسيها المجتمع . ولذلك اقترحت اللجنة التي شكلت عام ١٨٤٣ لمراجعة قانون القذف ، الا يعتبر الدفاع بصحة الواقعة سببا للإباحة الا اذا ثبت ان النشر كان لصالح عام . ولكن هذا الاقتراح لم يؤخذ به الا في القذف الجنائي بقانون لورد كامبل عام ١٨٤٣ وظل الأمر على ما عليه في القذف المدني (١) .

وتختلف قوانين القذف في ويلز وكوينزلاند وتاسمانيا حيث يشترط دائما ان يثبت الناشر لصحة الواقعة فقط ، بل ان يثبت ايضا ان نشرها كان للصالح العام For the public benefit كذلك فان قوانين أغلب الولايات المتحدة الأمريكية تشترط للاحتجاج بصحة الواقعة ان يكون النشر بحسن نية وتحقيقا لأغراض مشروعة (٢) . justifiable ends

وقد كان القانون الانجليزي في دعوى القذف الجنائي لا يجيز اثبات صحة الواقعة كدفاع ، بل كان الرأي المستقر في القانون العام انه كلما كانت

يعنيان شيئا واحدا (١) . وليس من حق الصحفي فقط أن ينقد ما يراه معوجا ، بل ان عليه واجبا الا يتهاون في أداء رسالته ، في كل موضوع يهم الرأي العام او يتصل بمصلحة الجمهور ، مهما كانت تعليقاته قاسية (٢) .

حق مقرر للمصلحة العامة :

فالنقد النزيه مقرر للمصلحة العامة لا لمصلحة الفرد نفسه او لمصلحة الصحافة . ذلك انه يمكن الناس من التمييز بين الصالح والطالح ، ويبرز المزايا ويكشف العيوب ويدين بحزم ، فهو يقوم على سياسة عامة (٣) .

ما هو التعليق ؟

والتعليق هو ابداء الرأي في واقعة معينة (٤) . أما تقرير الواقعة ذاتها فهو ليس من قبيل التعليق او النقد .

فاذا وصفت تصرفا صدر عن شخص بأنه تصرف غير شريف ، فهذا تعليق ، أما اذا رويت التصرف ، فهذا تقرير واقعة (٥) .

وليس معنى هذا أن تقرير واقعة قذف لا يجد له سندا من دفاع . وكل ما هنالك ان الدفاع في هذه الحالة ، لا يستند الى حق النقد ، بل انه قد يكون دفاعا بصحة الواقعة او بامتياز المناسبة .

الدفع بصحة الواقعة :

ففي القانون الانجليزي يعتبر الدفع بصحة الواقعة من اسباب الإباحة Justification في جميع الحالات حتى لو كان القذف في حق الافراد العاديين فاذا أسند شخص الى آخر واقعة قذف ، فان اثباته صحة الواقعة يعتبر دفاعا كاملا . ولكن لا يكفى في هذه الحالة ان يثبت انه كان يعتقد صحة الواقعة حتى لو كان معذورا في اعتقاده ، وحتى لو صرح فيما نشره بأنه غير متثبت من الواقعة . فمن ينشر

(١) المرجع السابق ، ص ١٠١

(٢) نفس المرجع ، ص ١٠٢

(٣)

Thayer (Frank) Legal control of the press, Brooklyn, 1956, p. 397 — Hale, op. cit., p. 228-236

(٤)

Salmond, On Torts, 12ed., by R. Heuston, London, 1957, p. 373.

(٥) كما هو الأمر في القانون المصري بالنسبة للقذف في حق الموظفين العمامين (المادة ٣٠٢ عقوبات) .

(١) Ball (W. Valentine): The law of libel and slander, 2ed., London 1936, p. 66.

(٢) هيل ، المرجع السابق ص ٧٥ - تاير ، المرجع السابق ص ٢٣٦ و ٢٣٧ .

حيث يورد النقد النزيه في باب واحد مع الامتياز (١) على انه كما لاحظ القاضي الانجليزي براون عام ١٨٨٧ في قضية Merivale V. Carson، فان هذه التفرقة ليست لها قيمة عملية (٢)، وهو ما اشار اليه بعد ذلك القاضي كولنز في قضية Thomas V. Barbury Angrew عام ١٩٠٦، حيث قال ان هذه التفرقة ميتافيزيقية محضة (٣)، ذلك ان كلا من الاباحة الناشئة عن حق النقد، أو الناشئة عن الامتياز واحدة اثرها، فسوء النية يسقطها في الحالتين.

الفرق بين التعليق وبين تقرير الواقعة

واهمية التفرقة بين التعليق وتقرير الواقعة، ان التعليق هو مجرد رأى قد يكون مصيبا او مخطئا. ولا يهم ان يكون صائبا مادام انه كان نزيها. فمن يبدى رأيا او تعليقا ليس مكلفا باثبات صحته، بل ان له حق ابدائه حتى لو كنا لا نوافق عليه (٤).
« الأنواع »

ولا شك ان التمييز بين تقرير الواقعة وبين التعليق عليها أمر قد يدق في كثير من الاحيان (٥).

- (١) هيل، المرجع السابق، ص ١٠١. وعكس هذا الرأى: تاير، المرجع السابق، ص ٣٩٩.
(٢) سالوند، المرجع السابق، ص ٣٧١.
(٣) جاتلى، المرجع السابق، ص ٣٣٧.
(٤) Street, The law of torts, London 1955, p. 345.
وفي هذا المعنى سالوند، المرجع السابق، ص ٣٧٠ - داوسون، المرجع السابق، ص ٤٤.
(٥) جاتلى، المرجع السابق، ص ٣٣٩ - ستريت، المرجع السابق، ص ٣٤٥ - هيل، المرجع السابق، ص ١٤١.
وقد اشارت الى هذه الصعوبة بعض الاحكام الانجليزية. ففي قضية سانهولاند ضد ستوبس عام ١٩٢٥ لاحظ اللورد وارينبري أن القذف قد ينطوي على ايراد وقائع كما قد يتضمن ابداء رأى، وان على المحلفين أن يميزوا بينهما. وقبل ذلك ابدى القاضي فيلد ملحوظة مماثلة في قضية أوبريان ضد ماركيز سالسبرى عام ١٨٨٩.
(Swindler, Problems of law in journalism, New York, 1955 p. 208.)

كما اوضح اللورد هيرسكيل عام ١٨٨٦ في قضية دافيز وأولاده ضد شيبستون أن التفرقة قد لا تكون واضحة في الدفن بين التعليق وبين اسناد الواقعة. ولكن يجب أن يكون مفهوما أن النقد مهما اشتد في قصوه شيء وأن اتهام شخص مثلا بأنه ارتكب فعلا مشينا شيء آخر (بال، المرجع السابق، ص ٧٩، ٨٠). وقد بين اللورد باكلي في بيانه في قضية بيتر وولكر وأولاده ضد هودجسون عام ١٩٠٩ الفرق بين دفاع صحة الواقعة حيث يتعين على القاذف أن يثبت صحة مضمون الواقعة وبين دفاع النقد المباح الذي يكفي فيه أن تكون الواقعة التي يعلق عليها صحيحة، حتى لو كان تعليقه غير سديد ما دام كان بحسن نية وفي موضوع يهم الجمهور (داوسون، المرجع السابق، ص ٤٤ و ٤٥).

الواقعة صحيحة، كلما توافر القذف (٢)
the greater the truth, the greater the libel

حتى تعدل قانون القذف بقانون لورد كامبل عام ١٨٤٣ فأجاز اثبات صحة الواقعة مع اثبات ان النشر كان للصالح العام، ولكن القذف بقى المدني، لا يشترط فيه اثبات ان النشر كان للصالح العام.

وقد أجاز تعديل قانون القذف عام ١٩٥٢ في المادة الخامسة قبول الدفع بالاباحة بسبب اثبات صحة الواقعة، ولو لم تثبت صحة كل واقعة، اذا كانت الوقائع التي لم تثبت لا تزيد في المساس بسمعة المذدوف في حقه عما يثبت منها.

امتياز المناسبة:

ومثله الحصانة المقررة لنشر ما يجري في جلسات المحاكم العلنية وجلسات البرلمان وللأقوال التي تبنى امام القضاء أو البرلمان.

ويختلف دفاع النقد النزيه عن دفاع الاباحة التي تكسبها المناسبة. فالتقيد النزيه مسموح به لكل شخص في أى وقت طالما انه يرد على واقعة تهم الجمهور. بينما أن حصانة المناسبة، لا يستفيد منها الا من يوجد في المناسبة المقررة لها الحصانة، ولا تفيد الا في هذه المناسبة. فاذا انتهت لم يعد لهذه الحصانة وجود (٢). كما أن العبارات في النقد النزيه لا تنطوي أصلا على القذف، أما في حصانة المناسبة فان العبارات قد تتضمن قذفا ومع ذلك تستفيد من الاباحة المقررة للمناسبة (٢).

كذلك فان الامتياز يحمى الصحف في نشرها لأخبار معينة ولكنه لا يحمى التعليق عليها. فنشر ما يجري في جلسات المحاكم يتمتع بامتياز المناسبة ولكن هذا الامتياز لا يمتد الى التعليق.

على ان الفقيه الانجليزي Salmond كان يشير الى حق النقد وكأنه من أسباب الاباحة الناشئة عن الامتياز Privilege ومن هذا الرأى القاضي Willes في قضية Henwood V. Harrison عام ١٨٧٢ (٤) كذلك فان بعض المحاكم والشرائح الأمريكيين يجرون على هذا النهج. ومثل ذلك قانون ولاية أو كلاهوما

(١) بال، المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٢)

Lord Esher in Merivale V. Carson, 1887, Q.B.D., p. 280.

(٣) تاير، المرجع السابق، ص ٣٩٩ - جاتلى، المرجع السابق، ص ٣٣٦.

(٤) سالوند، المرجع السابق، ص ٣٧٠.

ولذلك فانه يحسن بالكاتب أن يفصل الواقعة عن التعليق عليها ، فلا يخلط بينهما في مقاله . بل يبدأ بإيراد الواقعة فيفصلها بذلك عن التعليق الذي سيدلى به بعد ذلك . ففي هذه الحالة ، ومع أن التعليق قد يكون مما لا يمكن استساغته ، إلا أننا نتيح للقارئ الفرصة في أن يحكم بنفسه على قيمة هذا التعليق ، مادامت الوقائع التي بنى عليها التعليق واضحة أمامه (١) .

وتبدو أهمية فصل الواقعة عن النقد ، في أن من شروط النقد النزيه أن يكون مستندا الى واقعة ثابتة ، أو واقعة ولو أنها غير ثابتة إلا أنها تتمتع بحصانة المناسبة (٢) *Privileged occasion*

وحتى يستقيم دفاع النقد النزيه يجب أن تكون عبارات النقد مما يفهما الشخص المعقول العادى على أنها تتضمن تعليقا وليست إيرادا لواقعة . فالتعليق الذى يصل الى حد أن يكون هجوما شخصيا على خلق شخص ، مثل نسبة الوضاعة أو الدوافع البغيضة أو انعدام الأمانة اليه (٣) - لا يعتبر تعليقا إذا كان مستندا الى وقائع يمكن أن يستخلص منها هذا الهجوم .

ولعل السابقة في هذا الشأن في القضاء الانجليزى هي قضية *Campbell V. Spottiswoode* (٤) وتخلص هذه القضية في أن احدى الصحف الدينية كانت قد دعت الى مشروع للتبشير بين الصينيين . فنشر خصوم الجريدة أن قائمة الاكتتاب التى نشرتها الجريدة غير صحيحة وأن الناشر أفاق لا يرمى الا الى زيادة توزيع جريدته . ففضى بأن ما نشر يعتبر تقريرا لواقعة يجوز اثباتها . وقال القاضى كوكبرن (٥) « أن الكاتب في جريدته يمكن أن يعلق على سلوك أى شخص عام في اقوى عبارة . ولكنه اذا نسب اليه عدم الأمانة ، فإن عليه أن يكون مستعدا لاثبات ذلك . أننا يجب أن نرسم خطا بين النقد العدائى *hostile criticism* لسلوك شخص عام وبين

فقد تكون الواقعة التى يوردها المقال مستخلصة من وقائع أخرى ورد ذكرها فى نفس المقال أو اشار اليها ، فايراد هذه الواقعة تعتبر بمثابة التعليق الذى يكون جائزا اذا توافرت شروطه الأخرى .

وقد فرق مجلس اللوردات في حكم حديث بين تقرير الواقعة والتعليق عليها . فرأى أن وصف جريدة بأنها رخيصة *low* ، يعتبر تعليقا . أما وصف شخص بأنه غشاش فهو تقرير واقعة . لأن هناك جزاء قانونى على الفش ، بينما ليس هناك جزاء قانونى على من ينشر جرائد رخيصة (١) .

وقبل ذلك قضى مجلس اللوردات باعادة المحاكمة في قضية استؤنفت امامه وكان الحكم فيها قد صدر باعتبار أن وصف شخص بأنه « دجال من أحط الأنواع » *a quack of the rankest species* يعتبر قدفا ، ولكن مجلس اللوردات رأى أن هذه العبارة في سياق العقال قد تعتبر تعليقا على المكدوف في حقه على مشروع العلاج الصحى الذى كان يقترحه . فمن ثم فقد كان يجب أن يترك للمحلفين أن يقرروا ما يمكن أنه يفهمه منها القارئ العادى ، وما اذا كانت هذه العبارة استخلاصا معقولا تبرره الواقعة المعروضة (٢) .

فالعبرة بما يفهم من مجموع العبارات وما اذا كانت تدل على أن كاتب المقال يبدى رأيا أو يورد واقعة (٣) . ومحتويات المقال ، وكون أن عبارات القذف قد وردت في سياق مقال لا خبر ، يمكن أن يستخلص منه ما نشر بعد تعليقا (٤) .

على أن العبرة في ذلك بما يفهمه الشخص المعقول العادى ، كما سيزد فيما بعد . كذلك فانه إذا نشر كاتب مقالا عرض فيه رأيا لا يرتبط بواقعه محددة ، فيعتبر هذا الراى وكأنه غير معتمد الا على مصادر كاتبه وحده ، ويعتبر بمثابة تقرير واقعة (٥) .

(١) من بيان القاضى فلينتشر مولتون في قضية هنت ضد ستار

(1908, K.B. 819).

(٢) مثل الحصانة المقررة لنشر ما يجرى في جلسات المحاكم (ستريت ، المرجع السابق ص ٣٤٥ ، ودالوسون ، المرجع السابق ص ٥١) .

(٣) جاتلى ، المرجع السابق ، ص ٣٤١ - ستريت ، المرجع السابق ص ٢٤٦ .

(٤) 1863, L.J. Queen Bench, 185.

(٥) سويندلر ، المرجع السابق ، ص ٢١١ .

(١) من بيان اللورد أوكزى في قضية كسلى ضد فوت (1951, 2 K.B. 34)

(٢) *Dakhyi V. Labouchere*, 1908, 2 K.B. 325.

(٣) جاتلى ، المرجع السابق ، ص ٣٤١ - بال ، المرجع السابق ص ٩٧ .

(٤) سويندلر ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ .

(٥) من بيان القاضى فيلد في قضية اوبريان ضد سالسبوري هاج ١٨٨٩ .

فان نقده يعتبر نزيها (١) . ذلك انه قد يكون من رايك ان الموضوع لم يكن يستحق حقا ما وصف به من تعليق ، ومع ذلك فليس هذا هو السؤال بل السؤال . هل كان النقد ككل نزيها ام كان مدفوعا بدوافع اخرى (٢) .

فالكاتب الذي ينسب الى آخر انه اقدم على تصرف تحت تأثير أهواء سياسية ، ومع ان هذا الاسناد يعتبر اسناد واقعة قدف ، وحتى لو لم تثبت هذه الواقعة ، يعتبر داخل دائرة النقد النزيه المباح مادام انه يعبر عن رأى يمكن لاي شخص عادل ان يستخلصه من الوقائع (٣) . اما اذا كان هذا الاتهام قد ورد في مقال غير مستند الى اية واقعة يمكن استخلاصه منها ، فانه لا يعتبر في هذه الحالة نقدا بل قدفا (٤) .

وقد سلمت المحاكم الأمريكية بان النقد قد يستدعى احيانا نسبة صفات ماسة بالاعتبار الى المنقود ومع ذلك فانها لا تعتبر خروجاً عن حدود النقد اذا كانت متصلة بواقعة تبررها .

ففي حكم لمحكمة كاليفورنيا الاستئنافية ، قررت ان من حق أى فرد أو جريدة مناقشة مدى صلاحية المرشح لوظيفة عامة ، والتعليق على صفاته الاخرى بشرط ان يكون التعليق متصلا بوقائع صحيحة . ومادام ان هذا المرشح لم ينكر الوقائع الذي استخلص منها الناقد استنتاجه ، فان دعوى القذف تصبح ولا سند لها . ذلك ان من يسمى الى وظيفة عامة ، يجب يجب ان يتعرض للتعليق والنقد وهو موضوع صالح للمناقشة . فمن حق الناقد ان يتعرض لصفات المرشح وخلقه وعاداته وصفاته العقلية او الادبية (٥) . ويكون من المضحك ان يقال عن نسبة

الدوافع التي ربما اثرت على هذا السوك . فليس من حقه ان تنسب الى شخص في سلوكه كمواطن الدوافع الوضيعة او الخسيسة او انعدام الامانة ، الا اذا كان هناك اساس لهذا يمكن ان يقبله المحلفون .

ويعتبر هذا الحكم تغيراً في اتجاه القضاء الانجليزي ، اذ كانت الاحكام القديمة تذهب الى انه اذا نسب الناقد الى من ينقده دوافع دينية او رماه بما يمس شرفه ، فانه يعتبر بذلك قد تجاوز حدود النقد ولا يقبل منه اثبات صحة مانسبة الى المنقود . فجاء هذا الحكم ووضع الحدود لذلك ، فمع تسليمه بأن مثل هذه العبارات لا تعتبر بطبيعتها من قبيل التعليق ، فما كان يجب ان تستفيد من حصانة النقد النزيه ، الا انه قرر بانها مع ذلك بمثابة تقرير واقعة تتمتع بالاباحة اذا كان لها اساس يسند لها (١) .

على انه بينما ذهب هذا الحكم الى انه يكفي ان تكون الصفة المفقودة التي نسبها الناقد الى من ينقده ، وهي الماسة بشرفه او كرامته ، مما يمكن لشخص عادل استنتاجها من الوقائع التي استخلصت منها هذه الصفة ، وتمثل بذلك رأياً أميناً للكاتب ، اذ باحكام اخرى تذهب الى انه يشترط ان يكون اسناد هذه الصفة هو استخلاص صحيح من الوقائع المعروضة ، او نتيجة محتملة للوقائع المعروضة (٢) . على ان المعيار الغالب والذي استقر في القضاء الانجليزي . انه يكفي ان يكون ما عبر به الكاتب عن رايه في الوقائع الثابتة موضع النقد ، هو ما يمكن لشخص عادل ان يستخلصه من هذه الوقائع . فليس من الضروري ان تثبت صحة الاستنتاج الذي استخلصه النقد من الوقائع المعروضة . بل يكفي ان يكون هذا الاستنتاج مما يمكن ان يصل اليه أى شخص عادل (٣) . ولذلك قضت بعض الاحكام الانجليزية بانه قد يكون الشخص متأثراً بفكرة سابقة ومتمسكاً برأى خاطيء ويستخلص نتائج خاطئة ، ومع ذلك

(١) Army and Navy V. Labouchere, 1910.

مشار اليه في جاتلي ، المرجع السابق ص ٢٥٢ .

(٢) من اقوال القاضي كوكبرن في قضية ستراوس ضد فرانسير عام ١٨٨٦ مشار اليه في جاتلي ، المرجع السابق ص ٢٥٢ .

(٣)

Peter Walker Ltd V. Hodgson, 1909, 1-K.B. 253.

Joynt V. Cycle trade 1904, 2-K.B. 298.

(٤)

(٥) قضية بيللي ضد بابكوك جريدة ماكلاتشي عام ١٩٤٧ حيث رفضت المحكمة دعوى محام كان مرشحاً لوظيفة مدع عام ونشرت عنه احدى الصحف نقداً تساءلت فيه : كيف امكنك ومزيتك ٤٥٠٠ دولار ان تؤسس مكتبا كلفك ٨٠٠٠ دولار ؟ (Swindler, Problems of law in journalism, New York, 1955, p. 214-216).

(١) سويندلر ، المرجع السابق ص ٢١١ .

(٢) ومن هذا الرأى لورد اكنسون في قضية داتليل ضد لاوشير (1908, 2 K.B. 329) والقاضي فليتشر مولتون في قضية هنت ضد ستار (1908, 2 K.B. 320) والظر جاتلي ، المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .

(٣) وقد دافع جاتلي عن هذا الرأى (ص ٢٥٤) ورأى ان الرأى المخالف لا يتفق مع ما استقرت عليه الاحكام من انه لا يجوز للمحلفين اعتبار النقد غير نزيه بمجرد انهم لا يوافقون على رأى الناقد أو يرون انه غير سليم .

كذلك اعتبرت المحاكم الانجليزية ، ان وصف مسرحية بأنها تمجد الزنا لا يعتبر من قبيل النقد النزيه ، لأنه تعليق لا يعتمد على واقعة صحيحة ، اذ تبين انه لم يكن هناك اى ذكر للزنا فى المسرحية . وقالت المحكمة ان الناقد فى هذه الحالة يكون قد خرج عن نطاق النقد النزيه ، لأنه نسب الى مؤلف الرواية ما لم يكتبه . وان هناك فارقا بين ان نقول انك لا توافق على عمل هذا الكاتب ، بل وان تصف كتابته بان لها اتجاهات شريرة او ميولا ضارة ، وبين ان تقول ان هذا الكاتب قد تناول الزنا على أنه من اعمال الفروسية بينما انه فى الواقع لم يرد للزنا اى ذكر فى المسرحية (١) .

كذلك يمكن التعليق على شهادة شاهد ادلى بها فى المحكمة ، اذا لم يكن من شأن هذا التعليق التأثير فى سير دعوى منظورة (٢) . كما يمكن التعليق على تصرف قاض رفض الدعوى دون الاستماع الى ادلتها كاملة . بل والتعليق على الادلة التى قدمت فى الدعوى والتى كان يتعين معها عدم رفض الدعوى . ولكن ليس من التعليق النزيه ، التعليق على ادلة ولو انها كان يمكن ان تقدم الا أنها لم تقدم للمحكمة فعلا (٣) .

كذلك فانه يشترط ان يرد التعليق على واقعة رويت بدقة . فاذا نشرت جريدة ان شخصا حكم عليه فى جريمة ثم علق على ذلك واغفلت ان الحكم قد ألغى استئنافيا فلا يمكن اعتبار تعليقها نزيها (٤) . على ان اشتراط صحة الواقعة التى بنى عليها التعليق ليس لازما اذا كان التعليق على وقائع ثابتة فى تقارير تتمتع بامتياز المناسبة privilege ولو لم تكن فى حقيقتها صحيحة (٥) . فمن يعلق على ما جرى فى احدى جلسات المحاكم او البرلمان من وقائع نسبها خصم الى آخر يعتبر تعليقه جائزا ولو لم تثبت صحة الوقائع التى نسبها الخصم الى غيره ، او التى جرت اثناء مناقشات البرلمان . واذا اصدر قاض حكمه واسند فى اسبابه وقائع الى خصم فى الدعوى ، فعلى عليها صحيفة فانه لا مسؤولية عليها لان التعليق قد بنى على واقعة ثابتة فى ورقة تتمتع بامتياز المناسبة (٦) .

(١) Merivale V. Carson (1887) 20 Q.B.D. 275

(٢) جاتلى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٢٤٨ .

(٤) نفس المرجع ، ص ٢٤٩ .

(٥) جاتلى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٩ - سالوند ، المرجع

السابق ص ٢٧٥ - ستريت ، المرجع السابق ، ص ٢٤٥ .

(٦) ستريت ، المرجع السابق ، ص ٢٤٥ .

عدم الصلاحية الى المرشح فى هذه الحالة بأنه يعد قذفا ، فيجب ان تقبل هذه التعليقات بتوسع وان ننظر الى المقال بأسره كوحدة .

ومع ذلك فان بعض الشراح الأمريكيين يرون ان القضاء الأمريكى فى نواحى النقد ، فيما عدا النقد اثناء الحملات الانتخابية ، لا يزال متخلفا عن القضاء الانجليزى فى تقرير حرية الصحافة فى الكشف عن البواعث السيئة لتصرفات الشخص موضع النقد (١)

شروط التعليق النزيه Fair comment

أولا - ان يكون التعليق :
على واقعة صحيحة :
لا يمكن ان يكون التعليق
ايراد واقعة غير صحيحة
ممسوخة (٢) .

فليس من التعليق :
ان نعرض لسلوك
شخص فنشوه العرض
المشوه (٣) .

وقد طبقت المحاكم
قضية V. Shepstone ،
كانت احدى الصحف قد ز
الى حاكم قبائل الزولو و
احد زعمائهم والتعريض
وعلى ذلك التعليق
لو كانت صحيحة . ورفع
وتبين ان الوقائع التى بنى
فحكم عليها بالتعويض ،
العلياء بناتال ومن اللج
الخاص (٤) .

(١) هيل ، المرجع السابق ،
الحملات الانتخابية وفى الموضوع
الامريكى يكفل للصحافة اوسع
المرجع السابق ، ص ٢٢١ وما
باسهاب .

(٢) جاتلى ، المرجع السابق
السابق ، ص ٨٢ .

(٣) قال القاضي ويندير فى
عام ١٨٨٩ : انك اذا رويت ال
ضد من انسان ثم علق عليه بما
مؤمن او غير سليم ، فان هذا
ان يلحق اذى ، لان فى امكان اى
بنفسه عما اذا كان تعليقك تبرره
بالتالى على اساس ام لا (هيل ، ا
جاتلى ، المرجع السابق ص ٢٤٧
(٤) جاتلى ، المرجع السابق ، ص

ثانيا - امانة التعليق :

ليس من السهل تحديد متى يكون التعليق

امينا (١) .

على انه يمكن من استقرار احكام القضاء الانجليزي القول بان امانة النقد تقتضي ان يكون الكاتب معتقدا صحة الراي الذي يقول ، والا يكون مدفوعا بنية سيئة (٢) .

فالتعليق المدفوع بنية سيئة لا يمكن ان يعتبر نقدا نزيها ، ذلك ان ذهن الكاتب في هذه الحالة لا يكون ذهن ناقد (٣) .

واهمية هذا الشرط في التعليق تبدو في انه حتى لو كان التعليق يبدو لاول وهلة *prima facie* وكأنه نزيه ومصاغ في عبارات هادئة ، ولكن ثبت انه

(١) داونسون ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

وقد قال الورد اشير في بيانه في قضية ميريفال ضد كارلسون عام ١٨٨٧ : ماذا يعني التعليق النزيه ؟ في رايي انه يتوقف على ما اذا كان التعليق يعتبر في نظر المحلفين صادرا من رجل نزيه بفرض انه متأثر بفكرة سابقة او عنيفا في رايه . ان كل تسماع يجب ان يعطى للراي بل ولل فكرة السابقة .

لم يكون على مجموعة من الناس الماديين ذوي التقدير المادي ان يقرروا ما اذا كان يمكن لشخص عادل ان يسلو عنه مثل هذا التعليق .

وقد يكون من السهل ان نعرف متى يعتبر الناقد قد تجاوز هذه الحدود مثلما اذا هاجم الناقد اخلاق المؤلف الخاصة . ولكن المصوبة في تبين متى يعتبر في حدود حقه . فان هذا يتوقف على ظروف كل قضية . فمجرد المبالغة حتى بالمبالغة الشديدة لا تفقد النقد نزاهته . ومهما يكن الراي خاطئا ، وحتى لو كان الكاتب متأثرا بفكرة سابقة ، فانه يمكن ان يعتبر انه لم يتجاوز دائرة النقد النزيه .

واضاف القاضي بوين في نفس القضية ، انه يجب ان نسلم بان من حق اي شخص ان يبدي الراي الذي يراه مهما يكن خاطئا او مبالغا فيه او عنيفا . وان يترك للمحلفين تقدير ما اذا كان نقده قد تجاوز الحدود المعقولة للنقد النزيه .

(٢) وفي هذا تقول بعض احكام القضاء الانجليزي ان النقد النزيه يجب ان يكون تعبيرا صادقا من راي معتقده الكاتب . وان دفع النقد للنزيه لا يستقيم اذا اقتنع المحلفون بان القذف كان بسوء نية (ستريت ، المرجع السابق ص ٢٤٧ ، جاتلي ، المرجع السابق ، ص ٣٥٣) .

(٣) من اقوال لورد اشير في قضية ميريفال ضد كارلسون السابق الاشارة اليه ، وانظر : جاتلي ، المرجع السابق ، ص ٢٥٢ ، هيل ، المرجع السابق ، ص ١١٠٦ .

كذلك فان تعديلا قد ادخل في القانون الانجليزي على شرط ثبوت صحة الواقعة التي بنى عليها التعليق . فقد كان القانون العام يشترط اثبات كل واقعة تضمنها الاسناد حتى لو كانت باهية او قليلة الاهمية . فاذا فشل الناشر في اثبات صحة اية واقعة من الوقائع التي تناولها تعليقه ، فانه يفقد دفاع الإباحة (١) .

ولكن المادة السادسة من تعديل قانون القذف عام ١٩٥٢ نصت على انه في دعاوى القذف الكتابي libel او الشفوي slander وبالنسبة للعبارات التي تنطوي على اسناد وقائع كما تنطوي على ابداء راي ، فان دفاع النقد النزيه يكون مقبولا حتى لو لم يثبت صحة كل اسناد .

وقد قضى مجلس اللوردات في حكم حديث في قضية Kemsley V. Foot عام ١٩٥٢ (٢) بانه يكفي ان يثبت الناقد وقائع كافية تبرر نقده ، ولا يشترط ان يثبت صحة كل واقعة . وذلك لان الوقائع التي لم تثبت صحتها في هذه الحالة ، لا يمكن ان يكون لها ذات الاثر على سمعته ما يثبت عليه من وقائع اخرى .

غير ان بعض الاحكام الامريكية قد ذهبت الى ابعد من ذلك ، خصوصا في النقد اثناء الحملات الانتخابية والنقد الموجه الى الموظفين العمامين ، فلم ترفى الخطأ في تقرير الواقعة التي بنى عليها التعليق ما يخلع صفة النزاهة عن النقد ، مادام الناشر كان معتقدا صحة ما نشره وكان يقصد به الى الصالح العام . فيكون شأنه شأن المواطن الذي يبلغ السلطات الحكومية عن سوء تصرف بعض موظفيها ، فلا تشرب عليه (٣) .

(١) جاتلي ، المرجع السابق ، ص ٢٤٦ - سالونو ، المرجع السابق ، ص ٣٧٤ .

(٢) مشاور اليها في ستريت ، المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .
(٣) الحكم في قضية ميللي ضد شارلستون ميل الصادر من محكمة لرجينيا العليا عام ١٩٤٣ وقد سبق ان اشرنا اليه . ولكن الحكم الذي يعتبر سابقة في القضاء الأمريكي هو الصادر في قضية جاكسون ضد بتسبرج تايمس عام ١٨٩٣ . وقد قررت المحكمة انه لما كان القذوف في حقه مرشحا لوظيفة عامة ، وان مثله يجب ان يكون معرضا للنقد في الصحف ، فان القذف يعتبر مباحا ما دام النقد كان له اساس ولو لم تكرر الوقائع معروضة بدقة (تاير ، المرجع السابق ص ٤٠٧ و ٤٠٨) وفي قضية كولمان ضد ماكليمان عام ١٩٠٨ حكمت محكمة كانساس العليا بانه ما دام الناشر كان يعلق على سلوك موظف عام مرشح ليعاد انتخابه وكان فرض الناشر ان يعطى الجمهور صورة صادقة لما يعتقده في هذا المرشح ، فان هذا النشر يتمتع بخضانة حتى لو كان القال يتضمن بعض وقائع غير صحيحة المنشود في أولر وكروسمان ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨ .

سباب فانه لا يعتبر نقدا . ولكن تقدير اثر العبارات يجب أن يترك للقاضي . فليست هناك قاعدة واحدة تقضى بأن انطواء النقد على عبارات سب يفقده صفته كنقد نزيه . وقد قضى في انجلترا بأن المعيار ليس رأى القاضي الشخصى ، وذوقه ووزنه للامور وقياس النقد تبعا لذلك . بل ان السؤال هو هل يمكن لشخص عادل مهما يكن متأثرا بفكرة سابقة أو مبالغا أو عنيدا ان يكتب هذا النقد (١) . فليس المعيار ما اذا كان القاضي أو المحلفون يوافقون على ما قاله الناقد (٢) .

ففى حكم قديم فى انجلترا عام ١٧٩٦ كانت احدى الصحف قد وصفت صحيفة أخرى بأنها اكثر الصحف التى تنشر فى انجلترا ابتداءً وجهلاً وبداءة، ومع ذلك حكم بأن هذه العبارات لا تؤثر على توافر النقد النزيه (٣) .

ولكن ليس معنى التسامح فى قبول النقد حتى لو كان متضمنا بعض عبارات قاسية أو عنيفة أو مرة أو حتى عبارات مخدشة بالاعتبار ، ليس معنى هذا ان يتجاوز النقد الموضوع المنقود ، مع ما قد يستلزمه من عنف وشدة ، الى المطاعن الشخصية .

وقد بين ذلك لورد النبرو عام ١٨٠٨ فى قضية (٤) Can V. Hood حيث قال : دلونى على أى هجوم يمس خلق المدعى أو شخصيته ولا يكون له علاقة بمؤلفة ، وسأكون مستعد كأي قاض كان يجلس هنا الى أن أحمله ، فالنقد يجب ألا يبتعد عن العمل

أبدى لدوافع غير مشروعة ، فان الدفاع لا يستقيم (١) كما أن الكاتب الذى لا يعتقد بصحة ما يكتبه لا يمكن أن تكون دوافعه سليمة (٢) .

وقد دفع فى قضية Thomas V. Bradbury بأنه اذ كان المقال فى حد ذاته بغير نظر الى عوامل الاثبات الخارجة عنه لا يثير تساؤلا حول ما اذا كان هذا المقال قد تجاوز حدود النقد المباح ، فان اثبات سوء النية لا يؤثر على حصانة الناقد فى هذه الحالة . ولكن المحكمة ردت على ذلك بأنه لا يمكن استبعاد حسن النية من دائرة النقد النزيه ، ذلك ان كل قانون القذف مؤسس عليه . وليس حق النقد حقا مطلقا ، بل هو نسبى ، ولا يمكن النظر فيه الا طبقا لدوافع الناقد وعلاقته بمن ينتقده (٣) .

ولكن متى كان الكاتب حسن النية ، فلا يهم ان يكون رأيه خاطئا أو مبالغا فيه أو متأثرا بفكرة سابقة . فان حدود النقد واسعة . ولا يصح ان يستنتج من ان بعض الاحكام الانجليزية القديمة كانت تستعمل تعبير النقد المعقول reasonable المعتدل moderate او المتزن temperate او العادل just ، للقول بان هذا يعنى تطلب الا ينطوى النقد على درجة معينة من العنف أو المبالغة (٤) . فالتهمك والسخرية قد يكون السلاح الملائم للنقد ومجرد المبالغة أو التهمك أو الاستهزاء ، كما ان مجرد الملححة فى النقد لا ينزع صفة النزاهة عن النقد (٥) .

ذلك ان النقد يمثل رد الفعل الذى يحدثه الموضوع المنقود ، وهو أمر يختلف باختلاف الاشخاص ، ويختلف باختلاف الموضوع المنقود . فرد الفعل قد يكون شديدا اذا كانت الواقعة محل النقد تستوجب ذلك (٦) .

ولكن النقد لا يمكن أن يكون مستاثرا للسب فاذا كان التعبير المستعمل قد يجعل المقال مجرد

(١) سالوند ، المرجع السابق ، ص ٣٧٦ - جاتلى ، المرجع السابق ، ص ٣٥٣ .

(٢) سالوند ، المرجع السابق ص ٢٧٦ .

(٣) 1906, 2 K.B. at p. 641.

(٤) جاتلى ، المرجع السابق ، ص ٣٥٤ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٣٥٤ - هيل المرجع السابق ص ١٠٨ - تاير ، المرجع السابق ص ٤٠٠ .

(٦) تاير ، المرجع السابق ، ص ٤٠١ - جاتلى ، المرجع السابق ص ٣٥١ .

(١) جاتلى ، المرجع السابق ، ص ٣٥٦ .

(٢) اقوال القاضي لورد ايشر السابق الاشارة اليها . وقد استعارها اللورد هيوارد فى حكم احدث أصدره مجلس اللوردات عام ١٩٢٤ (مشار اليه فى جاتلى ، المرجع السابق ص ٣٥٦) . وفى قضية الملك ضد راسل عام ١٩٠٥ وكان النقد منصبا على نظام التراخيص ، قال القاضي براى مخاطبا المحلفين : انك حينما تصلون الى موضوع النقد المباح يجب ان تكونوا متسامحين الى اقصى حد . ففى موضوع كهذا متعلق بقوانين التراخيص يجب ان تكونوا شديدي التسامح لانها مسألة حركات خواطر الناس واثارت آرائهم ، فاذا استعملت عبارات شديدة فان كل تسامح يجب ان يقرر فى صالحهم ما دام انهم كانوا يؤمنون بما يقولون ، وحتى لو كانت التعليقات تبدو مبالغا فيها ، فان هذا لا يستتبع ان تكون غير نزيه . والمعيار الذى يمكن تطبيقه هو : هل يمكن لشخص نزيه حتى لو كانت وجهة نظره صعبة أو عنيدة أو متأثرة بفكرة سابقة ، هل يمكن لشخص نزيه ان يكتب مثل هذا ؟ (انظر جاتلى ، المرجع السابق ، ص ٣٥٦) .

(٣)

Heriot V. Stuart, cited in Hale, op. cit., p. 227

(٤) الحكم منشور برمته فى هيل ، المرجع السابق ص ٢١٥ .

ثالثا - ان يكون التعليق منصبا على موضوع يهم الجمهور :

وكون الموضوع يهم الجمهور او بمعنى آخر كونه موضوعا عاما هو الذي يميز القذف عن النقد النزيه (١) . اذ انه لما كانت الحكمة من اباحة النقد النزيه هي تحقيق الصالح العام ، فان استعمال حق النقد يصبح مقيدا بحدود الموضوع المنقود الذي يجب ان يكون مما يهم الجمهور .

والواقع انه لا يمكن وضع تحديد جامد للمسائل التي تهم الجمهور . بل انه يجب علي القضاة ان يقدروا ما يعتبر من الموضوعات التي يتناولها النقد مما يهم الجمهور وذلك تبعا لتغير الظروف الاجتماعية ولا اتجاهات الراي العام (٢) .

على ان الموضوعات التي تهم الجمهور عديدة في الواقع . فمنها وفي مقدمتها ما يتعلق بالتصرفات العامة للموظفين العمامين ، ومنها المسائل السياسية وتصرفات الرجال السياسيين والمرشحين للانتخابات ، ومنها شئون العدالة وسيرها ، وادارة المؤسسات العامة والمستشفيات والسجون ، والأعمال التي يعرضها أصحابها على الجمهور مثل اعمال الكتاب والفنانين .

التصرفات العامة للشخص العام :

ان اي شخص يتولى عملا عاما يقبل سلبا بذلك ان يكون تحت رقابة الراي العام وان يكون عمله بالتالي معرضا للهجوم والنقد . فالصالح العام يتطلب ان تكون تصرفات الاشخاص العمامين متروكة للنقد (٣) . وعلى ذلك فتصرفات الموظفين العمامين والرجال السياسيين والمرشحين للانتخابات والوظائف والمؤسسات العامة والمستشفيات والسجون والجمعيات الخيرية ، كلها موضوعات تتصل بالمصلحة

موضوع النقد ولا ان يتعقب المنقود في حياته الخاصة بنية التشهير به .

فالنقد النزيه لا يتعقب حياة الناس الخاصة ولا ينقب في شئونهم العائلية ، ذلك ان النقد لا يهاجم الشخص أصلا ولكنه يهاجم عمله . والناقد الحقيقي لا يخوض في الشخصيات ولكنه يربط قلمه بمدى ما يستحقه الموضوع المنقود ، دون ان ينتهز فرصة هذا النقد ليصل الى مآرب أخرى بعيدة عن المناقشة في الموضوع الذي يهم الراي العام (١) .

ولكن ليس هناك في النقد قاعدة جامدة لتحريم التعرض للحياة الخاصة لمن يكون محلا للنقد ، ذلك ان الحياة الخاصة لبعض المواطنين قد تتصل بحياتهم الهامة اتصالا وثيقا ، والخلق الشخصي يصلح أحيانا موضوعا للنقد . اذ انه في كثير من الأحيان يصعب الفصل بين الشخص وعمله . خصوصا في حالات المرشحين للوظائف العامة والرجال العاملين ، والفنانين كالممثلين مثلا (٢) ولكن في مثل حالة هؤلاء ممن لا يعتبرون اشخاصا عمامين او مرشحين لوظائف عامة ، يجب ان تكون الاشارة الى الشخص ذاته بالتهنية لنقد عمله (٣) . وهو ما سنشير اليه في كلامنا عن شرط ان يكون الموضوع مما يهم الجمهور .

(١) من اقوال القاضي الامريكي مارتن في قضية تريجر ضد صن برنتنج عام ١٩٠٤ .

وكان موضوع القذف خاصا بمقالات هاجمت أحد اساتذة جامعة شيكاغو وقد رأت محكمة استئناف نيويورك ان هذه المقالات قد تعرضت لشخصيته وحياته الخاصة تحت ستار نقد مؤلفات استاذ جامعي لنسبت اليه ان ظل مترددا في اختيار اسم لطفله مدة عام كامل « وصفته بأنه « مغفل ومضحك ودنيء » (هيل ، المرجع السابق ص ٢٢٨ - ٢٣٦) .

(٢) وقد قضت محكمة ايوا العليا الامريكية عام ١٩٠١ بأن نقد بعض ممثلات عرفن باسم Cherry sisters يعتبر مباحا رغم ان النقد قد تعرض لاشخاصهن . فوصف اكبرهن بأنها عانس وقال ان الرجة فيهن يبلغ عمرها اربعين سنة وان صغيرتهن وهن زهرة العائلة شيء مريع ، ووصف اجسادهن بأنها نحيلة ، ضامرة وانهن حين يفتحن اقواهن للغناء بكآك امام مغارة كبيرة تخرج منها اصوات مثل اصوات الارواح الشريرة (منشور في هيل ، المرجع السابق ، ص ٢٢٦ - ٢٢٨) .

(٣) هيل ، المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

وقد حكمت محكمة استئناف كولومبيا عام ١٩٤٩ بأن نقد العمل العام يتطلب أحيانا نقد شخص صاحبه ، ولو ان شخصيته يجب الا تكون وحدها وبدانها موضع النقد ، إلا ان الصفات التي اظهرها عمله يمكن ان تكون موضع نقد وتحليل (هيل ، المرجع السابق ، ص ٢١٦) .

(١) من اقوال القاضي مارتن في قضية تريجر ضد صن برنتنج السابق الاشارة اليها (هيل ، المرجع السابق ص ٢٣٦) .

(٢) بال ، المرجع السابق ص ٧٧ - سبالوند ، المرجع السابق ص ٢٧٩ - جاتلي ، المرجع السابق ص ٢٥٦ - داوسون ، المرجع السابق ص ٤٥ .

(٣) جاتلي ، المرجع السابق ص ٢٥٧ - ستريت ، المرجع السابق ص ٢٤٤ .

على حياته الشخصية . وبعد ان رفع الدعوى كان قد عين قاضيا . ولم يحل ذلك بين ان تقر محكمة منصة الملك وقتئذ برئاسة قاضيها كوكبرن حق الجريدة فيما نشرته عنه . وقد قال القاضي كوكبرن في بيانه عند اصداره الحكم ، ان مستر سيمور لم يكن محاميا فحسب ، ولم يكن فقط عضوا في البرلمان . بل انه حاليا قاض من قضاة البلاد . فهو المسجل recorder لمدينة هامة ، له اختصاص مدني وجنائي . وهو قابل للعزل اذا كان سلوكه مما لا يكون معه جديرا بوظيفته . ومن ثم فان هذا السلوك يمكن ان يكون موضع مناقشة . ذلك انه مع هذه الظروف من المستحيل ان يقال انه ليس شخصا عاما وان سلوكه اذا كان متعلقا بصلاحيته ليشغل مركزا عاما ليس موضوعا صالحا للمناقشة . فمستر سيمور يشغل مركزا تعتبر فيه النزاهة والأمانة والشرف من الامور الجوهرية . واذا كان في حياته الخاصة قد اثبت انه غير جدير بهذه الصفات ، فمن المؤكد انه لا يمكن القول بأن موضوع النقد هذا ليس موضوعا عاما ، مادام ان الكاتب لم يتجاوز الحقيقة وحدود النقد النزيه (١) .

وفي حكم آخر سنة ١٩٢٠ ذكر القاضي سكراتون قاضي محكمة منصة الملك ، ان الحياة الخاصة لشخص عام قد تكون اساسية للتحقق من ملائمة لشغل وظيفته العامة . وهذه الحياة الخاصة قد تدل على انه غير جدير بشغل أي وظيفة عامة (٢) .

الاشخاص غير ذوي الصفة العامة :

اما الاشخاص غير ذوي الصفة العامة ، فان الاصل ان تصرفاتهم لا يجوز التعرض لها بالنقد . لانها ليست مما يتصل بالمصلحة العامة او بهم الجمهور .

ومع ذلك فان تصرفات الشخص الخاص قد تكون في بعض الظروف مما يهم الجمهور . وكلما تغيرت النظرة الى مركز الفرد في المجتمع ، وتغلبت القيم الاشتراكية ، كلما تعين توسيع الدائرة التي يجوز للناقد ان يطرقها بقلمه .

وقد قضت محكمة منصة الملكة في انجلترا ، بأن

(١) جاتلي ، المرجع السابق ، ص ٣٥٧ .

(٢)

Lyle-Samuel V. Odham's press 1920 - 1 K.B. 135 at 146.

العامة (١) . وليس الشخص العام هو الموظف العام وحده . بل انه كل شخص يتولى عملا بهم الرأي او يتصل بالجمهور . فالمحامي والطبيب يعد شخصا عاما ويجوز نقد تصرفاته العامة (٢) .

وأعمال القضاة بالتالي خاضعة للنقد . فشؤون القضاة مما يهم الجمهور ، مع ملاحظة ما سبق ان اشرنا اليه من الحرص على الا يتضمن هذا النقد تأثيرا على دعوى منظورة . كذلك يجوز التعليق على شهادة الشاهد التي ادلى بها في الجلسة العلنية او امام لجنة برلمانية ، مع ملاحظة ايضا الا يكون في ذلك تأثير على المحاكمة (٣) .

التصرفات الخاصة للشخص العام :

كذلك فان التصرفات الخاصة للشخص العام يمكن ان تكون موضع نقد ما دامت متصلة بعمله او تؤثر على قيامه به او تلقى ضروعا على صلاحيته (٤) .

وقد اباحت المحاكم الانجليزية نقد الحياة الخاصة للشخص العام منذ عام ١٨٦٢ في قضية Seymour V. Butterworth وقد كان المدعى فيها محاميا وعضوا في البرلمان ، فعلمت احدي الصحف

(١) ومن تطبيقات القضاء الانجليزي فيما يعتبر من الموضوعات التي لهم الرأي العام ويجوز التعرض لها بالنقد والتعليق ، مناقشات مجلس العموم في التماس قدم لفصل قاض ، والتعليق على اجتماع انتخابي ، وتصرفات نقب في انتخابات بلدية ، واخبار اجراءات جنائية امام قاضي الصلح ، وموضوع تشييد سفن للبحرية ، ومناقشة احد رجال الدين حول طريقة العبادة في كنيسة والاغراض التي تستخدم فيها الكنيسة ، ونظام ادارة وتمويل مستشفى ومدرسة ، والظروف الصحية لمساكن عمال الفحم لاحدى الشركات ومشروع للعلاج الطبي (بل ، المرجع السابق ص ٧٩) .

(٢) هيل ، المرجع السابق ص ١٠٤ .

(٣) جاتلي ، المرجع السابق ص ٤٥٩ - داوسون ، المرجع السابق ص ٤٥٠ - هيل ، المرجع السابق ص ١٠٤ . ومثل ذلك توجيه النقد الى مرشح في الانتخابات لوظيفة القضاء ، تاير ، المرجع السابق ص ٤٠٥ .

وقد قضت محكمة لويزيانا عام ١٩٥٦ ، بأنه لا جريمة في القول عن مرشح للقضاء انه لا يملك الكفاءة ولا اية صفات تؤهله للقضاء ، ولكنها رأت ان القول عن المرشح انه فريك مع حفة من المجرمين ، وأنه كان يتقاضى دفعات اسبوعية من القماريين الذين يخالفون القانون ، ومن المجرمين ، لا يعتبر نقدا بل استناد وقائع يتعين اثباتها حتى تستفيد الجريدة من الاباحة المقررة . (منشور في آرثر وكروسمان ، المرجع السابق ص ٣٤٦ و ٣٤٧) .

(٤) داوسون ، المرجع السابق ص ٤٥ - ستريت ، المرجع السابق ص ٣٤٢ - آرثر وكروسمان ، المرجع السابق ص ٣٠٩ - جاتلي ، المرجع السابق ص ٣٥٧ .

قديم ، فقال اننا يجب الاتعوق ابدا اية ملاحظات عن الكتاب واعمالهم ، فانها يجب ان تخضع للنقد ، فمن الممكن فضح ما جاء بها بل والسخرية منها اذا كان تأليفها يدعو الى ذلك . والا لكان اول من يكتب كتابا عن اى موضوع يمكن ان يحتفظ لنفسه باحتكار للرأى ، وهذا من شأنه ان يجعل الخطأ مستمرا (١) .

فيمكن للناقد ان ينشر رأيه فى العمل الفنى وفى صاحبه . فيمكنه ان يقول عنه انه يفتقر الى الذوق او الفكرة او ان اسلوبه غامض . ومهما اشتدت قسوة النقد فان هذا لا يهمل مادام ان الناقد لا يمسح وقائع الكتاب او العمل الفنى الذى ينقده ولا يهاجم شخصية الكاتب او الفنان تحت ستار نقد عمله الفنى (٢) . مع ملاحظة ما سبق ان ابديناه من انه كثيرا ما يصعب فصل عمل الفنان عن شخصه . فكل نقد لاذع لعمله يمس شخصه . ولكن هذا لا يؤثر على نزاهة النقد طالما ان النقد غير منصب اصلا على شخصه . فمن الجائز اتهم كاتب او فنان انه سطا على عمل فنى آخر ، مادام ان الناقد مستعد لاثبات صحة ما قرره (٣) .

وقد يلحق النقد على هذا النحو ضررا جسيما بالكاتب او الفنان الذى يعرض إنتاجه ويأمل فى رواجه . ولكن هذا لا يهمل . فالناقد ليس مسئولا فى هذه الحالة مادام كان ملتزما بحدود النقد حتى لو كان قاسيا وعنيفا . فالخسارة التى تلحق صاحب العمل الفنى المنقود فى هذه الحالة ، هى احدى

(١) حكم محكمة منصة الملك فى قضية كارفيد هود عام ١٨٠٨ . وقد وصف هذا الحكم بأنه أساس قانون نقد الأعمال الادبية والفنية (الحكم منشور برمته فى هيل ، المرجع السابق ص ٢١٥ - ٢١٨) .

(٢) وقد تقرر هذا المبدأ فى قضية كارهود السابق الاشارة اليها . وفى الولايات المتحدة الامريكية تقرر هذا المبدأ فى القضايا المعروفة بقضايا كوبر . ففى خلال المدة من ١٨٣٧ الى ١٨٤٥ رفع الروائى Fenimore Cooper عدة دعاوى قذف على عديد من الصحف التى انتقدت شخصه بمناسبة نشر بعض مؤلفاته ، ذاهبا الى ان النقد يجب ان يتناول العمل الفنى وحده دون شخص المؤلف ، وكانت أهم هذه القضايا هى القضية التى رفعها ضد وليام ستون الذى ملق على كتاب كوبر عنوانه تاريخ بحرية الولايات المتحدة وقد نسب اليه فيه الفسور وجنون العاطفة والدناءة والعقوق . وقد انتهت محكمة نيويورك بحكمها عام ١٨٤٠ الى أنه من الضعيف ان يقرأ هذه المقالات الا يتبين انها هجوم مباشر . وان كان متخفيا - على خلق المؤلف . (قضية Cooper V. Stone منشورة فى إدور وكروسمان ، المرجع السابق ص ٢١٥ - ٢٢٠) .

(٣) جاتلى ، المرجع السابق ص ٢٦٤ .

تصرفات شركة خاصة اذا كانت مما يمس مصالح عدد كبير من الناس فانها تعتبر من المسائل التى تهم الجمهور والتى يجوز تناولها بالنقد ، وطبقت ذلك على نقد شركة فحومات خاصة ، كانت قد استاجرت لعمالها فى احدى القرى منازل رأت احدى الصحف ان الشروط الصحية فيها ليست متوافرة ، فتعرضت لها بالنقد (١) .

ورغم عدم وجود سوابق قضائية أخرى فى القضاء الانجليزى ، الا ان الرأى ان حجم معاملات الشركة الخاصة وطبيعة نشاطها ، مثل الشركات او الأفراد الذين يتعاملون فى المواد الغذائية او الذين يقدمون خدمات للجمهور تؤدى الى اعتبار تصرفاتهم من الموضوعات الجائز نقدها (٢) . وقد قضى فى امريكا بأن التعليق على تصرفات شركة خاصة للتأمين على الحياة يكون جائزا لانها تتوسل فى عملها بثقة الجمهور وتستعين فى نشاطها بأمواله (٣) .

وبطبيعة الحال فان المؤسسات العامة والشركات التى تدير مرافق عامة تهم الجمهور يجوز نقد تصرفاتها لان نشاطها يتصل بالمصلحة العامة وبالجمهور . ومثلها المستشفيات والجمعيات التى تلجأ الى الاكتتاب لتمويل نشاطها (٤) .

كذلك فان بعض الاشخاص غير ذوى الصفة العامة ، قد تكون تصرفاتهم موضعاً للنقد ، اذا كانت مما يهم الرأى العام ، بأن يكونوا قد وضعوها تحت تصرف الجمهور . فمؤلفو الأعمال الادبية والفنية والممثلون والموسيقيون كل هؤلاء قد لجئوا الى الجمهور طالبين رأيه ، فيجب ان يكونوا مستعدين لقبول هذا الرأى (٥) . فهم بهذا يتنازلون عن أى حق لهم فى خصوصية تصرفاتهم (٦) .

وقد بين اللورد النبرو أهمية النقد الفنى فى حكم

(١)

South Hetton Co V. N.E. news, 1894 - 1 Q.B 133

(٢) جاتلى ، المرجع السابق ، ص ٣٦١ - سالوند ، المرجع السابق ص ٣٧٩ - داوسون ، المرجع السابق ص ٤٦ - ستريت ، المرجع السابق ص ٣٤٥ .

(٣) مشار اليه فى هيل ، المرجع السابق ص ١٠٣ .

(٤) جاتلى ، المرجع السابق ص ٢٦١ .

(٥) جاتلى ، المرجع السابق ص ٣٦٤ - ستريت ، المرجع السابق ص ٣٤٥ - سالوند ، المرجع السابق ص ٣٧٩ .

(٦) سالوند ، المرجع السابق ص ٣٧٩ .

كذلك فان تصرف أى شخص يمكن ان يكون محلا للنقد ، اذا كان هذا التصرف معروضا على الجمهور . ومن أمثلة ذلك : فنشرة اكتب تدعو الى الاكتتاب فى رأسمال شركة ، وموقف مدير فندق حيال نزلائه ، ومن يعلق على الناس انه اكتشف دواء معيناً ، ومن يكتب مقالا يعلن فيه رايه معيناً ، ومن يعرض بضاعة للبيع ، ومثل تصرفات الناس فى الأماكن العامة (١) .

ففى مثل الحالات يكون النقد جائزا ، ولا يكون امام من وجه اليه النقد الا ان يثبت ان عبارات النقد قد تجاوزت حدود النقد ، أو ان الناقد كان سىء النية (٢) .

وبلاحظ ان القانون وان كان يجيز النقد ، الا انه يجيز الرد ايضا . وقد نظم المشرع الفرنسى والمصرى حق الرد تنظيما كاملا .

ومع ان حق الرد غير منظم فى الشرائع الانجلوسكسونية ، مثل تنظيمه فى القانون الفرنسى وبلاد امريكا اللاتينية والتشريعات الاوربية ، الا ان المحاكم تقرر للمقدوف فى حقه حق الرد فى صحيفة اخرى ، ويعتبر استعمال هذا الحق من قبل الدافع الشرعى (٣) .

فلكل انسان الحق فى ان يدافع عن شخصيته . فهو واجبه نحو نفسه ونحو عائلته . ومن بدا الحرب على صفحات الجرائد ، عليه ان يتحمل نتائجها (٤) . هذه خلاصة لاحكام حق النقد فى القانون الانجليزى وفى القوانين الانجلو سكسونية التى انتقلت اليها الشريعة العامة الانجليزية .

وهى تصلح اساميا للاسترشاد فى تحديد ضوابط حق النقد فى القانون المصرى . لان حق النقد لم يقرر فى نص ، بل انه من اسباب الاباحة الناشئة عن استعمال الحق (٥) .

(١) جاتلى ، المرجع السابق ص ٣٦٦ - ستريت ، المرجع السابق ، ص ٣٤٥ .

(٢) جاتلى ، المرجع السابق ص ٣٦٨ - سالوند ، المرجع السابق ص ٢٨٠ .

(٣) سويندلر ، المرجع السابق ص ٢٤١ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٤٣ .

النتائج الطبيعية لمن يعرض عمله على الجمهور . فالجمهور هو الذى كان يمكن ان يمكن ان يضىف عليه الشهرة أو المجد أو المال . ومن حقه الا يمنحها له (١) .

كذلك يجوز نقد صورة أو تمثال معروض أو بناء اقامه مهندس ، ويوجه عام أى شىء جملة صاحبه معروضا على الجمهور (٢) . فقاعات الرقص والفناء والمسارح المفتوحة للجمهور يمكن نقد ما يجرى فيها وما تقدمه من برامج (٣) . ومثل ذلك نقد مباريات الالعاب الرياضية التى يشهدها الجمهور (٤) . فهذه المباريات قد أصبحت مما يستهوى الجمهور ، حتى ان الصحف تخصص لخبارها والتعليق عليها أبوابا كاملة . فمهما يكن النقد قاسيا أو مرا ، مثل القول من المباراة ان اللاعبين فيها يجهلون اصول اللعب أو ان النظام كان منعذما ، فان مثل هذا التعليق يعتبر من النقد الزيه (٥) .

(١) هال وكروسمان ، المرجع السابق ص ٢١٢ . وقد عين من ذلك لورد البرو فى الحكم السابق الاشارة اليه بقوله :

If the reputation or pecuniary interests of the person ridiculed suffer, it is *damnum absque injuria*. (Hale, op. cit., p. 217).

(٢) جاتلى ، المرجع السابق ص ٣٦٣ .

(٣) وقد قضت احدى المحاكم الامريكية بان المرح السبب المنشأة عامة Public Institution فيجوز نقد ما يقدم فيه لاهال ، المرجع السابق ص ٢٥٧ .

ويعتبر الحكم الصادر من محكمة منصة الملك عام ١٩٠٢ قضية Mc Quire V. Western morning news co. Ltd. سابقة فى شأن النقد المرحى ، وكانت احدى الصحف قد نشرت تعليقا على مسرحية غنائية ، كتبها وألفها شخص يدعى ماكوير وقال انها رقم تسميتها مسرحية الا انها فى الحقيقة كانت مؤلفة من مجرد سخافات وكانت الموسيقى بعيدة من ان تكون جذابة . وانه فى فرقة المسرح ماكوير ، لا يوجد أى ممثل أو ممثلة حسنة ، وباستثناء ممن واحد ، يمكن القول بانه لا يوجد من بينهم من هو صاحب صوت شجى . أما عرض الاغاني المتتادة ، ولا نقول البتة ، فلم يكن فيه ما من شأنه تحسين طابع هذه المسرحية ، اما الرقص فقد كان يفتقر الى الرضاة .

وقد ألفت محكمة منصة الملك حكما بالتعويض من هذا الغرض على اساس أن ما ينشر يعتبر نقدا مباحا .

(٤) وفى هذا المعنى حكم شهر لمحكمة نيويورك عام ١٩٣٠ (٥) خاصة بتطبيق على مباراة كرة قدم

نقايس على الأحكام

أيلولة بعض لأموال التي يلحقها التقادم إلى الحكومة

للككتور محي الدين اسماعيل عالم الدين المحامي

● البادئ: (١)

● الوقائع:

أرسل أحد البنوك كشف حساب إلى سيدة يونانية يخبرها فيه بأن رصيد حساب تركة مورثها لديه يبلغ ٣٩٥٠.٤٢ جم وذلك في ١٢/٣١/١٩٦٤ ، ولما تقدمت السيدة إلى البنك بالمستندات المثبتة لوراثتها ليصرف إليها رصيد هذا الحساب بوصفها الوريثة الوحيدة للمتوفى ، رفض البنك اجابتها إلى طلبها بحجة وجود حجز موقع على هذا الرصيد تحت يد البنك بتاريخ ٢٠/٦/١٩٦٥ . وإزاء رفض البنك اضطرت لاقامة دعوى أمام محكمة الأمور المستعجلة طالبة الحكم بعدم الاعتداد بالحجز المشار إليه واعتباره كأن لم يكن ، فدفع البنك بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطيا بسقوط حق الدائن في المطالبة بالأموال المودعة بالتقادم ورفض الدعوى . وفي ٣٠/١١/١٩٦٦ قضى في هذه الدعوى برفض الدفع بعدم الاختصاص كما قضى بعدم الاعتداد بالحجز واعتباره كأن لم يكن . وضار الحكم نهائيا فتقدمت السيدة إلى البنك لصرف الرصيد إلا أن البنك رفض مرة أخرى اجابتها إلى طلبها بحجة سقوط حق الطالبة بمضى أكثر من ١٥ سنة ، فأقامت ضده دعوى أخرى طالبة الزامه بدفع رصيد الحساب وفوائده اعتبارا من ٢٥/١٢/١٩٦٦ وهو تاريخ امتناعه عن السداد رغم التنبيه عليه بذلك على يد محضر . وأدخل البنك مصلحة الضرائب في الدعوى ليكون الحكم صادرا في مواجهتها .

وكان مورث السيدة اليونانية المذكورة قد توفي في ١٠/٥/١٩٣٣ ، وترك الرصيد ضالف الذكر لدى

١ - أن المشرع قد عمد في المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلى نقل ملكية المبالغ المذكورة في هذه المادة إلى الخزنة العامة بمجرد تقادمها . فهو يقضى بأن الدين المتقادم يضيع على الدائن ، ولكن لا تبرأ ذمة المدين بل ينتقل الدين إلى الدولة . ومن ثم فإن المدين يكون ذا صفة وصاحب مصلحة في الدفع بالتقادم ، إذ لا تبرأ ذمته منه في حالة ما إذا ثبت أنه قد أصابه التقادم .

٢ - إذا آل الدين إلى الخزنة العامة ، فلا أثر لتصرف يكون قد صدر من المدين بعد ذلك ، حتى ولو كان اقرارا بالدين ، إذ لا يملك المدين أن يقر بدين صار حقا للدولة .

٣ - إذا كان الحق المطالب به دينا للمورث ، فإنه يتقادم بمضى خمس عشرة سنة ويؤول إلى الحكومة إذا كان من الحقوق التي تنطبق عليها المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ولا يجوز للورثة التمسك قبل المدين بأن التقادم الذي يعول عليه في هذه الحالة هو تقادم حق الارث ومدته ثلاث وثلاثون سنة ، ولا يجوز لهم ذلك لأن المدين يعتبر أجنبيا عن التركة .

(حكم محكمة استئناف القاهرة - الدائرة الخامسة المدنية - في الاستئناف رقم ١٦٤٧ سنة ٨٥ قضائية بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٦٩ - نشر ملخصه في مجلة إدارة قضايا الحكومة - السنة الرابعة عشرة - العدد الثالث - من صفحة ٨١٦ إلى صفحة ٨١٩)

١٩٣٩ (١) هو ضرورة استقرار الحقوق بعد مضي مدة طويلة لتعذر معرفة الحقيقة في شأنها ، وأن مجرد مضي المدة الطويلة على الحق دون المطالبة به يعد سببا قائما بذاته لانقضاء الدين بقطع النظر عما اذا كان المدين قد وفاه من عدمه ، بمعنى أنه يجوز للمدين أن يتمسك بالتقادم الطويل ولو كان معترفا بعدم وفاء الدين ، وفي هذا يختلف التقادم الطويل عن غيره من أنواع التقادم التي تقوم على قرينة الوفاء ، وأنه من ثم فإن للبنك أن يتمسك بالتقادم رغم اعترافه في خطابه بتاريخ ٦٤/١٢/٣١ و ١٩٦٧/١٢/٣١ بعدم وفائه برصيد الحساب ومهما كان الرأي في خطاب البنك المذكور برصيد الحساب وتعرض مسئولية البنك في مواجهة صاحب الحساب فإن هذا الموقف من جانبه لا يسرى في حق مصلحة الضرائب لأن المبلغ المذكور قد استحق للدولة منذ ١٩٥٢/٢/٢٣ ولم يصدر من المصلحة أي قرار به كما أن البنك لم يتخذ منذ ذلك الحين وحتى ادخال المصلحة في الدعوى أية إجراءات تفيد معنى المطالبة أو قطع التقادم . وأضافت مصلحة الضرائب أن خطأ البنك ممثلا في الاعتراف بالدين لا تضار به المصلحة ولا يجوز مساءلتها ويظل البنك مسئولا عنه بمفرده في مواجهة صاحب الحساب الجاري .

وفي هذا الاستئناف قضى لصالح البنك استنادا الى أن الوريثة كانت تستطيع مطالبة البنك واتخاذ أي إجراء قاطع للتقادم ضده منذ قضى بإيقاف دعوى القسمة في ١٩٣٧/٤/٢٤ . واعتبارا من هذا التاريخ تحتسب مدة تقادم حقها فتنتهي في ١٩٥٢/٤/٢٣ ، ويؤول هذا الحق الى الحكومة طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . أما اقرار البنك فلا يعتد به لأنه لا يملك أن يقر بمبلغ آل الى الحكومة . وقد رفضت محكمة الاستئناف ما قيل من أن الحجز يوقف أو يقطع سريان التقادم لأن الأوراق لا تفيد وجود حجز ، وأن ما حدث في ١٩٣٥/٦/٢٠ إنما هو اعلان صحيفة دعوى القسمة الى البنك وما طلب اليه فيها من التحفظ على الرصيد . واذا كان الحكم المستعجل قد استشف من الأوراق وجود حجز وقضى بعدم الاعتداد به فإن قضاء الأمور المستعجلة لا حجية له أمام محكمة الموضوع . وقد

البنك . وفي ١٩٣٥/٦/٢٠ اقامت الجمعية اليونانية دعوى تطلب فيها قسمة الرصيد الموجود لدى البنك لأن والده المتوفى تنازلت عن نصيبها في الشركة للجمعية المذكورة ، كما طلبت الجمعية الحكم بإيلولة نصيب المتنازلة في الشركة اليها . ونهبت الجمعية في صحيفة دعواها على البنك بعدم التصرف في الشركة لحين الفصل في تلك الدعوى . وفي ١٩٣٧/٤/٢٤ قضى بإيقاف تلك الدعوى لحين الفصل في موضوع دعوى أخرى قائمة أمام المحاكم القنصلية . ومنذ ذلك التاريخ لم تطلب المدعية البنك حتى قام هو بإرسال كشف حساب اليها مرتين : احدهما في ١٩٦٤/١٢/٣١ والاخرى في ١٩٦٧/١٢/٣١ .

وأمام محكمة أول درجة قضى لصالح السيدة اليونانية استنادا الى أنه قد بان للمحكمة من مستندات المدعية أن البنك أخطرها برصيد حساب شركة مورثها مرتين في ٦٤/١٢/٣١ وفي ٦٧/١٢/٣١ وهو ما يفيد عدم تمسك البنك بالتقادم الذي يدفع به الدعوى لما فيه من معنى اعلام العميل ببيان حسابه ومطالبته بإبداء الرأي فيه .

ولم يرضى البنك هذا الحكم فاستأنفه أمام محكمة استئناف القاهرة موجهة استئنافه ضد السيدة الوريثة وضد مصلحة الضرائب ، مستندا الى أنه قد فات محكمة أول درجة أن التقادم المدفوع به لم يتقرر لصالح البنك حتى يكون تصرف البنك بالاختطاف قاطعا للتقادم ، بل هو مقرر لصالح مصلحة الضرائب وعليه فلا يملك البنك قطع ذلك بالتقادم بل أن مصلحة الضرائب هي التي تملك ذلك .

أما مصلحة الضرائب فقد اتخذت من هذا الاستئناف موقفا آخر ، إذ طلبت اخراجها من الدعوى بلا مصاريف ، استنادا الى أن البنك المستأنف قد طلب في صحيفة استئنافه إلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه ، وذلك يفيد نزول البنك من طلبه أن يكون الحكم الصادر في الدعوى في مواجهة مصلحة الضرائب ، وتكون دعواه قبيل المصلحة المذكورة دون أية طلبات . ثم استطردت مصلحة الضرائب تقول أنه تدعيما لموقف البنك في مواجهة المدعى عليها فإن مبنى التقادم الطويل الوارد في المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة

(١) الواقع أن التقادم الوارد في هذه المادة ليس دائما من قبيل التقادم الطويل ، فقد يكون تقادما قصيرا . وسيأتي بيان ذلك .

وأحكام هاتين المادتين مأخوذة من التشريع الفرنسي (١) ، وهي تنشئ موردا ماليا للدولة عن طريق اضافة الأموال التي يلحقها التقادم في حالات معينة الى الحكومة . وليس هذا المورد موردا ضريبيا - رغم أنه وارد في قانون الضرائب - وإنما هو تعديل للقواعد القانونية العامة المتعلقة بالتقادم (٢) فالقيم والمبالغ التي تؤول الى الحكومة لتقادمها ليست ضرائب مفروضة . وتفيد هذه الفكرة في حل بعض المسائل نخص منها بالذكر :

١ - إذا كان هناك سبب لوقف التقادم لا يعلمه المدين ، فأدى المبالغ التي في ذمته الى الحكومة ، كان للدائن الرجوع على المدين ، وكان لهذا الأخير الحق في الرجوع على الدولة لاسترداد هذه المبالغ ، ولا يسقط حقه في استردادها بمضي ثلاث سنوات لأن هذه المبالغ لا تعتبر ضرائب محصلة بغير حق (٣)

٢ - يستتبع عدم توريد القيم والمبالغ التي يلحقها التقادم الى مصلحة الضرائب توقيع عقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ١/٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ولكنه لا يستتبع الحكم بالتعويض المنصوص عليه فيها والذي لا يقل عن ٢٥٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة ، لأن المادتين ٢٨ و ٢٩ لا تشيران الى أية ضريبة (٤) .

(١) نصت المادة ١١١ من قانون ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٠ على أيلولة المبالغ التي يلحقها التقادم الى الدولة ، وقد عدل هذا القانون بقانون ٢٩ من ابريل سنة ١٩٢٦ وقانون ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٣٦ ، ثم أدمجت هذه الاحكام في تقنين الضرائب العام في المادة ٢٥٥ منه . انظر : hubert guitard

La prescription au profit de l'Etat et ses problemes. Banque, 1957-519.

(٢) الدكتور محمد حلمي مراد : تشريع الضرائب الجزء الاول - طبعة ١٩٥٢ - فقرة ٨٦ - ص ٩٣ ، الدكتور محمود رياض عطية : التوسيط في تشريع الضرائب - طبعة ١٩٦٥ - فقرة ٢٨٢ - ص ٢٠٦ .

(٣) محمود رياض عطية : المصدر السابق - فقرة ٢٨٥ - ص ٢٠٨ .

(٤) محمود رياض عطية : فقرة ٢٨٥ - ص ٢٠٨ . ورغم ان المبالغ والقيم التي تؤدى الى الحكومة لا تعتبر ضريبة ، الا أنه لوحظ في فرنسا أنه بمرور الزمن صارت المبالغ والقيم التي تؤود دوريا الى الحكومة كلما لحقها التقادم أشبه بضريبة مفروضة الامر الذي حدا بالشرع في فرنسا الى نقل الاحكام المتعلقة بهذا التقادم الى تقنين الضرائب العام كما تقدم - انظر جيتار - المصدر السابق - ص ٥١٩ .

اعتبرت محكمة الاستئناف مدة التقادم التي يعتد بها في هذا الشأن هي التقادم المدني الطويل (١٥ سنة) ورفضت طلب الورثة اعتبار مدة التقادم هي مدة تقادم حق الارث التي تبلغ ثلاثا وثلاثين سنة لأن البنك أجنبى عن التركة .

● التعليق :

يبدو لنا ان معالجة كيفية تطبيق المحكمة للمادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يحتاج الى ايضاح حكم هذه المادة وبيان الآراء الفقهية في شأنها بإيجاز ، وبحسب ما يقتضيه المقام .

لذلك سنعرض في مبحث اول حكم أيلولة المبالغ التي يلحقها التقادم الى الحكومة ، وفي مبحث ثان كيف قامت المحكمة بتطبيق هذا الحكم .

المبحث الأول

مبدأ أيلولة المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم

الى الحكومة

يجرى نص المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بما يلي :

« تؤول الى الحكومة نهائيا جميع المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم قانونا بعد تاريخ العمل بهذا القانون ويسقط حق أصحابها في المطالبة بها ، وتكون مما يدخل ضمن الأنواع المبينة بعد :

١ -

٢ -

٣ - الودائع النقدية او بصفة عامة كل مبلغ يكون مطلوبا من المصاريف ودور التسليف وغيرها من المحال التي تقبل الودائع أو تفتح حسابات جارية » .

وتفرض المادة ٢٩ من نفس القانون على : « الشركات والمصارف والمحال والهيئات والجماعات المنصوص عليها في المادة السابقة أن توافي مصلحة الضرائب في ميعاد لا يتجاوز آخر مارس من كل سنة ببيان عن جميع الأموال والقيم التي لحقها التقادم في بحر السنة السابقة وآلت ملكيتها الى الحكومة طبقا للمادة المذكورة . وعليها أن تورد المبالغ والقيم المذكورة الى الخزانة اما وقت تقديم البيان أو على الأكثر في بحر الثلاثين يوما التالية » .

لأن التقادم يقوم على قرينة الإهمال في المطالبة بالحق ، وهذه القرينة تقوم في جانب الحكومة ، مادام ممثلوها في هذا الشأن - وهم موظفو مصلحة الضرائب الذين وكل اليهم حصر وتحصيل هذه المبالغ والذين يقومون بالتفتيش الضريبي من حين لآخر على المنشآت الخاضعة للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - لم يؤدوا واجبهم بشأنها . وليست لديون الدولة حصانة ضد التقادم كتلك التي قررها القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ بالنسبة إلى أموال الدولة الخاصة ، لأن الحصانة والحماية المقررة في القانون المشار إليه خاصة بحق ملكية الدولة لأموالها ، وهو من الحقوق العينية ، أما ديون الدولة قبل الغير فهي من الحقوق الشخصية ولذلك يمكن أن يلحقها التقادم .

وتبدأ مدة التقادم بالنسبة إلى الودائع المصرفية من يوم استحقاقها ، أي من يوم حلول الأجل إذا كانت الوديعة لأجل (١) ، أو من يوم ايداعها إذا كانت وديعة تحت الطلب ، أو من يوم قفل الحساب الجاري إذا كانت الوديعة في حساب جار (٢) .

وينقطع سريان التقادم إذا أرسل بنك إلى عميله كشف حساب لأن هذا الكشف يتضمن الإقرار صراحة بالمبالغ المودعة لدى البنك . كذلك ينقطع سريان التقادم بالتعامل في الحساب سواء بالإيداع أو السحب بواسطة العميل ، وبالإضافة أو الخصم بواسطة البنك ، لأن هذا التعامل يفيد ضمنا الإقرار بوجود الوديعة ، كما ينقطع التقادم بالمطالبة بالوديعة (٣) . وتسري مدة تقادم جديدة اعتبارا من تاريخ كشف الحساب أو من تاريخ السحب أو الإيداع . وإذا كان الاتفاق على أن تكون الوديعة لمدة سنة تتجدد تلقائيا سنويا ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في إنهاء الوديعة ، فإن سريان التقادم ينقطع مع كل فترة تتجدد فيها الوديعة فلا تتقادم . فإذا أخطر أحد الطرفين الآخر بانتهاء الوديعة فإن التقادم يسري بلا انقطاع من تاريخ انقائها .

ولا تسري المادة ٢٨ إلا على المبالغ التي يلحقها التقادم « قانونا » ، ويتربط على ذلك أن المبالغ التي يسقط الحق فيها بالاتفاق لا تؤول إلى الحكومة وإنما تذهب إلى المدين (١) . ولا يشترط أن يقع التقادم وفق أحكام القانون المدني ، بل يكفي أن يكون نتيجة تطبيق أي قانون قائم أيا كانت مدة التقادم التي يقررها . على أنه إذا تعلق الأمر بمدة سقوط ولا يعتبر من قبيل التقادم المسقط فلا ينطبق حكم المادة ٢٨ (٢) .

ويرى الفقه في مصر وفي فرنسا عدم التوسع في تفسير حكم تملك الدولة للأموال التي يلحقها التقادم ، لأنه حكم استثنائي (٣) . وتطبيقا لذلك إذا كان المدين لم يقم بتوريد المبالغ التي لحقها التقادم لديه إلى الحكومة ومرت سنوات وسنوات دون أن يؤديها إلى الحكومة ودون أن تطالبه الحكومة بأدائها ، فإن هذا الوضع لا يتصور أن يظل قائما إلى ما لا نهاية ، ولا يتصور أن يظل للحكومة الحق في أن تطالب المدين أو ورثته بهذه المبالغ ولو بعد مئات السنين ، لأن هذا يبعث الاضطراب في التعامل ، ولا يساعد على استقرار الأوضاع . لذلك - وطبقا لقاعدة التفسير الضيق للنص الاستثنائي - فإن حق الدولة في الحصول من المدينين المعنيين في المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم لديهم يمكن أن يسقط أيضا بالتقادم . كأي حق شخصي للدولة قبل الغير (٤) . وليس في هذا غرابة

(١) محمود رياض عطية : فقرة ٢٨٥ - ص ٣٠٦ . ويعطى مثالا بأحدى الشركات تنص في قانونها النظامي على أن الكوبونات التي لا تقدم خلال سنة تؤول قيمتها للشركة ، ويقترح أن يعدل التشريع المصري كما عدل التشريع الفرنسي بما يجعل المبالغ التي تتقادم اتفاقا تؤول إلى الحكومة كالمبالغ التي تتقادم قانونا . ونحن نرى أن حكم المادة ٢٨ في وضعه الحالي يفتقر إلى تبرير سليم كما سيأتي ، واقتراح التوسع فيه يكون أشد اقتضارا إلى تبرير سليم . ومن ناحية أخرى نلاحظ أنه طبقا للمادة ١/٢٨٨ منى لا يجوز الاتفاق على أنه يتم التقادم في مدة تختلف عن المدة التي عينها القانون إطالة أو تقصيرا .

(٢) محمد حلمي مراد : فقرة ٨٦ - ص ٩٤ ، الدكتور على جمال الدين موسى : عمليات البنوك من الوجهة القانونية - طبعة ١٩٦٩ - فقرة ٧٦ - ص ٦٨ وهامش ١ بصفحة ٦٨ .

(٣) انظر : د. سافاتييه في تعليق على حكم دائرة العرائض بمحكمة النقض القرضية في ٥ فبراير سنة ١٩٣٤ - دالوز ٣٤ - ١ - ١٦١ .

(٤) الاستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري : الوجيز في شرح القانون المدني الجديد - ج ١ - ص ١٢٢٨ - هامش ٣ .

(١) السنهوري : الوجيز - ج ١ - ص ١٣٥٥ - هامش ٣

(٢) على جمال الدين : ص ٦٨ وهامش ٢ من صفحة ٦٩ .

(٣) سافاتييه : التعليق المشار إليه آنفا ص ١٦٢ .

نزع ملكية لغير المنفعة العامة وبدون تعويض (١) .
كما أن إقامة التقادم على قرينة الوفاء والقول بأن
هذه القرينة يتعذر التمسك بها مع وجود دفاتر
البنك التي تكذبها منطق غير مفهوم إذ لا يعقل أن
يحرم من ميزة التقادم كل من يمسك حسابات
جارية منظمة (٢) .

وقد تعرض حكم انتقال ملكية الأموال التي
يلحقها التقادم إلى الحكومة لثقة فقهي شديد سواء
في مصر أو في فرنسا . فيقول عنه سافاتييه أنه
يشكل نوعاً من المسخ القانوني *une sorte*

de monstre juridique (٣) ويرى جيتار أن الحجج
الناقصة وغير المنطقية التي سيقى في معرض تبرير
هذا الحكم تخفى أكثر مما تكشف عن القصد المعوج
للمشروع *la tortueuse intention du législateur* (٤)

ويرى الأستاذ الدكتور السنهوري مع
بعض أعلام الفقه الفرنسي في شأن النص على
انتقال ملكية الأموال التي يلحقها التقادم
إلى الحكومة أنه : « قد عمد إلى مصادرة أموال
الأفراد في غير الأحوال التي تجوز فيها المصادرة ،
ثم أنه قد ألقى الاضطراب والبلبلة في قواعد التقادم
إذ أخضع طائفة من الأموال إلى نظام خاص يشد
عن نظام التقادم . فأنار كثيراً من الصعوبات
والمسائل الشائكة . فهل يجوز مثلاً للمدين في
الحالات التي عرض لها التشريع أن يقر بالمدين فيقطع
فيقطع التقادم ؟ وهل يقف سريان التقادم إذا قام سبب
يستوجب وقف السريان ؟ وهل إذا دفع المدين
الدين بعد تقادمه إلى الدائن يجوز له استرداده ؟
وهل يتخلف عن الدين بعد تقادمه التزام طبيعي ؟
وهل يجوز للقاضي أن يحكم بالتقادم من تلقاء نفسه
إذا لم يتمسك به المدين ؟ كل هذه صعوبات أثارها
هذا التشريع الشاذ ، فدل بذلك على مبلغ الفوضى
والاضطراب التي يلقينها المشرع في المعاملات بين
الناس عندما يشرع وهو مشغول باعتبارات مالية
تتعلق بالخزانة » (٥) .

وقد اختلف في أساس وفي تبرير التقادم
المنصوص عليه في المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ .

ف قيل في أساس هذا التقادم أنه ليس تقادماً
مسطقاً ، لأن حق الدائن يسقط دون أن ينقضى
التزام المدين ، ولا يعتبر تقادماً مكسباً لأن التقادم
المكسب لا يرد إلا على الحقوق العينية ، ولذلك
يعتبر تقادماً ناقلاً *prescription translativ*

لأن الحق لا يسقط بل ينتقل إلى الحكومة (١) .
وذهب رأي إلى أنه نوع من المصادرة لصالح
الخزانة العامة ، وذهب رأي ثالث إلى أن الأثر
الذي يهدف إليه القانون إنما يتم على مرحلتين : في
المرحلة الأولى يقع التقادم قانوناً ، وفي المرحلة
الثانية يؤول الحق إلى الدولة ، ويرتب على ذلك
أن المدين إذا لم يتمسك بالتقادم ضد المطالب فإن
الحقوق المذكورة لا تؤول إلى الدولة لأنها يلحقها
التقادم قانوناً (٢) . ونلاحظ أن هذا الرأي الأخير
يفتح الباب للتحايل على النص إذ يسمح للدائن بأن
يتفق مع المدين على عدم التمسك بالتقادم ما دام
المدين لن يستفيد منه لأيلولته إلى الحكومة ، وفي
مقابل ذلك ينزل له الدائن عن جزء من دينه .

وقيل في تبرير أيلولة المبالغ والقيم التي يلحقها
التقادم إلى الدولة ، أن التقادم مبنى على قرينة
الوفاء ، وهذه القرينة منتفية إذا كان المدين شركات
أو مصارف لها من انتظام حساباتها ما يقطع فيما
إذا كان الدائن قد استوفى حقه منها أو لم يستوفه ،
فإن لم يستوفه فعلاً فلا محل لقيام قرينة على
الوفاء . وقد أخذ على هذا التبرير أنه غير مقنع ،
لأنه لا موجب لأن محل الحكومة محل الدائن بانقضاء
مدة التقادم . وما دما قد لبينا الحق ولم نسقطه
بانقضاء هذه المدة ليقيننا أن الدائن لم يستوفه ،
فإن الوضع السليم هو أن يبقى الحق لصاحبه لا أن
تستولي الحكومة عليه دون مقابل ، فتكون قد

(١) الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري : مخالفة
التشريع للدستور والانحراف في استعمال السلطة التشريعية
- بحث بمجلة مجلس الدولة - السنة الثالثة - يناير ١٩٥٢
- ص ٨٢ .

(٢) على جمال الدين : فقرة ٧٥ - ص ٦٦ .

(٣) دالوز : ٣٤ - ١ - ١٦١ .

(٤) جيتار في مجلة بانك - ١٩٥٧ - ٥١٩ .

(٥) السنهوري : الوسيط - ج ٢ - ص ١٦٤ هامش ١ .

(١) سافاتييه : ص ١٦١ ، وانظر أيضاً :
Henri LALOU :

Droit fiscal contre code civil

دالوز الأسبوعي : ١٦٣٧ - ١١ .

(٢) أنظر في مرض هذا الرأي : على جمال الدين - فقرة

٧٥ - ص ٦٦ .

الضريبة يسقط بالتقادم ليؤول الحق فيه الى الحكومة ذاتها ؟

امام هذا الاطلاق والتعميم في نص استثنائي ، كان لا بد من معالجة الأمر بتفسير المبالغ المطلوبة من المصارف ودور التسليف بقياسها على لفظة « الودائع النقدية » التي صدر بها هذا النص ، وعلى عبارة « وغيرها من المحال التي تقبل الودائع او تفتح حسابات جارية » التي اختتم بها هذا النص (١) . فينصرف بذلك معنى المبالغ التي تكون مطلوبة من المصارف الى المبالغ التي تكون مطلوبة لعملاء هذه المصارف في علاقتهم بها من الناحية المصرفية ، أي من ناحية الخدمات التي يسديها اليهم البنك بواسطة نشاطه المصرفي . فيخرج من هذا النطاق الضرائب والرسوم لأنها ليست مستحقة لعملاء ، ويخرج منه ايجار المباني واشتراكات التليفونات ومقابل استهلاك المياه والتيار الكهربائي وحقوق العاملين بالبنك وما الى ذلك ، اذا مضى على كل نوع من هذه الأنواع مدة التقادم الخاصة به ، لكونها ليست مستحقة لعملاء من خلال النشاط المصرفي الذي يمارسه البنك ، فلا تؤول الى الحكومة بعد تقادمها وانما تؤول الى البنك . ولكن اذا كان لاي من الدائنين بالمبالغ التي اشرنا اليها حساب لدى البنك واودع البنك فيه ما عليه من هذه الديون فان طبيعة الدين تتغير في هذه الحالة ، فاذا لحقه التقادم في الحساب آل الى الحكومة . ويدخل في نطاق الفقرة الثالثة من المادة ٢٨ الودائع بأنواعها المختلفة سواء كانت في حساب بسيط او في حساب جار او في حساب باخطار سابق ، او كانت وديعة آجلة او دفتر توفير ، فتؤول المبالغ الموجودة في أي وعاء من هذه الأوعية الى الحكومة اذا لحقها التقادم .

(١) هذا هو ما يعرف في الفقه الاسلامي « بحمل الطلق على التقييد » اذا اتحد في الحكم والسبب الذي بني عليه الحكم . انظر عبد الوهاب خلاف : علم اصول الفقه - الطبعة الثالثة - ص ٢١٧ . وقد نحا الفقه الفرنسي ايضا هذا المنحنى في تفسير هذا النص . انظر : ساقايبه - المصدر السابق - ص ١٦١ - ١٦٢ .

وفي مقال للأستاذ الدكتور السنهوري بمجلة مجلس الدولة (١) يقول أن نص المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضرائب الدخل يغلب أن يكون منظويا على انحراف في استعمال السلطة التشريعية (٢) . لذلك نحبذ أن يتدخل المشرع الآن بإلغاء هذا النص .

ولعل أبرز عيوب المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو تلك الصيغة المطلقة التي جاءت بها الفقرة الثالثة منها والتي صدرنا بها هذا المبحث . فعبرة : « أو بصفة عامل كل مبلغ يكون مطلوبا من المصارف ودور التسليف » عبارة مطلقة اطلاقا غير مقبولة . أليست الضرائب ورسوم الدمغة من المبالغ التي تكون مطلوبة من المصارف حين تستحق عليها ؟ أليست ايجارات المباني التي تشغلها المصارف واشتراكات التليفونات ومقابل استهلاك المياه والتيار الكهربائي من المبالغ المطلوبة من المصارف مقابل الانتفاع بها ؟ فهل يمكن أن يقال أن هذه المبالغ عندما يلحقها التقادم تؤول الى الحكومة أيضا ؟ وهل يتسق هذا مع حكم التقادم المنصوص عليه بالنسبة الى كل نوع من هذه الديون ؟ وهل يكون منطقيا أن يقال أن حق الحكومة في دين

(١) مجلة مجلس الدولة - السنة الثالثة - يناير ١٩٥٢ - ص ٨٢ .

(٢) والانحراف في استعمال السلطة التشريعية منده (قياسا على عيوب القرار الإداري) يجب يتعلق بالفاية من التشريع . ذلك أن التشريع كان يخالف الدستور في نصوصه واحكامه قد يخالفه في روحه وفحواه ، فيعد ذلك انحرافا في استعمال السلطة التشريعية ، ويقدر هذا الانحراف بمعيار موضوعي بحث لا بمعيار ذاتي ، أي بمعيار المصلحة العامة التي يتوخاها المشرع والتي يجب ألا ينحرف عنها والا كان التشريع باطلا . ولا يعول في هذا النطاق على معيار ذاتي لانه لا يتصور أن يشب الى البرلمان قصد الاضرار أو تحقيق غايات شخصية . ويقع الانحراف في استعمال السلطة التشريعية حيث تكون للمشرع سلطة تقديرية ، أي حيث لا توجد قيود في الدستور تحد من سلطة المشرع في وضع التشريع . والاصل أن للمشرع هذه السلطة ما لم يقيد الدستور بقيود محددة . ويجب الانحراف في استعمال السلطة التشريعية عيب احتياطي لا يلجأ اليه ولا يبحث فيه الا اذا لم يكن هناك مخالفة صريحة للدستور . ان المخالفة الصريحة أيسر اكتشافا من البحث في الاغراض . ذلك أن التشريع المخالف للدستور باطل ظاهرا وباطنا أما التشريع المشوب بعيب الانحراف فهو ظاهر الصحة باطن البطلان انظر مجلة مجلس الدولة - السنة الثالثة - يناير ١٩٥٢ - ص ٥٩ - ٨٢ .

المبحث الثاني

التطبيق على وقائع الدعوى

هناك بعض العناصر المجهولة في موضوع الدعوى ، لم يتناولها الحكم لأنها - في الغالب - لم تكن موضع مجادلة بين الأطراف في النزاع . فالدعوى القائمة أمام المحاكم القنصلية والتي بسببها أوقف السير في دعوى القسمة لم نعرف شيئا عن موضوعها وعما انتهت اليه ليتبين لنا اثر ذلك في التقادم . كذلك لم نعرف ما اذا كانت السيدة في تاريخ وفاة مورثها قاصرا ام لا ، لتحديد اثر ذلك في التقادم . على أن هذه العناصر المجهولة لا تؤثر كثيرا اذ لو كان لها تأثير في الدعوى لما فات الخصوم والمحكمة تبين هذا التأثير ، لذلك سنمضي في بحث الحكم موضع التعليق دون التعرض لهذه العناصر .

وقد كان واضحا في وقائع الدعوى أن ثمة أخطاء في جانب البنك يمكن أن يكون مسئولا مدنيا عنها . فالبنك قد أرسل الى الورثة كشفا يفيد أن لمورثها لديه مبالغ معينة ، ولما تقدمت لصرفها امتنع عن ذلك بدعوى وجود حجز على هذه المبالغ ، ولم يكن ذلك صحيحا كما أثبت الحكم الاستثنائي ، وتسبب بذلك في التجاء الورثة الى القضاء للحكم لها بعدم الاعتداد بالحجز الوهمي الذي زعمه البنك ، ففضى بعدم الاعتداد به . وتقدمت مرة أخرى لصرف المبالغ فرفض البنك ثانية بدعوى أن التقادم قد لحقها ، هذا بينما أرسل البنك كشف حساب آخر الى الورثة متضمنا الاقرار بالمبالغ المذكورة . ولا شك في أن هذه الأخطاء في مسلك البنك لا تصدر عن مثله ، اذ كان عليه أن يتحرى الإجابة السليمة من أول الأمر ، فلا يدعى وجود حجز وهمي حتى لا يتكبد العميل نفقات دعوى عدم الاعتداد بالحجز . وقد كانت هذه الأخطاء ملحوظة ، حتى أن مصلحة الضرائب قد ألحقت اليها في مذكرة دفاعها ونقلت المحكمة عنها أسباب الحكم العبارة التالية : « أن خطأ البنك ممثلا في الاعتراف بالدين لا تضار به المصلحة ولا يجوز مساءلتها ويظل البنك مسئولا عنه بمفرده في مواجهة صاحب الحساب الجاري » . على أننا لن نتناول هذا الخطأ بتعليق رغم أن وقائع الدعوى تنطبق به لسبب بسيط هو

أن السيدة لم تتمسك به أمام المحكمة كما هو ظاهر من الحكم الاستثنائي الذي عرض كل أوجه دفاعها . وانما يهمنا أن نبرز في هذه المناسبة التطورات المصرفية الجذرية التي عاصرت أو سبقت بقليل موضوع هذه الدعوى ، ذلك أن عام ١٩٦٤ كان عام ثورة مصرفية من نواع عديدة ، فقد ادمج بنوك في بنوك أخرى ، وتم اعتبارا من أول يوليو ١٩٦٤ توزيع معاملات مؤسسات وشركات القطاع العام والهيئات العامة على البنوك بحيث يختص كل بنك بالتعامل مع عدد معين من المؤسسات والهيئات والشركات . وتبادلت البنوك فيما بينها الأرصدة والعمليات الخاصة بهذه الجهات طبقا لهذا التوزيع . وقد أدى ذلك الى ظهور ما كان مختفيا من الأرصدة والعمليات لدى البنوك سواء كانت خاصة بالقطاع العام أم بالقطاع الخاص والأفراد . وفي نهاية ذلك العام أرسلت البنوك كشوف حسابات الى عملائها على نطاق واسع على ضوء ما ظهر من الأرصدة التي كانت في زوايا النسيان . وكانت الحالة موضوع الدعوى من بين هذه الحالات .

ولنا على الحكم محل التعليق ملاحظات نوردتها فيما يلي :

أولا : إن المحكمة الاستثنائية قد نفت تعلق هذه المبالغ بالارث . وقالت في أسباب حكمها انه : « لا محل لقول المستأنف ضدها الأولى (الورثة) بأنه من حقوق الارث التي تسقط بمدة أطول من ذلك اذ إن البنك المستأنف أجنبى عن التركة » .

ولا يبدو لنا أن هذا القول صحيح ، ذلك أن المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها ، الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ تنص على أن : « القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التي مضي عليها خمس عشرة سنة مع تمكين المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى له في عدم اقامتها ، الا في الارث والوقف فإنه لا يمنع من سماعها الا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكين وعدم العذر الشرعى وهذا كله مع الانكار للحق في تلك المدة » . وقد ذهبت المحكمة الاستثنائية في تفسير هذا النص الى أنه لا ينطبق على ظروف الدعوى « اذ أن البنك المستأنف أجنبى

المادة لم نمنس مدد التقادم التي وردت بشأنها نصوص خاصة فقالت : « يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا الحالات التي ورد عنها نص خاص في القانون » . ولأئحة ترتيب المحاكم الشرعية قد أصدرت بمرسوم بقانون ، لذلك يعتبر المنع من سماع الدعوى الوارد في المادة ٣٧٥ منها من الحالات التي ورد عنها نص خاص في القانون (١) .

لذلك نرى أن المحكمة الاستئنافية قد جنحت عن الصواب حين أوجدت تفرقة لا أساس لها باعتبار مدة المنع من سماع الدعوى في الإرث خمس عشرة سنة فقط لمن كان أجنبيا عن التركة دون أن يساندها النص في ذلك ، ودون أن تبين لنا المصادر التي استمدت منها هذه التفرقة .

وفي خصوص وقائع الدعوى ، إذا احتسبت مدة تقادم حق الإرث من تاريخ وفاة المورث في ١١/٥/١٩٣٣ ، فإن حق الوريثة يتقادم أو يمنع سماع الدعوى به بعد ٣٣ سنة قمرية من التاريخ المشار إليه (٢) ، وبذلك يقع يوم ٣١/١٢/١٩٦٤ (تاريخ كشف الحساب المرسل من البنك إلى الوريثة) خلال مدة الثلاث والثلاثين سنة ويكون كشف الحساب المرسل في هذا التاريخ قاطعا لسريان التقادم أو قاطعا لمدة المنع من سماع الدعوى إذ يعتبر اقرارا بالحق لأن شرط اكتمال هذه المدة هو استمرار الخصم في انكار الحق طوالها . ولا يتفق مع الانكار ارسال كشف بالحساب .

ثانيا : إذا افترضنا جدلا أن مدة التقادم التي يجب اعمالها هي خمس عشرة سنة فقط ، فإن وقوع التقادم لصالح الحكومة مع ذلك يحتاج إلى نظر . ذلك أننا إذا اعتبرنا أن حق الوريثة قد سقط بعد ١٥ سنة من تاريخ وقف دعوى القسمة في ٢٤/٤/٣٧ وآل إلى الحكومة في ٢٣/٤/١٩٥٢ ، ولم يعد البنك يملك أن يقر بهذا الحق بارسال كشف حساب كالذي أرسله في ٣١/١٢/١٩٦٤ ، فإنه يجب أن يلاحظ إلى جانب ذلك أن المبلغ

عن التركة « ، ورتبت على ذلك أن مدة التقادم لا تكون ثلاثا وثلاثين سنة وإنما تكون خمس عشرة سنة فقط . وقد رجعنا إلى الأصول الفقهية التي استمد منها نص المادة ٣٧٥ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية وتلك التي تناولته بالشرح والتعليق ، فلم نجد احدا يذهب إلى ما ذهب اليه المحكمة الاستئنافية من التفرقة بين من كان أجنبيا عن التركة فتكون مدة التقادم التي تعمل في مواجهته خمس عشرة سنة ، وبين من كان طرفا في التركة فتكون مدة التقادم التي لا يسقط حق الوارث في مطالبته إلا بعدها هي ثلاثا وثلاثين سنة . فالنص كما قدمناه لا يتضمن مثل هذه التفرقة ، والتعليقات الفقهية على هذا النص تستخلص منه شروطا ثلاثة لانطباقه هي :

١ - أن يكون قد مضى على حق المطالبة ١٥ سنة فيما عدا الإرث والوقف فإن المدة فيها ٣٣ سنة .

٢ - أن يكون صاحب الحق متمكنا من رفع الدعوى حتى يحمل سكوته على التقصير والتفريط ، وبذا يخرج ما إذا كان لصاحب الحق عذر ، كما لو كان قاصرا أو معتوها أو غائبا أو كان خصمه ذا بطش فخشى مقاضاته أو كان المدين معسرا ثم أيسر .

٣ - أن يكون الخصم منكرا للحق في كل المدة لأن اقراره تسليم للمدعى بحقه فتكون الدعوى مقبولة . وتحسب المدة بالسنين القمرية لأن الحكم مقتبس من كتب الفقه (١) . ويقرر فقهاء الشريعة الإسلامية هذا الحكم أيضا ويضيفون أن لولى الأمر أن يأمر بتقصير مدة الثلاث والثلاثين سنة فيجعلها خمس عشرة سنة مثلا ، فإذا أمر بذلك وجب على القضاة التزام المدة التي حددها الحاكم ، وتكون الدعوى غير مسموعة بانقضاء هذه المدة « للمنع السلطاني » (٢) . ولكن يجب ألا يفهم من هذا أن نص المادة ٣٧٤ من القانون المدني الذي يجعل التقادم الطويل خمس عشرة سنة ينطبق في هذه الحالة باعتباره من قبيل تقصير المدة ، ذلك أن هذه

(١) انظر في معنى التقادم في الفقه الإسلامي وكونه منس سماع الدعوى فقط : السنهوري - الوجيز - ج١ - فقرة ١٢٥٢ - ص ١٢٨١ .

(٢) تحرينا ما يقابل يوم ١١ مايو ١٩٣٣ بالتاريخ الهجري فوجدناه يقابل السادس عشر من شهر المحرم سنة ١٣٥٢ الهجرية . وبذلك ينتهي الثلاث والثلاثون القمرية في ١٥ محرم سنة ١٣٨٥ الهجرية ، وتحرينا كذلك ما يقابل هذا اليوم بالتاريخ الميلادي فوجدناه يوافق ١٦ مايو سنة ١٩٦٥ الميلادية .

(١) أحمد نعمة وعبد الفتاح السيد : شرح لأئحة الاجراءات الضريبية والقوانين واللوائح المرتبطة بها - طبعة ١٩٢٣ - فقرة ٧٦٩ - ص ٥١٨ .

(٢) العقود الدورية في تقييد الفتاوى الحامدية لابن حابدين

الى السيطرة من جديد فانه يبدو أمرا طبيعيا أن تعود آثار الالتزام الطبيعى الى الظهور مع عودة انطباق القاعدة العامة ، ومن بين هذه الآثار - بل وأبرزها - أن هذا الالتزام يصلح سببا لالتزام مدنى (المادة ٢٠٠ مدنى) . وليس فى القانون ما يمنع من ظهور هذه الآثار . واذا كانت هناك شبهة يمكن أثارها فى هذا الخصوص فهي أن يقال أن حق الحكومة المتقادم يتخلف عنه كذلك التزام طبيعى ، فأى الالتزامين الطبيعيين يبقى ؟ وهل يمكن اجتماعهما معا ؟ وهل يكون للبنك أن يفى بأيهما أو أن يكف عن الوفاء بهما ؟ وهل يكون له أن يفى بهما معا ؟ وهل يجب أحدهما الآخر ؟

الواقع أن هذه التساؤلات هى دليل آخر على كون المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مخلوق مشوه غير واضح السمات . فهذه المادة لم تبين ما اذا كان يتخلف عن دين الحكومة التزام طبيعى أم لا . قد يقال أن المشرع كان يقصد أن يجعل التزاما طبيعيا يتخلف عن دين الحكومة بعد تقادمه ، وقد يقال ما هو أبعد من ذلك : أن المشرع كان يقصد أن يجعل من حق الحكومة حقا مؤبدا لا يلحقه أى نوع من التقادم . وكلا القولين يفترض للمشرع قصدا لم يفصح هو عنه فى معرض كان يتعين فيه الإفصاح اذا شاء أن يقرر هذا الحكم أو ذاك . واذا كنا قد انتهينا فيما سلف الى زوال سلطان النص الاستثنائى بعد ١٥ سنة من نشوء حق الحكومة ، وعودة الأمر الى حظيرة القواعد العامة ، فإن الالتزام الطبيعى المتخلف عن دين المورث يبدو لنا وحده فى الصورة . واذا كانت الحكمة من إيجاد الالتزام الطبيعى هى ترك المدين لضميره دون إجباره على الوفاء ، بحيث اذا تراءى له ألا يستحل حق الدائن ، وأن يوفى اليه دينه ، فانه يجب أن تترك للمدين الفرصة لارضاء ضميره اذا أراد الوفاء بالدين الى دائنه الأسمى ، أو وعد بوفاء هذا الدين ، فيكون وفاؤه صحيحا ، ويكون وعده التزاما مدنيا (١) .

الآيل الى الحكومة والذي صار حقا شخصا لها قبل البنك لا يتصور أن يظل قائما فى ذمة البنك الى ما لا نهاية ، بل أن حق الحكومة فيه يسقط ايضا بمضى خمس عشرة سنة أخرى ، كما تقدم فى المبحث الأول ، إذ أن النص الخاص بأبولة هذه المبالغ الى الحكومة نص استثنائى لا يتوسع فى تطبيقه ، ولا يلغى القاعدة العامة فى التقادم . فالقاعدة العامة باقية الى جوار النص الاستثنائى تطبق كلما اختل شرط من شروط تطبيقه ، أو كلما طبق واستنفذ مجال انطباقه . ومن الثابت من وقائع الدعوى أن البنك قد أرسل كشف حساب فى ١٩٦٧/١٢/٣١ يبين فيه رصيد حساب شركة المورث . وليس هذا الكشف اقرارا بما آلى الى الحكومة ، فقد تبين أن حق الحكومة سقط بالتقادم قبل هذا التاريخ (إذ تبدأ مدة تقادمه من ١٩٥٢/٤/٢٤ وتنتهى فى ١٩٦٧/٤/٢٣) ، وإنما يقر البنك بمبلغ موجود فى ذمته فعلا ، ذلك أن نص المادة ٢٨ الاستثنائى قد استنفذ سلطانه بتطبيقه على الدين الذى آل الى الحكومة ، ولم يعد ثمة محل لاعماله كلما مضت مدة تقادم جديدة على هذا الدين ، لأن تكرار تطبيق النص الاستثنائى يؤدى الى جعل الاستثناء قاعدة ، ويؤدى الى إلغاء القاعدة الأصلية تماما ، وهو أمر لا يمكن التسليم به . ومن ناحية أخرى نلاحظ أن الحكمة من تقرير قاعدة التقادم الأصلية هى ضرورة استقرار الأوضاع بعد مدة معينة ، فاذا طبق النص الاستثنائى مرة بعد مرة الى غير نهاية ، كان ذلك قلقلة للأوضاع مرة بعد مرة الى غير نهاية .

وبترتب على استرداد قاعدة التقادم الأصلية لارضها الأصلية التى انحسر عنها النص الاستثنائى أن تبرأ ذمة البنك فى مواجهة الحكومة من هذا الدين ، كما يترتب عليه ظهور الالتزام الطبيعى المتخلف عن دين العميل (والد المستأنف ضدها) من جديد . فالمعروف أن الالتزام المتقادم يتخلف عنه فى ذمة المدين التزام طبيعى . وقد منع من ظهور آثار الالتزام الطبيعى ذلك النص الاستثنائى الذى قضى بأبولة الدين الى الحكومة . أما وقد زال سلطان النص الاستثنائى وعادت القاعدة العامة

(١) السنهوري : الوجيز - ج١ - فقرة ٢٨١ ب

ثالثا : آثار الدفاع عن البنك شبيهة أخرى بشأن كشف الحساب هي أنه لم يكن موقعا عليه من أحد المسئولين بالبنك ، وأن صاحب الصفة الوحيد في ترتيب التزام على البنك هو رئيس مجلس إدارته والعضو المتدب في حدود معينة وأن كل ما يمكن أن يستفاد من إرسال كشف الحساب أن موظف قسم المراجعة بالبنك حرره وهو يحزر كشف الحساب الدورية للعملاء . بدليل أن البنك لم يسبق له قبل هذا التاريخ (١٩٦٤/١٢/٣١) - وهو ختام سنة ميلادية ترسل فيها مراكز العملاء من البنك - لم يسبق له أخطار التركة . ثم أنه ليس في هذا الإخطار للتركة ما يكشف عن نية البنك في الاعتراف بالدين . وأضاف البنك أنه لم ينزل عن التقادم في أي مرحلة من مراحل الدعوى . هذا ما ذكرته المحكمة على لسان البنك في تحصيلها للوقائع ، وهو يبدو لنا محل نظر من الناحية القانونية ومن الناحية العملية .

فمن الناحية القانونية نلاحظ أنه وإن كانت المادة ٥٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، قد نصت على أن رئيس مجلس إدارة الشركة يمثلها أمام القضاء وفي صلااتها بالغير ، إلا أن ذلك ليس معناه أن رئيس مجلس الإدارة هو صاحب الصفة الوحيد في ترتيب التزام على الشركة كما ذهب الدفاع عن البنك . ذلك أن النص لا يستخدم أسلوب القصر ، فليس ذلك قصرا على رئيس مجلس الإدارة ، والا لوجب أن تكون عبارة النص : « لا يمثل الشركة ... » . إلا رئيس مجلس الإدارة » أو : « يمثل رئيس مجلس الإدارة وحده (أو دون غيره) الشركة ... » . ولكن المشرع لم يستعمل أي من هذه العبارات . وليس معنى ذلك أن أي موظف في الشركة يستطيع أن يمثلها أمام القضاء أو في صلااتها بالغير ، وإنما المراد أنه يجوز أن ينوب عن رئيس مجلس الإدارة غيره من أعضاء مجلس إدارتها أو من العاملين بها أو من المحامين الذين يوكلهم . وبالنسبة إلى البنوك بالذات جرى العمل على أن يفوض رئيس مجلس الإدارة أو المجلس نفسه

ونخلص مما تقدم إلى أننا تؤثر القواعد العامة الواضحة المعالم والمتفق عليها - تؤثرها على النص الاستثنائي ولا نضيف إلى هذا الأخير آثارا لم يفصح عنها المشرع حين كان بوسعنا أن يفعل . ونرتب على هذا نتيجتين : أولاها أن وفاة البنك بدين العميل في هذه الحالة يكون وفاة صحيحا وليس بربعا ولا دفعا لغير مستحق . والثانية : أن كشف الحساب الذي يرسله البنك يمكن التمسك به لا باعتباره اقرارا بالدين يقطع سريان التقادم كما تمسكت الورثة ، وإنما باعتباره نزولا عن التمسك بالتقادم بعد أن اكتملت مدته . وقد كان هذا هو اتجاه محكمة أول درجة ، حيث نقلت محكمة الاستئناف من الحكم الابتدائي العبارة التالية : « أنه قد بان للمحكمة من مستندات المدعية أن المدعى عليه (المستأنف) أخطرها برصيد حساب تركة ... (المورث) وهو الحساب موضوع الدعوى في ٦٤/١٢/٣١ وفي ١٩٦٧/١٢/٣١ وهو ما يفيد عدم تمسكه بالتقادم الذي يدفع به المدعى لما فيه من معنى اعلام العميل ببيان حسابه ... » . ورغم أن الورثة قد أخطأت في تكييف كشف الحساب بوصفته بأنه اقرار بالدين بينما كان نزولا عن التمسك بالتقادم ، إلا أن ذلك لا يؤدي إلى جحد حقها ، لأنه في معرض الإثبات يكتفى منها بأن تثبت الواقعة القانونية التي تستند إليها ، وعلى القاضي أن يستخلص مما أثبتته الآثار القانونية التي يرتبها القانون على ذلك (١) .

لذلك أيضا نرى أن المحكمة الاستئنافية قد أخطأت مرة ثانية حين رفضت اعتبار كشف الحساب (على الأقل الصادر في ١٩٦٧/١٢/٣١) نزولا عن التمسك بالتقادم كما قضت محكمة أول درجة . بل إن عبارات حكم الاستئناف كانت تخطئ بين الاقرار بالدين وبين النزول عن التمسك بالتقادم . وقد سبق أن بينا الفرق بينهما وهو أن الأول يقع قبل اكتمال مدة التقادم ، أما الثاني فيقع بعد اكتمال مدة التقادم ، وأثره القانوني هو بقاء الدين في ذمة المدين وبلد سريان تقادم جديد من تاريخ النزول عن التمسك بالتقادم (٢) .

(١) السنيوري : الوجيز - ج ١ - فقرة ٥٨٩ - ص ٥٥٠ -

(٢) السنيوري : الوجيز - ج ١ - فقرة ١٢٤٦ وفقرة

الحساب صادر عنه ، وانما انكر الاثر القانوني المطلوب ترتيبه على كشف الحساب المرسل منه ، وهو اعتباره نزولا ضمنيا عن التمسك بالتقادم او اقرارا قاطعا للتقادم .

رابعا - هناك ملاحظة اخيرة تؤخذ على الوريثة لا على البنك ، بالإضافة الى اغفالها التمسك بخطأ البنك كما تقدم في صدر هذا المبحث ، فقد كان في وسطها - في محاولة لها وزنها - ان تتمسك بمخالفة المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لروح الدستور ، لانه كما تقدم في المبحث الاول يقرر مصادرة أموال الافراد ، وعدم جواز المصادرة اصل دستوري هام . وتنص المادة ١٦ من الدستور الصادر عام ١٩٦٤ على ان : « الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية . ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون » وقد كان المجال مهيا للطعن على النص من الناحية الدستورية اذ أنه قانون المحكمة العليا رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ كان قد صدر في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٩ ،

اي اثناء نظر الدعوى (حيث صدر الحكم فيها في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٩) ونص في الفقرة الاولى من المادة الرابعة منه على ان هذه المحكمة تختص : « بالفصل دون غيرها في دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون امام احدى المحاكم وتحدد المحكمة التي اثير امامها الدفع ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة العليا ويوقف الفصل في الدعوى الاصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع . فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » والنص المخالف لروح الدستور كالنص المخالف لنص الدستور كلاهما نص غير دستوري ويجوز الطعن عليه امام المحكمة العليا .

من يقوم بالتوقيع نيابة عن البنك في كل فرع او ادارة به . كما جرى العمل على تقسيم الحق في التوقيع عن البنوك الى فئتين : فئة التوقيع الاول وفئة التوقيع الثاني ، لا يكون التزام البنك صحيحا الا اذا توافر توقيعان أحدهما على الأقل من الفئة الاولى ، ولكن يملك رئيس مجلس الادارة التوقيع وحده من البنك . وتطبع البنوك كتيبات للتوقيعات المعتمدة عندها ، تشمل اسماء ونماذج توقيع كل المفوضين في التوقيع من موظفيها . وتذكر احيانا صفاتهم او وظائفهم . وتتبادل البنوك هذه الكتيبات فيما بينها وحيانا مع بعض عملائها من الشركات الكبرى . فليس صحيحا اذن من الناحية القانونية ان رئيس مجلس الادارة هو صاحب الصفة الوحيد في ترتيب التزام على البنك والعضو المنتدب في حدود معينة ، اذ انه الغالبية العظمى من التزامات البنك لا يوقعها رئيس مجلس ادارته ولا عضوه المنتدب ، وانما تنشأ من فروع وادارات هذا البنك وتكون موقعة من بعض المفوضين من موظفيه .

اما من الناحية العملية ، فان كشوف الحساب تكون موقعة بتوقيع واحد ، وغالبا ما يحمل الكشف تأشيرة فقط لصاحب التوقيع وليس توقيعيه الكامل ، بل ان كشوف الحساب في بعض الاحيان لا تحمل توقيع احد من موظفي البنك او ممثليه اكتفاء بوضع خاتم البنك . وهذه مسألة ليس لها قواعد تحكمها ، وانما ترتبط بما يرسمه البنك لنفسه من نظام او بما يجرى عليه العمل به ان لم يكن ثمة نظام مرسوم ولذلك تخضع هذه المسألة للقواعد العامة في الاثبات في المواد المدنية والتجارية عند النزاع . وفي خصوص الدعوى موضع التعليق لم يكن الامر يحتاج الى بحث عن وسائل للاثبات لان البنك ينكر ان كشف

أحكام القضاء

المحكمة :

وحيث ان الثابت من محضر جلسته ٧ من الشهر ١٦١٢ التي حددتها محكمته الاسنان لتنفيذ حكم الاستجواب الصادر منها في ٦ من فبراير ١٦٦٢ ان محامي المطعون ضده قرر بتلك الجلسة ان مرض موثقه بالتسلل منعه من الحضور لتنفيذ قرار المحكمته باستجوابه وقد قامت المحكمته باستجواب الطاعن وباغتست وكيل المطعون ضده تم فررت ان تصدر حكمها في الدعوى بجلسته ١٠ من نوفمبر ١٦٦٣ وصرحت بتقديم مذكرات في آجال حددتها وقدم الطاعن مذكرة أشار فيها الى ان امتناع المطعون ضده عن الحضور للاستجواب يؤيد دفاعه وطلب الحكم برفض الدعوى او تمكينه من اثبات دفاعه باحالة الدعوى الى التحقيق . لما كان ذلك وكان ظاهرا من محضر الجلسة التي جرى فيها استجواب الطاعن ومن الحكم المطعون فيه ان المحكمة لم تنفذ حكم الاستجواب بالنسبة للمطعون ضده بسبب مرضه الذي حال دون حضوره في الجلسة المحددة لاستجوابه وكان ما رتبته القانون في المادة ١٧٣ من قانون المرافعات جزاء على تحلف الخصم عن الحضور للاستجواب بغير عذر مقبول هو جواز قبول الاثبات بشهادة الشهود والقرائن في الاحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد أحالت الدعوى الى التحقيق لاثبات ونفي الوقائع التي أرادت استجواب المطعون ضده فيها ، فإنه لا يكون فيما فعلته المحكمة ما يشوب اجراءاتها باى بطلان .

(ب) سند اذني : سند محرر على بياض . ورقة تجارية ، تطهير .

٢ - السند الاذني المحرر على بياض يعتبر كالسند لحامله بالنسبة الى انتقال ملكيته بالمناولة من يد الى يد ، دون حاجة الى تحويل بالتطهير ومن حق حامله أن يطالب بقيمته .



— ٣٧٠ —

المبدأ القانونيان :

(أ) اثبات : بينة . استجواب المرافعات م ١٧٣ .

١ - اذا كان ما رتبته القانون في المادة ١٧٣ من قانون المرافعات جزاء على تحلف الخصم عن الحضور للاستجواب بغير عذر مقبول هو جواز قبول الاثبات بشهادة الشهود والقرائن في الاحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد أحالت الدعوى الى التحقيق لاثبات ونفي الوقائع التي أرادت استجواب المطعون ضده فيها ، فإنه لا يكون فيما فعلته المحكمة ما يشوب اجراءاتها باى بطلان .

(ب) سند اذني : سند محرر على بياض . ورقة تجارية ، تطهير .

٢ - السند الاذني المحرر على بياض يعتبر كالسند لحامله بالنسبة الى انتقال ملكيته بالمناولة من يد الى يد ، دون حاجة الى تحويل بالتطهير ومن حق حامله أن يطالب بقيمته .

نفسه قد طلب اتخاذ هذا الاجراء في مذكرته التي قدمها بعد الجلسة التي جرى فيها استجوابه دون ان يصر على طلب استجواب المطعون ضده فإنه لا يكون فيما فعلته المحكمة ما يشوب اجراءاتها باى بطلان ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث ان . . الحكم المطعون فيه قرر في اسبابه ان السند الاذني موضوع الدعوى والذي لم يذكر فيه اسم المستفيد بل ترك على بياض كان وليد عملية تجارية ويخضع للقواعد الواردة بالقانون التجاري ، ولم يتضمن الطعن نعيًا على هذا التقرير ولما كان السند الاذني المحرر على بياض يعتبر كالسند لحامله بالنسبة الى انتقال ملكيته بالمناولة من يد الى يد دون حاجة الى تحويل بالتطهير ومن حق حامله أن يطالب بقيمته فان ملكية السند محل النزاع تكون قد انتقلت الى المطعون ضده بمجرد تسليم السند اليه ولا يحتاج بعد هذا لاي اجراء آخر للاحتجاج على الطاعن محرر السند بنقل هذه الملكية . ولا يغير من الامر شيئا ورود ذكر السند في عقد تصفية الشركة المحرر بين المطعون ضده وباقي شركائه ضمن ما اختص به من أموال الشركة لدى تصفيتها اذ ان هذا العقد لم يتضمن اية حوالة للسند ولم يركن اليه المطعون ضده في انتقال ملكية السند اليه وانما قدمه لنفي ما ادعاه الطاعن من سرقة السند منه .

وحيث ان . . الثابت من المحضر المؤرخ ١٦ من يناير ١٦٦٣

القانون الواجب التطبيق لتحديد ماهية الخدم وبيان ما يعتبر حكماً يصدر الأمر بتنفيذه ، إلا أنه بالنسبة لبنیان الحكم في مفهوم أحكام القانون الدولي الخاص ، فإن قانون القاضي الذي أصدره يكون هو وحده الذي يحدد بنيانه مما يجعله مستوفياً الشكل الصحيح ، وإن خالف في هذا البنيان ما هو متواضع عليه في مصر من الفصل بين أسباب الحكم ومنطوقه .

(ج) صيغة تنفيذية : حكم .
تذييله . مرافعات م ٣/٤٥٧ .

٣ - المقصود من تذييل الأحكام بالصيغة التنفيذية - على ما تجرى به المادة ٣/٤٥٧ من قانون المرافعات - تأكيداً طالب التنفيذ هو صاحب الحق الثابت بالحكم وأنه لم يستوف هذا الحق بتنفيذ سابق .

الحكمة :

وحيث أنه . . . لما كانت المادة ٤٩٧ من قانون المرافعات - والتي اختتم بها المشرع الفصل الخاص بتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية - تقضى بأنه إذا وجدت معاهدات بين الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الدول بشأن تنفيذ الأحكام الأجنبية ، فإنه يتعين أعمال أحكام هذه المعاهدات ، وكانت حكومتنا الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية قد انضمتا إلى اتفاقية تنفيذ الأحكام التي أصدرها مجلس جامعة الدول العربية في ١٤ من سبتمبر ١٩٥٢ وتم ايداع وثائق التصديق عليها من المملكة العربية السعودية في ٥ من أبريل ١٩٥٤ ، ومن جمهورية مصر في ٢٥ من يولييه سنة ١٩٥٤ وصارت هذه الاتفاقية نافذة المفعول في شهر أغسطس ١٩٥٥ ، فإن أحكام هذه الاتفاقية تكون هي الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى . ولما كانت المادة الأولى من تلك الاتفاقية قد بينت الأحكام القابلة للتنفيذ في

حقها في تقدير الأدلة والموازنة بينها والأخذ بما تطمئن إليه منها ويكون النعى بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تقبل آثاره أمام محكمة النقض .

وحيث أنه . . . لما تقدم يتعين رفض الطعن .

ظن رقم ١ لسنة ٢٥ ق في ١٩٦٩/١/٢٣
السادة محمود توفيق اسماعيل
والسيد عبد النعم الصراف ومحمد
صدقي البشبيشي ، ومحمد سيد
أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن
المستشارين .

— ٣٧١ —

المبادئ القانونية :

(١) معاهدة دولية : اتفاقية تنفيذ أحكام بين دول عربية . حكم ، تنفيذ حكم أجنبي . قانون مرافعات م ٤٩٧ .

١ - إذا وجدت معاهدات بين الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الدول بشأن تنفيذ الأحكام الأجنبية فإنه يتعين أعمال أحكام هذه المعاهدات . وقد انضمت الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى اتفاقية تنفيذ الأحكام التي أصدرها مجلس جامعة الدول العربية وتم ايداع وثائق التصديق عليها من المملكة العربية السعودية ومن جمهورية مصر وصارت نافذة في شهر أغسطس ١٩٥٥ . وقد أبانت المادة الأولى من تلك الاتفاقية الأحكام القابلة للتنفيذ في دول الجامعة العربية بأنها « كل حكم نهائي مقرر لحقوق مدنية أو قاض بتعويض من المصالح الجنائية (الجزائية) أو متعلق بالأحوال الشخصية صادر من هيئة قضائية في إحدى دول الجامعة العربية » .

(ب) حكم : تحديد بنيانه :
قانون القاضي الذي أصدره .

٢ - لئن كان قانون الدولة التي يراد التمسك فيها بالحكم هو

المتضمن عدم وجود شيء يمكن الحجز عليه لدى الطاعن أن المحضر عندما توجه للحجز على ما يوجد بمحل إقامة المدين - الطاعن - وطلب منه أداء المبلغ المقضى به من محكمة الدرجة الأولى أجابه « بعدم الدفع وبأنه سدد ٢٠٠ ج من ضمن المطلوب » دون أن ينكر صلته بالدائن الحاجز - المطعون ضده - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا أخذ من هذه الإجابة ما يدل على اقرار الطاعن بقيام التعامل بينه وبين المطعون ضده يكون استخلاصه سائفاً . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه لم يستند في قضائه بصفة أساسية إلى هذا الاقرار بل أنه لم يشر إليه إلا بعد أن كان قد انتهى من إثبات عدم صحة دفاع الطاعن بشأن فقد السند منه . وإذا كان ما أورده الحكم من أدلة وقرائن يكفي لهذا الإثبات ويغنيه عن الاستناد إلى ذلك الاقرار فإنه أياً كان وجه الرأي فيه فإن النعى على استناد الحكم إليه يكون غير منتج لانه ما كان في حاجة إليه لتسبب قضائه . والنعى في شقة الثاني مردود بأن المحضر المؤرخ ١٦ من يناير ١٩٦٣ الذي وردت فيه اجابة الطاعن بسداد المائتي جنيه هو ورقة رسمية فلا يجوز له انكار صدور هذه الاجابة منه بغير طريق الادعاء بالتزوير في هذه الورقة وإذا كان الطاعن لم يسلك هذا الطريق أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه أي طعن فيها بالتزوير أمام محكمة النقض . . .

وحيث أنه . . . وقد انتهت محكمة الموضوع بعد سماع الشهود وفي حدود سلطتها التقديرية إلى الأخذ بما قرره شهود المطعون ضده من أن السند حرر مقابل ثمن أسمدة اشتراها الطاعن من الشركة ولم تأخذ بما قرره المطعون ضده في الشكوى رقم ١٠٧٠ لسنة ١٩٦٢ إداري بلفاس من أن قيمة السند دفعت نقداً للطاعن فإنها تكون قد مارست

المطعون فيه يتأييد هذا الشق من قضاء محكمة أول درجة فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه بالنسبة للطاعن الثاني في هذا الخصوص.

طن مدني رقم ٥١٠ لسنة ٢٤
ق في ١٦٦٩/١/٢٨ برئاسة وعضوية
السادة عبد السلام بليخ ، واحمد
صادق الرشيدى ، وامين فتح
الله ، وابراهيم سلام المستشارين

— ٣٧٢ —

المبدأ القانونيان :

(١) عقد : قابل للإبطال .
استغلال تواطؤ . أهلية ، مدني
م ١١٥/٢ سقية ، تصرف صادر
منه قبل تسجيل قرار الحجز .

١ - يكفي لإبطال التصرف
الصادر من السقية قبل تسجيل
قرار الحجز ، أن يكون نتيجة
استغلال أو تواطؤ ، فلا يشترط
اجتماع هذين الأمرين بل يكفي
توافر أحدهما (١) .

(ب) تحقيق : احالة اليه ،
محكمة موضوع ، سلطتها .

٢ - احالة الدعوى إلى
التحقيق أمر متروك لتقدير محكمة
الموضوع ولها ألا تجيبه متى رأت
من ظروف الدعوى وملابساتها
والادلة التي استندت إليها
ما يكفي لتكوين عقيدتها (٢) .

المحكمة :

وحيث انه .. يكفي وفقاً
للفقرة الثانية من المادة ١١٥ من
القانون المدني لإبطال التصرف
الصادر من السقية قبل تسجيل
قرار الحجز أن يكون نتيجة
استغلال أو تواطؤ ، فلا يشترط
- وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة - اجتماع هذين الأمرين
بل يكفي توافر أحدهما ، والمقصود

بما تجرى به المادة ٤٥٧/٣ من قانون
المرافعات - تأكيد أن طالب
التنفيذ هو صاحب الحق الثابت
بالحكم وانه لم يستوف هذا
الحق بتنفيذ سابق ، وإذا أورد
الحكم المطعون فيه في الرد على
دفاع الطاعن الذي يؤسسه على
عدم تبديل الحكم المطلوب تنفيذه
بالصيغة التنفيذية، أن ذلك الحكم
يحمل توقيع رئيس المحكمة
وختم رئاسة القضاء بمحكمة
الدمام الكبرى وانه كتب على ظهره
انه سجل بالمجلد الخاص بالاحكام
الحقوقية لعام ١٣٨٢ هـ وأن
المطعون عليه قدم شهادة من أمير
منطقه الرياض بأن الحكم يحمل
في ذاته صيغته التنفيذية الاجبارية
كما قدم شهادة من رئيس ديوان
المظالم تفيد أن الحكم قد استوفى
شرائطه التي تجعله قابلاً للتنفيذ
طبقاً لاتفاقية تنفيذ الاحكام
المفقودة بين دول الجامعة العربية
بشأن تبادل تنفيذ الاحكام وانه
يشكله الذي قدم به يعد قابلاً
للتنفيذ به في الدولة التي صدر
من محاكمها وهي المملكة العربية
السعودية ، فان في هذا الذي
أورده الحكم المطعون فيه بشأن
الحكم المطلوب تنفيذه ما يكفي
لجعله قابلاً للتنفيذ في مصر ذلك
لانه تحققت في شأنه ذات
الاعتبارات التي تستهدفها الصيغة
التنفيذية المشار إليها في الفقرة
الاولى من المادة الخامسة السالفة
الذكر . لما كان ذلك فان النعي
على الحكم بمخالفة القانون يكون
على غير أساس .

وحيث ان .. الثابت من
الاطلاع على الحكم المطلوب تنفيذه
أن الطاعن الثاني لم يحكم عليه
في الدعوى التي صدر فيها ذلك
الحكم ضد الطاعن الاول بصفته
وحده ، غير أن محكمة اول درجة
قضت رغم ذلك وهي بصدد الامر
 بتنفيذ ذلك الحكم بالزام الطاعن
الثاني مع الطاعن الاول بصفته
بمصرفات الدعوى ومقابل اتعاب
المحاماة عنها ، واذا قضى الحكم

دول الجامعة العربية بانها « كل
حكم نهائي مقرر لحقوق مدنية
أو تجارية أو قاضي بتعويض من
المحاكم الجنائية (الجزائية) أو
متعلق بالأحوال الشخصية صادر
من هيئة قضائية في إحدى دول
الجامعة العربية » ولئن كان
قانون الدولة التي يراد التمسك
فيها بالحكم هو القانون الواجب
التطبيق لتحديد ماهية الحكم
وبيان ما يعتبر حكماً ليصدر
الامر بتنفيذه ، إلا أنه بالنسبة
لبيان الحكم في مفهوم احكام
القانون الدولي الخاص فان قانون
القاضي الذي أصدر الحكم يكون
هو وحده الذي يحدد هذا البنيان
بما يجعله مستوفياً الشكل
الصحيح . لما كان ذلك وكان
الثابت من الاطلاع على الحكم
المطعون فيه أنه أورد بصدد
وصف صورة الحكم المطلوب
تنفيذه أنه صادر بتاريخ ٢٢ من
ربيع الاول سنة ١٣٨٢ هـ من
المحكمة الكبرى بالدمام في المملكة
العربية السعودية وتضمن على
ما يبين خاتمته القضاء بثبوت
مبلغ ٢٢١٢٣٩ ريالاً سعودياً
وسبعة عشرة قرشاً في ذمة الطاعن
الاول بصفته للمطعون عليه واذا
صيغ الحكم على هذا النحو -
وعلى ما يبين من الحكم المطعون
فيه - في الشكل الذي يجرى
عليه تحرير الاحكام في المملكة
العربية السعودية وطبقاً لما هو
معمول به فيها ، فانه يكون مما
يجوز إصدار الامر بتنفيذه في
مصر وان خالف في بنيانه ما هو
متواضع عليه في مصر من الفصل
بين أسباب الحكم ومنطوقه .
لما كان ما تقدم وكانت المادة
الخامسة من الاتفاقية المشار إليها
قد نصت في فقرتها الاولى على
وجوب أن يرفق بطلب التنفيذ
صورة رسمية طبق الاصل مصدقا
عليها من الجهة المختصة للحكم
المطلوب تنفيذه المذيل بالصيغة
التنفيذية وكان المقصود من تبديل
الاحكام بالصيغة التنفيذية - على

(١) نقض ٢٤ من يونيو ١٩٦٥ ، طن
٢٤٤ لسنة ٣٠ ق .

(٢) نقض ١٦ من نوفمبر ١٩٦٢ ، طن
٤٥ لسنة ٣٠ ق أحوال شخصية .

١ - للشخص أن يغير دينه أو مذهبه أو طائفته وهو في هذا مطلق الإرادة تحقيقاً لمبدأ حرية العقيدة طالما قد توافرت له أهلية الأداء . والاعتقاد الديني مسألة نفسانية فلا يمكن لأي جهة قضائية البحث فيها إلا عن طريق المظاهر الخارجية الرسمية فقط . ومن وقت هذا التغير لا يعتبر خاضعاً إلا لأحكام الدين أو المذهب الجديد (١) .

(ب) دين : تغييره ، استخلاص واقعة التغير ، قاضي موضوع .
٢ - استخلاص قاضي الموضوع تغيير الإنسان لدينه أو مذهبه أو طائفته هي مسألة واقع مستقل بها مادام استخلاصه قد جاء سائفاً له أصله الثابت في الأوراق . المحكمة :

وحيث أن . . للشخص أن يغير دينه أو مذهبه أو طائفته وهو في هذا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مطلق الإدارة تحقيقاً لمبدأ حرية العقيدة طالما قد توافرت له أهلية الأداء . والاعتقاد الديني مسألة نفسانية فلا يمكن لأي جهة قضائية البحث فيها إلا عن طريق المظاهر الخارجية الرسمية فقط فإذا ما غير شخص دينه أو مذهبه رسمياً فإنه من وقت هذا التغير لا يعتبر خاضعاً إلا لأحكام الدين أو المذهب الجديد ولا ينبغي للقضاء أياً كانت جهته أن ينظر إلا في توافر تلك المظاهر الخارجية الرسمية لاعتناق هذا الدين أو المذهب ، واستخلاص قاضي الموضوع تغيير الإنسان دينه أو مذهبه أو طائفته هي مسألة واقع مستقل بها مادام استخلاصه قد جاء سائفاً له أصله الثابت في الأوراق . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يخالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن « الثابت من المستندات والشهادات المقدمة من المستأنف ضده أنه اعتنق

سنة ١٩٥٩ وانهم كانوا يعلمون بحالة المتصرف لهم من سنة ١٩٥٤ ، فإن النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال في هذا الخصوص يكون على غير أساس . والنعي في شقه الثالث مردود بأن إحالة الدعوى إلى التحقيق أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ولها ألا تجيبه متى رأت من ظروف الدعوى وملابساتها والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه رأى أن المطعون عليهم لم يرهقوا ذمة المحجور عليه بالتزامات مبالغ فيها أو استغلوا سلامة نيته وحصلوا منه على مزايا خاصة ، وكان الحكم المطعون فيه إحال إلى أسباب الحكم الابتدائي في إتيان أن الاطيان بيعت بأثمان مجزية وأورد الأدلة المؤيدة لما ارتآه من أن الاثمان الثابتة في العقود ليست صورية في قوله بأنه « لم يثبت على لسان المستأنف - الطائفة - أو الشهود الذين سمعت أقوالهم بمعرفة المحكمة التي أوقعت الحجز وبتحقيقات النيابة أن الاثمان الثابتة بأي تصرف من تصرفات المحجور عليه العديدة كانت صورية » ، لما كان ذلك فلا على الحكم أن هو لم يحل الدعوى إلى التحقيق ، ويعتبر ما أورده من أسباب رداً ضمنياً برفض هذا الطلب . ومن ثم فإن النعي بهذا الشق يكون في غير محله . وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

طعن مدني رقم ٦١ لسنة ٢٥ ق في ١٩٦٩/١/٢٨ برئاسة ومضوية السادة عبد السلام بليغ ، وأحمد حسن هيكل ، أمين فتح الله ، وإبراهيم علام ، وإبراهيم الديواني ، المستشارين .

- ٣٧٣ -

البلدان القانونيان :

(١) أحوال شخصية : غير مسلمين ، دين ، مذهب ، طائفة تغييرها .

بالاستغلال أن يعلم الغير بسفاه شخص فيستغل هذه الحالة ويستصدر منه بصرفات لا تتعادل فيها التزاماته مع ما يحصل عليه من فائدة ، أما التواطؤ فيكون عندما يتوقع السفه الحجز عليه فيعمد إلى التصرف في أمواله إلى من يتواطأ معه على ذلك بقصد تفويت آثار الحجز المرتقب . ولئن كان الحكم المطعون فيه قد أورد في تقريراته أن التصرف الصادر من السفه قبل توقيع الحجز عليه قابل للبطلان إذا كان قد حصل بطريق التواطؤ والغش ، إلا أنه لا تأثير لهذا التقرير الخاطئ طالما أن الحكم قد انتهى إلى عدم إبطال التصرف الصادر للمطعون عليهم من المحجور عليه قبل الحكم بتوقيع الحجز بأن نفى توافر الأمرين معاً ، التواطؤ والاستغلال ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بهذا الشق يكون غير منتج . والنعي في شقه الثاني مردود بأن الحكم المطعون فيه أورد القرائن الدالة على عدم علم المطعون عليهم في قوله « أن المحجور عليه قد أقدم على بيع أطيانه بسلسلة من التصرفات العقارية امتدت في الفترة من سنة ١٩٤٣ إلى ١٩٥٨ وذلك بقصد نقل نشاطه الزراعي إلى نشاطه التجاري ومن بينه إنتاج الأفلام السينمائية وأن التصرفات جميعها تمت بأسعار تساير أسعار المثل دون غبن للبائع ومن ثم فلم تكن هناك أسباب وقت صدور التعاقد المطالب بإبطاله من شأنها أن تشير إلى أن المتصرف اليهم كانوا يتوقعون في سنة ١٩٥٤ فشل المشروعات التجارية وتوقيع الحجز على البائع لهم في سنة ١٩٥٩ حتى يستقيم القول بأنهم أقدموا على التعاقد معه لتفويت آثار حجز متوقع » . ولما كان هذا الذي أورده الحكم يعد استخلاصاً سائفاً له أصله الثابت في أوراق الدعوى ومستنداتها ومن شأنه أن ينفي ما ادعته الطائفة من أن المطعون عليهم أرادوا تفويت آثار الحجز الذي تم في

(١) نقض ١٩ من يناير ١٩٦٦ ، طعن ٢٨ سنة ٢٣ ق ونقض ٢١ من أبريل ٢٨ طعن ٣٧ سنة ٢٩ ق أحوال شخصية .

— ٣٧٤ —

المبدان القانونيان :

(١) نقض : طعن خصوم .
استئناف .

١ - لا يجوز أن يختصم أمام محكمة النقض من لم يكن خصماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه ، ولا يكفي لاعتباره كذلك أن يكون مختصماً أمام محكمة أول درجة .

(ب) حكم : صحة تعاقد ،
تسجيلية . غير . شهر عقارى
ق ١١٤ لسنة ١٩٦٤ م ١٥ و ١٦
و ١٧ مرافعات م ٦١٦ .

٢ - المشرع قد رسم للمدعى في دعوى صحة التعاقد طريقاً يمكنه من التمسك بالحكم الذي يصدر لصالحه ضد كل من آل إليه الحق من البائع المدعى عليه وأعلام الغير بالأخطار التي يتعرضون لها عند التعاقد بشأن العقار موضوع الدعوى وإذا كان هذا الأعلام يتحقق بالتأشير بمنطوق الحكم وحده ، فإنه من باب أولى يتحقق بشهر الحكم كاملاً إذ أن هذا الشهر يتضمن كل بيانات التسجيل الهامشي ويؤيد عليه . ومتى تقرر ذلك فإن أثر تسجيل الحكم من حيث الاحتجاج على من ترتب لهم حقوق عينية على العقار يرتد إلى تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد .

المحكمة :

وحيث أن الدفع الذي أبدته النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثالث تأسيساً على أنه لم يكن خصماً في النزاع الذي فصلت فيه محكمة الاستئناف بالحكم المطعون فيه هو دفع صحيح ، ذلك أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يجوز أن يختصم أمام محكمة النقض من لم يكن خصماً في

وهو يتضمن شهادة بطريركية السريان الكاثوليك بأن المستأنفة لم تنضم لتلك الطائفة . . . وهي قرارات موضوعية استخلصت محكمة الموضوع فيها انضمام المطعون عليه للطائفة الانجيلية وعدم انضمام الطائفة لاطائفة الاقباط الكاثوليك وجاءت سائفة ولا مخالفة فيها للشاب في اوراق الدعوى مما يجعل النعى في وجوهه الثلاثة مجرد جدل موضوعى لا يسوغ طرحه امام هذه المحكمة .
وحيث ان . . . الحكم المطعون فيه لم يعول في قضائه على القرينة المستمدة من خطاب راعى الكنيسة الكاثوليكية وجدها بل اقام قضائه على عدة قرائن اخرى مستمدة من الشهادة الصادرة من الاب يعقوب سليم بتاريخ ٢٢/١١/٦٥ ومن اذار الطائفة الذي وجهته الى البطريركية بتاريخ ٢٤/٥/٦٥ بطلب قيد اسمها ومن خطاب البطريركية الكاثوليكية للمطعون عليه بتاريخ ٢٦/٦/١٩٦٥ بأن الطائفة غير مقيدة بسجلات البطريركية ومن شهادة بطريركية السريان الكاثوليك التي تقيد عدم انضمام الطائفة لاطائفة السريان الكاثوليك وهي ادلة اخرى كافية لحمله ، ومردود في الوجه الثانى بأنه متى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استخلص من مستندات الدعوى ووقائها بالادلة السائفة التي اوردها ان الطائفة لم تنضم الى طائفة الاقباط الكاثوليك ، فان ما ذكره من ذلك يفيد أنه لم ير اجابة الطلب المقدم منها باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ما هو مخالف له ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

طعن مدنى رقم ١٩ لسنة ٣٦
ق ١٩٦١/١/٢٦ برئاسة وعضوية
السادة حسين صفوت السركى ،
محمد ممتاز نصار ، ابراهيم
عمر هندى ، محمد شبل عبد
القصور وحسن ابو النوح التريبنى
المستشارين

المذهب الانجيلي اعتباراً من ٢٦ من ابريل ١٩٦٤ فقد استوفى حينئذ المظاهر الخارجية الرسمية المؤيدة لتغيير المذهب قبل رفع الدعوى أما المستأنفة فان المظاهر الخارجية الرسمية لا تؤيدها في تغيير مذهبها من القبطية الارثوذكسية الى القبطية الكاثوليكية ذلك لان الشهادة التي اعتمدت عليها في التغيير الصادر من راعى الكاثوليك بعزبة القصرين في ١٥ من فبراير ١٩٦٥ لم تؤيد من الجهة الرسمية الخاصة بهذه الكنيسة بل ان من أصدرها نفسه وهو الاب يعقوب سليم قد أتى على ما جاء فيها بما ينقضه اذ قرر في الشهادة الصادرة منه بعدها في ٢٢/١١/١٩٦٥ بأنه أعطى المدعى عليها - المستأنفة - الشهادة سائلة الذكر لتقديمها لسيادة وكيل عام بطريركية الاقباط الكاثوليك لمعرفة قبول وتسجيل هذا الانضمام غير أن المجلس الاكليريكي لم يقبل انضمامها لتلك الطائفة بل ان الاب يعقوب طلب في خطابه سالف الذكر ابلاغ المحكمة بعدم اعتبار هذه الشهادة وعدم العمل بموجيها حيث أنها أصبحت غير صحيحة وبذلك لا يجوز العمل بتلك الشهادة ، فضلاً عن أن المستأنفة لو كانت انضمت لطائفة الاقباط الكاثوليك بعزبة القصرين بمقتضى الشهادة المؤرخة ١٥/٢/١٩٦٥ لما كانت في حاجة لان تندر طائفة الاقباط الكاثوليك في ١٤/٥/١٩٦٥ بطلب قيد اسمها ومما يؤكد عدم قبولها بطائفة الاقباط الكاثوليك ، الخطاب المرسل من بطريركية الاقباط الكاثوليك الى المستأنف ضده بتاريخ ٢٦/٦/١٩٦٥ وهو يتضمن أن بطريركية الاقباط الكاثوليك لا تعترف بانضمام السيدة المستأنفة بالقوة وبالأمر وأن السيدة المذكورة غير مقيدة بسجلات البطريركية وهي ليست قبطية كاثوليكية ، ويؤكد ذلك أيضاً المستند المؤرخ ٢٧/١٠/١٩٦٥

النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه ، ولا يكفي لاعتباره كذلك أنه كان مختصا أمام محكمة أول درجة . وإذا كان ذلك وكان الثابت أن محكمة الاستئناف قد قضت بحكم سابق على الحكم المطعون فيه ببطالان الاستئناف بالنسبة للمطعون ضده الثالث ، وبذلك لم يعد خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة له . .

وحيث أن . . الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على قوله « وحيث أنه بمراعاة أن المناط في نفاذ التصرف هو شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية أعمالا لحكم المادة ٦١٦ من قانون المرافعات ، يمكن القول بأنه لم يؤثر على هامش تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد رقمي ٤٣٢ و ٥٢١ مدني كلي الزقازيق بالحكمين الصادرين فيهما صلحا بصحة التعاقد .

ولعل مصداق ذلك هاتين الشهادتين الصادرتين من مكتب الشهر العقاري والتوثيق بالزقازيق في ٣ من فبراير ١٩٥٩ واللتين أثبت فيهما ذلك صراحة ، وإذا ما تقرر ذلك فليس يحق للمستأنفين بداهة ارجاع أثر تسجيل عقديهم - على فرض حصوله - إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى في ٥ من نوفمبر ١٩٥٠ وفي ١٩ من ديسمبر ١٩٥٠ . وحيث أن أغلب الظن أن المستأنفين لا يزعمون أنهم قاموا بذلك التأشير على صحيفة دعوى صحة التعاقد آنفتى الإشارة ولا يذهبون أيضا إلى أنهم سجلوا الحكمين الصادرين لصالحهم بصحة التعاقد مما قد يجوز لهم التدرع بانسحاب أثر تسجيل الحكمين إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوىين أخذا ببعض الآراء الفقهية « . وهذا الذي

قرره الحكم المطعون فيه وأقام قضاؤه برفض دعوى الطاعنين ينطوي على مخالفة للثابت بالأوراق وخطأ في تطبيق القانون . ذلك أنه يبين من الاطلاع على مستندات الطاعنين المقدمة لمحكمة الموضوع أنهم سجلوا صحيفة دعوى صحة التعاقد رقم ٤٣٢ سنة ١٩٥٠ مدني كلي الزقازيق في ٥ من نوفمبر ١٩٥٠ ثم سجلوا محضر الجلسة الذي أثبت فيه الصلح مرفقا به عقد البيع بتاريخ ٢٢ من يناير ١٩٥٦ برقم ٧٣٦ ، كما أنهم سجلوا صحيفة الدعوى ٥٢١ سنة ١٩٥٠ في ١٩ من ديسمبر ١٩٥٠ ثم سجلوا محضر الجلسة الذي أثبت فيه الصلح مرفقا به عقد البيع بتاريخ ٢٢ من يناير ١٩٥٦ برقم ٧٣٧ . وإذا كان ذلك وكان الحاق المحكمة لمحضر الصلح بمحضر الجلسة هو بمثابة حكم تنتهي به الدعوى ، وكان تنبيه نزع الملكية قد سجل بتاريخ ٢٦ من يناير ١٩٥٤ ، فإن حق الراسي عليه المزداد لا يكون حجة على الطاعنين ، ذلك أنه إذا أوجبت المادة ١٥ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية ونصت المادة ١٦ من ذلك القانون على أنه يؤثر بمنطوق الحكم النهائي في هامش تسجيل الدعاوى ورتبت المادة ١٧ الأثر المترتب على ذلك التأشير بقولها « أن حق المدعي إذا تقرر بحكم مؤثر به طبق القانون يكون حجة على من ترتب لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعاوى » فإن المشرع قد أراد بذلك أن يرسم طريقا للمدعي في دعوى صحة التعاقد يمكنه من التمسك بالحكم الذي يصدر لصالحه ضد كل من آل إليه الحق من البائع المدعي عليه وإعلام الغير بالآخطار التي يتعرضون لها عند التعاقد بشأن العقار موضوع

الدعوى ، وإذا كان هذا الإعلام يتحقق بالتأشير بمنطوق الحكم وحده فإنه من باب أولى يتحقق بشهر الحكم كاملا إذ أن هذا الشهر يتضمن كل بيانات التسجيل الهامة ويريد عليه . ومتى تقرر ذلك فإن أثر تسجيل الحكم من حيث الاحتجاج على من رسم لهم حقوق عينية على العقار يرتد إلى تاريخ تسجيل صحيفته دعوى صحة التعاقد . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت في الأوراق على الوجه المتقدم ، وكان هذا الخطأ قد جره إلى الخطأ في تطبيق القانون فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم بتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بتثبيت ملكية الطاعنين إلى القدر محل النزاع ومحو التسجيلات الموقعة عليه من المطعون ضدهما الأولى والثاني .

طعن مدني رقم ٥١٥ لسنة ٣٤ ق في ١٦٦٩/١/٣٠ رئاسة ومضوية السادة محمود توليق اسماعيل والسيد عبد المنعم الصراف ومحمد صدقي الشيبشي ومحمد سيد أحمد حماد وعلى عبد الرحمن المستشارين .

— ٣٧٥ —

المبادئ القانونية :

- (١) مسؤولية : تقصيرية .
- مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة .
- رجوع المتبوع على التابع . كفالة .

مدني م ١٧٥

١ - مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة هي مسؤولية تبعية مقرررة بحكم القانون لمصلحة المضرور ، وهي تقوم على فكرة الضمان القانوني ، فالمتبوع

٦ - الدعوى الشخصية التي يستطيع المتبوع الرجوع بها على تابعه هي الدعوى المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ من القانون المدني التي تقضى بأنه إذا قام الغير بوفاء الدين كان له حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه . وهذه الدعوى سواء كان أساسها الإثراء بلا سبب أو الفضالة ، لا يستطيع المتبوع الرجوع بها إذا كان قد أوفى التعويض للدائن المضرور بعد أن كان حق الدائن فيه قد سقط بالنسبة للتابع لأن هذا لم يقد شيئا من هذا الوفاء (١) .

الحكمة :

وحيث أن . . مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور ، وهي تقوم على فكرة الضمان القانوني فالمتبوع يعتبر في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون و ليس العقد . ومن ثم فإن للمتبوع الحق في أن يرجع على تابعه محدث الضرر بما يفي به من التعويض للمضرور ، كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لأنه مسئول عنه وليس مسئولا معه . وهذه القاعدة هي التي قننها المشرع في المادة ١٧٥ من القانون المدني التي تقضى بأن المسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر ، ولم يقصد المشرع بتلك المادة أن يستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه . ومتى تقرر ذلك وكانت مطالبة المضرور للمتبوع بالتعويض مطالبة قضائية وان كانت تقطع التقادم بالنسبة للمتبوع إلا أنها لا تقطع بالنسبة للتابع وذلك أخذا بما نصت عليه المادة ٢٩٢ من القانون المدني من أنه إذا انقضت مدة التقادم بالنسبة إلى أحد المدينين المتضامين فلا يجوز للدائن أن

(١) نقض ٢٢ من فبراير ١٩٦٨ .

تاريخ الوفاء ، إلا أنه يشترط لذلك ألا يكون التعويض الذي يوفى به قد سقط بالتقادم بالنسبة للتابع .

(هـ) كفالة : فضالة . مدني ٢٢ ٧٩٩ و ٣٢٦ و ١٧٢

٥ - دعوى الحلول التي يستطيع المتبوع - وهو في حكم الكفيل المتضامن - الرجوع بها على تابعه عند وفائه بالتعويض للدائن المضرور ، هي الدعوى المنصوص عليها في المادة ٧٦٩ من القانون المدني والتي ليست إلا تطبيقا للقاعدة العامة في الحلول القانوني المنصوص عليها في المادة ٣٢٦ من القانون المذكور والتي تقضى بأن الموفى يحل محل الدائن الذي استوفى حقه إذا كان الموفى ملزما بوفاء الدين عن المدين . وإذا كان للمدين في حالة الرجوع عليه بهذه الدعوى أن يتمسك في مواجهة الكفيل بالدفع التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة الدائن فإن من حق التابع أن يتمسك قبل المتبوع الذي أوفى التعويض عنه للمضرور بالقضاء حق هذا الدائن قبله بالتقادم الثلاثي المقرر في المادة ١٧٢ من القانون المدني لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع على أساس أن اختصاصه في الدعوى تم بعد اكتمال هذا التقادم بالنسبة إليه وعلى أساس أن رافع المضرور الدعوى على المتبوع لا يقطع التقادم بالنسبة إليه (التابع) . والتقادم هنا لا يرد على حق المتبوع في الرجوع على التابع وإنما على حق الدائن الأصلي الذي انتقل إلى المتبوع بحلوله محل الدائن (المضرور) فيه والذي يطالب به المتبوع تابعه ذلك بأن المتبوع حين يؤدي التعويض للدائن المضرور فإنه يحل محل هذا الدائن في نفس حقه وينتقل إليه هذا الحق بما يرد عليه من دفع (١) .

(و) إثراء بلا سبب : كفالة ، فضالة مدني ٢٢ ٣٢٤

يعتبر في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد . ومن ثم فإن للمتبوع الحق في أن يرجع على تابعه محدث الضرر بما يفي به من التعويض للمضرور كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لأنه مسئول عنه وليس مسئولا معه . وهذه القاعدة هي التي قننها المشرع في المادة ١٧٥ من القانون المدني التي تقضى بأن المسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر . ولم يقصد المشرع بتلك المادة أن يستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه .

(ب) تقادم : مسقط ، قطع ، كفالة مدني ٢٩٢ م

٢ - مطالبة المضرور للمتبوع بالتعويض مطالبة قضائية وأن كانت تقطع التقادم بالنسبة للمتبوع ، إلا أنها لا تقطعه بالنسبة للتابع .

(ج) متبوع : رجوعه على التابع . حكم ، حجيته . تعويض .

٣ - . . . لأن كان لا يحق للمتبوع أن يرجع على تابعه بالتعويض المحكوم به للمضرور إلا إذا قام بأدائه المضرور ، إلا أن القضاء قد أجاز للمتبوع أن يختصم تابعه في الدعوى التي يرفعها المضرور على المتبوع وحده ، وأن يطلب المتبوع في الدعوى الحكم على تابعه بما قد يحكم به عليه للمضرور . وطبيعي أنه إذا حكم للمتبوع في تلك الدعوى على التابع بما حكم به للمضرور على المتبوع ، فإن تنفيذ الحكم الصادر للمتبوع على التابع يكون معلقا على وفاء المتبوع بالتعويض المحكوم به عليه للمضرور .

(د) تعويض : سقوطة بالتقادم بالنسبة للتابع . مدني ٣٨١

٤ - حق المتبوع في الرجوع على تابعه وان كان لا يشأ إلا من

(١) نقض ٢٢ من فبراير ١٩٦٨ .

يتمسك بذلك قبل باقى المدينين .
وأذا كان قطع التقادم بالنسبة الى
أحد المدينين المتضامنين لا يترتب
عليه أثر بالنسبة لباقى المدينين ،
فمن باب أولى لا يكون نكطع
التقادم بالنسبة للكفيل ولو كان
متضامنا مع المدين الاصلى اثر
بالنسبة الى هذا المدين .

وكانت الدعوى الفرعية التى
وجهتها وزارة العدل « المطعون
ضدها الثانية » الى تابعها المحضر
« الطاعن » وطلبت فيها الحكم
عليه بما عسى أن يحكم به عليها
للمضور ، هذه الدعوى لا يمكن
أن يكون أساسها الا حق الوزارة
كمتبوع فى الرجوع على تابعها بما
يحكم به عليها للمضور ، ولئن كان
لا يحق للمتبوع أن يرجع على تابعه
بالتعويض المحكوم به للمضور الا
إذا قام بأدائه للمضور ، الا أن
القضاء قد أجاز للمتبوع أن
يختصم تابعه فى الدعوى التى
يرفعها المضور على المتبوع وحده
وأن يطلب المتبوع فى هذه الدعوى
الحكم له على تابعه بما قد
يحكم به عليه للمضور وذلك لما
للمتبوع من مصلحة فى هذا
الاختصاص لأن مسئوليته تبعية
لمسئولية التابع فإذا استطاع هذا
دفع مسئوليته - وهو بطبيعة
الحال أقدر من المتبوع على الدفاع
عن نفسه استفاد المتبوع من ذلك
وانتفت بالتالى مسئوليته هو .

وأذا لم يستطع التابع ، كان حكم
التعويض حجة عليه فلا يمكنه أن
يعود فيجدال فى وقوع الخطأ منه
عندما يرجع عليه المتبوع بما أوفاه
للمضور من التعويض المحكوم به
وطبيعى أنه إذا حكم للمتبوع فى
تلك الدعوى على التابع بما حكم
به للمضور على المتبوع فإن تنفيذ
الحكم الصادر للمتبوع على التابع
يكون معلقا على وفاء المتبوع
بالتعويض المحكوم به عليه
للمضور . لما كان ذلك وكان
حق المتبوع فى الرجوع على تابعه
وأن كان لا ينشأ الا من تاريخ هذا

الوفاء عملا بالمادة ٣٨١ من القانون
المدنى الا أنه يشترط لذلك الا يكون
التعويض الذى يوفى به قد سقط
بالتقادم بالنسبة للتابع ، ومن
ثم فانه اذا تبين عند السئصل فى
الدعوى التى رفعها المضور على
المتبوع واختصم هذا فيها تابعه
أن حق المضور قبل التابع قد
سقط بالتقادم وتمسك التابع
بهذا التقادم ، فانه لا يجوز أن
يحكم عليه بشئ للمتبوع لأنه
لا جدوى من حكم لا يمكن تنفيذه
ولو حكم للمضور على المتبوع
بالتعويض بسبب رفع الاول
الدعوى على الثانى قبل انقضاء
مدة تقادمها . وهذه النتيجة
ادى اليها ما أجازته القساون
للمضور من حق فى الرجوع
بالتعويض على المتبوع وحده اذا
أثر المضور ذلك دون حاجة الى
اختصاص التابع فى الدعوى ، وما
تقتضيه نصوص القانون من أن
رفع الدعوى على المتبوع لا يقطع
التقادم بالنسبة للتابع . ولما كان
المتبوع - وهو فى حكم الكفيل
المتضامن - لا يستطيع الرجوع
على تابعه عند وفائه بالتعويض
للدائن المضور الا باحدى دعويين
الاولى دعوى الحلول المنصوص
عليها فى المادة ٧٩٩ من القانون
المدنى والتى ليست الا تطبيقا
للقاعدة العامة فى الحلول القانونى
المنصوص عليها فى المادة ٣٢٦ من
القانون المذكور والتى تقضى بأن
الموفى يحل محل الدائن الذى
استوفى حقه اذا كان الموفى ملزما
بوفاء الدين عن المدين . واذا كان
للمدين فى حالة الرجوع عليه بهذه
الدعوى أن يتمسك فى مواجهة
الكفيل بالدفع التى كان له أن
يتمسك بها فى مواجهة الدائن فان
من حق التابع أن يتمسك قبل
المتبوع الذى أوفى التعويض عنه
للمضور بانقضاء حق هذا الدائن
قبله بالتقادم الثلاثى المقرر فى
المادة ١٧٢ من القانون المدنى
للدعوى التعويض الناشئة عن
العمل غير المشروع ، على أساس

أن اختصاصه فى الدعوى تم بعد
اكتمال هذا التقادم بالنسبة اليه
وعلى أساس أن رفع المضور
الدعوى على المتبوع لا يقطع التقادم
بالنسبة اليه « التابع » ، والتقادم
هنا لا يرد على حق المتبوع فى
الرجوع على التابع وإنما على حق
الدائن الاصلى الذى انتقل الى
المتبوع بحلوله محصل الدائن
« المضور » فيه والذى يطالب به
المتبوع تابعه ، ذلك بأن المتبوع
حين يوفى التعويض للدائن المضور
فانه يحل محل هذا الدائن فى نفس
حقه وينتقل اليه هذا الحق بما يرد
عليه من دفع . والدعوى الثانية
التى يستطيع المتبوع الرجوع بها
على تابعه هى الدعوى الشخصية
المنصوص عليها فى المادة ٣٢٤
مدنى التى تقضى بأنه اذا قام الغير
بوفاء الدين كان له حق الرجوع
على المدين بقدر ما دفعه . وهذه
الدعوى سواء كان أساسها الاتراء
بلا سبب أو الفضالة فإن المتبوع
لا يستطيع الرجوع بها اذا كان قد
أوفى التعويض للدائن المضور بعد
كان حق الدائن فيه قد سقط
بالنسبة للتابع ، لأن هذا
لم يفسد شيئا من هذا الوفاء
وليس للمتبوع أن يرجع على
تابعه بالتعويض الذى أوفاه
عنه بالدعوى الشخصية التى
قررها القانون فى المادة ٨٠٠ من
القانون المدنى للكفيل قبل المدين ،
وذلك لما هو مقرر من عدم جواز
رجوع الكفيل بهذه الدعوى اذا
كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده
وضمن المتبوع لعمال تابعه هو
ضمن قرره القانون لمصلحة الدائن
المضور وحده (وهو ما قرره
هذه المحكمة بتاريخ ٢٢ من فبراير
١٩٦٨ فى الطعن رقم ٦٤ لسنة
٣٤ ق) ومتى قرر ذلك وكان
الثابت أن الطاعن قد اختصم فى
الدعوى باعلان تاريخه ٢٤ من
أكتوبر ١٩٦٢ بعد أن كان قد
انقضى أكثر من ثلاث سنوات على
علم المضور « مورث المطعون

ضدهم الخمسة الاول « بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، ذلك العلم الذى تحقق بصدور حكم دائره فحص الطعون فى ٢٢ من اكتوبر ١٩٥٨ ، فان حق المضور قبل الطاعن يكون قد سقط بالتقادم قبل اختصاص الطاعن فى الدعوى . ولا اثر لرفع الدعوى الاصلية فى قطع هذا التقادم على ما تقدم ذكره . وترتيباً على ذلك فانه كان يتعين رفض الدعوى الفرعية المرفوعة من وزارة العدل على الطاعن . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى للوزارة فى هذه الدعوى بطلباتها فانه يكون مخطئاً فى القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

وحيث ان الموضوع صالح للحكم فيه ، ولما تقدم بتعين الغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى الفرعية المرفوعة من وزارة العدل على الطاعن ورفض هذه الدعوى .

طعن مدنى رقم ٥٤٠ لسنة ٢٤ ق فى ١٩٦٩/١/٣٠ برئاسة وعضوية السادة محمود توفيق اسماعيل والسيد عبد المنعم الصراف وعثمان زكريا ومحمد صدقى البشبيشى وعلى عبد الرحمن السنشاريين .

٣٧٦ -

المبادئ القانونية :

(ا) محاماة : اتعاب ، اختصاص تقديرها مجلس نقابة ، ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ م ٢٢ و ٤٦ و ٥١ ، مرافعات ١٣٥ .

١ - ناط القانون بمجلس نقابة المحامين تقدير اتعاب المحامى اذا اختلف عليها مع الموكل ولم يكن بينهما اتفاق مكتوب بشأنها . وقد جاء النص عاماً لا يفرق بين محام مشتغل وآخر غير مشتغل .

(ب) اتعاب : محاماة تقديرها ، ٢ - عدم قبول طلبات اوامر التقدير ممن يتأخر فى أداء الاشتراك السنوى لنقابة المحامين

عن مواعيد - لا يسرى الا على المحامين المشتغلين فعلاً .

(ج) حكم : حجية .

٣ - اذا كان الثابت ان الحكم لم يفصل بقضاء ما فى موضوع المطالبة باتعاب المحامى باعتبارها غير مقدرة ، لما رآه من ان الاختصاص بنظر هذا الموضوع معقود لمجلس النقابة وحده ، وأنه ليس للمحامى أن يلجأ الى المحاكم الا فى حالة وجود اتفاق كتابى على تقدير الاتعاب - وهو ما ليس متوافراً - فان قضاءه برفض الدعوى لا ينصرف الا الى طلب تقدير الاتعاب باعتبارها مقدرة باتفاق أو بسند مكتوب . أما عن طلبها باعتبارها غير مقدرة بهذه الوسيلة فلا يتناوله الرفض الوارد فى المنطوق ، وانما تضمنت اسباب الحكم قضاء ضمني يقضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذا الطلب ومثل هذا القضاء لا يمنع مجلس النقابة المختص بنظر ذلك الطلب ، من نظره .

(د) تقادم : مسقط قطعة .

تحكيم ، اجراءاته حكم .

٤ - مجرد تحرير مشاركة التحكيم والتوقيع عليها ، لا يقطع أيهما فى ذاته مدة التقادم ، لان المشاركة ليست الا اتفاقاً على عرض نزاع معين على محكمين والنزول على حكمهم ، ولا تتضمن مطالبة بالحق أو تكليفا للخصوم بالحضور وامام هيئة التحكيم ، وانما يمكن ان يحصل الانقطاع نتيجة للطلبات التى يقدمها الدائن للمحكمين أثناء السير فى التحكيم اذا كانت تتضمن تمسكه بحقه .

(هـ) مشاركة تحكيم : نزاع

على مقدار دين ، تقادم ، انقطاعه .

٥ - اذا كانت مشاركة التحكيم لا تعتبر فى ذاتها اجراء قاطعاً للتقادم ، الا أنها اذا تضمنت اقرار من المدين بحق الدائن كما لو اعترف بوجود الدين وانحصر النزاع المعروض على التحكيم فى

مقدار هذا الدين ، فان التقادم ينقطع فى هذه الحالة بسبب هذا الاقرار صريحاً كان أو ضمناً وليس بسبب المشاركة فى ذاتها .

(و) تقادم : نزول عنه . ثبوت الحق فيه .

٦ - لا يجوز قانوناً النزول عن التقادم قبل ثبوت الحق فيه ، ولا يثبت هذا الحق الا باكتمال مدة التقادم ، وانما يجوز النزول عن المدة التى انقضت فى تقادم لم يكتمل وهذا النوع من النزول انما يقطع التقادم على أساس اعتباره اقراراً من المدين بحق الدائن .

(ز) اقرار ضمني : محكمة موضوع ، سلطتها فى استخلاصه

٧ - استخلاص الافرار الضمنى بحق الدائن من الاوراق والاعمال التى تصدر من المدين هو من شؤون محكمة الموضوع ، بشرط أن تبين كيف افادت تلك الاوراق وهذه الاعمال معنى الاقرار ، وان يكون هذا البيان سائفاً .

المحكمة :

وحيث ان المادة ٤٦ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماه امام المحاكم قد نصت على ان مجلس النقابة يقدر اتعاب المحامى بناء على طلبه أو طلب الموكل وذلك عند عدم الاتفاق عليها كتابة ،

وبهذا ناطت بمجلس نقابة المحامين تقدير اتعاب المحامى اذا اختلف عليها مع الموكل ولم يكن بينهما اتفاق مكتوب بشأنها . وقد جاء

نص هذه المادة عاماً لا يفرق بين محام مشتغل وآخر غير مشتغل بل انها جعلت المناط فى قبول الطلب ان يكون متعلقاً باتعاب محام عن

عمل من اعمال المحاماة ، وعلى ذلك يكون شرط الاشتغال بالمحاماه منوطاً بوقت أداء العمل الذى

يطلب تقدير الاتعاب عنه لا بوقت تقديم طلب التقدير . ومتى تقرر هذا وكان الثابت من الاوراق ان

الاتعاب باعتبارها مقدرة باتفاق أو بسند مكتوب أما عن طلبها باعتبارها غير مقدرة بهذه الوسيلة فلا يتناولها الرضى الوارد في المنطوق وإنما تضمنت أسباب الحكم قضاء ضمنية يقضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذا الطلب ومثل هذا القضاء لا يمنع مجلس النقابة المختص بنظر ذلك الطلب من نظره ..

وحيث ان قرار مجلس نقابة المحامين الذى تبني الحكمان الابتدائي والمطعون فيه أسبابه ، رد على الدفع المبدى من الطاعنة بسقوط حق المطعون ضده بالتقادم لانقضاء أكثر من خمس سنوات ميلادية على انتهاء التوكيل بقوله « وحيث أنه وان كان الثابت أن الداليل قد قتل اسمه الى جدول ذمير المشتغلين في سنة ١٩٥٢ وبذلك يكون التوكيل قد انقضى فعلا ، وحيث أنه وان كان هذا الطلب لم يقدم الا في أكتوبر ١٩٦٢ الا أن هناك شروط تحكيم ابرمت بين الطالب وبين المطلوب التقدير ضده بصفته وان هذه الشروط قد تضمنت موافقة الطرفين على عرض النزاع بينهما بخصوص هذه الاتعاب على هيئة تحكيم ولما كانت هذه المشاركة هي عقد ارتضى فيه وبه طرفا الخصومة أن يصدا في أمر هذا النزاع الذي رأى تقضى به لجنة اتفاقا فيما بينهما على أشخاصها والتزم كل طرف منهما بأن ينفذ ما تقضى به - لما كانت مشاركة التحكيم كذلك ، كانت بلا شك اجراء قاطعا لمدة التقادم لانه ان كان رفع الدعوى وهو عمل يقوم من جانب واحد ، يعتبر اجراء قاطعا لمدة التقادم فان قبول التحكيم والتوقيع على مشاركته وهو عمل متفق عليه من الجانبين يكون من باب أولى قاطعا لهذا التقادم ، كل ذلك بغض النظر عما اذا كانت اللجنة التحكيم قد باشرت مهمتها أو لم تقم بها لان مناط

جنيه باعتباره اتعابا مقدرة له من مجلس الطائفة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٤ من مارس ١٩٥٩ محتفظا لنفسه بالحق في طلب الزيادة التي يستحقها وركن في اثبات دعواه الى صورة فوتوغرافية لمحضر تلك الجلسة . وقد اجاب الطاعن على تلك الدعوى بأنه ليس للصورة الفوتوغرافية حجية في الاثبات وانكر أن المجلس أصدر قرارا بتحديد الاتعاب ، وخلصت المحكمة في أسبابها الى أن ذلك القرار لا يتضمن التسليم باستحقاق المدعى لصرف المبلغ والأمر بإيفائه اليه بل تضمن مجرد الاعتراف بكفاية هذا التقرير وأنه لذلك تكون الاتعاب موضع جدل لم ينته الى قرار مستقر ملزم بحيث يمكن للمدعى أن يتحدى به بوصفه سندا مثبتا لدينه وبذلك تكون المطالبة بهذا المبلغ باعتباره اتعابا مقدرة باتفاق أو بسند مديونية متعينة الرضى اما المطالبة بالاتعاب باعتبارها غير مقدرة فانها مطالبة غير مقبولة امامها وعليه أن يلجأ الى مجلس النقابة وانتهت المحكمة في أسباب حكمها الى القول ، وبذلك تكون الدعوى متعينة الرضى بحالتها وذلك دون مساس بحق المدعى في الالتجاء الى مجلس نقابة المحامين لتقدير اتعابه ان شاء ثم قضت في منطوق حكمها برفض الدعوى بحالتها . وظاهر من هذا الذي ذكره الحكم الصادر في الدعوى ٥١٥ أنه لم يفصل بقضاء ما في موضوع المطالبة بالاتعاب باعتبارها غير مقدرة لما رآه من أن الاختصاص بنظر هذا الموضوع معقود لمجلس النقابة وحده وأنه ليس للمحامى ان يلجأ الى المحاكم الا في حالة وجود اتفاق كتابي على تقدير الاتعاب وهو ما ليس متوافرا . واذا كان ذلك هو مسلك الحكم الذى صرح به في أسبابه فان قضاءه برفض الدعوى لا ينصرف الا الى طلب تقدير

المطعون ضده قد أدى الاعمال التى طلب من مجلس النقابة تقدير اتعابه عنها وقت ان كان مقيدا بجدول المحامين المشتغلين فانه لا يؤثر في اختصاص المجلس بنظر هذا الطلب ان يكون قد قدم من المحامى بعد نقل اسمه الى جدول غير المشتغلين بسبب نقله . ولا حجة فيما يقوله من ان المادة ٢٢ من قانون المحاماه المذكور اذ اوجبت على كل محام مشترك ان يسدد الاشتراك السنوى للنقابة ، وحظرت قبول طلبات اوامر التقدير ممن يتأخر في أداء الاشتراك عن مواعده فقد دلت بذلك على ان تلك الطلبات لا تقبل الا من المحامين المشتغلين لا حجة في هذا القول لان الحظر الوارد في هذه المادة لا يسرى الا على المحامين المشتغلين فعلا وقد قصد به حثهم على سداد الاشتراك السنوى المستحق عليهم اما حيث لا يكون أداء هذا الاشتراك واجبا - كما في حالة المحامين المتقاعدين - فلا محل لانطباق هذه المادة . كذلك لا صحة لما يقوله الطاعن من أن مجلس النقابة استند في رفض الدفع بعدم الاختصاص الى حكم المادة ١٣٥ من قانون المرافعات دون ان يشير اليها ، فاعتبر أنه ملزم بنظر الطلب بعد أن قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى ٥١٥ سنة ١٩٦١ بحالتها مع انه كان غير ملزم ، لا صحة لهذا القول لانه قائم على توهم لا اصل له في قرار مجلس النقابة اذ هو لم يستند الى هذه المادة في تقرير الاختصاص للمجلس وإنما استند في ذلك - وعلى ما افصح عنه في أسبابه - الى نص المادة ٤٦ من قانون المحاماه . وحيث ان .. الثابت من الاطلاع على الصورة الرسمية للحكم الصادر في الدعوى ٥١٥ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة ان المطعون ضده اقامها بطلب الزام الطائفة بأن تدفع له مبلغ ١٥٠٠.

يفصح عن سنده في اعتبار توقيع الطاعن على مشاركة التحكيم مسقطا لحقه في التمسك بالتقادم ولماذا سقطه ، وكانت المشاركة لا تحوى اقرارا صريحا من الطاعن بحق الدائن المطعون ضده ولا بنزوله عن المدة التي انقضت قبل توقيع ممثله عليها ، وكان الحكم ايضا لم يبين ما اذا كان في عبارات المشاركة ما يفيد الاقرار الضمني من الطاعن بهذا الحق وكيف افادت هذه العبارات هذا الاقرار ، وكان استخلاص الاقرار الضمني من الاوراق والاعمال التي تصدر من المدين هو من شئون محكمة الموضوع بشرط أن تبين كيف افادت تلك الاوراق وهذه الاعمال معنى الاقرار وأن يكون هذا البيان سائفا . لما كان ما تقدم وكان لا يجدى الحكم المطعون فيه ما اضاف من أن قرار المجلس الانجلى العام الصادر في ٤ من مارس ١٩٥٩ ورفع الدعوى ٥١٥ سنة ١٩٦١ من المطعون ضده قد قطعاً التقادم ذلك لان تاريخ القرار المذكور وتاريخ رفع الدعوى المشار اليها لاحقا على اكمال مدة التقادم فلا يكون لايهما اثر في انقطاعها ، كما لا يجوز الاستناد الى ما ورد بقرار المجلس الانجلى العام المشار اليه على اعتبار أنه يحوى اقرارا من الطائفة الطائفة بحق المطعون ضده لان الحاضر من الطائفة قد نازع امام محكمة الاستئناف كما نازع من قبل في الدعوى ٥١٥ سنة ١٩٦١ في صحة الصورة الفوتوغرافية المقدمة من المطعون ضده للقرار المذكور وانكر صدوره ولم يقدم المطعون ضده اصله ومن ثم فلا يجوز الاحتجاج على الطائفة الطائفة بالصورة المقدمة . لما كان ذلك كله فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه واذا كان هذا الخطأ قد حجب عنه بحث ما اذا كانت مشاركة التحكيم تحوى اقرارا

مقتضى قواعد القانون الموضوعي واذا كانت مشاركة التحكيم لا تعتبر في ذاتها اجراء فاطعا للتقادم الا أنها اذا تضمنت اقرارا من المدين بحق الدائن كما لو اعترف بوجود الدين وانحصر النزاع المعروف على التحكيم في مقدار هذا الدين فان التقادم ينقطع في هذه الحالة بسبب هذا الاقرار صريحا كان او ضمنا ، وليس بسبب المشاركة في ذاتها . ولا محل لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من قياس مشاركة التحكيم على رفع الدعوى امام المحكمة لان المشاركة - على ما سبق القول - لا تعدو ان تكون عقدا يتفق بمقتضاه طرفاه على عرض النزاع على محكمين ولا يتضمن مطالبة بالحق او تكليفا بالحضور امام أى جهة قضائية ولا حتى امام المحكمين انفسهم ، بينما رفع الدعوى هو مطالبة قضائية بالحق وقد نص المشروع صراحة على المطالبة القضائية ضمن الاسباب التي ينقطع بها التقادم . لما كان ما تقدم وكان لا غناء فيما قرره الحكم المطعون فيه من أن توقيع الطاعن على مشاركة التحكيم يسقط حقه في التمسك بالتقادم بفرض اكمال مدته ، ذلك ان الثابت ان تاريخ المشاركة وهو ٧ من مايو ١٩٥٧ يقع قبل اكمال مدة التقادم الخمسى لانها تكتمل - وفقا لتقريرات الحكم - في يونيه ١٩٥٧ فان كان الحكم يقصد من قوله هذا اعتبار توقيع الطاعن على المشاركة بمثابة نزول منه عن التقادم فانه يكون مخطئا في ذلك لانه لا يجوز قانونا النزول عن التقادم قبل ثبوت الحق فيه ولا يثبت هذا الحق الا باكمال مدة التقادم وانما يجوز النزول عن المدة التي انقضت في تقادم لم يكتمل وهذا النوع من النزول انما يقطع التقادم على اساس اعتباره اقرارا من المدين بحق الدائن . ولما كان الحكم المطعون فيه لم

الامر في هذا الشأن هو الاتفاق الحاصل بين الطرفين على طرح النزاع على هيئة تحكيم ، فاذا لوحظ مع ذلك أن تاريخ مشاركة التحكيم ١٩٥٧/٥/٧ وكانت احالة الطالب الى المجلس في يونيه ١٩٥٢ كانت مدة الخمس سنوات التي نصت عليها المادة ٥١ من قانون المحاماة لم تكتمل بعد ، وبفرض التسليم جدلا باكتمالها فان توقيع المطلوب التقدير ضده على مشاركة التحكيم يسقط حقه في التمسك بالسقوط ، فاذا أضفنا الى ذلك أن المجلس الانجلى العام يجلسه المنعقدة في ٤ من مارس ١٩٥٩ قد اقر للطالب اعباءا قدرها ١٥٠٠ جنيه بل ونظر المجلس ايضا في أمر زيادتها كان هذا اجراء آخر لا شك قاطعا لمدة التقادم ، واذا أخذنا في الاعتبار ايضا أن الطالب حين رفع الدعوى ٥١٥ سنة ١٩٦١ قد قطع بها مدة التقادم . كان الدفع بالسقوط على غير أساس متعين الرفض . وهذا الذى اقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدفع بسقوط حق المطعون ضده في المطالبة بالتقادم غير صحيح في القانون ، ذلك ان مجرد تحرير مشاركة تحكيم والتوقيع عليها لا يقطع لايهما في ذاته مدة التقادم لان المشاركة ليست الا اتفاقا على عرض نزاع معين على محكمين والنزول على حكمهم ولا تضمن مطالبة بالحق او تكليفا للخصوم بالحضور امام هيئة التحكيم ، وانما يمكن أن يحصل الانقطاع نتيجة للطلبات التي يقدمها الدائن للمحكمين أثناء السير في التحكيم اذا كانت تتضمن تمسكه بحقه لان قانون المرافعات نظم اجراءات التحكيم على نحو مماثل اجراءات الدعوى العادية والزام المحكمين والخصوم باتباع الاصول والمواعيد المتبعة امام المحاكم الا اذا حصل اعفاء المحكمين منها صراحة كما اوجب صدور الحكم منهم على

ضمنيا من الطاعة بحق المطعون ضده مما ينقطع به التقادم أولا تحويه فانه يتمين اعادة القضية الى محكمة الموضوع .

طن مدني رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٦٢
في ١٩٦١/١/٣٠ برئاسة وعضوية
السادة محمود موفيق اسماعيل
ومحمد حافظ هريدي وعثمان زكريا
ومحمد صدقي البشبيشي ومحمد
سيد احمد حماد المستشارين .

— ٣٧٧ —

المبدأن القانونيان :

(١) استئناف : فرعى . نقض ،
طن ، اسباب ، ق ١٠٠ لسنة
١٩٦٢ .

١ - متى كان الثابت ان المطعون ضده اقام استئنافه بالاجراءات المعتادة لرفع الاستئناف واثناء نظر الاستئناف المرفوع من الطاعة وقبل اقفال باب المرافعة فيه ، فان استئناف المطعون ضده يكون مقبولا على اعتبار انه استئناف فرعى ، ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بان هذا الاستئناف قد رفع بعد الميعاد غير منتج .

(ب) وفاء : التزام ، انقضاؤه
٢ - لا تبرأ ذمة المدين بمجرد ارساله حواله بريدية بقيمة الدين الى الدائن ، بل يقبض الدائن قيمة هذه الحواله فعلا . وعلى المدين اذ ادعى براءة ذمته من الدين اثبات ذلك .
الحكمة :

وحيث انه . . وان كان الحكم المطعون فيه قد اخطأ في حساب ميعاد الاستئناف ، لان الميعاد - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالنسبة للاحكام الصادرة قبل العمل بالقانون . . لسنة ١٩٦٢ والتي لم تعلن يبدأ من يوم ١٤ من يوليو ١٩٦٢ تاريخ العمل بالقانون . . لسنة ١٩٦٢ ويدخل هذا اليوم ضمن ميعاد الاستئناف ، الا انه لما كان

المطعون ضده قد تمسك امام محكمة الموضوع بأن استئنافه هو استئناف فرعى وكان الثابت من الاوراق ان المطعون ضده اقام استئنافه بالاجراءات المعتادة لرفع الاستئناف واثناء نظر الاستئناف المرفوع من الطاعة وقبل اقفال باب المرافعة فيه فان استئناف المطعون ضده يكون مقبولا على اعتبار انه استئناف فرعى . .

وحيث ان . . دفاع الجامعة « الطاعنه » قام بالنسبة لمبلغ ١٠٣ ج و ٢٨٢ م الذي يطالب به باعتباره الباقي من ريع سنة ١٩٥٠ ، على ان المطعون ضده كان قد ارسل اليها حوالات بريديه بقيمة ريع هذه السنة وانها ردت اليه بعضها بقيمتها ١٠٣ جنيها و ٢٨٢ مليما لعيب وجدته فيها لم تتمكن معه من صرف قيمتها من مكتب البريد وان هذا المبلغ مازال باقيا لها في ذمة المطعون ضده ، وقد انكر المطعون ضده ان الطاعنه ردت اليه تلك الحوالات زاعما ان الحوالات التي اعادتها اليه الجامعة كانت عن ريع سنة ١٩٥١ وليست عن ريع سنة ١٩٥٠ . وانه اوفى اليها نقدا قيمة تلك الحوالات المعادة وقد اقام

الحكم المطعون فيه قضاء برفض طلب الطاعنه في هذا الخصوص على قوله « وحيث انه عن مبلغ ١٠٣ ج و ٢٨٢ م الباقي من ريع سنة ١٩٥١ الذي عدلت المستانه (الجامعة) طلباتها اليه بمفولة انه ولئن كان المستأنف عليه (المطعون ضده) سدد لها مبلغ ٣٢٠ ج و ٢٧٣ م صافي الريع عن تلك السنة بموجب حوالات بريدية رقم ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ مجموعة رقم ٦٥ ، ٨٢ واذن بريد رقم ٧٤٣٦٦ ارسلها للجامعة مسحوقة على مكتب بريد الجيزة الا ان الجامعة لم تتمكن من صرف قيمة هذه الحوالات جميعها نتيجة لعدم صلاحية بعض هذه الحوالات للصرف وردتها اليه لتجديدها فلم

يجددها ولم يتم بتوريد قيمتها وقدره ١٠٣ ج و ٢٨٢ م المطالب به . تقول الجامعة قولها هذا الذي تعترض فيه بان المستأنف عليه ارسل لها صافي ريع سنة ١٩٥٠ جميعه بموجب الحوالات سالفة البيان دون ان تقدم الدليل على انها ردت له منها ما قيمته ١٠٣ ج و ٢٨٥ م في حين يقرر المستأنف عليه انه ارسل للجامعة على مكتب بريد الجيزة ايضا حساب ريع سنة ١٩٥١ وقدره ٢٥٧ و ٧٨٠ م بأربع حوالات اخرى هي ارقام . . وان هذه الحوالات الاربع هي التي ردت له من الجامعة وسدد قيمتها نقدا وقد تأيدت هذه الاقوال بما ورد في كشف الحساب المقدم منه للخبر من انه سدد صافي ريع سنة ١٩٥٠ وقدره ٣٢٠ ج و ٢٧٣ م بموجب الحوالات التي اشارت الجامعة الى ارقامها وبما ورد في كشف حساب سنة ١٩٥١ من انه سدد لها صافي ريعها وقدره ٢٥٧ ج و ٧٨٠ م بموجب الحوالات التي اشار المستأنف عليه الى ارقامها وبما ثبت من الايصال المؤرخ ١٢/١/١٩٦٢ من انه سدد للمستأنفة نقدا مبلغ ٢٥٧ ج و ٧٩٠ م ريع سنة ١٩٥١ اذ يستدل من هذا جميعه ان الحوالات التي اعينت للمستأنف عليه هي عن سنة ١٩٥١ وقد سدد قيمتها ، هذا خلافا لما تقرره المستأنفة ومن ثم يتعينلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لهذا الشق من الدعوى « ولما كانت ذمة المدين لا تبرأ من الدين بمجرد ارساله حوالات بريدية بقيمتها الى الدائن بل يقبض الدائن قيمة هذه الحوالات فعلا ، وكان على المدين اذا ادعى براءة ذمته من الدين اثبات ذلك ، فانه وقد ثبت التزام المطعون ضده بريع سنة ١٩٥٠ وادعى انه ارسل بقيمته حوالات بريدية للطاعنه وقد أنكرت قبض قيمة بعض هذه

الحوالات وقالت انها وادتها اليه بعد ان لم تمكن من صرفها بسبب عيب فيها فان على المطعون ضده وهو المدعي اقامه الدليل على ان الطاعنة قبضت قيمة تلك الحوالات التي ادعت انها لم تصرفها ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واستند في رفض دعوى الطاعنة في هذا الخصوص الى انها لم تقدم الدليل على انها لم تقبض قيمة هذه الحوالات وردتها الى المطعون ضده فانه يكون مخطئا في القانون بما يستوجب نقضه ، ولا يشفع للحكم ما قرره اخذا بكشف الحساب المقدم من المطعون ضده من ان الحوالات التي ردت اليه كانت خاصة بربع سنة ١٩٥١ ذلك انه علاوة على ان الحكم قد استند في ذلك الى ورقة من صنع الخصم المسمى عليه ونارعت فيها الجامعة الطاعنة وهو ما لا يجوز قانونا ، فانه مادامت هذه الجامعة وهي الدائنة تذكر قبض قيمة الحوالات الخاصة بالبلغ محل النزاع من مصلحة البريد فان ذمة المطعون ضده لا تبرأ من هذا المبلغ الا اذا اثبت انها صرفت فعلا قيمة تلك الحوالات .

طعن مدني رقم ٥٨٥ لسنة ٢٤ ق ١٩٦٩/١/٢٠ برئاسة وعضوية السادة محمود توفيق اسماعيل ومحمد حافظ هريدي وهتمان زكريا وسليم راشد أبو زيد ومحمد صدقي البشبيش المستشارين .

— ٣٧٨ —

المبدأن القانونيان :

(١) نقض : طعن ، أسباب :
١ - لا يقبل من الطاعن النعي على الحكم المطعون فيه لاغفاله دفاعا كان قد ابداه خصمه الذي حكم لصالحه طالما انه لم يتمسك بهذا الدفاع امام محكمة الموضوع (ب) حكم جنائي : حجية :
اثبات :
١ -

٢ - حجية الحكم الجنائي امام المحاكم المدنية مقصور على منطوق الحكم الصادر بالادانة او بالبراءة وعلى اسبابه المؤدية اليه بالنسبة لما كان موضوع المحاكمة ، دون ان تلحق الحجية بالاسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة او تلك الادانة .
المحكمة :

وحيث انه علاوة على ان الطاعنين لم يبينوا في هذا السبب الاول اوجه الدفاع التي تضمنتها مذكرتهم التي يعيرون على الحكم المطعون فيه اغفاله الرد عليها وما لهذه الاوجه من اثر تغير النتيجة التي انتهى اليها ذلك الحكم مما يجعل النعي مجهلا - علاوة على هذا ، فان في اسباب الحكم المطعون فيه وتقرير الخبير الذي اخذ به ما يكفي للرد على جميع اوجه الدفاع التي تضمنتها تلك المذكرة .

وحيث ان : الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بتثبيت ملكية المطعون ضدها الاولى للعين المتنازع عليها على الابحاث التي اجراها الخبير وما ثبت له من معاينة الارض محل النزاع وتطبيق مستندات الخصوم عليها من انها كانت زوائد تنظيم ضمن سعة شارع حسين شيرين برقم ١٤ تنظيم مكرر وكانت شوارعاً مطروقا للكافة ومخصصة للمنفعة العامة من قبل سنة ١٩٠٦ وذلك على ما دلت عليه خرائط المساحة في سنتي ١٩٠٦ وسنة ١٩٤١ وان البلدية حددت عرضه عند وصفه وادخال المرافق العامة به ووضعت اليد عليه وضعا هادئا مستمرا مدة اكثر من ١٥ عاما وانها على خلاف ما ادعته المطعون ضدها الثانية لا تحمل رقما كسائر قطع التقسيم . ولما كان هذا الذي اقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه سائغا ومن شأنه ان يؤدي مجتمعا الى النتيجة التي انتهى اليها وكان الحكم خلافا لما تزعمه

الطاعنة لم يستند في ملكية المطعون ضدها الاولى للارض محل النزاع على خرائط المساحة وحدها وانما استند ايضا على ادلة اخرى ولم تكن هذه الخرائط سوى مجرد قرينة اضافها الى هذه الادلة فانه لا يقبل من الطاعنين مناقشة هذه القرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها بذاتها في الاثبات .

وحيث ان : واقعة وضع يد البلدية على العين موضوع النزاع لها سندها في تقرير الخبير الذي اخذ به الحكم المطعون فيه ، اذ ان الخبير انتهى في هذا التقرير الى ان العين مخصصة للمنفعة العامة من قبل سنة ١٩٠٦ . وتدخل في سعة شارع حسين شيرين المطروق من المارة على الاقل في الفترة من سنة ١٩٠٦ تاريخ شراء المطعون ضدها الثانية حتى سنة ١٩٢٦ تاريخ تسليمها الشوارع للبلدية وظلت البلدية تحوزها حيازة هادئة كزوائد تنظيم حتى سنة ١٩٥٤ بعد ان حددت عرض الشارع عند وصفه وادخال المرافق العامة به . لما كان ذلك وكان لا يقبل من الطاعن النعي على الحكم المطعون فيه لاغفاله دفاعا كان قد ابداه خصمه الذي حكم لصالحه طالما انهم لم يتمسك بهذا الدفاع ولم يطلب تحقيقه فان النعي بهذا السبب يكون على غير اساس .

وحيث ان : الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه في هذا الخصوص على نظر حاصله انه لا حجية لما تضمنته اسباب الحكم الجنائي من مناقشات مدنية تعرض لها عرضا ، ولما كان بين من الحكم ١٤٠٩ سنة ١٩٥٤ حلج مستأنف الاسكندرية ان الطاعن الاول كان قد اتهم فيها بأنه في ١٩٥٢/٧/١٧ يدائرة قسم الرمل اقام بناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم ثم قضى ابتدائيا بتفريغه بعد قرش والازالة ولا

قائما على أسباب سائفة وكافية
لحمل قضائه .

(ج) تقادم : مكسب ، دفعه ،
تجربة .

٣ - متى كان المال المتنازع عليه
أرضا زراعية أو معدة للبناء فهو
بطبيعته مما يقبل الانقسام ،
وبالتالى يجوز وقف التقادم
بالنسبة لجزء منه وتملك جزء
آخر إذا توافرت شرائط التقادم
بشأنه .

المحكمة :

وحيث انه . . من المقرر في
قضاء هذه المحكمة انه لا يكفى في
تغيير الحائز صفة وضع يده ،
مجرد تغيير نيته بل يجب أن يكون
تغيير النية بفعل ايجابى ظاهر
يجابه به حق المالك بالانكار
الساطع والمعارضة العلنية ويدل
دلالة جازمة على ان ذا اليد
الوقفية مزعم انكار الملكية على
صاحبها واستثارته بها دونه .
ولما كان الثابت من الحكم المطعون
فيه ان هذه المعارضة والمجابهة
لم تحصلا من الحائزة العرضية
الا بتاريخ ١٠/٥/١٩٣٣ حين
تصرفت في اطيان النزاع الى ابنها
مورث الطاعنين ، وكان الحكم قد
اعتبر ان مجرد بلوغ القاصرة سن
الرشد واستمرار الوصية في وضع
يدها على اطيان النزاع غير ذى
أثر في تغيير صفة حيازتها العرضية
لانه اجراء لا يستفاد منه ازماع
انكار الملكية على صاحبها
واستثارها بها دونه . لما كان
ذلك ، فان النعى على الحكم
بمخالفة القانون اذ لم يعتد بضم
مدة حيازة سلف مورث الطاعنين
- السيدة زينب ذو الفقار - عند
حساب مدة التقادم الطويل
المكسب للملكية يكون على غير
أساس .

وحيث ان . . الحكم الابتدائى
الذى أيده الحكم المطعون فيه
وأحال الى أسبابه قد أورد في هذا

بتثبيت ملكية المطعون ضدها
الاولى للعين موضوع النزاع على
الدلة والقرائن التى استخلصها
من تقرير ومحاضر أعمال الخبير
وكان ما استخلصه منها سائفا
وغير مخالف للثابت بها فان
ما اتخذه الحكم من تلك الدلة
أساسا لقضائه يكون فيه الرد
الضمنى الكافى والمبرر لاطراح
اللعقود والمستندات التى أشار
اليها الطاعنون والتى يأخذ بها
الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون
النعى بهذا السبب على غير
أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين
رفض الطعن .

طعن مدنى رقم ٢ لسنة ٢٥ ق
في ١٩٦٩/١/٣٠ برئاسة ومضوية
السادة محمود توفيق اسماعيل
ومحمد حافظ هريدى وعثمان ذكربا
ومحمد صدقى البشبيشى ومحمد
سيد احمد حماد المستشارين .

- ٣٧٩ -

المبادئ القانونية :

(ا) تقادم : مكسب ، شروطه
حائز ، وضع يد ، نية ، صفة .

١ - لا يكفى في تغيير الحائز
صفة وضع يده مجرد تغيير نيته
بل يجب أن يكون تغيير النية
بفعل ايجابى ظاهر يجابه به حق
المالك بالانكار الساطع والمعارضة
العلنية ويدل دلالة جازمة على أن
ذا اليد الوقفية مزعم انكار الملكية
على صاحبها واستثارته بها
دونه (ا) .

(ب) حسن نية : محكمة
موضوع ، سلطتها في استخلاصها

٢ - لقاضى الموضوع سلطة
تامة في استخلاص حسن النية
وسوئها من نطاقها في الدعوى
ومما يستشفه من ظروفها
وملابساتها متى كان استخلاصه

(ا) تقضى ٢٨ من ديسمبر ١٩٦١ طعن
١٢٥ لسنة ٢٦ ق قاعدة ١٤٢ ص ٨٤٠

تبينت المحكمة الاستثنائية ان
البناء غير مخالف للمواصفات
قضت بتأييد الفرامة والفناء
الازالة وأشارت في أسبابها الى انه
ليس بالاوراق دليل على ان البناء
مقام على أرض المنافع العامة .
ولما كانت حجية الحكم الجنائى
امام المحاكم المدنية قاصرة على
منطوق الحكم الصادر بالادانة أو
بالبراءة وعلى أسبابه المؤدية اليه
بالنسبة لما كان موضوع المحاكمة
دون أن تلحق الحجية الأسباب
التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه
البراءة أو تلك الادانة وكان
ما أورده الحكم الجنائى في أسبابه
خاصا بانتفاء الدليل على قيام
البناء على أرض المنافع العامة لم
يكن لازما للفصل في الدعوى
الجنائية المطروحة عليه ولا يتعلق
بأركان الجريمة المنسوبة الى
الطاعن الاول المتهم فيها بما في
ذلك ركن القصد الجنائى ، فانه
لا يكون لهذا الذى ورد بأسباب
الحكم حجية امام المحاكم المدنية ،
واذ أخذ الحكم المطعون فيه بهذا
النظر يكون قد التزم صحيح
القانون ويكون النعى عليه بهذا
السبب على غير أساس . .

وحيث ان هذا السبب غير
مقبول ، ذلك أن الطاعنين لم يبينوا
فيه وجه مخالفة الحكم للثابت في
عقد تملك المطعون ضدها الثانية
وعقود البيع الاخرى التى يقولون
بانه ثابت بها تحديد القطعة محل
النزاع كما أنهم اغفلوا أيضا بيان
تلك العقود الاخرى وما اذا كانت
قد قدمت للمحكمة وتمسكوا
امامها بما جاء فيها ام لا ، مما
يجعل النعى في هذا الشق مشوبا
بالتجهيل : لما كان ذلك وكان
لمحكمة الموضوع السلطة التامة في
بحث الدلائل والمستندات المقدمة
لها وفي الموازنة بينها وترجيح
ما تطمئن نفسها الى ترجيحه منها
وفي استخلاص ما ترى انه هو واقعة
الدعوى مما نأى بها عن رقابة
محكمة النقض . واذ كان يبين من
الحكم المطعون فيه انه أقام قضاءه

الخصوص « ان هذا المشتري وارث في اطيان والده موضوع النزاع وكان قاصرا مع باقى اخوته ويعلم بحقيقة مصدر الملكية وصفة وضع يد والدته على الاطيان باعتبارها وصية فقط .. » كما اورد الحكم المطعون فيه « ان محكمة الدرجة الاولى قد سلكت السبيل الصحيح قانونا حينما عرضت للعقد المؤرخ ١٩٣٣/٥/٩ وللظروف التى احاطت باجرائه واستخلصت منه ومن هذه الظروف ان المرحوم احمد داود - مورث الطاعنين - كان سىء النية وقت عقده ، أى لم يكن يجهل أنه تلقى الحق من غير مالكة ، وان هذه المحكمة لتظهرها فيما خلصت اليه مضيضة في سبيل تاييده ان العقد المؤرخ ١٩٣٣/٥/٩ قد تضمن في بيان مصدر ملكية البائعة السيدة زينب ذو الفقار انها تملك العقارات البيعة عن طريق وضع اليد المدة الطويلة والتكليف من عهد عملية المساحة سنة ١٩٠٣ ولا يمكن في عقد كهذا ان يقال ان المشتري احمد داود كان حسن النية يجهل ما يشوب

ملكية البائعة المذكورة من عيب وهو ابن البائعة وبشغل منصب العمودية وقتذاك .. » ولما كان لقاضى الموضوع سلطة تامة في استخلاص حسن النية وسوئها من مظانها في الدعوى ومما يستشفه من ظروفها وملابساتها متى كان استخلاصه قائما على اسباب سائغة وكافية لحمل قضائه ، وكان ما قرره الحكم المطعون فيه على النحو السابق في التدليل على سوء نية مورث الطاعنين هو تدليل سائغ له أصله الثابت في الاوراق ويكفى لحمل الحكم في هذا الخصوص ، فان النعى بهذا السبب يكون على غير اساس ..

وحيث انه .. لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر ان وقف التقادم بالنسبة للقصر يفيد منه البالغ من الشركاء في الملك استنادا الى ان المال المراد كسب ملكيته بالتقادم غير قابل للانقسام لوجوده في حالة شيوع ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ان المال المتنازع عليه هو ١ ف ١٩ ط و ٦ س ، فان هذا المال سواء

اكان أرضا زراعية او معدة للبناء هو بطبيعته مما يقبل الانقسام وبالتالي يجوز وقف التقادم بالنسبة لجزء منه وتملك تجزء آخر اذا توافرت شرائط التقادم بشأنه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اوقف التقادم بالنسبة للمطعون ضده الاول اللواء امين شكرى الشنهايى بمقولة عدم انقسام المال موضوع النزاع ، فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص وذلك بالنسبة للنصيب الشخصى اللواء امين شكرى الشنهايى في اطيان النزاع باعتباره البالغ من ورثة المرحومة شاهنده سليمان فهمى فلا يسرى في حقه وقف التقادم على النحو السالف بيانه .

طعن مدنى رقم ٤٩ لسنة ٢٥ ق
في ١٩٦٩/٢/٤ برئاسة ومضوية
السادة الدكتور عبد السلام بليغ
ومحمد صادق الرشيدى وامين
فتح الله وابراهيم غلام وعبدالعليم
الدعشان المستشارين .

مضامنة القض الجزائية

— ٣٨٠ —

(١) قانون : سريانه من حيث الزمان . قانون أصلح . عقوبات ١/٥٢ و ٢ .

١ - التائيم في جريمة استخراج ردة معدة لرغيف المجين غير مطابقة للمواصفات يمكن أساسا مخالفة أمر الشارع بالتزام مواصفات معينة في استخراج الردة ، والقرارات التموينية التي تحدد تلك المواصفات إنما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحث لا تتصل بمصلحة مستخرجي الردة في شيء ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التي تملئها تلك الظروف في غير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة ، ومن ثم فإن تغاير مواصفات الردة على توالي القرارات الوزارية الصادرة بتجديدها لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم ، مادامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات لاستخراجها وتائيم عدم مطابقتها لهذه المواصفات ويكون المرجع في تحديد مواصفات الردة المعدة لرغيف المجين إلى القرار الساري وقت استخراجها مخالفة لهذه المواصفات دون أن يرفع عن الفعل صفة الجريمة ما يصدر من قرارات تالية بتعديل تلك المواصفات .

(ب) دقيق وودة : عينة ، نحصها ، قرارات وزير تموين . ٩٠ لسنة ١٩٥٧ و ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ و ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ .

٢ - لا يعتد في فحص عينات الدقيق والردة بما كانت تقضي به المادة ١٧ من قرار وزير التموين ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ الملغى بمقتضى المادة ٣٩ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ - من وجوب فحص العينة بطريق النخل والتحليل الكيميائي معا وأن تكون المخالفة في نسبتين على الأقل من النسب المقررة للمواصفات .

(ج) خبراء : تقدير آرائهم طلب ندب خبير آخر ، مدى تقيد المحكمة به .

٣ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التليلية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تلزم بنوب خير آخر ولا باعادة المهمة إلى ذات الخبير مادام استنادها إلى الرأي الذي انتهت إليه هو استناد سليم لا يجافي المنطق والقانون (١) .

المحكمة :

وحيث أن مقتضى قاصدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائي يحكم مايقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه وهذا هو ماقتنته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها أما ما أورده المادة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه ، ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانونا أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره ، فانما هو استثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعدما مع العلة التي دعت إلى تقريره لأن المرجع في فض النزاع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذي لا تجوز

(١) هذه المبادئ مقررة أيضا في الطعن ١٩٥٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠ من يناير ١٩٦٩ .

مصادره فيه . ولما كان التائيم في جريمة استخراج ردة معدة لرغيف المجين غير مطابقة للمواصفات يمكن أساسا في مخالفة أمر الشارع بالتزام مواصفات معينة في استخراج الردة ، وكانت القرارات التموينية التي تحدد تلك المواصفات إنما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحث لا تتصل بمصلحة مستخرجي الردة في شيء ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التي تملئها تلك الظروف في غير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة ، ومن ثم فإن تغاير مواصفات الردة على توالي القرارات الوزارية الصادرة بتجديدها لا يحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم مادامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات لاستخراجها وتائيم عدم مطابقتها لهذه المواصفات ، ويكون المرجع في تحديد مواصفات الردة المعدة لرغيف المجين إلى القرار الساري وقت استخراجها مخالفة لهذه المواصفات دون أن يرفع عن الفعل صفة الجريمة ما يصدر من قرارات تالية بتعديل تلك المواصفات .

لما كان ذلك ، وكان القرار الساري وقت استخراج الردة موضوع الدعوى المطروحة هو القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ ، وكان الطاعن لا ينزع في أن الردة التي استخرجها بمطحنه لا تطابق المواصفات المنصوص عليها في هذا القرار ، فإن انطباق هذه المواصفات على ما جاء بالقرار ١١٦ لسنة ١٩٦٧ لا يتحقق فيه معنى القانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات وإذا كان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعي عليه في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين مؤدى تقرير معامل التحليل بما مفاده أن العينة ردة غير مطابقة للمواصفات المنصوص عليها في القرار الوزاري

ان اطلاق النار على المجنى عليه كان يميل من اسفل الى اعلا . وان ذلك يتناقض مع ما قررته شهادته من أن الاطلاق كان على مستوى أفقى واحد في الوضع القائم ، وأنه أصيب أولا من الخلف بعبارة تم استندار فأصيب بالعبارة الثانية من أمام ، ورد على هذا الدفاع بما نصه « وحيث أن المحكمة إذا استدعت كبير الأطباء الشرعيين الدكتور صبحى اسكندر بجلسته اليوم وعرضت عليه التقرير الطبى ومحضر المعاينة واقوال الشهود ، وطلبت منه بيان كيفية اصابة المجنى عليه بالصورة الواردة بالتقرير الطبى الشرعى ، فأبان بأنه لا يمكن تعليل مستوى الأعمرة النارية إلا بأن المجنى عليه قد جلس على الأرض أثناء الاطلاق وفي هذه الحالة يكون الفخذ الأيمن أعلا من الخوض فينقلب المستوى بدلا من اعلا الى اسفل كالمنتظر ، فيكون من اسفل الى اعلا ، وقد ذهب الدفاع الى افتراض أن يكون الجاني مختفيا في التربة المواجهة لدكان « امام قناوى » وبندقيته على مستوى الأرض والمجنى عليه واقفا فمن الممكن أن تكون اصابته على الصورة التى ظهرت في تقرير الصفة التشريحية ، وقد أيد كبير الأطباء الحاضر هذه الصورة . وان ما ذهب اليه الدفاع مردود بأن المحكمة على يقين تام من وقوع الحادث على الصورة التى رواها الشهود ومن قدوم المتهمين - الطامعين - ومحاولتهما قتل الشاهدين .. ثم اطلاقهما النار على بخيت .. فقتلاه وهربا على الصورة التى شهد بها كل من .. ولا ترى المحكمة في اختلاف تصوير الشاهدين جابر وكمال عن موقف المجنى عليه وقت الاطلاق مما ظهر من تقرير الصفة التشريحية ذلك أن موقف المجنى عليه يرجع الى حركاته التى تحكمها حالته وقدرته على التفكير وهو بين برائن الاعتداء ، واختلاف الشاهد في

ترسل الى قسم الكيمياء بوزارة الزراعة أو الى مصلحة المسائل بوزارة الصحة لفحصها والتحقق من مطابقتها للمواصفات المقررة لكل صنف وتعتبر العينة غير مطابقة للمواصفات المطلوبة اذا كانت مخالفة لنسبة واحدة من النسب المقررة لتلك المواصفات » فقد دلت في صريح عبارتها وواضح دلالتها على أنه لا يعتد في فحص عينات الدقيق والردة بما كانت تقضى به المادة ١٧ من القرار الملقى ٣٥٩ لسنة ١٩٤٧ من وجوب فحص العينة بطريق النخل والتحليل الكيمائى معا وأن تكون المخالفة - نسبتين على الأقل من النسب المقررة للمواصفات ، ومن ثم فإن ما يثيره الطامعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس ويتعين رفضه موضوعا .

طعن ١٩٥٥ لسنة ٢٨ ق
في ١٣/١/١٩٦٩ رياسة ومعضية
السادة محمد أحمد وميد المنعم
حمزوى ونصر الدين مرام ومحمد
ابو الفضل حفى وأتور أحمد
خلف المستشارين .

— ٣٨١ —

المبدأ القانونى :

(أ) حكم : تسبيب ، عيب ، شهادة . خبرة . دليل قولى ، دليل فنى ، توفيق بينهما . قتل عمد . عقوبات م ٢/٣٢ .

الأحكام الجنائية يجب أن تنبى بالحزم واليقين على الواقع الذى يثبتته الدليل المعتبر ، ولا تؤسس بالظن والاحتمال على الفروض والاعتبارات المجردة .

المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه عرض لما اثاره الدفاع عن الطامعين من أمر الخلاف بين الدليلين القولى والفنى على أساس أن الطبيب الشرعى انتهى في تقريره وفي شهادته بجلسته المحاكمة الى

٩٠ لسنة ١٩٥٧ لتجاوز نسبة الرماد بها وهى ٣٥٪ عن الحد المقرر ولوجود مخلفات على منخل ٢٥ يقدر بعشرة في المائة قد افصح عن اطمئنان المحكمة الى سلامة اجراءات اخذ العينة وما أسفر عنه تحليلها ولم تر المحكمة من بعد ثمت مبرر لاجابة الطامعن الى طلبه باعادة تحليل العينة . لما كان ذلك ، وكان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها دون أن تلزم بنذب خبير آخر ولا باعادة المهمة الى ذات الخبير مادام استنادها الى الراى الذى انتهت اليه هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن الى تقرير معامل التحليل وبين النتيجة التى أسفر عنها فحص العينات المضبوطة فإن ما يعيبه الطامعن على الحكم بدموى عدم بيانه مؤدى تقرير التحليل وعدم اجابته الى طلبه اعادة تحليل العينات يكون في غير محله أما ما ينعاه الطامعن على الحكم من قصور لانه لم يبين أن العينات قد تم فحصها بطريق النخل والتحليل معا على ما تقضى به المادة ١٧ من القرار الوزارى ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ فمردود بأن هذا القرار قد ألغى بمقتضى المادة ٣٩ من قرار وزير التمسوين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في استخراج الدقيق وصناعة الخبز والمطبق على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من القرار الاخير المعدلة بالقرار ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ والقرار ٩٢ لسنة ١٩٥٩ اذ نصت على أنه « ترسل عينات الدقيق والردة والخبز وغيرها التى تؤخذ من المطاحن والخابز ومصالح بيع الدقيق والخبز والمحال العامة الى ادارة منتجات الحبوب بوزارة التمسوين لتعطى رقما سريا ثم

أو انحراف عن الطريق الطبيعي ولا يجوز للمصاب فيما يتعلق بأصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أي قانون آخر ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت أصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه .
المحكمة :

وحيث أنه يبين من الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١/١٩ في الدعوى المدنية والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، أنه بعد أن انتهى إلى ادانة المتهم سيد ابراهيم حسن الذي يعمل هو والمطعون ضدهم بمؤسسة الطيران العربية المتحدة - الجهة الطاعنة - بجريمة اصابة خطأ عرض إلى الدعوى المدنية المقامة من المجنى عليهم وهم المطعون ضدهم وقضى فيها بالزام الطاعنة بالتضامن مع المتهم بدفع مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت لهم استنادا إلى أحكام المسؤولية المدنية التقصيرية والمادة ١٧٤ من القانون المدني التي تقضى بمسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها كما يبين أن الطاعن قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز مطالبة المدعين بالحقوق المدنية للمؤسسة التي يمثلها بالتعويضات المدنية استنادا إلى أحكام أي قانون آخر .

لما كان ذلك ، وكانت المادة الاولى فقرة « د » من الباب الاول من هذا القانون تقضى بأنه بعد ضمن اصابات العمل التي تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بعلاجها واعانة المصابين المؤمن عليهم في مدة العجز أو أداء تعويض أو أداء تعويض أو ترتيب معاش لهم وفقا للشروط والقواعد المنصوص عليها في الفصلين الثاني والثالث من الباب الرابع من القانون أي اصابة نتيجة حادث أثناء تأدية

على الارض منكمشا على نفسه ليستقيم له تصحيح رواية الشاهدين ، وهو في ذلك قد نقض ما سبق له أن أثبتته نقلا عنهما من رؤيتهما رأى العين للواقعة على الصورة التي ادليا بها والتي مؤداها أن المجنى عليه كان واقفا يستدير المتهمين عند اطلاق العيار الاول عليه ثم يستقبلهما عند اصابته بالعيار الثاني ، وجهد في الواءمة بين هاتين الصورتين المختلفتين باختبارات عامة مجردة لاتصدق في كل الاحوال ، ولما كان هذا الافتراض لا سند له ولا شاهد عليه حسبما أثبتته الحكم وبينه في مدوناته ، وكانت الاحكام الجنائية يجب أن تبنى بالجزم واليقين على الواقع الذي يثبتته الدليل المعتبر ، ولا تؤسس بالظن والاحتمال على الفروض والاعتبارات المجردة ، فان الحكم المطعون فيه يكون فاسد الاستدلال معيبا بما يوجب النقض والاحالة ، وذلك دون حاجة للتصدي لسائر اوجه الطعن .

طعن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٦/١/١٣ بالهيئة السابقة

— ٣٨٢ —

المبدأ القانوني :

تأمينات اجتماعية : عمل .
حكم ، تسبيب ، عيب ، دفاع ،
اخلال بحقه . اصابة خطأ . ق ٦٢
لسنة ١٩٦٤ م ١/د و ٤٢
اصابة عمل . خطأ جسيم . مدني
م ١٧٤ مسؤولية متبوع .

بعد ضمن اصابات العمل التي تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بعلاجها واعانة المصابين المؤمن عليهم في مدة العجز أو أداء تعويض أو ترتيب معاش لهم أي اصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه ، وكل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه بشرط أن يكون الذهاب والاياب دون توقف أو تخلف أو

ذلك أمر طبيعي لأنه لا يتصور ما فعله الجاني بعمله وفكره هو في الوقت الذي يكون الشاهد مصوبا اعصابه الموتره صوب الجاني الذي يخشى منه ويلحظه بالاهتمام الاكبر ، وبالنسبة للشاهد « جابر » .. فضلا عما ذكره بأنه ليس من الأسرة المطلوب منها الثأر ، الا أنه لاشك كان يخشى الاعتداء عليه أو اصابته خطأ ، فلا بد أن يكون قد اتخذ سائرا يرى منه الحادث ، ويمى نفسه شره ، ولا تعول المحكمة على ذكره في هذا الصدد من تحديد موقف المجنى عليه على وجه الدقة وقت اصابته ، اما الشاهد « كمال عبد الحميد » وسنه لايزيد على ١٤ عاما فان المحكمة لا تعتقد انه بعد رؤيته للمتهمين يطلقان النار على « مصطفى وعبد الهادي سليمان » ورؤيته لهذين المتهمين يقفان أمام دكانه أن يتمالك أعصابه ويظل واقفا في مواجهتها رغم احتمال اصابته شخصا . وان المحكمة فضلا عما سلف ترى بيقين أن المجنى عليه اذ شاهد واقعة الاطلاق الاولى التي لم تسفر عن اصابته وعاد المتهمان من ذات الطريق توقع شرا فما أن وقف المتهمان أمامه حتى خر على الارض يحاول أن يجعل نفسه في أقل حيز ممكن ، ولكن المتهمين لم يمهلاه فأطلقا عليه العيارين اللذين اصابا منه مقتلا . وان التصوير الذي فرضه الدفاع قد جاء مخالفا للثابت في التحقيقات بل أن المعاينة التي لم تسفر عن أثر لمثل هذا الفرض قد أثبتت أن الطلقين كانا بالطريق أمام الدكان وهو ما يقطع بأن الجانين كانا بالطريق على الصورة التي ذكرها الشهود ، ومفاد ما تقدم أن الحكم المطعون فيه - في مجال التوفيق بين الدليلين القولي والفني - قد افترض من عنده أن المجنى عليه كان عند اطلاق النار عليه قد خر

العمل أو يسببه وكل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه بشرط أن يكون الذهاب والاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي ، وكانت المادة ٤٢ من الفصل الرابع من الباب الثاني تنص على انه لا يجوز للمصاحب فيما يتعلق باصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة الى صاحب العمل الا اذا كانت اصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه : واذا كان الطامن بصفته هو صاحب العمل وقد تمسك في دفاعه بحكم هذه المادة استنادا الى أن المصابين والمتهم من عماله وان الحادث من حوادث العمل فان ذلك كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها أن تعمل على تحقيق هذا الدفاع بلوغا الى غاية الامر فيه لانه هو دفاع جوهرى قد ينبى عليه - لو صح - تغير وجه الراى فى الدعوى أما وهى لم تفعل ولم تعرض اطلاقا ، على ما يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه ، لهذا الدفاع فان حكمها يكون معيبا بالقصور فى البيان والاخلال بحق الدفاع بها يوجب نقضه والاحالة فيما قضى به فى الدعوى المدنية مع الزام المدعين بالحقوق المدنية بالمصاريف المدنية .

طنن رقم ١٣٦٩ لسنة ٢٨ ق
فى ١٩٦١/١/٢٠ . رياسة ومضوية
السادة مختار مصطفى رضوان
ومحمد نور الدين موسى ونصر
الدين مزام ومحمد أبو الفضل
حفى والنور خلف المستشارين

— ٣٨٣ —

المبدأ القانونى :

عمل : مسئولية جنائية .
مؤسسة عامة . جمعية تعاونية
زراعية . حكم ، مسبب عيب .
نقض ، طمن ، خطأ فى تطبيق
قانون . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ ،
قرار وزير زراعة ١٦٦ لسنة

١٩٦١ ، ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ م
٢٦ و ٧٢

رئيس مجلس ادارة الجمعية
التعاونية الزراعية هو بحسب
الاصل رب العمل المسئول عن
تنفيذ احكام قانون العمل ٩١ لسنة
١٩٥٩ ولا يرفع عنه هذا الوصف
الا اذا عين مجلس الادارة - بعد
موافقة الجمعية العمومية - مديرا
أو مشرفا يمنحه سلطة الاشراف
الادارى ويكون من اختصاصه -
وفقا لنظام الجمعية - مراعاة
تنفيذ احكام القوانين واللوائح .
ولا يفسر من ذلك أن يكون
للمؤسسة المصرية التعاونية
الزراعية العامة مشرف بكل
جمعية تعاونية زراعية ، ذلك
بان اختصاص المشرف هو مجرد
التوجيه والارشاد والمراقبة دون
الادارة التى يختص بها مجلس
ادارة الجمعية التعاونية .
الحكمة :

وحيث ان النيابة العامة اتهمت
المطعون ضده - وهو رئيس ادارة
الجمعية التعاونية الزراعية
بأدق - بأنه شغل متعطلين دون
أن يكونا حاصلين على شهادة قيد
من أحد مكاتب القوى العاملة
المختصة ، ولم يخطر هذا المكتب
عن الوظائف والأعمال التى خلت
لديه فى الميعاد المقرر ، ولم يقدم
ما يثبت تقاضى العمال أجورهم
وحصولهم على اجازاتهم السنوية
ولم يحرر عقد عمل من نسختين
لكل عامل باللغة العربية ولم
ينشئ اضبارة خاصة لكل عامل
متضمنة البيانات المقررة ، وقضى
الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون
ضده وببني قضاءه فى ذلك على
قوله « ان المادة ٧٢ من القانون
٣١٧ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه
يجوز لمجلس الادارة أن يعين مشرفا
أو مديرا يقوم بتصرف شئون
الجمعية وقد نص القرار الوزارى
١٦٦ لسنة ١٩٦١ فى ١٢/٣/١٩٦٦
(وزارة الزراعة) فى بيان اختصاص
المشرف واختصاص الجمعية
التعاونية واختصاص الأخيرة

مقصود على زيادة الانتاج وتوفير
حاجيات الاعضاء كما ينص القرار
٣٤٤٢ لسنة ١٩٦٧ على أن
المشرف هو المختص بجميع الاعمال
الادارية (وهو غير منطبق على
واقعة الدعوى) . وان المراد
بصاحب العمل فى خطاب الشارع
فى قانون العمل هو صاحب الامر
بحسب النظام الموضوع للمنشأة
فى الاشراف والادارة على شئون
العمال المنوط به الاختصاص
بتنفيذ ما افترضه القانون
مضى كان ذلك وكان المتهم بوصفه
رئيس مجلس الادارة ليس هو
المشرف ادريا على شئون الجمعية
فانه لا يكون رب عمل ولا تجوز
مساءلته عن تنفيذ احكام القانون
٩١ لسنة ١٩٥٩ . . . وهذا الذى
قال به الحكم المطعون فيه غير
سديد فى القانون ، ذلك بأن المادة
٢٦ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦
فى شأن الجمعيات التعاونية تنص
على أن « يكون لكل جمعية تعاونية
مجلس ادارة يدير شئونها ويؤلف
من ثلاثة أعضاء ويمثل مجلس
الادارة الجمعية قبل الغير » . كما
تنص المادة ٧٢ من القانون المذكور
على أن « لمجلس الادارة أن يعين
بعد موافقة الجمعية العمومية
مشرفا أو مديرا من أعضاء الجمعية
أو من الغير يقوم بتصرف الشئون
الجارية للجمعية ويبين نظام
كل جمعية اختصاصات المشرف
أو المدير وحقوقه » . ومؤدى
ذلك أن رئيس مجلس ادارة الجمعية
التعاونية الزراعية هو بحسب
الاصل رب العمل المسئول عن
تنفيذ احكام لقانون ٩١ لسنة
١٩٥٩ ولا يرفع عنه هذا الوصف
الا اذا عين مجلس الادارة - بعد
موافقة الجمعية العمومية - مديرا
أو مشرفا يمنحه سلطة الاشراف
الادارى ويكون من اختصاصه -
وفقا لنظام الجمعية - مراعاة
تنفيذ احكام القوانين واللوائح .
ولا يغير من ذلك أن يكون للمؤسسة
المصرية التعاونية الزراعية العامة

مسئولية جنائية . مسئولية شخصية . مسئولية مفترضة ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ م ٢٨
مناط مسئولية كل من عضو مجلس الإدارة أو مدير الهيئة عند مخالفة حكم المادة ١٤ من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ من القانون آنف البيان هو « اذ قام بعقد عمليات تأمين بغير الاسعار أو الشروط المقررة » مما مفاده ان المسئولية هنا مسئولية شخصية وليست مسئولية مفترضة وبالتالي فإنه لا يسأل الا عن التعاقد الذي ثبت انه أبرمه بنفسه أو اجازة صراحة أو ضمنا ، ومن ثم لا يكون مسئولا عن تعاقد غيره من الوكلاء أو المندوبين اذا تجاوز حدود وكالته في عقد عمليات التأمين الى ابرام عقود هذه العمليات بصورة مخالفه للقانون .

المحكمة :

وحيث انه كان بالرجوع الى القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات بين ان المادة ١/١٤ منه قد نصت على انه « يجب على المؤمن ان يلتزم بتعريف الاسعار الموضحة بالجدول المرافق ولا يجوز له ان يجارزها او ينزل عنها » كما نصت المادة ٢٨ منه على انه « يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل عضو مجلس إدارة او مدير هيئة او وكيل عام مسئول لهيئة اجنبية اذا عقد عمليات تأمين بغير الاسعار او الشروط المقررة » . لما كان ذلك ، وكان الاستفادة من عبارة المادة ٢٨ آنفة البيان - في وضوح وجلاء - ان مناط مسئولية كل من عضو مجلس الإدارة او مدير الهيئة عند مخالفة حكم المادة ١٤ من القانون هو « اذا قام بعقد عمليات تأمين بغير الاسعار أو الشروط المقررة مما مفاده ان المسئولية هنا مسئولية شخصية وليست

التي قضت فيها محكمة الجنايات بالحكم المطعون فيه وبين الجنج المسندة الى باقى المتهمين والتي قضى باحالتها الى محكمة الجنج .
المحكمة :

وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق وعلى الحكم السابق صدوره من محكمة الجنج بعد الاختصاص ان هذا الحكم كان مقصورا على تهمة الجناية المسندة الى المتهم الاول فقط بعد ان تخلف لدى أحد المجنى عليهم عاهة مستديمة ، ومن ثم فهو لم يشمل الجنج المسندة الى باقى المتهمين الا بحكم ارتباطها - ارتباطا وثيقا - بواقعة الجناية ، ولما كان هذا الارتباط قد زال بعد صدور قرار محكمة الجنايات بفصل الجنج وقصر نظرها للدعوى بالنسبة الى الجناية فقط فإنه لم يعد هناك مانع قانوني يحول دون الفصل في الجنج المسندة الى باقى المتهمين من محكمة الجنج بعد ان زال اثر الحكم الصادر منها بعد الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجناية التي قضت فيها محكمة الجنايات بالحكم المطعون فيه وبين الجنج المسندة الى باقى المتهمين . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه فيما امر من احالة الجنج المسندة الى باقى المتهمين الى محكمة الجنج - وهو الشق الذى ينصب عليه الطعن - لا يكون منهيا للخصومة ولا يبنى عليه منع النسيج في الدعوى ، ومن ثم فهو لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

طعن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٨ ق .
في ١٩٦٩/١/٢٠ رياسة ومضوية
السادة مختار مصطفى وضوان
محمد عبد النعم حمزوى ومحمد
تور الدين موسى ونصر الدين
مزوم ومحمد ابو الفضل حنفي
المستشارين .

— ٣٨٥ —

المبدأ القانوني :
تأمين : اجباري على السيارات

مشرفا بكل جمعية تعاونية زراعية ذلك بان اختصاص المشرف - وفقا للمادة الاولى من القرار ١٦٦ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦١ - هو مجرد التوجيه والارشاد والمراقبة دون الادارة التي يختص بها مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فإنه يتعين ان يكون مع النقض الاحالة .

طعن رقم ١٧١٠ لسنة ٢٨ ق .
في ١٩٦٩/١/٢٠ رياسة ومضوية
السادة محمد صبرى ومحمد محمد
محفوظ ومحمود العمراوى ومحمود
مطيفة والدكتور احمد ابراهيم
المستشارين .

— ٣٨٤ —

المبدأ القانوني :

محاكمة : اجراءاتها : محكمة جنايات دعوى جنائية ، نظرها والحكم فيها محكمة جنج ، اختصاصها ارتباط ، بسيط . طعن ، نقض اختصاص ، تنازع سلبى .

متى كان الحكم السابق صدوره من محكمة الجنج بعدم الاختصاص مقصورا على تهمة الجناية المسندة الى المتهم الاول فقط ، بعد ان تخلف لدى أحد المجنى عليهم عاهة مستديمة ، فهو لم يشمل الجنج المسندة الى باقى المتهمين الا بحكم ارتباطها ارتباطا بسيطا بواقعة الجناية ، ولما كان هذا الارتباط قد زال بعد صدور قرار محكمة الجنايات بفصل الجنج وقصر نظرها للدعوى على الجناية فقط ، فإنه لم يعد هناك مانع قانوني يحول دون الفصل في الجنج المسندة الى باقى المتهمين من محكمة الجنج بعد ان زال اثر الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجناية

تربطهم قرابة ولكن قرابة الشهود بالمتهمين قرابة بعيدة » ومفاد ذلك أن الحكم خلص إلى وجود قرابة بين شهود الاثبات والمجنى عليه والطاعنين أيضا وإن كانت تلك القرابة الأخيرة بعيدة ، ورغم أنهم أولى قرابة بالمجنى عليه إلا أنه أطمأن إلى أقوالهم وآتس الصدق فيها ، ومن ثم فلا جناح عليه أن هو أخذ بها ، إذ قرابة الشهود للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بأقوالهم متى اقتنعت المحكمة بصدقها ، ويضحى ما يشبه الطاعنون في هذا الشأن ولا محل له .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الدفاع من تأخير شاهد الاثبات في التبليغ ورد عليه بقوله أن « المحكمة لا ترى فيه دلالة معينة يستفيد منها المتهمون ذلك أن تأخير هذا له تبريره ، إذ ذكر أنه على إثر مشاهدته للحادث توجه إلى القرية وأبلغ محمد مرعى حسين ابن عم والد القتيل بما رآه وأخذ يحاول إقناعه بالتبليغ بنفسه عن الحادث فأبى وأن هذا استغرق منه بعض الوقت فتوجه هو إلى التبليغ فإذا كان ما فعله هذا الشاهد قد اقتضى منه بعض التأخير فإن هذا التأخير فضلا عن أنه قد برره التبرير السائغ سالف الذكر ، فلا يؤخذ منه أنه كاذب في شهادته ما لم يقدم الدفاع دليلا يجرح به أقواله تجريحا مؤيدا بالدليل وهو الأمر الذي لم يتوصل إليه الدفاع » وما أورده الحكم من ذلك سائغ في العقل والمنطق ويكفي للرد على دفاع الطاعنين في هذا الشأن ، إذ الأصل أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي تؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوله من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه دون رقابة المحكمة النقض عليها .

الموضوع وحريته في تقدير الوقائع .

(د) قاصمة : معلومات حصلها في مجلس القضاء ، استخلاص النتائج من المقدمات .

٤ - من المقرر أنه يجوز للقاضي أن يعتمد في حكمه على المعلومات التي حصلها وهو في مجلس القضاء أثناء نظر الدعوى وإن ما يحصله على هذا الوجه لا يعتبر من المعلومات الشخصية التي لا يجوز له أن يستند إليها في قضائه ، وإن استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضي فلا يصح معه أن يقال أنه قضى بعلمه .

(هـ) دفاع : رد المحكمة على ما يشبه .

٥ - أن المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلاله إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الشبوت السائفة التي أوردها الحكم ، ومن ثم فإن ما يشبه الطاعنون من التفات الحكم عن الرد على دفاعهم من عدم تخلف أصابات بهم أو آثار بملاصهم نتيجة التحامهم بالمجنى عليه لا يكون له محل .

الحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التي دين بها الطاعنون وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة لها معيها الصحيح بالأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، عرض إلى دفاع الطاعنين من وجود صلة قرابة بين شهود الاثبات والمجنى عليه ورد عليه وفنسه بقوله « بأن الدفاع لم يتمكن من اثبات قرابة مباشرة بين أحد من شهود الاثبات والمجنى عليه وقصارى ما استبانته المحكمة من مناقشة الدفاع لهؤلاء بالجلسة أن « نجع غضين » يضم الشهود المذكورين والمتهمين وأن نسبهم جميعا ينتهى بقلب « غضين » وأن جميع سكان نجع غضين

مسئولية مفترضة وبالتالي فإنه لا يسأل إلا عن التعاقد الذي يثبت أنه أبرمه بنفسه أو أجازة صراحة أو ضمنا ، ومن ثم لا يكون مسئولا عن تعاقد غيره من الوكلاء أو المندوبين إذا تجاوز حدود وكالته في عقد عمليات التأمين إلى إبرام عقود هذه العمليات بصورة مخالفة للقانون . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الدعوى خلو أوراقها من أى دليل على أن المستأنف أبرم بنفسه عمليات التأمين موضوع المحاكمة أو أنه أجازها صراحة أو ضمنا فقد حق القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم المستأنف مما أسند إليه عملا بالمادتين ٣٠٤ / ١ و ٤١٧ / ٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

طعن رقم ١٩٠٥ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٩/١/٢٠ رئاسة وعضوية
السادة مختار مصطفى وضوان
ومحمد عبد النعم حمزاوي ومحمد
نور الدين عويس ومحمد أبو الفضل
حنفي وأنور أحمد خلف المستشارين

٣٨٦ -

المبادئ القانونية :

(أ) شاهد : قرابته للمجنى عليه .

١ - أن قرابة الشهود للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بأقوالهم متى اقتنعت المحكمة بصدقها .

(ب) شاهد : وزن أقواله .

٢ - الأصل أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مهما يوجه إليها من مطاعن ويحم حوله من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه دون رقابة المحكمة النقض عليها .

(ج) نية قتل : حكم ، تدليله على توافرها .

٣ - أن تعمد القتل أمر داخلي متعلق بالإرادة يرجع تقدير توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضي

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التي أوردها الحكم ، فان ما يثيره الطاعنون من التفات الحكم عن الرد على دفاعهم من عدم تخلف أصابات بهم أو آثار بملابسهم نتيجة التحامهم بالمجنى عليه لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

طعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٩/١/٢٠ رئاسة وعضوية
السادة محمد صبرى ومحمد محمد
محفوظ ومحمود العمراوى ومحمود
عطيفة والدكتور أحمد إبراهيم
المستشارين .

— ٣٨٧ —

المبادئ القانونية :

(أ) شيك بدون رصيد :
أداة ولهاء . عقوبات م ٣٣٧ .
١ - إذا كان بين من المهرود أنه يتضمن أمرا صادرا من المتهم لأحد البنوك بدفع مبلغ معين في تاريخ معين ، فانه في هذه الحالة يعتبر أداة وفاء مستحق الدفع بمجرد الإطلاع ، ويعتد شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ويجرى مجرى النقود في المعاملات .

(ب) علم المتهم : عدم وجود
رصيد للشيك . قصد جنائى عام . عقوبات م ٥٥ و ٥٦ .
٢ - متى كان المتهم حينها أصدر الشيك يعلم بأن قيمته لا تصرف بدلالة إفادة البنك بعدم وجود حساب له ، فان القصد الجنائى بمعناه العام في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم يكون ثابتا ، وتكون الجريمة المسندة الى المتهم قد توافرت أركانها القانونية .

الاول أمر لا محيص عنه ولا سيكوت عليه « لا يعتبر من المعلومات الشخصية ، وإنما هي معلومات حصلت لها المحكمة في مجلس القضاء واستخلصتها كنتيجة سائفة عقلا ومنطقا من أقوال شاهدى الاثبات اللذين شهدا بأن « المتهم الأول كان يطلق النار بعد الحادث معلنا فرجه للأخـد بثار والده وأن الزغاريد كانت تنطلق من منزله تعبيرا عن مشاعر الفرح بهذه المناسبة » ومن ثم فان ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن الثالث من أنه كان في مدينة طهطا وقت وقوع الحادث وبأن شاهديه لم يؤيداه فيما ذهب اليه اذ قرر أولهما أنه حضر له في الساعة التاسعة أو التاسعة والنصف لا قبل ذلك وقرر الثانى أنه لم يلتق به الا حوالى الساعة العاشرة صباحا الأمر الذى لا يستفاد منه بعده من مكان الحادث ساعة وقوعه في الساعة الثامنة وعشر دقائق صباحا حسبما شهد شاهد الاثبات الأول ، وما أورده الحكم من ذلك سائغ وسديد ولا يتنافى أو يتعارض مع ما قرره في معرض سرد الواقعة من أن شاهد الاثبات الأول شهد بأن الحادث وقع في الساعة الثامنة والنصف صباحا ما دام أن تحديد وقت وقوع الحادث بالدقة التامة لم يكن مقصودا لدائه في هذا الخصوص ، وإنما المقصود هو الرد على دفاع المتهم الثالث في هذا الشأن . ولما كان الحكم قد اطمأن بالأدلة السائفة التي أوردها الى أنه كانت هناك فسيحة من الوقت تسمح لهذا المتهم بمغادرة مكان الحادث بعد وقوعه والتواجد في مدينة طهطا في الوقت الذى حددته شهادته ، فان منعاها في هذا الشأن لا يكون له محل اذ هو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا .

ومن ثم فان ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها مما لا يقبل معاودة التصدى له أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان تعدد القتل أمرا داخليا متعلقا بالارادة يرجع تقدير توفره أو عدم توفره الى سلطة قاضى الموضوع وحريته في تقدير الوقائع ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توفرنية القتل لدى الطاعنين من أحاطتهم بالمجنى عليه وقت أن ظفروا به وطعنهم له العبيد من الطعنات بالسكين في مقاتل من جسمه في رقبتة وصدره وبطنه وقياس الطاعن الثائى بذبحه بعد أن سقط أرضا ولم يتركوه الا بعد أن تيقنوا من الإجهاز عليه وأنه واه أصبح جثة هامة وأن دافعهم في ذلك الأخـد بثار والده المتهم الثانى الذى ألهم المجنى عليه في قتله ولكن حكم برأته قبل الحادث بيومين مما أثار حفيظة الجناة للأخـد بشعارهم ، فان ما أورده الحكم تدليلا على قيام تلك الية لدى الطاعنين من الظروف والملابسات التى أوضحها في هذا الشأن سائغ وكاف لاثبات توفرنية القتل لديهم ويضجى منعاها في هذا الصدد ولا محل له اذ لا يعدو أن يكون عودا الى مناقشة أدلة الدعوى .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجوز للقاضى أن يعتمد في حكمه على المعلومات التى حصلها وهو في مجلس القضاء أثناء نظر الدعوى وأن ما يحصله على هذا الوجه لا يعتبر من المعلومات الشخصية التى لا يجوز له أن يستند اليها في قضائه ، وأن استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضى فلا يصح معه أن يقال أنه قضى بعلمه ، وكان ما قرره الحكم في معرض حديثه من توفرن ظرف سبق الاصرار من أن الأخـد بالثار في بيئة المتهم

(ج) مسؤولية فرضية :
محل ، اقتراض . اشراف
صاحبه ، غيابه ، استحالة
اشرافه .

٣ - صاحب المحل يكون
مسئولا مستحقا لعقوبتي الحبس
والفرامة معا متى وقعت في المحل
جريمة من الجرائم المنصوص
عليها في القانون ، ومسئوليته
فرضية تقوم على أساس افتراض
اشرافه على المحل ووقوع الجريمة
باسمه ولجسابه وانما تقبل
التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس
دون الفرامة اذا اثبت انه كان
غائبا او استحالت عليه المراقبة
فتعذر عليه منع وقوع المخالفة .

(د) متهم : قوله ضد آخر ،
محكمة ، تعويلها عليه .

٤ - من حق محكمة الموضوع
ان تعول في تكوين معتقدها على
قول متهم على آخر متى اطمانت
اليها .

(هـ) دفاع : متهمون ،
تعارض مصالحهم .

٥ - ان مناط التعارض بين
مصلحة المتهمين ان يكون لاحدهم
دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع
الآخر بحيث يتعذر على محام
واحد ان يترافع عنهما معا . ولما
كان اشتراك الطاعن في المسؤولية
عن المخبر لا يرفع عن شريكه
الطاعن الآخر شبيها منها ، فلا
تعارض بين مصلحتيهما .

المحكمة :

وحيث انه يبين من مدونات
الحكم المطعون فيه انه اثبت قيام
مفتش التموين بوزن الأرغفة
المنتجة حديثا لدى مداومته
المخبز واذ تبين له نقص في وزنها
عن المقرر قام بضبطها وأعادوزنها
بعد انتهاء المدة القانونية للتهوية
فثبت له وجود عجز يبلغ ٦٩ و ٦
جرام في متوسط الرغيف الواحد ،
لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٦ من
قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة
١٩٥٧ تنص على ان يكون التسامح

ولا تأثير له على قيام المسؤولية
الجنائية . وبناء على ما تقدم فان
الحكم الفيافي الاستثنائي المعارض
فيه اذ ايد الحكم المستأنف القاضي
بحبس المتهم شهرا واحدا مع
الشغل والزامه بأن يدفع للمدعي
بالحقوق المدنية مبلغ قرش واحد
على سبيل التعويض المؤقت يكون
في محله لهذه الأسباب وللأسباب
التي بنى عليها التي تأخذ بها
المحكمة فيتعين لذلك تأييده ، الا
انه بالنسبة للعقوبة المقررة بها
فترى المحكمة - للظروف التي
ارتكب فيها المتهم الجريمة ، ما
يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود
الى مخالفة القانون - ان تأمر
بايقاف تنفيذها لمدة ثلاث سنوات
تبدا من اليوم وذلك عملا بنص
المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون
العقوبات .

طعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٩/١/٢٠ رداً ومضوية
السادة محمد صبرى ومحمد محمد
محفوظ ومحمد عبد الرهاب خليل
ومحمود مطينة والدكتور احمد
محمد ابراهيم المستشارين .

— ٣٨٨ —

المبادئ القانونية :

(أ) خبز بلدى : وزنه ، قرار
وزير تموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ ٢٢
و ٢٧ .

١ - لا يشترط للعقاب على
جريمة انتاج الخبز البلدى ناقص
الوزن ان يثبت النقص عند وزن
الخبز مرتين قبل التهوية وبعدها
معا .

(ب) جريمة تموين : محل ،
ملكيتها ، مسؤولية صاحبه ق ٩٥
لسنة ١٩٤٥ .

٢ - يكفى في قيام مسؤولية
صاحب المحل عن جرائم التموين
طبقا للقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ،
ان تثبت ملكيته له ، يستوى في
ذلك ان تكون كاملة او مشتركة .

(ج) مسؤولية جنسائية :
ايفاء قيمة الشيك بعد وقوع
جريمة اعطاء شيك بدون رصيد .
٣ - ان ايفاء قيمة الشيك اذا
كان قد جاء لاحقا لوقوع الجريمة
بعد استكمالها للشرائط التي نص
عليها القانون ، لا يكون له تأثير
على قيام المسؤولية الجنائية .
المحكمة :

وحيث ان المحكمة ناقشت
المتهم بجلسة اليوم في التهمة
المسندة اليه فأقر بصدور الشيك
منه وأضاف بأنه اتفق مع المدعي
بالحقوق المدنية على الوفاء بقيمة
هذا الشيك اليه مباشرة بعد
تسوية الحساب بينهما وقدم
دعما لدفاعه مخالصة مؤرخة ١٢
فبراير ١٩٦٨ صادرة من المدعي
بالحقوق المدنية تحمل هذا المعنى .
وحيث انه بالاطلاع على المحرر
المؤرخ ٣٠ من مايو ١٩٦٤ يتضح
انه استوفى البيانات التي يطلبها
القانون لاعتباره شيكا يجرى
مجري النقود لانه يحمل امرا
صادرا من المتهم لاحد البنوك
بدفع مبلغ معين في تاريخ معين
وهو في هذه الحالة يعتبر اداة
وفاء مستحق الدفع بمجرد
الاطلاع ويعد شيكا بالمعنى المقصود
في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات .
واذ كان المتهم حينما اصدر
الشيك كان عالما بأن قيمته لن
تصرف بدلالة افادة البنك المؤرخة
٣٠ من يونيه ١٩٦٤ بعدم وجود
حساب للساحب فان سوء نيته
تكون ثابتة في حقه بالاضافة الى
القصد الجنائي بمعناه العام في
جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد
قائم ومن ثم تكون الجريمة
المسندة الى المتهم قد توافرت
أركانها القانونية في حقه ولا
تلتفت المحكمة الى دفاعه المستند
الى التخالف لانه جاء لاحقا
لوقوع الجريمة بعد استكمالها
للشرائط التي نص عليها القانون

— ٣٨٩ —

المبادئ القانونية :

(١) نقض : طعن ، أسباب ، ايداع . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ٢٢ ٣٤ و ١/٣٩ .

١ - يجب لقبول الطعن أن تودع أو تصل أسبابه لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو قلم كتاب محكمة النقض في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة ، أو من تاريخ الحكم الصادر فيها .

(ب) مأمور سجن تسلمه أسباب طعن بالنقض .

٢ - تقديم تقرير الأسباب بالطعن بالنقض إلى مأمور السجن في الميعاد - وهو جهة غير مختصة بتلقى تقارير أسباب الطعن بالنقض من المحكوم عليهم أو إرسالها - لا ينتج أثره القانوني ، إذ العبرة هي بتاريخ وصول تقرير الأسباب إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو إلى قلم كتاب محكمة النقض .

الحكمة :

لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه يجب لقبول الطعن أن تودع أو تصل أسبابه لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد القانوني الذي حددته الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، أى في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر فيها ، لما كان ما تقدم ، وكان تقديم تقرير الأسباب إلى مأمور سجن النيابة - وهو جهة غير مختصة بتلقى أسباب الطعن بالنقض من المحكوم عليهم أو إرسالها في الميعاد - لا ينتج أثره القانوني إذ العبرة هي بتاريخ وصول تقرير الأسباب

التموين طبقا للقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن تثبت ملكيته له يستوى في ذلك أن تكون كاملة أو مشتركة ، وكان مؤدى نص المادة ٥٨ من أن صاحب المحل يكون مسئولا مستحقا لعقوبتي الحبس والغرامة معا متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ومسئوليته فرضية تقوم على أساس افتراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه وإنما تقبل التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت أنه كان غائبا أو استحال عليه المراقبة فتعذر بليه منع وقوع المخالفة . وكان من حق المحكمة أن تعول في تكوين معتقدها على قول متهم على آخر متى اطمانت إليها ، وكان هذا الطاعن لم يجادل أمام محكمة الموضوع في انتفاء قيام الشركة أو استحالة المراقبة فان ما ينزعه في هذا الصدد يكون في غير محله . أما ما ينزعه الطاعن خاصة بقيام التعارض بين مصالحته ومصلحة الطاعن الآخر ومن ثم فلا يجوز لمحام واحد أن يتولى الدفاع عنهما فهو غير سديد إذ أن اشتراك الطاعن في المسؤولية عن المخبز لا يرفع عن شريكه الطاعن الأول شيئا منها مما لا يتوافر معه قيام التعارض الذي يقول به الطاعن إذ أن مناط التعارض بين مصلحة المتهمين أن يكون لاحدهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يتراعى عنهما معا وهذا غير متحقق في الدعوى المطروحة .

وحيث أنه لما سلف يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

طعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٢٨ ق في ١٩٦٩/١/٢٠ ، رئاسة ومضوية السادة مختار مصطفى وضوان ومحمد عبد المنعم حمزاوى ومحمد نور الدين موسى ونصر الدين عزام وأنور خلف المستشارين .

في الوزن بسبب الجفاف الطبيعي للخبز على الأكثر ٥ ٪ للخبز البلدي المهوى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات بعد عملية الوزن ، ولا يتسامح في أية نسبة في الخبز الساخن كما تنص المادة ٢٧ من القرار ذاته على أن وزن الخبز يكون مخالفا للقانون إذا ثبت أن العجز في مجموع الأرغفة يزيد على نسبة ٥ ٪ المسموح بها بسبب الجفاف الطبيعي في الخبز البلدي وأن متوسط وزن الرغيف إذا كان ساخنا يقل عن الوزن المقرر وكانت المادتان سالفتا الذكر لا تستلزمان للعقاب على جريمة انتاج الخبز البلدي ناقص الوزن إن ثبت النقص عند وزن الخبز مرتين قبل التهوية وبعدها معا .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن مفتش التموين اكتشف جزا في وزن الخبز وهو ساخن ، ثم قام بوزنه بعد انتهاء المدة القانونية للتهوية وأثبت مقدار العجز في متوسط الرغيف بعد التهوية ثما لم ينازع الطاعن في تجاوزه النسبة المسموح بها ومن ثم فلا جناح على المحكمة أن اكتفت بذلك بدون بيان مقدار العجز في الخبز وهو ساخن أو عدد الأرغفة التي قام بوزنها وهي ساخنة ولا يكون فيما ذهب إليه الحكم ما يعيبه ويكون ما ينعاه الطاعن عليه في غير محله متعينا رفضه . (ثانيا) عن الطعن المقدم من الطاعن الثاني عبد الخالق اليماني . .

وحيث أنه يبين مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن مفتش التموين أوضح أن المخبز مملوك للطاعنين ، وأنه استند فيما أخذهما به إلى أقوال مفتش التموين محرر المحضر التي نقلها عن الطاعن الأول ولم يثبت بمحاضر الجلسات أن الطاعن نازع في هذه الواقعة التي كانت أساس اتهامه في الدعوى . وكان يكفي في قيام مسؤولية صاحب المحل عن جرائم

الى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو الى قلم كتاب محكمة النقض ، وكان تقرير الأسباب انما وصل قلم كتاب محكمة النقض بعد قوات الميعاد القانوني المنصوص عليه في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والذي ينقضي في ٢٣ من أبريل ١٩٦٨ ، فان الطعن يكون - بالتطبيق - لاحكام المادة ١/٣٩ من هذا القانون - مقبول شكلا .

طعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٢٨ ق في ١٩٦٩/١/٢٠ رياسة ومضوية السادة مختار مصطفى رضىوان ومحمد نور الدين موسى ونصر الدين مزام ومحمد أبو الفضل حفى وأور خلف المستشارين .

— ٣٩٠ —

المبادئ القانونية :

(١) اثبات : دليل ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقديره .

١ - فتح القانون الجنائي - فيما عدا ما استلزمه من وسائل خاصة في الاثبات - بابه أمام القاضى الجنائى على مصراعيه يختار من كل طرقه ما يراه موصلا الى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر مع حرية مطلقة في تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدليلية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل أدلة وظروفها .

(ب) تزوير : اثباته .

٢ - لم يجعل القانون لاثبات التزوير طريقا خاصا مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة . ومن ثم فلا محل لما يتعاه الطاعن من عدم رد المحكمة على الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة ، على فرض التسليم بأنه قد أبدى هذا الدفع في مذكرته المصرح له بتقديمها .

(ج) دفع : ظاهر البطلان ، رد المحكمة عليه .

٣ - لا تلتزم المحكمة بالرد على دفع ظاهر البطلان ويعسد عن

محجة الصواب .

(د) مجنى عليه : أقواله ، اخذ المحكمة بها وحدها .

٤ - من سلطة محكمة الموضوع أن تأخذ من أى بينة أو قرينة ترتاح اليها دليلا لحكمها . فلا تثريب عليها في استدلالها على مقارفة الطاعن للجريمة بأقوال المجنى عليه وحده .

(هـ) طعن : أسبابه ، وضوحها ، تحديدها .

٥ - يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة . ولما كان الطاعن لم يكشف في طعنه عن ماهية الدفاع الذى يقول أنه أثاره فسكت الحكم عن الرد عليه بل أرسل القول فيه إرسالاً ، فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . المحكمة :

وحيث أنه لما كان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة النصب التي دان الطاعن بارتكابها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما ربه عليها ، وكان القانون الجنائي - فيما عدا ما استلزمه من وسائل خاصة في الاثبات - فتح بابه أمام القاضى الجنائى على مصراعيه يختار من كل طرقه ما يراه موصلا الى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر مع حرية مطلقة في تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدليلية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل أدلة وظروفها ، وكان لم يجعل لاثبات التزوير طريقا خاصا ، مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة ، فإنه لا محل لما يتعاه الطاعن من عدم رد المحكمة على الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة - على فرض التسليم بأنه قد أبدى هذا الدفع في مذكرته المصرح له بتقديمها ، ذلك بأنه دفع ظاهر البطلان ويعسد عن محجة الصواب

فلا تلتزم المحكمة بإيرده والرد عليه . كما أنه لا تثريب على المحكمة في استدلالها على مقارفة الطاعن للجريمة بأقوال المجنى عليه وحده ، ذلك بأن من سلطتها أن تأخذ من أى بينة أو قرينة ترتاح اليها دليلا لحكمها ، مما أصبح معه دعوى الطاعن بقصور هذا الاستدلال مجرد جسدل موضوعى لا شأن لمحكمة النقض به . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يكشف في طعنه عن ماهية ذلك الدفاع - الذى يقول أنه أثاره فسكت الحكم عن الرد عليه - بل أرسل القول عنه إرسالاً ، وكان يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة ، فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

طعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٢٨ ق في ١٩٦٩/١/٢٠ رياسة ومضوية السادة مختار مصطفى رضىوان ومحمد عبد المنعم حمزوى ومحمد نور الدين موسى ونصر الدين مزام ومحمد أبو الفضل حفى .

— ٣٩١ —

المبادئ القانونية :

(١) قتل عمد : مسئولية تقصيرية . دعوى مدنية . مصلحة في الدعوى . ضرر أدبى ، تعويض أخت عن قتل أختها . مدنى م ٢٢٢ اجراءات م ٣٢٠ .

١ - أذ نصت المادة ٢٢٢ من القانون المدنى صراحة على أنه يجوز الحكم بالتعويض للأزواج والأقارب الى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب ، وكانت الأخت تعتبر قريبة من الدرجة الثانية بالنسبة لأختها القتل ، فإن هذه القرابة تحقق بها المصلحة في رفع الدعوى المدنية بصرف النظر عن كونها وارثة للمجنى عليها أم لا .

(ب) دليل : تقديره ، محكمة موضوع . قرينة .

٢ - ان تقدير الدليل موكل
بحكمة الموضوع ومتى اقتنعت به
واطمانت اليه فلا معقب عليها في
ذلك ، ولها في سبيل تكوين عقيدتها
ان تأخذ بقرائن الأحوال وهي من
طرق الاثبات الاصلية في المسواد
الجنائية .

(ج) نقض : طعن ، حكم ،
تسبب ، عيب .

٣ - اصابة المجنى عليها بشلل
نصلي مقصور على يد ورجل
واحدة ، لا يحول دون امكان
استعمالها ليدها الأخرى في مقاومة
المتهم .
الحكمة :

حيث ان الطاعن ينعى على
الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه
بجريمة القتل العمد مع سبق
الاصرار قد شابه خطأ في الاسناد
ونساد في الاستدلال وقصور في
التسبيب .

وحيث انه يتضح من مطالعة
للفردات المضمومة أن الطاعن
معترف بصدور حكم بطرده من
الأطيان لصالح زوجته المجنى
عليها منذ خمسة أشهر سابقة
على وقوع الحادث وأنه سلمها
تلك الأطيان نتيجة لذلك ومن ثم
فتكون دعوى الخطأ في الاسناد
على غير أساس .

أما ما ينعه الطاعن بشأن
استحالة حدوث ما به من اصابات
نتيجة مقاومة المجنى عليها وهي
المصابة بالشلل فمردود بما هو
ثابت بالتحقيقات على السنة
شهود الواقعة من أن المجنى عليها
كانت مصابة بشلل نصفي قاصر
على يد ورجل واحدة مما لا يحول
دون امكان استعمال المجنى عليها
ليدها الأخرى في مقاومة الطاعن .
لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون
فيه بعد ان اورد أدلة الثبوت
التي استند اليها في ادانة الطاعن
مستمدة من أقوال عزيزة بسيوني
زايد ولطفى أحمد عامر وأبراهيم
عبد الله زايد ومحمد عبد الظاهر
أبو العزم وكاميليا محمد السحيمي

وأقوال الطاعن والتقارير الطبية،
ساق القرائن التي اعتمد عليها في
ثبوت مقارفة الطاعن جريمة قتل
زوجته المجنى عليها وذلك في قوله
« انه بعد استعراض وقائع الدعوى
وشهادة الشهود السابقين ترى
المحكمة ان القرائن كافية وأخذة
بالمتهم - الطاعن في ارتكاب جريمة
قتل زوجته المجنى عليها عمدا مع
سبق الاصرار ذلك ان المتهم أنكر
انكارا قاطعا أنه كان في منزله مع
المجنى عليها صباح يوم الحادث
في حين أجمع ثلاثة من الشهود
سالفى الذكر على رؤيتهم للمتهم
يدخل او يخرج من المنزل في وقت
معاصر لاكتشاف الحادث صباح
يوم ١٩٦٦/٦/٢٠ كما ثبت من
شهادة الشاهدة الأولى أن المجنى
عليها كانت على قيد الحياة مساء
يوم ١٩٦٦/٦/١٩ ومن شهادة كمال
وكاميليا محمد السحيمي أنها كانت
كذلك حتى صباح يوم
١٩٦٦/٦/٢٠ اذ أعدت طعام
الافطار للاولاد وطعام الافطار
الذي أرسلته الى المتهم مع ابنته
الثانية فمشاهدة المتهم بعد ذلك
في منزله وفي وقت زعم أنه كان
خلاله في حقله أمر له دلالة المقنعة
بصلته الوثيقة بارتكاب الحادث
فاذا ما اضيف الى ذلك انكار المتهم
أيضا لواقعة مغادرة حقله بعد
حضور كاميليا اليه في الصباح
وهي واقعة شهد بها وأيدها جاره
في الزراعة لطفى . . الذي شاهده
يترك زراعته في حراسة كاميليا
ويطلب اليها الانتظار حتى يعود
ويتجه نحو القرية في وقت مقارب
لوقت ارتكاب الجريمة كان لذلك
الانكار أيضا دلالة في محاولة المتهم
التخلص من الجريمة أو الاتصال
بها في ذلك الوقت بالذات كما
يؤيد ذلك ما وجد بوجهه وكتفه
من اصابات فشل في تعليل سببها
اذ لا صلة بين لطم خديه الذي
يلعبه واصابته في كتفه الأمر الذي
يبعث على الاعتقاد بأنها آثار
مقاومة القتل لاعتدائه عليها »

كما يبعث على اطمئنان المحكمة
أن المتهم قد تخبط في قوله تعليلا
لما شوهه بالجثة من الاصابات
الحيوية فقد ادعى أنها اصابات
أحدثتها أختها عزيزة بعد وفاتها
وظهر كذبه بما اتضح من التشريح
الشرعى من حيويتها كما ظهر
كذبه فيما ادعاه من حدوث الوفاة
بسبب سقوطها عفوا من الخزان
وفيما زعمه من أن الخزان كان
مكشوبا قبل الحادث وهو ما نفاه
ابنه كمال . . وانه مما يزيد في
اطمئنان المحكمة وعقيدتها في جرم
المتهم أن بواعث الجريمة قد
توافرت عند المتهم فالزوجة
القتيل قد أصبحت لمرضها
غير صالحة في نظره لأعباء الزوجية
وهو يريد التخلص منها لمرضها
والقتيل قد قاومت ذلك واعتضت
عليه ولم تجد لذلك سبيلا أصح
من نزع ثروتها وما تملكه من أطيان
وعقار من يده وقد نجحت في ذلك
بحصولها على حكم قضائي بطرده
لما كان ذلك ، وكان تقدير الدليل
موكولا لمحكمة الموضوع ومتى
اقتنعت به واطمانت اليه فلا
معقب عليها في ذلك ، ولها في
سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ
بقرائن الأحوال وهي من طرق
الاثبات الاصلية في المواد الجنائية
ولما كانت الأدلة والاعتبارات
والقرائن التي أوردها الحكم من
شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها
من ثبوت مقارفة الطاعن لجريمة
القتل العمد مع سبق الاصرار التي
دين ، فان ما يشبه الطاعن في هذا
الصدد لا يعدو أن يكون جدلا
في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها
مما تستقل به محكمة الموضوع
ولا يجوز إثارة أمام محكمة
النقض .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد
أورد الأسس التي قام عليها
قضائه في الدعوى المدنية في قوله
« ومن حيث أن . . شقيقة المجنى
عليها القاتل طلبت الحكم لها
بتعويض مدني مؤقت ورمزي

يكون على غير أساس متعينا رفضه
موضوعا .

طن رقم ١٨٥٢ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٩/١/٢٧ رئاسة وعضوية
السادة مختار مصطفى رضىوان
ومحمد محمد محفوظ ومحمد عبد
الوهاب خليل ومحمود عباس
العمراوى ومحمود عطيفة
المشارين .

— ٣٩٣ —

المبدأ القانوني :

غش : عقوبة . مصادرة زيت
ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ م ٧ ق ٨٠
لسنة ١٩٦١ .

يتعين للقضاء بمصادرة المواد
او العقاقير او الحاصلات التي
تكون جسم الجريمة ان تكون
مفشوشة او فاسدة . ولما كان
مؤدى ما قرره الحكم ان الواقعة
لا تنطوى على جريمة لعدم ثبوت
غش الزيت موضوع الدعوى او
فساده ، وكانت الطاعنة لا تجادل
في هذا الذي انتهى اليه الحكم ،
فان القضاء بالمصادرة يكون
ممتنعا .

الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه
بعد ان ساق الادلة التي اسس
عليها قضاءه بالبراءة . رد على
طلب مصادرة الزيت المضبوطة
بقوله « كما انه لا يحق مصادرة
الزيت لان احدا لم يقل انه فاسد
وانه غير صالح لغذاء الانسان ،
وكل ما هناك انه ليس درجة اولي
كما هو ثابت بتقرير التحليل
ولكن من الدرجة الثانية الذي
يصلح لغذاء الانسان وليست في
حيازته جريمة » . ولما كان مؤدى
ما قرره الحكم ان الواقعة لا تنطوى
على جريمة لعدم ثبوت غش
الزيت موضوع الدعوى او فساد
وكانت الطاعنة لا تجادل في هذا
الذي انتهى اليه الحكم . فان

فان طلب مصادرتها يكون واردا
على غير محل ومن ثم لا يجوز
القضاء بها .

(ب) أدلة ثبوت : محكمة
موضوع ، سلطتها في تقديرها .
٢ - متى كان مفاد ما أورده
الحكم أن المحكمة لم تطمنن الى
ادلة الثبوت في الدعوى ولم تقتنع
بها ورائتها غير صالحة للاستدلال
بها ، فان ذلك مما يدخل في مطلق
سلطتها بغير معقب عليها من
محكمة النقض .

الحكمة :

وحيث ان الدعوى الجنائية
رفعت على المطعون ضده بوصف
انه عرض للبيع زيت بذرة كتان
مفشوش لارتفاع درجة حموضته
عن الحد المقرر ، وقد قضى الحكم
المطعون فيه بالبراءة ، وبررقضائه
بقوله : « انه لم يثبت ان المتهم
صاحب معصرة ، وانه كصاحب
مطعم يأخذ كمية الزيت المقررة له
بموجب بطاقة تموينية من محل
محدد هو محل المتهم الذي قضى
ببراءته وان لا ارادة لمثل المتهم في
ان يشتري الزيت من اى محل
آخر غير الذي تحدد له . ومن ثم
ترى المحكمة فضلا عن انه لا ارادة
لمثل المتهم في اختيار من يشتري منه
الزيت فان التقرير لم يبين لنا
نسبة الحموضة ومن المتسبب في
احداثها مما تكون معه التهمة محل
شك » وهذا الذي أورده الحكم
مفاده ان المحكمة لم تطمنن الى
ادلة الثبوت في الدعوى ولم تقتنع
بها ورائتها غير صالحة للاستدلال
بها على المتهم ، وهو ما يدخل في
مطلق سلطتها بغير معقب عليها
في ذلك من محكمة النقض . لما
كان ذلك ، وكان يبين من المفردات
المضمومة ان المادة الفدائية
موضوع الجريمة لم تضبط فان
طلب المصادرة يكون واردا على
على غير محل فلا يجوز القضاء
بها . لما كان ما تقدم ، فان الطعن

قدره قرش واحد واذا كان الثابت
مما تقدم ان المتهم قد قتل
شقيقتها بهية بسيونى زايد عمدا
مع سبق الاصرار وهو فعل ضار
احاق ضرره الادبى على الأقل
بالمدينة لما عانت من آلام الحزن
وفراقها لشقيقتها وهى تستحق
عن ذلك تعويضا ما واذا كانت قد
اكتفت بالمطالبة مؤقتا بقرش واحد
فيتعين اجابة طلبها والحكم لها
على المتهم مع مصروفات الدعوى
المدنية واتعاب المحاماه عملا بالمادة
٣٢٠ من قانون الاجراءات
الجنائية . لما كان ذلك ،
وكانت المدعية بالحق المدنى هى
اخت المجنى عليها فهذه القرابة
كافية لوجود صالح لرفع الدعوى
المدنية بصرف النظر عن كونها
وارثة للمجنى عليها أولا ، ذلك
بان المادة ٢٢٢ من القانون المدنى
قد نصت صراحة على انه يجوز
الحكم بالتعويض للازواج والأقارب
الى الدرجة الثانية عما يصيبهم
من ألم من جراء موت المصاب ،
والاخت تعتبر قريبة من الدرجة
الثانية بالنسبة للقتيلة ويكون
الحكم المطعون فيه اذ قضى لها
بالتعويض المؤقت من الضرر
الادبى الذي أصابها من جراء فقد
اختها لم يخطئ في تطبيق القانون .
لما كان كل ما تقدم ، فان الطعن
برمته يكون على غير أساس ويتعين
رفضه موضوعا .

طن رقم ١٨٤٩ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٩/١/٢٧ رئاسة وعضوية
السادة محمد صبرى وعبد المنعم
حمراوى ونصر الدين عزام ومحمد
ابو الفضل حفى وانور خلف
المشارين .

— ٣٩٢ —

المبدأ القانوني :

(ا) غش : مصادرة مادة لم
تضبط .

١ - متى كانت المادة الفدائية
موضوع الجريمة لم تضبط ،

القضاء بالمصادرة يكون ممتنعا ، ذلك أن مفاد نص المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الفس والتدليس المعدل بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ أن تكون المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي هي جسم الجريمة منشوشة أو فاسدة وهو ما انتهت المحكمة الى عدم ثبوته . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

طعن رقم ١٨٥٣ لسنة ٣٨ ق في ١٩٦٩/١/٢٧ رياسة وعضوية السادة مختار مصطفى وضوان ومحمد عبد الوهاب خليل وحسين سعد سامح ومحمود عباس العمراوى ومحمود عطيفة المستشارين .

— ٣٩٤ —

المبادئ القانونية :

(١) ارتباط : عقوبة . الجريمة الأشد . نقض ، طعن ، مخالفة قانون . الحكم في الطعن ، سلطة محكمة النقض . ائتلاف مزروعات . عقوبات م ٣٢ و ٣٦٧ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٥ .

١ - متى كان الحكم قد مضى بمعاقبة الطاعن بالحبس وبغرامة عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط القائم بينها وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة ائتلاف المزروعات ، وكانت العقوبة التي فرضها الشارع لهذه الجريمة مقصورة على الحبس ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع عقوبة الغرامة المقررة لجريمة الاعتداء على حق الغير ومنعه من مزاوله العمل بالقوة - وهي الجريمة الأخف - بعد أن قضى بتوقيع العقوبة المقررة لجريمة ائتلاف المزروعات قد خالف القانون ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بالفاء عقوبة الغرامة المقضى بها .

(ب) محكمة : ردها على دفاع خاص بموضوع الدعوى .

٢ - لا تلتزم المحكمة بالرد صراحة على الدفاع المتعلق بموضوع الدعوى بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أخذ بها .

(ج) شاهد نفى : اطراح شهادته ، بيان علة اطراحه .

٣ - لا تلتزم المحكمة ببيان علة اطراحها أقوال شهود النفي . المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يخلص في أن المطعون ضدهم يضعون اليد على أرض زراعية بجزيرة العلوانية بطريق الإيجار من الدولة منذ عام ١٩٥٠ ، وفي عام ١٩٦٥ تولت إحدى اللجان المختصة بحث حالتهم تمهيدا لتخليصهم إياها غير أن أعضاء وحدة الاتحاد الاشتراكي ورجال الإدارة بالبلدة تقدموا بشكاوى في هذا الخصوص وفي صباح يوم الحادث فوجئ المطعون ضدهم بالطاعن وآخرين يتوجهون الى تلك الأرض التي يضعون اليد عليها بقصد منعهم من زراعتها ، وكان نظير يعقوب والشاذلي مصطفى يحرثان الأرض فأمرهما الطاعن بالتوقف عن الحرث وصفع أولهما بيده على وجهه وانهال ضربا على الثاني وقام الطاعن ومن معه بعد ذلك بائتلاف زراعات الموز والبطيخ والقتاء المملوكة للمطعون ضدهم وأوقفوا ماكينته الري حتى لا تروى زراعتهم كما قصدوا دارا لهم بالجزيرة وأتلفوا بابها وفرننا وأزيارا بداخلها . وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة سائفة . . أو الشاهدين ثم عرض الحكم لأقوال شهود النفي فأطرحها لعدم اطمئنانه الى صدقها . لما كان ذلك وكان

الدفاع الذي يشير اليه الطاعن في طعنه متعلقا بموضوع الدعوى مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه صراحة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أخذ بها ، كما أنها غير ملزمة ببيان علة اطراحها أقوال شهود النفي ، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس ، إلا أنه لما كان الحكم قد قضى بمعاقبة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة شهر وبغرامة عشرة جنيهاً عن التهم المسندة اليه عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط القائم بينها وأوقع عليه هذه العقوبة باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة ائتلاف المزروعات موضوع التهمة الثانية وكانت العقوبة التي فرضها الشارع لهذه الجريمة بمقتضى المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات قاصرة على الحبس مع الشغل دون الغرامة المحكوم بها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع عقوبة الغرامة المقررة لجريمة الاعتداء على حق الغير ومنعه من مزاوله العمل بالقوة - وهي الجريمة الأخف - بعد أن قضى بتوقيع العقوبة المقررة لجريمة ائتلاف المزروعات - وهي الأشد - عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بالفاء عقوبة الغرامة المقضى بها وذلك عملا بالحق المخول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن وذلك بالنسبة الى الطاعن وإلى المحكوم عليه الآخر الذي لم يقرر بالطعن بالنقض

نظرا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

طعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٦/١/٢٧ رياسة ومضوية
السادة مختار مصطفى رضوان
ومحمد محمد محفوظ ومحمد
عبد الوهاب خليل ومحمود
المعمر اوى ومحمود عطيفة
المستشارين .

- ٣٩٥ -

المبدأ القانوني :

(١) نصب : أركانه . عقوبات م
٣٣٦

١ - جريمة النصب تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من التهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية هذا الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في ملك الغير ممن لا يملك التصرف .

(ب) احتيال : توافره في جريمة النصب .

١ - اذا كان يكفي لتكوين ركن الاحتيال في جريمة النصب بطريق التصرف في الاموال الثابتة أو المنقولة أن يكون المتصرف لا يملك التصرف الذي اجراه ، وأن يكون المال الذي تصرف فيه غير مملوك له ، إلا أنه لا تصح ادانة غير المتصرف - والوسيط كذلك - إلا اذا كانت الجريمة قد وقعت نتيجة تواطؤ وتدير سابق بينه وبين المتصرف مع علمه بأنه يتصرف فيما لا يملكه وليس له حق التصرف فيه حتى تصبح مساءلته سواء بصفة كونه فاعلا أو شريكا .

(ج) وسيط : تأييده البائع فيما زعم من ادعاء الملك .

٢ - لا يكفي لتأثير مسلك الوسيط أن يكون قد أيد البائع فيما زعمه من ادعاء الملك .

كان هو في الحقيقة يجهل الواقع من أمره أو كان يعتقد بحسن نية أنه مالك للقدر الذي تصرف فيه

(د) نقض : طعن قصور التسبب محكمة نقض ، سلطتها ق ٥٧ لسنة ١٩٥٦ م ٤٢ اجراءات م ٣١٠

٤ - متى كان المنع الذي نعه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبب - والذي أخذت به المحكمة - يتصل بالحكوم عليهما الثالث والرابع أيضا ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة اليهما كذلك ولو لم يقررا بالطعن بالنقض .

الحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه بين واقعة الدعوى بما محضله أن الطاعن - وهو سمسار - قصد المجنى عليها بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٥ واقفهما أن المتهم الثاني في الدعوى يملك - بمقتضى عقد تبين فيما بعد أنه مزور - اطيانا زراعية مساحتها عشرون فدانا بزمام جهة زرقون يعرض عليها شراءها نظير ثمانين جنيها للفدان ، فعاشت المشتري الأرض ، وأبرمت العقد الذي حرره مجام وشهد عليه شاهدان وهما المتهمان الثالث والرابع ، ودفعت اربعمائة جنية عربونا ثم تكشف لها أن المتهم الثاني لا يملك الأرض التي باعها ، وانتهى الحكم في تسببه الى ادانة الطاعن أو المتهمين الآخرين جملة واحدة بجريمة النصب طبقا للمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات باعتبارهم قد باعوا عقارا ليس ملكا لهم ولا لهم حق التصرف فيه مع أن التصرف المؤتم - بهذا التنصيص - لم يقع الا من المتهم الثاني وحده باعتباره البائع للعقار الذي لا يملكه . ولما كانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم

على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية هذا الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في ملك الغير ممن لا يملك التصرف

واذا كان يكفي لتكوين ركن الاحتيال في جريمة النصب بطريق التصرف في الاموال الثابتة أو المنقولة أن يكون المتصرف لا يملك التصرف الذي اجراه ، وأن يكون المال الذي تصرف فيه غير مملوك له ، إلا أنه لا تصح ادانة غير المتصرف - والوسيط كذلك -

الا اذا كانت الجريمة قد وقعت نتيجة تواطؤ وتدير سابق بينه وبين المتصرف ، مع علمه بأنه يتصرف فيما لا يملكه وليس له حق التصرف فيه ، حتى تصح مساءلته سواء بصفته فاعلا أو شريكا . ولا يكفي لتأثير مسلك الوسيط أن يكون قد أيد البائع فيما زعمه من ادعاء الملك اذا كان هو في الحقيقة يجهل الواقع من أمره أو كان يعتقد بحسن نية أنه مالك للقدر الذي تصرف فيه ولما كان الثابت من مدونات الحكم ان الطاعن سمسار وله بهذه المثابة أن يجمع بين طرفي العقد ويقتضى أجر الوساطة بينهما ، ولا يكلف مؤونة التثبت من ملكية البائع أو بحث مستنداته ، فان الحكم المطعون فيه اذ دانه دون أن يبين ما وقع منه مما يعد في صحيح القانون احتيالا بالمنع المتقدم ، يكون قاصرا عن بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة طبقا لما افترضته المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية معيبا بما يبطله ويوجب نقضه . ولما كان هذا المنع يتصل بالمحكوم عليهما الثالث والرابع أيضا ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة اليهما كذلك ولو لم يقررا بالطعن بالنقض طبقا

للمادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

طعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦١/١/٢٧ رياسة ومضوية
السادة محمد صبرى ومحمد
عبد النعم حمزاوى ونور الدين
مويس ونصر الدين عزام ومحمد
أبو الفضل حفى المستشارين

— ٣٩٦ —

البادى القانونية :

(١) عقوبة مبررة : ظرف مخفف
١٢٤، ١١٢، ١١٣ مكررا و ١٧

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بمقتضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات بعد ان استعمل الرأفة معه فانه لا جدوى للطاعن مما يشير به من ان مادة العقاب الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى هي المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات ما دامت العقوبة المقررة في القانون وفقا للمادة ١١٣ مكررا المذكورة .

(ب) خبير : جزم محكمة الموضوع بصحة ما روجه

٣ - لمحكمة الموضوع ان تجزم بصحة ما روجه الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد ايدت ذلك عندها واكدته لديها .

(ج) أدلة : تساندها .

٣ - لا يشترط ان تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينسب كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى - اذ الادلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفي ان تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

(د) متهم : أقواله ، محكمة موضوع ، سلطتها في الاخذ بها .

٤ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الاخذ بأقوال المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق وان عدل عنها بعد ذلك ، وهى في ذلك غير ملزمة بإبداء الاسباب اذ الامر مرجعه الى اطمئنانها : فانه لا يقبل من الطاعن مصادرتها في عقيدتها أو مجادلتها في عناصر اطمئنانها .

المحكمة :

وحيث انه لما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قضى بمعاقبة الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبالفرامة والرد والعزل بمقتضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات وذلك بعد ان استعمل الرأفة معه وفقا للمادة ١٧ من هذا القانون فانه لا جدوى للطاعن مما يشير به من أن مادة العقاب الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى هي المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات ما دامت العقوبة المقررة في القانون وفقا للمادة ١١٣ مكررا المذكورة ، ولا يغير من هذا النظر القول بأن المحكمة اخذت الطاعن بالرأفة وانها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذى أعطته للواقعة اذ ان تقدير العقوبة مدارة ذات الواقعة الجنائية التى قارفها الجاني لا الوصف القانونى الذى تكييفه المحكمة وهى اذ تعمل حقها الاختيارى في استعمال الرأفة وذلك بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فانما تقدر العقوبة التى تتناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف .

لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد ان بين واقعة الدعوى أورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعن مستمدة من أقوال الشهود وأقوال الطاعن ومن تقرير مصلحة تحقيق الشخصية الذى بين مؤداه في

قوله « ان قفل الخزينة وجد سليما وكذا ميكانيكيته من الداخل وانه بفحص أجزائه الداخلية ميكروسكوبيا في مواضع احتكاك المفتاح بها وجد آثار منتظمة لاستعمال أكثر من مفتاح من بينها آثار استعمال المفتاح المسلم ، الا ان الآثار الغير خاصة بهذا المفتاح لا تنبىء عن استعمال متكرر متعدد كما في الحالة الاولى وان هذا القفل يصعب عمل مفتاح مصطنع له بدون مطابقة على المفتاح الاصلى او فك أجزائه الداخلية » ، ولما كان لمحكمة الموضوع أن تجزم بصحة ما روجه الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد ايدت ذلك عندها واكدته لديها ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور في هذا الصدد لا يكون له محل .

لما كان ذلك ، وكان ما يشير به الطاعن من أن اقراره بتحصيل مسئولية العجز وعدم وفائه للمبلغ المتبقى من أجر التليفون لا يكفي لاستخلاص مقارنته للجريمة مردودا بما هو مقرر من أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينسب كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الادلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم واطمئنانها الى اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه وهو أمر لم تخطيء المحكمة تقديره . ومن ثم فيكون ما يشير به الطاعن في هذا الشأن على غير أساس .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتمد - ضمن ما اعتمد عليه - في ثبوت الواقعة في حق الطاعن الى اقراره بمحضر الشرطة بأنه

الحكمة :

من حيث ان الطاعن الثاني وان كان قد قرر بالطعن في الميعاد الا انه لم يقدم اسبابا لطعنه . ومن ثم يكون طعنه غير مقبول شكلا وذلك لما جرى به قضاء هذه المحكمة من ان التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

وحيث ان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من ان العامل المباشر للحادث هو الرشح الذي كان سببه خزان الصرف الذي لا سلطان له عليه لانه بمنزل الطاعن الآخر وان الأخطاء الأخرى التي اقام عليها الحكم مسئولية الطاعن لم تكن سببا مباشرا للواقعة والا لانهار البناء منذ امد طويل ومن ثم فلا مسئولية على الطاعن ، فمردود بان تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب اليه ، يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد ما نعهه الطاعن على الحكم الابتدائي وفنده ميينا خطأ الطاعن وعلاقة السببية بينه وبين النتيجة الضارة التي نشأت عنه كما يتطلبه القانون في قوله « ان الثابت من تقارير الخبراء الهندسيين المودعة ملف الدعوى ومناقشتهم أمام النيابة ان المتهم الأول - الطاعن الأول - أخطأ حين اقام بناء منزله على غير

(ب) قتل خطأ : اصابة خطأ ،
رابطه سببية .

٢ - تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب اليه ، يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله .

(ج) حكم : تسبیب ، عیب ،
أوجه خطأ ، بيانها .

٣ - متى كان ما أورده الحكم سديدا وكافيا لبيان أوجه الخطأ التي اتاها المتهم ، وكانت من بين الأسباب التي أدت الى تصدع الحائط المشترك وانهيار المنزلين على من فيهما من السكان ووفاة البعض واصابة الآخرين ، فان هذا مما يتوافر به قيام رابطته السببية بين ذلك الخطأ والنتيجة الضارة التي حوسب عليها المتهم بحسب ما هي معروفة به في القانون .

(د) شهادة : محكمة موضوع ،
سلطانها في تقديرها .

٤ - لمحكمة الموضوع الحق في أن تعول على ما تظمن اليه من أقوال دون البعض الآخر .

(هـ) حكم ادانة : تسبیب ،
عیب .

٥ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر به العناصر القانونية كافة للجريمة التي دان المتهم بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته عليها ، مردودة الى أصلها الصحيح من أوراق وفطن الى ما دفع به المتهم الدعوى وعرض له ورد عليه بما لا يخرج عن الافتضاء العقلي والمنطقي ، فان الطعن يكون على غير أساس ويتعين الرفض موضوعا .

أحكم غلق الخزانة قبل فتحها واكتشاف سرقتها وأطرحته أقواله بمحضر تحقيق النيابة الذي عدل فيه عن أقواله الأولى في شأن هذه الواقعة ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بأقوال المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق وأن عدل عنها بعد ذلك وهي في ذلك غير ملزمة بإبداء الأسباب اذ الامر مرجعه الى اطمئنانها ، فانه لا يقبل من الطاعن مصادرتها في عقيدتها أو مجادلتها في عناصر اطمئنانها . أما ما يثيره الطاعن في شأن سداد العجز الذي وجد بعهدة نبيل سيداروس زميل الطاعن عينا دون المال المقول باختلاسه فمردود بأن العجز لم يكن قاصرا على بعض الادوات (قطع الفيار) التي وردت بالفعل بل شمل أيضا مبالغ أخرى عبارة عن قيمة مبيدات وأسمدة وذلك حسبما جاء بأقوال رزق شوقي اسحق رئيس المراجعة التي أوردها الحكم المطعون فيه . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعا .

طعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٢٨ ق
في ١٢٧/١/١٩٦٩ رياسة وعضوية
السادة محمد صبرى ومحمد عبد
النعم حمزاوى ونور الدين عويس
ونصر الدين عزام وانور خلف
المستشارين .

— ٣٩٧ —

المبادئ القانونية :

(١) نقض : طعن ، تقرير به .
أسبابه تقديمها .

١ - التقرير بالطعن بالنقض هو مناط المحكمة به وتقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، والتقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

المقدم من الطاعن والذي عرض له الحكم وأطرحه ، قام في هذا الخصوص على أنه لا يلزم بنسب دورات المياه بالطوب الأحمر ، ومفاد هذا الرأي الذي لم يجادل فيه الطاعن - أنه لم يتكشف لواضعي التقرير أن الحوائط كانت مبنية بالطوب الأحمر ، وإلا لما فاتهما التنويه به ، وبذلك يكون ما يتعاه الطاعن على الحكم من مخالفة الثابت في الأوراق غير سديد .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما ربه عليها مردودة إلى أصلها الصحيح من أوراق الدعوى وقد فطن إلى ما دفع به الطاعن الدعوى وعرض له ورد عليه بما لا يخرج عن الافتضاء العقلي والمنطقي ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

طن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٩/٢/٣ رئاسة وعضوية
السادة محمد عبد المنعم حمزاوي
ومحمد نور الدين عويس ونصر
الدين عزام ومحمد أبو الفضل
حفي وأبور خلف المستشارين .

— ٣٩٨ —

البيان القانونيان :

(١) محاماه : اتعاب ،
تقديرها . قانون . تفسيره . ق
٦١ لسنة ١٩٦٨ ١٧٦م ١٧٨ .

١ - مجال التقيد بفتات
الأتعاب المنصوص عليها في المادة
١٧٦ من قانون المحاماة ٦١ لسنة
١٩٦٨ هو الأتعاب الخاصة
بالمحامين أعضاء النقابة التي تؤول
إلى صندوقهم طبقاً للفقرة الأولى

الشخص الذي أقام البناء وادخل المياه في البيت الغربي مسئول أيضاً وقال أنه لو اتبعت الأصول الفنية لما تهدم البناء وفي ذلك رد كاف شاف لما أورده الخبيران الاستشاريان في تقريرهما والتي لا تطمئن المحكمة اليهما « وما أورده الحكم فيما سلف سديد وكاف في بيان أوجه الخطأ التي اتهاها الطاعن الأول وكانت من بين الأسباب التي أدت إلى تصدع الحائط المشترك وانهار المنزلين على من فيهما من السكان ووفاء البعض واصابة الآخرين ويتوافر به قيام رابطة السببية بين ذلك الخطأ والنتيجة الضارة التي حوسب عليها الطاعن بحسب ما هي معرفة به في القانون .

أما ما يتعاه الطاعن خاصاً باعتماد الحكم على شهادة المهندسين محمود توفيق والغريب أحمد سليمان في تحقيقات النيابة والتفتاته عما غاير تلك الشهادة أمام محكمة أول درجة ، فمردود بما هو مقرر لمحكمة الموضوع من حقها في أن تعول على ما تطمئن إليه من أقوال شاهد في التحقيقات دون ما شهد به أمام المحكمة وأن تأخذ ببعض أقواله دون البعض الآخر - وأما ما يشير الطاعن من أنه أقام حوائط دورات المياه في منزله بالطوب الأحمر وأن الحكم قد خالف في هذا الشأن ما هو ثابت في معايينة النيابة ، فهو مردود بأنه فضلاً عما كشفت عنه أقوال المهندسين التي عول عليها الحكم من عدم سلامة دعوى الطاعن ، فإن ما أثبتته الحكم ، نقلاً عن معايينة النيابة هو أن الحائط المشترك لم يكن مبنياً بالطوب الأحمر إلا على ارتفاع مترين فقط - وهو أمر أشار إليه الطاعن في طعنه ، يضاف إلى ذلك أن تقرير الخبيرين الاستشاريين

الأصول الفنية المرعية وأقام الحائط المشترك بسمك يقل عن السمك العادي في الطابقين الثاني والثالث وتركه دورات المياه على الحائط المشترك رغم أنه مبنى بالطوب الأخضر بالنسبة للطابقين الثاني والثالث ووضع عروق سقف منزله عمودية على الحائط المشترك بناؤه من الطوب اللبن مما أدى إلى الضغط المتواصل عليه لأنه يحمل ثلاث طوابق مع ضغط مستمر له نتيجة تآكل المونة وانتشار الرطوبة من دورات المياه ومن خزان المنزل المجاور والملوك للمتهم الثاني وأن سقوط المنزلين يرجع سببه إلى الإهمال في العناية وقدم البناء والعيوب الفنية التي يعلمها وكانت ظروف الحال تمكنه من هذا العلم كما ذكر المتهم الأول نفسه من أن المتهم الثاني وهو صاحب المنزل المجاور لم يقم بكسح خزان المجاري من خمس أو ست سنوات مما تسبب منه رشع بالحائط الفاصل بين المنزلين وفوق ذلك فإن الحائط المشترك وملوك للطرفين شيعوا وأن أي إخلال فيه يوجب مسئوليتهم جنائياً لما يحدث بساكنيه وغيرهم وأن ما ذهب إليه المتهم الأول من أن المهندس محمود توفيق شهد أمام محكمة أول درجة من أن الحائط مشبع بالرطوبة بسبب تسرب بعض مياه مطابخ المنزل الشرقي وليس الغربي فقد شهد أمام النيابة (ص ١١) أن دورات المياه مقامة بالطوب اللبن في المنزل الغربي أما المنزل الشرقي فليس به دورات مياه وكان على صاحب المنزل الغربي عند ادخال المياه إلى المنزل أن يغير دورات المياه ويقيمها بالطوب الأحمر والأسمنت حتى لا يؤثر على الرشع الطبيعي الناتج من هذه الدورات واستطرد الحكم إلى أن هذا الشاهد قال « أن

(د) دفاع : محكمة ، رد على دفاع لم يشر أمامها .

٤ - متى كان الثابت أن المتهم لم يصر على منازعته في قيام علاقة السببية أمام المحكمة الاستئنافية كما خلا محضر جلسة تلك المحكمة من أي دفاع بشأن انتفاء هذه العلاقة ، فإن المحكمة لم تكن ملزمة بالرد على دفاع لم يشر أمامها .

(هـ) تحقيق : طلب اجرائه . محكمة اغفاله . شهادة ، خبرة .

٥ - إذا كان المتهم لم يطلب إلى محكمة الموضوع اجراء تحقيق في أي شيء مما يدعيه في طعنه بشأن الخبرة أو الشهادة ، فليس يصح له أن ينعي على المحكمة اغفالها اجراء لم يطلب منها . المحكمة :

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها وبعد أن ساق مؤدى أدلة التبروت ونقل من التقرير الطبى ما أثبتته من إصابات وجدت بجثته المجنى عليه ، وأن « الإصابات من تصادم الجسم بآلة مثل رفاص أو ما أشبهه وسبب الوفاة الصدمة العصبية » خلص إلى أن تلك الإصابات هي التي أدت إلى وفاة المجنى عليه ثم استظهر أركان جريمة القتل الخطأ وبين رابطة السببية بين خطأ الطاعن ووفاة المجنى عليه في قوله « كما توافرت رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذي منى به المجنى عليه إذ لولا خطأ المتهم الذي أدى إلى اصطدام القاطرة التي يقودها بالبنش الذي يركبه المجنى عليه لما سقط الأخير في الماء ولما اصطدم بالرصاص ولما حدثت إصاباته التي

بها للجهات التي تتولى المدافعة عنها إدارة قضايا الحكومة عملاً بقانونها الخاص .

طعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٢٨ ق في ١٩٦٩/٢/٣ برئاسة وعضوية السادة عادل يونس رئيس المحكمة ومحمد محمد محفوظ وحسين سعد سامح ومحمود عباس العمرادى ومحمود عطيفة المستشارين .

— ٣٩٩ —

المبادئ القانونية :

(١) قتل خطأ : أركانه . خطأ صورته . عقوبات م ٢٣٨ رابطة سببية .

١ - لا يلزم للعقاب على جريمة القتل الخطأ أن يقع الخطأ ودى يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التي وردتها المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها .

(ب) خطأ : توافر . ركنه . حكم تسبب ، عيب .

٢ - يتوافر ركن الخطأ إذا كان مؤدى ما قاله الحكم أن المتهم لم يتخذ الحيطة في خروج القاطرة التي كان يقودها من مكانها لتفادى الصدام ، وأنه لم يطلق آلة التنبيه ، وقاد القاطرة به وخرتها دون أن يتبين خلو الطريق خلفه ، كما قادها بسرعة وقت خروجها من المرسى .

(ج) علاقة سببية : تقديرها ، قاضى موضوع ، محكمة نقض رقابتها .

٣ - ثبوت قيام علاقة السببية من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل فيها اثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وبالتالي فإنه لا يقبل منه المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

من المادة ١٧٨ من القانون المشار إليه فلا تتعداه إلى الاتعاب المحكوم بها للجهات التي تتولى المدافعة عنها إدارة قضايا الحكومة عملاً بقانونها الخاص .

(ب) حكم : وضعه ، توقيعه . اجراءات م ٢/٣١٢ .

٢ - أن قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها ، والا كانت باطلة .

للمحكمة :

وحيث أن قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها والا كانت باطلة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٩ من يناير ١٩٦٨ ، وحتى يوم ٢٩ من فبراير ١٩٦٨ لم يكن قد تم التوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب على ما بين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب نيابة شرق القاهرة المؤرخة ٢٩ من فبراير ١٩٦٨ المرافقة لأسباب الطعن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً متعيناً نقضه فيما قضى به من الزام الطاعنة بالتضامن مع المحكوم عليه المصاريف المدنية الاستئنافية ومقابل أتعاب المحاماة والاحالة مع الزام المطعون ضدها عن نفسها ويصفيتها المصاريف المدنية ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة للطاعنة يؤول إلى الإدارة المدافعة عنها . وذلك دون تقييد بنفسات الاتعاب المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة لأن مجال هذه المادة هو الاتعاب الخاصة بالمحامين أعضاء النقابة التي تؤول إلى صندوقهم طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١٧٨ من القانون المشار إليه فلا تتعداه إلى الاتعاب المحكوم

فان الطعن يكون على غير اساس متعين الرفض موضوعا

طن رقم ١٩٨٥ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٩/٢/٣ رياسة ومضوية
السادة محمد عبد النعم حمزوى
ومحمد نور الدين موسى ونصر
الدين مزام ومحمد ابو الفضل
حفي وانور خلف المستشارين .

— ٤٠٠ —

المبادئ القانونية :

(ا) مأمور ضبط قضائي :
اختصاص . تحقيق مال دولة ،
استيلاء بغير حق .

١ - اذا كان ما اجراه مأمور
الضبط القضائي في الدعوى من
تحريرات وضبط انما كان في
صدد الدعوى ذاتها التي بدأوا
تحقيقها على اساس حصول
واقعتها في اختصاصهم ، فان
اختصاصهم ، يمتد الى جميع من
اشتركوا فيها او اتصلوا بها اينما
كانوا ويجعل لهم الحق عند
الضرورة في تتبع الاشياء المتحصلة
من الجريمة التي بدأوا تحقيقها
ومباشرة كل ما يخولهم القانون
من اجراءات سواء في حق المتهم
في الجريمة او في حق غيره من
المتصلين بها .

(ب) اختصاص : وظيفة .
اكره . اثبات ، اعتراف .

٢ - ان سلطان الوظيفة في ذاته
بما يسبقه على صاحبه من
اختصاصات وسلطات ، لا يعد
اكرها مادام لم يستغل الى المتهم
بالاذى ماديا كان او معنويا ، اذ
مجرد الخشية منه لا يعد قرين
الاكره المبطل للاعتراف لا معنى
ولا حكما ، ما لم تستخلص المحكمة
من ظروف الدعوى وملابساتها
تأثر ارادة المتهم من ذلك السلطان
حين ادلى واعترافه ، ومرجع الامر
في ذلك لمحكمة الموضوع .

(ج) اعتراف متهم : اخذ به
في حقه وحق متهم آخر .

بمؤخرتها فكان يتعين عليه ان
يقودها بسرعة بسيطة حتى
يستقيم خط سيره ويكون الطريق
مرئيا امامه . وما قاله الحكم
فيما تقدم مؤداه ان الطاعن لم
يتخذ الحيلة في خروج القاطرة
التي كان يقودها من مكانها
لتفادي الصدام ، وانه لم يعلق
آلة التنبيه وقاد القاطرة بمؤخرتها
دون ان يتبين خلو الطريق خلفه
كما قادها بسرعة وقت خروجها
من المرسى مع انه كان من المتعين
وهو يسير بها بمؤخرتها ان يسير
ببطء حتى يستقيم خط السير
ويكون الطريق مرئيا ، ويسوغ به
القول بتوافر ركن الخطأ ، لما كان
ذلك ، وكان لا يلزم للعقاب ان
يقع الخطأ الذي يتسبب عنه
الاصابة بجميع صورته التي
اوردتها المادة ٢٣٨ من قانون
العقوبات بل يكفي لتحقيق الجريمة
ان تتوافر صورة واحدة منها ،
ومن ثم فلا جدوى للطاعن من
التحدي بان الخطأ لا يثبت في حقه
الا اذا كان ما صدر عنه مخالفا
للقواعد الدولية لمنع المصادمات في
البحار او مخالفا للائحة الميناء
فحسب ولا من المجادلة في ثبوت
او عدم ثبوت خطأ المجنى عليه
بالتطبيق لتلك القواعد واللوائح
مادام ان الحكم قد اثبت توافر
ركن الخطأ في حقه استنادا الى
الصور التي اوردتها والتي منها
عدم الاحتياط وعدم التوقي على
الوجه بادى الذكر وهو ما يكفي
وحده لاقامة الحكم .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم
يطلب الى محكمة الموضوع اجراء
تحقيق في أي شيء مما يدعيه في
طعنه بشأن الخبرة او الشهادة
فليس يصحح له ان يسعى
على المحكمة اغفالها اجراء لم
يطلبه منها . لما كان ما تقدم ،

اودت بحياته . لما كان ذلك ،
وكان الحكم قد دلل على أن خطأ
الطاعن متصل بوفاة المجنى عليه
اتصال السبب بالسبب بحيث
لا يتصور وقوع الوفاة بغير وجود
هذا الخطأ بما يكفي لحمل قضائه
وكان ثبوت قيام علاقة السببية
من المسائل الموضوعية التي ينفرد
قاضي الموضوع بتقديرها ومتى
فصل فيها اثباتا او نفيا فلا رقابة
لمحكمة النقض عليه مادام قد اقام
قضائه في ذلك على اسباب تؤدي
الى ما انتهى اليه فانه لا يقبل من
الطاعن المجادلة في ذلك امام محكمة
النقض . لما كان ذلك ، وكان
الثابت يوجه النعى أن الطاعن لم
يصر على منازعته في قيام علاقة
السببية امام المحكمة الاستئنافية
كما خلا محضر تلك المحكمة من أي
دفاع بشأن انتفاء هذه العلاقة
ومن ثم فان المحكمة لم تكن ملزمة
بالرد على دفاع لم يثر امامها
ولا يكون لما ينهاه الطاعن بهذا
السبب محل .

لما كان ذلك ، وكان الحكم
الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم
المطعون فيه قد بين خطأ الطاعن
في قوله . « ان الثابت من الاقوال
سالفة الذكر ان المتهم لم يتخذ
اي حيلة للخروج بالقاطرة من
مكانها حتى يتفادي أي اصطدام
بأي عائمة أخرى قد تكون في
طريقه فلم يطلق آلات التنبيه ،
وعندما اقترب من اللنش لم
ينصرف من مكانه لتفادي
الاصطدام به كما دلت على ذلك
المعينة واقوال الشهود من انه
اصطدام بمؤخرة القاطرة بمنتصف
النش من جهة اليمين ولم يلتفت
الى تلويح المجنى عليه لمحاولة
تنبيهه ، يضاف الى ذلك ما ثبت
من اقوال الشهود ان القاطرة كانت
مسرعة اiban خروجها من المرسى
وكانت سرعتها اكثر من سرعة
النش وهذا في حد ذاته يكون
خطأ اذ مادام كان يقود القاطرة

٣ - من المقرر أن المحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

الحكمة :

وحيث أنه فضلا عن أنه لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثاني أو المدافع عنه قد دفع أيهما بطلان إجراءات الضبط الذي أسفر عن العثور على البندقية التي دانه الحكم بجنايته أحرارها واختلاسها ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن مردود بأن ما أجراه مأمور الضبط القضائي في الدعوى من تحريات وضبط البندقية المختلسة إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأوا تحقيقها على أساس حصول واقعتها في اختصاصهم ، ومن ثم فإن اختصاصهم يمتد إلى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها وإنما كانوا ويجعل لهم الحق عند الضرورة في تتبع الأشياء المتحصلة من جريمة الاختلاس التي بدأوا تحقيقها ومباشرة كل ما يخولهم القانون من إجراءات سواء في حق المتهم بالاختلاس أو في حق غيره من المتصلين بالجريمة ، ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد في غير محله .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن الثاني بهما وأورد على ثبوت هذه الواقعة في حقه ما ينتج من وجوه الأدلة . وبينها اعتراف للطاعن الأول في التحقيقات حصله الحكم بما مؤداه أن الطاعن الثاني حضر له البندقية المضبوطة وقاما سويا باخفائها وعهد إليه أمر التصرف فيها بالبيع وقد باعها

فعلا للمحكوم عليه الثالث بمبلغ ٢٧ جنيهًا وأخذ الطاعن الثاني نصيبه في الثمن . . وعرض الحكم إلى ما أثاره الطاعن الأول بجلسة المحاكمة من أن الاعتراف المنسوب صدوره إليه بالتحقيقات كان وليد إكراه ورد عليه في قوله « لا يوجد بالأوراق ما يدعم هذا الادعاء بل أنه يبين من استقراء الاعتراف وتفاصيل ما تضمنه أنه كان وليد إرادة حرة ورغبة في ترديد الوقائع تنويرا للحقيقة » ثم أضاف الحكم إلى ذلك مانصه . . « والقول من الدفاع أن التحقيق مع المتهم المذكور (الطاعن الأول) وقد تم في قسم الشرطة حيث يتواجد رؤساء المتهم يجعل المتهم مطلوب الإرادة مما يهدر ما جاء على لسانه من اعتراف ، هذا القول لا تقره المحكمة إذ مكان التحقيق وتواجد رؤساء المتهم لا يؤثران بحال على حرية المتهم في الاعتراف من عدمه هذا الاعتراف الذي تطمئن إليه المحكمة سواء بالنسبة لمن صدر عنه هذا الاعتراف أو بالنسبة للمتهمين الثاني (الطاعن الثاني) والثالث . . » وما أورده الحكم فيما تقدم سديد في القانون . ذلك بأن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعد إكراها ما دام لم يستغل إلى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ، إذ مجرد الخشية منه لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكمة ، ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثر إرادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى باعترافه ومرجع الأمر في ذلك لحكمة الموضوع . واذ كانت قد اطمأنت إلى اعتراف الطاعن الأول فإن لها أن تأخذ الطاعن الثاني به لما هو مقرر من أن لحكمة الموضوع

سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه من قالة التناقض حين عول في ادانته على تحريات الشرطة في الوقت الذي أهدرها فيه حين برا المتهم الرابع في الدعوى ، ما ينعاه من ذلك مردود بأن الحكم أورد في شأن من قضى ببراءته من المتهمين ما نصه . « وتري المحكمة أن الاتهام المسند إلى المتهم الرابع يحوطه الشك والريبة ذلك أن الثابت من الأوراق حسبما سلف البيان أن دور هذا المتهم كان قاصرا

على حضوره واقعة اخفاء المتهم الثالث للبندقية المختلسة فقط وكان ذلك بسبب صلة النسب التي تربطه بالمتهم الثالث ويؤيد هذا النظر مبادرته بالإرشاد عن مكان اخفاء البندقية فور مواجهته بما أسفرت عنه التحريات كما لا يوجد في الأوراق ما يفيد علم هذا المتهم بأن البندقية متحصلة من جنابة أو جنحة ومن ثم يتعين القضاء ببراءته مما أسند إليه » وما ذهب إليه الحكم فيما تقدم لا تناقض فيه ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن الثاني في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

طعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٩/٢/٣ رئاسة ومغسوية
السادة عادل يونس ورئيس المحكمة
ومحمد محمد محفوظ ومحمد عبد
الوهاب خليل ومحمود عباس
المراوى والدكتور أحمد محمد
ابراهيم المستشارين .

فهرس الأحكام

ملخص الأحكام	رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ
<p>قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>(١) اثبات : بينة . استجواب مرافعات م ١٧٣ .</p> <p>١ - إذا كان ما رتبته القانون في المادة ١٧٣ من قانون المرافعات جزاء على تخلف الخصم من الحضور للاستجواب بغير علم مقبول هو جواز قبول الإثبات بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي الوقائع التي أرادت استجواب المظنون ضده فيها ، فاته لا يكون فيما فعلته المحكمة ما يشوب إجراءاتها بأى بطلان .</p> <p>(ب) سند أذنى : سند محرر على بياض . ورقة تجارية . تظهير .</p> <p>٢ - السند الأذنى المحرر على بياض يعتبر كالسند لحامله بالمناولة من يد إلى يد ، دون حاجة إلى تحويل بالتظهير ومن حق حامله أن يطالب بقيمته .</p> <p>(١) معاهدة دولية : اتفاقية تنفيذ أحكام بين دول عربية . حكم ، تنفيذ حكم أجنبي . قانون مرافعات م ٤٩٧ .</p> <p>١ - إذا وجدت معاهدات بين الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الدول بشأن تنفيذ الأحكام الأجنبية فإنه يتعين أعمال أحكام هذه المعاهدات . وقد انضمت الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى اتفاقية تنفيذ الأحكام التي أصدرها مجلس جامعة الدول العربية وتم ايداع وثائق التصديق عليها من المملكة العربية السعودية ومن جمهورية مصر وصارت نافذة في شهر أغسطس ١٩٥٥ . وقد أوجبت المادة الأولى من تلك الاتفاقية الأحكام القابلة للتنفيذ في دول الجامعة العربية بأنها « كل حكم نهائي مقرر لحقوق مدنية أو تجارية أو قاض بتعويض من المحاكم الجنائية (الجرائية) أو متعلق بالأحوال الشخصية صادر من هيئة قضائية في إحدى دول الجامعة العربية » .</p> <p>(ب) حكم : تحديد بنيانه ، قانون القاضي الذي أصدره .</p> <p>٢ - لمن كان قانون الدولة التي يراد التمسك فيها بالحكم هو القانون الواجب التطبيق لتحديد ماهية الحكم وبيان ما يعتبر حكماً يصلح الأمر بتنفيذه ، إلا أنه بالنسبة لبيان الحكم في مفهوم أحكام القانون الدولي الخاص ، فإن قانون القاضي الذي أصدره يكون هو وحده الذي يحدد بنيانه مما يجعله مستوفياً للشكل الصحيح ، وإن خالف في هذا البيان ما هو متواضع عليه في مصر من الفصل بين أسباب الحكم ومنطوقه .</p> <p>(ج) صيغة تنفيذية : حكم ، تذييله . مرافعات م ٣/٤٥٧ .</p> <p>٣ - المقصود من تذييل الأحكام بالصيغة التنفيذية - على ما تجرى به المادة ٣/٤٥٧ من قانون المرافعات - تأكيد أن طالب التنفيذ هو صاحب الحق الثابت بالحكم وأنه لم يستوف هذا الحق بتنفيذ سابق .</p> <p>(١) عقد : قابل للإبطال . استغلال تواطؤ . أهلية . مدنى م ٢/١١٥ سفيه ، تصرف صادر منه قبل تسجيل قرار الحجز .</p> <p>١ - يكفي لإبطال التصرف الصادر من السفيه قبل تسجيل قرار الحجز ، أن يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ ، فلا يشترط اجتماع هذين الأمرين بل يكفي توافر أحدهما .</p> <p>(ب) تحقيق : إحالة إليه ، محكمة موضوع ، سلطتها .</p> <p>٢ - إحالة الدعوى إلى التحقيق أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ولها ألا تجيبه متى رأت من ظروف الدعوى وملابساتها والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها .</p> <p>(١) أحوال شخصية : غير مسلمين ، دين ، مذهب ، طائفة تفرها .</p> <p>١ - للشخص أن يغير دينه أو مذهبه أو طائفته وهو في هذا مطلق الإرادة تحقيقاً لمبدأ حرية العقيدة طالما قدتوافرت له أهلية الإدراك . والامتثال الدينى مسألة نفسية فلا يمكن لأي جهة قضائية البحث فيها إلا من طريق المظاهر الخارجية الرسمية فقط . ومن وقت هذا التعبير لا يعتبر خاضعاً إلا لأحكام الدين أو المذهب الجديد .</p> <p>(ب) دين : تغييره ، استخلاص واقعة التغيير ، قاض موضوع .</p> <p>٢ - استخلاص قاض الموضوع تغيير الإنسان لدينه أو مذهبه أو طائفته هي مسألة واقع يستقل بها ما دام استخلاصه قد جاز سلفاً له أصله الثابت في الأوراق .</p>	٣٧٠	٩٨	١٩٦٩/١/٢٣
<p>٣٧١</p> <p>٩٩</p> <p>١٩٦٩/١/٢٨</p>			
<p>٣٧٢</p> <p>١٠٠</p> <p>١٩٦٩/١/٢٨</p>			
<p>٣٧٣</p> <p>١٠١</p> <p>١٩٦٩/١/٢٩</p>			

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٢٧٤	١٠٢	١٩٦٦/١/٢٠	<p>قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>(١) نقض : طعن خصوم . استئناف .</p> <p>١ - لا يجوز أن يختصم أمام محكمة النقض من لم يكن خصما في النزاع الذي فصل له الحكم المطعون فيه ، ولا يكفي لاعتباره كذلك أن يكون مختصما أمام محكمة أول درجة .</p> <p>(ب) حكم : صحة تعاقد ، تسجيله . غير . شهر عقارى في ١١٤ لسنة ١٩٤٦ م ١٥ و ١٧ مرافعات م ٦١٦ .</p> <p>٢ - المشرع قد رسم للمدعى في دعوى صحة التعاقد طريقا يمكنه من التمسك بالحكم الذي يصدر لصالحه ضد كل من آل إليه الحق من البائع المدعى عليه وأعلام الغير بالاختصار التي يتعرضون لها عند التعاقد بشأن العقار موضوع الدعوى وإذا كان هذا الأعلام يتحقق بالتأشير بمنطوق الحكم وحده ، فإنه من باب أولى يتحقق بشهر الحكم كاملا إذ أن هذا الشهر ينضم كل بيانات التسجيل الهامشي ويؤيد عليه . ومتى تقرر ذلك فإن أثر تسجيل الحكم من حيث الاحتجاج على من ترتبت لهم حقوق مبنية على العقار يرد إلى تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد .</p>
٢٧٥	١٠٣	١٩٦٦/١/٢٠	<p>(١) مسئولية : تقصيرية . مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة . رجوع المتبوع على التابع . كفالة . مدنى م ١٧٥ .</p> <p>١ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة هي مسئولية تبعية مقررة ، بحكم للقانون لمصلحة الضرور ، وهي تقوم على فكرة الضمان القانوني ، فالمتبوع يعتبر في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد . ومن ثم فإن للمتبوع الحق في أن يرجع على تابعه محلل الضرر بما يقضى به من التعويض للمضروب كلما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لأنه مسئول عنه وليس مسئولا معه . وهذه القاعدة هي التي فتنها المشرع في المادة ١٧٥ من القانون المدني التي تقضى بأن للمضروب من عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها حلة الغير مسئولا عن تعويض الضرر . ولم يقصد المشرع بظك المادة أن يستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه (١) .</p> <p>(ب) تقادم : مسقط ، قطع ، كفالة مدنى م ٢٩٢ .</p> <p>٢ - مطالبة الضرور للمتبوع بالتعويض مطالبة قضائية وأن كانت تقطع التقادم بالنسبة للمتبوع ، إلا أنها لا تقطعه بالنسبة للتابع .</p> <p>(ج) متبوع : رجوعه على التابع ، حكم ، حجيته . تعويض .</p> <p>٣ - لئن كان لا يحق للمتبوع أن يرجع على تابعه بالتعويض المحكوم به للمضروب إلا إذا قام بأدائه للمضروب ، إلا أن القضاء قد أجاز للمتبوع أن يختصم تابعه في الدعوى التي يرفعها المضروب على المتبوع وحده ، وأن يطلب المتبوع في هذه الدعوى الحكم على تابعه بما قد يحكم به عليه للمضروب . وطبيعى أنه إذا حكم للمتبوع في تلك الدعوى على التابع بما حكم به للمضروب على المتبوع ، فإن تنفيذ الحكم الصادر للمتبوع على التابع يكون معلقا على وفاء المتبوع بالتعويض المحكوم به عليه للمضروب .</p> <p>(د) تعويض : مسقطه بالتقادم بالنسبة للتابع . مدنى م ٢٨١ .</p> <p>٤ - حق المتبوع في الرجوع على تابعه وإن كان لا يشأ إلا من تاريخ الوفاء ، إلا أنه يشترط لذلك ألا يكون التعويض الذي يوفى به قد سقط بالتقادم بالنسبة للتابع .</p> <p>(هـ) كفالة : فضالة . مدنى م ٧٩٩ و ٢٢٦ و ١٧٢ .</p> <p>٥ - دعوى الطول التي يستطيع المتبوع - وهو في حكم الكفيل المتضامن - الرجوع بها على تابعه عند وفائه بالتعويض للدائن المضروب ، هي الدعوى المنصوص عليها في المادة ٢٨١ من القانون المدني والتي ليست إلا تطبيقا للقاعدة العامة في الحلول القانوني المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ من القانون المذكور والتي تقضى بأن الموفى يحل محل الدائن الذي استوفى حقه إذا كان الموفى ملزما بوفاء الدين من المدين . وإذا كان للمدين في حالة الرجوع عليه بهذه الدعوى أن يتمسك في مواجهة الكفيل بالدفع التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة الدائن فإن من حق التابع أن يتمسك قبل المتبوع الذي أوفى التعويض منه للمضروب بانقضاء حق هذا الدائن قبله بالتقادم الثلاثي المقرر في المادة ١٧٢ من القانون المدني لدعوى التعويض الناشئة من العمل غير المشروع على أساس أن اختصاصه في الدعوى تم بعد اكتمال هذا التقادم بالنسبة إليه وعلى أساس أن رفع المضروب الدعوى على المتبوع لا يقطع التقادم بالنسبة إليه (التابع) ، والتقادم هنا لا يرد على حق المتبوع في الرجوع على التابع وإنما على حق الدائن الأصلي الذي انتقل إلى المتبوع بحلولة محل الدائن (المضروب) فيه والذي يطالب به المتبوع تابعه ذلك بأن المتبوع حين يؤدي التعويض للدائن المضروب فإنه يحل محل هذا الدائن في نفس حقه وينتقل إليه هذا الحق بما يرد عليه من دفع .</p>

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٣٧٦	١٠٦	١٩٦٦/١/٣٠	<p>قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>(و) اثناء بلا سبب : كفالة ، فضالة مدني م ٢٢٤ .</p> <p>٦ - الدعوى الشخصية التي يستطيع المتبوع الرجوع بها على تابعه هي المستوى المتصوص عليها في المادة ٢٢٤ من القانون المدني التي تقضى بأنه اذا قام الغير بوفاء الدين كان له حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه . وهذه الدعوى سواء أكان أساسها الأثناء بلا سبب أو الفضالة ، لا يستطيع المتبوع الرجوع بها اذا كان قد أوفى التعويض للدائن المضروب بعد أن كان حق الدائن فيه قد سقط بالنسبة للتابع لأن هذا لم يقد شيئا من هذا الوفاء .</p> <p>(١) محاماة : آتاعاب ، اختصاص تقديرها مجلس نقابة ، ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ م م ٤٦٢٢ و ٥١ ، مرافعات ١٣٥ .</p> <p>١ - ناط القانون بمجلس نقابة المحامين تقدير آتاعاب المحامي اذا اختلف عليها مع الموكل ولم يكن بينهما اتفاق مكتوب بشأنها . وقد جاء النص عاما لا يفرق بين محام مشغول وآخر غير مشغول .</p> <p>(ب) آتاعاب : محاماة تقديرها .</p> <p>٢ - عدم قبول طلبات أوامر التقدير ممن يتأخر في أداء الاشتراك السنوي لنقابة المحامين من مواعده - لا يسرى الا على المحامين المشتغلين فعلا .</p> <p>(ج) حكم : حجية .</p> <p>٢ - اذا كان الثابت أن الحكم لم يفصل بقضاء ما في موضوع المطالبة باتعاب المحامي باعتبارها غير مقدرة ، لما رآه من أن الاختصاص بنظر هذا الموضوع معقود لمجلس النقابة وحده ، وأنه ليس للمحامي أن يلجأ الى المحاكم الا في حالة وجود اتفاق كتابي على تقدير الاتعاب - وهو ما ليس متوافرا - فان قضاءه برفض الدعوى لا ينصرف الا الى طالب تقدير الاتعاب باعتبارها مقدرة باتفاق أو بسند مكتوب . أما عن طلبها باعتبارها غير مقدرة بهذه الوسيلة فلا يتناوله الرفض الوارد في المنطوق ، وإنما تضمنت أسباب الحكم قضاء ضمينا يقضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذا الطلب ومثل هذا القضاء لا يمنع مجلس النقابة المختص بنظر ذلك الطلب ، من نظره .</p> <p>(د) تقادم : مسقط ، قطعة . تحكيم ، اجراءاته . حكم .</p> <p>٤ - مجرد تحرير مشاركة التحكيم والتوقيع عليها ، لا يقطع أيهما في ذاته مدة التقادم ، لأن المشاركة ليست الا اتفاقا على عرض نزاع معين على محكمين والنزول على حكمهم ، ولا تتضمن مطالبة بالحق أو تكليفا للخصوم بالحضور أمام هيئة التحكيم ، وإنما يمكن أن يحصل الانقطاع نتيجة للطلبات التي يقدمها الدائن للمحكمين أثناء السير في التحكيم اذا كانت تتضمن تمسكه بحقوقه .</p> <p>(هـ) مشاركة تحكيم : نزاع على مقدار دين ، تقادم ، انقضاؤه .</p> <p>٥ - اذا كانت مشاركة التحكيم لا تعتبر في ذاتها اجراء قاطعا للتقادم ، الا انها اذا تضمنت اقرار من المدين بحق الدائن كما لو اعترف بوجود الدين وانحصر النزاع المعروض على التحكيم في مقدار هذا الدين ، فان التقادم ينقطع في هذه الحالة بسبب هذا الاقرار صريحا كان أو ضمينا وليس بسبب المشاركة في ذاتها .</p> <p>(و) تقادم : نزول عنه . ثبوت الحق فيه .</p> <p>٦ - لا يجوز قانونا النزول من التقادم قبل ثبوت الحق فيه ، ولا يثبت هذا الحق الا باكتمال مدة التقادم ، وإنما يجوز النزول عن المدة التي انقضت في تقادم لم يكتمل وهذا النوع من النزول انما يقطع التقادم على أساس اعتباره اقرارا من المدين بحق الدائن .</p> <p>(ز) اقرار ضمني : محكمة موضوع ، سلطتها في استخلاصه .</p> <p>٧ - استخلاص الاقرار الضمني بحق الدائن من الاوراق والاعمال التي تصدر من المدين هو من شؤون محكمة الموضوع ، بشرط أن تبين كيف لغادت تلك الاوراق وهذه الاعمال معنى الاقرار ، وأن يكون هذا البيان سائفا .</p> <p>(١) استئناف : فرعي . نقض ، طعن ، أسباب ، ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .</p> <p>١ - متى كان الثابت أن المطعون ضده اقام استئنافه بالاجراءات المعتادة لرفع الاستئناف وأثناء نظر الاستئناف المرفوع من الطائفة وقبل اقفال باب المرافعة فيه ، فان استئناف المطعون ضده يكون مقبولا على اعتبار أنه استئناف فرعي ، ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بأن هذا الاستئناف قد رفع بعد الميعاد غير منتج .</p>
٣٧٧	١٠٩	١٩٦٦/١/٣٠	<p>(١) استئناف : فرعي . نقض ، طعن ، أسباب ، ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .</p> <p>١ - متى كان الثابت أن المطعون ضده اقام استئنافه بالاجراءات المعتادة لرفع الاستئناف وأثناء نظر الاستئناف المرفوع من الطائفة وقبل اقفال باب المرافعة فيه ، فان استئناف المطعون ضده يكون مقبولا على اعتبار أنه استئناف فرعي ، ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بأن هذا الاستئناف قد رفع بعد الميعاد غير منتج .</p>

ملخص الأحكام	رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ
قضاء محكمة النقض المدنية			
(ب) وفاء : التزام ، انقضاؤه . ٢ - لا تبرأ ذمة المدين بمجرد ارساله حوالة بريدية بقيمة الدين الى الدائن ، بل يقبض الدائن قيمة هذه الحوالة فعلا . وعلى المدين اذا ادعى براءة ذمته من الدين اثبات ذلك . (١) نقض : طعن ، أسبابه . ١ - لا يقبل من الطاعن التمسك على الحكم المطعون فيه لاغفاله دفعا كان قد ابداه خصمه الذي حكم لمصلحته طالما أنه لم يتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع . (ب) حكم جنائي : حجية . اثبات . ٢ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية مقصور على منطوق الحكم الصادر بالإدانة أو بالبراءة وعلى أسباب المؤدية اليه بالنسبة لما كان موضوع المحاكمة ، دون أن تلحق المحجة الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو تلك الإدانة . (١) تقادم : مكسب ، شروطه حائز ، وضع يد ، نية ، صفة . ١ - لا يكفي في تغيير الحائز صفة وضع يده مجرد تغيير نيته بل يجب أن يكون تغيير النية بفعل ايجابي ظاهر يجابه به حق المالك بالانكار الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقتية مزعم انكار الملكية على صاحبها واستثناؤه بها دونه . (ب) حسن نية : محكمة موضوع ، سلطتها في استخلاصها . ٢ - لقاضي الموضوع سلطة تامة في استخلاص حسن النية وسوئها من نطاقها في الدعوى ومما يستشف من ظروفها وملابساتها متى كان استخلاصه قائما على أسباب سائفة وكافية لعمل نفسه . (ج) تقادم : مكسب ، دفعه ، تجربة . ٢ - متى كان المال المتنازع عليه أرضا زراعية أو معدة للبناء فهو بطبيعته مما يقبل الانقسام ، وبالتالي يجوز وقف التقادم بالنسبة لجزء منه وتملك جزء آخر اذا توافرت شرائط التقادم بشأنه .	٣٧٨	١١٠	١٩٦٦/١/٣٠
قضاء محكمة النقض الجزائية			
(١) قانون : سريانه من حيث الزمان . قانون أصلح . عقوبات م ١/٥ و ٢ . ١ - التأنيب في جريمة استخراج ردة معدة لرفع المجن غير مطابقة للمواصفات يكن أساسا في مخالفة أمر الشارع بالتزام مواصفات معينة في استخراج الردة ، والقرارات التوجيهية التي تحدد تلك المواصفات إنما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحث لا تتصل بمصلحة مستخرجي الردة في شيء ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التي تليها تلك الظروف في غير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة ، ومن ثم فإن تغاير مواصفات الردة على توالي القرارات الوزارية الصادرة بتحديثها لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم ، ما دامت جميعها متصلة على تحديد مواصفات لاستخراجها وتأييم عدم مطابقتها لهذه المواصفات ويكون المرجع في تحديد مواصفات الردة المعدة لرفع المجن الى القرار الساري وقت استخراجها مخالفة لهذه المواصفات دون أن يرفع من الفعل صفة الجريمة ما يصدر من قرارات تالية بتعديل تلك المواصفات . (ب) دقيق ورده : عينة ، فحصها ، قرارات وزير تموين . ٩٠ لسنة ١٩٥٧ و ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ و ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ . ٢ - لا يمتد في فحص عينات الدقيق والرده بما كانت تقضي به المادة ١٧ من قرار وزير التموين ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ الملغى بمقتضى المادة ٢٩ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ - من وجوب فحص العينة بطريقتي التخل والتحليل الكيميائي معا وأن تكون المخالفة في نسبتين على الأقل من النسب المقررة للمواصفات . (ج) خبراء : تقدير آرائهم طلب ندب خبير آخر ، مدى تقييد المحكمة به . ٢ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها دون أن تلزم بندب خبير آخر ولا باعادة المهمة الى ذات الخبير ما دام استنادها الى الرأي الذي انتهت اليه هو استناد سليم لا يجافي المنطق والقانون . (١) حكم : تسمييب ، هييب . شهادة . خبرة . دليل قولي ، دليل فني ، توفيق بينهما . قتل عهد . عقوبات م ٢/٣٢ . ١ - الأحكام الجنائية يجب أن تبنى بالجزم واليقين على الواقع الذي يثبت الدليل المعتبر ، ولا تؤسس بالظن والاحتمال على الفروض والاعتبارات المجردة .	٣٧٩	١١١	١٩٦٦/٢/٤
	٣٨٠	١١٣	١٩٦٦/١/١٣
	٣٨١	١١٤	١٩٦٦/١/١٣

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٣٨٢	١١٥	١٩٦٦/١/٢٠	<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>تأمينات اجتماعية : عمل . حكم ، تسبیب ، عیب ، دفاع ، اخلال بحقه اصابة خطأ .</p> <p>ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ م ١ د و ٤٢ اصابة عمل . خطأ جسيم . مدنی م ١٧٤ مسئولية متنوع .</p> <p>بعد ضمن اصابات العمل التي تلزم هيئة التأمينات الاجتماعية بعلاجها واعانة المصابين المؤمن عليهم في مدة العجز او أداء تعويض او تربيب معاش لهم أي اصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه ، وكل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه بشرط أن يكون اللهاب والایاب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي ولا يجوز للمصاب فيما يتعلق باصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أي قانون آخر ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة الى صاحب العمل الا اذا كانت اصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه .</p>
٣٨٣	١١٦	١٩٦٦/١/٢٠	<p>عمل : مسئولية جنائية . عامة . جمعية تعاونية زراعية . حكم ، تسبیب عیب .</p> <p>نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، قرار وزير زراعة ١٦٦ لسنة ١٩٦١ ، و ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ م ٢٦ و ٧٢ .</p> <p>رئيس مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية هو بحسب الاصل رب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولا يرفع منه هذا الوصف الا اذا عين مجلس الادارة - بعد موافقة الجمعية العمومية - مديرا أو مشرفا يمنحه سلطة الاشراف الإداري ويكون من اختصاصه - وفقا لنظام الجمعية - مراعاة تنفيذ أحكام القوانين واللوائح . ولا يغير من ذلك أن يكون للمؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة مشرف بكل جمعية تعاونية زراعية ، ذلك بأن اختصاص المشرف هو مجرد التوجيه والارشاد والمراقبة دون الادارة التي يختص بها مجلس ادارة الجمعية التعاونية .</p>
٣٨٤	١١٧	١٩٦٦/١/٢٠	<p>محكمة : اجراءاتها محكمة جنایات . دعوى جنائية ، نظرها والحكم فيها . محكمة جنح ، اختصاصها ارتباط ، بسنيط . طعن ، نقض اختصاص ، تنازع سلبی .</p> <p>متى كان الحكم السابق صدره من محكمة الجنح بعدم الاختصاص مقصورا على تهمة الجنائية المسندة الى المتهم الاول فقط بعد أن تخلف لدى أحد المجنى عليهم هامة مستندية ، فهو لم يشمل الجنح المسندة الى باقي المتهمين الا بحكم ارتباطها ارتباطا بسيطا بواقعة الجنائية ، ولما كان هذا الارتباط قد زال بعد صدور قرار محكمة الجنایات بفضل الجنح وقصر نظرها للدعوى على الجنائية فقط ، فإنه لم يعد هناك مانع قانوني يحول دون الفصل في الجنح المسندة الى باقي المتهمين من محكمة الجنح بعد أن زال أثر الحكم الصادر قیها بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجنائية التي قضت قیها محكمة الجنایات بالحكم المطعون فيه وبين الجنح المسندة الى باقي المتهمين والتي قضى باحالتها الى محكمة الجنح .</p>
٣٨٥	١١٧	١٩٦٦/١/٢٠	<p>تأمين : اجباري على السيارات مسئولية جنائية . مسئولية شخصية . مسئولية مفترضة</p> <p>ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ م ٢٨ .</p> <p>مناط مسئولية كل من عضو مجلس الادارة أو مدير الهيئة عند مخالفة حكم المادة ١٤ من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ من القانون آنف البيان هو « اذا قام بعقد عمليات تأمين بغير الاسعار أو الشروط المقررة » مما مفاده أن المسئولية هنا مسئولية شخصية وليست مسئولية مفترضة وبالتالي فإنه لا يسأل الا عن التعاقد الذي يثبت أنه أبرمه بنفسه أو أجازة صراحة أو ضمنا ، ومن ثم لا يكون مسئولا عن تعاقده غيره من الوكلاء أو المندوبين اذا تجاوز حدود وکالته في عقد عمليات التأمين الى ابرام عقود هذه العمليات بصورة مخالفة للقانون .</p>
٣٨٦	١١٨	١٩٦٦/١/٢٠	<p>(ا) شاهد : قرابته للمجنى عليه .</p> <p>١ - ان قرابة الشهود للمجنى عليه لا تمنع من الاخذ بأقوالهم متى اقتنعت المحكمة بصحتها .</p> <p>(ب) شاهد : وزن أقواله .</p> <p>٢ - الاصل أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتحويل القضاء عليها مهما يوجه اليها من مطعن ويحم حوله من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المتزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .</p> <p>(ج) نية قتل : حكم ، تدليقه على توافرها .</p> <p>٣ - أن تعدد القتل أمر داخلي متعلق بالاداة يرجع تقدير توفره أو عدم توفره الى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع .</p>

ملخص الأحكام	رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ
قضاء محكمة النقض الجزائية			
(د) قاصمة : معلومات حصلها في مجلس القضاء ، استخلاص النتائج من المقدمات . ٤ - من المقرر أنه يجوز للقاضي أن يعتمد في حكمه على المعلومات التي حصلها وهو في مجلس القضاء أثناء نظر الدعوى وأن ما يحصله على هذا الوجه لا يعتبر من المعلومات الشخصية التي لا يجوز له أن يستند إليها في قضائه ، وأن استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضي فلا يصح معه أن يقال أنه قضى بعلمه . (هـ) دفاع : رد المحكمة على ما يشتره . ٥ - أن المحكمة لا تلتزم بأن تتبع التهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يشترها على استقلال الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التي أوردتها الحكم ، ومن ثم فإن ما يشتره الطاعنون من التفات الحكم عن الرد على دفاعهم من عدم تخلف أصابات بهم أو آثار بملايسهم نتيجة التحامهم بالمجنى عليه لا يكون له محل . (١) شيك بدون رصيد : أداة وفاة . عقوبات م ٣٣٧ .	٣٨٧	١١٩	١٩٦٩/١/٢٠
١ - إذا كان يبين من المحرر أنه يتضمن أمراً صادراً من التهم لأحد البنوك بدفع مبلغ معين في تاريخ معين ، فإنه في هذه الحالة يعتبر أداة وفاة مستحق الدفع بمجرد الاطلاع ، ويعد شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ويجرى مجرى النقود في المعاملات . (ب) علم التهم : عدم وجود رصيد للشيك . قصد جنائي عام . عقوبات م ٥٥ و ٥٦ ٢ - متى كان التهم حينما أصدد الشيك يعلم أن قيمته لا تصرف بدلالة إفادة البنك بعدم وجود حساب له ، فإن القصد الجنائي بمعناه العام في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم يكون ثابتاً ، وتكون الجريمة المسندة إلى التهم قد توافرت أركانها القانونية . (ج) مسئولية جنائية : إيقاع قيمة الشيك بعد وقوع جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ٣ - أن إيقاع قيمة الشيك إذا كان قد جاء لاحقاً لوقوع الجريمة بعد استكمالها للشروط التي نص عليها القانون ، لا يكون له تأثير على قيام المسئولية الجنائية . (١) خبز بلدي : وزنه ، قرار وزير تموين ٩ لسنة ١٩٥٧ م ٢٦ و ٢٧ . ١ - لا يشترط للعقاب على جريمة إنتاج الخبز البلدي ناقص الوزن أن يثبت النقص عند وزن الخبز مرتين قبل التهرية وبعدها معاً . (ب) جريمة تموين : محل ، ملكيته ، مسئولية صاحبه في ٩ لسنة ١٩٤٥ . ٢ - يكفي في قيام مسئولية صاحب المحل من جرائم التموين طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، أن تثبت ملكيته له ، مستوى في ذلك أن تكون كاملة أو مشتركة . (ج) مسئولية فرضية : محل ، افتراض ، إشراف صاحبه ، غيابه ، استحالة إشرافه . ٣ - صاحب المحل يكون مسئولاً مستحقاً لعقوبات الحبس والغرامة معاً متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ، ومسئوليته فرضية تقوم على أساس افتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه وإنما تقبل التخفيف بما يستقل عقوبة الحبس دون الغرامة إذا ثبت أنه كان غائباً أو استحالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة . (د) متهم : قوله ضد آخر ، محكمة ، تعويلها عليه . ٤ - من حق محكمة الموضوع أن تعمل في تكوين معتقدها على قول متهم على آخر متى أطمأنت إليها . (هـ) دفاع : متهمون ، تعارض مصالحهم . ٥ - أن مناط التعارض بين مصلحة المتهمين أن يكون لأحدهم دفاع يلزم منه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما معاً . ولما كان اشتراك الطاعن في المسئولية عن الخبز لا يرفع عن شريكه الطاعن الآخر شيئاً منها ، فلا تعارض بين مصلحتيهما . (١) نقض : طعن ، أسباب ، إيداع . في ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢٤ و ١/٣٩ .	٣٨٨	١٢٠	١٩٦٩/١/٢٠
١ - يجب لقبول الطعن أن تودع أو تصل أسبابه لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم الطعن فيه أو قلم كتاب محكمة النقض في ظرف أربعين يوماً من تاريخ الحكم الحضورى ، أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة ، أو من تاريخ الحكم الصادر فيها .	٣٨٩	١٢١	١٩٦٩/١/٢٠

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٣٩٠	١٢٢	١٩٦٩/١/٢٠	<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>(ب) مأمور سجن تسلمه أسباب طعن بالنقض .</p> <p>٢ - تقديم تقرير الأسباب بالطعن بالنقض الى مأمور السجن في الميعاد - وهو جهة غير مختصة يتلقى تقارير أسباب الطعن بالنقض من المحكوم عليهم او ارسالها - لا ينتج اثره القانوني ، اذ العبرة هي بتاريخ وصول تقرير الأسباب الى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم او الى قلم كتاب محكمة النقض .</p> <p>(ا) اثبات : دليل ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقديره .</p> <p>١ - فتح القانون الجنائي - فيها عدا ما استلزمه من وسائل خاصة في الإثبات - بابه أمام القاضي الجنائي على مصراعيه يختار من كل طرق ما يراه موثقا الى الكشف من الحقيقة ويؤن قوة الإثبات المستمدة من كل عنصر مع حرية مطلقة في تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدليلية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل أدلة وظروفها .</p> <p>(ب) تزوير : اثباته .</p> <p>٢ - لم يجعل القانون لاثبات التزوير طريقا خاصا. مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة ومن لم محل لا ينمى الطامن من عدم رد المحكمة على الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة ، على فرض التسليم بأنه قد أبدى هذا الدفع في مذكرته المصريح له بتقديمها .</p> <p>(ج) دفع : ظاهر البطلان ، رد المحكمة عليه .</p> <p>٣ - لا تلزم المحكمة بالرد على دفع ظاهر البطلان وبعبء من حجة الصواب .</p> <p>(د) مجنى عليه : أقواله ، أخذ المحكمة بها وحدها .</p> <p>٤ - من سلطة محكمة الموضوع أن تأخذ من أي بينة أو قرينة تروح اليها دليلا لحكمها . فلا تثريب عليها في استدلالها على مقارفة الطامن للجريمة بأقوال المجنى عليه وحده .</p> <p>(هـ) طعن : أسبابه ، وضوحها ، تحديدها .</p> <p>٥ - يجب لقبول أسباب الطعن ان تكون واضحة محددة . ولما كان الطامن لم يكشف في طعنه من مامية الدفاع الذي يقول أنه اتاه فسكت الحكم عن الرد عليه بل أرسل القول فيه ارسالاً ، فإن ما ينمى الطامن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .</p> <p>(ا) قتل عمد : مسئولية تقصيرية . دعوى مدنية . مصلحة في الدعوى . ضرر أدبي . تعويض أخت من قتل أختها . معنى م ٢٢٢ اجراءات م ٢٢٠ .</p> <p>١ - اذ نصت المادة ٢٢٢ من القانون المدني صراحة على أنه يجوز الحكم بالتعويض للأواج والاقارب الى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب ، وكانت الأخت تعتبر قريبة من الدرجة الثانية بالنسبة لأختها القتل ، فإن هذه القرابة تنحقق بها المصلحة في دفع الدعوى المدنية بصرف النظر من كونها واردة للمجنى عليها أم لا .</p> <p>(ب) دليل : تقديره ، محكمة موضوع . قرينة .</p> <p>٢ - ان تقدير الدليل موكل لمحكمة الموضوع ومتى اقتنعت به واطمأنت اليه فلا معقب عليها في ذلك ، ولها في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقرائن الاحوال وهي من طرق الإثبات الأصلية في المواد الجنائية .</p> <p>(ج) نقض : طعن ، حكم ، تسببها ، عيبها .</p> <p>٣ - إصابة المجنى عليها بغسل أصفى مقصور على يد ورجل واحدة ، لا يحول دون إمكان استعمالها لديها الأخرى في مقاومة التهم .</p> <p>(ا) غش : مصادرة مادة لم تضبط .</p> <p>١ - متى كانت المادة الغذائية موضوع الجريمة لم تضبط ، فإن طلب مصادرتها يكون واردا على غير محل ومن ثم لا يجوز القضاء بها .</p> <p>(ب) أدلة ثبوت : محكمة موضوع ، سلطتها في تقديرها .</p> <p>٢ - متى كان مفاد ما أورده الحكم أن المحكمة لم تطعن الى أدلة الثبوت في الدعوى ولم تقتنع بها وراثها غير صالحة للاستدلال بها ، فإن ذلك مما يدخل في مطلق سلطتها بغير معقب عليها من محكمة النقض .</p> <p>غش : عقوبة . مصادرة زيت لى ٤٨ لسنة ١٩٤١ م ٧ ق ٨ لسنة ١٩٦١ .</p> <p>يعين القضاء بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة ان تكون مشوهة أو فاسدة . ولما كان مؤدى ما قرره الحكم أن الواقعة لا تنطوي على جريمة لعدم</p>
٣٩١	١٢٢	١٩٦٩/١/٢٧	<p>(ا) قتل عمد : مسئولية تقصيرية . دعوى مدنية . مصلحة في الدعوى . ضرر أدبي . تعويض أخت من قتل أختها . معنى م ٢٢٢ اجراءات م ٢٢٠ .</p> <p>١ - اذ نصت المادة ٢٢٢ من القانون المدني صراحة على أنه يجوز الحكم بالتعويض للأواج والاقارب الى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب ، وكانت الأخت تعتبر قريبة من الدرجة الثانية بالنسبة لأختها القتل ، فإن هذه القرابة تنحقق بها المصلحة في دفع الدعوى المدنية بصرف النظر من كونها واردة للمجنى عليها أم لا .</p> <p>(ب) دليل : تقديره ، محكمة موضوع . قرينة .</p> <p>٢ - ان تقدير الدليل موكل لمحكمة الموضوع ومتى اقتنعت به واطمأنت اليه فلا معقب عليها في ذلك ، ولها في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقرائن الاحوال وهي من طرق الإثبات الأصلية في المواد الجنائية .</p> <p>(ج) نقض : طعن ، حكم ، تسببها ، عيبها .</p> <p>٣ - إصابة المجنى عليها بغسل أصفى مقصور على يد ورجل واحدة ، لا يحول دون إمكان استعمالها لديها الأخرى في مقاومة التهم .</p> <p>(ا) غش : مصادرة مادة لم تضبط .</p> <p>١ - متى كانت المادة الغذائية موضوع الجريمة لم تضبط ، فإن طلب مصادرتها يكون واردا على غير محل ومن ثم لا يجوز القضاء بها .</p> <p>(ب) أدلة ثبوت : محكمة موضوع ، سلطتها في تقديرها .</p> <p>٢ - متى كان مفاد ما أورده الحكم أن المحكمة لم تطعن الى أدلة الثبوت في الدعوى ولم تقتنع بها وراثها غير صالحة للاستدلال بها ، فإن ذلك مما يدخل في مطلق سلطتها بغير معقب عليها من محكمة النقض .</p> <p>غش : عقوبة . مصادرة زيت لى ٤٨ لسنة ١٩٤١ م ٧ ق ٨ لسنة ١٩٦١ .</p> <p>يعين القضاء بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة ان تكون مشوهة أو فاسدة . ولما كان مؤدى ما قرره الحكم أن الواقعة لا تنطوي على جريمة لعدم</p>
٣٩٢	١٢٤	١٩٦٩/١/٢٧	<p>(ا) غش : مصادرة مادة لم تضبط .</p> <p>١ - متى كانت المادة الغذائية موضوع الجريمة لم تضبط ، فإن طلب مصادرتها يكون واردا على غير محل ومن ثم لا يجوز القضاء بها .</p> <p>(ب) أدلة ثبوت : محكمة موضوع ، سلطتها في تقديرها .</p> <p>٢ - متى كان مفاد ما أورده الحكم أن المحكمة لم تطعن الى أدلة الثبوت في الدعوى ولم تقتنع بها وراثها غير صالحة للاستدلال بها ، فإن ذلك مما يدخل في مطلق سلطتها بغير معقب عليها من محكمة النقض .</p> <p>غش : عقوبة . مصادرة زيت لى ٤٨ لسنة ١٩٤١ م ٧ ق ٨ لسنة ١٩٦١ .</p> <p>يعين القضاء بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة ان تكون مشوهة أو فاسدة . ولما كان مؤدى ما قرره الحكم أن الواقعة لا تنطوي على جريمة لعدم</p>
٣٩٣	١٢٤	١٩٦٩/١/٢٧	<p>(ا) غش : مصادرة مادة لم تضبط .</p> <p>١ - متى كانت المادة الغذائية موضوع الجريمة لم تضبط ، فإن طلب مصادرتها يكون واردا على غير محل ومن ثم لا يجوز القضاء بها .</p> <p>(ب) أدلة ثبوت : محكمة موضوع ، سلطتها في تقديرها .</p> <p>٢ - متى كان مفاد ما أورده الحكم أن المحكمة لم تطعن الى أدلة الثبوت في الدعوى ولم تقتنع بها وراثها غير صالحة للاستدلال بها ، فإن ذلك مما يدخل في مطلق سلطتها بغير معقب عليها من محكمة النقض .</p> <p>غش : عقوبة . مصادرة زيت لى ٤٨ لسنة ١٩٤١ م ٧ ق ٨ لسنة ١٩٦١ .</p> <p>يعين القضاء بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة ان تكون مشوهة أو فاسدة . ولما كان مؤدى ما قرره الحكم أن الواقعة لا تنطوي على جريمة لعدم</p>

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الاحكام
٣٩٤	١٢٥	١٩٦٩/١/٢٧	<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>ثبوت قس الزيت موضوع الدعوى او فساد ، وكانت الطاعنة لا تجادل في هذا الذى انتهى اليه الحكم ، فان القضاء بالمصادرة يكون ممتنعا .</p> <p>(١) ارتباط : عقوبة . الجريمة الاشد . نقض ، طعن ، مخالفة قانون . الحكم فى الطعن ، سلطة محكمة النقض . اطلاق مزروعات . عقوبات م ٣٢ و ٣٦٧ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢٥٢ .</p> <p>١ - متى كان الحكم قد قضى بمعاقبة الطامن بالحبس وبغرامة عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط القائم بينها واقوع عليه عقوبة الجريمة الاشد وهى جريمة اطلاق المزروعات وكانت العقوبة التى فرضها الشارع لهذه الجريمة مقصورة على الحبس ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتوقيع عقوبة الغرامة المقررة لجريمة الاعتداء على حق الغير ومنعه من مزاوله العمل بالقوة - وهى الجريمة الاخف - بعد اذ قضى بتوقيع العقوبة المقررة لجريمة الاطلاق يكون قد خالف القانون ويتمين لذلك نقضه وتصحيحه بالغاء عقوبة الغرامة المقضى بها .</p> <p>(ب) محكمة : ردها على دفاع خاص بموضوع الدعوى .</p> <p>٢ - لا تلتزم المحكمة بالرد صراحة على الدفاع التعلق بموضوع الدعوى بل يكفى ان يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة استنادا الى ادلة الثبوت التى اخذ بها .</p> <p>(ج) شلعة نفى : اطراح شهادته ، بيان علة اطراحه .</p> <p>٣ - لا تلتزم المحكمة ببيان علة اطراحها اقوال شهود النفى .</p> <p>(١) نصب : اركانه . عقوبات م ٣٣٦ .</p> <p>١ - جريمة النصب تتطلب لتوافرها ان يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خلعها والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية هذا الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية او بائخاذ اسم كاذب او انتحال صفة غير صحيحة او بالتصرف فى ملك الغير من لا يملك التصرف .</p> <p>(ب) احتيال : توافره فى جريمة النصب .</p> <p>٢ - اذا كان يكفى لتكوين ركن الاحتيال فى جريمة النصب بطريق التصرف فى الاموال الثابتة او المنقولة ان يكون المتصرف لا يملك التصرف الذى اجراه ، وان يكون المال الذى تصرف فيه غير مملوك له ، الا انه لا تصح ادانة غير المتصرف - والوسيط كذلك - الا اذا كانت الجريمة قد وقعت نتيجة تواطؤ وتدبير سابق بينه وبين المتصرف مع علمه بانه يتصرف فيما لا يملكه وليس له حق التصرف فيه حتى تصح مساءلته سواء بصفة كونه قاعلا او شريكا .</p> <p>(ج) وسيط : تاييده البائع فيما زعم من ادعاء الملك .</p> <p>٣ - لا يكفى لتأيم مسلك الوسيط ان يكون قد ايد البائع فيما زعمه من ادعاء الملك ، اذا كان هو فى الحقيقة يجهل الواقع من امره او كان يعتقد بحسن نية انه مالك للقدر الذى تصرف فيه .</p> <p>(د) نقض : طعن قصور التسبب محكمة نقض ، سلطتها ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢٢ اجراءات م ٣١٠ .</p> <p>٤ - متى كان المنفى الذى نواه الطامن على الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبب - والذى اخذت به المحكمة - يتصل بالمحكوم عليهما الثالث والرابع ايضا ، فانه يتمين نقض الحكم بالنسبة اليهما كذلك ولو لم يقررا بالطعن .</p> <p>(١) عقوبة مبررة : ظرف مخفف . م ٤٠ ، م ١١٢ ، م ١١٣ مكررا و ١٧ .</p> <p>١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطامن بمقتضى المادة ١٠١٢ من قانون العقوبات بعد ان تستعمل الرأفة معه فانه لا جدوى للطامن مما يشتره من ان مادة العقاب الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى هى المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات ما دامت العقوبة المقضى بها مقررة فى القانون وفقا للمادة ١١٣ مكررا المذكورة .</p> <p>(ب) خبير : جزم محكمة الموضوع بصحة ما رجحه .</p> <p>٢ - لمحكمة الموضوع ان تجزم بصحة ما رجحه الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد ايدت ذلك عندها واكدته لديها .</p> <p>(ج) ادلة : تساندها .</p> <p>٣ - لا يشترط ان تكون الادلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث يتبين كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى - اذ الادلة فى المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تكون</p>
٣٩٥	١٢٦	١٩٦٩/١/٢٧	<p>١ - جريمة النصب تتطلب لتوافرها ان يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خلعها والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية هذا الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية او بائخاذ اسم كاذب او انتحال صفة غير صحيحة او بالتصرف فى ملك الغير من لا يملك التصرف .</p> <p>(ب) احتيال : توافره فى جريمة النصب .</p> <p>٢ - اذا كان يكفى لتكوين ركن الاحتيال فى جريمة النصب بطريق التصرف فى الاموال الثابتة او المنقولة ان يكون المتصرف لا يملك التصرف الذى اجراه ، وان يكون المال الذى تصرف فيه غير مملوك له ، الا انه لا تصح ادانة غير المتصرف - والوسيط كذلك - الا اذا كانت الجريمة قد وقعت نتيجة تواطؤ وتدبير سابق بينه وبين المتصرف مع علمه بانه يتصرف فيما لا يملكه وليس له حق التصرف فيه حتى تصح مساءلته سواء بصفة كونه قاعلا او شريكا .</p> <p>(ج) وسيط : تاييده البائع فيما زعم من ادعاء الملك .</p> <p>٣ - لا يكفى لتأيم مسلك الوسيط ان يكون قد ايد البائع فيما زعمه من ادعاء الملك ، اذا كان هو فى الحقيقة يجهل الواقع من امره او كان يعتقد بحسن نية انه مالك للقدر الذى تصرف فيه .</p> <p>(د) نقض : طعن قصور التسبب محكمة نقض ، سلطتها ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢٢ اجراءات م ٣١٠ .</p> <p>٤ - متى كان المنفى الذى نواه الطامن على الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبب - والذى اخذت به المحكمة - يتصل بالمحكوم عليهما الثالث والرابع ايضا ، فانه يتمين نقض الحكم بالنسبة اليهما كذلك ولو لم يقررا بالطعن .</p> <p>(١) عقوبة مبررة : ظرف مخفف . م ٤٠ ، م ١١٢ ، م ١١٣ مكررا و ١٧ .</p> <p>١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطامن بمقتضى المادة ١٠١٢ من قانون العقوبات بعد ان تستعمل الرأفة معه فانه لا جدوى للطامن مما يشتره من ان مادة العقاب الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى هى المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات ما دامت العقوبة المقضى بها مقررة فى القانون وفقا للمادة ١١٣ مكررا المذكورة .</p> <p>(ب) خبير : جزم محكمة الموضوع بصحة ما رجحه .</p> <p>٢ - لمحكمة الموضوع ان تجزم بصحة ما رجحه الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد ايدت ذلك عندها واكدته لديها .</p> <p>(ج) ادلة : تساندها .</p> <p>٣ - لا يشترط ان تكون الادلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث يتبين كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى - اذ الادلة فى المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تكون</p>
٣٩٦	١٢٧	١٩٦٩/١/٢٧	<p>١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطامن بمقتضى المادة ١٠١٢ من قانون العقوبات بعد ان تستعمل الرأفة معه فانه لا جدوى للطامن مما يشتره من ان مادة العقاب الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى هى المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات ما دامت العقوبة المقضى بها مقررة فى القانون وفقا للمادة ١١٣ مكررا المذكورة .</p> <p>(ب) خبير : جزم محكمة الموضوع بصحة ما رجحه .</p> <p>٢ - لمحكمة الموضوع ان تجزم بصحة ما رجحه الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد ايدت ذلك عندها واكدته لديها .</p> <p>(ج) ادلة : تساندها .</p> <p>٣ - لا يشترط ان تكون الادلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث يتبين كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى - اذ الادلة فى المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تكون</p>

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الاحكام
٣٩٧	١٢٨	١٩٦٩/٢/٣	<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>مقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الادلة ، بل يكفى ان تكون الادلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .</p> <p>(د) متهم : اقواله ، محكمة موضوع ، سلطتها فى الاخذ بها .</p> <p>٤ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الاخذ بأقوال المتهم فى اية مرحلة من مراحل التحقيق وأن مدل عنها بعد ذلك ، وهى فى ذلك غير ملزمة بإبداء الأسباب لاذ الامر مرجعه الى اطمئنانها : فانه لا يقبل من الطاعن مصادرتها فى مقيدتها أو مجادلتها فى عناصر اطمئنانها .</p> <p>(أ) نقض : طعن ، تقرير به أسبابه تقديمها .</p> <p>١ - التقرير بالظمن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وتقديم الأسباب التى بنى عليها الظمن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، والتقرير بالظمن وتقديم الأسباب يكونان مما وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .</p> <p>(ب) قتل خطأ : اصابة خطأ . رابطة سببية .</p> <p>٢ - تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب اليه ، يستوى فى ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر فى حصوله .</p> <p>(ج) حكم : تسبيب ، عيب ، أوجه خطأ ، بيئاتها .</p> <p>٣ - متى كان ما أورده الحكم سديدا وكافيا لبيان أوجه الخطأ التى اتاها المتهم ، وكانت من بين الأسباب التى أدت الى تصدع الحائط المشترك وانهار المنزلين على من فيهما من السكان ووفاة البعض واصابة الآخرين ، فإن هذا مما يتوافر به قيام رابطة السببية بين ذلك الخطأ والنتيجة الضارة التى حوسب عليها المتهم بحسب ما هى معرفة به فى القانون .</p> <p>(د) شهادة : محكمة موضوع ، سلطتها فى تقديرها .</p> <p>٤ - لمحكمة الموضوع الحق فى أن تعول على ما تطعن اليه من أقوال دون البعض الآخر .</p> <p>(هـ) حكم أدانة : تسبيب ، عيب .</p> <p>٥ - اذا كان الحكم المظنون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية كافة للجريمة التى دان المتهم بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها ، مردودة الى أصلها الصحيح من أوراق وقطن الى ما دفع به المتهم الدعوى ومعرض له ورد عليه بما لا يخرج من الانتضاء العقلى والمنطقى ، فإن الظمن يكون على غير أساس ويتمين الرفض موضوعا .</p> <p>(أ) محاماه : اتهام ، تقديرها . قانون . تفسيره . ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ م ١٧٦ و ١٧٨ .</p> <p>١ - مجال التقيد بفئات الاتهام المنصوص عليها فى المادة ١٧٦ من قانون المحاماة ٦١ لسنة ١٩٦٨ هو الاتهام الخاصة بالمحامين أعضاء النقابة التى تؤول الى صندوقهم طبقا للمفكرة الاولى من المادة ١٧٨ من القانون المشار اليه فلا تمتداه الى الاتهام المحكوم بها للجهات التى تتولى المدافعة عنها ادارة قضايا الحكومة عملا بقانونها الخاص .</p> <p>(ب) حكم : وضعه ، توقيعه . اجراءات م ٢/٢١٢ .</p> <p>٢ - ان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٢ منه وضع الاحكام الجنائية والتوقيع عليها فى مدة ثلاثين يوما من النطق بها ، والا كانت باطلة .</p> <p>(أ) قتل خطأ : اركانه . خطأ صورته . عقوبات م ٢٣٨ رابطة سببية .</p> <p>١ - لا يلزم للعقاب على جريمة القتل الخطأ أن يقع الخطأ الذى يتسبب منه الاصابة بجميع صورته التى أوردها المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات ، بل يكفى لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها .</p> <p>(ب) خطأ . توافر . ركنه . حكم تسبيب ، عيب .</p> <p>٢ - يتوافر ركن الخطأ اذا كان مؤدى ما قاله الحكم أن المتهم لم يتخذ الحيطة فى خروج القاطرة التى كان يقودها من مكانها لتفادى الصدام ، وأنه لم يطلق آلة التنبيه ، وقاد القاطرة بمؤخرتها دون أن يتبين خلل الطريق خلفه ، كما قادها بسرعة وقت خروجها من المرسى .</p> <p>(ج) علاقة سببية : تقديرها ، قاضى موضوع ، محكمة نقض رقابتها .</p> <p>٣ - ثبوت قيام علاقة السببية من المسائل الموضوعية التى ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ،</p>
٣٩٨	١٢٩	١٩٦٩/٢/٣	<p>(أ) محاماه : اتهام ، تقديرها . قانون . تفسيره . ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ م ١٧٦ و ١٧٨ .</p> <p>١ - مجال التقيد بفئات الاتهام المنصوص عليها فى المادة ١٧٦ من قانون المحاماة ٦١ لسنة ١٩٦٨ هو الاتهام الخاصة بالمحامين أعضاء النقابة التى تؤول الى صندوقهم طبقا للمفكرة الاولى من المادة ١٧٨ من القانون المشار اليه فلا تمتداه الى الاتهام المحكوم بها للجهات التى تتولى المدافعة عنها ادارة قضايا الحكومة عملا بقانونها الخاص .</p> <p>(ب) حكم : وضعه ، توقيعه . اجراءات م ٢/٢١٢ .</p> <p>٢ - ان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٢ منه وضع الاحكام الجنائية والتوقيع عليها فى مدة ثلاثين يوما من النطق بها ، والا كانت باطلة .</p> <p>(أ) قتل خطأ : اركانه . خطأ صورته . عقوبات م ٢٣٨ رابطة سببية .</p> <p>١ - لا يلزم للعقاب على جريمة القتل الخطأ أن يقع الخطأ الذى يتسبب منه الاصابة بجميع صورته التى أوردها المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات ، بل يكفى لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها .</p> <p>(ب) خطأ . توافر . ركنه . حكم تسبيب ، عيب .</p> <p>٢ - يتوافر ركن الخطأ اذا كان مؤدى ما قاله الحكم أن المتهم لم يتخذ الحيطة فى خروج القاطرة التى كان يقودها من مكانها لتفادى الصدام ، وأنه لم يطلق آلة التنبيه ، وقاد القاطرة بمؤخرتها دون أن يتبين خلل الطريق خلفه ، كما قادها بسرعة وقت خروجها من المرسى .</p> <p>(ج) علاقة سببية : تقديرها ، قاضى موضوع ، محكمة نقض رقابتها .</p> <p>٣ - ثبوت قيام علاقة السببية من المسائل الموضوعية التى ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ،</p>
٣٩٩	١٣٠	١٩٦٩/٢/٣	<p>(أ) محاماه : اتهام ، تقديرها . قانون . تفسيره . ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ م ١٧٦ و ١٧٨ .</p> <p>١ - مجال التقيد بفئات الاتهام المنصوص عليها فى المادة ١٧٦ من قانون المحاماة ٦١ لسنة ١٩٦٨ هو الاتهام الخاصة بالمحامين أعضاء النقابة التى تؤول الى صندوقهم طبقا للمفكرة الاولى من المادة ١٧٨ من القانون المشار اليه فلا تمتداه الى الاتهام المحكوم بها للجهات التى تتولى المدافعة عنها ادارة قضايا الحكومة عملا بقانونها الخاص .</p> <p>(ب) حكم : وضعه ، توقيعه . اجراءات م ٢/٢١٢ .</p> <p>٢ - ان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٢ منه وضع الاحكام الجنائية والتوقيع عليها فى مدة ثلاثين يوما من النطق بها ، والا كانت باطلة .</p> <p>(أ) قتل خطأ : اركانه . خطأ صورته . عقوبات م ٢٣٨ رابطة سببية .</p> <p>١ - لا يلزم للعقاب على جريمة القتل الخطأ أن يقع الخطأ الذى يتسبب منه الاصابة بجميع صورته التى أوردها المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات ، بل يكفى لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها .</p> <p>(ب) خطأ . توافر . ركنه . حكم تسبيب ، عيب .</p> <p>٢ - يتوافر ركن الخطأ اذا كان مؤدى ما قاله الحكم أن المتهم لم يتخذ الحيطة فى خروج القاطرة التى كان يقودها من مكانها لتفادى الصدام ، وأنه لم يطلق آلة التنبيه ، وقاد القاطرة بمؤخرتها دون أن يتبين خلل الطريق خلفه ، كما قادها بسرعة وقت خروجها من المرسى .</p> <p>(ج) علاقة سببية : تقديرها ، قاضى موضوع ، محكمة نقض رقابتها .</p> <p>٣ - ثبوت قيام علاقة السببية من المسائل الموضوعية التى ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ،</p>

ملخص الأحكام	رقم الصفحة	التاريخ	الحكم
<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>ومتى تصل فيها اثباتا أو نفيًا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وبالتالي فإنه لا يقبل منه المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض</p> <p>(د) دفاع : محكمة ، رد على دفاع لم يثر أمامها .</p> <p>٤ - متى كان الثابت أن المتهم لم يصر على منازعته في قيام علاقة السببية أمام المحكمة الاستئنافية كما خلا محضر جلسة تلك المحكمة من أي دفاع بشأن انتفاء هذه العلاقة ، فإن المحكمة لم تكن ملزمة بالرد على دفاع لم يثر أمامها .</p> <p>(هـ) تحقيق : طلب إجراءات . محكمة اغفاله . شهادة ، خبرة .</p> <p>٥ - إذا كان المتهم لم يطلب إلى محكمة الموضوع إجراء تحقيق في أي شيء مما يدعيه في طعنه بشأن الخبرة أو الشهادة ، فليس يصح له أن ينعى على المحكمة اغفالها إجراء لم يطلب منها .</p> <p>(١) مأمور ضبط قضائي : اختصاص . تحقيق ، مال دولة ، استيلاء بغير حق .</p> <p>١ - إذا كان ما أجراه مأمورو الضبط القضائي في الدعوى من تحريات وضبط الما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأوا تحقيقها على أساس حصول واقعتها في اختصاصهم ، فإن اختصاصهم ، يمتد إلى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها أينما كانوا ويجعل لهم الحق عند الضرورة في تتبع الأشياء المنحصلة من الجريمة التي بدأوا تحقيقها ومباشرة كل ما يخولهم القانون من إجراءات سواء في حق المتهم في الجريمة أو في حق غيره من المتصلين بها .</p> <p>(ب) اختصاص : وظيفة . إكراه . إثبات ، اعتراف .</p> <p>٢ - أن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعد إكراها مادام لم يستغل إلى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ، إذ مجرد الغشية منه لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما ، ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملاساتها تأثر إرادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى باعتراقه ، ومرجع الأمر في ذلك لمحكمة الموضوع .</p> <p>(ج) اعتراف متهم : أخذ به في حقه وحق متهم آخر .</p> <p>٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .</p>	١٣١	١٩٦٩/٢/٣	٤٠٠

الشعب

١٩٩٩ شارع نصر الدين بالقاهرة
طبع في مصر

المحاماة

تصدرها نقابة المحامين ج ٢٠٢٠

تصدرها نقابة المحامين ج ٥٠ ع ٢٠٠

فهرست العدد

● الافتتاحية :

قران وابطة الحقوقين الديمقراطيين العالية بشأن السنة العالية
لحرارية العنصرية والتمييز العنصرى ٢

● دستوري :

المشكلات التي تثيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين
للدكتور محمد عصفور المحامى ٥

● مدنى :

التنظيم القانونى للكية الشقق والطبقات للأستاذ المعتصم الشورى
المحامى ١٣

● احوال شخصية :

علاج مشكلة الطلاق فى قانون الأسرة للدكتور جمال الدين محمد
محمود رئيس نيابة النقض الجنائى ٤٧

● قانون مقارن :

نظام التقاضى فى الاتحاد السوفيتى للأستاذ عمر الفاروق عبد الحليم
القاضى ٥٧

● تعليق على الأحكام :

دستورية قانون الشفعة للدكتور جمال العطفى المحامى ٦٨

● احكام القضاء :

قضاء المحكمة العليا ٧٥
قضاء محكمة النقض المدنية ٩١
قضاء محكمة النقض الجزائية ١١٢
قضاء المحكمة الادارية العليا ١٢٣
قضاء محاكم الاستئناف ١٤٢
قضاء المحاكم الابتدائية ١٤٥
فهرس الأحكام ١٤٨

مجلس التحرير

لأستاذ احمد الخواجه نقيب المحامين
للدكتور جمال العطفى المحامى
للدكتور زكى هاشم المحامى
للدكتور سليمان مرقص المحامى
للدكتور على العريف المحامى
للدكتور محمد عصفور المحامى
لأستاذ محمد فهم امين المحامى

أحمد الخواجه

رئيس التحرير

محمد فهم امين

مركز التحرير

قرار رابطة المحقوقين الديمقراطيين العالمية بشأن :

السنة العالمية لمحاربة العنصرية والتمييز العنصري

١ - في مطلع هذا العام ١٩٧١ اذ اعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة (قرار ٢٥٤٤ / - / ٢٤) « السنة العالمية لمحاربة العنصرية والتمييز العنصري » - فان رابطة المحقوقين الديمقراطيين العالمية تتضامن مع الحركة التي أقدم عليها المجتمع الدولي وتتمنى أن تسجل هذه الحركة نجاحا قياسيا شاملا وتساهم في تعجيل إنهاء التفرقة العنصرية ايا كانت صورها واشكالها .

٢ - ولما كانت رابطة المحقوقين الديمقراطيين العالمية تأسست فداة الحرب العالمية الثانية ، من المحقوقين الذين كانوا قد اشتركوا في النضال ضد النظم النازية والفاشية وجرائمها العنصرية ، فانها منذ نشأتها - قد عملت على اشتراك المحقوقين في النشاط من أجل العمل على حماية الحقوق الأساسية للانسان وللشعوب .

واذ استوحى المبادئ من ميثاق الأمم المتحدة ومن الاعلان العالمي لحقوق الانسان فان رابطة المحقوقين الديمقراطيين العالمية كان غرضها وسبيلها العمل على احترام « الحرية والمساواة في الكرامة وفي حقوق كل كائن بشري » .

٣ - من بين العقبات التي برزت وصادفتها على هذا الطريق : العنصرية وهي بلا جدال احدى الظواهر المخيفة الرهيبة انها تشكل التمييز والتفرقة الاشد واكثر خطرا لأنها تستخدم تبريرات معنوية واجتماعية لكل اوجه التفرقة الاخرى .

هذا يفسر لماذا يكون من المناسب ان نتذكر ونستعيد - بتقدير المبادئ التي ينادى بها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٣ بشأن إنهاء كافة أشكال التفرقة العنصرية وتلك المنوه عنها في اتفاق الأمم المتحدة في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، وكذلك القرار الصادر بشأن السلالات العنصرية والافكار المسبقة في هذا الشأن - الذي اتخذته اليونسكو في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٧ .

هذه المواثيق تؤكد « ضرورة إنهاء كافة أشكال ومظاهر التفرقة العنصرية في كل انحاء العالم - حالا وفورا » وتشير الى ان كل نظرية رئاسية تكون مؤسسة على التفرقة والتمييز بين الاجناس انما هي علميا زائفة واذيا تستوجب اللوم ، واجتماعيا ظالمة وخطيرة وليس هناك من شيء يبرر - ايا كان - التفرقة العنصرية لا نظريا ولا عمليا .

٤ - بالمخالفة لهذه المبادئ - مع ذلك - فمن المشاهد في مجريات السنوات الأخيرة ان تضاعفت وتشددت - في مختلف انحاء العالم القوانين التعسفية التي ترمى الى خدمة للسياسات الحكومية القائمة على العنصرية . ومن ناحية أخرى ، نفى عديد من البلاد حيث توجد قوانين تحرم التمييز العنصري ، بشاهد انتشار العنصرية - وذلك بفعل الاباحة والتسامح ان لم يكن بفعل التشجيع من السلطات .

٥ - من الضروري - على أي فكر أو أي مخطط سواء كان اجتماعيا أو معنويا أو قانونيا أو سياسيا أو تربويا - محاربة مظاهر العنصرية .

ومن الضروري أيضا كشف النقاب عن الاسباب العميقة للعنصرية الامبريالية والابتنعاز - والاستعمار الجديد ، والسياسات القائمة على تأييد البناء الاقتصادي والاجتماعي الذي يركز على استغلال العمل الادمي .

ان النضال والكفاح الفعال ضد العنصرية هو لصيق الحركة الدائمة الحازمة ضد هذه الاسباب الاقتصادية والاجتماعية .

٦ - من المناسب اذن - في المقام الأول - تقوية الدعامة التي تقدم للشعوب في الصراع من اجل حماية او انتصار حقوقهم الوطنية الاساسية ومن اجل تحريرهم من وصاية السلطات الاجنبية . وعلى وجه الخصوص :

● شعب جنوب افريقيا الخاضع لابطس النظم العنصرية ، وتلك التي تستند الى سلاح القوانين التعسفية لظلم آلاف الناس ووحشية كبت رغبتهم في الحرية .

● شعب روديسيا حيث هناك اقلية استدامت - بغير شرعية - في السلطة بسحق الشعب الافريقي تحت نيرها .

● شعب ناميبيا الذي تعاني بلاده - بغير مشروعية - الاحتلال وقانون العنصريين الافريقيين الجنوبيين .

● شعوب المستعمرات البرتغالية في صراعها ونضالها من اجل تحريرها الوطني ضد استعمار لا يخدم ويرفض بعناد - قبول قرارات المجتمع الدولي .

٧ - واذا كان ما اتخذته الامم المتحدة له فعاليتها ضد العنصرية فانه يجب الاشارة على الوجه الاخص الى ضرورة تأكيد احترام كل قرارات هيئة الامم المتحدة فيما يتعلق بالشرق الادنى وخصوصا تلك الصادرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ و ٤ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

٨ - من المناسب ايضا - تكرارا ودائما - ادانة مناهضة السامية التي كان من ضحاياها كثيرين من الشهداء خلال الحرب الهلترية والتي عاشت وبقيت تحت اشكال مختلفة - في عديد من بلاد العالم ، كما يجب ادانة الصهيونية التي تؤدي خصائصها التمييزية الى ذكاء وتشجيع الحركات المناهضة للسامية .

٩ - يجب ايضا محاربة ومكافحة العنصرية في البلاد التي - مع ادانة التفرقة العنصرية على العموم - تمارسها بالنسبة للانسان الملون الذي يعيش في حالة ظلم اقتصادي واجتماعي . واخيرا يجب فضح اساليب العنصرية التي تمارس بدرجات مختلفة بالنسبة للعاملين الاجانب الذين يستعدون لاحتياجات اقتصادية ملحة .

ان الحقوقيين يرتبطون ويتعهدون على وجه الخصوص :

(ا) بمساندة وتدعيم كل مباداة قومية او دولية مستتخذ في اطار السنه العالمية ضد العنصرية .

(ب) يكشف ستار مظاهر العنصرية تحت كافة اشكالها .

(ج) يمنح تأييدها الحازم لكل الحركات الموجهة ضد التمييز العنصري .

(د) بالتعريف والدفاع عن مبادئ الاملان العالمي لحقوق الانسان (١٩٤٨) والاتفاقات الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية وبشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) والقرار الخاص بانهاء كافة اشكال التمييز العنصري (١٩٦٣) والاتفاقية الصادرة بشأن جريمة الابادة ، والاتفاق الخاص بالتمييز فيما يتعلق بالوظيفة وبالعقيدة الذي تبنته هيئة العمل الدولية سنة ١٩٥٨ والاتفاق الخاص بالتمييز في مجال التعليم الذي اتخذه اليونسكو سنة ١٩٦٠ .

وباتخاذ المباداه بمعنى الكلمة لاجل تطوير تطبيق قرارات الامم المتحدة - من طريق حكوماتهم المعينة وعن طريق السلطات كل فيما يخصه .

المشكلات التي تثيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين

بقلم الدكتور محمد مصطفى
المحامى امام محكمة النقض

تمهيد - نوعان من المشكلات سياسية وقانونية :

تثير الرقابة على دستورية القوانين مشكلات دقيقة ومعقدة سواء فيما يتعلق بأوضاعها أو بإجراءاتها أو مضمونها :

فهناك من جهة مشكلات يثيرها وضع مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين موضع التنفيذ : من ذلك الصلات التي يجب أن تقوم بين السلطات السياسية من ناحية وبين جهة القضاء الدستوري من ناحية أخرى ، وما يترتب على ذلك من وجوب الاختيار بين أساليب مختلفة في طريقة تشكيل الجهة القضائية ، واختصاصاتها ، وطريقة اتصال الخصومة الدستورية بها .

وهناك من جانب آخر مشكلات فنية ليست اقل تعقيدا أو تأثيرا في مدى الرقابة ولكنها مشكلات تثور أمام الجهة المكلفة بالرقابة ، من ذلك طريقة تحديد المفهوم بأدوات الرقابة نفسها اذ ما الذى يعنيه الدستور ، والقانون ، ومخالفة القانون للدستور . فبالنسبة لكل عنصر من هذه العناصر تفاوت وجهات النظر ضيقا واتساعا وتتوقف على كل وجهة نظر نتائج هامة .

ولئن بدا أن نوعى المشكلات يختلفان على نحو لا تقوم بينهما رابطة ، إلا أن الواقع غير هذا ، ذلك أن الاعتبارات السياسية التي تملأ على نظام معين حولا معينة في شأن طريقة تشكيل المحكمة الدستورية ومدى اختصاصاتها ، تؤثر تأثيرا كبيرا في الأمور الفنية التي تطرح على هذه المحكمة . وفيما يلي كلمة عن طائفتي تلك الاعتبارات .

أما المشكلات التي يثيرها وضع مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين موضع التنفيذ .

فقد أوضحنا فيما تقدم الى حد اختلاف الديمقراطيات الغربية نفسها في التسليم أو عدم التسليم بمبدأ الرقابة القضائية . ولهذه الاختلافات أصولها الأيديولوجية ودوافعها السياسية . وحتى بالنسبة للديمقراطيات الغربية التي أقرت مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين ، فإنها في اقرارها لهذا المبدأ لم تنج من ضغوط سياسية تبدو واضحة في اختلاف الأساليب التي انتهجتها كل دولة . ولهذا السبب ليس من الجائز في دراسة لفكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين أن تغفل الاعتبارات السياسية التي أملت على الدول التي اعتنقت مبدأ الرقابة القضائية حولا مختلفة تتواءم مع ظروفها السياسية والاجتماعية : وقد تمثلت الضغوط والاعتبارات السياسية في صور مختلفة :

(أ) فلقد لاقت فكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين مقارومات شديدة من جانب أوساط مختلفة في مقدمتها السلطة التشريعية . وحتى بعد أن اجتازت الفكرة هذه العقبة وقامت الهيئة القضائية المكلفة بالرقابة الدستورية ، احتدمت ازمتات بين الجهة القضائية وبين السلطات السياسية المختلفة ، كما تباينت مواقف الهيئات والجماعات الضاغطة من كثير من أحكام الجهة القضائية .

(ب) واحتدمت الخلافات في شأن طبيعة الرقابة القضائية على دستورية القوانين

وما اذا كانت تنتمى الى وظيفة تشريعية او وظيفة سياسية . وهذا هو السبب في التراوح بين اسلوبين متميزين في الرقابة القضائية على دستورية القوانين : احدهما اسلوب الرقابة التبعية التى يمارسها القضاء العادى والذي يقال انه وحده الذى يتفق مع الوظيفة القضائية ، والآخر اسلوب الرقابة المتخصصة والتي تمارسها جهة قضاء متميزة ، والتي يقال انها بعيدة عن نظام القضاء العادى »

(ج) وحتى اذا اعتبرت المحكمة الدستورية جهة قضاء او منتمية الى الوظيفة القضائية ، فان للاعتبارات والدوافع السياسية المختلفة اثرها البعيد في الطريقة التى يتم بها تشكيل هذه الجهة القضائية التى ينط بها الرقابة على دستورية القوانين .

(د) وفي ضوء محاور الخلاف السابقة يتحدد - على نحو ما - الوضع الحقيقى للمحكمة الدستورية بين السلطين السياسية والقضائية ، ذلك انه في معظم النظم التى تأخذ بفكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين - وحيث يسلم - ضمنا - بأن هذه الفكرة تنتمى اساسا الى الوظيفة القضائية لا الى الوظيفة السياسية - فان الخلاف يبقى قائما في شأن وضع المحكمة الدستورية بالنسبة للسلطة القضائية : ا تكون تابعة لها او فوقها او غريبة عنها ؟ واذا كانت هذه المشكلة لا تثار بداهة حين تملك جهات القضاء العادى الرقابة القضائية على دستورية القوانين ، الا انها تثار حتما في حالة قيام جهة قضاء دستورية متخصصة ، ولذلك فان الاخذ برأى في تحديد وضعها بالنسبة لجهات القضاء العادى يتوقف على عوامل كثيرة من بينها مدى ما يسلم لها به من استقلال حيال السلطات او ما يفرض عليها من تبعية لها ، ومدى ما يسلم لها من اختصاصات متفاوت ضيقا واتساعا بحيث تشمل او تقصر عن الخوض في مسائل سياسية بحثة .

اما المشكلات الفنية التى تثار امام جهة قضائية متخصصة تضطلع بالرقابة على دستورية القوانين ، فانها ليست اقل أهمية او تعقيدا . . ذلك ان مدى ما يسلم به من حق في الرقابة معلق على الموقف الذى يتخذه المشرع والجهاز القضائى من العناصر الأساسية المكونة لمادة الرقابة . . فالمفروض ان تراقب المحكمة مدى مطابقة القانون للدستور ، وطبيعى ان تتحدد مدى هذه الرقابة بالمعنى الذى يعطيه النظام لكل من الدستور والقانون ، ومخالفة القانون للدستور . .

اي فهم بالدستور النص المكتوب وحده ، وهل يكون قاعدة اجرائية او موضوعية ؟ وهل يفهم بالقانون القانون بمعناه الضيق وهو الصادر عن السلطة التشريعية الاصلية (وهى البرلمان) . ام يتسع للاتحة ذات قوة القانون الصادرة عن السلطة التشريعية الاستثنائية (في حالات الضرورة ، او بتفويض من البرلمان) . ام يفهم بالقانون كل قاعدة عامة بغض النظر عن الاداة التى فرضتها حتى لو ظهرت في صورة لائحة مستقلة او تنفيذية ؟

وهل تتسع رقابة الدستورية بحيث تشمل جميع القوانين ام انها تقتصر على بعضها دون الآخر وتنقيد زمنيا بما يصدر بعد اقامة جهة القضاء الدستورى ؟؟

وما الذى تعنيه مخالفة القانون للدستور : اتعنى فحسب مخالفة نصومه الوضعية ؟ ام انها تتسع كذلك لمخالفة روحه ، ومبادئ اخرى غير مكتوبة لا يتصور قيام النظام بدونها ؟ وهل يختلف الوضع في نظام اشتراكى عنه في نظام غير اشتراكى ؟

وإذا حلت هذه المشكلات كلها فانه تبقى مشكلة جديدة بالبحث وهي ما اذا كان انشاء جهة متخصصة للرقابة القضائية على دستورية القوانين يستلعب اية مشاركة من جانب جهات القضاء الأخرى في هذه الرقابة ؟

ومن الواضح ان هذه المشكلات الفنية هي جوهر موضوع الرقابة القضائية على دستورية القوانين ، وحلولها تختلف بداهة من نظام قانوني الى نظام قانوني آخر وفقا لنصوصه الوضعية من جهة ، وحسبما يفسرها القضاء الدستوري من جهة أخرى . ولهذا السبب يكون من الضروري تناول المشكلات الفنية التي تثيرها فكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين في معرض شرح نظام القضاء الدستوري عندنا حتى تكون المقارنة بين هذا النظام وغيره من النظم السبيل الميسر الى ابراز خصائص نظامنا في الرقابة وفيما يتفق ويختلف مع غيره . غير ان هذا لا يمنعنا من أن نتناول بعض المشكلات الكبرى - سياسية وقانونية - التي تثيرها فكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين وأصداء هذه المشكلات في تحديد وضع جهة القضاء الدستوري في نظام الدولة كله .

المبحث الأول

بعض المشكلات السياسية الكبرى وأصدائها في التشكيل والاختصاصات والاجراءات

والحقيقة انه لم تفت الشراح الدستوريين الاعتبار السياسية التي تكتنف موضوع الرقابة القضائية على دستورية القوانين من جميع نواحيه . ففي دراسة مقارنة للنظم المتقاربة في وسط أوروبا (إيطاليا والمانيا الغربية والنمسا) كتب Taylor cole يوضح أن المحاكم الدستورية (سواء في نشأتها أو في تحديد اختصاصاتها أو في طريقة تشكيلها أو في ممارسة نشاطها) قد خضعت لجذب سياسي شديد ، حيث يشير بعض الشراح الى أن ثمة ضغوطا غير مباشرة (من جانب سلطات الاحتلال لدول الحلفاء بعد سنة ١٩٤٥) في هذا الاتجاه ، وأن كانوا يقررون أنه ليس هناك شاهد على أن ضغط الحلفاء المباشر هو المسؤول عن القرار النهائي الذي اتخذته دولة من الدول الثلاثة السابقة . كما يشير الشراح الى أن الاعتبارات السياسية كانت لها - دون شك - انعكاساتها على الاختلافات حول نموذج المحكمة ، وتنظيمها وتكوينها ، وحول طريقة اختيار قضاتها ومدى ما يضفى عليها من اختصاصات . ليس هذا فحسب بل ان مبدأ انشاء محكمة للرقابة على دستورية القوانين - في النظم التي اخذت به - لم يقابل بترحاب من قوى سياسية عديدة .

الجدل في شأن طبيعة الرقابة القضائية على دستورية القوانين

نعلم المستوى النظري نوزع في المبدأ نفسه ، وفي التطبيق اقيمت العراقيل والعقبات في طريق تنفيذه ذلك أن حتى بعد أن سلم دستوريا في بعض الدول بمبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين وانقطع في شأنه كل جدل نظري ، فقد واجه في التطبيق عقبات شديدة وخطر هذه العقبات : طريقة تشكيل الجهات التي يناط بها الرقابة نذكر على سبيل المثال أنه بعد أن تقرر في الدستور الإيطالي مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين ، تلكأت السلطات الحاكمة في اقامة المحكمة الدستورية حيث مضت عدة سنوات بعد سنة ١٩٤٨ . قبل أن يصدر القانون الخاص بتشكيل المحكمة الدستورية ، وهكذا وضعت الصعوبات البالغة في وجه صدور التشريع التفصيلي الذي كان ضروريا لكي توضع موضع التنفيذ النصوص الدستورية الخاصة بانشاء هذه المحكمة . وقد كان احد الأسباب العديدة في تأخير اصدار هذا التشريع هو

تردد البرلمان في اقامة هيئة سوف تقيد من سلطاته مستقبلا ، ويشبه المعلقون هذا الموقف بأسطورة شعبية عن يدعى Betrolodo الذي قضى عليه بأن يشنق على شجرة وعهد اليه بمهمة ايجاد شجرة مناسبة يشنق عليها ، وكان طبيعيا أن يتباطأ Betrolodo في العثور على هذه الشجرة ! وكأنما يشبه المعلقون البرلمان بمن كلف بأن ينفذ في نفسه حكم الاعدام . ونحن لا نرى في ذلك غرابة ، لأنه على الرغم من كل ما يساق من حجج في شأن تأكيد الطبيعة القانونية للرقابة على دستورية القوانين (وعدم تناورها مع الوظيفة القضائية) ، فإن الذي لا شبهة فيه أن تزويد جهة ما بممارسة الرقابة على القوانين أمر خطير ، وهو وان كان لا يبلغ حد الاشتراك الحقيقي في عمل السلطة التشريعية ، إلا أنه بالأقل يحد من اطلاق هذه السلطة وانفرادها بالمبادأة دون حدود ، وأخطر من ذلك مشاركة القضاء الدستوري - على نحو ما - في السلطة السياسية اذا سمح له بأن يسلط رقابة على بعض عملياتها . وهذا هو السبب في أن بعض النظم الغربية تعارض بشدة الرقابة القضائية على دستورية القوانين ، سواء عهد بهذه الرقابة الى جهة قضائية خالصة او جهة ذات طبيعة مختلطة ، ذلك أن معظم الديمقراطيات الغربية لا تزال تعتبر التشريع قاعدة القانون التي تعبر عن السيادة القومية وتمتع - بهذا الوصف - بسمو لا منازعة فيه حيث تشغل قمة المراتب الشكلية لتدرج القواعد القانونية . وحتى على المستوى الفقهي احتدم الجدل - ولا يزال - في شأن طبيعة الرقابة القضائية على دستورية القوانين ، وما اذا كانت مثل هذه الرقابة ذات طبيعة سياسية فتدخل في الوظيفة السياسية ، أم أنها ذات طبيعة قانونية فتدخل في الوظيفة القضائية . والحقيقة أن المشكلة قد اتخذت في الفقه الأنجلو سكسوني ابعادا أخرى غير تلك التي اتخذها في الفقه الأوروبي ، ففي الفقه الأنجلو سكسوني ثار الجدل في شأن الطبيعة الخلاقة للقضاء ، وما اذا كانت الوظيفة القضائية تتسع لانشاء القاعدة القانونية أم أنها تضيق عن ذلك . فلقد ذهب « كوك » ومن بعده « بلاكستون » الى أن الأحكام القضائية تصاغ بالمطابقة لقانون الدولة وأنها أحسن شاهد عن القانون القضائي أو الشريعة العامة كنظام قانوني متكامل . وفي القرنين التاسع عشر وأول القرن العشرين أصر « أوستن » و « مين » في إنجلترا ، « وجرای » « وهولز » في أمريكا على أن القضاة يفعالون أكثر من اكتشاف القاعدة القانونية من نظام سابق .

وفي الفقه الأوروبي بعامة يعتبر من بين الفوارق الجوهرية التي تميز الوظيفة التشريعية عن الوظيفة القضائية ، أنه في حين ينشئ المشرع قواعد عامة يقتصر دور القاضي على انشاء قواعد خاصة وفردية . فالهيئة التشريعية - تعتبر كما يقول Kelsen - خالقة حرة للقانون وهي ليست هيئة لتطبيق القانون مقيدة بالدستور . وهو لهذا السبب يعتبر إلغاء قانون معناه وضع قاعدة عامة ومعيارا عاما ، لأن إلغاء تشريع ما يتسم بنفس الصفة العامة التي يتسم بها إصداره ، ولذلك فإن محكمة لها سلطة إلغاء القوانين تكون تبعا لذلك هيئة ذات سلطة تشريعية ومؤدى نظرية « كيلسن » هذه - كما يقول بعض الشراح - أنه بدلا من الربط بين الرقابة على دستورية القوانين وبين نظام الفصل المطلق بين السلطات (بين السلطتين التأسيسية والتشريعية من جهة وبين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية من جهة أخرى) ، فإن هذه النظرية تجعل من القاضي الدستوري عنصرا للتعاون بين السلطات لأنه سوف يساهم في الوظيفة التشريعية على نحو ما تساهم فيها الهيئة التشريعية نفسها . والحقيقة أن رقابة القضاء على الدستورية تدخل في صميم الوظيفة القضائية ذلك أنه بدون اجراء التطابق بين القواعد الأدنى وبين الدستور ، لن تكون الشرعية سوى لفظ فارغ ، وسوف يؤدي ذلك فحسب الى وهم القيام بلعبة دستورية

l'illusion de jouer le jeu constitutionnel وقد كتب رئيس القضاة « مارشال » سنة ١٨٠٩ يقول « اذا كان في استطاعة مشرعى الولايات المختلفة أن يلغوا بمحض ارادتهم — أحكام المحاكم الأمريكية ، وأن يحطموا الحقوق التي اكتسبت في ظل هذه الأحكام ، فإن الدستور ذاته يفسدو سخرية جادة ، ولحزمت الأمة من وسائل انفاذ قوانينها عن طريق أداة محاكمها الخاصة ، ومثل هذه النتيجة القاتلة يجب أن يتجنبها الجميع » . .

غير أنه لا يجوز — مع ذلك — أن ننكر أن القاضي اذ يهدر ارادة الهيئة التشريعية فإنه يرتكب عملا من أعمال التمرد *acte de révolte* ضد المشرع ولكنه لا يقوم بذلك بعمل تشريعي وكما يقول « دويز » أن للقانون والدستور نفس الطبيعة القانونية . فهما الاثنان يضعان وينظمان بطريقة عامة ومجردة وغير شخصية قواعد قانونية . ولا يوجد بينهما سوى فارق من حيث التدرج : فالقاعدة الدستورية وهي موضوعة على المستوى التشريعي الأعلى تقيّد القانون العادي ، على نحو ما يحد القانون اللائحة . وهكذا تبدو الرقابة على دستورية القوانين — في عناصرها القانونية — من نفس طبيعة نظام الرقابة على شرعية اللوائح . . . وسلطة القاضي في أن يتجنب القانون الغير الدستوري تتبع صراحة من التزامه الوظيفي ، في أن يفصل في منازعات القوانين . (متنوعات « هوريو » ص ٢٢٤) . وتبعاً لذلك فإن عدم وجود رقابة على دستورية القانون يبدو غير مبرر ، فرفض تأييم عدم مطابقة القانون العادي ، مع القانون الدستوري يؤدي الى شلل حقيقي للسيادة الدستورية ، ونتيجة لذلك فإنه لا يبدو على المستوى النظري أي عائق يحول دون تخويل القاضي مثل هذا الاختصاص . فلو أننا أردنا أن يكون الدستور حقيقة القاعدة العليا (وليس مجرد برنامج سياسي أمام المشرع) . . فإنه يجب فرض احترام مطابقة جميع القواعد القانونية معه ، والرقابة على الدستورية ليست سوى المستوى الأعلى لرقابة الشرعية ولا يخرج القاضي على وظيفته عندما يؤثم عدم التزام تدرج القواعد بحيث تخضع القاعدة الأدنى للقاعدة الأعلى منما درجة وعلى نحو ما يجب أن تكون الرقابة القضائية على القرارات — أي القواعد الفردية — الادارية كافلة للتطبيق مع القواعد العامة التي تنفذها ، وعلى نحو ما يجب أن تكون الرقابة القضائية على اللوائح كافلة لتطبيقها مع القوانين أي القواعد العامة ذات الدرجة الأعلى التي تكون أساساً وإطاراً لها . كذلك يجب أن يكون القضاء الدستوري كافلاً — فحسب — تطابق طائفة أدنى من القوانين مع طائفة أعلى منها أو بالأحرى مع الطائفة الأعلى التي تستمد منها صحتها وشرعيتها ، وبذلك تكفل الشرعية الدستورية للقوانين العادية . وكما أن مبدأ الشرعية يعني في التحليل النهائي أن القانون وحده هو الذي يستطيع أن يخالف القانون ، فإن مبدأ الدستورية يعني فقط أن قانوناً دستورياً هو وحده الذي يستطيع أن يخالف قانوناً دستورياً . وهكذا فإن العلاقة بين القانون الدستوري والقانون العادي هي بالضبط نفس العلاقة التي تقوم بين القانون العادي واللائحة . (وهذا هو ماقرره « بارتيلمي » و « دويز » من أن عدم الدستورية هي صورة أخرى من صور عدم الشرعية) . وكذلك فإن العيوب التي يمكن أن تمس شرعية القوانين هي بذاتها العيوب التي يمكن أن تمس اللوائح (١) . واستناداً الى هذه المقدمات السليمة يعرف « أيزنمان » القضاء الدستوري *justice constitutionnelle* بأنه هو هذا النوع من القضاء أو بالأدق هذا النوع من الولاية القضائية *juridiction* ، التي تنصب على القوانين الدستورية . والمعنى القانوني لهذا القضاء هو إذن — في التحليل النهائي — كفاءة تقسيم الاختصاص بين التشريع العادي والتشريع الدستوري ، وضمان

احترام اختصاص نظام القواعد والهيئة العليا داخل نظام الدولة . ويتبع ذلك بدهاءة انه لا معنى لهذا القضاء في الدول التي لا تعترف الا بشرعية واحدة ، وهذه الشرعية لا توجد لها بالضرورة سوى حد واحد هو مراعاة الاشكال .

غير انه اذا كان هذا هو معنى القضاء الدستوري منظورا اليه في ذاته ، فان ادخاله دستور يجعل له مدى أكثر أهمية : ذلك أن هذه الواقعة هي التي تجعل من المبادئ أو القواعد *normes* الدستورية قواعد قانونية ملزمة ، أي قواعد قانونية حقيقية يقتزن مخالفتها بالجزاء ، وبدون ذلك لا يكون الدستور سوى برنامج سياسي وأقصى ما يمثله هو انه يكون ملزما من الناحية الأدبية فحسب ، ومجموعة من النصائح الطيبة في خدمة المشرع ، ولكن المشرع يكون حرا من الناحية القانونية في أن يلقى اليها بالا أو أن يلتفت عنها ، حيث تكون تصرفاته - ولو ارتكبت انتهاكا لنصوص الدستور - صحيحة دائما . وهو ما عبر عنه « بارتيلمي » و « دوين » قائلين : « فان الدستور رغم انه القانون الأسمى الا أن المشرع يستطيع أن يتجاهله » . أما القضاء الدستوري فإنه يحول هذه المبادئ الى مبادئ صحيحة قانونا . وهكذا يغدو الدستور وبهذه الطريقة وحدها قاعدة القانون الأسمى ، ومبدأ كل شرعية أو سلامة قانونية .

وفي كل مراحل النظام القانوني ، يكون من أثر الرقابة القضائية على التصرفات كفالة التمييز والاعتراف بدرجتين من القواعد ، مضافا بذلك القوة الإلزامية على القواعد ذات الدرجة الأعلى . ولا يفعل القضاء الدستوري أكثر من أن يقتفى أو أن يكمل عملية التدرج *oeuvre de hiérarchisation* وهو يضيف درجة جديدة عليا في بناء القانون الداخلي : يتوجها محققا لها الشرعية العادية ، وهو - بالتالي - وبطريقة غير مباشرة يخضع جميع القواعد الأدنى في المرتبة القانونية للشرعية الدستورية *légalité constitutionnelle* والدستور إذ يكون الدرجة العليا للنظام القانوني الداخلي وأصله ، فان القضاء الدستوري يجب أن يعتبر نظريا (ذلك أن الواقع هو أن آدميين هم الذين يديرونه ويتمتعون في ذلك بسلطة تقديرية معتبرة) الأداة المعدة لأن تكفل على مستوى عال التماسك الداخلي لنظام الدولة ، وتوافق مكوناتها وأجزائها - وفي كلمة - وحدتها الشاملة (١) . وهي حسب تعبير « أيزنمان » « *le couronnement de la Constitution tout entière et sa garantie suprême* » (٢) . والا فما الذي يمكن أن تعنيه سيادة طائفة من القواعد القانونية وسموها على طائفة أخرى ؟ إذا كان من الواجب أن لا يظل هذا السمو لفظا فارغا ، فإنه يجب أن تعتبر باطلة جميع القواعد القانونية التي لا تكون متطابقة مع القاعدة الأسمى . ولا يجوز أن يكون البطلان في هذه الحالة أدبيا أو في تقدير بعض الفقهاء ، وإنما يجب أن يكون البطلان قانونيا على نحو يحول دون تطبيق القاعدة المعيبة وهو سواء كان لائحة مخالفة للقانون أو قانونا مناهضا للدستور . ومن الناحية القانونية الدقيقة لا بد وأن يعتبر من قبيل الأعمال القضائية الخالصة عملية فحص شرعية تصرف قانوني ما عند مقارنتها بقاعدة قانونية ذات جوهر أسمى . ووظيفة القضاء هي أن يطبق قاعدة عامة على مركز فردي خاص . ويجب أن يكون للقاعدة العامة التي تطبق قوة القانون ، أي يجب أن تكون سليمة طبقا للنظام القانوني الذي تتولد عنه . ولذلك فان قانونا يكون مناهضا

(١)

Ch. Eisenmann - La Justice Constitutionnelle Et La Haute Cour Constitutionnelle D'Autriche "1928 p. 292.

(٢) مؤلف « أيزنمان » المصدر السابق نبذة ٦٢ من ١٧٤ ، ١٧٥

للدستور - حيث يعتبر القانون الوضعي الدستور قاعدة تسمو على ما عداها - لا تكون له صفة الشرعية - فلا يستطيع القاضي تطبيقه بل وهو ملزم بأن يتجنبه - ولهذا السبب يجب على القاضي قبل أن يبدأ في تطبيق نص تشريعي أن يفحص دستوريته - وعلى هذا الأساس من الندليل انتزعت المحكمة الاتحادية الأمريكية العليا حقها في الرقابة على دستورية القوانين ، وهذا التدليل يبلغ من القوة القانونية حدا دعى علماء دستوريين فرنسيين نابيين (أمثال « ديجي » و « هوريو ») إلى اعتبار هذا الحق في الرقابة مكفولا للقاضي الفرنسي حتى في الحالة التي كان عليها النظام الوضعي ، وأن الأمر لم يكن يقتضي في رأيهم أصلا دستوريا للوصول إلى ما وصل إليه النظام الأمريكي - غير أن شراحا آخرين رأوا أن القضاء الفرنسي (سواء العادي أو الإداري) رفض باصرار أن يمد رقابته على الدستورية حيث اعتبر المشرع بالغ السلطان حتى في انتهاكه لنصوص الدستور - ولهذا السبب قيل أنه إذا أريد تعديل هذا الاتجاه القضائي كان لابد من إصلاح دستوري حيث يضمن الدستور نص صريح يوجه إلى القضاء بعدم تطبيق القوانين التي تخالف الدستور - ويرى هؤلاء الشراح أن مثل هذا الإصلاح ضرورة حتمية من واقع التجربة الفرنسية ذاتها ، وأنه لا يجدي - في رفض هذا الاتجاه ما قد يقال من أن المشرع نفسه سوف يلتزم بنصوص الدستور ، فضلا عن أن الرأي العام هو الذي سيحمي احترام القواعد الدستورية - ذلك أنه إذا صدق هذا بالنسبة لبعض القواعد الدستورية وخصوصا بالنسبة لشكل الدولة والتركيب الخارجي للسلطات العامة - إلا أنه لا يمكن أن يصدق بالنسبة لعدد من القواعد الأخرى التي قد يفرض المشرع بالعدوان عليها والتي لا يجدي في حمايتها التعويل على حسن نيته وحدها ! مثال ذلك أوجه العدوان المحتملة على النصوص الخاصة بالحريات والتي لن تصدها ردود فعل من جانب الرأي العام متفرقة وغير منسقة - وأكثر من ذلك فإن انعدام الرقابة القضائية على دستورية القوانين سوف تؤدي - في مجال تحديد الخطوط الفاصلة بين القانون وغيره من الأدوات التشريعية التي قد تصدرها الحكومة - إلى إشاعة الفوضى في التنظيم الدستوري نفسه وأكبر شاهد على ذلك أسلوب « المراسيم بقوانين » التي ازدهرت في الحياة الدستورية الفرنسية بين ١٩٢٤ ، ١٩٣٩ ، والتي لم تؤد فحسب إلى تعديل حقيقي في أسلوب التشريع - على نحو ما وضعه دستور سنة ١٨٧٥ - حيث أسندت إلى الحكومة ولاية تشريعية أصيلة خلافا لنصوص قانون التفويض ، وإنما انبهك روح الدستور نفسه في شأن ضرورة إسناد الولاية التشريعية لجهة منتخبة تقوم بوضع القانون بعد مناقشة علنية ، ولم يكن يخطر ببال المشرع الدستوري تشويه هذه العملية بإقامة نظام لتشريعات المكاتب التي تتم في سرية كاملة وبطريق الأملاء والتحكيم من جانب موظفين مفروضين لا يساءلون الحساب (١) .

فالمنع الحقيقي لسمو القواعد الدستورية على ما عداها من نصوص القوانين العادية ، أن يكفل القضاء هذا السمو فعلا (٢) - وليس من الجائز أن يقال إن قيام القضاء بالرقابة على دستورية القوانين اعتداء على مبدأ الفصل بين السلطات -

(١) مقال — Lazare Kopehmanas من ٢٧٣ - ٢٧٥

Le Controle de la Constitutionnalité des lois

في معجزة مقالات 1946. Refaites une constitution

(٢) ويقول Crisafulli تفسيرا لهذا الوضع في إيطاليا : « فللمرة الأولى في إيطاليا يندد الدستور مادة للتقاضى justiciable ، ويتبع ذلك تقوية وفي نفس الوقت توسع في مبدأ الشرعية والارتفاع به إلى المستوى الدستوري ، حيث تستطيع المحكمة أن تفرض احترام القاعدة القانونية التي وضعها الدستور أو القوانين الدستورية الأخرى حتى على الأجهزة العليا في الدولة - ويتبع ذلك بوجبه خاص تقوية حماية حقوق الأفراد التي لم تعد تكفل فحسب في نطاق النشاط الإداري ، حيث كان وجودها وحدودها متروكين لإرادة « المشرع » مقالة سابق الإشارة إليه من ٨٦ »

فالحقيقة كما قال بعض الشراح انه من الخرافة التسليم بفصل جامد بين السلطات .
 وأنه من المستحيل مع تعقيد الظاهرة الاجتماعية ، أن يعهد الى كل فرع من فروع
 الحكم (يحوز قدرا من سلطة الدولة) بأن يعمل في نطاق مرسوم ومحدد تحديدا
 صارما ومطلقا ، وإنما تتكون الحياة السياسية من أمور متداخلة . ولذلك فإن كل
 قرار قضائي وكل تفسير للنصوص التشريعية يعطى القاضي الفرصة للتدخل في
 الحياة السياسية القومية ، ولا يستطيع قاض يشعر بمسئوليته أن يمتنع عن قبول
 هذه الدعوة ، ومع ذلك فإن الحكم على سلامة تصرف القاضي في هذا الصدد يتوقف
 على درجة التدخل في الحياة السياسية . والأمر الهام بل والمعيار الصحيح في هذا
 الشأن هو أن لا تكون للسياسة اليد العليا والأولوية على القانون ، وأنه لا يجوز للقاضي
 أن ينسى - وهو يدخل في مجال السياسة - أن وظيفته الأساسية هي أن يقول حكم
 القانون بطريقة موضوعية مع بقاءه فوق الأحزاب والحزبية . والواقع أن القاضي
 يفيد من مزايا عديدة في دخوله الحياة السياسية الايجابية . وإن كانت التجارب
 الدستورية توضح أن المحاكم الأمريكية تعد بالتأكيد من بين أقدر جهات القضاء على
 ادراك الضرورات العملية التي تسيطر على المنازعات التي تدعى الى حلها (١) .

اسلويا للرقابة القضائية على دستورية القوانين

وهل يختلفان في طبيعتهما

ومع ذلك فإن دور الاعتبار السياسية - في نطاق الرقابة القضائية على
 دستورية القوانين - يختلف تبعا لنوع الأسلوب الذي يتبعه نظام الحكم . ويشير
 « إيرينمان » الى أنه لا يوجد - في الواقع - سوى اسلوبين لتنظيم الرقابة القضائية
 على دستورية القوانين ، وأن هذين الاسلوبين يعبران عن نموذجين مختلفين لهذا
 التنظيم ، وهذان الاسلوبان أو النموذجان هما : نموذج الرقابة التي يبسطها القضاء
 العادي على دستورية التشريع في معرض منازعة أصلية مطروحة عليه ، ونموذج
 الرقابة التي تبسطها جهة قضاء خاصة . ولو أن المشرع اعتنق مبدأ الرقابة القضائية
 على دستورية القوانين فإن موقفه سوف يختلف في أمور ثلاثة هي :
 (أ) تحديد الهيئة التي تكلف بقضاء الدستورية ، أ تكون جهات القضاء العادي أم
 جهة خاصة .

(ب) وطريقة عمل هذه الهيئة أو بالأحرى كيفية اتصال الخصومة الدستورية بها .
 (ج) وأخيرا مدى سلطة الهيئة في المسألة الدستورية التي ثبت فيها وحجية الحكم
 الصادر فيها .

أما عن الأمر الأول - فإنه ليس هناك مناص من الاختيار بين بدلين : أحدهما
 تترك فيه الرقابة الى جميع القضاة في صورة قضاء دستوري موزع justice
 diffusée ، وأما أن تأخذ الرقابة صورة دعوى موحدة تطرح على جهة قضاء
 دستورية juridiction constit . وفي عبارة أخرى أنه أما أن يعهد بالمنازعة
 الدستورية الى جميع جهات القضاء بدون تمييز ، وأما أن يعهد بها الى قضاء وحيد
 يمكن أن يوصف بأنه قضاء دستوري ، ولا يغير من ذلك أن يكون أو أن لا يكون متمميا
 الى التنظيم القضائي القائم (١) .

وأما عن الأمر الثاني - وهو الخاص بطريقة اتصال المنازعة الدستورية بالجهة
 المختصة ، فهو أما أن ينظم في شكل منازعة فرعية أو سابقة على الفصل في الموضوع
 وذلك حيث لا يمكن الفصل في Contentieux incident prejudiciel
 دستورية قانون ما الا بطريق الدفع exception بمناسبة منازعة أخرى مرفوعة

أمام القضاء وأما على النقيض من ذلك يمكن أن ينظم القضاء الدستوري عن طريق المنازعة أو الدعوى الأصلية *contentieux principal* (١) . وإذا كان من المتصور أن تقوم جهة قضاء خاصة للرقابة على دستورية القوانين تتصل بها المنازعة الدستورية عن طريق الدفع أو عن طريق الدعوى الأصلية ، إلا أنه من غير المتصور أن يصرح المشرع بالطعن بالدستورية من الطريق الدعوى الأصلية أمام القضاء العادي ، وإنما السبيل الوحيد لرقابة القضاء العادي على دستورية القوانين هو سبيل الدفع بيديه أحد طرفي الخصومة المطروحة على القضاء .

وأما عن الأمر الثالث - وهو الخاص بحجية الحكم الصادر في المنازعة الدستورية: فإن الحكم قد يكون ذا حجية نسبية أي أن مداه يكون محدودا بالقضية التي حكم فيها ، وأما أن يكون الحكم ذا مدى عام أو ذا حجية مطلقة (١) . وهو لا يمكن أن يكون كذلك إذا كان نظر الدستورية موزعا على كافة درجات القضاء العادي .

وقد يكون الواضح مما تقدم أنه إذا أخذ المشرع بنظام للقضاء الدستوري فإنه حر في أن يأخذ بأسلوب الدفع أو الدعوى الأصلية ، وهو حر كذلك في أن يضيف على الحكم الصادر حجية مطلقة أو نسبية . ولكنه إذا أقر للقضاء العادي بالحق في الرقابة على دستورية القوانين (تمارسه كافة درجاته) ، فإن مثل هذا القضاء لا يمكن أن يكون إلا بطريق تبعية وخاص بالمنازعة التي فضل فيها وهذا أثر حتمي لتوزيع هذه السلطة وانتشارها . فهو كقضاء موزع وشائع تبعية وخاص بكل دعوى على حدة *contentieux diffus, incident et d'espèce* فثمت صورتان للرقابة القضائية على دستورية القوانين : هما صورة الرقابة المباشرة وصورة الرقابة غير المباشرة .

أما الصورة غير المباشرة للرقابة على دستورية القوانين فهي صورة الرقابة التي تجرى عليها المحاكم الأمريكية . فلقد خلقت فكرة السيادة المزدوجة في نظام الحكومة الأمريكية الحاجة إلى مثل هذه الآلة التي يمكن أن تحل عن طريقها بصفة نهائية المنازعات القضائية بين حكومة الاتحاد وحكومات الولايات في شأن ممارسة سلطات دستورية بعينها . وقد كان في استطاعة الدستور الاتحادي ، أن يمهّد صراحة بهذه السلطة إلى الكونجرس أو إلى أية وسيلة أخرى ينشؤها عن طريق المشاورة أو الاستفتاء بطريقة معينة في الولايات المختلفة . غير أن الدستور قد سكت في هذه المسألة . ولقد ملأ هذا الفراغ مذهب المراجعة القضائية الذي خلقه القضاء : وحتى اليوم لا يزال النقاش ، مستمرا حول جوهر وحدود الوظيفة القضائية وذلك في صدد تفسير المحكمة العليا لنصوص الدستور . وإن كان الواضح أن مذهب المراجعة القضائية يعني سلطة المحاكم - التي لا نجد لها سندا صريحا في الدساتير ولكنها تطورت عن طريق القضاء أنفسهم - في أن تقرر ما إذا كان نص تشريعي أو قرار إداري صادرا عن فرع من فروع السلطة التنفيذية أو حكم من محكمة أدنى ، يخالف حظرا أو أمرا دستوريا (وأصول هذا المذهب ترجع إلى عهد الاحتلال ، وقبل إنشاء الاتحاد التعاهدي في سنة ١٧٨٩) . والتشريع أو القرار الإداري أو الحكم القضائي الذي يؤتم بمخالفته لنص الدستور يعني أنه باطل ومجرد من الأثر القانوني ، ويتوصل إلى هذه النتيجة فحسب كخطوة نهائية في نزاع قضائي حيث يزعم أحد الأفراد قيام هذه المخالفة بوجه خاص ولا يمكن تجنب هذه النتيجة عن طريق الحسم في هذا النزاع على أي أساس آخر .

أما الصور المباشرة للرقابة فهي تتمثل في إقامة جهة قضاء متخصصة للرقابة على دستورية القانون تملك إلغاء القانون الذي يخالف الدستور .

ولا جدال في أن الخلاف كبير بين الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي قد تمارسها جهات القضاء العادي - وبين تلك التي يعهد بها إلى جهة قضاء خاصة ، إقفل من شأن الفوارق العميقة بين أسلوب الرقابة أن تضعنا أمام نظامين من طبيعتين مختلفتين اختلافا جوهريا ، أم أن هذه الفوارق لا تغير من جوهرهما وأن الأسلوبين يعبران فحسب عن مجرد نموذجين لتنظيم القضاء الدستوري ؟

إن بعض الشراح الفرنسيين (« جيني » و « ديجي » و « هوريو » و « جيز ») يعتقدون وجهة نظر مؤداها أن أسلوب الرقابة ينتمي إلى نظامين مختلفين اختلافا جوهريا . ففي حين تعتبر ممارسة القضاء العادي للرقابة على الدستورية هي وحدها النظام القضائي بالمعنى الصحيح والتي لا تتدخل في الوظيفة التشريعية ، يعتبر اضطلاع هيئة خاصة بهذه المهمة تدخلا في العمل السياسي ومؤديا إلى نظام تشريعي أو شبه تشريعي .^(١)

وقد عبر عن هذا الرأي بقوة « جيني » الذي أعلن أن هيئة تزود بسلطة إبطال القوانين بالنسبة للكافة *erga omnes* لن تكون هيئة قضائية ، وإنما سوف تكون هيئة سياسية أو «هيئة للرقابة والتوازن السياسي» حتى وإن كاذة تلون بمظهر قضائي .
corps de contrôle et d'équilibre politique ... alors même qu'on le colorerait d'une apparence de juridiction

أو هو تجمع سياسي يضاف إلى التجمعات الأخرى للرقابة عليها ولوقف تصرفها إذا اقتضت الحاجة ولن تكون له بعد غاية أو وظيفة قضائية بالمعنى الدقيق .

وتوجد هذه الفكرة - على نحو متفاوت الشدة - لدى الفقهاء الآخرين ، ومظهر ذلك هذه العناية في تأكيد تمييز مبالغ فيه بين ما يسمونه مجرد « رفض تطبيق القانون » وبين « إبطاله أو إلغاءه » . وهم يرون أن رفض تطبيق قانون ما على متازعة معينة ، لن يكون « منعا أو وقفا لتنفيذ قانون ما » ، وأن ذلك لن يكون مساما بمبدأ الفصل بين السلطات ، أو عدوانا من القضاء على المشرع . وعلى النقيض من ذلك فإن سلطة الإلغاء سوف تكون سلطة سياسية يزود بها القاضي وسوف تعني إذن تدخلا من جانب المحاكم في السلطة التشريعية ، وخضوعا من المشرع للقاضي .^(٢) في حين يرى « جيني » ، « أن المدى النسبي (هو الذي) يرتبط بممارسة سلطة قضائية بالمعنى الصحيح (١) » . ويرى شراح آخرون أن إلغاء القانون يعد عملا سياسيا بصغة رئيسية ولذلك فإن القيام به سيؤدي ، إلى مشاركة من جانب الهيئة الحائزة لهذه السلطة في الوظيفة التشريعية ، وبالتالي قيام هيئة سياسية في مراتب الهيئات الحائزة على السلطة العامة ، وسوف يؤدي ذلك إلى إضعاف دور البرلمان والهيوط بمستواه لمصلحة هيئة قضائية لن تتوافر فيها نفس الضمانات الديمقراطية .^(٣) وياخذ بهذا النظر كذلك G Burdeau (٢) . حيث يقرر « أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين تظهر على أنها جزء من الأداة الحكومية *mecanisme gouvernemental* وليست اختصاصا قضائيا عاديا » . واستنادا إلى هذه المقدمات يعارض هذا المذهب الرقابة على دستورية القوانين أو على الأقل يسعى إلى أن يعهد بها إلى هيئة خاصة لا يكون تشكيلها ووضعها تشكيل ووضع الهيئات القضائية العادية (٢) .

وينتقد الرأي السابق بأن إجراء المطابقة بين قاعدة قانونية - حتى لو كانت

(١) مؤلف « إيزيمان » الصادر السابق ليلة ٢٧ من ١٠٥ - ١٠٧ .

(٢) المطول في العلوم السياسية ج ٢ من ٢٧٤ .

(٣) رأي Kopelmanas في مؤلف *Refaites une constitution* من ٢٧١ .

تشريعا - وبين قاعدة قانونية اخرى اسمى منها ليس عملا سياسيا وانما هو عمل قضائي ، فليس قاضى الدستور سلطة موازنة سياسية *un pouvoir politique* *compensateur* وانما هو يقتنع بأن يقول كلمة القانون وأن يحل نزاعا بين قواعد قانونية متفاوتة في تدرجها . والدستور في تنظيمه لاختصاصات السلطات المؤسسة المختلفة - بما في ذلك البرلمان - انما يفرض تمييزا بين الاختصاصات التأسيسية وغيرها . ولذلك فان الرقابة على المطابقة بين القانون والدستور ليست سوى عنصر في الاجراء الذى ينظم احترام هذا التدرج القانوني ، والقاضى اذ يمارس هذه الرقابة يمارس وظيفة قضائية لأنه يواجه بين قاعدتين قانونيتين ويفرض السيادة لما كانت منهما اعلى مرتبة حيث يقع التعارض بينهما . وطالما أن المنازعة يفصل فيها قانونا وفقا لاجراءات وبوسائل قانونية فانه لا يكون ثم خلق لقواعد جديدة وانما مجرد تقرير لقانون قائم .

ويقول ايزينمان « ان القاضى الذى يقضى بعدم تطبيق قاعدة قانونية ما على نزاع معين ، والذى يتجنبها أو يستبعدا » انما يتصرف على نحو - كما قد لا تدل الظواهر - كما لو لم توجد هذه القاعدة أصلا ، فهو يبطلها اذن ولكن بالنسبة للحالة المطروحة *in concreto* فليس هناك اذن فارق في الطبيعة بين النظامين ، ولكنه فارق في الدرجة فحسب بين الغاء نسبي أو محدود وبين الغاء مطلق أو نهائى . فالاختلاف في مدى سلطات الهيئة ، واتساع أو ضيق المدى الذى يبلغه حكمها لا يؤثران على طبيعة الوظيفة التى تمارسها هذه الهيئة أو تلك ، والا فهل يفكر احد في التسليم بأن مجلس الدولة يكون قاضيا فحسب عندما يرفض أن يلقى قرارا يظن فيه امامه ، في حين أنه يكون على النقيض من ذلك جهة ادارة عندما يلقى قرارا اداريا فرديا ؟ وانه يشرع اخيرا - من الناحية المادية - عندما يلقى لائحة ما ؟ وليس غريبا ان نجد لدى فقهاء في القانون العام البارزين هذا الانحياز لعقيدة ذات اصول مدنية *dogme civiliste* في شأن ، الحجية النسبية للشيء المقضى ؟ ان وجهة النظر القائلة بالطبيعة التشريعية لقضاء الدستورية انما تقوم على أن القاضى اذ يقضى بالغاء لائحة ما يمارس سلطة لائحية ذات صفة عامة كالقانون نفسه . وهذا النظر مردود بأن الالغاء لا يعنى الخلق ولا المنع من الخلق ، وانما كل ما يعنيه رفض تطبيق قاعدة ما بالمطابقة مع المشروعية . ومعنى ذلك أنه سواء عهد الى القضاء العادى بالرقابة القضائية على دستورية القوانين ، او أنشئت جهة خاصة لهذا الغرض فان طبيعة الرقابة لا تتغير تبعا للأخذ بأى من الأسلوبين .

ولذلك فانه ايا كان الحل الذى يفضل من الناحية السياسية ، فان كلا منهما يكون اذن وبالسوية أسلوبا ممكنا لتنظيم وظيفة قضائية بوجه خاص . ويصح القول بعكس هذا النظر اذا لم يقتصر الأمر على مجرد اختصاص القضاء الدستوري من تلقاء نفسه *d'office* بالمنازعة (وان كان عديد من المؤلفين يعتبرون هذه الظاهرة عنصرا اساسيا في تعريف الوظيفة القضائية) لان ذلك لن يغير ابدا الطبيعة القانونية لنشاط الهيئة : وانما يجب ان يكون لهذه الهيئة السلطة في أن تعطى - حتى لو كان ذلك بناء على طلب - تفسيرا رسميا وملزما للدستور بطريقة مجردة ، وخارج أية منازعة في شأن تصرف ما او حتى قبل وقوع أى تصرف : ففي هذه الحالة ، لن يقضى ولكنه سوف يكمل الدستور ، كمشروع دستوري حقيقى ، يجب ان يعترف له بهذه الصفة (١) .

غير ان انتماء أسلوب الرقابة - سواء اذا عهد بها الى القضاء العادى أو الى جهة

قضاء خاصة - الى النطاق القضائي ، لا ينفي ان الاسلوين متميزان تميزا واضحا ، وأن احد الاسلوين يفضل الآخر بمزايا هامة وجوهرية :

فمن الناحية النظرية يبدو نظام تركيز القضاء الدستوري في جهة قضاء موحدة مفضلا الى أقصى حد لأنه يمثل مزايا التنظيم أي مزايا المطلق *avantages du rationnel* فاقامة القضاء الدستوري في صورة قضاء متميز ومستقل ، يركز *localise* المنازعة الدستورية ويحددها ، في الزمان : وهو يتجنب امكان اثاره المسألة الدستورية المقلقة بمناسبة كل دعوى ، لأنه يسمح باعطائها حلا موحدا ونهائيا .

وبالوصول الى حل وحيد يكفل النظام - في الواقع - وحدة القضاء . وبدون شك ان التراجعات القضائية (ونمت امثلة على ذلك في قضاء المحكمة العليا النمساوية) يمكن ان تحدث ، وهي لابد وان تجرى بطريقة لا محيص عنها في قضاء المحكمة الدستورية . ولكنها سوف تكون تراجعات نادرة وفي بعض القضايا . وعلى وجه الخصوص لن تكون هناك أبدا - في وقت معين بالنسبة للدولة ككل - سوى حقيقة دستورية وحيدة . وهذا خير لا يمكن تقديره ، ذلك ان الحياة القانونية وقد اتخذت القوانين قاعدة أساسية لها ، فانه بهم أمنها ان تكفل الى أقصى حد قيمة مماثلة *valeur identique* بالنسبة للجميع وثابتة ولا تقبل التغير بطريقة عملية . وليس هناك سبيل أحسن في الوصول الى هذه النتيجة الا باخضاع ذلك لتقدير محكمة وحيدة .

وبالوصول الى حل نهائي وقاطع *définitive* ، فان هذا النظام وحده يسمح - في الواقع - بأن ينظم ابطال القوانين غير المشروعة ، وأن يستبعدا بطريقة نهائية من النظام القانوني . ولا يجوز أن يقال أن المشرع يوقف بذلك عن أن يخلق القانون ، لأنه يظل حرا في أن يخلق كل ما يريد ، ولكنه لن يخلق بطريقة صحيحة الا القانون *régulier* وبهذا أيضا يكفل الأمن القانوني بجانب توحيد *uniformité* وتجانس *homogénéité* النظام القانوني *droit légal* .

حقيقة ان النظام الآخر - وهو نظام القضاء الدستوري المنتشر - كثيرا ما يصل الى نتائج مماثلة ولكن بطريق ملتو ، وان كان انصاره يترددون في أن يكشفوا ذلك بصراحة وهو ما يبينه التطبيق في دول معينة وهم يخشون بدون شك أن يثيروا مخاوف المشرع . فجميع المحاكم التي من حقها - في هذا النظام - أن تقضي في دستورية القوانين خاضعة بالفعل لمحاكمة عليا ، وهي اذ تقضي في الدرجة النهائية سوف تكفل بوجه عام بقوة احكامها ، توحد القضاء . ويصدق ذلك بالنسبة لدول القارة حيث يوجد قضاء إداري خاص . غير أن الوصول الى هذه النتيجة يفترض - وهو ما لا يجري دائما في جميع الحالات - أن الخصوم سوف يصعدون جميع سلال التدرج القضائي حتى هذه المحكمة العليا . وأخيرا فان هذا النظام لن يسمح بأن يضع نهاية - بطريقة بائنة على الأقل لفترة - للصراع الدستوري : فليست لأحكام هذه المحكمة العليا سوى قيمة نسبية محصورة في القضية المنصوص فيها ، وهنالك خطر تبعا لذلك في أن نرى هذا الصراع الدستوري - وقد عمم على هذا النحو - أن يتجدد بطريقة لا نهائية في كل لحظة وبمناسبة كل دعوى (١) .

(١) مؤلف « إيريمان » سابق الإشارة اليه من ٢٩١ - ٢٩٢ ويقول « إيريمان » في موضع آخر : « يبدو ان هذا التقاضي المنظم هو الذي يجمع أقصى المزايا القانونية بسبب وضوحه وحسنه *netteté* ولكن هل يعني ذلك أنه مناسب لجميع الدول ؟ نعم . منذ اللحظة التي يحتوى دستورها على حد أدنى من القواعد الموضوعية ، غير أن الامر يختلف اذا هو عنى فحسب بوضع قواعد شكلية معينة ، إذ يكفي في هذه الحالة تبعا نظام الرقابة القضائية عن طريق الدفع من ١٧٧ .

الطابع السياسي لرقابة الدستورية وأصدائه في تشكيل المحاكم الدستورية

الرقابة القضائية وسياسية في نفس الوقت

على أنه سواء اتبع أسلوب الرقابة القضائية المباشرة على دستورية القوانين أو اتبع أسلوب الرقابة القضائية غير المباشرة ، فإن هذه الرقابة - في الحالتين - لا يمكن أن تكون رقابة قانونية خالصة ، وإنما هي رقابة قانونية وسياسية في نفس الوقت لسبب بسيط هو أن مادة الرقابة نفسها سياسية بطبيعتها لأنها تنصب على عمل السياسة المنظمين لشؤون الدولة العامة وهم المشرعون . ولذلك قيل بحق أن كل قرار قضائي وكل تفسير للنصوص التشريعية يعطى القاضي - ولا سيما قاضي الدستورية - الفرصة للتدخل في الحياة السياسية القومية ، وأن قاضيا يشعر بمسئوليته لا يستطيع أن يمتنع عن قبول هذه الدعوة . وإذا كان المعتاد أن يقال أن الرقابة على دستورية القوانين إذا تمت عن طريق جهاز خاص فاما أن يكون ذلك في شكل رقابة سياسية أو في شكل رقابة قضائية . فإن بعض الشراح يرون أن عرض المسألة بهذه الصورة عرض غير دقيق للمشكلة ، لأنه عند التحدث عن رقابة يجريها جهاز سياسي أو جهاز قضائي ، إنما ينصرف التفكير فحسب إلى تكوين هذا الجهاز ، ويفعل أن هذا الجهاز - مهما كان تشكيله - يدعى إلى فحص شرعية قاعدة قانونية في علاقتها بقاعدة أسمى وهو ما يعني القيام بعملية قضائية أساسا . ولو أنه عهد بهذه المهمة إلى جهاز سياسي ، أو إلى جهاز لا يلقى بال إلى المام أعضائه بالمعارف القانونية ، فإن هذا لن يعنى سوى أن مشكلة تكوين جهاز الرقابة تحل بطريقة غير سليمة .

ومع ذلك فإنه عند الحديث عن الرقابة على الدستورية لا يجوز أن تغفل طبيعة الرقابة السياسية . حتى لو كانت تتم عن طريق جهاز قضائي . ذلك أنه من الخطأ وجوب التمييز داخل الرقابة على دستورية القوانين بين نوعين من الرقابة أحدهما سياسية والأخرى قضائية . ففي الحقيقة أن الرقابة على دستورية القوانين هي دائما رقابة قضائية وسياسية في نفس الوقت . فأساس عملية الرقابة قرار قضائي ويجب أن يترجم ذلك في تشكيل جهاز الرقابة والحالة القانونية لأعضائه . غير أن نتيجة هذه الرقابة هي وحدها سياسية . والتحليل للتجربة الأمريكية في الرقابة على الدستورية يوضح أن هذه الرقابة تؤدي إلى تدخل فعال في عملية التشريع ، وهي يمكن أن تنتهي إلى تنازع بين السلطات العامة وبين جهة الرقابة ، وهو تنازع يجب أن يكون لجهاز الرقابة في شأنه وزن سياسي لا يخف عن الوزن السياسي للسلطة التشريعية . وأن التجارب التي جرت بعد الحرب العالمية الأولى في دساتير دول أوروبا الوسطى ذات دلالة بالغة للغاية . ذلك أن واضعي هذه الدساتير (وكانوا في الأغلبية من علماء القانون) وأن كانوا قد اتخذوا التدابير الضرورية لكفالة الاختصاص القضائي للمحاكم الدستورية واستقلال قضائتها ، إلا أنهم لم يقدروا تقديرا كافيا الجانب السياسي للمشكلة . ولهذا السبب فإن هذه الرقابة المستحدثة لم تستطع أن تمضي بنجاح إلا إلى المدى الذي لم تكن فيه عقبة حقيقية في وجه الحكومة . ولهذا السبب فإنه إذا أريد إقامة رقابة فعالة على دستورية القوانين ، فإنه يجب الحرص على أن لا يغيب عن النظر هذا الطابع السياسي للمشكلة (١) . وإذا كانت بعض النظم لا تفعل هذا الطابع السياسي ، فإنها قد تفاوتت تفاوتا كبيرا في وضع الحلول المناسبة في هذا الشأن . وإذا كانت قلة من النظم تجنح إلى إشراك سياسيين (حتى لو كانت لهم

ثقاتهم القانونية المرموقة) في عمل الجهة القضائية ، فان بعض هذه النظم تتفق في ان تكون لسلطات الدولة (كل من السلطات التقليدية الثلاثة وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية) أو بعضها كلمة في اختيار القضاة من بين رجال القانون ، والحد الأدنى المشترك بين النظم الدستورية الثلاثة في وسط أوروبا هو مشاركة السلطة التشريعية (وان كان ذلك بقدر متفاوت) في عملية اختيار قضاة المحاكم الدستورية ، وقد لوحظ ان تعيين قضاة المحكمة الاتحادية العليا في أمريكا وان كان يصطبغ بطابع سياسي ، الا انه لم يمنع هذه المحكمة من ان تتكون دائما من قانونيين عظام ، على نحو لم يكن من شأنه ان ينغمر الجانب القانوني البحت للنشاط القضائي الأمريكي نتيجة تزايد طابعه السياسي (١) . كما لاحظ المراقبون لنشاط المحاكم الدستورية في دول وسط أوروبا انه بمرور الوقت غدا أعضاء هذه المحاكم أكثر اصطبغا بالقضاء judicialized من ان يكونوا أكثر اصطبغا بالسياسة politicalized ولا شبهة في ان اضطلاع المحكمة الدستورية بمهمة خطيرة تصطبغ بالسياسة تدعو الى مزيد من التدقيق في اختيار أعضاء هذه المحكمة .

مشكلة التوفيق بين الاعتبارات السياسية والقانونية في تشكيل المحاكم الدستورية :
المفروض ان لا يتولى منصب القضاء في المحكمة الدستورية الا من بلغ الذروة في العلم القانوني ولهذا السبب لا يجوز ان يختار قضاة هذه المحكمة الا من بين قوائم تضم مستشاري محاكم الدولة العليا (عادية وادارية) وكليات الحقوق والمحامين وكبار رجال القانون .

وتبقى هناك ثلاث وسائل للاختيار من بين أسماء هذه القوائم :

- ١ - الانتخاب المباشر .
- ٢ - التعيين عن طريق السلطة التشريعية أو عن طريق رجال القضاء .
- ٣ - التعيين بمعرفة رئيس الدولة .

ولا تتمحض أية وسيلة من الوسائل الثلاثة السابقة خيرا محضا ، فثمت مزايا ومساوئ لكل وسيلة :

١ - أما الانتخاب المباشر من طريق هيئة الناخبين فانه يزود المحكمة بأساس صلب تماما ولكن ضرره الكبير هو انه يقيم من المحكمة «أوليغاركية» قوية للغاية من رجال القانون . ولما كان من الضروري ان تكون المحكمة مستقرة فان دورية الانتخابات مستقضى على هذا الاختيار ، بينما يتعارض مع مبادئ الديمقراطية ان تنتخب هيئة لمدة غير محدودة اذ المفروض ان يجرى الانتخاب بطريقة دورية متجددة . وبالإضافة الى ذلك فان تشكيل المحكمة الدستورية بطريق الانتخاب المباشر سيقيم بجانب الهيئة التشريعية - بل وفوقها - سلطة قضائية تركز على نفس الأساس الشعبي ، وسوف يؤدي ذلك الى إثارة الفيرة وعدم الثقة بين السلطتين . وليس مما يتفق مع الحكمة ان يصاحب انشاء القضاء الدستوري جو من الارتياح وعدم الثقة .

٢ - وأما التعيين عن طريق السلطة التشريعية أو بالأقل مشاركة هذه السلطة في التعيين ، فسوف يشعر بها - على الأقل من الناحية النفسية - بعدم الارتياح طالما ان الهيئة التي تراقب عملها التشريعي ليست غريبة عنها ، وانما هي التي تساهم بقدر في مولدها ورقابتها في الحدود التي لا تقضى على الغاية من انشائها محكمة تراقب دستورية القوانين . ويتحقق ذلك بقصر دور السلطة التشريعية

على الاختيار من بين قوائم المستشارين العاملين أو من طوائف معينة من رجال القانون وقد يجمع بين هذه الطريقة وبين طريقة أخرى هي مشاركة كل من السلطتين التنفيذية والقضائية في اختيار نسبة من قضاة المحكمة الدستورية . (وهذا هو الأسلوب الذي اتبعه الدستور الإيطالي) ، على أن يكون هذا الاختيار من بين قانونيين بعينين عن السياسة .

٣ - ويبقى التعيين عن طريق السلطة التنفيذية وحدها ممثلة في رئيس الدولة . وحتى إذا قصر دور رئيس الدولة على الاختيار من بين طوائف بذاتها ، فإن أفراد السلطة التنفيذية بتعيين أفراد منظمة سياسية - تضطلع بدور قضائي - يدعو إلى التظنن في تغليب اعتبارات حزبية أو سياسية في أمر خطير يحسن أن يتجرد منها . وفضلا عن ذلك فإنه يعيب هذا الأسلوب الإخلال بالتوازن الذي يجب أن يقوم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لأنه إذا انفردت السلطة التنفيذية بتعيين قضاة المحكمة الدستورية الذين سيراغبون عمل السلطة التشريعية ، فسوف يكون من شأن هذا الانفراد تقوية جانب السلطة التنفيذية عن طريق اختيار أفراد متعاطفين معها ، بجانب ما يولده هذا التعيين من رغبة لدى البرلمان .

ومن الواضح أن طريقة تشكيل المحكمة الدستورية على النحو الذي يوفق بين الاعتبارات السياسية والقانونية مشكلة معقدة غاية التعقيد . ولهذا السبب لم تكن ثمة اختلافات نظرية فحسب وإنما كانت موضوع صراعات سياسية شديدة . ولذلك فإنه حتى بعد أن اضطرت الهيئات التشريعية إلى أن تنفذ نصوص الدستور بوضع قانون لتنظيم المحكمة الدستورية ، دارت أعنف المناقشات في الأوساط البرلمانية في شأن درجة الاستقلال التي سيسمح بها لجهة القضاء الدستوري ولا سيما حيال البرلمان ، أو بالأحرى المدى الذي يمكن أن يبلغه تدخل البرلمان أو مشاركته في اختيار أعضاء المحكمة الدستورية . فقد احتدم الجدل حول طريقة اختيار المحكمة الدستورية في الجمعية التأسيسية الإيطالية بين سنتي ١٩٤٦ ، ١٩٤٩ ، واحتدت المناقشات في اللجنة البرلمانية الألمانية ، وفي الجمعية التأسيسية في النمسا في سنتي ١٩١٩ ، ١٩٢٠ . وليس في هذا غرابة ذلك أن مشكلة الاختيار هذه مشكلة دقيقة لأنها تتصل بجهة قضاء يعهد إليها بمهمة عليا وسلطات خطيرة حيث تدعى إلى أن تقوم - إلى حد ما - بدور الحكم بين سلطات سياسية ، وأن تكفل سيادة القانون حتى في النطاق السياسي . ولا يمكن أن يقال أن حل هذه المشكلة لا يمكن أن يتم بطريقة باتة وحاسمة إلا باتباع واحد من الأساليب الثلاثة التي أشرنا إليها . وإنما يبقى الجدل قائما في شأن أية وسيلة من حيث مزاياها ومضارها . ولهذا السبب كثيرا ما يتم الجمع بين أكثر من أسلوب من الأساليب الثلاثة السابقة .

● فحتى قبل أن تبأشر المحكمة الدستورية في إيطاليا اختصاصاتها الدستورية فإن الخلاف الشديد حول طريقة تشكيلها ، وهو خلاف يعكس - بدون شك - الصراع السياسي العنيف في شأن وجود هيئة قضائية يسمح لها بأن تراقب عمل المشرع . فلقد اكتفى الدستور الإيطالي بالنص في المادة ١٣٤ منه على المحكمة الدستورية ، كما نصت المادة ١٣٥ منه على الحق المتساوي لكل من البرلمان ورئيس الجمهورية والهيئة القضائية في تعيين أعضاء المحكمة الدستورية الخمسة عشر . وعلى الرغم من صدور قانون دستوري في ٩ من فبراير سنة ١٩٤٨ بتفصيل اختصاصات المحكمة الدستورية ، فإن هذه المحكمة لم تبدأ عملها إلا في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٦ أي بعد ما يزيد من ٨ سنوات من صدور الدستور ! ولقد كانت العقبة الأساسية في تشكيل المحكمة

الدستورية الإيطالية هي تطبيق م ١٣٥ من الدستور التي تنص على الحق المتساوي للبرلمان ورئيس الجمهورية والهيئة القضائية في المشاركة في تعيين الخمسة عشر قاضيا « والذين يعينون لمدة ١٢ عاما : خمسة من جانب رئيس الجمهورية ، وخمسة من قبل مجلسي البرلمان البرلمان بأغلبية ٢/٣ الأصوات ، وخمسة من قبل أعلى المحاكم في الدولة » . ولقد أخفق البرلمان حتى ١٩٥٦ في أن يختار نصيبه المحدد من القضاة ، فلقد كان تطلب اختيار خمسة قضاة بأغلبية ٢/٣ الأصوات من مجلسي البرلمان - حيث كان ٤٠٪ تقريبا من مقاعد البرلمان مشغولة بأحزاب اليسار التي كانت تطالب بتمثيلها - مصدر صعوبات خاصة ، وكان أساسا لكثير من المناورات التي حدثت . وقد حاولت الحكومة حتى سنة ١٩٥٣ أن تدعى لنفسها الحق في تعيين القضاة الخمسة الرئيسيين غير أن العقبة التالية كانت عقبة دستورية أخطر لأنه لو كان قد سلم بوجهة نظر الحكومة لكان ذلك قد أدى إلى إهدار أحد امتيازات النظام الدستوري الرئاسي ، فضلا عن أن الدستور بتوزيعه تعيين أعضاء المحكمة بأقسام متساوية بين الرئيس والبرلمان والهيئة القضائية أراد أن يمنع أيًا من هذه الجهات من أن يسيطر على أغلبية المحكمة . ولو أن الحكومة كانت قد وفقت - معتمدة في ذلك على تأييد الأغلبية البرلمانية - في اختيار خمسة قضاة لأدى ذلك إلى أن تسيطر الأغلبية البرلمانية على عشرة من الخمسة عشر قاضيا . ولقد كان غريبا أن نجد أن الحزب الديمقراطي المسيحي الغالب وقتئذ والذي كان في الجمعية التأسيسية أشد المتحمسين للرقابة القضائية ، قام يعارض في السنوات الخمس من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥٣ التشريع الذي كان سيحرم الرئيس من سلطته الدستورية في التعيين ! والنتيجة التي لا محيص عنها هي أنه في حين أن الديمقراطية المسيحية كانت تحبذ من الوجهة النظرية المحكمة الدستورية ، إلا أنها من وجهة نظر سياسية وعملية كانت تعمل كل ما في جعبتها لكي تجعل منها مجرد زائدة للحزب ! غير أن القانون المطلوب لمباشرة المحكمة الدستورية ولايتها لم يمر في البرلمان إلا عندما صار واضحا أن الجهود التي تبذل لتخظيم روح الدستور ونصه ، سوف تؤدي إلى أشد الأزمات قسوة (١) . وعلى نحو ما ثار الخلاف في شأن المحكمة الدستورية في إيطاليا ، ثار الجدل كذلك في شأن تشكيل هذه المحكمة في ألمانيا الاتحادية . وقد أفسح المجال لهذا الجدل أن القانون الأساسي لم يكن يحتوي إلا على عبارات قليلة خاضعة بالمحكمة العليا ، أففى بداية الفصل الذي يعالج إدارة القضاء عرفت هذه المحكمة بأنها أعلى وأكثر المحاكم تميزا في الاتحاد . ولم يشر القانون الأساسي في تركيب هذه المحكمة إلا أنها تتكون فحسب من « قضاة اتحاديين وأعضاء آخرين » ، دون أن يذكر شيئا عن القوة النسبية بين الطائفتين ، وإن كان قد اشترط فحسب أن ينتخب الـ Bundestag نصف قضاة المحكمة ، وإن ينتخب الـ Bundesrat النصف الآخر . كما اشترط ألا يجمع القضاء بين وظيفتهم هذه وعضوية البرلمان أو الحكومة الاتحادية أو مصالح الدولة ، وقد ترك تنظيم تفصيلات تشكيل المحكمة واختصاصاتها لتشريع مستقل . وبينما كان هناك مشروع بقانون مكمل للقانون الأساسي يدور في وزارة العدل قدم الحزب الاشتراكي الديمقراطي مشروع قانون آخر في يناير سنة ١٩٥٠ . . وقد جمع الـ Bundestag بين المشروعين ، وإن كانت مشاورات اللجنة البرلمانية قد تأخرت بسبب الآراء المتعارضة للحزب الاشتراكي الديمقراطي من جهة وأعضاء الائتلاف من جهة أخرى . وقد كان الاشتراكيون الديمقراطيون يريدون تأثيرا أقوى للتفكير السياسي بين قضاة المحكمة ، في حين أن أحزاب الحكومة كانت تريد محكمة تطبق

القانون الدستوري وتفسره دون التفات الى الاعتبارات السياسية . وحتى يتم التصويت على هذا القانون الهام من جانب جميع الاحزاب السياسية وافقت على نوع من المصالحة ، وقد وافقت على القانون جميع الاحزاب الممثلة فيما عدا الحزب الشيوعي .

ولقد صدر القانون بتشكيل المحكمة الدستورية في المانيا وكان في اصله ينص على ان تتكون كل دائرة (١) من دوائر المحكمة من اثني عشر قاضيا منتخبا . وقد أجرى تعديل - بعد ذلك - خفض بمقتضاه العدد الى ثمانية وقد تم اعداد ترتيب معقد لاختيار القضاة . ومرد هذا التعقيد محاولة التوفيق بين ثلاث سياسات هي :

١. - ان يتم الاختيار من بين قضاة المحاكم الاتحادية مدى الحياة .
٢. - ان يقوم ال Bundestag بتعيين هؤلاء القضاة لكي يحمي المبدأ الاتحادي ومصالح الولايات .
٣. - ان يقوم ال Bundesrat باختيارهم حتى يعكسوا الاتجاهات السياسية للدولة .

وتوفيقا بين الاتجاهات الثلاثة السابقة نص القانون على ان يختار البرلمان القضاة : النصف عن طريق ال Bundesrat والنصف الآخر عن طريق ال Bundestag . وفوق ذلك فان البعض يختار من بين رجال القضاة مدى الحياة ، بينما يعين الآخرون من خارج القضاة لمدة ثمانية سنوات وان كان يمكن تجديد مدتهم . ونتيجة لهذه المصالحة تتكون المحكمة من نواة من رجال القانون البعيدين عن السياسة يعينون مدى الحياة بينما تدين غالبية القضاة بالتعيين للكون السياسي لكل من ال Bundestag وال Bundesrat وتكون مدتهم محدودة . هذا والجدير بالتنويه ان كلا من ال Bundesrat وال Bundestag هو الذي يختار بالتعاقب رئيس المحكمة الدستورية ونائبه .

وليس لوزير العدل دور في اختيار القضاة (كما كان الأمر في عهد الامبراطورية او جمهورية « فايمار ») وإنما دوره اداري بحث ينحصر في اعداد قائمتين من المرشحين ، يضع في القائمة الاولى اسماء جميع القضاة الاتحاديين الذين تتوافر فيهم شروط التعيين في المحكمة الدستورية (وهي ان يكون قانونيا ذا خبرة فائقة يبلغ من العمر اربعين عاما ، وان تتوافر فيه شروط الترشيح لل Bundestag او التعيين في الوظائف المدنية العليا .) وتضم القائمة الثانية اسماء جميع الأشخاص الذين بجانب توافر الشروط السابقة فيهم يرشحهم حزب سياسي في ال Bundesrat او الحكومة الاتحادية او حكومة ولاية من الولايات ، ولهذا فقد كانت الانتقادات العديدة الاولى الموجهة الى الاجراءات الالمانية في اختيار القضاة ، مؤسسة جزئيا على أساس ان الانتماء السياسي أهم من الكمال المهني . وعلى الرغم من ان تعيين قاض بالمحكمة الدستورية غير متوقف على موافقة وزير العدل ، الا ان هذا التعيين ليس بعيدا بصفة مطلقة عن نطاق السياسة ، فمن المفهوم - بطبيعة الحال - ان حكومة

(١) وطبقا لهذا القانون تشكل المحكمة الاتحادية من دائرتين وتسميان Senates وتخصص كل دائرة منها بأنواع معينة من القضايا « فبينما اتحصر العمل الأساسي للدائرة الاولى بمسائل التعارض بين قانون من قوانين الاتحاد والدول مع الدستور ، كان العمل الأساسي للدائرة الثانية الفصل في المنازعات بين أعلى أجهزة الحكومة ، وقد تبين ان هذا التوزيع غير متساو حيث نظرت الدائرة الاولى في السنوات الخمسية الاولى ما يقرب من ثلاثة آلاف قضية في حين لم تنتظر الثانية في نفس المدة سوى ستة وثلاثين قضية ونتيجة لذلك صدر قانون في سبتمبر سنة ١٩٥٠ بتعديل هذا النظام وإجازة اجالة قضية من دائرة الى اخرى »

ما تفضل أن تكون المحكمة الدستورية متعاطفة معها وتؤيدها (١) . وان كان قد أشير إلى أن جميع القضاة الألمان باستثناء اثنين قد انتخبوا بالاجماع وكانت إعادة انتخابهم أمرا معتادا .

● وفي النمسا عندما أنشئت المحكمة الدستورية في ظل نظام برلماني متشدد يقوم على فكرة اتحادية ، كان لزاما على المشرعين الدستوريين النمساويين أن يضعوا في الاعتبار واقعيتين هامتين :

الواقعة الأولى - انهم ينظمون نظاما للسيادة البرلمانية متشبدا لل غاية ولذلك كان يصعب عليهم أن لا يشركوا البرلمان في اختيار أعضاء هذه الهيئة التي يعتبر البرلمان - بطبيعة الحال - أن انشاءها يمثل من جانبه تضحية جسيمة ، وتخليا عن جزء من السيادة .

والواقعة الثانية - أن المحكمة الدستورية ستدعى للرقابة على التشريع والادارة سواء ما تعلق منهما بالاتحاد أو الأقاليم ، وأنها ستقوم بدور أولى في العلاقات بين الاتحاد والأقاليم ، ولذلك كان من الضروري - لتعويض هذه الدرجة من المركزية - أن تعطى الأقاليم دورا في تكوين المحكمة ، وبطريقة لا تجعل الهيئة الجديدة تظهر وكأنها حماية للاتحاد وحده ، وإنما على أنها جهاز مشترك بين الاتحاد والأقاليم .

ومنذ أن أنشئت المحكمة الدستورية في النمسا كان انتخاب أعضائها يرتكز على اتفاق ضمني بين الأحزاب حيث ينتخب كل منها (الاشتراكيون المسيحيون والاشتراكيون ودعاة الجرمانية pangermanistes) عددا من القضاة يتناسب مع القوة العددية لهذه الأحزاب . وإذا كان الاختيار يتم بين أشخاص محايدين وبعيدين عن السياسة العاملة (باستثناء البرلمانيين) ، إلا أن المراقبين قرروا أن هذا النظام في الاختيار يكتنفه خط واضح هو ارتكازه فحسب على حسن نية الأحزاب ، وأنه ما كان يمكن أن يعمل إلا على أساس أن الحزبين الكبيرين الأولين يكادان يتوازنان تماما في قوتيهما . . ولم يظعف تأثير الأحزاب في اختيار قضاة المحكمة الدستورية الراهنة ففي سنة ١٩٥٧ نوقشت عملية الـ Proporz أي التقسيم النسبي للوظائف الادارية وغيرها على أساس قوة حزبي الأغلبية الكبيرين المؤتلفين ، وذلك بمناسبة تعيين رئيس جديد للمحكمة الدستورية (Taylor Cole) .

وفي الدستور القديم كان المجلس الوطني Conseil National (الذي يمثل الفكرة المركزية ويتمتع بنفوذ أقوى من مجلس الأقاليم) ينتخب مدى الحياة رئيس المحكمة الدستورية ونائب الرئيس ونصف الأعضاء الأصليين titulaire والاحتياطيين أو معاونين Suppléant ، أما النصف الآخر فكان ينتخبهم المجلس الاتحادي Conseil Fédéral . وإذا كان الدستور لم يستبعد من المحكمة أعضاء الهيئات التشريعية إلا أنه حدد النسبة التي يمكن أن يلفقوها داخل المحكمة على نحو يجعلهم دائما اقلية في حين يمثل الأعضاء غير البرلمانيين الأغلبية ، فالرئيس ونائب الرئيس وثلاث الأعضاء معاونين suppléant لا يمكن أن يختاروا من بين أعضاء المجلس الوطني أو من المجلس الاتحادي أو من المجالس الإقليمية Diètes وفي سنة ١٩٢٨ كان من بين الأعضاء العشرين ستة فقط يمكن أن ينتموا إلى هيئة تشريعية ، في حين أن الأربعة عشر الباقين من غير البرلمانيين (٢) .

وقد تغير الوضع الآن في ظل النظام الدستوري الجديد فرئيس الجمهورية هو

(١) مؤلف Plischke-Contemporary Government of Germany من ١٢٨ - ١٢٠ .

(٢) مؤلف « إيرينمان » المصدر السابق من ١٧١ .

الذي يعين (من بين من تسميهم الحكومة الاتحادية) رئيس المحكمة العليا ، ونائب الرئيس وستة من الاثنى عشر قاضيا ، وكذلك ثلاثة من المساعدين .
أما الستة القضاة الباقون والثلاثة المساعدون فيعين جزء منهم بناء على توصية المجلس التشريعي الأدنى ، والمجلس القومي ، ويعين الجزء الباقي بناء على توصية المجلس التشريعي الأعلى والمجلس الاتحادي ، وعلى خلاف أغلبية المستشارين الألمان وجميع المستشارين الإيطاليين ، يعين قضاة المحكمة الدستورية النموية مدى الحياة (١) .



على هذا النحو يبدو تشكيل المحكمة الدستورية ، وثيق الصلة بالاعتبارات والقوى السياسية ، فهو يفعل بها ويصطدم معها في كل منحى من المناحي . وهذا هو السبب في أن النظم الأوروبية التي أخذت بفكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين قد تصورت أنها تستطيع حل هذه المشكلة الدقيقة عن طريق تشكيل تمتزج فيه السياسة بالقضاء في عمل قانوني لا يتجرد اطلاقا من السياسة . وسواء اشترك سياسة مع القضاء أو تم للسلطات السياسية اختيار قضاة المحكمة الدستورية ، فإن هذه المحكمة في الحالين ذات صفة مهجنة hybride . يفقدها طابعها القضائي الخالص ، أو بالأقل يشوب طبيعتها القضائية ، ويجعلها ممثلة لحلبة الصراع السياسي في الدولة *échiquier politique du pays* ، فأعضاء المحكمة تعينهم - أو تعين جزءا منهم - الهيئة التشريعية ويمكن أن يختاروا من بين أعضاء هذه الهيئة ، وأن كان هذا التشكيل السياسي بصفة أساسية يخفف منه عدم جواز الجمع بين الوظيفة البرلمانية أو الوزارية وبين وظيفة القاضي في المحكمة .

وعلى الرغم من الاختلافات الجوهرية في الأساليب التي لجأت إليها دول وسيطة أوروبا في اختيار قضاة محاكمها الدستورية إلا أن الواضح أنها انتهت كلها إلى تقرير أسلوب في هذا الاختيار يختلف عن أسلوب اختيار القضاة في أعلى محكمة قضائية نظامية ، فضلا عن الاعتبارات الحزبية التي كان لها دور في اختيار القضاة أن لم يكن ممكنا دائما تحديد المدى الذي يمكن أن تبلغه هذه الاعتبارات .

ففي إيطاليا يختار مستشارو أعلى المحاكم القضائية الثلاثة (وهي محكمة النقض ومجلس الدولة ومحكمة المحاسبات) ثلث قضاة المحكمة الدستورية العليا البالغ عددهم ١٥ قاضيا ، ويختار الثلث الثاني مجلسا البرلمان مجتمعين - ويختار رئيس الجمهورية الثلث الأخير . ويشغل الجميع الوظيفة لمدة ١٢ سنة .

وفي ألمانيا اليوم يختار البرلمان العشرين قاضيا من الدائرتين يختار ال *Bundestag* نصف العدد ويختار النصف الآخر ال *Bundesrat* ، ويختار ستة من العشرين من الجهة القضائية مدى الحياة في حين يختار الباقون لمدة ثمانية سنوات .

وفي الدول الثلاثة توجد نصوص في شأن التعيين في المحاكم العليا من القضاة المشتغلين وكبار الموظفين الإداريين وكذلك أساتذة القانون . وفي الواقع أن النسبة الكبيرة من الأساتذة الجامعيين - في المحاكم الثلاثة - تعكس التقليد القديم في دول القارة الأوروبية في النظر إلى الجامعات كمصدر للتعينات العالية في الجهات القضائية فمن بين العشرين قاضيا في المحكمة الدستورية الألمانية هناك سبعة أساتذة (يحتفظون بوظيفتهم على أساس زمني محدود) ، ومن بين الخمسة عشر قاضيا بالمحكمة الدستورية الإيطالية في نهاية سنة ١٩٥٨ كان عشرة من بين ١٥ قاضيا

يحملون لقب استاذ ، أما في المحكمة التمسوية الدستورية فترئيسها ونائب رئيسها وكذلك باقي أعضائها أساتذة في جامعة فينا وغيرها من الجامعات . أما المجلس الدستوري في الجمهورية الفرنسية الخامسة (ويصعب أن يسمى محكمة دستورية) فإنه لا يحتوي على أي استاذ للقانون الأسباب خاصة .

مواقف القوى السياسية من المحاكم الدستورية

ولكن هل كان من شأن مراعاة الاعتبارات السياسية في تشكيل المحاكم الدستورية ، أن قامت هذه المحاكم بمهامها في سهولة ويسر دون عقبات أو أزمات ؟ بل هل أرضت المحاكم الدستورية بقضائها جميع الطوائف ؟ الملاحظ أنه حتى بعد أن يصير تشكيل المحكمة الدستورية أمراً مقصياً لا تقابل سلطات الحكم نشاط هذه المحكمة - إذا كان جيداً - يارتياح :

(١) فلقد أشار المراقبون إلى أن المحكمة الدستورية في إيطاليا لم تقابل - في أول عهدا - بالترحيب لا من قبل السلطات السياسية ولا من كبار رجال القضاء في القضاء العادي : فقد قابلها أعضاء السلطات السياسية التنفيذية والمنتخبة بغير قليل من الارتياح لما جبلت عليهم طبيعتهم من التوجس من أية عقبة تقوم في سبيل ممارستهم لنشاطهم السياسي في حرية كاملة ، فضلاً عن أن البرلمان رأى في المحكمة منافساً ، إذ يرى فيها سلطة خولت رقابة دستورية القانون واختصاصات دستورية أخرى دون أن تكون مفوضة ومنتخبة من الشعب بطريق الانتخاب المباشر لتقوم بهذه المهمة . كما استشعر - في الجانب الآخر - رجال القضاء العادي الخوف من أن تتزعزع منهم المحكمة شيئاً من اختصاصهم المقرر المستقر . وكان لهذا الشعور صدها فيما اتخذته كل فريق ، هؤلاء وهؤلاء من مواقف أزاء أحكام المحكمة حين بدأت تباشر مهام وظيفتها ؛ مواقف تدرجت من التوتر إلى النقد ثم إلى الصراع الخفي والصراع الصريح في بعض الأحيان ، مما انعكس أثره على قضاء المحكمة . . . ومما أصبح يكون مختصراً مميّزاً من عناصر الحياة العامة في إيطاليا ، وواقعاً قائماً في ميدان هذه الحياة (١) . وقد كان تنوع المشكلات الداخلية والخارجية التي واجهتها المحكمة والتي بلغت ذروتها في الاستقالة النهائية من جانب رئيسها الأول De Nicola سنة ١٩٥٧ قد جذبت بحدة انتباه الرأي العام والبرلمان (٢) .

(ب) وفي ألمانيا الاتحادية لم تمض الرقابة القضائية على الدستورية بدون أزمات فلقد حدثت الأزمة الألمانية خلال سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ عندما أدى طرح موضوع معاهدات الدفاع عن الجماعة الأوروبية European Defense Community Treaties إلى ما أسماه أحد النقاد فترة الإخفاق القضائي Period of judicial frustration ومع ذلك ، فإنه على الرغم من الموقف العدائي أو المتحفظ الذي اتخذ في هذا الوقت في بعض الأوساط الرسمية ، فإن حكومة « اديناور » قد نظرت بعطف متزايد إلى المحكمة في السنين الحديثة . ولقد زود الـ Bundesrat المحكمة بمعاونة صداقة أكثر للمحكمة مما زودها به الائتلاف الحكومي في الـ Bundestag وعلى الرغم من أنه كانت هناك مقترحات مختلفة من أوساط مختلفة لإصلاح المحكمة . فإن هذه التغييرات الطفيفة في التكوين ، والتنظيم والاختصاص - التي تمت بتعديلين تشريعيين سنة ١٩٥٦ ، سنة ١٩٥٩ - قد صدرت عن المحكمة نفسها .

(١) مقال الاستاذ محمد السيد زهران « سابق الإشارة إليه ص ٩ » نقلاً من مقال Crisafulli

ص ١٢١ .

(٢) مقال Cole ص ١٧١ .

(ج) وفي النمسا كانت هناك مناسبات (كما في سنة ١٩٥٦) و سنة ١٩٥٧ حيث مست فيها الخلافات الحزبية المحكمة. وان كانت هذه حالات استثنائية. ولقد اثارت العلاقة بين المحكمة الدستورية وبين المحاكم العليا الأخرى بعض الجدل. وكانت هناك مناقشة أكاديمية مستمرة من الحق في الوصول الى المحكمة وعن اختصاصها. وهؤلاء الذين يحبذون توسعا في اختصاص المحكمة ينظرون الى ألمانيا الغربية. وهؤلاء الذين يحبذون وضعا أشد تضيقا، قد يشيرون الى إيطاليا. ولكن القانون الدستوري الحديث وتشريع سنة ١٩٥٨، الذي يعالج المحكمة لم ينته إلا الى تغييرات طفيفة في اختصاصها وتنظيمها.

ولكن الذي لا شك فيه ان أشد الهجالات إثارة للصدام أحكام المحكمة التي قد لا ترضى عنها الحكومة أو الحزب الحاكم فيها. وقد كان الأمر كذلك بالنسبة لبعض الأحكام في ألمانيا الغربية مثل الأحكام المتصلة بالاستفتاء في شأن إعادة التسليح الذي، وأخرى متعلقة بأحكام تتطلب تصرف البرلمان (في ١١ من يونيو سنة ١٩٥٨). كما أن أوجه الإخفاق أو بالأحرى موقف الرفض من جانب البرلمان والبيروقراطية في إيطاليا، في أن يتقبل توجيهات بالنسبة للتنفيذ *Strictures to implementation* تفسر تهديد De Nicola بالاستقالة سنة ١٩٥٦ كرئيس للمحكمة. غير أن السجل لا يظهر أي موقف يقارن بالالفاء الفعلي لحكم صادر من المحكمة كما حدث في الولايات المتحدة خلال رئاسة جاكسون في أعقاب أحكام المحكمة في قضايا Cherokee Indian Cases (سنة ١٨٣١، سنة ١٨٣٢) وان كان يقال أن امتناع المحكمة الدستورية في إيطاليا عن أن تنتزع لنفسها ولاية شبه تشريعية في تقييم الوقائع، والممارسة المحدودة لسلطة إلغاء القوانين التي صدرت منذ سنة ١٩٤٨ قد أبقت النقد البرلماني في أقل درجة.

على أنه يقال أن المحكمة الدستورية - سواء في إيطاليا أو في ألمانيا الغربية أو في النمسا - قد لاقت تقبلا عاما، وإن لم يكن بحماس سخى أو بنقد عنيف. فبجانب الأزمات العنيفة التي ثارت بين المحكمة الدستورية والسلطة السياسية في الدول الثلاثة، تباينت مواقف الجماعات الضاغطة داخل هذه الدول:

(١) ففي إيطاليا هاجمت الجماعات والمنظمات غير الراضية - في مناسبات مختلفة - أحكام المحكمة الدستورية مثال ذلك أن الشيوعيين قد اعترضوا على بعض الأحكام الخاصة بتشريع اصلاح الأراضي، كما وأن الكنيسة قد اعترضت على أحكام تتناول النصوص الدستورية المتعلقة بحرية العبادة. كما وجهت بعض المعارضة الى المحكمة من البيروقراطية. غير أن المعارضة العنيفة حقيقة قد تولدت عن الأقاليم وخصوصا من صقلية. ويشير Cole الى أن ردود الفعل هذه - اذا هي ضمنت الى سلبية lethargy الشعب الإيطالي نحو الدستور - قد اجتمعت لكي ترسم صورة سلبية للمحكمة، ولكنها صورة تعمي تدريجيا.

(ب) وفي ألمانيا الغربية، نظر الحزب الديمقراطي الاشتراكي (بوصفه الحزب المعارض) - وكذلك حكومات ولايات معينة (بوصفها العناصر الأضعف في النظام الاتحادي) نظرت هذه الجماعات الى المحكمة الدستورية على أنها الحامية لحقوق الأقليات.

(ج) وأما في النمسا، فإن واحدا من الأحزاب السياسية الكبرى أو أية جماعة ضاغطة هامة لم يجعل من المحكمة الدستورية هدفا لنقد مستمر (١).

(١) مقال Taylor Cole سابق الإشارة اليه من ١٧٦، ١٧٧.

(٢) مقال Taylor Cole من ١٧٦.

للأستاذ

المعتصم

الشونبجي

الحامى

التنظيم القانوى

الملكية الشقق والطبقات

مقدمة :

تعتبر السكنى من المشاكل الرئيسية التى واجهت الأمم وبخاصة بعد الحرب العالمية الأخيرة التى زادت من حدة هذه المشكلة زيادة كبيرة ، حيث توقفت حركة البناء خلالها توقفا يكاد يكون كاملا أو على الأقل تراخت الى حد بعيد ، كما أصاب المباني القائمة أحيانا نصيب كبير من التدمير والتخريب ، الأمر الذى أدى الى زيادة عدد المساكن الواجب انشاؤها فى فترة ما بعد الحرب زيادة عظيمة . . .

ويكاد الأمر ينطبق على الوضع لدينا فى الجمهورية العربية المتحدة ، ليس فقط بسبب التدمير الذى حل بعدن القناة وما ينتظر من نشاط وسرعة فى إعادة بنائها بعد النصر ان شاء الله ، مما يضيف بعدا جديدا لمشكلة الاسكان فى وطننا ، وإنما أيضا لأن هذه المشكلة تنطوى على بعض العناصر التى تجعل حلها على نحو فردى يحث أمرا بالغ الصعوبة ان لم يعد مستحيلا . . . وذلك ان المعروض من المساكن الحالية لا يتمشى اطلاقا مع الطلب عليها . وهذا راجع الى تكاثر السكان بوجه عام بنسبة كبيرة تبلغ فى المتوسط ٢.٨٤ ٪ سنويا أى بواقع مليون نسمة تقريبا فى السنة . وإلى هجرة أهل الريف الى المدينة ، وإلى تقادم كثير من المباني وسوء حال مساكن الريف الأمر الذى يتطلب احلال غيرها محلها . وقد أدى ذلك الى ارتفاع تكاليف البناء وبالتالي زيادة قيمتها الإيجارية . كما أدى من جهة أخرى الى تكديس السكان واضطرار الكثير منهم الى العيش المشترك فى مسكن واحد مما لا يتمشى مع متطلبات الحياة الصحية والاجتماعية (١) .

وأزاء هذه المعادلة الصعبة . . . زيادة مضطردة فى عدد السكان - وزيادة بالنالى فى عدد الوحدات السكنية المطلوبة - مع ارتفاع تكاليف البناء وارتفاع القيمة الإيجارية . . . كان لا بد من تدبير الأمور على نحو جماعى للنفل على هذه الصعوبات ، بحيث ينضم الراغبون فى الحصول على مساكن الى بعضهم ويمارسون البناء بصفة مشتركة فتتخفف تكلفة البناء نسبيا - ذلك ان تكاليف المسكن تعتبر أغلى نسبيا اذا قام صاحبه بانشائه منفردا بالاتفاق مع مقاولى البناء نظرا لتعدد المواد الداخلة فى هذا البناء وضرورة مكافأة كل الوسطاء الذين يقدمون هذه المواد فضلا عن النقص فى الأيدى العاملة وغلاء المواد الأولية والتنافس الحاد بين الأفراد فى سبيل الحصول على المسكن - هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يستطيعون ان يقيموا مساكنهم على النحو الذى يتمشى مع حاجاتهم اذ ثبت ان مشروعات البناء الخاصة تهتم فقط بتحقيق أكبر ربح تقضى ممكن أكثر من اهتمامها بتدبير مساكن مريحة مناسبة ، ومن ناحية ثالثة فان الفرد - وهو من ذوى الدخول المحدودة غالبا - سوف يصير مالكا ولو ان ملكيته لا تتعدى الشقة او الطابق الذى يسكنه الا ان ذلك على الأقل سوف يجنبه ما يتعرض له المستأجر من مضايقات وعدم استقرار ويكون فى استطاعته ان يتمتع بسكنه الى اقصى حد ممكن بما يقوم بادخاله من تحسينات وتعديلات من آن لآخر مدفوعا بمسائل المصلحة الشخصية التى لا تتوافر للمستأجر . ومن ناحية رابعة فان كثرة الملاك العقاريين على هذا النحو سوف يؤدي كما يقولون الى تحسن السكنى فى المدن وتقديم الوسائل الصحية فيها ، فيقل عدد الناقمين والمتبرمين . وفى هذا بلا شك وسيلة لحفظ النظام الاجتماعى من

(١) اقتصادية التعاون - جزء اول - دكتور جابر جاد
مهد الرحمن طبعة ١٩٥٩/١١٦٤

انتشار هذه الصورة من صور الملكية بما لها من مزايا أشرنا إليها من قبل ولعل ذلك - في النهاية أن يساهم بقدر كبير في التخفيف من أزمة المساكن التي اشتدت في الآونة الأخيرة خصوصا وقد حقق نتائج ايجابية طيبة في هذا المجال في الدول الأوربية - وفي أمريكا وآسيا بعد اندلاع أزمة المساكن في أعقاب الحرب العالمية الثانية وانتشار حركة البناء التعاوني في تلك البلاد .

خطة البحث :

لم يكن انتشار ملكية الشقق والطبقات عقب استفحال أزمة المساكن بعد الحرب العالمية الأولى والثانية هو أول العهد بهذه الصورة من صور الملكية - وإنما عرف الإنسان هذه الملكية منذ عرف البناء وصارت الدار الواحدة تشتمل على أكثر من طابق أو شقة واحدة ، وقد تنشأ بعد ذلك بوصية يوصى بها الأب لكل من أولاده بطابق أو شقة أو بعقد يبيع فيه المالك إحدى الطبقات للمالك الجديد أو بالهبة أو بالميراث أو غير ذلك من أسباب كسب الملكية . وعندما يتقارب الجوار ليكون بين مالكين في منزل واحد أحدهما يعلو طبقة الآخر أو كلاهما في طابق واحد فإن تنظيم العلاقات بينها يصبح أمرا حتميا حرصا على حسن الجوار وتجنبا للمنازعات و بناء على ذلك فسينقسم بحثنا ثلاثة أقسام :

القسم الأول - تعريف بالتنظيم القانوني لهذه الملكية وموقف التشريعات المختلفة منها ، والتصوير القانوني لها .

القسم الثاني - التنظيم التقليدي للملكية الطبقات في الفقه الاسلامي ، وفي القانون المدني المصري .

القسم الثالث - التنظيم القانوني المستحدث لهذه الملكية في القانون المدني الجديد .

القسم الأول - تعريف بالنظام القانوني

لملكية الشقق والطبقات

يقصد بملكية الشقق والطبقات ، ملكية الدور التي تتعدد وحداتها السكنية (شققا أو طبقات) إذا تعدد الملاك بحيث يملك كل منهم طابقا أو شقة ملكية خالصة .

ويمكن ان تنشأ - كما ذكرنا - بأي سبب من اسباب الملكية المعروفة .

المذاهب المتطرفة التي يتعذر عليها أن تجد مجالا صالحا للانتشار (١) .

وفي معظم دول العالم - فقد ظهرت هذه الصيغة الجماعية المشتركة لمواجهة أزمة المساكن والعمل على حلها - في صورة جمعيات بنى المساكن التعاونية ، وقامت هذه الجمعيات بدور يثير الإعجاب وحقت نجاحا باهرا في رسالتها مما جعلها تنتشر في أوروبا وآسيا وأمريكا بسرعة كبيرة .

وفي مصر - بدأ التعاون يلعب دوره في التخفيف من هذه الأزمة في مصر منذ عام ١٩٥٢ ، وقد بدأ النشاط التعاوني في القاهرة ثم امتد بعد ذلك الى غيرها من المدن حيث لاقت هذه الحركة تشجيع الحكومة اذ منحتها الأولوية في الحصول على المواد الأولية الانشائية والأراضي اللازمة للبناء في التقسيمات الجديدة التابعة للدولة مع تيسير التسهيلات الائتمانية وتقرير إعفاءات مختلفة من الرسوم النسبية ورسوم التسجيل والتمغة عند نقل الملكية لأعضائها .. وتقوم الجمعيات التعاونية ببناء المساكن أو شرائها وتملكها للأعضاء بشمن مقسط ، أو يقوم راغبى السكنى بتكوين جمعية لهذا الغرض ، كما أن هناك الى جانب ذلك شركات الاسكان والتعمير تقوم بنفس النشاط وتؤدي خدماتها لمن يزغب من الجمهور بشروط ميسرة .. بيد أن كل هذا النشاط ما كان ليقوم ويستمر لولا وجود التشريع القانوني الذي ينظم هذه الملكية ويبين طبيعتها ويحكم ما قد يثار بشأنها - لقد تنبه المشرع الى أهمية ذلك النوع من الملكية فأولاه عنايته منذ سنة ٤٨ مع أن حال المساكن في مصر آنذاك لم يكن متازما بما يدعو الى الالحاح في وضع تنظيم قانوني لهذا النوع من الملكية بالذات ، ولكن المشرع كما تقول المذكرة الايضاحية للقانون الذي « قصد الى تشجيع ملكية الطبقات بين افراد الطبقة المتوسطة ذات الايراد المحدود ، فهذه لا يستطيع الفرد منها أن يملك منزلا كاملا فاذا وضع نظام لتحديد العلاقات المستمرة بينه وبين جيرانه كان في هذا طريق لحسم المنازعات التي تنشأ عن هذه الملكية وسبب لتيسيرها وانتشارها » .

ولقد كان المشرع محقا في توقعه ، فقد ساعد وجود تنظيم سابق للملكية الشقق والطبقات على

(١) ملكية طبقات المنازل في القانون الفرنسي والمصري - الدكتور السيد المفاز طبعة ١٩٤٦ .

ملكية الشقق والطبقات في التشريعات المختلفة

١ - في الشريعة الإسلامية :

جاءت الشريعة الإسلامية - على ما سورد تفصيلا فيما بعد - بتنظيم ملكية الطبقات خلاصته ان يكون كل من صاحب السفلى وصاحب العلو مالكا لطبقة بنائه ملكية خالصة ، حوائط وسقفا وندافد وأبوابا ، ويملك صاحب السفلى الأرض التي يقام عليها البناء كله ، أما صاحب العلو فله حق القرار على السفلى .

٢ - في القانون الروماني :

لما كانت الملكية الفردية هي الأصل في القانون الروماني حيث يكون المالك واحدا له سلطة مطلقة على المال المملوك له (١) ، فإذا تعدد المالك كان هذا أمرا استثنائيا عابرا مصيره الى الزوال ، فانه لم تكن هناك ثمة حاجة الى تنظيم الشيوع أو الملكية المشتركة ، ولهذا لم يعرف القانون الروماني كقاعدة هذه الصورة من صور الملكية لانها كانت تتعارض مع مبادئه وعلى الأخص مع تلك القاعدة التي بمقتضاها كان مالك الأرض يملك كل ما يقوم عليها من بناء أو غراس - ومع ذلك فقد عرفت الدولة الرومانية الشرقية اذ كان شائعا في فلسطين ومصر ومنها انتشر في بقية الجزء الشرقي من حوض البحر المتوسط (٢) .

٣ - في القانون الألماني :

كان القانون الجرمانى الذى يمنع في المادة ١٠١٤ تقسيم المنازل الى طبقات مملوكة لملكين مختلفين ، فملكية الطبقات لم تكن تعرف في هذه القانون - وانما قود أن تشير هنا الى نوع آخر من الملكية الجماعية يعرفه ذلك القانون وأسماء ملكية اليد المشتركة *Propriété en main commune* (٣) وفيه يكون المالك جماعة من الناس يملكون مجتمعين كل المال ولا يتمتعون بشخصية معنوية ، وهى تختلف عن ملكية الشيوع حيث يكون المالك شخصا واحدا يملك حصصا شائعة في المال . بيد أن نمو جمعيات بناء وشراء المساكن التعاونية وبيعها أو تأجيرها للأعضاء خاصة اثر الظروف التى خلفتها الحرب قد خلق هذه الصورة من الملكية وجعلها تنتشر هناك .

(١) الأستاذ الدكتور السنهورى - الوسيط جزء ٨ ص ١٨٦ وما بعدها .

(٢) الدكتور السيد الفازى - الرجوع السابق .

(٣) الدكتور محمد كامل فرسى - الملكية والحقوق المعنوية طبعة في جزء ١ ص ١٨٤ .

٤ - وفي إيطاليا :

عرف هذا النوع من الملكية وتنظمه المواد ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ من القانون المدني .

٥ - وفي اسبانيا :

ينظم القانون هذه الملكية في المادتين ٣٩٥ ، ٣٩٦ من القانون الصادر سنة ١٨٩٩ .

٦ - وفي القانون البلجيكي :

لم يكن هذا النظام معروفا قبل الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ ولكن ازاء ما خلفته الحرب من ازمة في الاسكان فقد حاول اصحاب رؤوس الأموال استغلالها في اطار نظام ملكية الشقق والطبقات ، وقد انشئت آنذاك شركة قوية درست المسألة وما فتئت تسعى الى تحقيقها حتى صدر قانون في ٨ يوليو ١٩٢٤ ينظم هذه الملكية فأنشئت على اثره شركات اخرى لاستغلال هذا النظام الذى ما لبث ان انتشر خصوصا في بروكسل وانغرس .

٧ - في القانون الفرنسى :

كذلك لم يكن هذا النوع من الملكية شائعا في فرنسا اذ كان لا يوجد الا في بعض المقاطعات كجهة رن أو جرنوبل أو الكورس ولكنه انتشر ايضا بعد الحرب العالمية الاولى وتفاقم ازمة المساكن ، ومع ذلك لم يكن القانون الفرنسى يتضمن احكاما وافية لتنظيمه ، وكل ما جاء فيه متعلقا بالموضوع هو نص المادة ٦٦٤ مدنى فرنسى التى كانت تتكلم عن احكام بعض الاصلاحات والعمارات ، ومن ثم كان يلزم الرجوع الى القواعد العامة لتقريب الاحكام في الحالات التى لا تتعرض لها هذه المادة .

على ان القانون الفرنسى بصفة عامة لم يكن يمنع من تقسيم المنازل الى اقسام رأسية أو أفقية وكانت هذه الحالة تنشأ عادة بسبب قسمة الدون بين الورثة او عند الايصاء بطبقات المنزل الى عدة اشخاص .

ولكن المشرع الفرنسى ازاء الأهمية المتزايدة لهذا النوع من الملكية ما لبث ان اصدر قانون ٢٨ يونيو ١٩٢٨ الذى حل محل المادة ٦٦٤ مدنى سالف الذكر ، ثم تعدل بعد ذلك بقانون ١٢ فبراير ١٩٤٣ الذى نظم ملكية الشقق والطبقات .

٨ - وفي العراق :

تضمن القانون المدني العراقي احكاما تفصيلية

الوحدات السكنية في العمارة فان من المفهوم أنها تقوم على القواعد الخرسانية المشتركة للعمارة كلها ، وصاحبها يشترك مع كافة السكان أو الملاك في استعمال السلم أو المصعد وفي الخروج أو الدخول من الباب العمومي للعمارة . . . وكل هذه الأشياء المشتركة بين ملاك العمارة والتي لا يستقل أحد منهم باستعمالها تعتبر مملوكة ملكية شائعة شيوعاً إجبارياً إذ يجب أن تظل هكذا ولا يمكن طلب قسمتها .

ورغم بساطة هذا التصوير المنطقي الواقعي لملكية الشقق والطبقات فقد رفض البعض (١) القول بوجود حصنة مفرزة هي الشقة أو الطبقة التي يستقل المالك باستعمالها وحصنة شائعة هي حصنة في الأجزاء المشتركة التي لا يستقل باستعمالها عن باقي الملاك وقالوا أن ذلك من شأنه أن يعدم اتصال أجزاء البناء المفروزة بعضها ببعض ككل لا يتجزأ في بناء واحد ويرون أن ملاك الطبقات يملكون البناء كله شائعاً على أن يكون لكل منهم منقرداً حق استعمال الشقة أو الطابق الذي يخصه ثم يستعمل مع غيره باقي الأجزاء الشائعة ، بيد أن تصويرهم هذا بدوره يؤدي إلى القول بأن العمارة تكون شائعة كلها بين الملاك وإنما تقسم قسمة مهيأة مكانية تقريباً فيكون لكل منهم الشقة أو الطابق الذي يخصه ولكنها هنا مهيأة مكانية دائمة . لذلك لم يستسغ الفقه ولا القضاء الفرنسي هذا النظر وتمسك بالتصوير السابق المألوف كما شايعه في ذلك المشرع المصري وأيده الفقه والقضاء عندنا .

الأجزاء الخاصة مملوكة ملكية تامة مفرزة للمالك الشريك

ومعنى ذلك كما أشرت أنه يملك عليها وحدة كافة سلطات الملكية - له أن يستعملها في كافة وجوه الاستعمال وله أن يستغلها بالتأجير كما له أن يجري فيها ما يراه من تحسينات أو تعديلات أو يتصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات بيعاً أو هبة أو رهناً . . . ليس مقيداً في ذلك كله إلا بما يورده القانون من قيود للمصلحة العامة باعتبار الملكية وظيفة اجتماعية كما قلنا - أو بقيود اتفاقية مثل شرط المنع من التصرف كأن تشترط جمعية بناء المساكن في عقد التملك عدم جواز إعادة بيع الشقة

لهذه الملكية استمدها من أحكام الشريعة الإسلامية وأوردتها المواد ١٠٨٢ - ١٠٨٦ منه .

٩ - وفي مصر :

تضمن القانون المدني القديم تنظيمًا للملكية الطبقات مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية على النحو الذي سنفصله بعد قليل .

ولكن القانون المدني المصري الجديد الذي صاغ أحكام هذه الملكية في المواد ٨٥٦ - ٨٦١ منه قد جمع - على الرأي الغالب - بين تنظيمين مختلفين في الأساس : أولهما تنظيم عام أورثه المواد ٨٥٦ - ٨٥٨ يقوم على أساس أن لكل مالك في هذا النظام أجزاء مقررّة من البناء معدة للاستعمال له وحده وأجزاء أخرى معدة للاستعمال المشترك وتكون مملوكة على الشيوع وبهذا التنظيم مستمد من أحكام قانون ٢٨ يونيو ١٩٣٨ في فرنسا نظراً لأنه يتمشى مع حالة العمارات التي تتكون من عدد كبير من الشقق والطوابق ، هذا التنظيم هو الأصل العام الذي يسرى ما لم يتفق الملاك على غيره - أما التنظيم الثاني فقد تضمنته المواد ٨٥٩ - ٨٦١ وهو الذي كانت تضمه أحكام التقنين الملقى مستمدة إياه من الشريعة الإسلامية فيما يسمى بنظام السفل والعلو ، وقد استبقاه القانون الجديد إلى جانب التنظيم العام . ولكنه هنا لا يطبق إلا إذا تبين من سندات الملك أن مالك كل طبقة يملك طبقة بما يحيطها من جدران رئيسية وسقف ملكية مقررّة .

ولم يكن نظام ملكية الشقق والطبقات منتشرًا في مصر عند وضع التقنين المدني بما يمكن معه القول بأن المشرع المصري وجد حاجة ماسة إلى تنظيمه والعناية به ، وإنما كان ذلك من المشرع تشجيعاً منه للملكية الطبقات بين أفراد الطبقة المتوسطة على نحو ما أسلفنا في المقدمة .

التصوير القانوني للملكية الشقق والطبقات

عندما يمتلك شخص إحدى الشقق في عمارة من العمارات فهو بمعنى آخر أصبح يملك حقاً عينياً على هذه الشقة التي يستقل باستعمالها يخول له عليها كل حقوق المالك لا يقيد إلا بما قد يورده القانون من أحكام باعتبار الملكية وظيفة اجتماعية وترجع إلى الوضع الخاص لهذه الشقق وقوة علاقة الجوار - وإذا كانت هذه الشقة إحدى

(١) مثل شيفالييه من قضاة القانون الفرنسي - مشاهير في الوسط جزء ٨ من ١٠٢٢ .

الأشياء الشائعة فيه لا تكون تابعة لعقار وإنما هي مستقلة ، مخصصة لخدمة أو استعمال جماعة من الناس على وجه الدوام مثل مدافن الأسرة وصورها ووثائقها ... الخ .

وقد يكون شيوعاً اجبارياً تبعياً - حيث تكون الأشياء الشائعة تابعة لعقارات يملكها ملاك مختلفون لكل منهم ملكية مفرزة - وتعتبر من الملحقات الضرورية المخصصة لخدمة هذه العقارات ، وهذا النوع من الشيوخ الاجباري هو النوع الهام والغالب الوقوع ، ومن صورته الحائط المشترك وحالة الأجزاء الشائعة في الدار المقسمة بين ملاك مختلفين ... الخ .

والمرجع في ذلك أن التقسيم كما قلنا إلى الغرض الذي أعد له المال الشائع فإذا كان الغرض يقتضي أن يبقى دائماً على الشيوع كان شيوعاً اجبارياً وهذه المسألة موضوعية يستقل القاضي بتقديرها .

ونظراً لأن ملكية الأجزاء المشتركة تخضع تبعاً لذلك لنظام الشيوع الاجباري فأنسباً نستعرض فيما يلي طبيعة هذا الشيوع وأحكامه .

طبيعة حق الشريك في الشيوع الاجباري :

رأينا أنه لم يعد هناك خلاف على أن حق الشريك في الشيوع الاجباري هو حق ملكية بالمعنى الحقيقي يرد على الشيء الشائع في مجموعه فلا يتحدد في جزء معين منه شأنه في ذلك شأن حق الشريك في الشيوع العادي فهو بمعنى آخر حق شركة في الملك .

وقد أكدت محكمة النقض هذا المفهوم في حكم لها في ٢ نوفمبر ١٩٤٤ (مجموعة عمر جزء ٤ رقم ١٥٤ ص ٤٣٠) .

ومع ذلك فقد كان هناك رأي يذهب إلى أن الشيوع الاجباري ينطوي على ملكية مفرزة لكل شريك محملة في نفس الوقت بحق ارتفاق للشركاء الآخرين ، بمعنى أن يكون هناك ارتفاق متبادل لجميع الشركاء ، وهذا الرأي محمل نقد شديد وقد أجمع الفقه والقضاء على رفضه سواء في مصر (١) أو في فرنسا (٢) إذ ليس هناك بحق عقار مرتفق

(١) د. حنين كير في الحقوق العينية الأصلية - حق الملكية ١٩٥٨ - د. البدر أوي في الملكية والحقوق التفرقة عنها وأسباب كسبها ١٩٦٨ ص ٢١٩ .

(٢) نقض فرنسي ١٨٥٨/٢/١٥ (حشاد إليه في كامل مرسى جزء ٢ ف ٢٢٨) .

نقض فرنسي ١٨٧٢/٢/٢١ ، ١٨٨٧/٥/١٧ (حشاد إليه في المنازل في ٤٨) .

إلا لعضو آخر في الجمعية ، كما أنه في مقابل تلك الحقوق يتحمل وحده كافة ما تتطلبه من النفقات ، على أنه في هذا الضدد تلزم مراعاة الأهمية الخاصة لمسئولية المالك عن مضار الجوار غير المألوفة ، خاصة وأن الجوار هنا له طبيعة خاصة إذ يربط بين ملاك في بيت واحد ومن ثم فلا يجوز لمالك الشقة أو الطابق أن يقوم بعمل يكون من شأنه إضعاف البناء أو إقلاق راحة الآخرين وقد حكم بأنه يترتب على الأعمال التي يباشرها المالك للاضرار بجواره من غير أن يستطيع تبريرها بموجبات الضرورة أو بمصلحة حقيقية تعود عليه تخويل جاره الحق في التعويض « استئناف مختلط ١٩١٩/٤/١٧ » (١) وسنعود إلى ذلك بالتفصيل بعد قليل .

الأجزاء المشتركة مملوكة ملكية شائعة شيوعاً اجبارياً تبعياً وضع له القانون تنظيمها خاصاً

الملكية الشائعة طبقاً لحكم المادة ٨٥٦ مدني هي حق ملكية تامة ، مصادرها هي نفس أسباب كسب الملكية المعروفة كالمرات أو الوصية أو العقد أو غيرها ... ويترتب على ذلك بالطبع أن المالك على الشيوع له سائر الحقوق على ملكه من استعمال واستغلال وتصرف ولكن بحيث لا يلحق ضرراً بحقوق سائر الشركاء ، وهذا ما يجعل للمال الشائع أحكاماً خاصة به في إدارته لاستعماله أو استغلاله أو التصرف فيه .

والأصل عدم اجبار الشريك على البقاء في حالة الشيوع نكل شريك له أن يطلب القسمة ما لم يكن مجبراً على البقاء في الشيوع بنص أو اتفاق .

فالشيوع الاجباري إذن هو الشيوع الذي يجب أن يبقى دائماً ولا يجوز طلب القسمة فيه مراعاة للغرض الذي أعد من أجله المال الشائع ، تنص على ذلك المادة ٨٥٠ مدني « ليس للشركاء في مال شائع أن يطلبوا قسمته إذا تبين من الغرض الذي أعد له هذا المال أنه يجب أن يبقى دائماً على الشيوع » .

وحالات الشيوع الاجباري يمكن أن ترد إلى نوعين : أصلي - وتبعي .

فقد يكون الشيوع الاجباري أصلياً - بمعنى أن

(١) حشاد إليه في ملكية طيقات المنازل في القانون المصري والمصري للجفازي .

الشيء ، ولا يلحق ضرراً بالملاك الآخرين (م ٢/٨٥٧) وبشرط أن يتحمل وحده نفقات هذا التعديل ، ومن باب أولى فإن له كما رأينا أن يستعمل هذه الأجزاء المشتركة لا يقيده في ذلك سوى أن يكون الاستعمال في حدود الغرض الذي أعدت له من ناحية والا يضر بالشركاء الآخرين من ناحية أخرى ، وعلى سبيل المثال فلا يجوز لأحد الملاك الشركاء أن يسند جدار بناء يقيمه على أرض مجاورة على جدار الدار الذي يمتلك فيه شقة أو طابقاً (١).

٢ - ومن ناحية ثالثة - يحق للشريك في الشيوع الإجباري ليس فقط اتخاذ الوسائل اللازمة لحفظ الشيء ولو كان ذلك دون موافقة الشركاء كما هو الحال في الشيوع العادي (م ٨٣٠ مدني) بل وإن يقوم أيضاً بالتجديدات والأصلاحات .

٣ - ومن ناحية رابعة - فيما يتعلق بمصاريفه حفظ وصيانة الشيء الشائع شيوعاً إجبارياً ، لم يأت المشرع بنص صريح يبين كيفية تقسيمها كما فصل في المادة ٨٣١ بالنسبة للشيوع العادي حيث يتحمل كل مالك بنصيبه في هذه المصاريف بقدر حصته في المال الشائع ، بيد أنه لا خلاف في الواقع حول هذه المسألة إذ من المتفق عليه أن نفس الحكم ينطبق على الشيوع الإجباري خاصة وأن المادة ٨١٤ مدني الخاصة بالحائظ المشترك تقضي بأن نفقة أصلحه وتجديده تكون على الشركاء كل بقدر حصته فيه - والحائظ المشترك أحد صور الشيوع الإجباري ، وعلى ذلك فالملاك يتقاسمون تكاليف حفظ الأشياء المشتركة وصيانتها وإدارتها وتجديدها . . كل بنسبة قيمة الجزء الذي له في الدار ما لم يتفق على غير ذلك ، وليس بحسب الانتفاع الفعلي تجنباً لما يشهده تقدير الانتفاع الفعلي من منازعات ، بيد أن استنادنا للدكتور البدرأوي يوجب أن المشرع قرر قسمة هذه التكاليف والنفقات فيما بين الشركاء بنسبة قيمة العقارات المستفيدة من الأجزاء الشائعة (٢) .

وآخر مرتفق به وإنما توجد حقوق متساوية لجميع الشركاء على مجموع الشيء يباشرونها بوصفهم ملاكاً على الشيوع . بمعنى آخر فإن حق الارتفاق يفترض وجود عقار خادم وآخر مخدوم لكل منهما مالك مختلف بينما الوضع في الشيوع الإجباري غير ذلك إذ تكون الأشياء المملوكة بالشيوع المعدة لخدمة وانتفاع جملة العقارات مملوكة لملاك هذه العقارات ملكية غير مفرزة بحيث يكون لكل منهم على السواء الانتفاع بهذه العقارات المشتركة ويكل جزء منها بوصفه مالكا لا بوصفه صاحب حق ارتفاق . . ولهذه التفرقة أهمية كبيرة تظهر خاصة فيما يلي :

١ - أن حق الارتفاق ينقضي بعدم استعماله ١٥ سنة طبقاً للمادة ١/١٠٢٧ مدني في حين أن حق المالك على الشيوع لا يسقط بعدم استعمال أي أنه لا يسقط مهما مضت المدة على عدم استعماله .

٢ - تقضي م ١/١٠٢٣ مدني بأن لصاحب المقار المرتفق به الحق في طلب نقل الارتفاق إلى موضع آخر من المقار أو عقار آخر إذا كان الوضع الذي عين أصلاً بالارتفاق قد أصبح من شأنه أن يريد في عبء الارتفاق أو أصبح الارتفاق مانعاً من أحداث تجسينات في المقار المرتفق به وهذا الحكم لا يمكن تطبيقه في الشيوع الإجباري .

ويترتب على أن حق الشريك المالك للشقة أو الطابق في الأجزاء المشتركة حق ملكية شائعة شيوعاً إجبارياً هذه نتائج هي ذات النتائج التي تترتب على الفرق بين الشيوع العادي والإجباري .

١ - فمن ناحية - لما كانت القسمة غير ممكنة في الشيوع الإجباري ، فإنه لا يمكن طلب قسمة الأجزاء المشتركة في الدور المقسمة إلى شقق أو طوابق ، كما لا يمكن التصرف فيها مستقلة عن الشقة أو الطابق ذاته طبقاً للمادة ٢/٨٥٦ مدني في حين يجوز للشريك في شيوع عادي التصرف في حصته كيف شاء .

٢ - ومن ناحية أخرى ، فإنه لما كان الشيوع الإجباري دائماً ، فإن حق الشريك فيه أوسع منه في الشيوع العادي . بمعنى أنه يمكن للشريك في الشيوع الإجباري أن يجري تعديلات في الشيء المشترك بقصد تسهيل استعماله طالما أنه لا يفسد من تخصيص

(١) مذكرات في التنظيم القانوني للملكية للدكتور مصطفى الجمال طبعة ١٩٦٧ .

(٢) الدكتور البدرأوي - المرجع السابق - ص ١٢١ .

ومن أجل ذلك أيضا عنى الفقهاء بوضع أحكام تفصيلية تنظم هذا الحق .

تعريف حق التعلی :

يعرف الفقهاء حق التعلی بأنه حق لانسان في أن يعلو بناؤه بناء غيره على وجه الاستقرار والدوام بقى أو تهدم كل منهما .

ومن هذا التعريف يتبين :

- ١ - أن حق التعلی حق مقرر لشخص على بناء أو لبناء على آخر .
- ٢ - أن هذا الحق كما أنه نوع من الجوار فإنه كذلك نوع من حق القرار لأن حق القرار كما يكون على الأرض في صورة استئجار أرض للبناء عليها وهو ما يعرف بالحكر فإنه قد يكون على بناء وهو حق التعلی .
- ٣ - أن طبيعة هذا الحق تقتضي أن يظل بصفة دائمة مستمرة بقى البناء أو هدم . وملكية حق التعلی ترجع الى ذات الأسباب التي ذكرناها للملكية الطبقات والشقق .

طبيعة حق التعلی :

اختلف فقهاء الشريعة حول طبيعة هذا الحق ، ومرجع هذا الخلاف هو خلافهم حول طبيعة البناء هل هو عقار أم لا ؟

ولما كان حق التعلی حقا مقررًا لشخص على بناء أو لبناء على آخر ، والبناء ليس عقارا الا على رأى الملكية - فقد اعتبروا حق التعلی من حقوق الارتفاق اما غيرهم فقد اعتبروه حق انتفاع عيني ، وثمة فوارق بين التقديرين تتمثل فيما يلي :

- ١ - أن حق الارتفاق يكون دائما مقررًا على عقار ، اما حق الانتفاع فقد يتعلق بعقار أو بمنقول .
- ٢ - أن حق الارتفاق يكون مقررًا لعقار إذا قصرناه على حق الشرب والمجرى والمسيل والمرور ، فاذا جعلناه شاملا لحقوق الجوار فإنه قد يكون مقررًا لعقار وقد يكون لشخص ، واما حق الانتفاع فإنه دائما مقرر لشخص معين باسمه أو وصفه .
- ٣ - أن حق الارتفاق غير مؤقت بوقت ينتهي بانتهائه ، اما حق الانتفاع فله وقت ينتهي بانتهائه اما بالموت أو بانتهاء مدة الايجارة أو الاعارة مثلا .

٤ - هذا الحق - حق التعلی - يورث حتى عند الاحناف الذين لا يرونه مالا لأنه تابع للعقار .

٥ - وأخيرا - تنص م ٢/٨٥٨ على أنه (لا يحق للمالك أن يتخلى عن نصيبه في الاجزاء المشتركة للتخلص من الاشتراك في التكاليف المتقدمة الذكر وذلك لأن انتفاعه بالطابق أو الشقة غالبا ما يفترض الانتفاع بالأشياء المشتركة فيلزم للتخلص من هذه النفقات التخلي عن كل نصيبه المقرر في الدار بما يتبعه من اجزاء مشتركة .

القسم الثاني

التنظيم التقليدي للملكية الطبقات

في الشريعة والقانون

اولا - في الشريعة الاسلامية :

ذكرنا فيما تقدم أن الشريعة الاسلامية سبقت الى وضع تنظيم للملكية الطبقات ما يزال يطبق في كثير من التشريعات الوضعية لكثير من الدول الاسلامية حتى الآن منها القانون المدني المصري والقانون المدني العراقي واللبناني والسوري والاردني وغيرها . وبمقتضى هذا التنظيم يقرر لصاحب العلو حق في القرار على السفلى يسميه فقهاء الشريعة بحق التعلی ، ويرتب هذا الحق لصاحبه حقوقا ويحمله بالتزامات في مواجهة صاحب السفلى .

ويرجع اهتمام الشريعة الاسلامية بهذا النظام والعناية التي اولاه اياه فقهاؤه الى انه نوع من الجوار - ولقد جاءت الشريعة الاسلامية منظمة للجوار وحثت على اكرام الجار ليعيش الناس في آفة ومحبة من غير تباغض ولا شحنة ، وفي الحديث الصحيح عن الرسول صلى الله عليه وسلم انه قال « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره » وقال « لا يؤمن احدكم حتى يأمن جاره بوائقه » . ويقول فقهاء الشريعة ان الجوار نوعين : جوار علوى أو راسى وآخر جانبى .

اما الجوار العلوى فذلك هو حق التعلی ويقولون انه اقوى من الآخر لان الملك فيه ليس خالصا لصاحبه وانما يتعلق به حق الجار الآخر ، كما ان كلا منهما ينتفع بملك جاره بنوع من الانتفاع ، ذلك ان صاحب العلو اذ ينتفع بقرار بنيانه على السفلى فان صاحب السفلى ينتفع ايضا بالعلو اذ يمنع عنه الحرارة الشديدة في الصيف وتسرب الامطار في الشتاء .

من اجل ذلك يجب مراعاة كل منهما حق الآخر ،

اليه ، فإن مثل هذه الأشياء وأن لم تؤثر الآن فاتها
تؤثر بعد ذلك فيمنع منها والمنع ليس ضررا في ذاته
لأنه وإن منع من فعل فقد منع الآخر من فعل مماثل
له من أجله فالتكافؤ موجود بينهما »

أولا - التزامات صاحب السفل :

(أ) عليه ألا يقوم بأى عمل من شأنه إضعافه
تحمل البناء مثل أن يفتح فيه فتحات توهن البناء
وعليه أن يقوم بصيانيته والمحافظة عليه حتى يضمن
لصاحب العلو استمرار حقه في التعلو دون إلحاق
أى ضرر به .

(ب) وإذا هدم صاحب السفل بناءه أجبر على
إعادته لأنه تعدى على صاحب العلو بإزالة حق في
القرار على السفل الذى هدمه ، على ذلك تنص
المادة ٦٦ مرشد الحيران « إذا هدم صاحب السفل
سفله تعديا يجب عليه تجديد بنائه ، ويجبر على
ذلك » . وحينئذ يمكن لصاحب العلو أن يلجأ إلى
القاضى ليحجّر الآخر على إعادة بنائه ، فلو امتنع
صاحب السفل بعد ذلك وقام صاحب العلو ببنائه
بدلا عنه كان له أن يرجع عليه بما أنفق ، هذا إذا
بناه بأمر القاضى أو أذنه - أما لو بناه دون أن يرجع
إلى القاضى كان متبرعا فلا يحق له الرجوع بشئ »
فما إذا تهدم السفل وحده فلا يجبر صاحبه على
إعادة بنائه لأنه ليس متمديا وفي هذه الحالة إذا لم
يقم صاحب السفل بإعادة بنائه من تلقاء نفسه
وقام بذلك صاحب العلو على نفقته بدون إذن كان
له أن يطالب صاحب السفل بقيمة البناء وقت إعادة
وله حق منعه من الانتفاع به حتى يؤدي إليه تلك
القيمة لأنه لم يكن متبرعا بهذا العمل بل هو مضطر
إليه ليصل إلى حقه ، ولا سبيل إلى ذلك أمامه
إلا بهذا الطريق حيث لا يجبر على صاحب السفل
بل له أن يؤجر السفل بأذن القاضى ويستخلص حقه
من الأجرة (المادة ٦٧ مرشد الحيران) ، ويعلل
فقهاء الشريعة ذلك بأن صاحب العلو مضطر إلى
البناء حيث لا يجبر على صاحب السفل على البناء
أو على الإذن فكان صاحب العلو في هذه الحالة
مأذون له من الشرع بالبناء ، وأما إذا قام بالبناء بأذن
من صاحبه أو بأذن من القاضى كان له أن يرجع بكل
ما أنفق على صاحب السفل بالغا ما بلغ لأنه وكيل
عنه بمقتضى الإذن .

احكام حق التعلو في الفقه الاسلامى :

يرتب هذا الحق التزامات على صاحب السفل
وأخرى على صاحب العلو ، ومن المتفق عليه بين
الفقهاء أنه ليس لأحدهما التصرف في ملكه بما يضر
الآخر كأن يهدم صاحب السفل بناءه أو يفتح فيه
فتحات تضعف تحمل البناء ، أو يبني صاحب العلو
طبقة أو طبقات توهن السفل ، وقبل أن تفصل هذه
الالتزامات وتلك نود أن نشير إلى أن الفقهاء قسموا
التصرفات التى تصدر عن المالك ثلاثة أقسام :

١ - القسم الأول - تصرفات ضارة بيقين :

وهذه ممنوعة بالاتفاق فلو حصلت وترتب عليها
الضرر كان المتسبب فيها ضامنا لما لحق الآخر
من ضرر .

٢ - القسم الثانى - تصرفات لا تضر احدا بيقين :

كالاصلاحات المعتادة من وهن الجدران وتزيينها
بالورق الملون أو تركيب الثريات الكهربائية وتبديل
الأبواب والنوافذ ودق المسامير الصغيرة . . . وهذه
لا تمنع اتفاقا .

٣ - القسم الثالث - تصرفات تحتل الضرر وغيره :

مثل أن يفتح صاحب السفل نافذة في بعض
الحجرات أو يبني صاحب العلو حجرة للخدم أو
لفصل الثياب أو يضع متاعا كثيرا في إحدى الحجرات
قد يؤثر في السقف ، وهذا النوع يختلف الإمام
أبو حنيفة وصاحبه في جواز مباشرته ، فأبو حنيفة
يمنعه وصاحبه يجوزانه ، ومبنى الخلاف بينهما
أن أبى حنيفة نظر إلى كون حق الغير متعلقا بالملك
ومن ثم قيد تصرفه لأن ملكه ليس خالصا ، وبغا
لذلك فليس مباحا عنده إلا ما يتيقن عدم ضرره ،
وما عداه موقوف على رضا الآخر ، أما الصاحبان
فقد نظرا إلى أنه مالك ، والمالك يتصرف في ملكه
تصرفا مطلقا ما دام لا يضر غيره بيقين فهو ممنوع
مما يتيقن الضرر فيه وما عداه مباح له ، فالأصل
عند أبى حنيفة المنع ما لم يقد الدليل على عدم
الضرر ، والأصل عند الصاحبين الإباحة ما لم يقد
الدليل على الضرر فيمنع ، ورأى الإمام هو المختار
للفتوى - لأن هذا الملك وإن كان تاما لوقوعه على
المال رتبة ومنفعة إلا أنه عارضه تعلق حق الغير به ،
فوجب مراعاة الأمرين معا ، فيمنع من أن يفعل
ما يلحق الضرر بغيره بيقين ، وأما المشكوك فيه فإن
احتمال الضرر قد يؤدي إلى الضرر فيكون ذريعة

ثانيا - التزامات صاحب العلو :

وكما رأينا فان حق صاحب العلو مقيد ايضا بعدم الاضرار بالسفل ومن ثم فعليه الا يقوم بأى عمل من شأنه ائقال سقف الدار بما يجاوز طاقته ، اعمثلا لا يجوز له ان يبنى فوق علوه اذا كان ذلك يسبب ضررا للسفل (م ٦٨ مرشد الحيران) .
واذا هدم صاحب العلو علوه فالراجع انه لا يجبر على بنائه حيث لا ضرر يلحق صاحب السفلى من ذلك (الأستاذ أبو زهرة ص ١٠٢ و ١٠٤) .

هل يصح بيع حق التعلی ؟

من المتفق عليه ان هذا الحق يصح بيعه اذا كان البناء قائما لانه في هذه الحالة حق متعلق بالمال ، ولكن بعد انهزام البناء هل يصح بيع حق التعلی ؟ الفقهاء مختلفون حول الاجابة على هذا السؤال ، فالأحناف لا يجيزون ذلك لانه في نظرهم ليس مالا ولا هو متعلق بمال ، أما المالكية والحنابلة فقد أجازوا بيعه مطلقا في جميع الأحوال سواء أكان البناء قائما أم لا - بل أجازوا بيعه قبل ان يبنى السفلى غير انه يشترط في هذه الحالة تحديد مقدار ما سيبنى من السفلى ومقدار ما يبنى من العلو حتى لا يكون مثار نزاع فيما بين المتعاقدين فيما بعد .

ثانيا - في القانون :

كان التقنين المدني الملغى يعرف ملكية الطبقات في الصورة التي عرضناها في الشريعة الاسلامية ، نظام السفلى والعلو ، والتي رأينا فيها أن كلا من صاحب السفلى وصاحب العلو يكون مالكا لطبقة بنائه ملكية مفرزة حوائط وسقفا ونوافذ وأبوابا ، ويملك صاحب السفلى الأرض التي عليها البناء كله ، أما صاحب العلو فله حق القرار على السفلى ، وتبعاً لهذا التصوير نظمت المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ أهلى المقابلة للمواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ مختلط من القانون المدني الملغى احكام ملكية السفلى والعلو . وقد استبقى التقنين المدني الجديد ملكية السفلى والعلو هذه كما كانت في القانون الملغى ونقل منه التصوص الخاصة بالموضوع كما نقل عن القضاء المصرى ما اقره من المبادئ في هذا الشأن ، وجاءت المواد ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ منه منظمة لهذه الملكية .

وقد اشرنا فيما سبق انه ازاء ما أورده نصوص التقنين الحالى من تنظيم مزدوج للملكية الطبقات ، فان التنظيم العام هو اعتبار هيكل البناء ذاته وما يشمله من جدران خارجية وأسقف ملكاً مشتركاً ، الا أن هذه القواعد يجوز الاتفاق على عكسها في سندات الملك ، فاذا كان ذلك ونص في سندات الملك على أن الملكية تشمل الجدران المحيطة بها وسقفها اختلف التنظيم القانونى عن التنظيم العام السابق الذكر وأصبحنا بصدد نظام السفلى والعلو الذى يحكمه ما يكون للعلو على السفلى من حق القرار .
وحق القرار وان كان حقاً عينياً من حيث انه يرد على الشئ مباشرة الا انه يتضمن فرض التزامات على كل من صاحب السفلى لتمكين صاحب العلو من مباشرة حقه في القرار ، وصاحب العلو لتحديد مضمون حقه ، وتستعرض فيما يلى هذه الالتزامات في كل من القانون المدنى الملغى والجديد .

في القانون الملغى :

أولاً - التزامات صاحب السفلى :

١ - اجراء ما يلزم لمنع سقوط العلو : وقد كان نص المادة ٥٥/٣٤ يقول (يجب على مالك الأسفل من طبقات الأماكن اجراء الأشغال والعمارات اللازمة لمنع سقوط العلو المملوك لغيره) . فاذا امتنع عن اجراء العمارات المقتضية لحفظ العلو المذكور جاز الحكم عليه ببيع ما يملكه في المكان ، وعلى كل حال فللقاضى المعين للمواد الجزئية أن يأمر باجراء الاعمال الضرورية) فهذه المادة توجب على صاحب السفلى أن يقوم بالأعمال والترتيبات اللازمة في ملكه لمنع سقوط العلو سواء كان ذلك في الجدران المحيطة بطبقته أو في سقفها ، فاذا امتنع عن ذلك كان لصاحب العلو أن يلجأ الى القضاء الذى يجوز له أن يحكم ببيع السفلى .

ويدخل ضمن هذا الالتزام على صاحب السفلى ما أوجبه المادة ٥٧/٣٦ بقولها (على مالك الطبقة السفلى اجراء ما يلزم لصيانة السقف والأخشاب الحاملة له اذ انها تعتبر ملكاً له) ذلك لأن صيانة السقف لازمة أيضاً لمنع سقوط العلو ولحفظ كيانه

٢ - تجديد البناء في حالة انهزامه :

وهذا قيد خطير على الملكية ، اذ القواعد من المالك حر في ان يبقى في ملكه أو يمتنع من البناء ،

يطبق الجزء المنصوص عليه في المادة ٥٥/٢٤ أي أنه يحكم ببيع السفلى على صاحبه (١) .

في القانون المدني الحالي :

رأينا أن القاعدة العامة في القانون الحالي أن ملكية الطبقات لا تشمل على حقوق ارتفاق كما كان في القانون القديم ، ومن ثم أصبح لا يرد على الملكيات المفروزة في الدور المقسمة إلا تلك القيود الاتفاقية أو القانونية ، كما أنه قن التزامات الجوار فجعلها قانونية بعد أن كان لا مصدر لها إلا القضاء ، فنص على ذلك في المادة ٨٠٧ (١) - على المالك ألا يغلو في استعمال حقه إلى حد يضر بملك الجوار ، ٢ - وليس للجوار أن يرجع على جاره في مضار الجوار المألوفة التي لا يمكن تجنبها ، وإنما له أن يطلب إزالة هذه المضار إذا تجاوزت الحد المألوف على أن يراعى في ذلك العرف وطبيعة العقارات وموقع كل منها بالنسبة إلى الآخر والغرض الذي خصصت له ...)

وقد نظمت المواد ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ الأحكام المتعلقة بالسفل والعلو وهي تقابل تقريباً المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ من التفسيرين الملغى ، إذ لا تختلف عنها إلا بالنسبة لحالة امتناع صاحب السفلى عن تجديده عند السقوط فقد جنس المشرع الخلاف الذي كان قائماً حول هذه المسألة وقرر أنه يجوز لصاحب العلو في هذه الحالة أن يعيد بناء السفلى على نفقة صاحبه ..

أولاً - التزامات صاحب السفلى :

١ - القيام بالأعمال والترميمات اللازمة في ملكه لمنع سقوط العلو :

تنص عليه المادة ٨٥٩ بقولها (على صاحب السفلى أن يقوم بالأعمال والترميمات اللازمة لمنع سقوط العلو) ، (فإذا امتنع عن القيام بهذه الترميمات جاز للقاضي أن يأمر ببيع السفلى ويجوز في كل حالة لقاضي الأمور المستعجلة أن يأمر بإجراء الترميمات العاجلة) .

وعلى ذلك فإذا امتنع صاحب الطبقة السفلى عن تنفيذ هذا الالتزام كان لصاحب العلو أن يلجأ إلى القاضي الذي له أن يأمر ببيع السفلى ، على أنه إذا كان الأمر في حاجة إلى السرعة فإن لصاحب العلو

ولكن لما كان مصير الطابق العلوى مرتبطاً بمصير السفلى ، وليس من سبيل أمام صاحب العلو لكي يمارس حقه إلا مع وجود السفلى ، لذلك نصت المادة ٥٨/٣٧ على أنه (إذا سقط البناء يجب على مالك الطبقة السفلى تجديد بناء طبقته والا جاز بيع ملكه بالمحكمة) .

وقد حكم في ظل هذا التقنين بأن سقوط السفلى المحقق هو وحده الذي يلزم صاحبه بإعادة بنائه وبأن صاحب السفلى لا يخضع لحكم المادة ٥٨/٣٧ ما دام البناء قائماً تمكن تقويته حتى ولو كان بحالة تلف تستدعي إصلاحات سريعة (استكدرية المختلطة في ١١ نوفمبر ١٩١٦) (١) ، كما حكم بأن قصد الشارع من تكليف صاحب البناء بتجديد بنائه هو جعل ذلك البناء صالحاً لحمل الطبقة العليا بالحالة التي كانت عليها قبل السقوط دون زيادة فيها فلا يجوز لصاحب ركوب مكون من دور واحد أن يطلب من صاحب السفلى أن يجدد له بناء يقوى على تحمل ثلاث طبقات أو أربع (استئناف مصر ٢٦ مايو سنة ١٩٣١) كما حكم بأن صاحب العلو له الحق في حالة سقوط بناء السفلى وتجديده أن يطلب إبقاء ارتفاع البناء الجديد كما كان قبل السقوط إذا كانت له مصلحة في ذلك (استئناف مصر ٧ أبريل ١٩١٤) .

ثانياً - التزامات صاحب العلو :

١ - ألا يزيد في ارتفاع طبقته : كانت تنص على هذا الالتزام المادة ٥٦/٣٥ بقولها (لا يجوز لصاحب العلو من الأماكن أن يزيد في ارتفاع بنائه بحيث يضر بالبناء الأسفل) . وقياًساً لا يجوز أن يأتي أي عمل من شأنه أن يزيد في عبء السفلى .

٢ - أن يقوم بصيانة أرضية طبقته : وكانت تنص عليه المادة ٥٧/٣٦ (... على مالك الطبقة العليا صيانة أرضية طبقته من بلاط والأواح ، وعليه أيضاً إجراء ما يلزم لصيانة السلم من ابتداء الموضع الذي لا ينتفع به صاحب الطبقة السفلى) . ويثور التساؤل - ماذا يكون الحكم لو امتنع صاحب العلو عن إجراء الصيانة وخشى من ذلك وقوع ضرر ؟ لم تكن أحكام التقنين الملغى تتضمن اجابة لهذا السؤال ، ويرى بعض الفقهاء أنه في هذه الحالة

(١) مشار إليه في ملكية طبقات المساكن للمغازي يامش (١)

(أ) إذا كان الانهدام راجعا الى خطأ من صاحب السفلى انطبق حكم المادة ٨٦٠ سالفة الذكر لانه - كما يقول فقهاء الشريعة - تعدى على صاحب العلو بازالة حق القرار الذي للعلو .
(ب) إذا كان التهدم راجعا الى خطأ صاحب العلو ، فيدبى أن هذا الالتزام لا يقوم على صاحب السفلى بل ويلتزم صاحب العلو بالتعويض ، ولا يلزم صاحب السفلى باعادة البناء لسفله . فإذا قام صاحب السفلى ببناء سفله من تلقاء نفسه كان لصاحب العلو اعادة بناء علوه إذا كان قد أوفى التزامه بالتعويض .

(ج) أما إذا تهدم السفلى قضاء أو قدرا ، فلا يقوم ايضا هذا الالتزام على صاحب السفلى لانه ليس متعد ، وفي هذه الحالة إذا قام صاحب العلو باعادة البناء على نفقته بدون إذن كان له أن يطالب صاحب السفلى بقيمة البناء وله حق منعه من الانتفاع به حتى يؤدي إليه حقه لانه لم يتم بهذا العمل تبرعا وانما اضطرارا لكي يصل الى حقه ولا سبيل له الى ذلك الا بهذا الطريق حيث لا جبر على صاحب السفلى ، وأما إذا قام به باذن صاحبه أو باذن القاضي رجع عليه بجميع النفقات لانه وكيل عنه بمقتضى الاذن .

(د) إذا كان تهدم البناء في جزئه العلوى - فبالطبع لا يجبر على بنائه صاحب العلو اذ لا ضرر يلحق صاحب السفلى من ذلك .

ويلاحظ أن التقنين الحالي لم ينص على التزام صاحب السفلى بصيانة السقف ولا على التزام صاحب العلو بصيانة أرضية طابقه - وهذا يتمشى مع اعتبار قواعد الأرضيات من الاجزاء المشتركة (١)

ثانيا - التزامات صاحب العلو :

إذا كان مقتضى الحق في القرار أن يركز صاحبه على السفلى في بنائه فقد يكون حق القرار مطلقا بحيث يكون لصاحبه أن يزيد في بنائه فوق السفلى ما شاء ، وقد يكون مقيدا بارتفاع معين لا يتجاوزه ، ولكن في جميع الاحوال يتقيد حق صاحب العلو بعدم الاضرار بالسفلى ، فهذا هو المعيار العام أو القيد العام الذي جاء بالمادة ٨٦٦ مدنى حيث تقول (لا يجوز لصاحب العلو أن يزيد في ارتفاع بنائه

يستطيع أن يلجأ الى قاضى الامور المستعجلة ليأمر بإجراء الترميمات العاجلة . ولم ينص المشرع على حق صاحب العلو في طلب الاذن بالقياس بهذه الترميمات على نفقة صاحب السفلى بدلا من بيعه ، ولكن ذلك جائز له بمقتضى المادة ٢٠٩ مدنى في القواعد العامة التى تنص على أنه (فى الالتزام بعمل إذا لم يتم المدين بتنفيذ التزامه جاز للدائن أن يطلب ترخيصا من القضاء فى تنفيذ الالتزام على نفقة المدين إذا كان هذا التنفيذ ممكنا - ويجوز فى حالة الاستعمال أن ينفذ الدائن الالتزام على نفقة المدين دون ترخيص من القضاء) . فإذا كان قيام صاحب العلو بالترميم قد اقتضى تسليم السفلى اليه فان له طبقا للقواعد العامة فى الحبس أن يمتنع عن رده حتى يستوفى حقه .

٢ - تجديد البناء فى حالة انهدامه :

انص عليه المادة ٨٦٠ فتقول (إذا انهدم البناء وجب على صاحب السفلى أن يعيد بناء سفله فإذا امتنع جاز للقاضى أن يأمر ببيع السفلى الا اذا طلب صاحب العلو أن يعيد هو بناء السفلى على نفقة صاحبه) ، وفى الحالة الأخيرة يجوز لصاحب العلو أن يمنع صاحب السفلى من السكنى والانتفاع حتى يؤدي ما فى ذمته ، ويجوز له أيضا أن يحصل على إذن فى ايجار السفلى أو سكناه استيفاء لحقه) . ومع أن هذه المادة تقابل المادة ٥٨/٣٧ مدنى قديم الا انها حسمت خلافا كان قائما فى ظلها حيث أجازت لصاحب العلو أن يمنع صاحب السفلى من سكناه أو الانتفاع به حتى يوفيه حقه بل وأكثر من ذلك له أن يؤجر السفلى - باذن القاضى - ويستخلص حقه من أجرته أو يسكنه هو استيفاء لحقه ، وهذا ما تقرره أيضا الشريعة الاسلامية كما رأينا (م ٦٧ مرشد الخيران) . ولكن يلاحظ أن المادة ٨٦٠ سالفة الذكر تقول (إذا انهدم البناء) وهى فى ذلك لم تفرق بين ما إذا كان انهدام البناء يرجع الى خطأ صاحب السفلى أم الى خطأ صاحب العلو ، أم حدث قضاء وقدرا ، كما لم تفرق بين حالة الانهدام الجزئى للبناء وحالة انهدامه كله ولا شك أن الحكم يجب أن يختلف فى هذه القروض ، وحيث أن المشرع قد استمد احكام ملكية الطبقات من الشريعة الاسلامية - فضلا عن أنها أحد المصادر الهامة للقانون المدنى فانه يمكن الرجوع لاحكامها فى هذا الشأن وهى على ما رأينا تتلخص فيما يلى :

(١) الدكتور السيد الغازى فقرة ٥٦ هـ

ما يكون من البناء تابعا للشقة أو الطابق مثل حجرة الخدم والبدروم والمخازن بشرط أن تكون هذه المحلات مستقلة ومتميزة أما إذا لم يكن بالدار إلا بدروم واحد أو مخزن واحد فإنه يكون بالطبيع مشتركا بين الجميع (١) .

القيود الواردة على حق المالك :

لن نعود ثانية الى تكرار حق كل مالك على شقته أو طابقه فذلك ذكرناه من قبل واتضح أنه ليس حقا مطلقا بطبيعة الحال ، إذ ترد عليه القيود القانونية للمصلحة العامة وللمصلحة خاصة ، والقيود الاتفاقية كشرط عدم التصرف ، وقد استقر القضاء على اعتبار شروط عدم التصرف المتبادلة شروطا صحيحة إذا استندت الى باعث مشروع واقتصرت على مدة معقولة (٢) (المادة ٨٢٤ مدني) .

والقيود التي لها أهمية خاصة في موضوعنا هي تلك الناشئة عن التزامات الجوار - خاصة بعد أن قررها القانون في نص تشريعي ، ولم يكن لها من مصدر في ظل التقنين السابق إلا أحكام القضاء - وذلك لشدة التلاصق بين الأجزاء الخاصة في الدور المقسمة من ناحية وللعلاقات التي تترتب على الملكية المشتركة بين المالك من ناحية أخرى .

وبمقتضى التزامات الجوار هذه يكون المالك مسئولا إذا أحدث بجاره ملاحا ضارا يتجاوز مضار الجوار العادية ، بل وليس له أن يفرض على جاره هذه المضار العادية إلا إذا كان له في استعمال حقه منفعة جدية مشروعة وبشرط أن يقوم بكل الأعمال اللازمة لتخفيف هذه المضار (٣) .

تنص المادة ٨٠٧ مدني على أنه « على المالك ألا يغلو في استعمال حقه الى حد يضر بملك الجار ، وليس للجار أن يرجع على جاره في مضار الجوار المألوفة التي لا يمكن تجنبها وإنما له أن يطلب إزالة هذه المضار إذا تجاوزت الحد المألوف ، على أن يراعى في ذلك العرف وطبيعة العقارات وموقع كل منها بالنسبة الى الآخر ، والغرض الذي خصصت له ، ولا يحول الترخيص الصادر من الجهات المختصة دون استعمال هذا الحق » .

بحيث يضر بالسفل) ومن ثم لا يجوز لصاحب العلو أن يثقل ببناء المنزل بما يجاوز طاقته ولو لم يكن ذلك بالبناء فوقه ، كما أنه يلتزم بصيانة سطح أرضية شقته أو طبقته حتى لا يترتب على تلفها الاضرار بالمساعدة المكونة لسقف المنزل ويترتب على ذلك :

١ - لا يجوز له أن يبنى طابقا فوق علوه إذا نجم عن ذلك ضرر بالسفل وإن كان يحق له ذلك بشرطين :

(١) ألا يضر الغيب الناتج عن البناء الجديد بالسفل وأن تتحمل أساسات البناء (١)
(ب) ألا يكون في بناء الطابق الجديد مخالفة للوائح البناء ونظمه .

٢ - لا يجوز أن يزيد في ارتفاع علوه - دون أن يبنى طابقا جديدا - إذا كانت الزيادة في الارتفاع تضر بالسفل أو تخالف اللوائح أو تزيد على تحمل أساسات البناء .

القسم الثالث

التنظيم القانوني الجديد للملكية الطبقات

« الملكية المفروزة والشيوع الإجباري »

أولا - الملكية المفروزة في الدور المقسمة

الى شقق أو طوابق

بيان ما يعتبر ملكية مفروزة :

هناك معيار عام متفق عليه في هذا الصدد يحدد تلك الأجزاء بأنها أجزاء البناء المخصصة أو المعندة للاستعمال المنفرد (٢) وهي عادة الطبقات أو الشقق التي ينقسم اليها البناء وتشمل بالطبيع الحواجز الفاصلة بين الحجرات ، والأدوات الصحية ، وأنابيب المياه ، والغاز ، وأسلاك الكهرباء داخل الشقة أو الطيقة ، وكذلك الأخشاب والبلاط والأرضية وما قد تكسى به الجدران أو الأرضية ، والبواب الخارجى والأبواب الأخرى والنوافذ والشرفات (٣) وباختصار كل ما يعدها للسكنى أو ما تؤدان به .

كما يعتبر من الأجزاء المفروزة الخاصة بالمالك

(١) د. السيد المغازي فقرة ١٤٠ .

(٢) نقض مدني ٢٧ يونيو ٦٨ في الطعن ٢٤/٣٩٩ ق ١٩٩٠

أحكام النقض السنة ١٩ عدد ٢ ص ٢٢٢٢ قاعدة ١٨٢ .

(٣) د. السيد المغازي ص ٤٤ .

(١) السنيهوري ص ١٠١٥ .

(٢) د. مصطفى الجمال - المرجع السابق - ص ١٤٤ .

(٣) د. السنيهوري - ص ١٠١٩ .

طبقات الدار أو شققها المختلفة فانهم يعدون شركاء في ملكية الأرض وملكية أجزاء البناء المعدة للاستعمال المشترك بين الجميع . . . »

وقد ذكرت المادة بعد ذلك أمثلة للأجزاء المشتركة فقالت « . . . وبوجه خاص ، الأساسات والجدران الرئيسية والمداخل ، والأفنية ، والأسطح ، والمصاعد ، وقواعد الأرضيات . وكل أنواع الأنابيب إلا ما كان منها داخل الطبقة أو الشقة - كل هذا ما لم يوجد في سندات المالك ما يخالفه .

والشرع بذلك قد ضرب أمثلة لبعض الأجزاء الشائعة مكفيا بوضع معيار عام يربط بينها هو أن تكون مخصصة للاستعمال المشترك بين الجميع ، وهو في ذلك قد أحسن صنعا - إذ فضلا عن أنه لا يمكن حصر هذه الأجزاء فإنه قد احتاط لما يمكن أن يأتي به التطور من أشياء لم تكن تدور بخلد المشرع عند وضع التقنين أو لم يتضمنها النص ، فإذا حدث ذلك ظل النص مسارا للأحداث قابلا أن يحتوى كل ما يستجد من أجزاء .

ومن الملاحظ أن النص قد أغفل ذكر السلم مثلا بين الأجزاء الشائعة مع أنه قد ذكر المصعد وكلاهما ضروري للانتفاع بالعقار ، ولا خلاف الآن على أن السلم من الأجزاء المشتركة بما يلحق به من درابزين وأدوات إنارة أو سجاجيد خاصة به ، كما أغفل أيضا غرفة البواب ومحل سكنه والحديقة أو الحدائق المشتركة وأعلى المداخل ، وأغفل ذكر الأسوار وإن كانت تعتبر من الجدران الرئيسية ، وما قد يزدان به وجه الباب وكذا الأبواب والنوافذ المعدة للاستعمال المشترك .

والأصل أن تحدد سندات الملك الأجزاء الشائعة والأجزاء المفروزة في البناء وتشتمل على تقدير لقيمة الأجزاء المفروزة للاستعانة بها عند توزيع النفقات والتكاليف على الملاك وعند تحديد حصة كل منهم في الأجزاء الشائعة ، ويجوز أن يتفق الملاك في سندات إنشاء الملك على ذكر أجزاء أخرى غير التي جاء بها النص على أنها أجزاء شائعة ، كما يجوز استبعاد ما ذكر القانون أنه شائع والاتفاق على غير ذلك ، فالعبرة أولا بسندات الملك ثم يجيء بعد ذلك نص القانون .

وقد ذكرت المادة ٢/٨٥٦ أن « الحواجز الفاصلة بين شقتين تكون ملكيتها مشتركة بين أصحاب هاتين الشقتين » . وقياسا على ذلك فإن كل ما هو

ويتضح من هذا النص أن المالك لا يكون مسئولا إلا بشرطين :

- ١ - ضرر يصيب الجار .
 - ٢ - وغلو منه في استعمال حقه .
- والغلو يتصف به كل فعل يحدث ضررا غير مألوف للجار .

على أن تحديد ما يعتبر مباحا بين الجيران وما يعتبر غير مألوف من الأعمال ويرتب مسئولية فاعله أمر يقدره القضاء مراعى في ذلك ظروف المكان - ذلك أن من المضار ما قد يمكن اعتباره غير محتمل في بلد ما أو في حي ما بينما يعتبر مألوفاً وعادياً في مكان آخر ، وقد حكم في فرنسا بأن صاحب الطابق الأرضي ليس له أن ينشئ مصنعا للأواني الحديدية في طبقته نظرا لأن الضوضاء كانت تجعل السكنى في الطبقات العليا غير محتملة (١) - في حين رفضت محكمة ليسون في حكم لها (٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦) أن تحرم صاحب الطبقة من تشغيل أنواع في طبقته لأن صناعة النسيج كانت موجودة منذ زمن بعيد في الحي القسائمة به الدار وكانت تمارسها العائلات في مساكنها ، كما يراعى أيضا ظروف الزمان - إذ أن تكرار العمل والمدة التي يستغرقها والساعة التي يحدث فيها ، كل هذا له أهمية كبيرة ، بل وقد يدخل في الاعتبار أيضا ظروفًا خاصة بمن وقع عليه الضرر .

هذه هي الفكرة العامة التي يأخذ بها القضاء فيما يتعلق بالتزامات الجوار - وهناك العديد من الأحكام تتعلق بالجوار عموما وأمن باب أولى تنطبق على الدور المقسمة .

وقضلا عما ذكرنا - فإن من البديهي أن المالك يتحمل ما يخص شقته أو طبقته من تكاليف مثل مصاريف أبعادها للسكنى وصيانتها وتجميلها وأدخال ما يريده فيها من تعديلات وديكورات وكذلك الضرائب الخاصة بها . . . إلى غير ذلك .

ثانيا - الأجزاء المشتركة في الدور المقسمة

إلى شقق أو طوابق

بيان الأجزاء المشتركة :

وهنا أيضا وضعت المادة ١/٨٥٦ معيارا عاما لبيان الأجزاء المشتركة فقالت « إذا تعدد ملاك

(١) جريتريل ٢٦ أبريل ١٨٧٥ منشور اليه في السيد المغازي ن ٤١ هامش ١ .

القواعد المنظمة للملكية الشقة والطبقات ومن ثم يتعين مراعاته عند تفسير تلك القواعد (١) .

الرأي الثاني : ويقول أنصاره بأن تقدير قيمة الشقة أو الطبقة يجب أن يكون بحسب موقعها ومساحتها ، أما التغيرات الداخلية وما قد يكون بها من زينات فلا يعتد به ، وأساس ذلك لديهم أنهم يفرقون بين ما إذا كان تغير القيمة بفعل صادر من المالك أو بسبب اجنبى ، ففي الحالة الاولى ليس من العدل أن يتخذ مما يجريه المالك من تحسينات داخل شقته ذريعة لزيادة نصيب هذا المالك في التكاليف المشتركة ، أما في الحالة الثانية فإنه إذا طرأ تغير في موقع بعض الشقق وجب الاعتداد بهذا التغير فلو تصورنا شقة كانت عند البناء تطل على فناء داخلى أو على زقاق ثم جاءت البلدية وفتحت شارعاً كبيراً بحيث أصبحت الشقة تطل عليه فلا شك أن قيمة الشقة في هذه الحالة قد زادت ، ويجب أن يكون التقدير بما كانت عليه حالتها وقت تقسيم التكاليف وليس وقت البناء ، يؤيد ذلك أيضاً أن نص المادتين ٨٥٦ ، ٨٥٨ يقابل نص المادة ٦ من القانون الفرنسى الصادر سنة ١٩٣٨ والتي تعتمد بالموقع والتغيرات الخارجية عند تقدير قيمة الجزء الخاص بكل مالك (٢) .

الرأي الثالث : ويذهب مؤيدوه الى أن هذه التفرقة لا سند لها من القانون وإن حالة النصوص لا تسمح بإجراء أى تفرقة من هذا القبيل ، فما دام المشرع قد اخذ من قيمة الشقة أساساً لتقدير نصيب الشريك في الأجزاء المشتركة وفي التكاليف والنفقات ، فمن المحتم أن نعتد بهذه القيمة وقت النزاع ولو أدى ذلك إلى تغير نسبة نصيب الشريك في هذا الوقت عنها وقت إنشاء الملكية ويقولون أنه على الرغم من أن قيمة الجزء تظل في تغير مستمر متأثرة في ذلك بمختلف العوامل المؤثرة في قيمة نصيب كل منهم في الدار وخاصة وأن المالك الشريك يمكنه أن يشارك في نسبة ما هو مطلوب منه في كل مرة بحجة أن تعديلات أدخلت على شقة أو أخرى أدت إلى زيادة قيمتها وبالتالي إلى وجوب انقاص ما هو ملزم به ، ولكنهم يرون أن السبيل الوحيد للقضاء على ما يشبه الحل القانوني من منازعات

خاص ببعض الشقق دون بعضها يأخذ الحكم عنه ، كباب أو دهليز مثلاً خاص بشقتين .. الخ .

مقدار نصيب كل مالك في الأجزاء المشتركة :
حددت هذا النصيب المادة ٨٥٦/٢ مدنى بنسبة قيمة الجزء الذى له في الدار وذلك على خلاف ما يقضى به المادة ٨٢٥ في الشيوخ العادى من احتساب الحصص متساوية ما لم يتم الدليل على غير ذلك (١) . وقد جرت العادة - كما أشرنا - على أن تحدد سندات الملك هذا النصيب ، ولكن إذا لم تتعرض سندات الملك لذلك فإن نصيب كل مالك في الأجزاء المشتركة يكون بنسبة قيمة طبقته أو شقته كصرح نص المادة (٢) .

الوقت الذى يراعى في تقدير قيمة الشقة أو الطبقة :
وأبنا أن تحديد هذه القيمة على قدر كبير من الأهمية لأن المشرع قد اتخذها أساساً لتحديد نصيب كل مالك في الأجزاء المشتركة من الدار من جهة ، ولتحديد نصيبه في التكاليف والنفقات من جهة أخرى .

ومع ذلك فقد فات المشرع أن يحدد الوقت الذى يجب مراعاته عند تحديد تلك القيمة ، وهو أمر له أهميته العملية مما جعله محل خلاف بين الشراح ، وذهبوا فيه ثلاث مذاهب على النحو الآتى :

الرأي الأول : يرى أن العبرة في تقدير قيمة الجزء المفروز بوقت إنشاء البناء وتذكر هذه القيمة عادة في سندات الملك - ومن ثم لا تتغير بمضى الزمن بعد إنشاء الدار وبما قد يستتبع ذلك من استهلاك البناء ، كما أنها لا تتغير بالتغيرات الخارجية كأنشاء شارع أمام جانب من جوانب الدار أو إلغاء حديقة كانت أم جانباً آخر ، ولا بالتغيرات الداخلية كتجسين المالك لشفقة أو لطبقته من الداخل ، بل أن هذه القيمة تبقى ثابتة كما كانت وقت إنشاء الدار ، وذلك درءاً لما قد يثار من المنازعات بين الملاك كلما دعت الحاجة إلى تحديد نصيب كل منهم في الأجزاء أو التكاليف المشتركة وتجنب المنازعات بينهم أمر أساسى توخاه المشرع هدفاً له في وضع

(١) د. اسماعيل غانم - المرجع السابق - ص ٢٥٢ .

(٢) مد. السيد الغازي ف ١٨ ويقول أن هذا هو نفس حكم المادة ٦ من قانون سنة ١٩٣٨ الفرنسى الذى كان يستخلص من قبل من نص المادة ٦٦٤ مدنى فرنسى حيث كانت تجعل تكاليف الجدران الرئيسية على الملاك جميعاً بنسبة قيمة طبقة كل منهم أو شقته .

(١) السنهورى ص ١٠٢١ واسماعيل غانم ص ٢٥٦ .
(٢) الغازي فقرات ١٨ ، ٢٢ ، ٢٧ والسيدراوى الفقرات

يؤدي الى سلم المنزل ، اذ يترتب على استعمال عملاء المقيى لهذا السلم تزايد الحركة في فناء السلم فيضار من ذلك الملاك الآخري ، كما انه ليس للمالك الطابق العلوى ان يبنى فوقه طابقا آخر حتى ولو كانت جدران المنزل وأساساته من المتانة بحيث تتحمل زيادة ذلك العبء عليها اذ ان ذلك استعمال للأجزاء المشتركة في غير ما خصصت له . فالجدران والأساسات انما خصصت لتحمل عددا معيناً من الطبقات - ولكن الحق في إنشاء طوابق جديدة يكون للملاك جميعاً ينشئونها بأموال ونفقات مشتركة وتكون مملوكة بينهم على الشيوع (١) .

٣ - على ان الأمر يختلف بالنسبة للتحسينات فاذا كون الملاك اتحاداً فيما بينهم لإدارة الأجزاء الشائعة ، فانه لا يجوز لأي منهم في هذه الحالة ان يحدث تعديلاً في هذه الأجزاء الا بعد الحصول على اذن من الاتحاد بذلك وذلك مقتضى نص المادة ٨٦٥ مدنى حيث تقول ان للاتحاد (ان يأذن في إجراء أية أعمال أو تركيبات مما يترتب عليها زيادة قيمة العقار كله أو بعضه وذلك على نفقة من يطلبه من الملاك وبما يضعه الاتحاد من شروط وما يفرضه من تعويضات والتزامات أخرى لمصلحة الشركاء) وظاهر ان هذا النص لا ينطبق الا اذا كان الملاك قد كونوا اتحاداً فيما بينهم ، فاذا لم يكونوا قد اتفقوا على أى نظام للإدارة . وهذا جائز بمقتضى المادة ٨٦٢ ، فانه يلاحظ ان المادة ٨٢٩ مدنى الخاصة بإدارة الشيوع العادى تعطى للشركاء الذين يملكون ثلاث أرباع الأجزاء الشائعة ان يقرروا ادخال تعديلات تخرج عن حدود الإدارة المعتادة ، وللأقلية في هذه الحالة حق التظلم أمام المحكمة (٢) .

وخلاصة ما تقدم ان المالك يستطيع احدث أى تعديل في الأجزاء المشتركة بموافقة جميع الملاك ، أو بغير موافقتهم اذا توافرت الشروط الأربعة التى ذكرناها سلفاً ، أما بالنسبة لإجراء التحسينات فالأمر يختلف في حالة وجود اتحاد للملاك عنه في حالة عدم وجود أى نظام للإدارة ، فاذا وجد الاتحاد فانه يستطيع ان يقوم بإجراء التحسينات أو يأذن في اجرائها على نفقة من يطلب ذلك من الملاك بالشروط

واشكالات عملية هو ان يتفق الشركاء في مسندات المالك على تحديد نسبة نصيب كل منهم في الأجزاء المشتركة وفي التكاليف والنفقات بصفة نهائية (١) .

وتوخياً للهدف الذى رعى اليه المشرع من وضع القواعد المنظمة للملكية الطبقات بصفة عامة وهو تجنب مثل تلك المنازعات بين الشركاء فاننا نؤيد الراى الأزل الذى يعتد بوقف إنشاء البناء دون النظر الى ما قد يحدث من تغييرات خارجية أو داخلية أو غير ذلك .

حقوق الملاك بالنسبة للأجزاء المشتركة :

١ - فيما يتعلق بنطاق حق المالك في استعمال الأجزاء المشتركة فقد سجلت المادة ٨٥٧/١ ما استقر عليه الفقه والقضاء من قبل في هذا الشأن من ان « كل مالك في سبيل الانتفاع بالجزء الذى يملكه حر في ان يستعمل الأجزاء المشتركة فيما اعدت له على الا يحول دون استعمال باقى الشركاء للحقوقهم » .

٢ - وللمالك ان يحدث تعديلات في الأجزاء المشتركة طبقاً للمادة ٨٥٧/٢ دون حاجة الى موافقة بقية الملاك ولكن بشروط أربعة :

(أ) ان يتحمل وحده نفقات ما يجريه من تعديل .
(ب) ان يكون من شأن هذا التعديل ان يسهل استعمال الأجزاء المشتركة .

(ج) الا يغير هذا التعديل من تخصيص الأجزاء المشتركة .

(د) والا يلحق ضرراً بالملاك الآخري .

وتطبيقاً لذلك يجوز للمالك احدى الطبقات ان ينشئ في أحد الجدران الرئيسية داخل طبقته رفوفاً أو تجويفاً أو خزانة لحفظ الملابس أو مدفئة يفتح لها مدخنة داخل الجدر كما يجوز له ان ينشئ شرفات في طبقته أو يوسع نوافذها ، كل ذلك بشرط الا يترتب على هذه التعديلات ضرر بمتانة البناء أو تشويه لمظهره ، فليس من حقه مثلاً ان يضع على واجهة البناء - ولو في مواجهة طبقته - اعلانات مضيئة اذا كان ذلك من شأنه ان يشوه مظهر البناء أو يمنع الملاك الآخري من رؤية الطريق العام بسبب انعكاس الضوء ، وليس للمالك الطبقة الأرضية الذى يقوم باستغلال مقيى فيها ان يفتح في الجدار باباً

(١) ذ. اسماعيل خانم - المرجع السابق - ص ٢٥٢

هامش ١

(٢) د. السنهوري ص ١٠٢٣ هامش ١١ واسماعيل خانم

فقرة ٥٥١ هامش ١١ وأردن السيد القارى في ١١

(١) محند على مرقه - شرح القانون المدنى الجديد في حق

الملكية طبعه ١٩٤٠ جزء اول ص ٤٨٩ - ٤٨١

ما يثيره البحث في الانتفاع الفعلي ومقداره من منازعات بين الملاك .^(١)

حرمان الشركاء من حق التخلي :

قضت المادة ٢/٨٥٨ مدني بأنه (لا يحق للمالك أن يتخلى عن نصيبه في الأجزاء المشتركة للتخلص من الاشتراك في التكاليف المتقدمة الذكر) .^(٢)

ومع أن هذا الحكم يخالف القواعد العامة التي تقضي بجواز التخلص من الالتزام المبني على حق ميني بتخلي صاحبه عنه (١) إلا أن المالك هنا لا يستطيع التخلص من التزامه إلا بالتخلي عن كافة حقوقه ، بأن يتخلى عن ملكية الجزء المقرر وعن نصيبه الشائع في الأجزاء المشتركة . أما التخلي عن النصيب الشائع مع الاحتفاظ بالملكية المفردة فلا يجوز - إذ أن ذلك لا يتصور أصلاً بالنسبة للأجزاء المشتركة التي لاغنى عنها لوجود الشقة أو الطابق ذاته أو للانتفاع بها مثل نصيبه في الأرض أو في الجدران الرئيسية أو في السلم الذي يؤدي إلى طبقته أو شقته ، كما أنه بالنسبة للأجزاء المشتركة الأخرى التي يمكن التخلي عن نصيبه فيها بحسب طبيعتها والتي لا تلزم جتما لوجود الجزء المفرد للانتفاع به فإن المالك أيضاً لا يستطيع التخلي عن نصيبه فيها والعلة في ذلك هي تجنب المنازعات بين الملاك إذ أن مقتضى تخلي المالك عن نصيبه في أحد الأجزاء المشتركة أن يمتنع من استعماله ، ومن العسر في نفس الوقت فرض رقابة كافية لمنع المالك المتخلى من الاستعمال ومن شأن هذه الرقابة على أي الأحوال أن تثير منازعات مستمرة (٢) .

ثالثاً : إدارة الأجزاء الشائعة

لما كانت الأجزاء المشتركة شائعة بين جميع الملاك فإن إدارتها يمكن أن تتبع فيها القواعد العامة في إدارة المال الشائع ، فقد يتفق الملاك على وكيل عنهم لإدارتها وغالباً يكون هذا الوكيل هو البواب ، وقد يقوم أحد الملاك بالإدارة فعلاً فثبت له الوكالة ضمناً سكوت بقية الملاك مرتضين إدارته ، وإذا لم يكن هناك وكيل ، فالإدارة العادية تكفي فيها أغلبية الملاك على أساس قيمة الطبقات والشقق التي يملكونها ولهذه الأغلبية أن تعين مديراً وأن تضع

التي يضعها والتعويضات التي يفرضها لمصلحة الملاك وإذا لم يوجد اتحاد للملاك ، ولم يكن متفقاً على أي نظام للإدارة انطبق حكم المادة ٨٢٩ الخاصة بإدارة الشيوع العادي أي يلزم موافقة من يملكون ثلاثة أرباع الحصص لأجراء هذه التحسينات أو التعديلات .

الالتزامات والتكاليف المشتركة :

تنص المادة ١/٨٥٨ مدني على ما يأتي « على كل مالك أن يشترك في حفظ الأجزاء المشتركة وصيانتها وإدارتها وتجديدها - ويكون نصيبه في هذه التكاليف بنسبة قيمة الجزء الذي له في الدار مالم يوجد اتفاق على غير ذلك » .

وهذا النص صريح في أن تكاليف حفظ الأجزاء المشتركة وصيانتها وإدارتها وتجديدها عند الاقتضاء يساهم فيها جميع الملاك لأنهم جميعاً ينتفعون بالأجزاء المشتركة أو هي على الأقل معدة لانتفاعهم بها ، ويدخل في ذلك تكاليف ترميم الأجزاء الشائعة إذا احتاجت إلى ترميم ، وأصلاح المصعد ، ومصرفات الصيانة العادية من كنس ورش ، ونفقات تجديد ما يلزم تجديده من هذه الأجزاء كتجديد الباب العام للدار أو الآلة الرافعة للمياه ، ونحو ذلك . وتدخل أيضاً تكاليف المياه والكهرباء ومصرفات صيانة المصعد والسلم ، وأجور الأشخاص الموكلين بتعهد هذه الأجزاء الشائعة وبخاصة اجرة البواب ، والعوائد التي تجب عليها البلدية والضرائب وأقساط التأمين ... ومساهمة كل مالك في هذه التكاليف تكون بنسبة قيمة شقته أو طبقته في البناء كما هي مقدرة وقت انشاء البناء كما سبق القول - وهو نفس الأساس الذي تتحدد به حصته في ملكية الأجزاء المشتركة كما تقدم أيضاً - ولا غبرة في ذلك بالانتفاع الفعلي ، فامتناع أحد الملاك عن استعمال أي من الأجزاء المشتركة لا يعفيه من المساهمة في نفقاته - وقد يتفاوت الانتفاع الفعلي بين الملاك فتكون نسبة انتفاع أحدهم بأحد الأجزاء المشتركة أكبر أو أقل من نسبة الجزء الخاص به . مثل ذلك المصعد أو السلم الذي يتفاوت الانتفاع به بحسب ارتفاع كل طابق وبحسب عدد أفراد عائلة كل مالك ، فلا يعتد بهذا التفاوت وإنما يعتد بقيمة الطابق أو الشقة الخاصة بكل مالك ، وقد أراد المشرع بهذه القاعدة أن يتجنب

(١) السيد الغازي ف ٦٧ - محمد علي مرقه ص ٢٤٢ .

(٢) السنهوري ص ١٠٢٦ وما بعدها واسماعيل غانم

ص ٢٥٤ ، المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى جزء ٤ ص ٨٦ .

ويجب لتكوين هذا الاتحاد اجماع الملاك على تكوينه ، اذ ان سلطاته اوسع من سلطات المدير العادي للمال الشائع كما سبق الذكر ، ويكون جميع الأعضاء - ماداموا قد اجمعوا على انشائه - اعضاء فيه .

الفرض من تكوين الاتحاد :

من اهم اغراض تكوين اتحاد بين الملاك هو انه طبقا للمادة ٨٦٣ مدني (يفسح بموافقة جميع الأعضاء نظاما لضمان حسن الانتفاع بالعقار المشترك وحسن ادارته) . كما يجوز ان يكون الفرض من تكوين الاتحاد هو بالذات الحصول على بناء متعدد الشقق والطوابق يبنيه الاتحاد او يشتريه ، ثم يوزع وحداته على الأعضاء حسبما جاء في المادة ٢/٨٦٢ وفي هذا كما ذكرنا في المقدمة تشجيع كبير على الاكثار من الملكية المشتركة للدور المخصصة الى شقق او طبقات اشد ما تكون حاجة اليه في وقت اشتدت فيه أزمة المساكن .

طبيعة اتحاد الملاك :

يعتبر اتحاد الملاك جمعية لها شخصية معنوية (١) . اذ انه يضم جميع الملاك في البناء الواحد لفرض غير الحصول على ربح مادي بل هو ادارة الاجزاء الشائعة في البناء لمصلحة جميع الأعضاء ، او توزيع ملكية اجزاء العقارات التي يبنوها او يشتريها على الأعضاء . وليس هذا او ذاك عمل تجاري في شيء (٢) ، كما ان شأنه شأن أية جمعية ، يتمتع بشخصية معنوية ويدل على ذلك ما ياتي :

١ - انه يتعامل في الحياة المدنية باعتباره شخصا ، فكل قرض يمنحه لاحد الأعضاء يكون مضمونا بامتياز لمصلحة الاتحاد باعتباره شخصا معنويا على الجزء المميز الذي يملكه العضو الشريك وعلى الاجزاء الشائعة وذلك طبقا للمادة ٨٦٦ مدني .

٢ - ان للاتحاد حق التقاضي ، ويمثله امام القضاء مأمور الاتحاد حتى في مخاصمته الملاك الشركاء اذا اقتضى الامر (المادة ٢/٨٦٦ مدني) .

نظاما للادارة للاجزاء الشائعة وكيفية الانتفاع بها طبقا للمادة ٨٢٨ مدني - اما الادارة غير العادية فلا بد فيها من اقلية ثلاثة ارباع الانصبة والاقلية ان تتظم من قرارات هذه الاقلية الى القضاء طبقا للمادة ٨٢٩ مدني .

ولكن نظرا لطبيعة الملكية المشتركة في الشقق والطبقات ، وكونها شائعة شيوعا اجباريا دائما لا يجوز فيه طلب القسمة ، ودعوا لكل نزاع محتمل بين الملاك نتيجة تطبيق القواعد العامة في ادارة المال الشائع ، فقد كفل القانون للملاك الطبقات او الشقق ان يكونوا منهم اتحادا لادارتها وذلك اذا رغبوا في الانتفاع بما خوله القانون للاتحاد في ادارة الاجزاء المشتركة من سلطات اوسع وتيسيرات اكثر مما يكون عليه الامر لو انهم اقتصروا على تطبيق القواعد العامة في ادارة المال الشائع ، وقد اورد المشرع الاحكام المتعلقة بادارة الاجزاء المشتركة عن طريق اتحاد الملاك في المواد ٨٦٢ - ٨٦٩ مدني على منوال ما جاء في قانون ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٨ في فرنسا ، وذلك على التفصيل الآتي :

تكوين اتحاد الملاك :

تنص م ٨٦٢ على انه « حينما وجدت ملكية مشتركة لعقار مقسم الى طبقات وشقق جاز للملاك ان يكونوا اتحادا فيما بينهم » .

« ويجوز ان يكون الفرض من تكوين الاتحاد بناء العقارات او مشتراها لتوزيع ملكية اجزائها على اعضائها » .

ويقابل هذا النص م ٧ من ق ٢٨ يونيو ١٩٢٨ الفرنسي ولكنه يجعل تكوين الاتحاد امرا جوازيا للملاك في حين ان النص الفرنسي يحتم ذلك بل ويجعلهم اعضاء في اتحاد يحكم القانون ، ويرجع هذا الخلاف الى ان القانون المصري قد نظم الشيوخ العادي بحيث كفل للاغلبية حق الادارة - فلم تكن هناك ضرورة ملحة الى جعل اتحاد الملاك اجباريا كما هو في فرنسا اذ لا بد هناك من اجماع لادارة المال الشائع (١) .

(١) السنهوري من ١٠٢٧ هامش ٢ ، اسماعيل فاهم ف ١٥٤

من ٣٦٠

(٢) منحدر على غرضه من ٤٩١ ولا يغير من هذا النظر ان لاتحاد الملاك تنظيم خاص يختلف عن تنظيم الجمعيات بوجه عام اذ لا يشترط ان يكون له نظام مكتوب او مجلس ادارة بل يكفي ان يكون له مأمور وتتخذ قراراته باغلبية الملاك جميعا وليس باغلبية العاضرين .

(١) السنهوري من ١٠٢٧ هامش ٢ ، اسماعيل فاهم ف ١٥٤

هامش ٢ ويخالف في الرأي محمد علي عرفه ف ٢٤٨ من ٤٩٠ فيقول انه لا يجد مبررا للخيدة من نظام القانون الفرنسي في هذا الشأن الذي نقله منه المشرع المصري هذا النظام خاصة وان تكوين الاتحاد هو الرسيطة الوحيدة لحسم الاشكالات المختلفة التي تنشأ من ملكية الطبقات ويدونه يستلزم الامر اجماع الشركاء لتقرير كثير من الامور التي تدخل في سلطة الاتحاد .

المصرى له ما يبرره ، ذلك ان اللائحة توضع لإدارة الأجزاء الشائعة إدارة معتادة أو غير معتادة على السواء ، ولما كانت القرارات الفردية التي يتخذها الاتحاد في الإدارة غير المعتادة تكفى فيها الأغلبية (م ٨٦٤) فقد وجد المشرع من الأحوط أن يشترط الاجماع في اللائحة المستقرة الدائمة للإدارة المعتادة وغير المعتادة على السواء حتى لا يتيسر تعديلها في أى وقت تريده الأغلبية اذا بدا لها اتخاذ قرار فردى يخالف اللائحة بأن تبدأ تعديل اللائحة ثم تتخذ القرار الفردى الذى تريده بعد هذا التعديل (١) .

ومن البديهي أن تتضمن اللائحة تحديد كافة الأمور المتعلقة بإدارة الأجزاء الشائعة في البناء والشروط الواجب توافرها لاتخاذ القرارات وطريقة التصويت عليها وسلطات المأمور ومجلس الإدارة والشروط الواجب توافرها لتعديل اللائحة نفسها اذا دعت الحاجة الى غير ذلك من الأمور (٢) .

فاذا وضع الاتحاد لائحة تنظيمية على الوجه المتقدم فانها تسرى على جميع الملاك بطبيعة الحال وهم أعضاء في الاتحاد ، كما تسرى على الخلف العام والخلف الخاص للمالك فاذا توفى حل وورثته محله واصبحوا أعضاء مكانه في الاتحاد وتسرى عليهم اللائحة التي وافق عليها مورثهم ، واذا باع طبقته أو شقته حل المشتري محله في عضوية الاتحاد وفي التقيد باللائحة التنظيمية ، ولكن يجب بالطبع أن يكون . الخلف الخاص عالما بوجود هذه اللائحة وقت انتقال الملكية اليه من سلفه حتى تسرى في حقه (م ١٤٦ مدنى) بل يرى البعض أنه يشترط لسريان اللائحة على الخلف الخاص أن تشهر بطريقة التسجيل وقد اشترطت المادة ٨ من قانون ١٩٣٨ الفرنسى تسجيل اللائحة حتى تكون ملزمة للخلف الخاص (٣) ، في حين يرى البعض الآخر أنها تسرى على خلفاء الشركاء جميعا سواء كان الخلف عاما او خاصا ، طبقا لحكم المادة ٢/٨٢٨ الخاصة باللائحة التي توضع لإدارة الشيوخ العادى فضلا فلا يشترط تسجيلها اذا كانت قاصرة على مجرد تنظيم الانتفاع والإدارة وعلى العكس يجب تسجيلها اذا كانت تمس نطاق الملكية ذاتها بأن حددت الأجزاء المشتركة والأجزاء المقررة تحديدا يختلف عن التحديد الذى اتبعه المشرع في المادة ٨٥٦ مدنى (٤) .

ولا تستقيم نسبة هذه الحقوق للاتحاد الا على اساس اعتباره شخصا قانونيا ، وتبعاً لذلك تكون له ذمة مالية مستقلة .

ولكن الاعتراف للاتحاد بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة لا يعنى أنه يعتبر مالكا للبناء ، فان ملاك البناء بأكمله هم اصحاب الشقق والطبقات يملكون بعضه مفرزا وبعضه شائعا على ما رأينا ، وتقتصر ذمة الاتحاد على الاشتراكات التي قد يلتزم الأعضاء بدفعها طبقا لللائحة التنظيمية ، وما قد يجمعه من الأعضاء للانفاق منه على إدارة الأجزاء المشتركة ، وكذلك القروض التي قد يحصل عليها لأغراض أعضائه .

اللائحة التنظيمية :

تنص المادة ٨٦٣ مدنى على أن (للاتحاد أن يضع بموافقة جميع الأعضاء نظاما لضمان حسن الانتفاع بالعقار المشترك وحسن إدارته) .

ومفهوم النص أن وضع النظام أو اللائحة التنظيمية أمر اختياري للاتحاد ، فهو يستطيع أن يقوم به ويستطيع أن يكتفى باتخاذ قرارات فردية ملزمة في كل حالة على حدة طبقا للمادة ٨٦٤ على ما سيجيء .

ولكنه اذا وضع لائحة ، فانه يجب أن يتقيد بها ولا ينحرف عنها ، لذلك اوجب المشرع أن توضع بموافقة جميع الملاك الأعضاء في الاتحاد ، ومن ثم فلا يجوز تعديلها أيضا الا بموافقة جميعهم ، وقد كان هذا مثار نقد بعض الشراح (١) بقولهم أنه تكفى الأغلبية لوضع نظام للإدارة وحسن الانتفاع بالمال الشائع في الشيوخ العادى طبقا للمادة ٢/٨٢٨ فكيف يتطلب المشرع الاجماع في وضع لائحة لإدارة الأجزاء الشائعة . في الدور المقسمة ؟ وكان يجدر بالمشرع أن يراعى القواعد العامة في الشيوخ وخاصة انها وإجبة التطبيق على ملكية الشقق والطبقات اذا لم يتفق الملاك على تكوين اتحاد فيما بينهم ، وليس من المقبول أن يترتب على تكوين الاتحاد انتقاص من سلطات الأغلبية ، ومن ناحية أخرى فان القانون الفرنسى نفسه الذى نقل عنه هذا النظام ينص على أن لنقابة الملاك بأغلبية خاصة - ثلاثة أرباع الانصبه فضلا عن نصف عدد الملاك على الأقل - أن تضع لائحة للانتفاع بالعقار المشترك وأن تعدل في اللائحة التي تم الاتفاق عليها بين الملاك جميعا (م ٩ من ق ٢٨ في فرنسا) ولكن يرد على ذلك بأن مملك المشرع

(١) السهوى ص ١٠٣٠

(٢) محمد على عرقه ق ٢٤٩ ص ٢٩٢ هامش ا .

(٣) د. اسماعيل غانم ص ٢٦٢ ق ١٥٦ .

(٤) د. اسماعيل غانم ق ١٥٦ ص ٢٦٢ هامش ا .

سلطات الاتحاد واختصاصاته :

أولاً - الإدارة : تنص المادة ٨٦٤ مدني على أنه « إذا لم يوجد نظام للإدارة أو إذا خلا النظام من النص على بعض الأمور ، فإن إدارة الأجزاء المشتركة تكون من حق الاتحاد ، وتكون قراراته في ذلك ملزمة ، بشرط أن يدعى جميع ذوى الشأن بكتاب موصى عليه إلى الاجتماع وأن تصدر القرارات بأغلبية الملاك محسوبة على أساس قيمة الانصبه) . ويلاحظ على هذا النص ما يلي :

١ - أنه لم يفرق بين أعمال الإدارة العادية وغير العادية على ما رأينا ، ففي الحالتين يتخذ الاتحاد قراراته بنفس الأغلبية وتكون ملزمة لجميع الملاك من وافق منهم ومن لم يوافق ، وهذه ميزة كبرى من قيام الاتحاد ، فهو بأغلبية عادية يستطيع أن يدير الأجزاء الشائعة في العقار إدارة معتادة أو غير معتادة .

٢ - أن الاتحاد يتخذ قرارات فردية في كل مسألة تعرض على حدة إذا لم يضع لائحة تنظيمية يسير عليها في إدارته للأجزاء الشائعة أو إذا خلت اللائحة من نص في المسألة المعروضة .

٣ - أنه يشترط لصحة القرارات الفردية التي قد يتخذها الاتحاد ما يلي :

(أ) دعوة جميع الملاك إلى حضور الاجتماع بكتاب موصى عليه ومن ثم فلا يكفي خطاب عادي أو مجرد دعوة شفوية .

(ب) أن يصدر القرار بأغلبية جميع الملاك من حضر ومن لم يحضر بحسب قيمة الانصبه فلا تكفي أغلبية الحاضرين .

وفيما يلي تسرد مثالين على أعمال الإدارة أولهما إدارة معتادة وثانيهما إدارة غير معتادة :

١ - التأمين على البناء وإجراء التجسينات :

فللإتحاد بمقتضى سلطته في الإدارة أن يقرر بأغلبية الملاك تأمين البناء - الأجزاء المفروزة والأجزاء الشائعة على السواء . من خطر الحريق أو أي خطر آخر مثل أخطار ما قد ينجم عن المصعد من حوادث سواء كان تأميناً من المسؤولية أو من الأضرار ، وفي مسيل ذلك له أن يفرض أن يتحمل الأعضاء أقساط التأمين كل بنسبة قيمة ما يملك ويعقد الإتحاد هذا

التأمين لمصلحة الأعضاء الذين يستفيدون منه كل يقدر حصته ، كما أن الإتحاد هو الذي يستحق مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن منه (١) .

كذلك يستطيع الإتحاد أن يقرر القيام بأعمال أو تعديلات في البناء كله أو بعضه في الطبقات المفروزة أو في الأجزاء الشائعة ، بما يترتب عليه زيادة في قيمة البناء كله أو بعضه وذلك بنفس الأغلبية ، فيستطيع مثلاً أن يقرر بناء طبقة جديدة إذا كانت الطبقة القائمة غير كافية لاستغلال الأراضي الواسعة التي أقيم عليها البناء ، ويقرر في سبيل ذلك أن يقترض أو يرهن البناء ضماناً للقرض ، وتعتبر الطبقة الجديدة ملكاً شائعاً لجميع ملاك الطبقات يديرها الإتحاد ويستغلها ويسدد من غلتها القرض أولاً ثم يقسمها على الأعضاء كل بنسبة حصته في الطبقة الجديدة ، وله مثلاً أن يقرر إقامة مصعد في البناء فإذا لم تتوافر الأغلبية اللازمة للقيام بهذه الأعمال ، وأراد أحد الملاك أن يقوم بها هو على نفقته جاز للإتحاد بنفس الأغلبية أن يأذن لهذا المالك في القيام بالعمل على نفقته الخاصة ، وذلك وفقاً للشروط التي يحددها الإتحاد كأن يفرض على الطالب تعويض سائر الملاك من حرمانهم من الانتفاع ببعض الأجزاء المشتركة مائناً القيام بالأعمال المطلوبة (٢) .

تنص على ذلك المادة ٨٦٥ مدني بقولها (للإتحاد بأغلبية الأصوات المنصوص عليها في المادة السابقة ، أن يفرض أي تأمين مشترك من الأخطار التي تهدد العقار أو الشركاء في جملتهم ، وله أن يأذن في إجراء أية أعمال أو تركيبات مما يترتب عليها زيادة في قيمة العقار كله أو بعضه وذلك على نفقة من يطلب من الملاك وبما يضعه الإتحاد من شروط وما يفرضه من تعويضات والتزامات أخرى لمصلحة الشركاء .

٢ - منح قروض للأعضاء مضمونة بحق امتياز :

للإتحاد أن يمنح قرضاً لأحد الشركاء لتمكينه من القيام بالتزاماته حسبما تنص المادة ٨٦٩ بقولها « كل قرض يمنحه الإتحاد لأحد الشركاء ، لتمكينه من القيام بالتزاماته يكون مضموناً بامتياز على الجزء المفروز الذي يملكه وعلى حصته الشائعة في الأجزاء المشتركة من العقار - وتحسب مرتبة

(١) السنهوري ص ١٠٢٢ - مجموعة الأعمال التحضيرية

ص ٦ من ١٨٢ .

(٢) السنهوري ص ٢٤٤ - أشماميل غانم ص ١١٥

هامش ٢ .

وقد واجهت المادة ٨٦٨ هذه الحالة فقالت :

١ - إذا هلك البناء يحرق أو بسبب آخر ، فعلى الشركاء أن يلتزموا من حيث تجديده ما يقرره الاتحاد بالأغلبية المنصوص عليها في المادة ٨٦٤ مالم يوجد اتفاق يخالف ذلك .

٢ - فإذا قرر الاتحاد تجديد البناء خصص ما قد يستحق من تعويض بسبب هلاك العقار لأعمال التجديد دون إخلال بحقوق أصحاب الديون المقيدة .

ومن الواضح أن أغلبية الملاك محسوبة على أساس قيمة الأنصبه هي التي تقرر ما تراه بشأن تجديد البناء أو عدم تجديده ، ويكون قراراً ملزماً لسائر الشركاء ، فإذا قررت تجديد البناء فإن الاتحاد يقوم بالتجديد نيابة عن الأعضاء ويخصص لذلك ما قد يترتب على الهلاك من تعويض أو مبلغ تأمين أو مقابل نزع ملكية أو مساعدة تقدمها الدولة ويكمل الأعضاء من مالهم الخاص ما عسى أن ينقص كل نسبة حصته .

على أنه يلاحظ بالنسبة لحصة كل شريك قيمة قد يترتب على الهلاك من تعويض أو خلافه ما يلي :

١ - أنها مخصصة لتجديد البناء ، والتزام كل مالك بالاشتراك في نفقات التجديد مضمون بامتياز على هذه الحصة (١) .

٢ - هذا الامتياز يأتي في المرتبة التالية بعد حقوق أصحاب الديون المقيدة على العقار قبل هلاكه ، فإذا كانت هناك حقوق مقيدة على بعض الشقوق أو الطبقات كرهن رسمي أو رهن حيازي أو حق اختصاص أو حق امتياز استوفى الدائنون أولاً حقوقهم مما آل إلى أصحاب الشقوق نتيجة الهلاك ثم خصص ما يتبقى بعد ذلك منه لأعمال التجديد - بالإضافة إلى ما يكمل به الشركاء من أموالهم الخاصة . فإذا عجز أحد الشركاء عن دفع نصيبه في تكاليف التجديد لأي سبب كان جاز للاتحاد أن يقرضه ما يستعين به على الوفاء بالتزامه كما قدمنا ، أو يقنعه ببيع حقه في البناء لشخص آخر يحل محله في البناء الجديد والأجاز للاتحاد أن يعفيه من التزام بالمساهمة في تجديد البناء فيرد إليه ما عسى أن يكون متبقياً له من حق ويجدد البناء لحساب باقي الملاك دونة (٢) .

هذا الامتياز من يوم قيده « ويلاحظ على هذه المادة ما يلي : -

١ - أنها تفترض وجود مال خاص للاتحاد بمنح منه هذه القروض .

٢ - أنها لا تنص على أغلبية معينة لصدور القرار الخاص بمنح القرض والظاهر أنه لا يجوز إلزام أي مالك بالمساهمة في مبلغ القرض بغير رضاه ولو بقرار يصدر بالأغلبية (١) .

٣ - أن هذا القرض الذي يمنحه الاتحاد للمضو الشريك لتمكينه من القيام بالتزاماته هو الذي جعله القانون مضموناً بحق امتياز على الشقة أو الطبقة المملوكة للمقترض وما يتبعها من حصة شائعة في الأجزاء المشتركة - فهذا الامتياز إذن ليس مقرراً لأي قرض آخر قد يمنحه الاتحاد لغير هذا القرض (٢) .

٤ - لما كان حق الامتياز هذا مقرر على عقار فإنه يجب قيده وتحسب مرتبته من تاريخ قيده .

٥ - أن هذه المادة أقل حماية للاتحاد من المادة ١١ المقابلة لها في القانون الفرنسي الصادر سنة ١٩٣٨ ذلك أنها لا تجعل الامتياز إلا للقرض الذي يمنحه الاتحاد لأحد الشركاء لتمكينه من القيام بالتزاماته ، فإذا كانت هذه الالتزامات تكاليف مشتركة يجيب الوفاء بها وكان المدين الشريك سيء النية فلم يقبل القسرس وفي نفس الوقت رفض الوفاء بنصيبه في التكاليف المشتركة أو كان معسراً لم يكن أمام الاتحاد إلا مقاضاته واستصدار حكم ضده كأي دائن عادي ، إذ أن القرض فقد ولائده فيه من رضا الشريك أما النص الفرنسي فقد جعل وفاء المالك بنصيبه في التكاليف المشتركة مضموناً بامتياز للاتحاد المالك وليس ذلك القرض الذي يمنحه الاتحاد للمالك ليقيم بهذا الوفاء (٢) .

ثانياً - تجديد البناء عند هلاكه :

فالبناء قد يحتاج إلى تجديد لهلاكه كلياً أو جزئياً - بسبب الحريق أو بكارثة عامة أو غارة جوية أو قصف مدفعي أثناء الحرب ، أو لنزع ملكيته للمنفعة العامة ، إلى غير ذلك أو بسبب قدمه .

(١) اسماعيل غانم قر ١٦١ من ٢٦٦ وقانون السنهوري ١٠٢٥ من ١٠٢٥ .

(٢) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ١ من ١٨٤ « إما إذا على القرض لقرض آخر فلا يكون ممتازاً »
(٣) الفاضل ف ١٨ من ١١٩ « ملكاً »

(١) اسماعيل غانم من ٢٦٧ .

(٢) السنهوري من ١٠٢٨ وقانون معبد على مرقه ١٠٢٨ .

مأمور اتحاد الملاك :

يعتبر مأمور الاتحاد الأداة التنفيذية لقراراته ،
وقد بينت المادة ٨٦٦ طريقة تعيينه فنصت على أن
(يكون للاتحاد مأمور يتولى تنفيذ قراراته ويعين
بالأغلبية المشار إليها في المادة ٨٦٤ ، فان لم تتحقق
الأغلبية عين بأمر يصدر من رئيس المحكمة الابتدائية
الكائن في دائرتها العقار بناء على طلب أحد الشركاء
بعد اعلان الملاك الآخرين لسماع أقوالهم) .

ويلاحظ أن النص قد جعل تعيين المأمور بأمر
من رئيس المحكمة طريق احتياطي لا يجوز الالتجاء
إليه إلا إذا تعذر الطريق الأصلي ، ولذلك لا يكفي
لقبول الطلب الذي يقدم لرئيس المحكمة بتعيين
المأمور أن يثبت الطالب عدم وجود مأمور للاتحاد
بل يجب أن يثبت أيضا أن الاتحاد قد دعى لتعيين
مأمور فلم يسفر الاجتماع عن نتيجة (١) .

ومن البديهي أن الأمر الصادر بتعيين المأمور
يكون صحيحا حتى ولو لم يحضر بعض الملاك ولم
تسمع أقوالهم رغم اعلانهم .

ويحدد أجر المأمور القرار أو الأمر الصادر
بتعيينه (م ١/٨٦٧) ويمكن إعادة النظر فيه بالنقص
أو الزيادة من الجهة التي حددته حسب الأحوال ،
ويدخل الأجر ضمن التكاليف المشتركة للبناء .

وفيما يتعلق بعزل المأمور تقرر المادة ٨٦٧/٢
أنه يجوز عزل المأمور (بقرار تتوافر فيه الأغلبية
المشار إليها في المادة ٨٦٤ أو بأمر يصدر من رئيس
المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار بعد اعلان
الشركاء لسماع أقوالهم في هذا العزل) ، وكما يجوز

عزل المأمور يجوز للمأمور أن يتنحى عن القيام
بالوكالة الموهودة إليه ، شأنه في ذلك شأن أي وكيل .
وليس من الضروري أن تكون الجهة التي قامت
بالتعيين هي التي تتولى العزل حيث تقول المذكرة
الإيضاحية في ذلك (ويجوز عزل السند بك (المأمور)
بالأغلبية أو بأمر القاضي أيا كانت طريقة تعيينه (٢) .

اختصاصات وسلطات المأمور :

١ - مهمة المأمور الرئيسية هي تنفيذ قرارات
الاتحاد التي يصدرها بالأغلبية المقررة بالقانون
أو بنصوص اللائحة .

٢ - وعليه أن يقوم من تلقاء نفسه بكل ما يلزم
لحفظ الأشياء المشتركة وحراستها وصيانتها على
أن سلطة المأمور في ذلك لا يجوز أن تطفئ على سلطة
الاتحاد ولذلك فهي لا تكون إلا في المسائل العاجلة
أو قليلة الأهمية التي لا تقتضي دعوة الاتحاد للاجتماع
خاصة من أجلها .

٣ - وله أن يطالب كل مالك بتنفيذ هذه
الالتزامات - فله أن يجبر كل شريك على دفع نصيبه
من تكاليف حفظ الأجزاء المشتركة وصيانتها
وتجديدها .

٤ - والمأمور يمثل الاتحاد أمام القضاء في
الدعوى التي ترفع منه أو عليه وتعتبر الأحكام
الصادرة من هذه الدعوى سارية في حق الشركاء
جميعا ، كما لو كانت قد صدرت في مواجهتهم دون
حاجة إلى توكيل خاص منهم في ذلك ، بل أن له
الحق في مخاصمة الملاك أنفسهم إذا اقتضى الأمر
ذلك (المادة ٢/٨٦٦) .

ويمكن عند وضع اللائحة التنفيذية تحديد
سلطات المأمور بالتوسيع فيها أو التضييق منها .

(١) اسماعيل غانم ف ١٦٠ من ٢٦٨ والسيد المناذي

ك ٤٦ ص ٨٤

(٢) مجموعة الامال التحضيرية لـ ١ ص ١٨٢

علاج مشكلة الطلاق

قانون الأسرة

للكاتب جمال الدين محمد محمود
رئيس نيابة النقض الجنائي

١ - أهمية مشكلة الطلاق في قانون الأحوال الشخصية .

تعتبر مشكلة الطلاق أهم مشكلة يعرض قانون الأسرة لتنظيمها ، وذلك لأن الأسرة المستقرة اجتماعيا يجب أن تتجنب هذا الخطر ، وإذا كان هناك أسباب خارجية قد تؤدي إلى انهيار الأسرة فإن الطلاق يعد سببا داخليا لانهيارها ، وهذا السبب يمكن أن يسهم قانون الأحوال الشخصية في منعه أو تقليل أثره ، فلا شك أن قانون الأسرة يستهدف تنظيمًا مثاليًا للأسرة باعتبارها وحدة المجتمع - وأن مشكلة الطلاق تؤثر تأثيراً بالغاً على كيان الأسرة مما يترتب عليه بالتالي تأثير المجتمع كله بهذه الظاهرة ، ومشكلة الطلاق بالذات تعد سبباً هاماً من أسباب انحراف الأحداث ، وهي مشكلة هامة وذات أبعاد كبيرة بحسب الدراسات التي أجرتها المراكز المتخصصة (١) .

ومن الثابت علمياً لدى الباحثين في علم الإجرام أن استقرار الأسرة وتلقيمها هو ضمان هام للقضاء على مشكلة انحراف الأحداث ، ويعتبر تفكك الأسرة بسبب الخلافات المستحكمة بين الزوجين والتي تنتهي عادة بالطلاق من العوامل الهامة التي تسبب جناح الأحداث . فقد أثبتت الأبحاث العلمية أن هناك علاقة كبيرة بين السلوك المنحرف للحدث وبين اختلال نظام الأسرة إذ يتأثر الحدث نتيجة الطلاق بالحرمان من شخصية أحد الأبوين مما يعوق التكوين النفساني السليم للطفل وهو مالا سبيل إليه إلا وسط أسرة مستقرة اجتماعياً (٢) - وكما أن هناك أسباباً عديدة يمكن أن نسند إليها ظاهرة انحراف الأحداث ومنها على سبيل المثال انخفاض مستوى المعيشة . فأننا

(١) المجلة الجنائية الترمية سنة ١٩٦٥ حجم واتجاهات جناح الأحداث

(٢) علم الإجرام - رمسيس بهنسام ص ٩٣ ، أصول علم الإجرام - مأمون سلامة ص ٢٩٩ ، انحراف الأحداث - منير المعصرة وطه أبو الخير ص ١٨ - ١٩ .

يجب أن نعالج بحزم حالة الأسرة واستقرارها الاجتماعي أولاً ، إذ أثبتت المشاهدة أن هنالك أسراً عديدة تتخطى حواجز الفقر والبؤس أحياناً بترابطها وتماسكها واهتمامها ببناتها ، ومن ناحية أخرى فإن ظاهرة التشرذم وهو الخطوة الأولى في الانحراف نحو الجريمة لا يكاد يبدأ إلا من أسرة متهدمة (١) .

٢ - الدور الذي يمكن أن يقوم به قانون الأحوال الشخصية :

ومن الواجب علينا ألا تقلل من الدور الذي يمكن أن يقدمه التنظيم القانوني لمسائل الأسرة بدعوى أن القانون ليس إلا إطاراً للعلاقات الاجتماعية معينة ، وإذا كان القانون كذلك ، فهو من ناحية أخرى يجب أن يمثل ما نستشرقه من آمال في خصوص علاقة الأسرة ، ويجب ألا ينكر أحد دور القانون والتنظيم الذي يقدمه متى كان صالحاً في الحد من خطر المشاكل التي يعانيها المجتمع أو القضاء عليها ، وذلك مع الجهد الذي يبذل في النواحي الأخرى التي تمس الأسرة كرفع مستوى المعيشة وارتفاع نسبة التعليم .

ومن الخطأ القول بأن للشريعة الإسلامية ما في ذلك التي نستمد منها التنظيم القانوني للأحوال الشخصية في مصر - تقف جامدة أزاء ما ثبت من التأثيرات العلمية من تأثير مشكلة الطلاق على المجتمع ، واضرارها بتكوين الأبناء وهم الجيل الذي يقع عليه عبء البناء بعد سنوات قليلة ، والثابت أن الشريعة الإسلامية تجعل عقد الزواج عقداً رضائياً وليس في إجراءات العقد ما يصعب فهم الحكمة منه ، وتنظيم آثار العقد يعد بلا شك من قبيل المعاملات إذ هو تحديد لحقوق وواجبات من يربطهم العقد أو يتأثرون بهذه الرابطة السامية انشاءً بهريانه - وكذلك من

(١) السرقة عند الأحداث والنشل عند الأحداث من معلومات المركز القومي للبحوث الجنائية .

واجازة الطلاق للمسلم ورد بها نص القرآن في قوله تعالى « الطلاق مرتان » وقوله تعالى « فطلقوهن لعدتهن » كما وردت اجازته صريحة كذلك في السنة النبوية (١) .

٢ - حكم الطلاق : تقصد بحكم الطلاق وضعه بالنسبة لمن يباشره وذلك بحسب الضوابط التي وضعها علماء أصول الفقه لمعرفة حكم التصرف شرعا ، فالطلاق قد يكون حراما او مكروها وقد يكون مباحا او مندوبا ، ومعرفة الحكم الشرعي تعتمد على النص الذي يرد في شأن التصرف ودلالته على الحكم وقد اختلف الفقهاء في شأن الطلاق وذلك نظرا لما يرتب له من آثار لا يخفى ضررها على الأسرة والمجتمع ، فليس من المقبول أن يشجع الشارع عليه او يطلقه دون قيد وقد ورد في الحديث الشريف « ان أبغض الحلال عند الله الطلاق » كما قال صلوات الله عليه وسلامه « لعن الله كل ذواق مطلق » وبذلك يتردد الطلاق بين أن يكون في الأصل محظورا أو مباحا .

وقد رأى الامام السرخسي وهو من فقهاء الحنفية أن يبحث الرأيين ، وصرح بأن الطلاق يعتبر محظورا في الأصل ولكنه يباح للحاجة (٢) وان كان قد عرض زايأ آخر بأن الطلاق مباح في الأصل - اما الكاسباني فقد صرح في البدائع بأن الطلاق قطع للسنة وتفويت للواجب (٣) - واختار الكمال بن الهمام أن « الأصح حظره الا لحاجة » وانه اذا لم تكن هناك حاجة له فهو يعد كفرانا لنعمة الله وسوء أدب من الرجل فيكون محظورا (٤) - ويوافق ابن عابدين على ان الأصل في الطلاق الحظر فلا يباح الا لحاجة .

وقد رأى بعض الفقهاء كابن تيمينة الفقيه الحنبلي أن الأصل في الطلاق الحظر وانه لا يباح منه الا قدر الحاجة (٥) وذهب بعض الفقهاء الى انه اذا وقع دون حاجة فإنه يكون حراما لأنه ضرر بنفسه وبالزوجة وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » .

الخطأ القول بأن التنظيم الأمثل للأسرة يقتضى منا الخروج على حكم الشريعة الإسلامية ، ذلك انه ينبغى التفرقة بين حكم الشريعة الإسلامية وبين رأى الفقه الاسلامي أو جانب منه في مسألة من المسائل ، والاجتهاد في فهم حكم الشريعة والوصول اليه لا يتقيد الا بالشريعة نفسها وقد يكون مخالفا لما يراه الفقه الاسلامي في مسألة معينة ، والواقع أن القواعد العامة التي قررها فقهاء الشريعة الإسلامية (ومثالها قاعدة لا ضرر ولا ضرار - وهي مستمدة من النص الشرعي في الحديث النبوي) تصلح دائما للاستمداد منها عند تنظيم أى مسألة عامة كمسألة الطلاق ، اذ لا يظهر في هذه القواعد العامة بطبيعة الحال اثر البيئة والزمن كما يظهر في فروع المسائل التي يبحثها الفقهاء والتي يظهر فيها تأثيرهم الواضح بروح العصر ، بل أن هناك من الفقهاء من جعل للمصلحة اعتبارا أصليا بحيث جعل تحقيق المصلحة في ذاته علامة الوصول الى حكم الشارع يقول ابن القيم « إنما كانت المصلحة فثم شرع الله » (٤) .

وتتناول احكام الطلاق في الشريعة الإسلامية (بايجاز) في مبحث - ثم تتناول الحلول التي يمكن الاستعداد بها في الحد من مشكلة الطلاق في مبحث آخر .

المبحث الأول

الطلاق في الشريعة الإسلامية

١ - تعريفه : الطلاق هو رفع قيد النكاح في الحال أو في المال بلفظ مخصوص (٢) وذلك عند الاحناف ، وهو حل قيد النكاح أو بعضه عند الحنابلة ومثل ذلك تقريبا عند الشافعية (٣) - والطلاق اذا كان رجعيا يرفع قيد النكاح فلا يحل للمطلق وطء زوجته بعد طلاقها الا اذا راجعها بالقول أو بالفعل ، وتصح الرجعة من غير رضاء الزوجة ، ويعتبر الطلاق على أية حال انتهاء لعقد الزواج ولكن يختلف اثره على الأسرة بحسب ما اذا كان رجعيا أو بائنا ، وبحسب تصرف الزوج بعد ايقاع الطلاق من حيث الإبقاء على العلاقة الزوجية أو إنهاؤها تماما .

(١) الموطأ ج ٢ ص ٦٦ .

(٢) البسوط ج ٦ ص ٢ .

(٣) ج ٢ ص ٦٥ .

(٤) فتح القدير ج ٢ ص ٢٢ .

(٥) فتاوى ابن تيمية ج ٢ ص ١٦ .

(١) الطرق الحكيمة .

(٢) البسوط ج ٦ ص ٢ واللباب على القدرى

ج ٢ ص ٢٠ .

(٣) الانواع ج ٥ ص ١٨٤ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ٢٧١ .

وقد قال البعض بوقوع ذلك الطلاق المخالف للسنة - ويسمى الطلاق البدعي - ولكنهم قرروا أن الرجل يكون آنما بذلك - بإيقاع الطلاق على وجه يخالف السنة ، ورأى آخرون أن الطلاق يقع ويجبر الرجل على مراجعة زوجته - والفارق بين هذا الرأي والرأي الأول هو في احتساب الطلقة التي خطأها النبي صلى الله عليه وسلم من ابن عمر وأمره بمراجعة زوجته بعدها - أو عدم احتسابها ، وطلاق البدعة قد يقع كما ذكرنا من قبل - أي في فترة الحيض أو في طهر من الرجل فيه زوجته - وقد يقع غير منجز - فيكون معلقا أو مضافا ، أو يكون حلقا بالطلاق لغرض من الأغراض .

فالاصل في الطلاق أن يكون منجزا لأنه شرع للحاجة والحاجة تقتضي التنجيز فيجب أن يقع دون إضافة إلى زمن أو تعليق على شرط - وقد قال بعدم وقوع الطلاق إلا المنجز منه بعض الفقهاء - إذ يرى ابن حزم الظاهري وبعض الشيعة أن الطلاق غير المنجز هو لغو من القول إذا كانت الإضافة إلى زمن مضى - أما إذا كانت الإضافة إلى زمن مستقبل فإن الحنفية والشافعية والحنابلة قد اعتدوا به وترتب عليه آثاره عند حلول الزمن الذي أضيفت إليه الصيغة (١) - ورأى ابن حزم في ذلك أيضا عدم وقوع الطلاق وكذلك بعض الشيعة وهذا الرأي في نظري أنسب وأقرب للمصلحة (٢) ومستند الرأي الأول ليس في النصوص على أية حال .

والطلاق المعلق على شرط هو الذي يوقعه الرجل مقترنا بشرط يدل على ربط وقوع الطلاق به بإداة من أدوات الشرط والتعليق - وقد يقصد به إيقاع الطلاق عند تحقق الشرط - وقد يقصد به تخويف الزوجة لتبتنع عن فعل شيء أو لتأتي به ، وقد يقصد به حمل المخاطب بالشرط على أمر من الأمور خلاف الزوجة (وأخيرا قد يقيد الإنسان نفسه بالشرط حتى يقوى من عزيمة نفسه على فعل شيء أو تركه .

والنوع الأول من التعليق يرى أئمة المذاهب صحته وأفادته الطلاق عند وقوع الشرط - أما الأنواع الأخرى ففيها خلاف ظاهر بين الفقهاء - وقد رأى ابن حزم أن كل تعليق للطلاق باطل (٣)

غير أن بعض الفقهاء مع ذلك يرى أن الاصل في الطلاق الإباحة ، ويستندون في ذلك إلى أنه لا يكون جائزا وحلالا ويكون مع ذلك مكروها ، وحاولوا أن يضعفوا من رواية الحديث الذي يجعل الطلاق أبغض الحلال - كما يستندون إلى أن بعض الصحابة قد طلق بلا حاجة - ولكن هذا الرأي في نظري ضعيف لأن صحة الحديث ظاهرة وقد ورد في كتب الحديث المعتبرة كما يشهد له الواقع - وقد يكون طلاق أحد الصحابة لزوجته أو زوجها لحاجة غير ظاهرة - وقد عاب أحد كبار الصحابة وهو الامام علي بن أبي طالب على ابنه كثرة زواجه وطلاقه ، إذ ذكر ذلك عن ابنه الحسن رضي الله عنه علنا ، والرأي الأول والذي يرى الطلاق محظورا في الاصل ولا يباح إلا لحاجة وبقدرها هو الذي يتفق مع النصوص والحكمة من الطلاق ومع المصلحة - ولا نجد سندا قويا للرأي الآخر ، فضلا عن أنه من المسلم أن ولي الأمر يجوز له تقييد المباح ويستطيع أن يقيد الطلاق للمصلحة العامة .

٣ - كيف يقع الطلاق : يقول تعالى « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن » وهذه الآية الكريمة مع حديث ابن عمر في طلاق امرأته تعد أصلا في الطلاق الذي يتفق مع الشريعة الإسلامية . وتفصيل الحديث النبوي أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض - فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يراجعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ، ثم أن شاء أمسك وأن شاء طلق قبل أن يمس - ومعنى ذلك أن الطلاق يجب أن يكون في طهر لم يمس فيه الرجل امرأته .

وقد ثار الخلاف في شأن هذا الحديث - وهو المذكور في كتب السنة المعتبرة - فيما يتعلق بحكم الطلاق الذي يقع على وجه مخالف له - فذهب البعض إلى أن الطلاق المخالف للسنة لا يقع ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل تطليقة ابن عمر واحدة ، ومستند ذلك رواية ابن عمر نفسه وما يؤيدها من روايات (١) - ومعنى ما تقدم بطلان هذا الطلاق وعدم وقوعه - وهذا قول بعض التابعين كسعيد بن المسيب ، وهو رأي ابن تيمية الفقيه الحنبلي وابن حزم الفقيه الظاهري - ويؤيد هذا الرأي بعض المعاصرين (٢) .

(١) فرق الزواج للاستاذ على الخفيف ص ١١٠ - ١١١ .

(٢) تراجع المحلى ج ١٠ ص ٢١٣ .

(٣) المحلى لابن حزم ج ١٠ ص ٢١٢ .

(١) مسند ابن حنبل ج ٣ ص ٣٨٦ .

(٢) الشيخ على الخفيف فرق الزواج ص ٣٢ وأحكام الطلاق

للاستاذ أحمد شاكير .

ويؤيد ذلك قول الرسول صلوات الله عليه وسلته « لا طلاق في اغلاق » وقد فسر الاغلاق بالغضب الشديد - الإمام الشافعي ورأى عدم وقوع طلاق الغضب ابن القيم وغيره (٢) وكذلك لا يقع طلاق المدهوش وهو الذي يفقد تمييزه من غضب أو غيره (بحسب تعريف القانون السوري للمدهوش فـ م ٨٩) ولا يقع طلاق الهازل عند الإمام أحمد لعدم قصده - وهو يقع عند الأئمة الثلاثة لقوله صلى الله عليه وسلم « ثلاث جدهن جد وهزلهن جد » ومنها الطلاق ولاته أبى السبب فيلزم بالنتيجة .

ونلاحظ هنا في حال المطلق عند ايقاع الطلاق اننا لا نعدم رأيا في الفقه الاسلامي ، وحتى في دائرة المذاهب الأربعة يساعد على التقليل من حالات وفروع الطلاق .

المبحث الثاني

علاج مشكلة الطلاق عند صياغة القانون

يعتبر الطلاق في مصر مشكلة من مشاكل الأسرة وإذا اعتبرنا الأصل فيه الحظر - كما تقدم - إلا حاجة - وجدنا الاحصاءات تكشف عن تجاوزها في الواقع حدود هذه الحاجة - وخروجه عن أن يكون علاجاً لأسرة مهدمة فعلاً - إلى أن يكون هدماً لأسرة مستقرة - والنظرة إلى الاحصاءات التي تنشرها وزارة العدل في ثلاث سنوات كفيلاً بأن تظهر ذلك إذا قارنا عدد عقود الزواج واشهادات الطلاق التي يوثقها المأذونون (بالنسبة للمسلمين) .

السنة	عقود الزواج	اشهارات الطلاق
١٩٦٦	٢٦٧٦٨١	٦٣٣٣٢
١٩٦٧	١٧٤٣٩٧	٥١٧٥٣
١٩٦٨	٢٢٥٦٨٥	٥٧٢٨١

ويكون لازماً على المشرع أن يتجه بالقانون إلى الحد من ظاهرة الطلاق والتي تؤثر بلا شك عند تركها تتفاقم عشرات السنين على مئات الألوف من الأبناء الذين لا ذنب لهم في الواقع ، والذين يشتملون وزر تصرف لا يد لهم فيه إذ قد يقع الطلاق نتيجة نزوة من الرجل وقد تتسبب فيه المرأة بمسلكها ويجب علينا أن نلاحظ في أعداد القانون أن مسئولية الطلاق قد تقع على عاتق أي من الزوجين أو عليهما معا ، ويكون من الأنسب في صياغة القانون أن يحاول تحقيق العدل بين الزوجين وتوفير الحماية للأبناء .

والتأخرون من الفقهاء كابن القيم وابن تيمية يرون أنه لا يقع أيضاً .

ونلاحظ - وهذا الأمر له أهميته - أن الطلاق المعلق كالطلاق المضاف لا يستند القول بوقوعه إلى النصوص - وأنه يخالف المصلحة التي لا تتحقق بالتوسعة في الطلاق (١) .

ونلاحظ أيضاً أن الحلف بالطلاق على أمر من الأمور رأى البعض - وهو أصح الأقوال أنه يأخذ حكم إيمان من إيمان المسلمين وهو قول طائفة من السلف ومنقول عن كثير من الصحابة وبه أفتى المالكية (٢) - وإن كان بعض المتأخرين من الفقهاء قد افتوا بوقوع الطلاق في هذه الحالة .

والواقع اننا نخرج من حكم الطلاق بأصح الآراء قيمة تقدم ، وهو أنه محظور في الأصل ولا يباح إلا لحاجة وبقدرها - وأن طلاق السنة بشروطه هو ما أتت به الشريعة الإسلامية وهو ما يلزم المسلم طبقاً لحكم الشريعة - وأن الآراء التي تعتد بالطلاق اليدعي ليست مستندة إلى النصوص بأية حال .

٤ - حال المطلق وأثرها : قد يقع الرجل الطلاق

وهو سكران أو مكره على الطلاق - وقد يستبد به الغضب أو يهزل في ايقاعه فما هو حكم طلاقه ؟ أخذ قانون الأحوال الشخصية رقم ٢٥ لسنة ٢٩ بعدم وقوع طلاق المكره خلافاً لرأى الحنفية - كما أخذ بعدم وقوع طلاق السكران ولو بمعصية خلافاً لرأيهم أيضاً ، إذ لم يقع طلاق السكران الأئمة الثلاثة لانعدام قصده وهو ما أخذ به مشروع قانون الأحوال الشخصية أيضاً ، وهذا الرأي هو ما يتفق مع ظاهر الأحاديث النبوية في شأن طلاق المكره والسكران ويتفق كذلك مع أقوال بعض الصحابة كعثمان بن عفان وابن عباس (٣) .

أما طلاق الغضبان فإن القانون الحالي يعتد به وأن لم يعرض إليه بمنع ولا اجازة ، وقد رأى الحنفية أن الغضبان الذي يخرج الغضب عن طبيعته وعادته بحيث يغلب عليه الهديان قولاً أو فعلاً لا يعتد بطلاقه

(١) أحمد الفتود - الطلاق في الشريعة والقانون من ٢٠٦

(٢) اعلام الموقعين ج ٢ ص ٥٥ - ٧٣ .

(٣) زاد المساد ج ٤ ص ٤١ - ٤٢ يراجع ابن حزم

ج ١ ص ٤٠٨ .

(٢) اعلام الموقعين ج ٣ ص ٦٥ ، والفتاوى الخيرية ج ١

ص ٢٧ ، حاشية ابن مابدين ج ٢ ص ٤٢٨ .

هل التقييد السابق للطلاق أفضل أم الرقابة

اللاحقة عليه :

نادى البعض بمناسبة بحث مشروع قانون الأحوال الشخصية بأن يكون الطلاق بيد القاضي - فلا يوقعه الرجل وإنما يحكم به القاضي - ونحن لا نعارض في التقييد كمبدأ ولكن التقييد السابق أو عبارة أصح نزع حق الرجل في إيقاع الطلاق بالنسبة للمسلمين يستهدف لفدة انتقادات :

أولها : أنه من العسير أن نسند حرمان الرجل من طلاق امراته وجعل ذلك بيد القاضي إلى مذهب من مذاهب الفقه الإسلامي أو حتى إلى حكم الشريعة ذاتها .

وثانيها : أنه من العسير كذلك أن نحدد - لو جعلنا الطلاق بيد القاضي - الأسباب الموجبة للطلاق والتي يحكم القاضي بناء عليها - بالتطبيق - إذ يدخلنا ذلك في حرج كبير بالنسبة لتعداد هذه الأسباب وصلاحياتها في تبرير الطلاق .

وثالثها : أن جعل الطلاق بيد القاضي سوف يجعل الزوج طالب الطلاق يبالغ في أسبابه وربما أدى به الأمر إلى اختلاقتها مما لا يجعل لهذا الإجراء فائدة عملية كبيرة .

ورابعها : أن إجراءات طلب الطلاق والحكم به قد تطول ومن المؤكد أن الأسرة لن تكون خلال فترة طلب الطلاق وحتى الحكم فيه أسرة مستقرة على أية حال .

ومع ذلك فقد أخذ بمبدأ جعل الطلاق بيد القاضي القانون التركي وعدد أسبابه في المواد ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ - ويلاحظ أن هذه الأسباب - وهي الاعتداء المتبادل أو إساءة المعاملة أو الهجر أو تعذر اتفاق الزوجين أو المرض العقلي هي من أسباب التفريق في الشريعة الإسلامية بصفة عامة - وأخذت بهذا المبدأ أيضاً مجلة الأحوال الشخصية الصادرة سنة ١٩٥٦ في الجمهورية التونسية فأوجب الفصل ٣٠ أن يحصل الطلاق لدى المحكمة ويكون الحكم به بناءً على تراضي الزوجين أو للأسباب التي حددها القانون وتقرر المحكمة عند الحكم به ما يلتزم به الزوج أو الزوجة - أما في جمهورية العراق فقد أوجبت المادة ٣٩ من قانون الأحوال الشخصية على من يريد الطلاق إقامة دعوى به وإن كانت المادة نفسها قد أوجبت تسجيله « إذا تعذر مراجعة المحكمة » غير أن المادة ٣٤ من القانون واضحة في

أن الطلاق يقع من الزوج أو بحكم القاضي (١) .

واعتقد للأسباب التي أوردناها من قبل أن الحل الأمثل ليس في جعل الطلاق بيد القاضي وإنما يكون من ناحيتين .

أولاهما : تحديد الحالات التي يقع فيها الطلاق - مع التسليم بوقوعه من الرجل ابتداء .

ثانيتهما : مراقبة الرجل في استعمال هذا الحق وهذه المراقبة تبدأ بعدم الاعتداد بالطلاق أصلاً عند وقوعه مخالفة للشرع وتنتهي إن أمكن بعقاب من يطلق بلا حاجة للطلاق فالمعروف أنه في سنة ١٩٢٦ وضع مشروع لقانون الأحوال الشخصية في مصر وجعل الطلاق بيد القاضي وقد فرض هذا المشروع عقوبة على من يخالف حكمه . (الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز ١٠٠ جنيه أو أحدهما) ولكن هذا المشروع استهدف لنقد شديد ولم يتيسر خروجه إلى دائرة التطبيق - وهو كما ذكرنا لم يكن ليحقق المصلحة الموجودة في علاج المشكلة .

تحديد حالات وقوع الطلاق : من أهم المسائل في نظري أن تضيق من الحالات التي يقع فيها الطلاق - ويمكن لنا أن ننص في القانون الجديد على أن الأصل في الطلاق الحظر وأنه لا يباح إلا للحاجة ولو لم يكن لهذا النص من فائدة سوى لفت نظر القاضي إليه كمبدأ عام في الشريعة الإسلامية لكفى ذلك مبرراً لإدراجه ضمن نصوص القانون - كما أنه لا يوجد مانع من أن نرجع إلى الأصل في الطلاق وهو طلاق السنة بشروطه ويكون الطلاق الذي يقع على خلافه غير معتبر - وإن كان ذلك يحتاج إلى تنظيم دقيق لمسائل الإثبات في هذه الحالة (وقد أخذ بعدم إيقاع الطلاق والمرأة حائض القانون المغربي ويجبر القاضي الزوج على الرجعة - كما أوجب تسجيل الطلاق ومنع وقوع الطلاق المعلق على فعل شيء أو تركه في الفصول ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٢ على التوالي) كما يجب أن ينص القانون (فضلاً عن عدم الاعتداد بوقوع طلاق السكران والمكره) على عدم وقوع طلاق الفضبان وعلى عدم الاعتداد إلا بالطلاق المنجز - ولا يقع بذلك كل طلاق معلق أو مضاف أو حلف بالطلاق (بغض النظر عن النية وعن خلاف الفقهاء في

(١) أخذ مشروع قانون الأحوال الشخصية بالإشهاد والتحكيم

في مسألة إيقاع الطلاق وذلك أفضل من التسجيل فقط »

التفكك وعدم الاستقرار وليس سببا في حلوث ذلك - كما ان اعطاء الزوجة المطلقة حقوقها وحقوق الابناء بسرعة وبطريقة ميسرة سوف يجعل من يقدم على الطلاق بلا سبب معرضا لتحمل وزر ما جناه بدلا من ان يسارع الى الطلاق معتمدا على المماطلة في الحقوق وإداء الواجب .

ومبدأ تنظيم الحقوق التي على الزوجة أو الزوج عند الطلاق أخذ به القانون التونسي الصادر سنة ١٩٥٦ في الفصل ٣٠ منه - وهو افضل بلا شك من ترك الزوجة - أو حتى الزوج - يسعى أو يشقى في تحصيل حقوقه الشرعية - ويدل على اهتمام الدولة بالزوجة التي يقع عليها الطلاق ومحاولة منها للمساهمة في تقليل أثره على الزوجة أو على الابناء .

اعداد نموذج العقد : ومن ناحية أخرى فيجب النظر في اعداد نموذج عقد الزواج ذاته ، اذ ان كثيرا من المشاكل التي تؤدي للطلاق قد يكون سببها تمسك الزوج أو الزوجة بحق ينكره عليه الطرف الآخر . ولذلك فيجب ان يكون في نموذج العقد مكان لادراج بعض الشروط التي تحقق مصلحة مشروعة لاحد الطرفين وتتفق مع حكم الشريعة - كاشتراط العمل للزوجة أو التعليم مثلا - وكشرط عدم الزواج عليها - وكشرط عدم سقوط حقها في طلب الطلاق للعبث حتى ولو رضيت به فترة من الزمن (العيب الذي يبرر التطليق) ويكون جزاء هذه الشروط الفسخ (ويلاحظ ان القانون الاندونيسي يجعل الزواج ملزما بطلاق زوجته في حالة الغيبة ستة أشهر متوالية أو عدم قيامه بالواجبات الزوجية أو عند ايقاع الاذى بالزوجة - وذلك بوضع هذه الشروط في العقد وقبول الزوج لها - وهذا من باب تعليق الطلاق) .

واعتقد ان تحديد حالات وقوع الطلاق والتضييق فيها - وهو أمر تساعد عليه نصوص الشريعة الإسلامية - وكذلك المراقبة على استعمال الحق والتعويض عن اساءة استخدامه - وهو ما يتفق مع الشريعة وكذلك تعديل نموذج العقد بما يحفظ للزوجة بعض الحقوق التي اكتسبتها اجتماعا - يؤدي الى علاج هذه المشكلة - وقد يؤدي مع ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الوعي بآثارها الى القضاء عليها .

شأن بعض الحالات) وذلك لأن الأصل أن الطلاق محظور وأنه لحاجة - ولا تظهر الحاجة الملحة في الطلاق اذا وقع الرجل مؤجلا الى زمن أو معلقا على شرط - أو انتفت الحاجة اليه لأن الطلاق لم يشرع ليكون يمينا من الايمان أو وسيلة للتخويف أو الترغيب في فعل شيء أو النهي عنه أو تقوية هزيمة من يقيد نفسه به - والواقع أن الاعتداد بالطلاق المنجز فحسب هو الذي يتفق مع النصوص الشرعية ومع الحكمة من تشريع الطلاق - ويجب علينا الا نتهيب مخالفة الفقهاء في شأن أحكام الطلاق المعلق أو المضاف جملة - لأن بعض الفقهاء راعى في حكمه ما درج عليه الناس مما يفيد التأثير بروح العصر في استنباط حكمه - ولأن اعتبار المصلحة التي لا تخالف النصوص أولى من اعتبار الآراء الفقهية التي لا تستند اليها مباشرة .

المراقبة بعد استعمال الحق : ويأتي في المرتبة الثانية مراقبة الرجل في استعمال هذا الحق وهو ما يتفق كل الاتفاق مع الشريعة الإسلامية . ويمكن في هذا المجال ان تمنح المرأة حق الاعتراض على الطلاق (بدعوى عاجلة وباجراءات بسيطة وبلا رسوم) اذا كان ايقاع الطلاق عليها على وجه لا يتفق مع الشرع - ويحكم القاضي بعدم الاعتداد بالطلاق اذا تبين له ذلك - أو يقضى بوقوعه فعلا - وفي هذه الحالة يبحث القاضي ما اذا كان هناك مبرر دعى الى ايقاعه ام لا - ويحكم في الحالة الأخيرة بالتعويض - كما يرتب آثار الطلاق من نفقة وحضانة اولاد وغيرها في الحالتين - وبذلك تتخلص الزوجة المطلقة - وربما بلا مبرر - من متاعب الجري وراء حقوقها في المحاكم وما تتعرض له ويتعرض له الابناء في الفترة التي تلي الطلاق حتى تستقر الأمور على وضع معين بحكم المحكمة أو برضاء الطرفين .

ومبدأ التعويض عن الطلاق بلا مبرر - يتفق مع الشريعة الإسلامية ولانظننا في حاجة الى تفصيل ذلك (وقد نص عليه القانون السوري وان جعله تعويضا لمدة سنة وجعل الحكم به جوازا للقاضي - م ١١٧ منه) ولا شك أن هذه المراقبة بعد استعمال الحق سوف يكون لها أثرها في تقليل وقوع الطلاق ابتداء من الرجل - بحيث يكون علاجا لأسرة تعاني من

نظام التقاضى فى الاتحاد السوفىي

للأستاذ عمر الفاروق عبد الحليم القاضى

الحرية فى تنظيم بنائها الداخلى ، فى اطار مبادئ أساسية عامة ، تكون بالضرورة مجرد مبادئ بلا تفصيلات وتقتصر هذه الدراسة على هذه المبادئ العامة الصادر بها « أساسيات المرافعات المدنية للاتحاد السوفيتى وجمهورياته » الصادر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٦١ . وأخيرا ، فإن الطابع العملى للتشريعات السوفيتية ، وعزوفها عن التفصيلات الجزئية ، مما يسمح بإمكان دراسة نظام التقاضى ، على المفهوم السابق ، فى نطاق هذه الدراسة المحدودة .

ينظم قواعد المرافعات المدنية فى الاتحاد السوفيتى قانون المرافعات الأساسى للاتحاد السوفيتى « أساسيات المرافعات المدنية فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والجمهوريات الاتحادية » الصادر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٦١ ، وهو واحد من القوانين الأساسية الصادرة فى مرحلة ما بعد الستالينية ، يحمل كل سمات هذه المرحلة التاريخية الهامة وكل مقوماتها ، من تكريس الشرعية الاشتراكية ، وتدعيم حقوق الجمهوريات فى مواجهة سلطات الاتحاد (١) . كما ينظمها فى كل جمهورية اتحادية أو جمهورية ذات حكم ذاتى ، قانون مرافعات تلك الجمهورية .

وتقتصر أساسيات المرافعات ، أو القانون الاتحادى ، على بيان الأسس والمبادئ العامة للمرافعات ، وتبقى لكل جمهورية حق وضع القواعد التفصيلية فى تشريعها ، فى نطاق الاطار الاجرائى العام الذى ترسمه الأساسيات ، وإن كانت الأساسيات تعتمد أحيانا الى تنظيم مسألة معينة على نحو مطلق يتعين على تشريع الجمهوريات التزامه مثال ذلك المادة ١١ التى تؤرد حصرا شاملا لاحوال

قد يبدو هذا العنوان فضفاضيا بالنسبة لمحتوى هذه الدراسة ، ويكون ذلك صحيحا اذا تصورنا الموضوع بدلالة العنوان على اطلاقه . . . فإن دراسة نظام التقاضى تشمل موضوعات تغطى حقل دراسات المرافعات كلها . . . وتزيد عليها دراسات فى الالبات وفى التنفيذ ، بل لقد تمتد أحيانا ليدخل فى مفهومها دراسة صور من الحق موضوع التقاضى . وليس بهذا الاتساع والشمول ما تهدف اليه هذه الدراسة . . . ولكن العنوان — مع ذلك صحيح ومطابق لموضوعه . وهو اذق ما يكون فى تحديد مراميه . فإن الهدف من هذه الدراسة ، كما كان هدف دراسة سابقة لنا فى « النظام القضائى فى الاتحاد السوفيتى » هو مجرد الاسهام فى التعريف بنظام جديد جده تكاد ان تكون تامة ، على الدراسات التقليدية فى نظم القضاء ، نظام ينبثق عن نظرية سياسية واجتماعية معينة ، يستلهمها ويسهم فى دعمها وترشيدها لتصل بالمجتمع الى غاية ما تزال فى نطاق النظرية ، غاية الانتقال الى الشيوعية الكاملة ، بعد اتمام التحول الاشتراكى . والتعريف بنظام جديد يتحقق بعرض مبادئه الأساسية ، ولا يتطرق الى تفصيلاته الجزئية ، بل هو يكتفى من المبادئ الأساسية بتسليط الضوء على السمات التى ينفرد بها ، اكتفاء بالإشارة العابرة الى ما يوافق فيه الانظمة المألوفة ، انطلاقا من حقيقة أن الدراسة موجهة الى المشتغلين فى الحقل القانونى ، حيث تغنى الإشارة عن الافاضة .

هذه واحدة تفيد ضدق هذا العنوان على موضوعه . . . وأخرى تدعم هذا النظر وتزكيه : ان الاتحاد السوفيتى دولة مركبة ، فهو اتحاد من جمهوريات مستقلة « اتحادية » ، وأخرى ذات حكم ذاتى ومناطق للقوميات national Areas يسمح باستوره لكل وحدة من هذه الوحدات بقدر من

(١) راجع فى مرحلة ما بعد الستالينية بحثا لنا بعنوان النظام القضائى فى الاتحاد السوفيتى مجلة المحاماة ، نوفمبر سنة ١٩٧٠ .
بند ١٢ .

بأدلة الإثبات المقبولة قانوناً ، تمهيداً لأن يصدر حكم القضاء بما ينهى الخصومة ، فيقرر الحق ويرد الاعتداء أو يرفض الادعاءات الباطلة التي لا تستند إلى حق مشروع ، أو لا يقوم عليها دليل مقبول . . إذا كان ذلك هو مضمون حق التقاضي فإن دراسة نظامه تستلزم الحديث عن :

- ١ - الخصوم في الدعوى .
 - ٢ - إجراءات رفعها إلى المحكمة ونظرها لها .
 - ٣ - أدلة الإثبات وطرائقها .
 - ٤ - الحكم في الدعوى .
 - ٥ - طرق الطعن في الأحكام .
- وتعرض لكل واحدة من هذه المسائل في بحث مستقل .

المبحث الأول

الخصوم في الدعوى

يحدد الاختصاص الولائي للمحاكم بحسب طبيعة وطبقة الشخص الطرف في الخصومة ، بالنسبة للأشخاص الاعتبارية . وفي ذلك تقضى المادة الرابعة من قانون المرافعات الأساسى للاتحاد على أن اختصاص المحكمة بنظر المنازعة يتحقق ، بالنسبة للمعاملات المالية ، وعلاقات الأسرة ، والعلاقات المترتبة على عقد العمل وعضوية المزارع الجماعية « الكولخوزات » ، متى كان أحد أطراف الخصومة ، على الأقل ، شخصاً طبيعياً - مواطناً عادياً - أو كان مزرعة جماعية ، وما لم ينص القانون على نظر المنازعة أمام جهة أخرى ، وعلى ذلك فإن المحاكم تختص بالمنازعات التي تقع بين الأشخاص الطبيعيين وبعضهم البعض ، أو بين الواحد منهم والمزرعة الجماعية ، أو بين مزرعة جماعية وأخرى . كما تختص بالمنازعات التي تقع بين الشخص الطبيعي أو المزرعة الجماعية من جهة وبين أية جهة حكومية أو هيئة أو مؤسسة عامة أو منظمة شعبية ، أو المنازعات بين جهات الحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة أو المنظمات الشعبية ، فيما بينها ، فتخرج عن ولاية المحاكم وتدخل في اختصاص هيئات التحكيم ، ذلك بأنه وإن كان القانون السوفيتي لا يقيم تفرقة بين القانون العام والقانون الخاص (١) ولا يقوم فيه قضاء إداري إلى جانب المحاكم ، إلا أنه في التطبيق العملي لا يمكن تجاهل الصفة المتأصلة لهيئات الدولة ومؤسساتها والمؤسسات العامة والمنظمات الشعبية لمآلها من ارتباط بفكرة السلطة

ورفض الدعوى ، وتنص على عدم جواز النص في تشريعات الجمهوريات على أية حالات إضافية ، إلا أن المبدأ العام فيها هو حق الجمهوريات في التعديل . مثل ذلك المادة ٣١ بالنسبة لأحوال « عدم قبول الدعوى » ، والمادة ٢٣ في شأن حالات الاعفاء من تحصيل الرسوم مسبقاً . وسيأتى بيان ذلك في موضعه .

وتستهدف أساسيات المرافعات المدنية تحقيق محاكمة عادلة ، صحيحة وسريعة ، تكفل إلى جانب تحقيق العدالة ، دعم الأساس الاقتصادي للمجتمع السوفيتي وتأكيد حقوق المواطنين وحرياتهم ومصالحهم المشروعة ، وحقوق التعاونيات وغيرها من التنظيمات الشعبية .

وتؤكد الأساسيات أن المحاكم وحدها هي جهاز الدولة المنوط به تطبيق العدالة ، وذلك بالرغم من وجود تنظيمات أخرى تختص ، في حالات معينة منصوص عليها قانوناً ، بفض أنواع بذاتها من المنازعات ، منها مثلاً : هيئات التحكيم (٢) ومحاكم الرفاق (٣) . وعلى هذا المبدأ تنص المادة ٧ من الأساسيات بأن المحاكم وحدها هي صاحبة الاختصاص في تطبيق العدالة ، لا تلتزم في ذلك إلا بأحكام القانون مراعية المساواة الكاملة بين المواطنين والهيئات أمام المحكمة وأمام القانون ، دون اعتبار للحالة الاجتماعية أو الثروة أو الجنس أو القومية أو الاعتقاد الديني . ولا يفض هذا النظر من دور الهيئات الأخرى ، ولكنه يعنى أن لها التزاماً آخر في نطاق الفصل فيما تعرض له من منازعات محدودة ، إلى جانب تطبيق العدالة بمعناها البسيط . فإن هيئات التحكيم ترعى في عملها اعتبارات الخطة الاقتصادية ، كما ترعى محاكم الرفاق اعتبارات سيادة الرأي العام وإعلاء أثره الاجتماعي والإفادة من سلطاته .

وإذا كان التقاضي هو حق اللجوء إلى القضاء لتقرير الحق عند إنكاره ، أو حمايته عند الاعتداء عليه . بمعنى أن يتوجه من يتعرض حقه للاعتداء ، أو مصالحه المشروعة للانتكار ، إلى المحكمة ، وفق إجراءات مخصوصة ، ويعرض منازعته في مواجهة خصمه ، ويثبت كل منهما ما يدعيه أو يدافع به ،

(٢) راجع في هيئات التحكيم بحثنا للدكتور محمد عبد الخالق هجر في مجلة القانون والاقتصاد يونيو سنة ١٩٦٨ بعنوان « نظام التحكيم في منازعات القطاع العام (دراسة مقارنة) » .

(٣) راجع في المحاكم الرفاقية بحثنا السابق الإشارة إليه بند ٤٤ فقرة ١٤ .

(٤) درستنا السابق الإشارة إليها بند ١١ .

تقبل الدعاوى المتعلقة بمصالح الأطفال من دون الرعاية بالنسبة لليتامى أو الأطفال الذين يسكن أولياؤهم عن رعاية حقوقهم ، كما تقبل الدعاوى من المؤسسات أو المنظمات الشعبية ، ومن الأفراد ، بالنسبة للمعارضة من براءات الاختراع وحقوق التأليف للحصول على حكم من القضاء بأن مدعى حق الملكية الأدبية أو الاختراع ، ليس بصاحب الحق فيه (١) .

٢ - لا تلتزم المحكمة بأبواب ترك المدعى الخصومة ، ولو قبل المدعى عليه ذلك ، فلها أن تستمر في نظر الدعوى ، كما لا تلتزم المحكمة بالحكم في الدعوى على أساس مجرد اقرار المدعى عليه بالحق المدعى به ، ولا بالتصديق على الصلح الذي يتقدم به الطرفان وذلك كلما كان في الترك أو الاقرار أو الصلح اخلال بالقانون أو حقوق الغير أو مصالحهم المشروعة . وفي الأحوال التي تقرر المحكمة فيها الاستمرار في نظر الدعوى رغم ترك المدعى الخصومة تقضى المادة ٢٤ من أساسيات المرافعات بأن تحل النيابة العامة محله .

٣ - يجوز للمحكمة ، طبقا للمادة ٢٦ من الأساسيات ، إذا رأت أن الدعوى قد رفعت من غير ذي صفة أو على غير ذي صفة أن تأمر بإدخال الخصم الصحيح ، أو أن تسمح بدخوله إذا رغب في ذلك . فإذا رفض المدعى ادخال من ترى المحكمة أنه الخصم الصحيح ، كان للمحكمة أن تكلف هذا الخصم بالتدخل ، منضما للمدعى عليه . أما إذا رفض المدعى أن يحل محله آخر ، تراه المحكمة صاحب الحق ، كان لهذا الأخير ، بأمر من المحكمة ، أن يتدخل في الدعوى . أما إذا لم يوافق من ترى المحكمة أنه صاحب الحق في إقامة الدعوى ، على التدخل فيها ، تعين أن تقضى المحكمة بعدم قبول الدعوى .

ومن الواقع العملي يبدو أن حق المحكمة في ادخال خصم في الدعوى يكاد أن يكون التزاما عليها . فقد حدث أن أقامت امرأة دعوى بطلب نفقة طفلها ضد والده فقضت المحكمة برفض الدعوى بعد أن عجزت المدعية عن اثبات حصول اتصال بينها وبين المدعى عليه . ولكن المحكمة العليا ألغت هذا الحكم ،

ولتغير مفهوم المصلحة الخاصة بالنسبة لها ، مما أوجب أفرادها بنظام خاص لفض المنازعات فيما بينها . والخصمان الأصليان في الدعوى - المدعى والمدعى عليه - لا يثير بينهما صعوبة كبيرة ولكن فكرة المصلحة التي تصلح شرطا لقبول الدعوى تختلف في النظام السوفيتي عنها في غيره . فإن النظام الاشتراكي السوفيتي يأخذ بمبدأ الملكية العامة ويدخل في نطاقها جميع أدوات الإنتاج والتعامل حتى ما تعلق منها بالملكية الخاصة في نطاقها الضيق المسموح به . كل ذلك يتحرك في إطار الخططة الاقتصادية للدولة . تنفيذها هو هدف كل نشاط اقتصادي مما يعنى تحول الحق الموضوعي من رابطة بين شخصين قابلة للتعامل فيها إلى حق عام يتكون من مركز قانوني الدولة أحد أطرافه باعتبارها ممثلة الشعب في مركز صاحب الحق ، والأفراد والهيئات والمنظمات الشعبية في مركز المدين « الطرف السلبي في الحق » وهذا المركز القانوني هو محل الحماية القضائية ، والمصلحة الشخصية ، والتي لم تختلف تماما لا تصور لها الحماية إلا إذا بدت كوسيلة مفيدة لتحقيق هذا المركز القانوني بمعنى أن الهدف من الدعوى ليس الحصول على الحماية القضائية لمصلحة خاصة - بالمعنى الضيق - وإنما تحريك النشاط القضائي الذي يرمى إلى استقرار وتقديم الروابط الاشتراكية للجماعة عن طريق اصدار احكام تنهى الخصومات ، فاستعمال الدعوى ، كاستعمال الحق الموضوعي محل التداوى ، يقدو وظيفة اجتماعية والخصومة مجرد شكل للقيام بهذه الوظيفة ، وذلك تطبيق لما تنص عليه المادة الخامسة من القانون المدني الاساسي بأن القانون يحمي الحقوق الخاصة ، ما لم تستعمل لهدف يتعارض مع هدفها في المجتمع الاشتراكي (٥) .

وتنبئنا على ذلك نتائج محددة يخالف فيها النظام السوفيتي غيره من النظم منها :

١ - جواز رفع الدعوى من غير صاحب الحق محل التداوى : فتقضى المادة ٣/٦ من أساسيات المرافعات بجواز نظر الدعوى بناء على طلب إحدى هيئات إدارة الدولة أو نقابات العمال أو المؤسسات العامة والمشتروعات والكلوخوزات وغيرها من التنظيمات التعاونية أو الشعبية ، أو من المواطنين الأفراد ، في الأحوال التي يخول القانون فيها لأي منهم طلب حماية القضاء لحقوق الآخرين . فعلى سبيل المثال

(٥) د. لنتي والي : قانون القضاء المدني في الاتحاد السوفيتي مجلة القانون والاقتصاد يونيو سنة ١٩٦٧ ص ١٥٤ .

ويصل بالاطراف الى اتفاقات ودية ، فضلا عما يكون لاهتمام الراى العام الواسع بالمنازعات المدنية ذات الاتصال بمصالح الجماهير العريضة من اغلاء للدور التعليمى للمحكمة ، وهو هدف أصيل من اهداف القضاء السوفيتى (٨) . ومن اثر فى الكشف عن اسباب التصرفات غير القانونية وغير الاخلاقية ، والقضاء الضوء عليها ، وتعريضها امام الجماهير ، وهو ما يتفق تماما مع اهداف الهيأة الجديدة للحزب والدولة . ويساعد على تهيئة الظروف المناسبة للوصول الى محاكمة عادلة وحكم موضوعى صحيح (٩) .

ولقد كان من اثر اتساع نطاق الخصومة المدنية على هذا النحو ، والسماح بدخول اشخاص فيها ليسوا خصوما حقيقين ، بل وحق المحكمة فى ادخال خصم لم تظهر ارادته فى التدخل ، ولو فى مركز المدعى ، والدور الكبير للنيابة العامة فى الدعوى المدنية ، وضبور دور المصلحة الشخصية كشرط لقبول الدعوى . كان من اثر ذلك كله ان ظهرت الحاجة فى الفقه السوفيتى الى تحديد دور المساهمين الخصومة Participants والذين ليسوا اطرافا فيها Parties وبيان حقوقهم وواجباتهم ، فظهرت نظرية ترد ذلك الى ما أسمته « الحق الشخصى الاجرائى » فما دام انه لم يعد يكفى الاشارة فقط الى المصلحة الفردية لصاحب الحق كسبب لقيام الخصومة او للمساهمة فيها . واذا أصبح من بين الاشخاص المشتركين فى الخصومة اشخاص لا يملكون مصالح فردية فى الخصومة ، وجازت دعوة منظمات الحكومة او المنظمات الجماعية او المواطنين ، او مبادرة هؤلاء فى الحالات المبينة فى القانون الى رفع الدعوى دفاعا عن حقوق او مصالح الآخرين التى يجنبها القانون . فلا بد ان تكون لهؤلاء المساهمين فى الخصومة حقوق شخصية اجبرائية ، لا يكون موضوعها الحق الشخصى الفردى ، ولكن مصلحة الدولة او مصلحة الجماعة ، ومصالح الاشخاص الآخرين ، مما يمكن معه تعريف الحق الشخصى الاجرائى المدنى بأنه قدرة Faculty طرف الخصومة المدنية التى تحددها وتحميها قواعد القانون الاجرائى المدنى ، والجاهزة للتحقيق الفورى ، فى ان يتصرف بشكل محدد ، وان يطلب تصرفات محددة من المحكمة .

(٨) فى بيان الدور التعليمى للمحكمة السوفيتية : دراسة من نظام القضاء فى الاتحاد السوفيتى مجلة المحاماة ، أكتوبر ١٩٧٠ .
(٩) بعد ٢٧ .

وامادت الدعوى الى المحكمة لانه كان من واجبه ان تبحث - من تلقاء نفسها عن يكون والد الطفل - وان تدخله فى الدعوى محل المدعى عليه (٧) .

ويجوز لمن يدعى حقا مستقبلا يتعلق بمجل النزاع ، ان يتدخل خصما ثالثا فى الدعوى سواء فى مركز المدعى او المدعى عليه ، ويكون له كل حق الخصم الاصيل وعليه واجباته ، كما يجوز لكل من يرى ان الحكم فى الدعوى سيكون له اثر على حق من حقوقه ، ان يتدخل فى الدعوى ، منضما للمدعى او للمدعى عليه . كنا يجوز لكل من المدعى والمدعى عليه ، وللنيابة العامة متى كانت ممثلة فى الدعوى ، ادخال خصوم آخرين فيها ، ويكون للخصم الثالث الذى لا يطالب بحق مستقل سائر حقوق الخصوم ، الا انه لا يقبل منه ترك الخصومة ، او الاقرار بالحق او التصالح فيه « م ٢٧ اساسيات » .

على ان الامر الذى ينفرد به التشريع السوفيتى فى مجال نظام التقاضى هو مساهمة الشعب فى المحاكمة . فنص المادة ٣٦ من اساسيات المرافعات على انه يجوز لممثلى المنظمات الجماهيرية ولتجمعات العمال ، ولو لم يكونوا طرفا فى الدعوى ، ان يحصلوا على اذن من المحكمة بالتدخل فيها ليقدموا للقضاء وجهة نظر مؤسساتهم او منظماتهم فى النزاع المطروح . وينظم هذا الحق بشريعات الجمهوريات ذات الشأن .

ولقد كان هذا النص والذى يعد مبدءا مستجدا فمرة لقرارات المؤتمر الحادى والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى المنعقد سنة ١٩٥٩ ، الذى اكد الحاجة الى اشتراك قطاعات عريضة من الجماهير فى الصراع ضد كل انتهاك للشرعية والقانون . وجاء هذا النص خطوة فى هذا الاتجاه ، بما فرض من امكان اشتراك التنظيمات الشعبية فى المحاكمة ولو لم تكن معنية مباشرة بالدعوى ليعبر ممثلوها امام المحكمة عن وجهة نظرها فى النزاع . فحين يظهر ممثل المنظمة الجماهيرية فى قضية معينة امام المحكمة ، فان هذا يعنى ان موضوع النزاع وسلوك الاطراف فيه كان موضوع مناقشات واسعة بين جماهير الشقيلة فى المصانع او المكاتب او محال العمل او المزارع او المعاهد . الامر الذى يطرح نظرة الراى العام الى النزاع امام المحكمة ، ويكون من نتيجته ان يتنازل المدعون عن الطلبات الواهية ، وان يقوم المدعى عليهم مختارين باداء التزاماتهم الصحيحة ،

وترفع الدعوى، كقاعدة عامة، بصحيفة مكتوبة، تقدم الى قلم كتاب المحكمة، الذي يتولى تقدير الرسوم عليها، وبعد تحصيل الرسوم، في الأحوال التي يجب فيها اداؤها سلفاً - وسياتي فيما بعد بيان احوال الاعفاء من تحصيل الرسوم مقدماً - تعرض الصحيفة على القاضي منفرداً *Sitting alone* بغير المحلفين عضوي المحكمة، ليقرر ما اذا كانت الدعوى مقبولة، طبقاً للقانون، فيقرر نظرها امام المحكمة، ام انها غير مقبولة فيرفض الاعتراف بصحة المطالبة *Refuse to take Cognisance of The Claim*، وسياتي بيان احوال عدم القبول في الفرع الثاني.

واذا ما قرر القاضي منفرداً قبول الدعوى، فانه يحدد جلسة لنظرها، ويكلف قلم الكتاب اعلان الخصوم. ويكون هذا الاعلان بتحديد تاريخ ومكان انعقاد المحكمة. ولا محل لان يتم بصورة من الصحيفة الا في احوال محدودة منصوص عليها في القانون، منها الدعوى التي تنظرها المحكمة العليا او التي ترفع - امام اية محكمة ضد مصلحة ادارية او هيئة عامة - وفي القضايا التي يأمر القاضي، لطبيعتها الخاصة او تعقيدها، بان يتم الاعلان بصورة من الصحيفة، وفي هذه الاحوال، وحدها، يجب على المدعى ان يودع قلم الكتاب صوراً من الصحيفة، بقدر عدد الخصوم الاصليين.

ويجوز في القضايا المالية، والقضايا التي تنظر امام محكمة الشعب، ان يبدى المدعى طلبه واسانيده، مشافهة امام موظف مختص في قلم الكتاب يتولى تسجيله، ويوقع عليه المدعى ويعتبر بمثابة صحيفة للدعوى (١١).

والمصاريف القضائية تتكون من الرسوم المفروضة لصالح الدولة، ومن المصاريف الاخرى التي يطلبها السير في الاجراءات. ولا يجوز، طبقاً للمادة ٢٣ من قانون المرافعات الاساسي - تحصيل الرسوم المستحقة للحكومة، مسبقاً، في الاحوال الآتية ١ -

١ - الدعاوى التي يرفعها عمال الصناعة ومستخدمو المكاتب او الحرفيين، للمطالبة باجورهم او غيرها من المنازعات الناشئة عن روابط العمل، وكذلك التي يرفعها اعضاء المزرعة الجماعية

وبواسطة المحكمة من اطراف الخصومة الاخرين، تحقيقاً لمصالحه الخاصة او للمصالح الجماعية او لمصلحة الدولة او لمصلحة الاشخاص الاخرين (١٠). تبقى استكمالاً للحديث عن اشخاص الخصومة المدنية كلمة سريعة عن الاهلية والوكالة.

فالاهلية تحددها قواعد القانون المدني، واهلية التقاضي هي ما يعرف باهلية الاداء وتثبت لمواطن الاتحاد السوفيتي كاملة متى بلغ سنه ثمانية عشر عاماً، ويكون للصغير اذا بلغ اربعة عشر عاماً اهلية الاداء كاملة بالنسبة الى اجر عمله، كما يجوز له، في هذه السن ان يشترك في الخصومة بجانب النائب القانوني عنه، ولياً او وصياً « المادتين ٩ و ١٥ من القانون المدني لجمهورية روسيا الاتحادية السوفيتية الاشتراكية ».

والوكالة بالخصومة ليست الزامية، فيجوز للشخص ان يتقاضى بنفسه، وان يحضر ويوقع صحيفة الخصومة مهما تكن قيمة النزاع. ولكن له ايضاً ان يوكل غيره لاقامة الدعوى او مباشرتها. ولا يشترط القانون ان يكون الوكيل محامياً، فقد يكون من غير رجال القانون، ويكفي الا يكون محروماً من مباشرة حقوقه بنص في القانون او حكم من القضاء، فلا يجوز توكيل القضاة ولا اعضاء النيابة العامة، كما لا يجوز بداهة توكيل ناقص الاهلية او فاقدتها « المادة ٢٠ مرافعات روسي ».

المبحث الثاني

الدعوى امام القضاء

يتضمن هذا البحث دراسة اربعة مسائل :

- ١ - رفع الدعوى .
- ٢ - نظرها امام المحكمة .
- ٣ - المسائل التي تعترض سير الخصومة .
- ٤ - انتهاء الخصومة دون الفصل في الموضوع .

الفرع الأول

رفع الدعوى

اقتصرت اساسيات المرافعات المدنية، بالنسبة لاجراءات رفع الدعوى ونظرها على ايراد الهيكل العام، تاركة التفاصيل لتقررها تشريعات الجمهوريات المعنية.

(١٠) الحقوق الشخصية لأطراف الخصومة المدنية : مقال للاستاذ ا. ا. ميلينكوف في مجلة الدولة السوفيتية والقانون، ترجمة الدكتور محمد عبد الخالق عمر : مجلة مصر المعاصرة يناير سنة ١٩٧٠ من ٢٢٢.

(١١) قانون القضاة المدني في الاتحاد السوفيتي : دفتحي والي : مجلة القانون والاقتصاد يونيو سنة ١٩٦٧ من ١١٢ هـ

طرح النزاع بإجراءات صحيحة ، أو بعد استيفاء ما يكون أغفل من إجراءات سابقة كان يتعين مراعاتها قبل رفع الدعوى ، وتضم هذه الطائفة أربعة حالات :
١ - إذا كان القانون قد رسم طريقاً أولاً لتسوية النزاع واخفق المدعى في اتباع إجراءاته .
٢ - إذا كانت المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى ويلاحظ أن هذه الحالة سبق ورودها في الطائفة الأولى في صورة أن يكون الحق مما يخرج من اختصاص المحكمة ، وفيصل التفرقة بين الحالتين أن عدم دخول الحق في اختصاص القضاء يعنى عدم الاختصاص الولائي ، أما عدم دخول النزاع في اختصاص المحكمة فيعنى الأحوال الأخرى لعدم الاختصاص : النوعي والقيمي والمحلّي .

٣ - إذا كانت المطالبة مرفوعة من شخص غير كامل الأهلية ، أو ضده .

٤ - إذا كانت المطالبة صادرة من غير صاحب حق ، ولم يكن المدعى مخولاً قانوناً سلطان المطالبة بهذا الحق نيابة عن صاحبه (١٢) .

وإذا ما قرر القاضي منفرداً قبول الدعوى ، وحدد جلسة لنظرها ، وقام قلم الكتاب بإعلان المدعى عليه ، على نحو ما سلف بيانه . بدأ نظر الدعوى أمام المحكمة بهيئتها الكاملة ، وتشكل محكمة الدرجة الأولى - بجميع مستوياتها من محكمة الشعب إلى المحكمة الاتحادية العليا ، من قاض واثنتين من المحلفين « المدول (١٣) » . والقواعد المتعلقة بنظر الدعوى أمام المحكمة مثل الحضور والغياب ومتابعة الإجراءات يتركه القانون الأساسي لتشريعات الجمهوريات تتولى تنظيمه ، والاتجاه السائد في تشريعات الجمهوريات في هذا الشأن كقاعدة عامة جواز نظر الدعوى في غيبة كل من المدعى والمدعى عليه إذا قدم عدراً عن الغياب قبلته المحكمة ، أو التمس نظر الدعوى في غيبته وقبلت المحكمة التماسه . أما إذا رأت المحكمة ضرورة حضور المدعى أمامها ، فإنها تؤجل نظر الدعوى لجلسة تالية وتكلف قلم الكتاب إعلانه . فإن أصر على تخلفه عن الحضور ، ورأت المحكمة أن موضوع الدعوى لم يتهيأ للفصل فيه ، وسواء حضر المدعى عليه أم تخلف ، فإن المحكمة تقضى بانقضاء الإجراءات في الدعوى (١٤) . وتقتصر الأساسيات على ترديد القواعد العامة

(الكولخوز) ضد المزرعة حول مكافأة العمل الذي قاموا به .

٢ - الدعاوى الناشئة عن حقوق الملكية الأدبية والفنية وحقوق الاكتشاف والاختراع وابتكار وسائل تحسين الإنتاج .

٣ - قضايا المطالبة بالنفقة أو المعاش .

٤ - دعاوى التعويض عن الإصابات البدنية أو عن فقد العائل .

كما يجيز النص للجمهوريات تقرير أحوال أخرى للاعفاء من دفع الرسوم ، ويخول القاضي الحق في تقرير بعض الإعفاءات أخذاً في اعتباره الحالة المالية للمدعى .

الفرع الثاني

نظر الدعوى أمام المحكمة

قدمنا أن الدعوى تعرض على قاضي منفرد ليقدر قبول المطالبة أو عدم قبولها . ويكون عدم قبول الدعوى لأسباب أوردها القانون على سبيل الحصر ، في المادة ٣١ من أساسيات المرافعات المدنية وهي تسعة أحوال ، يمكن التمييز فيها بين طائفتين ، واحدة تتعلق بشروط وجود الحق الموضوعي محل التداوى ، في خمس حالات :

١ - إذا كان الحق المطلوب غير داخل في اختصاص المحكمة .

٢ - إذا كان قد سبق صدور حكم قضائي نهائي بين نفس الخصوم وبالنسبة لنفس المحل وعلى ذات الأساس أو مثبتاً ترك المدعى خصومة سابقة ضد نفس المدعى عليه عن ذات الحق مقاماً على نفس الأساس ، أو مثبتاً صلحاً بين الخصوم .

٣ - إذا كان نفس النزاع بين نفس الخصوم معروضاً على محكمة أخرى .

٤ - إذا كان قد سبق صدور حكم من محكمة وفاقية ، في حدود اختصاصها عن نفس النزاع .

٥ - إذا كان الخصوم قد اتفقوا سلفاً على تسوية النزاع أمام مجلس توفيق Mediation Board

وفي هذه الأحوال فإن قرار القاضي بعدم قبول الدعوى يحوز قوة الأمر المقضي ويحول دون إعادة طرح النزاع من جديد ، ويقبل الطعن عليه بالطرق المقررة للطعن في الأحكام .

أما الطائفة الثانية من أحوال عدم القبول فإن الأمر فيها يتعلق بالإجراءات ، ومن ثم لا يحوز القرار فيها قوة الأمر المقضي ، ويجوز مع صدوره إعادة

(١٢) دكتور فتحى والى : المرجع السابق ص ٢١٧ .
(١٣) في بيان مستويات المحاكم وتشكيلها بحثنا من النظام القضائي السوفيتي السابق الإشارة إليه .
(١٤) دم فتحى والى : المرجع السابق ص ٢١٥ .

أو التي يظهر فيها أن الشاهد يزعم السفر الى الخارج أو ينهى اقامته في الاتحاد اذا كان اجنبياً .
كما يهتم التشريع السوفيتي للمرافعات بمبدأ هام آخر يعرف بمبدأ نظر الدعوى بغير انقطاع ، ومؤداه ان المحكمة لا تنتظر في الوقت الواحد سوى قضية واحدة ولا تنتقل الى غيرها الا بعد الانتهاء من نظرها واصدار حكم فيها . (١٥) .

وتلتزم المحكمة ، دون ان تنقيد بطلبات الخصوم وأوجه دفاعهم ، بأن تتخذ كافة الوسائل التي تراها لازمة من أجل ضمان محاكمة ، عادلة وسريعة ، وللوصول الى استجلاء شامل ومحايد لوقائع الدعوى وان تشرح لكل من طرفي النزاع حقوقه وواجباته ، وان تحلله من عواقب الاعمال الاجرائية المغيبة التي قد يقوم بها او تلك التي يغفلها ، وعلى العموم ، على المحكمة ان تساعد كلا من الخصوم على ممارسة حقوقه الاجرائية (١٦) وكذلك فان على القاضي بمجرد اقامة الدعوى ان يتخذ من الاجراءات ما يلزم للمحافظة على الحق محل الدعوى على النحو الذي يكفل امكانية وسهولة تنفيذ الحكم الذي قد يصدر فيها « المواد ١٦ ، ٣٢ ، ٣٣ من الاساسيات » .

ويتمتع الخصوم في الدعوى ، طرفاها الأصليين وغيرهما من الساهمين فيها ، بحقوق متساوية ، فلكل منهم ابداء الطلبات وفحص ماديات الدعوى ، وتقديم الأدلة ، كما أن كل منهم مناقشة الأدلة التي يقدمها غيره من الخصوم ، والاعتراض على ما لا يجيزه القانون منها . ولكل خصم الحق في رد القضية او غيرهم من العاملين في المحكمة (١٧) . ويلتزم الخصوم بمراعاة الامانة فيما يمارسون من الاجراءات (المادة ٢٤ من اساسيات المرافعات) .

ولا يعرف القضاء السوفيتي ، في مجال الدفوع ، التفرقة الشائعة بين الدفوع الشكلية او الدفوع الموضوعية او الدفوع بعدم القبول ، ولا تشكل هذه التفرقة من الناحية العملية أدنى صعوبة . فكل ما يديه الخصوم هو من أوجه الدفاع التي تخضع لكامل سلطة المحكمة في التقدير (١٨) .

للتقاضي كما وردت في الدستور وفي قانون اساسيات النظام القضائي فتقرر في المادة ١١ ، مبدأ علانية الجلسات ، وان كان يرد على هذا المبدأ استثناءان تفرضهما طبيعة الخصومة المطروحة ويجوز فيها للمحكمة عقد جلسة سرية ، هما ما يتصل بسر من اسرار الدولة ، وما يتصل بالحياة الشخصية الخاصة للمواطنين . ويفرض جريان المرافعات بلغة الجمهورية ، مع تقرير حق مواطني الجمهوريات الاخرى ، أو الأجانب ، الذين لا يعرفون لغة هذه الجمهورية في الاستعانة ب مترجم تعيينه المحكمة (م ١٠) . وتقرر المادة ٨ وجوب اشتراك المحلفين الشعبيين (العدول) في نظر الدعوى وتبين أن حقهم في ذلك مساو لحق القاضي ، وتنص المادة التاسعة على استقلال القضاة والمحلفين في نظر الدعوى واصدار الحكم . وعدم خضوعهم في ذلك الا لضمائرهم ولاحكام القانون . ونحيل في تفصيل هذه المبادئ الى دراستنا السابقة عن النظام القضائي السوفيتي السابق الاشارة اليه .

وتؤكد قواعد المرافعات السوفيتية على ضرورة فحص الدعوى ، ومناقشة أدلتها فحصاً مباشراً بمعرفة الهيئة الكاملة للمحكمة ، فقد تقدم أن القاضي منفرداً انما يقتصر دوره على تقرير قبول أو عدم قبول الدعوى ، لأسباب محددة . وبمجرد ايداع صحيفتها ودون ان يكون له طلب أية أدلة وايضاحات فذلك دور المحكمة الكاملة ، ولا يجوز ان تعهد بشيء منه لواحد من اعضائها منفرداً .

على ان مبدأ الفحص المباشر هذا ، ترد عليه بحكم الضرورة ، استثناءات هامة تملئها الظروف ، ويحددها المشرع السوفيتي في :

(أ) جواز الانابة القضائية لمحكمة سوفيتية اخرى ، في نفس الجمهورية أو جمهورية غيرها .

(ب) وجواز الانابة القضائية لمحكمة اجنبية ، وذلك اذا كان الشاهد المطلوب سماعه ، أو الاجراء المطلوب اتخاذه ، يقع خارج دائرة المحكمة ، ولا يمكن في حدود الجهد المعقول ، اجراءه بعرفة ذات المحكمة .

(ج) كما يجيز التشريع السوفيتي سماع بعض الشهود مقدماً ، قبل نظر الدعوى ، في الاحوال التي يطلب الخصم فيها ذلك ، وتقدر المحكمة سلامة الاسباب التي يركن اليها . وذلك حين تنذر الحالة الصحية للشاهد أو تقدمه في السن باستحالة سماعه حين يتهيأ عرض موكبوع النزاع على القضاء ،

(١٥) Prof. M.A. Gurvich المرجع السابق ص ١٢٣ - ١٢٤ .

(١٦) الحقوق الشخصية لاطراف الخصومة المدنية : مقال الاستاذ ا. ا. ميلينكوف ، السابق الاشارة اليه ١ مقرر الممارسة يناير سنة ١٩٧٠ .

(١٧) يجوز ، طبقاً لقانون النظام القضائي ، رد جميع العاملين في المحكمة بحثنا السابق بند ٢٤ / ف ١٣ .

(١٨) د. فتحي والي : قانون القضاء المدني في الاتحاد السوفيتي مجلة القانون والاقتصاد يونيو سنة ١٩٦٧ ص ٢١٦ .

ثانيا : وقف السير في الدعوى :

تنقضى المادة ٤٢ من الاساسيات بأن على المحكمة ان تنقضى بوقف السير في الدعوى في الاحوال الآتية .

١ - اذا اشترط القانون اجراء مسبقا لم يسلكه الخصوم ، وكان سلوكه ما يزال ممكنا . أما اذا اشترط القانون مثل هذا الاجراء المسبق ، ولم يسلكه الخصوم ، ولم يعد سلوكه ممكنا فانه يترتب على ذلك - طبقا للمادة ٢/٤١ - وجوب الحكم برفض الدعوى .

٢ - اذا كان أحد الخصوم ناقص الأهلية .

٣ - اذا كان المدعى اقام الدعوى عن حق لغيره - ولم يكن مخولا قانونا سلطة التقاضي عنه .

واذا زال سبب الوقف جاز للمدعى متابعة السير في الدعوى طبقا للقواعد العامة .

الفرع الرابع**انتهاء الخصومة دون الحكم في الموضوع**

تنقضى الخصومة المدنية أمام المحاكم السوفيتية دون الفصل في موضوعها في حالة الحكم بعدم قبول الدعوى ، وقد تبين فيما قبل « بند ١٠ » أو عند الحكم باثبات ترك المدعى للخصومة . وقد أورد قانون المرافعات الاساسي احوالا اخرى تنقضى فيها الخصومة المدنية بغير حكم في الموضوع وعبر عنها بأحوال رفض الدعوى . إلا أن فحص تلك الاحوال يكشف على أن ما عبر عنه المشرع برفض الدعوى لا ينصرف الى الرفض بمعناه المعروف عندنا والذي لا يكون الا نتيجة لفحص الموضوع ويعتبر فصلا فيه يحوز حجية الامر المقضى . واية ذلك أن المشرع ردد في المادة ٤١ من الاساسيات تحت عنوان رفض الدعوى ذات الاحوال التي أوردتها في المادة ٢ بعنوان عدم قبول الدعوى Refusal to take

Cognisance of The Claim « راجع ما تقدم بند

١٠ » مقيدا حالة عدم سلوك اجراء يفرضه القانون سابقا على عرض الدعوى على القضاء ، بأن يكون سلوكه قد اضحى غير ممكن « ما تقدم بند ١ (ثانيا) واضاف اليها حالة الوفاة عن حق لا يورث .

ويمكن ان نستخلص من دراسة المواد ٣١ بشأن عدم القبول ، ٤١ بشأن رفض الدعوى ، ٤٢ بشأن الامتناع عن المضي في الاجراءات ، وهو ما عبرنا عنه فيما سبق بوقف الدعوى ، ان نستخلص قاعدة

وبعد تقديم الأدلة في الدعوى - وسنفرد للاثبات مبحثا مستقلا فيما يلي - تدخل الدعوى مرحلة المرافعة . وفيها تستمع المحكمة الى تعقيب كل من الخصوم على المرحلة السابقة ، وتحليله للنتائج التي اسفرت عنها ، وفي العادة يبدأ المدعى الكلام ، ويليه المدعى عليه ، والخصوم الآخرون كل بحسب الدور الذي يقف فيه : منضمما للمدعى ، أو طالبا حقا مستقلا ، أو منضمما للمدعى عليه ، كما يبدى ممثلو الهيئات الحكومية أو المنظمات الجماهيرية الذين اذنت المحكمة بدخولهم في الدعوى وجهة نظر الجهة التي يمثلونها في النزاع « ما تقدم بند ٦ » وقد يسمح للمدعى بأن يعقب على دفاع المدعى عليه . ولكن المدعى عليه ، متى طلب ذلك ، يجب أن يكون آخر من يتكلم .

الفرع الثالث**المسائل التي تعترض سير الخصومة**

وهذه هي المسائل التي تنشأ عن وقائع تحدث ، أو تكتشف ، أثناء سير الخصومة وتؤثر على مراكز الخصوم فيها ، بما يؤدي الى توقف الاجراءات في الدعوى دون ان تصل الى صدور حكم في الموضوع . مع امكان مواصلة السير فيها ، بعد زوال اثرها . وتلك هي احوال انقطاع سير الخصومة ، أو وقف السير فيها .

اولا : انقطاع سير الخصومة :

وتنقضى المادة ٤٠ من قانون المرافعات الاساسي بأن ينقطع سير الخصومة في الدعوى بوفاة أحد الخصوم في الدعوى ، أو فقدته الأهلية اللازمة للسير فيها ، أو استدعائه للخدمة في القوات المسلحة ، كما يلحق النص بهذه الحالات حالة وقف السير في الدعوى حتى يفصل في أية دعوى أخرى متى كان الحكم في الدعوى الأصلية مترتبا على الحكم في هذه الدعوى .

ويلاحظ ان انقطاع سير الخصومة لوفاة أحد الخصوم لا يكون الا في الاحوال التي يكون الحق محل الدعوى مما يورث ، أي يسمح القانون بالخلافة فيه ، لانه في هذه الحالة يكون لورثة المدعى ، اذا كان هو الذي توفي ، أن يستأنفوا السير فيها في مواجهة باقي الخصوم كما يكون للمدعى ، في حالة وفاة المدعى عليه ، تجديد السير في الدعوى في مواجهة ورثة المدعى عليه .

القانونية « التي يستطيع الخصم بقدراته وامكانياته الخاصة اقامة الدليل عليها . لان هذه الحقيقة الاخيرة لا يمكن ان تعبر الا عن حقيقة نسبية ، والقول بالمساواة بين الخصوم في عبء الاثبات ليس ، كما عبر عن ذلك لينين في بعض كتاباته ، أكثر من مجرد شكل براق للمساواة يكشف في الواقع العملي عن عدم مساواة حقيقي . فكيف يقف العامل ، في اعداد الدليل ، على قدم المساواة في مواجهة رب العمل مع اختلاف امكانياتهما وخبرائهما ، أو كيف يقف الأجير في مواجهة صاحب الأرض . الا ان ترك الفقير يقف في مواجهة الغني لا يعنى في النهاية الا انتصار الخصم الأكثر غنى أو الأكثر خبرة ، وهو الخصم الذي ينتمى الى طبقة اجتماعية أعلى (٢١) .

ويحظر الى تقدير الدور الإيجابي للمحكمة ابتفاء الوصول الى الحقيقة الموضوعية عامل آخر له وجهته ، فان دور المحكمة لا يقف عند حد فض المنازعات طبقا للقانون ولكن لها دورا اجتماعيا واضحا اصطلح على تعريفه بالدور التعليمي للمحكمة السوفيتية (٢٢) . ويحرص المشرع السوفيتي على تأكيد هذا الدور واعلائه فتص المادة الثالثة من الاسس التشريعية للنظام القضائي السوفيتي « ١٢٢٥ - ١٩٥٧ » على ان تتوخى المحكمة في كل أعمالها غرس حب الوطن والمبدأ الشيوعي في نفوس المواطنين وحملهم على الاحترام المطلق وبلا تحفظات للقوانين الاشتراكية والملكية العامة والانتظام في العمل ، والقيام بأمانة بالواجبات الاجتماعية والمدنية واحترام حقوق المواطنين وكرامتهم وسمعتهم . وصيانة قواعد الحياة الاشتراكية .

وهذه الوظيفة التعليمية تتعارض مع اصدار احكام لا تلتقى مع الحقيقة الموضوعية . فان كل قضية يتجاوز اثرها ، في الواقع الملموس ، اطرافها ، ويكون لها صدى في المجتمع . ولن يكون لقضاء المحكمة دور تربوي ما لم يتبين الناس التقاء مع الحقيقة الموضوعية والوقائع الصحيحة (٢٣) .

وتنص المادة ٧١ من اساسيات المرافعات على ان الادلة تتكون من اية وقائع facts يمكن للمحكمة على اساسها ، وبالطريقة المقررة في القانون ، التحقق من صحة الادعاء أو الدفاع أو من فساده ، وعلى

بسيطة مؤداها ان الطائفة الاولى من احوال عدم القبول « ما تقدم بند ١٠ » تؤدي اذا اكتشفت ابتداء وامام القاضي منفردا الى حكم بعدم قبول الدعوى ، واذا تأخر اكتشافها حتى عرضت الدعوى على المحكمة ، فانه يترتب عليها الحكم برفضها . والامر بعدم القبول ، والحكم برفض الدعوى ، في هذه الحالة يحوز قوة الشيء المحكوم فيه ، ويجوز الطعن عليه بالطرق المقررة للطعن في الاحكام . ويمنع متى صار نهائيا ، من اعادة طرح النزاع على القضاء . اما الطائفة من احوال عدم القبول « ما تقدم تقدم بند ١١ » والتي تتعلق الامر فيها بشكل الاجراءات فهي ترتب اذا اكتشفها القاضي منفردا ، قرارا بعدم قبول الدعوى ، كما تؤدي اذا تأخر اكتشافها حتى مرضت القضية على المحكمة الى صدور حكم بالامتناع من المضي في الاجراءات ، والقرار أو الامر في هذه الحالة لا يجوز الطعن فيه ، ولا يكسب قوة الشيء المحكوم فيه ، ولا يحول دون اعادة طرح النزاع على القضاء .

المبحث الثالث

الاثبات

يطالعنا في دراسة نظام الاثبات في قانون المرافعات السوفيتي وجه من أظهر وجوه الارتباط الوثيق بالنظرية المادية في المعرفة وفي الفكر التي تقوم عليها النظرية الماركسية وتطبقها في شتى مجالات النشاط الانساني (١٩) . فاذا كانت النظرية المادية تعلن من شأن الواقع الموضوعي بالنسبة للمشاعر، والأفكار الذاتية ، وترى أن حوادث العالم هي الاوجه المختلفة للمادة المتحركة باعتبار ان المادة هي ما يوجد خارج الذات . وانها هي الواقع الاول . وإن احساساتنا وأفكارنا ليست سوى نتائج وانعكاس هذا الواقع (٢٠) . فان اثر ذلك على نظام الاثبات هو تكريس الحقيقة الموضوعية واقامة الاحكام على التطابق معها ، وتوجيه نشاط المحكمة ، مستخدمة في ذلك عند الضرورة امكانيات سائر أجهزة الدولة والتنظيمات الجماهيرية ، للوصول الى الحقيقة الموضوعية واعتبار ذلك هو الاساس في قواعد المرافعات التي تحكم الاستدلال او القواعد الموضوعية التي تحكم الادلة ، واغضاء النظر عن « الحقيقة

(٢١) M.A. Gurvich المرجع السابق ص ١٢١ وما بعدها .

(٢٢) راجع في الدور التعليمي للمحكمة : دراستنا السابقة

بند ٢٧ .

(٢٣) قانون القضاء المدني في الاتحاد السوفيتي ، د . فتحى

والى : المرجع السابق ص ٢٢١ .

(١٩) راجع في الوجه المادي للماركسية وصلته بنظام القضاء : دراستنا من النظام القضائي في الاتحاد السوفيتي ، المرجع

السابق من بند ٨ الى بند ١٢ .

(٢٠) دراستنا السابقة بند ١٨ .

ومساعدتهم على تبين مركزهم الحقيقي ، وتبصيرهم بالوقائع التي ينبغي اثباتها وبالأدلة المقبولة لاثباتها . وفي الجانب الاجرائي من اجراءات الاستدلال المتعلق بأوضاع تقديم الدليل الى المحكمة ، فان الاساسيات لا تكاد تعبر عن له ، بحسبانه من الجزئيات التي تترك تنظيمها لتشريعات الجمهوريات ، في هذا الصدد . مثال ذلك ما تنص عليه المادة ١٧٠ من قانون مرافعات جمهورية روسيا الاتحادية من جواز قبول الشهادة مكتوبة اذا حال علر دون حضور الشاهد الى المحكمة ومن التزام المحكمة لسماع الشاهد في نفس الجلسة التي يدعى لاداء الشهادة فيها ، وعدم جواز تأجيل سماعه الا في احوال استثنائية محددة .

المبحث الرابع

الحكم في الدعوى

لا ينصرف اصطلاح الحكم في القانون السوفيتي الا الى الحكم الذي يصدر من محكمة الدرجة الاولى وينهى الخصومة في الدعوى . اما قرارات محاكم الدرجة الثانية فما هي الا مكملات لحكم الدرجة الاولى ، وسيرد تفصيل ذلك عند الكلام على الطعن في الاحكام . واما قضاء محكمة الدرجة الاولى بعدم قبول الدعوى او بالامتناع عن المضي في الاجراءات فيعتبر قرارا وليس حكما .

والحكم في الدعوى هو أبرز اجراء في تطبيق العدالة . ومن اجل ذلك كانت نصوص قانون المرافعات الاساسية دقيقة في تحديد شكل الحكم ومضمونه . فتتضمن المادة ٣٧ منه على ان الحكم يجب ان يكون مطابقا للقانون ومسببا تسببا كافيا ، وان يبنى على الادلة التي فحصتها المحكمة دون استوائها ، وان تبين فيه الظروف التي تحققت لدى المحكمة والدليل على تحققها . وان تبين المحكمة فيه كذلك ، الادلة التي رفضت الاخذ بها وسبب رفضها اياها ، كما يوجب النص ان يتضمن الحكم المادة من القانون التي طبقها المحكمة . ويستطرد النص فيوجب ان يبين في الحكم الميعاد الذي يجري فيه الطعن عليه واجراءات الطعن .

وللمحكمة بناء على الوقائع التي تثبت لديها ، وكلما كان ذلك لازما لحماية الحقوق او المصالح المشروعة لاجهزة الدولة او المؤسسات العامة او المزارع الجماعية او المنظمات الجماهيرية او الافراد

ان هذه الوقائع تتكون بصفة خاصة من « البيانات التي يقدمها الخصوم » ومن شهادة الشهود والادلة الكتابية ، ومن الاشياء محل الدعوى ومن تقارير الخبراء . ومن هذا النص يمكن القول بصفة عامة بان الادلة في القانون السوفيتي هي الادلة المعروفة لدينا ، فيما عدا ان القانون السوفيتي لا يضع اليمين بين ادلة الاثبات ولا يعطى الاقرار قوة مطلقة في الاثبات . بل يلزم المحكمة بفحصه والتأكد من مطابقته للحقيقة الموضوعية .

وليس لاي دليل من هذه الادلة قوة محددة مسلفا Predetermined فان المادة ١٩ من الاساسيات تنص على ان « تقدر المحكمة ادلة الثبوت وفقا لعقيدتها الداخلية ، التي تستند الى فحص شامل محايد وعادل لكل الوقائع والحقائق المطروحة مسترشدة بالقانون والتصور الاشتراكي للعدالة » . ويبلغ من تسلط فكرة البحث عن الحقيقة الموضوعية ، في تشريع بعض الجمهوريات حدا يكاد يصدم القواعد الاساسية للاثبات ، كما نعرفه . فمن ذلك ذلك ما تنص عليه المادة ١٥ من قانون مرافعات جمهورية روسيا الاتحادية بأنه يجوز للمحكمة ان تعتبر واقعة ما ثابتة استنادا الى العلم الشخصي بها من جانب احد القضاة او اعضاء المحكمة (٢٤) .

والاصل ان تقدم ادلة الاثبات عند بدء النزاع ، ولا يقبل من الخصم تقديم ادلة جديدة الا اذا قدم مبرر تقبله المحكمة لعدم تقديمها ابتداء ، ومع ذلك فان للمحكمة اذا رأت ان الادلة التي قدمها الخصوم غير كافية للكشف عن الحقيقة الموضوعية ، ان تامر الخصوم بتقديم ادلة اضافية . كما ان للمحكمة من تلقاء نفسها ان تتخذ ما تراه مناسبا من الوسائل لتجميع هذه الادلة من تلقاء نفسها « المادة ١٨ من الاساسيات » ، وبذلك تقوم المحكمة بتكميل النقص الذي ينجم عن قلة خبرة بعض الخصوم . كذلك يمكن للمحكمة مساعدة اطراف الدعوى بما خوله لها القانون من الحق في تكليف أية جهة حكومية او هيئة عامة او مؤسسة جماهيرية ، او أي فرد بان يعرض ما يكون تحت يده من وثائق او اشياء ، وان يقدم ما لديه من معلومات متعلقة بالدعوى (٢٥) . كما تقوم المحكمة عند الضرورة ، وتطبيقا للمادة ١٦ من الاساسيات ، بشرح ظروف القضية للخصوم

(٢٤) د. فتحي والي : المرجع السابق ص ٢٢١ .

(٢٥) M.A. Gurvich المرجع السابق ص ٢٢٢ .

ويجوز للمحكمة ، بعد صدور الحكم ، أن تصدر قرارا تكميليا بالنسبة لاية مطالبة يكون قد جرى فحصها في الجلسة ولم يفصل فيها الحكم « م ٣٧ أساسيات » .

ويجوز الحكم حجية في حدود الرابطة القانونية التي اكدها وبالنسبة للوقائع التي استند اليها ، كما يكون للحكم الصادر من المحكمة الجنائية حجية امام المحكمة المدنية من حيث ثبوت وقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها ، ولكن الحجية لا ترتبط بصدور الحكم وانما بصيرورته نهائيا « المادة ٢١ من الاساسيات » .

ويصير الحكم نهائيا بانتهاء المدة المحددة للطعن فيه دون حصول طعن ، أو بصدور حكم من محكمة الدرجة الثانية . اما احكام المحكمة الاتحادية العليا او المحاكم العليا للجمهوريات فتعتبر نهائية فور صدورها .

ومتى صار الحكم نهائيا امتنع على الخصوم وعلى خلفائهم اعادة طرح ذات النزاع على ذات الاساس من جديد ، أو اتخاذ أية اجراءات امام أية محكمة فيما بعد اعتراضا على المسائل التي فصل فيها الحكم « م ٣٩ أساسيات » .

التوصية اللاحقة The Rider

وهذه ملحق من اهم ملامح العدالة الاشتراكية ، تنفرد به . وتنص عليها المادة ٣٨ من اساسيات المرافعات اذ تقضى بأنه اذا تبينت المحكمة خلال نظر الدعوى المدنية ، وقوع انتهاكات ضد القانون ، أو ضد قواعد السلوك الاشتراكي . من الموظفين أو المواطنين ، أو حدوث تقصير جسيم من جهة ادارية أو مؤسسة عامة أو مزرعة جماعية ، أو غير ذلك من المنظمات التعاونية أو الجماهيرية . كان لها أن تصدر تعقيبا Rider على الحكم وتبلغه الى الجهة أو المؤسسة أو المزرعة الجماعية أو الهيئة أو منظمة الشغيلة أو نقابة العمال ذات الشئان ، وعلى هذه الجهة ، بعد فحص الأمر ، أن ترد على المحكمة موضحا التدابير التي اتخذتها لتلافي ذلك مستقبلا . اما اذا تكشف للمحكمة اثناء نظر الدعوى وقوع جريمة فان لها ، اما أن تبلغ النيابة العامة ، واما أن تتخذ بنفسها الاجراءات الجنائية المناسبة .

وحق المحكمة في اصدار التوصية اللاحقة على هذا النحو يجد سنده النظري في فكرة وحدة السلطة ، التي تعتنقها الماركسية ، وفي عدم الأخذ

العساكرين - أن تقضى بما تراه صحيحا ولو تجاوز طلبات المدعى .

ويجوز للمحكمة أن تبين في حكمها كيفية تنفيذه ، وهل يكون دفعة واحدة أم يجرى على أقساط ، وهل يكون فوراً أم مؤجلاً ومقدار الأجل .

وعن اجراءات اصدار الحكم فانه اذا تبينت المحكمة أن القضية اتضحت بما فيه الكفاية تأمر بقفل باب المرافعة . ولا يجوز تأجيل ذلك لجلسة أخرى . ويكون النطق بالحكم بتلاوته كاملاً ، أسبابه ومنطوقه . على أنه في القضايا المعقدة يجوز ارجاء ابداع الأسباب وحدها مدة لا تزيد على ثلاثة أيام « المادتين ١٠٨ ، ١٧٧ » من قانون مرافعات جمهورية روسيا الاتحادية .

وتصدر الاحكام بأغلبية الأصوات ولا يسدى القاضي رأيه الا بعد المحلفين ، على أن يوقع جميع أعضاء المحكمة على مسودة الحكم ، وللقاضي صاحب الرأي المخالف أن يثب في مسودة الحكم رأيه وأسبابه ويكون للخصوم الاطلاع على هذا الرأي ولكنسه لا ينشر ولا يثبت في نسخة الحكم الأصلية .

وتصدر المحكمة الاتحادية العليا حكمها باسم الاتحاد السوفيتي ، أما المحاكم الأخرى فتصدر احكامها باسم الجمهورية التي تتبع لها « م ٣٧ أساسيات » .

ويجوز للمحكمة أن تفسر حكمها دون أن تغير محتواه ، ولا يتعلق تفسير الحكم بما يكون فيه من غموض أو ابهام فحسب . ولكن التفسير يصلح وسيلة لمساعدة المواطن العادي على فهم القانون . فيجيب طلبه لتفسير الحكم ولو في مسألة يفهمها المشتغل بالقانون . ويجوز لعمال التنفيذ طلب تفسير الحكم قبل اجراء التنفيذ الجبري . كما يصبح طلب التفسير لمواجهة أية ظروف تطوا بعد صدور الحكم وقبل تنفيذه ، كأن يتوفى أحد الخصوم أو تزول شخصيته بعد صدور الحكم ، ويكون له خلف ، ويكون محل الدعوى مما تصح الخلافة فيه . فيمكن عن طريق طلب تفسير الحكم تأكيد هذه الخلافة . وكان تحدث ظروف تستدعي النفاذ المعجل ولا يكون مأموراً به فيصح عند ذلك طلبه عن طريق طلب تفسير الحكم (٢٦) وواضح ما في ذلك من حيدة عن طبيعة التفسير .

فيها على سلوكه غير السوى . ويناقش هذا السلوك علانية في اجتماع للنقابة بين زملاء العمل . ويتخذ فيه قرار جماهيري يستند إلى سلطة الرأي العام . ويكون بالغ الأثر في تهذيب سلوك المدعى عليه (٢٨) . وهكذا ، وتقديرا لهذا الدور ، صدر واحد من أهم التوجيهات التي تصدرها المحكمة العليا للاتحاد (٢٩) ، تحت فيها المحاكم الأدنى على الاستفادة إلى أقصى حد من نظام التوصية اللاحقة (٣٠) .

المبحث الخامس

الظعن في الأحكام

قدمنا في البند ١٨ أن اصطلاح الحكم لا يصرف إلا إلى قضاء محكمة الدرجة الأولى وذلك رغم أن القانون الأساسي يرسم طرقا واجراءات للظعن في الأحكام . وأن قانون نظام القضاء يتحدث عن محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الدرجة الثانية ، فإن هذه التعريفات تعطى مضمونا يختلف عن مضمونها القضائي . فالمدعى ، في الاتجاد السوفيتي يجب أن تتقرر كافة حقائقها الموضوعية بمعرفة محكمة الدرجة الأولى ، ومنذ أول مرسوم للمحاكم صدر في ١٩١٧/١١/٢٤ فلقد رفض المشرع الأخذ بالمبدأ القائل بجواز إعادة طرح النزاع أمام محكمة الدرجة الثانية . وإنما تنظر محكمة الدرجة الثانية ، في حضور الخصوم أمر ضحة أو بطلان قضاء محكمة الدرجة الأولى ، على أساس ذات الوقائع التي جرى بحثها أمام محكمة الدرجة الأولى ، ولا يسمح أمام محكمة الدرجة الثانية إلا بتقديم الأدلة الكتابية دون سواها ، فالمحكمة الاستئنافية ، لا تغشى وقائع جديدة (٣١) . ومؤدى ذلك أن قانون المرافعات السوفيتي لا يعرف نظام الاستئناف على النحو المعروف عندنا ، وهو أيضا لا يعرف الظعن بالمعارضة ، وإنما يكون الظعن بطريق خاص ولأسباب محددة ، يقترب من نظام الظعن بالنقض عندنا ويسمى Cassation-Appeal إذا رفعه أحد الخصوم ، ويسمى Protest إذا رفعته النيابة العامة ، وللنيابة العامة حق الظعن على الحكم ولو لم تشترك في الخصومة أمام محكمة

يفكرة فصل السلطات وفي أن المحاكم جزء من جهاز الدولة ذات السلطة الواحدة (٢٧) . فلا محل لأن يقتصر دورها على مجرد الفصل في المنازعات . فهي ، من خلال عملها في فض المنازعات تمارس دورا تعليميا سبق الإلماح إليه . وهي عملا بالمادة ٣ من قانون النظام القضائي السابق بيانها « ما تقدم بند ١٤ » تستهدف في كل نشاطها تأكيد الشرعية الاشتراكية وشجب السلوك المخالف لها ، والتعقيب على الحكم في شكل التوصية اللاحقة وسيلة من أبرز وسائلها لتحقيق هذا الدور . فالمحكمة بحكم وظيفتها يتساح لها أن تقف على نواح من السلوك الفردي للمواطنين أو الموظفين والعاملين تكون بسبب النزاع في الغالب ، بعيدة عن قواعد السلوك السوى القائم على أساس الفكر الاشتراكي ، وتصادفها من جانب الهيئات والمؤسسات أو بعضها على الأقل أصرا على اجراءات رسمية نتيجة فكر ديواني وأسلوب بيروقراطي ، كما تصادف انتهاكات صارخة لمصالح الطبقة العاملة . فحينئذ يكون لها أن تجمع ما يصادفها من ذلك وتصدر به توصية تبلغها إلى الجهة ذات الشأن . التي تلتزم ببحثها واتخاذ كافة التدابير اللازمة للقضاء على هذه المخالفات ، كما تقوم بتحليل سلوك المخطئين وتتخذ عند الضرورة أية اجراءات تراها لازمة أو أية تدابير جماعية ضدهم .

وتمضي المحاكم في تطبيق نظام « التوصية اللاحقة » إلى غرض أبعد ، فقد ترى المحكمة أن اجراء تتخذه منظمة جماهيرية بناء على توصية من المحكمة ، يكون في بعض الأحوال أجدي من تطبيق القانون على واقعة النزاع ، وأدنى إلى تحقيق المفهوم الاشتراكي للعدالة . فعلى سبيل المثال إذا أقيمت دعوى ضد أحد السكان في العمارات متعددة الوحدات من مشاركته في السكن Co-Habitants بطلب طرده بناء على نص المادة ٦١ من القانون المدني الأساسي « الاتحادى » التي تجعل من سوء السلوك إلى حد يجعل المشاركة في السكن مستحيلة ، سبها للاخلاء . فقد ترى المحكمة أن تطبيق القانون وطرده المدعى عليه يكون له أثر مدمر بالنسبة لأسرته فحينئذ تقضى المحكمة برفض الدعوى ، وتكتفى بتوصية تبلغها إلى النقابة العمالية التي هو عضو

(٢٩) راجع في حق المحكمة العليا في إصدار تعليمات إضافية لسائر المحاكم : بحثنا السابق بند ٢٠ .
(٣٠) M.A. Gurvich المرجع السابق من ١٢٧ .
(٣١) M.A. Gurvich المرجع السابق من ١٢٩ .

(٢٧) راجع في نظرية وحدة السلطة : بحثنا السابق الإشارة إليه بند ١٤ .
(٢٨) M.A. Gurvich المرجع السابق من ١٢٦ .

(أ) إذا لم تكن الحقائق قد وضحت وضوحا كافيا .

(ب) إذا بنى الحكم على وقائع لم يقم عليها دليل صحيح .

(ج) إذا كان الحكم غير متفق مع الحقائق التي بنى عليها .

(د) إذا كان الحكم مخالفا للقانون .

وأما مخالفة الحكم لقواعد الإجراءات فيختلف الأمر بشأنها بين حالات يجب فيها إلغاء الحكم ، منها اشتراك قاض كان موضع طلب رد ، أو الإخلال بالعلانية أو لغة التقاضي . ومنها ما يجوز معه الإلغاء إذا تبينت المحكمة أن المخالفة جوهرية ، وقد يجوز معه تأييد الحكم للمخالفة التي لا تراها المحكمة جوهرية (٢٢) .

تنص المادة ٣/٤٧ من الأساسيات على أنه لا يجوز إلغاء الحكم السليم في جوهره Essentially Correct لأسباب شكلية بحتة . وتكتفى المحكمة في هذه الحالة بأن توجه محكمة الدرجة الأولى إلى المخالفة التي تكشف عنها من جانبها ، فالأساسيات وإن حفظت للشكل مكانه فهي لا تفرق في ذلك الحد الذي يضيع معه الفرض الصحيح منها (٢٢) .

الفرع الثاني

التماس إعادة النظر

تجيز المادة ٥٣ من الأساسيات التماس إعادة النظر في الأحكام والأوامر والقرارات ، بعد صيرورتها نهائية . وذلك في الأحوال ، وطبقا للأوضاع الآتية :

١ - أن تظهر وقائع مادية متعلقة بالدعوى لم تكن معروفة قبل صدور الحكم ، ولم يكن من الممكن معرفتها .

٢ - إذا ثبت بحكم قضائي أن أحد الشهود قد شهد زورا في الدعوى ، أو أن الخبير قدم تقريراً مزوراً أو جرى تزيف الوثائق أو الإحراز التي استند الحكم إليها أو أن مترجماً قدم مترجماً غير صحيحة ، وذلك إذا أدى شيء منها إلى صدور حكم غير صحيح أو غير مؤسس Un Correct or un founded

الدرجة الأولى - وكذلك يجوز « التماس إعادة النظر » في الحكم ، فضلا عن نظام « المراجعة » ونعرض لكل منها في فرع مستقل .

الفرع الأول : الطعن بالنقض

قدمنا أن محكمة الدرجة الأولى تحدد في حكمها الميعاد الذي يجوز استئنافه خلاله ولم يحدد القانون الأساسي ميعادا للطعن على الحكم ، تاركا ذلك لتشريعات الجمهوريات وهي تحدد به ما يتراوح بين عشرة أيام وخمسة عشر يوما .

وقد تولت المادتان ٤٤ و ٤٥ من الأساسيات إجراءات الطعن ، فهو يرفع بطلب من الطاعن إلى المحكمة التي أصدرت الحكم فتتولى إحالته مع ملف القضية إلى المحكمة المختصة بنظره . ويقوم قلم كتاب المحكمة الأخيرة بقيد الطعن وتحديد جلسة لنظره وإعلان الخصوم .

ويبدأ نظر الطعن في الجلسة المحددة ، بحضور الخصوم ، بتقرير يعده أحد القضاة وتقدم النيابة العامة وأيها ، وجوبا في كل طعن ، وتنظر المحكمة الموضوع على ضوء الأدلة التي فحصتها محكمة أول درجة وعن نفس الوقائع ، ويجوز تقديم أدلة كتابية فقط .

ولا تنقيد المحكمة بأسباب الطعن أو بنطاقه ، فهي تنظر النزاع كله ولو أنصب الطعن على جزء منه ، كما يمكنها أن تنقضه لسبب تراه وإن لم يأت به الخصوم ، كما يستفيد من الطعن مسائر الخصوم ، من اشترك منهم في الطعن ومن لم يشارك فيه .

وتورد المادة ٤٦ أحوال الحكم في الطعن ، فاما أن تقضى المحكمة برفض الطعن وتأييد الحكم المطعون فيه ، واما بإلغاء الحكم ، كلياً أو جزئياً ، وبإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لنظره من جديد ، وقد تلغى الحكم وتقضى برفض الدعوى ، وذلك إذا توافرت حالة من حالات عدم القبول أو الرفض السابق بيانها بالنسبة لقضاء الدرجة الأولى . أما إذا كانت الوقائع التي جمعتها محكمة الدرجة الأولى صحيحة وأدلتها كافية ، وإنما وقع خطأ في القانون الواجب التطبيق ، ففي هذه الحالة وحدها يجوز لمحكمة الدرجة الثانية أن تقضى بتعديل الحكم أو تصدر حكماً جديداً .

ويكون الإلغاء والإعادة في أحوال مجددة منصوص عليها .

(٢٢) M.A. Gurvich. المرجع السابق ص ١٢٠

(٢٣) M.A. Gurvich. المرجع السابق ص ١٤١

السوفيتي وبين غيره من قوانين القضاء الاخرى وليس له نظير فيما تعرفه من النظم القضائية (٣٥) .
ولمراجعة الاحكام في الاتحاد السوفيتي سبب تاريخي : فحين انتضرت ثورة اكتوبر الاشتراكية سنة ١٩١٧ كانت المحاكم القيصريّة في حالة سيئة عبر عنها لينين بأنها سلاح أعمى وماكر من اسلحة القهر للشعب وحماية مصالح الاغنياء . فأصدرت حكومة الثورة قرارا خاصا بالمحاكم برقم ١ في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ قضى بإلغاء المحاكم القائمة الغاء تاما وبتشكيل محاكم شعبية ، وأهاب بالقضاة ان يحكموا وفقا لضميرهم الثوري (٣٦) . وكان طبيعيا عندئذ والقضاة المنتخبون تنقصهم الخبرة القانونية ان يقع كثير من الخطأ ، فصدر في سنة ١٩٢١ مرسوم بوضع نظام للإشراف على اعمال المحاكم ، ثم تطور فاستقر في التشريع طريقا من طرق إعادة النظر في الاحكام النهائية .

وتقضى المادة ٤٩ من الاساسيات بأن لرئيس المحكمة العليا للاتحاد ورؤساء المحاكم العليا للجمهوريات والنائب العام للاتحاد ، ونواب الجمهوريات ، ورؤساء محاكم ونواب الجمهوريات الحكم الذاتي ، ورؤساء المحاكم الإقليمية ومحاكم الطعن بطريق المراجعة على الاحكام التي تصدر بصفة نهائية من أية محكمة اذا كان الحكم غير صحيح قانونا او غير مؤسس Illegally Correct and founded وتحدد تشريعات بعض الجمهوريات اسباب طلب المراجعة اذا كان يخالف القانون على نحو ظاهر أو يضر ضررا بينا بمصالح دولة العمال والفلاحين أو مصالح جماهير العمال « م ٢٥٤ مرافعات جمهورية روسيا » او كان ينتهك مبدأ عاما للتشريع السوفيتي والسياسة العامة للدولة « م ٨٨ مرافعات جمهورية أوكرانيا » .

والامثلة العملية للمراجعة قليلة منها ان ترفض المحكمة دليلا منتجا في الدعوى مع أن القانون يجيزه ومنها الخطأ في تقدير الدليل ولعل أبرزها ما اشار اليه توجيه من المحكمة العليا، ١٩٤٨/٥/٧ الى رؤساء المحاكم بأنها لاحظت انه يحدث في العمل ان ينقض حكم بالطلاق بعد ان يكون المطلقين أو احدهما قد

٣ - اذا ثبت بحكم قضائي ان ايا من الخصوم أو الاطراف المساهمين في الدعوى أو ممثلهم ، أو القضاة ارتكب جريمة اثناء نظر الدعوى ، وكان لفعله اثر في الحكم .

٤ - اذا ألغى حكم أو امر أو قرار صدر في دعوى اخرى وكان اساسا من الامس التي بنى عليها الحكم الملتبس فيه .
وتحدد تشريعات الجمهوريات طريقة وميعاد التماس إعادة النظر ، وقد اختلف مذهب هذه التشريعات في ذلك . فمنها ما جعل الاختصاص بالالتماس للمحكمة الاعلى من تلك التي اصدرت الحكم ، ومنها ما جعل نظر الالتماس من اختصاص المحكمة التي اصدرت الحكم الملتبس فيه ، ومنها ما جعل الاتصاص قسمة بين المحكمة الاعلى في حالة ظهور أدلة جديدة وبين المحكمة التي اصدرت الحكم ، وفي الاحوال الاخرى .

واذا قررت المحكمة المختصة قبول الالتماس ، وكانت محكمة درجة ثانية ، فانها تقضى بإلغاء الحكم وبإعادة الدعوى الى محكمة الدرجة الاولى ، اما اذا كانت محكمة الالتماس هي نفس محكمة الدرجة الاولى ، فانها بعد ان تقرر قبول الالتماس تمضي في نظر الدعوى من جديد طبقا للقواعد العامة (٣٤) .

الفرع الثالث

مراجعة الحكم Ex Officio Review

على الرغم من احتفال المشرع السوفيتي بالحقيقة الموضوعية ، وتوفيره الضمانات للحصول على حكم صحيح قانونا وموضوعا والسلطات التي يخولها للحكمة من أجل اظهار الحقيقة الموضوعية ، وجمع الأدلة دون تقيد بطلبات الخصوم أو أدلتهم ، على رغم هذا الحرص البالغ على ان تكون الحقيقة القضائية هي نفس الحقيقة الموضوعية ، بل لسبب من هذا الحرص فان المشرع يفترض أنه يمكن ان يصدر حكم يكون لسبب أو آخر غير متفق مع الحقيقة الموضوعية وان يصير هذا الحكم نهائيا ، أو يصدر نهائيا أصلا ، وهنالك يدفع الحرص المشرع الى ايجاد نظام آخر يكاد يكون قريبا تماما على الفكر القانوني هو نظام مراجعة الاحكام وهو نظام يعتبر أحد الفروق الأساسية بين قانون القضاء المدني في الاتحاد

(٣٥) دكتور فتحي والي : المرجع السابق ص ٢٦٥ .

(٣٦)

A. Shein-in : Peoples Court In The U.S.S.R.P. 6

(٣٤) دكتور فتحي والي : المرجع السابق ص ٢٦٤ .

مناسب بحيث تكون لديهم القدرة على تقديم توضيحات كتابية للطعن ومذكرات تكميلية « م ٣٢٥ مرافعات روسي » . وان كان ذلك لا يلزم المحكمة بدعوة الخصوم للجلسة (م ٣٢٨ روسي) اما في قانون مرافعات جمهورية روسيا البيضاء « م ٣٠٠ » وقانون مرافعات جمهورية أو نيكستان « م ٣٥٧ » فتقرر ان انه اذا كان الشخص الذي كان مشتركا في الدعوى ، قد تواجد في محكمة مرحلة المراجعة سواء كان حضوره بناء على اعلان ، ام بدون اعلان - فانه يسمح له بالاشتراك في القضية (٢٩) .

وبتجه الرأي الغالب في الفقه السوفيتي الى انه من الضروري ان تجد مشكلة دعوة الخصوم حلا موحدا يقضى بوجوبها ، في تشريعات جميع الجمهوريات لان من شأن هذا الحل ان يزيد كثيرا من ضمانات الحقوق الشخصية للمشاركين في الخصومة وانه لما كان قانون المرافعات الاساسي يعطى للمحاكم في خصوصية النقض والمراجعة ان تصدر في جميع الاحكام المدنية قرارات جديدة لم تصدر امام محكمة اول درجة « المادتين ٤٦/٤ و ٥/٥٠ » فانه لتدعيم قوة ضمانات الاشخاص المشتركين في القضية يجب تقرير ان يكون للمحكمة ان تصدر قرارات جديدة فقط في حالة وجود كلا الطرفين في الجلسة القضائية (٤٠) .

كان هذا مرضا محدودا لمسائل متعددة تكاد ان تغطي حقل المرافعات جميعا ، الا التنفيذ . اوفيناها ما وسعنا الجهد وسمحت به المراجع المتاحة ، ونعترف بقصوره عن عرض القدر اللازم من احكام القضاء دعامة الفقه وركيزته ، فلم تتح لنا اية مجموعة للاحكام ، ونسال الله ان يكون التوفيق قد حالقنا في اطار ما ابتغيناه من غاية وما اعطينا من جهد .

(٢٩) ١٠١ ميلنيكوف وترجمة د. محمد عبد الخالق ممر : الحقوق الشخصية لاطراف الخصومة المدنية ، مصر القاهرة يناير سنة ١٩٧٠ م ٢٢٧ .
(٤٠) ١٠١ ميلنيكوف ، المرجع السابق ، والمراجع المشار اليها في هامش ١٨ منه .

ارتبط بزواج جديد . فالحكم بنقض حكم الطلاق في هذه الحالة يجوز الطعن عليه بطريق المراجعة (٢٧) .

وتختص المحكمة العليا للاتحاد بنظر طلب مراجعة الحكم الذي يصدر من اي محكمة اخرى وينظر الطلب في هذه الحالة امام احدى الدوائر ، كما تختص بنظر طلب مراجعة الحكم الذي يصدر من احدى دوائرها ، تختص بذلك جمعيتها العمومية ، كما ينظر امام الجمعية العمومية للمحكمة الاتحادية العليا طلب مراجعة الحكم الصادر من احدى المحاكم العليا للجمهوريات اذا خالف تشريعا اتحاديا او اضر بمصالح جمهورية اخرى (٢٨) .

وقد خلت اساسيات المرافعات من تحديد اجراءات معينة لنظر الدعوى في حالة مراجعة الحكم وقبل صدور قانون المرافعات الاساسي كان العمل يجري على عدم دعوة الخصوم لهذه المرحلة ، ولكن المادة ٦/٤٩ من الاساسيات تنص على انه يجب ان يوجه الى الخصوم في الدعوى نسخ من الطعن المقدم في قضيتهم بطريق المراجعة ، وعلى وجوب اخطارهم في الحالات الضرورية بمكان وزمن نظر القضية .

وتتناول تشريعات المرافعات في بعض الجمهوريات تنظيمات في هذا الشأن وان كانت القواعد التي تسيرونها عليها الجمهوريات في تشريعاتها لا تعطي المسألة حلا موحدا . فالمادة ٣٢٤ من مرافعات جمهورية روسيا الاتحادية ، تجيز للخصوم الطعن في الحكم بطريق المراجعة ، او على التحديد التقدم للجهة المختصة لطلب المراجعة بالتماس استعمال هذا الحق . وعلى من يسلك هذا السبيل ان يقدم للمحكمة نسخا من طلبه بعدد الخصوم في الدعوى وتلتزم المحكمة اذا ما قررت قبول طلب المراجعة ان توجه الى الاشخاص المشتركين في الدعوى نسخا من الطعن وان تحدد ميعاد نظر القضية في وقت

(٢٧) دكتور فتحي والي : المرجع السابق ص ٢٦٨ .
(٢٨) بحثنا السابق الاشارة اليه بند ٢٠ .

دستورية قانون الشفعة

بقلم الدكتور جمال العطيفي
الحامي أمام محكمة النقض

مقتضاه عدم جواز الطعن بعدم دستورية التشريعات السابقة على دستور مارس ١٩٦٤ ومنها النصوص المنظمة لحق الشفعة الواردة في القانون المدني . واستند هذا الدفع الى ما تنص عليه المادة ١٦٦ من الدستور من ان كل ما قرره القوانين والقرارات والأوامر واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى نافذاً ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقاً للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستور .

ونقطة الخلاف في تفسير نص المادة ١٦٦ من الدستور وأثره على الطعن بعدم دستورية قانون سابق على صدور هذا الدستور ، تكمن في تفسير التعبير الذي جرت به هذه المادة وهو **النفاذ** ، وما اذا كان يقصد به تحصين هذه القوانين ضد أي سبيل للطعن .

وأهمية هذا الخلاف ترجع الى أنه لو قبل ان المقصود هو تحصين هذه القوانين ، لكان مؤدى هذا تعطيل الوظيفة الدستورية للمحكمة العليا في كل ما يتعلق بالقوانين السابقة على دستور مارس ١٩٦٤

٤ - وقد يكون من المفيد لتبين قيمة هذا الدفع ان نستعرض النصوص المقابلة التي وردت في الدساتير السابقة .

ففي دستور سنة ١٩٢٣ كانت المادة ١٦٧ تنص على ما يأتي :

« كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والاجراءات طبقاً للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذاً بشرط أن يكون نافذاً متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور وكل ذلك بدون اخلال بما للسيادة

١ - منذ صدور القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ الذي أنشئت بمقتضاه المحكمة العليا ومهد اليها وفق المادة الرابعة من قانونها باختصاصها بالفصل دون غيرها في دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون امام احدي المحاكم ، طرحت على المحكمة العليا عدة دعاوى بالطعن في دستورية بعض القوانين ، ومنها هذه الدعوى الذي صدر فيها أول حكم من المحكمة العليا بمقتضى اختصاصها كمحكمة دستورية .

٢ - ومن الملاحظ أن المحكمة الاستئنافية التي دفع امامها بعدم دستورية مواد الشفعة الواردة في القانون المدني كانت قد قضت بوقف سير الخصومة في الدعوى الأصلية ريثما تفصل المحكمة العليا في الدفع - ولم يكن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بالاجراءات والرسوم امام المحكمة العليا قد صدر بعد . وهو القانون الذي أشار في مادته الأولى الى ما يفهم منه حق المحكمة المثار امامها الدفع بعدم الدستورية في فحص جدية هذا الدفع . او قد سبق أن لاحظنا قبل ذلك على قانون المحكمة العليا ، أنه لا يجعل للمحكمة التي يبدى امامها الدفع الحق في أن تقضى فيه بالرفض ولو كان الدفع ظاهر الفساد غير بادي الجدية (مقالنا ، ملاحظات حول المحكمة العليا ، مجلة المحاماة ، السنة ٥٠ ، العدد الأول) . وعلى أي حال فقد اتاحت هذه الدعوى للمحكمة العليا أن تبدي رأيها في بعض المبادئ الدستورية الهامة .

٣ - فقد أبدى امام المحكمة دفع من المدعى عليه الأول - وهو صاحب المصلحة في رفض الدعوى لأنه الشفيع الذي يريد أن يملك العقار المبيع بالشفعة -

(*) انظر حكم المحكمة العليا في الدعوى رقم ٣ لسنة ١ قضائية دستورية ، المنشور بهذا العدد .

فراغ تشريعى يؤدى الى الاضطراب والفوضى دون أن يعنى ذلك تحصين هذه التشريعات ضد الطعن بعدم الدستورية ، اذ ليس معقولا أن تكون التشريعات التى صدرت قبل صدور الدستور وعلى الخصوص التشريعات الصادرة قبل قيام الثورة فى ظل نظم سياسية واجتماعية واقتصادية مغايرة فى أسسها وأصولها ومبادئها للنظم التى استحدثها الدستور ، بمعناى عن الرقابة التى تخضع لها التشريعات التى تصدر فى ظل الدستور وفى ظل نظمه وأصوله المستحدثة مع أن رقابة دستوريته أولى وأوجب .

٥ - ورغم ما قضت به المحكمة العليا من رفض هذا الدفع ، فإن الخلاف فى التفسير قد يتجدد مستقبلا بشأن التشريعات « الثورية » التى صدرت قبل دستور ١٩٥٦ ، والتى قالت عنها المحكمة العليا أنها تتمتع بحصانة ضد الطعن فيها بعدم الدستورية .

وفى رأى أن هذه الحصانة ليست أبدية فى جميع الحالات ، بل أنها قد تكون محدودة بقيام دستور ١٩٥٦ ، وأما وقد صدر دستور مارس ١٩٦٤ وقد يصدر بعد ذلك دستور أكثر تقدما وأكثر اتفاقا مع تطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع ، فإنه يجب أن تجرى مطابقة هذه القوانين السابقة التى صدرت قبل دستور ١٩٥٦ على أحكام دستور ١٩٦٤ وأى دستور لاحق .

وظاهر أن نص المادة ١٩١ من دستور ١٩٥٦ كان يشير الى اجراءات ذات صبغة تشريعية مثل بعض قرارات مجلس قيادة الثورة والقوانين والقرارات التى صدرت مكملات أو منقذات لها ، كما كان يشير الى أحكام أصدرتها جهات قضائية شكلها مجلس قيادة الثورة ، وإلى قرارات ذات صبغة إدارية تعتبر من أعمال السيادة لأنه قصد بها حماية الثورة ونظام الحكم .

ولا شك أن ما صدر من أحكام أو ما جرى من تصرفات أصبح نهائيا لا يجوز الطعن فيه ولا طلب التعويض عنه ، وأنه يتمتع بحصانة مطلقة دون أن يعتبر ذلك قيما على المشرع مستقبلا بطبيعة الحال . أما عن الاجراءات ذات الصبغة التشريعية التى صدرت قبل دستور ١٩٥٦ ، فلا شك أنها تمتعت بهذه الحصانة ضد الطعن فى ظل دستور ١٩٥٦ ، ولكن استمرار تمتعها بهذه الحصانة يصبح محل نظر . إذا تغيرت المبادئ الدستورية واتضح أن بعض هذه القوانين أصبح منافيا لهذه المبادئ ، فقد صدرت

التشريعية من حق الغائها وتعديلها فى حدود سلطتها على ألا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضى .

بينما نصت المادة ١٦٨ من هذا الدستور على أن : « تعتبر أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتصفية أملاك الخديوى السابق عباس حلمى باشا وتضييق ما له من الحقوق كأن لها صبغة دستورية ولا يصح اقتراح تنقيحها » .

وفى دستور سنة ١٩٣٠ أحكام مماثلة (المادتان ٦ و ١٥٥) .

أما دستور سنة ١٩٥٦ فقد تضمن مادتين هامتين تحددان نطاق سريان القوانين السابقة على صدوره . فوفق المادة ١٩٠ من هذا الدستور فإن : « كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى نافذا ، ومع ذلك يجوز الغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الدستور » .

ولكن وفقا للمادة ١٩١ فإن : « جميع القرارات التى صدرت من مجلس قيادة الثورة وجميع القوانين والقرارات التى تتصل بها وصدرت مكملات أو منقذات لها ، وكذلك كل ما صدر من الهيئات التى أمر المجلس المذكور بتشكيلها من قرارات أو أحكام ، وجميع الاجراءات والأعمال والتصرفات التى صدرت من هذه الهيئات أو من أية هيئة أخرى من الهيئات التى أنشئت بقصد حماية الثورة ونظام الحكم ، لا يجوز الطعن فيها أو المطالبة بالغائها أو التعويض عنها بأى وجه من الوجوه وأمام أية هيئة كانت » .

وفى دستور سنة ١٩٥٨ نصت المادة ٦٨ على أن : « كل ما قرره التشريعات المعمول بها فى كل من اقليمى مصر وسورية عند العمل بهذا الدستور تبقى سارية المفعول فى النطاق الاقليمى المقرر لها عند إصدارها . ويجوز الغاء هذه التشريعات أو تعديلها وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور » .

وأوضح من استعراض النصوص الدستورية المقدمة ، وخاصة تلك التى أوردها دستور ١٩٥٦ ، أن المشرع الدستورى قد قصد كما قالت المحكمة العليا بحق ، « المغايرة بين تشريعات ثورية صدرت قبل هذا الدستور وأضيف عليها حصانة تقتضى عدم لجواز الطعن فيها ، ويؤيد غيرها من التشريعات التى تقتصر على تقرير استمرار نفاذها تجنباً لحدوث

قانونية ، وهذه الاجراءات يجب أن تكون متفقة مع الدستور الذى هو دستور الثورة . والقضاء يشترك برقبته للدستورية فى حماية الثورة ، اذا جاء قانون مخالفا لمبادئها التى اعلنتها فى الدستور .

ولو فرضنا جدلا أن قانونا صدر بإلغاء تحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية ، أو أن قانونا صدر وأجاز للأفراد أن ينشئوا مصارف أو شركات تأمين ، هل يمكن أن يقال أنه قانون ثورى . . لا تجوز مراقبته دستوريا . أم أن الصحيح أن هذا القانون يعد مخالفا لمبادئ الدستور والميثاق وأنه يعد انقضاضا على الثورة كما حددها الميثاق .

٦ - أما المبدأ الآخر الذى فصلت فيه المحكمة العليا بعد ذلك ، فهو يتعلق بالمواد الخاصة بقانون الشفعة ومدى اتفاقها مع أحكام الدستور . ونلاحظ بادىء الأمر أن ما طرح على المحكمة لم يكن طعنا فى جميع مواد قانون الشفعة ، بل كان طعنا بعدم دستورية الحالة الثانية من الفقرة هـ من المادة ١٣٦ من القانون المذنى وهى التى تنص على ثبوت الحق فى الشفعة للجار المالك فى حالة ما إذا كانت المقارنات من المبانى أو من الأراضى المعدة للبناء سواء أكانت فى المدن أم فى القرى وحالة ما إذا كان للأرض المبيعة حق ارتفاق على أرض الجار أو أكان حق الارتفاق لأرض الجار على الأرض المبيعة وحالة ما إذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المبيعة من جهتين وتساوى من القيمة نصف ثمن الأرض المبيعة على الأقل .

كما نلاحظ أن طلب الشفعة كان أساسا أن الأرض المبيعة وهى أرض زراعية تجاور أرض الشفع وان لأرضه حق ارتفاق بالصرف وحق ارتفاق بالمرور عليها كما أن للأرض المبيعة حق ارتفاق بالرى على أرضه . ومع ذلك فإن حكم المحكمة العليا قد تعرض لنظام الشفعة برمته فأشار الى معيار لتقدير الدستورية فى مجال تنظيم الحقوق وهو أن الأصل فى سلطة التشريع فى موضوع تنظيم الحقوق أن تكون سلطة تقديرية ما لم يقيد الدستور بقيود محددة ، ورتب على ذلك أنه لما كان الدستور لم يعرض لأسباب كسب الملكية ومنها حق الشفعة ولم يقيد سلطة المشرع فى تحديدها وتنظيمها اكتفاء بتعيين حد أقصى للملكية الزراعية يحول دون قيام الاقطاع ، فإن سلطته فى هذا الصدد تكون سلطة تقديرية فى نطاق الحد الأقصى المشار اليه .

القوانين والاجراءات السابقة على دستور ١٩٥٦ فى ظل ثورة وطنية ، بينما صدر دستور ١٩٦٤ فى ظل ثورة اجتماعية اعلنتها قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ وسجلها الميثاق بعدها .

وبطبيعة الحال يبدو الرأى الذى تقدمت به هيئة مفوضى الدولة محل نظر ، حينما رأت فى هذه الدعوى « أن اختصاص المحكمة العليا بنظر دستورية القوانين وأن كان اختصاصها شاملا للتشريعات كافة إلا أنه يخرج منها الفصل فى دستورية التشريعات الثورية نزولا على مبدأ حماية الثورة فى ظل سيادة القانون أو حماية الثورة ومبادئ المجتمع فى إطار من الشرعية كما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة وذلك باعتباره قيذا على اختصاص المحكمة بموجب قانون انشائها » .

فليس فى قانون المحكمة العليا أى تقييد من هذا النوع لاختصاصها بالفصل فى دستورية القوانين ، بل أن كل ما ورد فى المذكرة الإيضاحية بشأن اختصاص الدستورية هو الإشارة الى أفرادها دون غيرها من المحاكم بالفصل فى دستورية القوانين وذلك فى حالة ما إذا دفع بعدم دستورية القانون أمام إحدى المحاكم حتى لا يترك البت فى مسألة على هذا القدر من الخطورة للمحاكم على مختلف مستوياتها وحتى لا تتباين وجوه الرأى فيه .

أما العبارة التى وردت بشأن ضمان حماية الثورة فى ظل سيادة القانون ، فإنها كانت عبارة عامة وردت فى مقدمة المذكرة الإيضاحية بشأن فكرة المحكمة العليا ذاتها بجمع اختصاصاتها - كما أن هذه العبارة خصوصا لو روجعت بأكملها ، لكان تفسيرها المنطقى مناقضا لما ذهب اليه تقرير هيئة المفوضين الذى قدم فى هذه الدعوى ، فالعبارة تقول بالنص « ولما كان من المبادئ التى أعلنها بيان ٣٠ مارس ضمان حماية الثورة فى ظل سيادة القانون ، فإن تحقيق هذا المبدأ يقتضى تمكين القضاء من المشاركة فى حمل أمانة حماية الثورة ومبادئ المجتمع فى إطار من الشرعية باعتباره الميزان الذى يحقق العدل ويعطى لكل ذى حق حقه ويرد أى اعتداء على الحقوق والحريات » .

واعتقد أن التفسير الواضح لهذه العبارة يغنى عن رقابة دستورية القوانين ، تسرى على جميع القوانين فحماية الثورة فى ظل سيادة القانون ، بمعنى أن حماية الثورة تكون من خلال اجراءات

الثورة الصناعية وزيادة حجم التجارة في أوروبا ، أصبح يتطلب أن يشارك المقرض المقترضين في أرباح التجارة أو الصناعة .

وتعبير الاستغلال له مفهوم خاص في الفكر الماركسي يرتبط بنظرية فائض القيمة . فحصول المالك الرأسمالي على فائض القيمة الناتج من جهد العمال وحرمانهم منه هو الاستغلال الذي يعنيه . ومن هنا وفق هذه النظرية فإن الدخل الذي يكون مصدره العمل وحده هو الذي تنتفي عنه صفة الاستغلال (الماركسية ، دكتور جلال أمين ، طبعة ١٩٧٠ في الفصل الثالث المعنون نظرية القيمة والاستغلال) . كما أنه يمكن قياس درجة الاستغلال بمعرفة معدل فائض القيمة وهو النسبة بين مبلغ فائض القيمة الذي يحصل عليه الرأسمالي أي الربح وبين المبلغ الذي يدفعه للعمال في مقابل قوة عملهم أي الأجور (الدكتور أحمد جامع ، المذاهب الاشتراكية ١٩٦٧ ، ص ٢٧١) .

على أن الميثاق لم يأخذ بهذا المعيار للاستغلال كقاعدة عامة ، بل لجأ إلى التجزئة والتدرج وفق تطور الظروف الاجتماعية . فهو يرى مثلاً في مجال الملكية العقارية التفرقة بين نوعين من الملكية الخاصة ملكية مستغلة أي تفتح الباب للاستغلال ، و ملكية غير مستغلة تؤدي دورها في خدمة الاقتصاد الوطني كما تؤديه في خدمة أصحابها .

وتطبيقاً لذلك في مجال ملكية الأرض الزراعية فقد أشار إلى أن قوانين الإصلاح الزراعي قد انتهت بوضع حد أعلى للملكية الفرد لا يتجاوز مائة فدان ، على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملاً للأسرة كلها (ووفق قرار المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي تحددت بعد ذلك ملكية الفرد بخمسين فداناً على ألا تتجاوز ملكية الأسرة مائة فدان وصدر بذلك القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩) .

وتطبيقاً لذلك في مجال ملكية الباني ، أشار الميثاق إلى أن قوانين الضرائب التصاعدية وقوانين تخفيض الإيجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها تكفلت بوضع الملكية العقارية في مكان يتعدى بها عن أوضاع الاستغلال .

وهو بذلك يعنى قبوله نوعاً من الملكية الخاصة يصفها بأنها غير مستغلة رغم أن شروط فائض القيمة قد تتحقق فيها ، إذ قد تسمح للمالك باستخدام

ترجيح الأخذ بنظام الشفعة أو عدم الأخذ به مما يدخل في سلطة المشرع الدستورية التي لم يقيد بها الدستور في هذا الصدد .

٧ - والواقع أن هناك ثلاث فروض في هذا الشأن :

١ - فقد يقيد الدستور سلطة المشرع صراحة . فيلزمه بأحكام معينة أو ينهي عنها أو ينظمها على نحو محدد ، وهو بذلك يضع قيوداً على سلطة المشرع يتعين عليه مراعاتها . وهي حالات لا شك في أن المشرع لو خرج فيها عما قيده به الدستور ، لكان القانون الذي يصدره مخالفاً للدستور . مثال ذلك حين ينص الدستور في المادة ٢٠ على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنسأ على قانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها ، فإن صدور قانون يقرر أثراً وجعياً لنص تحريم يعد مخالفاً للدستور ، لأنه في هذه الحالة كان الدستور قد قيد سلطة المشرع في ذلك .

٢ - كما أن الدستور قد يخول المشرع صراحة سلطة تقديرية لتنظيم مبدأ قرره ، مثل النص في المادة ٣٣ على أن للمنازل حرمة ثم يضيف فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، فكانه ينص صراحة على سلطة المشرع التقديرية في تنظيم هذا الحق .

٣ - أما الحالة الثالثة فهي التي لا ينص فيها الدستور صراحة على تقييد سلطة المشرع ، كما لا ينص فيها صراحة على تخويله سلطة تقديرية في التنظيم ، ومع ذلك فإن أعمال المبدأ الذي رسمه الدستور يقتضي تدخل المشرع وفق الملائمة السياسية التي يتبينها .

فحينما ينص الدستور مثلاً في المادة التاسعة على أن الأساس الاقتصادي للدولة هو النظام الاشتراكي الذي يحظر أي شكل من أشكال الاستغلال ، فإنه لا يحد من سلطة المشرع في وضع معايير للاستغلال ، كما أنه لا ينص صراحة على تخويله سلطة تقديرية في ذلك . ويكون المرجع مع ذلك للمشرع في تحديده معيار الاستغلال .

٨ - وليس هناك تعبير متطور في مفهومه مثل تعبير الاستغلال ، فقد كان سانت توماس الاكوينى في القرن الثالث عشر يعتبر اقتضساء فائدة على القروض نوعاً من الاستغلال يتعين تحريمه ، ولكن

١٠ - على أن المحكمة العليا لم تتعرض في حكمها لما أثاره الطعن من أن رقابة الدستورية ليست مطابقة لنصوص القانون لأحكام الدستور فحسب ، بل أنها مطابقتها أيضا لمبادئ الميثاق . ويسدو أن المحكمة العليا لم تجد حاجة إلى التعرض لهذا البحث ، لأن الفصل في الدعوى لم يكن يقتضيه ، إذ أن مبادئ الميثاق التي استند إليها الطعن تساندها نصوص دستورية .

وإذا كان صحيحا أن المبادئ التي أوردها الميثاق هي مخاطبة للمشرع الدستوري ، وأن المبادئ التي أوردها الدستور هي مخاطبة للمشرع ، أي أنه يتعين صدور قانون يرسم الإطار لتطبيق هذه المبادئ حتى يلتزم به الأفراد - فانه مع ذلك يبقى للمبدأ الذي أورده الميثاق أو الدستور قوته بالنسبة لرقابة دستورية القوانين . بحيث أنه إذا تبينت المحكمة العليا أن نصا في القانون يخالف مبدأ أورده الدستور أو الميثاق كان عليها أن تقضي بعدم دستوريته . ووضع الميثاق بين القواعد القانونية من المسائل التي لا زال توضيحها في حاجة إلى جهود الفقه (ومع ذلك انظر على سبيل المثال مقال الاستاذ أحمد فهمي مصطفى هبه ، وضع الميثاق بين القواعد القانونية في مجلة فصر المعاصرة ، السنة ٥٩ ، عدد ٣٣٤ أكتوبر ١٩٦٨) . ومن الواضح أن الميثاق في أحكامه ينزل منزلة القواعد الدستورية ويؤيد ذلك إعلانه باسم الشعب ممثلا في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية وما جاء بمقدمة تقرير لجنة الميثاق من أن المبادئ والاسس والحقوق والواجبات التي وردت في الميثاق وقد صدرت عن الإرادة الشعبية في أجماع يمتد من القاعدة إلى القيادة لها صفة الالتزام بالنسبة للمواطنين وبالنسبة لأجهزة الدولة حياله ، وأنه وهو يرسى المبادئ التي يقوم عليها المجتمع يعتبر أساسا لوضع الدستور ولوضع القوانين فهو بذلك ينزل من الدستور منزلة الأبوة .

وقد صدر بعد ذلك دستور مارس ١٩٦٤ فأشار في ديباجته إلى أنه جاء تأكيداً للميثاق . وحينما أعلن برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ الذي طرح على الشعب للاستفتاء (قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٦٨) أشار في نصه عن مهام المحكمة الدستورية العليا إلى حقها في تقرير دستورية القوانين « وتطابقها مع الميثاق مع الدستور » وأن كان هذا النص قد ورد تحت عنوان

أجراء . فصورة الملكية الوحيدة التي يتصور فيها انتفاء الاستغلال وفق الفكر الاشتراكي الماركسي ، هي الملكية التي يعتمد فيها المالك على عمله وحده وعمل أسرته دون استغلال جهد الآخرين .

وواضح من ذلك أن المشرع هو الذي يحدد معيار الاستغلال في القوانين التي يصدرها وفق مقتضيات التجربة وتدرج نمو العلاقات في المجتمع إلى علاقات اشتراكية . ولكن هذا التحديد لمعيار الاستغلال في القوانين التي يصدرها يجب أن يكون متفقا مع الحدود التي رسمها الميثاق والتي وصفها « بأنها خطوط واضحة المعالم وحدود أملاها الواقع الوطني وفرضتها الدراسة الدقيقة لظروفه وامكانياته وأهدافه » (الباب السادس في حتمية العمل الاشتراكي) .

وعلى هذا فان ما انتهى إليه حكم المحكمة العليا من أن حق الشفعة لا يزال قائما كسبب مشروع لكسب الملكية في الحدود المقررة قانونا ، يبدو متفقا مع معالجة الميثاق لموضوع تحديد « الاستغلال » وفق الظروف المتطورة .

٩ - وإذا كان الميثاق يشير أيضا إلى أن الطريق الاشتراكي بما يتيح من فرص لحل الصراع الطبقي سلميا وبما يتيح من إمكانية تذويب الفوارق بين الطبقات ، يوزع عائد العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص ، وهو ما نصت عليه بعد ذلك المادة الثامنة من الدستور من أن الدولة تكفل تكافؤ الفرص لجميع المصريين - فان تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص مرده إلى المشرع ، يضع له ضوابطه في التطبيقات المختلفة .

وقد كانت المحكمة العليا على حق حينما قالت أن المساواة التي يوجبها أعمال مبدأ تكافؤ الفرص تتحقق بتوافر شرطي العموم والتجريد في التشريعات المنظمة للحقوق ولكنها ليست مساواة حسابية ، ذلك لأن المشرع يملك بسلطته التقديرية لمقتضيات الصالح العام ووضع شروط تتحدد بها المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون . وأن حق الشفعة ، منوط استعماله بتوافر أسباب حدرها المشرع على سبيل الحصر تنظيمها لموضوع كسب الملكية عن طريق الشفعة بحيث إذا توافر سبيل من أسبابها في فرد من الأفراد أصبح في مركز قانوني يخوله بخصبة الشفعة في العقار .

وقد كان تقرير الشفعة للجار موضع مناقشات مستفيضة في مجلس النواب بين مؤيد لالغائها ومحبذ لتأييدها . وبدأت خلال المناقشات حجة « حرية التعاقد » وحجة القضاء على الملكيات الكبيرة تأييدا لالغاء شفعة الجار ، بالمقابلة لحجة « منع الضرر » وحجة « التمسكين من استواء الاراضى وحسن تقسيمها » تأييدا للإبقاء على ثبوت الشفعة للجار . (تراجع تفصيلات المناقشات في مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى ، الجزء السادس ، ص ٣٧٣ - ٣٨٣) .

ولو رجعنا الى الحجج التى كانت تساق عادة لتأييد اثبات حق الشفعة للجار ، لتبين أن هذه الحجج لم تعد سائغة في مجتمع القرن العشرين . فقد قيل انها دفع الضرر الذى ينشأ عن سوء المجاورة بسبب سوء المعاشرة والمعاملة من حيث « اعلاء الجدزان وإيقاد النار ومنع ضوء النيران وإثارة الغبار وإيقاف الدواب والصغار » (الأستاذ الدكتور كامل مرسى - الشفعة في القانون الأهلى والمختلط ، سنة ١٩٢٣ ، ص ١٥) .

وواضح أن مثل هذه الحجة لم تعد مستساغة بعد أن صدرت قوانين تنظيم العمران وأصبح البناء نفسه محكوما بقوانين تنظمه ، مثل قوانين التقسيم والتحسين والبرك واشغال الطرق وتوجيه أعمال الهدم والبناء وتنظيم المباني وتسوير الاراضى الفضاء . . . وتراخيص المحال الصناعية والتجارية وسائر المحال المقلقة للراحة وغيرها . كما أصبح الانتفاع بالاراضى الزراعية محكوما بقانون الزراعة وتنظيم الدورات الزراعية وقوانين الري والصرف والمصارف الحقلية .

كما قيل من بين الحجج المؤيدة لحق الجار في الشفعة ، منع تجزئة العقارات الى قطع صغيرة يبيعها لغير الجار الذى يمكنه أن يضيف الى ملكه فيمنع تجزئتها . وواضح أيضا أن مثل هذه الحجة قد فقدت قيمتها بعد صدور قوانين تقسيم الاراضى المعدة للبناء . كما فقدت قيمتها بالنسبة للاراضى الزراعية بعد صدور قوانين اصلاح الزراعى والعمل على توزيع الاراضى على صغار الفلاحين ، وأن المرجع في عدم التجزئة ، حينما يكون عدم التجزئة مطلوبا ، لقانون عام ينظمه وفق مبدأ تجميع الاستغلال الزراعى في تعاونيات ، دون حاجة الى تكتيل الملكية .

الخطوط الأساسية لدستور جديد - إلا أن المذكرة الايضاحية لقانون المحكمة العليا قد أحالت على بيان ٣٠ مارس عند أرسائها الأسباب التى دعت الى انشاء هذه المحكمة .

١١ - بقى أن أشير الى نقطة هامة تتصل بمدى اللائمة التقديرية للمشرع في تنظيمه للحقوق . فقد رأت المحكمة العليا ، كما أسلفنا ، أن الأصل في سلطة التشريع في موضوع تنظيم الحقوق أن تكون سلطة تقديرية ما لم يقيد بها الدستور ، وأن ترجيح نظام الشفعة عند قيام أسبابها ومنها الجوار على مبدأ حرية التصرف مما يدخل في حدود سلطة المشرع التقديرية .

والذى يبدو من تقدير نظام الشفعة ، أنه نظام استثنائى استقر مع ذلك في التقاليد القانونية للبلاد وقننه المشرع المصرى استلهاما من احكام المذهب الحنفى ، حينما صدرت المجموعتان المدينتان مختلطة وأهلية ، ولما تبين قصور هذا التنظيم صدر قانون خاص بالشفعة في عامى ١٩٠٠ و ١٩٠١ حتى أعيدت مراجعة هذا النظام في القانون المدنى الحالى ، الذى ضيق في نطاقه فاعتبر الشفعة رخصة لاحقا وتوسع في مسقطاتها كما توسع في موانعها وتشدد في إجراءاتها .

ومن المعروف أن الائمة الفقهاء لم يتفقوا على ثبوت الشفعة الا للشريك في الملك واختلفوا فيما عدا ذلك . فوفق مذهب الشافعى وأحمد ومالك - على خلاف أبى حنيفة - لا شفعة للجار (الأستاذ الدكتور محمد كامل مرسى في مقالته الشفعة ومراتبهم في الشريعة الإسلامية وفي القانونين الأهلى والمختلط ، مجلة القانون والاقتصاد السنة الثانية ، ١٩٢٢ ، ص ٥٦٩ - والأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة ، الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية ، ص ١٤٧) . بل أن من بينهم من رأى أن احكام الشفعة جارية على غير ما تقتضيه القواعد الفقهية ، حتى أن أبو بكر الاصم قد أنكرها (الأستاذ أبو زهرة الرجوع السابق ، ص ١٤٦) .

وفي خصوصية ثبوت الشفعة للجار ، فقد كان موضع نقد عند إعداد مشروع القانون المدنى الحالى حتى أن هذا المشروع قد خلا عند عرضه على مجلس النواب من تقرير الشفعة للجار (الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهورى ، الوسيط في شرح القانون المدنى ، الجزء التاسع ص ٤٧٥) .

ولكن مثل هذا الحوار هو من النوع الذي يجري بشأن أى تشريع للمطالبة بتعديله ، أو إلغائه ، ولكنه ليس سببا في حد ذاته للطعن بعدم دستورية هذا التشريع .

فمن التجاوز أن يقال عن نظام الشفعة أنه يناقض المبادئ الأساسية التي أرساها الميثاق أو الدستور ومنها تحريم الاستغلال وتحقيق تكافؤ الفرص . فهو نظام تدور المصالح فيه بين ملاك . البائع مالك يريد أن يتخلص من ملكه ، ومالك العقار المشفوع به مالك أيضا يريد أن يضم هذا الجوار إلى ملكه ، والمشتري يريد أن يملك عقارا . ومساواة بقى نظام الشفعة أم الفى ، فهو نظام يرتبط بنظام الملكية الذي لا يزال يحتل مكانا ظاهرا في علاقات المجتمع حتى الآن .

أن هذا يوجب أن تسترعى النظر إلى وجوب التفرقة بين القوانين التي قد تتطلب مصلحة المجتمع تعديلها أو إلغاؤها دون أن يعتبر بقاؤها حتى يتم تعديلها أو إلغاؤها منافية لمبادئ الميثاق أو الدستور وبين القوانين التي تصبح مع تطور علاقات المجتمع مناهضة لمبادئ أساسية في الميثاق أو الدستور ، فهذه وحدها هي التي تحتاج إلى رقابة الدستورية .

على أنه من ناحية أخرى ، فإن الحجة التي كانت تساق فيما مضى تأييدا للرأي المخالف القائل بعدم إثبات الشفعة للجار أو لانكار الشفعة أصلا وهي حرية التعاقد ، ليست حجة سيديدة في مجتمع تتطور العلاقات الاجتماعية فيه لتصبح علاقات اشتراكية عمادها التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وما يفرضه ذلك من قيود على مبدأ حرية التعاقد .

الحوار الذي يدور أذن بشأن الشفعة قد ينتهي بنا إلى وجوب إعادة النظر في نظام الشفعة ، وهو رأى انتهى إليه رأى بعض فقهاءنا (الأستاذ الدكتور عبد المنعم الصده ، الملكية في قوانين البلاد العربية ، الجزء الثالث ، ١٩٦٣ ، ص ٧٩ - والأستاذ المستشار عبد الحليم الجندى في تطوير التشريعات وفقا للميثاق والدستور ص ١٢٧) كما أنه رأى انتهى إليه التشريع السوري الذي يميز بين التشريعات المدنية العربية بعدم الأخذ بنظام الشفعة كلية رغم أنه أخذ من التقنين المدني المصري فيما عدا ذلك ، كما انتهى إليه التشريع التونسي الذي أنكر حق الشفعة على الجار المالك وقيده في الحالات الأخرى بقييدا شديدا (مجلة الحقوق المينية الصادرة عام ١٩٦٩) ومثله التشريع المغربي (القانون العقاري الصادر في يونيو ١٩١٥) .

أحكام القضاء

قضاء المحكمة العليا

— ٤٠١ —

البدا القانوني :

تنزع اختصاص : طلب فصل فيه ، شرط قبوله ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ١٧ ق ٨١ لسنة ١٩٦٩ دعوى فردية ، دعوى جماعية .

دعوى التحكيم التي تقيمها نقابة العامة للعاملين بصناعات البناء أمام هيئة التحكيم بمحكمة استئناف أسبوط ، تختلف عن الدعوى المرفوعة من العمال أمام محكمة أسوان الابتدائية ، لا تؤثر في هذا النظر أن طائفة من العمال المنتمين إلى النقابة شتركوا في رفعها ، إذ تظل دعواهم فردية ، ولا تنقلب إلى دعوى جماعية بمجرد تعدد أفعيها . ومن ثم لا تتوافر شروط قبول طلب الفصل في نزع الاختصاص .

وقائع :

رفعت النقابة العامة للعاملين بصناعات البناء في الجمهورية العربية المتحدة الدعوى رقم ١ لسنة ٤٢ ق أمام هيئة التحكيم بمحكمة استئناف أسبوط ضد شركات الاتحادية لاتخاذ معبدى د سمبل طلبت فيها الحكم .

أولا - بأحقية العاملين بالشركات الاتحادية الذين يقيمون مع زوجاتهم بمنطقة العمل بأبو سمبل في كامل علاوة هذه المنطقة (٥٠ ٪ من الأجر الأصلي) والزام الشركات بإسكانهم مع زوجاتهم بالمجان مع رد نصف العلاوة المستقطعة نظير إقامة زوجاتهم معهم من تاريخ استقطاعها .

ثانيا - بأحقيتهم في الحصول على الواجبات الغذائية يوميا بالثمن الخفض النصوص عليه في المادة ٦٤ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقرار الوزاري ١٤٥ لسنة ٥٩ مع رد الفروق المستحقة لكل منهم من تاريخ وصوله إلى منطقة العمل .

ثم رفع فريق من العاملين بهذه الشركات الدعوى رقم ٢٥٣ و ٣٠٣ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣١٣ و ٣١٥ و ٣١٥ و ٥٤٤ و ٥٤٦ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ لسنة ١٩٦٧ مدنى أسوان أمام محكمة أسوان الجزئية طلبوا فيها الحكم بالزام هذه الشركات بأن تدفع إلى كل منهم ما يستحقه من مبالغ حددها مقابل بدل السكن وفروق سعر الوجبات الغذائية منذ تعيينهم حتى تاريخ رفع تلك الدعوى وفروق الأجر الإضافي بعد اضافة بدل طبيعة العمل والأجر المضاعف للراحات الأسبوعية . وأيام العطلات الرسمية وقد دفعت الشركات الاتحادية لاتخاذ معبدى أبو سمبل بعدم اختصاص محكمة أسوان الجزئية ولائيا بنظر الدعوى استنادا إلى أن النزاع جماعي تختص بنظره والفصل فيه هيئة التحكيم . ولما استمرت المحكمة في نظر الدعوى رفعت الشركات المشار إليها هذا الطلب إلى محكمة تنزع الاختصاص لتعيين الجهة المختصة بنظر النزاع الطروح على هيئة

التحكيم والنزاع المرفوع محكمة أسوان الجزئية في الدعوى سالف الذكر وقيد الطلب بجدول محكمة التقدير رقم ١ لسنة ٣٨ ق تنزع .

وقررت هيئة التحكيم في ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٨ وقف السير في النزاع إلى أن تصدر محكمة تنزع الاختصاص حكمها في تعيين الجهة المختصة ، وقضت محكمة أسوان الجزئية في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى التي رفعت إليها وأحالتها إلى الدائرة الكلية بمحكمة أسوان الابتدائية للاختصاص وذلك تطبيقا للمادة الثانية من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية

ولما نظرت الدعوى أمام محكمة أسوان الابتدائية دفعت الشركات الاتحادية بعدم اختصاص هذه المحكمة ولائيا بنظرها وقضت المحكمة في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٩ برفض الدفع وباختصاصها بنظر تلك الدعوى ويندب مكتب خبراء وزارة العدل بأسوان لإداء المأمورية المهيئة بمنطوق الحكم .

وبعد صدور القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا الذي نقل إلى هذه المحكمة ولاية الفصل في مسائل تنزع الاختصاص أحيل الطلب إليها وقيد بجدولها برقم ٣ لسنة ١ ق عليها تنزع اختصاص .

وقد دفعت النقابة العامة للعاملين بصناعات البناء بعدم قبول الطلب لعدم توافر شروط تطبيق المادة ١٧ من قانون السلطة القضائية لاختلاف الدعوى التي رفعها العمال أمام محكمة أسوان عن دعوى التحكيم من حيث الموضوع والخصوم . وقدمت هيئة المفوضين تقريراً بالرأى القانوني انتهت فيه إلى عدم توافر

ومن حيث انه خاص مما تقدم ان شروط قبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص بالتطبيق لنص المادة ١٧ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية غير متوافرة ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبوله .

حكم المحكمة العليا في الدعوى رقم ٣ لسنة ١ ق «تنازع اختصاص» في ١٩٧٠/١١/٧ ويتفق المعنى الحكم رقم ١٠ لسنة ١ ق ولادة ومضوية السادة المستشارين بدوى ابراهيم حمودة ومحمد عبد الوهاب وعمر حافظ شريف وحسين قاسم وخسين زكى واحمد طوسون وعلى احمد . - كامل .

— ٤٠٢ —

المبدأ القانوني :

تنازع الاختصاص : جهتان قضائيتان مختلفتان . محكمتان تابعتان لجهة قضائية واحدة .

يشترط لقبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص أمام المحكمة العليا ان يقوم التنازع بين جهتين قضائيتين مختلفتين . لا بين محكمتين تتبعان جهة قضائية واحدة كمحكمتي أسوان الابتدائية والقاهرة الجزئية للأمور المستعجلة .

الوقائع :

في ٢٢ من يوليو سنة ١٩٦٨ استصدر الطالب - والمدعى عليهم الواردة أسمائهم في البند أولاً من صحيفة الطلب - من رئيس محكمة أسوان الابتدائية الأمر رقم ١٥ لسنة ١٩٦٨ بتقدير ديونهم - مؤقتاً - لدى الشركات الاتحادية لانقاذ معبدى أبو سمبل بمبلغ ٥٧٧ م ٢٨٨٢٠٢ ج والاذن بتوقيع الحجز التحفظي تحت يد المدعى عليهم من الرقم ٤٦١ إلى الرقم ٤٦٧ وقد نفذ هذا الأمر بإعلانه إلى الجهات المحجوز لديها - ولما أخطرت الشركات الاتحادية المشار إليها بهذا الحجز - أقامت الدعوى رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٨ كلى -

العامه للعاملين بصناعات البناء أمام هيئة التحكيم بمحكمة استئناف اسيوط تختلف عن الدعاوى المرفوعة من العمال أمام محكمة أسوان الابتدائية ، ذلك ان دعوى التحكيم هي دعوى جماعية رفعتها النقابة العامة بصناعات البناء وهي شخص اعتباري ذو شخصية مستقلة عن شخصيات العمال الذين ينتمون إليها ، تطلب فيها تقرير مبدأ حقية جماعة العمال المنتمين إليها في علاوة منطقة العمل وفي السكن المجاني والغذاء بالثمن المخفض تطبيقاً للمادتين ٥٣ و ٦٤ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، فهي تنطوي على منازعة خاصة بالعمل وبشروطه تستهدف حماية المصالح الجماعية لأعضاء النقابة مما يدخل في اختصاص هيئة التحكيم طبقاً للمادتين ١٨٨ و ١٩٣ من هذا القانون .

ذلك في حين ان الدعاوى المطروحة أمام محكمة أسوان الابتدائية قد رفعها العمال بصفاتهم الشخصية ، وموضوعها المطالبة بمبالغ محددة لكل منهم ، فهي وان كانت تستند في بعض الطلبات إلى ذات الأسس التي تقوم عليها دعوى التحكيم ، إلا أنها منازعات فردية تستهدف حماية حقوق ذاتية لمن رفعها من العمال دون سواهم ، مما تختص بنظره والفصل فيه المحاكم العادية رغم قيام الدعوى الجماعية التي رفعتها النقابة أمام هيئة التحكيم ولا يؤثر في هذا النظر ان طائفة من العمال المنتمين إلى النقابة اشتركوا في رفع هذه الدعاوى إلى محكمة العمال ، ذلك لان الحكم إنما يصدر في هذه الحالة لكل مدع على حدة على أساس ظروفه ومركزه القانوني الخاص الذي يختلف بين عامل وآخر ، ومن ثم تظل الدعوى فردية ولا تنقلب إلى دعوى جماعية بمجرد تعدد رافعيها .

شروط تطبيق هذه المادة في طلب الفصل في تنازع الاختصاص . وقد نظر الطلب أمام هذه المحكمة بجلستها المنعقدة في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ على الوجه المبين بمحضر الجلسة .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات والمداولة . من حيث أن الطلب قد استوفى الأوضاع المقررة قانوناً .

ومن حيث ان الشركات الاتحادية لانقاذ معبدى أبو سمبل تستند في طلب الفصل في تنازع الاختصاص بين هيئة التحكيم ومحكمة أسوان الابتدائية إلى وحدة موضوع الدعويين المطروحين على هاتين الجهتين .

ومن حيث ان النقابة العامة للعاملين بصناعات البناء دفعت بعدم قبول الطلب استناداً إلى عدم توافر شروط تطبيق المادة ١٧ من قانون السلطة القضائية لاختلاف الدعاوى التي رفعها العمال أمام محكمة أسوان الجزئية ثم أحيلت منها إلى محكمتها الابتدائية من دعوى التحكيم التي رفعتها النقابة أمام هيئة التحكيم من حيث الموضوع والخصوم .

.. ومن حيث انه يشترط لقبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص أمام المحكمة العليا تطبيقاً للمادة ١٧ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية التي أحال إليها قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ في الفقرة الرابعة من المادة الرابعة منه ، ان تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادي وأمام جهة القضاء الإداري أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي ، ولا تتخلى أحدهما عن نظرها أو تتخلى كلتاهما عنها .

ومن حيث ان دعوى التحكيم لسنة ٤٢ ق التي أقامتها النقابة

المتنازعتين - المتقدم ذكره -
ويتعين لذلك عدم قبول الطلب .

حكم المحكمة العليا في الدعوى
رقم ٤ لسنة ١ قضائية - تنازع
اختصاص - في ١١/٧/١٩٧٠
رئاسة وعظوية السادة
المستشارين بدوى ابراهيم حمودة
رئيس المحكمة ومحمد عبد الرهاب
خليل وعمر حافظ شريف وحسين
ناسم وحسين ذاكى ومحمد بهجت
عتيبة وعلى احمد كامل

— ٤٠٣ —

المبدأ القانوني:

تنازع اختصاص : سلب .
محكمة القاهرة الابتدائية ، محكمة
مصر الجديدة الجزئية ، تخليهما
عن نظر دعوى .

تخلي محكمة القاهرة الابتدائية،
ومحكمة مصر الجديدة الجزئية
عن نظر دعوى ، يتخلف معه شرط
اختلاف الجهتين القضائيتين
المتنازعتين ، مما يمتنع معه قبول
طلب الفصل في تنازع الاختصاص
أمام المحكمة العليا .

الوقائع :

اقام الطالب الدعوى رقم ١٩٨٦ لسنة
١٩٦٤ مدنى كلى مصر ضد
يعقوب ارفيان والمدعى عليهما
الخامس والسادسة - بطلب
الحكم اصليا بانهاء مفعول
عقدى الايجار المبرمين في ٢٨ و ٣٠
من سبتمبر سنة ١٩٣٤ - بين
شركة سكة حديد مصر الجديدة
الكهربائية وواحات عين شمس
- التى حل الطالب محلها - وبين
يعقوب ارفيان - مورث المدعى
عليهم الاربعة الاول - واعتبارهما
معدومى الأثر ابتداء من ٧ يونية
سنة ١٩٥٩ واحتياطيا اعتبار
العقدين مفسوخين من تلقاء
نفسيهما ومعدومى الأثر من
التاريخ المذكور - وفى اى من
الحالين الزام المدعى عليه الخامس
- رجاء سليم قطران - ان يدفع
اليه ستين جنيها شهريا - والزام
المدعى عليها الأخيرة - ان تدفع
اليه ثمانية عشر جنيها شهريا -

المادة ١٧ من قانون السلطة
القضائية .

وقد نظر الطلب أمام هذه
المحكمة بجلستها المنعقدة في ١٠
من اكتوبر سنة ١٩٧٠ على الوجه
المبين بمحضر الجلسة .

المحكمة :

ومن حيث انه يبين من الوقائع
ان الطالب يستند في طلب تعيين
المحكمة المختصة بنظر الدعوى
الى ان هناك تنازعا على الاختصاص
بين محكمة اسوان الابتدائية
ومحكمة القاهرة الجزئية للامور
المستعجلة .

ومن حيث انه يشترط لقبول
طلب الفصل في تنازع الاختصاص
أمام المحكمة العليا تطبيقا للمادة
١٧ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥
في شأن السلطة القضائية - التى
أحالت اليها الفقرة الرابعة من
المادة الرابعة من قانون المحكمة
العليا الصادر بالقانون ٨١ لسنة
١٩٦٩ ان ترفع دعوى عن موضوع
واحد امام جهة القضاء العادى
وامام جهة القضاء الادارى او اية
هيئة اخرى ذات اختصاص
قضائى - ولم تثخل احدهما من
نظرها او تثلت كلاهما منها .

ومن حيث ان تنازع الاختصاص
الذى اثاره الطالب لا يقوم بين
جهتين قضائيتين مختلفتين على
نحو ما جاء بالمادة ١٧ من القانون
٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة
القضائية - المشار اليها - بل
يقوم بين محكمة اسوان الابتدائية
ومحكمة القاهرة الجزئية للامور
المستعجلة وكلاهما تتبعان جهة
قضائية واحدة - هى جهة القضاء
العادى - ومن ثم يتخلف شرط
اختلاف الجهتين القضائيتين

أمام محكمة اسوان الابتدائية
بطلب الحكم بالفناء أمر الحجز
والقضاء اصليا ببطلانه ومحو
كافة آثاره واحتياطيا الحكم بعدم
اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر
الطلب .

وبتاريخ ٢٢ من اغسطس سنة
١٩٦٨ - أقامت شركة أطلس
العامة للمقاولات - وهى احدى
الشركات الاتحادية - الدعوى رقم
١٧٥٢ لسنة ١٩٦٨ أمام محكمة
القاهرة الجزئية للامور المستعجلة
- تطلب الحكم بصفة مستعجلة
بعدم الاعتداد بالحجز التحفظى
المشار اليه والاذن لها في صرف
وقبض كافة المبالغ والأرصدة
والودائع وغيرها من المحجوز
لديهم .

وفى الحادى عشر من شهر
سبتمبر سنة ١٩٦٨ قدم الطالب
الى محكمة تنازع الاختصاص طلبا
لتعيين الجهة المختصة بالنظر في
موضوع الدعوى رقم ١٧٥٢ لسنة
١٩٦٨ مستعجل القاهرة وهو
ذاته موضوع الدعوى رقم ١٤٨
لسنة ١٩٦٨ كلى اسوان - وقدم
مذكرة صمم فيها على طلبه كما
قدمت ادارة قضايا الحكومة
مذكرة عن المدعى عليهما الآخرين
طلبت فيها اصليا - الحكم برفض
الطلب واحتياطيا اخراجهما من
الدعوى .

وبعد صدور القانون رقم ٨١
لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا
- الذى أحل هذه المحكمة محل
محكمة الاختصاص في الفصل في
هذه المسائل - أحيل الطلب الى
المحكمة العليا - ودفع الحاضر عن
الشركات الاتحادية - أمام مفوض
الدولة - بعدم اختصاص المحكمة
العليا بنظر الطلب - تأسيسا على
أن المحكمتين المطروح عليهما النزاع
تابعان لجهة قضائية واحدة -
وقدمت هيئة مفوضى الدولة
تقريراً انتهت فيه الى انها ترى
عدم اختصاص المحكمة العليا بنظر
الطلب لعدم توافر شروط تطبيق

ذكره ويتعين لذلك عدم قبول الطلب .

حكم المحكمة العليا في
الدعوى رقم ٨ سنة ١ ق «تتازع
اختصاص» في ١١/٧/١٩٧٠
رئاسة وعضوية السادة المستشارين
بدوى حمودة ومحمد عبدالوهاب
خليل وعمر حافظ شريف وحسين
قاسم وأحمد طوسون ومحمد
بهجت عتيبة وعلى أحمد كامل

— ٤٠٤ —

المبدأ القانونيان :

(١) تتازع الاختصاص : نيابة
عامة . جهة قضاء . هيئة ذات
اختصاص قضائي . ق ٤٣ لسنة
١٩٦٥ .

١ - النيابة العامة اذا تتخذ
اجراءات تنفيذ الحكم الصادر في
الدعوى الجنائية ، وتصدر قرارها
بالقبض على الجاني لتنفيذ باقي
العقوبة المحكوم بها عليه ، لا تعتبر
جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص
قضائي في مفهوم المادة ١٧ من
قانون السلطة القضائية .

(ب) قضاء عادي : استنفاد
ولايته . تتازع اختصاص .

٢ - لا يعود تتازع الاختصاص
قائما بعد استنفاد ولاية القضاء
العادي ولا يته نظر الدعوى
بالفصل فيها بحكم نهائي حاسم
للخصومة .

الوقائع :

في ١٢ من مارس سنة ١٩٦٦
قضت محكمة جنابات الجيزة
بحبس الطالب سنتين مع الشغل
لاتهامه بسرقة في القضية رقم
٨٥٥١ لسنة ١٩٦٢ جنابات الجيزة
وبدا تنفيذ الحكم يوم صدوره
وحدد للافراج عن الطالب يوم
٢١ من فبراير سنة ١٩٦٨ بعد
حساب المدة التي قضاه في
الحبس الاحتياطي ، وتنفيذا لقوانين
رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٥
لسنة ١٩٦٦ بالعفو عن باقي

في الفصل في هذه المسائل - احيل
الطلب الى المحكمة العليا -
وقدمت هيئة مفوضي الدولة
تقريراً انتهت فيه الى انها ترى
عدم اختصاص المحكمة العليا
بنظر الطلب لعدم توافر شروط
تطبيق المادة ١٧ من قانون
السلطة القضائية - كما قدم
الحاضر عن المدعى عليها الثانية -
الى المحكمة مذكرة طلب فيها
الحكم بعدم قبول الطلب .

وقد نظر الطلب امام هذه
المحكمة بجلستها المنعقدة في ١٠
من أكتوبر سنة ١٩٧٠ على الوجه
المبين بمحضر الجلسة .

المحكمة :

من حيث ان الطالب يستند في
طلب تعيين المحكمة المختصة بنظر
الدعوى الى قيام تنازع سلبي على
الاختصاص بين محكمة القاهرة
الابتدائية - ومحكمة مصر الجديدة
الجزئية - لتخلي كليهما عن نظر
الدعوى التي طرحت عليهما .

ومن حيث انه يشترط لقبول
طلب الفصل في تنازع الاختصاص
امام المحكمة العليا تطبيقاً للمادة
١٧ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥
في شأن السلطة القضائية - التي
احالت اليها الفقرة الرابعة من
المادة الرابعة من قانون المحكمة
العليا الصادر بالقانون ٨١ لسنة
١٩٦٩ - ان ترفع دعوى عن
موضوع واحد امام جهة القضاء
العادي وامام جهة القضاء الاداري
او اية هيئة اخرى ذات اختصاص
قضائي - ولم تتخل احدهما عن
نظرها او تخلت كليهما عنها .

ومن حيث ان تنازع الاختصاص
الذي اثاره الطالب لا يقوم بين
جهتين قضائيتين مختلفتين على
نحو ما جاء بالمادة ١٧ من القانون
٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة
القضائية - المشار اليها - بل
يقوم بين محكمة القاهرة الابتدائية
ومحكمة مصر الجديدة - ومن ثم
يتخلف شرط اختلاف الجهتين
القضائيتين المتنازعتين - المتقدم

وذلك ابتداء من أول يوليو سنة
١٩٦٤ - وعند الامتناع يصبح كل
من المدعى عليهما المذكورين ملزماً
بما هو مستحق عليه شسهرياً
بالتضامن مع يعقوب ارفيان وذلك
ابتداء من التاريخ المشار اليه -
مع حفظ حق الطالب في المطالبة
بمقابل الايجار المستحق على
المدعى عليهما الخامس والسادسة
ابتداء من شهر أغسطس سنة
١٩٥٩ ، بالتضامن مع يعقوب
ارفيان ان كان قد استوفاه
منهما - مع الزام هذا الأخير أو
من يتازع في الطلبات بالمصروفات
ومقابل أتعاب المحاماة - وتاريخ
١١ من مايو سنة ١٩٦٦ . قضت
محكمة القاهرة الابتدائية بعدم
اختصاصها - نوعياً - بنظر
الدعوى - وباحالتها الى محكمة
مصر الجديدة الجزئية وقيدت
الدعوى بجدول هذه المحكمة برقم
٥٤٥ لسنة ١٩٦٦ مدني مصر
الجديدة - وفي ١٧ من أبريل
سنة ١٩٦٧ قضت بعدم
اختصاصها - نوعياً - بنظر
الدعوى - وباحالتها الى محكمة
القاهرة الابتدائية - دائرة
الايجارات - وقيدت الدعوى امام
هذه المحكمة الأخيرة برقم ٢٤٥٠
لسنة ١٩٦٧ مدني كلي مصر -
وتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٦٩
قضت محكمة القاهرة الابتدائية
بعدم جواز نظر الدعوى لسبق
الحكم فيها بتاريخ ٢١ من مايو
سنة ١٩٦٦ في الدعوى رقم ٣٩٨٦
لسنة ١٩٦٤ مدني كلي مصر .

وفي ١٣ من مايو سنة ١٩٦٩
قدم الطالب هذا الطلب الى محكمة
تنازع الاختصاص لتعيين المحكمة
المختصة بنظر الدعوى - لقيام
تنازع سلبي في الاختصاص -
تطبيقاً للمادتين ١٧ و ١٩ من
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في
شأن السلطة القضائية .

وبعد صدور القانون رقم ٨١
لسنة ١٩٦٩ - بإنشاء المحكمة
العليا - الذي احل هذه المحكمة
محل محكمة تنازع الاختصاص

واحد وهو القرار الصادر بالافراج منه لذلك فإنه يطلب الفصل في تنازع الاختصاص بين هاتين الجهتين .

وفي ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٩ وبعد ايداع صحيفة الطلب استشكل الطالب في تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨٥٥١ لسنة ١٩٦٢، جنابات الجيزة أمام محكمة الجيزة الابتدائية منعقدة بهيئة غرفة مشورة طالبا وقف تنفيذ القرار الصادر من نيابة الجيزة في ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٩ بالقبض عليه لتنفيذ باقى العقوبة المحكوم بها عليه في الدعوى سالفة الذكر وذلك حتى يتم الفصل في الدعوى رقم ٦٠١ لسنة ٢٣ القضائية المرفوعة أمام محكمة القضاء الادارى . وقد قضت تلك المحكمة في ٣ من مارس سنة ١٩٦٩ بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع برفضه والاستمرار في التنفيذ واقامت قضاءها على انه طبقا للمواد ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٩٠ من قانون الاجراءات الجنائية تختص النيابة العامة بالاشراف على تنفيذ العقوبة المحكوم بها وأنه يجوز لها المدول عن الافراج اذا تبين انه تم بسبب خطأ مادي كما هو الشأن في النزاع المعروض .

وفي ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٩ استشكل الطالب مرة اخرى في تنفيذ الحكم المشار اليه امام المحكمة ذاتها فقضت في ٩ من ابريل سنة ١٩٦٩ بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع برفضه والاستمرار في التنفيذ وبنت قضاءها على أن تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعاوى الجنائية ومراقبة سلامة هذا التنفيذ منوط بالنيابة العامة وأن الطالب كان قد أفرج عنه قبل استيفاء مدة العقوبة وهو امر غير جائز طبقا للمادة ٤٩٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، الز لم يكن قد أمضى في السجن حتى ٢٣ من يوليو

تنفيذا لاحكام قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر قد اكتسب حصانة تعصمه من الالغاء وقد تداولت هذه الدعوى في عدة جلسات واجل نظرها اخيرا الى جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

وفي ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٩ اودع الطالب صحيفة هذا الطلب قلم كتاب محكمة تنازع الاختصاص وطلب الحكم :

أولا - بعدم اختصاص النيابة « نيابة الجيزة الكلية » بنظر هذا النزاع لعدم وجود جريمة جنائية يعاقب عليها القانون ولعدم نص قانوني ينطبق على الواقعة .

ثانيا - انعقاد الاختصاص الولائي في النزاع الموضوعي ابتداء وبصفة أصلية لمحكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة مع الغاء كافة اجراءات التحقيق رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٨ حصر تحقيق نيابة الجيزة الكلية » وقال بيانا لهذا الطلب ان النيابة العامة اصدرت في ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٠ قرار بالقبض عليه لتنفيذ باقى مدة العقوبة المحكوم بها عليه استنادا الى انه لم يمض في الحبس المدة التي شرطها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٥ لسنة ١٩٦٢ للاعفاء من باقى

العقوبة ، ولما كان تصرف النيابة مخالفا للقانون فقد اقام الدعوى رقم ٦٠١ لسنة ٢٣ القضائية امام محكمة القضاء الادارى بطلب الحكم بفسخ القرار الصادر باعفائه من باقى العقوبة اعتبارا هذا الحكم مانعا من التعرض له باجراءات التحقيق رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٨ حصر تحقيق نيابة الجيزة الكلية لانعدام آثاره بالنسبة اليه ولما كان النزاع الذي اثارته النيابة في التحقيق سالف الذكر وموضوع الدعوى رقم ٦٠١ لسنة ٢٣ القضائية المعروضة امام محكمة القضاء الادارى يتصلان بموضوع

العقوبة بالنسبة الى بعض المحكوم عليهم ابتهاجا بالعيد الرابع عشر لثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ متى توافرت فيهم شروط من بينها قضاء نصف مدة العقوبة المحكوم بها . تنفيذا لهذا القرار افرجت النيابة العامة عن الطالب استنادا الى أنه استوفى حتى يوم ٢٣ من يوليو سنة ١٩٦٦ نصف مدة العقوبة المقرضى بها .

وقد تبين للنيابة العامة بعد ذلك ان الطالب لم يستوف نصف مدة العقوبة المحكوم بها وأن الافراج عنه تم بسبب خطأ في حساب المدة فأمرت في ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٩ بعد اجراء تحقيق في هذا الموضوع قيد برقم ٨٨ لسنة ١٩٦٨ حصر تحقيق نيابة الجيزة - بإيداعه السجن لتنفيذ باقى مدة العقوبة المحكوم بها ، وعندئذ اقام الطالب الدعوى رقم ٦٠١ لسنة ٢٣ القضائية امام محكمة القضاء الادارى ضد وزير العدل ووزير الداخلية ورئيس نيابة الجيزة الكلية بصحيفة اودعت قلم كتاب المحكمة في ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٩ طلب فيها الحكم بفسخ النفاذ لقرار الافراج المشار اليه باعتباره أمضى نصف مدة العقوبة المحكوم بها في الدعوى رقم ٨٥٥١ لسنة ١٩٦٢ جنابات الجيزة لاكتساب هذا القرار الحصانة التي نص عليها القانون واعتبار هذا الحكم مانعا من التعرض له باجراءات التحقيق رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٨ حصر تحقيق نيابة الجيزة لانعدام آثارها بالنسبة اليه . وبني دعواه هذه على انه امضى بالسجن حتى يوم ٢٣ من يوليو سنة ١٩٦٦ مدة تزيد على نصف مدة العقوبة المحكوم بها عليه ومن ثم فقد توافرت في حقه شروط الاعفاء من باقى العقوبة المحكوم بها ونفذا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٥ لسنة ١٩٦٦ ولذلك يكون القرار الصادر بالافراج عنه

أحدى جهتي القضاء لا يكون. ثمة تنازع الاختصاص بينهما بعد أن استنفدت أحدهما ولايتها في نظر الخصومة .

ومن حيث أنه بالنسبة الى الصورة الاولى من صورتي التنازع، وفقا لتصوير الطالب فان النيابة العامة اذ تتخذ اجراءات تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى ٨٥٥١ لسنة ١٩٦٢ جنابات الجيزة ، وتصدر قرارها بالقبض على الطالب لتنفيذ باقى العقوبة المحكوم بها عليه ، فانها اذ تمارس سلطتها هذه التي خولها اياها قانون الاجراءات الجنائية لتنفيذ الاحكام الجنائية ، لا تعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائي في مفهوم المادة ١٧ من قانون السلطة القضائية ، ذلك ان المشرع يعنى. فى هذا النص ان يكون النزاع مطروحا امام هيئتين تستمد كلاهما ولاية القضاء من قانون محدد لاختصاصها مبين لاجراءات نظر الخصومة ويصدر الحكم على اساس قاعدة قانونية حاسما للخصومة بحيث يعتبر عنوانا للحقيقة فيما قضى به متى حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، وليس هذا شأن النيابة العامة عند ممارسة سلطتها فى تنفيذ الاحكام الجنائية .

ومن حيث أنه بالنسبة الى الصورة الثانية من صورتي تنازع الاختصاص ، حيث يقوم التنازع بين محكمة القضاء الادارى من جهة ومحكمة الجيزة الابتدائية منعقدة بهيئة غرفة مشورة من جهة اخرى فانه يبين من الوقائع المتقدم ذكرها ان هذه المحكمة قد قضت برفض الاشكالين اللذين رفعهما الطالب ، ولما طعن بطريق النقض فى الحكم الصادر فى الاشكال الاول قضت محكمة النقض بعدم جواز الطعن وبذلك

المحكمة :

١٠. ومن حيث ان مبنى طلب الفصل فى تنازع الاختصاص حسبما يستفاد من صحيفة الطلب والمذكرات المقدمة من الطالب ، ان النزاع يدور حول موضوع واحد ، بين جهتي القضاء العادى والقضاء الادارى ، وقد ثار هذا النزاع ابتداء بين النيابة العامة حين اصدرت قرارها بالقبض عليه لتنفيذ باقى العقوبة المحكوم بها وبين محكمة القضاء الادارى التى رفع الطالب اليها الدعوى ٦٠١ لسنة ٢٣ القضائية بطلب الحكم بصحة القرار الصادر فى شهر يوليو ١٩٦٦ بالافراج عنه استنادا الى انه امضى نصف مدة العقوبة المحكوم بها عليه فى الدعوى ٨٥٥١ لسنة ١٩٦٢ جنابات الجيزة ، ثم ثار النزاع مرة اخرى عند رفع الاشكالين فى تنفيذ الحكم الصادر فى هذه الدعوة امام محكمة الجيزة الابتدائية منعقدة بهيئة غرفة مشورة ، وكانت الدعوى لا تزال مطروحة على محكمة القضاء الادارى .

ومن حيث ان الحكومة دفعت بعدم قبول الطلب لعدم توافر شروط قبوله المنصوص عليها فى المادة ١٧ من قانون السلطة القضائية .

ومن حيث ان مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص طبقا للمادة ١٧ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية التى احوالت اليها الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ ان تكون دعوى الموضوع الواحد مطروحة امام جهة القضاء العادى وامام جهة القضاء الادارى او اية جهة قضائية اخرى ، وان تكون كلتا الجهتين قضبت باختصاصها بنظرها او تكون كل منهما قد تخلت عنها ، فاذا صدر حكم نهائى حاسم للخصومة من

سنة ١٩٦٦ نصف مدة العقوبة المحكوم بها عليه الا ان موظف النيابة اثبت على خلاف الحقيقة فى كتاب بعث به الى السجن انه امضى المدة التى شرطها قرار رئيس الجمهورية المشبار اليه للاعفاء من باقى العقوبة ولذلك فلا يجوز للمستشكل ان يفيد من هذا التزوير او الخطأ وتكون الاجراءات التى اتخذتها النيابة تنفيذا للعقوبة المقررة بها بعد ان اتضح عدم توافر شروط الاعفاء من باقى العقوبة المحكوم بها مطابقة للقانون . وقد طعن الطالب بطريق النقض فى الحكم الاول الصادر من محكمة الجيزة الابتدائية منعقدة بهيئة غرفة مشورة فى ٣ من مارس سنة ١٩٦٩ وقيد الطعن برقم ١٨٤٢ لسنة ٣٩ القضائية وقضت محكمة النقض (الدائرة الجنائية) فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٠ بعدم جواز الطعن .

وبعد صدور القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا الذى نقل الى هذه المحكمة ولاية الفصل فى تنازع الاختصاص احيل الطلب اليها وقيد بجدولها برقم ٧ لسنة ٧ عليا تنازع اختصاص - وقدم الطالب بعد احواله الطلب الى هذه المحكمة مذكرات جاء فيها فضلا عما تقدم ان صدور حكمين فى الاشكالين سالفى الذكر مع قيام النزاع ذاته امام محكمة القضاء الادارى ينطوى على تنازع هاتين الجهتين حول الاختصاص كما نعى على الحكمين مخالفتهمما للقانون وقدمت الحكومة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطلب استنادا الى انه لا يتدرج تحت اية صورة من صور تنازع الاختصاص المنصوص عليها فى المادة ١٧ من قانون السلطة القضائية . واودعت هيئة مفوضى الدولة تقرير بالراى القانونى وات فيه رفض الطلب .

أولاً - طلب تفسير قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين لبيان مدى سريانه على بدل طبيعة العمل وبدل الاغتراب المقرر للعاملين الاجانب بالهيئة العامة للاذاعة بمقتضى عقود عمل .

ثانياً - طلب تفسير قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين لبيان مدى سريانه على راتب الطيران المقرر للضباط الطيارين بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة .

ثالثاً - طلب تفسير قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين لبيان مدى سريانه على بدل التمثيل الإضافي الذي يتقاضاه أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي بالخارج وعلى بدل الاغتراب الإضافي الذي يتقاضاه الموظفون الإداريون والكتابيون الذين يلحقون بالعمل في البعثات الدبلوماسية والقنصلية .

رابعاً - طلب تفسير قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين لبيان مدى سريانه على الاجور التي تؤديها شركة مصر لحلج الاقطان وفقاً للائحتها الى بعض العاملين بها مقابل التزامهم بالسكن قرب مقر العمل عند

رئيس الجمهورية بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٦٧ ، ويسرى عليهما الحق المقرر بهذه المادة .

(ب) راتب طيران : راتب اساسي .

٢ - راتب الطيران لا يدخل في عداد البدلات والقرارات الإضافية المنصوص عليها في المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٦٧ ، بل هو راتب اصلي لا يخضع للخفض المقرر بهذا النص .

(د) بدل تمثيل : اضافي . بدل اغتراب اضافي . سلك دبلوماسي . سلك قنصلي ، بعثة دبلوماسية . بعثة قنصلية . موظف اداري . موظف كتابي . قرار رئيس الجمهورية ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ .

٣ - شأن بدل التمثيل الإضافي ، وبدل الاغتراب الإضافي كشأن بدل التمثيل الاصلي وبدل الاغتراب الاصلي ، ولما كان من المسلم به ان هذين البدلين الاصليين داخلان في ضمن البدلات والرواتب الإضافية التي تعنيها المادة الاولى من القانون ٣٠ لسنة ١٩٦٧ من حيث خضوعها للخفض ، فان البدلين الإضافيين يخضعان كذلك لحكم الخفض .

(ذ) بدل سكن : عامل . شركة مصر لحلج الاقطان

٤ - لا يدخل في عداد الرواتب والبدلات الإضافية ، تؤديه شركة مصر لحلج الاقطان لموظفيها الذين فرضت عليهم لائحة الشركة السكني بمقر عملهم ، اذا كانت الشركة تتجمل ايجار مسكنهم الفعلي بعد اقصى طبقا لفتات حددتها اللائحة .

الوقائع :

في طلب التفسير رقم ٢ لسنة ١ القضائية

المقدم من السيد/وزير العدل « بناء على طلب السيد/وزير الخزانة » .

استنفذ القضاء العادي ولايته وخرجت الخصومة من يده ، ولم يعد ثمة تنازع على الاختصاص بين جهة القضاء العادي وجهة القضاء الاداري . أما ما ينهه الطالب على الحكمين الصادرين في الاشكالين اللذين اقامهما امام محكمة الجيزة الابتدائية منعقدة بهيئة مشورة لمخالفتها القانون ، فهو نعى مردود بأن هذه المحكمة اذ تفصل في مسائل تنازع الاختصاص ليست جهة طعن ، ولا يدخل في ولايتها تصحيح الاحكام .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان التنازع في صورته الاولى لا يقوم بين جهتين قضائيتين ، وانه في صورته الثانية لم يعد قائماً بعد استنفاد ولاية القضاء العادي في نظر الدعوى والفصل فيها ، ومن ثم يكون طلب الفصل في تنازع الاختصاص غير قائم على اساس من القانون ويتعين لذلك عدم قبوله .

حكم المحكمة العليا رقم ٧ لسنة ١ ق « تنازع اختصاص » في ١٢/٥/١٩٧٠ رئاسة وعضوية السادة المستشارين بدوى ابراهيم حمودة وعمر حافظ شريف وحسين قاسم وحسين راكي واحمد طوسون ومحمد بهجت منية وعسى احمد كامل

— ٤٠٥ —

المبادئ القانونية :

(١) بدل اغتراب : راتب اضافي ، تخفيضه . عامل اجنبي بالهيئة العامة للاذاعة . ق ٣٠ لسنة ١٩٦٧ . موظف عام ، علاقة لائحية . قرار رئيس الجمهورية ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ .

١ - يعتبر بدل طبيعة العمل ، وبدل الاغتراب ، من البدلات التي تمنح على الراتب الاصلي في مفهوم نص المادة الاولى من قرار

تعذر توفير مساكن لهم بالمجان في محالج الشركة .

واودعت هيئة المفوضين تقريراً بالرأى القانوني وحدد لنظر الطلب جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ وفيها قررت المحكمة اصدار القرار بجلسة اليوم .

المحكمة :

من حيث ان الطلب قد استوفى الاوضاع المقررة قانوناً .

ومن حيث ان وزير العدل طلب بكتابته المؤرخ في ٢٥ من أغسطس ١٩٧٠ تفسير قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين لبيان مدى سريان حكمه على البدلات الممنوحة للعاملين الأجانب بالهيئة العامة للإذاعة بمقتضى عقود عمل .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ينص في مادته الاولى على انه « فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء وامانة غلاء المعيشة تخفيض جميع البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لاي سبب كان علاوة على المرتب الاصلى للعاملين المدنيين والعسكريين بالحكومة ، ووحدات الادارة المحلية، والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها او التي تساهم فيها الدولة وفقاً للنسب الآتية :

٥٠ ٪ بالنسبة لبدلات التمثيل او الاستقبال وما في حكمها .

٢٥ ٪ بالنسبة لبائى البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها . الخ .

ومن حيث ان المذيعين الاجانب الذين يعملون بالهيئة العامة للإذاعة يقومون بعمل دائم في خدمة مرفق عام من مرافق الدولة

وهو مرفق الإذاعة ، ومن ثم فهم يعتبرون موظفين عموميين وعلاقتهم بهيئة الإذاعة هي علاقة لائحية فتسرى عليهم القواعد التي تنظم شئون موظفي الهيئة ومنها القواعد الخاصة بتحديد الأجور والبدلات والمكافآت التي تمنح لهم . يؤيد هذا النظر ما تضمنه البند الثالث من العقد النموذجي الذي يبرم بين الهيئة العامة للإذاعة وبين المذيعين الأجانب من خضوع هؤلاء لجميع أحكام القوانين واللوائح والمنشورات المعمول بها في الهيئة .

ومن حيث . . ان الهيئة العامة للإذاعة تمنح جميع موظفيها ومستخدميها بدل طبيعة عمل لا يزيد عن ٢٥ ٪ من مرتباتهم نظير ما يقومون به من عمل يمتد الى غير ساعات العمل الرسمية بالحكومة تطبيقاً لقرار رئيس الجمهورية ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر في ٢٤ من سبتمبر ١٩٥٩ كما وضعت قواعد تنظيمية لتقدير أجور المذيعين الأجانب أقرها مجلس ادارة الهيئة بجلسته المنعقدة في ٨ من ابريل ١٩٦٤ وهي تقتضى بمنح المذيعين الأجانب الذين تستقدمهم الهيئة من الخارج مرتباً أساسياً شهرياً يتراوح بين ستين جنيهاً وثمانين جنيهاً و ٥٠ ٪ من هذا الراتب كبديل اغتراب و ٢٥ ٪ كبديل طبيعة عمل ، ومنح المذيعين الأجانب المقيمين بالجمهورية مرتباً أساسياً يتراوح بين عشرين جنيهاً وثلاثين جنيهاً و ٢٥ ٪ من هذا الراتب كبديل طبيعة عمل ، وقد تعافت الهيئة العامة للإذاعة مع المذيعين الأجانب بمقتضى عقود عمل فنية حددت فيها مقدار المكافأة لكل منهم .

ومن حيث ان عقود العمل التي أبرمتها الهيئة العامة للإذاعة مع المذيعين الأجانب وان لم تتضمن بياناً بمفردات المكافأة المقررة لكل منهم ، الا انه روعي في تقديرها انها تتضمن طبقاً للقواعد

المتقدمة بدل طبيعة العمل المقررة لجميع موظفي الإذاعة ومستخدميها طبقاً لقرار رئيس الجمهورية ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، كما تتضمن بدل الاغتراب الذي تمنحه هذه الهيئة للمذيعين الأجانب الذين تستقدمهم من الخارج ، وكلا هذين البدلين يعتبر من البدلات والرواتب الإضافية التي تمنح علاوة على الراتب الاصلى في مفهوم نص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ، ومن ثم يسرى عليهما الخفض المقرر بهذه المادة .

عن الطلب الثاني :

من حيث ان الطلب قد استوفى الاوضاع المقررة قانوناً .

ومن حيث ان وزير العدل طلب . . تفسير قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٦٧ . . لبيان مدى سريان حكمه على راتب الطيران المقرر للضباط الطيارين .

ومن حيث انه . . يعتد في حساب مقدار الخفض ، ومقدار ما يستحق من البديل بعد خفضه على النحو المشار اليه بالقيمة التي كانت مقررة بالبديل في ٣٠ يونيو ١٩٦٥ او في اي تاريخ لاحق يكون قد تقرر البديل فيه .

ويسرى الخفض على البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون .

ومن حيث انه يبين من استقراء نصوص قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة وقرار رئيس الجمهورية بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة ، ان المشرع حدد رواتب ضباط القوات المسلحة من مختلف الرتب وراتب الطيران بالنص عليها في جدول

يلحقون بالعمل في البعثات الدبلوماسية على النحو الآتي :-
أولا - يصرف لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بدل تمثيل أصلي لمواجهة النفقات التي يستلزمها تمثيل مصر تمثيلا لائقا، وذلك طبقا لفئات محددة (المادة الثانية) من (قرار رئيس الجمهورية المشار إليه) .

ثانيا - يصرف لهم فضلا عن بدل التمثيل الأصلي المتقدم ذكره بدل تمثيل اضافي تحدد فئاته بقرار من وزير الخارجية بعد أخذ رأى لجنة تشكل لهذا الغرض .. وتنعقد هذه اللجنة مرة كل ستة شهور على الأقل للنظر في تعديل هذه الفئات زيادة أو نقصا بناء على ما تراه الوزارة وفي ضوء الشكاوى التي ترد إليها من بعثاتها في الخارج وتقارير المفتشين وعلى ان يراعى مركز مصر في هذه البلاد ومستوى وظروف المعيشة فيها (المادة الرابعة ..) .

ثالثا - يصرف للموظفين الإداريين والكتابيين الذين يلحقون بالعمل في البعثات الدبلوماسية والقنصلية بدل اغتراب نفقات محددة .

رابعا - يصرف لهؤلاء الموظفين فضلا عن بدل الاغتراب المذكور بدل اغتراب اضافي تحدد فئاته بقرار من وزير الخارجية طبقا للأجراءات المقررة في المادة الرابعة من القرار المتقدم ذكره (المادة التاسعة من قرار رئيس الجمهورية ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه) .

ومن حيث ان شأن بدل التمثيل الاضائى كشأن بدل التمثيل الأصلي فهو لا يعدو أن يكون رفعا لمقدار هذا البدل لمواجهة نفقات تمثيل مصر تمثيلا لائقا حسب مستوى وظروف الحياة التي تختلف ، من دولة لأخرى ، وكذلك شأن بدل الاغتراب الاضائى بالقياس الى بدل الاغتراب الأصلي ومن ثم تسرى في شأنهما ذات

بل هو راتب اساسى لا يخضع للخفض المقرر بهذا النص .

عن الطلب الثالث :

من حيث ان وزير العدل طلب تفسير قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .. فى شأن خفض البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين لبيان مدى سريان حكمه على بدل التمثيل الاضائى المقرر للعاملين بنظم وشروط الخدمة فى وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، وبديل الاغتراب الاضائى المقرر للموظفين الإداريين والكتابيين الذين يلحقون بالعمل فى البعثات الدبلوماسية والقنصلية ..

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه ينص فى مادته الاولى على انه فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبديل الغذاء واعانة غلاء المعيشة تخفض جميع البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات وما فى حكمها التي تمنح لاي سبب كان علاوة المرتب الأصلي للعاملين المدنيين والعسكريين ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها او التي تساهم فيها الدولة وفقا للنسب الآتية :-

٥٠ ٪ بالنسبة لبدلات التمثيل او الاستقبال وما فى حكمها .
٢٥ ٪ بالنسبة لباقي البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات وما فى حكمها .. الخ .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي قد نظم موضوع بدلات التمثيل وبدلات الاغتراب الاصلية والاضافية التي يستحقها أعضاء السلكين المذكورين والموظفين الإداريون والكتابيون الذين

مرافق للقانون الاول ، بينما احال فى تحديد التعويضات وتنظيم قواعد صرفها وهى البدلات والعلاوات الاضافية الى قرار يصدر من رئيس الجمهورية (المادتان ٧٥ و ٨٦ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه) كما اعتبر مجموع الراتب الاصلى وراتب الطيران وحدهما دون التعويضات وعاء لما يستطيع للمعاش فنص فى المادة الثانية فقرة اولى من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ على ان يجرى الاستقطاع للمعاش شهريا على الوجه الآتى :-

(١) تسعة فى المائة شهريا من الرواتب التي يتقاضاها الافراد المذكورين فى الفقرتين (١ ، ب) من المادة السابقة ويقصد بالراتب ما يلى :

١ - بالنسبة لغير الطيارين الراتب الاصلى دون التعويضات .
٢ - وبالنسبة للطيارين الراتب الاصلى للضباط مضافا إليه راتب الطيران .

ومن حيث ان تحديد راتب الطيران مع رواتب ضباط القوات المسلحة من مختلف الرتب فى الجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ .. دون القرار الجمهورى الذى احال إليه هذا القرار بقانون لتحديد البدلات والعلاوات الاضافية (وهى البدلات والعلاوات الاضافية) يفيد ان المشرع يعتبر راتب الطيران كالراتب الاساسى يؤيد هذا النظر انه أخضعه دون تلك البدلات والعلاوات الاضافية لاستقطاع المعاش ، مما يفيد ان المشرع يعامله معاملة الراتب الاساسى الذى يعتد به دون شواه فى هذا الصدد .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان راتب الطيران لا يدخل فى ضمن البدلات والرواتب الاضافية المنصوص عليها فى (المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٦٧ ..

اعتبارات تتعلق بطبيعة الاعمال المنوطة بهم ، وان الاصل ان تقوم الشركة بتوفير المساكن بالمجان لهذه الفئة من العاملين بمحاجها ، فان تعذر تدبير مساكن لهم بمحاجها واضطر العامل الى السكنى خارجها بالقرب من مقر العمل ادت اليه الشركة الاجرة الفعلية لمسكنه في الحدود التي نصت عليها اللائحة باعتبارها مصروفات انفقتها في سببيل القيام بأعمال وظيفته ومن ثم فلا يدخل ما تؤديه الشركة الى العامل على هذا النحو في عداد البدلات والرواتب الاضافية في مفهوم المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين . ومن ثم فلا يسرى عليه خفض المقرر به .

حكم المحكمة العليا في طلب التفسير رقم ٢ لسنة ١ ق في ٢/ ١٩٧١/١ رئاسة وعضوية السادة المستشارين بدوى ابراهيم حمودة رئيس المحكمة ومحمد عبد الوهاب خليل وعمر حافظ شريف وحسين ذكي واحمد طومسون ومحمد فتية وطنى احمد كامل .

— ٤٠٦ —

المبدآن القانونيان :

(١) بدلات العاملين بالقطاع العام اداة تقريرها . تجنيب جزء من المرتب باعتباره بدلا . اختصاص اللجنة الاستشارية الصناعية .

١ - اللجنة الاستشارية للصناعة لا تختص بتقرير بدلات العاملين بالقطاع العام سواء بطريق مباشر أو بتجنيبها من المرتبات والمكافآت الشاملة . قرارها بتجنيب مبلغ من المرتبات او المكافآت التي عين بها المهندسون والاطباء والصيادلة واعتبارها بدلا صادر من جهة غير مختصة ، ولا يصلح اساسا لاعتبار ذلك المبلغ بدلا أو اضافة طبيعته عليه .

ومن حيث ان المادة ٣٩ من اللائحة العامة لموظفى شركة مصر لحلج الاقطان تنص على ما يأتى : « على الموظفين المبينة وظائفهم فيما بعد ضرورة السكنى في مساكن الشركة المخصصة لهم في محاجهم وذلك لصالح العمل . » مدير المحلج - الوكيل - رئيس الحسابات - المهندس - الفراز - النجار - ناظر الجوش - ناظر العنبر .

وفي حالة عدم توافر هذا السكن بالمحلج ، تتحمل الشركة بايجار سكنهم الفعلى في ذات البلد الموجود به المحلج ويحدد اقصى طبقا للفئات الآتية :

مدير المحلج ١٦ جنيه شهريا
وكيل المحلج ١٢ جنيه شهريا
رئيس الحسابات والفراز وفرازى المشتريات ١٠ جنيه شهريا
مهندس المحلج ٨ جنيه شهريا
النجار ٦ جنيه شهريا
ناظر الجوش ٥ جنيه شهريا
ناظر العنبر ٤ جنيه شهريا
وذلك طالما يقومون بهذه الاعمال فعلا بالمحاج أو المكاتب التابعة لهذه المحالج .

ومن حيث انه يبين . . من الاطلاع على الكتب المتبادلة بين شركة مصر لحلج الاقطان والمؤسسة المصرية العمامة للقطن ووزارة الخزانة في شأن طلب التفسير المنوطة بهم ، وان الاصل ان تقوم الشركة المذكورة توفير مساكن بالمجان للعاملين بها الذين حددتهم المادة ٣٩ من اللائحة المشار اليها بمحاجها أو اداء مقابل الاجرة الفعلية لمساكنهم عند تعذر تدبير مساكن لهم بمحاج الشركة ترجع الى ما يقتضيه العمل المنوط بهم من ضرورة اقامتهم في مقلار اعمالهم بالمحاج أو بالقرب منها لينسنى لهم القيام بأعمالهم بصفة مستمرة .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان سكنى العاملين المشار اليهم في مقلار اعمالهم بالمحاج أو بالقرب منها هو تكليف لهم اقتضته

الاحكام التي تسرى على بدل التمثيل الاصلى وبدل الاغتراب الاصلى في خصوص تطبيق قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٦٧ . .

ومن حيث انه لا جدال في ان بدل التمثيل الاصلى وبدل الاغتراب الاصلى يدخلان في ضمن البدلات والرواتب الاضافية التي تعينها المادة الاولى من هذا القرار ، ومن ثم يخضع كلاهما لحكم خفض الذى قرره ويخضع تبعا لذلك بدل التمثيل الاضافى وبدل الاغتراب الاضافى لهذا الحكم .

عن الطلب الرابع :

من حيث ان الطلب قد استوفى الاوضاع المقررة قانونا .

ومن حيث ان وزير العدل طلب . . تفسير قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٦٧ . . في شأن خفض البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين لبيان مدى سريان حكمه على بدل السكن المقرر للعاملين بمحاج شركة مصر لحلج الاقطان في حالة عدم تدبير مساكن لهم . .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ينص في مادته الاولى على انه « فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء واعانة غلاء المعيشة تخفض جميع البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات وما فى حكمها التي تمنح لاي سبب كان علاوة على المرتب الاصلى للعاملين المدنيين والعسكريين بالحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العمامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أو التي تساهم فيها الدولة وفقا للنسب الآتية : -

٥٠٪ بالنسبة لبدلات التمثيل أو الاستقبال وما فى حكمها .
٢٥٪ بالنسبة لباقي البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات وما فى حكمها . . الخ .

(ب) ق ٣٠ لسنة ٦٧ .
تفسيره مدى سريانه على بدلات
المهندسين والأطباء والصيادلة .

٢ - لا تسري احكام القانون ٣٠
لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض
البدلات والرواتب الاضافية
والتعويضات على المبلغ المحجب
تنفيذا لقرار اللجنة الاستشارية
للصناعة باعتباره بدل . وانما
تسري احكامه على المرتبات او
المكافآت الشاملة اذا تضمنت
بدلات تخصص او تفرغ او بدلات
طبيعة عمل طبقا لعقد العمل
او لائحة النظام الاساسي للعمل .

المحكمة :

من حيث ان الطلب قد استوفى
الايضاح المقررة قانونا .

ومن حيث ان وزير العدل
طلب بكتابته المؤرخ في ٢٥ من
اغسطس سنة ١٩٧٠ تفسير قرار
رئيس الجمهورية بالقانون رقم
٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض
البدلات والرواتب الاضافية
والتعويضات التي تمنح للعاملين
المدنيين والعسكريين لبيان مدى
سريان حكمه على بدلات التخصص
والتفرغ للمهندسين والأطباء
والصيادلة .

ومن حيث ان قرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة
١٩٦٧ المشار اليه ينص في
مادته الاولى على انه « فيما عدا
بدل السفر ومصاريف الانتقال
الفعلية وبدل الغذاء واعانة غلاء
المعيشة تخفض جميع البدلات
والرواتب الاضافية والتعويضات
وما في حكمها التي تمنح لاي
سبب كان علاوة على المرتب الاصلى
للعاملين المدنيين والعسكريين
بالحكومة ووحدات الادارة المحلية
والهيئات العامة والمؤسسات العامة
والوحدات الاقتصادية التابعة لها
او التي تشابه فيها الدولة وفقا
لنسب الآتية :

٥٠٪ بالنسبة لبدلات التمثيل
او الاستقبال وما في حكمها .
٢٥٪ بالنسبة لباقي البدلات

والرواتب الاضافية والتعويضات
وما في حكمها .

ويعتد في حساب مقدار الخفض
ومقدار ما يستحق من البدل بعد
خفضه على النحو المشار اليه
بالقيمة التي كانت مقدرة للبدل
في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٥ او في
اي تاريخ لاحق يكون قد تقرر
البدل فيه ويسرى الخفض على
البدلات والرواتب الاضافية
والتعويضات المستحقة عن الشهر
التالي لتاريخ هذا القانون .

ومن حيث انه يبين من الاوراق
ان اللجنة الاستشارية للصناعة
قررت في ١٠ من يونيو سنة
١٩٦٣ - لمناسبة تقييم وظائف
الوحدات الاقتصادية التابعة
لوزارة الصناعة تجنيب مبلغ
عشرة جنيها من المرتبات او
المكافآت الشاملة المعين بها خريجو
كليات الهندسة والطب واعتبارها
بدلا حتى يتم التقييم ولما صدر
القرار الجمهوري بالقانون رقم
٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه
استفسرت الشركات والمؤسسات
التي نفذت قرار التجنيب عن مدى
خضوع المبلغ للخفض الذي قرره
هذا التشريع .

ومن حيث ان المادة العاشرة
من لائحة نظام العاملين بالشركات
التابعة للمؤسسات العامة
الصادرة بالقرار الجمهوري رقم
٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ كانت تنص
على انه « يجوز تقرير بدل
طبيعة عمل بالشركة بقرار من
رئيس الجمهورية بناء على اقتراح
الوزير المختص » كما تنص المادة
٢٧ من نظام العاملين بالقطاع العام
الصادره بالقرار الجمهوري رقم
٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على انه
« يجوز لمجلس الادارة منح العاملين
الخاضعين لاحكام هذا النظام
البدلات المقررة للعاملين المدنيين
بالدولة وفقا للشروط والايضاح
المقررة لها ولا يسرى هذا القرار
الا بعد اعتماده من الوزير المختص
متى ثبت له ان المؤسسة او الوحدة

الاقتصادية قد توافرت فيها
الشروط والايضاح المقررة لتقرير
البدلات المشار اليها وانما في
خدود القدرة الاقتصادية للمؤسسة
او الوحدة الاقتصادية واذا كانت
هذه هي اداة تقرير البدلات في
نظم العاملين سالف الذكر وكانت
اللجنة الاستشارية للصناعة التي
انشأها وزير الصناعة استنادا الى
المادة الثانية من قرار رئيس
الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة
١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء
ومسؤوليات كل منهم في تحقيق
الاهداف بالنسبة الى المؤسسات
العامة - تختص فقط بمعاونة
الوزير في دراسة المسائل الفنية
والاقتصادية والمالية والتنظيمية
وغيرها بما يحقق مركزية التوجيه
والاشراف ولا مركزية الادارة
والتنفيذية في المؤسسات المذكورة
فان تلك اللجنة لا تختص بتقرير
بدلات للعاملين في المؤسسات
والوحدات الاقتصادية التابعة لها
سواء بطريق مباشر او بتجنيبها
من المرتبات او المكافآت الشاملة
ومن ثم يكن قرارها سالف الذكر
بتجنيب مبلغ عشرة جنيها من
المرتبات او المكافآت الشاملة التي
عين بها المهندسون والأطباء
والصيادلة - في هذا الخصوص
- صادرا من جهة غير مختصة
ولا يصلح اساسا لاعتبار ذلك المبلغ
بدلا او اضعاف طبيعته عليه . ومن
ثم فلا يخضع للخفض المقرر بالقرار
الجمهوري بالقانون رقم ٣٠ لسنة
١٩٦٧ على انه اذا كانت المرتبات
او المكافآت الشاملة التي عين بها
هؤلاء العاملون قد تضمنت بدلات
تفرغ او تخصص او بدلات طبيعة
عمل طبقا لعقد العمل او لائحة
نظام العمل الاساسي فان هذه
البدلات تخضع للخفض الوارد
بقرار رئيس الجمهورية بالقانون
رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على القرار بقانون
رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن
خفض البدلات والرواتب الاضافية

والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين .

قررت المحكمة ما يأتي

لا تسرى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين على مبلغ العشرة الجنيهات المجنب - تنفيذا لقرار اللجنة الاستشارية للصناعة الصادر في ١٠ يولية سنة ١٩٦٣ - من المرتبات أو المكافآت الشاملة الخاصة بالمهندسين والأطباء والصيادلة المعيّنين في المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها - على أنه إذا كانت المرتبات أو المكافآت الشاملة تتضمن بدلات تخصص أو تفرغ أو بدلات طبيعة عمل طبقا لعقد العمل أو لائحة النظام الأساسي للعمل فإن هذه البدلات تخضع للخفض المقرر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه.

أحكم المحكمة العليا في طلب التفسير رقم ٢ لسنة ١٩٧١/٢ بالهيئة السابقة .

— ٤٠٧ —

المبادئ القانونية :

(١) جواز الطعن بعدم دستورية التشريعات السابقة على الدستور . المادة ١٦٦ من دستور ١٩٦٤ لا تحصن هذه التشريعات .

١ - المادة ١٦٦ من دستور ١٩٦٤ اذ تنص على استمرار نفاذ التشريعات السابقة على صدوره حتى تُلغى أو تعدل وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في الدستور تعني مجرد استمرار نفاذ التشريعات السابقة على الدستور دون تطهيرها

مما قد يشوبها من عيوب ودون تحصينها ضد الطعن بعدم الدستورية :

(ب) المادة ١٦١ من دستور ١٩٥٦ . تحصينها نهائيا للتشريعات الثورية الاستثنائية الواردة فيها على سبيل الحصر .

٢ - المادة ١٦٦ من دستور ١٩٦٤ تطابق المادة ١٩٠ من دستور ١٩٥٦ وتختلف في حكمها عن المادة ١٩١ من دستور ١٩٥٦ التي أسبغت حصانة نهائية على التشريعات الثورية الاستثنائية التي اتخذت في ظروف لا تقاس فيها الامور بالمقياس العادي والتي صدرت منذ قيام الثورة حتى عام ١٩٥٦ . والتي حيدتها المشرع على سبيل الحصر في المادة ١٩١ سאלفة الذكر .

(ج) الرقابة الدستورية على القوانين . هدفها .

٣ - الرقابة الدستورية على القوانين تستهدف اصلا صون الدستور القائم وحمايته من الخروج على احكامه باعتبار ان نصوصه تمثل القواعد والاصول التي يقوم عليها نظام الحكم . وهي اسمى القواعد الامرة .

(د) حق الشفعة . قيامه في ظل دستور ١٩٦٤ .

٤ - حق الشفعة لا زال قائما كسبب مشروع من اسباب كسب الملكية في الحدود المقررة قانونا وفيما عدا الحالات الاستثنائية التي ألغى فيها المشروع هذا الحق

(هـ) سلطة المشرع في تنظيم الحقوق . سلطة تقديرية في حدود الدستور . تحديد وتنظيم اسباب الملكية غير مقيد الا بالحد الاقصى للملكية الزراعية .

٥ - الاصل في سلطة التشريع في موضوع تنظيم الحقوق ان تكون سلطة تقديرية ما لم يقيد بها

الدستور بقيود محددة . الدستور لم يقيد سلطة المشرع في تحديد وتنظيم اسباب الملكية اكتفاء بتعيين حد اقصى للملكية الزراعية يحول دون قيام الاقطاع .

(و) شفعة . عدم اخلاها . بمبدأ تكافؤ الفرص . مساواة . مفهومها .

٦ - حق الشفعة لا يخل بمبدأ تكافؤ الفرص لان المساواة التي يوجبها اعمال هذا المبدأ ليست مساواة حسابية . وهي تتحقق بتوافر شرطى العموم والتجريد . الوقائع :

اقام محمد السيد العجمي الدعوى رقم ٦٨١ لسنة ١٩٦٦ مدنى امام محكمة طنطا الابتدائية ضد يوسف ايفان اوموف واسامة محمد النعناعى يطلب الحكم باحقته في اخذ ثلاثة وعشرين فدانا وسبعة قراريط وثغانية اسهم المينة بصحيفة الدعوى المبيعة من المدعى عليه الاول الى المدعى عليه الثانى بالشفعة مقابل مبلغ ٦٦٧٧ م جنيها او ما يظهر انه الثمن الحقيقي وملحقاته مع تسليم العين المشفوع فيها اليه واستند في دعواه الى أن الارض المبيعة تجاور أرضه وأن لارضه حق ارتفاق بالصرف . وحق ارتفاق بالمرور عليها كما ان للارض المبيعة حق ارتفاق بالرى على أرضه - وقد دفع المدعى عليه الثانى بسقوط حق المدعى في الاخذ بالشفعة استنادا الى انه علم بالبيع وبكافة تفاصيله عندما عرضت عليه الصفقة لشرائها فرفضها مما يفيد نزوله عن حقه في اخذ الارض بالشفعة - وفي ٦ من فبراير سنة ١٩٦٧ قضت المحكمة برفض الدفع بسقوط الحق في الشفعة وقبل الفصل في

الموضوع بنسب خبير زراعى من مكتب الخبراء بطنطا لإداء المهمة الموضحة بالحكم - وبعد تقديم التقرير قضت المحكمة فى ٢٧ من شهر مايو سنة ١٩٦٨ بأحقية المدعى فى اخذ الارض المشار اليها بالشفعة مقابل مبلغ ٢٢٠ م و ٦٦٧٧ جنيه وملحقاته الرسمية والتسليم .

استأنف اسامة محمد النعناعى المدعى عليه الثانى الحكمين سالفى الذكر امام محكمة استئناف طنطا ودفع بعدم دستورية نصوص الشفعة الواردة فى القانون المدنى .

وفى ٥ من ابريل سنة ١٩٧٧ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وبوقف سير الخصومة فيهما ريثما تفصل المحكمة العليا فى الدفع بعدم دستورية القانون المدنى الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بالنسبة الى مواد الشفعة وحددت للمستأنف ميعادا اقضاء مستون يوما يبدأ من يوم صدور الحكم لرفع الدعوى فى هذا الخصوص .

وفى ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٠ اقام اسامة محمد النعناعى هذه الدعوى ضد محمد السيد العجمى ويوسف ايفان اوموف بصحيفة اودعها قلم كتاب المحكمة وطلب الحكم بعدم دستورية الحالة الثانية من الفقرة (هـ) من المادة ٩٣٦ من القانون المدنى الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ مستندا فى ذلك الى الاسباب المبينة فى صحيفة الدعوى وفى مذكراته التى اودعها قلم الكتاب .

وقدمت هيئة مفوضى الدولة تقريرا بالرأى القانونى وانتهت فيه الى انها ترى الحكم برفض الدعوى .

كما اودعت الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

واودع المدعى عليه الاول مذكرتين طلب فيهما الحكم برفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة واودعت الحكومة مذكرة تكميلية صممت فيها على طلب رفض الدعوى .

وقد نظرت المحكمة الدعوى بجلستى ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٧٠ و ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ على النحو المبين بمحضرى الجلستين ثم ارجأت اصدار الحكم الى جلسة ١٣ من فبراير ١٩٧١ وفى هذه الجلسة قررت المحكمة مد اجل الحكم الى جلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة .

من حيث ان الدعوى استوفت الازواج الشكلية المقررة قانونا .

ومن حيث ان المدعى يطلب الحكم بعدم دستورية الحالة الثانية من الفقرة هـ من المادة ٩٣٦ من القانون المدنى الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ استنادا الى ان نظام الشفعة اذ يخول الشفيع دون سواه حق شراء الارض المبيعة الى غيره بطريقة مشروعة يؤدى الى الاحتكار والاستغلال عن طريق جمع الاراضى الزراعية مما يتعارض مع النظام الاشتراكى الذى جعل منه الدستور فى مادتيه الاولى والتاسعة اساسا للنظام الاقتصادى فى الدولة كما يهدر مبدأ تكافؤ الفرص الذى كفلته الدولة لجميع المصريين فى المادة الثامنة من الدستور ومن ثم تكون نصوص القانون المدنى التى تنظم الشفعة مخالفة للدستور ولا يحسنها نص المادة ١٦٦ منه ذلك لان هذا النص يقصر حصانته على القوانين الصادرة منه قياسا الثورة فى ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ حتى تاريخ صدور الدستور فى ٢٥ من

مارس سنة ١٩٦٤ دون سواها من القوانين السابقة ومنها القانون المدنى يؤيد هذا النظر ان المشرع يحصر الشفعة فى الارض التى يتصرف فيها ملاكها اعمالا لقانون الاصلاح الزراعى وكذا الارض التى توزع على ضغار المزارعين تنفيذا لهذا القانون كما يحرمها فى الارض التى تباعها الدولة طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها .

ومن حيث ان المدعى عليه الاول دفع بعدم جواز الطعن بعدم دستورية التشريعات السابقة على صدور الدستور ومن هذه التشريعات النصوص المنظمة لحق الشفعة الواردة فى القانون المدنى الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ومبنى هذا الدفع ان المادة ١٦٦ من الدستور تقضى باستمرار نفاذ التشريعات السابقة على صدوره حتى تلغىها او تعدلها السلطة التشريعية ومن ثم بطل حق الشفعة قائما كوسيلة مشروعة للتملك فى الحدود التى يجيزها القانون .

ومن حيث ان الحكومة طلبت رفض الدعوى استنادا الى ان الدستور اذ نص فى المادة ١٦٦ منه على استمرار نفاذ التشريعات السابقة على صدوره تلغىها او تعدلها السلطة التشريعية فانه يسلم بقيام تعارض بين بعض التشريعات المذكورة وبعض احكام الدستور ومع ذلك اقر استمرار نفاذها حتى تعدلها او تلغىها السلطة التشريعية ومن ثم فلا تخضع للطعن بعدم الدستورية امام المحكمة العليا ثم قالت فى مذكرتها التكميلية ان ولاية هذه المحكمة لا تتناول تلك التشريعات الا اذا صدرت مخالفة للاحكام والازواج الدستورية النافذة وقت صدورها وعندئذ تجرى عليها رقابتها على

اساس هذه الاوضاع وتلك الاحكام - وقد صدرت نصوص القساتون المدني المنظمة لحق الشفعة سليمة غير مشوبة بهذا العيب اذ اتها بتقرر حقها مشروعاً للشفيع لا يخالف الدستور .

عن الدفع بعدم جواز الطعن في دستورية نصوص القانون المدني المنظمة لحق الشفعة :

من حيث ان المادة ١٦٦ من الدستور التي يستند اليها المدعي عليه الاول والحكومة في تأييدها للدفع تنص على « ان كل ما قرره القوائين والقرارات والاوامر واللوائح من احكام قبل صدور هذا الدستور يبقى نافذاً ومع ذلك يجوز الغاؤها او تعديلها وفقاً للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستور » . وقد تردد هذا النص في مدلوله ومعناه مع اختلاف سير في صيغته في الدساتير المتعاقبة منذ سنة ١٩٢٣ ومنها الدستور الصادر في عام ١٩٥٦ الذي تضمن نصين لكل منهما مجال يختلف عن مجال الآخر اولهما نص المادة ١٩٠ وهو مطابق لنص المادة ١٦٦ من الدستور الذي تقدم ذكره والثاني نص المادة ١٩١ الذي يقضى بأن « جميع القرارات التي صدرت من مجلس قيادة الثورة وجميع القوانين والقرارات التي تتصل بها وصدرت مكاملة او منفذة لها وكذلك كل ما صدر من الهيئات التي امر المجلس المذكور بتشكيلها من قرارات او احكام وجميع الاجراءات والاعمال والتصرفات التي صدرت من هذه الهيئات او من اي هيئة اخرى من الهيئات التي انشئت بقصد حماية الثورة ونظام الحكم لا يجوز الطعن فيها او المطالبة بالغائها او التعويض عنها بأي وجه من الوجوه وامام اي هيئة كانت » . وظاهر من هذين النصين ان لكل منهما مجالاً يختلف عن مجال

الآخر وان المشرع لم يلتزم في دستور سنة ١٩٥٦ موقفاً واحداً من التشريعات السابقة على تاريخ العمل به بل غاير بينهما فيما اسبغه عليها من الحماية فاتخذ بالنسبة الى بعضها موقفاً اقتضته ضرورة تحصين التشريعات والتدابير والاجراءات الثورية الاستثنائية التي اتخذت في ظروف لا تقاس فيها الامور بالمقياس العادي وذلك بالنص على عدم جواز الطعن فيها او المطالبة بالغائها او التعويض عنها بأي وجه من الوجوه وامام اي هيئة كانت - بينما اتخذ بالنسبة الى سائر التشريعات الاخرى اسلوباً آخر يتطوى على حماية ادنى من تلك التي اسبغها على التشريعات الثورية الاستثنائية المتقدم ذكرها وذلك بالنص على بقائها نافذة مع اجازة الغائها او تعديلها وفقاً للقواعد والاجراءات المقررة في الدستور - وهذه المفارقة التي قصد اليها المشرع عند تحديد موقفه من التشريعات السابقة على الدستور قاطعة في الدلالة على انه اذ تناول موضوع التشريعات السابقة على الدستور في نصين مختلفين في دستور واحد فان كلا منهما يقرر حكماً يختلف عما يقرره الآخر وانه انما يستهدف تحصين التشريعات التي حددها على سبيل الحصر في المادة ١٩١ منه دون غيرها من التشريعات التي وقف بالنسبة اليها عند حد النص على استمرار نفاذها وذلك تجنباً لحدوث فراغ تشريعي يؤدي الى الاضطراب والفوضى والاخلال بسير المرافق العامة والعلاقات الاجتماعية اذا سقطت جميع التشريعات المخالفة للدستور فور صدوره - ولو ان المشرع اراد تحصين التشريعات السابقة على الدستور ضد المطعون القضائية لافصح عن ذلك في نص واحد عام يتناولها كافة ولم يكن

في حاجة الى ايراد نص آخر يفيد ذات المعنى في موضوع واحد .

ومن حيث ان المشرع اجتزأ بنقل المادة ١٩٠ من دستور سنة ١٩٥٦ الى المادة ١٦٦ من دستور سنة ١٩٦٤ ولم ينقل المادة ١٩١ من ذلك الدستور التي استنفدت اغراضها اذ استبقت على التشريعات الثورية الاستثنائية التي صدرت منذ قيام الثورة حتى عام ١٩٥٦ حصانة نهائية لا مبرر ولا مسوغ لتكرار النص عليها - ولا ريب انه لا يعنى بنص المادة ١٦٦ من دستور سنة ١٩٦٤ غير ما عباه باصـله الوارد في المادة ١٩٠ من دستور سنة ١٩٥٦ وهو مجرد استمرار نفاذ التشريعات السابقة على الدستور دون تطهيرها مما قد يشوبها من عيوب ودون تحصينها ضد الطعن بعدم الدستورية شأنها في ذلك شأن التشريعات التي تصدر في ظل الدستور القائم فليس معقولاً ان تكون التشريعات التي صدرت قبل صدور الدستور وعلى الخصوص التشريعات الصادرة قبل قيام الثورة في ظل نظم سياسية واجتماعية واقتصادية متغيرة في اساسها واصولها ومبادئها للنظم التي استحدثها الدستور - ليس معقولاً ان تكون هذه التشريعات بمنأى عن الرقابة التي تخضع لها التشريعات التي تصدر في ظل الدستور وفي ظل نظمه واصوله المستحدثة مع ان رقابة دستوريتهما اولى واوجب .

ومن حيث ان الحكومة تقول في مذكرتها التكميلية بعد اثاره الدفع بعدم جواز الطعن على النحو المتقدم ذكره ان ولاية المحكمة العليا لا تتناول التشريعات السابقة على الدستور الا اذا صدرت مخالفة للاحكام والاوزاع الدستورية النافذة عند صدورها وتكون رقابتها لهذه التشريعات على اساس تلك الاوزاع دون

احكام الدستور القائم وأوضاعه - وهذا القول مردود بأن دستورية القوانين منذ عرفت في الدول ذات الدساتير الجامدة تستهدف أصلاً صون الدستور القائم وحمايته من الخروج على احكامه - ذلك ان نصوص هذا الدستور تمثل دائماً القواعد والاصول التي يقوم عليها نظام الحكم ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتعين التزامها ومراعاتها وإهدار ما يخالفها من التشريعات باعتبارها اسمى القواعد الأمرة .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يكون الدفع بعدم جواز الطعن في دستورية الفقرة هـ من المادة ٩٣٦ من القانون المدني غير قائم على أساس سليم من القانون ومن ثم يتعين رفضه .

عن الموضوع :

من حيث ان المدعى يطلب الحكم بعدم دستورية الحالة الثانية من الفقرة هـ من المادة ٩٣٦ من القانون المدني التي تقضى بشبوت الحق في الشفعة للجار المالك اذا كان للارض المبيعة حق ارتفاق على أرض الجار أو كان حق الارتفاق لأرض الجار على الأرض المبيعة ويقول بياناً لأوجه مخالفة هذا النص لاحكام الدستور :

أولاً : ان هدف نظام الشفعة هو جمع الاراضى في يد شخص واحد مما يؤدي الى الاستغلال ويتعارض مع النظم الاشتراكي الذي أرسى أصوله المادتان الأولى والتاسعة من الدستور وجعلت منه هذه المادة الأخيرة الأساس الاقتصادي للدولة :

ثانياً : ان نظام الشفعة اذ يخول الشفيع دون سواء حق شراء الأرض المبيعة لغيره فانه يخوله سلطة احتكار هذا الحق ويحرم المشتري ثمرة تعاقد أبرمه بطريقة مشروعة ويهدر بذلك مبدأ تكافؤ

الفرص الذي كفلته الدولة في المادة الثامنة من الدستور لجميع المصريين .

ومن حيث ان الحكومة والمدعى عليه الاول دفعا الدعوى استناداً الى ان حق الشفعة لا يتعارض مع النظام الاشتراكي ولا يخل بمبدأ تكافؤ الفرص وانه مجرد وسيلة مشروعة لكسب الملكية في الحدود المقررة قانوناً كما انه يستهدف منع المنازعات وقرار ألؤام بين ملاك يعملون لصالحهم ولصالح المجتمع .

ومن حيث انه بالنسبة الى الوجه الاول من وجهي الطعن المبني على مخالفة الحالة الثانية من الفقرة هـ من المادة ٩٣٦ من القانون المدني لاحكام المادتين الأولى والتاسعة من الدستور فان المادة

الأولى من الدستور تنص على ان « الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية اشتراكية » - كما تنص المادة التاسعة منه على ان « الأساس الاقتصادي للدولة هو النظام الاشتراكي الذي يحظر أي شكل من أشكال الاستغلال بما يضمن بناء المجتمع الاشتراكي بدعائمه من الكفاية والعدل » - وفي خصوص تنظيم الملكية الزراعية في ظل النظام الاشتراكي الذي جعل منه الدستور أساساً اقتصادياً للدولة ارسى الدستور في المادة السابعة عشرة مبدأ تحديد الملكية الزراعية كأفضل من الأصول التي يقوم عليها هذا النظام واحال الى القانون في تعيين الحد الأقصى لهذه الملكية وقد صدرت قوانين الإصلاح الزراعي المتعاقبة التي قيدت الملكية الزراعية، بعد أقصى لا تجاوزه وقضت بتوزيع ما يزيد عن هذا الحد من الاراضى الزراعية على العاملين في الزراعة تحقيقاً لاهداف المشرع من توسيع قاعدة الملكية الزراعية وتطبيقاً للنظام

الاشتراكي الذي يقر الملكية الفردية في مجال الزراعة في حدود لا تسمح بالاقطاع ولم يعرض المشرع وهو بصدد سن هذه التشريعات الاشتراكية لحق الشفعة الا حيث اقتضى ذلك تحقيق اهداف الإصلاح الزراعي فحظر الشفعة في التصرفات الناقلة للملكية التي تتناول ما لم يستول عليه من الأرض الزراعية الزائدة عن الحد الأقصى (المادة ٤ مكررة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بإصلاح الزراعي المضافة بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢

كما حظرها في توزيع الاراضى على صغار المزارعين تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعي (الفقرة الأخيرة من المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر) وكذلك منح الشفعة في بيع العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة (الفقرة الأخيرة من المادة ٥٨ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها) وفيما عدا تلك الحالات الاستثنائية التي ألقى فيها المشرع حق الشفعة تحقيقاً لاهداف الإصلاح الزراعي لا زال هذا الحق قائماً كسبب مشروع من اسباب كسب الملكية في الحدود المقررة قانوناً .

ومن حيث ان الأصل في سلطة التشريع في موضوع تنظيم الحقوق ان تكون سلطة تقديرية ما لم يقيد الدستور بقيود محددة ولما كان الدستور لم يعرض لأسباب كسب الملكية ومنها حق الشفعة ولم يقيد سلطة المشرع في تحديدها وتنظيمها اكتفاء بتعيين حد أقصى للملكية الزراعية يحول دون قيام الاقطاع فمن ثم تكون سلطته في هذا الصدد سلطة تقديرية في نطاق الحد الأقصى المشار إليه - ولا ريب ان ترجيح نظام الشفعة عند قيام اسبابها

ومنها الجوار والاشتراك في حقوق الارتفاق على مبدأ حرية التصرف استنادا الى أن الشفعة اذ تجمع بين العقار المشفوع فيه والعقار المشفوع به في ملكية الشفيع وحده في نطاق الحد الأقصى للملكية الزراعية فاتها تؤدي الى تطهير الارض من هذه الحقوق فضلا عما يترتب عليها من دفع الضرر عن الجار وتجنب مشكلات المشاركة في حقوق الارتفاق وكافة منازعات الجوار . لا ريب ان ذلك الترجيح مما يدخل في حدود سلطة المشرع التقديرية التي لم يقيد بها الدستور في هذا الصدد .

ومن حيث أنه عن الوجه الثاني من أوجه الطعن فإن المدعى ينص على النص المطعون فيه أنه مخالف للمادة الثامنة من الدستور ويقول في بيان ذلك أن الشفعة تخل بمبدأ تكافؤ الفرص لأنها تخول الشفيع وحده دون سواه رخصة تجعل منه المحتكر الوحيد لشراء الارض المشفوع فيها - وهذا التعنى مردود بأن المساواة التي يوجبها أعمال مبدأ تكافؤ الفرص تتحقق بتوافر شرطي العموم والتجريد في التشريعات المنظمة للحقوق ولكنها

ليست مساواة حسابية ذلك لان المشرع يملك بسلطته التقديرية لمقتضيات الصالح العام وضع شروط تتحدد بها المراكز القانونية التي يتساوى بها الافراد امام القانون بحيث اذا توافرت هذه الشروط في طائفة من الافراد وجب اعمال المساواة بينهم لتماثل ظروفهم ومراكزهم القانونية واذا اختلفت هذه الظروف بان توافرت الشروط في البعض دون البعض الآخر انتفى مناط التسوية بينهم وكان لمن توافرت فيهم الشروط دون سواهم ان يمارسوا الحقوق التي كفلها المشرع لهم - والتجاء المشرع الى هذا الاسلوب في تحديد شروط موضوعية يقتضيها الصالح العام للتمتع بالحقوق - لا يخل بشرطي العموم والتجريد في القاعدة القانونية ذلك لان المشرع انما يخاطب الكافة من خلال هذه الشروط .

ومن حيث ان شأن حق الشفعة كشأن غيره من الحقوق في هذا الصدد ذلك لان استعماله منوط بتوافر اسباب حددها المشرع على

سبيل الحصر تنظيميا لموضوع كسب الملكية عن طريق الشفعة بحيث اذا توافر سبب من اسبابها في فرد من الافراد اصبح في مركز قانوني يخوله رخصة الشفعة في العقار ولا يقاس به غيره ممن لم يتوافر فيه سبب من هذه الاسباب اذ يكون في مركز قانوني مغاير - ولم يعد المشرع في تنظيم موضوع كسب الملكية بسبب الشفعة على الوجه المتقدم جانب المساواة امام القانون ولم يخالف مبدأ تكافؤ الفرص الذي اقره الدستور في المادة الثامنة .

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم ان الدعوى لا تقوم على اساس سليم من القانون ومن ثم يتعين رفضها مع الزام المدعى بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة ومصادرة الكفالة .

حكم المحكمة العليا رقم ٢
لسنة ١٩٧١ ق ١ « دستورية في ٢/١
١٩٧١ » بالهيئة السابقة

قضا محكمة النقض المدنية

— ٤٠٨ —

المبدأ القانوني :

استئناف : اعلانه ، ميعاده .
بطلان . مرافعات م ٤٠٦ مكررا
قبل تعديلها . مرافعات م ٢٨٤ /
٢ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

توجت المادة ٤٠٦ مكررا من
قانون المرافعات قبل تعديله
بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ -
على المستئناف اعلان الاستئناف الى
جميع المستئناف عليهم خلال الثلاثين
يوما التالية لتقديم عريضته والا
كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء
نفسها ببطلانه ، وهو بطلان متعلق
بالنظام العام ولا يزول بحضور
الخصم الذي لم يعلن .

المحكمة :

وحيث .. انه لما كان الطاعن
قد رفع الاستئناف على المطعون
ضدهم في الميعاد واختصمهم
جميعا في عريضة الاستئناف فان
المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات
قبل تعديله بالقانون ١٠٠ سنة
١٩٦٢ توجب عليه اعلان الاستئناف
اليهم جميعا خلال الثلاثين يوما
التالية لتقديم عريضته والا كان
الاستئناف باطلا وحكمت المحكمة
من تلقاء نفسها ببطلانه وهو بطلان

(١) نقض جلسة ١٦ من يولية ١٩٦٦ ،
طن ٢٨ سنة ٢٢ .

متعلق بالنظام العام ولا يزول
بحضور الخصم الذي لم يعلن لان
اعلان الاستئناف الى المستئناف
عليهم المقرر بالمادة المذكورة ليس
تكليفا بالحضور مما يجرى عليه
حكم المادة ١٤٠ مرافعات
التي تقضي بان بطلان اوراق
التكليف بالحضور الناشئ عن
العيوب المبينة في هذه المادة
يزول بحضور الخصم امام المحكمة
ولا يعنى الطاعن من القيام بهذا
الاجراء ما نصت عليه المادة ٢/٣٨٤
من قانون المرافعات ، ذلك ان نص
هذه المادة انما ينصب على ميعاد
الطاعن فيعد هذا الميعاد لمن قوته
بالنسبة لبعض المحكوم لهم ومن
ثم فلا ينطبق حكم هذه المادة على
الحالة التي يرفع فيها الاستئناف
على جميع المحكوم لهم في الميعاد
المحدد لرفعه ولا يعلن الى بعضهم
في الميعاد المقرر لاعلانه لان المادة
المذكورة لا تعفى المستئناف من
واجب مراعاة هذا الميعاد الاخير
في الاحوال المنصوص عليها فيها .
واذ كان الثابت ان الاستئناف لم
يعلن للمستئناف عليها الاولى (المطعون
ضدها الاولى) في الميعاد المنصوص
عليه في المادة ٤٠٦ مكررا فانه
يكون باطلا بالنسبة اليها واذ كانت
الخصم الاصل والحقوقي في
الدعوى الثلاث التي صدر فيها
الحكم المستئناف فان الاستئناف
يكون باطلا عملا بالمادة ٤٠٦ مكررا
واذ كان الحكم المطعون فيه التزم
هذا النظر فانه لا يكون مخالفا
للقانون ويكون النعى عليه بهذا
السيب على غير اساس ..

وحيث انه يبين من الحكم المطعون
فيه انه بعد ان اورد القاعدة التي
نصت عليها المادة ٤٠٦ مكررا
مرافعات جاء به قوله « انه بتطبيق
هذه القاعدة يتضح ان عريضة
الاستئناف المرفوع من الطاعن
قدمت الى قلم الكتاب بتاريخ
١٩٦١/٦/١٥ ويبدأ ميعاد الثلاثين
يوما من ١٩٦١/٦/١٦ وينتهي في
١٩٦١/٧/١٥ وهو الاجل الذي

يتعين خلاله اعلان جميع الخصوم
الذين وجه اليهم الاستئناف
بعريضته ويجب ان يقع الاعلان
صحيحا خلال هذه الفترة اما اذا
وقع بعدها ولو كان صحيحا فانه
لا ينتج آثاره القانونية ولما كان
اعلان الصحيفة الى المستئناف عليها
بهية سليمان بصفتها (المطعون
ضدها الاولى) بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٤
لم يصح لعدم تمام الاعلان وكان
المحضر قد اشار صراحة الى انها
تقيم بشارع الازهر رقم ٨٥ فلم
يقم المستئناف باعلانها في هذا المكان
خلال المدة القانونية ولكنه ظل
ساكنا حتى ١٩٦١/١١/٤ واعاد
اعلانها بذات الاعلان الاول وجاءت
اجابة تفيد عدم اقامتها به بتاريخ
١٩٦١/١١/٦ اعلانها بالمحل المختار
في مكتب المحامي وايا كان وضع
الاعلان الاخير من الناحية القانونية
فانه جاء بعد المهلة القانونية الواجب
اتمام اعلان جميع الخصوم
بالاستئناف خلالها « وهذا الذي
قرره الحكم المطعون فيه يثبت
التقصير في جانب الطاعن وينفي
وقوع الغش الذي ينسب الى
المطعون ضدها الاولى ذلك ان
الحكم سجل عليه انه لم يحاول
اعلانها بالاستئناف في موطنها
الذي بينه له المحضر في ورقة
الاعلان الاولى الذي لم يتم والمؤرخة
١٩٦١/٦/٢٤ والتي اثبت فيها
المحضر ان المزداد اعلانها تركت
المنزل الذي طلب الطاعن
اعلانها فيه والكائن بشارع الكفراوي
رقم ١ وانتقلت الى المنزل الذي
بين عنوانه بالتفصيل ، ولم يحاول
الطاعن اعلانها في هذا المنزل الاخير
على الرغم من انه كان في استطاعته
ان يفعل ذلك لانفساح الوقت امامه
اذ كان متيقنا من ميعاد الاعلان
عشرون يوما وقد كان على الطاعن
ان يسعى الى اعادة اعلان المطعون
ضدها في المنزل الذي ارشده
عنه المحضر فاذا لم يجدها فيه
ولم يهتد الى محل اقامة لها فله
ان يعلنها في النياية في خلال الميعاد

القانوني أما وانه لم يفعل شيئا من ذلك حتى انقضى ميعاد الاعلان فانه يكون هو التسبب بخطئه في تفويت هذا الميعاد . كما انه مادام الاعلان الاول الذي وجه في الميعاد القانوني الى المطعون ضدها في المنزل رقم ١ بشارع الكفراوي لم يتم ولم تسلم الصورة لاحد ما فانه لا يكون له اى اثر واذا كان ميعاد اعلان الاستئناف قد انقضى دون ان تعلن به المطعون ضدها الاولى على اى وجه فانه كان لازما على المحكمة ان تقضى ببطلان الاستئناف عملا بالمادة ٤٠٦ مكررا لما كان وكان ما قرره الحكم المطعون فيه يتضمن الرد على ما اثاره للطاعن من دفاع في هذا الشأن وما قدمه من حجج لتأييد هذا الدفاع فان النعى بهذين السببين يكون على غير اساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

طعن مدنى رقم ٤٤٢ لسنة ٢٤ ق
في ١٩٦٩/٤/٦ برئاسة ومضوية
السادة محمود توفيق اسماعيل ،
وعثمان زكريا وسليم راشد ابو زيد
ومحمد سيد احمد حماد ، وعلى
عبد الرحمن المستشارين .

— ٤٠٩ —

المبدآن القانونيان :

(١) استئناف : مقابل ، فرعى .
مرافعات م ٢/٤١٣

١ - المادة ٢/٤١٣ من قانون المرافعات صريحة في انه اذا رفع الاستئناف المقابل بعد مضي ميعاد الاستئناف اعتبر استئنافا فرعيا يتبع الاستئناف الاصلى ويؤزل بزواله .

(ب) قضاى : طلب رده .
مرافعات م ٣٢٨ .

٢ - المادة ٣٢٨ من قانون المرافعات ، التى تحدثت عن

استئناف الحكم الصادر فى طلب رد القاضى ، لم تجز لطلب الرد استئناف هذا الحكم الا اذا كان الطلب خاصا برد قاضى محكمة المواد الجزئية او قضاة المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائيا ، اما اذا كان صادرا من محكمة الاستئناف فى طلب رد قاضى من قضاتها فانه كسائر الاحكام الصادرة من محاكم الاستئناف لا سبيل الى الطعن فيه بالطرق العادية وبالتالى يكون نهائيا ولا يمنع من نهائيته واكتسابه قوة الامر المقضى الطعن فيه بطريق النقض ، وهو حكم واجب التنفيذ وتنفيذه يكون باستمرار القاضى المطلوب رده فى نظر الدعوى الاصلية والفصل فيها .

المحكمة :

وحيث انه يبين من الحكم الذى اصدرته محكمة الاستئناف فى ١٠ من مايو ١٩٦٤ انه جاء به بشأن استئناف الطاعن رقم ١٦٨٣ لسنة ٧٨ ق قوله « ان هذا الاستئناف قلمت صحيفته الى قلم الكتاب فى ١٠/٢١/١٩٦١ وان المستأنف اشار فى عريضته الى انه استئناف مقابل للاستئناف المرفوع من المستأنف عليها الاولى (المطعون ضدها الاولى) وليس استئنافا فرعيا ، وان الحكم المستأنف لم يعلن اليه اعلانا قانونيا الامر الذى يجيز له اقامة هذا الاستئناف المقابل ، واما قول المطعون ضدها الاولى انها اعلنته بتاريخ ١٩٦١/٥/٨ كما هو وارد باعلان الحكم المرفوع فان هذا الاعلان وقع باطلا لانه تم فى العنوان ٨٥ شارع الازهر وهو محل تجارته وليس بموطنه الذى هو سكنه ، وانه والحال كذلك يكون حكم محكمة اول درجة لم يتم اعلانه اطلاقا ويصبح هذا الاستئناف منه استئنافا مقابلا وليس استئنافا فرعيا ، ذلك ان نص المادة ٣٧٩

مرافعات الواجبة التطبيق - لان الاستئناف اقيم فى ظلها - تستلزم ان يكون اعلان الحكم لنفس المحكوم عليه او فى موطنه الاصلى ، ولما كان الثابت من صحيفته الاستئناف رقم ١١٢٧ لسنة ٧٨ ق المقام من محمود حسن المصرى (الطاعن) انه اتخذ عنوانه ٨٥ شارع الازهر وان المستأنفة بهية سليمان (المطعون ضدها الاولى) فى استئنافها رقم ١١٤٠ لسنة ٧٨ ق اعلنت محمود حسن المصرى بعنوانه ٨٥ شارع الازهر ، وكانت المخاطبة فيه مع شخصه وكذلك جاء عنوانه بالدعوى الاصلية المستأنفة هو ذات العنوان ، ولم يتخذ عنوانا مخالفا الا فى صحيفة استئنافه رقم ٦٨٣ لسنة ٧٨ ق - فجاء فيها انه يقيم بشارع الشيخ على محمود المتفرع من شارع سعود بمصر الجديدة ، وهذا لا يعنى ان العنوان الاول الذى استمر ملاحقا له طوال فترة التقاضى ثم فى اعلان الاستئنافين الآخرين فان مجرد اتخاذه عنوانا فى حالة منفردة لا يسقط من قوة الاستناد الى العنوان الاول او يجعل اعلانه فيه مثارا للمناقشة فى البطلان باعتباره ليس هو موطنه الاصلى الامر الذى ترى معه هذه المحكمة ان اجراءات اعلانه بالحكم فى عنوانه ٨٥ شارع الازهر جاءت صحيحة وسليمة ومنتجة لاثرها ومتى ثبت ذلك - وهو الثابت - فان هذا الاعلان تم بتاريخ ١٩٦١/٥/٨ ، بينما اتخذت اجراءات هذا الاستئناف بتقديم عريضته الى قلم الكتاب بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢١ أى بعد فوات الميعاد القانونى ومن ثم طبقا لنص المادة ٢/٤١٣ مرافعات يكون هذا الاستئناف المقابل مرفوعا بعد مضي ميعاد الاستئناف ويعتبر استئنافا فرعيا . وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه سائغ فى اثبات ما انتهى اليه من ان المحل الذى اعلن فيه الطاعن بالحكم الابتدائى بتاريخ ١٩٦١/٥/٨ يعتبر

موطنا أصليا له ولا يقدر في صحة هذه النتيجة ما ادعاه الطاعن من أن له موطن آخر إذ ليس ثمة ما يمنع قانونا من أن يكون للشخص الواحد أكثر من موطن وفي هذه الحالة يصبح اعلانه في أي منها واذ رتب الحكم على ذلك اعتبار استئناف الطاعن - الذي قدمت عريضته إلى قلم الكتاب في ١٠/١٠/١٩٦١ - استئنافا فرعيا لرفعه بعد الميعاد ، وعلى هذا الأساس قضى الحكم المطعون فيه الصادر في ٢٢/٨/١٩٦٤ ببطلان هذا الاستئناف بعد أن قضى بقبول ترك المطعون ضدها للخصومة في استئنافها الأصلي فإنه لا يكون في ذلك مخالفة للقانون ذلك أن المادة ١٣/٢ من قانون المرافعات صريحة في أنه إذا رفع الاستئناف المقابل بعد مضي ميعاد الاستئناف اعتبر استئنافا فرعيا يتبع الاستئناف الأصلي ويزول بزواله لما كان ذلك وكان يبين مما نقلته هذه المحكمة من أسباب الحكم الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٦٤ أنها تضمنت خلاصة ما ايداه الطاعن من دفاع وخلاصة ما قدمه من حجج فأيداه له وكان فيما قرره الحكم ردا على هذا الدفاع التعليل الضمني لا طراحه هذه الحجج المخالفة لما اخذ به الحكم ، فإن النعي بهذين السببين يكون على غير أساس ..

وحيث أن .. المادة ٢٢٨ من قانون المرافعات التي تحدثت عن استئناف الحكم الصادر في طلب رد القاضي ، لم تجز لطالب الرد استئناف هذا الحكم إلا إذا كان الطلب خاصا برد قاضي محكمة المواد الجزئية أو قضاء المحكمة الابتدائية وقد اجازت هذه المادة الاستئناف في هاتين الحالتين ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائيا أما إذا كان الحكم صادرا من محكمة الاستئناف في طلب رد قاض من قضائها فإنه كسائر الأحكام الصادرة من محاكم

الاستئناف لا سبيل إلى الطعن فيه بالطرق العادية وبالتالي يكون نهائيا ولا يمنع من نهائيته واكتسابه قوة الأمر المقضى الطعن فيه بطريق النقض . ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢٢ من أغسطس ١٩٦٤ بعد أن كانت محكمة الاستئناف قد قضت في ٢٣ يوليو ١٩٦٤ برفض طلب الرد فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر بعد الحكم نهائيا برفض طلب الرد وهو حكم واجب التنفيذ وتنفيذه يكون باستمرار القاضي المطلوب رده في نظر الدعوى الأصلية والفصل فيها ، من ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس أيضا .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

طعن مدني رقم ٥٥٩ لسنة ٢٤ ق في ١٩٦١/٢/١ برئاسة ومضوية السادة محمود توفيق اسماعيل وعثمان ذكريا وسليم راشد أبو زيد، محمد سيد أحمد حماد ، على عبد الرحمن المستنارين

— ٤١٠ —

المبادئ القانونية :

(١) صورية : اثباته ، طرقه . غير . بيع . مدني م ٢٤٤ .

١ - يعتبر المشتري في أحكام الصورية من الغير بالنسبة للتصرف الصادر من البائع إلى مشتر آخر ومن ثم يكون له أن يثبت صورية هذا التصرف بطريق الإثبات بكافة ..

(ب) دليل : محكمة موضوع ، سلطتها في تقديره .

٢ - لا على محكمة الاستئناف اذ هي اعتمدت في إثبات الصورية على أقوال شاهدي المطعون ضدهما الأولين في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة ، لأن محضر هذا التحقيق يعتبر من أوراق

الدعوى المطروحة على محكمة الاستئناف بسبب نقل الدعوى بحالتها إليها ، وطالما أن هذا المحضر لم يشبه بطلان في ذاته فإنه ليس ما يمنع تلك المحكمة من الأخذ به .

(ج) إثبات : إجراءات تقديرها محكمة موضوع ، سلطتها .

٣ - إذا كان الطاعنون قد تخلفوا عن إعلان شهودهم أمام محكمة أول درجة وقرروا بلسان محاميهم أمام تلك المحكمة باستغنائهم على احضار شهود لنفي تلك الصورية اكتفاء بما قدموه من دفاع في الدعوى ، ولم يطلبوا من محكمة الاستئناف حالة الدعوى إلى التحقيق لتمكينهم من نفي الصورية بشهادة الشهود ، فإنه لا يكون لهم بعد ذلك أن يعيخوا على محكمة الاستئناف عدم اتخاذ هذا الإجراء من تلقاء نفسها ، إذ الأمر فيه يصبح في هذه الحالة من اطلاقاتها .

المحكمة :

وحيث .. أنه يبين من الحكم الابتدائي الصادر في ٢٠/١٢/٦٢ أنه بعد أن استعرض دفاع المطعون ضدهما الأول والثاني على النحو المبين بمذكرتهما الثانية المقدمة لجلسة ٢٩/٣/١٩٦٢ والتي تمسكا فيها بتملك الاطيان محل النزاع بالتقادم الخمسي ، قضى في منطوقه بالاحالة إلى التحقيق لإثبات وضع يدهما على هذه الاطيان ومدته وسببه وقد رفض في أسبابه الادعاء بالتملك بالتقادم الخمسي لانقضاء السبب الصحيح وحسن النية اللازم توافرها للتملك بهذا التقادم ، ولم تتضمن هذه الأسباب إية إشارة إلى دفاع المطعون ضدهما الأولين بصورية عقد مورث الطاعنين وهو الدفاع الذي ابدياه في مذكرتهما الأولى المقدمة لجلسة ٢٩ من مارس ١٩٦٢ . لما كان ذلك وكان القضاء

النهائي لا قوة له الا فيما يكون قد فصل فيه بين المظلوم بصفة صريحة او بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق او في الاسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها ، وعلى ذلك فان ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن ان يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الامر المقضي . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم الصادر في ٢٠ من ديسمبر ٦٢ انه اقتصر على بحث دفاع المطعون ضدهما الاولين الخاص بتملك العقار المتنازع عليه بالتقادم الخمسي وقطع بعدم توافر السبب الصحيح وحسن النية لديهما ولم يتنبه الى ما كان قد ابدياه في مذكرتهما المقدمة لجلسة ٢٩ من مارس ١٩٦٢ من طعن بصورية عقد مورث الطاعنين ، فلم يشر الى هذا الدفاع في اسبابه ولم يعرض له فيها ولا في منطوقه فانه لا يمكن القول بعد ذلك انه فصل في هذا الدفاع وقضى ضمنا بخدية ذلك العقد قضاء حاز قوة الامر المقضي .

ولا صحة لما يقوله الطاعنون من ان الحكم المذكور الصادر في ٢٠ من ديسمبر ١٩٦٢ قد فاضل بين عقد مورثهم وبين عقد المطعون ضدهم الاولين بما يدل على انه اعتبر عقد المورث جديا ، ذلك ان البين من اسبابه انه وان كان قد قرر فيها ان عقد المطعون ضدهما الاولين سجل بعد تسجيل عريضة دعوى صحة التعاقد التي اقامها مورث الطاعنين الا ان هذا التقرير انما جاء في مقام التدليل على انتفاء حسن النية اللازم توافره لتملك العقار بالتقادم الخمسي وهو التملك الذي حصر الحكم بخثه فيه ولم يجر اية مفاضلة بين العقدين لمعرفة ايهما افضل وأولى بالاعمال . لما كان ذلك وكان ما قرره ذلك الحكم من انتفاء حسن النية اللازم للتملك بالتقادم الخمسي لدى المطعون ضدهما الاولين لا يتضمن حتما اعتبار عقد مورث الطاعنين جديا اذ لا تلازم بين الامرين ، فان الحكم

المذكور وهو لم ينظر على اي وجه في امر صورية عقد المورث وعدم صوريته لا يمكن ان تكون له قوة الشيء المقضي فيه بالنسبة لهذه المسألة . والنعي في شقة الثاني مردود بأن المشتري - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - يعتبر في احكام الصورية من الغير بالنسبة للتصرف الصادر من البائع الى مشتر آخر ومن ثم يكون له ان يثبت صورية هذا التصرف بطريق الاثبات كافة ، وهذه القاعدة قد قننتها المادة ٢٤٤ من القانون المدني القائم حيث نصت على ان لدائني المتعاقدين وللخلف الخاص ان يتمسكوا بالعقد المشتر ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذي اضر بهم ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه لم يخطئ في القانون اذ اجاز للمطعون ضدهما الاولين اثبات صورية العقد الصادر من البائعين لهما الى مورث الطاعنين بغير الكتابة .

وحيث ان . . الحكم الابتدائي الصادر في ١٩٦٣/٤/٢٥ قضى باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المطعون ضدهما الاول والثاني بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة ان العقد الصادر لمورث الطاعنين عن القدر موضوع النزاع هو عقد صوري صورية مطلقة واذنت المحكمة للطاعنين ولباقى المدعى عليهم بنفى هذه الصورية بذات الطرق . وبين من محاضر التحقيق الذي أجرته محكمة اول درجة تنفيذا لحكمها هذا ان المطعون ضدهما الاول والثاني احضرا شاهدين للاثبات في اول جلسة حددت للتحقيق وطلب الطاعنون التأجيل لاعلان شهودهم واستجابت المحكمة لهذا الطلب واجلت التحقيق اربع مرات ليعلن الطاعنون شهودهم وفي جلسة ١٩/١٢/٦٣ قرر الحاضر عن الطاعنين انه استغنى عن احضار الشهود اكتفاء بدفاعه في الدعوى فسمعت المحكمة في هذه الجلسة شاهدي الاثبات .

لما كان ذلك وكانت محكمة اول درجة خلافا لما يقوله الطاعنون لم تعدل عن حكم التحقيق الذي اصدرته في ٢٥ من ابريل ١٩٦٣ لان العدول المقصود بالفقرة الاولى من المادة ١٦ من قانون المرافعات يكون بعدم تنفيذ اجراء الاثبات الذي امرت به المحكمة وصرف النظر عنه وهو ما لم تفعله المحكمة الابتدائية بالنسبة لحكم الاحالة الى التحقيق آنف الذكر ، اذ هي نفذته افعلا وسمعت الشهود الذين حضروا امامها ، وانما ما حصل هو ان المحكمة رأت بعد تنفيذ ذلك الحكم الا تأخذ بنتيجة التحقيق الذي أجرته عملا بحقها المقرر في الفقرة الاخير من المادة ١٦٥ المشار اليها وذلك لما رآه خطأ من عدم جواز اثبات صورية عقد مورث الطاعنين بغير الكتابة . واذا كانت محكمة الاستئناف قد رأت ان تأخذ بالرأي القانوني الصحيح الذي يقضي بجواز اثبات هذه الصورية بكافة الطرق فانه لا عليها اذ هي اعتمدت في اثبات هذه الصورية على اقوال شاهدي المطعون ضدهما الاولين في التحقيق الذي أجرته محكمة اول درجة ، لان محضر هذا التحقيق يعتبر من اوراق الدعوى المطروحة على محكمة الاستئناف بسبب نقل الدعوى بحالتها اليها وطالما ان هذا المحضر لم يشبه البطلان في ذاته فانه ليس ما يمنع تلك المحكمة من الاخذ به . اما ما يعزوه الطاعنون الى محكمة الاستئناف من خطأ لعدم تمكينهم من نفي الصورية بشهادة الشهود بعد ان رأت جواز اثباتها بغير الكتابة ، فانه مردود بأن الطاعنين وقد تخلفوا عن اعلان شهودهم امام محكمة اول درجة على الرغم من اتاحة الفرصة الكافية لهم لاعلانهم وقرروا بلسان محاميهم الخصاير امام تلك المحكمة باستغنائهم عن احضار شهود لنفي تلك الصورية اكتفاء بما قدموه

وحيث انه لما تقدم جميعه
يتعين رفض الطعن .

طعن مدني رقم ٩ لسنة ٢٥ ق
في ١٦٦١/٢/٦ برئاسة ومضوية
السادة محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد حافظ هريدي ، وعثمان
زكريا ، وسليم راشد ابو زيد ،
وعلى عبد الرحمن المستشارين .

— ٤١١ —

المبدأ القانوني :

اختصاص : ولائي . اصلاح
زراعي ، لجنة قضائية . ق ١٢٧
لسنة ١٩٦١ م ٣ ق ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ م ١٣ مكررا ق ١٣١ لسنة
١٩٥٣ ق ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ .

تستولي الحكومة على ملكية
ما يجاوز المائة فدان التي يستبقها
المالك لنفسه ، والمنازعة في ملكية
هذا القدر مما يمتنع على المحاكم
النظر فيها ، ويتعين إحالتها الى
اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي
لاختصاصها بها ما دام باب المرافعة
في الدعوى لم يكن قد أقفل .
الحكمة :

وحيث ان . . الطاعن وقد طلب
في دعواه اعتبار التصرفات المبينة
بصحيفة دعواه والصادرة الى
المطعون ضدهما الاولين او الى
الثاني منهما وحده وصايا لا تنفذ
الا في الثلث واعتبار القدر الزائد
على هذا الثلث من العقارات
المتصرف فيها تركة عن المرحوم
وهبة عياد مورث الطرفين توزع
على ورثته الشرعيين - ومنهم
الطاعن طبقا لقواعد التوريث فان
هذا الطلب من الطاعن يتضمن في
ذاته منازعة في ملكية المطعون
ضدهما لما زاد على ثلث العقارات
المتصرف فيها لهما ، ومن بينها
الاراضي الزراعية المتصرف فيها
للمطعون ضده الثاني ، وادعاء
الطاعن هذه الملكية لنفسه ولباقي
الورثة . ولما كان الثابت ان المطعون

من دفاع في الدعوى ولم يطلبوا
من محكمة الاستئناف احوالة
الدعوى الى التحقيق لتمكينهم من
نفي الصورية بشهادة الشهود فانه
لا يكون لهم بعد ذلك ان يعيبوا على
محكمة الاستئناف عدم اتخاذها
هذا الاجراء من تلقاء نفسها اذ
الامر فيه يصبح في هذه
الحالة من اطلاقاتها ، وما دامت
هي قد رأت في اوراق الدعوى
وظروفها ما يكفي لتكوين عقيدتها
فانها لم تكن في حاجة الى اتخاذ
ذلك الاجراء متى اطمانت - في
حدود سلطتها التقديرية - الى
اقوال شهود المطعون ضدهما
الاولين في اثبات صورية عقد
مورث الطاعنين وما دام الطاعنون
لم يعلنوا امامها انهم عدلوا بما
قرروه امام المحكمة الابتدائية من
الاستغناء عن احضار شهود لنفي
الصورية اكتفاء بما قدموه من
دفاع في الدعوى ولم يطلبوا حتى
في مذكرتهم الاخيرة التي قدموها
الى محكمة الاستئناف وطلبوا فيها
مد اجل الحكم ، سماع شهودهم
لنفي الصورية ، وما دامت المحكمة
لم تن فيما قدموه من دفاع
ما ينقض اقوال الشهود الذين
اطمانت اليهم . لما كان ذلك وكان
الثابت من نقله الحكم المطعون فيه
عن مذكرة المستأنفين (المطعون
ضدهما الاول والثاني) التي قدموها
بعد انقضاء الميعاد المحدد لهما
لتقديم المذكرات انها تناولت
اسباب الاستئناف بالايضاح
والاستشهاد بنصوص القانون
واحكام القضاء ، وكان ما ورد بهذه
المذكرة لا يتضمن جديدا وانما هو
ترديد للدفاع الذي تمسك به في
صحيفة الاستئناف وامام محكمة
اول درجة فان الحكم المطعون فيه
اذ اشار في اسبابه الى مضمون
هذه المذكرة لا يكون قد اخل بحق
الدفاع ومن ثم يكون النعي بهذين
السببين على غير اساس .

ضده الثاني خضع للقانون ١٢٧
لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام
قانون الاصلاح الزراعي باعتبار انه
يملك اكثر من مائة فدان وقت
العمل بهذا القانون وقدم تنفيذا
لاحكامه اقرارا اورد فيه نصيبه
في الارض الزراعية محل النزاع
ضمن ما يملكه ، وكانت المادة ٣
من القانون المذكور تقضي بان تستولي
الحكومة على ملكية ما يجاوز المائة
فدان التي يستبقها المالك لنفسه ،
وبهذا اصبح القدر الزائد من الاراضي
الزراعية على المائة فدان التي
استبقاها هذا المطعون ضده في
اقراره محلا للاستيلاء وكانت
المادة ١٣ مكررا من قانون الاصلاح
الزراعي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة
بالقانون ١٣١ لسنة ١٩٥٣ والمعدة
بالقانون ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ تنص
على ان « اللجنة القضائية للاصلاح
الزراعي - التي بينت هذه المادة
طريقة تشكيلها - تكون مهمتها
في حالة المنازعة تحقيق الاقرارات
والديون العقارية وفحص ملكية
الاراض المستولى عليها وذلك لتعيين
ما يجب الاستيلاء عليه طبقا لاحكام
القانون » كما نصت الفقرة السابعة
من هذه المادة على انه « استثناء
من احكام قانون نظام القضاء يمنع
على المحاكم النظر في المنازعات
كافة المتعلقة بملكية الاطيان
المستولى عليها او التي تكون محلا
للاستيلاء وفقا للاقرارات المقدمة
من المالك تطبيقا لهذا القانون »
وتقضي الفقرة الثامنة بان « تحال
فورا جميع القضايا المنظورة حاليا
امام جهات القضاء ما دام باب
الرافعة لم يقفل فيها الى اللجنة
القضائية المذكورة » وكانت دعوى
الطاعن تتضمن في شق منها وعلى
ما سلف بيانه منازعة منه في ملكية
المطعون ضده لاراضي الزراعية
التي اصبحت محلا للاستيلاء وفقا
للاقرار المقدم من هذا المطعون
ضده تطبيقا للقانون ١٢٧ لسنة
١٩٦١ . لما كان ذلك فانه وفقا
لصريح نص الفقرة السابعة من

الحكمة :

عدم توجيه هذه الدعوة بطلان عمل الخبير عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون المرافعات . لما كان ذلك وكان الثابت من محاضر أعمال الخبير المرفقة بملحق تقريره أنها انتهت بالمحضر المؤرخ ٣١ من أغسطس ١٩٥٩ الذي أثبت الخبير في نهايته أنه حدد يوم ١٤/٩/٥٩ لتقديم وزارة الاوقاف أصل حجة الوقف وعقد الحكر وباقي المستندات التي كان قد كفلها بتقديمها ثم أثبت الخبير بعد هذا أنه كان قد أخطر الخصوم بتحديد يوم ٣٠ من سبتمبر ١٩٥٩ ظهراً بمكتبه لمباشرة العمل في القضية، وأن قلم قضايا الاوقاف اتصل به وطلب التأجيل لمدة اسبوع وأنه لذلك حرر لظرفي الخصومة بالبريد الموصى عليه في ٣٠/٩/١٩٥٩ بتحديد يوم ٧/١٠/١٩٥٩ الساعة ١٢ ظهراً بمكتبه ، ولم يثبت الخبير بعد هذا شيئاً في محاضر أعماله ولم يبين ما تم في يوم ٧/١٠/٥٩ - ويبين من تقريره المرفق بهذه المحاضر أن تاريخه ١٨/١٠/١٩٥٩ - لما كان ذلك وكان الخبير وأن ذكر في صلب تقريره هذا أنه انتقل الى محكمة مصر الشرعية وأطلع على أصل حجة الوقف وأثبت مضمونها إلا أنه لم يذكر في هذا التقرير متى تم هذا الانتقال وما إذا كان قد أخطر الخصوم بموعده وهبل حضره أحد منهم أم لا ، وكانت محاضر أعمال الخبير قد خلت من أية إشارة الى هذا الانتقال وموعده حصوله وكانت الطاعنة قد لبثت محكمة الاستئناف الى ذلك وتمسكت في أسباب استئنافها ببطلان عمل الخبير لخلو محاضر أعماله مما يدل على انتقاله الى أية جهة للاطلاع على أصول حجة الوقف أو أي مستندات أخرى ، وأضافت الطاعنة أنه لو صح ما أثبتته الخبير في تقريره من أنه انتقل الى محكمة مصر الشرعية وأطلع على أصل حجة الوقف

وحيث أنه وإن كان مفهوم المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات التي توجب على الخبير دعوة الخصوم قبل مباشرة عمله بكتب موصى عليها وإلا كان عمله باطلاً ، والمادة ٢٣٧ التي توجب على الخبير أن يباشر أعماله ولو في غيبة الخصوم متى كانوا قد دعوا على الوجه الصحيح . وإن كان مفهوم هاتين المادتين أن البطلان لا يترتب الا على عدم دعوة الخصوم للحضور في الاجتماع الاول الذي يحدده الخبير للبدا في أعماله ، وأنه متى قام الخبير باخطار الخصوم بمكان اول اجتماع ويومه وساعته فإنه لا يكون عليه بعد ذلك أن يدعوهم للحضور في الاجتماعات التالية التي يحددها لاستكمال أعماله بل له أن يباشرها ولو في غيبتهم متى كانوا قد دعوا الى هذا الاجتماع على الوجه الصحيح ، إلا أن شرط الاكتفاء بالدعوة للاجتماع الاول هو أن يكون عمل الخبير مستمراً لم ينقطع ، اذ في هذه الحالة يجب على الخصوم متى كانوا قد دعوا الى هذا الاجتماع وتحقق بذلك علمهم بتاريخ بدء الخبير لأعماله أن يتتبعوا سيرها . أما إذا كان الخبير قد أنهى عمله ثم تراءى له أن يستأنفه مرة أخرى للقيام بأجراء رآه لازماً لاستكمال مهمته فإنه يجب عليه في هذه الحالة أن يدعو الخصوم للحضور في اليوم الذي يحدده لذلك ، لأن استئناف العمل بعد انقطاعه وعلم الخصوم بهذا الانقطاع يعد بمثابة بدء له من جديد وتحقق به العلة من الدعوة وهي تمكين الخصوم من الدفاع عن مصالحهم وأبداء وجهة نظرهم فيما يقوم به الخبير من اجراءات في سبيل استكمال مهمته ، ويترتب على

المادة ١٣ مكرراً آتفة الذكر يمنع على المحاكم النظر في هذا الشق من الدعوى ويتعين إحالته الى اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي عملاً بالفقرة الثامنة من المادة ١٣ المذكورة ما دام باب المرافعة في الدعوى لم يكن قد أقفل فيها . واذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر وقضى على أساسه بحالة المنازعة المتعلقة بالمطعون ضده الثاني بالنسبة للاطيان الزراعية المبينة بصحيفة افتتاح الدعوى الى اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ومن ثم يكون النعي عليه بمخالفة القانون على غير اساس .

ظمن مدني رقم ١٠ لسنة ٢٥ ق في ١٩٦٩/٣٦ برئاسة وعضوية السادة محمود توفيق اسماعيل ، ومحمد حافظ هريدي ، وسليم راشد أبو زيد ومحمد صيدفي البشبيشي ، ومحمد سيد أحمد صداد المستشارين .

— ٤١٢ —

المبدأ القانوني :

خبرة : دعوة الخبير للخصوم ، بطلان الاجراءات . مرافعات ٢٣٦ و ٢٣٧ .

البطلان لا يترتب الا على عدم دعوة الخصوم للحضور في الاجتماع الاول الذي يحدده الخبير للبدا في أعماله وأنه متى قام الخبير باخطار الخصوم بمكان اول اجتماع ويومه وساعته فإنه لا يكون عليه بعد ذلك أن يدعوهم للحضور في الاجتماعات التالية التي يحددها لاستكمال أعماله ما دام العمل فيها مستمراً لم ينقطع . أما اذا كان الخبير قد أنهى عمله ثم تراءى له أن يستأنفه مرة أخرى فإنه يجب عليه في هذه الحالة أن يدعو الخصوم للحضور في اليوم الذي يحدده (١) .

(١) نقض ١٤ من مايو ١٩٦٨ ، الظمن ٢٦٩ لسنة ٢٢ ق .

فانه يتعين والامر كذلك نفضه واحالة القضية الى محكمة الاستئناف .

طعن مدنى رقم ٢٥ لسنة ٣٥ ق
في ١٩٦١/٢/٦ برئاسة ومضوية
السادة محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد حافظ هريدى ، والسيد
مبد النعم الصراف ، وعثمان كركيا ،
ومحمد صدقى البشيشى ،
المستشارين .

— ٤١٣ —

المبدأ القانونى :

خصومة : اعتراض الخارج عنها
تسجيل . بيع . خلف ، مرافعات
سابق ١/٤٥٠ .

يشترط لقبول اعتراض الخارج
عن الخصومة على الحكم الصادر
فيها حسبما تقضى الفقرة الاولى
من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات
السابق شرطان ، اولهما ان يكون
المعتراض ممن يعتبر الحكم الصادر
في الدعوى حجة عليه ولم يكن
مائلا في الخصومة شخصيا .
ثانيهما ان يثبت المعتراض غش من
كان يمثله او تواطؤ او اهماله
الجسيم .

المحكمة :

وحيث انه .. يشترط لقبول
اعتراض الخارج عن الخصومة على
الحكم الصادر فيها حسبما تقضى
الفقرة الاولى من المادة ٤٠٥ من
قانون المرافعات السابق شرطان
(اولهما) ان يكون المعتراض ممن
يعتبر الحكم الصادر في الدعوى
حجة عليه ولم يكن مائلا في
الخصومة شخصيا (ثانيهما)
ان يثبت المعتراض غش من كان
يمثله او تواطؤ او اهماله الجسيم
ولما كان الثابت من تبوينات الحكم
المطعون فيه ان الحكم الصادر في
الدعوى ٦٦٩ سنة ١٩٥٩ مدنى
كلى الجيزة قد تعلق بنفس الاطيان
المبيعة للطاعنين وان تلك الدعوى
قد رفعها المطعون عليه الاول بصحة

فانه لم يخطر بها بالميعاد وبالمكان
اللذين حددهما لهذا الاطلاع
وكان الحكم المطعون فيه قد رد
على هذا السبب من اسباب
الاستئناف بقوله « انه ثابت من
محاضر اعمال الخير انه كان يخطر
المستأنفة (الطاعنة) بالجلسات
التي يحددها للانتقال للاطلاع على
مستندات المستأنفة عليه (المطعون
ضده) وهذا كل ما تستوجبه
المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات
فاذا اخطر الخبير الخصوم ولم
يحضروا جلسات الاطلاع كان عمله
سليما لا يشوبه بطلان » فان الحكم
المطعون فيه يكون مشوبا بقصور
يبطله ، ذلك بان محاضر اعمال
الخبير — على ما سلف بيانه — قد
خلت مما يفيد انتقاله الى محكمة
مصر الشرعية واطلاعه على اصل
حجة الوقت او اخطاره الخصوم
بموعد هذا الانتقال مما يجعل
قول الحكم بثبوت حصول هذا
الاخطار من محاضر اعمال الخير
مخالفا للثابت فيها . لما كان
ذلك وكان خلو تقرير الخبير
ومحاضر اعماله من بيان اليوم
الذى جرى فيه الانتقال والاطلال
على اصل حجة الوقف — بفرض
حصولهما — ومن اثبات اخطار
الخصوم بهذا اليوم يعجز محكمة
النقض عن الوقوف على ما اذا
كان هذا الانتقال قد تم بعد يوم
٧ من اكتوبر ١٩٥٩ الذى انقطع
فيه عمل الخبير — على ما هو ثابت
من محاضر اعماله — فيكون هذا
الانتقال وما ترتب عليه باطلا اذا
لم تكن الطاعنة قد اخطرت بموعده
ام تم قبل ذلك واثناء مواصلة
الخبير لاعماله وقبل انقطاعها فيكون
صحيحا ما دامت الطاعنة قد
اخطرت بموعد الاجتماع الاول
الذى حدده الخبير للبدء في عمله
واذا كان الحكم المطعون فيه قد
اسس قضاءه على نتيجة انتقال
الخبير واطلاعه على اصل حجة
الوقف التى اكرتها الطاعنة دون
ان يتثبت من صحة هذا الاجراء ،

ونفاذ عقد البيع الصادر له من
المطعون عليه الثانى وسجل
صحيفتها في ١٩٥٩/١٢/٨ قبل
تسجيل الطاعنين لعقد شرائهم في
١٩٦١/٢/٢١ ، فان مؤدى ذلك
ان يكون الحكم الصادر في الدعوى
٦٦٩ لسنة ١٩٥٩ مدنى كلى
الجيزة حجة على المطعون عليه
الثانى وعلى الطاعنين المشترين
منه باعتبارهم خلفا خاصا له
فلا تنقطع صفة المطعون عليه الثانى
في تمثيلهم . ولا يقدح في ذلك
ان الطاعنين قد سجلوا عقد شرائهم
قبل صدور ذلك الحكم ، اذ ان
هذا التسجيل لا يصلح على اطلاقه
للاحتجاج به على المطعون عليه الاول
بسبب سبق تسجيله هو لصحيفة
دعواه على النحو السالف بيانه
مما يجعل الاحتجاج بتسجيل
الطاعنين لعقدهم منوطا بما عسى
ان يحكم به في الدعوى المشار
اليها وتسجيل الحكم الصادر فيها
وهو الحكم المعارض عليه . واذا لم
يكن الطاعنون مائلين في الخصومة
باشخاصهم فان الاعتراض منهم
يكون مقبولا اذا ما توافر الشرط
الثانى من شرطى قبول اعتراض
الخارج عن الخصومة . واذا جرى
الحكم المطعون فيه على خلاف
هذا النظر واعتبر الحكم المعارض
عليه مفتقدا شرط ان يكون حجة
على المعارض فانه يكون قد اخطأ
في تطبيق القانون . لما كان ذلك
وكان الحكم المطعون فيه قد رد
على دفاع الطاعنين بشأن توافر
شرط التواطؤ بقوله « وبما ان
المستأنفين (الطاعنين) اشهدوا
شاهدا واحدا كما اشهد المستأنف
عليه الاول — المطعون عليه الاول
— شهودا ثلاثة ، وبما ان شهادة
المستأنفين وردت منصبة على وقائع
الدعوى باعتباره محاميا عن
المستأنف عليه الثانى ولم يرد
باقواله ما ينهض دليلا على واقعة
الفش والتواطؤ المدعى بهما على
عكس شهود المستأنف عليه الاول
(المشتري) فقد اجمعوا على انه

الواضع اليد على الاطيان موضوع النزاع بطريق الشراء ، وبما ان المحكمة اخذت بأقوال شهود النفي وكان يبين من الاطلاع على شهادة شاهد الطاعنين - الاستاذ محمود سليمان غنم - الثابتة بمحضر التحقيق الذي اجرته المحكمة الاستئنافية بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٠ انه تعرض فيها لوقائع عدة استخلص منها الشاهد ان المطعون عليه الاول كان معسرا قبل واثناء نظر الدعوى المرفوعة من الاخير بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له ، وضمن شهادته القول بأنه على الرغم من انذاره اكثر من مرة باداء باقى الثمن المستحق فى ذمته لم يؤد منه شيئا للمطعون عليه الثانى منذ سنة ١٩٥٨ حتى سنة ١٩٦١ وانه تصادف وجوده باحدى الجلسات بمحكمة الجيزة الكلية فتبين له ان المطعون عليه الاول قام بتعجيل دعواه وان موكله المطعون عليه الثانى قد حضر بالجلسة دون ان يخطره بتعجيلها واثبت فى محضر الجلسة ان ثمن البيع قد وصله جميعه وسلم بطلبات المطعون عليه الاول مما اضطر معه الشاهد الى اثبات تنازله عن التوكيل بالجلسة ، و اضاف الشاهد ان الذى يعرفه من سلوك المطعون عليه الاول فى هذه القضية انه لا بد ان يكون قد اتفق مع المطعون عليه الثانى على ان يعطيه جزءا من باقى الثمن على ان يقر له بمحضر الجلسة بطلباته ، واذ جاءت اقوال شهود النفي قاصرة على علمهم بحصول البيع للمطعون عليه الاول ، وكان الحكم المطعون فيه - على النحو السالف نيانه - قد حصل اقوال شهادت الاثبات على خلاف الثابت بالأوراق واخذ بأقوال شهود النفي رغم انها جاءت قاصرة عن الادلاء بأى بيان متعلق بقيام الغش او التواطؤ بين المطعون عليهما او نفيه ، مما ترتب عليه ان اصبحت اسباب الحكم لا تحمل قضاءه على النحو

الذى انتهى اليه ، فان الحكم يكون قد خالف الثابت بالأوراق وشابه القصور فى التسبيب . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد اخطأ كذلك - وعلى ما سلف بيانه - فى تطبيق القانون بصدد تحصيل الشرط المتعلق بخجية الحكم المعترض عليه فانه يكون من المتعين نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

طعن مدنى رقم ٥٨٤ لسنة ٢٤ ق
فى ١٩٦٩/٢/١١ برئاسة وعضوية
السادة ميد السلام بليغ ، واحمد
حسن هيكل ، ومحمد صادق
الرشيدى ، و ابراهيم الديوانى ،
وعبد العليم الدهشان المستشارين

— ٤١٤ —

المبدأ القانونى :

قسمة : مهياة زمنية ، مدنى
٢٢ ٨٤٧ و ٨٤٨ .

قسمة المهياة الزمنية للمال الشائع لا تنهى حالة الشيوع بين الشركاء فيه ولا تعدو الغاية منها تنظيم علاقة هؤلاء الشركاء لاقتسام منفعة ذلك المال بان يتناوبوا الانتفاع به كل منهم مدة مناسبة لحصته فيه بما يعنى مقايضة انتفاع بانتفاع كما هو الحال فى عقد الايجار . ويلتزم الشريك المهايى بان يرد العين المشتركة لشرائه فيها بعد انتهاء نوبته فى الانتفاع بها ، والا كان غاصبا ويلزم بتعويض عما يصيبهم من ضرر .

المحكمة :

وحيث انه لما كان مقتضى المادة ٨٤٧ من القانون المدنى هو ان قسمة المهياة الزمنية للمال الشائع لا تنهى حالة الشيوع بين الشركاء فيه ، ولا تعدو الغاية منها تنظيم علاقة هؤلاء الشركاء لاقتسام منفعة ذلك المال بان يتناوبوا الانتفاع به كل منهم مدة مناسبة

لحصته فيه ، مما يعنى مقايضة انتفاع بانتفاع كما هو الحال فى عقد الايجار ، واذ تقضى المادة ٨٤٨ التالية للمادة السالفة الذكر بخضوع قسمة المهياة من حيث حقوق والتزامات المتقاسمين لاحكام عقد الايجار الا فيما يتعارض مع طبيعة هذه القسمة ، فان مؤدى هذين النصين ان يلتزم الشريك المهايى كما يلتزم المستأجر طبقا لنصوص القانون المدنى فى الايجار بان يرد العين المشتركة لشرائه فيها بعد انتهاء نوبته فى الانتفاع بها والا كان غاصبا ويلزم بتعويض هؤلاء الشركاء عما يصيبهم من ضرر . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى الذى ايدى الحكم المطعون فيه واحال الى اسبابه انه حصل فهم الواقع فى الدعوى على اساس ما قدم فيها من الاوراق من ان الطرفين نظما انتفاعهما بالارض موضوع النزاع والمملوكة لهما على الشيوع بقسمتها قسمة مهياة زمنية يتحقق بموجبها لكل منهما ان ينتفع بها بأكملها لمدة سنتين ، وان المطعون ضده قام بزرافة هذه الارض لحسابه خلال سنتى ١٩٥٥ و ١٩٥٦ الزراعتين وانه قبل ان تجل نوبة الطاعن فى استغلال الارض والانتفاع بها فى السنتين التاليتين حرر بين الطرفين بتاريخ ٥ من نوفمبر ١٩٥٦ اتفاق تعهد فيه الطاعن بان يسلم المطعون ضده نصيبه فى شهر اكتوبر ١٩٥٨ كاليا من اى نزاع مهما كان سببه وان الطاعن امتنع رغم ذلك من تسليم المطعون ضده لنصيبه فى موعده المحدد تنفيذا للاتفاق المشار اليه ، واذ خلص هذا الحكم بعد ذلك الى اعتبار الطاعن غاصبا لنصيب المطعون ضده فى الارض المملوكة لهما على الشيوع ، فانه لا يكون قد خلف القانون . لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه انه واجه ما اثاره الطاعن بشأن اقرار المطعون ضده

(ب) دائن مرتهن : اطيان مرهونة ، تسلمها ، مسئولية .

٢ - متى كان الدائن المرتهن قد تسلم الاطيان المرهونة وظلت في حيازته وكان هو الذي تخلى عن حيازته هذه الاطيان باعتباره فانه يكون هو المسئول وحده عن اضعاف التامينات .
المحكمة :

وحيث ان .. المادة ٣٧٣ من القانون المدني اذ تنص على ما يأتي : « يسقط حق المدين في الاجل .. اذا اضعف بفعله الى حد كبير ما اعطى الدائن من تأمين خاص ، ولو كان هذا التأمين قد اعطى بعقد لاحق او بمقتضى القانون ، هذا ما لم يؤثر ان يطالب بتكملة التأمين اما اذا كان اضعاف التأمين يرجع الى سبب لا دخل لارادة المدين فيه ، فان الاجل يسقط ما لم يقدم المدين للدائن ضمانا كافيا » ، فقد دلت بذلك على ان حق المدين في الاجل لا يسقط اذا كان اضعاف التأمينات بفعل الدائن نفسه .
ولما كان للدائن المرتهن - شأنه شأن صاحب اى حق عيني آخر -

ان ينزل عن رهنه دون ان يرجع في ذلك الى ارادة المدين الراهن ، وكان الحكم الصادر في الدعوى ٥٨/٤٠١ مدنى كلى ، الاسكندرية والذي تأيد في الاستئناف ٥٤٦ لسنة ١٥ ق الاسكندرية قد اعتبر حقيقة التعاقد بين الطرفين هو عقد قرض مضمون برهن حيازي ، وكان الثابت مما اورده الحكم المطعون فيه ان المطعون عليه - وهو الدائن المرتهن - كان قد تسلم الاطيان المرهونة وظلت في حيازته حتى صدر الحكم في الاستئناف ٥٤٦ لسنة ١٥ ق الاسكندرية المشار اليه وانه هو الذي تخلى عن حيازة هذه الاطيان باختياره ، فان المطعون عليه يكون هو المسئول وحده عن اضعاف التامينات ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف صحيح القانون اذ استند في قضائه بفسخ العقد ورد المبلغ الى ان

الشخصين اللذين وضعا يدهما على نصيبه في ارض النزاع لا يعد اجازة منه بتأجيريه لهما بل كان ذلك منه ابراء لذمتهما من المبلغ المذكور وبسبب الحجز الذي كان قد اوقعه على زراعة الارض بموجب الاتفاق المبرم بينه وبين الطاعن في ٥ من نوفمبر ١٩٥٦ وذلك تبريرا من الحكم لخصم المبلغ المشار اليه من جملة ما هو مستحق للمطعون ضده من اجرة الارض والتعويض المتفق عليه في العقد السابق الذكر وتعديل الحكم المستأنف على هذا الاساس ، وكان هذا من الحكم المطعون فيه لا يتعارض مع ما قرره الحكم الابتدائي وعلى ما سلف بيانه من ان الطاعن اذ سلم نصيب المطعون ضده في الارض للغير بعد انتهاء الميعاد المحدد في الاتفاق المعقود بينهما ، في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ يعد تقاصبا لهذا النصيب ، فان النعمى على الحكم بالتناقض في هذا الخصوص يكون في غير محله .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

طعن مدنى رقم ٦٦ لسنة ٢٥ ق في ١١/٢/١٩٦٩ برئاسة وعضوية السادة عبد السلام بليغ ، وبطرس زفلول ، ومحمد صادق الرشيدى ، وابراهيم غلام ، وابراهيم الديوانى المستشارين .

- ٤١٥ -

المبدآن القانونيان :

(١) اجل : سقوط . حق المدين فيه . التزام ، اوصاف الالتزام تامينات عينية . اضعافها . رهن

١ - حق المدين في الاجل لا يسقط اذا كان اضعاف التامينات بفعل الدائن نفسه . والدائن المرتهن ان ينزل عن رهنه دون ان يرجع في ذلك الى ارادة المدين الراهن .

يقبض مبلغ ٦٧٥ ج من محمد امين سليم واحمد ابراهيم ابو العينين بقوله « بالنسبة للمبلغين الواردين بالاقرارين المؤرخين ١٢/١/١٩٦٣ و ٢٠/١٠/١٩٦٣ ، وقدر الاول ٣٧٥ ج والثانى ٣٠٠ ج فقد قبضهما المستأنف عليه (المطعون ضده) واقرب ذلك في مذكرته الاخيرة وان قال بانه لم يعترف بتأجير اطيانه للغير وان قبضه لهذا المبلغ ليس فيه اجازة للايجار وانما لذمة واضعى اليد من هذا المبلغ ، فان المحكمة وقد بان لها ان الحجز الذي كان سببا في قبض المستأنف ضده لهذا المبلغ ، انما سنده عقد الاتفاق اساس العلاقة بينه وبين المستأنف (الطاعن) ومن ثم يتعين خصم هذا المبلغ من المستحق له .
وكان هذا الذى حصله الحكم فى مقام تفسيره لاقرار المطعون ضده يقبض المبلغ المشار اليه من واضعى اليد على نصيبه فى ارض النزاع بعد تحصيل سائغا له سنده من الاوراق ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب صحيح القانون اذ رتب على ما حصله - على النحو السالف بيانه - تحميل الطاعن مسئولية تعويض المطعون ضده عما اصابه من ضرر بسبب اغتصاب نصيبه فى الارض المملوكة شيوخا بينه وبين الطاعن تأسيسا على ان هذا الاخير لا يملك تسليم نصيب المطعون ضده لآخرين وتمكينهما من وضع اليد عليه بوصفهما مساجرين لمخالفة ذلك لما نص عليه فى الاتفاق المحرر بينهما برز العين المشتركة عند انتهاء نوبته فى الانتفاع بها ، ومن ثم فان النعمى على الحكم بالخطا فى تطبيق القانون او بالقصور فى التسبيب فى هذا الخصوص يكون على غير اساس ..

وحيث انه .. لما كان بين من الحكم المطعون فيه - على ما سلف بيانه فى الرد على السببين الاول والثالث - ان اقزار المطعون ضده يقبض مبلغ ٦٧٥ ج من

١ - اذ كان الثابت ان الطاعة نزلت عن التمسك بالخطاب الذي كان مورثها قد قدمه للتدليل على تزوير العقد ، وقضت المحكمة بناء على هذا النزول بانهاء اجراءات الادعاء بتزوير هذا الخطاب ، فان الحكم المطعون فيه اذ قطع في اسبابه بتزوير ذلك الخطاب بطريق المحو الكيماوي وقال ((ان التزوير بهذه الكيفية يكفي وحده للجزم بعدم تزوير العقد موضوع الدعوى)) يكون مخطئا في القانون ومشويا بالفساد في الاستدلال .

(ب) استجواب : خصم الحيات .

٢ - لا يجوز اتخاذ اقوال احد الخصوم في محضر الاستجواب دليلا ضد خصمه ما لم تتايد ببليد (ج) حكم : تسبيب ، عيب .

٣ - اذا كان المطعون ضده لم يجحد المستندين المقدمين من خصمه والذين كان لهما اثرهما في النزاع وقد اعتمد عليهما الحكم الابتدائي ، فانه يتعين على محكمة الاستئناف متى رأت الغاء هذا الحكم ، ان تناقشهما وتبين العلة التي من اجلها اسقطت دلالتهم التي اخذت بها المحكمة الابتدائية ، فان هي اغفلت ذلك كان حكمها مشويا بالقصور .

المحكمة :

وحيث انه .. يبين من الحكم المطعون فيه انه استند في اطراح النتيجة التي انتهت اليها خبر قسم ابحات التزييف والتزوير من حيث تزوير التوقيع بالاسم كاملا المنسوب الى مورث الطاعة على عقد البيع المؤرخ ٢٧/٤/١٩٥٤ محل النزاع ، استند الحكم في ذلك الى ما قاله من ان « قول الخير باختلاف هذا التوقيع عن توقيعات المضاهاة المناطرة لا يقطع بتزويره بل يؤدي الى القول بان الشيخ زين (مورث الطاعة) كان قدبرا على تنوع امضاءاته

مبنيا على بطلان الحق وانما هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نهى للقضاء عن سماعها قصد به قطع التزوير والحيل وهو على هذه الصورة لا اثر له على اصل الحق ولا يتصل بموضوعه وانما يقتصر حكمه على مجرد سماع الدعوى او عدم سماعها ، ولما كانت المادة ٣٠٥ من اللائحة التي تجيز استئناف الحكم بسماع الدعوى او عدمه لا ينسحب اثرها الا على الاستئناف وحده لانه لا نظير لها في الاحكام الخاصة بالنقض ، فان مؤدى ذلك كله اعمال القاعدة المقررة في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات القديم التي جرى الطعن في ظلها وهي تقضي بان الاحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها او بعضها لا يجوز الطعن فيها الا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع سواء كانت تلك الاحكام قطعية ام متعلقة بالاثبات او بسير الاجراءات ، اذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وبسماعها وباحالة الموضوع الى محكمة اول درجة نظره وهو بهذه المثابة لم يصدر في موضوع الدعوى ولم تنته به الخصومة كلها او بعضها فانه يتعين بالحكم بعدم جواز الطعن فيه بالنقض .

طعن مدني رقم ٢٨ لسنة ٣٥ ق ٥ احوال شخصية في ١٩٦٩/٢/١٢ برئاسة وعضوية السادة حسن صفوت المكي ، ومحمد ممتاز نصار وابراهيم محمد هندي ومبري احمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود المستشارين .

— ٤١٧ —

المبادئ القانونية :

(١) تزوير : انهاء اجراءات الادعاء بالتزوير . حكم .

الطاعن - بوصفه المدين الراهن - ضيع على المطعون عليه - بوصفه الدائن المرتهن - تأميناته واخل بالتزامه قبله ، مما حجب عنه تحقيق دفاع الطاعن بشأن استحقاق الدين ، بما يستوجب نقض الحكم لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي اسباب الطعن .

طعن مدني رقم ٦٧ لسنة ٣٥ ق في ١٩٦٩/٢/١١ برئاسة وعضوية السادة الدكتور عبد السلام بلع وبطرس زغلول ومحمد صادق الرشيدي وامين فتح الله وابراهيم الديواني المستشارين .

— ٤١٦ —

المبدأ القانوني :

احوال شخصية : حكم . غير الجائر الطعن فيه . نقض . دعوى منع سماعه . لائحة شرعية م ٣٠٥ مرافعات م ٣٧٨

المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق لا تجيز الطعن في الاحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها او بعضها الا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . واذا كان الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وبسماعها وباحالة الموضوع الى محكمة اول درجة نظره وهو بهذه المثابة لم يصدر في موضوع الدعوى ولم تنته به الخصومة كلها او بعضها ، فانه يتعين بالحكم بعدم جواز الطعن فيه بالنقض . المحكمة :

وحيث انه .. وان كانت الشريعة الاسلامية لا تعترف بالتقادم المكسب او السقوط وتقتضي ببقاء الحق لصاحبه مهما طال به الزمن الا انه اعمالا لقاعدة تخصيص القضاء بالزمان والمكان شرع منع سماع الدعوى بالحق الذي مضت عليه المدة ، وعدم السماع ليس

الابتدائي ، فانه يتعين على محكمة الاستئناف متى رأت إلغاء هذا الحكم ان تناقشهما وتبين العلة التي من اجلها اسقطت دلالتهما التي اخذت بها المحكمة الابتدائية فان هي اغفلت ذلك كان حكمها مشوباً بالقصور .

وحيث انه لما تقدم جميعه يكون الحكم المطعون فيه معيباً بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

طعن مدني رقم ٥٩٣ لسنة ٢٤ ق
في ١٢/٣/١٩٦٩ برئاسة ومضوية
السادة محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد حافظ هريدي وعثمان زكريا
ومحمد صدقي البشبيشي ومحمد
سيد احمد حماد المستشارين .

— ٤١٨ —

المبدآن القانونيان :

(١) اثبات : قرائن . محكمة موضوع ، سلطتها في استنباطها .

١ - قضاء المحكمة برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى تأسيساً على اختلاف الموضوع والسبب في كلاً الدعويين ، وان كان يقتضي الا يكون للحكم الصادر في الدعوى السابقة حجة ملزمة في الدعوى اللاحقة، الا أن ذلك لا يمنع المحكمة بمآلها من السلطة التامة في استنباط القرائن من أى مصدر تراه وفي تقدير الدليل الجائر الأخذ به من أن تعتمد ما جاء بأسباب الحكم السابق الذي كان من بين أوراق الدعوى .

(ب) تعسف : مالك في استعمال حقه ، تقديره .

٢ - تقدير التعسف والغلو في استعمال المالك لحقه هو من شؤون محكمة الموضوع كما ان تقدير التعويض الجائر للضرر الناتج عن هذا التعسف هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى

ان نزلت الطاعنة عن التمسك بهذه الورقة وقضى بانتهاء اجراءات الادعاء بتزويرها ان تعود فتبحث امر صحتها وتزويرها ثم تقطع بتزويرها وتتخذ من هذا التزوير دليلاً قاطعاً على عدم تزوير عقد البيع . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اخطأ ايضاً في الاستدلال على ملأه المطعون ضده وقدرته على دفع الثمن بهذا الخطاب . وباقوال المطعون ضده الواردة في محضر الاستجواب ذلك ان الحكم توهم ان العنوان المطبوع بصدر هذا الخطاب والذي وصف فيه صاحبه بأنه « مقاول عمارات وصاحب ورشة ميكانيكية لجميع اشغال التجارة بدمياط » هو للمطعون ضده كمال محمد الحمامي ، مع ان الثابت بالخطاب ان هذا العنوان والوصف خاص بشخص آخر هو « احمد . . اما عن اقوال المطعون ضده في محضر الاستجواب فانه لا يجوز اتخاذها دليلاً ضد خصمه ما لم تتأيد بدليل ، ثم ان الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التسبيب لاغفاله الرد على مستندين مؤثرين في النزاع قدمهما مورث الطاعنة هما عقد اتفاق محرر في يناير ١٩٥٥ اي بعد تاريخ عقد البيع المتنازع عليه ، تعاقب بموجبه المطعون ضده بصفته وكيلاً عن مورث الطاعنة مع مقاول لكسح المنزل موضوع هذا البيع والمستند الثاني هو خطاب تاريخه ١٣ من يولييه ١٩٥٤ اي لاحق لتاريخ عقد البيع مرسل من المطعون ضده الى مورث الطاعنة يشكو اليه فيه وكيل الورث لتقاضي اجرا من المستاجر الفلسطيني الذي كان الورث قد وعده باسكانه مجاناً وطلب المطعون ضده من الورث في هذا الخطاب ان يحفظ وعده ويستمر في عمل الخير ، ذلك بأنه ما دام المطعون ضده لم يجحد هذين المستندين وكان لهما اثرهما في النزاع وقد اعتمد عليهما الحكم

وتشكيلها بدليل ان التقرير نفسه اشار الى اختلاف التوقيعات على الاوراق الرسمية عن توقيعات الاستكتاب » ولما كان يبين من تقرير الخبير المشبار اليه ان ما ورد فيه بشأن هذا التوقيع هو قوله « اما بالنسبة للتوقيع الآخر المحرر بالطريقة العادية فان هذا التوقيع يختلف كلية عن توقيعات المضاهاة المناظرة وذلك من حيث المنظر العام وطريقة كتابة الالفاظ والمقاطع والحروف المتماثلة واتصال بعضها ببعض » ولم يرد بالتقرير بشأن التوقيع بالاسم كاملاً ما قاله الحكم المطعون فيه من انه يختلف في اوراق الاستكتاب عنه في الاوراق الرسمية وانما وردت هذه الاشارة في التقرير بشأن التوقيع على هيئة « فرمة » والذي قال عنه الخبير انه تعذر عليه فنيا مضاهاته بسبب طمسه واستبعده الحكم المطعون فيه من نطاق بحثه اذ جاء بالتقرير في هذا الشأن ان توقيعات محمد أبو المعاطي على محضر الحجز والاعلام الشرعى وجدت محرره على نمط واحد على هيئة فرمة مختصرة وهذه الفرمة تتخذ شكلاً وتكويناً مغايراً لشكل وتكوين فرمة التوقيعات المستكتبة » ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد اعتمد في اطراح تقرير الخبير على ما يخالف الثابت فيه ، كما انه اذا كان الثابت ان الطاعنة نزلت عن التمسك بخطاب ١٩٥٨/٦/٣٠ الذي كان مورثها قد قدمه للتدليل على تزوير العقد ونقضت المحكمة بناء على هذا النزول بانتهاء اجراءات الادعاء بتزوير هذا الخطاب فان الحكم المطعون فيه اذ قطع في اسبابه بتزوير ذلك الخطاب بطريق المحو الكيماوي وقال « ان التزوير بهذه الكيفية يكفي وحده للجزم بعدم تزوير العقد موضوع الدعوى » . يكون مخطئاً في القانون ومشوباً بالفساد في الاستلال اذ ما كان يجوز قانوناً لمحكمة الاستئناف بعد

كان القانون لا يلزمها باتباع معايير معيثة في شأنه .

المحكمة :

وحيث أن : . الطاعن أقام أولا الدعوى ٣٢ سنة ١٩٤٨ كلى القاهرة على المطعون ضدها طالبا ازالة جميع المباني والانشاءات المقامة على الحد القبلى للمكها لمسافة قدرها متران وأسس الطاعن دعواه تلك على أن هذه المباني والانشاءات التى يطلب ازلتها مخالفة لقيود البناء الواردة فى عقد تملك المطعون ضدها وهو عقد البيع الصادر اليها من نفس الشركة البائعة لسلفه وقد قضى ابتدائيا وأستثنافيا فى الدعوى المذكورة برفضها ، تأسيسا على ما ثبت من تقرير الخبير المعين فيها من أن الطاعن نفسه قد خالف هذه القيود والاشتراطات بينائه فى الجهة القبلىة من منزله على مسافة تقل عن مترين من ملك الجار مخالفا بذلك البند الخامس من شروط الشركة البائعة كما أحدث خارجة بطول متر على الشارع كما أن أغلب الملاك فى الشارع قد خالفوا ما فرضته هذه الشركة عليهم من قيود دون أن تقوم هى من جانبها أو يقوم احد ممن فرضت هذه القيود لمصلحتهم بالتمسك بها ، وأستخلصت المحكمة من ذلك كله أن هذه القيود قد سقطت بالتنازل الضمنى ورتبت على ذلك أن المطعون ضدها كان لها العذر فى عدم التقيد بها . واذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع الذى أبدته المطعون ضدها بعدم جواز نظر الدعوى الحالية المقامة من الطاعن لسبق الفصل فيها فى الدعوى ٣٢٨٤ سنة ١٩٤٨ كلى القاهرة المشار اليها تأسيسا على اختلاف الموضوع والسبب فى الدعويين وكان الحكم قد أقام قضاءه فى الدعوى الحالية برفض التعويض المطالب به من الطاعن عن مخالفة

المطعون ضدها لقيود البناء الواردة فى عقد تملكها على « أن هذه القيود التى اشترطتها الشركة البائعة لم تعد ملزمة للمشتريين لانهم تنازلوا عنها ضمنا وذلك على ما أثبتته المحكمة الذى صدر فى الدعوى ٣٢٨٤ سنة ١٩٤٨ بين الطرفين وأنه لهذا فلا يجوز أن تكون مخالفة هذه الشروط على اعتبار أنها حقوق ارتفاق اساسا لدعوى التعويض وأنه من ذلك يتضح خطأ محكمة اول درجة فى بناء حكمها على مخالفة شروط البناء المنصوص عليها فى عقود الملكية . ثم عرض الحكم بعد ذلك للأساس الآخر الذى أقام عليه الطاعن طلب التعويض وهو اساءة الجار استعمال حقه فى الانتفاع بملكه والغلو فى استعمال هذا الحق الى حد الاضرار بملك الجار ضررا غير مألوف ، والاستناد فى ذلك الى المادتين ٥ ، ٨٠٧ من القانون المدنى القائم . وذكر الحكم المطعون فيه أن القاعدة الواردة فى هاتين المادتين كانت مقررة من قبل صدور هذا القانون ثم قال « وبما أن هذه المحكمة ترى أن هذه القاعدة لا تشمل سوى انشاء المرحاض بخالة تضر ضررا فاحشا غير مألوف بالجار وأن المستأنف ضدها (المطعون ضدها) لم تقم باتخاذ الاجراءات الكافية - كما أثبت ذلك الخبير - لمنع هذا الضرر وأن المحكمة ترى فى تقدير التعويض عن هذا التصرف الاخذ بما جاء فى تقرير الخبير الذى عينته محكمة اول درجة للأسباب التى بشى عليها والتى تأخذ بها ، وبما أن الخبير قدر التعويض عن انشاء المرحاض بالشكل المعيب الذى بينه فى تقريره بمبلغ ١٦٠ جنيهها فإنه يتعين الحكم » ويبين من هذا أنه لا تناقض بين ما قضت به المحكمة من رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فى الدعوى رقم ٣٢٨٤ سنة ١٩٤٨ كلى القاهرة ويبين ما قرره

فى حكمها المطعون فيه من أن مخالفة قيود البناء الواردة فى عقد شراء المطعون ضدها على اعتبار أنها حقوق ارتفاق لا يجوز أن تكون اساسا لطلب التعويض لثبوت تنازل الطاعن وباقى المشتريين من شركة توحيد الاراضى المصرية عن هذه القيود ، ذلك أنه ان كان قضاء المحكمة برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى تأسيسا على اختلاف الموضوع والسبب فيها عنهما فى الدعوى السابقة رقم ٣٢٨٤ لسنة ١٩٤٨ يقتضى الا يكون للحكم الصادر فى تلك الدعوى السابقة حجية ملزمة فى الدعوى الحالية الا أن ذلك لا يمنع المحكمة بما لها من السلطة التامة فى استنباط القرائن من أى مصدر تراه وتقدير الدليل الجائز الاخذ به ، من أن تعتمد ما جاء بأسباب الحكم السابق ، الذى كان من اوراق الدعوى ، من ثبوت تنازل المشتريين عن قيود البناء الواردة فى عقود البيع الصادرة اليهم من الشركة المالكة الاصلية للاراضى وتتخذ من هذا التنازل سند لقضائها برفض طلب التعويض عن مخالفة هذه القيود اذ أن استنادها اليه لا يكون على اعتبار أن لذلك الحكم حجية تلزمها وإنما لاقتناعها بصحة النظر الذى اخذ به ، وهذا هو ما يجب أن يحمل عليه مسلك الحكم . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يخالف ايضا القانون أو العقد لانه لم ينكر اشتغال هذا العقد على قيود البناء تلك وإنما قضى بعدم جواز طلب التعويض على اساس مخالفتها لحصول التنازل عنها من الطاعن وباقى الملاك فى الحى الذى يقع فيه ملكه وملك المطعون ضدها - ولا مخالفة فى ذلك للقانون أو العقد - فاذا كان ذلك وكان تقدير التعسف والغلو فى استعمال المالك لحقه من شئون محكمة الموضوع وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن اقامة المطعون ضدها لمبانيها

أو الحد من نطاقه إلا باتفاق صريح .

(ج) ثمن : مهلة للوفاء به .
بيع مشتري ، التزاماته .

٣ - منح المشتري مهلة للوفاء
بشأن البيع اتقاء للفسخ ، أو رفض
طلبها مما يدخل في سلطة محكمة
الموضوع التقديرية لأنه من الرخص
التي أطلق الشارع فيها للقاضي
الموضوع الخيار في أن يأخذ فيها
بأحد وجهي الحكم في القانون
حسبما يراه هو من ظروف كل
دعوى بغير معقب عليه (١) .

المحكمة :

وحيث أنه لا يجوز - وفقا
لحكم المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات
- اعلان الطعن الا لنفس الخصم
أو في موطنه الاصلى أو المختار
المبين في ورقة اعلان الحكم المطعون
فيه ومن ثم فلا يصح اعلان الطعن
في موطن الوكيل الا اذا كان الخصم
قد اتخذ محلا مختارا في ورقة
اعلان الحكم ، كما لا يجوز وفقا
للمادة ١٢ مرافعات تسليم الصورة
الى الوكيل في موطن الشخص
المطلوب اعلانه الا اذا لم يجد
الحضر هذا الشخص في موطنه
واثبت عدم وجوده في اصل ورقة
الاعلان وصورته ولما كان الثابت
من مطالعة ورقة اعلان الطعن ان
الطاعن طلب من بادىء الامر اعلان
الطعن الى المطعون ضده الاول
عن نفسه وباعتباره وكيلًا رسميًا
عن المطعون ضده الثاني وقد سلمت
الصورة في موطن المطعون ضده
الاول عن نفسه وباعتباره وكيلًا
رسميًا عن المطعون ضده الثاني
وسلمت الصورة في موطن المطعون
ضده الاول الى تابعه ولم يقدم
الطاعن ما يثبت ان هذا الوطن
هو ذات موطن المطعون ضده الثاني
كما لم يثبت الحضر انه لم يجد

الرد على جميع ما اثاره الطاعن في
اسباب استئنافه مما يستاهل
ردا ، فان النعى بهذين السببين
يكون ايضا على غير اساس ويتعين
لما تقدم رفض الطعن .

طعن مدني رقم ١٩ لسنة ٢٥ ق
في ١٣/٢/١٩٦٩ برئاسة وعضوية
السادة محمود توفيق اسماعيل ،
وعثمان زكريا ، وسليم راشد أبو
زيد ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وعلى عبد الرحمن المستشارين .

- ٤١٩ -

المبادئ القانونية :

(أ) اعلان : محل مختار .
نقض ، طعن ، اعلان ، مرافعات
م ٣٨٠ و ٤٣١ و ١٢ ق ٤٠١
لسنة ١٩٥٥ .

١ - لا يجوز وفقا لحكم المادة
٣٨٠ مرافعات اعلان الطعن لنفس
الخصم أو في موطنه الاصلى أو
المختار المبين في ورقة اعلان الحكم
المطعون فيه ، ومن ثم فلا يصح
اعلان الطعن في موطن الوكيل
الا اذا كان قد اتخذ محلا مختارا
في ورقة اعلان الحكم . كما لا يجوز
تسليم الصورة الى الوكيل في
موطن الشخص المطلوب اعلانه
الا اذا لم يجد المحضر هذا الشخص
في موطنه واثبت عدم وجوده في
ورقة الاعلان وصورته .

(ب) عقد : فسخه ، مدني
١٥٧ م .

٢ - ما تنص عليه المادة ١٥٧
من القانون المدني من تخويل كل
من المتعاقدين في العقود الملزمة
للجانين الحق في المطالبة بفسخ
العقد اذا لم يوف المتعاقد الآخر
بالتزامه ، هو من النصوص المكملّة
لارادة المتعاقدين . ولهذا فان هذا
الحق يكون ثابتا لكل منهما بنص
القانون ويعتبر العقد متضمنا له
ولو خلا من اشتراطه . ولا يجوز
حرمان المتعاقدين من هذا الحق

على مسافة من ملك الطاعن تقل
من المسافة المشروطة في عقد
شرائها لا يعتبر اساءة منها لاستعمال
حقها أو غلوا منها في استعمال
هذا الحق وكان هذا الذي انتهى
اليه الحكم المطعون فيه سائقا
لان التزام هذه المسافات لا تكون
الا باتفاق أو بنص في القانون
وما دام الحكم قد انتهى الى ان
الطاعن قد تنازل عن هذه المسافات
بل خالفها هو نفسه ، فانه لا يكون
له بعد ذلك ان يعتبر عدم التزام
المطعون ضدها لها خطأ منها أو
غلوا في استعمال حقها كمالكة ،
واذ كان الحكم المطعون فيه لم يقر
قضاءه بالتعويض عن الضرر
الناتج من المرحاض الذي انشأته
المطعون ضدها على انه مخالف
لقيود البناء وانما على ان انشأه
بالصورة التي انشأ بها يعتبر غلوا
منها في استعمال حقها كمالكة الى
حد قد اضر بملك جارها الطاعن
ضررا يجاوز مضار الجوار المألوفة
فان النعى بالسببين السابقين يكون
في جميع ما تضمنه على غير
اساس .

وحيث ان . الحكم المطعون
فيه لم ير تقدير اي تعويض عن
مخالفة المطعون ضدها للمسافات
وباقى قيود البناء الواردة في عقد
تمليكها وذلك للاسباب التي استند
اليها بحق على ما سلف بيانه في
الرد على ذلك السببين ، واذا كان
ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد
تولى الرد على اسباب الحكم
الابتدائي وبين علة مخالفته له كما
انه اخذ بتقدير الخبير للضرر
الناتج عن اقامة المرحاض ولم
ينقص عنه وكان تقدير التعويض
الجابر للضرر هو مما تستقل به
محكمة الموضوع متى كان القانون
لا يلزمها باتباع معايير معينة في
شأنه ، وكان ما يعيبه الطاعن على
حكم محكمة اول درجة غير مقبول
لان الحكم المطعون فيه لم يأخذ
به ولم يحل الى اسبابه وكان
ما ثرره الحكم المطعون فيه يحمل

(١) نقض ١٦ مايو سنة ١٩٦٨ ، طعن
٤٠٨ لسنة ٢٤ ق .

الحكم المطعون فيه . واما النعي على الحكم المطعون فيه لعدم منحه الطاعن مهلة أخرى فمردود بان منح هذه المهلة او رفض طلبها مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية لانه من الرخص التي اطلق الشارع فيها لقاضي الموضوع الخيار في ان يأخذ فيها بأحد وجهي الحكم في القانون حسبما يراه هو من ظروف كل دعوى بغير معقب عليه . .

وحيث ان . . الحكم المطعون فيه ايدا لحكم الابتدائي فيما قضى به من فسخ عقد البيع للأسباب التي اقام عليها قضاءه بالفسخ ، ولما كان الحكم الابتدائي قد اورد في اسبابه انه افي حالة عدم الوفاء بالثمن خلال المهلة المحددة يصبح عقد البيع مفسوخا ويلتزم المشتري « الطاعن » بتسليم المبيع الى البائعين « المطعون ضدهما » مع التزامهما برد ما قبضاه من ثمن الى الطاعن ، وكانت الدعامة التي اقيم عليها الحكم المطعون فيه هي ذات الدعامة التي اقيم عليها الحكم الابتدائي ، فان ما ورد بأسباب هذا الحكم بشأن الاثر المترتب على الفسخ يكون قد اندمج بأسباب الحكم المطعون فيه واصبح جزءا لا يتجزأ منها لانها لا تتعارض مع اسبابه ، وبذلك تعتبر هذه الاسباب مكملة للمنطوق وتكون معه وحدة لا تتجزأ لارتباطها به ارتباطا وثيقا وتحوز لذلك قوة الشيء المحكوم به . ولما تقدم يتعين رفض الطعن . .

وحيث انه . . وان كان الثابت من مطالعة الصفحة الثانية من عقد البيع المقدم من الطاعن انه قد دون باعلاها انه قد سدد في ٦٢/١/٩ مبلغ ٣٥٠ ج الا انه قد دون بدليل هذه الصحيفة في ١٤/٤/١٩٦٢ ان الطاعن سدد من الثمن مبلغ ١١٠٠ ج ، وان التأشير بأعلا الصحيفة بسداد مبلغ ٣٥٠ ج يعتبر لاغيا مما يدل على ان هذا المبلغ قد اندرج في المبلغ الذي قام الطاعن بسداده اخيرا ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير اساس من الواقع . .

وحيث ان . . الحكم المطعون فيه قد انتهى في خصوص ما اثاره الطاعن بصحيفة الاستئناف من استعداده لدفع باقي الثمن بعد تصحيح حساب المبالغ التي قام بسدادها الى « ان هذا النزاع أصبح غير ذي موضوع بالنقض » المهلة التي منحها له محكمة اول درجة والتي بدأت من تاريخ صدور الحكم المستأنف سيما وان الثابت من البند الثالث من العقد ان باقي الثمن تمهد المستأنف (الطاعن) بسداده على قسطين اولهما في يناير ١٩٦٢ والثاني في اغسطس ١٩٦٢ مما يدل على ان المستأنف مصر على عدم الوفاء » وهذا الذي قرره الحكم لا تناقض فيه ، ذلك ان خطأ الحكم الابتدائي في احتساب المبلغ الباقي من الثمن لا يحول بين الطاعن وبين الوفاء بالمبلغ الباقي الذي يعتد انشغال ذمته به خلال المهلة التي حددتها له الحكم كما لا يمنعه من الوفاء بالمبلغ الذي حددته الحكم الابتدائي مع حفظ حقه في استرداد ما يدفعه زيادة عما في ذمته ، هذا الى ان الطاعن لم يقيم بالوفاء بشيء مما ثبت انه لا زال باقيا في ذمته من الثمن الى ان صدر

الاخير فيه وقت الاعلان ، فان اعلان الطعن اليه وقد جرى على هذه الصورة يكون باطلا واذ كان الميعاد المحدد لاعلان الطعن قد انقضى دون اعلانه به اعلانا صحيحا فانه يتعين اعمالا للمادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الحكم ببطالان الطعن بالنسبة اليه واذ كان الموضوع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه قابلا للتجزئة على ما سلف بيانه عند سرد الوقائع فان اثر هذا البطلان يكون مقصورا عليه ولا يمتد الى المطعون ضده الاول الذي صح اعلانه في الميعاد القانوني . .

وحيث ان . . ما تنص عليه المادة ١٥٧ من القانون المدني من تخويل كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين الحق في المطالبة بفسخ العقد اذا لم يوف المتعاقد الاخر بالتزامه هو من النصوص المكملة لارادة المتعاقدين ، ولهذا فان هذا الحق يكون ثابتا لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد متضمنا له ولو خلا من اشتراطه ، ولا يجوز حرمان المتعاقدين من هذا الحق او الحد من نطاقه الا باتفاق صريح واذ كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد رأت ان النص في عقد البيع على سريان الفوائد بواقع ٥٪ على المبالغ التي يتأخر المشتري (الطاعن) في سدادها لا يؤدي الى حرمان البائعين « المطعون ضدهما » مما يخوله لهما القانون من طلب فسخ البيع عند تخلف المشتري عن دفع الباقي في ذمته من الثمن ، بل ان هذا الحق ثابت لهما بنص المادة ١٥٧ من القانون المدني وبقا لهما من غير حاجة لأي اشتراط في العقد بخصوصه ، فان تفسيرها هذا للعقد هو تفسير يحتمله عباراته ولا غبار عليه قانونا . .

طعن مدني رقم ٢٣ لسنة ٢٥ ق في ١٩٦٩/٢/١٣ برئاسة وعضوية السادة محمود توفيق اسماعيل ، ومحمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم العراف ، وسليم راشد ابو زيد ، وعلى السيد الزحني المستشارين .

— ٤٢٠ —

المبدآن القانونيان :

(١) نقض : طعن ، احواله .
قوة امر مقضى . ق ٥٧ لسنة
١٩٥٩ م ٣

١ - ما اجازته المادة ٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من الطعن بالنقض فى اى حكم انتهائى ايا كانت المحكمة التى اصدرته ، مشروط بان يكون هناك حكم آخر سبق ان فصل فى النزاع ذاته بين الخصوم انفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به حتى يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الانتهائى الثانى الذى فصل فى النزاع على خلاف الحكم الاول .

(ب) دعوى : حيازة . دعوى ريع .

٢ - الحكم الصادر فى دعوى الحيازة لا يجوز قوة الامر المقضى فى دعوى الربيع التى تعتبر الملكية عنصرا من عناصرها وذلك لاختلاف الدعويين سببا وموضوعا ومن ثم فلا يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى هذه الدعوى الاخيرة لمخالفته الحكم الاول .

المحكمة :

وحيث ان ما اجازته المادة الثالثة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من الطعن بالنقض فى اى حكم انتهائى ايا كانت المحكمة التى اصدرته مشروط بان يكون هناك حكم آخر سبق ان فصل فى النزاع ذاته بين الخصوم انفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به حتى يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الانتهائى الثانى الذى فصل فى النزاع على خلاف الحكم الاول ولما كان الثابت من الاطلاع على الصورة المعلنة عن الحكم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ مدنى مستأنف استوان المودعة ملف الطعن انه صدر لصالح اطاعن برفض دعوى منع التعرض لشي اقامها عليه حسن على عيسى وطلب

فيها الحكم بمنع تعرضه له فى ارض النزاع وكان الحكم الصادر فى دعوى الحيازة لا يجوز قوة الامر المقضى فى دعوى الربيع المطعون فى حكمها والتى تعتبر الملكية عنصرا من عناصرها وذلك لاختلاف الدعويين سببا وموضوعا ، فانه لا يجوز بالتالى الطعن بالنقض فى هذا الحكم لمخالفته الحكم الاول ولا يغير من ذلك ما يقوله الطاعن من ان الحكم فى دعوى منع التعرض قد فصل فى اسبابه فى ملكية ارض النزاع وقضى بانها لا تدخل فى مستندات خصمه (مورث المطعون ضدهم من التاسع الى الاخير) ذلك ان قاضى الحيازة ممنوع من التعرض للملكية ومن بناء حكمه على اساس ثبوتها او نفيها وكل ما يقرره فى شأنها لا يجوز اية حجة لدى المحكمة التى يعرض عليها النزاع على اصل الحق او نزاع متفرع عنه او مترتب عليه كالنزع على الربيع ، ومن ثم فلا تنقيد به تلك المحكمة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية فان الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

طعن مدنى رقم ٢٦ لسنة ٢٥ ق .
فى ١٣/٢/١٩٦١ برئاسة وعضوية
السادة محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد حافظ هريدى ، وعثمان
زكريا ، وسليم راشد ابو زيد ،
وعلى عبد الرحمن المستشارين .

— ٤٢١ —

المبدآن القانونيان :

(١) اثبات : يمين حاسمة ، كيديتها ، محكمة موضوع ، مدنى م ٤١٠ .

١ - للقاضى ان يمنع توجيه اليمين اذا كان الخصم متعسفا فى توجيهها ، لان اليمين ليست موكولة لهوى الخصوم ، ولا هى من شأنهم وحجهم ، كما ان تقدير

كيدية اليمين والتعسف فى توجيهها مما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك متى اقام رايه على اسباب سائفة .

(ب) اثبات : ائابة قضائية . يمين ، توجيهها . اتفاقية الاعلانات والائابات القضائية . مرافعات م ٢٦٩ .

٢ - يكون طلب الائابة القضائية بالطريق الدبلوماسى ، وبديهي ان يكون متعلما فى حالة قطع العلاقات السياسية بين البلدين . المحكمة :

وحيث ان .. الحكم الصادر من محكمة الاستئناف فى ١٣ من يونيه ١٩٦٣ اقام قضاءه برفض توجيه اليمين الحاسمة على قوله « وبما انه من المقرر قانونا انه يجوز للقاضى ان يمنع توجيه اليمين اذا كان الخصم متعسفا فى توجيهها (المادة ٤١٠ مدنى) وقال الدفاع ان المستأنف ضده (المطعون ضده) يقيم بمدينة الدمام بالمنطقة الشرقية من شبه الجزيرة العربية من الخليج العربى وهو رجل اعمال له من الاشغال ما يشغله عن السعر من ذلك المكان النائى البعيد ، فتوجيه اليمين هو استغلال لظروف المستأنف ضده ومحاوله للكيد والاضرار به وتوى المحكمة لهذه الظروف ان المستأنف متعسف فى توجيه اليمين خصوصا وقد سبق ان لجأ فى اثبات ما يدعيه الى الدليل الكتابى وتخلى عنه حال الطعن عليه بالتزوير ولجا الى هذا السبيل مستغلا ظروف المستأنف ضده ووجوده فى مكان ناء مما يتعذر عليه الحضور فى الظروف الحاضرة بعد قطع العلاقات السياسية بين البلدين » ولما كانت المادة ٤١٠ من القانون المدنى وان اجازت لكل من الخصمين ان يوجه اليمين الحاسمة الى الخصم الاخر الا انها اجازت ايضا للقاضى ان يمنع توجيه اليمين اذا

بهما كأوراق صالحة للمضاهاة كما يكون النعي عليه لاغفاله الرد عليهما كورقتين مقدمتين للمضاهاة غير منتج ، ما دامتا غير صالحتين قانونا لأجراء هذه المضاهاة أو للتدليل على تعدد اختتام المطعون ضده .

وحيث أنه لما تقدم يتمين رفض الطعن .

طعن مدني رقم ٤٠ لسنة ٢٥ ق في ١٢/٢/١٩٦٩ برئاسة ومضوية السادة محمود توفيق اسماعيل ، والسيد عبد المنعم الضراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبدالرحمن المستشارين .

— ٤٣٢ —

المبدأ القانوني :

تزوير : ادعاء . . حكم ، قصور تسبب ، عيب .

أنه وإن كان العقد الذي قدمته الطاعنة لأول مرة في الاستئناف ، مدعية أنه العقد الأصلي ، مطابقا في مضمونه ومحتواه للعقد المقدم منها إلى محكمة الدرجة الأولى ، إلا أن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من تزوير توقيع المورث على هذا العقد لا يستتبع حتما وبالضرورة أن يكون التوقيع المنسوب إليه على العقد الآخر المقدم من الطاعنة في الاستئناف مزورا أيضا . ولو ثبت صدور هذا العقد الأخير من المورث وتوافرت فيه أركان البيع وشروط صحته ، لكان هذا كافيا لإجابة الطاعنة إلى طلباتها إذ يصح في هذه الحالة الادعاء بتزوير العقد الأول المقدم لمحكمة الدرجة الأولى غير منتج في النزاع ، ويكون ما قرره المحكمة في تبرير تخطيها عن الفصل في الادعاء بتزوير العقد المقدم لها من أن مجال بحثه يكون في دعوى جديدة يرفعها المطعون ضدهم مدعى التزوير ، هو خطأ في القانون . وإن لم تفصل في

دوسيه في القضية ٤٦٢٨ سنة ٦٠ مدني كلي القاهرة التي كانت منضمه للمفردات وهذا السند عبارة عن صورة فوتوغرافية من عقد عرفي يحمل تاريخ ١٠ من أغسطس ١٩٥٩ ومدعى بإبرامه بين المطعون ضده وآخر يدعى حسن عبود عبدربه . وتضمن بيع الأخير للمطعون ضده مبلغ عشرين ألف جنيه مصري بشعر عشرة ريالات سعودية الربع لكل جنيه مصري ولما كان وكيل المطعون ضده قد أنكر صراحة إبرام هذا العقد وتوقيعه عليه وقال أنه مزور وذلك في محضر جلسة ٣ من ديسمبر ١٩٦١ أمام المحكمة الابتدائية وكان المطعون ضده في مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف لجلسة ١٨ من مارس ١٩٦٤ والمعلاة برقم ٢٠ دوسيه قد أنكر أيضا صراحة الخطأ المقدم من شاهد الإثبات المهندس حسين كامل أثناء الأدلاء بشهادته أمام محكمة الاستئناف إذ جاء في هذه المذكرة ما نصه « ان السيد/ حسين كامل هو من اصداقاء المستأنف (الطاعن) ونحن نؤكد بلسان المستأنف عليه الأول (المطعون ضده) أنه لا يعرف هذا الشاهد ولم يسبق له أن رآه أو أرسل إليه خطابا أو كلفه بشيء وواقعة الخطاب الذي قدمه بجلسة التحقيق غير صحيحة . . . ونحن نلتزم التحفظ على هذا الخطاب لأنه مزور » لما كان ذلك فإن ادعاء الطاعن بأن المطعون ضده لم ينكر صراحة ولا ضمنا توقيعه على هذا الخطاب يكون ادعاء مخالفا للواقع وإن كان ذلك فإن هذا الخطاب والعقد الذي أشار إليه حكم ١٣ من يونيو ١٩٦٣ - وكلاهما ورقة عرفية قد أنكرها المطعون ضده صراحة - لا يكون إيهاما مقبولا للمضاهاة عملا بالمادة ٢٦٩ من قانون المرافعات ، وبالتالي فلا يكون على الحكم المطعون فيه تشريب إذ هو أهملهما ولم يعتد

كان الخصم متعسفا في توجيهها لان اليمين - على ما صرحت به مذكورة المشروع التمهيدى في تعليقها على هذه المادة - ليست - كما يصورها الفقه تأثرا بالتزام ظاهر نصوص القانون المدنى الملغى - موكولة لهوى الخصوم ولا هي من شأنهم وحدهم .

لما كان ذلك وكان تقدير كيدية اليمين والتعسف في توجيهها مما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى اقام رآيه على أسباب سائفة ، وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه للتدليل على تعسف الطاعن في توجيه اليمين سائفا ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه وكان ما يقرره الطاعن من جواز حلف المطعون ضده اليمين في بلدته بالسعودية بطريق الانابة القضائية مردود بأن هذه الانابة إنما تطلب بالطريق الدبلوماسى على ما تقضى به المادة ٧ من اتفاقية الاعلانات والانابات القضائية المعقودة بين الدول العربية في ١٤ من سبتمبر ١٩٥٢ والموقع عليها من المملكة العربية السعودية في ٢٣ من مايو ١٩٥٣ ومن الجمهورية العربية المتحدة في ٩ من يولييه ١٩٥٣ والتي تم ايداع وثائق عليها متهما لدى الامانة العامة في ٥ من ابريل ١٩٥٤ و ١٥ من مايو ١٩٥٤ ، وبديهي أنه متى كانت الانابة لا يمكن طلبها الا بالطريق الدبلوماسى فإن طلبها يكون متعلدا في حالة قطع العلاقات السياسية بين البلدين وهو الوضع الذي كان قائما وقت طلب الطاعن توجيه اليمين إلى المطعون ضده حسب تقارير الحكم المطعون فيه التي لم يتناولها النعي . . . وحيث أن . . . الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ١٣ من يونيو ١٩٦٣ وهو يصدد التثويه عما أرشد عنه الطاعن من أوراق للتدليل على استعمال المطعون ضده أكثر من ختم ، لم يذكر هذا الحكم سوى أن الطاعن أشار إلى السند المقدم بالحافظة رقم ٦

في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

طعن مدني رقم ٤٥ لسنة ٣٥ ق
في ١٣/٢/١٩٦٦ برئاسة وعضوية
السادة محمود توفيق اسماعيل ،
والسيد عبد النعم الصراف ،
وعثمان زكريا ، ومحمد صدقي
البشبيشي ، وعلى عبد الرحمن
المشارين .

- ٤٢٣ -

المبادئ القانونية :

(١) نقض : طعن ، اسباب
واقعية . مرض موت . وصية .
مدني م ٣٩٤ .

١ - لا يكفي لاعتبار الدفاع متضمنا الطعن في التصرف بصدوره من المورثة في مرض الموت ، مجرد الاشارة فيه الى ان المورثة كانت مريضة بمرض ما ، بل يجب ان يبدى هذا الطعن في صيغة صريحة جازمه تدل على تمسك صاحبه بأن التصرف صدر في مرض الموت ، مقصودا به التبرع ، فتسرى عليه احكام الوصية . وطالما ان الطاعن لم يتمسك بهذا الطعن امام محكمة الموضوع ، فانه لا يقبل منه التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض .

(ب) اثبات : انكار وجهالة ، محكمة موضوع ، سلطتها
مرافعات م ٢٦٢ .

٢ - لا تلتزم المحكمة في حالة انكار الوارث توقيع مورثه على الورقة او ادعائه بجهله هذا التوقيع بتحقيق هذا الطعن بطريق المضاهاة ، وانما يكون لها اذا لم تر في وقائع الدعوى ومستنداتهما ما يكفي لتكوين عقيدتها في شأن صحة هذا التوقيع ، ان تأمر بالتحقيق بالمضاهاة او بسماع الشهود او بكليهما .

(ج) محكمة استئناف اعتمادها على التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الاولى .

الحكم المطعون فيه واستند اليه في قضائه ينطوي على الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

ذلك انه وان كان العقد الذي قدمته الطاعنة لأول مرة في الاستئناف مدعية انه العقد الاصلى مطابقا في مضمونه ومحتواه للعقد المقدم منها إلى محكمة الدرجة الاولى ، الا ان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من تزوير توقيع المورث على هذا العقد لا يستتبع حتما وبالضرورة ان يكون التوقيع المنسوب اليه على العقد الآخر المقدم من الطاعنة في الاستئناف مزورا ايضا ، ولو ثبت صدور هذا العقد الاخير من المورث وتوافرت فيه اركان البيع وشروط صحته لكان هذا كافيا لاجابة الطاعنة الى طلباتها اذ يضحى في هذه الحالة الادعاء بتزوير العقد الاول المقدم لمحكمة الدرجة الاولى غير منتج في النزاع ، ومن ثم يكون البت في امر صحة المقدم الى محكمة الاستئناف لازما للفصل في الدعوى كما يكون الادعاء بتزويره الذي قرر به المطعون ضدهم في قلم كتاب محكمة الاستئناف منتجا في النزاع .

واذ كان ذلك وكانت تلك المحكمة لم تقل كلمتها في هذا العقد من حيث صحة ورقته او تزويرها وكان ما قرره في تبرير تخليها عن الفصل في الادعاء بتزويره ، من ان مجال بحثه يكون في دعوى جديدة يرفعها المطعون ضدهم مدعى التزوير ، هو الخطأ في القانون ما دام الادعاء بالتزوير قد قرر به في قلم كتابها اثناء نظر الدعوى فانه يكون وجه دفاع فيها فتلتزم بالفصل فيه ولا يملك غيرها سلطة النظر فيه . واذا لم يفصل في هذا الادعاء وفي امر العقد المقدم اليها للاسباب التي اوردتها في حكمها المطعون فيه ، فان هذا الحكم يكون معيبا بالقصور وبالخطأ

هذا الادعاء في امر العقد المقدم اليها للاسباب التي اوردتها في حكمها المطعون فيه ، فان هذا الحكم يكون معيبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة :

وحيث انه .. يبين من الاطلاع على الاوراق ان الطاعنة قدمت الى محكمة الاستئناف عقدا مكتوبا على الآلة الكاتبة وممهورا بتوقيع قالت انه للبائع وتمسكت امامها بان هذا العقد المقدم منها لأول مرة هو العقد الاصلى ، وان ما قدمته الى محكمة الدرجة الاولى كان مسودة له ، وطلبت من محكمة الاستئناف مضاهاة توقيع البائع في هذا العقد على امضاءاته الثابتة في اوراق المضاهاة لتستوثق من صحته ، فطعن المطعون ضدهم الثلاثة الاول في هذا العقد بالتزوير ، وسلخوا في ذلك طريق الادعاء به ، واصلوا شواهد الطاعنة ، وطلبوا من محكمة الاستئناف ان تقضى برده وبطلانه ، غير انها قضت بتأييد الحكم المستأنف واقامت قضاءها على ما اوردته الحكم المستأنف من اسباب احالت اليها ، واصلت ردا على تمسك الطاعنة بالعقد الذي قدمته في الاستئناف وعلى الطعن فيه بالتزوير من المطعون ضدهم ما نصه « اما ما اثاره الطاعنون بالتزوير في العقد المقدم امام هذه المحكمة فتري المحكمة ان التزوير الذي دفع به الطاعنون غير منتج في الاستئناف ، اذ انه تبين من مطالعة هذا العقد انه ليس معدا لاثبات بيع جديد خلاف البيع الاول في جميع اركانه وشروطه ، وانه لا يخفى شروطا جديدة لتكون فاعليته منتجة وذات اثر في الدعوى ، الامر الذي ترى معه المحكمة ان الطاعنين وشأنهم بهذا العقد فلمهم ان يطعنوا عليه اوجه الطعن كافة الجائزة قانونا بدعوى جديدة » وهذا الذي ذكره

٣ - المحكمة الاستئنافية ان تعتمد على التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الاولى اذا رأت انه حقق الغاية منه ، وان فيه ما يكفي لتكوين عقيدتها ، وذلك دون ان تلتزم بأجراء تحقيق جديد .
المحكمة :

وحيث . . انه يبين من أوراق الملف المضموم ان الطاعن قد طعن على العقد امام محكمة اول درجة بجهله توقيع مورثته عليه ، وأشار عرضاً في إحدى مذكراته الى انها كانت مريضة ولا تعي شيئاً وتحقيقاً لهذا الدفاع ضمنت المحكمة قضائها بأحالة الدعوى الى التحقيق اثبات واقعة توقيع المورثة على العقد بختمها وببصمة اصبعها وحصول ذلك بعلم منها وصرحت المحكمة للطاعن بنفي ذلك . ولما استأنف الطاعن حكم محكمة اول درجة ذكر في صحيفة استئنافية في السبب الثاني « انه ان صح صدور العقد موضوع الدعوى من المورثة فانه يدفع ببطالان التصرف لانعدام ارادة المتصرف لما كانت عليه من حالة مرضية خطيرة أفقدتها الوعي والارادة وقد تأيد ذلك بشهادة أحد الشهود في التحقيق ورغم ذلك فقد التفت الحكم المستأنف عن ذلك الدفاع رغم انه جوهري » كما ورد على لسان الحاضر عن الطاعن بجلسته ١٨ من يناير ١٩٦٤ امام محكمة الاستئناف قوله « ان المتصرف كانت مريضة بلصليب الشرايين » ولم يقدم الطاعن أى مذكرات امام محكمة الاستئناف واكتفى بتقديم حافظة (٨ دوسيه) تحوى شهادة طبية مؤرخة ١٩٦٣/١/١ من الدكتور البرت عزيز يقرر فيها ان المورثة توفيت ليلة ١٩٦٢/١٢/٢٨ نتيجة نزيف من دوالي في المعدة بسبب تليف في الكبد وانها كانت تحت العلاج من مدة ستة اشهر وشهادة وفاة المورثة ثابت بها ان عمرها ٨٨ سنة ولم يبين فيها نوع المرض

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد ان اقر اسباب الحكم الابتدائي مقرراً ان ترجيحه لاقوال شاهدى المطعون ضدها على شاهدى الطاعن كان بناء على اسباب سائفة معقولة رد على دفاع الطاعن آنف الذكر بقوله « وكذلك الشأن بالنسبة للسبب الثانى الخاص بالمرض فان المحكمة تطرحه لانه قد اثير بوصفه دليلاً على عدم توقيع المورثة وانها كانت فى غيبوبة مستمرة ، وهو قول تراه المحكمة جدير بالنظر اليه لعدم قيام الدليل عليه ولعدم جديته » لما كان ذلك ، وكان ما ساقه الطاعن من دفاع فى صحيفة استئنافية وفى محضر جلسة ١٨ من يناير ١٩٦٤ لا يعتبر طعناً فى التصرف بصدوره من المورثة فى مرض الموت اذ لا يكفي لاعتبار الدفاع متضمناً هذا الطعن مجرد الاشارة فيه الى ان المورثة كانت مريضة بمرض ما بل يجب ان يبدى هذا الطعن فى صيغة صريحة جازمة تدل على تمسك صاحبه بأن التصرف صدر فى مرض الموت بالذات ومقصوداً به التبرع فتسرى عليه احكام الوصية لما كان ذلك فانه لا تثريب على الحكم المطعون فيه اذ هو لم يعتبر دفاع الطاعن متضمناً الطعن ، على العقد لصدوره من المورثة فى مرض الموت وبالتالي لم يرد على هذا الطعن ، كما انه طالما ان الطاعن لم يتمسك بهذا الطعن امام محكمة الموضوع فانه لا يقبل منه التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد فى قضائه على اقوال الشاهدين اللذين اشهدتهما المطعون ضدها فى التحقيق الذى أجرته محكمة اول درجة بعد ان اطمانت المحكمة الى هذه الاقوال ورجحتها على اقوال شاهدى الطاعن وكان شاهداً المطعون ضدها هذان اللذان اخذ الحكم المطعون فيه بأقوالهما قد شهدا - على ما سجله الحكم الابتدائي فى

تقريراته التى اخذ بها الحكم المطعون فيه - بأن المورثة حضرت مجلس العقد ووقعت عليه امامها بختمها وببصمة اصبعها واقرت لهما بقبضها الثمن المذكور فى العقد وهذا كله ينفى ما ادعاه الطاعن من انها كانت فى هذا الوقت فاقدة الوعي والارادة وفى حالة غيبوبة ، وكان الطاعن من جهة اخرى لم يقدم دليلاً ما على هذا الذى ادعاه سوى اقوال شاهديه التى اطرحتها المحكمة - فى حدود سلطتها التقديرية لعدم اطمئنانها اليها والشهادة الطبية التى قدمها والتى لا تفيد شيئاً فى اثبات فقد المورثة الوعي والارادة وقت التصرف فان الحكم المطعون فيه اذ اطرح ذلك الدفاع استناداً الى انه غير جدى ولم يقد دليل على صحته ، فانه لا يكون مخطئاً فى القانون او مشوباً بالقصور وبالتالي يكون النعى عليه بهذا السبب على غير اساس . .

وحيث ان . . دفاع الطاعن امام محكمة اول درجة قام على الطعن فى العقد بجهله توقيع مورثته عليه وأشار عرضاً الى مرض المورثة وشيخوختها وتحقيقاً لهذا قضت المحكمة بعد تحليف الطاعن اليمين المنصوص عنها فى المادة ٣٩٤ من القانون المدنى ، بأحالة الدعوى الى التحقيق لتثبت المطعون ضدها المتمسكة بالعقد ان المورثة البائعة وقعت على العقد بختمها وببصمة اصبعها وكان ذلك على علم منها وصرحت المحكمة للطاعن بالنفى . واذ ثبت للمحكمة من اقوال شاهدى المطعون ضدها التى رأت الاخذ بها صحة توقيع المورثة وحصوله بعلم وادراك منها ودفع الثمن فقد قضت بصحة ونفاذ العقد واذ استأنف الطاعن واثار دفاعه بانعدام ارادة المورثة فقد رد عليه الحكم المطعون فيه بما سلف بيانه فى الرد على السبب الاول وبما لم تر فيه هذه المحكمة عيباً - واذ كان فيما قرره الحكم

**هذا الاجراء ، ويترتب عليه
البطلان .
الحكمة :**

وحيث ان التنبيه بالدفع وانذار
الحجز المدعى ببطلانه تم في ١٥
من يوليو ١٩٥٢ فتسرى عليه احكام
الامر العالي الصادر في ٢٥ من
مارس ١٨٨٠ عملا بالمادة ٩١ من
القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقد
نصت المادة ١٠ من ذلك الامر على
انه « قبل توقيع الحجز على
العقار بشهر يعلن - عن يد مندوب
المديرية او المحافظة الكائن بدائرتها
ذلك العقار الى صاحبه المعروف
لدى المصلحة في شخص واضح
اليد عليه مهما كانت صفته - تنبيه
بالدفع وانذار بحجز العقار وتعلن
ورقة التنبيه والانذار المذكورة
مع مراعاة الشروط المبينة بالمادة
٥ وتشمل على بيان العقار المطلوب
عليه المال او العشور او الرسوم
والمبالغ المستحقة وجميع البيانات
المقتضى ادراجها في اوراق الانذار
بحجز المنقولات » ونصت المادة
الخامسة على انه تشمل ورقة
التنبيه والانذار على بيان العقار
المطلوب عليه او العشور او الرسوم
ومقدار المبالغ المستحقة وتعلن عن
يد مندوب المديرية او المحافظة
الى صاحب العقار او من يجيب
عنه او من يكون موجودا في العقار
بوضع امضاء او ختمه على ورقة
التنبيه واذا توقف او كان في غير
امكانه وضع امضاء او ختمه
فمندوب المديرية او المحافظة يحضر
شاهدين من مشايخ البلدة او غيرهم
وهما بمضيان او يختمان ورقة
التنبيه تثبيتا لحصول الامتناع
من وضع الامضاء او الختم » .
وظاهر من هذين النصين ان التنفيذ
الاداري على العقار يبدأ باعلان
بوجهه مندوب الجهة الحازمة
الى المدين صاحب العقار في شخص
واضح اليد عليه مهما كانت صفته
- يتضمن تنبيهها بأداء الدين المنفذ

طعن عليه به دون ان يتطلب منه
اتخاذ هذا الطريق او يقرر انه
كان لزاما عليه سلوكه . لما كان
ما تقدم وكان لمحكمة الاستئناف
ان تعتمد على التحقيق الذي أجرته
محكمة الدرجة الاولى اذا رأت انه
قد حقق الغاية منه وان فيه ما
يكفي لتكوين عقيدتها وذلك دون
ان تلزم باجراء تحقيق جديد ،
وكان الحكم المطعون فيه قد تناول
الرد على اوجه دفاع الطاعن التي
اثارها امام محكمة الاستئناف على
ما سلف بيانه في الرد على السجين
السابقين ، فان النعى بهذا السبب
يكون في جميع ما تضمنه على
غير اساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين
رفض الطعن .

طعن مدني رقم ٤٧ لسنة ٢٥ ق
في ١٢/٢/١٩٦٩ برباسة ومضوية
السادة محمود توفيق اسماعيل ،
والسيد عبد المنعم العراف ،
وعثمان زكريا ، وسليم راشد ابو
زيد ، ومحمد سيد احمد حماد
الستشاريين .

— ٤٢٤ —

المبدأ القانوني :

تنفيذ : حجز اداري على عقار ،
بطلان ، غير متعلق بالنظام العام .
ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ٩١ امر
عال ٢٥ من مارس ١٨٨٠ م ١٠ .
التنفيذ الاداري على العقار
يبدأ باعلان بوجهه مندوب الجهة
الحازمة الى المدين صاحب العقار
في شخص واضح اليد عليه مهما
تكن صفته ، يتضمن تنبيهها بأداء
الدين المنفذ به وانذارا بحجز
العقار في حالة عدم الاداء . واذا
تعذر المدينون ملاك العقار ، يترتب
عليه البطلان . المراد التنفيذ عليه
وجب اعلان التنبيه بالدفع وانذار
الحجز الى كل واحد منهم ومخالفة

المطعون فيه اخذا من اقوال شاهدي
المطعون ضدها التي اطمأنت اليها
المحكمة ، يثبت توافر رضا المورثة
بالتعاقد واستكمالها للاهلية اللازمة
لذلك ودفع الثمن اليها اذ ان هذين
الشاهدين انما شهدا بأن المورثة
البائعة اقرت امامها بقبض الثمن
المذكور في العقد ولم يذكر ان
المطعون ضدها هي التي اقرت
لها بدفعه كما يزعم الطاعن في
هذا السبب . لما كان ما تقدم
وكانت الشبخوخة لا تعتبر بداتها
من عوارض الاهلية خلافا لما
يزعم الطاعن فان ما يشير به هذا
السبب لا يعدو ان يكون جدلا
موضوعيا مما لا يجوز اثارته امام
محكمة النقض .

وحيث انه .. في حالة انكار
الوارث توقيع مورثه على الورقة
او ادعائه بجهله هذا التوقيع فان
المحكمة لا تلزم بتحقيق هذا الطعن
بطريق المضاهاة - كما يدعي الطاعن
- وانما يكون لها وفقا لصريح نص
المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات -
اذا لم تر في وقائع الدعوى
ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها
في شأن صحة هذا التوقيع - ان
تأمر بالتحقيق بالمضاهاة او بسماع
الشهود او بكليهما ومن ثم فان
محكمة الموضوع اذ رأت ان تحقيق
الطعن بالجهالة الذي ابداه الطاعن
بسماع الشهود ورات في التحقيق
الذي أجرته ما يكفي لتكوين عقيدتها
في شأن صحة التوقيع وما يقضيها
عن الالتجاء الى المضاهاة فانها تكون
قد مارست سلطتها في تقدير
الدلة ولم تخطيء في القانون .
لما كان ذلك وكانت محكمة
الموضوع لم تتطلب من الطاعن ان
يسلك سبيل الادعاء بالتزوير بل
انه هو الذي طلب بعد حيز
القضية للحكم من المحكمة الابتدائية
تمكينه من الطعن على العقد بالتزوير
فاستجابت المحكمة لهذا انطلب
ولكنه لم يسلك هذا الطريق ، وقد
اشار الحكم المطعون فيه لمسلكه
هذا واتخذ منه قرينة على عدم
جديته في الطعن على العقد بما

— ٤٢٥ —

المبدأ القانوني :

نقل : برى . مسئولية ناقل ؟
شرط تحديدها .

يسرى شرط تحديد المسؤولية المنصوص عليه في عقد النقل - وهو شرط جائز قانونا في غير احوال الغش والخطأ الجسيم - سواء كانت البضاعة المنقولة مؤمنة عليها لدى احدي شركات التأمين ومن ثم فان هذا التأمين لا شأن لهيئة السكة الحديد - الناقل - به ولا يمكن ان يؤثر على مدى مسئوليتها الذي يحدده عقد النقل المبرم بينها وبين مرسل البضاعة، ولا تكون مسئولية الهيئة كاملة غير محددة بالحدود المشار اليها في تعريف البضائع ، الا اذا قام المرسل بالتأمين على بضاعته لديها مقابل قيامه باداء مبلغ التأمين المنصوص عليه في الفقرة ((ت)) من البلد ٢٥ من تعريف البضائع .

المحكمة :

وحيث انه يبين من الاطلاع على بوليصة الشحن ان البند الخامس منها يجرى نصه على الوجه الآتي « في حالة فقد او تلف (كليا او جزئيا) بضائع غير مؤمن عليها ومنقولة طبقا لاحكام تعريف البضائع وتحت مسئولية الهيئة ومنهما كان سبب هذا الفقد او التلف فالهيئة لا تسأل الا عن قيمة البضاعة الحقيقية بشرط ان التعويض الذي يدفع لا يتجاوز في اى حال من الاحوال الحدود القصوى المبينة بعدا وهي المقررة على اساس وزن البضائع والدرجة التي قدرت عليها الاجرة (حتى لو كانت هذه الدرجة اقل من درجة الصنف المقررة له التعريف) وتضمن هذا البند بعد ذلك الحدود القصوى للتعويض مقدرة بالمليمات عن كل كيلو جرام من وزن البضاعة الحقيقي ، ويبين منها ان الحد الاقصى للتعويض عن كل

للتأمينين باعتبارهم ورثة الاولين المتوفين التمسك بهذا البطلان ، ولهذا فقد كان على محكمة الاستئناف ان تقضى به ، واذا خالف حكمها المطعون فيه هذا النظر فانه يكون مخطئا في القانون ولا يشفع له ما قرره من ان الوارث ينتصب خصما عن باقى الورثة في الدعاوى التي ترفع على التركة اذا كان قد خوصم في الدعوى مطلوبيا الحكم في مواجهته على التركة اذا كان قد خوصم في الدعوى مطلوبيا الحكم في مواجهته على وان مصلحة الضرائب قد اختصت الورثة الاحياء بصفتهم ممثلين للتركة ، ذلك ان ما ذكره الحكم المطعون فيه بشأن طلب مصلحة الضرائب الحكم على التركة واختصاصها للاحياء من الورثة بصفتهم ممثلين للتركة لا سند له في الاوراق ويخالف الثابت بتنبية الدفع وانكار الحجز من انه موجه الى الورثة فرادى باسمائهم وباعتبارهم جميعا واضعى اليد على العقار ، ولم يوجه هذا التنبية الى تركة المرحوم عطية . . او الى الورثة الاحياء منهم بصفتهم ممثلين للتركة المذكورة ، مما لا يصدق معه ما استند اليه الحكم المطعون فيه في تقرير اخذه بالقبالة السابقة .

وحيث انه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه في خصوص قضائه برفض طلب البطلان دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن . .

طعن مدنى رقم ١٥ لسنة ٢٥ ق ق ١٦٦١/٢/٢٠ برئاسة ومضوية السادة محمود توفيق اسماعيل ، محمد حافظ مريدى ، السيد عبد النعم الصراف ، سليم راشد ابو زيد ، محمد صدق الشببى المستشارين .

به وانذار بحجز العقار في حالة عدم الاداء واذا تعدد المدينون ملاك العقار المراد التنفيذ عليه وجب اعلان التنبية بالدفع وانذار الحجز الى كل واحد منهم ، ولئن كانت المادة ١٠ من الامر العالى سالفة الذكر لم تنص على البطلان جزاء على مخالفة هذا الاجراء الا انه يعتبر من الاجراءات الجوهرية التي يترتب البطلان على مخالفتها وهو بطلان مقرر لمصلحة المدين الذي لم يعلن او لم يصح اعلانه بهذا التنبية فيجوز له ولورثته ولن يمثله ان يتمسك بهذا البطلان ولما كان يبين من اعلان التنبية بالدفع وانذار الحجز الحاصل في ١٥/٧/١٩٥٢ والذي كان معروضا على محكمة الموضوع ان مصلحة الضرائب وجهت هذا التنبية الى ورثة عطية . . فرادى وهم . . وذكر في الخانة الخاصة ببيان اسم واضع اليد « ورثة عطية . . » وقد اثبت مندوب الادارة في ورقة الاعلان انه اعلان الورثة المذكورين بصفتهم واضعى اليد على العقار موضوع التنفيذ مخاطبا مع محمد محمد . . ابن محمد عطية الذي وجدته بالعقار وسلمه صورة من التنبية ، كما اثبت المندوب امتناع هذا الشخص عن استلام الصور الخاصة بالورثة الثمانية المذكورين ، وانه ارسل الى كل منهم نسخة منه بخطاب مسجل بعلم وصول على عنوانه الذى بينه في المحضر .

لما كان ذلك وكان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه ان وهيبة عطية حبيب وعيشة حسن حبيب قد توفيتا قبل اعلان التنبية كما صدر قرار بتوقيع الحجز على ابراهيم عطية حبيب قبل هذا الاعلان ، فان التنبية يكون قد وقع باطلا بالنسبة لكل من وهيبة عطية حبيب وعيشة حسن حبيب وابراهيم عطية حبيب ويكون

لدى احدى شركات التأمين لان هذا التأمين لا شأن للهيئة به ولا يمكن أن يؤثر على مدى مسؤوليتها الذي يحدده عقد النقل المبرم بينها وبين مرسل البضاعة واذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وذهب الى عدم سريان شرط تحديد المسؤولية المنصوص عليه في البند الخامس من عقد النقل - وهو شرط جائز قانونا في غير احوال الغش والخطا الجسيم - وقضى بالزامها بقيمة البضاعة تأسيسا على ان هذا الشرط لا يسرى اذا كانت البضاعة المنقولة مؤمنا عليها لدى احدى شركات التأمين ، فانه يكون قد خالف نصوص العقد ومسئوليتها وبذلك القانون بما يستوجب نقضه .

طعن مدني رقم ٨٦ لسنة ٢٥ ق في ١٩٦٩/٢/٢٠ برئاسة ومضوية السادة محمود توفيق اسماعيل والسيد عبد النعم الصراف ، عثمان زكريا ، سليم راشد ابو زيد ، محمد صدقي البشبيشي المستشارين .

مرسل البضاعة ونصت الفقرة « ث » على انه « اذا حدث تلف او فقد في البضاعة المؤمن عليها فالهيئة تدفع قيمة الفاقد او التالف على اساس الثمن الذي قرره المرسل عند التأمين » ، فان مفاد ذلك ان الاصل هو ان تقوم الهيئة بنقل البضائع بأجور مخفضة وهي المينة في تعريفه البضائع على ان تكون مسؤوليتها في حالة فقد البضائع المنقولة او تلفها محددة بقيمة البضاعة الحقيقية او بالمبالغ المحدد في عقد النقل عن كل كيلو جرام منها ايها اقل مع استثناء البضائع التي لها اسعار رسمية في بورصة مينا البصل او اسعار جبرية فيكون التعويض عنها طبقا للقواعد المينة في البند المذكور ولا تكون مسؤولية الهيئة كاملة غير محددة بالحدود المشار اليها فيما سبق الا اذا قام المرسل بالتأمين على بضاعته لديها مقابل قيامه بأداء مبلغ التأمين المنصوص عليه في الفقرة « ث » من البند ٢٥ من تعريفه البضائع - ويستوى في ذلك ان تكون البضاعة المنقولة مؤمنا عليها او غير مؤمن عليها

كيلو جرام من البضاعة المنقولة بالدرجة ١٣ هو ٢٥ مليما ، كما نص في البند السادس على انه « يستثنى من القاعدة اعلاه البضائع . ولما كان البند ٢٥ في بورصة مينا البصل بالاسكندرية فالتعويض المستحق عن البضائع لا يتجاوز متوسط سعر الصنف المماثل لرتبه ذات البضاعة ويؤخذ هذا المتوسط عن مدة الاسبوع الذي يحصل فيه النقل » . وهذان النصان منقولان عن نص الفقرتين ١ ، ٢ من البند ٢٦ من تعريفه البضائع . ولما كان البند ٢٥ من هذه التعريفه ينص على انه « بما ان اجور النقل المقررة في هذه التعريفه انما وضعت على اساس ان مسؤولية الهيئة محددة اي ان هذه الاجور خفضت لهذا السبب فالمرسل الذي يريد - في حالة فقد او تلف بضاعته - ان تدفع اليه الهيئة قيمة البضاعة الحقيقية (اي ثمنها الاصلى المحرر من كل ربح » عليه ان يؤمن على هذه البضاعة قبل الهيئة وقت عقد شروط النقل » كما نصت الفقرة « ث » من هذا البند على رسم التأمين الواجب تحصيله من

يصدر منه فعل يعتبر تعرضا
ماديا أو غصبا للحياسة الثابتة
لغيره ولو بسند باطل .
المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه
اثبت بيانا لواقعة الدعوى ان
المطعون ضده - المدعى بالحقوق
المدنية - حاز أرضا فضاء يملكها
بالشراء بموجب عقد مسجل ،
وأنه يباشر حيازته لها بالمرور
عليها من حين لآخر ، واذ مر في
بعض الايام وجد بها أخشابا
وخفيرا معينا من قبل من زعم أنه
تملك بالشراء جزءا من الأرض
بموجب عقد بيع صادر من
الطاعنين ، اللذين سبق لهما
شراؤها ممن يدعى « صديق »
الذي ادعى أنه اشتراها من
المطعون ضده بعقد بيع طعن
بتزويره في دعوى لا زالت قائمة ،
وأنه وضع فيها ثلاجة وعربة
أيهما بوضع يده الأمر الذي أبلغ
الشرطة عنه في حينه فاسترد
حيازته . وأشهد على حيازته
للأرض حيازة هادئة مستمرة مدة
تزيد على عام ، وبهية وجعفر .
اللذين صادقاه . وانتهى الحكم
من تقريره واستدلالة الى معاقبة
الطاعنين بجريمة دخول عقار في
حيازته بالقوة .

وهذا الذي أورده الحكم معيب
بالقصور في التسييب ، ذلك بأن
المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات
التي دين الطاعنان بموجبها تقضي
بمعاقبة من دخل عقارا في حيازة
آخر بقصد منع حيازته بالقوة .
وقد ورد نصها في الباب الرابع
عشر من الكتاب الثالث تحت
عنوان « انتهاك حرمة ملك الغير »
وجاءت تعليقات الحقاينة أن
الغرض من النص هو معاقبة
من يتعرض بالقوة لوضع اليد
محافظة على النظام العام . والبين
من هذا النص في واضح عبارته ،
وصريح دلالاته ، وعنوان الباب
الذي وضع فيه ، ووسياق وضعه
ومن الأعمال التحضيرية له ، أن
« الدخول » المكون للركن المادي

يكون غير مقبول شكلا ، ويتعين
القضاء بذلك .

طعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٨ ق في
١٠/٢/١٩٦٩ رياسة وعضوية
السادة محمد صبرى ومحمد مبد
المنعم حمزاوى ونور الدين عويس
ونصر الدين هزام ومحمند أبو
الفضل حقنى المستشارين .

— ٤٢٧ —

المبدأ القانوني :

انتهاك حرمة ملك الغير .
حيازة ، منعها بالقوة ، دخول
مقار في حيازة آخر . عقوبات
م ٣٦٩ نظام عام ، اخلال .

١ - « الدخول » المكون للركن
المادى في جريمة دخول عقار في
حيازة آخر بقصد منع حيازته
بالقوة لفظ اصطلاحى يفيد كل
فعل يعتبر تعرضا ماديا للغير في
حيازته للعقار حيازة فعلية بنية
الافتئات عليها بالقوة ، سواء كانت
هذه الحيازة شرعية مستندة الى
سند صحيح أو لم تكن ، وسواء
كان الحائز مالكا للعقار أو غير
ذلك ، تقديرنا من الشارع أن
التعرض المادى اذا وقع لحائز
العقار دون الالتجاء الى القضاء
ولو استنادا الى حق مقرر يعتبر
من الجانى اقامة للعقد بنفسه
مما يؤدى الى الاخلال بالنظام
العام .

(ب) تعرض مادي : غصب
للحيازة . اجراءات م ٣١٠ .

٢ - من المقرر أنه لا يكفى
لتوافر الركن المادى في جريمة
دخول عقار في حيازة آخر بقصد
منع حيازته بالقوة أن يكون المتهم
قد تصرف في العقار ببيعته الى
الغير أو أن يكون قد رفع دعوى
بأحقية وضع يده أو أن يكون
قد اعترض على قرار النيابة في
شأن تمكين خصمه من وضع يده ،
مهما يكن فى ذلك من الافتئات على
الملك أو وضع اليد ، ما دام هو لم

قضاء محكمة النقض الجزائية

— ٤٢٦ —

المبدأ القانوني :

نقض : طعن قبوله . كفالة .
٥٧ سنة ١٩٥٩ م ٣٦ .

أوجب القانون لقبول الطعن
بالنقض من المحكوم عليه بعقوبة غير
مقيدة للحرية ، ايداع كفالة .
فاذا كان الطاعن ، وهو محكوم
عليه بعقوبة الفرامة ، لم يودع
خزينة المحكمة التي اصدرت الحكم
مبلغ الكفالة حتى تاريخ نظر الطعن
بالجلسة ، ولم يحصل على قرار
من لجنة المساعدة القضائية باعفائه
منها فان طعنه يكون غير مقبول
شكلا .

المحكمة :

حيث أن القانون ٥٧ لسنة
١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات
الطعن أمام محكمة النقض ، أوجب
على المحكوم عليه بعقوبة غير
مقيدة للحرية - لقبول طعنه -
ايداع الكفالة المبينة في المادة ٣٦
منه . ولما كان الطاعن - وهو
محكوم عليه بعقوبة الفرامة لم
يودع خزينة المحكمة التي
اصدرت الحكم مبلغ الكفالة
المقررة في القانون حتى تاريخ نظر
الطعن بالجلسة ، ولم يحصل
على قرار من لجنة المساعدة
القضائية باعفائه منها ، فان طعنه

الجريمة لفظ اصطلاحى يفيد كل فعل يعتبر تعرضا ماديا للغير لحيازته للعقار حيازة فعلية بنية الافتئات عليها بالقوة ، سواء كانت هذه الحيازة شرعية مستندة الى سند صحيح أو لم تكن ، وسواء كان الحائز مالكا للعقار أو غير ذلك ، تقديرنا من الشارع أن التعرض المادى اذا وقع لحائز العقار دون الالتجاء الى القضاء ولو استنادا الى حق مقرر يعتبر من الجانى اقامة للمدعى بنفسه مما يؤدى الى الاخلال بالنظام العام ، ولا يكفى لتوافر الركن المادى فى الجريمة ان يكون المتهم قد تصرف فى العقار ببيعته الى الغير أو ان يكون قد رفع دعوى باحقية فى وضع يده أو ان يكون قد اعترض على قرار النيابة فى شأن تمكين خصمه من وضع يده ، مهما كان فى ذلك من الافتئات على الملك أو وضع اليد ، ما دام هو لم يصدر منه فعل يعتبر تعرضا ماديا أو فصبا للحيازة الثابتة لغيره ولو بسند باطل .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الطعون فيه قد أثبت على الطاعنين أنهما باعا العين المتنازع عليها الآخر ، وأنه سبق لهما شراؤها من شخص آخر ادعى أنه اشتراها بدوره من الطعون ضده بموجب عقد مطعون فيه بالتزوير دون أن يثبت افتراء هذا التصرف القانونى بفعل مادى يصدق عليه أنه « دخول » بالمعنى الاصطلاحي الذى عناه الشارع وبينه حسبا تقدم ، وأن هذا الدخول كان بنية منع حيازة المجنى عليه للعقار بالقوة ، فان الحكم يكون قاصرا عن بيان الواقعة المكونة للجريمة بركبتها المادى والعنوى طبقا لما افترضته المادة ١١٣ من قانون

الاجراءات الجنائية ، ويتعين لذلك نقضه والاحالة .

طعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٨ ق
فى ١٠/٢/١٩٦٩ برئاسة وعضوية
السادة محمد صبرى وعبد المنعم
حمزادى ونصر الدين عزام ومحمد
أبو الفضل حفى وأبور خلف
المستشارين .

— ٤٢٨ —

المبدأ القانونى :

قتل خطأ : اصابة خطأ ، مسئولية جنائية ، حكم ، تسبب عيب ، محكمة تقض ، سلطتها

الاصل ان من يشترك فى اعمال الحفر لا يسأل الا عن نتائج خطئه الشخصى ، فصاحب العمل لا يعتبر مسئولا عما يصيب الناس من الاضرار بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة التى تقي النفس مما قد يصيبها من الاضرار الا اذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته واشرفه الخاص فان عهد به كله أو بعضه الى مقلول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه .

المحكمة :

وحيث انه يبين من مراجعة الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم الطعون فيه أنه خلص الى ادانة الطاعنين بقوله : « وحيث ان المحكمة ترى ان الاتهام ثابت قبل المتهمين - الطاعنين من اعتراف المتهم الاول بالتحقيقات انه كلف الثانى بالحفر بصفته مقاولا وانه كان ، أى الاول ، يتردد على مكان الحفر وانه ذهب قبل الحادث بستة أيام ويوم الحادث وانه لم يمنع العمال من وضع الاتربة بجوار الحائط بل انه قرر بأقواله بان وضع الاتربة بجوار الحائط سببه هو اعاده ردها بعد الحفر الامر الذى يستفاد منه انه وافق على قيام العمال بوضع الاتربة بجوار الحائط ولم يمنعهم

وثابت ايضا قبل الثانى من اعترافه بأنه كان يقوم بالعمل بواسطة العمال بالحفر ، ومن اعتراف بعض العمال من ان المتهم الثانى كان موجودا يوم الحادث فى الساعة السابعة صباحا ولم يمنع العمال من وضع الاتربة بجوار الحائط وهو العامل حامد محمود ، ومن التقرير الفنى والاثبات منه أن وضع الاتربة بجوار الحائط كان السبب المباشر فى انهيار الحائط وأنه كان يتعين على من يشرف على العمال أن يقوم بوضع الاتربة بعيدا عن الحائط ولأن ضغط الاتربة هو الذى أدى مباشرة الى هدم السور . . . لما كان ذلك ، وكان الحكم فى استخلاصه للادانة يقوم - على ما سلف ايراده - على أنه كان يتعين على من يشرف على العمال أن يأمر بوضع الاتربة بعيدا عن السور ليتفادى ضغطها الذى أدى الى سقوطه ، وأن الطاعن الاول - وهو صاحب العمل - عهد الى الطاعن الثانى بعملية الحفر - بوصفه مقاولا - وأن الطاعن الثانى اعترف بأنه كان يقوم بالعمل بواسطة العمال لما كان ذلك ، وكان الاصل ان من يشترك فى أعمال الحفر لا يسأل الا عن نتائج خطئه الشخصى ، فصاحب العمل لا يعتبر مسئولا جنائيا عما يصيب الناس من الاضرار بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة التى تقي النفس مما قد يصيبها من الاضرار الا اذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته واشرفه الخاص ، فان عهد به كله أو بعضه الى مقلول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه .

لما كان ذلك ، وكان ما تساند اليه الحكم فى قضائه بادانة الطاعن الاول من أنه كان يتردد على مكان الحفر ولم يمنع العمال من وضع الاتربة بجوار السور ، لا يكفى - ترتيبا على هذا النظر -

والحكم فيه . معارضة . نقض ،
طعن . خطأ في تطبيق قانون .
مخدمة نقض . سلطتها . تبذير
خيانة امانة . اجراءات م م ا ٤٠١
و ٤١٧ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م
٣٥

النص على ان تشديد العقوبة
كان باجماع الآراء ، واجب لصحة
كل من الحكم الغيابي الاستثنائي
الصادر بناء على استئناف النيابة
والحكم الصادر في معارضة المتهم
في ذلك الحكم . فاذا كان الحكم
الغيابي الاستثنائي الذي ألفى
القضاء ببراءة المتهم وقضى
بإدائته لم يصدر بالاجماع ، فانه
لا يكون أمام المحكمة الاستئنافية
وهي تقضى في المعارضة الا ان
تقضى بتأييد الحكم المستأنف .

المحكمة :

لما كان مقتضى الجمع بين حكمي
الماديين ٤٠١ و ٤١٧ من قانون
الاجراءات الجنائية يجعل النص
على ان التشديد كان باجماع
الآراء واجبا لصحة كل من الحكم
الغيابي الاستثنائي الصادر بناء
على استئناف النيابة والحكم
الصادر في معارضة المتهم في ذلك
الحكم ، ومن ثم فانه لا يكون
أمام المحكمة الاستئنافية وهي
تقضى في المعارضة الا ان تقضى
بتأييد الحكم المستأنف ما دام
الحكم الغيابي لم يصدر بالاجماع
وكان الحكم المطعون فيه قد قضي
على خلاف ذلك بتأييد الحكم
الغيابي الاستثنائي فانه يكون قد
أخطأ في تطبيق القانون . لما كان
ذلك وكان لهذه المحكمة طبقا لنص
المادة ٣٥١ فقرة ثانية من القانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن
حالات واجراءات الطعن أمام
محكمة النقض ان تنقض الحكم
لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا

تبين مما هو ثابت فيه انه مبني
على مخالفة للقانون او على خطأ
في تطبيقه او في تأويله فانه يتعين
نقض الحكم المطعون فيه وتأييد

الصادر في المعارضة . مانع فهرى
اجراءات م ٣١٢ .

١ - ان علة احتساب ميعاد
الطعن بالنقض في الحكم الصادر
في المعارضة على أساس ان يوم
صدوره يعتبر ميسدا له هي
افتراض علم الطاعن به في اليوم
الذي صدر فيه ، فاذا ما انتهت
هذه العلة لمانع فهرى ، فلا يبدأ
الميعاد الا من يوم العلم رسميا
بصدور الحكم .

(ب) حكم : وصفه . توقيعه .
طلانه .

٢ - اوجب القانون وضع
الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة
ثلاثين يوما من النطق بها والا
كانت باطلة .
المحكمة :

وحيث انه لما كان القانون -
وعلى ما استقر عليه قضاء هذه
المحكمة - وطبقا لنص المادة
٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية
قد اوجب وضع الاحكام الجنائية
وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من
النطق بها والا كانت باطلة . لما
كان ذلك ، وكان الحكم المطعون
فيه قد صدر بتاريخ ٦/١٢/٦٧
وحتى يوم ١٠/٩/١٩٦٧ لم يكن
قد تم التوقيع عليه وايداعه قلم
الكتاب ، على ما بين من الشهادة
الصادرة من قلم كتاب نيابة
شرق القاهرة المرافقة لاسباب
الطعن ، فان الحكم المطعون فيه
يكون باطلا متعيينا نقضه والاحالة .

طعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٢٨ في
١٩٦٩/٢/١٠ رياسة ومضوية
السادة محمد صبرى ومحمد عبد
المنعم حمزاوى ومحمد نور الدين
عويس ونصر الدين عزام ومحمد
ابو الفضل حنفى المستشارين .

— ٤٣١ —

المبدأ القانوني :

عقوبة : حكم . إصداره .
ضحيته . استئناف . نظيره .

لساءلته : ذلك بان هذا السدى
ساقه الحكم ليس بدل في فجواه
على غير مجرد اطمئنان الطاعن
الاول على مجريات سير العمل
بوصف كونه ربا له غير مسئول
عن اتخاذ احتياطات بشأنه ، لما
كان ما تقدم : فان الحكم المطعون
فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه
ويستوجب نقضه والاحالة
بالنسبة الى الطاعن الاول والى
الطاعن الثانى ، وذلك نظرا لوحدة
الواقعة ولحسن سير العدالة ،
بغير حاجة الى بحث باقى أوجه
طعن الطاعنين .

طعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٨ في في
١٩٦٩/٢/١٠ بالهيئة السابعة

— ٤٢٩ —

المبدأ القانوني :

نقض : طعن . تنازل ، اقرار به
امام تآمر سجن .

متي كان الطاعن قد تقدم
بأقرار تآمر السجين بقر فيسبه
بتنازله عن الطعن ، فانه يتعين
اثبات نزول الطاعن عن طعنه .
المحكمة :

حيث ان الطاعن تقدم باقرار
مؤرخ : ١٠ ابريل سنة ١٩٦٨
لامور السجين يقر فيه بتنازله عن
الطعن ، ومن ثم يتعين اثبات نزول
الطاعن عن طعنه .

طعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٨ في في
١٩٦٩/٢/١٠ رياسة ومضوية
السادة محمد محمد محفوظ
ومحمد عبد الوهاب حليل وحسين
محمد سامح ومحمود العمراوى
ومحمود عطيفة المستشارين .

— ٤٣٠ —

المبدأ القانوني :

(١) نقض : طعن ، تقرير
ميعاد الطعن بالنقض في الحكم

الحكم المستأنف الصادر بالبراءة من غير حاجة للتعرض لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن .

طعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٦/٢/١٠ رئاسة ومضوية
السادة محمد محمد محفوظ
ومحمد عبد الوهاب خليل وحسين
سعد سامح ومحمود عباس
الممرأوي ومحمود عطيفة
المستشارين .

— ٤٣٢ —

المبادئ القانونية :

(١) جريمة : سلعة ، بيعها بأزيد من التسعيرة . ق ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قرار بقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ - جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر ، تقوم في حق كل من يبيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها وأيا كانت صفته في بيعها : إذ المناط في قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين للسلعة .

(ب) قانون : علم به . سريلانه .

٢ - أن العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكمل له يفترض في حق الناس كافة ، ومن ثم فإنه لا يقبل الدفع بالجهل بها أو الفلظ فيها كدريعة لنفي القصد الجنائي .

(ج) طعن ، أسباب جديدة ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٥ .

٣ - لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة - سواء من النيابة العامة أو من أي خصم - غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد .

المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه عرض الى دفاع الطاعن في قوله : « وحيث أنه من المقرر افتراض

علم الكافة بالسعر الجبري المقرر طبقاً للقانون - ومن ثم فلا يفيد المتهم من قوله أنه لا علم له بالسعر المقرر » . وهذا الذي أورده

الحكم صحيح في القانون ذلك أن المادة التاسعة من القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاصة بشؤون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقرار بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ قد جرت في فقرتها الأولى والثانية بأنه « يعاقب

بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد

على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة أو معينة الربح أو عرضها

للبيع أو بربح يزيد عن السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض

على المشتري شراء سلعة أخرى معها أو علق البيع على شرط آخر يكون مخالفاً للعرف التجاري »

مما مؤداه أن هذه الجريمة تقوم في حق كل من يبيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها وأيا كانت صفته في

بيعها إذ المناط في قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين للسلعة . لما كان

ذلك ، وكان العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكمل له يفترض في حق الكافة فلا يقبل

الدفع بالجهل بها أو الفلظ فيها كدريعة لنفي القصد الجنائي ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد

يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين

واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر

المقرر لها التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، فإن الطعن يكون على غير

أساس .

وحيث أن الطاعن أثار في الجلسة سبباً جديداً مؤداه بطلان الحكم المطعون فيه ذلك بأنه لم يبين مواد القانون التي قضى بموجبها .

وحيث أن الأصل طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن

حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض هو أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة

سواء ب من النيابة العامة أو من أي خصم - غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المذكور بالمادة

٣٤ من ذلك القانون ، لما كان ذلك وكان نقض المحكمة للحكم لمصلحة

المتهم من تلقاء نفسها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ سالفه

الذكر على خلاف هذا الأصل هو رخصة استثنائية خولها القانون

للمحكمة في حالات معينة على سبيل الحصر إذا تبين لها مما هو ثابت في الحكم أنه مبني على

مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقاً

للقانون أو لا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم

المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى ، وكان خلو الحكم

من بيان مواد القانون التي قضى بموجبها لا يندرج تحت إحدى هذه الحالات بل أنه يدخل ضمن

حالات البطلان التي تفتح سبيل الطعن فيه عملاً بالبند « ثانياً »

من المادة ٣٠ من القانون المشار اليه دون أن ينعطف عليه وصف مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله المشار اليه في البند « أولاً » من المادة المذكورة والذي لا ينصرف الا الى مخالفة القانون

الموضوعي سواء كان قانون العقوبات والقوانين المكمل له أو قانون الاجراءات الجنائية فيما تضمنه من قواعد موضوعية ، فإن ما أثاره الطاعن بالجلسة وبمعد

الموضوع (أولاً) بالنسبة للدعوى الجنائية بتعديل الحكم المستأنف إلى تفريم المتهم ثلاثين جنيتها (ثانياً) فيما يتعلق بالدعوى المدنية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف والزم المستأنفين المصروفات المدنية الاستئنافية . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بالإدانة إلى توافر ركن الخطأ في حق المتهم وانتهى إلى تقدير ما أصاب المدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها من أضرار مادية وأدبية جميعاً بمبلغ ثلاثة آلاف من الجنيهاً ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لموضوع الاستئناف بقوله « وحيث أن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة ، إلا أن المحكمة ترى أن هناك خطأ من جانب المجنى عليه وهو عدم احتياطة احتياطاً كاملاً ، إلا أن الخطأ لا يجب خطأ المتهم بل يخفف من مسؤوليته ، ومن ثم ترى تعديل الحكم المستأنف إلى تفريم المتهم طبقاً لما هو وارد بمنطوق الحكم » .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي - الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه - قد حصر الخطأ في التهم وحسده ، فإن استطراد الحكم المطعون فيه إلى القول بأسهام المجنى عليه في الخطأ بغير أن يكشف عن نوع الخطأ ومداه ، يكون معيباً بالقصور في التسبيب . ومن ناحية أخرى فإن الحكم المطعون فيه إذا استند وقوع الحادث إلى خطأ المتهم والمجنى عليه معاً ثم ألزم المتهم والطاعنة متضامنين بكامل التعويض المقضي به ابتدائياً على الرغم من أن الحكم الأخير قد حصر الخطأ في جانب المتهم وحده يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المادة ١٦٣ من القانون المدني وإن نصت على أن

الحكمة :

وحيث أن الدعوى الجنائية رفعت على المتهم . . (أولاً) تسبب خطأ في قتل عبد الحفيظ أبو زيد مرزوق (ثانياً) تسبب خطأ في إصابة محمود عطية ومحمود أحمد على وكان ذلك ناشئاً عن إهماله ورعوثته وعدم اتباعه القوانين والقرارات بأن قادسيارة بسرعة بنجم عنها الخطر في طريق أهل بالمارة فصدم المجنى عليهم وأحدث بهم الإصابات الميئسة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياة الأول (ثالثاً) قادسيارة بسرعة بنجم عنها الخطر على حياة الجمهور - وطلبت النيابة العامة عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات وأحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . وقد ادعت فاطمة عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها قصر المرحوم . . مدنياً قبل التهم وطلبت القضاء بالزامه وهيئة النقل العام لمدينة القاهرة بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية بأن يدفعاً لها متضامنين مبلغ عشرة آلاف من الجنيهاً على سبيل التعويض ، وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٩ قضت محكمة مصر القديمة الجزئية حضورياً (أولاً) في الدعوى الجنائية بجسس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ١٠ ج لوقف التنفيذ عن التهم الثلاث (ثانياً) وفي الدعوى المدنية بالزام المتهم والمسؤول عن الحقوق المدنية بصفته بأن يؤدي للمدعية بالحق المدني عن نفسها وبصفتها مبلغ ثلاثة آلاف جنيه لها منه خمسمائة جنيه ولأولادها مبلغ ٢٥٠٠ ج للذكر ضعف حظ الأنثى والمصاريف المدنية المناسبة لمبلغ التعويض المحكوم به ومبلغ خمسة جنيهات أتعاباً للمحاماة ، فاستأنف كل من المتهم والمسؤول عن الحقوق المدنية هذا الحكم وبتاريخ ١٩٦٧/١١/٨ قضت محكمة القاهرة الابتدائية حضورياً بقبول الاستئنافين شكلاً وفي

قوات الميعاد المحدد بالقانون يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين رفض الطعن موضوعاً .

طعن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٢٨ ق
في ١٠/٢/١٩٦٦ بالهيئة السابقة

- ٤٣٣ -

المبادئ القانونية :

(١) قتل خطأ : إصابة خطأ . حكم ، تسبب ، عيب ، خطأ ، كشف الحكم عن حقيقته ومداه عقوبات م م ٢٣٨ و ٢٤٤ ق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

١ - إذا كان الحكم الابتدائي - الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه - قد حصر الخطأ في التهم وحده ، فإن استطراد الحكم المطعون فيه إلى القول بأسهام المجنى عليه في الخطأ بغير أن يكشف عن نوع هذا الخطأ ومداه يكون معيباً بالقصور في التسبيب .

(ب) مسئولية : دعوى مدنية ، خطأ ، ضرر ، رابطة سببية . تعويض . نقض ، طعن ، مخالفة قانون . مدني م ١٦٣ .

٢ - أن الحكم المطعون فيه إذا استند وقوع الحادث إلى خطأ المتهم والمجنى عليه معاً ثم ألزم المتهم والمسؤول المدني عنه بكامل التعويض المقضي به ابتدائياً على الرغم من أن الحكم الأخير قد حصر الخطأ في جانب المتهم وحده يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون .

(ج) حكم : نقضه بالنسبة إلى مسؤول عن حق مدني ، اثره . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٤٢ .

٣ - أن نقض الحكم بالنسبة إلى المسؤول عن الحقوق المدنية يقتضي نقضه بالنسبة إلى المتهم - وإن لم يقرر بالطعن إذا ما اتصل وجه الطعن به .

— ٤٣٤ —

المبدأن القانونيان :

(١) حكم : حضوري اعتباري معارضة ، قبولها ، ميعادها .
اجراءات م م ٢٣٧ / ١ و ٣٢٩ و ٢٤١ .

١ - على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه ولو كان الحبس جوازيا لا وجوبيا .
ولما كان الطاعن لم يحضر بالجلسة الأخيرة التي حُجرت فيها القضية للحكم مع سبق حضوره بشخصه في جلسات سابقة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر حضوريا اعتباريا وان وصفته المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع ، وهو بهذه المثابة يكون قابلا للمعارضة اذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفقا للمادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية ولا يبدأ ميعاد المعارضة فيه الا من تاريخ اعلان المتهم به .

(ب) حكم : قابليته للطعن . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م م ٣٠ و ٣٢ .
٢ - لما كان القانون يقضى بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن في الحكم بالمعارضة جائزا ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه لم يعلن بعد للطاعن ، وكان الاعلان هو الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها في القانون ، فإن باب المعارضة في هذا الحكم لما يزل مفتوحا ، ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز .

الحكمة :

من حيث انه يبين من الأوراق أن النيابة العامة استأنفت الحكم الصادر من محكمة أول درجة ببراءة المتهم - الطاعن - من تهمة القتل الخطأ كما استأنفت المدعية بالحقوق المدنية قضاء هذا الحكم برفض دعواها المدنية ويبين من

كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض « الا أنه اذا كان المضرور قد أخطأ أيضا وساهم هو الآخر بخطئه في الضرر الذي أصابه فإن ذلك يجب أن يراعى في تقدير مبلغ التعويض المستحق له فلا يحكم له على الغير الا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير . لأن كون الضرر الذي لحق المضرور ناشئا عن خطئين : خطؤه هو وخطأ غيره ، يقتضي توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما . وبناء على عملية تشبه المقاصة لا يكون الغير ملزما الا بمقدار التعويض المستحق عن كل الضرر تنقوصا منه ما يجب ان يتحملة المضرور بسبب الخطأ الذي وقع منه . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر والتفت عن استظهار ما قرره في اسبابه من خطأ المجنى عليه وبيان اثره في مقدار التعويض وقضى بالزام الطاعنة به كاملا دون أن ينقص منه ما يوازى نصيب المجنى عليه في هذا الخطأ ، فإنه يكون فضلا عن قصوره قد خالف القانون بما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والأحالة مع الزام المطعون ضدها المصروفات المدنية . لما كان ذلك ، وكان نقض الحكم بالنسبة الى المسئولة عن الحقوق المدنية يقتضى نقضه بالنسبة الى المتهم - وان لم يقرر بالطعن - لاتصال وجه الطعن به أعمالا للمادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .»

طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٨ ق في ١٩٦٩/٢/١١ رئاسة وعضوية السادة محمد صبرى ومحمد عبد النعم حمزاوى ونور الدين موسى ونصر الدين مزام ومحمد ابو الفضل حفتى المستشارون .

مراجعة محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يتخلف عن الحضور بشخصه في جلسة ٨ من أكتوبر ١٩٦٧ التي قررت فيها المحكمة حجز القضية للحكم لجلسة ٢٩ من أكتوبر ١٩٦٧ وفي هذه الجلسة قررت المحكمة إعادة القضية للمرافعة لجلسة ١٩ نوفمبر ١٩٦٧ وكلفت النيابة العامة باعلان الطاعن وباقي الخصوم في الدعوى وفي هذه الجلسة الأخيرة لم يحضر الطاعن بشخصه وحضر وكيل عنه وانسحب وقررت المحكمة حجز القضية للحكم فيها لجلسة ١٠ من ديسمبر ١٩٦٧ ثم قررت مد أجل النطق بالحكم لجلسة ٢٤ من ديسمبر ١٩٦٧ حيث أصدرت حكما المطعون فيه موصوفا بأنه حضوري بقبول استئناف كل من النيابة العامة والمدعية بالحقوق المدنية شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم - الطاعن - خمسين جنيها مما أسند اليه والزمه والمسئول عن الحقوق المدنية بصفته متضامنين بمبلغ ألفي جنية والمصروفات المدنية المناسبة عن الدرجتين ومبلغ خمسة جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه ولو كان الحبس جوازيا لا وجوبيا - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ولما كان الطاعن لم يحضر بالجلسة الأخيرة التي حُجرت فيها القضية للحكم مع سبق حضوره بشخصه في جلسات سابقة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر حضوريا اعتباريا طبقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية وان وصفته المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع إذ

في واقعة الدعوى دفاعا جوهريا -
بما يحمل اطراحه له ، اما وهو لم
يفعل فقد تعيب بالقصور الذي
يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة
الى بحث الوجه الاخر من وجهي
الطعن .

طعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٩/٢/١٧ برئاسة ومضوية
السادة محمد عبد المنعم حمزاوي
ومحمد نور الدين عويس ونمر
الدين عزام ومحمد ابو الفضل
حفي ، وانور احمد خلف
المستشارين .

— ٤٣٦ —

المبادئ القانونية :

(١) - هيئة عامة - اصلاح
زراعي . موظف عام . شخص
اعتباري . مرفق عام ق ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ ق ٨٢ لسنة ١٩٦٣
قرار رئيس جمهورية ١٥٨٧
لسنة ١٩٦٣ م ١٤ .

١ - هيئة اصلاح الزراعي
هيئة عامة من اشخاص القانون
العام تقوم على مرفق من مرافق
الدولة ، وتتمتع بقسط من
اختصاصات السلطة العامة ، ولها
الاشراف على الجمعيات التعاونية
للاصلاح الزراعي الخاضعة لها
وتوجيهها في حدود القانون ، كما
ان مالها مال عام ، ولها ميزانية
تلتحق بالميزانية العامة للدولة ،
والعاملون فيها من الموظفين
العموميين لان العلاقة التي تربطهم
بالدولة علاقة تنظيمية لا تحية اذ
تسرى عليهم القوانين واللوائح
المنظمة للوظائف العامة .

(ب) : مال عام - اختلاس .
مال خاص ، جمعية تعاونية .

٢ - متى كان البين من مبنونات
الحكم ان المواد المختلصة مال عام
مملوك للهيئة العامة للاصلاح
الزراعي ، اما دور الجمعيات

لا يستأثر باستعماله وانما
يشاركه فيه آخرون . ولما كان
ما أورده الحكم المطعون فيه
لا يفي بذاته لنقض دفاع الطاعن
القائم على شيوع التهمة بينه وبين
اولاده وزوجه التي اثار المدافع
عنه سبق اتهامها باحراز مخدرات
الامر الذي كان يتعين معه في الحكم
ان يواجه دفاع الطاعن - الذي
يعتمد في واقعة الدعوى دفاعا
جوهريا - بما يحمل اطراحه له ،
اما وهو لم يفعل فقد تعيب
بالقصور الذي يوجب نقضه
والاحالة .

المحكمة :

وحيث ان المدافع عن الطاعن
دفع التهمة بما اثاره في وجه طعنه
من شيوع المخدر بين الطاعن
وزوجه واولاده لضبطه بصندوق
يستعملونه جميعا في حفظ
ملابسهم وخاصة ان الزوجة سبق
ضبطها محررة لمخدرات ، وقد
عرض الحكم لهذا الدفاع واطرحه
بقوله : « ويلاحظ بالنسبة لحالة
الشيوع المدعى به ان التحريات
والمراقبة قد انصبت على المتهم
وحده دون الزوجة او الولد وعلى
هذا الاساس يكون المخدر
المضبوط منسوباً له دون غيره »
لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم
فيما تقدم لا يفي بذاته لدحض
دفاع الطاعن القائم على شيوع
التهمة بينه وبين اولاده وزوجه
التي اثار المدافع عنه سبق اتهامها
باحراز مخدرات فغدت بذلك غير
بعيدة عن مواطن الشبهات بالنسبة
لهذا النوع من الاتهام ، ذلك بانه
ليس لازم افراد الطاعن بالتحريات
والمراقبة ان يكون هو - دون
سواه - صاحب المخدر الذي
ضبط في صندوق لا يستأثر
باستعماله وانما يشاركه فيه
آخرون على ما يستفاد ضمنا من
رد الحكم المطعون فيه ، الامر الذي
كان يتعين معه على الحكم ان
يواجه دفاع الطاعن - الذي يعد

العبرة في وصف الحكم بانه
حضورى او حضورى اعتبارى
او غيابى هي بحقيقة الواقع في
الدعوى لا بما يرد في المنطوق ،
وهو بهذه المثابة يكون قابلا
للمعاوضة اذا ما اثبت المحكوم
عليه قيام عذر منعه من الحضور
ولم يستطع تقديمه قبل الحكم
وفقا للمادة ٢٤١ من قانون
الاجراءات الجنائية ولا يبدأ ميعاد
المعارضة الا من تاريخ اعلان المتهم
به . لما كان ذلك ، وكانت المادة
٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
في شأن حالات واجراءات الطعن
امام محكمة النقض لا تجيز الطعن
الا في الاحكام النهائية ، وكانت
المادة ٣٢ منه تقضى بعدم قبول
الطعن بالنقض ما دام الطعن فيه
بالمعارضة جائزا . ولما كان الثابت
من المفردات - التي امرت المحكمة
بضمها - ان هذا الحكم لم يعلن
بعد للطاعن ، وكان الاعلان هو
الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ
به سريان الميعاد المحدد لها في
القانون ، فان باب المعارضة في
هذا الحكم لمسا يزل مفتوحا ،
ويكون الطعن فيه بالنقض غير
جائز ويتعين لذلك القضاء بعدم
جواز الطعن ومصادرة الكفالة .

طعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٩/٢/١٧ برئاسة ومضوية
السادة محمد صبرى ومحمد محمد
محمود ومحمد عبد الوهاب خليل
وحسين سامح ومحمود مطينة
المستشارين .

— ٤٣٥ —

المبادئ القانونية :

مخدر : حكم ، تسييب ، عيب .
اثبات تهمة ، شيوعها . دفاع
جوهري ، تجاهله .
انه ليس لازم افراد الطاعن
بالتحريات والمراقبة ان يكون
هو - دون سواه - صاحب
المخدر الذي ضبط في صندوق

التعاونية فمقصود على الاشراف على توزيعها ، فانه لا وجه لما زعمه الطاعن من أنها مال خاص للجمعيات التعاونية .

(ج) : اختلاس - موظف عمومي ، او من في حكمه . مال مسلم له بسبب وظيفته . عقوبات ١١١ ، ١١٢ ، ١١٩ .

٣ - من المقرر أن جنسية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات تتحقق متى كان الشيء المختلس مسلما الى الموظف العمومي او من في حكمه طبقا للمادتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون مالا عاما مملوكا للدولة او مالا خاصا مملوكا للأفراد ، لان العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته .

(د) مال مختلس : تجديد مقداره . حكم ، تسبب ، عيب

٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن بادلة منتجة أنه اختلس مادتى الدبتركس والسيفين من عبواتها التي كان يضع فيها مكان ما يختلسه منها أحجارا وترابا ، وعين مبلغ ما اختلسه ، وحدد قيمته ردا الى شهادة الخبراء مما له أصله الثابت في التحقيق الذي أجرته المحكمة في الجلسة ، ولا ينازع الطاعن في شيء منه ، فلا يجدي به المجادلة في تعيين مقدار ما داخله الفس وما لم يدخله ، ما دام هو مسلم في طعنه بما أثبتته الحكم تعيينا لمقدار ما اختلس ، اذ أن الحكم اتخذ من ضبطه يقوم بالفس في مادتى الدبتركس والسيفين موضوع العجز دليلا على اختلاسه للقدر الناقص في عهده أيا كان .

المحكمة :

وحيث أن المادة ١٢ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي المعدلة بالقانون ٨٢ لسنة

١٩٦٢ قد نصت على أنه : « تسمى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزارة الاصلاح الزراعي واصلاح الاراضي ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية ، وتكون لها ميزانية خاصة تلحق بالميزانية العامة للدولة . . ويكون للهيئة الاشراف على الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعي وتوجيهها في حدود القانون) ونصت المادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الهيئة العامة للاصلاح الزراعي على أن : (تسرى على العاملين بالهيئة العامة للاصلاح الزراعي احكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة فيما لا يرد في شأنه نص خاص في اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة) . . ويبين من هذه النصوص في صريح عبارتها وواضح دلالتها أن هيئة الاصلاح الزراعي هيئة عامة من اشخاص القانون العام تقوم على مرفق من مرافق الدولة ، وتتمتع بقطر من اختصاصات السلطة العامة ، ولها الاشراف على الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعي الخاضعة لها وتوجيهها في حدود القانون ، كما أن مالها مال عام ، ولها ميزانية تلحق بالميزانية العامة للدولة ، والعاملون فيها من الموظفين العموميين لأن العلاقة التي تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية لائحية اذ تسرى عليهم القوانين واللوائح المنظمة للوظائف العامة . . والبين من مدونات الحكم أن المواد المختلسة مال عام مملوك للهيئة العامة للاصلاح الزراعي أما دور الجمعيات التعاونية فقاصر على الاشراف على توزيعها ، فلا وجه لما زعمه الطاعن من أنها مال خاص للجمعيات لتعاونية المذكورة .

وفضلا عن ذلك ، فانه من المقرر أن جنسية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات تتحقق متى كان

الشيء المختلس مسلما الى الموظف العمومي او من حكمه طبقا للمادتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون مالا عاما مملوكا للدولة او مالا خاصا مملوكا للأفراد ، لان العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته ، فلا مصلحة لما أثاره الطاعن في هذا الصدد ولا وجه لما نعاذ .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن بادلة منتجة أنه اختلس مادتى الدبتركس والسيفين من عبواتها التي كان يضع فيها مكان ما يختلسه منها أحجارا وترابا ، وعين مبلغ ما اختلسه ، وحدد قيمته ردا الى شهادة الخبراء مما له أصله الثابت في التحقيق الذي أجرته المحكمة في الجلسة ، ولا ينازع الطاعن في شيء منه ، فلا يجدي به المجادلة في تعيين مقدار ما داخله الفس وما لم يدخله ، ما دام هو مسلم في طعنه بما أثبتته الحكم تعيينا لمقدار ما اختلس بأنه ٣٥٥ كيلو جراما من مادة الدبتركس ثمنها ٣٤٧ ج و ٩٠٠ م اذ أن الحكم اتخذ من ضبطه يقوم بالفس في مادتى الدبتركس والسيفين موضوع العجز دليلا على اختلاسه للقدر الناقص في عهده أيا كان . ولما كان الحكم رد على دفاعه من أنه تسلم عهده بحالتها من الفس ، بادلة ساقفة ، وكان لم يتخذ من ابداء الطاعن استعدادا لرد ما اختلس دليلا على اختلاسه ، بل ساقه مساق الواقع في بيانه ، وكان سسائر الطعن جدلا موضوعيا صرفا لا يثار لدى محكمة النقض ، فانه يكون على غير أساس متعين الرفض .

طعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٨ ق في ١٩٦٩/٢/١٧ بالهيئة السابقة

— ٤٣٧ —

المبادئ القانونية :

(١) شهود : وزن أقوالهم .

١ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع .

(ب) : دفاع - رد المحكمة على أقواله

٢ - متى أخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أخرجت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(ج) : إصابة - اتخاذها دون غيرها أساسا للحكم بالإدانة .

٣ - الأصل أنه متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم أحداثها وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها واطمأننت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها ، فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يفتن اليها .

(د) : دفاع شرعي - دفع

موضوعي

٤ - الأصل أن الدفاع الشرعي من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها .

المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة أحداث عاهة مستديمة التي دان الطامن

بها ، وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وشهود الواقعة ومن التقارير الطبية وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أخرجت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإن ما يشير الطامن في شأن تخاذل أقوال المجنى عليه وتناقضها ، لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى وفي سلطتها في وزن عناصرها واستنباط معتقدها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد انتهى نقلا عن التقرير الطبي الشرعي إلى أن جريمة العاهة التي أسندتها للطامن ترجع إلى أحداثها بالمجنى عليه إصابة يمين فروة الرأس من آلة حادة ثقيلة كسبجة ولم يسند إليه أحداثها الإصابات الرضية التي أظهرها التقرير الطبي بالحاجب الأيسر والكتف والظهر والتي لم يكن لها دخل في أحداث العاهة ولم ترفع الدعوى الجنائية بشأنها ، فإن ما يشير الطامن بشأن تعدد إصابات المجنى عليه وتعدد الضارين له والنفات الحكم من هذا الأمر يكون غير سديد . ذلك بأن الأصل أنه متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم أحداثها وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها واطمأننت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها ، فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يفتن اليها ، لما كان ذلك ،

وكان ما يتعاه الطامن على الحكم من عدم تعرضه لقيام حالة الدفاع الشرعي مردود بأن الأصل في الدفاع الشرعي أنه من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها .

ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطامن لم يتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعي وما ورد على لسان الدفاع عنه من أن الطامن « مصاب ومضروب ويتعين علينا معرفة ما إذا كان ضرب هو الأول أم انضرب » لا يفيد التمسك بقيام تلك الحالة ولا يعد دفعا جديا يلزم المحكمة أن تعرض له بالرد ، فإنه لا يقبل من الطامن إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطامن يكون على غير أساس متعين رفضه موضوعا .

طعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٩/٢/١٧ رياسة ومضوية
السادة محمد مبري ومحمد
محمد محفوظ وحسين سامح
ومحمود العمراوى ومحمود عطيفة
المستشارين .

— ٤٣٨ —

المبادئ القانونية :

(١) قانون : سريانه من حيث

الزمان . تقض ، طعن ، الخطأ في

تطبيق قانون . دستور . اثر

رجعى . قرار وزير تموين ١٥٢

لسنة ١٩٦٦ .

١ - لا عقاب الا على الأفعال اللاحقة لتنفيذ القانون الذي ينص عليها والذي لا ينفذ بنص الدستور قبل نشره في الجريدة الرسمية حتى يتحقق علم الكافة بخطابه ، وليس للقانون الجنائي اثر رجعي ينسحب على الوقائع السابقة على نفاذه . وهي قاعدة اساسية اقتضتها شرعية الجريمة والعقاب .

(ب) مصلحة : انتفاؤها ، ظعن ، قبوله . مرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ق ٢٨ لسنة ١٩٥٧ .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتفريم الطاعن مائة جنيه عن التهمتين الأولى والثانية معا ، وهذه العقوبة هي العقوبة المقررة للتهمة الثانية ، فانه لا مصلحة للطاعن في التشكي من ادانته في التهمة الأولى قبل نفاذ القانون الذي يعاقب عليها .

٣ - ان انطباق نص المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات على الواقعة كما اثبتتها الحكم والقول بوحدة الجريمة او بتعددتها هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض ، ومن ثم فان عدم تطبيق تلك المادة يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجه الصحيح .

(د) بيع : امتناع عن بيع سلعتين ، ارتباط ، عقوبات م ١/٣٥ .

٤ - متى كان الطاعن قد نسب اليه في التهمتين الثانية والثالثة امتناعه جملة عن بيع سلعتين احدهما مسعرة والاخرى غير مسعرة في ذات ظروف الزمان والمكان بالنسبة الى مشتر واحد طلب الصنفين معا ، فان ما وقع منه على هذه الصورة فعل واحد هو الامتناع عن البيع ، ومن ثم

فان المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات هي التي تحكمه ، مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بحذف العقوبة التي اوقعها بالنسبة الى التهمة الثالثة اكتفاء بالعقوبة التي قضى بها من أجل جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة موضوع التهمة الثانية باعتبارها الجريمة الأشد .

(هـ) نص قانوني : تخصيصه بغير تخصص . قصد جنائي ، امتناع عن بيع سلعة مسعرة او محددة السعر .

٥ - النص على عقاب من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة او محددة الربح ، قد فرض بذلك على التجار بيع تلك السلعة متى توافرت لهم حيازتها في محالهم او مخازنهم والا اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا دون ان يقبل منهم التعلل بآفة علة ، وهذا الامتناع معاقب عليه سواء كان مقصودا به طلب سعر يزيد على السعر المحدد او لم يكن .

(و) دفع موضوعي : تليفق تهمة . رد عليه .

٦ - من المقرر ان الدفع بتليفق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي بحسب الحكم ردا عليها ، اخذه بأدلة الثبوت في الدعوى .

الحكمة :

وحيث ان قرار وزير التموين والتجارة الداخلية ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن الزام التجار بعرض السلع المخزونة لديهم او لدى آخرين - الذي دين الطاعن بمقتضاه عن التهمة الأولى - وان صدر في ٣١ من افسطس ١٩٦٦ الا انه لم ينشر في الوقائع المصرية الا في ١٧ من اكتوبر ١٩٦٦ ، على ان يعمل به بمقتضى المادة الثالثة

منه من تاريخ نشره اي بعد الوانعة المنسوبة الى الطاعن في ٩ من اكتوبر ١٩٦٦ ولما كان من المقرر بنص الدستور والمادة الخامسة من قانون العقوبات انه لا عقاب الا على الأفعال اللاحقة لتنفيذ القانون الذي ينص عليها والذي لا ينفذ بنص الدستور قبل نشره في الجريدة الرسمية حتى يتحقق علم الكافة بخطابه ، وليس للقانون الجنائي اثر رجعي ينسحب على الوقائع السابقة على نفاذه ، وهي قاعدة اساسية اقتضتها شرعية الجريمة والعقاب . وكانت التهمة الأولى الخاصة بعدم عرض كمية مناسبة من السلعة التموينية الموجودة بمخزن الجمعية الاستهلاكية قد وقعت قبل التاريخ المحدد لتنفيذ القرار الذي يؤتمرها ، فان الحكم المطعون فيه اذ دانه عن هذه التهمة يكون قد اخطأ ، الا ان خطأ هذا لا يؤدي الى نقضه ، لانه قضى بتفريم الطاعن مائة جنيه عن التهمتين الأولى والثانية معا ، وهذه العقوبة هي العقوبة المقررة للتهمة الثانية في المادة التاسعة من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٥٧ . ومن ثم فلا مصلحة له في التشكي من ادانته في التهمة الأولى قبل نفاذ القانون الذي يعاقب عليها ، كما لا مصلحة له من النعي على الحكم انه اوقع عليه أدنى العقوبة عن التهمة الثانية ، لان المصلحة مناط الطعن فحيث تنفى لا يكون الطعن مقبولا .

ولما كان الطاعن قد نسب اليه في التهمتين الثانية والثالثة امتناعه جملة عن بيع سلعتين احدهما مسعرة والاخرى غير مسعرة في ذات ظروف الزمان والمكان بالنسبة الى مشتر واحد طلب الصنفين معا ، فان ما وقع منه على هذه الصورة فعل واحد هو الامتناع عن البيع ، ومن ثم فان المادة ١/٣٢ من قانون

اختلاس الاطنان الثلاثة الى جانب الاطنان الخمسة ، بدليل أن المدعى من الطاعن قد عرض في مرافقته للاطنان الثلاثة واعتبرها « كنيسة » لا يجرى عليها علمه بأنها مسروقة ثم راح يناقش في طعنه انحصار ركن العلم عن الجريمة بشأن هذه الكمية ، على أنه لا جدوى من هذا النهي مادامت واقعة الخمسة اطنان كافية وحدها لتبرير العقوبة المحكوم بها .

(د) مأمور ضبط قضائي : اختصاص ، استجواب ، رقابة ادارية ، رجالها ، اختصاص .

٤ - الاستجواب المحظور على مأموري الضبط القضائي - رجال الرقابة الادارية منهم - هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة ومناقشتها مناقشة تفصيلية ، كما يفندوها ان كان منكرا لها او يعترف بها اذا شاء الاعتراف .

(هـ) نيابة عامة : تحقيق ، رقابة ادارية .

٥ - قيام النيابة العامة باجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود مأموري الضبط عن القيام بواجبهم ومتابعته ، ومن ثم فإن دعوى الطاعن بعدم مشروعية اجراءات الرقابة الادارية لا يكون له محل ، ولا يغير من ذلك حجز المتهمين في مبنى الرقابة بعد صدور امر النيابة العامة بحبسهم ذلك بأنه - على فرض سلامة هذه الواقعة - لا يترتب عليها غير مؤاخذة ادارية ممن صدرت عنه .

(و) تحقيق : دفع بطلانه .

نقض ، طعن ، دفع موضوعي .

٦ - اذا كان الطاعن لم يشر لدى محكمته الموضوع شيئا عن بطلان تحقیقات النيابة العامة بما في ذلك ما ينهه عليها بطعنه من اجرائها التحقيق بمبنى الرقابة الادارية - وهو امر متروك لتقدير النيابة العامة

ما وجب نقضه وتصحيحه في خصوص التهمة الثالثة حسبما تقدم .

طعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٨ ق في ١٧/٢/١٩٦٦ رئاسة وعضوية السادة محمد عبد النعم حمزاوي ومحمد نور الدين عويس ونصر الدين عزام ومحمد أبو الفضل حقني وأبور خلف المستشارين .

- ٤٣٩ -

المبادئ القانونية :

(أ) اخفاء أشياء مسروقة : السروق ، قدره .

١ - يكفي لتوافر الركن المادي في جريمة اخفاء الاشياء المسروقة اخفاء شيء مسروق ايا ما كان قدره .

(ب) اعتراف : انتزاعه بالاكراه . محكمة تقض ، رقابة .

٢ - ان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحته وقيمه في الاثبات ، فللقاضي الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف المعزى اليه قد انتزع بطريق الاكراه ، ومتى تحقق ان الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنات اليه نفسه ، كان له ان ياخذ به وهو في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض .

(ج) تهمة : وصفها ، امر احالة . حكم تسبيب ، عيب . عقوبة مبررة .

٣ - متى كان ما ينهه الطاعن من ان الحكم دانه عن واقعه لم ترد بأمر الاحالة - وهي اخفاء الثلاثة اطنان - مردودا بأن النيابة العامة حين اشارت في وصفها للتهمة الى ان الاختلاس وقع على كمية الشمع المينة بالمحضر ، قد اقامت الدعوى عن

العقوبات هي التي تحكمه اذ تقضي بأنه اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة ، وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها ، ولما كان انطباق النص على الواقعة كما اثبتتها الحكم والقول بوحدة الجريمة او بتعددتها هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة

النقض ، فان عدم تطبيق تلك المادة يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل هذه المحكمة لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح ، مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه

بحذف العقوبة التي اوقعها بالنسبة الى التهمة الثالثة اكتفاء بالعقوبة التي قضى بها من اجل جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسخرة لموضوع التهمة الثانية باعتبارها الجريمة الأشد عملا بالفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما كان الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ اذ نص بصفة عامة في المادة التاسعة منه على عقاب من يمتنع عن بيع سلعة مسخرة او محددة الربح قد فرض بذلك على التجار بيع تلك السلعة متى توافرت لهم حيازتها في محالهم أو مخازنهم ،

والا اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا دون ان يقبل منهم التعلل بأية علة ، وهذا الامتناع معاقب عليه سواء كان مقصودا به طلب سعر يزيد على السعر المحدد أو لم يكن ، ولا يصح تخصيص عموم النص بغير مخصص ، ولا صرفه عما يحقق

الغاية التي تفيهاها المشرع من تقريره . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتفليق التهمة هو من اوجه الدفاع الموضوعية التي بحسب الحكم ردا عليها اخذه بأدلة الثبوت في الدعوى ، وكان سائر الطعن جدلا موضوعيا صرفا لا يثار لدى محكمة النقض ، فانه يكون على غير أساس متعين الرفض عدا

وحسن اختيارها حرصا على مصلحة التحقيق وسرعة اجرائه - فانه لا يصح اتارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ز) حكم : بسبب - عيب .

٧ - متى كان ما أثبتته الحكم عن اقوال الطاعن واقوال المتهمين المعترفين له أصلا ثابت في تحقیقات النيابة ، فان دعوى الخطأ في الاسناد لا تكون مقبولة .

(ح) واقعة مطروحة : حكم تحدثه عن واقعة سابقة أو لاحقة .

٨ - لا على محكمة الموضوع ان تتحدث في حكمها بالادانة عن اى واقعة سابقة على الواقعة موضوع المحاكمة أو لاحقة لها ، ما دام ان الظاهر من الحكم انه لم يتحدث عن الواقعة السابقة الا ليستدل بها على ثبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

المحكمة :

وحيث انه يبين من مراجعة الحكم الطعون فيه انه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بارتكابها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها ان تؤدى الى ما رتب عليه . لما كان ذلك ، وكان من بين ما أثبتته الحكم من وقائع الاختلاس التى دان باقى المتهمين بارتكابها انه أورد مجريات الامور فى رسائل ثلاث من شمع البرافين وردت للشركة المجنى عليها ، وان هؤلاء المتهمين دأبوا على مقارفة فعلتهم لدى ورود كل من هذه الرسائل ، فقد افصح الحكم عما جرى فى شأن رسالة وردت لحساب الشركة فى شهر سبتمبر ١٩٦٦ وما كان من نقل المتهمين لعشرة اطنان منها الى مخزن الطاعن ثم استرجاع المتهم الاول لها وردها للشركة المجنى عليها بعد ان انهى الى الطاعن انها مسروقة ، ثم اشار الحكم الى رسالتين أخريين وردتا فى شهر نوفمبر ١٩٦٦ -

وعما موضوع المحاكمة - وابنت ما جرى فى شأنها من تمزيق بعض اجولة اولها البالغة ١٦٥ طناوبيع حوالى ثلاثة اطنان منها الى الطاعن تم باعوه خمسة اطنان من الرسالة الثانية البالغة ٥٩ طنا . وادعوى الحكم لادلة الثبوت ، فقد حصل اموال محاسب الشركة ومدير حساباتها عما تكشف لهما عند مراجعة اذونات الاضافة الواردة للشركة من ان ما ورد لهما هو ٥٤ طنا من الرسالة الاخيرة وانه ورد للشركة من اذارتها التجارية ما يفيد ان العجز بأولى رسالتى نوفمبر ١٩٦٦ نشأ عن تمزيق الاجولة وان شركة التأمين تحملت هذا العجز البالغ حوالى ثلاثة اطنان .

ثم تناول الحكم بعد ذلك - اعترافات المتهمين المساهمين فى الاختلاس فأورد رواية المتهم الاول عن اولى الرسائل واسترداده ما باعه للطاعن منها بعد ان افهمه انه مسروق ثم بيعه له الثلاثة اطنان والخمسة اطنان من الرسالتين الاخريتين ، ثم حصل من اعتراف المتهم الثانى اقوالا تنفق مع اعتراف المتهم الاول وانه قرر بعلم الطاعن بأن الاطنان الخمسة مسروقة وابنت اعتراف المتهم الثالث بنقل ما اختلسوه من الرسالين الاخريتين الى الطاعن كما نقل الحكم من اقوال المتهم الرابع ما يطابق اقوال المتهم الاول بشأن ما جرى فى الرسائل جميعا .

واذ تناهى الحكم الى اعتراف الطاعن فقد حصله بما مؤداه انه اعترف بما جرى بصدد اولى الرسائل واسترداد المتهم الاول لما باعه له منها لانه مسروق . ثم ما كان من احضار المتهمين له الكمييتين موضوع المحاكمة وادعى انه لا يعلم بسرقتها . لما كان ذلك . وكان الحكم بعد ان اثبت ما تقدم وعرض لدفاع المتهم الثانى من ان اعترافه كان وليد اكراه ، تناول دفاع الطاعن فأورد ما قاله من

ان الشركة لم تكشف الا اختلاس الخمسة اطنان وانها لم تذكر شيئا عن الاطنان الثلاثة وما نعاها على اجراءات الرقابة الادارية من عدم الشروعية وانكار علمه بسرقة ما وصل الى محله من اول رسالة وقوله ان الثلاثة اطنان كانت « كنسة » وانه فى الجملة لا يقوم فى الدعوى دليل على علمه بالسرقه فأطرحه - اطمئنانا منه الى اعترافات الطاعن - وباقى المتهمين - مقرر انهما صدرت عنهم فى التحقيقات ، واكدوا سلامتها بعبارات واضحة واستخلص فى تدليل سائغ ان المتهمين الاربعة - المقدمين بجريمة الاختلاس - عملوا على تمزيق الاجولة فى الرسالة التى تحوى ١٦٥ طنا واخلسوا منها الثلاثة اطنان ، وانه لا يغير من ذلك ان تكون شركة التأمين قد تحملت ثمن العجز فى تلك الرسالة .

لما كان ذلك ، وكان ما يتعاه الطاعن من ان الحكم دانه عن واقعة لم ترد بأمر الاحالة - وهى اخفاء الثلاثة اطنان - مردودا بأنه فضلا عن ان الثابت من مراجعة المفردات ان تلك الكمية من الشمع كانت محلا للتحقيق فى الدعوى بما دل عليه تناول الطاعن والمتهمين الآخرين لها فى اعترافاتهم ، وتناول النيابة العامة لها لدى سؤالها مدير حسابات الشركة الذى قرر فى شأنها بأن اجولة الرسالة كانت ممزقة وجرى عليها الاختلاس ، ومفاد ذلك - فى غير لبس - ان النيابة العامة - حين اشارت فى وصفها للثمة الى ان الاختلاس وقع على كمية التسمع المبينة بالحضر - قد اقامت الدعوى عن اختلاس الاطنان الثلاثة الى جانب الاطنان الخمسة ، ومما يؤيد هذا النظر ان المدافع عن الطاعن قد عرض فى مرافعته للاطنان الثلاثة واعتبرها « كنسة » لا يجرى عليها علمه بأنها مسروقة ثم راح يناقش فى طعنه انحصار ركن العلم عن

الجريمة بشأن هذه الكمية على انه لا جدوى من هذا النعى ما دامت واقعة الخمسة اطنان كافية وحدها لتبرير العقوبة المحكوم بها عليه .

لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن عن عدم مشروعية اجراءات الرقابة الادارية وبطلان تحقيقات النيابة العامة وقصور الحكم في الرد على الاكراه الذى نال المتهمين ، مردودا بأنه لما كان الاستجواب المحظور على مأمورى الضبط القضائي - ورجال الرقابة الادارية منهم - هو مجابهة المتهم بالادلة المختلفة قبله ومناقشتها مناقشة تفصيلية كما يفند ما ان كان منكرا لها او يعترف بها اذا شاء الاعتراف ولم يدع الطاعن وقوع رجال الرقابة الادارية في هذا المحظور ، وكان قيام النيابة العامة باجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط عن القيام بواجبهم ومتابعته ، ومن ثم فان دعوى الطاعن بعدم مشروعية اجراءات الرقابة الادارية لا يكون لها محل . ولا يغير من ذلك حجب المتهمين في مبنى الرقابة بعد صدور امر النيابة العامة بحبسهم ذلك بأنه على فرض سلامة هذه الواقعة ، فإنه لا يترتب عليها غير مؤاخذة ادارية ممن صدرت عنه .

واذ كان الطاعن على ما يبين من محضر جلسة المحاكمة لم يثر لدى محكمة الموضوع شيئا عن بطلان تحقيقات النيابة العامة بما في ذلك ما ينهه عليها بطعنه من اجرائها التحقيق بمبنى الرقابة - وهو امر متروك لتقدير النيابة العامة وحسن اختيارها حرصا على صالح التحقيق وسرعة اجرائه - فإنه لا يصح اثاره هذا الدفع لأول مرة امام محكمة النقض .

اما فيما يختص بالنعى على الحكم بالقصور في الرد على ما اثاره من بطلان الاعتراف لصدوره وليد اكراه ، فإنه فضلا عن ان المتهمين بما فيهم الطاعن قد ادلو

باعترافاتهم امام النيابة العامة على ما يبين من المفردات - فان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحته وقيمته في الاثبات ، فلقاضى الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف المزعوم اليه قد انتزع بطريق الاكراه ومتى تحقق ان الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت اليه نفسه ، كان له ان يأخذه وهو في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض .

ولما كان الطاعن لا يمارى في صحة ما قام عليه رد الحكم على هذا الدفع ، وكان هذا الرد سائقا فان النعى على الحكم بالقصور يكون غير سديد ، ولا يغير من ذلك قول الطاعن بأن احد المتهمين احيل لدى نظر احدى المعارضات في امر الحبس الى الكشف الطبى وان الحكم سكت عن قول كلمته في هذا الشأن مادام انه لا يبين من مراجعة مخاضر الجلسات ان الطاعن قد اثار هذا الامر في دفاعه لدى محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن من خطأ الحكم في الاسناد ، فيما قام عليه استدلاله على علمه بأن الشمع مسروق من اعتراف نسبه اليه والى بعض المتهمين ، ومن كون الشمع غير متداول في الاسواق مردودا بأنه يبين من الحكم المطعون فيه انه بعد ان فرغ من اثبات مؤدى الاعترافات ، خلص الى ثبوت علم الطاعن بالاختلاس بقوله « وانه عن علم المتهم الخامس - الطاعن - بأن الشمع البرافين المسروق فهو امر قائم الدليل عليه من اقواله انه كان قد اشترى وشريكه اسبيروماركريس من المتهم الاول في اوائل شهر اكتوبر ١٩٦٦ خمسة اطنان من شمع البرافين ثم عاد اليه المتهم الاول في اليوم التالي طالبا

استرداد تلك الكمية لانها مسروقة ولما تيقن المتهم الخامس من شريكه اسبيروماركريس بأنها كذلك اعادها اليه ، وانه عن قول المتهم الخامس بأن البضاعة التي اشترها بعد ذلك كانت « عواريه » فإنه مما يقع بكذبه ان الخمسة اطنان التي اشترها من الرسالة البالغ قدرها ٥٩ طنا في غضون شهر نوفمبر ١٩٦٦ كانت سليمة ولم يطم من الاوراق ما يساند المتهم ودفاعه ، ولعل ما يقطع بعلمه بأنها مسروقة قوله انه ابقاها عنده بضعة ايام دون تصرف فيها يترقب عودة المتهم الاول لاستلامها ثانية ، فضلا عن ان البضاعة المختلصة غير متداولة في السوق » ولما كان ما اثبتته الحكم فيما تقدم نقلا عن اقوال الطاعن واقوال المتهمين المعترفين له اصل ثابت في تحقيقات النيابة على ما اتضح من مراجعة المفردات التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن ، فان دعوى الخطأ في الاسناد لا تكون مقبولة ولا يقدر في ذلك ما دلت عليه المفردات من خطأ الحكم فيما قال به من عدم تداول الشمع في الاسواق ، ذاك بأن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن على ما يبين من سياق استدلاله السالف ايراده الا تزيدا - بعد ان استوفى دليل علم الطاعن بأن الشمع مسروق - فقدا بذلك غير ذى اثر على سلامة الحكم .

اما عن دعوى الطاعن بفساد الحكم في الاستدلال على علم الطاعن بالسرقة وما ران عليه من القصور حين عول في ذلك على سبق قبوله للصفقة السابقة على الكميتين موضوع الاتهام ورده لها بعد علمه بأنها مسروقة رغم ان هذه الواقعة خارجة عن نطاق الدعوى ، وحين لم يلتفت الى ما قال به الطاعن من ان تلك الصفقة كانت مما تباعه شركات التأمين ، ولا الى ما اثاره من ان الثلاثة اطنان الاخرى كانت « كنسة »

فانه مردود بأنه فضلا عن ان الطاعن نفسه قد ناقش الصفة الاولى بما اتجه اليه من سلامة مركزه فيها بدعوى انها مما تبعية شركات التأمين ، فانه لا على محكمة الموضوع ان تتحدث في حكمها بالادانة عن اية واقعة سابقة على الواقعة موضوع المحاكمة او لاحقة لها ، متى كان ذلك منها في سبيل ايضاح حقيقة تلك الواقعة ، وما دام الظاهر من الحكم على ما هو حاصل في الدعوى المطروحة - انه لم يتحدث عن الواقعة السابقة الا ليستدل بها على ثبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى واما ما ينهه الطاعن من عدم رد الحكم على ان مسلكه في تلك الصنفية كان بعيدا عن التائيم او سكوت الحكم عن قول كلمته في ان الثلاثة اطلاق كانت « كنيسة » فانه لا يعدو ان يكون مجرد جدل حول حق المحكمة في تقدير ادلة الدعوى وليس ادل على سلامة الحكم مما قال به الطاعن من انه اجتزا في الرد على دفاعه بثبوت سلامة الاطنان الخمسة الباقية ، ذلك بانها مما يكفي بها وحدها ويسوغ قضاء الحكم بادانة الطاعن في جريمة اخفاء الاشياء المسروقة التي يكفي لتوافر ركنها المادي ثبوت اخفاء شيء مسروق ايا ما كان قدره . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

طعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ في ١٩٦٩/٢/٢٤ رئاسة وعضوية السادة محمد صبري ومحمد عبد المنعم حمزاوي ونور الدين مريس ونصر الدين عزام وآتود خلف . المستشارين .

— ٤٤٠ —

المبادئ القانونية :

اصابة خطأ : اركانها . حكم ، تسبیب ، عیب ، نقض ، طعن ، خطأ

في تطبيق قانون . عقوبات م ٣/٢٤٤ .

توجب الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات توقيع عقوبة الحبس دون الغرامة اذا نشأ عن الجريمة اصابة اكثر من ثلاثة اشخاص .

المحكمة :

حيث ان النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه انه اذضى بتفريم المطعون ضده عشرين جنبا في جريمة الاصابة الخطأ التي دبن فيها قد شابه خطأ في الاسناد ادى الى خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه اعلم الفقرة الاولى من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات اعتبارا بأن المصابين في الحادث ثلاثة ، في حين انهم خمسة ، افراد الحكم اثنين منهم هما بوضع مستقل قولا بأنهما لم يذكر انهما اصبا في الحادث ، مع ان ذلك يخالف ما ذكره في المحضرين المؤرخين ١٩٦٦/٩/٤ ، ١٩٦٦/٩/٥ ومن ثم فان العقوبة التي كان يتعين توقيعها هي الحبس دور الغرامة وفقا للفقرة الثالثة من المادة المذكورة مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه اثبت ان المطعون ضده كان يقود سيارة لم تستوف شروط الامن والمتانة وانحرف بها دون تريت في طريق فرعى فأصاب بها عدة اشخاص بين راكب وراجل ، وافرد اثنين من الخمسة المصابين بوضع مستقل ليتأدى من ذلك الى اعتبارهم ثلاثة . ونسب الى الاثنين ما يخالف دلالة اقوالهما في التحقيق من انهما اصيبا مع الآخرين في ذات ظروف الزمان والمكان من ذات السيارة - حسبما يبين من الاطلاع على المفردات التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن - ومن ثم فان الحكم يكون قد شابه خطأ في الاسناد اثر في قضائه ، ذلك بأن الفقرة الثالثة من المادة

٢٤٤ من قانون العقوبات توجب توقيع عقوبة الحبس دون الغرامة اذا نشأ عن الجريمة اصابة اكثر من ثلاثة اشخاص . لما كان ذلك ، وكان خطأ الحكم في الاسناد واعتبار المصابين ثلاثة لا خمسة قد ترتب عليه ايقاع عقوبة الغرامة طبقا للفقرة الاولى من المادة ٢٤٤ المذكورة بدلا من عقوبة الحبس التي كان يتعين القضاء بها ، وكان لا يعرف حاصل ما كان ينتهي اليه في تقدير العقوبة المفترضة في حدود النص المنطبق دون هذا الخطأ ، فانه يكون واجب النقض ويكون متعينا مع النقض الاحالة .

طعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٢٨ في ١٩٦٩/٢/٢٤ رئاسة وعضوية السادة محمد صبري ومحمد حمزاوي ونور الدين مريس ومحمد ابو الفضل وآتود خلف المستشارين .

— ٤٤١ —

المبادئ القانونية :

تهريب : جمرک . تبغ . دخان قانون . ق ٩٦ لسنة ١٩٦٣ م ٢/١٢١ .

١ - المراد بالتهريب الجمركي هو ادخال البضاعة في اقليم الجمهورية او اخراجها منه على خلاف القانون ، وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة ، وينقسم التهريب الجمركي من جهة محله الى نوعين : نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من ادائها ونوع يرد على بعض السلع التي لا يجوز استيرادها او تصديرها ، وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذي يفرضه الشارع في هذا الشأن . وفي كلا النوعين اما ان يتم التهريب فعلا بتمام اخراج السلعة من اقليم الجمهورية او ادخالها فيه ، واما ان يقع حكمها اذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم او التي فرض عليها المنع قد

اجتازت الدائرة الجمركية ولكن صاحب جلبها أو اخراجها افعال نص عليها الشارع اعتباراً بأن من شأن هذه الأفعال المؤتممة ان تجعل ادخال البضائع أو اخراجها قريب الوقوع في الاغلب الاعم من الاحوال فحظرها الشارع ابتداءً واجرى عليها حكم الجريمة التامة ولو لم ينتم للمهرب ما اراد . وقد افترض الشارع وقوع هذه الأفعال - ايا كانت - عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية خدعا للموظفين الذين ناط بهم قانون الجمارك اقتضاء الرسم أو مباشرة المنع .

(ب) تهريب حكوى : بضائع وراء الدائرة الجمركية ، ق ٩٢ لسنة ١٩٦٤ م ٢ اخفاء اشياء متحصلة من جريمة عقوبات م ٤٤ مكرراً .

٢ - ان وقوع افعال التهريب الحكمى ايا كانت فيما وراء الدائرة الجمركية لا يعد في القانون تهريباً ، كما لا تعد حيازة البضاعة - من غير المهرب لها فاعلاً أو شريكاً وراء هذه الدائرة تهريباً الا اذا توافر - فيها يختصر بتهريب التبغ احدى حالات التهريب الحكمى .

(ج) حكم : تسبب عيب . اجراءات م ٣١٠ .

٣ متى كان الحكم المطعون فيه لم يبين ما هي الأفعال التي قارفها الطاعن مما يعد تهريباً بالمعنى المتقدم ، ولم يبين ان كانت تلك الأفعال تندرج تحت حكم المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، فانه يكون معيباً بالقصور في التسبب .

(د) حكم بالادانة .

٤ - يجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً يتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه

استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمه التقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً .

(هـ) دليل : بيانه . احالة الى مذكره لم يورد الحكم مضمونها .

٥ - من المقرر انه لا يكفي عي بيان الدليل احاطه الحكم الى مذكورة المدير العام لشئون الانتاج ما دام هو لم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على تبوت التهمة بضائرها القانونية كافة ووجه اندفاع ما دفع به الطاعن نفياً لها .

(و) قاض : حريته في تكوين عقيدته .

٦ - ان الاحكام الجنائية يجب ان تبنى على الادلة التي يقتنع منها القاضى بادانة المتهم أو ببراءته منها صادراً في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلاً في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ، ولا يصح في القانون - كما فعل الحكم - ان يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي اقام قضاءه عليها أو بعدم صحتها حكماً لسواه .

(س) محكمة : دفاع متهم ، متابعته .

٧ - انه وان كان الاصل ان المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة ، الا انه يتعين عليها ان تورد في حكمها ما يدل على انها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن انها فطنت اليها ووازنت بينها ، اما وقد التفتت كلية عن التعرض لدفاع المتهم الذى ضمنه المذكرة المقدمة منه اليها واسقطته جملة ولم تورده على نحو يكشف عن انها اطلعت عليه وافسبطته حقه ، فان حكمها يكون قاصراً .

المحكمة :

وحيث ان الطاعن كان منسوباً اليه تهمتان الاولى منهما تهريب الدخان من الرسوم الجمركية

والثانية حيازته لادخنة مخلوطة ، فقضت المحكمة المطعون في حكمها ببراءته من التهمة الثانية ودانته في التهمة الاولى وسببت قضاءها بالادانة بما نصه (وحيث انه عن التهمة الاولى الخاصة بالتهريب فان الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ صريحة في انه يعتبر في حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو اخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أى فعل آخر بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها وما اورده مدير عام شئون الانتاج في مذكرته المؤرخة ١٩٦٥/٥/٢٢ قاطع في الدلالة على ارتكاب المتهم افعالاً بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة للأسباب التي تأخذ بها هذه المحكمة وتعتبرها جزءاً متمماً لأسباب هذا الحكم وهي تؤكد صحة التهمة الاولى آنفة الذكر وفيها الرد الكافي الصريح والضمنى على ما اثاره المتهم في دفاعه ، وما قدمه من مستندات .

واذ تقرر ذلك ، فان الاستئناف يكون بخصوص التهمة الاولى في غير محله ومن المتعين رفضه وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بشأنها) ولما كانت المادة ١٢١ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك قد عرفت التهريب بنصها على انه « يعتبر تهريباً ادخال البضائع من أى نوع الى الجمهورية أو اخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون اداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنوعة » .

ويعتبر في حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو اخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أى فعل آخر بقصد التخلص من الضرائب الجمركية

وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ووجه اندفاع ما دفع به الطاعن نفيها لها، وكانت الاحكام الجنائية يجب ان تبنى على الادلة التي يقتنع منها القاضي بادانة المتهم أو ببراءته منها صادرا في ذلك من عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ، ولا يصح في القانون - كما فعل الحكم - ان يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي اقام قضاءه عليها او بعدم صحتها حكما لسواه .

واذ كان الاصل ان المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة ، الا انه يتعين عليها ان تورد في حكمها ما يدل على انها واجهت عناصر الدعوى والمتم بها على وجه يفصح عن انها فطنت اليها ووازنت بينها ، اما وقد التفتت كلية عن التعرض لدفاع المتهم الذي ضمنه المذكرة المقدمة منه اليها واستقطبته جملة ولم تورد على نحو يكشف عن انها اطلعت عليه ، واقسطته حقه ، فان حكمها يكون قاصرا . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

طنن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٨ ق في ١٩٦٩/٢/٢٤ بالهيئة السابقة .

— ٤٤٢ —

المبدأ القانوني :

تفتيش : اذن . دفع بطلان تفتيش . حكم ، تسبيب ، عيب . متى قضت المحكمة ببطلان تفتيش الطعون تأسيسا على عدم وجود اذن التفتيش بملف الدعوى ، وهو مالا يكفى وحده لان يستطع منه عدم صدور الاذن بالتفتيش ما دام الحكم قد اثبت ان محضر تحقيق النيابة قد اورد فحوى

افعال التهريب الحكمي ايا كانت فيما وراء الدائرة الجمركية لا يعد في القانون تهريبا ، كما لا تعد حيازة البضاعة - من غير المهرب لها فاعلا كان او شريكا وراء هذه الدائرة تهريبا الا اذا توافر - فيما يختص بتهريب التبغ - احدي حالات التهريب الحكمي المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ .

ولا يعتبر كذلك اخفاء الاشياء متحصلة من جريمة في حكم المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات ، لان البين من نص المادة المذكورة ومن مذكرتها التفسيرية واصليها التشريعي انها تفترض وقوع جريمة سابقة على مال تنتزع حيازته من صاحبه ، فيكون المال المنتزع حصيلة للجريمة . ولا كذلك جريمة التهريب .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين ماهية الافعال التي قارفها الطاعن مما يعد تهريبا بالمعنى المتقدم ، ولم يبين ان كانت تلك الافعال تندرج تحت حكم المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور في التسبيب . لما كان ذلك ، وكان الحكم - فوق ذلك - لم يورد الادلة التي استند اليها في اثبات هذه الافعال ، وكان قانون الاجراءات الجنائية اوجب في المادة ٣١٠ منه في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . وكان لا يكفي في بيان الدليل احالة الحكم الى مذكرة مدير عام شئون الانتاج ما دام هو لم يورد مضمونها ولم يبين

المستحقة كلها او بعضها او بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المهربة . ولا يمنع من اثبات التهريب عدم ضبط البضائع .

وقد جرى قضاء هذه المحكمة في تفسير المادة المذكورة على ان المراد بالتهريب الجمركي هو ادخال البضاعة في اقليم الجمهورية او اخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة ، وينقسم التهريب الجمركي من جهة محله الى نوعين نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من ادائها ونوع يرد على بعض السلع لا يجوز استيرادها او تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذي يفرضه الشارع في هذا الشأن .

وفي كلا النوعين اما ان يتم التهريب فعلا بتمام اخراج السلعة من اقليم الجمهورية او ادخالها فيه ، واما ان يقع حكما اذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم او التي فرض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الجمركية ولكن صاحب جلبها او اخراجها افعال نص عليها الشارع اعتبار بان من شأن هذه الافعال المؤثمة ان تجعل ادخال البضائع او اخراجها قريبا للوقوع في الاغلب الاعم من الاحوال فحظرها الشارع ابتداء واجرى عليها حكم الجريمة التامة ولو لم يتم للمهرب ما اراد .

وقد افترض الشارع وقوع هذه الافعال - ايا كانت - عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية خدما للموظفين الذين ناط بهم قانون الجمارك اقتضاء الرسم او مباشرة المنع ، يدل على ذلك ان الفقرة الثانية من مادة التعريف والخاصة بالتهريب الحكمي معطوفة على الفقرة الاولى المتعلقة بالتهريب الفعلي تالية لها في الحكم مرتبطة بها في المعنى بحيث لا يصح ان ترتبط كل فقرة منها بحكمها دون معيار مشترك وعلى ذلك فان وقوع

المحكمة :

وحيث انه يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن انكر التهمة وان المدافع عنه اثار في مرافعته ان الطاعن لم يعترف في التحقيقات واوضح للمحكمة كيف ان اقواله الواردة بها لا يمكن ان تشير الى اى اعتراف وانه لا يعلم حقيقة اوراق النقد المضبوطة . لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ان المحكمة لم تتعرض لهذا الدفاع وعولت في قضائها بالادانة على الاعتراف المسند اليه بالتحقيقات وهو ما يعيب حكمها بالقصور في التسيب ، ذلك بانه وان للمحكمة كامل السلطة في ان تأخذ باعتراف المتهم في التحقيق متى اقتنعت بصدقه . الا انه اذ انكر صدوره منه - على ما هو حاصل في الدعوى المطروحة - فانه يجب عليها ان تبين سبب اطراحها لانكاره وتعويلها على الاعتراف المسند اليه ، اما وهي لم تفعل فان حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه .

وحيث انه لما تقدم بتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة الى الطاعن الثاني والى الطاعن الاول الذي قرر بالطعن ولم يقدم اسبابا لطعنه ، وذلك نظرا لوخدة الواقعة ولحسن سير العدالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

طعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٩/٢/٢٤ رئاسة ومضوية
السادة محمد صبرى وعبد المنعم
حمزوى ومحمد ونور الدين عويس
ومحمد ابو الفضل وأتور خلف
المستشارين .

— ٤٤٤ —

المبادئ القانونية :

(١) غش : اسباب اباحة .
مسؤولية جنائية . عقوبة . حكم ،
تسيب ، عيب نقض ، طعن ، خطأ
في تطبيق قانون . عقوبات م ١/٢ .

١٩٦٧/٩/١١ والمحدد فيه ثلاثة ايام لتنفيذه لعدم وجود هذين المحضرين بأوراق الدعوى مما لا يمكن مواجهة ذلك الدفع بهما « لما كان ذلك ، وكان البين مما اوردته الحكم فيما تقدم ان المحكمة قضت ببطالان تفتيش المطعون ضده تأسيسا على عدم وجود اذن التفتيش الصادر في ١١ من سبتمبر ١٩٦٧ بملف الدعوى وهو مالا يكتفى - وحده - لان يستخلص منه عدم صدور الاذن بالتفتيش ما دام ان الحكم قد اثبت ان محضر تحقيق النيابة قد اورد فحوى الاذن واسم وكيل النيابة الذى اصدره وتاريخ وساعة اصداره ، مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - ان تجرى تحقيقا تستجلى فيه حقيقة الامر قبل ان تنتهى الى القول بعدم صدور الاذن اما وهي لم تفعل واكتفت بتلك العبارة القاصرة ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والاحالة .

طعن رقم ٢١٥٧ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٩/٢/٢٤ رئاسة ومضوية
السادة محمد صبرى وعبد المنعم
حمزوى ومحمد ونور الدين عويس
ونصر الدين عزام ومحمد ابو الفضل
حفنى المستشارين .

— ٤٤٣ —

المبدأ القانوني :

اعتراف : محكمة موضوع ،
سلطتها في تقدير دليل ، حكم ،
تسيب ، عيب ، ترويج عملة
ورقية .

لئن كان للمحكمة كامل السلطة في ان تأخذ باعتراف المتهم في التحقيق متى اقتنعت بصدقه ، الا انه اذ انكر صدوره منه فانه يجب عليها ان تبين سبب اطراحها لانكاره وتعويلها على الاعتراف المسند اليه ، فان لم تفعل فان حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه .

الاذن واسم وكيل النيابة الذى اصدره وتاريخ وساعة اصداره ، مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - ان تجرى تحقيقا تستجلى فيه حقيقة الامر قبل ان تنتهى الى القول بعدم صدور الاذن ، اما وهي لم تفعل واكتفت بتلك العبارة القاصرة ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والاحالة .

المحكمة :

وحيث انه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه قدم لما قضى به من براءة المطعون ضده بقوله « ومن حيث ان الثابت ان محضر التحريات المرفقة صورته بالاوراق حرر في الساعة التاسعة من صباح يوم ١٩٦٧/٨/٣٠ وقد اصدر الاستاذ ماهر الجندى وكيل النيابة اذنه في الحصادية عشرة والربع من صباح ذلك اليوم وحدد اجلا معقولا لنفاذ اذنه سبعة ايام من تاريخ وساعة صدوره اى ان هذا الاجل ينتهى في ١٩٦٧/٩/٧ اى بعد فوات ذلك الاذن يكون هذا الضبط والتفتيش وقع بلا اذن اصلا اذ ان ذلك الاذن اصبح في حكم العدم لا حول له ولا قوة واذا انتهت المحكمة الى هذا فان كل دليل مستمد من هذا الاجراء الباطن يكون مثله باطلا ولا ينظر الى اى اثر مترتب عليه واصبحت كذلك الواقعة بلا دليل عليها ولم يكن قبل المتهم من دليل على نسبة الفعل مخالف للقانون له حتى يساءل عنه وان المحكمة لا تعول على ما اثبتته السيد وكيل النيابة المحقق في محضره المؤرخ ١٩٦٧/٩/١٢ الساعة الواحدة وعشر دقائق صباحا من اطلاعه على محضر التحريات المحرر في الساعة السابعة الاثلاث والتاسعة الاثلاث من مساء يوم ١٩٦٧/٩/١١ واذن النيابة الصادر من السيد الاستاذ محمد صاحب في الساعة السادسة والثلاث من مساء

ق ٤٨ لسنة ١٩٤٠ ق ٨٠ لسنة ١٩٦١ .

١ - اعفى المشرع التاجر من المسؤولية الجنائية متى اثبت انه لا يعلم بغش او فساد المواد او العقاقير او الحاصلات التي يعرضها للبيع ، واثبت مصدر هذه المواد الفاسدة او المفسوشة .

(ب) قانون : سريانه من حيث الزمان ، نقض ، طعن خطا في تطبيق قانون .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الواقعة المسندة الى المطعون ضده مخالفة على الرغم من وقوعها لاحقة لسريان القانون الذي افى جريمه المخالفة المنصوص عليها فانه يكون قد انطوى على مخالفة القانون باعماله نصا نسخ حكمه .

(ج) مصادرة : عقوبة ، غش ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ م ٧ عقوبات م ٣٠ .

٣ - ان المصادرة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ واجبة في جميع الاحوال ايا كان نوع الجريمة ولو كانت مخالفة ، استثناء في هذا من الاحكام العامة للمصادرة في المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، يقضى بها سواء كان الحائز مالكا للبضاعة او غير مالك حسن النية او سيئها قضى بادانته او ببراءته ، رفعت الدعوى الجنائية عليه او لم ترفع .

المحكمة :

وحيث ان القانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي صدر في ١٠ من يوليو ١٩٦١ بتعديل بعض احكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش نص في المادة الاولى منه على ان يستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش النص الآتي : « ويفترض العلم بالغش والفساد اذا كان

المخالف من المشتغلين بالتجارة او من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة » كما نص في المادة الثانية منه على ان يستبدل بالمادة السابعة من القانون المشار اليه النص الآتي : « يجب ان يقضى في الحكم في جميع الاحوال بمصادرة المواد او العقاقير او الحاصلات التي تكون جسم الجريمة فاذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة من النيابة العامة » وجاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون « انه رؤى تعديل الفقرة الثانية من البند (١) من المادة الثانية سالفة الذكر بحيث لا يقبل من التاجر المخالف ان يدحض قرينة العلم بالغش الا اذا اثبت علاوة على حسن نيته مصدر المادة الفاسدة او المفسوشة وذلك اعتبارا بان هذا الاثبات سهل ميسر على التجار الذين يراعون واجب الدمة في معاملاتهم . وفي نفس الوقت رؤى ان هؤلاء التجار حسنى النية الذين يكونون ضحية لغيرهم من صانعي المواد المفسوشة او الفاسدة او المتجرين فيها جديرون باعفائهم كلية من العقاب حتى عن جريمة المخالفة ولهذا اقتضى الامر تعديل المادة السابعة بما يؤدى الى ذلك مع بقاء النص على وجوب ان يقضى بالحكم في جميع الاحوال بمصادرة المواد التي تكون جسم الجريمة » ومؤدى هذا التعديل ان المشرع اعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى اثبت انه لا يعلم بغش او فساد المواد او العقاقير او الحاصلات التي يعرضها للبيع ، واثبت مصدر هذه المواد الفاسدة او المفسوشة . وعلة الاعفاء ان التاجر الذي يراعى واجب الدمة في معاملاته هو ضحية لصانع هذه المواد ويجب ان يتحمل الاخير وحده وزر الجريمة .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الواقعة المسندة الى

المطعون ضده مخالفة بالتطبيق للفقرة الاولى من المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ وذلك على الرغم من وقوعها لاحقة لسريان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي افى جريمة المخالفة المنصوص عليها في هذه المادة بالنسبة لغير المواد الغذائية التي يسرى عليها القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ فانه يكون قد انطوى على مخالفة القانون باعماله نصا نسخ حكمه . ولما كان القانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر قد نص في المادة الثانية حسبما تقدم على وجوب الحكم في جميع الاحوال بمصادرة المواد او العقاقير او الحاصلات التي تكون جسم الجريمة ، والزام النيابة العامة بالمصادرة اذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما . كما جاء في المذكرة التفسيرية للقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ قبل تعديلها تعليقا على المادة السابعة منه ما نصه : « تتطلب احكام المواد الثانية والثالثة والرابعة من المشروع اثبات سوء نية المتهم . وقد لا يتوافر اثبات هذا الركن فيقلت المتهم من العقاب بالرغم مما يسببه اهماله من الضرر على صحة الافراد والاصل ان الواجب عليه عند شروعه في تحضير المواد او بيعها او عرضها للبيع او في حيازتها ان يستوثق من سلامة العمليات التي يقوم بها او من نقاوة الاصناف التي يعدها للبيع وخلوها من الغش ، فان لم يفعل ذلك فهو مهمل وقد يقع ان يكون متعلدا عليه مثل هذا الاستيثاق وعلى الحاليين يجب اعتبار مجرد وجود الاشياء المفسوشة او الفاسدة بين يديه مخالفة ولا يمكن اعتباره اكثر من ذلك .

غير ان اعتبار تلك الحالة مخالفة لا يرفع الاذى من تلك المواد المفسوشة او الفاسدة ، فان احكام المصادرة التي وردت في القسم العام من قانون العقوبات لا تتناولها

اذ كانت مقصورة على الجنايات او الجنح لذلك نص على المصادرة استثناء من القواعد العامة » .
وبين من هذه النصوص بجلاء ان المصادرة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ سواء قبل تعديلها او بعد تعديلها بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ واجبة في جميع الاحوال ايا كان نوع الجريمة ، ولو كانت مخالفة استثناء في هذا من الاحكام العامة للمصادرة في المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، يقضى بها سواء كان الحائز مالكا للبضاعة او غير مالك حسن النية او سيئها قضى بادانته او ببراءته، رفعت الدعوى الجنائية عليه او لم ترفع ، مما يدل على انها تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء المشوش في ذاته لآخراجه من دائرة التعامل لان الشارع الصق به طابعا جنائيا يجعله في نظره مصدر ضرر او خطر عام ، الامر الذي لا يتحقق رفعه او دفعه الا بمصادرته .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه على الرغم من اثباته ان المتهم قد توافر له ما يوجب القضاء ببراءته بحسب القانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ من حسن النية واثبات مصدر البضاعة المشوشة قضى باعتبار الواقعة مخالفة . فانه يكون معيبا بما يوجب النقص والبراءة مع مصادرة المادة المضبوطة التي تكون جسم الجريمة .

طعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٢٨ ق في ١٩٦٩/٢/٣ رئاسة وعضوية السادة محمد عبد المنعم الجمراوي ومحمد نور الدين عويس ونصر الدين مزوم ومحمد أبو الفضل حقلى وانور خلف المستشارين .

— ٤٤٥ —

البادئ القانونية :

(١) ظرف مشدد : توافره في حكم تسييب ، عيب . ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ق ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ق ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه انه بعد ان بين واقعة الدعوى وادله الثبوت فيها خلص الى ادانة الطاعن بالتطبيق الى مواد الاتهام بما فيها المادة ٧/ح من قانون الاسلحة والخيرة دون ان يشير الى الدليل الذي استند اليه في توافر الظروف المشددة في حق الطاعن وهل هو صحيفة الحالة الجنائية ام السوابق المحلية ، ولم يعرض لانكار الطاعن لاي سابقة ، فانه يكون معيبا بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعه الدعوى كما صار اثباتها به والتقرير برأى في شأن ما اثاره الطاعن في طعنه من دعوى الخطأ في تطبيق القانون .

(ب) عقوبة : التزام حدها الأدنى . استعمال الرأفة . عقوبات م ١٧ . عقوبة مقررة .

٢ - لن كفت العقوبة المقررة بها وهي السجن ثلاث سنوات داخلية في العقوبة المقررة الجنائية احرار السلاح مجردة من الظرف المشدد ، الا انه متى كان الواضح من الحكم ان لمحكمة مع استعمال الرأفة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجناية احرار السلاح مع قيام الظرف المشدد ، مما يشعر بانها انما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول الى ادنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد - الامر الذي يحتمل معه انها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني ، فانه يتعين نقض الحكم والاحالة .

(ج) نقض : طعن ، اوجهه ، قصور ، مخالفة قانون ، دفاع ، اخلال بحقه .

٣ - القصور الذي يتسع له وجه الطعن له الصدارة على اوجه الطعن الاخرى المتعلقة بمخالفة القانون . المحكمة :

وحيث ان الدعوى الجنائية اقيمت على الطاعن بوصف انه في

يوم ٤ من مايو ١٩٦٦ بدائرة مركز ابنوب : حاز سلاحا ناريا مشخنا (بندقيه لي انفيلد) بغير ترخيص وطلبت النيابة العامة عقابه بالمواد ١/١ و ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٧ والجدول رقم (٣) المرافق - ولدى نظرها بالجلسة الاولى عدلت محكمة الجنايات وصف التهمة بان اضافت الى نهايته عبارة « حالة كونه سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية لسرقة في الجنحة رقم ١٧٧٦ لسنة ١٩٦١ ابنوب بتاريخ ١٩٦٣/١/١٧ الامر المنطبق على مواد الاتهام والمادة ٧/ح من القانون المطبق وعقابه بها » ونظرا لغياب الطاعن فقد قررت تأجيل نظرها لاملانه بالوصف المعدل واذ حضر بالجلسة انكر سابقة الحكم عليه بآية عقوبة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع الى الحكم المطعون فيه انه بعد ان بين واقعة الدعوى وادله الثبوت فيها خلص الى ادانة الطاعن بالتطبيق الى مواد الاتهام فيها المادة ٧/ح من قانون الاسلحة والذخائر دون ان يشير الى الدليل الذي استند اليه في توافر الظروف المشددة في حق الطاعن وهل هو صحيفة الحالة الجنائية ام السوابق المحلية ولم يعرض لانكار الطاعن لاية سابقة مما يعيب الحكم بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها به والتقرير برأى في شأن ما اثاره الطاعن في طعنه من دعوى الخطأ في تطبيق القانون الذي يتسع له وجه الطعن - له الصدارة على اوجه الطعن الاخرى المتعلقة بمخالفة القانون . ولا يغير من ذلك ان العقوبة المقررة بها وهي السجن لمدة ثلاث سنوات داخلية في العقوبة المقررة لجناية احرار السلاح مجردة من الظرف المشدد

لان الواضح من الحكم ان المحكمة مع استعمال الرافعة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجناية احراز السلاح مع قيام الظرف المشدد ، مما يشعر بأنها انما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول الى ادنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد ، الامر الذي يحتمل معه انها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني . لما كان ما تقدم فقد تعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر ما يشتره الطاعن في طعنه .

طعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ ق في
١١٦٦/٢/٢ بالهيئة السابقة .

— ٤٤٦ —

المبادئ القانونية :

(١) تموين : خبز ، ثائر ، وزنه بعملية نقله وتفريغه . محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل . حكم ، تسبيب ، عيب .

١ - اذا كانت محكمة الموضوع قد قدرت في حدود سلطتها الموضوعية ان عملية نقل وتفرغ الخبز ليس من شأنها انتقاص وزنه الى الحد الذي وجد عليه ، فان ما يشتره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل اذ هو لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا .

(ب) قانون اصلاح : قرار وزير تموين ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ . عقوبات م ٢/٥ .

٢ - قرار وزير التموين ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والعمول به من تاريخ نشره في ٦ من ديسمبر ١٩٦٥ الذي خفض وزن الرغيف من الخبز

البلدي ، لا يتحقق به معنى القانون الاصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(ج) حكم : تسبيب عيب ، قرار وزير تموين ٩٠ لسنة ٥٧ م ٢٤ و ٧٤ لسنة ١٩٦١ .

٣ - المادة ٢٤ من قرار وزير التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ٧٤ لسنة ١٩٦١ الذي كان ساريا وقت وقوع الجريمة - قد حدد وزن الرغيف من الخبز البلدي في محافظته القليوبية - مكان الحادث - ١٦٢ جراما ، وقد نصت المادة ٢٦ من ذات القرار على ان يكون التسامح في الوزن بسبب الجفاف الطبيعي للخبز هو على الاكثر ٥٪ للخبز البارد ومفاد ذلك ان وزن الرغيف البلدي بعد استئزال النسبة المسموح بها بسبب الجفاف الطبيعي للخبز بعد التهوية قد صار ١٥٣٫٩ جراما وهو نفس القدر الذي اوردته الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فان معنى الطاعن بان نقص الوزن يدخل في الحد المسموح به ، يكون على غير اساس اذ لا يجوز اجراء هذا الخصم بسبب الجفاف مرتين .

المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين في معرض ايراده لواقعة الدعوى ان متوسط وزن الرغيف البلدي الذي انتجه الطاعن هو ١٤٩٫٧ جراما وان الوزن القانوني بعد التهوية هو ١٥٣٫٩ جراما وخلص من ذلك الى ان متوسط العجز في الرغيف هو ٤٫٢ جراما ، عرض الى ما يشتره الطاعن بوجه النقص ورد عليه وقتده بقوله : « وحيث ان ما ساقه

المتهمان - الطاعن والمحكوم عليه الثاني عن - عملية نقل الخبز وجاره فيه الحكم المستأنف فانه مردود - على فرض تساقط بعض الردة او الفتات من الخبز أثناء نقله - بان العجز الذي نتج عن ذلك لا يمكن ان يغطى القيمة الثابتة في المحضر من وجود عجز في وزن الرغيف بلغ في المتوسط ٤٫٢ جرام . وحيث انه عما اثاره المتهمان والحكم المستأنف من انتفاء القصد الجنائي او قيام الشك في شأنه فانه من المقرر وفقا لما جرى عليه قضاء محكمةنا العليا ان جريمة انتاج خبز ناقص الوزن لا يتطلب قصدا جنائيا خاصا وانما تقوم بمجرد انتاج الخبز مهما يكن مقدار النقص وان المشرع وقد نص على خصم نسبة ٥٪ من الوزن المقرر قانونا قبل الجفاف فان الشارع قد قصد من ذلك مواجهة كافة ما يطرا على الخبز بعد خروجه من النار من نقص نتيجة التأثيرات الجوية بعد خبزه وهذا الجزء المسموح به هو حد اقصى لما يجوز التسامح فيه نظير هذه التغيرات وما اوردته الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ذلك بان المادة ٢٤ من قرار وزير التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ٧٤ لسنة ١٩٦١ - الذي كان ساريا وقت وقوع الجريمة - قد حددت وزن الرغيف من الخبز البلدي في محافظة القليوبية مكان الحادث ١٦٢ جراما وقد نصت المادة ٢٦ منه على ان يكون التسامح في الوزن بسبب الجفاف الطبيعي للخبز هو على الاكثر ٥٪ للخبز البارد ، ومفاد ذلك ان وزن الرغيف البلدي بعد استئزال النسبة المسموح بها بسبب الجفاف الطبيعي للخبز بعد التهوية قد صار ١٥٣٫٩ جراما وهو نفس القدر الذي اوردته الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، فان معنى الطاعن بان نقص الوزن يدخل في الحد

المسموح به يكون على غير أساس
اذ لا يجوز اجراء هذا الخصم
بسبب الجفاف مرتين ، ولا يقدح
في هذا صدور قرار وزير التموين
٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والممول به من
تاريخ نشره في ٦ من ديسمبر
١٩٦٥ الذي خفض وزن الرغيف
من الجبز البلدى الى ١٥٣ جراما
في محافظة القليوبية ، ذلك بأن
هذا القرار على ما جرى به قضاء
محكمة النقض لا يتحقق معنى
القانون الاصلح في حكم الفقرة
الثانية من المادة الخامسة من
قانون العقوبات .

لما كان ذلك ، وكانت محكمة
الموضوع قد قدرت في حدود

سلطتها الموضوعية وعلى ما سلف
بيانه ان عملية النقل والتفريغ
ليس من شأنها انقاص وزن الخبز
الى الحد الذى وجد عليه ، فان
ما يثيره الطاعن في هذا الصدد
لا يكون له محل اذ هو لا يعدو
ان يكون جدلا موضوعيا . لما كان
ذلك ، وكانت جريمة انتاج خبز
ناقص الوزن تتم بمجرد انتاجه
كذلك مهما ضوئل مقدار النقص
فيه ، ولا تتطلب قصدا جنائيا
خاصا على اعتبار ان التائيم في
هذه الجريمة يكمن اساسا في
مخالفة امر الشارع بالتزام اوزان
معينة في انتاج الخبز تحقيقا
لاعتبارات ارتقاها ، ومن ثم فانه

يكفى لقيام الجريمة المشار اليها
في حق الصانع علمه بان فعله
مخالف للقانون وقعوده عن مراعاة
تنفيذ احكامه وبالتالي فان ما يعيبه
الطاعن على الحكم المطعون فيه من
قصور يكون غير سديد . لما كان
ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون
على غير اساس متعينا رفضه
موضوعا .

طعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٩ ق في
١٩٦٩/٣/٣ ديانة ومضوية
السادة محمد صبرى ومحمد
محمد محفوظ ومحمد عبد الوهاب
خليل وحسين سامح ومحمود
الفراوى المستشارين .

٣ - بطلان عريضة الدعوى ومرفقاتها ، الى أى من ذوى الشأن ، ليس مبطلا لاقامة الدعوى فى ذاتها ، بل يقتصر البطلان على الاعلان وحده ان كان له وجه . والعيب الذى يشوب ابلاغ المطعون ضده بتاريخ جلسة نظر الطعن امام دائرة فحص الطعون ، لا يخل بحقوقه فى حالة احالة الطعن للمحكمة الادارية العليا .

(د) دائرة فحص الطعون : تدارك المطعون ضده ما فاتته تقديمه من دفع . قرار احالة .

٤ - للمطعون ضده ان يتدارك امام المحكمة الادارية العليا ، ما يكون قد فاتته من دفاع امام دائرة فحص الطعون ، ذلك بان قرار الاحالة لا يتضمن فى ذاته فصلا فى امر يفوت على ذوى الشأن حقا فى الطعن على أى اجراء معيب وما يراه من دفاع .

(هـ) تصدى للمنازعة : حكم مطعون فيه ، محكمة ادارية عليا ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ م ٢٦ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢

٥ - الطعن امام المحكمة الادارية العليا يطرح المنازعة فى الحكم المطعون فيه برمتها ، ويفتح الباب امامها لاستظهار هل قامت به حالة او اكثر من الاحوال التى تعيبه . فاذا تبين لها بطلان الحكم ، او اجراء سابق على عرض الطعن عليها ، لا يقتضى اعادة الدعوى الى المحكمة التى اصدرها الحكم ، او وقع امامها الاجراء الباطل ، فعليها ان تتصدى للمنازعة لكى تنزل فيها حكم القانون على الوجه الصحيح .

(و) ترقية موظف : ولايتها . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . جدارة . اقدمية كفاية . تقرير سرى .

٦ - كانت ولاية الترقية فى ظل القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اختيارية ، مناطها الجدارة ، حسبما تقدره جهة الادارة ، مع مراعاة الاقدمية ، ولم يكن تقدير الكفاية يستمد من التقارير السرية وحدها

المنتج دون أى تراخ او اهمال ، ذلك ان المسؤولية الادارية انما ترتبط بالاخلاق بالواجب وتولد عنه فتتحقق بوقوع الاهمال ، بوصف كونه السبب المنشئ لها ولا يتوقف كيانها وجودا او عدما - متى توفرت اركانها المادية والقانونية - ان الموظف الذى وقع منه الاخلاق بالواجب يقوم بالعمل طواعية واختيارا بدلا من زميل له ، اذ يجب على الموظف ان يولى العمل الذى يقوم به ، العناية الكافية لتحقيق الغرض منه ، لصرف النظر عن ظروف اسناده اليه .

طعن ادارية عليا رقم ٦٣٢ لسنة ٩ ق فى ١٩٦٨/١٠/٢٧ رئاسة ومضوية السادة المستشارين مصطفى كامل اسماعيل ومحمد مختار العريبي ومحمد فتح الله بركات وسليمان محمود جاد وابراهيم خليل الشربيني .

— ٤٤٨ —

المبادئ القانونية :

(ا) محكمة ادارية عليا : نزاع بدؤه امامها ، مراحلها : دائرة فحص طعون .

١ - تبدأ المنازعة امام المحكمة الادارية العليا بطعن يرفع اليها وتنتهى بحكم يصدر منها اما من دائرة فحص الطعون ، واما من احدى دوائر المحكمة .

(ب) قضاء ادارى : اجراءاته طبيعتها .

٢ - الاجراءات امام القضاء الادارى يوجهها القاضى على خلاف الاجراءات المدنية والتجارية التى يهيمن الخصوم على تسيير معظمها وتقوم المرافعات امام القضاء اساسا على مبدأ المرافعات التحريرية وعلى تحضير الدعوى من هيئة مفوضى الدولة ، ولرئيس المحكمة ان يطلب اليه او الى الخصوم ما يراه من ايضاحات . (ج) عريضة دعوى : اعلانها ، بطلانها .



— ٤٤٧ —

المبدأ القانوني :

تطوع : موظف بعمل زميل غائب خطأ ، مسؤولية ادارية منحل ، اشراف عليه . عمل اسناده . واجب ، اخلاق به ، اهمال .

المسؤولية الادارية انما ترتبط بالاخلاق بالواجب ، وتتولد منه ، وهى تتحقق بدفع الاهمال ، بوصف كونه السبب المنشئ لها . ولا يتوقف كيانها وجودا او عدما ، متى توافرت اركانها ، على ان الموظف يقوم بعمله طواعية بدلا من زميله .

المحكمة :

ان المدعى وان لم يكلف بصفة رسمية الحلول محل زميله بالاشراف على المنحل مدة غايه ، الا انه قد قام بهذا العمل فعلا باختياره مجاملة منه لهذا الزميل ولم تعترض ادارة المدرسة على ذلك لان وجود المدعى او زميله يحقق الغرض الذى من اجله وزع العمل عليهما خلال العطلة باعتبارهما مختصين بتدريس فلاحه البساتين وبالتالي بالاشراف على المنحل وقيام المدعى بالاشراف على المنحل محل زميله المذكور فى العطلة الصيفية طواعية واختيارا يلقي على المدعى تبعات هذا العمل ومسئوليته كاملة ، ولا يحله من التزامه بالعناية به ، كما لا يعفيه من وجوب قيامه بالاشراف الفعلي

المحكمة :

يبين من جماع النصوص الواردة بقانون تنظيم مجلس الدولة ان المنازعة المطروحة امام المحكمة الادارية العليا تبدأ بطعن يقدم من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتابها ، وتنتهى بحكم يصدر من هذه المحكمة اما من دائرة فحص الطعون المشكلة من ثلاثة من مستشارى المحكمة الادارية العليا واما من احدى دوائر المحكمة المشكلة من خمسة من مستشاريها وسواء صدر الحكم من هذه الدائرة ، او من تلك فانه فى كلا الحالتين يعتبر حكما صادرا من المحكمة الادارية العليا ، فاذا رأت دائرة فحص الطعون باجماع الآراء ان الطعن غير مقبول شكلا او انه باطل او غير جدير بالعرض حكمت برفضه ، ويعتبر حكما فى هذه الحالة للمنازعة امام المحكمة الادارية العليا ، اما اذا رأت ان الطعن مرجح القبول او ان الفصل فيه يقتضى تقرير مبدا قانونى لم يسبق للمحكمة تقريره فانها تصدر قرارا باحالته الى المحكمة الادارية العليا ، وقرارها فى هذه الحالة لا ينهى النزاع ينقله تلقائيا برمته - وبدون أى اجراء ايجابى من جانب الخصوم - الى دائرة المحكمة الادارية العليا المشكلة من خمسة من مستشاريها لتواصل نظر المنازعة التى بدأت مرحلتها الاولى امام دائرة فحص الطعون ثم انتقلت بعد ذلك الى الدائرة الخامسة لتستمر فى نظرها الى ان تنتهى بحكم يصدر فيها . واذا كانت المنازعة لا تنتهى بالقرار الصادر من دائرة فحص الطعون بالايجال بل تستمر امام الدائرة الاخرى التى احيلت اليها فان اجراءات نظر المنازعة فى مرحلتها تعتبر متصلة ومتكاملة بحيث اذا شاب اجراء من الإجراءات التى تمت فيها عيب امام دائرة فحص الطعون امكن تصحيحه امام الدائرة الاخرى بل ان هذه مهمتها ، فاذا

مازال هذا العيب استمررت المحكمة فى نظر الطعن الى ان يتم الفصل فى المنازعة بحكم يصدر من المحكمة المذكورة .

ان الاجراءات المتبعة امام القضاء الادارى تتميز بخصائص ذاتية تباير تلك المأخوذ بها امام محاكم القضاء العادى اهمها ان الاجراءات الادارية اجراءات ايجابية يوجهها القاضى ، وهى بهذه السمة تفترق عن الاجراءات المدنية والتجارية التى يهيم الخصوم على تسيير الجانب الاكبر منها ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت فيما يتعلق بحضور ذوى الشأن بالجلسات بأن النظام القضائى لمجلس الدولة يتأبى الاخذ بالنظام الاجرائى الذى تجرى عليه المحاكم المدنية فى حالة غياب الخصوم عن حضور الجلسات المحددة لنظر دعاويهم ، ومن ثم لا يجوز اعمال الاثر الذى رتبته الشارع على عدم حضور الخصوم امام المحاكم المدنية فى مجال الدعوى الادارية ، لان هذا الاثر مقرر كجزاء على الخصم الذى يهمل فى متابعة دعواه وحضور الجلسة المحددة لنظرها ، بيد ان النظام القضائى الادارى يعتد فى المقام الاول بتحضير الدعوى وتهيئتها للفصل فيها وفقا لاجراءات التى الزم القانون هيئة مفوضى الدولة القيام بها قبل طرح المنازعة على القضاء ، اذ يقوم هذا النظام اساسا على مبدا المرافعات التحريرية فى مواعيد محددة منضبطة يستطيع ذوو الشأن فيها ان يقدموا مذكراتهم مع مستنداتهم ، كما يقوم على تحضير الدعوى من هيئة مفوضى الدولة ، وليس من حق ذوى الشأن ان يصيروا امام المحكمة على طلب المرافعة الشفوية وانما لرئيس المحكمة ان يطلب اليهم او الى المفوض ما يراه لازما من ايضاحات .

ان بطلان اعلان عريضة الدعوى ومرفقاتها الى أى من ذوى الشأن

ليس مبطلا لاقامة الدعوى ذاتها ، ما دامت قدمت صحيحة فى الميعاد القانونى بأجراء سابق حسبما حدد قانون مجلس الدولة ، وانما البطلان لا ينصب الا على الاعلان وحده ، ان كان لذلك وجه ، ولا يترتب على البطلان اثر الا فى الحدود وبالقدر الذى استهدفه الشارع ، وعلى مقتضى ما تقدم فان العيب الذى يشوب ابلاغ المطعون عليه بتاريخ الجلسة العينة لنظر الطعن امام دائرة فحص الطعون ليس من شأنه انه يخل بحقوقه التى كفلها له القانون ، اذا ما انتهت الدائرة المذكورة - دون ان تطلب مزيدا من الايضاحات الى احالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا ، ذلك ان الدعوى كان قد تم تحضيرها قبل احوالها الى دائرة فحص الطعون ، وكان فى مقدور المحكمة - اذا رأت موجبا لذلك - ان تطالب ما تراه لازما من ايضاحات فيها سواء حضر ذوو الشأن او لم يحضروا ، فاذا هى لم تطلب ذلك فانه لا يكون من حق المطعون عليه ان يصر على طلب المرافعة الشفوية امامها .

٤ - ان من حق المطعون عليه - ما دامت المنازعة لما يتم الفصل فيها - ان يتدأ ك امام المحكمة الادارية العليا التى احيل اليها الطعن ما يكون قد فاته دفاع امام دائرة فحص الطعون ومهما يكن من امر فان قرار الاحالة ، لا يتضمن فى ذاته فصلا فى امر يفوت على ذوى الشأن حقا فى الطعن على أى اجراء معيب او قى ابداء ما يراه من دفاع ، اذ ان اثره يقتصر على نقل الطعن من دائرة فحص الطعون الى الدائرة الخامسة ولا يحرمه من ان يبدى امام هذه الاخيرة ما هو متاح له مما كان متاحا بالمثل امام الاولى ..

ان الطعن امام المحكمة الادارية العليا يطرح المنازعة فى الحكم المطعون فيه برمتها ، ويفتح الباب امامها لتزج هذا الحكم بميزان

تلمسه في الموظف بمراعاة شتى
الإعبارات وما نأسه فيه من
كفاية ملحوظة في أثناء قيامه بعمله
وما يجمع إليها عن ماضيه
وحاضره من عناصر يعين على
الحكم في ذلك وتقدير الإدارة في
هذا الصدد له ورنه بلا معقب عليه
مسي حلا من مجاوره حدود الصالح
العام . ولم يقرن بأى ضرب من
صروب الانحراف بالسلطة .

طعن ادارية على قراره ٢٤٨
لسنة ١٩٦٨ في ١١/٢ - الهيئة
السابعة .

— ٤٤٩ —

المبادئ القانونية :

١ (اختصاص . اداری . ق ١٠٠
لسنة ١٩٦٤ . اصلاح زراعي .
لجنة قضائية . طرح النهر واكله .
١ - ان نص المادة ٢١ من
القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ قد
خول اللجنة القضائية للإصلاح
الزراعي الاختصاص بنظر المنازعات
المتعلقة بطرح النهر والتبويض عن
اكله وقصده المشرع بذلك نزع
الاختصاص الوظيفي لمجلس الدولة
بهئية قضاء اداری من نظر هذه
المنازعات .

(ب) قانون : مرافعات . اثر
مباشر . اختصاص . مرافعات م .

٢ - الاصل ان قوانين المرافعات
تسرى بلا اثر حال على ما لم يكن
قد فصل فيه من البعدي لو تم
من الاجراءات قبل تاريخ العمل
بها وتخرج على هذا الاصل
الاستثناءات التي نصت عليها المادة
الاولى من قانون المرافعات الجديد
في فقراتها الثلاث ومفاد الفقرة
الاولى منها عدم سريان القوانين
المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ
العمل بها بعد اقفال باب المرافعة
في الدعوى .

(ج) دعوى : احوالها .

٣ - الاحالة عند الحكم بعدم
الاختصاص لا تكون الا بين محكمتين

لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس
الدولة التي نشر على ان " تعبر
مكتب المحامي الموضع على العريضة
محلا محارر الطالب . كما تعبر
مكتب المحامي الذي يوب عن ذوي
السن في تقديم ملاحظاتهم محلا
محاررا لغيره . كل ذلك الا اذا
عينوا محلا محاررا غيره " . ومن
ثم فان هذا الاخطار يكون معيبا
الا ان هذا العيب قد صحح
بالاخطار التالي الذي ارسل الى
المطعون عليه شخصيا في ١٢ من
فبراير ١٩٦٨ بمحل عمله الجديد
ينبته بعيين جلسة ١٧ من مارس
١٩٦٨ لنظر الطعن امام المحكمة
الادارية العليا . وهو الاخطار
الذي اعقبه حضور المطعون عليه
شخصيا بالجلسة المذكورة التي
طلب فيها التأجيل للاسعداد
فاجابته المحكمة الى طلبه
وافسحت له بعد ذلك المجال
لابداء دفاعه الذي ابداه فعلا في
الطعن . ومن ثم يكون البطلان قد
زال اعمالا لنص المادة ١٤٠ من
قانون المرافعات معدلة بالقانون
١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، التي تقضي
بان بطلان اوراق التكليف بالحضور
الناسي عن عيب في الاعلان او في
بيان المحكمة او تاريخ الجلسة
يزول بحضور المعلن اليه في
الجلسة " . ويكون على المحكمة
والحالة هذه ان تعرض لموضوع
المنازعة لتصدر حكمها فيها ،
ولا يسوغ لها ان تعيدها ثانية الى
دائرة فحص الطعون والا كانت
منكرة لولايتها التي اسندها اليها
القانون .

قبل العمل بالقانون ٢١٠
لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي
الدولة كانت ولاية الترقية في ظل
القوانين واللوائح السارية وقتذاك
ولاية اختيارية مناطها الجدارة
حسبما تقدره الادارة مع مراعاة
الاقدمية ، ولم يكن تقدير الكفاية
ومدى صلاحية الموظف للوظيفة
التي يرقى اليها امرا يستخلص
من التقارير السرية وحدها بل كان
متروكا لسلطة الادارة تقدره حسبما

القانون وزنا مناة استظهار ما اذا
كانت قد قامت به حالة او اكر
من الاحوال التي تعيبه والمتصوص
عليها في المادة ١٥ من قانون تنظيم
مجلس الدولة ، فنلغيه ثم تنزل
حكم القانون في المنازعة على الوجه
الصحيح . ام انه لم تنم به حالة
من تلك الاحوال وكان سائبا في
فضائه فنبقى عليه وترفض الطعن .
والمرد في ذلك هو الى مبدأ المتروعية
نزولا على سيادة القانون في رابطة
من روابط القانون العام التي
تختلف في طبيعتها عن روابط
القانون الخاص ، ذلك ان رقابة
القضاء الاداري على القرارات
الادارية هي رقابة قانونية تسلطها
عليها لعرف مدى مشروعيتها من
مطابقتها او عدم مطابقتها للقانون ،
ومن ثم فانه اذا تبينت للمحكمة
الادارية العليا عند نظر الطعن
المطروح عليها ان الحكم المطعون
فيه قد شابته البطلان او ان اجراء
من الاجراءات التي سبقت عرض
الطعن عليها كان باطلا فانها في
هذه الحالة لا تقضي باعادة الدعوى
الى المحكمة التي صدر منها الحكم
او وقع امامها الاجراء الباطل ،
بل يتعين عليها - اعمالا للولاية
التي اسبغها عليها القانون - ان
تتصدى للمنازعة لكي تنزل فيها
حكم القانون على الوجه الصحيح
واذا كان الثابت من الاوراق
ان المطعون عليه قد ابلغ في ١١
من يناير سنة ١٩٦٨ بتحديد جلسة
١٠ من فبراير سنة ١٩٦٨ لنظر
الطعن امام دائرة فحص الطعون ،
وان هذا الاخطار قد تم الى مكتب
مجاوبه وهو محله المختار الوارد
في عريضة دعواه على حين انه
كان قد ابلغ مجلس الدولة بكتاب
مؤرخ ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٣
- مرفق بملف الدعوى - بعدوله
عن توكيل محاميه المذكور وتعيينه
محل عمله بكفر الزيات ليتم ابلاغه
فيه ، وهو ما كان يقتضي ان يتم
الاخطار بالجلسة المحددة في المحل
الجديد الذي عينته وذلك اعمالا
لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٥

بوجود مهندس بصلاحيه معينة .
ولما كانت قيمة الغرامة معينة
المقدار في العقد ، وهى من ضمن
الجزاءات التى تتضمنها عقود
الاشغال العامة ، ولا يشترط
لتوقيعها باثبات وقوع ضرر اصاب
المرفق ، اذ ان هذا الضرر مفترض
بمجرد تحقق سبب استحقاق
الغرامة ، فمن ثم تكون جهة
الادارة المختصة قد طبقت العقيد
تطبيقا صحيحا عندما اوقعت غرامة
المهندس وخصمتها من الحساب .

اليها ، وانما يكون الطاعنون وشأتهم
فى طرح النزاع على تلك اللجنة
وفقا للاوضاع التى حددها
القانون .

طعن ادارية عليا رقم ١٤٤١
لسنة ١٣ ق في ١٩٦٩/١١/٨
رئاسة وعضوية السادة المستشارين
محمد شلبي يوسف ورئيس مجلس
الدولة ويوسف الشناوى ومحمد
عبد العزيز يوسف وعلى حسن
وابو بكر محمد عطية .

— ٤٥٠ —

المبدآن القانونيان :

(١) عقد ادارى : تنفيذه .

١ - ان النص فى العقد على
التزام المتعاقد باستخدام مهندس
تتوافر فيه شروط صلاحية معينة
الغاية منه هى تحقيق مصلحة
المرفق العام ، والخروج على هذا
الشرط فيه مخالفا لنصوص العقد
ينطوى على اخلال بمصلحة المرفق
(ب) غرامة : استحقاقها ،

عقد ادارى ، ضرر .

٢ - ان الغرامة المعينة المقدار
فى العقد لا يشترط لتوقيعها
اثبات وقوع ضرر اصاب المرفق
هذا الضرر مفترض بمجرد تحقق
سبب استحقاق الغرامة .
المحكمة :

اذا كان نص العقد يفرض على
المتعاقد مع الادارة التزاما
باستخدام مهندس تتوافر فيه
شروط صلاحية معينة ، والا وقعت
عليه غرامة تتحدد باتفاق الطرفين
بثلاثة جنيهات يوميا ، ولما كانت
الغاية من هذا الشرط هى تحقيق
مصلحة المرفق العام واستكمال
عدته ، فمن ثم لا يجوز الخروج
عليه بتعيين مساعد مهندس حيث
يتطلب الامر تعيين مهندس ، او
مندوب فنى حيث يتطلب الامر
تعيين مساعد مهندس ، اذ فضلا
عن مخالفة ذلك الصريحة لنصوص
العقد ، فانه ينطوى على اخلال
بمصلحة المرفق التى نيطت ضمانتها

مساواة كانتا تابعتين الى جهة
قضائية او الى جهتين . واللجنة
القضائية للاصلاح الزراعى ليست
محكمة ولذلك فلا يجوز احالة
الدعوى اليها .
المحكمة :

ان القانون ، وقد تضمن النص
على تحويل اللجنة القضائية
للاصلاح الزراعى الاختصاص بنظر
المنازعات المتعلقة بطرح النهر
والتعويض من اكله ، انما هو
قانون متعلق بالاختصاص ، لان
المشرع قصد به فى الواقع من
الامر ، نزع الاختصاص الوظيفى
لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ،
من نظر المنازعات المتعلقة بتوزيع
طرح النهر والتعويض من اكله ،
وناط الاختصاص بذلك الى جهة
اخرى .

وان المادة الاولى من قانون
المرافعات قد نصت على ان قوانين
المرافعات الجديدة تسرى باثر حال
على ما لم يكن قد فصل فيه من
الدعاوى ، او تم من الاجراءات
اقبل تاريخ العمل بها ، ثم اخرجت
تلك المادة من هذا النطاق ،
الاستثناءات التى نصت عليها فى
اقرائها الثلاث ، ومفاد اولها عدم
سريان القوانين المعدلة للاختصاص
مضى كان تاريخ العمل بها بعد
اقفال باب المرافعة فى الدعوى ،
فمن ثم تسرى احكام القانون ١٠٠
لسنة ١٩٦٤ المشار اليه على
الدعوى الحالية التى لم ترفع
بايداع صحيفةها سكرتيرية محكمة
القضاء الادارى الا بتاريخ ١٤ من
مارس ١٩٦٥ اى بعد تاريخ العمل
بالقانون المشار اليه .

وطبقا لنص المادة ١٠ من قانون
المرافعات ، فان الاحالة عند الحكم
بعدم الاختصاص ، لا تكون الا بين
محكمتين سواء اكانتا تابعتين الى
جهة قضائية واحدة او الى جهتين
واللجنة القضائية للاصلاح الزراعى
ليست محكمة بالمعنى الذى عناه
المشرع فى المادة ١٠ المشار اليها ،
ولذلك فلا يجوز احالة الدعوى

طعن ادارية عليا رقم ٨٦٦
لسنة ٧ ق في ١٩٦٩/١١/٨ رئاسة
ومضوية السادة المستشارين محمد
شلبي يوسف ورئيس مجلس الدولة
ويوسف الشناوى ومحمد صلاح
الدين السعيد وعلى حسن وابو
بكر محمد عطية .

— ٤٥١ —

المبدآن القانونيان :

(١) تسوية : قرار ادارى .

١ - ان القرار الادارى الصادر
بتحديد درجات بعض الموظفين
والعمال على هدى عناصر وظروف
تختلف من حالة الى اخرى لا
يستخلص منه قواعد تنظيمية عامة
منضبطة يفيد منها غير من ورد
اسمه بهذا القرار .

(ب) موظف : ندب الى وظيفة
ترقية .

٢ - ان ندب الموظف الى وظيفة
ما ، مع توفر شروط شغله لها ،
لا يخولاه حقا فى الترقية اليها ،
المحكمة :

ان صدور قرار بتحديد درجات
بعض الموظفين والعمال على هدى
مناصر وظروف تختلف من حالة
الى اخرى يتعلق بعضها بالمؤهلات
والبعض الآخر بالخبرة والكفاية
ومدد الخدمة دون ان تنظمها
قاعدة تنظيمية عامة موحدة ،
يسوغ - والحالة هذه - ان
يستخلص من هذا القرار قواعد
تنظيمية عامة منضبطة ، يفيد منها
موظفون آخرون فى الدين وردت

المحكمة :

الحكمة من اخطار اللجنة الطبية حسب المفهوم الصحيح للمادة الثالثة من قرار وزير الصحة المشار اليه ، هو اخبار اللجنة الطبية بحالة المرض الذي يصيب الموظف ، وبمكان وجوده ، حتى تتمكن اللجنة الطبية من الكشف عليه في محل وجوده واثبات حالته الصحية وليس من شك ان هذه المحكمة تتحقق اذا تم اخطار اللجنة الطبية سواء من الموظف نفسه او من جهة الادارة .

طعن ادارية طيبا رقم ١٥٦ لسنة ١١ ق في ١٩٦٩/١١/٢٢ رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد شلبي يوسف ورئيس مجلس الدولة ، ويوسف الشناوي ومحمد عبد العزيز يوسف ومحمد صلاح الدين السعيد وابو بكر محمد عطية

٤٥٤ -

المبدأ القانوني :
(١) اختصاص : قضاء اداري .
قرار اداري ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .
١ - القرار يصدر من المحافظ بفصل مدير الجمعية التعاونية الاستهلاكية بالمحافظة هو قرار اداري مما يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر طلب الفائه .

(ب) غضب السلطة : قرار اداري صدره من جهة غير منوط بها اصداره قانونا . طعن ، ميعاده .

٢ - صدور القرار الاداري من جهة غير منوط بها اصداره قانونا ، يعيبه بعيب جسيم يتجذر به الى حد العدم ، فيمكن الطعن فيه دون التقيد بميعاده .

المحكمة :

ان القرار الصادر من محافظ الفيوم بالنيابة بصفة كونه ممثلا للسلطة التنفيذية في محافظة الفيوم ، والمتولي الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة على

هذا الترتيب من تعديل او تغيير فيما لو ضمت له مدة خدمته السابقة اذ وقد سقط حقه في الضم نهائيا تعتبر هذه القرارات صحيحة وقائمة على سبب صحيح متعلق بترتيب الاقدمية وعلى وجه سليم ولا يغير من هذه النتيجة صدور قرار رئيس الجمهورية ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ وانفتاح مهلة جديدة لتقديم طلبات الضم تبدأ من تاريخ نفاذ هذا القرار وذلك طبقا لما نصت عليه المادة الاولى منه ذلك ان هذا القرار وقد انفتح به ميعاد جديد ولم يتضمن تجديدا للمهلة المنصوص عنها في القرار الجمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فان قصارى ما يترتب عليه من اثر متى قدم الموظف طلب ضم مدة الخدمة السابقة خلال المهلة الجديدة المنصوص عليها فيه ، هو ان يتحقق له ضم هذه المدة السابقة وفيما وراء ذلك لا يجوز له الطعن في قرارات الترقية التي صدرت قبل العمل بهذا القرار .

طعن ادارية طيبا رقم ٢٠٣ لسنة ١١ ق في ١٩٦٩/١١/١٦ رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد مختار العزبي ومحمد طاهر عبد الحميد وسليمان محمود جاد ومحمد فهمي طاهر ومحمد بهجت منتيبة المستشارين .

٤٥٣ -

المبدأ القانوني :

اجازة مرضية : لجنة طبية ، اخطارها . قرار وزير صحة ٧٧٣ لسنة ١٩٦٥ .

الحكمة من اخطار اللجنة الطبية حسب المفهوم الصحيح للمادة الثالثة من قرار وزير الصحة ٧٧٣ لسنة ١٩٦٥ هو اخبارها بحالة المرض الذي يصيب الموظف وبمكان وجوده - هذه المحكمة تتحقق سواء تم اخطار هذه اللجنة من الموظف نفسه او من جهة الادارة .

اسماؤهم بالكشوف الملحق بالقرار المذكور وينبنى على ذلك انه ليس للمدعى اصل حق في الافادة من القرار المشار اليه حتى بعد ضم مدد خدمته السابقة وازجاء اقدميته الى تاريخ سابق على تاريخ صدور القرار المذكور .

والندب الى وظيفة ما ، مع توفر شروط شغلها في الموظف المندوب للقيام بعملها لا يخولانه حقا في الترقية اليها .

طعن ادارية طيبا رقم ١٣ لسنة ١٠ ق في ١٩٦٩/١١/١٦ رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد مختار العزبي ومحمد طاهر عبد الحميد وسليمان محمود جاد ومحمد بهجت عنيبه وابراهيم خليل الشربيني .

٤٥٢ -

موظف : مدة خدمة ، ضمها قرار رئيس جمهوري ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ قرار جمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

قرار رئيس الجمهورية ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ قد انفتح به ميعاد جديد لتقديم طلبات ضم مدد الخدمة ، ولم يتضمن تجديدا للمهلة المنصوص عليها في القرار الجمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ واثرت تقديم الموظف طلب ضم مدة الخدمة السابقة خلال المهلة الجديدة هو ان يتحقق له ضم هذه المدة السابقة وفيما وراء ذلك لا يجوز له الطعن في قرارات الترقية التي صدرت قبل العمل بهذا القانون .

المحكمة :

ان الاثر المترتب على عدم تقديم طلب ضم مدة الخدمة السابقة خلال الميعاد المنصوص عليه في القرار الجمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هو سقوط حق الموظف في الضم على وجه نهائي ، وهو امر من شأنه متى تحقق ان يحرم الموظف من حقه في الطعن في قرارات الترقية التي تمت على اساس ترتيب اقدميته بين زملائه دون اعتداد بها كان يمكن ان يلحق

فروع الوزارات في المحافظة ومن بينها وزارة التموين ، التي تتبعها المؤسسة المصرية للتعاونية الاستهلاكية العامة التي تشرع على الجمعية التعاونية الاستهلاكية لمحافظة الفيوم طبقا للقرارات الجمهورية الصادرة في هذا الشأن ، وقد هدف باصداره الى احداث اثره القانوني وهو فصل المدعى من عمله كمدير للجمعية التعاونية الاستهلاكية بمحافظة الفيوم وذلك للأسباب المبينة بتقرير اللجنة السابق تشكيلها بالقرار ٣٣٣ لسنة ١٩٦٢ والتي أدت - كما جاء بالتقرير - الى نقد اموال المواطنين المساهمين والجهات العامة التي تقوم على تمويل الجمعية ، وما انطوت عليه تصرفاته من سوء الإدارة والخروج بالجمعية عن اهدافها التي انشئت من اجلها ، وقد اجرت هذا القرار اثره ونفذ فعلا منذ تاريخ صدوره في ١٩٦٢/١٢/٩ ومن ثم فهو قرار قد اكتملت له كل مقومات القرار الاداري مما يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر طلب الغائه طبقا للفقرة السادسة من المادة الثامنة من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

اذا فقد القرار الاداري احد اركانه الاساسية فانه يعتبر معيبا بخلل جسيم ينزل به الى حد الانعدام ، والانفاق منعقد على انه سواء اعتبر الاختصاص احد اركان القرار الاداري ام احد مقومات الارادة التي هي ركن من اركانه فان صدور القرار الاداري من جهة غير منوط بها اصداره قانونيا يعيبه بعيب جسيم ينحدر به الى حد العدم ، طالما كان في ذلك افتئات على سلطة جهة اخرى لها شخصيتها المستقلة .

ومن حيث ان هذه المحكمة سبق أن قضت بأنه اذا كان العيب الذي يشوب القرار ينزل به الى حد غصب السلطة فإنه ينحدر بالقرار الى مجرد فصل مادي

معدوم الاثر قانونا لا تلحقه اى حصانة ولا ينزل عيبه فوات ميعاد الطعن فيه ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد المقرر في القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، مثله مثل سابقه ، على غير اساس سليم من القانون .

طعن اداري علسا رقم ١٣٦٥ لسنة ١٢ ق في ١١/١١/١٩٦٦ بالهيئة السابقة

— ٤٥٥ —

المبدأ القانوني :

محاماة : استبعاد لعدم اداء الاشتراك . موظف مدة خدمة ، ضمها .

ان القانون لم يرتب على ممارسة المحامي للمهنة في فترة الاستبعاد سوى المحاكمة التأديبية دون ان ينزع عنه صفته كمحام - زوال الاستبعاد بزوال سببه اذا ما ادى المحامي قيمة الاشتراك - هذا التنظيم لا يتعدى اثره الى تحديد المركز القانوني للموظف في خصوص ضم مدة عمله السابقة . ثبوت مزاوله المحامي فعلا لمهنة المحاماة خلال فترة الاستبعاد من الجدول لتأخره في سداد الاشتراك ثم قيامه بادائه ، فان استبعاده من الجدول لا يحول دون ضم مدة اشتغاله بالمحاماة بما فيها مدة الاستبعاد من الجدول ، لان ما توفرت في حقه باقى الشروط اللازمة لهذا الضم ، لان الاستبعاد لا ينزع صفة المحامي ، ولا يترتب على ممارسة المحامي المهنة في فترة الاستبعاد سوى المحاكمة التأديبية . المحكمة

ان ما تغياه المشرع ، انما هو الحرص على موارد النقابة المالية على نحو ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون ، ولم يرتب على قيام المحامي بممارسة المهنة في فترة الاستبعاد سوى المحاكمة التأديبية دون ان ينزع عنه صفته كمحام

بل انه قضى بزوال الاستبعاد بزوال سببه اذا ما ادى المحامي قيمة الاشتراك ، ومن ثم فان هذا التنظيم لا يتعدى اثره الى تحديد المركز القانوني للموظف في خصوص ضم مدة عمله السابق الذي تحكمه قواعد تقوم على حكمة اخرى هي الافادة من الخبرة التي يكتسبها الموظف من عمله السابق والتي ينعكس اثرها على عمله الحكومي ، وهو ما يتحقق لو ثبتت ممارسة المحامي فعلا لمهنته خلال فترة استبعاده من الجدول لعدم سداد الاشتراك فاذا ما ثبت ان الموظف قد زاول فعلا مهنة المحاماة خلال فترة استبعاد اسمه من الجدول لتأخره في سداد الاشتراك ، ثم قام باداء الاشتراك ، فان استبعاده من الجدول لا يقف حائلا دون ضم مدة اشتغاله بالمحاماة بما فيها مدة الاستبعاد من الجدول ، اذا ما توفرت في حقه باقى الشروط الاخرى اللازمة لهذا الضم .

طعن اداري علسا رقم ٦١٨ لسنة ١١ ق في ١١/١١/١٩٦٦ رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد مختار العزبي ومحمد طاهر عبد الحميد وسليمان محمود جاد ومحمد فهمي طاهر ومحمد بهجت عنيبة المستشارين

— ٤٥٦ —

المبدأ القانوني :

موظف : مجند : اولوية التعيين . اولوية التعيين التي تقررها السادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية - وجوب توافر في المجند شروط التعيين المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة للتمتع بأولوية التعيين . المحكمة :

ان الفقرة الثانية من المادة ٥٩ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في

الفائها قرار مجلس المراجعة بتقدير القيمة الإيجارية للعقارات المبنية بمناسبة إعادة ربط الضريبة على العقارات المبنية - يتعين أن يختصم فيها وزير الخزانة . المحكمة :

ان مفاد القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، على هدى من مذكرته الإيضاحية ، أنه وإن كان قد أحال ضريبة المباني الصادر بها القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية من ضريبة مركزية الى ضريبة محلية من حيث توجيه حصيلتها الى مجالس المدن ، إلا أنه لم ينقل اجراءات ربطها وتحديد سعرها وجبايتها الى المجالس المحلية ، بل حرص بصريح النص على استمرار الإدارة المركزية في مباشرتها والاضطلاع بأعبائها تأسيسا على ما يتوافر لديها من الامكانيات الفنية التي تجعلها أقدر على القيام بها من المجالس المحلية . ومن ثم فإن دور مجالس المدن في هذا الشأن لا يتعدى تلقي حصيلة هذه الضريبة من الإدارة المركزية دون المساهمة في اجراءات ربطها وتحصيلها .

والمرجع قد ناط بوزارة الخزانة الاختصاص في ربط ضريبة العقارات المبنية بأجهزتها المختلفة التابعة لها ومن بينها مجالس المراجعة التي تتولى هذه الوزارات تشكيلها ، وفقا لحكم المادة ١٦ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر معذرا بالقانون ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، للنظر فيما يقدر اليها من تظلمات من قرارات لجان تقدير القيمة الإيجارية للعقارات المبنية، هذه القيمة التي تشكل وعاء الضريبة المذكورة . وبهذه المثابة فإن قرارات مجالس المراجعة الصادرة في ظل هذه القواعد وبالتطبيق لاحكامها ، لا يتأتى اختصاصها قضائيا الا في مواجهة وزير الخزانة باعتباره الممثل القانوني للوزارة وما يتبعها من ادارات وأجهزة لم يمنحها القانون

ولما كان الأصل هو قابلية القرارات الإدارية للسحب ولم يستثن قانون تنظيم الجامعات ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ قرارات التعيين في وظائف هيئات التدريس من هذا الأصل لا صراحة ولا ضمنا ، فليس في احكامه ما يتضمن امتناع إعادة النظر في هذه القرارات بعد اصدارها لا بالنسبة الى مجلس الجامعة ولا بالنسبة الى الوزير ، فإنه ينبغي على ذلك ان تكون القرارات الصادرة بالتعيين في وظائف هيئات التدريس بالكليات الجامعية - ومن بينها القرار المطعون فيه - قابلة للسحب فيصدق بالنسبة اليه التظلم الوجوبي السابق الذي استلزمته المادة ١٢ المشار اليها ، وينتفى القول بعدم جدواه .

طعن ادارية مليا رقم ٨٦٩ لسنة ١١ ق في ١٦/١٢/١٩٦٩ بالهيئة السابقة .

المبدأ القانوني :

ضريبة : مركزية محلية ، عقارات مبنية . مجالس المدن . ق ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

١ - القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية أحال ضريبة المباني من ضريبة مركزية الى ضريبة محلية من حيث توجيه حصيلتها الى مجالس المدن ، واجراءات وربط وتحديد سعر وجباية هذه الضريبة مباشرتها الإدارة المركزية ودور مجالس المدن في هذا الشأن مقصور على تلقي حصيلة هذه الضريبة من الإدارة المركزية ، دون المساهمة في ربطها وتحصيلها .

(ب) دعوى : صفة في الدعوى مجلس مراجعة ، قيمة ايجارية للعقارات المبنية ، تقديرها ، ضريبة إعادة ربطها ، ق ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

٢ - الدعوى التي ترفع بطلب

شان الخدمة العسكرية والوطنية ان كانت عدلت من حكم المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، فهي لم تعدل من حكم المادة ٦ من القانون الذي يوجب توفر شروط معينة فيمن يعين في احد الوظائف ومن بين هذه الشروط ان تثبت لياقته الصحية ، ومفاد ذلك ان التمتع بالاولوية المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ رهين بتوفر شروط التعيين في المجند .

طعن ادارية مليا رقم ١٠٤٥ لسنة ١١ ق في ١٤/١٢/١٩٦٩ بالهيئة السابقة .

— ٤٥٧ —

المبدأ القانوني :

جامعة : هيئة التدريس بالجامعات . قرار التعيين . قرار اداري ، تظلم وجوبي ، سحبه ق ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

قرارات التعيين في وظائف التدريس بالجامعات هي من القرارات التي لا يقبل طلب الغائها قبل التظلم منها وانتظار المواعيد المقررة للبث فيها . والأصل هو قابلية القرارات الإدارية للسحب وقانون تنظيم الجامعات لم يتضمن استثناء على هذا الأصل بالنسبة لقرارات التعيين في وظائف هيئة التدريس بالجامعات ويصدق بشأنها التظلم الوجوبي . المحكمة :

ان القرار المطعون فيه ، صادر بالتعيين في إحدى الوظائف العامة فهو من القرارات التي قضت المادة ١٢ من قانون تنظيم مجلس الدولة ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بالا يقبل طلب الغائها قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التي أصدرتها ، أو الى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبث في التظلم .

الشخصية الاعتبارية ومن بينها مجالس المراجعة المشار إليها .

طن ادارية عليا رقم ١٠٠٣ لسنة ١٢ ق في ١٩٦٩/١٢/٢٠ رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد شلبى يوسف ورئيس مجلس الدولة ويوسف ابراهيم الشناوى ومحمد صلاح الدين السعيد وعلى لبيب حسن وابو بكر محمد عطية

— ٤٥٩ —

المبدأ القانونى :

موظف : علاوة خطر . امر مسكرى ٣٤ لسنة ١٩٥٦ قرار مجلس وزراء ٢٣ من نوفمبر ١٩٥٥ .

الامر العسكري بشأن قواعد وشروط صرف علاوة الخطر للقائمين بأعمال الذخيرة ، يشترط ان يكون العمل الذى يصرف عنه هذه العلاوة داخل مبنى الورشة او المصنع او المخزن المخصص له .

المحكمة :

حدد قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من نوفمبر ١٩٥٥ فئات علاوة الخطر للقائمين بأعمال الذخيرة من عسكريين ومدنيين من مختلف الرتب والدرجات ، ثم صدر الامر العسكري ٣٤ لسنة ١٩٥٦ متضمنا قواعد وشروط صرف هذه العلاوة ، حيث حدد العمل الذى يصرف عنه علاوة الخطر فى انه العمل الذى يتعرض القائم به للخطر نتيجة اشتغاله بنفسه فى المواد المفرقة او المتفجرة داخل عمليات الابحاث والتجارب والصناعة التى تدخلها المواد المفرقة الخام فى جميع مراحل الانتاج حتى تنتهى بعملية التعبئة ، ونص صراحة على انه « يشترط فى جميع العمليات السابقة ان تكون داخل مبنى الورشة او المصنع او المخزن المخصص لها » .

طن ادارية عليا رقم ٥٥ لسنة ١١٠ ق في ١٩٦٩/١٢/٢١ بالهيئة السابقة .

— ٤٦٠ —

المبدأ القانونى :

(١) موظف : مؤهل دراسى . دبلوم المدارس الصناعية الثانوية انصاف ، قواعد .

١ - قبول الطلبة الحاصلين على هذا الدبلوم ببعض المعاهد العليا لا يقوم مقام قرار وزير التربية والتعليم بمعادلته بشهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) والمحكمة لا تملك من تلقاء ذاتها اجراء هذه المعادلة بل يجب تقديره وفقا لقواعد الانصاف الصادرة فى ٢٠ من يناير ١٩٤٤ .

(ب) دبلوم : مدرسة صناعية ثانوية . مرتب . ترقية . مرسوم ٦ من افسطس سنة ١٩٥٣ . معادلات دراسية . ق ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ .

٢ - دبلوم المدارس الصناعية الثانوية لا يدخل ضمن الدبلومات العالية والدرجات الجامعية المصرية التى وردت بالبند ٦٤ من الجدول المحلى بقانون المعادلات الدراسية التى قدر لها مرتب شهرى ١٢ جنيها وورده بالبند ٢٣ من المادة الثالثة من المرسوم الصادر فى ٦ من اغسطس ١٩٥٣ لا يدخله فى عداد الدرجات الجامعية المقدرة بمبلغ ١٢ جنيها ، لخصوعه لاحكام الفقرة الثالثة من المادة ١٢٥ من قانون نظام موظفى الدولة ، ولحكم المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ .

المحكمة :

عدم صدور قرار من وزير التربية والتعليم - بالاتفاق مع رئيس ديوان الموظفين بمعادلة دبلوم المدارس الصناعية الثانوية نظام الخمس سنوات ، بشهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) كما ان قبول الطلبة الحاصلين على هذا الدبلوم ببعض المعاهد العليا لا يقوم مقام هذا القرار ، ولما كانت المحكمة لا تملك من تلقاء ذاتها اجراء هذه المعادلة التى يدخل اجراؤها فى صميم

اختصاص جهة الادارة ، فانه لا يسوغ القول بأن مؤهل المدعى من المؤهلات التى قدرتها قواعد الانصاف الصادرة فى ٢٠ من يناير ١٩٤٤ بمرتب شهرى قدره ١٢ جنيها ويكون الصحيح ان هذه القواعد قدرته بمرتب شهرى قدره ٥٠٠ ج ١٠ .

ولا يسوغ القول ايضا بأن دبلوم المدارس الصناعية الثانوية نظام الخمس سنوات داخل ضمن الدبلومات العالية المصرية والدرجات الجامعية المصرية التى وردت بالبند ٦٤ من الجدول المحلى بقانون المعادلات الدراسية التى قدر لها مرتب شهرى قدره ١٢ جنيها وان ورود هذا الدبلوم بالبند ٢٣ من المادة الثالثة من المرسوم الصادر فى ٦ من اغسطس ١٩٥٣ السالف الذكر ، يدخله فى عداد الدرجات الجامعية المقدرة بمبلغ ١٢ جنيها ، لان المقصود بهذه الدبلومات ، هو تلك الدبلومات التى تمنحها الدولة اثر النجاح فى المعاهد الدراسية العالية ، التى تكون مدة الدراسة فيها اربع سنوات على الاقل ، للحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية القسم الثانى او الخاص ، او ما يعادلها على حسب ما يقرره وزير التربية والتعليم بالاتفاق مع رئيس ديوان الموظفين . ولان المرسوم الصادر فى ٦/٨/١٩٥٣ ذكر فى البند ١ من المادة الثالثة الدرجات الجامعية وفى البند ٢ من هذه الدبلومات العالية المصرية وعنى بها الدبلومات التى تمنح اثر النجاح فى معهد دراسى عال تكون مدة الدراسة فيه اربع سنوات على الاقل ، للحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) او ما يعادلها . ثم وردت بعد ذلك الشهادات الاخرى فى اثنين وعشرين بندا ، ومن بينها دبلوم كلية الفنون التطبيقية - بالبند ٢٣ - وجميعها تجيز التعيين فى الكادر الفنى العالى والادارى ، ولو ان هذه المؤهلات - الواردة فى البنود من ٣ الى ٣٤ - تعتبر

أجزائه ، وبذلك ينعدم القرار كله ، ويعتبر كأنه لم يكن بالنسبة الى جميع المرقين ، وقد يكون جزئيا منصبا على خصوص معين فيتحدد مداه على مقتضى ما استهدفه حكم الالغاء ، فاذا كان قد انبنى على ان احدا ممن كان دور الاقدمية يجعله محقا في الترقية قبل غيره ممن يليه ، فالقى القرار فيما تضمنه من ترك صاحب الدور في هذه الترقية ، فيكون المدى قد تحدد على أساس الغاء ترقية التالى في ترتيب الاقدمية ووجوب ان يصدر قرار بترقية من تخطى في دوره بأن يرجع اقدميته في هذه الترقية الى التاريخ المعين لذلك في القرار الذى القى جزئيا على هذا النحو ، اما من الفيت ترقيته فيعتبر وكأنه لم يرق في القرار الملغى .

طعن ادارية عليا رقم ٥٦٠
لسنة ١١ ق في ١٩٦٩/١٢/٢٨
بالبينة السابقة

٤٦٢ -

المبدأ القانونى :

(١) موظف : اقدمية . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة كادر فنى عالى ، كادر ادارى الكادر العالى ينقسم الى نوعين متميزين من الوظائف لكل منهما اقدمية مستقلة .
المحكمة :

ان الكادر العالى ينضم الى نوعين متميزين من الوظائف ، النوع الاول منهما الفنى العالى والثانى الادارى ، ولكن من هذين النوعين اقدمية مستقلة عن اقدمية النوع الآخر ، وقد حظر القانون ترقية موظف يشغل وظيفة من نوع هذين النوعين الى وظيفة من نوع الى اخرى او من نوع الى آخر دون ان يصدر تشريع بذلك ، النوع الآخر ، كما منع نقل وظيفة كما في حالة ادماج الوظائف .

طعن ادارية عليا رقم ٩٢٠
لسنة ١١ ق في ١٩٦٩/١٢/٢٨
بالبينة السابقة .

اعتبارهم فى الدرجة السادسة بالماهية المذكورة ، وعلى العموم تعتبر لحاملى الشهادة العالية او المؤهل الجامعى ، من شاغلى الدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى والادارى اقدمية نسبية مقدارها ثلاث سنوات ، على اصحاب المؤهلات المقدر لها عند التعيين ، او بعد فترة محددة منه ، الدرجة السادسة بماهية ٥٠٠ م ١٠ ج .

طعن ادارية عليا رقم ٩٧٧
لسنة ١١ ق في ١٩٦٩/١٢/٢١
بالبينة السابقة

٤٦١ -

المبدأ القانونى :

(١) موظف . ترقية .
١ - قرار الترقية ينشئ بالمركز القانونى فيها بآثاره من ناحية الدرجة المرقى اليها وتاريخ بداية الترقية وكذلك الموازنة فى تاريخ الاقدمية فى الترقية بين ذوى الشأن .

(ب) حكم الغاء : تنفذه ، موظف ترقية .

٢ - الحكم الصادر بالغاء قرار الترقية قد يكون شاملا لجميع اجزائه وقد يكون جزئيا منصبا على خصوص معين - تحديد مداه على مقتضى ما استهدفه حكم الالغاء .
المحكمة :

القرار الصادر بالترقية ينشئ المركز القانونى فيها بآثاره فى نواح عدة ، سواء من ناحية تقديم الموظف الى الدرجة التالية المرقى اليها ، او من ناحية التاريخ الذى تبدأ منه هذه الترقية - وكذلك من ناحية الموازنة فى تاريخ الاقدمية فى الترقية بين ذوى الشأن .

وعند تنفيذ حكم الالغاء يكون تنفيذه موزونا بميزان القانون فى جميع النواحي والآثار وذلك وضعا للامور فى نصابها السليم ، ولعدم الاخلال بالحقوق او المراكز القانونية بين ذوى الشأن بعضهم مع بعض .

والحكم الصادر بالغاء قرار ترقية ، قد يكون شاملا لجميع

فى التقديم الفنى او العلمى مندرجة فى الدرجات الجامعية او الدبلومات العالية ، لما كان ثمة محل للنص عليها على سبيل الحصر ، ومن ثم فان هذه المؤهلات وردت فى المرسوم المشار اليه لفرض محدد ، هو بيان صلاحية الحاصلين عليها للتقدم للترشيح فى وظائف الكادر الفنى العالى والادارى ، مع جواز تعيينهم فى درجات هذا الكادر كما انه يجوز تعيينهم فى درجات اقل وبمرتبات أدنى ، وهذا فضلا عن ان تقدير المؤهلات الدراسية يدخل فى صميم اختصاص جهة الادارة .

وتقدير مؤهل المدعى بمرتب شهرى قدره ١٠٥٠٠ يخضعه لاحكام الفقرة الثالثة من المادة ١٣٥ من قانون نظام موظفى الدولة عند نقله الى الكادر الجديد للمحق بهذا القانون ، وهى تنص على ان الموظفين المعينين فى الدرجة السادسة ويحملون مؤهلات دراسية مقدر لها الآن فى الدرجة السادسة اقل من ١٢ جنيها يمنحون عند النقل علاوة واحدة من علاوات الدرجة الجديدة .. اذ انه لا اجتهاد مع صراحة نص هذه الفقرة ، وبالتالى تكون الوزارة قد اعملت صحيح حكم القانون فى حق المدعى ، سواء فى خصوص المرتب الذى يستحقه او فى خصوص اعانة غلاء المعيشة التى يستحقها .

وينبنى على ذلك خضوعه للحكم الذى اوردته المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ التى تنص على ان « اصحاب المؤهلات المقدر لها عند التعيين ، او بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بماهية ٥٠٠ م ١٠ شهرىك وفقا للجدول المرافق لهذا القانون ، او وفقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة قبل اول يولية ١٩٥٢ لا يجوز النظر فى ترقيتهم للدرجة الخامسة بالكادر الفنى العالى والادارى ، بالادمية ، الا بعد مضي ثلاث سنوات على الاقل ، من تاريخ



— ٤٦٣ —

تقاعد : سن الستين . منح الموظف معاشاً ، مدى تعارضه مع الانتفاع بمزايا المادة السادسة من ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات .

كون الموظف يتقاضى بالفعل معاشاً ، لا يحول دون تطبيق المادة السادسة من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات واستمراره في الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد اذا توافر شرطها .
الحكمة :

وحيث انه بالنسبة لما اثارته المستأنفة من أن المستأنف ضده يتقاضى بالفعل معاشاً من هيئة التأمينات نتيجة إحالته الى التقاعد ، بان هذا القول على فرض التسليم جندلاً بصحته لا يحول دون تطبيق المحكمة لاحكام المادة ٦٣ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية، ذلك لان المادة المذكورة المذكورة انما تعنى استكمال الحاصل لمدة الاشتراك الفعلية الموجبة لاستحقاقه المعاش طبقاً للمادة ٧٨ من القانون المذكور ، ولا تعارض في هذا الخصوص مع احكام المادة ٨٥ من القانون المذكور التي تسمح باعفاء معاش للعامل الذي لم يستكمل مدد الاشتراك الفعلية في

حصوله على معاش طبقاً للشروط المشار اليها في المادة المذكورة . وحيث انه لهذه الاسباب وللاسباب الاخرى التي اوردها الحكم المستأنف والتي لا تتعارض مع هذه الاسباب يكون الاستئناف في غير محله .

وحيث انه بالنسبة لقيمة التعويض فتري المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها وتقدير ما فات المستأنف ضده من اضرار بسبب انتهاء عقده على هذا الوجه دون استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للمعاش ومراعاة منها للاجر الذي كان يتقاضاه المستأنف ضده تری لهذه الظروف تعديل قيمة التعويض المقضى به الى مبلغ ٣٣٠ جنيهاً مع الزام الشركة المصروفات المناسبة عن الدرجتين واعفاء المستأنف ضده من باقى المصروفات عملاً بالمادة ٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥١ .

محكمة استئناف القاهرة -
الدائرة العاشرة العمالية -
استئناف ١٧٠٠٠٠ سنة ٨٥ ق في
١٩٦١/٢/١ رئاسة وعضوية السادة
المستشارين محمد جلمي كساب
ومحمد القفار حسنى ونصرى دميان .

— ٤٦٤ —

المبدأ القانوني :

منحة : استمرارها ، لائحة واجبة التطبيق . لأئحة عمل قرار جمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢، ٦٣ و ٦٤، جدول مرفق باللائحة ، وظائف ترتيبها ، مجلس تنفيذى ، اعتماده لقرار مجلس ادارة المؤسسة باعتماد مجلس ادارة الشركة .

لا يسرى القرار الصادر بترتيب وظائف الشركات ترتيباً يتفق مع الجدول المرفق باللائحة العمل بشركات القطاع العام واعتماده من مجلس ادارة المؤسسة المختصة الا بعد التصديق على الاعتماد من المجلس التنفيذى .

وتكون اللائحة واهمية التطبيق قبل التصديق هي ذات اللائحة التي كانت تجرى على العاملين حتى ١٩٦٣/٧/١ آخذاً بقاعدة المساواة مع مراعاة حكم المادة ٦٤ من القرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي مؤداها ان يجرى ذلك بصفة شخصية يتجمد معها الاجر او المرتب او اعانة الفلاء ، على ان تستهدف الزيادة عما تقر في التقييم مما حصل عليه العامل او الموظف او يحصل عليه من بدلات أو علاوات أما المنحة فمن غير الجائز ضم متوسطها الا اذا اثبت استمرار صرفها ثلاث سنوات سابقة .

الحكمة :

وبما انه بنص المادة الاولى من القرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذى حصلت التعيينات موضوع النزاع في ظله يسرى على العاملين بشركات القطاع العام الخاضعين لاحكامه احكام قانون العمل فيما لم يرد عليه نص خاص يكون اكثر سخاء بالنسبة لهم فيجرى عليهم بالتالى نص المادة السادسة من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ فيما يختص بنصوص عقودهم التي قد تتعارض مع احكام هذا القانون ومن ثم فلا ينال اى نص فيها من احقيتهم في التمسك بقاعدة المساواة التي استقرت في الفقه والقضاء وعندنا استخلاف من احكام المادة ٥٣ من قانون العمل وذلك متى توفرت شرائط تطبيقها وكان المشرع لم ينص في احكام امرة بما يتعارض معها ، بحيث يكون قد افصح عن ارادته الخروج على القاعدة في خصوصية ما اورد عليه النص .

وبما ان واضح مدلول المادتين ٦٣ و ٦٤ من لائحة العمل بشركات القطاع العام الصادر بها القرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ان الوظائف بتلك الشركات لم تكن مرتبة ترتيباً يتفق واحكام الجدول المرفق باللائحة ، فنصت أولى

المادتين المذكورتين على أسلوب اجراء هذا الترتيب وضروره اعتماده من مجلس ادارة المؤسسة المختصة ، ثم نصت المادة الاخرى على الا يسرى هذا القرار الصادر بالاعتماد الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي ولما كان التعيين على اى درجات الجدول بوظيفة ما مرتبطة ارتباطا لا فكاك منه بتمام حصول ترتيب الوظائف واجراء التعادل بينها وبين الجدول على النحو المنصوص عليه فى المادتين المذكورتين وذلك سواء اكانت الوظائف مشغولة او خالية، فانه لا محل للقول بالتالى بانطباق احكام الجدول بمجرد صدور القانون ما دامت احكام القانون نفسه الذى الحق به الجدول تجرى بارجاء تطبيقه لحين تصديق المجلس التنفيذي على قرار مجلس ادارة المؤسسة باعتماد قرار مجلس ادارة الشركة فى هذا الشأن . . . ومادام قد استقر ذلك فان اللائحة الواجبة التطبيق حتى حصول هذا التصديق الذى تم اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ هى ذات اللائحة التى كانت تجرى على العاملين حتى ١٩٦٣/٧/١ اخذا بقاعدة المساواة ، وذلك سواء بالنسبة للمرتبات او اعانة الفلاء مع مراعاة حكم المادة ٦٤ من ذلك القرار الجمهورى. والتى مؤداها ان يجزى ذلك بصفة شخصية يتجمد معها الاجر او المرتب واعانة الفلاء ، على ان تستهلك الزيادة عما تقرر فى التقييم ان وجدت مما حصل العامل ، او الموظف ، او يحصل عليه من بدلات او علاوات ترقية واما المنحة محل الطلب فهى ان ثبت وجودها تكون حقا لمن تتوفر فيه شروط منحها منهم ، وان كان من غير الجائز لهم ضم متوسطها - اذا استحققت - للمرتب او الاجر وذلك اذ اشترطت المذكورة الايضاحية للقرار الجمهورى

المنطبق ان يكون قد استمر صرفيا ثلاث سنوات سابقة عليه . . . يضاف متوسطها .

محكمة استئناف القاهرة
الدائرة العمالية - استئناف رقم
٥٦ سنة ١٩٦٥ تحكيم القاهرة .
ت ١١/١٩٦٦ رئاسة وعضوية
السادة المستشارين محمد حلمى
كساب وعبد الغفار حسي ونصرى
دميان

— ٤٦٥ —

المبدأ القانوني :

منحة سنوية : اجر ، اعتبارها جزءا منه ، شرط . . مدنى م ٣/٦٨٣ . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٣ قرار جمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وقرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ م ٩٠ .

تعتبر المنح السنوية جزءا من المرتب اذا توافرت لها صفة كونها بنسبة معينة من المرتب ، وانها تشمل جميع العاملين بالمنشأة بلا استثناء وان صرفها قد تكرر لمدة اربع سنوات متتالية . المحكمة :

وبما انه تبين للمحكمة ان الخلاف الشاغر بين الطرفين يدور فى بحث ماهية توفر الشروط القانونية لاعتبار المنح السنوية جزءا من الاجر تطبيقا لنص المادة ٣/٦٨٣ مدنى والمادة ٣ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ وبالتطبيق لذلك يكون ماقد تقاضاه المستأنف من منح سنوية بمناسبة عيد الفطر المبارك وعيد الاضحى ومولد النبى صلى الله عليه وسلم ، ونهاية العام تحسب جزءا من أجره يضاف اليه اعمالا للقرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، والقرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ مادة ٩٠ .

وبما ان الاصل فى المنح انها بترع من رب العمل لا يلزم بادائها ولا يعتبر جزءا من الاجر ، الا ان المادة ٣/٦٨٣ من القانون المدنى

والمادة ٣ من قانون العمل الموحد ، قد اعتبرت جزءا من الاجر كلاً منحة تعطى للعامل علاوة على مرتبته ، وما يصرف له جزءا امانته او فى مقابل زيادة اعبائه العائلية او ما شابه ذلك وكل منحة تعد جزءا من الاجر مهما اختلف مواعيد صرفها وذلك فى الحالات الآتية : ان تكون المنحة مقررة فى عقود العمل الفردية او لوائح المصنع او عقود العمل المشتركة ، وبذلك يرتفع منها وصفه التبرع وتصبح جزءا من الاجر . ٢ - ان يكون العرف قد جرى بمنحها حتى اصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءا من الاجر لا تبرعا ، ولا يتحقق وجود عرف جار بالمنحة الا اذا كان رب العمل قد جرى على صرفها بصفة عامة دورية منتظمة ، حتى يمكن ان يعتبرها العمال جزءا من الاجر لا تبرعا ، ولا يمكن ان تعتبر المنحة حقا للعامل لا تبرعا الا اذا جرى رب العمل على صرفها بطريقة منتظمة موحدة من جهة قيمتها وموعد استحقاقها ، دون نظر الى نتيجة نشاط المؤسسة وارباحها ، كما انه مما جرى عليه القضاء انه اذا كانت المنحة تزيد او تنقص حسب الحالة الاقتصادية للمؤسسة او كانت تصرف فى مناسبات مختلفة او مواعيد غير ثابتة او بمناسبة الاعياد والمواسم فانه لا يحق للعامل ان يعتبرها جزءا من أجره بل تعتبر تبرعا ان صرفها رب العمل له . ومع ذلك فشرط ثبات المنحة محطة ان يكون مصدر المنحة العرف الذى جرى باعطائها لا الاتفاق ، ومن جهة اخرى فانه لا يمنح من اعتبار المنحة جزءا من الاجر متى توافرت شروطها واصبحت حقا مكتسبا للعمال حتى اذا تحقق خسارة رب العمل وانخفاض ربحه بعد استقرار المنحة واذا كان صرف المنحة غير شامل لكل عامل من العمال وانما كانت شخصية على اساس غير ثابت مرجعه الى تقليد

النظام المعمول به قبل العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ويكون هذا القول في غير محله وهذه المنحة قد اورد تفصيلها بصحيفة ٣ من تقريره ويرى ان من حق المدعى ضم المتوسط الشهري للمنح الى اجره طبقا للقواعد والاسباب الموضحة بتقريره بواقع مرتب ٤١/٤ شهر في السنة اعتبارا من ١/١/١٩٦٥ وانه يستحق نتيجة لذلك فروقا في الاجر تبلغ ٣٤٥٣٢٥ ١/٣١/١٩٦٧ مبلغ بخلاف ما يستجد بواقع ١٣٨١٣ جنيها شهريا اعتبارا من ١/٢/١٩٦٧ ليصبح اجره الشهري في هذا التاريخ ٥٢٨١٣ ج شاملا العلاوات ومتوسط المنح.

وبما انه متى وضح ذلك واستبان واخذا بتقرير الخبير المقدم في الدعوى واسبابه يكون الحكم المطعون فيه قد انبنى على اسس غير سليمة وبعد عن التطبيق القانوني السليم من مدى توفر الشروط القانونية في اعتبار المنح السنوية التي تعطى للمستأنف جزءا من اجره ومن ثم يتعين الفأوه واعتباره كان لم يكن للأسباب التي اوضحتها هذه المحكمة واضافتها الى تقرير الخبير المقدم في الدعوى امام محكمة الدرجة الاولى والتي اطرحته بدون سبب قانوني سليم ١٥٥.

العمامة توافر على صرف هذه المكافآت بواقع مرتب شهر في عيد الفطر المبارك ومرتب شهر في عيد الاضحى ومرتب ١/٤ شهر في مولد النبي (صلعم) ومرتب شهرين في نهاية السنة باعتبار ذلك حقا مكتسبا للعاملين وطبقا لما جرى على الصرف في السنوات السابقة وقد اشترطت الحراسة العمامة لاستحقاق الصرف ان يكون العامل قد امضى في عمله ثلاثة شهور على الأقل ، ومن ثم صرف هذه المكافآت فعلا بالمقادير المشار اليها لجميع العاملين بالمؤسسة . . ويكون ما استندت اليه المؤسسة المستأنف عليها في هذا الخصوص باعتبار ان شركة تالك ديزل قطاع خاص ، يهدمه قاعدة الحقوق المكتسبة طبقا للقانون وأن هذا الخبر الذي تأخذ بتقرير هذه المحكمة قد انتهى في ختام مأموريته الى النتيجة الآتية :-

ان المستأنف قد التحق بخدمة مؤسسة تالك ديزل في ١٥/١٠/١٩٥٧ وانه تقاضى منحا سنوية من سنة ١٩٥٩ حتى سنة ١٩٦٤ كما هو ثابت في التقرير ص ٣ وانه تدرج اجره من ١٦ جنيها عند التحاقه بالعمل الى ٣٩ ج في سنة ١٩٦٤ واستمر يتقاضى هذا الاجر من ١/١/١٩٦٨ وقد ضمت مؤسسة تالك ديزل الى الشركة المدعى عليها في ١/١/١٩٦٥ كما ضمت منح العاملين بالشركة المدعى عليها الى جميع اجورهم طبقا لاحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ومذكرته الايضاحية غير ان الشركة لم تضم متوسط المنح لاجر المدعى باعتبار انه قطاع خاص وهو رأى في غير محله اذ ان هذه حقوق قد اكتسبها العامل في ظل

رب العمل ، فلا تعد المنحة في هذا الحال جزءا من الاجر - فاذا اعتادت شركة عدة سنوات على صرف المنحة وبصفة عامة لجميع العمال وعلى أساس نسبة معينة من مرتباتهم ، فقد خرجت هذه المنحة عن اعتبارها تبرعا الى جعلها التزاما يضاف الى الاجر ويعتبر مكملالا له ، وتقديرية الصرف مسألة تقديرية وموضوعية تستخلصها محكمة الموضوع بأسباب سائفة باعتبار ان اعتياد رب العمل على صرف المنحة بصفة عامة قد انشا عرفا خرج بها عن اصلها كتبرع الى اعتبارها التزاما يضاف الى الاجر الاصلى ، ويعتبر مكملاله ، والفرق هو العادة الثابتة الاتفاق التي تنصرف اليها نية المتعاقدين ضمنا باعتبار المنحة التزاما مع توافر عناصر الثبات والعموم والاستقرار

وبما انه هديا بتلك القواعد القانونية وبمطالعة تقرير الخبير المقدم في الدعوى امام محكمة اول درجة ، والتي لم تأخذ به ، بما جاء هذه الاخيرة من للمحكمة ان الشروط القانونية المتقدم ذكرها قد توافرت ذكرها في المنح المنصرفة ذلك انها كانت بنسبة معينة من المرتب الذي كان يصرف فعلا وقت صرف المنح ، وانه نظر المنح مكافآت تشجيعية في عام ١٩٦٤ قرب نهاية العام ، فقد نقصت بهذا السبب مكافأة نهاية هذا العام عن شهرين بمبلغ طفيف بالنسبة لبعض الموظفين ، وانها شملت جميع العاملين بالمنشأة دون أي استثناء كما تكرر صرفها لمدة اربع سنوات متتالية وتراجع الخطابات المتبادلة في سنة ١٩٦٤ بين الحراسة وهي تمثل رب العمل وبين الحارس الخاص على المنشأة - ان الحراسة

محكمة استئناف القاهرة -
الدائرة السادسة عشر العمالية -
استئناف ١٧٨٥ سنة ٨٦ ق في
١٧/٢/١٩٧٠ رئاسة وعضوية
السادة المستشارين السيد
ابراهيم عبد النعم رئيس الدائرة
وحسن أبو زهرة و ابراهيم البرادى



٤٦٦ - المبدأ القانوني :

(أ) استئناف : نصاب :
تحديده .

١ - العبرة بالطلب ، فهو الذي يحدد نصاب الاستئناف ولا عبرة بما تقضى به المحكمة في هذا الخصوص .

(ب) سقوط : استئناف ، اعلان المدعى عليهم بأن الحكم سيصبح حضوريا . مرافعات ٢/٣٧٩ م .

٢ - اذا لم يحضر المدعى عليهم امام المحكمة الجزئية ولم يقدموا مذكرة بدفاعهم ، فان ميعاد الاستئناف يبدأ في حقهم من تاريخ اعلان الحكم اليهم .

المحكمة :

وحيث انه عن الدفع بعدم جواز الاستئناف فيبين من طلبات المدعى امام محكمة اول درجة وهي التي يتحدد بها نصاب الاستئناف ، انه طلب الزام المدعى عليهم متضامنين بدفع مبلغ ١٢٥١٢٥ (مائة وخمسة وعشرين جنيها ومائة وخمسة وعشرين مليا) والفوائد بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد ، وهذا الطلب يربو على النصاب الانتهائي للمحكمة الجزئية

ازاء طلب الزام المدعى عليهم متضامنين بالمبلغ المطلوب - ومن المقرر ان العبرة بالطلب لانه هو الذي يحدد نصاب الاستئناف ، ولا عبرة بما تقضى به المحكمة في هذا الخصوص ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع .

وحيث انه عن الدفع بسقوط الاستئناف فيبين من الحكم المستأنف انه صدر بجلسة ٨ من نوفمبر ١٩٦٦ حضوريا لاعادة اعلان المدعى عليهم بأن الحكم سيصبح حضوريا في حقهم ثم تخلفهم مع ذلك عن الحضور وقد قدمت صحيفة الاستئناف الى قلم محضري محكمة الازبكية في ٢ من مايو ١٩٦٧ .

وحيث ان المدعى عليهم وهم المستأنفون حاليا لم يحضروا امام المحكمة الجزئية ولم يقدموا مذكرة بدفاعهم . ومن ثم يبدأ ميعاد الاستئناف في حقهم من تاريخ اعلان الحكم اليهم اعمالا للمادة ٢/٣٧٩ مرافعات - وقد جاءت الاوراق خلوا من بيان تاريخ الاعلان الحكم الى المستأنفين ولم يقدم المستأنف دليله المؤكد لتمام هذا الاعلان وانقضاء الموعد المقرر للاستئناف ومن ثم يتعين الحكم برفض هذا الدفع وبقبول الاستئناف شكلا .

محكمة القاهرة الابتدائية
الدائرة ٦ مدني مستأنف في
القضية رقم ١٠٦٥ سنة ١٩٦٧
رئاسة الاستاذ محمد الوهاب
مطفي رئيس المحكمة وعضوية
الاستاذين محمد بدر اليساوي
وسليمان ايوب القاضيين

٤٦٧ - المبادئ القانونية :

(١) مهن حرة : ضريبة ، سريانا
ق ١٤ لسنة ١٩٢٩ م ٤٧ و ٧٧
١ - يشترك سريان ضريبة المهن الحرة . مزاوله المهنة بصفة فعلية مستقلة ، معتادة ، وتوافر نية الكسب .

(ب) ربط اضافي : مهنة حرة
اعتزالها ، مبالغ لم تكن مستحقة الدفع ، ضريبة ، سنويتها . ق ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ م ٤٧ مكررا .
ايراد مهني . اتعاب ، حق قبل الفير . غش .

- المادة ٧٧ قصدت المحاسبة على ما يستحق على صاحب المهنة حتى الفترة الاخيرة السابقة على اعتزالها ، لا على ما يستحق او قد يستحق مستقبلا من مبالغ متاخرة او باقية لدى عملائه عن فترة سابقة على الاعتزال لم يتمكن من تحصيلها اثناء مباشرة المهنة ، وفي فترة لاحقة على المحاسبة ولا يعتبر تحصيلها غشا .

(ج) اتعاب : محاماة ، اعتزالها ايراد ، شرط خضوعه لضريبة المهن الحرة .

٢ - لا يخضع لضريبة المهن الحرة ما قد يرد للمحامى من مبالغ بعد اعتزال المهنة ، اذ لا تعتبر اتعابا بل حقوقا او ديونا في ذمة آخرين .

المحكمة :

١ - وحيث انه يشترك لسريان ضريبة المهن الحرة توافر الشروط الآتية :-

١ - مزاوله المهنة بصفة فعلية
٢ - بصفة مستقلة اي لا يكون تابعا لاحد او موظفا لدى الغير .
٣ - احترام المهنة اي مزاولتها بصفة معتادة اما اذا زاولها بصفة عارضة كان بمعصم عن الضريبة
٤ - نية الكسب اما اذا لم تكون لديه نية الكسب انشغى عنه سريان الضريبة .

هذه هي الشروط لسريان ضريبة المهنة التي قالها الشراح (يراجع كتاب قوانين الضرائب المباشرة في مصر تأليف الدكتور دلاور حلي والدكتور محمد طه بدوي والدكتور محمد حمدي النشار وجميعهم اساتذة قانون واقتصاد ومحاسبة بكلية التجارة بجامعة اسكندرية ص ١٢٢) .

المحاسبة أثناء المهنة التي يجب محاسبته على أساسها .

٣ - وحيث أن المحكمة ترى أن مبدأ سنوية الضريبة هو ما يتفق مع محاسبة ذوى المهن الحرة حتى الفترة الأخيرة السابقة على اعتزال المهنة وأن المادة ٧٧ قصدت المحاسبة على ما استحق على صاحب المهنة خلال تلك المدة لا على ما يستحق أو قد يستحق مستقبلا لأن هذا الأمر يتعارض مع مبدأ سنوية الضريبة من ناحية ويجعل صاحب المهنة معلقا مدى حياته مهددا بالفناء التقدير وبإعادة الربط من جديد كلما حصل مبلغا متاخرا ، أو باقيا لدى أحد عملائه عن فترة سابقة على الاعتزال بسبب ظروف لا يد له فيها لم تمكنه من تحصيل المبالغ أثناء مباشرة المهنة .

٤ - وحيث أنه وإن كان للمصلحة أن تجرى ربطا تكميلا على الممول صاحب المهنة الحرة الذى حوسب محاسبة دفترية كالطاعن لكونه أخفى بعض عناصر الإيراد التى ظهرت فيما بعد ، إلا أن ذلك مشروطا باستمراره على مزاولة المهنة وفى فترة لاحقة لفترة المحاسبة - أما وقد اعتزل المهنة فلا يمكن افتراض الفس فى جانبه عما حصل من إيراد لم يكن داخلا فى الحساب .

٥ - وحيث أنه يزاول صفة المهنة عن الطاعن باعتزالها تكون قد زالت عما قد يرد له من مبالغ صفة الإيراد المهنى الذى يخضع لضريبة المهن الحرة ، إذ لا يعتبر اتعابا بل حقوقا أو ديونا فى ذمة آخرين مستحقة لمول عادى حصلها فى فترة المعاش زالت عنها بالاعتزال صفة الاتعاب ، وأصبحت حقوقا عادية لا عليه إذا حصلها أو أغفلها فإن حصلها قد تخضع لضريبة أخرى خلاف

يدل على أنه لا يجوز عمل ربط إضافي فى مجال الضريبة على أرباح المهن الحرة بل يجب أن تطبق فى هذه الحالة القواعد العامة التى استقر عليها القضاء والتى كانت تطبق فى الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية قبل إضافة المادة ٤٧ مكرر - وتقضى هذه القواعد بجواز الربط الإضافي فى حالات الخطأ والغش وظهور نشاط جديد للممول لم يكن قد تم الربط عنها (المرجع السابق ص ٣٤٠ وما بعدها) .

وفى هذا يقول الأستاذ محمد كامل بدوى فى كتابه (المرجع فى تشريعات الضرائب فقها وقضاء فى ص ٢٧١ يعتبر التنبيه بالدفع على الممول نهائيا وقطعيا - ومع ذلك إذا تحققت مصلحة الضرائب دون إخلال بأجل التقادم المنصوص عليه فى المادة ٩٧ من هذا القانون والقوانين المعدلة له من أن الممول لم يتقدم باقرار صحيح شامل بأن أخفى نشاطا أو مستندات أو غيرها أو قدم بيانات غير صحيحة أو استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة فتجرى المصلحة ربطا اضافيا يكون قابلا للطعن فيه كالربط الاصلى .

وحيث أنه لا يمكن القول بأن الطاعن تنطبق عليه الشروط التى تسلزمها المادة ٤٧ مكرر وهى إخفاء نشاط جديد أو تقديم بيانات غير صحيحة إذ وقت أن حوسب لم يكن فى الحساب أن تصله هذه المبالغ بعد اعتزال المهنة فهى لا تعتبر نشاطا جديدا ولا يمكن القول بأنه لم يبرزها فى دفاتره وكشوفاته عمد فاصبحت بياناته غير صحيحة تدعو لإعادة التقدير والربط كما لا يمكن القول بأنه استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها وذلك بإخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة ولأن هذه المبالغ لم تصله فعلا وتمت

٢ - وحيث أن الطاعن عومل أصلا حسبما نصت عليه المادتان ٤٧ و ٧٧ من القانون ١٤/١٩٣٩ ، وتنص أولاها على أن تقدير أرباح الممول يكون على أساس أوراقه وحساباته بشرط أن تكون بيانات هذه الأوراق والحسابات مطابقة للحقيقة الواقع ، والا اجازت الفقرة الأخيرة من هذه المادة أن تحدد إيرادات الممول بطريقة التقدير الجزافى - وهو هنا حوسب طبقا لدفاتره ومستنداته عن الفترة من السنة السابقة على اعتزال المهنة أما المادة ٧٧ من القانون سالف الذكر ، فتتضمن على أنه فى حالة انقطاع صاحب المهنة عن ممارستها تستحق الضريبة عن المدة التى مارس فيها المهنة على أساس صافى الأرباح المستحقة فى هذه المدة بعد ردها الى سنة كاملة ، ويطبق هذا الحكم كلما استحققت الضريبة من جزء من السنة لاي سبب آخر - طبقا لهذا النص حوسب الطاعن عن أرباحه عن تلك الفترة وتم الربط وأخطر به وأصبح نهائيا وأذ بان للمشرع أن رأى القضاء كان مستقرا على عدم جواز إعادة الربط الا فى حدود ضيقة احتراماً لقرار المصلحة من ناحية ، وللرغبة فى استقرار أحوال المولين - رأى إضافة مادة رقم ٤٧ مكرر اجاز بموجبها لمصلحة الضرائب أن تقوم بعمل ربط تكميلى اذا لم يتقدم الممول باقرار صحيح شامل ، أو قدم بيانات غير صحيحة ، أو استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة . كما نص فى المادة ٧٥ من القانون على أن اصحاب المهن الحرة يسرى عليهم من حيث الربط والتقدير ما يسرى على الشركات المساهمة والمولين الآخر من أحكام مبينة فى المواد ٤٥ و ٤٧ من القانون ، ولكنه لم يشر الى المادة ٤٧ مكرر الخاصة بالربط الاضافى . على أن هذا الأمر لا

ضريبة المهنة - والا بقي صاحب المهنة تحت سلطان ضريبة المهنة مدى حياته رغم اعتزالها ولسرت عليه سنوياً أو كل بضع سنوات بمناسبة ما قد يسدد له من متعلقات السنة التي اعتزلها وهذا ما لا يمكن القول بأن المشرع قصده ولا تساعد عليه عبارة (المستحقة) الواردة بالمادة ٧٧ من القانون ، لأنها انصت على الإيراد خلال الفترة السابقة على الاعتزال فقط - أما استمرار المجاسية بعد ذلك فإنه لا يتفق مع النص المذكور ، وقد يكون المشرع أغفل هذه الحالة لعدم الحاجة إليها أو لتدريجها إذ النادر لا حكم له ولا يصح أن توضع له قواعد واكتفاء - بالنسبة لأمثال معتزلي المهنة وأرباب المعاش - بالضريبة على الإيراد العام «

وحيث أن المهنة مرت أخيراً بما أمقر عليه الفقه والعضاء وأيده المشرع في المادة ٤٧ مكرر الصادر بها القانون ١٤٦/١٩٥٠ أن التنبيه على الممول بالدفع يعتبر نهائياً وقطعياً إذا تحققت مصلحة الضرائب من أن الممول لم يتقدم باقرار شامل صحيح بل أخفى نشاطاً أو مستندات أو قدم بيانات صحيحة أو استعمل طرقاً احتيالية للتخلص من الضريبة كلها أو بعضها وذلك باخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة «

وحيث أنه على النحو السابق إيضاحه ولعدم ثبوت مخالفة

الطاعن النص الوارد به المادة ٤٧ مكرره ولعدم توافر أى شرط فى حقّه من الشروط اللازمة لاعادة التقدير والربط ومن ثم يكون ما أجرته مصلحة الضرائب من اعادة التقدير والربط فى غير محله مستحق الالفاء وذلك دون حاجة للتعرض لتفاصيل النزاع الباقية

حكم محكمة النيا الابتدائية
« غرائب » فى القرار ١٠٣ لسنة
١٩٦٦ غرائب النيا فى ١٢/٢/١٩٦٦
رئاسة الاستلا نجيب وبصا رئيس
الحكمة وعضوية الاستاذين رفعت
الهادى وفتحي الجمهورى القاضيين

فهرس الأحكام

ملخص الأحكام	رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ
أحكام المحكمة العليا			
تنازع اختصاص : طلب فصل فيه ، شرط قبوله في ٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ١٧ ق ٨١ لسنة ١٩٦٩ دعوى فردية ، دعوى جماعية .	٤٠١	٧٥	١٩٧٠/١١/٧
دعوى التحكيم التي تقيمها النقابة العامة للعاملين بصناعات البناء أمام هيئة التحكيم بمحكمة استئناف أسبوط ، تختلف عن الدعوى المرفوعة من العمال أمام محكمة أسبوان الابتدائية ، ولا تؤثر في هذا النظر أن طائفة من العمال المنتمين إلى النقابة اشتركوا في رفعها ، إذ تظل دعواهم فردية ، ولا تنقلب إلى دعوى جماعية بمجرد تعدد رافعيها . ومن ثم لا تنوثر شروط قبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص .			
تنازع اختصاص : جهتان قضائيتان مختلفتان . محكمتان تابعتان لجهة قضائية واحدة . يشترط لقبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص أمام المحكمة العليا أن يقوم التنازع بين جهتين قضائيتين مختلفتين . لا بين محكمتين تتبعان جهة قضائية واحدة كمحكمتي أسبوان الابتدائية والقاهرة الجارية للأمور المستعجلة .	٤٠٢	٧٦	١٩٧٠/١١/٧
تنازع اختصاص : سلبى . محكمة القاهرة الابتدائية ، محكمة مصر الجديدة الجزئية ، تخليهما عن نظر دعوى .	٤٠٣	٧٧	١٩٧٠/١١/٧
تخلي محكمة القاهرة الابتدائية ، ومحكمة مصر الجديدة الجزئية عن نظر دعوى ، يختلف معه شرط اختلاف الجهتين القضائيتين المتنازعتين ، مما يمنع معه قبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص أمام المحكمة العليا .			
(١) تنازع الاختصاص : نيابة عامة . جهة قضاء . هيئة ذات اختصاص قضائي . في ٤٢ لسنة ١٩٦٥ .	٤٠٤	٧٨	١٩٧٠/١٢/٥
١ - النيابة العامة إذ تتخذ إجراءات تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى الجنائية ، وتصدر قرارها بالقبض على الجاني لتنفيذ باقى العقوبة المحكوم بها عليه ، لا تعتبر جهة قضائية ولا هيئة ذات اختصاص قضائي في مفهوم المادة ١٧ من قانون السلطة القضائية .			
(ب) قضاء عادي : استنفاد ولايته . تنازع اختصاص .			
٢ - لا يعود تنازع الاختصاص قائما بعد استنفاد ولاية القضاء العادي ولايته نظر الدعوى بالفصل فيها بحكم نهائي حاسم للخصومة .			
(١) بدل اغتراب : راتب اضافي ، تخفيضه . عامل أجنبي بالهيئة العامة للإذاعة . في ٢٠ لسنة ١٩٦٧ . موقف عام ، علاقة لائحية . قرار رئيس الجمهورية ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ .	٤٠٥	٨١	١٩٧١/١/٢
١ - يعتبر بدل طبيعة العمل ، وبدل الاغتراب ، من البدلات التي تمنح على الراتب الاصلى في مفهوم نص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢٠ لسنة ١٩٦٧ ، ويسرى عليهما الحق المقرر بهذه المادة .			
(ب) راتب طيران : راتب أساسي .			
٢ - راتب الطيران لا يدخل في مباد البدلات والقرارات الاضافية المنصوص عليها في المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢٠ لسنة ١٩٦٧ ، بل هو راتب أصلي لا يخضع للخفض المقرر بهذا النص .			
(ج) بدل تمثيل : اضافي . بدل اغتراب اضافي . سلك دبلوماسي . سلك قنصلي ، بعثة دبلوماسية . بعثة قنصلية . موظف اداري . موظف كتابي . قرار رئيس الجمهورية ١٢٦ لسنة ١٩٥٨ .			
٣ - شأن بدل التمثيل الاضافي ، وبدل الاغتراب الاضافي كشأن بدل التمثيل الاصلى ، ولما كان من المسلم به أن هذين البدلين الاصيلين داخلان في ضمن البدلات والرواتب الاضافية التي تعنيها المادة الاولى من القانون ٢٠ لسنة ١٩٦٧ من حيث خضوعها للخفض ، فإن البدلين الاضافيين يخضعان كذلك لحكم الخفض .			
(د) بدل سكن : عامل . شركة مصر لحلج الافطان .			
٤ - لا يدخل في عداد الرواتب والبدلات الاضافية ، تؤديه شركة مصر لحلج الافطان لموظفيها الذين فرضت عليهم لائحة الشركة السكنى بمقر عملهم ، اذا كانت الشركة تتحمل اجور مسكنهم الفعلي بعد أقصى طابق لغشاته حددتها اللائحة .			

ملخص الأحكام	رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ
قضاء المحكمة العليا			
(١) بدلات العاملين بالقطاع العام أداة تقريرها . تخفيض جزء من المرتب باعتباره بدلا . اختصاص اللجنة الاستشارية الصناعية .	٤٠٦	٨٤	١٩٧١/٢/٦
١ - اللجنة الاستشارية للصناعة لا تختص بتقرير بدلات للعاملين بالقطاع العام سواء بطريق مباشر أو بتجنيبها من المراتب والمكافآت الشاملة . قرارها بتجنيب مبلغ من المراتب أو المكافآت التي عين بها المهندسون والأطباء والسيادلة واعتبارها بدلا صادر من جهة غير مختصة ، ولا يصلح أساسا لاعتبار ذلك المبلغ بدلا أو اضافة طبيعته عليه .			
(ب) ق ٢٠ لسنة ٦٧ . تفسيره مدى سريانه على بدلات المهندسين والأطباء والسيادلة .			
٢ - لا تسري أحكام القانون ٢٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات على المبلغ المجنب تنفيذا لقرار اللجنة الاستشارية للصناعة باعتباره بدل . وإنما تسري أحكامه على المراتب أو المكافآت الشاملة إذا تضمنت بدلات تخصص أو تفرغ أو بدلات طبيعة عمل طبقا لعقد العمل أو لائحة النظام الاساسي للعمل .			
(١) جواز الطعن بعدم دستورية التشريعات السابقة على الدستور . المادة ١٦٦ من دستور ١٩٦٤ لا تحصن هذه التشريعات .	٤٠٧	٨٦	١٩٧١/٢/٦
١ - المادة ١٦٦ من دستور ١٩٦٤ : إذ تنص على استمرار نفاذ التشريعات السابقة على صدوره حتى تُلغى أو تعدل وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في الدستور ، تعني مجرد استمرار نفاذ التشريعات السابقة على الدستور دون تعميمها مما قد يشوبها من عيوب ودون تحصينها ضد الطعن بعدم الدستورية .			
(ب) المادة ١٩١ من دستور ١٩٥٦ . تحصينها نهائيا للتشريعات الثورية الاستثنائية الواردة فيها على سبيل الحصر .			
٢ - المادة ١٦٦ من دستور ١٩٦٤ ، تطابق المادة ١٩٠ من دستور ١٩٥٦ وتختلف في حكمها عن المادة ١٩١ من دستور ١٩٥٦ التي أسبغت حصانة نهائية على التشريعات الثورية الاستثنائية التي اتخذت في ظروف لا تقاس فيها الامور بالقياس العادي والتي صدرت منذ قيام الثورة حتى عام ١٩٥٦ . والتي حددتها المشرع على سبيل الحصر في المادة ١٩١ سالف الذكر .			
(ج) الرقابة الدستورية على القوانين . هدفها .			
٣ - الرقابة الدستورية على القوانين تستهدف أصلا صون الدستور القائم وحمايته من الخروج على أحكامه باعتبار أن قصوره تمثل القواعد والاصول التي يقوم عليها نظام الحكم . وهي أسس القواعد الأمرة .			
(د) حق الشفعة . قيامه في ظل دستور ١٩٦٤ .			
٤ - حق الشفعة لا زال قائما بسبب مشروع من أسباب كسب الملكية في الحدود المقررة قانونا وفيما عدا الحالات الاستثنائية التي ألغى فيها المشروع هذا الحق .			
(هـ) سلطة المشرع في تنظيم الحقوق . سلطة تقديرية في حدود الدستور . تحديد وتنظيم أسباب الملكية غير مقيد إلا بالحد الأقصى للملكية الزراعية .			
٥ - الأصل في سلطة التشريع في موضوع تنظيم الحقوق أن تكون سلطة تقديرية ما لم يقيد الدستور بقيد محددة . الدستور لم يقيد سلطة المشرع في تحديد وتنظيم أسباب الملكية اكتفاء بتعيين حد أقصى للملكية الزراعية يحول دون قيام الاقطاع .			
(و) شفعة . عدم اخلالها . بمبدأ تكافؤ الفرص . مساواة . مفهومها .			
٦ - حق الشفعة لا يخل بمبدأ تكافؤ الفرص لان المساواة التي يوجبها أعمال هذا البند ليست مساواة بصلحية . وهي تتحقق بتوافر شروط العموم والتجريد .			
قضاء محكمة النقض المدنية			
استئناف : اعلانه ، ميعاده . بطلان . مرافعات م ٤٠٦ مكررا قبل تعديلها . مرافعات م ٢/٢٨٤ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .	٤٠٨	٩١	١٩٧١/٢/٦
توجب المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - على المستأنف اعلان الاستئناف الى جميع المستأنف ولهم خلال الثلاثين يوما التالية لتقديم مريضته والا كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام ولا يزول بحضور الخصم الذي لم يعلن .			

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٤٠٩	٩٢	١٩٦٦/٢/٦	<p>قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>(١) استئناف : مقابل ، فرعى . مرافعات م ١/٤١٣ .</p> <p>١ - المادة ٢/٤١٣ من قانون المرافعات مريضة في أنه اذا وقع الاستئناف المقابل بعدمضى ميعاد الاستئناف اعتبر استئنافا فرعيا يتبع الاستئناف الاصلى ويؤزل ويؤزاله .</p> <p>(ب) قاض : طلب رده . مرافعات م ٣٢٨ .</p> <p>٢ - المادة ٣٢٨ من قانون المرافعات ، التى تحدثت من استئناف الحكم الصادر في طلب ود القاضى ، لم تجز لطالب الرد استئناف هذا الحكم الا اذا كان الطلب خاصا برد قاضى محكمة المواد الجزئية او قضاء المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائيا ، اما اذا كان صادرا من محكمة الاستئناف في طلب ود قاضى من قضائها فانه كسائر الاحكام الصادرة من محاكم الاستئناف لا سبيل الى الطعن فيه بالطرق العادية وبالتالي يكون نهائيا ولا يمنع من نهائيته واكتسابه قوة الامر المقضى الطعن فيه بطريق النقض ، وهو حكم واجب التنفيذ وتنفيذه يكون باستمرار القاضى المطلوب رده في نظر الدعوى الاصلية والفصل فيها .</p>
٤١٠	٩٣	١٩٦٦/٢/٦	<p>(١) صورية : اثباته ، طرقه . قير . بيع . معنى م ٢٤٤ .</p> <p>١ - يعتبر المشتري في احكام الصورية من الغير بالنسبة للتصرف الصادر من البائع الى مشتر آخر ومن ثم يكون له ان يثبت صورية هذا التصرف بطرق الاثبات بكافة .</p> <p>(ب) دليل : محكمة موضوع : سلطتها في تقديره .</p> <p>٢ - لا على محكمة الاستئناف اذ هي اهتمت في اثبات الصورية على اقوال شاهدى المظنون ضدهما الاولين في التحقيق الذى أجرته محكمة اول درجة ، لان محضر هذا التحقيق يعتبر من اوراق الدعوى المطروحة على محكمة الاستئناف بسبب ثقل الدعوى بعاليتها اليها ، وطالما ان هذا المحضر لم يشبه بطلان في ذاته فانه ليس ما يمنع تلك المحكمة من اخذ به .</p> <p>(ج) اثبات : اجراءاته تقديرها محكمة موضوع ، سلطتها .</p> <p>٣ - اذا كان الطاعنون قد تحلفوا من اعلان شهودهم امام محكمة اول درجة وقرروا بلسان محاميهم امام تلك المحكمة باستفنائهم عن احضار شهود كنفى تلك الصورية اكتفاء بما قدموه من دفاع في الدعوى ، ولم يطلبوا من محكمة الاستئناف احالة الدعوى الى التحقيق لتمكينهم من نفى الصورية بشهادة الشهود ، فانه لا يكون لهم بعد ذلك ان يعيبروا على محكمة الاستئناف عدم اتخاذ هذا الاجراء من تلقاء نفسها ، اذ الامر فيه يصبح في هذه الحالة من اطلاقها .</p>
٤١١	٩٥	١٩٦٦/٢/٦	<p>اختصاص : ولائى . اصلاح زراعى ، لجنة قضائية . ق ١٢٧ لسنة ١٩٦١ م ٢ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ م ١٣ مكررا ق ١٢١ لسنة ١٩٥٣ ق ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ .</p> <p>تستولى الحكومة على ملكية ما يجاوز المائة فدان التى يستبقها المالك لنفسه ، والمنازعة في ملكية هذا القدر مما يمتنع على المحاكم النظر فيها ، ويتمين احوالها الى اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى لاختصاصها بها ما دام باب المرافعة في الدعوى لم يكن قد انقضى .</p>
٤١٢	٩٦	١٩٦٦/٢/٦	<p>خبرة : دعوة الخبير للخصوم . بطلان الاجراءات . مرافعات م ٢٣٦ و ٢٣٧ .</p> <p>البطلان لا يترتب الا على عدم دعوة الخصوم للحضور في الاجتماع الاول الذى يحدده الخبير للبدء في اعماله وانه متى قام الخبير باخطار الخصوم بمكان اول اجتماع ويومه وساعته فانه لا يكون عليه بعد ذلك ان يدعوهم للحضور في الاجتماعات التالية التى يحدد لاستكمال اعماله ما دام العمل فيها مستمرا لم ينقطع . اما اذا كان الخبير قد انتهى عمله لم تراهى له ان يستأنفه مرة اخرى فانه يجب عليه في هذه الحالة ان يدعو الخصوم للحضور في اليوم الذى يحدده .</p>
٤١٣	٩٧	١٩٦٦/٢/١١	<p>خصومة : اعتراض الخارج عنها تسجيل . بيع . خلف ، مرافعات سابق ١/٤٥ .</p> <p>يشترط لقبول اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها حسبما تقضى الفقرة الاولى من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق فرطان ، اولهما ان يكون المعارض ممن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن مائلا في الخصومة شخصا . ثانيهما ان يثبت المعارض فاش من كان يمثل او توطاة او اعماله الجسيم .</p>
٤١٤	٩٨	١٩٦٦/٢/١١	<p>قسمة : مهابة زمنية ، معنى م ٨٤٧ و ٨٤٨ .</p> <p>قسمة المهابة الزمنية للمال السائغ لا تنهى حالة الشروع بين الشركاء فيه ولا تعدو الفاية منها تنظيم علاقة هؤلاء الشركاء لاقتسام منفعة ذلك المال بان يتناوبوا الانتفاع به كل منهم مدة مناسبة لحصته فيه بما يعنى مقايضة انتفاع كما هو الحال في عقد الإيجار . ويلتزم الشريك المهابة بان يرد العين المشتركة لشركائه فيها بعد انتهاء تربيته في الانتفاع بها ، والا كان فاصها ويلزم بتعويض عما يصيبه من ضرر .</p>
٤١٥	٩٩	١٩٦٦/٢/١١	<p>(١) اجل : سقوط . حق الدين فيه . التزام ، اوصاف الالتزام تامينات هينسية .</p> <p>اصنافها . دهن .</p>

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٤١٦	١٠٠	١٩٦٩/٢/١٢	<p>قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>١ - حق الدين في الاجل لا يسقط اذا كان اضعاف التأمينات بفعل الدائن نفسه . وللدائن المرتين أن ينزل عن رهنه دون أن يرجع في ذلك إلى ارادة المدين الراهن .</p> <p>(ب) دائن مرتين : اتيان مرهونة ، تسلمها ، مسئولية .</p> <p>٢ - متى كان الدائن المرتين قد تسلم الاطيان المرهونة وظلت في حيازته وكان هو الذي تخلى من حيازة هذه الاطيان باعتباره قائم يكون هو المسئول وحده من اضعاف التأمينات .</p> <p>احوال شخصية : حكم . غير الجائر الطعن فيه . تقض . دعوى منح سماعه . لائحة شرعية م ٢٠٥ مرافعات م ٣٧٨ .</p> <p>المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق لا تجيز الطعن في الاحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها الا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . واذ كان الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وبسماعها وباحالة الموضوع إلى محكمة اول درجة لنظره وهو بهذه المثابة لم يصدر في موضوع الدعوى ولم تنته به الخصومة كلها أو بعضها ، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن فيه بالنقض .</p> <p>(ا) تزوير : انتهاء اجراءات الادعاء بالتزوير . حكم .</p> <p>١ - اذ كان الثابت أن الطائفة نزلت عن التمسك بالخطاب الذي كان مورثها قد قدمه للتدليل على تزوير العقد ، وقضت المحكمة بناء على هذا النزول بانتهاء اجراءات الادعاء بتزوير هذا الخطاب ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قطع في اسبابه بتزوير ذلك الخطاب بطريق المحر الكيماوي وقال « ان التزوير بهذه الكيفية يكفي وحده للجزم بعدم تزوير العقد موضوع الدعوى » يكون مخطئا في القانون ومشوبا بالفساد في الاستدلال .</p> <p>(ب) استجواب : خصم اثبات .</p> <p>٢ - لا يجوز اتخاذ اقوال أحد الخصوم في محضر الاستجواب دليلا ضد خصمه ما لم تتأكد بدليل .</p> <p>(ج) حكم : تسبيب ، عيب .</p> <p>٢ - اذا كان المطعون ضده لم يجحد المستندين المقدمين من خصمه والذين كان لهما اثرهما في النزاع وقد اعتمد عليهما الحكم الابتدائي ، فإنه يتعين على محكمة الاستئناف متى رأت الفاء هذا الحكم ، أن تناقشهما وتبين الملة التي من اجلها اسقطت دلالتهما التي اخذت بها المحكمة الابتدائية ، فإن هي افلتت ذلك كان حكمها مشوبا بالقصور .</p> <p>(ا) اثبات : قرائن . محكمة موضوع ، سلطتها في استنباطها .</p> <p>١ - قضاء المحكمة برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى تأسيسا على اختلاف الموضوع والسبب في كلتا الدعويتين ، وان كان يقتضى الا يكون للحكم الصادر في الدعوى السابقة حجية ملزمة في الدعوى اللاحقة ، الا أن ذلك لا يمنع المحكمة بما لها من السلطة التامة في استنباط القرائن من أي مصدر تراه وفي تقدير الدليل الجائر الاخذ به من أن تعتمد ما جاء بأسباب الحكم السابق الذي كان من بين أوراق الدعوى .</p> <p>(ب) تعسف : مالك في استعمال حقه ، تقديره .</p> <p>٢ - تقدير التعسف والغلو في استعمال المالك لحقه هو من شؤون محكمة الموضوع كما أن تقدير التعويض الجائر للضرر الناتج عن هذا التعسف هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى كان القانون لا يلزمها باتباع معايير معينة في شأنه .</p> <p>(ا) اعلان : محل مختار . تقض ، طعن ، اعلان ، مرافعات م ٢٨٠ و ٤٢١ و ١٢ في ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ .</p> <p>١ - لا يجوز وفقا لحكم المادة ٢٨٠ مرافعات اعلان الطعن الا لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة اعلان الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فلا يصح اعلان الطعن في موطن الوكيل الا اذا كان قد اتخذ موطنا مختارا في ورقة اعلان الحكم . كما لا يجوز تسليم الصورة إلى الوكيل في موطن الشخص المطلوب اعلانه الا اذا لم يجد المحضر هذا الشخص في موطنه وأثبت عدم وجوده في ورقة الاعلان وصورته .</p> <p>(ب) عقد : فسخته ، ملغى م ١٥٧ .</p> <p>٢ - ما تنص عليه المادة ١٥٧ من القانون المدني من تخويل كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجائين الحق في المطالبة بنسخ العقد اذا لم يوف المتعاقد الآخر بالتزامه ، هو من النصوص الكلية لارادة المتعاقدين . ولهذا فان الحق يكون ثابتا لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد متضمنا له ولو خلا من اشتراطه . ولا يجوز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو الحد من نطاقه الا باتفاق صريح .</p> <p>(ج) ثمن : مهلة للوفاء به . بيع ، المشتري ، التزاماته .</p> <p>٢ - منح المشتري مهلة للوفاء بثمن المبيع اتقاء للنسخ ، أو رفض طلبها بما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية لانه من الرخص التي أطلق الشارع فيها لقاضي الموضوع الخيار في</p>
٤١٧	١٠٠	١٩٦٩/٢/١٢	
٤١٨	١٠١	١٩٦٩/٢/١٢	
٤١٩	١٠٣	١٩٦٩/٢/١٢	

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			قضاء محكمة النقض المدنية
٤٢٠	١٠٥	١٩٦٦/٢/١٣	<p>ان يأخذ فيها بأحد وجهي الحكم في القانون حسبما يراه هو من ظروف كل دعوى بنسب معقب عليه .</p> <p>(١) نقض : طعن ، احواله . قوة امر مقضى . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣ .</p> <p>١ - ما أجازته المادة ٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من الطعن بالنقض في أي حكم انتهائي أيا كانت المحكمة التي أصدرته ، مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن فصل في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الانتهائي الثاني الذي فصل في النزاع على خلاف الحكم الأول .</p> <p>(ب) دعوى : حيازة . دعوى ريع .</p> <p>٢ - الحكم الصادر في دعوى الحيازة لا يجوز قوة الأمر المقضى في دعوى الريع والتي تعتبر الملكية عنصرا من عناصرها وذلك لاختلاف الدعويين سببا وموضوعا ومن لم فلا يجوز الطعن بالنقض في الحكم الصادر في هذه الدعوى الأخيرة لمخالفته الحكم الأول .</p>
٤٢١	١٠٥	١٩٦٦/٢/١٣	<p>(١) اثبات : يمين حاسمة ، كيديتها ، محكمة موضوع ، مدني م ٤١٠ .</p> <p>١ - للقاضي أن يمنع توجيه اليمين إذا كان الخصم متمسقا في توجيهها ، لأن اليمين ليست موكولة لهوى الخصوم ، ولا هي من شأنهم وحدهم ، كما أن تقدير كيدية اليمين والتسلف في توجيهها مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى أقام رأيه على أسباب سائفة .</p> <p>(ب) اثبات : انابة قضائية . يمين ، توجيهها . اتفاقية الاعلانات والاثبات القضائية .</p> <p>مرافعات م ٢٦٩ .</p> <p>٢ - يكون طلب الانابة القضائية بالطريق الدبلوماسي ، وبديهي أن يكون حصلرا في حالة قطع العلاقات السياسية بين البلدين .</p>
٤٢٢	١٠٦	١٩٦٦/٢/١٣	<p>تزوير : ادعاء . . حكم ، قصور تسييب ، غيبا .</p> <p>انه وان كان المقدم الذي قدمته الطامنة لأول مرة في الاستئناف ، مدمية انه المقدم الأصلي ، مطابقا في مضمونه ومحتواه للمقدم المقدم منها الى محكمة الدرجة الاولى ، الا أن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من تزوير توقيع المورث على هذا المقدم لا يستتبع حتما وبالضرورة أن يكون التوقيع المنسوب اليه على المقدم الآخر المقدم من الطامنة في الاستئناف مزورا أيضا . ولو ثبت صدور هذا المقدم الآخر من المورث وتوافرت فيه أركان البيع وشروط صحته ، لكان هذا كائنا لاجابة الطامنة الى طلباتها اذ يضحى في هذه الحالة الادعاء بتزوير المقدم الاول المقدم لمحكمة الدرجة الاولى غير منتج في النزاع ، ويكون ما قرره المحكمة في تقرير تخليها من الفصل في الادعاء بتزوير المقدم المقدم لها من أن مجال بحثه يكون في دعوى جديدة يرفعها الطعون ضدهم مدمر التزوير ، هو خطأ في القانون . وإذا لم تفصل في هذا الادعاء في أمر المقدم المقدم اليها للأسباب التي أوردتها في حكمها المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون معيبا بالتصور والخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .</p>
٤٢٣	١٠٧	١٩٦٦/٢/١٣	<p>(١) نقض : طعن ، أسباب واقعية . مرض موت . وصية . مدني م ٢٩٤ .</p> <p>١ - لا يكفي لاعتبار الدفاع متضمنا الطعن في التصرف بصدوره من المورثة في مرض الموت ، مجرد الإشارة فيه الى أن المورثة كانت مريضة بمرض ما ، بل يجب أن يبدى هذا الطعن في صيغة صريحة جازمة تدل على تمسك صاحبه بأن التصرف صدر في مرض الموت ، مقصودا به التبرع ، فتسرى عليه أحكام الوصية . وطالما أن الطاعن لم يتمسك بهذا الطعن أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل منه التحلي به لأول مرة أمام محكمة النقض .</p> <p>(ب) اثبات : انكار وجهالة ، محكمة موضوع ، سلطتها مرافعات م ٢٦٢ .</p> <p>٢ - لا تلزم المحكمة في حالة انكار الوارث توقيع مورثه على الورقة أو اعمائه بجهله هذا التوقيع بتحقيق هذا الطعن بطريق المساماة ، وإنما يكون لها إذا لم تر في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها في شأن صحة هذا التوقيع ، أن تأمر بالتحقيق بالمسامة أو بسماع الشهود أو بكليةها .</p> <p>(ج) محكمة استئناف : افتمادها على التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الاولى .</p> <p>٢ - لمحكمة الاستئناف أن تعتمد على التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الاولى إذا رأت أنه حقق الغاية منه ، وإن فيه ما يكفي لتكوين عقيدتها ، وذلك دون أن تلزم بإجراء تحقيق جديد .</p>
٤٢٤	١٠٩	١٩٦٦/٢/٢٠	<p>تنفيذ : حجز اداري على عقار ، بطلان ، غير متعلق بالنظام العام . ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، م ٩١ أمر عال ٢٥ من مارس ١٨٨٠ م ١٠ .</p> <p>التنفيذ الإداري على العقار يبدأ بإعلان يوجهه مندوب الجهة الحاجزة الى المدين صاحبها</p>

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٤٢٥	١١٠	١٩٦٩/٢/١٠	<p>قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>المقار في شخص واضح اليد عليه مهما تكن صفته ، يتضمن تنبيهها بأداء الدين المنفذ به وإلذارا بحجز المقار في حالة عدم الاداء . وإذا تعدد المدينون ملاك العقار المراد التنفيذ عليه وجب إعلان التنبيه بالدفع وإلذار الحجز الى كل واحد منهم ومخالفة هذا الاجراء ، يترتب عليه البطلان .</p> <p>نقل : برى . مسئولية ناقل ، شرط تحديدها .</p> <p>بشرى شرط تحديد المسؤولية المنصوص عليه في عقد النقل - وهو شرط جائز قانونا في غير أحوال القس والخطأ الجسيم - سواء كانت البضاعة المنقولة مؤمنا عليها لدى إحدى شركات التأمين ومن ثم فإن هذا التأمين لا شأن لهيئة السكة الحديد - الناقل - به ولا يمكن أن يؤثر على مدى مسئوليتها الذي يحدده عقد النقل المبرم بينهما وبين مرسل البضاعة . ولا تكون مسئولية الهيئة كاملة غير محددة بالحدود المشار إليها في تعريف البضائع ، إلا إذا قام المرسل بالتأمين على بضاعته لديها مقابل قيامه بأداء مبلغ التأمين المنصوص عليه في الفقرة « ت » من البند ٢٥ من تعريف البضائع .</p>
٤٢٦	١١٢	١٩٦٩/٢/١٠	<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>نقض : طعن قبوله . كفالة . ق ٥٧ سنة ١٩٥٩ م ٣٦ .</p> <p>أوجب القانون لقبول الطعن بالنقض من المحكوم عليه بعقوبة غير مفيدة للحرية ، إيداع كفالة إذا كان الطاعن ، وهو محكوم عليه بعقوبة الفرامة ، لم يودع خريفة المحكمة التي أصدرت الحكم مبلغ الكفالة حتى تاريخ نظر الطعن بالجلسة ، ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية باعفائه منها ، فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .</p>
٤٢٧	١١٢	١٩٦٩/٢/١٠	<p>انتهاك حرمة ملك الغير . حيازة ، منعها بالقوة ، دخول عقار في حيازة آخر . عقوبات م ٣٦٩ نظام عام ، اخلال .</p> <p>١ - « الدخول » المكون للركن المادي في جريمة دخول عقار في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة لفظ اصطلاحى يفيد كل فعل يعتبر تعرضا ماديا للغير في حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الاقتئات عليها بالقوة ، سواء كانت هذه الحيازة شرعية مستندة الى سند صحيح أو لم تكن ، وسواء كان الحائز مالكا للعقار أو غير ذلك ، تقديرنا من الشارع أن التعرض المادي اذا وقع لحائز العقار دون الالتجاء الى القضاء ولو استنادا الى حق مقرر يعتبر من الجانبى اقامة للعقل بنفسه مما يؤدي الى الاخلال بالنظام العام .</p>
٤٢٨	١١٢	١٩٦٩/٢/١٠	<p>(ب) تعرض مادي : فحسب للحيازة .</p> <p>٢ - من المقرر أنه لا يكفي لتوافر الركن المادي في جريمة دخول عقار في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أن يكون المتهم قد تصرف في العقار ببيعه الى الغير أو أن يكون قد رفع دعوى بأحقاقه في وضع يده أو أن يكون قد اعترض على قرار النيابة في شأن تمكين خصمه من وضع يده ، مهما يكن في ذلك من الاقتئات على الملك ، أو وضع اليد ، ما دام هو لم يصدر منه فعل يعتبر تعرضا ماديا أو غسبا للحيازة الثابتة لغيره ولو بسند باطل .</p>
٤٢٩	١١٤	١٩٦٩/٢/١٠	<p>قتل خطأ : اصابة خطأ . مسئولية جنائية ، حكم ، تسبب عيب ، محكمة نقض ، سلطتها . الاصل أن من يشترك في أعمال الحق لا يسأل الا عن نتائج خطئه الشخصى ، فصاحب العمل لا يعتبر مسئولا عما يصيب الناس من الاضرار بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة التي تفي لانفس مما قد يصيبها من الاضرار الا اذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص فان عهد به كله أو بعضه الى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته فهو الذي يسأل عن نتائج خطئه .</p>
٤٣٠	١١٤	١٩٦٩/٢/١٠	<p>نقض : طعن ، تنازل ، اقرار به أمام مأمور سجن .</p> <p>مضى كان الطاعن قد تقدم باقرار لأمور السجن يقر فيه بتنازله عن الطعن ، فانه يتعين اثبات نزول الطاعن عن طعنه .</p> <p>(٢) نقض : طعن ، تقرير ميعاد الطعن بالنقض الحكم الصادر في المعارضة . مانع قهرى اجراءات م ٣١٢ .</p> <p>١ - أن مدة احتساب ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعتبر مبدأ له هي اقتراف علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فاذا ما انتهت هذه المدة لمانع قهرى ، فلا يبدأ الميعاد الا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم .</p> <p>(ب) حكم : وصفه ، توقيعه ، بطلانه .</p> <p>٢ - أوجب القانون وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة .</p>

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٤٣١	١١٤	١٩٦٩/٢/١٠	<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>عقوبة : حكم . إصداره . صحته . استئناف . نظره والحكم فيه . معارضة . نقض . طعن . خطأ في تطبيق قانون . محكمة نقض . سلطتها . تبديد خيانة أمانة . إجراءات م ١٠١ و ٤١٧ ق ٥ لسنة ١٩٥٩ م ٢٥ .</p> <p>النص على أن تشديد العقوبة كان باجماع الآراء ، واجب لصحة كل من الحكم الفيائي الاستثنائي الصادر بناء على استئناف النيابة والحكم الصادر في معارضة المتهم في ذلك الحكم . فإذا كان الحكم الفيائي الاستثنائي الذي اتفق القضاء ببراءة المتهم وقضى بإدانته لم يصدر بالاجماع ، فإنه لا يكون أمام المحكمة الاستئنافية وهي تقضي في المعارضة إلا أن تقضي بتأييد الحكم المستأنف .</p>
٤٣٢	١١٥	١٩٦٩/٢/١٠	<p>(١) جريمة : سلعة ، بيعها بأزيد من التسعيرة . في ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قرار بقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>١ - جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر ، تقوم في حق كل من يبيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها بنقض النظر من صفته بها وأيا كانت صفته في بيعها : إذ الناطق في قيام الجريمة بوضع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين للسلعة .</p> <p>(ب) قانون : علم به . سر به .</p> <p>٢ - أن العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكمل له يفرض في حق الناس كافة ، ومن ثم فإنه لا يقبل الدفع بالجهل بها أو الفلظ فيها كدريعة لتفني التصدي الجنائي .</p> <p>(ج) طعن ، أسباب جديدة في ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢٥ .</p> <p>٣ - لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة - سواء من النيابة العامة أو من أي خصم - غير الأسباب التي سبق بيانها في الجهاد .</p>
٤٣١	١١٦	١٩٦٩/٢/١١	<p>(١) قتل خطأ : اصابة خطأ . حكم ، تسبب ، فيب ، خطأ ، كشف الحكم عن حقيقته ومداه عقوبات م ٢٢٨ و ٢٤٤ ق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .</p> <p>١ - إذا كان الحكم الابتدائي - الذي امتنع الحكم المظنون فيه أسبابه - قد حصر الخطأ في المتهم وحده ، فإن استطراد الحكم المظنون فيه إلى القول بإسهام الجاني عليه في الخطأ مقرر أن يكشف من نوع هذا الخطأ ومداه يكون معيبا بالتصور في التسبب .</p> <p>(ب) مسئولية : دعوى مدنية ، خطأ ، ضرر ، رابطة سببية . تعويض . نقض ، طعن ، مخالفة قانون . مدني م ١٦٣ .</p> <p>٢ - أن الحكم المظنون فيه إذا استند وقوع الحادث إلى خطأ المتهم والمجنى عليه معا لم يرمي المتهم والمسئول المدني عنه بكامل التعويض التقضي به ابتدائيا على الرغم من أن الحكم الأخير قد حصر الخطأ في جانب المتهم وحده يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(ج) حكم : نقضه بالنسبة إلى مسؤول عن حق مدني ، أثره . في ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٤٢ .</p> <p>٣ - أن نقض الحكم بالنسبة إلى المسؤول عن الحقوق المدنية يقتضي نقضه بالنسبة إلى المتهم - وإن لم يقرر بالظن - إذا ما اتصل وجه الظن به .</p>
٤٣٥	١١٧	١٩٧٠/٢/١٧	<p>(١) حكم : حضوري اعتباري معارضة . قبولها ، ميعادها . إجراءات م ٢٢٧ / ١ و ٢٢٩ و ٢٤١ .</p> <p>١ - على المتهم في جلسة معاقبة عليها بالحبس أن يحضر بنفسه ولو كان العيب جوازا ولا وجوبيا ولما كان الظاهر لم يحضر بالجلسة الأخيرة التي حوزت فيها القضية للحكم مع سبق حضوره بشخصه في جلسات سابقة ، فإن الحكم المظنون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر حضوريا اعتباريا وإن وصفته المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع ، وهو بهذه المثابة يكون قابلا للمعارضة إذا ما ألبت المحكوم عليه قيام علم منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفقا للمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يبدأ ميعاد المعارضة فيه إلا من تاريخ إعلان الحكم به .</p> <p>(ب) حكم : قابليته للظن . في ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢٠ و ٢٢ .</p> <p>٢ - لا كان القانون يقضي بعدم قبول الظن بالنقض ما دام الظن في الحكم بالمعارضة جائزا ، وكان الثابت أن الحكم المظنون فيه لم يمارس معه للظن ، وكان الإعلان هو الذي يفتح باب</p>

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الاحكام
			قضاء محكمة النقض الجزائية
٤٣٥	١١٨	١٩٦٦/٢/١٧	<p>المعارضة ويبدأ به مريان الميعاد المحدد لها في القانون ، فان باب المعارضة في هذا الحكم لا يزل مفتوحا ، ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز .</p> <p>مختصر : حكم ، تسبيب ، عيب . اثبات تهمة ، شيوعها . دفاع جوهرى ، تجاهله .</p> <p>انه ليس لازم افراد الطامن بالتحريات والمراقبة ان يكون هو - دون سواء - صاحب المختبر الذى ضبط في صندوق لا يستأثر باستعماله وانما يشاركه فيه آخرون - ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يفي بدائته لدحض دفاع الطامن القائم على شيوع التهمة بينه وبين اولاده وزوجه التى اثار المدافع عنه سبق اتهامها باحراز مختبرات الامر الذى كان يتعين معه في الحكم ان يواجه دفاع الطامن - الذى يعد في واقعة الدعوى دفاعا جوهريا - بما يحمل اطراحه له ، اما وهو لم يم . يفعل فقد تعيب بالقصور الذى يوجب نقضه والاحالة .</p>
٤٣٦	١١٨	١٩٦٦/٢/١٧	<p>(١) - هيئة عامة - اصلاح زراعى . موظف عام . شخص اعتبارى . مرفق عام ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ق ٨٢ لسنة ١٩٦٣ قرار رئيس جمهورية ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ م ١٤ .</p> <p>١ - هيئة الاصلاح الزراعى هيئة عامة من اشخاص القانون العام تقوم على مرفق من مرافق الدولة ، وتتمتع بقسط من اختصاصات السلطة العامة ، ولها الاشراف على الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى الخاضعة لها وتوجيهها في حدود القانون ، كما ان مالها مال عام ، ولها ميزانية تلحق بالميزانية العامة للدولة ، والعاملون فيها من الموظفين العموميين لان العلاقة التى تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية لانه اذ تسرى عليهم القوانين واللوائح المنظمة للوظائف العامة .</p> <p>(ب) : مال عام - اختلاس . مال خاص ، جمعية تعاونية .</p> <p>٢ - متى كان البين من مدونات الحكم ان المواد المختلصة مال عام مملوك للهيئة العامة للاصلاح الزراعى ، اما دور الجمعيات التعاونية فمقتصور على الاشراف على توزيعها ، فانه لا وجه لما زعمه الطامن من انها مال خاص للجمعيات التعاونية .</p> <p>(ج) : اختلاس - موظف عمومى ، او من في حكمه . مال مسلم له بسبب وظيفته ، عقوبات م ١١١ ، ١١٢ ، ١١٩ .</p> <p>٣ - من المقرر ان جنابة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات تتحقق متى كان الشيء المختلس مسلما الى الموظف العمومى او من في حكمه طبقا للمادتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته يستوى في ذلك ان يكون مالا عاما مملوكا للدولة او مالا خاصا مملوكا لافراد ، لان المعبرة هى بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته .</p> <p>(د) مال مختلس - تحديد مقداره . حكم ، تسبيب ، عيب .</p> <p>٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اثبت على الطامن بأدلة منتجة انه اختلس مادتى الدبتركس والسيفين من عيواتها التى كان يضع فيها مكان ما يختلسه منها احجارا وثرابا ، وعين مبلغ ما اختلسه ، وحدد قيمته ودا الى شهادة الخبراء مما له أصله الثابت في التحقيق الذى أجرته المحكمة في الجلسة ، ولا ينازع الطامن في شيء منه ، فلا يجديه المجادلة في تعيين مقدار ما داخله الغش وما لم يداخله ، ما دام هو مسلم في طعنه بما اثبتته الحكم تعيينا لمقدار ما اختلس ، اذ ان الحكم اتخذ من ضبطه يقوم بالفش في مادتي الدبتركس والسيفين موضوع المعجز دليلا على اختلاسه للقدر الناقص في عهده ايا كان .</p>
٤٣٧	١٢٠	١٩٦٦/٢/١٧	<p>(١) شهود - وزن اقوالهم .</p> <p>١ - من المقرر ان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروكة لتقدير محكمة الموضوع .</p> <p>(ب) دفاع - رد الحكمة على اقواله .</p> <p>٢ - متى اخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها .</p> <p>(ج) اصابة - اتفاضا دون غيرها اساسا للحكم بالادانة .</p> <p>٣ - الاصل انه متى كان الحكم قد اتصب على اصابة بعينها نسب الى التهم احدثها واثبت التقرير الطبى الترمى وجودها واطمأنت المحكمة الى ان التهم هو محدثها ، فليس به من حاجة الى التعرض لغيرها من اصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بان سكوت الحكم من ذكرها يرجع الى انه لم يفتن اليها .</p>

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الاحكام
٤٣٨	١٢٠	١٩٦٩/٢/١٧	<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>(د) دفاع شرعي - دفع موضوعي .</p> <p>٤ - الاصل ان الدفاع الشرعي من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارها لأول مرة امام محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بلادتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما عرفه القانون او ترشح لقيامها .</p> <p>(١) قانون : سريانه من حيث الزمان . نقض ، طعن ، الخطأ في تطبيق قانون . دستور . اثر رجعي . قرار وزير تهوين ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ .</p> <p>١ - لا عقاب الا على الافعال اللاحقة لنفاذ القانون الذي ينص عليها والذي لا ينعكس بنص الدستور قبل نشره في الجريدة الرسمية حتى يتحقق علم العامة بخطابه ، وليس للقانون الجنائي اثر رجعي ينسحب على الوقائع السابقة على نفاذه . وهي قاعدة اساسية انتفتها شرعية الجريمة والعقاب .</p> <p>(ب) مصلحة : انتفاؤها ، طعن ، قبوله . مرسوم بقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ في ٢٨ لسنة ١٩٥٧ .</p> <p>٢ - متى كان الحكم الطعن فيه قد قضى بتفسير الطعن مائة جنبه من التهمتين الاولى والثانية مما ، وهذه العقوبة هي العقوبة المقررة للتهمة الثانية ، فانه لا مصلحة للطعن في التشكي من ادانته في التهمة الاولى قبل نفاذ القانون الذي يعاقب عليها .</p> <p>٢ - ان انطبق نص المادة ١/٢٢ من قانون العقوبات على الواقعة كما اثبتتها المحكمة والتول بوحدة الجريمة او بتمددتها هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض ، ومن ثم فان عدم تطبيق تلك المادة يكون من الاخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجه الصحيح .</p> <p>(د) بيع : امتناع عن بيع سلعتين . ارتباط ، عقوبات م ١/٢٥ .</p> <p>٤ - متى كان الطاعن قد نسب اليه في التهمتين الثانية والثالثة امتناعه جملة عن بيع سلعتين احدهما مسعرة واخرى غير مسعرة في ذات ظروف الزمان والمكان بالنسبة الى مشتر واحد طلب الصنفين مما ، فان ما وقع منه على هذه الصورة فعل واحد هو الامتناع عن البيع ، ومن ثم فان المادة ١/٢٢ من قانون العقوبات هي التي تحكمه ، مما يوجب نقض الحكم الطعن فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بخلاف العقوبة التي اوقعتها بالنسبة الى التهمة الثالثة اكتفاء بالعقوبة التي قضى بها من اجل جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة موضوع التهمة الثانية باعتبارها الجريمة الاشد .</p> <p>(هـ) نص قانوني : تخصيصه بغير تخصص ، قصد جنائي ، امتناع عن بيع سلعة مسعرة او محددة السعر .</p> <p>٥ - النص على عقاب من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة او محددة السعر ، قد فرض بذلك على التجار بيع تلك السلعة متى توافرت اهر حياتها في محالهم او مخازنهم والا اعتبروا ممتنعين من بيعها بالسعر المحدد لها جبرا دون ان يقبل منهم التعلل باية علة ، وهذا الامتناع يعاقب عليه سواء كان مقصودا به طلب سعر يزيد على السعر المحدد او لم يكن .</p> <p>(و) دفع موضوعي : تلفيق تهمة . رد عليه .</p> <p>٦ - من المقرر ان الدفع بتلفيق التهمة هو من اوجه الدفاع الموضوعية التي يحسب الحكم ودا عليها ، اخذ بادلة الشبوت في الدعوى .</p> <p>(١) اخطاء اشياء مسروقة : السرقة ، قدره .</p> <p>٢ - يكفي لتوافر الركن المادي في جريمة اخفاء الاشياء المسروقة اخفاء شيء مسروق ايا ما كان قدره .</p> <p>(ب) اعتراف : انتزاعه بالاكراه . محكمة نقض ، رقابة .</p> <p>٢ - ان الاعتراف في المسائل الجنائية من مناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الالبات ، فلقاضى الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف العزو اليه قد انتزع بطريق الاكراه ، ومتى تحقق ان الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنات اليه نفسه ، كان له ان ياخذ به وهو في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض .</p> <p>(جـ) تهمة : وصفها ، امر احالة . حكم تسييب ، عيب . عقوبة مبررة .</p>
٤٣٩	١٢٢	١٩٦٩/٢/٢٤	<p>(١) اخطاء اشياء مسروقة : السرقة ، قدره .</p> <p>٢ - يكفي لتوافر الركن المادي في جريمة اخفاء الاشياء المسروقة اخفاء شيء مسروق ايا ما كان قدره .</p> <p>(ب) اعتراف : انتزاعه بالاكراه . محكمة نقض ، رقابة .</p> <p>٢ - ان الاعتراف في المسائل الجنائية من مناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الالبات ، فلقاضى الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف العزو اليه قد انتزع بطريق الاكراه ، ومتى تحقق ان الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنات اليه نفسه ، كان له ان ياخذ به وهو في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض .</p> <p>(جـ) تهمة : وصفها ، امر احالة . حكم تسييب ، عيب . عقوبة مبررة .</p>

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			قضاء محكمة النقض الجزائية
			٣ - متى كان ما ينعمه الطامن من أن الحكم دانه من واقعة لم ترد بأمر الاحالة - وهي اخفاء الثلاثة أطنان - مردودا بأن النيابة العامة حين أشارت في وصفها للتهمة الى أن الاختلاس وقع على كمية الشمع المينة بالمحضر ، قد أقامت الدعوى عن اختلاس الاطنان الثلاثة الى جانب الاطنان الخمسة ، بدليل أن المدافع عن الطامن قد عرض في مرافعته للاطنان الثلاثة واعتبرها « كنيسة » لا يجرى عليها علمه بأنها مسروقة ثم راح يناقش في طعنه انحسار ركن العلم من الجريمة بشأن هذه الكمية ، على أنه لا جدوى من هذا النعي مادامت واقعة الخمسة أطنان كافية وحدها لتبرير العقوبة المحكوم بها .
			(د) مأمور ضبط قضائي : اختصاص ، استجواب . رقابة ادارية ، رجالها ، اختصاص .
			٤ - الاستجواب المحظور على مأموري الضبط القضائي - ورجال الرقابة الادارية منهم - هو مجابهة التهم بالدلة المختلفة ومناقشتها مناقشة تفصيلية ، كما يفند ما ان كان منكرا لها أو يعترف بها اذا شاء الاعتراف .
			(هـ) نيابة عامة : تحقيق . رقابة ادارية .
			٥ - قيام النيابة العامة باجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى تعود مأموري الضبط من القيام بواجبهم ومتابعته ، ومن ثم فان دعوى الطامن بعدم مشروعية اجراءات الرقابة الادارية لا يكون له محل ، ولا يغير من ذلك حجز المتهمين في مبنى الرقابة بعد صدور أمر النيابة العامة بحبسهم ذلك بأنه - على قرض سلامة هذه الواقعة - لا يترتب عليها غير مؤاخذة ادارية ممن صدرت عنه .
			(و) تحقيق : دفع بطلانه . نقض ، طعن ، دفع موضوعي .
			٦ - اذا كان الطامن لم يثر لدى محكمة الموضوع شيئا من بطلان تحقيقات النيابة العامة بما في ذلك ما ينعمه عليها بطعنه من اجرائها التحقيق بمبنى الرقابة الادارية - وهو أمر متروك لتقدير النيابة العامة وحسن اختيارها حرصا على مصلحة التحقيق وسرعة اجرائه - فانه لا يصح اثاره هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .
			(ز) حكم : تسبيب ، عيب .
			٧ - متى كان ما أثبتته الحكم من اقوال الطامن واقوال المتهمين المعترفين له أصل ثابت في تحقيقات النيابة ، فان دعوى الخطأ في الاسناد لا تكون مقبولة .
			(ح) واقعة مطروحة : حكم تحدته عن واقعة سابقة أو لاحقة .
			٨ - لا على محكمة الموضوع أن تتحدث في حكمها بالادانة من أي واقعة سابقة على الواقعة موضوع المحاكمة أو لاحقة لها ، ما دام أن الظاهر من الحكم أنه لم يتحدث عن الواقعة السابقة الا ليستدل بها على ثبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى .
		١٩٦٩/٢/٢٤	اصابة خطأ : اركانها . حكم ، تسبيب ، عيب . نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون . مقويات م ٣/٢٤٤ .
	١٢٥		توجب النقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات توقيع عقوبة الحبس دون الفرامة اذا نشأ عن الجريمة اصابة اكثر من ثلاثة أشخاص .
			تهريب : جمره . تبغ . دخان . قانون . ق ٩٦ لسنة ١٩٦٣ م ٢/١٢١ .
	١٢٥	١٩٦٩/٢/٢١	١ - المراد بالتهريب الجمركي هو ادخال البضاعة في اقليم الجمهورية أو اخراجها منه على خلاف القانون : وهو ما مبر منه الشارع بالطرق غير المشروعة ، ويتقسم التهريب الجمركي من جهة محله الى نوعين : نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من ادائها ونوع يرد على بعض السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها ، وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذي يفرضه الشارع في هذا الشأن . وفي كلا النوعين اما أن يتم التهريب فعلا بتعام اخراج السلعة من اقليم الجمهورية أو ادخالها فيه ، واما أن يقع حكما اذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التي فرض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الجمركية ولكن صاحب جلبها أو اخراجها افعال نص عليها الشارع اعتبارا بأن من شأن هذه الافعال التهمة أن تجعل ادخال البضائع أو اخراجها قريبا الوقوع في الاغلب الامم من الاحوال فحظرها الشارع ابتداء وأجرى عليها حكم الجريمة التامة ولو لم يتم للمهرب ما اراد . وقد افترض الشارع وقوع هذه الافعال - ايا كانت - عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية خفعا للموظفين الذين ناط بهم قانون الجمارك اقتضاء المسؤولية مباشرة المنع .
	٤٤٠		
	٤٤١		

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>(ب) تهريب حكيم : بضاع وراه الدائرة الجمركية ، في ٩٢ لسنة ١٩٦٤ م ٢ أخفاء اشياء متحصلة من جريمة تهريب م ٤٤ مكررا .</p> <p>٢ - ان وقوع افعال التهريب الحكيم ايا كانت فيما وراء الدائرة الجمرية لا يحد في القانون تهريبا . كما لا يعد - اذ البضاعة - من غير المغرب لها قنلا أو شريكا وراء هذه الدائرة تهريبا الا اذا توافر - فيما يخص تهريب النسخ - إحدى حالات التهريب الحكيم .</p> <p>(ج) حكم : بسبب عيب . اجراء م ٢١ .</p> <p>٣ - متى كان الحكم المطعون فيه أو من مائة الافعال التي قارفتها القاضى مما يعد تهريبا بالمعنى المتقدم - ولم يكن ان كانت تلك الافعال تندرج تحت حكم المادة النافذة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ - فإنه يكون معيبا بالقصور في التمسك .</p> <p>(د) حكم بالادانة :</p> <p>٤ - يجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة سائما بحقيقته أو كان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، والإدانة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى ينضج وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تفككا لمخمة النفس من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار انبائها بالحكم والامكان قاصرا .</p> <p>(هـ) دليل : بطله . احالة الى مذكرة لم يورد الحكم مضمونها .</p> <p>٥ - من المقرر انه لا ينافي في بيان الدليل احالة الحكم الى مذكرة المدير العام للشؤون الانجاز ما دام هو لم يورد مضمونها ولم يورد وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بمناسبة القانونية كافة ووجه الدافع ما دفع به الطاعن نقيا لها .</p> <p>(و) قاض : حرثته في تكوين عقيدته .</p> <p>٦ - ان الاحكام الجنائية يجب ان يبنى على الادلة التي يقتنع منها القاضى بآدانة المتهم أو ببراءته منها صادرا في ذاته عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ، ولا يصح في القانون - كما فعل الحكم - ان يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي اتاه قضاءه عليها أو بعدم صحتها حكما لسرته .</p> <p>(س) محكمة : دفاع متهم ، متابعته .</p> <p>٧ - انه وان كان الاصل ان المحكمة لا تلزم بمناقشة التهم في مناقش دفاعه المختلفة : الا انه ينبغي عليها ان تورد في حكمها ما يدل على انها واحبت عناصر الدوى وألمت بها على وجه يفصح عن انها تعلقت اليها ووافقت بينها ، أما وقد انفتحت كنية عن المعارض لدفاع المتهم الذي ضمنه المذكرة المقدمة منه اليها واستقبلته حملة ولم تورد على نحو كشف عن انها ألمت عليه واقسطته حق فان حكمها يكون قاصرا .</p> <p>تفتيش : اذن . دفع ببطلان تفتيش . حكم ، تسييبا ، عيب .</p> <p>متى قضت المحكمة ببطلان تفتيش الطعون تأسيسا على عدم وجود اذن التفتيش بنفس الدوى ، وهو ما لا ينفي وحده لان يستخلص منه عدم صدور الاذن بالتفتيش ما دام الحكم قد اورد فحوى الاذن واسم وكيل النيابة الذي أصدره وتاريخ وساعة إصداره ، مما كان يقتضي من المحكمة - حتى يستعجم قضاؤها ان تجري تحقيقا تستجلى فيه حقيقة الامر قبل ان تنتهي الى القول بعدم صدور الاذن ، أما وهي لم تفعل واكتفت بتلك العبارة القاصرة ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والاحالة .</p> <p>اعتراف : محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل ، حكم ، تسييبا ، عيب ، لودج عملة ورقية .</p> <p>لئن كان للمحكمة كامل السلطة في ان تأخذ باعتراف المتهم في التحقيق متى اقتضت بصحتها ، الا انه اذا اتكر صدوره منه فإنه يجب عليها ان تبين بسبب اطراحها لانكاره وصوابها على الاعتراف المستند اليه ، فان لم تفعل فان حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه .</p>
٤٤٢	١٢٧	١٩٦٩/٢/٢٤	
٤٤٣	١٢٨	١٩٦٩/٢/٢٤	

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٤٤٤	١٢٨	١٩٦٦/٢/٢	<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>(١) غش : اسباب اباحة . مسئولية جنائية . عقوبة . حكم ، تسبيب ، عيب نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون . عقوبات م ٢/٢ ق ٤٨ لسنة ١٩٤٠ ق ٨ لسنة ١٩٦١ .</p> <p>١ - ألقى المشرع التاجر من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بقتل أو بفساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي يعرضها للبيع ، وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو الفسوسة .</p> <p>(ب) قانون : مريانه من حيث الزمان نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون .</p> <p>٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الواقعة المسندة الى الطعون قبلده مخالفة على الرقم من وقوعها لاحقة لسريان القانون الذي ألقى جريمة المخالفة المنصوص عليها فإنه يكون قد انطوى على مخالفة القانون بأعماله نصا لسج حكمه .</p> <p>(ج) مصادرة : عقوبة ، غش ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ م ٧ عقوبات م ٢٠ .</p> <p>٣ - ان المصادرة المنصوص عليها في المادة السابقة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ واجبة في جميع الاحوال ايا كان نوع الجريمة ولو كانت مخالفة ، استثناء في هذا من الاحكام العامة للمصادرة في المادة ٢٠ من قانون العقوبات ، يقضى بها سواء كان الحائز مالكا للبضاعة أو غير مالك حسن النية أو سيئها قضى بآدائه أو ببراءته ، وفنت الدعوى الجنائية عليه أو لم ترفع .</p>
٤٤٥	١٣٠	١٩٦٦/٢/٢	<p>(١) ظرف مشدد : توافره ، حكم تسبيب ، عيب . ق ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ ق ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ق ٧٥ لسنة ١٩٥٧ .</p> <p>١ - متى كان الحكم المطعون فيه أنه بمقتضى أدلة الشك فيها خلص الى أدالة الطعن بالتطبيق الى مواد الاتهام بما فيها المادة ٧/٢ من قانون الاسلحة والذخيرة دون أن يشير الى الدليل الذي استند اليه في توافر الظروف المشددة في حق الطامن وهل هو صحيفة الحالة الجنائية أم المراقبة المحلية ، ولم يعرض لانتكار الطامن لاي سابقة ، فإنه يكون معيبا بالتصور ويمجر محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما كان اثباتها به والتقرير برأى في شأن ما أثاره الطامن في طعنه من دعوى الخطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(ب) عقوبة : التزام حدها الأدنى . استعمال الرافعة . عقوبات م ١٧ . عقوبة مقررة .</p> <p>٢ - لكن كانت العقوبة المقررة بها وهي السجن ثلاث سنوات داخلية في العقوبة المقررة الجنائية احرار اسلحة مجردة من الطرف المشدد ، الا أنه متى كان الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرافعة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجناية احرار اسلحة مع قيام الطرف المشدد ، مما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول الى أدنى مما تولت مقيدة بهذا الحد - الامر الذي يحتمل منه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني ، فإنه يتم نقض الحكم والاحالة .</p> <p>(ج) نقض : طعن ، أوجه ، قصور ، مخالفة قانون . دفاع ، أخلل بحقه .</p> <p>٣ - التصور الذي يتسع له وجه الصدارة على أوجه الطعن الاخرى المتعلقة بمخالفة القانون .</p>
٤٤٦	١٣١	١٩٦٦/٢/٢	<p>(١) تموين : خبز ، ثلث وزنه بعينية نقله وتفرقه . محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل . حكم ، تسبيب ، عيب .</p> <p>١ - اذا كانت محكمة الموضوع قد قررت في حدود سلطتها الموضوعية أن عملية نقل وتفرغ الخبز ليس من شأنها انقاص وزنه الى الحد الذي وجد عليه ، فإن ما يشبه الطامن في هذا الصدد لا يكون له محل إذ هو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا .</p> <p>(ب) قانون اصلاح : قرار وزير تموين ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ . عقوبات م ٢/٥ .</p> <p>٢ - قرار وزير التموين ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والمعمول به من تاريخ نشره في ٦ من ديسمبر ١٩٦٥ الذي خفض وزن الرغيف من الخبر البلدي ، لا يتحقق به معنى القانون الاصلاح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات .</p> <p>(ج) حكم : تسبيب عيب . قرار وزير تموين ٩٠ لسنة ٥٧ م ٢٤ و ٧٤ لسنة ١٩٦١ .</p> <p>٢ - المادة ٢٤ من قرار وزير التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعمول بالقرار ٧٤ لسنة ١٩٦١ الذي كان ساريا وقت وقوع الجريمة - قد جلد وزير الرغيف من الخبر البلدي في محافظة</p>

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الاحكام
			قضاء محكمة النقض الجزائية
			القليوبية مكان الحادث - ١٦٢ جراما ، وقد نصت المادة ٢٦ من ذات القرار على أن يكون التسامح في الوزن بسبب الجفاف الطبيعي للخبز هو على الأكثر ٥٪ للخبز البارد ومقاد ذلك أن وزن الرغيف البلدي بعد استئصال النسبة المسموح بها بسبب الجفاف الطبيعي للخبز بعد التهوية قد صار ١٥٣٩٩ جراما وهو نفس النذر الذي أورده الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فإن معنى الطاعن بأن نقص الوزن يدخل في الحد المسموح به ، يكون على غير أساس إذ لا يجوز إجراء هذا الخصم بسبب الجفاف مرتين .
٤٤٧	١٣٣	١٩٦٨/١٠/٢٧	قضاء المحكمة الإدارية العليا تطوع : موظف يعمل زميل غائب خطأ ، مسئولية إدارية منحل ، اشراف عليه . عمل اسناده . واجب ، اخلال به ، اهمال . المسئولية الادارية انما ترتبط بالاخلال بالواجب ، وتتولد منه ، وهي تتحقق بدفع الامهال ، بوصف كونه السبب المنهك لها . ولا يتوقف كيانها وجودا أو عدما ، متى توافرت أركانها ، على أن الموظف يقوم بعمله طواعية بدلا من زميله .
٤٤٨	١٣٣	١٩٦٨/١١/٣	(١) محكمة إدارية عليا : نزاع بدو أمامها ، مراحطه ، دائرة فحص طعون . ١ - تبدأ المنازعة أمام المحكمة الإدارية العليا بطن يرفع إليها وتنتهي بحكم يصدر منها إما من دائرة فحص الطعون ، وإما من إحدى دوائر المحكمة . (ب) قضاء إداري : إجراءاته طبيعتها . ٢ - الإجراءات أمام القضاء الإداري يوجهها القاضي على خلاف الإجراءات المدنية والتجارية التي يهيمن الخصوم على تفسير مفعليها وتقوم المرافعات أمام القضاء أساسا على مبدأ المرافعات التحريرية وعلى تحضير الدعوى من هيئة مفوضي الدولة ، ولرئيس المحكمة أن يطلب إليه أو إلى الخصوم ما يراه من إيضاحات . (ج) عريضة دعوى : إعلانها ، بطلانها . ٣ - بطلان عريضة الدعوى ومرفقاتها ، إلى أي من ذوي الشأن ، ليس مبطلا إقامة الدعوى في ذاتها ، بل يقتصر البطلان على الإعلان وحده أن كان له وجه . والميب الذي يشوب إبلاغ الطعون ضده بتاريخ جلسة نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون ، لا يخل بحقوقه في حالة إحالة الطعن للمحكمة الإدارية العليا . (د) دائرة فحص الطعون : تدارك الطعون ضده ما فاتته تقديمه من دفع . قرار إحالة . ٤ - للطعون ضده أن يتدارك أمام المحكمة الإدارية العليا ، ما يكون قد فاتته من دفاع أمام دائرة فحص الطعون ، ذلك بأن قرار الإحالة لا يتضمن في ذاته فصلا في أمر يفوت على ذوي الشأن حقا في الطعن على أي إجراء معيب وما يراه من دفاع . (هـ) تصدى للمنازعة : حكم مطعون فيه ، محكمة إدارية عليا في ٥٥ لسنة ١٩٥٩ م ٣٦ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . ٥ - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا بطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها ، ويفتح الباب أمامها لاستظهار حل قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تمليه . فإذا تبين لها بطلان الحكم ، أو إجراء سابق على مرض الطعن عليها ، لا يقتضي إعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرها الحكم ، أو وقع أمامها الإجراء الباطل ، فعليها أن تصدى للمنازعة لكي تنزل فيها حكم القانون على الوجه الصحيح . (و) ترقية موظف : ولايتها . ق ٢١ لسنة ١٩٥١ . جدارة . اقدمية كفاية . تقرير نرى . ٦ - كانت ولاية الترقية في ظل القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اختيارية ، مناطقها الجدارة ، حسبما تقره جهة الإدارة مع مراعاة الاقليمية ، ولم يكن تقدير الكفاية يستمد من التقارير السرية وحدها . (ز) اختصاص . إداري . ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ . اصلاح لدراسي . لجنة قضائية . طرح النهر وأكله .
٤٤٩	١٣٥	١٩٦٩/١١/٨	١ - أن نص المادة ٢١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ قد خسول اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي اختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بطرح النهر والتعويض عن اكله ونقصان المشرع بذلك نزع الاختصاص الوظيفي لمجلس الدولة بهيئة قضاء أدائي من نظر هذه المنازعات . (ب) قانون : مرافعات . أثر مباشر . اختصاص . مرافعات م ١ .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			قضاء المحكمة الإدارية العليا
٤٥٠	١٣٦	١٩٦٩/١١/٨	٢ - الأصل أن قوانين المرافعات تسرى بأثر حال على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها وتخرج على هذا الأصل الاستثناءات التي نصت عليها المادة الأولى من قانون المرافعات الجديد في فقراتها الثلاث ومفاد الفقرة الأولى منها عدم سريان القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى (ج) دعوى : إحالتها . ٣ - الإحالة عند الحكم بعدم الاختصاص لا تكون إلا بين محكمتين سواء كانتا تابعتين إلى جهة قضائية أو إلى جهتين . واللجنة القضائية للإصلاح الزراعي ليست محكمة ولذلك فلا تجوز إحالة الدعوى إليها . (أ) عقد إداري : تنفيذه .
٤٥١	١٣٧	١٩٦٩/١١/٩	١ - أن النص في العقد على التزام المتعاقد باستخدام مهندس تتوالى فيه شروط صلاحية معينة الغاية منه هي تحقيق مصلحة المرفق العام ، والخروج على هذا الشرط فيه مخالف لمصوص العقد ينطوي على إخلال بمصلحة المرفق . (ب) غرامة : استحقاقها ، عقد إداري ، ضرر . ٢ - أن الغرامة الممينة المقدار في العقد لا يشترط لتوقيعها إثبات وقوع ضرر أصاب المرفق هذا الضرر مفترض بمجرد تحقق سبب استحقاق الغرامة . (أ) تسوية : قرار إداري .
٤٥٢	١٣٧	١٩٦٩/١١/١٦	١ - أن القرار الإداري الصادر بتحديد درجات بعض الموظفين والعمال على هدى عناصر وظروف تختلف من حالة إلى أخرى لا يستخلص منه قواعد تنظيمية عامة منضبطة يفيد منها غير من ورد اسمه بهذا القرار . (ب) موظف : ندب إلى وظيفة ترقية . ٢ - أن ندب الموظف إلى وظيفة ما ، مع توفر شروط شغلها ، لا يخولانه حقاً في الترقية موظف : مدة خدمة ، خصمها قرار جمهوري ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ قرار جمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .
٤٥٣	١٣٧	١٩٦٩/١١/٢٢	قرار رئيس الجمهورية ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ قد انفتح به ميعاد جديد لتقديم طلبات ضم مدد الخدمة ، ولم يتضمن تجديد للمهلة المنصوص عليها في القرار الجمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وأثر تقديم الموظف طلب ضم مدة الخدمة أن يتحقق له ضم هذه المدة السابقة وفيما وراء ذلك لا يجوز له الطعن في قرارات الترقية التي صدرت قبل العمل بهذا القانون . أجازة مرضية : لجنة طبية ، أخطارها . قرار وزير صحة ٧٧٣ لسنة ١٩٦٥ .
٤٥٤	١٣٧	١٩٦٩/١١/٢٩	الحكمة من أخطار اللجنة الطبية حسب المفهوم الصحيح للمادة الثالثة من قرار وزير الصحة ٧٧٣ لسنة ١٩٦٥ هو أخبارها بحالة المرض الذي يصيب الموظف وبمكان وجوده - هذه الحكمة تتحقق سواء تم أخطار هذه اللجنة من الموظف نفسه أو من جهة الإدارة . (أ) اختصاص : قضاء إداري . قرار إداري ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ . ١ - القرار يصدر من المحافظ بفصل مدير الجمعية التعاونية الاستهلاكية بالحافطة من قرار إداري مما يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر طلبه الفال . (ب) غصب السلطة : قرار إداري صدوره من جهة غير منوط بها إصداره قانوناً . طعن ، ميسلده . ٢ - صدور القرار الإداري من جهة غير منوط بها إصداره قانوناً ، يعيبه بعبب جسيم يتحلل به إلى حد العلم ، فيمكن الطعن فيه دون التقييد بميعاد . معاملة : استبعاد لعدم أداء الاشتراك . موظف مدة خدمة ، ضمها .
٤٥٥	١٣٨	١٩٦٩/١١/٣٠	١ - أن القانون لم يربط على ممارسة المحامي للمهنة في فترة الاستبعاد سوى المحاكمة التأديبية دون أن يشرع عنه صفته كمحام - زوال الاستبعاد بزوال سببه إذا ما أدى المحامي قيمته الاشتراك - هذا التنظيم لا يتمدى أثره إلى تحديد المركز القانوني للموظف في خصوص ضم مدة عمله السابقة .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			قضاء المحكمة الإدارية العليا
			ثبوت مزاولة المحامي فعلا لمهنة المحاماة خلال فترة الاستبعاد من الجدول لتأخره في مسداد الاشتراك ثم قيامه بإدائه ، فان استبعاده من الجدول لا يحول دون ضم مدة اشتغاله بالمحاماة بما فيها مدة الاستبعاد من الجدول إذا ما توفرت في حقه باقى الشروط اللازمة لهذا الضم ، لان الاستبعاد لا ينزع صفة المحامي ، ولا يترتب على ممارسة المحامي المهنة في فترة الاستبعاد سوى المحاكمة التأديبية .
٤٥٦	١٣٨	١٩٦٦/١٢/١٤	موظف : مجند . أولوية التعيين . أولوية التعيين التي تقرها المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية - وجوب توافر في المجند شروط التعيين المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة للتمتع بأولوية التعيين .
٤٥٧	١٣٩	١٩٦٦/١٢/١٦	جامعة : هيئة التدريس بالجامعات . قرار التعيين . قرار ادارى ، نظام وجوبى ، سحبته ق ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ . قرارات التعيين في وظائف التدريس بالجامعات هي من القرارات التي لا يقبل طلب الغائها قبل النظم منها او انتظار المواعيد المقررة للبث فيها . والاصل هو قابلية القرارات الادارية للسحب وقانون تنظيم الجامعات لم يتضمن استثناء على هذا الاصل بالنسبة لقرارات التعيين في وظائف هيئة التدريس بالجامعات ويصدق بشأنها النظم الوجوبى .
٤٥٨	١٣٩	١٩٦٦/١٢/٢٠	ضريبة : مركزية محلية ، عقارات مبنية . مجالس المدن . ق ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ . ١ - القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية احوال ضريبة المباني من ضريبة مركزية الى ضريبة محلية من حيث توجيه حصيلتها الى مجالس المدن ، واجراءات وربط وتحديد سعر وجباية هذه الضريبة بمباشرها الادارة المركزية ودور مجالس المدن في هذا الشأن مقصور على تلقي حصيلة هذه الضريبة من الادارة المركزية ، دون المساهمة في ربطها وتحصيلها . (ب) دعوى : صفة في الدعوى مجلس مراجعة ، قيمة ايجارة للمقارات المبنية ، تقديرها ، ضريبة اعادة ربطها ، ق ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ . ٢ - الدعوى التي ترفع بطلب الغائها قرار مجلس المراجعة بتقدير القيمة الاجارية للمقارات المبنية بمناسبة اعادة ربط الضريبة على المقارات المبنية - يتم ان يختصم فيها وزير الخزانة .
٤٥٩	١٤٠	١٩٦٦/١٢/٢١	موظف : علاوة خطر . امر عسكري ٢٤ لسنة ١٩٥٦ قرار مجلس وزراء ٢٣ من نوفمبر ١٩٥٥ . الامر العسكري بشأن قواعد وشروط صرف علاوة الخطر للقائمين بأعمال الدخيرة ، يشترط ان يكون العمل الذي يصرف منه هذه العلاوة داخل مبنى الورشة او المصنع او المخزن المخصص له .
٤٦٠	١٤٠	١٩٦٦/١٢/٢١	(١) موظف : مؤهل دراسى . دبلوم المدارس الصناعية الثانوية انصاف ، قواعده . ١ - قبول الطلبة الحاصلين على هذا الدبلوم ببعض المعاهد العليا لا يقوم مقام قرار وزير التربية والتعليم بمعادلة بشهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) والحكمة لا تملك من طلقاء ذاتها اجراء هذه المعادلة بل يجب تقديره وفقا لقواعد الانصاف الصادرة ق ٣٠ من يناير ١٩٤٤ . (ب) دبلوم : مدرسة صناعية ثانوية . مرتب . برقية . مرسوم ٦ من افرس ١٩٥٣ . ١٩٥٣ . معادلات دراسية . ق ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . ٢ - دبلوم المدارس الصناعية الثانوية لا يدخل ضمن الدبلومات العالية والدرجات الجامعية المصرية التي وردت بالبند ٦٤ من الجدول الحلق بقانون المعادلات الدراسية التي قدر لها مرتب شهري ١٢ جنيها ووروده بالبند ٢٣ من المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٦ من افرس ١٩٥٣ لا يدخله في عداد الدرجات الجامعية المقدرة بمبلغ ١٢ جنيها ، لخضومه لاحكام النشرة الثالثة من المادة ١٣٥ من قانون نظام موظفي الدولة ولحكم المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ .
٤٦١	١٤١	١٩٦٦/١٢/٢٨	(١) موظف : ترقية .

ملخص الأحكام

قضاء المحكمة الإدارية العليا

١ - قرار الترقية ينشئ المركز القانوني فيها بأثاره من ناحية الدرجة المرقى اليها وتاريخ بداية الترقية وكذلك الموازنة في تاريخ الاقدمية في الترقية بين ذوي الشأن .

(ب) حكم الغاء : تنفيذه ، موظف ترقية .

٢ - الحكم الصادر بالغاء قرار الترقية قد يكون شاملا لجميع أجزائه وقد يكون جزئيا منصبا على خصوص معين - تحديد مداه على مقتضى ما استهدفه حكم الالغاء .

(١) موظف : اقدمية . ق ٢١ لسنة ١٩٥١ بنظم موظفي الدولة كادر فني عالي ، كادر اداري .

الكادر العالي ينقسم الى نوعين متميزين من الوظائف لكل منهما اقدمية مستقلة .

قضاء محاكم الاستئناف

تقاعدا : سن الستين . منح الموظف معاشا ، مدى تعارضه مع الانتفاع بمزايا المادة السادسة من ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات .

كون الموظف يتقاضى بالفعل معاشا ، لا يحول دون تطبيق المادة السادسة من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات واستمراره في الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد اذا توافر شرطها .

منحة : استمرارها ، لائحة واجبة التطبيق . لائحة عمل ، قرار جمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ م ٦٣ و ٦٤ ، جدول مرفق باللائحة ، وظائف ترشيحها : مجلس تنفيذي ، اعتماده لقرار مجلس ادارة المؤسسة باعتماد مجلس ادارة الشركة .

لا يسري القرار الصادر بترتيب وظائف الشركات ترتيبا يتفق مع الجدول المرفق بلائحة العمل بشركات القطاع العام واعتماده من مجلس ادارة المؤسسة المختصة الا بعد التصديق على الاعتماد من المجلس التنفيذي .

وتكون اللائحة وأهمية التطبيق قبل التطبيق هي ذات اللائحة التي كانت تجري على العاملين حتى ١٩٦٢/٧/١ اخذا بقاعدة المساواة مع مراعاة حكم المادة ٦٤ من القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي مؤداه ان يجري ذلك بصفة شخصية يتجمد معها الاجر أو المرتب أو اعانة الغلاء ، على أن تستهدف الزيادة عما تقرر في التقييم مما حصل عليه العامل أو الموظف أو يحصل عليه من بدلات أو علاوات ترقية أما المنحة فمن غير الجائز ضم متوسطها الا اذا اثبت استمرار صرفها ثلاث سنوات سابقة .

منحة سنوية : اجر ، اعتبارها جزءا منه ، شرطه . م ٢/١٨٣ . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٣ قرار جمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وقرار ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ م ٩٠ .

تعتبر المنح السنوية جزءا من المرتب اذا توافرت لها صفة كونها بنسبة معينة من المرتب ، وانها تشمل جميع العاملين بالنشأة بلا استثناء وأن صرفها قد تكرر لمدة أربع سنوات متتالية .

قضاء المحاكم الابتدائية

(١) استئناف : نصاب ، تحديده .

١ - العبرة بالطلب ، فهو الذي يحدد نصاب الاستئناف ولا عبرة بما تقضى به المحكمة في هذا الخصوص .

(ب) سقوط : استئناف ، اعلان المدعى عليهم بأن الحكم سيصبح حضوريا . مرافعات م ٢/٣٧٩ .

٢ - اذا لم يحضر المدعى عليهم أمام المحكمة الجزئية ولم يتقدموا مذكرة بدفاعهم ، فميعاد الاستئناف يبدأ في حقهم من تاريخ اعلان الحكم اليهم .

(١) مهنة حرة : ضريبة ، سرعتها ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ٤٧ و ٧٧ .

١ - يشترك مريان ضريبة المهن الحرة . مراولة المهن بصفة فعلية مستقلة ، معتادة وتوافر نية الكسب .

(ب) ربط اضافي : مهنة حرة اعتزالها ، مبالغ لم تكن مستحقة الدفع ، ضريبة ، سنها ق ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ م ٤٧ مكررا . ايراد مهنة . نصاب ، حق قبل الفير . فاش .

٢ - المادة ٧٧ قصدت الحاسية على ما يستحق على صاحب المهنة حتى الفترة الاخيرة السابقة على اعتزالها ، لا على ما يستحق . أو قد يستحق مستقبلا من مبالغ متأخرة أو باقية ، لدى علاقه عن فترة سابقة على الاعتزال لم يتمكن من تحصيلها أثناء مباشرة المهنة ، وفي فترة لاحقة على الحاسية ولا يعتبر تحصيلها غشيا .

(جـ) إعطاء : محاماة ، اعتزالها ايراد ، شرط خضوعه لضريبة المهن الحرة .

٣ - لا يخضع لضريبة المهن الحرة ما قد يرد للمحامي من مبالغ بعد اعتزال المهنة ، اذ لا تعتبر اعباء بل حقوقا أو ديونا في ذمة الآخرين .

التاريخ

رقم الصفحة

رقم الحكم

١٩٦٩/١٢/٢٨

١٤٠

٤٦٢

١٩٦٩/٢/٦

١٤٢

٤٦٣

١٩٦٩/٦/١١

١٤٢

٤٦٤

١٩٧١/٣/١٧

١٤٣

٤٦٥

١٩٧١/٣/١٧

١٤٥

٤٦٦

١٩٧١/٧/١٢

١٤٥

٤٦٧

المحاماة

تصدرها نقابة المحامين ج ٢٠٤٠

مجلس التحرير

الاستاذ احمد الخواجه نقيب المحامين
الدكتور جمال العطيفي المحامي
الدكتور زكي هاشم المحامي
الدكتور سليمان مرقص المحامي
الدكتور على العريف المحامي
الدكتور محمد عصفور المحامي
الاستاذ محمد فهمي امين المحامي

فهرسث العدد

● الافتتاحية :

المحامون والعدو الامريكى - للاستاذ محمد فهمي امين عضو المجلس
وسكرتير التحرير ٣
بيان المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ٦

● العلم والقانون :

العقل الالكتروني والقانون - للاستاذ الدكتور جمال العطيفي عضو
مجلس النقابة ١٤

● جنائى :

العلاقة بين الجريمة والنص فى مجال التعدد - للاستاذ الدكتور
الفونس ميخائيل حنا المحامى ١٩

● ضرائب :

تعدد رسم الدفعة على المحرر الواحد - للاستاذ محمد حامد
الجمال المستشار المساعد بمجلس الدولة ٢٩

● قانون ادارى :

للعاملين بالدولة والقطاع العام - انتهاء الخدمة للادانة بحكم جنائى
للالستاذ محمود محمد الطوخى النائب بمجلس الدولة ٤١

● تعليق على الاحكام :

تكليف طبيعة اسباب تخفيف العقاب - للاستاذ الدكتور عادل عازر
الباحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ... ٤٧

● قانون مقارن :

عناصر دعوى التعويض فى الاحكام الفرنسية - للاستاذ محمد مصطفى
حسن المستشار المساعد بادرارة قضايا الحكومة ٥٩

● احكام القضاء :

..... ٦١

أحمد الخواجه

نقيب التحرير

محمد فهمي امين

سكرتير التحرير

المحامون والعهد الأمريكي

الأستاذ محمد سليم أمين
سكرتير التحرير ورئيس وعضو مجلس النقابة

ان وطننا العربي يمر الآن بمرحلة من أدق وأخطر المراحل في تاريخنا ، ومن ثم يتطلب الأمر منا نحن المحامين أن نخرج من اجتماعنا هذا بقرارات عملية يمكن تنفيذها وفي رأي أن سبيلنا هو :

أولاً - أن نعرف ونحدد ما نريده بأبجاء ووضوح .

ثانياً - أن ندرس بعناية إمكانياتنا لتحقيق ما نريد ، على أن يكون النقد الذاتي واثقاً .

ثالثاً - أن نواجه الولايات المتحدة الأمريكية مواجهة صريحة ركناء بحليف للصهيونية .

رابعاً - أن نطرح جانباً خلافاتنا وأن نوقف معاركنا الداخلية وبالتالي ندين كل خلاف بين الأنظمة التقدمية في الدول العربية ، وكل انقسام بين منظمات المقاومة الفلسطينية .

وعن الأمر الأول فقد أمضينا وقتنا طويلاً في التحدث عن آمالنا ورفعنا شعارات كثيرة كتجديد لهذه الآمال وفي اللحظة الحاسمة لا نجد أن قدراتنا تستطيع أن تحقق آمالنا .

فالقضية في رأي هي أن نوفق بين آمالنا وما نستطيع أن نحققه وما نقدر عليه للوصول إلى غايتنا ، فلا يجوز في الوقت الحاضر أن نضع شعارات أو ندلى بأقوال دون أن نعرف كيف نحققها ولا يجوز أمام قدراتنا الحالية أن نتخلي عن آمالنا الطويلة المدى وهي تحرير الوطن العربي وعودة الشعب الفلسطيني إلى أراضيه .

أي أنه يتعين علينا أن نبحث عن حلول وقرارات يمكن تنفيذها تؤدي إلى تحقيق آمالنا مراعين في ذلك قدراتنا وآمالنا واضعين نصب أعيننا أن لا نتخلي عن أمل واحد من آمالنا .

وعن الأمر الثاني فإن النقد الذاتي البناء يجب أن يكون سبيلنا فيهدينا إلى الطريق السوي .

ان لدينا جامعة للدول العربية وهي جامعة حكومات رسمية تراعى في جلساتها وقراراتها اعتبارات الدبلوماسية . أما المكتب الدائم وهو يضم طليعة المثقفين في الوطن العربي وقادة العمل الثوري فيه ، فيمكن للنقد الذاتي أن يجد فيه مكاناً وملاذاً .

■ كلمة سكرتير التحرير بصفته ممثل نقابة المحامين ج.ع.م في اجتماع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بدمشق في المدة من ٢٠ - ٢٦ من فبراير ١٩٧١ .

وليس معنى الدأى أن كل وفاد يملك الحق في أن يهاجم حكومات أخرى ، بل أن كل وفد مسئول عن بيان مجده بلده وما فعلته من أجل قضية التحرير .

أن مفهوم الثقة الدأى كفاً أناته هو أن كل وفد وكل عضو من أعضائه عليه ، بل من حقه أن يوضح الأخطاء وعليه في نفس الوقت أن يقدم العلاج لهذه الأخطاء دون حرج ودون إحساس بأنه يهاجم أو أنه يدافع في هذا الاجتماع .

أن عراض الأخطاء وتوضيحها يجب أن يقابلة تقديم الحلول والبديل لهذه الأخطاء حتى لا تتكرر ، والذي لا شك فيه أننا وقعنا في أخطاء كبيرة كانت سبباً فيما حدث لنا ولأبدنا من بحثها وتقديم الحلول لها .

وهن الأمر الثالث فقد ثبت للعالم أجمع وللشعوب العربية بصفة خاصة تدعيم الولايات المتحدة الأمريكية للعدوان الصهيوني وتأييدها السافر للصهاينة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً بمذا إسرائيل بالسلاح والمال والرجال والوقوف بجانبها في هيئة الأمم المتحدة وتدير المؤامرات والمناورات لاستمرار العدوان وتثبيتته .

ماذا فعلت أغلب الحكومات العربية لمواجهة هذا العدو الفاشم السافر الذي يعضى في تأييد العدوان الصهيوني وتدعيمه .

ماذا فعلت الشعوب العربية أزاء هذه الحرب غير المعلنة ضدها من جانب الولايات المتحدة . .

إن قطع العلاقات السياسية والاقتصادية واجب على الحكومات العربية إذا كانت جادة في مواجهة العدوان الصهيوني وتحرير الأرض العربية . .

إن القضاء على المصالح الأمريكية في الوطن العربي عمل شرمى وواجب وطنى .
فهل من المعقول أن تحصل الولايات المتحدة على هائد البترول العربى لتقدمه لإسرائيل غنيمة باردة . .

وهل من المعقول أن البترول ذاته تحصل عليه الولايات المتحدة من البلاد العربية لتمون به الطائرات الإسرائيلية لتضرب البلاد العربية ، وتبقى الحكومات العربية ساكنة ويبقى الشعب العربى يغير حراكه ؟ ؟

وهن الأمر الرابع فانه من المؤلم أن تتصارع الأنظمة التقدمية في الوطن العربى أثناء المعركة . . .

الأنظمة التقدمية وحدها هى التى تتصارع هذا الصراع فى وقت لا يجب أن يعلو فيه صوت على صوت المعركة كما قال قائدنا الخالد جمال عبد الناصر .

لماذا التطاحن بين الأنظمة التقدمية بينما العدو يحتل بلادنا ويعلن رفضه الانسحاب منها . . .

إن المستفيد الوحيد فى هذا الصراع هو العدو الصهيونى الأمريكى . .
والسياسة الاستعمارية القديمة « قارق تسيد » لا زالت سائدة فى الوطن العربى ولا علاج لها حتى الآن .

يجب أن ندين كل صراع بين هذه الأنظمة وكل انشقاق وخلاف بينها ، كذلك يجب أن ندين كل أنقسام بين منظمات المقاومة ، ويجب على المكتب أن يحدد موعداً نهائياً لتوحيدها يعتبر بعده الخارج عن هذه الوحدة بخارج على الوطن العربى . .

وأخيرا أسمحوا لي أن أقدم باقتراح محدد يتضمن في رأيي خلاصة المناقشات التي تمت في جلسة أمس وهذا الاقتراح سيقم أن عرض بعضه السيد النقيب رئيس الاتحاد أضيف إليه بعض إضافات على النحو التالي :

أقترح توجيه نداء من المكتب الدائم لاتحاد المسلمين العرب يتقدم به إلى الحكومات العربية بواسطة وفود ممثلة منه يتضمن الآتي :

أولاً - أن وحدة العمل العسكري هي الوحدة الضرورية الأساسية في هذه المرحلة، وهي كفيلة من خلال المعركة بإقامة وحدة عربية شاملة، وفي سبيل ذلك يتعين توحيد القيادة العسكرية أثناء المعركة .

ثانياً - تدعيم الجبهة الشرقية بجيوش من كل الدول العربية على الجمهورية العربية المتحدة وفي سبيل ذلك تقدم كل دولة من دول المواجهة كل جيشها و ١/٢ ميزانيتها للمعركة وتقدم باقي الدول العربية ١/٢ جيشها وربع ميزانيتها للمعركة .

ثالثاً - مقاطعة الولايات المتحدة سياسياً واقتصادياً تماماً كمقاطعة الإسرائيلية مع شرعية القضاء على المصالح الأمريكية في الدول العربية .

رابعاً - تقديم العون المادي والعسكري للمقاومة الفلسطينية وفتح باب التطوع في كل دولة عربية مع تدعيم المقاومة بداخل الأراضي الفلسطينية .

خامساً - وقف كل هجوم بين الأنظمة التقدمية في الدول العربية وتجميد الخلافات بينها إلى ما بعد المعركة مع ضرورة توحيد القوى الوطنية في كل بلد عربي .

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير وطننا العربي .

والسلام عليكم ورحمة الله .



المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب

يأتها خطى عربية على طريق الاستسلام ، وتسليم عربى بالكيان الاسرائيلى العدوانى فى فلسطين والأمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، التى فرضت اسرائيل فى أرضنا قاعدة للاستعمار والعدوان، تحاول بشتى الطرق والوسائل صرف الأمة العربية عن معركتها الأساسية وجرها الى التناقضات والخلافات والاقتتال فيما بينها ، تمكينا لاسرائيل فى الأرض المحتلة ، وتمهيدا لضرب الثورة العربية وأجهاض كل إمكانيات الوحدة والحشد والمركة ، وتكريسا للتخلف والتجزئة وسعيًا وراء اخضاع اقطارنا الى مناطق النفوذ الامبريالية والى عجلة الاستعمار والأحلاف العسكرية .

فالاحداث المفتعلة ضد المنظمات الفدائية والثورة الفلسطينية ، وعودة بريطانيا الى سياسة التواجد العسكرى فى الخليج العربى ، والمبالغة فى قضية جنوب السودان وطرح مشاريع تصفية القضية الفلسطينية المتتالية ، والتشكيك المنظم فى قدرات وسياسات الجمهورية العربية المتحدة ، والهجمة الامبريالية الرجعية على حركة التحرر فى بعض الاقطار العربية ، كلها صور مترابطة من المخطط الامبريالى الصهيونى الشامل لاشغال امتنا بالمشاكل والخلافات والتناقضات الداخلية وابعادها عن معركتها المصرية وساحتها الرئيسية مع الصهيونية والاستعمار .

وفى مقابل ذلك كله يبرز الموقف العربى الرسمى متناقضا فى تقييم المركة وتحديد ابعادها واهدافها وأطرافها وطبيعة المواجهة فيها ، ومختلفا فى تحديد المسؤوليات القومية والوطنية ، ومترددا فى مواجهة العدوان الصهيونى والتحديات الامبريالية .

فعلى الرغم من كل هذه الاخطار الصهيونية والامبريالية ، لا بالنسبة للقضية الفلسطينية بحسب وانما للنضال العربى واهدافه وللامة العربية وآمالها فى التحرر والتقدم والوحدة ، فان بعض دولنا العربية لا تزال تتجاوز فى قومية المركة او محدوديتها وفى اهمية الجبهة الشرقية ومسؤولية

باعتقاد المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بدمشق فى ظروف تاريخية مصرية تجتاز فيها امتنا العربية اخطر وادق مرحلة من مراحل معركتها المصرية مع الصهيونية والامبريالية والقوى المضادة لحركة التحرر العربية .

فاسرائيل لا تزال تدنس التراب العربى العزيز بالاحتلال القاسم ، وتمارس أبشع جرائم القتل واحط انواع القهر ضد اخواتنا فى الأرض المحتلة . ماضية بكل جراءة وتحد وتصميم فى تفرغ الأرض من سكانها ، وتجريدها من معالمها ، وتهويدها بالمستعمرات والمهاجرين ، مؤكدة على الدوام اطماعها التوسعية فى أرضنا ، وتنكرها القاطع لحقوق شعبنا العربى فى فلسطين . ومعلنة باستمرار تحديها الكبير لكل مسعى للسلام ، لا يحقق الاعتراف العربى بشرعية استعمارها فى فلسطين ، ولا يضمن القانونى على توسعها الجديد ولا يؤمن لها الصلح مع الدول العربية والحقوق الدولية الكاملة فى الحياة والممرات العربية .

والامم المتحدة المسؤولة عن حماية استقلال الشعوب وردع المعتدى والتصدى لازالة العدوان ، عجزت حتى الآن أمام التدخل الأمريكى السافر عن ردع المعتدين الصهيونيين وازالة آثار العدوان الاسرائيلى ، أو حتى عن حماية حقوق الانسان العربى من الانتهاكات الاسرائيلية فى الأرض المحتلة . بل ان قرار مجلس الأمن ومساعى السلم الدولية ، كانت ادارة بخطة فى يد الولايات المتحدة الأمريكية . تمارسها لتغطية دعمها المطلق للعدوان الاسرائيلى واهدافه . وتستغلها للضغط على الدول العربية تارة وللتخلص من الثورة الفلسطينية فى النهاية . حتى أصبح واضحا للعالم أجمع ان الاستسلام العربى وليس السلام العادل هو هدف الامبريالية وإداتها اسرائيل . وحتى أصبحت استجابة العرب الصادرة لنداءات السلام العالمية تفسر لدى امريكا واسرائيل ،

(١) البيان العام للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب المنعقد فى دمشق من الفترة ٢٠ - ٢٦ فبراير ١٩٧١ .

بيان المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب

والاقتصادي في مواجهة العدوان وفي واجبات التحرير .

وان المكتب الدائم الذي يعي التلاحم المصري بين اسرائيل والصهيونية والامبريالية في الهدف والمركة يؤكد لامته : ان الوحدة الوطنية على الصعيد القطري والوحدة القومية على الساحة العربية ، في اطار وحدة الحياة والهدف والمصير ، وفي نطاق المسؤولية العربية المشتركة ، هي الطريق القومي والتاريخي والانساني الذي تفرضه على امتنا وحدة حلف الصهيونية والامبريالية ضدها . وهي امضي اسلحتنا الفعالة في المركة وعلى طريق النصر والتحرير ، فان ايماننا امتنا الهائلة وطاقاتها الكبيرة قادرة اذا وضعت في مواضعها الصحيحة ، واستعملت من قبل شعبنا على اسس الوحدة والثقة والايمان بالهدف والمصير الواحد ، قادرة على صنع النصر والتحرير .

والمكتب الدائم الذي آمن دائما بان قضية فلسطين قضية قومية مصرية ، للغرب كافة وقضية وطنية لكل قطر عربي ، يؤكد لجمهير الامة العربية بان الثورة الفلسطينية هي الصورة الصحيحة للامال والحقوق الفلسطينية المشروعة ، وهي النواة الحية المتطورة للثورة العامة وحرب التحرير الشاملة ضد الصهيونية ومن اجل تحقيق الحرية والسيادة وتقرير المصير لشعبنا العربي الفلسطيني على ارضه ، وان اي محاولة لضرب هذه الثورة او عرقلة مسيرتها التحررية ، اتما هي طعنة للنضال العربي ضد الصهيونية والامبريالية وتكر صارخ للامال العربية ، واهداب لحق الشعب الفلسطيني المشروع في الحياة والمقاومة ولحقه في التحرر والسيادة وتقرير المصير على ارضه .

والمحامون العرب الذين وقفوا دائما الى جانب الثورة الفلسطينية واهدافها العادلة ، يطالبون الدول والجمهير العربية بحمايتها ضد كل المؤامرات والمخططات وبدعمها ومساندتها عسكريا وماديا وبشريا ، وبتأمين حرية الحركة والعمل لها على كل ارض عربية ، لتقوى على حمل رسالتها وتحقيق اهدافها المشروعة .

وان المحامين العرب الذين آمنوا دائما بالثورة الفلسطينية واهدافها ، اطارا عربيا ودوليا ، لاي حل لقضية فلسطين ولاي سلام عادل في المنطقة ، يؤكدون بان الجماهير العربية ترفض وتقاوم كل حل

دول المواجهة والدول العربية غير المجاورة للاراضي العربية المحتلة .

ان المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب الذي أدرك منذ البداية ابعاد المخطط الصهيوني الامبريالي الشامل ، يؤكد للحكومات العربية بان المركة ليست مركة فلسطين فحسب ، ولا هي مركة مصر وسورية والاردن فقط . انما هي مركة الامة العربية بكل اهدافها في التحرر والتقدم والوحدة ، وبكل تاريخها وكرامتها ومستقبل اجيالها . وان ضرب حركة التحرر العربية ، واغتيال آمل الانسان العربي واهدافه ، وتصفية قضية فلسطين وتثبيت كيان اسرائيل قاعدة واداة في المنطقة ، وتكريس التخلف والتجزئة وفرض التبعية في كل الارض العربية ، هي الاهداف المرسومة والمقصودة والنهائية للعدوان الاسرائيلي والمخططات الامبريالية ..

ومن الخطأ في التقدير مجرد التفكير بجدية التظاهرات الاسرائيلية والاميركية لقبول سلام عادل في المنطقة ، يؤمن ازالة آثار العدوان ، ويحفظ الحقوق القومية العربية ويسلم بالحقوق الوطنية المشروعة والكاملة للشعب العربي الفلسطيني على كامل ارضه وان تحرير الارض والشعب والحقوق العربية ، لا يمكن ان تتحقق الا بالكفاح المسلح والنضال السياسي وبالتعاون المخلص مع قوى التحرر والتقدم العالمية ، في نطاق وحدة مركة الشعوب ووحدة كفاحها ضد الاستعمار والامبريالية .

وقد آن الاوان لان تنهض كل دولة عربية لحمل قسطها الكامل في المركة المصرية وفي مسؤولياتها القومية ومتطلباتها العسكرية والاقتصادية والسياسية وتضحياتها الملحة والحتمية ، فالشعارات والمواقف والعواطف لا تكفي وحدها لمواجهة العدوان ، ولا تحقق وحدها اهداف النصر والتحرير ومعارك المصير والوجود لا تقيمها المسافات والافضليات ولا تعفى منها اي اعتبارات سياسية او دولية او جغرافية .

وقد آن الاوان لان تتصدى دول المشرق العربي لواجباتها القومية في احياء الجبهة الشرقية ، ودعمها بجدية واخلاص وثقة بمتطلبات المواجهة ، والارتفاع بقدراتها القتالية الى مستوى الأخطار وحدود مركة الوجود والمصير . وقد حان الوقت لان تأخذ جميع دول المغرب العربي مكانها الطبيعي في مركة الوجود والمصير ، وتثبت وجودها العسكري والسياسي

الداخلية ، غيرا تغييرا أساسيا في موازين القوى العسكرية والسياسية على جبهة المواجهة ، وفتحا الأبواب واسعة أمام كل الدول العربية لاعادة النظر في علاقاتها مع جماهيرها الشعبية .

وقناعات الاحرار وقوى التحرر العالمية بعدالة قضيتنا وبمشروعية المقاومة الفلسطينية واهدافها ، ووقوف الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي ، والدول النامية والصديقة ، الى جانب حقوقنا المقتضية ودعمها لكفاحنا المشروع ضد العدوان والاحتلال حطمت الكثير من دعايات وادعاءات الامبريالية والصهيونية ضد قضيتنا ، وازاحت الكثير من السدود التي اقيمت بيننا وبين الرأي العام العالمي .

والحامون العرب الذين يجتمعون لأول مرة بعد وفاة الزعيم الخالد جمال عبد الناصر راعى هذا الاتحاد وزائد اهدافه الكبيرة ، وبانى القوات العربية المسلحة الصامدة على جبهة القتال ، يحيون ذكرى هذا القائد العظيم ويغاهدون روحه الطاهرة على السير قدما في طريق التحرر والاشتراكية والوحدة .

وانطلاقا من هذه الحقائق القومية والنضالية والتاريخية ، فان المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب المنعقد بدمشق في الفترة من (٢٠ - ٢٦) شباط (فبراير) ١٩٧١ ، وبعد أن ناقش جدول اعماله ، يعلن المقررات والتوصيات التالية :

القرارات والتوصيات

اولا - حول الوضع العربي وقضية فلسطين :

١ - يسجل المكتب الدائم عجز الامم المتحدة ومجلس الأمن امام التواطؤ الأمريكي السنافر الى جانب اسرائيل ، عن تحمل المسؤولية الموكولة اليهما بمقتضى ميثاق الامم المتحدة وشرعية حقوق الانسان في ردع المعتدين الاسرائيليين او ازالة آثار العدوان الصهيوني او حماية الحقوق الانسانية والوطنية والقانونية للمواطنين العرب في الاراضي العربية المحتلة من انتهاكات اسرائيل .

٢ - ويدين الولايات المتحدة الامريكية بانتهاك ميثاق الامم المتحدة وقراراتها وكل القوانين والالتزامات والاخلاق الدولية ، لوقوفها الى جانب العدوان الاسرائيلي ودعمها وتأييدها لجرائم الاحتلال الفاشي ضد المواطنين العرب في غزة بشكل خاص

مهما اضفى عليه من شعارات السلام ، اذا تضمن اعترافا بالاستعمار الصهيوني الاستيطاني على ارض فلسطين ، او قام على صلح يصفى الشرعية والقانونية على الاحتلال الاسرائيلي في فلسطين ، او اعطاها اية حقوق ومكاسب في الارض العربية نتيجة للعدوان والاحتلال ، او لم يجسد الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني في وطنه وعلى ارضه . ويجتمع المكتب الدائم بدمشق في الوقت نفسه ومع الذكرى الثالثة عشرة للوحدة العربية التقدمية الاولى التي حققتها ارادة الجماهير واغثالتها مؤامرات القوى المضادة في ظرف عربي يعتبر من أكثر هذه الظروف المصرية وضوحا في الرؤيا أمام الجماهير ومن انسبها مناخا لتحقيق وحدة الثورة العربية نواة للوحدة الشاملة ، ومن اقواها ايجابية لتوحيد الجهد وحشد الطاقات وتحقيق وحدة الكفاح العربي ضد الصهيونية والامبريالية .

فالاعلان لاتحاد العربي الرباعي بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية الليبية وجمهورية السودان الديمقراطية الشعبية ، شكل منعطف تاريخيا بارزا في الوضع العربي العام وفي مسيرة المعركة والمواجهة العربية ضد الصهيونية والامبريالية ، وعلى الرغم من انه ما زال في دور التكوين ، فقد كان اعلانه ضربة عنيفة بالاستقرار على ارضنا او بالتوسع على حساب حقوقنا . وجاء بتوقيته مع تطورات المعركة المصرية ضربة اعنف المخططات الامبريالية الانجلو امريكية ومراكزها واطماعها الاستعمارية في المنطقة العربية ، وعلى الرغم من خطواته الاولى القليلة ، فقد كان اعلانه تعديلا لموازين القوى العربية والدولية في منطقة الشرق الاوسط وتغيرا أساسيا في ساحات معركتنا المصرية مع الصهيونية والاستعمار ، وسلاحا قويا من اسلحتنا في معركة الوحدة والحرية والاشتراكية .

والحامون العرب الذين يدركون بكل الوعى ضرورات الوحدة وابعادها وركائزها يؤمنون بأن تصاعد معركة امتنا مع الصهيونية والامبريالية في هذه الفترة ، تقتضى دول الاتحاد العربي الرباعي ضغط وتجاوز التفاصيل والوصول بسرعة الى صيغة دستورية تحقق على الأقل الوحدة العسكرية والاقتصادية والسياسية فيما بينها .

ونجاح الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية في بناء قواتها المسلحة وجبهتهما

وفى الاراضى المحتلة على وجه العموم .

٢ - يؤكد المكتب رفض الامة العربية لاي حل سياسى للقضية الفلسطينية بديلا عن تحرير فلسطين .

- ويؤكد رفض الجماهير العربية ومقاومتها لاي تسوية سلمية تتضمن الاعتراف بالكيان الصهيونى الاستعمارى فى فلسطين ، او بأية مكاسب حقوق اسرائيلية فى اية ارض عربية .

- يدين المكتب كل محاولة او مسعى لاقامة دولة فلسطينية فى نطاق التسويات السياسية وبديلا عن تحرير فلسطين . ويعتبر قيام مثل هذه الدولة اعترافا بشرعية اسرائيل ، وتنازلا عربيا وفلسطينيا عن التراب العربى الفلسطينى الذى تحتله وتستوطنه اسرائيل ، وانتصارا ساحقا لمخططات الصهيونية والامبريالية على الامة العربية وكفاحها وارواح شهدائها واهدافها القومية المشروعة .

٣ - يعلن المكتب الدائم ان مجز المجتمع الدولى عن ردع اسرائيل وازالة العدوان وسقوط المسامى لاي سلام عادل فى المنطقة ، تفرض على الامة العربية حتمية المجابهة العسكرية والكفاح العربى المسلح ضد الاحتلال الاسرائيلى ومن اجل ازالة آثار العدوان وتحرير الارض المفتصة والشعب المستعبد والحقوق والمقدسات المنتهكة .

٤ - يطالب المكتب الدائم جميع الدول العربية بالمبادرة الى تحمل مسؤولياتها القومية ازاء الحركة المصرية ، فى اطار وحدة الحركة وبصيغة تحقق وحدة العمل العسكرى ووحدة قيادته على الاقل فى هذه المرحلة .

- ويدعو كل الدول العربية باستثناء الجمهورية العربية المتحدة الى احياء الجبهة الشرقية ودعم قدراتها العسكرية والقتالية .

- ويطلب كل دولة من دول المواجهة بتقديم كل قواتها المسلحة ونصف ميزانيتها لاغراض الحركة ويطلب الدول العربية الاخرى بوضع نصف جيشها وربع ميزانيتها فى خدمة متطلبات معركة الوجود والمصر .

- ويكلف النقابات الامضاء بتقديم هذه المقررات الى حكوماتها والعمل معها على دراستها وتحقيق ما يخصها منها .

- يدعو المكتب الدائم الامة العربية كافة الى مقاطعة الولايات المتحدة الامريكية ومعاملتها سياسيا واقتصاديا وثقافيا معاملة العدو الاسرائيلى ذاته .

- ويعلن ان من حق الامة العربية قطعاً عن النفس والوطن والمصالح ، استهداف المصالح الامريكية على الارض العربية وضربها بالقضاء عليها بكل الوسائل .

- ويوصى المكتب الدائم الدول العربية المنتجة للبترول بأن تضع سلاح البترول العربى فى خدمة الحركة ، بحيث يسبق هذا الاعتبار اى اعتبار آخر فى سياستها البترولية .

٦ - يعلن المكتب الدائم تأييده المطلق للثورة الفلسطينية وتضامنه الكامل مع اهدافها المشروعة .

- ويشجب ويدين محاولات السلطة الاردنية لضرب الثورة الفلسطينية وتصفيتها .

- ويطلب كل الدول العربية بحماية الثورة الفلسطينية والوقوف الى جانبها ضد كل محاولات ومخططات القضاء على حركة المقاومة وتصفيتها .

- ويدعو الحكومات والجماهير العربية الى دعم الثورة الفلسطينية معنويا وبشرىا وعسكريا ، وتقديم العون المادى المنظم والمستمر للصندوق القومى الفلسطينى ومنظمة التحرير الفلسطينية .

٧ - يناشد المكتب الدائم المجلس الوطنى الفلسطينى واللجنة المركزية ومنظمات المقاومة العمل المخلص والجد والسريع لتوحيد فضائل الثورة الفلسطينية فى جبهة تحرير وطنية ، تحقق وحدة الهدف والنضال ووحدة القيادة العسكرية والسياسية لكل الثورة .

ويقرر تكوين لجنة من الاساتذة للاتصال باللجنة المركزية توصلا لتحقيق وحدة حركة المقاومة

- ويطلب المكتب جميع مؤسسات حركة المقاومة الفلسطينية بالعمل على زيادة الالتحام بالجماهير العربية فى كل قطر عربى عامة وفى القطر الاردنى بشكل مخصوص .

- ويدعوها الى مزيد من النضال ضد العدو الاسرائيلى الفاضى ، والى تصفية عملها وتنظيماتها فى الارض المحتلة .

٢ - ويناشد المكتب حركة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية في الأردن والتعاون والنضال على كل المستويات وفي كل المجالات للقضاء على كل المحاولات والمخططات الهادفة الى اضرار الوحدة الوطنية على الساحة الاردنية الفلسطينية .

ثانيا : حول الجرائم الاسرائيلية ضد سكان غزة والارض المحتلة :

١ - يلين المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب جرائم القتل والتعذيب والتجهيز ونسف المساكن والقرى ، التي تقترفها اسرائيل يوميا ضد المدنيين في قطاع غزة الفلسطيني المحتل . ويشجب بشدة جرائم الابعاد والاضطهاد السياسي والعنصري التي تمارسها اسرائيل ضد المنظمات الشعبية والنقابات العمالية والمهنية في الارض المحتلة .

٢ - ويعلن للرأي العالمي انتهاك اسرائيل الدائم والمستمر لمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان واتفاقية لاهاي واتفاقيات جنيف .

٣ - ويطالب الرأي العام العالمي والمنظمات الحقوقية الدولية والامم المتحدة واجهزتها المختصة ، بفضح جرائم اسرائيل وادانتها والعمل على ايقافها والوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني ونضاله العادل ضد هذه الجرائم بكل وسائل التأييد الممكنة .

٤ - يحى المكتب الدائم الزملاء المحامين في الارض المحتلة ، ويسجل بالتقدير موقفهم النضالي ضد محاولات الاحتلال لاحتوائهم في سياسات التهويد .

٥ - ويحى المكتب الدائم الشعب العربي المناضل في قطاع غزة والارض المحتلة ويسجل بالتقدير صموده القومي وتضحياته البطولية ضد الاحتلال ومخططات التهويد .

ثالثا - حول الاتحاد العربي الرباعي :

١ - يحى المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب الاتحاد العربي الرباعي ودوله وجماهيره . ويعلن أن قيام هذا الاتحاد تأكيد جديد على أصالة الأمة العربية وثورتها ، ورد ثوري وقومي على العدوان الصهيوني والمخططات الامبريالية وتصميم عربي على مواصلة النضال في طريق التحرير والوحدة العربية الشاملة .

٢ - ويدعو دول الاتحاد الى سرعة التوصل الى صيغة دستورية تحقق الوحدة العسكرية والسياسية والاقتصادية فيما بينها ، استجابة لآمال الجماهير العربية وارتفاعا الى مستوى مسؤوليات المعركة والتحرير .

٣ - ويدعو كل الدول العربية التقدمية الى الانضمام الى هذا الاتحاد والمشاركة في تطويره وتعميقه ، وصولا للوحدة العربية الشاملة ، التي تشكل الاطار العربي الصحيح والكامل للمواجهة والمجابهة مع حلف الاستعمار والصهيونية والقوى المضادة لحركة التحرر العربية .

٤ - ويناشدها وقف كل هجوم اعلامي فيما بينها ، وتجميد كل خلافاتها الى ما بعد معركة المصير وتحرير الارض ، والعمل على تحقيق وحدة كل القوى الوطنية .

رابعا - حول الجريات العامة وسيادة القانون في الاقطار العربية :

١ - يدعو المكتب الدائم كل الحكومات العربية الى الاعتراف بحقوق الانسان الاساسية للمواطن العربي ، واحترام هذه الحقوق وصيانتها وتطبيقها في كل الحالات .

٢ - ويطلبها بضرورة مراعاة تطبيق قرارات وتوصيات اتحاد المحامين العرب بشأن احترام حرية الانسان العربي وكرامته وحقوقه ، في حياته الخاصة والوطنية ، وعند الاعتقال والاتهام والمحاكمة .

٣ - ويوصي كل الدول العربية بعدم اللجوء الى اعتقال المواطنين أو توقيفهم اداريا أو بدون مبرر قانوني ، وبضرورة احالة المعتقلين فوراً على المحاكم وتأمين الحقوق الانسانية ومتطلبات حق الدفاع المقدس لهم في حالة الاعتقال واثناء المحاكمة .

٤ - ويناشد حكومة المملكة العربية السعودية بايقاف كل تعسف أو اجراء مخالف لهذه المبادئ يجرى ضد المعتقلين السعوديين : ويطلبها بضرورة تأمين الحقوق الانسانية لهم وباحالتهم على المحاكم وتوفير حق الدفاع المقدس لهم .

خامسا - حول قضايا الخليج العربي :

١ - ينبه المكتب الدائم الأمة العربية كافة الى اخطار المخططات الاستعمارية ضد عروبة مناطق الخليج العربي . ويحذرهما من نتائجها الخطيرة على

الوجود العربى والقومية العربية والمصلحة العربية فى هذه المنطقة العربية المستهدفة .

ويدعوها رغم المشاكل العربية الملحة الى اتخاذ الوسائل والاجراءات الدفاعية لاحتياط هذه المخططات العدوانية قبل ان تأخذ طريقها الى التطبيق والتنفيذ .

٢ - يطالب حكام مناطق الخليج العربى وشعبها الاستمرار فى تكوين اتحاد امارات الخليج واخراجها الى حيز الوجود ، دولة عربية مستقلة من الاستعمار البريطانى والنفوذ الامبريالى ، تقوم على اساس المصلحة العربية المشتركة والثقة المتبادلة بين جميع السكان .

٣ - يدعو المكتب الدائم الدول العربية وجامعة الدول العربية ، وبصورة خاصة العراق والسعودية والكويت ، الى بذل الجهد المخلص والعون الصادق لشعب الخليج واماراته فى مساعيهم للتحرر من النفوذ الاجنبى واطحار المخططات الامبريالية وفى خطاهم لاقامة اتحاد امارات الخليج .

٤ - يشجب المكتب الدائم السياسة البريطانية التعسفية ضد حركة التحرر الوطنى وفصائلها فى الخليج العربى عامة ، وضد مناضلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج والجبهة الوطنية الديمقراطية بشكل مخصوص .

٥ - ويدين اساليب المخابرات البريطانية ضد احرار الخليج العربى الوحشية ، ويعتبرها انتهاكا لحقوق الانسان واتفاقيات جنيف ولاهاي .

سادسا - حول القواعد العسكرية الامريكية فى المغرب :

ان المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ،

بعد ان ناقش الاوضاع الوطنية والتحريرية فى المغرب ، وتدارس مذكرة الكتلة الوطنية حول القواعد العسكرية الامريكية فى الاراضى المغربية :

١ - يطالب حكومة المملكة المغربية بالعمل السريع على الغاء وانهاء القواعد العسكرية الامريكية فى القنيطرة وسيدى يحيى وسيدى بوقنادل ، وازالة كل وجود امريكى عسكري على التراب المغربى ، التزاما بالمصلحة القومية والارادة الشعبية، وتحقيقا لمبدأ الجلاء الاجنبى المقرر منذ عام ١٩٦٣ .

٢ - ويعتبر وجود هذه القواعد العسكرية انتهاكا لسيادة المغرب واعتداء على استقلاله الوطنى ، وخطرا يهدد امن وحرية الاقطان العربية والبلاد الافريقية .

٣ - يناشد كل القوى الوطنية فى المغرب والاقطار العربية وكل القوى المعادية للاستعمار والامبريالية فى العالم ، مطالبة حكومة المغرب بانهاء هذه القواعد الامريكية العدوانية ، وتشديد المقاومة ضد كل وجود عسكري اجنبى على الارض المغربية .

٤ - يطالب الحكومة المغربية بتجنيده كل امكانيات الشعب من اجل تحرير الارض المغربية من الاستعمار الاسبانى .

سابعا - حول انتهاك الحريات العامة وحقوق الدفاع للمواطنين فى المغرب :

ان المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ، بعد ان ناقش موضوع الحريات العامة وحقوق الدفاع المقدسة فى المغرب ،

وبعد ان تدارس الظروف التعسفية التى تمت فيها اعتقالات الزملاء المحامين وبعض المواطنين فى المغرب ،

وبعد ان اطلع على مذكرة جمعية هيئات المحامين ومذكرة الكتلة الوطنية بالمغرب حول هذا الموضوع ،

١ - يستنكر ويشجب اختطاف الزملاء المحامين توفيق الادريسي واحمد صولج وعبد الله بومهدى ومحمد اليازغى وعبد الفتاح بوعبيد ، خلافا لاحكام الاتهام والاعتقال والتحقيق المرعية فى القوانين المغربية ، وبعزلة عن نقاباتهم وذويهم خلافا للقوانين المغربية الخاصة باعتقال المحامين .

٢ - يسجل احتجاجه على الاجراءات التعسفية والانسانية التى تعرض لها الزملاء المحامون ورفقاها المناضلون على ايدى سلطات الامن المغربية ، سواء فى ظروف اعتقالهم غير القانونية او فى التعذيب والمعاملة القاسية التى عوملوا بها فى اماكن احتجازهم السرية .

٣ - يدى سلطات الامن المغربية بمحاولة حرمان المعتقلين من حقوق الدفاع المقدس وذلك بنقل قضاياهم من منطقة اختصاصها بالرباط الى المحكمة

٣ - ويطالب بسحب كل الجيوش الامريكية والحليفة فورا من الهند الصينية وبدون قيد أو شرط .

٤ - ويعلن تأييده لمقترحات الحكومة الثورية الموقته لفيتنام الجنوبية ويعتبرها الوسيلة الوحيدة لتحقيق السلام في منطقة الهند الصينية .

٥ - ويؤكد تضامنه الكامل مع كفاح شعوب فيتنام الديمقراطية وفيتنام الجنوبية وكمبوديا ولاوس ضد الغزاة، وإيمانه بالراسخ بحتمية انتصار كفاح هذه الشعوب العادل على الغزاة الامريكيين وأذئابهم الرجعيين في كمبوديا ولاوس وفيتنام الجنوبية وكوريا الجنوبية .

تاسعا - حول قضية ارتريا :

ان المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب :

بعد الاطلاع على مذكرة جبهة التحرير الارترية،

١ - يدين الوجود الاثيوبي في الاراضي الارترية خلافا لارادة شعبها بالاحتلال والاستعمار به .

- ويؤكد تأييده لحق الشعب الارتري في التحرر والسيادة وتقرير المصير على ارضه . ويؤكد ثورته المشروعة ضد الوجود الاثيوبي ومن اجل التحرر وتقرير المصير .

٢ - يشجب ويستنكر وجود القواعد العسكرية الامريكية والاسرائيلية على الاراضي الارترية ، ويطالب بازالتها ، ويعتبر استمرار وجودها خطرا يهدد الشعوب الافريقية المستقلة والاقطار العربية .

٣ - يكلف نقابة السودان بالقيام نيابة عن الاتحاد بتقصي حقائق المشكلة والثورة الارترية واحوال اللاجئين المشردين من شعب ارتريا وموافاة المكتب الدائم والأمانة العامة بتقرير مفصل حول هذا الموضوع .

٤ - يدعو الشعوب والدول العربية لمساندة حق شعب ارتريا في نضاله العادل من اجل تحقيق حريته وسيادته وتقرير مصيره على ارضه .

عاشرا - حول الغزو البرتغالي لجمهورية غينيا والهجمة الاستعمارية ضد الشعوب الافريقية :

ان المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ، وقد ناقش المحاولات الامبريالية بزعامة

الاقليمية الجنائية بمراكش ، المنع بمحاميتهم الموكلين من ممارسة حق الدفاع المشرووع .

٤ - يطالب حكومة المغرب بايقاف أعمال التعذيب ضد المعتقلين ، وتوفير الحقوق الانسانية والقانونية لهم في الاعتقال والمحاكمة ، ويحملها مسؤولية كل انتهاك او مخالفة لأحكام القانون ومبادئ حقوق الانسان وحق الدفاع بالنسبة للمعتقلين .

٥ - يقرن المكتب الدائم :

(١) ارسال برقية احتجاج الى السلطات المغربية على الاجراءات التعسفية التي تعرض ويتعرض لها الرملاء المحامون والمواطنون المغاربة المعتقلون ومطالبة هذه السلطات بتأمين الحقوق الانسانية وحق الدفاع لهؤلاء المعتقلين .

(ب) مناشدة المنظمات الحقوقية الدولية بالاحتجاج على الاجراءات التعسفية ضد المحامين المغاربة ، ومطالبتها بتقديم المعونة القضائية لهم أمام القضاء المغربي .

(ج) تكليف النقابات الاعضاء في الاتحاد بندب محامين من نقاباتها للمشاركة في الدفاع عن المحامين والمواطنين المغاربة .

ثامنا - حول الغزو الامريكي لاراضي لاوس والعدوان الامريكي على شعوب الهند الصينية :

ان المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ، ادراكا منه لوحدة المعركة بين كل الشعوب المكافحة ضد الاستعمار والامبريالية ، وإيماننا منه بالوحدة النضالية والمصرية بين حركة التحرر العربية وحركة التحرر العالمية ،

١ - يشجب ويستنكر الغزو الامريكي الوحشي لاراضي وشعب دولة لاوس . ويعلن تأييده لمقاومة شعب لاوس ضد الغزاة الامريكيين وعملائهم من جيش فيتنام الجنوبية . ويؤكد تضامنه المطلق مع أهدافه العادلة في التحرر ووحدة الاراضي وتقرير المصير .

٢ - ويدين حكومة الرئيس نيكسون بالتآمر على السلام وحرريات الشعوب في جنوب شرق آسيا ، وبالعامل على توسيع رقعة الغزو والعدوان الامريكية الى كل انحاء الهند الصينية .

١ - يقرر المضادقة على الميزانية العمومية والحساب الختامي للاتحاد لعام ١٩٧٠ كما ورد في تقرير مراقب الحسابات .

٢ - يقرر المضادقة على مشروع ميزانية الإيرادات والمصروفات المقدر للاتحاد لعام ١٩٧١ حسب الجدولين الموضحين لهما في تقرير الأمانة والمشروع المرفق به .

٣ - يطالب النقابات بتسديد اشتراكاتها واكتتاباتها المتأخرة للاتحاد .

الثاني عشر :

١ - يتوجه المكتب الدائم بالتحية والشكر والتقدير للجمهورية العربية السورية ، شعباً وحكومة وحزباً ، لما قدموه للمكتب من رعاية أخوية ومن وسائل لانعقاده ونجاحه .

٢ - ويحيى الفريق الرئيس حافظ الأسد لرعايته لهذا المكتب ولتكرمه بافتتاحه .

٣ - يقدم المكتب الدائم الشكر والتقدير لنقابة محامي دمشق ولنقيبها الأستاذ رياض العابد على ما قاموا به من حسن استقبال وضيافة وأخوة للأعضاء ولكل ما بذلوه من أجل إجتماع المكتب في مدينة دمشق وإنجاح أعماله .

٤ - يوجه المكتب الدائم الشكر للسيد الأمين العام الأستاذ شفيق الرشيدات على الجهود التي يبذلها في خدمة أهداف الاتحاد وعلى ما بذله في عقد هذا المكتب وإنجاحه .

الولايات المتحدة ضد استقلال وسيادة الشعوب الأفريقية ،

١ - يستنكر الغزو العدواني الاستعماري الذي شنته الفاشية البرتغالية ضد جمهورية غينيا الديمقراطية ويدين الامبريالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بتدبير هذا الغزو والوقوف وراءه ، استهدافاً لاستقاط النظام الديمقراطي في جمهورية غينيا .

٢ - يؤكد تأييد المحامين العرب للشعب الغيني الصديق في كفاحه العادل من أجل الحفاظ على حريته وسيادته ومكاسبه الديمقراطية ، ويحيى مقاومته الباسلة ضد الغزو وانتصاره الرائع على الغزاة الامبرياليين .

٣ - يحيى المكتب الدائم ويؤكد النضال الملح للشعوب الأفريقية في موزمبيق وأنجولا وغينيا البرتغالية ضد الاستعمار البرتغالي المدعم من الامبريالية الأمريكية وجلف الأطلسي ويعلن تضامنه الكامل مع كل الشعوب الأفريقية في نضالها العادل ضد الاستعمار والعنصرية ومن أجل تحقيق الحرية والاستقلال الوطني .

الحادي عشر - حول أمور الاتحاد المالية :

ان المكتب الدائم ،

بعد أن اطلع على تقارير الأمانة العامة المالية وتقرير مراقب حسابات الاتحاد ،

وبعد أن استمع إلى كلمة السيد أمين صندوق الاتحاد ،

دكتور
جمال العطيبي

المحامى

وعضو مجلس نقابة

العقل الإلكتروني والقانون

- ١ - فى التوثيق والحصول على المعلومات .
- ٢ - فى خدمة العدالة الجنائية .
- ٣ - فى الدفاتر التجارية واثـر ذلك بالنسبة لقوانين التجارة والضرائب .
- ٤ - فى الرقابة القانونية على استخدامات الكمبيوتر .

— ١ —

فى التوثيق والحصول على المعلومات

من المعروف أن نمو العلاقات الاجتماعية قد اقتضى زيادة هائلة فى التشريعات المطبقة . كما أن تطور هذه العلاقات يقتضى ادخال تعديلات متلاحقة عليها . وينعكس ذلك أيضا على تطبيق المحاكم لهذه التشريعات حيث قد تتغير المبادئ القانونية التى تقرها .

ومن هنا فان انشاء مركز آلى للوثائق القانونية لتجميع التشريعات والأحكام والاتفاقات الدولية بل والمراجع الفقهية القانونية يعتبر العماد الاول للتعرف على الحكم القانونى الصحيح .

وتبدو أهمية ذلك بنوع خاص فى الدول الاتحادية (الفيدرالية) التى تتمتع فيها الولايات أو الجمهورية الداخلة فيها بحكم ذاتى له برلماناته وتشريعاته ونظمه الخاصة به ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومثل الاتحاد السوفيتى . كما تبدو أهميته بالنسبة للتعرف على تشريعات دول الجامعة العربية ، كخطوة جادة فى سبيل توحيد التشريع .

وفى الدول التى تأخذ بنظام السوابق القضائية كمصدر من مصادر القانون ، مثل دول النظام الانجلو سكسونى ، تزداد أيضا أهمية الرجوع الى

يتجنازاً عالم اليوم ثورة علمية وتكنولوجية (١) متسكون لها اثرها فى تطوير علم السبرناطيقا ، الذى يمكن تعريفه بأنه علم التوجيه وعمليات الاتصال فى الكائنات الحية وفى الآلات .

فما هو اثر هذه الثورة بالنسبة للعلاقات القانونية وتطوير القانون . ان العلاقات القانونية عامل منظم ومعبّر عن العلاقات الاجتماعية ، قالى أى حد يمكن أن تعاون السبرناطيقا فى سيطرة الانسان على العلاقات القانونية ؟

وهل هناك خطر فى أن يقضى استخدام الآلة على قدرة الانسان فى أن يقرر بإجتهاده وحده الحلول القانونية المناسبة ؟

وكيف يمكن التوفيق بين استخدام هذه الوسائل الحديثة وبين المحافظة على حقوق الانسان فى مجتمع الكمبيوتر ؟

وهل اذا أصبحت الآلة هى وسيلتنا الى تعرف الحكم القانونى السليم الذى نطبقه على العلاقات الاجتماعية ، أيتنافى ذلك مع ما تتطلبه أحيانا مرونة التطبيق ؟

هذه أسئلة لا يمكن الإجابة عنها ، قبل أن نخوض التجربة ذاتها . والتجربة لا زالت فى مراحلها الاولى وفى بعض البلاد المتقدمة وحدها .

وسنتناول فى هذه الدراسة السريعة استخدام الكمبيوتر واثـره فى العلاقات القانونية على النحو الآتى :

(١) وبلاحظ أن هذا الموضوع يطرح لأول مرة للبحث فى الجمهورية العربية المتحدة وقد سبق لمؤتمر اتحاد المحامين الدولى الذى عقد فى طوكيو فى جنيف ١٩٧٠ - وقد اقلت احد اعضاء وفد نقابتنا فى هذا المؤتمر - أن بحث هذا الموضوع ، ولكنه لم يتطرق فى بحثه الى جميع النواحي التى سأتناولها فى هذه الدراسة كما أنه بطبيعة الحال لم يتعرض للوضع القانونى فى الجمهورية العربية المتحدة .

إدارات تحقيق وإقلام السوابق ببطاقات الأحكام التي تصدر على كل شخص .»

وقد أدى استخدام الكمبيوتر في جميع هذه المعلومات إلى تسهيل مهمة البحث الجنائي .»
ولكن المشكلة التي دعت إلى كثير من المناقشات كانت تدور حول استخدام الكمبيوتر في إصدار الأحكام الجنائية .»

وبمعنى آخر ، هل يمكن للقاضي إذا قدم إلى الآلة بيانات معينة عن ظروف القضية ومواد القانون المطلوب تطبيقها ، أن يظفر بالعقوبة المناسبة التي توقع على المتهم ؟

هنا يجب أن نأخذ جانب الحذر .» إذ يجب أن نفرق بين ما يعتبر من البيانات «موضوعية» لا يتغير باختلاف الظروف أو الأشخاص ، وبين ما يعتمد منها على الأشخاص العقلي أو على التقدير ومدى الملاءمة . فكلما كان الأمر متعلقاً بقواعد يمكن حسابها فالآلة أدق ، بل إنها تقدم نتائج واحدة تبدو فيها المساواة في المعاملة .» ولكن الأمر يختلف إذا تعلق الأمر بقواعد تقديرية .»

وعلى سبيل المثال يمكن للقاضي مثلاً حتى يستخلص مكافأة الخدمة التي تستحق للعامل في قضية رفعها ضد رب العمل ، أن يصل إليها مستعيناً بالكمبيوتر إذ هي مبنية على بيانات موضوعية مثل حساب المراتب ومدة الخدمة . أما إذا كان العامل يطلب الحكم له بتعويض لأنه فصل تعسفاً ، فإن تقدير هذا التعويض يعتمد على تقدير القاضي ومن الخطر أن تصبح الآلة مصدراً له .»

فالآلة ليست بشراً . وهذه الواقعة - كون أن الآلة ليست بشراً - يمكن أن تؤدي إلى نتائج طيبة كما يمكن أن تؤدي إلى نتائج ضارة . فالنتائج الطيبة هي أن الآلة لا يمكن أن تتأثر بالمؤثرات التي قد تؤثر في القاضي باعتباره بشراً . فيمكن للآلة أن تتصرف على نحو أكثر موضوعية وأكثر عدالة . ولكن الآلة في نفس الوقت تنزع عن المشاكل جانبها الشخصي أي أنها لا تهتم بالعوامل الإنسانية أو الذاتية التي قد يكون لها أثرها في إصدار الحكم .»
ومعروف أنه في القضايا الجنائية يقدر القاضي العقوبة وفق ظروف المتهم ، فيراعى سنه وظروفه الشخصية ودوافعه . فكيف يمكن للآلة أن تحل محل الإنسان في ذلك ؟ إن النتائج في هذه الحالة قد تكون ضارة .»

الأحكام القضائية . ومثل ذلك أيضاً الرجوع إلى المذاهب المختلفة في الفقه الإسلامي .»

وقد بدأت بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد السوفيتي وفرنسا وبعض البلاد الاسكندنافية وتشيكوسلوفاكيا في الاستعانة بالكمبيوتر للحصول على البيانات المتعلقة بالقوانين والأحكام .»

وهذه المهمة في غاية الدقة ، لأنها تقتضي خصر وتجميع وتبويب البيانات التي يغذى بها الكمبيوتر . ثم تسجل على البطاقات ويجرى بشأنها ما يجري بشأن أي بيانات أخرى يحتفظ بها الكمبيوتر في ذاكرته ثم تخرج منه عند الحاجة إليها .

فحينما يراد مثلاً معرفة تطور قوانين الإسكان واللوائح التي صدرت منفذة له ، فإن الكمبيوتر يمكن أن يقدم الإجابة في لحظات ، طالما أنه يخزن المعلومات المتعلقة بهذه القوانين ولوائحها .

وعندما يراد مثلاً التعرف على أحكام المحاكم المختلفة في مبدأ قانوني معين ، فإن ذلك يمكن أن يطلب من الكمبيوتر إذا كان قد غذى من قبل بهذه المبادئ القانونية .»

ولا شك أن هذه المهمة التي يؤديها الكمبيوتر ستكون خير عون للمحاكم ولرجال القانون بصفة عامة . فمن الملاحظ أنه من الصعب أن يحتفظ المحامي بجميع التشريعات في مكتبه كما أن إمكانياته لا يمكن أن توفر له جميع المراجع العلمية ومجموعات الأحكام القضائية ، والرجوع إليها مع تعددها يقتضي جهداً كبيراً .»

وتبدو أهمية ذلك أيضاً بالنسبة لنشاط مجلس الأمة التشريعي أيضاً ، وبالنسبة للمسائل الدستورية التي قد تثار أمامه والسوابق التي جرت بشأنها . ومع هذا فإن ذلك كله يقتضي وضع برنامج مناسب وهو يتطلب دراية واسعة ودقيقة بنوع المعلومات وطريقة تبويبها حتى يغذى بها الكمبيوتر . كما أنه يحتاج إلى إدارة مركزية لكمبيوتر المعلومات القانونية ، يمكن أن يستعين كل رجال القانون بخدماتها .»

— ٢ —

في العدالة الجنائية

تستعين إدارات الباحث الجنائية عادة بملفات للأشخاص المتحرفين أو الخطرين على الأمن ، وتسجل الحوادث التي اتهموا فيها ، كما تحتفظ

يكون خطرا على حريات الناس وعلى الاخص حقهم في الخصوصية .

وقيل ان الدولة ذاتها اذا تملك بنوك المعلومات أصبحت مصدر قوة خطيرة يمكن ان تؤدي الى اختلال التوازن بين سلطة الدولة وحقوق الفرد . تملكها الشركات أو الأفراد - مثلما يحدث غالبا في أنشطة شركات التأمين والبنوك - يمكن أن يساء استخدامها وتنقلب الى نوع من الابتزاز .

وقد طرح هذا الموضوع في الاتحاد السوفيتي حينما قرر مؤتمر الثالث والعشرون للحزب ادخال السبرناطيقا في جميع فروع النشاط الاقتصادي ، وقد حظى موضوع استخدام السبرناطيقا في الحياة القانونية بعناية كبيرة ، حتى انه قد ادخلت مادة جديدة للتدريس في كليات الحقوق اسمها « السبرناطيقا القانونية » .

ووفق ما كتبه رجال انقانون السوفييت ، فان استخدام الوسائل الالكترونية يجب ان يكون متفقا مع مبادئ الشرعية الاشتراكية .

وقد اثبت خبراء القانون السوفييت بان الاستعانة بالكمبيوتر يسهل متابعة التشريعات ويضمن عدم تضاربها كما انه يمكنه من الحصول على البيان المطلوب في ثلاثين ثانية . كما اثبتوا انه يعاون في التعرف على آراء المواطنين في أية مسألة اجتماعية تقتضى تنظيمها تشريعا ، كما انه حقق فائدة في الأبحاث المتعلقة بظاهرة الاجرام واحصاءات الجرائم واسبابها حيث استعان معهد دراسة أسباب الجريمة التابع للمحكمة العليا ، بالكمبيوتر في تحليل ومقارنة ظاهرة الجريمة واسبابها وتصنيف فئات المجرمين .

— ٣ —

في الدفاتر التجارية واثار ذلك بالنسبة لقوانين التجارة والضرائب

١ من المعروف ان القانون التجارى في جميع بلاد العالم يلزم التاجر بان يمسك دفاتر يفيد بها حركة تجارته .

وفي مصر صدر القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن الدفاتر التجارية ، وبمقتضاه ، أصبح كل تاجر فردا إم شركة ملزما بان يمسك دفترين على الأقل هما دفتر اليومية ودفتر الجرد .

ومن هنا فالمعيار الذى يمكن الاسترشاد به هو الآتى :

حيث يتطلب نوع العلاقة القانونية معاملة متساوية ، فالآلة أفضل . وحيث تصبح هذه المساواة جمودا ضارا ، فان الآلة تصبح أسوأ من القاضى .

يمكن مثلا استخدام الكمبيوتر لمعرفة مقدار الغرامة التى يحكم بها فى مخالفات المرور . وبدلا من أن تزدحم المحاكم بالآلاف القضايا فى جرائم من هذا النوع « النمطى » فان الكمبيوتر يمكنه اذا غدى بأنواع المخالفات والعقوبات التى توقع فى كل منها ، أن يجرى تبويبا لها ويقرر لكل نوع من المخالفات العقوبة التى توقع . « هنا يبدو الكمبيوتر فى التسوية فى المعاملة فى هذه الجرائم النمطية وفى الوصول الى عدالة سريعة بأقل مجهود .

وقد أجرت محكمة البوليس بباريس تجربة بناء على اقتراح جمعية الدراسات والرياضيات التطبيقية فى استخدام الكمبيوتر بالنسبة لكافة الجرائم البسيطة النمطية وهى تمثل جانبا كبيرا من القضايا التى تعرض على المحاكم والتى تزدحم بها . أما فى الجرائم التى تتطلب الاستماع الى اقوال الشهود ومناقشتهم ، والذى يعتمد الحكم فيها على ما يراه المحلفون - فان استخدام الكمبيوتر لا يمكن تحقيقه الا اذا تعدل نظام العدالة الجنائية القائم على الاقتناع الشخصى والذى تجرى فيه المحاكمات علانية وفق إجراءات تتطلب تدخل العامل الانسانى ، ذلك أن العدالة هى نتاج المناقشة والحوار والمناظرة بين الخصوم . ولا يمكن للعدالة الآلية أن تحل محل قيم المجتمع ومحل العلاقات الانسانية .»

وقد طرح استخدام الكمبيوتر فى مجال العدالة الجنائية مشكلة أخرى نشأت من تجميع ادارات البحث الجنائى للمعلومات الخاصة بالأفراد ، معلومات كاملة يغذى بها الكمبيوتر وتحفظ بها ذاكرته ، حتى اذا اريد فى أى وقت استخلاص هذه المعلومات ولو كانت ترجع الى سنوات سابقة بعيدة ، أمكن الوصول الى ذلك فى لحظات .

ويقدر ما يحقق ذلك من فائدة فى اجراءات الأمن ، الا ان تجميع هذه المعلومات ، فيما سمي « بنوك المعلومات » التى أصبحت شائعة فى دولة ضخمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية - يمكن ان

ان هذا كله يطرح عدة أسئلة فيما اذا قُرونت منشأة تجارية الاستعانة بالكمبيوتر في اثبات عملياتها التجارية .

١ - ما هو مدى التزام المنشأة التجارية بالاحتفاظ بالدفاتر التجارية علاوة على البطاقات والقوائم التي يستخرجها الكمبيوتر ؟

٢ - كيف يمكن أن تحقق قيمة في الاثبات لهذه البطاقات والقوائم ؟

٣ - كيف يمكن أن ينفذ ما ينص عليه القانون التجاري أو قانون الضرائب من الزام التاجر بتقديم الدفاتر التجارية أو تمكين رجال الضرائب من الاطلاع عليها ؟ وهل تحلل البطاقات والقوائم المستخرجة من الكمبيوتر محل ذلك ؟

لا شك أن التطورات التكنولوجية الحديثة لابد وأن يكون لها أثرها في تعديل احكام القوانين التجارية وقوانين الضرائب في هذا الشأن .

لقد كان القانون فيما مضى يلزم التجار مثلاً بامساك دفتر يسمى دفتر « الكوبيا » حيث تنسخ فيه صور الرسائل والبرقيات عن طريق ورق الكربون . ولكن بعد انتشار الآلة الكاتبة ، أصبح في الامكان الاحتفاظ بهذه الصورة في ملف عام خاص بها . ومن ثم فقد اضطر المشرع الفرنسي الى الغاء الاحتفاظ بهذا الدفتر ، كما جراه من بعده المشرع المصري ، الذي اكتفى بضرورة الاحتفاظ بصور المراسلات بطريقة منتظمة .

لقد واجهت المصارف البنائية هذه المشكلة بعد استخدامها الكمبيوتر ، وتعرضت للحكم عليها بغرامات شديدة . مما اضطر المشرع الى أن يتدخل فيصدر مرسوماً في ٤ آيار (مايو) ١٩٦٨ ، يجيز لوزير المالية بشأن المخالفات الحاصلة لواجب مسك السجلات القانونية مستوية الغرامات المفروضة . ثم صدر مرسوم اشراعى آخر في نفس الشهر فتخفف من الزام المنشآت التجارية بأن تثبت في دفتر اليومية العمليات يوما فيوماً ، وقرر أنه يجوز عندما يحول دون ذلك نوع العمل في المؤسسة أن يسجل فيه شهرياً نتائج تلك الأعمال مع الاحتفاظ بجميع الوثائق التي تمكن من مراقبة صحة تلك الأعمال . وكذلك بالنسبة لدفتر الجرد ، اكتفى بتدوين الموازنة وحساب الأرباح والخسائر

ودفتر اليومية هو السجل اليومي لحياة التاجر يقيد فيه يوما فيوم جميع اعماله التجارية . وقد يستعين في امساكه هذا الدفتر بدفاتر مساعدة لاثبات تفاصيل الاعمال المختلفة .

اما دفتر الجرد فهو الذي يقيد فيه تفاصيل البضاعة الموجودة لدى التاجر في آخر سنته المالية أو بيان اجمالي عنها اذا كانت تفاصيلها واردة في دفاتر اى قوائم مستقلة . وتقيد في هذا الدفتر ايضا صورة من الميراثية العامة للتاجر في كل سنة اذا لم تقيد في اى دفتر آخر .

وقد الزم القانون التاجر بامساك هذه الدفاتر بطريقة منتظمة وان ترقم كل صفحاته مع توقيع الموثق . ويوجب القانون الاحتفاظ بهذه الدفاتر لمدة عشر سنوات من تاريخ اقفالها .

ويرتب القانون التجارى على الالتزام بامساك الدفاتر التجارية ، التواماً آخر بتقديمها للمحكمة اذا طلبت ذلك وبالاطلاع عليها . كما أنه يجعلها لها قوة في اثبات الديون التجارية . وقد اعاد قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنظيم قوة الدفاتر التجارية في الاثبات .

ومن المعروف ايضا ان قوانين الضرائب تلزم الممولين الخاضعين لضريبة الارباح التجارية بأن يقدموا الى موظفى مصلحة الضرائب عند كل طلب الدفاتر التي ينص عليها قانون التجارة أو غيره من القوانين وذلك حتى يمكن لهم التثبت من تنفيذ احكام قوانين الضرائب .

وفي مصر ينص قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه لا يجوز للممولين الامتناع عن تمكين موظفى الضرائب من الاطلاع بحجة المحافظة على سر المهنة . بل ان الامتناع عن تقديم الدفاتر والاوراق والمستندات المتصلة بها ، جريمة يعاقب عليها بالغرامة ، ويجوز الزامهم بتقديمها عن طريق التهديدات المالية .

ووفق اللائحة التنفيذية لهذا القانون أعيد تأكيد التزام التاجر بامساك دفتر اليومية الاصلى ودفتر الجرد وأضيف اليهما دفتر الصنف بالنسبة للمنشآت التي يقتصر عملها على تجارة الجملة . وعدم انتظام الدفاتر التجارية يؤدي كما هو معروف الى ربط الضريبة بطريق التقدير اى جزافيا ، كما أن له أثره في حالة افلاس التاجر .

جميعها ، يمكن لهذه الدول المتقدمة ان تمارس نوعا من الضغط على الدول النامية بمصدره انها تعرف كل شيء من اقتصادياتها ومشكلاتها بل وخططها . ومن هنا نشأت الحاجة الى ايجاد نوع من الرقابة القانونية على استخدام الأجهزة الالكترونية . وفي الجمهورية العربية المتحدة صدر قرار جمهوري بشأن تنظيم التعاقد على استخدام الآلات الاحصائية في الحكومة والقطاع العام (٢٣٨ لسنة ١٩٦٤) وصدر قرار من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (القرار ٨٥ لسنة ١٩٦٧) بشأن تنظيم استخدام هذه الأجهزة للآلات الاحصائية والالكترونية التابعة للهيئات ومراكز الخدمة الخاصة والأجنبية .

واذا كان من الضروري وضع خطة قومية للاستعانة بالأجهزة الالكترونية ، فانه يبدو لي أن أخضاع جميع الآلات الاحصائية بما فيها الآلات اليدوية والميكانيكية والكهربائية لرقابة الجهاز المركزي ، يمكن أن يثقل كاهله بأعباء ليس هناك ما يقتضيها .

كذلك فان ممارسة هذه الرقابة حتى بالنسبة للأجهزة الالكترونية يمكن أن تجرى بما يتفق والرغبة في تشجيع مراكز البحث العلمي والجامعات علي أن تلحق بعصر العقول الالكترونية - ودون اخلال بمقتضيات التخطيط والتنسيق في الاستعانة بهذه الأجهزة الالكترونية .

فيه ، على أن تنظم الجردة التفصيلية في الوثائق المتعلقة بها .

ولكن المشرع الأمريكي كان أكثر وضوحا في إعادة تنظيم القانون التجاري في ضوء التطور العلمي الحديث ، وهذا بديهي في أمريكا التي تتميز بالمشروعات الكبيرة التي أصبحت تعتمد في إثبات حساباتها على الكمبيوتر .

ففي ولاية ديلاوير كمثال للتشريع الأمريكي صدر قانون في ٣ يوليو ١٩٦٧ وأجاز صراحة أن يكون إثبات العمليات التجارية في صورة قوائم أو أشرطة مغنطة أو ميكروفيلم أو وسيلة أخرى من وسائل التخزين 'Storage device' وجعل لها قوة الإثبات المقررة للدفاتر التجارية ، طالما أن نوع المعلومات يسجل بوسيلة معترف بها وتجرى عملياتها تحت رقابة تكفل دقتها وأمانتها ، وطالما أنها مزودة بوسائل تمكن من تقديم هذه البيانات بالكتابة عند الاقتضاء .

(٤)

في الرقابة القانونية على استخدامات الكمبيوتر

اسلفنا ان الدولة في معظم البلاد هي التي تملك بنوك المعلومات التي تحتفظ بها ذاكرة «الكمبيوتر» وبعض هذه المعلومات قد تكون له أهمية سياسية . بل انها تثير مشكلة خطيرة بالنسبة لعلاقات الدول النامية بالدول المتقدمة . فعن طريق المعلومات التي تتيح أجهزة الكمبيوتر للدول المتقدمة

العلاقة بين الجريمة والنص في مجال التعدد

للككتور ألفونس ميخائيل حنا المحامي

مقدمة :

لا شك ان علاقة الجريمة بالنص علاقة وثيقة اشبه بعلاقة الجسد بالروح ، فلا جريمة بدون نص ، ولا حياة للنص بدون جريمة . هذه الصلة تستهوي الباحثين للخوض في أعماق الجريمة وتحليل مظاهرها ، ثم الخوض في أعماق النص وانجسلاء زواياه . ولعل اهم ما يسترعى الانظار ويشير الاهتمام ، هو تسليط الاضواء على هذه العلاقة عندما نرى الجريمة تهتز امامنا فتبدو وكأنها عدة جرائم . ثم نلتفت الى النص فنراه هو الآخر وكأنه عدة نصوص . وهنا تبدو أهمية البحث . فكثيرا ما يجد رجال القانون انفسهم وجها لوجه امام موضوعين هامين : التعدد الظاهري للجرائم ، والتعدد الظاهري للنصوص الجنائية .

وبالرغم من ان الموضوع الأخير محاط بكثير من الغموض لان الشارع لم يتناوله بنصوص صريحة ، الا ان الفقهاء اولوه عنايتهم متفقين حينا ، ومختلفين احيانا ، وعذرهم في ذلك « وعورة الطريق الذي يسلكونه لانتزاع مبادئ » التعدد الظاهري للنصوص الجنائية « من ثنايا القواعد القانونية النادرة ، للخروج منها بفكرة مقبولة متكاملة .

ونلاحظ ان اغلب الفقهاء الذين القوا بدلوهم في هذا الموضوع من الايطاليين والالمان الذين بدلوا جهدا مشكورا وخرجوا لنا بمعايير لها قيمتها في عالم القانون الجنائي ، كان لها الفضل الاكبر في حل كثير من الصعوبات سواء بين القواعد الموضوعية ام الاجرائية .

فكرة عامة :

من المعلوم ان كافة القوانين ومن بينها القانون الجنائي تحوي نصوصا مختلفة ، كل منها يحكم حالة

بعضها . ولكن قد نجد أحيانا عدة نصوص تبدو منطبة على نفس الحالة ، ولا يشترط ان تجتمع هذه النصوص في قانون واحد ، بل قد نبتينها في قانونين متميزين .

وبالرغم من تعدد النصوص التي تبدو منطبة على نفس الحالة ، فان نصا واحدا منها فقط هو الواجب التطبيق « أي تطبيق احدها يستبعد تطبيق الأخرى . ونصل في آخر الامر الى الوضع العادي ، الا وهو انطباق نص واحد على الفعل الواحد . هذه الحالة هي ما يعبر عنها الفقه « بالتعدد الظاهري للنصوص الجنائية » (١) .

طبيعة التنازع :

طالما ان الفعل الواحد لا يمكن ان يحكم الا بنص قانون واحد او قاعدة قانونية ، واحدة ، فمن غير المتصور ان يقع تنازع حقيقي بين نصين على فعل واحد في وقت واحد . اما هو في الحقيقة اما ان يكون تنازعا بين قواعد مختلفة لحالات مختلفة ، او بين عدة قواعد في اوقات مختلفة ، والحالة الأخيرة تنظمها مبادئ تنازع القوانين من حيث الزمان كما في القوانين المؤقتة (٢) .

اما التنازع موضوع بحثنا ، فهو القائم بين قاعدة وأخرى ، بحيث تبدوان منطبتين في نفس الوقت على نفس الفعل ، ويكون علينا وقتئذ ان نحدد من بينهما القاعدة التي تؤدي الحماية القانونية الكاملة .

(١) ف. انتوليزي : قانون العقوبات - القسم العام

رقم ٦١ ص ١٠٥ .

(٢) فيليبيو جرسيني : قانون العقوبات الايطالي ج ١

١٩٥٢ ، ص ٤١٦

١ - نص الحكم : ويشمل الأمر أو النهى عن سلوك معين .

٢ - نص الجزاء : ويقرر العقوبة المترتبة على مخالفة الأمر ويسمى أحيانا (النص الثانوى أو التكميلى) .

والنوعان عبارة عن كيانين متكاملين ويعملان متبادلين كعناصر غير منفصلة للالتزام القانونى وقد تحمل الجريمة صفة المخالفة المزدوجة : مخالفة بالنسبة لنص قانون العقوبات ، ومخالفة لنص نوع آخر من القانون . وقد نجد فى هذا المجال تناقضا ، كان يعترف القانون الخاص مثلا بسلطة ما ، بينما يعاقب القانون العام على ممارستها ، فمن المحتمل وجود تنظيم متناقض للحق الواحد فى نظامين قانونيين مختلفين ، ولكنه لا يقع فى نفس النظام القانونى .

والنصوص تشمل أمرين : الأمر ، والضمان . ولكل منهما فرديته واستقلاله ، فهما وظيفتان للنص القانونى تبعاً لما إذا نظر إليه من زاوية الحق الذى يحميه القانون - أو من ناحية المكلفين بهذا النص .

والنصوص كما يقسمها الفقهاء ، عبارة عن (نصوص إباحة أو سلبية) و (نصوص تجريم أو إيجابية) فالصفة المزدوجة للقانون تعنى انه كلما سمح بسلوك معين لشخص ما ، فإنه يمنع الآخرين من التعرض له . ففى القتل مثلا : يحمى القانون حق المجنى عليه ضد القاتل . بينما فى حالة القتل للدفاع الشرعى ، فإن نص الإباحة يفضل حق الحياة سلامة الجسم ، الحرية الفردية ، العرض المتعلق بالقاتل ضد نفس الحقوق للمجنى عليه (١) .

مظاهر التنازع بالتشريع :

لا يمكن القول ان موضوع تعدد النصوص من ابتداء الفقه بصفة مطلقة ، كما انه ليس من ابتكار القضاء ، اذ نستطيع ان نشير بدوره فى التشريع نفسه - فكثيرا ما نجد نصوصا ، تشير بصراحة الى وجود هذا التعدد أو احتمال وجوده ، وفى نفس الوقت توضح هذه النصوص وسيلة حل هذا التنازع والأمثلة كثيرة على ذلك : فغالبا ما يعبر الشارع عن هذا التنازع بقوله « ما لم ينص على خلاف ذلك » - أو « ما لم يكون الفعل جريمة أكثر خطورة » أو « بخلاف الحالات ... » - ولا يقتصر الأمر على هذه

هذا التحديد ، أما ان يقوم به القانون بنصوص صريحة ، وأما ان يترك التحديد ، لقواعد التفسير . ويتضح من هذا ان التنازع ليس مبناه هنا عدم التأكد من النص المنطبق ولكنه يرجع الى ان القاضى القائم على التطبيق فى أغلب الأحيان قد اخطأ فى التفسير وبالتالي فى التحديد . فقد يخلط مثلا بين القانون الموضوعى وقانون الإجراءات ، أو بين الاختصاص والولاية . وفى حالات تنازع الولاية أو الاختصاص ، قد يقرر قاضيان فى نفس الوقت اختصاصهما أو عدم اختصاصهما بنظر نفس الموضوع .

مصادر التنازع :

ترد النصوص القانونية مرتبة فى مواد . ولكن لا يتحقق الانطباق دائما بين المادة والنص فاحيانا يستغرق النص الواحد مادتين أو أكثر من القانون أو ذلك كما فى الحالة المسماة (نصوص على بياض) (١) . مثال ذلك ما ورد فى المادة ٣١٥ ع . مصرى ونصها : « من أحكام اللوائح العمومية أو المحلية الصادرة من جهات الادارة العمومية أو البلدية أو المحلية يجازى بالعقوبات المقررة فى تلك اللوائح بشرط الا تزيد على العقوبات المقررة للمخالفات . فان كانت العقوبة المقررة فى اللوائح زائدة عن هذه الحدود ، وجب حتما انزالها لها . فاذا كانت اللائحة لا تنص على عقوبة ما ، يجازى من يخالف احكامها ، بدفع غرامة لا تزيد خمسة وعشرين قرشا مصرى » . ونرى ان هذه المادة لا تحكم جريمة بعينها ، وانما المخالفات المنصوص عليها فى اللوائح الخصوصية .

وكذلك الحالات التى يضع فيها الشارع الجريمة فى مادة ، ويقرر لها العقوبة فى مادة أخرى . أى ان كل مادة تحوى جزءا من النص وهى ما تسمى (النصوص الناقصة) وقد نجد العكس ، بأن تستوعب المادة الواحدة أحيانا نصين أو أكثر من قانون العقوبات (المواد ١٢٤ و ١٣٨ و ١٤٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ ع مصرى) ويسمى الفقه هذه الحالة (النصوص المنضمة أو الممتزجة) . وعلى ذلك نجد أمامنا نوعين من النصوص :

(١) فيليبو جرسيني : قانون العقوبات الايطالى رقم ٧٦

ص ٢٦٢ .

ريمو بنابن : قانون العقوبات الايطالى ج ١ رقم ٢٨ ص ٥٩

(١) تولى دى لوجو : اسباب الإباحة والإمدار المطلقة ص ٥٥

أو الاصول والفروع) وذلك بالنسبة للسرقه البسيطة
(المادة ٣١٢ بالنسبة للمادة ٣١٨ ع مصرى) .

كذلك نجد التعدد الظاهرى للنصوص بالنسبة
(للظروف) سواء كانت مشددة أم مخففة (م ٣١٨
ع . ايطالى) (١) .

وهنا يجب ان نلفت النظر الى ان ما ذكرناه
عند حديثنا عن مجال التعدد الظاهرى للنصوص
الجنائية بأنه قد يتحقق فى حالة وقوع فعل واحد
ودخوله تحت وصف نصين أو أكثر ان هذا القول
قد يفهم منه ان حالة التعدد الظاهرى للنصوص
الجنائية ما هى الا حالة التعدد الصورى للجرائم .
وهى حالة الفعل الواحد الذى يصيب عدة نصوص
جنائية . هذا التقارب الشديد بين الصورتين اثار
الشك عند بعض الفقهاء مما دفعهم الى القول بأن
التعدد الصورى للجرائم هو عبارة عن تنازع فى القانون
يجب على القاضى حله بأن يختار احد هذه النصوص
المتنازعة . وذلك على أساس تفضيل النص الخاص
على النص العام ، والحدث على الاقدم والاشد
على الاخف (٢) .

وقد قيل فى تقرير هذا الرأى ، انه صدرت
بعض احكام لمحكمة النقض الفرنسية تؤيد هذه
الفكرة (٣) . ومع ذلك فان هذه الاحكام لا تعنى
مطلقا ان القضاء الفرنسى قد استقر على هذا الرأى

(١) تتكلم المادة ٦٨ ع . ايطالى عن حدود تراحم الظروف
فتقول (بخلاف ما هو وارد بالمادة ٢٥ ، عندما يتضمن ظرف
محدد ظرفا مشددا آخر أو يحتوى ظرف مخفف على ظرف
مخف آخر فان ما يوضع فى الاعتبار ضد المتهم أو لصلحته هو
فقط الظروف المشددة أو المخفف الذى يستحق اشد العقوبات
أو اخفها) - وتقول الفقرة الثانية منها (اذا كانت الظروف
المشددة أو المخففة تستحق نفس التشديد أو التخفيف ، يطبق
تشديد أو تخفيف واحد فقط للعقوبة) كما تنص المادة ١٥
(اذا كانت عدة قوانين جنائية أو عدة نصوص بنفس القانون
تحكم نفس الموضوع فالقانون أو النص القانونى الخاص يستبعد
القانون أو النص العام ما لم ينص على خلاف ذلك) . فقد
تضمنت هذه المادة حالة تعدد النصوص وحله كما انها تشير
الى احتمال وجود تنازع آخر بقولها (ما لم ينص على خلاف
ذلك) .

(٢) وقد نادى بهذا الرأى (د) : القانون الجنائى
الفرنسى رقم ٣٠ من ١٢٨ - فون ليست - رقم ٥٦ من ٢٥٦ .
(٣) نقض فرنسا ٢٥ فبراير ١٩٢١ دالوز ١٩٥٣ ج (١)
رقم ٣٩ من ٢٥٢ - و ٢٦ يونيو ١٩٣٠ سبرى ٣٢ - ١ - ٢٧٤ -
وحكم محكمة شامبرى ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ سبرى - ٢٣ - ١ - ٥٥

العبارات بل نجد احيانا نصوصا أكثر صراحة وأدق
تعبيرا . فقد جاء بالمادة ١٥ من قانون العقوبات
الايطالى انه « عندما تحكم نفس الموضوع عدة قوانين
عقوبات أو عدة نصوص من نفس القانون الجنائى ،
فالقانون أو النص الخاص يستبعد القانون أو النص
العام » .

هذه العبارات ان دلت على وجود تعدد ظاهرى
للنصوص ، فهى تستبعد التنازع الحقيقى فالقانون
نفسه يقوم بمهمة حلها ويبين صراحة أى النصوص
يطبق ، ويدل ذلك لا يلجأ القاضى الى تطبيق النصوص
الأخرى ، ولا تبقى هناك بعد صعوبة . ولكن الصعوبة
تنشأ اذا سكت الشارع عن حل هذا التنازع وترك
امره للفقهاء والقضاء ، وهنا يثور الخلاف على القاعدة
الواجب تطبيقها .

نطاق وجوده :

من الواضح ان التنازع الظاهرى للنصوص
الجنائية لا يجد له مجالا عندما يتعلق الأمر بجملة
أفعال مختلفة تحكمها عدة نصوص . فهذا موضوع
لا شبهة فيه وتحتمة طبيعة الأمور . فلكل فعل منها
نص يحكمه . فان تعددت الأفعال ، تعددت بالتالى
النصوص . وعلى ذلك فالمجال الصحيح للتعدد
الظاهرى للنصوص ، هو عندما نكون بصدد فعل
واحد يدخل ظاهريا تحت وصف نصين أو أكثر .
ولذلك يرى بعض الفقهاء ان حالة التعدد الظاهرى
للنصوص تتحقق بين الشروع والجريمة التامة باعتبار
ان الجريمة التامة تنطوى بالضرورة على الشروع ،
فهو عبارة عن مرحلة سابقة . ولدينا مثل آخر
فى القسم الخاص : وهو الحالة الواردة بالمادة ٣٩٤
من قانون العقوبات الايطالى الخاصة بالتحشيد
للمبارزة ، والحالة الواردة بالمادة ٣٩٦ ع . ايطالى
الخاص باستعمال الاسلحة . وفى الحقيقة فان هذا
التعدد من اليسور حله ، فى المثال الاول ، ان كنا
بصدد جريمة تامة ، فلا نستطيع ان
نطرق باب الشروع فى نفس الجريمة لسبب بسيط
وهو ان الشروع نفسه يفترض عدم اتمام الجريمة .
كذلك فى المثال الثانى لا يمكن تطبيق المادة ٢٩٤ ع
ايطالى لأنها تفترض عدم تحقق المبارزة ، لقول النص
« اذا لم تحدث المبارزة » . كما ان هناك جرائم لها
صفة خاصة : كالسرقه التى يشترط للعقاب عليها
تقديم شكوى من المجرى عليه (كالسرقه بين الأزواج

كما يبررون هذه الفكرة بوجود حالات يكون فيها الفعل المادي للجريمة ، داخلا من جهة أخرى ، كطرف مشدد لجريمة أخرى : فكسر الأسوار معاقب عليه قانونا ، وفي نفس الوقت يعتبر ظرقا مشددا للسرقة . كذلك حبس شخص دون وجه حق ، اذا صحبه تعذيب أو تهديد بالموت .

وقد قررت المحكمة في المثال الأول ان السرقة بكسر الأسوار لا يمكن اعتبارها مجرد سرقة فقط ، لا من جهة العقاب ولا من جهة المحاكمة ، ولا من جهة التقادم . فهذه الحالات ليست من قبيل تعدد الجرائم بمعنى الكلمة (١) .

وقد تسرب الشك أيضا الى بعض الفقهاء الألمان والإيطاليين أسوة بزملائهم الفرنسيين . فالتقارب الشديد بين فكرتي التعدد الظاهري للنصوص الجنائية ، والتعدد الصوري للجرائم جعل من العسير وضع حد فاصل بينهما .

فيرى (مزجر) ان التعدد الصوري للجرائم عبارة عن جريمة واحدة مقدرة بطرق مختلفة . وعلى هذا الأساس فان وجود عدة نصوص تحكم جميعا نفس الفعل يقودنا الى حالة تعدد نصوص . ومن ذلك يستعير التعدد الصوري للجرائم نظام الامتصاص .

ويقول (بيلينج) ان التعدد الصوري للجرائم لا يعنى مخالفة مزدوجة ، وبالتالي ليس نشاطا مزدوجا يتحول الى تعدد مادي ، بل يمكن القول انه عبارة عن تعدد لوجهات النظر القانونية . كما يجمع (ليست شमित) بين التعدد الظاهري للنصوص والتعدد الصوري للجرائم ، ويرى ان ما يشوب التشريع من نقص في بعض الاحيان يؤدي الى تعدد وجود نص واحد يحكم النشاط في جميع مظاهره . وحينئذ لا مناط من توقيع الجزاء الجنائي الذي يتفق على الاقل مع التكييف الكامل للنشاط .

ويرى (لنت) انه في حالة التعدد الصوري للجرائم تكون بصدد نشاط واحد يخضع لعدة نصوص ، فاذا تعددت الجرائم بتعدد النشاط ، فالتعدد الصوري هو نوع من تعدد القوانين (٢) .

(١) دوندييه دي نابي : القانون الجنائي والتشريع المقارن ١٩٤٧ رقم ٨٢٣ ص ٤٧٥ .
(٢) انظر عرض هذه الآراء بمؤلف (اللو مورو) : وحدة وتعدد الجرائم ١٩٥٦ ص ١٢٢ .

كما ان جانبا من الفقه الايطالي يربط بين التعدد المعنى للجرائم ، وتعدد النصوص ، ويرى ان الكلام عن احدهما يستلزم الكلام عن الآخر . ويرجع الربط بينهما الى وجود عدة نصوص تختزل الى نص واحد . وقد تجتمع النصوص معا ظاهريا أو حقيقيا كما في التعدد المعنوي (١) أو تمتص وتختصر الى نص واحد على أساس معايير معينة .

ويرى (انتوليزي) ان موضوع تنازع النصوص لا يتحقق الا في حالة الفعل الواحد الذي يدخل ظاهريا تحت حكم نصين أو اكثر .

اما (اللو مورو) فيرفض فكرة وحدة الفعل في حالة تعدد النصوص ، ويرى ان المفاضلة بين النصوص تتم عن طريق ترتيبها تبعا لقيمتها بالنسبة لفعل آخر يظل خارج الاعتبار ، وتكون في الحقيقة يصدد عدة افعال لا فعل واحد . فتعدد النصوص القائم بين الجريمة التامة والشروع فيها ، يشير الى فعلين : هما فعل الجريمة التامة ، وفعل الشروع ولو ان الفعلين مرتبطان معا بشكل ما بحيث يغنى اولهما عن ثانيهما .

كما يفرق (بنان) بين تعدد النصوص وتعدد الجرائم . ويرى ان تعدد الجرائم يتضمن تعدد المسؤولية . اما في تعدد النصوص فالمسؤولية تبقى واحدة (٢) .

من هذا العرض السريع لمختلف الآراء الفقهية ، يتضح مدى ضرورة الكلام عن موضوع التعدد الظاهري للنصوص الجنائية بمناسبة بحث موضوع تعدد الجرائم . فالفرق بينهما دقيق ، وحساس بحيث يصعب الفصل بينهما اغلب الاحيان . ولا يمكن تبين المعالم المميزة لكل منهما الا عن طريق المقارنة التي نوضحها فيما يلي :

(١) يرى الفقه الايطالي ان التعدد الظاهري للجرائم هو ما يقوم على فعل واحد ، اما التعدد الحقيقي فهو القائم على عدة افعال في نشاط واحد ، وكلاهما يكونان التعدد المعنوي للجرائم . وهذا خلاف التعدد المادي للجرائم الذي يقوم على عدة جرائم .

(٢) بنان : قانون العقوبات الايطالي القسم العام رقم ٢٢٦ ص ٤٧٣ .

آخر المعايير المختلفة التي يحل عن طريقها التنازع الظاهري للنصوص الجنائية .

أولا - التعدد الظاهري للنصوص والتعدد الصوري للجرائم :

يتبين لنا عند الكلام عن التعدد الصوري للجرائم ، انه قد يقوم على فعل واحد ، وقد يقوم على عدة أفعال في نشاط واحد ، ولكي نصل إلى تفرقة واضحة ، يجدر بنا أن نفرق أولا بين حالتى التعدد الصوري للجرائم :

١ - التعدد الصوري للجرائم ذو الفعل الواحد :

جاء بالفقرة الأولى من المادة ٣٢ ع . مصرى « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة ، وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » - كما جاء بالمادة ٢٧ من مشروع القانون الموحد للجمهورية العربية المتحدة : « اذا انطبق على الفعل الواحد عدة أوصاف قانونية وجب بعد اثباتها في الحكم اعتبار وصف الجريمة الأشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » .

كذلك نصت المادة ٨١ ع . ايطالى على أن : « كل من يخالف نصوصا قانونية مختلفة او يرتكب عدة مخالفات لنفس النص القانونى بفعل واحد او امتناع ، يعاقب طبقا للمواد السابقة ... » هذه أمثلة لما ورد عن التعدد الصوري للجرائم من الناحية التشريعية .

ومن المناسب أن نعرض أيضا ما جاء بالتشريع من تعدد النصوص . وأهم ما جاء بهذا الصدد هو نص المادة ١٥ ع . ايطالى اذ جاء بها : « عندما تحكم نفس الموضوع عدة قوانين جنائية أو عدة نصوص لنفس القانون الجنائي ، فالقانون أو النص القانوني الخاص يستبعد القوانين أو النصوص القانونية العامة » . أما لم ينص على خلاف ذلك « (١) » .

باستعراض هذه النصوص المتعلقة بالتعدد الصوري للجرائم ، يمكن أن نستخلص منها عبارة عن فعل واحد يمكن أن يوصف بعدة أوصاف قانونية ، وينطبق على كل منها نص قانوني لجريمة

(الفرق بين التعدد الظاهري للنصوص الجنائية)

(وتعدد الجرائم)

بالرغم مما لمسناه من آراء بعض الفقهاء الذين لا يرون فارقا بين التعدد الظاهري للنصوص الجنائية وتعدد الجرائم أمثال (رو) والذين يرون أن التعدد الظاهري للجرائم يؤدي إلى حالة تعدد نصوص . وبالرغم من صعوبة وضع حد فاصل دقيق بين المذهبين ، فإن كثيرين من الفقهاء استطاعوا أن يفرقوا بين الفكرتين وتبينوا المعالم المميزة لكل منهما فقد قال بعضهم بصراحة أن تعدد النصوص يختلف عن تعدد الجرائم ولا يعتبر استثناء له . وقال آخرون أن تعدد الجرائم يفترض عدم وجود تعدد ظاهري للنصوص ، بل بالعكس يقتضى وجود تعدد فعلى لها .

فعندما تكون بصدد نص واحد ، فإننا نقرر فورا ودون تردد عدم وجود تعدد جرائم وعندما تتوفر لدينا عدة نصوص منطبقة جميعا ، فالثابت حينئذ قيام عدة جرائم .

يتضح من ذلك أن وحدة النص ، وتعدد الجرائم ضدان متنافران . فتعدد الجرائم يعنى بالضرورة تعددا فعليا للنصوص . أما التعدد الظاهري للنصوص فهو يختلف عن حالة تعدد الجرائم . ويلاحظ أن الارتباط البسيط الذي يبدو قائما لأول وهلة بين النصوص المتعددة ، تعددا ظاهريا ، سرعان ما يتحول إلى اتحاد فعلى في طبيعتها بعد أن تختزى إلى نص واحد . كذلك نجد في حالة أخرى تعددا حقيقيا للنصوص ينتهى إلى تطبيق نص واحد .

هذا التماثل يوحي بوجود علاقة بين تعدد النصوص وتعدد الجرائم ، ولكنهما في الواقع حقيقتان مختلفتان . ويظهر ذلك جليا بمقارنة حالات التخصيص (التي سنشرحها فيما بعد) بحالة التعدد الصوري للجرائم .

وسنبين فيما يلي ما يفرق بين التعدد الظاهري للنصوص ، وتعدد الجرائم : فسنعرض أولا الفرق بينهما في حالة التعدد الصوري للجرائم ، سواء كان قائما على فعل واحد أم على عدة أفعال في نشاط واحد . ثم نبين ثانيا الفرق بينهما في حالة التعدد المادي للجرائم ، ثم نعرض في بحث

(١) تفسير هذه النصوص يقتضى أولا معرفة ما تعنيه كلمة جريمة : فالجريمة من وجهة النظر الموضوعية هي اعتداء على حق يحميه القانون . أما من وجهة النظر الشكلية فهي مخالفة للنص القانوني الذي يأمر بسلوك معين ، أو ينهى عنه مهددا بالعقوبة .

معالمه بثلاثة أمور : النشاط ، والزمان ، والمكان -
وقيل انه يتم عادة في صورة فعل واحد او امتناع
يرتكب في لحظة زمنية واحدة وفي مكان واحد .

هذه الفكرة التقليدية لم تعد مقبولة دائما ،
فهناك عوامل تتدخل غالبا وتزيد من تعقيد هذا
السلوك ، منها عامل الكم اي كمية الأفعال او
الامتناعات ، ومدى استمرارها ومكان وزمن
وقوعها (١) . كما ان الفعل طبقا للفقه التقليدي ،
عبارة عن مجموعة العناصر الشخصية والموضوعية
التي تتكون منها الجريمة . اما الفقه الحديث فيعتبر
(الفعل) اصطلاحا يعبر به فقط عن المظهر المادي
للجريمة ، اي سلوك الفاعل والواقعة الناتجة منه
وعلاقة السببية التي تربط بين السلوك والنتيجة
وجميع الظروف الخاصة الاخرى التي
تصحبها (٢) .

فوراء كل جريمة نجد شخصا قد اتى سلوكا .
هذا السلوك الذي نلمسه بحواسنا في العالم الخارجي
هو في الحقيقة جزء مما يحدث داخل الفاعل وفي
دنياه الداخلية .

فالعناصر الخارجية هي عناصر مادية ،
اما العناصر الداخلية فهي عناصر نفسية .

وتشمل العناصر المادية : (ا) الفعل او الامتناع
(ب) النتيجة (الواقعة) (ج) علاقة السببية فالركن
المادي للجريمة هو التطابق بين السلوك وبين النمط
القانوني للجريمة كما وضعه نص التجريم .
والسلوك الانساني لا يعتبر في نظر القانون جريمة
الا اذا تمثل في الحاق الضرر او خطر الضرر بحق
تعتبر حمايته في نظر المجتمع - ممثلا في سلطته
التشريعية - شرطا جوهريا من شروط كيان المجتمع
ووجوده ، او ظرفا مكملا لهذا الشرط . وعلى هذا
الاساس نجد ان هناك جريمة الخطر بجانب جريمة
الضرر - او جريمة السلوك المجرد وجريمة الحدث .

فالذوق الاول (جريمة السلوك) لا يتصور فيه
الشروع ، ويكتفى النص بوصف الركن المادي المكون
لها ، بسلوك معين دون ان يستلزم في سبيل
وجودها ، ان يترتب على هذا السلوك او يتخلف
بسببه حدث ما .

معينة . فنرى ان الفعل الواحد يكون من وجهة
النظر القانونية عدة جرائم تبعا للنصوص المتعددة
المنطبقة على الأوصاف المختلفة للفعل ، لكل من
وجهة النظر الموضوعية جريمة واحدة كي يهتك
عرض انثى في الطريق العام ، فهو فعل واحد اصاب
نصين قانونيين ، أحدهما خاص بهتك العرض والآخر
يتعلق بالفعل الفاضح العلني . فبالرغم من ان
الجاني لم يرتكب الا فعلا واحدا ، فان هذا الفعل
له مظاهر جريمتين مختلفتين .

اما في حالة التعدد الظاهري للنصوص ، فالفعل
واحد وتبقى الجريمة واحدة سواء من الناحية
الموضوعية ام من الناحية القانونية ، ومع ذلك يحكم
هذه الجريمة ظاهريا نصان او اكثر بينما لا يطبق
منها في الواقع الا نص واحد ، وتستبعد باقي
النصوص طبقا لمعايير خاصة .

خلاصة هذا انه من جهة التكييف : ففي التعدد
المعنوي للجرائم تتحقق من وجهة النظر القانونية
اوصاف عدة جرائم لكل منها عقوبتها . اما في
التعدد الظاهري للنصوص فتبقى الجريمة واحدة
ورغم تعدد النصوص التي تبدو منطبقة عليها .

كما يوجد فارق من الناحية التطبيقية في
الحالين : ففي التعدد المعنوي للجرائم تنطبق على
الفعل عدة نصوص جنائية وتظل كلها منطبقة من
الناحية القانونية ، وبالرغم من تعدد النصوص
المنطبقة الا ان القانون قد يتدخل من ناحية توقيع
عقوبة واحدة تختار من بين العقوبات المقررة
بالنصوص المتعددة بطريقة يحددها القانون نفسه
تحديدا تحكما لا اعتبارات العدالة والانسانية ، بينما
في التعدد الظاهري للنصوص لا ينطبق الا نص واحد
فقط وتستبعد باقي النصوص .

اما الفرق من الناحية الجزائية : فهو قائم على
انه في التعدد المعنوي للجرائم يوقع جزاء واحد من
بين جزاءات تكون له بمثابة جزاءات مساعدة . اما
في التعدد الظاهري للنصوص فلا يوجد الا جزاء
واحد ، اما باقي الجزاءات فتستبعد تبعا لاستبعاد
نصوصها .

٢ - التعدد الصوري للجرائم ذو الأفعال المتعددة :

المقصود بهذه الصورة هو قيام الفاعل بعدة
أفعال يجمعها نشاط واحد . ولكن ما هو الفعل ؟؟
وما هو النشاط ؟؟ - في كلمة موجزة ، فانه طبقا
للفكرة التقليدية ، فان السلوك الاجرامي تتحدد

(١) روجيه ميرل : قانون العقوبات القسم العام ١٩٥٧
ص ١٢٨ .

(٢) توليو دي لوجو : الخطأ في النظرية العامة للجريمة رقم
١٢٤ من ٧٦ - ويبدو ان هذه الفكرة محل نظر ، لان الفعل مجرد
عنصر في الركن المادي وليس الركن المادي بكل عناصره .

مئات الأشخاص . أو إطلاق عيار ناري واحد فيصيب عدة أشخاص . فالنشاط واحد في كل هذه الحالات وتعدد النتائج لا يغير من ذلك شيئا (١) .

٢ - إذا كانت الغاية واحدة . فالنشاط واحد بالرغم من تعدد الأفعال الإرادية كما في الجريمة المتتابعة (٢) .

وتكون النتيجة واحدة في الحالات الآتية :

١ - في حالة الحقوق القانونية التي لا يمكن أن يعتدى عليها إلا في شخص صاحبها (كحق الحياة ، وسلامة الجسم ، والشرف (٣) الخ) فوحدة النتيجة أو تعددها يتوقف على وحدة المجنى عليه أو تعدده . فإذا قتل شخص آخر بعدة طلقات نارية أو سبه بفيض من السبب ، فالنتيجة واحدة وبالتالي فالنشاط واحد .

٣ - أما في الحقوق الأخرى التي يمكن أن يلحقها ضرر حتى عندما تنفصل عن شخص صاحبها فالوضع دقيق . فإذا كسر تمثال رخامي إلى عدة قطع نتيجة لعدة ضربات متكررة (٤) ، بمطرقة ، فمن الواضح أن الضرر هنا واحد وقد لحق شيئا واحدا وهو التمثال .

أما إذا وقعت على عدة تماثيل لجملة أشخاص فالنتائج متعددة .

ويرى بعض فقهاءنا أن العبرة في وحدة الجريمة هي بوحدة القرار الإرادي ، أو بوحدة اللمحة الفكرية التي صدرت عنها الإرادة . فإذا تعددت الحركات المضلية ، لا تنشأ منها جريمة واحدة ، إلا إذا كانت تنفيذا لذات القرار الإرادي ويتعاقب فيها الوقت دون فاصل زمني محسوس ، وتحقيقا لذات الغرض ، ووقعت على ذات المجنى عليه .

أما السلوك السلبي : فهو عدم نشاط ويظهر في شتر عدم فعل أي حالة سكوت وعدم حركة عضلية ويسمى هذا التصرف (امتناع) وهو يدخل تحت فكرة السلوك لأن عدم النشاط أيضا يعتبر وسيلة (من وسائل السلوك بالنسبة للعالم الخارجي أو بعبارة أدق وسيلة سلبية حيث لا يعمل عندما يستطيع العمل) .

فجرائم الامتناع تعنى سلوكا للفاعل يتمثل في عدم تنفيذ فعل لازم لابعاد خطر أو ضرر عن مصلحة بحميتها قانون العقوبات .

أما النوع الثاني (جريمة الحدث) فيتطلب القانون - كعضو في ركنها المادي - وقوع تغيير معين في العالم الخارجي كنتيجة لسلوك معين . والسلوك يمكن أن يكون إيجابيا أو سلبيا : فالسلوك الإيجابي : يتكون من نشاط أو فعل يتحقق بحركة عضلية من جسم الفاعل ، ففي القتل مثلا ، يعمل الجاني عادة بيديه ، بينما في السرقة مثلا ، يتكون النشاط بدخوله في منزل مملوك للغير . فالسلوك هنا يعتمد على حركات السيقان . وقد يعتمد السلوك على حركات عضلية أخرى يكفي أن نذكر منها على سبيل المثال (الكلام) فهو نفسه نتيجة حركات عضلية خاصة . فبالكلام يمكن ارتكاب كل جرائم السب والقذف وإفشاء الأسرار والاتفاق الجنائي وصور معينة من الاشتراك (مادة ٤٠ ع مصري) .

وإذا حللنا نشاط الفاعل ، لوجدنا أنه لا يتم بحركة واحدة ، بل بالعكس يتحقق بعملية مركبة من عدة حركات معينة ، مثال ذلك : القتل بالسم ، حيث يمكن فصل مراحل النشاط ، كسواء أو تحضير السم ثم نقله وتوصيله للمجنى عليه . الخ . فعند ما يكون النشاط مركبا يكون الفعل عبارة عن الأجزاء المكونة لهذا النشاط الذي يضم عدة مراحل . وهذا التعبير استعمله الشارع المصري عند تعريف الفاعل في الجريمة ، فبين أن النشاط يمكن أن يتكون من جملة أفعال (م ٣٩ ع ١٠) . وقد يلتبس أحيانا فيما إذا كان الفاعل قد ارتكب جملة أفعال تكون نشاطا واحدا ، وإن له أكثر من نشاط ولهذا أهمية قصوى . إذ في الحالة الأولى يعتبر مرتكبا جريمة واحدة ، وفي الصورة الثانية تعدد جرائمه فتعدد العقوبات التي توقع عليه .

والقاعدة أن الأفعال مهما تعددت فهي تدخل في سلوك واحد إذا أحدثت ، أو كان القصد منها أحداث نتيجة واحدة . فازهاق روح إنسان يعد جريمة واحدة ولو تسبب من عدة أفعال . فالفعل واحد ما دامت النتيجة واحدة لفعل إرادي واحد ، قتل شخص بطلق ناري واحد .

ويكون النشاط واحدا في الحالات الآتية :

١ - إذا كان الفعل الإرادي واحدا بالرغم من تعدد النتائج : كمن يلفظ بكلمة واحدة تعد سببا لعدة أشخاص . أو الإهمال الذي يتسبب عنه موت

(١) فون ليست : قانون العقوبات الألماني ١٩١١ رقم ٥٤

وجاء بالفقرة الثالثة من المادة المذكورة « في مثل هذه الحالة تعتبر المخالفات المتعددة كجريمة واحدة وتوقع العقوبة المقررة لخطر المخالفات المرتكبة مشددة لغاية الثلث » .

فالمفروض في هذه الصورة أن يقوم الفاعل بنشاط مكون من عدة أفعال أو بعبارة أخرى ، من عدة وقائع من نوع واحد كل منها على حدة يصيب نفس النص القانوني . أي أن النص القانوني الواحد يخالف عدة مرات ، فهو ينطبق على النشاط أكثر من مرة ، وبالتالي يستحق عقوبة عن كل مرة يطبق فيها . ولكن نظرا لأن الوقائع المختلفة المكونة للنشاط الواحد قد تفجرت كلها من قرار ارادي واحد ، أي مشروع إجرامي واحد ، اعتداء على حق واحد ، فالقانون يعتبر هذه الوقائع المختلفة كجريمة واحدة من ناحية العقوبة . فلا توقع على الفاعل الا عقوبة واحدة تقدر بمعايير تختلف باختلاف التشريعات .

ويتضح من هذا البيان أنه بالرغم من تعدد الوقائع فالارادة واحدة وقد اتجهت الى مشروع إجرامي واحد استلزم تنفيذه تقسيمه الى عدة أفعال .

فمن الناحية الواقعية ترتكب عدة جرائم ، ومن الناحية النفسية لا توجد إلا جريمة واحدة .

ونظرا لتعدد الأفعال أو الوقائع فقد طبق النص الواحد عدة مرات . وهذا يختلف تماما عن التعدد الظاهري للنصوص الذي يفترض فيه وجود فعل واحد تحكمه ظاهريا عدة نصوص ، ولكنه في الحقيقة لا يطبق إلا نص واحد وتستبعد باقي النصوص تبعاً لقواعد التفسير وتطبيقاً للمعايير التي سنبحثها في موضوع لاحق .

(ثانياً) : التعدد الظاهري للنصوص والتعدد الحقيقي للجرائم .

رأينا فيما سبق كيف أن التعدد الصوري للجرائم سواء كان قائماً على فعل واحد أم على عدة أفعال في نشاط واحد ، يختلف في الحالين عن فكرة التعدد الظاهري للنصوص الجنائية . والان بقي علينا أن نستعرض حالة التعدد المادي للجرائم بقدر ما تحتاج إليها المقارنة دون التعمق في الشرح .

يقصد بالتعدد المادي أو الحقيقي للجرائم ، ارتكاب نفس الفاعل لعدة جرائم مستقلة كل منها عن الأخرى من الناحيتين المادية والقانونية . ومن هذا التحديد ندرك الفرق بين هذه الحالة وحالة

لذلك فإن نظرية الامتناع هي نظرية تنظيمية تشريعية وليست نظرية مادية - بمعنى أنه لا بد فيها من وجود قاعدة ما ، تضع على عاتق الشخص التزاماً باثبات أمر تخلف وكان يجب أن يتحقق . وكما أن قانون العقوبات يشمل عادة نصوصاً تنهى عن اتيان أعمال معينة ، فإنه يشمل أيضاً نصوصاً تأمر بالقيام بأعمال أخرى ، فإن ما يحرم في هذه الحالة الأخيرة هو عدم القيام بهذه الأعمال . هذا النوع من الالتزامات وإن كان نادراً في ظل تقديس الحرية الفردية ، إلا أنه كثيراً ما يرد في القوانين الحديثة للمجتمع الاشتراكي فتشمل التزامات معينة كما في الضمان الجماعي مثلاً . كما أن أغلبها ينبع من ممارسته الدولة سلطانها على الأفراد كالتزام الآباء بتطعيم أطفالهم ضد بعض الأمراض . الخ .

وهناك نوع ثالث ، في مركز وسيط بين جرائم الأفعال وجرائم الامتناعات ، هو الجرائم التي ترتكب (بالترك) ولها أمثلة عديدة بقانون العقوبات المصري (المواد ٢٣٠ و ٢٣٤ و ٢٣٨ عن القتل والمادتين ٢٣٦ و ٣٤٠ من الجرح) .

قلنا أن القاعدة هي أن الأفعال مهما تعددت تدخل في سلوك واحد إذا حدثت ، أو كان القصد منها أحداث نتيجة واحدة : فازهاق روح إنسان يعد جريمة واحدة ولو تسبب من عدة أفعال . أما إذا تعددت النتائج بتعدد الأفعال ، فإن كل فعل يكون سلوكاً مستقلاً وتعدّد بذلك جرائم الفاعل .

ومع ذلك قد تعتبر الأفعال المتعددة جريمة واحدة يطلق عليها (الجريمة المتتابعة) كمن يضرب آخر عدة ضربات . ولو أخذ كل من هذه الأفعال على حدة لا تعتبر جريمة يعاقب عليها الفاعل ، ولكن نظراً لأنها من نوع واحد وفي نشاط واحد في مشروع إجرامي واحد ، اعتداء على حق واحد ، فالقانون يضح لها أحكاماً خاصة . فوحدة النشاط ووحدة النتيجة ، يجعلان من هذه الأفعال جريمة واحدة .

وقد نص قانون العقوبات الإيطالي على هذه الصورة في الفقرة الثانية من المادة ٨١ - على أنه « لا تطبق أحكام المواد السابقة (وهي الخاصة بتعدد الجرائم) على من يمتنع أفعالاً أو امتناعاً تنفيذياً لمشروع إجرامي واحد ، يرتكب ولو في أوقات مختلفة عدة مخالفات لنفس النص القانوني ، ولو كانت من خطورة مختلفة » .

مسئوليات الجاني ومع مبدأ (لكل جريمة عقوبتها) فالجرائم متعددة والنصوص المطبقة متعددة. تعدد حقيقيا ، وتبعاً لذلك فالعقوبات متعددة ولا يحد من هذا المبدأ إلا ما تقتضيه الإنسانية من قيود عند تنفيذ العقوبات .

ولم يخرج المشروع عن هذا المبدأ عند وضع مشروع القانون الموحد للجمهورية العربية المتحدة^(١) فقد جاء في المادة ١٧٢ « إذا ارتكب شخص عدة جرائم غير مرتبطة يحكم عليه بالجزاء المقررة لكل منها وتنفذ جميعا عليه » ذلك فيما عدا الأحوال المنصوص عليها قانونا . كما نصت المادتان ١٧٣ و ١٧٤ على القيود الواردة على تنفيذ العقوبات المتعددة . كذلك قانون العقوبات الإيطالي نظم أحكام التعدد الحقيقي للجرائم في المواد من ٧١١ إلى ٧٥٠^(٢)

يتضح من كل ذلك أن تعدد النصوص المنطقية في هذه الحالة يرجع إلى تعدد الجرائم . فالغرض هنا وجود عدة جرائم وبالتالي تعدد حقيقي للنصوص بينما في التعدد الظاهري للنصوص ، لا توجد إلا جريمة واحدة . ولعل هذا هو الفارق الجوهرى بين الصورتين .

ومن ناحية أخرى ، نجد أنه في حالة التعدد المادى للجرائم ، تعدد النصوص تعددا فوريا وتنطبق كلها على هذه الجرائم وبالتالي توقع على الفاعل كل العقوبات المقررة بهذه النصوص ، بينما في حالة تعدد النصوص فالتعدد ظاهري وليس حقيقيا ، إذ لا يطبق منها سوى نص واحد فقط وتستبعد باقى النصوص . أما أى النصوص يطبق ؟ فهذا نصل إليه عن طريق تفسير النصوص المختلفة لمعرفة أكثرها انطباقا على الموضوع لمعايير خاصة .

٢ - التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة :

هذه الصورة من تعدد الجرائم احاطتها معظم التشريعات بعنايتها ووضعت لها أحكاما خاصة تتفق مع طبيعتها . وتكتفى هنا بعرض ما يمس موضوع التعدد الظاهري للنصوص الجنائية .

جاء بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ ع . مصرى « .. وإذا وقعت عدة جرائم لفرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة ، وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم » .

التعدد الصورى للجرائم الذى يقوم على فعل واحد أو عدة أفعال في نشاط واحد وما هو إلا جريمة واحدة من الناحية المادية . هذا الفعل الواحد قد يسفر عن نتائج متعددة وكثيرا ما يسميه الفقه (التعدد النسبى) إذا قورن بالتعدد الحقيقى المسمى (التعدد المطلق) .

ولا يكفى لقيام التعدد الحقيقى للجرائم مجرد ارتكاب نفس الفاعل لعدة جرائم مستقلة ولكن يشترط أيضا ألا يكون قد صدر في أحدها حكم نهائى ، وبذلك تعدد مسئوليات الفاعل وتنسب إليه عدة جرائم مستقلة ، وبالتالى تنطبق عدة نصوص بقدر ما تعدد هذه الجرائم ، وتوقع على الفاعل عقوبات بقدر ما تطبق على جرائمه من نصوص وقد يتدخل القانون في بعض التشريعات محسدا كيفية تقدير العقوبة (١) .

وفي مجال الحديث عن التعدد الحقيقى للجرائم يجدر بنا أن نفرق بين صورتين : نجد في الأولى أن الجرائم المتعددة لا يربطها ببعضها أى رباط ، أو قد يقوم بينها نوع من الرباط البسيط ، كوحدة الزمن ، أو وحدة المكان .. الخ بينما نجد في الصورة الثانية الجرائم المتعددة وقد ارتبطت برباط وثيق لا يقبل التجزئة ويجعل منها وحدة ، ينظر إليها القانون نظرة خاصة ، وسنتكلم عن هاتين الصورتين على التوالى :

(١) التعدد الحقيقى للجرائم غير المرتبطة :

في هذه الصورة نجد عدة جرائم متميزة مستقلة قد ارتكبها الفاعل في ظروف مختلفة ولأسباب مختلفة دون أن يربطها ببعضها أى رباط ، كأن يسرق متاع شخص في يوم ، ثم يقتل شخصا آخر في اليوم التالى ، ثم يغتصب انثى في يوم آخر ، ولم يكن قد صدر حكم نهائى في جريمة منها . وهذه الصورة العامة للتعدد المادى للجرائم ، وقد نص عليها قانون العقوبات المصرى في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ وقد أخذ فيها الشرع بنظام تعدد العقوبات بقيود أوردها في المادتين ٢٥ و ٣٦ كما وضع نظاما لترتيب تنفيذ العقوبات بالمادة ٣٤ ع . وهذا الاتجاه من الشرع اتجاه منطقي يتمشى مع استقلال الجرائم وتباينها ، وبالتالي مع تعدد

(١) هذا التقدير يختلف باختلاف الأنظمة التشريعية : فمنها ما يطبق مبدأ جب العقوبات ، ومنها ما يأخذ بنظام التعدد المادى للعقوبات ، ونرى ثالث يفضل مبدأ التعدد القانونى للعقوبات . وهناك من يمزج بين نظامين من هذه الأنظمة .

وعلى هذا الأساس أيضا يمكننا أن ندرك الفرق بين التعدد الحقيقي للجرائم ، والتعدد الظاهري للنصوص الجنائية . فبينما تتعدد الجرائم تعددا حقيقيا في الحالة الاولى ، فان الجريمة واحدة في الحالة الثانية . وبينما تتعدد النصوص تعددا حقيقيا وتنطبق جميعا على الجرائم المرتبطة ، بل ويحكم أيضا بكل العقوبات المقررة لها (كما جاء بمشروع القانون الموحدة) فإنه في الحالة الثانية وبالرغم من التعدد الظاهري للنصوص فإنه لا يطبق منها الا نص واحد فقط وبالتالي لا يحكم الا بعقوبة واحدة .

الخلاصة

تخلص مما تقدم ، أن موضوع تعدد الجرائم يختلف عن موضوع التعدد الظاهري للنصوص الجنائية . وهذا الاختلاف قائم مهما كانت مظاهر التعدد بين الجرائم . ففي التعدد الصوري نرى للفعل الواحد أوصافا متعددة ، ويمكن أن يشبه بيانيا بدائرتين متقاطعتين ، يتكون بينهما جزء مشترك ، ويظل لكل منهما جزء متميز . فنرى مثلا أنه في جريمة اغتصاب انثى في الطريق العام : تتحقق أوصاف ثلاث جرائم :

١ - جريمة العنف وما ينجم عنها من ضرب أو جرح .

٢ - وجريمة الاغتصاب الجنسي .

٣ - وجريمة الفعل الفاضح العلني . فانهما جميعا تشتركان في العلاقة الجنسية ، فضلا عن أن كلا منها تستلزم ركنًا آخر يختلف في كل جريمة عن الأخرى .

أما التعدد الظاهري للنصوص الجنائية ، فيشبه بدائرتين مختلفتين في المقاس ، وتحصى كبراهما في داخلها الأخرى الصغرى .

كما أنه في التعدد الحقيقي للجرائم ، نجد عدة جرائم وعدة نصوص منطبقة انطباقا فعليا ، بينما في التعدد الظاهري للنصوص نجد جريمة واحدة ونصا واحدا منطبقا ، يختار من بين النصوص المتعددة طبقا لمعايير ، ساهمت في وضعها بعض التشريعات ، وقام الفقه بوضع أغلبها ، نذكر منها اجمالا : معيار التخصيص ، ومعيار المساعدة ، ومعيار النسخ .

كما جاء بالمادة ١٦٩ من مشروع القانون الموحد للجمهورية العربية المتحدة : « اذا وقعت عدة جرائم تربطها وحدة الغرض ، وجب الحكم بالجزاء المقرر لكل جريمة وينفذ الجزاء الأشد دون سواه » .

وكذلك نظم القانون الإيطالي حالات الارتباط بالمادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية : « بعد هذا العرض السريع لأهم النصوص القانونية المتعلقة بالجرائم المرتبطة نرى لزاما علينا أن نزيل ما قد يبدو من غموض حول النص المصري في عبارة « وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة » ، والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم » . فقد يظن البعض أن الجرائم المتعددة اذا ارتبطت ببعضها تحولت إلى جريمة واحدة يحكمها نص واحد هو الخاص بأشد الجرائم وبالتالي لا توقع سوى عقوبة هذه الجريمة . « وأقلنا يقودنا هذا التفسير إلى الاعتقاد بأن التعدد الحقيقي للجرائم في هذه الصورة ما هو الا مظهر من مظاهر التعدد الصوري الذي سبق الكلام عنه » .

وليس من العسير أن نتبين خطأ هذا الاعتقاد الذي خلقه قصور النص المصري وغموضه مما دعا المشرع إلى تنقيحه عند وضع مشروع القانون الموحد . فقد جاء صراحة بالمادة ١٦٩ : « .. وجب الحكم بالجزاء المقرر لكل جريمة وينفذ الجزاء الأشد دون سواه » .

على هذا الأساس ، يمكن القول أن صورة الجرائم المتعددة المرتبطة لم تخرج من الصورة العامة للتعدد الحقيقي ، أي أن كل جريمة منها تحتفظ باستقلالها : إما أركانها ولكل منها النص الذي يحكمها . فالجرائم متعددة والنصوص التي تحكمها متعددة ، وكلها منطبقة دون استبعاد أي منها ، بل إن المادة ١٦٩ من المشروع ذهبت إلى أبعد من ذلك وقضت ، بوجوب الحكم بالجزاء المقرر لكل جريمة ، « ولكن نظرا للرباط الذي يجمع هذه الجرائم ، وقد عبرت عنه المادة بعبارة « وحدة الغرض » ، فقد نصت على أنه « ينفذ الجزاء الأشد دون سواه » . فالجرائم هنا تتعدد تعددا فعليا حقيقيا ، وبالتالي تتعدد النصوص تعددا حقيقيا وتنطبق كلها على الجرائم المرتكبة ، بل ويحكم أيضا بكل العقوبات المقررة للجرائم المذكورة ، ولكن لا ينفذ الا الجزاء الأشد دون سواه » .

تعدد رسم الدمغة

على

المحرر الواحد

الأستاذ محمد طاهر الجمل

المستشار العام بمجلس النواب

تمهيد :

قضى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بشأن رسم دمغة بأن يفرض هذا الرسم على العقود والمحركات والأوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها مما ورد ذكره في الجداول الملحقة بهذا القانون .

كما قضى باستحقاق هذا الرسم على ما ذكر من العقود والمحركات والأوراق والمطبوعات والسجلات الموجودة وقت العمل بأحكام القانون إذا استعملت بعد العمل به على أن يتحمل مستعملها الرسم (٢٢ م) .

ولقد جعل المشرع رسم الدمغة طبقا للمادة الرابعة من القانون أربعة أنواع تشمل رسم الدمغة على اتساع الورق ، ورسم الدمغة التدريجي ، ورسم الدمغة النسبي ، ورسم الدمغة النوعي .

ونتيجة لتعدد الوقائع والتصرفات القانونية المنشئة لرسم الدمغة من ناحية ، وتعدد أنواع الرسم من ناحية أخرى ، فإنه يحدث في العمل أن ينطوي محرر واحد على أكثر من تصرف قانوني ، وبالتالي تثار مسألة تعدد رسم الدمغة على هذا المحرر بحسب تعدد ما يتضمنه من تصرفات قانونية ويحدث الخلاف بشدة في تفسير وتطبيق حكم المادة (٥) من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ التي نصت على مواجهة حالة تعدد الوقائع المنشئة لرسم الدمغة والتي تقضى بأنه : -

« إذا اشتملت الورقة الواحدة أحكاما متعددة فيحصل على كل حكم فيها رسم الدمغة المفروض عليه »

ونشئت هنا الخلاف بصفة خاصة عند تعدد أطراف العقد بالذات في حالات التصرف على الشيوع في عقار ، ونظرا لأهمية هذا البحث فيما يختص بالحساب القانوني الصحيح لرسم الدمغة المستحق في حالة تعدد الأحكام فقد تناولنا في هذا البحث التعرض لكافة النقاط القانونية محل النقاش وذلك في قسمين رئيسيين : -

أولا - شروط تعدد رسم الدمغة في القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ،

ثانيا - ميعار تعدد العقود في محرر واحد في تطبيق أحكام القانون .

(أولا) شروط تعدد رسم الدمغة في القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ :

١ - يبين من صريح نص المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ أنه يتعين توفر شرطين لتعدد رسم الدمغة :

الأول - وجود محرر واحد أو ورقة واحدة

الثاني - تعدد الأحكام في المحرر أو شمول الورقة الواحدة « أحكاما متعددة » خاضعة لرسم الدمغة .

ويتوقف التوصل إلى الحكم الصحيح في مسألة تعدد رسم الدمغة على العقود متعددة الأطراف على تحديد ما قصده المشرع بهذين الشرطين كمنطقتي لتحقيق التعدد في رسم الدمغة

الشرط الاول - وجود محرر واحد :

٣ - يتعين وفقا لصريح نص المادة (٥) من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ان تكون في مواجهة محرر واحد وليس عدة محررات - فالمادة (٥) تواجه تعدد « مضمون المحرر » وليس تعدد « كيان المحرر » فتعدد الوجود المادى للمحرر تكفلت به نصوص القانون والجداول الملحقه به باعتبارها تعددا للوقائع المنشئة للرسم وذلك عندما يكون « التعدد المادى » للمحرر منظويا على « تعدد في مضمون » ما اثبت عليه .

كذلك تكفل المشرع بالمادة (١١) من القانون بمواجهة حالة « تعدد الكيان المادى للمحرر دون تعدد مضمونه » - وهى حالة صور المحررات الخاضعة للرسم وفقا للمادة (١١) من القانون يتعدد الرسم المستحق اذ كان العقد أو المحرر أو الورقة ، أو المطبوع ، أو السجل من عدة صورة ، واحتفظ المتعاقد بصورة ممضاة أو أكثر اذ يستحق تماما على الاصل كقاعدة عامة ، وذلك فيما غدا الرسم النسبى أو التدريجى الذى لا يحصل الا مرة واحدة على الاصل مهما تعدد الصور - كل ذلك مع مراعاة الاحوال التى نص عليها صراحة القانون أو الجداول الملحقه به فتعفى صور الاوراق التجارية من رسم الدمغة اذا قدمت مرافقة للاصل اما اذا سدد الرسم على الاصل ولم تصحب بالصورة المخصصة للتداول والتحويل فانه يستحق رسم دمغة على هذه الصورة الثانية .

فالمشرع يعتمد فى حكم المادة (١١) (١) بشأن الصور بكيان المحرر المادى بالنسبة لذات التصرف القانونى المثبت فيه فالصورة ليست الا نسخة طبق الاصل من المحرر الاصلى متضمنة ذات الواقعة أو

(١) مادة (١١) - اذا كان العقد أو المحرر أو الورقة أو المطبوع أو السجل من عدة صور واحتفظ المتعاقد بصورة ممضاه أو أكثر فإن كل صورة يستحق عليها رسم الدمغة الذى يستحق على الاصل - ويستثنى من ذلك رسم الدمغة النسبى والتدرجى فانه لا يحصل الا مرة واحدة على الاصل مهما تعدد الصور ما عدا الاحوال المنصوص عليها فى هذا القانون أو فى الجداول الملحقه به .

وتعفى الصور للاوراق التجارية من رسم الدمغة اذا قدمت مرافقة للصورة الاولى (أى الاصل) اما اذا سدد الرسم على الصورة الاولى ولم تصحب الصورة المخصصة للتداول والتحويل فيستحق رسم دمغة على هذه الصورة الثانية أصلا - والصور والنسخ غير الممضاة للمقود والمحركات والايصالات والاوراق التجارية تعفى من رسم الدمغة .

٢ - والاصل ان « الاصطلاحات الفنية أو القانونية التى يستخدمها المشرع الضريبى يتعين فهمها وتفسيرها فى نطاق » مبدأ استقلال التشريع المالى « والاعتراف بذاتيته وكيانه المستقل » . ومن ثم فانه يتعين تحديد مفهوم هذه الاصطلاحات فى ضوء نصوص التشريعات الضريبية التى وردت فيها ، والاعمال التحضيرية لها ، فضلا عن المبادئ العامة للتشريعات المالية ، ويتعين عدم فرض مفاهيم القانون الخاص أو غيره على التشريع المالى « (١) » ، الا عند ما يتضح قصد المشرع المالى صراحة وبصفة قاطعة الاخذ بالمعنى المحدد لهذه الاصطلاحات فى القانون الخاص - أو فى حالة عدم وجود سبيل يوصل بوسائل التفسير المختلفة الى مضمون نصوص التشريع الضريبى الواردة فيها هذه الاصطلاحات على النحو الذى قصده المشرع المالى من ايرادها . ومع ذلك فانه سواء أحال المشرع المالى صراحة أو ضمنا الى القانون الخاص مما يلجأ القاضى أو المفتى الى هذا القانون للتوصل الى التفسير الصحيح لحكم القانون المالى ، فانه يتعين الاخذ بالتفسير الذى لا يتعارض مع نصوص ومبادئ واهداف تشريع الضريبة .

وفى حالة اللجوء الى القانون الخاص لتفسير نصوص قانون ضريبى فانه حتى لو اتفق قصد المشرع الضريبى مع قصد المشرع المدنى فى معنى ما تنطوى عليه النصوص الضريبية ، فان أساس الالتزام بالمعنى المحددة للاصطلاحات الواردة فى تشريع الضريبة يكون القانون الضريبى ، وليس القانون الخاص اذ الاستعارة صراحة أو ضمنا من أحكام هذا القانون فى احكام التشريع المالى يجعلها نافذة باعتبارها جزءا من التشريع الاخير دون ان يفقده ذلك استقلاله وذاتيته الخاصة - وهذه المبادئ شبيهة بما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا بضد استقلال القانون الادارى عن القانون الخاص وما قرره من ان احالة لائحة الاحكام فى القانون الخاص تكمل ما ورد فى هذه اللائحة من احكام انما يترتب عليه اعتبار قواعد القانون الخاص المخال عليها فى حكم المستعارة من القانون الخاص والمندمجة فى اللائحة ، ويجعلها جزءا منها أى جزءا من القانون الادارى .

(١) الاحكام العامة فى ق الضريبة - د. حسين خلاف سنة ١٩٦٩ ص ١٨ - ص ٢٦ والاحكام المشار اليها ص ٢٤ ، ص ٢٨ .

وأنفراد المشرع فى قانون رسم الدمغة نصوصا خاصة بـ صور المحررات وتقريره استحقاق الرسم عليها وتعددته بتعدد عددها وإيراده القاعدة العامة من ذلك فى المادة (١١) من القانون ، يؤكد أنه وإن اعتبر الصورة الممضاة كقاعدة عامة واقعة منشئة لرسم الدمغة على الاتساع ، وإن تعدد هذه الصورة يوجب تعدد الرسم إلا أنها ليست اطلاقا من بين ما يقصده بتعدد الأحكام فى محرر واحد ، وفقا للمادة (٥) من القانون - إذ رقم أن الصورة تنطوى على ذات الموضوع الذى يتضمنه الأصل إلا أنها ليست ذات الأصل من الناحية المادية .

كما أن ذلك يؤكد أن « تعدد الأطراف فى العقد الواحد » وهو العنصر الذى يوجب عملا وعقلا فى غالب الأحوال تعدد صور العقد لا يؤدي إلى تعدد العقد بتفتيته فوضا وتحكما - وافترض أنه تعدد فى الأحكام فى حكم المادة (٥) من القانون لسنة ١٩٥١ وذلك ما سوف نوضحه تفصيلا فيما يلي .

الشرط الثانى تعدد الأحكام فى المحرر الواحد :

٤ - يتضح من مطالعة أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ والجداول الملحقه به أن رسم الدمغة يفرض على « العقود » و « المحررات » و « الأوراق » و « المطبوعات » و « السجلات » و « غيرها » من الوقائع القانونية أو المادية المنصوص عليها (١) من القانون .

ورسم الدمغة أربعة أنواع هى :-

- ١ - رسم الدمغة على اتساع الورق .
- ٢ - رسم الدمغة التدريجى .
- ٣ - رسم الدمغة النسبى .
- ٤ - رسم الدمغة النوعى .

وتختلف الواقعة المنشئة للرسم « فى كل نوع من هذه الأنواع الأربعة عن النوع الآخر ، وكذلك تختلف هذه الواقعة فى نطاق كل نوع من هذه الأنواع الأربعة (١) فهى تارة تكون مجرد تحرير محرر

التصرف القانونى الذى يحتويه ، ولكنها ذات كيان ذاتى ومادى ومستقل عن الأصل يسمح باستخدامها للتوصل الى الحقوق المثبتة فى هذا الأصل مادامت ممضاة مثله - فهى محرر بديل عن المحرر الاصلى - والصورة لا يستحق عليها الرسم إلا بالتحرير والاستعمال معا أى عندما تكون موقعة بحيث يمكن استخدام الحقوق المثبتة فيها فى الأعمال القانونية التى من طبيعتها إيجاد آثار قانونية معينة دون الاستعمال المادى للورقة لحفظها ، ولذلك لا يستحق رسم الدمغة على صور خطابات الضمان (١) وتجديدها المحفوظة بالبنك دون توقيع من الطرف الآخر ، مادامت ليست معدة للاستخدام بذاتها ، وعلى عكس ذلك يستحق الرسم على صور تراخيص الاستيراد الممضاة لأن هذه الصور تستخدم كمستند عند اللزوم .

وطبقا للبند الثانى من الفقرة (د) من الجدول (١) الملحق بالقانون بشأن رسم الدمغة على الاتساع « يتحمل كل متعاقد الرسم المستحق على النسخة الممضاة الخاصة به ، فإن تحررت نسخة واحدة تحمل المتعاقدون - الرسم بالتساوى ما لم يكن أحد - المتعاقدين - معفى قانونا فيتحمل الباقيون الرسم كله » .

ويتضح من ذلك أن المشرع الضريبى يسلم بأن العقد الواحد رغم تعدد أطرافه يعد « عقدا واحدا » - ونتيجة لأنه يندر عملا أن يتعدد أطراف عقد ما دون أن يحصل كل منهم على نسخة ممضاة من العقد للعمل بها عند اللزوم ، فإنه عند تعدد الأطراف فى عقد واحد ، تتعدد النسخ الموقعة الخاصة بهذا العقد بحسب تعدد الأطراف فى معظم الأحوال ، ويتعدد رسم الدمغة على اتساع الورق بتعدد هذه النسخ الناشئة عن تعدد أطراف العقد الواحد - فتعدد المحرر المثبت فيه ذات العقد الواحد ، بحكم تعدد أطراف هذا العقد - يؤدي إلى تعدد رسم الدمغة على اتساع الورق بقدر عدد النسخ المحررة من هذا العقد الواحد ، وذلك دون ما حاجة إلى القول افتراضا وتحكما بتعدد العقد الواحد بتعدد أطرافه .

(١) كما هو الشأن فى رسم الدمغة على اتساع الورق الذى يفرض على « محرر ينطوى على موضوع معين » م (١) فقرة (د) جدول (١) من ق ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

(١) فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستثنائى بـ مجلس الدولة بـ جلسة ١٩٦٥/١/٢٧ ، ١٩٦٧/١١/١٥ . وأرد ذكرها .

وكذا مظاهر النشاط المصرفي التي تعد عقودا مثل « فتح (١) الحساب الجاري ، فتح الاعتمادات وتجديدها ، ومنح القروض » - وايضا « عقود بيع (٢) الاوراق - المالية المتداولة في البورصة » .

وقد تخضع للرسم النوعي مثل « عقود (٣) النقل وعقود (٤) الضمان أو الكفالة » وعقود استغلال المناجم والمهاجر - أو (٥) النزول عنها » و « عقود تكوين شركة توصية بالاسهم (٦) » ... الخ .

٥ - ونتيجة لتعدد أنواع رسوم الدفعة وتعدد الوقائع المنشئة لاستحقاقها بصفة عامة وتعدد هذه الرسوم والوقائع المنشئة لها بصفة خاصة في مادة « العقود » على النحو السالف الذكر أورد المشرع القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة (٥) من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ - يؤكد ذلك الأعمال التحضيرية للقانون حيث ورد في تقرير لجنة الشئون المالية لمجلس النواب . بصدد مراجعتها لاحكامه انه .. « شملت تعديلات اللجنة نصوص المواد ٥ ، ١٣ ، ٣٠ من المشروع على النحو الآتي .. ويقتصر تعديل المادة (٥) على اضافة عبارة « بالنسبة لكل حكم » بعد عبارة « ولا يحول اداء رسم الدفعة على اتساع الورقة .. وذلك لتأكيد معنى تعدد رسم دفعة الاتساع التي تعددت الاحكام الخاضعة له في المحرر الواحد ، وذلك بالاضافة الى استحقاق رسوم الدفعة النسبية أو التدرجية والنوعية ان وجد حكم او احكام اخرى تخضع لها .. الخ » .

كما ورد في تقرير لجنة الشئون المالية بمجلس الشيوخ في هذا الصدد ما يلي :-

٤ - تبين للجنة ان في صدر المادة تعميما يستلزم تحصيل رسم الدفعة بأنواعه على كل حكم تتضمنه الورقة ولهذا رأت الا محل لايراد تخصيص بعد هذا التعميم فعدلت هذه المادة على الوجه الآتي : « اذا شملت الورقة الواحدة احكاما متعددة فيحصل على كل حكم فيها رسم الدفعة المفروض عليه » .

- (١) المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من الفصل (٢) جدول (١) .
(٢) م (٤) جدول (٢) فصل (٣) .
(٣) (جدول رقم ٤) .
(٤) جدول رقم (٥) مادة (٥) فقرة (١ و ب) .
(٥) جدول رقم (٥) م (١١) فقرة (ب) .
(٦) جدول رقم (٥) م (١٨) .

ما ينطوي على موضوع معين ، أو مجرد « ابرام (١) عقدا » ولو لم يحرر أو « الاحتجاج بعقد وثبوته (٢) » ، أو « تحرير ورقة ما واستخدامها (٣) » الخ ... الخ .

وكما تختلف الوقائع المنشئة للرسم بين أنواع رسم الدفعة المختلفة أو في نطاق كل نوع منها بالنسبة للوقائع المختلفة الخاضعة له « عقود أو تصرفات قانونية أو غيرها » فانها تختلف اختلافا بينا بالنسبة للنوع الواحد من التصرفات القانونية وأظهر الحالات التي يبدو فيها هذا التنوع والاختلاف هي حالة « العقود » - اذ تخضع « بصفة عامة في ظل القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وجداوله لرسم الدفعة على اتساع الورق اذا ما (٤) » حررت على الورق » .

فاذا كانت عقودا شفوية فهي لا تخضع للرسم الا عند « الاحتجاج بها أمام القضاء وثبوتها » .

وفضلا عن اختلاف الوقائع المنشئة للرسم على العقود على هذا النحو فانه تتعدد أنواع الرسوم التي تخضع لها فهي تخضع للرسم (٥) النسبي أو التدريجي مثل « عقود تحويل الاموال (٦) أو النزول عنها التي لها مفعول الكمبيالات ولو كانت غير قابلة للتحويل » .

(١) كما هو الشأن في العمليات المعقولة لاجل في بورصة العقود التي « تخضع لرسم الدفعة النسبي والتدريجي » جداول رقم (٢) فصل (٣) م (٥) رسوم الدفعة النسبية والتدرجية اذ رغم ان المشرع اوجب اثبات كل عملية في محرر لسهولة تحصيل الرسم ، فالرسم يستحق على اجراء العملية ولو لم ثبت في المذكرة على خلاف ما اوجبه قانون رسم الدفعة .

(٢) كما هو الشأن في « العقود الشفوية » اذ يستحق الرسم عند التمسك بها أمام القضاء وثبوتها (م (٢) من ق الدفعة) .

(٣) كما هو الشأن بالنسبة للصورة المضاه حيث يتعين ان يتوفر فضلا عن تحرير الورقة استعمالها والمقصود بذلك كما يقول الجمعية العمومية في فتاواها « استخدام الحقوق المثبتة في المحرر في الاعمال القانونية التي من طبيعتها ايجاد آثار قانونية معينة دون الاستعمال المادي للورقة كحفظها اذ انه في هذا النوع من المحررات يشترط لاستحقاق الرسم تحقق واقعي التحرير والاستعمال معا ، ولذلك لا يستحق رسم دفعة على صور خطابات الضمان غير المضاه لانتقال واقعة الاستخدام أو مكانه » .

(٤) م (١) فقرة (د) جدول (١) المرفق بالقانون .

(٥) م (٢) من القانون .

(٦) جدول رقم (٢) فصل (٢) م (١) .

أيا كان مضمونها أي سواء اشتملت على عقود أو تصرفات قانونية أو مجرد وقائع لا تندرج تحت وصف العقد أو التصرف القانوني .»

(ب) ان التمسيد الذي استلزمه المشرع في الأحكام بعبارة « تعدد الأحكام » يستلزم استقلال وتميز كل حكم منها قانونا عن غيره .»

التجميع المادي للأحكام المتعددة :

التعدد لا يطلق على « الواحد » ولكن على أكثر من الواحد وحتى تتحقق هذه الزيادة على الواحد ، فإنه يتعين أن تستقل الزيادة وتميز عن هذا الواحد ومن ثم فإنه يتعين أن يكون تعدد الأحكام في المحرر الواحد حقيقيا ومستمداً من الواقع القانوني لهذا المحرر ، في ضوء قانون رسم الدفعة والجداول الملحقة به - ولا يجوز أن يكون مفترضا أو منتزعا تحكما مما تنطوي عليه الورقة على خلاف حقيقة الواقع والتكييف السليم لما انطوت عليه عند تحريرها .

وبالتالي فإنه يتعين أن يشتمل المحرر على تجميع لوقائع منشئه للرسم ومستقل كل منها عن الآخر وتميز على نحو يجعل لكل من الوقائع المنشئه للرسم والتي يتضمنها المحرر « ذاتية منفردة » و « كينونة خاصة » تجعلها واقعة قائمة بذاتها ومستقلة عن غيرها فعلا وقانونا معا - ولا يجمعها سوى تحريرها على محرر واحد لمجرد « تجميعها » مع غيرها من الوقائع الأخرى المنشئه لرسم الدفعة في ذات المحرر .

وبناء على ذلك فإن « تعدد الأحكام أو الوقائع المنشئه لرسم الدفعة » في محرر واحد هو ذاته « تجميع هذه الأحكام أو الوقائع المستقلة المنشئه للرسم في هذا المحرر » ومن ثم فإنه ما لم يتحقق « التجميع المادي » لها لا يتحقق « تعدد الأحكام » وبالتالي لا يتحقق « تعدد الرسم » على المحرر الواحد .

التفتيت التحكيمي والافتراضي للحكم الواحد :

ويتعين أن يكون هذا التجميع المادي ثابتا كحقيقة واقعية وقانونية معا وليس « افتراضا حكيميا أو تحكيميا » يقوم على « تفتيت أو تجزئة الحكم الواحد » سواء بحسب أطرافه أو بحسب الالتزامات المتعددة التي قد تنشأ عنه فيما لو كان عقدا كما سيبيء .»

ومن ثم يستحق رسما دفعة على اتساع الورق على محرر يشمل عقد مقاوله حليج اقطان ، وتوكيل لبيع تلك الاقطان ، كما يستحق رسما دفعة تدريجي ونوعى على عقد سلفة يحوى ايصالا باستلام مبلغ السلفة ، وكذلك يستحق رسم دفعة على اتساع الورق وآخر نوعى اذا اشتملت الورقة على عقد بيع أو ايجار وايصال باستلام الثمن أو الايجار .» الخ .»

المعنى الفنى الدقيق لتعدد الأحكام :

٦ - يتضح بجلاء مما سبق ذكره سهوا من نصوص القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وأعماله التحضيرية أن حقيقة ما يقصده المشرع بعبارة « تعدد الحكم » أو تعدد الأحكام « الذى ينطوى عليه المحرر الواحد » ، فيؤدى الى تعدد رسم الدفعة المستحق كقاعدة عامة ما لم ينص على خلاف ذلك صراحة هو :

« تعدد الواقعة المنشئة لرسم الدفعة بحسب أحكام قانون الدفعة والجداول الملحقة به في محرر واحد » . أى تعدد القواعد والأحكام القانونية التي يخضع لها المحرر لما يتضمنه من وقائع متعددة منشئه للرسم مستقلة ومتميزة بعضها عن البعض بحسب نصوص وجداول قانون الدفعة .

وقد هدف المشرع من تقرير القاعدة الخاصة بتعدد الرسم مقابل تعدد الأحكام في المحرر الواحد في المادة (٥) سألقة الذكر الى تحقيق هدفين محددين .

(١) زيادة حصيله رسم الدفعة لتحقيق موارد فريضة للخزانه .

(ب) منع التحايل على قانون رسم الدفعة حرصا على الحصيلة الغزيرة التي هدف المشرع الى تحقيقها بواسطته ، وذلك عن طريق « تجميع عدة وقائع منشئه لرسم الدفعة » تطبيقا لأحكام القانون وجداوله في « محرر واحد » للتهرب من الرسم الواجب سداده من كل واقعة منها .

ويترتب على هذا التحديد لتعدد الوقائع النتائج التالية :-

(١) لا يقصد المشرع بعبارة « تعدد الأحكام » محررات العقود أو التصرفات القانونية وحدها - وإنما يقصد بصفة عامة فوق ذلك أن تشمل هذه العبارة كل نوع آخر من المحررات الخاضعة للرسم

وهذا هو حقيقة جوهر ما انطوت عليه فتوى الجمعية العمومية للقسيم الاستشاري بمجلس الدولة بتاريخ ١٣/٣/١٩٦٦. (١)

بشأن رسم التسجيل من تفسير سليم وسديد للقانون الخاص برسوم التسجيل - وهو صحيح القانون أيضا في نطاق قانون رسم الدمغة كما أوضحنا من قبل .

والمرجع أيضا في القانون يطبق القاعدة السابقة تطبيقا سليما فتعدد الأحكام في نظره في هذه النصوص هو « تجميع للأحكام » في حقيقة الأمر .

فتعدد الرسم بتعدد العمليات التي تعقد في البورصة يعبأ أو شراء ولو أثبتت هذه العمليات في مذكرة واحدة بعد تطبيق من المشرع للقاعدة السابقة ، إذ أن كل عملية منها في حقيقتها القانونية والواقعية تعد عقدا له إكيان بوجود قانوني مستقل ومتميز من غيرها من العمليات ، فالواقعة المنشئة للرسم هي « إجراء عملية واحدة في البورصة » ولا يترتب على « تجميعها ماديا » في محرر واحد ، أن ينتفى تعدد العمليات (٢) ، أو تعدد الأحكام المستقلة ، بعضها عن البعض الآخر .

وكذلك فإن تعدد الرسم بتعدد الأشخاص الذين تشملهم تذكرة السفر أو اشتراك يبيع السفر أو الانتقال لأكثر من شخص (٣) يعد تطبيقا سليما للقاعدة فالواقعية المنشئة للرسم في عقود النقل للأفراد وفقا لهذا الجدول هي استخراج تذكرة بمحل للفرد الواحد .

وبناء على ذلك فإن بيع أو شراء ألف سهم لشركة مساهمة في البورصة قيمة كل منها جنيه واحد أي بمجموع قدره ألف جنيه لو تمت في صفقة واحدة من بائع واحد إلى مشتر واحد لا تعد عشرة عمليات كل منها مائة جنيه على خلاف الواقع والحقيقة القانونية للتوصل إلى استحقاق رسم تدريجي قدره ألف مليم على هذه « العمليات المفترضة » أي المتعددة افتراضا بدلا من ال (٤٠٠) مليم المستحقة عليها باعتبارها (٤) « عملية واحدة »

(١) (جدول رقم ٢) فصل (٢) البورصة م (٥) م وما بعدها .

(٢) (جدول رقم ٤ م ١٠) .

(٣) جدول رقم (٢) الرسوم النسبية والتدرجية فصل

م (١٢) م (١٣) .

فهذا الافتراض يعد « تجزئة تحكيمية » للحكم ولا يخلق ذلك « تعددا للأحكام » يعتد به قانونا - كذلك فإنه لو تم البيع أو الشراء لهذه الأسهم على عدة عمليات متتالية وجمع في عملية واحدة تهربا من الرسم المستحق طبقا للقانون ولدفع رسم أقل فهذه عملية « تجميع مادي » للأحكام . وتكون أمام « تعدد للأحكام » وليس أمام وحدة للحكم « إذ لا أثر للتجميع المادي على هذا التعدد قانونا .

تعدد الرسم بتعدد مضمون المحرر :

إن المحرر الواحد قد ينطوي على أكثر من عقد مختلف النوع وعلى عقد وواقعة قانونية خاضعة للرسم وبالتالي فإنه يتعدد الرسم المستحق نتيجة لتعدد الوقائع القانونية المنشئة له وفقا لنصوص القانون والجداول الملحقه به - بل أن المحرر الواحد فضلا عما يثبت به من وقائع متعددة منشئة للرسم على هذا النحو قد تصاحبه واقعة أخرى منشئة وهي « مجرد واقعة مادية أو نمط من الاستعمال » مثل واقعة « التعليق » أو « اللصق » فيخضع للرسم المقرر على الإعلان ، وهذا هو المعنى الذي أبرزته الأعمال التحضيرية للقانون بشأن المادة (٥) ، فيتعدد رسم الدمغة على اتساع الورق إذا شملت الورقة أكثر من عقد من أنواع مختلفة بقدر هذه العقود « مثل عقد مقاوله حليج اقطان ، توكيل لبيع الاقطان في محرر واحد » وكذلك يتعدد الرسم إذا شملت الورقة وقائع مختلفة منشئة له بجانب العقد .

« مثل عقد سلفة مع إيصال باستلام قيمة هذه السلفة في محرر واحد » .

تعدد الرسم مع وحدة مضمون المحرر :

إن المحرر الواحد قد ينطوي على عقد أو تصرف قانوني واحد ، ومع ذلك فإنه يتعدد عليه الرسم المستحق بتعدد الواقعة المنشئة له وفقا لأحكام القانون والجداول الملحقه به وذلك ما لم ينص على خلاف ذلك .

ومثال ذلك عقود الضمان والكفالة (المنصوص عليها في الجدول رقم (٥) مادة (٥) فقرتين ١ ، ب) . فهذه العقود باعتبارها محركات عقدية كان يتعين أن تخضع لرسم الدمغة على اتساع الورق (المنصوص عليه في الفقرة د من المادة (٢) من الجدول رقم

المحرر الخاضع له من حيث هو « محرر ينطوي على موضوع معين » وهو يتوقف على أبعاد الورق المستخدم لتحرير المحررات الخاضعة للرسم ويستحق الرسم إذا كتب المحرر بحيث يؤدي الغرض المقصود منه ، بالنسبة الى طبيعة المحرر أي بتمام التحرير الكامل ، فإذا كان عقداً معين أن يوقع على العقد طرفاً ، أو على الأقل يكون عند كل طرف نسخة موقعة من الطرف الآخر .»

وعلى هذا الرأي استقران فتاوى الجمعية العمومية (١) للقسمة الاستشاري بمجلس الدولة ،
تحديد ماهية العقد في تطبيق قانون الدفعة :

يتضح بيقين من نصوص قانون رسم الدفعة وأعماله التحضيرية أن المشرع قصد « بالعقود » أو « العقد » الوارد ذكره في الفقرة (١) من الجدول (١) - والخاضع للرسم الدفعة على اتساع الورق عند تحريره على ورقة - العقد الذي حدده المشرع في القانون المدني فيما لا يتعارض مع الأحكام والقواعد الواردة في قانون رسم الدفعة بصدد اعتباره « حكماً » - واعتبار تعدد العقد في المحرر الواحد « تعدد للأحكام » يترتب عليه تعدد في استحقاق رسم الدفعة .

ولم يرد في القانون المدني الحالي تعريف العقد فالمادة (٨٠) منه تنص على كيفية انعقاد العقد وأركانه وليس على تعريف له - وقد كانت المادة (١٢٢) من مشروع القانون تتضمن تعريفاً للعقد نص على أن :

« العقد اتفاق ما بين شخصين أو أكثر على إنشاء رابطة قانونية أو تعديلها أو إنهاؤها » وهذه المادة تشبه مع - خلاف وفروق - التعريف الذي تضمنته المادة (١١٠١) من القانون المدني الفرنسي للعقد بأنه « اتفاق يلتزم بمقتضاه شخص واحد أو عدة أشخاص آخرين باعطاء شيء أو بفعله أو بالامتناع عن شيء » .

وقد حذفت المادة (١٢٢) من مشروع القانون مع المادة (١٢١) منه التي كانت تتضمن تعريفاً للالتزام حتى يتجنب المشرع التعريفات (٢) بقدر الامكان فيما لا ضرورة لتعريفه ولا يعني هذا الحذف

(١) (٢٤١) فضلاً عن رسم الدفعة النوعي الذي اخضعها له (في الجدول رقم ٥ مادة ٥ - ١، ب) - إلا أن المشرع منع صراحة في هذه المادة تحصيل رسم الدفعة على اتساع الورق مع رسم الدفعة النوعي المقرر على هذه العقود .

كذلك كان يتعين أن يحصل رسم الدفعة على اتساع الورق فضلاً عن الرسم النسبي والتدرجي المنصوص عليه في الجدول رقم (٤) والمفروض على عقود النقل - ولكن المشرع منع تحصيل رسم الدفعة على اتساع الورق عليها صراحة (بنص المادة (١١) من الجدول رقم (٤)) .

٧ - أن المحرر الواحد قد ينطوي على (عدة عقود » أو تصرفات أو وقائع أخرى من نوع واحد فيتعدد عليها الرسم من نوع واحد يقدر عددها ، ولكن متى تكون أمام تعدد للعقود في محرر يرتب تعدداً للرسم المستحق رغم وحدة نوع العقد على النحو الذي قصده قانون رسم الدفعة هذا هو ما نعرضه فيما يلي .

لم يكن يتضمن القانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٣٩ معدلاً بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٤١ نصاً عاماً واحداً يحكم ما يستحق على « العقود » من رسوم الدفعة على الاتساع وإنما تضمن حصر البعض العقود بفقرات صريحة ومحددة ، وترتب على هذا الحصر افلات غيرها من العقود من الخضوع لهذا الرسم - كذلك كان القانون القديم لا يخضع من « عقود البيع » لرسم الدفعة على الاتساع سوى « عقود بيع المنقول » أي كان نوعه (المادة (٢) فقرة (٢) ق ٤٤ - لسنة ١٩٣٩) وبذلك خرجت « عقود البيع العقاري » نهائية أو ابتدائية من الخضوع في ظل قانون سنة ١٩٣٩ لرسم الدفعة على الاتساع وقد عمم المشرع النص في القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ليشمل هذا الرسم العقود بكافة أنواعها وذلك في الفقرة (د) من المادة (٢) من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ :

وبناء على ذلك « أصبحت تخضع العقود بصفة عامة في ظل القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، لرسم الدفعة على اتساع الورق اذا « ما حوت على الورق » فقرة (د) (١) (١) جدول (١) من القانون « ورسم الدفعة على اتساع الورق يستحق على

(١) راجع فتوى الجمعية العمومية للقسمة الاستشاري بمجلس الدولة بجلسته ١٩٥/١/٢٧ المجموعة لـ ١١ من ٢٦٤ فتاها بجلسته ١٩٦٧/١١/١٥ - المجموعة لـ ٢٢ من ٢٢ (٢) الأعمال التحضيرية للقانون المدني رقم (٢) من (٨) - (١٠) (١)

(١) الجرف ضريبة الدفعة سنة ١٩٥٢، ص ١٤ وما بعدها

عند تحريرهم لنسخة واحدة من العقد ، فزيادة عندما أورد الحكم الخاص بتوزيع قيمة الرسم عليهم مدد المتعاقدين عن الحد الأدنى لأطراف العقد اللازم لانعاقده وهو « اثنان » لا يخول العقد الى « عدد من العقود » قانونا بل يبقى العقد في نظر المشرع الضريبي ، كما في نظر المشرع المدني عقدا واحدا بتعدد فيه المتعاقدون .

تعدد العقود وتعدد الالتزامات :

من المسلم به أن تعدد العقود في المحرر يختلف تماما عن تعدد الالتزامات الناشئة عن عقد واحد في محرر واحد ، فإذا باع عدة ملاك على الشيوع عينا مملوكة لهم الى مشتر واحد أو باع شخص عينا مملوكة له الى عدة مشترين على الشيوع فإنه في الحالتين إذا لم يكن يوجد تضامن أو لم تكن العين غير قابلة للانقسام بطبيعة الأشياء أو بالاتفاق ، يتعدد الدائنون والمدينون دون تضامن فيما بينهم بل ينقسم الحق أو الدين عليهم بنسبة معينة فيصبح هناك عدة حقوق أو عدة ديون مستقلة بعضها عن بعض دون ارتباط فيما بينها ، وقد ينقض أحدها قبل أن ينقض الباقي ، وقد يتم الاعذار أو يقطع التقادم بالنسبة لأحدها دون الباقي ، ومع ذلك فإننا نكون في مواجهة « عقد واحد » هو مصدر هذه الالتزامات المتعددة الناشئة عنه . فالعقد واحد والالتزامات متعددة ، وفيما يتعلق بقانون رسم الدمغة فإن الحكم واحد أو الواقعة المنشئة للرسم واحدة لوحدة العقد ولا يمكن أن تتعدد بتعدد الالتزامات الناشئة عنه .

كذلك إذا تم الاتفاق على التضامن بين البائعين أو المشترين المتعدين بعقود بيع أو شراء متعددة لعين واحدة أو لأعيان متعددة أو كانت العين المبيعة الواحدة لمشتريين متعددين بعقود متعددة غير قابلة للانقسام بالاتفاق بين البائعين والمشتريين - فإنه رغم ما ورد من أوصاف على الالتزامات للأطراف المتعددة من تضامن في تنفيذها أو عدم انقسام في الوفاء بها فإن ذلك لا يؤدي الى وحدة العقود المتعددة التي أبرمت بينهم بتعدد تبادل التعبير عن ارادتين متطابقتين في كل من هذه العقود ، فتعدد الالتزامات لا يترتب تعدد العقد الذي ينشئ هذه الالتزامات المتعددة بتعدد الأطراف فيه ، كما أن إيجاد الترابط بالتضامن أو عدم الانقسام في الوفاء بالالتزامات لا تأثير له على تعدد العقود الناشئة عنها هذه الالتزامات ما دامت قد نشأت عن هذه العقود المتعددة .

بداهة عدم التزام المشرع بهذا التعريف المحذوف للعقد أو رفضه له - فالمادة (٨٩) مدني تؤكد ضمنا أن العقد كما يكون مبرما بين شخصين فإنه قد يبرم بين عدد من الأشخاص ويكون عقدا واحدا .

وحدة العقد وتعدد أطرافه :

وقد يكون التعدد في العقود الملزمة للطرفين في كل طرف من أطراف العقد وقد يكون في أحد أطراف العقد دون الطرف الآخر - كذلك فإنه رغم حذف التعريف آنف الذكر فإن القانون المدني يتضمن نصوصا تتبنى هذا التعريف وتؤكد وحدة العقد رغم تعدد المتعاقدين فالمادة (٥٠٥) تعرف عقد الشركة صراحة بأنه « عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي ... الخ » والمادة (١٠٣٠) بشأن عقد الرهن الرسمي تعترف ضمنا وعلى سبيل التأكيد بأن عقد الرهن الصادر من جميع الملاك لعقار شائع « هو عقد واحد رغم تعدد هؤلاء الملاك » .

ويفهم من ذلك بلا أدنى شك أن العقد يكون واحدا والأطراف الذين تتطابق ارادتهما لإنشائه تنطوي على متعاقدين متعددين . فتعدد المتعاقدين لا يعنى تعدد العقود فليس يوجد قانونا ارتباط (١) حتمي بين الأمرين وهذا ما يسلم به فقه القانون المدني ويعتمده .

وما دام العقد ينعقد في العقود الرضائية وفقا لقواعد القانون المدني بمجرد تبادل طرفين التعبير عن ارادتين متطابقتين اشتتملا على شخصين أو أكثر ، فإن الذي يترتب عليه تعدد حقيقى من الناحية القانونية للعقود المثبتة في محرر واحد ، هو تعدد هذه العقود قانونا وليس تعدد المتعاقدين في محرر واحد .

ولما كان البادى بجلاء من نص الفقرة الثانية للبند (د) من الجدول رقم (١) بشأن رسم الدمغة على اتساع الورق ، أن المشرع الضريبي يتفق مع الأصول العامة المقررة في نظرية العقد في القانون المدني إذ يسلم بأن العقد يكون « عقدا واحدا » رغم تعدد المتعاقدين فهو يعبر عنهم بصيغة الجمع وليس بصيغة المثنى « المتعاقدون والمتعاقدين »

(١) (السنهاوي الوجز في نظرية الالتزام سنة ١٩٢٨ ص ٢٥ وما بعدها ، الوسيط مصادر الالتزام سنة ١٩٦٤ ص ١٤٩ وما بعدها ، شرح النظرية العامة للالتزامات محمد وهيبة ص ١٤٨ وما بعدها) .

وصية عين الموصي حصة كل موصي له ، وان كان عقد تكفل العقد بتعيين حصة كل شريك ، وقد لا تتعين الحصص ، كأن يشتري عدة أشخاص مالا على الشيوع دون أن يبينوا حصة كل منهم فيما اشتراه وفي هذه الحالة تكون الحصص متساوية ما دام لم يتم دليل على غير ذلك .

والملكية الشائعة في ذات الوقت ملك تام فهي ملكية فردية شأنها في ذلك شأن الملكية المفردة . . . والمال الشائع كالمال المفرد يباشر عليه المالك في الشيوع حق الاستعمال ، وحق الاستغلال وحق التصرف ، ولكنه يختلف عن المال المفرد في أن حق المالك في الشيوع مقيد بحقوق باقي الشركاء ، وهذا ما يجعل للمال الشائع أحكاما خاصة به في إدارته واستعماله واستغلاله أو في التصرف فيه (١) .

تعدد الأطراف وتزامن الارادات :

فإذا أجمع الشركاء على التصرف في المال الشائع كله فهذا حقهم ويكون تصرفهم صحيحا نافذا بالنسبة اليهم أجمعين ومثل هذا التصرف لمشتري واحد أو متعددين - يعد في فقه القانون المدني - بلا خوف - ما دام أنه قد تطابقت الارادات في وقت واحد بين الباعين والمشتريين عقدا واحدا وفي ذلك يقول الدكتور السنهوري « . . . فإذا كانت الأرض شائعة بين شريكين وباعها الشريكان معا ، فإن هذا البيع إذا سجل ينقل الملكية الى المشتري ولا يمكن أن يكون لقسمة الأموال الشائعة الأخرى بين الشريكين اثر في ذلك (٢) . . . »

ويقول في موضع آخر « . . . وان كان عقدا (مصدر الشيوع) تكفل العقد بتعيين حصة كل شريك وقد لا تتعين الحصص كان يشتري عدة أشخاص مالا على الشيوع دون أن يبينوا حصة (٣) كل منهم فيما اشتروه فعند ذلك تكون الحصص متساوية ما لم يتم الدليل على غير ذلك . . . »

وقد يكون مصدر الشيوع العقد كما اذا اشترى شخصان مالا على الشيوع أو كما اذا باع مالك الدار نصف داره في الشيوع (٤) . . . »

- (١) راجع السنهوري الوسيط حق الملكية من ٧٩٦ - من ٨٣٦ .
(٢) الوسيط الملكية من ٨٣٦ .
(٣) السنهوري الوسيط الملكية سنة ١٩٦٤ من ٧٩٦ وما بعدها .
(٤) الوسيط الملكية من ٨٠٤ المرجع السابق .

وهاتان القاعدتان من المسلمات التي لم يرد عليها نص صريح في القانون المدني باعتبارهما من المبادئ العامة لنظرية العقود ونظرية الالتزامات وهما يطبقان في بعض نصوصه على هذا الأساس ومنها على سبيل المثال المادة (١٠٣٩) مدني التي تنص على أنه :

« يبقى نافذا الرهن الصادر من جميع الملاك لعقار شائع أيا كانت النتيجة التي تترتب على قسمة العقار فيما بعد أو على بيعه لعدم إمكان قسمته » .
فصدور الرهن مع جميع ملاك العقار الشائع في ذات الوقت يعد في نظر المشرع عقد رهن رسمي « واحد » للعقار وليس عقود متعددة رغم تعدد أطرافه الذين يملك كل منهم حصته الشائعة ملكا تاما يمكنه التصرف فيها ومن باب أولى رهنها كيفما شاء ورغم نشوء التزامات عدة لتعدد الأطراف في هذا الرهن الرسمي بتعدد الملاك على الشيوع الراهنين للعقار مثل ضمان كل منهم لسلامة الرهن في حدود حصته أو الامتناع عن كل عمل أو تقصير يخل بضمان المرتهن (١) (م ١٠٤٧ مدني) .

التصرف في الملكية الشائعة وتعدد الأحكام في قانون الذمقة :

ويثور اللبس بين تعدد الالتزامات الناشئة عن العقد وتعدد العقود بصورة واضحة في التصرفات في الملكية الشائعة ، فمن المعروف أنه تقع الملكية الشائعة على مال معين بالذات يملكه أكثر من شخص واحد ، ومصادر الملكية الشائعة هي نفس أسباب كسب الملكية ، وتتناول هذه الملكية المال الشائع كله غير منقسم ، أما حق كل شريك فيقع على حصة شائعة في هذا المال ، ومن ثم يكون محل حق الشريك هو هذه الحصة الشائعة ، فحق الملكية على المال الشائع هو الذي يقسم (حصصا) وليس المال ذاته الذي ينقسم - وتتعين حصص الشركاء في الشيوع عادة عند بدء الشيوع تبعا لمصدره فان كان ميراثا عين القانون حصة كل وارث وان كان

- (١) (السنهوري مرجع النظرية العامة في الالتزامات سنة ١٩٣٨ من ٥٠٦ - ٥٢٣ ، ص ٥٢٣ وما بعدها ، الاممال التجضيرية للقانون المدني الجديد ج ٣ ص ٤٩ وما بعدها و ل ج ٣ ص ١٠٠ الى ص ١١٨) .
(١) السنهوري - الوسيط - حق الملكية سنة ١٩٦٧ من ٧٩٢ وما بعدها ، ص ٨٣٦ وما بعدها ،
(محمد علي حرقة شرح ق المدني حق الملكية ص ٣٩٦ - ص ٤٠٦ وما بعدها) .
(انود سلطان شرح البيع والمقايضة سنة ١٩٥٢ - ص ٤١٢ وما بعدها) .

وبناء على هذه القاعدة السابقة فإذا ثبت حدوث تبادل الارادات المتطابقة من الأطراف في أوقات مختلفة متتالية رغم وحدة هؤلاء الأطراف أو وحدة موضوع العقد باعتبار كونه بيعا مثلا يرد على عين واحدة أو أكثر مملوكة على الشيوع في أنصبة شائعة فيها ، فإنه ينشأ عن هذا التوالى ونتيجة تطابق تبادل الارادات المتوالى بين هؤلاء الأطراف نشوء جملة عقود بيع متتابعة لكل منها كيان ذاتي مستقل عن غيره ، ولو تكررت بعض أركان أو عناصر هذه العقود فيها جميعا - وبديهي أنه إذا اختلف مضمون هذه العقود أو نوعها فإن التزام في إبرامها لا يكفي وجده لنفي تعددها واختلاف كل منها عن الآخر واستقلاله بذاتيته ولو أثبتت في مجموعها في محرر واحد .

معيار تعدد العقود في تطبيق قانون الدفعة :

وبناء على ذلك فإن تعدد العقود سواء في القانون المدني أو في قانون الدفعة والذي يرتب تعدد الأحكام في تطبيق أحكام هذا القانون هو :

أولا - تعدد مضمون العقود الثابتة في المحرر :

فلو اتفق مالك العقار على بيعه لآخر مقابل ثمن ما مع استئجار البائع له من المشتري مقابل أجره ما فأننا نكون أمام عقدين « أو حكمين » ينطوي عليهما المحرر وذلك رغم وحدة الطرفين فيها ووحدة العقار ووحدة الزمن الذي تم فيه تبادل الارادتين المتطابقتين لهذين الطرفين عند إبرام العقد . وبالتالي يخضع المحرر الثابت فيه هذان العقدان « عقد البيع - وعقد الايجار » لرسم الدفعة على اتساع الورق ويستحق الرسم على كل منهما .

ثانيا - توالى الزمن الذي يتم فيه تبادل الارادات بين الطرفين :

فلو اتفق مالك العقار على بيع جزء منه مفرز أو شائع لمشتري واحد في وقت ما ثم اتفق ذات المالك مع ذات المشتري على بيع جزء آخر من ذات العقار مفرز أو شائع فأننا نكون أمام « عقدين أو حكمين » ينطوي عليهما المحرر وذلك رغم وحدة الطرفين فيهما ووحدة العين التي يرد على أجزاء منها التصرف وذلك بصفة أساسية بسبب اختلاف الزمن الذي تم فيه تبادل الارادتين المتطابقتين بين الطرفين .

وكذلك إذا ثبت حدوث تبادل الارادات المتطابقة من الأطراف في أوقات مختلفة متتالية رغم وحدة

كذلك إذا تم التصرف بالبيع في وقت واحد من أغلبية الشركاء معا وهم ملاك ثلاثة أرباع المال الشائع على الشيوع كان البيع سليما ومنتجا لآثاره ما دام نافعا للشركاء أو تستلزمه مصلحة العين مادام لم يعترض باقى الملاك على الشيوع أو اعترضوا ولم يقبل القضاء اعتراضهم وبعد البيع عقدا واحدا ملزما للجميع ، وليس عدة عقود صادرة بالبيع بقدر عدد الملاك على الشيوع (١) .

ولكل شريك في نفس الوقت أن يبيع حصته الشائعة كما هي كلها أو بعضها الى مشتر واحد أو أكثر ، فإذا تم البيع لكل الحصة الشائعة الى مشتر واحد كنا بلا خلاف أمام عقد واحد للبيع له طرفان ، فإذا تم البيع لمشتري واحد في جانب من الحصة الشائعة ثم بعد ذلك لمشتري واحد آخر في باقىها كنا أمام عقدين للبيع لتمييز كل تطابق للارادتين باستقلال وكيان قانوني وواقعي عن غيره ، فإذا قام المالك للحصة الشائعة ببيع حصته الشائعة الى أى عدد من المشترين لأنصبة من هذه الحصة الشائعة في وقت واحد كنا أمام « عقد واحد له أطراف متعددة » لتحقيق تطابق الارادتين المشترى - والبائع في وقت وزمن واحد - ولعدم إمكان فصل هذا التبادل لارادات متطابقة وتفتيت الارادات على أساس افتراض صدور البيع من المالك على الشيوع باتفاق مستقل لكل مشتر على الشيوع ، في حدود الحصة المبيعة من البائع ، الى هذا المشتري وحده دون غيره من المشترين ، الذين تعاقد البائع معهم جميعا فعلا كمشتريين في وقت واحد - فالذى يترتب عليه في هذه الحالة تمدد العقود هو عدم تحقق « التزام » بين تبادل الارادات المتطابقة طرفاها في وقت واحد ، مادام موضوع العقد واحدا ، وليس تعدد أطراف هذه العقود . فإذا تحقق تبادل تطابق الارادات من الأطراف في أوقات مختلفة أى متتالية ينشأ عن ذلك جملة عقود متتابعة لها كيان ذاتي مستقل عن بعضها البعض ، ولو تكررت فيها معظم عناصر هذه العقود . بينما لو تم تبادل الارادات المتطابقة في زمن واحد بالنسبة لأنواع مختلفة من العقود فإن هذا « التزام » في الارادات لا يكفي لنفي تعدد العقود بتعدد مضمونها ولو أثبتت في محرر واحد .

ذلك أن الأخلأ بالرأي العكسي الذي (١) يقول بتعدد رسم الدفعة على تصرفات بيع العقار على الشيوع لمجرد تعدد الأطراف - يترتب عليه بالافتراض والتحكم تعدد العقود لا يمكن تصوره عملاً أو منطقاً فالعقود بتعدد افتراضاً تعدداً يجاوز كل الحقيقة القانونية والواقعية للتعاقد - فمثلاً لو افترضنا أن عقاراً يملكه أ - ب كل بحق النصف قد باعه المالكان في وقت واحد إلى ج ، د ، هـ - فاشترى (ج) الثلث ، و (د) السدس ، و (هـ) النصف فأننا إذا أخذنا بالرأي العكسي نكون أمام عدد من العقود بالبيع لأنصبة شائعة في العقار ليس بقدر عدد الأطراف ولكن بقدر عدد الأنصبة البيعة كذلك فيكون (أ) قد باع افتراضاً بثلاثة عقود منفصلة تحكما نصف النصيب الشائع الذي اشتراه كل من (ج ، د ، هـ) ويكون (ب) قد باع افتراضاً بثلاثة عقود منفصلة أخرى تحكما نصف النصيب الشائع الذي اشتراه كل من (ج ، د ، هـ) . وبالتالي نكون أمام ستة عقود منفصلة بينما كل أطراف عقد البيع للعقار خمسة أطراف ولا يدخل حتماً في قصد المشرع الضريبي في قانون الدفعة مثل هذا الافتراض ، ولم يقصد أن يحقق مثل هذه النتيجة التي ترتب تعدد رسم الدفعة على اتساع الورق ستة مرات عن عقد واحد في محرر واحد به انسان باعين وثلاثة مشترين على الشيوع .

وضريبة رسم الدفعة من الضرائب التي يغلب فيها أن يقوم الممول بنفسه بربط الضريبة وتحصيلها عن طريق لصق طوابع رسم الدفعة المستحق أو شراء الورق المدموغ وتحرير العقد عليه أو بالحجز عند المنبع كما في رسم الدفعة المستحق على المبالغ التي تصرفها الحكومة - ودور مصلحة الضرائب بشأنها دور اشرافي أو رقابي على سلامة تطبيق أحكام القانون فهي تقوم بدور « لاحق » لتحصيل الضريبة ، وليس سابقاً على ذلك وقد قصد المشرع بذلك توفير مصاريف الجبائية التي تتضاعف لو اتخذ الربط والتحصيل طابعاً ادارياً مثل الضرائب

هؤلاء الأطراف أو وحدة موضوع العقد باعتباره عقد بيع مثلاً يرد على عين واحدة أو أكثر مملوكة على الشيوع في أنصبة شائعة فيها - فانه ينشأ عن هذا التبادل المنفصل للارادات المتطابقة نشوء جملة عقود بيع متتابعة ، لكل منها كيان ذاتي مستقل عن غيره ولو تكررت بعض عناصرها .

ومن ثم فإن إبرام طرفين يشتمل كل منها على عدد من الأشخاص أو طرف منهما على شخص واحد والطرف الآخر على عدد من الأشخاص في وقت واحد لعقد له موضوع واحد « عقد بيع » لا ينشأ عنه الا « عقد واحد » ولا يمكن تفتيته أو تجزئته الى « عدة عقود بيع » على أساس عدد الأفراد في كل طرف من الطرفين المتعاقدين واعتباره عدة عقود على أساس افتراض محض - لأن المحرر لم ينطو الا على عقد واحد كما وقع حقيقة وقانوناً وفعلاً عند إبرامه وبالتالي فهو لم ينطو الا على « حكم واحد » في تطبيق قانون رسم الدفعة ولا يخضع الا لرسم واحد على اتساع الورق فما دام قد انتفى « التجميع » الذي لا يتحقق الا عند تحقق التعدد القانوني للعقود وينتفى بالتالي « تعدد الحكم » ولا يترتب عليه « تعدد الرسم » .

وتطبيقاً لذلك فاذا ما باع ملاك على الشيوع العين المشاعة الى مشتر واحد في وقت واحد فأننا نكون أمام عقد بيع واحد للعقار تم من طرفين أحدهما « بائع » وهم « عدة أشخاص » والآخر « مشتر » وهو شخص واحد .

واذا باع شخص مينا لعدة مشترين على الشيوع في وقت واحد فأننا أمام عقد بيع واحد للعقار تم من طرفين أحدهما « مشتر » وهم « عدة أشخاص » والآخر « بائع » وهو « شخص واحد » .

واذا باع عدة ملاك على الشيوع في وقت واحد عقار لعدة مشترين على الشيوع فأننا نكون أمام « عقد بيع واحد » له طرفان أحدهما « مشتر » ويشمل عدة أشخاص ، والثاني « بائع » ويشمل « عدة أشخاص » ، وهذا هو ما يؤكده فقه القانون المدني .

الرأي العكسي لا يستند سوى التحكم والافتراض : ويتفق ما سبق تماماً مع القاعدة التي أوردها المشرع في المادة (٥) من القانون الخاص برسم الدفعة كما سيقر أن أوضاعنا من قبل - ويؤكدنا

(١) كانت تأخذ بهذا الرأي إدارة الفتوى لرئاسة الجمهورية ووزارة العدل برقم ٧٤ في ٦٨/٦/١٠ ملف ٧٤٩/١١٢٧ ج ٥٦ وراجع نظراً للدقة علماً وعملاً بحسين جالند ومبدأ العريضة مبدأ الوهاب من لا وما بعده .

بصدد صحة أو بطلان مضمون العقد أو المحررات الخاضعة للرسم ..

ولا شك أنه وقد سبق بيان النتائج التي تترتب على الأخذ بالرأي العكسي فيما يؤدي إليه من تفتيت التصرف القانوني إلى عدد من التصرفات القانونية الافتراضية وما يترتب على ذلك من تعدد الرسم بالتطبيق غير السليم لقاعدة تعدد الأحكام وما يترتب على ذلك من تعقيد بالغ في تطبيق قانون رسم الدمغة وجداوله على نحو يتعارض مع الأسس التي قامت عليها أحكام القانون ، الأمر الذي يرجع عدم سلامة الأخذ بهذا الرأي العكسي وبناء على ذلك فإن الرأي الصحيح هو عدم تعدد رسم الدمغة على اتساع الورق بتعدد أفراد أحد الطرفين أو كليهما في عقد واحد ، وإنما يتعدّد هذا الرسم بالنسبة للصور الموقعية والمطابقة للعقيد الخاضعة للرسم بحسب عددها والتي يحررها المتعاقدون للعقد بحسب عددهم عادة (١) .

النوعية المباشرة ، وذلك لتعدد الوقائع المنشئة لرسم الدمغة تعددا موضوعيا من ناحية ، ولتعددتها تعددا كميا من ناحية أخرى ، ولتفاهة الرسم المستحق من ناحية ثالثة مما يجعل طريقة الربط والتحصيل الإداري بصدد هذه الضريبة مبددا للحصيلة الناشئة عنها ولذلك رافى المشرع تحقيق قدر من البساطة في عملية الربط والتحصيل ليتمكن الممولون من اجرائها ، وليبتعد قدر الامكان عن طريقة الربط والتحصيل بمعرفة الجهاز الإداري لمصلحة الضرائب

وهذا الأمر واضح من نصوص القانون من ناحية ومن اللائحة التنفيذية له من ناحية أخرى (القرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٥١) .

وتطبيقا لذلك فإن المشرع قد نص مثالا على عدم فرض الرسم على العقد الشفوي الا عند التمسك به أمام القضاء وثبوت وجوده (م ٢) لصعوبة أو استخالة التحقق من وجود هذه العقود ، كما أن الرسم يحصل حسب العقود أو المحررات بدون نظر إلى صحتها ، ولا يرد الرسم مهما تكن الأسباب التي تجعل هذه العقود أو المحررات عديمة الأثر - وذلك حتى يبتعد المشرع عن الدخول في بحوث قانونية

(١) وهذا هو ما أفتت به الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٥/١/١٩٧٠ . ملف رقم ١٩٦٢/٧/٢٨ برقم ٢٤٨٢ - ٦٢٢ - ١٢/١٩٧٠/٤ .

إنهاء الخدمة

للإدارة

دراسة في نظام العاملين

بحكم جنائي

للاستاذ محمد محمد الطوحي النائب بمجلس الدولة

٦ - الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة . « ١٥٣ »
وظاهر للوهلة الأولى أنه بينما جعل نظام العاملين بالدولة من مطلق الادانة مثل هذه الجريمة ايا كان نوعها (جنائية أو جنحة أو مخالفة) وأيا كانت العقوبة المقررة بها (مقيدة للحرية أو بالفراغة) سببا لانتهاء الخدمة ، إلا أن نظام العاملين بالقطاع العام استلزم لتحقيق مثل هذا الاثر أن تكون العقوبة المقررة بها مقيدة للحرية ، بمعنى أن الحكم بالفراغة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة لا يستتبع انتهاء خدمة العامل . وهذا هو أحد مواضع الاختلاف القليلة بين نظامي العاملين بالدولة وبالقطاع العام ، استقرار الرأي على استثناء « المخالفات » :

إذا كان لفظ « الجريمة » يشمل بعمومه أنواع الجرائم الثلاثة (جنائيات وجنح ومخالفات) إلا أن الرأي استقر على عدم ترتب انتهاء الخدمة على الأحكام الصادرة في « مخالفات » على أساس أن القانون يشترط لإعادة تعيين المحكوم عليه إجرائيا ، أن يكون قد رد إليه اعتباره ، ولما كانت قواعد رد الاعتبار لا تسري على الأحكام الصادرة في المخالفات فإنه يتعين القول بامتناع تحقق الاثر المتقدم عند الحكم على العامل في مخالفة ، أيا كان تقديره توفير الاخلال بالشرف فيها ، إذ ينشئ على القول بغير ذلك أن يتأبد انتهاء خدمة المحكوم عليه في مخالفة لامتناع رد الاعتبار فيها ، فيكون في وضع أسوأ من المحكوم عليه في جنائية أو جنحة مختلطين بالشرف أو الأمانة ، هذا إلى أن من المعلوم أن انتهاء الخدمة يكون جوازا للوزير المختص أو رئيس مجلس الإدارة إذا كان الحكم مع وقف التنفيذ . فإذا تبين أنه لا يجوز وقف تنفيذ العقوبة في المخالفات وإن ذلك قاصر على الجنح والجنايات ، لوضح أن القول بانتهاء الخدمة للحكم في مخالفة مخلة بالشرف يقع حتما

أن تناول هذا السبب من أسباب انتهاء الخدمة بالحديث يقتضي التصدي لجوانب متعددة فيه ، نكتفي في الصفحات القليلة التالية باستجلاء التطبيقات القضائية وما يجري عليه الافتساء في مجالين منها ، أولهما تعريف الجريمة المخلة بالشرف أو الأمانة . وبيان ماهيتها . وقد قامت الحاجة ماسة إلى ذلك بالنظر إلى أن كل من نظام العاملين بالدولة ونظام العاملين بالقطاع العام قد جعل من الادانة في مثل هذه الجريمة - على خلاف بينهما سيرد ذكره - سببا في انتهاء الخدمة بغير أن يورد أيهما بياناً بما يعد من الجرائم مخلا بشرف مرتكبها كما لم يتضمن معيارا لتحديد هذه الجرائم . وبالمثل فإن قانون العقوبات لم يورد مثل هذا البيان أو المعيار . والمجال الثاني هو أثر الحكم بوقف التنفيذ - سواء وقف تنفيذ العقوبة أو وقفها وسائر الآثار الجنائية الأخرى - على مركز العامل الذي صدر ضده الحكم المستوجب إنهاء خدمته ، بحسب الأصل ، فهل يمتد وقف تنفيذ الحكم إلى الآثار المنصوص عليها في قوانين أخرى غير قانون العقوبات ، كأنهاء خدمة العامل المدان فيمتنع إنهاء الخدمة في هذه الحالة نزولا عن الاثر الموقوف لذلك الاجراء ، أم أن وقف التنفيذ يقصر عن الآثار الأخرى المنصوص عليها في غير القوانين الجزائية .

أولا : تعريف الجريمة المخلة بالشرف أو الأمانة
النصوص القانونية :

٧٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة :

« تنتهى خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية :

٧ - الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة

مخلة بالشرف أو الأمانة ... » .

٧٥ من نظام العاملين بالقطاع العام :

« تنتهى خدمة العامل بأحد الأسباب الآتية :

بعض تطبيقات لما اعتبر من الجرائم مخلا بالشرف
أو الأمانة :

- جرائم التزوير :

راجع محكمة القضاء الإداري في القضية ٥٢٦
لسنة ٧ ق جلسة ١٩٥٤/١٢/٩ .
وتزوير رخصة قيادة الجمعية العمومية فتوى
رقم ٧٧٠ في ١٩٦٢/١١/٢١ .

والعبث في وثائق السفر فتوى إدارة الجهاز
المركزي للتنظيم والإدارة رقم ٢٦٦٤
في ١٩٦٦/٣/٢٨ .
- النصب :

جريمة النصب في كافة صورها تقتضي الاتجاه
إلى الكذب كوسيلة لسلب مال الغير فهي تجمع بين
رذيلتي الكذب وسلب مال الغير وكلتاها لا تصدر
إلا عن انحراف في الطبع وضعة في النفس (جمعية
عمومية جلسة ١٩٦٠/١/٢٧) .
- إعطاء شيك بدون رصيد :

اتخذت الجمعية العمومية بادية الأمر إلى
اعتبارها من الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة إذ هي
لا تعدو أن تكون صورة من صور جريمة النصب
مما حدا بالمشروع إلى تأنيها والعقاب عليها بالعقوبة
المقررة لهذه الجريمة (جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٦٠)
وعلى ذلك أيضا قضاء المحكمة الإدارية العليا .
راجع القضية ١٦٧٢ لسنة ٧ ق جلسة
١٩٦٢/١٢/٢٩ .

والقضية ١١ لسنة ١٠ ق جلسة
١٩٦٦/١١/٥ .
والقضية ٥٧٤ لسنة ١٠ ق جلسة
١٩٦٦/١٢/٣١ .
قارن الاتجاه الحديث للجمعية العمومية الذي
سيرد من بعد :

- السرقة والشروع فيها :

فتاوى إدارة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
أرقام : ٥٤٦٣ في ١٩٦٥/٨/٢٦ ، ٣٦٤١ في
١٩٦٤/١٢/٣١ ، ٣٦١٤ في ١٩٦٤/١٢/٣١ .
- الفش في المواد الغذائية :

فتاوى إدارة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
أرقام : ٦١٩ في ١٩٦٥/٢/١٥ ، ٦٢٠ في ١٩٦٥/٢/١٥ .

- الفش في الموازين :

فتوى إدارة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
رقم ١٨٨ في ١٩٦٥/١/١٩ .

وبقرة القانون في كل الأحوال لأنه ليس للمحكمة أن
تقضي بوقف التنفيذ ، بينما هذا الأثر لا يتحقق
دائما في الجرائم الأشد حيث يكون الفصل جوازا
إذا ما قضت المحكمة بوقف تنفيذ العقوبة ، فيكون
المحكوم عليه في مخالفة مخلة بالشرف في مركز أسوأ
من ذلك الذي يحكم عليه في جنحة أو جنابة من
قبيل ما ذكر . وهو أمر غير مقبول في المنطق
القانوني بمراعاة تدرج الجرائم من حيث مبلغ
خطورتها والعقوبات المقررة لكل منها . (راجع
فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بجلسة ١٩٦١/٥/٦ وبجلسة ١٩٦٦/٣/١٦) .

وعلى أساس من الاتجاه المتقدم انتهت الجمعية
العمومية إلى عدم اعتبار عامل محكوم عليه في
مخالفة « التعرض لأذى على وجه يهدش حيائها
في طريق عام أو مكان مطروق » مفصولا بقوة
القانون بادانته في هذه الجريمة ، وإن أوجب
مساءلته تأديبيا من فعله هذا أمام السلطة التأديبية
المختصة التي لها أن تنزل عليه ما تملك توقيعه من
عقوبات تأديبية تبلغ حد الفصل من الخدمة إن واث
لذلك وجها في الواقعة المطروحة عليها .

تعريف الجريمة المخلة بالشرف أو الأمانة :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بعد محاولات متعددة لوضع تعريف
للجريمة المخلة بالشرف أو الأمانة إلى القول بأنه
« يصعب مقدما تحديد الجرائم المخلة بالشرف كما
أنه يتعذر وضع معيار مانع في هذا الشأن لأن الأمر
في اعتبار جريمة ما مخلة بالشرف يتصل بعناصر
هذه واعتبارات مختلفة من ذلك طبيعة الوظيفة
ونوع العمل الذي يؤديه الموظف المحكوم عليه ونوع
الجريمة وظروف ارتكابها والأفعال المكونة لها ومدى
كشفها من ضعف الخلق وانحراف الطبع والتأثر
بالشهوات والنزوات وسوء السيرة ، والحد الذي
ينعكس اليه أثرها على الوظيفة وغير ذلك من
الظروف والاعتبارات الأمر الذي لا مندوحة معه
من بحث كل حالة على حدة ودراستها منفردة
ليبان ما إذا كانت الجريمة تعتبر مخلة بالشرف » .
(راجع في المحاولة القديمة لوضع معيار لهذا النوع
من الجرائم فتوى الجمعية العمومية بجلسة
١٩٦٠/١/٢٧ ، وفي تقرير الاتجاه الحديث وتأكيده
فتاواها الصادرة بجلسة ١٩٦٤/٤/١٥ ،
١٩٦٧/١/١٠ ، ٢٠٠٤ مارس سنة ١٩٦٨) .

— احراز السلاح بغير ترخيص :

وافتى بعدم اعتبارها من الجرائم المخلة بالشرف او الأمانة ، وبالتالي عدم انتهاء خدمة العامل بسبب الحكم عليه فيها ، طالما انه لم يصدر الحكم عليه فيها ، طالما انه لم يصدر الحكم عليه بعقوبة جنائية أى بالسجن الذى لا تقل مدته عن ثلاث سنوات . فتوى ادارة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ٣٥٤٧ فى ١٩٦٥/٦/٢٣ .

— تبديد المنقولات المملوكة للعامل المعين حارسا عليها :

لم تعتبر هذه الجريمة مخلة بالشرف او الأمانة على أساس ان التجريم والعقاب إنما يراد لمخالفة المعين حارسا لأمر الحجز وبالنظر الى انه إنما يتصرف فيما يملك .

راجع فتوى ادارة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١٩٤٨ فى ١٩٦٤/١١/٣٠ ورقم ٣٢٢٨ فى ١٩٦٤/١٢/١٥ .

— جريمة التسول :

اتجهت ادارة فتوى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الى عدم اعتبار مثل هذه الجريمة مخلة بالشرف اذ صدرت من خفير باليومية ومن جنائز بالنظر الى وظيفة العامل وموضعها فى السلك الإدارى وما تسلزمه من واجبات وظروف شغلها وملابس ارتكبتها . الفتاوى رقم ١٣٧٩ فى ١٩٦٦/٥/٢٢ و ٤٥٣١ فى ١٩٦٥/٧/٢٥ .

— جريمة لعب القمار :

رافتى بخروجها من نطاق ما يعتبر مخلا بالشرف والأمانة على أساس ان المشرع حظر لعب القمار بنص صريح فى القانون (المادة ٥٧/٦) وافرده بحكم خاض ولم يتركه يدخل فى نطاق عموم المادة ٧٧ ، قاطعا بذلك فى قصده الى اخراج هذا الفعل من نطاق المادة المذكورة . وعدم انتهاء الخدمة بالتطبيق لهذه المادة للادانة فى الجريمة المذكورة لا يمنع جهة الادارة من مساءلته عنها تأديبيا طبقا للاصل العام المقرر .

راجع فتاوى ادارة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١٤٩١ فى ١٩٦٦/٢/٢٦ . و رقم ٤٢٧٠ فى ١٩٦٦/٥/٢٩ .

— جريمة اعطاء شيك بدون رصيد فى بعض الحالات :

تقدم القول بان الذى عليه الافتاء والاحكام هو اعتبار هذه الجريمة من قبيل الجرائم المخلة بالشرف

— جريمة احراز المخدرات للتعاطى او الاستعمال الشخصى :

اللجنة الاولى لقسم الفتوى بجلسة ١٩٦٦/٣/١٥ وادارة فتوى الجهاز المركزى فتوى رقم ١٩٦٥ فى ١٩٦٤/١١/٣٠ . وفتوى رقم ٢٦٢ فى ١٩٦٥/١/٢٥ .
قارن الاتجاه الحديث للجمعية العمومية الذى سيرد ذكره من بعد

بعض تطبيقات لما اعتبر غير مخل بالشرف او الأمانة من الجرائم :

— جنحة تبديد المنقولات متى وقعت على المنقولات الزوجية :

انتهت الجمعية العمومية فى ١٩٦٤/٤/١٥ الى عدم اعتبارها مخلة بالشرف او الأمانة باعتبارها فعلا يتردد فى محيط الأسرة وجوها العائلى الذى لا يخلو من المصادمات والمنازعات بين الزوجين وما يصاحبها من ملابس التى قد تتجمع فى جريمة من الجرائم التى تنسب لأحد الزوجين دون أن يكون وصفها القانونى بأنها جريمة تبديد كافيا بذاته لاعتبارها مخلة بالشرف .

— العلم بوجود مشروع بارتكاب الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٨٧ وما بعدها من قانون العقوبات وعدم التبليغ عنها :

ورأت الجمعية العمومية بجلسة ١٩٦٧/١٠/١٤ ان الحكم على بعض العاملين بالجس للاسبب المشار اليه بأن علموا ان هناك تنظيما سريا يعمل على محاولة قلب نظام الحكم بالقوة ولم يبلغوا بذلك السلطات المختصة وقيامهم بنشاط لحزب منحل لا ينهى خدمتهم بالتطبيق للفقرة السابعة من المادة ٧٧ باعتبار ان الجرائم المشار اليها هى من الجرائم المعتبرة جنحا وليست جنائيات ولانها وان كانت فى مجموعها تقوم على مخالفة المبادئ التى يقوم عليها النظام السياسى والاجتماعى للدولة والسعى الى فرض ما يخالف الآراء والمعتقدات السياسية للمجتمع بطريقة غير مشروعة الا انها لا يصدق عليها وصف الجرائم المخلة بالشرف .

— جرائم المشاجرة والضرب :

حكم المحكمة الادارية العليا فى القضية ١٠٨٧ لسنة ١٠ ق ب جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤ فتوى ادارة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ٢٥١٠ فى ١٩٦٥/٦/٢٣ .

فى تقدير الدائرة الاستئنافية الثانية بمحكمة القضاء الادارى (فى الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ١ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٥) ان هذه الواقعة قد تعتبر فى وقت ما جريمة وقد تعتبر - اذا ما اخرجت السلعة من جداول التسعير الجبرى - امرا لا عقاب عليه . وواقعة هذا شأنها لا ينطبق عليها وصف انها تنم عن ضعف فى الخلق وانحراف فى الطبع فتوصف انها مخلة بالشرف لا يؤتمن مرتكبها على تولى الوظائف العامة .

ولا يبق بعد العرض المتقدم الا الفات النظر الى امرين :

الأول - انه وان كانت الجهة الادارية هى التى تقوم على تحديد وتكييف الجريمة المخلة بالشرف تبعاً لسكوت المشرع عن وضع تعريف لها او تقديم امثلة لهذه الجرائم ، الا انها تخضع دائماً لرقابة القضاء الادارى فى هذا التكييف عند الطعن امامه بالالفاء (راجع حكم المحكمة الادارية العليا فى القضية ١٤١٣ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٦٥/٤/٢٤) . ويشير ما للادارة من سلطة التقدير فى هذا الصدد التساؤل عن طبيعة القرار الصادر منها بانهاء الخدمة وهل منشئ لذلك الاثر ، أم هو مقرر لاثـر تحقق بقوة القانون ، وتفصيل ذلك لا يتسع له المقام .

الثانى - انه فى كل الحالات التى لا يستتبع الحكم على العامل جنائياً انتهاء خدمته ، يحق لجهة الادارة ان تؤاخذ به تأديبياً بالاجراءات والأوضاع المقررة عن الفعل المكون للجريمة الجنائية باعتبار ما فيه من مخالفة مسلكية تتصل بواجبات الوظيفة العامة ومقتضياتها . وسبق القول فى هذا الصدد ان الجزاء الذى يوقع عليه يمكن ان يصل الى حد الفصل من الخدمة اذا ما كان له وجهها فى الحالة المطروحة على السلطة المختصة بالتأديب . بمعنى انه وان امتنع انتهاء الخدمة فى امثال هذه الحالات بقوة القانون الا انه ليس هناك مانع من ازالة هذا الاثر على العامل المدان كعقوبة تأديبية توقع من السلطة المختصة .

ثانياً - اثر الحكم الجنائى المشمول بوقف التنفيذ على الرابطة الوظيفية :

جملة القول فى وقف التنفيذ انه اجراء اختياري للقاضي يأمر به عند الحكم فى الجنائيات والجنح فى الحدود والأوضاع المقررة بالمادة ٥٥ من قانون

فى كل الاحوال ، غير ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع رأت اخيراً (جلسة ١٩٦٨/٣/٢٠) ان جنحة اعطاء شيك بدون رصيد ليست فى جميع الاحوال مخلة بالشرف والامانة ، وتختلف النظرة اليها من هذه الوجهة بحسب الظروف التى تمت فيها وما يتكشف من وقائعها من افعال تنم عن ضعف فى الخلق وما تنطوى عليه نفسية مرتكبها من لؤم فى الطبع ودناءة فى النفس ورغبة فى اكل اموال الناس بالباطل ، او لا تنم عن شيء من ذلك . وعلى اساس من ذلك رأت الجمعية العمومية عدم اعتبار هذه الجريمة مخلة بالشرف وعدم انتهاء خدمة العامل للادانة فيها اذ كشفت ظروف الدعوى عن قيام العامل بسداد قيمة الشيكات فعلاً وان هذه الشيكات كانت قد سحبت استناداً الى سبب غير مشروع هو حصول المستفيد من العامل على خلو رجل لسكن اجر له .

- جرائم احراز المخدرات بقصد التعاطى او الاستعمال الشخصى فى بعض الحالات :

كما اتجهت الجمعية العمومية أيضاً فى جلسة ١٩٦٨/٣/٢٠ الى ان كل من جرمته احراز المخدرات بقصد التعاطى او الاستعمال الشخصى ، او بغير هذا القصد ، اذا قضى بعقوبة الجنحة ، ليست مما تنتهى به خدمة الموظف بحكم القانون طبقاً للفقرة السابعة من المادة ٧٧ من نظام العاملين المدنيين ، فهى قد تكون كذلك فى بعض الاحوال تبعاً لظروف الجريمة ، وقد لا تكون كذلك تبعاً لظروفها ، وانما هى فى كل الاحوال جريمة ماسة بالاعتبار اذ انها تلقى عن الموظف ظلاً ينبعكس اثره على الوظيفة يستوجب محاكمته تأديبياً . وتملك السلطة التأديبية المختصة حينئذ توقيع أى جزاء من الجزاءات المنصوص عليها فى القانون ومنها الفصل من الوظيفة تبعاً لتقديرها ظروف كل حالة على حدة . وعلى اساس من الاتجاه المتقدم خلصت الجمعية العمومية الى عدم اعتبار جريمة احراز المخدرات بقصد التعاطى وبغير قصد الاتجار ، ادين فيها عاملان شاغلان لدرجات عمالية وعوقبا بعقوبة الجنحة ، مخلة بالشرف او بالتالى الى عدم انتهاء خدمتهما بقوة القانون اذ ليس فيما تضمنته الاوراق بالنسبة لهما ما يقتضى ذلك . وأشارت الى وجوب محاكمتها تأديبياً .

- جرائم مخالفة التسعيرة :

واساس عدم اعتبارها من الجرائم المخلة بالشرف

على العقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم ، مؤكدة وجوب التفرقة بين العزل كعقوبة جنائية تبعية أو تكميلية وبين انتهاء خدمة الموظف وفصل رابطة التوظيف نهائياً بالتطبيق لأحكام نظم التوظيف ، فكل مجاله وأوضاعه وشروطه وأحكامه الخاصة به فى التطبيق ، فليس ثمة تلازم بينهما فى كل حال من الأحوال ، وإن كان قد يقع التلاقى فى تحقيق الأثر فى بعض الأحوال ، فلا يجوز إذا تعطيل أحكام قانون التوظيف فى مجال تطبيقها متى قام موجبها واستوفت أوضاعها وشروطها فتاوى الجمعية العمومية بجلسته ١٩٦٥/١/٢٧ ، وفى ١٩٦١/٨/١ ، و بجلسته ١٩٦٢/١/٢١ وراجع أيضاً فتوى اللجنة الأولى للقسم الاستشارى بجلسته ١٩٦١/٨/٨ .

— الاتجاه الحديث :

افتتحت المحكمة الادارية العليا الاتجاه الحديث فى هذا الصدد بالأحكام التى أصدرتها بجلسته ١٩٦٥/٣/٢٧ (فى القضية ٣٢٠ لسنة ١٠ ق) والقضية ٦٣٥ لسنة ٩ ق) فقد قررت انه اذا أمر الحكم الجنائى بأن يكون إيقاف التنفيذ شاملاً لجميع الآثار الجنائية انصرف هذا الى جميع العقوبات التبعية وغيرها من الآثار الجنائية التى ترتب على الحكم المذكور سواء ورد النص عليها فى قانون العقوبات أو فى غيره من القوانين اذ ان طبيعتها جميعاً واحدة ولو تعددت التشريعات التى تنص عليها ما دام انها كلها آثار للحكم الجنائى ، واعملت ذلك فى الحالة المعروضة فقضت بأنه اذا أمرت المحكمة بإيقاف تنفيذ العقوبة على أن يكون الإيقاف شاملاً الآثار الجنائية المترتبة على هذا الحكم فانها تكون قد استهدفت بحكمها المقترون بإيقاف التنفيذ الشامل لجميع الآثار الجنائية المحافظة على مركز العامل الوظيفى وحسب الأضرار بمستقبله وكان مؤدى احترام حجية هذا الحكم لبقاء العامل المذكور فى وظيفته وعدم أعمال حكم الفقرة الثامنة من المادة ١٠٧ من قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى حقه بعلتبار ان انتهاء الخدمة وفقاً لحكم هذه المادة من الآثار الجنائية التى أوقف تنفيذها (راجع أيضاً أحكامها فى القضايا رقم ١٤١٣ لسنة ٧ ق جلسته ١٩٦٥/٤/٢٤ ورقم ٦٧٢ لسنة ٩ ق بجلسته ١٩٦٦/٤/٥ ورقم ٩٢٥ لسنة ١٣ ق بجلسته ١٩٦٧/١/١٧) .

العقوبات . وقد يقتصر وقف التنفيذ على العقوبة الأصلية وحدها ، وقد يشملها فضلاً عن سائر العقوبات التبعية وجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم .

وقد ثار منذ زمن طويل البحث عن أثر الأمر بوقف تنفيذ الحكم الجنائى على الرابطة الوظيفية للعامل المدان بحكم جنائى مستوجب لانتهاء خدمته ، والتبين من استقراء أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى القسم الاستشارى بمجلس الدولة أن هذا الأثر يختلف بحسب ما اذا كان وقف التنفيذ شاملاً للعقوبة الأصلية وسائر الآثار الجنائية الأخرى ، أو هو قاصر على العقوبة الأصلية وحدها . وهو ما نورد به بإيجاز فيما يأتى :

الفرض الأول : وقف التنفيذ شاملاً للعقوبة الأصلية وسائر الآثار الجنائية الأخرى :

ونجد فى هذا الفرض ان اتجاهات القضاء الادارى وافتاء القسم الاستشارى لم تجر فى مسلك واحد دائماً ، فقد سارت بادية الأمر الى القول بأن وقف التنفيذ الشامل لجميع الآثار الجنائية لا يلحق الحكم الخاص بانتهاء الخدمة وانفصال الرابطة الوظيفية ، فهذا الأخير قائم لأهم الأعمال طالما كان الحكم الصادر موجباً لانتهاء الخدمة ثم توحد الاتجاه فى الاقرار لهذا الوقف الشامل بأثره الممتد الى الحكم الخاص بانتهاء الرابطة الوظيفية باعتباره من الآثار الجنائية للحكم الموقوف تنفيذه ، على تفصيل يلزم بيانه .

— الاتجاه القديم :

ان وقف تنفيذ الآثار المترتبة على الأحكام الجنائية بالتطبيق للمادة ٥٥ من قانون العقوبات وما بعدها لا يشمل إلا العقوبة التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم ، فلا يمتد الى الآثار الأخرى سواء كانت هذه الآثار من روابط القانون الخاص أو من روابط القانون العام أى سواء كانت مدنية أو ادارية ، أى ان وقف تنفيذ العقوبة وفقاً شاملاً كافة الآثار الجنائية المترتبة على الحكم لا يقف حائلاً بين الجهة الادارية وبين حقها فى فصل العامل المدان لارتكابه الجريمة الموجبة لانتهاء خدمته ، أحكام المحكمة الادارية العليا فى القضية رقم ١٥ لسنة ٤ ق جلسته ١٩٥٨/٧/١٢ وفى القضية ٦١٣ لسنة ٦ ق جلسته ١٩٦٢/٣/٢٤ .

وقد سارت الجمعية العمومية ، لقسمى الفتوى والتشريع هذا الاتجاه مؤكدة قصر أثر وقف التنفيذ

النظامان المذكوران على ما استقر عليه العمل قبلهما من تحقق انتهاء الخدمة وجوبا عند اقتضاء وقف التنفيذ على العقوبة الأصلية وحدها دون سائر الآثار الأخرى ، فقد جعله جوازا للسلطة المختصة التي حددها .

وعلى مقتضى ذلك يكون الحكم في الفرضين سالفى الذكر ، في ظل نظامى العاملين بالدولة والقطاع العام ، على الوجه الآتى :

الأول : إذا كان وقف التنفيذ شاملا لجميع الآثار الجنائية فيمتنع إنهاء خدمة العامل بمجرد الحكم ، إذ أن هذا الأثر ان هو إلا بعض الآثار الجنائية للحكم التي لحقها الوقف المقضى به .

الثانى : إذا كان وقف التنفيذ قاصرا على العقوبة الأصلية ، دون سائر الآثار الأخرى المترتبة على الحكم ، فإن انتهاء خدمة العامل لهذا السبب يكون جوازا للسلطة التي عينها كل نظام ، لها أن تقرر هذا الانهاء إذا ما رأت وجها من طبيعة الجرم المرتكب ومسلك العامل الوظيفى ومقدار ما يرجى من نفع منه بحسب ما يشف عنه ظروف ارتكابه للفعل محل الادانة الى غير ذلك ، ولها أن تستبقى العامل في الخدمة رغم صدور الحكم ، متى قررت أن في اتجاه المحكمة الى وقف تنفيذ العقوبة الأصلية ما يشفع له في حمايته من اثر ادانته في انتهاء خدمته بالتطبيق لنظام التوظيف الخاضع له .

ويلزم التنويه انه في هذا الفرض الأخير ، الذى يكون فيه انتهاء الخدمة جوازا لجهة الادارة ، انه يتعين لتحقيق هذا الأثر ان تفصح عنه الادارة بقرار منها ، ويلزم ان يتم هذا الافصاح في موعد لا يعذر تاريخ انتهاء مدة وقف التنفيذ باعتبار انه بانقضاء هذه المدة يعتبر الحكم كأن لم يكن بما اشتمل عليه من عقوبات بمعناها الواسع أى يزول كل اثر لهذا الحكم طبقا لصريح نص المادة ٥٩ من قانون العقوبات ، فاذا صدر القرار بقصل العامل من الخدمة ، بعد مضي المدة التى أمر الحكم بوقف تنفيذ العقوبة خلالها ، فإن هذا القرار يكون قد صدر مستندا الى حكم يعتبره القانون - بعد انقضاء هذه الفترة - كأن لم يكن وغير ممكن تنفيذ العقوبات المقضى بها وسائر آثاره الجنائية ، ومن ثم يكون القرار المذكور قد صدر فاقدًا لركن السبب (راجع حكم المحكمة الادارية العليا في القضية ١٣٤٨ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٢٣ . وفتوى الجمعية العمومية لقسم الفتوى بجلسته ١٩٦٦/١١/٢) .

وتابعت الجمعية العمومية المحكمة الادارية العليا في هذا النظر مقررًا ان انتهاء خدمة العامل بسبب الحكم عليه في جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف وفقا للفقرة الثامنة من المادة ١٠٧ من قانون موظفى الدولة يعتبر من الآثار المترتبة على الحكم الجنائى الصادر ضده ومن ثم ينبى على الامر بوقف تنفيذ العقوبة والآثار الجنائية المترتبة على الحكم وقف أعمال الأثر الخاص بانتهاء خدمة الموظف (جلسة ١٩٦٥/٥/١٢) .

التعرض الثانى : وقف التنفيذ قاصر على العقوبة الأصلية وحدها :

ان القول المتقدم فى شأن شمول الامر بوقف تنفيذ الآثار الجنائية المترتبة على الحكم الجنائى للحكم الخاص بانها خدمة العامل فى الحالات التى قررتها نظم العاملين بالدولة والقطاع العام ، انما يقتصر على حالة وقف التنفيذ الشامل للعقوبة الأصلية فضلا عن كافة الآثار المترتبة على الحكم ، اما اذا اقتصر هذا الايقاف على تنفيذ العقوبة وحدها فإن هذا لا يمنع - باتفاق جميع الآراء - من ترتيب الآثار الأخرى للحكم الجنائى ومن بينها انتهاء الخدمة وانفصام الرابطة الوظيفية وتطبيقا لذلك قضت المحكمة الادارية العليا انه اذا حكم على الموظف فى جنائية واقتصر الحكم على وقف التنفيذ بالنسبة الى العقوبة وحدها دون الآثار الأخرى المترتبة على الحكم سواء كانت آثار جنائية ام مدنية ام ادارية فإن ذلك يقتضى اعمال أثر هذا الحكم فى المجال الادارى وانهاء خدمة الموظف فور الحكم عليه عملا بنص المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى كان يحكم الواقعة المقضى فيها (راجع فى ذلك احكام المحكمة الادارية العليا فى القضايا رقم ١٤٦٨ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١٣ ورقم ١٤١٣ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٦٥/٤/٢٤ ورقم ١١ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٥ ورقم ٥٧٤ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٣١) .

ما استحدثته نظامى العاملين بالدولة والقطاع العام فى هذا الصدد :

نص كل من نظامى العاملين بالدولة والقطاع العام فى نهاية الفقرة السابعة من المادة ٧٧ للأول ، والفقرة السادسة من المادة ٧٥ للآخر ، على أن يكون الفصل جوازا للوزير المختص أو لرئيس مجلس الادارة بالنسبة للعاملين بالقطاع العام ، اذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة . وبذلك خرج

تكيف طبيعة أسباب تخفيف العقاب

الدكتور عادل عازر الباحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

قانون العقوبات إلا أنها أوقعت على الطاعن أقصى عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادة ٢٥١ من قانون العقوبات دون أن تنزل إلى الحد المنصوص عليه في المادة ١٧. قضت محكمة النقض بالمبادئ التالية:

المبدأ القانوني:

« لما كان ما تقدم ، وكان لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة وبين المادة ٢٥١ الخاصة بالحد القانوني المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعي ، وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة الواقعة الحد الأقصى المقرر للجريمة التي وقعت . وفي حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بها في الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات إلا إذا وجدت أن ذلك لا يسعها نظرا لما استبانته من أن التجاوز كان في ظروف تقتضي النزول بالعقوبة إلى ما دون هذا الحد ، فعندئذ فقط يكون عليها أن تعدد معدورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تصل إلى الحد الأدنى .

« ولما كانت المحكمة قد رأت اعتبار الطاعن متجاوزا حدود الدفاع الشرعي وأعملت في حقه المادة ٢٥١ من قانون العقوبات ، فإن ما تزايدت به من إضافة المادة ١٧ عقوبات يكون نافلا ولا جدوى للطاعن من التحدي بالظروف المخففة التي تنص عليها تلك المادة » .

« وحيث أنه لما تقدم . يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا » .

موضوع البحث:

تشير المبادئ التي أرسيتها محكمة النقض في أحكامها السالف الذكر أكثر من تساؤل خاصة وأن لهذه المحكمة مواقف سابقة أصدرت فيها أحكاما مماثلة

أصدرت محكمة النقض المصرية (١) حكما بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٦٦ (٢) أرسيت فيه مبادئ هامة تناولت كيفية أحكام المادتين ١٧ و ٢٥١ من قانون العقوبات ، ومدى الارتباط بين أحكامها ، وحدود سلطة القاضي التقديرية في أعمال أحكام هذين النصين .

وفي سياق الرد على أسباب الطعن التي تلخص في أنه رغم أن محكمة الجنائيات طبقت المادة ١٧ من

(١) حكم محكمة النقض المصرية في الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٢٦ ق . الصادر بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٦٦ المنشود بمجموعة الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجزائية ومن الدائرة الجزائية السنة ١٧ العدد الثاني القائمة رقم ١٠٥ من ٥٨٦ .

(٢) وتلخص وقائع الدعوى في أن شخصا يدعى جلال تشاجر مع جاره فتحي ، وقد أسفرت المشاجرة عن إصابة الثاني ، فتوجه الأخير إلى قسم الشرطة وحرر محضرا بالواقعة . ثم رأى أن يرد الاعتداء والاهانة التي لحقت به أمام جيرانه فجمع بعض أقاربه وأصدقائه ، واتجهوا جميعا إلى منزل جلال قاصدين تأديبه ، فدخلوا شقيقه وبأدوه بالسباب . فتوهم أن الأمر خطير فأحضر مسدسه الحكومي وأطلق عدة أميرة نارية للأدهاب ، وتمكن بذلك من إبعاد الجميع إلى أن خرجوا إلى الطريق العام . غير أنهم استمروا في السباب مع تهديده بالاعتداء وإزاء ذلك أطلق جلال عدة أميرة نارية على الجمع ، فأصاب الأميرة شخصا من تجمعوا ، وأفضت الإصابة إلى وفاته .

وقد تعرض حكم محكمة الجنائيات لسرد وقائع الدعوى وانتهى إلى نفي نية القتل وقضى بإدانة الجاني في جريمة الضرب المفضي إلى الموت . ثم تطرق إلى القول بأنه نظرا للظروف التي أحاطت بالتهمة والتي رأت معها المحكمة أنه تجاوز حدود الدفاع الشرعي المنصوص عليها في المادة ٢٥١ من قانون العقوبات تجاوزا واضحا وإكيدا ، فإنها ترى استعمال الرأفة معه أعمالا للمادة ١٧ من قانون العقوبات وقد حكمت محكمة الجنائيات بملا بنص المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ منه بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات .

وقد طعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ، وذكر ضمن الأسباب التي يبنى عليها طعنه أنه كان في حالة دفاع شرعي من النفس ، وأنه على الرغم من أن محكمة الجنائيات طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات ، إلا أنها أوقعت عليه أقصى عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادة ٢٥١ من ذلك القانون دون أن تنزل بها إلى الحد المنصوص عليه في المادة ١٧ ، مما يوجب الحكم ويوجب نقضه

ونتناول فيما يلي بيان كل من النظامين مع
تكييف طبيعته القانونية ونبدأ بلمحة عن نشأة نظام
تخفيف العقاب .

أولا - نشأة نظام تخفيف العقاب :

كانت العقوبة في ظل التشريع الفرنسي الصادر
في سنة ١٦٧٠ سلطة تحكمية مطلقة في يد القضاء ،
ثم أصبحت العقوبة في ظل تشريع سنة ١٧٩١ قانونية
محددة لا تسمح بممارسة أى سلطة تقديرية .

ولما ظهرت عيوب هذا النظام وجموده . تم
تعديل قانون العقوبات الفرنسي في سنة ١٨١٠ ،
فأدخل للمرة الأولى نظام العقوبات القانونية ذات
الحددين - أحدهما أقصى وآخر أدنى . كما نصت
المادة ٦٣ من القانون المذكور على أن للقاضي أن
يقضى بتخفيف العقوبة متى اقترنت « ظروف
مخففة » بالجريمة . وقد اقتصر نظام التخفيف
الذي استحدثته هذه المادة على الجنح التي لا يتعدى
الضرر فيها خمسة وعشرين فرنكا .

ومع ما حققه تشريع سنة ١٨١٠ من اصلاح
الا انه ظل عاجزا عن مواجهة بعض المشكلات العملية
الهامة ومن بينها :

١ - لم تكن هناك وسيلة لتحقيق تفريد قضائي
للعقوبات المحددة تحديدا جامدا مثل الاعداد
والاشغال الشاقة المؤبدة .

٢ - يواجه القضاء في بعض الحالات باعتبارات
تظهر أن العقوبات القانونية أشد مما يجب ،
وقد كان هذا السبب يدعو المحلفين الى
التحايل ، فكثر صدور أحكام البراءة .

٣ - نظام الظروف المخففة الذي ادخله قانون
سنة ١٨١٠ عجز عن مواجهة هذه الاعتبارات
كما عجز عن تحقيق الافكار الانسانية التي
سادت في القرن التاسع عشر والتي أخذت
تطالب بتفريد العقاب .

ولهذه الاعتبارات صدر قانون في ٢٥ يونيو
سنة ١٨٢٣ معدلا نص المادة ٦٣ من القانون
الفرنسي ، فقضى بنقل سلطة تخفيف العقاب من
المحلفين الى القضاة ، وأجاز النزول بعقوبات بعض
الجنايات مثل قتل الأم وليبدها وبعض الهرقات
المشددة - الى حد عقوبات الجنح . كما سمح
بتخفيف العقاب بالنسبة لبعض طوائف من المجرمين
مثل المتشردين والعائدين .

ومن الواضح أن المبادئ التي قررتها محكمة
النقض في حكمها المشار اليه تتعلق بسلطة القاضي
الجنائي التقديرية في تخفيف العقاب . فقد نظم
قانون العقوبات سلطة التخفيف بنصوص عديدة
وردت بعضها في القسم العام من القانون ، بينما
تضمن القسم الخاص نصوصا أخرى متفرقة تمنح
القضاء سلطة تخفيف العقاب بالنسبة لبعض
الجرائم . والأمثلة على ذلك كثيرة ، غير أن ما يعنينا
في هذا البحث هو تنظيم سلطة القضاء في تخفيف
العقاب الوارد في المادتين ١٧ و ٢٥١ من قانون
العقوبات ويشير هذا التنظيم عدة تساؤلات نوجزها
قيما يلي :

١ - ماهية الطبيعة القانونية لأسباب التخفيف
المنصوص عليها في المادتين ١٧ و ٢٥١ عقوبات

٢ - مدى الارتباط بين أحكام المادتين ١٧ و ٢٥١
من قانون العقوبات .

٣ - حدود سلطة القاضي التقديرية في اعمال أحكام
هاتين المادتين وما يشير ذلك من جواز الجمع
بين أحكامهما أو الخيار بينهما .

ونرى أن نبدا هذا البحث بدراسة للطبيعة
القانونية لأسباب التخفيف ، وفي ضوء هذا التكييف
نرى التعرض لمدى الارتباط بين أحكام المادتين ١٧
و ٢٥١ عقوبات ، ولما يتمتع به القاضي من سلطة
تقديرية في تطبيق أحكام هاتين المادتين . ثم نختم
البحث بتحليل لأحكام محكمة النقض التي تعرضت
لموضوع البحث .

الطبيعة القانونية لأسباب التخفيف :

تنص بعض التشريعات الجنائية الحديثة على
نظامين لتخفيف العقاب فتورد تنظيما عاما يمنح
القضاء سلطة تقديرية في النزول بالعقوبة الى ما دون
الحد الأدنى المقرر لعقوبة الجريمة مع تقييد
ممارسته لهذه السلطة بحدود قانونية يلتزم
بمراعاتها ويتقيد بعدم تعديها ، ولذلك أطلق على
هذا النظام « نظام التخفيف المحدود للعقوبات » .
والى جانب هذه السلطة تنص بعض القوانين على
حالات ترخص فيها للقاضي أن يجرى تخفيف العقوبة
الى الحد الذي يراه ملائما ، غير أنه في هذه الحالات
لا يلتزم القاضي بتخفيف العقوبة الى حد معين ، بل
يطلق القانون له سلطة تخفيف العقاب ، ولذلك
يسمى هذا النظام « نظام التخفيف الحر » .

المادة ١٧ هو النزول بعقوبة الجناية الى الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور وقد أطلق الفقه على هذه الأحوال التي تقتضي رافة القضاء اسم « الظروف القضائية المخففة » ومع ذلك فقد ثار في الفقه خلاف حول تكيف الطبيعة القانونية لهذه الأحوال ، واختلفت آراء الكتاب في هذا الصدد (١) .

ثانياً - الطبيعة القانونية لنظام التخفيف المحدود للعقوبات :

وتتلخص النظريات المختلفة في تفسير طبيعة نظام تخفيف العقوبة الى ما دون الحد الأدنى المقرر قانوناً لعقوبة الجريمة في أربعة اتجاهات .

أولها يرى في هذا النظام سلطة شبه تشريعية تمنح للقضاء لتصحيح أخطاء ونقص القانون (٢) والاتجاه الثاني يذهب الى أن نظام تخفيف العقاب هو سلطة تمنح للقضاء لاستعمالها اذا ما وجدت أسباب تبرر معاملة الجاني بالرافة . أما الاتجاه الثالث فيرى أن أسباب التخفيف لا تخرج عن كونها ظروفًا تلحق بالجريمة وتؤثر في جسامتها . والنظرية الرابعة تربط تخفيف العقاب بفكرة الخطورة ، وتعرض فيما يلي لبيان كل من هذه النظريات وما يترتب على الأخذ بها من آثار . ثم نبين أينما في الطبيعة القانونية لهذا النظام .

النظرية الأولى :

تتجه الى سلطة القضاء في تخفيف العقاب تتميز بصيغة شبه تشريعية ، وذلك لأنه بممارسة هذه السلطة التقديرية الواسعة في تخفيف العقوبة يتمكن القاضي من معالجة عيوب التشريع وأوجه النقص التي تتضح عند تطبيق النصوص .

وترجع هذه النظرية الى أسباب تاريخية ، فقد مر التشريع الفرنسي بعدة مراحل كانت فيها العقوبة تحكمية وسلطة مطلقة ، ثم أصبحت قانونية محددة وغير مرنة ، ثم أدخل نظام حدى العقوبة القانونية ، وأخيراً أدخل نظام « الظروف المخففة » بقصد معالجة شدة النصوص القانونية وقسوة بعض العقوبات ولذلك اتجه الرأي في الفقه الفرنسي القديم الى أن هذا النظام يهدف الى تصحيح أخطاء القانون وسد أوجه النقص فيه (٣) .

(١) تراجع وسألتنا من « النظرية العامة في ظروف الجريمة » سنة ١٩٦٦ ص ٤٦٣ .

(٢) Faustin Hélie et A. Chauveau: Théorie du Code pénal Sixième édition, n. 2685.

Roger Merle: Droit pénal Général 1957, P. 306.

ومع ذلك لم يحقق هذا التعديل الغرض المرجو ، فقد ظل المحلفون يتحدونه ويكثرون من أحكام البراءة أو يرفضون تقرير توافر ظروف مشددة . وأخيراً صدر قانون في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٢ واعاد سلطة المحلفين في تقرير توافر « الظروف المخففة » .

وفي تفسير طبيعة هذا النظام الجديد ، قيل أن الهدف منه هو تصحيح أخطاء التشريع وأوجه النقص في النظام العقابي : « فقد نص قانون العقوبات على نماذج الجرائم ولم ينزل الى مستوى ما قد يقرن بهذه الجرائم من ملاسبات تؤثر في جسامتها كما أن القانون لم يتوصل الى النص على طوائف المجرمين وصفاتهم وخصائص كل منهم بحيث يتيسر تفريد كامل للعقاب . ولذلك رؤى سد هذا النقص بالأخذ بنظام الظروف المخففة (١) .

وتنص المادة ٣٦٤ من القانون الفرنسي - بعد تعديلها - على أنه : « يجوز تخفيف العقوبات التي يقرر القانون توقيعها على المتهم أو المتهمين الذين ثبتت إدانتهم وذلك اذا ما قرر المحلفون توافر ظروف مخففة . ويجري التخفيف على الوجه التالي ... »

وقد أخذ القانون الإيطالي أيضاً بنظام التخفيف المحدود للعقاب الى ما دون الحد الأدنى لعقوبة الجريمة : فنصت المادة ٦٢ مكرراً على أنه في غير الحالات المنصوص عليها في المادة ٦٢ يجوز للقاضي أن يقرر توافر ظروف تبرر تخفيف العقاب . كما تقضى هذه المادة بأنه مهما تعددت الأسباب المبررة لتخفيف العقوبة ، فإن التخفيف يجري مرة واحدة ومع ذلك يمكن أن تتعدد أسباب التخفيف المتسار إليها في المادة ٦٢ مكرراً مع ظرف أو أكثر ، من الظروف المنصوص عليها في المادة ٦٢ .

ومن المعلوم أن المادة ١٧ من قانون العقوبات المصري تقرر للقضاء سلطة تقديرية في تخفيف عقوبة الجريمة ، فتتضمن هذه المادة في فقرتها الأولى على أنه « يجوز في مواد الجنايات اذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رافة القضاء تبديل العقوبة على الوجه الآتي ... »

وقد بين القانون حدود سلطة القضاء التقديرية في تخفيف عقوبات الجنايات ، وأقصى تخفيف تجيزه

(١) Faustin Hélie et A. Chauveau, Théorie du Code pénal Sixième édition, n. 2685.

وقد كانت هذه النظرية محلا لنقد الفقه الايطالى ، فقليل انها لا تقوم على أساس قانوني في تكييف طبيعة نظام تخفيف العقوبة بل تعتمد على أسس انسانية وعاطفية . فالقول بأن نظام التخفيف يعتمد على فكرة الرافة بالمتهم هو قول لا يستند الى أسس قانونية ولا يمكن قبوله في تكييف طبيعة هذه الأسباب وتبرير منح هذه السلطة للقضاء .

فالتخفيف حسب هذه النظرية لا يعتمد على ما يحيط بالواقعة المرتكبة من أسباب تقتضى تخفيف العقوبة بل يعتمد على مجرد تقدير شخصي وميل عاطفي لأخذ المتهم بالرافة .

والنتيجة الطبيعية للأخذ بهذه النظرية هي الا ينص القانون على تحديد أسباب أو ظروف مخففة ، بل يترك سلطة التخفيف مطلقة لتقدير القضاء . ويعارض الكتاب الايطاليين هذا الاتجاه خاصة وأنه لا يتمشى مع القانون الايطالى الوضعى الذى ينص فى المادة ١٣٣ على المعايير التى تبرر للقضاء ممارسة سلطته التقديرية (١) .

هذا وقد يوحى نص المادة ١٧ من قانون العقوبات المصرى بأن هذا القانون يعتنق فكرة تأسيس تخفيف العقوبة على مجرد الرافة بالمتهم إذ نصت المادة ١٧ على أنه « يجوز فى مواد الجنايات اذا اقتضت احوال الجريمة، المقاومة من أجلها الدعوى العمومية رافة القضاء تبديل العقوبة على الوجه الآتى : -

ومع اننا نعارض هذه الصياغة ونوصى بإبدالها حسب التفصيل الذى سنبينه فيما بعد إلا أننا مع ذلك نرى ان المادة ١٧ لا تفيد أخلا القانون المصرى بهذه النظرية ، ويظهر ذلك من عبارة : « اذا اقتضت احوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية » ودلالة هذه العبارة ان النظر في تخفيف العقوبة لا يقتصر على مجرد الرافة بالمتهم والميل العاطفى الى معاملته بالرحمة والشفقة ، بل ان النظرية يجب أن تكون موضوعية وشاملة للجريمة بكل ملاساتها ، وهى نظرية لا تقتصر على مجرد الرافة والشفقة .

النظرية الثالثة :

ويتجه غالبية الكتاب الايطاليين الى أن المادة ٦٢ مكرر من القانون الايطالى تنص على « ظروف »

ومع ذلك نجد بعض الكتاب الفرنسيين الحديثين ما زالوا متأثرين بهذا التفسير ومتمسكين بالهدف الاصلى الذى من أجله أدخل نظام « الظروف القضائية المخففة » فى فرنسا ، وهو كما قلنا لتخفيف اشددة قانون العقوبات الفرنسى الصادر فى ١٨١٠ (١) وقد أدى اعتناق هذا الرأى الى توسع في تطبيق الظروف المخففة فى فرنسا ، كما أن محكمة النقض الفرنسية لم تظهر رغبة فى الرقابة أو التدخل للحد من هذا التطبيق (٢) .

ومع أن هذه النظرة وما أدت اليه من توسع فى التطبيق ، قد سمحت بتقبل بعض النظريات الحديثة مثل حالات المسؤولية المحدودة أو المخففة ، إلا أن هذا التوسع أدى الى أضرار عديدة ، فكثر أحكام الحبس القصير المدة التى لا تسمح بتحقيق أهداف العقوبة فى الردع والإصلاح . وقد نادى الكثيرون بوجوب معالجة الوضع أما بالزام القضاء الفرنسى بتسبيب أحكامه وبيان الأسباب التى تدعوه الى تخفيف العقاب . وأما بالنص على قائمة من الظروف المخففة على أن يتقيد بها القضاء فى ممارسة سلطته فى التخفيف (٣) .

النظرية الثانية :

تهتم بالجانب الشخصى فى الجريمة أكثر من اهتمامها بالجانب الموضوعى ، وتجه الى ان القانون قد حدد الجرائم وعقوباتها وترك سلطة تقديرية محدودة بين حدين أحدهما أقصى والآخر أدنى وذلك لكى بلائم القاضى العقوبة لجسامة الواقعة المرتكبة ولشخص مرتكبها .

غير أنه قد يقرن من الأسباب الشخصية المتعلقة بالمتهم ما يوجب معاملته بالرافة وقد تعوق الحدود القانونية للعقوبة النزول بها الى الحد الذى يراه القاضى ملائما .

ولهذا الاعتبار فان نظام ظروف الرافة يمنح القضاء سلطة تقديرية تسمح له بالتخفيف اذا ما دعت الظروف الى ذلك .

(١) يراجع ميرال المرجع السابق ص ٢٠٧ وكذلك : R. Garraud. Traité Théorique et pratique de droit penal Français 1913 V. 11 n. 834.

(٢) يراجع ميرال المرجع السابق ص ٢٠٦ .

(٣) يراجع ميرال المرجع السابق ص ٢٠٧ .

(١) Michele Massa; Le Attenuanti. Generiche 1959, P. 42 e segg

حالات عديدة لم يكن من الممكن الاعتداد بها دون الأخذ بهذا النظام (١) .

وقد قال zanerdelli الذي أدخل نص المادة ٦٢ مكررا في القانون الإيطالي أن هذا النظام يحقق فكرة العدالة فهو يسمح بأن تؤخذ في الاعتبار جميع الأسباب التي تؤثر بطريقة ما في المسؤولية والتي لا يكون في مقدور المشرع أن ينص عليها مقدما (٢) .

وتضيف أنه لما كان الفقه والقضاء في إيطاليا يسلمان بوجود التقيد بنص المادة ١٣٣ في تقرير ما يسمى بالظروف المخففة تطبيقا لنص المادة ٦٢ مكررا ، فإنه بالرجوع الى المادة ١٣٣ (وهي المنظمة لسلطة القضاء التقديرية في تحديد العقوبة) يتبين أنها توجب الاعتداد في تفريد العقاب بميل الجاني الى الإجرام ، ويتكشف ذلك من معايير متعددة أوردتها هذه المادة ومن بينها : سوابق الجاني الجنائية ، وسلوكه السابق على ارتكاب الجريمة وأحواله المعيشية والعائلية والاجتماعية ... الخ . ومن ذلك يتبين أن جميع هذه الأسباب لا تعتبر من قبيل الظروف بالمعنى القانوني الدقيق ، وإنما هي أسباب وأحوال تتعلق بالفاعل وتعين القاضي في التعرف على شخصيته لكي يتمكن من تفريد العقوبة . ومن الواضح أن هذه المعايير لا تعتبر من الظروف التي تقترن بالجريمة ولا تؤثر في جسامتها .

وينبنى على ذلك عدم صحة النظرة التي تنجبه الى اعتبار أسباب التخفيف المنصوص عليها في المادة ٦٢ مكررا من قبيل ظروف الجريمة . وهذه المادة تقابل المادة ١٧ من قانون العقوبات المصري . وقد اتجهت بعض أحكام محكمة النقض الإيطالية الى أن المادة ٦٢ مكررا تضع تنظيما لسلطة القضاء التقديرية في توقيع العقوبة ، وأن الأسباب التي تدعو الى التخفيف لا تعتبر من قبيل ظروف الجريمة ولا تخضع لاحكامها (٣) .

هذا وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية ، للقانون الفرنسي الصادر في ٢٨ أبريل ١٨٣٢ الذي أدخل ما سماه بنظام « الظروف المخففة » أن الظروف المخففة ليست توابع للفعل الأصلي ، بل هي تكون

تخضع لتقدير القضاء ، وأنها لا تختلف في طبيعتها عن « الظروف القانونية » التي نصت عليها المادتان ٦١ ، ٦٢ من القانون الإيطالي ، وهي تخضع تبعا لذلك لجميع أحكام الظروف القانونية .

ويقول هؤلاء الكتاب أن مؤدى الأخذ بهذا الرأي هو اعتبار هذه الظروف عناصر تبعية طارئة تلحق بالجريمة وتؤثر في جسامتها مثلها مثل الظروف القانونية .

وان القانون الإيطالي قد حدد في المادة ١٣٣ المعايير التي يلتزم بها القضاء في التعرف على هذه الظروف وهي تنقسم الى ظروف موضوعية وظروف شخصية (١) .

وقد أخذت بهذه النظرية بعض أحكام محكمة النقض الإيطالية ، فقررت أن هذه الظروف غير المحددة ، لها نفس طبيعة ودور الظروف المنصوص عليها في المادة ٦٢ (٢) .

ومع ذلك يعترض على هذه النظرية بأنها تضيق نطاق تطبيق المادة ٦٢ مكررا من القانون الإيطالي فتقتصر تطبيقها على ما يقترن بالجريمة من ظروف موضوعية وشخصية تؤثر في جسامتها الجريمة وتدعو الى تخفيف العقاب .

كما أن الأخذ بهذا الرأي يؤدي الى ازدواج النص على أسباب التخفيف (في المادة ٦٢ والمادة ٦٢ مكررا) التي يكون لها نفس الوظيفة القانونية ونفس الطبيعة ، فجميعها حسب هذا الرأي تعتبر من الظروف التي تلحق بالجريمة وتؤدي الى تخفيف جسامتها . وإذا كان الأمر كذلك فمن الواجب الاكتفاء بنص المادة ٦٢ مكررا دون حاجة الى النص على ظروف قانونية عامة في المادة ٦٢ تؤدي دورا أضيق في التخفيف ، مع اتحادهما في النوع والطبيعة .

وواقع الأمر ، وكما يقول بعض الكتاب الإيطاليين ، أن المادة ٦٢ مكررا تسمح بتخفيف العقاب في

(١) Raoul Alberto Frosalle; Systeme penale Italiana V.1; 1958, n. 356.

(٢) يراجع سانتورو المرجع السابق بند ٢١٢ .

(٣) نقض إيطالي في ١٨/٣/١٩٤٧ المرجع السابق هامشي رقم ٦٥ ص ٤٨ .

(١) Arturo Santoro : Le circostanze del Reato 1952, n. 212

Remo Pannoin; annuo di diritto penale n. 370

(٢) يراجع نقض إيطالي في ١١ يوليو سنة ١٩٥٠ منشور في :

Massimario della giurisprudenza penale n. 1442.

اتخاذ ما أسمته بتدابير الدفاع الاجتماعى لمواجهة هذه الحالة . كما نادى الكتاب بوجوب فحص شخصية المجرم والحكم بالعقوبة الملائمة أو اتخاذ التدابير الاحترازية المناسبة لمواجهة خطورته الاجتماعية (١) .

وقد ربط بعض الكتاب بين نظرية الخطورة وبين الظروف القضائية المخففة فقالوا أن القانون يمنح القضاء سلطة تخفيف العقوبة الى ما دون الحد الأدنى المقرر للجريمة اذا ما ظهر من فحص شخصية الجانى وظروفه الخاصة قلة خطورته بقدر يبرر تخفيف العقوبة (٢) .

ومع التسليم بإمكان تخفيف العقوبة اذا ما ظهر للقضاء أن الجانى لا يعتبر خطرا على المجتمع ولا يحتمل عودة الى الاجرام ، الا أن نطاق تخفيف العقاب يتسع لصور أخرى ولأسباب عديدة تبرر التخفيف ، وذلك الى جانب حالة خطورة الجانى ، وتوضح صحة هذا الرأى بالرجوع الى نص المادة ١٣٣ من قانون العقوبات الإيطالى فهى تنص على معايير موضوعية وأخرى شخصية ، وتوجب الاعتداد فى التفريد بالجانبين معا . ومن الواضح أن الخطورة تعتبر أحد معايير تقدير الجانب الشخصى فى الجريمة .

هذا وبدراسة نظرية الخطورة يتبين اختلاف مجالها عن مجال سلطة القضاء فى تخفيف العقاب . فيقسم فىرى الخطورة الى :

- ١ - خطورة جنائية تظهر بمناسبة ارتكاب الجريمة ، بمعنى أن ارتكاب الجريمة يظهر أن لدى الجانى ميلا الى الاجرام مما يحتمل معه عوده اليه .
- ٢ - وخطورة اجتماعية وهى سابقة على ارتكاب الجريمة . وفى شرح هذه الخطورة يقول انه طبقا للتجارب الانسانية يمكن الحكم سلفا بأنه متى توافرت فى شخص صفات أو أحوال معينة ، فإنه يعتبر خطرا على المجتمع رغم ارتكابه أفعالا غير مشروعة . ويتجه أصحاب هذه النظرية المسماة بالمدرسة الوضعية الى أنه يجب أن يقاس العقاب

(١) يراجع مقال نظرية الخطورة الاجرامية للدكتور احمد فتحى سرور بمجلة القانون والاتصال السنة الرابعة والثلاثون العدد الثانى ص ٤٩٣ .

(٢) يراجع ماسا المرجع السابق ص ١٩٨ وفى نفس المعنى . Jean constant (de Belgique) *Légalité des délits, rapport au congrès international de droit pénal, paris 1937, Rév. intern. de dr. Pén 1937, P. 143.*

جزءا أساسيا من الفعل نفسه تؤثر فى جسامته (١) . وهو ما يؤيد وجهة نظرنا ولنا عود لهذا الموضوع تفصيلا .

وقد حاول Massa أن يتجنب هذه الاعتراضات ، فاتجه الى مخالفة النظرية التى سلم بها غالبية الفقه الإيطالى والتى تذهب الى أن الظروف عناصر إضافية تلحق بنموذج الجريمة وتؤثر فى جسامتها . وقال ماسا أن الظروف لا تؤثر فى جسامته الجريمة بل تؤثر فى التقدير أو الحكم على جسامته الاثم أو الاذئاب *Valutazione della disobbedienza Coie della colpevolezza* وهو يخالف المفهوم القانونى المسلم به للاذئاب ، فىرى أن الاذئاب لا تتعلق بوجودان الفاعل ، بل هو التقدير أو الحكم على المخالفة أو الاثم أى أنه يتعلق بذهن من يحكم ويقيس جسامته الاثم .

وعلى أساس هذا المفهوم للاذئاب ، يرى المؤلف المذكور أن ظروف الجريمة - بما فى ذلك الظروف التى لا يحددها القانون ويترك تقديرها للقضاء وتؤدي الى تخفيف العقاب - تؤثر فى الاذئاب أى الحكم على جسامته المخالفة (٢) .

ومن الواضح انه لا يمكن قبول هذا الرأى ، فإنه يؤدي الى انضمام كامل بين الجريمة المرتكبة والظروف التى تلحق بها .

كما يؤدي الى نتائج غير مقبولة اذ مؤداه القول بعدم تأثير الظروف فى العناصر المكونة للجريمة وهو قول لم يقل به أحد ولا يتصور قبوله . هذا علاوة على خطأ الأساس الذى تقوم عليه النظرية ومخالفته للمفهوم الصحيح لفكرة الاذئاب .

النظرية الرابعة :

تربط هذه النظرية بين الظروف المخففة وبين فكرة الخطورة . ولقد اهتمت المدرسة الإيطالية الحديثة بفكرة الخطورة التى يظهرها الجانى أى الحالات التى يظهر فيها من سلوك الجانى أنه خطر على المجتمع وأن لديه ميلا نحو ارتكاب الجرائم (١) .

فقد اتجهت الأفكار الحديثة فى الدفاع الاجتماعى الى الاهتمام بالخطورة الاجتماعية ونادت بوجوب

(١) يراجع شوقر وهبلى المرجع السابق الجزء السادس بند ٢٦٨٦ .

(٢) يراجع ماسا المرجع السابق ص ٢٠١ وما بعدها .

(٣) هذا التعريف مستمد من نص المادة ١٣٣ من قانون العقوبات الإيطالى .

« بالظروف القضائية المخففة » ، فهي لا تعتبر من قبيل الظروف بالمعنى الفني الدقيق ، إذ أنها ليست عناصر تبعية عارضة تلحق بجريمة تامة التكوين ، وواقع الأمر أن المادة ١٧ عقوبات تنص على سلطة تقديرية يتحقق بها للقضاء السبيل إلى ملائمة العقوبة لدى جسامه الجريمة ذاتها .

ويؤيد هذا الرأي ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون الفرنسي الصادر في ٢٨ أبريل سنة ١٨٣٢ وهو الذي استحدث نظام « الظروف القضائية المخففة » فقد عرفت المذكرة الإيضاحية هذه « الظروف » بأنها « ليست توابع للفعل الأصلي ، بل هي تكون جزءا أساسيا من الفعل نفسه ، يؤثر في جسامته » .

وقد اعتنقت محكمة النقض الإيطالية في أحد أحكامها الرأي الذي تؤيده ، فقضت بأن الظروف غير المحددة تهدف إلى تقدير شامل valutazione complessiva للجريمة المرتكبة وشخص مرتكبها (١) كما تعرضت محكمة النقض الإيطالية في أحد أحكامها للفرق بين ظروف الجريمة وبين المعايير التي تنص عليها المادة ١٣٣ من القانون الإيطالي (وهي التي تنظم سلطة القضاء التقديرية وتعين القاضي في تخفيف العقوبة تطبيقا للمادة ٦٢ مكررا) فجاء بهذا الحكم أن الفرق يتلخص في الآتي :

« أن الظروف تعتبر عناصر وتبعية ينص عليها المشرع لما يترتب عليها من تغير في جسامه الجريمة . أما العناصر التي تنص عليها المادة ١٣٣ فهي تراعى وتؤخذ في الاعتبار بعد اكتمال عناصر الجريمة ، وبعد أن يكون القضاء قد اعتد بجميع الظروف التي تقترب بها ، وذلك من أجل تحديد العقوبة تحديدا دقيقا في نطاق الحدود القانونية المقررة للجريمة (٢) .

ويقول الكاتب الإيطالي كافالوا أن السلطة التقديرية التي يمنحها المشرع للقضاء تعتبر أخذا بمبدأ المساواة في المعاملة Principio di equita وما يقتضيه تحقيق ذلك من وجوب الحد الجزئي

بقدر ما يظهره الجاني من خطورة كما أنهم يرفضون فكرة التفرقة بين العقوبات والتدابير الاحترازية ، ففي نظرهم أن النوعين يهدفان إلى نفس الغرض .

غير أن التطرف إلى حد المساواة بين العقوبة والتدابير الاحترازية فيه شيء من المغالاة فالعقوبة توقع على مرتكب جريمة بينما التدبير الاحترازي قد يتخذ قبل ارتكاب أي جريمة . ويقتصر التدبير الاحترازي على تقييد حرية الجاني مع محاولة علاجه دون إيلاء بينما تهدف العقوبة إلى الردع ملاوة على الإصلاح . وأخيرا يلزم تناسب العقوبة مع الجريمة المرتكبة وشخصية مرتكبها . أما التدبير الاحترازي فلا يتناسب مع جسامه الجريمة بل يتناسب مع خطورة الجاني (١) .

وبذلك يبين اختلاف مجال العقوبة عن مجال التدابير الاحترازية .

ونلخص مما سبق إلى أن أسباب تخفيف العقاب - وهي تقاس حسب جسامه الفعل المرتكب وشخصية مرتكبه واللايساب المحيطة بالجريمة ومرتكبها - لا يمكن أن تنسب إلى نظرية الخطورة الإجرامية .

ثالثا - وأينا في تكييف طبيعة أسباب التخفيف المحدود (المادة ٧١) .

مما سبق يتبين أن الرأي الراجح فقها وقضاء اتجه إلى أن « الأحوال » المشار إليها في المادة ١٧ من قانون العقوبات المصري لا تعتبر من قبيل الظروف بمعناها الفني الدقيق ذلك أن الظروف عناصر تبعية عارضة لا تدخل في تكوين نموذج الجريمة - أي لا تعتبر من قبيل العناصر المكونة للجريمة - وإنما تلحق بالظروف بجريمة كاملة التكوين ، لتحدث أثرا مغيرا لجسامتها ، يقابله المشرع بتشديد أو تخفيف للعقوبة حسب كونها ظروفًا مشددة أو مخففة للجريمة .

أما الأحوال التي تشير إليها المادة ١٧ من قانون العقوبات والتي تعارف الفقه والقضاء على تسميتها

(١) راجع :

Enrico Ferri : la fonction juridique de l'état de danger chez le criminel. rev. intern. de dr. pén. 1927 P. 58. Moisses A. Vieltes: Triple aspect de l'état danger de l'homme vis-à-vis de la loi pénale Rev. intern. de dr. pen. 1928 P. 420. G. Battaglini La peine d'ast la système des sanctions juridiques. Rev. Intern. de dr. pen 1924 P. 62.

(١) راجع نقض إيطالي بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦ منشور بمجموعة :

Giuseppe Lattanzi : Rassegna di giurisprudenza sul codice penale 1955.

(٢) راجع نقض إيطالي بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٤٧ منشور بمجموعة :

Massimario della giurisprudenza penale della Cassazione n. 1455.

تقدير ظروف الرافة وموجباتها منطاة بالواقعة الجنائية في ذاتها (١) .

وعلى ذلك يتبين ان المادة ١٧ ع تمنح للقضاء سلطة تقديرية في النزول بالعقوبة الى ما دون الحد الأدنى المقرر لعقوبة الجريمة وذلك لللائمة العقوبة لجسامة الواقعة ولشخصية مرتكبها ، ويقول الكاتب الايطالي Gapograssi ان على القاضي ان يستعين في ممارسة سلطته التقديرية بالخبرات القانونية والانسانية حتى يتوصل الى تقدير دقيق للواقعة المعروضة . ويذكر Welzel ان النظرة الى السلوك الانساني ليست نظرة مجردة جامدة ، ولا يجوز ان يكون تقدير هذا السلوك عبارة عن عملية ميكانيكية آلية (٢) .

فالقانون يواجه بحقائق مليئة بالقيم ، وهو عندما يشير الى واقعة معينة ، انما يشير اليها كحقيقة متعلقة بالوجود تدب فيها الحياة بكل ما فيها من قيم ، ولذلك يتعين على المشرع وعلى القاضي ان ينظر كل منهما الى الأمور بما يحيط بها من حقائق ومعان وقيم .

وقد صدق بعض الكتاب ان قرروا انه ليس القانون ولا العلم ولا القضاء هو الذي يخلق الحقائق - ومن بينها ما يتعلق بالسلوك الانساني - بل انها الحياة نفسها هي التي تفرض على القانون وجوب التعرف على هذه الحقائق وترتيب الآثار الطبيعية عليها وفي هذا المعنى يذكر Filippo Vassalli انه لا يكفي العلم بنصوص القانون فليس الهدف من القانون ان تظل نصوصه مجردة بل الهدف هو تطبيق هذه النصوص وتطبيق النصوص يستلزم بالضرورة التعرف على الحقائق التي ينظمها القانون (٣) .

ونخلص من هذا التحليل الى ان ما يتمتع به القضاء من سلطة تقديرية في تخفيف العقاب الى ما دون الحد الأدنى المقرر لعقوبة الجريمة ، يعتبر نظاما يهدف الى تحقيق العدالة والمساواة واللائمة - هذه المعاني التي يطلق عليها الفقه اسم تفريد

من مبدأ قانونية العقاب بفيه تمكين القضاء من مواجهة كافة الملبسات التي تحيط بالجريمة المرتكبة (١) .

وفي رأى هذا الكاتب ان السلطة التقديرية في تخفيف العقاب تعتبر « جزءا من حق رئيس الدولة في العفو (٢) » .

وواقع الأمر ان هذه السلطة يمنحها المشرع للقضاء من أجل تحقيق العدالة والمساواة وهو ما تعارف الفقه على تسميته بتفريد العقاب . وتقول محكمة النقض الايطالية في معنى مقارب : « ان هذه السلطة الممنوحة للقضاء تبقى تحقيق ذلك المبدأ الذي يؤمن به كل انسان والذي يهدف اليه كل قاضي : وهو الوصول الى تقارير وحكم عادل لما يرتكب من اعمال - ذلك المبدأ الذي أصبح في مرتبة القواعد القانونية الاساسية ، والذي يجب ان يتضمنه كل تشريع وضعى (٣) » .

وتقدير العدالة هو تقدير موضوعي وليس تقديرا عاطفيا او تقديرا يبغى الرحمة او الشفقة بالمتهم . ويلاحظ انه مع استمرار احكام محكمة النقض المصرية على الاشارة الى ما أسمته « بظروف الرافة » - وهو تعبير مستمد من صياغة المادة ١٧ ع - الا اننا نعتقد ان محكمتنا العليا لم تتجه الى الأخذ بتلك النظرية التي سبق لنا الاشارة اليها ، والتي تعتبر أسباب التخفيف « أسبابا للرافة تتوقف على شعور القاضي وإحساسه بوجوب تخفيف العقوبة تحقيقا لمجرد اعتبارات انسانية وشعور بالرحمة » . ويؤيد وجهة نظرنا حكم محكمة النقض الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩٥٥ اذ قضى بأن تقدير ظروف الرافة انما يكون بالنسبة الى الواقعة الجنائية التي ثبت لدى المحكمة وقوعها (٤) .

وجاء بحكم آخر لمحكمة النقض المصرية : « ان

(١)

Vincenzo cavallo: Diritto penale, parte generale 1955, P. 443 Giuseppe Maggiore: Diritto penale, parte generale, V. 1. P. 530.

(٢) اراجع كافالو المرجع السابق ص ٤٤٢ .

(٣) اراجع حكم النقض الايطالي الصادر في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ المشار اليه في كافالو المرجع السابق بند ٣٠٩ .

(٤) حكم النقض المصري في القضية رقم ١٧٠ لسنة ٢٥ ق . بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٥٥ مجموعة احكام محكمة النقض السنة السادسة ص ١٠٠٢ .

(١) حكم النقض المصري في القضية رقم ١٩١٨ لسنة ١٢ ق . بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية الجزء السادس ص ٦١ .

(٢) اراجع ماسا المرجع السابق ص ٨٥ وما بعدها وكذلك : Pieter N. Drost : the crime of state : Humanicide international government crime against individual rights 1959, P. 1 — 5.

(٣) اراجع ماسا المرجع السابق ص ٩٢ .

بها (١) ، فمثلا لا يجوز النزول بعقوبة الحبس الى ما دون ٢٤ ساعة .

ومن أبرز القوانين التي اعتنقت نظام التخفيف الحر (أو التخفيف غير المحدود كما يطلق عليه البعض) القانون السويسري ، فقد نص في المادة ٦٦ على ما يأتي :

« في الاحوال التي ينص فيها القانون على تخفيف العقوبة تخفيفا غير محدود ، لا يكون القاضي مقيدا بنوع العقوبة ولا بالحد الأدنى المقرر لعقوبة الجناية أو الجنحة . غير أنه مع ذلك يتقيد بالحد الأدنى القانوني المقرر لكل عقوبة » .

وفي بعض الحالات يكون التخفيف الحر جوازا فيقضى القانون السويسري بجواز تخفيف العقوبة في الحالات الآتية : الخلط في القانون (المادة ٢٠) ، اصلاح الضرر المترتب على المشروع في الجريمة (المادة ٢٢/٢) والجريمة المستحيلة (المادة ٢٣) .

وقد ينص القانون على اعتبار التخفيف الحر وجوبيا ، فيقرر القانون السويسري وجوب التخفيف في الحالات الآتية : المسؤولية المحدودة (المادة ١١) تجاوز حدود الدفاع الشرعي (المادة ٢٣/٢) وتجاوز حدود حالة الضرورة (المادة ٣٤/١) .

كما أخذ القانون الاثيوبي بنظام التخفيف الحر ، فنص عليه في المادة ١٨٥ وجعله وجوبيا أو جوازا حسب ما يقضى به القانون . فنصت المادة ٧٨ مثلا على أن « على القاضي أن يخفف العقوبة تخفيفا غير محدود طبقا لنص المادة ١٨٥ بالنسبة للشخص الذي يرتكب الجريمة وهو يعتقد بحسن نية ، أن من حقه اتيان هذا العمل وبشرط أن تكون هناك أسباب محددة ومبررة لفظه . وبراى القاضي في تحديده العقوبة الظروف والاسباب التي تبرر هذا الفظ » .

ومن الواضح ان نظام التخفيف الحر أو غير المحدود يمتاز بتحقيق أكبر قسط من المرونة في تفريد العقاب ، ليمنح القاضي سلطة تقديرية - تماثل في طبيعتها - سلطته في تخفيف العقوبة تخفيفا محدودا الى ما دون الحد الأدنى المقرر لعقوبة الجريمة .

وقد نصت المادة ٢٥١ على جريمة تجاوز حدود الدفاع الشرعي بحسن نية ، وقضت بعدم اعفاء

العقاب . ويستعين القضاء في ممارسة هذه السلطة بالحقائق والقيم القانونية والاجتماعية السائدة .

وابعا - نظام التخفيف الحر : Atténuation Libre

الى جانب السلطة التقديرية التي يتمتع بها القضاء لقياس جسامة الجريمة والنزول بالعقوبة تطبيقا لنص المادة ١٧ الى الحد الذي يراه ملائما مع التقيد بالحدود المنصوص عليها في هذه المادة ، ينص القانون المصري على تجاوز حدود الدفاع الشرعي في المادة ٢٥١ وتقرر هذه المادة في فقرتها الاولى مبدا « الا يعفى بالكلية من تعدي بنية سليمة حدود الدفاع الشرعي اثناء استعماله اياه دون أن يكون قاصدا احداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع » .

وتنص الفقرة الثانية : « ومع ذلك يجوز للقاضي اذا كان الفعل جناية أن يعده معذورا اذا رأى لذلك محلا وأن يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة في القانون » .

ومن الواضح أن الفقرة الثانية من هذه المادة تمنح القضاء سلطة تقديرية لتخفيف العقاب ان كانت هناك اوجه يراها جديرة باعتبار الجاني معذورا في تجاوز حدود الدفاع وقد تناول الفقه بحث طبيعة ما اسماء القانون بعذر « تجاوز حدود الدفاع الشرعي » . ونرى من الأهمية تكييف طبيعة هذا « العذر » وذلك توطئة لبيان مدى ارتباطه بنص المادة ١٧ .

تتجه معظم التشريعات الى منح القضاء سلطة تقديرية لتخفيف العقوبة الى ما دون الحد الأدنى المقرر لعقوبة الجريمة ، وتكون هذه السلطة محدودة عادة بجواز تخفيف العقوبة درجة أو درجتين ، وتسمح بعض القوانين - مثل القانون البلجيكي - بتخفيف بعض العقوبات ثلاث درجات . وقد سبق أن ذكرنا ان القانون المصري قد اعتنق هذا النظام فنص عليه في المادة ١٧ ع . وتعتنق طائفة من القوانين نظاما آخر - الى جانب النظام السالف الذكر - يجيز للقضاء في حالات معينة تخفيف العقوبة تخفيفا غير محدود بمعنى ان القانون لا يقيد القضاء بحد أدنى لمقدار التخفيف الذي يجزبه ، وانما يمنح القضاء في حالات معينة سلطة تخفيف العقوبة التي يختارها الى الحد الذي يراه مناسبا . ولا يقيد من سلطته التقديرية سوى تقيدده بالحد الأدنى العام المقرر في القانون للعقوبة التي يقضي

(١) Paul Lagoz : Commentaire du code pénal Suisse partie générale, 1939, P. 283.

وفى تحليل طبيعة هذا العذر يذكر بعض الكتاب المصريين انه لا يختلف الظروف القضائي الا فى امكان النزول بمقتضاه الى الحد الأدنى المقرر لعقوبة الحبس . وهو ما يؤيد رأينا فى تكييف طبيعته القانونية ، وفى انه سلطة تقديرية تماثل طبيعتها السلطة المقررة فى المادة ١٧ ، وتهدف الى تقرير العقاب .

نخلص من هذا العرض لاحكام المادتين ١٧ و ٢٥١ من قانون العقوبات ومن تحليل الطبيعة القانونية لهذه الاحكام الى ان القانون المصرى قد عالج باحكام هاتين المادتين سلطة القاضى التقديرية فى تخفيف العقاب ، وذلك اذا ما اقتضى الامر لنزول بالعقوبة الى ما دون الحد الأدنى المقرر لعقوبة الجريمة . ومن الواضح ايضا ان كلام من النظامين مستقل عن الآخر ، بمعنى ان القانون المصرى قد وضع نظاما عاما للتخفيف تضمنته المادة ١٧ ع . وإلى جانب هذا النظام ، اعتنق نظام التخفيف الحر وخص به ما أسماه « بعذر » تجاوز حدود الدفاع الشرعى (المادة ٢٥١) .

خامسا - مدى الارتباط بين احكام المادتين ١٧ و ٢٥١ :

بينما انه سبق لمحكمة النقض ان تعرضت لموضوع البحث واصدرت احكاما عديدة ارسى مبادئ نذكر من بينها الآتى :

١ - جاء ضمن خيشيات الحكم فى الطعن رقم ٣٢١ لسنة ١٥ ق . الصادر بجلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٤٥ (٢) : « اذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهم متجاوزا حدود الدفاع الشرعى بحسن نية ومع ذلك فانها اوقعت عليه - بناء على المادة ١٧ - عقوبة الحبس بدلا من عقوبة الأشغال الشاقة او السجن المنصوص عليه فى المادة ٢٢٦ لجناية الضرب المفضى الى الموت ، فلا يصح من المتهم ان ينعى عليها انها اخطأت فى حقه . فان كل ما تقتضيه المادة ٢٥١ الخاصه بتجاوز حد الدفاع هو الا تبلغ العقوبة الحد الأقصى المقرر لعقوبة الجريمة . وفى حدود هذا القيد يكون للمحكمة ان توقع العقوبة التى تراها

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢١٧ والدكتور رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٤٩ والدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٢٤٦ .

(٢) مجموعة القواعد القانونية للاستاذ محمود عمر الجيزه السادس القاعدة رقم ٤١ ص ٦٣٥ .

مرتكبها من العقوبة بالكلية ، ولذلك اتجه الفقه الى اعتباره مرتكبا لجريمة عمدية (١) .

وعلى ذلك وبحسب الأصل بحكم القاضى بعقوبة اقترأوح مدتها بين الحدين المقررين لعقوبة الجريمة المرتكبة ، ويتقيد بشرط واحد وهو الا يعفى الجانى من العقاب .

ثم نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٥١ على انه اذا كان الفعل جنائيا يجوز للقاضى ان يعد المتجاوز معذورا وذلك اذ رأى لذلك محلا ، وأن يحكم عليه فى هذه الحالة بالحبس بدلا من العقوبة الأصلية المقررة للجريمة .

وقد اختلفت آراء الفقهاء المصريين حول تكييف طبيعة التخفيف الذى تقرره المادة ٢٥١ فذهب الراى الغالب الى انه عذر قانونى مخفف ، بينما اتجه قلة الى انه ظرف قضائى مخفف (٢) .

وفى رأينا ان تجاوز حدود الدفاع الشرعى بحسن نية لا يعتبر من قبيل الاعذار القانونية (وهى ظروف قانونية مخففة) . فالظروف تعتبر عناصر اضافية تلحق بنموذج الجريمة الاصلى وتؤثر فى جسامته . ولا يصدق هذا التعريف على ما تنص عليه المادة ٢٥١ ، فهذه المادة تعتبر تجاوز حدود الدفاع الشرعى بحسن نية جريمة ، ولا يمكن منطقيا اعتبار نموذج الجريمة ذاته مكونا لنموذج ظرف مخفف !

اما ما تقرره الفقرة الاخيرة من المادة ٢٥١ من جواز الحكم بالحبس بدلا من العقوبة المقررة للجريمة - وذلك اذا رأى القاضى اعتبار الجانى معذورا - فيعتبر امتدادا لسلطة القاضى التقديرية فى قياس جسامه الواقعة المكونة للجريمة وفى ملائمة العقوبة لجسامتها ولشخصية مرتكبها . ولذلك نعتقد ان القانون المصرى فى معالجته لاحكام عذر تجاوز حدود الدفاع الشرعى ، قد اعتنق نظام التخفيف الحر الذى يجوز النزول بعقوبة الجنائية الى حد عقوبة الحبس ، ولا يتقيد فى المدة التى يقضى بها الا بالحد الأدنى العام المقرر لعقوبة الحبس وهو ٢٤ ساعة .

(١) يراجع الدكتور محمود مصطفى : شرح قانون العقوبات القسم العام ١٩٦٤ بند ١٦٩ ص ٦١٩ ، وكذلك الدكتور محمود نجيب حسنى : شرح قانون العقوبات القسم العام ١٩٦٩ ص ٢٤٤ .

(٢) يراجع الدكتور رؤوف عبيد مبادئ القسم العام من التشريع العقابى المصرى ١٩٦٥ ص ٣٧ والدكتور نجيب حسنى المرجع السابق ص ٢٤٦ ، والاستاذ احمد صفوت شرح القانون الجنائى القسم العام بند ١٦٢ .

لنص المادة ٢٥١ تتراوح بين يوم واحد وثلاث سنوات .

٤ - وأخيرا صدر حكم محكمة النقض في الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق وأرست فيه المبدأ التالي :
(١) لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ والمادة ٢٥١ ، ونرى أن يفسر هذا المبدأ في ضوء المناسبة التي دعت محكمة النقض الى ترديده . فقد طعن المحكوم عليه بأن « محكمة الجنايات اذ عاملته طبقا لنص المادة ١٧ ، أوقعت أقصى عقوبة الحبس المنصوص عليه في المادة ٢٥١ » وهو مما يعيب حكمها .

وقد صدقت محكمة النقض اذ قررت ان لا ارتباط في التطبيق بين المادتين ، وان كل ما توجبه المادة ٢٥١ (في فقرتها الاولى) هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقررة للجريمة المرتكبة .
(ب) ثم ردد هذا الحكم المبدأ الذي سبق ان اعتنقته محكمة النقض في احكامها السابقة ، والذي استبدته مما ورد بالتعليقات ، وقد سبق لنا ان ابدينا رأينا في هذا الاتجاه (في بند رقم ٣)

ونحن نؤيد ما اتجهت اليه محكمة النقض في الحكم المشار اليه فيما قرره من عدم وجود أي ارتباط أو صلته بين احكام المادتين ١٧ و ٢٥١ من قانون العقوبات ، ذلك ان القاضي يتمتع بسلطة تقديرية في اختيار ما يراه ملائما للملابسات الدعوى المعروضة عليه . هذا مع مراعاة ان المادة ١٧ ع تجيز تخفيف العقوبة الميمنة بها تخفيفا محدودا ، ومن جهة أخرى تطلق هذه المادة سلطة القضاء في تقدير احوال الجريمة التي تدعو الى الرافعة بالمتهم . وبالعكس يفترض الاخذ بنظام التخفيف الحر اطلاق سلطة القاضي التقديرية في تخفيف العقوبة ، وفي ذات الوقت تقيد ممارسته لهذه السلطة بحيث تقتصر على الحالات التي ينص عليها القانون صراحة والتي ترد على سبيل الحصر .

ونضيف الى ما ذهبت اليه محكمة النقض في حكمها سالف الذكر ، اننا نرى أنه متى توافرت شروط تطبيق نص المادة ٢٥١ ، وأوضحت محكمة الموضوع في حكمها صراحة انها ترى اعتبار الجاني معذورا ، ففي هذه الحالة يتعين عليها تطبيق احكام المادة المشار اليها بالحكم بعقوبة الحبس الذي تتراوح مدته بين ثلاث سنوات و ٢٤ ساعة ، ولا يكون هناك مبرر في هذه الحالة لتطبيق احكام المادة ١٧ . أما

مناسبة نازلة بها حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات ، الا اذا وجدت ان ذلك لا يسعها نظرا لما استبانته من ان التجاوز كان في ظروف تقتضي النزول بالعقوبة الى ما دون هذا الحد ، فعندئذ ، وعندئذ فقط ، يكون عليها ان تعد معذورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة .

٢ - وقد اكدت محكمة النقض اتجاهها السابق بصدر حكمها في الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٢٧ ق بجلسته ١٠ مارس سنة ١٩٥٨ (١) ، وجاء ضمن حيثيات الحكم ما يفيد ان الارتباط الوحيد بين المادة ١٧ والمادة ٢٥١ هو ان المحكمة - اذا ما رأت تخفيف العقوبة اعمالا لنص المادة ١٧ - الا تقضى بالحد الأقصى المقرر لعقوبة الجريمة . فاذا وجدت أن ظروف الجريمة تقتضي النزول بالعقوبة الى ما دون الحد الذي يسمح به المادة ١٧ ، فعندئذ يكون عليها ان تعد معذورا طبقا للمادة ٢٥١ .

٣ - وقد تأثرت محكمة النقض في احكامها المشار اليها بما جاء بالتعليقات على المادة ٢١٥ من قانون سنة ١٩٠٤ (٢٥١ من القانون الحالي) وذلك في مجال بيان المحكمة من وضع هذا النص الى جانب حكم المادة ١٧ . فقد جاء بالتعليقات ما يأتي :
« ويمكن تنزيل العقوبة في جميع الاحوال الى الحبس مدة ما عملا بالمادة ١٧ ع وذلك حسب درجة المعذورية التي يعتبر القاضي وجودها عند ارتكاب الفعل . وقد يكون الحد الأدنى المصرح بالحكم به حسب ما هو مقرر في هذه المادة زائدا عن اللازم . . . ولذلك قد اجاز القانون للقاضي ان يعتبر المتهم معذورا فيما فعل وان يحكم عليه بالحبس لمدة يجوز ان تزيد عن يوم واحد » .

ويلاحظ على ما جاء بالتعليقات الآتي :

(١) اقتضت على بيان المحكمة التشريعية من وضع المادة ٢٥١ الى العام المقرر في المادة ١٧ .

(ب) لم تذكر التعليقات ان تطبيق المادة ٢٥١ قاصر على الحالات التي يرى فيها القضاء الحكم بعقوبة تقل عن الحد الأدنى للتخفيف المنصوص عليه في المادة ١٧ ، بل على العكس ورد في التعليقات صراحة انه في حالة اعتبار « المتهم معذورا يحكم عليه بالحبس لمدة يجوز ان تزيد عن يوم واحد » ومفاد ذلك ان مدة الحبس الجائز الحكم بها تطبيقا

(١) مجموعة احكام النقض السنة التاسعة القائمة رقم ٧٢

الاحالة الى ما تقرره تلك المادة في فقرتها الاولى من حكم تجاوز حدود الدفاع الشرعى اذ تقرر هذه الفقرة « الا يعفى من العقاب بالكلية من تجاوز .. الخ » ..

٣ - لم تعتبر محكمة الجنايات الجاني معذورا ولم تشر الى انه قد استبان لها توافر شروط المدورية التي نصت عليها الفقرة الثانية من المادة ٢٥١ بل ولم تتعرض لبحث توافر هذه الشروط ، وانما رددت عبارات تفيد ان التجاوز كان واضحا واكيدا . كما ذكرت ان الجاني قد تعمد اصابة من وجهوا اليه السباب والتهديد بالتعدى ، غير انه لم يقصد ازهاق روح احد . ثم اضافت ان اشهار المسدس دون اطلاقه كان يكفى ، واطلاق الأعمرة فى الهواء للارهاب كان يكفى حتما . ومن ذلك يتبين ان محكمة الجنايات لم ترد اعتبار الجاني معذورا ، ونرى أنها كانت فى هذا التقدير على حق .

٤ - رأت محكمة الجنايات اخذ الجاني بالرافة نظرا للظروف التى احاطت به ، وهى مسألة موضوعية تخضع لتقديرها . وعلى هذا الاعتبار قضت بأعمال نص المادة ١٧ والحكم عليه بالحبس لمدة ثلاث سنوات .

((الخلاصة))

نخلص من هذه الدراسة الى تقرير النتائج التالية :

- ١ - لا ارتباط بين المادة ١٧ (التى تنظم سلطة القضاء التقديرية فى التخفيف المحدود للعقاب) وبين حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٥١ (التى تنظم سلطة القضاء التقديرية فى اجراء التخفيف الجز او غير المحدود) ، ذلك ان كلا من النظامين مستقل عن الآخر بمجال تطبيقه وبشروط انطباق احكامه .
- ٢ - المعيار الذى يحدد لمحكمة الموضوع أى النصين (المادة ١٧ والمادة ٢٥١) ينطبق على وقائع الدعوى ، لا يتحدد بمقدار العقوبة التى ترى الحكم بها ، بل يتوقف على تكييفها للأسباب الداعية لتخفيف العقاب . فان قدرت ان دواعى التخفيف هى احوال تتطلب اخذ المتهم بالرافة ، وجب تطبيق احكام المادة ١٧ والالتزام بالحدود التى تقررها . اما اذا رأت اعتبار الجاني معذورا فى تجاوزه حدود الدفاع ، وتوافرت شروط هذا ((العذر)) ، فقد وجب عندئذ الالتزام باحكام المادة ٢٥١ .

اذا رأت المحكمة ان الجاني قد تجاوز حدود الدفاع الشرعى ولم تر وجها لاعتباره معذورا فى ذلك ، فعندئذ يتمتع القضاء بسلطة تقديرية فى تحديد العقوبة بين حديها الاقصى والا الأدنى المقررين للجريمة . كما يتمتع القضاء بالأصل العام فى ممارسة سلطته التقديرية المنصوص عليها فى المادة ١٧ ع .

تطبيق المبادئ العامة على وقائع الدعوى فى الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق :

تعرضت محكمة النقض فى حكمها الصادر فى ٩ مايو سنة ١٩٦٦ لموضوع هام يتعلق بتكييف محكمة الجنايات لما مارسته من سلطة تقديرية فى تخفيف العقاب . فقد جاء بحكم محكمة النقض الذى سبق الاشارة اليه انه : « لما كانت المحكمة قد رأت اعتبار الطاعن متجاوزا حدود الدفاع الشرعى أصحلت فى حقه المادة ٥١ من قانون العقوبات فان ما فزيت به من اضافة المادة ١٧ عقوبات يكون نافذة » ..

ومع ذلك فنحن نعتقد ان محكمة الجنايات لم يجانبها الصواب فيما قضت به ، وذلك فى ضوء ما استخلصته من وقائع الدعوى ، وفى حدود حقها فى ممارسة سلطتها التقديرية . ونبين رأينا فيما يلى بقدر من التفصيل :

قضت محكمة الجنايات بعد سرد وقائع الدعوى (حسب التفصيل الذى يبينه فى صدر هذا البحث) بنفى نية القتل وبادانة الجاني فى جريمة ضرب مفضى الى الموت . ثم استطردت الى القول بأنه : نظرا للظروف التى احاطت بالمتهم والتى رأت معها المحكمة انه تجاوز حدود الدفاع الشرعى المنصوص عليها فى المادة ٢٥١ من قانون العقوبات تجاوزا واضحا واكيدا ، فانها ترى استعمال الرافة معه اعمالا للمادة ١٧ من قانون العقوبات .

ويلاحظ على هذا الحكم ما يأتى :

- ١ - انتهت محكمة الجنايات الى نفى نية القتل وخلصت الى ادانة المتهم فى جريمة الضرب المفضى الى الموت ، وهو تكييف سليم لوقائع الدعوى .
- ٢ - ذكرت محكمة الجنايات فى حيثيات الحكم (وذلك نقلا عما جاء بحكم محكمة النقض) انها ترى اعتبار الجاني متجاوزا حدود الدفاع الشرعى المنصوص عليها فى المادة ٢٥١ من قانون العقوبات تجاوزا واضحا واكيدا . ومن الواضح ان محكمة الجنايات قصدت من الاشارة الى نص المادة ٢٥١ ،

قانون مقارن:

عناصر

دعوى

التعويض

في الأنظمة الفرنسية

ترتيب الأستاذ "دعوى" في مجلة القانون العام ١٩٧٠
عروض وتعليقات: الأستاذ محمد مصطفى حسن
المستشار العام بإدارة وصاية الحكومة

وكن الخطأ

قرر مجلس الدولة في حكمه الصادر في ١٢ يولييه ١٩٦٩ أنه يلزم لقيام مسئولية بعض المرافق العامة أن يكون الخطأ جسيماً ، ومن هذه المرافق التي يسرى في شأنها هذا الحكم مصلحة مكافحة الحريق ، وانتهى المجلس الى القضاء بالتعويض حيث أن المرفق قد ارتكب خطأ جسيماً باستعماله وسائل غير منتجة في إطفاء الحريق (١) .

وتطلب المجلس في حكم آخر ضرورة إثبات جسامته الخطأ وذلك بصيود مسئولية مصلحة المستشفيات سواء فيما يتعلق بنشاط الهيئات الطبية أو التشخيص (٢) .

ومن مسئولية مصلحة الضرائب تشدد المجلس في اشتراط الخطأ الجسيم الذي يشوب اجراءات الضرائب المباشرة والتي أدت تفويت استفادة الممول من نص المادة ١٥٥ من قانون الضريبة ومن ثم زيادة قدر الضريبة ، ولم يعتبر ذلك خطأ جسيماً .

وعن تحصيل الضريبة أشار الحكم الى عدم توافر الخطأ الجسيم وذلك في الحالات التالية : الأولى : وهي رفض وقف اجراءات التحصيل نحو ضريبة متنازع فيها ، وذكر المجلس أن الحكومة لم

تستعمل سوى سلطتها المستمدة من القانون والمول لم يقدم ضماناً لدفع الضريبة .

وعن الحالة الثالثة أشار الحكم الى أن الاجراءات التحفظية التي اتخذت حماية لدين الخزائنة لم يثبت أنها كانت مبالغاً فيها نسبة الى المبالغ المطلوبة من الممول .

وجاء في صدد الحالة الثالثة أن اجراءات الحجز لم تكن متبوعة باجراءات البيع (١) .

ومجلس الدولة الفرنسي يعتقد فكرة تدرج الخطأ ويوضح الأستاذ فيدل هذا التدرج فيذكر الخطأ البسيط والخطأ الجسيم والخطأ ذو الخطورة الخاصة (٢) ، ثم يشير الى أن الأصل هو كفاية الخطأ البسيط في ترتيب مسئولية السلطة العامة ، الا أن المجلس يتطلب في بعض الاحوال الخطأ الخطير لحفل حق الضرر في التعويض ، والمعيار الرئيسي هو الصعوبات التي تكتنف النشاط الإداري الذي تولد عنه الضرر ، ومن ثم فإن الخطأ البسيط يكفي لترتيب مسئولية المرفق الذي لا تعترض مباشرته لنشاطه أية صعوبات ، وعلى العكس يتعين قيام الخطأ الخطير - في بعض الاحوال - لتقرير مسئولية السلطة العامة اذا كانت تباشر نشاطاً صعباً ، وهناك أيضاً الخطورة الاستثنائية التي تلزم لقيام مسئولية

(١) حكم المجلس في ١٧ نوفمبر ١٩٥٩ مجلة القانون العام ١٩٧٠

(٢) La faute simple, la faute lourde, la faute particulièrement grave.

(١) مجلة القانون العام ١٩٧٠ ص ٤٥٩ .

(٢) حكم مجلس الدولة الفرنسي في ٩ يولييه ١٩٦٩ منشور

في مجلة القانون العام ١٩٧٠ ص ٤٦٠ .

الادارة اذا كانت تمارس نشاطها في ظروف بالغة الصعوبة (١) .

ولتحديد درجة صعوبة مباشرة النشاط الادارى يمكن الاستعانة بعنصرين :

العنصر الأول يصدر عن طبيعة النشاط ذاته ، واعتبر مجلس الدولة من النشاطات الصعبة التى لا تترتب مع مباشرتها مسؤولية الا بقيام الخطأ الجسيم ، النشاط الطبى فى المستشفيات العامة (٢) ومكافحة الحريق (٣) والعمليات المادية لحفظ النظام (٤) وتحصيل الضريبة . وجدير بالذكر ان النشاط المباشر فعلا وليس المرفق فى مجموعه هو الذى يحدد طبيعة الخطأ الذى يترتب مسؤولية السلطة العامة . كما ان هذه القواعد تسرى فى صدد الامتناع ولا تقتصر على الحالات الايجابية ، فامتناع سلطات الامن عن اتخاذ اجراءات حفظ النظام لا تنتج المسؤولية الا اذا توافر ركن الخطأ الجسيم (٥) والعنصر الثانى الذى يأخذه القضاء الفرنسى فى الاعتبار لتقدير صعوبة النشاط ظروف الزمان والمكان (٦) .

وعلى عكس ما تقدم اكتفى مجلس الدولة الفرنسى بالخطأ البسيط اذ قرر ان الجهود التى يقوم بها المستشفى لا تستبعد واجب الرعاية المحلية (حكم ١٩٦٩/٧/٩ ص ٤٦٢ مجلة القانون العام) والتزام ذات الامر فى حالة وجوب مراعاة الطبيب المعالج لمريضه (حكم ١٩٦٩/٦/١١ ص ٤٦١) . وقد قضت المحكمة الادارية العليا بان التزام الطبيب هو التزام ببذل عناية ومن ثم يسأل عن كل خطأ يقع منه جسيما كان او يسيرا (حكم ١٩٥٧/٣/٢ ص ٢ س ٢ ص ٥٩١) ١٩٦٠/٥/٢١٤ س ٥ ص ١٤٦

(١) فيدل فى القانون الادارى طبعة ١٩٦١ ص ٢٥٣

(٢) مجموعة مجلس الدولة

C.E. 25 mars 1953 demoiselle A. Zambourg. Rec. p.77

(٣) مجموعة المجلس

C.E. 29 fevr 1952. p. 145 la sequanaise

(٤) مجموعة مجلس الدولة ١٩

C.E. 25 fevr. 1949. p. 94.

ص ٢٥٤

(٥) حكم مشار اليه فى

C.E. 13. fevr. 1941

(٦) فيدل المرجع السابق ص ٢٥٤

ويستلهم القضاء الادارى المصرى منهج مجلس الدولة الفرنسى فى تدرج الخطأ فيلتزم التفرقة فى مسؤولية الدولة بين ما يصدر من السلطة العامة من تدابير وتصرفات وهى تعمل فى ظروف عادية تتاح لها فيها الفرصة الكافية للفحص والتبصر والروية ، وبين ما تضطر الى اتخاذه من قرارات واجراءات عاجلة تملبها ظروف طارئة ملحة لا تمهل للتدبير ولا تحتمل التردد كالحرب والفتنة والكوارث وفى الحالة الاولى تقوم مسؤوليتها متى وقع ثمة خطأ من جانبها ترتب عليه ضرر للغير ، وتوافرت رابطة السببية ، اما فى الحالة الثانية فالامر جد مختلف اذ يوزن الخطأ بميزان مفاير ، وتقدر المسؤولية على هذا الأساس ، فما يعد خطأ فى الاوقات العادية قد يكون اجراء مباحا فى احوال الضرورة الاستثنائية ، وتدرج المسؤولية على هذا الأساس ، فلا تقوم كاملة الا اذا ارتكبت الادارة خطأ استثنائيا جسيما يرقى الى مرتبة العسف المتعمد المصطحت بسوء القصد ، وتخفف المسؤولية فى حالة الخطأ الظاهر بغير المألوف الذى يجاوز الخطأ العادى ولا يرتكن على مبرر يسوغه ، وتنعدم فى حالة الخطأ العادى المتجرد من التعسف تبتفى به الادارة مصلحة عامة تعلو على المصالح الفردية (١) .

فالمحكمة الادارية العليا تعتنق مذهب التدرج فى الخطأ والتفرقة بين الظروف العادية وغير العادية ويأخذ الأستاذ الدكتور سليمان الطماوى على هذا القضاء انه يطبق فى حالة التعويض عن القرارات الادارية ما سلكه مجلس الدولة الفرنسى فى مسؤولية الدولة عن الأعمال المادية (٢) .

ومسؤولية السلطة العامة عن أعمالها المادية فى مصر لا تخضع للقضاء الادارى المصرى ومن ثم لم تقرر مبادئ خاصة بهذه المسؤولية على قرار المبادئ التى قررها مجلس الدولة الفرنسى .

والقضاء العادى فى مصر يطبق فى شأن مسؤولية الحكومة مسؤولية تقصيرية قواعد المسؤولية

(١) حكم الادارية العليا فى ١٩٥٧/٤/١٣ س ٢ ص ٨٨٦ .

(٢) الأستاذ الدكتور سليمان الطماوى فى القضاء الادارى

١٩٦١ ص ١٠٦١ ويراجع ميشيل روسيه فى السلطة العامة

l'idée de puissance publique

en droit administratif - 1960. p. 124.

أما عن مخالفة القانون فإن الأمر يختلف عما إذا كان يصدر عن خطأ في الواقع أو خطأ في القانون .

فالخطأ في القانون *erreur de droit* من جانب الإدارة يكون خطأ بسيطاً *Simple* ويؤدي بطبيعته إلى قيام المسؤولية ، وعلى العكس من ذلك فإن عدم المشروعية الناتج عن الخطأ في الوقائع *l'erreur des faits* لا يمثل بالضرورة خطأ ولو بسيطاً ، ولا يترتب بطبيعته مسؤولية السلطة العامة (٢).

والواقع أنه لا توجد قاعدة مطلقة في هذا المجال ، فالأمر دائماً يخضع لمجموع الظروف الزمانية والمكانية .

والقضاء الإداري المصري رفض التفرقة بين عيوب القرار في شأن ترتيب المسؤولية (٣) ولكنه لم يلبث أن عدل عن فكرة اعتبار كل عيب أياً كان نوعه مصدراً للمسؤولية ويستوجب بالتالي الحكم بالتعويض ، إلى فكرة أخرى تتحصل في الربط بين جسيمة المخالفة وتقرير مسؤولية الدولة ، بحيث لا يكون العيب الذي يلحق القرار الإداري مصدراً للمسؤولية إلا إذا كان وجه المشروعية جسيماً ، أو صدر القرار عن مسؤوليته (٤) .

ومن حيث عيب الانحراف بالسلطة أو الإخلال بقاعدة قوة الشيء المقضي فقد تابع القضاء الإداري المصري زميله الفرنسي في تقرير المسؤولية دائماً باعتبار أن المصلحة العامة وحجبه الأحكام من المبادئ الرئيسية في النظم القانونية (٥) .

وفي صدر عيب مخالفة القانون قرر القضاء أنه لا يكون مصدراً للمسؤولية إلا إذا كانت المخالفة جسيمة أو ارتكبت بسودنيه من جهة الإدارة ومن ثم فإذا كان مرجع المخالفة هو تنكب أصل من الأصول

التي يطبقها على الأفراد والهيئات الخاصة ، فلا يعتد بفكرة تدرج الخطأ كما أنه يرفض تحميل الحكومة تبعة الأشغال العامة على ما سنوضحه (١)

أما عن عدم مشروعية القرار الإداري فإنها ليست بديل الخطأ تماماً ويصيح الأستاذ فيدل هذا الحكم بقوله

"Foute illégalité ne constitue pas une faute de nature à engager la responsabilité de la puissance publique"

بمعنى أنها قد تمثل خطأ موجباً للتعويض ولكن ليس في كل الحالات . فعيب الشكل أو الاختصاص في القرار الإداري لا يعتبر خطأ موجباً للتعويض لا يمكن إعادة إصدار القرار في الشكل القانوني ومن أجل الإدارة المختص (٢) . ويخفف الفقيه روسيه من هذه القاعدة بقوله أن عدم الشرعية هنا لا يترتب مسؤولية إلا إذا كان عيب الشكل أو مخالفته قواعد الاختصاص يتناول مظهرها جوهرياً لا يمكن قبول عذر بتجاهله (٣) وينتقد الشراح في مصر هذا النهج والذي تابعه القضاء الإداري المصري إذ أن العبرة بالضرر سواء كان ناشئاً عن هذين العيبين من عيوب القرار أو من غيرهما ويمكن فقط مراعاة ذلك عند تقدير التعويض خاصة وأنه من المقرر أن الأضرار التي تعوض في حالة عدم مشروعية القرار هي الأضرار الجسيمة والخاصة ولا يحكم بكل الأضرار (٤) .

وعن عيب الانحراف

le détournement de pownan

فالاجماع على قيام الخطأ الموجب لمسؤولية الإدارة، ويقرر دوين أنه لم يجد حكماً واحداً رفض التعويض في حالة الانحراف .

(١) الدكتور السهوري في الوسيط جزء أول ص ٨٣٣ والأحكام المشار إليها فيه .

(٢) العميد دوين مشار إليه في القضاء الإداري للدكتور الطماوى ص ٩١٨ السابق .

(٣)

Michel Bosset-la puissance publique-1960. p. 125 "lorsque l'irrégularité découle d'un vice de forme ou de l'incompétence de l'auteur de l'acte, la réparation n'est généralement pas accordée sauf si la forme était substantielle, l'incompétence inexcusable"

(٤) الدكتور الطماوى . المرجع السابق ص ٩١٨ ، ص ١٠٦١

(٢) فيدل السابق ص ٤٥٥ - روسيه ص ١٢٥ .

(٣) محكمة القضاء الإداري ص ٧ ص ١٠٢٨ .

(٤) الدكتور فؤاد العطار في القضاء الإداري ص ٨١٢ .

(٥) الإدارية العليا ص ٤ ص ٢١٦ .

والآخر هو المساواة أمام التكاليف العامة
l'égalité devant les charges publiques

وذلك باعتبار أن الضرر الذي يلحق بالفرد هو في حقيقته تكليف عام والذي - على الأقل في حالات خاصة - لا يصح أن يبقى على عاتق مواطن دون آخر ، بل يجب أن يوزع بين كل المواطنين ، وهذا أمر يتحقق بتعويض الفرد المضرور ، وذلك اقتضاء من الضرائب التي يدفعها الممولون ولكن عن طريق غير مباشر (١) .

ويستنتج العميد دويز من هذه الأسس أن نظرية المخاطر هي نظرية ثانوية *Secondaire* وهو أيضا مكملة *complémentaire* (٢) بمعنى أن القضاء الإداري الفرنسي لا يطبقها إلا بهذه الصفة ، فهي ليست نظرية أصيلة ولكنها إضافية . ومن ثم فإنها تنفرد بأحكام خاصة منها أن الحادث المفاجيء *fortait* لا يعفى من تطبيق قواعد النظرية على عكس الفترة القاهرة *force majeure* التي تنفي رابطة السببية بين عمل الإدارة والضرر ، هذا في حين أن التفرقة بين الحادث الفجائي والقوة القاهرة لا تهتم في مجال المسؤولية التي تقوم على الخطأ (٣) . وهذه التفرقة مردها أنه في حالة الحادث المفاجيء فإن سبب الضرر غير محدود ومن ثم يتعين الأخذ بيد المضرور ، أما في القوة القاهرة فإن سبب الضرر يمكن تحديده ومن ثم تتخلف مسؤولية الإدارة (٥) .

ويوضح لويس ديلبيه في مقال له عن مجاوزة السلطة كمصدر للمسؤولية سمات نظرية المخاطر عندما يرفض مجلس الدولة الإلغاء ولكنه يحكم بالتعويض باعتباره موقفا استثنائيا لأن المواطنين يجب عليهم أن يتحملوا الأضرار التي تصيبهم نتيجة نشاط الإدارة المشروع ، ويسوق ديلبيه أمثلة لذلك

(١) Paul Fuez et Guy Debeyre, *Traité du droit administratif* paris - 1952 - p. 431. n. 641

(٢) ص ٤٢٢ رقم ٦٤٢ من المؤلف السابق .

(٣) الدكتور السهورى في الوسيط جزء أول ص ٨٧٧ - قضاء التعويض - الدكتور الطماوى ص ٢٠٨ .

(٤) دويز المرجع السابق ص ٤٢٢ وما بعدها - الدكتور الطماوى في المرجع السابق ص ٩٥٩ .

وقارن الدكتور فؤاد العطار في القضاء الإداري طبعة ١٩٦٦/١٩٦٧ ص ٧٩٩ حيث يعرض للتفرقة بين هذه النظرية وفكرة افتراض الخطأ ويرفض اعتبار القوة القاهرة سببا للإعفاء من المسؤولية على أساس تحمل التبعة لأن ذلك يؤدي إلى إغتيال نظرية المخاطر تطبيقا لفكرة الخطأ المفترض .

العامة في القانون ، اعتبرت المخالفة جسيمة ترتب المسؤولية (١) .

المخاطر *Risque*

وفي الحكم الصادر في ١٢/١١/١٩٦٩ في قضية *Sier Saiz et commune de Renert-du - Bion*

أشار مجلس الدولة الفرنسي الى أن ثبات القضاء فيما يتعلق بمسؤولية السلطة العامة المترتبة من غير خطأ تؤدي الى تعويض الأضرار الناشئة عن الاثغال التطهيرية التي أثرت على صلاحية المياه لغير الأغراض الصناعية والزراعية (٢) .

وفي قضية *ville de Saint-quentin* حكم ١٢/٧/١٩٦٩ قررت التعويض نتيجة مسؤولية الإدارة عن تلوث المياه الناتج عن نظام الصرف (٣) .

وقضى المجلس أن الأضرار التي تلحق بمجاورى المشروع الصام ترتب المسؤولية على عاتق مالك المشروع تلقائيا ، ولا يستطيع دفعها إلا بإثبات حالة القوة القاهرة - قضية *Ministre de l'Equipeement et du logement* في ١٥ - أكتوبر ١٩٦٩ (٤) .

وقد ابتدعت نظرية المخاطر على ما قدمنا تخفيفا من سلوك القضاء الإداري في فرنسا نحو التشدد في اشتراط الخطأ الجسيم ، وهو تخفيف يعادله تشدد في مجال الأضرار التي تستوجب التعويض على ما سيجيء .

وفكرة المخاطر هي فكرة سلبية ، بمعنى أن التعويض يستند الى غير ما خطأ من المسؤول ، وقد سبق الشراح أساسين لهذه الفكرة ، أحدهما فكرة الغنم بالعزم *Risque-profit* والتي يتبناها القانون الخاص (٥) .

(١) القضاء الإداري ص ١٠ ص ٢٦ ، ص ١٠ ص ٤٢٠ ، ص ١١ ص ١٠٠ .

(٢) مجلة القانون العام ص ١٧٠ ص ٤٦٢ .

(٣) مجلة القانون العام ص ١٧٠ ص ٤٦٤ .

(٤) مجلة القانون العام ص ١٧٠ ص ٤٦٥ .

(٥) فيدل المرجع السابق ص ٤٥٨ .

الدور الانشائي المعترف للقضاء الإداري في خلق قواعد القانون ويترجم الأستاذ ايزنمان هذه الأهلية للقضاء الإداري بقوله

"le juge administratif uni-même formule des exigences nouvelles qui ne ront pas du tout dans la loi, et il ajoute ainsi à la réglementation législative (١)

ويذكر الأستاذ دي كال « أن القول بأن التشريع فيها هو المصدر الوحيد للقانون ليس صحيحا » وينتهي الى تبني فكرة دور القضاء الإداري الانشائي (٢) .

وقد انتهج القضاء الإداري المصري مسلك القضاء الإداري الفرنسي في خلق واعتناق كثير من النظريات والتطبيقات دون التقيد بقواعد القانون المدني المصري ، فقد طبق نظرية الظروف الطارئة حتى قبل صدور القانون المدني الجديد والنظريات الأخرى في مجال العقود الإدارية ، وفي مجال المسؤولية طبق نظرية الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى وغير ذلك كثير .

ثم أن القضاء الإداري الفرنسي لا يأخذ بنظرية المخاطر كنظرية أصيلة ولكنه يعتبرها كما قدمنا نظرية تكميلية إضافية وثانوية (٣) .

وعن الحجتين الثانية والثالثة فإنها غير منتجة إذ أن نظرية المخاطر ليس مجالها العمل القانوني فقط وإنما النشاط المادى للإدارة أيضا ، فضلا عن أن عيوب القرار هي ركن في المسؤولية القائمة على الخطأ .

أما عن القضاء العادى في فرنسا فإن الفقه حاول أن يمهّد كثيرا امامه ليعتق هذه النظرية باعتبارها نظرية موضوعية تناسب التطور الاقتصادى والنهضة الصناعية ، وتزعم هذه الحركة سالى وجوسران إلا أن القضاء الفرنسي العادى امتنع عن تطبيقها ، ولكن المشرع الفرنسي سواء في القانون المدني الفرنسي م ١٣٨٢ ، ١٣٨٤ ، أو في القوانين

حالة فصل أحد الموظفين ، فقد لا يستطيع المدعى أن يثبت عدم المشروعية أو الانحراف والقضاى لا يملك ذلك من تلقاء نفسه ، حينئذ يلجأ الموظف المفصول الى دعوى التعويض ويحكم له طبقا لظروف المسألة (١) .

ومحكمة القضاء الإداري المصري اعتنقت فكرة التعويض عن قرارات الفصل في حالة عدم الحكم بالغائها إلا أن المحكمة الإدارية العليا رفضت هذا الاتجاه وقررت أن مسؤولية الحكومة على أساس المخاطر لا يمكن الأخذ بها كأصل عام ، إذ مقتضاه أن تقدم المسؤولية على ركنين فقط هما الضرر وعلاقة السببية بين نشاط الإدارة في ذاته وبين الضرر حتى ولو كان هذا النشاط غير منظور على خطأ ، ولكن نصوص القانون المدنى ونصوص قانون مجلس الدولة المصري قاطعة في الدلالة على أنها عالجت المسؤولية على أساس قيام الخطأ بل حددت نصوص القانون الأخير أوجه الخطأ في القرار الإدارى بأن يكون معيبا بعبء عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة فلا يمكن والحالة هذه ترتيب المسؤولية على أساس تبعة المخاطر كأصل عام ، بل يلزم لذلك نص تشريعى خاص (٢) .

ويتضح من أحكام المحكمة الإدارية العليا أن حججها في رفض الأخذ بنظرية المخاطر تخلص في ثلاثة :

- ١ - عدم التسليم بالمخاطر كنظرية عامة .
 - ٢ - ضرورة صدور تشريع خاص (حكم ٦٢/٥/١٩ مجموعة أبو شادى ص ١١٣٤) .
 - ٣ - تعداد المشروع لحالات عيب القرار الإدارى .
- وعن الحجة الأولى فإن المحكمة أغفلت اعتبار أساسيا سلمت به في أحكامها وهو استبعادها للقواعد المدنية في مجال المسؤولية الإدارية وفي غيرها من مجالات القانون الإدارى وهو أمر يرجع الى

Eisenmann, cours de droit administratif 1957 - 1958, p. 221 (١)

Lino Diquai, la compétence trée - 1964 - p. 121 (٢)

(٣) الدكتور الطماوى المرجع السابق ص ١٠٨٨ - قضاء التعويض ١٩٦٨ ص ٢٠٥ وما بعدها .

(١)

Louis Delbez, de l'excès de pouvoir comme source de responsabilité, revue du droit public - 1932.

(٢) حكم ١٩٥٦/١٢/١٥ من ٢ ص ٢١٥ من مجموعة المبادئ التى تردتها المحكمة الإدارية العليا .

والدستور التي تتحدث عن تأمينات المواطنين نظرية متكاملة تسير التطور المرافق لحياتنا الحاضرة .

ويتعين اذن أن نلقى صوعاً على التطبيق الفنى للنظرية يمكن الاهتداء به توليد قواعد عامة محددة والأمر لا يخلو من أحد فرضين :

الفرض الأول ما يتعلق بفكرة القنم بالغرم Rique - profit ويمكن القول ان بالنسبة لهذا الفرض فان مسئولية الادارة تترتب بصدد كل ضرر ينشأ عن استعمال الأشياء أو مباشرة نشاط خطر ، وقد استخلص مجلس الدولة الفرنسى المسئولية عن كل الأشياء التي تكون في حراسة الادارة وبهذا يكون القضاء الإدارى في فرنسا قد وصل الى مفهوم المادة ١٣٤٨ من التقنين المدنى الفرنسى (١) .

الفرض الثانى ويتعلق بفكرة المساواة امام التكاليف العامة

légalité devant les charges publiques وطبقها القضاء الإدارى الفرنسى في حالة رفض الادارة مساهمة القوة العامة في تنفيذ احكام يهدد تنفيذها الامن العام وهنا يستطيع المحكوم لصالحه الحصول على تعويض من الادارة يعوض التضحية التي يتحملها ، وكذلك في حالة أخرى كثيرة يتحمل فيها الفرد في سبيل المصلحة العامة اعباء خاصة (٢)

دكن الضرر

ويجلسة ١٢ يولييه ١٩٦٩ أصدر المجلس حكمه في قضية وزارة الإسكان ministre de, l'Equiptement et du logement

وتخلص وقائعها ان الادارة اقامت حاجزا مرتفعا حول الطريق الكبير الذى يمر به خط حديد باريس - ستراسبورج - ادعى ملاك العقارات المجاورة ان هذا البناء يؤثر على مدى المناظر والاضاءة فضلا عن ان هذا المشروع قد انقص من قيمة العقارات وقلل من فرص طلبها .

الخاصة بالصناعة والزراعة والتجارة قد غطى اكثر صور تبعات الخطر المنتحدث الا أنه لا زال بعيدا عن استغراق كل الصور .

ومن التشريعات الفرنسية التي تبنت هذه النظرية تشريعات العمال الصادرة في ١٩ أكتوبر ١٩٤٥ ، وقانون الطيران الصادر في ١٩٢٤ وقوانين تعويض ضحايا الحرب .

ولم يأخذ التقنين المدنى القديم في مصر بهذه النظرية ، وان كان بعض الفقهاء قد نادى بالأخذ بها (١) الا أن القضاء المصرى ، عدا التدر اليسير (٢) قد قطع في عدم الأخذ بها وأعلنت محكمة النقض هذا في عبارات صريحة وواضحة (٣) أما القانون المدنى الجديد فقد اكتفى بتطبيقات الخطأ المفترض (٤) وصدرت تشريعات خاصة كثيرة تبني فكرة التبعة منها قوانين العمال المتتابعة ١٩٥٠/٨٩ ، ١٩٥٩/٩١ ، ١٩٥٩/٩٢ ، ١٩٦٤/٦٣ وقوانين أخرى كثيرة .

وتابع القضاء العادى في مصر منهج القانون فلم ير فيها نظرية عامة وانما فكرة خاصة في حدود النصوص التي تأتى بتطبيقها .

ويذكر الدكتور السنهورى ان المنهج الذى سار عليه المشرع المصرى يتمشى مع مقتضيات الظروف الاقتصادية للبلاد .

ولا نشك ان مرحلة التطبيق الاشتراكى التي تمر بها البلاد ، وانتشار المشروعات الكبيرة خاصة في مجال الصناعة والزراعة تستوجب إعادة النظر في هذا الموقف الذى يتمسك به القضاء العادى في مصر ، فالقضاء العادى في مصر له اختصاص اوسع بمدى من القضاء العادى في فرنسا ، اذ لا زال هو صاحب الولاية العامة في افضية الادارة ، ولا يختص القضاء الإدارى الا بما ورد في النصوص الصريحة ومن هنا تظهر اهمية السلوك الذى يتبعه القضاء العادى عندنا على خلاف ما هو مطبق في فرنسا . ويمكن لقضائنا ان يستخلص من نصوص الميثاق

(١) فيدل السابق ص ٢٥٩ وما بعدها .

(٢) فيدل السابق ص ٢٦١ والاحوال الكثيرة المشار اليها في هامش ص ٢٦٢ .

وبراجع الحكم

C.E. 3 octobre 1958, Racota - Rivony - Rec. p. 470

(١) الدكتور عبد السلام ذهني في الالتزامات فقرة ٧٨١ .

(٢) محكمة استئناف مصر في ١٩٢/٤/١٠ المجموعة الرسمية ٢٨ عدد ٥٩ .

(٣) نقض مدنى في ١٩٢٤/١١/١٥ مجموعة عمر ١ ص ٤٨٥ .

(٤) مجموعة الاعمال التحضيرية (٢) ص ٣٥٠ .

يمنعه من تحقيق مشروعات كان سيحصل منها على فوائد ، هي اضرار محتملة تماما *purement éventuel* ولا يعوض عنها (١) .

٢ - الضرر يجب أن يكون - على الأقل في بعض الأحوال - خاصا *spéciale* ويوضح الأستاذ فيدل هذه الفكرة بقوله :

La spécialité du préjudice consiste en ce que celui-ci est individualisé, n, atteint pas la généralité des individus et, de ce fait, est, par sa consistance même, anormal, (٢)

ويستطرد فيدل الى أن الضرر الخاص ليس شرطا للمسؤولية المترتبة على الخطأ ، وإنما هو شرط للمسؤولية القائمة في الفروض الأخرى . ويؤدي ذلك الى أنه في حالة تخلف الخطأ ، وقيام فكرة التبعية *risque* او المساواة أمام التكاليف العامة فإن شرط الضرر الخاص يلعب دوره كاملا بمعنى أن التعويض لا يستحق الا لشخص يكون قد تحمل ضررا مميزا تماما وغير عادي (٣) وهكذا فإن قاعدة خصوصية الضرر فيما يتعلق بمسؤولية الإدارة مجالها المسؤولية التي تترتب في غير مجال الخطأ *n, est pas fondée sur la faute*

مثل ذلك الاضرار التي تصيب مجموعة من المواطنين من صدور بعض اللوائح القانونية ، او من أعمال المشرع ، وكذلك الاضرار المتعلقة بالجوار والتي لا تتجاوز مضار الجوار العادية والناجمة عن المشروعات العامة .

أما في نطاق المسؤولية القائمة على الخطأ ، فإن هذه القاعدة لا وجود لها .

والحقيقة أن هذه القسمة البارعة موازنة ذكية من الفقه والقضاء لمسؤولية تترتب بريئة من الخطأ ،

وقد قرر المجلس أن مثل هذا الضرر من طبيعة ترتب مسؤولية السلطة العامة اذ يغير بشكل خطير ظروف وشروط السكنى في العقارات المجاورة والملوكة للمضروب

de tels dommages étaient de nature à engager la responsabilité de la puissance publique (١)

وفي حكم آخر رفض التعويض لأن الضرر ليس مؤكدا وإنما هو محتمل ، والمدعى في هذه الدعوى من رجال الشرطة ذكر في دعواه نعياعا على تنظيم جديد حرمة من الترقية الى رتبة بريجادير كان يمكن أن يصل اليها في ظل النظام السابق .

وجاء في الحكم أن المدعى كانت لديه الفرصة للترقية الى هذه المرتبة قبل إحالته الى المعاش الا أن الضرر الذي أصابه ليس مؤكدا

le préjudice qu'il invoque ne présente donc pas un caractère suffisamment certain pour avoir un droit à réparation (٢)

وفي الحكم الصادر بجلسته ١٨/٦/١٩٦٩ في قضية *Sieur tupin et damenue courtin*

أشار مجلس الدولة الفرنسي الى أن فكرة الاضرار التي تكون أساس المسؤولية تضيق في القانون الإداري عنها في القانون الخاص *Strictement*

entendue وقضى أن اطالة الطريق حتى ولو كان بطريقة جوهريّة *substantial*

لا يعطى الحق في التعويض « (٣) » .

وعن مضار الجوار فإن الأدخنة الناتجة عن مشروع عام لا تحمل المطالبة بالتعويض الا اذا تعدى ذلك المتاعب العادية للجوار .

les troubles normaux de voisinage

ومن هذه الأحكام وغيرها يتضح أن القضاء الإداري الفرنسي يشير الى أن الضرر الذي يستحق التعويض هو ما تتوافر له صفات مميزة :

١ - الضرر يجب أن يكون مؤكدا *certain* وسواء بعد ذلك كان حالا *actuel* أو مستقبلا *futur* فإن الضرر الذي يصيب الطفل ويؤثر على قدرته في العمل مستقبلا هو ضرر محقق ، وعلى العكس فالأضرار التي تلحق بمصاب في حادث وذلك

(١) مجلة القانون العام ص ٩٤٩ - ص ٩٥٠ .

(٢) مجلة القانون العام
C.E. 12 nov. 1969 - Clara. p. 951 - R.D.P.

(٣) مجلة القانون العام ص ٤٦٦

16 nov. 1949 - vomikoff. Rec. p. 822 (١)

(٢) فيدل ص ٢٧١ .

(٣) فيدل ص ٢٧١ ويقول

C'est se comprendre : on ne voit pas en quoi le fait qu, une faute de, l'administration porterait préjudice à un grand nombre d'individus dispenserait la puissance publique de réparer les dommages causés. on comprend au contraire que, en cas d'absence de faute, la nation de risque ou celle de l'égalité devant les charges publiques ne jouent que si des individus subissent un préjudice nettement individualisé et anormal.

الدعوى بأن علاقة السببية قائمة بين الخطأ المولد للمسئولية وبين الضرر الناتج ومن ثم يعطى المدعى فرصة الالتجاء للقضاء (١) .

وجاء في حكم آخر أن خطأ المضرور قد يمنع أو يقلل من قيام رابطة السببية (٢) .

أى نظام للمسئولية يفترض قيام علاقة موضوعية *lien objectif* بين نشاط الشخص الطبيعي أو المعنوي المسئول وبين الضرر . وبغير هذه العلاقة ، قد يوجد التزام بالتعويض - كما في حالة التزام المؤمن للمؤمن عليه - ولكن لا تقوم اية مسئولية . وما يتبادر الى الذهن أنه يكفي أن نقيم العلاقة بين الفعل والضرر ، وهذا صحيح الى حد كبير بالنسبة للمسئولية الشخصية ، أما عن مسئولية الادارة والتي لا تتحقق الا عن طريق عمالها أو الأشياء التي تملكها ، فان بناء المسئولية يحتاج الى امر آخر وهو اسناد المسئولية الى الادارة ويعبر عن رابطة السببية في مفهومها المبسوط *causalité* وعن عملية الاسناد *imputabilité*

ويتعين ايضاح كل المفهومين على حدة :

وفي اسناد المسئولية الى الادارة يختلف الامر عما اذا كنا بضد نشاط شخص او شيء .

(١) مسئولية الادارة عن فعل الأشخاص :

والفقه الادارى الفرنسى لا يرى صعوبة في هذا النطاق فيكفى ان يكون الشخص تحت امرة الادارة حتى تسال عن أفعاله :

والاصل ان الشخص يعمل في ضوء توجيهات الادارة واشرافها ، الا ان مجلس الدولة الفرنسى وضع قاعدة بمقتضاها يكفي ان يكون الشخص يعمل لحساب الادارة - قانونا او في الواقع - حتى تنعقد مسئولية الادارة (٣) .

ذلك ان تحمل الضرر اليسير الناتج عن المشروعات العامة هو في ذاته واجب المواطن .

٣ - يجب ان يتناول الضرر وضعاً قانونياً *situation juridiquement protégée* فالضرر قد يمثل مثلاً مساساً بحق أو مصلحة قانونية أو مجرد المصلحة ، في بادئ الامر تطلب مجلس الدولة الفرنسى للحكم بالتعويض مساساً بحق *lésion d'un droit* ولكنه في حكمه الشهير *Berenger* والأحكام التالية اكتفى بالمصلحة القانونية البسيطة *un simple intérêt légitime* وعلى العكس من ذلك رفض المجلس القضاء بالتعويض للمصلحة المجردة *la lésion d'un intérêt non qualifié* فقد رفض المجلس الحكم بالتعويض للخليلة عن موت خليلها (١)

وفي حكم آخر صادر من الجمعية العمومية في ٢١ اكتوبر ١٩٥٥ في قضية مدام برود *Brand* تابع المجلس رأيه السابق وقضى برفض التعويض لمدام برود رغم أنها مكثت في عثرتها مع صديقها اربعة عشر عاماً وأنجبت طفلين ، الا أنه عوض الأطفال الطبيعيين ، وهذا الحد وصل اليه القضاء العادى في فرنسا أيضاً ولكن بعد تردد (٢) فالمجلس يقضى بالتعويض سواء في حالة المساس بالحقوق أو المصلحة القانونية البسيطة .

٤ - ويضيف مجلس الدولة شرطاً رابعاً هو ان يكون الضرر مما يمكن تقديره بمال . ولا نرى مجالا لتفصيل هذا الشرط .

رابطة السببية

وفي الحكم الصادر في ٢٦ نوفمبر ١٩٦٩ اشار مجلس الدولة الى رابطة السببية في الدعوى المرفوعة من شخص قدم طلباً للتجنس في ١٩٣٩ وفقد نتيجة اهمال الجهة المختصة ، وذكر في طلبه التعويض ان مكاسبه تتنافس باستمرار لاضطراره لبيع ملكه ، كما أنه لم يستطع الاستناد من الحماية الدبلوماسية الفرنسية للمراكشيين . وقضى المجلس في هذه

(١) مجلة القانون العام ص ٤٦٧ .

(٢) مجلة القانون العام ص ٤٦ .

(٣) حكم مجلس الدولة الفرنسى ١٩٥٢/٥/٧ المجموعة ص

(١) C.E. 11 mai 1928 demoiselle Rucheton, S. 1928.

297, note Hanriot, n, 50

vedel. p. 272

٣ - وتبدو المسألة في صورة أشد تعقيدا في حالة الوصاية الادارية

ففي حالة انعقاد حق التغير للجهة الأصلية فان المسؤولية تترتب في جانب الجهة الموضوعة تحت الوصاية ، الا اذا كان التغير الذي أجرته جهة الوصاية غير مشروع (١) .

اما اذا باشرت السلطة العليا العمل - ليس استعمالا لسلطة لاشراف وانما مباشرة لوظائفها المستقلة عن السلطة الأدنى فانها تكون المسؤولة عن نتائجها الضارة وحدها (٢) .

٢. السببية

وهنا نتحدث عن السببية أي الرابطة الموضوعية بين العمل ذاته سواء كان سلبيا أو ايجابيا ، ومن الضرر ، وفي هذا المجال تثور مسألتان أحدهما تتعلق بصفة الضرر ذاته وذلك بان يكون مباشرا ، والاخرى تتصل بالاسباب الاجنبية التي تتدخل في احداث الضرر .

١ - الضرر الذي يتعين تعويضه هو الضرر المباشر وحده ، وقد عالج القضاء الإداري الفرنسي هذا الشرط بتوسع ، فقضى بمسؤولية مدينة عن الاضرار الناشئة عن حادث عربة استنادا الى أن العربة قد استخدمت من غير أن تتوافر لها الشروط التي نصت عليها اللوائح وهذا يكون اهمالا من السلطات المحلية .

وقد قضى أن رفض الترخيص بالبناء غسير المشروع يوجب تعويض المالك والمقاول سواء

(١) حكم مجلس الدولة في ٢٤ يونيو ١٩٤٩ قضية مجموعة المجلس

من ٢١٠ .

(٢) حكم مجلس الدولة في ٢٩ مارس ١٩٤٦ مشار إليه في

مؤلف فيدل من ٢٦٥ .

(٣) حكم مجلس الدولة في ١٣ فبراير قضية

مجموعة المجلس من ٤٨ .

(ب) أما المسؤولية عن الاشياء فقد وصل مجلس الدولي الفرنسي الى فكرة مقاربة لما استقر امام المحاكم القضائية تحت اسم الحراسة

ففي حالة الاستيلاء قضى مجلس الدولة أن الشخص العام الذي تم الاستيلاء لمصلحته يكون مسئولاً عن الاضرار التي يسببها الشيء المسئول عليه ، وعلى العكس اذا كانت العربة الملوكة للإدارة قد وضعت تحت تصرف مشروع مؤمم يستعملها وفق ما يريد ، فان هذا المشروع هو المسئول عن تعويض الاضرار الناتجة عن العربة .

(هـ) ويتصل بهذا النظر بحث آخر يتعلق بتحديد الهيئة الادارية المسؤولة فقد يحدث أن يباشر شخص وظيفته باسم جهتين اداريتين ، فأيهما تكون المسؤولة . لا تثور صعوبة اذا كانت الجهتان تتبعان شخصا اعتباريا واحدا ، أما اذا كان الامر يتعلق بشخصيتين اعتباريتين يختلف كل منهما عن الآخر فقد عرض الفقه والقضاء لهذه المسألة على الوجه التالي :

١ - قد تستدعي هيئة ادارية للمساهمة في عمل هو من اختصاص جهة أخرى سواء كان ذلك لظروف خاصة أو بسبب تخصص فني ، ودعوى التعويض الناشئة عن هذا العمل يتعين توجيهها الى الهيئة أو الجهة المستفيدة وصاحبة المشروع (١) .

٢ - ولكن يدق الامر أحيانا يصعب تحديد الجهة التي تم العمل لحسابها فالعمدة le maire حين يسلم شهادة الميلاد إنما يباشر ذلك لحساب الدولة لا لحساب القرية ، وتترتب المسؤولية هنا في جانب الدولة ، كذلك فان رجال الامن في باريس قد يمارسون سلطاتهم لحساب المدينة أو باسم الدولة ومن ثم فان المسئول يتحدد طبقا لظروف الحال وطبقا لما اذا كان رجال الامر قد باشروا هذه الاعمال باعتبارهم سلطة البوليس العامة أو سلطة البوليس المحلي (٢) .

(١) حكم مجلس الدولة في ١٢ مارس ١٩٥٣ في قضية مدنية تولوز مشار إليه من ٢٦٥ فيدل .

(٢) حكم مجلس الدولة في أول أكتوبر ١٩٥٤ قضية مجموعة المجلس من ٥٠٥ .

وما تقدم خاص بالمسئولية التي تقوم على الخطأ ، أما اذا كانت مسئولية الادارة تقوم على مصدر آخر غير الخطأ مثل المخاطر فان أى خطأ يصدر من المضرور يجب تماما كل مسئولية الادارة ومهما كانت . وعلة ذلك ترجع الى أن المسئولية المبنية على غير الخطأ هي مسئولية اضافية أو كما يقول فيدل نظام اضافي للتعويض .

(ج) خطأ الغير :

ويفرق القضاء الإدارى الفرنسى بين المسئولية القائمة على الخطأ والمرتبة على غير الخطأ ، فاذا ساهم الغير مع الحكومة فى احداث اضرار وكانت مسئولية الادارة تقوم على غير الخطأ تحمل الغير نتيجة خطئه ، أما اذا كانت مسئولية الادارة كمسئولية الغير تقوم على الخطأ اشتركا فى التعويض نسبيا . وفى هذه الحالة الأخيرة لا يستطيع المضرور متابعة الادارة أمام القضاء الإدارى مقابل التعويض ، ويتعين أن تقتصر مطالبته بما يقابل خطأ الادارة فقط (١) .

وينتقد الفقه الفرنسى هذا القضاء أولا لأنه يتعارض مع الحلول التي يسلكها القضاء وتؤدي من ثم الى فروض أخرى ، كان يلجأ المضرور للقضاء العادى لمطالبة من ساهم مع الحكومة فى احداث الضرر لمطالبته بكامل التعويض ، وفى هذه الحالة لا يلبث هذا الغير أن يسلك دعوى الرجوع ضد الحكومة أمام القضاء الإدارى ، وثانياً فإن اتجاهات القضاء الإدارى السابقة تعرض حق المضرور لافلاس الغير ، وثالثاً فإنه يؤدي الى صدور أحكام متعارضة من القضاء العادى والقضاء الإدارى وذلك فى حالة ما اذا اختلفت نظر كل منهما فى قيام علاقة الادارة والغير بالضرر موضوع الدعوى ، وهذا الخلاف يولد ما يسمى بانكار العدالة .

بسواء (١) ويتعين على الادارة أن تعوض المصاب فى حادث ارتكبه سائق السيارة الحكومية نتيجة اهمال الادارة وترك العربى بغير حراسة (١) وهذا الحل يخالف ما استقر عليه الرأى فى القضاء العادى .

٢ - السبب الاجنبى عن الادارة ويتضمن :

(١) القوة القاهرة وهى حدث . خارجى عن النشاط أساس المسئولية وغير متوقع ولا يمكن دفعه . وكون القوة القاهرة امر خارجى يميزها عن الحدث المفاجئ الذى تتوافر له صفة عدم التوقع وعدم امكان الدفع الا أنه ليس منفصلاً عن النشاط فاذا كانت الصاعقة أو العاصفة قوة قاهرة فان انفجار اطار السيارة ممثل الحدث المفاجئ .

ولا يفرق القانون الخاص بين النوعين ومن ثم فلا بد وللتفرقة أية أهمية فى هذا المجال (٢) أما فى مجال القانون الإدارى فقد تقدم أن نظرية المخاطر تعتبر القوة القاهرة سبباً معفياً من التعويض على عكس الحادث الفجائى فلا يعتبر كذلك . الا أن القانون الإدارى يعود الى منطق القانون الخاص فى صدد المسئولية القائمة على الخطأ فيسبى بين الحالتين باعتبارهما معا من أسباب الاعفاء من المسئولية .

(ب) يعتبر من الأسباب المعفية من المسئولية خطأ المضرور نفسه وكذلك خطأ الغير .

وعن خطأ المضرور يتعين القاء الضوء على بعض التطبيقات الخاصة بالقضاء الإدارى .

فخطأ المضرور لا يعفى الادارة من المسئولية الا بقدر مساهمته فى احداث الضرر ، فاذا كان خطأ الادارة ساهم مع خطأ المضرور فى احداث الاضرار المدعاة ، فان المسئولية توزع بين الخطأين بنسبة مساهمة كل منهما .

(١) مشار اليه فى فيدل ص ٢٦٦ .

(١) حكم مجلس الدولة فى ١٦ مايو ١٩٥١ قضية مدام

ارملة نيتال .

(٢) الدكتور السنهورى فى الوسيط جزء أول .

أحكام القضاء

أحكام المحكمة العليا

— ٤٦٨ —

المبادئ القانونية :-

(أ) ميعاد . تكليف بالحضور ، عطلة رسمية ، اجراء .

١ - متى كان الميعاد محسباً لحصول اجراء فيه وكان مقدراً بالشهور فلا يحسب منه يوم التكليف او حدوث الامر المعتبر في نظر القانون مجرباً للميعاد وأنه اذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الميعاد الى اول يوم عمل بعدها .

(ب) رقابة . دستور ، دستورية القوانين ، تشريعات فرعية ، سلطة تنفيذية .

٢ - متى كانت دستورية القوانين تستهدف دستورية صون الدستور وحمايته من الخروج على احكامه باعتباره القانون الاساسى الاعلى الذى يرسى الاصول والقواعد التى يقوم عليها نظام الحكم ولما كان هذا الهدف لا يتحقق على الوجه الذى يعنيه المشرع فى المادة الرابعة من قانون انشاء المحكمة العليا وفى

مذكرته الايضاحية الا اذا تبسّطت رقابة المحكمة على التشريعات كافة على اختلاف انواعها ومراقبتها سواء اكانت تشريعات اصلية صادرة من الهيئة التشريعية او كانت تشريعات فرعية صادرة من السلطة التنفيذية فى حدود اختصاصها الدستورى .

(ج) اختصاص . تعديله ، قرار جمهورى ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، قرار جمهورى ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ .

٣ - لما كانت المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقرار ٨٠٢ لسنة ١٩٦٦ قد عدلت اختصاص جهات القضاء بقرار جمهورى . ولما كان هذا التعديل لا يجوز اجراءه بغير القانون تطبيقاً للمادة ١٥٣ من الدستور ومن ثم يكون نص المادة ٦٠ من لائحة العاملين بالقطاع العام سالفه الذكر مخالفة للدستور .

الوقائع :

تتحصل الوقائع - على ما يبين من الاوراق - فى ان محمد محمد احمد الشحات وهدان اقام الدعوى رقم ٥١١ لسنة ١٩٦٦ كلى اسوان ضد الشركة المصرية للجباسات والمحاجر والرخام وقال فى صحيفة - انه يعمل بالشركة فى وظيفة رئيس منطقة الرخام يدهميت بأجر شهرى قدره ٨١٢ م ٢٥ ج ، وفى ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٩ فوجيء بالقرار رقم ٢٠ الصادر من الشركة بمجازاته بخمسة عشر يوماً من راتبه وعدم اسناد اى عمل اليه من الاعمال التى يحتل فيها مركز القيادة . ولما كان هذا القرار قد

شابه البطلان لعدم اعلانه بالمخالفة المنسوبة اليه قبل توقيع الجزاء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ كشفها ولخلو القرار من الاسباب التى استند اليها فى توقيع الجزاء ولما كان القضاء المدنى رقيباً على صاحب العمل فى استعمال سلطة تأديب العمال والتحقق من توافر الشروط الشكلية والموضوعية لتوقيع الجزاء التأديبى فقد طلب المدعى الحكم ببطلان الجزاء سالف الذكر والزام الشركة المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

وقد دفعت الشركة الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها استناداً الى ان القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ هو الذى ينظم جزاءات العاملين بالقطاع العام كما دفعت بعدم قبول الدعوى لان القرار المطعون فيه قد تحصن بفوات مواعيد الطعن فيه .

ورد المدعى على هذا الدفاع فى شقه الاول بأن طعن بعدم دستورية القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنه من تعديل فى طرق التنظيم من الجزاءات التأديبية الموقعة على العاملين .

وفى ٥ من مارس سنة ١٩٧٠ حكمت المحكمة بوقف الدعوى حتى يفصل فى الدفع بعدم دستورية القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ من المحكمة العليا - وحددت للمدعى مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر من تاريخ الحكم لرفع الدعوى امام المحكمة العليا والا اعتبر الدفع كأن لم يكن وابقت الفصل فى المصروفات .

وفى ٦ من يوليو سنة ١٩٧٠. أقام المدعى هذه الدعوى وفيدت بجدول المحكمة برقم ٤ لسنة ١ قضائية عليا دستورية طالبا الحكم بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقرار رقم ٨٠٢ سنة ١٩٦٧ فيما تضمنه من تقرير اختصاص القضاء الإداري بنظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام مع الزام الشركة بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

وقدمت الحكومة مذكرة دفعت فيها - أولا - بعدم قبول الدعوى لعدم رفعها الى المحكمة العليا خلال الثلاثة اشهر التي حددتها محكمة اسوان الابتدائية مما يترتب عليه اعتبار الدفع المقدم امام تلك المحكمة كأن لم يكن - وثانيا - بعدم قبول الطلب لان المحكمة العليا لا تختص الا بالفصل في دستورية القوانين دون غيرها من القرارات واللوائح، وفي الموضوع دفعت الدعوى بأن لائحة العاملين المطعون فيها صدرت من رئيس الجمهورية بمقتضى الحق المخول له دستوريا في اصدار اللوائح التنظيمية واللوائح المنفذة للقوانين ولم تتضمن احكاما تخالف قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لان القضاء العادى لم يكن مختصا بالغاء الجزاءات الموقعة على العاملين وازافت ان المحاكم التأديبية ليست جهات قضاء .

وقدمت هيئة المفوضين تقريرا انتهت فيه الى طلب رفض الدفع الاول بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد لان ذلك الميعاد يضاف اليه ميعاد مسافة كما طلبت رفض الدفع الثانى بعدم قبول الدعوى لان اختصاص المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين يشمل القوانين الصادرة من مجلس الامة كما يشمل اللوائح التفويضية ولوائح الضرورة وهى قرارات جمهورية لها قوة القانون .

وفي موضوع الدعوى انتهى التقرير الى ان المادة ٦٠ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ المعدل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ سنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من تعديل اختصاص الفصل في التظلمات من الجزاءات التى توقع على العاملين فى القطاع العام تخالف المادة ١٥٣ من الدستور .

وتحدد لنظر الدعوى جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٧١ وتداولت بالجلسات حيث نظرت على الوجه المبين بمحاضرها ثم اجلت للنطق بالحكم لجلسة ٥ من يونية سنة ١٩٧١ وفي هذه الجلسة قررت المحكمة مد اجل النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمداولات .

عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد :

من حيث ان مبنى هذا الدفع ان المدعى اقام الدعوى بعد انقضاء ميعاد الثلاثة اشهر المحدد لرفعها بحكم محكمة اسوان الابتدائية المتقدم ذكره .

ومن حيث انه من المقرر فى حساب المواعيد انه اذا كان الميعاد محددا لحصول اجراء فيه وكان مقدرا بالشهور فلا يحسب منه يوم التكليف او حدوث الامر المعتبر فى نظر القانون مجريا للميعاد وانه اذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الميعاد الى اول يوم عمل بعدها .

ومن حيث ان حكم محكمة اسوان الابتدائية الذى يعتبر مجريا للميعاد قد صدر فى ٥ من مارس سنة ١٩٧٠ بتحديد ميعاد ثلاثة اشهر من تاريخ صدوره لرفع الدعوة امام هذه المحكمة ومن ثم فان هذا الميعاد يبدأ من اليوم التالى لصدور الحكم وهو يوم ٦

من مارس سنة ١٩٧٠ وينتهى فى يوم ٥ من يونية سنة ١٩٧٠ ولما كان هذا اليوم يوافق يوم الجمعة وهو يوم عطلة رسمية فان الميعاد يمتد الى يوم العمل التالى وهو يوم ٦ من يونية سنة ١٩٧٠ واذا اقام المدعى دعواه امام المحكمة فى هذا اليوم الاخير فانه لم يجاوز الميعاد المحدد بحكم محكمة اسوان الابتدائية ويكون الدفع غير قائم على اساس سليم متعينا رفضه .

عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى :

من حيث ان مبنى هذا الدفع ان اختصاص المحكمة العليا بنظر الدعاوى المتعلقة بدستورية القوانين مقيد بأن يكون التشريع المطعون فيه قانونا صادرا من الهيئة التشريعية ولما كان الطعن المطروح على المحكمة غير موجه الى قانون بالاعنى الشكلى بل الى قرار جمهورى فان ولاية المحكمة لا تتناولها .

ومن حيث انه يبين من استقصاء تاريخ رقابة دستورية القوانين فى مصر انه رغم خلو الدستور والقوانين من أى نص يخول المحاكم سلطة رقابة دستورية القوانين فانها قد اقرت حق القضاء فى النصدى لبحث دستورية القوانين اذا دفع امامها بعدم دستورية قانون او أى تشريع فرعى ادنى مرتبة يطلب احده الخصوم تطبيقه فى الدعوى المطروحة عليها واستندت فى تقرير اختصاصها هذا الى انه يعتبر من صميم وظيفتها القضائية القائمة على تطبيق القانون فيما يعرض عليها من منازعات فاذا تعارض القانون المطلوب تطبيقه فى الدعوى مع الدستور وجب عليها ان تطبق حكمه وتففل حكم القانون وذلك اعمالا لمبدأ سيادة الدستور وسموه على التشريعات الاخرى وقصرت ولايتها فى هذا الصدد على الامتناع من تطبيق القانون المخالف للدستور ولم يكن قضاؤها

عن الموضوع :

من حيث ان المتعنى ينمى على المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ سنة ١٩٦٧ مخالفة المادة ١٥٣ من الدستور وقال في بيان ذلك ان قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ قد خول القضاء العادى سلطة الفصل في تظلمات العاملين من القرارات الصادرة بتوقيع جزاءات تأديبية عليهم كما ان القانون رقم ٣٢ سنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام لم ينقل هذا الاختصاص الى القضاء الادارى ولما كانت المادة ٦٠ سالفة الذكر قد عدلت قسوامد الاختصاص بنظر هذه التظلمات اذ أسندته الى القضاء الادارى « وهو يقصد القضاء التأديبى التابع للقضاء الادارى » فانها تكون مخالفة للمادة ١٥٣ من الدستور التى تقضى بان يكون ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها بقانون فلا يجوز كلاهما باداة أدنى منه .

ومن حيث ان الحكومة دفعت الدعوى قائلة ان القرار الجمهورى المطعون فيه لا يتضمن احكاما مخالفة للدستور اذ ان جهات القضاء العادى لم تكن مختصة بالفصل في تظلمات العاملين وانما كان اختصاصها في هذا الصدد مقصورا على منازعات مالية في الاجر كما ان المحاكم التأديبية التى اولاهها المشرع سلطة التأديب بالقرار المطعون فيه لا يصدق عليها وصف الجهات القضائية ولا علاقة لها بالقضاء الادارى ، كما ان التنظيم التشريعى الموضوع لتأديب العمال وما يتضمنه من تقرير طرق الطعن والتظلم من الجزاءات التأديبية لا يتصل بالنظام القضائى ومن ثم فهو لا يمس ولاية القضاء

يقوم عليها نظام الحكم ولما كان هذا الهدف لا يتحقق على الوجه الذى يعنيه المشرع فى المادة الرابعة من قانون انشاء المحكمة العليا وفى مذكرته الايضاحية الا اذا انبسطت رقابة المحكمة على التشريعات كافة على اختلاف انواعها ومراتبها سواء اكانت تشريعات اصلية صادرة من الهيئة التشريعية او كانت تشريعات فرعية صادرة من السلطة التنفيذية فى حدود اختصاصها الدستورى ذلك ان مظنة الخروج على احكام الدستور قائمة بالنسبة اليها جميعا بل ان هذه المظنة اقوى فى التشريعات الفرعية منها فى التشريعات الاصلية التى يتوافر لها من الدراسة والبحث والتمحيص فى جميع مراحل اعدادها ما لا يتوافر للتشريعات الفرعية التى تمثل الكثرة بين التشريعات - كما ان منها ما ينظم حرية المواطنين وامورهم اليومية مثل لوائح الضبط يؤيد هذا النظر ان التشريعات الفرعية (كالوائح) تعتبر قوانين من حيث الموضوع وان لم تعتبر كذلك من حيث الشكل لصدورها من السلطة التنفيذية وهذه الوسيلة اكثر ملائمة لمقتضيات اعمال السلطة التنفيذية وتطورها المستمر ولو انحصرت ولاية المحكمة عن رقابة التشريعات الفرعية لعناد امرها كما كان الى المحاكم تقضى فى الدفوع التى تقدم اليها بعدم دستوريته باحكام قاصرة غير ملزمة يناقض بعضها بعضا واهدرت المحكمة التى تفياها المشرع بانشاء المحكمة العليا التى افصحت عنها المذكرة الايضاحية لقانون انشائها كى تحمل دون سواها رسالة الفصل فى دستورية القوانين .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يكون الدفع على غير اساس سليم من القانون متعينا رفضه .
ومن حيث ان الطلب استوفى اوضاعه المقررة قانونا .

فى موضوع دستورية القوانين ملزما لها ولا لغيرها من المحاكم فكان لها ان تنقض فى الغد ما تبرمه اليوم وكان القانون يعتبر فى آن واحد دستوريا تطبقه بعض المحاكم ودستورى تمتنع من تطبيقه محاكم اخرى - ونظرا لما يترتب على اختلاف وجهات النظر بين المحاكم فى هذا الموضوع الخطير من اضطراب وعدم استقرار فى المعاملات والحقوق والمراكز القانونية فقد انشأ المشرع المحكمة العليا بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ وخولها دون سواها ولاية الفصل فى دستورية القوانين (الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون المذكور) كما اوجب نشر الاحكام الصادرة من المحكمة العليا فى الجريدة الرسمية وقضى بان تكون هذه الاحكام ملزمة لجميع جهات القضاء (المادة ٣١ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٧٠ باصدار قانون الاجراءات والرسوم امام المحكمة العليا) ، وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ المتقدم ذكره تعليقا على المادة الرابعة من هذا القانون ان المشرع قصر ولاية الفصل فى دستورية القوانين على المحكمة العليا دون سواها حتى « لا يترك البت فى مسألة على هذا القدر من الخطورة للمحاكم على مختلف مستوياتها حسبما جرى عليه العرف القضائى وحتى لا تتباين وجوه الراى فيه » .

وبذلك حسم المشرع الخلاف المترتب على تعدد جهات القضاء التى كانت تنظر على الشىوع بينها موضوع دستورية القوانين على الوجه المتقدم ذكره وكفل وحدة النظام القانونى واستقراره وسد ثغرة عميقة فى نظامنا القضائى والقانونى .

ومن حيث ان رقابة دستورية القوانين تستهدف صون الدستور وحمايته من الخروج على احكامه باعتباره القانون الاساسى الاعلى الذى يرسى الاصول والقواعد التى

ولا ينطوي على اعتداء على اختصاصه المقرر قانوناً.

ومن حيث أن ما أثارته الحكومة حول طبيعة المحاكم التأديبية مردود بأن المشرع سواء في قانون العاملين المدنين الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية أو غيرها من التشريعات التي تناولت موضوع تأديب العاملين قد عالج هذا الموضوع علاجاً تشريعياً مستهدياً في ذلك بالتشريعات الجنائية واستبدال بمقتضى القانون الأخير بمجالس التأديب التي كانت تتولى تأديب العاملين ويغلب على تشكيلها العنصر الإداري محاكم تأديبية فظلمها تنظيمها قضائياً ونسب فيها العنصر القضائي لتوفير الثقة والضمانات للعاملين عند محاكمتهم تأديبياً وقد كان هذا هو الهدف الأصلي من إصدار القانون المذكور لإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ونظراً لهذا الطابع القضائي الذي أضفاه المشرع على هذه المحاكم التي أخضع أحكامها للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فقد أصبحت ملحقة بالقسم القضائي بمجلس الدولة الذي يتولى اليوم كافة شئونها ومن ثم تعتبر المحاكم التأديبية جهات قضائية في مفهوم المادة ١٥٣ من الدستور.

ومن حيث أن المادة ١٥٣ من الدستور الحالي تنص على أن: «يرتب القانون جهات القضاء ويعين اختصاصها»، وقد نقل هذا النص عن المادة ١٧٦ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٢١ من دستور سنة ١٩٥٨ ومؤداه ومقتضاه أن يكون ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها بتشريع صادر من السلطة التشريعية وليس بأداة أدنى من ذلك وليس من شك في أن الأمور التي احتجزها الدستور بنص صريح ليكون التشريع فيها بقانون صادر من السلطة التشريعية لا يجوز تنظيمها أو تعديل أحكامها

أو الفاؤها بأداة تشريعية أدنى من القسانون والا كانت مخالفة للدستور.

ومن حيث أنه في ظل هذا النص في الدساتير المتعاقبة صدر قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ وخول العاملين الخاضعين له حق الطعن أمام المحاكم العادية في الجزاءات التي يوقعها أرباب الأعمال عليهم وهذه المحاكم تختص ببحث شروط الجزاء وتراقب سلطة رب العمل في توقيعه وكافة ما تبني عليه صحته وأعمال أثره وتجاوزته لحدوده ورده إليها أو بطلانه ومحوه وغير صحيح بعد ذلك القول بأن اختصاص هذا القضاء يقتصر على المنازعة في الحقوق المالية المترتبة على هذا الجزاء لأن تلك المنازعة لا تكون إلا في الجزاءات المالية والفصل فيها يستلزم وجوباً الفصل أولاً في ماهية الجزاء وكنهه وحدوده حتى يمكن تحديد ما يترتب عليه من آثار مالية تصفى على أساسها حقوق الطرفين. هذا بالإضافة إلى اختصاص هذا القضاء صراحةً بإلغاء جزاء الفصل من العمل أن ثبت أنه كان بسبب النشاط النقابي.

ومن حيث أن المشرع نظم بعد ذلك وبالقوانين أرقام ١١٧ سنة ١٩٥٨ و ١٩ و ١٩٥٩ و ٥٥ سنة ١٩٥٩ جهات القضاء المختصة بتوقيع الجزاءات على العاملين في الهيئات والمؤسسات العامة وموظفي الجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية وموظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح وذلك في الأحوال المبينة في تلك القوانين وأجاز لهؤلاء العاملين الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا. هذا بالإضافة إلى ما هو مقرر للعاملين في المؤسسات

والهيئات العامة من حق الطعن أمام القضاء الإداري في الجزاءات التي توقع عليهم من الجهات الإدارية في غير تلك الأحوال.

ومن حيث أن لائحة نظام العاملين بالقطاع العام صدرت بعد ذلك بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذي عدل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ ونصت في المادة ٦٠ منها على ما يأتي:

« يكون توقيع الجزاءات التأديبية المبينة في المادة السابقة وكيفية التظلم منها أو الطعن فيها وفقاً لما يأتي:

أولاً: بالنسبة لجزاءات الإنذار أو الخصم من المرتب أو الوقف عن العمل مع صرف نصف المرتب أو الحرمان من العلاوات أو تأجيل موعد استحقاقها.

١ - تكون لرئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه سلطة توقيعها على العاملين شاغلي الوظائف من أدنى الفئات حتى الفئة الثالثة ويكون التظلم من هذه الجزاءات إلى رئيس مجلس الإدارة أو إلى جهة التظلم التي يحددها قراره بالتفويض بتوقيع الجزاء وذلك خلال خمسة عشر يوماً من أخطار العامل بالجزاء الموقع عليه.

٢ - وتكون لرئيس مجلس الإدارة سلطة توقيعها على العاملين من الفئة الثانية وما يعلوها على أن يصدق على هذه القرارات من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة أو الوزير المختص حسب الأحوال ويكون التظلم من هذه الجزاءات للجهة التي قامت بالتصديق خلال خمسة عشر يوماً من أخطار العامل بالجزاء الموقع عليه.

ثانياً: بالنسبة لجزاءات الأخرى عدا جزاء الفصل من الخدمة:

١ - تكون لرئيس مجلس الإدارة سلطة توقيعها على العاملين شاغلي الوظائف من أدنى الفئات حتى

الفئة السابعة ويكون الطعن في هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٢ - وتكون لرئيس مجلس الادارة سلطة توقيعها على العاملين شاغلي الوظائف من الفئة السادسة حتى الفئة الثالثة على أن يصدق على هذه القرارات من رئيس مجلس ادارة المؤسسة المختصة / أو الوزير المختص حسب الاحوال . ويكون الطعن في هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٣ - وتكون للمحكمة التأديبية المختصة سلطة توقيعها على العاملين شاغلي الوظائف من الفئة الثانية وما يعلوها .

ثالثا - بالنسبة لجزاء الفصل من الخدمة :

١ - تكون لرئيس مجلس الادارة سلطة توقيعها على العاملين شاغلي الوظائف من أدنى الفئات حتى الفئة السابعة ويكون الطعن في هذا الجزاء أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٢ - ويكون للمحكمة التأديبية المختصة سلطة توقيعها على العاملين شاغلي الوظائف من الفئة السادسة وما يعلوها .

رابعا - في جميع الحالات السابقة تكون القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك احكام المحاكم التأديبية نهائية وغير قابلة لأي طعن ماعدا الاحكام التي تصدر بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من الفئة السادسة وما يعلوها فيجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان العامل بالحكم .

ومن حيث انه يبين من مقارنة هذه النصوص المتعلقة بموضوع تأديب العاملين الواردة في القانون

رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ . باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحسومات التأديبية المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ . وبنصوص قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ما يأتي :

اولا - انه طبقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بسريان قانون النيابة الادارية المشار اليه على موظفي المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة كان اختصاص الجبهات الرئاسية بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها مقصورا على توقيع عقوبتي الانذار والخصم من المرتب مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما وذلك بالنسبة الى العاملين الذين تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها ، اما العقوبات الاشد فانها تدخل في اختصاص المحاكم التأديبية دون غيرها ، وقد عدلت اللائحة من اختصاص المحاكم في هذا الصدد بأن نقلت هذا الاختصاص الى السلطة الرئاسية في الحدود المبينة بالمادة ٦٠ المشار اليها .

ثانيا - اسندت المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الى المحاكم التأديبية اختصاص بنظر الطعون في بعض القرارات التأديبية الصادرة مع السلطات الرئاسية بالنسبة الى هؤلاء العاملين وقد كان هذا الاختصاص منوطا بجبهتي القضاء العادي والاداري - واياه كان الرأي في شأن الجهة القضائية بنظر تلك الطعون فان تعديل اختصاص الجهات القضائية يجب ان يكون بقانون .

ثالثا - منع البند « رابعا من المادة ٦٠ سالفة الذكر للطعن في القرارات الصادرة بالبت في تظلمات العاملين وفي احكام المحاكم التأديبية (كهذا الاحكام الصادرة بعقوبة الفصل) وبذلك تكون قد ألفت اختصاص جهات القضاء بنظر الطعون في القرارات التأديبية النهائية للسلطات الرئاسية كما ألفت

اختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعون في احكام المحاكم التأديبية في هذا الخصوص وهو الاختصاص الممنوح لها طبقا لنص المادة ٣ من قانون النيابة الادارية والمحسومات التأديبية الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث انه يبين مما سلفت ان المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام قد عدلت اختصاص جهات القضاء سالفة الذكر بقرار جمهوري ولما كان هذا التعديل لا يجوز اجراؤه بغير القانون تطبيقا للمادة ١٥٣ من الدستور ، ومن ثم يكون نص المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام سالفة الذكر مخالفا للدستور على الوجه المتقدم بيانه .

فلهذه الاسباب

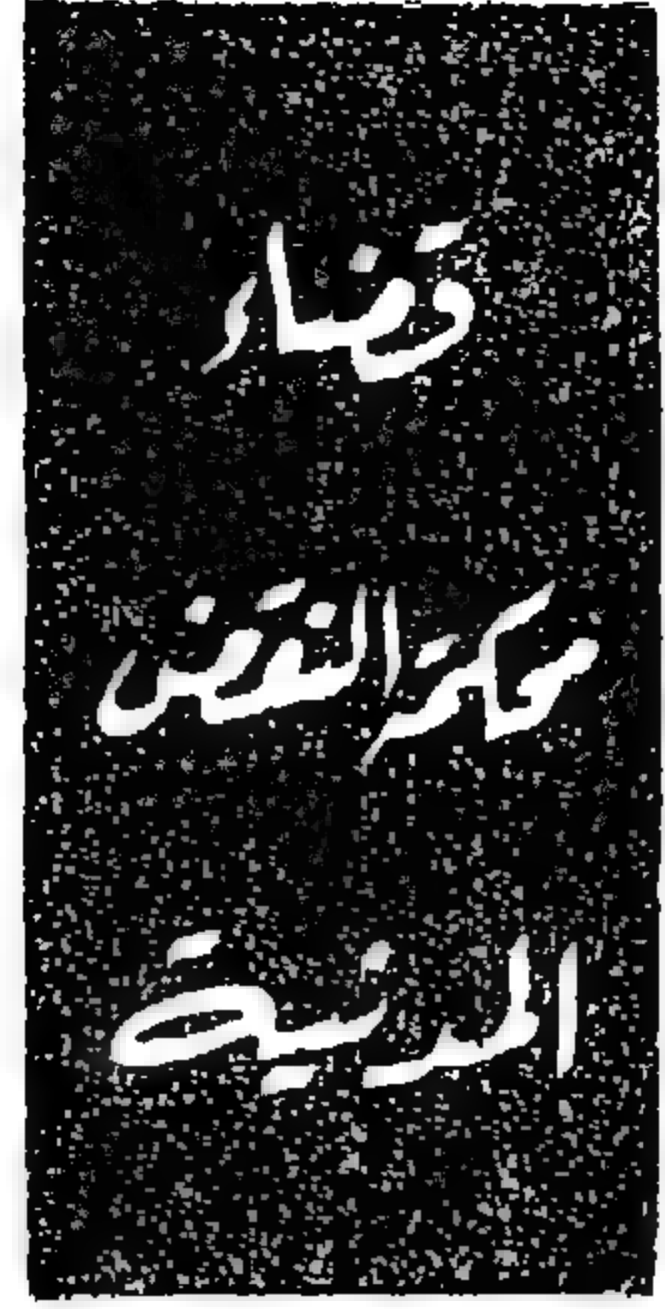
حكمت المحكمة :

اولا - برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد .

ثانيا - برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

ثالثا - وفي الموضوع : بعدم دستورية الماد ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من تعديل في قواعد اختصاص جهات القضاء على الوجه المبين بأسباب هذا الحكم ، والزممت الشركة المدعى عليها المصروفات ومبلغ ٢٠ جنية مقابل اتعاب المحاماة .

حكم المحكمة العليا رقم ٤ لسنة ١ ق « دستورية » في ١٧١/٧/٢ رئاسة وعضوية السادة المستشارين بدوى حمودة رئيس المحكمة ومحمد عبد الوهاب خليل وعمر شريف وحسن قاسم وحسين زكي واحمد طوسون ومحمد بهجت حنينة /



— ٤٦٩ —

المبدأن القانونيان :

(١) اعلان : نيابة : استئناف
بطلان . بطلان غير متعلق بالنظام
العام . حكم حضوري وغيابي .
مرافعات م ٩٥ .

١ - اعلان الاوراق القضائية
في النيابة بدلا من اعلانها لشخص
المراد اعلانه او في موطنه وان كان
لا يصح اللجوء اليه قبل قيام
الاعلان بالتحريرات الكافية الدقيقة
عن محل اقامة المعلن اليه ، الا ان
بطلان الاعلان لعدم كفاية هذه
التحريرات لا يجوز ان يتمسك به
الا من شرع هذا البطلان لمصلحته ،
وقدم ما يدل على ان المعلن لو بذل
جهدا آخر في التحري لا هتدى
الى موطنه فيما بقي من الميعاد
المحدد للاعلان ، ومن ثم فلا يقبل
من الطاعن الذي صحت اعلانه
بالاستئناف التحدى ببطلان اعلان
غيره من المستئناف عليهم بهذا
الاستئناف . كما انه لا شأن
ولا مصلحة له في تعيين الحكم
بخطئه في وصفه بانه حضوري
بالنسبة الخصوم آخرين ، بفرض
وقوع هذا الخطأ ، ما دام الحكم
حضوريا بالنسبة اليه ، هذا الى
ان العبرة في اعتبار الحكم حضوريا

او غيابيا هي بحقيقة الواقع لا بما
تصفه به المحكمة . .

(ب) اموال خاصة : مملوكة
للدولة . استيلاء . ملكية ، تقادم
مكسب . ق ١٤٧ لسنة ١٩٥٧
مدني م ٩٧٠ مدني م ٨٧٤ ق ٣٩
لسنة ١٩٥٩ ق ٦٢ لسنة ١٩٤٠ .

٢ - عدم جواز تملك الاموال
الخاصة المملوكة للدولة ، او
للأشخاص الاعتبارية العامة او
كسب أي حق عيني عليها بالتقادم
لا يمنع تملكها بالاستيلاء عليها
وفق المادة ٨٧٤ من القانون المدني .

(ج) استيلاء : ارض داخلية في
زمام البلاد . ارض غير مزروعة .
ق ١١١ لسنة ٤٥ ق ١٢٤ لسنة
١٩٥٨ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

٣ - ان الاراضي الداخلة في
زمام البلاد تخرج عن نطاق الاراضي
غير المزروعة التي كان يجوز تملكها
بالاستيلاء طبقا للمادة ٨٧٤ مدني
وبالتالي فلا يرد عليها التملك
بالاستيلاء سواء كانت وسيلته هي
الترخيص او التهمير .
المحكمة :

وحيث ان . . اعلان الاوراق
القضائية في النيابة بدلا من اعلانها
لشخص المراد اعلانه او في موطنه
وان كان لا يصح اللجوء اليه قبل
قيام المعلن بالتحريرات الكافية
الدقيقة عن محل اقامة المعلن اليه
الا ان بطلان الاعلان لعدم كفاية
هذه التحريات لا يجوز ان يتمسك
به الا من شرع هذا البطلان
لمصلحته وقدم ما يدل على ان المعلن
لو بذل جهدا آخر في التحري
لا هتدى الى موطنه فيما بقي من
الميعاد المحدد للاعلان ، ومن ثم
فلا يقبل من الطاعن الذي صحت
اعلانه بالاستئناف التحدى ببطلان
اعلان غيره من المستئناف عليهم بهذا
الاستئناف . لما كان ذلك وكان
لا شأن ولا مصلحة للطاعن ايضا
في تعيين الحكم بخطئه في وصفه
بانه حضوري بالنسبة للمطعون

ضدهما الاخيرتين - بفرض وقوع
هذا الخطأ ما دام الحكم حضوريا
بالنسبة اليه ، هذا الى ان العبرة
في اعتبار الحكم حضوريا او غيابيا
هي بحقيقة الواقع لا بما تصفه
به المحكمة ، فان النعي بهذا
السبب يكون على غير اساس .

وحيث ان الحكم المطعون فيه
اقام قضاءه برفض ادعاء الطاعن
بتملك ارض النزاع بالبناء عليها
عملا بالفقرة الثالثة من المادة ٨٧٤
من القانون المدني ، على ان هذه
الفقرة التي كانت تجيز تملك
الاراضي غير المزروعة التي لا مالك
لها بطريق الاستيلاء المصحوب
بالتهمير قد نسخت بالتعديل
الذي طرأ على المادة ٩٧٠ من
القانون المدني بالقانونين ١٤٧
لسنة ١٩٥٧ و ٣٩ لسنة ١٩٥٩
وانه لذلك لا يجوز تملك اموال
الدولة الخاصة بالتقادم ولا
بالاستيلاء اذا لم تكتمل الخمس
سنوات المنصوص عليها في المادة
٨٧٤ مدني قبل العمل بالقانون
الاول . وهذا الذي اقام عليه
الحكم قضاءه غير صحيح في
القانون ، ذلك بان القانون ١٤٧
لسنة ١٩٥٧ عدل نص المادة ٩٧٠
بان اضاف اليه حكما جديدا
يقضي بعدم جواز تملك الاموال
الخاصة المملوكة للدولة او
للأشخاص الاعتبارية العامة او
كسب أي حق عيني عليها بالتقادم
وقد اقتصر على تعديل هذا النص
ولم يتناول المادة ٨٧٤ التي
تحدث عن الاستيلاء باعتباره
سببا مستقلا بذاته لكسب الملكية
والتي كانت تجيز الفقرة الثالثة
منها لكل مصري ان يملك بهذا
الطريق ما يزرعه او يفرسه او
يبنى عليه من الاراضي غير المزروعة
التي لا مالك لها وذلك بمجرد
حصول الزرع او الفراس او البناء
ودون اشتراط مضي مدة ما على
وضع يده ، وانما تفقد هذه الملكية
بعدم الاستعمال مدة خمس
سنوات متتالية خلال الخمس
عشرة سنة التالية للتملك ، اما

داخلة في الزمام أو غير داخلة فيه وكانت أوراق الملف المضموم ليس فيها ما يكفي للبت في هذه المسألة فإنه يتعين بعد نقض الحكم المطعون فيه إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف .

طن مدني رقم ٩٢ لسنة ٢٥ في ١٩٦٩/٢/٢٠، برئاسة وعضوية السادة محمود توفيق اسماعيل ، محمد حافظ هريدي ، عثمان زكريا ، محمد صدقي البشبيشي ، على عبد الرحمن المستشارين .

— ٤٧٠ —

المبدان القانونيان :

(١) اختصاص : نوعي . حكم تسبيب ، عيب . قوة امر القضي .

١ - متى كان الحكم الصادر من المحكمة الجزئية (في دعوى قسمة أثر فيها نزاع حول الملكية) قد تضمن القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر النزاع المشار بين طرفي الخصومة بشأن الملكية واختصاص المحكمة الابتدائية بنظره ، فإنه كان يتعين على الطاعنه اذا ما رأت خلاف هذا النظر ان تسلك طريق الطعن فيه والا اعتبر حائزا لاحتياطية الأمر المقضي ، بحيث تكون إثارة مسألة عدم الاختصاص ممتنعة أمام المحكمة المحال اليها النزاع .

(ب) تسجيل : صحيفة دعوى البطلان والفسخ . ق ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .

٢ - دعاوى البطلان والفسخ والالغاء والرجوع المقسمة ضد العقود واجبة التسجيل ، يجب تسجيل صحيفة الدعوى اذا كان العقد لم يستجل ، أو التأسيس على هامش تسجيل العقد اذا كان العقد قد سجل ، أو التأسيس بمنطوق الحكم الذي يصدر في تلك الدعوى أما في ذيل التأسيس

١٩٦٤ بل ان هذا القانون الأخير عدل عن اتجاه القانون ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ في اهدار الحقوق المستندة الى هذه الفقرة من المادة ٨٧٤ ، وأورد في المادة ٧٥ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الأحكام التي تنظم هذه الحقوق وهي تقضي في شأن التعمير بالبناء بأن كل من اتم قبل العمل بالقانون ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ اقامة بناء مستقر بحيزه ثابت فيه بعد مالكا بحكم القانون للأرض المقام عليها البناء وللمساحة الملحقة به وتعد مرفقا له بحيث لا تزيد على المساحة المقام عليها البناء ذاته وبشرط بقاء البناء قائما حتى تاريخ العمل بهذا القانون (القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤) ولما كان الثابت بالأوراق ان دفاع الطاعن في هذه الدعوى قام على أنه تملك الأرض محل النزاع بطريق الاستيلاء المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٨٧٤ من القانون المدني لأنه أقام بناء عليها قبل أن ترفع عليه الدعوى في سنة ١٩٥٥ ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض هذا الدفاع على أن المادة ٨٧٤ قد نسخت بالتعديل الذي طرأ على المادة ٩٧ مدني وأن الدعوى رفعت على الطاعن قبل اكتمال الخمس سنوات المنصوص عليها في المادة ٨٧٤ ، فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بان الأراضي الداخلة في زمام البلاذ تخرج عن نطاق الأراضي غير المزروعة التي كان يجوز تملكها بالاستيلاء طبقا للمادة ٨٧٤ من القانون المدني ، وبالتالي فلا يرد عليها التملك بالاستيلاء سواء كانت وسيلته هي الترخيص أو التعمير وكان خطأ الحكم المطعون فيه على النحو السالف بيانه قد حجبته عن تحري حقيقة الواقع في شأن أرض النزاع لمعرفة ما اذا كانت

القانون ٣٩ لسنة ١٩٥٩ فقد اقتصر على حظر التعدي على الأراضي التي منع القانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ تملكها بالتقادم وتخويل الجهة الادارية صاحبة الشأن حق ازالة هذا التعدي بالطريق الاداري ، ومن ثم فلا يكون التعديل الذي أدخل بالقانونين المذكورين على المادة ٩٧ الواردة ضمن النصوص الخاصة بالتقادم المكسب أثر على نص المادة ٨٧٤ من القانون المدني لاختلاف سبب كسب الملكية في كل منهما ، يؤكد ذلك أن المشرع أصدر القانون ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ الذي يحظر تملك الأراضي الكائنة بالمناطق المعتبرة خارج الزمام وقت صدوره بأي طريق كان - عدا الميراث - ما لم يرخص وزير الحرية بتملكها طبقا للاجراءات المقررة فيه . وقد عرضت المذكرة الايضاحية لهذا القانون للجدل الذي ثار بعد صدور القانون المدني القائم حول بقاء أو عدم بقاء المرسوم بقانون ١١١ لسنة ١٩٤٥ الذي مد العمل بأحكام الأمر العسكري ٦٢ لسنة ١٩٤٠ التي تمنع المصريين والأجانب من تملك تلك الأراضي دون سابق إذن من الحكومة واتجهت المذكرة الى أن هذا المرسوم بقانون ظل قائما حتى تاريخ نفاذ القانون ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ وهو اتجاه كان يؤدي الى اهدار الحقوق المستندة الى المادة ٨٧٤ من القانون المدني ، غير أن المشرع أصدر بعد ذلك القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وجعل حظر التملك شاملا لجميع الأراضي الصحراوية ، ونص في المادة ٨٦ منه على إلغاء القانون ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ وإلغاء الفقرة الثالثة من المادة ٨٧٤ من القانون المدني ، ولو أن هذه الفقرة كانت قد ألغيت تبعا لتعديل المادة ٩٧ بالقانونين ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ، لما نص المشرع على إلغائها في القانون ١٠٠ لسنة

بالدعوى اذا كانت صحيفتها قد
أشر بها على هامش المحرر ، واما
في هامش تسجيلها اذا كانت
صحيفة الدعوى قد سجلت .
وان تسجيل صحيفة الدعوى او
التأشير بها في الدعاوى المتقدمة
والتأشير بالحكم الصادر فيها
يجعل الحق العيني حجة على من
ترتب لهم حقوق - وذلك على
سبيل الاستثناء - ابتداء من
تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى
او التأشير بها ، لا من تاريخ
التأشير بالحكم . ويكفى التأشير
بالحكم النهائي وحده ، لعدم
جدوى علم الغير بمراحل الدعوى
الأخرى السابقة والتي تمضي بين
هذا الاجراء وبين التأشير
بصحيفة الدعوى على هامش
سجل المحررات اذا كانت مسجلة
او تسجيلها اذا كانت لم تسجل
اذ لا تتأثر الحقوق المترتبة للغير
الا بالحكم النهائي .

المحكمة :

وحيث ان الثابت من الأوراق
انه لما ثار النزاع امام محكمة
السنبلاوين الجزئية عند نظر
دعوى القسمة على ملكية الاطيان
مؤسوعها ، رأت المحكمة الجزئية
ان هذا النزاع هو مما يخرج عن
اختصاصها الفصل فيه تأسيسا
على ما تراءى لها من أن قيمة
الاطمان المتنازع عليها بالنسبة
لكل من المدعين عليهم تزيد على
نصاب المحكمة الجزئية وقضت
بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٠ بوقف السير
في دعوى القسمة وباحالة النزاع
على الملكية الى المحكمة الابتدائية
ولما كان اذاك الحكم قد تضمن
القضاء بعدم اختصاص المحكمة
الجزئية بنظر النزاع المشار بين
طرفي الخصومة بشئان الملكية
وباختصاص المحكمة الابتدائية
بنظره ، فانه كان يتعين على
الطاعنة اذا ما رأت خلاف هذا
النظر ان تسلك طريق الطعن فيه
والا اعتبر حائزا للحجية الأمر
المقضى بحيث تكون اثاره مسألة

عدم الاختصاص ممتنعة امام
المحكمة المحال اليها النزاع لان
محل ذلك انما يكون عن طريق
استئناف ذلك الحكم . لما كان ما
تقدم فان الحكم الطعون فيه لا
يكون قد اخطأ في تطبيق القانون
او شابه القصور في التسبيب اذ
فصل في النزاع على الملكية ولم
يتعرض للدفع الذي اثارته
الطاعنة بصدد اختصاص المحكمة
الابتدائية بنظره ويكون النعي على
الحكم بهذا السبب على غير
اساس .

وحيث ان قانوني التسجيل
الوطني والمختلط ١٨ ، و ١٩ سنة
١٩٢٣ والذين يحكمان واقعة
الدعوى قد نصا في المادة الاولى
من كل منهما - وهما بصدد بيان
المحررات التي يجب شهرها -
على أن « جميع العقود الصادرة
بين الأحياء بعوض او بغير عوض
والتي من شأنها انشاء حق ملكية
او حق عيني عقارى آخر او نقله
او تغييره او زواله وكذلك الاحكام
النهائية التي يترتب عليها شيء
من ذلك يجب اشهارها » . كما
نصا بالمادة الثانية على انه « يجب
ايضا تسجيل ما يأتى : (أولا)
العقود والاحكام النهائية المقررة
لحقوق الملكية او الحقوق العينية
العقارية الأخرى المشار اليها في
المادة السابقة » . ثم تناول
المشرع في المواد ٧ و ١٠ و ١٢
دعاوى البطلان والفسخ والالغاء
والرجوع المقدمة ضد العقود
واجبة التسجيل وهي العقود التي
تقدم ذكرها في المادتين الاولى
والثانية ، فأوجب بالمادة السابعة
شهرها اما بالتأشير على هامش
تسجيل العقد اذا كان العقد قد
سجل واما بتسجيل صحيفة
الدعوى اذا كان العقد لم يسجل
ونص في المادة العاشرة على وجوب
التأشير بمنطوق الحكم الذي
يصدر في تلك الدعاوى اما في ذيل
التأشير بالدعوى اذا كانت
صحيفتها قد اشر بها على هامش
المحرر ، واما في هامش تسجيلها

اذا كانت صحيفة الدعوى قد
سجلت على النحر السالف بيانه ،
وقضت المادة الثانية عشرة بأن
تسجيل صحيفة الدعوى او
التأشير بها في الدعاوى المتقدمة
الذكر والتأشير بالحكم الصادر في
هذه الدعاوى يجعل الحق العيني
حجة على من ترتبت لهم حقوق -
وذلك على سبيل الاستثناء -
ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة
الدعوى او التأشير بها لا من
تاريخ التأشير بالحكم . ولما كانت
الحكمة من هذا الاستثناء ان
دعاوى البطلان والفسخ والالغاء
والرجوع من شأنها ان تزول اثر
العقود الواجبة التسجيل فتزول
تبعا لذلك الحقوق المترتبة عليها ،
وكان هذا الاستثناء لا يؤتى اثره
الا بعد ان يصبح الحكم في هذه
الدعاوى نهائيا بما يوجب التأشير
بمنطوقه في ذيل التأشير بصحيفة
الدعوى اذا كان المحرر الاصل
قد سجل او بها مش تسجيلها
اذا كان لم يسجل دون حاجة الى
التأشير بمنطوق الحكم الابتدائي
او صحيفة الاستئناف المرفوعة
عنه ، باعتبار ان هذا الاجراء
لا طائل منه ، فان مؤدى ذلك هو
تفسير المادة العاشرة من قانوني
التسجيل ١٨ و ١٩ سنة ١٩٢٣
المشار اليهما على اساس انه
يكفى التأشير بالحكم النهائي
وحده لعدم جدوى علم الغير
بمراحل الدعوى الأخرى السابقة
والتي تمضي بين هذا الاجراء وبين
التأشير بصحيفة الدعوى على
هامش سجل المحررات اذا كانت
مسجلة او تسجيلها اذا كانت لم
تسجل اذ لا تتأثر الحقوق المترتبة
للغير الا بالحكم النهائي . لما كان
ذلك وكان القانون ١١٤ سنة
١٩٤٦ بشئان تنظيم الشهر
العقارى قد رفع اللبس بشئان
هذه الحالة بأن نص صراحة بالمادة
١٦ منه على التأشير بمنطوق
الحكم النهائي في الدعاوى التي
يكون الغرض منه الطعن في
التصرف الذي يتضمنه المحرر

وجوداً أو صحة أو نفاذا كدعوى البطلان أو الفسخ أو الإلغاء أو الرجوع وذلك في ذيل التأشير بالدعوى إذا كان المحرر قد اشهر أو بهامش تسجيلها إذا كان لم يشهر على النحو المبين بالمادة ١٥ من ذات القانون ، وإذا أكد المشرع بذلك الشرط الذي يلزم الاستثناء المشار إليه للإفادة منه وهو التأشير بالحكم النهائي وحده ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأوجب التأشير بمنطوق الحكم الابتدائي وبصحيفة الاستئناف المرفوع عنه ورتب على ذلك قضاءه باعتبار الحكم الصادر لصالح الطاعنة من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٩٤٩/٤/٥ ضد المشتريين من والدتها غير ذي حجة على المطعون عليهم وهم المشترون من المشتريين الأصليين من والدتها رغم تسجيل الطاعنة لصحيفة دعوى البطلان والتأشير بها على العقود الصادرة من والدتها إلى المشتريين الأصليين ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

طعن مدني رقم ٤٩ لسنة ٢٥ ق في ١٩٦٩/٣/٤ برئاسة وعضوية السادة / عبدالسلام بليغ - بطرس زفلول ، أحمد حسن هيكل ، إبراهيم غلام ، عبدالعليم الدهشان - المستشارين .

٤٧١ -

المبادئ القانونية:

(١) تزوير ، ادعاء ، محكمة موضوع . سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة التزوير .

١ - اطلق القانون لقاضي الموضوع السلطة في تقدير أدلة التزوير ولم يلزمه بإجراء تحقيق متى كان قد اطمأن إلى عدم جدية الادعاء بالتزوير ووجد في وقائع الدعوى ما يكفي لاقتناعه بصحة الورقة المدعى بتزويرها .

(ب) ادعاء بالتزوير : إجراءاته إنهاؤها .

٢ - يجوز إنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير في أي حالة تكون عليها ، بالنسبة لأي ورقة من الأوراق المطعون فيها وذلك بالنزول عن التمسك بها . ويترتب على هذا النزول عدم جواز الاستناد إلى هذه الورقة في إثبات الأمر الذي قدمت من أجله وبالتالي تصبح الإجراءات التي اتخذت بشأنها للادعاء بتزويرها منتهية بالنسبة لها .

(ج) غرامة : مرافعات م ٢٨٨ .

٣ - مناط الحكم بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات السابق ، هو الحكم بسقوط حق مدعى التزوير في ادعائه أو برفضه ، فلا تتعدد الغرامة في هذه الحالة بتعدد المدعين بالتزوير . المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه برفض الادعاء بالتزوير على ما أورده بقوله : « إن شواهد التزوير غير منتجة في إثبات التزوير إذ أنه عن الشاهد الأول فالذي يبين من الإطلاع على السند المطعون عليهما بالتزوير أن حقيقة التاريخ المؤشر عليهما بكلمة « نظر » هو ١٩٤٣/١٠/٢٣ لا ١٩١٣/١٠/٢٣ كما يقول بذلك مدعى التزوير الأمر الذي يستفاد منه أنه قد تأثر عليهما بالنظر بعد تاريخ تحرير هذين السندين أما القول بأن هذين السندين إنما كانا يحتويان على عبارات منحيت وحلت محلها العبارات الثابتة بهما فمردود أيضاً لكونه مجرد استنتاج لم يقم عليه أي دليل إذ أنه لم يبين ذلك المحو بعد الإطلاع على السندين بالعين المجردة فضلاً عن أن الخبر لم يثبت ذلك الادعاء بتقريره .

وراء المحكمة بعد تفنيدها لشواهد التزوير وإطلاعها على المحررين ومما بان لها من ظروف الدعوى أن هذين المحررين صحيحان ولم تر بالتالي محسلاً لإجابة الطاعنين لتحقيق شواهد التزوير بواسطة خبر وقضت برفض الادعاء بالتزوير وبصحة المحررين . ولما كان القانون قد اطلق لقاضي الموضوع السلطة في تقدير أدلة التزوير ولم يلزمه بإجراء تحقيق متى كان قد اطمأن إلى عدم جدية الادعاء بالتزوير ووجد في وقائع الدعوى ما يكفي لاقتناعه بصحة الورقة المدعى بتزويرها ، وكانت المحكمة قد بحثت على النحو السالف بيانه الادعاء بتزوير المحررين وانتهت في حدود سلطتها الموضوعية في تقدير الدليل وللأسباب السائغة التي أوردها في حكمها إلى رفض طلب ندب خبر ورفض الادعاء بالتزوير ، فإن ما ينهه الطاعنون على الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث أن هذا النعي مردود ذلك ، أنه يجوز إنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها وبالنسبة لأي ورقة من الأوراق المطعون فيها وذلك بالنزول عن التمسك بها ، ويترتب على هذا النزول عدم جواز الاستناد إلى هذه الورقة في إثبات الأمر الذي قدمت من أجله وبالتالي تصبح الإجراءات التي اتخذت بشأنها للادعاء بتزويرها منتهية بالنسبة لها . لما كان ذلك فلا تثريب على المحكمة إذ هي لم تتعرض للمحرر الثالث المؤرخ ١٩٣٦/١٢/٢ والمقدم من المطعون عليه ما دام أن هذا الأخير قد تنازل عن التمسك به . أما ما يشير الطاعنون من اتصال هذا المحرر بالمحررين الآخرين المقدمين من المطعون عليه فهو مجرد مجادلة في تقدير الدليل مما يستقل به قاضي الموضوع ، ومن

ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث انه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه انه بعد ان صدر قضاءه بقبول شواهد التزوير شكلا ناقش هذه الشواهد وراى ان من عناصر الدعوى ما يدحضها دون حاجة لنذب خبير لتحقيقها ، وكان مؤدى هذا الذى أورده الحكم ودل عليه هو ان الادعاء بتزوير المحررين هو ادعاء غير صحيح ، اذ ان الحكم يكون قد اصاب صحيح القانون اذ قضى برفض الادعاء بالتزوير .

ان مناسط الحكم بالفراصة المنصوص عليها في المادة ١٢٨٨ من قانون المرافعات السابق هو الحكم بسقوط حق مدعى التزوير في ادعائه او برفضه فلا تعدد الفرامة في هذه الحالة بتعدد المدعين بالتزوير . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بالزام كل من المدعين بالتزوير - الطاعنين - بالفراصة القانونية فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم بتعيين الحكم بالزام المستأنفين جميعهم - الطاعنين - بفراصة واحدة .

طعن مدنى رقم ٧٦ لسنة ٢٥ ق
في ١٩٦٩/٢/٤ برئاسة ومضوية
السادة عبد السلام بليغ ، بطرس
زغلزل ، محمد صادق الرشيدى ،
ابراهيم الديوانى ، عبد العليم
الدعشان - المستشارين .

— ٤٧٢ —

المبادئ القانونية :

(١) امر على عريضة : سقوطه نظام عام . مرافعات ملفى م ٣٧٦ .
١ - لئن كان مؤدى نص المادة ٣٧٦ من قانون المرافعات - الملفى - ان الامر على عريضة

يسقط اذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره الا ان هذا السقوط - وقد راعى فيه المشرع مصلحة من صدر ضده الامر حتى لا يبقى سلاحا مسلطا عليه - لا يتعلق بالنظام العام فلا يجوز للمحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها ، وانما يجب ان يتمسك به من صدر ضده الامر ويجوز له ان ينزل عن هذا السقوط صراحة او ضمنا .

الحكمة :
وحيث ان المشرع اذ نص في المادة ٣٧٦ من قانون المرافعات السابق على سقوط الامر على عريضة اذا لم يقدم للتنفيذ في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، قد راعى في ذلك مصلحة من صدر ضده لان الامر على عريضة - وهو تصرف ولائى باجراء تحفظى - لا يصح ان يبقى في يد من صدر له بنقضه في أى وقت شاء وذلك كما هو الحال في الحكم الغيابى الذى يعتبر كأن لم يكن اذا لم يعلن الى المحكوم عليه خلال ستة أشهر من يوم صدوره وهذا هو ما أفصحت عنه المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات السابق تعليقا على المادة ٣٧٦ المشار اليها في قولها « استحدث القانون الجديد في هذه المادة سقوط الامر الصادر على عريضة اذا لم يقدم للتنفيذ في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، ذلك ان الامر وهو تصرف ولائى باجراء تحفظى لا يصح ان يبقى سلاحا مسلطا يشهره من صدر له الامر في وجه خصمه في أى وقت يشاء مع احتمال تغير الظروف الداعية الى اصداره وزوال الحاجة الملحة اليه واذا كان الحكم الغيابى الذى يصدره القضاء - بعد تحقيق - يبطل ويعتبر كأن لم يكن اذا لم يعلن الى المحكوم عليه في خلال مدة قصيرة من تاريخ صدوره فإحدى بالامر على العريضة ان يسقط من باب أولى اذا لم يقدم للتنفيذ في المناسبة التى صدر فيها » .

ولئن كان مؤدى ما تقدم ان الامر على عريضة يسقط اذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، الا ان هذا السقوط - وقد راعى فيه المشرع مصلحة من صدر ضده حتى لا يبقى سلاحا مسلطا عليه على النحو السالف بيانه - لا يتعلق بالنظام العام فلا يجوز للمحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها وانما يجب ان يتمسك به من صدر ضده الامر ويجوز له ان ينزل عن هذا السقوط صراحة او ضمنا .
لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر ان هذا السقوط يتصل بالنظام العام ويتعين على المحكمة ان تقضى به ولو لم يدفع به الخصوم ثم قضى الحكم بسقوط الامر المتظلم منه لعدم تقديمه للتنفيذ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره وذلك رغم ما ثبت له من ان المطعون عليها لم تتمسك بهذا الدفاع ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

طعن مدنى رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق
في ١٩٦٩/٢/١١ برئاسة ومضوية
السادة المستشارين الدكتور عبد
السلام بليغ واحمد حسن هيكى ،
وامين فتح الله وابراهيم عليم ،
وابراهيم الديوانى المستشارين .

— ٤٧٣ —

المبادئ القانونية :

(١) حكم : تمليل ، قصور .

١ - لا يشوب الحكم المطعون فيه قصور بما أثبت - في خصوص نهائية امرى الأداء - بعد اطلاعه على أوراق الدعوى ان امرى الأداء قد أصبحا نهائيين ولا عليه ان هو لم يذكر نصوص المستندات التى اعتمد عليها ما دامت هذه المستندات كانت مقدمة الى المحكمة ومبيننة في مذكرات الخصوم .

(ب) دعوى : موضوعها ، اتحاده وموضوع دعوى أخرى .

٢ - بعد موضوع الدعويين متحدا اذا كان الحكم الصادر في الدعوى الثانية مناقضا للحكم السابق ، وذلك باقرار حق انكره هذا الحكم ، او بانكار حق اقره فيناقض الحكم الثاني الحكم الأول :

(ج) امر أدنى : دين ، قضاء بصحته ، قضاء بأنه غير باطل .

٣ - من مقتضى صدور امر الأداء - وهو بمثابة حكم - ضد الطاعن هو الزامه بالدين الثابت بالسندين ، مما مفاده صحة هذا الدين وثبوته بدمته قبل الصادر لمصلحته أمر الأداء بما يتناقض مع طلب الطاعن بطلان هذين السندين ذلك ان صحة الدين وطلب بطلانه - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - وجهان متقابلان لشيء واحد والقضاء بصحة الدين يتضمن حتما القضاء بأنه غير باطل .

(د) نقض : طعن ، سبب جديد .

٤ - من المقرر في قضاء محكمة النقض انه يكفي لاعتبار السبب المبني عليه الطعن غير جديد حتى تجوز اثارته أمام محكمة النقض ، أن يكون داخلا فيما تمسك به الطاعن وعرضه على محكمة الموضوع بصفة عامة وذلك على أساس أن الطلب الأكبر يشمل الأقل منسبه . كما يكفي لقبول النعي الذي يتمسك به الطاعن أمام محكمة النقض أن يتضمن سبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع .

(هـ) سند أدنى : تظهير . ورقة تجارية ، ق تجارة م م .

٥ - ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٨٩ التظهير الذي لا يتضمن جميع البيانات التي تتطلبها القانون هو تظهير لم يقصد به نقل ملكية

السند الأدنى ، وأن المظهر انما قصد بتوقيعه مجرد توكيل المظهر اليه في قبض قيمة الصك لحسابه ولا يستطیع المظهر اليه أن يقيم الدليل على خلاف ذلك ، إلا بالاقرار أو اليمين وذلك بالنسبة للمدين الأصلي الذي يكون له أن يتمسك قبل المظهر اليه بالدفع كافة التي له قبل المظهر .

المحكمة :

وحيث انه لما كان بين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول تمسك أمام محكمة الموضوع بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للسندين المستحقين في ٩/٣٠ ، ١٠/٣١ / ١٩٥٦ لسابقة الفصل فيها بأمرى الأداء الصادرين ضد الطاعن بدفع قيمة هذين السندين البالغة ١٠٠٠ ج ولأن هذين الأمرين - تأسيسا على المستندات المقدمة من المطعون عليه الأول - قد أصبحا نهائيين وفاتت مواعيد المعارضة فيهما ، وكان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن اقتصر في الرد على هذا الدفع على ما اثاره من أن القضاء في أمرى الأداء بالزامه بالمبلغ موضوع السندين المشار اليهما بغاير طلبه بطلان هذين السندين ، ولم ينزع فيما ورد بالمستندات المقدمة من المطعون عليه الأول بصدد فوات مواعيد المعارضة في أمرى الأداء ، فان الحكم المطعون فيه لا يكون مشويا بالقصور ، ان هو أثبت في هذا الخصوص وبعد اطلاعه على أوراق الدعوى أن أمرى الأداء المشار اليهما قد أصبحا نهائيين ، ولا عليه ان هو لم يذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها ما دامت هذه المستندات كانت مقدمة الى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم .

وحيث أن الحكم اقام قضاءه بقبول الدفع بقوة الأمر المقضي استنادا الى أن أمرى الأداء

يعتبران قد فصلا فصلا قطعيا في موضوع الدين المثبت بكل سند من هذين السندين وأن الدعوى الحالية بطلب بطلانهما تعتبر عودا الى خصومه سبق الفصل في موضوعها فيما بين الطرفين .

واذ بعد موضوع الدعويين متحدا اذا كان الحكم الصادر في الدعوى الثانية مناقضا للحكم السابق وذلك باقرار حق انكره هذا الحكم أو بانكار حق اقره فيناقض الحكم الثاني الحكم الأول ، وكان مقتضى صدور أمرى أداء - وهما بمثابة حكمين - ضد الطاعن هو الزامه بالدين الثابت بالسندين السالفي البيان مما مفاده صحة هذا الدين وثبوته بدمته قبل الصادر لصالحه أمر الأداء وهو المطعون عليه الأول بما يتناقض مع طلب الطاعن بطلان هذين السندين ضد المطعون عليه الأول ذلك ان صحة الدين وطلب بطلانه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وجهان متقابلان لشيء واحد والقضاء بصحة الدين يتضمن حتما القضاء بأنه غير باطل .

لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون اذ قضى بقبول الدفع وبعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للسندين المستحقين في ٩/٣٠ ، ١٠/٣١ / ١٩٥٦ لسابقة الفصل فيهما بأمرى الأداء الصادرين بشأن هذين السندين ، ويكون النعي على الحكم بمخالفة القانون في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث . . انه لما كان بين من مدونات الحكم الابتدائي الواقعية انه ورد فيه « قدم بنك مصر (المطعون عليه الأول) للخبر السندات الأذنية الثلاثة التي تحت يده وهي المؤرخة ١٩٥٦/٥/١ استحقاق ٨/٣١ ، ١١/٣٠ سنة

١٩٥٦ وكل منها بمبلغ ٥٠٠ ج وقد ثبت من هذه السندات انها محولة من رياض سعد لبنك مصر

على بياض وبدون تاريخ التحويل وكان الطاعن قد أقام دعواه رقم ١١٦٢٢ لسنة ١٩٥٦ تجارى كلى القاهرة ضد بنك مصر (المطعون عليه الأول) وضد ورثة رياض (المطعون عليها الثالثة بصفتها) بطلب بطلان السندات الاذنية الصادرة منه الى رياض سعد والمظهرة من هذا الاخير الى المطعون عليه الأول ، وأنه وان استند الطاعن في طلب بطلان السندات المشار اليها الى أنها بحررت للمجاملة بينه وبين رياض وإلى أن المظهر اليه كان يعلم وقت تظهيرها اليه بما يشوبها من عيب بأنها سندات مجاملة ، ولئن صمم الطاعن على هذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف ولم يتمسك بأن ثلاثة من هذه السندات قد ظهرت للمطعون عليه الأول تظهيراً توكلياً ، إلا أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يكفي لاعتبار السبب المبني عليه الطعن غير جديد حتى تجوز اثارته أمام محكمة النقض أن يكون داخلاً فيما تمسك به الطاعن وعرضه على محكمة الموضوع بصفة عامة ، وذلك على أساس أن الطلب الأكبر يشمل الطلب الأقل منه ، كما يكفي القبول النعم الذي يتمسك به الطاعن أمام محكمة النقض أن يتعلق بسبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع ، لما كان ذلك وكان مفاد ما استند اليه الطاعن على النحو السالف يثبت من أن السندات الخمسة الصادرة منه الى رياض سعد والمظهرة من هذا الاخير الى بنك مصر بما أقيمت السندات الثلاثة المظهرة على بياض وبدون تاريخ الى المطعون عليه الأول هي سندات بحررت للمجاملة بين الطاعن ورياض سعد ، مقاده هو تمسك الطاعن ببطلان هذه السندات بصفة عامة لا اقيماً بين طرقها اقصي ولكن بالنسبة للبنك مصر الذي كان يعلم وقت تظهيرها

اليه بما كان يشوبها من عيب ، واذا تدخل في عموم هذا الدفاع في شقة المتعلق بالمطعون عليه الأول (بنك مصر) - ومن باب أولى - بطلان السندات الثلاثة بالنسبة له باعتبار أنها سندات مجاملة ولو كان حسن النية وذلك على أساس أن التظهير الصادر له كان للتوكيل ، وكان ما يشبه الطاعن بسبب النعم وهو أن التظهير للمطعون عليه الأول كان للتوكيل ، هو سبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع على ما سلف البيان إذ أثبت الحكم الابتدائي في مدوناته الواقعية أن السندات الثلاثة السابق الإشارة اليها كانت مظهره لبنك مصر على بياض وبدون تاريخ ، مما كان يتعين معه على محكمة الموضوع أن تعرض لها وتقول كلمتها فيها لتطبيق القاعدة القانونية الصحيحة عليها لما كان ذلك وكانت المادة ١٣٤ من قانون التجارة تنص على «يؤرخ تحويل الكمبيالة ويذكر فيه اسم من انتقلت الكمبيالة تحت اذنه ويوضع عليه امضاء العميل او ختمه » وتنص المادة ١٣٥ على « اذا لم يكن التحويل مطابقاً لما تقر به المادة السابقة فلا يوجب انتقال ملكية الكمبيالة لمن تحول له بل يعتبر ذلك تحويلاً له فقط في قبض قيمتها » وتقضى المادة ١٨٩ بخضوع السندات التي تحت اذن لكافة قواعد الكمبيالة المتعلقة بالتظهير ، فقد أفادت هذه المواد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التظهير الذي لا يتضمن جميع البيانات التي يتطلبها القانون هو تظهير لم يقصد به نقل ملكية السند الأدنى وأن المظهر إنما قصد بتوقيعه مجرد توكيل المظهر اليه في قبض قيمة الصك لحسابه ولا يستطيع المظهر اليه أن يقيم الدليل على خلاف ذلك إلا بالاقراء أو اليمين وذلك بالنسبة للمدين الأصلي الذي يكون له أن يتمسك قبل

المظهر اليه بكافة الدفوع التي له قبل المظهر . لما كان ما تقدم وكان الثابت من الحكم الابتدائي على ما سلف بيانه أن السندات الاذنية الثلاثة المؤرخة ١٩٥٦/٥/١ والمستحقة الوفاء في ٨/٣١ ، ١١/٣٠ ، ١١/٣١ ، ١١/٣١ ، ١٩٥٦/١٢/٣١ والصادرة من الطاعن الى المرحوم رياض سعد مورث المطعون عليها الأخيرة بصفتيها كل منها بمبلغ ٥٠٠٠ ج أنها مظهره للمطعون عليه الأول على بياض وبدون أن تحمل تاريخاً لتظهيرها مما مؤداه - وعلى ما سلف بيانه - أن تظهيرها للمطعون عليه الأول كان تظهيراً للتوكيل بما يجيز للمدين أن يتمسك قبل المظهر اليه بماله من دفوع قبل المظهر ، واذا لم يلتفت الحكم المطعون فيه الى ذلك وعلى الرغم مما هو ثابت امامه من وقائع الدعوى وبما يندرج في طلبات الطاعن ورتب الحكم على ذلك قضاءه برفض طلب بطلان السندات الثلاثة بالنسبة للمطعون عليه الأول ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب في هذا الخصوص دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

طعن مدني رقم ٥٣ لسنة ٣٥ ق في ١١/٣/١٩٦٩ برئاسة وعضوية السادة عبد السلام بليغ ، بطرس زغلول ، أحمد حسن هيكل ، أمين قنح الله ، ابراهيم الديواني ، المستشارين .

— ٤٧٤ —

المبادئ القانونية :

(١) إعلان : « رجال قوات مسلحة » - نقض ، طعن ، اعلانه مرافعات سابق م ٧/١٤ ق ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

١ - مفاد نص المادة ٧/١٤ من قانون المرافعات السابق أن اعلان ضباط الجيش والجنود

يثبت أن الطاعنين قد قاموا بإعلان الطعن إلى المطعون عليهما الأول والثاني في الميعاد الذي انفتح بعد ذلك بمقتضى القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون ٤ لسنة ١٩٦٥؛ ولتصحيح ما لم يصح منها وفقاً لحكم تلك الفقرة وكان هذا الميعاد الجديد - طبقاً لما يقضى به نص الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه - هو خمسة عشرة يوماً تبدأ من تاريخ نشر هذا القانون في ١١ من مايو ١٩٦٧ بالنسبة للمطعون التي لم تكن وقتئذ قد طرحت على المحكمة ومنها هذا الطعن الذي طرح لأول مرة بجلسة ٢٨ من يناير ١٩٦٩، فإنه يتعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق والقضاء بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهما الأول والثاني. لما كان ذلك وكان الموضوع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه هو سقوط الخصومة فإن هذا الموضوع غير قابل للتجزئة لأن القانون يعتبر الخصومة فيما يتعلق بسقوطها وحدة لا تتجزأ، وعلى ذلك فإن بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهما الأول والثاني لعدم إعلانهما بالطعن في الميعاد القانوني يستتبع حتماً بطلانه بالنسبة للمطعون عليهما الثالث.

المحكمة :

النظاميين يكون باستلام قائد الوحدة التابع لها الخصم صورة الاعلان ويكون تسليم هذه الصورة له بواسطة النيابة التي تعتبر في هذه الحالة سلطة تسلّم فقط مثلها مثل المحضر تماماً .

(ب) نقض : طعن ، صورته ، تسليمها للنيابة ق ٤ لسنة ١٩٦٧ .

٢ - تسليم صورة اعلان تقرير الطعن للنيابة ، لا يعتبر اعلاناً صحيحاً للمطعون عليهما الأول والثاني - ضابطين بالقوات المسلحة - بتقرير الطعن .

(ج) خصومة : حكم بسقوطها قابلية للتجزئة .

٣ - متى كان الموضوع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه هو سقوط الخصومة ، فإن هذا الموضوع غير قابل للتجزئة لأن القانون يعتبر الخصومة فيما يتعلق بسقوطها وحدة لا تتجزأ ، وعلى ذلك فإن بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهما الأول والثاني لعدم إعلانهما بالطعن في الميعاد القانوني يستتبع حتماً بطلانه بالنسبة للمطعون عليهما الثالث .

المطعون عليه الثاني ضابط بسلاح المهندسين وأن إجراءات اعلان تقرير الطعن قد اقتضت على تسليم الاعلان للنيابة العامة في أول أغسطس ١٩٦٥ ، ولم يقدم ما يدل على تسليم صورة اعلان تقرير الطعن إلى قائدى الوحدات اللتين يتبعهما المطعون عليهما الأول والثاني في الميعاد ، وكان تسليم صورة اعلان تقرير الطعن للنيابة لا يعتبر اعلاناً صحيحاً بتقرير الطعن على ما سلف بيانه وأذ حصل الطعن في ٨ من فبراير ١٩٦٥ وأدرجه قانون السلطة القضائية ٤٣ سنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون وكانت المادة الثالثة من هذا القانون الذي عمل به من تاريخ نشره في ٢٢ من يولية ١٩٦٥ قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إلغاء دوائر فحص الطعون ، وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق قبل تعديله بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه اليهم في خمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن والا كان الطعن باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات السابق أن ميعاد خمسة عشر يوماً التي يجب على الطاعن إعلان الطعن فيه يبدأ من يوم ٢٢ من يولييه ١٩٦٥ وهو تاريخ نشر القانون ٤٣ سنة ١٩٦٥ والعمل به ، وأذ خلت أوراق الطعن مما يثبت قيام الطاعنين على النحو السالف بيانه بإعلان الطعن إلى جميع المطعون عليهم في هذا الميعاد بل أعلنت المطعون عليها الثالثة فقط ، وكانت الأوراق خالية أيضاً مما

وحيث أن المادة ٧/١٤ من قانون المرافعات السابق اذ تنص على أنه « فيما يتعلق برجال الجيش ومن في حكمهم تسليم الورقة بواسطة النيابة إلى قائد الوحدة التابع لها الخصم » فقد أفادت بذلك أن اعلان ضابط الجيش والجنود النظاميين يكون باستلام قائد الوحدة التابع لها الخصم صورة الاعلان ويكون تسليم هذه الصورة له بواسطة النيابة التي تعتبر في هذه الحالة سلطة تسلّم فقط مثلها مثل المحضر تماماً . لما كان ذلك وكان الثابت من أصل ورقة اعلان تقرير الطعن أن المطعون عليه الأول ضابط بالقوات المسلحة بإدارة الخدمات الطبية وأن

طعن مدني رقم ٧٠ لسنة ٢٥ ق
في ١١/٢/١٩٦٩ برئاسة عضوية
السادة عبد السلام بليغ ، بطرس
زغلزل ، محمد صادق الرشيدي ،
وأمين فتح الله ، إبراهيم سلام ،
المستشارين .

— ٤٧٥ —

المبدأ القانوني :

(١) استئناف : نظرية
مرافعات سابق م .

١ - يتوجب على الاستئناف ان تنتقل الدعوى برمتها الى المحكمة الاستئنافية لنظرها - وفقا لما تقضى به المادة ٤١٠ من قانون المرافعات السابق - لا على اساس ما كان قد قدم فيها من أدلة ودفع وادعاء دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب ، بل أيضا على اساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الطرفين ابدأؤه أمام محكمة أول درجة .
(ب) اثبات : اقرار . مرافعات سابق م ٣٧٨ .

٢ - يشترط في الاقرار قضائيا كان أو غير قضائي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ما يشترط في سائر التصرفات القانونية من أن يكون صادرا عن ارادة غير مشوبة بأي عيب من عيوب الرضا لأنه ينطوي على تصرف من جانب واحد ويتضمن نزول المقر عن حقه قبل خصمه في اثبات ما يدعيه .

(ج) تزوير : وارث ، طعن بالجهالة ، مدني م ٣٩٤ مرافعات سابق م ٢٨١ - ٢٩٠ .

٣ - يكفي بالنسبة للوارث الذي يدفع بعدم الاحتجاج عليه بالورقة العرفية المنسوب اليه مورثه التوقيع عليها أن يحلف يمينا بأنه لا يعلم ان الخط أو الامضاء أو الختم أو البصمة هي لهذا المورث ، ولا يقبل من ذلك الوارث الطعن بالجهالة على هذه الورقة متى أقر بأن الختم الموقع به عليها صحيح ، بل يجب عليه في هذه الحالة أن يسلك السبيل الذي رسمه القانون للطعن عليها بالتزوير .

(د) ورقة عرفية : حجيتها . وارث ، حجية الأوراق الصادرة منه على المورث خلف عام . مدني م ٣٩٥ غير .

٤ - الوارث بحكم كونه خلفا عاما لمورثه لا يعد من الغير في حكم المادة ٣٩٥ من القانون المدني بل حكمه بالنسبة الى المحررات غير الرسمية التي يكون المورث طرفا

فيها هو حكم مورثه ويكون تاريخها بحسب الأصل حجة عليه ولو لم يكن ثابتا ثبوتا رسميا سواء كانت الورقة صادرة الى وارث أو الى غير وارث مالم يقيم الدليل على عدم صحته .

المحكمة :

وحيث ان الثابت من الاطلاع على الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ٣٠ من مايو ١٩٦١ انه قضى بنسب خبير لبحث طلب الطاعن تثبيت ملكيته الى حصته الميراثية في أرض مساحتها ٩ ف و ١٤ ط و ١٢ س مبنية في صحيفة الدعوى ولبحث ما دفع به المطعون ضده الأخير من أن مورثة الطاعن رهن سبعة أفدنة من هذه الأرض لأحمد عبد الرازق الدشلولي الذي حول الرهن والدين المؤمن به لمورث القصر المشمولين بوصايتهم مقابل استيفائه هذا الدين منه ، وذلك ببيان ما يخص الطاعن في الأرض المشار اليها وبحث ما اذا كان دين الراهن قد استهلك ، دون أن يقطع هذا الحكم في ان علاقة مورث القصر المشمولين بوصاية المطعون ضده الأخير بمورثة الطاعن هي علاقة دائن مرتهن بمدني ، وذلك بما قرره من أن « المحكمة ترى سواء لامكان الفصل في الطلبات الخاصة بالقدس الخارج عن موضوع المنازعة أو فيما اختلف فيه المدعي (الطاعن) والمدعى عليه الخامس (المطعون ضده الأخير) ضرورة ندب خبير زراعي » . واذ لم ينه الحكم الخصومة كلها أو بعضها بين طرفي النزاع فإنه يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - معالا يجوز استئنافه على استقلال طبقا لما تقضى به المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق . ولما كان الثابت من الأوراق أن محكمة أول درجة قد قضت بتاريخ ٧ من أبريل ١٩٦٣ في موضوع الدعوى بطلبات الطاعن وأن المطعون عليه الأخير قد

استأنف هذا الحكم ، واذ يترتب على الاستئناف ان تنتقل الدعوى برمتها الى المحكمة الاستئنافية لتنظرها - وفقا لما تقضى به المادة ٤١٠ من القانون المذكور - لا على اساس ما كان قد قدم فيها من أدلة ودفع وادعاء دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب بل أيضا على اساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الطرفين ابدأؤه أمام محكمة أول درجة وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأخير تمسك أمام محكمة الاستئناف بورقة مؤرخة ١٥ من يناير ١٩٣٢ تتضمن نزول مورثة الطاعن من ملكية الـ ٧ أفدنة التي أنشأت عليها الرهن السالف الذكر لمورث القصر المشمولين بوصاية المطعون عليه الأخير مقابل وفائه بدين الرهن للدائن المرتهن كما تمسك بأن وضع يد المورث المذكور وورثته من بعده على هذه الأرض كان منذ ذلك التاريخ بنية التملك وأنهم اكتسبوا ملكيتها بالتقادم الطويل قبل اقامة هذه الدعوى وقال انه لم يستطع تقديم هذه الورقة الى محكمة أول درجة لأنه لم يعثر عليها الا بعد صدور الحكم المستأنف ، فان الحكم المطعون فيه اذ بحث هذا الدفاع وفصل فيه لا يكون قد خالف القانون بمخالفة حجية حكم سابق لما كان ذلك وكان يشترط في الاقرار قضائيا كان أو غير قضائي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما يشترط في سائر التصرفات القانونية من أن يكون صادرا عن ارادة غير مشوبة بأي عيب من عيوب الرضا لأنه ينطوي على تصرف من جانب واحد ويتضمن نزول المقر عن حقه قبل خصمه في اثبات ما يدعيه ، وكانت محكمة الاستئناف قد اقتنعت بجدية دفاع المطعون عليه الأخير من أنه كان يجهل حقيقة العلاقة بين الطرفين لأنه لم يكن قد عثر على الورقة المؤرخة ١٥ من يناير ١٩٣٢ الا بعد صدور الحكم

يشير الطاعن بهذا السبب يكون غير منتج .
وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

طعن مدني رقم ٧٢ لسنة ٢٥ ق
في ١٩٦٩/٣/١١ برئاسة وعضوية
السادة الدكتور عبد السلام بليغ
وأحمد حسن هيكل ، أمين فتح الله
وأبراهيم علام ، عبد العليم الدهشان
بالمستشارين .

— ٤٧٦ —

المبدأ القانوني :

حكم : أصدره ، توقيمه
مرافعات سابق م ٢٤٦ ق ١٠٠
لسنة ١٩٦٢ .

المرجع أوجب أن تودع مسودة الحكم المستلمة على أسبابه موقعا عليها من جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته وألا تنال الحكم باطلا ولا يفني عن هذا الإجراء - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - توقيعهم جميعا على الورقة المتضمنة ، منطوق الحكم وحده ، متى كانت هذه الورقة منفصلة عن الورقة المستلمة على أسبابه وذلك حتى تتحقق المحكمة التي توخاها الشارع من إيجاب توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المستلمة على أسبابه وليقوم الدليل على أن المدأولة استقرت على أسباب الحكم كما ثبتت في مسودته .

الحكمة :

وحيث أنه يبين من الاطلاع على مسودة أسباب الحكم المطعون فيه أنها أودعت بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٤ مذيلة بتوقيع واحد لأحد أعضاء الهيئة ودون أن يوقع عليها باقي أعضاء الهيئة ، ولما كانت المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه « يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المستلمة على أسبابه موقعا عليها من الرئيس والقضاة عند

بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون غير سديد .

وحيث أنه لما كان الوارث بحكم كونه خلفا عاما لمورثه لا يعد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الغير في حكم المادة ٣٩٥ من القانون المدني بل حكمه بالنسبة إلى المحررات غير الرسمية التي يكون المورث طرفا فيها هو حكم مورثه ويكون تاريخها - بحسب الأصل - حجة عليه ولو لم يكن ثابتا ثبوتا رسميا سواء أكانت الورقة صادرة إلى وارث أو إلى غير وارث ما لم يقيم الدليل على عدم صحته ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه لم يرد فيه ما يفيد أن الطاعن قد طلب إلى محكمة الاستئناف تمكينه من إقامة الدليل على عدم صحة هذا التاريخ ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث أنه أيا كان وجه الرأي فيما قرره الحكم المطعون فيه من أن العقد الذي صدر من مورثة الطاعن متضمنا بيع الأرض المرهونة لمورث القصر المشمولين بوصاية المطعون ضده الأخير كان صحيحا بالتأسيس على ما قرره من أن ذلك البيع قد تم بعد انعقاد الرهن ، فإنه يبين من أسباب الحكم أنه أقام قضاءه على أن الورقة الصادرة من مورثة الطاعن في ١٥ من يناير ١٩٣٢ لمورث القصر المشمولين بوصاية المطعون ضده الأخير هي بداية لتغير نية هذا المورث في وضع يده من دائن منتهس إلى مالك ، وعلى أنه ظل كذلك إلى أن تلقى عنه هؤلاء الورثة حيازة الأرض المذكورة بهذه الصفة الجديدة واكتملت لهم مدة التقادم الطويل المكسب للملكية قبل رفع الدعوى الحالية ، ولما كان ما قرره الحكم في هذا الصدد كافيا في ذاته لحمل قضائه فإن جميع ما

المستأنف وانتهت في ضوء الاعتبارات التي ساقها المطعون عليه الأخير على النحو السالف بيانه وفي أسباب سائقه إلى الإخذ بمدلول الورقة المشار إليها ولم تعول على الإقرار السابق الذي أبداه المطعون عليه الأخير أمام محكمة أول درجة من أن علاقة مورثه الطاعن بمورث القصر المشمولين بوصاية المطعون عليه الأخير كانت علاقة مدين بدائن مرتين باعتبار أنه كان اقرارا مشوبا بالغلط ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لمخالفة الحكم الصادر في ٣٠ من مايو ١٩٦١ أو حجيسة اقرار المطعون عليه الأخير أمام محكمة أول درجة يكون على غير أساس .

وحيث أن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان مقتضى المادة ٣٩٤ من القانون المدني أنه يكفي بالنسبة للوارث الذي يدفع بعدم الاحتجاج عليه بالورقة العرفية المنسوب إلى مورثه التوقيع عليها أن يحلف يمينا بأنه لا يعلم أن الخط أو الأمضاء أو الختم أو البصمة هي لهذا المورث ولا يقبل من ذلك الوارث الطعن بالجهالة على هذه الورقة متى أقر بأن الختم الموقع به عليها صحيح ، بل يجب عليه في هذه الحالة أن يسلك السبيل الذي رسمه القانون للطعن عليها بالتزوير ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استظهر من دفاع الطاعن بأن هذه الورقة مصطنعة أنه إنما يعنى الادعاء بتزويرها ولم يسلك الطاعن من أجل ذلك سبيل الطعن عليها بالتزوير طبقا لما تقضى به المواد من ٢٨١ - ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق ، وكانت محكمة الاستئناف لم تر من حالة الورقة ومن ظروف الدعوى ما يشككها في صحتها لتحكم من تلقاء نفسها بتزويرها عملا بالرخصة المخولة لها بالمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق ، فإن النعي على الحكم

رب العمل له أن ينظم وقت العمل اليومي طبقا لحاجة العمل وظروف الإنتاج ويلتزم العامل بأداء عمله وفقا للتنظيم الموضوع متى كان لا يتعارض مع القانون .

المحكمة :

وحيث انه بالرجوع الى الأوراق يبين أن الطاعنة لم تقسم بإعلان الطعن ١٧٢ الى الطعون عليها ولما كان هذا الطعن قد رفع بتاريخ ١٩٦٤/٣/١٥ وأدرجه قانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن تصدر دائرة فحص الطعون قرارها فيه ، وكانت المادة الثالثة من هذا القانون الذي عمل به من تاريخ نشره في ١٩٦٥/٧/٢٢ قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون ، وكانت المادة ٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن الى جميع الخصوم الذين وجه اليهم في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن والا كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وميعاد الخمسة عشر يوما الذي كان يجب على الطاعنة أن تعلن هذا الطعن فيه يبدأ من يوم ١٩٦٥/٧/٢٢ تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، لما

كان ذلك ، وكانت الطاعنة لم تقم بالإعلان خلال هذا الميعاد أو في خلال الميعاد الذي منحه القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ولتصبح ما لم يصح منها وفقا لحكم تلك الفقرة فإنه يتعين أعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٣١ من قانون المرافعات والحكم ببطلان الطعن ١٧٢ سنة ٤٣ قضائية .

الظاهر أن هذه الخسائر لم ترد اليه فعلا (١) .

المحكمة :

وحيث أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية إنما تربط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أساس صافي الأرباح الحقيقية التي جناها الممول في سنة الضريبة والتي لا تتحقق إلا إذا ربا ما كسبه على ما لحقه من خسائر فلا يجوز عدم استئزال ما تكبده من خسائر بسبب ما ثبت وقوعه على منشأته من سرقة أو اختلاس متى كان الظاهر أن هذه الخسائر لم ترد اليه فعلا ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الممول - القاصر - لم يحصل على أرباح تجارية في سنة النزاع بسبب اختلاس الوصي المنضم لها فيتعين استبعادها من وعاء ضريبة الأيراد العام . إذ كان ذلك ، وكان الحكم الطعون فيه قد التزم هذا النظر واستبعد الربح التجاري من وعاء ضريبة الأيراد العام فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

طعن مدني رقم ٨١ لسنة ٣٢ ق
في ١٩٦٩/٣/١٢ برئاسة ومضوية
السادة حسين صفوت السركي ،
وابراهيم عمن هندي ، محمد شبل
عبد المقصود ومحمد ابر حمزة
غندور ، حسن أبو الفتوح الشربيني
المستشارين .

— ٤٧٨ —

المبدأ القانوني :

عمل : تحديد ساعاته سلطة رب العمل في تنظيم منشأته .
عرف . ق ١٣٣ سنة ١٩٦١ ق
٩١ لسنة ١٩٥٩ م ١١٤ مرافعات
سابق م ٤٣١ ق ٤ لسنة ١٩٦٧
ق ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ مدني م
٣/٦٨٣ .

(١) تقض ٤ من يونيو ١٩٥٢ طعن ٤٠١
سنة ٢١ ق .

التنطق بالحكم والا كان الحكم باطلا ، وكان مفاد هذا النص أن المشرع أوجب أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعا عليها من جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته والا كان الحكم باطلا ، وكان لا يغني عن هذا الاجراء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - توقيعهم جميعا على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحده متى كانت هذه الورقة منفصلة عن الورقة المشتملة على أسبابه وذلك حتى تتحقق المحكمة التي توخاها الشارع من ايجاب توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه وليقوم الدليل على أن المداولة استقرت على أسباب الحكم كما ثبتت في مسودته ، وإذ ذيلت مسودة أسباب الحكم المطعون فيه المنفصلة بورقتها عن منطوقه بتوقيع أحد أعضاء الهيئة التي أصدرته على النحو السالف بيانه ، فإنه يكون باطلا بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة الى بحث باقى أسباب الطعن .

طعن مدني رقم ١٤١ لسنة ٣٥ ق
في ١٩٦٩/٣/١١ برئاسة ومضوية
السادة بطرس زغلول ، أمين فتح
الله ، ابراهيم الديواني ، عبدالمعطي
الدعنان ، المستشارين .

— ٤٧٧ —

المبدأ القانوني :

ضريبة أرباح تجارية ، وعاءها ضريبة الأرباح التجارية والصناعية إنما تربط على أساس صافي الأرباح الحقيقية التي جناها الممول في سنة الضريبة والتي لا تتحقق إلا إذا ربا ما كسبه على ما لحقه من خسائر ، فلا يجوز عدم استئزال ما تكبده من خسائر بسبب ما ثبت وقوعه على منشأته من سرقة أو اختلاس متى كان

خالف القانون وشابه القصور بما يستوجب نقضه .

طعن مدني رقم ١٧٢ لسنة ١٨٢٠
٢٤ ق في ١٢/٢/١٩٦١ برياسة
وعضوية السادة محمد ممتاز نصار
وصبري احمد فرحات ، ومحمد
شبل عبد المقصود ، محمد أبو حمزة
مندور . المستشارين .

— ٤٧٩ —

المبادئ القانونية :

(أ) شسيك : أداة وفاء ،
مديونة المستفيد للساحب بقيمته ،
اثباتها .

١ - الشسيك هو بحسب
الأصل أداة وفاء ولهذا فهو
لا يكفي بحدوده لأثبات مديونية
المستفيد للساحب بقيمته .

(ب) دعوى : نظرها . محكمة
موضوع ، سلطتها في إعادة دعوى
للمرافعة .

٢ - تقدير مدى الجهد في
الطلب الذي يقدمه الخصوم بغية
إعادة الدعوى إلى المرافعة هو من
الأمور التي تستقل بها محكمة
الموضوع . ولا محل للطعن على
حكمها بأنه أدخل بحق الدفاع متى
رأت للأسباب السانقة التي
أوردتها أن هذا الطلب غير جدي
ولم يقصد به غير إطالة أمد
الخصومة .

(ج) نقض : طعن ، أسباب
واقعية ، مبدأ ثبوت بالكتابة ،
تمسك به .

٣ - إذا خلت أوراق الدعوى
مما يفيد سبق تمسك الطاعن
بمبدأ الثبوت بالكتابة أمام محكمة
الموضوع فلا يقبل منه التمسك
به لأول مرة أمام محكمة النقض .
المحكمة :

وحيث إن الحكم المطعون فيه
اعتمد في قضائه برفض دعوى
الطاعن على أن السندات الاذلية
التي حولها اليه مورث المطعون
ضدهم هذا الأخير والتي انتهى

منحهم هذه الأجور الإضافية
بحيث أصبحوا يعتبرونها جزءا من
الأجر لا تبرعا ، وإذا كان الثابت
في الدعوى أن الشركة الطاعنة قد
جرت على تشغيل موظفيها ست
ساعات في اليوم ثم رأت حاجة
الانتاج أن تزيد هذه المدة إلى
سبع ساعات وهي الحد الأقصى
المقرر بالقانون ١٣٣ لسنة ١٩٦١
وكان القرار المطعون فيه قد
خالف هذا النظر ، وقضى بأحقية
موظفي الشركة في العمل لمدة
لا تزيد على ست ساعات في اليوم
أو ست وثلاثين ساعة في الأسبوع
مستندا في ذلك إلى أن الشركة
كانت قد خفضت ساعات العمل
إلى ست ساعات في اليوم وأنها
كانت تدفع لمن يعمل من الموظفين
أكثر من ذلك أجرا اضافيا فليس
من حقها أن ترفع وقت العمل
إلى سبع ساعات في اليوم أو
اثنين وأربعين ساعة في الأسبوع
لأن هذا يتنافى مع حق الموظفين
الشاكين ، وأنه إذا كانت حاجة
العمل تستدعي تشغيل أكثر من
ست ساعات في اليوم فيجب على
الشركة منحهم أجرا اضافيا
مقابل الساعات الزائدة ، دون أن
يبين القرار مصدر حق العمال
في هذه الأجور الإضافية ،
وأساس التزام الشركة بها وهل
هي في الأصل منحة من الشركة
لعمالها ، وإذا كانت منحة فهل
استوفت شروط العمومية
والاستمرار وثبات للقيمة
وصارت بذلك عرفا مستقرا
وأصبح العمال يعتبرونها جزءا
من الأجر لا تبرعا ، فتلتزم
الشركة بدفعها عملا بالسادة
٣/٦٨٣ من القانون المدني والمادة
٣/٣ من قانون العمل ، أم أنها
لم تستوف هذه الشروط فظلت
في حيز التبرع ولم تنتقل بعد إلى
نطاق الالتزام ، إذ كان ذلك فإن
القرار المطعون فيه يكون قد

وحيث أن هذا الدفع مردود ،
بأنه لا يجوز - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - للمطعون
عليه الذي حضر وقدم مذكرته في
الميعاد القانوني أن يتمسك ببطلان
إعلانه إلا إذا بين وجه مصلحته
في التمسك به ، وإذا كان يبين من
الإطلاع على أصل ورقة إعلان
الطعن أن الإعلان تم في الميعاد
القانوني وأنه وجه لنقابة عمال
البترويل مخاطبا مع سكرتيرها
السيد / فضل عمر السيد ،
وكانت النقابة المطعون عليها قد
تقدمت بمذكرتها في الميعاد القانوني
ولم تبين وجه مصلحتها في
التمسك ببطلان الإعلان ولم يثبت
أن ضررا قد أصابها من هذا
البطلان الذي تدعيه - على فرض
وجوده - إذ كان ذلك ، فإن هذا
الدفع يكون في غير محله ويتعين
رفضه .

وحيث أن لرب العمل -
بمقتضى سلطته في الإدارة
والإشراف - أن ينظم وقت العمل
اليومي طبقا لحاجة العمل
 وظروف الانتاج ويلتزم العامل
بأداء عمله وفقا للتنظيم الذي
وضعه رب العمل متى كان هذا
التنظيم لا يتعارض مع القانون ،
فاذا كان العمل قد جرى في
المنشأة على تشغيل العمال
ساعات أقل من المحددة في القانون
ورأى صاحب المنشأة لصالح
العمل أن يعدل في التنظيم الذي
اتبعه من قبل وأن يزيد ساعات
العمل اليومي إلى الحد الأقصى
المقرر في القانون ولم يمنعه من
ذلك نص في عقد العمل ، فلا يجوز
الزامه بالعودة إلى النظام السابق
ولا يكون للعمال الحق في المطالبة
بأجور إضافية عن الفرق بين عدد
الساعات التي كان يجري عليها
نظام العمل في المنشأة وتلك التي
حددها القانون إلا إذا كان قد
نص على ذلك في عقد العمل أو كان
العرف في المنشأة قد استقر على

الطاعن الى المطالبة بقيمتها - مع ألف جنيه أخرى - انما كانت ضمانا لوفاء المورث بمبلغ ٢٩١٠ ج و ٥٦٥ م قيمة سبعة سندات اذنية أخرى حررت ثمنا لصفقة جلود ولم ينكر الطاعن بيع هذه السندات لمن يدعى عباس بموجب الاقرار الذي قدمه المطعون ضدهم ، واذ كان الثابت ان الحبيكم المطعون فيه قد استخلص هذه النتيجة مما ذكره الطاعن نفسه في طلب توقيع الحجز وطلب صدور أمر الأداء ومذكرته الاولى، من ان السندات الاذنية حولت اليه من مورث المدين بمناسبة تأخره في الوفاء بقيمة السبعة سندات البالغة ٢٩١٠ ج و ٥٦٥ م وأنه قبل هذه الحوالة ، وما جاء بالاقرار الصادر من المورث المدين المؤرخ ١٩٥٦/٦/١٦ والمقدم من الطاعن من ان تحويل هذه السندات انما تم على سبيل التامين ، وقال الحكم انه لو صح ان للطاعن ديونا أخرى لذكرها صراحة في طلب توقيع الحجز وطلب أمر الأداء ، وأن مسلكه في الدعوى يدل على انه لم يكن دائنا لمورث المطعون ضدهم الا بمبلغ ال ٢٩١٠ ج و ٥٦٥ م قيمة السبع سندات الاذنية التي كان يطالب بها أولا ، فلما فاجاه المطعون ضدهم بالاقرار الصادر منه ببيعه الدين المحرور به هذه السندات الى المدفوع عباس ، عدل أساس دعواه . ولما كان هذا الذي استخلصه الحكم هو استخلاص سائق مستمد من أوراق الدعوى ويؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها وكان لا يغير من ذلك كون السندات الاذنية المحولة للطاعن جاءت خلوا مما يدل على انها حولت اليه تأمينا لدين معين بالدات ، لأن ذلك كان في تقدير محكمة الموضوع وهي تبحث ماهية الحوالة والغرض منها ، واذ فسرتها - على النحو الذي ذهبت اليه - في نطاق سلطتها الموضوعية

وعلى ضوء ما استخلصته من أوراق الدعوى وظروفها استخلاصا سائغا لا مخالفة فيه للثابت في تلك الأوراق ، وكان لا تثريب على المحكمة اذا هي لم تأخذ بالشهادة المقدمة من الطاعن والمثبتة لتسلم مورث المطعون ضدهم مبلغ ألف جنيه بموجب شيك من حساب الطاعن ببنك مصر لأن الشيك هو بحسب الاصل أداة وفاء ولهذا فهو لا يكفي بنجده لاثبات مديونية المورث للطاعن بقيمته . لما كان ما تقدم فان النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث ان قول الطاعن بان قبض مورث المطعون ضدهم عدا الأخير مبلغ ألف جنيه بموجب شيك خصما من حساب الطاعن بالبنك ، يعتبر مبداً ثبوت بالكتابة على مديونيته له بهذا المبلغ مما يجيز له تكملته بكافة طرق الاثبات ، فهذا القول من الطاعن مردود بان أوراق الدعوى قد خلت مما يفيد سبق تمسكه بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . اما ما ينصاه الطاعن على محكمة الاستئناف من اخلائها بحق الدفاع لعدم استجابتها لطلبه اعادة الدعوى الى المرافعة فان الحكم المطعون فيه قد رد على الطلب المذكور بقوله « وحيث ان طرفي الخصومة لم يقدموا أية مذكرات وقدم الدفاع عن المستأنف (الطاعن) طلبا يلتمس فيه فتح باب المرافعة لتقديم مستندات ، ولا ترى المحكمة مبررا لاجابة هذا الطلب خاصة وقد ظلت الدعوى أمام هذه المحكمة قرابة سنتين ومن قبل خمس سنوات ونيف أمام محكمة الدرجة الاولى ومن ثم فليس ثمة عذر للمستأنف (الطاعن) في تقاعسه عن تقديم تلك المستندات الزغومة طوال السنين التي

سلختها الخصومة بين طرفيها « ولا كان تقدير مدى الجسد في الطلب الذي يقدمه الخصوم بغية اعادة الدعوى الى المرافعة هو من الأمور التي تستقل بها محكمة الموضوع ، وكانت تلك المحكمة - على ما سلف البيان - قد رأت للأسباب السائفة التي أوردتها ان طلب الطاعن اعادة الدعوى الى المرافعة غير جدي وما قصد به غير اطالة أمد الخصومة فلا محل للطعن على حكمها بأنه أخل بحق الطاعن في الدفاع خاصة وأنه يبين من الاطلاع على الطلب المقدم منه والمؤرخ ١٩٦٤/١٢/٢٢ والمودع بملف الاستئناف ان الطاعن لم يبين ماهية المستندات التي من أجلها طلب اعادة القضية للمرافعة وأثرها في النزاع . وكل ما قاله عنها هو انها مستندات تفيد في الاستئناف .

وحيث انه لا تقدم فان الطعن بسببيه يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

طعن مدني رقم ١٠٥ لسنة ٢٥ ق في ١٣/٢/١٩٦٩ برباسة وعضوية السادة المستشارين محمود توفيق اسماعيل ، السيد عبد المنعم الصراف ، عثمان زكريا ، محمد صدقي البشبيشي ، على عبد الرحمن المستشارين .

— ٤٨٠ —

المبدأ القانوني :

عقد : تنفيذ استحالة . « انفساخ العقد » . بيع . التزام اصلاح زراعي . مدني م ١٥٩ و ١٦٠ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . ينفسخ عقد البيع حتما ومن تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ التزام احد المتعاقدين بسبب اجتنبي ، ويترتب على انفساخه ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين الى الحالة التي كانا عليها قبل العقد فيلتزم بالالتزام برد الثمن اذ المدين بالالتزام الذي استحال تنفيذه هو الذي

يتحمل تبعه هذه الاستحالة عملاً
بمبدأ تحمل التبعة في العقد الملزم
للجانين (١) .

الحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه
قد أقام قضاءه بتأييد الحكم
الابتدائي القاضي برفض الدعوى
على قوله « وحيث أن المستأنفين
ورثة المشترية » الطاعنين
يدعون بأن المستأنف ضدهما
الأولين « المطعون ضدهما » صرحا
كتابة للإصلاح الزراعي بالاستيلاء
على الأرض المبيعة من مورثهما
لمورثتهم باعتبار أن تلك الأرض
ما زالت في ملك مورثهما ولم
يقدم المستأنفون الدليل على
صحة هذا الادعاء بل أن الثابت
من المستند المقدم من هؤلاء
المستأنفين أن المستأنف ضدهما
المذكورين في اعتراضهما ٦٤ سنة
١٩٥٧ ذكر أن الأرض التي باعها
مورثهما تبلغ مساحتها ١٤٨ فدان
و ٧ قيراط و ١ س منها ١٢٥
فدان و ٢٠ قيراطا مبيعة إلى
المرحوم هنري جيد بشاره وهذا
القدر الأخير هو نفس القدر الوارد
بالعقد المسجل والذي يدخل فيه
مساحة ٦ فدان و ٦ قيراط
موضوع الدعوى ، وقد فصل في
هذا الاعتراض بالقبول وبإلغاء
قرار الاستيلاء بالنسبة لجميع
المساحة وقدرها ١٤٨ فدان و ٧
قيراط و ١ س يدخل فيها القدر
البيوع للمرحوم هنري بشاره بما
فيه الـ ٦ فدان و ٦ قيراط
موضوع هذه الدعوى وأذن
فالقول بأن التعرض للمستأنفين
في الأرض المبيعة جاء بفعل
المستأنف ضدهما الأولين لا سند
له في الأوراق . . والواقع في
الدعوى أن التعرض كان بعد
البيع وليس في أوراق الدعوى ما
يدل على أن التعرض كان بفعل
البائع وعلى ذلك فلا ضمان على
البائع ولا على ورثته من بعده .

(١) نقض ٢٢ من فبراير ١٩٦٨ .

وهذا الذي قرره الحكم ينطوي
على مخالفة الثابت في الأوراق
والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك
أن الثابت من الاطلاع على قرار
اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي
الصادر بتاريخ ٢٨ من ديسمبر
١٩٥٩ في الاعتراض ٦٤ سنة
١٩٥٧ المرفوع من المطعون ضدهما
الأول والثاني أن الاعتراض انصب
على الاستيلاء على مساحة ١٢٥
ف و ٢٠ ط تبين من البيانات
المساحية أن حقيقتها ١٤٨ ف و
٧ ط و ١ س وقد قررت اللجنة
قبول الاعتراض والاعتداد بالعقد
العرفي المؤرخ ١٩ مايو سنة ١٩٥٢
والغاء قرار الاستيلاء بالنسبة
لهذه المساحة ، وليس في هذا
القرار ما يفيد أن الأطيان التي
اشتريتها مورثة الطاعنين تدخل
ضمن الأطيان التي شملها ذلك
الاعتراض ، بل أن الثابت من
الاطلاع على قرار تلك اللجنة في
الاعتراض ١٣٠ سنة ١٩٥٩
الصادر بتاريخ ٢٤ من ديسمبر
١٩٥٦ أنه انصب على الأطيان
موضوع النزاع في الدعوى الحالية
وأن اللجنة رفضت ذلك
الاعتراض وأقرت قرار الاستيلاء
على ذلك القدر من الأطيان على
أساس أن عقد البيع الابتدائي
الخاص بها غير ثابت التاريخ قبل
٢٣ من يولييه ١٩٥٢ . وبين من
الاطلاع على عقد البيع المؤرخ ٨
من سبتمبر ١٩٥٢ الصادر من
المرحوم الياس عوض أنه باع لعدة
مشترين أطيانا زراعية مساحتها
١٢٥ ف و ٢١ ط و ١٥ س كانت
المرحومة أسكندره يعقوب من
بينهم إذاشترت منه ٦ ف و ٦ ط
وأن التصديق على هذا العقد قد
تم من وكيل البائع ومن المشترية
وأن تسجيل ذلك العقد قد تم
بتاريخ ٢٨ من سبتمبر ١٩٦٠
بالنسبة لمساحة قدرها ١١٩ ف
و ١٥ ط و ١٥ س بعد استبعاد
٦ ف و ٦ ط الخاصة بمورثة
الطاعنين وأنه أشير في بيانات

الشهر العقاري المرفقة بالعقد
المسجل إلى أن « المساحة التي
تم تسجيل العقد بالنسبة لها
سبق أن استولى عليها الإصلاح
الزراعي ثم ألغى قرار الاستيلاء
كما جاء في القرار الصادر في
الاعتراض ٦٤ سنة ١٩٥٧ أما
المقدار ٦ ف و ٦ ط بزماء ناحية
الزيتون بحوض المات رقم ٨
قسم أول قطعة ١٦ فقد استولى
عليها الإصلاح الزراعي واستبعدت
من المشروع . . وظهر من هذه
البيانات أن ما اشترته المرحومة
السيدة أسكندره يعقوب من
المرحوم الياس عوض لم يدخل
ضمن الأطيان التي شملها القرار
رقم ٦٤ سنة ١٩٥٧ وواضح من
كتاب محامي المطعون ضدهما
الأول والثاني المرسل منه للطاعنين
بتاريخ ٢٠ من نوفمبر ١٩٥٧ أنه
لم ينازع في حصول الاستيلاء
على القدر موضوع الدعوى بل أنه
أقر بالتزام موكله برد الثمن
وانحصرت منازعته في صفة
الطاعنين في المطالبة بهذا الثمن
مدعيًا أنه من حق ورثة المرحوم
هنري بشاره . لما كان ذلك
وكان عقد البيع يفسخ حتما
ومن تلقاء نفسه طبقا لنص المادة
١٥٩ من القانون المدني بسبب
استحالة تنفيذ التزام أحد
المتعاقدين بسبب اجتنبي .
ويترب على انفساخه ما يترتب
على الفسخ من عودة المتعاقدين
إلى الحالة التي كانوا عليها قبل
العقد فيلتزم البائع برد الثمن ،
أذ المدين بالتزام الذي استحاله
تنفيذه هو الذي يتحمل تبعه
هذه الاستحالة عملاً بمبدأ تحمل
التبعة في العقد الملزم للجانبين .
ولما كان الثابت - على ما تقدم
بيانه - أن التزام البائع بنقل
ملكية ٦ ف و ٦ ط إلى المشترية ،
قد أصبح مستحيلا بسبب
الاستيلاء عليها لدى البائع تنفيذا
لقانون الإصلاح الزراعي ١٧٨
سنة ١٩٥٢ ، ومقتضى هذه
الاستحالة أن يفسخ العقد وأن

يلزم البائع وورثته من بعده يرد الثمن بالتطبيق للمادة ١٦٠ من القانون المدني اذ الغرم يقع على البائع نتيجة تحمله تبعة انقضاء التزامه . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ ايدى الحكم الابتدائي الذي قضى برفض الدعوى يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة الى بحث باقى اسباب الطعن .

قطن مدنى رقم ١٨٥ لسنة ١٩٣٥
في ١٣/٣/١٩٦١ برئاسة وعضوية
السادة محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد حافظ هريدى ، عثمان
زكريا ، سليم راشد ابو زيد ،
محمد صدقى البشبيشى المستشارين .

— ٤٨١ —

المبادئ القانونية :

(١) حراسة : ادارية . تصرف تخاضع للحراسة بعد فرضها . بطلان . بيع . امر عسكري (٢) لسنة ١٩٥٦ امر ١٣٨ لسنة ١٩٦١ مدنى م ١٤٢ .

١ - التصرف بالبيع الذى يبرمه الخاضعون للحراسة فى اموالهم بتاريخ لاحق على فرض الحراسة هو امر محظور قانونا سواء على البائع او المشتري ، بل يعتبر جريمة من كليهما ، واذا كان وفاء المشتري بالثمن قد تم تنفيذا لعقد البيع فان هذا الوفاء يكون قد تم بالمخالفة للقانون ولا يجوز له استرداد الثمن من اموال البائع المفروضة عليها الحراسة بعد تقرير الحارس العام عدم الاعتداد بالعقد بالتطبيق لاحكام الامر المشار اليه وبعد الحكم ببطلان ذلك العقد .

(ب) دائن : حقه فى الرجوع على الخاضع للحراسة . ق ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ .

٢ - رفع الحراسة الادارية لا يؤثر فى خطأ الحكم بالزام الحارس باداء الثمن للمشتري من اموال البائع التى تحت يد الحارس والتي فرضت عليها الحراسة ، لان هذه الاموال قد

آلت الى الدولة بمقتضى القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ولم تؤل الى البائعين وانما قرر لهم هذا القانون الحق فى الحصول على تعويض يودى لهم بسندات على الدولة على الا تزيد قيمته ما يصرف لهم من سندات على ثلاثين ألف جنيه . هذا لا يمنع المشتري من الرجوع بعد ذلك على البائع بالثمن الذى دفعه لهم فى غير اموالهم التى كانت فى الحراسة وآلت الى الدولة .

الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه مع تسليمه بان البيع تم بعد فرض الحراسة على البائع بمقتضى الامر ١٤٠ لسنة ١٩٦١ فقد قضى بالزام الحارس العام على اموال الخاضعين لهذا الامر (الطاعن) برد الثمن للمشتري (الطعون ضده) من اموال البائعين الموضوعة تحت الحراسة تأسيسا على قوله (ان المشرع قرر البطلان فقط فى الامر العسكري ٤ لسنة ١٩٥٦ ولم يتعرض لاثار هذا البطلان تاركا امر ذلك للقانون العام وتقضى المادة ١٤٢ من القانون المدنى بأنه « فى حالتى ابطال العقد وبطلانه يعاد المتعاقدان الى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد » ومن ثم وجب رد الثمن المدفوع اذ انه عند سكوت القانون الخاص عن تنظيم اثار هذا البطلان يتعين الرجوع الى القانون العام ونص المادة ٦ من الامر العسكري سالف الذكر لا تنظم هذه الحالة ولا تقييد عدم رد الثمن المدفوع وكذلك نص المادة ٢٠ منه) وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه واقام عليه قضاءه فى هذا الخصوص خطأ فى القانون ، ذلك بان الامر ١٤٠ لسنة ١٩٦٠ الذى فرض الحراسة على اموال وممتلكات البائعين والذى عمل به من ٢٥ من اكتوبر ١٩٦١ ، نص على أن تسرى فى شأن الخاضعين له احكام الامر ١٣٨ لسنة ١٩٦١

وهذا الامر الاخير احوال بدوره الى الامر العسكري ٤ لسنة ١٩٥٦ وقد حظرت المادة الخامسة من هذا الامر ابرام عقود او تصرفات او عمليات تجارية او مالية من اى نوع مع احد الأشخاص الخاضعين لاحكامه ، كما حظرت المادة السادسة تنفيذ اى التزام مالى او غير مالى ناشئ عن عقد او تصرف او عملية تتم لمصلحة احد هؤلاء الأشخاص فى تاريخ سابق او لاحق لفرض الحراسة ، ونصت المادة الثامنة على أن يعتبر باطلا بحكم القانون كل عقد او تصرف او عملية تم او جاء مخالفا لاحكام هذا الامر ما لم يرخص فيه وزير المالية والاقتصاد او المدير العام ، ونصت المادة ٢٠ على أن تسرى احكام هذا الامر على كل شخص ليس من الأشخاص الخاضعين له وانما يباشر معاملات مع احدهم وفى خصوص هذه المعاملات ، ثم نصت المادة ٢٣ على عقاب كل من خالف او شرع فى مخالفة احكام الامر المذكور . ومقتضى ذلك أن ابرام عقد البيع موضوع الدعوى - والذى يحمل تاريخا لاحقا لتاريخ فرض الحراسة - مع البائعين هو امر محظور قانونا سواء على البائع او المشتري (الطعون ضده) بل انه يعتبر جريمة من كليهما ، واذا كان وفاء المشتري بالثمن قد تم تنفيذا لهذا العقد فان هذا الوفاء يكون قد تم بالمخالفة للقانون ولا يجوز له استرداد الثمن من اموال البائع المفروضة عليها الحراسة بعد تقرير الحارس العام عدم الاعتداد بالعقد بالتطبيق لاحكام الامر المشار اليه وبعد الحكم ببطلان ذلك العقد لان القضاء بالزام الحارس برد الثمن من اموال البائعين المفروضة عليها الحراسة يعتبر تنفيذا لالتزام على البائع ناشئ عن عقد تم فى تاريخ لاحق لفرض الحراسة وهو ما تنهى عنه صراحة المادة السادسة من الامر (٢) لسنة ١٩٥٦ ، وتحرمه المادة ٢٣

الجرد في ميعاد ثلاثين يوما ، الا أنه جعل انفتاح هذا الميعاد رهنا بقيام المصفي باخطار المصارع بايداع القائمة محل المنازعة ، أما ذوو الشأن الذين لم يخطروا بايداع القائمة فلا يتقيدون بداهة بهذا الميعاد لتوقف الالتزام به على حصول الاخطار بايداع القائمة ومن ثم فإن هؤلاء ان يرفعوا منازعتهم في صحة الجرد الى المحكمة في أي وقت الى ما قبل تمام التصفية ، ونص المادة ٨٩٧ من القانون المدني من العموم بحيث يشمل جميع الدائنين العاديين الذين لم ينازعوا في قائمة الجرد قبل تمام التصفية ولا يدع مجالا لاستثناء من لم يخطر منهم بايداع تلك القائمة .

الحكمة :

وحيث ان المشرع استحدث في القانون المدني القائم نظاما لتصفية التركة يكفل حماية مصلحة الورثة ومن يتعامل معهم كما يكفل مصلحة دائني التركة فاذا ما تقررت التصفية فانها تكون جماعية فترتفع بذلك يد الدائنين والورثة عن التركة ويمتنع على الدائنين العاديين من وقت قيد الامر الصادر بتعيين المصفي اتخاذ أي اجراءات فردية على اعيان التركة حتى تتم التصفية ، وبهذا تتحقق المساواة الفعلية بينهم كما هو الحال في الافلاس التجاري وتنتقل أموال التركة الى الورثة خالية من الديون فيتحقق المبدأ القاضي بالأثرية الا بعد سداد الديون على وجه عملي ، وفي سبيل حماية حقوق دائني التركة أوجب المشرع في المادة ٨٨٦ على المصفي أن يوجه اليهم وإلى مدني التركة تكليفا علنيا يدعوهم اليه الى تقديم بيان بما لهم من حقوق وما عليهم من ديون وذلك خلال ثلاثة أشهر من التاريخ الذي ينشر فيه التكليف آخر مرة وأوجب لصق هذا التكليف في مقار الجهات

لهم بسندات على الدولة على الا تزيد قيمة ما يصرف لهم من سندات على ثلاثين ألف جنيه . وغنى عن البيان أن القضاء بنقض الحكم المطعون فيه لا يمنع المطعون ضده من الرجوع بعد ذلك على البائعين بالثمن الذي دفعه لهم في غير أموالهم التي كانت في الحراسة وآلت الى الدولة .

وحيث ان الموضوع صالح للحكم فيه ، ولما تقدم بيانه بتعين الغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدعوى بالنسبة لطلب الزام الحارس برد الثمن وقدره ١٢٦٥ ج و ١١٠ م .

طن مدني رقم ١٦٨ لسنة ١٩٢٤ في ١٩٦١/٢/٢٠ برئاسة وعضوية السادة محمود توفيق اسماعيل ، وحافظ مريدي ، عثمان زكريا ، وسليم راشدا ، أبو زيد ، محمد صدقي البشبيشي ، المستشارين .

— ٤٨٢ —

المبدآن القانونيان :

(١) تركة : تصفية ، وارث . تركة ، حق الدائن . مدني م ٨٨٦ .

١ - استحدث المشرع في القانون المدني القائم نظاما لتصفية التركة يكفل حماية مصلحة الورثة ومن يتعامل معهم كما يكفل مصلحة دائني التركة ، فاذا ما تقررت التصفية فانها تكون جماعية فترتفع بذلك يد الدائنين والورثة عن التركة ويمتنع على الدائنين العاديين من وقت قيد الامر الصادر بتعيين المصفي اتخاذ أي اجراءات فردية على اعيان التركة حتى تتم التصفية ، وبهذا تتحقق المساواة الفعلية بينهم كما هو الحال في الافلاس التجاري وتنتقل أموال التركة الى الورثة خالية من الديون .

(ب) جرد : تركة ، منازعة في صحته ، مدني م ٨٩٧ .

٢ - انه وان كان القانون قد اوجب رفع المنازعة في صحة

والاخذ بوجهة نظر الحكم المطعون فيه يؤدي الى اهدار الأساس الذي تقوم عليه فكرة الحراسة وتفويت الغرض منها إذ يستطيع الخاضع للحراسة أن يحصل على ما شاء من أمواله المفروض عليها الحراسة عن طريق التساوط مع آخرين على أن يبيع لهم أملاكه ما دام هؤلاء المشترون لن يرفعوا شيئا لأنهم يستطيعون أن يرجعوا على الحارس بما دفعوه للبائع الخاضع للحراسة . ولا محل لاستناد الحكم المطعون فيه الى المادة ١٤٢ من القانون المدني في الزام الحارس برد الثمن من أموال البائع المفروض عليها الحراسة لوجود نصوص خاصة في الأمر ٤ لسنة ١٩٥٦ تمنع من رد الثمن من تلك الأموال - على ما سلف بيانه - وهي نصوص أمرة ومتعلقة بالنظام العام . لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزام الحارس (الطاعن) برد الثمن للمطعون ضده مما لديه من أموال البائعين المفروض عليها الحراسة يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه ولا يغير من ذلك ما قرره امام هذه المحكمة الحاضر من الممثل للأموال التي آلت الى الدولة بموجب القانون ١٥ لسنة ١٩٦٤ - الذي حل في الطعن محل الحارس العام بعد صدور هذا القانون - ما قرره من رفع الحراسة على البائعين تنفيذا لهذا القانون ذلك بأن رفع الحراسة عنهم لا يؤثر في خطأ الحكم المطعون فيه لانه قضى بالزام الحارس بأداء الثمن للمشتري المطعون ضده من أموال البائعين التي تحت يد الحارس والتي فرضت عليها الحراسة وهذه الأموال قد آلت الى الدولة بمقتضى القانون ١٥ لسنة ١٩٦٤ ولم تؤل الى البائعين ، وانما قرر لهم هذا القانون الحق في الحصول على تفويض يؤدي

ذلك الحجزين مصنيبا ويتعين لذلك تأييده .

طعن مدني رقم ٧ لسنة ٣٥ ق
في ١٩٦٩/٣/٢٠ برئاسة وعضوية
السادة/ محمود توفيق اسماعيل،
محمد حافظ هريدي، عثمان
زكريا، سليم راشد ابو زيد،
على عبد الرحمن المستشارين .

— ٤٨٣ —

المبادئ القانونية :

(١) صورية : نسبية . دعوى
الصورية . تقادم . بيع .
وصية .

١ - الدعوى بطلب بطلان
عقد البيع على أساس أنه يستتر
وصية وأن وصفت بأنها دعوى
بطلان إلا أنها في حقيقتها وبحسب
المقصود منها إنما هي دعوى
بطلب تقرير صورية هذا العقد
صورية نسبية بطريق التستر،
وهذه الدعوى لا تسقط
بالتقادم .

(ب) اثبات : صورية ، طرقة
وارث .

٢ - متى طعن الوارث على
العقد بأنه يستتر وصية كان له
اثبات طعنه بكافة طرق الإثبات
لأن الوارث لا يستمد حقه في
الطعن في هذه الحالة من المورث
وإنما من القانون مباشرة على
أساس أن التصرف قد صدر
أضراراً بحقه في الإرث فيكون
تحيالاً على القانون .

(ج) وصية : قانون واجب
التطبيق . ق ٧١ لسنة ١٩٤٦
م ٣٧ .

٣ - تخضع الوصية للقانون
الساري وقت وفاة الموصي لا
وقت صدور الوصية منه فيسري
القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ على كل
وصية صدرت من موصي توفي
بعد العمل بأحكام هذا القانون
ولو كان تاريخ صدورهما سابقاً
عليه ، فتصح وتنفذ في ثلث
التركة من غير إجازة الورثة .

الدائنين الذين لم تسو حقوقهم
لعدم ظهورها في قائمة الجرد ولم
تكن لهم تأمينات على أموال
التركة ، لا يكون لهم إلا الرجوع
على الورثة بسبب اثرائهم ولا
يجوز لهم أن يرجعوا على من
كسب بحسن نية حقاً عينياً على
تلك الأموال ، وهو ما نصت عليه
المادة ٨٩٧ من القانون المدني
ونص هذه المادة من العموم بحيث
يشمل جميع الدائنين العاديين
الذين لم ينازعوا في قائمة الجرد
قبل تمام التصفية ، ولا يدع
مجالاً لما ذهب إليه الحكم المطعون
فيه من استثناء من لم يخطر
منهم بايداع تلك القائمة، هذا إلى
أن استثناء هؤلاء يترتب عليه
إهدار الصفة الجماعية للتصفية
وتفويت ما هدفه المشرع منها من
تحقيق المساواة بين الدائنين
العاديين وتأمين الغير الذي يتعامل
مع الورثة في أموال التركة بعد
تمام التصفية ، من ظهور دائن
للتركة ينازعه ، لما كان ذلك وكان
الثابت أن الطاعن عين مصفياً في
١٣ مايو سنة ١٩٥٤ بالقرار ١
لسنة ١٩٥٤ تركت الصادر من
محكمة قنا الابتدائية ، وكان
المطعون ضدهم وهم من الدائنين
العاديين قد نبهوا على ورثة
المتوفي في ١٢ من سبتمبر و ٣ من
أكتوبر ١٩٦٢ بالوفاء بدينهم ثم
أوقعوا لصالحهم وحدهم في
مواجهة الورثة حجزين إداريين
في ٥ ، ٦ من نوفمبر ١٩٦٢ على
أطيان للمورث فإن هذين
الحجزين يكونان باطلين لمخالفتهما
للقانون ، وإذا خالف الحكم المطعون
فيه هذا النظر فإنه يكون مخطئاً
في القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الموضوع صالح
للفصل فيه .

وحيث أنه لما سلف بيانه يكون
الحكم الابتدائي الذي قضى بإلغاء

الإدارية التي عينها - وهي التي
يقع في دائرتها أعيان التركة وآخر
موطن للمورث - ونشر التكليف في
صحيفة من الصحف اليومية
الواسعة الانتشار ، ثم ألزم
المصفي في المادة ٨٨٧ بأن يودع
بعد ذلك قلم كتاب المحكمة ،
خلال أربعة أشهر من يوم تعيينه،
قائمة تبين ما للتركة وما عليها
وأن يثبت فيها ما تكشف عنه
أوراق المورث وما هو ثابت في
السجلات العامة من حقوق وديون
وما يصل إلى علمه عنها من أي
طريق كان وأوجب على المصفي
أن يخطر كل ذي شأن بايداع
القائمة ونص في المادة ٨٩٠ على
أن كل منازعة في صحة الجرد ،
وبخاصة ما كان متعلقاً بأفعال
أعيان أو حقوق للتركة أو عليها
أو باثباتها ، ترفع بعريضة
للمحكمة بناء على طلب كل ذي
شأن خلال الثلاثين يوماً التالية
للاخطار بايداع قائمة الجرد ،
وتحقق المحكمة ما يرفع إليها من
منازعات وتصدر أمراً بقبول ما
تراه جديداً منها ، وأجاز المشرع
التظلم من هذا الأمر وفقاً لقانون
المرافعات ، وإن كان النزاع لم
يسبق رفعه إلى القضاء عينت
المحكمة أجلاً يرفع فيه ذو الشأن
دعواه أمام المحكمة المختصة .
ومن هذا يبين أن القانون وإن
أوجب رفع المنازعة في صحة
الجرد في ميعاد ثلاثين يوماً ، إلا
أنه جعل انفتاح هذا الميعاد رهناً
بقيام المصفي باخطار المنازع
بايداع القائمة محل المنازعة ، أما
ذوو الشأن الذين لم يخطروا
بايداع القائمة فلا يتقيدون بذهاب
بهذا الميعاد لتوقف الالتزام به
على حصول الاخطار بايداع
القائمة ، فإذا لم يتم هذا الاخطار
انتهى تبعاً للالتزام بالميعاد ، ومن
ثم فإن هؤلاء أن يرفعوا منازعتهم
في صحة الجرد إلى المحكمة في أي
وقت إلى ما قبل تمام التصفية
أما إذا تمت تسوية الديون على
النحو الذي نظمته القانون فإن

المحكمة :

وحيث ان محكمة الاستئناف انتهت في حكمها الصادرين في ٢٢ من فبراير ١٩٦٤ و ٢٧ من ديسمبر ١٩٦٤ الى ان المطعون ضدهم رافعى الدعوى يؤسسون طلب بطلان عقد البيع المسجل في ٢ من ديسمبر ١٩٤٥ والصادر من المورث الى ولديه الطاعن الأول ومورث باقى الطاعنين على أن هذا العقد يستر وصية ، وقد اقام الحكم المطعون فيه قضاءه بطلان هذا العقد على هذا الأساس ، ولما كانت الدعوى بطلب بطلان عقد البيع على أساس أنه يستر وصية وان وصفت بأنها دعوى بطلان الا انها في حقيقتها وبحسب المقصود منها انما هي دعوى بطلب تقرير صورية هذا العقد صورية نسبية بطريق التستر ، وهذه الدعوى لا تسقط بالتقادم لأن ما يطلبه رافعها انما هو تحديد طبيعة التصرف الذى قصده العاقدان وترتيب الآثار القانونية التى يجب أن تترتب على النبة الحقيقية لهما واعتبار العقد الظاهر لا وجود له وهذه حالة واقعية قائمة ومستمرة لا تزول بالتقادم فلا يمكن لذلك ان ينقلب العقد الصورى صحيحا مهما طال الزمن وعلى هذا الأساس يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بسقوط حق المطعون ضدهم فى الطعن على العقد بالتقادم قد انتهى الى نتيجة صحيحة ، ولا يؤثر فى سلامته ما ورد فى أسبابه من تقارير قانونية خاطئة فى هذا الخصوص اذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه التقارير دون أن تنقض الحكم وبالتالي يكون النعى بهذا السبب فى جميع ما تضمنه غير منتج .

وحيث ان محكمة الاستئناف قالت فى حكمها المؤرخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٤ والذى قضى باحالة الدعوى التى التحقيق ما نصه « وحيث انه عن طلب المستأنفين

الحكم بابطال عقد البيع الصادر من مورثهم الى المستأنف عليه الأول ومورث باقى المستأنف عليهم وذلك لصورية السبب الذى قام عليه لأنه انما قصد به حرمانهم من الارث ، فانما يرمون الى اعتبار العقد ساترا لوصية بمقولة انه تم بغير عوض وقد احتفظ المورث فى العقد بحق الانتفاع بالأرض البيعة مدى حياته . ولما كان هذا الذى فسرت به محكمة الاستئناف مقصود المطعون ضدهم من طعنهم على العقد هو تفسير سائغ يؤدى اليه مدلول العبارات الواردة فى مذكراتهم امام محكمة أول درجة وفى صحيفة استئنافهم وقد أبدى المطعون ضدهم طعنهم فى صيغة صريحة بجلاسة ٢٠ من نوفمبر ١٩٦١ حيث ورد على لسان وكيلهم بمحضر الجلسة ان عدم قدرة المشتريين على دفع الثمن الوارد فى العقد واحتفاظ المورث لنفسه فى عقد البيع برفع البيع قرينة على ان هذا العقد يعتبر وصية ثم اختتم اقواله بأنه يطرح على المحكمة الطعن بالصورية المطلقة بقصد التحايل على قواعد الارث والطعن بأن التصرف فى حقيقته وصية ، وكانت المحكمة وقد انتهت بحق الى أن حقيقة الطعن فى العقد هو أنه يخفى وصية فانها اذ اجازت للمطعون ضدهم ان يثبتوا بكافة طرق الاثبات المقررة قانونا بما فيها البينة ان عقد البيع المطعون عليه لم يكن بيعا منجزا وأنه قصد به حرمانهم من الميراث ، لا تكون قد خالفت القانون لأن الوارث متى طعن على العقد بأنه يستر وصية كان له اثبات طعنه بكافة طرق الاثبات لأن الوارث لا يستمد حقه فى الطعن فى هذه الحالة من المورث وانما من القانون مباشرة على أساس أن التصرف قد صدر اضارا بحقه فى الارث فيكون تحايلا على القانون ، ومن ثم فان النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

حيث ان الحكم المطعون فيه قد استقر فى جميع أسبابه على أن التصرف الذى صدر من المورث فى صورة عقد البيع والذى قصد به المورث الاحتياال على أحكام الارث المقررة شرعا هو تصرف باطل بطلانا مطلقا ، ولم يرد فى أسباب الحكم أن هذا التصرف باطل بطلانا نسبيا واذا كان الحكم قد قرر - بعد أن انتهى الى أن التصرف يستر تبرعا مضافا الى ما بعد الموت وأنه لذلك يكون وصية - أن الوصية لو ارث لا تصح الا باجازة الورثة الآخرين فان هذا القول لا يعنى أنه اعتبر بطلان التصرف بوصفه بيعا بطلانا نسبيا لأن هذه الاجازة لا ترد على عقد البيع الباطل وانما على الوصية . والنعى بالسبب الرابع مردود بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن التصرف الصادر من المورث لم يكن فى حقيقته منجزا بل مضافا الى ما بعد الموت فان العين المتصرف فيها لا تكون قد خرجت من مال المورث اثناء حياته بل بقيت فيه لحين وفاته ولهذا يكون للورثة أن يطعنوا على هذا التصرف بأنه يمس حقوقهم فى التركة ، اما ما يقوله الطاعن من أن للمالك الكامل الأهلية حرية التصرف فى ملكه ولو أدى تصرفه هذا الى حرمان ورثته أو التقليل من انصبتهم فان مناطه أن يكون هذا التصرف منجزا لا مضافا الى ما بعد الموت .

وحيث ان قضاء هذه المحكمة جرى بأن الوصية تخضع للقانون السارى وقت وفاة الموصى لا وقت صدور الوصية منسبة فىسرى القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ على كل وصية صدرت من موصى توفى بعد العمل بأحكام هذا القانون ولو كان تاريخ صدورهما سابقا عليه . ولما كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه وباقرار الخصوم أمام محكمة الموضوع ان المورث الموصى توفى فى سنة ١٩٤٨ بعد العمل بالقانون

٧١ لسنة ١٩٤٦ وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار التصرف الحاصل بالعقد المؤرخ ١١ من نوفمبر ١٩٤٥ والسجل في ٢ من ديسمبر ١٩٤٥ وصية ، فان هذه الوصية تصح وتتخذ في ثلث التركة من غير اجازة الورثة وذلك بالتطبيق لنص المادة ٣٧ من قانون الوصية سالف الذكر ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم نفاذها كلية مستلزما لنفاذها في حدود الثلث اجازة الورثة الآخرين وذلك لما ذهب اليه خطأ من عدم انطباق القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، فانه يكون مخطئاً في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص ، ولما كان الفصل في الدعوى على الاساس المتقدم يستلزم الاحاطة بجميع اموال التركة من عقار ومنقول وكان الحكم المطعون فيه وأوراق الدعوى الأخرى خلوا من هذا البيان فانه يتعين بعد نقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب احالة القضية الى محكمة الاستئناف .

طعن مدني رقم ٩٨ لسنة ٣٥ ق في ١٩٦٩/٢/٢٠ برئاسة ومضوية السادة/ محمود توفيق ، عثمان زكريا سليم ، راشد ابو زيد ، ومحمد صدق الشيشي ، علي عبد الرحمن المستشارين .

— ٤٨٤ —

المبدآن القانونيان :

- (١) قوة أمر مقضى : حكم ، حجية . احوال شخصية .
- ١ - لا يجوز قوة الأمر المقضى الا منطوق الحكم ، وما يكون متصلاً بهذا المنطوق من الأسباب اتصالاً وثيقاً وحتمياً بحيث لا تكون له قائمة الا بها .
- حق . تعسف في استعماله .

٢ - حق الانتجاعاء الى القضاء هو من الحقوق التي تثبت للناس كافة فلا يكون من استعماله

مسؤولاً عما ينشأ عن استعماله من ضرر للغير الا اذا انحرف بهذا الحق عما وضع له واستعمله استعمالاً كيدياً ابتغاء مضارة الغير (١) .

الحكمة :

وحيث ان ما يلزم محكمة الاحوال الشخصية عند الفصل في طلب حجر للسفه هو التحقق من قيام حالة السفه التي تعترى الانسان فتحمله على تبذير ماله واتلافه على خلاف مقتضى العقل والشرع واذ كان كيدية طلب الحجر وعدم كيدية لا اثر له في قيام هذه الحالة فان بحث المحكمة لهذه الكيدية يكون بحثاً غير لازم لقضائها ، وبالتالي فان ما ورد بأسباب الحكم الصادر في الدعوى ٢٣١ سنة ١٩٦٠ احوال شخصية بني سويف الذي قضى برفض الحجر على الطاعن للسفه من ان طلب الحجر قدم من المطعون ضدها بقصد الكيد بالطاعن وبدافع الحق منها وبقصد الاضرار به يكون زائداً على حاجة الدعوى التي فصل فيها ذلك الحكم وغير متصل بمنطوقه لانه يقوم بدون هذه الأسباب الزائدة ومن ثم فانها لا تحوز قوة الامر المقضى لان هذه القوة لا تلحق الا بمنطوق الحكم وما يكون متصلاً بهذا المنطوق من الأسباب اتصالاً وثيقاً وحتمياً بحيث لا تكون له قائمة الا بها . لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه اذ لم يعتد بما قرره الحكم الصادر من محكمة الاحوال الشخصية في دعوى الحجر عن كيدية طلب الحجر الدافع اليه وخالفه فيه ، فانه لا يكون مخطئاً في القانون . كما لا يصح النعي عليه بمخالفته الحكم الصادر من محكمة الاحوال الشخصية فيما مرده عن تصرفات الطاعن وسلوكه لان الحكم المطعون فيه لم يقصد من

(١) نقض : ٢٨ من ديسمبر ، طعن ٣١٠ سنة ٢٤ ق .

هذا السرد اثبات ان هذه التصرفات تمت على خلاف مقتضى العقل والشرع مما كان يستوجب الحجر وانما مجرد اثبات ان المطعون ضدها كانت معذورة حين قدمت طلب الحجر بعد ان رأت اخاها قد باع جل املاكه وشرع في بيع الباقي منها ولما كان حق الالتجاء الى القضاء هو من الحقوق المشروعة التي تثبت للكافة فلا يكون من استعماله مسؤولاً عما ينشأ عن استعماله من ضرر للغير الا اذا انحرف بهذا الحق عما وضع له واستعمله استعمالاً كيدياً ابتغاء مضارة الغير وكان الحكم المطعون فيه قد نفى بأسباب سائفة عن المطعون ضدها هذا الانحراف وقصد الاضرار بالطاعن واثبت انها كانت تبغى دفع الضرر عنه بفل يده عما بقي له من ماله رعاية لمصلحته وحفاظاً على هذا المال وصيانة له ، فان النعي بهذين السببين يكون في جميع وجوهه على غير اساس .

وحيث انه لما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضائه برفض دعوى الطاعن بتعويضه عن الضرر الذي لحقه من تقديم طلب الحجر عليه للسفه ، على ان ذلك الطلب لم يقصد بتقديمه الاضرار به بل استهدف صالحه والابقاء على ما تبقى من ماله وهو ما يكفي لحمل قضاء الحكم ، فان الأسباب الوارد عليها النعي بهذا السبب تكون زائدة على حاجة الدعوى ويستقيم الحكم بدونها ، وبالتالي يكون النعي عليه للخطأ الوارد فيها - برفض صحته - غير منتج .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

طعن مدني رقم ١٨١ لسنة ٣٥ ق في ١٩٦٩/٢/٢٠ برئاسة ومضوية السادة/ محمود توفيق اسماعيل ، محمد حافظ هريدي ، عثمان زكريا ، سليم راشد ابو زيد ، علي عبد الرحمن المستشارين .

— ٤٨٥ —

المبدأ القانونيان :

(١) اختصاص : ولائى .
أحوال شخصية ، مسائل لغير
المسلمين . ق ٨ لسنة ١٩١٥ م ١
روم كاثوليك .

١ - المجلس الملى لطائفة
الروم الكاثوليك أصبح معتمدا
ويستمد ولاية القضاء فى مسائل
الأحوال الشخصية لهذه الطائفة
من القانون ٨ لسنة ١٩١٥ ، حالة
أن المحاكم الشرعية إنما تختص
بالفصل فى منازعات الأحوال
الشخصية بين غير المسلمين إذا
اختلف الطرفان مذهبيا .

(ب) حكم شرعى : حجية .

اثبات .

٢ - لمحكمة الموضوع - إذا
احتج لديها بحكم شرعى نهائى -
أن تبحث ما إذا كان هذا الحكم
قد صدر فى حدود ولاية المحاكم
الشرعية فتثبت له الحجية أو لم
يصدر فى حدود هذه الولاية
فيكون معدوم الحجية .

المحكمة :

وحيث أن طائفة الروم
الكاثوليك هى من الطوائف التى
كان معترفا لمجلسها الملى - فى
عهد السيادة العثمانية على مصر
- بولاية القضاء فى المنازعات
الخاصة بالأحوال الشخصية التى
تقوم بين أبناء هذه الطائفة . ولما
كان القانون ٨ لسنة ١٩١٥ قد
نص فى مادته الأولى على استمرار
السلطات القضائية الاستثنائية
المعترف بها حتى الآن فى الديار
المصرية الى حين الاقرار على أمر
آخر بالتمتع بما كان لها من
الحقوق عند زوال السيادة
العثمانية وأن يكون لهذه السلطات
القضائية والهيئات التى بواسطتها
تمارس تلك السلطات أعمالها -
بصفة مؤقتة - جميع
الاختصاصات والحقوق التى
كانت تستمدتها لغاية الآن من

بالحكم الشرعى الصادر للمطعون
ضدها بالنفقة على الرغم من أنه
صدر من محكمة لا ولاية لها فانه
بذلك يكون مخالفا للقانون بما
يستوجب نقضه دون حاجة
لبحث باقى أوجه الطعن . ولما
كان قد تبين صحة الطعن فان
طلب المطعون ضدها الأولى الزام
الطاعن بالتعويض عن هذا الطعن
باعتباره كيديا يكون على غير
أساس ويتعين رفضه .

وحيث انه لما كانت محكمة
الموضوع لم تتحقق من مقدار
المبلغ الذى أداه الطاعن تنفيذا
لحكم النفقة وقد نازعت المطعون
ضدها أمام محكمة الموضوع فى
مقدار المبلغ الذى ادعى الطاعن
انه أداه لها وقدره ٤٠٥ ج قان
الموضوع يكون لذلك غير صالح
للفصل فيه ومن ثم يتعين احالة
القضية الى محكمة الاستئناف .

طعن مدنى رقم ١٨٢ لسنة ٢٥
ق فى ١٩٦٩/٣/٢٠ برئاسة ومضوية
السادة/ محمود تولى اساميل ،
محمد حافظ هريدى ، فنان
ذكريا ، سليم راشد ابو زيد ،
على عبد الرحمن المستشارين .

— ٤٨٦ —

المبادئ القانونية :

(١) استئناف : نطاقه .

١ - متى كان الاستئناف
قصد به لا الى الفاء الحكم
الابتدائى وحده ، وإنما الفاء حكم
سابق عليه أيضا فيما تضمنه من
قضاء قطعى بتقرير حق الطاعن
فى تملك ما التصق بأرضه من
زيادة ناتجة من الطمى ، فإن
عريضة الاستئناف تعتبر قد
شملت طلب استئناف الحكمين
معاً .

(ب) خصومة : سيرها ،
انقطاعها . بطلان ، نظام عام .

٢ - بطلان الاجراءات التى
تتم بعد قيام سبب انقطاع سير
الخصومة هو بطلان نسبي قرره

المعاهدات والفرمانات والبراءات
العثمانية ، فان المجلس الملى
لطائفة الروم الكاثوليك أصبح
معتمدا ويستمد ولاية القضاء
فى مسائل الأحوال الشخصية
لهذه الطائفة من القانون ٨ لسنة
١٩١٥ . واذا كانت المحاكم
الشرعية إنما تختص بالفصل فى
منازعات الأحوال الشخصية بين
غير المسلمين إذا اختلف الطرفان
مذهبيا أما إذا اتحدا فى المذهب
فلا تكون لها ولاية الفصل فى هذه
المنازعات وإنما يختص بها المجلس
الملى لهذه الطائفة وهو اختصاص
ولائى متعلق بالنظام العام . لما
كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه
قد قرر فى أسبابه أن حكم النفقة
الاستثنائى ١٧٩ سنة ١٩٥٤
الاسكندرية الشرعية والصادر
لصالح المطعون ضدها ، قد سلم
باتحاد الطرفين فى الطائفة والملة ،
فانه إذ قضى على الرغم من ذلك
بفرض النفقة للمطعون ضدها
على الطاعن يكون قد صدر من
محكمة لا ولاية لها ما استند
اليه ذلك الحكم فى تقرير
الاختصاص للمحاكم الشرعية من
انه ليس لطائفة الروم الكاثوليك
مجالس ملية معتمدة فانه مخالف
للقانون على ما سبق بيانه ، ولا
يشفع للحكم المذكور ما قرره من
مصادقة الطرفين على الدعوى
لانه علاوة على ما أثبتته ذلك
الحكم من أن الطاعن تمسك بعدم
اختصاص المحاكم الشرعية
لاتحاده والمطعون ضدها فى الملة ،
فان عدم اختصاص المحاكم
الشرعية بالفصل فى دعاوى
الأحوال الشخصية لغير المسلمين
عند اتحاد الطرفين فى المذهب
يتعلق بالنظام العام . لما كان ما
تقدم وكان لمحكمة الموضوع إذا
احتج لديها بحكم شرعى نهائى أن
تبحث ما إذا كان هذا الحكم قد
صدر فى حدود ولاية المحاكم
الشرعية فتثبت له الحجية أو لم
يصدر فى حدود هذه الولاية
فيكون معدوم الحجية ، وكان
الحكم المطعون فيه قد اعتد

أهدر حجية ذلك الحكم اذ قضى بالغائه يكون على غير أساس .

وحيث انه لما كان بطلان الاجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي قررته القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم حتى لا تتخذ هذه الاجراءات بغير علمهم ويصدر الحكم في الدعوى في غفلة منهم ، فانه يتعين ان يتمسك بالانقطاع - بفرض قيام سببه - من شرع لمصلحته من الخصوم . لما كان ذلك فان ما يثيره الطاعن بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث انه لما كانت المادة ٦٠ من القانون المدني القديم التي تحكم واقعة النزاع والتي تقابل المادة ٩١٨ من القانون المدني الحالي لا تشترط لتملك مالك الأرض التي على ساحل النهر الزيادة التي يضيفها اليها طمي النهر ، ان تكون هذه الزيادة من فعل الطبيعة وحدها وانما يكفي ان تكون زيادة طبيعية أي تكونت بطريقة تدريجية غير محسوسة وان ساهم الانسان بفعله في تكوينها ما دام هذا الفعل لا يعد في ذاته اعتداء على مجرى النهر أو على حقوق المنتفعين من مياهه ولم يقصد به الا حماية أرضه من غوائل الفيضان لا ترسيب ما علق من الطمي بمياه النهر بالأسراع في تكوين أرض منه ولا يؤثر في حق الطاعن في تملك الزيادة التي يضيفها طمي النهر بطريق الالتصاق الطبيعي لأرضه ان يكون قد استأجرها خشية ان تصبح عليه ثمرة جهده وماله أو اعتقاداً منه انه يستأجر ملك غيره لأن استئجار الانسان عيناً مملوكة له لا يسقط حقه في ملكيتها .

الحكمة :

وحيث انه يبين من الاطلاع على عريضة الاستئناف الذي رفعته الحكومة عن قضاء محكمة أول درجة انه وان لم يرد بصدرها سوى بيان بتأريخ ومنطوق الحكم الابتدائي الصادر في ٢٦ من فبراير ١٩٥٩ ، ولئن ورد هذا البيان وحده في الطلبات الختامية بصحيفة الاستئناف ، الا انه من الواضح مع ذلك - وعلى ما يبين من أسباب الاستئناف التي استندت اليها الحكومة - ان الاستئناف قد قصد به لا الى الغاء الحكم الابتدائي المشار اليه

والصادر في ٢٦ من فبراير ١٩٥٩ وحده وانما الغاء الحكم السابق الصادر في ١٢ من مايو ١٩٥٥ ايضاً فيما تضمنته من قضاء قطعي بتقرير حق الطاعن في تملك ما التصق بأرضه من زيادة ناتجة من الطمي اذ جاء بالصحيفة رقم ١٢ من عريضة الاستئناف ما يلي « ما كان على محكمة أول درجة ان تقضى بتعيين خبير كي تتحقق من مساحة أرض التظمية التي تلاصق أرض المستأنف عليه - الطاعن - ذلك ان هذا القضاء قطعي ما كان ينبغي عليها ان تقضى به لعدم قيام ما يبرره . وهذا الذي ذهب اليه الحكم التمهيدي الصادر في ١٢ من مايو ١٩٥٥ ثم الحكم في موضوع الاستئناف الصادر في ٢٦ من فبراير ١٩٥٩ والذي أيد الحكم الأول فيما قضى به من قضاء قطعي قبل الفصل في الموضوع يحدو بنا ان تستأنف هذا الحكم الأخذ بشقيه القطعي والتمهيدي الذي قطع في خصوصية من أوجه النزاع . ويستتبع ذلك حتما عرض الدعوى من جديد بما فيها الحكم الأول الذي يتعين الحكم بالغائه » . مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اعتبار عريضة الاستئناف قد شملت طلب استئناف الحكمين معا . لما كان ذلك وكان لم يثبت ان الطاعن قد أعلن حكم ١٢ من فبراير ١٩٥٥ الى الحكومة حتى يسرى في حقها ميعاد استئناف ذلك الحكم من تاريخ اعلانه ، واذا اودعت الحكومة عريضة الاستئناف فلم كتاب المحكمة بتاريخ ٢٩ من ابريل ١٩٥٩ أي قبل صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي جعل بدء ميعاد الطعن في الأحكام من تاريخ صدورها ، فان الحكم المشار اليه الصادر في ١٢ من فبراير ١٩٥٥ لم يكن قد أصبح نهائياً وقت استئنافه ، ومن ثم فان ما أثاره الطاعن بسبب التعمي من ان الحكم المطعون فيه قد

القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لمصلحته من الخصوم (١) .

(ج) طرح نهر : ملكية ، أسبابها مدني م ٩١٨ مدني قديم م ٦٠ التصاق طبيعي .

٣ - لا تشترط لتملك مالك الأرض التي على ساحل النهر الزيادة التي يضيفها اليها طمي النهر ، ان تكون هذه الزيادة من فعل الطبيعة وحدها ، وانما يكفي ان تكون زيادة تكونت بطريقة تدريجية غير محسوسة وان ساهم الانسان بفعله في تكوينها ما دام هذا الفعل لا يعد في ذاته اعتداء على مجرى النهر أو على حقوق المنتفعين من مياهه ولم يقصد به الا حماية أرضه من غوائل الفيضان لا ترسيب ما علق من الطمي بمياه النهر بالأسراع في تكوين أرض منه ولا يؤثر في حق الطاعن في تملك الزيادة التي يضيفها طمي النهر بطريق الالتصاق الطبيعي لأرضه ان يكون قد استأجرها خشية ان تصبح عليه ثمرة جهده وماله أو اعتقاداً منه انه يستأجر ملك غيره لأن استئجار الانسان عيناً مملوكة له لا يسقط حقه في ملكيتها .

الحكمة :

وحيث انه يبين من الاطلاع على عريضة الاستئناف الذي رفعته الحكومة عن قضاء محكمة أول درجة انه وان لم يرد بصدرها سوى بيان بتأريخ ومنطوق الحكم الابتدائي الصادر في ٢٦ من فبراير ١٩٥٩ ، ولئن ورد هذا البيان وحده في الطلبات الختامية بصحيفة الاستئناف ، الا انه من الواضح مع ذلك - وعلى ما يبين من أسباب الاستئناف التي استندت اليها الحكومة - ان الاستئناف قد قصد به لا الى الغاء الحكم الابتدائي المشار اليه

(١) نقض ١٧ من يناير ١٩٦٧ ، طعن ١٢٠ لسنة ٣٣ ق . ونقض ٥ من يناير ١٩٦٧ ، طعن ٥ لسنة ٣٣ ق ، ونقض ٢٨ من مارس ١٩٦٢ ، الطعن ١٢٤ لسنة ٢٨ ق .

— ٤٨٧ —

المبدأ القانوني :

ضريبة عامة على الإيراد .

تقادم مسقط ، قطعه . ق
٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ م ٣ ق ١٤
لسنة ١٩٣٩ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤
ق ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ بحكم
عمومه وإطلاقه يسرى على أنواع
الضرائب والرسوم كافة بحيث
لا يجوز قصره على نوع منها دون
الآخر وتعتبر إجراءات قطع
التقادم المنصوص عليها في المادة
الثالثة مكملة للإجراءات القاطعة
لتقادم الضرائب والرسوم كافة .

المحكمة :

وحيث أن . . المشرع رأى تعديل
أحكام تقادم الضرائب فأصدر
القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ ونص
في المادة الأولى منه على أن
« تقادم بخمس سنوات الضرائب
والرسوم المستحقة للدولة أو لاي
شخص اعتباري عام ما لم ينص
القانون على مدة أطول » وفي المادة
الثالثة على أنه « يعتبر تنبيهها
قاطعا للتقادم أورد الضرائب
والرسوم وإعلانات المطالبة
والإخطارات إذا سلم أحدها إلى
المول أو من ينوب عنه قانونا أو
أرسل إليه بكتاب موصى عليه
مع علم الوصول » وأفصحت
المذكرة الإيضاحية لهذا القانون عن
علة هذا التعديل ومداه بقولها
« وتقضى القاعدة العامة في القانون
المدني (م ٣٧٧) بتقادم الحق في
المطالبة بالضرائب والرسوم بثلاث
سنوات ويستثنى من ذلك ما نص
عليه في قوانين خاصة وقد سارت
القوانين الخاصة على تحديد مدة
التقادم بخمس سنوات من ذلك
القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن
الضرائب المباشرة على دخل الثروة
المتقولة والقانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤
بفرض رسم أبولة على التركات
والقانون ١١ لسنة ١٩٤٩ بفرض

لما كان ذلك وكان الحكم قد
ذهب إلى أن الترخيص الصادر
من الحكومة للطاعن بإقامة السد
الذي نشأت عنه أرض النزاع قد
تحددت شروطه وآثاره بالإقرار
الموقع عليه من الطاعن في ١٩ من
أبريل ١٩٣٩ وإلى أنه يبين من
هذا الإقرار أن الحكومة وقد
احتفظت بحقها في إزالة السد في
أي وقت تشاء دون أن يكون
للطاعن حق الرجوع عليها بتعويض
لم تتجه نيتها إلى تملك الطاعن
أرض النزاع التي نشأت عن السد
المذكور ، واستدل الحكم على ذلك
بأن الطاعن - وقد طلب من
الحكومة في شهر سبتمبر ١٩٤٤
أن تمتد له عقود الإيجار الصادرة
عن أرض جسر الشيخ تمي
السابقة الذكر بما فيها أرض
النزاع التي كانت قد نشأت
وقتذاك من عملية التطينة ثم
تعهد بعد موافقة الحكومة على
هذا التحديد بتسليم هذه الأرض
جميعها للحكومة خالية من الزراعة
في نهاية المدة التي تحدد لها
الإيجار - لم يقصد سوى الانتفاع
بالأرض التي يستأجرها تعويضا
له عما أنفقه فيما أقامه من
منشآت لأصلاحيها وأعدادها
للزراعة بما في ذلك مصاريف
إنشاء السد ، وكان لا يؤثر في حق
الطاعن في تملك هذه الأرض
بطريق الالتصاق الطبيعي لأرضه
أن يكون قد استأجرها خشية أن
تضيع عليه ثمرة جهده وماله أو
اعتقادا منه أنه يستأجر ملك غيره
لأن استئجار الإنسان عينا مملوكة
له لا يسقط حقه في ملكيتها . لما
كان ما تقدم فإن الحكم المطعون
فيه يكون قد خالف القانون بما
يستوجب نقضه لهذا السبب
دون حاجة إلى بحث باقي أسباب
الظلم .

ظعن مدني رقم ٦٨ لسنة ٣٥ ق
في ١٩٦٩/٢/٢٥ برئاسة ومضوية
السادة عبد السلام بليغ وبطرس
زغلول ومحمد صادق الرشيدي ،
وابراهيم ملام ، ومحمد العليم
الدعشان المستشارين .

ضريبة عامة على الإيراد والقانون
٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم
دمغه وتؤدي إلى تحديد المدة في
هذه القوانين بخمس سنوات
مراعاة لضغط العمل مما يهدد
حقوق الخزانة بالضياح إذا كانت
مدة التقادم أقل من خمس سنوات
وتحقيقا لهذه الغاية وتسوية بين
المولين الذين يخضعون لمختلف
أنواع الضرائب والرسوم رؤى
تعميم النص بحيث يشمل أنواع
الضرائب والرسوم كافة المستحقة
للدولة أو لاي شخص اعتباري عام
.. وتنص المادة الثالثة على بعض
حالات تعتبر تنبيها قاطعا للتقادم
وهي حالات أوردت الضرائب
والرسوم وإعلانات المطالبة
والإخطارات إذا سلم أحدها إلى
المول أو من ينوب عنه قانونا أو
أرسل إليه بكتاب موصى عليه
مع علم الوصول وهذه الأحكام
مقررة في القوانين الخاصة ومفهوم
أن ما لم ينص عليه في هذه القوانين
من أحكام متروكة لقواعد القانون
المدني أو القوانين الخاصة بحسب
الأحوال . وهذا القانون بحكم
عمومه وإطلاقه يسرى على أنواع
الضرائب والرسوم كافة بحيث
لا يجوز قصره على نوع منها دون
الآخر وتعتبر إجراءات قطع التقادم
المنصوص عليها في المادة الثالثة
منه مكملة للإجراءات القاطعة
لتقادم كافة الضرائب والرسوم
يستوى في ذلك ما ورد منها في
القانون المدني أو القوانين الخاصة
- على ما بينته المذكرة الإيضاحية
- مما لا يصح معه القول بعدم
سريانها على تقادم الضريبة العامة
على الإيراد ، إذ كان ذلك ، وكان
الحكم المطعون فيه قد خالف هذا
النظر وجرى في قضائه على أن
إجراءات قطع التقادم المنصوص
عليها في المادة الثالثة من هذا
القانون لا تسري على تقادم الضريبة

محل النزاع فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

طعن مدني رقم ٤٢ لسنة ٣٢ ق
في ١٩٦٩/٢/٢٦ برئاسة وعضوية
السادة حسين صفوت السركي
وابراهيم عمر هندي وصبري احمد
فرحات ومحمد شبل عبد المقصود
ومحمد أبو حنوه مندور والمستشارين

— ٤٨٨ —

المبادئ القانونية :

من قواعد : تنديدها . عمل ،
لائحه في ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٨١ .
النص في لائحة الشركة ،
تجديدها . نص في لائحة الشركة ،
مستخدمين أو غيرها .
من صاحب العمل بجهة من السلطة
المطلقة في إدارة منشأته وتنظيم
العمل فيها على الوجه الذي يراه
كفيل بتطبيق مصالحه ، وسواء
في ذلك تقديرية لا ملزمة عليها ،
وليس من شأن هذا النص أن
يحيل عقود العمل من عقود غير
محددة المدة إلى أخرى محددة
المدة ، إذ لا تزال مكنة إنهاء العقد
بارادة أحد طرفيه قائمة على الرغم
من هذا التحديد .

المحكمة :

وحيث أن . . النص في لائحة
الشركة المطعون عليها على تحديد
سن الستين لتقاعد مستخدميها
وعمالها إنما هو - وعلى ما جرى
به قضاء هذه المحكمة - تصرف
من صاحب العمل بما له من السلطة
المطلقة في إدارة منشأته وتنظيم
العمل فيها على الوجه الذي يراه
كفيل بتطبيق مصالحه وسلطة
صاحب العمل في هذا الشأن سلطة
تقديرية لا ملزمة عليها ، وليس من
شأن هذا النص أن يحيل عقود
العمل من عقود غير محددة المدة
إلى أخرى محددة المدة إذ لا تزال
مكنة إنهاء العقد بارادة أحد طرفيه
قائمة على الرغم من هذا التحديد
ولا مجال في هذا الخصوص

للتحدي بنص المادة ٨١ من القانون
٩١ لسنة ١٩٥٩ إذ أن ما ورد بها
من النص على انتهاء عقد العمل
بوفاة العامل أو بمرضه أو بمرضه
أو بمرضه مرضاً استوجب
انقطاعه عن العمل مدة معينة ليس
إلا سرداً لبعض صور انتهاء العقد
غير محدد المدة حيث يكون انتهاء
العقد انتهاء عرضياً لا انتهاء عادياً
وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا
النظر وجرى في قضائه على أن
« لصاحب العمل في أي وقت أن
يحدد سن الإحالة إلى المعاش
بالنسبة لموظفيه وعماله دون أن
يكون عليه معقب في ذلك حتى ولو
كانت عقود كانت عقود عمل هؤلاء
الموظفين خلوا من هذا الشرط فإن
هذا التحديد حق مطلق لرب
العمل » وأنه « لا محل لوضع
قيود على حريته في إنهاء عقود
العمل وتقديره لحد الكفاية اللازمة
للمصال حسب مقتضياته ووفقاً
لما يراه من اعتبارات اقتصادية
أو إدارية أو تنظيمية » وأنه لا مجال
في هذا الخصوص للقول بأن العمال
الذين التحقوا بالعمل قبل إصدار
هذا القرار قد اكتسبوا حقاً في أن
يكنوا بالعمل مهما بلغت بهم السن
فإنه لا يكون قد خالف القانون أو
أخطأ في تطبيقه . .

وحيث أنه بالرجوع إلى الحكم
الابتدائي - الذي أحال إليه الحكم
المطعون فيه - يبين أنه رد على
دفاع الطاعن في هذا الخصوص
بأن المطعون عاينها أرسلت للطاعن
« خطاباً مؤرخاً ١٩٦١/١٠/٤
تخبره فيه بمنحه أجازة حتى
نهاية شهر أكتوبر ١٩٦١ توطئة
لتركه خدمة الشركة لبلوغه السن
اعتباراً من أول نوفمبر ١٩٦١
واستندت في ذلك لقرار مجلس
الإدارة الصادر بجلسته المنعقدة
في ١٩٦١/٢/٢٧ وإلى اللائحة
الداخلية ، وأن الثابت من محضر
جلسة مجلس الإدارة في
١٩٦١/٢/٢٧ أن السيد عضو
مجلس الإدارة المنتدب قد طلب
الموافقة على إحالة المدعى إلى

التقاعد ابتداء من أول فبراير
١٩٦١ ومنحه المكافأة القانونية
لبلوغه سن الخامسة والستين
وأن أعضاء مجلس الإدارة تناقشوا
ولم يصلوا إلى قرار في خصوصه
نظراً لعدم وجود نص في لوائح
الشركة يحتم الإحالة إلى المعاش
في سن معينة ولا اعتبارات أخرى ،
وأن المجلس وافق على أن ينص في
اللائحة الداخلية للشركة على أن
يكون سن الإحالة إلى المعاش هو
ستون عاماً ويجوز أن يمد المجلس
مدة الخدمة لمدة أقصاها خمس
سنوات وأن الثابت بمحضر جلسة
مجلس الإدارة في ١٩٦١/٧/١٣
أن المجلس وافق على اللائحة
الداخلية التي نصت على تحديد
أقصى سن للإحالة إلى التقاعد
بخمسة وستين عاماً وأن هذا
القرار أصبح نافذاً بعد انقضاء
أسبوع من تاريخ إبلاغه للمؤسسة
الاقتصادية » وأن الطاعن « قد
بلغ أقصى سن محدد للإحالة على
التقاعد وهو خمسة وستين عاماً
أو يزيد وقت صدور قرار إحالته
على التقاعد » وهو رد يواجبه
دفاع الطاعن ولم يكن محل نعي
منه .

طعن مدني رقم ٣٤٤ لسنة ٣٤ ق
في ١٩٦٩/٢/٢٦ برئاسة وعضوية
السادة حسين صفوت السركي ،
ومحمد نصار وابراهيم عمر هندي
ومحمد شبل عبد المقصود وحسن
أبو الفتوح الشربيني المستشارين

— ٤٨٩ —

المبادئ القانونية :

نزع ملكية لمنفعة عامة ، تعويض
عن نزع الملكية أو مقابل الانتفاع ،
اختصاص . ولائي .

١ - أنه وإن كان لا يجوز لنزاع
الشان الالتجاء مباشرة إلى المحكمة
لطلب التعويض سواء المستحق عن
نزع الملكية أو المقابل لعدم الانتفاع
بالعقار في المدة من تاريخ الاستيلاء
حتى دفع التعويض المستحق عن
نزع الملكية ، إلا أن هذا الحظر

مشروط بأن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت من جانبها لاجراءات التي أوجب عليها القانون اتباعها لتقدير التعويض ، فاذا لم تلتزم هذه الاجراءات ومضت المواعيد التي حددها لها القانون لتقدير التعويض دون ان يصل الى ذوى الشأن أى اخطار يفيد انها سلكت فعلا الطريق الذي ألزمها القانون باتباعه لتقدير التعويض، فإنه يكون لصاحب الشأن في هذه الحالة ان يلجأ الى المحكمة المختصة مطالبا بالتعويض المستحق له .

(ب) اختصاص ولائى : مجاوزته نظام عام .

٢ - اذ كانت قواعد الاختصاص الولاى من النظام العام وكانت محكمة الموضوع قد جاوزت اختصاصها الولاى بالفصل في تقدير التعويض المطالب به - عن نزع الملكية العامة - بدعوى مبتدأة مخالفة بذلك ما رسمه الشارع من طرق لتقدير التعويض ومن سبيل للطعن في هذا التقدير والجهات المختصة بنظر ذلك ، فإنه يكون للطاعنين التمسك بذلك لأول مرة امام محكمة النقض .

(ج) انتفاع : استحقاق مقابلة ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ م ١٦م تعويض ، تقديره ، محكمة موضوع . مدنى م ٤٥٨ .

٣ - لصاحب الشأن في العقار الحق في تعويض مقابل عدم انتفاعه به من تاريخ الاستيلاء الفعلى لحين دفع التعويض المستحق عن نزع ملكيته ولم تشترط لاستحقاق هذا التعويض ان يكون طاله منتفعا فعلا بالعقار المنزوعة ملكيته وقت نزع الملكية . وتقدير هذا التعويض هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع ولها ان تقدر التعويض الجابر للضرر على الوجه الذي تراه (١) .

(د) محكمة نقض : سلطتها في تصحيح اسباب حكم .

٤ - متى كان الحكم سليما في نتيجته التي انتهى اليها فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه اسبابه من اخطاء قانونية ، اذ لمحكمة النقض ان تصحح هذه الاسباب بغير ان تنقضه . المحكمة :

وحيث ان .. المطعون ضدها استندت في دعواها الى انها لجأت الى الجهة الادارية المختصة طالبة تقدير التعويض المستحق لها عن مقابل عدم انتفاعها بالعين المنزوعة ملكيتها في الفترة من تاريخ الاستيلاء عليها حتى صرف التعويض المقضى لها به نهائيا عن نزع الملكية وان الجهة المذكورة اهملت هذا الطلب ولم تتخذ أى اجراء نحو تقدير هذا التعويض مما اضطرها للالجوء الى القضاء مباشر لتقديره والقضاء لها به ، ولم يجادل الطاعنون امام محكمة الموضوع فيما قرره المطعون ضدها في هذا الخصوص . واذ كانت المادة ١٦ من القانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ تنص على ان « يكون لصاحب الشأن في العقار الحق في تعويض مقابل عدم الانتفاع به من تاريخ الاستيلاء الفعلى لحين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية ، وله خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بقيمة التعويض عن عدم الانتفاع حق المعارضة في هذا التقدير ، ويكون الفصل في المعارضة طبقا للنصوص الخاصة بالمعارضة في تقدير المستحق عن نزع الملكية ، وتعين المصلحة المختصة خلال اسبوع من تاريخ الاستيلاء قيمة التعويض ، ويعلن صاحب الشأن بذلك » وكان مقتضى ذلك ان صاحب الشأن في طلب التعويض المقرر مقابل عدم الانتفاع بالعقار المنزوعة ملكيته لا يكون ملزما بسلوك الطريق الذي رسمه القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ للطعن في تقدير

هذا التعويض أو الالتجاء الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٢ من ذلك القانون الا اذا كانت المصلحة المختصة قد قامت بتعيين قيمة التعويض واعلنته بذلك اما اذا استولت على العقار ولم تقم بما ألزمها به القانون من تعيين قيمة التعويض عن عدم الانتفاع خلال اسبوع من تاريخ هذا الاستيلاء ولم تعلن صاحب الشأن بما قدرته له من تعويض فإنه يكون له ان يلجأ الى المحكمة المختصة للمطالبة بما يستحقه من هذا التعويض لانه وان كان مفاد احكام القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ انه لا يجوز لذوى الشأن الالتجاء مباشرة الى المحكمة لطلب التعويض سواء المستحق من الملكية أو المقابل لعدم الانتفاع بالعقار في المدة من تاريخ الاستيلاء حتى دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية الا ان هذا الحظر مشروط بأن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت من جانبها الاجراءات التي أوجب عليها القانون اتباعها لتقدير التعويض فاذا لم تلتزم هذه الاجراءات ومضت المواعيد التي حددها لها القانون لتقدير التعويض دون ان يصل الى ذوى الشأن أى اخطار يفيد انها سلكت فعلا الطريق الذي ألزمها القانون باتباعه لتقدير التعويض فإنه يكون لصاحب الشأن في هذه الحالة ان يلجأ الى المحكمة المختصة مطالبا بالتعويض المستحق له . لما كان ذلك وكان الطاعنون لم يتمسكوا امام محكمة الموضوع بأنهم سلكوا الطريق الذي ألزمهم القانون باتباعه لتقدير التعويض المستحق للمطعون ضدها مقابل عدم انتفاعها بالعقار وانهم اعلنوها بهذا التقدير كما أنهم لم يقدموا الى محكمة النقض الدليل على ذلك وهو الامر الذي يجب ثبوته لكي يصح قولهم بعدم ولاية المحاكم بنظر الدعوى فان السبب الجديد الذي أبدوه لأول مرة امام هذه المحكمة والمؤسسين على انتفاء

(١) نقض ١٧ من نوفمبر ١٩٦٦ ، الطعن ٢٤٩ لسنة ٢٢ ق .

اذ لحكمة النقض ان تصحح هذه
الاسباب بغير ان تنقضه ..

طعن مدني رقم ٤٤ لسنة ٣ ق
في ١٩٦٩/٢/٢٧ برئاسة وعضوية
السادة محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد حافظ هريدي ، السيد عبد
المنعم الصراف ، محمد صدقي
البشبيشي ، محمد سيد احمد
نحاد المستشارين .

— ٤٩٠ —

المبدأ القانوني :

ارتفاق : اداري . اموال عامة
مدني م ١٠٢٩ .

الارتفاقات الادارية المقررة
لخدمة مال عام تعتبر اموالا عامة
لتعلقها بالمال العام الذي تخدمه
فيكون لها لذلك ما للاموال العامة
من خصائص وحصانة ، وتبقى ما
بقي المال العام المخدم مخصصا
للمنفعة العامة ، ولا تنقضي الا
بانتهاى تخصيصه لهذه المنفعة او
بتخصيصه لجهة نفع اخرى غير
تلك التي من اجلها تقرر الارتفاق
المحكمة :

وحيث انه بين من الحكم
الابتدائي الذي ايدى الحكم المطعون
فيه واخذ بأسبابه انه سجل في
تقريراته ان الجبانة المجاورة للارض
المبيعة الى عثمان سليم - سلف
المطعون ضدهم - ما زالت معدة
للدفن وان المباني التي اقامها
المطعون ضدهم في هذه الارض تقع
على مسافة تقل عن مائتي متر ،
كما قرر الحكم ان الحظر من البناء
المنصوص عليه في عقد البيع
الصادر من مصلحة الاملاك الى
المرحوم عثمان سليم هو ارتفاق
اداري مصدره المادة الاولى من
لائحة الجبانات الصادرة بالامر
العالي الرقيم ١٨٣٧/١٠/٣٠
ومقرر لمصلحة الجبانة المجاورة
للارض المباعة ، لكن الحكم استند
في قضائه برفض دعوى الطاعنة
الى ان المحكمة من حظر اقامة
ساكن على مسافة تقل عن مائتي

القانونية لمبلغ هذا التعويض ،
مادامت محكمة الموضوع رأت ان
هذا التعويض هو الجابر للضرر
الذي لحق المطعون ضدها ، ولا
محل لما يقوله الطاعنون من ان
المطعون ضدها لا تستحق تعويضا
لانها لم تكن تنتفع بالعقار وقت
نزع ملكيته ذلك ان الثابت من
تقرير الخبير ومن صورة محضر
التممين المقدم من الحكومة ان
الارض تصلح للزراعة اذا توافرت
لها سبل الري بالماكينات الارتوازية
او بالآلات الرافعة من ترعة
الاسماعيلية ، ومتى كان الانتفاع
بالارض المزروعة ملكيتها ممكنة بآلية
وسيلة في المدة من تاريخ الاستيلاء
عليها حتى تاريخ ايداع التعويض
المستحق عن نزع الملكية فان مالكيها
يستحق التعويض مقابل عدم
الانتفاع طبقا لنص المادة ١٦ من
القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الذي
لم يشترط لاستحقاق هذا
التعويض ان يكون طالبه منتفعا
فعلا بالعقار المزروعة ملكيته وقت
نزع الملكية . لما كان ما تقدم
وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت
انه كان في ميسور المطعون ضدها
الانتفاع بالعين المزروعة ملكيتها
بريها عن طريق الماكينات الارتوازية
او الماكينات الرافعة للمياه من ترعة
الاسماعيلية ، فان الحكم المطعون
فيه اذ قضى باستحقاق المطعون
ضدها لتعويض عن حرمانها من
الانتفاع بالعين المزروعة ملكيتها
خلال المدة من تاريخ الاستيلاء
الفعلى عليها حتى ايداع التعويض
المستحق عن نزع الملكية وقدر
هذا التعويض على الوجه الذي رآه
محققا للغاية منه ، فانه يكون قد
انتهى في قضائه الى النتيجة التي
تتفق وصحيح حكم القانون ، ولا
ينال من ذلك خطؤه في الاستناد
الى احكام المادة ٤٥٨ من القانون
المدني رغم انها لا تنطبق في هذه
الحالة ، ذلك انه متى كان الحكم
سليما في نتيجته التي انتهى اليها
فانه لا يبطله ما يكون قد اشتملت
عليه اسبابه من اخطاء قانونية ،

هذه الولاية يكون عاريا عن الدليل
وبالتالي يتمين اطراحه ..
وحيث ان .. الثابت ان المطعون
ضدها اقامت دعواها بطلب مبلغ
٤٧١٢ ج على سبيل التعويض ،
مقابل عدم انتفاعها بالعين المزروعة
ملكيتها في المدة من تاريخ الاستيلاء
الفعلى عليها حتى تاريخ صرف
التعويض المستحق لها عن نزع
الملكية ، واستندت في ذلك الى
المادة ١٦ من القانون ٥٧٧ لسنة
١٩٥٤ واذا ندبت محكمة الدرجة
الاولى خبرا لتقدير التعويض
للمناسب لعدم انتفاع المطعون ضدها
بالعين خلال المدة المذكورة فقد
قررت المطعون ضدها امام الخبير
انها تكتفي بتقدير هذا التعويض
على اساس فائدة قدرها ١٤٪ سنويا
من قيمة التعويض المحكوم به نهائيا
مقابل العين المزروعة ملكيتها وذلك
خلال المدة من الاستيلاء عليها في
١٩٥٦/٨/١١ حتى تاريخ ايداع
هذا المقابل في ١٩٥٦/١٢/١ فقد
الخبير ما يستحق للمطعون ضدها
على هذا الاساس بمبلغ ١٠٨٨ ج
و٨٦٨ م ، وبالجلسة المحددة لنظر
الدعوى امام محكمة الدرجة الاولى
عدلت للمطعون ضدها طلباتها الى
القضاء لها بهذا المبلغ ، فقضى لها
به . لما كان ذلك وكانت المادة
السادسة عشرة من القانون ٥٧٧
لسنة ١٩٥٤ تقضى بأن يكون
لصاحب الشأن في العقار الحق في
تعويض مقابل عدم انتفاعه به من
تاريخ الاستيلاء الفعلى عليه لحين
دفع التعويض المستحق عن نزع
ملكيته ، وكان تقدير هذا التعويض
هو من المسائل الموضوعية التي
تستقل بها محكمة الموضوع ولها
ان تقدر التعويض الجابر للضرر
على الوجه الذي تراه ، ومن ثم
فلا تثريب عليها فيما رآته من
تقدير التعويض المستحق للمطعون
ضدها عن حرمانها من الانتفاع
بالعين المزروعة ملكيتها في المدة من
تاريخ الاستيلاء الفعلى عليها الى
تاريخ ايداع التعويض المستحق
عن نزع الملكية بمقدار الفائدة

متر من الجبانة والمنصوص عليه في المادة الأولى من لائحة الجبانات هي حماية الجبانات من زحف المساكن عليها ، علاوة على اعتبارات خاصة بالصحة العامة وأن خط السكة الحديدية الذي أنشأته الحكومة يعتبر فاصلاً طبيعياً بين الجبانة وبين المساكن المطلوب إزالتها وهذا الفاصل يمنع زحف المساكن على الجبانة وأنه لا محل للحكمة الأخرى الخاصة باعتبارات الصحة العامة بعد أن انتشرت المساكن في المنطقة المحظورة البناء فيها ، ورتب الحكم على ذلك اعتبار الارتفاق الإداري المذكور منقضي طبقاً للمادة ١٠٢٩ من القانون المدني لزوال الفائدة من تقريره ، وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه سنداً لقضائه بنطوى على مخالفة للقانون وفساد في الاستدلال ذلك أن الارتفاقات الإدارية المقررة لخدمة مال عام تعتبر أموالاً عامة لتعلقها بالمال العام الذي تخدمه فيكون لها لذلك ما للأموال العامة من خصائص وحصانة وتبقى مابقي المال العام المخدم مخصصاً للمنفعة العامة ولا تنقضي إلا بانتهاء تخصيصه لهذه المنفعة أو بتخصيصه لجهة نفع أخرى غير تلك التي من أجلها تقرر الارتفاق ولما كان الثابت من قرارات الحكم المطعون فيه - على ما سبق بيانه - أن الجبانة المجاورة لأرض النزاع ما زالت مستعملة لدفن الموتى وبالتالي لم تفقد صفتها كمال عام فإنه يكون لها بمقتضى المادة الأولى من لائحة الجبانات ارتفاق إداري على الأرض المجاورة لها يمتنع معه على ملاكها إقامة مساكن فيها على مسافة تقل عن مائتي متر من الجبانة ، وهذا الارتفاق الإداري لا ينقضي إلا بانتهاء تخصيص الجبانة للمنفعة العامة المخصصة لها . لما كان ذلك وكان ما استند إليه الحكم المطعون فيه من أن خط السكة الحديدية يعتبر فاصلاً طبيعياً يمنع زحف المساكن على

الجبانة وأنه لا محل للحكمة الخاصة باعتبارات الصحة العامة بعد أن انتشرت المساكن في المنطقة المحظورة البناء فيها هو استدلال فاسد ، إذ أن هذا الفاصل ليس من شأنه إهدار المسافة المحظورة البناء فيها ، كما أن انتشار المساكن المقامة بالمخالفة للمادة الأولى من لائحة الجبانات إنما هو إمعان في مخالفة حكم هذه المادة ولا يؤدي هذا الانتشار إلى زوال الاعتبار المتعلقة بالصحة العامة التي من أجلها فرض المشرع هذا الحظر بل أنه على النقيض يؤدي إلى زيادة الأضرار بالصحة العامة ، فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وقضى برفض الدعوى تأسيساً على انقضاء الارتفاق الإداري المقرر على الأرض المباعة إلى المرحوم عثمان سليم - سلف المطعون ضدهم - فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم تكون دعوى مصلحة الأملالك على أساس سليم من القانون ويتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف والقضاء لها بطلباتها . ومادام هذا هو حكم القانون فإنه لا مناص من أعماله مهما كان الضرر الذي يصيب المدعى عليهم من ذلك ، أما علاج ما ينشأ عن تنفيذ الحكم من أضرار بالغة لأصحاب المساكن المقضى بإزالتها فإنه بيد الحكومة ومن شئونها وحدها .

طعن مدني رقم ٨٨ لسنة ٢٥ ق في ١٩٦٩/٢/٢٧ برئاسة وعضوية السادة المستشارين السيد عبد المنعم الصراف ، عثمان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، على مبدأ الرحمن المستشارين .

— ٤٩١ —

المبادئ القانونية :

(١) مسؤولية حادث سيارة تأمين . ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ م ٥ دعوى مؤمن له قبل مؤمن ، دعوى

مباشرة قبل مؤمن ، تقادم ، مسقط مدني م ٧٥٢ .

١ - أنشأ المشرع للمضروب في حوادث السيارات دعوى مباشرة قبل المؤمن ، ونص على أن تخضع هذه الدعوى للتقادم الثلاثي المقرر للدعوى الناشئة عن عقد التأمين . (ب) مؤمن : مضروب ، حقه ، قبله ، مدني م ٤٠٦ .

٢ - ينشأ حق المضروب قبل المؤمن من وقت وقوع الحادث الذي ترتبت عليه مسؤولية المؤمن له قبل المؤمن . (ج) تقادم : وقفه ، تأمين ، مدني م ٣٨٢ .

٣ - تسري في شأن التقادم المقرر لدعوى المضروب المباشرة ، القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وانقطاعها ومن ثم فإنه إذا كان الفعل غير المشروع الذي سبب الضرر والذي يستند إليه المضروب في دعواه قبل المؤمن هو جريمة ورفعت الدعوى الجنائية على مقارفها سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحد ممن يعتبر المؤمن له مسؤولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فإن سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضروب قبل المؤمن يقف طوال المدة التي تدور فيها المحاكمة الجنائية .

المحكمة :

وحيث أن .. المشرع أنشأ بمقتضى المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ « بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات » للمضروب في هذه الحوادث دعوى مباشرة قبل المؤمن . ونص على أن تخضع هذه الدعوى للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني وهو التقادم الثلاثي المقرر للدعوى الناشئة عن عقد التأمين ، ولولا هذا النص لسرى على تلك الدعوى المباشرة التقادم العادي لأنها لا تعتبر من الدعوى الناشئة عن عقد التأمين المنصوص عليها في المادة ٧٥٢ ، وإذا كان حق

المضروب قبل المؤمن ينشأ من وقت وقوع الحادث الذي ترتبت عليه مسئولية المؤمن له ، مستقلا عن حق المؤمن له قبل المؤمن ، لان المضروب يستمد حقه المباشر بموجب النص القانوني من نفس العمل غير المشروع الذي أنشأ حقه قبل المؤمن له وبذلك يستطيع المضروب ان يرفع دعواه المباشرة على المؤمن من وقت وقوع هذا الفعل الذي سبب له الضرر مما يترتب عليه ان مدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم هذه الدعوى تسرى من هذا الوقت ، ولهي في هذا تختلف عن دعوى المؤمن له قبل المؤمن التي لا يبدأ سريان تقادمها الا من وقت مطالبة المضروب للمؤمن له بالتعويض ، الا انه لما كان التقادم المقرر لدعوى المضروب المباشر تسرى في شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وانقطاعها - وهو ما حرصت المذكرة الايضاحية للقانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ على توكيده - فانه اذا كان الفعل غير المشروع الذي سبب الضرر والذي يستند اليه المضروب في دعواه قبل المؤمن هو جريمة ورفعت الدعوى الجنائية على مقارفها سواء كان هو بلداته المؤمن له أو أحد ممن يعتبر المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فان سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضروب قبل المؤمن يقف طوال المدة التي تدور فيها المحاكمة الجنائية ولا يعود التقادم الى السريان الا منذ صدور الحكم الجنائي النهائي أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر ، ذلك لان المضروب لا يستطيع وفقا للمادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية ولما استقر عليه قضاء الدائرة الجنائية بهذه المحكمة ادخال المؤمن في الدعوى الجنائية لمطالبته بالتعويض كما انه اذا رفع دعواه على المؤمن امام المحاكم المدنية اثناء السير في الدعوى الجنائية كان مصيرها الحتمي هو وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا في الدعوى

الجنائية لان مسئولية المؤمن قبل المضروب لا تقوم الا بثبوت مسئولية المؤمن له قبل هذا المضروب فاذا كانت هذه المسئولية الاخيرة ناشئة عن الجريمة التي رفعت عنها الدعوى الجنائية فانها تكون مسألة مشتركة بين هذه الدعوى والدعوى المدنية التي رفعها المضروب على المؤمن ولازما للفصل فيها في كليهما فيتجتم لذلك على المحكمة المدنية ان توقف دعوى المضروب هذه حتى يفصل نهائيا في تلك المسألة من المحكمة الجنائية عملا بقاعدة ان الجنائي يوقف المدني التزاما بما تقضى به المادة ٤٠٦ من القانون المدني من وجوب تقييد القاضي المدني بالحكم الجنائي في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا ، وما تقضى به المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية من ان ما يفصل فيه الحكم الجنائي نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها تكون له قوة الشيء المحكوم به امام المحاكم المدنية في الدعوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا . ومتى كان ممتنعا قانونا على المضروب ان يرفع دعواه على المؤمن امام المحكمة الجنائية بعد رفع الدعوى العمومية على الجاني محدث الضرر وكان اذا رفع دعواه امام المحاكم المدنية اثناء السير في الدعوى الجنائية كان رفعها في هذا الوقت عقمًا اذ لا يمكن النظر فيها الا بعد ان يفصل نهائيا في تلك الدعوى الجنائية ، فان رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعا قانونيا بتعذر معه على الدائن المضروب مطالبة المؤمن بحقه ، مما ترتب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدني وقف سريان التقادم مادام المانع قائما ، وبالتالي يقف سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضروب قبل المؤمن طوال المدة التي تدور فيها المحاكمة الجنائية لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه وقد اخذ بهذا النظر وقضى على

اساسه برفض الدفع بسقوط حق المطعون ضده الاول في رفع دعواه بالتقادم فان الحكم لا يكون مخالفا للقانون ، ويكون لذلك النعى عليه بالسبب الاول على غير اساس . .

وحيث انه . . لما كان الحكم المطعون فيه قد عالج المسألة القانونية التي كان يتوقف على الفصل فيها نتيجة الحكم في الدفع بسقوط حق المطعون ضده الاول بالتقادم وانتهى فيها الى رأى صحيح - على ما سلف بيانه - فانه لم يكن عليه بعد ذلك ان يتجاوز هذه المسألة الى البحث في فروض واحتمالات لا تقوم في الدعوى المطروحة ولا يلزم بحثها للفصل فيها ، هذا الى انه ليس فيما قرره الحكم المطعون فيه ما يفيد انه اشترط لرفع دعوى المضروب قبل المؤمن صدور حكم جنائي نهائي على مقارف الحادث الذي سبب الضرر المطالب بالتعويض عنه ، وما قررته هذه المحكمة فيما تقدم بشأن وقف سريان تقادم دعوى المضروب المباشرة قبل المؤمن لا يصدق الا حيث يكون الفصل غير المشروع الذي يستند اليه المضروب في مطالبة المؤمن بالتعويض جريمة رفعت عنها الدعوى الجنائية .

وحيث انه . . وان كان الحكم المطعون فيه قد اخطأ فيما قرره من ان عدم تحديد التعويض ضد المؤمن له هو مما يمنع المضروب من رفع دعواه المباشرة على شركة التأمين ، الا ان في اسباب الحكم الاخرى الصحيحة ما يكفي لحمل قضائه واستقامته بغير هذا التقرير الخاطئ .

طعن مدني رقم ١٠٤ لسنة ٢٥ ق في ١٩٦٩/٢/٢٧ برئاسة وعضوية السادة محمود توفيق اساميل ، ومحمد حافظ مسريدي ، وسليم راشد ، محمد صدقي البشبيشي ، وعلى عبد الرحيم المستشارين .

— ٤٩٢ —

المبدأ القانونيان :

(١) تنفيذ : حكم مسئولية .
طالب التنفيذ . حيازة حائز سىء
النية ، ضريبة - مدنى م ١/١٨٥
و ٩٧٨ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ٥٠
و ٥٣ و ١٠١ مدنى م ٩٦٦ مرافعات
م ٦٦٠ .

١ - وان كان قرار لجنة الطعن
من القرارات الجائز تنفيذها مؤقتا
ولو طعن فيه امام المحكمة الابتدائية
الا ان تنفيذ الاحكام والقرارات
الجائز تنفيذها مؤقتا يجرى على
مسئولية طالب التنفيذ لان اباحة
تنفيذها قبل ان تصبح نهائية هو
مجرد رخصة للمحكوم له ان شاء
انتفع بها وان شاء تربص حتى
يجوز الحكم او القرار قوة الشيء
المحكوم فيه .

ويجب على طالب التنفيذ بعد
ان ثبت ان الحق ليس في جانبه
ان يرد الى خصمه الذى جرى
التنفيذ ضده ما يكون قد استوفاه
منه وان يعيد الحال الى ما كانت
عليه قبل حصول التنفيذ ، كما
يلتزم بتعويض الضرر الذى لحق
هذا الخصم من جراء ذلك التنفيذ
وتبعاً لذلك يرد اليه الثمار التى
حرم منها . ويعتبر الخصم سىء
النية في حكم المادتين ١/١٨٥
و ٩٧٨ من القانون المدنى منذ اعلانه
بالطعن في الحكم او القرار المنفذ به
لان هذا الاعلان يتضمن معنى
التكليف بالحضور لسماع الحكم
بالغاء القرار او الحكم المطعون فيه
فيعتبر بمثابة اعلان للجائز بعيوب
حيازتي مما يزول به حسن نيته
طبقاً للمادة ٩٦٦ من القانون
المدنى (١) .

(ب) حيازة : نائب عن الاصيل

٢ - اذا كان البين من الاوراق
ان مصلحة الاملاك اذا استلمت
العقار بعد رسو مزاده على مصلحة

(١) نقض ٢٣ من مايو ١٩٦٧ ، الطعن
١٠١ لسنة ٢٤ ق .

الضرائب انما تسلمته باعتبارها
الجهة الحكومية التى تتولى ادارة
املاك الدولة ، فانها في وضع يدها
عليه تقوم مقام مصلحة الضرائب
وتكون العبء بحسن او سوء نية
هذه المصلحة الاخيرة .
المحكمة :

وحيث انه وان كان قرار لجنة
الطعن المنصوص عليه في المادة ٥٠
من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ يعتبر
وفقاً للمادتين ٥٣ ، ١٠١ من هذا
القانون من القرارات الجائز تنفيذها
مؤقتاً ولو طعن فيه امام المحكمة
الابتدائية الا ان الاحكام والقرارات
الجائز تنفيذها مؤقتاً يجرى على
مسئولية طالب التنفيذ لان اباحة
تنفيذها قبل ان تصبح نهائية هو
مجرد رخصة للمحكوم له ان شاء
انتفع بها وان شاء تربص حتى
يجوز الحكم او القرار قوة الشيء
المحكوم فيه فاذا اختار استعمال
هذه الرخصة واقدم على تنفيذه
وهو يعلم انه معرض للالغاء اذا
ما طعن فيه فانه يتحمل مخاطر
هذا التنفيذ ، فاذا ألغى الحكم او
القرار المنفذ به بناء على الطعن
فيه وجب على طالب التنفيذ بعد
ان ثبت ان الحق ليس في جانبه
ان يرد الى خصمه الذى جرى
التنفيذ ضده ما يكون قد استوفاه
منه وان يعيد الحال الى ما كانت
عليه قبل حصول التنفيذ كما
يلتزم بتعويض الضرر الذى لحق
هذا الخصم من جراء ذلك التنفيذ
وتبعاً لذلك يرد اليه الثمار التى
حرم منها ، ولا يكون للخصم الذى
استولى على هذه الثمار ان يحتج
بانه حاز العقار بحسن نية فلا
يلتزم طبقاً للمادة ١/١٨٥ ، ٩٧٨
من القانون المدنى الا برده دون
تماره ، ذلك انه يعتبر سىء النية
في حكم هاتين المادتين منذ اعلانه
بالطعن في الحكم او القرار المنفذ
به لان هذا الاعلان يتضمن معنى
التكليف بالحضور لسماع الحكم
بالغاء القرار او الحكم المطعون فيه
فيعتبر بمثابة اعلان للجائز بعيوب

حيازته مما يزول به حسن نيته
طبقاً للمادة ٩٦٦ من القانون المدنى
ولما كان يبين من الحكم المطعون
فيه ان مصلحة الضرائب قد
اعلنت بالطعن ١٢ سنة ١٩٤٦ كلى
القاهرة قبل ان تباشر اجراءات
التنفيذ الادارى على عقار المطعون
ضده وانه قضى في هذا الطعن
بتخفيض الضريبة المستحقة
على المطعون ضده من
١١٦ ج و ٣٥٦٥ م الى ١٦٧ ج ٢٢٢٩ م
فانها تعتبر سيئة النية بالنسبة
لما قبضته من ثمار ذلك العقار
من تاريخ وضع يدها عليه بعد
ان رسا مزاده عليها بتاريخ -
١٩٤٩/٦/١٨ ولتلتزم لذلك برعيه
عن المدة من تاريخ هذا الاستلام
الى تاريخ رده الى المطعون ضده ،
واذ كان الحكم المطعون فيه قد
انتهى الى هذه النتيجة فانه لا
يكون مخالفاً للقانون . ولا صحة لما
قرره الطاعنة من انه استند الى
المادة ٦٦٠ من قانون المرافعات
للقول بعدم جواز اجراء المزايدة
الا بعد ان يصير الحكم نهائياً ، اذ
ان البين مما أورده الحكم المطعون
فيه في هذا الشأن انه لم يقر قضاءه
على هذه المادة ، انما الحكم رقم
١٨٦ لسنة ١٩٥٥ كلى القاهرة
الذى قضى بطلان الحجز الادارى
هو الذى استند الى تلك المادة ،
وان ما أورده الحكم المطعون فيه
في هذا الصدد انما كان نقلاً من
الحكم المذكور ، وبالتالي فان النعى
على الحكم المطعون فيه بالخطا في
تطبيق المادة ٦٦٠ من قانون
المرافعات لا يصادف محلاً فيه .
وغير صحيح أيضاً ما قرره الطاعنة
من ان ملكية العقار المنفك عليه قد
انتقلت اليها بمقتضى محضر البيع
المؤرخ ١٩٤٩/٦/١٨ ذلك ان
الثابت من هذا المحضر المرفق
بحاظتها ان المزايدة رسا على مصلحة
الضرائب الحاجزة ، كما ان البين
من الاوراق ان مصلحة الاملاك
الطاعنة اذ استلمت هذا العقار بعد
رسو مزاده على مصلحة الضرائب

إفانما تسلمته باعتبارها الجهة الحكومية التي تتولى إدارة أملاك الدولة ، وبالتالي فإنها في وضع يدها عليه تقوم مقام مصلحة الضرائب وتكون العبرة بحسن أو سوء نية هذه المصلحة الأخيرة .
وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون مخالفا للقانون ويكون النعي عليه .. على غير أساس .

وحيث أن .. ما قرره الحكم بشأن المبلغ المنذبه يتفق مع الواقع الثابت في الدعوى وظاهر منه أن الحكم المطعون فيه سلم بأن مصلحة الضرائب اتخذت إجراءات حجز العقارى الإدارى وفاء لمبلغ ٣٥٦٥ ج و ١١٦ م الذى قدرته لجنة الطعن وأن هذا المبلغ خفض فى الطعن ١٢ لسنة ١٩٤٦ الى ٢٢٩ ج و ١٧٦ م وأنه بعد خصم مصروفات ذلك الطعن وما سدده المطعون ضده من قبل يكون الباقي ٧ ج و ١٨٤ م ، وبالتالي يكون النعي عليه فى هذا الخصوص بالخطأ فى فهم الواقع والفساد فى الاستدلال على غير أساس ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

طعن مدنى رقم ١١٤ لسنة ٢٥ ق
فى ١٩٦٩/٢/٢٧ برئاسة وعضوية
السادة محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد جافظ هريدى ، السيد عبد
المنعم العراف ، سليم راشد أبو
زيد ، على عبد الرحمن المستشارين

— ٤٩٣ —

المبدآن القانونيان :

(١) حكم : طعن .. استئناف .. اختصاص .. مرافعات م ٤٣١ ق ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ ق ٤ لسنة ١٩٦٧ .

١ - إذا لم يقتصر قضاء الحكم على رفض الدفع بعدم قبول طلب استصدار أمر أداء بالدين المطالب به لعدم ثبوته بالكتابة وإنما اشتمل قضاؤه أيضا على إعادة الدعوى الى محكمة الدرجة الاولى لتفصيل في

موضوع التظلم تأسيسا على القول بأن محكمة الاستئناف لا تملك الفصل فى هذا الموضوع لان محكمة الدرجة الاولى لم تستنفذ ولايتها فيه ، فان هذا من الحكم يعتبر قضاء قطعيا بعدم ولاية محكمة الاستئناف بنظر موضوع الدعوى لاختصاص المحكمة الابتدائية به ، وهذا القضاء يعتبر بمثابة حكم بعدم الاختصاص فيجوز الطعن فيه على استقلال .

(ب) استئناف : نطاقه . حكم اسباب ، عيب ، مخالفة قانون .
٢ - إذا كان ما قرره الحكم الابتدائي يعتبر قضاء بعدم قبول الدعوى وفى صميم موضوعها لا تملك معه محكمة الدرجة الاولى الرجوع فيه ، وبه تكون قد استنفذت ولايتها فى الفصل فى هذا الموضوع فان الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم يكون قد طرح الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف ، ويمتنع عليها لذلك ان تعيد القضية الى محكمة الدرجة الاولى بعد أن استنفذت ولايتها فى نظر النزاع ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإعادة القضية الى تلك المحكمة لنظر موضوعها تأسيسا على ما ذهب اليه خطأ من أن محكمة أول درجة لم تتعرض لموضوع التظلم وأنه لذلك فلا تملك المحكمة الاستئنافية الفصل فيه لان الاستئناف لا يطرحه عليها ، فان الحكم المطعون فيه يكون بذلك مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة :

وحيث أن .. الطعن رفع فى ٢٥ من فبراير ١٩٦٥ وقد أدركه قانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل ان يعرض على دائرة فحص الطعون ، ولما كانت المادة الثالثة من هذا القانون الذى عما به من تاريخ نشره فى ٢٢ من يوليو ١٩٦٥ قد نصت فى فقرتها الثانية

على ان تتبع الاجراءات التى كان معمولاً بها قبل انشاء دوائر فحص الطعون ، وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذى انشأ دوائر فحص الطعون قد واجبت على الطاعن ان يعلن الطعن الى جميع الخصوم الذين وجه اليهم فى الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن والا كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه ، وإذا كانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعنين باعلان المطعون ضدهم الذين اشارت اليهم النيابة فى دفعها خلال الميعاد وحتى انقضى الميعاد الذى منحه لهما القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ ، فإنه يتعين اعمال الجزاء المنصوص عليه فى المادة ٤٣١ من قانون المرافعات سالف الاشارة اليها بالنسبة لهؤلاء المطعون ضدهم والحكم ببطلان الطعن بالنسبة لهم ..

وحيث أن .. الحكم المطعون فيه لم يقتصر قضاؤه على رفض الدفع بعدم قبول طلب استصدار أمر أداء بالدين المطالب به لعدم ثبوته بالكتابة ، وإنما اشتمل قضاؤه أيضا على إعادة الدعوى الى محكمة الدرجة الاولى لتفصيل فى موضوع التظلم تأسيسا على القول بأن محكمة الاستئناف لا تملك الفصل فى هذا الموضوع لان محكمة الدرجة الاولى لم تستنفذ ولايتها فيه ، وهذا من الحكم المطعون فيه يعتبر قضاء قطعيا بعدم ولاية محكمة الاستئناف بنظر موضوع الدعوى لاختصاص المحكمة الابتدائية ، وهذا القضاء يعتبر بمثابة حكم بعدم الاختصاص فيجوز الطعن فيه على استقلال ، والطعن الحالى فى سببه الاول وارد على هذا القضاء ..

وحيث أنه .. يبين من الحكم الابتدائي الذى رفع عنه الاستئناف أنه لم يكتف بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى بطريق أمر الأداء

— ٤٩٤ —

المبدان القانونيان :

(١) استئناف : اعلان . اعتبار
كان لم يكن . بطلان . غير متعلق
بالنظام العام . مرافعات م ٤٠٥ .
ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ مرافعات .
٢٢ ٧٨ و ٨٣ و ٣٨٠ و ٣٧٩ .

١ - ميعاد الثلاثين يوما المحدد
في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من
قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون
١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو ميعاد
حضور بصريح النص ، والجزاء
المقرر في هذه الفقرة لعدم مراعاة
هذا الميعاد وهو اعتبار الاستئناف
كان لم تكن اذا لم يتم تكليف
الاستئناف عليه بالحضور خلال
الميعاد المذكور ، هو بعينه الجزاء
المقرر في المادة ٧٨ من قانون
المرافعات لعدم مراعاة ميعاد
التكليف بالحضور بالنسبة للدعوى
الابتدائية ، ولم يوجب المشرع على
المحكمة الحكم بهذا الجزاء من تلقاء
نفسها خلافا لما كان عليه الحال
في المادة ٤٠٦ مكرر قبل الفائها
بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، مما
يؤكد ان الجزاء في صورته الجديدة
لا يتعلق بالنظام العام فلا تحكم به
المحكمة بغير طلب من الخصوم .

(ب) تجزئة : احواله استئناف
اعتباره كان لم يكن . مرافعات
٩٥ مكررا .

٢ - اذا كان موضوع الاستئناف
مما يقبل التجزئة فان اعتبار
الاستئناف كان لم يكن بالنسبة
لاحد المستأنف عليهم لا يستتبع
اعتباره كذلك بالنسبة لباقي
المستأنف عليهم .

المحكمة :

وحيث ان . . المادة ٣٨٠ من
قانون المرافعات اذ اجازت للمحكوم
عليه اعلان خصمه بالطعن في المحل
الذي اختاره موطن له عند اعلانه
بالحكم الصادر لصالحه ، فان مرد
ذلك ما قضت به المادة ٨٣ من قانون

تأسيسا على القول بعدم توافر
شروط ثبوت الدين بالكتابة بل انه
قال بعد ذلك في اسبابه « فضلا
عن ذلك فان المطالبة الموجهة
للمعارضين بصفتهم الشريكين
المتضامنين في الشركة المدنية

(الطاعنين) لا تقبل الا اذا كان بيد
الدائن (شركة الزيوت) - المطعون
ضده الاول بصفته - سند رسمي
او حكم نهائي على الشركة بالدين
فاذا كانت المطالبة قد حصلت قبل
الحصول على السند الرسمي او
الحكم النهائي المثبت لديونية
الشركة فانها تكون غير مقبولة .
وهذا الذي قرره محكمة الدرجة
الاولى يعتبر قضاء منها

بعدم قبول الدعوى وفي صميم
موضوعها لا تملك معه الرجوع
فيه ، وبه تكون قد استنفدت
ولايتها في الفصل في هذا الموضوع
ويكون الاستئناف المرفوع عن هذا
الحكم قد طرح الدعوى بما احتوته
من طلبات واوجه دفاع على محكمة
الاستئناف ، ويمتنع عليها لذلك
ان تعيد القضية الى محكمة الدرجة
الاولى بعد ان استنفدت ولايتها
في نظر النزاع ، واذ خالف الحكم
المطعون فيه هذا النظر وقضى
باعادة القضية الى تلك المحكمة لنظر
موضوعها تأسيسا على ما ذهب
اليه خطأ من ان محكمة اول درجة
لم تتعرض لموضوع التظلم وانه
لذلك فلا تملك المحكمة الاستئنافية
الفصل فيه ، لان الاستئناف
لا يطرحه عليها ، فان الحكم المطعون
فيه يكون بذلك مخالفا للقانون بما
يستوجب نقضه دون حاجة لبحث
السبب الآخر من اسباب الطعن .

طعن مدني رقم ١٢٥ لسنة
٣٥ ق في ١٩٦٩/٢/٢٧ برئاسة
وعضوية السادة : محمود توفيق
اسماعيل ، عثمان زكريا ، سليم
راشد ابو زيد ، محمد صبرى
البشبيشى ، على عبد الرحمن
المستشارين

المرافعات من ان التوكيل الصادر
من احد الخصوم يجعل موطن
وكيله محلا مختارا في درجة التقاضي
الموكل فيها ، ولا يفسر من ذلك
ما طرأ على المادة ٣٧٩ من قانون
المرافعات من تعديل بموجب القانون
١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، ذلك ان هذا

التعديل وان جعل الاصل سريان
ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ
صدوره على اساس ان الخصم
يفترض فيه عادة العلم بالخصومة
وما تم فيها من اجراءات ، الا انه
استثنى في ذات المادة حالات اوردها

وجعل فيها ميعاد الطعن في الحكم
يبدأ من تاريخ اعلانه لشخص
المحكوم عليه او في موطنه الاصل
ففي هذه الاحوال يكون مجال
أعمال المادة ٣٨٠ فيما تشترطه
لجواز اعلان الطعن للخصم في
المحل المختار من ان يكون هذا
الخصم قد اختار هذا المحل في
ورقة اعلانه للحكم الذي رفع عنه
الطعن . لما كان ذلك وكان الطاعن
لم يقدم ما يدل على ان المطعون
ضدهم قد اعلنوه بالحكم الصادر
لصالحهم واتخذوا في ورقة اعلان
الحكم مكتب وكيلهم امام محكمة
الدرجة الاولى محلا مختارا لهم ،
فان قيامه باعلان صحيفة
الاستئناف اليهم في المحل المذكور
يكون باطلا على ما قرره الحكم
المطعون فيه .

وحيث ان . . قضاء هذه
المحكمة جرى بان ميعاد الثلاثين
يوما المحدد في الفقرة الثانية من
المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات
بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة
١٩٦٢ هو ميعاد حضور بصريح
النص ، والجزاء المقرر في هذه
الفقرة لعدم مراعاة هذا الميعاد وهو
اعتبار الاستئناف كان لم يكن اذا
لم يتم تكليف المستأنف عليه
بالحضور خلال الميعاد المذكور هو
بعينه الجزاء المقرر في المادة ٧٨
من قانون المرافعات لعدم مراعاة
ميعاد التكليف بالحضور بالنسبة

للدعوى المبتدأة ، وهذا الجزاء مقرر لمصلحة المستأنف عليه حتى يتفادى ما يترتب على تراخى المستأنف فى إعلان الاستئناف من اطالة الاثر المترتب على تقديم صحيفته لقلم المحضرين فى قطع التقادم والسقوط ولم يوجب المشرع على المحكمة الحكم بهذا الجزاء من تلقاء نفسها خلافا لما كان عليه الحال فى المادة ٤٠٦ مكرر قبل الغائها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . حيث كانت توجب على المستأنف إعلان استئنافه الى جميع الخصوم الذين وجه اليهم الاستئناف والا كان الاستئناف باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، مما يؤكد ان الجزاء فى صورته الجديدة لا يتعلق بالنظام العام فلا تحكم به المحكمة بغير طلب من الخصوم . ولا يغير من ذلك ان هذا الجزاء يقع بقوة القانون بمجرد انقضاء ميعاد الثلاثين يوما دون ان يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور ، اذ ان هذا معناه انه يتحتم على المحكمة ان توقع هذا الجزاء فى حالة طلبه من صاحب المصلحة ولا يكون لها خيار فيه ، ولصاحب المصلحة ان يتنازل عنه صراحة او ضمنا . لما كان ما تقدم وكان يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق ان صحيفة الاستئناف قدمت لقلم المحضرين فى ١٠ من مارس سنة ١٩٦٣ ، وقام المحضر فى ١٧ من

مارس ١٩٦٣ بإعلان المستأنف عليهم (المطعون ضدهم) فى عنوانهم الموضح بصحيفة افتتاح الدعوى واثبت عدم وجودهم فيه فعمد المستأنف (الطاعن) الى اعلانهم بتاريخ ٣٠/٤/١٩٦٣ فى مكتب محاميه الذى كان يحضر عنهم امام محكمة الدرجة الاولى وهو اعلان علاوة على انه باطل على ما سلف البيان فى الرد على السبب الاول فقد جاء بعد مضي اكثر من ثلاثين يوما على تقديم صحيفة الاستئناف لقلم المحضرين ومن ثم فان الاستئناف يعتبر كأن لم يكن بالنسبة لمن تمسك بذلك من المستأنف عليهم واذا كان الثابت ان المستأنف ضده الاول (المطعون ضده الاول) هو الذى حضر وحده ومن نفسه فقط دون باقى المستأنف عليهم ، ودفع فى اول جلسة حضرها . وهى جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٣ باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تكليفه بالحضور خلال ثلاثين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف لقلم المحضرين أعمالا لنص المادة ٤٠٥/٢ من قانون المرافعات معدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وصمم على هذا الدفع اما باقى المستأنف عليهم فانهم لم يخضروا ولم يقدم أيهم مذكره بدفاعه فان الاستئناف يعتبر كأن لم يكن بالنسبة اليه وحده دون باقى المطعون ضدهم الذين لم يمثلوا فى الاستئناف ولم

يتمسكوا باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . لما كان ذلك وكان موضوع الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة للمستأنف عليه الاول (المطعون ضده الاول) لا يستتبع اعتبارا كذلك بالنسبة لباقى المستأنف عليهم ، وبالتالي فان الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لهم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه فى هذا الخصوص ، ولا يغير من ذلك كون هؤلاء المستأنف عليهم لم يعلنوا بالاستئناف اعلانا صحيحا لا فى ميعاد الثلاثين يوما ولا بعد ذلك لان هذا ليس من شأنه ان يخول محكمة الاستئناف الحق فى الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة اليهم بغير ان يدفعوا بذلك ، بل يكون على المحكمة فى هذه الحالة اتباع ما تقضى به المادة ٩٥ مكرر من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من وجوب تأجيل القضية الى جلسة تالية يعاد تكليف المدعى عليه الذى بطل اعلانه بالحضور فيها تكليفا صحيحا بواسطة عصمه .

طعن مدنى رقم ٢٠٩ لسنة ٢٥ ق فى ٢٧/٢/١٩٦٩ برئاسة
عضوية السادة محمود توفيق
إسماعيل ، السيد هبى المنعم
الصراف ، سليم راشد أبو زيد
محمد صدقى البشبيشى ، على
هبى الرحمن المستشارين

قضاة محكمة النقض الجزائية

— ٤٩٥ —

المبدأ القانوني :

نيابة عامة : محام عام اول ، طعن في القرار بالأوجه الصادر من مستشار الاحالة . مستشار الاحاله ، امر بالاوجه ، حق النيابة في الطعن فيه . نقض ، طعن ، اسبابه ، توقيعها ، دفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة . رشوة . اجراءات ١٩٣ ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ٢٨ .

المحامي العام الاول لا يملك التقرير بالطعن بالنقض في الامر بان لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية الصادر من مستشار الاحالة ، او التوقيع على اسباب الطعن ، الا في حالة غياب النائب العام او خلو منصبه او قيام مانع لديه ، وفيما عدا هذه الحالات الثلاث ، فان المحامي العام الاول لا يباشر حق الطعن الا بتوكيل خاص من النائب العام .

المحكمة :

من حيث ان الثابت من الاطلاع على الاوراق ومن مراجعة المفردات التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا لدفع الطعون ضده بعدم قبول الطعن شكلا لصدوره من غير ذي

ان النائب العام قد قام لديه سبب من الاسباب الثلاثة المار ذكرها حتى يمكن ان يقوم ذلك سنداً كاشفاً عن أن توقيع المحامي العام الاول على اسباب الطعن انما جرى صفة كونه قائماً بأعمال النائب العام ، وكان الثابت من مذكورة اسباب الطعن ان المحامي العام قد وقعها « عن النائب » وهو ما يشير الى انه لم يكن قائماً بأعمال النائب العام وانه انما وقع بوصف كونه وكيلاً عنه . ولما كانت الاوراق قد خلت من صدور توكيل خاص من النائب العام بهذا الاجراء ، فان التقرير بالطعن الصادر من رئيس نيابة شرق الاسكندرية بالتوكيل عن المحامي العام الاول ، وتقرير اسباب الطعن الذي وقع هذا الاخير يكونان قد صدرا من غير ذي صفة ، مما يتعين معه قبول الدفع والقضاء بعدم قبول الطعن شكلاً .

طعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٢٨ ق في ١٠/٣/١٩٦٩ رئاسة وعضوية السادة محمد صبرى ومحمد المنعم حمزاوى ونصر الدين عزام ومحمد ابو الفضل حفى وانور احمد خلف المستشارين

— ٤٩٦ —

المبدأ القانوني :

تقليد : علامة تجارية . حكم ، سبب عيب ، اغفل اثبات وصف العلامة المقلدة والعلامة الصحيحة وبيان اوجه التشابه بينها .

تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الاصل والتقليد . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه وقد خلا من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان اوجه التشابه بينهما ، واستند في ثبوت توفر التقليد الى رأى مراقب العلامات التجارية من وجود تشابه بين

صفة ، ان رئيس نيابة شرق الاسكندرية قرر بالطعن في الامر المطعون فيه الصادر من مستشار الاحالة بان لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية على المطعون ضده وذلك بوصفه وكيلاً عن المحامي العام الاول ، وان المحامي العام الاول وضع اسباب الطعن في اليوم نفسه واودعها قلم الكتاب واثبت في تقرير الاسباب انه يقوم بهذا الاجراء « عن النائب العام » وقد خلت المفردات مما يشير الى ان النائب العام قد وكل المحامي العام الاول في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٩٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على ان « للنائب العام والمدعى بالحقوق المدنية الطعن امام محكمة النقض في الامر الصادر من مستشار الاحالة بان لا وجه لاقامة الدعوى » ونصت المادة ٢٨ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية على انه « يكون لدى الحاكم نائب عام يعاونه محام عام اول وعدد كاف من المحامين العامين ورؤساء النيابة العامة ووكلائها ومساعدتها ومعاونيها . وفي حالة غياب النائب العام او خلو منصبه او قيام مانع لديه يحل محله المحامي العام الاول وتكون له جميع اختصاصاته ايا كانت » . ومؤدى هذين النصين ان المحامي العام الاول لا يملك التقرير بالطعن بالنقض في الامر بان لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية الصادر من مستشار الاحالة ، او التوقيع على اسباب الطعن الا في حالة غياب النائب العام او خلو منصبه او قيام مانع لديه ، وفيما عدا هذه الحالات الثلاث ، فان المحامي العام الاول لا يباشر حق الطعن الا بتوكيل خاص من النائب العام . لما كان ما تقدم ، وكانت النيابة العامة لم تثر في مذكرتها المقدمة منها ردداً على الدفع — ما يشير الى

يعيب على المحكمة سكوتها عن اجابته الى طلب لم يده او الرد على دفاع ظاهر الفساد .

(د) رؤية : دفع يتعذرها ، رد المحكمة عليه . دفع موضوعي .

٤ - الدفع بتعذر الرؤية لحلك الظلام في صورة الدعوى ، من اوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستاهل ردا خاصا للتلاحم الاجساد الذي يحقق الرؤية عند حصول الاعتداء بالة راضة .

(هـ) دليل : اطمئنان المحكمة اليه ، اطراح ما عداه ، بيان ملته .

٥ - محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يشرها في مناحي دفاعه الموضوعي ، اذ في اطمئنانها الى الادلة التي عولت عليها ما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الاخذ بها دون ان تكون ملزمة ببيان علة اطراحها اياها .

المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه اثبت بيانا لواقعة الدعوى ما محصله ان المجنى عليه ذهب لرى ارضه ، فنازعه والد الطاعن ، فجاء ابنه بالفأس وضربه على راسه وبعض بجسمه فاحدث به جمة الاصابات التي تخلفت عن احداها عانة الرأس . ودل على هذه الواقعة بما ينتجها من وجود الادلة وهي شهادة المجنى عليه والتقرير الطبي الشرعي ، ولما كان من البسادة ان الضرب بالة راضة على قمة الرأس يمكن ان يحدث من ضارب يقف امام المجنى عليه او يقف خلفه على السواء ، مما لا يحتاج في تقريره او استنباطه الى خبرة فنية خاصة يتعين على القاضي الالتجاء اليها . وكان الدفاع عن الطاعن لم يطلب سماع الطبيب الشرعي لتحقيق ما يدعيه بخلاف ذلك ، فليس له ان يعيب على المحكمة سكوتها عن اجابته الى طلب لم يده او الرد على دفاع

وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن يبان اوجه التشابه بينهما ، واستند في ثبوت توفر التقليد على راي مراقب العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين يكون مشوبا بالقصور ، لان القاضي في المواد الجنائية انما يستند في ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذي يقتنع به وحده ، ولا يجوز له ان يؤسس حكمه على راي غيره . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

طعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٢٨ ق في ١٠/٢/١٩٦٩ . رياسة ومضوية السادة محمد صبرى ومحمد عبد المنعم بحمزاوى ونور الدين مريس ونصر الدين حزام وآنور خلف المستشارين .

— ٤٩٧ —

المبادئ القانونية :

(ا) جريمة : ركن ، باعث لخطا فيه ، افعاله ، تأسيسه على الظن

١ - الباعث على الجرائم ليس ركن فيها ، فلا يقدر على سلامة الحكم الخطا فيه ، او ابتناؤه على الظن ، او افعاله جمة .

(ب) خبرة فنية : مسألة بديهية ضربه على قمة الرأس ، تحديد موضع الضارب من المضروب حكم ، تسييب ، عيب .

٢ - الضرب بالة راضة على قمة الرأس يمكن ان يحدث من ضارب يقف امام المجنى عليه او يقف خلفه سواء ، مما لا يحتاج في تقريره او استنباطه الى خبرة فنية خاصة يتعين على القاضي الالتجاء اليها .

(ج) دفاع : اخلاق بحقه ، محكمة رد على دفاع ظاهر الفساد .

٣ - اذا كان الدفاع عن الطاعن لم يطلب سماع الطبيب الشرعي لتحقيق ما يدعيه ، فليس له ان

العلامتين ، يكون مشوبا بالقصور ، لان القاضي في المواد الجنائية انما يستند في ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذي يقتنع به وحده ، ولا يجوز له ان يؤسس حكمه على راي غيره .

المحكمة :

وحيث انه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - انه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه انه تكشف لمفتش مصلحة الدفعة والموازين وجود تشابه بين العلامة المنقوشة على مشغولات ذهبية قدمها الطاعن للمصلحة ، وبين علامتين تجاريتين مسجلتين باسم شركة الوادى للمصوغات ، فحزن محضرا بذلك وضبط علامتين على شكل - « اسطمية » من الصليب لدى الطاعن وارسلها الى مصلحة التسجيل والرقابة الادارية وقدم مراقب العلامات التجارية تقريراً اثبت فيه انه تبين له من المقارنة اقيام تشابه يدعو الى التيسر وتضليل الجمهور ، ثم اخلص الحكم بعد ايراد ما تقدم الى ادانة الطاعن افي قوله : « ومن حيث انه لما كان الواضح مما تقدم بان التهمة ثابتة في حق المتهم - الطاعن - من اقوال متحررون المحضر وتأييد ذلك من تقرير مراقب العلامات التجارية سالف الذكر وان المحكمة لا تقول على انكار المتهم للتهمة لان ذلك جاء على سبيل الدفاع » واذا استأنف الطاعن هذا الحكم فقد اثار المدافع عنه قيام الخلاف بين ما ضبطت لديه وبين العلامتين القول بتقليد ههما ، وطلب ضم التسجيل الخاصين بهاتين العلامتين اقليم لتفتت المحكمة الى هذا الدفاع ، وراحت تؤيد الحكم المستأنف لاسبابه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الاصل والتقليد ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه وقد اخل من

ظاهر الفساد ، وكان ما حصله الحكم من اقوال المجنى عليه والتقارير الطبية مما يتلاءم به فحوى الدليلين بغير تناقض ، وكان الدفع بتعذر الرؤية لحلك الظلام في صورة الدعوى من اوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستاهل ردا خاصا لتلاحم الاجساد الذي يحقق الرؤية عند حصول الاعتداء بالة راضية .

لما كان ذلك ، وكان الباعث على الجرائم ليس ركنها فيها ، فلا يقدح في سلامة الحكم الخطأ فيه ، أو ايتناؤه على الظن ، أو اغفاله جملة ، على ان الحكم اثبت بغير معقب انه الخلاف على الروى ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئيه يثيرها في مناحى دفاعه الموضوعى ، اذ في اطمئنانها الى الادلة التي عولت عليها ما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الاخذ بها دون ان تكون ملزمة ببيان علة اطراحها اياها ، وكان الطعن في حقيقته جدلا موضوعيا صرفا لا يثار لدى محكمة النقض ، فانه يكون على غير اساس متعين الرفض .

طعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٢٨ ق
في ١٠/٣/١٩٦٩ زيادة موضوعية
السادة محمد محمد محفوظ
ومحمد عبد الوهاب خليل وحسين
سعد سامح ومحمود عباس الغمراوي
ومحمد أبو الفضل حنفي
المستشارين .

— ٤٩٨ —

المبادئ القانونية :

عمل : قانون ، اصداره ، تفويض تشريعي . عامل ، فصله ، عرض امره على اللجنة المختصة . قرار وزير عمل ٩٦ لسنة ١٩٦٢ و ٨٠ لسنة ١٩٦٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ و ١٢١ و ١٢٢

١ - اذا كانت المحكمة المنشأة تستخدم اكثر من خمسة عمال ، فان فصل العامل في مثل تلك المنشأة قبل عرض الأمر على اللجنة يعتبر عملا مؤثما جنائيا .

(ب) مخالفة قانونية : جزاء جنائي جزاء تأديبي ، يجمع بينهما

٢ - لا يوجد ثمة ما يمنع قانونا من الجمع بين الجزاء الجنائي والتأديبي عن المخالفة الواحدة للقانون .

(ج) صاحب عمل : جريمة ، ركنها .

٣ - المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع هو صاحب الامر بحسب النظام الموضوع للمنشأة في الاشراف الاداري على شؤون العمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما افترضه القانون ، وهذا الوصف في الخطاب به ركن في الجريمة التي تنسب اليه .
المحكمة :

وحيث ان المادة ٦٦ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن العمل بعد ان حظرت على صاحب العمل تجاوز العقوبات التأديبية التي يثبتها في حالة وقوع مخالفة من العامل ، نصت في الفقرة الأخيرة منها على « ويصدر قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ببيان العقوبات التأديبية وقواعد واجراءات التأديب » وبناء على هذا التفويض التشريعي صدر في ٢٥ من نوفمبر ١٩٦٢ قرار وزير العمل ٩٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار ٨٠ لسنة ١٩٦٥ وأورد في المادة السادسة المستبدلة عقوبة الفصل ضمن العقوبات الجائز توقيعها على العامل بأن نص على انه « اذا رأت المنشأة التي تستخدم خمسة عمال فاكثر ان المخالفة التي ارتكبها العامل تستوجب فصله » تعين عليها قبل أن تصدر قرارا نهائيا بذلك عرض الامر على

لجنة - حددت المادة تشكيلها « . لما كان ذلك ، وكان هذا القرار الوزاري قد صدر في نطاق التفويض التشريعي الوارد في المادة ٦٦ من قانون العمل . وكانت هذه المادة قد وردت في الفصل الثاني من الباب الثاني من ذلك القانون . وكانت المادة ٢٢١ قد نصت على معاقبة كل من يخالف احكام ذلك الفصل والقرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألفي قرش . وكان الثابت من المفردات التي امرت المحكمة بضمها ان المنشأة تستخدم اكثر من خمسة عمال .

لما كان ذلك ، فان فصل العامل في مثل تلك المنشأة قبل عرض الامر على اللجنة يعتبر عملا مؤثما جنائيا طبقا لمواد القانون سالف الذكر . ولا يتال من ذلك ما نص عليه القرار الوزاري من بطلان هذا الاجراء المخالف ، لانه لا يوجد ثمة ما يمنع قانونا من الجمع بين الجزاء الجنائي والتأديبي عن المخالفة الواحدة للقانون ، واذا كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يتعين معه نقضه .

ولما كان المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع هو صاحب الامر بحسب النظام الموضوع للمنشأة في الاشراف الاداري على شؤون العمال المنوط به . الاختصاص بتنفيذ ما افترضه القانون ، وهذا الوصف في الخطاب به وكن في الجريمة التي تنسب اليه . وكان خطأ الحكم قد حجبه عن بحث توافر هذا الوصف في المطعون ضده كما

حجبه عن تمحيص أدلة الثبوت فيها ، فانه يتعين ان يكون مع النقض الاحالة .»

طن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٨ ق في ١٧/١/١٩٦٩
رياسة وعضوية
السادة عادل يونس ومحمد محمد
محفوظ ومحمد عبد الوهاب خليل
وحسين سامح ومحمود العمراوى
المستشارين .»

— ٤٩٩ —

المبادئ القانونية :

(١) قتل خطأ : فضاة ،
صلاحيتهم للحكم . بطلان حكم .»
اجراءات م ٢٤٧ .»

١ - واذا كان اثنان من اعضاء
هيئة المحكمة التى اصدرت الحكم
المطعون فيه قد اشتركا فى الهيئة
التى نظرت الطعن فى قرار النيابة
العامة بالا وجه لاقامة الدعوى
الجنائية قبل المطعون ضده
وفصلت فيه بالفاء الامر وهو عمل
من اعمال الاحالة ، وكان القانون
قد اوجع امتناع القاضى عن
الاشتركا فى الحكم اذا قام فى
الدعوى بعمل من اعمال الاحالة
والا كان حكمه باطلا ، ومن ثم فانه
يتعين نقض الحكم المطعون فيه
والاحالة .»

(٢) مدع مدنى : قرار النيابة
بان لا وجه لاقامة الدعوى ، طعن .»
اجراءات م ٢١٠ .»

٢ - للمدعى بالحقوق المدنية
الطعن فى الامر الصادر من النيابة
العامة بالا وجه لاقامة الدعوى
الجنائية .»

(٣) من بان لا وجه : بالغاؤه
٤ - الفاء الامر بالا وجه لاقامة
الدعوى الجنائية من غرفة المشورة
يعنى كفاية الادلة قبل المتهم
لتقديمه للمحاكمة .»

المحكمة :

وجبت المحكمة من صدر امر من
النيابة العامة وتساوى مع (٢٨) من

اغسطس ١٩٦٤ بالا وجه لاقامة
الدعوى الجنائية قبل المطعون
ضده فطعن المدعى بالحقوق المدنية
الاول - الطاعن الاول - فى هذا
الامر امام محكمة الجناح المستأنفة
منعقدة فى غرفة المشورة فقضت
هذه المحكمة فى هذا الامر فى
١٤/٩/١٩٦٥ وكانت الهيئة مشكلة
من السادة ابراهيم ادريس رئيس
المحكمة ومحمد خيرى عبد الله
وعبد الله مرسى القاضيين ، فرفعت
الدعوى الجنائية على المطعون ضده
لانه فى يوم ٢٠/٦/١٩٦٤ تسبب
خطأ فى موت فريد نصير فرج -
وقضت محكمة الازبكية الجزئية
غيابيا بحبس المطعون ضده ستة
اشهر مع الشغل ، فعارض المحكوم
عليه فقضت المحكمة الجزئية بتأييد
الحكم المعارض فيه فاستأنف ،
قضت المحكمة الاستئنافية
حضوريا فى ٢٦ من مارس
١٩٦٨ وبراءة المتهم ورفض الدعوى
المدنية وكانت هيئة المحكمة مشكلة
من السادة ابراهيم ادريس رئيس
المحكمة وعبد الله مرسى وهلال
غنيم القاضيين .»

لما كان ذلك وكان البين مما
تقدم ان عضوين من اعضاء الهيئة
التى اصدرت الحكم المطعون فيه
- هما الرئيس وعضو اليمين -
سبق لهما الفصل فى الطعن
المرقوع من الطاعن الاول عن قرار
النيابة العامة بعدم وجود وجه
لاقامة الدعوى الجنائية ، وكان
للمدعى بالحقوق المدنية الطعن فى
الامر الصادر من النيابة العامة
بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية
وفقا للمادة ٢٠١ اجراءات جنائية ،
وكان الفاء الامر من غرفة المشورة
يعنى كفاية الادلة قبل المتهم
لتقديمه الى المحاكمة .»

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٤٧
تنص فى فقرتها الثانية على انه
« يمتنع على القاضى ان يشترك
فى الحكم اذا كان قد اقام فى

الدعوى بعمل من اعمال التحقيق
او الاحالة او ان يشترك فى الحكم
فى الطعن اذا كان الحكم المطعون
فيه صادرا منه » وجاء فى المذكرة
الايضاحية تعليقا على هذه المادة
ان اساس وجوب امتناع القاضى
عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل
يجعل له رأيا فى الدعوى او
معلومات شخصية تتعارض مع
ما يشترط فى القاضى من خلو
الذهن عن موضوع الدعوى
ليستطيع ان يزن حجج الخصوم
وزنا مجردا . لما كان ذلك وكان
اثنان من اعضاء هيئة المحكمة التى
اصدرت الحكم المطعون فيه قد
اشتركا فى الهيئة التى نظرت
الطعن فى قرار النيابة العامة
بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية
قبل المطعون ضده وفصلت فيه
بالفاء الامر وهو عمل من اعمال
الاحالة ، وكان القانون قد اوجبه
امتناع القاضى عن الاشتراك فى
الحكم اذا قام فى الدعوى بعمل
من اعمال الاحالة والا كان حكمه
باطلا ، فانه يتعين نقض الحكم
المطعون فيه والاحالة وذلك بغية
حاجة الى بحث بقية اوجه
الطعن .»

طن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٢٨ ق في ١٧/٣/١٩٦٩
رياسة وعضوية
السادة محمد صبرى ومحمد نور
الدين عويس ونصر الدين همام
ومحمد ابو الفضل حنفى وانور
احمد خلف المستشارين

— ٥٠٠ —

المبادئ القانونية :

نقد : اجنبى .» تهريب ق ١٩٨١
ق ٨ لسنة ١٩٤٧ .»

١ - الرقابة على عمليات النقد
تنصب على كل عملية من اى نوع
ايا كان الاسم الذى يصدق عليها
فى القسطنطينيون يكون موضوعها
نقد اجنبيا ما دام من شأنها ان

تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه .

(ب) مقاصة : نقد أجنبي .
مدنى ٣٦٢ .

٢ - المقاصة كل اتفاق يتم بين أطرافه على تحقيق تقابل ملحوظ فيه أن يكون أحد المقابلين بنقد أجنبي مما ينطوى على إجراء تحويل أو القيام بالتسوية للديون بين مصر والخارج . ولا شأن للمقاصة بهذا المعنى فى تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي بالمقاصة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٢ وما بعدها من القانون المدنى . باعتبارها سببا من أسباب انقضاء الالتزامات يقع على نحو ذاتي بقوة القانون ولو بغير علم المتعاملين ، إذ هى تساقط دينين متقابلين : دين واجب الاداء ، ودين مستحق الوفاء . بل المقصود هو المقاصة الاختيارية التى تنتج فيها ارادة اطرافها الى احداث اثرها بجعل دين فى مقابلة دين تهريبا للنقد الأجنبي واحتيالا على احكام القانون وعلى ذلك يدخل فى عموم المقاصة بالمعنى المقصود كل اداء لاي مبلغ فى مصر بالعملة المصرية نظير مبلغ يدفع فى الخارج ما دام ملحوظا فى الاداء والاستثناء انطواء اى منهما على تعامل مقنع بنقد أجنبي او اجراء تحويل او تسوية للديون بين مصر والخارج باستنزال او خصم دين من دين بمقدار الاقل من الدينين . والمقاصة بذاتها لا تقضى نقل النقد من مصر او اليها بل يصح ان تتم ولو بقيود دفترية بحتة ، كما يحصل فى نظام الحسابات التجارية ونظام غرف المقاصة فى المصارف لان من مزايا المقاصة بطبيعتها تفادى نقل الاموال .

(ج) ضبط : نقد أجنبي مقاصة ، جريمته ، أركانها .

٣ - ان ضبط النقد الأجنبي ليس ركنا فى جريمة المقاصة ، ولا يصح اشتراطه دليلا عليها .

(د) نقد مصرى : تعامل : ق ٥٧ لسنة ١٩٥٠ .

٤ - المقصود بالتعامل بالنقد المصرى - المضافة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ - هو كل عملية من اى نوع يكون فيها دفع بالنقد المصرى اخلاا بواجب التجديد الذى فرضه الشارع على اموال غير القيم وضرورة وضعها فى حساب غير مقيم فى احد المصارف المرخص لها فى مزاوله عمليات النقد ، حتى ياذن وزير المالية بالاخراج عما يرى الافراج عنه منها ، واستيداع النقد المصرى وتسليمه بالوكالة عن غير المقيم بغير المصارف المتعمدة يعتبر ولا شك عملية من هذا القبيل .

(هـ) مأمور ضبط قضائى : اصطناع وسائل كشف جريمة ، تخف ، انتحال صفة ، اجراءات ٢١٢

٥ - مهمة مأمور الضبط القضائى - الكشف عن الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبيها ، فكل اجراء يقوم به فى هذا السبيل يعتبر صحيحا منتجا لاثره ، ما لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة او التحريض على مكرفتها ، وطالما بقيت ارادة الجسائى حرة غير معدومة ، ولا تشرب على مأمور الضبط ان يصطنع فى تلك الحدود من الوسائل البارة ما يسلس لمقصوده فى الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع اخلاق الجماعة ، ومن ذلك التخفى وانتحال الصفات واصطناع المرشدين ولو ابقى امرهم سرا مجهولا .

(و) دليل : سلطة تأويله . حكم تسبب عيب .

٦ - من المقرر انه وان كان يكفى ان يتشكك القاضي فى ثبوت التهمة ليقضى للمتهم بالبراءة ، الا ان حد

ذلك ان يكون قد احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة والم بأدلتها ، وظلا حكمه من الخطأ فى القانون ومن عيوب التسبب وهى ما تردى فيه الحكم المطعون فيه اذ لا وجه لما اطلقه من تعيين الاجراءات او تخلف شرائط المقاصة المؤثرة فى القانون .

(ز) حكم : تسبب ، عيب موجب للاحالة ، اسبقية على مخالفة القانون .

٧ - من المقرر ان لعيب التسبب الموجبة للاحالة الصادرة على الطعن بمخالفة القانون موجب للتصحيح .
الحكمة :

وحيث انه يبين : ان مأمور الضبط فى قسم مكافحة التهريب نعى اليه ان المتهم الاول - صاحب محلات السلام بالكويت - يرأس شبكة تعمل على تهريب الاموال بطريق المقاصة بين الكويت ومصر وذلك بقبض مدخرات المصريين الذين يعملون بالكويت وبعض الكويتيين الذين يفدون للسباحة ، ثم يوفد من يتسلم نقدا مصرى من المتهم الثانى - المطعون ضده - بواقع مائة جنيه مصرى من كل ستين دينارا كويتيا ، فأراد ان يكشف عن هذه الجريمة فأرسل مرشدا من قبله دفع ستين دينارا للمتهم الاول وتسلم منه خطابا فيه رموز تشير الى التهريب - ثم سلم المطعون ضده الخطاب وتسلم منه مائة جنيه بالنقد المصرى طبقا للأمر الصادر اليه بالشفرة من المتهم الاول ، وكان التسليم والتسلم تحت رقابة مأمور الضبط الذى قام بضبط الخطاب والمبلغ جميعا واعترف المطعون ضده بأنه سلم المرشد مائة جنيه من مبلغ اربعمائة جنيه كان المتهم الاول قد اودعها لديه ليدفع منه الى من يعينه من قبله ، وأنه سبق له ان سلم شخصا مائتى جنيه اخرى من المبلغ المذكور الودع لديه

تنفيذا للتعليمات التي صدرت اليه من المتهم الاول ، ودلل الحكم الابتدائي على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الادلة الواردة في المساق التقدم ومنها اعتراف المطعون ضده نصا في اعتراف جرائم المقاصة والتعامل بالنقد المصري بالوكالة عن غير مقيم في مصر ، وانتهى من تسببه وخلص من استدلاله الى صحة الاجراءات وثبتت التهم الاربع جميعا في حق المطعون ضده ، الا ان الحكم المطعون فيه قضى ببراءته منها بما نصه « وحيث ان المحكمة لا تطمئن الى ما اتخذ في هذه القضية من اجراءات اذ ان تسليم النقد الاجنبي الى المتهم الاول .. تم بواسطة مرشد مجهول قام بتسليم مبلغ سبعين ديناراً كويتياً الى صديق له بالخارج لتسليمه الى ذلك المتهم والمحكمة كي تطمئن الى اسناد التهمة للمتهم لا بد ان تطمئن الى صحة الاجراءات التي اتخذت في هذه القضية وان تتحقق بنفسها من سلامتها الامر الغير متوافر حدوثه في هذه الدعوى ، فلم يثبت لافق الاوراق ولا امام المحكمة ان المرشد قام بدفع نقد اجنبي الى المتهم الاول كما لم يثبت ان هناك اموالا خرجت من مصر او ادخلت اليها دون الطريق القانون وعملية الخروج او الدخول بمعنى عملية التحويل لا تفترض ولا تستنتج ، بل لا بد ان يقوم الدليل الذي لا يقبل الشك على تمامها فعلا ، ومتى كان ذلك ، فان المقاصة بمعناها القانوني تكون غير متوافرة اذ ان من شروطها ان يكون الغرض من دفع المبلغ في مصر هو في مقابل دين في الخارج ، فاذا كان المتهم الثاني - المطعون ضده - لا يعلم بوقوع الدين بين المرشد والمتهم الاول ، فان شرطا جوهريا من شروط المقاصة يكون غير متوافر ، ولا تقوم جريمة المقاصة بدونه ، واذا اضيف اليه ما تقدم ان يجزئ

المقاصة في هذه الحالة هو خشية تضييع نقد اجنبي على البلاد ، فاذا بقي النقد المصري في البلاد كما حدث لحساب غير مقيم في البلاد دون اجراء اية مقاصة نقدية ودون حرمان للدولة من نقد اجنبي ، فلا جريمة ولا شروع في ارتكابها ، واخيرا فانه لم يضبط نقد اجنبي في الدعوى كي يمكن القول بتوافر الجرائم المنسوبة الى المتهم . وحيث انه لما سلف تكون التهم المنسوبة الى المتهم على غير اساس من الحق والقانون ويتمين الحكم ببراءته » .

وهذا الذي اوردته الحكم المطعون فيه ينطوي على الخطأ في تطبيق القانون ، والتخاذل في التسبب ، ذلك بان القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرقابة على عمليات النقد قد نص في الفقرة الاولى من المادة الاولى منه على انه (يحظر التعامل في اوراق النقد الاجنبي او تحويل النقد من مصر او اليها ، كما يحظر كل تعهد مقوم بعملة اجنبية منطوية على تحويل او تسوية كاملة او جزئية بنقد اجنبي وغير ذلك من عمليات النقد الاجنبي سواء اكانت حالة ام لاجل الا بالشروط والاوزاع التي تحدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها في ذلك وجاء في المذكرة التفسيرية للقانون ما نصه (وجب ان يكون الحظر شاملا العملات الاجنبية وجميع العمليات التي يمكن ان تتم بها كما حرص المشرع كذلك على منع المقاصة المنطوية على تحويل او تسوية كاملة او جزئية بنقد اجنبي الا بالشروط والاوزاع التي يعينها وزير المالية حتى لا يدع ثغرة للتحويل عن طريقها في المنع الوارد بالقانون وقصد بمنع المقاصة مواجهة امثال العمليات الآتية التي تتم بالعملة المصرية (اولا) الدفعات التي تتم لحساب او بأمر اشخاص مقيمين خارج مصر (ثانيا) الدفعات التي

تتم على اعتبار ان شخصا يستوفي او يكتسب حق ملكية خارج مصر او على اساس انشاء او تحويل حق مؤكد او محتمل لصالح شخص يقبض مبلغا ، او باكتساب ملكية خارج مصر او على اساس القيام بعمل يخول شخصا حقا مرتبطا بالعمليات المذكورة وتوضيحا لذلك نذكر ان من الامثلة الكثيرة في العمل التي يقصد بها حرمان مصر من الحصول على العملة الاجنبية ان الشخص المقيم في مصر اذا كان مدينا للدائن في الخارج ودائنا للمدين في الخارج كذلك فانه بدلا من ان يدفع ما عليه في الحساب المحجوز ويستوفي ما له بالعملة الاجنبية يستوفي ما له مما عليه ، وبذلك يتساقط دينه وحقه معا ، ثم يستوفي الدائن في الخارج من المدين في الخارج بالعملة الاجنبية وعلى هذا الوجه يضيع على مصر عملة اجنبية ، ويتفادى الدائن في الخارج ان يعتبر دينه في حساب محجوز ، وتحاشيا لهذا كله منعت المقاصة المنطوية على تحويل او تسوية كلية او جزئية بنقد اجنبي الا بالشروط والاوزاع التي يحددها وزير المالية « والذين من تشريع الرقابة على عمليات النقد الاجنبي عموما ، ومن مذكرته التفسيرية ، واعماله التحضيرية » .

ومن القانون ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ الذي نسخت احكامه بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ومن اصله التاريخي والمصدر الذي استمد منه في التشريع الفرنسي وهو المرسوم بقانون رقم ٤٧ - ١٣٣٧ الصادر في ١٥ من يوليو ١٩٤٧ ان الرقابة على عمليات النقد تنصب على كل عملية من اي نوع ايا كان الاسم الذي يصدق عليها في القانون يكون موضوعها نقدا اجنبيا ما دام من شأنها ان تؤدي بطريق مباشر او غير مباشر الى ضياع نقد اجنبي كان من حق الدولة ان تحصل عليه اذ ان الشارع فرض نوعا من الحجب

أو الاستيلاء أو التجميد على النقد الأجنبي كله ووضعه تحت تصرف الدولة المهيمنة على الاقتصاد القومي لا يباح لأى شخص أن يتصرف فى مبلغ إلا بأذنها . وكل اخلال بالتجميد الذى فرضه الشارع فى هذا الشأن يقع حتما فى نطاق التأميم والعقاب .

فحاصل تشريع الرقابة على النقد الأجنبي امران : حظر مطلق ، وتنظيم اداري يسمح بالاستثناء . والمقاصة بمعناها العام داخله بالضرورة فى نطاق هذا الحظر ، وقد عرفها الشارع بموضوعها وبالقاية منها . والمستفاد من تعريفها لها أنها كل اتفاق يتم بين أطرافه على تحقيق تقابل ملحوظ فيه أن يكون أحد المتقابلين بنقد أجنبي مما ينطوى على إجراء تحويل أو القيام بتسوية للديون بين مصر والخارج . ولا شأن للمقاصة بهذا المعنى فى تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي بالمقاصة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٢ وما بعدها من القانون المدنى باعتبارها سببا من اسباب انقضاء الالتزامات يقع على نحو ذاتى بقوة القانون ولو بغير علم المتعاملين ، اذ هى تساقط دينين متقابلين : دين واجب الاداء ودين مستحق الوفاء . بل المقصود هو المقاصة الاختيارية التى تتجه فيها ارادة اطرافها الى احداث أثرها بجعل دين فى مقابلة دين تهربا للنقد الأجنبي واحتيالا على احكام القانون . وعلى ذلك يدخل فى صميم المقاصة بالمعنى المقصود كل اداء لاي مبلغ فى مصر بالعملة المصرية نظير مبلغ يدفع فى الخارج مادام ملحوظا فى الاداء والاستثناء انطواء أى منهما على تعامل مقلع بنقد أجنبي أو إجراء تحويل أو تسوية للديون بين مصر والخارج باستنزال أو خصم دين من دين بمقدار الأقل من الدينين . كما هو الجاصل فى الدعوى . والمقاصة بداتها ايا كانت لا تقتضى نقل النقد من مصر أو

اليها بل يصح ان تتم ولو بقيود دفترية بحتة ، كما يحصل فى نظام الحسابات الجارية أو نظام غرف المقاصة فى المصارف لان من مزايا المقاصة بطبيعتها تفادى تقل الاموال ، كما ان ضبط النقد الأجنبي ليس ركنا فى الجريمة ، ولا يصح اشتراطه دليلا عليها ، بل على هذا ان الشارع نفسه افترض فى المادة التاسعة من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ عدم ضبط المبالغ محل الدعوى ورتب على ذلك وجوب الحكم على الجاني بغرامة اضافية تعادل قيمتها باعتبارها عقوبة وجوبية تكميلية بدليلا للمصادرة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبين وجه عدم اطمئنان المحكمة الى سلامة الاجراءات ، وكان ما ساقه من اقوال مهمة خلط فيها بين الاجراء الذى اسس لضبط الواقعة وبين ثبوتها بالدليل المعتبر ، لا يكشف عن وجه استدلاله ولا ينبىء من ان المحكمة فهمت الواقعة على حقيقتها ومحضت ادلتها ومنها اعتراف المطعون ضده نصا فى اعتراف جرائم المقاصة الثلاث ، وفحوى الخطاب المتضمن الرموز الدالة على التهريب ، وضبط المبلغ المدفوع فى مقابلة النقد الأجنبي وهى ادلة مستقلة خاصة بالمطعون ضده ولا شأن لها بالاجراءات السابقة عليها والتى اتخذت مع المتهم الاول المقيم فى الكويت وحده وكان من المقرر أن مهمة مأمور الضبط بمقتضى المادة ٢١ من قانون الاجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبيها ، فكل إجراء يقوم به فى هذا السبيل يعتبر صحيحا منتجا لاثره ، ما لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها وطالما بقيت ارادة الجاني حرة غير معدومة ، ولا تثريب على مأمور الضبط أن يصطنع فى تلك الحدود من الوسائل البارة المقصودة فى الكشف عن الجريمة ولا يتصادم

مع اخلاق الجماعة ، ومن ذلك التخفى وانتحال الصفات ، واصطناع الرشدين ولو ابقى امرهم سرا مجهولا . وكان من المقرر كذلك انه وان كان يكفى ان يتشكك القاضي فى ثبوت التهمة ليقضى للمتهم بالبراءة ، الا ان حد ذلك ان يكون قد احاط بالدعوى عن بصر وبصورة والم بادلتها ، وخلا حكمه من الخطأ فى القانون ، ومن عيوب التسيب وهى ما تردى فيه الحكم المطعون فيه اذ لا وجه لما اطلقه من تعيب الاجراءات أو تخلف شرائط المقاصة المرومة فى القانون حسبما تقدم . لما كان ذلك ، وكان ما وقع من المطعون ضده من اداء نقد مصري لحساب غير مقيم بصفته وكيل عنه تتحقق به جريمة التعامل فى النقد المصرى ، ذلك بان الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فى شأن تنظيم الرقابة على عمليات النقد والمضافة بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٠ قد نصت على انه « يحظر على غير المقيمين فى المملكة المصرية أو وكلائهم التعامل بالنقد المصرى أو تحويل أو بيع القراطيس المالية المصرية الا بالشروط والاوزاع التى تعين بقرار من وزير المالية » وقبل جرى قضاء هذه المحكمة فى تفسير هذا النص على ان المقصود بالتعامل بالنقد المصرى كل عملية من أى نوع يكون فيها دفع بالنقد المصرى اخلا لا بواجب التجميد الذى فرضه الشارع على اموال غير المقيم وضرورة وضعها فى حساب غير مقيم فى احد المصارف المرخص لها فى مزاولة عمليات النقد ، حتى يأذن وزير المالية بالافراج عما يرى الافراج عنه منها ، واستيداع النقد المصرى وتسليمه بالوكالة عن غير المقيم بغير المصارف المعتمدة يعتبر ولا شك عملية من هذا القبيل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه الجريمة بل اغفلها جملة ، فانه يكون فوق مجازاه وقصوره معها

الواقعة جنحة منطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات .

لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المنضمة ان المجنى عليه يبلغ من العمر ست سنوات وقد واجهت النيابة العامة والده وهو وليه الشرعى بما جاء بالتقرير الطبي من ان العاهة التى بعين ابنه يمكن شفاؤها باجراء عملية جراحية له فرفض اجراء هذه العملية لخشيته من تعريض ابنه للخطر . وكان من المقرر ان المتهم يكون مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الاصابة التى احدثها . وكان لا يصح ان يلزم المجنى عليه بتحمل عملية جراحية ما دام يخشى منها تعرض حياته للخطر ، فان المحكمة اذ اعتبرت الواقعة جنحة ضرب استناداً الى ان تلك العاهة قابلة للشفاء باجراء عملية جراحية للمجنى عليه دون ان تحدث فى حكمها من وجه تاتى عدم رضاه وليه الشرعى باجراء هذه العملية على تكييف الواقعة ، فان حكمها يكون قاصراً بما يعيبه ويوجب نقضه .

طن رقم ١١٤ لسنة ٢٩ ق ٢
١٩٦٩/٣/١٧ دياسة ومفوية
السادة عادل يونس ومحمد محمد
محفوظ ومحمد عبد الوهاب خليل
وحسين سامح ومحمود عباس
الغراوى المستشارين .

— ٥٠٢ —

المبدأ القانونيان :

- ١ (تزوير : ورقة رسمية) نسبتها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها . نقل . قمع ، حكم ، تسبیب ، عيب ، عقوبات م ٢١١ .
- ١ - لا يشترط فى جريمة التزوير فى الاوراق الرسمية ان تصدر فعلا من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة ، بل يكفي ان تعطى هذه الاوراق المصطنعة شكل الاوراق الرسمية ومظهرها

كل منهما فى ملء جرتها أولا ، فاعتدت الاولى على الثانية فلما صاح شقيقها على . . . باكيا ضربته المطعون ضدها على عينه اليمنى فحدثت به الاصابة الميئة بالتقرير الطبي ، وبعد ان اورد الحكم اقوال المجنى عليه وشهود الاثبات عرض للتقرير الطبي بقوله « وثبت من الكشف الطبي الابتدائى ان على مبارك على وجد مصابا بورم فى الجفون ورمد صديدى حاد وجرح قطعى بسيط بالجهة الانسية للجفن السفلى ويحتاج لعلاج اقل من عشرين يوما . وجاء بتقرير الطبيب الشرعى انه وان كان قد تسبب عن هذه الاصابة تحول فى فتحة القناة الدمعية بالجفن السفلى مما يجعلها لا تقوم بوظيفتها الطبيعية من تصريف الدموع فتسبب الى الخارج وتجعل العين دامة باستمرار وعرضة للالتهابات الجلدية بجوارها وان ذلك يعد عاهة تقدر بحوالى ٨ ٪ ، الا انه اكد فى ختام التقرير ان هذه الحالة التى وصفها بأنها عاهة فى العين ليست مستديمة حيث يقرر بأنه من الممكن زوالها باجراء عملية جراحية مناسبة طبقا للاصول الطبية الفنية الحديثة » .

ثم تحدث عن تكييف الواقعة المسندة الى المطعون ضدها بقوله « وبما ان النيابة العامة ضورت واقعة اصابة الطفل على مبارك على انها جنائية احداث اصابة تخلفت عنها عاهة طبقا للمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات اعتمادا على ما قرره الطبيب الشرعى آنفا من ان الاصابة قبل اجراء العملية الجراحية تعتبر عاهة مستديمة فى حين انه تصوير مؤقت للاصابة لما ورد فى التقرير من انها قابلة فعلا للزوال بمجرد اجراء الجراحة المقررة والمتعارف عليها طبيا لازالتها ، ومن ثم فلا تعد قانونا عاهة مستديمة وبالتالي يتعين استبعاد هذا التصوير واعتباره

بالخطأ فى القانون بما يتعين معه النقض والاحالة ، لان لم يصب التسبیب الموجبة للاحالة الصدارة على الطعن بمخالفة القانون الموجب للتصحيح .»

طن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق ٢
١٩٦٩/٣/١٧ بالهيئة السابقة

— ٥٠١ —

المبدأ القانوني :

ضرب : عاهة مستديمة ، مسؤولية جنائية ، رابطة سببية ، حكم ، تسبیب ، عيب ، عقوبات م ٢٢٠ ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ .

المتهم يكون مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الاصابة التى احدثها . واذ كان المجنى عليه يبلغ من العمر ست سنوات ، وقد واجهت النيابة والده وهو وليه الشرعى بما جاء بالتقرير الطبي من ان العاهة التى تخلفت بعين ابنه المجنى عليه يمكن شفاؤها باجراء عملية جراحية له فرفض اجراء هذه العملية لخشيته تعرض ابنه المذكور للخطر ، وكان لا يصح ان يلزم المجنى عليه بتحمل عملية جراحية ما دام يخشى منها تعرض حياته للخطر ، فان المحكمة اذ اعتبرت الواقعة جنحة ضرب استناداً الى ان تلك العاهة قابلة للشفاء باجراء عملية جراحية للمجنى عليه ، دون ان تحدث فى حكمها من وجه تاتى عدم رضاه وليه الشرعى باجراء هذه العملية على تكييف الواقعة ، فان حكمها يكون قاصراً بما يعيبه ويوجب نقضه .

الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يخلص فى ان مشالحنة وقعت بين المطعون ضدها اقوية بين وبين زينة لرؤية

وان ينسب صدورها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها ولو لم تصدر في الحقيقة عنه .

(ب) رسمية محرر : طعن ، مصلحة .

٢ - لا يجدى الطاعن المنازعة في رسمية المحرر المزور ما دامت العقوبة المحكوم بها عليه ، وهي الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور ، مقررة لجريمة التزوير العرفية .

المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله « ان المتهمين محمد .. وبرعى .. الطاعن اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهول في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو تصريح نقل اربعين اردب قمح من بلدة تله من أعمال محافظة المنيا الى بلدة البرديسي دائرة محافظة سوهاج ونسب صدوره الى مراقبة الضرائب العقارية بالمنيا بان اتفقا معه وساعداه على اصطناع هذا التصريح وملاه بيانات تغاير الحقيقة فتضمن التصريح للمتهم الاول محمد .. بنقل تلك الكمية من القمح الى ناحية برديس والتوقيع عليه بتوقيعين مزورين لأمور الضرائب العقارية بالمنيا ورئيس الادارة بها وتقديم بهذا التصريح بتاريخ ١٩٦٦/٧/١٢ الى اسماعيل عطا على ملاحظ السيارات بمكتب النقل البري بالمنيا فعكف كمال عبد الحميد على المسائق بهذا المكتب على تنفيذ هذا التصريح ونقل القمح الى بلدة برديس فتوجه بالسيارة رقم ٦٠ نقل المنيا الى منزل المتهم الثاني برعى محمد ابراهيم بناحية تله مركز المنيا مضاجبة التباع احمد صابر خليل حيث قام المتهم بتحميل احوالة القمح من منزله الى السيارة ثم سار بالسيارة وبالحمولة التي عليها الى بلدة برديسي حيث باع المتهم محمد ابراهيم عبد الرحيم البرديسي القمح وقيض الشمن ..

وقد تبين من تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير ان التوقيعين المنسوبين لفاروق رئيس مأمورية الضرائب العقارية بالمنيا ودانيال .. رئيس الادارة بهذه المأمورية على تصريح القمح مزورين عليهما وليس توقيعهما » . وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن ما ينتجها من وجوه الادلة التي استمدتها من اقوال الشهود والمتهم الاول وتقرير قسم بحوث التزييف والتزوير . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بان الترخيص لا يعتبر ورقة رسمية على اساس انه لم يتم بتحريره موظف عمومي ورد عليه بقوله « اما عن القبول بان الترخيص لا يعتبر ورقة رسمية ومن ثم فان التزوير الذي وقع منه لا يكون قد وقع في محرر رسمي فانه لا سند له من القانون لان اصطناع المحرر طريقة من طرق التزوير المأدب والورقة التي تعطى شكل الاوراق الرسمية وينسب كذا انشاؤها الى موظف عمومي مختص تعتبر في حكم الاوراق الاميرية المنصوص عليها في المادة ٢١١ غقوبات . ولما كان الثابت ان المتهمين قد اشتركا مع مجهول في اصطناع تصريح النقل والمنسوب صدوره من مراقبة الضرائب العقارية والتوقيع عليه بتوقيعين مزورين مأمور الضرائب العقارية بالمنيا ورئيس الادارة بها فانهما يعاقبان طبقا لاحكام تلك المادة » . ولما كان ما أورده الحكم فيما تقدم تتوافق به كثافة الارقان القانونية لجريمة التزوير في محرر رسمي بطريق الاصطناع التي دان الطاعن بها ، ذلك بانه لا يشترط في جريمة التزوير في الاوراق الرسمية ان تصنع فعلا من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة بل يكفي ان تعطى هذه الاوراق المصطنعة شكل الاوراق الرسمية ومظهرها وان ينسب صدورها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها ولو لم تصدر في

الحقيقة عنه . واذا اثبت الحكم للادلة السائفة التي اوردها ان اصطناع تصريح نقل القمح الذي نسب الى مراقبة الضرائب العقارية بالمنيا انما تم بتدبير الطاعن ومشاركته لمجهول في اصطناعه والتوقيع عليه بتوقيعين مزورين لأمور الضرائب العقارية بالمنيا ورئيس الادارة بها وانه قد اتخذ من مظاهر الرسمية ما يكفي لان يتخذ الجمهور به وخلص من ذلك الى قيام الجريمة ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما . لما كان ذلك ، وكان لا يجدى الطاعن - فضلا عما تقدم - المنازعة في رسمية ذلك المحرر ما دامت العقوبة المحكوم بها عليه وهي الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور مقررة لجريمة التزوير في المحررات العرفية ، فان الطعن يكون على غير اساس ويتعين رفضه موضوعا .

طعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٩ ق في ١٧/٢/١٩٦٦ بالهيئة السابقة .

— ٥٠٣ —

المبدأ القانوني

عقوبة : تكميلية ، ضلوع ، مصادرة . محل عام ، قمار . نقض . طعن ، خطأ في تطبيق قانون . ق ٣٧١ لسنة ١٩٥٩ ، م ٣٤ . ق ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ .

يناقض على لعب القمار في المجال العامة - بالحسن وبقرامة لا تجاوز ألف جنيه ويحكم بمصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الاشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة .

المحكمة :

وحيث .. ان الدعوى الجنائية رفعت على المتهمين الاربعة الاول لانهم لعبوا القمار في محل عام ، وعلى المظنون ضده لانه سمح بتعليم

(ج) محكمة : عقيدتها :
تكوينها .

٣ - محكمة الموضوع ان تكون
عقيدتها مما تظمن اليه من أدلة
وعناصر في الدعوى .

(د) محكمة : رد على دفاع لم
يثر امامها .

٤ - ليس للطاعن ان ينعى على
المحكمة قعودها عن القيام بإجراء
لم يطلبه منها او الرد على دفاع
لم يثر امامها .
المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه
بين واقعة الدعوى بقوله « انها
توجد في ان المرحوم القائم مقام
محمد ... استحق معاشا بعد وفاته
آل جزء منه الى زوجته المرحومة
خيرية ... والدة المتهمين عبد العزيز
- الطاعن - واحمد وقد ربطا هذه
السيدة معاش ... طلبت تحويل
صرقه الى حسابها الجارى واستمر
صرقه اليها بموجب شيكات او
اوامر صرف كانت تحرر وتحمل
بصفة ختمها المعتمدة من البنك ...
وقد حلفت ان توفيت السيدة ...
بتاريخ ١٨/٦/١٩٦١ . ومع ذلك فان
احدا من اولادها او اقاربها لم يبلغ
وزارة الخزينة ادارة المعاشات عن
وفاتها حتى توقف صرف معاشها
واستمرت هذه الادارة الاخيرة
في تحويل المعاش الى جهة صرفه
حتى شهر فبراير ١٩٦٦ اذ وصلها
بلاغ من مجهول ... فقامت وزارة
الخزينة بإبلاغ ذلك الى النائب العام
وقد جرى التحقيق بمعرفة النيابة
العامه وتكشف عن الحقائق الآتية
(اولا) ان السيدة ... توفيت أثناء
اقامتها بطنطا مع ابنها المتهم الاول
عبد العزيز بتاريخ ١٨/٦/١٩٦١
وعلى اثر ذلك قام ولداها المتهمان
كلاهما بنقل جثمانها مساء في
سيارة اجرة الى بلدتهما محلة منوف
حيث ... دفنت في اليوم التالي
بمقابر البلدة وقيدت بدفتروفيات
محلة منوف (ثانيا) انه رغم علم
المتهمين بعدم استحقاقها المعاش

بالطعون ضده الى العقوبات المحكوم
بها عليه .

طن وقم ١٨٥٤ لسنة ٢٨ ق
ق ١٩٦١/٢/٢٥ . رياسة ومضوية
السادة مختار مصطفى رضوان
ومحمد عبد الوهاب خليل وحسين
سعد سامح ومحمود عباس
المسراوى ومحمود مطيفة
المستشارين .

— ٥ + ٤ —

المبادئ القانونية :

١ (ا) استيلاء : على مال للدولة
اختلاس اموال اميرية ... موظفون
عموميون ... حكم ، تسببت ، عيب
١ - متى كان الحكم المطعون
فيه قد لخص الى ان الطاعنين -
وهما من الموظفين العموميين - قد
استمرا ، رغم وفاة والديهما ، في
صرف المعاش الذي كان مستحقا
لها من وزارة الخزينة ودانتهما
بجريمة الاستيلاء على مال للدولة
بغير حق ، واورد على ثبوتها في
حقيهما أدلة مستمدة من اعتراف
المتهم الثانى واقوال مندوبى
شياخات قسمى اول وثانى طنطا
ومفتش صحة مركزا طنطا واقارب
المتهمين وتقرير قسم ابحاث
التزييف والتزوير بمصلحة الطب
الشرعى ونتيجة الاطلاع على دفترى
وفيات محلة منوف وقسم طنطا
- فان الادلة التى اوردها الحكم
تكون سائغة ومن شأنها ان تؤدى
الى ما رتب عليها .

(ب) دليل : مستمد من ورقة
رسمية ، التفات المحكمة منه .

٢ - من المقرر ان للحكمة
الموضوع ان تلتفت عن دليل النفي
ولو حملته اوراق رسمية ما دام
يصح في العقل ان يكون غير ملتزم
مع الحقيقة التى اطمأنت اليها
من باقى الأدلة القسائية في
الدعوى .

التمار في محلة العام كما افتح
مقهى بدون ترخيص وطلبت النيابة
العامه عقابهم بمقتضى القانون ٣٧١
السنة ١٩٥٦ . وبعد ان نظرت محكمة
اول درجة الدعوى قضت بحبس
كل من المتهمين الاربعة الاول
اسيوعين مع الشغل وكفالة مائتى
اقرش لوقف التنفيذ وتغريم كل
منهم ثلثمائة اقرش وحبس المطعون
ضده شهرا واحدا مع الشغل
وكفالة ثلثمائة اقرش لوقف التنفيذ
وتغريمه عشرة جنيهات فاستأنفت
النيابة العامة هذا الحكم للخطا في
تطبيق القانون كما استأنفه المتهم
الاول ، وقضت محكمة ثانى درجة
بحكمها المطعون فيه بعدم قبول
استئناف المتهم الاول شكلا للتقرير
به بعد الميعاد وبقبول استئناف
النيابة شكلا وفي الموضوع برفضه
وتأييد العقوبة المقررة بها مع غلق
المقهى لمدة شهر ... لما كان ذلك ،
وكانت المادة ٤٤٤ من القانون ٣٧١
السنة ١٩٥٦ اقر اشان المحال العامة
المعدل بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ .
اقد نصت على انه يعاقب على مخالفة
احكام المادة ١١٩ - التى تؤتم لعب
التمار في المحال العامة - بالحبس
وتغرامة لا تتجاوز الالف جنيه ويحكم
بمصادرة الادوات والنقود وغيرها
من الاشياء التى استعملت افي
ارتكاب الجريمة ، كما نصت المادة
١٢١ فقرة اولى من هذا القانون على
انه افي حالة مخالفة احكام المواد
١٢٠ و ١٢١ - التى تؤتم فتح المحل العام
بدون ترخيص - و ١٢٠ و ١٢١ يجب
الحكم باغلاق المحل ، فان الحكم
المطعون فيه اذ اغلق القضاء
بمصادرة الادوات وغيرها من
الاشياء الخاصة بالمطعون ضده
والتي استعملت في ارتكاب
الجريمة كما قضى بتوقيف عقوبة
الغلق يكون قد اخطا في تطبيق
القانون بما يتعين معه نقضه نقضا
جزائيا وتصحيحه بالفاء توقيت
عقوبة الغلق ، وازافة عقوبة
مصادرة المضيروبات الخاصة

من وزارة الخزانة فان احدا منهما لم يبلغ ادارة المعاشات بذلك بل سولت ميول المتهم الاول الاجرامية له ان يستمر في صرف هذا المعاش الذي كان يتولى صرفه لوالدته اثناء حياتها وعمد في سبيل ذلك الى التزوير فطلب من اخيه المتهم الثاني ان يحرر شهادة بوجودها على قيد الحياة . . . وقام المتهمان بتقديمها الى موظفين حسنى النية لاعتمادها وارسلها بالبريد الى وزارة الخزانة وقد تجدد هذا الاجراء سنويا واستمر صرف المعاش الى بنك مصر لحساب والدتهما بعد وفاتها حتى شهر فبراير سنة ١٩٦٦ (ثالثا) رسم المتهم الاول بعلم الثنائي واشتراكه خطا ليتمكن من صرف المعاش دون ان يكشف امره فكان يحرر شيكات وأوامر صرف يوقع عليها بختم والدته المعتمد من البنك لاذن شخصية وهمية تدعى فاطمة . . . ثم يوقع على ظهر الشيكات او الاوامر الموجهة لبنك مصر طنطا ببصمة ختم منسوب اليها ثم يقوم هو او المتهم الثاني بصرف الشيكات او الاوامر بعد توقيعهما بمعرفة شخصيتها بجوار بصمة ختمها (رابعا) ثبت ان المتهم الاول باشتراكه مع الثاني وهما من الموظفين العموميين قد تمكنا بهذه الوسيلة من الاستيلاء على مبلغ ٩٠٧ ج و ٥١١ م من اموال الدولة « وزارة الخزانة ادارة المعاشات » (خامسا) عندما شعر المتهمان بقرب اكتشاف جريمتها عمدا الى ارتكاب جريمة تزوير اخرى بقصد التخلّص من آثار الجرائم السابقة فدبر المتهم الاول ذلك بأن اصطحب خادمة تعمل عنده من مدة طويلة ولدعى وحيدة . . . وهى بنية مسنة للعلاج عند طبيب صحة طنطا اكثر من مرة ثم توجه اليه مع المتهم الثاني يوم ١٩/٣/١٩٦٦ وافهمه اولهما ان السيدة التى كان يعالجهها قد توفيت وطلب اليه تحرير الاستمارة اللازمة لاثبات ميعاد وفاتها والتوقيع على شهادة

بوفاتها وسببه واملى عليه اسمها خيرية . . . فاثبت الطبيب ذلك وذكر سبب وفاتها ومرضها ووقع الاستمارة والشهادة ثم توجه المتهمان بعد ذلك الى مكتب صحة طنطا ووقع ثانيهما على بيانات الشهادة باعتباره المبلغ عن الوفاة وبناء على ذلك اثبت مكتب صحة طنطا واقعة وفاة والدتهما المذكورة بتاريخ ١٩/٣/١٩٦٦ (سادسا) انه فضلا عن اشتراك المتهمين في تزوير المحررات الرسمية (شهادات الوجود على قيد الحياة لوالدتهما بعد وفاتها) والعرقية (اوامر الصرف والشيكات التى تحمل ختم والدتهما بعد وفاتها) فانهما قد استعملا هذه المحررات بتقديمها لوزارة الخزانة وصرف الشيكات والاوامر من بنك مصر . . . واورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة فى حق المتهمين ادلة مستمدة من اعتراف المتهم الثاني واقوال مندوبى شياخات قسم اول وثانى طنطا ومفتش صحة مركز طنطا واقارب المتهمين وتقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ونتيجة الاطلاع على دفترى واقليات محلة منوف وقسم ثان طنطا وهى ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما رتب عليها . . . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض للدفاع الطاعن ورد عليه بقوله : « ومن حيث ان المتهم الاول انكر ما نسب اليه وصمم طوال التحقيقات والجلسة على ان الاوراق كافة صحيحة وان والدته توفيت فى ١٩/٣/١٩٦٦ طبقا لشهادة الوفاة الثابتة فى هذا التاريخ بناء على تبليغ اخيه المتهم الثانى اقر ذلك التاريخ والاثبات بدفاتر صحة قسم طنطا تحت رقم ١١٥٠ وقد ذهب كما ذهب الدفاع منه الى ان التوفاة بتأحية محلة متوفا ليست والدته لان هناك من تدعى خيرية محمد جزز القطاوى وعمل اقوال

شقيقه المتهم الثانى بان هذا الاخير مصاب بمرض عقلى فلا يؤخذ باعترافه بان والدته توفيت سنة ١٩٦١ ولا ترى المحكمة فى هذا الدفاع الا منتهى التضليل ومحاولة اخفاء الحقائق الثابتة المعلومة لكافة افراد عائلته واقربهم صلة له ولا ادل على امعان هذا المتهم فى الاسفاف والامعان فى الباطل من ان اخاه المتهم الثانى قد اعترف صراحة بان والدته هى التى توفيت فى ١٨/٦/١٩٦١ وانه مع اخيه المتهم الاول هما اللذان توليا امر نقل جثمانها وتشيع جنازتها ببلدة محلة منوف واذا كان المتهم الاول قد بنى دفاعه على هذا الاساس الباطل المنهك فان كافة الاتهامات التى نسبت اليه تكون ثابتة فى حقه بعد ذلك فضلا عما قام على ثبوتها من الدلائل سالفة البيان وجدير بالذكر فى هذا المقام ان المحكمة ناقشت المتهم الثانى بالجلسة فاعترف اعترافا كاملا مفصلا بكل وصى وتعقل ونفى انه مصاب بمرض عقلى وقال فى هذا الشأن انه كان فى حالة نفسية سيئة بسبب اكتشاف امر جرائم اخيه ومجاراته فيها . . . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع ان تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من ادلة وعناصر فى الدعوى ولها ان تلتفت عن دليل النفى ولو حملته اوراقا رسمية ما دام يصح فى العقل ان يكون غير ملتزم مع الحقيقة التى اطمانت اليها من باقى الادلة القائمة فى الدعوى . . . ولما كانت المحكمة قد اطمانت للدلة السائغة التى اوردتها فى حكمها الى ان والدته الطاعن قد توفيت فى سنة ١٩٦١ وودت على دفاعه فى هذا الشأن ودا سائغا بما يقننه « اطمانت الى اقوال مندوبى الشياخات الذين اقروا ان الطاعن هو الذى اقدم اليهم شهادات الوجود على قيد الحياة التى واقعوها عليها » كما اطمانت الى تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى الذى اثبت ان الطاعن هو الكاتب

جريمة . . أركانها . . قرار وزير
تموين ٣٥٥ لسنة ١٩٥٢

انه وان كان الاصل ان محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم وان من واجبها ان تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها واوصافها ، وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا لاتها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها ، بل انها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة ، الا انه يجب ان تلزم في هذا النطاق بالا تعاقب المتهم عن واقعة مادية غير التي وردت بأمر الاحالة او طلب التكليف بالحضور دون ان تضيف اليها شيئا .

الحكمة :

وحيث أن النيابة أسندت الى المطعون ضده انه حاز موازين دون ان تكون صحيحة ومدموغة وقانونية وقضى الحكم المطعون فيه ببراءته مما أسند اليه واقام قضاءه على « ان المحكمة ناقشت محرر المحضر عن معلوماته فقرر بجلسته ١٩٦٨/٣/٢٣ انه بالتفتيش على الموازين التي في حيازة المتهم فتبين له انها صحيحة ومدموغة ، الا أنه اكتشف أن علوم الوزن التي يصدرها يحرر قيمها أوزانا مخالفة للأوزان الحقيقية للاقطان التي يقوم بوزنها كما أنه يعهد الى آخر بهذا العمل مخالفا بذلك احكام القانون . وحيث انه أخذا بشهادة محرر المحضر تكون التهمة المسندة الى المتهم غير قائمة على اساس من القانون او الواقع » .

وحيث انه وان كان الاصل ان محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم وان

الا أن يكون ضالعا وعامدا ما ارتكبه وهو ما تنبى عنه مجريات التحقيق وما أسفر عنه من أنه قد حرر بنفسه بيانات شهادات الوجود على قيد الحياة المزورة لوالدته المتوفاة وصاحب أخاه للحصول على التصديق عليها أحيانا وأنه رغم علمه بوقاة والدته قد ظهر شيكات بعد وفاتها تحمل ختمها بمبالغ حصل عليها شخصيا بل ان دفاعه في صدد الشيكات لا سند له فقد ثبت انه حرر بيانات بغض هذه الشيكات بخطه الامر الذي ينفي عرضها عليه من ظهرها كما يقول .

لما كان ذلك ، وكانت العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الادلة المطروحة عليه ، وكانت المحكمة قد اقتنعت للادلة التي اوردتها في حكمها بأن الطاعن ضالع مع أخيه المتهم الاول فيها وقع متهما من جرائم ، وردت على دفاعه ردا سائغا بما يفنده ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا حول سلطة قاضي الموضوع في تقدير ادلة الدعوى مما يستقل به بغير معقب ولا يجوز البحث فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فان الطعن على غير اساس متعينا ورفضه موضوعا .

ظمن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٨ ق في ١٩٦٩/٣/٢٤ رياسة وعضوية السادة مختار مصطفى وضوان ومحمد عبد الوهاب خليل وحسين سعد سامح ومحمود عطيفة والدكتور احمد محمد ابراهيم المستشارين .

— ٥٥٥ —

المبدأ القانوني :

وصف التهمة : محكمة موضوع ، سلطتها في تكييف واقعة . . اجراءات المحاكمة . . موازين . .

لبينات بعض الشيكات واوامر الصرف وقد وقع عليها وجميعها تحمل بصمة ختم والدته وتواريخها تالية لتاريخ وفاتها ، وكان الثابت من مراجعة محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يثر أي نعى على اجراءات المضاهاة ولم يتقدم بأي طلب في هذا الصدد ، فانه لا يكون له من بعد ان ينعى على المحكمة قعودها عن القيام باجراء لم يطلبه منها او الرد على دفاع لم يثره امامها . لما كان ما تقدم فان الطعن لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى مما تستقل بتقديره ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

وحيث ان الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعن بأنه كان واقعا تحت اكراه ادبي ومادى من أخيه المتهم الاول فيما وقع منه من جرائم ورد عليه بقوله : « ومن حيث أن المتهم الثاني اعترف بما نسب اليه الا أنه علل ما انزلق اليه من جرائم بأنه كان واقعا تحت اكراه ادبي ومادى من أخيه المتهم الاول وقد ذهب في ذلك الى حد الادعاء بأن أخاه المتهم الاول قد هددته بمسدس ليجبره على التوجه معه الى طبيب الضحة . . للحصول على شهادة بوفاتها نتيجة حالة مرضية وانه اكراهه ايضا على التوقيع على تبليغ نسخة قسم فان والتوقيع على دفتر الوفيات وانه حصل على توقيع على الشيكات دون ان يطلع على مضمونها اذا كان يعرضها عليه من ظهرها للتظهير فقط ولا ترى المحكمة في ذلك صلة ذلك بالامتناع للدفاع لا تلتفت اليها قال المتهم الثاني هو الاخ الأكبر لأخيه المتهم الاول وهو رجل قال حقا من الشكافية وموظف قديم يدرك مسؤولياته وليس من القبول ان يقع تحت اكراه ادبي ومادى من أخيه يصل به الى حد ارتكاب الجرائم لا شك هو ظالم يعقوبتها ومدامها اللهم

— ٥٠٦ —

المبدأ القانوني :

مواد مخدرة : حكم ، براءة ،
تسبيب ، عيب .

لئن كان من المقرر ان محكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية ادلة الثبوت عليه ، الا ان ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبادلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين ادلة النفي فرجحت دفاع المتهم او داخلتها الريبة في صحة عناصر الاثبات . واذا كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض للدليل المستند من الحزب الذي اثبت في مدوناته انه ارسل لمصلحة الجمارك ولم تدل المحكمة برأيها في هذا الدليل ، مما ينبغي بانها اصدرت حكمها دون ان تحيط به وتمحصه ، فان حكمها يكون معيبا مستوجبا للنقض .

المحكمة :

وحيث ان النيابة اسندت الى المطعون ضدهما حيازة جوهز مخدر (حشيش) في غير الاحوال المصرح بها قانونا وقضى الحكم المطعون فيه ببراءتهما مما اسند اليهما واقام قضاءه على « انه بالاطلاع على تحقيقات النيابة تبين منها ان وكيل النيابة الذي باشر التحقيق في يوم اول نوفمبر ١٩٦٦ الساعة ٤ صباحا . وفي نهاية التحقيق في ذات التاريخ اثبت انه قنم بوضع المخدرات المضبوطة داخل كيس اصفر وختمه بالجمع الاحمر بشمانية اختام باسمه واشتر ايضا بان يرسل اليه الحزب بالنيابة للتصرف وبعد ذلك اعيد فتح

من واجبهما ان تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها واوصافها وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا لانها وهي تفصل في الدعوى لاتتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحال عليها بل انها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينها من الاوراق ومن التحقيق الذي تجرية بالجلسة ، الا انه يجب ان تلزم في هذا النطاق بالا تعاقب المتهم من واقعة مادية غير التي وردت بأمر الاحالة او طلب التكليف بالحضور دون ان تضيف اليها شيئا .

ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الدعوى رفعت على المطعون ضده بوصف انه حاز موازين دون ان تكون صحيحة ومدموغة وقانونية ، وكان الفعل المادى المكون لهذه الجريمة يختلف عن الفعل المادى المكون لجريمة اثبات اوزان مخالفة للحقيقة في « علوم » الوزن التي يحررها - باعتباره قبانيا - وهي الجريمة المنصوص عليها في القرار الوزاري ٣٥٥ لسنة ١٩٥٢ ومن ثم فهي واقعة مفارقة للواقعة الوازدة بطلب التكليف بالحضور ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة حيازة موازين غير صحيحة وغير مدموغة وقانونية يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير اساس متعينا ورفضه موضوعا .

طعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٩/٢/٢٤ رئاسة وعضوية
السادة مختار مصطفى وضوان
ومحمد عبد الوهاب خليل وحسين
سعد سامح ومحمود عباس
العمراوي والدكتور احمد محمد
ابراهيم المستشارين .

المحضر يومى ٣ و ٨ من نوفمبر ١٩٦٦ . بدأت الهيئة السابقة ولم يتخذ أى إجراء فى اليوم الاول ، وفى اليوم التالى ٨/١١/١٩٦٦ ، اثبت وكيل النيابة انه انتقل الى الصيدلية ووزن المخدر وحزره فى حوزين المرسل أحدهما الى التحليل والثانى الى مصلحة الجمارك . ووضع عليهما خاتمه الذى يقرأ (مراد رشدى) وقد جاء بتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى ان الحزب المرسل اليها عبارة عن قطعة حشيش وزنت صافيا ١.٠ جرام مضبوطة طرّف (١٠) ومختومة بختم (جمال بيومى) وذلك البحث على انها لجوهز الحشيش (١٠) وحيث انه يبين مما تقدم ان الحزب الذى ضبط مع التهمة الثانية ختم بخاتم (مراد رشدى) بينما الذى ارسل الى التحليل بخاتم (جمال بيومى) الامر الذى يقطع بأن ضبط مع التهمة الثانية ليس ما ارسل الى المعامل ومن ثم تكون الدعوى بغير دليل ولا ترى المحكمة بعد ذلك انها فى حاجة الى التعرض لباقي اوجه الدفاع حيث استقر فى وجدانها ان ما ضبط مع التهمة الثانية ليس بمخدر ، ومن ثم يتعين براءة المتهمين مما اسند اليهما . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه وان كان لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية ادلة الثبوت عليه ، غير ان ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبادلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين ادلة النفي فرجحت دفاع المتهم او داخلتها الريبة فى صحة عناصر الاثبات ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض للدليل المستند من الحزب الذى اثبت فى مدوناته انه ارسل الى مصلحة الجمارك .

الطعن بالتزوير فيما دون بمحضر الجلسة ، ويكون ما رددته في طعنه في هذا الصدد غير سديد .

المحكمة :

وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة ان شاهدي الاثبات لم يحضرا وان النيابة والدفاع قد اکتفيا بتلاوة اقوالهما الواردة بالتحقيقات وانها قد تليت بالفعل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان للمحكمة ان تستغنى عن سماع شهود الاثبات اذا ما قبل المتهم او المدافع عنه ذلك صراحة او ضمنا دون ان يحول عدم سماعهم امامها من ان تعتمد في حكمها على اقوالهم التي ادلوا بها في التحقيقات ، ما دامت هذه الاقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان المدافع عن الطامن قد تنازل صراحة عن سماع شاهدي الاثبات باكتفائه بتلاوة اقوالهما في التحقيقات ، فليس له من بعد ان ينهى على المحكمة قعودها عن سماعهما ويكون ما ينعاه في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحكمة ان المدافع عن الطامن بعد ان طلب سماع شهادة شهودنفي ماد وعدل عن طلباته ، وكان الاصل في الاجراءات الصعبة ، ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما اثبت منها سواء في محضر الجلسة او الحكم الا بالطعن بالتزوير ، فانه لا يقبل من الطامن قوله ان عبارة « عدل عن طلباته » قد اقحمت تبريرا لاجراء باطل اتخذته المحكمة مادام لم يتخذ من جانبها اجراء الطعن بالتزوير فيمادون بمحضر الجلسة ، ويكون ما رددته طعنه في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٩ من القانون ٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد جعلت لمديرى ادارة مكافحة المخدرات واقسامها

٣ - فجرد تخوف المتهم وخشيته من الضابط ليس من شأنه ان يمتحو الاثر القانونى لقيام حالة التلبس باحراز المخدر بعد لقائه ، ومن ثم لا يقبل من المتهم قوله ان تخليه عن اللقافة كان اتقاء لقبض باطل خشى وقوعه عليه .

(د) مامور خط قضائى : في جميع انحاء الجمهورية ، مخدر . ق ٨٢ لسنة ١٩٦٠ م ٤٩ .

٤ - لمديرى ادارة مكافحة المخدرات واقسامها وفروعها ومعاونيهما من الضباط والكونستبلات والمساعدين الاول والمساعدين الثانين صفة مامورى الضبطية القضائية في جميع انحاء الجمهورية في جرائم المخدرات ، ويكون من غير المجد ما يثيره المتهم في شأن عدم اختصاص الضابط مكانيا بضبط الواقعة ببعوى وقوعها في دائرة اختصاص محافظة اخرى غير تلك التى يعمل فيها .

(هـ) شاهد اثبات : استغناء عن سماعه .

٥ - من المقرر ان للمحكمة ان تستغنى عن سماع شهود الاثبات اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك صراحة او ضمنا دون ان يحول عدم سماعهم امامها من ان تعتمد في حكمها على اقوالهم التي ادلوا بها في التحقيقات ، ما دامت هذه الاقوال مطروحة على بساط البحث .

(و) محضر جلسة : طعن بتزويره .

٦ - متى كان الاصل في الاجراءات الصعبة ، ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما ثبت منها سواء في محضر الجلسة او الحكم الا بالطعن بالتزوير ، فانه لا يقبل من المتهم قوله ان عبارة « عدل عن طلباته » قد اقحمت تبريرا لاجراء باطل اتخذته المحكمة ، ما دام لم يتخذ من جانبها اجراء

ولم تدل المحكمة برأيها في هذا الدليل مما ينبىء بأنها اصدرت حكمها دون ان تحيط به وتمحصه ، فان حكمها يكون معيبا مستوجبا للنقض والاحالة .

طعن رقم ٢٢٢٧ لسنة ٣٨ ق - في ١٩٦٩/٢/٢٤ بالهيئة السابقة

— ٥٠٧ —

المبادئ القانونية :

(ا) تلبس : توافره ، لقافة ، انفجارها .

١ - ان ما ينعاه الطامن على الحكم من مخالفته الثابت في الاوراق في شأن ما اثبتته من القاء اللقافة وما نتج عن ذلك من انتشار محتوياتها وظهور المادة المخدرة ، مردود بانه بفرض صحة ما يذهب اليه الطامن من ان اللقافة قد انفجرت وبانت منها فقط اكيناس تشبه اكيناس الحشيش ، فان ذلك يوفر حالة التلبس لوجود مظاهر خارجية تنبىء بذاتها عن وقوع جريمة احراز مخدر .

(ب) احراز مخدر : تلبس .

٢ - اذا كان الحكم قد اثبت ان رئيس قسم المخدرات بشبرا الخيمة كان يتربص في الطريق مقدم شخص دلت التحريات على انه يتجسس في المواد المخدرة ، وتصادف ان اقبل المتهم راكبا دراجة وما ان رأى رجال الشرطة حتى بدت عليه علامات الاضطراب وسقط من على الدراجة ثم اخرج من الجيب الايمن الخارجى لجلبابه لقافة والقي بها بعيدا فانتشرت محتوياتها وبان ان ما بها مادة مخدرة ، فان ما اثبتته الحكم من ذلك يوفر حالة التلبس بجريمة احراز مخدر .

(ج) مخدر : القاءه اتقاء لقبض باطل يخشى المتهم وقوعه عليه .

من أنه دفع جوهرى قد يشن عليه
- لوصح - تغير وجه الرأى فى
الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه
يكون قاصر البيان .

(ج) نيابة عامة : مدى
اختصاصها بالطعن فى الأحكام ،
مصلحتها .

٣ - الأصل ان النيابة العامة
فى مجال المصلحة أو الصفة فى
الطعن هى خصم عادل وتختص
بمركز قانونى خاص إذ تمثل
المصالح العامة وتسعى فى تحقيق
موجبات القانون ، ومن ثم فلها أن
تطعن بطريق النقض فى الأحكام
وان لم يكن لها سلطة اتهام
مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت
المصلحة للمحكوم عليه وطالما أنه لا
ينبنى على طعنها - فى حالة عدم
استئنافها لحكم محكمة أول درجة
- سوى لتركز التهم .

الحكمة :

وخيث أنه فضلا عن ان الدفع
بعدم جواز نظر الدعوى السابقة
الفصل فيها متعلق بالنظام العام
ويجوز اثارته لأول مرة امام محكمة
النقض متى كانت مقوماته واضحة
من مدونات الحكم المطعون فيه -
أو كانت عناصر هذا الدفع قد
انطوت عليها الأوراق - بغير حاجة
الى تحقيق موضوع ، فان الثابت
بمحضر جلسة المحاكمة المؤرخ ٥
من نوفمبر ١٩٦٧ أن المطعون ضده
دفع بأنه « حكم عليه بالفراغة فى
قضية أخرى » وهو ما يحمل على
الدفع بعدم جواز نظر الدعوى
لسابقة الفصل فيها ، ولما كانت
النيابة الطاعنة اثارته واقرت فى
طعنها بأنه سبق الحكم على المطعون
ضده عن ذات الوقائع ، فى الجلسة
رقم ٢٠٣ سنة ١٩٦٦ بسند
الزقازيق وسند الفراغة المقضى
عليه بها وأصبح الحكم فيها نهائيا
من قبل الفصل فى هذه الدعوى ،
وكان الحكم المطعون فيه قد دان
المطعون ضده دون أن يفتن الى هذا
الدفع فلم يورده او يعن بالرد

ايضا حالة التلبس بوجود مظاهر
خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع
الجريمة . لما كان ما تقدم ، فان
الطعن برمته يكون على غير اساس
متعينا وقضه موضوعا .

• طعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٢٨ ق
فى ١٩٦٦/٢/٢٤ ، وبإسناد ومقتضية
السادة مختار مصطفى وقسوان
ومحمد عبد الوهاب خليل وحسين
سعد سامح ومحمود عباس القمراوى
ومحمود عطيفة المستشارين .

- ٥٠٨ -

المبادئ القانونية :

(١) دفع : بعدم جواز نظر
الدعوى لسابقة الفصل فيها ،
اثارته لأول مرة امام محكمة تقض
نقض . نقض . سبب متعلق
بالنظام العام .

١ - الدفع بعدم جواز نظر
الدعوى لسابقة الفصل فيها
متعلق بالنظام العام ويجوز اثارته
لأول مرة امام محكمة النقض متى
كانت مقوماته واضحة من مدونات
الحكم المطعون فيه - أو كانت
عناصر هذا الدفع قد انطوت عليها
الأوراق - بغير حاجة الى تحقيق
موضوعى .

(ب) دفع جوهرى : رد عليه

٢ - متى كان الثابت ومحضر
جلسة المحاكمة أن المطعون ضده
دفع بأنه « حكم عليه بالفراغة فى
قضية أخرى » وهو ما يحمل على
الدفع بعدم جواز نظر الدعوى
لسابقة الفصل فيها . ولما كانت
النيابة الطاعنة اثارته واقرت فى
طعنها بأنه سبق الحكم على المطعون
ضده عن ذات الوقائع وسند
الفراغة المقضى عليه بها وأصبح
الحكم فيها نهائيا من قبل الفصل
فى هذه الدعوى ، وكان الحكم
المطعون فيه قد دان المطعون ضده
دون أن يفتن الى هذا الدفع فلم
يورده او يعن بالرد عليه على الرغم

وقروعها ومعانيتها من الضابط
والكونستبلات والمساعدين الاول
والمساعدين الثانئين صفة مأمورى
الضبطية القضائية فى جميع أنحاء
الجمهورية فى الجرائم المنصوص
عليها فى هذا القانون ، فانه غير
مجد ما يشير الطاعن فى شأن عدم
اختصاص الضابط مكانيا بضبط
الواقعة بدعوى وقوعها فى دائرة
محافظة القليوبية .

ولما كان الحكم قد اثبت ان
المقدم كمال كساب رئيس قسم
المخدرات بشبرا الخيمة كان يترقب
فى الطريق مقدم شخص دلت
التحريرات على أنه يتجسس فى المواد
المخدرة ، وتصادف ان اقبل
الطاعن راكبا دراجة وما ان رأى
رجال الشرطة حتى بدت عليه
علامات الاضطراب وسقط من
على الدراجة ثم اخرج من جيب
جلبابه الايمن الخارجى لفافة والقى
بها بعيدا فانتشرت محتوياتها وبان
ان ما بها مادة مخدرة ، فان ما اثبتته
الحكم من ذلك يوفر حالة التلبس
بجريمة احراز مخدر ، واذا قضى
أجراءات القبض والتفتيش يكون
قد اصاب صحيح القانون . لما
كان ذلك ، وكان مجرد تخوف التهم
وخشيته من الضابط ليس من
شأنه ان يمحو الاثر القانونى لقيام
حالة التلبس باحراز المخدر بعد
القائه ، فانه لا يقبل من الطاعن
قوله ان تخليه عن اللفافة كان
اتقاء لقبض باطل نخشى وقوعه
عليه .

أما ما ينعاه الطاعن على الحكم
من مخالفته الثابت بالأوراق فى
شأن ما اثبتته من لقاء اللفافة وما
نتج عن ذلك من انتشار محتوياتها
وظهور المادة المخدرة ، فانه مردود
بأنه بغير ضحوة ما يذهب اليه
الطاعن من ان اللفافة قد انفجرت
وبانت منها فقط اكياس تشبه
اكياس الحشيش ، فان ذلك يوفر

عليه على الرغم من أنه دفع جوهرى قد ينبنى عليه لو صح تغيير وجه الراى فى الدعوى . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه والاحالة ، ولا يقدح فى ذلك ان يكون الطعن مرفوعا من النيابة التى لم تكن قد استأنفت حكم محكمة اول درجة ذلك ان الاصل ان النيابة العامة فى مجال المصلحة او الصفة فى الطعن هى خصم عادل وتختص بمركز قانونى خاص اذ تمثل المصالح العامة وتسعى فى تحقيق موجبات القانون ، ومن ثم قلها ان طعن بطريق النقض فى الاحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام بمصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه وطالما انه لا ينبنى على طعنهما - فى حالة عدم استئنافها لحكم محكمة اول درجة تسوى لمركز التهم . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

طعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٢٨ ق فا
١٩٦٩/٢/٢٤ بالهيئة السابقة .

— ٥٠٩ —

المبدأ القانونيان :

(ا) دليل : محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقديره . حكم ، تسبب ، عيب ، قتل عمد .

١ - ان الادلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الراى الذى انتهت اليه المحكمة .

(ب) حكم : تسبب ، عيب ، استناده الى واقعة على خلاف الوارد بالاوراق .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اورد على خلاف الثابت بالاوراق ان جلياب الطاعن الثانى وجدت

بها تلوثات ثبت انها من دم آدمى وعول على ذلك فى ادانة هذا الطاعن ، فانه يكون معيبا بالخطا فى الاسناد .
المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه يعد ان بين واقعة الدعوى واورد الادلة عليها ومن بينها تقرير العمل البكتريولوجى عرض لما تضمنه هذا التقرير بقوله « وتبت من تقرير العمل البكتريولوجى ان جلياب عبد الجابر على احمد شوهده على انسجة الحكم الايسر قرب المنتصف مسحة مسهرة خفيفة تحتل مساحة $3 \times 1/2$ سم اكثر وضوحا من الخارج اخذت منها عينات للدم فثبت انها من دم آدمى وان قميص احمد على وجد به على البدن الجانبى الايمن قرب الدليل مسحتين مسمرتى اللون مختلفتين بالطين اكبرها تحتل مساحة 2×2 وهما اكثر وضوحا من الخارج اخذت منها عينات للدم وفحصت فثبت انها من دم آدمى ، كما ان ما شوهده على رجلى السروال الخاص بهذا المتهم من تلوثات قرب حافة فتحتى الرجلين فحصت فثبت انها من دم آدمى وكذا آثار الدماء على الحذاء الخاص به » .

لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المتضمنة ان تقرير العمل البكتريولوجى بمصلحة الطب الشرعى قد ورد به ان جلياب الطاعن الثانى عبد الجابر على احمد وجدت بها عدة بقع اخذت منها عينات للدم فحصت فلم يمكن الجرم بوجود دم وان جلياب الطاعن الثالث احمد . . وقميصه وسرواله وحذاءه وجدت بها تلوثات ثبت من تحليلها انها من دم آدمى .

لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ اورد على خلاف الثابت بالاوراق ان جلياب الطاعن الثانى عبد الجابر . . وجدت بها تلوثات ثبت انها من دم آدمى وعول على ذلك

فى ادانة هذا الطاعن يكون معيبا بالخطا فى الاسناد ، ولا يغنى فى ذلك ما ذكرته المحكمة من ادلة اخرى ، اذ ان الادلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الراى الذى انتهت اليه المحكمة .

لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر ما يشبه الطاعنون فى تقرير اسباب الطعن وذلك بالنسبة الى الطاعن الثانى وكذلك باقى الطاعنين نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

طعن رقم ١١٨ لسنة ٢٩ ق فا
١٩٦٩/٢/٢٤ بالهيئة السابقة .

— ٥١٠ —

المبادئ القانونية :

(ا) قاض : صلاحيته ، قرابة ، مصاهرة ، ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

١ - لا يجوز ان يجلس فى دائرة واحدة قضاة بينهم قرابة او مصاهرة لغاية الدرجة الرابعة بدخول القاية - كما لا يجوز ان يكون ممثل النيابة او ممثل احد الخصوم او المدافع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة باحد القضاة الذين ينظرون الدعوى . والقرابة والمصاهرة كسبب من اسباب عدم صلاحية القاضى هى التى تمتد الى الدرجة الرابعة ، اما اذا تجاوزتها فانها لا تمنع القاضى من نظر الدعوى .

(ب) نقض : طعن ، تجديد ، وضوح ، قرابة ، مصاهرة .

٢ - الاصل انه يجب لقبول وجه الطعن ان يكون واضحا مجددا ، ولما كان الطاعن قد ساق قوله مرسل عن قرابة وكيله

حول سيارة المجنى عليه ومطالبة بالنقود ، يجعله فاعلا أصليا في جريمة السرقة باكراه التي دين بها (١٠)

(ب) محاكمة : إجراءاتها : تحقيق سابق على المحاكمة تعيينه (١١)

٢ - العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة . فتعيب التحقيق في الرحلة السابقة على المحاكمة لا يصلح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

(ج) حكم : تسبيب ، عيب (١٢)

٣ - لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد أخطأ فيها نقله من اعتراف الطاعن أمام النيابة بأنه كان وقت الحادث يحمل زجاجة خمر فارغة ، ولا ما يشير من أنه لم يمس المجنى عليه بأي صورة ، طالما أن الأمرين جميعا لا ينالان من التكييف القانوني الصحيح لمركز الطاعن في الدعوى كما انتهى إليه الحكم (١٣)

(د) نقض : طعن (١٤) وزن عناصر الدعوى (١٥)

٤ - ما يشير الطاعن من عدم ثبوت توافق بينه وبين باقي المتهمين وعدم العثور على شيء من المال المسروق لديه ينحل إلى جسد موضوعي في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى مما تستقل بتقديره دون رقابة لمحكمة النقض (١٦)

المحكمة :

وحيث أنه بين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بارتكابها . فأورد في هذا التحصيل ما مؤداه أن الطاعن كان يصاحب باقي المتهمين في نزهة ليلية بسيارة من سيارات القوات المسلحة يقودها المتهم الأول ، حتى إذا

الطاعن القى المخدر لخشيته من رجلى الشرطة فإنه - بفرض صحته - ليس من شأنه أن يحو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس بأحراز المخدر أثر القائمة ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل (١٧)

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٧٧ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية قد نصت على أنه « لا يجوز أن يجلس في دائرة واحدة واحدة قضاة بينهم قرابة أو مصاهرة لقاية الدرجة الرابعة بدخول الغاية كما لا يجوز أن يكون ممثل النيابة أحد الخصوم المدافع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى » والقرابة والمصاهرة - كسبب من أسباب عدم صلاحية القاضي - هي التي تمتد إلى الدرجة الرابعة ، أما إذا تجاوزتها فإنها لا تمنع القاضي من نظر الدعوى (١٨) ولما كان الطاعن قد ساق قوله مرسلا من قرابة وكيله الاصيل برئيس الدائرة التي أصدرت الحكم فلم يقدم دليلا عليها وبأنها تمتد إلى الدرجة الرابعة ، وكان الأصل أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحة محددا ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا (١٩) لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه (٢٠)

طعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٩ ق
في ١٩٦٩/٢/٢٤ رئاسة وعضوية
السادة محمد صبري ومحمد عبد
المنعم حمزوي ومحمد نور الدين
عويس ونصر الدين عزام وأنور
خلف المستشارين

— ٥١١ —

المبادئ القانونية :

(١) فاعل أصلي : سرقة باكراه

عقوبات م ٣٩ .

١ - أن مجرد ظهور الطاعن على مسرح الجريمة ومظاهرة وباقي المتهمين للمتهم الأول بالالتفاف

الاصيل برئيس الدائرة التي أصدرت الحكم فلم يقدم دليلا عليها وبأنها تمتد إلى الدرجة الرابعة ، فإن ما يشير في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

(ج) تلبس : مظاهر خارجية تنبئ عن جريمة ، تكييفها ، محكمة موضوع . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ٧٧

٣ - من المقرر أنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، والبت في هذا الشأن من صميم عمل محكمة الموضوع (٢١)

المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتب عليها عرض إلى الدفع بطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله « أما ما دفع به الحاضر مع المتهم - الطاعن - فمردود بأنه ما دامت الواقعة هي أن المتهم عندما وقع بصره على رجلى الشرطة السرية القى طواعية واختيارا المخدر الذي كان يحمله فمفاد ذلك أنه تركه وتوصل منه وعمل على قطع كل علاقة له به وظهور المخدر على النحو المتقدم بعد تلبس بالجريمة إحراز المخدر ، ومن ثم يكون الدفع في غير محله متعينا أطراحه » (٢٢)

وما قاله الحكم فيما تقدم سائغ ويتوافر به حالة التلبس بالجريمة التي تبين لغير رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم واقتياده إلى أحد هؤلاء المأمورين ، ذلك بأنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - والبت في هذا الشأن من صميم عمل محكمة الموضوع أما القول بأن

يصح النيل منه الا بالطعن افيهه
بالطريق المقرر لذلك فى القانون .

(ب) طلب اعادة نظر ، وقائع
اوراق تكتب البراءة ، اجراءات .
٤٤١ م .

٢ - يجوز فى الاحكام الصادرة
بالعقوبة فى مواد الجنائيات والجنح
(اذا حدثت او ظهرت بعد الحكم
وقائع او اذا قدمت اوراق لم تكن
معلومة وقت المحاكمة وكان من
شان هذه الوقائع او الاوراق ثبوت
براءة المحكوم عليه) .

(ج) حكم : حجيته . اجراءات
٤٤١ م . التماس اعادة نظر .

٣ - هيأت الفقرة الخامسة من
المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات
الجنائية للنياية العامة ان تطلب -
عن طريق التماس اعادة النظر -
الغاء الحكم متى قدرت ان الوقائع
الجديدة قد حسمت الامر وقطعت
بترتيب اثرها فى ثبوت براءة
المحكوم عليه ، فاذا ما تم لها ذلك
استعادت سلطتها فى تحريك
الدعوى الجنائية من جديد قبل
المتهم الآخر . وبذلك يكون مجال
تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٤٤١
اجراءات مقصودا على حالات
الاططاء الاجرائية التى لا ينكشف
امرها الا بعد صدور حكمين
متناقضين ، فلا يكون من سبيل
الى تداركها الا عن هذا الطريق .

(د) مستشار احالة : نقض امره
ق ٥٧ لسنة ١٠٥٩ م ٣٥٠ .

٤ - لمحكمة النقض نقض الامر
المطعون فيه الصادر من مستشار
الاحالة لعدم وجود وجه لاقامة
الدعوى وتصحيحه . ولما كان الامر
متعلقا بطلان اصلى شأب اتصال
قضاء الاحالة بالدعوى الجنائية ،
فانه يتعين القضاء بعدم قبولها
لرفعها بغير الطريق القانونى وذلك
بما تضمنته من تهم لا وجه لالزام
قضاء الاحالة الاجتزاء بايها مادامت

الاول بالالتفاف حول سيارة المجنى
عليه ومطالبته بالنقود يجعله كما
انتهى اليه الحكم فاعلا أصليا فى
الجريمة التى دين بها .

لما كان ذلك ، وكان لا يؤثر فى
سلامة الحكم أن يكون بفرض
التسليم بدعوى الطاعن قد أخطأ
فيما نقله عن اعترافه أمام النيابة
بأنه كان وقت الحادث يحمل
زجاجة الخمر الفارغة ولا ما يشبه
من أنه لم يمس المجنى عليه بأية
صورة ، ذلك بأن الأمرين جميعا
لا ينالان من التكييف القانونى
الصحيح لمركز الطاعن فى الدعوى
كما انتهى اليه الحكم .

لما كان ذلك ، وكان ما يشبه
الطاعن من عدم ثبوت توافق بينه
وبين باقى المتهمين ، وعدم العثور
على شيء من المال المسروق لديه ،
ينحل الى جدل موضوعى فى
سلطة المحكمة فى وزن عناصر
الدعوى مما تستقل بتقديره دون
رقابة لمحكمة النقض . لما كان
ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون
على غير اساس متعينا رفضه
موضوعا .

طن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق ٢
١٩٦٩/٢/٢٤٤ بالهيئة العامة

- ٥١٢ -

المبادئ القانونية :

(١) دعوى جنائية : تحريكها .
انقضاؤها بالحكم . اثبات . قوة
الامر المقضى . حكم ، حجيته .
اجراءات م ٤٥٥ و ٤٥٤ .

١ - نص قانون الاجراءات
الجنائية فى المادة ٥٥ منه على
انه ، (لا يجوز الرجوع الى
الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها
نهائيا بناء على ظهور ادلة جديدة
او بناء على تفسير الوصف القانونى
للجريمة) . فدل بذلك على ان
حكم القضاء هو عنوان حقيقة اقوى
من الحقيقة ذاتها ، ومن ثم فلا

ما صادفوا المجنى عليه عائدا
بسيارته من مدينة المقطم بعد
منتصف الليل وبرفقته احدى
السيدات ، فقد اقترح المتهم الاول
على زملائه الخمسة ان يستولوا
على نقود المجنى عليه كرها ، واذا
وافقوه على فعلته ، فقد اعترض
بسيارته سيارة المجنى عليه ،
وقادر مقعد القيادة يتبعه الباقيون
وقى يد الطاعن زجاجة خمر فارغة
واحاطوا بسيارة المجنى عليه .
واوهمه المتهم الاول بأنه وصحبه
من رجال المخابرات وطلب منه
نقودا ، واذا لم يستجيب له المجنى
عليه فقد امسك بتلابيبه وضربه
بقبضة يده فى صدره وظاهره
باقى المتهمين فى طلب النقود مما
اضطر معه الى تسليم المتهم الاول
ما كان معه منها ، وبعد أن أورد
الحكم على ثبوت الواقعة لديه على
هذا النحو ادلة من شأنها ان تؤدى
الى ما رغبه عليها ، خلص الى
ادانة الطاعن وزملائه بوصفهم
لخاملين اصلين فى الجريمة .

لما كان ذلك ، وكان ما يشبه
الطاعن فى خصوص عدم
سؤال المحقق للسيدة المرافقة
للمجنى عليه وقت الحادث مردودا
بأن ذلك لا يعدو ان يكون تعيبا
للتحقيق الذى جرى فى المرحلة
السايرة على المحاكمة بما لا يصلح
ان يكون سببا للطعن على الحكم ،
اذ العبرة فى الاحكام هى باجراءات
المحاكمة وبالتحقيقات التى تحصل
اهام المحكمة . ولما كان الثابت من
مراجعة محاضر جلسات المحاكمة
ان الطاعن او المدافع عنه لم يطلب
من المحكمة استدعاء هذه السيدة
السماع شهادتها ، فان ما ينصاه
الطاعن على الحكم من قالة الاخلال
بحقه فى الدفاع لا يكون مقبولا .
لما كان ذلك ، وكان مجرد ظهور
الطاعن على مسرح الجريمة واثباته
عملا من الاعمال المكونة لها مما
يدخله فى نطاق الفقرة الثانية من
المادة ٣٩ من قانون العقوبات وهو
مظاهره وباقى المتهمين للمتهمين

قد سعت اليه جملة - باعتبارها مرتبطة ببعضها البعض - بأجراءات باطلة بطلاناً أصلياً .

(هـ) دعوى جنائية : مدة مسقطه انقطاعها . إجراءات ٢٢ و ١٧ و ١٨ .

٥ - المدة المسبقة للدعوى الجنائية تنقطع بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام بها سواء أجريت في مواجهة المتهم أو في غيبته وان هذا الانقطاع عيني يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفاً في تلك الإجراءات .

(ز) سلاح : جريمة احراز . دعوى جنائية ، بدء المدة المسبقة

٦ - جريمة احراز السلاح الناري المششخ و الذخيرة بغير ترخيص من الجرائم المستمرة فلا تبدأ المدة المسبقة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضي المدة إلا من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار .

المحكمة :

وحيث انه يبين من الأوراق أن جنابة القتل العمد المقترن بجنابتي الشروع في القتل العمد المسندة إلى المطعون ضده الأول قد وقعت في ٢٢ من نوفمبر ١٩٥٦ وباشرت النيابة العامة التحقيق في الحادث في هذا التاريخ واستمر التحقيق إلى أن أمرت بتاريخ ٢٦ من ديسمبر ١٩٥٦ بتقديم القضية إلى « غرفة الاتهام » بالنسبة إلى محمد قطب أبو عوف نجم وعبد العزيز قطب أبو عوف نجم لإحالتهم إلى محكمة الجنابات لمحاكمتهم عن هذه الجنابة فأمرت الغرفة بذلك في ٢ من أكتوبر ١٩٥٧ وقضت محكمة جنابات شبين الكوم بتاريخ ٤ من مايو ١٩٦٠ ببراءة عبد العزيز قطب أبو عوف نجم مما أسند اليه وبمعاينة محمد قطب أبو عوف هذا الأخير بالطعن في الحكم بطريق

النقض في ٧ من مايو ١٩٦٠ وقضت محكمة النقض في ١١ من ديسمبر ١٩٦١ برفض طعنه ثم قدمت إدارة المباحث الجنائية العسكرية بلاغاً بتاريخ ٦ من ديسمبر ١٩٦٦ يتضمن أن تحرياتها قد دلت على أن المطعون ضده الأول هو الذي ارتكب الحادث وأنه احتفظ ببندقيته التي استعملها في الحادث إلى أن أخفاها لدى المطعون ضده الرابع في حقله حيث تم ضبطها بمعرفة المباحث الجنائية العسكرية يوم ٢٠ من نوفمبر ١٩٦٦ وأن اتهام محمد قطب أبو عوف نجم وشقيقه أنها كان بايعاز من المطعون ضده الثاني وعائلته انتقاماً منهما لخلافات سابقة بينهم على قطعة أرض وبتاريخ ١٢ من ديسمبر ١٩٦٦ باشرت النيابة العامة التحقيق وسألت فيه المطعون ضدهم ثم انتهت بتاريخ ٢٧ من فبراير ١٩٦٧ إلى إحالتهم إلى مستشار الاحالة لإحالتهم إلى محكمة الجنابات لمحاكمة الأول عن جنابة القتل العمد المقترن بالشروع في القتل والثاني والثالث عن جنابة الشهادة الزور على متهم في جنابة وترتب عليها الحكم عليه والأول أيضاً والرابع عن احراز سلاح ناري مششخ وذخائر بدون ترخيص ونظرت الدعوى أمام مستشار الاحالة بجلستى ١٩ من سبتمبر ١٩٦٧ و ١٠ من ديسمبر ١٩٦٧ ثم أصدر أمره المطعون فيه بتاريخ ١٨ من يناير ١٩٦٨ انتهى فيه إلى عدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لانقضائها بمضي المدة بقوله « . . وثابت من الاطلاع على أوراق الدعوى أن تهمة القتل المنسوبة إلى المتهم الأول قد وقعت في ٢٢ من نوفمبر ١٩٥٦ . وإن أول إجراء من إجراءات التحقيق والتي ينقطع بها سريان التقادم قبل النيابة العامة هو يوم ٦ من ديسمبر ١٩٦٦ إلا أن النيابة العامة رغم تقديم هذا البلاغ إليها في التاريخ المذكور لم تقم بسؤال غير استجواب المتهم الثاني وقامت بعدئذ بسؤال المتهم

الأول في ٣١ من ديسمبر ١٩٦٦ واستجواب المتهم الثالث في ٣ من يناير ١٩٦٧ والرابع ٢٦ من يناير ١٩٦٧ وبذلك تكون مدة سقوط الدعوى الجنائية قبل المتهمين الأربعة وتبلغ عشر سنوات ميلادية من يوم وقوع الجريمة وليس في الأوراق ما يفيد وجود أي إجراء من إجراءات الاتهام أو التحقيق أو المحاكمة أو إجراءات الاستدلال الموجهة إلى المتهمين قدمت ويروال ما تقدم من إجراءات قاطعة لمدة التقادم المسقط للدعوى الجنائية تكون مدة السقوط قد اكتملت وتزول الدعوى الجنائية ويروال الاتهام الملزم لها عن المتهمين جميعاً وأنه وإن كان خصوم الدعوى الحالية لم يدفع أحدهم الدعوى بمضي المدة يطالب بانقضاء الدعوى بمضي المدة ويطالب بانقضاء الدعوى الحالية تبعاً لذلك فإن هذا الأمر وهو القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية متعلق بالنظام العام وقد رتبته الشارع وألزم القضاء به لأنه مقرر للصالح العام وليس لمصلحة المتهم وتبعاً لذلك وفي ضوء ما تقدم واخذاً بأن انقضاء الدعوى هو من النظام العام فإنه يكون للمحكمة بل وعليها ومن تلقاء نفسها أن تقضي بسقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة ولو لم يطلبه المتهم كما سلف القول بل ولو تنازل عنه المتهم طالبا السير في الدعوى لإثبات براءته مثلاً وتأسيساً على ما تقدم ولتعلق هذا الأمر بالنظام العام يكون للمتهم أن يدفع الدعوى بالتقادم في أية حالة كانت عليها الدعوى بل ولأول مرة أمام محكمة النقض . ومن حيث أنه وفي ضوء ما تقدم يبين أن مدة التقادم المسقط للدعوى الجنائية قد توافرت شرائطه في هذه الدعوى وذلك لمضي أكثر من عشر سنوات على وقوع الجريمة المسندة إلى المتهمين الأربعة إذ حدثت واقعة القتل وما تلاها من جرائم كجريمة شهادة الزور

المسندة الى المتهمين الثانى والثالث وكذلك جريمة احراز السلاح والذخيرة المسندة الى المتهم الرابع قد حدثت بتاريخ ٢٢ من نوفمبر ١٩٥٦ ولم توجه اية اجراءات من اجراءات الاتهام الى المتهمين الا فى ٦ من ديسمبر ١٩٦٦ وذلك بالنسبة للمتهم الثانى حيث سألته النيابة عن التهمة واستجوبته ثم تم الاجراء القاطع للمدة بالنسبة للمتهم الاول فى ٣١ من ديسمبر ١٩٦٦ حيث استجوبته النيابة لأول مرة بالنسبة للمتهم الثالث فى ٣ من يناير ١٩٥٧ وبالنسبة للمتهم الرابع فى ٢٦ من يناير ١٩٥٧ حيث استجوبتهما النيابة فى هذا التاريخ ووجهت الاتهام اليهم وهذه الاجراءات القاطعة للمدة قد حدثت بعد تكامل مدة التقادم المسقط للدعوى الجنائية اما تاريخ العثور على البندقية فى ٢٠ من نوفمبر ١٩٦٦ المستعملة فى الحادث والتي استعملها المتهم الاول فى قتل الجنى عليه وفقا لتحريات ادارة المباحث الجنائية وهو التاريخ الذى ركنت اليه النيابة فى تحديد التاريخ فى وصف التهمة والذي أوردته فى تقرير الاتهام فهو تاريخ لا يعتبر الاجراء الحاصل فيه وهو ضبط البندقية اجراء قاطعا للمدة لانه لا يعدو ان يكون اجراء من اجراءات الاستدلال لم تتخذ فى مواجهة اى من المتهمين بل ولم تعلم به النيابة العامة الا فى يوم ٦ من ديسمبر ١٩٦٦ وبذلك تقضى المادة ١٧ من قانون الاجراءات حيث قالت « تنقطع المدة باجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة وكذلك بالامر الجنائى او باجراءات الاستدلال اذا اتخذت فى مواجهة المتهم او اذا اخطر بها بوجه رسمى . . » والتقرير بانقضاء الدعوى الجنائية هو امر يمس النظام العام كما سلف القول وانه وان كان المتهمون لم يدفعوا به سهوا ولم تدفع به النيابة عمدا وهى الحفيظة على حسن تطبيق القانون فان المحكمة تقوم احتراماً للنظام العام واخذ بنصوص القانون

بالتقرير بانقضاء الدعوى الجنائية قبل المتهمين جميعا لفوات مدة اكثر من عشر سنوات على وقوع الجريمة وهذا الامر اعترفت به النيابة العامة فى اوراق الدعوى بالنسبة لجريمتى التزوير والاستعمال المسندتين الى الرائد بالمعاش محمد والذي كان ضابطا لمباحث مركز تلا وقت وقوع حادث القتل موضوع هذه الدعوى وهو الذى دبس البندقية المستعملة فى الحادث على المتهم محمد واخيه عبد العزيز لتفليق الاتهام قبلهما كما جاء بتحريات ادارة المباحث الجنائية العسكرية . . وكان الواجب يقتضيها اعمال نصوص القانون فى شأن المتهمين الاربعة وان تأمر - وهذا من حقها - بانقضاء الدعوى الجنائية قبلهم اسوة بهذا الضابط وزميله بل ان المتهمين الاربعة اسبق تاريخا فى اكتمال مدة التقادم المسقط من الضابط وزميله لان تهمة القتل وما تعلق بها من تهمة احراز السلاح قد حدثت فى ٢٠ من نوفمبر ١٩٥٦ اما محضر العثور على البندقية المستعملة فى الحادث والذي حرزه الضابط آنف الذكر بمشاركة الشرطى المشار اليه فقد حصلت فى ٢٣ من نوفمبر ١٩٥٦ وذلك لان النيابة العامة هى الامينة على الدعوى العمومية والحفيظة على حسن سير القانون وتطبيقه وتبعاً لذلك يتعين التقرير بانقضاء الدعوى الجنائية على المتهمين الاربعة وسقوطها بمضى المدة . لما كان ذلك ، وكان مفاد مانصت عليه المادتان ١٧ و ١٨ من قانون الاجراءات الجنائية ان المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام بها سواء اجريت فى مواجهة المتهم او فى غيبته وان هذا الانقطاع عينى يمتد اثره الى جميع المتهمين فى الدعوى ولو لم يكونوا طرفا فى تلك الاجراءات وكانت اجراءات التحقيق والاتهام والمحاكمة التى تمت فى جريمة

القتل المقترن المسندة الى المطعون ضده الاول والتي اتخذت فى مواجهة المحكوم عليه محمد قطب ابو عوف نجم وشقيقه تقطع مدة التقادم فى حق المطعون ضده الاول ولم تنقض عليها عشر سنوات . وكانت جنائية الشهادة الزور المسندة الى المطعون ضدهما الثانى والثالث قد وقعت بتاريخ ٢٠ من مايو ١٩٦٠ - وهى تاريخ جلسة محكمة الجنايات التى شهدا فيها ضد محمد . . وشقيقه - كما ان جريمة احراز السلاح النارى المششخن والذخيرة بغير ترخيص المسندة الى المطعون ضده الرابع هى من الجرائم المستمرة فلا تبدأ المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضى المدة الا من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار وكان البين من الاوراق ان تاريخ ضبط السلاح وذخيرته هو ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ تلت ذلك اجراءات التحقيق . وكان مؤدى ما تقدم ان التقادم لم يلحق تلك الوقائع ، فان الامر المطعون فيه اذ قضى على خلاف ذلك يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه فى هذا الخصوص . اما ما تنعاه النيابة العامة على الامر المطعون فيه فيما استطرد اليه من تزييد فى مناقشة أدلة الدعوى فلا محل له ما دام لم يرتب على مناقشة تلك الادلة اثرا فيما انتهى اليه قراره . .

وحيث ان الدفاع عن المطعون ضدهم سبق ان اثار فى مرحلة الاحالة دفعا بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها ونعى على اجراءات تحريك الدعوى المطروحة ان النيابة العامة لم تسلك طريق التماس اعادة النظر المرسوم فى قانون الاجراءات الجنائية مما يصم تلك الاجراءات بالبطلان . . وردد امام هذه المحكمة - محكمة النقض - الدفع ببطلان اجراءات تحريك الدعوى تأسيسا على حصولها بغير الطريق القانونى . . لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد نص فى المادة ٥٥ على انه « لا يجوز الرجوع الى الدعوى

الحالة . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الامر المطعون فيه وتصحيحه على مقتضى القانون لمصلحة المتهمين - عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض - لتعلق الامر بطلان اصل شأب اتصال قضاء الجزاء الاحالة بالدعوى ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق القانوني وذلك بما تضمنته من تهم لاوجه لالزام قضاء الاجالة الاجتزاء بأنها ما دامت قد سعت اليه جملة - باعتبارها مرتبطة ببعضها البعض - باجراءات باطلة بطلانا اصليا .

طعن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق
في ١٩٥٩/٣/٢١ وبإسناد ومضوية
السادة عادل بونس ومحمد محمد
محلوظ ومحمد عبد الوهاب خليل
ومحمود عباس المرزوي ومحمود
عطيفة - المستشارين .

٥١٣ -

المبادئ القانونية :

- (١) دفاع : اخيلاق بحقه .
- شريط مسجل ، إعادة سماعه .
- شهادة : حكم ، تسميت ، عيب .
- نقض ، طعن ، رشوة .

١ - اذا كان المانع عن الطاعن لم يثر شيئا عن تسجيل المناقشة التي دارت بين الطاعن والشاهد عضو الرقابة الادارية ولا عما نقله هذا الشاهد عن التسجيل المذكور او يطلب إعادة سماع هذا التسجيل فان ما يثيره الطاعن من النقيض على الحكم عدم ايراد مؤدى تلك المناقشة المسجلة والاقتضيات على ايراد نتائجها دون الاستماع اليها لا يكون له محل ، اذ ليس له ان ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ، ولا يقبل منه ان يثير هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة امام محكمة النقض .

- (ب) رشوة : موانع عقوبات .
- عقوبات : موانع عقوبات .

الحكم بادانته اذ يمتنع عليها في هذه الحالة تحريك دعواها الجديدة طالما بقي الحكم الاول قائما يشهد بأن المحكوم عليه هو مرتكب الجريمة وقد هيأت الفقرة الخامسة من المادة ٤١ من قانون الاجراءات الجنائية سالفه البيان للنيابة العامة ان تطلب عن طريق التماس إعادة النظر - الفاء الحكم الاول متى قدرت ان الوقائع الجديدة قد حسمت الامر وقطعت بترتيب اثرها في ثبوت براءة المحكوم عليه ، فالذا ما تم « لها ذلك » استعادت سلطتها في تحريك الدعوى الجنائية من جديد قبل التهم الاخرى ، وبذلك يكون مجال تطبيق الفقرة الثانية من المادة المشار اليها مقصورا على حالات الاخطاء الاجرائية التي لا ينكشف امرها الا بعد صدور حكمين متناقضين فلا يكون من سبيل الى تذكركها الا عن هذا الطريق . اما ما اشارت اليه الطاعنة في طعنها من انها كانت تسعى ابتداء الى محاكمة الجاني الحقيقي في نظرها وكذلك شاهدي الزور حسب تصويرها بغية الحصول على حكمين متناقضين لتجرى في شأنهما نص الفقرة الثانية من المادة ٤١ سالفه الذكر ما تقول به من ذلك لا يستقيم في التطبيق الصحيح للقانون بعد ان استحدثت الفقرة الخامسة من المادة المشار اليها التي لم يكن لها ما يقابلها في ظل قانون تحقيق الجنايات الملقى ، فضلا عما فيه من مناس ظاهري بالاحكام ومجلبة لتناقضها ومضيعة لقوتها وهيبتها التي يحصر القانون دائرها على صونها مقررزا لها في سبيل ذلك من الضمانات والقيود ما يكفل تحقيق غرضه تغليبها له عما عداه من اعتبارات اخرى ولا تعارض بين هذا النظر وبين القول بأن حجية الحكم نسبية الاثر ، لان المقام ليس مقام دفع بالحجة حتى يرد بتخلف شرط وحدة الخصوم وانما هو مجال النظر في اتباع الطريق القانوني لتحريك الدعوى الجنائية في هذه

الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على ظهور ادلة جديدة او ظروف جديدة او بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة « فدل بذلك على ان حكم القضاء هو عنوان حقيقة اقوى من الحقيقة ذاتها ومن ثم فلا يصح التبل مته الا بالطعن فيه بالطريق المقرر لذلك في القانون على ما سجلته الفقرة الاخيرة من المادة ٤٥٤ من القانون المشار اليه . وكانت الفقرة الخامسة من المادة ٤١ من ذلك القانون قد اضافت الى حالات طلب إعادة النظر حالة مستحدثة رؤى بها ان تكون سبيلا احتياطيا لتدارك ما عساه ان يفلت من صور تتجاذى مع الحالات الاخرى الجائز اعاده النظر فيها ولا تنفك عنها ، الامر الذي دلت عليه المذكرة الايضاحية رقم ٣ من مشروع قانون الاجراءات الجنائية . وقد اجيز بمقتضى تلك الفقرة طلب إعادة النظر في الاحكام الصادرة بالعقوبة في مواد الجنائيات والجنح « اذا حدثت او ظهرت بعد الحكم وقائع او اذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع او الاوراق ثبوت براءة المحكوم عليه » لما كان ذلك ، وكان مؤدى استصحاب سياسية التشريع مع القاعدة العامة التي ارشد الشارع الى عناصرها بالاحكام المتقدمة ، ان مقتضيات الحفاظ على قوة الاحكام واحترامها - التي تمليها المصلحة العامة - تفرض قيودا على سلطة النيابة العامة في تجديد الدعوى الجنائية بعد صدور حكم فيها بالادانة . فهي وان كان لها ان ترفع الدعوى الجنائية على متهم آخر بوصفه مساهما مع المحكوم عليه في الجريمة التي صدر فيها حكم بادانته - سواء كان فاعلا مضمما او شريكا - الا انه لا يجوز لها تجديد الدعوى قبل متهم آخر غير المحكوم عليه اذا اقامت الدعويين على اساس وحدة الفاعل بان اتجهت في دعواها الاخيرة الى اسناد الواقعة ذاتها الى متهم جديد بدلا من مسند

٢ - المشرع قد منح الاعفاء للراشي باعتباره طرفاً في الجريمة، ولكل من يصح وصفه بأنه وسيط فيها - سواء كان من جانب الراشي وهو الطالب ، أو يعمل من جانب المرتشي وهو ما يتصور وقوعه أحياناً - دون أن يمتد الاعفاء للمرتشي .

(ج) اشتراك : اتفاقه ، توافره

٣ - يكفي لتحقيق الاشتراك بطريق الاتفاق ، اتحادية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه .

(د) حكم : متسبب ، عيب ، مقوبات م ٣٢ .

٤ - لا جدوى للطاعن من نعيه على الحكم بالقصور في التدليل على اشتراكه في جريمة الاشتراك في الاختلاس والتزوير ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ عقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الرشوة التي أثبتتها الحكم في حقه .

(هـ) اعتراف : اذن صرف ، توقيعه . حكم سبب ، عيب .

٥ - متى كان الثابت من المفردات - التي امرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن - صحة مانسبه الحكم للطاعن من اعتراف بالتوقيع على اذن الصرف ، فإن ما يشيره من قالة الخطأ في الاسناد في هذا الصدد يكون على غير اساس .

(و) واقعة دعوى : استخلاصها محكمة موضوع .

٦ - لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها ، يستوى في ذلك الأدلة المباشرة أو غيرها من طرق الاستنتاج والاستقراء والممكنات العقلية كافة ما دام ذلك سائفاً .

الحكمة :

وحيث أن الحكم المظعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية لجرائم الرشوة

والاشتراك في الاختلاس والتزوير التي دين الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة لها أصلها الثابت الصحيح بالأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين ضرورة اشتراك الطاعن مع المحكوم عليه الأول في جريمة الاختلاس والتزوير بطريق الاتفاق والمساعدة بما مؤداه بأنه اتفق معه تليفونياً على ذلك ثم توجه إلى المخازن عهدة المتهم الأول حيث قابله ودفع له حصته المتفق عليها من مبلغ الرشوة وساعده في نقل المهمات موضوع الاختلاس إلى السيارة التي كان يستقلها والمعدة لحملها والتي كان يقودها أحد أعضاء الرقابة الإدارية تخفى في زى سائق وذلك بعد أن وقع للمتهم الأول على اذن صرف بتوقيع مزور وسائق للتدليل على ذلك أقوال الشاهد الأول ورجال الرقابة الإدارية وضبطهم للطاعن وزميله وفي حيازتهما المهمات المختلصة ومبلغ الرشوة وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما خلص إليه الحكم ، ذلك بأنه يكفي اتحادية أطراف الاتفاق على ارتكاب الفعل المتفق عليه لتحقيق الاشتراك ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات - التي امرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن - صحة مانسبه الحكم للطاعن من اعتراف بالتوقيع على اذن الصرف ، فإن ما يشيره من قالة الخطأ في الاسناد يكون على غير اساس ، على أنه لا جدوى للطاعن من نعيه على الحكم بالقصور في التدليل على اشتراكه في جريمة الاشتراك في الاختلاس والتزوير ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ عقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الرشوة التي أثبتتها الحكم في حقه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد مؤدى تسجيل المناقشة التي

دارت بين الطاعن والشاهد الأول وكذلك المحادثة التليفونية التي تمت بينهما وحصلها بأن الطاعن طلب منه على سبيل الرشوة مبلغ أربعين جنيهاً لنقل مركز تليفون مؤسسة تنمية الأراضي ومبلغ ستين جنيهاً لتغيير اللوحة الخاصة به ، وكانت شهادة . . . عضو الرقابة الإدارية بالجلسة قد تضمنت فحوى هذه التسجيلات التي استمع إليها على الصورة التي أوردتها الحكم ، وكان المدافع عن الطاعن - على ما بين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة - لم يشر شيئاً عن هذا التسجيل أو ما نقله عنه الشاهد أو يطلب إعادة سماعه ، فإن ما يشيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل إذ ليس له أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ، ولا يقبل منه أن يشر هذا الدفاع الموضوعي . لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المظعون فيه قد انتهى إلى أدانة الطاعن بوصفه مرتشياً ، وكان لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها يستوى في ذلك الأدلة المباشرة أو غيرها من طرق الاستنتاج والاستقراء والممكنات العقلية كافة ما دام ذلك سائفاً ، فإنه ليس للطاعن من بعد المجادلة في ذلك أو النعي على الحكم بأنه لم يعمل في حقه حكم المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات ، ذلك بأن المشرع قد منح الاعفاء في هذه المادة للراشي باعتباره طرفاً في الجريمة ولكل من يصح وصفه بأنه وسيط سواء كان يعمل من جانب الراشي - وهو الغالب أو يعمل من جانب المرتشي ، وهو ما يتصور وقوعه أحياناً دون أن يمتد الاعفاء للمرتشي ، وإذا كان الحكم قد دلل بما أوردته من أدلة سائفة على أن ما ارتكبه الطاعن يوفّر في حقه جريمة الرشوة باعتباره مرتشياً - وليس وسيطاً - فإن ما يشيره الطاعن من تعييب الحكم

لعدم إعفائه من العقاب طبقا للمادة ١٠٧ مكررا عقوبات لا يكون له وجه لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

طعن رقم ٢٠٢١ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٩/٣/٣١ رياسة وعضوية
السادة محمد صبرى ومحمد محمد
محفوظ ومحمد عبد الوهاب
خليل وحسين سامح ومحمود
الغمرأوى المستشارين .

— ٥١٤ —

المبادئ القانونية :

(١) أسباب الإباحة : دفاع شرعى . وقائع قيامه ، تقديرها ، محكمة موضوع . حكم ، تسبيب ، عيب .

١ - ان كان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتقاؤها متعلق بموضوع الدعوى . لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب ، إلا ان ذلك مشروط بأن استدلال الحكم سليما لا عيب فيه ويؤدى منطقيا الى ما انتهى اليه .

(ب) دفاع شرعى : حالته ، قيامها . فعل متخوف منه .

٢ - الاصل انه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى ان يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال ، بل يكفى ان يكون قد صدر من المجرى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمه من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه ان يكون خطرا حقيقيا فى ذاته ، بل يكفى ان يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره بشرط ان يكون لهذا التخوف أسباب معقولة .

(ج) دفاع شرعى : ظروفه ، تقديرها .

٣ - تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب ان يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى احاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادى البعيد عن تلك الملابسات .

الحكمة :

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه انه فى ليلة الحادث كان المجرى عليه والطاعن بصحبة رفاق لهما احتسوا خمرا وبعد ان فرغوا من تناولها توجهوا الى حديقة عامة حيث انفراد المجرى عليه بالطاعن وطفقا يتسامران حتى ساعة متأخرة من الليل ووضع المجرى عليه عصاه التى كان يحملها بينهما ولم يلبث ان راود الطاعن عن نفسه فامسك الطاعن بالعصا واعتدى بها عليه بالضرب فأحدث به الاصابات التى اودت بحياته على النحو المبين بتقرير الصفة التشريحية واستند الحكم فى قضائه بالادانة - بصفة اساسية - الى اعتراف الطاعن ادلى به فى تحقيق النيابة ويبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان الطاعن اقر بأن المجرى عليه امسك به من ملابسه وصدره وطلب منه ان يهتك عرضه واتبع ذلك برفع عصاه التى كان يحملها والقاها عليه فسقطت على الارض وعندئذ امسك بها الطاعن وضرب بها دفعا عن عرضه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض الى الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن العرض وطرحة فى قوله « ان تمسك الدفاع عن المتهم - الطاعن - بالدفاع الشرعى مردود بان الثابت من التحقيقات ان المجرى عليه كان لا يحمل آلة يعتدى بها على المتهم اثناء حمله العصا التى استخدمها فى الاعتداء بهذا العبد

من الضربات ، هذا فضلا عن ان المتهم لا يوجد به اثر الاصابات كما ان فى حمله العصا ما يكفى لمنع محاولة المجرى عليه الاعتداء عليه »

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه وان كان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى انتقاؤها متعلقا بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب ، الا ان مشروط بان يكون استدلال الحكم سليما لا عيب فيه ويؤدى منطقيا الى ما انتهى اليه ، وكان الاصل انه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى ان يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال ، بل يكفى ان يكون قد صدر من المجرى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه ان يكون خطرا حقيقيا فى ذاته ، بل يكفى ان يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره بشرط ان يكون لهذا التخوف أسباب معقولة ، وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب ان يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى احاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادى البعيد عن تلك الملابسات .

ولما كان قول الحكم ان المجرى عليه لم يكن - وقت الاعتداء عليه - يحمل عصا وان الطاعن لم تحدث به اصابات ، هذا القول على اطلاقه لا يصح سببا لنفى ما تمسك به الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى عن عرضه أمام مراودة المجرى عليه له عن نفسه وامساكه بملابسه وصدره . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون مغيبا بالفساد فى الاستدلال والقصور فى البيان مما يتعين معه نقضه

والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى
اوجه الطعن .

طعن رقم ٢٢٥٣ لسنة ٣٨ ق
في ١١٦٦/٣/٣١ رئاسة وعضوية
السادة محمد صبرى ومحمد
محمد محفوظ ومحمد عبد الرهاب
خليل ومحمود الفمراوى والدكتور
احمد محمد ابراهيم المستشارين .

— ٥١٥ —

المبدأن القانونيان :

(١) تعدية مقاومة موظف . ركن
ادبى . قصد جنائى عام . نية
خاصة . باعث . عقوبات م ١٣٦
و ١٣٧ و ١٣٧ مكررا .

١ - يكفى لتوافر الركن الادبى
في جنح التعدى على الموظفين قيام
القصد الجنائى العام ، وهو ادراك
الجانى لما يفعل وعلمه بشروط
الجريمة دون اعتداد بالباعث ،
اما في اجناية التعدى ، فان القصد
الجنائى لا يتحقق الا اذا توافرت
لدى الجانى نية خاصة بالاضافة
الى القصد الجنائى العام ، تتمثل
في انتوائه الحصول من الموظف
المعتدى عليه على نتيجة معينة
هى ان يؤدى عملا لا يحل له ان
يؤديه او ان يستجيب لرغبة المعتدى
فيمتنع عن اداء عمل كلف بادائه .

(ب) محضر : اعتداء عليه لمنعه
من المضي في اجراءات الحجز
عقوبات م ١٣٧ مكررا .

٢ - متى كان الحكم قد اثبت
في حق المتهم انه امسك بهلبس
المحضر المجنى عليه اثناء توقيع
الحجز ، واعتدى على الخفير النظامى
المرافق له ليحول دون المضي في
اجراءات الحجز ، فان الحكم يكون
قد اثبت قيام الركن المعنوى للجناية
المنصوص عليها من المادة ١٣٧
مكررا « ١ » من قانون العقوبات
بعنصرية الصام والخاص . اذ
استظهر ان نية المتهم من الاعتداء

قد انصرفت الى منع المجنى عليه
- المحضر بالحكمة - من اداء عمل
من اعمال وظيفته ، ومن ثم فان
محكمة الموضوع اذ انتهت الى ادانته
بجناية التعدى ، تكون قد اخطأت
في تطبيق القانون وتأويله مما يعيب
حكمها بما يوجب نقضه وتصحيحه .
الحكمة :

وحيث ان النيابة العامة اسندت
الى المطعون ضده انه استعمل
القوة والعنف مع موظف عمومى
ليجمله بغير حق على الامتناع عن
اداء عمل من اعمال وظيفته بان
تعدى على . . المحضر بمحكمة ادى
طشت على الوجه المبين بالمحضر
ليمنعه من توقيع حجز على شقيقه
.. وبلغ من ذلك مقصده . وحصل
الحكم المطعون فيه واقعة اللطوى
في قوله « انه بتاريخ ٣ من يوليو
١٩٦٧ انتقل المجنى عليه .. يرافقه
الخفير النظامى .. لتوقيع حجز
كطلب فوزية .. بناء على الحكم
.. وكان يرافقهما شيخ الناحية
وما ان وصل الى منزل المتهم لتنفيذ
هذا الحجز فاعترضهما المتهم ..
الطاعن - قولا منه ان المدين المراد
توقيع الحجز ضده لا سكن له في
المسكن المراد الحجز عليه ، ولما
اصر المجنى عليه على اداء مأموريته
حال دون اتمامها بان امسك
بملابسه فلما اراد الخفير النظامى
.. ابعاده امسك به من شال كان
يرتديه وتجاذب معه فانسحب
الجميع من مكان الواقعة وتوجهوا
الى مقر الشرطة حيث ابلغوا بالواقعة
وتم توقيع الحجز » .

وبعد ان اورد الحكم مؤدى أدلة
الثبوت التى استند اليها في قضائه
تعرض للتكييف القانونى للواقعة
في قوله « ان المحكمة ترى ان الفعل
الذى ارتكبه المتهم هو جنحة
ينطبق عليها حكم المادتين ١٣٦
و ١٣٧ من قانون العقوبات اذ لا يعدو
ما ارتكبه المتهم في حق المجنى عليه
المكلف بخدمة عمومية هو مقاومته

بالقوة والعنف اثناء تأدية وظيفته
لمنعه من توقيع الحجز على موجودات .
ليست مملوكة للمحجوز عليه الذى
لا يقيم في المكان المراد الحجز فيه »

لما كان ذلك ، وكان من المقرر
ان جنح التعدى على الموظفين
المنصوص عليها في المادتين ١٣٦
و ١٣٧ من قانون العقوبات والجناية
المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا
« ١ » من هذا القانون يجمعها ركن
مادى واحد ويفصل بينهما الركن
الادبى فبينما يكفى لتوافر الركن
الادبى في الجرائم التى من النوع
الاول قيام القصد الجنائى العام
وهو ادراك الجانى لما يفعل وعلمه
بشروط الجريمة دون اعتداد
بالباعث ، فانه لا يتحقق في المادة
١٣٧ مكررا « ١ » الا اذا توافرت
لدى الجانى نية خاصة بالاضافة
الى القصد الجنائى العام تتمثل
في انتوائه الحصول من الموظف
المعتدى عليه على نتيجة معينة
هى ان يؤدى عملا لا يحل له ان
يؤديه او ان يستجيب لرغبة المعتدى
فيمتنع عن اداء عمل كلف بادائه ،
فيمتنع عن اداء عمل كلف بادائه ،
لما كان ذلك ، وكان الحكم قد
اثبت في حق المتهم انه امسك
بملابس المحضر المجنى عليه اثناء
توقيع الحجز واعتدى على الخفير
النظامى المرافق له ليحول دون
المضي في اجراءات الحجز وقد ترتب
على فعله ان امتنع المحضر من
مباشرة تلك الاجراءات ولم يتمكن
من توقيع الحجز الا بعد توجهه الى
مركز الشرطة وأخطر بالحادث فان
الحكم يكون قد اثبت قيام الركن
المعنوى للجناية المنصوص عليها
في المادة ١٣٧ مكررا « ١ » من قانون
العقوبات بعنصرية العام والخاص
اذ استظهر ان نية المتهم من الاعتداء
قد انصرفت الى منع المجنى عليه
المحضر بالحكمة - من اداء عمل
من اعمال وظيفته ، ومن ثم فان
محكمة الموضوع اذ انتهت - على
الرغم من ذلك - الى ادانته بجنحة
التعدى تكون قد اخطأت في تطبيق

القانون وتأويله مما يسبب حكمها بما يوجب نقضه وتصحيحه وفقا للقانون وذلك بأعمال المادة ١٣٧ مكررا « ١ » من قانون العقوبات ضد المتهم بوصف أنه استعمل القوة والعنف مع موظف عام ليحمله بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفته بأن تعدى على أحمد محمد الدردير المحضر بمحكمة أبو طشت على الوجه المبين بالمحضر ليمتنعه من توقيع حجز على شقيقه علام على محمود وبلغ بذلك مقصده وتري المحكمة - وهي تقدر العقوبة - أن تراعى معنى الرافة الذي اخذت به محكمة الموضوع فتستعمل المادة ١٧ من قانون العقوبات .

طعن رقم ٢٢٥٤ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٦/٣/٢١ رياسة وعضوية
السادة محمد سامح ومحمود
عطيفة والدكتور أحمد إبراهيم
المستشارين .

— ٥١٦ —

المبادئ القانونية:

(١) تحقيق نيابة ، محكمة ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ١٥٤ إجراءات م ٧٣ و ١٩٩ .
١ - توزيع الأعمال بين كتاب كل محكمة أو نيابة لا يعدو أن يكون تنظيما داخليا ناطه الشارع برئيس كل محكمة أو نيابة كلية في دائرة اختصاصه ومنها المحاكم الجزئية والنيابات الجزئية التابعة لكل منهما . ولما كانت دائرة نيابة بندر دمياط ودائرة نيابة مركز دمياط - كلاتهما - من النيابات الجزئية التابعة لرئاسة النيابة الكلية بمحكمة دمياط ، وكان الشارع لم يرتب جزاء البطلان على قيام كاتب النيابة بعمل آخر في ذات دائرة النيابة الكلية ، فإن التحدى ببطلان التحقيق الذي اجراه وكيل نيابة بندر دمياط ، بمقولة أنه

استصحب كاتب نيابة مركز دمياط دون كاتب نيابة البندر ، لا يكون له محل .

(ب) قصد جنائي : جريمة احراز أو حيازة مخدر .

٢ - القصد الجنائي في جريمة احراز أو حيازة المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني أن ما يحزره هو من المواد المخدرة المنوعة قانونا .

(ج) مخدر : علم منهم باحرازه أو حيازته ، محكمة ، يحدثها عنه استقلالاً .

٣ - لا تلتزم المحكمة بالتحدث استقلالاً عن ركن القصد الجنائي في جريمة احراز أو حيازة المخدر متى كان ما أوردته في مدونات حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان عالماً بأن ما يحزره مخدر .

(د) تلبس : خوف متهم من مdahمة مكتب مخدرات .

٤ - أن مجرد خوف الطاعن وخشيته من مdahمة رجال مكتب المخدرات له ، ليس من شأنه أن يمحو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس باحراز المخدر بعد القائه .

المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها ، عرض الى ما أثاره الطاعن حول بطلان التحقيق وأطرجه بقوله « وأما ما ذهب اليه الدفاع في مسألة الكاتب فإن المادتين ٧٣ و ١٩٩ إجراءات اوجبنا استصحاب كاتب من كتاب المحكمة أو النيابة يوقع مع المحقق الحاضر ولم تخصص الكاتب باختصاص معين بل يكفي

أن يكون من كتاب المحكمة أو النيابة المخصصين للتحقيق والثابت من محضر التحقيق أن السيد المحقق استصحب معه كتاباً من كتاب النيابة مخصصاً لأعمال التحقيق » وما انتهى اليه الحكم من ذلك صحيح ، ذلك بأن المادة ١٥٤ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية نصت على أنه « يتولى رئيس كل محكمة توزيع الأعمال على كتابها وتحديد محل كل منهم وتعيين رؤساء الأقسام والكتاب الأول بالمحاكم الجزئية وكذلك نقل الكتاب وندهبهم داخل دائرة المحكمة » ويتولى رئيس كل نيابة كلية هذه الأعمال بالنسبة لكتاب النيابات التابعة له » وموداها أن توزيع الأعمال بين كتاب كل محكمة أو نيابة لا يعدو أن يكون تنظيماً داخلياً ناطه الشارع برئيس كل محكمة أو نيابة كلية في دائرة اختصاصه ومنها المحاكم الجزئية والنيابات الجزئية التابعة لكل منهما . ولما كان ذلك ، وكانت دائرة نيابة بندر دمياط ودائرة نيابة مركز دمياط - كلاتهما - من النيابات الجزئية التابعة لرئاسة النيابة الكلية بمحكمة دمياط ، وكان يصدق في حق كل كاتب من كتبة هاتين النيابتين أنه كاتب نيابة دمياط ، وكان الشارع لم يرتب جزاء البطلان على قيام كاتب النيابة بعمل آخر في ذات دائرة النيابة الكلية ، وكان مفاد المادتين ٧٣ ، ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية هو وجوب استصحاب كاتب المحكمة أو النيابة فحسب ، مطلقاً بغير تخصيص أو اشتراط ضرورة ، فإن التحدى ببطلان التحقيق الذي أراه وكيل نيابة بندر دمياط بمقولة أنه استصحب كاتب نيابة مركز دمياط دون كاتب نيابة البندر لا يكون له محل .

ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديهما بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيهما وما يطمئن إليه ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله .

الحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه عرض لتهمة خيانة الأمانة المنسوبة إلى المطعون ضده من أنه اختلس ثمانين جنيهًا في ١٩٦٥/٧/٤ كان قد حصلها من المزارعين لحساب الطاعن بصفته وكيلًا عنه ، فلم يطمئن إلى ثبوتها لتراخي الطاعن في التبليغ سنة كاملة إلى أن شكاه المطعون ضده في مكتب العمل لفصله بغير مبرر وثبوت استلامه هذا المبلغ من المطعون ضده بموجب إيصال موقع عليه منه في ١٩٦٤/٢/١٢ ولو أنه سابق على تاريخ التبديد المدعى به لجريان عادة المزارعين بسحب دفعات مقدمة على حساب المستحق لهم من الإيجار مستدلاً على جريان تلك العادة بفحوى خطاب صادر من الطاعن إلى المطعون ضده في ١٩٥٨/٥/١٨ أيا كانت المناسبة التي صدر فيها ، لما كان ذلك ، وكان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في أسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة لأن المرجع في ذلك إلى ما يطمئن إليه أنه لم بعناصر الدعوى وأحاط بأدلتها عن بصر وبصيرة ، وكانت المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التقيد بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لأن القانون لا يقيد بها تلك القواعد إلا عند الادانة في خصوص إثبات عقد الأمانة إذا زاد موضوعه على عشرة جنيهات احتياطاً لمصلحة المتهم .

(ب) براءة : شك القاضي في أسناد التهمة .

٢ - من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن يتشكك القاضي في أسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، لأن المرجع في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر أنه لم بعناصر الدعوى وأحاط بأدلتها عن بصر وبصيرة .

(ج) قاض : وجدانه .

قضاؤه بالبراءة بناء على احتمال ترجح لديه .

٣ - من المقرر أنه لا يصح النعي على المحكمة أنها قضت

مدونات حكمها . كافيًا في الدلالة على أن المتهم كان عالمًا بأن ما يحزره مخدر - كما هو الحال في الدعوى - فإن ما يشير الطاعن بصدد ذلك يكون على غير أساس لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون متعين الرقض موضوعاً .

طعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٩/٣/٢١ رياسة وعضوية :
السادة محمد عبد المنعم حزاوي
ومحمد نور الدين عويس ونصر
نقنى وانور خلف المستشارين .

٥١٧ -

المبادئ القانونية :

(١) خيانة أمانة : اثبات بالكتابة . حكم ، تسبيب ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير الدليل . دعوى مدنية . تبديد .

١ - أن المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التقيد بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة ، لأن القانون لا يقيد بها تلك القواعد إلا عند الادانة في خصوص إثبات عقد الأمانة إذا زاد موضوعه على عشرة جنيهات احتياطاً لمصلحة المتهم .

(ب) براءة : شك القاضي في أسناد التهمة .

٢ - من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن يتشكك القاضي في أسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، لأن المرجع في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر أنه لم بعناصر الدعوى وأحاط بأدلتها عن بصر وبصيرة .

(ج) قاض : وجدانه .

قضاؤه بالبراءة بناء على احتمال ترجح لديه .

٣ - من المقرر أنه لا يصح النعي على المحكمة أنها قضت

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه عرضه إلى الدفع ببطلان القبض ورد عليه بقوله : « ومن حيث أنه عن قول الدفاع ببطلان القبض فهو قول مردود بأن الجريمة كان متلبساً بها وذلك أن المتهم ما أن رأى الضابط ومن معه حتى اعتراه الخوف تلقائياً فأخرج من ملابسه منديلاً ألماه على الأرض فتناوله الضابط وكشف أن بداخله مادة الحشيش أقامر بالقاء القبض عليه ، وبذلك يكون القبض صحيحاً لا قسار عليه » ، وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم سائغ ويتوافق به حالة التلبس بجريمة احراز مخدر لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، وما دام أن مجرد تخوف الطاعن وخشعيته من مدامه رجال مكتب المخدرات له ليس من شأنه أن يحوّل الأثر القانوني لقيام حالة التلبس باحراز المخدر بعد القاءه فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . أما ما يشير الطاعن في أسباب طعنه من أنه لم يكن يعرف كنه المادة التي تخلى عن حيازتها فمردود بما أورده الحكم المطعون فيه بقوله « وأما القول بأن المتهم لم يكن يعرف كنه المادة فيكذبه في ذلك أنه ألماه على الأرض بمجرد أن رأى البوليس ولو أنه كان جاهلاً كنهها لما لجأ إلى ذلك ، وهذا فضلاً عن قوله بالجلسة أن الضابط هو الذي أشعان عليه بأن يذعن أن شخصاً يدعى محمود هو الذي حمل هذه المادة » وما رد به الحكم كاف ويسبوغ به أطراح دفاع الطاعن .

لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة احراز أو حيازة المخدر يتوافق بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة المنوعة قانوناً ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الزكن متى كان ما أورده في

في القانون ، ولا كذلك البراءة لانتفاء موجب تلك الحيطة واسلاسا لمقصود الشارع في الإيعاقب برىء مهما توافر في حقه من ظواهر الأدلة .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم فضلا عن ذلك قد أخذ في اثبات عقد الأمانة وفي التخالص كليهما بالدليل الكتابي ، وكان اقتضاء المؤجرين دفعات مقدمة من حساب الإيجار من المعلومات العامة التي لا يحتاج في تقريرها الى سند ، فان استناد الحكم الى دلالة الخطاب الصادر من الطاعن يكون نافلة لا تؤثر في جوهر تسببيه ومن ثم لا يعيبه الخطأ في فهم فحواه - بفرض وقوعه - وهو لم يخطئ في ذلك وكان لا يصح النعي على المحكمة انها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات آخر قد تصح لدى غيرها لأن ملاك الأمر كله يرجع الى وجدان قاضيه وما يطمئن اليه ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله . لما كان ذلك ، وكان سائر الطعن جدلا موضوعيا صرفا لا يثار لدى محكمة النقض فإنه يكون على غير أساس متعين الرفض مع مصادرة الكفالة والزام الطاعن المصاريف ومقابل اتعاب المحاماه .

طعن رقم ١٢٠ لسنة ٢٩ ق في ١٩٦٩/٢/٢١ بالهيئة السابقة .

— ٥١٨ —

المبادئ القانونية :

- (١) آثاره : اتجار ، دفاع ،
اخلال بحقه . دفاع جوهري .
ق ٢١٥ لسنة ١٩٥١ م ٢٤
و ٧/٣٠ .

١ - ما آثاره الطاعن من منازعة في الاتجار في الآثار استنادا الى أن الآثار التي يحوزها سبق تسجيلها ولا زالت باقية بكاملها ، يعد من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها بأسباب سائغة ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

(ب) دليل : قاض تأسيس اقتناعه باتجار متهم بالآثار على رأى محرر المحضر .

٢ - القاضي في المواد الجنائية انما يستند في ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذي يقتنع به وحده ولا يصح أن يؤسس حكمه على رأى غيره . ولما كانت المحكمة قد جعلت أساس اقتناعها باتجار الطاعن في الآثار على رأى محرر المحضر ، فان حكمها يكون قد بني على عقيدة حصلها الشاهد من تحريه لا على عقيدة استقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها .

(ج) تحريات : اتخذها وحدها قرينة ، ودليلا على ثبوت جريمة .

٣ - انه وان كان الأصل ان للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها مغرزة لما ساقته من أدلة ما دامت انها كانت مطروحة على بساط البحث ، ألا انها لا تصح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت الجريمة .

المحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « ان معانن مباحث الاقصر علم ان المتهم يتساجر في الآثار بدون ترخيص وتوجه الى المحل واغلقه بالجمع الأحمر وحرر له محضرا

بذلك ونبه عليه بعدم فتح محله الذي كان يحتوى على آثار كثيرة العدد . وأن اللجنة المشكلة لجرد المحل قدمت تقريرها في ١٩٦٧/١١/٩ وثابت به أن بالمحل قطعا اثرية كثيرة العدد وأن هناك قطعا أكثر من القطع المسجلة بما يساوى ١٢٦ جنيتها وأن المتهم لم يدفع الاتهام المسند اليه بأى دفع أو دفاع ومن ثم فإن الاتهام المسند اليه يكون صحيحا متكامل الأركان كاملا ثابتا قبله من المحضر المؤرخ ١٩٦٤/٥/١ ومن عدم دفعه الاتهام بأى دفاع وخلص الحكم من ذلك الى ادانته بجريمة الاتجار في الآثار . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة بدرجة متوسطة ان المدافع عن الطاعن نازع في توافر أركان جريمة الاتجار في الآثار وقرر انه أعد المحل انتظارا لصدور ترخيص استغلال الآثار الذى طلبه من مصلحة الآثار وأن الآثار التي يحوزها سبق تسجيلها ولا زالت باقية بكاملها وقد جردت بمعرفة لجنة من المصلحة . لما كان ذلك ، وكان مناط التأييم في جريمة الاتجار في الآثار طبقا للمادتين ٢٤ و ٧/٣٠ من القانون ٢١٥ لسنة ١٩٥١ هو ثبوت مزاوله الاتجار بالفعل في الآثار بغير ترخيص ، وكان ما أثاره الطاعن من منازعة في الاتجار استنادا الى أن الآثار التي يحوزها سبق تسجيلها ولا زالت باقية بكاملها من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها بأسباب سائغة أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع ولا يغنى في ذلك استناد الحكم - وهو بصدد تحصيل واقعة الدعوى - الى ما أرسله محرر المحضر في أقواله من ان تحرياته دلت على أن الطاعن يتجر في الآثار ذلك بأن القاضي في

المواد الجنائية إنما يستند في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده ولا يضح أن يؤسس حكمه على رأي غيره ، وأنه وإن كان الأصل أن المحكمة أن تعمل في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت أنها كانت مطروحة على بساط البحث ، إلا أنها لا تصح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلاً أساسياً على ثبوت الجريمة ، ولما كانت المحكمة قد جعلت أساس اقتناعها بانحياز الطاعن في الأثر على رأي محضر المحضر ، فإن حكمها يكون قد بني على عقيدة حصلها الشاهد من تحريه لا على عقيدة استقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها « لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والأحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

طعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٩ ق في ١٦٩٧/٣/٢١ رئاسة ومضوية السادة محمد مبري ومحمد محمد محفوظ ومحمد عبد الوهاب خليل ومحمود كامل مطبق والدكتور أحمد محمد إبراهيم المستشارين

— ٥١٩ —

الميدان القانوني :

(١) الحكم : مسيبتين (١) ضحية (١) خيرة (١) قتل عمدا (١)

١ - أن عجز المتهم عن تحليل وجود دماء آدمية بملايسه لا يؤدي إلى القول أن هذه الدماء هي من دماء المجنى عليها ضرورة وبلا شك ، رغم أنها لم تفحص فنياً عن طريق تحليل فصائل الدماء ، ودون أن تتناول المحكمة بالبحث نفي علاقة تلك الدماء بالجروح التي ثبت وجودها بجسم الطاعن أو تثبت في حكمها أنها من دم القتيلة نفسها

وكان لا يعلم ما كانت تنتهي إليه المحكمة لو أنها تفتنت إلى فساد ذلك الدليل الذي ركنت إليه في قضائها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً .

(٢) أدلة : تسباندھا ، تخلف أحدها .

٢ - أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ، ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

الحكمة :

وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن ضمن مرافعته قوله « أما عن الدم الذي عثر عليه بجلباب المتهم ، فهو عبارة عن بقع لدم آدمي ، وثابت أن المتهم مصاب ببيده بجرح قطعي ، ومن الجائز أن تكون هذه البقع لدمه هو ، أو يجوز أنها من دم آدمي آخر لأن المتهم يعمل بمستشفى » .

كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في ثبوت الواقعة في حق الطاعن إلى أدلة استمدتها من أقوال الشهود والمعاينة ومن التقرير الطبي الشرعي الخاص به وبالمجنى عليها ، وحصل الحكم الدليل المستمد من تقرير الطبيب الشرعي بشأن الطاعن بـ « قلاهما ورد بذلك التقرير » في أقواله « وجاء بتقرير الطبيب الشرعي بشأن جلباب المتهم أنه قد وجد به عدة مسحات مسمرة تحتل مساحة قدرها ٥٥ x ٥ سم أكثر وضوحاً من الخارج وأخذت منها عينات للدم فتبين أنها دم آدمي (ولا تكفي للفصائل) وتبين من الكشف المتوقع على المتهم أيضاً بتاريخ ١٢٧/١٢/٢٨ أنه وجد به جروح قطعية باليد اليمنى وجرح قطعي بأسفل السبابة لليد اليسرى وإن هذه الإصابات حدثت مثلاً

حوالي ٤٨ ساعة أي تتفق وتاريخ الحادث ولا تحتاج لعلاج » . لما كان ذلك ، وكان عجز المتهم عن تحليل وجود دماء آدمية بملايسه لا يؤدي إلى القول بأن هذه الدماء هي من دماء المجنى عليها ضرورة وبلا شك حتى يصح الاستدلال عليه بهذا السبب ذلك بأنه لا يكون لهذا الاستدلال محل إلا إذا ثبت لدى المحكمة أن الدماء التي وجدت بملايسه هي من دماء القتيلة نفسها .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد خالفت هذا النظر وعولت صراحة في قضائها بادانة الطاعن على ما جاء بالتقرير الطبي من مجرد وجود بقع دماء آدمية بثوبه ، رغم أنها لم تفحص فنياً عن طريق تحليل فصائل الدماء ، ودون أن تتناول المحكمة بالبحث نفي علاقة تلك الدماء بالجروح التي ثبت وجودها بجسم الطاعن ، أو تثبت في حكمها أنها من دم القتيلة نفسها . وكان لا يعلم ما كانت تنتهي إليه المحكمة لو أنها تفتنت إلى فساد ذلك الدليل الذي ركنت إليه في قضائها بالادانة إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والأحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يشير الطاعن في طعنه .

طعن رقم ١٩٢ لسنة ١٩٣ ق في ١٦٩٧/٣/٢١ رئاسة ومضوية السادة محمد عبد المنعم حمواوي ومحمد نور الدين موسى ونصر الدين مزام ومحمد أبو الفضل حفي وأنور خلف - المستشارين

فهرس الأحكام

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٤٦٨	٦٩	١٩٧١/٧/٣	<p>قضاء المحكمة العليا</p> <p>(أ) ميعاد . تكليف بالحضور ، عطله رسمية ، اجراء .</p> <p>١ - متى كان الميعاد محددا لحصول اجراء فيه وكان مقدرا بالشهور فلا يحسب منه يوم التكليف أو حدوث الامر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد وانه اذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الميعاد الى أول يوم عمل بعدها .</p> <p>(ب) رقابة . دستور ، دستورية القوانين ، تشريعات فرعية ، سلطة تنفيذية .</p> <p>٢ - متى كانت دستورية القوانين تستهدف دستورية صون الدستور وحمايته من الخروج على أحكامه باعتباره القانون الاساسي الاعلى الذي يرسي الامول والقواعد التي يقوم عليها نظام الحكم ولما كان هذا الهدف لا يتحقق على الوجه الذي يمتيه المشرع في المادة الرابعة من قانون انشاء المحكمة العليا وفي مذكرته الايضاحية الا اذا انبسطت رقابة المحكمة على التشريعات كافة على اختلاف انواعها ومراقبتها سواء اكانت تشريعات اصلية صادرة من الهيئة التشريعية أو كانت تشريعات فرعية صادرة من السلطة التنفيذية في حدود اختصاصها الدستوري .</p> <p>(ج) اختصاص . تعديله ، قرار جمهوري ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، قرار جمهوري ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ .</p> <p>٣ - لما كانت المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقرار ٨٠٢ لسنة ١٩٦٦ قد عدلت اختصاص جهات القضاء بقرار جمهوري . ولما كان هذا التعديل لا يجوز اجراءه بغير القانون تطبيقا للمادة ١٥٣ من الدستور ومن ثم يكون نص المادة ٦٠ من لائحة العاملين بالقطاع العام سالفة الذكر مخالفة للدستور .</p> <p>قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>(أ) اعلان : نيابة . استئناف بطلان . بطلان غير متعلق بالنظام العام . حكم حفسوري وغيايبي . مرافعات م ٩٥ .</p> <p>١ - اعلان الاوراق القضائية في النيابة بدلا من اعلانها للشخص المراد اعلانه أو في موطنه وان كان لا يصح اللجوء اليه قبل قيام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة عن محل اقامة المعلن اليه ، الا أن بطلان الاعلان لعدم كفاية هذه التحريات لا يجوز أن يتمسك به الا من طرح هذا البطلان لمصلحته ، وقدم ما يدل على أن المعلن أو بدل جهدا آخر في التحري لا يمتدى الى موطنه فيما بقي من الميعاد المحدد للاعلان ، ومن ثم فلا يقبل من الطامن الذي منحه اعلانه بالاستئناف التحدي ببطلان اعلان غيره من المستأنف عليهم بهذا الاستئناف . كما أنه لا شأن ولا مصلحة له في تعيين الحكم بخطئه في وصفه بأنه حضوري بالنسبة لخصوم آخرين ، بفرض وقوع هذا الخطأ ، ما دام الحكم حضوريا بالنسبة اليه ، هذا الى أن العبرة في اعتبار الحكم حضوريا أو غيايبي هي بتحقيق الواقع لا بما تصفه به المحكمة .</p> <p>(ب) اموال خاصة : مملوكة للدولة . استيلاء . ملكية ، تقادم مكسب . ق ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ مدني م ٩٧٠ مدني م ٨٧٤ ق ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ق ٦٢ لسنة ١٩٤٠ .</p> <p>٢ - عدم جواز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة ، أو للاشخاص الاعتبارية العامة أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم لا يمنع تملكها بالاستيلاء عليها وفق المادة ٨٧٤ من القانون المدني .</p> <p>(ج) استيلاء : ارض داخلية في زمام البلاد . ارض غير مزروعة . ق ١١١ لسنة ٤٥ ق ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .</p>
٤٦٩	٧٤	١٩٦٩/٢/٢٠	<p>(أ) اعلان : نيابة . استئناف بطلان . بطلان غير متعلق بالنظام العام . حكم حفسوري وغيايبي . مرافعات م ٩٥ .</p> <p>١ - اعلان الاوراق القضائية في النيابة بدلا من اعلانها للشخص المراد اعلانه أو في موطنه وان كان لا يصح اللجوء اليه قبل قيام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة عن محل اقامة المعلن اليه ، الا أن بطلان الاعلان لعدم كفاية هذه التحريات لا يجوز أن يتمسك به الا من طرح هذا البطلان لمصلحته ، وقدم ما يدل على أن المعلن أو بدل جهدا آخر في التحري لا يمتدى الى موطنه فيما بقي من الميعاد المحدد للاعلان ، ومن ثم فلا يقبل من الطامن الذي منحه اعلانه بالاستئناف التحدي ببطلان اعلان غيره من المستأنف عليهم بهذا الاستئناف . كما أنه لا شأن ولا مصلحة له في تعيين الحكم بخطئه في وصفه بأنه حضوري بالنسبة لخصوم آخرين ، بفرض وقوع هذا الخطأ ، ما دام الحكم حضوريا بالنسبة اليه ، هذا الى أن العبرة في اعتبار الحكم حضوريا أو غيايبي هي بتحقيق الواقع لا بما تصفه به المحكمة .</p> <p>(ب) اموال خاصة : مملوكة للدولة . استيلاء . ملكية ، تقادم مكسب . ق ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ مدني م ٩٧٠ مدني م ٨٧٤ ق ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ق ٦٢ لسنة ١٩٤٠ .</p> <p>٢ - عدم جواز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة ، أو للاشخاص الاعتبارية العامة أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم لا يمنع تملكها بالاستيلاء عليها وفق المادة ٨٧٤ من القانون المدني .</p> <p>(ج) استيلاء : ارض داخلية في زمام البلاد . ارض غير مزروعة . ق ١١١ لسنة ٤٥ ق ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .</p>

ملخص الاحكام	رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ
<p>قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>٣ - ان الاراضى الداخلة في زمام البلاد تخرج من نطاق الاراضى غير المزروعة التى كان يجوز تملكها بالاستيلاء طبقا للمادة ٨٧٤ مدنى وبالتالي فلا يرد عليها التملك بالاستيلاء سواء كانت مملوكة من الترخيص او التعمير .</p> <p>(١) اختصاص : نوعى . حكم تسبیب عيب . قوة امر المقتضى . .</p> <p>١ - متى كان الحكم الصادر من المحكمة الجزئية (فى دعوى قسمة ائیر فيها نزاع حول الملكية) قد تضمن القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر النزاع المثار بين طرفي الخصومة بشأن الملكية واختصاص المحكمة الابتدائية بنظره ، فانه كان يتعين على الطامنة اذا ما رأت خلاف هذا النظر ان تسلك طريق الطعن فيه والا اعتبر حائرا لحجية الامر المقتضى ، بحيث تكون اثاره مسالة عدم الاختصاص منتهية امام المحكمة المحال اليها النزاع .</p> <p>(ب) تسجيل : صحيفة دعوى البطلان والفسخ . ق ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .</p> <p>٢ - دعاوى البطلان والفسخ والالغاء والرجوع المقدمة ضد العقود واجبة التسجيل ، يجب تسجيل صحيفة الدعوى اذا كان العقد لم يسجل ، او التأشير على هامش تسجيل العقد اذا كان العقد قد سجل ، او التأشير بمنطوق الحكم الذى يصدر فى تلك الدعوى اما فى ذيل التأشير بالدعوى اذا كانت صحيفة التأشير بها على هامش القرار ، واما فى هامش تسجيلها اذا كانت صحيفة الدعوى قد سجلت . وان تسجيل صحيفة الدعوى او التأشير بها فى الدعاوى المقدمة والتأشير بالحكم الصادر ليها يجعل الحق العيني حجة على من ترتبت لهم حقوق - وذلك على سبيل الاستثناء - ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى او التأشير بها ، لا من تاريخ التأشير بالحكم . ويكفى التأشير بالحكم النهائي وحده ، لعدم جدوى علم الغير بمراحل الدعوى الاخرى السابقة والتي تبنى بين هذا الاجراء وبين التأشير بصحيفة الدعوى على هامش سجل المحررات اذا كانت مسجلة او تسجيلها اذا كانت لم تسجل اذ لا تثار الحقوق المترتبة للغير الا بالحكم النهائي .</p>	٤٧٠	٧٥	١٩٦٩/٢/٤
<p>(١) تزوير ، ادعاء ، محكمة موضوع . سلطة محكمة الموضوع فى تقدير ادلة التزوير .</p> <p>١ - اطلق القانون لقاضى الموضوع السلطة فى تقدير ادلة التزوير ولم يلزمه باجراء تحقيق متى كان قد اطمأن الى عدم جدية الادعاء بالتزوير ووجد فى وقائع الدعوى ما يكفى لاقتناعه بصحة الورقة المسمى بتزويرها .</p> <p>(ب) ادعاء بالتزوير : اجراءاته انهاؤها .</p> <p>٢ - يجوز انهاء اجراءات الادعاء بالتزوير فى اى حالة تكون عليها ، بالنسبة لاي ورقة من الاوراق المطعون فيها وذلك بالنزول عن التمسك بها . ويتربى على هذا النزول عدم جسواز الاستناد الى هذه الورقة فى اثبات الامر الذى قدمت من اجله وبالتالي تصبح الاجراءات التى اتخذت بشأنها للادعاء بتزويرها منتهية بالنسبة لها .</p> <p>(ج) غرامة : مرافعات م ٢٨٨ .</p> <p>٣ - مناط الحكم بالغرامة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات السابق ، هو الحكم بسقوط حق مدعى التزوير فى ادعائه او برفضه ، فلا تتمدد الغرامة فى هذه الحالة بتمدد المدعى بالتزوير .</p>	٤٧١	٧٧	١٩٦٩/٢/٤
<p>(١) امر على عريضة : سقوطه نظام عام . مرافعات ملفى م ٢٧٦ .</p> <p>١ - لئن كان مؤدى نص المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات - الملغى - ان الامر على عريضة يسقط اذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره الا ان هذا السقوط - وقد راعى</p>	٤٧٢	٧٨	١٩٦٩/٢/١١

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٤٧٣	٧٨	١٩٦٦/٢/١١	<p>قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>فيه الشرع مصلحة من صدر إضاده الأمر حتى لا يبقى سلاحا مسلطا عليه - لا يتعلق بالنظام العام فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، وإنما يجب أن يتمسك به من صدر إضاده الأمر ويجوز له أن يتول عن هذا السقوط صراحة أو ضمنا .</p> <p>(أ) حكم : تدليل ، قصور .</p> <p>١ - لا يشوب الحكم المطعون فيه قصور بما أثبتت - في خصوص نهائية أمرى الأداء - بعد اطلاعه على أوراق الدعوى أن أمرى الأداء قد أصبحا نهائيين ولا عليه أن هو لم يذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها ما دامت هذه المستندات كانت مقدمة إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم .</p> <p>(ب) دعوى : موضوعها ، اتحاده وموضوع دعوى أخرى .</p> <p>٢ - بعد موضوع الدعويين متحدا إذا كان الحكم الصادر في الدعوى الثانية مناقضا للحكم السابق ، وذلك باقترار حق أكثره هذا الحكم ، أو بانكار حق أكثره فيناقض الحكم الثاني الحكم الأول .</p> <p>(ج) أمر أداء : دين ، قضاء بصحته ، قضاء بأنه غير باطل .</p> <p>٣ - من مقتضى صدور أمر الأداء - وهو بمثابة حكم - قضا الطامن هو الزامه بالدين الثابت بالسندين ، مما مفاده صحة هذا الدين وثبوته بذمته قبل الصادر لمصلحته أمر الأداء بما يتناقض مع طلب الطامن بطلان هذين السندين - ذلك أن صحة الدين وطلب بطلانه - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - وجهان متقابلان لشيء واحد والقضاء بصحة الدين يتضمن حكما القضاء بأنه غير باطل .</p> <p>(د) نقض : طعن ، سبب جديد .</p> <p>٤ - من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه يكفي لامتناع السبب المبني عليه الطعن عن جديد حتى تجوز النازلة أمام محكمة النقض ، أن يكون داخلا فيما تمسك به الطامن وعرضه على محكمة الموضوع بصفة عامة وذلك على أساس أن الطلب الأكبر يتكامل الأقل منه . كما يكفي لقبول التمسك الذي يتمسك به الطامن أمام محكمة النقض أن يتعلق بسبب قانوني ثلاثته عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع .</p> <p>(هـ) سند التمسك : نظيره . ورقة تجارية ، في تجارة م م .</p> <p>٥ - الظهير الذي لا يتضمن جميع البيانات التي يتطلبها القانون هو بظهير لم يقصد به نقل ملكية السند الأدنى ، وأن الظهير إنما قصد بتوقيعه مجرد توكيل الظهري به في قبض قيمة الصك لحسابه ولا يستطيع الظهير إليه أن يقيم التظليل على خلاف ذلك ، إلا بالاتفاق أو اليقين وذلك بالنسبة للمدين الأصلي الذي يكون له أن يتمسك قبل الظهير إليه بالدفع كافة التي له قبل الظهير .</p> <p>(أ) إعلان : « رجال قوات مسلحة » . نقض ، طعن ، إعلانه مراجعات سابق م ٧/١٤ ق ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ٣ .</p> <p>١ - مفاد نص المادة ٧/١٤ من قانون المرافعات السابق أن إعلان ضبط الجيش والجنود النظاميين يكون باستلام قائد الوحدة التابع لها الخصم صورة الإعلان ويكون تسليم هذه الصورة له بواسطة النيابة التي تعتبر في هذه الحالة سلطة تسلم فقط مثلها مثل المحضر تماما .</p> <p>(ب) نقض : طعن ، صورته ، تسليمها للنيابة ق ٤ لسنة ١٩٦٧ .</p> <p>٢ - تسليم صورة إعلان تقرير الطعن للنيابة ، لا يعتبر إعلانا صحيحا للمطعون عليه</p> <p>الأول والثاني - ضابطان بالقوات المسلحة - بتقرير الطعن »</p>
٤٧٤	٨٠	١٩٦٦/٢/١١	<p>(أ) إعلان : « رجال قوات مسلحة » . نقض ، طعن ، إعلانه مراجعات سابق م ٧/١٤ ق ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ٣ .</p> <p>١ - مفاد نص المادة ٧/١٤ من قانون المرافعات السابق أن إعلان ضبط الجيش والجنود النظاميين يكون باستلام قائد الوحدة التابع لها الخصم صورة الإعلان ويكون تسليم هذه الصورة له بواسطة النيابة التي تعتبر في هذه الحالة سلطة تسلم فقط مثلها مثل المحضر تماما .</p> <p>(ب) نقض : طعن ، صورته ، تسليمها للنيابة ق ٤ لسنة ١٩٦٧ .</p> <p>٢ - تسليم صورة إعلان تقرير الطعن للنيابة ، لا يعتبر إعلانا صحيحا للمطعون عليه</p> <p>الأول والثاني - ضابطان بالقوات المسلحة - بتقرير الطعن »</p>

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٤٧٥	٨١	١٩٦٩/٣/١١	<p>قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>(ج) خصومة : حكم بسقوطها قابلية للتجزئة .</p> <p>٣ - متى كان الموضوع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه هو سقوط الخصومة ، فإن هذا الموضوع غير قابل للتجزئة لأن القانون يعتبر الخصومة فيما يتعلق بسقوطها وحدة لا تتجزأ . وعلى ذلك فإن بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهما الأول والثاني لعدم إعلانهما بالطعن في اليماد القانوني يستتبع حتما بطلانه بالنسبة للمطعون عليهما الثالثة .</p> <p>(١) استئناف : نطاقه . مرافعات سابق م ٤٠١ .</p> <p>١ - يترتب على الاستئناف أن تنتقل الدعوى برمتها إلى المحكمة الاستئنافية لنظرها - وفقا لما تقضى به المادة ٤١٠ من قانون المرافعات السابق - لا على أساس ما كان قد قدم فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب ، بل أيضا على أساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الطرفين ابدأؤه أمام محكمة أول درجة .</p> <p>(ب) إثبات : اقرار . مرافعات سابق م ٢٧٨ .</p> <p>٢ - يشترط في الاقرار قضائيا كان أو غير قضائي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ما يشترط في سائر التصرفات القانونية من أن يكون صادرا عن إرادة غير مشروبة بأي عيب من عيوب الرضا لأنه ينطوي على تصرف من جانب واحد ويتضمن نزول القدر من حقه قبل خصمه في إثبات ما يدعيه .</p> <p>(ج) تزوير : وارث ، ، طعن بالجهالة ، معنى م ٣٩٤ مرافعات سابق م م ٢٨١ - ٢٩٠ .</p> <p>٣ - يكفي بالنسبة للوارث الذي يدفع بعدم الاحتجاج عليه بالورقة العرفية المنسوب إلى مورثه التوقيع عليها أن يحلف يميناً بأنه لا يعلم أن الخطأ أو الإغضاء أو الختم أو البصمة هي لهذا المورث ، ولا يقبل من ذلك الوارث الطعن بالجهالة على هذه الورقة متى أقر بأن الختم الموقع به عليها صحيح ، بل يجب عليه في هذه الحالة أن يسلك السبيل الذي وسهله القانون للطعن عليها بالتزوير .</p> <p>(د) ورقة عرفية : حجيتها . وارث ، حجية الأوراق الصادرة منه على المورث خلف عام . معنى م ٢٩٥ ، غير .</p> <p>٤ - الوارث بحكم كونه خلفا عاملا لورثة لا يعد من الغير في حكم المادة ٣٩٥ من القانون المدني بل حكمه بالنسبة إلى المحررات غير الرسمية التي يكون المورث طرفا فيها هو حكم مورثه ويكون تاريخها بحسب الأصل حجة عليه ولو لم يكن ثابتا ثبوتا رسميا سواء كانت الورقة صادرة إلى وارث أو إلى غير وارث ما لم يتم الدليل على عدم صحته .</p> <p>حكم : إصداره ، توقيعه مرافعات سابق م ٣٤٦ في ١٠ لسنة ١٩٦٢ .</p> <p>المشرع أوجب أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعا عليها من جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته وإلا كان الحكم باطلا ولا يفنى عن هذا الإجراء - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - توقيعهم جميعا على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحده ، متى كانت هذه الورقة منفصلة عن الورقة المشتملة على أسبابه وذلك حتى تتحقق الحكمة التي توخاها الشارع من إيجاب توقيع الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه وليقوم الدليل على أن المدولة استقرت على أسباب الحكم كما ثبتت في مسودته .</p> <p>ضريبة أرباح تجارية ، وعاقبها .</p> <p>تقريبية الأرباح التجارية والصناعية إنما تربط على أساس صافي الأرباح الحقيقية التي جناها الممول في سنة الضريبة والتي لا تتحقق إلا إذا وبا ما كسبه على ما لحقه من خسائر ، فلا يجوز عدم استئزال ما تكبده من خسائر بسبب ما ثبت وقومه على منشأته من سرقة أو اختلاس متى كان بالظاهر أن هذه الخسائر ترجع إليه فعلا .</p>
٤٧٦	٨٣	١٩٦٩/٣/١١	
٤٧٧	٨٤	١٩٦٩/٣/١٤	

فهرس الأحكام

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٤٧٨	٨٤	١٩٦٦/٣/١٢	<p>قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>عمل : تحديد ساعاته سلطة رب العمل في تنظيم منشاته . عرف . ق ١٢٣ لسنة ١٩٦٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ١١٤ مرافعات سابق م ٢٢١ ق ٤ لسنة ١٩٦٧ ق ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ مدني م ٣/١٨٢ .</p> <p>رب العمل له أن ينظم وقت العمل اليومي طبقا لحاجة العمل وظروفه الانتاج ويلتزم العامل بأداء عمله وفقا للتنظيم الموضوع متى كان لا يتعارض مع القانون .</p>
٤٧٩	٨٥	١٩٦٦/٣/١٢	<p>(١) شيك : أداة وفاء ، مديونة المستفيد للساحب بقيمته ، اثباتها .</p> <p>١ - الشيك هو بحسب الاصل أداة وفاء ولهذا فهو لا يكفي بمجرد لاثبات مديونية المستفيد للساحب بقيمته .</p> <p>(ب) دعوى : نظرها . محكمة موضوع ، سلطتها في إعادة دعوى للمرافعة .</p> <p>٢ - تقدير مدى الجد في الطلب الذي يقدمه الخصوم بغية إعادة الدعوى الى المرافعة هو من الامور التي تستقل بها محكمة الموضوع . ولا محل للطعن على حكمها بأنه أخل بحق الدفاع متى رأت الاسباب السانقة التي أوردها أن هذا الطلب غير جدي ولم يقصد به تمديد أطالة امد الخصومة .</p> <p>(ج) نقض : طعن ، اسباب واقعية ، مبيها لثبوت بالكتابة ، تمسك به .</p> <p>٣ - اذا خلت اوراق الدعوى مما يفيد سبق تمسك الطامن بمبيها لثبوت بالكتابة أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .</p>
٤٨٠	٨٦	١٩٦٦/٣/١٢	<p>عقد : تنفيذ استحالة . « انفساخ العقد » . بيع . التزام اصلاح زراعي . مدني م ١٥٩ و ١٦٠ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .</p> <p>ينفسخ عقد البيع حتماً ومن تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ التزام احده المتعاقدين بسبب اجتنبي ، ويترتب على انفساخه ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين الى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد فيلتزم البائع برد الثمن اذا البدين بالتزام الذي استحاله تنفيذه هو الذي يتحمل ثبته هذه الاستحالة مالا بمبيها تحمل التبعة في العقد فالزم للجانبين .</p>
٤٨١	٨٨	١٩٦٦/٣/٢٠	<p>(١) حراسة : ادارية . تصرف خاضع للحراسة بعد فرضها . بطلان . بيع . امن عسكري . لسنة ١٩٥٦ م ١٢٨ لسنة ١٩٦١ مدني م ١٤٢ .</p> <p>١ - التصرف بالبيع الذي يبرمه الخاضعون للحراسة في اموالهم بتاريخ لاحق على فرض الحراسة هو امر محظور قانونا . سوله على البائع او المشتري ، بل يعتبر جريمة من كليهما ، واذا كان وفاء المشتري بالثمن قد تم . تنفيذا لعقد البيع فان هذا الوفاء يكون قاذم بالخالفه للقانون ولا يجوز له اخذ ثمنه من اموال البائعين المفروضة عليها الحراسة بعد تقرير الحارس العام عدم الاعتماد بالعقد بالتطبيق لاحكام الامر المشار اليه ويعمل الحكم ببطلان ذلك العقد .</p> <p>(ب) دائن : حقه في الرجوع على الخاضع للحراسة . ق ١٥ لسنة ١٩٦٤ .</p> <p>٢ - رفع الحراسة الادارية لا يؤثر في خطأ الحكم بالتزام الحارس بأداء الثمن للمشتري من اموال البائعين التي تحت يد الحارس والتي فرضت عليها الحراسة ، لأن هذه الاموال قد آلت الى الدولة بمقتضى القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ولم تؤول الى البائعين وانما يكون لهم هذا القانون الحق في الحصول على تعويض يؤدي لهم مستندات على الدولة على الا تزيد قيمة ما تصرف لهم من مستندات على ثلاثين الف جنية . هذا لا يمنع المشتري من الرجوع بعد ذلك الى البائعين بالثمن الذي دفعه لهم في غير اموالهم التي كانت في الحراسة وآلت الى الدولة .</p>
٤٨٢	٨٩	١٩٦٦/٣/٢٠	<p>(١) تركة : تصفية . وارث . تركة ، حق الدائن . مدني م ٨٨٦ .</p> <p>١ - استحدث المشرع في القانون المدني القائم نظاما لتصفية التركة يكفل حماية مصلحة الدولة ومن يتعامل معها . كما يكفل بمصلحة نظام التركة ، فاذا ما تقررت التصفية فانها تكون</p>

ملخص الأحكام	رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ
<p>قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>جماعية فترفع بذلك يد الدائنين والورثة من التركة ويمتنع على الدائنين العاديين من وقت قيد الامر الصادر بتعيين المصفي اتخاذ أي إجراء مالي قرضي على أعيان الشركة حتى تتم التصفية، وبهذا تتحقق المساواة الفعلية بينهم كلما هو الحال في الإفلاس التجاري وتنقل أموال الشركة الى الورقة الخالية من الديون .</p> <p>(ب) جرد : شركة ، منازعة في صحته . مدني م ٨٩٧ .</p> <p>٢ - أنه وإن كان القانون قد أوجب رفع المنازعة في صحة الجرد في ميعاد ثلاثين يوما ، إلا أنه جمل افتتاح هذا الميعاد برهنا بقيام المصفي باخطار المنوع بإيداع القائمة محل المنازعة ، أما ذوو الشأن الذين لم يخطروا بإيداع القائمة فلا يتقيدون بداهة بهذا الميعاد لتوقف الالتزام به على حصول الاخطار بإيداع القائمة ومن ثم فإن لهؤلاء أن يرفعوا منازعتهم في صحة الجرد الى المحكمة في أي وقت الى ما قبل تمام التصفية ، ونص المادة ٨٩٧ من القانون المدني من العموم بحيث يشمل جميع الدائنين العاديين الذين لم ينازعوا في قائمة الجرد قبل تمام التصفية ولا يدع مجالاً لاستثناء من لم يخطر منهم بإيداع تلك القائمة .</p> <p>(١) صورية : نسبية . دعوى الصورية . تقادم . بيع . وصية .</p> <p>١ - الدعوى يطلب بطلان عقد البيع على أساس أنه يستتر وصية وإن وصفت بأنها دعوى بطلان إلا أنها في حقيقتها وبحسب المقصود منها إنما هي دعوى يطلب تقرير صورية هذا العقد صورية نسبية بطريق التستر ، وهذه الدعوى لا تستقط بالتقادم .</p> <p>(ب) اثبات : صورية ، طرقه . وارث .</p> <p>٢ - متى طعن الوارث على العقد بأنه يستتر وصية كان له اثبات طعنه بكافة طرق الإثبات . لأن الوارث لا يستمد حقه في الطعن في هذه الحالة من الوارث وإنما من القانون مباشرة على أساس أن التصرف قد صدر إضرارا بحقه في الإرث فيكون تحايلا على القانون .</p> <p>(ج) وصية : قانون واجب التطبيق . ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ م ٢٧ .</p> <p>٢ - تخضع الوصية للقانون الساري وقت وفاة الموصي لا القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، على كل وصية صدرت من موصي توفي بعد العمل بأحكام هذا القانون ولو كان تاريخ صدورها سابقا عليه ، فتصح وتنفذ في ثلثة التركة من غير إجازة الورثة .</p> <p>(١) قوة أمر مقضى : حكم ، حجية . أحوال شخصية .</p> <p>١ - لا يجوز قوة الامر المقضى إلا منطوق الحكم ، وما يكون متصلا بهذا المنطوق من الأسباب اتصالا وثيقا واحتميا بحيث لا تكون له قائمة إلا بها .</p> <p>(ب) حق . تصف في استعماله .</p> <p>٢ - بحق الالتجاء الى القضاء هو من الحقوق التي تثبت للناس كافة فلا يكون من استعماله مسئولا عما ينشأ من استعماله من ضرور للغير إلا اذا انحرف بهذا الحق عما وضع له واستعمله استعمالا كيديا ابتغاء مضارة الغير .</p> <p>(١) اختصاص : ولاية . أحوال شخصية ، مسائل لغير المسلمين . ق ٨ لسنة ١٩١٥ م ١ روم كاثوليك .</p> <p>١ - المجلس الملى لطائفة الروم الكاثوليك أصبح معتمدا ويستمد ولاية القضاء في مسائل الأحوال الشخصية لهذه الطائفة من القانون ٨ لسنة ١٩١٥ ، حالة أن المحاكم الشرعية إنما تختص بالفصل في منازعات الأحوال الشخصية بين غير المسلمين إذا اختلف الطرفان ملجأ .</p>	٤٨٣	٩٠١	١٩٦٦/٣/٢٠
<p>(١) قوة أمر مقضى : حكم ، حجية . أحوال شخصية .</p> <p>١ - لا يجوز قوة الامر المقضى إلا منطوق الحكم ، وما يكون متصلا بهذا المنطوق من الأسباب اتصالا وثيقا واحتميا بحيث لا تكون له قائمة إلا بها .</p> <p>(ب) حق . تصف في استعماله .</p> <p>٢ - بحق الالتجاء الى القضاء هو من الحقوق التي تثبت للناس كافة فلا يكون من استعماله مسئولا عما ينشأ من استعماله من ضرور للغير إلا اذا انحرف بهذا الحق عما وضع له واستعمله استعمالا كيديا ابتغاء مضارة الغير .</p> <p>(١) اختصاص : ولاية . أحوال شخصية ، مسائل لغير المسلمين . ق ٨ لسنة ١٩١٥ م ١ روم كاثوليك .</p> <p>١ - المجلس الملى لطائفة الروم الكاثوليك أصبح معتمدا ويستمد ولاية القضاء في مسائل الأحوال الشخصية لهذه الطائفة من القانون ٨ لسنة ١٩١٥ ، حالة أن المحاكم الشرعية إنما تختص بالفصل في منازعات الأحوال الشخصية بين غير المسلمين إذا اختلف الطرفان ملجأ .</p>	٤٨٤	٩٢	١٩٦٦/٣/٢٠
<p>(١) اختصاص : ولاية . أحوال شخصية ، مسائل لغير المسلمين . ق ٨ لسنة ١٩١٥ م ١ روم كاثوليك .</p> <p>١ - المجلس الملى لطائفة الروم الكاثوليك أصبح معتمدا ويستمد ولاية القضاء في مسائل الأحوال الشخصية لهذه الطائفة من القانون ٨ لسنة ١٩١٥ ، حالة أن المحاكم الشرعية إنما تختص بالفصل في منازعات الأحوال الشخصية بين غير المسلمين إذا اختلف الطرفان ملجأ .</p>	٤٨٥	٩٣	١٩٦٦/٣/٢٠

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٤٨٦	٩٣	١٩٦٩/٣/٢٥	<p>قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>(ب) حكم شرعي : حجية . اثبات .</p> <p>٢ - لمحكمة الموضوع - اذا احتج لديها بحكم شرعي نهائي - أن يثبت ما إذا كان هذا الحكم قد صدر في حدود ولاية المحاكم الشرعية فثبتت له الحجية أو لم يصدر في حدود هذه الولاية فيكون معدوم الحجية .</p> <p>(١) استئناف : نطاقه .</p> <p>١ - متى كان الاستئناف قصدا به لا إلى إلغاء الحكم الابتدائي وحده ، وإنما إلغاء حكم سابق عليه أيضا فيما تضمنه من قضاء قطعي بتقرير حق الطاعن في تملك ما التفتق بأرضه من زيادة ناتجة من الطمي ، فإن مريضة الاستئناف تعتبر قد شملت طلب استئناف الحكمين معا .</p> <p>(ب) خصومة : سيرها ، انقطاعها . بطلان . نظام عام .</p> <p>٢ - بطلان الاجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة هو بطلان نسبي ترويه القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لمصلحته من الخصوم .</p> <p>(ج) طرح نهر : ملكية ، أسبابها معنى م ٩١٨ ، معنى قديم م ٦٠ التصاق طبيعي .</p> <p>٣ - لا تشترط لتملك مالك الأرض التي على ساحل النهر الزيادة التي يضيفها اليها طمي النهر ، أن تكون هذه الزيادة من فعل الطبيعة وحدها ، وإنما يكفي أن تكون زيادة تكونت بطريقة لتريجية غير محسوسة وأن ساهم الإنسان بفعله في تكوينها ما دام هذا المفعول لا يمتد في ذاته اعتمادا على مجرى النهر أو على حقوق المتفعين من مياهه ولم يقصد به الإحماية أرضه من غوائل الفيضان لا ترسيب ما خلق من الطمي بمياه النهر بالاسراع في تكوين أرض منه ولا يكون في حق الطاعن في تملك الزيادة التي يضيفها طمي النهر بطريق الالتصاق الطبيعي لأرضه أن يكون قد استأجرها خشية أن تضيق عليه ثمرة جهده وماله أو اعتقادا منه أنه يحتاج إلى ملكة قصره لأن استئجار الإنسان عينا مملوكة له لا يسقط حقه في ملكيتها .</p>
٤٨٧	١٠٠	١٩٦٩/٣/٢٦	<p>ضريبة عامة على الإيراد . تقادم مسقط ، قطعة . في ٦٤٦ لسنة ١٩٥٢ م ٣ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ق ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .</p> <p>القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ بحكم عموميه وإطلاقه يسرى على أنواع الضرائب والرسوم كافة بحيث لا يجوز قصره على نوع منها دون الآخر وتعتبر اجراءات قطع التقادم المنصوص عليها في المادة الثالثة منه مكاملة للاجراءات القاطمة لتقادم الضرائب والرسوم كافة .</p>
٤٨٨	٩٦	١٩٦٩/٣/٢٦	<p>سن التقاعد : تحديدها . عمل ، لائحته في ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٨١</p> <p>النص في لائحة الشركة على تحديد سن الستين لتقاعد مستخدميها وعمالها إنما هو تصرف من صاحب العمل بما له من السلطة المطلقة في إدارة منشأته وتنظيم العمل فيها على الوجه الذي يراه كفيلا بتحقيق مصالحه وسلطته في ذلك تقديرية لا معقب عليها ، وليس من شأن هذا النص أن يحيل عقود العمل من عقود غير محددة المدة إلى أخرى محددة المدة ، إذ لا تزال ممكنة إنهاء العقد بإرادة أحد طرفيها قائمة على الرغم من هذا التحديد .</p>
٤٨٩	٩٦	١٩٦٩/٣/٢٦	<p>نزع ملكية لمنفعة عامة . تعويض عن نزع الملكية أو مقابل الانتفاع . اختصاص . ولاية .</p> <p>١ - أنه وإن كان لا يجوز للدولة الشان بالانتجاع مباشرة إلى المحكمة لطلب التعويض سواء المستحق من نزع الملكية أو المقابل لعدم الانتفاع بالمعيار في المدة من تاريخ الاستيلاء حتى دفع التعويض المستحق من نزع الملكية ، إلا أن هذا المحظر مشروط بأن تكون الجهة نازلة الملكية قد اتبعت من جانبها الاجراءات التي أوجب عليها القانون اتباعها لتقدير التعويض ، فإذا لم تلتزم هذه الاجراءات ومضت المواعيد التي حددتها لها القانون لتقدير التعويض دون أن يصل إلى ذوي الشان أي اخطار يفيد أنها سلكت قبل الطريق الذي ألزمها القانون باتباعه لتقدير التعويض ، فإنه يكون لصاحب الشان في هذه الحالة أن يلجأ إلى المحكمة المختصة مطالبا بالتعويض المستحق له .</p>

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			قضاء محكمة النقض المدنية
			(ب) اختصاص ولائي : مجاوزته نظام عام .
			٢ - إذا كانت قواعد الاختصاص الولائي من النظام العام وكانت محكمة الموضوع قد جاوزت اختصاصها الولائي بالفصل في تقدير التعويض المطالب به - عن نزع الملكية للمنفعة العامة - بدعوى مبتدأة مخالفة بذلك ما رسمه الشارع عن طريق تقدير التعويض ومن سبل الطعن في هذا التقدير والجهات المختصة بنظر ذلك ، فإنه يكون للطاعنين التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
			(ج) انتفاع : استحقاق مقابلة ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ م ١٦ تعويض ، تقديره ، محكمة موضوع . مدني م ٤٥٨ .
			٣ - لصاحب الشأن في العقار الحق في تعويض مقابل عدم انتفاعه به من تاريخ الاستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق من نزع ملكيته ولم تستلزم لاستحقاق هذا التعويض أن يكون طالبه منتفعاً فعلاً بالعقار المنزوعة ملكيته وقت نزع الملكية . وتقدير هذا التعويض هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع ولها أن تقدر التعويض الجابر للضرر على الوجه الذي تراه .
			(د) محكمة نقض : سلطتها في تصحيح أسباب حكم .
			٤ - متى كان الحكم سليماً في نتيجته التي انتهى إليها فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية ، إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب بغير أن تنقضه .
٤٩٠	٩٨	١٩٦٩/٣/٢٧	ارتفاق : إداري . أموال عامة مدني م ١٠٢٩ .
			الارتفاقات الإدارية المقررة لخدمة مال عام تعتبر أموالاً عامة لتعلقها بالمال العام الذي تخدمه فيكون لها لذلك ما للأموال العامة من خصائص وحصانة وتبقى ما بقي المال العام المخدوم مخصصاً للمنفعة العامة ، ولا تنقضي إلا بانتهاء تخصيصه لهذه المنفعة أو بتخصيصه لجهة نفع أخرى غير تلك التي من أجلها تقرر الارتفاق .
٤٩١	٩٩	١٩٦٩/٣/٢٧	(١) مسؤولية حادث سيارة . تأمين . ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ م ٥ . دعوى مؤمن له قبل مؤمن ، دعوى مباشرة قبل مؤمن ، تقادم ، مسقط . مدني م ٧٥٢ .
			١ - أنشأ المشرع للمضروب في حوادث السيارات دعوى مباشرة قبل المؤمن ، وفص على أن تخضع هذه الدعوى للتقادم الثلاثي المقرر للدعوى الناشئة عن عقد التأمين .
			(ب) مؤمن : مضروب ، حقه ، قبله ، مدني م ٤٠٦ .
			٢ - ينشأ حق المضروب قبل المؤمن من وقت وقوع الحادث الذي تربط عليه مسؤولية المؤمن له ، مستقلاً من حق المؤمن له قبل المؤمن .
			(ج) تقادم : وقفه . تأمين . مدني م ٢٨٢ .
			٢ - تسري في شأن التقادم المقرر لدعوى المضروب المباشرة ، القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وانقطاعها ومن ثم فإنه إذا كان الفعل غير المشروع الذي سبب الضرر والذي يستند إليه المضروب في دعواه قبل المؤمن هو جريمة وولعت الدعوى الجنائية على مقارفتها سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحد ممن يعتبر المؤمن له مسؤولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فإن سران التقادم بالنسبة للدعوى المضروب قبل المؤمن يقف طوال المدة التي تدور فيها المحاكمة الجنائية .
٤٩٢	١٠١	١٩٦٩/٣/٢٧	(١) تنفيذ : حكم مسؤولية . طالب التنفيذ . حيازة حائز سوء النية ضريبة - مدني م ١/١٨٩ و ٩٧٨ ق ١٤ لسنة ١٩٢٩ م ٥٠ و ٥٣ و ١٠١ مدني م ٩٦٦ مرافعات م ٦٦٠ .
			١ - وإن كان قرار لجنة الطعن من القرارات الجائر تنفيذها مؤقتاً ولو طعن فيه أمام المحكمة الابتدائية إلا أن تنفيذ الأحكام والقرارات الجائر تنفيذها مؤقتاً يجرى على مسؤولية طالب التنفيذ لأن إباحة تنفيذها قبل أن تصبح نهائية هو مجرد رخصة للمحكوم له أن شاء انتفع بها وإن شاء يرضى حتى يحوز الحكم أو القرار قوة الشيء المحكوم فيه .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الاحكام
٤٩٣	١٠٢	١٩٦٩/٣/٢٧	<p>قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>ويجب على طالب التنفيذ بعد ان ثبت ان الحق ليس في جانبه ان يرد الى خصمه الذي جرى التنفيذ ضده ما يكون قد استوفاه منه وان يعيد الحال الى ما كانت عليه قبل حصول التنفيذ ، كما يلتزم بتعويض الضرر الذي لحق هذه الخصم من جراء ذلك التنفيذ وتبعا لذلك يرد اليه الثمار التي حرم منها . ويعتبر الخصم مبررا لنية في حكم المادتين ١/١٨٥ و ١٧٨ من القانون المدني منذ اعلانه بالظعن في الحكم او القرار المنفذ به لان هذا الاعلان يتضمن معنى التكليف بالحضور لسماع الحكم بالناء القرار او الحكم المطعون فيه فيعتبر بمثابة اعلان الحائز بعيوب حيازته مما يزول به حسن نيته طبقا للمادة ١٦٦ من القانون المدني .</p> <p>(ب) حيازة : نائب عن الاصيل .</p> <p>٢ - اذا كان البين من الاوراق ان مصلحة الاملاك اذا استلمت العقار بعد رسو مواده على مصلحة الضرائب انما تسلمته باعتبارها الجهة الحكومية التي تتولى ادارة املاك الدولة ، فانها في وضع يدها عليه تقوم مقام مصلحة الضرائب وتكون العبرة بحسن او سوء نية هذه المصلحة الاخيرة .</p> <p>(١) حكم : ظعن . استئناف . اختصاص . مرافعات م ٤٢١ ق ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ ق ٤ لسنة ١٩٦٧ .</p> <p>١ - اذا لم يقتصر قضاء الحكم على رفض الدفع بعدم قبول طلب استصدار امر اداء بالدين المطالب به لعدم ثبوته بالكتابة وانما اشتمل قضاؤه ايضا على اعادة الدعوى الى محكمة الدرجة الاولى لتفصل في موضوع التظلم تاسيسا على القول بان محكمة الاستئناف لا تملك الفصل في هذا الموضوع لان محكمة الدرجة الاولى لم تستنفذ ولايتها فيه ، فان هذا من الحكم يعتبر قضاء قطعيا بعدم ولاية محكمة الاستئناف بنظر موضوع الدعوى لاختصاص المحكمة الابتدائية به ، وهذا القضاء يعتبر بمثابة حكم بعدم الاختصاص فيجوز الظعن فيه على استقلاله .</p> <p>(ب) استئناف : نطاقه . حكم اسباب ، عيب ، مخالفة قانون .</p> <p>٢ - اذا كان ما قرره الحكم الابتدائي يعتبر قضاء بعدم قبول الدعوى وفي صميم موضوعها لا تملك معه محكمة الدرجة الاولى الرجوع فيه ، وبه تكون قد استنفذت ولايتها في الفصل في هذا الموضوع فان الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم يكون قد طرح الدعوى بما احتوته من طلبات واوجه دفاع على محكمة الاستئناف ، ويمتنع عليها لذلك ان تعيد القضية الى محكمة الدرجة الاولى بعد ان استنفذت ولايتها في نظر النزاع ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باعادة القضية الى تلك المحكمة لنظر موضوعها تاسيسا على ما ذهب اليه خطأ من ان محكمة اول درجة لم تعرض لموضوع التظلم وانه لذلك فلا تملك المحكمة الاستئنافية الفصل فيه لان الاستئناف لا يطرحه عليها ، فان الحكم المطعون فيه يكون بذلك مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .</p> <p>(١) استئناف : اعلان . اعتباره كان لم يكن . بطلان . غير متعلق بالنظام العام . مرافعات ٤٠٥٢ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ مرافعات م ٧٨ و ٨٣ و ٢٨٠ ق ٢٧٩ .</p> <p>١ - ميعاد الثلاثين يوما المحدد في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو ميعاد بحضور بصريح النص ، والجزاء المقرر في هذه الفقرة لعدم مراعاة هذا الميعاد وهو امتياز الاستئناف وكان يجوز اذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال الميعاد المذكور ، هو بعينه الجزاء المقرر في المادة ٧٨ من قانون المرافعات لعدم مراعاة ميعاد التكليف بالحضور بالنسبة للدعوى الابتدائية ولم يوجب الشرع على المحكمة الحكم بهذا الجزاء من تلقا نفسها خلافا لما كان عليه الحال في المادة ٤٠٦ مكرن قبل انائها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، مما يؤكد ان الجزاء في صورته الجديدة لا يتعلق بالنظام العام فلا تحكم به المحكمة بغير طلب من الخصوم .</p>
٤٩٤	١٠٣	١٩٦٩/٣/٢٧	<p>(١) استئناف : اعلان . اعتباره كان لم يكن . بطلان . غير متعلق بالنظام العام . مرافعات ٤٠٥٢ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ مرافعات م ٧٨ و ٨٣ و ٢٨٠ ق ٢٧٩ .</p> <p>١ - ميعاد الثلاثين يوما المحدد في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو ميعاد بحضور بصريح النص ، والجزاء المقرر في هذه الفقرة لعدم مراعاة هذا الميعاد وهو امتياز الاستئناف وكان يجوز اذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال الميعاد المذكور ، هو بعينه الجزاء المقرر في المادة ٧٨ من قانون المرافعات لعدم مراعاة ميعاد التكليف بالحضور بالنسبة للدعوى الابتدائية ولم يوجب الشرع على المحكمة الحكم بهذا الجزاء من تلقا نفسها خلافا لما كان عليه الحال في المادة ٤٠٦ مكرن قبل انائها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، مما يؤكد ان الجزاء في صورته الجديدة لا يتعلق بالنظام العام فلا تحكم به المحكمة بغير طلب من الخصوم .</p>

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الاحكام
			قضاء محكمة النقض المدنية
			(ب) تجزئة : أحوالها ، استئناف اعتباره كان لم يكن . مرافعات ٩٥ مكررا .
			٢ - اذا كان موضوع الاستئناف مما يقبل التجزئة فان اعتبار الاستئناف كان لم يكن بالنسبة لاحد المستأنف عليهم لا يستتبع اعتباره كذلك بالنسبة لباقي المستأنف عليهم .
			قضاء محكمة النقض الجزائية
٤٩٥	١٠٥	١٩٦٩/٣/١٠	نيابة عامة : محام عام أول ، طعن في القرار بالأوجه الصادر من مستشار الاحالة . مستشار الاحالة ، امر بالأوجه ، حق النيابة في الطعن فيه . نقض ، طعن ، اسبابه ، توقيعهما ، دفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة . رشوة . اجراءات ١٩٣ ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ٢٨ .
٤٩٦	١٠٥	١٩٦٩/٣/١٠	المحامي العام الاول لا يملك التقرير بالطعن بالنقض في الامر بان لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية الصادر من مستشار الاحالة ، او التوقيع على اسباب الطعن ، الا في حالة غياب النائب العام او خلوصه او قيام مانع لديه ، وفيما عدا هذه الحالات الثلاث ، فان المحامي العام الاول لا يباشر حق الطعن الا بتوكيل خاص من النائب العام .
٤٩٧	١٠٦	١٩٦٩/٣/١٠	تقليد : علامة تجارية . حكم ، تسبب عيب ، اففل اثبات وصف العلامة المقلدة والعلامة الصحيحة وبيان اوجه التشابه بينها . تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الاصل والتقليد . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه وقد خلا من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان اوجه التشابه بينهما ، واستند في ثبوت توفر التقليد الى رأى مراقب العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين ، يكون مشوبا بالقصور ، لان القاضي في المواد الجنائية انما يستند في ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذي يقتنع به ان يؤسس حكمه على راي غيره . (١) جريمة : دكن ، باعث خطأ فيه ، اغفاله ، تأسيسه على الظن . ١ - الباعث على الجرائم ليس دكنا فيها ، فلا يقدح في سلامة الحكم الخطأ ، او ابتناؤه على الظن ، او اغفاله بحيلة . (ب) خبرة فنية : مسألة بديهية ضربه على قمة الرأس ، تحديد موضع الضارب من المضروب حكم ، تسبب عيب . ٢ - الضرب بالة راضة على قمة الرأس يمكن ان يحدث من ضارب يقف امام المجنى عليه او يقف خلفه سواء ، مما لا يحتاج في تقريره او استباحه الى خبرة فنية خاصة يتعين على القاضي الاتجاه اليها . (ج) دفاع اخلال بحقه ، محكمة رد على دفاع ظاهر الفساد . ٣ - اذا كان الدفاع عن الطاعن لم يطلب سماع الطبيب الشرعي لتحقيق ما يدعيه ، فليس له ان يعيب على المحكمة سكوتها من اجابته الى طلب لم يبدئه او الرد على دفاع ظاهر الفساد . (د) رؤية : دفع بتعلرها ، رد المحكمة عليه . دفع موضوعي . ٤ - الدفع بتعلر الرؤية لحلك الظلام في صورة الدعوى ، من اوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا خاصا لتلاحم الاجساد الذي يحقق الرؤية عند حصول الاعتماد بالة راضة . (هـ) دليل : اطمئنان المحكمة اليه ، اطراح ما عداه ، بيان علته . ٥ - محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقيب التهم في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه الموضوعي اذ في اطمئنانها الى الادلة التي عولت عليها ما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقتها الدفاع من التهم لحملها على عدم الاخذ بها دون ان تكون ملزمة ببيان مله اطراحها ايهاا . عمل : قانون ، اصداره ، تفويض تشريعي . عامل ، فصله ، عرض امره على اللجنة المختصة . قرار تذيير عمل ٩٦ لسنة ١٩٦٢ و ٨٠ لسنة ١٩٦٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٦٦ و ٢٢١

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			قضاء محكمة النقض الجزائية
			١ - إذا كانت المحكمة المنشأة تستخدم أكثر من خمسة عمال ، فإن فصل العامل في مثل تلك المنشأة قبل عرض الأمر على اللجنة يعتبر عملاً مؤثماً جنائياً .
			(ب) مخالفة قانونية : جزاء جنائي جزاء تأديبي ، جمع بينهما .
			٢ - لا يوجد ثمة ما يمنح قانوناً من الجميع بين الجزاء الجنائي والتأديبي من المخالفة الواحدة للقانون .
			(ج) صاحب عمل : جريمة ، ركنها .
			٣ - المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع هو صاحب الأمر بحسب النظام الموقوع للمنشأة في الإشراف الإداري على شؤون العمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما اقترحه القانون . وهذا الوصف في الخطاب به ركن في الجريمة التي تنسب إليه .
٤٩٩	١٠٨	١٩٦٦/٢/١٧	(١) قتل خطأ : قضاة ، صلاحيتهم للحكم . بطلان حكم . إجراءات م ٢٤٧ .
			١ - وإذا كان اثنان من أعضاء هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم الطعون فيه قد اشتركا في الهيئة التي نظرت الطعن في قرآن النيابة العامة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل الطعون تشده وفصلته فيه بإلغاء الأمر وهو عمل من أعمال الإحالة ، وكان القانون قد أوجب امتناع القاضي من الاشتراك في الحكم إذا قام في الدعوى بعمل من أعمال الإحالة والا كان حكمه باطلاً ومن ثم قاله يتمين نقض الحكم الطعون فيه والإحالة .
			(ب) مدعى منفي : قرار النيابة بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، طعن : إجراءات م ٢١٠ .
			٢ - للمدعى بالحقوق المدنية الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة خاصة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية .
			(ج) أمر بأن لا وجه : بالفأول .
			٣ - إلغاء الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية من غرفة المشورة يعني كفاية الأدلة قبل التهم لتقديمه للمحاكمة .
٥٠٠	١٠٨	١٩٦٦/٣/١٧	نقد : أجنبي . تهريب . ق ١٠٩ ق ٨ لسنة ١٩٤٧ .
			١ - الرقابة على عمليات النقد تنصب على كل مبلية من أي نوع أيا كان الأهم الذي يصدق عليها في القانون يكون موضوعها نقداً أجنبياً ما دام من شأنها أن تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه .
			(ب) مقاصة : نقد أجنبي . مدني م ٣٦٢ .
			١ - المقاصة كل اتفاق يتم بين أطرافه على تحقيق تقابل ملحوظ فيه أن يكون أحدهما المقابلين بنقد أجنبي مما ينطوي على إجراء تحويل أو التيام بالتسوية للدين بين مصر والخارج . ولا شأن للمقاصة بهذا المعنى في تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي بالمقاصة المنصوص عليها في المادة ٣٦٢ وما بعدها من القانون المدني . باعتبارها سبباً من أسباب انتفاء الالتزامات يقع على نحو ذاتي بقوة القانون ولو بغير علم المتعاملين ، إذ هي تسقط دينين متقابلين : دين واجب الإداء ، ودين مستحق الوفاء . بل المقصود هو المقاصة الاختيارية التي تتجه فيها إرادة أطرافها إلى إحداث أثرها بعمل دين في مقابلة دين تهريباً للنقد الأجنبي واجتيازاً على أحكام القانون وعلى ذلك يدخل في عموم المقاصة بالمعنى المقصود كل أداء لأي مبلغ في مضي بالعملة المصرية نظير مبلغ يدفع في الخارج ما دام ملحوظاً في الأداء والاستثناء أنطواء أي منهما على تعامل مقنع بنقد أجنبي أو إجراء تحويل أو تسوية للدين بين مصر والخارج باستئصال أو خصم دين من دين بمقدار الأقل من الدينين . والمقاصة بداتها لا تقضي نقل النقد من مصر أو إليها بل يوضح أن تتم ولن بقيود دفترية بحجة ، كما يحصل في نظام الحسابات الجارية ونظام عرف المقاصة في المضارف لأن من مزايا المقاصة بطبيعتها تفادي نقل الأموال .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>(ج) نقد اجنبى ، مقاصة ، جريمتها اركانها .</p> <p>٢ - أن ضبط النقد الاجنبى ليس ركنًا في جريمة المقاصة ، ولا يصح اشتراطه دليلًا عليها .</p> <p>(د) نقد مصرى : تعامل : ق ٥٧ لسنة ١٩٥٠ .</p> <p>٤ - التصود بالتعامل بالنقد المصرى - المضافة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ - هو كل عملية من أى نوع يكون فيها دفع بالنقد المصرى اخلاصًا بواجب التجميع الذى قرضه الشارع على اموال غير المقيم وضرورة وضعها في حساب غير مقيم في احد المصارف المرخص لها في مواولة عمليات النقد ، حتى يأذن وزير المالية بالاخراج مما يرى الافراج عنه منها ، واستيداع النقد المصرى وتسليمه بالوكالة من غير القيم بغير المصارف المتعمدة يعتبر ولا شك عملية من هذا القبيل .</p> <p>(هـ) مأمور ضبط قضائى : اصطناع وسائل كشف جريمة : تخلف ، انتحال صفة ، اجراءات ٢١٢ .</p> <p>٥ - مهمة مأمور الضبط القضائى - الكشف عن الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبيها ، فكل اجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحًا منتجًا لاثره ، ما لم يتدخل بقلعه في خلق الجريمة او التحريض على موارفتها ، وطالما بقيت ارادة الجانى حرة غير معدومة ، ولا تريب على مأمور الضبط أن يصطنع في تلك الحدود من الوسائل الباردة ما يسلس لمقصوده في الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع اخلاق الجماعة ، ومن ذلك التخفى وانتحال الصفات واصطناع المرشدين ولو ابقى امرهم سرا مجهولا .</p> <p>(و) دليل : سلطة تاوليه . حكم تسبیب فييه .</p> <p>٦ - من المقررات انه وان كان يكفى أن يتسلسل القاضى في لبوت التهمة ليقتضى للمتهم بالبراءة الا أن حد ذلك أن يكون قد احاط بالدعوى عن بصر وبصير وألم بادلها . وخلا حكمه من الخطا في القانون ومن عيوب التسبیب وهى ما تردى فيه الحكم المطعون فيه اذ لا وجه لما اطلقه من تبیین الاجراءات او تخلف شرائط المقاصة المؤلفة في القانون .</p> <p>(ز) حكم : تسبیب ، عيب موجب للاحالة ، استبقية على مخالفة القانون .</p> <p>٧ - من المقرر أن لعيوب التسبیب الموجبة للاحالة الصادرة على الطعن بمخالفة القانون الموجب للتصحيح .</p> <p>ضرب : مائة مستديمة مسئولية جنائية . رابطة سببسية . حكم ، تسبیب ، عيب .</p> <p>مقوبات ٢٢ م ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ .</p> <p>المتهم يكون مسئولًا جناليًا عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الاصابة التى أحدثها .</p> <p>واذ كان المجنى عليه يبلغ من العمر ست سنوات ، وقد واجهت النيابة والده وهو وليه الشرعى بما جاء بالتقرير الطبى من أن الماعة التى تخلفت بعين ابنه المجنى عليه يمكن شفائها باجراء عملية جراحية له فرفض اجراء هذه العملية لخشيته تعرض ابنه المذكور للخطر ، وكان لا يسع أن يلزم المجنى عليه بتحمل عملية جراحية ما دام يخشى منها تعرض حياته للخطر ، فان المحكمة اذ اعتبرت الواقعة جنحة ضرب المعتقدا الى أن تلك الماعة قابلة للشفاء باجراء عملية جراحية للمجنى عليه ، دون أن تتحدث في حكمها من وجه تأثير عدم رضا وليه الشرعى باجراء هذه العملية على تكييف الواقعة ، فان حكمها يكون قاصرا بما يميزه ويوجب نقضه .</p> <p>(٨) تزوير : ورقة رسمية ، نسبتها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها . نقل . قمع . حكم ، تسبیب ، عيب ، مقوبات ٢١١ .</p> <p>(٩) لا يشترط في جريمة التزوير في الاوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف العموم المختص بتحرير الورقة ، بل يكفى أن تعطى هذه الاوراق المصطنعة شكل الاوراق الرسمية ومظهرها وأن يتسبب صدورها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها ولو لم تصدر في الحقيقة</p>
٥٠١	١١٢	١٩٦٩/٣/١٧	
٥٠٢	١١٢	١٩٦٩/٣/١٧	

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			قضاء محكمة النقض الجزائية
٥٠٣	١١٣	١٩٦٦/٣/٢٤	<p>(ب) رسمية محرر : طعن ، مصلحة .</p> <p>٢ - لا يجدى الطعن المنازعة في رسمية الحرر الزور ما دامت العقوبة المحكوم بها عليه .</p> <p>وهي الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور ، مقرر لجرمة التزوير العرفية .</p> <p>مقوبة : تكميلية ، غلق . مصادرة . محل عام ، قمار . نقض . طعن ، خطأ في تطبيق قانون . ق ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ م ٢٤ ق ١٧ لسنة ١٩٥٧ .</p> <p>يعاقب على لعب القمار في الحال العامة - بالحبس وبغرامة لا تجاوز ألف جنيه ويحكم بمصادرة الاودات والنقود وغيرها من الاشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة .</p>
٥٠٤	١١٤	١٩٦٦/٣/٢٤	<p>(أ) استيلاء : على مال للدولة اختلاس أموال أميرية . موظفون عموميون . حكم ، تسببه .</p> <p>١ - متى كان الحكم مطعون فيه قد خلاص الى ان الطاعنين - وهنا من الموظفين العموميين - قد استمروا ، رغم وفاة والدتهما ، في صرف الماش الذي كان مستحقا لها من وزارة الخزانة ودانها بجرمة الاستيلاء على مال للدولة بغير حق ، وأورد على ثبوتها في حقها أدلة مستمدة من اعتراف المتهم الثاني وأقوال مندوبين شياخات تسمى أول وثاني طنطا ومفتش صحة مركز طنطا وأتارب المتهمين وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي ونتيجة الاطلاع على دفترى وثبات مخله متوف وقسم طنطا - فان الأدلة التي أوردتها الحكم تكون سائفة ومن شأنها ان تؤدي الى ما رتب عليها .</p> <p>(ب) الدليل : مستمد من ورقة رسمية ، التفات المحكمة عنه .</p> <p>٢ - من المقرر ان المحكمة الموضوع ان تلتفت من دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في المثل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمانت اليها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى .</p>
٥٠٥	١١٦	١٩٦٦/٣/٢٤	<p>(ج) محكمة : عقيدتها ، تكوينها .</p> <p>٣ - محكمة الموضوع ان تكون عقيدتها مما تطعن اليه من أدلة ومناصر في الدعوى .</p> <p>(د) محكمة : رد على دفاع لم يثر امامها .</p> <p>٤ - ليس للطعن ان ينص على المحكمة قعودا عن القيام باجراء لم يطلبه منها او الرد على دفاع لم يثر امامها .</p> <p>وصف التهمة : محكمة موضوع ، سلطتها في تكييف واقعة . اجراءات المحكمة . موازين . جريمة . اركانها . قرار وزير تموين ٢٥٥ لسنة ١٩٥٢ .</p> <p>انه وان كان الأصل ان محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم وان من واجبها ان تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها ، وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا لانها وهي تفصل في الدعوى لا تنقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها . بل انها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الاوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة ، الا انه يجب ان تلتزم في هذا النطاق بالاعتبار المتهم من واقعة مادية غير التي وردت بأمر الاحالة او طلب التكليف بالحضور دون ان تضعف اليها شيئا .</p>
٥٠٦	١١٧	١٩٦٦/٣/٢٤	<p>مواد مخدرة : حكم ، براءة ، تسببه ، عيب .</p> <p>لئن كان من المقرر ان المحكمة الموضوع ان تعفى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه ، الا ان ذلك مشروط بان يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بطروقتها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها من عصر وبصورة . ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرفضت دفاع المتهم او داخلتها للزينة في صحة عناصر الاتهام .</p>

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٥٠٧	١١٨	١٩٦٦/٣/٢٤	<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>واذ كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض للدليل المستمد من الحرز الذي أثبت في مدوناته أنه أوصل لصلحة الجمارك ولم تزل المحكمة برأيها في هذا الدليل ، مما ينبىء بانها أصدرت حكمها دون أن تحيط به وتمحصه ، فإن حكمها يكون معيبا مستوجبا للنقض .</p> <p>(أ) تلبس : توافره ، لفاقه ، انفجارها .</p> <p>١ - أن ما يتعاه الطامن على الحكم من مخالفته الثابت في الأوراق في شأن ما أثبتته من القاء اللقافة وما نتج عن ذلك من انتشار محتوياتها وظهور المادة المخدرة ، مردود بأنه يفرض صحة ما يذهب اليه الطامن من أن اللقافة قد انفجرت وبانت منها فقط أكياس تشبه أكياس الحشيش ، فإن ذلك يوفق حالة التلبس لوجود مظاهر خارجية تنبىء بداتها عن وقوع جريمة احراز مخدر .</p> <p>(ب) احراز مخدر : تلبس .</p> <p>٢ - إذا كان الحكم قد أثبت أن رئيس قسم المخدرات بشبرا الخيمة كان يتربص في الطريق مقدم شخص دلت التحريات على أنه يتجر في المواد المخدرة ، وتصادف أن أقبل المتهم راكبا دراجة وما أن رأى رجال الشرطة حتى بدت عليه علامات لاضطراب وسقط من على الدراجة ثم أخرج من الجيب الايمن الخارجي لجلبابه لقافة وألقى بها بعيدا فانتثرت محتوياتها وبأن أن ما بها مادة مخدرة ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يوفق حالة التلبس بجريمة احراز مخدر .</p> <p>(ج) مخدر : القاؤه لقبض باطل يخشى المتهم وقوعه عليه .</p> <p>٣ - فجرد تخوف المتهم وخشيته من الضابط ليس من شأنه أن يمحو الاثر القانوني لقيام حالة التلبس باحراز المخدر بعد القاؤه ، ومن ثم لا يقبل من المتهم قوله أن تخليه عن اللقافة كان القاء لقبض باطل خشي وقوعه عليه .</p> <p>(د) مأمور ضبط قضائي : في جميع أنحاء الجمهورية ، مخدر . في ٨٢ لسنة ١٩٦٠ م ٤٩</p> <p>٤ - لمديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الاول والمساعدين الثانئين صفة مأمورى الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في جرائم المخدرات ، ويكون من غير المجد ما يثيره المتهم في شأن عدم اختصاص الضابط مكانيا بضبط الواقعة بدمرى وقومها في دائرة اختصاص محافظة أخرى غير تلك التى يعمل فيها .</p> <p>(هـ) شاهد اثبات : استغناء عن سماعه .</p> <p>٥ - من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات اذا قبل المتهم أو المدافع منه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على اتوالهم التى أدلوا بها في التحقيقات ، ما دامت هذه الاقوال مطروحة على بساط البحث .</p> <p>(و) محضر جلسة : طعن بتزويره .</p> <p>٦ - متى كان الاصل في الاجراءات الصحة ، ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما ثبت منها سواء في محضر الجلسة أو الحكم إلا بالطعن بالتزوير ، فإنه لا يقبل من المتهم قوله أن عبارة « عدل عن ظليانه » قد أقيمت تبريرا لاجراء باطل اتخذته المحكمة ، ما دام لم يتخذ من جانبها اجراء الطعن بالتزوير فيما دون بمحضر الجلسة ، ويكون ما رده في طعنه في هذا الصدد غير سديد .</p> <p>(أ) دفع : بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، اثارته لأول مرة أمام محكمة نقض طعن ، سبب متعلق بالنظام العام .</p> <p>(أ) - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة بالفصل فيها متعلق بالنظام العام ويجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه - أو كانت عناصر هذا الدفع قد انطوت عليها الأوراق - بغير حاجة الى تحقيق موضوعي .</p>
٥٠٨	١١٩	١٩٦٦/٣/٢٤	

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>(ب) دفع جوهرى : رد عليه .</p> <p>٢ - متى كان الثابت بمحض جلسة المحاكمة أن المطعون ضده دفع بأنه « يحكم عليه بالفراغة في قضية أخرى » وهو ما يحمل على المدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . ولما كانت النيابة الطاعنة ائارت وأقرت في طعنها بأنه سبق الحكم على المطعون ضده عن ذات الوقائع وسدد الفراغة المقضى عليه بها وأصبح الحكم فيها نهائيا من قبل الفصل في هذه الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده دون أن يظن إلى هذا المدفع فلم يورده أو يمن بالرد عليه على الرغم من أنه دفع جوهرى قد ينبتى عليه - أو صمخ - تغير وجه الراى في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان .</p> <p>(ج) نيابة عامة : مدى اختصاصها بالطعن في الأحكام ، مصلحتها .</p> <p>٢ - الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل وتختص بمركز قانونى خاص لا تمثل المصالح العامة وتسمى في تحقيق موجبات القانون ، ومن لم فلها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وأن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه وطالما أنه لا ينبتى على طعنها - في حالة عدم استئنافها لحكم محكمة أول درجة - سوى لمركز المتهم .</p> <p>(أ) دليل : محكمة الموضوع ، سلطتها في تقديره . حكم ، تسبيب ، عيب ، قتل عمد .</p> <p>١ - أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تكون مقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعدت تعدد التعرف على مبلغ الاثر الذى كان لهذا الدليل الباطل في الراى الذى انتهت اليه المحكمة .</p> <p>(ب) حكم : تسبيب ، عيب استناده ، التى واقعة على خلاف الوارد بالأوراق .</p> <p>٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أورد على خلاف الثابت بالأوراق أن جلباب الطامم الثانى وجدت بها تلونات ثبت أنها من دم آدمى وعول على ذلك في أدانة هذا الطامم ، فإنه يكون معيباً بالخطأ في الاسناد .</p> <p>(أ) قاضى : صلاحية ، قرابة ، مصاهرة ، في ٢٢ لسنة ١٩٦٥ .</p> <p>١ - لا يجوز أن يجلس في دائرة واحدة قضاء بينهم قرابة أو مصاهرة لغاية الدرجة الرابعة بدخول الغاية - كما لا يجوز أن يكون ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم أو المدافع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى ، والقرابة والمصاهرة كسبب من أسباب عدم صلاحية القاضى هي التى تمتد الى الدرجة الرابعة ، أما اذا تجاوزتها فإنها لا تمنع القاضى من نظر الدعوى .</p> <p>(ب) نقض : طعن ، تحديده ، وضوحه ، قرابة ، مصاهرة .</p> <p>٢ - الأصل أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً . ولما كان المطلوب من ساق قوله مرسلًا عن قرابة وكيله الاصيل برليس الدائرة التى أصدرت الحكم فلم يقدم دليلاً عليها وبأنها تمتد الى الدرجة الرابعة ، فإن ما يفتره في هذا الصدد لا يكون مقبولا .</p> <p>(ج) تلبس : مظاهر خارجية تنبئ عن جريمة ، تكييفها ، محكمة موضوع ، في ٢٢ لسنة ١٩٦٥ م ٧٧ .</p> <p>٢ - من المقرر أنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ ببلاتها عن وقوع الجريمة ، والبت في هذا الشأن من صميم عمل محكمة الموضوع .</p> <p>(أ) فاعل أصلى : سرقة باكره عقوبات م ٣٩ .</p> <p>١ - أن مجرد ظهور الطامم على مسرح الجريمة ومظاهرة ويانى التهمين للمتهم الأول بالالتفاف حول سيارة المجنى عليه ومطالبة بالنقد ، يجعله فاعلاً أصلياً في جريمة السرقة باكره التى دين بها .</p>
٥٠٩	١٢٠	١٩٦٩/٣/٢٤	
٥١٠	١٢٠	١٩٦٩/٣/٢٤	
٥١١	١٢١	١٩٦٩/٣/٢٤	

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٥١٢	١٢٢	١٩٦٩/٣/٣١	<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>(ب) محاكمة : اجراءاتها ، تحقيق سابق على المحاكمة ، تعيينه .</p> <p>٢ - العبرة في الاحكام هي باجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل امام المحكمة .</p> <p>فتميعيب التحقيق في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصلح ان يكون سببا للطعن على الحكم .</p> <p>(ج) حكم : تسبيب ، عيب .</p> <p>٣ - لا يؤثر في سلامة الحكم ان يكون قد اخطأ فيما نقله عن اعتراف الطاعن امام النيابة بانه كان وقت الحادث يحمل زجاجة خمر فارقة ، ولا ما يثيره من انه لم يمس المجنى عليه بأي صورة ، طالما ان الامرين جميعا لا ينالان من التكييف القانوني الصحيح لمركز الطاعن في الدعوى كما انتهى اليه الحكم .</p> <p>(د) نقض : طعن . وزن عناصر الدعوى .</p> <p>٤ - ما يثيره الطاعن من عدم ثبوت توافق بينه وبين باقي التهمين وعدم العثور على شيء من المال المسروق لديه ينحل الى جمل موضوع في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى مما تستقل بتقديره دون وقاية لمحكمة النقض .</p> <p>(١) دعوى جنائية : تحريكها . انقضاؤها بالحكم . اثبات . قوة الامر المقضى . حكم . حجته . اجراءات م م ٤٥٥ و ٤٥٤ .</p> <p>(أ) - نص قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٤٥٥ منه على انه ، « لا يجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على ظهور أدلة جديدة أو بناء على تغير الوصف القانوني للجريمة » . فدل بذلك على أن حكم القضاء هو عنوان حقيقة أقوى من الحقيقة ذاتها ، ومن ثم فلا يصح النيل منه الا بالطعن فيه بالطريق المقرر لذلك في القانون .</p> <p>(ب) طلب إعادة نظر ، وقائع أوراق تكتب البراءة ، اجراءات م م ٤٤١ .</p> <p>٢ - يجوز في الاحكام الصادرة بالعقوبة في مواد الجنائيات والجنح « اذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو اذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه » .</p> <p>(ج) حكم : حجته . اجراءات م م ٤٤١ . التماس إعادة نظر .</p> <p>٣ - هيأت الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية للنسابة العامة أن تطلب - من طريق التماس اعادة النظر - إلغاء الحكم متى قدرت أن الوقائع الجديدة قد نصبت الامر وقطعت بترتيب الزها في ثبوت براءة المحكوم عليه ، فاذا ما تم لها ذلك استمدت سلطتها في تحريك الدعوى الجنائية من جديد قبل التهم الآخر . وبذلك يكون مجال تطبيق الفقرة التالية من المادة ٤٤١ اجراءات مقصورة على حالات الاخطاء الاجرائية التي لا ينكشف أمرها الا بعد صدور بحكمين متناقضين ، فلا يكون من سبيل الى تداركها الا من هذا الطريق » .</p> <p>(د) مستشار احالة : نقض أمره في ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٥ .</p> <p>٤ - لمحكمة النقض نقض الامر المطعون فيه الصادر من مستشار الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى وتصحيحه . ولما كان الامر متعلقا ببيان أصلي لسبب اتصال قضاء الاحالة بالدعوى الجنائية ، فانه يتعين القضاء بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني وذلك بما تضمنته من تهم لا وجه لالزام قضاء الاحالة الاجتزاء بآيها ما دامت قد مسست اليه جملة - باعتبارها مرتبطة ببعضها البعض - باجراءات باطلة بطلانا اصليا .</p> <p>(هـ) دعوى جنائية : مدة مسقطه انقطاعها . اجراءات م م ٧٧ و ١٨ .</p> <p>٥ - المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنتطع بأي اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط القيام بها سواء اجريت في مواجهة المتهم أو في غيبته وان هذا الانقطاع يعني يمتد اثره الى جميع التهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرقا في تلك الاجراءات » .</p>

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٥١٣	١٢٥	١٩٦٦/٢/٢١	<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>(١) سلاح : جريمة احراز . دعوى جنائية ، يده المدة المسقطه .</p> <p>٦ - جريمة احراز السلاح الناري المشتمل على ذخيرة بغير ترخيص من الجرائم المستمرة فلا تبدأ المدة المسقطه المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية فيها بمعنى المدة الا من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار .</p> <p>(أ) دفاع : اخلال بحقه . شريط مسجل ، اعادة سماعه . شهادة . حكم ، تسبیب . عيب . نقض ، طعن ، رشوة .</p> <p>١ - اذا كان المدافع من الطامع لم يثر شيئاً عن تسجيل المناقشة التي دارت بين الطامع والشاهد عضو الرقابة الادارية ولا عما نقله هذا الشاهد عن التسجيل المذكور أو يطلب اعادة سماع هذا التسجيل فان ما يثيره الطامع من التمسك على الحكم عدم ايراد مؤدى تلك المناقشة المسجلة والاقتصار على ايراد نتیجتها دون لاستماع اليها لا يكون له محل ، إذ ليس له أن ينمي على المحكمة فروعها من اجراء تحقيق لم يطلب منها ، ولا يقبل منه أن يثير هذا الدافع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .</p> <p>(ب) رشوة : موانع عقاب . عقوبات م ١٧٠ مكرراً .</p> <p>٢ - المشرع قد منح الامفاء للرأشي باعتباره طرفاً في الجريمة ، ولكل من يضح وصفه بأنه وسيط فيها - سواء كان يعمل من جانب الراشي وهو الطالب ، أو يعمل من جانب المرشحي وهو ما يتصور وقوعه أحياناً - دون أن يمتد الامفاء للمرشحي .</p> <p>(ج) اشتراك : اتفاق ، توافره .</p> <p>٣ - يكفي لتحقيق الاشتراك بطريق الاتفاق ، اتحادية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه .</p> <p>(د) حكم : تسبیب . عيب ، عقوبات م ٢٢ .</p> <p>٤ - لا جدوى للطامع من تمسكه على الحكم بالتصور في التذليل على اشتراكه في جريمته الاشتراك في الاختلاس والتزوير ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ عقوبات وما تبنته بالمعقوبة الأشد المقررة لجريمة الرشوة التي انتهت الحكم في بحقه .</p> <p>(هـ) اعتراف : اذن صرف ، توقيعه . حكم سبب ، عيب .</p> <p>٥ - متى كان الثابت من المفردات - التي أمرت المحكمة بتضمينها بحقيقتها لوجه الطعن به صحة ما نسبته الحكم للطامع من اعتراف بالتوقيع على اذن الصرف ، فان ما يثيره من قالة الخطأ في الاسناد في هذه الصلدا يكون على غير أساس .</p> <p>(و) واقعة دعوى : استخلاصها محكمة موضوع .</p> <p>٦ - محكمة الموضوع استخلاص الصورة الصريحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليها اقتناعها ، يستوي في ذلك الادلة المباشرة أو غيرهما من طرق الاستنتاج ولا استقراء والمكتات العقلية كالة ما دام ذلك مائلاً .</p> <p>(١) أسباب الإباحة : دفاع شرعي . وقائع قيامه ، تقديرها ، محكمة موضوع . حكم . تسبیب ، عيب .</p> <p>١ - ان كان تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو التفاهة متعلق بموضوع الدعوى . محكمة الموضوع الفصل فيه بغير تعقب ، الا ان ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليماً لا عيب فيه ويؤدي منطقياً الى ما انتهى اليه .</p> <p>(ب) دفاع شرعي : حالته ، قيامها . فعل متخوف منه .</p> <p>٢ - الأصل أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد حصل بالفعل امتناعاً على النفس أو المال ، بل يكفي أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي ، ولا يلزم في الفعل المتخوف منه أن يكون خطراً حقيقياً في ذاته ، بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره بتطرق إن يكون لهذا التخوف أسباب مقبولة .</p>
٥١٤	١٢٧	١٩٦٦/٢/٢١	<p>(١) أسباب الإباحة : دفاع شرعي . وقائع قيامه ، تقديرها ، محكمة موضوع . حكم . تسبیب ، عيب .</p> <p>١ - ان كان تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو التفاهة متعلق بموضوع الدعوى . محكمة الموضوع الفصل فيه بغير تعقب ، الا ان ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليماً لا عيب فيه ويؤدي منطقياً الى ما انتهى اليه .</p> <p>(ب) دفاع شرعي : حالته ، قيامها . فعل متخوف منه .</p> <p>٢ - الأصل أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد حصل بالفعل امتناعاً على النفس أو المال ، بل يكفي أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي ، ولا يلزم في الفعل المتخوف منه أن يكون خطراً حقيقياً في ذاته ، بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره بتطرق إن يكون لهذا التخوف أسباب مقبولة .</p>

ملخص الأحكام	رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ
<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>(ج) دفاع شرعي : ظروفه ، تقديرها .</p> <p>٢ - تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالدافع وقت رد العدوان مما لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد من تلك الملابسات .</p> <p>(١) تعد : مقاومة موظف . دكن أدبي . قصد جنائي عام . نية خاصة . باعث . عقوبات م ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٧ مكررا .</p> <p>١ - يكفي لتوافر الركن الأدبي في جنح التعدي على الموظفين قيام القصد الجنائي العام ، وهو إدراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث ، أما في جنابة التعدي ، فإن القصد الجنائي لا يتحقق إلا إذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة الى القصد الجنائي العام ، تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف للتعدي عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدي فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه .</p> <p>(ب) محضر : اعتداء عليه لمنعه من المضي في إجراءات الحجز عقوبات م ١٣٧ مكررا .</p> <p>٢ - متى كان الحكم قد أثبت في حق المتهم أنه أمسك بملايس المحضر المجنى عليه أثناء توقيع الحجز ، واعتدى على الخفير النظامي المرافق له ليحول دون المضي في إجراءات الحجز ، فإن الحكم يكون قد أثبت قيام الركن المعنوي للجناية المنصوص عليها من المادة ١٣٧ مكررا ١ و ٢ من قانون العقوبات بمنصرية العام والخاص . إذ استظهر أن نية المتهم من الاعتداء قد انصرفت الى منع المجنى عليه - المحضر بالحكمة - من أداء عمل من أعمال وظيفته ، ومن ثم فإن محكمة الموضوع إذا انتهت الى ادائه بجنحة التعدي ، تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وتأويله مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه وتصحيحه .</p> <p>(١) تحقيق : نيابة ، محكمة ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ١٥٤ إجراءات م ٧٣ و ١٩٩ .</p> <p>١ - توزيع الأعمال بين كتاب كل محكمة أو نيابة لا يعدو أن يكون تنظيما داخليا لاطة الشارح برئيس كل محكمة أو نيابة كلية في دائرة اختصاصه ومنها المحاكم الجزئية والنيابات الجزئية التابعة لكل منهما . ولما كانت دائرة نيابة بندر دمياط وإثارة نيابة مركز دمياط - كلاًهما - من النيابات الجزئية التابعة لرئاسة النيابة الكلية بمحكمة دمياط ، وكان الشارح لم يرتب بجواز البطلان على قيام كاتب النيابة بعمل آخر في ذات دائرة النيابة الكلية ، فإن التحدي ببطلان التحقيق الذي أجراه وكيل نيابة بندر دمياط ، بمقولة أنه مستصحب كاتب نيابة مركز دمياط دون كاتب نيابة البندر ، لا يكون له محل .</p> <p>(ب) قصد جنائي : جريمة احراز أو حيازة مخدر .</p> <p>٢ - القصد الجنائي في جريمة احراز أو حيازة المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني أن ما يحوزه هو من المواد المخدرة المنومة قانونا .</p> <p>(ج) مخدر : علم منهم باحرازه أو حيازته ، محكمة ، يحدثها منه استقلالا .</p> <p>٣ - لا يلتزم المحكمة بالتحدث استقلالا عن ركن القصد الجنائي في جريمة احراز أو حيازة المخدر متى كان ما أوردته في مدونات حكمها كافيا في الدلالة على أن المتهم كان عالما بأن ما يحوزه مخدر .</p> <p>(د) تلبس : خوف متهم من مدهمة مكتب مخدرات .</p> <p>٤ - أن مجرد خوف الطاعن وخشيته من مدهمة رجال مكتب المخدرات له ، ليس من شأنه أن يمحى اثر القانوني لقيام بحالة التلبس باحراز المخدر بعد القائه .</p>	٥١٥	١٢٨	١٩٦٩/٣/٣١
<p>(١) تحقيق : نيابة ، محكمة ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ١٥٤ إجراءات م ٧٣ و ١٩٩ .</p> <p>١ - توزيع الأعمال بين كتاب كل محكمة أو نيابة لا يعدو أن يكون تنظيما داخليا لاطة الشارح برئيس كل محكمة أو نيابة كلية في دائرة اختصاصه ومنها المحاكم الجزئية والنيابات الجزئية التابعة لكل منهما . ولما كانت دائرة نيابة بندر دمياط وإثارة نيابة مركز دمياط - كلاًهما - من النيابات الجزئية التابعة لرئاسة النيابة الكلية بمحكمة دمياط ، وكان الشارح لم يرتب بجواز البطلان على قيام كاتب النيابة بعمل آخر في ذات دائرة النيابة الكلية ، فإن التحدي ببطلان التحقيق الذي أجراه وكيل نيابة بندر دمياط ، بمقولة أنه مستصحب كاتب نيابة مركز دمياط دون كاتب نيابة البندر ، لا يكون له محل .</p> <p>(ب) قصد جنائي : جريمة احراز أو حيازة مخدر .</p> <p>٢ - القصد الجنائي في جريمة احراز أو حيازة المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني أن ما يحوزه هو من المواد المخدرة المنومة قانونا .</p> <p>(ج) مخدر : علم منهم باحرازه أو حيازته ، محكمة ، يحدثها منه استقلالا .</p> <p>٣ - لا يلتزم المحكمة بالتحدث استقلالا عن ركن القصد الجنائي في جريمة احراز أو حيازة المخدر متى كان ما أوردته في مدونات حكمها كافيا في الدلالة على أن المتهم كان عالما بأن ما يحوزه مخدر .</p> <p>(د) تلبس : خوف متهم من مدهمة مكتب مخدرات .</p> <p>٤ - أن مجرد خوف الطاعن وخشيته من مدهمة رجال مكتب المخدرات له ، ليس من شأنه أن يمحى اثر القانوني لقيام بحالة التلبس باحراز المخدر بعد القائه .</p>	٥١٦	١٢٩	١٩٦٩/٣/٣١

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٥١٧	١٣٠	١٩٦٦/٣/٢١	<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>(١) خيانة أمانة : اثبات بالكتابة . حكم ، تسبيب ، عيب محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير الدليل . دعوى مدنية . تبديد .</p> <p>١ - أن المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في محل من التقييد بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة ، لأن القانون لا يقيد بها تلك القواعد إلا عند الإدانة في إحصاء إثبات مقد الأمانة إذا زاد موضوعه على عشرة جنيهات احتياطا لمصلحة المتهم .</p> <p>(ب) براءة : شك القاضي ، اسناد التهمة .</p> <p>٢ - من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجزائية أن يشكك القاضي في اسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، لأن المرجح في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر أنه لم بعناصر الدعوى واحاط بأدلتها من بصر وبصرة .</p> <p>(ب) قاض : وجد أنه . قضاؤه بالبراءة بناء على احتمال ترجيح لديه .</p> <p>٣ - من المقرر أنه لا يصح النعي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجيح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه ما دام قد أقام قضاؤه على أسباب تحمله .</p> <p>(١) إثارة : اتجار . دفاع اخلال بحقه . دفاع جوهرى . ق ٢١٥ لسنة ١٩٥١ م ٢٤ . و ٧/٣٠ .</p> <p>١ - ما أثاره الطامن من منازعة في الاتجار في الآثار استنادا إلى أن الآثار التي يحورها سبق تسجيلها ولا زالت باقية بكاملها ، يند من أوجه الدفاع الجوهرية التي يعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو تردا عليها بأسباب سائقة ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالتصور والاخلال بحق الدفاع .</p> <p>(ب) دليل : قاض تأسيس اقتناعه باتجار متهم بالآثار على رأى محرد المحضر .</p> <p>٢ - القاضي في المواد الجنائية إنما يستند في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده ولا يصح أن يؤسس حكمه على رأى غيره . ولا كانت المحكمة قد جعلت أساس اقتناعها باتجار الطامن في الآثار على رأى محرد المحضر ، فإن حكمها يكون قد بنى على مقيدة حصلها الشاهد من تحريره لا على مقيدة استقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها .</p> <p>(ج) تحريات : انتحالها وحدها قرينة ، أو دليلا على ثبوت جريمة .</p> <p>٣ - لأنه وإن كان الأصل أن المحكمة أن تعول في تكوين مقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لا ساقطة من أدلة ما دامت أنها كانت مطروحة على بساط البحث ، إلا أنها لا تصح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت الجريمة .</p> <p>(١) حكم ، تسبيب ، عيب . خبرة . قتل عمد .</p> <p>١ - أن عجز المتهم عن تعليل وجود دماء آدمية بملايسه لا يؤدي إلى القول أن هناك الدماء هي دماء المجنى عليها ضرومه وبلا شك ، رغم أنها لم تفحص فنيا من طريق تحليل فصائل الدماء ، ودون أن تتناول المحكمة بالبحث نفى علاقة تلك الدماء بالجروح التي ثبتت وجودها بجسم الطامن أو ثبتت في حكمها أنها من دم القتيلة نفسها ، وكان لا يعلم ما كانت تنتهى إليه المحكمة لو أنها تفتنت إلى فساد ذلك الدليل الذي ركنت إليه في قضائها ، فإن الحكم الطعون فيه يكون معيبا .</p> <p>(ب) أدلة : تساندها ، تخلف أحدها .</p> <p>٢ - أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ، ومنها مجمعة تكون مقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استيعم تعلق التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأى الذى انتهت إليه المحكمة .</p>
٥١٨	١٣١	١٩٦٦/٣/٢١	
٥١٩	١٣٢	١٩٦٦/٣/٢١	

الشعب
٩٥ شارع فسيرالين بالشارع
الجنون ٣١٨١٠

الْحَمَامَةُ

وَلْيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ ، إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ
(قرآن کریم)

سپتمبر
۱۹۷۱

السنة الحادية والخمسون

العدد
السابع

قَضَاءُ الْمَحْكَمَةِ الدَّسْتُورِيَّةِ الْخَلِيفَةِ

١

أول مايو ١٩٧١

لجنة التأديب والتظلمات : مجلس الدولة ، مجلس خاص للشئون الإدارية ، الفاؤه ، ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ م ٦٦ ق ٨٢ لسنة ١٩٦٩ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

المبدأ القانوني :

المشرع لم ينقل اختصاصات لجنة التأديب والتظلمات بمجلس الدولة الى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، بل قصد الإبقاء عليها كي تظل قائمة على شؤون رجال مجلس الدولة من تأديب وفصل في طلباتهم وغير ذلك مما يتعمد على المجلس الأعلى للهيئات القضائية التهوض به بحكم تشكيله كهيئة عليا يشرف اشرافا اداريا على الهيئات القضائية .

المحكمة :

ومن حيث أن وزير العدل طلب إلى المحكمة تفسير نص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ التي تتضمن تشكيل لجنة التأديب والتظلمات وذلك حسبا للخلاف الذي ثار حول أثر إلغاء المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة بمقتضى المادتين الثانية والثامنة من القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية على هياكل وتشكيل لجنة التأديب والتظلمات الذي يشترك فيه أعضاء المجلس الخاص المشير إليه .

ومن حيث أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة نص على ما يأتي :

« تشكل لجنة التأديب والتظلمات من أعضاء المجلس الخاص منضما اليهم ثمانية من نواب الرئيس ومستشاري المجلس بحسب ترتيبهم في الأقدمية . وتختص هذه اللجنة بتأديب أعضاء المجلس وبالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء المجلس وفي طلبات التعويض المترتبة عليها مما يدخل أصلا في اختصاص القضاء .

وتفصل اللجنة فيما ذكر بعد سماع أقوال العضو والأطسلاع على ما يبيده من ملاحظات وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة الا في حالة التأديب فتصدر قراراتها بأغلبية ثلثي أعضائها .

ويكون قرار اللجنة في جميع ما تقدم نهائيا ولا يقبل الطعن بأي وجه من الوجوه أمام أية جهة » .

وقد كانت المادة ٦٠ من قانون مجلس الدولة تتناول في فقرتها الاولى تشكيل المجلس الخاص اذ نصت على أن « يشكل مجلس خاص للشئون الإدارية للنظر في جميع ما يتعلق بشئون أعضاء المجلس من رئيس مجلس الدولة رئيسا وعضوية ستة أعضاء من نوابه ومن يعينونهم في درجاتهم من مستشاري المحكمة الإدارية العليا بحسب ترتيب الأقدمية فان نقصوا عن ذلك استكمل العدد من المستشارين بحسب ترتيبهم في الأقدمية » .

ومن حيث أن أحكام القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية التي أثارت الخلاف المشار إليه قد

تضمنتها المادتان الثانية والثامنة من هذا القانون اذ تنص المادة الثانية على ما يأتى :

يباشر المجلس الاختصاصات الآتية :

١ — الاختصاصات المقررة لمجلس القضاء الاعلى والمجلس الاستشارى الاعلى للنيابات بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أو بموجب أى بموجب أحكام قانون السلطة القضائية الصادر قانون آخر .

٢ — الاختصاصات المقررة للمجلس الخاص للشئون الادارية بمجلس الدولة أو للجمعية العمومية فيما يتعلق بشئون أعضائه بموجب قانون مجلسا لدولة الصادر بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

٣ — الاختصاصات المقررة للمجلس الاعلى بادارة قضايا الحكومة بموجب قانون ادارة قضايا الحكومة الصادر بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٦٣ أو أى قانون آخر .

٤ — الاختصاصات المقررة لمدير النيابة الادارية واللجنة المشكلة برياسته طبقا لقانون النيابة الادارية الصادر بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بالنسبة لتعيين وترقية أعضاء النيابة الادارية .

كما تنص المادة الثامنة على أن « يلغى كل تشكيل نقل اختصاصه الى المجلس الاعلى للهيئات القضائية بموجب هذا القانون .

وقد ثار الخلاف حول قيام لجنة التأديب والتظلمات بمجلس الدولة اثر الغاء المجلس الخاص للشئون الادارية بهذا المجلس اذ يشترك في تشكيل تلك اللجنة أعضاء المجلس الخاص للشئون الادارية طبقا للمادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة — فهل يستتبع الغاء هذا المجلس الغاء تلك اللجنة أم لا يستتبعه .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص في ضوء أحكام القوانين المنظمة للهيئات القضائية المختلفة ان المشرع لم ينتقل الى المجلس الاعلى للهيئات القضائية كافة اختصاصات الجهات المختلفة القائمة على شئون أعضاء

هذه الهيئات بل اجتزا بنقل الاختصاصات الادارية الهامة وحددها في الفقرات الاربع من المادة الثانية من القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليها — وترك ماعداها من اختصاصات تمارسه الجهات المختصة التى لم يتناولها الالغاء — ومن هذه الاختصاصات ولاية الفصل فى طلبات أعضاء الهيئات القضائية المتعلقة بشئونهم وولاية التأديب فقد بقيت كلتاها معقودة للجهات المختصة فى مختلف الهيئات القضائية — ومن هذه الجهات الدائرة المدنية بمحكمة النقض التى تختص طبقا للمادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية بالفصل فى طلبات رجال القضاء والنيابة العامة المتعلقة بشئونهم عدا التعيين والندب والنقل والترقية ومجلس التأديب المنصوص عليه فى المادة ١٠٨ من هذا القانون والذى يختص بتأديب القضاة على اختلاف درجاتهم ثم لجنة التأديب والتظلمات بمجلس الدولة المنصوص عليها فى المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة التى تختص بتأديب أعضاء مجلس الدولة وبالفصل فى الطلبات المتعلقة بشئونهم مما يدخل أصلا فى اختصاص القضاء ولجنة التأديب والتظلمات بادارة قضايا الحكومة وقد نصت عليها المادة ٢٥ من قانون ادارة قضايا الحكومة وتختص بتأديب أعضاء هذه الادارة وبالفصل فى طلباتهم على النحو المتقدم ذكره بالنسبة الى لجنة التأديب والتظلمات بمجلس الدولة ، ومجلس التأديب المنصوص عليه فى المادة ٤٠ من قانون اعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية الذى تختص بتأديب أعضائها .

ومن حيث انه يخلص من ذلك أن المشرع اذ لم ينقل اختصاصات لجنة التأديب والتظلمات بمجلس الدولة الى المجلس الاعلى للهيئات القضائية فقد صدر ذلك عنه بالنسبة اليها والى غيرها من الجهات التى سلف ذكرها بقصد الابقاء عليها كى تظل قائمة على شئون رجال الهيئات القضائية من تأديب وفصل فى طلباتهم وغير ذلك مما يتمر على المجلس الاعلى للهيئات القضائية النهوض به بحكم تشكيله كهيئة عليا يشرف اشرافا اداريا على الهيئات القضائية

فقه هذه الأسباب

وبعد الاطلاع على قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

قررت المحكمة ما يأتى

أولاً : أن لجنة التأديب والتظلمات المنصوص عليها في المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ تعتبر قائمة قانوناً وتمارس اختصاصاتها المنصوص عليها في هذا القانون .

ثانياً : تشكل هذه اللجنة برئاسة رئيس رئيس مجلس الدولة وعضوية أربعة عشر عضواً من نواب رئيس المجلس ومستشاريه بحسب ترتيبهم في الأقدمية .

طلب التفسير رقم ١ لسنة ١ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين بدوى إبراهيم حمودة رئيس المحكمة ومحمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة وعمر حافظ حافظ شريف نائب رئيس المحكمة وحسين زكى وأحمد طوسون حسين ومحمد بهجت عتيبة وعلى أحمد كامل . وحضور السيد المستشار عادل عزيز زخارى نائب نائب رئيس المحكمة ورئيس هيئة المنومين .

٢

٥ يونيو ١٩٧١

أجر : حد أدنى ، حكم قضائى نهائى . فرق عن الماضى ، صرفه . قرار رئيس جمهورية ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ قرار رئيس جمهورية ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ق ٥١ لسنة ١٩٦٨ .

المبدأ القانونى :

مع عدم الإخلال بالأحكام القضائية النهائية لا يجوز للعاملين الذين سرت في حقهم لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، الاستناد الى هذه اللائحة لرفع مرتباتهم أو إعادة تسوية حالاتهم أو صرف فروق عن الماضى

ومن ثم فلا يتناول حكم الالغاء المنصوص عليه في المادة الثامنة من القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٩ الهيئات المتقدم ذكرها ومن بينها لجنة التأديب والتظلمات بمجلس الدولة .

وحيث أنه بالنسبة الى تشكيل لجنة التأديب والتظلمات بمجلس الدولة وأثر الغاء المجلس الخاص للشئون الادارية بمجلس الدولة على هذا التشكيل . فان المشرع قد اتخذ في تشكيل هذا المجلس وتلك اللجنة أساساً معيناً لتكوين كل منهما من قادة المجلس وكبار أعضائه للقيام على شئونهم على اختلاف أنواعها بما توافر فيهم من كفاية وخبرة واحاطة شاملة بهذه الشئون — وان اختيار أعضاء المجلس الخاص للمساهمة في النهوض برسالة لجنة التأديب والتظلمات إنما يقوم على ذلك الاعتبار دون سواه — ولئن لجأ المشرع عند بيان تشكيل لجنة التأديب والتظلمات في المادة ٦٦ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه الى النص على تشكيل هذه اللجنة من أعضاء المجلس الخاص منضمين اليهم ثمانية من نواب رئيس المجلس ومستشاريه بحسب ترتيبهم في الأقدمية دون ذكر أعضاء هذا المجلس تفصيلاً على النحو المبين في المادة ٦٠ من هذا القانون ، فقد كان ذلك إثارة من جانبه لاسلوب الإيجاز غير المخل على اسلوب التفصيل وترديد أعضاء المجلس الخاص بصفاتهم لما يعيب هذا الأسلوب من تكرار .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يكون الغاء المجلس الخاص للشئون الادارية بمجلس الدولة غير ذي أثر على قيام لجنة التأديب والتظلمات بمجلس الدولة المنصوص عليها في المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم فهي لا تزال قائمة تمارس اختصاصاتها المقررة في القانون المشار اليه . ويكون تشكيلها برئاسة رئيس مجلس الدولة وعضوية أربعة عشر عضواً من نواب رئيس المجلس ومستشاريه بحسب ترتيبهم في الأقدمية .

تأسيسا على استحقاقهم الحد الأدنى المقرر في الجدول المرافق لتلك اللائحة .

الحكمة :

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٥١ لسنة ١٩٦٨ . . ينص في مادته الأولى على أنه : « مع عدم الإخلال بالأحكام القضائية النهائية لا يجوز للعاملين الذين سرت في شأنهم لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ الاستناد الى الحد الأدنى المقرر في الجدول المرافق لهذه اللائحة المطالبة برفع مرتباتهم أو إعادة تسوية حالاتهم أو أية فروق على الماضي » . كما ينص في مادته الثانية على أن : « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه » .

ومن حيث أن لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ والتي الغيت بقرار رئيس الجمهورية ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ كانت تنص في مادتها الأولى على أن : « يسرى على موظفي وعمال الشركات الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءا متما لعقد العمل » .

وكانت تنص في المادة الثانية على أن : « يضع مجلس إدارة الشركة جدولا بالوظائف التي يعتبر شاغلوها من الموظفين والتي يعتبر شاغلوها من العمال » . كما كانت تنص في مادتها الثالثة على أن : « يضع مجلس إدارة الشركة جدولا لترتيب الوظائف يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها واشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات أو مجموعات مع وضع الحد الأدنى والأعلى لمرتبات كل فئة أو مجموعة وذلك مع مراعاة أحكام الجدول المرافق » .

وقد حدد هذا الجدول المرتبات الأساسية ونيل بقاعدتين نصت الأولى على أن تجدد الوظائف حسب طبيعة العمل في الشركات وتلتزم الحد الأدنى والأقصى الواردين في الجدول .

ومن حيث أنه كان يتعين على مجالس إدارة الشركات لتطبيق الجدول سالف الذكر أن تضع جداول بالوظائف التي يعتبر شاغلوها من الموظفين والوظائف التي يعتبر شاغلوها من العمال وجدولا لترتيب الوظائف يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات أو مجموعات مع تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى لمرتب كل فئة أو مجموعة في الحدود المنصوص عليها في الجدول المذكور وذلك تنفيذا لما كانت تقضى به المادتان الثانية والثالثة من اللائحة .

ومن حيث أن هذه اللائحة قد الغيت بقرار رئيس الجمهورية ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة التي عمل بها اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر ١٩٦٢ وحتى هذا التاريخ لم يكن قد تم وضع الجداول المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من اللائحة الملغاة على وجه بات نهائي .

ومن حيث أن مناط استحقاق العاملين بالشركات للحد الأدنى المنصوص عليه في الجدول المرافق لللائحة الملغاة هو أن تكون وظائفهم قد تم توصيفها وتقييمها وتصنيفها في فئات أو مجموعات مع تحديد الحد الأدنى والأقصى لمرتبات كل فئة أو مجموعة وفقا لجدول ترتيب الوظائف التي تضعها مجالس إدارة الشركات ، ولما كانت عمليات التوصيف والتقييم والتصنيف لم تتم حتى تاريخ الغاء اللائحة فإنه لم يكن من شأن العمل بها أثناء مدة سريانها استحقاق هؤلاء العاملين للحدود الدنيا للمرتبات المنصوص عليها في الجداول المرافقة لها وذلك ماقتضى به القرار بقانون ٥١ لسنة ١٩٦٨ في مادته الأولى التي حظرت الاستناد الى الحد الأدنى للمرتب المقرر في الجدول المرافق لللائحة لرفع مرتبات

على استحقاقهم الحد الأدنى المقرر في الجدول المرافق لتلك اللائحة .

طلب التفسير رقم ١ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين بدوى ابراهيم حمودة رئيس المحكمة ومحمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة وعبد حافظ شريف نائب رئيس المحكمة وحسين حسن قاسم وحسين زكى واحمد طوسون حسين وعلى احمد كامل . وحضور السيد المستشار عادل عزيز زخارى نائب رئيس المحكمة ورئيس هيئة المفوضين .

٣

٥ يونية ١٩٧١

حكم : هيئة تحكيم ، وقف تنفيذه ، هيئة عامة للتأمينات الاجتماعية ، شركة تأمين ق ٢٢ لسنة ١٩٦٦ م ٧٥ ق ٦٤ لسنة ١٩٦٢ ق ٨١ لسنة ١٩٦٩ ق ٦٦ لسنة ١٩٧٠ .

المبدأ القانونى :

للمحكمة العليا أن تأمر بوقف تنفيذ حكم هيئة التحكيم وتمضى في الفصل في المنازعة التى فصلت فيها هيئة التحكيم ، حتى ولو كان حكمها سليماً شكلاً وموضوعاً ، ما دام قضاؤه يتعارض واهداف الخطة الاقتصادية العامة أو يخل بسير المرافق العامة .

المحكمة :

ومن حيث أن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية — طلب في كتابه المؤرخ في أول ديسمبر ١٩٦٩ — المرسل الى هذه المحكمة مع كتاب النائب العام المؤرخ في الحادى عشر من يونية ١٩٧٠ — وقف تنفيذ الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم — لمصلحة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، ضد بعض شركات التأمين — ومنها الحكم الصادر في التاسع من يونية ١٩٦٩ في القضية ٢٢٠٥ لسنة ١٩٦٦ تحكيم عام — والقاضى بالزام شركة التأمين الاهلية بأن تدفع للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مبلغ ٢٤٣٢٨٦٩٠٢٥٧٧ (مليونين وخمسمائة سبعة وسبعين الفا من الجنيهات وثمانمائة وتسعة وستين جنيها ومائتين وثلاثة وأربعين ملياً) والفوائد المركبة بواقع ٤ ٪

العاملين أو اعادة تسوية حالاتهم أو صرف فروق عن الماضى — وأعمالاً للمساواة بين جميع العاملين سواء من سويت حالاتهم تسوية تلقائية أو من لم تسو حالاتهم على هذا النحو سحب الشارع في المادة الثانية حكم القانون على الماضى بحيث يرتد بأثره الى تاريخ العمل باللائحة المذكورة مما يلغى أثرها في هذا الخصوص حتى لا يدع مجالاً للفرقة بين العاملين ولم يستثن القانون من هذا الحكم سوى من سبق أن صدرت لهم أحكام قضائية نهائية .

وليس في حظر الاستناد الى الحد الأدنى للمرتب على النحو المشار اليه في القانون اخلال بالمساواة بين العاملين أو مساس بأى حق مكتسب لهم ، ذلك لأن المساواة بين العاملين الذين سرت في شأنهم اللائحة المذكورة انما تكون في الحقوق التى يكفلها القانون وفي الحماية التى يضفيها على أصحاب هذه الحقوق ولم يكن هؤلاء العاملون يستمدون حقوقهم في الحد الأدنى للمرتب أو في اعادة تسوية حالاتهم أو في صرف فروق عن الماضى من اللائحة مباشرة بل كان يتعين لنشوء هذا الحق وضع الجداول المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من هذه اللائحة وهو ما لم يكن قد تم حتى تاريخ الغائها بقرار رئيس الجمهورية ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المتقدم ذكره فتخلف بذلك شرط نشوء هذا الحق .

فلهذه الأسباب

وبعد الاطلاع على القرار بقانون ٥١ لسنة ١٩٦٨ في شأن عدم احقية العاملين بشركات القطاع العام في تقاضى الحد الأدنى للمرتبات المقررة في لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ :

قررت المحكمة ما يأتى :

مع عدم الاخلال بالأحكام القضائية النهائية لا يجوز للعاملين الذين سرت في شأنهم لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ الاستناد الى هذه اللائحة لرفع مرتباتهم أو اعادة تسوية حالاتهم أو صرف فروق عن الماضى تأسيساً

من تاريخ تعديل الطلبات الحاصل في ٩ من يونية ١٩٦٩ والمصاريف وعشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

وقد استند وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في طلب وقف التنفيذ — الى ان الوفاء — نقداً — بما قضى به ذلك الحكم ، سيؤدي الى نقص السيولة النقدية لدى شركة التأمين ، مما يعجزها عن الوفاء بالتزاماتها قبل حملة وثائق التأمين ويسبب الى سمعتها والى الوعي التأميني لدى المواطنين فضلاً عن الاخلال بسير احد المرافق العامة الحيوية في الدولة — وأضافت شركة التأمين الأهلية — في المذكرة المقدمة الى هذه المحكمة — ان الخطة الاقتصادية العامة للدولة تركز على المؤسسات العامة والشركات التابعة لها — وهي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية ومن ثم وجب عدم اضعافها أو التأثير في قدرتها المالية وأذ كان من شأن الوفاء نقداً بما قضى به الحكم — ما يعطل نشاط شركة التأمين الأهلية ويشل حركتها ، فان تنفيذ الحكم — على هذا النحو — يكون من شأنه الأضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة ، فضلاً عما فيه من زعزعة الثقة في شركات التأمين ، التي تساهم مساهمة فعالة في المشروعات العامة للدولة ، بما يتجمع لديها من مدخرات — وطلبت الشركة تعديل طريقة تنفيذ الحكم ٢٢٠٥ لسنة ١٩٦٦ تحكيم عام — بأن تؤدي قيمة المحكوم به عليها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — سندات حكومية — وعلى الوجه الذي انتهى اليه رأى هيئة المفوضين .

ومن حيث ان الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دفعت أصلياً بعدم جواز نظر الطلب ، واحتياطياً بعدم قبوله ، وذلك تأسيساً على أن ما قرره قانون المحكمة العليا من اجازة طلب وقف تنفيذ الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم المشككة للفصل في منازعات الحكومة والقطاع العام هو — انشاء طريق للطعن في تلك الأحكام التي تعتبر نهائية غير قابلة للطعن فيها بأي وجه طبقاً لأحكام

المؤسسات العامة وشركات القطاع العام — الصادر بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ — ولما كان الحكم موضوع هذا الطلب — قد صدر نهائياً قبل العمل بقانون المحكمة العليا ، وكان طلب وقف التنفيذ المستحدث في هذا القانون ، له طبيعة الطعن في ذلك الحكم ، فان الطعن فيه — بذلك الطريق — يكون غير جائز تطبيقاً لحكم المادة الأولى من قانون المرافعات . ولا يغير من هذا النظر — ان هيئات التحكيم تنظر طلبات وقف تنفيذ أحكامها في حدود الإطار القانوني العام لاشكالات التنفيذ العادية المؤسسية على وقائع لاحقة على الحكم المستشكل في تنفيذه لأن تلك الاشكالات عبارة عن صعوبات ناشئة عن تنفيذ الحكم تتعلق بوجود الحق المنفذ به وجوداً وعدمه ولا تمس الحق الثابت بالحكم الا في ضوء وجوده وعدمه وهذه الاشكالات تغاير طلبات وقف التنفيذ التي تختص بها المحكمة العليا التي تؤسس على فداحة الالتزام المطلوب وقف تنفيذه فداحة تخل بسير المرفق العام — وهذا الأساس يكون ماثلاً عند نظر الدعوى أمام هيئة التحكيم فلا يصلح سبباً لاشكالات التنفيذ العادية .

وفي الموضوع طلبت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — رفض الطلب تأسيساً على أن تنفيذ الحكم — ليس من شأنه الأضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة ولا يخل بسير مرفق عام ، ذلك ان شركة التأمين سبق ان اقتضت المبلغ المحكوم به من العمال وأصحاب الأعمال في صورة اشتراكات تأمين جماعية ، واستثمرته على مر السنين ، فلا يكون في رد هذا المبلغ الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — التي حلت محل شركات التأمين في أداء رسالة التأمين للعمال — أضراراً بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة — ولا اخلال بسير مرفق عام اذ « ان نقل الاختصاص في التأمين بالنسبة للعمال من شركة التأمين الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يستتبع بالضرورة نقل المبالغ التي كانت مرصودة في الجهة السابقة ايراداً ومصرفاً الى الهيئة الجديدة لمواجهة الاعباء

القيمة الاسمية والقيمة الفعلية للأوراق المخصصة ، هذا الى أن وزارة الاقتصاد والمؤسسة المصرية العامة للتأمين وهما الجهتان المسئولتان عن نشاط شركات التأمين وقد وافقتا على ذلك الاتفاق ولم تريا فيه ما يضر بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة أو يخل بسير مرفق التأمين ، بل أن وزير الاقتصاد قد تنازل — بناء على هذا الاتفاق — عن طلبات وقف التنفيذ المقدمة منه الى هذه المحكمة والخاصة بشركتى مصر والشرق للتأمين .

ومن حيث أن شركة التأمين الاهلية طلبت رفض الدفع الذى أبدته الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — بصورتيه — تأسيسا على أن طلب وقف التنفيذ — الذى تختص المحكمة العليا بالفصل فيه — يرتبط بتاريخ تنفيذ احكام هيئات التحكيم لا بتاريخ صدورها — ولما كانت الهيئة المحكوم لها قد أفصحت عن ارائها فى أن يكون الوفاء بما حكم به — نقدا — وذلك بكتابها الموجه الى الشركة فى اكتوبر ١٩٦٩ — والا فانها تلجأ الى طريق التنفيذ الجبرى ، وكان هذا الطلب لاحقا للعمل بقانون المحكمة العليا ، فان الدفع يكون فى غير محله .

ومن حيث أن وقف تنفيذ الاحكام الصادرة من هيئات التحكيم المشكلة للفصل فى منازعات الحكومة والقطاع العام — الذى تختص هذه المحكمة بالفصل فيه طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ — يختلف عن أشكال التنفيذ العادى — المعروف فى قانون المرافعات — ذلك أن وقف التنفيذ المقرر فى قانون المحكمة العليا لا يطلب لتعلقه بالحكم المنفذ به أو بالحق موضوع الحكم فى ذاتهما ، ولتحقيق مصالح خاصة لطرفى الحكم — وانما يستهدف بسط سلطة المحكمة العليا لارساء المبادئ القانونية التى تحكم العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية وتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة ، وضمان حسن سير المرافق العامة ، وذلك كله بصرف النظر عن الحكم موضوع طلب وقف التنفيذ سواء من حيث شكله أو الحق المقضى فيه ، وهذا

الذى انتقلت اليها ، وفى هذا تحقيق لأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة — وضمان لحسن سير مرفق التأمين هذا الى أن ما قد تتعرض له شركات التأمين من مخاطر نتيجة التزامها بدفع مبالغ كبيرة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، كان مائلا أمام المشرع فعالجه بالقدر الذى يوائم بين مصالح الطرفين فأجاز لشركات التأمين سداد ما هو مستحق عليها طبقا لأحكام القانون ٦٤ لسنة ١٩٦٣ على خمسة أقساط سنوية مقابل فائدة بواقع ٥ ٪ سنويا .

واعترضت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على رأى هيئة مفوضى الدولة والذى اعتقته شركة التأمين الاهلية بأن تعديل طريقة تنفيذ الحكم الى الزام الهيئة بقبول الأوراق المالية التى عرضتها الشركة مقابل المبلغ المحكوم به . ينطوى — فى الواقع — على إنهاء الأثر القانونى للحكم اذ تنقضى بموجب هذا الاجراء المبالغ النقدية المستحقة للهيئة بناء على الحكم وتزول الآثار كافة المترتبة عليه باعتباره السند التنفيذى الذى يخول الهيئة التنفيذية لاقتضاء مستحقاتها النقدية قبل الشركة ومن ثم فان المحكمة لا تملك تعديل طريقة التنفيذ على ذلك النحو الا بعد أن تتصدى لموضوع النزاع ذاته وتحسمه بقضاء فى ضوء مقتضيات الخطة الاقتصادية والصالح العام بالنسبة لطرفى النزاع . وعرضت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — اذا ما رأت المحكمة تعديل طريقة التنفيذ — أن يقوم التعديل على ذات المبادئ التى قبلتها شركتا مصر والشرق للتأمين والتى تم الاتفاق عليها فى القضايا المماثلة الخاصة بالشركتين المذكورتين — اذ لا وجه للمفارقة فى الحكم بين شركة التأمين الاهلية والشركتين الاخرين كما ان ذلك الاتفاق لم يحمل شركتى مصر والشرق للتأمين أية أعباء اذ قام على أساس قبول الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ما عرضته شركات التأمين من الوفاء بالأوراق المالية المخصصة فى ميزانيتها الحساب المبالغ المستحقة للهيئة بقيمتها الاسمية ، ومن تاريخ التخصيص وبذلك فان تلك الشركات لا تتحمل الفرق بين

بتاريخ ٩ من يونية ١٩٦٩ - في القضية ٢٢٠٥ لسنة ١٩٦٦ تحكيم عام - اذ تطلب شركة التأمين الاهلية أن تؤدي مقابل ما حكم به عليها سندات حكومية حتى لا تضار من الوفاء نقدا وما يترتب عليه من نقص السيولة النقدية لديها مما يضر بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة ويخل بسير مرفق التأمين في حين تطلب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أن يؤدي اليها المبلغ المحكوم به - نقدا - أعمالا لحكم قانون التأمينات الاجتماعية ولتواجه حقوق العمال الناشئة عن التزامها بها حالة في ذلك محل الشركة ، ولأن في حرمانها من هذه المبالغ - نقدا - ما يخل بحسن سير مرفق التأمينات الاجتماعية أو - أن يؤدي اليها ما يقابل المحكوم به - اوراقا مالية كانت قد خصصتها الشركة على أن تنتقل ملكية هذه الاوراق الى الهيئة من تاريخ ذلك التخصيص وما يستتبع ذلك من تملك ريعها .

ومن حيث أن الزام شركة التأمين الاهلية بدفع المبلغ المحكوم به - نقدا - سيكون له اثره البالغ على نشاطها - على النحو الذي أشار اليه وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وايده وزير التخطيط - ومن جهة أخرى فان الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ملزمة قانونا - باستثمار بعض اموالها لدى الحكومة ، ومن ثم فان اقتضاءها للمبلغ المحكوم به - نقدا - سينتهي حتما الى استثماره كله أو بعضه في اوراق مالية ، ولذلك فهي لن تضار من استيفاء دينها سندات حكومية - في حدود ما حكم به ولذلك وتوفيقا بين المصالح الاقتصادية للطرفين بما يمكنها من حسن السير بمرفق التأمين وحتى لا يكون من شأن الوفاء النقدي الاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة فان المحكمة ترى تعديل طريقة التنفيذ .

ومن حيث أن سلطة المحكمة العليا في تعديل طريقة تنفيذ أحكام هيئات التحكيم - المشكلة طبقا لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ - غير مقيدة الا بمراعاة عدم الاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة ، وعدم الاخلال

يعنى أن للمحكمة العليا أن تأمر بوقف تنفيذ حكم هيئة التحكيم وتمضى في الفصل في المنازعة التي فصلت فيها هيئة التحكيم حتى ولو كان حكمها سليما شكلا وموضوعا مادام قضاؤه يتعارض وأهداف الخطة الاقتصادية العامة أو يخل بسير المرافق العامة ومن ثم فان طلب وقف التنفيذ الذي تختص المحكمة العليا بالفصل فيه لا يعد طريقا للطعن في أحكام هيئات التحكيم المشكلة للفصل في منازعات الحكومة والقطاع العام فما زالت هذه الأحكام نهائية وناغذة وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من وجوه الطعن ، طبقا لنص المادة ٧٥ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ - الا اذا كان من شأن تنفيذها - مع سلامتها - الاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة أو الاخلال بسير المرافق العامة . مما يجيز وقف تنفيذ الحكم هذا الا أن طلب وقف التنفيذ الذي تختص المحكمة العليا بالفصل فيه لا يرتبط بتاريخ صدور الحكم . وانما يرتبط بتاريخ تنفيذه ، كما يدل على ذلك نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا - الصادر بالقانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ - على تنفيذ الحكم لا على صدوره ، وقد أفصح الشارع - فيما بعد - عما يعنيه في هذا الصدد بما نص عليه في المادة ١١ من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون ٦٦ سنة ١٩٧٠ من أن « ميعاد تقديم طلبات وقف التنفيذ الى رئيس المحكمة العليا من النائب العام ستون يوما من تاريخ البدء في تنفيذ الحكم » . واذا خلت الاوراق مما يفيد تنفيذ الحكم - موضوع هذا الطلب - قبل العمل بقانون المحكمة العليا ، فان احتجاج الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بتاريخ صدور ذلك الحكم يكون غير منتج .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن الدفع بعدم جواز نظر الطلب أو بعدم قبوله غير قائم على أساس سليم من القانون متعينا رفضه .

ومن حيث أن النزاع بين الطرفين قائم حول طريقة تنفيذ الحكم الصادر من هيئة التحكيم

لصالح الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ضد شركة التأمين الأهلية على النحو الآتي :

(١) الزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بقبول سندات حكومية — بقيمتها الاسمية — من شركة التأمين الأهلية بمقدار المبلغ المحكوم به هو ٢٥٧٧٨٦٩٢٤٣ (مليونان وخمسمائة وسبعة وسبعون ألفا ومئتان وثلاثة وأربعون مليما) وفوائده المركبة ٤٥٪ ابتداء من التاسع من يونية سنة ١٩٦٩ . حتى تاريخ انتقال ملكيتها الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على أن تقوم شركة التأمين الأهلية باتمصاص اجراءات نقل الملكية في خلال شهر من اليوم .

(ب) الزام شركة التأمين الأهلية أن تؤدي — نقداً — وسنوياً — الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الفرق بين عائد السندات الحكومية التي تنقل ملكيتها الى الهيئة المذكورة وبين الفائدة المركبة بسعر ٤٥٪ (أربعة ونصف في المائة) وذلك ابتداء من اليوم التالي لتاريخ نقل الملكية حتى التاريخ الذي يتم فيه فعلا استهلاك تلك السندات .

(ج) الزام شركة التأمين الأهلية أن تؤدي نقداً الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المصروفات المحكوم بها في الدعوى رقم ٢٢٠٥ لسنة ١٩٦٦ تحكيم عام .

طلب التحكيم رقم ٤ سنة ١٩٦٦ الى الهيئة السابقة .

٤

٥ يونية ١٩٧١

وقف تنفيذ : حكم ، هيئة تحكيم . سيولة نقدية ، شركة تأمين . ق ٢٢ لسنة ١٩٦٦ ق ٦٤ لسنة ١٩٦٣ ق ٨١ لسنة ١٩٦٩ ق ٦٦ لسنة ١٩٧٠ .

المبدأ القانوني :

سلطة المحكمة العليا في تعديل طريقة تنفيذ احكام غير مقيدة الا بمراعاة عدم الاضرار باهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة ، وعدم الاخلال بسير المرافق العامة ، فهي تنبسط الى حد تعيين طريقة الوفاء بما تحكم به احدى تلك الهيئات .

بسير المرافق العامة ، فهي تنبسط الى حد تعيين طريقة الوفاء بما تحكم به احدى تلك الهيئات ومن ثم فان تعديل طريقة تنفيذ الحكم القاضي بمبلغ من النقود الى الوفاء بما يقابل هذا المبلغ أيا كان نوع هذا المقابل — يدخل في ولاية المحكمة العليا .

ومن حيث أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لم تعترض على ما عرضته شركة التأمين الأهلية من الوفاء بما يقابل المحكوم به أوراقا مالية كانت الشركة قد خصصتها لهذا الوفاء قبل صدور الحكم موضوع الطلب ، وانما اختلف الطرفان حول تعيين تاريخ انتقال ملكية تلك الأوراق وما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث أن المحكمة ترى توفيقا بين المصالح الاقتصادية للطرفين بما لا يتعارض مع اهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة ولا يخل بحسن سير مرفق التأمين ، تعديل طريقة التنفيذ الى الزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بقبول مقابل المبلغ المحكوم به — من أصل وفوائد — سندات حكومية ، تنقل ملكيتها اليها في الأجل المحدد في هذا الحكم — لا من تاريخ سابق عليه — ليطابق مقابل الوفاء الحق المحكوم به ، على أن تلزم شركة التأمين الأهلية بأن تؤدي — نقداً — وفي كل سنة — الى الهيئة المشار اليها — الفرق بين عائد تلك الأوراق وبين الفوائد المركبة المحكوم بها بواقع ٤٥٪ من تاريخ نقل الملكية حتى التاريخ الذي يتم فيه فعلا استهلاك تلك الأوراق ، كما تلزم الشركة بأن تؤدي نقداً الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المصروفات المحكوم بها في الدعوى الخاصة بالحكم موضوع هذا الطلب .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة :

أولا : برفض الدفعين بعدم جواز نظر الطلب وبعدم قبوله .

ثانيا : وبتعديل طريقة تنفيذ الحكم ٢٢٠٥ لسنة ١٩٦٦ تحكيم عام الصادر من هيئة التحكيم بتاريخ التاسع من يونية سنة ١٩٦٩

واذن يدخل في ولاية المحكمة العليا تعديل طريقة تنفيذ الحكم القاضى بمبلغ من النقود الى الوفاء بمقابل هذا المبلغ ، ايا كان نوع هذا المقابل .

المحكمة :

ومن حيث أن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية - طلب في كتابه . . المرسل الى هذه المحكمة مع كتاب النائب العام . . وقف تنفيذ الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم لمصلحة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، ضد بعض شركات التأمين - ومنها الحكم الصادر في التاسع من يونية سنة ١٩٦٩ في القضية ٢٢٠٦ لسنة ١٩٦٦ تحكيم عام - والقاضى بالزام شركة التأمين الاهلية بأن تدفع للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مبلغ ٤٦٧٨٤٨٣٤ جنيها والفوائد المركبة بواقع ٤٥ ٪ من تاريخ تعديل الطلبات الحاصل في ٩ من يونية ١٩٦٩ والمصاريف وعشرة جنيهاات مقابل اتعاب المحاماة .

وقد استند وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في طلب وقف التنفيذ الى أن الوفاء نقد بما قضى به ذلك الحكم ، سيؤدى الى نقص السيولة النقدية لدى شركة التأمين ، مما يعجزها عن الوفاء بالتزاماتها قبل حملة وثائق التأمين ويسبب الى سمعتها والى الوعى التأمينى لدى المواطنين فضلا عن الاخلال بسير أحد المرافق العامة الحيوية في الدولة واضافت شركة التأمين الاهلية - في المذكرة المقدمة الى هذه المحكمة - ان الخطة الاقتصادية العامة للدولة تركز على المؤسسات العامة والشركات التابعة لها - وهى التى تتحمل المسئولية الرئيسية في خطة التنمية ، ومن ثم وجب عدم اضعافها أو التأثير في قدرتها المالية ، واذا كان من شأن الوفاء نقداً بما قضى به الحكم ما يعطل نشاط شركة التأمين الاهلية ويشل حركتها - فإن تنفيذ الحكم على هذا النحو - يكون من شأنه الاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة ، فضلا عما فيه من زعزعة الثقة في شركات التأمين التى تساهم مساهمة فعالة،

في المشروعات العامة للدولة بما يتجمع لديها من مدخرات - وطلبت الشركة تعديل طريقة تنفيذ الحكم ٢٢٠٦ لسنة ١٩٦٦ تحكيم عام - بأن تؤدى قيمة المحكوم به عليها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - سندات حكومية - وعلى الوجه الذى انتهى اليه رأى هيئة المفوضين .

ومن حيث أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دفعت أصليا بعدم جواز نظر الطلب ، واحتياطيا بعدم قبوله ، وذلك تأسيسا على أن ما قرره قانون المحكمة العليا من أجازة طلب وقف تنفيذ الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم المشكلة للفصل في منازعات الحكومة والقطاع العام هو - انشاء طريق الطعن في تلك الأحكام التى تعتبر نهائية غير قابلة للطعن فيها بأى وجه طبقا لأحكام قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ - ولما كان الحكم موضوع هذا الطلب - قد صدر - نهائيا قبل العمل بقانون المحكمة العليا ، وكان طلب وقف التنفيذ المستحدث في هذا القانون له طبيعة الطعن في ذلك الحكم ، فإن الطعن فيه بذلك الطريق يكون غير جائز تطبيقا لحكم المادة الأولى من قانون المرافعات - ولا يغير من هذا النظر أن هيئات التحكيم تنظر طلبات وقف تنفيذ أحكامها في حدود الاطار القانونى العام لاشكالات التنفيذ العادية المؤسسة على وقائع لاحقة على الحكم المستشكل في تنفيذه لأن تلك الاشكالات - عبارة عن صعوبات ناشئة عن تنفيذ الحكم تتعلق بوجود الحق المنفذ به وجودا وعدما ولا تمس الحق الثابت بالحكم الا في ضوء وجوده وعدمه وهذه الاشكالات تغاير طلبات وقف التنفيذ التى تختص بها المحكمة العليا التى تؤسس على فداحة الالتزام المطلوب وقف تنفيذه فداحة تخل بسير المرفق العام - وهذا الأساس يكون ماثلا عند نظر الدعوى امام هيئة التحكيم فلا يصلح سببا لاشكالات التنفيذ العادية .

وفي الموضوع طلبت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية رفض الطلب تأسيسا على أن تنفيذ

والصالح العام بالنسبة لطرفي النزاع وعرضت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — اذا ما رأت المحكمة تعديل طريقة التنفيذ — أن يقوم التعديل على ذات المبادئ التي قبلتها شركتا مصر والشرق للتأمين والتي تم الاتفاق عليها في القضايا الماثلة الخاصة بالشركتين المذكورتين — اذ لا وجه للمفارقة في الحكم بين شركة التأمين الأهلية والشركتين الأخريين كما أن ذلك الاتفاق لم يحمل شركتي مصر والشرق للتأمين أية أعباء اذ قام على أساس قبول الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ما عرضته شركات التأمين من الوفاء بالأوراق المالية المخصصة في ميزانيتها لحساب المبالغ المستحقة للهيئة بقيمتها الاسمية ، ومن تاريخ التخصيص وبذلك فإن تلك الشركات لا تتحمل الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الفعلية للأوراق المخصصة هذا الى أن وزارة الاقتصاد والمؤسسة المصرية العامة للتأمين وهما الجهتان المسئولتان عن نشاط شركات التأمين قد وافقتا على ذلك الاتفاق ولم تريا فيه ما يضر بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة أو يخل بسير مرفق التأمين ، بل أن وزير الاقتصاد قد تنازل بناء على هذا الاتفاق — على طلبات وقف التنفيذ المقدمة منه الى هذه المحكمة والخاصة بشركتي مصر والشرق للتأمين .

ومن حيث أن شركة التأمين الأهلية طلبت رفض الدفع الذي أبدته الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — بصورتيه — تأسيسا على أن طلبات وقف التنفيذ — الذي تختص المحكمة العليا بالفصل فيه — يرتبط بتاريخ تنفيذ أحكام هيئات التحكيم لابتاريخ صدورها — ولما كانت الهيئة المحكوم لها قد أفصحت عن ارادتها في أن يكون الوفاء بما حكم به نقدا وذلك بكتابها الموجه الى الشركة في اكتوبر ١٩٦٩ والا فاتها ستلجا الى طريق التنفيذ الجبرى ، وكان هذا الطلب لاحقا للعمل بقانون المحكمة العليا ، فان الدفع يكون في غير محله .

ومن حيث أن وقف تنفيذ الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم المشكلة للفصل في منازعات

الحكم — ليس من شأنه الاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة ولا يخل بسير مرفق عام ، ذلك أن شركة التأمين سبق أن اقتضت المبلغ المحكوم به من العمال وأصحاب الأعمال في صورة اشتراكات تأمين جماعية واستثمرته على مر السنين ، فلا يكون في رد هذا المبلغ الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية التي حلت محل شركات التأمين في أداء رسالة التأمين للعمال — اضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة — ولا اخلال بسير مرفق عام اذ أن نقل الاختصاص في التأمين بالنسبة للعمال من شركة التأمين الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يستتبع بالضرورة نقل المبالغ التي كانت مرصودة في الجهة السابقة ايرادا ومصرفا الى الهيئة الجديدة لمواجهة الأعباء التي انتقلت اليها وفي هذا تحقيق لأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة — وضمان لحسن سير مرفق التأمين ، هذا الى أن ما يتعرض له شركات التأمين من مخاطر نتيجة التزامها بدفع مبالغ كبيرة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، كان ماثلا أمام المشرع فعالجه بالقدر الذي يوائم بين مصالح الطرفين ، فأجاز لشركات التأمين سداد ما هو مستحق عليها طبقا لأحكام القانون ٦٤ لسنة ١٩٦٣ على خمسة أقسام سنوية مقابل فائدة بواقع ٤ ٪ سنويا .

واعترضت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على رأى هيئة مفوضى الدولة والذي اعتنقته شركة التأمين الأهلية ، بأن تعديل طريقة تنفيذ الحكم الى الزام الهيئة بقبول الأوراق المالية التي عرضتها الشركة مقابل المبلغ المحكوم به — ينطوى في الواقع — على إنهاء الأثر القانونى للحكم اذ تنقضى بموجب هذا الاجراء المبالغ النقدية المستحقة للهيئة بناء على الحكم وتزول كافة الآثار المترتبة عليه اعتباره السند التنفيذي الذي يخول الهيئة التنفيذية لاقتضاء مستحققاتها النقدية قبل الشركة ، ومن ثم فإن المحكمة لا تملك تعديل طريقة التنفيذ على ذلك النحو الا بعد أن تتصدى لموضوع النزاع ذاته وتحسمه بقضاء في ضوء مقتضيات الخطة الاقتصادية

بما نص عليه في المادة ١١ من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٧٠ من أن « ميعاد تقديم طلبات وقف التنفيذ الى رئيس المحكمة العليا من النائب العام ستون يوما من تاريخ البدء في تنفيذ الحكم » - واذا خلت الأوراق مما يفيد تنفيذ الحكم - موضوع هذا الطلب - قبل العمل بقانون المحكمة العليا ، فان حاجة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بتاريخ صدور ذلك الحكم تكون غير منتجة .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان الدفع بعدم جواز نظر هذا الطلب ، او بعدم قبوله لا يقوم على اساس سليم من القانون متعينا رفضه .

ومن حيث ان النزاع بين الطرفين قائم حول طريقة تنفيذ الحكم الصادر من هيئة التحكيم بتاريخ ٩ من يونية ١٩٦٩ - في القضية ٢٢٠٦ لسنة ١٩٦٦ تحكيم عام - اذ تطلب شركة التأمين الأهلية ان تؤدي مقابل ما حكم به عليها سندات حكومية حتى لا تضار من الوفاء نقدا وما يترتب عليه من نقص السيولة النقدية لديها مما يضر بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة ويخل بسير مرفق التأمين ، في حين تطلب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ان يؤدي اليها المبلغ المحكوم به - نقدا - اعمالا لحكم قانون التأمينات الاجتماعية ، ولتواجه حقوق العمال الناشئة عن التزامها بها حالة في ذلك محل الشركة ، ولأن في حرمانها من هذه المبالغ - نقدا ما يخل بحسن سير مرفق التأمينات الاجتماعية - او ان يؤدي اليها ما يقابل المحكوم به - أوراقا مالية كانت قد خصصتها الشركة على ان تنتقل ملكية هذه الأوراق الى الهيئة من تاريخ ذلك التخصيص وما يستتبع ذلك من تملكها لريعها .

ومن حيث ان الزام شركة التأمين الأهلية بدفع المبلغ المحكوم به نقدا سيكون له اثره البالغ على نشاطها - على النحو الذي أشار اليه وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وايداه وزير التخطيط - ومن جهة أخرى فان الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ملزمة قانونا

الحكومة والقطاع العام - الذي تختص هذه المحكمة بالفصل فيه طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ يختلف عن اشكال التنفيذ العادي المعروف في قانون المرافعات - ذلك ان وقف التنفيذ المقرر في قانون المحكمة العليا لا يطلب لتعلقه بالحكم المنفذ به او بالحق موضوع الحكم في ذاتهما ولتحقيق مصالح خاصة لطرفي الحكم - وانما هو يستهدف بسط سلطة المحكمة العليا لارساء المبادئ القانونية التي تحكم العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية وتحقيق اهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة ، وضمان حسن سير المرافق العامة ، وذلك كله بصرف النظر عن الحكم موضوع طلب وقف التنفيذ سواء من حيث شكله او الحق المقضى فيه ، وهذا يعني ان للمحكمة العليا ان تأمر بوقف تنفيذ حكم هيئة التحكيم وتمضي في الفصل في المنازعة التي فصلت فيها هيئة التحكيم . . ولو كان حكمها سليما شكلا وموضوعا - مادام قضاؤه يتعارض مع اهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة او يخل بسير المرافق العامة - ولذلك ايضا - فان طلب وقف التنفيذ الذي تختص المحكمة العليا بالفصل فيه لا يعمد طريقا للطعن على احكام هيئات التحكيم المشككة للفصل في منازعات الحكومة والقطاع العام فبازالت هذه الاحكام نهائية ونافاذة وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من وجوه الطعن طبقا لنص المادة ٧٥ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادرة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ - الا اذا كان من شأن تنفيذها - مع سلامتها - الاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة او الاخلال بسير المرافق العامة ، هذا الى ان طلب وقف التنفيذ الذي تختص المحكمة العليا بالفصل فيه لا يرتبط بتاريخ صدور الحكم وانما يرتبط بتاريخ تنفيذه ، كما يدل على ذلك نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ على تنفيذ الحكم لا على صدوره ، وقد أفصح الشارع فيما بعد عن مراده في هذا الصدد

الى الهيئة المشار اليها الفرق بين عائد تلك الاوراق وبين الفوائد المركبة المحكوم بها بواقع ٤٥ ٪ ابتداء من تاريخ نقل الملكية حتى التاريخ الذى يتم فيه فعلا استهلاك تلك الاوراق . كما تلزم الشركة بأن تؤدي نقدا الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المصروفات المحكوم بها فى الدعوى الخاصة بالحكم موضوع هذا الصلب .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة :

أولا : برفض الدفوعين بعدم جواز نظر الطلب وبعدم قبوله .

ثانيا : وبتعديل طريقة تنفيذ الحكم ٢٢٠٦ لسنة ١٩٦٦ تحكيم عام الصادر من هيئة التحكيم بتاريخ ٩ من يونية ١٩٦٩ لصالح الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ضد شركة التأمين الاهلية على النحو الآتى :

(ا) الزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بقبول سندات حكومية — بقيمتها الاسمية من شركة التأمين الاهلية بمقدار المبلغ المحكوم به وهو ٤٦٧٤٨٣٤٨٣ جنيها (ثمانية وثلاثون الفا وثلاثمائة وثمانية وأربعون جنيها وأربعمائة وسبعة وستون مليا) وفوائده المركبة بواقع ٤٥ ٪ ابتداء من التاسع من يونية سنة ١٩٦٩ حتى تاريخ انتقال ملكيتها الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، على أن تقوم شركة التأمين الاهلية باتمام اجراءات نقل الملكية خلال شهر من اليوم .

(ب) الزام شركة التأمين الاهلية أن تؤدي — نقدا — و سنويا الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الفرق بين عائد السندات الحكومية التى تنقل ملكيتها الى الهيئة المذكورة وبين الفائدة المركبة بسعر ٤٥ ٪ (اربعة ونصف في المائة) وذلك ابتداء من اليوم التالى لتاريخ نقل الملكية حتى التاريخ الذى يتم فيه فعلا استهلاك تلك السندات .

(ج) الزام شركة التأمين الاهلية أن تؤدي نقدا الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

باستثمار بعض أموالها لدى الحكومة ومن ثم فان اقتضاءها للمبلغ المحكوم به — نقدا — سينتهى حتما الى استثماره كله أو بعضه فى اوراق مالية . ولذلك فهى لن تضار من استيفائها دينها سندات حكومية — فى حدود ما حكم به — ولذلك وتوفيقا بين المصالح الاقتصادية للطرفين بما يمكنها من حسن السير بمرفق التأمين وحتى لا يكون من شأن الوفاء النقدي الاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة — فان المحكمة ترى تعديل طريقة التنفيذ .

ومن حيث أن سلطة المحكمة العليا فى تعديل طريقة تنفيذ أحكام هيئات التحكيم المشكلة طبقا لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ — غير مقيدة إلا بمراعاة عدم الاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة ، وعدم الاخلال بسير المرافق العامة فهى تنبسط الى حد تعيين طريقة الوفاء بما تحكم به إحدى تلك الهيئات ، ومن ثم فان تعديل طريقة تنفيذ الحكم القاضى بمبلغ من النقود الى الوفاء بما يقابل هذا المبلغ أيا كان نوع هذا المقابل يدخل فى ولاية المحكمة العليا .

ومن حيث أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لم تعترض على ما عرضته شركة التأمين الاهلية من الوفاء بما يقابل المحكوم به اوراق مالية كانت الشركة قد خصصتها لهذا الوفاء من قبل الحكم موضوع الطلب وانما اختلف الطرفان حول تعيين تاريخ انتقال ملكية تلك الاوراق وما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث أن المحكمة ترى توفيقا بين المصالح الاقتصادية للطرفين بما لا يتعارض مع أهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة ولا يخل بحسن سير مرفق التأمين ، تعديل طريقة التنفيذ الى الزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بقبول مقابل المبلغ المحكوم به — من اصل وفوائد سندات حكومية تنقل ملكيتها اليها فى الأجل المحدد فى هذا الحكم — لا من تاريخ سابق عليه — ليطابق مقابل الوفاء الحق المحكوم به ، على أن تلزم شركة التأمين الاهلية بأن تؤدي — نقدا — وفى كل سنة

حكم نهائى صادر من جهة القضاء العادى
وقرار نهائى صادر من لجنة الفصل فى
المنازعات الزراعية . لأن هذه اللجنة لجنة
ادارية وليست جهة من جهات القضاء .

ومن حيث أن مناط اختصاص هذه المحكمة
بالفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ
حكمين نهائيين متناقضين طبقا للمادة ١٧ من
القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة
القضائية التى اُحالت اليها الفقرة الرابعة من
المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا
الصادر بالقانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ أن يكون
أحد الحكمين صادرا من جهة القضاء العادى
والآخر من جهة القضاء الادارى أو أية هيئة
أخرى ذات اختصاص قضائى .

ومن حيث أن النزاع مثار الخلاف بين
طرفى الخصومة يقوم بشأن تنفيذ حكمين
نهائيين متناقضين صدر أحدهما من إحدى
جهات القضاء العادى وهى محكمة المنيا
الابتدائية وصدر الثانى من لجنة الفصل فى
المنازعات الزراعية التى انشئت بمقتضى
القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ الذى حولها ولاية
الفصل فى المنازعات الناشئة عن العلاقات
الاجارية فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها
من الاراضى البور والصحراوية والقبالة
للزراعة بقرارات حاسمة للخصومة ، ولما
كانت تلك اللجنة تمارس على الوجه المبين فى
القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه
اختصاصا قضائيا بالفصل فى منازعات
العلاقات الاجارية سالف الذكر بقرارات
حاسمة للخصومة فهى هيئة ذات اختصاص
قضائى فى مفهوم الفقرة الرابعة من المادة
الرابعة من قانون المحكمة العليا ومن ثم تكون
هذه المحكمة مختصة بالفصل فى النزاع الذى
ثار بشأن تنفيذ الحكم النهائى الصادر من
محكمة المنيا الابتدائية فى الدعوى ٣٤٢ لسنة
١٩٦٥ والذى يقضى بفسخ عقد الاجار
المؤرخ فى أول مايو سنة ١٩٥٠ والقرار النهائى
الصادر من لجنة الفصل فى المنازعات
الزراعية الاستئنافية بديرمواس فى أول
يونية سنة ١٩٧٠ قاضيا باستمرار نفاذ

المصروفات المحكوم بها فى الدعوى رقم ٢٢٠٦
لسنة ١٩٦٦ تحكيم عام .

طلب التحكيم رقم ٥ سنة ١ ق بالهيئة السابقة



٥ يونية ١٩٧١

تنازع اختصاص : تنفيذ حكم نهائى صادر من جهة
القضاء العادى ، قرار نهائى من لجنة الفصل فى
المنازعات الزراعية . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ١٧ ق ٨١
لسنة ١٩٦١ ق ٥٤ لسنة ١٩٦٦ .

المبدأ القانونى :

لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية تتولى
الفصل فى المنازعات الناشئة من العلاقات
الاجارية فى الاراضى الزراعية والبور
والصحراوية وهى تمارس اختصاصا
قضائيا بالفصل فى منازعات العلاقات الاجارية
بقرارات حاسمة للخصومة ، فهى هيئة ذات
اختصاص قضائى .

واذا كانت محكمة المنيا قد أصدرت حكما
بفسخ عقداىجار واخلاء الأرض المؤجرة ، عندما
كانت لها ولاية الفصل فى هذه الدعوى وطبقا
لاختصاصها العام ، فإنه ما كان يجوز للجنة
الفصل فى المنازعات الزراعية أن تتصدى
للفصل فى الموضوع بعد صدور حكم نهائى
فيه ، ويتعين الاعتداد بهذا الحكم وتنفيذه دون
قرار اللجنة .

المحكمة :

عن الدفع بعدم الاختصاص :

من حيث أن مبنى هذا الدفع أن المادة ١٧
من قانون السلطة القضائية شرطت لانعقاد
الاختصاص للمحكمة بالفصل فى النزاع
الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين
متناقضين أن يكون أحدهما صادرا من جهة
القضاء العادى والآخر من جهة القضاء
الادارى ، ومن ثم فلا تختص هذه المحكمة
بالفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ

لاختصاصها العام كمحكمة من محاكم القضاء العادى وذلك قبل انتقال هذه الولاية الى لجان الفصل فى المنازعات الزراعية وحلولها محل المحاكم المدنية فى ممارسة الفصل فى هذه المنازعات منذ ١٠ من سبتمبر ١٩٦٦ بمقتضى الفقرة الثانية « ١ » من المادة الثالثة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ، وما كان للجنة الفصل فى المنازعات الزراعية ان تتصدى للفصل فى الموضوع بعد صدور حكم نهائى فيه من محكمة النيا الابتدائية فى حدود ولايتها ومن ثم يتعين الاعتداد بهذا الحكم وتنفيذه دون القرار الذى صدر مناقضا له مهذرا لحجيته .

ومن حيث ان ما يستند اليه المطلوب ضده من تنازل الطالبين عن هذا الحكم مردود بأن البحث فى طلب الفصل فى النزاع عند قيام التناقض بين حكمين نهائيين يكون مقصورا على موضوع الأولوية فى التنفيذ لبيان أى الحكمين المتناقضين قد صدر من جهة لها ولاية الحكم فى الدعوى ، ولايجاوز البحث هذا الموضوع الى دفاع المطلوب ضده القائم على تنازل الطالبين عن الحكم الصادر من محكمة النيا الابتدائية ذلك التنازل الذى كان مثار خلاف جدى بين الطرفين يدل على ذلك .

أولا : عدم توقيعه من الطالب الثانى اسماعيل موسى حسنين الذى حكم لصالحه فى الدعوى ٣٤٢ لسنة ١٩٦٥ مدنى مستأنف النيا .

ثانيا : تصرف طرفي الخصومة بعد ذلك على نحو يعكس ذلك الخلاف . فقد قام الطالبان فى ١٠ من أغسطس ١٩٦٦ بتنفيذ الحكم المشار اليه جبرا وتسليما الأرض بوساطة محضر ، كما طعن المطلوب ضدهم فى مشروعية المبالغ التى اتفق على أدائها بموجب عقد الصلح المذكور واقاما دعوى جنحة مباشرة ضد الطالب الأول أمام محكمة جنح ديرمواس قيدت برقم ٣٦٩٤ لسنة ١٩٦٦ استنادا الى ان المبلغ الوارد فى عقد

هذا العقد . ويكون الدفع بعدم الاختصاص غير قائم على أساس سليم متعينا رفضه .

عن الموضوع :

من حيث ان مبنى الطلب ان الحكم النهائى الصادر من محكمة النيا الابتدائية فى ١٩ من يناير ١٩٦٦ فى الدعوى ٣٤٢ لسنة ١٩٦٥ والذى قضى بفسخ عقد الايجار المؤرخ فى أول مايو ١٩٥٠ واخلاء الأرض المؤجرة قد صدر من محكمة ذات ولاية على موضوع الدعوى مختصة بالفصل فيها فما كان يجوز للجنة الفصل فى المنازعات الزراعية ان تتصدى للفصل فى الموضوع ذاته بعد الفصل فيه بحكم نهائى من المحكمة المختصة ومن ثم فلا يعتد فى هذا النزاع الا بالحكم المذكور دون القرار الصادر فى أول يونية سنة ١٩٧٠ من لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية الاستئنافية بديرمواس الذى يقضى باستمرار نفاذ العقد المؤرخ أول مايو سنة ١٩٥٠ .

ومن حيث ان المطلوب ضده الأول دفع الطلب بأن الطالبين كانا قد تنازلا عن الحكم الصادر لصالحهما من محكمة النيا الابتدائية فى ١٩ من يناير ١٩٦٦ فى الدعوى ٣٤٢ لسنة ١٩٦٥ بموجب عقد صلح مؤرخ فى ٢٤ من مايو ١٩٦٦ أبرم قبل عرض النزاع على لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية ، فلما عرض النزاع على اللجنة المذكورة لم تجد ، بعد التنازل عن الحكم المشار اليه ، ما يحول دون تصديها للفصل فى النزاع الذى تختص بنظره طبقا لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية وقد أصدرت فى حدود ولايتها قرارا حاسما للنزاع ومن ثم يتعين الاعتداد بهذا القرار دون الحكم الصادر من محكمة النيا الابتدائية

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان الحكم الصادر من محكمة النيا الابتدائية فى ١٩ من يناير ١٩٦٦ فى الدعوى ٣٤٢ لسنة ١٩٦٥ بفسخ عقد الايجار المؤرخ فى أول مايو ١٩٥٠ واخلاء الأرض المؤجرة قد صدر منها عندما كانت لها ولاية الفصل فى هذه الدعوى طبقا

١٩٥٠ والاخلاء دون القرار الصادر من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية الاستثنائية بديرمواس في أول يونية سنة ١٩٧٠ .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بالاعتداد بالحكم النهائي الصادر من محكمة المنيا الابتدائية في ١٩ من يناير ١٩٦٦ في الدعوى ٣٤٢ لسنة ١٩٦٥ فيما قضى به من فسخ عقد الايجار المؤرخ في أول مايو ١٩٥٠ والاخلاء دون القرار الصادر من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية الاستثنائية بديرمواس في أول يونية ١٩٧٠

طلب النزاع رقم ١١ سنة ١ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين بدوى ابراهيم حمودة رئيس المحكمة ومحمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ومبر شريف نائب رئيس المحكمة وحسين قاسم وحسن زكى ومحمد بهجت عقبة وعلى احمد كامل .
وحضور السيد المستشار عادل عزيز زخارى نائب رئيس المحكمة ورئيس هيئة المفوضين .

الصلح يمثل في حقيقته زيادة في أجرة الأرض الزراعية المحددة قانونا ، كما وقف المطلوب ضدهما الأول والثالث أحمد مصطفى عز العرب وتونى عامر تونى عز العرب أمام لجنة الفصل في المنازعات الزراعية موقفا يتعارض مع ماورد بعقد الصلح المذكور من التعهد بإبرام عقود ايجار جديدة اذ احتج المطلوب ضده الأول بعقد الايجار المؤرخ أول مايو ١٩٥٠ الذى قضت محكمة المنيا الابتدائية بفسخه وانكر المطلوب ضده الثانى ، بصمة ختمه الموقعة على عقد الصلح المشار اليه كما انكر وضع يده على الأرض لزراعتها بناء على عقد ايجار ابرم نفاذا لشروط عقد الصلح .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يتعين الاعتداد بالحكم النهائي الصادر من محكمة المنيا الابتدائية في ١٩ من يناير ١٩٦٦ في الدعوى ٣٤٢ لسنة ١٩٦٥ فيما قضى به من فسخ عقد الايجار المؤرخ في أول مايو سنة

قضاء محكمات النقض الجنائية

٦

١٣ أكتوبر ١٩٦٩

عليه فى جنابة اختلاس أموال أميرية ، تكون
قد استعملت سلطتها فى التقدير بما يسوغه

المحكمة :

.. وحيث أنه يبين من الاطلاع على
القرار المطعون فيه أنه بعد أن أوضح أن
الطاعن حكم عليه فى القضية .. جنابات
الخليفة .. بالسجن ثلاث سنوات وبترغيمه
خمس مائة جنيه وعزله من وظيفته لارتكابه
جنابة اختلاس أموال أميرية وبعد أن أشار
القرار الى أن الطاعن قد رد اعتباره عن هذا
الحكم قال « ولما كان من الشروط التى يتطلبها
القانون فبمن يقيد بجدول المحامين (مادة ٥١
فقرة رابعا) أن يكون محمود السيرة ، حسن
السمعة ، أهلا للاحترام الواجب للمهنة والا
يكون قد صدرت ضده أحكام جنائية أو تأديبية
أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته
بها لأسباب ماسة بالشرف أو الأمانة ، أو
الأخلاق .

ولما كانت مفارقة الطالب لجريمة الاختلاس
تخل بالاحترام الواجب للمهنة والثقة التى
يجب توافرها فيمن يعمل بمهنة المحاماة ، ولا
يغير من الأمر الحكم برد الاعتبار » . وانتهت
اللجنة الى رفض طلبه . لما كان ذلك ، وكان
الحكم برد الاعتبار وإن ترتب عليه عملا بنص
المادة ٥٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية
محو الحكم القاضى بالادانة بالنسبة للمستقبل
وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية
والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ،
الا أنه لا يمكن أن يترتب عليه محو الجريمة فى
ذاتها لأن ما حدث بالفعل قد أضحى من الواقع
والواقع لا يحى على أنه وإن أمكن أن تزول
آثاره فعلا أو قانونا فإن معانيه ودلالاته قد
تبقي لتنبئ عنه ، والأمر فى ذلك وبالنظر الى
قانون المحاماة تقديري يرجع فيه الى الهيئة

(١) نقابات : محاماة ، قيد بجدولها ، أهلية ، رد
اعتبار . اجراءات م ٥٥٥
(ب) جدول محاماة : قيد ، رد اعتبار
(ج) سمعة : احترام واجب للمهنة ، حكم فى
جنابة اختلاس .

المبادئ القانونية :

١ - لئن كان الحكم برد الاعتبار يترتب
عليه عملا بنص المادة ٥٥٥ من قانون
الاجراءات الجنائية محو الحكم القاضى
بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب
عليه من انعدام الأهلية والحرمان
من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، الا أنه
لا يمكن أن يترتب عليه محو الجريمة فى ذاتها
لأن ما حدث بالفعل قد أضحى من الواقع ،
والواقع لا يحى ، ولئن أمكن أن تزول آثاره
فعلا أو قانونا ، فإن معانيه ودلالاته قد تبقي
لتنبئ عنه ، والأمر فى ذلك بالنظر الى قانون
المحاماة تقديري يرجع فيه الى الهيئة التى
تفصل فى طلبات القيد متى كان تقديرها
سائغا .

٢ - أن رد الاعتبار لا يكسب طالب القيد
بجدول المحاماة حقاً خالصاً فى القيد .

٣ - استوجب قانون المحاماة فيمن يقيد
اسمه بالجدول أن يكون حسن السمعة ،
حائزا بوجه عام على ما يؤهله للاحترام
الواجب للمهنة ، وهى مهنة ذات طابع خاص ،
فلا يلزم لتخلف هذا الشرط أن يثبت عدم
الاهلية بحكم ، فإن لجنة قبول القيد بجدول
المحاماة اذ رفضت قيد الطاعن استنادا الى
ما تبينته من ماضيه المتمثل فى سبق الحكم

التي تفصل في طلبات القيد متى كان تقديرها سائغا .

لما كان ما تقدم ، وكان رد الاعتبار بناء على ما سبق لا يكسب الطاعن حقا خالصا في القيد بجدول المحاماة ، وكان قانون المحاماه لم يدع كما فعلت بعض القوانين الى اغفال هذا النظر ، بل استوجب فيمن يقيد اسمه بالجدول ان يكون حسن السمعة ، حائزا بوجه عام على ما يؤهله للاحترام الواجب للمهنة ، وهي مهنة ذات طابع خاص ، وكان لا يلزم لتخلف هذا الشرط ان يثبت عدم الاهلية بحكم . ولما كانت اللجنة عندما رفضت قيد الطاعن استنادا الى ما تبينته من ماضيه قد استعملت سلطتها في التقدير ، وكان تقديرها سائغا تقرها عليه هذه المحكمة وتأخذ به ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا وتأييد القرار المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢ سنة ٣٩ في « نقابات » رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد ابو الفضل حنفي وابراهيم احمد الديواني ومحمد السيد الرناعي ومصطفى الاسوطي ومحمد ماهر حسن) .

٧

٦ أكتوبر ١٩٦٩

(أ) غش : علم به ، اثبات ، قرينة ، قصد جنائي . في ٤٨ لسنة ١٩٤١ في ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ في ٨٠ لسنة ١٩٦١ .

(ب) حكم : تسبب ، عيب ، دفاع ، اخلال بحقه .

المبادئ القانونية :

١ - انه يتعين لادانة المتهم في جريمة الغش المؤتممة بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ان يثبت انه هو الذي ارتكب فعل الغش ، او انه يعلم بالغش الذي وقع . اما القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، والتي افترض

بها الشارع العلم بالغش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة فقد رفع بها عبء اثبات العلم عن كاهل النيابة العامة دون ان ينال من قابليتها لاثبات العكس ، وبغير اشتراط نوع من الأدلة لدحضها ، ودون ان يمس الأركان المعنوية في جنحة الغش والذي يلزم توافره حتما للعقاب .

٢ - اذا كان الطاعن قد نفى علمه بالغش ، وقرر انه لم يكن المشرف على حلب الأبقار المغشوشة ، وأن اشرافه على مركز تربية الأبقار هو اشراف اداري فقط ، وحدد المشرف على حلب هذه الألبان ، وكان الحكم قد قضى بادانته تأسيسا على أن علمه بالغش ثابت من كونه المنتج للبن المغشوش ، وأن أعمال المركز تتم تحت اشرافه المباشر وعلمه اليقيني ، دون أن يبين المصدر الذي استقى منه تحديد اختصاص الطاعن ومدى اشرافه على أعمال المركز ودون أن يجيبه الى طلب ضم سجل المركز تحقيقا لدفاعه ، وهي دفاع جوهرية ، فان حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب .

الحكمة :

.. وحيث ان حكم محكمة الدرجة الاولى الصادر في المعارضة - والذي اخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه (عرض) لدفاع الطاعن ورد عليه في قوله « يقول المعارض انه لم يكن المشرف على حلب اللبن المورد للمستشفى يوم .. وانما وقع على الأوراق بوصفه مديرا لمركز الفريزيان ليس الا ، ومن ثم فهو لا يعلم شيئا عن الألبان المغشوشة ، والرد على ذلك ان عمل المتهم مديرا لمركز الفريزيان ، بأن ذلك المركز الذي لا يختص الا بحلب الألبان وتوريدها للجهات المختلفة تجعل منه ذا صلة مباشرة بعمل المركز وبيده وبعلمه يتم نشاط المركز فهو منصب يختلف عن منصب مدير المصلحة او الوزير حتى يمكن ان يقال ان اشرافه اداري فقط او انه يوقع على الأوراق بحكم منصبه فالصحيح هنا انه انما يوقع على أعمال محددة تحت اشرافه المباشر وعلمه اليقيني بما تضمنته .

في التسبب . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٢٩ ق رئاسة السيد المستشار محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين نصر الدين حسن عزام ، وسعد الدين عطية وأنور أحمد خلف والدكتور أحمد محمد إبراهيم) .

٨

٦ أكتوبر ١٩٦٩

(أ) حكم : تحريره ، تسبب ، عيب ، استئناف ، نظره والحكم فيه .

(ب) اختصاص : محلى . اجراءات م ٢١٧ .

(ج) دفع : قوة شيء محكوم فيه . قوة امر مقضى . دفاع ، اخلال بواجبه .

(د) عقوبة : تجديدها .

(هـ) واقعة : استخلاصها من الادلة . محكمة موضوع ، سلطتها فى تقدير عقوبة .

(و) دليل : اطلاع المحكمة عليه .

(ز) تزوير : شيك ، طعن ، غرامة . اجراءات م ٢٨٩ .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ، ما دام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى المستأنف اخذاً بأسبابه ، مما يجب معه اعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثانى درجة .

٢ - يتعين الاختصاص المحلى بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه .

٣ - يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه فى المسائل الجنائية ، أن يكون هناك حكم جنائى نهائى سبق صدوره فى محاكمة جنائية معينة . واذ كان الطاعن لا يدعى أن محاكمة جنائية جرت له يتحد موضوعها وسببها وأشخاصها مع الدعوى الحالية وصدر فيها حكم معين ، فإنه لا يعيب

ولما كان علم المتهم بالغش ثابتاً فى حقه من كونه هو المنتج للبن المغشوش فإن ماينعيه المتهم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان يتعين لادانة المتهم فى جريمة الغش المؤثمة بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذى وقع ، أما القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها الشارع العلم بالغش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة ، فقد رفع بها عبء اثبات العلم عن كاهل النيابة العامة دون أن ينال من قابليتها لاثبات العكس وبغير اشتراط نوع من الأدلة لدحضها ودون أن يمس الركن المعنوى فى جنحة الغش والذى يلزم توافره حتماً للعقاب ، وكان الطاعن قد نفى علمه بالغش وقرر أنه لم يكن المشرف على حلب الألبان وأن اشرافه على مركز تربية الأبقار هو اشراف ادارى فقط وحدد المشرف على حلب هذه الألبان وطلب فى مذكرته التى قدمها الى محكمة الموضوع ضم سجل المركز تحقيقاً لدفاعه وذلك على ما يبين من المفردات المضمومة ، وكان الحكم قد قضى بادانته تأسيساً على أن علمه بالغش ثابت من كونه هو المنتج للبن المغشوش وأن أعمال المركز تتم تحت اشرافه المباشر وعلمه اليقينى دون أن يبين المصدر الذى استقى منه تحديد اختصاص الطاعن ومدى اشرافه على أعمال المركز وهو ما ليس له أصل ثابت بالأوراق ودون أن يجيبه الى طلب ضم سجل المركز تحقيقاً لدفاعه وهو دفاع جوهري ومؤثر فى مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون مشوباً بالاخلال بحق الدفاع والقصور

بنظرها تأسيسا على انها المحكمة التي يقيم المتهم بدائرتها .

ولما كان الاختصاص يتعين بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة او الذي يقيم فيه المتهم او الذي يقبض عليه فيه وفقا لما جرى به نص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، فان الحكم اذ رتب على ثبوت اقامة الطاعن بدائرة مصر القديمة اختصاص محكمة جنح مصر القديمة بنظر الدعوى يكون قد اصاب صحيح القانون ويضحي النعى عليه في هذا الشأن غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية أن يكون هناك حكم جنائي نهائي سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة ، وكان الطاعن لا يدعى أن محاكمة جنائية جرت له يتحدد موضوعها وسببها واشخاصها مع الدعوى الحالية وصدر فيها حكم معين ، فانه لا يغيب الحكم المطعون فيه التفاته عن الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - الذي ابداه الطاعن - طالما انه دفع ظاهر البطلان ويعيد عن محجة الصواب .

لما كان ذلك ، وكان يبين من لفردات المضمومة تحقيقا للطعن أن الشيك موضوع الدعوى مودع بها وفي م ظروف مفتوح بعد أن اثبتت محكمة أول درجة اطلاعها عليه وقد كان - باعتباره من أوراق الدعوى - معروضا على بساط البحث والمناقشة وفي حضور الخصوم بالجلسة أمام محكمة ثانية درجة ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد - لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد انتهى في منطق سليم الى أن هذا الشيك يحمل تاريخا واحدا وقد استوفى المقومات التي تجعل منه أداة وفاء طبقا للقانون وقد سلمه الطاعن الى المطعون ضده (المدعى بالحق المدني) بحالته بعد أن قام بطمس التاريخ الذي وضعه تحت توقيع عليه تمهيدا للطعن عليه اذا ما تمسك به المطعون ضده الذي لم يكن في مقدوره او في مقدور أي أحد سواه ملاحظة ذلك مما ينبىء عن أن الطاعن لم يكن ينوى الوفاء بقيمة الشيك ولا ايداع

الحكم المطعون فيه التفاته عن الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

٤ - أن تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون ، مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وبغير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي دعته الى توقيع العقوبة بالقدر الذي ارتقته .

٥ - من سلطة محكمة الموضوع ان تتبين حقيقة الواقعة وتردها الى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جملة الأدلة المطروحة عليها ، متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ، ولا شأن لمحكمة النقض فيما تستخلصه مادام استخلاصها سائغا .

٦ - متى كان يبين من المفردات المضمومة تحقيقا للطعن ، أن الشيك موضوع الدعوى مودع بها وفي م ظروف مفتوح بعد أن اثبتت محكمة أول درجة اطلاعها عليه ، وقد كان باعتباره من أوراق الدعوى معروضا على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم بالجلسة أمام محكمة ثانية درجة ، فان النعى على محكمة ثانية درجة بانها لم تطلع على الشيك المطعون عليه بالتزوير للتأكد من قيامه بين أوراق الدعوى ، يكون غير سديد .

٧ - اذا كان الطاعن قرر في قلم كتاب محكمة أول درجة بالطعن بالتزوير في الشيك موضوع الدعوى ، وقدم شواهد التزوير ، وقد احات المحكمة الأوراق الى النيابة العامة واوقفت السير في الدعوى الاصلية الى حين الفصل في التزوير ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بصحة الشيك وبتفريم الطاعن مدعى التزوير خمسة وعشرين جنيها لمصلحة الخزانة يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

المحكمة :

.. وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى وساق مؤدى الأدلة التي اقام عليها قضاءه ، عرض للدفع بعدم اختصاص المحكمة محليا بنظر الدعوى وخلص الى اختصاصها

٩

٦ أكتوبر ١٩٦٩

- (أ) سب : لفظ صريح ، تعريض .
 (ب) قذف : سبب ، الفاظهما ، تعرف حقيقتها .
 (ج) نفاق : خريته ، مداها ، عقوبات م ٢٠٩

المبادئ القانونية :

١ - المراد بالسبب في اصل اللغة الشتم سواء باطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو باستعمال المعارض التي تسمى اليه ، وهو المعنى الملحوظ في اصطلاح القانون الذي اعتبر السبب كل الصاق لعيب أو تعبير يحط من قدر الشخص نفسه أو يחדش سمعته ادى غيره .

٢ - من المقرر أن المرجع في تعرف حقيقة الفاظ السبب أو القذف هو بما يطعن اليه القاضي في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ، الا أن حدد ذلك أن لا يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم أو يمسح دلالة الفاظ بما يحيلها عن معناها .

٣ - حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس الا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه ، فيستوى أن تصدر العبارات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محاضر الشرطة ، ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية اليه .

المحكمة :

.. وحيث انه يبين من مدونات الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه أن الطاعن زوج لحفيدة المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - الذي شكاه في الشرطة بدعوى اغتصابه لاثاث زوجته وملابسها ، وأن الطاعن قال له : « اخرس » ردا على ما رماه به من أنه يريد أن يعيش من مال زوجته . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات التي دين الطاعن بمقتضاها قد نصت على أن « كل سب لا يشتمل على اسناد وافعة معينة بل يتضمن بأي وجه من الوجوه خدشا للشرف

ما يعادل الوفاء بقيمته لدى البنك ، فان هذا الذي انتهى اليه الحكم يكون من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع التي لها أن تبين حقيقة الواقعة وتردها الى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جملة الادلة المطروحة عليها متى كان ما حصله الحكم من هذه الادلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ولا شأن لمحكمة النقض فيما تستخلصها ما دام استخلاصها سائغا .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وبغير أن تكون ملزمة ببيان الاسباب التي دعتها الى توقيع العقوبة بالقدر الذي ارتأته ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة اوراق الدعوى أن الطاعن قرر - في قلم كتاب محكمة أول درجة - بالظعن بالتزوير في الشيك موضوع الدعوى وقدم شواهد التزوير ، وقد أحالت المحكمة الاوراق الى النيابة العامة وأوقفت السير في الدعوى الاصلية الى حين الفصل في التزوير ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بصحة الشيك وبتفريم الطاعن « مدمى التزوير » خمسة وعشرين جنيتها لصالح الخزانة اعمالا لحكم المادة ٢٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كل العناصر القانونية لجريمة اعطاء الشيك بدون رصيد التي دان الطاعن بها واقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الشهود وهي أدلة سائغة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٧٨١ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة)

أو الاعتبار يعاقب في الأحوال المبينة بالمادة ١٧١ بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

المراد بالسب في أصل اللغة الشتم سواء باطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو باستعمال المعاريض التي توهم اليه ، وهو المعنى الملحوظ في اصطلاح القانون الذي اعتبر السب كل الصاق لعب أو تعبير يحط من قدر الشخص عند نفسه أو يخذش سمعته لدى غيره . واذ كان من المقرر أن المرجع في تعرف حقيقة الفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن اليه القاضي في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى إلا أن حد ذلك أن لا يخطيء في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم أو يمسح دلالة الالفاظ بما يحيلها عن معناها ، اذ أن تحرى مطابقة الالفاظ للمعنى الذي استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين في القانون سبا أو قذفا أو عيبا أو اهانة أو غير ذلك هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض كما أنها هي الجهة التي تهيمن على الاستخلاص المنطقي الذي يتأدى اليه الحكم من مقدماته المسلمة .

ولما كان يبين أن لفظ « اُخرس » الذي وجهه الطاعن الى المطعون ضده في تحقيق الشرطة لا يعدو أن يكون كفا له عن غلوانه في اتهامه هو بما يجرح كرامته ، ويصمه في اعتباره ، يدل على ذلك معنى اللفظ ومنحاه والمساق الطبيعي الذي ورد فيه . ومن ثم فإن الحكم اذ اعتبر ما تلفظ به الطاعن سبا يكون قد مسح دلالة اللفظ كما أورده ، فضلا عن خطئه في التكييف القانوني . ومن جهة أخرى فإن قضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — قد جرى على أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس الا تطبيقا لبدا عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه ، فيستوى أن تصدر العبارات أمام الحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محاضر الشرطة ، ذلك بأن هذا الحق اشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية اليه . وما فاه به الطاعن من طلب السكوت ادنى وسائل الدفاع عن نفسه في مقام اتهامه

أمام الشرطة باغتصاب اثاث زوجته ورميه بأنه يريد أن يعيش من مالها . ومن ثم فإن ما وقع منه لا جريمة فيه ولا عقاب عليه ، مما يتعين معه نقض الحكم وبراءته مما نسب اليه ورفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه .

(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٩ ق رئاسة ومضوية السادة المستشارين محمد أبو الفضل حنفي و ابراهيم أحمد الديواني ومحمد السيد الرماحي وطه الصديق دنانة ومصطفى محمود الاسيوطي) .

١٠

٦ أكتوبر ١٩٦٩

(أ) نيابة عامة : محام عام أول ، طعنه بالنقض في أمر . اجراءات م ١٩٣ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ٢٨ .
(ب) نقض : تقرير بالطعن ، أسبابه .

المبادئ القانونية :

١ — المحامي العام الأول لا يملك التقرير بالطعن بالنقض في الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية الصادر من مستشار الاحالة أو التوقيع على أسباب الطعن في غير حالات غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه ، وفيما عدا هذه الحالات الثلاث فإنه لا يباشر حق الطعن أو التوقيع على الأسباب الا بتوكيل خاص من النائب العام .

٢ — التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به ، وتقرير الأسباب التي بنى عليها الطعن هو شرط لقبول الطعن ، فهما يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها احدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

المحكمة :

.. وحيث ان المادة ١٩٣ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن « للنائب العام وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض في الامر الصادر من مستشار الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى » وتنص المادة ٢٨ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن

(ج) تحريات : جديتها ، كفايتها لاصدار التفتيش محكمة موضوع .

(د) ان تفتيش ، مسوغاته . احراز ، قصد الاتجار ، قصد التعاطي .

(هـ) حرز : تحريز ، اجراءاته ، مخالفتها .

(و) مخبر : تقرير تحليل ، حكم ، اخذه بالتقرير ، افيون غير مغلف ، تخلف اثره بالعلة .

المبادئ القانونية :

١ — الدفع بطلان ان التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارها لأول مرة امام محكمة النقض ، ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لانه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض .

٢ — يجب ابداء الدفع ببطلان ان التفتيش في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه . ومن ثم فان مجرد قول المدافع عن الطاعن في مرافعته ان الدعوى خالية من التحريات لا يفيد الدفع ببطلان الاذن .

٣ — ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

٤ — ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية ، من ان ترى في تحريات واقوال الضابط ما يسوغ الاذن بالتفتيش ، ويكفي لاسناد واقعة احراز الجوهر المخدر الى الطاعن ، ولا ترى فيها ما يقتضي بان هذا لاحراز كان بقصد الاتجار او بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي .

٥ — من المقرر ان اجراءات التحريز انما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه . ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا ما بل ترك الامر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل ، وان الاحراز المضبوطة لم تصل اليها يد العبث .

٦ — متى كان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير التحليل ان ما ضبط مع الطاعن هو مادة الافيون ، فان ما اورد من ذلك يكفي

السلطة القضائية على ان « يكون لدى المحاكم نائب عام يعاونه محام عام أول وعدد كاف من المحامين العامين ورؤساء النيابة ووكلائها ومساعدوها ومعاونيها — وفي حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه يحل محله المحامي العام الأول وتكون لجميع اختصاصاته أيا كانت » — ومؤدى نص هاتين المادتين أن المحامي العام الأول لا يملك التقرير بالطعن بالنقض في الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية الصادر من مستشار الاحالة أو التوقيع على أسباب الطعن الا في حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه — وفيما عدا هذه الحالات الثلاث فبانه لا يباشر حق الطعن أو التوقيع على الأسباب الا بتوكيل خاص من النائب العام . واذ كان ما تقدم ، وكانت النيابة العامة لم تقدم ما يدل على ان النائب العام قد قام لديه سبب من الأسباب الثلاثة المار ذكرها حتى يمكن أن يقوم بذلك سنداً كاشفاً عن أن توقيع المحامي العام الأول على أسباب الطعن انما جرى بوصف كونه قائماً بأعمال النائب العام ، وكان الثابت من مذكورة أسباب الطعن أن الموقع عليها هو المحامي العام الأول ، فان تقرير أسباب الطعن الذي وقع هذا الأخير يكون قد صدر من غير ذي صفة .

لما كان ذلك ، وكان التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وتقرير الأسباب التي بنى عليها الطعن هو شرط لقبول الطعن ، فهما يكونان معاً وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه ، ومتى كان الثابت أن تقرير الأسباب قد صدر من غير ذي صفة مما يضمن معه القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً .

(الطعن رقم ٧٨٥ سنة ٢٩ ق بالمينة السابقة) .

(١) تفتيش : ان ، دفع ببطلانه . نقض ، طعن .
(٢) دفع : بطلان ان تفتيش ، انصاح عنه .

لتسوية قضائه بإدانة الطاعن ، ويفرض أن التقرير أورد خلو العلبة ومحتوياتها من آثار الأفيون وأن المخدر المضبوط وجد مجردا من التغليف بالعلبة فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بمحتوياتها .

المحكمة :

.. وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية كافة لجريمة احراز مخدر التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستقاة من أقوال الضابط وتقرير التحليل . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان إذن التفتيش وكان هذا الدفع من الدفع القانوني المختلطة بالواقع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضي تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة . ولا يقدح في ذلك أن تكون المدافعة عن الطاعن قد أيدت مرافعتها أن « الدعوى خالية من التحريات » إذ أن هذه العبارة المرسلة لا تفيد الدفع ببطلان الإذن الذي يجب إبداءه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه ، هذا فضلا عن أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إجراءاته ، فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا القانون .

لما كان ذلك ، (لم يكن ثمة) ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفي لإسناد واقعة احراز الجوهر المخدر إلى الطاعن ولا ترى فيها ما يقتنعها بأن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إجراءات

التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا ما بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الاحراز المضبوط لم تصل إليها يد العيب . ولما كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على عناصر صحيحة وسائغة واطمأنت إلى عدم حصول عيب بالمضبوطات ، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد إذ لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعن هو مادة الأفيون ، فإن ما أورده من ذلك يكفي لتقرير قضائه بإدانة الطاعن وبفرض أن التقرير أورد خلو العلبة ومحتوياتها من آثار الأفيون وأن المخدر المضبوط وجد مجردا عن التغليف بالعلبة فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بمحتوياتها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٧٨٩ سنة ٢٩ ق رئاسة ومضوية السادة المستشارين محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ونصر الدين حسن عزام وسعد الدين عطية وانور أحمد خلك ومحمود كامل عطية) .

١٢

١٣ أكتوبر ١٩٦٩

- (أ) شيك : رصيد . قصد جنائي خاص . سوء نية . عقوبات م ٢٣٧ .
(ب) قوة أمر مقضى : حكم جنائي ، حكم مدني .
(ج) اكراه : ضرورة ، تقدير واقعهما .
(د) زوجية : حالة ضرورة ملجئة ، قيامها .
(هـ) اختصاص : مكاني ، طعن بعدم توافره أمام النقض .
(و) حكم : تسبب ، عيب ، دفاع ، إخلال . بحقه .

المبادئ القانونية :

١ - جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد تتم بمجرد إعطاء الساخب الشيك إلى المستفيد مع

واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعنة أعطت المدعى بالحق المدنى شيكا وهى تعلم بأنه لا يقابله رصيد وتناول الحكم الرد على دفاع الطاعنة من أنها كانت تحت تأثير الاكراه أو الضرورة الملجئة عند توقيعها على الشيك ، وخلص الحكم فى تدليل سليم الى انه دفاع غير جدى وأنه جاء زعمها متأخرا بعد مزاعم متهاثرة .

لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لم تدفع امام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها المكانى بنظر الدعوى وكانت مدوناته خالية مما ينفى هذا الاختصاص ويظهر ما تدعيه الطاعنة ، بل كانت شهادة المطعون ضده فى محضر الجلسة امام محكمة اول درجة مثبتة له ، فلا يجوز لها أن تثير هذا الدفع لأول مرة امام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعى يخرج عن وظيفتها ، وكان ما ورد فى الحكم مما يشير الى تحرير الشيك فى القاهرة دون الاستكثارية انما كان فى سياق اثبات دفاع الطاعنة وتنفيذه لا فى مقام تحديد المكان الذى وقعت فيه الجريمة ، وكان الفعل فى الواقع الذى يتوافر به الاكراه أو الضرورة هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ، وكانت العلاقة الزوجية فى ذاتها لا تصلح سنداً للقول بقيام الضرورة الملجئة الى ارتكاب الجرائم أو خرق محارم القانون . وكان من المقرر قانونا حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — أن جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق اذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات اما عبارة سوء النية الواردة فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات فلا تفيد شيئا آخر غير استلزام القصد الجنائى العام أى انصراف ارادة الساحب الى تحقيق وقائع الجريمة مع العلم بآركانها المختلفة كما يتطلبها القانون دون أن تشير الى قصد خاص من أى نوع كان ، ومن ثم فان قالة الخطأ فى تطبيق القانون تكون ولا سند لها .

علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق ، اذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات ، أما عبارة بسوء نية الواردة فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات فلا تفيد شيئا آخر غير استلزام القصد الجنائى العام ، أى انصراف ارادة الساحب الى تحقيق وقائع الجريمة مع العلم بآركانها المختلفة كما يتطلبها القانون دون أن تشير الى قصد خاص من أى نوع كان .

٢ — الحكم الجنائى الصادر فى جريمة اعطاء شيك بغير رصيد لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة الى الدعوى المدنية التى ترفع من بعد امام المحاكم المدنية ، الا فيما فصل فيه فصلا لازما من وقوع هذا الفعل منسوبا الى فاعله ، ولا شأن له بالسبب الذى استطرد اليه من أنه اعطى مقابل دين معين .

٣ — الفصل فى الواقع الذى يتوافر به الاكراه أو الضرورة هو من الموضوع ، يستقل به قاضيه بغير معقب .

٤ — العلاقة الزوجية فى ذاتها لا تصلح سندا للقول بقيام حالة الضرورة الملجئة الى ارتكاب الجرائم أو خرق محارم القانون .

٥ — متى كانت الطاعنة لم تدفع امام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها المكانى بنظر الدعوى ، وكانت مدونات الحكم خالية مما ينفى هذا الاختصاص ويظهر ما تدعيه الطاعنة ، فانه لا يجوز للطاعنة أن تثير هذا الدفع لأول مرة امام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعى يخرج عن وظيفتها .

٦ — ان ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من أنه نسب اليها دفاعا لم تقل به مؤداه أنها لا تسلم بالصورة الشمسية للشيك ، انما هو دفاع لم يكن له اعتبار فى ادانتها ولا تعلق له بجوهر الاسباب ، وبالتالي فانه لا يؤثر فى سلامة الحكم .

المحكمة :

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل

قانون العقوبات التي أحالت عليها المادة ٣٠٢ من هذا القانون ، وهي تكون بالقول أو بالفعل . أو بالإيحاء أو بالكتابة « وبعد أن تحدث الحكم عن باقى أركان الجريمة استطرده قائلا « ان الطاعن أرسل خمس برقيات الى مصلحة التأمين تتضمن قذفا في حق مدير هذه المصلحة وبعض الموظفين فيها على اثر اخطاره من شركة سيفى بايقاف تعامله معها بناء على طلب مصلحة التأمين » .

لما كان ذلك ، وكان لا يكفى لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها برقيات تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم ، بل يجب أن يكون الجاني قد قصد الى اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه . ولما كان الحكم لم يرد على دفاع الطاعن المؤسس على عدم توافر ركن العلانية في الدعوى ويستظهر الدليل على أنه قصد اذاعة ما أسنده الى المجنى عليهم ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ٨٠٢ سنة ٣٩ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ونصر الدين عزام وأنور خلف ومحمود كامل عطيفة والدكتور احمد محمد ابراهيم) .

١٤

١٣ أكتوبر ١٩٦٩

تموين : دقيق . دفاع . اثبات . اثبات بوجه عام . حكم ، تسبيب ، عيب . دقيق ، بيعه . قرار التموين ٦٢ لسنة ١٩٦٠ . قرار التموين ٩ لسنة ١٩٥٧ . ق ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ .

المبدأ القانوني :

القرار ٦٢ لسنة ١٩٦٠ حظر الاتجار في الدقيق بكل أنواعه من عادي وفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ ٪ ومستورد ، الا بترخيص ، وكان الطاعن لا يجحد أن الدقيق الذي باعه هو من النوع الفاخر ، فلا على الحكم أن لم يرد على ما أثاره الطاعن من أنه ليس في الأوراق ما يقطع بنوع الدقيق المباع .

وأما ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من أنه نسب اليها دفاعا لم تقل به مؤداه أنها لا تسلم بالصورة الشمسية للثيك ، فإنه دفاع لم يكن له اعتبار في ادانة الطاعنة ولا تعلق له بجوهر الأسباب ، وبالتالي فإنه لا يؤثر في سلامة الحكم .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الجنائي الصادر في جريمة اعطاء شيك بغير رصيد لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة الى الدعوى المدنية التي ترفع من بعد أمام المحاكم المدنية الا فيما فصل فيه فصلا لازما من وقوع هذا الفعل منسوباً الى فاعله ، ولا شأن له بالسبب الذي استطرده اليه من أنه أعطى مقابل دين عينه ، ومن ثم فلا محل لما اثارته الطاعنة بهذا الصدد ولا مصلحة لها في اثارته . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٨٠٢ سنة ٣٩ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد أبو الغفل حفي و ابراهيم احمد الدبواني ومحمد السيد الرفاعي ومطه السيد فنانة ومحمد ماهر حسن) .

١٣

١٣ أكتوبر ١٩٦٩

قذف : علانية ، حكم ، تسبيب ، عيب ، قصد جنائي . عقوبات م م ١٧١ و ٢٠٢ ، دفاع ، رد المحكمة عليه .

المبدأ القانوني :

لا يكفى لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها برقيات تداولتها أيدي الموظفين بحكم عملهم ، بل يجب أن يكون الجاني قد قصد الى اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه .

المحكمة :

.. وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه تحدث عن ركن العلانية بقوله « ان العلانية هي الركن المميز لجريمة القذف وقد عالجها القانون في المادة ١٧١ من

المحكمة :

.. وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة الأركان القانونية لجريمة الاتجار في الدقيق بغير ترخيص وأورد في مدوناته أن المقصود بالتجريم هو قيام أصحاب محال البقالة ببيع الدقيق على وجه الاتجار ، وأن القيام بعملية فردية وعرضية بعيد عن التائيم والعقاب . ثم عرض لتوافر الاتجار ودل عليه في قوله : « وحيث أنه أعمالا للقواعد آتفة البيان على واقعة الدعوى . ولما كان المتهم قد أقر بمحضر ضبط الواقعة بواقعة بيعه كيلو دقيق فاخر للشرطي السرى المذكور وعلى رأى من محرر المحضر ومسمع منه ، وقد شهد به الشرطي محرر المحضر بالجلسة كما أثبتة بمحضره وشهد به الشرطي المذكور بذات المحضر كما قرر المتهم بالمحضر بأنه يمارس بيع الدقيق بالمحل بناء على تصريح شفهي من كاتب الجمعية دون التيقن من حصول تلك الجمعية على ترخيص سابق ببيع الدقيق وتم ضبط كمية ٢٩ كيلو من الدقيق الفاخر بالمحل المذكور .

من كل ما تقدم فلا يتسنى القول عقلا ومنطقا بأن المتهم باع للشرطي السرى كمية الدقيق المذكورة اسداء لخدمة ، إذ أنه لم يقل بسبق علمه بشخصه أو وجود صلة بينهما ، وفضلا عن أنه فيما أقر به بمحضر الضبط من ممارسته بيع الدقيق ما يقطع بكل ما تقدم بأن بيعه الدقيق ممارسة لحرفة البيع ضمن ما يبيعه من سلع بالمحل المشار اليه » . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الاولى من المادة الاولى من قرار التموين ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع الدقيق العادي والدقيق الفاخر نمرة ١ استخراج ٧٢ / تنص على أنه يحظر على محال البقالة في جميع انحاء الاقليم المصرى بيع الدقيق العادي والدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ / المنتج محليا أو المستورد ما لم يكن مرخصا لها في ذلك بمقتضى الرخصة الصادرة لها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، وكان القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن

استخراج الدقيق وصناعة الخبز لم يجز الا استخراج نوعين من الدقيق فقط هما الدقيق الصافي (العادي) ودقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ / فان مؤدى ذلك أن القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ حظر الاتجار في الدقيق بكافة أنواعه عادي وفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ / ومستورد .

ولما كان الطاعن لا يجحد ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الدقيق الذى باعه هو من النوع الفاخر ، فان ما أورده الحكم يكفى لسلامته وينأى به عن القصور في التسبب ولا عليه اذا لم يرد على ما أثاره الطاعن من أنه ليس في الأوراق ما يقطع بنوع الدقيق المباع وهل هو من المحظور بيعه أم لا ، لأنه دفاع ظاهر البطلان . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

(الطعن رقم ٨٠٥ سنة ٢٩ بالهيئة السابقة) .

١٥

١٣ أكتوبر ١٩٦٩

بناء : تنظيم ، ازالة . حكم ، تسبب ، عيب .
نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٤٢ ق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ق ٤٥ لسنة ١٩٦٢ .

المبدأ القانوني :

اذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة الازالة في جريمة اقامة بناء بدون ترخيص ، التي دان المطعون ضده بها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به من عقوبة الازالة بالنسبة الى المطعون ضده الاول والى المطعون ضده الثانى الذى جاء طعن النيابة العامة بالنسبة اليه بعد الميعاد لاتصال وجه الطعن به أعمالا لمقتضى المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

المحكمة :

.. لما كان القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ الذى وقعت الجريمة في ظله قبل الغائه بالقانون ٤٥

المحكمة :

.. ومن حيث ان النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه أحدث عمدا .. اصابات تخلفت عنها عاهة مستديمة وجاء بمحض رجسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن قال انه كان وقت الحادث مريضا بالشلل ويده ترتعش ، وانتهت المحكمة الى ادانة الطاعن استنادا الى ما شهدت به المجنى عليها من ان الطاعن ضربها بخشبة على نراعها الايسر وطعنها بسكين في كف يدها اليمنى ، وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لظروف الدعوى وملابساتها ولكبر سن المتهم اذ يبلغ عمره حوالى ٦٧ سنة ولرضه بالشلل اذ لاحظت المحكمة ان يده ترتعش . لما كان ذلك ، وكان مفاد دفاع الطاعن بأنه كان مشلولاً وقت الحادث ويده ترتعش هو عدم امكانه ان يضرب المجنى عليها بقطعة من الخشب وأن يطعن بها بسكين ، واذا سلم الحكم المطعون فيه بأن الطاعن مشلول ويده ترتعش ، فقد كان عليه ان يقول كلمته في دفاع الطاعن وهو دفاع جوهرى يترتب عليه — ولو صح — ان يتغير وجه الراى فى الدعوى . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من الرد على هذا الدفاع ، فانه يكون معيبا بالقصور الذى يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٨٠٨ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

١٧

١٣ أكتوبر ١٩٦٩

(ا) سلاح : ظروف مشددة . عقوبة ، تقديرها ، محكمة موضوع . عقوبة مبررة . شيك بدون رصيد . نقض ، طعن ، خطأ فى تطبيق قانون . عقوبات م ٢٣٧ ، م ٧ ب ق ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، ق ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ق ٧٥ لسنة ١٩٥٨ . عقوبات م ١٧ . (ب) عقوبة : تقديرها ، محكمة موضوع .

المبادئ القانونية :

١ — اعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب جريمة من نوع خاص وليست بطبيعتها نصبا ، وانما صارت فى حكمه بارادة الشارع وما أفصح عنه فيكون معنى النصب فيها حكما

لسنة ١٩٦٢ اذ نص فى المادة ٣٠ منه على ان « كل مخالفة لاحكامه او القرارات المنفذة له يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد عن الف قرش ويجب الحكم بتصحيح او استكمال او هدم الاعمال المخالفة وسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص » قد فرض عقوبة الغرامة وسداد رسوم الترخيص عن اقامة البناء دون ترخيص ، أما عقوبة الازالة او التصحيح او الاستكمال فقد رصدها لواقعة اقامة البناء على خلاف احكام القانون . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعقوبة الازالة فى جريمة اقامة بناء دون ترخيص التى دان المطعون ضدها بها يكون قد اخطا فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به من عقوبة الازالة بالنسبة الى المطعون ضده الاول والى المطعون ضده الثانى الذى جاء طعن النيابة العامة بالنسبة اليه بعد الميعاد لاتصال وجه الطعن به اعمالا لمقتضى المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٠٧ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

١٦

١٣ أكتوبر ١٩٦٩

ضرب : عاهة ، حكم ، تسبب ، عيب ، دفاع جوهرى ، رد عليه .

المبدأ القانونى :

متى كان مفاد دفاع الطاعن — بأنه كان مشلولاً وقت الحادث ويده ترتعش — هو عدم امكانه ضرب المجنى عليها بقطعة من الخشب أو طعن بها بسكين ، واذا سلم الحكم المطعون فيه بأن الطاعن مشلول ويده ترتعش ، فقد كان عليه ان يقول كلمته فى دفاعه ، وهو دفاع جوهرى يترتب عليه — لو صح — ان يتغير وجه الراى فى الدعوى . اما وان الحكم قد خلا من الرد على هذا الدفاع ، فانه يكون معيبا بالقصور الذى يستوجب نقضه .

وحيث ان مفاد نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات أن الشارع قد اعتبر جريمة اعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب في حكم النصب ، الا أنها في الحقيقة والواقع جريمة من نوع خاص وليست بطبيعتها نصبا وانما صارت في حكمه بإرادة الشارع وما أفصح عنه ، فيكون معنى النصب فيها حكما لا يتجاوز دائرة الغرض الذي فرض من أجله . وترتبيا على ذلك فانه لا محل لتطبيق مانصت عليه المادة سالفه الذكر بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة ب من المادة السابعة من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والنخائر المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ذلك لأن الشارع عندما ينص صراحة على جرائم الاعتداء على النفس أو المال يكون قد أفصح عن إرادته في أنها وحدها ذات الأثر في قيام الظرف المشدد في جريمة احراز السلاح دون غيرها من الجرائم التي تأخذ حكمها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فانه يكون قد أخطأ في القانون بما يتعين معه نقضه ، ولا يعترض على ذلك بأن العقوبة المقررة بها وهي السجن لمدة ثلاث سنوات داخلة في نطاق العقوبة المقررة لجناية احراز السلاح مجردة من الظرف المشدد ، إذ الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر للجناية مع قيام الظرف المشدد وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول الى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد ، الأمر الذي كان يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة الى أدنى مما نزلت لولا هذا القيد القانوني .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فانه يكون قد أخطأ في القانون بما يتعين معه نقضه ، ولا يعترض على ذلك بأن العقوبة المقررة بها وهي السجن لمدة ثلاث سنوات داخلة في العقوبة المقررة لجناية احراز السلاح مجردة من الظرف المشدد ، إذ الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر للجناية مع قيام الظرف المشدد وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ، ولم تستطع النزول الى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذي كان يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة الى أدنى مما نزلت لولا هذا القيد القانوني .

لما كان ما تقدم ، وكان تقدير العقوبة في حدود النص المنطبق من إطلاقات قاضي الموضوع . فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة بغير

لا يتجاوز دائرة الغرض الذي فرض من أجله . وترتبيا على ذلك فانه لا محل لتطبيق مانصت عليه المادة سالفه الذكر بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والنخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ذلك لأن الشارع عندما ينص صراحة على جرائم الاعتداء على النفس أو المال يكون قد أفصح عن إرادته في أنها وحدها ذات الأثر في قيام الظرف المشدد في جريمة احراز السلاح دون غيرها من الجرائم التي تأخذ حكمها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فانه يكون قد أخطأ في القانون بما يتعين معه نقضه ، ولا يعترض على ذلك بأن العقوبة المقررة بها وهي السجن لمدة ثلاث سنوات داخلة في نطاق العقوبة المقررة لجناية احراز السلاح مجردة من الظرف المشدد ، إذ الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر للجناية مع قيام الظرف المشدد وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول الى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد ، الأمر الذي كان يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة الى أدنى مما نزلت لولا هذا القيد القانوني .

٢ — تقدير العقوبة في حدود النص المنطبق من إطلاقات قاضي الموضوع .

الحكمة :

حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه إذ دان الطاعن بجريمة احراز سلاح أعمل في حقه الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ اعتبارا بأنه قد سبق الحكم عليه أكثر من مرة في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد على الرغم من أنها ليست من جرائم الاعتداء على المال بالمعنى المقصود في هذا القانون مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .

(الطعن رقم ٨١٢ سنة ٣٩ ق رئاسة وعضوية المادة المستشارين محمد أبو الفغل حفنى وإبراهيم أحمد الديوانى ومحمد السيد الرفاعى وطه الصديق دنانة ومصطفى الاسيوطى) .

١٨

١٣ أكتوبر ١٩٦٩

(١) تقرير التلخيص : محكمة استئنافية ، اجراءاتها بطلان ، نقض ، طعن ، دفاع ، اخلال بحقه . اجراءات م ٢١١ .

(ب) معاينة : التزام المحكمة باجابة طلبها أو الرد عليه . اثبات .

المبادئ القانونية :

١ - ان تقرير التلخيص مجرد بيان يبيع لأعضاء الهيئة الايام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات واجراءات ، ولم يرتب القانون البطلان جزاء على ما يشوب التقرير من نقض أو خطأ .

٢ - متى كان طلب المعاينة - في صورة الدعوى - لا يتجه أصلا الى نفي الفعل المكون للجريمة كما لا يؤدي الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشاهد، بل كان مقصودا به اثاره الشبهة في الدليل الذى اطمأنت اليه المحكمة ، فانها لا تلتزم باجابه أو الرد عليه صراحة اذ الرد عليه يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

المحكمة :

.. وحيث ان الثببات من الاطلاع على محضر الجلسة التى سمعت فيها الدعوى وصدر الحكم ان رئيس الدائرة قام بتلاوة التقرير ، ولما كان تقرير التلخيص وفقا للمادة ٢١١ من قانون الاجراءات الجنائية مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الايام بمحمل وقائع الدعوى وظروفها ، وما تم فيها من تحقيقات واجراءات ولم يرتب القانون البطلان جزاء

على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير . فلا يجوز له من بعد النعى على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض اذ ان عليه ان رأى ان التقرير قد أغفل واقعة تهمه ان يوضحها في دفاعه ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له من وجه ولا يعتد به .

ولما كان طلب الطاعن اجراء المعاينة في صورة الدعوى لا يتجه أصلا الى نفي الفعل المكون للجريمة كما لا يؤدي الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشاهد بل كان مقصودا به اثاره الشبهة في الدليل الذى اطمأنت اليه المحكمة ، فانها لا تلتزم باجابه أو الرد عليه صراحة اذ الرد عليه يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم . لما كان ذلك ، وكان الطعن في حقيقته جدلا موضوعيا صرفا لا يثار أمام محكمة النقض ، فانه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعيا .

(الطعن رقم ٨١٥ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة) .

١٩

١٣ أكتوبر ١٩٦٩

(١) اثبات : حكم ، نسبيب ، عيب . تقرير خير ، تقرير قوته التدليلية . محكمة موضوع .

(ب) دفاع : طلب اعادة الاوراق الى كبير الاطباء الشرعيين . اجابته .

(ج) تحريات : بوليس ، شرطه ، قرينة ، دليل .

(د) حالة اجرائية خطرة : اعتياد ارتكاب جرائم تعدى على النفس ، انذار لاحق على ارتكاب جريمة ، حكم ، تغليل ، عيب .

المبادئ القانونية :

١ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير ، شلته في هذا شأن سائر الأدلة .

اعادة الأوراق الى كبير الاطباء الشرعيين مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الاجراء لا سيما وأن التقرير المقدم في الدعوى صادر من مكتب كبير الاطباء الشرعيين منسوب اليه وأن وقعه أحد معاونيه أيا كانت درجته في سلم الوظيفة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

لما كان ذلك ، وكان للمحكمة أن تعمل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة أساسية وكان لا يعيب الحكم في نطاق التدليل استناده الى القرينة المستفادة من ائذار الطاعن لاعتباره ارتكاب جرائم التعدي على النفس يعزز بها أدلة الاثبات على مقارفة الطاعن لجناية الضرب المفضي الى الموت ، ولو كان الائذار لاحقا لها مادامت تشهد بقيام حالة إجرامية خطيرة سابقة على وقوعها .

أما سائر الطعن فلا وجه له لانه من الموضوع الذي يستقل به قاضيه وليس من شأنه أن ينال من الحقيقة التي أثبتها الحكم على وجه اليقين وهي أن الحادث لم يقع أصلا من مصادمة دابة على نحو ما صور الطاعن في دفاعه بل وقع نتيجة اعتدائه على المجنى عليه حسبما استخلصه الحكم المطعون فيه استخلاصا سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وهو أمر تستقل محكمة الموضوع بتقديره ولا يقبل من الطاعن العود للمجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن ٩٦٤ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠

١٣ أكتوبر ١٩٦٩

(أ) أمر بان لا وجه : حجيته . اجراءات م م ١٩٧ و ٢٠٩ و ١٣ نظام عام .
(ب) اسباب عينية : أمر بان لا وجه ، حجيته

٢ - المحكمة غير ملزمة باجابة الدفاع الى ما يطلبه من اعادة الأوراق الى كبير الاطباء الشرعيين مادام أن الواقعة قد وضحت لديها .

٣ - للمحكمة ان تعمل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة أساسية .

٤ - لا يعيب الحكم في نطاق التدليل استناده الى القرينة المستفادة من ائذار الطاعن لاعتباره ارتكاب جرائم التعدي على النفس يعزز بها أدلة الاثبات على مقارفة الطاعن لجناية الضرب المفضي الى الموت ، ولو كان الائذار لاحقا لها مادامت تشهد بقيام حالة إجرامية خطيرة سابقة على وقوعها .

٥ - متى كان الحكم قد أثبت ان الحادث لم يقع أصلا من مصادمة دابة على نحو ما صور الطاعن في دفاعه ، بل وقع نتيجة اعتدائه على المجنى عليه حسبما استخلصه الحكم المطعون فيه استخلاصا سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ، وهو أمر تستقل محكمة الموضوع بتقديره ، فإنه لا يقبل من الطاعن العود للمجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

المحكمة :

لما كان من المقرر أن تقدير راء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن ترجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر شأنه في هذا شأن سائر الأدلة ، فلها مطلق الحرية في الأخذ بما بمطئن اليه منها والالتفات عما عداه ولا يقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى تقرير الصفة التشريحية وتقرير مكتب كبير الاطباء الشرعيين واستندت الى رأيهما الفني فيما استخلصته واطمأنت اليه واطرحت في حدود سلطتها التقديرية التقريرين الاستثنائيين ، فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في ذلك أمام محكمة النقض مادام استنادها الى التقريرين المار فكريهما سليما لا يشوبه خطأ ، وهي غير ملزمة من بعد باجابة الدفاع الى ما يطلبه من

بمصالح الجهة التي يفعل بها ، وكان الحكم قد أخطأ في الاستدلال في جريمة الاضرار ، فان الخطأ يشمل استدلال الحكم كله بما يعيبه ويوفر المصلحة في التمسك بأوجه الطعن المتعلقة بجريمة الاضرار دون أن يحاج الطاعن بتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة الى التهم جميعا وايقاع عقوبة واحدة مقررّة لأياها .

٦ — اذا كانت وقائع التعذيب قد حصلت فعلا ، تعين اطراح الأقاويل التي جاءت على السنة الشهود والمستجوبين الذين أخضعوا لهذا التعذيب بأى وجه ، ولا يصح التعويل على هذه الأقاويل ولو كانت صادقة مطابقة للواقع ، متى كانت وليدة تعذيب أو اكراه ايا كان قدره من الضوئية .

٧ — ان حضور محامين في تحقيق تجربة النيابة العامة في الثكنات التي شهدت وقائع التعذيب ، ولا ينفي أنها وقعت .

٨ — يكون الحكم معيبا اذا لم يبين أسماء الشهود الذين غول عليهم في الادانة وكيف طبقت شهادتهم — المدعى أنها وليدة التعذيب — في التحقيقات ما شهدوا به في الجلسة ، خصوصا أن أحد هؤلاء الشهود في الجلسة بما قد ينفي جريمة الرشوة عن المتهم ، بينما جاءت شهادته في التحقيقات — حسبما سطره الحكم — نصا صريحا في افادتها .

المحكمة :

.. حيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد ما جاء في المحضر .. الذي طلب الدفاع عن الطاعن ضمه لما تضمنه من وقائع التعذيب والاكراه التي تعرض لها الاشخاص الذين سئولوا في ثكنات .. بمعرفة المباحث العسكرية قال ما نصه : « وحيث انه وان كانت المحكمة قد أمرت بضم المحضر الادارى الخاص بواقعة شروع « محمد يحيى رضوان » في الانتحار وما جاء في ذلك المحضر على لسان المستجوبين بأن التحقيقات أجريت في بادئ الأمر في مقر المباحث العسكرية على أن التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة قد اتضح منها أن

بالنسبة لجميع المتهمين .

(ج) غرامة تهديدية : طبيعتها .

(د) اضرار عمد : ضرر . عقوبات م ١١٥ و ١١٦ مكررا .

(هـ) رشوة : اضرار عمد ، ارتباط ، عقوبات م ٣٢ .

(و) تعذيب : اكراه ، أقاويل الشهود والمستجوبين ، تعويل عليها ، اجراءات م ٣٠٧ .

(ز) محام : حضوره تحقيق النيابة ، دلالة على وقوع تعذيب .

(ح) حكم : تسبيب ، عيب .

المبادئ القانونية :

١ — مادام الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قد صدر من إحدى جهات التحقيق ، فلا يجوز مع بقائه قائما لعدم ظهور أدلة جديدة اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر فيها .

٢ — متى صدر الأمر بعدم وجود وجه بناء على أسباب عينية مثل أن الجريمة لم تقع أصلا ، أو على أنها في ذاتها ليست من الأفعال التي يعاقب عليها القانون ، فإنه يكتسب — كاحكام البراءة — حجية بالنسبة الى جميع المساهمين فيها ، ويتعدى نطاقه اليهم بطريق اللزوم وذلك بالنظر الى وحدة الواقعة والأثر العيني للأمر وكذلك قوة الأثر القانوني للارتباط بين المتهمين في الجريمة .

٣ — الغرامة التهديدية كالاكراه البدني ، ليس فيها أى معنى من المعانى الملحوظة في العقوبة . كما أنه ليس فيها معنى التعويض عن الضرر .

٤ — ان جريمة المادة ١١٦ عقوبات تتطلب لقيامها تحقق الضرر سواء في الواقع أو في قصد الفاعل ، وأن مجرد الاحتمال على أى وجه ولو كان راجحا لا تتوافر به تلك الجريمة .

٥ — اذا كان الحكم قد اتخذ من جريمة الاضرار دليلا على جرائم الارتشاء وركنا فيها بناء على أن مبالغاها هي مقابل الاخلال العمدي بمقتضيات الوظيفة الذي يتمثل في الاضرار

عليها القانون فانه يكتسب — كأحكام البراءة — حجية بالنسبة الى جميع المساهمين فيها ، ويتعدى نطاقه اليهم بطريق اللزوم وذلك بالنظر الى وحدة الواقعة وقوة الأثر العيني للأمر ، وكذلك قوة الأثر القانوني للارتباط بين المتهمين في الجريمة فضلا عن أن شعور العدالة في الجماعة يتأذى حتما من المغايرة بين مصائر المساهمين في جريمة واحدة ومن التناقض الذي يتصور أن يقع في الأمر الواحد اذا صدر بأن لا وجه بالنسبة لأحد المتهمين ، وبالإحالة بالنسبة لغيره مع اتحاد العلة ولا كذلك اذا كان الأمر مبنيا على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين فانه لايجوز الحجية الألفى حق من صدر لصالحه .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه على الرغم مما دفع به الطاعن قد قضى بما يخالف النظر المتقدم فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه ، وفوق ذلك فان المادة ١١٦ مكررا « أ » من قانون العقوبات قد نصت على معاقبة كل موظف عمومي أو من في حكمه أحدث عمدا ضررا بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد أو مصالحهم المعهود بها اليه . ويبين من هذا النص ومن مقارنته بنص المادة ١١٥ من القانون المذكور ومن المذكرة الإيضاحية المصاحبة له أن الجريمة تتطلب لقيامها تحقق الضرر سواء في الواقع أو في قصد الفاعل وأن مجرد الاحتمال على أي وجه ولو كان راجحا لا تتوافر به تلك الجريمة في أي من ركنيها والترجيح بين المصالح المتعارضة — مصلحة الشركة التي يديرها الطاعن — في التمسك بايقاع الغرامة التهديدية ، ومصلحتها في سير عملها وانتظامه ، واختيار أخف الأمرين وأهون الضررين لا يتحقق به الضرر المقصود في القانون ، أو القصد المعتبر الملابس للفعل العادي المكون للجريمة ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه إذ خاض في تقريراته دون الثقات الى ما يشهد من مدوناته لحقيقة الواقع المطابق لصحيح القانون وعلى الأخص شهادة الوزير المختص وفجوى المذكرة المقدمة منه يكون معيبا ، هذا بالإضافة

محامين حضروا فيها ساعة استجواب موكلهم ، بل كان منهم من صرح له بمناقشة الشاهد حتى يقول وفي حرية ، لهذا تطمئن المحكمة الى التحقيقات وما ورد فيها معبرا عن الحقيقة والواقع . وقد تشهد الشهود بمضمون تلك الشهادات أمام هذه المحكمة بما تطمئن الى صدق أقوالهم « وهذا الذي ذكره الحكم لا يصلح ردا على ما دفع به الطاعن من حصول الاكراه ، لأنه لم يبين ما اذا كانت وقائع التعذيب قد حصلت فعلا أم لا ؛ فاذا كانت الأولى ، تعين اطراح الأقاويل التي جاءت على السنة الشهود والمستجوبين الذين خضعوا له بأي وجه ، لأنه لا يصلح التعويل على هذه الأقاويل ولو كانت صادقة مطابقة لحقيقة الواقع متى كانت وليدة تعذيب أو اكراه. أيا كان قدره من الضؤولة أما اذا كانت الثانية صح الأخذ بها . كما أن حضور محامين في تحقيق تجريه النيابة العامة في الثكنات التي شهدت وقائع التعذيب لا ينفي أنها وقعت ، ولم يبين الحكم أسماء هؤلاء الشهود الذين عول عليهم في الادانة وكيف طبقت شهادتهم في التحقيقات ما شهدوا به في جلسة المحاكمة ، خصوصا أن أحدهم وهو « محمد عبد المنعم زغلول » شهد في جلسة ٣ مايو ١٩٦٩ بما قد ينفي جريمة الرشوة عن الطاعن بينما جاءت شهادته في التحقيقات — حسبما سطره الحكم — نصا صريحا في افادتها . هذا ويبين من نصوص المواد ١٩٧ و ٢٠٩ و ٢١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أنه مادام الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قد صدر من إحدى جهات التحقيق ، فلا يجوز مع بقاءه قائما لعدم ظهور أدلة جديدة اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر فيها لأن له في نطاق حجيته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى وهذا يجعل الدفع بسبق صدوره من أخص خصائص النظام العام جائزا ابدأه لأول مرة أمام محكمة النقض بشرط أن تكون مدونات الحكم شاهدة لصحته أو مرشحة لذلك .

ومتى صدر الأمر بعدم وجود وجه بناء على أسباب عينية مثل أن الجريمة لم تقع أصلا أو على أنها في ذاتها ليست من الأفعال التي يعاقب

ما تقضى به من المصادرة في جريمة الرشوة مع
انه لم يضبط مبلغها .

(الطعن رقم ١٢٧٥ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

٢١

١٣ أكتوبر ١٩٦٩

التماس اعادة النظر : شروطه . حكم ، تسبيب .
عيب . مصادرة . اجراءات م ٢/٤٤١ عقوبات م ٢/٢٠

المبدأ القانوني :

يشترط لقبول طلب التماس اعادة النظر ،
صدور حكمين نهائيين ضد شخصين مختلفين
عن واقعة واحدة ، وان يكون هذان الحكمان
كلاهما قد صدرا بالادانة بحيث يستحيل
التوفيق بينهما فيما قضيا به في منطوقهما .

الحكمة :

من حيث ان طلب التماس اعادة النظر قد
بنى على الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ من
قانون الاجراءات الجنائية على أساس أن
الحكم الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٦ في القضية
٢٤١٩ سنة ١٩٦٥ جنح الجمالية - موضوع
هذا الطلب - القاضي ببراءة الطالب بمصادرة
المضبوطات والذي قضى استئنافيا بتأييده
بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٦٧ وحساز قوة
الأمر المقضى يناقض الحكم الصادر في القضية
٥٥٧٤ سنة ١٩٦٧ جنح اللبان عن ذات
الواقعة ببراءة الطالب من التهمة ذاتها ، ذلك
بأن الحكم الأخير لم يقض بمصادرة المضبوطات
التي قضى الحكم الأول بمصادرتها - كما
اعتبر الحكم الأول المضبوطات مخالفة
للمواصفات القانونية بينما الحكم الثاني لم
يعتبرها كذلك - هذا فضلا عن أن المضبوطات
التي صادرها الحكم الأول ليست مما يعد
صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو
عرضها للبيع جريمة في ذاته حتى كان يصح
معه تطبيق المادة ٣٠ فقرة ٢ من قانون
العقوبات .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم
الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٦ في

الى ان الغرامة التهديدية كما يدل عليه اسمها
وتقتضيه طبيعتها هي - كالاكراه البدني -
ليس فيها أى معنى من المعانى الملحوظة في
العقوبة كما انه ليس فيها معنى التعويض عن
الضرر وانما الغرض منها هو اجبار المدين
على تنفيذ التزامه على الوجه الاكمل وهي
لا تدور مع الضرر وجودا وعدما ولا يعتبر
التجاوز عنها في ذاته تجاوزا بالضرورة عن
ضرر حاصل أو تنازلا عن تعويض الضرر بعد
استحقاقه خصوصا اذا اقتضى عدم التمسك
بها دواعي العدالة أو دوافع المصلحة كما أن
ورودها في القيود الدفترية الحسابية للمنشأة
التي يديرها الطاعن لا يغير من طبيعتها
التهديدية لا التعويضية هذه وذلك للعلة
المتقدمة ولأن من القيود الدفترية ما هو
حسابات نظامية بحث لا تمثل ديونا حقيقية
ومنها ما هو عن ديون تحت التسوية
والمراجعة . ولما كانت الجريمة هي الاضرار
بمصالح الجهة صاحبة الحق في التمسك
بالغرامة التهديدية ، تعين ابتداء أن يثبت
الحكم وقوع الضرر بما يتحتم به أمره لأنه
لا يستفاد بقوة الأشياء من مجرد عدم التمسك
بايقاع تلك الغرامة ولا يستفاد كذلك بادراج
مبلغها في دفاتر المنشأة وذلك كله بفرض أن
الطاعن صاحب الشأن في ايقاعها أو التنازل
عن التمسك بها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يلتفت الى
الانظار المتقدمة على الرغم من ورود أسانيدھا
في مدوناته حسبما تقدم ، وكان قد اتخذ من
جريمة الاضرار دليلا على جرائم الارششاء
وركنا فيها بناء على ان مبلغها هي مقابل
الاخلال العمدي بمقتضيات الوظيفة الذي
يتمثل في الاضرار بمصالح الجهة التي يعمل
بها ، فان الخطأ يشمل استدلال الحكم كله بما
يعيبه ويوفر المصلحة في التمسك بأوجه الطعن
المتعلقة بجريمة الاضرار دون أن يحتاج
الطاعن بتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات
بالنسبة الى التهم جميعا وإيقاع عقوبة
واحدة مقررة لأياها . لما كان ما تقدم ، فان
الحكم يكون معيبا بما يوجب النقض والاحالة .
ومن ثم فلا جدوى من تصويب الحكم بالغناء

الحكماء قد صدرا بالادانة على شخصين مختلفين بحيث يستحيل التوفيق بينهما فيما قضيا به في منطوقهما ، وكان الحكماء قد قضى بالبراءة في كليهما لذات الطالب . واذ كان الحكم الثانى لم ينص فيه على المصادرة ، فان ذلك لم يكن متأثرا لأن المضبوطات كانت قد صودرت فعلا قبل ذلك تنفيذا لما قضى به الحكم الأول مما يرتفع به التناقض بينهما . لما كان ما تقدم ، وكان طلب اعادة النظر لا يندرج تحت احدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية ، فانه يكون على غير اساس من القانون ويتعين الحكم بعدم قبوله .

(الطعن رقم ٢٩١ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة)

٢٢

١٣ أكتوبر ١٩٦٩

(ا) تحقيق شفوى : دفاع ، تمسكه بسماع شاهد .
اجراءات م ٢٨٩ .

(ب) شاهد : اقامته خارج القطر ، طلب سماعه .
انابة قضائية .

(د) شهادة : ابداء المحكمة رأيها فيها قبل سماعها .

(د) دليل : لم يطرح ، قضاء مسبق .

(هـ) دفاع : شاهد . سماعه .

المبادئ القانونية :

١ - مصادرة الدفاع فيما تمسك به من سماع الشاهدة دون قلاوة اقوالها أو سماع أي من شهود الاثبات أو قلاوة اقوالهم في حضرة المتهمين ، لا يتحقق به المعنى الذي قصد اليه الشارع .

٢ - لا يقدر في ضرورة سماع الشاهدة أن تكون مقيمة في لبنان مادام لم يثبت للمحكمة أنه امتنع عليها ذلك بعد اعلانها قانونا ، خصوصا أنه كان يسع المحكمة سماعها عن طريق الانابة القضائية .

٣ - يوجب القانون سؤال الشاهد أولا ، وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدي ما تراه في شهادته ، وذلك لاحتمال أن تجيء الشهادة التي قسمها أو يتاح للدفاع مناقشتها بما

القضية ٢٤١٩ سنة ١٩٦٥ جنح الجمالية ان النيابة العامة كانت قد اسندت الى الطالب أنه في يوم ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٤ بدائرة قسم الجمالية لم يؤد رسم الانتاج عن الكحول خلال المدة المقررة وطلبت عقابه عملا بالقانون رقم ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ وقد انتهت المحكمة في ٢٢ من نوفمبر ١٩٦٦ الى القضاء ببراءة المتهم الطالب - ومصادرة المضبوطات التي ثبت من تقرير التحليل انها مخالفة للمواصفات وذلك طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا من محكمة القاهرة بجلسة ٢٩ من مارس ١٩٦٧ كما تبين من الاطلاع على القضية ٥٥٧٤ سنة ١٩٦٧ جنح اللبان ان النيابة العامة اسندت الى الطالب أنه بتاريخ ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٤ تهرب من دفع رسوم الانتاج على الكحول المبين بالمحضر وطلبت عقابه عملا بمواد القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ ووقائع هذه الدعوى هي بذاتها وقائع الدعوى السابقة وباريخ ٢٣ من ديسمبر ١٩٦٧ قضت محكمة جنح اللبان حضوريا أيضا ببراءة الطالب ولم تقض بمصادر المواد الكحولية التي كان الحكم الأول قد قضى بمصادرتها ولم تستأنف النيابة العامة هذا الحكم فأصبح نهائيا جائزا لقوة الامر المقضى .

وحيث ان المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية قد حددت حالات طلب اعادة النظر اذ جرى نصها على : يجوز طلب اعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنائيات والجنح في الأحوال الآتية : (أولا) ... (ثانيا) اذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما (ثالثا) ... لما كان ذلك ، وكان الطالب يستند الى الحالة الثانية من المسادة المذكورة سالفة البيان ، وكان نص هذه المادة يشترط لقبول الطلب صدور حكمين نهائيين ضد شخصين مختلفين عن واقعة واحدة وأن يكون بين هذين الحكمين تناقض يستتبع منه براءة أحدهما . ومفاد ذلك أن يكون هذان

يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .

٤ - لا يصح في أصول الاستدلال القضاء المسبق على دليل لم يطرح .

٥ - ان حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات الأولى ، مما يطابق أو يخالف غيره من الشهود ، بل بما قد يديه في جلسة المحاكمة ، ويسع الدفاع مناقشته اظهارة لوجه الحقيقة ، ولا تصح مصادرتة في ذلك بدعوى أن المحكمة قد أسقطت في حكمها شهادة من عناصر الاثبات .

المحكمة :

٠٠ وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٠٠ التي سمعت فيها الدعوى ، أن الدفاع عن الطاعنين تمسك ابتداء بضرورة سماع الشاهدة الرابعة ، فقررت المحكمة السير في الاجراءات ، فترافع الدفاع مصررا في ختام مرافعته على ما تمسك به في مستهلها ، والحكم المطعون فيه بعد أن أورد شهادة الشاهدة المذكورة من أنها سمعت بالواقعة من شقيقها المجنى عليه على التفصيل الوارد بشهادته عرض لطلب الدفاع ورد عليه بقوله « وحيث أن الدفاع طلب سماع أقوال ميلاني ٠٠ والغير مقيمة حاليا بالجمهورية العربية المتحدة » ولما كانت شهادتها ٠٠ جاءت ترديدا وسماعها عن شقيقها المجنى عليه ميشيل الخال متري ، فهي ناقله لأقواله التي سمعتها النيابة العامة في تحقيقها مفصلة ، أضف الى ذلك أن واقعة استئجار هذه السيدة للشقة موضوع النزاع ، وأن عقد الإيجار كان باسمها ثم قامت منازعة بسبب دخول شقيقها الى مسكنها وعرض الأمر على النيابة . تلك الوقائع التي وردت على لسان الشاهدة بتحقيقات النيابة لم يجدها مالك المسكن أو ينكرها المتهمان ، ومن ثم فلا مجال بعدئذ لاجابة طلب الدفاع لسماع أقوال هذه الشاهدة خاصة وأن المحكمة كما سيجيء في موضعه من أسباب هذا الحكم لم تعول في قضائها على تلك الشهادة والتي هي في جزمها ترديد لأقوال المجنى عليه ، كما أن واقعة استئجارها الشقة وقيام النزاع هي من الأمور المسلمة التي يسلم بها الدفاع ، وهذا الذي أورده الحكم ينطوي على البطلان في الاجراءات والفساد في الاستدلال . ذلك بأن الأصل المقرر

بالمادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة ، وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا ، وانما يصح لها أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد اذا تعذر سماع شهادته ، أو اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا - وهو ما لم يحصل - ومن ثم فإن سير المحاكمة على النحو الذي جرت عليه ومصادرة الدفاع فيما تمسك به من سماع الشاهدة الرابعة دون تلاوة أقوالها أو سماع أي من شهود الاثبات أو تلاوة أقوالهم في حضرة المتهمين لا يتحقق به المعنى الذي قصد اليه الشارع في المادة سالفه الذكر .

ولا يقدر في ضرورة سماع الشاهدة أن تكون مقيمة في لبنان مادام لم يثبت للمحكمة أنه امتنع عليها ذلك بعد اعلانها قانونا خصوصا أنه كان يسع المحكمة سماعها عن طريق الانابة القضائية . هذا الى أن القانون يوجب سؤال الشاهد أولا ، وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدي ما تراه في شهادته ، وذلك لاحتمال أن تجيء الشهادة التي تسمعها ويتاح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى ، ولا يصح في أصول الاستدلال القضاء المسبق على دليل لم يطرح .

ولما كان حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات الأولى ، مما يطابق أو يخالف غيره من الشهود ، بل بما قد يديه في جلسة المحاكمة ، ويسع الدفاع مناقشته اظهارة لوجه الحقيقة ، ولا تصح مصادرتة في ذلك بدعوى أن المحكمة أسقطت في حكمها شهادته من عناصر الاثبات لعدم استطاعة الدفاع أن يتنبأ سلفا بما قد يدور في وجدان قاضيه عندما يخلو الى مداولته ، ولأن حق الدفاع سابق في وجوده وترقيبه وأثره على مداولة القاضى وحكمه ، ولأن وجدان القاضى قد يتأثر - في غير رقبة من نفسه - بما يبدو له أنه أطرحه في تقديره عند الموازنة بين الأدلة اثباتا أو نفيا . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

يعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة . وهو نص مقتبس مما ورد في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات القديم ومتعلق بالنظام العام .

وأساس وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا . والتحقيق والاحالة في مفهوم حكم المادة ٢٤٧ اجراءات كسبب لامتناع القاضي عن الحكم ، هو ما يجريه القاضي أو يصدره في نطاق تطبيق قانون الاجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم .

لما كان ذلك وكانت المادة ١٠٥ من قانون الاجراءات الجنائية قد ناطت بدائرة الجنب المستأنفة اصـدار القرارات في شأن رد المضبوطات عند المنازعة أو في حالة وجود شك فيمن له الحق في تسلم الشيء ، وكان يبين من الرجوع الى المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها لتحقيق وجه الطعن - أن النيابة الجزئية كانت قد أمرت بتسليم جسم السيارة موضوع تهمة الاخفاء المسندة الى الطاعنين الى مالك السيارة ، فقدم محامي الطاعن الاول تظلم من هذا القرار الى رئيس النيابة لعرضه على هيئة محكمة الجنب المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة للفصل في هذا النزاع . ويتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ أصدرت الهيئة مشكلة من القضاة ٠٠ قرارها برفض التظلم وتأييد القرار المتظلم منه بما يكشف عن اعتقاد الهيئة بصحة دفاع مالك السيارة وينم عن تكوينها رأيا معينا ثابتا في الدعوى .

وإذا كان الثابت أن الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه كانت مشكلة من قضاة الهيئة التي فصلت في التظلم ، فإن الحكم يكون باطلا لصدوره من هيئة فقدت صلاحيتها بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٧٨٦ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ونصر الدين جسن عزام وسعد الدين عطية وانور احمد خلف ومحمود كامل عطيه)

(أ) قاض : صلاحيته للحكم : معلومات شخصية : رأى في الدعوى .

(ب) دعوى : نظرها ، قاض ، امتناعه . اجراءات م ٢٤٧ مرافعات قديم ، م ٣١٣ نظام عام .

(د) قاض : امتناعه عن الحكم ، تحقيق ، احالة

(د) مضبوطات : ردها ، نظم من قرار تسليمها ، امتناع الهيئة التي اصدرت الحكم الجنائي عن الجلوس في هيئة محكمة الجنب منعقدة في غرفة مشورة للنصل في النزاع على رد مضبوطات . اجراءات م ١٠٥ .

المبادئ القانونية :

١ - أساس وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا فيها أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا .

٢ - حددت المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الاحوال التي يمتنع فيها على القاضي نظر الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ، اذا قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة . وهو نص متعلق بالنظام العام .

٣ - أن التحقيق والاحالة كسبب لامتناع القاضي عن الحكم ، هو ما يجريه القاضي أو يصدره في نطاق تطبيق قانون الاجراءات الجنائية ، سواء بصفة كونه سلطة تحقيق أو حكم .

٤ - اذا كانت الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه مشكلة من قضاة الهيئة التي فصلت في التظلم ، فإن الحكم يكون باطلا لصدوره من هيئة فقدت صلاحيتها .

المحكمة :

وحيث أن المادة ٣٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد حددت الاحوال التي يمتنع فيها على القاضي نظر الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ، ومن هذه الاحوال أن يكون القاضي قد قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو

٢٤

٢٠ أكتوبر ١٩٦٩

غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة استعمال القوة أو التهديد .

٤ — اذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن غرض الطاعن وباقي المتهمين مما وقع منهم من افعال مادية قد انصرف الى منع المجنى عليهم من أداء أعمال وظيفتهما لعدم تمكينهما من اقتياد المتهمين الى مخفر الشرطة للكشف عن شخصيتهم ، وقد تمكنوا بما استعملوه في حقهما من وسائل العنف والتعدي من بلوغ قصدهم ، فإن الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا / ١ و ٢ من قانون العقوبات تكون متوافرة الأركان .

٥ — اذا كان الحكم المطعون فيه قد اوقع عقوبة واحدة بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ، وكانت هذه العقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة استعمال القوة أو العنف مع موظفين عموميين لحملهما بغير حق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهما ، فإن مصلحة الطاعن من المجانلة في توافر نية السرقة موضوع التهمة الثانية المسندة اليه تكون منعدمة .

٦ — تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، للمحكمة الفصل فيه بغير معقب ، متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي رقت عليها .

٧ — قضاء الاحالة ليس الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق ، وما يباشره من سلطات انما باعتباره سلطة تحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم ، فانه لا يلزم لصحة قراراته صدورها باسم الامة .

٨ — ان قرار الاحالة اجراء سابق على المحاكمة ، ومن ثم فلا تقبل اثارة امر بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض ، ما دام انه لم يدفع به لدى محكمة الموضوع .

المحكمة :

.. وحيث انه لما كانت المادة ١٥٥ من الاعلان الدستوري الصادر في ٢٤ من مارس

(أ) استيقاف : رجال السلطة العامة .. اجراءات م ٢٤ .

(ب) موظف : جنحة تعد عليه . عقوبات م ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٧ مكررا و ١٣٧ مكررا — ٢ ، ١ .

(ج) موظف عام : مكلف خدمة عامة ، استعمال قوة أو عنف أو تهديد ، عقوبات م ١٣٧ مكررا — ١ و ٢ و ٣ . لسنة ١٩٥٦ .

(د) مقاومة : موظف عام

(هـ) طعن : مصلحة .

(و) دفاع شرعي : قيامه ، تقدير حالته ، محكمة موضوع .

(ز) اسم الامة : قضاء احالة . اعلان دستوري في ٢٤ من مارس ١٩٦٤ م ١٥٥ .

(ع) قرار احالة : بطلانه ، اثارته لأول مرة أمام محكمة نقض .

المبادئ القانونية :

١ — ان الاستيقاف امر مباح لرجل السلطة العامة ، اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا موضع الريب والظن ، وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

٢ — يكفي لتوافر الركن الادبي في جنح التعدي على موظف عام ، قيام القصد الجنائي العام ، وهو ادراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث ، اما في جنسية فانه لا يتحقق الا اذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة الى القصد الجنائي العام ، تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة ، هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه ، أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بادائه .

٣ — يستوى أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه ، أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل طالما أن أداء الموظف للعمل

منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلقا بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتبنا عليها وكان ما ساقه الحكم من أدلة منتجا فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه من رفض الدفع تأسيسا على أن ما وقع من رجلى الشرطة اجراء مشروع لم يتعد الاستيقاف بما يزيل دواعى الشبهة ومن أنهما لم يخرجوا عن حدود القانون بما لا تتوافر معه مبررات حالة الدفاع الشرعى .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قضى بادانة الطاعن عن ثلاث تهم (أولا) أنه واثني آخرين استعملوا القوة والعنف مع موظفين عموميين لحملهما بغير حق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهما وكان ذلك بأن ضربوهما فأحدثوا بهما الاصابات المبينة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف لدى المجنى الأول من جرائم عاهة مستديمة ، وقد توصلوا بهذا الاعتداء الى بلوغ مقصدهم وهو عدم تمكن المجنى عليهما من اقتيادهم الى نقطة الشرطة (ثانيا) سرقوا السلاح والذخيرة المبينة الوصف بالمحضر والملوكة لوزارة الداخلية ، وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع على الشرطيين سالفى الذكر (ثالثا) أحرزوا سلاحا ناريا مششخنا بغير ترخيص ، وأوقع الحكم عقوبة واحدة بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات . ولما كانت هذه العقوبة تدخل فى حدود العقوبة المقررة للجريمة موضوع التهمة الأولى ، فإن مصلحة الطاعن فى المجادلة فى توافر نية السرقة موضوع التهمة الثانية تكون منعدمة ..

وحيث أنه من المقرر - كما سبق - أن رجلى الشرطة من شأنهما أن يستوقفا فى دائرة اختصاصهما من يرييهما أمره بوصف كونهما من رجال السلطة العامة المكلفين بالتحرى عن الجرائم والحيلولة دون ارتكابها، ومن المقرر كذلك أن جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها فى المواد ١٣٢ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٧ مكرر (١) من قانون

١٩٦٤ تنص على أنه « تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة » وكان قضاء الاحالة ليس الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وما يباشره من سلطات انما باعتباره سلطة تحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم ، فانه لا يلزم لصحة قراراته صدورها باسم الأمة مادام أن الدستور لا يوجب هذا البيان الا فى الأحكام . هذا فضلا عن أن قرار الاحالة اجراء سابق على المحاكمة ومن ثم فلا تقبل اثاره أمر بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض ، مادام أنه لم يدفع به لدى محكمة الموضوع ..

وحيث أن الحكم المطعون فيه عرض للدفع المبدى من المدافع عن الطاعن ببطلان القبض وتطرق لانتفاء حالة الدفاع الشرعى بقوله « ان الثابت من محضر التحقيق واعتراف المتهمين جميعا والشهود ان حالة المتهمين فى أثناء سيرهم ليلا كانت تدعو الى الاشتباه ولم يحدث أن قبض الشاهدان عليهم ولكن ما حدث هو انهما طلبا منهم اثبات شخصيتهم، ولما تبين أن أحدهم وهو المتهم الثانى لم يكن له بطاقة طلبا منهم الذهاب معها الى النقطة للتحرى فى أمره . ولكنها فوجئا بعد ذلك بوقوع الاعتداء عليهما كما سبق القول ونزع سلاح الشاهد الأول من يده بالقوة وسرقته وأخفائه لدى المتهم الرابع الذى كان على علم بما وقع ، وبالتالي يكون الدفع المبدى من محامى المتهم الثالث (الطاعن) غير سديد ويتعين اطراحه وتطمين المحكمة الى ما شهد به المجنى عليهما من الاعتداء الذى وقع عليهما وسرقة السلاح عهدة أولهما وأخفائه لدى المتهم الأخير الذى علم بسرقة »

ولما كان ما انتهى اليه الحكم فيما تقدم صحيحا فى القانون، ذلك بأن الاستيقاف أمر مباح لرجال السلطة العامة اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا فى موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية كما هى الحال فى الدعوى ، وكان تقدير الوقائع التى يستنتج

٢٥

٢٠ أكتوبر ١٩٦٩

- (أ) اثبات : قواعد المدنية ، محكمة جنائية ، التزامها .
 (ب) خبير : تقريره ، مؤداه ، إرادته في الحكم .
 حكم ، تسبب ، عيب . إجراءات م ٣١٠ .
 (د) تقرير خبير : تقديره ، محكمة موضوع .

المبادئ القانونية :

١ — لا تلتزم المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المدنية إلا في أحكام الإدانة دون البراءة .

٢ — لا يعيب الحكم أنه لم يورد مؤدى تقرير الخبير ، بل اجتزا بنتيجته في مقام البراءة .

٣ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع اذ هو متعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه ، كما ان في اغفال الرد عليها ما يفيد ضمنا انها اطرحتها ولم ترفيها ما يطمئن معه الى الحكم بالإدانة .

الحكمة

.. وحيث انه يبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ان ما حصله يدل على أن المحكمة واجهت عناصر الدعوى وأحاطت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت اليها .

لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم أنه لم يورد مؤدى تقرير الخبير بل اجتزا بنتيجته في مقام البراءة ذلك بأن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات لم تشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة ، بل يكفي أن يكون الحكم قد استعرض أدلة الدعوى عن بصروية فلم يجد فيها ما يؤدي الى ادانة المتهم ، ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل .

ولما كان من المقرر أن تقرير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات

العقوبات والجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرر (٢ ، ١) من هذا القانون يجمعهما ركن مادي واحد ويفصل بينهما الركن الأدبي فبينهما يكفي لتوفر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو ادراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالبائع فانه لا يتحقق في المادة ١٣٧ مكرر (٢ ، ١) الا اذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة الى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه وأن الشارع قد أطلق حكم المادة ١٣٧ مكرر ١ و ٢ من قانون العقوبات . المضافة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لينال العقاب كل من يستعمل القوة والعنف أو التهديد مع الموظف العمومي أو المكلف بالخدمة العامة لقضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد اثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل طالما أن أداء الموظف للعمل غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد ، وكان الحكم المطعون فيه — بعد أن أورد من وقائع المقاومة الحاصلة من الطاعن ورفاقه ما يكفي لتوافر العنصر المادي للجريمة — استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة أن غرض الطاعن وباقي المتهمين مما وقع منهم من افعال مادية قد انصرف الى منع الجنى عليهما من أداء أعمال وظيفتهما لعدم تمكينهما من اقتياد المتهمين الى مخفر الشرطة للكشف عن شخصيتهم وقد تمكنوا بما استعملوه في حقهما من وسائل العنف والتعدي من بلوغ مقصدهم ، فإن الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرر ١ و ٢ من قانون العقوبات تكون متوافرة الأركان . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

١ الطعن رقم ٨٢٨ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة) .

مساقي شهادته أو خطأ ، فان الطعن في تقريره لا يثار لدى محكمة النقض .

٤ - الأصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية ، وأن مدعى خلاف ذلك هو المكلف قانونا بإثباته .

٥ - يكفي أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم كي يقضى له بالبراءة ما دام الظاهر أنه ألم بعناصر الدعوى .

٦ - ان المحكمة الاستئنافية تقضى في الأصل من واقع الاوراق ، وهي لا تلزم بأجراء تحقيق الا ما ترى لزوما له ، وكذلك هي غير ملزمة بإعادة الدعوى الى المرافعة لأجراء المزيد من تحقيق المسألة الفنية المطروحة ، اذا كانت قد وضحت لديها خصوصا اذا كان الخصم لم يسبق طلبه مساق الجازم .

المحكمة :

.. وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي الذي احوال اليه الحكم المطعون عليه في شأن بيان الواقعة انه أخذت عينة من عملية التعسيل رقم ١٩ التي قام بها المطعون ضده في ١٥/٢/١٩٦٦ تبين من تحليلها أنها مطابقة للمواصفات ثم أخذت عينة أخرى من ذات العملية في ١٩/٢/١٩٦٦ تبين كذلك أنها مطابقة للمواصفات الا أنها تحتوي على كمية كبيرة من الدخان الاخضر ، وأنه بمقارنة هذه العينة الثانية بالعينة الاصلية المأخوذة من مشمول عملية التعسيل المذكورة تبين أنهما يختلفان من حيث نوع الدخان وطريقة الفرغ ونتائج التحليل . والحكم المطعون فيه أثبت استنادا الى دفاع المتهم المؤيد بقسائم السداد ، وإلى شهادة المحلل الكيماوي الذي سمعته محكمة أول درجة أن هذا الدخان الاخضر مستورد ، وأن بعض الادخنة المستوردة لونه كذلك ، وأن وقائع الدعوى ليس فيها ما يكفي لإقناع المحكمة بأن العينة أخذت من دخان خلط دون اخطار مصلحة الانتاج ، وأن المتهم قرر بأن العينة أخذت من العملية رقم ١٩ بذاتها وأن سبب الاختلاف بين العينتين يرجع الى أن العينة

مرجعه الى محكمة الموضوع اذ هو يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه - كما أن في اغفال الرد عليها ما يفيد حتما أنها اطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه الى الحكم بالادانة ، وكانت المحكمة الجنائية لا تلتزم قواعد الاثبات المدنية الا في احكام الادانة دون البراءة ، فان الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

.. (الطعن رقم ٨٢١ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابعة)

٢٦

٢٠ أكتوبر ١٩٦٩

(أ) دخان : تبغ . تهريب جمركي . ق ٩٢ لسنة ١٩٦٤

(ب) دخان : حيازته من غير المهرب .

(ج) خبير : شهادته ، طعن فيها امام محكمة نقض .

(د) دائرة جمركية : بضائع موجودة خارجها ، رسوم جمركية .

(هـ) براءة : حكم بها . قاض تشككه في صحة اسناد تهمة .

(و) محكمة استئنافية : تحقيق ، التزامها بإجرائه .

المبادئ القانونية :

١ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد نفى في غير لبس أن يكون الدخان المضبوط من النوع المستنبت أو المزروع محليا - وهو مدار الاتهام - فلا محل الى ما اثارته الطاعنة من أن المحكمة وقر في خاطرها أن حيازة الدخان المزروع محليا لا جريمة فيه .

٢ - لا تعد حيازة السلع من غير المهرب لها فاعلا كان أو شريكا وراء الدائرة الجمركية ، تهريبيا ، الا اذا توافر فيما يختص بتهريب التبغ احدى حالات التهريب الحكمي المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

٣ - اذا كانت المحكمة قد اطمأنت الى شهادة المحلل الكيماوي الذي سمعته محكمة أول درجة ورات فيها كفاء وغناء ، وكانت شهادته نصا صريحا في نفى أن الدخان المضبوط من النوع المزروع محليا بغير اضطراب في

يقضى له بالبراءة ما دام الظاهر أنه لم يغتصب الدعوى ، إذ أن مرجع الأمر في ذلك هو ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ، وكانت المحكمة الاستئنافية إنما تقضى في الأصل من واقع الأوراق ، ولا تلزم بأجراء تحقيق إلا ما ترى هي لزوما له . وكانت كذلك غير ملزمة بإعادة الدعوى إلى المرافعة لأجراء المزيد من تحقيق المسألة الفنية المطروحة إذا كانت قد وضحت لديها ، خصوصا إذا كان الخصم لم يسق طلبه مساق الطلب الجازم - كما هو الحال - وكانت هي قد اطأنت إلى شهادة المحلل الكيماوى الذى سمعته محكمة أول درجة ورات فيها كفاء وغناء ، وكانت شهادته نصا صريحا في نفى أن الدخان المضبوط من النوع المزروع محليا بغير اضطراب في مساق شهادته أو خطأ لما كان ما تقدم ، وكان الطعن في حقيقته يقوم على مسألة أساسية هي ماهية الدخان المضبوط وهل هو من النوع المزروع محليا فتعد حيازته تهريبا أو هو من النوع المستورد ومن ثم فلا جريمة في حيازته وراء الدائرة الجمركية من غير المهرب له . وكان قاضى الموضوع قد قطع بحكمه في أصل هذه المسألة بالاستناد إلى دليل فنى يحمله . ولم يقتضفها بعلمه كما قالت الطاعنة . وكانت الطاعنة إنما تنازع في كفاية هذا الدليل مما لا يثار لدى محكمة النقض ، فان طعنها يكون على غير أساس متعين الرفض .

الطن ٨٣٢ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة

٢٧

٢٠ أكتوبر ١٩٦٩

(أ) دخان . تبغ . تهريب جمركى . قانون ، تفسيره .

(ب) محكمة موضوع : تحققها من صحة اسناد تهمة ، براءة ، دعوى مدنية ، رفضها .

(ح) دخان أخضر : استنباته محليا . مسألة فنية ، قضاء فيها .

(د) محكمة استئنافية : قضاؤها بالبراءة ، ردها على أدلة الاتهام .

الآخرة أخذت من بقايا العملية رقم ١٩ التى باع الدخان الناتج عنها كله . ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه « يعد تهريبا (١) استنبات التبغ أو زراعته محليا (٢) ادخال التبغ السودانى أو التبغ الليبى المعروف بالطرابلسى أو بذور التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد . (٣) غش التبغ أو استيراده مغشوشا . (٤) تداول التبغ المنصوص عليه فى الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون ، وكذلك تداول البذور أو حيازتها أو نقلها » إذ نصت على ذلك فقد دلت على أن الشارع قد حصر حالات تهريب التبغ وقصرها على الأحوال التى عددها فى هذه المادة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد نفى فى غير لبس أن يكون الدخان المضبوط من النوع المستنبت أو المزروع محليا - وهو فى مواد الاتهام - فلا محل إلى ما أثارته الطاعنة من أن المحكمة وقر فى خاطرها أن حيازة الدخان المزروع محليا لا جريمة فيه ، لأن العبرة أولا هى بنوع الدخان الذى ترد عليه الحيازة أو الاحراز وأنه ليس من تلك الادخنة التى حظر الشارع حيازتها أو احرازها باطلاق .

ولما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى فى تفسير قوانين التهريب الجمركى بعامة ، والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ بخاصة على أنه لا تعد حيازة السلعة من غير المهرب لها فعلا كان أو شريكا وراء الدائرة الجمركية تهريبا إلا إذا توافر فيما يختص بتهريب التبغ إحدى حالات التهريب الحكى المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون المذكور ، وأن الأصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف ذلك هو المكلف قانونا بإثباته وكان الحكم المطعون فيه قد ردد هذا النظر القانونى ، ورتب عليه قضاءه ، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

ولما كان من المقرر أنه يكفى أن يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم كى

المبادئ القانونية :

١ - الشارع قد حصر حالات تهريب التبغ وقصرها على الاحوال التي عددها في هذه المادة .

٢ - يكفي في المحاكمات الجنائية ان تشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة الى المتهم ، لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية .

٣ - اذا كانت المحكمة قد خلصت بعد تمحيصها لواقعة الدعوى الى ان الاوراق قد خلت مما يفيد استنبات الدخان المضبوط او زراعته محليا ، وان اللون الاخضر لا يفيد بذاته انه مستنبت او زرع محليا ، فان تدليلها سائح يستقيم به قضاء الحكم ولا ينطوى على قضاء من القاضي في مسألة فنية يتعين الرجوع فيها الى اهل الخبرة ولا يتعارض مع تقرير التحليل المقدم في الدعوى .

٤ - من المقرر انه متى كونت المحكمة الاستثنائية عقيدتها ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية بعد الحكم ابتدائيا بادانته ، فليس عليها بعد ان اقتنعت بذلك ان تلتزم بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام ما دام قضاؤها قد بنى على أساس سليم .

المحكمة :

.. ومن حيث ان النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بأنه حاز ادخنة مهربة من الرسوم الجمركية وادعى الطاعن مدنيا قبله - وقضى الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية استنادا الى ان اوراق الدعوى قد خلت مما يفيد استنبات الدخان المضبوط او زراعته محليا ، فاذا كان كل ما هو ثابت في الدعوى ان الدخان المضبوط أخضر اللون وكان هبذا الاخضرار لا يفيد بذاته انه مستنبت او زرع محليا مما ترى معه هذه المحكمة ان الواقعة المسندة الى المتهم على غير أساس من الواقع والقانون . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب

التبغ قد نصت على أنه « يعتبر تهريبا » : (١) استنبات التبغ او زراعته محليا (٢) ادخال التبغ السوداني او التبغ الليبي المعروف بالطرابلسي او بنور التبغ بكافة انواعه الى البلاد . (٣) غش التبغ او استيرادهمغشوشا . (٤) تداول التبغ المنصوص عليه في الفقرات السابقة او حيازته او نقله او خلطه على غير ما يسمح به القانون وكذلك تداول البنور او حيازتها او نقلها « فقد دلت على ان الشارع قد حصر حالات تهريب التبغ وقصرها على الاحوال التي عددها في هذه المادة .

لما كان ذلك ، وكان يكفي في المحاكمات الجنائية ان تشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية اذ مرجع الامر في ذلك الى ما تطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم او داخلتها الريبة في صحة عناصر الاثبات ، وكان الحكم الابتدائي الذي احال اليه الحكم المطعون فيه في بيان واقعة الدعوى قد اورد ان نتيجة تحليل عينات الدخان التي اخذت من مصنع المطعون ضده اثبتت ان نسب الخلط بها في حدود ما نص عليه القرار الوزاري وان كانت تحتوي على دخان أخضر وهو ما لا ينافي فيه الطاعن وكانت المحكمة قد خلصت بعد تمحيصها لواقعة لدعوى الى ان الاوراق قد خلت مما يفيد استنبات الدخان المضبوط او زراعته محليا وان اللون الاخضر لا يفيد بذاته انه مستنبت او زرع محليا وهو تدليل سائح يستقيم به قضاء الحكم ولا ينطوى على قضاء من القاضي في مسألة فنية يتعين الرجوع فيها الى اهل الخبرة ولا يتعارض مع تقرير التحليل المقدم في الدعوى .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه متى كونت المحكمة الاستثنائية عقيدتها ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية بعد الحكم ابتدائيا بادانته ، فليس عليها بعد ان اقتنعت بذلك ان تلتزم بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام ما دام قضاؤها

الثابتة بالكشوف الطبية وتقرير الطبيب الشرعى وعلى الاخص اصابات الرأس الامر الذى يستشف منه انها استهدفا من الاعتداء ازهاق روح كل من المجنى عليهما . لما كان ذلك ، وكانت جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانونا بنية خاصة هي انتواء القتل وازهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم العمدية ومن الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالادانة فى تلك الجرائم عناية خاصة باستظهار هذ العنصر وايراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى تدل عليه وتكشف عنه ، وكان ما قاله الحكم من استعمال الطاعن الاول سلاحا ناريا قاتلا بطبيعته واطلاقه عيارا ناريا اصاب المجنى عليه الاول فى فخذه لا يصح أن يستنتج منه قصد القتل الا اذا أثبت أن الطاعن صوب العيار الى المجنى عليه متعمدا اصابته فى موضع يعد مقتلا من جسمه وهو ما لم يدل عليه الحكم كما لا يكتفى فى استظهار هذه النية اقوال المجنى عليه أو الشهود ولا ما أورده الحكم من مواصلة الاعتداء على المجنى عليه بمؤخرة البندقية ما دام لم يقم لدى المحكمة ما يكشف عن عدم وجود نخرة لدى الطاعن وقتذاك . لما كان ذلك ، فان الحكم يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعنين الاول والثانى وبالنسبة للطاعن الثالث - الذى لم يقدم أسباب لطعنه - وذلك لحسن سير العدالة بغير حاجة الى بحث الوجه الآخر من وجهى الطعن .

(الطعن رقم ٨٤٣ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة)

٢٩

٢٠ أكتوبر ١٩٦٩

حكم : اصداره . مخدر . نقض . مخالفة قانون . عقوبة ، اصلية . ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ مم ٣٦ - ٢٨ . غرامة .

المبدأ القانونى :

العبرة فيما تقضى به الاحكام هي بما ينطق

قد بنى على أساس سليم . لما كان ذلك ، فان الطعن يكون على غير أساس متغيئا رفضه مع الزام الطاعن المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٨٢٣ سنة ٣٩ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ونصر الدين عزام وسعد الدين عطية والدكتور احمد محمد ابراهيم والدكتور محمد محمد حسنين)

٢٨

٢٠ أكتوبر ١٩٦٩

قتل عمد : قصد جنائى ، عام ، خاص . حكم ، تسبب ، عيب .

المبدأ القانونى :

تتميز جرائم القتل العمد والشروع فيه قانونا بنية خاصة هي انتواء القتل وازهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم العمدية . ومن الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالادانة فى تلك الجرائم عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وايراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى تدل عليه وتكشف عنه .

المحكمة :

.. وحيث انه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض للتدليل على توافر نية القتل فى حق الطاعنين الاول والثالث فى قوله « ومن حيث ان نية القتل ثابتة فى حق المتهمين السادس (الطاعن الاول) والثامن (الطاعن الثالث) من اقوال المجنى عليهما وشهادة الشهود الذين أجمعوا على أن القصد من الاعتداء عليهما هو قتلها ومن ظروف الحادث وملابساته ومن استعمال كل منهما بندقية وهى آلة قاتلة بطبيعتها واطلاق كل منهما عيارا ناريا اصاب المجنى عليه الاول « عبد القادر دياب أبو بكر » فى فخذه الايسر واصاب الثانى « السيد عبد الحليم احمد » فى ملابسه لعدم أحكام الرماية ومن متابعة هذين المتهمين الاعتداء بمؤخر بندقية كل منهما على كل من المجنى عليهما فأحدثا بهما الاصابات

٣٠

٢٠ أكتوبر ١٩٦٩

(أ) نيابة مخدرات : وكلاهما ، اختصاصهم ، اختصاص مكاني ، تفتيش ، اذن ، اصداره ، تنفيذ مأمورو الضبط القضائي ، اختصاصهم ، قرار وزير عدل ١٨ من فبراير ١٩٥٨ . ق ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ م ٤٩ .

(ب) ادارة مخدرات القاهرة : ضابط ، اختصاصه المكاني ، تفتيش .

(هـ) تلبس : توافر حالته ، تفتيش .

(د) دعوى : صورتها الصحيحة ، استخلاصها ، محكمة موضوع .

المبادئ القانونية :

١ — تختص نيابة مخدرات القاهرة بالتحقيق والتصرف في الجنايات والجناح المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والقوانين المعدلة له شاملا لما يقع بدائرة محافظة القاهرة وقسم اول وقسم ثانى الجيزة ، وتشمل منطقة الدقى .

٢ — ضابط ادارة مخدرات القاهرة اذ أجرى التفتيش الذى تم بمنطقة الدقى ، يكون في حدود اختصاصه المكاني الذى ينبسط على كل اقليم الجمهورية .

٣ — متى كان التفتيش قد جرى صحيحا على مقتضى الامر الصادر به في حدود اختصاص من أصدر الامر ومن نفذه ، فانه لا مصلحة للطاعين فيما اتراه من عدم توافر حالة التلبس .

٤ — من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الاوراق . وهى في ذلك ليست مطالبة بالاخذ الا بالادلة المباشرة بل ان لها ان تستخلص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج

به القاضى في وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى ، فلا يعول على الأسباب التى يدونها فى حكمه الذى يصدره الا بقدر ما تكون واضحة ومدعمة للمنطوق .

الحكمة :

.. لما كانت جريمة احراز المخدر التى دين المطعون ضده بها منطبقة على حكم المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، والمعاقب عليها بنفس العقوبة الواردة فى المادة ٣٧ من القانون وهى السجن ، وبغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة آلاف جنيه ، وفى حالة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز أن ينقص الحبس عن ستة أشهر . وكان الحكم المطعون قد ردد فى أسبابه ما نصه « وهذه الرأفة وان نزلت بعقوبة السجن الى الحبس على الوجه المقرر فى المادة ١٧ سالف الذكر فهذا لا يتأتى معه اعتبار المتهم معنيا من عقوبة الغرامة التى قررها القانون بحد أدنى قدره ٥٠٠ خمسمائة جنيه وهذا القدر من الغرامة ترى المحكمة اعتباره مقرا فى هذا الحكم بالاضافة الى عقوبة الحبس الواردة بمنطوق هذا الحكم » وما قرره الحكم فى هذا الشأن لا اثر له ، ذلك بأنه لما كانت العبرة فيما تقضى به الأحكام هى بما ينطق به القاضى في وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى فلا يعول على الأسباب التى يدونها القاضى فى حكمه الذى يصدره الا بقدر ما تكون هذه الأسباب واضحة ومدعمة للمنطوق .

لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه اذ اغفل القضاء بعقوبة الغرامة مع وجوب الحكم بها اعمالا لنص المادتين ٣٦ و ٣٧ من القانون سالف البيان ، يكون قد خالف القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة الغرامة طبقا للقانون بالاضافة الى عقوبتي الحبس والمصادرة المقضى بهما .

(الطعن رقم ٨٤٥ سنة ٣٩ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد ابو الفضل حفى وابراهيم احمد الديوانى ومحمد السيد الرفاعى وطه الصديق رنلته ومحمد ماهر حسن) .

والاستقراء والممكنات العقلية كافة ، مادام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق دون أن تنقيد في هذا التصوير بدليل معين .

المحكمة :

.. وحيث ان .. الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية كافة للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها ثم أطرح دفاع الطاعنين في مختلف وجوهه .

لما كان ذلك ، وكان قرار وزير العدل الصادر في ١٨ من فبراير ١٩٥٨ بإنشاء نيابة مخدرات القاهرة قد جعل اختصاص هذه النيابة بالتحقيق والتصرف في الجنايات والجناح المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والقوانين المعدلة له شاملا لما يقع بدائرة محافظة القاهرة وقسم أول وقسم ثان الجيزة ، وكانت منطقة الدقي التي جرى فيها التفتيش تقع بدائرة القسم الأخير ، فان ما يثيره الطاعنان بشأن انحسار اختصاص وكيل نيابة مخدرات القاهرة باصدار الاذن واقتضاره على محافظة القاهرة وحدها يكون على غير أساس من القانون . ولما كانت المادة ٤٩ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد جرى نصها على انه « يكون لمديرى ادارتى مكافحة المخدرات في كل من الاقليمين واقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونسابلات والمساعدين الثانئين صفة مأمور الضبطية القضائية في جميع أنحاء الاقليمين » فان ضابط ادارة مخدرات القاهرة يكون قد أجرى التفتيش في حدود اختصاصه المكاني الذي ينبسط على كل اقليم الجمهورية لما كان ذلك ، فانه لا مصلحة للطاعنين فيما أثاراه من عدم توافر حالة التلبس مادام التفتيش قد جرى صحيحا على مقتضى الأمر الصادر به في حدود اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه . ولما كان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر

المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل ان لها أن تستخلص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ، مادام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق دون أن تنقيد في هذا التصوير بدليل معين ، فان ما يثيره الطاعنان ينحل في حقيقته الى جدل في تقدير الأدلة التي اطاعت اليها المحكمة واستنبطت منها معتقدها في الدعوى مما لا يقبل معه معاودة التصدي له أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن ٨٤٦ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة)

٣١

٢٠ أكتوبر ١٩٦٩

- (أ) محاكمة : اجراءاتها ، تهمة ، تعديل وصفها
(ب) دفاع : اخلال بحقه ، وصف تهمة .
(هـ) قضية : حجزها للحكم ، اعادتها للمرافعة .
(د) شاهد : تمسك بسماع اقواله قبل قفل باب المرافعة .

المبادئ القانونية :

١ - الاصل هو أن المحكمة لا تنقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ، بل هي مكلفة بأن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني السليم المنطبق عليها ، ما دام أن الواقعة المادية المثبتة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد .

٢ - متى كان الوصف الذي أجرته المحكمة قد سبق للدفاع أن أشار اليه في مرافعته الشفوية وتناوله بالمناقشة والتفنيد في مذكرته،

للدفاع أن أشار إليه في مرافعته الشفوية وتناوله بالناقشة والتفنيد في مذكرته . فان ما يثيره الطاعن من دعوى الاخلال بحقه في الدفاع يكون على غير أساس .

لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على المحكمة من التفاتها عن طلب سماع شهود الاثبات والاستماع الى آلة التسجيل — وهو الطلب الذى ضمنه مذكرته — مردودا بأن المحكمة متى حجزت القضية للحكم فانها لا تلتزم باعادتها الى باعادتها الى المرافعة لاجراء تحقيق فيها وما دام الطاعن — على ما يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة — لم يتمسك بسماع باقى شهود الاثبات بل انه اكتفى بتلاوة اقوالهم في التحقيقات ، ولم يطلب الى المحكمة سماع آلة التسجيل ، فان نعيه عليها عدم قيامها بذلك يكون غير مقبول .

لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد استخلصت لاسباب سائغة من وقائع الدعوى أن الطاعن قد طلب واخذ لنفسه ولآخرين من . . مبلغ مائة جنيه على سبيل الرشوة مقابل عمله على تخفيض مستحقات الهيئة عليه وتأجيل بيع منقولاته المحجوز عليها اداريا وهو ما يتضمن الرد على دفاعه القائم على أن اخذه ذلك المبلغ كان لقاء خدماته الفنية التى اداها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة حسبما حصلتها المحكمة من التحقيقات وسطرتها في صدره وذلك بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الرشوة التى دان الطاعن بها واقام عليها في حقه أدلة مستمدة من اقوال شهود الاثبات وهى أدلة سائغة تؤدي الى مارتبه الحكم عليها . وكان ما أورده الحكم في ختامه من ثبوت أن الطاعن قد زعم أن له اختصاصا في نظر النزاع القائم بين الشاكى وهيئة التأمينات لا يعدو أن يكون من قبيل تمحيص الوقائع المطروحة بقصد استجلاء ركن من اركان الجريمة هو ركن الاختصاص بما ليس فيه اضافة لعنصر جديد أو أخذ بصورة مغايرة

فان ما يثيره الطاعن من دعوى الاخلال بحقه في الدعوى يكون على غير أساس .

٣ — من المقرر أن المحكمة متى حجزت القضية للحكم فانها لا تلتزم باعادتها الى المرافعة لاجراء تحقيق فيها .

٤ — من المقرر انه لا يقبل من الطاعن النعى على المحكمة قعودها عن القيام باجراء امسك عن المطالبة به في الجلسة وقبل اقفال باب المرافعة في الدعوى . ومادام الطاعن لم يتمسك بسماع باقى شهود الاثبات بل انه اكتفى بتلاوة اقوالهم في التحقيقات ولم يطلب الى المحكمة سماع آلة التسجيل ، فان نعيه عليها عدم قيامها بذلك يكون غير مقبول .

المحكمة :

. . . وحيث ان الأصل هو أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذى تستبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ، بل هى مكلفة بأن ترد الواقعة بعد تجميعها الى الوصف القانونى السليم المنطبق عليها ، مادام أن الواقعة المادية المثبتة بأمر الاحالة والتى كانت مطروحة بالجملة هى بذاتها الواقعة التى اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد .

لما كان ذلك ، وكانت الواقعة المادية الواردة بأمر الاحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة — وهى أخذ الطاعن لنفسه ولآخرين مبلغا على سبيل الرشوة — هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه بعد أن تحقق من توافر ركنيها المادى والمعنوى أساسا للوصف الجديد الذى دان الطاعن به ، وكان تضدى المحكمة لشروط الاختصاص وانتهأؤها بناء على الوقائع الثابتة بالتحقيقات والتى كانت مطروحة للبحث والمناقشة بالجلسة الى أن الطاعن قد زعم أن له اختصاصا حين ادعى أن مآل النزاع القائم بين الشاكى وبين هيئة التأمينات الاجتماعية هو أن يعرض عليه ، هو من قبيل تمحيص الوقائع المطروحة على المحكمة بقصد استجلاء ركن من اركان الجريمة واعطاء الواقعة وصفها القانونى السليم ، وكان الوصف الذى أجرته المحكمة قد سبق

المحكمة :

.. وحيث انه يبين من الاوراق ، أن ما أسس عليه الطاعن دفاعه في منكرته التي قدمها في جلسة ١٩٦٧/٣/٩ الى محكمة الجنح المستأنفة ، أن تظهر السندين الاذنيين على بياض كان القصد منه نقل ملكية الحق الثابت بهما الى الطاعن وليس التوكيل في القبض ، ذلك بأن المطعون ضده مدين له في مبالغ تربو على قيمة السندين المذكورين ، كما يبين ان الحكم المطعون فيه بعد أن حصل مؤدى الوقائع خلص الى « أن المدعى بالحق المدني قام بتظهير الكمبيالتين المطعون عليهما على بياض وسلمهما للمتهم (الطاعن) للحصول وبعد أن قدمهما المتهم للحصول بالبروتستو ولما لم يسندهما المدينين فيهما قام وكيل المتهم الاستاذ ... باضافة صيغة التظهير المطعون عليها في كل من الكمبيالتين واعطى لهذا التظهير تاريخا سوريا كاذبا على النحو الثابت بتقرير الخبير » . ثم عرض الحكم بعد ذلك الى دفاع الطاعن القانوني ورد عليه في قوله أمام النسبة للمسألة الثانية التي اثارها المتهم (الطاعن) في دفاعه والتي تتضمن أن ما وقع منه لا يكون جريمة لثبوت حقه في اضافة عبارة التظهير عملا بالمادة ٢/١٣٥ تجارى التي تنص على أن « صيغة التحويل المتروكة على بياض وقت التحويل يجوز أن تكتب فيما بعد وانما يلزم أن يكون ما كتب مطابقا لعمل حصل حقيقة في التاريخ الموضوع في صيغة التحويل » ويتضح من نص المادة سالفة الذكر انها اجازت أن تملأ بيانات التظهير على بياض فيما بعد ولكنها استلزمت لذلك شروطا ثلاثة ، الاول ان نصت عليهما المادة المذكورة والثالث مستفاد من نص المادة ١٣٦ تجارى ، أما الشرط الاول فهو أن تكون البيانات المضافة مطابقة لعمل حصل حقيقة والثاني أن يكون هذا العمل قد حصل في تاريخ الاضافة والثالث أن تؤرخ البيانات المضافة بالتاريخ الذي تمت فيه الاضافة حتى لا تنسحب الى تاريخ التوقيع على بياض ومن ثم يضار الغير .

ومن الواضح تخلف هذه الشروط اذ ان

للصورة التي ارتسمت في ذهن المحكمة وبينتها في صدر حكمها ، فان تعيب الحكم بالتناقض وبقيامه على صور متعارضة يكون على غير أساس .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما أورده الحكم من مؤدى أقوال الشاهد .. يرتد الى أصل ثابت في التحقيقات ، فان ما يثيره الطاعن من الخطأ في الاسناد أو مسخ الحكم لأقوال هذا الشاهد يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن ٩١٨ سنة ٣٩ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ونصر الدين حسين عزام وسعد الدين عطية ومحمود كامل عطية والدكتور احمد محمد ابراهيم) .

٣٢

٢٠ اكتوبر ١٩٦٩

(أ) ثبوت : ادلته . حكم بالادانة . كمبيالة تظهيرها ، سببه ، ورقة عرغبة ، تزوير . في تجارة م ١٣٥ .
(ب) حكم : تسبب ، عيب ، تزوير . عقوبات م ٣٢

المبادئ القانونية :

١ - أن القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يورد أدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه فاسد الاستدلال في جريمة التزوير التي نسب الى الطاعن ارتكابها ، وكان قد استدل في خصوص جريمة استعمال المحرر المزور على علم الطاعن بالتزوير من كونه الفاعل له ، فان الخطأ يشمل استدلال الحكم كله بما يعيبه ، ويوفر المصلحة في التمسك بهذا الطعن ، دون أن يخاج بتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة الى التهمتين معا وايقاع عقوبة واحدة مقررة لأيهما .

٣٣

٢٠ أكتوبر ١٩٦٩

- (أ) تهمة : تعديل وضعها ، خبز مخالف للمواصفات ،
خبز يقل وزنه عن المقرر . دفاع ، اخلال بحقه
(ب) شاهد نفى : طلب سماعه ، تمسك بالطلب
(ج) حكم : تسييب ، عيب .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان البين من الاوراق ان الدعوى رفعت على الطاعنين بوصف انهما انتجا خبزا مخالفا للمواصفات القانونية وقد دانهما الحكم الابتدائي عن جريمة انتاج خبز يقل وزنه عن الوزن المقرر ، فان تعديل محكمة اول درجة لوصف التهمة على هذا النحو دون ان تلتفت نظر الدفاع عن المتهمين لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية مادام المتهمان حين استئنافا هذا الحكم كانا على علم بهذا التعديل .

٢ - متى كان الدفاع عن الطاعنين وان طلب من محكمة اول درجة باحدى الجلسات سماع شاهد نفى ، الا انه لم يتمسك بهذا الطلب في الجلسات التالية ولا امام محكمة ثانية درجة ، فان ذلك يعد تنازلا منه عن سماع هذا الشاهد .

٣ - رد الحكم على الدفاع بقوله ان المتهم الثانى لم يثر فور الضبط أى نزاع حول نوع الخبز ، وانه من الحلوى وان هذا الخبز يبلغ وزن الرغيف منه ١٦٧ر٧ جراما ، ومن غير المعقول ان يدخل في تكوينه السمن والسكر ، ويباع بنصف قرش ، وأن مفتش التموين قد شهد بأن هذا الخبز هو خبز افرنجى عادى وليس من نوع الشوريك المعروف للناس كافة ، يكون سائفا ويكفى في اطراح هذا الدفاع .

المحكمة :

.. وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا لأسبابه قد حصل واقعة الدعوى بقوله « ان رئيس ادارة التموين أثبت بمحضه المؤرخ ١٩٦٧/٣/١٩ أنه أثناء التفتيش على

المدعى بالحق المدنى لم يعتمد الى تسليم الكمبيالتين الى المتهم (الطاعن) بقصد نقل ملكيتهما اليه والا لئلا بيانات التظهير « ، وهذا الذى أورده الحكم ينطوى على الفساد فى الاستدلال والقصور ، ذلك بأن القانون قد أوجب فى كل حكم بالادانة أن يورد أدلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى ، ولما كان النزاع المردد بين طرفى الخصومة يدور حول وجود السبب المبرر للتظهير الناقل للملكية ، فقد كان لزاما على المحكمة أن تتقصى سبب التظهير وأن تتحدث بشيء عنه وتدلى برأيها فى هذا الشأن لما يترتب عليه من أثر فى انتفاء الجريمة أو ثبوتها ، أما وهى لم تمسح بهذا الدفاع الجوهرى وتقول كلمتها فيه ، وكان ما أورده الحكم - من أن المدعى بالحق المدنى لو قصد نقل ملكية السندين لئلا بيانات التظهير - لا يكفى للرد على هذا الدفاع ولا يعتبر من قبيل الأسباب السائغة التى من شأنها أن تؤدى الى مارتبه عليها قضاؤه من أن سبب التظهير لا يدل بطريق اللزوم على أنه ضالغ فيما نسب اليه من التزوير بفرض وقوعه خصوصا اذا كان المحامى قد أضاف عبارة التظهير من عنده فى غيبة موكله وبغير مشورته لما وقر فى نفسه من ثبوت حقه فى التظهير الكامل الناقل للملك بناء على اجتهاده هو فى تفهم نص المادة ١٣٥ من قانون التجارة ومن ثم فان الحكم يكون قاصرا بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

لما كان ذلك ، وكان المطعون فيه قد استدلى فى خصوص جريمة الاستعمال على علم الطاعن بتزوير التظهيرين فى المحررين التجاريين بما لا ينتج ، فان الخطأ يشمل استدلال الحكم كله بما يعيبه ، ويوفر المصلحة فى التمسك بهذا الطعن ، دون أن يحتاج بتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة الى التهمتين معا وإيقاع عقوبة واحدة مقررة لأيهما .

(الطعن رقم ١١٩٧ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابعة)

المعروف للكافة » ، وهو رد سائق يكفى في اطراح هذا الدفاع . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ١٢٢٠ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة)

٣٤

٢٠ أكتوبر ١٩٦٩

- (أ) محاكمة : إجراءاتها . إجراءات مهم ٢٨٩ ق ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ .
(ب) شاهد : اعلانه ، مراعاة ، شفويتها
(هـ) دفاع : طلب تحقيق ، اجابته

المبادئ القانونية :

١ - ان الأصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات ان المحاكمة الجنائية يجب ان تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة ، وتسمع فيه شهود الأثبات في حضرة المتهم ما دام سماعهم ممكنا ، وانما يصح لها الاكتفاء بتلاوة شهادة الشاهد اذا تعذر سماعه ، او اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذي افترضه الشارع لأية علة مهما تكن ، الا بتنازل الخصوم صراحة او ضمنا .

٢ - لم يتجه مراد القانون حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم في اعلان الشهود الذين يرى مصلحة في سماعهم أمام محكمة الجنائيات ، الى الاخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التي تقوم أساسا على شفوية المرافعة ضمنا للمتهم الذي تحاكمه ، ولا الى الافتئات على حقه المقرر في الدفاع .

٣ - اوجب القانون سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة واجابته أو الرد عليها .

المحكمة :

.. وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٢١ من يناير ١٩٦٩ التي سمعت فيها

المخابز لما علمه من أن بعضها يتصرف في الدقيق الفاخر بأسعار تزيد على المقرر ، قام بالتفتيش على مخبز المتهم الثاني أحمد سيد حسن فوجده بالمخبز ومعه المتهم الأول محمد إبراهيم محمد السيد الخباز بالمخبز ، وسأل المتهم الأول عن سجل المخبز فذكر أنه غير موجود ثم غافله المتهم الأول وهرب ، وقرر المتهم الثاني أنه شريك للمتهم الأول في المخبز وبالتفتيش وجد بالمخبز ٣٤ رغيفا من الخبز الافرنجي الطويل فقام بوزنها على ثلاث دفعات الأولى ١٣ رغيفا وتبين أنها تزن ٢٠٥٠ جراما والثانية ١٣ رغيفا وتبين أنها تزن ٢١٠٠ جرام والثالثة ٨ أرغفة وتزن ١٢٥٠ جراما ومتوسط طول الرغيف ٢٧ سم ومتوسط وزنه ١٥٨/٨ جراما كما أنه ضبط كذلك خبزا أفرنجيا مستديرا غير مطابق للمواصفات ووجد من هذا النوع بالمخبز ٥٣ رغيفا بلغ وزنها جميعا ٨٨٩٥ جراما بمتوسط ١٦٧/٧ جراما للرغيف الواحد . لما كان لا جناح على المحكمة ان هي عولت على ما جاء بمحضر جمع الاستدلالات من أن المتهم الثاني كان موجودا وقت الضبط ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان الدفاع عن الطاعنين وان طلب من محكمة أول درجة بـ جلسة ٤ من ديسمبر ١٩٦٧ سماع شاهد نفى الا انه لم يتمسك بهذا الطلب في الجلسات التالية ولا أمام محكمة ثاني درجة مما يعد تنازلا منه عن سماع هذا الشاهد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين من انهما أنتجا الخبز المضبوط لحساب أحد العملاء وأنه نوع من الحلوى ويضاف اليه السكر والسمن ويسمح بانتاجه داخل المخابز الافرنجية في حدود ٢٥ ٪ من كمية الدقيق المنصرف لها ورد الحكم على هذا الدفاع بقوله : « ان المتهم الثاني لم يثر فور الضبط أي نزاع حول نوع الخبز ، وأنه من الحلوى وان هذا الخبز يبلغ وزن الرغيف منه ١٦٧/٧ جراما ومن غير المعقول أن يدخل في تكوينه السمن والسكر ويباع بنصف قروش وأن مفتش التموين قد شهد بأن هذا الخبز هو خبز أفرنجي عادي وليس من نوع الشوريك »

الرد عليه ، وأن مراده لم يتجه حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم في اعلان الشهود الذين يرى مصلحة في سماعهم أمام محكمة الجنايات الى الاخلال بالاسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التي تقوم اساسا على شفوية المرافعة ضمانا للمتهم الذي تحاكمه ولا الى الافتئات على حقه المقرر في الدفاع . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد وقع باطلا واجب النقض والاحالة .

(الطعن ١٣٩٢ سنة ٣٩ و بالهيئة السابقة)

٣٥

٢٠ أكتوبر ١٩٦٩

(أ) تزوير : ورقة عرقية . ضرر ، اسناد كاتب
(ب) محرر عرقى : مضمونه ، مطابقته لارادة
المسوب اليه عقوبات م ٢٢
(ج) نقض : طعن . نطقة ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٤٢)

المبادئ القانونية :

١ — التزوير يقوم على اسناد امر لم يقع ممن اسند اليه ، في محرر أعد لاثباته ، باحدى الطرق المنصوص عليها في القانون بشرط أن يكون الاسناد قد ترتب عليه ضرر أو يحتمل أن يترتب عليه ، أما اذا انتفى الاسناد الكاتب في المحرر ، لم يصح القول بوقوع التزوير .

٢ — اذا كان المحرر عرقيا وكان مضمونه مطابقا لارادة من نسب اليه ، معبرا عن مشيئته ، انتفى التزوير بأركانه ومنها ركن الضرر ، ولو كان هو لم يوقع على المحرر ، مادام التوقيع حاصلا في حدود التعبير عن ارادته ، سواء كان هذا التعبير ظاهرا جليا أو مضمرا مفترضا تدل عليه شواهد الحال .

٣ — ان نقض الحكم بالنسبة للطاعنين الأول والثاني والرابع ، يقتضى نقضه أيضا بالنسبة الى المتهم الثالث الذي لم يقرر بالطعن ، وذلك لاتصال وجه الطعن به .

المحكمة :

.. وحيث أن .. الثبات .. أن الطاعنين

الدعوى وصدر الحكم ، أن أحد المدافعين عن الطاعن قال ما نصه « ابراهيم الشربيني والتميمى اذا أخذتم سيادتكم بالقول الوارد على لسانهما فائى أصم بالحاح على طلب هذين الطفلين لناقشتها أمام المحكمة » . وبعد سماع ايضاحات الطبيب الشرعى أحال المدافع المذكور الى ماسبق أن أبداه في مرافعته بالجلسة المذكورة بما تضمنه بالضرورة من طلب جازم وصمم على البراءة . والمحكم المطعون فيه عول فى ادانة الطاعن على اقوال الشاهدين المذكورين دون تلاوة اقوالهما ودون سماعهما ولم يرد على ما طلبه المدافع من ضرورة ذلك .

لما كان ذلك ، وكان الأصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجزيه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه شهود الاثبات فى حضرة المتهم مادام سماعهم ممكنا ، وانها يصح لها الاكتفاء بتلاوة شهادة الشاهد اذا تعذر سماعه ، أو اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذى افترضه الشارع لآية علة مهما كانت الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا . ولما كان الدفاع قد أصر فى مستهل مرافعته وفى ختامها — حسبما تقدم — على ضرورة سماع الشاهدين اذا رأت المحكمة الاستناد الى شهادتهما فى ادانة الطاعن الا انها لم تجبه الى طلبه ولم ترد عليه ، وأخذت فى حكمها بشهادتهما فى التحقيقات دليلا عليه ، فان حكمها يكون باطلا لابتثائه على اجراءات باطلة .

ولا يعترض على ذلك بأن الشاهدين لم يرد لهما ذكر فى قائمة شهود الاثبات وبالتالي كان لزاما على الطاعن اعلانهما طبقا للمواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، لأن هذا التنظيم الاجرائى متعلق بشهود النفى ، والواقع من الأمر أن الشاهدين سمعا فى التحقيق كشاهدى اثبات ، وعول الحكم على اقوالهما بهذه المثابة . هذا الى أن القانون أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع . وطلبات التحقيق المنتجة واجابته . أو

بالنسبة للطاعنين الأول والثاني والرابع يقتضى نقضه أيضا بالنسبة الى المتهم الثالث الذى لم يقرر بالطعن ، وذلك لاتصال وجه الطعن به عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٩٨ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة)

٣٦

٢٧ أكتوبر ١٩٦٩

تسعير جبرى : حكم ، شهر ملخصه ، عقوبة
تكميلية . نقص . طعن . خطأ فى تطبيق القانون

المبدأ القانونى :

شهر ملخصات الأحكام ليس مجرد اجراء ادارى لا شأن للقضاء به ، وانما هو عقوبة تكميلية يتعين القضاء بها الى جانب العقوبة الأصلية ويصير تنفيذها طبقا للنماذج التى تعدها وزارة التجارة والصناعة .

المحكمة :

.. حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المحدد التى دان المطعون ضده بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها ، عرض لشهر ملخص الحكم فلم ير وجهها للقضاء به استنادا الى قوله « ولا ترى المحكمة محلا للقضاء بشهر ملخص الحكم عملا بنص المادة ١٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، لأن هذا الاجراء مجرد اجراء ادارى ولا شأن للقضاء به كما يتضح ذلك من صريح نص تلك المادة التى أوجبت الشهر طبقا للنموذج الذى تعده وزارة التجارة والصناعة ولمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر اذا كان الحكم بالغرامة » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون

دفعوا بقيام الوكالة لشواهد عددها هى قيام علاقة القربى والمصاهرة بين المدعى المدنى والطاعن الأول اذ المدعى المدنى ابن خالة الطاعن الأول وزوج شقيقته فضلا عن استمرار قيام هذه الوكالة باستصحاب الحال مدة ثلاثة وعشرين عاما منذ سنة ١٩٤١ الى سنة ١٩٦٤ يدير أرضه نيابة عنه ويتبادلان الرسائل والهدايا ، وقد قام الطاعن الأول بسداد الغرامة التى طوبى بها المدعى المدنى لعدم نقاوة القطن نيابة عنه بناء على طلب المدعى المدنى بخطابه المؤرخ ١٢ من ديسمبر ١٩٦٤ تأكيدا لهذه الوكالة .

ولما كانت المحكمة قد اعتبرت جرائم التزوير والاشتراف فيه واستعمال المحررات المزورة تزويرا فى محررات عرفية . وكان التزوير ايا كان نوعه يقوم على اسناد أمر لم يقع ممن اسند اليه ، فى محرر أعد لاثباته باحدى الطرق المنصوص عليها فى القانون بشرط أن يكون الاسناد قد ترتب عليه ضرر أو يحتمل أن يترتب عليه ، أما اذا انتفى الاسناد المكاتب فى المحرر لم يصح القول بوقوع التزوير ، واذا كان المحرر عرفيا وكان مضمونه مطابقا لارادة من نسب اليه معبرا عن مشيئته انتفى التزوير بأركانه ومنها ركن الضرر ، ولو كان هو لم يوقع على المحرر مادام التوقيع حاصلا فى حدود التعبير عن ارادته ، سواء كان هذا التعبير ظاهرا جليا أو مضمرا مفترضا تدل عليه شواهد الحال .

لما كان ذلك ، وكان الدفع بقيام الوكالة فى صورة الدغوى دفعا جوهريا اذ من شأنه - اذا صح - أن تندفع به جرائم التزوير المسندة اليهم وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع البتة ايرادا له وردا عليه ، فانه يكون قاصر البيان واجب النقض .

ولا يعترض على ذلك بأن الحكم اعمل فى حق الطاعنين المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليهم عقوبة مقررة لآى من الجرائم الأخرى التى دانهم بها لأن التبرير لا يرد حيث يوجد قضاء فى الدعوى المدنية مؤسس على ثبوت جميع جرائم التزوير ، ونقض الحكم

المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن مخدر الأفيون وزن عند ضبطه فبلغ وزنه ٢٠٩ جراما وذلك بحسب، الثابت في محضر التحقيق بينما الثابت من تقرير معام التحليل أن زنته ١٩١٢٠ جراما فقط . وقد قام دفاع الطاعن على أن هذا الخلاف يشهد لانكاره حيازة المخدر .

لما كان ذلك ، وكان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله فرقا ملحوظا ، فإن ما دفع به الطاعن من دلالة هذا الفارق البين على الشك في التهمة ، إنما هو دفاع يشهد له الواقع ويسانده في ظاهر دعواه ، ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري — في صورة الدعوى — بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وقد سكتت عنه إيرادا له وردا عليه ، فإن حكمها يكون قاصر البيان واجب النقض والاجالة .

(الطعن رقم ٨١٣ سنة ٢٩ في بالهيئة السابقة)

٣٨

٢٧ أكتوبر ١٩٦٩

- (أ) مسئولية جنائية : اسباب اباحة . دفاع ،
اخلال بحقه . حكم ، تسبب ، عيب
(ب) دفاع : متهم ، اثباته في محضر الجلسة .
(ج) دفاع شفوي : سماعه
(د) شهود : تقدير اقوالهم ، والالئ بسماعهم ،
محكمة موضوع ،
(هـ) قتل خطأ : حكم ، تسبب ، دليل قننى

المبادئ القانونية :

١ — ان قيام مفتش الجهة التابعة لها السيارة العامة التي يقودها المتهم بتبنيه على تأخيره عن مواعده — بفرض حصوله — لا يبيح للمتهم مخالفة القوانين واللوائح وقيادة السيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور ، ولا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع المتهم في هذا الشأن لأنه دفاع ظاهر البطلان .

التسعير الجبرى وتحديد الأرباح تنص على أنه تشهر ملخصات الأحكام التي تصدر بالادانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون طبقا للنماذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع مكتوبة بحروف كبيرة وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر اذا كان الحكم بالغرامة ، وكان شهر ملخصات الأحكام التي تصدر بالادانة طبقا لهذه المادة ليس مجرد اجراء ادارى لا شأن للقضاء به وإنما هو في صحيح القانون عقوبة تكميلية يتعين القضاء بها الى جانب العقوبة الأصلية ويصير تنفيذها طبقا للنماذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة ، فإن الحكم المطعون فيه اذ أوقع عقوبة الغرامة على المطعون ضده دون شهر ملخص الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بشهر ملخص الحكم الصادر بالادانة وتعليقه على واجهة المحل لمدة شهر بالاضافة الى عقوبة الغرامة المقررة بها .

(الطعن رقم ٨٠٦ سنة ٢٩ في بالهيئة السابقة)

٣٧

٢٧ أكتوبر ١٩٦٩

حكم : تسبب ، عيب ، دفاع ، اخلال بحقه . مخدر .
وزنه عند ضبطه . وزنه بعد تحليله .

المبدأ القانوني :

متى كان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله فرقا ملحوظا ، فإن ما دفع به الطاعن من دلالة هذا الفارق البين على الشك في التهمة ، إنما هو دفاع يشهد له الواقع ويسانده في ظاهر دعواه . ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري — في صورة الدعوى — بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، أو ترد عليه بما ينفيه .

المحكمة :

.. وحيث أنه يبين من الاطلاع على

لأدلة الدعوى مما لا يسوغ مصادرتها بشأنه
أو الخوض فيه لدى محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم خلو
محضر الجلسة من اثبات دفاع المتهم اذ عليه
ان كان يهمة تدوينه أن يطلب صراحة اثباته
في المحضر . واذا كان الثابت من مطالعة محضر
جلسة المحاكمة الاستئنافية المؤرخ في ٤ من
فبراير ١٩٦٨ أن المدافعين عن الطاعن طلبا
حجز الدعوى للحكم مع التصريح لهما بتقديم
مذكرة بدفاعه فصرحت لهما المحكمة بذلك ،
فان ما يثيره الطاعن من عدم سماع دفاعه
الشفوي يكون غير مقبول منه .

لما كان ذلك ، وكان قيام مفتش الشركة
بتنبيه الطاعن على تأخيره على فرض حصوله
لا يبيح للطاعن مخالفة القوانين واللوائح وقيادة
السيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة
الجمهور ولا يعيب الحكم التفاته عن الرد على
دفاعه في هذا الشأن لأنه دفاع ظاهر البطلان
وكان يبين من الحكم أنه أورد اصابات المجنى
عليه التي أدت الى وفاته من واقع الدليل
الفني وهو التقرير الطبي كما أورد الادلة التي
استخلص منها قيادة الطاعن السيارة بسرعة
وهي أدلة سائغة ، فان ما يثيره الطاعن في
هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ،
فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٨٦٠ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة)

٣٩

٢٧ أكتوبر ١٩٦٩

(أ) حكم جنائي : بناءً على الجزم واليقين ، رشوة ،
موظف عام ، اختصاصه
(ب) موظف : اختصاصه بالعمل الذي طلب اليه
اداؤه . عقوبات م م ١٠٣ و ١٠٤ مكررا

المبادئ القانونية :

١ - الأحكام الجنائية انما تبنى على الجزم
واليقين ، وعلى الجهة الادارية ان تتحرى

٢ - لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من
اثبات دفاع المتهم اذ عليه ان كان يهمة تدوينه
ان يطلب صراحة اثباته في المحضر .

٣ - اذا كان الثابت من مطالعة محضر
جلسة المحاكمة الاستئنافية ان المدافعين عن
المتهم طلبا حجز الدعوى للحكم مع التصريح
لهما بتقديم مذكرة بدفاعه ، فصرحت لهما
المحكمة بذلك ، فان ما يثيره المتهم من عدم
سماع دفاعه الشفوي يكون غير مقبول منه .

٤ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف
التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء
عليها مرجعه الى محكمة الموضوع تقديره
التقدير الذي تطمئن اليه دون معقب ، اذ لها
ان تأخذ من الأدلة بما تطمئن اليه وتطرح
ما عداه ، وهي غير ملزمة في ذلك ببيان علة
ما أرتأته .

٥ - متى كان يبين من الحكم أنه أورد
اصابات المجنى عليه التي أدت الى وفاته من
واقع الدليل الفني وهو التقرير الطبي ، كما
أورد الأدلة التي استخلص منها قيادة المتهم
السيارة بسرعة ، وهي أدلة سائغة ، فان
ما يثيره في هذا الشأن لا يكون له محل .

المحكمة :

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة
الدعوى بما تتوافر به كل العناصر القانونية
لجريمة القتل الخطأ التي تدين بها وأورد على
ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى
ما رتب عليها مستفادة من أقوال الشاهدين .
والتقرير الطبي .

لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود
وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة
وتعويل القضاء عليها مرجعه الى محكمة
الموضوع تقديره التقدير الذي تطمئن اليه دون
معقب ولها ان تأخذ من الادلة بما تطمئن اليه
وأن تطرح ما عداه وهي غير ملزمة في ذلك
ببيان علة ما أرتأته ، فان ما يثيره الطاعن
في هذا الشأن يكون غير سديد وينحل في
حقيقته الى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة

ميكانيكى ، وطورا آخر بأنه رئيس الميكانيكيين وملاحظ الجراج ، وقال تارة بأنه مختص بالعمل الذى طلب اليه أداءه مقابل مبلغ الرشوة ، وتارة أخرى بأنه زعم الاختصاص وأخذ فى اثبات اختصاصه باقراره ، وطرح شهادة رئيسه ، مع أن المرجع فى تحديد الاختصاص هو الجهة الادارية المختصة دون المتهم ، مما يدل على اضطراب فكرة الحكم واختلالها فى مسألة الاختصاص وعدم استقرارها على النحو الذى يجعلها فى حكم الوقائع المسلمة ، والاحكام انما تبنى على الجزم واليقين وكان خليقا بالمحكمة ان تتحرى حقيقة اختصاص الطاعن بسؤال الجهة الادارية التى يتبعها دون التعويل فى ذلك على اقراره ، لان توزيع الاختصاص لا يثبت بالاقرار بل بتكليف الجهة التى يتبعها الموظف فى اقل الاقدار ، وان تتبين ما اذا كان من عمله توزيع السيارات على السائقين ، وهو العمل الذى دفع الجعل مقابلا له ، أو ان الجعل دفع مقابل تعهد الطاعن — خارج نطاق عمله الرسمى — باصلاح السيارة اذا تعطلت وحينئذ لا يعد ما وقع منه ارتشاء وان جازت محاسبته عليه بالطريق التأديبى ثم تثبت بعد ذلك بالدلة المعتبرة ما اذا كان الطاعن قد قبل الجعل مقابل الاختصاص فى نطاقه المرسوم ، سواء كان حقيقيا أو مزعوما ، وكيف يستقيم لم الزعم خصوصا اذا كان المجنى عليهما يعملان مع الطاعن فى جراج واحد ويعلمان بالضرورة طبيعة عمله وحدود اختصاصه بحسب المنطق الطبيعى للامور . لما كان ذلك ، وكان اختصاص الموظف بالعمل الذى طلب اليه أداءه ايا كان نصيبه فيه ، وسواء كان حقيقيا أو مزعوما أو معتقدا فيه ركنا فى جريمة الارشاء المنصوص عليها فى المادتين ١٠٣ و ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات ، فانه يتعين اثباته بما ينحسم به أمره ، وخاصة عند المنازعة فيه ، أما والمحكمة لم تفعل ، فان حكمها يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٨٦٩ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة)

حقيقة اختصاص المرتشى ، دون التعويل على اقراره .

٢ — ان اختصاص الموظف بالعمل الذى طلب اليه أداءه ايا كان نصيبه فيه ، وسواء كان حقيقيا أو مزعوما أو معتقدا فيه ركن فى جريمة الارشاء المنصوص عليها فى المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات . ومن ثم يتعين اثباته بما ينحسم به أمره ، وخاصة عند المنازعة فيه والا كان الحكم معيبا بما يبطله .

المحكمة :

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه أثبت فى مدوناته أن المجنى عليهما نقلا الى جراج التدريب التابع لمؤسسة النقل العام ، وسلمت اليهما سيارة قديمة كثيرة التعطل ، مما حرمهما من مكافأة الصيانة التى تصرف كل شهر لمن لا تتعطل سيارته من السائقين ، وعلمنا من زملائهما أن الطاعن — وهو ملاحظ الجراج — يمكنه ان يسلمهما سيارة صالحة أو على الاقل يصلح لهما السيارة التريملان عليها اذا عطبت وذلك مقابل ان يدفع له كل منهما جنيها فى الشهر واذ نقده أحدهما المبلغ معلما تم ضبطه وان السيد مصطفى محمد — والظاهر انه رئيس الحركة حسبا جاء فى الطعن — شهد بأن الطاعن يعمل ميكانيكى بالجراج وليس من عمله توزيع السيارات على السائقين ، ولا يعمل ملاحظا للجراج . وقد أقر المتهم — الطاعن — بأنه يعمل ملاحظا للجراج ويشرف على اصلاح السيارات ورئيس الميكانيكيين به وأطرح الحكم شهادة الشاهد وأخذ باقرار الطاعن انه يعمل ملاحظا للجراج ويشرف على اصلاح السيارات — كما قرر فى التحقيقات — مما قوى هذا الزعم لدى المجنى عليهما . وانتهى فى ختام أسبابه الى أن المتهم ميكانيكى بهيئة النقل العام وعقب على ذلك بأن وصفه فى التهمة التى دانه بها بأنه رئيس الميكانيكيين وملاحظ جراج مركز التدريب .

لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد تردد فى وصف الطاعن طورا بأنه

٤٠

٢٧ أكتوبر ١٩٦٩

- (أ) مال دولة : استيلاء عليه . موظف عام .
نطاق سريان المادة ١١٣ عقوبات . عقوبات م ١١١
(ب) محكمة : تكوين عقيدتها ، استنادها لأقوال
متهم آخر .
(ج) قرينة : اتزانها ضمنية لدليل مطروح .
عقوبات ١١٩

المبادئ القانونية :

١ - أذ عاقب قانون العقوبات بمقتضى
المادة ١١٣ الموظف العام أو من في حكمه اذا
استولى بغير حق على مال مملوك للدولة أو
لاحدى الهيئات العامة ، فقد أراد على ما عدته
المادة ١١١ منه معاقبة جميع فئات العاملين
في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا أو بالحققة
بها حكمها أيا كانت درجة الموظف أو من في
حكمه في سلم الوظيفة وأيا كان نوع العمل
المكلف به .

٢ - للمحكمة أن تستند في ادانة متهم الى
أقوال متهم آخر بما لها من كامل الحرية في
تكوين عقيدتها من العناصر كافة المطروحة
أمامها ما دام قد اطمأن وجدانها الى هذه
الأقوال .

٣ - لمحكمة الموضوع أن تتخذ من قرائن
الاحوال ضمايم للدلالة المطروحة .

الحكمة :

.. وحيث انه يبين من مراجعة الحكم
المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما
تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان
الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من
شبانها أن تؤدي الى مارتبه عليها وكان من بين
الأدلة اعتراف الطاعنين الثانى والثالث عليه
وهو ما له أصل ثابت في محضر الشرطة
المؤرخ ٧ من أغسطس ١٩٦٨ حسبما
يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت
هذه المحكمة بضمها تحقيقا للطعن .

لما كان ما تقدم ، وكان للمحكمة أن تستند

في ادانة متهم الى أقوال متهم آخر بما لها من
كامل الحرية في تكوين عقيدتها من العناصر
كافة المطروحة أمامها ما دام قد اطمأن وجدانها
الى هذه الأقوال ، وكان لها أن تتخذ من قرائن
الاحوال ضمايم للدلالة المطروحة ، فان الطعن
في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١٩ من قانون
العقوبات قد نصت على أنه « يعد موظفين
عموميين في تطبيق أحكام هذا الباب ، الأشخاص
المشار اليهم في المادة ١١١ من هذا القانون »
وكانت المادة ١١١ من القانون ذاته قد قضت
في بندها السادس على أن « يعد في حكم الموظفين
أعضاء مجلس ادارة ومديرو ومستخدمو
المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات
والمنشآت اذا كانت الدولة أو احدى الهيئات
العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة
كانت » وكان قانون العقوبات اذ عاقب بمقتضى
المادة ١١٣ الموظف العام أو من في حكمه اذا
استولى بغير حق على مال مملوك للدولة أو
لاحدى الهيئات العامة ، فقد أراد على ما عدته
المادة ١١١ منه معاقبة جميع فئات العاملين
في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا أو بالحققة
بها حكما أيا كانت درجة الموظف أو من في حكمه
في سلم الوظيفة وأيا كان نوع العمل المكلف به ،
وكان الطاعن بحكم كونه عاملا في شركة تابعة
للقطاع العام المملوك للدولة يعد في حكم الموظفين
العموميين . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون
على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

(الطعن رقم ٨٧٢ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة)

٤١

٢٧ أكتوبر ١٩٦٩

- (أ) اضرار عمدى : اهمال . قصد جنائى . عقوبات
م ١١٦ مكررا
(ب) ضرر : محق ، حال ، مؤكد . ق ١٢٠ لسنة
١٩٦٢ .
(ج) قصد جنائى : توافر قصد الاضرار
(د) جريمة اهمال : تصرف ارادى خاطئ
(هـ) وظيفة : واجباتها ، اخلال جسيم

٥ - الإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة ، من صور الخطأ ، وينصرف معناه الى الاستهانة والتفريط بمقتضيات الحرص على المال أو المصلحة واساءة استعمال السلطة .

٦ - يتعين عدم الخلط بين الخطأ الجسيم وبين الغش ، إذ إن كلا منهما يمثل وجهاً للأجرام يختلف عن الآخر اختلافاً تاماً ويناقضه ، فالخطأ هو جوهر الإهمال ، والغش هو محور العمد ، وإن جاز اعتبارهما صنوين في مجال المسؤولية المدنية أو المهنية ، إلا أن التفرقة بينهما واجبة في المسؤولية الجنائية .

٧ - لا تقع جريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو لاحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت التى تساهم الدولة أو احدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ما ، إلا اذا انصرفت نية الجانى وقت الاستيلاء الى تملكه وتضييعه على ربه .

٨ - من المقرر أن وزن أقوال الشاهد ، وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته ، وتعويل القضاء عليها ، وإن كان مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه ، إلا أنه يشترط فى أقوال الشاهد التى يعول عليها أن تكون صادرة عنه اختياراً .

٩ - متى كان الثابت أن الدفاع عن المتهمين قد أثار أمام المحكمة أن اكراها وتعذيباً وتهديداً قد وقع على الشهود - وقد كان البعض منهم متهما أصلاً فى الدعوى - وأن وقائع الاكراه والتهديد قد تمثلت فى حجز الشهود فى ثكنات مصطفى كامل العسكرية التى كان يجرى فيها التحقيق ، وفى إطلاق كلب متوحش عليهم ينهش فى أجزاء حساسة من أجسامهم وفى تهديد البعض منهم بالفصل من الخدمة ، وفى طلب المباحث العسكرية فصل خمسة منهم من وظائفهم ، وأن قسوة التعذيب دفعت أحدهم الى الشروع فى الانتحار ، وأن هذه الحادثة كانت موضوع تحقيق أجرته السلطات المختصة وارفقت أوراقه بملف الدعوى ، فإن هذا الذى أثاره الدفاع وأفاض فى شرحه ،

(و) خطأ جسيم : غش

(ز) نية : جان ، استيلاؤه على مال الدولة بغير حق ، حكم ، تسبب ، استظهار نية الجانى

(ح) شاهد : أقواله ، صدورها عنه اختياراً ، اكراه ، تهديد .

(ط) دفاع : جوهرى . دفع ببطان أقوال شهود ، تحقيقه ، رد عليه ، حكم ، تسبب ، غيب

(ي) أدلة : تساندها ، سقوط احدها ، استبعاده

المبادئ القانونية :

١ - أن أعمال حكم المادة ١١٦ مكرراً (١) يتطلب توافر أركان ثلاثة : (الاول) صفة الجانى وهو أن يكون موظفاً عمومياً بالمعنى التوارد فى المادة ١١١ من قانون العقوبات . و (الثانى) الاضرار بالأموال والمصالح المعهودة الى الموظف ، ولو لم يترتب على الجريمة أى نفع شخصى له . و (الثالث) القصد الجنائى : وهو اتجاه ارادة الجانى الى الاضرار بالمال أو بالمصلحة ، فلا تقع الجريمة اذا حصل اضرار بسبب الإهمال .

٢ - يشترط فى الضرر كركن لازم لقيام جريمة الاضرار العمدى المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرراً (١) من قانون العقوبات ، أن يكون محققاً ، أى حالاً ومؤكداً ، لأن الجريمة لا تقوم على احتمال تحقق احد أركانها ، والضرر الحال هو الضرر الحقيقى سواء كان حاضراً أو مستقبلاً ، والضرر المؤكد هو الثابت على وجه اليقين .

٣ - اذا كان ما أورده التحكم من اهدار المتهم لاشارة المستشار القانونى للمؤسسة على مشروع العقد ومن اعترض بعض موظفى الشركة على ابرامه ، دليلاً على قيام القصد الجنائى لدى المتهم ، لا يسوغ به التدليل على توافر قصد الاضرار لديه ، بمعنى انصراف نيته الى الحاق الضرر بالشركة التى يعمل بها .

٤ - الخطأ فى جريمة الإهمال المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرراً (ب) قوامه ، تصرف ارادى خاطئ يؤدى الى نتيجة ضارة توقعها الفاعل ، أو كان عليه أن يتوقعها ، ولكنه لم يقصد أحداثها ولم يقبل وقوعها .

انما يعد دفعا ببطلان أقوال هؤلاء الشهود لصدورها أثر اكراه ، وهو دفع جوهرى كان يتعين على المحكمة أن تعرض له بالمناقشة والتفنيد لتبين مدى صحته ، ولا يعصم الحكم قول المحكمة انها تطمئن الى أقوال الشهود ، ما دامت انها لم تقل كلمتها فيما أثاره الدفاع من أن تلك الأقوال انما أدلى بها الشهود نتيجة الاكراه الذى وقع عليهم ، ذلك انه لا يكفى لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقا ، متى كان وليد اجراء غير مشروع .

١٠ - أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى ، بحيث اذا سقط احدهما أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل في الراى الذى انتهت اليه المحكمة .

المحكمة :

.. وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن سرد وقائع الدعوى وأورد مؤدى أقوال شهود الإثبات فيها رد على دفاع الطاعنين في شأن وقائع التعذيب والاكراه والتهديد بقوله « وحيث أن المحكمة تطمئن الى أقوال شهود الإثبات وتأخذ بها وتعول عليها ، وقد تأيدت بالمستندات والنواتير وتقرير اللجنة على النحو الذى ورد بصدر هذا الحكم ولا غناء عن القول بأن المحكمة تطمئن الى أقوال الشهود وما ورد بالتحقيقات رغم ما قيل بأن جزءا منها جرى في ثكنات مصطفى كامل لأن هذا لم يقلل من ثقة المحكمة في تلك التحقيقات وقد ثبت حضور محامين مع المتهمين عند استجوابهم وافساح المجال لبعضهم بالقاء الأسئلة من جانبه لبعض الشهود تحقيقا للعدالة ، وقد شهد الشهود بمضمون تلك الشهادات أمام المحكمة بما يطمئن الى صدق أقوالهم » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء عليها وإن كان مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه الا أنه يشترط

في أقوال الشاهد التى يعول عليها أن تكون صادرة عنه اختيارا . وهى لا تعتبر كذلك اذا صدرت اثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه . واذا كان الثابت مما أورده الحكم في مدوناته ومن محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين قد أثار أمام المحكمة أن اكراها وتعذيبا وتهديدا وقع على الشهود - وقد كان البعض منهم متهما أصلا في الدعوى - وأن وقائع الاكراه والتهديد قد تمثلت في حجز الشهود في ثكنات مصطفى كامل العسكرية التى كان يجرى فيها التحقيق ، وفي إطلاق كلب متوحش عليهم ينهش في أجزاء حساسه من أجسامهم وفي تهديد البعض منهم بالفصل من الخدمة وفي طلب المباحث العسكرية فصل خمسة منهم من وظائفهم ، وأن قسوة التعذيب دفعت أحدهم الى الشروع في الانتحار وأن هذه الحادثة كانت موضوع تحقيق أجرته السلطات المختصة وأرغقت أوراقه بملف الدعوى ، فإن هذا الذى أثاره الدفاع وأفاض في شرحه انما يعد دفعا ببطلان أقوال هؤلاء الشهود لصدورها أثر اكراه ، وهو دفع جوهرى كان يتعين على المحكمة أن تعرض له بالمناقشة والتفنيد لتبين مدى صحته .

ولا يعصم الحكم قول المحكمة انها تطمئن الى أقوال الشهود ما دامت انها لم تقل كلمتها فيما أثاره الدفاع من أن تلك الأقوال انما أدلى بها الشهود نتيجة الاكراه الذى وقع عليهم ، ذلك بأنه لا يكفى لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقا متى كان وليد اجراء غير مشروع .

كما لا يجدى الحكم استناده الى أدلة أخرى في الدعوى ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل في الراى الذى انتهت اليه المحكمة .

وأما استناد الحكم الى أن محامين حضروا للتحقيق. والى أن بعض الشهود قد شهدوا

الحرص على المال أو المصلحة وإساءة استعمال السلطة إذ أن المشرع وإن كان قد ترك للموظف بعضاً من الحرية في ممارسة سلطاته يقرره بمحض اختياره في حدود الصالح العام ووفقاً لظروف الحال ما يراه محققاً لهذه الغاية وهو ما يسمى بالسلطة التقديرية إلا أنه إذا انحرف عن غاية المصلحة العامة التي يجب عليه أن يتغياها في تصرفه وسلك سبيلاً يحقق به باعثاً آخر لا يمت لتلك المصلحة فإن تصرفه يكون مشوباً بعيب الانحراف في استعمال السلطة وبذلك يتعين عدم الخلط بين الخطأ الجسيم بصورة السابقة وبين الغش إذ أن كلا منهما يمثل وجهاً للجرام يختلف عن الآخر اختلافاً تاماً ويناقضه .

فالخطأ هو جوهر الإهمال والغش هو محور العمد ، وإن جاز اعتبارهما صنوين في مجال المسؤولية المدنية أو المهنية إلا أن التفرقة بينهما واجبة في المسؤولية الجنائية يؤكد ذلك أن المشرع أدخل بالمادة ١١٦ مكرراً عقوبات جريمة الأضرار العمد في ذات التعديل الذي استحدث به جريمة الإهمال الجسيم فاستلزم لغش ركناً معنوياً في الجريمة الأولى واكتفى بالخطأ الجسيم ركناً في الجريمة الثانية .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دال على توافر قصد الأضرار لدى الطاعن الأول في قوله : « وحيث أن جنائية الأضرار العمدى المسندة إلى المتهم الأول وهي جنائية عمدية قد توافرت في حقه من أنه قصد إلى الحاق الضرر بأموال ومصالح الجهة التي يعمل بها وهي إبرام العقد مع المتهم الثاني قد أهدر متعمداً إشارة المستشار القانوني للمؤسسة وتعمد عدم اتخاذ الاحتياطات والتحفظات التي أشار بها من وجوب التحقق من خلو الصفقة من أعباء مالية ، وأثبتت التحقيقات أن موظفي الشركة اعترضوا على إبرام الصفقة وكذلك أعضاء مجلس الإدارة ورفضوا التوقيع بما يفيد موافقتهم وحاولوا السعي إلى المؤسسة لإعلان هذا الرفض ومع ذلك فإن المتهم الأول أقدم عامداً على هذا التصرف رغم ما نبه إليه من جهات لها شأن إلى خطورة ما هو مقدم عليه ، ولا يحتاج بأن الوزير قد علم بالصفقة

أمام المحكمة بمضمون ما شهدوا به في التحقيق فهو ما لا يستقيم به الرد على دفاع الطاعنين في هذا الصدد خاصة إذا كان الثابت أن بعض هؤلاء الشهود لم يمثل أمام المحكمة ولم يدل بشهادته أمامها — لما كان ذلك ، وكان القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد أدخل تعديلاً على قانون العقوبات أضاف به إلى أحكامه نص المادتين ١١٦ مكرر (١) و ١١٦ مكرر (ب) ، واستحدث بمقتضاها — في مجال الأموال العامة — جريمة الأضرار العمد ، وجريمة الإهمال الجسيم . فجرى نص المادة ١١٦ مكرر (١) بأن « كل موظف عمومي أحدث عمداً ضرراً بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد أو مصالحهم المعهود بها إليه يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه .

فإذا كان الضرر الذي قد ترتب على فعله غير جسيم جاز الحكم عليه بدلاً من العقوبات السابقة بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين وتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه إذا ترتب على الجريمة أضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية » وأعمال حكم هذه المادة يتطلب توافر أركان ثلاثة (الأول) صفة الجاني وهي أن يكون موظفاً عمومياً بالمعنى الوارد في المادة ١١١ من قانون العقوبات (والثاني) الأضرار بالأموال والمصالح المعهودة إلى الموظف ولو لم يترتب على الجريمة أي نفع شخصي له (والثالث) القصد الجنائي وهو اتجاه إرادة الجاني إلى الأضرار بالمال أو المصلحة فلا تقع الجريمة إذا حصل الضرر بسبب الإهمال . والخطأ في جريمة الإهمال — المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً (ب) قوامه تصرفاً ارادياً خاطئاً يؤدي إلى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقصد إحداثها ولم يقبل وقوعها ، ومن صور الخطأ الإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة وينصرف معناه إلى الاستهانة والتفريط بمقتضيات

ورافق عليها فان موافقته على المبدأ وليس على التفاصيل ولم يكن في استطاعته أن يتغلغل الى التفاصيل التي انفرد المتهم الاول بالصفة برمتها » وكان هذا الذي اوردته المحكمة واتخذ فيه من اهدار الطاعن الاول اشارة المستشار القانوني للمؤسسة على مشروع العقد ومن اعتراض بعض موظفي الشركة على ابرامه دليلا على قيام القصد الجنائي لدى الطاعن لا يسوغ به التدليل على توافر قصد الاضرار لديه بمعنى انصراف نيته الى الحاق الضرر بالشركة التي يعمل بها ، ذلك بأن دفاع الطاعن الاول قد بنى على أن ابرام مثل هذا العقد انما يدخل في اطلاقات سلطته التقديرية باعتباره القائم على ادارة الشركة محل مجلس ادارتها والمسئول عن تحقيق سياستها وأنه غير مقيد بأراء مرءوسيه وأنه فضلا عن ذلك فقد حرص من جانبه على الحصول على موافقة رئيس المؤسسة والوزير المختص على ابرام الصفقة وهو دفاع يعد في خصوص الدعوى المطروحة دفاعا جوهريا كان على محكمة الموضوع أن تمحص عناصره وتستظهر مدى جديته وأن ترد عليه بما يدفعه أن رأت الالتفات عنه لاختلاط ما هو مسند الى الطاعن الاول بعناصر جريمة الإهمال المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر (ب) بمعناها السابق ايراده أما وقد أمسكت المحكمة عن ذلك فإن ذلك مما يصح حكمها بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت توافر الضرر في جريمة الاضرار العمدى في قوله : « وقد تمثل الضرر في هذه الصفقة إذ حملت شركة فاروس بأعباء مالية باهظة لصالح هيئة التأمينات الاجتماعية التي أوقعت حجوزات ادارية على السيارات المباعة وهذه الأعباء كانت موجودة بالفعل وقت ابرام الصفقة وتمثل خطرا على قيامها دون نظر للمنازعات القضائية التي ما تزال دائرة الى اليوم حول تصفية تلك المنازعات وكان هو في مركز الكاشف لتلك الأعباء وهذه المخاطر فلم تكن سرا مكتوما أو أعباء خفية

غير ظاهرة بل كانت ملء سمعة ورؤياه وجميع موظفي الشركة ومع ذلك فقد أقدم عامدا على هذا التصرف المحفوف بالمخاطر . وبهذا تحقق الضرر على الشركة من عقد شراء السيارات وعقد المشاركة الذي أسقط مقابل الاستهلاك عند التعاقد » . وكان المشرع قد استوجب الضرر ركنا لازما لقيام جريمة الاضرار العمدى المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر (١) ويشترط في الضرر أن يكون محققا أي حالا ومؤكدا لأن الجريمة لا تقوم على احتمال تحقق أحد أركانها . والضرر الحال هو الضرر الحقيقي سواء كان حاضرا أو مستقبلا والضرر المؤكد هو الثابت على وجه اليقين .

واذ كان دفاع الطاعن الاول الشفوي والمكتوب قد تأسس على أن الضرر منتف تاما ذلك بأن الشركة التي يرأسها اشترت من شركة الوحدة العربية خمس عشرة سيارة بالعقد المؤرخ ٩ من أكتوبر ١٩٦٣ بثمن قدرته لجنة من الفنيين في الشركة وقد نص في عقد الشراء على أن الشركة المشترية لا تلتزم بديون هيئة التأمينات الاجتماعية الا في حدود مبلغ ٣٥٠٠ ج ، وأنها خصمت هذا المبلغ من ثمن الشراء ، وأن شرائها كان منصبا على عدد من السيارات وليس على منشأة الوحدة العربية ذاتها ، ومن ثم فهي لا تلزم بديونها ولا تعتبر خلفا لها في أدائها لهيئة التأمينات الاجتماعية وأن السيارات المشتراة لم تنتقل الى ذمة الشركة محملة بأي حجوز ادارية اذ الثابت من محاضر هذه الحجوز المرفقة بالملف أنه لم يوقع على الشركة البائعة الا حجز واحد في ٢٨ ديسمبر ١٩٦٣ أي بعد تاريخ الشراء وهو ٩ من أكتوبر ١٩٦٣ وأنه لم يقدر أي مبلغ لمواجهة الاستهلاك ، وكان الدفاع على هذه الصورة في شأن انتفاء الضرر يعد دفاعا جوهريا يتغير به - اذا صح - وجه الرأي في الدعوى واذا لم تفتن المحكمة الى فحواه ولم تقسطه حقه ولم تعن بتحقيقه وتمحيصه بلوغا الى غاية الأمر فيه بل أمسكت عنه ايرادا وردا واكتفت بتلك العبارات القاصرة التي أوردتها والتي

لدفاع الطاعنين بالرد والمناقشة ، فإنه يكون معيبا بالقصور . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢٧٦ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة)

٤٢

٢٧ أكتوبر ١٩٦٩

شهادة زور : اصرار الشاهد على أقواله الكاذبة ،
طعن . خطأ في تطبيق قانون

المبدأ القانوني :

لا تتحقق جريمة شهادة الزور الا اذا اصر
الشاهد على أقواله الكاذبة حتى انتهاء
المرافعة في الدعوى الأصلية ، بحيث اذا
عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة قبل انتهاء
المرافعة في الدعوى اعتبرت هذه الأقوال كأن
لم تكن .

المحكمة :

.. وحيث انه يبين من محاضر جلسات
المحاكمة الاستئنافية أن المحكمة وجهت الى
الطاعن تهمة شهادة الزور بجلسة
١٩٦٩/٦/٢٤ وقضت عليه بالعقوبة في ذات
الجلسة وأجلت نظر الدعوى الأصلية لجلسة
١٩٦٩/١١/١٨ . لما كان ذلك ، وكانت جريمة
شهادة الزور لا تتحقق الا اذا اصر الشاهد
على أقواله الكاذبة حتى انتهاء المرافعة في
الدعوى الأصلية بحيث اذا عدل الشاهد عن
أقواله الكاذبة قبل انتهاء المرافعة في الدعوى
اعتبرت هذه الأقوال كأن لم تكن ، وكانت
المحكمة قد قضت بادانة الطاعن بجريمة
شهادة الزور قبل انتهاء المرافعة في الدعوى
الأصلية التي أدبت فيها تلك الشهادة وقبل
أن تتوافر أركان هذه الجريمة ، فإن حكمها
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين
معه نقضه والقضاء ببراءة الطاعن مما أسند
اليه بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ١٣٨٨ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة)

لا يستقيم بها التدليل على تحقق الضرر على
وجه اليقين ، فان حكمها يكون مشوباً
بالقصور .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه
قد دلل على ثبوت جريمة تسهيل الاستيلاء
على أموال الشركة بقوله « وحيث انه قد ثبت
أيضا أن المتهم الأول سهل للمتهم الثاني
الاستيلاء على رسوم رخص السيارات عن
شهر أكتوبر ١٩٦٣ بمبلغ ٢٦٣ ج بدليل أن
السيارات وجدت في جراج عزت حماد في
هذا الشهر ، وقال في التحقيقات أنها كانت
في التصليح والدهان . وأبلغ دليل على قيام
هذه التهمة أن المتهم الثاني قدم فواتير عن
تشغيل هذه السيارات لحسابه الخاص في
هذا الشهر وتقاضى أتعابا عنها ولم يبدأ
تشغيلها الا اعتبارا من ١٩٦٣/١١/١ كما
ثبت أن المتهم الأول سهل للثاني الحصول على
مبلغ ٤٤٧١ ج من أموال الشركة بأن اتفق
معه على أن يحاسب أصحاب السيارات
من الغير الذين يتعاملون مع الشركة وتقدم
بفواتير باسم أولاده بأسعار تزيد عن الأسعار
الفعلية التي يتم التحاسب على أساسها مع
أصحاب هذه السيارات وتمكن بذلك المتهم
الثاني من الاستيلاء على المبلغ المذكور » .
وكان دفاع الطاعنين قد قام على أن شركة
فاروس تحملت رسوم السيارات عن شهر
أكتوبر ١٩٦٣ لأنها أصبحت مالكة لهذه
السيارات منذ ذلك الشهر وأن الطاعن الثاني
قد تعاقد مع مقاولين آخرين من الباطن وكان
يحاسبهم على أسعار تزيد أو تقل من وقت
آخر حسب ظروف العمل ويتولى صرفها اليهم
دون انتظار إذن الشركة بالصرف مما لا يمكن
معه أن ينسب اليه أنه قد استولى بغير حق
على فرق الأسعار ، وكان الأصل في جريمة
الاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو لاحدى
الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو
المنشآت التي تساهم الدولة أو احدى الهيئات
العامة في مالها بنصيب ما أنها لا تقع الا اذا
انصرفت نية الجاني وقت الاستيلاء الى تملكه
وتضييع المال على ربه ، وكان الحكم قد قصر
في استظهار هذه النية فضلا عن أنه لم يعرض

٤٣

٢٧ أكتوبر ١٩٦٩

محكمة : إجراءاتها . تزوير . حكم ، بطلانه ، اطلاع المحكمة وحدها على الورقة المزورة .

المبدأ القانوني :

لا يكفي اطلاع المحكمة وحدها على الورقة المزورة ، بل يجب عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويطمئن إلى أن هذه الورقة - موضوع الدعوى - هي التي دارت مرافعته عليها .

المحكمة :

.. وحيث أن الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - وإن أثبت في مدوناته أن المحكمة قد اطلعت على القائمة المطعون عليها بالتزوير - إلا أنه لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية ولا من المفردات المضمومة أن ذلك الاطلاع قد تم في حضور الخصوم في الدعوى ، بل أن الظاهر من التأشيرات الثابتة على الظروف المحتوى على القائمة المطعون عليها أن المحكمة قد اطلعت عليها في فترة حجز القضية للحكم أي في غيبة الخصوم . لما كان ذلك ، وكان لا يكفي اطلاع المحكمة وحدها على الورقة المزورة بل يجب كإجراء من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويطمئن إلى أن هذه الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها ، وهو ما فات محكمة أول درجة إجراءاته . وغاب عن محكمة ثاني درجة تداركه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢٩٧ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة)

٤٤

٢٧ أكتوبر ١٩٦٩

(أ) خيانة أمانة : تبديد ، إثبات ، اعتراف ، حكم تسبیب ، عيب . عقوبات م ٣٤١
(ب) دعوى مدنية : دفع بعدم قبول . دفاع ، إخلال بحقه .

المبدأ القانوني :

١ - من المقرر أن لا يصح ادانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة ، إلا إذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الأمانة الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، والمعبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود ، في صدد توقيع العقاب ، إنما هي بالواقع ، إذ لا يصح تأثيم إنسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو كتابته ، متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .

٢ - أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية من الدفع الجوهري التي يتعين التصدي لها عند ابدائها .

المحكمة :

.. وحيث أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية من الدفع الجوهري التي يتعين التصدي لها عند ابدائها . ومن المقرر أنه لا يصح ادانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الأمانة الواردة على سبيل الحصر بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات والمعبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود ، في صدد توقيع العقاب إنما هي بالواقع إذ لا يصح تأثيم إنسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو كتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قدم للمحكمة الاستئنافية مذكرة مضرحا له بتقديمها ودفع فيها بعدم قبول الدعوى المدنية وذلك لدنية العلاقة بينه وبين المطعون ضده وأرفق بها مستندات تدعيها لدفعه إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لها بالبحث ولم يقل كلمته فيها بل اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ، فإنه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٤٣٥ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة)

الطعن . ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلا .

(الطعن رقم ١٤٢٦ سنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة)

٤٦

٢٧ أكتوبر ١٩٦٩

(أ) ضرب : افضى الى موت . علاقة سببية ، تقديرها ، قاضى موضوع .
(ب) فعل عمدى : ارتباطه بالوفاة ، تقديره ، حكم ، تسبب ، عيب .
(ج) معتدون : تعددهم ، انهام ، شيوخه . دفع ، رد عليه .

(د) عقوبة مبرزة : تهمة ، وصفها ، ضرب افضى الى موت كالضرب البسيط . ظرف مخفف . عقوبات هم ١/٢٤٢ و ١٧

(هـ) شهود ، اقوالهم ، ايرادها فى الحكم
(و) شاهد : رواياته ، تعددها ، اقواله فى مراحل الدعوى ، حكم ، تسبب .
(ز) شهود : تناقضهم
(ح) دليل : قولى ، فنى ، تناقضهما .

المبادئ القانونية :

١ - علاقة السببية فى المواد الجنائية ، مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ، فلا تجوز مجادلته فى ذلك امام محكمة النقض ، مادام الحكم قد اقام قضاءه فى هذا الشأن على اسباب تؤدى الى ما انتهى اليه .

٢ - متى ما كان ما قاله الحكم يوفر فى حق المتهم ارتكابه فعلا عمديا ، ارتبط بوفاة المجنى عليه ارتباط السبب بالمسبب ، فانه يسوغ اطراح ما دفع به المتهم من انتفاء مسؤوليته عن وفاة المجنى عليه .

٣ - ان ما يثيره المتهم بشأن تعدد المعتدين وشيوخ الاتهام لعدم تعيين محدث اصابات رأس المجنى عليه التشنجات عنها وفاته ، مما كان يتعين معه على المحكمة مؤاخنته بالقدر المتيقن فى حقه وهو جنحة الضرب البسيط ، مردود بما أثبتته الحكم فى حقه اخذا بأدلة الثبوت فى الدعوى ، انه هو وحده الذى ضرب المجنى

٤٥

٢٧ أكتوبر ١٩٦٩

نقض : طعن ، اسبابه ، الحكم فيه . ق ٥٧ سنة ١٩٦٩ م ٣٤

المبدأ القانونى :

يتعين على الطاعن أن يقرر بالطعن اثر زوال المانع باعتبار أن هذا الاجراء لا يعدو أن يكون عملا ماديا ، أما اعداد اسباب الطعن وتقديمتها فيقتضى فسحة من الوقت جرى قضاء هذه المحكمة على أنها لا تمتد بعد زوال المانع الا لعشرة ايام .

المحكمة :

من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بجلسة اول ديسمبر ١٩٦٨ بتأييد الحكم المستأنف ، ولم يقرر المحكوم عليه الطعن بالنقض الا فى ١٣ من يناير ١٩٦٩ وقدم اسباب طعنه فى ٦ من فبراير ١٩٦٩ أى بعد فوات الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٦٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض وقد أرفق الطاعن بتقرير اسبابه شهادة مؤرخة ١٢ يناير ١٩٦٩ تفيد أنه كان مريضا بالتهاب فى الغشاء البللورى مع انسكاب سائل تحت الرئة اليمنى واستمر تحت العلاج وملازما الفراش من ٢٥ نوفمبر ١٩٦٨ حتى تاريخ تحرير هذه الشهادة ، ويبين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة ثانى درجة أن قيام العذر لاحق لتاريخ حجز الدعوى للحكم .

لما كان ذلك ، وكان يتعين على الطاعن أن يقرر بالطعن اثر زوال المانع باعتبار أن هذا الاجراء لا يعدو أن يكون عملا ماديا أما اعداد اسباب الطعن وتقديمتها فيقتضى فسحة من الوقت جرى قضاء هذه المحكمة على أنها لا تمتد بعد زوال المانع الا لعشرة ايام . ولما كان المانع القهرى - اخذا بالشهادة الطبية - قد زال فى ١٢ من يناير ١٩٦٩ ، وكان الطاعن لم يقدم اسباب طعنه الا فى ٦ من فبراير ١٩٦٩ ، وكان تقديم الأسباب فى خلال الميعاد الذى حددته القانون شرطا لقبول

عليه بالعصا على رأسه فأحدث به الإصابات التي أفضت الى موته .

٤ - لا جدوى من النهي على الحكم في شأن عدم تحقق جريمة الضرب المفضي الى الموت في حق المتهم باعتبار أن القدر المتيقن في حقه هو جنحة الضرب البسيط ، مادامت العقوبة المقررة بها عليه ، وهي الحبس لمدة سنة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب البسيط المنطبقة عليها المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات .

٥ - من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضائها .

٦ - ان المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت ، وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها ، بل حسبها ان تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ، ولها أن تعول على أقوال الشهود في أي مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت اليها .

٧ - أن تناقض الشهود لا يعيب الحكم ، مادام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائفا لا تناقض فيه .

٨ - اذا كان ما أورده الحكم من الدليل القولي لا يتناقض مع ما نقله من الدليل الفنى ، بل يتطابق معه ، فان ما يثيره المتهم من وجود تناقض بينهما لا يكون له محل .

المحكمة :

... وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كل العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضي الى الموت التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من ثبوتها أن تؤدي الى ما رتب عليها مستقاة من أقوال الشهود . والتقرير الطبي الشرعي :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضائها . وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت

وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها ، بل حسبها ان تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ولها أن تعول على أقوال الشهود في أي مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد اطمأنت اليها ، وكان تناقض الشهود لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائفا بما لا تناقض فيه كما هو الحال في الدعوى ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم من خطأ في الاسناد أو فساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه حصل من أقوال الشهود أن الطاعن ضرب المجنى عليه بعصا على رأسه كما أوسععه ضربا بسوط على جسمه ونقل من التقرير الطبي الشرعي أن جميع إصابات المجنى عليه رضوية حيوية تنشأ من المصادمة بجسم صلب راض كالضرب بالعصى والكرباج وهو ما لا ينازع الطاعن في صحة اسناد الحكم بشأنه ، وكان ما أورده الحكم من الدليل القولي لا يتناقض مع ما نقله من الدليل الفنى بل يتطابق معه ، فان ما يثيره الطاعن من وجود تناقض بينهما لا يكون له محل .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد نقل من تقرير الصفة التشريحية وما سبقه من أوراق علاج المجنى عليه أن الإصابات الموجودة برأس المجنى عليه وما أحدثته من كسور بالجمجمة ونزيف على سطح المخ ثم تضاعفت به هذه الإصابات من أوريم مخية والتهاب رئوي ركودي كل ذلك كان كافيا في حد ذاته لحدوث الوفاة وأن الحالة المرضية التي وجدت به كان من الممكن أن تؤدي الى الوفاة في أي وقت بدون الحالة الاصابية وأن كلا من الحالة الاصابية والحالة المرضية لدى المذكور قد ساهمت في احداث الوفاة وساعدت كل منهما الأخرى على التعجيل بحدوثها ثم استظهر الحكم توافر رابطة السببية بين فعل الطاعن ووفاة المجنى عليه في قوله « وقد توافرت علاقة السببية بين فعل الاعتداء الذي أحدث بالمجنى عليه تلك الكسور بالجمجمة ونزيف على سطح المخ ، وكانت هذه الإصابات قد

٤٧

٢٧ أكتوبر ١٩٦٩

- (١) دعوى مدنية : قبولها . تعويض . ضرر .
حكم ، تسبب ، عيب . ضرب افضى الى موت . ضرب
بسيط .
(ب) رؤية : دفع باستحالتها ، ظلام . حكم ،
تسبب ، عيب .
(ج) شهود : أخذ باقوالهم في احدى مراحل الدعوى

المبادئ القانونية :

- ١ - التعويض عن الجرائم يقوم أساسا
على ثبوت الضرر لطالبه من جرائمها لا على
ثبوت حقه في الارث حجب او لم يحجب .
٢ - الدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب
الظلام حيث لا يستحيل عادة بقوة الأشياء
هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي بحسب
الحكم ردا عليها أخذه بأدلة الثبوت في
الدعوى .

- ٣ - لحكمة الموضوع أن تأخذ باقوال
الشهود في أى مرحلة من مراحل الدعوى
ولو تخالفت ما دام قد أسست الأدلة في
حكمها بما لا تناقض فيه .

المحكمة :

- .. ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد
جرى على أن الدفاع المبني على تعذر الرؤية
بسبب الظلام حيث لا يستحيل عادة بقوة
الأشياء ، هو من أوجه الدفاع الموضوعية
التي بحسب الحكم ردا عليها أخذه بأدلة
الثبوت في الدعوى .

لما كان ذلك وكان الحكم قد برر إمكان
الرؤية بتلاحم الأجساد اذا حصل الاعتداء
بالسكين أو ضربا بالعصى ، وأن مكان
الحادث في وقته كائنت تصل اليه الأضواء
من المنازل المجاورة وأن الشهود يعرفون
الطاعنين من قبل ، واطرح ما ثبت في معاناة
النيابة العامة من أن الظلمه كانت سائدة
لاجرائها في وقت متأخر من الليل تطفأ فيه
الأتوار غير الوقت المبكر الذي وقع فيه
الحادث ، فإن ما ذكره من ذلك يسوغ به ما

ساهمت في وفاة المجنى عليه ، ولا يغير من
الأمر وجود تلك الحالة المرضية الخطيرة ذلك
لأن تلك الإصابات كما ورد بتقرير الطبيب
الشرعى قد ساهمت في أحداث الوفاة وساعدت
على التعجيل بحدوثها ومن ثم تكون الواقعة
المسندة الى المتهم قد توافرت أدلة ثبوتها
الموضوعية وتكاملت أركانها القانونية .

لما كان ما قاله الحكم يوفى في حق الطاعن
ارتكابه فعلا عمديا ارتبط بوفاة المجنى عليه
ارتباط السبب بالمسبب ويسوغ اطراح ما دفع
به الطاعن من انتفاء مسئوليته عن وفاة المجنى
عليه ، وكان اثبات علاقة السببية في المواد
الجنائية مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع
بتقديرها فلا تجوز مجادلته في ذلك أمام محكمة
النقض مادام الحكم قد أقام قضاءه في هذا
الشأن على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه .

لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن
تعدد المعتدين وشيوع الاتهام لعدم تعيين
محدث اصابات رأس المجنى عليه التي نشأت
عنها وفاته مما كان يتعين معه على المحكمة
مؤاخذته بالقدر المتيقن في حقه وهو جنحة
الضرب البسيط فهو مردود بما أثبتته الحكم
في حق الطاعن أخذا بأدلة الثبوت في الدعوى
من أنه هو وحده الذى ضرب المجنى عليه
بالعصا على رأسه فأحدث به الإصابات التي
أفضت الى موته فضلا عن أنه لا جدوى مما
يتعاه الطاعن في هذا الشأن مادامت العقوبة
المقضى بها عليه وهى الحبس لمدة سنة واحدة
مع الشغل تدخل في نطاق العقوبة المقررة
لجنحة الضرب البسيط المنطبقة على المادة
١/٢٤٢ من قانون العقوبات ولا يغير من ذلك
أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون
العقوبات في حقه ذلك بأن المحكمة انما قدرت
ظروف الرأفة بالنسبة لذات الواقعة الجنائية
التي ثبت لديها وقوعها ولو أنها كانت قد رأت
أن الواقعة في الظروف التي وقعت فيها تقتضى
النزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه
لما منعها من ذلك الوصف الذى وصفتها به .
لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على
غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن ١٤٤٠ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة)

للمجنى عليه الذى توفى مما لم يجحده الطاعنان وكان ثبوت الارث له أو عدم ثبوته لا يقدح فى صفته ، وكونه قد أصابه ضرر من جراء فقد أخيه نتيجة الاعتداء الذى وقع عليه ، وكان التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه من جرائمها ، لا على ثبوت حقه فى الارث حجب أو لم يحجب ، وكانت الدعوى المدنية انما قامت على ما أصاب الأخ من ضرر مباشر لا على انتصابه مقام أخيه بعد ايلولة حقه فى الدعوى اليه ، وكان هذا ما أثبتته الحكم وبينته . فان الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

(الطعن ١٤٤١ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة)

انتهى اليه من رفض هذا الدفاع ، ولما كان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشهود فى اية مرحلة من مراحل الدعوى ولو تخالفت مادام قد أسست الادانة فى حكمها بما لاتناقض فيه وكان لما حصله الحكم مأخذ صحيح من شهادتهم فى جلسة المحاكمة فلا يقدح فى اسناده أن تكون أقوالهم فى التحقيقات الاولى قد جرت على غير ما نقله عنهم فى الجلسة المذكورة ، ما دام لا يبين من مـدوناته أن تطابق شهادتهم فى المرحلتين كان من عناصر اقتناعه .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعى بالحقوق المدنية أخ شقيق

قضاء محكم النقض المدني

٤٨

٢١ أكتوبر ١٩٦٩

تقدم : دعوى تعويض مسقط . قانون ، تنازع القوانين
من حيث الزمان . مدني م ١/١٧٢ .

المبدأ القانوني :

تسقط دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، والنص على هذا التقادم يعد من القوانين الموضوعية المتصلة بأصل الحق ، تحكمه فيما يتعلق بسريانه من حيث الزمان عند التنازع بينه وبين قانون سابق المادة الثامنة من القانون المدني التي تقضى بسريان مدة التقادم الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد اذا كان قد قرر مدة للتقادم أقصر مما قرره النص القديم ما لم يكن الباقي منها أقصر من المدة التي قررها النص الجديد ، وذلك دون الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون المرافعات السابق التي تقضى بعدم سريان القوانين المعدلة لمواعيد المرافعات متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها .

المحكمة :

.. وحيث أن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٧٢ من القانون المدني قد استحدثت بالشق الأول من فقرتها الأولى مدة تقادم تسقط بمقتضاها دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وكان النص على هذا التقادم يعد بهذه المثابة

من القوانين الموضوعية المتصلة بأصل الحق ، فإنه يحكمه فيما يتعلق بسريانه من حيث الزمان عند التنازع بينه وبين قانون سابق المادة الثامنة من القانون المدني التي تقضى بسريان مدة التقادم الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد اذا كان قد قرر مدة للتقادم أقصر مما قرره النص القديم ما لم يكن الباقي منها أقصر من المدة التي قررها النص الجديد ، وذلك دون الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون المرافعات السابق التي تقضى بعدم سريان القوانين المعدلة لمواعيد المرافعات متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قرر أن دعوى التعويض الحالية تتقدم بمضي خمس عشرة سنة مستندا الى أن هذه المدة قد بدأت من يوم وقوع الحادث في سنة ١٩٤٤ ولم تكن قد اكتملت في ظل القانون المدني الملغى حتى رفع الدعوى في أبريل ١٩٥٤ ، ولم يعمل حكم التقادم الثلاثي الذي استحدثه المشرع بالشق الأول من الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني الحالي ، واذا اعتمد الحكم فيما قرره على نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون المرافعات دون المادة الثامنة من القانون المدني الواجبة التطبيق ، وكان الحكم قد رتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بسقوط الدعوى ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه . واذا ترتب على ما انتهى اليه الحكم على النحو السالف بيانه ، أن حجب الحكم نفسه عن بحث أثر الدعاوى السابقة على قطع التقادم خلال المدة من ١٥ أكتوبر ١٩٤٩ وهو تاريخ العمل بالقانون المدني الحالي حتى رفع الدعوى في

٤ - يترتب على الحكم ببطالان أمر الأداء والغائه زوال ما كان لهذا الأمر من أثر في قطع التقادم واعتبارا انقطاع التقادم المبني عليه كأن لم يكن .

٥ - إذا قضي في المعارضة في أمر الأداء باعتبار الطاعن (الدائن) تاركا دعواه ، فإن هذا الحكم يترتب عليه الفاء طلب أمر الأداء المعارض فيه زوال أثره في قطع التقادم ، كما يترتب عليه سقوط الحكم بنسب خبر لتصفية الحساب بين الفريقين على أساس أنه من الأحكام الصادرة في الخصومة .

المحكمة :

.. وحيث أنه لما كان التقادم وفقا لنص المادة ٣٨٣ من القانون المدني لا ينقطع إلا بالمطالبة القضائية أو بالتنبيه أو بالحجز ، وكان التكليف بالوفاء السابق على طلب أمر الأداء لا يعتبر تنبيها قاطعا للتقادم وإنما هو مجرد انذار بالدفع لا يكفي لترتيب هذا الأثر، إذ المقصود بالتنبيه الذي يقطع التقادم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو التنبيه المنصوص عليه في المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق الذي يوجب المشرع اشتماله على اعلان المدين بالسند التنفيذي مع تكليفه بالوفاء بالدين ، وكان رفع المعارضة من المطعون عليه في أمر الأداء لا يقطع التقادم لأنها اجراء صادر من المدين وليس من الدائن، وطبقا لنص المادة ٣٨٤ من القانون المدني لا ينقطع التقادم باجراء صادر من المدين الا اذا كان ما صدر منه يعتبر اقرارا صريحا أو ضمنيا بحق الدائن ، وهو الأمر الذي لا يصدق على المعارضة المرفوعة من المطعون عليه في أمر الأداء إذ هي تتضمن انكار الحق الدائن لا اقرارا به ، وكان يترتب على الحكم الصادر في ١٩٥٦/٤/٢١ ببطلان أمر الأداء المشار اليه والغائه زوال ما كان لهذا الأمر من أثر في قطع التقادم واعتبار انقطاع التقادم المبني عليه كأن لم يكن ، وكان الحكم الصادر في ١٩٥٤/١٢/٢٦ بقبول شواهد التزوير والحكم الصادر في ١٩٥٥/٥/٢٩ برفض الادعاء بالتزوير وصحة عقد الايجار المؤرخ

ابريل ١٩٥٤ فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

(الطعن رقم ١٣٦ سنة ٣٥ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة وبطرس زغلول ومحمد نور الدين هويس ، وابراهيم علام ومحمد اسعد محمود) .

٤٩

٢١ اكتوبر ١٩٦٩

- (ا) تقادم : مسقط ، قطعه ، أمر أداء ، تكليف بالوفاء ، مدني م ٢٨٣ مرافعات سابق م ٤٦٠ .
- (ب) أمر أداء : معارضة ، تقادم ، قطعه ، مدني م ٢٨٤ .
- (ج) بطلان : أمر أداء ، طلب أمر الأداء ، مدة ، قطعها .
- (د) تقادم : انقطاعه بأمر أداء ، بطلان أمر الأداء ، انقطاع تقادم ، اعتباره كأن لم يكن .
- (هـ) خصومة : سقوطها ، تركها ، دعوى ، تقادم مسقط ، اثبات ، ندب خبير ، مرافعات قديم م ٢٠٤ ، ٣١٠ .

المبادئ القانونية :

١ - التكليف بالوفاء السابق على طلب أمر الأداء لا يعتبر تنبيها قاطعا للتقادم ، وإنما هو مجرد انذار بالدفع .

٢ - رفع المدين معارضة في أمر الأداء لا يقطع التقادم لأن المعارضة اجراء صادر من المدين وليس من الدائن ، ولا ينقطع التقادم باجراء صادر من المدين الا اذا كان ما صدر منه يعتبر اقرارا صريحا أو ضمنيا بحق الدائن وهو الأمر الذي لا يصدق على المعارضة المرفوعة من المدين في أمر الأداء إذ هي تتضمن انكارا لحق الدائن لا اقرارا به .

٣ - اذا كان بطلان أمر الأداء - الذي قضت به محكمة المعارضة - يرجع الى عدم توافر الشروط التي يتطلبها القانون في الدين المطالب باصدار الأمر بادائه ، فإن هذا البطلان لا يمتد لطلب أمر الأداء الذي هو بديل ورقة التكليف بالحضور ويبقى لتقديم هذا الطلب أثره في قطع التقادم .

القانون ، ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث أن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قرر « قد انقضى خمس سنوات على استحقاق الدين المرفوع بشأنه الدعوى دون أن ينقطع التقادم السارى لمصلحة المستأنف — المطعون عليه — » ، واذا انتهى الحكم الى أن مدة التقادم قد انقضت حتى تاريخ رفع الدعوى في ١٨/١/١٩٦٠ ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون واحتسب مدة التقادم من تاريخ استحقاق دين الأجرة ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(الطعن رقم ٢٢٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة)

٥٠

٢١ أكتوبر ١٩٦٩

- (١) عمل : بحرى ، عقد ، انتهائه . ق ٩١ سنة ١٩٥٩ م ٧١ .
(ب) نيابة قانونية : ريان ، تمثيله لملك سفينة .

المبادئ القانونية :

١ — عقد العمل البحرى المبرم على أساس رحلة أو رحلات معينة لا يسرى بطبيعته إلا لفترة الرحلة البحرية فينتهى حتما بانتهائها ما لم يستبق مجهز السفينة العامل لفترة أخرى أو يتعلق الأمر بوقائع حدثت أثناء الرحلة .

٢ — تمثيل الريان لملك السفينة لا يسرى إلا حيث لا يوجد مالك السفينة أو من يحل محله .

المحكمة :

.. وحيث أن .. عقد العمل البحرى المبرم على أساس رحلة أو رحلات معينة لا يسرى بطبيعته إلا لفترة الرحلة البحرية فينتهى حتما بانتهائها ما لم يستبق مجهز السفينة العامل

١٩٥٠/١١/١ قد صدر في شأن ادعاء المطعون عليه — المدين — بتزوير هذا العقد تحقيقا لصحته وهو اجراء اتخذه المدين ولا ينطوى على اقرار منه بالدين فلا يترتب على هذين الحكمين قطع التقادم .

ولئن كان بطلان أمر الأداء الذى قضت به محكمة المعارضة في حكمها السابق الاشارة اليه والصادر بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢١ يرجع الى عدم توافر الشروط التى يتطلبها القانون في الدين المطالب باصدار الأمر بأدائه فلا يمتد البطلان لطلب أمر الأداء الذى هو بديل ورقة التكليف بالحضور ويبقى لتقديم هذا الطلب اثره فى قطع التقادم وقد مضت المحكمة بناء على ذلك فى نظر موضوع الدعوى ثم قضت فى ذات الحكم بندب خبير لتصفية الحساب بين الطرفين عن عقد الايجار المؤرخ ١٩٥٠/١١/١ ، الا أنه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون المرافعات السابق تنص على أنه يترتب على ترك الخصومة الفناء جميع اجراءاتها بما فى ذلك صحيفة الدعوى ، وكان ما تقضى به المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات السابق من أن الحكم بسقوط الخصومة يترتب عليه سقوط الأحكام الصادرة باجراءات الاثبات ، ينطبق أيضا فى حالة الحكم بترك الخصومة ، باعتبار أن هذه الأحكام ليس لها كيان مستقل بذواتها ولا تعدو أن تكون مجرد اجراءات فى الخصومة تقوم مادامت الخصومة قائمة وتزول بزوالها ، فإن مقتضى ذلك هو أنه وقد حكمت المحكمة فى ١٩٥٩/١٢/٢٢ باعتبار الطاعن تاركا ادعواه فان هذا الحكم يترتب عليه الفناء طلب أمر الأداء وزوال اثره فى قطع التقادم كما يترتب عليه سقوط الحكم بندب خبير لتصفية الحساب بين الطرفين على أساس أنه من الأحكام الصادرة فى الخصومة باجراءات الاثبات لما كان ذلك فان الاجراءات والأحكام التى يتحدى بها الطاعن على النحو السالف بيانه لم تكن ذات اثر فى قطع التقادم . واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة وقضى بقبول الدفع بتقادم الحق موضوع الدعوى وبرفضها ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق

لفترة أخرى أو يتعلق الأمر بوقائع حدثت أثناء الرحلة .

اذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن عقود الطاعن قد أبرمت على أساس رحلات معينة بينها فاصل زمني - وهي تجرى في موسم الحج من كل عام - ولم يثبت أن المجهز قد استبقاه في العمل بعد أي منها وجرى قضاء الحكم المطعون فيه على أنه « يوجد فاصل زمني بين كل عقد وآخر الأمر الذي لا يسمح باعتبارها مكملات لبعضها أو باعتبار العقود التالية بمثابة تجديد للعقد الأول في حكم المادة ٧١ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ » فإنه لا يكون قد أخطأ في فهم الواقع في الدعوى أو خالف القانون ومردود في (الوجهين الثالث والرابع) منه ، ذلك أن تمثيل الريان لمالك السفينة لا يسر الا حيث

لا يوجد مالك السفينة أو من يحل محله ، واذ كانت عقود الطاعن عن أبرمت مع الشركة المطعون عليها - مالكة السفينة - فإن شهادة الريان في شأنها تكون غير ملزمة للمالك ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه أن هو أطرحها ولم يأخذ بها أو بتقرير الخبير بماله من السلطة النامة في تقدير ما يقدم اليه من أدلة ، ولا يقبل من الطاعن التحدى لأول مرة أمام هذه المحكمة بالخطاب الصادر من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في ١٠/١٢/١٩٦٤ اذ لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٥٨٦ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة وصبري احمد نرحات وسليم راشد ومحمد ابو حمزة مندور وحسن ابو الفتوح الشرييني)

قضاء المحاكم الكلية

٥١

١٣ مارس ١٩٦٨

محكمة الاسكندرية الابتدائية

خلف : مؤسسة ، ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٨٥٠ ، علاقه
عمل ، استمرارها .

المبدأ القانوني :

((شركة باسيلى للاخشاب)) ، هي
استمرار لنفس نشاط « دائرة اسعد باسيلى
باشا » وتعتبر خلفا لها فى حكم قانون
العمل .

المحكمة :

وحيث انه بالنسبة للمخالصة المؤرخة
فى ١٢/١٠/١٩٤٩ التى قدمتها الشركة
المدعى عليها الثانية تفيد مخالصة المدعى
عن مدة عمله بدائرة اسعد باسيلى باشا ،
فانه وفقا للمادة السادسة من قانون العمل
سالف الذكر ليس للشركة المدعى عليها
الثانية ان تتحدى بالمخالصة سالف الذكر
لمخالفتها لقانون العمل ، وحتى ولو كانت
سابقة للعمل بالقانون المذكور لما فيها من
تجزئة لعقد عمل المدعى والانتقاص من
حقوقه فى المكافأة ، وعلى خلاف القانون

وحيث انه تبين من تقرير الخبير سالف الذكر
والذى اخذت به المحكمة لقيامه على اسس
سليمة ان شركة باسيلى للاخشاب هي
استمرار لنفس نشاط دائرة اسعد باسيلى
باشا سابقا وهذا يعنى ان الشركة تعتبر
خلفا للدائرة الاولى فى حكم المادة ٨٥ من
قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ والثابت كذلك
ان علاقة عمل المدعى والتى بدأت لدى
الدائرة من ١٦/١/١٩٢٠ استمرت متصلة
تماما لتكوين تلك الشركة وحتى ان تحيل
المدعى الى التقاعد فى ١٦/٦/١٩٦٥ ومن
ثم تعتبر مدة عمله هذه مدة عمل واحدة منذ
بدايتها حتى نهايتها فى حساب مكافأة نهاية

الخدمة احدي عناصر معاش الشيخوخة
محور التدعى الماثل .

وحيث انه يتبين من استمارة قرار ربط
المعاش الخاص المقدم من الهيئة المدعى عليها
الاولى ان متوسط اجر المدعى خلال السنتين
الاخيرتين والذي تحسب معاش الشيخوخة
على اساسه هو ١١٨٩٠٤ جنييه وان
الاشتراك عنه لدى الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية بدأت فى ١/٤/١٩٥٦ وانه طبقا
لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية ٦٢ لسنة
١٩٦٤ الذى يحكم واقعة النزاع يقدر المعاش
بـ ٢٪ من ذلك المتوسط عن كل سنة اشتراك
وبـ ١٪ من كل سنة من السنوات السابقة
التى يستحق عنها المدعى مكافأة نهائية
الخدمة وقدرها ٣٠ سنة اذا كانت مدة
الاشتراك بعد اكمال كسور السنة التى تقل
عن النصف تبلغ ٩ سنوات فيكون المعاش
المستحق للمدعى اعتبارا من شهر يوليو ٦٥
هو ٥٧٠٧٤ جنيها وليس ٢٩٧٢٦ جنيها
كما ربطته الهيئة على اساس البيانات المقدمة
لها ، فيتعين تعديله الى الرقم الاول ويكون
للمدعى قبض الفرق والاستمرار فى الصرف
على اساس المعاش المعدل قبل الهيئة العامة
للتأمينات الاجتماعية المدعى عليها الاولى .

(القضية ٦٦٠ لسنة ١٩٦٦ عمل كلى رئاسة وعضوية
السادة الاسفذة وديع وهبة سليمان رئيس محكمة
ويوسف كمال رئيس محكمة وعبد الحميد رزق القاضي)

٥٢

١٩ مايو ١٩٦٩

محكمة القاهرة الابتدائية

ترقية : توافر الاشتراطات والمدد الخاصة بجدول
التعامل وفقا للتسكين . الفاؤها . حق مكتسب .

المبدأ القانوني :

لا يجوز للشركة التحدى بعدم توافر
الاشتراطات والمدد الخاصة بجدول التعامل

فى حق موظفيها بالنسبة للفئات التى تم تسكينهم عليها فى التوسكين الأول ، والا كان فى ذلك أساس بحقوقهم المكتسبة ، ويكون التوسكين الثانى غير قانونى ، فيما أخذته من تغيير مدد الخدمة وطريقة احتسابها .

المحكمة :

٠٠ وحيث أنه لما كان مسلماً من الشركة المدعى عليها بخصوص التوسكين الأول أن المدعين قد توافرت فيهم جميعاً الاشتراطات والمدد الخاصة بجدول التعادل وفقاً للتوسكين الأول وقد كان من نتيجة ذلك صدور قرار ترقية المدعين بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٨ من الفئة السابعة إلى الفئة السادسة وحرف علاوة الترقية المستحقة لكل منهم منذ صدور ذلك القرار واستمرار صرف علاوة الترقية لكل منهم زهاء عامين حتى صدور قرار لجنة شؤون الأفراد فى ١٩٦٦/٤/٧ بإلغاء هذه الترقيات وإلغاء علاوات الترقية المترتبة عليها - ومن ثم فإنه لا يجوز للشركة المدعى عليها التحدي بعد ذلك بعدم توافر الاشتراطات والمدد الخاصة فى حق المدعين بالنسبة للفئات التى تم تسكينها عليها فى التوسكين الأول ، والا كان فى ذلك أساس بالحقوق المكتسبة للمدعين وهو غير جائز قانوناً ويكون التوسكين الثانى فيما أحدثه من تغيير مدد الخدمة وطريقة احتسابها بالنسبة للمدعين فى غير مجله قانوناً : ذلك أنه من المقرر أنه وإن كان لا يجوز للعامل الذى استوفى شرائط الترقية الاحتجاج فى مواجهة السلطة المختصة وإصدار قرار بترقيته أو إلزامها بإجرائه ، لأن تاريخ شغل الفئات الحالية يجب أن يترك للإدارة باعتبارها المهيمنة على سير الوحدة وهى مسألة ملاءمة تستقل بتقديرها حسب ظروف الأحوال ومقتضيات المصلحة العامة ، فالإدارة تختص بما لها من ولاية اختيارية فى إصدار حركة الترقية وتوقيتها ، إلا أنها متى كشفت عن نيتها فى إصدار حركة الترقية فى وقت معين فليس لها أن تعود بعدها إلى إلغاء هذه الحركة أو سحب القرار الصادر بها وتتمسك بهذا الحق بعد أن استنفدت ولايتها باستعماله فى موعد سبق لها تحديده (يراجع التنظيم القانونى لعلاقات العمل بالقطاع العام للقاضيين مغاوري شاهين ومنير عبد المجيد طبعية سنة ١٩٦٧ ص ٣٠ حتى ص ٣٥ ، ص ٣٩٢ الخاصة بالبند ٤٩١ والمراجع والأحكام المشار إليها بهامش تلك الصفحات) .

ولا يغير من المنظر المتقدم ما ذهبت إليه الشركة المدعى عليها من أن إقرار الترقية محل النزاع قرار مؤقت ، مشروط باعتماد التعادل بصفة نهائية ، كما لا يجديها التحدي بإقرار الأخذ من المدعين فى هذا الخصوص ، طالما كان مسلماً من الشركة المدعى عليها أن المدعين قد توافرت فيهم جميعاً عند التوسكين الأول الاشتراطات والمدد الخاصة بجدول التعادل ، والتى كان من نتيجتها صدور القرار بالترقية للمدعين إلى الفئة السادسة .

لما كان ذلك كذلك تضحى دعوى المدعين على أساس سليم من القانون ويتعين لذلك إجابة المدعين إلى ما طلبوا المحكم بالزام المدعى عليه بصفته بصرف علاوة الترقية المستحقة للمدعين وقدرها ١٥٠٠ جنيته شهرياً اعتباراً من ١/١/١٩٦٦ وصرف الفروق المستحقة اعتباراً من ذلك التاريخ لحين الحكم فى الدعوى .

(القضية رقم ٢٤٠٥ سنة ٦٩ حال كل القاهرة برئاسة ومضوية السادة الاساتذة عبد المنعم سعد رئيس المحكمة وعلى الكاشف رئيس المحكمة ومحمد صبحى القاضى) .

٥٣

١٣ مايو ١٩٧٠

محكمة القاهرة الابتدائية

(١) دعوى : صفة . منشأة ، تغيير صاحبها ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٨٥ قرار جمهورى ٨٨٧ لسنة ١٩٦٧ م ٥ لجمعية تعاونية استهلاكية مركزية . شركة مصرية للتجارة السلع الغذائية بالجملة . تصفية . قرار وزير تموين ٢٠١ لسنة ١٩٦٨ .

(ب) تسكين : استحقاق اول مربوط الدرجة . جهاز مركزى منازعته فى هذا الاستحقاق . لائحة عاملين ، قرار جمهورى ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، تنفيذها .

المبادئ القانونية :

١ - تغيير صاحب المنشأة لا يؤثر فى استمرار عقد العمل فى مواجهة الخلف بذات شروطه ومميزاته .

٢ - لائحة العاملين بالشركات التى استند

من ١٩٦٧/٧/١ قد أصبح مرتبه ٨٩١ مليون و ٣٠ جنيه ، وانما الخلاف ينحصر بينهما في أنه ليس من حق المدعى الحصول على أول مربوط الفئة الرابعة التي سكن فيها بمقولة أن المرتب الذي يتقاضاه وقد روعى فيه زيادته بنسبة ١٠٪ من المرتب الاصلى استنادا الى القواعد العامة التي أصدرها الجهاز المركزي للتنظيم والادارة بشأن اجراءات التسوية ، وتري المحكمة أن ما أثاره المدعى عليهما في هذا الشأن مردود بما يأتي :

أولا : ان احكام لائحة العاملين بالشركات الصادر بها القرار الجمهوري ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، والتي استند اليها المدعى في المطالبة بحقه في اقتضاء أول مربوط الفئة التي تم تسوية حالته عليها لها صفة تشريعية ملزمة ، وعلى العكس من ذلك تلك القواعد العامة الصادرة من الجهاز المركزي للتنظيم والادارة فهذه القواعد ليست لها صفة تشريعية ، وانها لا تعدو أن تكون مجرد تعليمات للعامل ارتضاها ومن حقه أيضا رفضها مادامت تهدر حقا منحه له التشريع الملزم الذي يتعين على المحاكم انزال حكمه على الناس كافة .

ثانيا : انه يتبين من مطالعة احكام القرار الجمهوري ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تجديد وتنظيم اختصاصات الادارة المركزية للجهاز المركزي للتنظيم والادارة المركزية لترتيب الوظائف ، وهي التي اصدرت التعليمات التي استندت اليها الشركة المدعى عليها الثانية انه لا اختصاص لها في وضع أي قواعد لتسوية حالات العاملين بالشركات التي تمت معاملتهم طبقا لاحكام القرار الجمهوري ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وكل ما لها من اختصاص ينحصر في الاشراف على اعداد نظام ترتيب الوظائف بالاجهزة المختلفة وفي التنسيق بينهما ، أما بالنسبة للمرتبات فلا تتعدى سلطتها ابداء الاقتراح ويدهي أن سلطة الاقتراح لا تعطى الاقتراح أي صفة تشريعية .

ثالثا : ان مفاد المادتين ٦٣ و ٦٤ من لائحة العاملين الصادر بهما القرار الجمهوري ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن يصدر تعادل الوظائف بقرار من مجلس ادارة الشركة ليعتمده رئيس مجلس ادارة المؤسسة ، ولا يسري هذا الاعتماد الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) ، ومن ثم فانه متى سكن العامل نتيجة لهذا التقييم

اليها المدعى في المطالبة بحقه في اقتضاء أول مربوط الفئة التي تم تسوية حالته عليها ، لها صفة تشريعية ملزمة ، بعكس القواعد العامة الصادرة من الجهاز المركزي للتنظيم والادارة .

المحكمة :

ومن حيث أن مفهوم نص المادة ٨٥ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن تغيير صاحب المنشأة لا يؤثر في استمرار عقد العمل في مواجهة الخلف ، ويكون استمراره بذات شروطه ومميزاته فلا يجوز الانقاص منها كما أنه لم يعد لانتقال ملكية رب العمل من أثر على عقود العمل المبرمة بينه وبين عمال المؤسسة ، فلا تنفسخ بل تظل سارية قبل رب العمل الجديد بقوة القانون وباقي شروطها سواء أكان انتقال المؤسسة مرجعه الارث ، أم كان انتقال الملكية راجعا الى تصرف قانوني أو نص تشريعي أو الى ادماج منشأة رب العمل ، ولكن هذا النص مقصور على العقود المبرمة فتظل سارية بقوة القانون بشروطها العادية كافة ولما كان الثابت من القرار الجمهوري ٨٨٧ سنة ١٩٦٧ انه قد نص في مادته الخامسة على أن تحل الشركات المبينة بالمادة السابعة ومن ضمنها الشركة المدعى عليها الثانية محل الجمعية التعاونية الاستهلاكية التي يمثلها المدعى عليه الأول ، فان هذا مما يقطع بأن الشركة المدعى عليها ملزمة بتنفيذ عقود عمل العاملين بالجمعية باعطائهم حقوقهم اذ أن هذا لا يعتبر تصفية تامة للجمعية ، بالاضافة الى انه بالنسبة لتسكين المدعى فانه قد أخطر به بمعرفة المفوض لسلطات محل ادارة الجمعية المدعى عليها الأولى فلا يقبل منها القول بعدم صدور قرار التسوية منها مادامت قد أصدرته ولها صفة في اصداره ، وبالتالي تكون الشركة المدعى عليها الثانية فعلا نقل اليها المدعى بحالته التي تمت تسوية حالته عليها من جانب الجمعية التي عين لها مصفى بقرار وزير التموين ٢٠١ لسنة ١٩٦٨ ، ومن ثم يكون الدفع البدي من المدعى عليهما بعدم قبول الدعوي لرفعها على غير ذي صفة في غير محله ويتعين رفضه وقبول الدعوي .

وحيث أنه لا خلاف في أن المدعى قد تم تسكينه بالفئة الرابعة وفقا لاحكام القرار الجمهوري ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وانه اعتبارا

والتعادل الى فئة معينة منح أول مربوطها المنصوص عليه في الجدول .

٠٠ وحيث أنه اعمالاً لأحكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، فإن المدعى يستحق أول مربوط الفئة المالية التي سكن عليها طبقاً لقرار تعادل وتقييم الوظائف بالشركة .

وطبقاً لما نصت عليه الفقرة السابعة من المادة ٦٤ من اللائحة سالفه الذكر فإن المدعى يحق له تقاضى أول مربوط الفئة المالية الرابعة التي سكن عليها اعتباراً من ١٩٦٤/٦/٣٠ وهو ٤٥ خمسة وأربعون جنيهاً طبقاً للجدول المرافق ولما كان الشارع قد حرص على عدم المساس بما يستحقه العامل من علاوات دورية بعد التاريخ المحدد للتسكين ، فإنه يحق للمدعى بالإضافة الى فرق أول مربوط سالف الذكر اقتضاء العلاوات الدورية التي استحققت

له خلال المدة من ١٩٦٤/٦/٣٠ وحتى ١٩٦٧/٧/١ ، بمعنى أن أول مربوط الفئة التي سكن عليها العامل يستحق في ٣٠ يونية ١٩٦٤ تاريخ التسكين وفقاً للقرار ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وتصرف الفروق عن ذلك ابتداء من ١٩٦٧/٧/١ مع الأخذ في الاعتبار أنه يجب أن تضاف العلاوات التي استحققت فيما بين هذين التاريخين الى أول مربوط الفئة لا أن تحتسب ضمن المرتب .

ومن حيث أنه عن حساب هذه الفروق فإن المحكمة ترى ندب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة ليندب أحد خبرائه المختصين لحسابها وفقاً لمنطوق هذا الحكم وتبقى الفصل في المصاريف الآن .

(القضية رقم ٦١١ سنة ١٩٧٠ عمال كلى رئاسة ومضوبة السادة الاساتذة كامل عزيز رئيس المحكمة ، والدكتور مسدوح توفيق ، ومحمد زكى الدمرداش القاضيين)

قضاء المحاكم الجزئية

٥٤

٢٢ يونيه ١٩٦٧

محكمة مرسى مطروح الجزئية

(١) عقد عمل : فسخه بلامسوغ ، تعسف ، تعويض ،
مدنى م ٢/٦٩٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٧٤ .

(ب) تعويض : تقديره . فسخ عقد عمل ، تعسفا ،
بلا مسوغ ، فسخ ، ظروفه ، تقديرها .

المبادئ القانونية :

١ - فسخ عقد العمل تعسفيا بلا مسوغ
يجعل للطرف الذي اصابه ضرر من جرائه
الحق فى تعويض .

٢ - يجب توافر قيام المبرر للفصل ،
ويكون تقدير التعويض عن الفصل التعسفى
عما اصاب الطرف الاخر من ضرر بسبب
فسخ العقد ، ويشمل ما لحق العامل من
خسارة وما فاتته من كسب .

المحكمة :

.. ومن حيث أن المادة ٧٤ من القانون
٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل الموحد ،
تقضى بأنه اذا فسخ عقد العمل بلا مبرر كان
للطرف الذي اصابه ضرر من جرائه الحق
فى تعويض تقدره المحكمة مع مراعاة نوع
العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف
الجاري بعد تحقيق ظروف الفسخ - كما
تقضى المادة ٢/٦٩٥ مدنى بأن فسخ العقد
بتعسف من أحد المتعاقدين يخول للمتعاقد
الآخر الحق فى تعويض ما اصابه من ضرر
بسبب فسخ العقد فسخا تعسفيا - لما كان ذلك
- وكان فصل المدعين لم يكن له ما يبرره
حسيما تستخلصه المحكمة من أقوال شاهدي
الطرفين بعد اذا ثبت أن أعمال الشركة المدعى
عليها لم تكن - حين فصلت المدعين - قد

انتهت فى منطقة العمل ، بل على العكس من
ذلك أيضا فقد تشعبت أعمالها وتعددت خاصة
وانها استخدمت بعض زملاء المدعين فى
المعسكر ١٥١ فى أعمال أخرى بالدلتا لعل
غير مفهومة طالما أن ليس هناك ما يدعو الى
اىثار زملائهم بالاستمرار فى العمل دونهم .

كما يؤيد اتسام هذا الفصل بالتعسف
كذلك أن عقود عمل المدعين لم تكن محددة
لا بتاريخ معين ولا بعملية معينة بذاتها ، ومن
ثم يكون التعسف فى فصل المدعين قد ثبت
من أقوال شاهدي الاثبات والنفى معا على
الوجه المتقدم ويكون المبرر له قد انقضى أيضا .

ومن حيث أنه متى خلصت المحكمة الى
ذلك فإنه فى مقام تقدير التعويض ، فإنه وان
كان لصاحب العمل على مؤسسته سلطة
تنظيمها وإدارتها ، فإن حقه فى فصل العامل
ليس مطلقا بل هو مقيد بعدم اساءة استعمال
هذا الحق : فليس لصاحب العمل فى العقد
غير محدد المدة - كما تذهب محكمتنا
إليا أن يفصل العامل الذي استخدمه متى
شأن وأنه لا يكفى أن يراعى المهلة التى يجب
أن تمضى بين الاخطار والفصل ، بل يجب
توافر قيام المبرر للفصل - فما قرره الحكم
الطعون فيه فى هذا الخصوص هو تطبيق
سليم لنصوص القانون كما أن تقدير المبرر
هو مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضى
الموضوع متى كان تقديرها سائغا كما يستقل
أيضا بتقدير التعويض (نقض جلسة ١١
مارس ١٩٥٤ - الطعن ١٠٥ لسنة ٢١ قضائية)
وان تقدير التعويض حسبما نصت المادة ٧٤
من قانون العمل الموحد يكون عما اصاب
الطرف الاخر من ضرر بسبب فسخ العقد
ويشمل طبقا للقواعد العامة ما لحق العامل
من خسارة وما فاتته من كسب (١/٢٢١
مدنى) وبحسب ما تقدره المحكمة مع مراعاة
نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة
والعرف الجاري وهى عناصر وردت بنص
تلك المادة على سبيل المثال (قارن التعليق
على ما نصت عليه المادة ٦٩٥ مدنى)

حكم قضائي من هيئة قضائية بموجب سلطتها القضائية ، وأن يكون قطعياً صادراً في الموضوع بالبت فيه .

٢ - الاختصاص بنظر النزاع موضوع دعوي الضمان القائم بين شركة السيوف للغزل والنسيج ووزارة العمل يكون لهيئات التحكيم ، ويتعين مع القضاء بعدم الاختصاص بالحكم بإحالة دعوي الضمان بحالتها إلى هيئات التحكيم .

المحكمة :

وحيث أنه عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فمورد بأن الثابت أن الدعوى ٧٩٩٣ لسنة ٦٥ عمال جزئي القاهرة التي أقامها المدعى مطالباً بذات طلباته في الدعوى اللاحقة لم يصدر فيها حكم ، وأن الشركة المدعى عليها قد أسست دعوي الضمان على فقد ملف الدعوى ٧٩٩٣ لسنة ٦٥ سالفة الذكر ، وكان يشترط للقول بحجية الأمر هو صدور حكم قضائي من جهة قضائية بموجب سلطتها القضائية ، وأن يكون للحكم قطعياً وفياً الصادر في الموضوع بالبت فيه ، وأن يكون الحكم صادراً من محكمة مختصة اختصاصاً يجعل لها ولاية في إصداره ، ولما كان الثابت أنه لم يصدر حكم في الدعوى ٧٩٩٣ لسنة ٦٥ بالشروط سالفة الذكر ، ومن ثم يضحى الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لا يصادف محلاً وتلتفت عنه المحكمة .

وحيث أنه عن الدعوى الأصلية فلما كانت المحكمة تطمئن إلى النتيجة التي انتهى إليها تقرير الخبير في سلامة الأسس التي بنى عليها ولأن النتيجة التي انتهى إليها بنيت على مقومات تحفل إلى هذه النتيجة وتؤدي إليها ، فضلاً عما تتقيد به المحكمة من تضامنها الثابت في أسباب حكمها الصادر بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٧ من أنها قد خلصت إلى أن المدعى حسيماً هو ثابت من صور المستندات قد عمل بالشركة اعتباراً من يناير ١٩٦٢ دون عقد مكتوب ، وأن الأجر مقابل العمل وبذلك يستحق المدعى أجره عن عمله اعتباراً من تاريخ مباشرة هذا العمل فعلياً ، وتلتزم به الشركة المدعى عليها ومن ثم أخذاً بتقرير الخبير وما تتقيد به المحكمة في قضاياها السابقة أن تجيب المحكمة المدعى إلى طلباته في حدود ما انتهى إليه الخبير من استحقاقه لمبلغ ٧٥ جنيهاً قيمة أجره عن المدة

مجموعة الأعمال التحضيرية - جزء ٥ - ص ١٦٧ ، ١٦٨) كما قضت محكمتنا العليا بأن تقدير التعويض عن الفصل التعسفي من سلطة قاضي الموضوع دون معقب متى أقيم على أسباب سائغة ومن ثم يمتنع الجدل في ذلك أمام محكمة النقض (نقض - جلسة ٢٤/٤/١٩٦٣ ب الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٨ القضائية مجموعة المكتب الفني - السنة ١٤ - مدني قاعد ١٨ - ص ٥٦٥ نقض جلسة ١٢/٦/٦٣ ، الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٩ القضائية - المرجع السابق - قاعدة ١١٣ - ص ٨٠٤ وما بعدها) .

ويؤكد الفقه أن القواعد المتعلقة بالتعويض عن التعسف في إنهاء عقد العمل تتعلق بالنظام العام (الوجيز في قانون العمل للدكتور محمود جمال الدين زكي طبعة ٦٢ ص ٤٠٥) .

ومن حيث أنه لما كان ذلك فإن المحكمة - أخذاً بالمعايير التي رسمتها المادة ٧٤ عمل موحد - تقدر للمدعين تعويضاً هي التي تراها مناسبة لجبر الضرر الذي حاق بهم من جراء فصل الشركة المدعى عليها بأن تؤدي لكل من المدعين (مفتاح عبدالقادر موسى وسعداوي سعد ثابت) مبلغ ٢٠٠ جنية (مائتي جنية) وبأن تؤدي لكل من المدعين (حميدة عبد السلام وحميدة طاهر قويدر واسماعيل محمد سليم) مبلغ ١٠٠ جنيهاً (مائة جنيهاً) وبأن تؤدي لكل من المدعين التسعة عشر الباقين مبلغ ١٥٠ جنيهاً (مائة وخمسين جنيهاً) وترفض ما عدا ذلك من الطلبات .

١٠ القضية ١٩ - سنة ٦٦ ، ٥ سنة ٦٧ عمال مرسى مطروح رئاسة السيد الاستاذ انور العروسي القاضي ١

٥٥

٢٦ مارس ١٩٧٠

محكمة شئون الأعمال الجزئية بالقاهرة

(أ) دعوى : نظرهما ، دفع بعدم جوازه لسابقة الفصل . ملف دعوى ، فقده .

(ب) هيئة تحكيم : اختصاصها ، ق ٣٢ لسنة ١٩٦٦ م ٦٦ مرافعات م ١١٠

المبادئ القانونية :

١ - يشترط للقول بحجية الأمر ، صدور

شركة قطاع عام وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة . ومن ثم يكون الاختصاص بنظر هذا النزاع موضوع دعوي الضمان والقائم بين الشركة ووزارة العدل لهيئات التحكيم ، ولما كان الدفع بعدم اختصاص المحكمة لاستيفاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوي أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز المدفع في أي حالة كانت عليها الدعوي ومن ثم تقضى المحكمة بعدم اختصاصها لاستيفاء ولايتها بنظر الدعوي من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام ويتعين مع القضاء بعدم الاختصاص أن يقضى بالحكم بأحالة الدعوي بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية عملاً بنص المادة ١١٠ مرافعات ومن ثم يتعين إحالة دعوي الضمان إلى هيئات التحكيم لاختصاصها بنظرها .

١ الفضية رقم ٥١٥٢ سنة ٦٦ رئاسة السيد الاستاذ

جرجس مسعود القاضي (

من ٦٢/١/١ حتى ١٩٦٢/٢/١٥ ومبلغ ٧٥٠٠ مليم جنيه قيمة منحة عيد الثورة عن عام ١٩٦٢ ومبلغ ١٩٤٠ جنيه بالزام الشركة المدعى عليها بأن تؤديه للمدعى .

وحيث أنه عن النفاد المعجل وبلا كفالة فيتعين اجابة المدعى اليه بالاستناد الى نص المادة ٧ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث أنه عن دعوي الضمان فلما كان النزاع يتردد فيها بين الشركة المدعى عليها وهي شركة السيوف للغزل والنسيج احدي شركات القطاع العام وبين جهة حكومية هي وزارة العدل ممثلة في السيد وزير العدل .

ولما كانت المادة ٦٦ من القانون ٢٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام قد نصت على أنه تكون هيئات التحكيم المنصوص عليها في هذا القانون مختصة دون غيرها بنظر المنازعات الآتية (ق) كل نزاع يقع بين

المحاماة

هى رسالة الحق والحرية والمساواة
للسيد الأستاذ محمد فكرى أنخا المحامى

المحاماه هى رسالة الحق والحرية والمساواة فاذا كانت الديمقراطية بمفهومها السياسى هى الحرية والمساواة والإخاء والاشتراكية بمفهومها الاقتصادى هى العدالة الاجتماعية فان المحاماة هى التى تدافع عن هذه الحقوق والحريات وتعمل على حماية الضعيف من تعسف القوى فتعم المساواة بين المواطنين جميعا أمام القانون دون تفرقة عنصرية أو مذهبية أو عقائدية أو طبقية .

ولقد وجدت المحاماة مع وجود الانسانية فمقد جاء بالقرآن الكريم « الله يدافع عن الذين آمنوا » فكان هذا القول الكريم تشريفا للمحامى وتكريما له لأن الله سبحانه وتعالى هو المحامى الأول يدافع عن الذين آمنوا .

وكان موسى عليه السلام يدعو ربه أن يدافع عنه هارون بما جاء فى القرآن الكريم « قال رب اشرح لى صدرى ويسر لى أمرى واحلل عقدة من لسانى يفقهوا قولى واجعل لى وزيرا من اهلى هارون أخى اشدد به أزرى واشركه فى أمرى كى نسبحك كثيرا ونذكرك كثيرا انك كنت بنا بصيرا » .

ويقول سبحانه وتعالى فى كتابه الكريم « القرآن » .

« قال رب انى قتلت منهم نفسا فأخاف أن يقتلون وأخى هارون هو أفصح منى لسانا فأرسله معى ردءا يصدقنى انى أخاف أن يكذبون . قال سنشد عضدك بأخيك ونجعل لكما سلطانا فلا يصلون اليكما بآياتنا ومن اتبعكما الغالبون » .

ويقول عز وجل « ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم فى الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة أمن يكون عليهم وكيلا » .

وجاء فى التوراة : ان « قابيل » جندل أخاه « هابيل » فكانت الجريمة مع الانسان الاول .

ولما سأل الله « قابيل » عن أخيه كانت المحاكمة الاولى وكان جواب القتاتل « أنا حارس لأخى ؟ » محاولة لاختفاء الحقيقة والجرم ومرافعة غير سديدة .

والقوانين فى المجتمعات البدائية ترجع الى الأديان التى يعتنقها الافراد ووجوب عقاب من يخرج عن القواعد الدينية المتعارف عليها .

(١) بحث أعد بناسبة دموة جمعية القانونيين الديمقراطية بجمهورية رومانيا الاشتراكية الى نقابة المحامين بجمهورية مصر العربية فى الفترة من ١٩ أكتوبر ١٩٧١ حتى ٢ نوفمبر ١٩٧١ .

وبينما كانت الشعوب قبل التاريخ تعيش على الفطرة كانت مصر الفرعونية تطبق المبادئ الاشتراكية والائتمنة الديمقراطية وكانت لديها نفس درجات التقاضى الموجودة حاليا في بعض أنظمة الدول في العصر الحديث .

ولقد عرفت المحاماه لأول مرة في تاريخ البشرية في مصر الفرعونية سنة ٢٧٧٨ قبل الميلاد خلال حكم الاسرة الثالثة ثم الاسرة الرابعة وهى الاسرة التى بنى ملوكها اهرامات الجيزة حيث انشئت المحاكم لفض المنازعات بين الناس وكان احد الامراء هو الذى يتولى هذا العمل وظل الحال كذلك حتى حكم الاسرة الخامسة سنة ٢٥٩٣ قبل الميلاد حيث اخذ القضاء طابعه المستقل ولم يعد مقصورا على الامراء بل أصبح حقا لكل فرد من أفراد الشعب « يراجع في هذا المعنى الاستاذ جاك بيرين في كتابه تاريخ القواعد التأسيسية والقانون الخاص في مصر القديمة » ثلاثة اجزاء من سنة ١٩٣٢ الى ١٩٣٥ بروكسل - الجزء الاول صفحة ١٧٧ .

ولم تكن المحاماه في العصر الفرعونى أى منذ ٤٥٠٠ سنة تقريبا بالوضع التى هى عليه الآن ذلك أن عمل المحاماه في ذاك العصر كان يقتصر على رفع الدعوى واعداد دفاع المتقاضين الذين يمثلون أمام القضاء شخصا ولا دخل للمحامى مطلقا بما يدور بالجلسة التى كان يتولاها قلم الكتاب بتسجيل كل ما يدور بها من مناقشات وأسئلة يوجهها القضاء الى المتخاصمين وذلك لأن كافة الاجراءات فى ذلك العصر كانت ذات طابع دينى مما أدى الى تسميته بعصر الكهنة « رع » أى عصر عبادة الشمس .

وكانت المحاماه معروفة عند الاغريق ايضا فقد عثر على لوحة من الواح مدينة سومر بمملكة بابل تتضمن محاكمة ثلاثة أشخاص اتهموا بقتل موظف سنة ١٨٥٠ قبل الميلاد أى قبل موسى عليه السلام بستة قرون تقريبا .

وبعد بدء المحاكمة ادخلت الزوجة في الدعوى كشريكة لهم في الجريمة تأسيسا على أنهم اخبروها بقتله ولم تبلغ السلطات العامة بذلك فتراجع تسعة محامين عن التهمين الثلاثة كما تراجع محاميان عن الزوجة واصدرت المحكمة حكمها بعد ذلك بادانة المتهمين الثلاثة وبراءة الزوجة . وجاء بأسباب حكمها أن الاشتراك غير متوافر فى حقها لأنها لم تقترب الجريمة معهم ومجرد علمها وسكوتها عن التبليغ لا يعد اشتراكا .

وظلت مصر بعد الغزو الاغريقى سنة ٣٣٢ قبل الميلاد محتفظة باجراءات التقاضى والدفاع الكتابى الذى كان متبعاً في العصر الفرعونى الا أن الغزو الاغريقى اعطى للتقاضى طابعا جديدا هو طابع البلاغة والخطابة والفلسفة أى أن المحاماه تطورت بما يتفق وروح ذلك العصر .

ويقول الاستاذ مارسيل روسليه في تاريخ العدالة طبعه سنة ١٩٤٨ صفحة ١٥ وما بعدها : انه كان يحق لكل فرد أن يلجأ الى القضاء والدفاع عن دعواه بنفسه ومع ذلك كان المتقاضون يفضلون دائما الاعتماد على ما يعده لهم صاحب الحجة . وهو شبيه بالكاتب العمومى تقريبا في العصر الحديث « من دفاع .

ولئن كانت مصر قد خضعت للنفوذ الروماني سنة ٣٠ قبل الميلاد إلا أن الامبراطورية الرومانية تركت للتشريعات الفرعونية التي كانت مطبقة في مصر خلال الحكم الاغريقي كما كانت عليه دون باقى بلاد الامبراطورية وظل الحال كذلك حتى تولى الامبراطور جستنيان الحكم من سنة ٥٢٧ الى سنة ٥٦٥ ميلادية واراد أن يوحد قوانين الامبراطورية والاستفادة من التشريعات الفرعونية فانتشرت مدارس القانون في انحاء الامبراطورية « بيروت والقسطنطينية واثينا والاسكندرية » واصبحت القوانين الفرعونية هي المصدر الاساسي للتشريعات في عهد جستنيان ومعنى ذلك أن التقاضي في الامبراطورية الرومانية في القرن السادس الميلادى وصل الى المرحلة التي كانت عليها مصر من قبل سنة ٢٥٩٣ قبل الميلاد مع بعض الاختلافات الجوهرية التي تتفق مع طبيعة الحياة في ذلك العصر .

- ان الأحداث اسي مرت بها الامبراطورية الرومانية منذ نشأتها أكدت لجستنيان أن الدراسة القانونية لازمة لتنظيم شئون الدولة ولتحقيق الديمقراطية والتقدم الاقتصادي فاستعان بأساتذة القانون وجمع القوانين في مجموعة واحدة كما جمع أقوال الفقهاء في مجموعة أخرى سميت « الدايجست » تحقيقا للعدالة والمساواة بين المتقاضين مسترشدا في ذلك بالقوانين الفرعونية وقانون حامورابي ملك بابل سنة ١٩٦١ قبل الميلاد .

كما أنشأ جستنيان اتحادا للمحامين للإشراف على أعمالهم ولبحث مشاكلهم والعمل على تحقيق مصالحهم « يراجع مونييه في الوسيط في القانون الروماني الجزء الأول طبعة ١٩٤٧ باريس صفحة ١٢٠ ويراجع موريل في مطوله المرافعات المدنية والتجارية طبعة سنة ١٩٤٩ صفحة ١٦٩ رقم ١٨٥ » .

ففي عهد جستنيان كانت المحاماة في غاية الأهمية ولذلك كان يجب على المحامي قبل أن يباشر عمله أن يقسم على الانجيل بأن يراعى العدالة ويؤدي واجبه بأمانة .

فالمحاماه في عهد جستنيان كان لها كيانها وعظمتها فلا يستطيع أن يعمل بها الا كل من يحصل على قسط كبير من الثقافة القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ثم جاء العصر الاسلامي وكان التقاضي في أوله شفويا اذ على القاضي أن يجتمع في المسجد بالمتنازعين ليفصل بينهم طبقا لما جاء بكتاب الله « القرآن » وسنة رسوله محمد عليه الصلاة والسلام .

ولم تنشأ دور المحاكم الا بعد أن اتسعت رقعة البلاد وعندئذ تطورت المحاماه بما يتناسب مع حياة المجتمع في ذلك العصر وأخذت المحاماه طابعا جديدا هو شرح ما جاء بالقرآن والسنة وقياس الحالات الواردة بهما على ما استحدث من حالات لا يوجد بشأنها نص صريح فظهر المجتهدون وكان على رأسهم الأئمة أبو حنيفة والشافعي ومالك وابن حنبل .

وظلت الآراء الفقهية تتضارب بين المجتهدين « غير الأئمة الأربعة سالفى الفكر » تضارباً خرج بها عن طبيعة الاجتهاد العلمى الى الاجتهاد بما يتفق ومصلح من يطلب الفتوى أو الراى حتى قفل باب الاجتهاد فى أواخر القرن الرابع الهجرى أى القرن الحادى عشر الميلادى تقريبا والتزم القضاء وأهل الراى باتباع مذاهب الأئمة الأربعة سالفى الذكر وعدم الخروج عليها . ولكن لم يكن المقصود بقفل باب الاجتهاد عدم تطور التشريع الاسلامى وانما اتباع ما ذهب اليه الأئمة الأربعة فى تفسير القرآن الكريم وسنة الرسول عليه الصلاة والسلام وعلى ذلك استمر تطور الاجماع والقياس والاستحسان تبعا لتطورات المجتمع .

وبعد عهد صلاح الدين الأيوبي أخضعت مصر لحكم المماليك سنة ١٢٥٠ لمسات حالة البلاد وعمتها الفوضى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حتى سنة ١٥١٨ حين وقعت مصر تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية . وكانت تقابل فترة الاضمحلال فى الشرق حكم الاقطاع والارهاب فى الغرب (أوربا) « يراجع تيسيه وأورلياك فى تاريخ القانون الفرنسى طبعة سنة ١٩٤٩ صفحة ١٣٠ وما بعدها »

ولما كانت المحاماة توأم الديمقراطية السلمية كما سلف القول فانها لم تؤد رسالتها السامية فى عهد المماليك والعثمانيين فى الشرق وفى عهد الاقطاع والارهاب فى الغرب حتى قامت الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ وظهر على مسرح السياسة عدد كبير من رجال القانون ينادون بالحرية والمساواة والاخاء وكانت الثورة الفرنسية قد ألغت اتحاد المحامين مع سائر الاتحادات وقيد الحريات .

وقد أعاد نابليون تشكيل اتحاد المحامين سنة ١٨١٠ ووضع قانونا جديدا لتنظيم السلطة القضائية فى ٢٠/٤/١٨١٠ كما قام بتجميع القوانين « يراجع موريل فى مطولة المرافعات المدنية والتجارية طبعة ١٩٤٩ صفحة ١٦٩ » .

ولقد اشترط هذا القانون الفرنسى الذى أصدره نابليون للتعيين فى الوظائف القضائية أن يكون الشخص قد حصل على ليسانس فى القانون وأن يكون قد أمضى سنتين على الأقل تحت التمرين فى المحاماة .

ولقد كانت مصر من بين الدول التى تأثرت قوانينها بالقانون الفرنسى فوضعت تشريعاتها الحديثة سنة ١٨٨٣ ميلادية وأخذت المحاماه تتطور حتى ظهرت بالشكل الذى هى عليه الآن .

وهى وإن كانت قريبة الشبه من المحاماه فى عهد جستنيان فى أواخر الامبراطورية الرومانية الا انها استفادت من كافة التجارب التى مرت بها منذ العصور الفرعونية حتى الآن سواء فيما يتعلق بالاجراءات الشكلية أو كيفية المرافعة أو اثبات وقائع الدعوى . فالمحاماة هى حقا المرأة التى تنعكس عليها حقيقة حياة المجتمع .

وقد عرفت المحاماة المنتظمة بلائحة عند انشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٥ وسمى المحامى « أوكاتى » ثم نصت لائحة المحاكم الشرعية على جواز قبول التوكيل عن الاخصام سنة ١٨٨٠ ميلادية وبعد ذلك أنشئت المحاكم الوطنية فى مصر بسنة

١٨٨٣ ميلادية ونصت لاثحتها على أنه يجوز للأخصام أن يحضروا بأنفسهم الى المحاكم أو بواسطة وكلاء عنهم .

كما نصت على أنه يجوز لكل محكمة الا تقبل في التوكيل عن الأخصام من ترى فيهم عدم اللياقة والاستعداد للقيام بهم التوكيل بحسب اللائحة .

وفي شهر مارس سنة ١٨٨٤ انشئ أول جدول للمحامين أمام المحاكم الوطنية قيد به بعض المحامين المقررين لدى المحاكم المختلطة ووكلاء الدعاوى الذين كانوا يشتغلون بالتوكيل لدى المجالس المحلية وقامت محكمة الاستئناف بقيدهم بالجدول واطلق عليهم لقب « وكلاء الدعاوى » .

وفي ١٨/١٢/١٨٨٨ أصدرت الحكومة المصرية لائحة المحاماه أمام المحاكم الوطنية وهي أول وثيقة رسمية تضمنت المحاماه وأسماها « حرفة المحاماه » والممارسين لها « المحامون » وشكلت لجنة في محكمة الاستئناف سميت باللجنة المستديمة مهمتها امتحان من يريد قيد اسمه في جدول المحامين وقد بينت اللائحة واجبات المحامين كما نظمت طرق تأديبهم .

وبعد خمس سنوات وجدت الحكومة المصرية أن القضاء قد خطا خطوات واسعة نحو الكمال ولما كان المحامون هم أهوان القضاة يساعدونهم في أداء واجبهم المقدس بما لهم من ثقافة وخبرة كما أن المحامين هم المرشدون للناس يهدونهم الى كيفية الوقوف في محراب العدالة ويسندونهم في الحصول على حقوقهم ويأخذون بيد البريء والضعيف والمظلوم والمعتدى عليه بغير حق . . . لما كان الأمر كذلك وجب أن يساير ركب المحاماه ركب القضاء في التقدم والازدهار ولذلك أصدرت الحكومة المصرية قانونا للمحاماه في ١٦/٩/١٨٩٣ ألغت به قانون سنة ١٨٨٨ واطلقت على المحامى اسم « الأفوكاتو » أسوة بزميله أمام المحاكم المختلطة واشترطت أن يكون طالب القيد بالجدول حائزا لشهادة من مدرسة الحقوق وأن يكون حسن السمعة .

وبينت اللائحة المذكورة ما للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات وفرضت عقوبات تأديبية على من يخل بشرفها كما نصت على عدم جواز الجمع بين المحاماة وبين أى عمل يحط من قدر المحامى وعلى واجب الدفاع عن الفقراء مجاناً وعلى واجب المحافظة على سر المهنة وعلى أتعاب المحامى . . . الخ .

وتقدير الشارع المصرى للمحاماه يظهر جليا من تقريره في الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٨٩٣/١١/٤ أنه لا يعين أحد لوظيفة مساعد نيابة الا اذا الحق في أحد أقلام الكتاب بالمحاكم أو بالنيابة العمومية مدة سنة أو اشتغل مدة سنتين بمكتب أحد الأفوكاتية المقبولين أمام المحاكم المصرية بأعمال المحاماه . . . الخ .

وفي سنة ١٩١٢ خطت الحكومة المصرية خطوة كبرى لرفع شأن المحاماة فأصدرت لها قانون المحاماة الذي استمر العمل به حتى سنة ١٩٤٤ وأنشأت بمقتضاه نقابة تمثل المحامين ولها جمعية عمومية ومجلس وصندوق . ولجس النقابة شخصية معنوية يمثلها ويعمل باسمها ويدافع عن مصالحها كما خوله المشرع سلطة ادارية في بعض الوجوه . . . وقد أدخلت تعديلات على هذا القانون لصالح المحامين سنة ١٩٥٧

ثم في سنة ١٩٦٨ حيث أصبحت الاعانات المحكوم بها من حق النقابة تؤول الى صندوق المعاشات والاعانات بنسبة ٨٠٪ والباقي للنقابة وزيدت التبعة التي تحصل على القضايا فأصبحت ٢٠٠ ملجم عن القضايا بالمحاكم الجزئية و ٤٠٠ ملجم بالمحاكم الابتدائية و ٨٠٠ ملجم بمحاكم الاستئناف و ١ جنيه بمحاكم النقض والعليا وحصيلة هذه التبعة تؤول الى صندوق المعاشات والاعانات بنسبة ٨٠٪ والباقي للنقابة .

وأما رسم القيد دفعة واحدة والاشتراك السنوى فهو كالاتى :

جنيه	جنيه
٢٠	للقيد بالجدول العام والاشتراك السنوى ٣
٤٠	للقيد أمام المحاكم الابتدائية والاشتراك السنوى ٦
٦٠	للقيد أمام محاكم الاستئناف والاشتراك السنوى ١٠
٨٠	للقيد أمام محكمة النقض والعليا والاشتراك الاسنوى ٣٠

ويؤول نصف هذه الرسوم والاشتراكات لصندوق المعاشات والاعانات والنصف الباقي للنقابة .

وللمحامى أن يتقاعد فى سن الستين بعد ممارسته المحاماة ثلاثين عاما ويتقاضى المحامى خمسون جنيها معاشا شهريا زيد الى ستين جنيها اذا مارس المحاماه اربعين عاما ويتقاضى ورثة المحامى الذى يتوفى قبل سن الستين أو المستفيدون الذين يعينهم قبل وفاته مبلغ ألف جنيه أيضا .

ولقد كان للمحامى المصرى دور عظيم فى الحركة الوطنية ضد الاستعمار منذ عهد الاحتلال البريطانى حتى ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ حيث وقف بجانبها يؤيدها فى سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية بارساء قواعد الحرية والاشتراكية والوحدة ويعمل جاهدا فى صفوف رجالها بفكره وعلمه وخبرته بحكم اتصاله بال جماهير اتصالا وثيقا ولا يزال يعمل ضد الاستعمار والامبريالية وتحقيق السلام العالمى ذلك أن المحامى هو رسول سلام بين المتخاصمين يطفىء النار المشتعلة بينهما ويهدى الى سبيل المحبة والمودة والاخاء والصلح بين المتخاصمين ويجمع بين الشقيقتين المتنافرتين ومتى استقر السلام فى نفوس الافراد استقر فى كيان المجتمع واستقرت الدولة على حال من السلام ومتى كان الأمر كذلك دعت الدولة الى السلام وسعت من أجله ولا ترضى عنه بديلا وتلك هى رسالة المحاماه فى تدعيم السلام .

وان اصدق ما قيل فى تعريف شرف المحاماه ما قاله العلامة روشمبو :

« ما من مهنة أشرف من مهنة المحامى وما من مكانة أسمى من مكانته ولا شيء أصعب منها منالا فانها تستلزم أن يكون المحامى مجموعة أخلاق ومواهب بل دائرة معارف مستفيضة مسهبة وأن تتوفر فيه مزايا متعددة بالتفكير السليم والحكم الصواب والقلب الكبير . وعلى الجملة يجب أن يكون رجل قول وعمل معا طيب العنصر متجردا كل التجرد . فمن ذا الذى يجسر أن يكون محاميا حقا ؟ » .

وقال القاضى الأمريكى « دافيدسون » لابنه :

« يا بنى اذا أردت أن تكون حقا محاميا فعليك أن تكون رجلا حقا ولا بأس بعد ذلك اذا عرفت شيئا من القانون » .

ويقول النائب العام — فابر :

« ليست حياة المحامى كحياة القاضى فى الصفو والاعتزال بل هى سلسلة أيام وكفاح وليالى سهر يعايش فيها نشوة الفوز او مرارة الخيبة ولكنه باعث الأمل فى النفوس وحامل مشعل الحق كانه فى شباب دائم يغالب بروحه الوثابة الأيام والسنين » .

حقا ان المحامة حرية وكفاح وتضحية فى شرف ونزاهة وأمانة يسودها القناعة .

نظرات في مهنة المحامي

للسيد الأستاذ سامي عازرجبران المحامي

تعريف :

١ - المحاماة مهنة حرة ، ولا يفض من قدرها أو ينال من كرامتها ، اطلاق لفظ مهنة عليها . واذا كان من عرض للكتابة عنها من ابنائها قد اعتبرها فنا رفيعا ، منكرها وصفها بالمهنة (١) ، فاننا نقرهم على أنها فن رفيع ورسالة سامية ، ولكننا لا نتردد أيضا في اعتبارها مهنة ، « فالمهنة » في لغة الضاد معناها « خدمة » (٢) ، وهو المعنى الذي قال به أهرنج ، اذ وصف مهنة المحاماه بأنها « وظيفة في خدمة المجتمع » (٣) . Poste au service de la société

المحاماة منذ القدم :

٢ - وكان أول ظهور كلمة « محام » في القرن الثاني عشر ، وكانت اذاك تتكون من مقطعين ad - و Vocatus - ومعناها من يستنجد به الناس (٤) . وكان أول ظهور كلمة « نقابة » ordre ، في أمر عال أصدره الامبراطور جستنيان . ثم ظهرت ، في فرنسا ، في نهاية القرن الثالث عشر ، ولأول مرة في القانون الفرنسي القديم . وبقيت الكلمة مستعملة اسما لطائفة المحامين ، حتى اجتاحتها الثورة الفرنسية ضمن ما اجتاحتها من نظم اجتماعية ، ثم عادت بعد ذلك للظهور الى يومنا هذا (٥) . أما كلمة نقيب ، Bâtonnier فلم يتمكن المؤرخون من الاهتداء الى تاريخ ظهورها أو استعمالها ، وكل ما عرفوه عنها ، انه منذ زمن بعيد كانت توجد في دار المحكمة غرفة يجتمع فيها طائفة رجال القانون ، وكان رئيسهم يحمل عصا Bâton اشارة الى الكرامة وعنوانا لها ، ومن هنا جاءت كلمة Bâtonnier (٦) . وأقدم مستند تاريخي ظهرت فيه كلمة « نقيب » بصورة رسمية ، بوصفه رئيسا لطائفة المحامين ، يرجع

(١) الأستاذ شوكت التوني في كتابه القيم « المحاماة فن رفيع » طبعة سنة ١٩٥٩ ص ٣١ .

(٢) قاموس « أقرب الموارد » ، ص ١٢٤٩ .

(٣) أهرنج في « تطور القانون » ترجمة فرنسية مولنير سنة ١٩٠١ فقرة ٧٥ - جان سافاتييه في « المهنة الحرة » سنة ١٩٤٧ طبعة باريس ص ١٢ هامش ٣ .

(٤) البانديكت الفرنسي طبعة سنة ١٨٩١ جزء ١١ ص ٢٩٥ فقرة ١ .

(٥) بايان وديفو ، سنة ١٩٣٦ ، ص ٤١ فقرة ٢ .

(٦) بايان وديفو ص ٧٨ فقرة ٥٨ - جان ايلقون طبعة ١٩٢٨ ص ١٧٨ فقرة ٩٤ - مولو ١ طبعة ١٨٦٦ ص ٢٢٦ و ٢٢٧ .

الى ٢٢ من أغسطس سنة ١٦٦١ (١) ، وأول ما ظهر « جدول المحامين » ، و « اليمين » التي يتعين على المحامي ان يحلفها قبل مزاولة المهنة ، كان بالأمر العالى الذى أصدره فيليب الثالث فى فرنسا فى ١٣ من فبراير سنة ١٣٢٧ (٢) .

٣ — ولقد وجدت المحاماه ، من قديم جدا ، منذ اليوم الذى وجدت فيه الجماعة ، اذ كلها وجدت جماعة نشأت منازعات . والمنازعات لا تعدو أن تكون هجوما من جانب ودفاعا من جانب آخر ، وكان لابد من « حكم » عدل يحسمها ويفصل فيها . ولو أنك أوغلت فى عصور القاريخ الغائرة ، لوجدت انه حيث اقيمت «العدالة» نبتت الى جوارها « المحاماه » ، تحت تسميات مختلفة ، بتلازم هو تلازم المعانى المتداعية . وانك لو اوجد علاماتها ، وآثار نشأتها ووجودها ، عند الكلدانيين ، والفرنسيين ، وقدماء المصريين ، على أن موهبة الخطابة ، مع ذلك ، لم تظهر فى تلك الشعوب كفن منظم ، بل ان منها ، وعلى الاخص المصريون ، من كان يخشى الخطابة ويخاف سحرها ، اعتقادا منهم انها قد تؤدى الى حلول خاطئة أو احكام غير عادلة ، الى حد أنهم كانوا يمنعون المرافعات الشفوية ، ويفرضون الدفاع المكتوب ! (٣) .

وفى عهد روما القديمة كان الدفاع التزاما واجبا على السادة لخدامهم . ثم كان الناس بعد ذلك يلجئون الى أصدقائهم ، ليدافعوا لهم عن مصالحهم ، وكان اسم المدافع ad-vocati ، ثم أصبح oratar ، ويعتقد ان كان oratar-ami أى صديق ، أصبح oratar-professionnel أى محترف (٤) .

رداء المحامى وزيه :

٤ — كان المحامون فى كل الأزمان يرتدون رداء خاصا أثناء مزاولة عملهم . وان أردت أن ترجع الى أصل هذا التقليد ، فاعلم انهم قصدوا من ورائه الى اقامة مساواة فى الرداء ، بين أصحاب المهنة الواحدة ، مهما اختلفت ثرواتهم ، أو تباينت دخولهم ، وانهم قصدوا من مظهره الجدى المهوب ، أن يفرض لصاحبه احتراماً ، أثناء أدائه لعمله ، وأن يزيد من كرامته فى أعين الناس (٥) .

٥ — ومما تقرؤه فى تاريخ المحاماة ، بصدد زى المحامى ، وهو ما يبدو اليوم غريبا ، انهم كانوا فى سنة ١٨٤٤ ، فى عهد نابليون الثالث ، يمنعون المحامين أصحاب الشوارب من دخول الجلسات (٦) ! لأن ذلك فى عرفهم يتنافر مع الرداء ، ويتنافى مع الكرامة ، ولا يتفق مع الواجبات الخطيرة الملقاة على عاتق المحامى ،

(١) بايان وديفو ص ٧٨ — كريسون ٢ طبعة ١٨٨٨ ص ٢٠٧ — ٢١٢ .

(٢) ريبيرتوار دالوز جزء ٥ طبعة ١٨٦٤ ص ٤٦١ فقرة ٢٤ .

(٣) ريبيرتوار دالوز ٥ طبعة سنة ١٨٦٤ ص ٤٥٩ فقرة ١٠ .

(٤) بايان وديفو ص ٢٩ بآخرها حتى ص ٤٠ وبه تفصيل لعرض تاريخى لطريف — أبلتون ص ٢٢ فقرة ٧ وما بعدها .

(٥) البانديكت الفرنسى ص ٢٢٨ فقرة ٨٦٤ — بايان وديفو ص ٢٤٩ فقرة ٢٧٢ . واذا شئت التوسع فيما كان عليه الرداء فى فرنسا ، وما تطور اليه ، فترجع الى ص ٢٤٦ .

(٦) كريسون ٢ آخر ص ٣٧ .

ولأن الشارب لم يكن تقليدا إلا عند رجال الجيش ، ولم يطلقه المدنيون إلا نادرا (١) ولقد حرص القضاء في تلك الفترة على مراعاة هذا التقليد ، بغير تسامح فيه . فمن ذلك أن محكمة أمبير Ambert أصدرت حكما بتوجيه اللوم الى فريق من المحامين دخلوا قاعة الجلسة ومعهم شواربهم ! فطعن المحامون في الحكم بطريق النقض ، وتمسكوا في الوجه الأول من وجوه الطعن الثلاثة التي ضمنوها تقرير الطعن ، أن المحكمة قد تجاوزت بحكمها المطعون فيه حدود سلطتها . فرفضت محكمة النقض هذا الوجه ، وقالت : « ان المحاكم بجميع درجاتها تستقل وحدها بتقدير ما اذا كانت الأفعال أو التصرفات التي تجرى في قاعات جلساتها ، تتنافى أو لا تتنافى مع كرامة الجلسة ، وتستقل بتقدير ما اذا كانت تؤدي أو لا تؤدي قدسية الوظيفة القضائية التي تؤدي فيها . وهي في هذا التقدير لا معقب عليها من رقابة محكمة النقض (٢) » .

ومنذ أن صدر حكم محكمة النقض هذا ، أصبح إطلاق الشارب واللحية نادرا في نقابة باريس . ومع ذلك فانهم — بمرور الأيام — لم يولوا الأمر اهتماما كبيرا ، وان كنا نقرأ ان رئيس الدائرة الثانية بمحكمة استئناف باريس رفض في سنة ١٨٦٤ أن يسمح لحام بشارب أن يدافع أمامه ! . . . ونقرأ أن محاميا كبيرا هناك ، من أعضاء نقابة باريس السابقين ، أقر هذا التصرف ووافق عليه لأنه كان ينفر من اللحية والشارب ! (٣) .

أما اليوم ، فقد عفا هذا التقليد ، كما عفت غيره من تقاليد أخرى ، في شأن ملابس المحامي ، من وجوب ارتدائه سروال (بنطلون) اسود ورباط عتق أبيض ، وأصبحت هذه المسائل كلها لا تسترعى انتباه المحاكم أو مجالس التأديب (٤) .

٦ — على أن الرداء الرسمي (الروب) هو حق للمحامين وحدهم (٥) ، وهو في مصر واجب محتم عليهم ، بنص المادة ١٢٢ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ إذ نصت على أنه « لا يقبل حضور المحامي أمام جميع المحاكم إلا بالرداء الخاص بالمحاماة » (٦) .

٧ — ولأن الرداء الخاص هو حق للمحامين وحدهم ، فإن من يرثيه ، ويمثل به في قضية أمام المحكمة كمحام ، دون أن يكون كذلك فإنه يقع تحت طائلة العقاب ، في فرنسا وفي مصر . أما في فرنسا ، فإنه يعاقب بنص الفقرة الأولى من المادة

(١) البانكتك الفرنسي ص ٢٢٨ فقرة ٨٦٦ .

(٢) حكم ١٨٤٤/٨/٦ ، سيرى ١٨٤٤ — ١ — ٥٨٢ في وسط العمود ويراجع التقرير الذي وضعه في هذا الشأن أحد مستشاري الهيئة التي أصدرت الحكم (المستشار دي جوجال) ففيه بيانات لمن يريد التوسع ، ص ٥٧٩ بآخر العمود وص ٥٨٠ و ٥٨١ — وقد أعطوا العمود رقم صحيفة .

(٣) مولو ١ ص ٣٨٤ و ٣٨٥ .

(٤) دالوز براتيك طبعة ١٩١١ جزء ٢ ص ٤١ فقرة ١٢٩ — البانكتك الفرنسي ص ٢٢٨ فقرة ٨٦٧ .

(٥) بتيان وديفو ص ٢٢٤ فقرة ٢٦٦ و ٢٦٧ وص ٢٥٠ فقرة ٢٧ .

(٦) تقابل المواد ٢٤ من قانون المحاماه رقم ٢٦ سنة ١٩١٢ ، والمادة ٢٣ من القانون ١٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، والمادة ٢٤ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .

٢٥٩ من قانون العقوبات الفرنسي المعدلة بالقانون الصادر في ٢٨ من مايو سنة ١٨٥٨ ، وبالأمر الصادر في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٤٥ ، التي تنص على أن « كل من ارتدى علانية زيا أو تقلد وساما ، بغير حق ، يعاقب بالحبس من سنتين الى خمس سنوات ، وذلك بدون اخلال بعقوبة التزوير اذا توافر في الفعل ركن الجريمة » .

وأما في مصر ، فلا مقابل لهذا النص في قانون العقوبات ، ومع أن المشرع المصري قد اقتبس من المادة ٢٥٩ عقوبات فرنسي ، نص المادة ١٥٦ عقوبات مصري ، إلا أن نصها قاصر ، على ما يبدو من صياغتها ، على « الكسوة » المخصصة لموظفي الحكومة المصرية أو الاجنبية على السواء (١) ، ومن ثم فإن من يرتدى زي المحامي بغير حق ، ويمثل به أمام المحكمة كمحام ، فإنه يقع تحت طائلة المادة ٣٣٦ عقوبات ، لأنه يكون قد « اتخذ صفة غير صحيحة » أسوة بما قرره محكمة النقض في شأن من تقلد صفيحة نحاسية مما يحمله رجال البوليس وعليها نمره يعرفون بها (٢) . ومن المقرر قانونا أن انتحال أية صفة كاذبة ، تجعل المنتحل محلا للثقة من جانب المجنى عليه ، كادعائه بأنه محام أو طبيب ، فإن هذا الانتحال وحده يغني بذاته عن ضرورة الاستعانة بالطرق الاحتيالية من أفعال أو مظاهر إحتيال أخرى تؤيد الجاني في ادعائه ، وهو ما عليه الاجماع في مصر وفي فرنسا ، وعليه أيضا قضاء محكمتنا العليا ، قضاء مستقرا (٣) . . . وان كانت أصدرت حكما في ١٩٤٨/٢/٩ ، قررت فيه ان اتخاذ اسم كاذب دون أن يعمل المتهم على تثبيت اعتقاد المجنى عليه بصحة ما زعمه ، واقتناع المجنى عليه بذلك لأول وهلة ، لا يكون الا مجرد كذب لا يتوافر معه المقصود قانونا من اتخاذ اسم كاذب في باب النصب (٤) ، إلا أنها استقرت بعد ذلك — وكانت مستقرة من قبل — على أن مجرد اتخاذ صفة غير صحيحة يكفي وحده لتوافر الاحتيال ، ولو لم يكن مصحوبا بأفعال خارجية تعزز هذا الادعاء (٥) .

ويلزم مما تقدم ، أن مجرد اتخاذ أي شخص صفة المحامي ، بغير حق ، سواء ارتدى رداء المحاماة أم لا ، وسواء مثل بهذه الصفة في إحدى جلسات المحاكم ، أو في غيرها — مجرد ذلك — يوقعه تحت طائلة المادة ٣٣٦ عقوبات ، لاتخاذ صفة غير صحيحة . ولو لم يؤيد زعمه بأية مظاهر خارجية أخرى ، أو بأية طريقة من الطرق الاحتيالية . . وهو ما كان عليه الرأي في فرنسا ، قبل تعديل الفقرة الاولى من المادة ٢٥٩ عقوبات فرنسي .

(١) قانون العقوبات المعدل ، للاستائين أنور العمروسي ومصطفى الشانلي طبعة ١٩٧٠ ص ٢٠٨ — وقد جرى نص المادة ١٥٦ عقوبات مصري بما نصه « كل من لبس علانية كسوة رسمية بغير أن يكون حائزا للرتبة التي تخول له ذلك أو حمل علانية العلامة المميزة لعمل الوظيفة غير حق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها » .

(٢) نقض جنائي ١٩٢٩/٦/١٣ ، المرجع السابق هامش ١ ص ٢٠٩ .

(٣) دكتور رؤوف عبيد « جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال » طبعة ١٩٦٥ ص ٢٦ وهامش

٢ — دكتور أحمد فتحي سرور في « الوسيط في شرح قانون العقوبات — القسم الخاص » طبعة ١٩٦٨

ص ٧٣٢ هامش (١)

(٤) مجموعة القواعد القانونية الجنائية في ربع قرن للمكتب الفني ص ١٠٦٨ رقم ٢٦ .

(٥) دكتور رؤوف عبيد ودكتور أحمد فتحي سرور ، المراجعان السابقان .

٨ - وكان حرص المحامين ، في فرنسا ، على الاعتزاز بالرداء . وتكريمه ، شديدا ، الى حد ان مجلس نقابة المحامين في باريس اصدر قرارا في ٣١ من ديسمبر سنة ١٨٥٠ يقضى بأنه يتعين على أعضاء مجلس النقابة ان يعقدوا جلسات المجلس وهم برداء المحاماة (١) كما اصدر المجلس عديدا من القرارات تحظر على المحامي المقدم كمتهم سواء أمام محكمة الجنايات أو محكمة الجنح ، وأيا كانت مهمته ، أن يمثل أمام المحكمة برداء المحاماة (٢) . وحكمة ذلك ظاهرة ، وأن لم تفصح عنها تلك القرارات ، هي حفظ كرامة الرداء من أن تخذش .

أما خارج عمله ، فلئن كان المحامي لا يتقيد بملبس معين ، الا أن كرامة مهنته ، وخطورة رسالته - ومهنته كما نعلم من مهن السر كالطبيب ورجل الدين - تدعوه أن يرتدى دائما الملابس المحترمة الهادئة الالوان ، بل وقالوا أن عليه أن يرتدى الملابس السوداء في المناسبات الرسمية (٣) .

واذا كان « اللباس » لا يصنع الرجل عادة ، الا أنه بالنسبة للمحامي من المقومات الهامة لظهوره .

(١) كريسون ٢ ص ٢٣٠ .

(٢) قرارات ٢٣ و ٣٠ من يناير سنة ١٨٥١ ، وقد أشار اليها كريسون ٢ بآخر صفحة ٣٩ .

(٣) الباندكت الفرنسي ص ٣٣٩ فقرة ٨٨١ .

الشرعية الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع

للسيد المستشار فتحي عبد الصبور
مكيلاً أول إدارة التشريع بوزارة العدل

تمهيد :

١ — قد كان حسنا من المشرع المصري أن نص في المادة الأولى من القانون المدني الحالي على أنه إذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه أو لم يوجد عرف حكم بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية وبذلك أصبحت مبادئ الشريعة الإسلامية مصدرا ثالثا للقانون المصري ولكنها مع ذلك « مصدر عام » للحكم فيما لم يرد به نص تشريعي أو عرف يتحتم على القاضى الرجوع إليها بما تضمنته من الاجتهاد وربط الأحكام بمصالح العباد ، فيها الغناء عن مبادئ العدالة والقانون الطبيعي التي ليست يسيرة التحديد في كثير من الأحوال . كما أن الرجوع الى مبادئ الشريعة الإسلامية في حالة عدم وجود نص أو عرف لا يقتيد بمذهب معين إنما يكون الرجوع الى المبادئ الأكثر ملاءمة لنصوص القانون دون الحلول التفصيلية وهذه المبادئ العامة لا تختلف باختلاف المذاهب .

والى جانب اعتبار الشريعة الإسلامية مصدرا عاما عند عدم وجود نص تشريعي أو عرف فإن المشرع المصري قد اقتبس من أحكام الشريعة الإسلامية كثيرا من نظرياتها العامة مثل نظرية التعسف في استعمال الحق ونظرية الحوادث الطارئة وحوالة الدين كما نقل عن الشريعة الإسلامية طائفة من الأحكام التفصيلية منها ما تعلق بمرض الموت والأهلية والشفعة والهبة وبيع القاصر وخيار الرؤية وتبعة الهلاك في البيع ومجلس العقد وإيجار الوقف والحكر ومبدأ « الا تركة الا بعد سداد الدين » بل قنن في قوانين خاصة أحكام الشريعة الغراء في الارث والوصية والوقف وتعتبر الشريعة الإسلامية في هذه الأحوال « مصدرا تاريخيا » أخذ المشرع أحكامها وادمجها ضمن نصوص القانون المدني .

وإذا كانت الشريعة الإسلامية مصدرا عاما عند عدم النص التشريعي والعرف ، أو مصدرا تاريخيا فيما اقتبسه المشرع المصري من نظرياتها وأحكامها التفصيلية ، فإن أرجح الآراء في الفقه الحنفى يعتبر هو القانون الواجب التطبيق في مواد الأحوال الشخصية بين المسلمين وبين غير المسلمين مختلفى الملة بالإضافة الى ما قننه المشرع من أحكام الشريعة الغراء في مسائل الأحوال الشخصية في قوانين خاصة .

وإذا كان مسلك المشرع المصري — وغيره من المشرعين في بعض البلاد العربية — على النحو سالف الذكر جدير بالتقدير لما رآه في هذا المسلك من استقرار للمعاملات ، فإن التقنين المصري لازال يحتفظ بين نصوصه بقواعد مناقضة للأصول العامة للتشريع الإسلامى كآثر التشريع والفقه الفرنسيين على أحكام قانوننا الوضعى . ولا مرأى في أنه ينبغي أن نسعى الى تحرير قانوننا من هذه الآثار والأخذ

بالتشريع الاسلامى كأساس أول لقوانيننا بحيث لا تصادم أصوله وقواعده الاساسية وبذلك يتم تطوير قانوننا - كما نادى الميثاق الوطنى - تطويرا واعيا متفقا مع القيم التى تسود مجتمعنا الاسلامى ومسائرا لتطوره من حيث الزمان والمكان ومن ثم يكون القانون الجديد نابعا من البيئة والتقاليد التى تأصلت فى النفوس واكدتها اعتبارات دينية .

وقبل أن يتم هذا التطوير يقع على العلماء والباحثين واجب ايضاح ما يتمتع به التشريع الاسلامى من مزايا ومسلك الشريعة فى تشريع الأحكام مما يؤكد أن الشريعة الاسلامية نظام قانونى مستقل له أصوله وقواعده وذاتيته وفلسفته وخصائصه .

٢ - وقد حرص دستور جمهورية مصر العربية الصادر فى سبتمبر سنة ١٩٧١ على النص فى مادته الثانية على أن « مبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع » كما قضت المادة السادسة من دستور اتحاد الجمهوريات العربية بأن « تتخذ الشريعة الاسلامية مصدرا رئيسا للتشريع »

وبذلك أضحى اعتبار الشريعة الاسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع ، قاعدة دستورية لا يجوز أن تحيد عنها التشريعات الاتحادية أو التشريعات التى تصدر فى كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد ومن بينها جمهورية مصر العربية فان حادت الى ما يخالف « مبادئ الشريعة الاسلامية » كانت هذه التشريعات المخالفة غير دستورية وهى ما تستطيع أن تقضى به المحكمة الدستورية العليا الاتحادية أو المحكمة الدستورية العليا فى جمهورية مصر كل بحسب اختصاصه .

وخطاب الدستور المصرى أو دستور الاتحاد على الوجه المتقدم ليس موجها الى سلطة التشريع فحسب بل هو موجه الى القاضى كذلك ولذلك فأننا نعتقد أن الشريعة الاسلامية لم تعد المصدر الثالث للأحكام حين يرجع اليها القاضى اذا لم يجد نصا تشريعا بل صارت هى المصدر الثانى يتعين على القاضى أن يلجأ اليه اذا لم يجد النص التشريعى الذى يحكم المسألة المعروضة عليها وبذلك يكون نص الدستور قد فسخ جزئيا حكم المادة الأولى من القانون المدنى .

وحسبنا أن نتناول - فى هذا البحث العاجل - الحكم الدستورى المتقدم من ناحية سلطة التشريع لثرى مدى أحاطة الشريعة الغراء بحقائق التشريع وضمانات صلاحيته ولنبين مسلك الشريعة فى تشريع الأحكام .

- ١ -

التشريع ضرورة اجتماعية :

٣ - لا مرأى أن التشريع بالنسبة للمجتمع أساس للبناء وصلاحيته دعامة للبقاء ولا يؤتى التشريع ثماره المرجوة منه الا بصلاح وسائل التنفيذ وصلاح القضاء . تلك « حقائق تشريعية » فى كل المجتمعات ، اذ لا ريب فى أنه لا قيام لمجتمع لا يسوده تشريع وانما يسوده حكم القوة وتعلوه آثار الجاهلية : ولا بقاء لمجتمع لا تتوفر تشريعاته « الصلاحية » و « الاستقامة » فالتشريع - وهو وثيق الاتصال بالحياة

الاجتماعية وضرورياتها — يطبع المجتمع بطابعه ويصبغه بصبغته فيتجه الى وجهته . ومن أجل ذلك كان القانون لازماً لقيام المجتمع ووجوده كما أن وظيفة التشريع من جهة أخرى هي العمل على بقاء المجتمع وصيانتة وارتقائه ذلك بأن التشريع — كما يرى البعض — ليس الا وسيلة من وسائل العلاج الاجتماعى تتغير تبعاً لحالة المجتمع وتتمشى مع تطوره وذلك لتحقيق التوازن والتناسق بين مصالح الأفراد في الجماعة .

وقد عرفت الشريعة الإسلامية منذ أن أنزلها الله سبحانه وتعالى هذه الحقائق التشريعية واحتوتها أصولها فأقرت ضرورة وجود تشريع للأمة يزيل حكم القوة دأثار الجاهلية فقد قضى المشرع الإسلامى — وهو الخبير بطبائع خلقه وخصائص الانسانية — أن من ضروريات الحياة الدنيا أن الانسان « مدنى » بالطبع لا ينفرد في وجوده ولا بد أن يعيش في مجتمع ذلك بأن الله جعل الخلائق شعوباً وقبائل ليتعارفوا ويتعاونوا وأنه يترتب على هذه الضرورة الاجتماعية الطبيعية ضرورة أخرى هي وجوب تنظيم المجتمع الإنسانى على أساس قويم سليم يكفل سير آلة الحياة سيرا منتظماً متسقاً مع مبادئ الانسانية الكاملة ولذلك كان لابد لهذا التنظيم من مبادئ وتعاليم أو قواعد وقوانين تشبع الأخلاق الفاضلة في المجتمع وتضع قواعد المساواة والعدل واظهار الحق والتمسك به وازهاق الباطل والنأى عنه . ولذلك قررت الشريعة الفراء مبدأ المساواة بين الناس كافة في الحقوق والواجبات دون اعتداد بلون أو جنس فقال تعالى « يا أيها الناس انا خلقناكم من نكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا . أن كرمكم عند الله اتقاكم » وقال صلى الله عليه وسلم « لا فضل لعربى على عجمى الا بالتقوى » كما أفصح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن سبب هلاك الأمم السابقة هو حيدتها عن المساواة أمام القانون فقال عليه الصلاة والسلام « انما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد » .

تشريع الأحكام العملية :

{ — ولم تكتف الشريعة الإسلامية بتقرير مبدأ المساواة وتنفيذه وإنما وضعت الأحكام العادلة الصالحة لتنظيم المجتمع بما يحقق مصالح الناس ويقيم العدل بينهم . قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على الا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى » وقال سبحانه « ان الله يأمر بالعدل والاحسان » وقال تعالى : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » .

فاتسعت نظرة الشريعة الفراء الى جميع مناحى الحياة وعلائق الناس ووسعت قواعد العلاقات الدولية بين الأمة الإسلامية وغيرها من الأمم وبذلك جاءت الشريعة ملائمة للمشرع لهم وشاملة لجميع مناحى الحياة . تلك الملازمة التي هي أساس نجاح التشريع واتيانه ثماره ولذلك فقد جعلت الشريعة الفراء من العرب سادة للأرض وقادة للأمم اشداء على الكفار رحماء بينهم فكانوا خير أمة أخرجت للناس يلُمرون بالمعروف وينهون عن المنكر . ولعل من أبلغ ما قيل عن تأثير الشريعة الإسلامية في الغرب قول الامام الشيخ محمد عبده رضى الله تعالى عنه « هدى الاسلام ضالاً ، والآن قاسيا ، وهذب خشناً وعلم جاهلاً ، ونبه خاملاً وآثار على العمل كسلاً وأقدر عليه كلا وأصلح من الخلق فاسداً وروج من الفضيلة كاسداً ثم جمع متفرقا ورأب

متصدعا وأصلح مختلا ومحا ظلما وأقام عدلا وجدد شرعا . « وجماع ذلك كله أن الشريعة الإسلامية قد طبعت العرب بطابعها وانشأتها نشأة مستأنفة وصبغت الأمم التي اعتنقتها بصبغتها وتكون المجتمع الإسلامي قويا سليما سعيدا بصلاحيته التشريعية والمنهاج « صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة » ومن أجل ما تقدم يرى الجمهور من العلماء والمفكرين أن الإسلام دين ودنيا فهو لم يأت بالعقائد يصلح بها النفس والعقيدة والعبادة فحسب ولكنه أتى بشريعة ذات مبادئ وأحكام تنظم علاقات الناس بعضهم ببعض وتبين علاقة الفرد بالمجتمع وعلاقة المجتمع بالفرد كما تتولى بالتنظيم الأحوال السياسية والاجتماعية والشخصية ليقوم المجتمع الإسلامي على أقوى الدعائم يشملها الإخاء والتكافل الاجتماعي وتسوده مسئولية فردية وجماعية من كل ما فيه صلاح المجتمع والدين والتضامن في هذه المسئولية .

- ٢ -

وجوب العمل بالتشريع :

٥ - وفي سبيل تحقيق مقاصد الشريعة جاءت الأحكام التي تضمنها الكتاب والسنة ودلت عليها مصادر التشريع الإسلامي « تشريعا » واجب الطاعة قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » وقال سبحانه « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » بل انه ليس للمؤمن أن يختار أمرا صدر فيه حكم من الله ورسوله لقوله سبحانه وتعالى « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضللا مبينا » وقوله جل شأنه « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » .

اختلاط التشريع بالدين والإيمان :

٦ - اذا كانت الشريعة الغراء قد عرفت تشريع الأحكام التي تنظم المجتمع وروابطه ومصالح العباد وتكفل سلامة هذا المجتمع وازدهاره وترابط وحداته وأفراده فأنها جعلت طاعة هذا التشريع واجبا دينيا يتصل بالإيمان والعقيدة وكفلت بذلك يسر تنفيذه وسهولة تطبيقه واتباعه باعتبار أن عدم العمل به هوى وضلال قال تعالى « وان أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق » وقال سبحانه « ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون » ، وباعتبار أن للدين وازعا نفسيا يحمل صاحبه على أن يؤديه من تلقاء نفسه طمعا في ثواب وخوفا من عقاب هما فوق الثواب والعقاب الدنيويين ودون أن يتحایل على أحكامه وإنما يتقبلها المشرع لهم بقبول حسن . ولا ريب أن من دواعي نجاح التشريع أن يقبله المشرع لهم لا خوفا وطمعا ولكن رغبة في طاعة المشرع ومن أجل ذلك قرنت بعض آيات الكتاب الكريم وبعض الأحكام العملية بالإيمان كما في قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله واثروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين » وقوله سبحانه « ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » . كما يقول الرسول عليه الصلاة والسلام « لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به » .

٧ - على أنه يلاحظ أن الشارع الإسلامي لم يسلك سبيل تشريع الأحكام إلا بعد إقامة أساس العقيدة السليمة في المجتمع وقواعد الأخلاق الكريمة اللازمة لمصالح المجتمع والمساواة بين أفرادها وإيجاد الإخاء الحقيقي والوحدة والترابط بينهم اجتماعياً حتى صار - كما قل الرسول عليه الصلاة والسلام - المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً أو كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى . ومن أجل ذلك يلاحظ أن آيات الأحكام العملية لم يكثر نزولها إلا حينما تكون المجتمع الإسلامي في المدينة في حين كانت آيات المكية في معظمها تتناول العقائد والعبادات وقياس الأمم السابقة من قضية الكفر والإيمان . ومن أجل ذلك أيضاً جاءت الشريعة الغراء شريعة متكاملة هي الدين أنذى ارتضاءه الخالق لعباده سواء في تعبدتهم أو معاملاتهم قال تعالى « اليوم أكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً » وبهذه الآية الكريمة اكتمل نزول القرآن وتم التشريع الإلهي الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فهو تنزيل من رب العالمين .

- ٣ -

عالية الشريعة الإسلامية :

٨ - قد جاءت الشريعة الإسلامية عامة وعالية لا اقليمية ذلك بأن الله سبحانه وتعالى قد شاعت حكمته أن تكون الشريعة الإسلامية هي شريعة الكون للناس كافة حتى قيام الساعة قال تعالى : « وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً ولكن أكثر الناس لا يعلمون » وقال سبحانه « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » ، ثم أن القرآن الكريم يوجه الخطاب إلى الناس كافة فيقول سبحانه وتعالى « يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نورا مبيناً » « يا أيها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين » .

وقد اقتضت « عالمية » الشريعة الإسلامية أن تكون صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان ولذلك كان لابد أن تسير أحكام الشريعة الغراء الأزمان المتعاقبة وتلائم البيئات المتباينة فلا تقصر عن حاجة دون تحقيقها ولا تقف أمام تطور علمي أو اجتماعي دون أن تسايره . ومن أجل ذلك كان مسلك الشريعة الغراء في تشريع الأحكام مسلكاً فريداً بين الشرائع يقوم على الأمور التالية :

(أ) الاتيان بالكلييات واصول الأحكام دون الجزئيات والفروع .

(ب) مراعاة احوال الزمان والمكان والبيئة والعادات والتقاليد تحقيقاً لمصالح الناس وإقامة العدل بينهم .

(ج) تغليب مصلحة الجماعة على المصلحة الفردية .

(أ) الأحكام الكلية والفروع الجزئية :

٩ - فقد أتت الشريعة الإسلامية - في القرآن الكريم والسنة - بقواعد كلية وأحكام عامة وبلغت آيات الأحكام زهاء مائة وعشرين آية وبلغت أحاديث الأحكام

فى السنة ما يقرب من خمس مائة حديث جاءت مبنية ومتصلة لما جاء فى القرآن الكرىم وهو المصدر الأول من مصادر التشريع الاسلامى . وتركزت الشريعة الغراء الفروع وجزئيات الأحكام الى اجتهاد المجتهدين فى الامة بعد أن رسمت طريق استنباط تلك الفروع من الاصول العامة بطريق قياس الفرع الذى لم يعلم حكمه على الأصل الذى عرف حكمه ومساواتهما فى الحكم لتشاوريهما فى العلة أو بطريق الاستحسان أو المصالح المرسله أو الاجتهاد بتطبيق الروح العامة فى التشريع الاسلامى لقوله تعالى : « ياأيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الأمر منكم فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا » وقوله سبحانه « ولو ردوه الى الرسول والى اولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » وغنى عن البيان أنه لا مجال للاجتهاد فيما فيه نص وقال الرسول صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه قاضيا على اليمن « بم تقضى اذا عرض لك قضاء » قال « بكتاب الله » قال « فان لم تجد » قال « فبسنة رسول الله » « قال فان لم تجد » قال « اجتهد رأيى ولا آلو » فقال الرسول عليه الصلاة والسلام « الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله » .

والشريعة الغراء بهذا المسلك انما تضع — فى معاملات الناس — الأحكام الاصولية التى لا يتصور أن تتغير أو تتبدل باختلاف الزمان أو المكان تاركة الاحكام الجزئية الى اجتهاد المجتهدين فى كل عصر حتى لا يصاب التقنين بالجمود وعدم مسايرة مقتضيات التطور هذا من جهة ومن جهة أخرى فان هذا المسلك يحقق الثبات والاستقرار فى المعاملات بين الناس . وبالنسبة لافعال المكلفين وضعت الشريعة الحدود والعقوبات على الجرائم التى لا يمكن أن يختلف النظر فى تجريمها من عدمه فى عصر من العصور مهما تعاقبت وأى مصر من الأمصار مهما تباينت فأتت بالحدود فى جرائم الزنا وقذف المحصنات والسرقه والشرب والفساد فى الأرض . والقصاص فى القتل وهى جرائم ليس من المتصور أن تنتهى المجتمعات مهما تطورت الى عدم العقاب عليها أما غيرها من الجرائم . فأمر العقاب عليها متروك تحديده الى ولى الأمر والقاضى طبقا لقواعد التعزير .

وقد أجمع الائمة على أن التعزير مشروع فى كل جنابة لا حد فيها ولا كفارة وجوز الامام مالك للامام الحاكم أن يبلغ بالتعزير أعلى درجات الحدود المقدرة وأجاز المالكية الزيادة فى التعزير عن الحد المقرر لجنس الجريمة .

ولم تأت الشريعة بالفروع وجزئيات الأحكام الا فى أحكام العبادات ومسائل الاحوال الشخصية لأن لا مجال لاجتهاد العقل فيها ولا تتطور بتطور البيئة . وفى مجال الالتزامات أتت الشريعة الغراء بأصل نظرية الالتزام فى قوله سبحانه « ياأيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » لأنه لا يمكن أن يتحول العقل أو المنطق عن القول بضرورة الوفاء بالتعهدات أو العقود فى جميع العصور والأقطار .

١ — بهذا المسلك التشريعى تميزت الشريعة الغراء عن غيرها من الشرائع — كالشريعة الانجلوسكسونية التى قامت على حلول لاقضية ومسائل . والحق الذى لا ريب فيه هو أن الشريعة الغراء قد جاءت فى النبعين العظيمين — الكتاب والسنة — بنظريات عامة واصول أساسية وان كانت قليلة بالنسبة لفروع الفقه وذلك تخفيفا

عن المكلفين ورحمة بهم فقد كان ينهى الله سبحانه وتعالى المسلمين عند تنزيل القرآن الكريم عن الاكثار من سؤال الرسول عليه الصلاة والسلام لتبقى الأشياء على أصلها وهو الحل والاباحة قال تعالى : « لا تسألوا عن أشياء أن تبدلكم تسؤلكم وان تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدلكم » .

أمثلة من النظريات العامة :

١١ — ومن النظريات العامة التي قررها القرآن الكريم نظرية احترام العقود والمواثيق بها في قوله سبحانه « يأيتها الذن آمنوا أوفوا بالعقود » وقوله تعالى « وأوفوا بالعهد ان العهد كان مسئولا » ، ونظرية الضرورة الملجئة في قوله جل شأنه « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه » ونظرية انتفاع الانسان بماله « قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق » كما وضع الشارع الحكيم مبدء اشتراك الناس فيما اشتملت عليه الأرض من منافع في قوله تعالى « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا » وجعل الناس جميعا شركاء في الضروريات في قوله عليه الصلاة والسلام « الناس شركاء في ثلاث : الماء والكأ والنار » . ومما اتت به السنة النبوية من نظريات أيضا ، نظرية الضمان في قول الرسول صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار في الاسلام » و « الخراج بالضمان » ومنها نظرية الاثبات في قوله عليه الصلاة والسلام « البينة على من ادعى واليمين على من انكر » .

واذا كان التشريع الاسلامي — في الكتاب والسنة — قد اتى بنظريات عامة وقواعد كلية فان الفقه الاسلامي هو الذي فصل هذه القواعد ادق تفصيل وفرع فيها الفروع وفرض فيها المسائل ووضع لها الحلول . وهكذا لم يأت التشريع الاسلامي بحلول المسائل . والاقضية التي عرضت حال نزوله فحسب بل حوى كثيرا من النظريات العامة وأصول الاحكام وأمهاات القواعد . ولكن الفقه الاسلامي هو الذي تطور فكان في الطور الأول للاسلام حلولا للمسائل والاقضية التي وقعت فيه وقضى بها المجتهدون ، ثم تطور الفقه بعد ذلك فشمّل مسائل أخرى افتراضية لم تقع بعد وضع لها المجتهدون حلولا وأحكام وكاد الفقه في نهاية هذا الطور ان ينتقل من المسائل ذات الحلول الى القواعد العامة لولا ادعاء الاجتهاد ممن ليس أهلا له وتصدى كثير من ذوي الأهداف للافتاء مما اضطر معه العلماء في منتصف القرن الرابع الهجري الى الفتوى بسد باب الاجتهاد لوقف هذه الفوضى التشريعية وقد كان الاجدر بهؤلاء العلماء ان يقصروا الاجتهاد على طائفة منهم تتوافر فيهم شرائط الاجتهاد بدلا من اغلاق بابه حتى لا يقف الفقه جامدا أمام تطور النظم والافكار الاجتماعية .

الاجتهاد ذخيرة تشريعية :

١٢ — والواقع ان الاجتهاد كان حركة مستمرة تنمي الفقه في بحوثه وتجعله يساير التطور ويتدرج مع الزمن ولقد ملأ المجتهدون — سواء من أهل الفقه والفتيا أو من أهل القضاء والتشريع — خزائن الكتب بنتائج عقولهم حتى تجاوز هذا الفيض التشريعي الى البحث في المستحيلات العادية على فرض وقوعها ، بل أن فقيها واحدا هو محمد بن الحسن قد استطاع باجتهاده ان يخرج سبعة وعشرين ألف مسألة تشريعية .

وكان لا بد في هذا الفيض التشريعي الزاخر ان تختلف وجهات الراى في فروع الأحكام . واختلاف آراء الأئمة والمجتهدين من رحمة الله على المكلفين ذلك لأن المكلف

لا يلتزم باتباع مذهب معين من مذاهب الأئمة المجتهدين فالاجتهاد — كما يقول العلماء — مصدر للمقلد العاجز عن الاجتهاد ، وإذا كان الحكم الاجتهادى ملزماً للمجتهد نفسه فإن له مع ذلك أن يعدل عنه إذا تبين له وجه الصواب .

ولكن لولى الأمر وحده سلطة حمل الناس على ما يختاره لهم من هذه الاحكام اذا رأى فى حملهم عليها مصلحة عامة تقضى على هذا الاختلاف مصداق قوله سبحانه وتعالى « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » فإذا اختار الامام طائفة من احكام المجتهدين فأمر الناس باتباعها وقضاته بالعمل بها وجبت طاعته فى ذلك . على أن ولى الأمر فى ذلك مقيد بما لا يصادم قاعدة من قواعد الشريعة تقررت بنص قطعى فى الكتاب أو السنة أو اجماع ، ويتحرى مقاصد الشريعة بما يحقق حاجات الناس ومصالحهم قال تعالى : « قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدى به الله من اتبع رضوانه سبيل السلام ويخرجهم من الظلمات الى النور بإذنه ويهديهم الى صراط مستقيم » .

(ب) مراعاة الشريعة التقاليد وأحوال الزمان والمكان :

١٣ — لا مرأى فى أن العدل المطلق أو العدالة نتيجة لازمة للفطرة الانسانية يحسها الإنسان بمقتضى قواعد القانون الطبيعى وتشترك فيه كل الأمم ، إلا أنه لكل أمة ظروفها وبيئتها ولذلك كان لزاماً على كل مشرع فى أمة من الأمم ألا يغفل ظروفها الخاصة من جهة ادراكها وفهمها وتقاليدها فيلاحظ عند التشريع أحوال الزمان والمكان والبيئة والعادات والتقاليد لدى المشرع لهم حتى يكتب للتشريع الثبات والاستقرار ذلك بأن الله سبحانه وتعالى قد خلق الناس شعوباً وقبائل متباينة اللسان واللون والزمان والمكان وقضت حكمته — جل وعلا — أن يكون لكل أمة حالة ولكل طور حكم قال تعالى : « ولكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » بل أن المشرع — كى يكفل لتشريع الصلاح والنمو — يجب أن يراعى أحوال الزمان والتطور المستمر فى الأفكار العلمية والنظم الاجتماعية والاقتصادية وبذلك يكتسب فى كل دورة من دورات التطور ثوباً قشيباً يماشى به التطور الفكرى وتقدم النظم . أما اذا لم يراعِ المشرع هذين الأمرين : العادات والتقاليد للمشروع لهم ، وأحوال الزمان والمكان ، فإن التشريع يفقد صفة الثبات والاستقرار اذا فقد العنصر الاول أو صفة التجديد والاستمرار أو فقد العنصر الثانى وبدأ تشريعاً متخلفاً عاجزاً عن مسايرة التقدم وتحقيق الضرورات الاجتماعية وعلاج ما يجد من حوادث لا تنامى .

١٤ — والشريعة الغراء لم تغفل عن الأمرين معا فهى من جهة قد راعت ما كان صحيحاً من عرف بلاد العرب ومن ذلك اشتراط الكفاءة فى الزواج وفرض الحدة على العاقلة بل أنها لجأت الى التدرج فى التشريع لازالة الاعراف التى لا تتفق وأصول الدين . وإذا كانت الشريعة قد ألغت النظام الطبقي الذى كان سائداً فى الجاهلية وسياوت بين البشر ولم تفاضل بينهم إلا بالتقوى والعمل الصالح « يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير » ، إلا ان الشريعة الغراء — قد وجدت مع ذلك نظام الرق سائداً فى مجتمع الجاهلية ولما كان هذا النظام يخالف أصول الشريعة الغراء التى أتت بالحرية والمساواة بين الناس جميعاً أمام القانون فقد عملت على الغاء هذا النظام الاجتماعى فلم تضع له أحكاماً دائمة ولم تلغ دفعه واحدة وإنما وضعت له من الأحكام ما يكفل تصفيته والغاءه فحصرت أحوال الرق فى أسرى الحرب التى تعلن فى سبيل الدفاع

عن الاسلام وتأمين الدعوة الاسلامية وهو ما لا يتحقق الا به ، كما أن الشريعة الاسلامية قد جعلت اعتاق الرقيق وتحرير رقبته من الرق كفارة كثير من الذنوب والآثام كالقتل الخطأ والحنث في اليمين والامطار عمدا في نهار رمضان بغير عذر ثم جعل المشرع الاسلامي تحرير الرقاب من الرق مصرفا من مصارف الزكاة ، وعملا صالحا يثاب فاعله عليه . كما أقر المشرع الاسلامي « السلم » وقد تعارف عليه اهل المدينة .

أشرف كمصدر من مصادر التشريع :

١٥ - ويرى الأصوليون أن العرف مصدر من مصادر التشريع على المجتهد مراعاته متى كان عرفا مطردا صحيحا لا يصادم نصا شرعيا من الكتاب أو السنة وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم « ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن » كما قال العلماء « المعروف عرفا كالمشروط شرطا » « والثابت بالعرف كالثابت بالنص » وقد بنى الفقهاء كثيرا من أحكامهم على العرف فبنى الإمام مالك كثيرا من فقهه على عمل أهل المدينة وما تعارفوا عليه واختلف أبو حنيفة وأصحابه بناء على اختلاف أعرافهم ، أن الشافعي لما هبط إلى مصر غير بعض الأحكام التي كان قد ذهب إليها وهو في بغداد لاختلاف عرف أهل مصر عن عرف أهل الحجاز والعراق ولهذا كان للشافعي مذهبان قديم وجديد . وقد ألف ابن عابدين رسالة في أحكام العرف سماها « نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف » وفي فقه الحنفية أحكام كثيرة مبينة على العرف منها أن الشرط في العقد يصح إذا ورد به الشرع أو اقتضاه العقد أو جرى به العرف . وإنه إذا اختلف المتداعيان ولا بينة لأحدهما فالقول لمن يشهد له العرف .

تغير الأحكام بسبب العرف :

١٦ - ولما كان العرف متغيرا بحسب الزمان والمكان كان لزاما أن تتغير الأحكام التي مصدرها العرف - بتغير الأعراف ولهذا قال الفقهاء « أن هذا الاختلاف المترتب على العرف ليس باختلاف حجة وبرهان وإنما هو اختلاف عصر وزمان » و « العادة شريعة محكمة » .

والعرف في تغييره للأحكام - عند الحنفية - ودون أن يصادم نصا قد يخصص النص العام أو يقيد النص المطلق وقد يترك القياس بالعرف - كما يرى أبو يوسف - ولهذا صحح الفقهاء عقد الاستصناع لجريان العرف به مع أنه عقد على معدوم وكان مقتضى القياس أن يبطل ، وعلى ذلك فالعرف لا يؤثر في تشريع الأحكام فحسب بل هو يؤثر في تفسير النص التشريعي كذلك . ويغلب في العرف أنه من قبيل المصالح المرسلات التي يهدف تحقيقها إلى جلب منفعة أو دفع مضره قال تعالى : « ما جعل عليكم في الدين من حرج » .

١٧ - ومن أمثلة تغير الأحكام بسبب العرف ما ساقه ابن عابدين في رسالته السابق الإشارة إليها من أمثلة في المبيعات الربوية التي أجازها الفقهاء المتأخرون بحجة رفع الحرج عن الأمة . ومن ذلك أيضا إباحة استئجار الأجير بالطعام والكسوة مع ما فيه من جهالة ولم يجز فقهاء الحنفية الاستئجار على تلاوة القرآن لأنها طاعة يثاب عليها في الآخرة وعبادة تقترب بها إلى الله تعالى ولكن بسبب العرف وتغير الزمان استثنى المتأخرون من الحنفية تعليم القرآن والفقه والوعظ وكذلك الأذان عن هذا الحظر حتى لا تتعطل هذه المصالح الدينية . ومن أمثلة تغير الأحكام بسبب العرف أيضا أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد نهى عن بيع وشرط ومع ذلك رأى الفقهاء

أن العرف قد خصص من عموم هذا النهى فأجازوا بيع الوفاء وهو الذى يتعهد به المشتري برد المبيع اذا رد البائع الثمن — لحاجة الناس الى هذا العقد فى التعامل .

وقد كان الامام أبو حنيفة يرى أن من حلف الا يأكل رأسا يحنث بأكل « رأس الأبل والبقر والغنم » ثم عدل عن هذا الراى وخصه بمن يأكل رأس « البقر او الغنم » تبعاً لتغير العرف من البصرة والكوفة فالأخيرة كانت تطلق لفظ « رأس » على رؤوس الأبل والبقر والغنم أما البقر فكانت تقصره على رؤوس البقر والغنم . ثم قصر الصحبان أبو يوسف ومحمد اللفظ على « رأس الغنم » .

العرف فى القانون المصرى :

١٨ — وجدير بالذكر أن القانون الوضعى عندنا انما يجعل من العرف مصدراً يحكم بمقتضاه عند عدم النص كما أن المشرع الوضعى نفسه قد أقام كثيراً من الأحكام الوضعية على العرف سواء فى تكوين العقد أو ما يولده من آثار أو فى البيوع أو حقوق الارتفاق وسواء فى المعاملات التجارية أو المعاملات الأخرى التى تسرى عليها قواعد القانون المدنى وسائر فروع القانون الخاص والعام على السواء . وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون المدنى القائم أن « العرف هو المصدر الشعبى الأصل الذى يتصل اتصالاً مباشراً بالجماعة ويعتبر وسيلتها الفطرية لتنظيم تفاصيل المعاملات ومقومات المعايير التى يعجز التشريع عن تناولها بسبب تشعبها أو استئصالها على النص . ولذلك ظل هذا المصدر وسيظل الى جانب التشريع مصدراً تكميلياً خصباً .

١٩ — وإذا كانت الشريعة الفراء نتيجة لصفاتها العالمية وصلاحتها للتطبيق فى كل زمان ومكان قد أنت فى نبعها العظمين : القرآن الكريم والسنة، بالقواعد الكلية دون الفروع الجزئية ثم راعت أحوال الزمان والمكان والعادات بفية تحقيق صالح المجتمع من إقامة العدل وإيصال الحقوق ورفع الحرج والمشقة ، فانها بذلك وسعت أمها كثيرة امتدت اليها رقعة الاسلام ، كما سائرت حتى الآن أزمانا طويلة ترايد فيها الفقه فى الفروع على اختلاف الاعراف والبيئات . واذ كان العالم يعانى حرجاً شديداً من تنازع القوانين واختلاف أحكامها ويسعى بعقد المؤتمرات الدولية العالمية واللجان العلمية لتوحيد القوانين فان مسعاه اصابة ويصيبه — فى كثير من الأحوال — الاخفاق ذلك بأن قانون كل دولة لم يوضع الا ليكون خاصاً بها وأن هذه المؤتمرات لا يمكنها ان تتغلب على الخلافات بين القوانين اذا كانت ترجع الى اعتبارات البيئة والتقاليد والعوامل الفكرية والمذهبية والاجتماعية . ولكن الشريعة الفراء قد فطنت الى هذه العوامل والعادات فتركت الجزئيات التى تحتل التغيير بحسب الزمان أو المكان الى الاجتهاد والاعراف ، ونصت فى القرآن والسنة على الكليات التى لا تحتل تغييراً ولا تبديلاً وبذلك تحققت للشريعة الفراء أسس البقاء وصلاحتها للتقنين للناس كافة مصداق قوله عليه الصلاة والسلام « خلقت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما : كتاب الله وسنتى » .

(ج) تغليب مصلحة الجماعة على المصلحة الفردية :

٢٠ — نظرت الشريعة الفراء الى الحق لا على انه حق طبيعى من خصائص

شخصية الفرد كما تذهب الى ذلك التشريعات الوضعية ذات النزعة الفردية — وانما ترى الشريعة الإسلامية في الحق منحة الهية اكتسبه الفرد بمشيئة بارئه تبارك وتعالى فضلا منه ونعمة ، ولهذا كانت حقوق الافراد في الشريعة عقيدة بأوامر ونواهي الشارع الحكيم . وقد قسم الفقهاء أفعال الانسان الى ثلاثة أقسام : الأول ما هو حق الله خالص كالعبادات والثاني ما يشترك فيه حق الله وحق العبد وحق الآخر هو الغالب والثالث ما يشترك فيه الحقان وحق الله هو الغالب وعلى ذلك فحقوق العباد — ومنها حرمة مال الغير — لا تخلو من حق الله تعالى ويرى الشاطبي أن حق الله وحق العبد حقان متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر وان كل حكم شرعى فيه حق لله وهو جهة التقيد في الفعل وحق للعبد وهو ما روعيت فيه مصلحة دينية أو أخروية .

وقد عرف الاحناف حق الله بأنه ما يتعلق به النفع العام أو ما يندفع به ضرر عام عن الناس من غير اختصاص بأحد فينسب الى الله تعالى لعظم خطره وشمول نفعه .

نظرية عدم التعسف في استعمال الحق :

٢١ — وتأسيسا على نظرة الشريعة الغراء الى الحق عرف الفقه الاسلامي نظرية عدم التعسف في استعمال الحق فحظرت الشريعة استعمال الحق اذا الحق ضررا — بدون حق قانوني — في الأحوال التالية : (١) اذا استعمل الحق مجرد الاضرار بالغير (ب) اذا كان استعمال الحق لمنفعة صاحبه مع قصد الاضرار اذا كان لصاحب الحق طريقا آخر لا يحدث ضرر في استعماله . (ج) اذا كان استعمال حقه مؤديا الى ضرر عام أو اعتداء على المصالح العامة (د) اذا كان استعمال حقه مؤديا الى ضرر خاص فاحش . وقد وجدت هذه النزعة أصولها في القرآن الكريم وسنة الرسول العظيم قال تعالى : « ان الله يأمر بالعدل والاحسان » وفي النهي عن الاضرار قال سبحانه : « من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار » وفي قوله تعالى « ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا » وقوله تبارك وتعالى « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتاكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم وانتم تعلمون » وقول الرسول صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار في الاسلام » . وانما اعتبرت الشريعة الحقوق قد شرعت لتحقيق أغراض معينة يجب ان تتجه اليها نية الفرد المكلف حتى يطابق عمله مقصد الشارع من تشريعه الحق تحقيقا لقوله صلى الله عليه وسلم « وانما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى » بل أن الشريعة الغراء وان جعلت للارادة دورا في انشاء العقد أو التصرف الا أنها لا ترى ان هذه الارادة قادرة على انشاء آثار العقود والتصرفات ذلك ان انشاءها من عمل الشارع وحده .

٢٢ — واذا كان الحق في نظر الشريعة الإسلامية الغراء « منحة الهية » اكتسبه الفرد بمشيئة بارئه تبارك وتعالى — على ما تقدم — وليس خصيصة من خصائص شخصية الفرد كما تذهب التشريعات الوضعية ذات النزعة الفردية فقد حرصت الشريعة الغراء على تغليب مصلحة الجماعة على المصلحة الفردية ولم تعتبر حق الملكية حقا مطلقا كما هو في المذهب الفردي وانما هو وظيفة اجتماعية واستخلاف على المال محل الملكية من الله سبحانه وتعالى الى عبده قال تعالى :

« وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » وقال سبحانه « وأتوهم من مال الله الذي أناكم » . ومن أجل هذا قامت نظرية الشريعة الإسلامية في حق التملك على ثلاثة أمور : الأول : الاعتراف بالملكية الفردية الى جانب الملكية الجماعية والثاني : تقييد حق الملكية الفردية بما يمنع الاستقلال والاحتكار وعدم كنز الاموال ، يكفل تحقيق الصالح العام . والثالث : تقليل الفوارق بين الطبقات من حيث تفاوت الثروات .

اقرار الملكية الفردية :

٢٣ - واذا كانت الشريعة الغراء قد اعترفت للفرد بحق التملك - كوظيفة اجتماعية وخلافه - فما ذلك الا لأن الملكية الفردية نتيجة حتمية من نتائج الحرية الشخصية كما أنها حافز على العمل والجد في تحصيل الارزاق التي كفلها الله قال تعالى « ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون » أما حرمان الفرد من كل ملكية شخصية وتركيز الثروة في يد الجماعات بصفة مطلقة فإنه يقضى على أبسط مبادئ الحرية الشخصية ويحو ذاتية الفرد ويذهب الحافز على العمل مما يؤدي الى قلة الانتاج والانصراف عن الابتكار والاختراع . وقد استدل على اقرار الشريعة الغراء لبدا الملكية الفردية بقوله تعالى : « أو لم يروا انا خلقنا لهم ماعملات ايدينا انعاما فهم لها مالكون » وقوله سبحانه : « وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسالكم أموالكم » وقوله جل شأنه : « وان تبتم فلکم رموس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون » وقوله صلى الله عليه وسلم « من أضر أرضا ليست لأحد فهي له » وقوله سبحانه وتعالى « وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم وأرضاً لم تطئوها » .

وهكذا رأى الشارع الإسلامى في الملكية الفردية ضرورة اجتماعية أقر وجودها في المجتمعات ولكنه وضع الضوابط لدرء مفاسدها واصلاح نظامها .

الملكية الفردية وظيفة اجتماعية :

٢٤ - ولئن كانت الشريعة الغراء قد اقرت الملكية الفردية كنتيجة للحرية الشخصية وكحافز على العمل والجد في تحصيل الرزق كما عرفت الى جانب ذلك الملكية الجماعية « تحقيقا للمصلحة العامة لجماعة المسلمين التي اقتضت أن تكون ملكية الضرورات أو موارد الثروة الطبيعية أو الوقف ملكية جماعية » ، اذا كان الأمر كذلك فإن الشريعة لم تر في الملكية الفردية مع ذلك حقاً مطلقاً يستبد به صاحبه أو يستأثر بمنافعه ولو أضر بالغير إذ « لا ضرر ولا ضرار في الإسلام » كما قال الرسول الكريم ، وإنما رأت فيه حقاً مقيداً يقوم صاحبه بوظيفة اجتماعية فالمال محل الملكية هو مال الله والمالك له ليس الا خليفة عليه وأميناً على انفاقه فيما شرع فيه الانفاق وفي سبيل الله أى في تحقيق المصالح العامة للأمة بحيث اذا تجاوز حدود هذه الوظيفة وخرج عن مستلزمات تلك الخلافة تعين أن يفقد هذه الوظيفة لفقده مقوماتها وأن تغل يده حفاظاً على المال وهو قوام الحياة قال تعالى : « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً » وقد أمر رسول الله عليه الصلاة والسلام أنصارياً بقطع نخل سمرة بن جنوب في بسطائه لمضارة جاره ، أما اذا كان المالك لم يخرج عن الحدود المرسومة للملكية كوظيفة اجتماعية وخلافه فإن حقه على المال المملوك يحميه الشارع الحكيم فلا يجوز ان يعتدى عليه آخر لقول الرسول الكريم صلوات الله عليه وسلامه « كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه » وقوله « لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفسه » وقوله في حجة الوداع « ان دماءكم .

وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا « بل نهى القرآن الكريم عن أكل المال بالباطل فقال تعالى : « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم » .

حق الملكية خلافة :

٢٥ — وفى حق الملكية حددت الشريعة وظيفتها فنصت على أن فى أموال المسلم حق معلوم للسائل والمحروم وأنه مستخلف على المال الذى رزقه به الله سبحانه قال تعالى « وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » لأن المال لله ويملكه الله استخلاف كما حظرت الشريعة عليه كنز الأموال دون طائل حتى تخرج هذه الأموال من خزائنها وتتداول فى التجارة والصناعة والزراعة فتقوى بها هذه المصالح ويرتفع بالتالى مستوى المعيشة بين الناس قال تعالى : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم » ثم فرض الشارع الإسلامى الزكاة على الأموال وحدد مصارفها هادفاً من ذلك الى تقليل التفاوت فى الثروة بين طبقات الأمة قال تعالى : « انما الصدقات للفقراء والمساكين والمساكين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل . فريضة من الله والله عليم حكيم » .

ومن جهة أخرى منع الإسلام الاستغلال بكافة صورته فحارب الكسب غير المشروع اذ قال الرسول الكريم « طلب الحلال واجب على كل مسلم » وقال تعالى « يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم » كما حارب الربا فى قوله سبحانه « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا » « واحل الله البيع وحرم الربا » ذلك بأن الربا يقعد الناس عن العمل والكسب المشروع ويؤدى الى تكديس الأموال لدى طبقة الرأسماليين من جهة وابتزاز أموال الفقراء والمحتاجين من ناحية أخرى ثم منعت الشريعة أيضاً الاحتكار قال عليه الصلاة والسلام « الجالب مرزوق والمحكر ملعون » .

وأخيراً وضع المشرع الإسلامى للتوريث نظاماً دقيقاً يوصل الى تقليل التفاوت بين الثروات اذ تقسم التركة على الورثة قسمة عادلة وفقاً لحكم الشارع فلا يختص بالميراث فريق منهم دون فريق فتوزع الثروة على أكبر عدد ممكن ولا تتراكم فى يد وارث واحد كما يحدث فى بعض التشريعات الوضعية حيث يرث الابن الأكبر كل تركة أبيه . قال تعالى « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً » .

تحديد الملكية وانقاصها :

٢٦ — لا يمارى أحد فى أن الشارع الإسلامى الحكيم كره تداول المال بين طائفة معينة من طوائف الأمة دون طوائفها الأخرى فينعم به الأغنياء وحدهم ولذلك قضى القرآن الكريم بقسمة الفىء — من غير حرب ولا قتال وانما عن مفاوضة وصلح — بين أرباب الحاجات من ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل قال تعالى « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كيلا لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » . ما روى أن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم قد قسم أموال بنى النضير بعد إجلائهم بين المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم وقليل من فقراء الانصار ذلك لما كان عليه

المهاجرين من فقر بسبب هجرتهم بدينهم الى المدينة . بل أن عمر بن الخطاب والصحابه رضى الله عنهم أبوا أن يقسموا أرض سواد العراق - بالرغم من أنها غنية - على المسلمين الفاتحين كي لا تكون دولة بينهم فتحرم من الملكية الأجيال القادمة من المسلمين فجعلوها ملكا خراجيا لبيت المال فقد روى أن عمر رضى الله عنه كتب الى سعد بن أبى وقاص يوم افتتح العراق قائلا - « ... واترك الارضين والانهار لعمالها فيكون ذلك فى أعطيات المسلمين فأتنا لو قسمناها بين من حضر لم يكن لمن بعده شئ » .

٢٧ - ومؤدى كراهية الاسلام لجميع الثروة وتكدسها لدى طائفة قليلة من الأمة مما يضر بالكثرة البالغة فيها ، أن يكون لولى الأمر - المجتهد - وهو القوام على مصالح المسلمين أن يحد من الملكية الفردية منعاً لمضارة الفقراء واستغلال الأغنياء لهم وتحقيقاً لتداول الأموال بين طبقات الأمة الواحدة ، وذلك متى اقتضت المصلحة العامة لجماعة المسلمين ذلك كما يكون له أن يرد القدر الزائد من هذه الملكية الى بيت المال أو الى الفقراء فقد روى عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أنه قال : « لو استقبلت من أمرى ما استديرت لأخنت فضول أموال الأغنياء فرددتها الى الفقراء » بل قد قاسم عمر بعض ولاته أموالاً لم تكن لهم قبل ولايتهم وذلك استجابة للمصلحة العامة .

وليس لولى الأمر - حين يفعل ذلك - إلا مجتهداً باحثاً عن المصلحة المعتبرة شرعاً وتجب طاعته عملاً بقوله سبحانه وتعالى : « وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » كما أن تحديد الملكية أو انقاصها لمصلحة عامة تقتضى ذلك لا يمكن اعتباره عدواناً على الملكية لأن الدافع اليه هو دفع الأضرار بالغير وتحقيق المصلحة العامة لجماعة المسلمين . ولذلك رأى بعض الفقهاء بحق « أن أخذ هذه الزيادة إذا ما دعت مصلحة عامة الى أخذها بفرض انقاص ملكية صاحبها إنما يكون بلا بدن يعطى له وعندئذ تكون هذه الزيادة ملكاً لكافة المسلمين يوجهها لولى الأمر الوجهة التى من أجلها أخنت » وذلك بخلاف حالة نزع ملكية مال معين للمنفعة العامة فان الإمام اذا ما دعت المصلحة العامة نزع ملكية فرد من الأفراد فإنه يأخذ المال المنزوعة ملكيته بقيمته وقد حدث ذلك فى زمن عمر بن الخطاب حينما نزع ملكية بعض الدور المحيطة بالمسجد الجرام لتوسعته بعد أن ضاق على الناس فى زمنه ثم وضع قيمتها بخزانة الكعبة حتى أخذها أصحابها .

وجدير بالذكر أن المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية المنعقد بالقاهرة فى شوال ١٣٨٣ وشارك فيه علماء الاسلام الذين قدموا اليه فى شتى انحاء العالم قد قرر فى بيانه أن « من حق أولياء الأمر فى كل بلد أن يحدوا من حرية التملك بالقدر الذى يكفل ذرع المفاصد البينة وتحقيق المصالح الزاجحة » . « كما لجأت فى سبيل ذلك كثير من الدول ومنها الجمهورية العربية المتحدة الى الحد من ملكية الأرض ملكية فردية - دون تأميمها - على أن يوزع القدر الزائد من هذه الملكية على صغار الزراع » .

الملكية الجماعية :

٢٨ - ولم تعرف الشريعة الملكية الفردية كوظيفة اجتماعية وخطاها فحسب - بل أنها من جهة أخرى عرفت « الملكية الجماعية لموارد الثروة الطبيعية

بحيث تكون لجميع أفراد المسلمين دون أن يكون لفرد منهم اختصاص مصداقاً لقوله عليه الصلاة والسلام « الناس شركاء في ثلاث : الماء والكلاء والنار » .

ولذلك يرى المالكية أن ملكية المعادن في مناجمها هي ملكية جماعة المسلمين جميعاً ولا تعد مملوكة لصاحب الأرض ولو كان استبلاؤه عليها لم يحدث إلا بعمل قام به أو بنفقة أنفقها في سبيله وإنما يكون أمرها إلى الإمام يستعملها لمصلحة المسلمين أن رأى المصلحة في ذلك أو يقطعها من شاء اقتطاع انتفاع مؤقت بمدة أو بحياة من أقطعها نظير مال يصرف في مصالح المسلمين فإذا انتهت المدة رد الأمر فيها إلى الإمام . كما عرفت الشريعة الملكية الجماعية في كون المساجد لله وفي الموقف على الخير العام وفي تخصيص رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف غنائم خسر بما يتزل بالمسلمين من الوفود والاحداث فكانت تصرف في شئون الجماعة المسلمين . بل ظهرت « الملكية الجماعية » في « حمى » رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضاً لمنفعة عامة للمسلمين جميعاً فقد حرم الرسول عليه الصلاة والسلام « النقيع » (مكان قرب المدينة) لخير المسلمين كما فعل ذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وليس هذا الحمى إلا تأمينا للأرض وجعل ملكيتها لجماعة المسلمين دعت إليه المصلحة العامة قال عليه الصلاة والسلام « لا حمى إلا لله ورسوله » .

أما ملكية الفئ والعقائم قبل قسمتها في الناس فهي ليست ملكية جماعية إنما هي عندنا ملكية مشتركة لجماعة مكونة من أفراد تتعلق بمال لكل منهم حق فيه يخول له ضرباً من القيام عليه يظهر في طلب المحاسبة عليه قسمة ورعاية وحفظاً وإن كان بعض الفقهاء يرون في هذه الملكية صورة من الملكية الجماعية .

التأميم ونزع الملكية للمنفعة العامة :

٢٩ - وإذا كانت نظرة الشريعة الإسلامية إلى الملكية على أنها خلافة ووظيفة اجتماعية يتقيد فيها « المالك » بما وضعه الشارع الحكيم من قيود مثل قوله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار في الإسلام » وقوله « الناس شركاء في ثلاث : الماء والكلاء والنار » فإن مؤدى ذلك - على ما قال به الفقهاء - أنه إذا أدت الملكية الشخصية لهذه الأشياء إلى حبسها عن الناس أو تحكم مالكها في ثمنها أو تميزيعها بحيث يتضررون من ذلك وهم في حاجة إليها كان للدولة أن تحول دون هذا الاحتكار تحقيقاً لمعنى « الشركة » الوارد في الحديث وهو المقصود بالتأميم أو تتدخل الدولة في تحديد الأسعار ، وأنه لا شك أن المواد الثلاث الواردة بالحديث المشار إليه استت على سبيل الحصر بل يلحق بها كل ما كان مثلها في حاجة الناس جميعاً إليها وبذلك عرفت الشريعة الإسلامية « الملكية العامة » أو « الجماعية » لموارد الثروة الطبيعية بحيث تكون لجميع أفراد المسلمين لا لهيئة من الهيئات .

وقد رأى البعض أن التأميم قد وقع في الإسلام تشريعاً وعملاً وقضاء فأما في التشريع فقد تضمنه نظام الوقف وهو اخراج العين الموقوفة من ملك صاحبها إلى حكم ملك الله إنما تكون مخصصة لمنفعة الموقوف عليهم ويكون الوقف بذلك صورة من صور التأميم . وأما أن التأميم قد وقع عملاً في تاريخ الإسلام فقد تضمنته واقعة « الحمى » وهي اقتطاع الرسول صلى الله عليه وسلم والخليفة عمر بن

الخطاب جزء من الأرض لتكون مرعى عاما لا يملكه أحد بل ينتفع به سواد الشعب .

وأما نزاع الملكية رغما عن صاحبه فقد وقع قضاء في قضية سمرة بن جندب حين أمر الرسول صلى الله عليه وسلم أنصاريا بقطع نخلة سمرة بن جندب في بستانه لمضارة جاره وحين قاسم عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه - ولاته نصف أموالهم وهو انتزاع للمال اقتضته المصلحة العامة .

٣٠ - وإذا كان البين مما تقدم أن الشريعة الغراء قد أقرت الملكية الفردية للفرد فيما رزقه الله به قال تعالى « أو لم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاما فهم لها مالكون » وقال سبحانه « وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم ... » إلا أن الشريعة قد أخذت بالملكية الجماعية الى جانب الملكية الفردية وذلك بالنسبة للضروريات التى يشترك فى الانتفاع بها كافة الأفراد حتى يمكن تحقيق هذه الضرورات والقضاء على الاستغلال والاحتكار . كما اعتبرت الشريعة الملكية الفردية ذاتها وظيفة اجتماعية - وليست حقا مطلقا - على ما بينا - وبذلك يتقيد المالك بما وضعه الشارع من قيود لمصالح المجتمع بحيث لا يؤدي استعمال حق الملكية الى الاضرار بالغير وبحيث يكون لباقي أفراد المجتمع فى المال المملوك حق معلوم فى الزكاة وفى الصدقات وهكذا فقد حققت الشريعة الغراء باقرارها الملكية الفردية ذلك الحافز الفردى على الانتاج والعمل مما يحقق ازدهار الاقتصاد القومى للأمة ومن جهة أخرى فقد كفلت باقرارها الملكية الجماعية تحقيق مصالح أفراد الأمة فى ضروريات الحياة والمرافق العامة . وجدير بالذكر أن المشرع المصرى - فى اخذه بالناحية الاشتراكية كأساس للاقتصاد القومى - وقد بقى معترفا بالملكية الفردية الى جانب الملكية الجماعية لأدوات الانتاج التى أصبحت ملكا للشعب حتى يمكن النهوض بالاقتصاد القومى للبلاد ورفع مستوى المعيشة للشعب .

نظام المحلفين في ديمقراطية القضاء

للسيد الدكتور مصطفى كامل كيرة المستشار

حرصت التشريعات الحديثة على تقرير مبدأ اشراك الشعب في ادارة القضاء وذلك عن طريق نظام العدول في الدول الاشتراكية ونظام المحلفين في الدول الانجلوسكسونية . وعلى الرغم من ان نظام العدول لا يتفق تماما ونظام المحلفين الا انهما يقومان على اعتبارات واحدة وهى تحقيق نوع من الديمقراطية يتمثل في مشاركة الشعب للقضاء فيصدر الحكم اكثر اتفاقا مع الواقع ومحققا لشعور المجتمع ووجدانه .

وترجع فكرة اشراك الشعب في ادارة القضاء في الدول الاشتراكية الى الخصيصة التى يتسم بها نظام القضاء في هذه الدول فهو قضاء شعبى وقد حرص الدستور السوفييتى الصادر فى سنة ١٩٣٦ على تأكيد هذه القاعدة وانشاء رابطة وثيقة بين الشعب والقضاء ويبدو ذلك فى نظام تعيين القضاة فى المحاكم العليا فى الجمهورية السوفيتية اذ يتم تعيينهم عن طريق مجلس السوفيت الخاص بالمقاطعة وليس عن طريق الحكومة أو الإدارة . وتزداد هذه الرابطة توثقا بين الشعب والقضاة فى المحاكم الشعبية التى تتكون من قاض واحد واثنين من العدول الشعبيين وينتخب قضاة هذه المحاكم بالاقتراع العام المباشر مدة خمس سنوات وللناخبين الحق فى فصل القضاة الذين منحوهم الثقة قبل انتهاء مدة عملهم ، أما العدول فيجربى انتخابهم لمدة سنتين عن طريق جمعيات عامة للعمال والمستخدمين والفلاحين فى مقر العمل أو السكن . ولا يتطلب القانون شروطا معينة فى العدل انما يجب ألا تقل سنه عن خمسة وعشرين عاما . ويدعى العدول للاشتراك فى قضية معينة مدة لا تتجاوز اسبوعين فى السنة الا اذا طال امد الفصل فى الخصومة واقتضى اصدار الحكم استمرار المداولة فترة أطول من ذلك . ويتساوى العدول مع القضاة فى الحقوق ويمكن بناء على قرار من مجلس السوفيت المحلى أن يحل العدل محل القاضى فى رئاسة المحكمة اذا لم بالقاضى مانع من الجلوس للفصل فى الدعوى . والفارق بين القاضى والعدل أن القاضى يظل فى منصبه فترة خمس سنوات بينما لا يمارس العدل القضاء الا بمناسبة الفصل فى نزاع معين (١) .

ويؤدى نظام العدول الى اسهام الشعب فى ادارة القضاء واشتراك عناصر ذات تجارب مختلفة فى فروع الحياة فى اصدار الحكم وهو ما يكفل تحقيق الانسجام والتلاحم بين الأحكام وشعور الشعب وبذلك يعتبر القضاء معبرا عن روح الشعب ورغباته . وقد تفادى النظام القضائى السوفييتى بذلك التعارض الذى يقع بين الأحكام التى يصدرها القضاء فى الدول التى تسمى حكومة القضاة

(١) جاك بيلون « القانون السوفيتى » طبعة سنة ١٩٦٧ صفحة ٩٦ ، رينيه دافيد وجان هازار « القانون السوفيتى » الجزء الاول صفحة ٢٧٤ وما بعدها .

والسياسة التي تتبعها الحكومة والكونجرس وساعد على نجاح هذا النظام في الاتحاد السوفيتي وجود حزب واحد في البلاد هو الحزب الشيوعي يكفل استمرار السياسة التي تنتهجها الحكومة ذلك أنه - من وجهة نظر ماركس ولينين - لا يمكن فصل القضاء وعزله عن السياسة (١) .

وعرف النظام القضائي في الاسلام نوعاً من مشاركة الشعب للقضاة في اصدار الحكم وهو ما سمي بالمشورة وهي التماس النصيح من الغير من ذوي الخبرة والرأي السديد وكان النبي عليه السلام أول من أخذ بالمشورة عملاً بقوله تعالى وشاورهم في الأمر وسار الخلفاء الراشدون على هذا المنوال .

أما قضي القضاء فان قيام القاضي بالمشورة أمر استلزمته طبيعة هذا العمل وما يواجهه القاضي من صعوبات فنية تفرض عليه أن يستشير ذوي الرأي من رجال الفقه ، فممارسة القضاء عمل لا يخلو من صعوبة ودقة ، ويحتاج القاضي الى الاستئناس برأي الفقهاء فيما أشكل عليه من أحكام الحوادث مادام لم يهتد الى الحل القانوني للسليم (٢) .

ونظرا لأهمية المشورة في القضاء فقد ذهب بعض الفقهاء الى جعلها اجبارية وذلك بالنسبة للقضايا ذات الأهمية ، واستثنوا من ذلك القضايا السهلة البسيطة (٣) .

أما فقهاء الحنفية والشافعية فان المشورة عندهم متروكة لتقدير القاضي وإن كان يحسن أن يحاط مجلس القاضي بالفقهاء فذلك من آداب القضاء (٤) .

ومن الناحية التاريخية فقد ثبت القضاة على مشورة ذوي الرأي ، وحرص الخلفاء على تأكيد هذا المبدأ في رسائلهم الى القضاة ، ويروى عن عمر رضي الله عنه أنه بعث بخطاب الى قاضي حمص في سوريا يسأله عما يفعله اذا تعذر عليه أن يجد الحل طبقا لما جاء في الكتاب والسنة ، فرد عليه القاضي بقوله : « استشير جلسائي » . وقال ابن جبر العسقلاني في مؤلفه « رفع الاصر عن قضاة مصر » إن قاضي مصر ابن الحداد في القرن الرابع الهجري كان يعقد جلسته محاطا بأربعة من اهل العلم . وجاء في كتاب الخليفة الفاطمي لابن العوام في سنة ٤٠٥ هجرية عندما ولاه القضاء أن عليه أن يستعين بأربعة من الفقهاء حتى يتجنب اصدار أحكام تتعارض مع المبادئ التي أقرها الخليفة (٥) .

وكانت مهمة هؤلاء الذين يقع الاختيار عليهم لمعاونة القاضي واسداء المشورة

(١) . على النقيض من ذلك نجد الاستاذ بيزايا الاستاذ بجامعة مودن في ايطاليا يقول ١٣١ دخلت السياسة من الباب خرج القانون من النافذة .

(٢) ابن نجيم - البحر الرائق - الجزء السادس صفحة ٢٥٤ .

(٣) البدائع للكاساني الجزء السابع صفحة ١٢ .

(٤) الكاساني المرجع السابق وابن نجيم صفحة ٢٧٨ .

(٥) اميل تيان « تاريخ التنظيم القضائي في الاسلام » الجزء الاول صفحة ٢٢١ .

له ولم يكونوا من الموظفين في الدولة ، وكان قيامهم بهذا العمل ينطوي على تقدير كبير يرشح شاغله لوظيفة القضاء . وخلف ابن داود ابن الاهتم في القضاء اذ كان من مستشاريه .

ونظرا للنجاح الذي حققته المشورة في نظام القضاء فقد اتبعت أيضا في ولاية المظالم (١) .

ويلاحظ على نظام المشورة أنه استشاري محض وأن الرأي النهائي للقاضي فهو الذي يستقل في النهاية باصدار الحكم كما ان عدد المستشارين الذين يسترشد بهم القاضي كان متروكا له ومن الممكن أن يكون فردا واحدا وقد يزيد كما ان المشورة قد تشمل الوقائع والقانون معا .

أما نظام المحلفين في الدول الانجلوسكسونية فإنه يقوم على أساس الاستعانة بأفراد من المواطنين تكون لهم سلطة الفصل في الوقائع التي يطرحها عليهم القاضي بناء على التحقيقات والمرافعات التي دارت في الجلسة ويكون قرارهم بالاجابة على أسئلة القاضي بالايجاب أو النفي نعم أو لا . وبذلك يختلف نظام المحلفين عن نظام العدول الذين يقومون بالفصل في الوقائع والقانون .

ولا يقتصر قرار المحلفين بأسباب ولا يتضمن مناقشة للحجج أو ردا على أدلة ذلك ان مبناه الاقتناع الشخصي في مسائل تتعلق بالاثبات . ويبدو بذلك الارتباط وثيقا بين نظام المحلفين ونظام الاثبات القائم على الاقتناع الداخلي .

وجزى نظام المحلفين في بريطانيا بتأييد طائفة كبيرة من رجال الفقه والقضاء فقد وصفه لورد كامدن المحاكمة عن طريق المحلفين بأنها أساس الحرية التي كفلها الدستور ودافع عنه لورد لوبورو قبل أن ينصب قاضيا للقضاة بقوله « ان القضاة قد يخطئون ويرتشون وتطفئ المصلحة أو العاطفة على عقولهم ولكن المحلفين لا يخطئون ولا يخضعون لهذه الاعتبارات » ووصف لورد الدون هذا النظام بأنه أعظم عطية منحها الدستور البريطاني الى الشعب (٢) .

وعلى الرغم من هذا التأييد لنظام المحلفين الا أنه استهدف لنقد شديد ذلك أنه يؤدي الى استبعاد القانون فمجال نظام المحلفين هو الواقع لا القانون واذا أمكن تطبيق هذا النظام في الدعاوى الجنائية التي تعتمد أكثر ما تعتمد على الوقائع فإنه يصعب التسليم بذلك في الدعاوى المدنية التي قوامها التمييز بين الوقائع والقانون .

كذلك يعاب على هذا النظام أنه يتعارض مع النظام القانوني للاثبات ، واذا كانت القاعدة أن الأدلة اقناعية في القانون الجنائي وهو ما يسوغ اتباع المحلفين الا ان القاعدة في المسائل المدنية ان القاضي يستمد عقيدته من أدلة الاثبات التي يحددها القانون .

(١) الماوردى صفحة ٧٧ .

(٢) مؤلف القاضي جاكسون "The machinery of justice" طبعة سنة ١٩٦٦ صفحة ٢٧٢ .

وفضلا عن ذلك فإن نظام المحلفين لا يحقق حسن سير العدالة اذ لا يوجد نظام دقيق لاختيار المحلفين وقد يؤدي ذلك الى صدور الحكم من أشخاص ليست لديهم الكفاءة أو القدرة على الفصل في الدعاوى .

وقد أدت هذه الانتقادات التي وجهت الى نظام المحلفين الى فشل المحاولات التي قامت في فرنسا للأخذ به في مشروع كامباسير في السنة الثالثة للثورة الفرنسية ومشروع بارو سنة ١٨٤٨ ومشروع برونييت سنة ١٩٠٤ .

كما أخذ هذا النظام يتقلص في بريطانيا في الدعاوى المدنية اذ صار الأمر اختياريا للخصوم وفي الولايات المتحدة استبعد الالتجاء اليه في بعض الدعاوى المدنية كما قيدت بعض الولايات هذا النظام بأن فرضت على الخصوم طلب حضور المحلف عند أول جلسة لنظر الاستئناف (١) .

وبعد فإن ديمقراطية القضاء ليست هدفا في ذاتها بقدر ما هي وسيلة لتوفير ضمانات أقوى وأشمل للأفراد وهي تكمن أصلا في استقلال القضاء وتدعيمه بالكفاءات القادرة على تحقيق سيادة القانون . وإذا كان ثمة ضرورة لاشراك الشعب في ادارة القضاء استجابة لدواعي الديمقراطية الحقبة التي ترد الأمور كلها للشعب فإن نظام المحلفين ينبغي أن يكون مقصورا على بعض الدعاوى وفي نطاق الخبرات الفنية ذات التخصص ويتمثل ذلك في جلوس أعضاء الغرف التجارية في الدعاوى التجارية التي تقتضى دراسة العرف التجاري والالام بأحوال التجار وكذلك بالنسبة للجرائم الاقتصادية - كما فعل التشريع اليوغوسلافي - والتي تحتاج الى خبرة رجال النقد والشركات والوقوف على كثير من المشاكل المالية والاقتصادية التي قد تدق على القضاة وذلك دون حاجة الى تعميم هذا النظام في الدعاوى المدنية والجنائية .

سند الشحن كأداة للائتمان البحري

للسيد الدكتور حسين النورى

كلية التجارة — جامعة عين شمس

مقدمة

في تطور وظيفة سند الشحن

ودوره في تدعيم الائتمان المستندى

تطور وظيفة سند الشحن :

سند الشحن عبارة عن محرر يعترف بموجبه الناقل البحري أو الربان بتسلم بضاعة معينة ويحول حامله حق المطالبة بها .

(أ) أداة للاثبات :

عرف سند الشحن فى بداية الامر كأداة للاثبات ، فهو ايصال يحرره الربان يثبت تسلمه البضاعة على ظهر السفينة ، ويعتمد عليه المرسل اليه فى تسليم البضاعة فى ميناء الوصول . فهو يتخذ كدليل لاثبات عقد النقل اذا تعلق الامر بنقل جزئى . لذلك كان يسمى سند الشحن تذكرة النقل البحرية او تذكرة الشحن اشارة الى اعتباره ايصالا بتسلم البضاعة المنقولة بحرا كما هو الشأن فى تذكرة النقل البرية (١) .

(ب) أداة للتداول :

ثم تطور الأمر بعد ذلك ولم يعد سند الشحن قاصرا على وظيفته التى نشأ من أجلها باعتباره ايصالا يثبت واقعة الشحن ، ويثبت عقد النقل ذاته ، بل أصبح ينظر اليه كأداة قانونية لحيازة البضاعة المشحونة بحرا ، ونقله يعتبر نقلا لحيازتها (٢) .

وقد يسر هذا النظر اجراء العمليات القانونية على البضائع المشحونة بحرا حتى لا تبقى طوال فترة الرحلة البحرية معطلة عن التداول والاستثمار ، وهى فترة ليست بالقصيرة بالرغم مما طرأ على صناعة النقل من تقدم وتطور . وبذلك أصبح سند الشحن أداة لتداول البضاعة يمكن من بيعها اثناء الطريق ويسر المضاربة عليها ، ويقوم تسليم سند الشحن للمشتري مقام تسليم البضاعة ذاتها .

(١) أمين بدر ، تذكرة الشحن كأداة للاثبات — مجلة مصر المعاصرة — العدد ٢٧٣ ص ١ .

(٢) هامل ، دروس فى القانون البحرى ، طبعة ١٩٥٣ — ١٩٥٤ ص ١٩٤ ، مصطفى كمال طه ، اصول

القانون البحرى ، طبعة ١٩٥٢ ص ٤١٥ ، على جمال الدين عوض ، القانون البحرى ، طبعة ١٩٧٠ ص ٢٧٥ .

(ج) أداة الائتمان البحري :

ساعدت فكرة تمثيل سند الشحن للبضاعة المنقولة بحرا على قيام سند الشحن بوظيفة اخرى لا تقل اهمية عن الوظيفة السابقة . اذ اتخذها المتعاملون كأداة للائتمان البحري فبواسطته يمكن الاقتراض بضمان البضاعة المنقولة بحرا ، وهى فى معظم الاحوال تمثل رعوس أموال ضخمة ، وتقوم حيازة الدائن المرتهن لسند الشحن مقام حيازة البضاعة المرهونة ذاتها ، وتؤمنه هذه الحيازة من نفاذ حقه فى مواجهة الغير ، وتخوله نفس الحقوق الناشئة عن حيازة البضاعة ذاتها .

دور سند الشحن فى الائتمان المستندى :

يلعب سند الشحن دورا رئيسيا كأداة للائتمان فى التجارة الخارجية سواء تجارة الاستيراد او تجارة التصدير .

— وفى الائتمان للاستيراد يلجأ المشتري الى الاقتراض من احد المصرفاء بضمان البضاعة المشحونة ويتم ذلك برهن المستندات الممثلة لها . وييسر هذا الائتمان للمشتري الحصول على النقود اللازمة لدفع ثمن البضاعة .

وجرت العادة ان يرفق بسند الشحن مستندات اخرى تمثل البضاعة او قيمتها ، هى بوليصة التأمين والفاتورة . ويتم تداول هذه المستندات مع سند الشحن ، لذلك تأخذ نفس الشكل الذى يتخذه سند الشحن . وتمكن بوليصة التأمين حامل سند الشحن من الحصول على التعويض فى حالة هلاك البضاعة او تلفها . أما الفاتورة فتثبت كمية البضاعة ونوعها وكيفية حساب ثمنها . وقد يشترط على عقد البيع تقديم مستندات اخرى كشهادة الجمرک ، وقرار بالحالة الصحية وشهادة تثبت مكان انتاج البضاعة . واذا لم يشترط العميل شيئا من ذلك فتقتصر المستندات الواجب تقديمها على سند الشحن وبوليصة التأمين والفاتورة (١) .

— وفى الائتمان للتصدير يلجأ البائع الى الاقتراض بضمان البضاعة المشحونة بحرا للحصول على ما يلزمه من نقود قبل استحقاق الثمن على المشتري . وفى الغالب يسحب البائع كمبيالة على المشتري ويرفق بها المستندات الممثلة للبضاعة ، ويخصم الكمبيالة لدى احد البنوك . وبذلك يستوفى البائع قيمة البضاعة دون انتظار لوصولها .

فاذا وصلت البضاعة تقدم البنك بواسطة مراسله فى ميناء الوصول الى المشتري . فاذا استوفى قيمة الكمبيالة سلمه المستندات المرفق بها فيتمكن بذلك من تسلم البضاعة . اما اذا لم يستوف البنك قيمة الكمبيالة امكنه التنفيذ على البضاعة المرهونة بصفته دائئا مرتهنا .

ولكن قد يحدث ألا يتمكن البنك من الحصول على قيمة الكمبيالة بسبب إفلاس

(١) على جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، طبعة ١٩٦٩ ص ٣٦٨ ، جان ستوفليه ، الائتمان المستندى ، طبعة ١٩٥٧ ، ص ٥٥ بند ٥١ .

المشتري أو تدهو اسعار البضاعة اثناء نقلها فيضطر الى الرجوع على البائع بوصفه صاحبا للكمبيالة وضمانا للوفاء بقيمتها ، ولكي يتلافى البائع اماكن الرجوع عليه فقد جرت العادة ان يطلب من المشتري فتح اعتماد لصالحه لدى احد البنوك ، فاذا تم ذلك ارسل بنك المشتري الى البائع خطابا *accréditif* يخطر فيه بوجود الاعتماد تحت تصرفه في حدود مبلغ معين والى تاريخ معين . ويتعهد البنك في هذا الخطاب بقبول الكمبيالة ودفعها أو دفعها مباشرة بمجرد تقديمها اليه . وبذلك يقوم البائع بسحب الكمبيالة ، لا على المشتري ، وانما على البنك المعين في خطاب الاعتماد (بنك المشتري) ، فيسهل عليه ان يخضم الكمبيالة لدى احد البنوك الموجودة في بلده — (بلد البائع) لان البنك الاخير يثق في البنك الاجنبي اكثر من ثقته في المشتري .

وهذا الاعتماد قد يكون قطعيا ، وهذا هو الغالب ، لا يجوز الرجوع فيه *irrévocable* وقد يكون غير قطعي يجوز الرجوع فيه *irrévocable* (١)

وقد يطلب البائع ضمانا أعلى من سابقه فيشترط على المشتري أن يعين بنكا في بلد البائع يتعهد تعهدا شخسيا بالدفع (ولا يكون مجرد وكيل عن بنك البائع) ويسمى الاعتماد في هذه الحالة اعتمادا مؤيدا *Confirmé*.

وهذه التسوية تطمئن البائع الى الحصول على قيمة البضاعة فور تنفيذ التزاماته ، كما تطمئن المشتري الى أن ثمن البضاعة لا يتم دفعه بواسطة البنك الا بعد فحص المستندات ومطابقتها للشروط الواردة في خطاب الاعتماد .

ويكون للبنك حق رهن على البضاعة المرسلة التي يحوزها بواسطة حيازته للمستندات المثلة لها .

ونخصص هذا البحث لدراسة سند الشحن كأداة للائتمان البحري يمكن من الاقتراض بضمان البضاعة المشحونة بحرا . فنقسم البحث فرعين رئيسيين :

نتناول في الفرع الاول : الاساس القانوني لتمثيل سند الشحن لحيازة البضاعة المشحونة التي تعتبر شرطا رئيسيا لتنفيذ حق الدائن المرتهن في مواجهة الغير ، فنبين التبرير الفني لهذا التمثيل ، موضحين طبيعة الحيازة بواسطة سند الشحن ، والآثار المترتبة على هذه الطبيعة ، وننتهي من ذلك الى بيان الشروط الواجب توافرها في سند الشحن ليقوم بهذه الوظيفة الرئيسية ، ونبين مدى اماكن قيام الاوراق الشبيهة بسند الشحن للقيام بهذا الدور متناولين بالتحليل الاحكام القضائية وآراء الفقه في هذا الصدد . . وقد استبعدنا في هذا البحث التعرض لسند الشحن كأداة للائتمان او لتداول البضاعة المشحونة بالبيع مقتصرين على دوره كأداة للائتمان يمكن من الاقتراض بضمانة البضاعة المشحونة بحرا ، ولن نتعرض لهذه الوظائف الاخرى الا بالقدر الذي يتعلق بوظيفة سند الشحن كأداة للائتمان .

(١) على جمال الدين موسى ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ص ٢٨٨ . جورج ماريه ، الاعتماد المستندي سنة ١٩٥٧ بند ٢ . جان ستوفليه ، الاعتماد المستندي بند ٥١ . مصطفى كمال طه ، أصول القانون البحري ص ٦٤٦ ، محسن شفيق ، القانون التجاري المصري ، الاوراق التجارية طبعة ١٩٥٤ ص ٦٧٢ وما بعدها .

ونتناول في الفرع الثاني حقوق الدائن المرتهن ، ونبين المخاطر التي يتعرض لها الدائن نتيجة تعدد نسخ سند الشحن ، وننتهي ببيان الحلول الواجبة الاتباع في هذا الصدد مع تحليل لأحكام المحاكم وآراء الفقه في فرنسا وفي مصر .

الفرع الأول

تمثيل سند الشحن للبضاعة المشحونة

الاساس القانوني لتمثيل سند الشحن للبضاعة :

واجهت المجموعة البحرية سند الشحن باعتباره اداة للاثبات فعددت المادة ٩٩ منها البيانات الواجب ادراجها في سند الشحن وهي :

أسماء الاطراف (الناقل والشاحن) - توقيع الربان - توقيع الشاحن - اسم المرسل اليه - تاريخ الشحن - مبلغ الاجرة - تحديد ميناء السفر وميناء الوصول - تعيين البضاعة من حيث الطبيعة والنوع والمقدار والمعاملات والعدد - اسم السفينة .

كما بينت المادة المذكورة شكل سند الشحن « سند المشحونات يجوز أن يكون باسم شخص معين أو تحت اذنه أو لحامله » .

وتعرضت المادة ١٠١ لحجية سند الشحن في الاثبات بالنسبة لطرفيه وحجيته بالنسبة للغير . ولكن لم يرد بالمجموعة البحرية اشارة الى وظيفة سند الشحن باعتباره اداة لتمثيل البضاعة المشحونة . الا أن القانون المدني اثار الى هذه الوظيفة في المادة ٩٥٤ منه حيث نصت على ان « تسليم المستندات المعطاه عن البضائع المعهود بها الى أمين النقل او المودعة في المخازن يقوم مقام تسليم البضاعة ذاتها » . كما اشارت المادة ٧٧ من قانون التجارة المصري الخاصة بالرهن التجارى الى نقل الحيازة عن طريق نقل المستندات فقررت انه « يعتبر الدائن حائزا للبضاعة متى كانت تحت تصرفه في مخازنه او سفنه او في الجمرک او مودعة في مخزن عمومي او متى سلمت له قبل وصولها تذكرة شحنها او نقلها » .

التبرير الفني لفكرة تمثيل سند الشحن للبضاعة :

ذكرنا أن النقل بحرا يستغرق وقتا ليس بالقصير وأن الربان يحوز البضاعة اثناء نقلها بقصد توصيلها الى ميناء الوصول . وقد يجد الشاحن او المرسل اليه ان المصلحة تقضى ببيع البضاعة وهي في الطريق لتحقيق الغرض الذي ينشده من التعامل على البضائع وهو المضاربة والاستفادة من تقلبات الاسعار . ولكن يقف امام ذلك عقبة مادية تمنعه من تسليم البضاعة ذاتها الى المشتري بسبب وجودها بعيدا عنه - في حيازة الربان اثناء النقل . كما قد يحتاج الشاحن او المرسل اليه الى الاقتراض بضمان البضاعة المشحونة وتتقف هذه العقبة المادية حائلا دون نقل حيازتها الى الدائن المرتهن ، مع العلم أن نقل حيازة المنقول المرهون للدائن المرتهن شرط لنفاذ حقه في مواجهة الغير .

— وللتغلب على هذه العقبة المادية ظهرت فكرة تمثيل سند الشحن للبضاعة المشحونة أو بعبارة أدق تمثيل حيازة سند الشحن لحيازة البضاعة المشحونة بحيث تعتبر حيازة سند الشحن حيازة لها ، ويعتبر نقل حيازته نقلا لحيازتها .

وتقوم فكرة تمثيل سند الشحن للبضاعة المشحونة على اساس اندماج الحق في السند ، وهذا النظر قريب الشبه بالاساس الذى تقوم عليه الاوراق المصرفية . فالورقة المصرفية تمثل حقا في مبلغ معين من النقود ويندمج الحق في المك وتداول بتداول المك . واصبح المك لا يمثل حقا شخصا ، بل يمثل مالا ماديا ، لذلك لا يعتبر الحامل دائنا بل مالكا .

كذلك الحال في سند الشحن فهو يمثل حقا لحامله قبل الناقل أو الريان في تسليم البضاعة في ميناء الوصول . وبدلا من ان يندمج الحق في السند فان الحق في الحيازة هو الذى يندمج في السند . ويعتبر بذلك حائز السند حائز البضاعة ذاتها ويتمتع بنفس الحقوق التى تخولها حيازة البضاعة ذاتها (١) .

مما سبق يبين لنا ان سند الشحن ينشئ لحامله نوعين من الحقوق :

(أ) حق شخص يتمثل في مطالبة الحامل للريان بتسلم البضاعة ، وهذا الحق مصدره عقد النقل .

(ب) حق عينى يتمثل في حرية حامل سند الشحن في التصرف في البضاعة أثناء الطريق ، لأنه يعتبر حائزا للبضاعة حيازة قانونية . وحق التصرف اثر من آثار الحيازة التى يخولها سند الشحن لحامله الشرعى .

الطبيعة القانونية للحيازة في سند الشحن :

يحوز الناقل أو الريان البضاعة لحساب حامل سند الشحن . ولتوضيح طبيعة هذه الحيازة يلزم أن نبين معنى الحيازة وعناصرها .

الحيازة القانونية هي سلطة يباشرها الحائز على شيء معين بقصد مزاوله الملكية أو أى حق عينى آخر (٢) .

وبذلك يلزم أن يتوفر في الحيازة القانونية توفر عنصرين أحدهما مادي والآخر معنوي .

العنصر المادي : عبارة عن السلطة الفعلية التى تربط الحائز بشيء معين والتى تمكنه من اجراء الاعمال المادية التى تتناسب وطبيعة الشئ موضوع الحيازة .

وهذا العنصر المادي قد يتوافر بطريقة لا يتم فيها تسليم الشئ ماديا الى الحائز بل قد يتم بطريقة رمزية كتسليم المستندات المعطاة عن البضائع المعهود بها الى أمين

(١) انظر عزيز العكلى ، دور سندات الشحن في تنفيذ عقد البيع كاف أو سيف ، رسالة دكتوراه طبعة ١٩٧١ ص ١٨٧ . أمين بدر ، الاوراق التجارية ، رقم ٦٥٧ .

مصطفى كمال طه — اصول القانون البحري ، ص ٤١٥ ، هامل ، دروس في القانون البحري ص ١٩٤ . استئناف مختلط ٧ أبريل ١٩٤٩ — ب — ٦١ — ٩٢ مرسيليا ١٠ يونيو ١٩٤٩ — ١٩٥٠ D.M.F —

(٢) عبد المنعم فرج الصدة ، حق الملكية رقم ٢٤٠ . محمد عبد اللطيف ، الحيازة وآثارها رقم ١ .

النقل المودعة في المخازن . وقد أشارت الى هذه الطريقة المادتان ٩٥٤ مدنى مصرى و ٧٧ تجارى مصرى فاجازتا امكن نقل حيازة البضاعة بتسليم السندات الدالة عليها .

العنصر المعنوى : يتوفر هذا العنصر بثبوت نية الحائز في الظهور بمظهر المالك للشئ الذى يخوزه او بصفته صاحب حق عيني آخر على الشئ موضوع الحيازة أى لابد أن تنصرف نية الحائز الى أن يعمل لحسابه هو ، لا لحساب غيره ، سواء بصفته صاحب حق ملكية او بصفته صاحب حق عيني آخر (١) .

واذا توافر العنصر المادى دون العنصر المعنوى للحيازة فتعتبر حيازة عارضة *détention Précaire* وفيها يحوز الشخص الشئ لحساب غيره لا لحساب نفسه ويلتزم برده للحائز القانونى سواء كان مصدر الالتزام العقد كما في حيازة المودع لديه او المستأجر او الناقل ، وسواء كان مصدر الالتزام نص القانون او حكم القاضى كحيازة الوصى او القيم او السنديك .

من هذ التعريف والتحليل لعناصر الحيازة يبين لنا ان الشاحن يظل محتفظا بحيازته القانونية للبضاعة بالرغم من تسليمها للناقل او الربان لان الاخير يعتبر حائزا للبضاعة حيازة عادية او عارضة دون ان يتوفر لديه العنصر المعنوى . فهو ملزم بموجب عقد النقل أن يسلم البضاعة للشاحن أو للمستفيد من سند الشحن الذى يتوفر لديه عنصر الحيازة : المادى والمعنوى ، فهو يحوز البضاعة المشحونة حيازة مادية بواسطة الحائز العرضى ، وهو الربان . وقد أجازت المادة ٩٥١ مدنى الحيازة المادية بالواسطة فنصت على ذلك بقولها « تصح الحيازة بالواسطة متى كان الوسيط يباشرها باسم الحائز وكان متصلا به اتصالا يلزمه الائتمان بأوامره فيما يتعلق بهذه الحيازة » .

ويتوفر لدى الشاحن أو المستفيد من سند الشحن العنصر المعنوى بتوافر نية الظهور بمظهر المالك أو صاحب الحق على الشئ .

وتخول هذه الحيازة القانونية لحامل سند الشحن كافة الحقوق التى تترتب على حيازة البضاعة ذاتها .

حيازة سند الشحن حيازة رمزية وليست حيازة حقيقية :

ذكرنا أن حيازة سند الشحن تعتبر حيازة قانونية مساوية لحيازة البضاعة ذاتها . ولكنها حيازة فرضية لا ترقى الى مضاف الحيازة الحقيقية فهى حيازة غير مباشرة ، اذ يحوز حامل سند الشحن البضاعة بواسطة الربان أو الناقل .

وهذه الحيازة غير المباشرة لا توفر للحائز نفس الضمانات التى توفرها له الحيازة المباشرة ، أى حيازة البضاعة ذاتها .

(١) محكمة النقض ، ٣ يناير ١٩٤٧ ، مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ص ٣٢٧ .

ومن الاخطار التى تهدد حامل سند الشحن نتيجة الحيازة غير المباشرة للبضاعة عدم مطابقة البضاعة المشحونة للبيانات الواردة فى سند الشحن من حيث النوع أو الكمية أو الوزن أو العدد أو عدم شحن البضاعة أصلا خلافا لما هو وارد فى سند الشحن . وقد يحدث ذلك نتيجة خطأ الريان أو نتيجة تواطئه مع الشاحن على الاضرار بالمستفيد من سند الشحن . فى هذه الحالات لا يتمتع حائز سند الشحن بالضمانات التى توفرها له الحيازة المباشرة للبضاعة ، ويقتصر حقه فى الرجوع على الناقل أو على الشاحن .

ومن الاخطار التى تضعف ضمانات حائز سند الشحن هلاك البضاعة أو تلفها . حقا أن حامل سند الشحن يستطيع الرجوع بالتعويض على الناقل أو على شركة التأمين . ولكن قد يفقد الحامل حقه فى التعويض كليا أو جزئيا بسبب شروط الاعفاء من المسؤولية فى الأحوال التى يجوز فيها ذلك ، أو بسبب الاعفاءات والمسموحات فى التأمين البحرى (١) .

الآثار المترتبة على اعتبار حيازة حامل سند الشحن حيازة فرضية :

يترتب على اعتبار حيازة حامل سند الشحن حيازة فرضية للبضاعة وليست حيازة حقيقية (٢) بعض النتائج الهامة نذكر منها ما يلى :

(١) لا يستطيع حامل سند الشحن أن يتمسك بقاعدة الحيازة فى المنقول سند الملكية على من يحوز البضاعة حيازة حقيقية (٣) .

وسنرى عند بيان الحل الواجب الاتباع فى حالة التزاحم بين المشتريين أو الدائنين المرتهنيين أو بينهم وبين بعضهم البعض الآخر نتيجة تعدد نسخ سندات الشحن أن الافضلية تتقرر بينهم على أساس الاسبقية فى تسلم البضاعة وليست على أساس الاسبقية فى حيازة سند الشحن ، فيفضل حامل نسخة سند الشحن الذى تسلم البضاعة فعلا على حامل النسخة الأخرى حتى ولو كانت أسبق فى تاريخ التظهير . وقد أقرت هذا الأثر المادة ٢/١٥٤ مدنى بقولها أنه اذا تسلم شخص المستندات المعطاة عن البضائع وتسلم آخر البضاعة ذاتها وكان كلاهما حسن النية فإن الافضلية تكون لمن تسلم البضاعة .

(ب) لا يمنع تسليم سند الشحن للمشتري المفلس من استرداد البضاعة مادامت لم تسلم اليه فعلا لأن تسليم البضاعة فى مخازنه أو فى مخازن الوكيل بالعمولة المأمور ببيعها على نتمته يخلق عنصرا ظاهرا فى الائتمان يعتمد عليه الدائنون — أما تسليم سند الشحن فلا يعتبر عنصرا ظاهرا يخلق الائتمان الوهمى الذى يترتب على حيازة البضاعة ذاتها (٤) .

(١) عزيز المعكلى ، دور سندات الشحن فى تنفيذ عقد البيع كإف أو سيف ص ٢٢٣ وما بعدها

(٢) انظر عكس ذلك المرجع السابق حيث يقرر أن الحيازة حيازة حقيقية وليست فرضية .

(٣) مصطفى كمال طه ، أصول القانون البحرى ، ص ٤١٥ ، ص ٦٤١ .

(٤) مصطفى كمال طه — المرجع السابق ص ٤١٥ ، انظر عكس ذلك القاهرة التجارية المختلطة ١٢ يونيو ١٩١٥ جازيت ٥ — ١٨٦ حيث ذهبت الى أنه مادام سند الشحن يقوم مقام البضاعة ذاتها فإن تسليمه للمشتري المفلس يعتبر تسليما للبضاعة لا يجوز استردادها بالتطبيق لنص المادة ٢٨٢ تجارى — وبذلك اعتبرت حيازة سند الشحن حيازة حقيقية وليست حيازة رمزية .

الشروط الواجب توافرها في سند الشحن

ليقوم بوظيفته كأداة للحيازة

يجب لكي يقوم سند الشحن بوظيفته كأداة للحيازة أن يثبت لحامله حقا مباشرا في مواجهة الربان بتسليم البضاعة وأن يتضمن السند تعيينا للبضاعة ، وأن يكون قابلا للتداول بالطرق التجارية ، ويجب أن يتوفر في شكل سند الشحن هذه الشروط الموضوعية بمعنى أن يتضمن قدرا من البيانات تجعله قادرا على تمثيل البضاعة أو بعبارة أدق على حيازة البضاعة ، وأنه يكفي مجرد الاطلاع على شكل السند لمعرفة قدرته على هذا التمثيل فيدرج في السند توقيع الربان وتعهده بتسليم البضاعة في ميناء الوصول لحامل سند الشحن ، وأن يذكر بيان البضاعة بشكل تعيينها تعيينا ناميا للجهالة ، وأن يذكر في السند شرط الاذن أو لحامله .

الشرط الأول :

أن ينشئ سند الشحن لحامله حقا مباشرا في مواجهة الربان : ذكرنا فيما مضى أن الربان يحوز البضاعة المشحونة بالواسطة لحساب المستفيد من سند الشحن ، وهو يلتزم بردها اليه في ميناء الوصول . لذلك ينشأ للمستفيد حق في مطالبة الربان بالبضاعة أو المطالبة بتعويض عن تلفها أو هلاكها . كما ينشأ له بصفته حائزا قانونيا حق التصرف في البضاعة ورهنها أثناء الطريق . وكما ذكرنا يجب أن يبين هذا الحق المباشر من مجرد الاطلاع على السند ، فيجب أن يوقع عليه الربان بما يفيد التزامه بذلك . كما يجب أن يبين تاريخ اصداره لأن هذا التاريخ له أهميته بالنسبة للائتمان الذي منحه البنوك اذ غالبا ما تحدد لنفاذه مدة معينة يلزم أن يتم الشحن في خلالها والا كان الائتمان ملغيا . كما يجب أن يذكر محل الالتزام ويعين تعيينا كافيا كما يجب أن يذكر في سند الشحن اسم السفينة والا فانه لا يعتبر سند شحن وانما يطلق عليه اسم سند برسم شحن على نحو ما سنرى فيما بعد .

لذلك فان الأوراق الشبيهة بسندات الشحن والتي لا تخول لحاملها حقا مباشرا في مواجهة الربان لا ترقى الى مصاف سند الشحن في قدرته على تمثيل البضاعة المشحونة ولا في قدرته كأداة لنقل الحيازة . ومن هذه الأوراق أوامر التسليم وسند الشحن المباشر .

(١) أوامر التسليم delivery orders : قد يرسل الشاحن كمية من البضاعة يمثلها سند شحن واحد يقوم ببيعها في الطريق لأشخاص مختلفين ، ويعهد البائع الى أمين الحمولة بتسليم البضاعة من الربان بموجب سند الشحن ، ثم يصدر بعد ذلك سندات تحتوي غالبا على شرط الاذن يأمر فيها أمين الحمولة بتسليم جزء من البضاعة لاذن حامل السند .

ولا تقوم أوامر التسليم مقام سند الشحن في تمثيل البضاعة لأنها لا تنشئ علاقة مباشرة بين حامل الأمر أو الناقل . وبذلك لا يخول الأمر لحامله أي حق على البضاعة

ولا يلتزم الربان قبله بتسليمها لانه لم يوقع عليه . ولا يعتبر حامل الامر حائزا للبضاعة بالوساطة ، لأن الربان يحوزها لحساب الحائز الشرعى لسند الشحن ، وهو أمين الحمولة (١) .

كل هذا ما لم يؤثر الربان على الامر ، فاذا تم هذا التأشير تحول الامر بالتسليم الى سند شحن يخول حامله حقا مباشرا فى مواجهة الربان يمكنه من التصرف فى البضاعة أو ترتيبه أى حق عينى عليها ، كما يمكنه من المطالبة بتسليم البضاعة أو بالتعويض عن هلاكها أو تلفها (٢) .

واذا صدر أمر التسليم موقعا عليه من أمين الحمولة فانه كذلك لا يعتبر ممثلا للبضاعة لأن المستفيد من الامر لا يعتبر حائزا للبضاعة بالوساطة ، لأن البضاعة ليست فى حيازة من أصدر السند ، بل فى حيازة الناقل الذى يحوزها لحساب حامل سند الشحن وهو أمين الحمولة (٣) .

(ب) سند الشحن المباشر : *connaissance direct*

قد يقتضى نقل البضاعة. مراحل مختلفة تكون جميعها بحرية ويسمى النقل فى هذه الصورة نقلا بحريا متتابعا . وقد تكون بحرية فى جزء منها أو برية أو جوية أو نهريّة فى جزء آخر ويسمى النقل فى هذه الصورة نقلا متتابعا مختلطا .

وفى الصورتين يصدر الناقل الاول سند شحن مباشر يغطى الرحلة بأكملها ، اذ يتعهد الناقل بنقل البضاعة فى جزء من الرحلة ويتعاقد فى المراحل الاخرى مع ناقل أو ناقلين آخرين بوصفه وكيلًا بالعمولة — وليس بوصفه ناقلًا — يتعاقد معهم باسمه ولكن لحساب الشاحن . وقد ثار الجدل بشأن امكان تمثيل السند المباشر للبضاعة المشحونة ، والاجابة على هذا السؤال تتوقف على ما اذا كان حامل السند حق مباشر فى مواجهة الناقل فى تسلم البضاعة أو ليس له هذا الحق .

مما لا شك فيه ان السند المباشر يعتبر ممثلا للبضاعة فى الفترة التى تكون فيها فى حيازة الناقل الاول الذى أصدر السند لانه يحوز البضاعة لحساب حامله . ومن ثم يثبت لحامل سند الشحن المباشر فى هذه الفترة حقا مباشرا قبل هذا الناقل فى المطالبة بالبضاعة عند الوصول والتعويض عن الاضرار فى حالة هلاك البضاعة أو نقلها . لذلك يمكنه التصرف فى هذه الفترة فى البضاعة ببيعها أو رهنها ، ونقل حيازتها للمشتري أو الدائن المرتهن بتسليم السند الممثل لها الى هذا المشتري أو هذا الدائن . ولكن اذا خرجت البضاعة من حيازة الناقل الاول الى الناقل أو الناقلين الحلاقين فان سند الشحن يفقد صفته التمثيلية للبضاعة لأن الناقل اللاحق لا يحوز البضاعة لحساب حامل سند الشحن المباشر لانه لم يوقع عليه ولا يلزم بالبيانات والشروط المدرجة فيه . وانما يحوزها لحساب الناقل السابق ووفقا للبيانات والشروط المدرجة فى سند الشحن الصادر منه عندما تسلم البضاعة من الناقل السابق .

(١) عزيز العكيلى — دور سندات الشحن فى تنفيذ عقد البيع كاف أو سيف ، ص ٢٨١ .

(٢) مصطفى كمال طه — اصول القانون البحرى بند ٤٧٤ . استئناف مختلط ٢٩ ابريل ١٩٢٥ — ب ٢٧ — ٢٨١ . السين ٢٩ نوفمبر ١٩٢١ — المجلة الدولية ٢٤ — ١٨١ .

مازيه ، أوامر التسليم المجلة الدولية ٣٤٥ — ٧٨ . على جمال الدين ، القانون البحرى ، ص ٥٠٦ .

(٣) استئناف نابلى ٩ ابريل ١٩٢٥ — دور ٢٤ — ٤٧٠ .

: حقا أن لحامل سند الشحن المباشر حقا مباشرا قبل الناقل الاخير تطبيقا لقواعد الوكالة بالعمولة . ولكن لا يسأل الناقل الاخير بموجب سند الشحن المباشر وطبقا لبياناته والشروط المدرجة به . وانما يسأل وفقا للبيانات والشروط الواردة في السند الذى اصدره عندما تسلم البضاعة من الناقل السابق .

لذلك فان سند الشحن المباشر لا يمثل البضاعة المشحونة بعد تاريخ خروج البضاعة من حيازة الناقل الأول . ولا يمكن لحائزها أن يتصرف في البضاعة أو أن يرهنها بعد خروجها من حيازة الناقل الأول (١) .

الشرط الثانى : تعيين البضاعة :

لكي يمثل سند الشحن البضاعة المشحونة يلزم أن يعين البضاعة تعيينا نافيا للجهالة لأنه لا يتصور أن ترد الحيازة على شيء غير معين . ويلزم لتعيين البضاعة ضرورة توفر شرطين :

(ا) تحديد البضاعة من حيث نوعها ومقدارها وعددها والعلامات الخاصة بها .

(ب) تخصيص البضاعة بافرازها بأن يصدر من المتعاقد تعبير عن ارادته في تخصيص هذه البضاعة المحددة لتنفيذ العقد المنشئ لحق الملكية أو أى حق عينى آخر عليها (م ٢٠٤ مدنى) . ويتم هذا التخصيص بأية وسيلة يمتنع فيها على المتعاقد الرجوع فى قراره (٢) كارسال البائع خطابا الى المشتري بهذا المعنى .

ويلعب سند الشحن دورا كبيرا في تعيين البضاعة بذاتها ، فهو يتوفر فيه الشرط الأول اللازم لهذا التعيين لأنه يدرج فيه البيانات المحددة للبضاعة - كما يتوفر فيه الشرط الثانى بتحريره لأمر المرسل اليه (بشرط أن يكون شخصا آخر غير الشاحن أو وكيله) اذ يدل تحريره بهذه الصورة دلالة قاطعة على اتجاه ارادة الشاحن فى تخصيص البضاعة المحددة فى سند الشحن لتنفيذ التزاماته فى مواجهة المرسل اليه (المشتري أو الدائن المرتهن) .

لذلك فان تحرير سند الشحن لأمر البائع (أو كان المرسل اليه وكيلاً عن البائع) لا يقيم دليلا على تخصيص البضاعة - اذ قد يحتفظ بها البائع لنفسه أو لمشتري آخر أو لدائن مرتهن . ولا يتم هذا التخصيص الا اذا ظهر الشاحن سند الشحن لأمر المشتري أو الدائن المرتهن أو سلمه له ان كان سند الشحن لحامله .

فاذا تم تخصيص البضاعة تحولت من منقول معين بنوعه الى منقول معين بذاته وأنشد تنتقل ملكية البضاعة من البائع الى المشتري ويستطيع الأخير أن يتصرف فيها بكافة أنواع التصرفات القانونية من بيع ورهن قبل أن يتسلم البضاعة فعلا . وتنتقل اليه حيازة البضاعة بواسطة حيازة سند الشحن .

(١) على جمال الدين عوض - القانون البحرى ص ٧٦٩ ، عزيز العكلى ، دور سندات الشحن ص ٢٧٤

(٢) على جمال الدين عوض - القانون البحرى ص ٧٧٧ ، عزيز العكلى ، دور سندات الشحن ص ٢٠٢

وإذا كان شحن البضاعة على ظهر السفينة لا يفيد حتما تخصيصها (١) إلا إذا انصرفت إرادة الشاحن إلى ذلك ، غير أن واقعة الشحن لها أهميتها إذ يتوافر بها الشرط الأول من شروط التخصيص وهو تحديد ذاتية البضاعة .

وهذا يؤدي بنا إلى التساؤل عما إذا كان السند برسم الشحن وهو الذي لا يتضمن واقعة شحن البضاعة يستطيع أن يقوم بالدور الذي يقوم به السند المعتاد في تخصيص البضاعة وبالتالي يعتبر ممثلا لها وأداة لحيازتها ؟ . وللإجابة على ذلك نعرض أولا للخلاف الذي ثار في هذا الصدد ليتبين دور السند برسم الشحن كأداة للائتمان البحري .

السند برسم الشحن وتخصيص البضاعة :

أوجبت المادة ٩٩ بحرى أن يعين في سند الشحن اسم السفينة المشحونة عليها البضاعة حتى يتمكن المرسل إليه من معرفة ميعاد الوصول فيتقدم لاستلام البضاعة . غير أن العمل جرى على عدم ذكر اسم السفينة لأن شركات الملاحة التي تسلم إليها البضاعة لنقلها لا تسمح لها الظروف دائما بتعيين السفينة التي يتم الشحن عليها . لذلك جرت العادة أن يذكر في السند أن النقل يتم على إحدى السفن القادمة ، وإذا لم تعين السفينة فإن السند يسمى « سند برسم الشحن » تمييزا له عن سند الشحن المعتاد الذي يتضمن عبارة « مشحون » . وعلى ذلك فإن السند الأخير يثبت واقعة شحن البضاعة على ظهر السفينة — بينما يثبت السند برسم الشحن واقعة تسلم الناقل للبضاعة من أجل شحنها .

ولقد ثار الجدل في الفقه والقضاء بشأن إمكان قيام السند برسم الشحن بنفس الدور الذي يقوم به سند الشحن المعتاد فيما يتعلق باعتباره أداة للحيازة ، تثبت له القدرة على تمثيل البضاعة أو بعبارة أدق على حيازتها ، وهل يعتبر نقله للمرسل إليه نقلا لحيازة البضاعة .

الرأي الأول : ذهب غالبية الفقه (٢) إلى تقرير الصفة التمثيلية للسند برسم الشحن متى تضمن تحديدا كافيا للبضاعة وعينها بصورة يمكن تمييزها عن البضائع المشابهة لها والمسلمة إلى الناقل لنقلها . وانتهى أيضا هذا الرأي إلى المساواة بين السند برسم الشحن وسند الشحن المعتاد فيما يتعلق باعتباره كل منهما أداة للحيازة . ورتبوا على ذلك أن تسليم البائع السند برسم الشحن للمشتري يقوم مقام تسليم سند الشحن ذاته . كما أن للمستفيد من السند برسم الشحن حق مطالبة من أصدره بالبضاعة والتعويض عنها في حالة الهلاك أو التلف (٣) .

(١) انظر عكس ذلك مصطفى كمال طه — أصول القانون البحري ص ٦١٧ .

(٢) عزيز العكيلي ، دور سندات الشحن ص ٢٥٨ ، علي جمال الدين عوض القانون البحري ص ٦٨٨ — مصطفى كمال طه — أصول القانون البحري ص ٤٠٢ .

(٣) عزيز العكيلي — دور سند الشحن ص ٢٦٠ نقض فرنسي ١٢ يوليو ١٩٢٨ — دور ١٩٢٨ — ٣٤٩ مصطفى كمال طه — أصول القانون البحري ص ٢٠٣ — علي جمال الدين عوض — القانون البحري ص ٦٦٨ .

ولم ينكر أنصار هذا الرأي الصفة التمثيلية للبضاعة بالنسبة للسند برسم الشحن إلا في حالة واحدة وهي حالة البضاعة السائبة لأن السند في هذه الحالة وإن تضمن تعيين نوع البضاعة ووزنها فإنه لا يتضمن سائر البيانات التي تعين البضاعة تعييناً كافياً كالبيانات الخاصة بالعلامات والأرقام التي من شأنها تمييز البضاعة عن البضاعة المشابهة لها والمسلمة للناقل .

ولقد أخذ بهذا الحل التشريع الإيطالي في قانون الملاحة الذي سوى بين السندين ، كما أخذ به التشريع الفرنسي حديثاً بموجب المرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر ١٩٦٦ معدلاً بعض الأحكام المتعلقة بالنقل البحري إذ لم يرد في المادة ٣٦ من هذا المرسوم والتي عدلت بيانات سند الشحن إشارة إلى ذكر اسم السفينة التي شحنت عليها البضاعة .

الرأي الثاني : ذهب قلة في الفقه إلى أن السند برسم الشحن لا يصلح أن يكون أداة لنقل الحيازة في العمليات التي تتم بشأن البضاعة أثناء الطريق ، لأن الشاحن عندما يسلم البضاعة إلى شركة الملاحة تمهيداً لنقلها في مقابل إيصال يظل محتفظاً بحيازته للبضاعة . ومعلوم أنه في بيع كاف وهو أكثر البيوع ذيوفا في التجارة الدولية لا يتم تخصيص البضاعة إلا إذا شحنت على ظهر السفينة وانصرفت إرادة البائع إلى تخصيص البضاعة المبينة في السند لتنفيذ التزاماته تجاه المشتري .

ورتب أنصار هذا الرأي على ذلك نتائج عكسية للنتائج التي انتهى إليها أنصار الرأي الأول ، من ذلك أن تسليم السند برسم الشحن للمشتري في بيع كاف لا يقوم مقام تسليم سند الشحن المعتاد ، كما أن المرسل إليه حائز السند برسم الشحن لا يستطيع الحصول على ائتمان بضمان البضاعة لأن السند لا يثبت حيازته للبضاعة (١) .

ولقد أخذ بهذا الحل التشريع اللبناني والتشريع اليوغوسلافي والتشريع التركي (٢) .

ونحن نؤيد الرأي الأخير لأنه يتفق مع التحليل الذي سبق أن ذكرناه فيما يتعلق بشروط تخصيص البضاعة ، إذ أن شحن البضاعة هو الشرط الأول من شروط هذا التخصيص .

كما أن هذا الرأي يتفق مع أحكام المجموعة البحرية المصرية وأحكام معاهدة سندات الشحن المبرمة في بروكسل سنة ١٩٢٤ .

(١) ريبير ج ٢ بند ١٨٥٩ نقض مدني فرنسي ٣١ مايو ١٨٨٢ . - دور ٩٤ - ١ - ٨١ تعليق ليون كان المجلد ٧ - ٦٤٦ .

(٢) انظر عزيز العكيلي - دور سند الشحن ص ٢٦٠ . نقض فرنسي ١٢ يوليو ١٩٢٨ سيري ١٩٢٨ - ١ - ٢٤٩ مصطفى كمال طه - أصول القانون البحري ص ٢٠٣ . على جمال الدين عوض - القانون البحري ص ٦٦٨ .

فلقد أوجبت المادة ٩٩ بحرى مصرى أن يذكر فى سند الشحن اسم السفينة التى تم عليها شحن البضاعة . كما استلزمته المادة ٧/٣ من المعاهدة المذكورة أنه « إذا تم شحن البضائع فان سند الشحن الذى يسلمه الناقل أو الريان أو وكيل الناقل الى الشاحن يجب ان يؤثر عليه بكلمة « مشحون » متى طلب الشاحن ذلك على شرط أنه اذا كان الشاحن سبق ان استلم اية وثيقة اخرى تثبت له الحق فى هذه البضائع (سند برسم الشحن) فعليه أن يرد هذه الوثيقة مقابل استلامه سند الشحن المؤثر عليه بكلمة « مشحون » .

« ولناقل أو الريان أو الوكيل الحق فى التأشير فى ميناء السفر الى الوثيقة السابق تسليمها باسم أو بأسماء السفينة أو السفن التى شحنت عليها البضائع وتاريخ أو تواريخ الشحن ومتى أثر على الوثيقة بذلك فانها تعتبر فيما يتعلق بهذه المادة سند شحن مؤثرا عليه بكلمة « مشحون » اذا احتوت على البيانات المنصوص عليها فى المادة الثالثة فقرة « ثالثة » ولم ترتب المعاهدة المذكورة للسند حجية مطلقة لصالح الغير الا اذا اشتمل علاوة على بياناته المعتادة كلمة « مشحون » . وبذلك فان المعاهدة لا تعترف بهذه الحجية المطلقة لصالح الغير الا بالنسبة لسند الشحن وحده دون السند برسم الشحن . ومما لا شك فيه أن تدعيم سند الشحن بهذه الحجية المطلقة يدعم من وظيفته كأداة للائتمان وتيسير الاقتراض بضمان البضاعة التى يمثلها (١) .

التحفظات الواردة بسند الشحن :

نكرنا أن تطور التجارة الخارجية اتخذ من سند الشحن وظيفة أخرى أكثر أهمية من الوظيفة التى نشأ من أجلها فأصبح سند الشحن أداة لنقل ملكية وحيازة البضاعة المشحونة وأصبح يمثل البضاعة ويقوم مقامها فى التداول بحيث يمكن إجراء العمليات القانونية على البضاعة المشحونة من بيع ورهن بموجب السند . لذلك يجب أن يعبر سند الشحن عن حقيقة البضاعة التى يمثلها ولا يمكن أن تتوافر له هذه القوة إلا اذا كانت البيانات المدرجة فيه تعبيراً صادقاً عن حالة البضاعة (٢) .

غير أنه يحدث عملاً أن الناقل أو الريان لا يستطيع التثبت من البيانات التى يقدمها الشاحن عن مقدار البضاعة المشحونة وأوصافها ، إذ قد يستغرق ذلك وقتاً طويلاً يعطل السفينة عن مغادرة الميناء بسرعة كما أنه قد لا يتوافر للريان الوسائل اللازمة للتحقق من البيانات التى يقدمها الشاحن .

لذلك جرت العادة أن يضيف الريان الى هذه البيانات تحفظات تشكك فى تعيين البضاعة المشحونة مثال ذلك أن يذكر فى سند الشحن « الوزن غير معروف » وأن « الوزن أو الكمية أو النوع أو المقاس والمحتويات والحالة والقيمة مجهولة » أو أن « البيانات على مسئولية الشاحن » .

أثر التحفظات الواردة بسند الشحن :

طبقاً للمبادئ العامة تعتبر هذه التحفظات صحيحة لأن سند الشحن إيصال

(١) ريبير ج ٢ بند ١٨٥٩ نقض مدنى فرنسى ٣١ مايو ١٨٨٢ دور ٩٤ - ١ - ٨١ تعليق ليون

كان - المجلة الدولية ٧ - ٦٤٦ .

(٢) روبيير م ٢ بند ٤٤١ .

يوقعه الربان يثبت تسلمه للبضاعة وشحنها ، وله الحرية في تحديد مدى التزامه ومدى قوة السند الذى يوقعه كدليل ضده في الاثبات (١) .

ولقد استقر الفقه والقضاء على أن هذه التحفظات تقوض حجية سند الشحن في الاثبات في مواجهة الناقل في حدود التحفظ الوارد به . ومن ثم يكون على الشاحن أن يقيم الدليل في مواجهة الناقل على حقيقة البيان الوارد بشأنه التحفظ .

وقد ذهبت بعض الاحكام (٢) الى اعتبار التحفظ بمثابة شرط بالاعفاء من المسؤولية واوجبت على الشاحن أو المرسل اليه أن هو أراد الرجوع على الناقل أن يثبت حقيقة البضاعة المشحونة وأن يثبت علاوة على ذلك أن الفرق بين الوزن أو المقدار الناقص والوزن أو المقدار الحقيقي يرجع الى خطأ الناقل أو تابعيه . غير أن هذه الاحكام محل نقد شديد لأن القول باعتبار التحفظ بمثابة شرط بالاعفاء ومن المسؤولية لا يتفق مع ارادة طرق عقد النقل (الشاحن والناقل) .

ويترتب على التحفظات التى تقوض حجية السند فى الاثبات اضعاف القيمة الائتمانية للسند لأنها تقلل من الثقة فى السند وتجعل التعامل على البضاعة المشحونة بموجب السند أمرا صعبا ، إذ لا يطعن من ينتقل اليه السند سواء على سبيل البيع أو الرهن أن يسلم البضاعة كما هى مدرجة فى السند طالما أن الناقل يستطيع أن يحتج فى مواجهته بالتحفظات الواردة فيه والواضحة من ذات السند .

وقد تعرضت معاهدة سندات الشحن الموقعة فى بروكسل سنة ١٩٢٤ للتحفظات الواردة بسندات الشحن وأوجبت على الناقل أو وكيل الناقل بعد استلام البضاعة أن يسلم الى الشاحن بناء على طلبه سند شحن يتضمن معياناته المعتادة البيانات الآتية (م ٣ من المعاهدة) .

١ — العلامات الرئيسية اللازمة للتحقق من نوع البضائع وذلك طبقا لما يقدمه الشاحن بالكتابة قبل البدء فى شحن هذه البضائع على أن تكون هذه العلامات مطبوعة أو موضوعة بأى طريقة أخرى ظاهرة على البضائع غير المغلفة على الصناديق أو الأغلفة المعبأة فيها البضائع بحيث تظل قراءتها ميسورة حتى نهاية السفر .

٢ — عدد الطرود أو القطع أو الكمية أو الوزن حسب الأحوال طبقا للبيانات التى يقدمها الشاحن كتابة .

٣ — حالة البضائع وشكلها الظاهر .

ومع ذلك قررت الفقرة سالفة الذكر أن الناقل أو وكيل الناقل أو الربان لا يلزم

(١) مصطفى كمال طه — أصول القانون البحرى ص ٢٩٨ . على حسن يونس — القانون البحرى ص ٣٢٤ . على جمال الدين عوض — القانون البحرى ص ٦٦٤ .
(٢) روان ، ٢٥ مايو ١٩٥١ — القانون البحرى الفرنسى ١٩٥١ — ٢٥٢ . نقض فرنسى ١ يوليو ١٩٥٥ المجلة الدولية ٢١ — ٢٠٤ .

بأن يثبت في سند الشحن أو يدون فيه علامات أو عددا أو كمية أو وزنا إذا توافر لديه سبب جدى يحمله على الشك في عدم مطابقتها للبضائع المسلمة اليه فعلا أو عندما لا تتوافر لديه الوسائل الكافية للتحقق منه .

من هذا النص يتبين أنه لا يجوز للناقل أو الربان أن يدرج في سند الشحن تحفظات الا في حالات استثنائية وبشروط معينة وهى :

١ — أن يكون التحفظ الوارد في سند الشحن محددا . فإذا ورد التحفظ عاما فلا ينتج اثره ، كأن يذكر أن التغليف ضعيف دون أن يحدد عدد أرقام الطرود ضعيفة التغليف (١) أو يذكر أن الناقل غير ضامن للوزن مع العلم أن الأمر يتعلق ببضاعة جرى العرف بعدها لا بوزنها (٢)

٢ — أن يكون التحفظ قاصرا على الحالات الواردة في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة (معاهدة بروكسل) وهى التى تتعلق بالبيانات الخاصة بالعلامات أو العدد أو الكمية أو الوزن . وعلى ذلك فلا يجوز وضع تحفظ يتعلق بشكل البضاعة وحالتها لأنه من الميسور على الناقل أن يتحقق من صحة البيانات الخاصة بذلك .

٣ — أن يكون التحفظ قاصرا على الحالات التى توافر فيها لدى الناقل سبب جدى يحمله على الشك في عدم مطابقة البضائع المشحونة للبيانات التى يقدمها الناقل ، أو عندما لا تتوافر لديه الوسائل اللازمة للتحقق من صحة هذه البيانات . وعلى الناقل أن يذكر الأسباب التى حملته على الشك في البيانات التى قدمها الشاحن . كما يلزم باثبات جدية هذه الأسباب .

ورقة الضمان : Lettre de garantie

ذكرنا أن التحفظات التى ترد بسند الشحن تضعف من قوته كدليل على مقدار البضاعة أو حالتها الأمر الذى لا يشجع على التعامل فيها لأن السند غير قاطع في دلالته . ومن ثم تضعف التحفظات الواردة فيه من قوته كأداة للائتمان لأن الدائن لا يرتضى أن يمنح ائتمانا بحيازة سند لا يمثل البضاعة تمثيلا دقيقا . لذلك تفقد هذه التحفظات تمثيل السند للبضاعة وقدرته على القيام بوظيفته كأداة للحيازة . لذلك جرى العمل على أن يتفق الشاحن مع الناقل على أن يوقع الأخير على سند شحن نظيف *connaissance net* فى مقابل أن يقدم الشاحن للناقل ورقة ضمان *Lettre de garantie* أو *contre lettre d'indimnité* بتعهد فيها

(١) السين — ١٧ ابريل ١٩٥٠ — D.M.F. — ١٩٥١ — ٢٣ . السين أول يوليو ١٩٤٩ . D.M.F. ١٩٥٠ — ١١٧ . مرسيليا ١٦ فبراير ١٩٥٠ . D.M.F. ١٩٥١ — ١٩٤ . نقض فرنسى ٢ ديسمبر ١٩٦٣ بحرى فرنسى ١٩٦٤ ص ٢٠٦ . استئناف باريس ٦ نوفمبر ١٩٦٢ بحرى فرنسى ١٩٦٤ ص ١٦ .

(٢) نانس ١٦ مايو ١٩٤٩ — ١٩٥٠ . D.M.F. — ١٩٥٠ — ١٢٠ .

الشاحن بعدم مطالبة الناقل إذا ظهر عجز أو تلف في البضاعة المبينة في سند الشحن عند التسليم (١) .

وقد سار القضاء في مصر وفرنسا على صحة أوراق الضمان لأن للمتعاقدتين الحرية في تحديد مدى مسؤولية الناقل كما أن لهما الحرية في تحديد قوة السند كدليل للإثبات ، والاتفاق على تحديد قوة السند أمر مشروع (٢) .

وبرر القضاء صحة أوراق الضمان باعتبارها تنازلا ضمنيًا من الشاحن عن الرجوع على الناقل ، أو باعتبارها اتفاقًا صريحًا على تقويض حجية سند الشحن كدليل للإثبات (٣)

وتعتبر أوراق الضمان صحيحة فيما بين الناقل والشاحن طالما أن إصدارها لم يكون مشوبًا بالتدليس بقصد إيهام الغير والا كانت باطلة على أساس أن سبب إصدارها غير مشروع .

لذلك حكم أن الرهان الذي يعطى الشاحن سند شحن نظيف في مقابل ورقة ضمان وكان مظهر البضاعة السيء يوجب إدراج تحفظات في سند الشحن يكون شريكًا في الغش مع الشاحن ضد حملة السند اللاحقين . ويسأل الناقل بالتضامن مع الشاحن في مواجهة الغير عن هذا الخطأ على أساس دعوى المسؤولية التقصيرية وليس على أساس دعوى المسؤولية الناشئة عن عقد النقل (٤) .

وإذا كانت ورقة الضمان في الحالات التي لا تنطوي فيها على غش تعتبر صحيحة فيما بين الناقل والشاحن فإنها لا تنفذ في مواجهة الغير باعتبار أنها لا تخرج بطبيعتها عن أوراق الضد .

حكم أوراق الضمان في ظل معاهدة سندات الشحن :

ذكرنا فيما سبق أن معاهدة سندات الشحن الموقعة في بروكسل سنة ١٩٢٤ أوجبت على الناقل التزامًا بالآي يدرج في سند الشحن أي شرط من شروط الجهل بالوزن أو الكمية أو العدد أو ما شابه ذلك . ولم تجز له إدراج تحفظات إلا في حالات معينة سبق ذكرها . وفي غير هذه الحالات إذا أدرج الناقل تحفظًا لم يكن للتحفظ

(١) نقض مصرى ٢٢ مارس ١٩٦٢ مجموعة النقض ١٩١٧ ض ٦٢٧ وجاء في حكم المحكمة أن خطابات الضمان أوراق يثبت فيها الشاحن التحفظات التي طلب الناقل إدراجها في سند الشحن ولكن لم تدرج فيه استجابة لرغبة الشاحن . وبموجب هذه الخطابات يتعهد الشاحن بضمان كافة النتائج التي تترتب على عدم مطابقة البضاعة عند التسليم للبيانات الواردة في سند الشحن إذا تعرض الناقل للمطالبة قبيل الغير بالتعويضات وذلك في مقابل أن يسلمه الناقل سند الشحن نظيفًا خاليًا من هذه التحفظات فيسهل للشاحن التعامل على البضاعة بسند الشحن والحصول بمقتضاه على الائتمان من البنوك .

(٢) تعليق ريبير ، دور ١٢ - ٣١ . مرسيليا ١٥ يوليو ١٩٠٥ المجلة الدولية للقانون البحري ٢١-٢٤ . انغرس ٤ مايو سنة ١٩٢٥ ، دور ١٢ - ٤٩ .

(٣) أميان ٢ نوفمبر ١٩٢٤ دور ١٠ - ١١١ . المحكمة العليا الأمريكية ٢ مارس ١٩٢٧ دور ١٢ - ١١٧ .

(٤) استئناف روان ٢٠ مارس ١٩٣٥ ملحق دور ٣ - ٧١ . الاسكندرية الابتدائية ٣ أبريل سنة ١٩٥٢ .

قيمة ، ويعتبر البيان حجة عليه بذاته . ويرى غالبية الفقه أن أوراق الضمان تعتبر باطلة في ظل معاهدة سندات الشحن لأنها تتضمن اتفاقاً على إعفاء الناقل من الالتزامات التي تفرضها عليه المعاهدة بإثبات حالة البضاعة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من المعاهدة (١)

غير أن محكمة النقض المصرية (٢) — ويؤيدها قلة في الفقه — قررت في حكمها الصادر في ٢٢ مارس سنة ١٩٦٦ صحة أوراق الضمان في ظل معاهدة سندات الشحن وجاء في الحكم « أن أوراق الضمان باعتبارها حجة على عاقلها وحدها الشاحن والناقل ، ولا يجوز الاحتجاج بها على الغير من حاملي سندات الشحن لا مخالفة فيها لمعاهدة سندات الشحن طالما أن المقصود منها مجرد دحض قرينة الإثبات المستفادة من سند الشحن ولم تتضمن اتفاقاً على إعفاء الناقل من المسؤولية، ولم تكن مشوبة عند إصدارها بقصد إيهام الغير وادخال الغش عليه عند تداول سند الشحن » . وهذا الحكم كان محل نقد من الفقه (٣) باعتبار أن ورقة الضمان تتضمن في حد ذاتها تخفيفاً من مسؤولية الناقل من الإعباء الملقاة عليه ومن بينها تحرير سند شحن نظيف في غير الحالات المستثناة . وقد أبطلت المعاهدة الشروط المتعلقة بإعفاء الناقل من المسؤولية والتخفيف من الالتزامات المفروضة عليه بموجب المعاهدة .

وسواء قيل بصحة أوراق الضمان أو ببطالانها فإنه على أي حال لا يجوز الاحتجاج بها على حامل سند الشحن الذي ينتقل إليه السند بطريق التظهير تطبيقاً لمبدأ عدم جواز الاحتجاج بالدفع على حامل حسن النية (٤) .

الشرط الثالث : قابلية سند الشحن للتداول بالطرق التجارية :

يلزم لكي يعتبر سند الشحن ممثلاً للبضاعة أن يكون قابلاً للتداول بالطرق التجارية ، يتم تداوله بالتظهير أن كان أنفياً ، وبالمناولة أن كان لحامله .

والحياسة بواسطة سند الشحن تفترض أن من ينتقل إليه السند ينتقل إليه في نفس الوقت حق التصرف في الحياسة وحق مطالبة الربان بتسليم البضاعة عند الوصول (٥) وحق مطالبته بالتعويض في حالة الهلاك أو التلف الناجم عن خطأ الناقل أو الربان — أي يلزم لكي يكون السند أداة الحياسة أن تنتقل الحقوق المثابتة به بمجرد نقله دون حاجة إلى أي إجراء آخر . وبذلك تعتبر هذه الحقوق لاصقة بالسند لا يمكن فصلها عنه . ويعتبر حامل سند الشحن حائزاً قانونياً للبضاعة يباشر الأعمال المادية بواسطة الربان الذي يحوزها لحسابه (٦) . أما إذا أمكن انتقال الحقوق المعينة في سند الشحن دون أن يكون لنقل السند دخل في ذلك فإنه لا يعتبر ممثلاً للبضاعة . لذلك إذا كان سند الشحن باسم شخص معين فنجد أن الربان — حقا يحوز البضاعة لحسابه لا لأنه حائز

-
- (١) مصطفى كمال طه — ص ٥٤٠ المرجع السابق ص ٤٠٠ . على جمال الدين عوض — القانون البحري ص ٧٢٨ — انظر سمير الشرقاوي ومجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٢٨ — ٢٧٥ .
- (٢) محكمة النقض المصرية ٢٢ مارس سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض لسنة ١٩١٧ ص ٢٢٧ ريبير ج ٢ بند ١٤٧١ سميحة القليوبي — القانون البحري ، بند ٥٠٢ .
- (٣) سمير الشرقاوي — مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٢٨ — ٣٧٥ .
- (٤) المنصورة التجارية المختلطة ١٣ فبراير سنة ١٩٢٣ جازيت ١٦ — ١٦ .
- (٥) على جمال الدين عوض — القانون البحري ص ٧٧٦ . ريبير ج ٢ بند ١٨٦٢ و ١٨٦٣ .
- (٦) عزيز المكيلى المرجع السابق ص ٢٠٠ .

للسند بل لانه طرف في عقد النقل أو محال اليه وبذلك يكون سند الشحن في هذه الحالة مجرد أداة للاثبات وليس أداة للحيازة - لذلك لا يصلح أداة للائتمان (١) .

طرق تداول سند الشحن :

نصت المادة ٩٩ من المجموعة البحرية أن سند الشحن يجوز أن يصدر باسم شخص معين أو تحت اذنه أو لحامله .

(١) سند الشحن الاسمي :

ذكرنا ان سند الشحن الاسمي لا يمثل البضاعة ولا يعتبر أداة لحيازتها لان نقل الحقوق الثابتة به يتم بطريق آخر غير نقل السند - كما أن نقل السند وحده لا يكفي لنقل هذه الحقوق . وعلى ذلك يستطيع المستفيد من السند الاسمي أن يطالب الريان بتسليمه البضاعة حتى ولو لم يقدم له السند بل يكفي أن يثبت أنه الشخص المعين اسمه فيه . كما يستطيع المستفيد ان ينقل الحقوق الثابتة بالسند عن طريق اتباع اجراءات حوالة الحق المعروفة في القانون المدني دون حاجة الى نقل السند ذاته الى المحال له . واجراءات حوالة الحق اجراءات معقدة تتنافى مع السرعة التي تتطلبها الاعمال التجارية اذ يلزم لنفاذها في مواجهة المدين (الريان) ضرورة قبوله للحوالة او اعلانه بها اعلانا رسميا على يد محضر (٢) .

غير أن بعض الأحكام في فرنسا ذهبت الى القول بأنه يمكن رهن سند الشحن الاسمي بطريق التظهير دون حاجة الى اتباع اجراءات الحوالة . ويكفي التظهير لتحويل الدائن المرتهن حق تسليم البضاعة من الريان واستندت هذه الاحكام الى اعتبار سند الشحن لطبيعته تجارى وبذلك يكون قابلا للتظهير كما قامت سند الشحن على الكمبيالة فالكمبيالة في القانون الفرنسي يتم تداولها بطريق التظهير حتى ولو لم يكن وارد بها شرط الاذن .

ولكن هذه الاحيان محل نقد في الفقه لان قياس سند الشحن على الكمبيالة في هذا الصدد قياس مع الفارق لان القانون الفرنسي بموجب المرسوم الصادر في ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٣٥ نص على اعتبار شرط الاذن مفترضا في الكمبيالة ولكن لا يوجد نص مشابه بافتراض وجود شرط الاذن في سند الشحن (٣) .

(ب) سند الشحن لحامله :

يندر أن يصدر سند الشحن لحامله بسبب المخابر التي يتعرض لها الحامل بسبب ضياع السند أو سرقة أو يعتبر سند الشحن لحامله اذا ذكر فيه صراحة ذلك أو اذا لم يذكر اسم المرسل اليه . أو اذا تضمن شروط الاذن

(١) ريبير - القانون البحري ج ٢ بند ١٨٦٢ .

(٢) مصطفى كمال طه - اصول القانون البحري ص ٤٠٦ - على جمال الدين عوض - القانون البحري ص ٦٥٤ - سمي الشراوى - القانون البحري بند ٢٥٩ .

(٣) روان ٧ مايو ١٨٨٧ - ٢ - ٨٢ . محكمة الجزائر في حكمها الصادر في ١٥ نوفمبر ١٩١٢ دالوز ١٩١٥ - ٢ - ٣٥٣ . مشار اليه في هامر ، دروس في القانون البحري .

ولم يقرن به اسم المستفيد ، أو إذا حرر اذنيا وظهره المستفيد على بياض اذ يعتبر السند لحامله من وقت هذا التظهير ويتم تداوله بعد ذلك بالمناولة (١) .

وتسليم سند الشحن لحامله يقيم قرينة على أن المقصود هو نقل ملكيته الى الحامل الجديد ، ولكنها قرينة بسيطة يجوز اثبات عكسها باقامة الدليل على أن المقصود هو التوكيل في الحقوق الناشئة عن السند أو أن المقصود هو رهن السند فاذا تم هذا الاثبات ترتب على تسليم سند الشحن آثار الوكالة أو آثار الرهن .

غير أن تسليم سند الشحن الى مصرف يقيم قرينة على أن المقصود بالتسليم هو رهن السند لان المصرف لا يجوز البضاعة المثلة في سند الشحن بنية تملكها وانما يحوزها بوصفه دائنا مرتبها لها (٢) .

(ج) سند الشحن الاذنى :

جرت العادة على أن يحرر سند الشحن اذنيا ، اما لاذن الشاحن وهو الغالب ، واما لاذن المرسل اليه لان سند الشحن الاذنى يتلافى في المخاطر التي قد تنجم عن تحرير السند لحامله كما يتلافى الاجراءات المعقدة التي تترتب على تداول السند الاسمي وما يترتب على هذا التداول من مفاجآت يتعرض لها الحال اليه اذ يستطيع المدين (الربان) أن يحتج في مواجهته بكافة الدفعات التي في مكنه أن يحتج بها في مواجهة الشاحن .

وسند الشحن ليس اذنيا بطبيعته فيلزم لاعتباره كذلك أن يحتوي على شرط الاذن أو أى شرط آخر يفيد قابليته للتداول بالطرق التجارية اذا لم يكن لحامله (٣) .

ويتم رهن البضاعة المثلة في سند الشحن الاذنى عن طريق تظهير السند للدائن المرتهن فتنقل اليه بهذا التظهير حيازة البضاعة المشحونة . وانتقال الحيازة للدائن المرتهن شرط لنفاذ الرهن الحيازي في مواجهة الغير .

ولا يوجد في التشريع المصرى نصوص تحكم تظهير سندات الشحن سواء على سبيل التمليك أو على سبيل الرهن — وقد استقر الفقه والقضاء على تطبيق القواعد الخاصة بتظهير الاوراق المصرفية على سندات الشحن .

وعلى ذلك يشترط في التظهير الناقل للحيازة على سبيل الرهن أن يستوفى بيانات التظهير التام وهى امضاء المظهر اليه واسم المظهر وشرط الاذن وتاريخ التظهير ووصول القيمة للرهن (المادة ١٣٤ تجارى) . فاذا لم يتضمن التظهير أحد هذه البيانات أو تم على بياض فيفترض أن التظهير تم على سبيل التوكيل . ومن ثم

(١) نقض مصرى ٨ ابريل ١٩٥٤ مجموعة القواعد القانونية د ١ ص ٢٢٧ . مصطفى كمال طه المرجع السابق ٤٠٩ . نقض فرنسى ١٦ يوليو ١٨٦٠ دكلوز ١٨٦٠ - ١ - ٥٠٥ .

(٢) هامل — المرجع السابق — ص ٤٣٥ ، ريبير المرجع السابق د ٢ بند ١٨٦٢ .

(٣) ريبير — المرجع السابق د ٢ بند ١٨٦٤ .

يجوز للربان أن يدفع في مواجهة المظهر اليه توكيلاً عندما يتقدم لاستلام البضاعة بالدفوع التي كان في مكنه توجيهها الى المظهر ، لأن التظهير التوكيلي لا يطهر السند من الدفوع ، اذ أن المظهر اليه توكيلاً يمثل المظهر ومع ذلك يجوز للمظهر اليه على بياض أن يحض هذه القرينة ويقيم الدليل على ان التظهير تم على سبيل الرهن وليس على سبيل التوكيل . ويترتب على تظهير سند الشحن تظهيراً تأمينياً الآثار المترتبة على التظهير الناقل للملكية فيما يتعلق بعدم جواز الاحتجاج على المظهر اليه حسن النية بالدفوع التي يمكن للمدين الاحتجاج بها في مواجهة الشاحن أو أى مظهر سابق — الامر الذي يقوى الثقة في سند الشحن .

الفرع الثاني

حقوق الدائن المرتهن

الحق في تسلم البضاعة وحبسها والتنفيذ عليها :

نكرنا أن سند الشحن الذي توافرت فيه الشروط السالف بيانها يعتبر أداة لحيازة البضاعة ويخول حائزه الشرعى نوعين من الحقوق : حق شخصي يتمثل في مطالبة الربان بتسليم البضاعة عند الوصول . وحق عيني يتمثل في ملكية البضاعة وسائر الحقوق العينية المترتبة على الحيازة .

لذلك إذا تم نقل سند الشحن على سبيل الرهن فإنه يخول الدائن المرتهن حائز السند حق مطالبة الربان بتسليم البضاعة كما يستطيع أن يحبسها لحين استيفاء حقه . ويأخذ هذا الحق من ثمن البضاعة بالأولوية على الدائنين العاديين والدائنين التاليين له في المرتبة (١)

ويتم التنفيذ على البضاعة المرهونة المثلة في سند الشحن وفقاً للإجراءات المبسطة للتنفيذ على المال المرهون والمنصوص عليها في المادة ٧٨ تجارى والتي جاء بها انه « إذا حل ميعاد دفع الدين ولم يوف المدين جاز للدائن بعد ثلاثة أيام من تاريخ التنبيه على مدينه بالوفاء خلاف مواعيد المسافد ان يقدم عريضة للقاضي المعين للامور الوقتية في المحكمة الكائن محله في دائرتها ليحصل منه على الاذن ببيع جميع الاشياء المرهونة او بعضها بالمزايدة العمومية على يد سمسار يعين لذلك في الاذن المذكور . ويكون البيع في المحل والساعة اللذين يعينهما القاضي المذكور وله أن يأمر بلصق اعلانات ودرجها في الجرائد اذا اقتضى الحال ذلك » .

ويقع باطلا كل شرط يسمح فيه للدائن المرتهن بتملك الشيء المرهون أو التنفيذ عليه بفهر اتباع الشروط والاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة . ويشترط لكي يتمتع الدائن بحق الامتياز على البضاعة أن يستمر حائزاً لها — لذلك يفقد امتيازها اذا خرجت البضاعة من حيازة الربان الى حيازة شخص آخر حسن النية لأن الدائن المرتهن لم يعد بذلك حائزاً للبضاعة بواسطة الربان . واذا هلك البضاعة أو تلفت

(١) عزيز العكلى — المرجع السابق ص ٣٩٠ . مصطفى كمال طه — المرجع السابق ص ٦٣٩ هامل ص ٤٤٢ . ريبير بند ١٨٧٠ .

اثناء الطريق فينتقل الى الدائن المرتهن الحق في التعويض قبل الناقل اذا كان مسئولا عن الهلاك أو التلف أو الحق في مبلغ التأمين ، اذ يحل مبلغ التأمين محل البضاعة لأن الغالب أن ترفق بوليصة التأمين مع سند الشحن (١) .

واذا كانت هذه الاوراق مرفقة كمبيالة مستندية وكان متفقاً على تسليم المستندات نظير قبول المسحوب عليه ، وقام الدائن المرتهن بتسليمها للمسحوب عليه القابل فان الدائن حامل الكمبيالة يفقد ضمانه العيني ويظل محتفظاً بالضمان الشخصي باعتباره دائناً صرفياً ويستطيع بذلك الرجوع على المسحوب عليه القابل أو على الساحب وفقاً لقواعد القانون الصرفي .

المخاطر التي يتعرض لها الدائن المرتهن نتيجة تعدد نسخ سندات الشحن :

قد يحدث ان يحرر سند الشحن من عدة نسخ فيرهن الشاحن أو المرسل اليه البضاعة المشحونة لأشخاص متعددين ويسلم لكل منهم نسخة من سند الشحن . وبذلك يثور التزاحم بين الدائنين المرتهنين . وقد يبيع الشاحن أو المرسل اليه البضاعة لشخص ويسلمه نسخة من سند الشحن ويرهن البضاعة لشخص آخر ويسلمه نسخة أخرى فيثور التزاحم بين المشتري والدائن المرتهن .

وقبل ان نبين الحل الواجب الاتباع في هذه الحالات يجب ان نستبعد الغرض الخاص بسوء نية الحامل لان الحيازة التي تثبت الحقوق العينية يجب ان تكون قائمة على حسن النية (١) ويختلف الحل الواجب الاتباع في كلتا الحالتين بحسب ما اذا كان التزاحم قبل التسليم أو كان التزاحم بعد التسليم .

أولاً — التزاحم بين الدائنين المرتهنين قبل التسليم :

قد يحدث ان يتقدم للربان عند وصول السفينة عدة دائنين مرتهنين يطالب كل منهم بتسليمه البضاعة باعتباره حاملاً شرعياً لنسخه سند الشحن . يجب على الربان الا يقضى في النزاع بل يجب عليه أن يودع البضاعة لدى أمين لحساب من يثبت له الحق فيها ، ويتولى المتزاحمون رفع الامر للمحكمة لكي تحكم في النزاع وتقرر لمن تكون الأفضلية .

وقد ذهبت بعض الاحكام قديماً في فرنسا الى اعتبار جميع حملة سندات الشحن متساوون في الحقوق ولا تفضيل لاحدهم على الآخر بحجة ان كل نسخة تخول للدائن المرتهن حق في الحيازة بنفس القوة التي تخولها النسخة الأخرى دون مراعاة للتاريخ الذي انتقلت فيه السندات اليهم لذلك يقتسمون البضاعة بينهم كل بحسب قيمة دينه (٣) . وهذا الرأي غير مقبول في الفقه لأنه يتنافى مع فكرة الحيازة التي تتميز بالسلطة المانعة على الشيء (٢) .

(١) نقض فرنسي ٢٨ يناير ١٩٣٦ دور ١٤ — ١٩٥ .

(٢) ريبير د ٢ بند ١٩٤٩ .

(٣) مارسيليا أول اغسطس ١٧٥٤ — الرهن التجاري ١٩٠٢ س ١٢٢ . محمد كامل ملش ، شرح القانون البحري د ١٩٤٥٢ بند ٣٢٩ .

(٤) عزيز العكيلي ص ٤٩٤ .

وذهب البعض الآخر الى القول بأن جميع الدائنين حملة السندات المتعددة يفقدون رهنه لان سند الشحن وان كان يمثل البضاعة الا ان تظهر نسخة اخرى يفقد النسخة الاولى وظيفتها كأداة للحيازة لان استمرار الحيازة شرط لنفاذ الرهن. وهذا الرأي بدوره مردود لأنه كيف يمكن التسليم بأن سند الشحن يمثل البضاعة وحامله يعتبر حائزا للبضاعة المرهونة ثم يفقد السند هذه الصفة التمثيلية ويبطل الرهن لجرد تظهر نسخة اخرى لدائن آخر . اضعف الى ان هذا القول يؤدي الى اضعاف الثقة في سندات الشحن ويعطلها عن القيام بوظيفتها كأدوات للائتمان (٢) الا ان الفقه والقضاء قد استقرا على تقرير الأفضلية لحامل النسخة الاقدم في تاريخ التظهير لانه هو الذى حاز البضاعة أولا اذ يقوم تسليم سند الشحن الى المظهر اليه مقام تسليم البضاعة ذاتها (م ٩٥٤) ويعتبر حامل النسخة الاقدم في تاريخ التظهير هو الحامل الاول .

ويظل حامل هذه النسخة محتفظا بوصف الحامل الاول لانه يتلقى حقه في الحيازة بوصفه خلفا لحامل النسخة الاقدم في تاريخ التظهير - لذلك يفضل على حامل أى نسخة اخرى حتى ولو كان انتقال سند الشحن اليه لاحقا على تاريخ تظهير هذه النسخة الاخرى (٢) . وليس معنى ذلك اهدار حقوق الدائنين المرتهنيين حملة نسخ سندات الشحن اللاحقة في تاريخ التظهير اذ يظلون محتفظين بسندات تمثل البضاعة ويظلون محتفظين بمركزهم باعتبارهم دائنين مرتهنيين اذ يعتبر الدائن المرتهن حائز النسخة الاقدم في تاريخ التظهير حائزا للبضاعة لحسابه أولا ولحساب سائر الدائنين المرتهنيين حملة النسخ الاخرى ثانيا . لذلك اذا استوفى الحامل الاول حقه فيستطيع الحملة الاخرين أن يباشروا حقهم على البضاعة ويقتضوا حقهم مما تبقى من ثمنها ، وتتحدد الاولوية بينهم بحسب تواريخ سندات الشحن (٣) . وقد يحدث أن يتم تظهير نسخ سند الشحن في تاريخ واحد فتكون الاولوية للاقدم في ساعة التظهير ، ويجوز اثبات ذلك بكافة طرق الاثبات ولكن غالبا يصعب هذا الاثبات .

ولذلك فان رأى الراجح يقضى باعتبارهم في مرتبة واحدة ويشتركون في ثمن البضاعة كل بحسب قيمة دينه (٤) .

ثانيا - التزام بين الدائنين المرتهنيين بعد التسليم :

لا صعوبة في الامر اذا سلمت البضاعة للحامل الاول حائز النسخة الاقدم في تاريخ التظهير ، اذ يظل محتفظا بأوليته .

وانما تثور المصعوبة بشأن الحكم الواجب الاتباع في حالة ما اذا سلمت

- (١) هينن ، البيع والتجارة البحرية ، بروكسل ١٩٥٢ بند ٢٥ .
 (٢) ريبير د ٢ ١٩٥١ ليون كان المجلة الدولية للقانون البحرى - ٧ - ٦٤٦ روان المجلة ٢٧ مايو ١٨٩٩ - ٥ - ٦٤٤٦ - مصطفى كمال طه . أصول القانون البحرى بند ٦٢٨ .
 (٣) ريبير د ٢ بند ١٩٥١ .
 (٤) نقض فرنسى ٢١ مايو ١٨٩٢ دالوز ٩٤ - ١٨٥/١ روان ٢٧ مايو ١٨٨٩ المجلة الدولية للقانون البحرى ٥ - ١٨٧ .

البضاعة للحامل الثانى . تعرضت محكمة النقض الفرنسية لهذه الحالة وقررت الافضلية للحامل الاول ، وإجازت له أن يسترد البضاعة من الحامل الثانى لأن حيازة سند الشحن تعتبر حيازة للبضاعة ، لذلك تتقرر الأولوية للأسبق فى تاريخ التظهير سند الشحن (٥) .

ولكن هذا الحكم اثار نقدا شديدا لدى غالبية الفقه فى فرنسا (١) . لان حيازة سند الشحن حيازة فرضسية لا ترقى الى مصاف الحيازة الحقيقية . (٢) لذلك يرى غالبية الفقه تفضيل الحامل الثانى الذى استلم البضاعة ولا يجوز للحامل الاول أن يستردها منه لأنه لم يعد حائز للبضاعة لا مباشرة ولا بواسطة شخص آخر ، ومن ثم ينقد امتيازها . وهذا الحل الأخير يتفق مع ما تنص عليه صراحة المادة ٧٧ تجارى التى نقضى بأنه لا يكون للدائن المرتهن فى جميع الاحوال حق الامتياز على المشىء المرهون الا اذا سلم ذلك الشىء اليه أو الى آخر عينه المتعاقدان وبقي فى حيازة من استلمه منهما . كما اكدته المادة ٩٥٤ مدنى التى تقضى بأن اذا استلم شخص المستندات المثلة للبضاعة واستلم شخص آخر البضاعة ذاتها ، فان الافضلية تكون لمن استلم البضاعة ذاتها .

ثالثا — التزام بين الدائن المرتهن والمشتري :

اذا ظهرت نسخة من سند الشحن لمشتري ونسخة أخرى لدائن مرتهن فتمت الافضلية بينهما على النحو التالى . اذا كان التزام قبل تسليم البضاعة فيقدم الاسبق فى تاريخ التظهير فان كان الاسبق هو المشتري فيعتبر أن الرهن صدر من غير مالك ، لذلك يفضل المشتري على الدائن المرتهن — أما اذا كان الاسبق هو الدائن المرتهن فانه يستطيع أن يتمسك بحقه فى الامتياز ويتبع البضاعة تحت يد المشتري .

أما اذا كان التزام بعد تسليم البضاعة فان المشتري الذى تسلم البضاعة يملكها طبقا لقاعدة الحيازة فى المنقول سند الملكية ويفقد الدائن امتياز لفقده حيازة البضاعة — أما اذا كان الدائن المرتهن هو الذى تسلم البضاعة فيستطيع أن يحتج بالرهن فى مواجهة المشتري طبقا لقاعدة الحيازة فى المنقول سند الملكية اذ أن هذه القاعدة ليست مقصورة على حق الملكية بل تمتد الى سائر الحقوق العينية بما فيها الرهن .

(١) نقض فرنسى ٣١ مايو ١٨٩٢ دلولز ٩٤ — ١٨٥/١ تعليق لبظران سيرى ٩٤ — ١ — ٨١ .
(٢) ليون رينو ٥ بند ٧٢٦ دي جردان ٤ بند ٤٩٥ ريبير ج ٢ بند ١٩٥٢ .
(٣) مصطفى كمال بند ٦٣٠ .

مدى انطباق المادة ٤/٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية

على غير المسلمين متحدى الطائفة والملة

للسيد الأستاذ جرجس معود

قاضى محكمة عابدين

من المقرر ان غير المسلمين متحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالغاء المحاكم الشرعية والمجالس المالية ان الاحكام تصدر بالنسبة لهم - فى نطاق النظام العام - طبقا لشريعتهم وذلك اعمالا لحكم المادة ٢/٦ من القانون سالف الذكر بينما تحكم الاجراءات فيها المادة الخامسة من ذات القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ التى احوالت فى هذا الشأن على ما تبقى من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لم يتناوله الالفاء والى قواعد قانون المرافعات - ويكون مناط البحث فى مدى انطباق المادة ٤/٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والخاصة بعدم سماع الدعوى عند الانكار الا بتقديم الوثيقة الرسمية - هو بيان ما اذا كان الحكم الذى اوردته المادة ٤/٩٩ من اللائحة متعلقة بقاعدة موضوعية يرجع فى شأنها الى شريعة الخصوم - أم قاعدة من قواعد الاجراءات تدخل فى نطاق تطبيق المادة ٤/٩٩ حتى بالنسبة لغير المسلمين المتحدى الطائفة والملة - ولما كان هذا النص وهو يقضى بعدم سماع دعوى الزوجية عند الانكار الا اذا وجدت وثيقة رسمية - فهو اذا نص يتعلق بتحديد أدلة الاثبات التى تثبت بها الزوجية عند الانكار أى أنه يتعلق بقواعد موضوعية لا بقواعد اجراءات - وبعبارة اخرى فان نص المادة ٤/٩٩ سالف الذكر لم يتحدث عن الاجراءات التى تتبع فى اقامة الدليل على الزوجية - وانما حدد الأدلة التى تثبت بها الزوجية عند الانكار - وبذلك يأتى النص بقاعدة موضوعية لا بقاعدة اجراءات وبالتالي لا ينصرف اليه نص المادة الخامسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والذى يشير الى الابقاء على بعض قواعد نصت عليها لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وتعلق باجراءات التقاضى - وبذلك فانه لا يمكن القول بتطبيق المادة ٤/٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فى هذا الصدد على غير المسلمين المتحدين فى الطائفة والملة - واذا أريد تطبيقها فليس فى القواعد القانونية الحالية ما يسعف فى هذا الصدد - ولا بد لذلك من نص تشريعى يجعلها تسرى فى شأنهم - وذلك لأن المشرع اذا كان قد عهد الى الموثقين المنتدبين من رجال الدين بتوثيق عود الزواج بين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة اعمالا لاحكام القانون ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ فانه انما قصد من تنظيم عملية توثيق عقود الزواج بالنسبة لغير المسلمين الى الاشراف عليها وعلى ذلك فلا اثر لاشتراط التوثيق على صحة عقد الزواج - فاذا ما عقد امام رجل الدين المختص وأستوفى الشروط اللازمة لانعقاده - اعتبر صحيحا وترتب عليه آثاره . فشرط التوثيق ليس شرطا لازما لصحة عقد الزواج - وهو لا يغنى عن اتخاذ الاجراءات الدينية - ومن جهة أخرى - فان المشرع اذا كان قد عهد الى الموثقين المنتدبين من رجال الدين بتوثيق عقود الزواج بين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة - فانه لم يوجب هذا التوثيق ولم يضع جزاء فى حالة عدم القيام به - ولم يبين ماذا يكون الحكم لو لم يتم توثيق العقد - كما هو الشأن بالنسبة للمسلمين وفق ما نصت عليه المادة ٤/٩٩ من عدم سماع الدعوى عند الانكار . وهذا النص خاص بزواج المسلمين - وانه لو أراد المشرع وضع جزاء عدم سماع الدعوى فى

حالة عدم توثيق العقد بالنسبة لغير المسلمين لنص على ذلك صراحة (١) من هذا الرأي أيضا - يراجع أحكام الأحوال الشخصية لغير المسلمين للدكتور توفيق حسن فرج الطبعة الثانية ص ٦٢٢ وما بعدها - والأحوال الشخصية لغير المسلمين للدكتور عبد الودود يحيى ص ١٧٨ وما بعدها - والدكتور جميل الشرقاوي رقم ٥٩ - والاستاذان محمد نمر وألفى بقطر ص ١٣٨ - ١٤٠ .

ولما كان الزواج وفقا لأحكام الشريعة المسيحية سر مقدس يتم بمصلاة الكاهن على يد الكاهن طبقا للطقوس الدينية للكنيسة في علانية - فإن لم يوثق هذا العقد فلا يؤثر ذلك على صحته - فإذا ما عقد الزواج أمام رجل الدين وأستوفى الشروط اللازمة لانعقاده اعتبر صحيحا مرتبا لأثاره إلا أنه فيما يتعلق بآثار الزوجية فينبغي الرجوع إلى القواعد الخاصة التي أوردتها الطوائف المختلفة . فمثلا بالنسبة لطائفة الأقباط الأرثوذكس فقد أوردت المادة ٤١ من التقنين العرفي لهذه الطائفة الذي أقره المجلس الملي والمجمع المقدس سنة ١٩٥٥ والذي يعتبر مصدرا من مصادر شريعة الخصوم تستأنس به المحاكم لعدم وجود قانون وضعي له قوة الزامية في هذا الشأن حتى الآن - فقد نصت « لا يثبت الزواج وما يترتب عليه من الحقوق إلا بتقديم صورة رسمية من عقد الزواج - وفي حالة ثبوت ضياع أصل العقد أو اتيافه يجوز اثباته بفاكة طرق الاثبات بما فيها البينة » - والمقصود بالصورة الرسمية من عقد الزواج التي أثارته إليها تلك المادة هي الصورة التي يحررها الكاهن وقت مباشرته المراسيم والطقوس الدينية للزواج وليست تلك التي يحررها بصفته موثقا لأن وقت العمل بهذا التقنين لم يكن قد صدر القانون ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ والذي لم يجعل توثيق الزواج أمام الموثق المنتخب أمرا وجوبيا ولم يترتب جزاء على ذلك - وظل العمل جاريا على اثبات عقد الزواج بسجلات الجهات الدينية .

ورجال القانون جميعا والمهتمين بأمره والمستغلين به من رجال القضاء المجالس والواقف ياملون في القريب العاجل بصدر قانون الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين بحيث يعالج كافة المسائل التي أثارته جدلا في الفقه والقضاء والتي مازالت موضع خلاف دائم في التطبيق العملي ويضع القواعد القانونية الكفيلة برعاية الأسرة وهنائها والعمل على استقرارها باعتبارها نواة المجتمع وعماد دولة العلم والإيمان التي نعمل من الآن على بنائها والله الموفق .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
قضاء المحكمة الدستورية العليا			
١	٣	أول مايو ١٩٧١	لجنة التدابير والتظلمات : مجلس الدولة ، مجلس خاص للشئون الادارية ، الغاؤه ، ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ م ٦٦ ق ٨٢ لسنة ١٩٦٩ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .
٢	٥	يونية ١٩٧١	أجر : حد أدنى . حكم قضائى نهائى . فرق عن الماضى . صرفه . قرار رئيس جمهورية ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، قرار رئيس جمهورية ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ق ٥١ لسنة ١٩٦٨ .
٣	٧	يونية ١٩٧١	حكم : هيئة تحكيم ، وقف تنفيذه ، هيئة عامة للتأمينات الاجتماعية ، شركة تأمين ق ٣٢ لسنة ١٩٦٦ م ٧٥ ق ٦٤ لسنة ١٩٦٣ ق ٨١ لسنة ١٩٦٩ ق ٦٦ لسنة ١٩٧٠ .
٤	١١	يونية ١٩٧١	وقف تنفيذ : حكم هيئة تحكيم . سيولة نقدية ، شركة تأمين . ق ٢٢ لسنة ١٩٦٦ ق ٦٤ لسنة ١٩٦٣ ق ٨١ لسنة ١٩٦٩ ق ٦٦ لسنة ١٩٧٠ .
٥	١٦	يونية ١٩٧١	تنازع اختصاص : تنفيذ حكم نهائى صادر من جهة القضاء العادى ، قرار نهائى من لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ١٧ ق ٨١ لسنة ١٩٦١ ق ٥٤ لسنة ١٩٦٦ .
قضاء محكمة النقض الجنائية			
٦	١٩	١٣ اكتوبر ١٩٦٩	(أ) نقابات : محاماه ، قيد بجدولها ، اهلية ، رد اعتبار اجراءات م ٥٥٥ . (ب) جدول محاماة : قيد ، رد اعتبار . (ج) سمعة احترام واجب للمهنة ، حكم فى جنسية اختلاس .
٧	٢٠	٦ اكتوبر ١٩٦٩	(أ) غش : علم به ، اثبات ، قرينة ، قصد جنائى . ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ ق ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ق ٨٠ لسنة ١٩٦١ . (ب) حكم : تسبب ، عيب ، دفاع ، اخلاق بحقه .
٨	٢١	٦ اكتوبر ١٩٦٩	(أ) حكم : تحريره ، تسبب ، عيب ، استئناف ، نظره والحكم فيه . (ب) اختصاص : محلى . اجراءات . م ٢١٧ . (ج) دفع : قوة شئ محكوم فيه . قوة امر مقضى دفاع ، اخلاق بواجبه . (د) عقوبة : تجديدها .

البيان	التاريخ	رقم الحكم	رقم الصفحة
(هـ) واقعة : استخلاصها من الادلة . محكمة موضوع ، سلطاتها في تقدير عقوبة .			
(و) دليل : اطلاع المحكمة عليه .			
(ز) تزوير : شيك ، طعن ، غرامة . اجراءات م ٢٨٩			
(١) سب : لفظ صريح ، تعريض .	٦ اكتوبر ١٩٦٩	٢٣	٩
(ب) قذف : سب ، الفاظهما ، تعرف حقيقتها .			
(ج) دفاع : حريته ، مداها ، عقوبات م ٣٠٩ .			
(٢) نيابة عامة : محام عام اول ، طعنه بالنقض في امر . اجراءات م ١٩٣ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ٢٨ .	٦ اكتوبر ١٩٦٩	٢٤	١٠
(ب) نقض : تقرير بالطعن ، اسبابه .			
(١) تفتيش : اذن ، دفع ببطلانه . نقض ، طعن .	٦ اكتوبر ١٩٦٩	٢٥	١١
(ب) دفع : بطلان اذن تفتيش ، افصح عنه .			
(ح) تحريات : جديتها ، كفايتها لاصدار اذن تفتيش ، محكمة موضوع .			
(د) اذن تفتيش ، مسوغاته . احراز ، قصد الاتجار ، قصد التعاطي .			
(هـ) حرز : تحريز ، اجراءاته ، مخالفتها .			
(و) مخدر : تقرير تحليل ، حكم ، أخذه بالتقرير . افيون غير مغلف ، تخلف آثاره بالعلبة .			
(١) شيك : رصيد . قصد جنائي خاص . سوء نية ، عقوبات م ٣٣٧ .	١٣ اكتوبر ١٩٦٩	٢٦	١٢
(ب) قوة امر مقضى : حكم جنائي ، حكم مدني .			
(ج) اكراه : ضرورة ، تقدير واقعهما .			
(د) زوجية : حالة ضرورة ملجئة ، قيامها .			
(هـ) اختصاص : مكاني ، طعن بعدم توافره امام النقض .			
(و) حكم : تسبيب ، عيب ، دفاع ، اخلال بحقه .			
قذف : علانية ، حكم ، تسبيب ، عيب ، قصد جنائي . عقوبات م ١٧١ و ٣٠٢ ، دفاع ، رد المحكمة عليه .	١٣ اكتوبر ١٩٦٩	٢٨	١٣
تموين : دقيق . دفاع . اثبات . اثبات بوجه عام . حكم ، تسبيب عيب : دقيق ، بيعه . قرار التموين ٦٢ لسنة ١٩٦٠ . قرار التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ ق ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ .	١٣ اكتوبر ١٩٦٩	٢٨	١٤
بناء : تنظيم ، ازالة . حكم ، تسبيب ، عيب ، نقض ،	١٣ اكتوبر ١٩٦٩	٢٩	١٥

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
			طعن ، خطأ فى تطبيق قانون ، فى ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ١٩٢ ق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ق ٤٥ لسنة ١٩٦٢ .
١٦	٣٠	١٣ أكتوبر ١٩٦٩	ضرب : عاهة ، حكم ، تسبب ، عيب ، دفاع جوهرى . رد عليه .
١٧	٣٠	١٣ أكتوبر ١٩٦٩	(أ) سلاح : ظروف مشددة . عقوبة ، تقديرها ، محكمة موضوع . عقوبة مبررة . شيك بدون رصيد . نقض ، طعن ، خطأ فى تطبيق قانون . عقوبات م ٣٣٧ ، م ٧ ب ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، ق ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ق ٧٥ لسنة ١٩٥٨ . عقوبات م ١٧ . (ب) عقوبة : تقديرها ، محكمة موضوع .
١٨	٣٢	١٣ أكتوبر ١٩٦٩	(أ) تقرير التخليص : محكمة استئنافية ، اجراءاتها بطلان . نقض ، طعن . دفاع ، اخلال بحقه . اجراءات م ٤١١ . (ب) معاينة : التزام المحكمة باجابة طلبها أو الرد عليه اثبات .
١٩	٣٢	١٣ أكتوبر ١٩٦٩	(أ) اثبات : حكم ، تسبب ، عيب . تقرير خبير ، تقدير قوته التدليلية . محكمة موضوع . (ب) دفاع : طلب اعادة الاوراق الى كبير الاطباء الشرعيين اجابته . (ج) تحريات : بوليس ، شرطة ، قرينة ، دليل . (د) حالة اجرائية خطرة : اعتياد ارتكاب جرائم تعدى على النفس ، انذار لاحق على ارتكاب جريمة ، حكم ، تدليل عيب .
٢٠	٣٣	١٣ أكتوبر ١٩٦٩	(أ) أمر بان لا وجه : حجيته . اجراءات م ١٩٧ و ٢٠٩ و ١٣ نظام عام . (ب) أسباب عينية : أمر بان لا وجه ، حجيته بالنسبة لجميع المتهمين . (ج) غرامة تهديدية : طبيعتها . (د) اضرار عمد : ضرر . عقوبات م ١١٥ و ١١٦ مكررا . (هـ) رشوة : اضرار عمد ، ارتباط ، عقوبات م ٣٢ . (و) تعذيب : اكراه ، اقاويل الشهود والمستجوبين ، تعويل عليها ، اجراءات م ٣٠٧ . (ز) محام : حضوره تحقيق النيابة ، دلالة على وقوع تعذيب .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
			(ح) حكم : تسبب ، عيب .
٢١	٣٦	١٣ أكتوبر ١٩٦٩	التماس إعادة النظر : شروطه . حكم ، تسبب ، عيب . مصادرة . إجراءات م ٢/٤٤١ عقوبات م ٢/٣٠ .
٢٢	٣٧	١٣ أكتوبر ١٩٦٩	(أ) تحقيق شفوي : دفاع ، تمسكه بسماع شاهد . إجراءات م ٢٨٩ . (ب) شاهد : اقامته خارج القطر ، طلب سماعه . انابة قضائية . (ج) شهادة : ابداء المحكمة رأيها فيها قبل سماعها . (د) دليل : لم يطرح ، قضاء مسبق . (هـ) دفاع : شاهد . سماعه .
٢٣	٣٩	٢٠ أكتوبر ١٩٦٩	(أ) قاض : صلاحيته للحكم : معلومات شخصية ، رأى في الدعوى . (ب) دعوى : نظرها ، قاض ، امتناعه . إجراءات م ٢٤٧ مراقبات قديم ، م ٣١٣ نظام عام . (ج) قاض : امتناعه عن الحكم ، تحقيق ، احالة . (د) مضبوطات : ردها ، تظلم من قرار تسليمها ، امتناع الهيئة التي أصدرت الحكم الجنائي عن الجلوس في هيئة محكمة الجناح منعقدة في غرفة مشورة للفصل في التزاع على رد مضبوطات . إجراءات م ١٠٥ .
٢٤	٤٠	٢٠ أكتوبر ١٩٦٩	(أ) استيقاف : رجال السلطة العامة . إجراءات م ٢٤ (ب) موظف : جنحة تعد عليه . عقوبات م ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ مكررا و ١٣٧ مكررا - ١ ، ٢ . (ج) موظف عام ، مكلف خدمة عامة ، استعمال قوة أو عنف أو تهديد عقوبات م ١٣٧ مكررا - ١ و ٢٠ ق ١٢٠ لسنة ١٩٥٦ . (د) مقاومة : موظف عام . (هـ) طعن : مصلحة . (و) دفاع شرعي : قيامه ، تقدير حالته ، محكمة موضوع (ز) اسم الامة : قضاء احالة . اعلان دستوري في ٢٤ من مارس ١٩٦٤ م ١٥٥ . (ع) قرار احالة : بطلانه ، اثارته لأول مرة أمام محكمة نقض .
٢٥	٤٢	٢٠ أكتوبر ١٩٦٩	(أ) اثبات : قواعد المدنية ، محكمة جنائية ، التزامها . (ب) خبير : تقرير ، مؤداه ، ايراده في الحكم .

رقم حكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
٢٦	٤٣	٢٠ أكتوبر ١٩٦٩	حكم . تسبب ، عيب . إجراءات م ٣١٠ . (ج) تقرير خبير : تقديره ، محكمة موضوع . (أ) دخان : تبغ . تهريب جمركى . ق ٩٢ لسنة ١٩٦٤ (ب) دخان : حيازته من غير المهرب . (ج) خبير : شهادته ، طعن فيها أمام محكمة نقض . (د) دائرة جمركية : بضائع موجودة خارجها ، رسوم جمركية . (هـ) براءة : حكم بها . قاض تشككه فى صحة اسناد تهمة . (و) محكمة استئنافية : تحقيق ، التزامها بإجرائه .
٢٧	٤٤	٢٠ أكتوبر ١٩٦٩	(أ) دخان . تبغ . تهريب جمركى . قانون ، تفسيره . (ب) محكمة موضوع : تحققها من صحة اسناد تهمة ، براءة ، دعوى مدنية ، رفضها . (ج) دخان أخضر : استنباته محليا . مسألة فنية ، قضاء فيها . (د) محكمة استئنافية : قضاؤها بالبراءة ، ردها على أدلة الاتهام .
٢٨	٤٦	٢٠ أكتوبر ١٩٦٩	قتل عمد : قصد جنائى ، عام ، خاص . حكم ، تسبب عيب .
٢٩	٤٦	٢٠ أكتوبر ١٩٦٩	حكم : اصداره . مخدر . نقض . مخالفة قانون . عقوبة أصلية . ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ م م ٣٦ — ٣٨ . غرامة .
٣٠	٤٧	٢٠ أكتوبر ١٩٦٩	(أ) نيابة مخدرات : وكلاؤهما ، اختصاصهم ، اختصاص مكاني . تفتيش . إذن . اصداره . تنفيذ . مأمورو الضبط القضائى اختصاصهم . قرار وزير عدل ١٨ من فبراير ١٩٨٥ . ق ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ م ٤٩ . (ب) ادارة مخدرات القاهرة : ضابط ، اختصاصه المكاني ، تفتيش . (ج) تلبس : توافر حالته ، تفتيش . (د) دعوى : صورتها الصحيحة ، استخلاصها ، محكمة موضوع .
٣١	٤٨	٢٠ أكتوبر ١٩٦٩	(أ) محاكمة : إجراءاتها ، تهمة ، تعديل وصفها . (ب) دفاع : اخلال بحقه ، وصف تهمة . (ج) قضية : حجزها للحكم ، اعادتها للمرافعة .

البيان	التاريخ	رقم الحكم	رقم الصفحة
(د) شاهد : تمسك بسماع أقواله قبل 'فصل باب المرافعة .			
(أ) ثبوت : أدلته . حكم بالادانة . كمبيالة ، تظهيرها سببه ، ورقة عرفية ، تزوير . ق تجارة م ١٣٥ .	٢٠ أكتوبر ١٩٦٩	٥٠	٣٢
(ب) حكم : تسبيب ، عيب ، تزوير . عقوبات م ٣٢ .			
(أ) تهمة : تعديل وصفها ، خبز مخالف للمواصفات خبز يقل وزنه عن المقرر . دفاع ، اخلال بحقه .	٢٠ أكتوبر ١٩٦٩	٥١	٣٣
(ب) شاهد نفى : طلب سماعه ، تمسك بالطلب .			
(ج) حكم : تسبيب ، عيب .			
(أ) محاكمة : اجراءاتها . اجراءات م م ٢٨٩ ق ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ .	٢٠ أكتوبر ١٩٦٩	٥٢	٣٤
(ب) شاهد : اعلانه ، مرافعة ، شفويتها .			
(ج) دفاع : طلب تحقيق ، اجابته .			
(أ) تزوير : ورقة عرفية . ضرر ، اسناد كاذب .	٢٠ أكتوبر ١٩٦٩	٥٣	٣٥
(ب) محرر عرفى : مضمونه ، مطابقته لارادة المنسوب اليه . عقوبات م ٣٢ .			
(ج) نقص : طعن . نطاقه ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٤٢			
تسعير جبرى : حكم ، شهر ملخصه ، عقوبة تكميلية نقص . طعن . خطأ فى تطبيق القانون .	٢٧ أكتوبر ١٩٦٩	٥٤	٣٦
حكم : تسبيب ، عيب . دفاع . اخلال بحقه . مخدر وزنه عند ضبطه . وزنه بعد تحليله .	٢٧ أكتوبر ١٩٦٩	٥٥	٣٧
(أ) مسئولية جنائية : اسباب اباحة . دفاع ، اخلال بحقه ، حكم ، تسبيب ، عيب .	٢٧ أكتوبر ١٩٦٩	٥٥	٣٨
(ب) دفاع : متهم ، اثباته فى محضر الجلسة .			
(ج) دفاع شفوى : سماعه .			
(د) شهود : تقدير أقوالهم ، والاذن بسماعهم . محكمة موضوع .			
(هـ) قتل خطأ : حكم ، تسبيب ، دليل فنى .			
(أ) حكم جنائى : بناءؤه على الجرم واليقين . رشوة ، موظف عام ، اختصاصه .	٢٧ أكتوبر ١٩٦٩	٥٦	٣٩
(ب) موظف : اختصاصه بالعمل الذى طلب اليه اداؤه . عقوبات م م ١٠٣ و ١٠٣ مكررا .			
(أ) مال دولة : استيلاء عليه . موظف عام . نطاق سريان المادة ١١٣ عقوبات . عقوبات م ١١١ .	٢٧ أكتوبر ١٩٦٩	٥٨	٤٠

رقم حكم الصفحة	التاريخ	البيان
		(ب) محكمة : تكوين عقيدتها ، استنادها لأقوال متهم آخر .
		(ج) قرينة : اتخاذها ضحية لدليل مطروح عقوبات ١١٩
٤١	٢٧ أكتوبر ١٩٦٩	(أ) اضرار عمدى : اهمال . قصد جنائى . عقوبات م ١١٦ مكررا .
		(ب) ضرر : محقق ، حال ، مؤكد . ق ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .
		(ج) قصد جنائى : توافر قصد الاضرار .
		(د) جريمة اهمال : تصرف ارادى خاطئ .
		(هـ) وظيفة : واجباتها ، اخلال جسيم .
		(و) خطأ جسيم : غش .
		(ز) نية : جان ، استيلاؤه على مال الدولة بغير حق ، حكم ، تسبيب ، استظهار نية الجانى .
		(ح) شاهد : أقواله ، صدورها عنه اختيارا ، اكراه ، تهديد .
		(ط) دفاع : جوهرى . دفع ببطلان أقوال شهود ، تحقيقه ، رد عليه ، حكم ، تسبيب ، عيب .
		(ي) أدلة : تساندها ، سقوط احدها ، استبعاد .
٤٢	٢٧ أكتوبر ١٩٦٩	شهادة زور : اصرار الشاهد على أقواله الكاذبة . طعن . خطأ فى تطبيق قانون .
٤٣	٢٧ أكتوبر ١٩٦٩	محاكمة : اجراءاتها . تزوير . حكم . بطلانه ، اطلاق المحكمة وحدها على الورقة المزورة .
٤٤	٢٧ أكتوبر ١٩٦٩	(أ) خيانة أمانة : تبديد ، اثبات ، اعتراف . حكم تسبيب ، عيب . عقوبات م ٣٤١ .
		(ب) دعوى مدنية : دفع بعدم قبول دفاع ، اخلال بحقه .
٤٥	٢٧ أكتوبر ١٩٦٩	نقض : طعن ، أسبابه ، الحكم فيه . ق ٥٧ سنة ١٩٦٩ م ٣٤ .
٤٦	٢٧ أكتوبر ١٩٦٩	(أ) ضرب : انضى الى موت . علاقة سببيه ، تقديرها ، قاضى موضوع .
		(ب) فعل عمدى : ارتباطه بالوفاة ، تقديره ، حكم ، تسبيب ، عيب .
		(ج) معتبون : تعددهم ، اتهام ، شيوعه ، دفع ، رد عليه .
		(د) عقوبة مبرزة : تهمة ، وصفها ، ضرب انضى الى

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
			موت كالضرب البسيط . ظرف مخفف . عقوبات م م ١٧٠ ١/٢٤٢ .
			(هـ) شهود ، أقوالهم ، إيرادها في الحكم . (و) شاهد : رواياته ، تعددها ، أقواله في مراحل الدعوى ، حكم تسبب . (ز) شهود : تناقضهم (ح) دليل : تولى ، فنى ، تناقضهما .
٤٧	٦٧	٢٧ أكتوبر ١٩٦٩	(أ) دعوى مدنية : قبولها . تعويض . ضرر . حكم ، تسبب ، عيب . ضرب أفضى الى موت . ضرب بسيط . (ب) رؤية : دفع باستحالتها ، ظلام . حكم ، تسبب ، عيب . (ج) شهود : أخذ بأقوالهم فى إحدى مراحل الدعوى .
			قضاء محكمة النقض المدنية
٤٨	٦٩	٢١ أكتوبر ١٩٦٩	تقادم : دعوى تعويض مسقط . قانون ، تنازع القوانين من حيث الزمان . مدنى م ١/١٧٢ .
٤٩	٧٠	٢١ أكتوبر ١٩٦٩	(أ) تقادم : مسقط ، قطعه . أمر أداء . تكليف بالوفاء . مدنى ٣٨٣ مرافعات سابق م ٤٦٠ . (ب) أمر أداء : معارضة ، تقادم ، قطعه ، مدنى م ٣٨٤ . (ج) بطلان : أمر أداء ، طلب أمر الاداء . مدة ، قطعها . (د) تقادم : انقطاعه بأمر أداء ، بطلان أمر الاداء ، انقطاع . تقادم ، اعتباره كأن لم يكن . (هـ) خصومة : سقوطها ، تركها . دعوى ، تقادم مسقط ، اثبات ، نذب خبير ، مرافعات قديم م م ٣٠٤ و ٣١٠ .
٥٠	٧١	٢١ أكتوبر ١٩٦٩	(أ) عمل : بحرى ، عقد ، انتهاءه . ق ٩١ سنة ١٩٥٩ م ٧١ . (ب) نيابة قانونية : ريان ، تمثيله للملك سفينة .
			قضاء المحاكم الكلية
٥١	٧٣	١٣ مارس ١٩٦٨	خلف : مؤسسة ، ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٨٥ ، علاقة ، عمل ، استمرارها .
٥٢	٧٣	١٩ مايو ١٩٦٩	ترقية : توافر الاشتراطات والمدة الخاصة بجدول التعادل وفقاً للتسكين . الغاؤها . حق مكسب .
٥٣	٧٤	١٢ مايو ١٩٦٩	(أ) دعوى : صفة . منشأة ، تغيير صاحبها ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٨٥ قرار جمهورى ٨٨٧ لسنة ١٩٦٧ م م

البيان	رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ
٥ و ٧ جمعية تعاونية استهلاكية مركزية . شركة مصر لتجارة السلع الغذائية بالجملة . تصفية . قرار وزير تموين ٢٠١ لسنة ١٩٦٨ .			
(ب) تسكين : استحقاق أول مربوط الدرجة . جهاز مركزي منازعته في هذا الاستحقاق . لائحة عاملين . قرار جمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، تنفيذها .			
قضاء المحاكم الجزئية			
(١) عقد عمل : فسخه بلا مسوغ ، تعسف ، تعويض ، مدنى م ٢/٦٩٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٧٤ .	٥٤	٧٧	٢٢ يونية ١٩٦٧
(ب) تعويض : تقديره . فسخ عقد عمل ، تعسفا ، بلا مسوغ ، فسخ ، ظروفه ، تقديرها .			
(١) دعوى : نظرها ، دفع بعدم جوازه لسابقة الفصل . ملف دعوى ، فقده .	٥٥	٧٨	٢٦ مارس ١٩٧٠
(ب) هيئة تحكيم : اختصاصها . ق ٣٢ لسنة ١٩٦٦ م ٦٦ مرافعات م ١١٠ .			

فهرس الابعاث

صفحة

- المحامة هى رسالة الحق والحرية والمساواة . للسيد الاستاذ محمد فكرى
أغا المحامى ٨١
- نظرات فى مهنة المحامى . للسيد الاستاذ سامى عازر جبران المحامى ٨٨
- الشرعية الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع للسيد المستشار فتحي
عبد الصبور وكيل اول ادارة التشريع بوزارة العدل ٩٣
- نظام المحلفين وديمقراطية القضاء للسيد الدكتور مصطفى كامل كيرة
المستشار ١٠٩
- سند الشحن كأداة للائتمان البحرى للسيد الدكتور حسين النورى —
كلية التجارة — جامعة عين شمس ١١٣
- مدى انطباق المادة ٤/٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على غير
المسلمين متحدى الطائفة والملة — للسيد الاستاذ جرجس
مسعود قاضى محكمة عابدين ١٣٦

رقم الايداع ٦٠٢٠ سنة ١٩٧١

المحاضرة

إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ بِحُكْمِهِ
وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ "وَأَنصَحْكُمْ"

أكتوبر ونوفمبر
١٩٧١

السنة الحادية والخمسون

العددان
الثامن والتاسع

قضاء محكم النقض الجنائي

[١]

٣ نوفمبر ١٩٦٩

حكم : تسبيب ، عيب ، اثبات ، اعتراف ، تزوير
ورقة رسمية .

المبدأ القانوني :

إذا كان ما نقله المحكم عن محضر الشرطة من أن الطعن اعترف في هذا المحضر بأنه يعلم بتزوير رخصة القيادة ، لا أصل له في الأوراق ، كما أن عبارة « حاجة يأكل بيها عيش » لا تعد اعترافاً إذ لم تصدر منه بعد مواجهته صراحة بتزوير الرخصة ، بل أنه على العكس من ذلك نفى التزوير عندما ووجه به ، كما أنه لا يعد اعترافاً ما قرره أمام النيابة من أنه كان عاطلاً وأن أحد السائقين استحصل له على الترخيص بعد أن قدم له البيانات وسلمه صورته ، ومن ثم فإن المحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على خطأ في الاستدلال وفساد في الاستدلال مما يعيبه ، ولا يؤثر في ذلك ما ذكره المحكم من أدلة أخرى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ، والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدهما أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل المذكور في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

المحكمة :

• • • وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن من بين ما عول عليه في إدانة الطاعن اعترافه في التحقيقات ، أن قرز في محضر الشرطة أنه يعلم بتزوير الرخصة وأنه حصل عليها للتكسب (أكل العيش) كما قرره أمام النيابة

أنه كان عاطلاً وأن أحد السائقين ساعده في الحصول على الترخيص الذي يحمله وأنه قدم له البيانات وصورته فأحضره إليه في اليوم التالي دون مقابل .

لما كان ذلك وكان يبين من مطالعة المفردات المضمومة أن التهمة التي كانت موجهة للطاعن في محضر الشرطة هي قبوله ثلاثة ركاب بالسيارة النقل والمقرر لها راكبان فقط ثم تبين عند التفتيش على الرخصة أنها مزورة ولما سئل الطاعن عما هو منسوب إليه دون تحديد للتهمة أجاب (حاجة يأكل بيها عيش) ثم اعترف بوجود راكب زائد استثناء وقرر أن الرخصة صحيحة (مضبوطة) .

ولما كان ما نقله المحكم عن محضر الشرطة من أن الطاعن اعترف في هذا المحضر بأنه يعلم بتزوير الرخصة لا أصل له في الأوراق كما أن عبارة « حاجة يأكل بيها عيش » لا تعد اعترافاً إذ لم تصدر منه بعد مواجهته صراحة بتزوير الرخصة بل أنه على العكس من ذلك نفى التزوير عندما ووجه به كما أنه لا يعد اعترافاً ما قرره أمام النيابة من أنه كان عاطلاً وأن أحد السائقين استحصل له على الترخيص بعد أن قدم له البيانات وسلمه صورته .

لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على خطأ في الاستدلال وفساد في الاستدلال مما يعيبه ، ولا يؤثر في ذلك ما ذكره من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة ، والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدهما أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل المذكور في

٤ - المحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشهود ولو تخالفت ما دامت هي قد أسست الادانة في حكمها بما لا تناقض فيه .

٥ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء عليها مهما يوجه اليها من المطاعن من اطلاقات محكمة الموضوع ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، مما لا يسوغ مصادرتها فيه أو معاودة الجدل بشأنه لدى محكمة النقض .

المحكمة :

... وحيث أنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستظهر الصورة الصحيحة لواقعة الدعوي حسبما يؤدي اليه اجتهادها واقتناعها من واقع الأدلة المطروحة وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بها ، ما دام استخلاصها سائغا مقبولا وهي بعد غير ملزمة بالاستطراد الى وقائع أخرى لم تكن منسوبة الى المتهم الذي تحاكمه ، وكان لها أن تأخذ بأقوال الشهود ولو تخالفت سادامت هي قد أسست الادانة في حكمها بما لا تناقض فيه .

كما أنه من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء عليها مهما وجه اليها من المطاعن من اطلاقات محكمة الموضوع ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة الشاهد ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها مما لا يسوغ مصادرتها فيه أو معاودة الجدل بشأنه لدى محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان وجه الدفاع المبني على تلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي بحسب الحكم ردا عليها أخذه بأدلة الثبوت في الدعوي وكان اشتهاار الطاعن الأول باللقب الذي أطلق عليه أو عدم اشتهااره به - بفرض صحة دعواه في ذلك - لا أثر له في استدلال الحكم مادام أنه هو بذاته المقصود بالاتهام ،

الرأي الذي انتهت اليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .

الطعن رقم ٨٨٢ سنة ٣٦ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحمة ونصر الدين مرام وأنور أحمد خلف ومحمود كامل عطيفه والدكتور أحمد محمد ابراهيم .

٢

٣ نوفمبر ١٩٦٩

- (ا) حكم : تسبيب ، عيب . ضرب أفضى الى موت . نقض ، طعن ، أسباب .
- (ب) نهية : دفع بتلفيقها ، رد عليه .
- (ج) دعوى : واقعتها ، استظهار صورته الصحيحة .
- (د) شهود : اقوالهم ، تخالفها .
- (هـ) شاهد : اقواله ، وزنها وبقيدها ، محكمة موضوع .

المبادئ القانونية :

١ - ان اشتهاار الطاعن باللقب الذي أطلق عليه أو عدم اشتهااره به - بفرض صحة دعواه في ذلك - لا أثر له في استدلال الحكم ، مادام أنه هو بذاته المقصود بالاتهام ، فضلا عن أنه لم يثر هذا النعى أمام قضاة الموضوع . ومن ثم فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي بحسب الحكم ردا عليها أخذه بأدلة الثبوت في الدعوي .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستظهر الصورة الصحيحة لواقعة الدعوي حسبما يؤدي اليه اجتهادها واقتناعها من واقع الأدلة المطروحة ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بها ، ما دام استخلاصها سائغا مقبولا ، وهي بعد غير ملزمة بالاستطراد الى وقائع أخرى لم تكن منسوبة الى المتهم الذي تحاكمه .

خلاف ظاهره اذا كان سوف يقابل حتما من محكمة الجنائيات بعدم اختصاصها ، فيما لو رفعت اليها الدعوي ، ومن ثم فان الطعن في هذا الحكم يكون جائزا .

المحكمة :

• وحيث أنه يشترط لاعتبار المتهم عائدا في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات أن يكون عائدا بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من نفس القانون وأن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كليهما لمدة سنة على الأقل ، أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احداها لمدة سنة على الأقل في سرقات أو في احدي الجرائم التي بينها المادة ٥١ المذكورة على سبيل الحصر واخيرا أن يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه في المادة ٥١ سالفه الذكر .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بعدم اختصاص محكمة الجench بنظر الدعوي باعتبارها جنائية على أساس أنه سبق الحكم على المتهم - المطعون ضده - بثلاث عقوبات مقيدة للحرية في سرقات آخرها بحبسه مدة سنة في الجench ٣١٢٦ سنة ١٩٦٥ شربين وأن هذه الأحكام نهائية . وكان الواضح من مطالعة صحيفة الحالة الجنائية للمتهم ومذكرة نيابة المنصورة الكلية المرفقة بالمفردات المضمومة أن الحكم الصادر في الجench ٣١٢٦ سنة ١٩٦٥ شربين لم يصبح نهائيا الا في ١٩٦٧/٤/٢٦ أي بعد وقوع الجريمة - التي تجري محاكمته عنها - في ١٩٦٧/١/٢٤ .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعدم الاختصاص يعد منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره وذلك لأن محكمة الجنائيات سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوي فيما لو رفعت اليها ، فان الطعن في هذا الحكم يكون جائزا ويكون الحكم انقضى بعدم اختصاص محكمة الجench بنظر الدعوي قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر

فضلا عن أنه لم يثر هذا النعى أمام قضاء الموضوع ، ومن ثم فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان سا تقدم ، وكان الطعن في حقيقته جدلا موضوعيا صرفا لا يثار لدي محكمة النقض ، فانه يكون على غير أساس متعين الرفض .

الطعن رقم ٩٣٧ سنة ٢٩ في رئاسة وعضوية السادة المستشارين حسن فهمي البغدوي رئيس المحكمة ومحمد ابو الفضل حفي ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دنانة ومصطفى محمود الاسيوطي .

٣

٣ نوفمبر ١٩٦٩

(ا) عود : شرط اعتبار المتهم عائدا . عقوبات ٥١ و ٤٩ .
(ب) حكم : بعدم اختصاص ، طعن .

المبادئ القانونية :

١ - يشترط لاعتبار المتهم عائدا في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات ، أن يكون عائدا بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من نفس القانون وأن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كليهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احداها لمدة سنة على الأقل في سرقات أو في احدي الجرائم التي بينها المادة ٥١ سالفه الذكر .

٢ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بعدم اختصاص محكمة الجench بنظر الدعوي باعتبارها جنائية على أساس أنه سبق الحكم على المتهم بثلاث عقوبات مقيدة للحرية في سرقات آخرها بحبسه سنة في الجench ٣١٢٦ سنة ١٩٦٥ شربين وأن هذه الأحكام نهائية ، وكان الحكم في الجench سالفه الذكر لم يصبح نهائيا الا بعد وقوع الجريمة التي تجري محاكمة المتهم عنها فان المحكمة تكون قد اخطأت في تطبيق القانون .

٣ - أن الحكم بعدم الاختصاص الصادر من محكمة الجench يعد منهيًا للخصومة على

الموضوع ، فانه يتعين أن يكون مع النقض
الاحالة .

الطعن ٩٢٩ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة
المستشارين محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة
ونصر الدين حسن عزام وأنور أحمد حلف ومحمود كامل
عطيفه والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

٤

٢ نوفمبر ١٩٦٩

تموين : كيروسين ، كوبون متبق بعد التوزيع ،
اعادته .

مسئولية جنائية . قرار وزير تموين ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
قرار وزير تموين ١١٢ لسنة ١٩٦٦ ، قرار وزير تموين
١٦ لسنة ١٩٦٨ .

المبدأ القانوني :

اجاز القانون في حالة وجود عجز في عدد
كوبونات الكيروسين المتبقية بعد التوزيع ،
والواجب اعادتها الى رئيس ادارة التموين ،
اداء قيمة هذا العجز في موعد اقصاه اليوم
السابع من الشهر التالي للتوزيع . ولما كان
الطاعن لم يقم بأداء العجز الا بعد انتهاء الموعد
المحدد ، فانه لا يكون قد استعمل الرخصة
المخولة له في موعدها ولا يخلية من المسؤولية
أداؤه لقيمة هذا العجز .

المحكمة :

٠٠ وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة
الدعوي بقوله .. انها تتحصل فيما أثبتته في
محضره وكيل ادارة تموين شربين من أنه
يوم ١٩٦٨/٧/٤ استدعى اليه المتهم وقام
بمراجعة كشوف الربط والكشف المقدم فتبين
له تكرار البطاقة رقم ٢٢٠٩ باسم عمر عباده
عباد بعدد أربع أفراد وأن المتهم لم يقم بالاحطار
عن وفورات هذه البطاقة ولم يقم برد كمية
الكيروسين عنها في شهري أبريل ومايو
سنة ١٩٦٨ وقدرها ٨ لترات وبسؤال المتهم
قرر أن البطاقة المكررة لشخص واحد . وأنه
لم يسلمه سوي مقرر بطاقة واحدة وأنه لم يرد
الوفورات بسبب عدم مراجعة دفتر الصرف
قلما واجهه المحقق بأنه رد حصتي بسطا ومتى
عبد العظيم مصطفى وعبد الوهاب السيد أجاب

بأنه حديث العهد في تجارة المواد التموينية .

ولما كان الثابت من مساق الواقعة أن شهري
التوزيع كانا أبريل ومايو ١٩٦٨ ، بينما سدد
المتهم قيمة الكوبونات في شهر يولييه ١٩٦٨
فانه لا يكون قد استعمل الرخصة المخولة له في
موعدها ولا يخلية من المسؤولية أدائه لثمان
الكوبونات وما ورد بدفاع المتهم المكتوب من أن
المادة ١٥ من القرار الوزاري ١١٢ لسنة ١٩٦٦
هي الواجبة التطبيق لا تعتد به المحكمة بالنظر
الى أن المادة المذكورة انما تتناول التزام جهات
صرف المواد التموينية بارسال بيان دورتي الى
ادارة التموين المختصة بينما الواقعة الجنائية
التي تضمنتها الأوراق ورفعت بها الدعوي
الجزائية ودارت عليها المحكمة هي امتناع
المتهم وهو تاجر تجزئة عن اعادة كوبونات
الكيروسين المتبقية بعد التوزيع الأمر الذي
تحكمه المادتان ٤٣ ، ٥٤ من القرار ٥٠٤ لسنة
١٩٤٥ المعدل بالقرارين ١٥ لسنة ١٩٦٢ و ١٦
لسنة ١٩٦٨ والمادتان ٥٦ ، ٥٧ من الرسوم
بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، وما قاله الحكم
فيما تقدم صحيح في القانون ذلك بأن الفقرة
الثانية من المادة ٤٣ من قرار وزير التموين
٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بقرار وزارة التموين
والتجارة الداخلية ١٦ لسنة ١٩٦٨ المنشور
بالوقائع المصرية في ١٠/٢/١٩٦٨ والمعمول
به من تاريخ نشره قد أجازت للخاضعين
لأحكامه في حالة وجود عجز في عدد كوبونات
الكيروسين المتبقية لديهم بعد التوزيع والواجب
اعادتها الى رئيس ادارة التموين اداء قيمة
هذا العجز في موعد اقصاه اليوم السابع من
الشهر التالي للتوزيع .

ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن توزيع
كوبونات الكيروسين قد تم في شهري أبريل
ومايو ١٩٦٨ ولم يقم الطاعن بأداء العجز الا
في شهر يولييه ١٩٦٨ فانه لا يكون قد استعمل
الرخصة المخولة له في موعدها ولا يخلية من
المسئولية أدائه لقيمة هذا العجز أما المادة
١٥ من قرار وزير التموين ١١٢ لسنة ١٩٦٦
التي أشار اليها الطاعن في دفاعه فهي تتناول
اللتزام جهات صرف المواد التموينية باحطار
ادارة التموين المختصة في الاسبوع الأول من

عليها مهما يوجه اليها من مطاعن ويحقق بها
من الشبهات مرجعه الى محكمة الموضوع .

المحكمة :

••• وحيث أن الحكم المطعون فيه استظهر ركن
القوة في جنائية هتك العرض التي دان الطاعن
بها بقوله : « ومن حيث أنه يكفي لتوافر ركن
القوة في جريمة هتك العرض أن يكون الفعل
قد ارتكب ضد ارادة المجنى عليها أو بغير
رضاها أيا كانت الوسائل التي استعملها المتهم
للوصول الى غرضه ، ولو كانت مجرد خداع
أو مياغطة وهو ما تحقق في واقع الدعوي إذ أن
المتهم فاجأ المجنى عليها بحجرة نومها وأمسك
بثديها وحاول تقبيلها على غير ارادتها وقسرا
عنها ، »

لما كان ذلك ، وكانت مسألة رضاء المجنى
عليها أو عدم رضائها مسألة موضوعية تفصل
فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا وليس لمحكمة
النقض بعد ذلك حق مراقبتها . في هذا الشأن
طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من
شأنها أن تؤدي الى ما انتهى اليه الحكم ،
وكان ما أثبتته الحكم من مباغته الطاعن
للمجنى عليها يتوافر به ركن القوة في هذه
الجريمة ، وكانت الأدلة التي ساقها للتدليل على
ذلك من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها .
لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا
الوجه من طعنه يكون هو الآخر غير مسديد
ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا .

الطعن ١٤٤٥ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

٦

٢ نوفمبر ١٩٦٩

- (١) حكم : بيئاته ، واقعة ، ايضاحها .
اجراءات م ٢١٥ . حكم ، تسبيب ، عيب .
(ب) أدلة : بيئاتها في الحكم .

المبادئ القانونية :

١ - يجب أن يبين الحكم الواقعة

شهور يناير وأبريل ويوليه وأكتوبر من كل
سنة بالكميات المتبقية من هذه المواد في خلال
الشهور السابقة والكميات المتبقية منها حتى
نهاية الشهر السابق على الاخطار مما لا علاقة
له بالجريمة المسندة الى الطاعن وهي امتناعه
عن اعادة كوبونات الكيروسين المتبقية بعد
التوزيع . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على
غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

الطعن ١٢٩٦ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

٥

٣ نوفمبر ١٩٦٩

- (١) هتك عرض : رضاء . ركن القوة .
(ب) عقيدة : محكمة موضوع ، تكوينها .
(ج) شهود : اقوالهم ، تناقضها .
(د) اقوال شهود : اطمئنان المحكمة ، بدلوله .
(هـ) محكمة موضوع : اقوال شهود ، وزنها
وتقديرها .

المبادئ القانونية :

١ - أن مسألة رضاء المجنى عليها أو عدم
رضائها في جريمة هتك عرضها ، مسألة
موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا
نهائيا ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق
مراقبتها في هذه الشأن طالما أن الأدلة
والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي
الى ما انتهى اليه الحكم .

٢ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها
مما تظمن اليه من أدله وعناصر في الدعوي .

٣ - أن التناقض بين اقوال الشهود -
بفرض صحة وجوده - لا يعيب الحكم ما دام
قد استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصا
سائغا بما لا تناقض فيه .

٤ - في اطمئنان المحكمة الى اقوال شهود
الاثبات ما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات
التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ
بها .

٥ - وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف
التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء

٧

٣ نوفمبر ١٩٦٩

- (أ) مأمور تحصيل : اخلاس . عقوبات م ١١٢
 (ب) دفع : موضوع ، اثارته لأول مرة أمام محكمة نقض .
 (ج) خير : شهود ، مناقشتهم .
 (د) شاهد : سماع شهادته ، استغناء عنها .
 اجراءات م ٢٨٩ .

المبادئ القانونية :

١ - العبرة في ارتكاب مأمور التحصيل لجناية الاختلاس المغلظة هي بالوقت الذي سلم اليه فيه المال ، فاذا كان قد تسلمه اثناء قيامه بالخدمة في جهة معينة ، ثم نقل منها ، فاختلس ما كان قد حصله بصفته الوظيفية المذكورة ، كان فعله جناية مغلظة في الحالين ، الا اذا كانت يد المتهم قد تغيرت بعد ذلك من كونه امينا عاما الى كونه امينا خاصا فلا يندرج فعله عندئذ تحت هذا الوصف .

٢ - اذا كان الطاعن لم ينازع أمام محكمة الموضوع في مفردات المبلغ المتهم باختلاسه عن مدة عمله كصراف بالجهة التي نقل منها ، فليس له أن يبدي هذا النعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - للخبير مناقشة الخصوم واستجلاء الشهود في محضر اعماله ، وللمحكمة الأخذ بما انتهى اليه في تقريره .

٤ - لمحكمة الموضوع الاستغناء عن سماع شهادة الاثبات التي سمعت في التحقيق ، اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، أو لم يطلب احد الشهود .

المحكمة :

• • • ونحيث ان الطاعن نسب اليه أنه بصفته موظفا عموميا مأمورا بالتحصيل اختلس مبلغ من أموال الدولة المسلمة اليه باعتباره صرافا • • • كما زور في قسائم التحصيل ودفتر اليومية وحواظ التوريدات لاختفاء الاختلاس • • • ولما كانت المادة ١١٢ من قانون العقوبات ان عاقبت

المستوجبة للعقوبة بيانا واضحا حتى تتوافر به اركان الجريمة التي ادان المتهم عنها •

٢ - الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي استندت اليها المحكمة ويبين مؤداها بيانا كافيا يقضح منه مدي تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة •

المحكمة :

• • • ونحيث انه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه حوي كلمات كثيرة غير مفروءة وعبارات عديدة يكتنفها الابهام ، كما ران عليه الغموض وشابه التناقض الذي وقع في اسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبته الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة •

وما أورده الحكم من أدلة الثبوت يبين منه اختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة بحيث يستطيع استخلاص مقوماته خصوصا ما تعلق منها بتلك الواقعة أو منطق القانون • لما كان ذلك، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية توجب أن يبين الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا واضحا حتى تتوافر به اركان الجريمة التي ادان المتهم عنها ، وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي استندت اليها المحكمة ويبين مؤداها في الحكم بيانا كافيا يتضح منه مدي تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة • لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فقد غدا خلوا مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالدليل الذي استنبطت منه عقيدتها في الدعوي مما يصمه بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون واعمال رقابتها على الوجه الصحيح مما يوجب نقضه والاحالة بغير ما حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن •

• الطعن رقم ١٤٤٩ سنة ٣٩ في رئاسة وعضوية السادة المستشارين حسن فهمي البدوي رئيس المحكمة وابراهيم احمد الديواني ومحمد السيد الرفاعي وطه صديق دنانه ومصطفى محمود الاسيوطي •

يكون على غير أساس متعين الرقض .
الطعن رقم ١٢٣٨ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة
المستشارين محمد أبو الفنسل حقنى وإبراهيم أحمد
الديوانى ومحمد السيد الرفاعى وطه صديق دناته
ومصطفى محمود الاسيوطى .

٨

٤ نوفمبر ١٩٦٩

(أ) اخلاس : أشياء محجوزة . تبديد . دفاع .
علم بيوم البيع وقيام الحجز . اخلاس بحقه . نقض .
طعن . اسباب .

(ب) اعلان : صفة المتقدم لتسلمه . تحقق المحضر
منها .

(د) محكمة نقض : سلطتها . حكم . تسبب .
عيب . شهادة مرضية . اهدارها .

المبادئ القانونية :

١ - اذا كانت المتهمة بتبديد المحجوزات
لم تلمسك أمام محكمة أولى وثانى درجة
بعد علمها بيوم البيع ، كما لم تنازع فى قيام
الحجز ولم تطلب ضم أصل صورة محضره
ولم تتعرض لصورته المرفقة بالأوراق أو تدعى
عدم مطابقتها للأصل المأخوذ عنه ، فإنه
لا يسوغ لها المجادلة فى ذلك لأول مرة أمام
محكمة النقض .

٢ - المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة
من يتقدم اليه لتسلم الاعلان ، مادام قد انتقل
الى الطاعنة وخاطب من اجاب بأنه تابع لها ،
ولغيابها سلمه صورة الاعلان .

٣ - اذا كان الثابت من ورقة التوكيل
الصادر من الطاعنة الى محاميها أنها انتقلت
الى مكتب الشهر العقارى فى فترة المرض
المثبتة بالشهادة المرضية المقدمة منها ، فإن
لمحكمة النقض الا تطمئن الى صحة عذر الطاعنة
المثبت بالشهادة المرضية ، ويكون نعى الطاعنة
على الحكم فى هذا الصدد فى غير محله .

المحكمة :

٠٠ لما كان المحضر - وعلى ما جرى به قضاء
- هذه المحكمة - غير مكلف بالتحقق من صفة من

الموظف العمومى الأمور بالتحصيل بعقوبة
الجنائية المغلظة الواردة فيها اذا اختلس مالا
سلم اليه بمقتضى وظيفته وبصفته هذه - فقد
دلت على أن العبرة فى تحقيق الجنائية هى
بالوقت الذي سلم اليه فيه المال على هذا
الأساس ، فاذا كان قد تسلمه أثناء قيامه
بالخدمة فى جهة معينة ثم نقل منها فاختلس
ما كان قد حصله بصفته الوظيفية المذكورة كان
فعله جنائية مغلظة فى الحالين بنص المادة المشار
اليها الا اذا كانت يد المتهم قد تغيرت بعد ذلك
من كونه أميناً عاماً الى كونه أميناً خاصاً فلا
يندرج فعله عندئذ تحت هذا الوصف .

لما كان ذلك ، وكان المبلغ الذي دان الحكم
الطاعن باختلاسه هو بذاته المبلغ الذي ورد
فى أمر الاحالة بغير اضافته بمبالغ أخرى تخرج
عن مجموعة ، وكان التاريخ المثبت بالقسائم
أو الدفاتر أو الأوراق الرسمية وقد وقع فيها
التزوير لا شأن له بالتاريخ الصحيح الذي
وقعت فيه الجريمة خصوصاً أن القسائم لم
تصدر متوالية فى التواريخ بتسلسل ارقامها
حسبما يبين من مدوناته ومن ثبت القسائم المرفقة
بتقرير اللجنة الادارية ضمن المفردات التى
أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن .
وكان الطاعن لم ينازع أمام محكمة الموضوع
فى مفردات المبلغ المتهم باختلاسه عن مدة عمله
صرفاً بالجهة التى نقل منها فليس له أن يبدى
هذا النعى لأول مرة أمام محكمة النقض .

لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن للخبير
مناقشة الخصوم واستجلاء الشهود فى محضر
أعماله وللمحكمة الأخذ بما انتهى اليه فى
تقريره ، وكسأت المحكمة قد عولت بصفة
أساسية على ما ورد فى تقرير اللجنة الادارية
بعد أن أوردت مقوماته وسردت أسانيده وكان
الطاعن لم يطلب الى محكمة الموضوع سماع
أحد من الشهود ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون
الاجراءات الجنائية أجازت الاستغناء عن
سماع شهادة الاثبات التى سمعت فى التحقيق
إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وكان
لا يصح له أن ينعى عليها قعودها عن القيام
باجراء أمسك عن المطالبة به ، فإن الطعن

مطابقتها للأصل المأخوذ عنه ، فإنه لا يسوغ لها المجادلة في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله .

وحيث أنه لما تقدم ، يكون الطعن قد جاء على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن ٨٨٥ سنة ٣٩ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين حسن فهمي البدوي رئيس المحكمة وإبراهيم أحمد الديواني ومحمد السيد الرفاعي وطله الصديق دنانه ومصطفى محمود الاسيوطي .

٩

١٠ نوفمبر ١٩٦٩

- (أ) مال دولة : استيلاء بغير حق ، أركانها ، عقوبات م ١/١١٣
(ب) معونة أجنبية : أموالها ، اعتبارها أموال دولة ، حكم ، تسبيب ، عيب .
(ج) قصور : نقض ، طعن ، حكم ، تسبيب ، عيب .

المبادئ القانونية :

١ - تتوافر أركان جنائية الاستيلاء متى استولى الموظف العمومي أو من في حكمه بغير حق على مال للدولة أو لاحدي الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت التي تساهم فيها الدولة أو احدي الهيئات العامة ولو لم يكن هذا المال في حيازته أو لم يكن الجاني من العاملين في تلك الجهات .

٢ - متى كان الثابت من مطابقة الحكم المطعون فيه أنه اغتبر أموال المعونة الأجنبية التي دان الطاعن بالاستيلاء عليها مملوكة للدولة بالرغم من أن مدوناته قد خلت مما يدل على توافر هذه الملكية وهي احدي الأركان القانونية للجريمة - فإنه يكون معيبا بالقصور مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح والتقريب برأى في شأن ما أثاره الطاعن من دعوى الخطأ في القانون .

بتقدم له لاستلام الاعلان ، وأنه طالما أن الثابت من مطالعة أصل ورقة الاعلان أن المحضر انتقل الى موطن الطاعنة وخاطب من أجاب بأنه تابعها ولغيابها سلمه صورة الاعلان ، فإن هذا يكفي لصحة الاعلان ، ولايجدي الطاعنة بعد ذلك الادعاء بأن الصفة التي قررها مستلم الاعلان غير صحيحة ما دامت لم تنكر وجود من استلم الاعلان بداخل مسكنها عند توجه المحضر اليه ولم تنكر وصول صورة الاعلان اليها ، وعلمها بتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .

ولما كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة لا تطمئن الى صحة عذر الطاعنة المستند الى الشهادة المرضية التي قدستها لتبرير عدم حضورها الجلسة الأخيرة أمام محكمة ثاني درجة ان الثابت من ورقة التوكيل الصادر منها لمحاميها المودعة بالمفردات أنها انتقلت لمكتب الشهر العقاري في فترة المرض المثبتة بالشهادة وتري المحكمة لذلك أن النعى على الحكم في هذه الناحية في غير محله .

ولما كان الحكم الابتدائي - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - قد بين واقعة الدعوي بما تتوافر فيه أركان جريمة اختلاس المحجوزات التي أدان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة لها أصلها الثابت بالأوراق وانتهى الى أن عدم تقديم الطاعنة للأشياء المحجوز عليها « عرقلة لاجراءات التنفيذ » ، لما كان ذلك ، وكان الحكم ان خلاص الى أن الطاعنة لم تقدم الأشياء المحجوز عليها للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، لا يكون قد خالف القانون - أما ما تثيره الطاعنة من خطأ الحكم في القانون - ان أدانها رغم عدم ثبوت علمها بيوم البيع ، كما اعتمد في ذلك على صورة لمحضر الحجز - فإنه يبين من الرجوع الى محاضر الجلسات أن الطاعنة حضرت أمام المحكمة الاستئنافية وطلبت التأجيل للسداد ، وان لم تنسك أمام محكمتي أول وثاني درجة بعدم علمها بيوم البيع كما لم تنازع في قيام الحجز ولم تطلب ضم أصل محضره ولم تتعرض لصورته المرفقة بالأوراق أو تدعى بعدم

المبدأ القانوني :

يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ .

الحكمة :

• • • وحيث أن الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعن بأنه لم يعلن بيوم البيع ورد عليه بقوله « أنه ثابت من أوراق التنفيذ التي تقدم بها المجنى عليه أن المتهم أعلن بالحكم المنفذ به في محل إقامته مخالطاً مع زوجته في ١٩٦٥/٩/٢٧ وقد تحدد يوم البيع وأعلن به المعارض في ذات العتوان ومن ثم يصبح دفاع المعارض لا سند له من القانون ويتعين بالتالي رفض المعارضة » .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على ورقة إعلان الطاعن بيوم البيع المحدد له ١٩٦٧/١/٥ أن المحضر أثبت في ١٩٦٦/١٢/٢٨ أنه لم يجده بسكنه وامتنع أهل منزله عن الاستلام فقام بتسليم الإعلان لجهة الإدارة في اليوم التالي وأخطر عنه بالبريد المسجل في ١٩٦٦/١٢/٣١ - كما يبين من الاطلاع على محضر التبديد المؤرخ ١٩٦٧/١/٥ أن المحضر أثبت فيه أنه تقابل مع السيد سيد صالح سعيد الموجود بالشقة وأفهمه مأموريته فأجاب بأن الشقة سكنه الخاص هو وزوجته بموجب عقد إيجار وأظهر له أيضاً بمبلغ ٤ ج و ٢٤ م عن إيجار شهر ديسمبر بامضاء عائدة الزمر مؤرخاً في ١٩٦٦/١٢/١ وأن المدين صهره ولا يقيم معه » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ، وكان الحكم قد اقتصر في أطراحه دفاع الطاعن بعدم علمه بيوم البيع على أنه أعلن به في ذات العتوان الذي أعلن فيه بالحكم المنفذ دون أن يعرض لما هو

٣ - من المقرر أن القصور - الذي يتسع له وجه الطعن - له الصدارة على وجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .

الحكمة :

• • • وحيث أن جناية الاستلاء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتوافر أركانها متى استولى الموظف العمومي أو من في حكمه بغير حق على مال للدولة أو لأحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات العامة ولو لم يكن هذا المال في حيازته أو لم يكن الجاني من العاملين في تلك الجهات .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتبر أموال المعونة الأجنبية التي دان الطاعن بالاستيلاء عليها مملوكة للدولة بالرغم أن مدوناته قد خلت مما يدل على توافر هذه الملكية ، وهي إحدى الأركان القانونية للجريمة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح والتقرير برأي في شأن ما أثاره الطاعن من دعوى الخطأ في القانون ذلك بأن هذا القصور الذي يتسع له وجه الطعن له الصدارة على وجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة للطاعن الثاني والطاعن الأول لحسن سير العدالة وذلك دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

الطعن رقم ٨١١ سنة ٣٩ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ونصر الدين عزام وسعد الدين عطيه وأنور خلف والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

١٠

١٠ نوفمبر ١٩٦٩

الخلاصة : أشياء محجوزة . تبديد ، حكم ، تسبيب ،

فأجازها ، ثم ضبط بعضها من بعد في محلها التجاري اذ تبين أن مصدرها اليابان وبالتالي لم تكن تتمتع بالاعفاءات المقررة من الرسوم وتراخيص الاستيراد طبقاً للقوانين السارية في ذلك الحين ومن ثم اعتبر ما وقع منهما تهريباً طبقاً للقوانين ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن الجمارك وخروجاً على القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد ثم عرض لدفاع الطاعنين المبين في وجه الطعن ورد عليه بما نصه « ومن حيث أن اللجنة الفنية التي شكلت لفحص الأقمشة القطنية المضبوطة والعينة المرفقة بشهادة الإجراءات قد ثبت لها من مضاماتها على العينة الموضحة بالكارتلة أنها من صنف واحد من صنع اليابان ، كما تأيد ذلك بتقرير مصلحة الكيمياء » . ثم قال ان التهمتين المسندتين للمتهمين ثابتتان في حقهما مما تضمنته أقوال كل من محمود مراد محمود ومفتش المباحث سالف الفكر ومما جاء بتقرير اللجنة الفنية وتقرير مصلحة الكيمياء من أن البضاعة اجنبية الصنع ومماثلة للعينات المرفقة بالكارتلة ومن أقوال المتهم الأول المتضمنة أن البضاعة استوردها من الخارج في حين أنه لم يقدم دليلاً على أنه قام بصناعتها في سوريا .

وهذا الذي اثبته الحكم لا يصلح رداً على دفاع الطاعنين في هذا الشأن ذلك بأن القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٨ قد نص في مادته الأولى على أنه « تعفى المنتجات الحيوانية والزراعية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية التي يكون منشؤها الاقليم الشمالي أو الاقليم الجنوبي من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الأجنبية في كل من الاقليمين . » ونصت المادة الثانية منه على أنه « يجب أن تصحب كل بضاعة تتمتع بالاعفاء الجمركي بموجب هذا القانون بشهادة منشأ صادرة من السلطات المختصة في كل من الاقليمين ، ولا تعتبر المنتجات الصناعية ذات منشأ سوري أو مصري الا اذا كانت المواد الأولية الجريبة واليد العاملة المحلية الداخلة في الصنع لا تقل عن ٢٥ ٪ من الانتاج الكلي » .

ومفاد هذين النصين أن البضاعة الأجنبية

ثابت بالأوراق من أن اعلان يوم البيع قد سلم لجهة الادارة وما قرره صهر الطاعن للمحضر في يوم البيع من أن الطاعن لا يقيم معه في ذلك العنوان دون أن يجري تحقيقاً للتثبت من قيام الطاعن باستلام الاخطار الذي أرسله اليه المحضر بطريق البريد . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

الطعن رقم ٨٧٦ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

١١

١٠ نوفمبر ١٩٦٩

(أ) استيراد : رسم جمركي ، اعفاء . تهريب
ق ١٣١ لسنة ١٩٥٨ ق ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ق ٩ لسنة ١٩٥٩ .

(ب) حكم ادانة : ادلة ، مثبته للجريمة ، اشتباهه
على فحوى كل دليل . إجراءات م ٢١٠ ق ١٣١ لسنة ١٩٥٨

المبادئ القانونية :

١ - البضاعة الاجنبية المصدر تصبح سورية المنشأ وتتمتع بالاعفاءات الجمركية اذا كان قد جرى تصنيعها في سورية بشرط أن لا يقل ما دخل في تصنيعها من مواد عربية ويد عاملة محلية من خمسة وعشرين في المائة من التكلفة الكلية للانتاج .

٢ - يجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على فحوى كل دليل من الأدلة المثبتة للجريمة حتى يتضح وجه الاستدلال به وسلامة مأخذ والا كان قاصراً .

الحكمة :

• • • وحيث أن الحكم المطعون فيه أثبت في مدوناته أن الطاعنين استوردا من سوريا الى مصر إبان الوحدة اقمشة من القطيفة القطنية من خامة يابانية وقدموا للموظف المختص منسند مرور البضاعة من الدائرة الجمركية «شهادات منشأ» دالة على أن البضاعة سورية المنشأ

تاريخ التقرير بالطعن الى ان أرسلت أوراقها الى قلم كتاب محكمة النقض لنظر الطعن ، مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجنج ، دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة ، فان الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضى المدة ، دون ان يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ، فهي لا تنقضى الا بمضى المدة المقررة في القانون المدني .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على ان ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصداره ، والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

٣ - ان بطلان الحكم لخلوه من تاريخ اصداره ، انما ينسب اثره حتما الى اجزائه كافة بما في ذلك المنطوق الذي هو في واقع الحال الفأية من الحكم والنتيجة التي تستخلص منه ويدونه لا يقوم للحكم قائمة ، وذلك لما هو مقرر من ان الحكم يكون مجموعا واحد يكمل بعضه بعضا .

٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اُحال في منطوقه الى منطوق الحكم المستأنف مع انه باطل لخلوه من تاريخ اصداره ، فان اثره يكون قد انصرف الى باطل ، وما بنى على الباطل فهو باطل ، مما يؤدي الى استتالة البطلان الى الحكم المطعون فيه ذاته بما يعيبه ويوجب نقضه .

المصدر تصبح سورية المنشأ وتتمتع بالاعفاءات الجبركية اذا كان قد جرى تصنيعها في سورية بشرط أن لا يقل ما دخل في تصنيعها من مواد عربية ويد عاملة محلية عن خمسة وعشرين في المائة من التكلفة الكلية للانتاج ، الا أن الحكم المطعون فيه لم يفتن الى فحوي دفاع الطاعنين المؤسس على ذلك ، ورد عليه بأن البضاعة من أصل ياباني مما لم يجحده أحد ولم ينازع فيه الطاعنان ولا يتخلف به شرط الاعفاء من الرسوم ، وكان يتعين على المحكمة ان تثبت بالأدلة المعتبرة وبالأخص الدليل الفني أن هذه الأقمشة لم يجر تجهيزها في سوريا أصلا ، أو أن نسبة المواد العربية واليد العاملة المحلية التي دخلت في تكلفتها الكلية دون النسبة المحددة في القانون ، فتظل على حكم منشئها الأجنبي غير معفاة من الرسوم ، ولا يكلف الطاعنان مؤونة اثبات دفاعها فوق تقديم شهادات المنشأ التي قدماها بحسب ما نصت عليه المادة الثانية من القانون سالف الذكر ، هذا الى أن الحكم المطعون فيه خلا من بيان مؤدى تقرير التحليل بما يدحض دعواهما ، لما كان ما تقدم وكان الواجب في كل حكم بالادانة وطبقا لمفهوم المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل على فحوي كل دليل من الأدلة المثبتة للجريمة حتى يبين وجه الاستدلال وسلامة مأخذه والا كان قاصرا ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

الطعن ٨٩٨ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

١٢

١٠ نوفمبر ١٩٦٩

المحكمة :

• • • وحيث انه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه انه خلا من تاريخ صدوره . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

واذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي

- (ا) دعوى مدنية : انقضاؤها بمضى المدة .
- (ب) حكم : ورقته ، تاريخ اصداره .
- (ج) تاريخ : اصدار حكم ، خلو ورقة الحكم منه . بطلان .
- (د) حكم استئنافي : احواله الى أسباب حكم باطل حكم ، تسبب ، عيب .

المبادئ القانونية :

١ - اذا كان قد انقضى على الدعوى من

الحكمة :

• • • وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في تحصيل واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها على القول « ان المتهم لا شك يعلم بتزوير المحرر وذلك يستدل عليه من اعترافه في التحقيقات بسبق تزويره شيكين آخرين (تحقيقات مشار اليها في ص ٣ من الحكم ٦٠٦ سنة ١٩٥٤ تجاري كلي تدونت أمامها هي اللجنة ١٨٢٩ سنة ١٩٥٤ محرم بك) ولقد سبق تزوير المحرر موضوع الدعوى وكان اكتشافه بعد التصالح عن الأولين سببا في الدعوى التجارية فالمتهم في واقع الأمر زور الشيكات الثلاثة على دفعات » •

وحيث انه لما كان من المقرر انه يجب ألا تبني المحكمة حكمها الا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها فان اعتمدت على دليل أو على واقعة استقتها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمونة للدعوى التي تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم ولو كانت تلك القضية الأخرى بين الخصوم أنفسهم ، فان حكمها يكون باطلا •

لما كان ذلك ، وكان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه انه اتخذ من تحقيقات أشار اليها قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان شيكين آخرين دليلا على ثبوت جريمة الاستعمال في حق الطاعن ، فان هذا الدليل الذي استندت اليه المحكمة على هذه الصورة دون أن يكون معروضا على بساط البحث أمامها لتستخلص بنفسها ما تطمئن اليه ولم يكن في وسع الدفاع مناقشته والرد عليه يجعل حكمها معيبا بما يبطله ويوجب نقضه •

وحيث انه لما تقدم يتعين نقض الحكم والاحالة •

الطعن ١٤٩ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابعة •

صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها وبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه • وكان بطلان الحكم لخلوه من تاريخ اصداره انما ينبسط أثره حتما الى كافة أجزائه بما في ذلك المنطوق الذي هو في واقع الحال الفاية من الحكم والنتيجة التي تستخلص منه وبدونه لا يقوم للحكم قائمة وذلك لما هو مقر من أن الحكم يكون مجموعا واحدا يكمل بعضه بعضا • لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه اذ أحال منطوقه الى منطوق الحكم المستأنف ، مع انه باطل لخلوه من تاريخ اصداره قد انصرف أثره الى باطل وما بنى على باطل فهو باطل ، مما يؤدي الى استتالة البطلان الى الحكم المطعون فيه ذاته بما يعيبه ويوجب نقضه •

وحيث انه لكل ما تقدم يتعين القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وبراءة الطاعن مما اسند اليه ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للدعوى المدنية والاحالة •

الطعن ٩٠٠ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابعة •

١٣

١٠ نوفمبر ١٩٦٩

حكم : تسييب ، ميب ، بطلان ، تزوير •

المبدأ القانوني :

يجب ألا تبني المحكمة حكمها الا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها ، فان اعتمدت على دليل أو على واقعة استقتها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمونة للدعوى التي تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم ولو كانت تلك القضية الأخرى بين الخصوم أنفسهم ، فان حكمها يكون باطلا •

الطعن الامر الذى يعيبه ويوجب نقضه بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الاخرى .
الطعن ١٥٢ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

١٥

١٠ نوفمبر ١٩٦٩

(١) خبز : تموين . قانون ، اصداره ، تفويض تشريعى . قرار وزارى . م ق ٩٥ لسنة ١٩٤٥ م ٨ قرار وزير التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ قرار وزير التموين ٢٢ لسنة ١٩٦٧ .
(ب) دفاع قانونى : ظاهر البطلان ، رد عليه .

المبادئ القانونية :

١ - التسامح فى وزن الخبز بسبب الجفاف هو من الرخص المخولة لوزير التموين يستعملها حسبما يراه بغير معقب ، وقد استعمل وزير التموين هذه الرخصة بصدد الخبز الكيلوى فأجاز التجاوز عن نسبة معينة من وزنه ، أما الخبز الشامى الذى يباع بسعر مضاعف فقد رأى عدم التسامح فى وزنه بسبب الجفاف وهو فى هذا إنما يعمل فى حدود التفويض التشريعى .

٢ - لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان .

الحكمة :

• • • وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة الأركان القانونية لجريمة انتاج خبز شامى يقل عن الوزن المقرر قانونا التى دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها .

لما كان ذلك ، وكانت المادة الثامنة من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على انه « يصدر وزير التموين القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف فى كل مديرية أو محافظة ، ويحدد فى تلك القرارات النسبة التى يجوز

١٤

١٠ نوفمبر ١٩٦٩

قتل خطأ : علاقة سببية . حكم ، تسبيب ، غيب

المبدأ القانونى :

متى كان يبين من المفردات المضمومة ان التقرير الطبى المقدم فى الدعوى قد اقتصر على بيان وصف اصابات المجنى عليها ، دون أن يبين سببها وصلتها بالوفاة ، فإن الحكم لا يكون قد دلل على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابات وبين وفاة المجنى عليها استنادا الى دليل فنى ، مما يصمه بالقصور الذى يعيبه بما يوجب نقضه .

الحكمة :

• • • وحيث ان الحكم الابتدائى الذى اعتق اسبابه الحكم المطعون فيه اذ عريض فى بيانه لواقعة الدعوى الى وصف اصابه المجنى عليها اقتصر على قوله « وحيث ان الثابت بالكشف الطبى الموقع على المجنى عليها بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٦ انه وجد بها جرحا هرسيا هتك الجمجمة والمخ من الجهة اليسرى والجهة وسحجات قطعية بالركبتين والمخ خارجة » وبعد ان أورد الأدلة القائمة فى الدعوى خلص الى أن المحكمة تستخلص من المعاينة ومن شهادة شاهدي الاثبات ومن الكشف الطبى المتوقع على المجنى عليها أن المتهم كان يسير بالسيارة النقل قيادته بسرعة تتجاوز السرعة التى تقتضيها ظروف الحادث ودون أن يحتاط لمسير المجنى عليها فأحدث بها الاصابات المبينة بالكشف الطبى والتى أودت بحياتها .

لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن التقرير الطبى المقدم فى الدعوى قد اقتصر على بيان وصف اصابات المجنى عليها دون أن يبين سببها وصلتها بالوفاة .

لما كان ذلك ، فإن الحكم لا يكون قد دلل على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابات وبين وفاة المجنى عليها استنادا الى دليل فنى مما يصمه بالقصور وهو ما يتسع له وجه

قد استقر على أن جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانونا يتحقق قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن .

ومن ثم فإن ما ينعاه المتهم من أن النيابة العامة لم تحقق دفاعه من أن الخبز المضبوط لم يكن طازجا أو خارجا من بيت النار وأنه إنما كان باردا ومضى على انتاجه وقت طويل وما أثاره بصدد طلب استدعاء كبير المحللين الكيماويين لمناقشته في هذا الخصوص يكون في غير محله .

ومن ثم فلا تثريب على المحكمة أن هي أعرضت عما أثاره الدفاع في هذا الصدد « وما أورده الحكم فيما تقدم سائق في رفض هذا الطلب وصحيح في القانون . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ، متعين الرفض موضوعا .

الطعن ١٤٥٢ لسنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة .

١٦

١٠ نوفمبر ١٩٦٩

دفاع : اخلا بحة ، حكم ، تسبيب ، عيب .
اجبات ، معاينة ، طلب اجرائها ، رد عليه . شهادة .
قتل عمد .

المبدأ القانوني :

متى كان الدفاع قد قصد من طلب المعاينة أن تتحقق المحكمة من حالة الضوء لتبين مدى صحة ما أدلت به الشاهدة زوجة المجنى عليه في شأن امكان رؤية الجناة عند مقارفتهم الجريمة ، وهو من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى لاثبات الحقيقة فيها ، وكان ما قالت المحكمة - من أنه لا جدوى من اجراء تلك المعاينة لأن جسم المجنى عليه متحرك ومن الطبيعي أن تكون اصابته في الأمكنة التي اوضحها الطبيب الشرعي في تقريره بسبب حركته ابان الحادث - لا يصلح ردا على هذا الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع مما يتعين النقض والاحالة .

التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف .
وكان مقتضى هذا النص أن التسامح في وزن الخبز بسبب الجفاف هو من الرخص المخولة لوزير التموين يستعملها حسبما يراه بغير معقب وقد أسعمل وزير التموين هذه الرخصة بصدد الخبز البلدي فأجاز التجاوز عن نسبة معينة من وزنه ، أما الخبز الشامي الذي يباع بسعر مضاعف فقد رأى عدم التسامح في وزنه بسبب الجفاف وهو في هذا إنما يعمل في حدود التفويض التشريعي الذي نصت عليه المادة الثامنة من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ومن ثم فإن دفاع الطاعن بأن وزير التموين باصداره القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ قد خرج على حدود هذا التفويض يكون على غير سند من القانون ولا يعيب الحكم التفاته عن الرد على هذا الدفاع لأنه دفاع قانوني ظاهر البطلان .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لطلب الطاعن مناقشة كبير المحللين الكيماويين ورد عليه في قوله « وحيث أنه عما أثاره الدفاع عن المتهم الأول - الطاعن - من طلب استدعاء كبير المحللين الكيماويين لمناقشته في نسبة الرطوبة ومدى تأثيرها بالحرارة ومدى تأثير الخبز البارد بالوقت الذي ينقضي عليه وهو بارد ، فإن هذا الطلب غير سائق في القانون اجابته - ورغم التمسك به - إذ أنه ما بنى إلا على دفاع ظاهر البطلان وتبيان ذلك (١) أن المادة ٢/٣١ من القرار الوزاري ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل بالقرار ٢٢٠ لسنة ١٩٦٧ قد نصت على أنه يجب ألا تزيد نسبة الرطوبة في جميع الأحوال على ٣٠٪ ولا يتسامح في الوزن بسبب الجفاف بالنسبة للخبز الشامي (٢) أن مؤدى صريح هذا النص - على ما جرى به قضاء محكمتنا العليا - أنه لا يتسامح في وزن الخبز الشامي بسبب الجفاف في جميع الأحوال (٣) أنه لما كان ذلك وكان قد ثبت للمحكمة مما تقدم أن المتهم قد قام بصنع خبز شامي ينقص عن الوزن المقرر قانونا بمتوسط ٥ جم في الرغيف الواحد ، وكان قضاء محكمتنا العليا

المحكمة :

• . وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المدافع عن الطاعنين تمسك بإجراء معاينة تصويرية لمكان الحادث - ورد الحكم المطعون فيه على ذلك بقوله « وحيث أن ما طلبه الدفاع من إجراء معاينة تصويرية للحادث ترى المحكمة أنه لا جدوى من إجراء تلك المعاينة لأن جسم المجنى عليه متحرك ومن الطبيعى أن تكون أصابته في الأمكنة التي أوضحها الطبيب الشرعى في تقريره بسبب حركته إبان الحادث » .

لما كان ذلك ، وكان الدفاع قد قصد من طلب المعاينة أن تتحقق المحكمة من حالة الضوء لتبين مدى صحة ما أدلت به الشاهدة زوجة المجنى عليه في شأن إمكان رؤية الجناة عند مقارفتهم الجريمة ، وهو من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى لظهور الحقيقة فيها ، وكان ما قالته المحكمة لا يصلح ردا على هذا الطلب فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع . مما يتعين معه النقض والاحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

الطعن ١٤٥٧ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين حسن فهمى البدوى رئيس المحكمة ومحمد أبو الفضل حنفى وإبراهيم الديوانى ومحمد السيد الرماعى وطه الصديق دنانه .

١٧

١٠ نوفمبر ١٩٦٩

(١) ورق لعب : انتاجه ، رسم . حكم ، تسبيب ، عيب . دفاع ، اخلال بحقه . شروع ، مرسوم ١٠ من اكتوبر ١٩٢٤ مرسوم ١٣ من مارس ١٩٢٤ قرار وزير الخزانة ٣٣ لسنة ١٩٦٢ مرسوم بقانون ٢٢٨ لسنة ١٩٥٢ .

(ب) نقض : طعن ، قصور في التسبيب .

المبادئ القانونية :

١ - ان المناط في تجريم انتاج اوراق اللعب ، رهن بتمام عملية الانتاج ، بحيث يقع الفعل المجرم بانقضاء الأجل القانونى من

تمام تلك العملية دون اخطار مصلحة الجمارك ودفع رسم الانتاج اليها ، وقد خلت النصوص من العقاب على الشروع في هذه الجريمة او تأثيم حيازة الأدوات المعدة لصنع اوراق اللعب .

٢ - التصور في التسبيب له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .

المحكمة :

• . وحيث ان المرسوم الصادر في ١٠/١٠/١٩٣٤ بوضع احكام تكميلية للمرسوم الصادر بتاريخ ٢٣/٣/١٩٣٣ بفرض رسم انتاج او استهلاك على ورق اللعب قد نص في المادة الثانية على انه يجب ان يدفع رسم الانتاج المقرر على ورق اللعب المستوع محليا في ظرف الأربع والعشرين ساعة التالية لانتماء صنعه وعلى أية حال قبل اخراجه من المصنع « واثبات دفع الرسم يكون بموجب طابع خاص تضعه مصلحة الجمارك على اللعب (الباكوات) ويجوز للمصلحة أن تمنح مهلة لدفع الرسم وذلك على سبيل الاستثناء وبشرط وجود ضمانة تعتبرها كافية » وجرى نص المادة الثالثة من هذا المرسوم على أنه على صاحب المصنع أن يخطر مصلحة الجمارك أو ادارة رسم الانتاج التابع لها عن كل عملية لتعبئة اللعب (الباكوات) قبل الشروع فيها بيومين على الأقل ولا يبدأ بعملية التعبئة الا بحضور مندوب المصلحة « كما جرى نص المادة الرابعة منه على أنه « محظور بيع ورق اللعب سواء كان مصنوعا محليا أو مستوردا من الخارج الا في علب (باكوات) موضوع عليها طابع خاص دال على سداد الرسم » ونصت الفقرتان الاولى والثالثة من المادة الاولى من قرار وزير الخزانة ٣٣ لسنة ١٩٦٢ بخصوص ورق اللعب على أنه « يعتبر ورق لعب في تطبيق احكام المراسيم المشار اليها ورق اللعب المخصص لاختلاف انواع العلب المجتمعات دون اعتبار للمادة التي يصنع منها . . . ولا يعتبر ورق لعب في تطبيق احكام هذه المراسيم ورق اللعب

برأى فى شأن ما أثاره الطاعن من دعوى الخطأ فى القانون ذلك بأن هذا القصور له الصدارة على أوجة الطعن الاخرى المتعلقة بمخالفة القانون . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

الطعن ١٥٢٠ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة :
المستشارين محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة
ونصر الدين عزام وأبور خلف ، ومحمود كامل عطيه
والدكتور أحمد محمد ابراهيم .

١٨

١٧ نوفمبر ١٩٦٩

اختلاس : أشياء محجوزة . حجز ادارى . حكم ،
تسبيب ، عيب . نقص ، طعن ، تسبيب ، قصور ،
خطا فى تطبيق قانون . ق ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ م ١١ ق
١٨١ لسنة ١٩٥٩ .

المبدأ القانونى :

القانون قد خول مندوب الحجز حق لتعيين
المدين أو الحائز حارسا ، وإذا لم يوجد من
يقبل الحراسة ، فان له أن يكلف احدهما بها
دون الاعتداد برفضه اياها ، واذ كان الحكم
المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، ولم يناقش
ما أثبت فى محضر الحجز من أن المطعون ضده
كان حاضرا وقت توقيع الحجز ، وأنه الحائز
للزراعة المحجوز عليها ، وأثر ذلك فى توافر
أركان الجريمة المستندة اليه فانه يكون مشوبا
بالقصور فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون .

المحكمة :

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه برر
قضائه بتبرئة المطعون ضده بقوله « انه
يشترط قانونا لقياس جريمة التبيد أن يكون
التسليم واقعا يعقد من عقود الأمانة ، بيد ان
المشرع أجاز للمحضر ولندوب الحجز الادارى
ترك المحجوزات فى حراسة المدين اذا لم يجد
من يقبل الحراسة دون الاعتداد برفض المدين
القيام بأعبائها . لما كان ذلك ، وكان المتهم
ليس مدينا بل المدين المحجوز عليه هو .. ومن
ثم فانه ما كان للصراف أن يعينه حارسا
على المحجوزات دون رضائه .

المخصص لتسلية الاطفال المطبوع على ورق
مقوى غير مصقول أو مطلى وبمقاس لايجاوز
٣٥ ملليمترا فى ٥٥ ملليمترا ٠٠٠ » ونصت
المادة الاولى من المرسوم بقانون ٣٢٨ لسنة
١٩٥٢ فى شأن العقوبات التى توقع على
المخالفات الخاصة بالانتاج على أنه « كل مخالفة
للقوانين أو للمراسيم الخاصة بالانتاج
واللوائح الصادرة بتنفيذها يعاقب عليها
بالحبس مدة لا تتجاوز سنة اشهر وبغرامة
لا تزيد على مائة جنيه أو بأحدى هاتين
العقوبتين وذلك مع عدم الاخلال بتوقيع
الجزاءات الأخرى المنصوص عليها فيها » .

لما كان ذلك ، وكان مفاد تلك النصوص
أن مناط التجريم فيها رهن بتمام عملية الانتاج
بحيث يقع الفعل المجرم بانقضاء الأجل
القانونى من تمام تلك العملية دون اخطار
مصلحة الجمارك ودفع رسم الانتاج اليها
وخلت النصوص المذكورة من العقاب على
الشروع فى هذه الجريمة أو تأثيم حيازة
الأدوات المعدة لصنع أوراق اللعب . ولما
كان الثابت من مطالعة الحكم ابتدائى المؤيد
لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن دفاع الطاعن
قام على مشروعية ما أتاه من فعل لم يدخل
بعد فى نطاق التجريم وهو دفاع لم يعن الحكم
بتمحيصه وخلت مدوناته مما يدل على تمام
عملية الانتاج وانقضاء الأجل الذى ضربه
القانون موعدا لحصول الاخطار عن هذا
الانتاج ودفع رسم الانتاج عنه بل جاءت على
العكس فيما حوته من استعراض مضمون
محضر الضبط بما ينبىء عن أن المضبوطات
كانت ما زالت غير مصنعة ولم يتم
انتاجها بعد إذ أن أوراق اللعب كانت آنذاك
شرائط لم تقطع وحتى ما قطع منها جاء الحكم
خلوا من وصفها بما ينفى عنها دوافع
ورق لعب الاطفال التى حددتها الفقرة الثالثة
من المادة الاولى من القرار الوزارى سالف
البیان والذى ينحصر عنها تطبيق أحكام المرسوم
آنف الذكر .

لما كان ذلك ، فان الحكم يكون معيبا
بالقصور مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة
تطبيق القانون على الوجه الصحيح والتقرير

أن التائيم في هذه الجريمة يكون أساسا في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة في انتاج الخبز تحقيقا لاعتبارات ارتأها . ومن ثم فإنه يكفي لقيام الجريمة المشار اليها في حق الصانع علمه بأن فعله مخالف للقانون أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه .

٢ - العبرة في الإثبات في الإرادة الجنائية هي باقتناع القاضي وأطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه ، فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

٣ - لم يوجب المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التموين إثبات وزن الخبز في محضر مستقل .

٤ - من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا .
المحكمة :

.. وحيث أن الحكم الابتدائي الذي أخذ بنسبائه الحكم المطعون فيه ، يبين واقعة اندعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة صنع خبز بلدي يقل وزنه عن المقرر قانونا التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقيقتها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك وكانت جريمة انتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا تتم بمجرد انتاجه كذلك على اعتبار أن التائيم في هذه الجريمة يكمن أساسا في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة في انتاج الخبز تحقيقا لاعتبار ارتأها . ومن ثم فإنه يكفي لقيام الجريمة المشار اليها في حق الصانع علمه بأن فعله مخالف للقانون أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه . وبالتالي فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم بدعوى الخطأ في القانون أو القصور في التسبيب لعدم استظهار ركن القصد الجنائي يكون غير سديد .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين بشأن عدم وجود محضر بالاوزان مستقلا عن محضر ضبط الواقعة وورد

ولما كان المتهم قد رفض الحراسة وامتنع عن التوقيع على محضر الحجز فان عقود الأمانة لم يتم وبالتالي فان جريمة التبيد تنقد اهم أركانها .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحجز الإداري قد نصت على أنه « يعين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوز عليها ، ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا . وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه . إياها . أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين » فان مفاد ذلك أن القانون قد خول مندوب الحجز حق تعيين المدين أو الحائز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة ، فان له أن يكلف أحدهما بها دون الاعتداد برفضه إياها .

واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، ولم يناقش ما أثبت في محضر الحجز على ما يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة من أن المطعون ضده كان حاضرا وقت توقيع الحجز ، وأنه الحائز للزراعة المحجوز عليها ، وأثر ذلك في توافر أركان الجريمة المسندة إليه فإنه يكون مشوبا بالقصور فضلا عن خطئه في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

الطعن رقم ١٢٤ سنة ٣٩ في الهيئة السابقة .

١٩

١٧ نوفمبر ١٩٦٩

- (أ) خبز : وزنه . قصد جنائي . حكم ، تسبيغ ، عيب ، تموين .
(ب) إثبات : دليل ، حرية القاضي في الأخذ به .
(ج) خبز : وزنه ، إثباته في محضر مستقل .
(د) نقض : طعن ، وضوحه ، تحديده .

المبادئ القانونية :

١ - تتم جريمة انتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا بمجرد انتاجه كذلك ، على اعتبار

التي أبلغ عنها ، وأن يكون منتوبا الكيد والاضرار بالمبلغ ضده . ولا يعتد بعدئذ بما يثيره الطاعن من أنه حين أقدم على التبليغ ضد المدعى بالحقوق المدنية كان على حق فيما أبلغ به ، وذلك بأن هذا القول من جانبه لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا وقد أبدى الحكم عدم ثقته به مما لا يجوز المجادلة فيه واثارته أمام محكمة النقض .

٢ — من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب متى كانت قد اتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها .

المحكمة :

.. وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية كافة لجريمة البلاغ الكاذب التي دان الطاعن بها وأقام قضاءه بثبوت كذب البلاغ على ما أسفر عنه التحقيق الإداري الذي أجرته محافظة كفر الشيخ وأطمأنت اليه المحكمة والى التحقيق الذي أجرته بجلسة المحاكمة .

ولما كان من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب متى كانت قد اتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها — كما هو الحال في الدعوى — وكان ما أورده الحكم عن توافر ركن سوء القصد لدى الطاعن يكفي لاثبات القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب كما هو معروف به في القانون ، وهو أن يكون المبلغ عالما بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون منتويا الكيد والاضرار بالمبلغ ضده وهو ما لم يخطيء الحكم تقديره ولا يعتد بعدئذ بما يثيره الطاعن من أنه حين أقدم على التبليغ ضد المدعى بالحقوق المدنية كان على حق فيما أبلغ به وذلك بأن هذا القول من جانبه لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا وقد أبدى الحكم عدم ثقته به مما لا يجوز المجادلة فيه واثارته أمام محكمة النقض .

عليه بقوله « ولا يقدر في ثبوتها (أي التهمة) عدم تحرير محضر بالأوزان مستقل عن محضر ضبط الواقعة المسندة اليهما طالما قد أثبت محرر المحضر تلك الأوزان تفصيلا بمحضره في حضور المتهمين ودون اعتراض أي منهما على تلك الأوزان » .

ولما كانت العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضى وأطمئنانه الى الأدلة المطروحة عليه فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل يرتاح اليه الا اذا قيدته القانون بدليل معين ينص عليه ، وكان الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شئون التموين لم يوجب اثبات وزن الخبز في محضر وزن مستقل ، وكانت المحكمة قد أطمأنت الى الأوزان التي أثبتها محرر محضر ضبط الواقعة في محضره فان ما ينعاه الطاعنان على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل .

لما كان ذلك، وكان من المقرر انه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا وكان الطاعنان لم يخصا عن الدفع وأوجه الدفاع التي ينبغي على الحكم اعراضه عنها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى وهل تحوى دفاعا جوهريا يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه فان ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن ٨٧٢ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة .

٢٠

١٧ نوفمبر ١٩٦٩

- (أ) بلاغ كاذب : قصد جنائي . دفاع « موضوعي ، اثارته أمام محكمة نقض . »
(ب) تبليغ : صحته ، محكمة موضوع ، استقلالها بتقديره .

المبادئ القانونية :

١ — القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب هو أن يكون المبلغ عالما بكذب الوقائع

الحكمة :

.. وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه حصل واقعة الدعوى في أن الطاعن أعطى المدعى بالحقوق المدنية شيكا في ١٥ من يناير ١٩٦٦ قيمته ٥٠ ج خمسون جنيها مسحوبا على بنك مصر بالقاهرة ولما قدمه للبنك بتاريخ ٢٧ من يناير ١٩٦٦ استبان انه لا يقابله رصيد بدليل ما افاد به البنك في ذلك التاريخ بالرجوع على الساحب . وأورد احكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن ما ينتجه من وجوه الادلة . وقد حصل الحكم دفاع المتهم القائم على ان رصيده بالبنك وقت اعطاء الشيك في ١٥ من يناير ١٩٦٦ كان مبلغ ٧٥ ج و ٣٧٠ م وهو ما يغطي قيمة الشيك أن المدعى المدنى لم يقدم الشيك للبنك فى ميعاده بل تقدم به فى ٢٧ من يناير ١٩٦٦ بعد أن كان قد سحب بعض المبالغ من رصيده بحسن نية معتقدا أن من ينوب عنه فى تحصيل الايجار قد أودع كعقدة معه مبالغ أخرى لحسابه فى البنك . ورد الحكم على هذا الدفاع بقوله « وحيث أن جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب لم يستلزم الشارع فيها نية خاصة لقيام هذه الجريمة ولا يشترط لوقوعها أن يقدم المستفيد الشيك فى تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذى يتطلبه القانون لى يحل محل النقود ويكون مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع عليه دائما ولا يعفى من مسئوليته من يعطى شيكا له مقابل فى تاريخ السحب ثم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف للوفاء بقيمة الشيك عند تقديمه بعد تاريخ الاستحقاق لصرف قيمته ، اذ أن على الساحب ان يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يكفى لقيمة الشيك حتى يتم صرفه ، ومن ثم فإن تأخر المستفيد لا ينفى مسئولية المتهم » لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن سوء النية فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ اصداره ، وهو أمر مفروض فى حسب الساحب ، ولا يعفى من المسئولية الجنائية من يعطى شيكا له مقابل ثم يسحب من الرصيد

لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم أن ما ساقه تدليلا على كذب الرقائع لا يناقض ما أورده دليلا على توافر سرء القصد لدى الطاعن . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .
الطعن ٩٠١ سنة ٢٦ ن بالهيئة السابقة .

٢١

١٧ نوفمبر ١٩٦٩

- (أ) شيك بدون رصيد : قصد جنائى مقترض .
مسئولية جنائية . دفاع . اخلال بحقه . حكم ،
تسبيب ، عيب .
(ب) حسن نية : شيك بدون رصيد ، توافره .
(د) دفاع : اخلال بحقه ، منكرة ، رد الحكمة
عليها .

المبادئ القانونية :

- ١ - سوء النية فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ اصداره ، وهو أمر مفروض فى حق الساحب ، ولا يعفى من المسئولية الجنائية من يعطى شيكا له مقابل لم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث لا يكفى الباقي لسحب قيمة الشيك .
- ٢ - اذا كان الطاعن قد اقام دفاعه على جهله بعدم وجود مقابل وفاء للشيك ، ولم يقدم دليلا يقطع فى انتفاء هذا العلم ، ولا بغضيه فى ذلك - اثباتا لحسن نيته - مجرد اعتقاده ان بعض تابعيه قد اودعوا فى حسابه فى البنك بعض المبالغ التى تغطى قيمة الشيك .
- ٣ - متى كان الطاعن يسلم فى أسباب طعنه بان المذكرة التى قدمها أمام المحكمة الاستئنافية - ولم تعرض هذه المحكمة لما دون بها - انما تردد ما سبق ان اثاره من دفاع أمام محكمة أول درجة ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل هذا الدفاع ورد عليه بما يكفى لدحضه ، فإن تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي لاسبابه يتيد اشراج المحكمة لهذا الدفاع .

مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قبة الشيك، اذ ان على الساحب أن يرقب تحركات رصيده محتفظا فيه بما يفى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه .

ولما كان الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دفاعه على عدم علمه بعدم وجود مقابل وغاء للشيك الا انه لم يقدم دليلا يقطع في انتفاء هذا العلم ولا يغنيه في ذلك — اثباتا لحسن نيته — مجرد اعتقاده أن بعض تابعيه قد أودعوا في حسابه في البنك بعض المبالغ التي تغطي قيمة الشيك ، ومن ثم فان ما رد به الحكم على دفاعه في هذا الصدد على النحو السالف بيانه يكون ردا سائفا وكافيا في بيان سوء النية في الجريمة التي أدان به — أما القول الطاعن انه أقدم مذكرة أمام المحكمة الاستئنافية وأن المحكمة لم تعرض لدفاعه المدون بها فان الطاعن يسلم في أسباب طعنه بأن هذه المذكرة تضمنت الدفاع الذي سبق أن أثاره أمام محكمة أول درجة . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل هذا الدفاع ورد عليه بما يكفي لدحضه فان تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي لاسبابه يفيد اطراح المحكمة لهذا الدفاع . لما كان ما تقدم فان الطعن يكون في غير محلة ويتعين لذلك رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة .

الطعن ٩٠٩ سنة ٣٩ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين حسن نهمي البدوي رئيس المحكمة ومسيد أبو الفضل حفنى و ابراهيم أحمد الدوائى ومحمد السيد الرفاعى وطه الصديق دنانه .

٢٢

١٧ نوفمبر ١٩٦٩

(أ) قتل خطأ : رابطة السببية . حكم ، تسبب ، عيب .

(ب) حكم : اصابة ، بيانها ، رابطة سببية .

المبادئ القانونية :

١ — رابطة السببية كركن من أركان جريمة

القتل الخطأ تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادى للامور ، وأن خطأ الغير ومنهم المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان اصابات المجنى عليه التي نشأت عن الحادث ونوعها وكيف أنها أدت الى وفاة المجنى عليه من واقع التقرير الطبى ، فانه يكون مشهورا بالقصور في استظهار رابطة السببية بما يستوجب نقضه .

المحكمة :

.. وحيث انه من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادى للامور ، وأن خطأ الغير ومنهم المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة .

لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر المحاكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع بانقطاع الرابطة بين ما عزى اليه من خطأ بوصفه حارسا من تركه المصعد يعمل دون اصلاح عيوبه وبين ما لحق المجنى عليه من ضرر تأسيسا على أن الحادث انما نشأ بخطأ المتهم الثانى وهو عامل المصعد فضلا عن خطأ المجنى عليه وذويه على النحو الذي فصله فى وجه طعنه وان كلا من هذين الخطأين بالنظر لجسامته وغرابته سلوكا شاذا لا يتفق مع السير العادى للامور وما كان للطاعن بوصفه حارسا على العقار أن يتوقعه أو يدخله فى تقديره حالة أنه لم يقصر فى صيانة المصعد بل انما ذلك لشركة مختصة بأعمال المصعد وصيانتها وهو دفاع جوهرى لما يستهدفه من نفى عنصر أساسى من عناصر الجريمة قد يترقب على ثبوت صحته انتفاء المسئولية الجنائية والمدنية وكان لزاما على المحكمة أن تعرض له بما يدل على أنها كانت على بينة من أمره محيطة بحقيقة مبناه وان تقسطة حقه ايرادا

١١ مساء وفيه أن المتهم من عرب العليقات مركز الخانكة يتجر في المواد المخدرة وأنه يعتزم نقل كمية من المواد المخدرة الى مدينة شبين القناطر ، كما أن الثابت من الاطلاع على اذن التفتيش أنه صدر في ١٩ من مايو ١٩٦٨ الساعة ١٢ او ١٥ دقيقة صباحا بضبط المتهم حال تواجده ببندر شبين القناطر لضبط ما يحوزه أو يحوزه من مواد مخدرة في غير الاحوال المصرح بها قانونا ، وبما أن الثابت من محضر التجريات وعلى لسان الشهود الثلاثة بالتحقيقات أن المتهم ساعة طلب الاذن بل وساعة صدوره - كان يعتزم فقط ارتكاب جريمة احراز المخدر في شبين القناطر ، ولم يقطع واحد منهم بأنه كان آتئذ محرزا أو حائزا » .

وحيث أن ما أثبتته الحكم في مدوناته يتضمن أن المطعون ضده يتجر في المخدرات وأن الامر بالتفتيش انما صدر لضبطه حال نقله المخدر باعتبار هذا النقل مظهرا لنشاطه في الاتجار بما مفهومه أن الامر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بأن اذن التفتيش صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير ادلتها، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

الطعن ٩١٤ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

٢٤

١٧ نوفمبر ١٩٦٩

رد اعتبار : نقض ، خطأ في تطبيق قانون . اجراءات
م ٥٣٦ - ٥٥٠

المبدأ القانوني :

متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن عدد الاحكام الصادرة ضد طالب رد الاعتبار قد رفض طلبه على سند من أن المادة اللازمة لرد

له وردا عليه وذلك بالتصدي لموقف كل من المتهم الثاني في الدعوى والمجنى عليه وذويه وكيفية سلوكهم وأثر ذلك على قيام رابطة السببية بين الخطأ المعزو للطاعن أو انتفاؤها - أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبب . ومن ناحية أخرى فقد شاب الحكم قصور في استظهار رابطة السببية إذ أغفل بيان اصابات المجنى عليه التي نشأت عن الحادث ونوعها وكيف أنها أدت الى وفاة المجنى عليه من واقع التقرير الطبي وهو ما يتسع وجه الطعن لتعييب الحكم به .

لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث بقية ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه .
الطعن ٩١١ سنة ق بالهيئة السابقة .

٢٣

١٧ نوفمبر ١٩٦٩

تفتيش : اذن ، اصداره . حكم ، تسبب ، غيب .
نقض ، خطأ في تطبيق قانون . مخدر .

المبدأ القانوني :

إذا كان ما أثبتته الحكم في مدوناته يتضمن أن المطعون ضده يتجر في المخدرات ، وأن الامر بالتفتيش انما صدر بضبطه حال نقله المخدر باعتبار هذا النقل مظهرا لنشاطه في الاتجار ، فإن مفهوم ذلك أن الامر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها ، لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بأن اذن التفتيش قد صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه

الحكمة :

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى قال تبريرا لقضائه بالبراءة « وبما أن الثابت من الاطلاع على محضر التحري أنه حرر في ١٨ من مايو ١٩٦٨ الساعة

مدة ست سنوات اذا كانت عقوبة جنائية او ثلاث سنوات اذا كانت عقوبة جنحة وتضاعف هذه المدة في حالتى الحكم للعود وسقوط العقوبة بمضى المدة . وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن بحث موضوع الطلب فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

الطعن ١١٥ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة .

٢٥

١٧ ذي قعدة ١٩٦٩

- (ا) شاهد : ننى ، سماعه ، محكمة موضوع .
دفاع ، اخلاص بحقه .
(ب) دعوى : واقعها ، استخلاصها ، محكمة موضوع .
(د) استدلال : سائق ، خير ننى .

المبادئ القانونية :

١ — ان تقدير ضرورة سماع شاهد النفى امر تستقل به محكمة الموضوع ، اذ هو يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل .

٢ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها ، وان تطرح ما يخالفه من صور اخري ، مما دام استخلاصها سائفا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الاوراق .

٣ — اذا كان ما أورده الحكم من ادلة سائفة نقلا عن الخبراء الفنيين ، قد أثبت بغير معقب أنه لا علاقة لانتهيار البرج بتصلب الخرسانة ، فان ذلك استدلال سائق وكاف لحمل ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من أن الانتهيار لا علاقة له بتصلب الخرسانة .

الحكمة :

.. وحيث انه يبين مما أورده الحكم الابتدائي المكمل بالحكم المطعون فيه أنه استظهر وقائع

اعتباره بحكم القانون اثنتا عشرة سنة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٥٠ من القانون الاجراءات الجنائية وهى لم تمض بعد . ولما كان ينبغي على المحكمة أن تفصل في الطلب المعروض عليها وفقا لاحكام القانون الخاصة برد الاعتبار القضائي الواردة في المواد من ٥٣٦ الى ٥٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية وتنص الفقرة الثانية من المادة ٥٣٧ على أنه « يجب لرد الاعتبار أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو عنها مدة ست سنوات اذا كانت عقوبة جنائية أو ثلاث سنوات اذا كانت عقوبة جنحة وتضاعف هذه المد في حالتى الحكم للعود وسقوط العقوبة بمضى المدة » . وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه .

المحكمة :

.. حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى برفض طلب رد الاعتبار المقدم من . . على سند من أن المدة المقررة لرد الاعتبار بحكم القانون لم تمض بعد قد شابه خطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم المطعون فيه قد اشترط مضي المدة اللازمة لرد الاعتبار القانونى في مجال طلب رد الاعتبار القضائي طبقا للمادة ٥٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية ومن ثم يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن عدد الاحكام الصادرة ضد طالب رد الاعتبار أردفها بعبارة « وبذلك تكون المدة اللازمة لرد اعتباره بحكم القانون ١٢ سنة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٥٠ من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وهى لم تمض بعد » . لما كان ذلك ، وكان ينبغي على المحكمة أن تفصل في الطلب المعروض عليها وفقا لاحكام القانون الخاصة برد الاعتبار القضائي الواردة في المواد من ٥٣٦-٥٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، وتنص الفقرة الثانية من المادة ٥٣٧ على أنه « يجب لرد الاعتبار أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو عنها

اليها الحكم كما ان تقدير ضرورة سماع شاهد نفى أمر تستقل به محكمة الموضوع اذ هو يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل . فاذا كان الحكم قد رفض طلب سماع المقاتل الذي أعاد اقامة البرج بسبب أنه لم يشترك في التنفيذ الاول موضوع الاتهام وأن التقرير الفني الخاص بالموضوع تعرض لكافة الاحتمالات التي أحاطت بالحادث ، فانه لا تثريب على المحكمة ان هي اطمأنت الى التقرير الفني المقدم في الدعوى ورفضت طلب سماع شاهد نفى ما دامت قد عللت هذا المرفض تعليلا مقبولا .

لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بحسب ما اطمأنت اليه عقيدة المحكمة واستقر في وجدانها وتناولت الرد على دفاع الطاعن في منطق مقبول وأحاط بعناصر جريمته القتل والاصابة الخطأ اللتين أدان الطاعن بهما ، فان ما يشير به الطاعن في وجه طعنه لا يكون له محل ويتعين رفض الطعن موضوعا ومصادرة الكفالة .

الطعن ١٥٩ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

٢٦

١٧ نوفمبر ١٩٦٩

حكم : تسبب ، غيب ، اثبات . اختلاس أموال
أميرية .

المبدأ القانوني :

يجب ايراد الأدلة التي تستند اليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافيا . فلا تكفي مجرد الإشارة اليها بل ينبغي سرد مضمون الدلائل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدي

الدعوى ثم حصل ما دفع به الطاعن من أنه أشرف على إعادة بناء البرج الجديد على ذات الخوازيق التي قال الحكم المطعون فيه أنها غير صالحة وطلب تحقيق دفاعه ورد الحكم على ذلك بقوله « كما استشهد هذا المتهم (الطاعن) بالمقاتل الذي عهد اليه بإعادة بناء البرج بعد انهياره واذ تبين عدم حضوره بدأ دفاع هذا المتهم مرافعته وبعد انتهاء المرافعة في الدعوى طلب سؤال هذا الشاهد بشأن إعادة اقامة البرج المنهار وفقا للرسومات التي وضعها المتهم » ثم استطرحت المحكمة الى القول « كما لم تر المحكمة ضرورة لسؤال شاهد المتهم الاول وهو المقاتل الذي أعاد اقامة البرج ولم يشترك في التنفيذ الاول اذ أن الواقعة الخاصة بهذا المحاكمة مقصورة على ما أنجز من أعمال حتى انهيار البرج ولا شأن للشاهد بها خاصة وأن التقرير الفني الخاص بالحادث تعرض لكل الاحتمالات الخاصة بالحادث كما أن المحكمة لم تجد ما يسوغ أجابة الطلب الخاص بإجراء تجربة التحميل المشار اليها بطلب المتهم الاول المقدم للنيابة العامة لكفاية ما ثبت في خصوص ذلك من التقرير الفني الخاص بالحادث .

بم كما حصل الحكم المطعون فيه ما دفع به الطاعن من أن سبب الانهيار كان مرجعه تنفيذ البرج في مدة قصيرة وعدم بقاء الشدة الخشبية المدة الكافية . ورد الحكم على ذلك بقوله « وأنه بالنسبة لتعليل المتهم الاول للحادث بأنه حدث نتيجة عدم كفاية الوقت اللازم لتصلب جوانب الهزاج . المنهار قبل فك الشدة اذ أن التنفيذ بدأ في ذلك فك الشدة حدث في مدة أقل من ٢٥ يوما ، وهو ما نفاه المتهم الثالث بزعم أن العمل السابق استغرق مدة ٤٥ يوما فان التقرير بعد أن ذكر أن عملية تنفيذ البرج جميعها والتي شيدت قبل الانهيار لا يمكن أن تتم في مدة تقل عن ٢٥ يوما واذ كان الذي ثبت من التحقيق جهوئ الانهيار بعد فك الشدة بعد خمسة أيام فان الانهيار لا علاقة له بتصلب الخرسانة » وما أورده الحكم من أدلة سائغة نقلا عن الخبراء الفنيين قيد أثبت بغير معقب أنه لا علاقة للانهيار بتصلب الخرسانة وهو استدلال سائغ وكاف لحمل النتيجة التي انتهى

أييدد للواقعة كما اقتصرت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها .

المحكمة :

• • • وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى عرض الى تفسير الخبير المقدم فيها بقوله « وورد بتقرير لجنة الفحص المؤرخ ١٩٦٧/١٠/٢٦ الخاص بعمل حساب المتهم • • بصيرفية قصر مور فى المدة من أول يناير سنة ١٩٥٥ لغاية آخر سنة ١٩٦٥ التفصيلات الكاملة لوقائع الاختلاس والتزوير التى ارتكبها المتهم وكيفية ارتكاب المتهم لكل حالة ولكن مستند على حده - وانتهى التقرير الى أن المتهم اختلس من الأموال الاميرية مبلغا جملته • • وارتكب تزويرا فى محركات وسمية هى الاستثمارات ٧ اموال مقررة وأوراد الأموال الاميرية ويومية المتحصلات والجريدة لاختفاء اختلاسه لمبلغ • • من المبلغ المختلس سالف الذكر وتري المحكمة الاطمئنان الى هذا التقرير والأخذ به وجعله جزاء متمما لأسباب هذا الحكم ، وأشار الحكم ضمن أوجه اعتراض الطاعن على تقرير لجنة الفحص الى وقوع اخطاء فى تقرير اللجنة ثم انتهى الى الأخذ بما أوضحه هذا التقرير وإلى ادانة الطاعن •

ولما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التى تستند اليها المحكمة وبيان مؤداها فى الحكم بيانا كافيا فلا تكفى مجرد الإشارة اليها بل ينبغى سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافيه يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتصرت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها وكان استناد الحكم الى تقرير الخبير دون أن يعنى بذلك حاصل الوقائع التى تضمنها من اختلاس وتزوير بل اكتفى بالقول بأنها موضحة تفصيلا بهذا التقرير فى كل مناسبة عرض لها فيها ودون أن يعرض الى الأسانيد التى أقيم عليها هذا التقرير أو يناقش أوجه الاعتراض التى أثارها الطاعن فى خصوص مضمون التقرير المذكور ، لا يكفى فى بيان أسباب الحكم الصادر بالعقوبة لخلوه

كما يكشف عن وجه استنباط المحكمة بهذا الدليل الذى استنبط منه حقيقته فى الدعوى مما يحسم الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقارير برأيها فيما خاض فيه الطاعن فى طعنه من خطأ فى تطبيق القانون ، ومن ثم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن فى أوجه طعنه •

الطعن ١٤٥٠ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

٣٧

١٧ نوفمبر ١٩٦٩

- (أ) رشوة : تزوير ورقة رسمية . موظف عام . اختصاص : اثبات ، دفاع جوهري .
(ب) اختصاص : موظف عام ، اثباته فى الحكم . حكم ، تسبيب ، عيب .
(هـ) تزوير : محرر رسمى ، اختصاص موظف .

المبادئ القانونية :

١ - اذا كانت المحكمة قد جمعت فى نطاق الترسيب بين الاختصاص الحقيقى والمزعموم للمتهم فى مقام الرد على ما تفرع به من انتفاء اختصاصه كلية بتقدير الضريبة وربطها ، وكان المتهم قد دفع جريمة الرشوة المسندة اليه بان المبلغ الذى قبضه من المبلغ فى حقيقته ثمن بضاعة ، كما دفع ان الرقابة الادارية قبضت على شاهد التفتى حتى اكراهته على الادلاء بما يناقض صحة دعواه ، وان عمله انقطع بتحرير محضر مناقشة المبلغ بنساء على امر مراجع الضرائب ، مستدلا بذلك على أن المبلغ لم يدفع فى مقابل شراء بضاعة من اختصاصه ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تهيبه الى تحقيقه وأن ترد على ما دفع به من أن شاهد التفتى اكراهه على الشهادة بالقبض عليه وبقائه مقبوضا عليه بغير حق حتى ادلى بشهادته على النحو الذى ينقض دعوى المتهم •

٢ - ان اختصاص الموظف بالعمل الذى دفع الجدل مقابلا لأدائه سواء كان حقيقيا او

على ما تدرع به من انتفاء اختصاصه كلية بالتقدير والربط .

لما كان ذلك ، وكانت علاقة المعاملة بين المحل المملوك لزوج الطاعن ، والمحل المملوك لوالدة المبلغ غير مجودة من طرفيها ، وإنما الخلاف على رقم المبلغ المثبت لهذه المعاملة وكان الطاعن قد دفع جريمة الرشوة المسندة اليه بأن المبلغ الذي قبضه كله في حقيقة ثم لبضاعة كان قد اشتراها من محل والد المبلغ أراد ردها لما بها من عيوب ، وأن هذا الثمن مرصود بتمامه في سجل المحل المملوك لزوجته ، وأن الرقابة الإدارية قبضت على شاهد النفي حتى أكرهته على الإدلاء بما يناقض صحة دعواه ، وأن عمله انقطع بتحرير محضر المناقشة بناء على أمر المراجع مستدلاً بذلك على أن المبلغ لم يدفع في مقابل شراء من اختصاصه .

ولما كان هذا الدفاع جوهرياً فكان يتعين على المحكمة أن تجيبه إلى تحقيقه ، وأن ترد على ما دفع به من أن شاهد النفي أكره على الشهادة بالقبض عليه وبقبضائه مقبوضاً عليه بغير حق حتى أدلى بشهادته على النحو الذي ينقض دعوى المتهم لأن رد الدفاع يحدث في وجدان القاضى ما يحدثه دليل الثبوت ، ولأنه لا يصح الأخذ بقول الشاهد إذا كان وليد إكراه بالغا مبالغ قدره من الضلالة ، كما كان عليها أن تبين أولاً اختصاص الطاعن الحقيقي توصلوا إلى استظهار الواقعة على حقيقتها وهل كلفه مراجع الضرائب بتحرير محضر مناقشة فقط أو كلف فوق ذلك بمعاينة المحل وتقدير الضريبة ، فإذا كانت الأولى كان ما أثبتته الطاعن في محضر المناقشة استطراداً إلى معاينة المحل نافلة لا شأن لها بجوهر المحضر ، ولا يعتبر تغيير الحقيقة بشأنها تزويراً ، لما هو مقرر من أن التزوير في الأوراق الرسمية لا يتحقق إلا إذا كان إثبات البيان المزور من اختصاص الموظف على مقتضى وظيفته وفي حدود اختصاصه أي كان سنده من القانون أو من تكليف رؤسائه ، أما أن كانت الثانية صحت مسائلة الطاعن عن جنابة التزوير في المحرر الرسمي .

مزعوماً أو معتقداً فيه ، ركن في جريمة الرشوة التي تنسب إليه ، ومن ثم يتعين على الحكم إثباته بما ينحسم به أمره ، وخاصة عند المنازعة فيه ، دون الاجتزاء في الرد بتقريرات قانونية عامة مجردة عن الاختصاص الحقيقي والمزعوم لا يبين منها حقيقة مقصود الحكم في شأن الواقع المعروض الذي هو مدار الأحكام ، ولا يتحقق بها ما يجب في التسبب من وضوح البيان ، مما يجعل الحكم قاصراً ملغيناً نقضه

٣ - الاختصاص الفعلي للموظف ركن في جنابة التزوير في المحرر الرسمي .

المحكمة :

.. وحيث أن الحكم المطعون فيه أثبت في مدوناته أن المبلغ يشرف على محل تجارة لاصلاح الراديو والتلفزيون مملوك لوالدته المسنة ، وقد ذهب إلى مراقبة ضرائب بولاق ليدلى نيابة عنها بقولها بناء على استدعائها لمناقشتها وهناك قابل المراجع الذي أحاله إلى المتهم الطاعن فقام هذا بتحرير محضر مناقشة أثبت فيه على خلاف الواقع أنه انتقل إلى المحل وعائنه في حين أنه لم يبرح مكانه في مأمورية الضرائب ، ثم طلب من المبلغ أن يلقاه في المساء فلما لقيه أفهمه أن المراجع قد ر على المحل مبلغ ثلاثين جنيهاً عن كل سنة من السنوات موضوع الربط وأنه يستطيع خفض هذا المبلغ إلى خمسة جنيهاً عن كل سنة ، وطلب منه أن ينقذه ثلاثين جنيهاً مقابل هذا الخفض ، فمأطله ثم مد الحبل له باتفاقه مع أعضاء الرقابة الإدارية حتى تم ضبطه ومعه المبلغ في جيبه وأذ ذاك أقر الطاعن بأنه قبض هذا المبلغ ثمناً لبضاعة كان قد اشتراها لمحل زوجته من محل والد المبلغ وجدت بها عيوب تقتضى ردها وأن مبلغ الثمن مقيد بدفاتر المحل .

وقد أطرحت المحكمة دفاعه في هذا الشأن مؤسسة ذلك على وقوع الخلاف حول ثمن البضاعة بين شاهد النفي وبين الطاعن ، ثم جمعت في نطاق التسبب بين الاختصاص الحقيقي والاختصاص المزعوم في مقام الرد

على حدة ، ومن ثم فلا جناح عليها اذا جمعت في حكمها في مقام التدليل على ثبوت ركن العلم - بين الطاعنين الثاني والثالث - نظرا لوحدة الواقعة ، وما دامت الأدلة قبلهما تتحد وتتساند في معظهما ، وما دام حكمها قد سلم من غيب التناقض أو القموض في أسبابه بحيث تبقى مواقف كل من الطاعنين والادانة قبلهما محددة بغير لبس .

٢ - العلم في جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جريمة سرقة ، مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود ، بل لحكمة الموضوع أن تتبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها .

٣ - لا يشترط لاعتبار الجاني مخفيا لشيء مسروق أن يكون محرزا له ماديا ، بل يكفي لاعتباره كذلك أن تتصل يده به ، ويكون سلطانه مبسوطا عليه ، ولو لم يكن في حوزته الفعلية .

٤ - ليس لزما على المحكمة أن تتضمن حكمها ضمن الثمن الحقيقي للأشياء المسروقة ، وإنما يكفي أن تكون قد قدرت - استنادا الى قرائن مقبولة - أنها بيعت للمتهم بثمن بخس يقل عن قيمتها الحقيقية .

٥ - الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجملها كوحدة ، مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

٦ - للمحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها .

٧ - لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين ، وان عدل عنها بعد ذلك ، ما دامت قد اطمأنت اليها .

٨ - لمحكمة الموضوع في سنيل تكوين عقيدتها ، أن تعتمد في حكمها على أقوال شاهد

لما كان ما تقدم ، وكان اختصاص الموظف بالعمل الذي دفع الجعل مقابلا لأدائه سواء كان حقيقيا أو مزعوما أو معتقدا فيه ، ركنا في جريمة الرشوة التي تنسب اليه ، وكان الاختصاص الفعلي للموظف ركنا في جنائية التزوير في المحرر الرسمي ، فيتعين على الحكم اثباته بما ينحسم به أمره وخاصة عند المنازعة فيه ، دون الاجتزاء في الرد عليه بتقريرات قانونية عامة مجردة عن الاختصاص الحقيقي والمزعم لا يبين منها حقيقة مقصود الحكم في شأن الواقع المعروض الذي هو مدار الأحكام ولا يتحقق بها ما يجب في التسبب من وضوع وبيان ، الأمر الذي جعل الحكم قاصرا في البيان بما يتعين معه نقضه والاحالة .

الطعن ١٥٢٣ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

٢٨

١٧ نوفمبر ١٩٦٩

(أ) اخفاء اشياء مسروقة : علم ، ادانة ، أدلتها ، إيرادها في الحكم . اثبات ، قرائن ، شهادة . حكم ، تسبب ، عيب . محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل .

(ب) علم : جريمة اخفاء اشياء مسروقة .

(ج) اخفاء : شيء مسروق ، احرازه ماديا .

(د) ثمن : اشياء مسروقة ، حكم ، تسبب ، عيب ، ثمن بخس .

(هـ) أدلة : تساندها . محكمة ، اقتناعها .

(و) محكمة : وقائع ، قرائن ، التدرج بها الى النتيجة التي انتهت اليها .

(ز) متهم : أقواله ، أخذ بها في حق متهم غيره .

(ح) شهادة : اختلافها في إحدى مراحل التحقيق عنها في النيابة .

(ط) حكم : تسبب ، اعتراف متهم .

(د) دفاع : محكمة ، ردها عليه .

(ك) ادانة : حكم ، سكوته عن الرد على جزئية افارها الدفاع .

(ل) اقرار : محكمة ، عقيدتها .

المبادئ القانونية :

١ - ليس لسزاما على المحكمة أن تورد أدلة الادانة قبل كل من المتهمين في الدعوى

ماضيه العريق في الاجرام وهو ما لا يصح التعويل عليه في مجال اثبات ركن العلم ، ومن ثم فان الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه .

.. وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوي بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من السرقة التي ادان الطاعن بها وأورد على ثبوت علمه بسرقة الدراجة البخارية قوله « وبما أنه عن المتهم الخامس (الطاعن) فقد تأكد علمه بسرقة الدراجة البخارية وتم فك اجزائها تحت بصره وبمعداته من اقراره ابتداء في محضر جمع الاستدلالات ومن اعتراف شقيق زوجته عليه المتهم الثالث في ذلك المحضر حيث أثر هذا المتهم — أي الخامس (الطاعن) أن يستولى على نصيبه عينا وتم ضبط بعض الأجزاء المسروقة في غرفته ، والبعض الآخر قام هو بتركيبه في دراجة بخارية خاصة به ولا تعول المحكمة على دفاعه المتداعي في هذا الصدد اذ لا يتصور أن يماطل المتهم الأول في أداء الأجرة المستحقة عليه نظير استئجاره غرفة في منزل المتهم الخامس (الطاعن) ومع ذلك يترك قبل مغادرته الحجرة مثل هذه المنقولات هذا فضلا عن أن هذا الدفاع يتنافى كلية مع ما ادعاه المتهم في تحقيق النيابة أن هذه الأجزاء اشتراها من المتهم الأول نظير تمن قدرة ١٢٥ قرشا وهو قول مرسل لم يقم عليه دليل في الأوراق » وبعد أن سرد الحكم الظروف التي اتت بالمتهم الأول الى منزل الطاعن قال « ومن كان نشاطه الاجرامى قد بلغ هذا الحد (يعنى المتهم الأول) لا يقبل معه القول بأنه يتخلى طواعية عن بعض المسروقات كما يحاول المتهم الخامس (الطاعن) أن يدعيه » .

لما كان ذلك ، وكان لحكمة الموضوع ، الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين — وان عدل عنها بعد ذلك — ما دامت قد اطمأنت اليها كما أن لها في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد في حكمها على أقوال شاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به في تحقیقات النيابة أو أمامها لأن الأمر مرجعه الى اقتناعها هي وحدها ، ولما

في إحدى مراحل التحقيق ، ولو خالفت ما شهد به في تحقیقات النيابة ، أو أمامها ، لأن الأمر مرجعه الى اقتناعها هي وحدها .

٩ — اذا كان الطاعن لم يجحد ما اقر به ، وقد أشار المدافع عنه الى أنه اعترف للوهلة الأولى عند سؤاله عن أجزاء الدراجة المسروقة ، وأرشد عنها وذكر الثمن الذي اشترى به هذه الأشياء وأن السعر كان مناسباً ، وأنه حصل على قاتورة ، فان ما أثاره الطاعن المذكور من نعى لاستناد الحكم في ادانته الى اعترافه في التحقيقات ، يكون غير سديد .

١٠ — من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بتعقب الدفاع بكل جزئية يبيدها في مناحي دفاعه الموضوعي ، والرد على كل منها على استقلال ، طالما أن في قضائها بالإدانة استنادا الى الأدلة التي ساقها ، ما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها المتهم لحجها على عدم الأخذ بها .

١١ — لا يعيب الحكم سكوته عن الرد صراحة على جزئية أثارها الدفاع ، اذ أن في قضائه بإدانة الطاعن للأدلة السائغة التي أوردتها ما يفيد ضمنا أنه أطرح ذلك الدفاع ولم يرفيه ما يغير من عقيدته التي خلص اليها .

١٢ — اذا كانت المحكمة لم تر في الاقرار الذي أشار اليه المدافع عن الطاعن ما يغير من عقيدتها التي انتهت اليها في قضائها بإدانة الطاعن للأدلة السائغة التي أوردتها ، فان ما يثيره في هذا الخصوص ، لا يكون له محل .

المحكمة :

.. وحيث أن الطاعن الأول ينغى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة اخفاء الدراجة البخارية المتحصلة من جريمة السرقة قد شابته فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب اذا علم على أقواله بمحض جمع الاستدلالات وشهادة شقيق زوجته ضده رغم العدول عنها في تحقیقات النيابة وأمام المحكمة ، فضلا عن استناده الى ما استدل عليه من صلة الطاعن بالمتهم الأول في تهمة للسرقة مع ما ثبت من

التي تم بيعها وأخفاها في محل ٠٠ ، دون علم الأخير بذلك كما قرر عند سؤاله ٠

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العلم في جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لاتستفاد فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع أن تتبينها من ظروف الدعوى ، وما توحى به ملابساتها كما سلف البيان ، وكان لا يشترط لاعتبار الجاني مخفيا لشيء مسروق أن يكون محرزا له احراز ماديا بل يكفي لاعتباره كذلك أن تحصل يده به ويكون سلطانه مبسوطا عليه ولو لم يكن في حوزته الفعلية وكان الحكم قد انتهى في استخلاص سائق الى ذلك ، فإن ماينصاه الطاعن على الحكم من تعميم تقريراته بشأن المتهم السادس (الطاعن الثاني) وبالنسبة له مردود بأنه ليس لزاما على المحكمة أن تورد أدلة الادانة قبل كل من المتهمين في الدعوى على حده - ومن ثم فلا جناح عليها إذا جمعت في حكمها في مقام التدليل على ثبوت ركن العلم - بين الطاعنين الثاني والثالث نظرا لوحدة الواقعة وما دامت الأدلة قبلهما تتحد وتتساند في معظمها وما دام حكمها قد سلم من عيب التناقض أو الغموض في أسبابه بحيث تبقى مواقف كل من الطاعنين والأدلة قبلهما محددة بغير لبس . لما كان ذلك ، فإن ما بنعاه الطاعن على الحكم بما تقدم يكون غير سديد ٠٠

وحيث انه من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ماقصده الحكم منها ومنتجة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه وأن لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراها مؤديا عثلا الى النتيجة التي انتهت اليها . لما كان ذلك وكان هذا الذي استخلصه الحكم سائعا قائما على ما ينتجة فان مارمى به الطاعن الحكم في هذين الوجهين يخضع غير سديد ٠٠

كسان العلم في جريمة الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة لا يستفاد فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع أن تتبينه من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها فان نعى الطاعن على الحكم بتصوره في التسبيب والفساد في الاستدلال يكون في غير محله ولا يمدو مايشيره في هذا الشأن أن يكون جسدا موضوعيا في تقدير الأدلة التي اطمأنت اليها محكمة الموضوع . لما كان ماتقدم ، فان الطاعن المقام من الطاعن الأول يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

٠٠ وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة اخفاء أجزاء الدراجة البخارية المتحصلة من جريمة السرقة التي ادان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى مارتبه عليها في قوله « ومن حيث انه بالنسبة للمتهمين السادس والسابع (الطاعنين الثاني والثالث) ، فالعلم ثابت في حقهما من اعترافهما في التحقيقات ومن الظروف المريبة التي تبنت فيها الصفقة فان الاجزاء المعروضة عليهما للبيع مفكوكة وفي حالة جيدة ومن موديل حديث وتم التسليم لـ بلا وفي الطريق العام وبدون أية مستندات وبثمن لا يتناسب على الاطلاق مع قيمتها الحقيقية . هذا بالإضافة الى اقرار المتهم السادس برؤيته للأجزاء المبعة . وقد تم نقلها لـ بلا في غرارة وعلى عربة كارو ثم توجه بها على الفور الى سوق السبك اذ كان المتهم السابع (الطاعن الثالث) قد رتب المشتري ليتخلص من هذه الاجزاء المسروقة في أسرع وقت وقبضا ثمنا يزيد عن الثمن الذي اشترى به بثمانية عشر جنيها وفي النهاية فان المتهم السادس (الطاعن الثاني) اعترف في التحقيقات بأنه تشكك في الأمر وأفضى بما أحس به المتهم السابع (الطاعن الثالث) ولكن الأخير طمأنه بترتيب مشتر وقد دفعه هذا الشك الى اتخاذ اجراء يقطع بسوء نيته اذا لم يتم بببيع الاجزاء المسروق الذي يحمل رقم موتور الدراجة البخارية المسروقة دوننا عن كل الاجزاء

الى أنه اعترف للوهلة الأولى عند سؤاله عن أجزاء الدراجة وأرشد عنها وذكر الثمن الذي اشترى به هذه الأشياء وأن السعر كان مناسباً وأنه حصل على فاتورة .

لما كان ما تقدم فإن ما أثاره الطاعن بصدد استناد الحكم في ادانته - من بين ما استند عليه - الى اعترافه في التحقيقات يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما ينعد الطاعن على الحكم عدم بيان القيمة الحقيقية للأجزاء المباعة من الدراجة البخارية المسروقة مردوداً بأنه ليس لزاماً على المحكمة أن تضمن حكمها الثمن الحقيقي للأشياء المسروقة وإنما يكفي أن تكون قد قدرت - استناداً الى قرائن مقبولة أنها بيعت للطاعن بثمن بخس يقل عن قيمتها الحقيقية - والبين من مطالعة الحكم أنه ضمن وقائع الدعوى التي حصلها أن الطاعنين الشحاني والثالث اشترى به .

لما كان ما تقدم ، وكان ما أثاره الطاعن في هذا الوجه بصدد ما قاله الحكم من عبارة تسليم المسروقات ليلاً في الطريق العام دون مستندات متصلة بما سلف بيانه في الوجهين السادس والسابع من أن المحكمة لم تر في الاقرار الذي أشار اليه المدافع عن الطاعن في مرافحته بجلسته ١٨ من مايو ١٩٦٩ ما يقيد عقيدته التي انتهت اليها وقضائهما بادانة الطاعن للأدلة السائغة التي أوردتها . ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

الطعن ١٥٧٠ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

٢٩

١٧ نوفمبر ١٩٦٩

تهمة : وصفها ، تعميده ، أمر احصائه ، تسليمه بالحضور ، محكة استئنافية ، اجراءاتها ، حكم ، تسبيب ، عيب ، اجراءات م ٢/٢٠٨ .

المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت من سياق الحكم المطعون

وحيث ان الثابت أن المدافع عن الطاعن أشار في دفاعه الموضوعي الى فاتورة مسددة من البائع لأجزاء الدراجة البخارية المسروقة - دون أن يطلب بخصوصها طلباً ما . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بتعقيب الدفاع في كل جزئية يبدئها في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل منها على استقلال طالما أن في قضائها بالادانة استناداً الى الأدلة التي ساقها ما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها . لما كان ذلك فإنه لا يعيب الحكم منقوطه عن الرد على هذه الجزئية من الدفاع صراحة إذ أن في قضائه بادانة الطاعن للأدلة السائغة التي أوردتها ما يفيد ضمناً أنه أطرح ذلك الدفاع ولم ير فيه ما يغير عقيدته التي خلص اليها - وبذلك يكون منعى الطاعن على الحكم في هذين الوجهين في غير محل .

وحيث ان الحكم المطعون فيه أورد في مجال سرد استخلاصه للواقعة قوله « وتوجه رجال الشرطة الى محل المتهمين السادس والسابع (الطاعنين الثاني والثالث) بارشاد المتهم الثالث وأيد المتهم السادس رواية المتهم الثالث في ظروف وكيفية اتمام البيع السالف بيانه وقرر هو والمتهم السابع (الطاعن) انهما باعا تلك الأجزاء بدورهما الى محمود حنفي محمد بمبلغ ٢١ ج واستولى السادس على ثمانية جنيهات والسابع (الطاعن) على عشرة جنيهات ، وقد تم البيع فور استلامهما تلك الأجزاء من المتهم الثاني وفي الطريق المعصام ليلاً بسوق السمك وبدون أية أوراق . . . الخ ، واستند الحكم في قضائه بادانة الطاعن - من بين ما استند عليه - الى اعترافه بالتحقيقات أي أنه اعتبر ضمن الأدلة المتسائدة التي تكونت منها عقيدة المحكمة اقرار الطاعنين الثاني والثالث بأنهما باعوا أجزاء من الدراجة البخارية المسروقة الى . . . بمبلغ . . . على النحو السالف بيانه الوارد في استخلاص المحكمة للواقعة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يجحد ما أقر به على النحو آنف البيان وقد أشار المدافع عنه بجلسته ١٨ من مايو ١٩٦٩

الاستثنائية اصلاح الخطأ المادي في تاريخ الواقعة الذي ورد في عبارة الاتهام والفصل في الدعوي على هذا الأساس أما وقد تنكبت هذا الطريق فإن حكمها المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والأحالة وذلك بالنسبة للدعوي المدنية وحدها طالما أن النيابة العامة لم تطعن في هذا الحكم بالنقض مع الزام المطعون ضده المصروفات المدنية ومقابل أتعاب المحاماة .

الطعن ١٥٧١ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

٣٠

١٧ نوفمبر ١٩٦٩

- (أ) عقوبة : اعفاء ، نص .
 (ب) اسباب اباحة : اعفاء من عقوبة . قانون ، تفسيره .
 (ج) اعفاء : عقوبة ، قانون مكافحة المخدرات ١٨٢ لسنة ٤٨ م و ٢٣ - ٢٥ .
 (د) عقوبة : تقديرها ، محكمة موضوع .

المبادئ القانونية :

- ١ - لا اعفاء من العقوبة بغير نص .
- ٢ - تفسير النص المتعلق بالاعفاء على سبيل الحصر ، فلا يصح التوسع في تفسيرها بطريق القياس ، ولا كذلك أسباب الاباحة التي تزد كلها الى مبدأ جامع هو ممارسة الحق أو القيام بالواجب . وعلى ذلك فلا يجوز للقاضي أن يعفى من العقوبة إلا إذا انطبقت شروط الاعفاء في النص التشريعي على الواقعة المؤثمة انطباقاً تاماً سواء من ناحية كنهها أو ظروفها أو المحكمة التي تغياها المشرع من تقرير الاعفاء .
- ٣ - لما كان الإحراز بغير قصد الاتجار أو بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي المعايير عليه بمقتضى المادتين ٣٧ ، ٢٨ من قانون مكافحة المخدرات لا يندرج تحت حالات الاعفاء المشار إليها على سبيل الحصر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعفاء المتهم من العقوبة على خلاف النظر المتقدم يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

فيه أنه لم تحصل إلا واقعة واحدة هي التي حكم على المطعون ضده من أجلها من محكمة أول درجة ، وأن ماورد بوصف التهمة من أن تاريخ الواقعة هو ١٩٦٥/٢/٢٦ ليس إلا خطأ مادياً في بيان رقم السنة وصحته ١٩٦٤ ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستثنائية اصلاح الخطأ المادي في تاريخ الواقعة الذي ورد في عبارة الاتهام والفصل في الدعوي على هذا الأساس ، أما وقد تنكبت المحكمة هذا الطريق ، وقضت بالبراءة لمحض وقوع هذا الخطأ المادي البحت ، فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

المحكمة :

٠٠ . وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوي خلص الى براءة المطعون ضده من تهمة حيازة كحول لم يؤد عنه رسم الانتاج وعدم مساءلته مدنياً في قوله « ومن حيث أنه لما كان الثابت من قيد النيابة أنها نسبت للمتهم الاتهام المسند اليه على أساس ارتكابه له في ٢/١٣ و ١٩٦٥/٢/٢٦ » .

ولما كانت أوراق الدعوي خلوا من تأييد الاتهام المذكور في التاريخ المسند اليه بقيد النيابة بينما المحضر والأوراق على واقعة تم ضبطها في ٢٦ و ١٩٦٤/٢/٢٧ ، وإذا كان الأمر كذلك ، فإن الاتهام المسند إلى المتهم في التاريخ المشار اليه بقيد النيابة يكون على غير أساس ويتعين لذلك الغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم مما أسند اليه لما كان ذلك ، وكان الثابت من سياق الحكم المطعون فيه أنه لم تحصل إلا واقعة واحدة هي التي حكم على المطعون ضده من أجلها من محكمة أول درجة وأن ماورد بوصف التهمة من أن تاريخ الواقعة هو ١٩٦٥/٢/٢٦ ليس إلا خطأ مادياً في بيان السنة وصحته « ١٩٦٤ » وليس ١٩٦٥ وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن « للمحكمة اصلاح كل خطأ مادي وتدارك كل سهو في عبارة الاتهام مما يكون في أمر الاحالة أو في طلب التكليف بالحضور » فإنه كان يتعين على المحكمة

لما كان ذلك ، وكان تقدير العقوبة وإيقاعها في حدود النص المنطبق من إطلاقات محكمة الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

الطعن ١٥٧٢ سنة ٢٩ ق : بالهيئة السابقة .

٣١

٢٤ نوفمبر ١٩٦٩

قبض : تفتيش ، اذن ، تلبس ، هرب المحكوم عليهم . مستشار احالة ، امر بالاوجه ، نقض ، طعن ، مخالفة قانون . اجراءات م ٤٦ .

المبدأ القانوني :

متى كان المبين أن جريمة هرب المطعون ضده كانت في حالة تلبس تجيز لرجل الضبط القضائي الذي شاهدها أن يقبض عليه وأن يفتشه تابعاً لذلك بغض النظر عن واقعة العثور على قطعة المخدر التي شك رجل الضبط في أن تكون هي التي القاهها المطعون ضده ، فإن الأمر المطعون فيه إذا تخلص إلى بطلان القبض والتفتيش - دون نظر لجريمة هرب المطعون ضده وأثرها فيما اتخذ ضده من اجراءات ، يكون قد جائب صحيح القانون مما يوجب نقضه واعادة القضية الى مستشار الاحالة لنظرها من جديد .

المحكمة :

٠٠ وحيث أن الثابت من مطالعة الأوراق أن المطعون ضده محكوم عليه بإيداعه مؤسسة الأحداث وقد اذن بالخروج إلا أنه لم يعد في الموعد المحدد له فقام رجل الضبط القضائي بالقبض عليه من أجل ذلك كما أنه قد علم قبل ضبطه أنه يتجسس في المخدرات فراقبه وشاهده يأتي بحركة باحدي يديه مما ألقى الشك لديه في أن يكون قد تخلى عن مادة مخدرة وعثر على لفافة بها مادة الحشيش بالقرب منه ففتشه ووجد بملاصقه باقى المخدرات المخبوطة وانتهى الأمر المطعون فيه الى حبس المبتدع بنتيجة التفتيش لأن المطعون ضده لم يكن في حالة

٤ - تقدير العقوبة وإيقاعها في حدود النص المنطبق من إطلاقات محكمة الموضوع .

المحكمة :

٠٠ وحيث أن المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات - بتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد نصت على أنه « يعفى من العقوبات المقررة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة ، تعين أن يوصل الإبلاغ فعلاً الى ضبط باقى الجناة » ومفاد هذا النص في صريح لفظه أن الاعفاء من العقوبة لا يجد سنده التشريعي الا في الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المواد ٢٢ و ٣٤ و ٣٥ وهى جرائم التصدير والجلب والانتاج بقصد الاتجار وزراعة نباتات الجدول رقم (٥) والتقديم للتعاطى الى غير ذلك من الجرائم المشار اليها على سبيل الحصر في المواد سالفة الذكر .

لما كان ذلك ، وكان لا اعفاء من العقوبة بغير نص ، وكانت النصوص المتعلقة بالاعفاء تفسر على سبيل الحصر فلا يصح التوسع في تفسيرها بطريق القياس ولا كذلك أسباب الاباحة التي ترتد كلها الى مبدأ جامع هو ممارسة الحق ، أو القيام بالواجب ، وعلى ذلك فلا يجوز للفاضى أن يعفى من العقوبة الا اذا انطبقت شروط الاعفاء في النص التشريعي على الواقعة المؤثمة انطباقاً تاماً سواء من ناحية كنهها أو ظروفها أو المحكمة التي تغياها المشرع من تقرير الاعفاء وكان الاحراز بغير قصد الاتجار أو بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى المعاقب عليه بمقتضى المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر لا يندرج تحت حالات الاعفاء المشار اليها على سبيل الحصر ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى باعفاء المتهم المطعون ضده من العقوبة على خلاف النظر المتقدم يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

عقيدتها أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه ، إذ الأمر مرجعه الى اطمئنانها .

المحكمة :

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوي بما تتوافر فيه العناصر القانونية كافة لجريمة الضرب المفضي الى الموت التي دان الطاعن بها ثم عرض لدفاعه بأنه غير مسئول عن أعماله لعاهة في عقله ورد عليه في قوله « وحيث ان المتهم واخوته تمسكوا درءا للتهمة عن الأول بأنه مصاب بمرض عقلي ينتابه بين حين وآخر لا يشعر خلاله بما يفعله ، وبالتالي فقد كان في احدي نوبات هذا المرض وقت ارتكابه الحادث ، ومن ثم تقوم مسؤوليته ، وكان أن حققت النيابة هذا الدفاع بعد أن سطر وكيلها ملاحظة على المتهم وقت استجوابه من أنه لم يلاحظ عليه أية آثار تفيد اختلال عقله فأودعته دار الاستشفاء للصحة العقلية بالعباسية - وقد تبين من تقرير الدكتور مدير المستشفى أنه منذ ادخال المتهم المستشفى لم تظهر عليه أي أعراض تشير الى اصابته بالمرض العقلي ويعى مايقول ويفعل وأنه خالي من هذا المرض ولذلك يري أنه يعتبر مسئولاً عن أعماله في الحادث المنسوب اليه وقد أثبت في صلب التقرير أن المتهم كان يحاول أولاً أن يوهم من حوله أنه مضطرب وعند مقابلته للأطباء كان يبدي سلوكاً شاذاً أما بعيداً عنهم فكان يطلب لوازمه ويأكل أكلاً طبيعياً ويجالس المرضى الهادئين كما ثبت من التقرير المذكور أنه لدي مناقشة المتهم بمعرفة الطبيب المختص كان يحاول الصياح أو اتباع السلوك الشاذ فاذا ماضى الخناق عليه قال : (أنتم عاوزين توقعوني في مسئولية) مما يدل على صحة ماورد بالتقرير المذكور وما انتهى اليه بل على مدى شعور المتهم بالمسئولية وما يتوقف عليه صحة أو كذب ادعائه بالجنون الأمر الذي تطمئن اليه المحكمة ولا تري محلاً لاجابة طلب الدفاع بتدب كبير الأطباء الشرعيين للكشف على

تجيز قانوناً لرجل الضبط القضائي أن يقبض عليه ويفتشه اذ لم يتيقن من أنه هو الذي ألقى بقطعة المخدرات التي عثر عليها على الأرض .

لما كان ذلك ، وكان البين مما حوته الأوراق أن جريمة هرب المطعون ضده كانت في حالة تلبس تجيز لرجل الضبط القضائي الذي شاهدها أن يقبض عليه وأن يفتشه تبعاً لذلك عملاً بالمادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية وذلك بغض النظر عن واقعة العثور على قطعة المخدر التي شك رجل الضبط في أن تكون هي التي ألقتها المطعون ضده ، فان الأمر المطعون فيه ان خلص الى بطلان القبض والتفتيش - دون نظر لجريمة هرب المطعون ضده وتأثرها فيما اتخذ ضده من اجراءات - يكون قد جانب صحيح القانون مما يوجب نقضه واعادة القضية الى مستشار الاحالة لنظرها من جديد .

الطبيب ١٣٢ سنة ٢٩ في رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ونصر الدين مزام وسعد الدين عطيه ومحمود عطيه والكهوز أحمد محمد ابراهيم .

٣٢

٢٤ نوفمبر ١٩٦٩

اثبات : خبرة ، شهود ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقرير دليل ، دفاع ، اخلال بحقه .

المبادئ القانونية :

١ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع ، فاذا هي اطمأنت الى تقرير مدير دار الاستشفاء للأمراض العقلية للأسانيد الفنية التي بنى عليها ، فلا تثريب عليها ان هي رفضت طلب تدب كبير الأطباء الشرعيين للكشف على الطاعن مادامت قد أقامت هذا الرفض على اسباب مقبولة .

٢ - محكمة الموضوع في سبيل تكوين

٣٣

٢٤ نوفمبر ١٩٦٩

- (أ) تلبس : مأمور ضبط قضائي ، اختصاصه :
تفتيش ، إذن اصداره .
(ب) مخدر : احرازه ، تفتيش ، إذن .

المبادئ القانونية :

١ - التلبس صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقيض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها ، وأن يجري تفتيشه بغير إذن من النيابة العامة .

٢ - متى كانت مساهمة المطعون ضده في جريمة احراز المخدر قد ثبتت لمأمور الضبط من اقرار المتهم الآخر بذلك على أثر ضبطه في تلك الجريمة المتلبس بها ، فإن المحكم المطعون فيه اذا ما أهدر الدليل المستمد من التفتيش بدعوي بطلانه لا يثبت أنه على إذن غير مسبق بتحريات جدية على الرغم من وجود ما يبرره قانونا يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون .

المحكمة :

.. وحيث ان الثابت من مدونات الحكم أنه قدم لقضائه المطعون فيه بقوله : « وحيث أنه بمطالبة القضية ١٩٣٣ سنة ١٩٦٦ التي أمرت المحكمة بضمها استبان أن وقائعها تخلص في أن الملازم أول .. المأذون له بتفتيش المتهم المائل - المطعون ضده - كان يقف صباح يوم ١٠ من أبريل ١٩٦٦ بجوار نقطة مرور لضبط أحد المطلوبين بقسم المخدرات وفي تلك الأثناء قدمت اخدي السيارات العامة فصعد إليها للبحث عن المتهم المذكور بين ركاب السيارة فلم يجده ولكنه لاحظ أن أحد ركاب السيارة وهو .. قد بدت عليه علامات الارتباك وألقى على أرضية السيارة لفافة بها قطعتين من الأفيون وقطعتين من الحشيش وقد اعترف بأنه اشترأها من المتهم الحالي .. - المطعون ضده - فأسرع الضابط بتحريض مخضو رفعة التي النيابة طالباً الاذن له بتفتيش

المتهم مادامت قد اطمأنت الى تقرير الخبرة المقدم بالأوراق فضلاً عن أن الدفاع لم يقدم ما يدل على سبق اصابة المتهم بمرض عقلي ودخوله مستشفى الأمراض العقلية رغم اتاحة الفرصة له لاثبات دفاعه أما عن أقوال اخوة المتهم ومن جاراهم من الشهود الذين سمعوا بالتحقيقات بخصوص مرض المتهم فلا تلتفت إليها المحكمة لتناقضها وعدم اطمئنانها لها .

لما كان ذلك ، وكان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما وجه الى قرارهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع ، فإذا هي اطمأنت الى تقرير مدير دار الإستشفاء للأمراض العقلية للأسانيد الفنية التي بنى عليها ، فلا تثريب عليها ان هي رفضت طلب ندب كبير الأطباء الشرعيين للكشف على الطاعن مادامت قد أقامت هذا الرفض على أسباب مقبولة .

أما ما ينعاه الطاعن على الحكم من أنه عجل في تقدير حالته العقلية على ما أثبتته وكيل النيابة المحقق من أنه لم يلاحظ عليه أية آثار تفيد اختلال عقله فغير صحيح ، ذلك بأن الحكم أورد ما لاحظته المحقق وهو بصدد بيان الاجراءات التي اتخذت لتحقيق دفاعه ولم يكن هذه الملاحظة من بين الأدلة التي عول عليها في اطراح هذا الدفاع .

لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه إذ الأمر مرجعه الى اطمئنانها ، ومن ثم فلا تثريب عليها اذا هي أسست قضاءها بإدانة الطاعن على أقوال اخوته الذين اوردت مؤدي شهادتهم واعتمدت عليها في خصوص واقعة اعتداء الطاعن على زوجته وأطرحتها في شأن حالة التهم العقلية . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يسكن على غير أساس واجب الرفض موضوعاً .

الطعن ٩٢٤ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة .

- دعوى ، سقوطها .
 (د) محاكمة : إجراءاتها ، تقادم ، قطعها .
 إجراءات م ١٧ .
 (د) محكمة : دفاع ، متابعتها .
 (هـ) قضية : حجزها للحكم ، إعادتها للمرافعة .
 (و) شاهد : سماعه ، استغناء عنه ، إجراءات
 م ٢٨٩ ق ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .
 (ز) دفاع : إخلال بحقه . مذكرة ، تقديمها بعد
 الميعاد .
 (ح) شهود : سماعهم ، محكمة ثانية درجة .

المبادئ القانونية :

١ - الأصل أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم
 استقلالاً عن ركن العلم في جريمة استعمال
 المحرر المزور ، مادامت مدوناته تغطي عن
 ذلك .

٢ - أن جريمة استعمال الورقة المزورة
 جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك
 بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكاً
 بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى فيها إلا من
 تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل
 عنها ، أو من تاريخ صدور الحكم
 بتزويرها .

٣ - كل إجراء من إجراءات المحاكمة
 باشرته المحكمة ، يقطع مدة التقادم ، مادام
 لم يمتض على آخر إجراء قسامت به المسدة
 المقررة له .

٤ - لا تلزم المحكمة بمتابعة دفاع المتهم
 في مناحيه المختلفة ما دامت أوردت في حكمها
 ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت
 بها على وجه يفصح عن أذهانها فطنت إليها
 ووازنت بينها .

٥ - من المقرر أنه متى حجزت المحكمة
 القضية للحكم ، فإنها لا تكون ملزمة بإعادتها
 للمرافعة لإجراء تحقيق فيها .

٦ - للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود ،
 إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوي في
 ذلك أن يكون القبول صريحاً أو ضمناً بتصرف
 المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه .

هذا الأخير بزعم أنه علم من تحقيقاته السرية
 أنه يحرز مخدرات بقصد الاتجار وقبل أن
 يتحقق من صدق ما وصل إلى سمعه من أن
 المتهم الآخر في القضية ١٩٣٣ سنة ١٩٦٦
 مركز الزقازيق ودون أن يجري التحريات
 الكافية . . . إلى أن قال الأمر الذي تستبين
 منه المحكمة أنه لم يجر ثمة تحريات عن صدق
 مساترامى إلى سمعه وانتهى إلى القول بأن
 المحكمة ترى أن الضابط لم يجر أية تحريات ،
 ومن ثم يكون الأذن بتفتيش المتهم قد وقع باطلاً
 لاستناده إلى غير تحريات جدية مما يتعين معه
 إهداره والقضاء ببطلانه ، ولما كانت القضية
 خلوا من أي دليل قبل المتهم بسوي ما أسفر
 عنه التفتيش المبني على الأذن الباطل فإنه
 يتعين القضاء ببراءته .

وما انتهى إليه الحكم في هذا الصدد غير
 سديد في القانون ذلك بأن الثابت من واقعة
 الدعوى كما حصلها الحكم أن جريمة احراز
 المخدر بالنسبة إلى المتهم الآخر كانت في حالة
 تلبس .

ولما كان التلبس صفة متعلقة بالجريمة ذاتها
 يصرف النظر عن المتهمين فيها مما يبيح
 لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها
 أن يقبض على كل من يقوم دليل على
 مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه بغير إذن
 من النيابة العامة وكانت مساهمة المطعون
 ضده في هذه الجريمة التلبس بها .

لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ
 ما أهدر الدليل المستمد من التفتيش بدعوى
 بطلانه لا يتسائل على إذن غير مسبوق
 بتحريات جدية على الرغم من وجود ما يبرره
 قانوناً يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح
 للقوانين ، مما يعيبه بما يوجب نقضه
 وإحالة .

الطعن ١٥٧٧ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة .

٣٤

٢٤ نوفمبر ١٩٦٩

- (أ) تزوير : استعمال ورقة مزورة . علم .
 (ب) جريمة مستمرة : استعمال ورقة مزورة .

توقيعه على الورقة الا انه ينحو مضمونها
مقررا انها كانت فى الأصل تشتمل على
مخالصة صادرة منه لأحد مدينيه وقد تحصل
عليها المتهم وقام بمحو عباراتها وكتب بدلا
عنها شروط الاتفاق سالف الذكر ، ثم سار
فى اجراءات الطعن بالتزوير على تلك الورقة
وقضت المحكمة المدنية بتاريخ ٣١ مايو
١٩٦٠ بنذب خبير انتهى فى تقريره الى ان
الورقة المطعون عليها كانت مشتملة فى الأصل
على عبارات محررة بالقلم الرصاص وتوقع
عليها بتوقيع زاهر احمد تحفة « المدعى بالحق
المدنى » فى ٢٨ من يناير ١٩٥٧ بقلم كوبيا ،
ثم محيت عبارات صلب الورقة محوا كاملا
تقريبا ، وأثبت بدلا عنها العبارات الموجودة
حاليا بها بقلم كوبيا آخر غير ذلك المستعمل
أصلا فى اثبات التاريخ وتوقيع زاهر احمد
تحفة ، أي ان التاريخ والتوقيع سابقان فى
كتابتهما على كتابة العبارات الحالية ، وبتاريخ
من ٢٧ يونية ١٩٦٢ قضت المحكمة المدنية برد
وبطلان الاقرار المطعون عليه والزمتم المتهم
بطلبات المدعى بالحق المدنى ، واذ استأنف
المتهم هذا الحكم قضى بسقوط حقه فى
الاستئناف . وقد أفصح الحكم المطعون فيه عن
اعتماده لتقرير الخبير سالف الذكر لسلامة
الأسس التى أقيم عليها والنتيجة التى انتهى
اليها ورتب على ذلك ان الورقة المطعون عليها
قد أصابها التزوير ، وقضى ببراءة المتهم من
تهمة التزوير تأسيسا على خلو أوراق الدعوى
من أي دليل لحمل اثبات هذه التهمة فى حق
المتهم .

ثم خلاص الحكم الى ثبوت تهمة استعمال
المحرر المزور فى حق الطاعن فى قوله « انها
ثابتة فى حق المتهم بصورة مسلمة مستمدة
من مباشرته استعمال المحرر فيما زور من
أجله بتقديمه الى محكمة السطة المدنية
الجزئية فى القضايا ٨٨٥ لسنة ١٩٥٨
و ٩٣٤ لسنة ١٩٥٨ و ٩ لسنة ١٩٥٩ مدنى
السبئية ثم منها الى القضية ٢١٧ لسنة
١٩٦٠ مدنى كلى طنطا الدائرة الثالثة التى
قضت بتزوير المحرر المعنى ، وتستظهر المحكمة
فى هذا الخصوص علم المتهم بتزوير المحرر

٧ - متى كان الثابت من الحكم المطعون
فيه أن المحكمة قد استبعدت مذكرة الطاعن
لوردها بعد الميعاد المصرح له فيه بتقديم
المذكرات ، فليس له من بعد ذلك وهو المقصر
فى تقديم مذكرته فى الميعاد المحدد ، النهى
عليها بأذنها قد أخلت بحقه فى الدفاع .

٨ - الأصل ان محكمة ثانى درجة انما
تحكم على مقتضى الأوراق ، وهى لا تجري من
التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ، ومادامت
لم تر من جاذبها حاجة الى سماع الشهود
نظرا لما ارتأته من وضوح الواقعة المطروحة
عليها ، وكان الطاعن قد عد متنازلا عن سماعهم
بتصرفه بما يدل على ذلك أمام محكمة أول
درجة فضلا عن أن الطاعن لم يتمسك أمام
المحكمة الاستئنافية ، بسماع الشهود ، الأمر
الذى يفقد طلبه فى هذا الخصوص خصائص
الطلب الجازم الذى تلتزم المحكمة باجابهته ،
حتى ولو أنه سبق أن أبداه فى جلسة سابقة .

المحكمة :

٠٠ وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم
المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر
به كافة العناصر القانونية لجريمة استعمال
المحرر المزور التى أدان الطاعن بها ، وأورد
على ثبوتها فى حقة أدلة من شأنها أن تؤدى
الى ما رتبها عليها . اذ حصل الحكم واقعة
الدعوى بما محصله أن المدعى المدنى كان قد
أقام الدعوى ٣١٧ لسنة ١٩٦٠ مدنى كلى
طنطا طالبا الزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ
٤٥٠ ج والمصروفات والأتعاب ، وذلك بموجب
ثلاثة سندات اذنية مؤرخة ٢ من أغسطس
١٩٥٨ ومستحقة السداد فى ٥ من أكتوبر
١٩٥٨ و ٣ نوفمبر ١٩٥٨ و ١٠ نوفمبر ١٩٥٨
وقد دفع المدعى عليه « المتهم » الدعوى
بمقولة أنه لم يتسلم شيئا من المدعى بالحق
المدنى لقاء هذه السندات ، وانما هى حررت
كضمان لتحصيله ثمن سماء اتفق معه على
توزيعه نظير عمولة معينة ، وتقديم تأييدا
لدفاعه بورقة مؤرخة ٢٨ يناير ١٩٥٧ تحوي
مضمون ذلك الاتفاق ومنيلة بتوقيع بامضاء
المدعى بالحق المدنى وقد أقر الأخير بصحة

الذي قدمه الى جهة القضاء من سياق الخصومة في القضايا المشار اليها مقدما ذلك أن المدعى المدني طالب المتهم بالمبلغ الذي له في ذمته بمقتضى السندات المؤرخة ١٩٥٨/٨/٢ فاذا بادر المتهم بالرد على ذلك بما معناه أنه لم يتلق مقابل هذه السندات وأن السندات ما حررت الا تأمينا لقيامه بتوزيع أسهمه لحساب الداعن بمقتضى الورقة الزورة والتي احتوت على اقرار بهذا التوزيع ثم انتهت اثر ذلك الى ان بيانات الاقرار قد حررت بعد توقيع المدعى المدني على الورقة المحتوية على الاقرار وعلى بيانات ممحاة ، فان الأمر يسفر واقعا وعقلا عن أن المتهم كان يعلم أنه يقدم محررا اصطنعه زوار لخدمة موقفه الكاليج في المطالبة المدنية .

لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم في جريمة استعمال المحرر المزور ما دامت مدوناته تغني عن ذلك ، فان الحكم المطعون فيه وقد أبان في وضوح ، ودل في عبارات سائغة على قيام ركن العلم في حق الطاعن بما يكفي لحمله ، وأثبت أن الطاعن استعمل المحرر المزور مع علمه بذلك بأن قدمه في القضايا المشار اليها وهو ما تتحقق به العناصر القانونية لجريمة استعمال المحرر المزور التي أدان الطاعن بها .

ولا يؤثر في سلامة الحكم - بعد أن انتهى الى براءة الطاعن من تهمة تزوير المحرر لعدم اطمئنان المحكمة الى ثبوتها في حقه - عبارة « محررا اصطنعه » أن لا بد من حمل مقصودها الى أن المحرر اصطنع لخدمة الطاعن . لما كان ذلك ، وكانت الحكسة لا تلتزم بمتابعة مناحي دفاع المتهم المختلفة بعد أن أوردت في حكمها ما يدل على أنها وأجهت عناصر الدعوى وألت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت اليها ووازنت بينها ، فان ما جاء بهذا الوجه لا يكرن له محل .

وحيث أن ما أثاره الطاعن بشأن التفات المحكمة عن سماع الشهود الذين طُلب

سماعهم فغير سديد ، ذلك أن المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوي في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، ان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك بطلب سماع الشهود الذين يطلب فتح باب المرافعة لسماع شهادتهم لاثبات أن الورقة موضوع الاتهام ليست مزورة ، ومن المقرر أنه متى حجزت المحكمة القضية للحكم فانها لا تكون ملزمة باعادتها للمرافعة لاجراء تحقيق فيها ، والأصل أن محكمة ثاني درجة انما تحكم على مقتضى الأوراق ، وهي لاتجري من التحقيقات الا ما تری لزوما لاجرائه ومادامت لم تر من جانبها حاجة الى سماع الشهود نظرا لما ارتأته من وضوح الواقعة المطروحة عليها ، وكان الطاعن قد عد متنازلا عن سماعهم بتصرف ما يدل على ذلك أمام محكمة أول درجة فضلا عن أن الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة بالاستئنافي بسماع الشهود الأمر الذي يفقده طلبه في هذا الخصوص خصائص الطلب الجازم الذي تلزم المحكمة باجابه حتى ولو أنه سبق أن أبداه في جلسة سابقة .

أما ما ذكره الطاعن من أن المحكمة التفتت عن طلبه ضم القضايا التي طلب ضمها فغير صحيح ذلك لما هو ثابت من مطالعة المفردات من أن القضايا التي طلب الطاعن ضمها قد وجدت مضمومة فعلا للدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .

أما ما أثاره الطاعن بشأن استبعاد المحكمة لما ذكرته التي تقدم بها رغم ما تحويه من دفاع قانوني فمردود بما هو ثابت من مطالعة محضر جلسة ١٠ من ديسمبر ١٩٦٨ التي تمت فيها المرافعة أن المحكمة حجزت القضية للحكم لجلسة ٢٨ يناير ١٩٦٩ وصرحت لمن يشاء من الخصوم بتقديم مذكرة في خلال أسبوعين على أن تكرر المدة مناصفة تبدأ بالمدعى بالحق

وان كانت المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « تنقطع المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسري المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع وإذا تعددت الاجراءات التي تقطع المدة فان سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء » ومفاد هذا النص أن كل اجراء من اجراءات المحاكمة يسالفة الذكر باشرتها المحكمة وكانت في مباشرتها اياها ترسلها على الزمن الذي لم يبلغ غايته المدة المسقطة للدعوي وقبل أن يمضي على آخر اجراء قامت به المدة المقررة للتقادم . لما كان ذلك ، فان ما جاء بهذين الوجهين لا يكون له محل .

وحبث انه لما تقدم جميعه ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن ١٥٨٤ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين حسن فهمي البدوي رئيس المحكمة ومحمود العمراوى ومله صديق دنانه ومصطفى الاسيوطى ومحمد ماهر حسن .

٣٥

٢٤ نوفمبر ١٩٦٩

(أ) مأمور ضبط قضائي : قبض . تفتيش . امر ضبط واحضار . محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير كفاية الادلة المسوغة للقبض والتفتيش .

(ب) قبض : تكليف به ، كتابته . اجراءات م م ٣٥ و ٣٤ و ٢٦ و ٣٠ .

(ج) تفتيش : محظور . محل تجارى .

(د) دفاع : محكمة ، رد على جزئياته .

المبادئ القانونية :

١ - لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجريمة السرقة وأن يفتشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة الى أن تكون الجريمة متلبسا بها ، وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداعة لرجل الضبط القضائي ، على أن يخضع لرقابة سلطة التحقيق تحت اشرافه ، محكمة الموضوع .

المدنى ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد استبعدت مذكرة الطاعن لورودها بتاريخ ٢١ من يناير ١٩٦٩ أي بعد الميعاد المصرح فيه بتقديم المنكرات فليس له من بعد ذلك وهو المقصر في تقديم مذكرته في الميعاد المحدد النعى عليها بأنها قد أخلت بحقه في الدفاع أما ما دفع به الطاعن في مذكرته التي استبعدتها المحكمة من انقضاء الدعوي الجنائية بمضى المدة لتعلق هذا الدفع بالنظام العام فغير سديد أيضا ذلك أنه من المقرر أن جريمة استعمال الورقة المزورة هي جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقى مقدمها متمسكا بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوي الا من تاريخ الكف عن التمسك أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها . ويبين من الأوراق أن الطاعن بقى متمسكا بالورقة المزورة الى أن حكم بتزويرها في ٢٧ من يونيه ١٩٦٢ ثم استأنف هذا الحكم وقضى بسقوط حقه في الاستئناف ثم باشرت النيابة العامة تحقيقها بسؤال المتهم - الطاعن - والمجنى عليه وقدمت المتهم للمحاكمة التي بدأت أولى جلساتها بحضوره في ٣ من أكتوبر ١٩٦٤ وتوالت الجلسات أمام محكمة الدرجة الأولى حتى أصدرت حكمها حضوريا بتاريخ ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٥ بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والزامة بالتعويض المدنى المؤقت ، وقد استأنف المتهم هذا الحكم وحضر أولى الجلسات الاستئنافية في ٧ من فبراير ١٩٦٦ وحكم حضوريا اعتباريا بتاريخ ١٨ من أبريل ١٩٦٦ بتأييد الحكم المستأنف واذ عارض وقضى في معارضته في ١٨ من ديسمبر ١٩٦٦ بتأييد الحكم المعارض فيه ، فقرر المتهم بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وبتاريخ ١٣ من مارس ١٩٦٧ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة . ثم أعيدت المحاكمة التي بدأت أولى جلساتها بحضور المتهم في ٣١ مايو ١٩٦٧ وتداولت بالجلسات حتى قضت المحكمة حضوريا بتاريخ ٢٥ من فبراير ١٩٦٩ ببراءته من التهمة الأولى وتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا وتأييده فيما عدا ذلك .

٢ - تنص المادة ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه : « اذا لم يكن المتهم حاضرا في الأحوال المبينة في المادة السابقة ، جاز للأمر الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره ويذكر ذلك في المحضر ، وينفذ أمر الضبط والاحضار بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة » ولا يستلزم القانون أن يكون التكليف بالقبض مكتوباً .

٣ - التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مسوغ من القانون . أما محل التجارة فلا يمكن القول ببطالان تفتيشه إلا على اعتبار اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه ، ومادام أن لأمر الضبط القضائي أن يفتش المتهم فلا يقبل الطعن ببطالان تفتيش هذا المحل .

٤ - لا تلتزم محكمة الموضوع بالرد صراحة على كل جزئية من جزئيات الدفاع الموضوعي ، إذ يكفي أن يكون الرد مستفاداً من الحكم بالأدانة استناداً الى أدلة الثبوت التي أوردتها .

المحكمة :

٠٠ - وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعه الدعوي بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة اشتراكه في السرقة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى مارتب عليها استمدها من أقوال المجنى عليه واعتراف المتهم الأول والطاعن وتحريات الشرطة وضبط بعض المسروقات بمحل الطاعن عرض الى الدفع ببطالان القبض وقضى برفضه في قوله « وحيث أن المتهم المستأنف (الطاعن) أثار أمام هذه المحكمة دفعا ببطالان القبض ٠٠٠ إلا أن هذا الدفع مردود ، ذلك بأن المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز لأمر الضبط القضائي القبض على المتهم اذا ما وجدت دلائل كافية على اتهامه في قضية سرقة ويرجع تقدير هذه الدلائل للمأمور ويخضع تقديرها للمحكمة .

وإن كان الثابت بالأوراق أن تحريات

المباحث أسفرت عن أن المتهم ٠٠ (المستأنف) اقترف جريمة سرقة مخزن المجنى عليه وقد اعترف المتهم الأول باقترافهما سسويا هذه الجريمة لذي مواجهته بهذه التحريات وأبان في اعترافه أن المسروقات لذي المتهم المستأنف فإن ذلك يعد دلائل كافية تجيز لأمر الضبط القضائي الرائد على غنينة أن يعمل على ضبط المتهم ويقبض عليه وفقا لنص المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية وأن يجري تفتيش محله بعد أن اعترف له بحثا عن هذه المسروقات » وهذا الذي أورده الحكم يتفق وصحيح القانون فقد خول الشارع في المادتين ٢٤ و ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية مأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه باحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى ومنها جريمة السرقة التي دين بها الطاعن وأن يفتشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة الى أن تكون الجريمة متلبسا بها بالمعنى الذي تضمنته المادة ٣٠ من القانون ذاته وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع كما تنص المادة ٣٥ من هذا القانون على أنه « اذا لم يكن المتهم حاضرا في الأحوال المبينة في المادة السابقة جاز للأمر الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره ويذكر ذلك في المحضر وينفذ أمر الضبط والاحضار بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة » ولا يستلزم القانون أن يكون التكليف بالقبض مكتوباً .

ولما كان الحكم قد استخلص في منطق سليم كفاية الأدلة التي ارتكن عليها رجل الضبط في ضبط الطاعن وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الرائد ٠٠ أثبت بمحضر ضبط الواقعة أنه أمر بضبط الطاعن بعد أن دلت التحريات على اقترافه جريمة السرقة واعتراف المتهم الأول عليه حسبما جاء بالحكم المطعون فيه ، وكان البين أيضا من هذا المحضر أن

لصدور الحكم ، وقد أشير إليه فيه وإلى أنه صادر من المحكمة الاستئنافية ، وقد أصبح نهائيا ، فإن ذلك يدل بجلاء على انصراف ارادة الطاعن الى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض في هذا الحكم الاستئنافي ويكون التخصيص على التقرير بالاستئناف خطأ ماديا فحسب ، ويكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، فإن ما ينهه الطاعن على هذا الحكم من قصوره عن بحث سقوط الحجز أو عدم اعلانه بيوم البيع أو تكليفه نقل المحجوزات ، لا يكون له محل لتعلق ذلك بموضوع الدعوي فلا يمكن التحدث عنه الا اذا كان الاستئناف مقبولا من ناحية الشكل .

٣ - اذا كانت المعارضة الاستئنافية تالية لتاريخ مرض الطاعن المدعى به ، والذي لم يثر شيئا عنه بالجلسات ، فإن ما ينهه في هذا الخصوص يكون في غير محله وعار عن دليله .

المحكمة :

حيث انه وان كان الطعن قد قرر به من محام نيابة عن المحكوم عليه بموجب التوكيل الخاص المرفق الذي اقتضت عبارته على التقرير بالاستئناف والحضور والمرافعة أمام محكمة النقض الا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢٤ من فبراير ١٩٦٩ وكان هذا التوكيل قد أجري في ٥ من مارس ١٩٦٩ أي في تاريخ لاحق لصدور الحكم وقد أشير إليه فيه وإلى أنه صادر من المحكمة الاستئنافية وقد أصبح نهائيا فإن ذلك يدل بجلاء على انصراف ارادة الطاعن الى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض في هذا الحكم الاستئنافي الذي أصبح غير ذي موضوع وجاء ذكره خطأ ماديا فحسب ، ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

مأمور الضبط القضائي قد فتش متجر الطاعن دون غيره فعثر فيه على بعض المسروقات ولم يجز تفتيشا بمنزله ، وكان التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، أما محل التجارة فلا يمكن القول ببطلان تفتيشه الا على اعتبار اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه وما دام أن لمأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم فلا يقبل الطعن ببطلان تفتيش هذا المحل .

لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد صراحة على كل جزئية من جزئيات الدفاع الموضوعي ، اذ يكفي أن يكون الرد مستفادا من الحكم بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في ثبوت ملكية المجنى عليه للجبين المضبوط على أقوال الأخير وأعترف المتهم الأول بل وإقرار الطاعن نفسه شفويا بمحضر ضبط الواقعة وهو ما يتضمن الرد على دفاعه بشأن ملكية والده لهذا الجبين . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس ويتعين رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٥٨٦ سنة ٢٩ ق رئاسة ومضوية السادة المستشارين محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ونصر الدين عزام وسعد الدين عطيه وانور أحمد خلف والدكتور أحمد محمد ابراهيم .

٣٦

٢٤ نوفمبر ١٩٦٩

- (أ) وكالة : محاماة ، خطأ مادي في التوكيل ،
نقض ، طعن .
(ب) استئناف : نظره ، نقض ، طعن ، نطاقه .
(د) شهادة مرضية : تقديمها ، معارضة ، دفاع
إخلال بحقه ، حكم ، تسبيب ، عيب .

المبادئ القانونية :

١ - لئن كان الطعن قد قرر به من محام نيابة عن المحكوم عليه بموجب توكيل خاص اقتضت عبارته على التقرير بالاستئناف والحضور والمرافعة أمام محكمة النقض ، الا أنه لما كان التوكيل قد صدر في تاريخ لاحق

٣٧

اول ديسمبر ١٩٦٩

(أ) قتل خطأ : خطأ ، اثبات ، شهادة ، حكم ،
تسبيب ، عيب . محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل
(ب) براءة : تهمة ، تشكك المحكمة في اسنادها ،
حكم ، تسبيب ، عيب .

المبادئ القانونية :

١ - الأحكام يجب أن تبنى على أسس
صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ،
فإذا استند الحكم الى رواية أو واقعة لا أصل
لها في التحقيقات ، فإنه يكون معيباً
لابتناؤه على أساس فاسد ، متى كانت هذه
الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم .

٢ - لئن كان من المقرر أن المحكمة
الموضوع أن تقضى بالبراءة ، متى تشككت
في صحة استناد التهمة الى المتهم ، أو لعدم
كفاية أدلة الثبوت ، إلا أن ذلك مشروط بأن
يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصنة
الدعوى واحاطت بظروفها عن بصر وبصيرة .

المحكمة :

• : وحيث أن الحكم المطعون فيه برر
قضائه بالبراءة بقوله « أن الثابت من المعاينة
أن المجنى عليه أصيب على مقربة من مكان
ترقفه بسيارته الى أقصى اليمين بشارع ٢٦
يوليو عند فندق عمر الخيام وأن سيارة
التهمة كانت في مسارها بهذا الشارع متجهة
الى كوبري أبو العلا مما يستدل منه أن
المجنى عليه غادر مقعده بسيارته من يساره
منطلقا لعبور الشارع ليصل الى الجزيرة
الوسطى فإذا كان هذا هو ما استقر في يقين
المحكمة أخذاً من ماديات الدعوى وما أثبتته
المعاينة الأولى التي وردت بمحضر جمع
الاستدلالات وتلك التي أجرتها محكمة أول
درجة فاذن كان هناك خطأ لا شك فيه وقع
فيه المجنى عليه لعدم تحرزه وتربيته في
انتظار مرور السيارات بهذا المكان . فإذا
ما تصادف مرور سيارة المتهم وثبوت ارتطام
المجنى عليه بيمين مقدمتها بدلالة كسر

وحيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون
فيه أنه أنه أدانته بجريمة اختلاس الأشياء
المحجوز عليها قد شابه بطلان في الاجراءات
وانطوي على قصور في البيان ذلك بأن الطاعن
لم يتمكن من حضور جلسة المعارضة الاستئنافية
لمرضه الذي تدل عليه الشهادة المرضية المرفقة
بأسباب طعنه ، هذا الى أن الحكم لم يعن ببحث
قيام أو سقوط الحجز وتامم البيع في خلال
الستة اشهر التالية له واعلانه باليوم المحدد
للبيع وتكليفه بنقل المحجوزات .

وحيث أنه لما كانت الشهادة المرضية
المقدمة من الطاعن والمرفقة بأسباب طعنه
تضمنت مرضه وحاجته للراحة خمسة عشر
يوماً من تاريخ تحريرها في ١٩ من مارس
١٩٦٨ وكانت المعارضة الاستئنافية قد حددت
لنظرها جلسة ٢٨ من أكتوبر ١٩٦٨ وفيها
حضر الطاعن ثم تأجلت لجلسة ٩ من ديسمبر
١٩٦٨ لتقديمه مستندات وحضر ثم تأجلت
لجلسة ٢٤ من فبراير ١٩٦٩ لتنفيذ القرار
السابق ولم يحضر فصدر الحكم المطعون
فيه برفض معارضته . ويبين من ذلك أن
جلسات المعارضة الاستئنافية تالية لتاريخ
مرضه المدعى به والذي لم يثر شيئاً عنه
بالجلسات ومن ثم يكون منعا في هذا
الخصوص في محله وعار عن دليله .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد
صدر بتأييد الحكم النيابي الاستئنافي القاضي
بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعدم
الميعاد ، كان ما ينعاه الطاعن على هذا الحكم
من قعوده عن بحث سقوط الحجز أو عدم
اعلانه بيوم البيع أو تكليفه نقل المحجوزات
لا يكون له محل لتعلق ذلك بموضوع الدعوى
فلا يمكن التحدث عنه إلا اذا كان الاستئناف
مقبولاً من ناحية الشكل . لما كان ما تقدم ،
فإن الطعن يكون برمته على غير أساس متعيناً
رفضه بموجباً .

الطعن ١٥٨٩ سنة ٣٩ ق رئاسة وعضوية السادة
المستشارين حسن فهمي البدوي رئيس المحكمة ومحامو
المرأى وإبراهيم أحمد الديواني ومحمد السيد الرغامي
ومصطفى محمود الاسيوطي .

لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوي وأحاطت بظروفها عن بصر وبصيرة ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند إلى ما لا أصل له في التحقيقات واستدل على خطأ المجنى عليه بأدلة لا تظاهر هذا الاستدلال وتجاوز الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

الطعن ١١٠ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة .

٣٨

أول ديسمبر ١٩٦٩

- (أ) قتل عمد : تهمه . دفاع ، الخلل بحقه . حكم
تسبيب ، عيب
- (ب) اثبات : اعتراف . اكراه . حكم ، تسبيب ، عيب
- (هـ) أدلة : تناسقها ، قرادفها . حكم ، تسبيب ، عيب
- (د) باعث : تقديره ، قاضي موضوع

المبادئ القانونية :

١ - متى كان الثابت من تقرير الصفة التشريعية أن القتل حدث بالخنق وكتم النفس معا ، وكان هذا التقرير من بين الأوراق الأساسية التي كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة والتفت إليه الدفاع في مراقبته ، وكان بيان وسيلة القتل بالاستناد إلى الدليل الفني المعروض وكونه تم بأسفكسيا الخنق وكتم النفس معا دون الاجتزاء بأحدهما لا يعتبر - في صورة الدعوي - تعديلا في التهمة مما تلزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إليه .

٢ - متى كان الحكم قد انتهى إلى أن اعتراف الطاعن خالص من كل شائبة وأنه صنف عنه طواعية واختيارا ، ولعل على ذلك

الزجاج الأمامي في الجهة اليمنى لهذه السيارة فإن في ذلك أيضا دلالة قاطعة على هرولة المجنى عليه قصد عبوره الطريق معترضاً سيارة المتهم . . وأن المجنى عليه كان في عجلة من أمره يريد عبور الطريق دون تحرز أو حذر . فوجود سيارته إلى يمين الطريق ثم حدوث الإصابة حتى على أسوأ الفروض في منتصف الجانب الأيمن لهذا الطريق فيه دلالة قاطعة على خطأ المجنى عليه وعلى أنه كان في عجلة من أمره .

ويبين من هذا الذي أورده الحكم أنه استدل من مجرد وقوف سيارة المجنى عليه إلى يمين الطريق على أنه انطلق منها يريد عبور الطريق وهو في عجلة من أمره كما اتخذ من ارتطامه بمقدم سيارة المطعون ضده مما تسبب عنه كسر زجاجها الأمامي دليلاً قاطعاً على هرولته . ورتب الحكم على ذلك قيام الخطأ في جانب المجنى عليه وحده واتخاذ عمادا لقضائه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوي وعناصرها ، فإذا استند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات فإنه يكون معيباً لا يثبتانه على أساس فاسد متى كانت هذه الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم .

ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات أن واقعة انطلاق المجنى عليه من سيارته وعبوره الطريق وهو في عجلة من أمره لا سند لها في التحقيقات اللهم إلا ما ورد على لسان الشرطي . . في محضر جلسة المحاكمة وهو ما لم يعرض له الحكم بالمناقشة وكان مجرد وقوف سيارة المجنى عليه إلى يمين الطريق لا يؤدي بطريق اللزوم العقلي إلى أن يكون صاحبها قد غادرها مسرعاً ومتعجلاً إلى الجانب الآخر من الطريق .

كما أن كسر زجاج السيارة الأمامي من الجهة اليمنى لا يعنى بالضرورة أنه نتيجة اندفاع المجنى عليه نحوها وارتطامه بها بل قد يصح في العقل أن يكون نتيجة اصطدام السيارة به مما كان يقتضى من المحكمة أن تجري تحقيقاً تستجلى به حقيقة الأمر وصولاً إلى تعرف هذه الحقيقة وتقديرها لمدي مسؤولية المطعون ضده .

بما يتجسسه وخلص الى أن الاعتراف بريء مما يقدح في سلامته وصحته وهو تقرير مستقل به قاضي الموضوع ، فلا محل لما أثاره الطاعنان في هذا الشأن ولا وجه لما يتعيانه .

٣ - لا يقدح في الحكم ابتناؤه على أدلة ليس بينهما تناسق تام ، مادام توافقها وظاهرهما على الادانة قاضيا لها في منطق العقل بعيم التناقض .

٤ - الفصل في البواعث على الجرائم - وهي ليست من أركانها - من خصائص قاضي الموضوع .

المحكمة :

• • • • • وحيث أنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول ابن للمجنى عليها وأن الطاعن الثاني حفيدها الذي كفلته بعد وفاة أمه ، وكان في حيازتها بضعة قراريط باسم ولدها كما كان لها منزل تقيم فيه ، وأرادت أن تنقل حيازة الأرض الى اسمها وأن تكتب المنزل لبناتها فأوغر ذلك صدر الابن الذي استدرجها الى منزله وقتلها باسمها الحفيد ، وذلك بأنهما فكاً رباط شعرها ولفاه حول عنقها وصار يجذبه كل من طرف حتى اذا صاحت ضربها الطاعن الثاني بحجر على وجهها ، وكتما نفسها ، ولما فارقت الحياة خرجا يشيعان في القرية غيايبها ، حتى اذا جن الليل حملا الجثة في الظلام ، ومرا في طريقهما بالشاهد « أحمد على جاد الرب » في حقله فعرفهما ، وألقيا بالجثة في المصرف ، ولما كشفت في اليوم التالي وذاع الخبر تقدم الطاعن الأول الى نائب العمدة ببلاغ يشير فيه الى غيابها والى العثور على الجثة تقديرا منه بأن ذلك بالاضافة الى ما قام به والمتهم الثاني قبل أن تظهر الجثة من نشر عن غيابها كفيل بابعداد الشبهة عنهما . ودلل الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعنين بما ينتج من وجوه الأدلة ومنها شهادة « أحمد على جاد الرب » بأنه رأهما يحملان الجثة ليلا تمهيدا لالقاؤها في المصرف ، واستعراف الكلب البوليسي ان شمس ملابس القتل على الطريق الذي سلكه الجناة بالجثة

حتى وحل الى احدي حجرات منزل الطاعن الأول باعتباره المكان الذي جرى فيه القتل ، ثم استعرافه على الطاعنين معا ، واعتراف الطاعن الثاني باقتراف الجريمة في المكان الذي وقف عنده الكلب البوليسي في منزل الطاعن الأول ، وأنه ضربها بحجر على وجهها اذا صاحت ، وتقرير الصفة التشريحية مما يؤيد هذا الجزء من اعترافه من حيث وقوع القتل بالخنق مضافا اليه كتم النفس ، فضلا عن شهادة الشهود بالباعث الذي ذكره الحكم ومنهم عضو الجمعية التعاونية ونائب العمدة .

ولما كان الثابت من تقرير الصفة التشريحية أن القتل حدث بالخنق وكتم النفس معا ، وكان هذا التقرير من بين الأوراق الأساسية التي كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، والتفت اليه الدفاع في مرافعته ، وكان بيان وسيلة القتل بالاستناد الى الدليل الفني المعروض وكونه تم بأسفكسيا الخنق وكتم النفس معا دون الاجتزاء بأحدهما لا يعتبر - في صورة الدعوي - تعديلا في التهمة مما تلتزم المحكمة بلفت نظر الدفاع اليه ، خصوصا اذا كان هو قد نبه عليه ، والتفت اليه ، وترافع على أساسه ، وإنما هو استظهار للصورة الصحيحة للحادث من واقع الأدلة المقدمة في الدعوي مما تملكه محكمة الموضوع من تلقاء نفسها في خلوة الداولة ، وكانت المحكمة لا تلتزم بلفت نظر الدفاع الى ما التفت هو اليه ، وكان الحكم قد حصل من اعتراف الطاعن الثاني أن القتل حصل خنقا برياط وأنه ضرب المجنى عليها بالحجر على وجهها اذ همت بالصياح ، وعول على تقرير الصفة التشريحية في بيان كيفية القتل واسهام كتم النفس مع الخنق في احداثه ، وجعل هذين الدليلين ضميمتين متكاملتين في تحصيل الواقعة بغير تعارض بينهما ، فان ما أثاره الطاعنان بهذا الصدد لا يكون له من وجهة ولا يعتد به .

ولما كان الحكم قد انتهى الى أن اعتراف الطاعن الثاني خالص من كل شائبة وأنه صدر عنه طواعية واختيارا ، ودلل على ذلك بما

انقضاء الأجل الذي حدده القانون ، أن يقدم طلبه للسلطة المختصة بشؤون التنظيم مرفقا به المستندات والرسومات التي يبينها المادة الأولى من قرار وزير الاسكان والمرافق المنوه عنه آنفا ، وذلك حتى يتسنى للسلطة المختصة بشؤون التنظيم أن تجري ماتراه من تعديل أو تصحيح في الرسوم المقدمة اليها لكي تطابق بينها وبين أحكام القانون واللائحة التنفيذية فتحقق بذلك ما يهدف اليه المشرع من كفالة الصحة العامة والنظام .

المحكمة :

• • • وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه استند في تبرئة المطعون ضده الى أن المستفاد من قسيمة سداد الرسوم المؤرخة ١٩٦٧/٢/٢١ أن المتهم قدم طلب الترخيص وسدد رسم المعاينة في هذا التاريخ وتحرر المحضر في ١٩٦٧/٦/١٨ أي بعد مضي حوالي أربعة أشهر • ولما كان يجب على البلدية الرد على طلب الترخيص خلال أربعين يوما بالرفض أو بالتصحيح والا اعتبر الترخيص ممنوحا عملا بالمادة الثانية فقرة ثالثة من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ .

ولما كانت الأوراق خالية مما يفيد قيام البلدية بالرد على المتهم في المدة القانونية ومن ثم يعتبر الترخيص ممنوحا ، ولا يكون في إقامة المتهم المبنى بعد مضي تلك المدة ما يؤثمه ومن ثم يتعين القضاء ببراءته مما هو منسوب اليه •

لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني تنص على أنه « لا يجوز لأحد أن ينشئ بناء أو يقيم أعمالا ••• الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم أو اخطارها بذلك حسب الأحوال ووفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية » • كما تنص المادة الثانية من القانون المذكور على أنه « يقدم طلب الحصول على الترخيص مرفقا به الرسومات والبيانات التي تحدد بقرار من وزير الاسكان والمرافق على أن تكون الرسومات موقعا عليها من مهندس نقابي ،

ينتجـه وخاصة أنه لم يدفع بأنه أكره عليه في المراحل السابقة التي مرت بها الدعوي وانما ساق الدفع به قولا مرسلًا عاريا عن دليله أمام المحكمة عند إعادة نظر الدعوي بعد نقض الحكم الأول الصادر بالادانة ، وكان هذا الرد يشمل دعوي الاكراه على أية صورة ممكنة ، وكانت العبارة المشار اليها في الطعن وهي أن الكلب تعرف على المتهم المذكور وأمسك بتلابيبه فقرر المتهم أنه سيروي الحقيقة فأبعد الكلب عنه ، ليست نصا في أن الكلب أعمل في الطاعن الثاني أنيابه ، أو أنشب أظافره ، أو أن ما رده من اعتراف أمام النيابة العامة كان وليد الاكراه ، أو الخوف من الكلب ولا تفيده حتما ، وكان الحكم قد خلاص - كما سبق - الى أن الاعتراف بريء مما يقدح في سلامته وصحته ، وهو تقرير يستقل به قاضي الموضوع ، فلا محل لما أثاره الطاعنان في هذا الشأن ولا وجه لما ينعاه الطاعن •

لما كان ذلك ، وكان لا يقدح في الحكم ابتناؤه على أدلة ليس بينهما تناسق تام ، مادام ترادفها وتظاهرها على الادانة قاضيا لها في منطق العقل بعدم التناقض ، وكان الفصل في البواعث على الجرائم - وهي ليست من أركانها - من خصائص قاضي الموضوع ، وكان سائر الطعن جدلا موضوعيا صرفا يراد به إعادة طرح النزاع أمام محكمة النقض وهو مما لا يقبل ، فانه يكون على غير أسس متعين الرفض •

الطعن ١١٦٥ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة •

٣٩

اول ديسمبر ١٩٦٩

مبان : قانونها ، تفسيره • نقض ، طعن ، خطأ في تاويل قانون • قرار وزير اسكان ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ و ٣٩٥ لسنة ١٩٦٣ •

المبدأ القانوني :

يجب على طالب الترخيص باقامة بناء لكي يحصل عليه أو لسكي يعتبر طلبه مقبولا بعد

بعد انقضاء أربعين يوما على تقديمه يعتبر بمثابة قبول منها لهذا الطلب .

لما كان ذلك ، وكان الحكم فوق ذلك قد جاء مشوباً بالقصور إذ لم يبين ما إذا كان الطلب المقدم من المطعون ضده قد أرفق به المستندات والرسومات التي بينتها اللائحة التنفيذية أم لا ، مما يستوجب نقضه والأحالة .

الطعن ١١٧١ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ونصر الدين حسن عزام ومحمود كامل عطيفه والدكتور احمد محمد ابراهيم والدكتور محمد محمد حستين .

٤٠

اول ديسمبر ١٩٦٩

استئناف : تقرير به ، ميعاده ، حسابه . اجراءات م ٤٠٦ .

المبدأ القانوني :

لن له حق الاستئناف أن يستأنف الحكم الابتدائي في ميعاد قدره عشرة أيام من يوم صدوره . واليوم الصادر فيه الحكم لا يصح أن يحسب ضمن هذا الميعاد .

المحكمة :

وحيث أن المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت « لن له حق الاستئناف أن يستأنف الحكم الابتدائي في ميعاد قدره عشرة أيام من يوم صدوره » فإن اليوم الصادر فيه الحكم لا يصح أن يحسب ضمن هذا الميعاد .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والأحالة .

الطعن ١١٧٣ سنة ٢٩ بالهيئة السابقة .

٤١

اول ديسمبر ١٩٦٩

(١) دعوى جنائية : تحريكها . نيابة عامة . قبود على حقها في رفعها تحقيق بمعرفة النيابة العامة .

وعلى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أن تعطى صاحب الترخيص ايصالا باستلام الطلب ومرفقاته وأن تبت في طلب الترخيص خلال مدة لا تزيد على أربعين يوما من تاريخ تقديمه ويعتبر الترخيص ممنوحا اذا لم يصدر خلال المدة المحددة للبت في طلب الترخيص قرار مسبب برفضه أو بوجوب عمل تعديلات أو تصحيحات في الرسوم المقدمة ، وبينت المادة الأولى من قرار وزير الاسكان والمرافق ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ المعدلة بالقرارين ٢٩٥ لسنة ١٩٦٣ و ١١٠٢ لسنة ١٩٦٤ المستندات والرسوم الواجب ارفاقها بطلب الترخيص ، وكان الاستفادة من مجموع النصوص المشار اليها أنه يجب على طالب الترخيص باقامة بناء لكى يحصل عليه أو لكى يعتبر طلبه مقبولا بعد انقضاء الأجل الذي حدده القانون أن يقدم طلبه للسلطة المختصة بشئون التنظيم مرفقا به المستندات والرسومات التي بينتها المادة الأولى من قرار وزير الاسكان والمرافق ، وذلك حتى يتسنى للسلطة المختصة بشئون التنظيم أن تجري ما تراه من تعديل أو تصحيح في الرسوم المقدمة اليها لكى تطابق بينها وبين أحكام القانون واللائحة التنفيذية فتحقق بذلك ما يهدف اليه المشرع من كفالة الصحة العامة والنظام .

لما كان ذلك ، وكان ماذهب اليه الحكم المطعون فيه في تفسير المادة الثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ من أن مجرد تقديم طلب الحصول على الترخيص للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم وانقضاء أكثر من أربعين يوما على تقديمه دون رد على الطلب كاف وحده لاعتبار الطلب مقبولا ، هو تفسير بعيد عن مراد الشارع ، ذلك بأن هذه المادة قد نصت صراحة على وجوب أن يقدم طلب الحصول على الترخيص وفقا لأحكامها وهي توجب لاعتبار الطلب حقيقيا بهذا الوصف أن يكون قد استوفى الشروط والأوضاع المقررة في القانون ولائحته التنفيذية وأن يرفق به المستندات التي بينتها اللائحة وذلك حتى يمكن القول بأن سكوت السلطة المختصة عن الرد على طلب الترخيص

اجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها ، لا تعتبر من اجراءات الخصومة الجنائية ، بل هي من الاجراءات الأولية التي تسلسل لها ساقية على تحريكها ولا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب رجوعا الى حكم الاصل في الاطلاق وتحريرا للمقصود من خطاب الشارع بالاستثناء وتحديد المعنى الدعوي الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الاجراءات الممهدة لنشوتها ، اذ لا يملك تلك الدعوي اصلا غير النيابة العامة وحدها .

٤ - لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن المقصد الجنائي في جريمة تهريب التبغ استقلالاً مادامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن ، وترتب جريمة التهريب عليه ، وهو ما دلل عليه الحكم قديلا سائغا في معرض استخلاصه لظروف الواقعة .

٥ - التعويضات المشار اليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم ، هي عقوبة تنطوي على عنصر التعويض ، ويترتب على ذلك ، أنه لا يجوز الحكم بها الا من محكمة جنائية ، وأن الحكم بها حتمي تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول المخزاة في الدعوي ، ودون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها .

٦ - اذا كان الدفاع لم يصبر على طلب سماع شاهد النفي ، فان مفاد ذلك أنه قد عدل عنه ، ولم تر المحكمة بعد ذلك محلا لاستدعائه لسماعه .

٧ - متى كان ماسجله الحكم من أقوال الشاهد ، تتفق في مؤداها مع ما قرره بمحضر الشرطة وشهد به بجلسة المحاكمة ، فان ذلك مما ينتفى به قالة الخطأ في الاسناد .

٨ - ان الجدل الموضوعي في أسلة الدعوي التي اعتنقها الحكم ، مما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

المحكمة :

• • • • • وحيث انه يبين ان محضر ضبط واقعة زراعة التبغ المنسوبة الى الطاعن حرر في ٢١ يولية ١٩٦٥ بمعرفة الرائد محمد صلاح الدين

استدلالات . مأمور ضبط قضائي . تبسغ . دفان . تهريب جرمي . ق ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

(ب) خصومة : انعقادها . دعوى جنائية ، تحقق نيابة .

(د) استدلال : اجراءاته . خصومة ، اجراءاتها (د) قصد جنائي : جنحة ، تسبب . ببغ ، تهريب (هـ) عقوبة : تمويض . ضريبة ، رسم ، اخصاص ولائى .

(و) شاهد نفي : سماعه ، اصرار عليه . دفاع اخلال بحقه .

(ز) خطأ في الاسناد : انتهاؤه . اثبات ، شهادة (ح) جدل موضوعي : اثارته امام محكمة نقض ، نقض ، طعن ، اسباب .

المبادئ القانونية :

١ - ان خطاب الشارع في المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ - على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - موجه الى النيابة العامة بوصف كونها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق برفع الدعوي الجنائية ، باعتبار أن احوال المطلب كغيرها من احوال الشكوي والاذن ، انما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوي الجنائية . استثناء من الاصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد الا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ، ولا يتصرف فيه الخطاب الى غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة اصلا من الشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ والمنوط بها من بعد توجيه الطلب الى النيابة العامة بالبدء في اجراءات الدعوي الجنائية التي لا تبدأ الا بما تتخذه هذه من اعمال التحقيق في سبيل تسييرها تعقبا لمرتكبي الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوي وطلب العقاب .

٢ - لا تنعقد الخصومة ولا تتحرك الدعوي الجنائية الا بالتحقيق الذي تجسريه النيابة العامة دون غيرها ، بوصف كونها سلطة تحقيق سواء بنفسها ، او يمن تنديه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي ، أو برفع الدعوي أمام جهات الحكم .

٣ - من المقرر في صحيح القانون أن

حمزة رئيس المباحث الجنائية بمحافظة البحيرة وقد سئل الطاعن في هذا المحضر ولم يتخذ أي إجراء من النيابة حتى صدر الطلب من مدير عام جمارك الاسكندرية برفع الدعوي الجنائية في ١٦/٢/١٩٦٦ بناء على التفويض الصادر بشأن القرار ١٣ لسنة ١٩٦٥ من وزير الخزانة ، ولما كان رفع الدعوي الى المحكمة المختصة في مواد المخالفات والجناح يتم بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية فقد حركت النيابة العامة الدعوي في ٢٢ من مارس ١٩٦٦ وهو تاريخ اعلان الطاعن بالحضور أمام محكمة جناح كفر الدوار - وهو اول إجراء قامت به النيابة في شأن واقعة تهريب التبغ المنسوبة للطاعن وآخرين * لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه « لا يجوز رفع الدعوي العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها فيه الا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينييه » وكان الخطاب في هذه المادة - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - موجهًا من الشارع الى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوي الجنائية باعتبار أن احوال الطلب كغيرها من احوال الشكوي والاذن إنما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوي الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد الا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب الى غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلاً من الشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ والمنوط بها من بعد توجيه الطلب الى النيابة العامة بالبدء في إجراءات الدعوي الجنائية ، وهي لا تبدأ الا بما تتخذه هذه من أعمال التحقيق في سبيل تسييرها تعقباً لمرتكبي الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوي وطلب العقاب ، ولا تنعقد الخصومة ولا تتحرك الدعوي الجنائية الا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تنتدبه لهذا الغرض من مأموري الضبط

القضائي أو برفع الدعوي أمام جهات الحكم . ولا تعتبر الدعوي قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة ، إذ أنه من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي تسلسل لها سابقة على تحريكها والتي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب رجوعاً الى حكم الأصل في الاطلاق وتحرياً للمقصود من خطاب الشارع بالاستثناء وتحديدًا لمعنى الدعوي الجنائية على الوجه الصحيح دون مايسبقها من الإجراءات الممهدة لنشئها ، إذ لا يملك تلك الدعوي أصلاً غير النيابة العامة وحدها .

لما كان ماتقدم ، وكانت أعمال الاستدلال التي قام بها رئيس المباحث الجنائية قد تمت استناداً الى الحق المخول أصلاً لرجل الضبط القضائي وبدون ندب من سلطة التحقيق مما لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن التهمة المنسوبة اليه بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة تهريب التبغ التي دانه بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة منتجة مستمدة من شهادة رئيس المباحث وعمدة الناحية وأقوال المتهم الأول في محضر ضبط الواقعة ، وما قام به رئيس المباحث من تحريات ومن تقرير قسم المجموعة النباتية بوزارة الزراعة ومن المعاينة ، وهي أدلة شائغة من شأنها أن تؤدي الى مارتب عليها .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة الأخيرة للمحاكمة والى المذكرة الختامية المقدمة من محامي الطاعن أنه لم يصر فيهما على طلب سماع شهادته النفي ، مما مفاده أنه قد عدل عنه ولم تر المحكمة بعد ذلك محلاً لاستدعائه لسماعه ، ولا يغير من الأمر أن تكون المحكمة قد أصدرت قراراً باعلان الشاهد ثم عدلت عنه ، ذلك أن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز

الحكم مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض،
فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا .

الطعن ١٤٥١ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

٤٢

أول ديسمبر ١٩٦٩

(١) خيانة أمانة: عقوبات م ٢٤١ . تبديد . نصب
عقوبة مبررة . نقض ، طعن ، مصلحة . دفاع ، اخلال
بحقه . وصف التهمة .
(ب) دفاع : ماهيته ، بيانها ، رد عليه .

المبادئ القانونية :

١ - أخطاء محكمة الموضوع إذ وصفت
التهمة بأنها جريمة نصب ، إلا أن الطاعن
لا مصلحة له في الطعن مادامت العقوبة
المقضى بها عليه تدخل في نطاق العقوبة
المقررة لجريمة خيانة الأمانة .

٢ - متى كان الطاعن لم يبين ماهية
الدفاع الذي ينعى على الحكم اغفاله الرد
عليه ، ولم يحدده فإن ماينعاه الطاعن على
الحكم المطعون فيه من القصور في التسبب
لا يكون له محل .

المحكمة :

.. وحيث أن الثابت من مطالعة مخضر
جلسة المحكمة الاستئنافية بتاريخ ٢٩ من
أكتوبر ١٩٦٨ أن المدافع عن الطاعن شرح
ظروف الدعوى والتمس استعمال الرأفة
بايقاف التنفيذ الشامل .

لما كان ذلك وكان الطاعن لم يبين ماهية
الدفاع الذي ينعى على الحكم اغفاله الرد عليه
ولم يحدده وذلك لبيان ما إذا كان الدفاع
جوهريا مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو
ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعي
الذي لا يستلزم ردا بل يعتبر الرد عليه
مستفادا من القضاء بالادانة للأدلة التي
أوردتها المحكمة في حكمها فإن ماينعاه
الطاعن على الحكم المطعون فيه من القصور
في التسبب لا يكون له محل .

الدعوى لا يعدو أن يكون قرارا تحضيرا
لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما
العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

لما كان ماتقدم ، فإن ماثيره الطاعن من أن
المحكمة قد اخلت بحقه في الدفاع يكون غير
سديد . لما كان ذلك ، وكان ماسجله الحكم
من أقوال لأحمد طه جمعه - عمدة الناحية -
تتفق في مؤداها مع ماقرره بمحضر الشرطة
وشهد به بجلهنة المحاكمة مما تنتفى به حالة
الخطأ في الاسناد وكان لا يلزم أن يتحدث
الحكم عن ركن القصد الجنائي في جريمة
تهريب التبغ استقلالا مادامت مدوناته تكشف
عن توافر هذا الركن وترتب جريمة التهريب
عليه وهو مانئل عليه الحكم تدليلا سائغا في
معرض استخلاصه لظروف الواقعة فإن
ماينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له
محل . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثالثة من
القانون ٩٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ
قد نصت على أنه « يعاقب على التهريب أو
الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة
شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز
ألف جنيه أو باحدي هاتين العقوبتين ،
ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين
والشركاء بتعويض يؤدي الى مصلحة
الجمارك على النحو التالي (١) مائة
وخمسون جنيها عن كل قيراط أو جزء منه
مزرور أو مستنبت فيه تبغا (ب) .. » وكان
قضاء محكمة النقض قد جري على أن
التعويضات المشار اليها في القوانين المتعلقة
بالضرائب والرسوم هي عقوبة تنطوي على
عنصر التعويض ، وكان يترتب على ذلك أنه
لا يجوز الحكم بها الا من محكمة جنائية وأن
الحكم بها حتمي تقضى به المحكمة من تلقاء
نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى
ودون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر
عليها . لما كان ماتقدم ، فإن المحكمة اذ قضت
بالتعويض للخزانة وبغير تدخل منها في الدعوى
تكون قد التزمت صحيح القانون .

لما كان ماتقدم ، وكان باقى ماثيره الطاعن
في طعنه إنما هو جدل موضوعي في أدلة
الدعوى وفي صورة الواقعة التي لعنتقها

متى كان لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد في الدعوي .

٣ - يجوز الاستغناء عن سماع الشهود ، إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد دلت على ثبوت احراز الطاعن للمخدر المضبوط معه بركنيه المادي والمعنوي ، ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقه مستظهرا أن الاحراز كان مجردا عن قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي مما يتضمن الرد على دفاعه بأن احرازه للمخدر كان بقصد التعاطي .

٥ - لا جدوي مما ينعاه المتهم على الحكم بالقصور في الرد على دفاعه بأن احرازه المخدر كان بقصد التعاطي وقد عاقبه بعقوبة الاحراز بغير قصد التعاطي والاستعمال الشخصي ، مادام أن العقوبة المقررة لجريمة احراز المخدر بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، هي ذاتها العقوبة المنصوص عليها لجريمة احراز المخدر بغير هذا القصد .

المحكمة :

٠٠ وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوي بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة احراز المخدر التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شاهدي الاثبات الملازم قائد عبد الباسط أحمد والشرطي السري ٠٠٠ وتقرير التحليل . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الدعوي نظرت بجلسة ١٩٦٩/٦/٢٥ وفيها حضر الطاعن ولم يحضر محاميه فندبت المحكمة محاميا آخر للدفاع عنه ومضت في نظر الدعوي وسمعت أقوال شاهد الاثبات الحاضر وتنازل الدفاع عن سماع الشاهد الغائب فأمرت المحكمة بتلاوة أقواله ثم أبدي دفاعه عن الطاعن ولم يرد بمحضر الجلسة ما يفيد أن الطاعن اعترض على حضور المحامي المنتدب أو طلب التأجيل لحضور محاميه الموكل .

ولما كان من المقرر أنه إذا لم يحضر

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الغيبي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن أن المجنى عليه سلمه منقولاته ليبيعهها لحسابه ويوفى ثمنها له أو يردّها عينا إذا لم يتم البيع ولكنه لم يوف بالتزامه واختلس تلك المنقولات وكانت الواقعة كما هي مبينة بالحكم تكون جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها في المادة ٢٤١ من قانون العقوبات فإنه وإن كانت محكمة الموضوع قد أخطأت إذ وصفتها بأنها جريمة نصب إلا أن الطاعن لا مصلحة له من الطعن بإدانت العقوبة المقررة لجريمة خيانة الأمانة . لما كان ماتقدم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

الطعن ١٥٦٥ سنة ٣٩ ق رئاسة ومضوية السادة المستشارين محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ونصر الدين مزام وأنور أحمد خلف ومحمود كامل عطيه والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

٤٣

اول ديسمبر ١٩٦٩

(أ) محام : موكل . حضوره . دفاع . اخلال بحقه
(ب) محام : استعداده ، تقديره .
(ج) شاهد : استغناء من سماعه . اجراءات م
٢٨٩ ق ١١٢ لسنة ١٩٥٧ .
(د) مخبر : احرازه . قصد اتجار ، تعاطي .
(هـ) حكم : تسبيب ، عيب . دفاع ، رد . ق ١٨٢
لسنة ١٩٦٠ .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أنه إذا لم يحضر المحامي الموكل عن المتهم وحضر عنه محام آخر سمعت المحكمة مراقبته ، فإن ذلك لا يعد اختلافا بحق الدفاع ، مادام أن المتهم لم يبد أي اعتراض على هذا الاجراء ، ولم يتمسك بطلب تأجيل نظر الدعوي حتى يحضر محاميه الموكل .

٢ - ان استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته ،

المبادئ القانونية :

١ - العبرة في سن المتهم الحادث هي بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة لا وقت الحكم فيها .

٢ - إذا كان الطاعن قد ادعى أنه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة الخمس عشرة سنة ومع ذلك قضت المحكمة بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤقتة دون أن تتناول هذا الدفاع أو تقدر سن الطاعن على أساس ما يقدم من أوراق رسمية أو ما يبيد له أهل الفن أو ما تراه هي بنفسها ، فإن قضاءها يكون معيبا مما يتعين معه نقض الحكم .

المحكمة :

• • • وحيث أنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لأوجه الطعن أن اجراءات التحقيق الابتدائي قد تمت في غيبة الطاعن الرابع وأنه مثل لأول مرة أمام محكمة الجنايات ، واثبت في محضر جلسة ٢١ من ابريل ١٩٦٨ أن المحكمة سألته عن سنه فأجاب بأنه يبلغ من العمر خمس عشرة سنة ، مما مفاده أن الطاعن يدعى أنه من الأحداث الذين لسنهم أثر في مسئوليتهم وفي تعيين نوع العقوبة التي يمكن توقيعها عليهم .

لما كان ذلك ، وكانت العبرة في سن المتهم في باب المجرمين الأحداث هي بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة لا وقت الحكم فيها وكانت المادة ٦٦ من قانون العقوبات تنص على أنه «إذا ارتكب الصغير الذي تزيد سنه عن اثني عشرة سنة وتقل عن خمس عشرة سنة كاملة جنائية عقوبتها السجن أو الأشغال الشاقة المؤقتة تبذل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلث الحد الأقصى المقرر لتلك الجريمة قانونا - وإذا ارتكب جنائية عقوبتها الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة تبذل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن عشر سنين » . وكان الطاعن يدعى أنه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة الخمس عشرة سنة ومع ذلك قضت المحكمة بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤقتة دون أن تتناول هذا الدفاع أو تقدر سن الطاعن

المحامي الموكل وحضر عنه محام آخر سمعت المحكمة مرافعته فإن ذلك لا يعد اخلافا بحق الدفاع مادام المتهم لم يبد أي اعتراض على هذا الاجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوي حتى يحضر محاميه الموكل ، وكان استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمرا موكولا الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته ، وكان المحامي المنتدب لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد في الدعوي .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك وكان المدافع عن الطاعن قد تنازل عن سماع الشاهد الغائب مكتفيا بمناقشة أقواله بالتحقيقات ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز الطاعن للمخدر المضبوط معه بركنية المادي والعنوي ، ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقه مستظهرا أن الاحراز كان مجردا عن قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي مما يتضمن الرد على دفاعه بأن احرازه للمخدر كان بقصد التعاطي ، وكان لا جدوي مما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن مادام أن العقوبة المقررة في المادة ٣٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لجريمة احراز المخدر بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي هي ذاتها العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٨ من هذا القانون لجريمة احراز المخدر بغير هذا القصد . لما كان ماتقدم فإن الطعن برمته يكون مستوجبا للرفض موضوعا .

الطعن ١٥٩٤ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

٤٤

اول ديسمبر ١٩٦٩

محدث : سنة ، تقديرها .

قهرى حال بينهما وبين رفع الاستئناف فى موعده .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الدفاع تأجيل نظر الدعوى لتقديم شهادة مرضية ورفضه بقوله « ولا يجدي طلب التأجيل المقدم منهما فى جلسة اليوم لتقديم شهادة مرضية لأنه ييغى اطالة أمد الخصومة والتقاضى ان كانت الفرصة متسعة أمامهما منذ صدور الحكم المستأنف حضوريا فى حقهما حتى جلسة اليوم على مدى أربعة أشهر تقريبا لتقديم أي مستند يريدان التقدم به الأمر الذي يدل على عدم جدية طلبهما المذكور ، وما أورده الحكم فيما تقدم سائق فى رفض هذا الطلب .

ولما كان للمحكمة ألا تصدق دفاع المتهم الذي يبيديه أمامها غير مؤيد بدليل ، فان ماينعاه الطاعنان على الحكم فى هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الطعن واردا على الحكم الاستئنافى الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا وقضاؤه بذلك سليم ، وكان لا يجوز الطعن على الحكم المذكور الا من حيث ما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلا والا انعطف الطعن على الحكم الابتدائى والاجراءات السابقة عليه وهو مالا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه أو ينقضه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى به . لما كان ماتقادم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

الطعن ٨٩٦ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة .

٤٦

٨ ديسمبر ١٩٦٩

- (أ) دفاع : اخلال بحقه . محاكمة ، مرافعة ، شفويتها .
(ب) تحقيق شفوى : حكم ابتدائى ، شاهد ، سماعه . دفاع ، اخلال بحقه .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها هو تكملة للدفاع الشفوى

على أساس ما يقدم من أوراق رسمية أو ماييديه لها أهل الفن أو ما تراه هى بنفسها ، فان قضاءها يكون معيبا ممايتعين معه نقض الحكم دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث انه متى قبل الطعن بالنسبة للطاعن الرابع فانه يتعين قبول الطعن بالنسبة لباقي الطاعنين ايضا ان وحدة الواقعة التى اتهموا فيها توجب لحسن سير العدالة اعادة النظر فى الاتهام المنسوب اليهم جميعا معا .
الطعن ١٦٠٢ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة .

٤٥

٨ ديسمبر ١٩٦٩

- (أ) حكم استئنافى ، استئناف ، عدم قبوله شكلا .
نظمن .
(ب) دفاع : اخلال بحقه . شهادة مرضية ، طلب تأجيل دعوى لتدبيرها .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان الطعن واردا على الحكم الاستئناف الذى قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا ، وكان هذا القضاء سليما فانه لا يجوز الطعن عليه الا من حيث ما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلا .

٢ - اذا كان الحكم قد عرض لطلب الدفاع تأجيل نظر الدعوى لتقديم شهادة مرضية ورفضه ، بقوله « ولا يجدي طلب التأجيل المقدم منهما فى جلسة اليوم لتقديم شهادة مرضية ، لأنه ييغى اطالة أمد الخصومة والتقاضى ، ان كانت الفرصة متسعة أمامهما منذ صدور الحكم المستأنف حضوريا فى حقهما حتى جلسة اليوم على مدى أربعة أشهر تقريبا لتقديم أي مستند يريدان التقدم به الأمر الذي يدل على عدم جدية طلبهما المذكور » فان ما أورده الحكم فيما تقدم سائق فى رفض هذا الطلب .

المحكمة :

.. وحيث انه لم يتبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن ما يدل على انه قد طرأ على الطاعنين ثمة مانع

المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه ان لم يكن قد أبدى فيها .

٢ - الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً . ولما كانت محكمة أول درجة لم تجر تحقيقاً في الدعوي وعولت في ادانة الطاعن على ما أثبتته شاهد الاثبات في محضره دون أن تسأله في مواجهة الطاعن الذي طلب سماعه ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تستكمل هذا النقص في الاجراءات بإجابة الطاعن الى طلبه من سماع أقوال شاهد الاثبات في حضوره .

المحكمة :

٠٠ وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات والمفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعن طلب من محكمة أول درجة بجلسة ١٩٦٦/١١/٢٤ مناقشة محرر المحضر غير أن المحكمة رفضت هذا الطلب وقضت في الدعوي دون أن تسمع شهوداً فيها ولم يبد الطاعن دفاعاً شفويًا أمام محكمة ثاني درجة بجلسة ١٩٦٧/٢/٢٠ وقررت المحكمة حجز الدعوي للحكم لجلسة ١٩٦٧/٣/١٤ وصرحت بتقديم مذكرة خلال عشرة أيام وفي الأجل المحدد قدم المدافع عن الطاعن مذكرة بدفاعه ضمنها اصراره على طلب سماع شاهد الاثبات والتصريح له باعلان شهود نفى وقضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف أخذاً بأسبابه دون أن يعرض لهذا الطلب .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تنمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه ان لم يكن قد أبدى فيها ، ومن ثم يكون للمتهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع بل ان له اذا لم يسبقها دفاع شفوي أن يضمنها ما يعين له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوي والمتعلقة بها ، وكان الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود

مادام سماعهم ممكناً وكانت محكمة أول درجة لم تجر تحقيقاً في الدعوي وعولت في ادانة الطاعن على ما أثبتته شاهد الاثبات في محضره دون أن تسأله في مواجهة الطاعن فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تستكمل هذا النقص في الاجراءات بإجابة الطاعن الى طلبه من سماع أقوال شاهد الاثبات في حضوره .

لما كان ما تقدم ، فإن هذه المحكمة تكون قد اخلت بحق الطاعن في الدفاع ويتعين لهذا نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن ٨٩٧ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

٤٧

٨ ديسمبر ١٩٦٩

اثبات : خبرة . دفاع ، اخلال بحقه . حكم ، تسبيب ، عيب . نقض ، طعن ، قصور في التسبيب . تزوير أوراق عرقية .

المبدأ القانوني :

اذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من أن التغيرات التي أثبتتها الخبير في تقريره إنما هي من اللوازم والعبوب الخطية للمجنى عليه - وهو دفاع يعد هاماً ومؤثراً في مصير الدعوي ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه وتقف على مبلغ صحته .

المحكمة :

٠٠ وحيث ان دفاع الطاعن قد قام ٠٠ على أن الايصالات والخطابات كانت ترد اليه من شقيقه المجنى عليه ، وانها وصلتته بالحالة التي كانت عليها ، وان المآخذ على هذه المحررات والتي أثبتتها الخبير في تقريره هي في حقيقتها من اللوازم والعبوب الخطية للمجنى عليه مجرد تلك المحررات . وطلب الطاعن استكتابه واستكتاب المجنى عليه لبيان ما اذا كان التغيير الذي أدخل على المستندات المدعى بتزويرها قد تم بخطه أم بخط المجنى عليه أم

ما دام سماعهم ممكناً ، ولما كان تكليف شهود الإثبات بالحضور أمراً منوطاً بالنيابة العامة ولا شأن للمتهم به ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض طلب سماع المجنى عليه لتغيبه في الكويت كما رفض تكليفه بتقديم الشيكين موضوع الدعوي ، ولأن كان الحكم قد ذكر أن بيانات هذين الشيكين مبنية بمحضر جمع الاستدلالات إلا أنه لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة قد اطلعت عليهما وتحققت من أنهما قد استوفيا الشروط الملزمة لاعتبار كل منهما شيكاً ، ومن ثم فإنه يكون مشوباً بالقصور والاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة .

المحكمة :

٠٠ وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٢٦ من سبتمبر ١٩٦٤ أمام محكمة أول درجة أن الطاعن أنكر ما أسند اليه وتمسك بأنه لم يحرر أية شيكات للمجنى عليه وتحققت لهذا الدفاع أجلت المحكمة نظر الدعوي الى جلسة أخرى لإعلان المجنى عليه وتكليفه بتقديم الشيكات موضوع الدعوي وبالجلسة التالية لجلسة ٢١ من نوفمبر ١٩٦٤ أصر الطاعن على دفاعه فأجلت المحكمة نظر الدعوي لجلسة أخرى لتنفيذ القرار السابق وبجلسة ١٦ من يناير ١٩٦٥ أصر الطاعن على دفاعه إلا أن المحكمة قضت بآدانتة .

كذلك يبين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة ثاني درجة أن الطاعن تمسك بدفاعه الذي أثاره أمام محكمة أول درجة إلا أن المحكمة بعد أن أجلت الدعوي عدة جلسات قضت بتأييد الحكم المستأنف وجاء بجيشتات هذا الحكم « أنه لا عبرة بما طلبه الطاعن من سماع أقوال المجنى عليه فقد ورد إعلان المجنى عليه أنه يقيم بالكويت ولم يرشد الطاعن عن عنوانه بالكويت حتى يمكن إعلانه كما أنه لا عبرة بعد ذلك بما طلبه الطاعن من تكليف المجنى عليه بتقديم الشيكات موضوع الجريمة لأن الطاعن لم يرشد عن عنوان المجنى عليه بالكويت خصوصاً وأن محضر جمع الاستدلالات يتضمن البيانات الخاصة بالشيكات موضوع الجريمة » .

بخط ثالث وما إذا كان التغيير قد صاحب تلك المحررات منذ نشأتها أم حدث بعد ذلك ، ورد الحكم على هذا المطلب بقوله أنه « لا يمكن أن يثار في الذهن أن أحداً غير المتهم هو الذي قام بالمحو والإضافة سواء بنفسه أو بواسطة آخر استعمل لأجراء ذلك أما ما يريد المتهم قوله أن المجنى عليه هو الذي فعل ذلك ويطلب استكتابه لأجراء ذلك فإنه مردود بأن ذلك أمر غير مجدي لأن ذلك التغيير أدخل على خطاب بعث به المجنى عليه الى المتهم فلم ير المتهم المجنى عليه وهو يكتب ذلك الخطاب . . ان ذلك التغيير قد أدخل في ذلك الخطاب بعد وصوله بقصد تزويره وسواء قام به المتهم نفسه أم بواسطة غيره فإن هذا لا يجدي ، ذلك أن النيابة العامة لم تسند الى المتهم ارتكاب التزوير نفسه بل أنها في وصفها للاتهام أسندت الى المتهم اشتراكه مع مجهول في ارتكاب التزوير » .

وهذا الذي أورده الحكم لا يسوغ به الرد على دفاع الطاعن ، ولما كان الحكم قد دان الطاعن دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من أن التغييرات التي أثبتتها الخبير في تقريره إنما هي من اللوازم والعيوب الخطية للمجنى عليه - وهو دفاع يعد هاماً ومؤثراً في مصير الدعوي مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه وتقف على مبلغ صحته ، واكتفى الحكم بتلك العبارات القاصرة التي أوردها ، فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

الطعن ١١٧٥ سنة ٢٩ ق بالبيئة السابقة .

٤٨

٨ ديسمبر ١٩٦٩

حكم : تسبيب ، عيب ، دفاع ، اخلال بحقه ، محاكمة إجراءاتها . شيك بدون رصيد .

المبدأ القانوني :

يجب أن تؤسس الأحكام الجنائية على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بجلسته المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود

التي فرضها القانون على صاحب العمل ، فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها الى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من اصداره ، وهو ما لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال ، ومن قبيل ذلك مانص عليه القانون المذكور في المادتين ٤٧ و ٤٩ منه ومن قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا لهما ، من وجوب اعداد ما يثبت حصول العمال على أجورهم وتقييم السجل المعد لقيد الأجور أو الكشف الى مفتش العمال - مما كان محلا للتهمة الأولى المسندة الى المطعون ضده - وهو مالا تتعدد الغرامة فيما لا يمس حقوق العمال مباشرة ، اذ لا يمسها الا عدم حصول العمال على أجورهم .

المحكمة :

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تفريم المطعون ضده مائتي قرش تتعدد بقدر عدد العمال لعدم تقديمه ما يثبت حصول عماله على أجورهم .

لما كان ذلك ، وكان القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل قد فرض في نصوصه التزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم في مؤسسته ونص في المادة ٢٢١ منه على معاقبة من يخالف أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني في شأن عقد العمل الفردي والقرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن مائتي قرش ولا تجاوز ألف قرش . ثم أورد في الفقرة الأخيرة من هذه المادة .. « وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة » ، وكان المستفاد من مجموع نصوص هذا القانون انه قد اشتمل على نوعين من الالتزامات التي فرضها على صاحب العمل (الأولى) وهي تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب أن يؤديه اليهم من التزامات تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالسذات ، وهذه الحقوق هي التي حرص المشرع على أن يكلفها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من هذا القانون ، وهي صريحة في أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أجيحت المخالفة بحق من حقوقهم ، أما النوع الثاني من الأحكام

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض طلب سماع المجنى عليه لتغيبه في الكويت كما رفض تكليفه بتقديم الشيكات موضوع الدعوى - وكان من الواجب أن تؤسس الأحكام الجنائية على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، وكان تكليف شهود الاثبات بالحضور أمرا منوطا بالنيابة العامة ولا شأن للمتهم به ، ولما كان الحكم المطعون فيه وان ذكر أن بيانات الشيكين مرضوع الجريمة مبينة بمحضر جمع الاستدلالات الا انه لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة قد اطلعت عليها وتحققت من أنهما قد استوفيا الشروط اللازمة لاعتبارهما شيكا . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة .

اللمن ١١٧٦ سنة ٣٩ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين حسن غمى البدوي رئيس المحكمة وابعم الدبواني ومحمد السيد الرغامي وبله الصديق دباله ومصطفى الاسيوطي .

٤٩

٨ ديسمبر ١٩٦٩

محل : عقوبة ، تعديدها ، حكم ، تسبيب ، عيب .
نقض ، خطأ في تطبيق قانون . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٢٢١

المطلب القانوني :

ان المستفاد من مجموع نصوص قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ انه قد اشتمل على نوعين من الالتزامات التي فرضها القانون على صاحب العمل (الأولى) وهي تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب أن يؤديه اليهم من التزامات تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالسذات ، وهذه الحقوق هي التي حرص المشرع على أن يكلفها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من هذا القانون ، وهي صريحة في أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أجيحت المخالفة بحق من حقوقهم ، أما النوع الثاني من الأحكام

(و) دفاع : اخلال بحقه . نقض ، طعن ، دفاع
معمودة عن طلب اجراء تحقيق معين . عقوبات م ٢٢ ق
٦٣ لسنة ١٩٦٤ م ١٣٤ .

المبادئ القانونية :

١ - انتحال شخصية الغير هو صورة من
صور التزوير المعنوي الذي يقع بجعل واقعة
مزورة في صورة واقعة صحيحة .

٢ - ان تغيير الحقيقة في محضر التصديق
على التوقيع بطريق الغش ويقصد استعمال
المحرر فيما غيرت الحقيقة من أجله ، يتوافر
به أركان جنائية التزوير كما هي معرفة به في
القانون .

٣ - الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا
دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة
يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم فانه يكفي
ان تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من
ظروف الدعوي وملابساتها ، وأن يكون
اعتقادها هذا سائغا ثبرره الوقائع التي أثبتتها
الحكم .

٤ - اذا كان الحكم قد دلل بأسباب معقولة
على ما استنتجه من قيام اشتراك الطاعن
بطريق الاتفاق والمساعدة - مع فاعل أصلي
مجهول - في ارتكاب جريمة التزوير ،
وأطرحت المحكمة في حدود سلطتها دفاع
الطاعن في شأن وجود فاصل زمني بين
توقيعه وتوقيع من انتحل شخصية البائع أمام
الموثق ، فان ما يثيره الطاعن من هذه الناحية
هو من قبيل المجدل في موضوع الدعوي
وتقدير الأدلة فيها ، مما لا تجوز اثارته أمام
محكمة النقض .

٥ - الاشتراك في التزوير يفيد حتما علم
المتهم بالاشتراك بأن الورقة التي يستعملها
مزورة ، ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تحدته
عن ركن العلم في جريمة استعمال الورقة
المزورة بالنسبة للمشارك في تزويرها .

٦ - متى كان محامي الطاعن لم يطلب من
المحكمة اجراء تحقيق معين في شأن ما أثاره
بسبب الطعن - من أنه طلب اليها تحقيق صحة
اسم البائع ، الا أنها التفتت عن طلبه - فان
ذلك مما تقتضي معهقالة الاخلال بحق الدفاع .

وحقوقهم مباشرة ، وبالأذات هذه الحقوق هي
التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال
بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة
٢٢١ من هذا القانون ، وهي صريحة في أن
الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أجهفت
المخالفة بحق من حقوقهم .

أما النوع الثاني من الأحكام التي فرضها
القانون على صاحب العمل فهي في واقع
الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها الى
حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة
وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق
القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من
اصداره ، وهو مالا تتعدد فيه الغرامة بقدر
عدد العمال ومن قبيل ذلك مانص عليه القانون
٩١ لسنة ١٩٥٩ في المادتين ٤٧ و ٤٩ منه
وقرار وزير الشؤون الاجتماعية ١٤١ لسنة
١٩٥٩ الصادر تنفيذيا لهما من وجوب اعداد
مايثبت حصول العمال على أجورهم وتقديم
السجل المعد لقيد الأجور أو الكشف الى
مفتش العمل ، مما كان محلا للتهمة الأولى
المسندة للطعون ضده . وهو مالا تتعدد فيه
الغرامة لأنه لا يمس حقوق العمال مباشرة ،
ان لا يمسها الا عدم حصول العمال على
أجورهم .

وان كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا
النظر وقضى بتعدد الغرامة فيما لا يلزم التعدد
فيه ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون
بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه
بالغاء ما قضى به من تعدد الغرامة بالنسبة
للهمة الأولى .

الطعن ١١٨٢ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة .

٥٠

٨ ديسمبر ١٩٦٩

(أ) تزوير معنوي : انتحال شخصية الغير .

(ب) محرر رسمي : تزوير . غش .

(ج) اشتراك : تزوير .

(د) حكم : نسب ، اشتراك في تزوير بالاتفاق
والمساعدة . دفاع ، حقه .

(هـ) ورقة مزورة : علم مستعملها بتزويرها

المحكمة :

التزوير تكون قد توافرت أركانها كما هي معرفة به فى القانون .

وان كان الحكم قد أثبت على الطاعن اشتراكه مع مجهول فى التزوير وأورد الأدلة على ذلك وكان الاشتراك فى التزوير يفيد حتما علم الطاعن بأن الورقة التى استعمالها مزورة ، فلا يعيب الحكم عدم تحدّثه عن ركن العلم فى جريمة استعمال الورقة المزورة .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرقض موضوعا .

الطعن ١١٨٤ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

٥١

٨ ديسمبر ١٩٦٩

- (أ) اختلاس : سند حكومى . قصد جنائى . باعث . اثبات . حكم ، تسبب ، عيب ، عقوبات م ١٥١ و ١٥٢ .
- (ب) قصد جنائى : اختلاس .
- (هـ) اكراه : استظهار ظرفه فى السرقة . طعن ، مصلحة .
- (د) مصلحة : حكم ، طعن . عقوبات م ١٢٧ مكررا عقوبات م ٢٢ .

المبادئ القانونية :

١ - تتحقق جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات بمجرد كل سلب للحياسة يقع على الأوراق المبيعة بها ، مهما يكن المباعث عليه ، ويستوي فى ذلك أن يكون المتهم قد قصد باستيلائه على الأوراق عرقلة التنفيذ أو امتلاكها .

٢ - يكفى لقيام القصد الجنائى فى جريمة المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات أن يكون مستفادا من سياق الحكم ، مادام ما أورده فيه يكفى لاستظهاره .

٣ - لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم بالقصور فى استظهار ظرف الاكراه فى جريمة السرقة ، مادامت العقوبة المقررة بها مبررة فى القانون حتى مع عدم توافر هذا الظرف .

٠٠ وحيث ان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمتى الاشتراك فى تزوير محضر التصديق على التوقيع ١٧١ لسنة ١٩٥٧ واستعماله مع العلم بتزويرهما اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة مردودة الى أصلها الثابت فى الأوراق من شأنها أن تؤدي الى مارتب عليها ، ومن بينها شهادة البائع - على أحمد منصور - صاحب السيارة ١٧٩٠٥ ملاكى القاهرة المبيعة ، وما ثبت من تقرير المضاهاة من أن بصمة الالبهام الثابتة على عقد البيع ليست للبائع .

لما كان ذلك ، وكان الاشتراك فى جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فإنه يكفى أن تكون المحكمة اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التى اثبتتها الحكم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب معقولة على ما استنتجه من قيام الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة - مع فاعل أصلى مجهول - فى ارتكاب جريمة التزوير وأطرح فى حدود سلطتها دفاع الطاعن فى شأن وجود فاصل زمنى بين توقيع وتوقيع من انتحل شخصية البائع أمام الموثق ، فإن ما يثيره الطاعن من هذه الناحية هو من قبيل الجدل فى موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

ويبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن محامى الطاعن لم يطلب تحقيقا معينا فى شأن ما أثاره بسبب الطعن وهو ما تنفى معه حالة الاختلال بحق الدفاع . لما كان ذلك ، وكان التزوير قد وقع بانتحال شخصية الغير وهو صورة من صور التزوير المعنوي الذى يقع بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة وكان المجهول قد غير الحقيقة فى محضر التصديق على التوقيع بطريق الغش وب قصد استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة من أجله فإن جناية

٤ - اذا كان الطعن واردا على احدي الجريمتين - اللتين دين بهما الطاعن - وهي جريمة سرقة الأوراق دون جريمة مقاومة المحاكم المنطبق عليها نص المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات التي كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها وقوع هذه الجريمة الأخيرة ودلت عليها ، ولم توقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكانت تلك العقوبة مقررة في القانون لأي من الجريمتين . فإنه لا يكون للطاعن مصلحة فيما يثيره بشأن جريمة مقاومة المحاكم .

جريمة سرقة الأوراق دون جريمة مقاومة المحاكم المنطبقة على المادة ١٣٧ مكررا التي كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها وقوع هذه الجريمة الأخيرة ودلت عليها ولم توقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكانت تلك العقوبة مقررة في القانون لأي الجريمتين ، فإذا لا تكون للطاعن مصلحة فيما يثيره بشأن جريمة مقاومة المحاكم . لما كان ماتقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن ١٥٢٤ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة .

المحكمة :

٠٠ وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوي بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة اختلاس الأوراق الأميرية بالاكراه التي دان الطاعن بها وساق على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي الى مارتب عليها . لما كان ذلك ، وكانت جريمة الاختلاس المنصوص عنها في المادتين ١٥١ و ١٥٢ تتحقق بمجرد كل سلب للحيازة يقع على الأوراق المبينة بها مهما كان الباعث عليه ، ويستوي في ذلك أن يكون الطاعن قد قصد باستيلائه على الأوراق عرقلة التنفيذ أو امتلاكها ، وكان يكفي لقيام القصد الجنائي في هذه الجريمة أن يكون عاما ومستقادا من سياق الحكم مادام أن ما أورده فيه مايكفي لاستظهاره . لما كان ذلك ، وكان لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بالمقصور في استظهار ظرف الاكراه في جريمة السرقة مادامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا الظرف .

ولما كانت العقوبة المحكوم بها - وهي الحبس مع الشغل مدة سنتين تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة سرقة الأوراق المنطبقة على الفقرة الأولى من المادة ١٥٢ من قانون العقوبات ، فإنه لا جدوي من اثاره ذلك النعي لأن مصلحة الطاعن منتفية .

واذ كان الطعن واردا على احدي الجريمتين اللتين دين بهما الطاعن وهي

٥٢

٨ ديسمبر ١٩٦٩

(أ) عقوبة : جرائم مرتبطة ، ارتباط . محل . نقض خطأ في تطبيق قانون . محكمة نقض ، سلطتها . عقوبات م ١٠ الى ١٢ و ٣٢ .

(ب) طعن : أسبابه ، خروج محكمة النقض عليها ، ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢/٣٥ .

المبادئ القانونية :

١ - العبرة في تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي يقضى بها على الجاني تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات هي بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقا لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من القانون المذكور ، لا وفقا لما يقدره القاضي في الحكم على ضوء مايري من أحوال الجريمة ودون تخويله سن وتطبيق عقوبة لم يقررها أي القانونين يستمددا من الحدين الأقصى والأدنى الأشدين في كليهما ، فان اتحدت العقوبتان درجة ونوعا تعين المقارنة بينهما على أساس الحد الأقصى للعقوبة الأصلية دون اعتداد بالحد الأدنى ، واذا نص القانون على عقوبتين أصليتين لكل من الجرائم المرتبطة كان الاعتبار بالحد الأقصى المقرر للعقوبة الأعلى درجة ولو كانت العقوبة الأدنى درجة - التخيرية في الجريمتين - مقيدة بحد أدنى .

القانونين يستمدان من الحدين الأقصى والأدنى الأشدين في كليهما فان اتحدت العقوبتان درجة ونوعا تعين المقارنة بينهما على أساس الحد الأقصى للعقوبة الأصلية دون اعتداد بالحد الأدنى وإذا نص القانون على عقوبتين أصليتين لكل من الجرائم المرتبطة كان الاعتبار بالحد الأقصى المقرر للعقوبة الأعلى درجة ولو كانت العقوبة الأدنى درجة - التخيرية في الجريمتين - مقيدة بحد أدنى .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد انتهت بالمخالفة لذلك الى عقاب المتهم بمائة قرش عن التهمتين سالفتي الذكر . على أن تتعدد بقدر عدد العمال وكانت هذه العقوبة المقررة للجريمة الثانية التي يجوز فيها التعدد دون القضاء بالعقوبة المقررة للجريمة الأولى الأشد التي لا تتعدد فيها العقوبة بقدر عدد العمال فانها تكون قد أخطأت تطبيق القانون بما يستوجب نقض الحكم وتصحيحه فيما قضى به من تعدد العقوبة والغاء هذا التعدد ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه في صورة هذا الطعن قد أخطأ في تطبيق القانون حين انتهى الى قيام ارتباط بين الجريمتين مع أنه لا ارتباط بينهما في صحيح القانون ، ذلك أن الأصل هو للتقيد بأسباب الطعن ولا يجوز الخروج على هذه الأسباب والتصدي لما يشوب الحكم من أخطاء في القانون عملا بحقها المقرر في المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ إلا أن يكون ذلك لمصلحة المتهم ، وظاهر أن القول بعدم وجود الارتباط وأعمال أثر ذلك عند الفصل في الطعن سيؤدي الى الأضرار بالمتهم بتوقيع عقوبة عن كل من التهمتين مع تعددها عن التهمة الثانية . ومن ثم فانه يجب قصر الطعن على الحدود المبينة بأسبابه :

الطعن ١٦٠٧ سنة ٣٩ ق بامثلة السابقة .

٥٣

٨ ديسمبر ١٩٦٩

(أ) مخدر : متهم ، تخليه عما في حوزته . أمر بعدم التحرك . تلبس ، قبض ، حكم ، تسبب ، عيب ، تفشيش (ب) شاهد : شهادة ، تجزئتها .

٢ - الأصل هو التقيد بأسباب الطعن ، فلا يجوز لمحكمة النقض الخروج على هذه الأسباب والتصدي لما يشوب الحكم من أخطاء في القانون إلا أن يكون ذلك لمصلحة المتهم .

المحكمة :

٠٠ وبما أنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه في يوم ٢٤ من يناير ١٩٦٧ بدائرة مركز شبراخيت (أولا) لم يعد سجلات لقيد العمال وأجورهم وسجل الاصابات . (ثانيا) لم يرقم بالتأمين على العاملين المنوه عنهما بالأوراق . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا بتغريم الطاعن مائة قرش عن كل تهمة تتعدد بقدر عدد العمال بالنسبة للتهمة الثانية . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق الاستئناف للخطأ في تطبيق القانون استنادا منها الى وجود ارتباط لا يقبل التجزئة بين الجريمتين يوجب تطبيق عقوبة الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ عقوبات ، ومحكمة ثانيا درجة قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبتغريم الطاعن مائة قرش عن التهمتين على أن تتعدد بقدر عدد العمال .

وبما أن المادة ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تعاقب عن الجريمة موضوع التهمة الأولى المسندة الى المتهم بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألف قرش بينما تقضى المادة ١٣٥ من القانون سالف الذكر بمعاقبة من يرتكب الجريمة موضوع التهمة الثانية بغرامة قدرها مائة قرش وتتعدد بقدر عدد العمال الذين وقعت المخالفة في شأنهم .

وبما أنه لما كانت العبرة في تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي يقضى بها على الجاني تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات هي بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقا لترتيبها في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من قانون العقوبات لا وفقا لما يقدره القاضي في الحكم على ضوء ما يري من أحوال الجريمة ودون تخويله سن وتطبيق عقوبة لم يقررها أي

المبادئ القانونية :

١ - لا يقدح في أن المتهم تخلى باختياره وإرادته عما في حوزته من مخدر ، أمر المضابط لرواد المقهى - ومن بينهم المتهم - بعدم التحرك حتى ينتهى من المهمة التى كان مكلفا بها - وهى ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه - إذ المقصود بهذا الاجراء هو مجرد المحافظة على الأمن والنظام دون تعرض لحرية المتهم أو غيره ، ومن ثم فإن ماثيره المتهم من أن أمر المضابط بعدم التحرك يعد قبضا بغير حق ارضيه وجعله يلقي بالمخدر ، يكون غير سديد .

٢ - من المقرر أن محكمة الموضوع أن تجزيء أقوال الشاهد الواحد وأن توائم بين ما أخذته عنه بالقدر الذي رواه وبين ما أخذته من قول شاهد آخر ، مادام ما أخذت به من شهادتهما ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقلته عنهما معا .

المحكمة :

٠٠ وحيث انه لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوي بما تتوافر به العناصر القانونية لقيام حالة التلبس وأثبت فى حق الطاعن أنه تخلى باختياره وإرادته عن المخدر ، وكان لا يقدح فى ذلك أمر المضابط لرواد المقهى - ومن بينهم الطاعن - بعدم التحرك - حتى ينتهى من المهمة التى كان مكلفا بها - وهى ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه - إذ المقصود بهذا الاجراء هو مجرد المحافظة على الأمن والنظام ، دون التعرض لحرية الطاعن أو غيره .

لما كان ماتقدم ، فإن ماثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان الثابت بمدونات الحكم أن ما حصله عن شاهدي الاثبات أن كلا منهما شاهد الطاعن يخرج من جيبه قطعة الحشيش المضبوطة ويلقى بها على الأرض فالتقطها المضابط ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزيء أقوال الشاهد الواحد وأن توائم بين ما أخذته عنه بالقدر الذي رواه وبين

ما أخذته من قول شاهد آخر مادام ما أخذت به من شهادتهما ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقلته عنهما معا . لما كان ذلك ، فإن ماثيره الطاعن من خلاف بين قول الشاهدين من أن القاء الطاعن للمخدر كان قبل أو بعد دخول المضابط لباب المقهى - حتى بفرض صحته - لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا قصد به إثارة الشبهة فى قول الشاهدين مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن ١٦١١ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة .

٥٤

١٥ ديسمبر ١٩٦٩

مأمور ضبط قضائي : موظف عام . محلات تجارية وصناعية . حكم ، تسبيب ، عيب ، قرار وزاري . ق ٥٣ لسنة ١٩٥٤ قرار وزير عدل ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٧ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ ق ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ق ٢٧٢ لسنة ١٩٥٦ ق ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ ق ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ ق ٤ لسنة ١٩٥٤ ق ٢٧ لسنة ١٩٥٧ ق ١٣٠ لسنة ١٩٦٤ اجراءات م ٢٣ .

المبدأ القانوني :

لمفتش مكتب العمل صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة الى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، يكون قد أخطأ فى القانون .

المحكمة :

٠٠ وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه عرض للدفع المبدي من المطعون ضدهم ببطلان محاضر الضبط التي حررها مفتش مكتب العمل وأخذ به فى قوله « وحيث ان الصحيح فى القانون أن هناك مأموري ضبطية قضائية عامة مثل الذي حددها قانون الاجراءات الجنائية فى مادته الثالثة والعشرين والمعدلة بالقانون ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ والقانون ٤ لسنة ١٩٥٤ والقانون ٢٧ لسنة

لسنة ١٩٥٦ المشار إليها والقرارات المنفذة لها موظفو وزارة العمل المذكورين من بعد كل في دائرة اختصاصه : (١) مدير عام الإدارة العامة للأمن الصناعي والموظفون الفنيون العاملون بها (٢) مدير عام الإدارة العامة للفتيش العمالي والموظفون الفنيون العاملون بها (٣) رؤساء ومفتشو مكاتب ووحدات الأمن الصناعي ومكاتب تفتيش العمل بمديريات العمل ومكاتبها المحلية .

لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بتبرئة المطعون ضدهم على أن مفتشي مكتب العمل ليس لهم صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن أن تقول كلمتها في موضوع الدعوي ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

الطعن ١١٩٣ سنة ٣٩ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ونصر الدين حسن عزام وسعد الدين عطيه ومحمود كامل عطيه والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

٥٥

١٥ ديسمبر ١٩٦٩

(أ) استيلاء : مال دولة . جريمة ، قصد جنائي . حكم ، تسبب ، عيب . ع م ١/١١٢ ق ١٢٠ لسنة ١٩٦٢
(ب) محكمة موضوع : دفاع ، طلب نيب خير ، رد عليه .

المبادئ القانونية :

١ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في جريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو لاحدي الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت بل يكفي أن يكون فيما أورده الحكم من وقائع وظروف مايدل على قيامه .

٢ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب نيب خير في الدعوي مادامت

١٩٥٧ وأشارت المادة السالفة البيان إلى مأموري الضبطية القضائية الخاصة وهم الذين تكون لهم صفة الضبطية الخاصة والتي يصدر بها قرارات من وزير العدل أو يشار إليها في تلك القوانين . وحيث أنه ترتيباً على ذلك فلما كان مفتشي العمل لم يرد ذكرهم على سبيل الحصر فيمن حددتهم المادة ٢٣ اجراءات المعدلة على أنهم من مأموري الضبطية القضائية العاملين في دائرة اختصاصهم ، فإنهم والحال كذلك لا يكون لهم صفة الضبطية القضائية الا في القوانين التي اعطتهم هذه الصفة مثل القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ولم يصدر قرار من وزير العدل لاعطائهم صفة الضبطية القضائية في ضبط مخالفات قوانين اخري . بل انه وعلى سبيل التنصيص فإن القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ قد حدد من لهم صفة مأموري الضبطية القضائية لتحرير المحاضر لمخالفي نصوص مواده وهم موظفي إدارة الرخص الذين يعينهم وزير الشئون البلدية والقروية - حسب ما جاء بالمادة ٢٢ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ والمعدلة بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٩ . وحيث انه لما كان ذلك كذلك ، فإن الدفع المبدي من الدفاع عن المتهمين الثلاثة قد حاز القبول ويتعين القضاء ببطلان محاضر الضبط الثلاثة وبراءة المتهمين مما نسب اليهم .

لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه يجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة الى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم ، وقد أصدر وزير العدل - بعد الاتفاق مع الوزير المختص - القرار ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٧ . والذي عمل به من تاريخ نشره في ٢٥/١٠/١٩٦٧ ونص هذا القرار في المادة الأولى منه على أنه « يخول صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة الى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القوانين ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ و ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ و ٣٧٢

الواقعة قد وضحت لديها ومادام في مقدورها
ان تشق طريقها في المسألة المطروحة عليها .

المحكمة :

وحيث انه من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب ندب خبير في الدعوي مادامت الواقعة قد وضحت لديها ، ومادام في مقدورها أن تشق طريقها في المسألة المطروحة عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد انتهى في تدليل سائق وسليم الى أن الكميات المدعى من الطاعن بتوريدها في يومي ٢٥ من ديسمبر ١٩٦٥ و ١٣ من يناير ١٩٦٦ لم تورد فعلا ولم تصل الى الشركة فان المحكمة اذ رفضت للأسباب السائفة التي أوردها الحكم وبعد أن وضحت لديها الواقعة المسندة الى الطاعن ، طلبه ندب خبير حسابي لمراجعة حساب العملاء ، يكون حكمها بمنأى من الاخلال بحق الدفاع ، وما ينعاه الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في جريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو لا حدي الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت المنصوص عليها في المادة ١١٣ فقرة أولى من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بل يكفي أن يكون فيما أورده الحكم من وقائع وظروف مايدل على قيامه كما هو الحال في الدعوي المطروحة .

لما كان ماتقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوي بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاشتراك في تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال لأحدى شركات القطاع العام المسندة الى الطاعن وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات ومن الاطلاع على السجلات والأوراق التي تناولتها التحقيق ومن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ومن اعتراف المتهمين وهي أدلة سائفة تؤدي الى مارتبه الحكم عليها ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيذا رفضه موضوعا .

الطعن ١٥٢٦ سنة ٢٩ في بالهيئة السابقة .

٥٦

١٥ ديسمبر ١٩٦٩

- (أ) حكم : تسبيب ، عيب ، أدلة غير متناسقة .
(ب) أدلة : تساندها .
(ج) رؤية : تعذرها ، ظلام ، دفع موضوعي .
(د) دفاع شرعي : انتفاء حالته ، أسباب إباحة .
(هـ) جريمة : تدبير ارتكابها ، دفاع شرعي ، انتفاء موجه .
(و) قتل : اتفاق سابق عليه ، قتل عمد غير مقترن بسبق اصرار ، طعن ، مصلحة .

المبادئ القانونية :

١ - لا يقدر في استدلال الحكم ، ابتناؤه على أدلة لا يجمعها التناسق التام ، مادام قد استخلص الأدانة منها بما لا تنافي فيه ، وكان لما حصله الحكم من رواية الشهود سنداً وماأخذ الصريح حسباً يبين من شهادتهم في جلسة المحاكمة .

٢ - الأدلة في المواد الجنائية ضمايم متساندة ، فلا يشترط أن تترادف بنصها على الأمر المراد اثباته ، بل يكفي أن يثبت من جماعها .

٣ - الدفاع المبني على تعذر الرؤية لحلك الظلام ، حيث لا تستحيل عادة بقوة الأشياء ، من أوجه الدفاع الموضوعية التي بحسب الحكم ردا عليها ، أخذه بأدلة الثبوت في الدعوي .

٤ - اذا كان الحكم قد رمى دعوي السرقة ضد المجنى عليه ، بأنها مختلفة ، فإن ذلك ينفي بالضرورة حالة الدفاع الشرعي .

٥ - من المقرر أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الاصرار أو انغقاد الاتفاق السابق على ايقاعها ، أو التحيل لارتكابها ، انتفى حتماً موجب الدفاع الشرعي الذي يفترض رداً حالاً على عدوان حال ، دون الاسلاس له واعمال الخطة في انفاذه .

٦ - متى كان ما أثبته الحكم يتضمن قيام الاتفاق السابق بين الطاعنين على القتل ،

شهادتهم في جلسة المحاكمة ، وكان الدفاع المبني على تعذر الرؤية لحلك الظلام حيث لا تستحيل عادة بقوة الأشياء من أوجه الدفاع الموضوعية التي بحسب الحكم ردا عليها أخذه بأدلة الثبوت في الدعوي ، وكان الحكم مع ذلك قد التفت الى دفاع الطاعنين في هذا الشأن فأقسطه حقه ، ورد عليه بما يفنده من أن زوجة القتل رأته وهم يختطفون زوجها أمام عينها ثم سمعته يصرخ مستغيثا مما يتهده من القتل ، وأن نائب العمدة رأي شطرا من الاعتداء ، وأقر له الطاعنان الأولان به متعللين لايقاعه بدعوي مكدبة هي محاولة المجنى عليه سرقة جدي لهما ، وكانت الأدلة في المواد الجنائية ضمائم متساندة فلا يشترط أن تترادف بنصها على الأمر المراد اثباته بل يكفي أن يثبت من جماعها .

لما كان ماتقدم ، وكان الحكم قد رمى دعوي السرقة بأنها مختلفة ، فإن ذلك ينفي بالضرورة حالة الدفاع الشرعي ، هذا فضلا عما هو مقرر من أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الاصرار أو انعقاد الاتفاق السابق على ايقاعها أو التحيل لارتكابها انتفى حتما موجب الدفاع الشرعي الذي يفترض ردا حالا على عدوان حال دون الاسلاس له واعمال الخطة في انفاذه ، وكان ما أثبته الحكم يتضمن قيام الاتفاق السابق بين الطاعنين على القتل ، وكانت العقوبة الموقعة عليهم وهي الأشغال الشاقة المؤقتة تدخل في حدود العقوبة المقررة لجناية القتل العمد غير مقترنة بظرف سبق الاصرار ، فلا مصلحة لهم من وراء الطعن بتخلفه ، ولا وجه لمانعوه ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

الطعن ١٦١٤ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين حسن فهمي البدوي رئيس المحكمة ومحمد أبو الفضل حنفي وإبراهيم أحمد الدوياني ومحمد السيد الرفاعي وطه الصديق دفاته .

وكانت العقوبة الموقعة عليهم وهي الأشغال الشاقة المؤقتة تدخل في حدود العقوبة المقررة لجناية القتل العمد غير مقترنة بظرف سبق الاصرار ، فلا مصلحة للطاعنين من وراء الطعن بتخلف هذا الظرف .

المحكمة :

••• وحيث ان الحكم المطعون فيه أثبت في مدوناته بيانا لواقعة الدعوي « أن غنما للطاعن الثالث - وهو من أبناء عمومة الأولين - نزلت في زراعة قطن للمجنى عليه فانتهره هذا وصفعه فأوغر صدره وأنهى خبره اليهما ، فانعقد عزمهم على قتله جزاء ما اجترمه ، واذ مر بهم عائدا بعد العشاء من اليوم التالي من منزل صهره هاجموه وأدخلوه عنوة في منزل الاثنين الأولين وأوصدوا دونه الباب ، وأوثقوه بحبل ، وانهالوا عليه معا ، وضربوه ضربة رجل واحد بالفأس والعصى وأجهزوا عليه بكم النفس » ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجه من وجوه الأدلة ومنها شهادة الشهود بين راء للحادث وراو عنه ، وتقرير الطبيب الشرعي الذي أثبت بثلاثتهم اصابات من مقاومة ، ووجود دماء آدمية حيث قتل المجنى عليه في منزل الأولين ، وتلوث الحبل الذي أوثق به المجنى عليه بدم آدمي كذلك ، فضلا عما جاء في المعاينة وتقرير الصفة التشريعية ورمي تصوير الطاعنين للحادث بأن الباعث عليه محاولة المجنى عليه سرقة جدي لهم بأنه محض اختلاق مدللا على ذلك بالشواهد الواردة في المساق المتقدم ، ثم عرض لنية القتل فأثبتها ، وسبق الاصرار فدلل عليه تدليلا سديدا ، وخلص في منطق سليم الى ثبوت جناية القتل العمد بأركانها المعروفة في القانون في حق الطاعنين .

لما كان ذلك ، وكان لا يقدح في استدلال الحكم ابتناؤه على أدلة لا يجمعها التناسق القائم ، مادام قد استخلص الادانة منها بما لا تناقض فيه ، وكان لما حصله الحكم من رواية الشهود سنده وماأخذه الصحيح حسبا يبين من

٥٧

١٥ ديسمبر ١٩٦٩

نقض : طعن ، خطأ في تطبيق قانون . قتل خطأ .
محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير العقوبة . عقوبات
م ١/٢٣٨ . عقوبة تخيرية .

المبدأ القانوني :

الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة
القتل الخطأ ستة أشهر . فإذا لم يلتزم هذا
الحد عند توقيع العقوبة بل قضى بأقل منه ،
فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما
يستوجب نقضه وتصحيحه ، إلا أنه وقد جعل
الشارع لهذه الجريمة ، عقوبتين تخيريتين ،
وكان تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق
هو من خصائص قاضي الموضوع ، فانه يتعين
أن يكون مع النقض الاحالة .

المحكمة :

٠٠ وبما أن الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من
قانون العقوبات قد جعلت الحد الأدنى لعقوبة
الحبس في جريمة القتل الخطأ هي ستة أشهر .
وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا الحد عند
ترقيع العقوبة بل قضى بأقل منه ، فانه يكون قد
أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه
وتصحيحه - إلا أنه وقد جعل الشارع لهذه
الجريمة عقوبتين تخيريتين ، وكان تطبيق
العقوبة في حدود النص المطبق هو من
خصائص قاضي الموضوع ، فانه يتعين أن
يكون مع النقض الاحالة .

الطعن ١٦١٥ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة .

٥٨

١٥ ديسمبر ١٩٦٩

(أ) تلبس : سلاح غير معاقب على حيازته ، حمله .
(ب) مظاهر خارجية : تلبس .
(ج) مستشار احالة : أمر بان لا وجه ، مخالفة
ما حصله للثابت في الاوراق . اجراءات م م ١٧٦ و م .

المبادئ القانونية :

١ - أن مجرد رؤية المتهم للمطعون ضده

حاملًا سلاحًا ، يجعله في حالة تلبس
بأحراز السلاح حتى ولو تبين بعد ذلك أنه
غير معاقب على حيازته .

٢ - إذا وجدت مظاهر خارجية فيها
بذاتها ما ينبئ بارتكاب الفعل الذي تتكون
منه الجريمة ، فان ذلك يكفي لقيام حالة
التلبس بصرف النظر عما ينتهي اليه التحقيق
أو تسفر عنه المحاكمة .

٣ - إذا كان ما حصله الأمر المطعون فيه
من أن الضابط الذي قام بتفتيش المطعون ضده
تبين حقيقة المسدس المضبوط ، وأن حيازته
غير مؤثمة قانونًا ، ثم استطلت بعد ذلك يده
الى باقى ملبسه بالتفتيش ، ليس له أصل
في أوراق الدعوي ، أنه يبين من الاطلاع على
مفردات القضية ، أنه أثناء تفقد الضابط حالة
الأمن سمع صوت طلق ناري وأبصر المطعون
ضده يضع مسدسًا في جيبه فقبض عليه وفتشه
لضبط المسدس وما قد يكون المطعون ضده
حائزًا له من الذخيرة ، وعثر أثناء التفتيش
على قطعة المخدر موضوع الدعوي ، وقد تم
ذلك قبل أن يتبين حقيقة المسدس وأنه ليس
سوي مسدس صوت ، فان الأمر يكون معيبًا
بالخطأ في الاسناد .

المحكمة :

٠٠ وحيث ان الأمر المطعون فيه قد حصل
واقعة الدعوي في قوله : « وبما أن واقعة
الدعوي تتحصل في أنه حوالى الساعة
الواحدة من صباح يوم ١٩٦٧/٤/٦ كان
الملازم ٠٠ متفقدًا حالة الأمن فسمع صوت
مقذوف ناري فتوجه لمصدره حيث شاهد
المتهم ٠٠ ويده مسدس فلما أحس بمقدمه وضع
المسدس بجيب جلبابه وحاول الهرب فحال
بينه وبين ما قصد وفتشه فأخرج المسدس
من جيب جلبابه الأيمن ووجد أنه مسدس
صوت ويتفتشه وجد بجيب جلبابه العلوي
الأسير قطعة من الحشيش بلغ وزنها ١٠ را
جم » وخلص الأمر الى بطلان التفتيش
والدليل المستمد منه في قوله « وبما أن

لما كان ذلك ، وكان مجرد رؤية الضابط للمطعون ضده حاملا سلاحا يجعله في حالة تلبس بحمل السلاح حتى ولو تبين بعد ذلك أنه غير معاقب على حيازته ، إذ أنه من المقرر أنه إذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينبئ بارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة فإن ذلك يكفي لقيام حالة تلبس بصرف النظر عما ينتهي اليه التحقيق أو تسفر عنه المحاكمة ذلك بأنه لا يشترط لقيام حالة التلبس أن يؤدي التحقيق إلى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها ، ولما كان الضابط قد شاهد جريمة احراز السلاح متلبسا بها فإنه يكون من حقه أن يفتش المطعون ضده المتلبس بالجريمة فإذا عثر هذا الضابط عرضا على مخدر في أحد جيوب المطعون ضده أثناء بحثه عن السلاح وذخيرته وقع ذلك الضبط صحيحا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

لما كان ماتقدم ، فإن القرار المطعون فيه يكون قد أخطأ في الاسناد ، وانتهى به ذلك إلى الخطأ في تطبيق القانون ، وقد حجب هذا الخطأ عن بحث الموضوع ، ومن ثم فيتعين نقض الأمر المطعون فيه وإعادة القضية إلى مستشار الاحالة .

الطعن ١٦٢١ سنة ٢٦ في بالهيئة السابقة .

٥٩

١٥ ديسمبر ١٩٦٩

- (أ) مستشار احالة : أمر بالا وجه . احالة .
اختصاص ، تنازع . محكمة أحداث . محكمة جنابات .
دفع بعدم الاختصاص . نظام عام . اجراءات م ٢٤٤ .
(ب) متهم حدث : حالته وحده إلى محكمة جنابات .
محكمة أحداث القاهرة .

المبادئ القانونية :

١ - قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام ، يجوز إثارة الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، أو تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب ، متى كان ذلك

وقائع الدعوي قاطعة في أن لا على المتهم من شبهة أو ظل شبهة إلا أنه أطلق مقذوفا ناريا فاستلزم احتياط رجل الشرطة أن يقبض عليه الضابط ٠٠ ويخرج المسدس من جيب جلبابه الذي يعرف مسبقا أن به المسدس وهو جيب الجلباب الأيمن وقد فعل وتبين له أن المسدس ليس محظورا حيازته أو مؤثما على احرازه ، فإذا كان ذلك واستطلت يد الضابط إلى جيب آخر من جيوب المتهم بالتفتيش ، كان هذا الاجراء باطلا عليه بطلانا أكيدا ولو قيل انه إنما كان بحثا عن طلقات المسدس ، لانعدام قيمة هذا القول ، فعلة البحث لاتقوم ان كان احراز المسدس نفسه وحيازته مباحة .

وبما أن مؤدي ماسلف أن ما نتج عن التفتيش الباطل باطل بدوره ولا يعتبر دليلا يجابه به المتهم ، وبذا تكون الدعوي فاقدة مايجب أن يتوفر من أدلة تكفي لاحتالها إلى محكمة الجنابات ويتعين لذلك اعمال حكم المادة ١٧٦ ١٠ ج مع مصادرة المخدر عملا بالمادة ٢/٣٠ عقوبات . وبما أنه ليس يفوتنا أن نشير إلى أن ما أثبت بمحضر الضبط من اعتراف لا قيمة له فهو أن كان قد صدر فقد حدث في غمرة الاجراء الباطل وما نتج عنه فلا اعتبار له ، بل هو متعين الاستبعاد والالتفات عنه .

لما كان ذلك ، وكان ما حصله الأمر المطعون فيه من أن ضابط الشرطة الذي قام بتفتيش المطعون ضده تبين حقيقة المسدس المضبوط وأن حيازته غير مؤثمة قانونا ، ثم استطلت بعد ذلك يده إلى باقى ملبسه بالتفتيش ، ليس له أصل في أوراق الدعوي إذ يبين من للاطلاع على مفردات القضية أنه أثناء تفقد الضابط حالة الأمن سمع صوت طلق ناري وأبصر المطعون ضده يضع مسدسا في جيبه فقبض عليه وفتشه لضبط المسدس وما قد يكون المطعون ضده حائزا له من الذخيرة وعثر أثناء التفتيش على قطعة المخدر موضوع الدعوي ، وقد تم ذلك قبل أن يتبين حقيقة المسدس وأنه ليس مسوي مسدس صوت .

لمصلحة الطاعن ، وكانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم .

٢ - اذا كان مستشار الاحالة قد اخطأ باصدار قراره باحالة المطعون ضده الى محكمة الجنايات ، وهو وان لم يكن قرارا منهيا للخصومة ، الا انه سيقابل حتما بحكم من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوي ، لما ثبت من أن سن المتهم وقت ارتكاب الحادث كانت تقل عن خمس عشرة سنة ، ومن ثم فانه يجب حرصا على العدالة ولتجنب تعطيل سيرها ، اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة بمثابة طلب بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوي ، وقبول هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين مستشار الاحالة كجهة تحقيق وبين محكمة الجنايات كجهة قضاء ، وتعيين محكمة احداث القاهرة للفصل في الدعوي .

المحكمة :

٠٠ وبما انه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المطعون ضده من مواليد ٢٧ من مايو ١٩٥٥ حسب شهادة ميلاده الرفقة بالأوراق وأن النيابة العامة طلبت الى مستشار الاحالة احالة ٠٠٠ والمطعون ضده الى محكمة الجنايات لأنهما في ١١ من ديسمبر ١٩٦٨ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة المتهم الأول حاز بقصد الاتجار جوهر مخدرا « حشيشا » في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، والمطعون ضده أحرز بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي جوهر مخدرا « حشيشا » في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، فأمر مستشار الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوي بالنسبة للمتهم الأول واحالة الدعوي بالنسبة للمطعون ضده الى محكمة جنايات القاهرة .

وحيث ان المادة ٣٤٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجنح والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة ، وفي مواد الجنايات تقدم

القضية مباشرة الى محكمة الأحداث بمعرفة رئيس النيابة العامة أو قاضي التحقيق ، فاذا كان مع المتهم الصغير من تزيد سنة على خمس عشرة سنة بصفته فاعل أو شريك في نفس الجريمة وكانت سن الصغير تتجاوز اثنتي عشرة سنة جاز لرئيس النيابة العامة أو لقاضي التحقيق تقديم الصغير وحده الى محكمة الأحداث أو تقديم القضية الى قضاء الاحالة بالنسبة الى جميع المتهمين ليأمر بحالتهم الى محكمة الجنايات .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قواعد الاختصاص في المواد الجنائية هي من النظام العام ويجوز اثاره الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة الطاعن ، وكانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن مستشار الاحالة قد قرر بأن لا وجه لاقامة الدعوي بالنسبة للمتهم غير الحدث وأحال المطعون ضده (الحدث) الى محكمة الجنايات على الرغم من أن سنه كالثابت من شهادة ميلاده لم تجاوز خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكابه الجناية المسندة اليه ، فانه يكون قد خالف القانون لتجاوز الاختصاص المقرر لمحكمة الأحداث وحدها بنظر الدعوي طالما أنه لم يصبح هناك مع الحدث متهم آخر في الدعوي .

لما كان ماتقدم ، وكان مستشار الاحالة قد اخطأ باصدار قراره باحالة المطعون ضده الى محكمة الجنايات وهو قرار وان يكن قرارا غير منه للخصومة ، الا انه سيقابل حتما بحكم من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوي لما ثبت من أن سن المتهم وقت ارتكاب الحادث كانت تقل عن خمس عشرة سنة ، ومن ثم فانه يجب حرصا على العدالة ولتجنب تعطيل سيرها - اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة بمثابة طلب بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوي وقبول هذا الطلب على

درجة في ١٢/١٢/١٩٦٥ بالملغاء الحكم المستأنف واعادة القضية لمحكمة أول درجة لنظرها من جديد تأسيسا على أن المتهم لم يعلن لجلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة . وقضت محكمة أول درجة - بعد أن أعيدت اليها القضية - غيابيا بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢١ بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاد وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة في المكان الذي يحدده وزير الداخلية، وعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦٨/١/٢١ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه .

فاستأنف المتهم هذا الحكم وقيد استئناف ٥٢٤ سنة ١٩٧٨ وقضت محكمة ثانية درجة بتاريخ ١٩٦٨/٤/٧ بحكمها الطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها على الدعوى بعد أن قضت بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١٩ في موضوع المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر ضده بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٤ برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه فما كان يصح لها من بعد عند اعادة القضية اليها خطأ من المحكمة الاستئنافية صاحبة الولاية عليها أن تفصل فيها وكان من المتعين على المحكمة الاستئنافية وقد اتصلت بالدعوى من جديد أن تقضى بالغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة لسبق الفصل فيها وأن تصدي الموضوع الدعوي وتفصل فيه عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالخطأ في القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه بالغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة لسبق الفصل فيها وبمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة في المكان الذي يعينه وزير الداخلية نظرا لأن الاستئناف مرفوع من المتهم وحده ولا يسوغ تشديد

أساس وقوع التنازع السلبي بين مستشار الاحالة (كجهة تحقيق) وبين محكمة الجنايات (كجهة قضاء) وتعيين محكمة أحداث القاهرة للفصل في الدعوى .

الطعن ١٦٢٢ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

٦٠

٢٢ ديسمبر ١٩٦٩

دعوى جنائية : محكمة استئنافية ، نظرها الدعوى والحكم فيها . حكم ، أثره على ولاية المحكمة بنظر الدعوى . نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون . اجراءات م ٤١٩ . عقوبة ، تشديدها .

المبدأ القانوني :

متى كانت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها على الدعوى بالحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، فما كان يصح لها من بعد عند اعادة القضية اليها خطأ من المحكمة الاستئنافية صاحبة الولاية عليها أن تفصل فيها ، وكان من المتعين على المحكمة الاستئنافية وقد اتصلت بالدعوى من جديد ، أن تقضى بالغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة لسبق الفصل فيها ، وأن تصدي الموضوع الدعوي وتفصل فيه .

المحكمة :

٠٠ وحيث أنه يبين ٠٠ أن الدعوى الجنائية رفعت على المتهم ٠٠ أمام محكمة جناح قسم أول المنصورة لأنه عاد الى حالة الاشتباه وقضت المحكمة غيابيا في ١٩٦٤/١١/٢٢ بحبسه ستة شهور مع الشغل والنفاد وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة في المكان الذي يحدده وزير الداخلية تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه هذا الحكم نهائيا . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في ١٩٦٥/١٠/١٩ بتأييده فاستأنف المتهم وقيد استئنافه برقم ١٩٦٥/٤٦٩ المنصورة وقضت محكمة ثانية

العقوبة المقررة بها من محكمة أول درجة .

الطعن ٨٦٣ سنة ٣٩ ق رئاسة وعضوبة السادة
المستشارين محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة
ونصر الدين حسن عزام وأنور أحمد خلف ومحمود كامل
عطية والدكتور محمد محمد حسين .

٦١

٢٢ ديسمبر ١٩٦٩

- (١) خيانة أمانة : تبديد جهاز زوجية . اثبات .
حكم ، تسبیب ، عیب . عقوبات م ٢٤١ .
(ب) حكم : تسبیب ، عیب .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان جهاز الزوجية من القيميات وليس من المثليات التي يقوم بعضها مقام بعض ، فإن اشتراط رد قيمته عند استحالة الرد العيني بسبب الهلاك ، لا يكفي وحده للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة ، ويكون ماخلص اليه الحكم من أن تصرف الطاعن في جهاز زوجته الذي سلم اليه بمقتضى قائمة ، ينطوي على جريمة خيانة أمانة صحيحا في القانون .

٢ - إذا كانت المحكمة قد انتهت الى أن التزام الطاعن برد المنقولات الى المطعون ضدها ، لم يكن التزاما تخييريا استنادا الى قائمة الجهاز التي اطلعت عليها ، ولم تستند في ذلك الى حكم محكمة الأحوال الشخصية ، فإن ماينعاه الطاعن على الحكم بالفساد في الاستدلال لأنه استدل بحكم محكمة الأحوال الشخصية على أن التزام الطاعن برد منقولات زوجته هو اجباري وليس اختياري ، يكون غير سديد .

المحكمة :

٠٠ حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوي في قوله « ان المدعية بالحق المدني اقامت دعوي مدنية معلنه في ١٩٦٧/٤/٩ وقالت شرحا لها انه بموجب قائمة سلمت المتهم منقولات ثمنها ٦٩ ج و ١٥٠ م وقد وقعت الحيز فلم يجد

المحضر لديه شيئا مما يعتبر خيانة للأمانة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وقد أصابها ضرر من جراء ذلك وهي لهذا تقيم الدعوي سعيا للحكم لها بتعويض مؤقت قدره قرش صاغ مع المصروفات والأتعاب مع النفاذ وتحرك النيابة العامة الدعوي الجنائية ليحكم عليه بمقتضى تلك المادة ، وقد قدمت المدعية قائمة يتعهد فيها المتهم بأنه تسلم تلك المنولات على وجه الأمانة وأنه ملزم بالمحافظة عليها وبالتسليم عند الطلب وقد استصدرت المدعية حكما بالزام المتهم أن يسلمها المنقولات عينا أو دفع ثمنها اذا كانت هالكة أو مستهلكة ، وبعد أن أورد الحكم دفاع الطاعن الذي انصب على أن التزامه بالرد تخييرى وليس اجباريا رد عليه بقوله : « ان الواضح من القائمة أن التزام المتهم ليس تخييريا ولكنه التزام برد الأشياء عينا ، والرد بمقابل عند استحالة الرد العيني للهلاك أو الاستهلاك وذلك تطبيقا للقواعد العامة في الوفاء ، ومن ثم اذا كان المتهم قد امتنع عن تسليم المدعية منقولاتها فان قصده يكون قد تحول الى نية التملك وبذلك تكون جريمة التبديد بكل أركانها ويتعين عقابه طبقا لمادة الاتهام » .

لما كان ذلك ، وكان جهاز الزوجية من القيميات وليس من المثليات التي يقوم بعضها مقام بعض فإن اشتراط رد قيمته عند استحالة الرد العيني بسبب الهلاك لا يكفي وحده للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة ، ويكون ماخلص اليه الحكم من أن تصرف الطاعن في جهاز زوجته الذي سلم اليه بمقتضى القائمة المقدمة منها ينطوي على جريمة خيانة الأمانة صحيحا في القانون .

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه أن المحكمة انتهت الى أن التزام الطاعن برد المنقولات الى المطعون ضدها لم يكن التزاما تخييريا استنادا الى قائمة الجهاز التي اطلعت عليها ولم تستند في ذلك الى حكم محكمة الأحوال الشخصية . لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الوجه يكون غير سديد ،

المحكمة :

•• وبما أنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن رئيس الدائرة التي أصدرته وقع على الحكم وعلى محضر الجلسة كما تضمن اسم وكيل النيابة الذي مثل بالجلسة خلافا لما زعمه الطاعن •

لما كان ذلك ، وكانت ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن اثبات إجراءات المحاكمة ، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلاوة التقرير وسماع مرافعة الخصوم فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبته الحكم من تمام هذا الاجراء الا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله ، ولا يقدر في ذلك أن يكون اثبات هذه التلاوة قد وردت في ديباجة الحكم المطبوعة ما دام أن رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم قد وقع عليه مع كاتبها طبقا للمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية بما يفيد اقراره ما ورد به من بيانات •

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوي بما تتوافر به كل العناصر القانونية لجريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها اداريا التي أدین الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي الى مارتبه الحكم عليها ، ولما كان الطاعن لم يدفع ببطلان محضر الحجز أمام محكمة الموضوع ، وكان من المقرر أن توقيع الحجز يقتضي احترامه ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشويا بالبطلان ما دام لم يصدر حكم ببطلانه من الجهة المختصة ، وكان الأصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد وهو ما لم يثره الطاعن أمام المحكمة التي أطمأنت لما أوردته من عناصر سائغة الى عدم وجودها فلا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص • لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا •

الطعن ١٢٠٠ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة •

ويكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا •

الطعن ٩٥٣ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة •

٦٢

٢٢ ديسمبر ١٩٦٩

(١) محاكمة : إجراءاتها : حكم ، ورقته ، محضر جلسة •

(ب) إجراءات محاكمة : جحد ما أثبته الحكم من تمامها • إجراءات م ٢١٢ •

(ج) حجز : مشوب بالبطلان ، احترامه •

(د) أشياء محجوزة : تبديدها ، بيع ، دفع بعدم العلم بيومه •

المبادئ القانونية :

١ - ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن اثبات إجراءات المحاكمة •

٢ - الأصل في الإجراءات أنها روعيت • ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلاوة التقرير وسماع مرافعة الخصوم فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبته الحكم من تمام هذا الاجراء الا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله • ولا يقدر في ذلك أن يكون اثبات هذه التلاوة قد وردت في ديباجة الحكم المطبوع ، ما دام أن رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم قد وقع عليه مع كاتبها بما يفيد اقراره ما ورد به من بيانات •

٣ - من المقرر أن توقيع الحجز يقتضي احترامه ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشويا بالبطلان ما دام لم يصدر حكم ببطلانه من الجهة المختصة •

٤ - الأصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ، وهو ما لم يثره الطاعن أمام المحكمة التي أطمأنت لما أوردته من عناصر سائغة الى عدم وجودها فلا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص •

٦٣

٢٢ ديسمبر ١٩٦٩

معارضة : نظرها والحكم فيها . استئناف ، نظره
والحكم فيه . حكم ، بطلانه . نقض ، طعن ، خطأ
في تطبيق قانون . عذر قهري .

المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت أن تخلف الطاعن عن
جلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة كان
لعذر قهري ، أقره الحكم المطعون فيه - فإن
الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن
يكون قد وقع باطلا ، وكان يتعين على المحكمة
الاستئنافية أن تقضى في الاستئناف المرفوع عن
هذا الحكم بالغائه ، وبإعادة القضية إلى
محكمة أول درجة للفصل في المعارضة .

المحكمة :

• • • وحيث أنه يبين من الأوراق أن محكمة
أول درجة قضت بإدانة الطاعن غيابيا فعارض
الطاعن في الحكم وتخلف عن حضور جلسة
المعارضة فقضت المحكمة باعتبار المعارضة
كأن لم تكن ، فاستأنف الطاعن الحكم الأخير
وقضت المحكمة الاستئنافية غيابيا بعدم قبول
الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، فعارض
في هذا الحكم وأثبتت المحكمة أن المدافع عنه
قدم شهادة مرضية ثابت بها أن المتهم كان
مريضا وقت نظر المعارضة أمام المحكمة
الجزئية وطلب إعادة القضية لمحكمة أول
درجة لنظر المعارضة من جديد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد
أخذ بالشهادة المرضية التي قدمها الطاعن
والتي تتضمن أنه كان مريضا في اليوم
المعين لنظر معارضته أمام محكمة أول درجة
ولذلك قضى بإلغاء الحكم الاستئنافي الغيابي
القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا ، وبقبول
الاستئناف شكلا مع أنه قرر به بعد الميعاد ،
غير أنه حكم في الوقت ذاته في موضوع
الدعوى بتأييد الحكم المستأنف .

لما كان ذلك ، وكان ثابتا أن تخلف الطاعن
عن جلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة كان

لعذر قهري - أقره الحكم المطعون فيه -
فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن
لم تكن يكون قد وقع باطلا ، وكان يتعين على
المحكمة الاستئنافية أن تقضى في الاستئناف
المرفوع عن هذا الحكم بالغائه ، وبإعادة
القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في
المعارضة ، أما وهي لم تفعل وفوتت على
الطاعن احدي درجتى التقاضى بقضائها في
موضوع الدعوى فإنها تكون قد أخطأت في
تطبيق القانون .

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين نقض الحكم
المطعون فيه فيما قضى به في موضوع الدعوى
وتصحيحه والقضاء في موضوع الاستئناف
بالغاء الحكم المستأنف القاضي باعتبار
المعارضة كأن لم تكن وإعادة القضية إلى
محكمة أول درجة لنظر المعارضة .

الطعن ١٢٠١ سنة ٣٩ بالهيئة السابقة .

٦٤

٢٢ ديسمبر ١٩٦٩

(أ) خيانة أمانة : تبديد . نقض ، خطأ في تطبيق
قانون . عقوبات م ٢٤١ .

(ب) نقض : طعن ، خطأ في تطبيق قانون . حجب
الحكمة عن نظر موضوع الدعوى . نقض وإحالة .

المبادئ القانونية :

١ - يجب في جريمة خيانة الأمانة أن
يكون تسليم المال للمتهم بمقتضى عقد من عقود
الأمانة المنصوص عليها على سبيل الحصر .

٢ - متى كان الثابت أن خطأ المحكمة
في تطبيق القانون قد حجبها عن أن توفى
الدعوى حقها من الناحية الموضوعية ، فإنه
يتعين أن يكون مع النقص الاحالة .

المحكمة :

بما أن النيابة العامة تعيب على الحكم
المطعون فيه أنه أن قضى بتأييد الحكم الابتدائي
الصادر ببراءة المطعون ضده من التهمة
المنسوبة إليه واعتنق أسبابه قبل أخطأ في

النقض الاحالة .

الطن ١٢١٢ سنة ٢٩ ق. رئاسة وعضوية السادة
المستشارين حسن فهمي البدوي رئيس المحكمة ومحمود
الغمرأوي وابراهيم احمد الدبواني ومحمد السيد
الرفاعي وطله الصديق دنانة .

٦٥

٢٢ ديسمبر ١٩٦٩

(١) عمل : تأمينات اجتماعية . جريمة ، ارتباط ،
غرامة ، تعددها . عقوبة الجرائم المرتبطة . ق ٦٣
(ب) هيئة تأمينات : رب عمل ، اشتراكه عن عماله ،
احتفاظه بسجلات ودفاتر . عقوبات م ٢/٢٢ .

المبادئ القانونية :

١ - جرائم عدم الاشتراك في هيئة التأمينات
الاجتماعية وعدم تقديم رب العمل لهذه الهيئة
الكشوف والبيانات والاختبارات والاستمارات
التي يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية
وعدم احتفاظه بالدفاتر والسجلات وعدم
انشائه للمؤمن عليه ملفا خاصا بالتأمينات
الاجتماعية هي من جرائم العمد التي تحقق
في صورة سلبية تتمثل في مخالفة أمر الشارع
او القعود عن تنفيذه ، وهذه الجرائم بطبيعتها
غير متلازمة انه يمكن تصور وقوع احدها
دون الاخرى كما ان القيام بأي من هذه
الواجبات لا يجزئ عن القيام بالآخرى .

٢ - ان قعود صاحب العمل عن الاشتراك
عن عماله أمر مستقل تماما عن اخلاعه بواجب
الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر وغير مرتبط به
ارتباطا لا يقبل التجزئة ، فلا يجزئ عن القيام
بالواجب في شأن احدها عن الاخرى وينتفى
عنها بحسب الأصل الوحدة الاجرامية التي
عناها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية
من المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

المحكمة :

٠٠ وبما أنه لما كانت جريمة الاشتراك في
هيئة التأمينات الاجتماعية وعدم تقديم رب
العمل لهذه الهيئة الكشف والبيانات
والاختبارات والاستمارات التي يتطلبها تنفيذ

تطبيق القانون - ذلك أن الحكم الابتدائي
المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند
في قضائه بالبراءة الى أن المال لم يسلم
للمطعون ضده بمقتضى عقد من عقود الأمانة
المنصوص عليها في المادة ٢٤١ من قانون
العقوبات مع أن التكييف القانوني الصحيح
للعقد الذي استلم المطعون ضده المال بمقتضاه
هو عقد وكالة مقرون بوديعة وكلاهما من
عقود الأمانة .

وبما ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه قد بين الواقعة بقوله
« وحيث ان واقعة الدعوى تتحصل فيما أبلغ به
وقرره سيد ابراهيم سيد من أنه تكونت جمعية
من ثلاثة عشر شخصا وأمين صندوقها
المتهم بدفع كل منهم خمسين قرشا يوميا على
أن يحصل على ١٥٠ جنيها كل عشرين يوما
الا أن المتهم وهو أمين صندوق الجمعية يقوم
بسداد ما يستحقه عند حلول ميعاده وانتهى
الى اتهامه بالتبديد » . واستطرد الحكم يقول :
« انه لما كان يشترط للعقاب على جريمة التبديد
أن يكون المال قد سلم للجاني على سبيل أحد
عقود الأمانة الست الواردة بالمادة ٢٤١
عقوبات . ومتى كان ذلك ، وكان استلام
المتهم للمال موضوع التهمة لم يسلم اليه تحت
أي وصف من هذه العقود الست فان الاتهام
المسند اليه يكون غير موفور العناصر » .
وبما أن الوقائع كما حصلها الحكم المطعون
فيه على النحو السابق بيانه ترشح لقيام
علاقة وكالة بلا أجر بين أعضاء الجمعية وبين
المطعون ضده يقوم بموجبها بالتحصيل
والتوزيع ، هذا فضلا عن أنه يعتبر بهذه المثابة
مودعا لديه يحتفظ بالمال المتحصل خلال الفترة
المقررة لحساب من يستحقه من أعضاء
الجمعية .

وبما أن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا
النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون
بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد
حجب المحكمة عن أن توفى الدعوى حقها من
الناحية الموضوعية ، فانه يتعين أن يكون مع

٦٦

٢٢ ديسمبر ١٩٦٩

- (أ) ظروف مخفية : تهمة ، وصفها ، فاعل أصلي .
عقوبات م ١٧ . نقض ، طعن ، مصلحة .
- (ب) حكم : خطأ في وصف الواقعة ، نقض ، طعن ، مصلحة .
- (ج) اشتراك : مسئولية جنائية ، قصد جنائي ، قصد اجتماعي .
- (د) شهود : تقدير أقوالهم ، محكمة موضوع .
- (هـ) دفاع : رد الحكم على ما أثارته من تعسّر الرؤية .
- (و) دليل : تقدير قوته ، محكمة موضوع .
- (ز) اعتراف : تقدير قيمته ، محكمة موضوع . اكراه .
- (ح) تعذيب : تحقيق ، آثاره ، نذب طبيب .

المبادئ القانونية :

١ - مادامت المحكمة كان في وسعها ، لو أرادت أن تفزل بالعقوبة الى أكثر مما نزلت إليه ، وفقا للحدود المرسومة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، ومادامت هي لم تفعل ، فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها فعلا مع الواقعة التي ثبتت لديها ، بصرف النظر عن وصفها القانوني .

٢ - لا مصلحة للطاعن في التمسك بخطأ الحكم في اغفال وصف الواقعة التي قارفها باعتباره شريكا ، مادام أن العقوبة المحكوم بها وهي الأشغال الشاقة المؤبدة تدخل في نطاق عقوبة الشريك .

٣ - من المقرر في فقه القانون أن الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ، ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها ، متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق المجناة على ارتكابها .

٤ - ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤيدون فيها الشهادة ، متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع

قانون التأمينات الاجتماعية وعدم احتفاظه بالدفاتر والسجلات وعدم انشائه للمؤمن عليه ملفا خاصا بالتأمينات الاجتماعية هي من جرائم العمد التي تتحقق في صورة سلبية تتمثل في مخالفة أمر الشارع أو القعود عن تنفيذه وهذه الجرائم بطبيعتها غير متلازمة إذ يمكن تصور وقوع احدها دون الأخرى كما أن القيام بأي من هذه الواجبات لا يجزيء عن القيام بالأخرى وهذا يتمشى مع روح التشريع الصادر في شأن التأمينات الاجتماعية الذي وان تضمن أنواعا مختلفة من الالتزامات المستقلة التي تستهدف ببعضها رعاية مصالح العمال عامة وضمان حقوقهم الفردية وترسم في البعض الآخر الأوضاع التنظيمية التي تكفل سلامة تطبيقه ومراقبة السلطات المختصة تنفيذ أحكامه إلا أن الواقع من الأمر أن تلك الالتزامات تدور في مجموعها حول تحقيق الرعاية للعمال كما تصورها الشارع ، ومن ثم فهي تأتلف مع الاتجاه العام الذي دل عليه حين نص في المادتين ١٣٥ و ١٣٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على تعدد الغرامة المقررة بتعدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .

لما كان ذلك ، فإن قعود صاحب العمل عن الاشتراك عن عماله إنما هو أمر مستقل تماما عن أخلاله بواجب الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر وغير مرتبط به . ارتباطا لا يقبل التجزئة فلا يجزيء القيام بالواجب في شأن أحدها عن الأخرى وينتفى عنها بحسب الأصل الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا للنظر ، فإنه يكون قد خالف صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان حسن سير العدالة ووحدة الواقعة يقتضيان نقض الحكم بالنسبة لجميع التهم وأن يكون مع النقض الاحالة .

الطعن ١٢١٢ سنة ٣٩ في بالهيئة السابقة .

بيانها ، ما شهد به عويس ٠٠ في التحقيق وبالجلسة من أنه « في فجر يوم الحادث خرج من مسكنه القريب من محل تجارة شحاتة أمين وفي طريقه الى طاحونة له شاهد المتهمين ومعهما ثالث لا يعرفه بجوار ذلك المحل ثم سمع صوت طلق عيار ناري وشاهد المتهمين يقفون من مكان الحادث ٠٠ وأضاف ان المتهمين معرف عندهم ارتكاب جرائم السرقات وفي الصباح علم بمقتل المجنى عليه ، وما ثبت من المعاينة التي قامت بها النيابة لمحل تجارة شحاتة أمين « أنه بالدرفة اليمنى من باب المحل كسر من الداخل من ناحية الكالون كما ان الرزة الخاصة بقفل الباب المثبتة بالبرفة الأخرى منزوعة وأن خشب الباب من ناحية الترياس السفلى مكسور كذلك » وما اعترف به الطاعن الأول في التحقيق من « أنه كان قد خرج من منزله فجر يوم الحادث لأداء الصلاة وقابله المتهم الثاني وآخر وصحباه الى محل تجارة شحاتة أمين ولما أن وصل ثلاثتهم الى المحل المذكور حتى خرج عليهم المجنى عليه عبد الواحد درويش الرؤبى من منزله القريب من موقع ذلك المحل وسأل عن سبب وجودهم في ذلك المكان ولكن المتهم الثاني مانجه بطلقة نارية من الفرد الذي كان يحمله ، ٠٠

دون الحكم ٠٠ بيان الواقعة ثم أورد على ثبوتها على هذه الضرورة أدلة مستمدة من التحقيقات وما رواه أحد الشهود واعترافه الطاعن الأول وما أسفرت عنه المعاينة التي قامت النيابة بها مما يقطع بصحة تصوير الواقعة على الوجه الذي استخلصته المحكمة من تلك المسانبات والأدلة استخلاصا منطقيا سائغا .

لما كان ذلك ، وكان لا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة التي ترسم في وجدان المحكمة أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد ذكره على السنة بعض الشهود أو أخذ من تقرير خبير أو مخبر مغسابة ، وإنما يكفي أن يكون مستنبطا بطريق الاستنتاج والاستقراء والمكتنات العقلية كافة ، مادام ذلك معلوما متفقا مع حكم العقل والمنطق .

الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجمالها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

٥ - متى كان ما أورده الحكم في شأن قدرة الشاهد على رؤية المتهمين ، سائغا ومنطقيا ، ومن شأنه أن يؤدي الى مارتبه عليه ، فان ما أثاره الدفاع بشأن ضعف قوة ابصار الشاهد وتعدر رؤيته المتهمين وقت الحادث ، يكون مردودا .

٦ - تأخر الشاهد في أداء شهادته لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ، مادامت قد اطمأنت اليها ، ذلك أن تقدير قوة الدليل ، من سلطة محكمة الموضوع ، ومن ثم فان كل جدل يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٧ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، بغير معقب عليها ، مادامت تقيمه على أسباب سائغة .

٨ - لا تلزم محكمة الموضوع بتدب طبيب لتحقيق آثار التعذيب ، طالما أنها رأت أن ما أثاره الدفاع عن المتهم في هذا الشأن لا يستند الى أساس جدي ، لأسباب سائغة أوردتها .

المحكمة :

٠٠ وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الجنائية دبرت لصلا بقصد سرقة محل ٠٠ ولما وصل المتهمان الى باب المحل وفتح أحدهما صراخيه وشرعا في سرقة فوجئا بالمجنى عليه ٠٠ وما أن رأى المتهمين أمام باب المحل في تلك الوقت المبكر حتى استفهم عن شخصيتهما فعاجله المتهم الأول ٠٠ عمدا بطلقة نارية من المسدس الذي كان يحمله قاصدا قتله فأحدث اصابته التي أودت بحياته ٠٠ وساق الحكم في سبيل التدليل على ثبوت واقعة السرقة على الصورة السالفة

لما كان ذلك ، وكان تصوير الواقعة الذي خلصت اليه المحكمة يتفق مع المنطق والمعقول وقد استدللت في كيفية وقوع الحادث بما يصح عندها من وجوه الاستدلال التي لها أصل في الأوراق والتي تؤدي إلى الصورة التي خلصت إليها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله .

وإذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن سرد واقعة الدعوى عرض للدفع ببطلان اعتراف المتهم الأول بدعوى أنه صدر تحت تأثير تعذيب وقع عليه وانتهى إلى اهداره تأسيسا على أن الطاعن الأول لم يدع في التحقيقات بوقوع اكراه عليه وأن وكيل النيابة المحقق لم يلحظ به أضرار أو أي أثر لتعذيب وقت مناظرته في بدء التحقيق .

لما كان ذلك ، وكان الطاعنان لا ينازعان في صحة الوقائع التي استند إليها الحكم ، فإن هذا الذي أورده الحكم سائق ومقبول ذلك بأن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه انتزع منه بطريق الاكراه بغير تعقيب عليها مادامت تقيمة على أسباب سليمة وكانت المحكمة قد خلصت في استدلال سائق إلى أن الاعتراف سليم مما يشوبه وإلى صناعته عن الطاعن الأول اختيارا فإنه لا يجوز معاندتها في ذلك كما لا تلتزم محكمة الموضوع بتدبير طبيب لتحقيق آثار التعذيب طالما أنها زاث أن ما أثاره الدفاع عن المتهم لا يستند إلى أساس جدي لأسباب سسائفة أوردها .

ولا يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال أطراحه الدفع بعدم التعويل على شهادة عويس شعبان متى أقام رده على هذا الدفع بما أورده من أن « ما أثاره الدفاع بشأن ضعف قوة ابصار شاهد الاثبات الأول وتعذر رؤية المتهمين وقت الحادث فمردود بما اطمأنت إليه المحكمة من أقوال ذلك الشاهد من أنه تمكن من رؤية المتهمين أمام محل تجسرة

شحاته أمين قور خروجه من منزله وذلك على ضوء مصباح مضياء في مكان وجودهما وبما اطمأنت إليه كذلك من أنه تمكن من رؤية المتهمين عند اطلاق أولهما العيار الناري صوبه على بعد مترين من مكانه وقد تأيد ذلك بتقرير الطبيب الشرعي بما أورده في تقريره من أن مسافة الاطلاق بين فوهة السلاح وجسم المجنى عليه المذكور حوالي أربعة أمتار إذا كان السلاح المستعمل في الحادث بندقية ذات ماسورة عادية الطول وأن مسافة الاطلاق نصف ذلك القدر أو ثلثاه في حالة استعمال فرد أو مقروطة على التوالي ومعنى ذلك أن المسافة بين فوهة الفرد الذي كان يمسك به المتهم الأول وبين جسم المجنى عليه عويس وقت اطلاق العيار الناري عليه كان متران وقد أجمع شهود الحوادث على إمكان الرؤية بوضوح في وقت الحادث ولذا يتعين أطراح ذلك الدفاع ، ولما كان هذا الذي أورده الحكم في شأن قدرة شاهد الاثبات الأول على رؤية المتهمين سائغا ومنطقيا ومن شأنه أن يؤدي إلى مارتبه عليه . وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع .

ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، فلا جناح على المحكمة أن اعتمدت على شهادة شاهد الاثبات الأول في قضائها بالادانة بعد أن أفصحت عن اطمئنانها إلى شهادته وأنها كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بشهادته . كما أن تأخر الشاهد في أداء شهادته لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله مادامت قد اطمأنت إليها ، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع فإن كل جسد يثيره الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

أما ما يثيره الطاعنان من أن الحكم قد شاب قصور في وصف الواقعة التي قارفها كل منهما

ولا يغير من هذا النظر أن تكون المحكمة قد أخذت الطاعن الثاني بالرافة وعاملته بالمادة ٧٧ من قانون العقوبات ، ذلك أن تقدير ظروف الزافة من محكمة الموضوع إنما يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية التي تثبت لديها قبل التهم لا بالنسبة للوصف القانوني الذي تصفه به ، فإذا وصفت المحكمة التهم في جناية قتل عمد اقترن بظرف قانوني مشدد بأنه فاعل أصلي فيها وعاملته بالمادة ١٧ من قانون العقوبات فأوقعت عليه عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بدلا من عقوبة الاعدام المقررة قانونا لهذه الجناية ، وكان الوصف الصريح للفعل الجنائي الذي وقع منه هو مجرد الاشتراك في هذه الجناية المعاقب عليه قانونا بالأعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة ، فلا يصح طلب نقص الحكم بمقتولة أن المحكمة ، إذ قضت بالعقوبة التي أوقعتها ، كانت تحت تأثير الوصف الجنائي الذي ارتأته ، وأن ذلك يستدعي إعادة النظر في تقدير العقوبة أغلنى أساس الوصف الصحيح ، ذلك أن المحكمة كان في وسعها لو كانت قد أرادت أن تنزل بالعقوبة إلى الأكثر ملاءمة نزلت إليه أن تنزل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقا للحدود المرسومة بالمادة ٢٧ من قانون العقوبات ، وما دامت هي لم تفعل فإنها

الوضع يكونون مسئولين عن كل مخالفة في تلك الاقرارات التي ارتضوها سلفا والا كانوا قد تقدموا بالاقرارات الصحيحة بأنفسهم لأن القانون يفرض عليهم الالتزام بتقديم تلك الاقرارات لمصلحة المصائب . والقول بغير ذلك يجعلهم في حكم من امتنع عن تقديم الاقرار في حين أنهم لم يقولوا هذا القول وانما جاءت كلمتهم على أنهم تقدموا باقرارات غير صحيحة ومن ثم فانه يتعين اطراح هذا الدفع .

لما كان ذلك ، وكان الاستفادة من نصوص المواد ٢٤ و ٤١ و ٤٨ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له أن المشرع فرض الضريبة في شركات التضامن على كل شريك شخصيا عن حصته في ارباح الشركة تتناسب مع حقيقته في الشركة ، وذلك تطبيقا لمبدأ راجعية الضريبة من جهة ، وتوسعه على الشركاء في حيد الاعفاء بمعاملتهم فرادي لا مجتمعين من جهة أخرى ، الا انه لم يمنع تقديم الاقرار الضريبي عن الشركة كلها من أي من الشركاء أو من المدير المعين للشركة ، بما يجزيء عن تقديم كل منهم لاقرار منفرد ان لازالت الشبكة في هذا الخصوص مخاطبة كشخص معزوي متميز عن اشخاص الشركاء ، وحينئذ لا تجوز مساءلة أي من الشركاء الآخرين جنائيا عن الغش الذي قد يقع في هذا الاقرار لمحض أنهم شركاء في شركة تضامن ان المقرر أن الشخص لا يسأل جنائيا بصفته فاعلا أو شريكا الا عما يكون لنشاطه المؤثم دخل في وقوعه سواء كان ارتكابا أو تركا ، ايجابا أو سلبا وذلك طبقا لأوامر الشارح ومناهيه ولا مجال للمسؤولية المفترضة أو للمسؤولية التضامنية في العقاب الا استثناء بنص القانون وفي حدود ما استثنى وأوجبه .

لما كان ذلك ، وكان الاستفادة من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول بوصفه مديرا للشركة هو وحده الذي قدم لمصلحة المصائب الاقرارات الضريبية المقول بعدم صحتها عن ارباح الشركة وحصص الشركاء فديما وأن مصلحة المصائب قبلت منه هذه الاقرارات وجرت على محاسنها الشركة على أساسها

٢ - من المقرر أن الشخص لا يسأل جنائيا بصفته فاعلا أو شريكا ، الا عما يكون لنشاطه المؤثم دخل في وقوعه ، سواء كان ارتكابا أو تركا ، ايجابا أو سلبا ، وذلك طبقا لأوامر الشارح ومناهيه ، ولا مجال للمسؤولية المفترضة أو المسؤولية التضامنية في العقاب ، الا استثناء بنص القانون ، وفي حدود ما استثنى وأوجبه .

٣ - لا يجوز مساءلة سائر الشركاء في شركة تضامن عن اقرارات مدعى بعدم صحتها ، قدمها مدير الشركة ، مع خلو الأوراق من دليل يفيد اطلاعهم عليها ، أو علمهم بما جاء بها .

٤ - اذا كان الحكم قد قضى بالزام المطعون ضدهم بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة ، دون أن يستظهر سوء القصد لديهم وتعمدهم التخلص من الضريبة المستحقة ، فانه يكون معيبا واجب النقض .

الحكمة :

وحيث انه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفع الطاعنين بانتفاء مسئوليتهم عن الجريمتين تأسيسا على أن الطاعن الأول هو الذي قدم الاقرارات المتضمنة للبيانات غير الصحيحة موضوع الاتهام ورد عليه بقوله « هذا الدفع هو الآخر مردود لأن الضريبة في شركات التضامن تفرض على كل شريك شخصيا عن حصته في الأرباح تعادل نصيبه في الشركة وكل شريك ملتزم بتقديم الاقرار الخاص بريجه الى مصلحة المصائب لا احتساب الضريبة المقررة عليه .

فاذا كان المتهم الأول - الطاعن الأول - باعتباره القائم على ادارة الشركة قد قدم الاقرار عن قيمة نصيبه في الشركة وكذلك عن نصيب كل من باقي المتهمين شركائه في المؤسسة بعد اطلاعهم عليه وعلمهم بمضمونه . وقد وافقوا على ذلك رغم علمهم بأن الاقرارات جميعها سواء بالنسبة لهم أو للمتهم الأول غير صحيحة وأنه على هذا الأساس ستربط الضريبة على كل منهم فانهم وقد ارتضوا هذا

مكررا و ٢٠٨ و ٢١٤ مكررا و ٢١٥ . نفع عام .
اسباع صفة على جمعية خاصة .

(ب) علامة تجارية : تقلد . ق ٥٧ لسنة ١٩٢٩ .
(ج) مستشار احالة : قراره ، تسببه . اجراءات
م ١٧٢ ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ اجراءات م ٢١٠ .

المبادئ القانونية :

١ - تقليد علامة النادي الأولمبي لا تعتبر
من قبيل تقليد العلامات الواردة بقانون
العقوبات . ولا تعتبر الأندية الرياضية من
قبيل الجمعيات . ويكون تغيير الحقيقة في
تذاكر دخول النادي الأولمبي أو أي محرر
صادر منه جناية لا جنابة .

٢ - المشرع استثنى تقليد العلامات والبيانات
التجارية وخصها بحمايته في القانون ٥٧
لسنة ١٩٢٩ ، والمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات
لا تنطبق بحسب وضعها الا على علامات
الحكومة بما هي سلطة عامة دون سائر
ماتباشره من أوجه النشاط الصناعي أو
التجاري . ولما كان القرار المطعون فيه قد
أعمل هذا النظر أضلا وتطبيقا فإنه يكون قد
أصاب صحيح القانون .

٣ - أوجب القانون أن يشتمل الأمر
الصادر من مستشار الاحالة سواء كان
بالاحالة أي بان لا وجه لاقامة الدعوي
الجنائية على الأسباب التي بنى عليها ، ولم
يستلزم القانون أن يتضمن تسبيب الأمر - وهو
جزء من قضاء التحقيق - بيانات معينة أسوة
بما فعله في المادة ٣٢٠ في احكام الادانة
الصادرة من قضاء الحكم .

المحكمة

٠٠ وبما أن قانون العقوبات بعد أن نص
في المادة ٢٠٦ منه على معاقبة تقليد أو تزوير
علامات وديفات واختصام وأوراق الحكومة
الواردة بها على محيل المحصور بوقعية
الجنائية المغلظة الواردة فيها ، نص في المادة
٢٠٦ مكررا على أنه (يعاقب بالسجن مدة
لا تزيد على خمس سنين على الجرائم الواردة
في المادة السابقة إذا كان محلها اختاما أو
سمات أو علامات اخذت الشركات المساهمة

وكان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة الطاعنين
الثاني والثالث والرابع بوصفهم شركاء
متضامنين عن جريمة الادلاء ببيانات غير
صحيحة بقصد التهرب من أداء الضريبة قولا
بان هذه الاقرارات لم تقسم الا بعد اطلاعهم
عليها وموافقتهم على ما جاء بها ، وكان
الثابت من الاطلاع على المفردات التي امرت
المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن ملف الدعوي
قد خلا تماما من هذه الاقرارات .

كما لم يرد ذكر للطاعنين المذكورين في
محاضر المناقشات التي اجرتها لجان الفحص
الضريبي مع الطاعن الأول - مدير الشركة -
وخلت أوراق الدعوي كذلك مما يعينه على
الجزم باطلاع هؤلاء الطاعنين على هذه
الاقرارات أو موافقتهم عليها قبل تقديمها
لمصلحة الضرائب حتى يسوغ اعتبارهم
مسؤولين جنائيا عن الغش الحاصل فيها هذا
فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قضى بالزامهم
بتعريض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من
الضريبة دون أن يستظهر سوء القصد لديهم
وتعمدهم التخلص من الضريبة المستحقة .

لما كان ماتقدم جميعه ، فإن الحكم المطعون
فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة
بالنسبة للطاعنين الثاني والثالث والرابع
وكذلك بالنسبة للطاعن الأول نظرا لوحدة
الواقعة واقتضاء لمحسن سير العدالت دون
حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

الطعن ٨٢٥ سنة ٣٩ ق رئاسة وعضوية السادة
المستشارين محمد أبو الفضل حفنى وإبراهيم أحمد
الديوانى ومحمد السيد الرفاعى وطه الصديق دنانة
ومحمد ماهر محمد حسنى .

٦٨

٢٩ ديسمبر ١٩٦٩

(١) تقليد : علامات ، شركات مساهمة مملوكة
للدولة ، جمعيات خاصة ذات نفع عام ، ناد رياضي ،
تزوير في محصور عرفي ، رهنمى . ق ٢٦ لسنة ١٩٥٦
ق ٣٨٤ لسنة ١٩٥٤ ق ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ق ١٥٢ لسنة
١٩٤٩ ق ٥٧ لسنة ١٩٢٩ . عقوبات م م ٢٠٦ و ٢٠٦ .

مع أحكامه ، وجساء في المذكرة الايضاحية المستأنجة له « أنه قاصر على الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب في القطاع الشعبي وبذلك يخرج عن نطاق تطبيق أحكامه أوجه النشاط المختلفة التي تقوم بها الأجهزة الحكومية ، والبيان من استقراء هذه النصوص أن قانون العقوبات إنما عاقب بعقوبة الجنائية على تقليد علامة احدي جهات الحكومة أو احدي الجهات الملحق بها حكماً والواردة على سبيل الحصر على تدرج ملحوظ فيه جسيمة الجريمة ، وأن العقوبة تقدر بقدرها ، فلا تنطبق المادتان ٢٠٦ و ٢٠٦ مكرراً من القانون المذكور إلا إذا كان التقليد متضمناً على رمز مخصوص مما يصدق عليه كونه علامة دالة على جهة معينة دلالة مخصوصة ، وأن تكون العلامة لأحدي الجهات المحددة على وجه لا يقلل القياس مهما توافقت حكمته ، لأن الأحكام تدور مع مناطها لا مع الحكمه منها ، ولأن النصصوص المبينة للجرائم والمرفقة للعقوبات من القانون الضيق

والمراد بالعلامة في هذا المقام سواء كانت الآلة الطابعة أو اثرها المنطبع مادل بحسب السياق العلى الجهة مالكة العلامة لا دلالة افراد وتميز بحسب بل دلالة توثيق ايضاً ، الأمر المستفاد من ورود حكمها في باب التزوير ، وهو يتعلق بالجنحية في الاثبات وفي النصوص الخاصة بالتزوير في الاختتام والأوراق الرسمية بالذات ، وكذلك أخذ من دلالة العلامة في اللغة عموماً على الإمارة أو الشاهد أو الدليل ، فضلاً عن سياق النصوص وقرائنها في مجموعها على تحديد المعنى المقصود ، ولا كذلك شارات الأندية الرياضية - ومنها النادي الاولى - التي تعتبر حلية أو زينة يتميز بها كل ناد عن غيره في حلبة المنافسة والمباهاة أسرة بأعلامه وملابسه المخصوصة .

وأما أطلق عليها لفظ العلامة لغة من قبل الاشتراك في الاسم فقط دون المعنى الاصطلاحي المنصبط في القانون ، هذا إلى أن الأندية الرياضية ليست من الجهات

أو احدي الجمعيات التمثيلية أو النقابات المنشأة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً أو احدي المؤسسات أو الجمعيات الاعتبارية ذات نفع عام ، وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنين إذا كانت الأختام أو الدمغات أو العلامات التي وقعت بشأنها الجرائم المبينة في الفقرة السابقة خاصة بمؤسسة أو شركة أو جمعية أو منظمة أو منشآت إذا كانت الدولة أو احدي الهيئات العامة تشاهم في مالها بتضييعها بلية ضفة كانت .

ونصت المادة ٢٠٨ على أنه يعاقب بالحبس من قلد ختماً أو تمغة أو علامة لأحدي الجهات اياً كانت أو الشركات المادونة من قبل الحكومة أو احدي البنوك التجارية ، وكذا من استعمل شيئاً من الأشياء المذكورة مع علمه بتقليدها ، وتعد أن عرفت المادة الأولى من القانون ٢٦ لسنة ١٩٦٥ الصادر في ٦ من يونيو ١٩٦٥ في شأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب المقصود بتلك الهيئات نصت المادة الثانية على أنه تعتبر الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب من الهيئات الخاصة ذات النفع العام ، ويكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد ظهور نظامها وفقاً لأحكام هذه القوانين ، وتتمتع هذه الهيئات بإحدى وظائف المحافظة العامة الآتية : (أ) - عدم جبراً على الاموال الا اشتيفاء للمضوضوب والرسوم المستحقة للدولة (ب) - تقديم جداول القبط هذه الاموال بمضى السنة (ج) - جواز نزاع الملكية للمنفعة العامة لصالح الهيئة وتعتبر اموال هذه الهيئات من الاموال العامة في تطبيق قوانين العقوبات (ثم قضيت على ذلك المادة الثالثة بإلغاء هذه الهيئات امتيازات مالية محددة .

وقد وردت هذه الاموال في الباب الأول من العقود للأحكام العامة من القانون الذي عالج من بعد في ابوابه وفصلاته المختلفة الأحكام المخصوصة للهيئة من تلك الهيئات ومن بينها الأندية الرياضية المشهورة طبقاً له ، وأجبال قانون اصداره على تطبيق القانون ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ في شأن الأندية فيما لا يتعارض

العاملة في ميدان رعاية الشباب - ومنها الأندية الرياضية - مالا عاما في حكم قانون العقوبات ، ولم يعتبرها من الهيئات ذات النفع العام في أحكام التزوير ، ولا هو جعل القائمين بالعمل فيها ، موظفين عموميين في هذا الباب ، وعبرة الشارع واضحة المعنى لا غموض فيها ، ومراده لا يحتمل التأويل ، ولا تصح مصادرته فيما أراد . وعلى ذلك فإن تذاكر الدخول في النادي الأولمبي محررات عرقية يجري على تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ من قانون العقوبات حسبما تقدم ، ومن ثم لا يكون لما أثارته الطاعنة في هذا الصدد من وجه ولا يعتد به .

ولما كان ظاهر المواد ٢٠٦ و ٢٠٦ مكررا ، ٢٠٨ من قانون العقوبات يوهم بأنه يتناول تقليد العلامات التجارية التي توضع على المصنوعات أو المنتجات لتمييزها في السوق عما يماثلها من بضائع صاحب العلامة ليطمئن إليها الراغبون في الشراء ، إلا أن مقارنة نصوص القانون في هذا الشأن تدل على أن المشرع قصد اخراج هذه العلامات من عموم هذه النصوص إذ استثنى لها القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية وفرض لها عقوبة مخففة لما ارتآه من أن طبيعة هذا الحق ، وما تقتضيه النظم والقواعد الاقتصادية من حرية المنافسة التجارية إلى أقصى حد ممكن يمليان عديم تضيق هذه الحرية بفرض عقوبات جنائية على التقليد الذي يقع من المتنافسين في التجارة والصناعة إلا بالقدر الذي سنه ، وفي الحدود التي رسمها مما يوجب القول بأن هذا النص الخاص وحده هو الذي قصد به إلى حماية العلامة التجارية أو البيان التجاري ، لأن علة وجوده ، وصراحة عبارته ، وإيراده في قانون واحد دون تمييز بين القطاعين العام والخاص ، كل ذلك يقطع في الدلالة على أن المشرع استثنى تقليد العلامات والبيانات المذكورة من حكم المواد السابقة وخصها بحمايته في القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ سالف البيان ، هذا فضلا عن أن المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات لا تنطبق - بحسب وضعها - إلا على

على سبيل الحصر في المادتين سالفتي البيان ، ولا وجه لاعتبارها من قبيل الجمعيات ، لأن القانون أفرد الأندية بعامة القانون ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ والأندية الرياضية بخاصة بالقانون ٢٦ لسنة ١٩٦٥ ، ولا تسري عليها قوانين الجمعيات أيا كانت ومنها القانون ٣٨٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة الذي ألغى وحل محله القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، ولا تنسب صفة النفع العام على الجمعيات إلا بقرار جمهوري ولا تزول إلا به ، على غير ما استقنه الشارع بالنسبة إلى الأندية الرياضية التي تكتسب تلك الصفة بمجرد الشهر ، وهذا الفارق يدل على أن المشرع أراد المغايرة بينهما في الأحكام ، واعتبر الجمعيات ذات النفع العام وحدها هيئات لها من الأهمية ما يقتضي أفرادها بوضع مستقل وحياطة علاماتها ومحرراتها بقدر أكبر من الحماية يجعل تقليدها أو تزويرها من الجنائيات ، ولا يصح اعتبار الأندية الرياضية منظمات تسهم الحكومة في مالها بنصيب عن طريق ما تمنحه لها من معونات ، وما تضيفه عليها من ميزات ، لأن تلك الأندية ليست منظمات مالية لها رأس مال يقبل المشاطرة والاسهام ، بل هي بنص الشارع وبحكم طبيعتها التي لا تنفك عنها نشاط خالص لا يسعى إلى التربح ولا ينحى نحو الاستثمار وتوظيف الأموال ، على النقيض من شركات المساهمة أو المؤسسات مثلا مما عدته المادة ٢٠٦ مكررا من قانون العقوبات - وعلى ذلك فإن تقليد علامة النادي الأولمبي لا يعتبر من قبيل تزوير العلامات الواردة في قانون العقوبات والتي ربط لها الشارع عقوبة الجنائية ، فإذا وضعت على المحررات الصادرة منه كانت العبرة بفحوى المحرر ، فإذا غير هو من جوهره باستناد إليه كان تغيير الحقيقة في المحرر تزويرا عرفيا معاقبا عليه بعقوبة الجنحة المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا جنائية طبقا للمادة ٢١٤ مكررا منه والتي استحدثت بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩ من يوليو ١٩٦٢ لما سلف ، ولأن الشارع إنما اعتبر مال الهيئات الخاصة

تالية دون أن يعلن المعارض بالجلسة الأخيرة،
فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم
تكن يكون قد جاء باطلا .

المحكمة :

• • • • • وحيث أنه يبين من الاطلاع على
الأوراق أنه حدد لنظر معارضة المتهم
الاستئنافية جلسة ١٩٦٨/٩/٣٠ غير أنها
نظرت بجلسته ١٩٦٨/٩/٣ دون أن يعلن
بالجلسة الأخيرة . لما كان ذلك ، فإن الحكم
الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن ،
يكون قد جاء باطلا إذ لم يمكن المتهم من ابداء
دفاعه بالجلسة التي حددت لنظر المعارضة في
الحكم الغيابي الاستئنافية لسبب لا يد له فيه
وهو نظرها في جلسة لم يعلن بها مما يتعين
معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

الطعن ٩٥٧ سنة ٣٩ ق رئاسة وعضوية السادة
المستشارين محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة
ونصر الدين عزام وسعد الدين عطية وأنور أحمد خليف
والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

٧٠

٢٩ ديسمبر ١٩٦٩

(أ) تحقيق : نيابة عامة ، إجراءاتها . ضرورة ،
محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير قيامها .

(ب) محضر تحقيق : نيابة ، نديها غير السكاتب
المختص ، بيان ظروف نديه .

(ج) تحريات : تقدير جديتها وكفايتها . تفتيش ، أمر

(د) مخدر : علور عليه بعد التفتيش ، تحريات
جدية . حكم ، تسبيب ، عيب .

(هـ) تفتيش : دفع بطلانه ، حكم ، تسبيب ، عيب .
إجراءات م ٣١٠ حكم ، تحريره ، بياناته .

(و) طعن : مصلحة فيه ، تهمة ، وصفها .

المبادئ القانونية :

١ - يجوز في حالة الضرورة تدب غير
كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر
التحقيق ، وتقدير هذه الضرورة موكول
لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع
ومتى كانت المحكمة قد أقرت سلطة التحقيق

علامات الحكومة بما هي سلطة عامة تدون
سائر ماتباشره من أوجه النشاط الصناعي
أو التجاري . ولما كان القرار المطعون فيه
أعمل هذا النظر أصلا وتطبيقا فإنه يكون قد
أصاب صحيح القانون ، ويكون النعى عليه في
غير محله .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٧٣ من قانون
الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٠٧
لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٧ من يونيو ١٩٦٢
قد أوجبت أن يشتمل الأمر الصادر من
مستشار الاحالة سواء كان بالاحالة أو بأن
لا وجه لاقامة الدعوي الجنائية على الأسباب
التي بنى عليها ، وذلك لاسباع صفة الجدية
على هذه المرحلة ، وكان القانون لم يستلزم
أن يتضمن تسبيب الأمر - وهو جزء من قضاء
التحقيق - بيانات معينة أسوة بما فعله في
المادة ٣١٠ من القانون في أحكام الادانة
الصادرة من قضاء الحكم ، فإن مستشار
الاحالة لا يكون ملزما بأن يورد في أمره من
الأسباب الا القدر الذي يحقق المقصود منه
بحسب نوعيته ، وكان مستشار الاحالة قد
اعتبر التهم الموجهة كلها جنحا . وهو ما لم
يخطئ فيه . وأحال الدعوي بها الى محكمة
المجتمع على هذا الأساس ، فذلك حسبه ليستقيم
أمره ، ويبرأ من دعوي القصور ، خصوصا
أن المرجع النهائي في التكييف هو لمحكمة
النقض . ومن ثم يكون الطعن متعين الرفض .

الطعن ٩٥٠ سنة ٣٩ ق رئاسة وعضوية السادة
المستشارين حسن نهى البدوي رئيس المحكمة ومحمد
أبو الفضل حفي ومحمد السيد الرفاعي وطه المديق
دنائة ومحمد ماهر محمد حسن .

٦٩

٢٩ ديسمبر ١٩٦٩

اعلان : حكم ، بطلانه ، محاكمة ، إجراءاتها .
معارضة ، نظرها ، حكم فيها .

المبدأ القانوني :

متى كان قد حدد لنظر معارضة المتهم
الاستئنافية جلسة ، غير أنها نظرت بجلسته

على هذا الاجراء ، وكان الطاعن لا يدعى أن ماورد في محضر التحقيق يخالف الحقيقة ، فان ماثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

٢ - الأصل في الاجراءات الصحة ، ومن ثم فان خلو محضر التحقيق من بيان الظروف التي دعت النيابة الى تدب غير الكاتب المختص ، لا ينفي قيام الضرورة الى تدب غيره .

٣ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش وانها عن جريمة وقعت من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات اصدار هذا الامر فلا تجوز المجادلة في ذلك امام محكمة النقض .

٤ - ماقاله الحكم استدلالا على جدية التحريات من العثور على المخدر بعد التفتيش - تزيد لا يؤثر فيما اثبتته الحكم من ان امر التفتيش قد بني على تحريات جسيمة سبقت صدوره .

٥ - لا يعيب الحكم أن يجمع بين سببي الدفع ببطالان امر التفتيش عند تحدته عن رفض هذا الدفع .

٦ - متى كان الحكم قد اثبت أنه عثر في جيب الطاعن على قطعة من المخدر ، فلا مصلحة للطاعن في القول بأن المخدر الذي ضبط في الخلاء لا يمكن نسبة احرازه اليه لأنه لم يكن لاحراز هذا المخدر أثر في وصف التهمة التي دين بها الطاعن ويبقى الوصف صحيحا حتى مع التسليم بأنه لم يكن محرزا له .

المحكمة :

... وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوي بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في محقه املة

سائغة مستمدة من أقوال رئيس قسم مكافحة المخدرات بدمياط والشرطي الذي كان مرافقا له ومن تقرير التحليل ثم عرض للدفع ببطالان اذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية ولعدم جدية التحريات التي بني عليها ورد عليه في قوله « ولا تعول المحكمة على هذا الدفع ذلك أن الثابت من محضر التحريات السابقة لاصدار الاذن أن المتهم يحرز المخدرات ، وقد تأيد ذلك بالعثور عليها بعد التفتيش مما يؤكد جديتها ، وأن التحريات التي قام بها الضابط بعد استصدار الاذن كانت عن مكان وجود المتهم حيث لم يكن له مقر يستقر فيه ولم تكن هذه التحريات عن واقعة الاحراز . »

لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش وانها عن جريمة وقعت من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات اصدار هذا الامر فلا تجوز المجادلة في ذلك امام محكمة النقض .

وان كان القانون لم يرسم حدودا شكلية يتمين مراعاتها في تحرير الاحكام غير ما اوجبه من ذكر البيانات المنصوص عليها في المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، فلا يعيب الحكم أن يجمع بين سببي الدفع ببطالان امر التفتيش عند تحدته عن رفض هذا الدفع . أما ماقاله الحكم استدلالا على جدية التحريات من العثور على المخدر بعد التفتيش فهو تزيد لا يؤثر فيما اثبتته الحكم من ان امر التفتيش قد بني على تحريات جدية سبقت صدوره .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت أنه عثر في جيب الطاعن على قطعة من المخدر ، فلا مصلحة للطاعن في القول بأن المخدر الذي ضبط في الخلاء لا يمكن نسبة احرازه اليه ، لأنه لم يكن لاحراز هذا المخدر أثر في وصف التهمة التي دين بها الطاعن

ويبقى الوصف سليماً حتى مع التسليم بأنه لم يكن محرراً له .

المبادئ القانونية :

١ - لا يلزم لتجريم الاختلاس سوى وجود المال تحت يد أي من الموظفين العموميين أو من في حكمهم ، يستوي في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليماً مادياً أو أن يوجد بين يديه بسبب وظيفته . ويعتبر التسليم منتجاً لأثره في اختصاص الموظف متى كان مأموراً به من رؤسائه ولو لم يكن في الأصل من طبيعة عمله في حدود الاختصاص المقرر لوظيفته .

٢ - يتم الاختلاس بمجرد تصرف الموظف في المال المعهود إليه تصرف المالك له بنية اضرارته عليه .

٣ - متى كان المحكم المطعون فيه قد دلت على وقوع الاختلاس من جانب الطاعن بناء على ما أورده من شواهد ، وأثبت في حقه أنه تصرف في الزيت الذي أؤتمن عليه تصرف المالك ، فإن ذلك حسيبه بياناً لجناية الاختلاس تامة كما هي معرفة به في القانون بركنيتها المادي والمعنوي .

المحكمة :

.. وحيث أن المحكم المطعون فيه أثبت في مدوناته أن السيارة قيادة الطاعن غادرت المستودع بعد أن تأكد من سلامة اختتامها إلى جراج غمرة وفي اليوم التالي غادر الجراج متجهاً إلى الاسكندرية ليقيم بتفريغ شحنتها المستودع المرسلة إليه ، وبدلاً من أن يسبلك المتهم طريق مصر - الاسكندرية مباشرة وهو خط السير المرسوم له إذ به يخالفه ويتجه بالسيارة إلى طريق المعاهدة المؤدي إلى الاسماعيلية وفي الطريق انصرفت نيتبه باعتباره حائز الشحنة إلى التصرف في جزء منها لحسابه وقد اتجهه صوب محطة بنزين شركة الشعب للتجسار حيث يعمل المتهم الثالث واتفق معه على أن يتصرف له في بعض الشحنة وقدم له الأخير عربة يد خاصة بالمحطة التي يعمل بها ليقوم بوضع القدر المراد اختلاسه بهما وقام الطاعن بوضع خرطوم بصنبور التنك الخلفي للسيارة موصولاً

لما كان ذلك ، وكان المحكم قد عرض للدفع ببطلان التحقيق لاستعانة المحقق بكاتب من نيابة أخرى ورد عليه في قوله « أما بالنسبة للدفع الثباني ببطلان التحقيق لاصطحاب وكيل النيابة سكرتيراً للتحقيق غير سكرتير التحقيق المختص فإن المستقر عليه أنه يجوز لوكيل النيابة المحقق أن يندب أي شخص لاصطحابه في التحقيق ، كما له في حالة الضرورة أن يجري التحقيق ويدونه بنفسه ، أما وقد اصطحب معه كاتباً آخر من نيابة أخرى فهو يعتبر انتداباً منه له ولو لم يشر إلى ذلك صراحة ، ومن ثم يكون هذا الدفع على غير أساس سليم خليك بالرفض ، وما أورده المحكم فيما تقدم صحيح في القانون ذلك بأن الأصل في الإجراءات الصحة ويجوز في حالة الضرورة ندب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق ، وخلصو محضر التحقيق من بيان الظروف التي دعت النيابة إلى ندب غير الكاتب المختص لا ينفي قيام الضرورة إلى ندب غيره وتفسير هذه الضرورة بركول لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد أقرت سلطة التحقيق على هذا الإجراء ، وكان الطاعن لا يدعى أن ماورد في محضر التحقيق يخالف الحقيقة ، فإن ماثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً ورفضه موضوعاً .

الطعن ١٢٢٦ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة .

٧١

٢٩ ديسمبر ١٩٦٩

- (١) اختلاس : إغفال أميرة . يد الموظف عليها ، تسلمه إياها . حكم ، تسبيب ، عيب . عقوبات م ١١٢ .
(ب) موثق : تصرفه في مال معهود إليه .
(ج) حكم : تسبيب ، عيب ، اختلاس .

هذا الصدد له سند صحيح في التحقيقات .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر في القانون أنه لا يلزم لتجريم الاختلاس في حكم المادة ١١٢ عقوبات شوي وجود المال تحت يد أي من الموظفين العموميين أو من في حكمهم ، يستوي في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليماً مادياً أو أن يوجد بين يديه بسبب وظيفته ويعتبر التسليم منتجاً لأثره في اختصاص الموظف متى كان مأموراً به من رؤسائه ، ولو لم يكن في الأصل من طبيعة عمله في حدود الاختصاص المقرر لوظيفته وكان الاختلاس يتم بمجرد تصرف الموظف في المال المهدود إليه تصرف المالك له بنية اضياعه عليه ، وهو ما أثبتته المحكمة في حق الطاعن بغير معقب ، فإن المجادلة فيه لا تصح . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

الطعن ١٢٢٠ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد أبو الفضل حقن ومحمد السيد الرماحي وطه الصديق دنانة ومصطفى محمود الاسيوطي ومحمد ماهر محمد حسني .

٧٢

٢٩ ديسمبر ١٩٦٩

(أ) خيانة أمانة : تبديد ، جريمة ، تعيين تاريخ وقوعها ، محكمة موضوع ، سلطتها .

(ب) دعوى جنائية : انقضاؤها بمضي المدة ، تقادم ، حكم ، تسبيب ، عيب .

(ج) دفاع : سكوت المدافع عنه ، طعن .

(د) دفاع : اخلال بحقه .

المبادئ القانونية :

١ - تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ، ومنها جريمة خيانة الأمانة ، مما يستقل به قاضي الموضوع ، ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض

٢ - لا يبدأ ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بتجريمه خيانة الأمانة من تاريخ ايداع الشيء المختلس لدى من أوتمن عليه ، بل من تاريخ

نهايته بالعسرية وفتح الصنبور كي يتسرب الزيت من التتكة للعربة وتم له ما أراد وثبت أن الزيت الذي تسرب من السيارة مقداره ٥٨ لتراً كما ثبت من تحليل عينات الزيت الموجودة بالسيارة والمقطورة والعربة اليد الخاصة بالمحطة أنها من نفس نوع الزيت الذي تم الشحن منه والموجود بوحدة الزيت بمسطرد . وأثبت الحكم المطعون فيه أن السيارة والمقطورة قيادة الطاعن تابعتان لشركة مصنع للبترول التي تساهم الدولة في مالها بنصيب وأن الطاعن مستخدم بها وهذا الذي أثبتته تتوافر به العناصر القانونية لجناية الاختلاس التي دان الطاعن بأزتكائها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه دال على وقوع الاختلاس من جانب الطاعن بناء على ما أوردته من شواهد وأثبت في حقه أنه تصرف في الزيت الذي أوتمن عليه تصرف المالك فإن ذلك حسبه بيساناً لجناية الاختلاس تامة ، كما هي معبرفة به في القانون بركنيها المادي والمعنوي ، ولا عليه أن اتخذ من ضبط الطاعن في غير الطريق المباشر المؤدي لوجهته مخالفاً لخط السير المرسوم له قرينة يعزز بها مالديه من أدلة ، ولا جناح على المحكمة أن هي - بعد أن أثبتت اختلاس الطاعن لثمانية وخمسين لتراً من السبنارة وأفراغها في عربة المتهم الثالث - استخلصت من ذلك أن جريمة الاختلاس قد تم وقوعها وتكاملت أركانها وصحت نسبته اليه ولا يقدر في هذا أن يكون ما بقى بالسبنارة من زيت يربو على ما أثبت في سجلاتها طالما انتهت المحكمة إلى أن السيارة حملت بما يزيد عن المقرر ومادام أن واقع الدعوى - حسبما حصلته - أن الزيت قد تسرب فعلاً وأن ماضبط منه مماثل في النوع لما حملت السبنارة به ولا يعنى ما انتهت إليه المحكمة من أن الشركة للجنى عليها من شركات القطاع العام من قبيل قضاء القاضي بعلمه الشخصي ، لأن ما أوردته في

طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه ، إلا إذا قام الدليل على خلافه .

٣ - سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن مدامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع .

٤ - متى كان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن محكمة ثاني درجة أجلت الدعوي عدة مرات ثم حيزتها للحكم وصرحت بتقديم مذكرات فاقترض المدافع عن الطاعن في مذكرته على التحدث في الدفع بانقضاء الدعوي الجنائية بمضى المدة ، وكانت المحكمة لم تحل دون اتمامه لدفاعه أو تحدد له نطاقه أو تجزئه عليه ، فإن ماثيره الطاعن من أن المحكمة إذ قضت بإدائته قد أخلت بحقه في الدفاع لا يكون له وجه .

مادامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن محكمة ثاني درجة أجلت الدعوي عدة مرات ثم حيزتها للحكم وصرحت بتقديم مذكرات فاقترض المدافع عن الطاعن في مذكرته على التحدث في الدفع بانقضاء الدعوي الجنائية بمضى المدة وكانت المحكمة لم تحل دون اتمامه لدفاعه أو تحدد له نطاقه أو تجزئه عليه ، فإن ماثيره الطاعن من دعوي الاخلال بحق الدفاع لا يكون له وجه . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن ١٢٢٢ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة .

٧٣

٢٩ ديسمبر ١٩٦٩

المحكمة

.. وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين وأقعة الدعوي بما تتوافر به العناصر القانونية كافة لجريمة خيانة الأمانة التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها عرض للدفع بانقضاء الدعوي الجنائية فأطرحه بما ينتجه ، لما كان ذلك ، وكان تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ، ومنها جريمة خيانة الأمانة ، مما يستقل به قاضي الموضوع ، ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ، وكان ميعاد انقضاء الدعوي الجنائية بجريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ ايداع الشيء المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه إلا إذا قام الدليل على خلافه ، فإنه لا تثريب على المحكمة أن هي اعتبرت تاريخ اعلان عريضة الدعوي من جانب المدعى بالحق المدني مبدأ لسريان المدة المقررة في القانون لانقضاء الحق في إقامة الدعوي الجنائية طالما أن الطاعن لم يثبت أسبقية الحوادث عن ذلك التاريخ كما لم يتبين القاضي من تلقاء نفسه هذه الأسبقية ومن المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن

(أ) محكمة استئنافية : تسبيب ، أحكامها ، شهود ، مؤدى أقوالهم .
(ب) نقض : طعن ، مصلحة . تسفير جري ، تموين .
(د) محاكمة : اجراءاتها ، دليل ، قاض ، اقتناعه .

المبادئ القانونية :

١ - المحكمة ليست مطالبة ببيان مؤدى أقوال الشهود إلا إذا كانت قد استندت إليها في حكمها بالإدانة ، أما إذا لم تعتمد على شيء من تلك الأقوال فإنها لا تكون مكلفة بأن تذكر عنها شيئا .

٢ - لا جدوي مما يثيره الطاعن في شأن جريمة تصرفه في زيت التمسوين لغير مستحقه ، طالما أنه يقرض صحة ماينعاه على الحكم في هذا الصدد ، فإنه يبقى محمولا على تهمة بيعه سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقرر لها .

٣ - العبرة في المحاكمة الجنائية باقتناع القاضي بناء على مايجريه من تحقيق في الدعوي ومن كل عناصرها المعروضة على

بساط البحث ، ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل
دون غيره .

غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .
الطعن ١٢٢٤ سنة ٣٩ في الهيئة السابقة .

المحكمة :

٧٤

٢٩ ديسمبر ١٩٦٩

(١) - مستشار احالة : أمر بالا وجه ، تسببه ،
مبعاده . اجراءات م ١٧٣ .

(ب) دعوى جنائية : خصوم ، دعوى مدنية ، مصاريف
قضائية ، اجراءات م م ١٩٤ و ١٩٥ .

المبادئ القانونية :

١ - ان التسبيب يعتبر شرطاً لازماً لصحة
اوامر مستشار الاحالة وذلك بالقدر الذي
يقتضيه المقام في الدعوي وفي حدود وظيفته
باعتباره جهة تحقيق لا قضاء حكم ، ان هو
اجراء جوهري لتأكيد جديتها وضمان رقابة
محكمة النقض عليها .

٢ - من المقرر ان المدعى بالحقوق المدنية
انما هو - على خلاف الأصل - أحد أطراف
الخصومة الجنائية في مرحلة التحقيق ،
وقضاء الاحالة جزء منه ، وله بهذه المثابة
الطعن على الأمر الصادر من مستشار الاحالة
في خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير
في الدعوي الجنائية وحدها ، دون الدعوي
المدنية ، والطعن المقدم منه لا يطرح موضوع
دعواه المدنية حتى يلزم من خسرهما
بمصاريفها ، ومن ثم يتعين عدم التنصيص
عليه في منطوق الحكم الصادر بنقض الأمر
المطعون فيه .

المحكمة :

حيث ان الطاعنتين - المدعيتين
بالحقوق المدنية - تنعيان على الأمر المطعون
فيه البطلان ، لخلوه من الأسباب التي بنى
عليها .

وحيث ان المادة ١٧٣ من قانون الاجراءات
الجنائية نصت على أنه « يجب أن تشمل
اوامر مستشار الاحالة سواء اكانت بالاحالة
الى المحكمة أم بأن لا وجه لاقامة الدعوي على

• • وحيث ان ماينعاه الطاعن في شأن عدم
مناقشة محكمة ثاني درجة لأقوال الشاهد
الذي استمعت اليه مردود بأن المحكمة ليست
مطلوبة ببيان مؤدي أقوال الشهود الا اذا كانت
قد استندت اليها في حكمها بالادانة أما اذا
لم تعتمد على شيء من تلك الأقوال فانها
لا تكون مكلفة بأن تذكر عنها شيئاً • واذ كان
الثابت من الحكم المطعون فيه أن محكمة ثاني
درجة قد رأت أن الحكم المستأنف في محله
للسباب التي بنى عليها والتي أخذتها أسباباً
لها ، فان ذلك منها افصاح في مدونات حكمها
عن كفاية الأدلة التي أوردها الحكم الابتدائي
لحمل قضائه بالادانة • ومن ثم لا يعيب حكمها
عدم ايرادها لأقوال شاهد استمعت اليه
مادامت لم تعول عليها في قضائها بتأييد حكم
الادانة •

لما كان ذلك ، وكان لا جدوي مما يثيره
الطاعن في شأن جريمة تصرفه في زيت
التموين لغير مستحقه موضوع التهمة الثانية
المسندة اليه ذلك بأنه يفرض صحة ماينعاه
على الحكم في هذا الصدد ، فانه يبقى
محمولاً على تهمة بيعه سلعة مسعرة (سكر)
بأكثر من السعر المقرر لها والتي اثبتتها
الحكم المطعون فيه في حقه •

لما كان ذلك ، وكانت العبرة في المحاكمة
الجنائية باقتناع القاضي بناء على مايجريه من
تحقيق في الدعوي ومن كافة عناصرها
المعروضة على بساط البحث ولا يصح مطالبته
بالأخذ بدليل دون غيره ، وكانت المحكمة قد
اطمأنت الى ما أورده مفتش مباحث التموين
في محضره والى أقوال شهادتي الاثبات
وخلصت الى ارتكاب الطاعن لجريمة بيع
سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر لها
فلا يجوز مجادلته في ذلك ومصادرتها في
عقيدتها • لما كان ذلك ، فان الطعن يكون على

وزارة الاقتصاد تتم بمجرد وصول السلع الى أحد جمارك اقليم مصر مادامت قد شحنت من الخارج قبل الحصول على الترخيص ، ولم يشأ تعليق تمام الجريمة على استلام السلع من الجمارك وسوي في العقاب بين الجريمة التامة والشروع فيها .

٢ - لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة فتكون عقيدة القاضي فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

٣ - المحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى .

المحكمة :

.. وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي الى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن ورد عليه في قوله « وحيث ان اجراء صفقات شراء ماكينات التريكو (موضوع الاتهام) لا تتطلب بالضرورة تواجد المتهم لشحنه ببירות . وحيث أنه يمكن شراؤها باتفاق سابق مع المشتريين الواردة أسماؤهم بالفواتير وخاصة فيما يثبت أن المتهم كان موجودا ببירות لمدة يومين أو ثلاثة خلال مواعيد شراء هذه الماكينات وبذلك لم تتر المحكمة بضرورة الاجابة المتهم لطلبه بضم جواز سفره من السواحل .. وأما ما قدمه المتهم من الصور الرسمية كفواتير شراء ماكينات التريكو التسعة عشر (١٩) بحافظة مستنداته المقدمة منه أخيرا إمام هذه المحكمة والتي يستند عليها في

الأسباب التي بنيت عليها « وأجازت المادة ١٩٥ منه الطعن عليها اذا وقع بطلان فيها ومن ثم فان التسبب يعتبر شرطا لازما لصحة أوامر مستشار الاحالة وذلك بالقدر الذي يقتضيه المقام في الدعوى وفي حدود وظيفته باعتباره جهة تحقيق لا قضاء حكم ان هو اجراء جوهري لتأكيد جديتها ولضمان رقابة محكمة النقض عليها .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من كتاب المحامي العام - المقدم للمحكمة - أن الأمر المطعون فيه لم تحرر أسبابه الى حين نظر الطعن ، فانه يكون باطلا واجب النقض والاحالة .

ولما كان من المقرر أن المدعى بالحقوق المدنية انما هو - على خلاف الأصل - أحد اطراف الخصومة الجنائية في مرحلة التحقيق - وقضاء الاحالة جزء منه وله بهذه المثابة وطبقا للمادة ١٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية الطعن على الأمر الصادر من مستشار الاحالة في خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير في الدعوى الجنائية وحدها دون الدعوى المدنية ، فان الطعن المقدم منه لا يطرح موضوع دعواه المدنية حتى يلزم من خسرهما بمصاريفها ومن ثم يتعين عدم التنصيص عليها في منطوق الحكم الصادر من هذه المحكمة بنقض الأمر .

الطعن ١٥٥٣ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

٧٥

٢٩ ديسمبر ١٩٦٩

- (ا) استيراد : جريمة تامة . شروع . عقوبة ، تطبيقها . ق ٩ لسنة ١٩٥٩ .
(ب) محكمة : عقيدتها ، تكوينها . أدلة ، تساندها .
(ج) أدلة : عناصر في الدعوى . محكمة موضوع ، عقيدتها ، تكوينها .

المبادئ القانونية :

١ - جريمة استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص من

أحد جمارك إقليم مصر وتكون قد شحنت من الخارج قبل الحصول على الترخيص وكذلك على كل زيادة في مقادير السلع المرخص باستيرادها إلا إذا وردت في حدود المهمة المرخص بها وتعتبر التراخيص التي تصدر بناء على مستندات مصطنعة كأن لم تكن .

ونصت المادة السابعة من هذا القانون على أنه « يعاقب على كل مخالفة لحكم المادة الأولى أو الشروع فيها بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين الأصليين وعلى الشركاء بتعويض يعادل مثل رسوم الاستيراد المقررة حتى ولو كانت السلعة المستوردة من السلع المعفاة من هذه الرسوم وكذلك مثل بقية الرسوم الأخرى المتصلة بالاستيراد وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة السلم موضوع الجريمة أو بتعويض يغادير ثمنها إذا لم يتيسر مصادرتها » فإن القانون المذكور قد دل بصريح عبارته على أن جريمة استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص من وزارة الاقتصاد تتم بمجرد وصول السلع إلى أحد جمارك إقليم مصر مادامت قد شحنت من الخارج قبل الحصول على الترخيص ولم يشأ تعليق تمام الجريمة على استلام السلع من الجمارك وسوي في العقاب بين الجريمة التامة والشروع فيها ويكون الحكم المطعون فيه إذ أن الطاعن بالجريمة التامة بعد أن أثبت في حقه أن السلع التي شحنتها من الخارج قبل الحصول على ترخيص من وزارة الاقتصاد وصلت إلى جمارك ميناء القاهرة الجوي قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً . ولما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

الطعن ١٦٤٦ سنة ٣٩ في بالهيئة السابقة .

٧٩

٢٩ ديسمبر ١٩٦٩

(١) حكم : ادانة ، وانعانة مستوجبة للمقوبة ،
نها ، تحليل وقومها ، اجراءاته م ٣١٠ .

الدفاع عن نفسه على أساس أنها جميعاً بقصد شراء كل ماكينة من هذه الماكينات موضوع الاتهام من شركة سنفجر ببيروت بواسطة أشخاص مختلفين يقيمون بלבنا قان المحكمة ترى أن هذه الفواتير لا تفيد التهم في دفاعه لأن تواريخها السلسلة كما أن حصول التهم على صير هذه الفواتير يدل على وجود صلة بينه وبين شرائها وخاصة إذا أخذت هذه العمومية بباقي المستندات المقدمة في الدعوي . . .

لما كان ما أورده الحكم فيما تقدم سائغاً في الرد على دفاع الطاعن ، وكان لمخكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوي ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن الطاعن كان موجوداً في بيروت لمدة يومين أو ثلاثة أيام خلال مواعيد شراء الماكينات وهو ما لا ينافي فيه الطاعن وأنه اتفق على شرائها مع المشتريين الواردة أسماؤهم بالفواتير المقدمة منه ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم يتبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوي إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوخدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه كما هو واقع الحال في الدعوي ومن ثم فلا محال لما يثيره الطاعن في صدد استنائه المحكمة ضمن ما استندت إليه في ادانة الطاعن إلى وحدة البضاعة ومحطة ووسيلة الشحن وتسلسل بوالص الشحن . لما كان ذلك ، وكان القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد قد نص في المادة الأولى منه على أنه « يحظر استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص في الاستيراد من وزارة الاقتصاد وتعتبر هذه التراخيص شخصية ولا يجوز التنازل عنها » ويسري هذا الحظر على السلع التي تصل إلى

(ب) قاض : عقيدته ، تكوينها استنادا الى اسباب حكم آخر .

(ج) اختصاص : مكاني . حكم ، حجتيه . اجراء م ٢١٧ .

المبادئ القانونية :

١ - أوجب الشارع على المحكمة الجنائية في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والأدلة على وقوعها ، فلا يجوز لها أن تتخفف من هذا الواجب المفترض بالاحالة الى حكم آخر صادر من محكمة أخرى لم تكن لها ولاية الفصل في الدعوي بل ذلك على المحكمة المختصة .

٢ - يستقل القاضي في تحصيل عقيدته بنفسه دون أن يدخل فيها رأيا أو حكما لسواه . فلا يصح أن يستند في قضائه الى اسباب حكم آخر الا اذا كان صادرا من ذات المحكمة في ذات الدعوي بين الخصوم أنفسهم صريحا في الدلالة على أنها قدرت ما جاء بهذا الحكم من وقائع واعتبرته صحيحة ، وأنها تأخذ به وتجعله أساسا لقضائها كأنه مدون فعلا في حكمها .

٣ - قضاء محكمة بعدم اختصاصها مكانيا بنظر الدعوي ، لا يكسب غيرها من المحاكم الاختصاص بنظرها ، الا اذا كانت مختصة بالفعل على مقتضى القواعد التي استند بها الشارع في تحديد الاختصاص المكاني لأن حجية الحكم لا ترد الا على ما فصل فيه فصلا لازما ، واللتزم حاصل في نفى الاختصاص لا في اسباغه .

المحكمة :

• • • • • وحيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن نسب اليه أنه أصدر للمطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - شيكات بغير رصيد ، وحكت الدعوي الجنائية ابتداء بالطريق المباشر أمام محكمة بندر الجيزة . وقيدت برقم ٢٨٧٥ سنة ١٩٦٨ جنح بندر الجيزة فقضت بعدم اختصاصها

اعتبارا بأن الشيكات لم تسلم بدائرة اختصاص المحكمة المذكورة بل بدائرة قسم عابدين فتولت النيابة العامة رفع الدعوي من جديد أمام محكمة عابدين وقيدت برقم ٨٧٥٠ لسنة ١٩٦٨ جنح عابدين فقضت بالعقوبة والتعويض وأحالت في بيان الواقعة وفي تحديد الاختصاص المكاني وفي الرد على الدفع بعدمه الى ماورد في حكم محكمة الجيزة قولا بأن الثابت من الأوراق أن مكان تسليم الشيكات كان بدائرة قسم عابدين وقد انتهت الى ذلك محكمة بندر الجيزة في حكمها الصادر بجلسة ١٩٦٨/١٠/٥ الذي لم يطعن عليه المتهم بأي وجه الأمر الذي يتعين معه رفض الدفع المذكور (الدفع بعدم الاختصاص) .

لما كان ذلك ، وكان الشارع قد أوجب على المحكمة بنص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والأدلة على وقوعها فلا يجوز لها أن تتخفف من هذا الواجب المفترض بالاحالة الى حكم آخر صادر من محكمة أخرى لم تكن لها ولاية الفصل في الدعوي بل ذلك على المحكمة المختصة بهذا ولأن الأصل في قواعد المحاكمة أن يستقل القاضي في تحصيل عقيدته بنفسه دون أن يدخل فيها رأيا أو حكما لسواه ، ومن ثم فلا يصح أن يستند في قضائه الى اسباب حكم آخر الا اذا كان صادرا من ذات المحكمة في ذات الدعوي بين الخصوم أنفسهم صريحا في الدلالة على أنها قدرت ما جاء بهذا الحكم من وقائع واعتبرته صحيحة ، وأنها تأخذ به وتجعله أساسا لقضائها كأنه مدون فعلا في حكمها وهو ما ليس بالحاصل كما تقدم لأن الدعوي الحالية دعوي مبتدأة في موضوع التهمة وهي غير الدعوي المنتهية في موضوع الاختصاص وقد جري مساق الحكم على أنه اعتبر اختصاص المحكمة قضية مسلمة بناء على الحكم الصادر من محكمة بندر الجيزة .

لما كان ماتقدم وكان الحكم الصادر من محكمة بندر الجيزة وان صالح لنفي اختصاصها بنظر الدعوي الا أنه لا يكسبها

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢/٤٠١ من قانون الاجراءات الجنائية لم ترتب الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن الا اذا تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر المعارضة جزاء على من لا يهتم بمعارضته فقضت بحرمانه من أن تعيد المحكمة التي ادانته غيابيا نظرها أما اذا حضر في أية جلسة من جلسات المعارضة • ولو بغير اعلان • فإن فكرة الجزاء لا تلتقي معه بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر مطلقا •

ولما كان الثابت أن الطاعن حضر احدي جلسات المعارضة فقد كان يتعين على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوي وتفصل فيه ولو تخلف المعارض في الجلسة الأخيرة • لما كان ماتقدم ، فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن مع ثبوت حضور المعارض احدي جلسات المعارضة يكون قد اخطأ خطأ يعيبه بما يوجب نقضه •

الطعن ١٦٩٢ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة

٧٨

٢٩ ديسمبر ١٩٦٩

- (ا) تموين : خبز • تسعير جبرى • قرار وزير تموين ٩ لسنة ١٩٥٧ •
(ب) خبز : وزنه ، سعره ، مسئولية جنائية •
(ج) دفع قانونى : ظاهرا البطلان • حكم ، تسبيب ، عيب •
(د) حكم : خطؤه •
(هـ) طعن : مصلحة • عقوبة مهرة •

المبادئ القانونية :

١ - على اصحاب المخازن العريية والمسؤولين عن ادارتها بجمع أنحاء الاقليم المصري بيع الرغيف من الخبز البلدي وفقا للوزن المقرر وبالسعر المحدد • والقول بقصر خطاب الشارع على المخازن التي تحصل على دقيق من التموين يكون غير سديد •

٢ - الشارع يعاقب على انتاج او بيع

غيرها من المحاكم الاختصاص بنظرها • الا اذا كانت مختصة بالفعل على مقتضى القواعد التي استنتها الشارع في تحديد الاختصاص المكانى حسبما ورد به النص فى المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية لأن حجية الحكم لا ترد الا على ما فصل فيه فصلا لازما ، واللتزم حاصل فى نفي الاختصاص لا فى اسبابه • لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف الأنظار المتقدمة وأحال فى بيان الواقعة المكونة للجريمة وفى تحديد الاختصاص المكانى المتنازع عليه الى ما جاء فى حكم لمحكمة اخرى لم تكن لها ولاية الفصل فى الدعوي فإنه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه •

الطعن ١٦٩٢ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة •

٧٧

٢٩ ديسمبر ١٩٦٩

معارضة : نظرها والحكم فيها، محاكمة، اجراءاتها. اعلان دعوى جنائية نظرها والحكم فيها. اجراءات م ٢/٤٠١ •

المبدأ القانونى :

اذا كان الطاعن قد حضر احدي جلسات المعارضة ، فقد كان يتعين على المحكمة أن تنظر فى موضوع الدعوي وتفصل فيه ، ولو تخلف فى الجلسة الأخيرة •

المحكمة :

• • • وحيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق ومحاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن استأنف الحكم الابتدائى الصادر بادانته وقضت محكمة ثانى درجة غيابيا بتأييد الحكم فعارض الطاعن وتحدد لنظر معارضته جلسة ١٩٦٨/٣/١٠ التى تأجلت الى جلسة ١٩٦٨/٩/٨ وفيها أثبت حضور المتهم ومحاميه وتأجل نظر الدعوي بعد ذلك لجلسات متلاحقة حتى قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن قولا فى الحكم بأن المعارض لم يحضر أولى الجلسات المحددة لنظر المعارضة •

المخبز ناقص الوزن أو بسعر يزيد على السعر المقرر من أي شخص يقع منه ذلك سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا فيه .

٢ - لا يقدر في سلامة الحكم عدم رده على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

٤ - لا يعيب الحكم خطؤه فيما لا أثر له في منطقته أو في النتيجة التي انتهت إليها .

٥ - لا جدوي مما يثيره الطاعن من أن الواقعة التي يمكن أن تنسب إليه هي أنه باع خبزا بأكثر من السعر المحدد ، طالما أن العقوبة المقررة لها مقررة لهذه الجريمة .

المحكمة :

٠٠ وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوي في قوله « ومن حيث أن محصل الواقعة ما أثبتته محرر المحضر بتاريخ ١٩٦٨/٩/٤ أنه في ذلك اليوم قام بحملة تفتيش على المخازن فتوجه إلى المخبز المشكو فيه وتوجه إلى غرفة المعجنين ولاحظ وجود معجن خاص بالمخبز وتحفظ على الخراط وقام بإجراء جشني على أوزان المخبز فكانت الأوزان جميعها ناقصة ، وجمع ٩٨ رغيفا طريا ساخنا أجري وزنها بعد تهويتها المدة القانونية فكانت تزن ١٥٠ و ١٠ كيلوجرام أي أن متوسط وزن الرغيف الواحد ١٠٢٦ جم أي بعجز في الرغيف الواحد قدره ٤ و ٢٩ جم وبسؤال الفران قرر أن العيش سجله ومستوي زيادة بالخميرة البيرة وقسرر أنه غير مسئول والمسئول هو الفران محمد عثمان (المتهم الثاني) وبسؤاله عن المعجز أجاب بأن صاحب الفرن هو المسئول عنه ، لما كان ذلك ، وكان قرار وزير التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ يوجب في المادة ٢٤ منه على أصحاب المخازن العربية والمسئولين عن ادارتها بجميع أنحاء الاقليم المصري بيع الرغيف من الخبز البلدي وفقا للوزن المقرر بالسعر المقرر وبينت المادة ٢٦ من القرار ذاته نسبة التسامح في الوزن بسبب الجفاف ، كما أوجبت المادة ٢٨ منه على البائع أن يسلم

المخبز بالوزن اذا طلب المشتري ذلك باعتبار السعر المقرر للرغيف ، وأن يكمل وزن الرغيف ان وجد ناقصا وذلك مع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية ، وكان مفاد هذه النصوص مجتمعة أن الشارع يعاقب على انتاج أو بيع المخبز ناقص الوزن أو بسعر يزيد على السعر المقرر من أي شخص يقع منه ذلك ، سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا فيه . لما كان ذلك ، فإن القول بقصر خطاب الشارع على المخازن التي تحصل على دقيق من التموين يكون غير سديد . ولا يقدر في سلامة الحكم عدم رده على دفاع الطاعن في هذا الشأن لأنه دفاع قانوني ظاهر البطلان .

ولا جدوي للطاعن مما يثيره من أن الواقعة التي يمكن أن تنسب إليه هي أنه باع خبزا بأكثر من السعر المحدد طالما أن العقوبة المقررة لهذه الجريمة .

لما كان ذلك ، وكان خطأ الحكم فيما أسنده إلى الفران الذي يقرر الطاعن أنه لا وجود له على فرض حصوله لا يعيبه إذ لا أثر له في منطق الحكم ولا في النتيجة التي انتهت إليها طالما أنه أقام مسئولية الطاعن على ملكيته للمخبز وهو مالا ينازع فيه الطاعن . لما كان ماتقدم جميعه ، فإن الطعن يكون متعين الرفض موضحا .

الطعن ١٦٦٦ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

٧٩

٢٩ ديسمبر ١٩٦٩

محكمة استئنافية : اجراءاتها . استئناف ، نظره والحكم فيه . محاكمة ، اجراءاتها . نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون .

المبدأ القانوني :

لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر الاستئناف المرفوع من النيابة العامة مادام الحكم المستأنف مازال قابلا للمعارضة فيه من المتهم ، لأن سلطة المحكمة تكون معلقة على مصير المعارضة أو على انقضاء ميعادها ،

كما أن استئناف النيابة يكون معلقاً كذلك على تأييده أو الغائه أو تعديله .

المحكمة :

••• وحيث أن المحكمة الاستئنافية لا يجوز لها أن تنظر الاستئناف المرفوع من النيابة العامة مادام الحكم المستأنف مازال قابلاً للمعارضة فيه من المتهم لأن سلطة المحكمة تكون معلقة على مصير المعارضة أو على انقضاء ميعادها كما أن استئناف النيابة يكون

معلقاً كذلك على تأييده أو الغائه أو تعديله فإذا كان الثابت أن المتهم لم يعلن بعد بالحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة وكانت المحكمة الاستئنافية قد نظرت الاستئناف المقدم من النيابة وقضت في موضوعه فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بما يتعين معه نقض الحكم وتطبيق القانون بإيقاف النظر في الاستئناف المرفوع من النيابة .

الطعن ١٧٥٤ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة .

قضاء محكمة النقض المدنية

المحكمة :

٠٠ وحيث انه لما كان يبين من الحكم الابتدائي أن المطعون ضده الأول قد تنازل في جلسة ٨ من نوفمبر ١٩٦١ وقبل صدور ذلك للحكم عن دعواه الفرعية ضد الطاعن والتي طلب الحكم عليه فيها برد الخلط موضوع النزاع ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن انما أدخل المطعون ضده الثاني بعريضة معلنة في ٩ من يناير ١٩٦١ وبعد أن وجه اليه المطعون ضده الأول دعواه الفرعية في ١١ من ديسمبر ١٩٥٦ واقتصر على طلب الحكم على المطعون ضده الثاني بما عساه أن يحكم به عليه في الطلب الموجه اليه من المطعون ضده الأول برد الخلط ولم يطلب الحكم على المطعون ضده الثاني بصفته باعتباره جازا للخلط وبالاستناد الى أن ذلك هو مقتضى طلب الحكم بالفسخ الذي وجهه هو الى المطعون ضده الأول ، وكان من شأن تنازل المطعون ضده الأول عن دعواه الفرعية - والحال كذلك - أن تفقد دعوي الضمان المؤسسة عليها والموجهة من الطاعن الى المطعون عليه الثاني سبب وجودها ويصبح هذا الأخير غير مختصم في النزاع . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض بطلان الحكم الابتدائي لعدم ذكر اسم المطعون ضده الثاني على أساس أن هذا الأخير غير مختصم في الدعوي بعد أن تنازل المطعون ضده الأول عن دعواه الفرعية ضد الطاعن ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب في هذا الخصوص يكون على غير أساس ٠٠

٨٠

٤ نوفمبر ١٩٦٩

- (١) محكمة موضوع : دليل ، سلطتها في تقديره ،
خير ، تقريره .
(ب) دعوى فرعية : خصومة ، تركها ، حكم ،
بياناته .
(ج) طعن ، عقد ايجار ، تنفيذه ، استحالته .
مدنى م ٦٠٨ .

المبادئ القانونية :

١ - لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أن تأخذ بتقرير الخير كله أو ببعض ما جاء به وتطرح بعضه لأنها غير مقيدة بآراء أهل الخبرة ، إذ هي لا تقضى الا على ما تظمن اليه منه دون أن يشوب حكمها في ذلك أي تناقض .

٢ - تنازل المدعى في دعوي فرعية عن دعواه يفقد دعوي الضمان المؤسسة عليها - والموجهة من المدعى عليه في الدعوي الفرعية الى خصم آخر - سبب وجودها ويصبح هذا الأخير غير مختصم في النزاع ، ولا يترتب البطلان على اغفال ذكر اسمه في الحكم .

٣ - ان خلت أوراق الدعوي مما يدل على ان الطاعن قد تمسك امام محكمة الموضوع بأن تنفيذ عقد الايجار كان مرهقا له بسبب منع السلطات المصرية للعمال من دخول المعسكرات البريطانية ، فإنه لا يجوز اثاره ذلك لأول مرة امام محكمة النقض .

لما كان ذلك وكانت أوراق الدعوى قد خلت مما يدل على أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بنص المادة ٦٠٨ من القانون المدني على أساس أن تنفيذ عقد الايجار كان مرهقا له بسبب منع السلطات المصرية للعمال من دخول المعسكرات البريطانية مما لايجوز معه اثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة ، فان الدعى على الحكم فى هذا السبب بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب يكون على غير اساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

الطعن ٨٢ لسنة ٢٥ ق رئاسة وعضوة السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ومحمد نور الدين عويس ، وأحمد حسن هيك ، وهباس حلمى عبد الجواد وإبراهيم علام .

٨١

٤ نوفمبر ١٩٦٩

دعوى : دفع بعدم سماعها . نقض ، طعن .
وصية . ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ م ٢ ، مرافعات سابقين
م ٣٧٨ .

المبدأ القانونى :

٠ اذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم سماع الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع تأسيسا على أن الشروط التى اوردتها المادة الثانية من قانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٩ انما ينصرف الى الوصية الصريحة لا الى الوصية المستترة بعقد آخر ؛ فان هذا الحكم لم تنته به الخصومة المرددة بين الطرفين ، وهى صحة ونفاذ عقد البيع ، وما زال النزاع بشأنه مطروحا على المحكمة لم تفصل فيه بعد ، ومن ثم يكون الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض على استقلال غير جائز ايا كان سببه ووجه الراي فيه .

المحكمة :

٠٠ وحيث أنه وقد نصت المادة الثمانية من قانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ بياناً لصيغة الوصية على أنه « تنعقد الوصية بالعبارة أو بالكتابة فاذا كان

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن خلص الى نفى وجود العيب الخفى فى الخلاط موضوع النزاع على الذبح الذي سلف بيانه فى الرد على السبب الثانى ومهد بذلك لبحث طلب الطاعن فسخ عقد الايجار وانتهى الحكم بعد ذلك الى رفض هذا الطلب تأسيسا على ماقرره من أن المطعون ضده الاول لم يطلب فسخ ذلك العقد الا على سبيل التهديد واستنادا الى أنه قد نص فى ذلك العقد على أن الطاعن هو الملزم بأن يتولى على نفقته اصلاح كل خلل يصيب الخلاط اثناء مدة الايجار والى أن هذه المدة كانت قد انتهت وأصبح العقد يتجدد يوما بعد يوم بما كان يستطيع معه الطاعن أن يرد ذلك الخلاط للمطعون ضده الاول الا أنه لم يفعل وامتنع عن سداد الأجرة التى استحققت عليه بعد هذه المدة بل طلب فى جلسة ١٥ من مايو ١٩٥٦ حبس الخلاط المذكور ولم يتنازل عن هذا الطلب الا فى ٢٦ من ابريل ١٩٦١ ، ولما كان هذا الذي اقام عليه الحكم قضاءه يحمل الرد على ما اثاره الطاعن من أن المطعون ضده الاول كان قد ارتضى فسخ ذلك العقد وما اثاره كذلك من أن له أن يحبس الخلاط استعمالا لحقه فى الدفع بعدم التنفيذ ، وكان المستفاد من هذا الذي اوردته الحكم هو رفض طلب الفسخ الذي استند فيه الطاعن الى استحالة تنفيذ العقد بسبب استيلاء السلطات المصرية على الخلاط ضمن ما استولت عليه فى القاعدة البريطانية عقب العدوان الثلاثى الذي وقع فى ٢٩ من اكتوبر ١٩٥٦ وذلك على تقدير من الحكم ، وقد قرر أن عقد الايجار كانت قد انتهت مدته بعد آخر يناير ١٩٥٦ وأصبح يتجدد يوما بعد يوم ، انه كان فى مقدور الطاعن أن يرد الخلاط للمطعون ضده الاول وينهى العلاقة التعاقدية التى نشأت بينهما قبل العدوان غير أنه سلك مسلكا يتعارض مع طلب الفسخ بأن تمسك بحبس الخلاط ولم يتنازل عنه الا فى ٢٦ من ابريل ١٩٦١ ، وهو ما يحمل الرد على طلب الفسخ الموجه الى المطعون ضده الاول بدعوى استيلاء السلطات المصرية على الخلاط عقب العدوان .

٨٢

٤ نوفمبر ١٩٦٩

(أ) اصلاح زراعى : خمسة أفدنة ، تجزئة ملكية الارض الى اقل منها . قسمة . ملكية . مرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ م ٢٣ .

(ب) شريك قاصر : عقد شركة . بطلان نسبى ، تصرفات .

(ج) قسمة : نهائية ، مؤقتة . شفعة .

المبادئ القانونية :

١ - المادة ٢٣ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ انما تنصب على التصرفات والوقائع التى تكسب ملكية الاطيان الزراعية وتؤدي الى تجزئتها لأقل من خمسة أفدنة ولا تنصرف الى قسمة هذه الاطيان بين الشركاء على الشيوع .

٢ - البطلان المترتب على عدم اتباع الاجراءات الواجب اتباعها بالنسبة للشركاء القصر فى عقد القسمة هو بطلان نسبى لا يحق لغير من شرع لمصلحة من الشركاء التمسك به .

٣ - اذا كان ما انتهى اليه الحكم من تكليف للمحذر المتنازع عليه بأنه قسمة نهائية لا قسمة مؤقتة هو تكليف صحيح تؤدي اليه عبارة العقد ، ثم رتب الحكم على ذلك عدم احقية الشريك المتقاسم فى الأخذ بالشفعة ، فانه لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة :

٠٠ وحيث ان المادة ٢٣ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ان نصت على أنه « اذا وقع ما يؤدي الى تجزئة الاراضى الزراعية الى اقل من خمسة أفدنة سواء كان ذلك نتيجة للبيع أو المفاضلة أو الميراث أو الوصية أو الهبة أو غير ذلك من طرق كسب الملكية وجب على ذوي الشأن أن يتفقوا على من تؤول اليه ملكية الأرض منهم » ، فقد دلت على أنها انما تنصب على التصرفات والوقائع التى تكسب ملكية الاطيان الزراعية وتؤدي الى تجزئتها لأقل من خمسة أفدنة

الموصى عاجزا عنها انعقدت الوصية بإشارته المفهمة ، ولا تسمع عند الانكار دعوى الوصية أو الرجوع القولى عنها بعد وفاة الموصى فى الحوادث السابقة على سنة ألف وتسعمائة واحدي عشر الافرنجية الا اذا وجدت أوراق تخالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى ، وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة واحدي عشر الافرنجية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى الا اذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاه كذلك تدل على ما ذكر أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع القولى عنها مضدقا على توقيع الموصى عليها ، فقد دلت بذلك على أن المقصود من اشتراط وجود الأوراق المشار اليها لا يتصل باثبات صحة الدعوى سواء من جهة الشكل أو من جهة الموضوع وانما قصد به مجرد التحقق مبدئيا من أن الدعوى تستند الى ما يدل على صحتها وذلك تحرزا من التلفيق والتصنع وهو مما لا اثر له على اصل الحق ولا يتصل بموضوعه وحكمه مقصور على مجرد سماع أو عدم سماع الدعوى .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٧٨ من قانون المرفعات السابق قد نصت على أنه لا يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها ، وكان الحكم المطعون فيه فيما خلص اليه من رفض الدفع بعدم سماع الدعوى تأسيسا على أن الشروط التى أوردتها المادة الثانية من قانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ انما تنصرف الى الوصية الصريحة لا الى الوصية المستترة بعقد آخر ، لم تنته به الخصومة المرددة بين الطرفين وهى صحة ونفاذ عقدي البيع موضوعها وما زال النزاع بشأنهما مطروحا على المحكمة لم تفصل فيه أو فى جزء منه بعد ، فإن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض على استقلال وأيا كان سببه ووجه الرأي فيه يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير جائز .

الطعن ١٩٣ سنة ٢٥ ق - بالهيئة السابقة .

١ ف و ٩ ط و ١٠ س المساحة التي شملت الأرض المشفوع فيها .

وإذا كان هذا الذي انتهى إليه الحكم من تكييف للمحرر المتنازع عليه بأنه قسمة نهائية لا قسمة مؤقتة هو تكييف صحيح تؤدي إليه عبارة العقد ، ثم رتب الحكم على ذلك عدم أحقية الطاعن في الأخذ بالشفعة فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

الطعن ٢٧٤ سنة ٢٥ ق رئاسة ومضوية السادة المستشارين ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة والسيد عبد المنعم الصراف ومحمد صدقي البشبيشي ومحمد سيد أحمد جمال وعلى عبد الرحمن .

٨٣

٦ نوفمبر ١٩٦٩

(أ) امر أداء : طلبه ، تكلف بالوفاء .

(ب) تزوير : سند ، اطلاع المحكمة عليه في غيبة الخصوم .

(ج) دعوى تزوير : محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل .

المبادئ القانونية :

١ - العريضة التي تقدم لاستصدار امر الأداء هي بديل ورقة التكليف بالحضور ، وبها تتصل الدعوى بالقضاء وإذا لا يتعلل شرط التكليف بالوفاء بالعريضة ذاتها إنما هو شرط لصدور الأمر ، وكانت الطاعنة لم تنع بأي عيب على هذه العريضة وانصبت نعيها على اجراء سابق عليها وهو التكليف بالوفاء ، وكانت محكمة الاستئناف قد فصلت في موضوع النزاع المطروح عليها بالزام الطاعنة بالدين لما ثبت لها من صحة السند ، فإنه على فرض أنها لم تخطر بالتكليف بالوفاء اخطارا صحيحا وأن الأمر قد صدر رغم ذلك وأيده الحكم المطعون فيه ، فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون يكون غير منتج .

٢ - الظروف المحتوي على السند المطعون فيه بالتزوير لا يعنى أن يكون ورقة من أوراق

ولا تنصرف الى قسمة هذه الأطنان بين الشركاء على الشيوع ، والعلة في ذلك واضحة إذ أن القسمة باعتبارها كاشفة للحق لا منشئة له لا تكسب أطرافها ملكية جديدة بل تقرر ملكية كل شريك لحصته مفرزة بعد أن كانت شائعة ولا تؤدي الى تجزئة ملكية الأطنان التي تتناولها ، ذلك أن هذه الملكية تعتبر مجزأة فعلا بين الشركاء بمقتضى سند اكتسابها ومنذ قيام حالة الشيوع بين الشركاء وكان ما يترتب على قسمتها هو تحويل الحصص الشائعة الى حصص مفرزة ، ومن ثم فإن النعي بهذا الوجهه على عقد القسمة يكون على غير أساس . والنعي مردود في وجهه الثاني بأنه لما كان البطلان المقرتب على عدم اتباع الاجراءات الواجب اتباعها بالنسبة للشركاء القاصر هو بطلان نسبي فإنه لا يحق لغير من شرع لمصلحته من الشركاء التمسك به .

وحيث أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض طلب الشفعة على أنه « بالرجوع لعقد القسمة المقدم من طالب الشفعة - الطاعن - والمؤرخ ٢٨ من يولييه ١٩٥٠ يبين منه أن الشفيع واخوته تقاسموا مع باقى الشركاء في الأطنان والمنزل وأن حصة الشفيع واخوته في الأطنان ثمانية عشر قيراطا بحوض التدبيلة ٢٢ (وذكر الحكم الحدود الأربعة) وجاء بالبند الخامس من العقد أن القسمة نهائية وأنه إذا رجع أحد المتقاسمين على الآخر يلزم بدفع ٢٠٠ جنيه تعويض مع نفاذ القسمة ، كما نص في المبدأ السادس من العقد على اقرار المتقاسمين بوضع يد كل منهم على حصته والتزامه بدفع المال المطلوب عنها وحقه في التصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم من بيع وخلافه ، وأنه يبين من نصوص عقد القسمة المشار اليه آنفا أن النية المشتركة للمتعاقدين انصرفت الى قسمة تملك لا قسمة انتفاع وهو ما تصرح به العبارات الواضحة التي احتواها العقد دون حاجة الى تفسير أو ايضاح » وأن « الشفيع - الطاعن - استند في طلب الشفعة الى تلك الثمانية عشر قيراطا التي اختص بها هو واخوته زاعما أنها تقع مشاعا في

الدعوي والمحكمه أن تطلع عليه في غيبة الخصوم ، ولا يعد ذلك اجراء من اجراءات التحقيق يتحتم حصوله في حضورهم ومن ثم يكون النعى على الحكم بالبطلان على غير أساس .

٣ - لقاضي الدعوي أن يبنى قضاءه على ما يشاهده هو بنفسه في الأوراق المطعون فيها بالتزوير سعيا لجلاء وجه الحق ، سواء أكان السبيل الى ذلك ميسرا أم كان عسيرا ، فلا تثريب على المحكمه اذا هي قامت باجراء المضاهاة في دعوي التزوير بنفسها .

المحكمه :

وحيث ان العريضة التي تقدم لاستصدار امر الأداء هي - وعلى ما جري به قضاء هذه المحكمه - بديل ورقة التكليف بالحضور وبها تتصل الدعوي بالقضاء وان لا يتعلق شرط التكليف بالوفاء بالعريضة ذاتها انما هو شرط لصدور الامر ، وكانت الطاعنة لم تنع بأي عيب على هذه العريضة وانصب نعيها على اجراء سابق عليها وهو التكليف بالوفاء ، وكانت محكمه الاستئناف قد فصلت في موضوع النزاع المطروح عليها بالزام الطاعنة بالدين لما ثبت لها من صحة السند فانه على فرض انها لم تخطر بالتكليف بالوفاء اخطارا صحيحا وان الامر قد صدر رغم ذلك وأيده الحكم المطعون فيه فان النعى على الحكم بمخالفة القانون يكون غير منتج .

وحيث ان الظروف المحتوي على السند المطعون فيه لا يعدو أن يكون ورقة من أوراق الدعوي والمحكمه أن تطلع عليه في غيبة الخصوم ، ولا يعد ذلك اجراء من اجراءات التحقيق يتحتم حصوله في حضورهم ومن ثم يكون النعى على الحكم بالبطلان على غير أساس .

وحيث ان لقاضي الدعوي - وعلى ما جري به قضاء هذه المحكمه - أن يبنى قضاءه على ما يشاهده هو بنفسه في الأوراق المطعون فيها بالتزوير سعيا لجلاء وجه الحق سواء أكان السبيل الى ذلك ميسرا أم كان عسيرا ،

فلا تثريب على المحكمه اذا هي قامت باجراء المضاهاة في دعوي التزوير بنفسها ، ولا يعد من هذا أن تكون المحكمه قد ندبت خبيرا في الدعوي أجري المضاهاة ان هي لا تتقيد برأي الخبير المنتدب لأن رأيه استشاري في جميع الأحوال ولا يعدو أن يكون عنصرا من عناصر الاثبات التي تخضع لتقديرها فلها السلطان المطلق في اطراحه والأخذ بتقرير الخبير الاستشاري متى وجدت في أوراق الدعوي وفي المضاهاة التي أجرتها بنفسها ما يقنعها بصحة السند .

وان كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الادعاء بالتزوير على ما قرره من أن « الخبير الاستشاري قد أورد في تقريره الأسباب المقنعة على صحة الامضاء المطعون عليها وقد رجحت محكمه أول درجة في قضائها المستأنف تقريره باعتبارها الخبير الأعلى ، وتأييدها هذه المحكمه فيما انتهت اليه في هذا الخصوص بعد مقارنة الامضاء المطعون عليه على سند الديونية بعد فض مظهره والاطلاع عليه وعلى توقيع المستأنفة على صورة امضائها على عقد البيع الرسمي المسجل برقم ٢١٤٠ سنة ١٩٥٠ اسكندرية وعلى سند التوكيل رقم ٢٨ سنة ٥٤ كفر الدوار ، ومن هذه المقارنة استبانته هذه المحكمه اتفاق الامضاء المطعون عليها مع توقيعات المستأنفة الصحيحة على الورقتين سالفتي الذكر من حيث الدرجة الخطية والخواص والمميزات الخطية الامر الذي ترجح معه هذه المحكمه ما انتهى اليه الخبير الاستشاري في تقريره على تقرير خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي خصوصا بعد ما ثبت لذي هذه المحكمه من أنه تهاون في أداء المأمورية الموكولة اليه الى الدرجة التي سمحت له بعدم التنويه الى ما بالامضاء المطعون عليها من تشويه لا سبيل الى حدوثه الا قبل الطعن بالتزوير لتحرير الكمبيالة المطعون عليها فور الطعن عليها استحالة الاطلاع عليها الا في حضرة المحكمه وبعد ادنها مما يستحيل معه العبث بها بعد الطعن عليها هذا فضلا عن عدم

المبدأ القانوني :

إذا كان المبلغ الذي طلب صاحب العمل المحكم برده اليه ، والذي سبق أن سددته هيئة التأمينات الاجتماعية هو ما كانت تطالبها به الهيئة على أساس أن المستحق عليها تخيير التأخير هو ١٠٠٪ من المبلغ التي تأخرت في سدادها ، فإنه كان يتعين على المحكم المطعون فيه أعمال الأثر الرجعي الذي جعله المشرع لأحكام المادة ١٧ على النحو سالف الذكر مادام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد عمل به قبل الفصل نهائيا في الدعوي .

المحكمة :

٠٠ وحيث ان المادة الخامسة من مواد اصدار قانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المعدل للقانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أن تسري أحكام المادة ١٧ منه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وتقضى المادة ١٧ هذه بأن يلتزم صاحب العمل في حالة عدم أدائه الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المعينة في هذا القانون بأداء مبلغ اضافي الى الهيئة يوازي ١٠٪ من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر وذلك بحد أقصى قدره ٣٠٪ فضلا عما تقضى به المادة ١٤ من احتساب فوائد بسعر ٦٪ عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى تاريخ السداد .

ولما كان الواقع الذي سجله المحكم المطعون فيه والذي سلمت به كل من الهيئة الطاعنة والشركة المطعون ضدها أن الأخيرة تأخرت في أداء الاشتراكات الشهرية المستحقة للهيئة عن عمالها المؤمن عليهم لسدي الهيئة عن المواعيد المعينة في القانون ، فإنه يكون قد استحق عليها بالتطبيق لأحكام المادة ١٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المبلغ الاضافي المبين في هذه المادة فضلا عن الفوائد بواقع ٦٪ وذلك نتيجة للأثر الرجعي الذي جعله القانون المذكور لأحكام المادة ١٧ على النحو سالف الاشارة اليه .

قيامه باستكتاب المستأنفة ثانية استكتابا فنيا باملائها كلمات أخرى تتضمن حروف امضائها ويشمخ لها بأن توقع بهذه الامضاءات العابثة التي وقعت بها على ورقة الاستكتاب الأمر الذي يتضح جليا ولأول وهلة من مجرد مقارنة توقيعاتها على ورقة الاستكتاب بامضاءاتها على الورقتين الرسميتين سالفتي الذكر ، كما يقوم ترجيح هذه المحكمة للتقرير الاستشاري على تقرير خبير أبحاث التزوير فيما انتهى اليه من نتيجة على مالحق بالامضاء المطعون عليها من عبث لا يمكن أن يكون قد جرى الا لمصلحة المستأنفة وحدها دون المستأنف عليها ، والا لما قدمت الصورة الفوتوغرافية للسند المطعون عليه والتي أخذتها قبل تقديمها السند الأصلي للمحكمة لاستصدار أمر الأداء به والتي يستبين منها ما طرأ على السند من عبث ، وليست المستأنف عليها هي التي يمكن أن ينسب اليها القاء ظل من الشبهات حول امضاء المستأنفة على السند الذي تطالب بقيمته بهذا التغيير سواء كان بسيطا أو مشوها للامضاء فليس من المعقول أن يعبث دائن بسند دينه وليس من المقبول عقلا أن يعتمد الدائن الى محاولة القاء أي ظل من الشبهات حول سند دينه ، وإخيرا فان هذه المحكمة تستخلص من عدم طعن المدين الأصلي وهو زوج الطاعنة على السند رغم اعلانه بأمر الأداء الصادر به سواء بالمعارضة أو الاستئناف قرينة مقنعة على صحة سند الديونية وسلامته من كل طعن بالاضافة الى القرائن الأخرى التي ساققتها هذه المحكمة ، وهي تقارير موضوعية سائغة تؤدي الى ما انتهى اليه ولا مخالفة فيها للقانون ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

الطعن ٣٧٩ سنة ٣٥ ق بالهيئة السابقة .

٨٤

١١ نوفمبر ١٩٦٩

تأمينات اجتماعية : اشتراكاته الشهرية ، أدائها
قانون ، أثر ، رجعي . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ م ١٧ ق
٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

- عقد ، ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ق ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ .
(ج) خصم : استجوابه . محكمة ، تكوين رأيها .
(ط) دين : وفاء اثباته . نصرف تجارى مختلط .

المبادئ القانونية :

١ - لا يجوز للمحكمة أن تقتضي لعلاقة الخصوم بوكلائهم الا اذا انكر صاحب الشأن وكالة وكيله ، فاذا باشر المحامي اجراء قبل ان يصدر توكيلا له من ذي الشأن الذي كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن التوكيل لاحق على تاريخ الاجراء مالم ينص القانون على خلاف ذلك .

٢ - لم يتطلب قانون المرافعات السابق في استيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة - ان يكون بيد المحامي توكيل من الدائن عند طلب اصدار الامر باسم هذا الدائن .

٣ - لئن كانت المحاكم المختلطة هي التي كانت مختصة بالنظر في المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب الذين كانت لهم امتيازات ، في الأحوال التي يكون القانون الواجب التطبيق فيها هو قانون اجنبي ، الا انه قد اُجيز لكل من الدول المتعاقدة التي لها محاكم قنصلية في مصر ومنها المملكة المتحدة ان تحتفظ بها فتتولى القضاء في مواد الأحوال الشخصية في كل الأحوال التي يكون القانون الواجب التطبيق هو قانون هذه الدولة ، وذلك خلال فترة الانتقال التي تنتهي في ١٤ من أكتوبر ١٩٤٩ .

٤ - يعد الحكم الصادر من محكمة القنصلية البريطانية - خلال فترة الانتقال السابقة على الغاء الامتيازات الأجنبية - بتعيين مدير لركة قد صدر من جهة ذات اختصاص باصداره .

٥ - متى كان الحكم وهو بسبيل تعرف اختصاص محكمة ما باصدار احكام في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية قد طبق في تحديد الاختصاص القواعد القانونية التي كان معمولاً بها وقت صدور تلك الأحكام بصفة نهائية فإنه لا يكون قد اخطأ في القانون بعدم

واذ كان المبلغ الذي طلبت الشركة المطعون ضدها الحكم برده اليها والذي سبق أن سددته للطاعنة هو ما كانت تطالبها به هيئة التأمينات على أساس أن المستحق عليها نظير التأخير هو ١٠٪ من المبالغ التي تأخرت في سدادها ، وكان قد ثبت أن المستحق عليها طبقاً للمادة ١٧ آنفة الذكر نسبة تقل عن ذلك ، فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يخصم من المبلغ الذي طلبت الشركة المطعون ضدها رده اليها ما يوازي هذه النسبة مادام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد عمل به قبل الفصل نهائياً في الدعوى . واذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من الزام الطاعنة برد مبلغ ٧٢٤ جنيهاً و ٦٠٣ مليماً للمطعون ضدها والذي طلبت هذه الأخيرة الحكم برده دون أن يخصم منه ما استحق عليها طبقاً للمادة ١٧ من القانون المشار اليه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

الطعن ٢٦٥ سنة ٣٥ ق رئاسة وعضوية السيادة المستشارين الدكتور عبد السلام طبع نائب رئيس المحكمة وبطرس زغلول وعباس حلى عبد الجواد وحسين زكى ومحمد اسعد محمود .

٨٥

١١ نوفمبر ١٩٦٩

(١) وكالة : اثباتها . محاماة ، صدور التوكيل لمحام . امر أداء ، طلبه .

(ب) محام : توكيل ، دين ثابت بالكتابة ، استيفاءه . ق مرافعات سابق م ٨٥٣ .

(ج) محكمة مختلطة : اختصاص . احوال شخصية . اتفاق مونترو ق ٤٩ لسنة ١٩٣٧ م ٢٧ .

(د) محكمة قنصلية : حكم بتعيين مدير لركة خلال فترة الانتقال .

(هـ) قانون - مرافعات : تطبيقه . اختصاص ، قانون واجب التطبيق في تحديده .

(و) حكم وقتي . حجته . حكم ناسخ .

(ز) نقد : عملياته ، رقابة . التزام ، تنفيذه ،

الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قضى برفض الدفع بعدم قبول إصدار أمر الأداء لعدم وجود توكيل من المطعون عليها الأولى بصفتها بيد المحامي الذي قدم طلب إصدار أمر الأداء ، استنادا منه إلى أن طلب إصدار أمر الأداء قد قدم من المطعون عليهما بصفتها وأنهما وكلا عنهما في ذلك الأستاذ . المحامي ، لتقديم الطلب ، وإلى أنه من الجائز قانونا أن يرفع الخصم الدعوي باسمه أو يقدم طلب إصدار أمر الأداء باسمه كذلك ويقتصر عمل المحامي على مجرد التوقيع على الصحيفة دون أن يكون بيده توكيل ، كما استند الحكم إلى أن المطعون عليهما لم ينكرا وكالة الأستاذ . المحامي عنهما بل اكدا قيام هذه الوكالة ، ولما كان لا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تتصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله ، فاذا باشر المحامي اجراء قبل أن يستصدر توكيلا له من ذي الشأن الذي كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن التوكيل لاحق على تاريخ الاجراء مالم ينص القانون على خلاف ذلك ، وكانت المادة ٨٥٣ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والواردة في الباب الخامس من الكتاب الثالث - في استيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة - لم تتطلب أن يكون بيد المحامي توكيل من الدائن عند طلب إصدار الأمر باسم هذا الدائن ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه - على ما سلف ذكره - أن الأستاذ . المحامي الذي وقع على طلب إصدار أمر الأداء وإن لم يقدم توكيلا من المطعون عليها الأولى بصفتها وقت تقديم الطلب إلا أن هذه الأخيرة لم تنكر وكالة عنها بل أقرت بها .

لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون إذ قضى برفض الدفع في هذا الخصوص ويكون النعى عليه بهذا الوجه بالخطأ في تطبيق القيسان على غير أساس . والنعى في وجهه الثاني مبرود ، ذلك أنه الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه رد على نفاذ

تطبيق المادة الأولى من قانون المرافعات السابق المعمول به من ١٥/١٠/١٩٤٩ حتى كانت تلك الأحكام قد صدرت نهائية قبل العمل بهذا القانون .

٦ - الأحكام الصادرة من جهة ذات اختصاص بإصدارها - ولو كانت أحكاما مؤقتة - لا يزول أثرها أو تسقط عنها حجيتها إلا بصدر أحكام ناسخة لها .

٧ - مفاد نص المادتين ٢/١ و ٥ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ مرتبطتين ، أن المحظر المشار إليه في المادة الأولى لا يشمل التصرف القانوني في حد ذاته الذي يرتب لكل من المتعاقدين فيه التزامات على الآخر ، بل أن هذا التصرف قائم وصحيح بين طرفيه ، وإنما المحظر يقتصر على تنفيذ التعهد ، أي عملية دفع النقد المصري سواء كان ذلك بطريق الوفاء أو بطريق المقاصة أو بغيرهما من طرق انقضاء الالتزام التي يحصل فيها تنفيذه بالتعامل بالنقد المصري ، فقد رسم المشرع بمقتضى المادة الخامسة كيفية تنفيذ الالتزام بالمبالغ المستحقة لأشخاص غير مقيمين في مصر ، واعتبر دفعها على الوجه المبين فيها مبرئا لئمة المدين قبل الدائن غير المقيم ، وإذا أخذ الحكم بهذا النظر ورتب عليه صحة العقد ذاته واستبقى أمر التنفيذ بالمبالغ المحكوم بها طبقا لما تقتضيه قوانين النقد ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٨ - إذا توافرت لدى محكمة الموضوع العناصر الكافية لتكوين رأيها دون حاجة لاستجواب الخصوم فإنها لا تكون ملزمة بإجابة الخصم إلى طلبه .

٩ - لا يجوز إثبات وفاء الدين إلا طبقا لقواعد الإثبات المدنية إذا كان التصرف بالنسبة للدائن تصرفا مدنيا ولو كان بالنسبة للمدين تصرفا تجاريا .

المحكمة :

٠٠ وحيث أن الحكم الابتدائي الذي أيده

الطاعنين في هذا الخصوص بأن المطعون عليهما قدما لاثبات صفتيهما كمديرين لتركبة المرحوم ديمتري تزركىس البريطانى الجنسية شهادة صادرة من محكمة القنصلية البريطانية بالقاهرة فى ١٥/١٠/١٩٤٣ ومصدق عليها من محافظة القاهرة تفيد أنه توفى فى ١٣ مايو ١٩٤٣ ومصدق عليها من محافظة القاهرة تفيد أنه توفى فى ١٣/٥/١٩٤٣ وأن تلك المحكمة عينت الطعون عليهما بتاريخ أول أكتوبر ١٩٤٣ مديرين لتركته ، واستند الحكم الى أنه لا محل لاستصدار حكم جديد بتعيينيهما مديرين للتركبة بعد صدور القانون ١٢٦ سنة ١٩٥١ بإضافة كتاب رابع الى قانون المرافعات فى الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية وطبقا للمادة ٩٣٩ من قانون المرافعات ، وذلك لسابقة تعيين المطعون عليهما مديرين لتركبة ديمتري تزركىس بحكم صادر من جهة كانت مختصة بذلك قبل الغاء الامتيازات الأجنبية ، والى أن هذا الحكم يبقى قائما حتى صدور حكم بالغائه ، والى أن الدبى نشأ بين المطعون عليهما بصفتهما مديرين للتركبة وبين الطاعنين وقد أقروا فى سند المديونة بوصول قيمته اليهم ، ولئن كانت المحاكم المختلطة - بعد اتفاق مونترو الخاص بالغاء الامتيازات الأجنبية بمصر والموقع عليه فى ٨ من مايو ١٩٣٧ وطبقا للمادة ٢٧ من القانون ٤٩ سنة ١٩٣٧ الخاص بلائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة - هى التى كانت مختصة بالنظر فى النزاعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب الذين كانت لهم امتيازات فى الأحوال التى يكون القانون الواجب التطبيق فيها طبقا لأحكام المادة ٢٩ هو قانون أجنبى ، الا أنه قد أجاز بمقتضى المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٣٧ - بشأن اتفاق مونترو - لكل من الدول المتعاقدة التى لها محاكم قنصلية فى مصر ومنها المملكة البريطانية أن تحتفظ بها لتتولى القضاء فى مواد الأحوال الشخصية ، وذلك فى كل الأحوال التى يكون القانون الواجب التطبيق هو قانون هذه الدولة ، وإن احتفظت

المملكة البريطانية بهذا الاختصاص لمحاكمها القنصلية لتتولى الفصل فى موارد الأحوال الشخصية المختصة بها طول فترة الانتقال النوه عنها فى المادة الثالثة من اتفاق الغاء الامتيازات السالف البيان وألتي بدأت من ١٥ من أكتوبر ١٩٣٧ وانتهت فى ١٤ من أكتوبر ١٩٤٩ ، وكانت المادة العاشرة المشار اليها تقضى بأن الأحوال الشخصية تشمل المواد المبينة فى المادة ٢٨ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة السالفة البيان ، وأن القانون الواجب تطبيقه يتعين تبعا للقواعد المقررة فى المادتين ٢٩ ، ٣٠ من اللائحة المذكورة ، وأن تقضى المادة ٢٨ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة بأن مما تشمله الأحوال الشخصية ، المسائل المتعلقة بالمواريث والوصايا وغيرها من التصرفات المضافة الى ما بعد الموت ، كما تقضى المادة ٢٩ من اللائحة ذاتها بأنه يرجع فى المواريث والوصايا الى قانون بلد المتوفى أو الموصى ، فإن مقتضى ذلك أن يعد صدور حكم من محكمة القنصلية البريطانية بتاريخ ١٥/١٠/١٩٤٣ وخلال فترة الانتقال - السابق الاشارة اليها - بتعيين المطعون عليهما مديرين لتركبة المتوفى ديمتري تزركىس البريطانى الجنسية قد صدر من جهة ذات اختصاص باصداره .

لما كان ذلك وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى كان الحكم وهو بسبيل تعرف اختصاص محكمة ما باصدار أحكام فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية قد طبق فى تحديد الاختصاص القواعد القانونية التى كان معمولا بها وقت صدور تلك الأحكام بصفة نهائية ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى القانون بعدم تطبيق المادة الأولى من قانون المرافعات السابق المعمول به من ١٥/١٠/١٩٤٩ وذلك متى كانت تلك الأحكام قد صدرت بصفة نهائية قبل العمل بهذا القانون ، وكان من المقرر أيضا أن الأحكام الصادرة من جهة ذات اختصاص باصدارها - ولو كانت أحكاما وقائية - لا يزول أثرها أو تسقط عنها حجيتها الا بصدر أحكام ناسخة عنها .

ثم قضى الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لهما غير منفردين بالدين ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد رتب على ازدواج ادارة التركة بين المطعون عليهما طبقا للحكم الصادر من المحكمة القنصلية البريطانية السابق الاشارة اليه بتعيينهما مديرين لتركة ، حقهما في التحدث عنها وتمثيلها طبقا للقانون البريطاني الذي صدر على مقتضاه الحكم بتعيينهما مديرين للتركة - وذلك على ماسلف البيان في الرد على السبب الثاني - وان كان احدهما مقيما في الخارج ، طالما انهما قد حررا سند الدين بصفتهم هذه الثابتة فيه ، فان النعي على الحكم بمخالفة القانون بهذا السبب يكون على غير اساس .

وحيث ان . الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه واحال الى اسبابه اعتبر سند الدين الذي صدر على مقتضاه امر الأداء صحيحا وقضى على الطاعنين بالمبلغ الباقي منه استنادا الى قوله « انه عن الادعاء بعدم جواز الوفاء بأي مال للتركة بمقولة انها تركة اجنبية غير مقيمة وأنه يتعين عليها للحصول على صفة غير المقيم ان تفتح حسابا مجمدا لدي أحد البنوك حتى يمكن الوفاء لها ، فالواضح انه لا محل للدخول في بحث ما اذا كانت التركة تعتبر تركة مقيمة او غير مقيمة لأنه على فرض أن التركة غير مقيمة فان ذلك لا تأثير له على القضاء للتركة بحقوقها الثابتة ، لأن القضاء بالحق شيء يخالف الوفاء به ، وبذلك فان التحدي بالقانون ٨٠ سنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له والتي تنظم التعامل بالنقد المصري والنقد الاجنبي انما يكون محله عند تنفيذ الحكم باقتضاء مبلغ الدين الذي يحكم به ولا محل لاثارته في مجال المطالبة بالحق أمام القضاء » .

وهذا الذي أورده الحكم صحيح في القانون ذلك أن الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون ٨٠ سنة ١٩٤٧ تنظم الرقابة

لما كان ذلك فان الحكم الصادر بتعيين المطعون عليهما مديرين لتركة ديمتري تزركيس من المحكمة القنصلية البريطانية في فترة الانتقال يكون له احترامه وتبقى له حجته مادام قد صدر من جهة ذات اختصاص باصداره على ماسلف البيان ، ويظل قائما بعد صدور قانون المرافعات السابق وبعد صدور القانون ١٢٦ سنة ١٩٥١ وذلك لصدر هذا الحكم من جهة مختصة في ظل قانون واجب التطبيق . لما كان ماتقدم وكان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه واحال الى اسبابه انه اوضح أن من حق المطعون عليهما بصفتهم مديرين للتركة ان يطالبا الطاعنان بباقي قيمة السند المحرر به الدين وذلك لنشؤه في ١٩٥٩/١٢/٢٠ بعد وفاة المورث واثناء توليها ادارة التركة بموجب حكم المحكمة القنصلية المشار اليه ، وكان هذا الذي قرره الحكم صحيحا في القانون فان النعي برمته بهذا السبب يكون على غير اساس .

وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه واحال الى اسبابه اقام قضاءه بحق المطعون عليهما في تمثيل التركة استنادا الى أن المحكمة القنصلية البريطانية - وعلى ماسلف البيان في الرد على السبب الثاني - قد قضت بتعيينهما في القضية ١٠ سنة ١٩٤٣ مديرين لتركة ديمتري تزركيس لادارة ممتلكاتها ، كما استند الحكم الى أن الدين المطالب به نشأ بين الطاعنين والمطعون عليهما بصفتهم على ما هو وارد بسند الدين المؤرخ ١٩٥٩/١٢/٢٠ بعد وفاة المرحوم ديمتري تزركيس وبعد التاريخ الذي قال عنه الطاعنون ان المطعون عليه الثاني كان قد غادر فيه الديار المصرية وأن المطعون عليهما قد وصفا نفسيهما في سند الدين بأنهما مديران لتركة ديمتري تزركيس وأنهما بذلك تكون لهما الصفة في المطالبة بالدين ، والى أن المطعون عليهما قد تقدموا مما غير منفردين بصفتهم مديرين لتركة ديمتري تزركيس بطلب استصدار أمر الأداء ضد الطاعنين فيصدر لهما الأمر بهذه الصفة

على عمليات النقد - المعدلة بالقانون ١٥٧ سنة ١٩٥١ اذ تقضى بان يحظر على غير المقيمين في القطر المصري او وكلائهم التعامل بالنقد المصري او تحويل او بيع القراطيس المالية المصرية الا بالشروط والأوضاع التي تعين بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه في ذلك ، واذ تنص المادة الخامسة من ذات القانون المعدلة بالقانون ١٥٧ سنة ١٩٥١ على أن المبالغ المستحقة الدفع الى أشخاص غير مقيمين في مصر والمحظور تحويلها اليهم طبقاً لأحكام هذا القانون يعتبر مبرئاً للذمة دفعها في حسابات تفتح في أحد المصارف المشار اليها في المادة الأولى من هذا القانون لصالح أشخاص غير مقيمين في مصر ، فقد أفاد هذان النصان مرتبطين أن المحظر المشار اليه في المادة الأولى لا يشمل التصرف القانوني في حد ذاته الذي يرتب لكل من المتعاقدين فيه التزامات على الآخر ، بل ان هذا التصرف قائم وصحيح بين طرفيه ، وانما المحظر يقتصر - وعلى ما جري به قضاء هذه المحكمة - على تنفيذ التعهد أي عملية دفع النقد المصري سواء اكان ذلك بطريق الوفاء أو بطريق المقاصة أو بغيرهما من طرق انقضاء الالتزام التي يحصل فيها تنفيذه بالتعامل بالنقد المصري ، فقد رسم المشرع بمقتضى المادة الخامسة كيفية تنفيذ الالتزام بالمبالغ المستحقة الدفع لأشخاص غير مقيمين في مصر واعتبر دفعها على الوجه المبين فيها مبرئاً للذمة المدين قبل الدائن غير المقيم . واذ أخذ الحكم بهذا النظر ورتب عليه صحة العقد ذاته واستبقى أمر التنفيذ بالمبالغ المحكوم بها طبقاً لما تقتضيه قوانين النقد ، فان الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ذلك فان ماقرره الحكم في موضع آخر منه من أن شركة ديمتري تزركيش تركة مقيمة استناداً الى أن لها حساباً بأحد المصارف المصرية ، وأيا كان وجه الرأي في ذلك ، فان هذا القول من الحكم غير مؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى اليها ، ويكون النعى عليه بمخالفة القانون أو مخالفة الثابت بالأوراق في هذا الخصوص غير منتج في

الطعن ، ومن ثم فان النعى بهذا السبب جميعه يكون على غير اساس .

وحيث ان . . الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال الى أسبابه رفض طلب استجواب المطعون عليها الأولى عن الادعاء بموافقتها على تقسيط الدين الطالب به استناداً الى أن المطعون عليهما أكدا في دفاعهما عدم حصول مثل هذا الاتفاق .

ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا توافرت لدي محكمة الموضوع العناصر الكافية لتكوين رأيها دون حاجة للاستجواب فانها لا تكون ملزمة بإجابة الخصم الى طلبه في هذا الخصوص ، وكان الحكم قد رفض طلب الاستجواب بعد أن تبين له من ظروف الدعوي وفي حدود سلطته الموضوعية أنه لا توجد موافقة من المطعون عليها على تقسيط الدين ، فان الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه القصور في التسبيب . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال الى أسبابه قد رفض طلب احالة الدعوي الى التحقيق لاثبات ادعاء الطاعنين بوفاء الدين استناداً الى قوله « انه لم يثبت من أوراق الدعوي أنهما (المطعون عليهما) يمارسان التجارة وبذلك يكون اثبات أن المعاملة تمت بين تاجر وغير تاجر وهي من قبيل العمليات المختلطة التي تعتبر تجارية بالنسبة للتاجر ومدنية بالنسبة لغير التاجر ، ومن ثم لا يجوز لهم (للطاعنين) أن يلجأوا الى قواعد الاثبات التجارية لاثبات هذا السداد ، وانما يتعين عليهم أن يلتزموا قواعد الاثبات المدنية ، وهي تقضى بأنه اذا كان التصرف القانوني تزيد قيمته على عشرة جنيهاً فلا تجوز البيئة في اثبات وجوده أو انقضائه » وكان الحكم المطعون فيه قد أضاف الى ذلك قوله « ان مذهب اليه المستأنفون (الطاعنون) من أن المستأنف عليهما (المطعون عليهما) قد قررا في دفاعهما أمام محكمة الدرجة الأولى أنهما قد أعطياهم المبلغ المطالب به رغبة منهما - المستأنف عليهما - في المتاجرة به وهذا القول بعيد عن الواقع

٢ - البحث فيما إذا كان الحادث مما في وسع الشخص العادي أن يتوقعه أو أنه من الحوادث الطارئة غير المتوقعة ، هو مما يدخل في نطاق سلطة قاضي الموضوع مادام يقوم على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه .

٣ - المهلة التي يجوز للمحكمة أن تمنحها للمدين لتنفيذ التزامه متى استدعت حالته ذلك ولم يلحق الدائن من وراء منحها ضرر جسيم ، إنما هي من الرخص التي خولها المشرع لقاضي الموضوع بغير حاجة منه إلى أن يسوق من الأسباب ما يسوغ به ما استخلصه من ظروف الدعوي وملابساتها .

المحكمة :

.. وحيث أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني تشترط لاجابة المدين طلب رد التزامه بسبب وقوع حوادث استثنائية عامة إلى الحد الذي يجعل تنفيذ هذا الالتزام غير مرهق له ، أن تكون هذه الحوادث غير متوقعة الحصول وقت التعاقد ، وكان المعيار في توافر هذا الشرط وطيفا لما جرت به عبارة النص المتقدم الذكر في وصف الحوادث المشار إليها من أنها تلك التي « لم يكن في الوسع توقعها » هو ألا يكون في مقدور الشخص العادي أن يتوقع حصولها لو وجد في ظروف ذلك المدين وقت التعاقد بصرف النظر عما إذا كان هذا المدين قد توقع حصولها فعلا أم لم يتوقعه .

لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه نفى عنصر المفاجأة في صدور القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ الخاص بتخفيض اجرة الأماكن تأسيسا على ما أورده من « أن المشرع المصري نزولا منه على حكم الظروف الاقتصادية وتفريجا لأزمة المساكن قد سأل بين الحربين العالميتين الأخيرتين على إصدار قوانين استثنائية الغرض منها تقييد أجور المساكن ، وقد انتهى به المطاف منعاً لأزمة المساكن من أن تصبح مشكلة اجتماعية واقتصادية إلى إصدار القانون ١٢١ لسنة

فان المستأنف عليهما قد قالاً في هذا الصدد أن المستأنفين أرادوا أن يحصلوا على مبلغ للمتاجرة به أي أن قصد المتاجرة قد قام لدى المستأنفين لا المستأنف عليهما ، وكان هذا الذي قرره الحكم صحيحاً في القانون ذلك أن التصرف الذي يحصل بين شخصين ويكون بالنسبة إلى أحدهما تصرفاً مدنياً وبالنسبة للآخر تصرفاً تجارياً فان قواعد الاثبات في المواد المدنية هي التي تتبع على من كان التصرف مدنياً بالنسبة إليه فلا يجوز اثبات وفاء الدين إلا طبقاً لقواعد الاثبات المدنية إذا كان التصرف بالنسبة للدائن تصرفاً مدنياً ولو كان بالنسبة للمدين تصرفاً تجارياً ، وإن رتب الحكم على هذا الذي قرره - على النحو السالف بيانه - رفض طلب الاحالة إلى التحقيق لاثبات وفاء الدين قبل المطعون عليهما فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب جميعه على غير أساس .

الطعن ٢١١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابعة .

٨٦

١١ نوفمبر ١٩٦٩

- (١) حادث طارئ : مدين ، توقعه اياه . مدني ٢/١٤٧ .
(ب) مفاجأة : حادث طارئ ، توقعه ، محكمة موضوع ق ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ق ٥٧ لسنة ١٩٦٥ .
(ج) مهلة : مدين . مدني م ٢/٣٦٤ .

المبادئ القانونية :

١ - يشترط لاجابة المدين إلى طلب رد التزامه بسبب وقوع حوادث استثنائية عامة إلى الحد الذي يجعل تنفيذ هذا الالتزام غير مرهق ، أن تكون هذه الحوادث غير متوقعة الحصول وقت التعاقد ، والمعيار في توافر هذا الشرط هو ألا يكون في مقدور الشخص العادي أن يتوقع حصولها لو أنه وجد في ظروف ذلك المدين وقت التعاقد ، بصرف النظر عما إذا كان هذا المدين قد توقع حصولها فعلا أم لم يتوقعه .

١٩٤٧ ليكون دستورا مؤقتا ينظم العلاقة بين مؤجري الأماكن ومستأجريها الى أن تنتهي هذه الظروف ولا يزال هذا القانون نافذا الى الآن ، كما دأب المشرع الى اصدار قوانين متتالية ولاحقة على هذا القانون بادخال بعض التعديلات عليه وأن المستأنف عليه (الطاعن) وقد بنى العمارتين في ظل هذه القوانين وحصل الاتفاق على بنائهما في ظلهما أيضا ليس له أن يتعلل فيما اذا صدر القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بأنه مفاجأة « وكان البحث فيما اذا كان الحادث هو مما في وسع الشخص العادي أن يتوقعه أو أنه من النحوات الطارئة الغير متوقعة هو مما يدخل في نطاق سلطة قاضي الموضوع مادام يقوم على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه ، واذ جاء ماقرره الحكم في هذا الخصوص - وعلى ما سلف بيانه - سائغا ويحمل النتيجة التي انتهى اليها تأسيسا على أن تخفيض ايجار المساكن بالقوانين السابقة والتي أبرم الاتفاق بين الطرفين في ظلها مما ينفي عنصر المفاجأة لدى الشخص العادي من صدور القوانين المماثلة اللاحقة باعتبار أن هذه القوانين جميعها تقوم على الحفاظ على التوازن بين مصلحة المؤجر في الحصول على الثمرة المشروعة من تأجير عقاره ومصلحة المستأجر في أن يترقى سوء الاستغلال الذي قد يتمسك به المؤجر ضده ، لما كان ذلك فان النعى على الحكم بالفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .»

قد خلص ٠٠ الى أنه ليس للطاعن طبقا للمادة ٢/١٤٧ من القانون المدني أن يطلب تخفيض المبلغ الذي يلتزم بسداده للمطعون ضده شهريا من ريع البناء بعد تخفيض هذا الريع نتيجة لصدور القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ وذلك لانتفاء عنصر المفاجأة في صدور هذا القانون ، فانه يكون غير مؤثر فيما قضى به الحكم ما اذا كان الطاعن يملك عمارة أو عمارتين ، ويكون النعى عليه بمخالفة الثابت في الأوراق في هذا الخصوص غير منتج .»

وحيث ان ٠٠ المهلة التي يجوز للمحكمة أن تمنحها للمدين لتنفيذ التزامه متى استدعت حالته ذلك ، ولم يلحق الدائن من وراء منحها ضرر جسيم انما هي - وعلى ما جري به قضاء هذه المحكمة - من الرخص التي خولها المشرع لقاضي الموضوع بالفقرة الثانية من المادة ٣٤٦ من القانون المدني ان شاء عملها وانتظر المدين الى ميسرة وان شاء حبسها عنه بغير حاجة منه الى أن يسوق من الأسباب ما يبرر ما استخلصه من ظروف الدعوى وملاساتها . لما كان ذلك فان النعى على الحكم بالقصور في هذا الخصوص يكون على غير أساس .»

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .
الطعن ٣١٧ سنة ٣٥ ق بالهيئة السابقة .

٨٧

١١ نوفمبر ١٩٦٩

- (أ) استيلاء : تعبئة عامة . تعويض ، تقديره .
حكم ، طعن . ق ٢٥ لسنة ١٩٥٢ مرسوم ق ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قرار رئيس جمهورية ٣٢٧ لسنة ١٩٥٦ .
(ب) اختصاص : ولائي . قانون ، قاعدة أمر :
قرار اداري . نظام عام . ق ٢٨٨ لسنة ١٩٥٦ .

المبادئ القانونية :

١ - ينبغي الرجوع الى أحكام المرسوم بقانون التعبئة لتحقيق مآراه الشارع تنفيذا لاعلان التعبئة والاعتبارات المتعلقة بالمصالح العامة من اباحة الاستيلاء على أشياء قد

وحيث ٠٠ انه لما كان الحكم المطعون فيه قد نفى ٠٠ عنصر المفاجأة في صدور القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ باعتباره قانونا جديدا بشأن تخفيض ايجار الأماكن ، وكان هذا القول من الحكم يصدق على القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ الذي صدر تاليا له في هذا الشأن وفي ظل نفس الظروف التي دعت الى اصدار القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، فان النعى على الحكم بالقصور في التسبب بهذا السبب يكون غير منتج .»

وحيث ٠٠ انه لما كان الحكم المطعون فيه

المعارضة في قرارات لجان التقدير إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنسأ على طلب ذوي الشأن ويجب على قلم كتاب هذه المحكمة أن يقدم العريضة خلال ٢٤ ساعة من استلامها إلى رئيس الدائرة المختصة ويحدد الرئيس جلسة لنظر هذه المعارضة ويبلغ قلم الكتاب الخصوم بالموعود بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول يرسله قبل الجلسة بخمسة أيام على الأقل ، وتحكم فيها المحكمة على وجه الاستعجال ولا يجوز الطعن في حكمها بآية طريقة من طرق الطعن ، وكان قد صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢٨٨ لسنة ١٩٥٦ في شأن الأثمان والتعويضات المشار إليها في المادة ١١ من المرسوم بقانون التعبئة على أن يعمل به ابتداء من ١٩٥٦/١٠/٣٠ ونصت المادة الأولى منه على « تباشر اللجان المشار إليها في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الاختصاص المنصوص عليه في المادة ١١ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٥٣ ، وكان المشرع قد استهدف من منح الاختصاص لهذه اللجان - على ما جاء بالملكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه - سرعة البت في الأثمان والتعويضات التي يستحقها ذوي الشأن نظرا لأنها لجان موزدة فعلا بعكس اللجان المشار إليها في المرسوم بقانون التعبئة فإنه يلزم صدور قرار جمهوري لكل منها ، فإن مؤدي هذه النصوص مرتبطة هي الرجوع إلى أحكام المرسوم بقانون التعبئة لتحقيق ما رآه المشرع تنفيذا لإعلان التعبئة والاعتبارات المتعلقة بالصالح العام من إتاحة الاستيلاء على أشياء كثيرة قد تستلزمها حالة الحرب القائمة ، وجواز أن يصدر وزير الحربية والبحرية القرارات في هذا الخصوص ، ومن اشتراط تعويض أصحاب الشأن عن هذه الأشياء وبيان الطريق الذي يتم به تقدير التعويض ، أما بالنسبة للجهة التي يتم بواسطتها التقدير فإن النصوص المتقدمة تختص بها اللجان المشار إليها بالمادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والتي يصدر وزير التموين قرارا بشأنها على أن تظل القرارات التي تصدر بتقدير التعويض

تستلزمها حالة الحرب القائمة وجواز أن يصدر وزير الحربية والبحرية القرارات في هذا الخصوص ، ومن اشتراط تعويض أصحاب الشأن عن هذه الأشياء وبيان الطريق الذي يتم به تقدير التعويض وهو ما تختص به اللجان على أن تظل القرارات التي تصدر بتقدير التعويض فيما يتعلق بمواعيد الطعن فيها واجراءاته محتفظة بأحكام المرسوم بقانون التعبئة ، مما مفاده حصول الطعن في قرار لجنة التقدير بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية المختصة ، وإتباع اجراءات خاصة للفصل في المعارضة ، واعتبار الحكم الذي يصدر فيها مما لا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن .

٢ - ولاية المحكمة الابتدائية مقصورة على النظر فيما يرفع اليها من طعون في القرارات التي تصدرها لجان التقدير المبينة في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، خلا تختص بنظر الدعاوي التي ترفع اليها بطلب تقدير هذا التعويض ابتداء وقبل أن تصدر اللجنة المختصة قرارها فيه .

المحكمة :

... وحيث : انه وقد أعلنت التعبئة العامة بالجمهورية المصرية ابتداء من ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ بقرار رئيس الجمهورية ٣٢٧ لسنة ١٩٥٦ فان مقتضى ذلك أن يسري المرسوم بقانون التعبئة ٢٥ لسنة ١٩٥٣ . واذ تنص المادة ١/٩ منه على « لوزير الحربية والبحرية أن يتخذ بقرار منه كل أو بعض التدابير الآتية اللازمة للمجهود الحربي وذلك في حالة التعبئة وهي (أولا) الاستيلاء على المواد الأولية والوقود والمواد الغذائية وغير ذلك من المنتجات اللازمة » ، وتنص المادة ١٠ على « لأصحاب المواد والأشياء المستولى عليها أو المستعملة الحق في تعويض يقدر على الوجه الآتي » ، وتنص المادة ١١ على « تحدد الأثمان والتعويضات المشار إليها في المادة السابقة بواسطة لجان تقدير يصدر مرسوم بتشكيلها وبينان الاجراءات التي تتبع أمامها » ، وتنص المادة ١٢ على « تقدم

فيما يتعلق بمسواعيد الطعن فيها واجراءاته مستتقة بأحكام المادة ١٢ من المرسوم بقانون التعبيته ، وهو ما اتمسست اليه المذكورة الايضاحية لقرار رئيس الجمهورية ٣٨٨ لسنة ١٩٥٦ ، مما حفاده - وعلى ماسلف البيان حصول الطعن في قرار لجنة التقدير اذا لم يرتضيه صاحب الشأن بطريق المعارضة امام المحكمة الابتدائية المختصة واتبع اجراءات خاصة للفعل في المعارضة واعتبار الحكم الذي يصدر فيها مما لا يجوز الطعن فيه بأية طويقة من طرق الطعن .

لما كان ذلك ، وكانت هذه القواعد التي رسمتها القوانين ٢٥ لسنة ١٩٥٣ و ٢٨٨ لسنة ١٩٥٦ ، ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليها قواعد آمرة والاختصاص الوارد فيها متعلق بالنظام العام ولا تجوز مخالفته ، وكان تخويل الاختصاص للمحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان التقدير وهي قرارات ادارية يعتبر - وعلى ما جري به قضاء هذه المحكمة - استثناء من الأصل الذي يقضى باختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الادارية ، فانه يجب ألا يتجاوز هذا الاستثناء الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٥٣ وجعل ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع اليها من طعون في القرارات التي تصدرها لجان التقدير المبينة في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، فلا تختص بنظر الدعاوي التي ترفع اليها بطلب تقدير هذا التعويض ابتداء وقبل أن تصدر اللجنة المختصة قرارها فيه .

لما كان ماتقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع وبقبول الدعوي المبتدأة أمام المحكمة الابتدائية بطلب التعويض عن كمية الحبال المستولى عليها بتاريخ ١٦ و ٢٣ من يناير ١٩٥٧ وتم تقديرها بواسطة اللجنة المختصة في ١٢/٦/١٩٥٧ والزم الطاعنين بالمبلغ الذي قدره الخبير ثمنا لها ، فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمبحث

بأق أسباب الطعن .

وحيث ان الموضوع صالح للحكم فيه ، ولما سبق بيانه يتعين الغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم قبول الدعوي لرفعها بغير الطريق القانوني .

الطعن ٢١٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة .

٨٨

١٨ نوفمبر ١٩٦٩

(١) شيوخ : مال شائع ، ادارته ، وكالة ضمنية .
وكالة عامة في الادارة . مدني م ٢/٨٢٨ مدني م ٢/٧٠١
(ب) ابلات : بينة ، قرينة . شيوخ ، بيع .

المبادئ القانونية :

١ - اذا تولى أحد الشركاء ادارة المال الشائع دون اعتراض من الباقين عد وكيلا عنهم ، وتعتبر أن هناك وكالة ضمنية قد صدرت الى الشريك الذي تطوع لادارة المال الشائع من باقي الشركاء . ويعد هذا الشريك أصيلا عن نفسه ووكيلا عن باقي الشركاء في ادارة المال الشائع ادارة معتمدة فتنفذ الأعمال التي تصدر منه في حق الشركاء الباقين سواء ماكان منها عملا ماديا أو تصرفا قانونيا تقتضيه الإدارة مما يعتبر معه هذا الشريك وكيلا عن باقي الشركاء وكالة عامة بالادارة ، وهي تشمل بيع الشريك للمحصول الناتج من الأرض الزراعية المشتركة وقبض الثمن باعتباره تصرفا تقتضيه الإدارة .

٢ - للشريك في علاقته بالشريك الآخر الذي تصرف ببيع المحصول الناتج من زراعتهما المشتركة أن يثبت في حدود هذه العلاقة صدور هذا التصرف منه باعتباره من أعمال الادارة ، وذلك بجميع الطرق ومنها البينة والقرائن على أساس أن هذا التصرف يعتبر بالنسبة له بمثابة واقعة مادية .

المحكمة :

... وحيث ... انه لما كانت المادة ٢/٨٢٨ من القانون المدني تقضي بأنه اذا تولى أحد

السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .
ولما كان قد ترتب على هذا الخطأ أن حجب
الحكم نفسه عن بحث الدليل المستمد من البيئة
القرائن فى هذا الخصوص فإنه يتعين أن يكون
مع النقض الاحالة .
الطعن ٢٢٠ سنة ٢٥ ق بالبيئة السابقة .

٨٩

١٩ نوفمبر ١٩٦٩

(١) حكم : مسودته ، توقيعها . بطلان . نقض ،
طعن . نظام عام .
(ب) شخص اعتبارى : خاص ، فروعه ، ميزانية .
(ج) عمل : هيئة اجنبية . ق ١٧٣ لسنة ١٩٥٨
قرار وزير داخلية ٩٧ لسنة ١٩٦٢ .

المبادئ القانونية :

١ - اذا كان مبنى السبب السوارى فى
ملحق تقرير الطعن هو بطلان الحكم المطعون
فيه لتحريره على أوراق منفصلة وعدم توقيع
القضاة الذين اصدروه على كل ورقة من
اوراقه ، فهو على هذه الصورة سبب متعلق
بالنظام العام ، ويجوز ابداءه فى اى وقت
وللمحكمة أن تأخذ به من تلقاء نفسها .

٢ - استقلال كل فرع من فروع الشخص
الاعتبارى الخاص بميزانية قائمة بذاتها تعرض
على مركزه الرئيسى ، وتخصيصه بمدير وبعدد
كاف من الموظفين وبحساب مصرفى وموطن
مبين فى سجله التجارى لا يمنع أن يعهد
بالإشراف عليه ، وعلى بعض الفروع الأخرى
الى مركز ادارة آخر يخضع بدوره للمركز
الرئيسى .

٣ - يتعين على المصريين الذين يريدون
العمل بالهيئات الأجنبية اذا كان مقر العمل
خارج الجمهورية العربية المتحدة ، أن
يتقدموا للجهات المختصة بعقود عمل مع تلك
الهيئات ، وتكون موثقة أو مصدقا عليها من
جهة رسمية معتمدة أو شهادات تقوم مقامها
بالنسبة للوظائف الحكومية أو العامة للحصول
على الاذن ، وأنه لا يعفى من تقديم هذه

الشركاء ادارة المال الشائع دون اعتراض من
الباقيين عد وكيلا عنهم ، وكان مفاد هذا النص
أن تعتبر هناك وكالة ضمنية قد صدرت الى
الشريك الذي تطوع لادارة المال الشائع من
باقى الشركاء ، ويعد هذا الشريك أصيلا عن
نفسه وكيلا عن باقى الشركاء فى ادارة المال
الشائع ادارة معتادة فتنفذ الأعمال التى تصدر
منه فى حق الشركاء الباقيين سواء ما كان
منها عملا ماديا أو تصرفا قانونيا تقتضيه
الادارة مما يعتبر معه هذا الشريك فى مفهوم
المادة ٢/٧٠١ من القانون المدنى وكيلا عن
باقى الشركاء وكالة عامة بالادارة وهى تشمل
بيع الشريك للمحصول الناتج من الأرض
الزراعية المشتركة وقبض الثمن بوصفه تصرفا
تقتضيه الادارة ، واذ يجوز تأسيسا على
المادتين ٨٢٨ / ٣ ، ٢/٧٠١ المشار اليهما
للشريك فى علاقته بالشريك الآخر الذى تصرف
ببيع المحصول الناتج من زراعتهما المشتركة
أن يثبت فى حدود هذه العلاقة صدور هذا
التصرف منه بوصفه من أعمال الادارة وذلك
بجميع الطرق ومنها البيئة والقرائن على أساس
أن هذا التصرف يعتبر بالنسبة له بمثابة
واقعة مادية ، وكان يبين من الحكم المطعون
فيه أن طرفى الخصومة لا ينازعان فى أن الاطيان
يملكها الطاعنون والمطعون عليه الأول شيوعا
بينهم وأنهم يستغلونها مشاركة (روكية) وكانت
دعوى الطاعنين تتحصل فى أن المطعون عليه
الأول كان يقوم ببيع محصول القطن الناتج
من زراعة الروكية وقبض ثمنه ، وهو ما يعد
منه تصرفا تقتضيه الادارة وفقا لنص المادة
٢/٧٠١ من القانون المدنى على النحو السالف
بيانه ، فان مقتضى ذلك هو أنه يجوز اثبات
ما يدعيه الطاعنون بجميع الطرق القانونية بما
فيها البيئة والقرائن .

- واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر
وقضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى
الطاعنين استنادا الى أنهم لم يقدموا دليلا
كتابيا على أن المطعون ضده الأول هو الذى باع
محصول القطن وقبض ثمنه والى أنه لا يقبل
منهم الاثبات بدليل آخر ، فإنه يكون قد أخطأ
فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا

العقود سبق العمل بالهيئات الأجنبية إذا كان مقر العمل داخل الجمهورية العربية المتحدة .

المحكمة :

.. وحيث أنه .. بالرجوع الى مسودة الحكم المطعون فيه يبين أن أسبابه حررت على ثماني صفحات متصلة ذيلت الأخيرة منها بمنطوقه ثم وقع عليه القضاة الذين أصدروه وهي بذلك تحقق غرض الشارع بما استوجبه من توقيع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه .

وحيث أن استقلال كل فرع من فروع الشخص الاعتباري الخاص بميزانية قائمة بذاتها تعرض على مركزه الرئيسي وتخصيصه بمدير وبعدد كاف من الموظفين وبحساب مصرفي وموطن مبين في سجله التجاري لا يمنع أن يعهد بالاشراف عليه وعلى بعض الفروع الأخرى الى مركز إدارة آخر يخضع بدوره للمركز الرئيسي ، وإن كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بخضوع فروع الشركة بالجمهورية العربية المتحدة وجمهورية لبنان والمملكة العربية السعودية لإدارة مجموعة الشرق الأوسط ببيروت على ماقرره من أنه « ثبت للمحكمة من المستندات المقدمة من المستأنف عليه أن فروع « شركة وستركس كومبني » بالشرق الأوسط (الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية لبنان والمملكة العربية السعودية) وإن تميز كل منها بنشاطه الخاص بدائرة الدولة التي يقوم فيها ، إلا أنها تخضع ثلاثتها لإدارة مجموعة الشرق الأوسط « وستركس كومبني ايسست » التي يقع مقرها بميناء بيروت ويقوم على رأسها إبان قيام أسباب النزاع السيد / ليमान ماريل وندليت الذي يشرف على نشاط الفروع الثلاثة ويصرف أمورها الجهورية نيابة عن المركز الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية ، وآية ذلك مشتملة من الدلائل الآتية (أولا) أن إقامة مدير الفرع لا تخوله سلطات الإدارة إلا بناء على تفويض يصدر له من مدير مجموعة الشرق الأوسط الأمر الذي يدل عليه أنه عندما عين المستأنف

عليه مديرا لفرع الشرق الأوسط صدر له في الثاني من شهر فبراير سنة ١٩٦٠ توكيل من السيد / ليमान ماريل وندليت بصفته وكيلًا عن الشركة في الشرق الأوسط أنجري توثيقه برقم ٤٩٧ توثيق الاسكندرية لسنة ١٩٦٠ أباح له فيه تعيين موظفي الفرع وفصلهم واستئجار مقاره وتجديد الاجازة وفسخها وأداء ما عليه واستيفاء ماله دون الاستدانة وتمثيله لدى مختلف الجهات الادارية والقضائية وتوكيل المدافعين الذين يقتضى الحال توكيلهم للمرافعة عنه (ثانيا) أن مدير مجموعة الشرق الأوسط هو الذي يتصرف في شئون الموظفين الرئيسية في الفروع الثلاثة التابعة له ويختار لها من يري اختياره من الموظفين فيقلده منصبها ، فهو (١٠ م وندليت) الذي كتب في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٦٠ الى المستأنف عليه بأنه يعيده الى عمله السابق كرئيس للحسابات ومساعد للمدير العام ويولى في مكانه من يدعى (ولترماير) مديرا عاما وأنه إن آلمة تنفيذ ذلك فعليه أن يذكر أن هذه التغييرات إنما تجري في سبيل المصلحة العامة للشركة ، كما كتب اليه في ٢٥ من أكتوبر ١٩٦٠ بأنه يعينه مراقبا لفرع الشركة في مصر ويرفع مرتبه الى مائة جنيه شهريا اعتبارا من أول ديسمبر ١٩٦٠ ويأذن له أن يقوم بأجازته السنوية ابتداء من أول نوفمبر (ثالثا) أنه عندما أريد للمستأنف عليه أن يعمل بمشروع الظهران فقد كتب اليه مدير مجموعة الشرق الأوسط المتقدم الذكر في ١٢ من مارس ١٩٦٢ بأنه قد وقع عليه الاختيار ليعمل رئيسا للحسابات بذلك المشروع لقرباثة ثلاثة سنوات تبدأ من أول أبريل ١٩٦٢ (رابعا) أن عقد استخدام المستأنف عليه بمشروع الظهران قد أبرم فيما بينه وبين الوكيل المفوض لشركة وستركس كومبني بالشرق الأوسط السيد / ليमान ماريل وندليت (خامسا) أنه عندما استعد المستأنف عليه للسفر تلقى من مدير فرع الجمهورية العربية المتحدة في ٨ من مايو ١٩٦٢ ايصالا بأنه تسلم منه كافة الأوراق التي كانت في حوزته للشركة وذلك بمناسبة نقله للعمل بمقر الشركة بالظهران بالسعودية ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ..

وحيث أن .. تعاقد الشركة الطاعنة مع المطعون عليه على العمل بالملكة العربية السعودية لا يعدو أن يكون نقلاً إلى وظيفة أخرى بالشركة ذاتها .. لا يؤثر في هذه النتيجة أن يحصل المستأنف عليه على المكافأة المستحقة له من هيئة التأمينات الاجتماعية ، ذلك أن من الطبيعي وقد انتقل للعمل في الخارج مدة ثلاث سنوات - وقد تزيد - يباشر خلالها عمله لحساب فرع المملكة العربية السعودية أن يعمل من جانبه على تجنب فرغ الجمهورية العربية المتحدة مسئولية التزامه بأن يؤدي لهيئة التأمينات مساهماته الشهرية عن عمل لا يؤديه لديه ، وليس ثمة من وسيلة لوقف أداء هذه المساهمة إلا بتصفية حسابه لدى تلك الهيئة ، وأنه « وقد تبين أن المستأنف عليه لم ينفذ عقد استخدام الأصل وأما نقل لوظيفة أخرى فإن عقد استخدام يبقى ممتدا بحيث أنه متى تعذر انتقاله لفرع عمله الجديد وجب على الشركة صاحبة العمل أن تعيده لعمله الأول أو تعين له مقراً آخر على ما صرحت له به في برقيتها المؤرخة ١٥ من يونيو ١٩٦٢ فإذا تنكرت لتعهداتها هذه وتوقفت عن صرف أجر المستأنف عليه إليه فإنما تكون بذلك قد فصلته اعتسافاً ، وهي قرارات موضوعية سائغة تكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص ..

وحيث أن .. الشركة هي التي نقلت المطعون عليه إلى فرعها بالملكة السعودية استمراراً لعقد العمل القديم ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

الطعن ٥٦٢ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين حسين صفوت السري نائبا رئيس المحكمة وصبري أحمد فرحات وعثمان زكريا وسليم راشد وحسن أبو الفتوح الشريبي .

٩٠

٢٠ نوفمبر ١٩٦٩

(١) دعوى : نظرها . مرافعات م ٢/٢٤٠ .
أوراق ، منكرات ، اطلاع الخصم عليها .
(ب) أمر أداء - طلب ، وفاء تكليف .

وحيث أن النص في المادة الأولى من القانون ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية على أن « يحظر على كل شخص يتمتع بجنسية للجمهورية العربية المتحدة أن يتعاقد أو يعمل في حكومة أو شركة أو هيئة أو مؤسسة أو منظمة دولية أو أجنبية أو فرع أو مكتب لها دون أن يحصل على إذن سابق من وزير الداخلية سواء كان هذا العمل بأجر أو بمكافأة أو بالمجان ويضع وزير الداخلية الشروط التي يري وجوب توافرها في طالب الإذن » ، وفي المادة الثانية منه على أن « لا يلتفت إلى الطلبات التي يتقدم بها أصحابها على غير النموذج المعد لذلك أو التي لا تتوافر فيها الشروط التي يضعها وزير الداخلية » ، ثم النص في النموذج الذي أعده وزير الداخلية لطلب الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية الصادر به قرار وزير الداخلية ٩٧ لسنة ١٩٦٢ على أنه « إذا كان مقر العمل خارج الجمهورية العربية المتحدة يجب إرفاق عقد العمل موثق أو مصدق عليه من جهة رسمية معتمدة أو شهادة تقوم مقامه بالنسبة للوظائف الحكومية أو العامة » ، يدل على أنه يتعين على المصريين الذين يريدون العمل بالهيئات الأجنبية إذا كان مقر العمل خارج الجمهورية العربية المتحدة أن يتقدموا للجهات المختصة بعقود عمل مع تلك الهيئات وتكون موثقة أو مصدقة عليها من جهة رسمية معتمدة أو شهادات تقوم مقامها بالنسبة للوظائف الحكومية أو العامة للحصول على الإذن ، وأنه لا يعفى من تقديم هذه العقود سبق العمل بالهيئات الأجنبية إذا كان مقر العمل داخل الجمهورية العربية المتحدة ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على ما قرره من أن تعاقد الشركة الطاعنة مع المطعون عليه على العمل بالملكة العربية السعودية ، لا يعدو كونه نقلاً إلى وظيفة أخرى بالشركة ذاتها ، وأن إبرام هذا العقد إنما كان إجراء شكلياً اقتضاه تنفيذ أمر النقل بحيث لا يسوغ بحال اعتباره منهياً لعقد عمله الأصلي ، فإنه

قانون المرافعات - وعلى ماجري به قضاء هذه المحكمة - لا يجوز قبول مذكرات أو أوراق مقدمة من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها ، إذ كان ذلك وكان يبين من الرجوع الى الأوراق ، أن مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الاستئناف قد اودعت بتاريخ ٢٨ من مارس ١٩٦٥ ولم يؤشر عليها بما يفيد سبق اعلانها للمستئناف عليهما أو اطلاعهما عليها ، فإن اغفال الحكم الرد على ذلك المذكورة يكون موافقا للقانون ..

وحيث أن .. العريضة التي تقدم لاستصدار أمر الأداء هي - وعلى ماجري به قضاء هذه المحكمة - بديلة ورقة التكليف بالحضور وبها تتصل الدعوي بالقضاء واذ لا يتعلق شرط التكليف بالوفاء بالعريضة وانما هو شرط لصدر الأمر وكان الطاعن لم يتع بأي عيب على هذه العريضة وانصب نعيه على اجراء سابق عليها وهو التكليف بالوفاء ، وكانت محكمة الاستئناف قد قضت في النزاع المطروح عليها بالزام الطاعن بالدين موضوع طلب أمر الأداء ، فانه على فرض صحة ادعاء الطاعن بأنه لم يخطر بالتكليف بالوفاء اخطارا صحيحا وأن الأمر صدر رغم ذلك وايده الحكم المطعون فيه ، فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون يكون غير منتج ..

وحيث أن .. الثابت في الدعوي أن المطعون عليها الثانية - المحيلة - والتي أدخلها الطاعن في الخصومة قد انضمت الى المطعون عليها الأولى في طلباتها وأقرت صدور الحوالة منها . وأن عدم دفع المقابل في الحوالة لا يجعلها صورية إذ تجيز المادة ٣٠٨ من القانون المدني الحوالة بغير مقابل . والحكم الابتدائي الذي أحال اليه الحكم المطعون فيه في أسبابه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن « الحوالة قد تمت عن دين ثابت مقسط لا علاقة له بثمن الأسهم لأن الثمن المذكور قد تسدد نقدا وبالكامل حسب ما جاء بالفاتورة وأصبح الدين ديناً عادياً تجري عليه الحوالة كما اقترن التحويل بتسليم الأسهم المرهونة الى الشركة الجاهل اليها التي اودعها

(ج) التزام : حوالة حق ، صورية . مدني ٣٠٨ . حوالة بغير مقابل .

(د) سهم : فاتورة شرائه ، توقيع المشتري عليها . سمسار ، توقيعه على الفاتورة الصادرة منه . (هـ) أوراق مالية : أسهم ، بيعها بالاجل ، بورصة ، بيع . ق ٢٣١ لسنة ١٩٥٦ ق ١٦١ لسنة ١٩٥٧ .

المبادئ القانونية :

١ - طبقا للمادة ٢/٣٤٠ من قانون المرافعات لا يجوز قبول مذكرات أو أوراق مقدمة من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها .

٢ - العريضة التي تقدم لاستصدار أمر الأداء هي بديلة ورقة التكليف بالحضور وبها تتصل الدعوي بالقضاء . واذ لا يتعلق شرط التكليف بالوفاء بالعريضة ، وانما هو شرط لصدر الأمر ، واذ كان الطاعن لم يتع بأي عيب على هذه العريضة وانصب نعيه على اجراء سابق عليها وهو التكليف بالوفاء ، وكانت محكمة الاستئناف قد قضت في النزاع المطروح عليها بالزام الطاعن بالدين موضوع طلب أمر الأداء ، فانه على فرض صحة ادعاء الطاعن بأنه لم يخطر بالتكليف بالوفاء اخطارا صحيحا ، وأن الأمر صدر رغم ذلك وايده الحكم المطعون فيه ، فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون يكون غير منتج .

٣ - عدم دفع المقابل في الحوالة لا يجعلها صورية إذ تجيز المادة ٣٠٨ من القانون المدني الحوالة بغير مقابل .

٤ - توقيع المشتري على فاتورة شراء الأسهم غير لازم لصحتها كما أن عدم توقيع السمسار بشخصه على الفاتورة الصادرة منه لا يؤثر على القرينة المستفادة من تحريرها .

٥ - اللائحة العامة للبورصات لا تحظر بيع الأسهم بالاجل ، وكل ما اشترطته هو تسوية عمليات البيوع العاجلة خلال يومين من اتمامها .

المحكمة :

.. وحيث .. أنه طبقا للمادة ٢/٣٤٠ من

الصادر في ٢١ من ديسمبر ١٩٢٣ وهي لا تحظر بيع الأسهم بالأجل وكل ما اشترطته هو تسوية عمليات البيوع المعجلة خلال يومين من اتمامها .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن

الطعن ٢٨٠ سنة ٣٥ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة والدكتور محمد حافظ هندی والسيد عبد المنعم الصراف ومحمد سيد أحمد حماد وعلى عبد الرحمن .

٩١

٢٦ نوفمبر ١٩٦٩

تأمينات اجتماعية : عامل ، معاش . ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ق ٦٢ لسنة ١٩٦٤ .

المبدأ القانوني :

المشروع ألزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأداء المعاش الشهري الى مستحقه بعد وفاة العامل وهي لا تلزم بإدائه كاملا الا اذا كان صاحب العمل قد اشترك عن العامل المتوفى في هذا التأمين ، فاذا لم يكن قد اشترك فيه ، فان التزام الهيئة بالمعاش يكون على أساس الحد الأدنى للأجور ، وان المشروع قد حصر التزامات صاحب العمل في الاشتراك عن عماله لدى الهيئة وبأداء هذه الاشتراكات اليها في مواعيدها . وقد فرض المشروع هذه الالتزامات على صاحب العمل باعتبارها اقساط تأمين يدفعها الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مقابل التزامها بترتيب معاش لخلف العامل المتوفى . ولما كان من المقرر انه ليس للمؤمن أن يرجع على المستامن بقيمة التأمين الذي يدفعه للمستفيد، فانه لا يكون للهيئة العامة للتأمينات أن ترجع على صاحب العمل بالمعاش أو بقيمته الاستبدالية .

المحكمة :

٠٠ وحيث أن ٠٠ قانون التأمينات الاجتماعية ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بما نص عليه في المادتين ١٨ ، ٧٨ منه قد جعل الاشتراك في الهيئة

أحد البتوك لحسابها باسم المستأنف وقد أعلن المستأنف بالحالة في ١٩٥٧/٥/٢٢ دون أي اعتراض منه ، وأن العقد لا يعهد أن يكون قرضا مؤمنا برهن وأن هذا الرهن يزول قانونا بمجرد سداد الدين وليس هناك ما يمنع من حوالة الدين استقلالاً مع بقاء حق الدين في استرداد الرهن من الدائن والافراج له عن أسهمه نتيجة انقضاء عقد الرهن بالوفاء ، ومن ذلك يبين أن الحكم قد استخلص من أوراق الدعوى أن الحوالة قد انعقدت على قرض مضمون برهن لا عن الأسهم أو ثمنها وهو استخلاص واقعي سائنغ ولا مخالفة فيه للقانون .

وحيث أن ٠٠ الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استخلص من توقيع الطاعن على سند المديونية الذي تضمن شراء الأسهم عن طريق السمسار - رويد جبالي - بالبرصة وبالثمن المبين به الذي دفع نقدا من المطعون عليها الثانية نيابة عن الطاعن ، ما يفيد اقرار الطاعن بأن البيع قد تم بواسطة سمسار وأن الثمن قد دفعته المطعون عليها الثانية بالبرصة وقبلت أن تحصله مقسطا على أن تصبح الأسهم مرهونة وفاء لهذا الدين وهو استخلاص موضوعي سائنغ ، واذ كان توقيع الطاعن على فاتورة الشراء غير لازم لصحتها وكان عدم توقيع السمسار بشخصه على الفاتورة الصادرة عنه لا يؤثر على القرينة الاستفادة من تحريرها ، وكان هذا وذلك لا يتعارض مع ما استخلصته محكمة الموضوع مما جاء بسند الدين فان النعي بهذا الوجه يكون على غير أساس ٠٠ والحكم المطعون فيه - والحكم الابتدائي معه - قد استخلص من الأوراق في حدود سلطته الموضوعية أن بيع الأسهم لم يكن بالأجل بل تم دفع الثمن فورا عن طريق القرض الذي عقده الطاعن مع المطعون عليها الثانية ، هذا بالاضافة الى أن الثابت في الدعوى أن واقعة البيع قد تمت في سبتمبر ١٩٥٣ وبذلك لا ينطبق عليها أحكام القانونين ٣٣١ لسنة ١٩٥٦ و ١٦١ لسنة ١٩٥٧ بل تخضع لأحكام اللائحة العامة للبورصات الصادرة بالمرسوم

العامة للتأمينات الاجتماعية إلزاميا بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال ، وتضمن الفصل الأول من الباب الثالث منه القواعد الخاصة بتأمين اصحابات العمل وبين في المادة ٢٤ وما بعدها التعويضات والمعاشات التي تستحق للعامل المصاب أو للمستحقين عنه بعد وفاته ، وألزم الهيئة بأداء هذه التعويضات والمعاشات لمستحقها . كما نص في المادة ١/٣٤ منه على أنه « إذا أدت الإصابة الى وفاة المصاب فعلى الهيئة أن ترتب معاشا شهريا قيمته ٥٠ ٪ من أجر المتوفى بحيث لا يقل عن ٢٠٠ قرش ولا يتجاوز ٢٠ جنيه شهريا يوزع على المستحقين من بعده على الوجه المبين في المادة ٨٩ » ونصت المادة ٧٣ منه على أنه « على صاحب العمل أن يورد الاشتراكات المقتطعة من أجور عماله وتلك التي يؤديها لحسابهم الى المؤسسة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالي ، وتحسب في حالة التأخير فوائد بسعر ٦ ٪ سنويا عن المدة من اليوم التالي لانتهاه الشهر الذي انقطعت عنه هذه الاشتراكات حتى تاريخ أدائها » كما نصت المادة ١٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي حلت محل المادة ٧٦ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والتي يسري حكمها من تاريخ سريان هذا القانون بمقتضى المادة ٥ من مواد اصدار القانون ٦٣ سنة ١٩٦٤ على أنه « فضلا عما تقضى به المادة ١٤ من هذا القانون يلتزم صاحب العمل الذي لم يقم بالاشتراك عن كل أو بعض عماله أو لم يؤد الاشتراكات على أساس الأجر الحقيقية بأن يؤدي الى الهيئة مبلغا اضافيا يوازي ٥٠ ٪ من قيمة الاشتراكات التي لم يؤدها وذلك دون تنبيه أو انذار ويلزم صاحب العمل اذا لم يؤد الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المعينة في هذا القانون بأداء مبلغ اضافي يوازي ١٠ ٪ من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر يحد أقصى قدره ٣٠ ٪ » ومؤدى هذه النصوص أن المشرع ألزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأداء المعاش الشهري المنصوص عليه في المادة ١/٣٤ الى مستحقه بعد وفاة العامل وهي لا تلزم بأدائه كاملا الا

اذا كان صاحب العمل قد اشترك عن العامل المتوفى في هذا التأمين فاذا لم يكن قد اشترك فيه فان الزام الهيئة بالمعاش يكون على أساس الحد الأدنى للأجور وذلك عملا بصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٧٩ من القانون المذكور ، وأن المشرع قد حصر التزامات صاحب العمل في الاشتراك عن عماله لدى الهيئة وبأداء هذه الاشتراكات اليها فان تأخر عن أدائها في مواعييدها المبينة في القانون التزم بأداء قيمتها وبفوائد هذا التأخير بواقع ٦ ٪ سنويا وبمبلغ اضافي يعادل ١٠ ٪ شهريا من قيمة هذه الاشتراكات ويحد أقصى قدره ٣٠ ٪ فاذا تخلف عن الاشتراك عن كل أو بعض عماله أو لم يؤد الاشتراكات على أساس الأجر الحقيقية فانه يكون ملزما بأن يؤدي للهيئة قيمة هذه الاشتراكات وفوائد التأخير بواقع ٦ ٪ وبمبلغ اضافي يعادل ٥٠ ٪ من قيمتها ، وقد فرض المشرع هذه الالتزامات على صاحب العمل باعتبارها أقساط تأمين يدفعها الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مقابل التزامها بترتيب معاش لخلف العامل المتوفى .

ولما كان من المقرر أنه ليس للمؤمن إن يرجع على المستامن بقيمة التأمين الذي يدفعه للمستفيد فانه لا يكون للهيئة العامة للتأمينات أن ترجع على صاحب العمل بالمعاش أو بقيمته الاستبدالية ، ولا يؤثر في ذلك ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٧٩ من أن للهيئة حق الرجوع على صاحب العمل بجميع ما تكلفته من نفقات وتعويض ، ذلك أن المعاش لا يعد من قبيل النفقة أو التعويض لأن الوفاء به إنما هو تنفيذ للالتزام قرره القانون ، ويؤكد ذلك أن المشرع حذف عبارة « الرجوع بما تكلفته الهيئة من نفقات وتعويض » من نص المادة ١١٣ من القانون ٦٣ سنة ١٩٦٤ المقابلة للمادة ٧٩ المشار اليها واذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه الى هذه النتيجة فانه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن ٢٨٧ لسنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة وعثمان زكريا وسليم راشد ومحمد أبو حمزة ميسرور وحسن أبو الفتوح الشرييني .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الحكم الاستثنائي قد حصل من مجري الدعوي وأجراءاتها والأوراق المقدمة فيها تحصيلًا واقعيًا سائرًا قيام الوكالة بالخصومة عن الطاعن (المستأنف) أمام محكمة أول درجة وبين العناصر التي استخلص منها هذا التحصيل ، فإنه إذا اعتبر الحكم الابتدائي حضوريًا في حق الطاعن لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

٢ - إذا كان النعي موجهًا إلى الحكم الابتدائي - الذي لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض - فإنه يكون غير مقبول .

المحكمة :

٠٠ - وحيث أن ٠٠ الحكم المطعون فيه أقام قضائه في ٠٠ ، على أن « المستأنف بنى طعنه بالتزوير في مجازر الجلسات على أنه لم يوكل الأستاذ ٠٠ المحامي الذي كان يحضر عنه في الدعوي الابتدائية ويقول أن التوكيل ١٥٦٢١ سنة ١٩٥٤ توثيق عام القاهرة غير خاص بالدعوي وكذلك التوكيل ٦١/٥٥ توثيق عام الاسكندرية وهما التوكيلان الثابت أرقامهما بمحاضر جلسات محكمة أول درجة على أنهما صادران منه للمحامي المذكور ، كما قرران الأستاذ المحامي المذكور ترفى في ١٤ من فبراير ١٩٦٣ ، والمستأنف يستهدف من ذلك القول بأنه لم يحضر إطلاقًا في الدعوي الابتدائية ولم يكن ممثلًا فيها فيجوز استئناف الحكم الصادر فيها في الميعاد الذي تقدم فيه بصحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين ، وبصرف النظر عن أن الطعن بالتزوير قد حُفَّتْ بعد الميعاد المحدد له ليقدم فيه دفاعه وبصرف النظر عن أن هذا الطعن قد قرر به قبل أن تعاد الدعوي للمرافعة فإن ما ذهب إليه المستأنف غير مجد ، ذلك أن صحيفة الدعوي الابتدائية موقع عليها من الأستاذ ٠٠ المحامي ومرفوعة باسم المستأنف وحدد للدعوي جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١ وبذلك الجلسة حضر محامي عن الأستاذ ٠٠

٩٢

٢٧ نوفمبر ١٩٦٩

أوراق تجارية : تظهرها . سند ، تظهره .

المبدأ القانوني :

التظهير لا يظهر السند من الدفع بتجرد الموقع من حق التوقيع إلا إذا أقره المالك القانوني للسند ، وفي هذه الحالة يصبح لهذا الاقرار أثر رجعي فيعتبر التظهير نافذاً في حقه من يوم صدوره من المظهر لا من يوم الاقرار .

المحكمة :

٠٠ - وحيث أن ٠٠ التظهير لا يظهر السند من الدفع بتجرد الموقع من حق التوقيع إلا إذا أقره المالك القانوني للسند ، وفي هذه الحالة يصبح لهذا الاقرار أثر رجعي فيعتبر التظهير نافذاً في حقه من يوم صدوره من المظهر لا من يوم الاقرار ، لأن الاقرار الملاحق هو في حكم التوكيل السابق ، وعلى ألا يضر بالحقوق التي كسبها الغير قبل حصول الاقرار ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوي استناداً إلى أن الاقرار قد تم بعد رفع الدعوي مما يضر بحقوق المدين ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وقد تحجب بهذا الخطأ عن تحقيق دفاع المطعون عليهما الأولين بانقضاء الدين بوفائه للدائنة الأصلية قبل اقرار التظهير مما يتعين معه نقضه دون حاجة لمبحث باقي الأسباب .

الطعن ٢١٣ سنة ٣٥ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين عمر هندی نائب رئيس المحكمة والسيد عبد المنعم الصراف ومحمد صدقي البشبيشي ومحمد سيد احمد حباد وعلى عبد الرحمن .

٩٣

٢٧ نوفمبر ١٩٦٩

(أ) حكم : تسبيب . وكالة بالخصومة .

(ب) نقض : طعن ، حكم ابتدائي .

توكيل عام ١٩٥٩/١٠٦٢١ عام القاهرة وليس ١٩٥٩/١٥٦٢١ القاهرة كما يقرر المستأنف في طعنه ، ومع ذلك وبفرض أن رقم التوكيل غير صحيح . في محاضر الجلسات ، فافه مما لا شك فيه أن الأستاذ المحامي المذكور كان وكيلًا عن المستأنف وأن المستأنف كلفه برفع الدعوى عنه وبالتوقيع على صحيفتها ، وقد حضر الأستاذ المذكور مرارا عنه في الدعوى كما هو واضح من محاضر جلساتها ، كما حضر المستأنف شخصيا أمام الخبير بجلسته الأربعاء ١٩٦٢/٤/١٨ و بجلسته ١٩٦٢/٥/٦ وأرسل تلغرافا يعتذر فيه عن عدم حضور جلسته ١٩٦٢/١٢/١٥ ، ولا يعقل الا يعرف أن الأستاذ المحامي يحضر عنه في هذه القضية مع حضوره هو شخصيا أمام الخبير بصدد هذه الدعوى بالذات ، هذا فضلا عن أنه بجلسته أول مايو ١٩٦١ حضر بالجلسته في المحكمة الأستاذ ٠٠ عن الأستاذ المحامي عن الدعوى - المستأنف - وأودع مبلغ ١٥ ج و ١٠ م قيمة الأمانة المقررة فأجلت الدعوى الى جلسته ١٩٦١/٩/١١ لتقديم الخبير تقريره ، وأنه « بالاطلاع على أوراق الدعوى تبين أن المستأنف هو الذي بدأ برفعها ضد المستأنف عليه يطالبه بمبلغ ١٠٨٥٠ ج والمصروفات الخ فرد عليه المستأنف عليه بدعوى مقابلة يطالبه فيها بمبلغ ١٥٠٠ ج . الخ وقد صدر الحكم في الدعويين في ١٩٦٢/١١/٢٥ بعد أن صدر الحكم في ١٩٦١/٢/٢٧ بنسب خبير زراعي لأجراء الأمورية الموضحة فيه ، وقد حضر المستأنف في الدعوى - على ماتقدم - وأبدي دفاعه أيضا بمذكرة لجلسة ١٩٦١/٢/٢٧ وقيدت مذكرته برقم ٧ ملف الدعوى الابتدائية وأشر عليها الخصم بالاطلاع بتاريخ ١٩٦١/٢/١٨ وقد تناول فيها الدفاع في دعواه الأصلية وفي الدعوى الفرعية ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حضر الطرفان بجلسته ١٩٦٢/٦/٣ واستأجلا الدعوى للاطلاع على التقرير وأجلت لجلسة ١٩٦٢/١٠/٧ وفيها حيزت للحكم لجلسة ١٩٦٢/١١/٢٥ « وأنه » تبين مما تقدم جميعه ان الحكم صدر حضوريا بالنسبة للمستأنف

الذي مثل في الدعوى وقدم فيها مذكرة بدفاعه ، وأما ما ذهب اليه من عدم توكيل للأستاذ ٠٠ المحامي فيكذبه حضور المحامي عنه جلسات متعددة وتوقيع على صحيفة الدعوى وحضور المستأنف شخصيا في الدعوى أمام الخبير ، مما لا يمكن معه القول بأنه لم يكن يعلم بحضور الأستاذ المحامي المذكور في الدعوى فإذا كان رقم التوكيل لم يثبت في محاضر الجلسات صحيحا فإن ذلك يعود الى عدم الدقة من قبل محاميه أو من زحمة العمل فضلا عن أن رقم التوكيل الثابت بأول جلسة هو ١٠٦٢١ سنة ١٩٥٩ لا ١٥٦٢١ سنة ١٩٥٩ توكيل عام القاهرة ، ومع ذلك فإن صحة رقم التوكيل بالجلسة أو عدم صحته لا يقدم ولا يؤخر في هذه الدعوى للأدلة الوفيرة . المتقدمة على قيام التوكيل فعلا ، ذلك الأمر الذي ثبت للمحكمة من الدلائل المتقدمة غير المحاضر المطعون فيها بالتزوير مما لا يجعل للطاعن أي مصلحة فيه ، ومن ذلك يبين أن الحكم قد حصل من مجرى الدعوى واجراءاتها والأوراق المقدمة فيها تحصيلًا واقعيًا سائفا قيام الوكالة بالخصومة عن الطاعن أمام محكمة أول درجة وبين العناصر التي استخلص منها هذا التحصيل ، ومن ثم فانه ان اعتبر الحكم الايتدائي حضوريا في حق الطاعن لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ولا يجدي الطاعن قوله بأنه لم يعلن بالدعوى الفرعية ولم يمثل فيها ، بعد أن ثبت من الحكم المطعون فيه أنه مثل في الدعوى المذكورة وأبدي دفاعه فيها كما هو الشأن في الدعوى الأصلية مما يكون معه الحكم حضوريا في حقه في الدعويين . ولا وجه للنعي على الحكم بأنه قضى بعدم قبول الادعاء بالتزوير للتقرير به بعد الميعاد ذلك أنه قضى بعدم قبوله لانعدام المصلحة فيه بعد أن استبان له حضور الطاعن أثناء نظر الدعوى بمحام موكل عنه ؛ لما كان ذلك فان النعي يكون على غير اساس ٠٠

وحيث أن الحكم قد أثبت قيام الوكالة عن الطاعن في الخصومة بالأسباب السائفة التي أوردها وأنه بثبوت هذه الوكالة تنتفي

لمسؤولية الطاعنين فقال أنه « لا محل للمجلد بشأن حقهم في استيفاء الأجرة وطريقة الوفاء بها وما اذا كانوا قد استوفوا الأجرة المستحقة بالفعل أم لم يستوفوها ، ذلك أن الخطأ الموجب لمسؤوليتهم عن الضرر الذي لحق السيدة / خاريكالالى ثابت فى حقهم من الاجراءات الباطلة المفعمة بالكيد الظاهر التى اتخذوها بصدد توقيع الحجز التحفظى على منقولات السيدة المذكورة واستصدار أمر بالأداء وحكم بطردها من الشقة التى كانوا يؤجرونها لها والتى كشف عنها الحكمان ٥٢٦ ، ٥٢٨ سنة ١٩٦٠ س مدنى الاسكندرية وكلاهما له حجية الأمر المقضى بشأن ثبوت ذلك الخطأ فقد أفصح الحكم الاول الصادر بالغاء أمر الأداء عن بطلان اجراءات استصدار أمر الأداء لبطلان الاعلانات وتعتمد المستأنفين (الطاعنين) فى اتخاذ هذه الاجراءات الباطلة باعلان المستأنف عليها فى الشقة فى وقت يعلمون أنها لا تقيم فيها وأن موطنها بالقاهرة كما أفصح الحكم الاستئنافى الآخر الصادر بالغاء حكم الطرد عن بيان تلك الاجراءات الباطلة والمتخذة عمدا ، ولا يعيبه أنه حكم وقتى ذلك بأن له حجية كاملة فى حدود طبيعته ، هذا فضلا عن أن الغاء حكم الطرد فى حد ذاته انما يقتضى رجوع الحالة الى ما كانت عليه قبل صدوره أى الغاء التنفيذ الذى تم بمقتضاه وعودة المستأجرة الى الشقة وتمكينها من الانتفاع بها بمقتضى عقد الايجار ، واذن فمتى كان المستأنفون قد أصروا على عدم تمكينها من العودة الى الشقة بحجة تأجيرها الى الغير وامتناعهم من ازالة هذا العائق وأصرارهم على حرمان المستأجرة من الانتفاع بالشقة طوال المدة السابقة على رفع الدعوى الراهنة فان ذلك وحده ينطوي على خطأ كاف من جانبهم يسألون عن تعويضه بغض النظر عما اذا كانوا قد قبضوا الأجرة أم لم يقبضوها ، لأن اخلال المستأجرة بالتزامها بدفع الأجرة يفرض وقوعه لا يبرر قيام المستأنفين باتخاذ اجراءات كيدية باطلة جبالها لاجراجها من

مصلحته فى الادعاء بالتزوير ..

وحيث أن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه موجه الى الحكم الابتدائى الذى لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

الطن ٢٨٥ سنة ٣٥ ق بالهيئة السابعة .

٩٤

٢٧ نوفمبر ١٩٦٩

(ا) حكم : تسبيب . نقض ، طعن . حق ، اساءة استعماله . مسئولية .

(ب) تعويض : عنضره . اسساء استعمال حق التقاضى .

المبادئ القانونية :

١ - اذ كان الحكم المطعون فيه قد قرر بأن للحكمين السابقين - الصادرين فى الاجراءات القضائية التى اتخذها الطاعنون ضد المطعون عليها - حجية الأمر المقضى فى ثبوت ركن الخطأ فى دعوى التعويض - عن اساءة استعمال حق التقاضى - الا أن الحكم لم يقف عند هذا الحد بل استخلص من هذين الحكمين ومن باقى أوراق الدعوى ووقائعها فى حدود سلطته الموضوعية الأفعال التى وقعت من الطاعنين فى حق المطعون عليها ثم اعتبر هذه الأفعال مكونة للخطأ الموجب لمسؤوليتهم لاساءة استعمالهم حق التقاضى ، واذ كان استخلاصه سائغا ، ووصفه للأفعال التى استخلصها بأنها خطأ ترتب المسؤولية هو وصف صحيح موافق للقانون ، فان النعى عليه فيما قرره من حجية الحكمين المشار اليهما يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

٢ - نفقات التقاضى التى تدخل ضمن عناصر التعويض - عن اساءة استعمال حق التقاضى - لا تكفى لجبرها المصروفات القضائية المحكوم بها .

المحكمة :

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان سرد وقائع النزاع بين الطرفين عرض

فى رفع الاستئنافين ٥٢٦ ، ٥٢٨ سنة ١٩٦٠
مستأنف الاسكندرية ، من توكيل محام
ومصاريف انتقال وحرمانها من الانتفاع
بمنقولاتها مدة قيام الحجز عليها وما لحقها
من خسارة وما فاتها من كسب .

وبين من ذلك أن الحكم قد حصل العناصر
المكونة للضرر تحصيلًا صحيحًا يستند الى
أصل ثابت فى الأوراق ، ولا وجه للنعى عليه
بما يثيره الطاعنون حول هذه العناصر مادام
الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المطعون عليها
قد حرمت من الإنتفاع بالعين المؤجرة لهما
بفعل الطاعنين ، يستوي فى ذلك أنها كانت
تنتفع بهذه العين بالاستعمال الشخصى أو
التأجير من الباطن ، كما أن نفقات التقاضى
التي اعتبرها الحكم ضمن عناصر التعويض
لا تكفى لجبرها المصروفات القضائية المحكوم
بها فى الاستئنافين المرفوعين منها ، وأثبت
الحكم كذلك أن حرمانها من الانتفاع بمنقولاتها
كان بسبب الحجز الكيدي الذي أوقعه
الطاعنون باجراءات باطلة اتخذت فى غيبتها
دون أن تعلن بها ، ولما تقدم يتعين رفض
الطعن .

الطعن ٣٩٢ سنة ٣٥ فى الهيئة السابقة .

مسكنها المؤجر لها بمقتضى عقد ايجار لازال
ساريا ، ومن ذلك يبين أن الحكم المطعون فيه
وان قرر بأن للحكمين - الصادرين فى
الاستئنافين ٥٢٦ ، ٥٢٨ سنة ١٩٦٠
الاسكندرية - حجية الأمر المقضى فى ثبوت
ركن الخطأ فى دعوى التعويض المطروحة
الا أنه لم يقف عند هذا الحد ، بل استخلص
من هذين الحكمين ومن باقى أوراق الدعوى
وقائعها فى حدود سلطته الموضوعية الأفعال
التي وقعت من الطاعنين فى حق المطعون عليها
ثم اعتبر هذه الأفعال مكونة للخطأ الموجب
لستوليتهم لاساءة استعمالهم حق التقاضى ،
وان كان استخلاصه سائغا ووصفه للأفعال
التي استخلصها بأنها خطأ يرتب المسؤولية هو
وصف صحيح موافق للقانون ، فان النعى عليه
فيما قرره من حجية الحكمين المشار اليهما
يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه (قرر) أن
الضرر المادي الذي لحق المطعون ضدها يتمثل
فى حرمانها من الانتفاع بمسكنها المؤجر لها
بإيجار منخفض واضطرارها الى الإقامة فى
أماكن أخرى بأجر مرتفع وصعوبة حصولها
على مسكن مماثل بأجر مناسب وانفاقها مبالغ

نظرات في مهنة المحامي

للسيد الأستاذ سامي عازر جبران المحامي

(٢)

أين وكيف يتعلم المحامي أصول مهنته :

١ - المحامي هو الذي يتولى الدفاع ، بالقول والكتابة أمام القضاء ، عن
أقدار الناس وشرفهم وحياتهم وأموالهم . ومهنة المحامي هي بيقين
من أنبل المهن وأوسعها حرية ، وأشدّها لزوماً في أي مجتمع منظم الكيان موطن
البنیان . وقد رسم له الرئيس هنريون دي بانسي صورة باهرة ، نكاد أن نقول أنها
صورة « تمنى » فقال عنه أنه الرجل « الخالي من المعوقات التي تعكر صفو
غيره . تأبى عليه عزة نفسه أن يكون له حماة . ويأبى عليه سر مهنته أن يبوح
بمن يحتمون به . لا عبيد له ولا سادة . يتحلى بالكرامة الأصيلة . إذا استطعنا
أن نعثر على مثل هذا الرجل بين بني البشر » (١) .

هذا هو المحامي ، وتلك هي مهنته . فأين وكيف يتعلم أصولها ؟ لقد درسنا
« القانون » في الجامعة ، ولكن أحداً منا لم يدرس « المحاماة » . وإذا كان قانون
المحاماة عندنا قد أشار إلى دبلوم « المعهد العالي للمحاماة » (المادة ٦٦ منه)
ونص على أن هذا المعهد يصدر بتشكيله قرار من وزير العدل ، بناء على اقتراح
مجلس النقابة ، يحدد فيه منهج الدراسة ورشوم الالتحاق به ، والشروط الواجب
توافرها في أعضاء هيئة التدريس (المادة ٢١٨) إلا أن هذا المعهد لم ينشأ بعد .
ولذلك ، نجد أن المحامي الشاب إذا غادر كلية الحقوق ليمارس مهنة المحاماة ،
لا يكاد يعرف عن مهنته شيئاً ، إذ غاية ما تقدمه له دراسة القانون مجرد وسيلة
لحل ما قد يعرض له أو يعرض عليه من المشاكل القانونية . ولكنه إذ يقبل ملف
الدعوي ويتصفح مستنداته لا يكاد يفقه شيئاً مما بين يديه . وهو إذ يقف ليتراجع
لا يعرف كيف يبين . . . وكحد ماورد في الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه نقيب
المحامين الأسبق بباريس ، ألبير سال ، في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر محامي
باريس يوم ١٩٢١/١٢/٣ « المحاماة فن صعب ، ولن تكسبه بمجرد حلفك اليمين
وإنما لابد لك من دراسات طويلة وعمل متصل ، تحدوهما وتكملهما المواهب
الطبيعية . وإن تكفيك مواهبك الطبيعية ، مهما تكن لامعة وقوية ، إذ أنها لا تغني
بحال عن علم الفقيه . أن اجازة القانون تدل على أنك درست بعض نظرياته وأنك
تعرفت عموميات عن حقوق الارتفاق أو العقود ، وأنك تستطيع حل بعض المشاكل

(١) كان المستشار الرئيس هنريون دي بانسي Henrion de Pansey رئيساً لمحكمة النقض الفرنسية

القانونية ٠٠٠ ولكنها لا تدل على أكثر من ذلك ٠٠٠ فلا تستطيع مثلا أن تميز بين الاعلان والانداز ٠٠٠ « (١) »

وواقع الأمر ، أن المحامى الشاب يتعلم أصول مهنته وقواعدها وتقاليدها فيما يقرأ من كتب فى مهنة المحاماة . وهو يتعلمها أيضا فيما يقع له من أحاديث مع قدامى المحامين (٢) .

بل إن الجلسات - لقدامى المحامين وحديثهم - تشكل مع هذا مهما للمحامى ، يتلقى فيها ، أو يراجع لنفسه ، أصول مهنته . فهو إذ يستمع الى مرافعات غيره من المحامين ، يفيد من شيوخ المهنة ، ويتجنب أخطاء الحديث العهد بها . وهو إذ يتابع ما يدور من مناقشات بين المحامين والقضاة ، يحصل فن سياسة الدعوي و « تاكتيك » الخصومة القضائية ، إذ أن « لكل شيخ طريقته » كما يقولون ، فيختار ما يبدو له أنجحها . ومن الأسف أن حضور الجلسات - كمشاهد ومستمع فقط - لا يدخل فى برنامج شباب المحامين ، مع انه عظيم الفائدة لو يعلمون .

الصفات التى تكفل للمحامى النجاح فى مهنته :

٣ - يميل جمهور الناس الى الاعتقاد بأن المواهب الطبيعية هى التى يقوم عليها وحدها نجاح المحامى . ولقد كان هذا الاعتقاد صائبا - الى حد ما - عند القدماء أيام أن كان فن المحامى يتمثل فى مقدرته الخطابية وحسن الالقاء ٠٠٠ الى حد أن قال بعضهم انه « من العبث أن يدرس المحامى أصول فن المحاماة ، إذا لم تكن دراسته مصحوبة بمواهب خلقية . ان كتابى هذا لم يكتب لأولئك الذين حرمتهم الطبيعة من تلك المواهب حرمانا تاما . أو هل رأيت من يستطيع أن يستنبت أرضا رملية قاحلة ولو استعان على ذلك بقراءة كتب الزراعة والفلاحة » (٣) .

أما اليوم ، فالنجاح فى المحاماة ليس وقفا على أصحاب اللسان الطلق والمنطق الفياض والقامة الفارمة المهيبة ، كما كان الحال قديما . فلك صفات ، وإن كان لها وزنها فى المجال الجنائى ، وإلى حد ما فى المجال المدنى ، فإن النجاح فى هذه المهنة الكريمة ، يقتضى من المحامى ، فى المجالين ، الا يبالغ فى الاعتماد على ذلاقة اللسان وخطو البيان ، ولا يتخذ من ذلك ستارا يخفى وراءه « موضوعا » ضعيفا أو دفاعا ركيكا (٤) .

(١) ايلتون ص ٥١٢ و ٥١٣ ، فقرة ٢٩٥

(٢) ايلتون ص ٥١٣ بوسطها .

(٣) كوانتيليان الايطالى ، ترجمة ويزيل للفرنسية ، جزء اول ص ١٠ ومشار اليه فى ايلتون ص ٥١٤ فقرة ٢٩٦ .

(٤) ايلتون ، بذات الموضع

ومتى استقرت هذه الحقائق في الذهن ، فانه يمكن أن نلخص الصفات التي تكفل للمحامي النجاح في مهنته في أربع : الثقافة العامة ، وحب المهنة ، وحب العمل والجلد عليه ، والتنظيم الإداري للمكتب .

والحديث في هذه المواضيع ، حديث مفيد لنا جميعا ، للحديثين منا وللقدامي . أما الحديثون فليعرفوها وأما القدامي فليراجعوها .

١ - الثقافة العامة

٤ - يتعين على المحامي اليوم أن يلم بعدد من العلوم والفنون ، ازاء اتساع نطاق المدنية وتشعب فروع العلم ، فلا نكاد نسمع عن كشف علمي حتى يطالعنا العلماء بكشف آخر جديد . وبذلك أصبح لزاما على المحامي أن يعرف الكثير عن السياسة المحلية والدولية ، وعن التاريخ والجغرافية والعلوم الطبيعية ، والطب والهندسة والصناعة والتجارة والزراعة . وأن يلم بأصول علم النفس وأصول الفلسفة . بل لقد ذهب النقيب هنري روبير ، المحامي الفرنسي الشهير ، الى أنه يجب على المحامي أن يدمن قراءة كتابات سقراط وأفلاطون وأرسطو وغيرهم من الفلاسفة بحيث يتشرب أساليبهم ونظرياتهم (١) . ومعنى ذلك - بالاختصار - أنه يتعين على المحامي أن يعرف شيئا عن كل شيء (٢) .

ومتى ملك المحامي ناصية الثقافة العامة ، أو دائرة المعارف بتعبير أصبح ، فانه يكون مهيبا للتعلم في دراسة قضيته ، ومتمكنا في مناقشته للخبراء والفنيين . ويستطيع ايضا ان يضفي على دفاعه ، الشفوي والمكتوب ، رونقا موضوعيا ، لامجرد عبارات جوفاء ، بما يطعمه به من اقتباسات لغوية أو حوادث تاريخية أو علمية . ومن المؤكد أن الزخرف « الموضوعي » اليوم قد أصبح يفوق الزخرف اللفظي أو فلتقل - ان شئت - انهما يقفان معا على قدم المساواة ، لأن الفكرة الصائبة يمكن أن تضيق بالعرض الرديء . وانك لتقرأ في دفاع المحامين وكتابات الفقهاء كثيرا من جوامع الكلم والامثال القانونية (٣) .

وغنى عن البيان ان هذه الثقافة العامة يجب أن تقترن بثقافة قانونية متينة البنين مدعمة الأركان . تلك بدهية ، ماكان يجوز أن نذكرها ، لولا أننا قرأنا لفحل من فحول الأدب الفرقي - راسين - مايشعر بالغض من قيمة التعلم في دراسة القانون ، وبأنه لا حرج من المجاهرة بهذا الجهل !... (٤) فليس من ينكر أن الدراسة القانونية محتمة على المحامي ، من يوم تخرجه الى يوم اعتزاله المهنة ،

(١) كتاب (المحامي) لهنري روبير وترجمة الاستاذ حليم سيفين .

(٢) مولو جزء اول في المقدمة ص ٩

(٣) سبرو في (فن القضاء في القانون الخاص) ص ١٤٨ - ٢٠٤ ومشار اليه في كتاب الاستاذين حامد ومحمد جاهد فهمي ، النقض في المواد المدنية والتجارية . طبعة ١٩٣٧ ص ٨٨ بالهامش

(٤) راسين في مسرحيته (المترافعين Les Plaideurs) ، الفصل الثاني ، المظر ١٤ ، وعبارات

الحوار الالفة مريرة .

فعليه أن يواظب على قراءة المجلات التي تضم أحدث الأبحاث وأحدث الأحكام .
وعليه أن يكون متصلا بالكتب القانونية الجديدة ، فيعرف على الأقل ماتتضمنه ،
عموما ، ليرجع اليها عند الحاجة ، في سهولة ويسر وليكون على دراية تامة
بالأوضاع القانونية السائدة . . . وبهذه الثقافة القانونية الواسعة ، يتجنب التردد
والفشل إذ يصل الى حل مشكلات تبدو لمن هم دونه في هذا الميدان غير قابلة
للحل (١) .

٢ - حب المهنة

٥ - والحق أن مهنة المحاماة جديرة بالحب ، فليست مهنة مثلها تتيح لصاحبها
أن يقدم لغيره أجل الخدمات بأنبيل الوسائل . فكم من مدينين له بحياتهم أو شرفهم
أو ثروتهم . . . ووسيلته النبيلة : اللسان والقلم .

وهو في كل لحظة يتلقى امارات الثقة بغير حد فيقصده أصحاب القضايا
يستودعونهم أسرارهم ، ويأتمنونهم على أكبر مصالحهم وأخطرها .

فإذا قلنا انه - لكي ينجح المحامي - يجب أن يحب مهنته ، فاننا لا نكلفه
ما لا يطيق . لأنها كما رأيت مهنة جديرة بالحب . . . على أن حب المحامي لمهنته ،
وتعشقه لها وتعلقه بها ، من شأنه أن يعود عليه بأبرك الثمرات .

ولتقرأ بعض من كتب في المحاماة .

انهم يعتبرون حب المحامي لمهنته ، بمثابة حجر الأساس في بناء «المحامي» .

فمن شأن حبه لمهنته أن يصبر عليها إذا لم تمطره ذهابا أو غصة . إذ من
المسلّمات أنه لا يجوز للمحامي أن يعتمد على مهنته الكريمة في أول عهده بها
لتكوين ثروة أو لانماء ثروة موجودة ، ولكنها تكفل له حياة محترمة .

ومن شأن حبه لمهنته أن يصبر عليها إذا هي أقبلت عليه وثيدا . ولقد ثبت
من التجارب أن خير نجاح وأدوم ، في المحاماة ، لا يفد على المحامي الا بطيئا .
وان كثرة من المحامين يتولاهم اليأس في «فترة الانتظار» ، ويسلمهم اليأس الى
الأمية القانونية ، اذ يفقد شهية القراءة . ولكنه اذا أحب مهنته ، أقبل على العمل ،
برغم ما قد يحسه من ملل ، فيقرأ ويكتب في «فترة الانتظار» وكلاهما مران عقلي
كبير الفائدة ، ورياضة ذهنية منقطعة النظير .

ومن شأن حب المحامي لمهنته أن يعينه على الصمود أمام عقوق بغض العملاء ،
ولولا حبه لها ، واقباله عليها مستمتعا بما يكشف من حلول ، ويحل من معضلات ،
لنفذ عقوق العملاء الى صدره ، فيضيق بهم وبنفسه وبمهنته .

ومن شأن حب المحامي لمهنته - أخيرا وليس آخرا - أن يقي نفسيته من صدمات أخطاء القضاء في نظره . والعصمة لله وحده - فلقد يكون المحامي شديد الإيمان بقضيته ، مطمئنا الى كسبها ، وإذا بالحكم يصدر على خلاف ما توقع ... فليطمئن . لأن الأحكام في تعريف الفقه والقضاء « عنوان » الحقيقة ، فهي ليست الحقيقة « ذاتها » . وأمام المحامي ، المتعلق بمهنته ، طرق الطعن التي رسمها له القانون . وأمامه المجلات القانونية ، يعلق فيها على الأحكام تأييدا أو نقدا ، فينفس عن صدره القانوني . وهو لن يقوي على لقاء صدمات الأحكام الا اذا كان قد تزود بحبه لمهنته . فحبه لها هو وحده الذي يشد من أزره في نضاله ، ويضاعف من متعة نجاحه ، ويرد صدمات الفشل (١) .

٣ - حب العمل والجلد عليه

٦ - اذا رغب المحامي في أن يوفق في مهنته ويحقق نجاح القمة ، ولا أحسبه الا كذلك ، فلا بد له من أن يثابر على عمل دائم دؤوب ، وأن يظل كذلك الى يوم اعتزاله . وهذا بدهي ، لأنه اذا كانت النفوس كبارا تعبت في مرادها الاجسام . وقال بعضهم ان المحاماة تشفى الناس من الكسل . فان المحاماة ، والتبكير في اليقظة أمران متلازمان (٢) . ولقد قدر بعضهم أن عمل المحامي يجب الا يقل عن عشر ساعات في اليوم (٣) .

ولما كان وقت المحامي موزعا بين المحكمة والمكتب والحياة الاجتماعية اللازمة لتنمية صلاته وتجديدها ، واللازمة أيضا للترفيه . فان عليه أن يوفق بينها جميعا بحيث لا يسرف في واحدة على حساب الاخرى . ولا بد وأن يستعين « بأجندة » ، يجب ، ينظم بها أوقاته لفترة مقبلة طويلة ، أما الحياة الارتجالية ، فمضيعة لوقته ووقته ليس ملكه .

وعليه - ليواجه عمله الشاق - أن يعنى بصحته عناية خاصة ، بأن يمارس ما يطيق ويناسبه من ألوان الرياضة ، في البيت أو خارجه . وعليه أن يدقق في اختيار ألوان غذائه ، منتقيا منها المفيد في غير افراط . وعليه أن يتجنب المكيفات أو المنبهات ، بل قل عليه ، في الجملة ، أن يتجنب الافراط والتفريط . فالافراط - كما قالوا - يعوق المحامي عن دراسة قضاياها دراسة وافية ، التي هي أول واجبات المحامي الأمين . وليس منا من يجهل خطورة الليلة الصاخبة التي تعقب يوم عمل صاخب - وشتان الصخبان ... أن الاعتدال هو الضرورة الأولى لمهنة المحامي (٤) .

٤ - التنظيم الإداري للمكتب

٧ - المحاماة مهنة حرة ، ولكن ذلك لا يعني أن المحامي حر في أن يغيب عن مكتبه وقت ما يريد . وإنما يتعين عليه أن يراعى المواعيد التي عرف عنه فيها أنه في مكتبه .

(١) مولو جزء اول في المقدمة ص ١٩ وذات الجزء ص ٢٠ تحت كلمة (ملاحظات) - ايلتون ص ١٧٥ لقصة ٢٩٨ .

(٢) لاروش غلافان في كتابه (برلمانات فرنسا) جزء ٢ الفصل ٣ مقرة ١٢٠ ومشار اليه في ايلتون ص ٥٢٠ مقرة ٢٩٩ .

(٣) ايلتون الواضع السابق .

(٤) فيلكس ليوفيل ، ومشار اليه في ايلتون ص ٥٢٣ مقرة ٢٠٠ .

قائ. عرض له ما يدعوه للغياب ، فليخطر بذلك أعوانه أو موظفيه ، ليحيطوا العملاء به ، لأن وقت العمل ثمين كوقت المحامي ، لا يحتمل الانتظار بغير جدوى . وعليه أن يكون على اتصال دائم بموكليه . فيرد فوراً — وبرقة — على ما يصله من رسائلهم . ويحيطهم علماً بأيام جلسات المرافعة في قضاياهم . ويكتب لهم أو يخبرهم ، بعد المرافعة ، ببعض التفاصيل التي دارت فيها . وما أن تصدر الأحكام حتى ينبأهم بها ، موضحاً لهم رأيه وما ينبغى عمله (١) .

٨ — ويتعين على المحامي أن يكون حاضراً في الجلسة بنفسه أو بأحد زملائه . وعليه أن يكون مستعداً دائماً ، ما لم يعرض له عذر قاهر لا يستطيع دفعه (٢) . ولا يجوز له أن يهتج بكثرة العمل ، لأن العلة الحقيقية هي الفوضى والاهمال وضعف الإرادة . أما الحق فإن أكثر المحامين عملاً هم أشدهم دقة ونظاماً .

وهو — باعتبار د من أعوان العدالة — يجب ألا يطلب تأجيل القضايا لأسباب واهية (٣) حرصاً منه على سمعته لدى القضاة وثقتهم في شخصه . أما التذرع في طلب التأجيل بأسباب غير صحيحة ، فأمر لا يليق بالمحامي ، وكانوا في فرنسا ينهضون منه سبباً لتوقيع العقوبات التأديبية (٤) .

تلك هي الصفات التي تكفل للمحامي النجاح في مهنته . وإذا أردنا أن نجعلها في عبارة واحدة ، فأننا نقول أنه يجب على المحامي أن يشعر الناس بأنه إنسان يمكن الاعتماد عليه . وتلك الصفة هي أولى الصفات التي يلتزمها المتقاضون في المحامي (٥) .

(١) ايلتون ص ٥٢٣ و ٥٢٤ ، فقرة ٣.١ وهو يستحق المراجعة

(٢) خطاب النقيب جليومين Guillaumin في الاجتماع الافتتاحي للمحامين تحت التمرين بباريس

في ٣ / ١٢ / ٢٧ ، جازيت دي باليه بنفس التاريخ — ايلتون ص ٥٢٣ فقرة ٣.١

(٣) البانديت الفرنسي تحت كلمة Avocat ص ٢٤٥ فقرة ١.٧

(٤) كريسون ٢ ص ٤٥ وقرارات مجلس التأديب المشار إليها . والصادرة في ٢٥ / ٤ / ١٨٢٢

و ١٤ / ٧ / ١٨٣٥ و ٨ / ٤ / ١٨٣٥

(٥) ايلتون ص ٥٢٤ من فقرة ٣.١

نحو ضمانات أوفى

رقابة القضاء وضروة حماية الفرد في الدولة الحديثة للأستاذ الدكتور محمد مصطفى الحامى

نبذة تاريخية

منذ أن أحست الجماعة البشرية بحاجتها الى قواعد تحكم سلوك أفرادها وتنظم علاقاتهم وتوائم بين صوالحهم وصالحها — وهى تسعى جاهدة الى ايجاد نظام تطمئن اليه وتثق به وتودعه آمالها فى حياة حرة كريمة .

وكان الكفاح طويلا والطريق حافلا بالعقبات ، وسجل التاريخ للشعوب حركات وثورات استهدفت بها التوصل الى تنظيم يوازن بين السلطة وبين الحرية .

فالحرية التى كان يتمتع بها الفرد — كان يخشى من آثار التماذى فى استغلالها استغلالا يضر بالآخرين وبكيان الجماعة التى تضمهم جميعا . ولم يك يسيرا على الفرد أن يضحي بنصيب من حريته لولا أنه لمس مخاطر الانهيار والفوضى التى كانت تتهدد جماعته . على أنه لم يشأ أن يضحي الا بالقدر الضروري لقيام التنظيم المنشود .

وكان لابد لكل جماعة من رئيس يتولى أمورها ويحقق أهدافها فنشأت نظم شتى للحكم ، وتنوعت هذه النظم تنوعا كان مرده الى اختلاف الظروف بين الجماعات .

وخاضت الشعوب الكثير من المحن والتجارب ، واكتوت من نظم أدمج الحاكمون فيها الدول فى أشخاصهم ولم يتخرجوا من أن يبرروا سلطانهم بنظريات التفويض الالهى ، ولم يترددوا فى الاستمتاع بكل ما اغتصبوه من سلطات وفق أهوائهم ودون الوقوف عند أي حد أو قيد أو وازع .

وعضفت السلطة العاتية بكيان الأفراد وأضاعت إنسانيتهم ودأست كراماتهم وصادرت حرياتهم وأوردتهم موارد الذل والهلاك . وكان حتميا أن تثور الشعوب على الحاكمين وأن تبذل الأنفس والدماء لتشبيد نظم تفصل بين الدولة وبين أشخاص الحاكمين فيها ، وتوزع سلطات الحكم لتحول دون تجمعها تجمعا يحفز الى الاستبداد القديم .

واتجهت الشعوب بقوة الى تحصين مكاسبها وتوفير الضمانات التي تكفل استمرار هذه المكاسب ، والحيولة دون العودة القهقري الى محالك الظلم والطغيان .

المبادئ الأساسية

التي أسفر عنها الكفاح الدستوري

سجلت الشعوب في دساتيرها وقوانينها الأساسية وإعلاناتها الدستورية الكثير من المبادئ التي اعتبرتها لازمة لقيام أي نظام حر . ولعل من أهم هذه المبادئ مبدأ سيادة الأمة ، ومبدأ الفصل بين السلطات ، ومبدأ المشروعية .

أمامبدأ سيادة الأمة La Souveraineté Nationale فإنه قضى على مسلك الحاكمين القدامي وفصل بين أشخاصهم وبين شخص الدولة الذي أدمجه في الأمة صاحبة السيادة والسلطة العليا . فالأمة - الممثلة لمجموع الأفراد - هي التي غدت مصدر جميع السلطات في الدولة ، وإرادتها هي الإرادة العامة التي كفلت للقوانين كيانها وصفتها الإلزامية . والأمة بهذا الوصف هي وحدها التي كانت تملك أن تضع دستورها وأن تعدله ، وأن تمنح للسلطات المنشأة فيها - من تشريعية وتنفيذية وقضائية - كيانها واختصاصها . فالأمة هي السلطة المنشئة أو التأسيسية Contituant بينما السلطات الثلاث هي سلطات منشأة constitués .

وأما مبدأ الفصل بين السلطات La Séparation des Pouvoirs فإن الداعين إليه - وعلى رأسهم الفقيه الفرنسي منتسكيو Montesquieu في مؤلفه روح القوانين Esprit des Lois - استهدفوا به محاربة السنن القديم في مزج السلطات وإدماجها في يد واحدة ، والدفاع عما تقتضيه صيانة الحريات الفردية من توزيع السلطات بين هيئات متعددة تجنباً لما يفضي اليه الاندماج من استبداد وتوصلاً لما يفضي اليه التوزيع من التزام كل هيئة حدودها وتمكن كل منها من وقف الأخرى عند الجائزة .

فلقد قال منتسكيو بحق أن « كل شخص يتمتع بسلطة ما يميل الى إساءة استعمالها » (١) ، وأنه يلزم لتلافي مخاطر السلطة أن توجد « السلطة التي توقف السلطة » (٢) وأنه لا مكان للحرية « إذا كانت السلطة التشريعية مدمجة مع السلطة التنفيذية ... أو إذا كانت سلطة القضاء غير منفصلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية » (٣) .

(١) "Tout homme qui a du pouvoir est porté à en abuser." (١)

(٢) "Le pouvoir arrête le pouvoir." (٢)

(٣) "le puissance législative est unie à la puissance exécutive, il n'y a point de liberté ... Il n'y a point encore de liberté si la puissance de juger n'est pas séparée de la puissance législative et de l'exécution." (٣)

فمبدأ الفصل بين السلطات هو — حسبهما عبر عنه الفقيه الفرنسي كوليار Colliard — في مؤلفه الحريات العامة Libertés Publiques (١) :

« أساس أي نظام حكم حر وبعبارة أخرى أي نظام يحترم حريات الأفراد ... ويشكل الضمانة الرئيسية للحريات العامة » .

وارتبط بمبدأ سيادة الأمة ومبدأ الفصل بين السلطات مبدأ ثالث لا يقل عنهما أهمية أو شأنًا في مجال الحريات وهو مبدأ المشروعية Principe de Legalité ويطلق على هذا المبدأ تسميات أخرى مثل « مبدأ المشرعية » أو « مبدأ سيادة القانون » أو « مبدأ سيطرة أحكام القانون » (٢) أو كما يسميه رجال الفقه الأنجلو سكسوني « سيادة القاعدة القانونية The Rule of Law »

وأيا كانت التسمية للمبدأ المذكور فانه يقصد به أن نظام الحكم في الدولة يخضع لأحكام القانون . فالحاكمون والمحكومون سواء في التزام جادة القانون بحيث أنه لم يعد جائزًا للحاكمين أن يتصرفوا حسب مشيقتهم وأهوائهم وانما صاروا ملزمين بأن يتصرفوا طبقا للأحكام المقررة قانونا .

والحق أن مبدأ المشروعية ارتبط ارتباطا وثيقا بنتائج مبدئي سيادة الأمة والفصل بين السلطات . فالأمة الممثلة لمجموع الأفراد هي وحدها صاحبة السيادة ومالكة السلطة المنشئة أو التأسيسية والمانحة للسلطات الثلاث في الدولة كياناتها واختصاصاتها . وهكذا انتهى عهد الاستبداد الشخصي للحاكمين وحل محله عهد السلطات ذات الاختصاص المحدد طبقا لقواعد قانونية موضوعية ، وأضحت هذه السلطات مجرد سلطات منشأة لا تملك حقوقا ذاتية droits propres قابلة للتصرف فيها وانما تباشر فحسب اختصاصات compétences واردة في القانون على سبيل التحديد وغير قابلة للتنازل عنها أو التفويض فيها .

وفي ضوء مبدأ المشروعية ميز رجال الفقه الدستوري بين الحكومات التي تأخذ بهذا المبدأ وتلك التي لا تأخذ به . فالأولى هي الحكومة الخاضعة للقانون Gouver-nement Legal وأما الثانية فهي الحكومة المستبدة Gouvernement Despotique أو الحكومة ذات النظام البوليسي Gouvernement de Police .

رقابة المشروعية ورقابة الدستورية

إن مبدأ المشروعية تكملة لازمة في الدول ذات الدساتير الجامدة وهو مبدأ الدستورية أي مبدأ رقابة الدستورية principe de constitutionnalité فالدساتير تنقسم من حيث كيفية تعديلها قسمين :

(١) Libertés Publiques, Claude - Albert Colliard, Dalloz 1959, p. 32 - p. 33.

(٢) الدكتور عبد الحميد متولي — القانون الدستوري والأنظمة السياسية . الجزء الأول . الطبعة الثانية سنة ١٩٦٢ م . ١٩١ هامش (١) .

الدستور المرن constitution souple (١) وهو ذلك الذي لا يتطلب إجراءات خاصة في تعديله بحيث لا يكون ثمة فارق من الناحية القانونية بيه وبين القانون العادي في هذا الصدد .

والدستور الجامد constitution rigide (٢) وهو ذلك الذي يتطلب في تعديله تنظيماً أشد من التنظيم المقرر بالنسبة للقوانين العادية . ويهدف واضعو أي دستور من جعله جامداً إلى كفالة نوع من الثبات لأحكامه عن طريق استلزام تنظيم خاص يجعل تعديله عسيراً (٣) .

ففي ظل الدستور الجامد يتحقق تدرج التشريع الثلاثي ، بينما في ظل الدستور المرن يكون تدرج التشريع ثنائياً . وآية ذلك أن الدستور الجامد إذ يتطلب في تعديله إجراءات خاصة تزيد على الإجراءات اللازمة لتعديل التشريع العادي - فإن السلطة التي تملك تعديله تكون سلطة دستورية أو تأسيسية ويكون التشريع الذي تسنه أقوى التشريعات وأعلها في الدولة لأنه تشريع دستوري أو أساسي .

أما التشريع العادي أو القانون فإن الذي تسنه هي السلطة التشريعية ، كما أن التشريع الفرعي أو اللوائح تصدرها السلطة التنفيذية .

ففي ظل الدستور الجامد يتدرج التشريع تدرجاً تنازلياً من حيث القوة والمرتبة إلى : تشريع دستوري أو الدستور ، تشريع عادي أو القانون ، وتشريع فرعي أو اللائحة .

ويلزم أن يتقيد كل تشريع بالتشريع الأعلى منه درجة . فالتشريع الفرعي يجب أن يتقيد بالقانون والا كان غير شرعي illégal . والتشريع العادي يجب أن يتقيد بالدستور والا كان غير دستوري unconstitutionnel ، كما أن التشريع الفرعي يتقيد من باب أولى بالدستور والا كان غير دستوري أيضاً .

وفي ظل الدستور المرن لا يوجد سوى نوعين من التشريع : التشريع العادي والتشريع الفرعي . فالتشريع الدستوري لا يتميز عن التشريع العادي من حيث إمكان تعديله قانوناً بنفس الإجراءات وعن طريق ذات السلطة . على أن التشريع الفرعي يكون مقيداً بالتشريع العادي بحيث أن مخالفه كان غير شرعي .

وأغلبية الدول دستايرها جامدة ، وإن تنوعت الأسباب والظروف التي حدثت بها إلى جعل دستايرها جامدة . ولعل أهم تلك الأسباب والظروف ترجع إلى الاعتبارات التاريخية التي كثيراً ما حفزت واضعي الدساتير إلى تأمين المكاسب التي حققتها الشعوب أو إلى تأمين المبادئ المنظمة لعلاقات الدويلات الداخلة في تكوين حكومة اتحادية ضد التعديل المفاجيء أو اليسير .

(١) ويقابله الاصطلاح الانجليزي flexible constitution .

(٢) ويقابله الاصطلاح الانجليزي rigid constitution .

(٣) تراجع في تفصيل الدساتير المرنة والجامدة مؤلفنا (القانون الدستوري) الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤ ص ١٩٠ - ص ٢٠٥ .

ولعل المثل الوحيد الذي يستدل به عادة على الدساتير المرنة هو الدستور الانجليزي . ولقد اطرده الفقهاء أن يؤكدوا ما يملكه البرلمان من سلطات باعتباره صاحب السيادة العليا في الدولة Sovereign Power وبالغ بعض الفقهاء في تصوير سيادة البرلمان مبالغه خرج بها عن الواقع . ولعل هذه المبالغة كان مرجعها الى المقاربة التي تعقد بين البرلمان الانجليزي وبين البرلمانات الأخرى المقيدة السلطة في ظل الدساتير الجامدة .

ولا نزاع في أن البرلمان الانجليزي يملك - من الناحية القانونية أو النظرية - أن يسن قانونا يعدل به أية قواعد ولو كانت ذات أهمية دستورية قصوى ، ولكنه من الناحية الواقعية مقيد بالرأي العام الذي يباشر رقابة سياسية فعالة ومنتجة . وهذا ما يذكره الفقيهان الانجليزيان تشامرز وهود فيليبس بقولهما :

« لا يوجد في الدستور الانجليزي حقوق أساسية بالمعنى الدقيق ، لأن دستورنا غير مدون ويمكن أن يعدل في أي جزء منه بتشريع عادي يسنه البرلمان . وفضلا عن ذلك فإنه أزاء تمتع البرلمان بسلطة تشريعية عليا - فإنه لا يوجد أي قيد قانوني للمدي الذي يمكن فيه للبرلمان أن يحذف أو يلغى حقوقا تعتبر في الدول الأخرى حقوقا أساسية . . . على أنه من الناحية الواقعية بتقيد البرلمان بقيود تتمثل في تأثير الرأي العام ويقتلة المعارضة فيه » (١) .

ولئن كانت رقابة الدستورية - من الناحية القانونية - غير متصورة في ظل الدستور المرن ، إلا أن رقابة المشروعية تجد مجالها أمام القضاء الذي يراقب التشريع الفرعي أو اللوائح ومدى مشروعيتها في ظل التشريع العادي أو القوانين .

ففي ظل الدستور الجامد يمكن أن تقوم من الناحية القانونية نوعان من الرقابة : رقابة الدستورية بالنسبة للتشريعين العادي والفرعي (دستورية القوانين واللوائح) ورقابة المشروعية بالنسبة للتشريع الفرعي (قانونية أو مشروعية اللوائح) .

وفي ظل الدستور المرن لا يتصور من الناحية القانونية قيام رقابة الدستورية ، وإنما يمكن أن تتحقق رقابة المشروعية بالنسبة للتشريع الفرعي (قانونية أو مشروعية اللوائح) .

جدية الرقابة تستلزم مباشرتها عن طريق سلطة قضائية مستقلة

في ظل نظام حكم يخضع للقانون ويحترم كيان الفرد وحياته

لقد أحس معظم المشرعين بأنه وإن كان يتصور تحقيق رقابة الدستورية أو رقابة المشروعية بأساليب شتى وعن طريق هيئات مختلفة ، إلا أنه لا سبيل الى ضمان

Chalmers and Hood Phillips, constitutional Laws of Great Britain(١) and the British Empire and commonwealth, 6th. edit. - Hood Phillips, London 1946, p. 413.

جدية أي من الرقابتين إلا بإيلائهما لسلطة قضائية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية .

والاجماع متعقد من قديم على أن الدور الجليل الذي يراد من القضاء أدائه لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان هذا القضاء سلطة محايدة ومستقلة تماما عن السلطتين الأخريتين ، وكان سلطة متوافرة على مقومات المهمة الدقيقة المنوطة به من علم وخبرة ، وتمرس وتفرغ في المجال القانوني (١) .

• فالفقيه الأمريكي هنري سيد جويك يسجل في مؤلفه « مبادئ السياسة » منذ سنة ١٨٩١ :

« ليس من محك اقوي - في تحديد مركز الأمة في مجال التقدم السياسي - من تعرف المدي الذي تمارس فيه العدالة المرسومة قانونا ممارسة حقيقية بين المواطنين بعضهم ببعض وبين المواطنين وسلطات الحكومة . ويلزم للتوصل الى هذه النتيجة أن تتوفر في اشخاص القضاة المشكلة منهم المحاكم - الاحاطة بالقانون ، والمهارة والحيدة ، والعصمة من المؤثرات ، والاستقلال » (٢) .

والفقيه الانجليزي جيمس برايس يذكر في مؤلفه « الديموقراطيات الحديثة » :

« ليس امس بمصالح المواطن العادي وأمنه من النظام القضائي في الدولة ، ان كفاءة هذا النظام تجعله مستقرا في احساسه بأن العدالة تأخذ مجراها في دقة ويقين ... ولو قدر لقيس العدالة ان ينطفيء في الظلام ، فياله من ظلام خطير » (٣) .

ويقول الفقيه الفرنسي جورج بيردو في مؤلفه « الحريات العامة » :

« ان خير ضمان لأمن الفرد - بعد حيدة القانون - هو قيام عدالة حقة أي عدالة يباشر في ظلها القاضي ولايته غير مستهد الا بنصوص القانون ووحى ضميره ، ولا قيام لتنظيم قضائي سليم الا بتحقيق الاستقلال للقضاة سواء في مواجهة المتقاضين او في مواجهة الحكومة » (٤) .

ولا يكاد يخلو دستور أية دولة من نصوص تؤكد استقلال القضاء عن السلطتين

(١) ان هذا البحث يفرض وجود قضاء مستقلا استقلال حقيقيا عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ، اذ لا يدخل في افراضه التصدي لموضوع استقلال القضاء والذي كان ولا يزال محلا لدراسات عميقة بقصد التوصل الى الوسائل والضمانات التي تكفل جدية هذا الاستقلال .

(٢) The Elements of Politics - Henry Sidgwick, London & New York 1891, p. 457.

(٣) Modern Democracies - James Bryce, vol. II, London 1929, p. 421.

(٤) Les Libertés Publiques - Georges Burdeau, 3ème édit., Paris 1966, p. 127.

التشريعية والتنفيذية - إلا أن مجرد النص على هذا الاستقلال لا يمكن أن يكفي وحده للقول بتحقيقه . فمن المعلوم أن أشد الحكومات استبدادا لا تعلن عن استبدادها وإنما تتخفى وراء نصوص براءة لا تحمل من قيمة سوي المداد الذي حررت به .

ويجري الحاكمون في أي نظام حكم على المناداة بسياسة أو عقيدة أو فكرة أو أهداف معينة ، وأن يسجلوا ما ينادون به في الدساتير والقوانين والاعلانات . على أن المناداة بسياسة معينة أمر يختلف في كثير من الأحيان عن الواقع الملموس . فكم من حاكمين ادعوا الايمان بالديموقراطية ولطخوا صفحات التاريخ بدماء المواطنين الأبرياء وخلفوا من ورائهم آثارا تفصح دعوتهم وتقطع بأن حكمهم كان استبداديا مطلقا . وكم من دساتير تسجل في نصوصها الايمان بالفرد ويعيش في ظلها أفراد تسلط عليهم أساليب البطش والقهر والتعذيب .

فالفاصل بين الحكومة الخاضعة للقانون والحكومة الاستبدادية ليس في مجرد النظام الذي تحدده نصوص دستورية نظرية ، وإنما هو في الحقيقة التي يحيا بها هذا النظام في الواقع وفي نفوس الأفراد المحكومين به .

وإذا كانت الحكومات الغربية قد أخذت في دساتيرها « بالنظام الديموقراطي » فإن الحكومات الشرقية قد أخذت في دساتيرها « بالنظام الديموقراطي الشعبي » .

والديموقراطية الغربية استهدفت في الأصل تحقيق الحريات السياسية الأساسية للأفراد ، ثم راحت في ظل ازدياد تدخل الدولة واتساع مدي الاقتصاد الموجه - تسعى في توفير الحقوق الاجتماعية للأفراد . والديموقراطية الشرقية تستهدف أساسا توفير الحقوق الاجتماعية للأفراد ثم تحاول أن تكفل لهؤلاء الحريات السياسية بالقدر الذي لا يتعارض مع هدفها الأساسي .

ومقارنة نوعي الديموقراطية يظهر بجلاء التعارض القديم بين السلطة والحرية . فالكفاح السابق للشعوب كان موجها إلى الحد من سلطان الحاكمين وانقاذ كيان الفرد من الاستبداد . فلا عجب أن الحريات السياسية كانت في ظلمة طغيان الدولة قبسا عزيز النال . وليس من اليسير على الشعوب التي بذلت الأرواح والدماء لتحقيق تلك الحريات أن تفرط فيها أو أن تسلب منها . فالفرد لم يشترد آدميته وكيانه في مواجهة الدولة إلا بفضل الحريات السياسية ، والجماعة التي ذاقَت المهوان والتشريد والتخلف لم تحس بقوتها وازدهارها وتقدمها إلا عن طريق ممارسة تلك الحريات .

وإذا كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية في بعض الدول الشرقية قد جعلتها تؤمن بأن كفاحها لا يمكن أن يحقق أهدافه إلا عن طريق الأخذ بالاشتراكية أو شيوعية نظاما يسيطر على جميع أدوات الحكم - ولو اقتضى ذلك التضحية بالحريات السياسية ، فإن التجارب التي بها تلك الدول أكدت أن مصادرة الحريات السياسية مهددة للنظام الاشتراكي أو الشيوعي ذاته .

فالديموقراطية الغربية كالديموقراطية الشرقية كلتاهما تعكسان محاولة للموازنة بين السلطة وبين الحرية . فالأولى تتجه إلى إعلاء الحرية بينما الثانية تتجه إلى إعلاء السلطة . وإذا كان الهدف الاسمي لأي نظام للحكم هو إسعاد الأفراد الذين

يستظلون به ، فإن حرمان هؤلاء من الحريات السياسية يجعل من المستحيل التعرف على حقيقة مشاعرهم ورغباتهم ويلقى بالشك على مدى رضاهم عن أي نظام قصد به إسعادهم .

وإذا كانت الظروف التي مرت بها بعض الدول الشرقية قد اضطرت شعوبها إلى الأخذ بنظم تقوم على القوة وتستند إلى السلطة وترتكز على فلسفات عنيفة — فإن الدول الأخرى في غير حاجة أو ضرورة إلى استيراد تلك النظم التي يخشى معها من اهدار كيان الفرد أمام سلطان الدولة .

والحكومات الفاشية والنازية ضربت مثلاً على خطورة الفلسفات التي تغلب المجموع تغليباً يسلب الفرد كيانه وحرياته . وهي وإن كانت حكومات ادعت بأنها « حكومات خاضعة للقانون » إلا أن النظام القانوني الذي أخذت به قام على فلسفة مناهضة للفردية وهذا ما حدا بالفقيه الفرنسي كوليار Colliard إلى أن يذكر بحق أن :

« قيام دولة تخضع للقانون شرط ضروري لقيام الحريات العامة ، ولكنه ليس بالشروط الكافي لهذا الغرض . فمن المتصور أن تأخذ الدولة الخاضعة للقانون بقواعد قانونية يقصد بها تحقيق صالح معلى على صوالح الأفراد . وهذا هو الموضع بالنسبة للدول التي تسود فيها سياسة غير فردية . فالفرد لا ينتظر إليه في هذه الدول إلا على أنه جزء من التنظيم القانوني العام . ولقد كانت هذه هي فكرة فقهاء الفلسفة القومية الاشتراكية وهي فكرة تفضي إلى القضاء على كل حرية فردية وذلك بالرغم من قيام دولة القانون » (١) .

فحريات الأفراد لا تتحقق في الدولة المستبدة لأن السلطات الحاكمة فيها لا تتقيد بقانون ، كما أنها لا تتحقق في الدولة ولو كانت خاضعة للقانون مادام أن هذا القانون لا يرفع الفرد الرعاية التي تؤمنه على كيانه وحرياته أمام السلطات الحاكمة .

رقابة القضاء وضرورة الإصرار عليها

أمام سلطان الحكومة المتزايد في الدولة الحديثة

يحتاج الفرد إلى المزيد من الحماية — حتى في الدول الديمقراطية الغربية — بسبب التدخل المستمر من جانب الدولة ونشاطها المطرد في الاتساع نتيجة لتغلب الفلسفة الاشتراكية والاجتماعية على الفلسفة الفردية . فلقد انقضى العهد الذي كانت تسوده المذاهب الفردية الحرة والتي كانت تدعو إلى انقاص وظيفة الدولة إلى حد الحفاظ على الأمن في الخارج وفي الداخل وإلى ترك الأفراد يباشرون نشاطهم في كافة المجالات ويمارسون حقوقهم السياسية والخاصة دون حدود أو قيود . فالثورة الصناعية والتطورات الاجتماعية البعيدة المدى أظهرت استحالة وقوف الدولة موقف الحارس أو الحكم ، وأوضحت أن تمادي الأفراد في مباشرة حقوقهم أساء إلى الكثرين اقتصادياً واجتماعياً وأنزل بالأغلبية ظلماً وفقراً وتخلفاً .

وازاء ما طلب من الدولة من تدخل فانه كان لا بد وأن تزود بالسلطات اللازمة للقيام بأعبائها الجديدة . ونشأت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وازدادت تضخما وتعقيدا فاحتاج الأمر الى مزيد من تدخل الدولة ومن ثم الى مزيد من السلطات الممنوحة لها . وقامت أجهزة الدولة الادارية بمواجهة المشاكل وأعدت لها الدراسة الفاحصة والحلول الفنية والخطط العلمية . وأفلحت الحكومات في أداء المهام المتشعبة التي أسندت اليها ، ووصار تفويضها في السلطات أمرا مطردا .

وظاهرة ازدياد تدخل الحكومات في شئون الأفراد ظاهرة محققة في جميع الدول الديمقراطية الغربية وخاصة في تلك التي تأخذ بنصيب أوفى من الاتجاهات الاشتراكية وتعمل على رعاية شئون رعاياها رعاية تسبق ولادتهم وتسائر تطورات حياتهم ويصدق عليها القول بأنها ترعاهم من المهد الى اللحد .

ولم تك ظاهرة تفويض السلطات الى الحكومات تستلقت الأنظار او تثير الاهتمام ، ولكن اطراد هذا التفويض وتنوع أشكاله واتساع حدوده - كل ذلك حدا بفقهاء القانون العام الى أن يدقوا ناقوس الخطر محذرين من استفحال سلطان الدولة والخشية منه على مركز الفرد .

وتوالت التشريعات العادية كما توالت التشريعات الفرعية - في سرعة وانتشار على نحو لم يسبق لهما مثيل . وفي غمرة التشريعات المتلاحقة تعرضت المبادئ الدستورية والضمانات الفردية والحدود الفاصلة بين السلطة التأسيسية والسلطتين التشريعية والتنفيذية - لاعتداءات وهزات .

وكان طبيعيا أن تبرز خلال ذلك الأهمية الكبرى للدور الذي نيط بالسلطة القضائية المستقلة ، وأن تتجه الجهود الصادقة نحو تعزيز هذه السلطة وتأمين استقلالها ومحاربة الوسائل التي ابتدعت لاهدار رقابتهما أو للحيلولة بين الأفراد وبين الالتجاء الى حمايتهما .

ورقابة السلطة القضائية المستقلة وجدت طريقها الى كثير من الدساتير المجامدة التي حرصت على تسجيلها . ومن هذه الدساتير ما صرح بحق القضاء في رقابة دستورية القوانين ، ومنها ما سكنت عنها ولكن القضاء باشر تلك الرقابة استنادا الى تدرج التشريعات وسمو النصوص الدستورية على القوانين العادية . وليس من أغراض هذا البحث التصدي لمشكلة رقابة دستورية القوانين والحلول المختلفة التي أخذت بها الدول في صدها (١) ، وإنما الذي يراود إبرازه هو أن الدستور الجامد ان ينص على سلطة قضائية مستقلة ويعهد اليها بالولاية القضائية فانه يجعل لهذه السلطة كيانا دستوريا واختصاصا مستمدا مباشرة من السلطة التأسيسية أسوة بالاختصاص المحدد لكل من السلطتين التشريعية والتنفيذية .

وازاء اختلاف الظروف بين دولة وأخرى فإن الدور الذي يباشره القضاء تفاوت بين القوة والضعف ، وبلغ في دولة كالولايات المتحدة الأمريكية شأنا كبيرا حتى ان بعض

(١) تراجع مؤلفنا السابق في تفصيل رقابة دستورية القوانين وأنواعها واساليبها وتطورها في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى ، ونقائجها ، وتجزئها من ١١٢ - ١٨٣ .

رجال الفقه الأمريكي حملوا على مسلك القضاء وخلعوا عليه أوصافا مبالغاً فيها مثل قولهم « حكومة القضاة » و « أرستقراطية القضاء » و « القانون القضائي » و « التشريع المقتنع » (١).

وفي دولة كانجلترا وبالرغم من مرونة دستورها واقتصار رقابة القضاء فيها على رقابة مشروعية التشريع الفرعى (اللوائح) (٢) - فإن القضاء لم يسلم من الهجوم وخاصة من الداعين الى المزيد من الاتجاهات الاشتراكية وتفويض الحكومة سلطات شاملة لتحقيق البرامج الاشتراكية الواسعة - ولو اقتضى ذلك اطراح ولاية القضاء أو انشاء هيئات ادارية تختص دون المحاكم الأصلية بالفصل فى المنازعات الناتجة عن ذلك البرامج (٣).

ويرى هؤلاء أن القضاء يقف حجر عثرة فى وجه التطور الاجتماعى ، ويعوق التقدم الاشتراكى ، ويحول دون قيام الحكومة بالسياسة التى تعهدت بها للناخبين . وينعى هؤلاء على القضاة نزعة محافظة وتدخلا فى السياسة التشريعية تحت ستار التفسير ، بل ويذهبون الى أن وظيفة القضاء لا ينبغي أن تجاوز تنفيذ القوانين طبقاً للسياسة المرسومة من الحكومة أسوة بأى جهاز تنفيذي آخر فى الدولة .

(١) "Government by Judges" - "Judicial Oligarchy" - "Aristocracy of the Robe" - "Judge - made Laws" - "covert Legislation".

(٢) سبق أن أوضحنا أن الدستور المرن هو الذى يمكن تعبئة بنفس الاجراءات التى يعمل بها التشريع العادى فلا يتصور - من الناحية القانونية - قيام فارق بين التشريع الدستورى والعادى ، وتتنفى تبعاً لذلك رقابة دستورية القوانين .

(٣) من المستقر فى انجلترا أن سلطة التشريع هى أصلاً للبرلمان وأن الإدارة لا تملك ان تبشر أى نصيب من هذه السلطة الا بتفويض من البرلمان بموجب قانون يحدد لهذا التفويض An Enabling Act of Parliament وهذا مايفسر تسمية التشريع الصادر من الإدارة باصطلاح (التشريع المفوض "Delegated Legislation") وان كانت تطلق عليه تسميات أخرى مثل (التشريع الحكومى Departmental Legislation) والتشريع التابع أو الفرعى "Subordinate Legislation".

والقضاء فى انجلترا مطرد منذ أمد طويل على رقابة مشروعية التشريع الفرعى استناداً الى نظرية شيدها فى أحكامه وتعرف باسم نظرية (تجاوز الحدود "Ultra Vires") ومقتضى هذه النظرية بحسب أصلها أن القضاء يملك الامتناع عن تطبيق لائحة تصدر بأحكام تجاوز الحدود المصرح لها بها فى القانون المانع للتفويض ، ولكن القضاء قام بتطوير هذه النظرية وبسط رقابته على اللوائح التى تصدر بالمخالفة لى شكل أو شرط منصوص عليه فى القانون ، وكذا اللوائح التى تكون ظاهرة فى عدم معقوليتها unreasonableness لتضمنها أحكاماً صارخة الظلم للأفراد .

ولئن كانت المحاكم لا تملك إلغاء اللائحة وإنما تمتنع فحسب عن تطبيقها فى القضية المعروضة عليها الا أن نظام السوابق القضائية الملزمة فى انجلترا من شأنه أن يجعل اللائحة غير جائزة النفاذ .

يراجع فى تفصيل ذلك كله رسالة الدكتوراه القيمة منا لجامعة مانشيستر بانجلترا فى ابريل سنة ١٩٤٩ بعنوان :

"Departmental Legislation and the Problem of Safeguards in England and Egypt"

ص ١٠١ و ص ٢١١ وما بعدها .

على أن أغلبية الفقهاء في إنجلترا - يؤيدهم الرأي العام واحكام القضاء - يرفضون النظر المتقدم ويتمسكون برقابة القضاء المستقل باعتبارها حجر الزاوية في أي تنظيم يستهدف حماية الفرد في مواجهة الدولة .

ولعل من أبرز المدافعين عن هذا النظر الفقيه Allen في مؤلفه « القانون والاوامر » اذ يذكر :

« وطبقا لأصحاب هذه المدرسة - فإنه لا يوجد فارق جوهري بين السلطتين التنفيذية والقضائية . فهم يرون أن هاتين السلطتين تقومان بتنفيذ القانون تنفيذا لا يختلف إلا من حيث الشكل . وهذا المذهب هو الذي ساد في الدول المستبدة وخاصة ألمانيا حيث ينظر إلى الوظيفة القضائية على أنها تقوم أساسا على تنفيذ سياسة سابقة مرسومة . »

إن الإيمان بالديموقراطية يعتبر هذا المذهب - لو ينبغي أن يعتبره - خيانة للمبدأ السامي في المجالين الخلقي والاجتماعي والذي يوجب أن تكون العدالة غاية في ذاتها أن الهدف الأولي للإدارة هو أن تنفذ . . . وهي بحكم تكوينها تعمل على التوصل إلى غاية محددة ومرسومة كجزء من سياسة مستمدة .

أما القاضي فإنه لا غاية يستهدفها سوى ارساء العدالة ، ومهما يكن الأثر الناتج عن قضائه على السياسة أو الإدارة . . . فإنه لا ينظر إلى هذه السياسة إطلاقا وإنما ينظر فحسب إلى عناصر النزاع المعروض عليه للفصل فيه « (١) » .

لقد زاد من حدة مشكلة الضمانات في إنجلترا أن كثيرا من القوانين التي يسنها البرلمان منذ الحرب العالمية الأولى لا تتضمن إلا نصوصا محدودة ورئيسية مفوضة إلى السلطة التنفيذية مجالا فضاء لا إصدار كل ما يلزم من تشريعات فرعية لتحقيق الأهداف المتوخاة . ونعى رجال الفقه على البرلمان هذا المسلك وحذروه من أيلولة سلطانه إلى الإدارة في ظل ما أسموه « التشريع الهيكلي » Skeleton Legislation تشبيها للقانون بالهيكل العظمى للإنسان وتأكيدا للدور الخطير الذي يترك للإدارة في مجال التشريع الفرعي .

وساعد على التجاء البرلمان إلى سن التشريع الهيكلي تعقد المشاكل التي تعالجها القوانين وحاجتها إلى اجراءات فنية وسريعة فضلا عن المرونة وسهولة التعديل في ضوء التنفيذ العلمي .

وزاد من خطورة الموقف في إنجلترا زيادة سيطرة الحكومة على البرلمان بفضل النظام الحزبي الذي يكفل لها تجميع أنصارها في مقر الحزب ومن ثم ضمان أصواتهم لصالحها على ما تقدمه للبرلمان من برامج ومشروعات قوانين .

ولا جدال في أن رقابة الرأي العام في إنجلترا لها أثرها على الحكومة ولكن

أهميتها تبرز بصفة خاصة عند اجراء الانتخابات . ويمكن للحكومة ان تعتمد على الأغلبية المؤيدة لها من حزبها في البرلمان لتضمن استمرارها وتأييدها لحين اجراء انتخابات جديدة .

فالتنظيم السياسي العملي في إنجلترا يكفل للحكومة سيطرة على البرلمان أكثر مما يسمح للبرلمان بسلطان عليها ، ويسمح لها بأن تحصل منه على سلطات غير معدودة لتحقيق البرامج التي وعدت بها الناخبين .

ولقد أفضت الاعتبارات المتقدمة الى المزيد من الاهتمام برقابة القضاء باعتبارها صمام أمن ضد اساءة الحكومة استغلال التشريع الفرعى ، وقام على دراسة الموضوع بعض المشتغلين بالمسائل العامة كما تولت عدة لجان حكومية وبرلمانية تقديم بيانات واحصاءات وتقارير تساعد على تحديد الأبعاد الصحيحة للمشكلة وإيجاد الحلول المناسبة لها . ولعل من أهم تلك اللجان لجنة دونومور Donoughmore Committee التي انتهت باجماع الرأي الى ان :

« الاعتبارات الخاصة بالملاءمة الادارية والكفاءة التنفيذية لا ينبغي ان تتخذ سبيلا الى اضعاف رقابة القضاء ، كما لا يجوز للبرلمان ان يضع اية عقبات امام حق الأفراد الاصيل في الالتجاء اليه » (١) .

والتقرير المتقدم يشير الى الاتجاهات التي أخذت بها بعض القوانين من حيث محاولة استبعاد رقابة القضاء بالنسبة للتشريع الفرعى اما نصراحة واما ضمنا من طريق تخويل الادارة سلطات واسعة يصعب معها تعرف الحدود الفاصلة بين القانون والملائحة ، ويصعب تبعا لذلك قيام القضاء بمباشرة رقابته المؤسسة على نظرية « تجاوز الحدود Ultra Vires » (٢) .

ويؤازر الفقيه Allen التقرير المتقدم ويرد على الذين يهاجمون رقابة القضاء بقوله :

« يرحب البعض باستبعاد الرقابة القضائية نظرا لان القضاة في نظرهم ليسوا الا معوقين للتقدم الاجتماعى الصحيح ولأنهم لا ينفذون اهداف الحكومة . ولقد أوضحنا ان القاضى لا ينبغي ان ينظر الى اهداف الحكومة أو أن يخرج فى مهمته عن ارساء العدالة لتنفيذ سياسة معينة والا لأقمنا صرحا للاستبداد ولتخبط نظامنا القانونى . . . لقد قام قضائنا خلال المائة عام المنصرمة بتفسير مجموعة التشريعات الحديثة ذات النزعة الاشتراكية وتطبيقها بكل حيدة ، ولم تثر أية شبهة فى أنهم وقفوا فى وجه الاصلاح الاشتراكى بأي شعور معوق . . . وانه لما يتنافى مع تقاليد القضاء

(١) Allen المرجع السابق ص ١٣٢

(٢) أوضحنا سابقا ان هذه هي النظرية التي شهدها القضاء الانجليزى لرقابة مشروعية اللوائح ، وانها كفلت له هذه الرقابة ليس فحسب على اللوائح التي تصدر مجاوزة للحدود المرسوم لها فى القانون وانما أيضا على تلك التي تصدر بالمخالفة لاي شكل او شرط منصوص عليه قانونا او التي تكون ظاهرة فى عدم معقوليتها وظلمها .

الانجليزي أن يسمح القضاء لأرائهم الخاصة ونزعاتهم الفردية بأن تتداخل في قيامهم بالواجبات التي فرض القانون عليهم أداؤها . على أنه مما يوجب تلك التقاليد أن يكون لدى القضاء الوسائل اللازمة لحماية الفرد ضد اعتداء ظالم يقع عليه سواء من فرد آخر أو من خصم تستحيل مقاومته وهو الدولة ذاتها . ولقد اعترض القضاء دائما - كما ينبغي عليهم أن يفعلوا - على تجريدهم من الوسائل اللازمة لضمان الحماية المشار إليها « (١) » .

ولم يقتصر الاتجاه نحو توسيع سلطان الإدارة على حساب الرقابة القضائية على إنجلترا وإنما ظهر في معظم الدول الديمقراطية الغربية نتيجة لزيادة نشاط الدولة في ظل المذاهب الاشتراكية .

وهذا ما يفسر أن التشريعات ذات النزعة الاشتراكية أو السياسية تتضمن نصوصا تستبعد الرقابة القضائية بالنسبة لبعض المسائل ، أو تعهد بولاية الفصل بالنسبة لمسائل أخرى إلى هيئات غير قضائية . وهذه الهيئات يراعى في تشكيلها عادة أن تكون مستجيبة للاعتبارات السياسية التي تحدو بالإدارة إلى انتقاص ولاية القضاء . وقد تخلع الإدارة الصفة السياسية على أمور عادية توصلها إلى تحصين قراراتها من المراجعة القضائية وخاصة في الأوقات الاستثنائية التي تطالب فيها بسلطات بالغة الاتساع ، وتستبيح فيها تعطيل الضمانات المقررة في الدستور والقوانين مستندة إلى قيام حالة الضرورة .

وإذا كانت الرقابة القضائية ضمانا لحماية حريات الأفراد في الأوقات العادية ، فإنها ضرورة حتمية لحماية هذه الحريات في الأوقات الاستثنائية التي تسود فيها إرادة الإدارة وينفسح المجال أمامها للاستبداد لانفرادها بالسلطان ومغالاتها في تصوير الظروف التي تتخذ منها ذريعة لاستبقاء سلطاتها الخطيرة .

ومهما تكن الظروف الاستثنائية التي تمر بها الدولة فإنه ينبغي ألا تتخذ هذه الظروف وسيلة للعصف بكيان النظام الدستوري أو النظام القانوني فيها ، كما ينبغي أن تبذل الجهود الصادقة نحو الإبقاء على الضمانات المقررة وعدم السماح بتعطيل أي منها إلا بالقدر الذي تستلزمه ضرورة حقيقية . -

وإذا المسلم أن توسيع سلطات الإدارة في أوقات الضرورة يقصد به إلى الحفاظ على كيان الجماعة ضد مخاطر استثنائية ، فإنه يتنافى مع هذه الغاية أن تستخدم الإدارة هذه السلطات في القضاء على كيان الفرد والذي لا يبقى بعد زواله كيان للجماعة . فلا خير في جماعة تسكت على استبداد القائمين على أمرها لأنها تدرك تماما أن أساليب الانلال التي تسلطها الإدارة على أفرادها إنما تقضى بها عليها ذاتها وأن كل فرد يسقط صريحا تحت وطأة الاستبداد إنما يمثل أعدام خلية حية في جسم الأمة والذي يفقد تدريجا أسباب الحياة والمقاومة .

وفي الصراع بين الفرد والدولة يكون على القضاء واجب مقدس وهو أن يؤدي الرسالة المنوطة به دون خشية أو حذر أو احجام . وقد يكون في قيام القضاء برسالته

بإغضاب لرجال الحكم الذين يسيئون تأويل هذا الموقف ، ويحاولون الانتقاص من سلطان القضاء ، أو المساس باستقلاله ، أو التأثير على أشخاصه بالترغيب أو بالترهيب . على أن مثل هذا المسلك من شأنه أن يثير اهتمام الرأي العام ، وأن يثبه الجماعة إلى المخاطر التي تتعرض لها ، وأن يبرز مشكلة الضمانات إبرازا يخلف آثاره في المجال الدستوري بإيجاد النصوص والضوابط التي تلزم الإدارة حدودها وتكفل للقضاء استقلاله وولايته .

على أنه كلما يصل الصراع بين السلطتين التنفيذية والقضائية إلى المدي المتقدم، إذ أن الحكمة السياسية تقتضي من رجال الحكم أن يناووا بأنفسهم عن اتخاذ موقف سافر العداء من الضمانات المقررة لصالح الأفراد وفي مقدمتها الضمانة القضائية . فالمسلك المألوف في هذا الصدد يتمثل في قيام الإدارة باستصدار تشريعات تنتقص تدريجيا من ولاية القضاء بصورة غير محسوسة واستنادا إلى تبريرات ظاهرها المصلحة العامة وباطنها الرغبة في التخلص من المراجعة القضائية ، كأن توسع في نطاق أعمال السيادة وتلحق بها قرارات إدارية بحثة ، أو أن تنشئ هيئات توليها ولاية القضاء دون أن تضم أحدا من رجال القضاء ودون أن تخضع قراراتها للمراجعة القضائية ، أو أن تعهد لأحدى هيئات الإدارة بسلطة تقديرية في إصدار قرارات تكون حصينة من الطعن فيها أمام القضاء .

وكثيرا ما يلجأ الأفراد إلى القضاء بدعوى احتياج للفصل فيها إلى التصدي الدستورية للتشريعات المذكورة أو إلى تفسير هذه التشريعات ، فيكون من حق القاضي — بل ومن واجبه أن يعلى حكم الدستور وأن يفسر تلك التشريعات تفسيرا ضيقا لتعارضها مع حق الفرد الأصيل في اللجوء إلى القضاء .

وفي مقال عن « القاضي والسلطة السياسية » يذكر الفقيه Georges Lavan بحق :

« أن السلطة السياسية تميل دائما إلى أن تخلع — في سخاء مبالغ فيه — صفة أعمال البوليس على بعض قراراتها لتحاول إبعادها عن أية رقابة قضائية جوهرية . على أن القضاء لا يقر دائما هذا الاستبعاد ، بل ويعلن أن المشرع ذاته لا يملك أن يستبعد — بصورة شرعية — قرارا إداريا من الرقابة القضائية » (١) .

ولئن كانت الدساتير تنص عادة على مبدأ اختصاص القضاء كسلطة مستقلة بالولاية القضائية ، إلا أن واضعي بعض الدساتير حرصوا على أن يسجلوا أيضا بعض النتائج المترتبة على هذا المبدأ .

فدستور بلجيكا لسنة ١٨٣١ المعدل ينص على أنه :

« م ٨ — لا يجوز حرمان أي فرد — على غير مشيئته من القاضي الذي يعينه له القانون . »

م ٩٤ - لا يجوز انشاء أية محكمة أو هيئة قضائية الا بمقتضى القانون • ولا يجوز انشاء لجان أو محاكم استثنائية تحت أية تسمية من أي نوع كانت « (١) •

ودستور اليونان لسنة ١٩١١ ينص فى المادة ٩١ منه على أنه :

« لا يجوز - تحت أي اسم كان - انشاء لجان قضائية أو محاكم استثنائية » (٢)

ودستور فنلندا لسنة ١٩١٩ ينص فى المادة ٦٠ منه على أنه :

« لا يجوز انشاء أية محاكم استثنائية » (٣) •

ودستور جمهورية الصومال لسنة ١٩٦٠ ينص على أنه :

« م ٣٨ - لكل شخص الحق فى اقامة الدعاوى القانونية ، فى مساواة مطلقة مع غيره أمام قاض قانونى مختص •

م ٩٢ - الوظيفة القضائية يتولاها القضاء •

م ٩٣ - السلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية •

م ٩٥ - (١) لا يجوز انشاء هيئات قضائية خاصة أو غير عادية •

(٣) لا يجوز انشاء المحاكم العسكرية الا فى وقت الحرب « (٤) •

والدستور الأفغانى لسنة ١٩٦٤ ينص على أن :

« م ٩٧ - السلطة القضائية ركن مستقل للدولة وتؤدي وظائفها جنبا الى جنب مع السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية •

م ٩٨ - ٠٠٠ لا يستطيع أي قانون فى أي حالة أن يخرج أي قضية أو ساحة من دائرة صلاحية السلطة القضائية للدولة على النحو الذي تم تحديده فى هذا الفصل ويفوض أمرها الى مقام آخر •

ولا يمنع هذا الحكم من تشكيل محاكم عسكرية ، الا أن ساحة هذا النوع من المحاكم تنحصر فى جرائم الجيش الأفغانى ، وينظم تشكيل المحاكم العسكرية وصلاحيتها بواسطة القانون « (٥) •

(١) Les Constitutions Europeennes - B. Mirkine-Guetzévitch, Bibliothèque de la Science Politique, Tome Premier Paris 1951, p. 345.

(٢) المرجع السابق . الجزء الثانى . باريس سنة ١٩٥١ ص ٤٥٢ •

(٣) المرجع السابق . الجزء الاول ص ٤٠٥

(٤) الموسوعة العربية للدساتير العالميه • مجلس الامة . الادارة العامة للتشريع والفتوى سنة ١٩٦٦ ص ٤٥٠ وص ٤٦١ •

(٥) المرجع السابق ص ٨٠٤ •

على أن المسائل الدستورية المذكورة ليست في حقيقتها سوى نتائج حتمية لمبدأ اختصاص القضاء كسلطة مستقلة بالولاية القضائية . فمقتضى أن القضاء - المستقل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية - هو صاحب الولاية القضائية في الدولة ، أنه لا يجوز إنشاء أية هيئات غير قضائية أو محاكم استئنائية تتولى مباشرة نصيب من تلك الولاية والا كان في ذلك اعتداء على السلطة القضائية ، وسلب للولاية التي اختصاصها بها الدستور دون أية هيئة أو سلطة أخرى .

وفي ظل أي دستور جامد ينص على إيجاد سلطات ثلاث : تشريعية وتنفيذية وقضائية ، ويحدد لكل منها اختصاصا متميزا - يكون من حق الأفراد أن يتمسكوا بإبقاء الولاية المحتجزة للسلطة القضائية ، وأن يحتجوا بعدم دستورية أي تشريع يصدر منتقضا لولاية المحاكم أو مصادرا لحقهم الأصل في الالتجاء إليها .

تنازل مستأجر الأرض للزراعة عن الإيجارة

ومدى تعلقه بالنظام العام
للسيد المستشار أحمد م. بلال عبد الرزاق

صدر المرسوم بقانون ١٧٨ سنة ١٩٥٢ في شأن الاصلاح الزراعى مستهدفا مقاصد اجتماعية وسياسية واقتصادية وقد بدت هذه المقاصد واضحة جلية فى المذكرة الايضاحية ان جاء بها ان مشكلة مشاكلكنا هى انخفاض مستوى معيشة جمهرة المواطنين نتيجة انخفاض الدخل القومى منسوبا الى عدد السكان وقصور الزيادة فى الانتاج عن توفير مستوى معيشة مناسب للسكان المتزايدين .

وينبغى لرفع مستوى المعيشة استكمال التنمية الاقتصادية واستكمال تصنيعها باقصى ما يمكن من السرعة وان الاقتصاد المصرى وهذه العقدة هى تهافت الناس على استثمار مدخراتهم فى الاراضى الزراعية التى لا تزال هى مجال الاستثمار الاساسى فى البلاد والتى لم تزد مساحتها بنسبة زيادة الاقبال عليها وان الاستثمار الزراعى لا يزيد من مساحة الاراضى المزروعة او قلما يقبل المدخرون على المخاطرة عن مدخراتهم فى استصلاح ارض لم تكن مزروعة ولكنهم يتنافسون فى الاستحواز على الاراضى التى تغل ايراد عاجلا ولا تنشئ هذه العملية ثروة جديدة ولكنها تولى من ثمن الثروات الموجودة اصلا وبهذا اصبحت الاراضى المصرية وكأنها بالوعة تستنزف جانبا كبيرا من المدخرات فى مصر وارتفاع اثمان الاراضى الزراعية يحفز ملاكها لان يحاولوا بكل سبيل ان يحصلوا منها على ايراد يتناسب مع ما دفعوه ثمنها لها او مع ما تساوية من ثمن ولايستطيع الزراع ان يزيدوا من ايراد ارضهم عن طريق رفع ثمن ما يبيعونه اذ تحدد هذه الاثمان تبعا - لظروف السوق - ووسيلة الزراع فى زيادة ايرادهم هى محاولة ضغط المصروفات التى يمكن ضغطها دون ان يؤدي الضغط الى قلة الانتاج . وعنصر المصروفات التى تناوله هذا الضغط كان دائما اجور العمال . هناك اذن عاملان هما : الاقبال على استثمار معظم المدخرات المصرية فى الاراضى ذات الايراد العاجل من جانب وقلة ما يصل من القوة الشرائية الى ايدي عمال الزراعة من الجانب الاخر - هذان العاملان يحدان من امكانيات التنمية الاقتصادية سواء فى المجال الزراعى بتوسيع رقعة الارض الزراعية او فى المجال الصناعى بالتوسع فى الصناعات القائمة او بانشاء صناعات جديدة - ولتهيئة الظروف للتنمية الاقتصادية السريعة ينبغى العمل عن طريق التشريع على توجيه كل المدخرات الجديدة نحو مشروعات استصلاح الاراضى ومشروعات التعدين والصناعة والتجارة والانشاء ١٠

١ وان من اهم اهداف مشروع الاصلاح الزراعى المعروض توجيه كل استثمار جديد نحو استصلاح الاراضى ونحو القيام بمشروعات التعدين والصناعة والتجارة .

تلك هي الناحية الاقتصادية - وهي وأن كانت وحدها مبررا كافيا لضرورة تعديل نظام ملكية الأراضي فإن هناك مبررات أخرى اضافية لا ينبغي بحال اغفالها ذلك بأن توزيع الثروة في الريف المصري توزيع يتنافى مع معايير العدالة ايا كانت فهناك مزارع واسعه يملكها عدد قليل من الاثرياء على حين أن ملايين من الملاك لا يملكون غير قطع صغيرة من الأراضي .

وبعد ان سردت المذكرة توزيع الارض على الملاك بالوضع القائم حين صدور المرسوم قالت : (وقد كان لسوء توزيع الثروة الزراعية مساويء اجتماعية انتهت آثارها في البلاد المتمدينة بانتهاء عهد الاقطاع على حين بقيت في بلادنا حتى وقتنا هذا ومن أسوأ هذه الآثار استبعاد طبقة قليلة عددها من كبار الملاك لجمهرة السكان من الفلاحين وتوجيه سياسة البلاد العامة الموجهة التي تراها هذه القلة متمشية مع مصالحها بما لايتفق في كثير ولاقليل من مبادئ الديمقراطية .

وقد كان الاصلاح الزراعى اساسا لجميع الاصلاحات الاجتماعية فى اوربا الغربية فى القرن التاسع عشر والشرق الاقصى فى القرن العشرين وقد حان الوقت اخيرا لتنفيذ الاصلاح فى مصر كأساس لاعادة بنى المجتمع المصري على اسس جديدة توفر لكل فرد من جمهور الشعب حياة تسودها الحرية والكرامة وتقرب البون الشاسع بين الملاك والفوارق العميقة بين الطبقات وتزيل منبعا هاما من اسباب القلق الاجتماعى والاضطراب السياسى .

ولما كان يخشى ان يؤدي تحديد الايجار الى امتناع الملاك عن تأجير الارض فقد نص على عدم جواز اخراج من كان يزرع الارض بنفسه او كان مستأجرا اصليا او مستأجرا من الباطن وفى الحالة الأخيرة تقوم العلاقة بين الزارع وبين المالك) .

ومما سلف يبدى واضحا الغاية الاجتماعية من اصدار القانون وهى تقريب الفوارق بين الطبقات وسياسة بعدم سيطرة جمهرة الملاك على الحكم ، واقتصادية بتوجيه المدخرات وجهات اخرى .

وهذه الامور متعلقة بالنظام العام لا يسوغ الاتفاق على مخالفتها ولكن الامر يحتاج الى تفصيل فى شأن اخراج المستأجر من العين المؤجرة .

مدى تعلق المادة ٣٥ بالنظام العام .

تقول المادة ٣٥ من المرسوم بقانون ١٧٨ سنة ١٩٥٢ :

« لا يجوز للمؤجر أن يطلب اخلاء الأطيان المؤجرة ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها فى العقد إلا اذا اخل المستأجر باي التزام جوهرى يقضى به القانون والعقد - وفى هذه الحالة يجوز للمؤجر أن يطلب الى لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية - بعد اذار المستأجر - فسخ عقد الايجار واخلاء المستأجر من الارض المؤجرة .

ولا يجوز طلب فسخ عقد الايجار واخلاء المستأجر من الارض المؤجرة بسبب تأخره فى أداء الأجرة عن السنة الزراعية بأكملها أو أي جزء منها الا بعد انقضاء ثلاثة أشهر على انتهائها وتخلفه عن الوفاء بأجرتها كلها أو بعضها .

ويقع باطلا كل اتفاق يتضمنه العقد يخالف الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ويجوز للمستأجر إذا طلب الوُجَر نَسْخَ عقد الإيجار وإخلائه من الأرض المؤجرة إليه أن يوفى بالاجرة المتأخرة أثناء طلب المؤجر أمام لجنة الفصل في المنازعات الزراعية المختصة إلى ما قبل إقفال باب المرافعة . وفي هذه الحالة لا يجوز الحكم بفسخ عقد الإيجار وإخلاء المستأجر من الأرض المؤجرة .

والسؤال المطروح على بساط البحث هو مدى تعلق هذا النص بالنظام العام .

جاء صراحة بالنص (يقع باطلا كل اتفاق يتضمنه العقد يخالف الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون) .

وليس من شك في أنه إذا تضمن عقد الإيجار شرطا بأن المستأجر ملزما بأن يخلى العين المؤجرة عند نهاية عقد الإيجار يقع هذا الاتفاق باطلا ويسوغ للمستأجر أن يتمسك بهذا البطلان ويبقى في العين المؤجرة .

ولكن ما وضع هذا الشرط إذا لم يتضمنه عقد الإيجار واتفق المؤجر والمستأجر على إنهاء العلاقة الإيجارية بعد انتهاء المدة المحددة في عقد الإيجار ؟

هل يعمل بهذا الاتفاق ويلزم المستأجر نفاذا بهذا الاتفاق بترك العين المؤجرة أم يستطيع أن يتحلل من التزامه بمقولة أنه يخالف النظام العام .

يقول بلانيول^(١) في النظام العام (القوانين الآمرة — الناهية) .

226. **L'ordre public et les lois impératives ou prohibitives.** Les lois (١) auxquelles on ne peut déroger étant qualifiées couramment lois d'ordre public, on a cherché à définir les lois d'ordre public. Mais il est malaisé de trouver une formule satisfaisante.

On ne peut y comprendre seulement les règles relatives au maintien de la paix publique et de l'ordre dans la rue et celles touchant aux rapports dans lesquels est impliqué L'Etat ou une collectivité publique; la conception est manifestement trop.

étroite: elle exclut par exemple les lois de protection des incapables et celles sur les vices du consentement. Et si l'on veut y comprendre des lois relatives à des rapports d'intérêts privés, on s'aperçoit, à l'analyse, que toutes les lois touchent par un certain côté à l'ordre public. Toute loi a en effet pour objet de régler conformément à la justice les rapports qu'elle envisage et par là contribue à l'ordre social. Il en est ainsi même de celles auxquelles il est permis de déroger.

On a proposé de distinguer entre les intérêts patrimoniaux et les intérêts non patrimoniaux. En principe il serait permis de traiter librement des premiers, mais non des autres. La raison en serait que l'individu

.

est généralement, en ce qui concerne la gestion de ses intérêts patrimoniaux. le meilleur juge : on peut la, et c'est même pour la prospérité de la société le meilleur parti, l'abandonner à lui-même. Mais en ce qui concerne ses intérêts non patrimoniaux, souvent l'intérêt pécuniaire, la faiblesse ou la passion, le conduiraient à sacrifier le véritable bien. Cette distinction, empruntée aux Institutes de Justinien, où elle constitue une division purement descriptive des choses n'est pas satisfaisante. Non seulement la volonté des particuliers intervient dans certains cas pour modifier l'état ou la capacité (mariage, adoption, émancipation), mais surtout il n'est pas exact que les intérêts non patrimoniaux des particuliers soient en principe intangibles. On peut transiger sur une question d'honneur, de sentiment, de réputation. Si en pratique le fait paraît peu fréquent, c'est parce que ces questions se règlent rarement par des actes.

juridiques. D'autre part les intérêts pécuniaires sont fréquemment protégés par des lois impératives, non seulement ceux des incapables, mais même ceux des personnes capables (ainsi par les restrictions à l'effet des clauses de non responsabilité; par les nullités pour vices de consentement, par les conditions de validité des donations, etc., sans compter les nombreuses lois contemporaines au bénéfice desquelles le législateur a expressément interdit de renoncer : Loi sur les accidents du travail, loi sur la propriété commerciale, lois de prorogation des baux).

Le critère ne doit donc pas être cherché dans le caractère patrimonial ou non de l'intérêt, mais dans l'existence ou l'absence d'un intérêt supérieur ou d'un devoir de la collectivité à faire obstacle aux conventions des particuliers. Intérêt général et intérêt d'ordre public sont d'ailleurs des expressions de sens très voisin. C'est parce que le sens de la deuxième a été quelque peu obscurci par les analyses auxquelles elle a donné lieu que la première peut utilement lui être adjointe. L'une et l'autre ne donnent d'ailleurs qu'une orientation. Quand le législateur n'a pas pris soin (comme nous venons d'en donner des exemples) d'interdire les dérogations à certaines règles, il faut déterminer pour chaque loi ou règle particulière si elle sauvegarde un intérêt général assez puissant pour faire échec à la liberté des conventions. Parfois même l'appréciation doit être faite pour chaque cas particulier, l'intérêt général ne faisant obstacle à la satisfaction des intérêts privés, d'ailleurs non immoraux, que lorsque la contradiction atteint un certain degré d'acuité : ainsi pour les clauses d'inaliénabilité, de non concurrence, les clauses interdisant le mariage, etc.

La distinction entre les intérêts patrimoniaux et les intérêts non patrimoniaux est cependant à retenir comme fondement de certaines applications : ainsi on peut renoncer à un intérêt patrimonial né et actuel, alors même qu'il serait la conséquence d'un droit ou un état que

بعد سرد ماهية النظام العام ، أن التفرقة بين المصالح المالية والمصالح الغير مالية يمكن الرجوع اليها كاساس لبعض التطبيقات فالانسان يستطيع التنازل عن مصلحة مالية موجودة وحالة حال كونها نتيجة لحق او حالة لايمكن الاتفاق على مخالفتها .

DROIT CIVIL FRANCAIS PLANIOL 1930 TOME VI P. 305

La distinction entre les intérêts patrimoniaux et les intérêts non patrimoniaux est cependant à retenir comme fondement de certaines applications : Ainsi on peut renoncer à un intérêt patrimonial net et actuel, alors même qu'il serait la conséquence d'un droit ou un état que la convention ne peut modifier : Par exemple transiger sur le droit à une succession ab intestat.

* * *

la convention ne peut modifier par exemple transiger sur le droit à une succession actuellement ouverte, à plus forte raison renoncer à un droit d'ordre purement pécuniaire actuellement exigible Mais lorsqu'il s'agit d'engager l'avenir, d'importantes restrictions sont apportées à la liberté, même pour les intérêts patrimoniaux. On ne peut pas toujours renoncer par avance à des droits même d'ordre purement patrimonial qui ne sont pas encore nés Les libéralités irrévocables de biens à venir sont en principe interdites. Les actes de disposition à titre onéreux de ces biens sont valables en principe. Mais on ne conçoit guère une renonciation à titre onéreux à une prétention dont on ne sait pas encore si on aura à la faire valoir : ainsi la renonciation dans le contrat lui-même à invoquer un vice du consentement, une cause de résolution ou à ne pas agir en responsabilité au cas d'inexécution fautive. Normalement il y aurait là engagement sans cause. Quant aux droits pécuniaires qui assurent l'exécution d'un devoir futur dont le débiteur ne peut se dégager, on ne peut y renoncer complètement même à titre onéreux : ainsi la renonciation moyennant un capital à une pension alimentaire, due en vertu des art. n'empêcherait pas de réclamer ultérieurement des aliments au même débiteur, si le capital venait à être perdu ou si le tiers à qui il a été versé contre promesse de rente viagère devenait insolvable; ni de demander un supplément d'aliments en cas de modification favorable dans la situation pécuniaire du débiteur. Dans un autre ordre d'idées on peut citer la prohibition des pactes sur succession future même à titre onéreux. Enfin c'est parce qu'ils engagent l'avenir que la loi annule les engagements de service à vie, les pactes d'indivision de longue durée, qu'elle permet la rupture des sociétés à durée illimitée ; que la jurisprudence n'admet qu'avec des restrictions les clauses de non concurrence, de non mariage ou remariage, d'inaliénabilité, etc. Nombreux sont donc les cas où des obstacles sont apportés à l'accord engageant l'avenir, même à titre onéreux, relatif à un intérêt patrimonial. La protection de l'homme contre sa faiblesse ou son imprévoyance a paru nécessaire.

تقول المادة ٣٥ م ن ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ « لا يجوز للمؤجر أن يطالب بإخلاء الاطيان المؤجرة ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها في العقد الا اذا اخذ المستأجر بأي التزام جوهري يقضى به القانون والعقد ويقع باطلا كلا اتفاق يتضمنه العقد يخالف الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون » وجاء بالملزعة الايضاحية الغاية من تقرير هذا البطلان بقولها « ولما كان يخشى أن يؤدي تحديد الايجار الى امتناع المالك عن تأجير الأرض فقد نص على عدم جواز اخراج من كان يزرع الأرض بنفسه سواء كان مستأجرا أصليا أو مستأجرا من الباطن » .

ومفاد ذلك ان الغاية من حرمان المؤجر من اخراج المستأجر من العين المؤجرة هي حماية مصلحة مالية للمستأجر - وهو الاقدر على تقدير مصلحة المالية - ولذلك فله بعد أن يتقرر هذا الحق أن يتنازل عنه فله بعد تحرير عقد الايجار أن يتنازل عن هذا العقد واذا اتفق مع المالك على ذلك كان هذا الاتفاق ملزما له ومن باب أولى اذا تنازل عن الايجارة بعد انتهاء المدة المحددة في العقد .

وقد راعى المشرع هذا النظر السليم في القانون فجاء بنص المادة ٣٥ « ويقع باطلا كل اتفاق يتضمنه العقد يخالف الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون » .

« والمقصود بالقول « هذا القانون » القانون ٥٢ سنة ١٩٦٦ الذي استبدل المادة ٣٥ بنصها الحالي » .

ومؤدى ذلك فالباطل قانونا هذا الاتفاق الذي يتضمنه العقد مخالفا للمادة ٢٥ أما الاتفاق التالى على العقد فهو ملزم للمستأجر اذا هو تنازل عن الايجارة بعد تقريرها في العقد .

وهذا النظر يحول دون تلاعب المستأجرين اللذين يقبضون عادة مقابل تنازلهم عن الايجارة .

الجهة المختصة بالطرد في حالة تنازل المستأجر عن الايجارة

تقول المادة ٣٥ انه لا يجوز للمؤجر أن يطلب اخلاء الاطيان المؤجرة ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها في العقد الا اذا اخذ المستأجر بأي التزام جوهري يقضى به القانون والعقد وفي هذه الحالة لا يجوز للمؤجر أن يطلب الى لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بعد اذار المستأجر فسخ عقد الايجار واخلاء المستأجر من الأرض الزراعية .

وتقول المادة الأولى من القانون ٥٤ لسنة ٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية « تنشأ في كل قرية لجنة تسمى لجنة الفصل في المنازعات الزراعية وتشكل على النحو التالى . . . » .

وتقول المادة ٢ تختص لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة الايجارية في الأراضي الزراعية وما فى حكمها من الأراضي البور والصحرأوية والقابلة للزراعة .

وعلى وجه الخصوص تختص اللجنة وحدها بالفصل في المسائل الآتية :

(أ) المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المواد من ٣٢ الى ٣٦ مكرر من الرسوم بقانون ١٧٨ سنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى .

(ب) كل خلاف ينشأ حول استخدام السلف النقدية أو العينية فى خدمة الأرض المؤجرة بواسطة طرف عقد الزراعة المتفق ببيانات الحيازة باسمه .

(ج) جميع الاشكالات المتعلقة بتنفيذ قرارات اللجنة تنظر اللجنة هذه الاشكالات على وجه السرعة وليس من شك فى أن هذا القانون اذ عقد الاختصاص لهذه اللجان ينظر منازعات خاصة ورد على خلاف الأصل وهو اختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات بين المؤجر والمستأجر ويتعين لذلك عدم التوسع فى تفسيره .

فاذا تنازل المستأجر عن عقد الايجار وطلب المؤجر طرده فانه يطرده بوصفه يضع يده عليها دون سند من القانون فهو غاصب لها وبذلك لا تكون حيال تنازعه ناشئة على علاقة ايجارية انما حيال مغتصب لأرض دون سند من القانون .

والمعنى بالمنازعات الزراعية هى المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام الرسوم بقانون ١٧٨ سنة ٥٢ والقوانين المكملة له وعلى هذا جرت المحاكم بن يطالب بالأجرة المتأخرة على المستأجر ان يلجأ الى استصدار امر بالاداء مع ان هذه المطالبة يمكن أن تدرج تحت عبارة (المنازعات الزراعية) .

وفى خصوص المادة ٣٥ بالذات فقد حددت هذه المادة مدى اختصاص لجان المنازعات الزراعية فى تطبيقها فقالت « يجوز للمؤجر أن يطلب الى لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية بعد انذار المستأجر فسخ العقد » وذلك حسبما جاء بمحدد المادة اذا أخل المستأجر بأى التزام جوهرى يقضى به لقانون والعقد . ويهوم ذلك أنه اذا كان الأمر يتعلق باتفاق لاحق على ترك المستأجر للأرض فقد ضاق اختصاص اللجنة من نظره .

واذا تصدت لجان الفصل فى المنازعات الزراعية للفصل فى شأن مستأجر تنازل عن عقد الايجار يكون قرارها مشوباً باغتصاب السلطة منعدم الوجود وقرار لجنة قض المنازعات الايجارية هو قرار اداري فاذا تجاوزت اللجنة حدودها كان قرارها مشوباً باغتصاب السلطة وقد جاء الحكم الصادر فى الدعوى ٢٦٢ سنة ٦٧ مستعجل الجيزة المنشور بمجلة المحاماة العدد الأول السنة ٥٠ ص ١٥٠ مفصلاً لنظرية انعدام القرار الادارى المنسوب باغتصاب السلطة بقوله :

« وحيث ان المادة ١٦ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون ٤٣ لسنة ٦٥ يجرى نصها ليس للمحكمة أن تنظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى أعمال السيادة ، ولها دون ان تؤل الامر الادارى أو توقف تنفيذه ان تفصل فى ... وعملاً بهذا النص لا تختص المحاكم العادية الموضوعية بالحكم موضوعياً بالغاء قرار اداري أو تأويله أو وقف تنفيذه — فليس للقاضى المستعجل أن يتصدى للفصل فى اجراء مؤقت من شأنه التعرض بطريق مباشر أو غير مباشر للقرارات الادارية أو أن يتصدى لمسألة يتسع لها اختصاص القضاء الادارى لما أحاط بالدعوى من استعجال أو لما كان من وجه الخطر المحدق .

وحيث ان القرار الإداري قد يعتوره البطلان ويظل رغم ذلك محتفظا بمقوماته كقرار إداري بمنأى عن سعة اختصاص القضاء المدني فان اعتوره مثل هذا البطلان امتنع على القضاء المدني أن يمس وبالقالي امتنع على القضاء المستعجل أن يضيء حمايته الوقتية في شأن يمس هذا القرار غير أن البطلان الذي يعتور القرار الإداري قد يبلغ من الجسامة حدا يعدم وجوده وكيانه ويفقده ركنا أساسيا من الأركان التي يقوم عليها التي لا قيام له دونها ويضحي والحال على هذا النحو عملا ماديا أو عقبة مادية لا تكسب مصدرها حقا ، ولا تعد بالتالي من قبيل القرارات الإدارية ولا تكسب حصانيتها ويسوغ للقضاء المدني أن يقرر واقعة بعدم قيام أمر إداري ويلتفت عن صدوره ويصدر حكما بوقف تنفيذه وأن يتعارض مع قيامه . وبالتالي يسوغ للقضاء المستعجل أن يسبغ حمايته المؤقتة في شأن يمس هذا العمل المادي .

(راجع في اعدام القرار الإداري وبطلانه النظرية العامة للقرارات الإدارية ودراسة المقارنة للدكتور سليمان الطماوى طبعة ١٩٥٠ ص ٢٤٧ وما بعدها ، والبادئ العامة في القضاء الإداري المصري ص ٩٥٤ وما بعدها) .

وحيث ان الاختصاص من أهم مقومات القانون العام بل هي سنده وأساسه وهي مقرر لمصلحة الإدارة ذاتها حتى يمكن لرجل الإدارة التفرغ لنوع خاص من الأعمال أعدت له ثقافته كما أنه مقرر كذلك لمصلحة الأفراد لامكان تحديد المسؤولية ولسهولة تعرف الأفراد الى مساءلة الإدارة المعتدية .

وقد يصدر القرار مشويا بعيب في اختصاص اصداره ، وقد يكون هذا العيب جسيما ينحدر به الى حد اغتصاب السلطة ، واذا كان العمل الصادر من الإدارة مشويا بهذا العيب الأخير (اغتصاب السلطة) مثل ذلك أن يصدر رجل الإدارة قراره في شأن من شؤون السلطة القضائية وحدها وبذلك يكون قد أصدر حكما تختص به هيئة أخرى حددها القانون ووضع لها نظاما واجراءات رعاية للمصلحة العامة وحفاظا على حقوق الأفراد فهو ان صدر على هذا النحو منطقيا على اغتصاب السلطة كان عملا ماديا منعدم الوجود كقرار إداري بل كعمل مادي بحيث يتسبب لها اختصاصاتها ، وبالتالي يكون لقاضي الأمور المستعجلة أن يسبغ عليها حمايته الوقتية في شأن يمس هذا العمل المادي .

أما اذا نزل القرار الإداري الى مغتصب السلطة وانحدر بذلك الى مجرد العمل المادي المعدم الأثر القانوني فلا تلحقه أي حصانة ولا يزيل منه فوات سيعاد الطعن فيه ، ولا يكون قابلا للتنفيذ المباشر ، ولا يعدو أن يكون مجرد عقبة مادية في سبيل استعمال ذوي الشأن لمراكزهم القانونية المشروعة بما يسوغ معه مطالبتهم ازالة تلك العقبة بصفة مستعجلة (المحكمة الإدارية العليا ٢٥/٢٦ لسنة ٢ ق جلسة ١٤/١/١٩٥٦ ص ٣٨٢ العدد المنشور بالمرجع الأخير بند ١١٨٠ . ويراجع كذلك الأحكام المنشورة بالمرجع الأخير تحت البنود ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨١ - ١١٨٢ - وفي حكم صريح يقول مجلس الدولة : اذا كان قرار تأخير أقدمية الضباط خارجا عن ولاية المجلس الأعلى للبوليس ، لأنه لا يملك تعديل الأقيميات من الدرجة أو الرتبة سواء بالتقديم أو التأخير . . ولا يكون لهذا المجلس ولاية اصداره فان قراره يكون منطقيا على نوع اغتصاب السلطة مما يمحى وجوده ويعدم كيانه .

(راجع نظرية التعسف في استعمال السلطة للدكتور سليمان محمد الطماوى صفحة ٢٥١ حكم الاستئناف في ١٥ ديسمبر ١٩٤٢ المجموعة الرسمية سنة ٤٤ صفحة

١٢١ وحكم النقض في ذات الدعوى ٢٨ من ديسمبر ١٩٤٤، المجموعة الرسمية ٤٠ ص ١٧١ ورقم ١٥ وآخر منشور بالمحكمة سنة ٢٢ ص ٧٧٤ .

وقد استقر القضاء على أن أعمال الاعتداء المادي أو ما يسمى باغتصاب السلطة ، هي الأعمال التي تجريها السلطة في مسائل لا تدخل في طبيعتها أصلا وبعبدة كل البعد عنها ، وتعتبر في هذه الحالة أعمالا شخصية من الموظف الذي قام بها غير متعلقة بموضوع إداري وتخلق باطلا بقوة القانون لا وجود لها اطلاقا ويجوز للمحكمة عدم اعتبارها أو الأخذ بها أو الغاؤها (المحاماة السنة ٢٦ صفحة ٢٢٢) .

ومؤدى ما سلف أنه اذا حاولت الإدارة تنفيذ قرار إداري معدوم فانها ترتكب ما يسمى بالاعتداء المادي . وفكرة الانعدام والاعتداء المادي هما فكرتان متلازمتان ومتى وصف الأمر بأنه اعتداء مادي امتدت له سلطة المحاكم العادية المدنية بازالته وما ترتب عليه من آثار .

وحيث أنه بإجراء القواعد السابقة على وقعة الدعوى يتبين أن ما وصف بأنه قرار إداري بفصل المدعى لا يعدو أن يكون عملا ماديا يحق لا يتمتع بالحصانة التي أسبغها المشرع على القرار الإداري .

وآية ذلك أن القرار صدر في ظل أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المنشور بالجريدة الرسمية في ٢٨/٨/٦٦ العدد ١٩٥ المعمول به من تاريخ نشره اعمالا للمادة الثالثة منه .

وحيث أن هذا القانون يسري على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وتسرى أحكام قانون العمل فيها لم يرد به نص في هذا النظام .

وحيث أنه لا خلاف بين طرفي الدعوى في أن الشركة المدعى عليها من شركات القطاع العام ويسري عليها هذا القانون .

وحيث أنه في شأن الجزاءات التأديبية فقد وردت بهذا القانون نصوص خاصة بها في الفصل العاشر ومن ثم فهي واجبة الاعمال دون قانون العمل .

وحيث أن المادة ٩ من القرار سالف البيان يجرى نصها « الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي :

١ - الانذار .

٢ - الوقف .

٣ - الحرمان من العلاوات .

٤ - خفض المرتب .

٥ - خفض الفئة .

٦ - خفض المرتب والفئة .

٧ - الفصل من الخدمة .

وتقرر المادة ٦٠ : لرئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه سلطة توقيع الجزاءات المشار إليها في المادة السابعة على العاملين شاغلي أدنى الفئات حتى الفئة التاسعة كما يكون له توقيع الجزاءات المشار إليها في الفقرات من ١ - ٤ من المادة السابعة على العاملين من شاغلي الفئات الأعلى أما باقي الجزاءات فلا يجوز توقيعها إلا بحكم من المحكمة التأديبية .

ومتى كان المدعى في الفئة الخامسة فإنه لايجوز توقيع عقوبة الفصل عليه إلا من المحكمة التأديبية وهي سلطة قضائية وإذا أصدر رئيس مجلس إدارة المؤسسة التابعة لها الشركة قرارا بفصله فإن هذا القرار يكون مشوباً بعيب اغتصاب السلطة إذ صدر من رجل الإدارة في شأن من اختصاص السلطة القضائية فهو بذلك صدر معدوماً لا يعدو أن يكون عنلاً مادياً ولا يوصف بأنه قرار إداري بل عقبة مادية في سبيل مباشرة المدعى لأعمال وظيفته ومن ثم يختص القضاء المدني بالتعرض له والحكم فيما يمس به أو يلغيه أو يوقف تنفيذه وبالتالي يختص القضاء المستعجل متى توافر وجه الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق بأن يسبغ حمايته الوقتية ولو مست هذه الحماية هذا القرار .

وحيث أن في منع المدعى مزاوله أعمال وظيفته وبالتالي حرمانه من مرتبه خطراً عاجلاً يهدد مصالحه ولا يسعفه القضاء العادي ولو قصرت مواعيده في درء الخطر المحقق به ومن ثم فإن اختصاص هذه المحكمة النوعي يتسع لهذه الدعوى ويلزم لذلك اجابة المدعى الى طلبه .

(محكمة الجيزة الابتدائية دائرة الادور المستعجلة القضية رقم ٢٦٢ سنة ١٩٦٧ مستعجل الجيزة بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٠ للاستاذ أحمد جلال عبد الرازق رئيس المحكمة)

ومتى كان الاختصاص بطرد الغاصب من الأرض الزراعية معقود للمحكمة المدنية فإذا تصدت له لجنة الفصل في المنازعات الزراعية وأصدرت قراراً إدارياً في هذا الخصوص يكون عملها مشوباً بعيب اغتصاب السلطة ينعدم الوجود القانوني ويكون للمحكمة المدنية أن تلتفت عنه إذا أعيد طرح النزاع عليها وتظل سائرة في نظر الدعوى ومصدر حكمها أو موضوعها .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
١	٣	٣ نوفمبر ١٩٦٩	حكم : تسبيب ، عيب ، اثبات ، اعتراف ، تزوير ورقة رسمية .
٢	٤	٣ نوفمبر ١٩٦٩	(ا) حكم : تسبيب ، عيب ، ضرب افضى الى موت . نقض ، طعن ، اسباب . (ب) تهمة : دفع بتلفيقها ، رد عليه . (ج) دعوى : واقعته ، استظهار صورتها الصحيحة . (د) شهود : أقوالهم ، تخالفها . (هـ) شاهد : أقواله ، وزنها وتقديرها ، محكمة موضوع
٣	٥	٣ نوفمبر ١٩٦٩	(ا) عود : شرط اعتبار المتهم عائداً . عقوبات م م ٥١ و ٤٩ . (ب) حكم : بعدم اختصاص ، طعن .
٤	٦	٣ نوفمبر ١٩٦٩	تموين : كروسين ، كوبون متبق بعد التوزيع ، اعادته . مسئولية جنائية . قرار وزير تموين ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، قرار وزير تموين ١١٢ لسنة ١٩٦٦ ، قرار وزير تموين ١٦ لسنة ١٩٦٨ .
٥	٧	٣ نوفمبر ١٩٦٩	(ا) هتك عرض : رضاء ، ركن القوة . (ب) عقيدة : محكمة موضوع ، تكوينها . (ج) شهود : أقوالهم ، تناقضها . (د) أقوال شهود : اطمئنان المحكمة ، مدلوله . (هـ) محكمة موضوع : أقوال شهود ، وزنها وتقديرها .
٦	٧	٣ نوفمبر ١٩٦٩	(ا) حكم : بياناته ، واقعته ، ايضاحها . اجراءات م ٣١٥ . حكم : تسبيب ، عيب ؛ (ب) أدلة : بياناتها في الحكم .
٧	٨	٣ نوفمبر ١٩٦٩	(ا) مأمور تحصيل : اختلاس . عقوبات م ١١٢ . (ب) دفع : موضوعي ، اثارته لأول مرة أمام محكمة نقض . (ج) خبير : شهود ، مناقشتهم . (د) شاهد : سماع شهادته ، استغناء عنها . اجراءات م ٢٨٩ .
٨	٩	٤ نوفمبر ١٩٦٩	(ا) اختلاس : اشياء محجوزة . تبديد . دفاع ، علم بيوم البيع وقيام الحجز . اخلال بحقه . نقض ، طعن ، اسباب . (ب) اعلان . صفة المتقدم لتسلمه ، تحقق المحضر منها . (ج) محكمة نقض : سلطتها ، حكم ، تسبيب ، عيب . شهادة مرضية ، اهدارها .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
٩	١٠	١٠ نوفمبر ١٩٦٩	(أ) مال دولة : استيلاء بغير حق ، أركانها ، عقوبات م ١/١١٣ (ب) معونة أجنبية : أموالها ، اعتبارها أموال دولة . حكم ، تسبيب ، عيب . (ج) قصور : نقض ، طعن ، حكم ، تسبيب ، عيب .
١٠	١١	١٠ نوفمبر ١٩٦٩	اختلاس : أشياء محجوزة . تبديد ، حكم ، تسبيب ، عيب
١١	١٢	١٠ نوفمبر ١٩٦٩	(أ) استيراد : رسم جمركي ، إعفاء . تهريب ق ١٣١ لسنة ١٩٥٨ ق ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ق ٩ لسنة ١٩٥٩ . (ب) حكم أدانة : أدلة ، مثبته للجريمة ، اشتماله على فحوى كل دليل . إجراءات م ٣١٠ ق ١٣١ لسنة ١٩٥٨ .
١٢	١٣	١٠ نوفمبر ١٩٦٩	(أ) دعوى مدنية : انقضاؤها بمضى المدة . (ب) حكم : ورقته ، تاريخ إصداره . (ج) تاريخ : إصدار حكم ، خلو ورقة الحكم منه . بطلان . (د) حكم استثنائي : إحالته الى أسباب حكم باطل . حكم ، تسبيب ، عيب .
١٣	١٤	١٠ نوفمبر ١٩٦٩	حكم : تسبيب ، عيب . بطلان . تزوير .
١٤	١٥	١٠ نوفمبر ١٩٦٩	قتل خطأ : علاقة سببية . حكم ، تسبيب ، عيب .
١٥	١٥	١٠ نوفمبر ١٩٦٩	(أ) خبز : تموين . قانون ، إصداره . تفويض تشريعي . قرار وزارى . م ق ٩٥ لسنة ١٩٤٥ م ٨ قرار وزير التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ قرار وزير التموين ٢٢٠ لسنة ١٩٦٧ . (ب) دفاع قانوني : ظاهر البطلان ، رد عليه .
١٦	١٦	١٠ نوفمبر ١٩٦٩	دفاع : اخلال بحقه ، حكم ، تسبيب ، عيب . اثبات ، معارضة ، طلب اجرائها ، رد عليه . شهادة . قتل عمد .
١٧	١٧	١٠ نوفمبر ١٩٦٩	(أ) ورق لعب : انتاجه ، رسم . حكم ، تسبيب ، عيب . دفاع ، اخلال بحقه . شروع ، مرسوم ١٠ من اكتوبر ١٩٣٤ مرسوم ١٣ من مارس ١٩٣٤ قرار وزير الخزانة ٣٣ لسنة ١٩٦٢ مرسوم بقانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ . (ب) نقض : طعن ، قصور في التسبيب .
١٨	١٨	١٧ نوفمبر ١٩٦٩	اختلاس : أشياء محجوزة . حجز ادارى . حكم ، تسبيب ، عيب . نقض ، طعن ، تسبيب ، قصور ، خطأ في تطبيق قانون . ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ م ١١ ق ١٨١ لسنة ١٩٥٩ .
١٩	١٩	١٧ نوفمبر ١٩٦٩	(أ) خبز : وزنه . قصد جنائي . حكم ، تسبيب ، عيب . تموين . (ب) اثبات : دليل ، حرية القاضي في الاخذ به .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
٢٠	٢٠	١٧ نوفمبر ١٩٦٩	(ح) خبز : وزنه ، اثباته في محضر مستقل . (د) نقض : طعن ، وضوحه ، تحديده .
٢١	٢١	١٧ نوفمبر ١٩٦٩	(ا) بلاغ كاذب : قصد جنائي . دفاع موضوعي ، اثارته امام محكمة نقض . (ب) تبليغ : صحته ، محكمة موضوع ، استقلالها بتقديره .
٢٢	٢٢	١٧ نوفمبر ١٩٦٩	(ا) شيك بدون رصيد : قصد جنائي مفترض . مسئولية جنائية . دفاع . اخلاله بحقه . حكم ، تسبيب ، عيب . (ب) حسن نية : شيك بدون رصيد ، توافرها . (ج) دفاع : اخلال بحقه ، منكرة ، رد المحكمة عليها .
٢٣	٢٣	١٧ نوفمبر ١٩٦٩	(ا) قتل خطأ : رابطة السببية . حكم ، تسبيب ، عيب . (ب) حكم : اصابة ، بيانها ، رابطة سببية .
٢٤	٢٣	١٧ نوفمبر ١٩٦٩	تفتيش : اذن ، اصداره . حكم ، تسبيب ، عيب ، نقض : خطأ في تطبيق قانون . مخدر .
٢٥	٢٣	١٧ نوفمبر ١٩٦٩	رد اعتبار : نقض ، خطأ في تطبيق قانون . اجراءات م م ٥٣٦ — ٥٥٠ .
٢٦	٢٤	١٧ نوفمبر ١٩٦٩	(ا) شاهد : نفى ، سماعه ، محكمة موضوع . دفاع ، اخلال بحقه . (ب) دعوى : واقعيتها ، استخلاصها ، محكمة موضوع . (ج) استدلال : منائع ، خبر فني .
٢٧	٢٥	١٧ نوفمبر ١٩٦٩	حكم : تسبيب ، عيب . اثبات . اختلاس أموال أميرية .
٢٨	٢٦	١٧ نوفمبر ١٩٦٩	(ا) رشوة : تزوير ورقة رسمية . موظف عام . اختصاص . اثبات ، دفاع جوهري . (ب) اختصاص : موظف عام ، اثباته في الحكم . حكم ، تسبيب ، عيب . (ج) تزوير : محرر رسمي ، اختصاص موظف .
٢٨	٢٨	١٧ نوفمبر ١٩٦٩	(ا) اخفاء أشياء مسروقة : علم ، ادانة ، ادلتها ، ايرادها في الحكم . اثبات ، قرائن ، شهادة . حكم ، تسبيب ، عيب . محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل . (ب) علم : جريمة اخفاء أشياء مسروقة . (ج) اخفاء : شيء مسروق ، اجرازه ماديا . (د) ثمن : أشياء مسروقة ، حكم ، تسبيب ، عيب . ثمن بخس . (هـ) أدلة : تساندها . محكمة ، امتناعها . (و) محكمة : وقائع ، قرائن ، التدرج بها الى النتيجة التي انتهت اليها .

رقم الحكم الصفحة	رقم	التاريخ	البيان
			(ز) متهم : أقواله ، أخذ بها في حق متهم غيره . (ح) شهادة : اختلافها في احدى مراحل التحقيق عنها في النيابة . (ط) حكم : تسبيب ، اعتراف متهم . (ي) دفاع : محكمة ، ردها عليه . (ك) ادانة : حكم ، سكوته عن الرد على جزئية اثارها الدفاع . (ل) اقرار : محكمة ، عقيدتها .
٢٩	٣١	١٧ نوفمبر ١٩٦٩	تهمة : وصفها ، تعديله . أمر احالة . تكليف بالحضور . محكمة استئنافية ، اجراءاتها . حكم ، تسبيب ، عيب . اجراءات م ٣/٣٠٨ .
٣٠	٣٢	١٧ نوفمبر ١٩٦٩	(ا) عقوبة : اعفاء ، نص . (ب) أسباب اباحة : اعفاء من عقوبة . قانون ، تفسيره . (ج) اعفاء : عقوبة ، قانون مكافحة المخدرات ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ م م ٤٨ و ٣٣ - ٣٥ . (د) عقوبة : تقديرها ، محكمة موضوع .
٣١	٣٣	٢٤ نوفمبر ١٩٦٩	قبض : تفتيش ، اذن ، تلبس . هرب المحكوم عليهم . مستتار احالة ، أمر بالا وجه . نقض ، طعن ، مخالفة قانون . اجراءات م ٤٦ .
٣٢	٣٤	٢٤ نوفمبر ١٩٦٩	اثبات خبرة ، شهود . محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل . دفاع ، اخلال بحقه .
٣٣	٣٥	٢٤ نوفمبر ١٩٦٩	(ا) تلبس : مأمور ضبط قضائي ، اختصاصه . تفتيش ، اذن اصداره . (ب) مخدر : احرازه ، تفتيش ، اذن .
٣٤	٣٦	٢٤ نوفمبر ١٩٦٩	(ا) تزوير : استعمال ورقة مزورة . علم . (ب) جريمة مستمرة : استعمال ورقة مزورة . دعوى ، سقوطها . (ج) محاكمة : اجراءاتها ، تقادم ، قطعة . اجراءات م ١٧ . (د) محكمة : دفاع ، متابعتها . (هـ) قضية : حجزها للحكم ، اعادتها للمرافعة . (و) شاهد : سماعه ، استغناء عنه ، اجراءات م ٢٨٩ ق ١١٣ لسنة ١٩٥٧ . (ز) دفاع : اخلال بحقه . مذكرة ، تقديمها بعد الميعاد (ح) شهود : سماعهم ، محكمة ثاني درجة .
٣٥	٣٩	٢٤ نوفمبر ١٩٦٩	(ا) مأمور ضبط قضائي : قبض . تفتيش . أمر ضبط واحضار . محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير كفاية الادلة

البيان	التاريخ	رقم الحكم	رقم الصفحة
المسوعة للقبض والتفتيش .			
(ب) قبض : تكليف به ، كتابته ، إجراءات م م ٣٥ و ٣٤ و ٤٦ و ٣٠ .			
(ج) تفتيش : محظور . محل تجارى .			
(ء) دفاع : محكمة ، رد على جزئياته .			
(ا) وكالة : محاماة ، خطأ مادي في التوكيل . نقض ، طعن .	٢٤ نوفمبر ١٩٦٩	٤١	٣٦
(ب) استئناف : نظره ، نقض ، طعن ، نطاقه .			
(ج) شهادة مرضية : تقديمها . معارضة . دفاع ، اخلال بحقه . حكم ، تسبيب ، عيب .			
(ا) قتل خطأ : خطأ . اثبات . شهادة . حكم ، تسبيب ، عيب . محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل .	اول ديسمبر ١٩٦٩	٤٢	٣٧
(ب) براءة : تهمة ، تشكك المحكمة في اسنادها . حكم . تسبيب ، عيب .			
(ا) قتل عمد : وصف تهمة . دفاع ، اخلال بحقه . حكم ، تسبيب ، عيب .	اول ديسمبر ١٩٦٩	٤٣	٣٨
(ب) اثبات : اعتراف . اكرام . حكم ، تسبيب ، عيب .			
(ج) ادلة : تناسقها ، ترادفها . حكم ، تسبيب ، عيب .			
(ج) باعث : تقديره ، قاضى موضوع .			
مبان : قانونها ، تفسيره . نقض ، طعن ، خطأ في تأويل قانون . قرار وزير اسكان ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ و ٣٩٥ لسنة ١٩٦٣ .	اول ديسمبر ١٩٦٩	٤٥	٣٩
استئناف : تقرير به ، ميعاده ، حسابه . إجراءات م م ٤٠٦ .	اول ديسمبر ١٩٦٩	٤٦	٤٠
(ا) دعوى جنائية : تحريكها . نيابة عامة قيود على حقها في رفعها . تحقيق بمعرفة النيابة العامة . استدالات . مأمور ضبط قضائي . تبغ . دخان . تهريب جمركى . ق ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .	اول ديسمبر ١٩٦٩	٤٦	٤١
(ب) خصومة : انعقادها . دعوى جنائية ، تحقيق نيابة .			
(ج) استدلال : إجراءاته . خصومة ، إجراءاتها .			
(د) قصد جنائي : جنحة ، تسبيب ، تبغ ، تهريب .			
(هـ) عقوبة : تعويض . ضريبة ، رسم ، اختصاص ولائى .			
(و) شاهد نفى : سماعه ، اصرار عليه ، دفاع ، اخلال بحقه .			
(ز) خطأ في الاسناد : انتفاؤه . اثبات ، شهادة .			
(ح) جدل موضوعى : اثارته أمام محكمة نقض . نقض طعن ، أسباب .			

البيان	التاريخ	رقم الحكم	رقم الصفحة
(١) خيانة أمانة : عقوبات م ٣٤١ . تبديد . نصب . عقوبة مبررة . نقض ، طعن ، مصلحة . دفاع ، اخلال بحقه . وصف التهمة . (ب) دفاع : ماهية ، بيانها ، رد عليه .	أول ديسمبر ١٩٦٩	٤٩	٤٢
(١) محام : موكل . حضوره . دفاع . اخلال بحقه . (ب) محام : استعداد له ، تقديره . (ج) شاهد : استغناء عن سماعه . اجراءات م ٢٨٩ ق ١١٣ لسنة ١٩٥٧ . (د) مخدر : احرازه . قصد اتجار ، تعاطي . (هـ) حكم : تسبيب ، عيب . دفاع ، رد . ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .	أول ديسمبر ١٩٦٩	٥٠	٤٣
حدث : سنة ، تقديرها .	أول ديسمبر ١٩٦٩	٥١	٤٤
(١) حكم استثنائي : استئناف ، عدم قبوله شكلا . طعن . (ب) دفاع : اخلال بحقه ، شهادة مرضية ، طلب تأجيل دعوى لتقديمها .	٨ ديسمبر ١٩٦٩	٥٢	٤٥
(١) دفاع : اخلال بحقه . محاكمة ، مراعاة ، شفويتها . (ب) تحقيق شفوي : حكم ابتدائي ، شاهد ، سماعه . دفاع ، اخلال بحقه .	٨ ديسمبر ١٩٦٩	٥٢	٤٦
اثبات : خبرة ، دفاع ، اخلال بحقه ، حكم ، تسبيب ، عيب . نقض ، طعن ، قصور في التسبيب . تزوير أوراق عرقية .	٨ ديسمبر ١٩٦٩	٥٣	٤٧
حكم : تسبيب ، عيب . دفاع ، اخلال بحقه . محاكمة ، اجراءاتها . شيك بدون رصيد .	٨ ديسمبر ١٩٦٩	٥٤	٤٨
عمل : عقوبة ، تعددها . حكم ، تسبيب ، عيب . نقض ، خطأ في تطبيق قانون . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٢٢١	٨ ديسمبر ١٩٦٩	٥٥	٤٩
(١) تزوير مغنوي : انتحال شخصية الغير . (ب) محرر رسمي : تزوير ، غش . (ج) اشتراك : تزوير . (د) حكم : تسبيب ، اشتراك في تزوير بالاتفاق والمساعدة . دفاع ، حقه . (هـ) ورقة مزورة : علم مستعملها بتزويرها . (و) دفاع : اخلال بحقه . نقض ، طعن ، دفاع قصوره عن طلب اجراء تحقيق معين . عقوبات م ٣٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ م ١٣٤ .	٨ ديسمبر ١٩٦٩	٥٦	٥٠
(١) اختلاسي : سند حكومي ، قصد جنائي . باعش .	٨ ديسمبر ١٩٦٩	٥٧	٥١

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
			اثبات . حكم ، تسبیب ، عیب . عقوبات م م ١٥١ و ١٥٢ (ب) قصد جنائی : اختلاس . (ج) اكراه : استظهار ظرفه في السرقة . طعن ، مصلحة . (د) مصلحة : حكم ، طعن . عقوبات م ١٣٧ مكررا . عقوبات م ٣٢
٥٢	٥٨	٨ ديسمبر ١٩٦٩	(١) عقوبة : جرائم مرتبطة . ارتباط . عمل . نقض ، خطأ في تطبيق قانون . محكمة نقض ، سلطتها . عقوبات م م ١٠ الى ١٢ و ٣٢ . (ب) طعن : أسبابه ، خروج محكمة النقض عليها . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢/٣٥
٥٣	٥٩	٨ ديسمبر ١٩٦٩	(١) مخدر : متهم ، تخليه عما في حوزته . أمر بعدم التحرك . تلبس ، قبض . حكم ، تسبیب ، عیب . تفتيش . (ب) شاهد : شهادة ، تجزئتها .
٥٤	٦٠	١٥ ديسمبر ١٩٦٩	مأمور ضبط قضائي : موظف عام . محلات تجارية وصناعية . حكم ، تسبیب ، عیب . قرار وزاری . ق ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ قرار وزير عدل ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٧ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ ق ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ق ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ ق ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ ق ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ ق ٤ لسنة ١٩٥٤ ق ٣٧ لسنة ١٩٥٧ ق ١٣ لسنة ١٩٦٤ اجراءات م ٢٣
٥٥	٦١	١٥ ديسمبر ١٩٦٩	(١) استيلاء : مال دولة . جريمة ، قصد جنائي . حكم ، تسبیب ، عیب . ع م ١١٣/١ ق ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ (ب) محكمة موضوع : دفاع ، طلب نذب خير ، رد عليه .
٥٦	٦٢	١٥ ديسمبر ١٩٦٩	(١) حكم : تسبیب ، عیب ، أدلة غير متناسقة . (ب) أدلة : تساندها . (ح) رؤية : تعذرها ، ظلام . دفع موضوعي . (د) دفاع شرعي : انتفاء حالته . أسباب اباحة . (هـ) جريمة : تدبير ارتكابها . دفاع شرعي ، انتفاء موجبة . (و) قتل : اتفاق سابق عليه . قتل عمد غير مقترن بسبق اصرار . طعن ، مصلحة .
٥٧	٦٤	١٥ ديسمبر ١٩٦٩	نقض : طعن ، خطأ في تطبيق قانون . قتل خطأ . محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير العقوبة . عقوبات م ١/٢٣٨ . عقوبة تخيرية .
٥٨	٦٤	١٥ ديسمبر ١٩٦٩	(١) تلبس : سلاح غير معاقب على حيازته ، حمله . (ب) مظاهر خارجية : تلبس .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
٥٩	٦٥	١٥ ديسمبر ١٩٦٩	(ح) مستشار احالة : أمر بأن لا وجه ، مخالفة ما حصله للثابت في الاوراق . اجراءات م م ١٧٦ و ٥٠ .
٦٠	٦٧	٢٢ ديسمبر ١٩٦٩	(١) مستشار احالة : أمر بالأوجه . احالة . اختصاص ، تنازع ، محكمة أحداث . محكمة جنابات . دفع بعدم الاختصاص . نظام عام . اجراءات م م ٣٤٤ . (ب) متهم حدث : حالته وجدته الى محكمة جنابات . محكمة أحداث القاهرة .
٦١	٦٨	٢٢ ديسمبر ١٩٦٩	دعوى جنائية : محكمة استئنافية ، نظرها الدعوى والحكم فيها . حكم ، أثره على ولاية المحكمة بنظر الدعوى نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون . اجراءات م م ٤١٩ . عقوبة ، تشديدها .
٦٢	٦٩	٢٢ ديسمبر ١٩٦٩	(١) خيانة أمانة : تبديد جهاز زوجية . اثبات . حكم ، تسبيب ، عيب . عقوبات م م ٣٤١ . (ب) حكم : تسبيب ، عيب .
٦٣	٧٠	٢٢ ديسمبر ١٩٦٩	(١) محاكمة : اجراءاتها ، حكم ، ورقته ، محضر جلسة . (ب) اجراءات محاكمة : جدد ما أثبتته الحكم من تمامها اجراءات م م ٣١٢ . (ح) حجز : ماثوب بالبطلان . احترامه . (د) أشياء محجوزة : تبديدها ، بيع ، دفع بعدم العلم بيومه .
٦٤	٧٠	٢٢ ديسمبر ١٩٦٩	معارضة : نظرها والحكم فيها . استئناف ، نظره والحكم فيه . حكم ، بطلانه . نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون . عذر قهرى .
٦٥	٧١	٢٢ ديسمبر ١٩٦٩	(١) خيانة امانة : تبديد . قبض ، خطأ في تطبيق قانون . عقوبات م م ٣٤١ . (ب) نقض : طعن ، خطأ في تطبيق قانون . حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى . نقض واحالة .
٦٦	٧٢	٢٢ ديسمبر ١٩٦٩	(١) عمل : تأمينات اجتماعية . جريمة ، ارتباط ، غرامة ، تعددها . عقوبة الجرائم المرتبطة . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ م م ١٣٥ و ١٣٦ . (ب) هيئة تأمينات : رب عمل ، اشتراكه عن عماله . احتفاظه بسجلات ودفاتر . عقوبات م م ٢/٣٢ . (١) ظروف مخففة : تهمة ، وصفها . فاعل أصلى . عقوبات م م ١٧ . نقض ، طعن ، مصلحة . (ب) حكم : خطأ في وصف الواقعة . نقض ، طعن ، مصلحة .

رقم الحكم الصفحة	رقم	التاريخ	البيان
			(د) اشتراك : مسئولية جنائية . قصد جنائي . قصد احتمالي .
			(د) شهود : تقدير أقوالهم ، محكمة موضوع .
			(هـ) دفاع : رد الحكم على ما أثارته من تعذر الرؤية .
			(و) دليل : تقدير قوته ، محكمة موضوع .
			(ر) اعتراف : تقدير قيمته ، محكمة موضوع . اكراه .
			(ح) تعذيب : تحقيق ، آثاره ، ندب طبيب .
٦٧	٧٥	٢٩ ديسمبر ١٩٦٩	(١) ضريبة : شركة تضامن ، مسئولية جنائية ، مفترضة ، تضامنية ، ق ١٤ لسنة ١٩٣٩
			(ب) فاعل أصلي : شريك ، مسئولية .
			(د) ضريبة : مسئولية جنائية . اثبات . حكم ، تسبيب ، عيب .
			(د) سوء قصد : استظهاره ، حكم ، تسبيب ، عيب . تعويض . قصد جنائي .
٦٨	٧٧	٢٩ ديسمبر ١٩٦٩	(١) تقليد : علامات ، شركات مساهمة مملوكة للدولة ، جمعيات خاصة ذات نفع عام - ناد رياضي . تزوير محرر عرفي ، رسمي . ق ٢٦ لسنة ١٩٥٦ ق ٣٨٤ لسنة ١٩٥٤ ق ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ق ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ ق ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . عقوبات م م ٢٠٦ و ٢٠٦ مكررا و ٢٠٨ و ٢١٤ مكررا و ٢١٥ . نفع عام . أسباغ صفته على جمعية خاصة .
			(ب) علامة تجارية : تقليد . ق ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .
			(د) مستشار احالة : قراره ، تسبيه . اجراءات م ١٧٣ ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ اجراءات م ٣١٠ .
٦٩	٨٠	٢٩ ديسمبر ١٩٦٩	اعلان : حكم ، بطلانه . محاكمة ، اجراءاتها . معارضة نظرها ، حكم فيها . مرسوم ق ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .
٧٠	٨٠	٢٩ ديسمبر ١٩٦٩	(١) تحقيق : نيابة عامة ، اجراءاتها . ضرورة ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير قيامها .
			(ب) محضر تحقيق : نيابة ، ندبها غير الكاتب المختص ، بيان ظروف ندبه .
			(د) تحريات : تقدير جديتها وكفايتها . تفتيش ، أمر .
			(د) مخدر : عثور عليه بعد التفتيش ، تحريات جذبة . حكم ، تسبيب ، عيب .
			(هـ) تفتيش : دفع ببطلان ، حكم ، تسبيب ، عيب . اجراءات م ٣١٠ حكم ، تحريره ، بياناته .
			(و) طعن : مصلحة فيه ، تهمة ، وصفها .
٧١	٨٢	٢٩ ديسمبر ١٩٦٩	(١) اختلاس : اموال اميرية . يد الموظف عليها ، تسلمه اياها . حكم ، تسبيب ، عيب . عقوبات م ١٠٢ .

رقم الحكم الصفحة	رقم	التاريخ	البيان
٧٢	٨٣	٢٩ ديسمبر ١٩٦٩	(ب) موظف : تصرفه في مال معهود اليه . (ج) حكم : تسبيب ، عيب ، اختلاس . (١) خيانة أمانة : تبديد . جريمة ، تعيين تاريخ وقوعها ، محكمة موضوع ، سلطتها . (ب) دعوى جنائية : انقضاؤها بمضي المدة . تقادم . حكم ، تسبيب ، عيب . (ج) دفاع : سكوت المدافع عنه ، طعن . (د) دفاع : إخلال بحقه .
٧٣	٨٤	٢٩ ديسمبر ١٩٦٩	(١) محكمة استئنافية : تسبيب ، أحكامها ، شهود ، مؤدى أقوالهم . (ب) نقض : طعن ، مصلحة . تسعير جبرى ، تموين (ج) محاكمة : إجراءاتها ، دليل ، قاض ، اقتناعه .
٧٤	٨٥	٢٩ ديسمبر ١٩٦٩	(١) مستشار إحالة : أمر بالأوجه ، تسببيه ، ميعاده . إجراءات م ١٧٣ . (ب) دعوى جنائية : خصوم . دعوى مدنية ، مصاريف قضائية . إجراءات م م ١٩٤ و ١٩٥ .
٧٥	٨٦	٢٩ ديسمبر ١٩٦٩	(١) استيراد : جريمة تامة . شروع . عقوبة ، تطبيقها . ق ٩ لسنة ١٩٥٩ . (ب) محكمة : عقيدتها ، تكوينها . أدلة ، تساندها . (ج) أدلة : عناصر في الدعوى . محكمة موضوع ، عقيدتها ، تكوينها .
٧٦	٨٧	٢٩ ديسمبر ١٩٦٩	(١) حكم : أدانة . واقعة مستوجبة للعقوبة ، بيانها ، دليل وقوعها . إجراءات م ٣١٠ . (ب) قاض : عقيدته ، تكوينها استنادا الى أسباب حكم آخر . (ج) اختصاص : مكانى . حكم ، حجته . إجراءات م ٢١٧ .
٧٧	٨٩	٢٩ ديسمبر ١٩٦٩	معارضة : نظرها والحكم فيها . محاكمة ، إجراءاتها . اعلان . دعوى جنائية . نظرها والحكم فيها . إجراءات م ٢/٤٠١ .
٧٨	٨٩	٢٩ ديسمبر ١٩٦٩	(١) تموين : خبز . تسعير جبرى . قرار وزير التموين ٩ لسنة ١٩٥٧ . (ب) خبز : وزنه ، سعره ، مسئولية جنائية . (ج) دفع قانونى : ظاهر البطلان . حكم ، تسبيب . عيب (د) حكم : خطأه . (هـ) ظعن : مصلحة . عقوبة مبررة .
٧٩	٩٠	٢٩ ديسمبر ١٩٦٩	محكمة استئنافية : إجراءاتها ، استئناف ، نظره والحكم

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
			فيه . محاكمة ، اجراءاتها . نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون .
٨٠	٩٢	٤	نوفمبر ١٩٦٩
			(ا) محكمة موضوع : دليل ، سلطتها في تقديره ، خبر ، تقريره .
			(ب) دعوى فرعية : خصومة ، تركها ، حكم ، بياناته
			(د) طعن ، عقد ايجار ، تنفيذه . استحالاته . مدنى م ٦٠٨ .
٨١	٩٣	٤	نوفمبر ١٩٦٩
			دعوى : دفع بعدم سماعها . نقض ، طعن . وصية .
			ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ م ٢ ، مرافعات سابق م ٣٧٨ .
٨٢	٩٤	٦	نوفمبر ١٩٦٩
			(ا) اصلاح زراعى : خمسة افدنة ، تجزئة ملكية الارض الى اقل منها . قسمة . ملكية . مرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ م ٢٣ .
			(ب) شريك قاصر : عقد شركة . بطلان نسبى ، تصرفات .
			(د) قسمة : نهائية ، مؤقتة . شفعة .
٨٣	٩٥	٦	نوفمبر ١٩٦٩
			(ا) امر أداء : طلبه . تكليف بالوفاء .
			(ب) تزوير : سند ، اطلاع المحكمة عليه في غيبة الخصوم .
			(د) دعوى تزوير : محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل .
٨٤	٩٧	١١	نوفمبر ١٩٦٩
			تأمينات اجتماعية : اشتراكاته الشهرية ، اداؤها .
			قانون ، اثر رجعى . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ م ١٧ ، ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .
٨٥	٩٨	١١	نوفمبر ١٩٦٩
			(ا) وكالة : اثباتها . محاماة ، صدور التوكيل لمحام امر أداء ، طلبه .
			(ب) محام : توكيل ، دين ثابت بالكتابة ، استيفاؤه .
			ق مرافعات سابق م ٨٥٣ .
			(د) محكمة مختلطة : اختصاص . احوال شخصية .
			اتفاق مونثرو ق ٤٩ لسنة ١٩٣٧ م ٢٧ .
			(د) محكمة قنصلية : حكم بتعيين مدير شركة خلال فترة الانتقال .
			(هـ) قانون مرافعات : تطبيقه . اختصاص ، قانون واجب التطبيق في تحديده .
			(و) حكم وقتى . حجيته . حكم ناسخ .
			(ز) نقد : عملياته ، رقابة . التزام ، تنفيذه ، عقد ،
			ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ق ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
٨٦	١٠٣	١١ نوفمبر ١٩٦٩	(ح) خصم : استجوابه . محكمة ، تكوين رأيها . (ط) دين : وفاء اثباته . تصرف تجارى مختلط . (١٠) حادث طارئ : مدين ، توقعه اياه . مدنى ٢/١٤٧ .
٨٧	١٠٤	١١ نوفمبر ١٩٦٩	(ب) مفاجأة : حادث طارئ ، توقعه ، محكمة موضوع ق ١٦٨ لسنة ١٩٦١ - ٥٧ لسنة ١٩٦٥ . (ج) مهلة : مدين . مدنى م ٢/٣٦٤ . (١) استيلاء : تعبئة عامة . تعويض ، تقديره . حكم ، طعن . ق ٢٥ لسنة ١٩٥٣ مرسوم ق ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قرار رئيس جمهورية ٣٢٧ لسنة ١٩٥٦ . (ب) اختصاص : ولائى . قانون ، قاعدة امره . قرار ادارى . نظام عام . ق ٣٨٨ لسنة ١٩٥٦ . (١) شيوع : مال شائع ، ادارته . وكالة ضمنية . وكالة عامة فى الادارة . مدنى م ٣/٨٢٨ مدنى م ٢/٧٠١ . (ب) اثبات : بينة ، قرينة . شيوع ، بيع . (١) حكم : مسودته ، توقيعها . بطلان . نقض ، طعن . نظام عام . (ب) شخص اعتبارى : خاص ، فروعه ، ميزانية . (ح) عمل : هيئة اجنبية . ق ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ قرار وزير داخلية ٩٧ لسنة ١٩٦٢ . (١) دعوى : نظرها . مرافعات م ٢/٣٤٠ . أوراق ، مذكرات ، اطلاع الخصم عليها . (ب) امر أداء : طلبه ، وفاء تكليف . (ح) التزام : حوالة حق ، صورية . مدنى ٣٠٨ . حوالة بغير مقابل . (د) سهم : فاتورة شرائه ، توقيع المشتري عليها . سمسار ، توقيع على الفاتورة الصادرة منه . (هـ) أوراق مالية : أسهم ، بيعها بالاجل . بورصة ، بيع . ق ٣٣١ لسنة ١٩٥٦ ق ١٦١ لسنة ١٩٥٧ . تأمينات اجتماعية : عامل ، معاش . ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . أوراق تجارية : نظيرها . سند ، نظيره . (١) حكم : تسبيب . وكالة بالخصوص . (ب) نقض : طعن ، حكم ابتدائى . (١) حكم : تسبيب . نقض ، طعن . حق ، اساءة استعماله . مسئولية . (ب) تعويض : عناصره . اساءة استعمال حق التقاضى
٨٨	١٠٦	١٨ نوفمبر ١٩٦٩	
٨٩	١٠٧	١٩ نوفمبر ١٩٦٩	
٩٠	١٠٩	٢٠ نوفمبر ١٩٦٩	
٩١	١١١	٢٦ نوفمبر ١٩٦٩	
٩٢	١١٣	٢٧ نوفمبر ١٩٦٩	
٩٣	١١٣	٢٧ نوفمبر ١٩٦٩	
٩٤	١١٥	٢٧ نوفمبر ١٩٦٩	

فهرس الأبحاث

صفحة

- ١١٧ :نظرات في مهنة المحامى للسيد الاستاذ سامى عازر جبران المحامى
- ١٢٣ :رقابة القضاء وضرورة حماية الفرد فى الدولة الحديثة
للسيد الاستاذ الدكتور سعد عصفور المحامى
- ١٣٩ :تناول مستأجر الارض الزراعية عن الايجارة ، ومدى تعلقه
بالنظام العام للسيد المستشار أحمد جلال عبد الرازق

رقم الإيداع ٦٠٢٠ سنة ١٩٧١

دار وهدان للطباعة والنشر تليفون ٦٠٥٠٣٦

الحاماة

قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِ مَا عِنْدِي مَّا تُسْتَعْجِلُونَ بِهِ
إِن الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقْضِي الْحَوْتَ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ
قُرْآنُكَرِيمٍ

عدد خاص

بدستور جمهورية مصر العربية

والقوانين والقرارات عام ١٩٧١

ديسمبر
١٩٧١

السنة الحادية والخمسون

العدد
العاشر

الدستور الدائم

لجمهورية مصر العربية

الباب الأول

الدولة

مادة ١ : جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطى واشتراكى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة .

والشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة .

مادة ٢ : الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع .

مادة ٣ : السيادة للشعب وحده ، وهو مصدر السلطات ، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين فى الدستور .

مادة ٤ : الأساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات .

مادة ٥ : الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمتقنين والرأسمالية الوطنية . وهو أداة هذا التحالف فى تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية ، وفى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته ، ودفع هذا العمل الوطنى الى أهدافه المرسومة .

ويؤكد الاتحاد الاشتراكى العربى سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسى الذى تباشره تنظيماته بين الجماهير وفى مختلف الأجهزة التى تضطلع بمسئوليات العمل الوطنى .

ويبين النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة وضمانات ممارسة نشاطه بالاسلوب الديمقراطى ، على أن يمثل العمال والفلاحون فى هذه التنظيمات بنسبة خمسين فى المائة على الأقل .

مادة ٦ : الجنسية المصرية ينظمها القانون .

الباب الثاني

المقومات الأساسية للمجتمع

الفصل الأول

المقومات الاجتماعية والخلقية

- مادة ٧ : يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي .
- مادة ٨ : تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين .
- مادة ٩ : الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق والوطنية .
وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد مع تأكيد هذا الطابع وتنميته في العلاقات داخل المجتمع المصري .
- مادة ١٠ : تكفل الدولة حماية الأمية والطفولة ، وترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم .
- مادة ١١ : تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساوئها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون اخلال بأحكام الشريعة الإسلامية .
- مادة ١٢ : يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها والتمكين للثقاليات المصرية الأصيلة ، وعليه مراعاة المستوي الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية والتراث التاريخي للشعب والحقائق العلمية والسلوك الاشتراكي والآداب العامة وذلك في حدود القانون .
- وتلتزم الدولة باتباع هذه المبادئ والتمكين لها .
- مادة ١٣ : العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة ويكون العاملون الممتازون محل تقدير الدولة والمجتمع .
- ولا يجوز فرض أي عمل جبرا على المواطنين الا بمقتضى قانون ولأداء خدمة عامة وبمقابل عادل .
- مادة ١٤ : الوظائف العامة حق للمواطنين وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب وتكفل الدولة حمايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي الا في الأحوال التي يحددها القانون .
- مادة ١٥ : للمحاربين القدامى والمصابين في الحرب أو بسببها ولزوجات الشهداء وابنائهم الأولوية في فرص العمل وفقا للقانون .

مادة ١٦ : تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية في يسر وانتظام رفعا لمستواها .

مادة ١٧ : تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومغاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا وذلك وفقا للقانون .

مادة ١٨ : التعليم حق تكفله الدولة . وهو الزامى في المرحلة الابتدائية . وتعمل الدولة على مد الالتزام الى مراحل اخرى ، وتشرف على التعليم كله وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج .

مادة ١٩ : التربية الدينية مادة اساسية في مناهج التعليم العام .

مادة ٢٠ : التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحل المختلفة .

مادة ٢١ : محو الأمية واجب وطني تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه .

مادة ٢٢ : انشاء الرقب المدنية محظور .

الفصل الثاني

المقومات الاقتصادية

مادة ٢٣ : ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي وعدالة التوزيع ورفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة وزيادة فرص العمل وربط الأحر بالانتاج وضمان حد أدنى للأجور ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخل .

مادة ٢٤ : يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج ، وعلى توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة .

مادة ٢٥ : لكل مواطن نصيب في الناتج القومي يحدده القانون بمراعاة عمله أو ملكيته غير المستغلة .

مادة ٢٦ : للعاملين نصيب في ادارة المشروعات وفي ارباحها ، ويلتزمون بتنمية الانتاج وتنفيذ الخطة في وحداتهم الإنتاجية وفقا للقانون ، والمحافظة على أدوات الانتاج واجب وطني .

ويكون تمثيل العمال في مجالس ادارة وحدات القطاع العام في حدود خمسين في المائة من عدد أعضاء هذه المجالس ، وتعمل الدولة على ان يكفل القانون لصغار الفلاحين وصغار الحرفيين ثمانين في المائة في عضوية مجالس ادارة الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية الصناعية .

مادة ٢٧ : يشترك المنتفعون في ادارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام والرقابة عليها وفقا للقانون .

مادة ٢٨ : ترعى الدولة المنشآت التعاونية بكل صورها وتشجع الصناعات الحرفية بما يكفل تطوير الانتاج وزيادة الدخل .

وتعمل الدولة على دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وفق الاسس العلمية الحديثة .

مادة ٢٩ : تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة ، وهي ثلاثة انواع . الملكية العامة ، والملكية التعاونية ، والملكية الخاصة .

مادة ٣٠ : الملكية العامة هي ملكية الشعب ، وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام . ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية .

مادة ٣١ : الملكية التعاونية هي ملكية الجمعيات التعاونية ويكفل القانون رعايتها ويضمن لها الادارة الذاتية .

مادة ٣٢ : الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب .

مادة ٣٣ : للملكية العامة حرمة ، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقا للقانون باعتبارها سندا لقوة الوطن وأساسا للنظام الاشتراكي ومصدرا لرفاهية الشعب .

مادة ٣٤ : الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون . وحق الارث فيها مكفول .

مادة ٣٥ : لا يجوز التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ، ومقابل تعويض .

مادة ٣٦ : المصادرة العامة للأموال محظورة ، ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي .

مادة ٣٧ : يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال وبما يؤكد سلطة تحالف قوي الشعب العاملة على مستوي القرية .

مادة ٣٨ : يقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية .

مادة ٣٩ : الادخار واجب وطني تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه .

الباب الثالث

الحريات والحقوق والواجبات العامة

مادة ٤٠ : المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

مادة ٤١ : الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وحماية أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا لأحكام القانون .

ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطى .

مادة ٤٢ : كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقييد حريته بأي قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان ولا يجوز ايذاؤه بدنيا أو معنويا كما لا يجوز حجزه أو حبسه فى غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون .

وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدر ولا يعول عليه .

مادة ٤٣ : لا يجوز اجراء أي تجربة طبية أو علمية على أي انسان بغير رضائه الحر .

مادة ٤٤ : للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون .

مادة ٤٥ : لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون .

وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها الا بأمر قضائى مسبب ولادة محددة وفقا لأحكام القانون .

مادة ٤٦ : تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية .

مادة ٤٧ : حرية الرأي مكفولة ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون ، والنقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى .

مادة ٤٨ : حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة والرقابة على الصحف مخطورة وانذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الادارى محظور ، ويجوز استثناء فى حالة اعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام رقابة محددة فى الأمور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى ، وذلك كله وفقا للقانون .

مادة ٤٩ : تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمى والابداع الأدبى والفنى والثقافى وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك .

مادة ٥٠ : لا يجوز أن تحظر على أي مواطن الإقامة فى جهة معينة ولا أن يلزم بالإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المبينة فى القانون .

مادة ٥١ : لا يجوز إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها .

مادة ٥٢ : للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو الموقوتة الى الخارج ، وينظم القانون هذا الحق واجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد .

مادة ٥٣ : تمنح الدولة حق اللجوء السياسى لكل أجنبى اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الانسان أو السلام أو العدالة .
وتسليم اللاجئين السياسيين محظور .

مادة ٥٤ : للمواطنين حق الاجتماع الخاص فى هدوء غير حاملين سلاحا ودون حاجة الى اخطار سابق ، ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة ، والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة فى حدود القانون .

مادة ٥٥ : للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين فى القانون ، ويحظر انشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سرىا أو ذا طابع عسكري .

مادة ٥٦ : انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية .

وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات فى تنفيذ المخطط والبرامج الاجتماعية وفى رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكى بين أعضائها وحماية أموالها .

وهى ملزمة بمساءلة أعضائها عن سلوكهم فى ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية ، وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانونا لأعضائها .

مادة ٥٧ : كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء .

مادة ٥٨ : الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس ، والتجنيد اجباري وفقا للقانون .

مادة ٥٩ : حماية المكاسب الاشتراكية ودعمها والحفاظ عليها واجب وطنى .

مادة ٦٠ : الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن .

مادة ٦١ : أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون .

مادة ٦٢ : للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأي فى الاستفتاء وفقا لأحكام القانون ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى .

مادة ٦٣ : لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه ، ولا تكون مخاطبة السلطات العامة باسم الجماعات الا للهيئات النظامية والأشخاص الاعتبارية .

الباب الرابع

سيادة القانون

مادة ٦٤ : سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة .

مادة ٦٥ : تخضع الدولة القانون ، واستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات .

مادة ٦٦ : العقوبة شخصية .

ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائى ، ولا عقاب الا على الأعمال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون .

مادة ٦٧ : المتهم بريء حتى تثبت ادانته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه .

وكل متهم فى جناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه .

مادة ٦٨ : التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي ، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين ومصرة الفصل فى القضايا .

ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء .

مادة ٦٩ : حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول .

ويكفل القانون لغير القادرين ماليا وسائل الإلتجاء الى القضاء والدفاع عن حقوقهم .

مادة ٧٠ : لا تقام الدعوى الجنائية الا بأمر من جهة قضائية فيما عدا الاختوال التى يحددها القانون .

مادة ٧١ : يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله

فورا ، ويكون له حق الاتصال بمن يري ابلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذي ينظمه القانون ، ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة اليه ، وله وبغيره التظلم أمام القضاء من الاجراء الذي قيد حريته الشخصية ، وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة والا وجب الافراج حتما .

مادة ٧٢ : تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون ، والمحكوم له في هذه الحالة حق رفع الدعوي الجنائية مباشرة الى المحكمة المختصة .

الباب الخامس

نظام الحكم

الفصل الأول

رئيس الدولة

مادة ٧٣ : رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها في العمل الوطني .

مادة ٧٤ : لرئيس الجمهورية اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري ، أن يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا الى الشعب ، ويجري الاستفتاء على ما اتخذه من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها .

مادة ٧٥ : يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصرياً من أبوين مصريين ، وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية . والا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية .

مادة ٧٦ : يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه ويتم الترشيح في مجلس الشعب لمنصب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح ثلث أعضائه على الأقل ، ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثي أعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه فإذا لم يحصل على الأغلبية المشار إليها أعيد الترشيح مرة أخرى بعد يومين من تاريخ نتيجة التصويت الأول ، ويعرض المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم .

ويعتبر المرشح رئيسا للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعبد من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء ، فان لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية رشح المجلس غيره . وتتبع في شأن ترشيحه وانتخابه الاجراءات ذاتها .

مادة ٧٧ : مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء ، ويجوز اعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة تالية ومتصلة .

مادة ٧٨ : تبدأ الاجراءات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد قبل انتهاء مدة رئيس الجمهورية بستين يوما ويجب أن يتم اختياره قبل انتهاء المدة بأسبوع على الأقل فإذا انتهت هذه المدة دون أن يتم اختيار الرئيس الجديد لاي سبب كان ، استمر الرئيس السابق في مباشرة مهام الرئاسة حتى يتم اختيار خلفه .

مادة ٧٩ : يؤدي الرئيس أمام مجلس الشعب قبل أن يباشر مهام منصبه اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهوري ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

مادة ٨٠ : يحدد القانون مرتب رئيس الجمهورية ، ولا يسرى تعديل المرتب أثناء مدة الرئاسة التي تقرر فيها التعديل .

ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يتقاضى أى مرتب أو مكافأة أخرى .

مادة ٨١ : لا يجوز لرئيس الجمهورية أثناء مدة رئاسته أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا أو أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه .

مادة ٨٢ : إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية .

مادة ٨٣ : إذا قدم رئيس الجمهورية استقالته من منصبه وجه كتاب الاستقالة الى مجلس الشعب .

مادة ٨٤ : في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى الرئاسة مؤقتا رئيس مجلس الشعب ، وإذا كان المجلس منحلا حل محله رئيس المحكمة الدستورية العليا ، وذلك بشرط ألا يرشح أيهما للرئاسة .
ويعلن مجلس الشعب خلو منصب رئيس الجمهورية .

ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز سبتين يوما من تاريخ خلو منصب الرئاسة .

مادة ٨٥ : يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس .

ويوقف رئيس الجمهورية عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام ويتولى نائب رئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتا لحين الفصل في الاتهام .

وتكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها واجراءات المحاكمة أمامها ويجدد العقاب .

واذا حكم بادانته أعفى من منصبه مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى .

الفصل الثاني

السلطة التشريعية

مجلس الشعب

مادة ٨٦ : يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة والخطّة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، وذلك كله على الوجه المبين في الدستور .

مادة ٨٧ : يحدد القانون الدوائر الانتخابية التي تقسم اليها الدولة ، وعدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين على الأقل عن ثلاثمائة وخمسين عضواً ، نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السري العام .

وبين القانون تعريف العامل والفلاح .

وبجوز لرئيس الجمهورية أن يعين في مجلس الشعب عدداً من الأعضاء لا يزيد على عشرة .

مادة ٨٨ : يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء على أن يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية .

مادة ٨٩ : يجوز للعاملين في الحكومة وفي القطاع العام أن يرشحوا أنفسهم لعضوية مجلس الشعب . وفيما عدا الحالات التي يحددها القانون يتفرغ عضو مجلس الشعب لعضوية المجلس ، ويحتفظ له بوظيفته أو عمله وفقاً لأحكام القانون

مادة ٩٠ : يتسم عضو مجلس الشعب أمام المجلس قبل أن يباشر عمله باليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على سلامة الوطن والنظام الجمهوري وأن أربى مصالح الشعب ، وأن أحترم الدستور والقانون » .

مادة ٩١ : يتقاضى أعضاء مجلس الشعب مكافأة يحددها القانون .

مادة ٩٢ : مدة مجلس الشعب خمس سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له ويجري الانتخاب لتجديد المجلس خلال الستين يوماً السابقة على انتهاء مدته

مادة ٩٣ : يختص المجلس بالفصل في صحة عضوية أعضائه . وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من

رئيسه ، ويجب إحالة الطعن الى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به ، ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسعين يوما من تاريخ إحالته الى محكمة النقض .

وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت اليه المحكمة على المجلس للفصل فى صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس .
ولا تعتبر العضوية باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس .

مادة ٩٤ : اذا خلا مكان أحد الاعضاء قبل انتهاء مدته انتخب أو عين خلف له خلال ستين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس بخلو المكان .
وتكون مدة العضو الجديد هى المدة المكتملة لمدة عضوية سلفه .

مادة ٩٥ : لا يجوز لعضو مجلس الشعب أثناء مدة عضويته أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه أو أن يبرم مع الدولة عقدا بوصفه ملتزما أو موردا أو مقاولا .

مادة ٩٦ : لا يجوز اسقاط عضوية أحد أعضاء المجلس الا اذا فقد الثقة والاعتبار أو فقد أحد شروط العضوية أو صفة العامل أو الفلاح التى انتخب على أساسها أو أخل بواجبات عضويته . ويجب أن يصدر قرار اسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثى أعضائه .

مادة ٩٧ : مجلس الشعب هو الذى يقبل استقالة أعضائه .

مادة ٩٨ : لا يؤاخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الأفكار والآراء فى أداء أعمالهم فى المجلس أو فى لجانه .

مادة ٩٩ : لا يجوز فى غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ اية اجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب الا باذن سابق من المجلس .

وفى غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ إذن رئيس المجلس .
ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من اجراء .

مادة ١٠٠ : مدينة القاهرة مقر مجلس الشعب ، ويجوز فى الظروف الاستثنائية أن يعقد جلساته فى مدينة أخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية أو أغلبية أعضاء المجلس .

واجتماع مجلس الشعب فى غير المكان المعد له غير مشروع والقرارات التى تصدر فيه باطلة .

مادة ١٠١ : يدعو رئيس الجمهورية مجلس الشعب للانعقاد للبدور السنوى المادى قبل يوم الخميس الثانى من شهر نوفمبر فإذا لم يدع ، يجتمع بحكم الدستور فى اليوم المذكور . ويدوم دور الانعقاد العادى سبعة اشهر على الأقل .

ويفيض رئيس الجمهورية دورته العادية ولا يجوز فضاها قبل اعتماد الموازنة العامة للدولة .

مادة ١٠٢ : يدعو رئيس الجمهورية مجلس الشعب لاجتماع غير عادى ، وذلك فى حالة الضرورة ، أو بناء على طلب بذلك موقع من أغلبية أعضاء مجلس الشعب .

ويعلن رئيس الجمهورية فضا الاجتماع غير العادى .

مادة ١٠٣ : ينتخب مجلس الشعب رئيسا له ووكيلين فى أول اجتماع لدور الانعقاد السنوى العادى لمدة هذا الدور وإذا خلا مكان أخذهم انتخب المجلس من يحل محله الى نهاية مدته .

مادة ١٠٤ : يضع مجلس الشعب لائحته لتنظيم أسلوب العمل فيه وكيفية ممارسة وظائفه .

مادة ١٠٥ : لمجلس الشعب وحده المحافظة على النظام داخله ، ويتسولى ذلك رئيس المجلس .

مادة ١٠٦ : جلسات مجلس الشعب علنية .

ويجوز انعقاده فى جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو الحكومة أو بناء على طلب رئيسه أو عشرين من أعضائه على الأقل . ثم يقرز المجلس ما اذا كانت المناقشة فى الموضوع المطروح أمامه تجرى فى جلسة علنية أو سرية .

مادة ١٠٧ : لا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بحضور أغلبية أعضائه .

ويتخذ المجلس قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين وذلك فى غير الحالات التى تشترط فيها أغلبية خاصة . ويجرى التصويت على مشروعات القوانين مادة مادة . وعند تساوى الآراء يعتبر الموضوع الذى جرت المناقشة فى شأنه مرفوضا .

مادة ١٠٨ : لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفى الأحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثى أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون ويجب أن يكون التفويض لمدة محدودة وأن تبين فيه موضوعات هذه القرارات والأسس التى تقوم عليها ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب فى أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض ، فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون .

مادة ١٠٩ : لرئيس الجمهورية ولكن عضو من أعضاء مجلس الشعب حق اقتراح القوانين .

مادة ١١٠ : يحال كل مشروع قانون الى احدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه ، على أنه بالنسبة الى مشروعات القوانين المقدمة من أعضاء مجلس الشعب فائها لا يحال الى تلك اللجنة الا بعد فحصها أمام لجنة خاصة لإبداء الراى فى جوائز نظر المجلس عنها ، وبعد أن يقرر المجلس ذلك .

مادة ١١١ : كل مشروع قانون اقترحه أحد الاعضاء ورفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في نفس دور الانعقاد .

مادة ١١٢ : لرئيس الجمهورية حق اصدار القوانين أو الاعتراض عليها .

مادة ١١٣ : اذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون اقره مجلس الشعب رده اليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس اياه ، فاذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانونا وأصدر .

واذا رد في الميعاد المتقدم الى المجلس وأقره ثانية بأغلبية ثلثي أعضائه اعتبر قانونا وأصدر .

مادة ١١٤ : يقر مجلس الشعب الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويحدد القانون طريقة اعداد الخطة وعرضها على مجلس الشعب .

مادة ١١٥ : يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية . ولا تعتبر نافذة الا بموافقة عليها .

ويتم التصويت على مشروع الموازنة بابا بابا وتصدر بقانون ولا يجوز لمجلس الشعب أن يعدل مشروع الموازنة الا بموافقة الحكومة . واذا لم يتم اعتماد الموازنة الجديدة قبل السنة المالية عمل بالموازنة القديمة الى حين اعتمادها . ويحدد القانون طريقة اعداد الموازنة . كما يحدد السنة المالية .

مادة ١١٦ : تجب موافقة مجلس الشعب على نقل أي مبلغ من باب الى آخر من أبواب الموازنة العامة وكذلك على كل مصروف غير وارد بها أو زائد في تقديراتها وتصدر بقانون .

مادة ١١٧ : يحدد القانون أحكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها .

مادة ١١٨ : يجب عرض الحساب الختامي لميزانية الدولة على مجلس الشعب في مدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ انتهاء السنة المالية . ويتم التصويت عليه بابا بابا .

ويصدر بقانون .

كما يجب عرض التقرير السنوي للجهاز المركزي للحسابات وملاحظاته على مجلس الشعب .

واللجنة أن تطلب من الجهاز المركزي للحسابات أية بيانات أو تقارير أخرى .

مادة ١١٩ : انشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون .
ولا يعنى أحد من أدائها الا فى الأحوال المبينة فى القانون .
ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم الا فى حدود القانون .

مادة ١٢٠ : ينظم القانون القواعد الأساسية لحماية الأموال العامة وإجراءات صرفها .

مادة ١٢١ : لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة فى فترة مقبلة الا بموافقة مجلس الشعب .

مادة ١٢٢ : يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التى تقرر على خزانة الدولة . وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التى تتولى تطبيقها .

مادة ١٢٣ : يحدد القانون القواعد والإجراءات الخاصة بمنح الالتزامات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة ، كما يبين أحوال التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة والقواعد والإجراءات المنظمة لذلك .

مادة ١٢٤ : لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب أن يوجه الى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم أسئلة فى أى موضوع يدخل فى اختصاصاتهم .

وعلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو من ينيبونه الاجابة عن أسئلة الأعضاء .

ويجوز للعضو سحب السؤال فى أى وقت ولا يجوز تحويله فى نفس الجلسة الى استجواب .

مادة ١٢٥ : لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق توجيه استجابات الى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو نوابهم لحاسبتهم فى الشئون التى تدخل فى اختصاصاتهم .

وتجرى المناقشة فى الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تقديمه الا فى حالات الاستعجال التى يراها المجلس وبموافقة الحكومة .

مادة ١٢٦ : الوزراء مسئولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة وكل وزير مسئول عن أعمال وزارته .

ولمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة الا بعد استجواب ، وبناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس .

ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه .

ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس .

مادة ١٢٧ : لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عشر أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس .

ولا يجوز أن يصدر هذا القرار إلا بعد استجواب موجه إلى الحكومة وبعد ثلاثة أيام على الأقل من تقديم الطلب .

وفي حالة تقرير المسئولية يعد المجلس تقريراً يرفعه إلى رئيس الجمهورية متضمناً عناصر الموضوع وما انتهى إليه من رأى في هذا الشأن وأسبابه .

ولرئيس الجمهورية أن يرد التقرير إلى المجلس خلال عشرة أيام ، فإذا عاد المجلس إلى إقراره من جديد ، جاز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبى .

ويجب أن يجرى الاستفتاء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإقرار الأخير للمجلس وتقف جلسات المجلس في هذه الحالة .

فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلًا . والا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة .

مادة ١٢٨ : إذا قرر المجلس سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء أو نوابهم وجب عليه اعتزال منصبه .

ويقدم رئيس مجلس الوزراء استقالته إلى رئيس الجمهورية إذا تقررت مسئوليته أمام مجلس الشعب .

مادة ١٢٩ : يجوز لعشرين عضواً على الأقل من أعضاء مجلس الشعب طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الوزارة بشأنه .

مادة ١٣٠ : لأعضاء مجلس الشعب إبداء رغبات في موضوعات عامة إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء .

مادة ١٣١ : لمجلس الشعب أن يكون لجنة خاصة أو يكلف لجنة من أجهانه بفحص نشاط إحدى المصالح الإدارية أو المؤسسات العامة أو أى جهاز تنفيذى أو إدارى أو أى مشروع من المشروعات العامة وذلك من أجل تقصى الحقائق ، وإبلاغ المجلس بحقيقة الأوضاع المالية أو الإدارية أو الاقتصادية أو إجراء تحقيقات في أى موضوع يتعلق بعمل من الأعمال السابقة .

وللجنة في سبيل القيام ببهمة أن تجمع ما تراه من أدلة ، وأن تطلب سماع من ترى سماع أقواله ، وعلى جميع الجهات التنفيذية والإدارية أن تستجيب إلى طلبها وأن تضع تحت تصرفها لهذا الغرض ما تطلبه من وثائق أو مستندات أو غير ذلك .

مادة ١٣٢ : يلقى رئيس الجمهورية عند افتتاح دور الانعقاد العادي لمجلس الشعب بياناً يتضمن السياسة العامة للدولة ، وله الحق في القاء أي بيانات أخرى أمام المجلس .

ولمجلس الشعب مناقشة بيان رئيس الجمهورية .

مادة ١٣٣ : يقدم رئيس مجلس الوزراء بعد تأليف الوزارة ، وعند افتتاح دور الانعقاد العادي لمجلس الشعب برنامج الوزارة .
ويناقش مجلس الشعب هذا البرنامج .

مادة ١٣٤ : يجوز لرئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم أن يكونوا أعضاء في مجلس الشعب كما يجوز لغير الأعضاء منهم حضور جلسات المجلس ولجساته .

مادة ١٣٥ : يسمع رئيس مجلس الوزراء والوزراء في مجلس الشعب ولجساته كلما طلبوا الكلام . ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين ، ولا يكون للوزير صوت معدود عند أخذ الرأي إلا إذا كان من الأعضاء .

مادة ١٣٦ : لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب إلا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب ويصدر رئيس الجمهورية قراراً بوقف جلسات المجلس وأجراء الاستفتاء خلال ثلاثين يوماً ، فإذا أقرت الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم الحل ، أصدر رئيس الجمهورية قراراً به .

ويجب أن يشتمل القرار على دعوة الناخبين لأجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب في ميعاد لا يجاوز ستين يوماً من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء .
ويجتمع المجلس الجديد خلال الأيام العشرة التالية لانتهاء الانتخاب .

الفصل الثالث

السلطة التنفيذية

الفرع الأول

رئيس الجمهورية

مادة ١٣٧ : يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين في الدستور .

مادة ١٣٨ : يضع رئيس الجمهورية بالأشراك مع مجلس الوزراء التشريع العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور .

مادة ١٣٩ : لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا له أو أكثر ويحدد اختصاصاتهم ويعفيهم من مناصبهم .

وتسرى القواعد المنظمة لمساعدة رئيس الجمهورية على نواب رئيس الجمهورية.

مادة ١٤٠ : يؤدي نائب رئيس الجمهورية ، أمام رئيس الجمهورية ، قبل مباشرة مهام منصبه اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهوري ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه . »

مادة ١٤١ : يعين رئيس الجمهورية — رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم .

مادة ١٤٢ : لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته وتكون له رئاسة الجلسات التي يخطبها كما يكون له حق طلب تقارير من الوزراء .

مادة ١٤٣ : يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم على الوجه المبين في القانون .
كما يعتمد ممثلي الدول الأجنبية السياسيين .

مادة ١٤٤ : يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها وله أن يفوض غيره في إصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

مادة ١٤٥ : يصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط .

مادة ١٤٦ : يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة .

مادة ١٤٧ : إذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون .

ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قائما وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته فإذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك وإذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر .

مادة ١٤٨ : يعين رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية لإقرار ما يراه بشأنه .

وإذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له .

وفي جميع الأحوال يكون اعلان حالة الطوارئ لمدة محددة ولا يجوز مدها الا بموافقة مجلس الشعب .

مادة ١٤٩ : لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها ، أما العفو الشامل فلا يكون الا بقانون .

مادة ١٥٠ : رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب .

مادة ١٥١ : رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان . وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة .

على أن معاهدات الصلح والتجالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في اراضي الدولة ، أو التي تتعلق بحقوق السيادة ، أو التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الموازنة تجب موافقة مجلس الشعب عليها .

مادة ١٥٢ : لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا .

الفرع الثاني

الحكومة

مادة ١٥٣ : الحكومة هي الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة . وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ، ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة .

مادة ١٥٤ : يشترط فيمن يعين وزيرا أو نائب وزير أن يكون مصريا بالغا من العمر خمسا وثلاثين سنة ميلادية على الأقل ، وأن يكون متمتعا بكامل حقوقه المدنية والسياسية .

مادة ١٥٥ : يؤدي أعضاء الوزارة أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرة مهامهم وظائفهم اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهوري ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

مادة ١٥٦ : يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية :

(أ) الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية .

(ب) توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة .

(ج) إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقا للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها .

(د) إعداد مشروعات القوانين والقرارات .

(هـ) إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة .

(و) إعداد مشروع الخطة العامة للدولة .

(ز) عقد القروض ومنحها وفقا لأحكام الدستور .

(ح) ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة .

مادة ١٥٧ : الوزير هو الرئيس الإداري الأعلى لوزارته ويتولى رسم سياسة الوزارة في حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها .

مادة ١٥٨ : لا يجوز للوزير أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا أو أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه .

مادة ١٥٩ : لرئيس الجمهورية ولجنس الشعب حق إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يقع منه من جرائم أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها .

ويكون قرار مجلس الشعب باتهام الوزير بناء على اقتراح يقدم من خمس أعضائه على الأقل . ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس .

مادة ١٦٠ : يقف من يتهم من الوزراء عن عمله إلى أن يفصل في أمره ولا يحول انتهاء خدمته دون إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فيها . وتكون محاكمة الوزير وإجراءات المحاكمة وضماناتها والعقاب على الوجه المبين بالقانون . وتيسر هذه الأحكام على نواب الوزراء .

الفصل الثالث

الإدارة المحلية

مادة ١٦١ : تقسم جمهورية مصر العربية إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية منها المحافظات والبلد والقري ويجوز إنشاء وحدات إدارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

مادة ١٦٢ : تشكل المجالس الشعبية المحلية تدريجيا على مستوى الوحدات الادارية عن طريق الانتخاب المباشر .

على أن يكون نصف أعضاء المجلس الشعبى على الأقل من العمال والفلاحين .

ويكفل القانون نقل السلطة اليها تدريجيا .

ويكون اختيار رؤساء ووكلاء المجالس بطريق الانتخاب من بين الأعضاء .

مادة ١٦٣ : يبين القانون طريقة تشكيل المجالس الشعبية المحلية واختصاصاتها ومواردها المالية وضمانات أعضائها وعلاقاتها بمجلس الشعب والحكومة ودورها فى اعداد وتنفيذ خطة التنمية وفى الرقابة على أوجه النشاط المختلفة .

الفرع الرابع

المجالس القومية المتخصصة

مادة ١٦٤ : تنشأ مجالس متخصصة على المستوى القومى تعاون فى رسم السياسة العامة للدولة فى جميع مجالات النشاط القومى وتكون هذه المجالس تابعة لرئيس الجمهورية ويحدد تشكيل كل منها واختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية .

الفصل الرابع

السلطة القضائية

مادة ١٦٥ : السلطة القضائية مستقلة ، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، وتصدر أحكامها وفق القانون .

مادة ١٦٦ : القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون .

ولا يجوز لاية سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة .

مادة ١٦٧ : يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها ، ويبين شروط واجراءات تعيين أعضائها ونقلهم .

مادة ١٦٨ : القضاة غير قابلين للعزل . وينظم القانون مساءلتهم تأديبيا .

مادة ١٦٩ : جلسات المحاكم علنية إلا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب .

... وفى جميع الأحوال يكون النطق بالحكم فى جلسة علنية .

مادة ١٧٠ : يسهم الشعب فى إقامة العدالة على الوجه وفى الحدود المبينة فى القانون .

مادة ١٧١ : ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها .

مادة ١٧٢ : مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى .

مادة ١٧٣ : يقوم على شؤون الهيئات القضائية مجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية ، ويبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه . ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم شؤون الهيئات القضائية .

الفصل الخامس

المحكمة الدستورية العليا

مادة ١٧٤ : المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها في جمهورية مصر العربية مقرها مدينة القاهرة .

مادة ١٧٥ : تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وتتولى تفسير النصوص التشريعية ، وذلك كله على الوجه المبين في القانون .

ويعين القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة وينظم الإجراءات التي تتبع أمامها .

مادة ١٧٦ : ينظم القانون كيفية تشكيل المحكمة الدستورية العليا ويبين الشروط الواجب توافرها في أعضائها وحقوقهم وحصاناتهم .

مادة ١٧٧ : أعضاء المحكمة الدستورية العليا غير قابلين للعزل وتتولى المحكمة مساءلة أعضائها على الوجه المبين بالقانون .

مادة ١٧٨ : تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ، والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من آثار .

الفصل السادس

المدعى العام الاشتراكي

مادة ١٧٩ : يكون المدعى العام الاشتراكي مسئولاً عن اتخاذ الإجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسي ، والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والالتزام بالسلوك الاشتراكي ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى ، ويكون خاضعاً لرقابة مجلس الشعب ، وذلك كله على الوجه المبين في القانون .

الفصل السابع

القوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطنى

مادة ١٨٠ : الدولة وحدها هى التى تنشئ القوات المسلحة وهى ملك للشعب مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها وحماية مكاسب النضال الشعبى الاشتراكية ، ولا يجوز لاية هيئة او جماعة انشاء تشكيلات عسكرية او شبه عسكرية .

ويبين القانون شروط الخدمة والترقية للقوات المسلحة .

مادة ١٨١ : تنظم التعبئة العامة وفقا للقانون .

مادة ١٨٢ : ينشأ مجلس يسمى « مجلس الدفاع الوطنى » ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته ، ويختص بالنظر فى الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها ويبين القانون اختصاصاته الأخرى .

مادة ١٨٣ : ينظم القانون القضاء العسكرى ويبين اختصاصاته فى حدود المبادئ الواردة فى الدستور .

الفصل الثامن

الشرطة

مادة ١٨٤ : الشرطة هيئة مدنية نظامية ، رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية ، وتؤدى الشرطة واجبها فى خدمة الشعب ، وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن ، وتسهر على حفظ النظام والأمن العام والآداب . وتتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات وذلك كله على الوجه المبين بالقانون .

الباب السادس

أحكام عامة وانتقالية

مادة ١٨٥ : مدينة القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية .

مادة ١٨٦ : يبين القانون العلم المصرى والأحكام الخاصة به ، كما يبين شعار الدولة والأحكام الخاصة به .

مادة ١٨٧ : لا تسرى أحكام القوانين الا على مايقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبلها . ومع ذلك يجوز فى غير المواد الجنائية النص فى القانون على خلاف ذلك بموافقة اغلبيه اعضاء مجلس الشعب .

مادة ١٨٨ : تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ويسمى بها بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشرها الا اذا حددت لذلك ميعادا آخر .

مادة ١٨٩ : لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية إلى هذا التعديل فإذا كان الطلب صادرا من مجلس الشعب وجب أن يكون موقعا من ثلث أعضاء المجلس على الأقل .

وفي جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراره في شأنه بأغلبية أعضائه فإذا رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة على هذا الرفض .

وإذا وافق مجلس الشعب على مبدأ التعديل يناقش ، بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة ، المواد المطلوب تعديلها ، فإذا وافق على التعديل ثلثا عدد أعضاء المجلس عرض على الشعب لاستفتاءه في شأنه .

فإذا ووفق على التعديل اعتبر نافذا من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء .

مادة ١٩٠ : تنتهى مدة رئيس الجمهورية الحالى بانقضاء ست سنوات من تاريخ اعلان انتخابه رئيسا للجمهورية العربية المتحدة .

مادة ١٩١ : كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا وناظرا ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستور .

مادة ١٩٢ : تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة في القانون الصادر بإنشائها وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا .

مادة ١٩٣ : ينفذ بهذا الدستور من تاريخ اعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء .

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٧١ (١)

بشأن سريان أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٨ بوقف مواعيد سقوط الحق والإجراءات في قوانين الضرائب والحجز الإداري .
على ممولى محافظة البحر الأحمر

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تسرى أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٨ بوقف مواعيد سقوط الحق والإجراءات في قوانين الضرائب والحجز الإداري المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٩ باستمرار العمل بأحكام لقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٨ ، على ممولى محافظة البحر الأحمر .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

(صدر برئاسة الجمهورية في ٤ المحرم سنة ١٣٩١ - أول مارس سنة ١٩٧١)

قانون رقم ٣ لسنة ١٩٧١ (٢)

بالأذن لوزير الخزانة في ضمان القروض التى يحصل عليها الاتحاد العام للغرف التجارية والغرف التجارية بمحافظات القناة لإعادة أقراضها للتجار وغيرهم من الفئات بتلك المحافظات ومحافظة سيناء وفي تحمل الخزانة لتوائدها

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يؤذن لوزير الخزانة نيابة عن الحكومة فى أن يضمن الاتحاد العام للغرف التجارية والغرف التجارية بمحافظات القناة فى القروض التى خصّلت عليها من البنوك التجارية فى حدود مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ ر.ج. فى السنتين المساليتين

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٠ فى ١١ مارس سنة ١٩٧١

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٠ فى ١١ مارس سنة ١٩٧١

٦٨/٦٧ و ١٩٦٩/٦٨ وفي حدود مبلغ مليون جنيه سنوياً اعتباراً من السنة المالية ١٩٧٠/٦٩ ولحين إزالة آثار العدوان .

كما يؤذن له في زيادة قيمة هذا الضمان سنوياً طبقاً للاحتياجات الفعلية وفي حدود ما يقرره مجلس الوزراء .

مادة ٢ - يحصل الاتحاد العام للغرف التجارية والغرف التجارية بمخافطات القناة على هذه القروض بالشروط والأوضاع التي يقرها وزير الخزانة وبفائدة سعرها ٣٪ سنوياً وتحمل بها الخزانة العامة .

مادة ٣ - تستخدم هذه القروض في منح سلف تصرف على دفعات شهرية بدون فوائد إلى التجار وغيرهم من الفئات التي يحددها مجلس الوزراء من بين القيمين بمخافطات القناة وسيناء بقصد معاونتهم على مواجهة الظروف الناتجة عن الأعمال الحربية وذلك بالشروط التي تحدد بقرار من وزير الإدارة المحلية بالاتفاق مع وزير الخزانة .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يجوز بقرار من وزير الإدارة المحلية صرف السلف دفعة واحدة أو على دفعات غير شهرية إذا اقتضت المصلحة ذلك .

مادة ٤ - لا يجوز الجمع بين السلف التي تمنح وفقاً لأحكام هذا القانون وما يقرر صرته وفقاً لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات أو إعانات أو قروض من الخسائر في النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية .

ويقتب صرف السلف التي تمنح وفقاً لأحكام هذا القانون لمن يفيد بعد تاريخ المصلحة من أحكام القانونين المذكورين بالفقرة السابقة .

ويجوز استئناف صرف السلف في حالة وقف صرف الإعانات المشار إليها .

مادة ٥ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استولى بغير حق على شيء من الأموال المنصوص عليها في هذا القانون أو أدخل الغش في البيانات والطلبات الخاصة بالحصول على السلف وذلك فضلاً عن استردادها صرف له بغير حق بطريق الخبز الإداري ويكون المقترض أو المدير المسئول بالمنشأة بحسب الأحوال مسئولاً عن هذه الجريمة إلا إذا ثبت عدم علمه أو استحالة مراقبته .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يجهز هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

(صدر برئاسة الجمهورية في ٤ الحرم سنة ١٣٩١ - أول مارس سنة ١٩٧١)

قانون رقم ٤ لسنة ١٩٧١ (١)

بتمديد بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
بتقرير رسم الدمغة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يضاف الى نص المادة ٣ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة والقوانين المعدلة له الفقرة الآتية :

« على أنه بالنسبة الى عقود ايجار العقارات وايصالات سداد اجرتها ، والايصالات الصادرة من مولى ضريبة المهن الحرة عن المبالغ المسلمة اليهم بسبب مباشرة المهنة وشهادات علم الوزن وغيرها من المحررات الخاضعة لرسم الدمغة والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير الخزانة فيكون تحصيل رسم الدمغة باستعمال النماذج البيضاء المدموغة التي تعدها مصلحة الضرائب والتي يصدر بتنظيمها وتحديد بياناتها قرار من وزير الخزانة أو باستعمال النماذج البيضاء التي تعدها الجهات صاحبة الشأن وتقدمها الى مصلحة الضرائب لدمغها قبل استعمالها » .

مادة ٢ - يستبدل بنص المادة ١٨ من القانون سالف الذكر ، النص الآتي :

« المادة ١٨ - كل من يخالف حكم الفقرة الثانية من المادة الثالثة يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز خمسمائة قرش .

وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تجاوز خمسمائة قرش .

وهذه العقوبات المتقدمة علاوة على أداء قيمة الرسوم المستحقة والتعويضات المشار اليها في المادة ٢١ من القانون .

وكل مخالفة للقرارات الخاصة بتنفيذه والتي يصدرها وزير الخزانة يعاقب عليها بغرامة لا تجاوز مائة قرش .

ويصد البك بالقرامة عن كل عقد أو سند أو محرر أو مطبوع أو دفتر أو سجل أو إعلان أو لوحة أو غيرها ، وجد على خلاف أحكام هذا القانون ، ولو كان الواقع عليه أو يستعمل له شخصاً واحداً » .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد اربعة اشهر من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
(صدر برئاسة الجمهورية في ٤ المحرم سنة ١٣٩١ - اول مارس سنة ١٩٧١)

قانون رقم ٥ لسنة ١٩٧١ (١)

بتعديل بعض احكام قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها
وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣

باسم الامة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الامة القانون الاتي نصه : وقد أصدرناه :

مادة ١ - يضاف الى قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين مادة جديدة برقم ٢٠ مكررا نصها الاتي :

« مادة ٢٠ مكررا - في حالة فقد المنتفع او صاحب المعاش يصرف للمستحقين عنه المنصوص عليهم في المادة (٢٩) اعانة شهرية تعادل ما يستحقونه عنه من معاش بافتراض وفاته وذلك اعتبارا من اول الشهر الذي فقد فيه الى ان يظهر او يثبت وفاته حقيقة او حكما .

واذا كان فقد المنتفع اثناء تأدية عمله قدرت الاعانة بما يعادل معاش اصابة العمل .

ويحدد وزير الخزانة بقرار منه الاجراءات الواجب اتخاذها لإثبات حالة الفقد » .

مادة ٢ - تسري احكام هذا القانون على العاملين بالقانونين رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ، ورقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، ولائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر والمعاهد الدينية الاسلامية الصادرة سنة ١٩٢١ .

مادة ٣ - يسري حكم المادة الأولى من هذا القانون على حالات الفقد قبل تاريخ العمل به مع عدم صرف فروق عن الماضي ويتجاوز عن رد ما سبق صرفه الى المستحقين عن المفقودين بالزيادة عن المبالغ المستحقة وفقا للمادة المذكورة .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،
ولوزير الخزانة اصدار القرارات، اللازمة لتنفيذه

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

(صدر برئاسة الجمهورية في ٤ المحرم سنة ١٣٩١ — اول مارس سنة ١٩٧١)

قانون رقم ٦ لسنة ١٩٧١ (١)

بتعديل المادة ٣ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩

والمادة ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بكل من نص المادة ٣ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الايراد ،
ونص المادة ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم
١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الارباح
التجارية والصناعية وعلى كسب العمل النص الآتي :

« كل ممول يؤدي الضريبة واجبة الاداء عن جميع السنوات لغاية ١٩٦٦ خلال
سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ وجوب أداء الضريبة ولو كان قد
صدر قرار بتقسيتها يكون له الحق في خصم مقداره (٢٥٪) من قيمة ما لم يؤدي من
الضريبة اذا اداءه بأكمله خلال الستة الشهور الأولى من السنة ويكون الخصم بواقع
(٢٠٪) اذا تم الاداء خلال الستة الشهور التالية ، وفي حالة أداء نصف الضريبة
على الأقل يكون للمول الحق في خصم مقداره (١٠٪) من قيمة ما لم يؤدي من الضريبة
اذا قام بالإداء خلال السنة المشار اليها »

ويعفى الممول في الأحوال السابقة مما لم يؤدي من الفوائد المستحقة على ضرائب
تلك السنوات حتى نهاية السنة المعمول فيها بأحكام هذا القانون ، ويسرى على
الباقى من الضريبة بغير أداء الفائدة المشار اليها بالمادتين ٩٣ مكرراً (١) ، ٩٣
مكرراً (٢) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه اعتباراً من اليوم التالي
لانتهاى السنة المسموح بالسداد خلالها والمحدد بدايتها من تاريخ العمل بهذا
القانون .

وكل ممول يؤدي الضريبة واجبة الاداء عن سنة ١٩٦٧ الضريبة خلال سنة

من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ وجوب أداء الضريبة ، يعفى من كل الفوائد المستحقة اذا أدت الضريبة بأكملها ومن نصفها اذا أدى نصف الضريبة على الأقل » .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
(صدر برئاسة الجمهورية في ٤ المحرم سنة ١٢٩١ - أول مارس سنة ١٩٧١)

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٧١ (١)

بتقرير استثناء وقتي من بعض أحكام القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠

في شأن أجهزة استقبال الاذاعة التليفزيونية

بإسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - استثناء من أحكام المادة ٧ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن أجهزة استقبال الاذاعة التليفزيونية ، يعفى حائزو الأجهزة التليفزيونية مما لم يحصل من الغرامات المستحقة عليهم بسبب التأخير في أداء الرسم خلال الفترة من أول يناير سنة ١٩٦٢ حتى نهاية سنة ١٩٧٠ ، بشرط سداد الرسم قبل مضي ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٢ - استثناء من أحكام المواد ٤ ، ٧ ، ٩ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، يعفى من الرسم والغرامة حائزو الأجهزة التليفزيونية الذين لم يسبق لهم الاضرار عن حيازتها ، متى قاموا بهذا الاضرار ويسداد الرسم المستحق عن سنة ١٩٧١ ، وذلك خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة .
وتضاعف الغرامة اذا لم يقوموا بالاطار في المهلة المحددة .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
(صدر برئاسة الجمهورية في ٤ المحرم سنة ١٢٩١ - أول مارس سنة ١٩٧١)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٠ في ١١ مارس سنة ١٩٧١ .

قانون رقم ٨ لسنة ١٩٧١ (١)
بإعفاء بعض المنتجات الصناعية من رسوم الانتاج

باسم الأمة
 رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تعفى من رسوم الانتاج مواعد وأفران الطبخ التي تعمل بالغاز والفصالات ذات المحرك الكهربائي في المحال المرخص لها في بيع الأجهزة بالعمولات الأجنبية .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ١ أغسطس سنة ١٩٦٦ .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ المحرم سنة ١٣٩١ (أول مارس سنة ١٩٧١) .

قانون رقم ٩ لسنة ١٩٧١ (٢)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة

باسم الأمة
 رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١١٢ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، والقوانين المعدلة له النص الآتي :

« العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على الضباط العاملين هي :

(١) الترك في الترقية .

(٢) الاحالة الى الاستيداع .

(٣) الاستغناء عن الخدمة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٠ في ٢١ مارس سنة ١٩٧١ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١١ في ١٨ مارس سنة ١٩٧١ .

كما يجوز في حالة خدمة الميدان توقيع العقوبتين الآتيتين :

(١) الحرمان من الأقدمية في الرتبة .

(٢) التنزيل الى رتبة او درجة واحدة أدنى .

وتختص لجان الضباط الرئيسية بتوقيع تلك العقوبات على أن يصدق وزير الحربية عليها فيما عدا عقوبة الاستغناء عن الخدمة فيكون التصديق عليها من رئيس الجمهورية » .

مادة ٢ - تضاف الى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه مادة جديدة برقم ١١٢ مكررا نصها الآتى :

« مادة ١٢ مكررا - تحمى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة السابقة ، بقضاء المدد التالية :

(١) سنة بالنسبة لعقوبتي الترقية والاحالة الى الاستبعاد وتحسب من اليوم التالى لانتهاؤ المدة المحددة للترك في الترقية أو من تاريخ الاعادة من الاستبعاد الى الخدمة العاملة .

(٢) سنتان بالنسبة لعقوبتي الحرمان من الأقدمية في الرتبة والتنزيل الى رتبة او درجة واحدة أدنى وتحسب من تاريخ نفاذ قرار لجنة الضباط الصابر بالعقوبة .

ويتم محو العقوبة في كل من هذه الحالات بقرار من لجنة الضباط المختصة وتصديق وزير الحربية اذا تبين للجنة من التقارير والبيانات الواردة بملف المعاقب أن سلوكه وعمله منذ توقيع العقوبة كانا مرضيين .

ويترتب على محو العقوبات التأديبية رفع أوراقها من الملف السرى للمعاقب واعتبار العقوبة كأن لم تكن وذلك بالنسبة للمستقبل ودون مساس بما يترتب عليها من آثار في الماضي » .

مادة ٣ - يستبدل بالبند (١) من المادة ١٢٢ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه النص الآتى :

١- الأوسمة :

(أ) وسام الجمهورية العسكرى .

(ب) وسام نجمة الشرف .

(ج) وسام النجمة العسكرية .

مادة ٤ - يضاف الى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه مادة جديدة برقم ١٢٢ مكررا نصها الآتى :

« مادة ١٢٢ مكررا — يمنح وسام الجمهورية العسكرية لعلم أى تشكيل أو وحدة تمجيدا لما قامت به من أعمال ممتازة أو أعمال تتصف بالتفانى والتضحية »

مادة ٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

(صدر برئاسة الجمهورية في ٤ المحرم سنة ١٣٩١ — أول مارس سنة ١٩٧١)

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له
في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة

باسم الأمة

رئيسي الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بالمادة ٣٢ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة والقوانين المعدلة له النص الآتي :

« مادة ٣٢ — تتحمل الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة بكامل الاجور والمرتبات وكافة الحقوق والمزايا الأخرى لضباط الاحتياط المستدعين منها وذلك طوال مدة استدعائهم وفي حالة ما اذا كان عدد العاملين بهذه الجهات أقل من خمسين فردا فتتحمل وزارة الحربية بكامل هذه الاستحقاقات عن المدة التي تزيد عن اثني عشر شهرا » .

مادة ٢ — تضاف الى المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه فقرة جديدة نصها الآتي :

« واذا كان التعيين في وظائف القطاع العام فتمتبر فترة الاستدعاء مدة خبرة وتحسب في أقدمية الفئة التي يعينون فيها » .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ المحرم سنة ١٣٩١ — ١٣ مارس سنة ١٩٧١ .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١١ إلى ١٨ مارس سنة ١٩٧١ .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١١ في ١٨ مارس سنة ١٩٧١ .

(ثانيا) الى المحكوم عليه بعقوبة جنحة في غير ما ذكر متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات — بغير أن يصدر عليه خلالها حكم بعقوبة في جناية أو جنحة حفظت عنه صحيفة بقلم السوابق الا اذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه هائدا أو كانت العقوبة قد سقطت فتكون المدة اثنتى عشرة سنة .

مادة ٦ — استثناء من المادة السابقة يرد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جناية أو جنحة في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٥ فقرة (١) بنود (أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، ط ، ي) وفقرة (٢) و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ فقرة (١) « في غير خدمة الميدان » و ١٤٢ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٤ و فقرة (٢) و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٨ من قانون الأحكام العسكرية الصادر في سنة ١٨٩٣ وذلك بمضى أربع سنوات في حالة الحكم بعقوبة الجناية وستين في حالة الحكم بعقوبة الجنحة على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة بغير أن يصدر خلال تلك الآجال على المحكوم عليه حكم مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق أو يدون بالملفات والنماذج العسكرية .

مادة ٧ — تسرى أحكام هذا القانون على الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية في الجرائم التي وقعت بالمخالفة لأحكام قانون الأحكام العسكرية الصادر سنة ١٨٩٣ .

مادة ٨ — تسرى أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن رد الاعتبار من الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية فيما لم يرد به نص في هذا القانون .

مادة ٩ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
(صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ المحرم سنة ١٣٩١ — ١٣ مارس سنة ١٩٧١) .

قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ والقوانين المعدلة له

في شأن الخدمة العسكرية والوطنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بالمواد ٥١ (فقرة ثالثا) ، ٥٣ ، ٥٤ (فقرة أخيرة) ، و ٦٦ ، ٦٧ (فقرة ثانية) ، ٧٢ ، ٧٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية والقوانين المعدلة له النصوص الآتية :

« مادة ٥١ (الفقرة ثالثا) :

تتحمل الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة بكامل الأجور والمرتبات وكافة الحقوق والمزايا الأخرى لأفراد الاحتياط المستدعين منها وذلك طوال مدة استدعائهم .
وفي حالة ما إذا كان عدد العاملين بهذه لاجهات أقل من خمسين فردا فتتحمل وزارة الحربية بكامل هذه الاستحقاقات عن المدة التي تزيد عن اثني عشر شهرا » .

« مادة ٥٣ (فقرة أخيرة) :

ويجوز إذا كان الشخص لائقا للخدمة بعد أدائه العقوبة تجنيده فور أدائها بناء على طلب إدارة أو منطقة التجنيد وتزداد مدة الخدمة سنة بالنسبة اليه » .

« مادة ٦٦ :

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف الأحكام الواردة في هذا القانون وكل متخلف عن مرحلة الفحص أو التجنيد جاوزت سنه الخامسة والثلاثين » .

« مادة ٦٧ (فقرة ثانية) : وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات وغرامة خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين » .

« مادة ٧٢ :

مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٥٣ يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه كل فرد ملزم بالخدمة العسكرية نخلص أو حاول التخلص من الخدمة بطريق الغش » .

وتسكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد على سبع سنوات إذا ترتب على ذلك عدم لياقته طبيا للخدمة العسكرية نهائيا » .

« مادة ٧٤ : يعاقب على الشروع في ارتكاب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بعقوبة الجريمة التامة » .

ولا يجوز الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبات الصادرة طبقا لأحكام هذا القانون ، ولا تبدا المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى على الملتزمين بالخدمة العسكرية إلا من تاريخ بلوغ الفرد سن السابعة والأربعين » .

مادة ٢ - يستبدل بكلمة الثلاثين الواردة في شأن تحديد السن بمواد القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه كلمة الخامسة والثلاثين .

ولا يصح في هذا الحكم على من أتم سن الثلاثين قبل تاريخ العمل بهذا القانون

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

ببصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

(صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ المحرم سنة ١٣٩١ - ١٢ مارس سنة ١٩٧١) .

قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ (١) في شأن تنظيم عرض الأفلام السينمائية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — على دور العرض السينمائى العامة فى الجمهورية العربية المتحدة أن تخصص فى كل موسم فترة لا تقل عن أسبوع لعرض الأفلام المصرية ، وتقسم السنة فى حكم هذه المادة الى ثلاثة مواسم تبدأ فى أول سبتمبر ، وأول يناير ، وأول مايو على التوالى ، ولا يسرى حكم هذه المادة اثناء فترة الإغلاق التى تقع خلال أحد المواسم المشار إليها إذا جاوزت هذه الفترة مدة تزيد على شهرين .

مادة ٢ — يقصد بالأفلام المصرية فى تطبيق أحكام هذا القانون ، الأفلام الناطقة أصلاً باللغة العربية ، والمنتجة برأس مال مصرى أو التى أسهم فى إنتاجها رأس مال مصرى بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ .

ولا تعتبر من الأفلام سالفة الذكر الأفلام القصيرة المعدة للإعلان أو للإرشاد أو للأنباء .

مادة ٣ — على دور العرض السينمائى فى الجمهورية العربية المتحدة أن تعرض الأفلام المصرية سواء كانت أخبارية أو ثقافية أو إرشادية متى رأت وزارة الثقافة عرضها وذلك فى الموعد وعلى الوجه الذى تحدده الوزارة .

مادة ٤ — مع عدم الإخلال بالأحكام السابقة لوزير الثقافة إصدار القرارات اللازمة لتنظيم عرض الأفلام السينمائية المصرية والأجنبية بكافة أنواعها فى الدور العامة للعرض السينمائى ، وله فى ذلك تحديد مواعيد وشروط ومقابل عرض هذه الأفلام .

مادة ٥ — تعرض المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون على لجنة يصدر وزير الثقافة قراراً بتشكيلها وبالإجراءات التى تتبع أساليبها وبالرسوم التى تقرر على التظلم بما لا يجاوز خمسة جنيهات .

ويتولى رئاسة هذه اللجنة رئيس إدارة الفتوى والمشرع بمجلس الدولة للوزارة وتفصل هذه اللجنة فى كل خلاف ينشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة لها .

مادة ٦ — يخاطب مدير دار العرض المسئول التى وشعت فيها مخالفة أحكام

هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا لأحكامه بغرامة لا تقل عن مائتى جنيهه ولا تجاوز خمسمائة جنيهه وإذا ارتكب جريمة مماثلة خلال خمس سنوات من تاريخ الحكم الأول تكون العقوبة الغرامة التى لا تقل عن أربعمائة جنيهه ولا تجاوز ألف جنيهه .

كما يجوز الحكم باغلاق الدار فى كل الحالات مدة لا تقل عن أسبوعين ولا تزيد على شهرين .

ولا ترفع الدعوى العمومية تطبيقا لهذا القانون الا بعد موافقة وزير الثقافة بعد أخذ رأى اللجنة المشار اليها فى المادة السابقة .

مادة ٧ - يضع وزير الثقافة القواعد الخاصة باستيراد وتصدير الأفلام السينمائية وذلك فيما يتعلق بعدد ونوعية الأفلام ، مع مراعاة القواعد التى تضعها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للاستيراد والتصدير ، وفى حدود السياسة النقدية للدولة .

ولا يجوز الترخيص باستيراد أو تصدير الأفلام السينمائية الا بعد موافقة لجنة تشكل بقرار من وزير الثقافة برئاسة رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للسينما وعضوية ممثلين عن وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية ، والشئون الاجتماعية ، والمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، واثنين من المشتغلين بالفنون والآداب يختارهما الاتحاد الاشتراكي العربى ، واثنين من المشتغلين بالتوزيع السينمائى فى القطاع الخاص .

ويجوز لذوى الشأن أن يتظلّموا الى وزير الثقافة من قرارات هذه اللجنة فى ميعاد لا يجاوز أربعة عشر يوما من تاريخ ابلاغهم بها .

ويكون قرار الوزير فى هذا الشأن نهائيا .

مادة ٨ - يصدر وزير الثقافة قرارا بتعيين الموظفين المختصين بتنفيذ أحكام هذا القانون ويكون لهم صفة مأمورى الضبط القضائى .
كما يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٩ - يلغى القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ وكل ما يخالف ذلك من أحكام .

مادة ١٠ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

(صدر برئاسة الجمهورية فى ٣٠ المحرم سنة ١٣٩١ - ٢٧ مارس سنة ١٩٧١) .

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧١ (١)
باصدارا سندات الجهاد

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يؤذن لوزير الخزانة أن يصدر على دفعات سندات على الخزانة العامة تسمى « سندات الجهاد » لمدة عشر سنوات بالقيمة الاسمية وبغائدة دراهم سنويا وبالشروط والاوزاع والفئات وبالقيمة التى تحدد بقرار من وزير الخزانة وتخصص حصيلتها لاحتياجات القوات المسلحة والأمن القومى .

مادة ٢ - تستهلك قيمة السندات خلال عشر سنوات من تاريخ اصدارها ، كما يجوز استهلاكها استهلاكاً جزئياً بطريق الاقتراع بجلسة علنية ويعلن عن الاستهلاك الجزئى بالجريدة الرسمية ، ويكون الاستهلاك الكلى أو الجزئى بالقيمة الاسمية للسندات .

مادة ٣ - تكون السندات لحاملها وقابلة للتداول فى البورصة فى التاريخ الذى يحدده وزير الاقتصاد بقرار منه على ألا يجاوز ثلاث سنوات من تاريخ اصدارها .

مادة ٤ - تقبل السندات بقيمتها الاسمية للوفاء بضريبة الشركات ورسم الأيلولة اذا كانت ضمن عناصر الشركة .

مادة ٥ - تعفى السندات وفوائدها رقيمة استهلاكها من جميع الضرائب والرسوم الحالية أو المستقبلية غدا الضريبة على الشركات ورسم الأيلولة .

مادة ٦ - لا يجوز الحجز على السندات وعلى فائدتها وكذلك قيمة استهلاكها .

مادة ٧ - على وزير الخزانة تنفيذ هذا القانون وله اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ صفر سنة ١٣٩١ (٤ ابريل سنة ١٩٧١)

قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ (١)

فى شأن المتجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشيات
أو ما فى حكمها بغير وجه حق

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق جتى تاريخ صدور هذا القانون - من الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها - للعاملين أو أصحاب المعاشيات أو المستحقين عنهم بصفة مرتب أو أجر أو بدل أو راتب إضافى أو معاش أو مكافأة أو مبالغ مدخرة أو ما فى حكم ذلك ، إذا كان الصرف قد تم نتيجة لترقية أو تسوية صدرت تنفيذا لحكم قضائى أو فتوى من مجلس الدولة أو من الإدارات العامة لادىوان الموظفين أو الإدارات المركزية للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، ثم الغيت هذه التسوية أو الترقية .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المبالغ التى صرفت قبل العمل بهذا القانون نتيجة لترقية أو تسوية تمت بناء على رأى صادر من إحدى الإدارات القانونية إذا كانت قد اعتمدت من الوزير المختص قبل الصرف .

وفى غير تلك الأحوال يجوز التجاوز عن استرداد المبالغ المشار إليها بقرار من الوزير المختص .

ويتعين فى حالات الخطأ العمد أو الإهمال الجسيم تجميل المتعيبين فى المعرفت قيمة تلك المبالغ بالتضامن فيما بينهم .

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بحكم المادة السابقة يسقط الحق فى استرداد ما صرف من المبالغ المشار إليها بمضى خمس سنوات من تاريخ الصرف وذلك دون إخلال بالأحكام المتعلقة بمواعيد المنازعة المنصوص عليها فى قوانين المعاشات أو التأمينات الاجتماعية .

مادة ٣ - لا يترتب على العمل بأحكام هذا القانون رد ما سبق تحصيله من المبالغ المشار إليها فى المادة الأولى .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ صفر سنة ١٣٩١ (٤ أبريل ١٩٧١)

قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧١ (١)

بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة الإضافية للدفاع

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يعفى مما لم يؤد من الضريبة الإضافية للدفاع المستحقة طبقا للقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة إضافية للدفاع المستأجرون المعفون من الإيجار أو الذين يصدر قرار باعفائهم منه طبقا لأحكام المادة ٨٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها وذلك عن مدة الإعفاء من الإيجار ذاتها .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ صفر سنة ١٣٩١ (٤ أبريل ١٩٧١)

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧١ (٢)

بتعديل المادة التاسعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن

المعاشيات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة التاسعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشيات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ، النص الآتي :

« يعتبر صحيحا ما تم صرفه على خلاف أحكام المواد ١٤ و ٧٠ و ١١٠ ، (فقرة ثانية) و ١١٨ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه وذلك حتى تاريخ نشر هذا القانون » .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٤ في ٨ أبريل سنة ١٩٧١

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٤ في ٨ أبريل سنة ١٩٧١ .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .
 يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
 صدر برئاسة الجمهورية في ٨ صفر سنة ١٣٩١ (٤ ابريل سنة ١٩٧١)

قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧١ (١)

ببعض الأحكام الخاصة بانتخاب بابا الاسكندرية
 وبطريك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يكون تشكيل اللجنة المختصة باختيار قائم مقام البطريك المنصوص عليها في المادة الأولى من لائحة ترشيح وانتخاب بطريك الأقباط الأرثوذكس الصادر باعتمادها قرار رئيس الجمهورية بتاريخ الثانى من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، من المجمع المقدس ومن أعضاء مجلس إدارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس المشكل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار رقم ٩٦٢ لسنة ١٩٦٦ ، وأعضاء لجنة إدارة الأوقاف الخيرية لبطيركية الأقباط الأرثوذكس المشكلة طبقا لقرارى رئيس الجمهورية رقمى ٢٣٢٦ لسنة ١٩٦٧ و ١٩٦٦ لسنة ١٩٧٠ .

مادة ٢ - يتم اختيار الأعضاء من غير رجال الدين سواء بالنسبة للجنة الترشيح المنصوص عليها في المادة ٣ من لائحة ترشيح وانتخاب بطريك الأقباط الأرثوذكس أو بالنسبة للجنة قيد الناخبين المنصوص عليها في المادة ٩ من اللائحة المذكورة ، من بين أعضاء مجلس إدارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس وأعضاء لجنة إدارة الأوقاف الخيرية لبطيركية الأقباط الأرثوذكس المشار اليهما في المادة السابقة .

مادة ٣ - تتم تركية من يريد ترشيح نفسه لمنصب بابا الاسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس المشار اليها في المادة الرابعة من اللائحة المذكورة بواسطة ستة من المطارنة أو الاساقفة أو رؤساء الأديرة ، أو من اثني عشر عضوا من أعضاء مجلس إدارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس وأعضاء لجنة إدارة الأوقاف الخيرية لبطيركية الأقباط الأرثوذكس المذكورتين .

مادة ٤ - تبدأ اجراءات الترشيح والانتخاب لمنصب بابا الاسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس طبقا لأحكام لائحة ترشيح وانتخاب بطريك الأقباط الأرثوذكس ولأحكام هذا القانون اعتبارا من اليوم التالى لنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

مادة ٥ — يكون تنظيم قواعده واجراءات ترشيح وانتخاب بابا الاسكندرية وبطريق الكرازة المرقسية للأقباط الارثوذكس بقرارات من رئيس الجمهورية .

مادة ٦ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ٩ مارس سنة ١٩٧١ ، وعلى وزير الداخلية اصدار القرارات المنفذة له .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ صفر سنة ١٣٩١ (٢٢ أبريل سنة ١٩٧١)

قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ (١)

بتنظيم النقل أمام الركاب بالسيارات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول

في الأحكام العامة

مادة ١ — لا يجوز لغير الدولة أو أشخاص القانون العام أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التي تتبعها ، إدارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات .

مادة ٢ — يقصد بمرفق النقل العام للركاب بالسيارات في تطبيق أحكام هذا القانون ، أعمال نقل الركاب بالسيارات التي تعد كل واحدة منها لنقل ثمانية أشخاص على الأقل وتعمل بطريقة منتظمة في حدود معينة وطبقا لخط سير معين وتكون في متناول أي شخص مقابل أجره نقل محددة .

الباب الثاني

في تقسيم شبكة الطرق العامة

مادة ٣ — لوزير النقل أن يصدر قرارا بتقسيم شبكة الطرق العامة الى خطوط أو مجموعات خطوط أو مناطق ، وأن يحدد شروط السير فيها وفي حالة تعديل هذا القرار لا يعمل بالتعديل الا بعد شهر من تاريخ نشره .

مادة ٤ - لوزير النقل أن يصدر قرارا باغلاق الطرق العامة المدة اللازمة لتحقيق أغراض الإصلاح أو التعديل أو الإنشاء .

وله كذلك أن يصدر بناء على طلب وزير الحربية قرارا بمنع السير في الطرق المتعلقة بالمجهود الحربي للمدد التي يحددها .

الباب الثالث

في إدارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات على الطرق العامة

مادة ٥ - لوزير النقل اصدار اللوائح والقرارات المنظمة لإدارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات في الطرق العامة وتحديد خطوط السير فيها وعقد السيارات المستخدمة عليها والمواصفات اللازم توفرها في هذه السيارات وتعريف أجور النقل بها .

مادة ٦ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ، والقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ، لوزير النقل أن يجري التأمين على ركاب سيارات النقل العام ضد الحوادث الشخصية ، وعلى أمتعتهم من أخطار السرقة والتلف والفقد والهلاك مع إحدى شركات التأمين ، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يقررها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بالاتفاق مع وزير النقل .

مادة ٧ - لا يجوز لسيارات النقل العام للركاب أن تنقل بضائع أو مهمات . ولا يسرى هذا الحظر على الأمتعة الشخصية التي تكون في صحبة الراكب ، وذلك في الحدود والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير النقل .

مادة ٨ - لوزير النقل أن يأذن في تشغيل بعض السيارات بصفة مؤقتة في نقل الركاب لأغراض خاصة كالرحلات والسياحة . ويحدد القرار الصادر بالأذن بالتشغيل شروطه وأوضاعه . ويجب أن تحصل هذه السيارات من قسم المرور المقيدة غيسه على تصريح بخط السير المؤقت . .

مادة ٩ - على جميع الجهات التي تدير مرفقا للنقل العام للركاب بالسيارات تقديم البيانات التي تطلب منها طبقا للشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من وزير النقل .

الباب الرابع

في مرفق النقل العام للركاب داخل المدن والمحافظات

مادة ١٠ - تصدر المجالس المحلية المختصة القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بالنسبة لمرافق النقل العام للركاب بالسيارات التي تديرها .

مادة ١١ — على المجالس المحلية التي لا تقوم بإدارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات داخل حدودها أن تطلب من وزير النقل الترخيص لأحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو لأحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها في إدارة وتشغيل المرفق . وفي هذه الحالة تحدد الاشتراطات اللازمة لإدارة المرفق بالاتفاق بين وزير النقل والمجلس المحلي المختص طبقاً لأحكام هذا القانون ويتضمن الترخيص بصفة خاصة تحديد الخطوط ومجموعات الخطوط أو المناطق المرخص بالسير فيها والشروط الواجب توافرها في السيارات المستخدمة عليها وعددها وحمولتها ومواعيد سيرها وعدد الأدوار بالنسبة لكل منطقة أو خط أو مجموعة خطوط وشروط السلامة والأمن بالنسبة للركاب وتحديد فئات أجور النقل .

مادة ١٢ — لوزير النقل بعد الاتفاق مع المجلس المحلي المختص إلغاء الترخيص أو تعديل خطوط السير المرخص بها أو إضافة خطوط سير جديدة إليها .

مادة ١٣ — تؤدي الهيئات العامة والمؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها المرخص لها بإدارة مرفق نقل محلي طبقاً لأحكام هذا القانون إلى المجلس المحلي المختص اتاوة سنوية تحدد بقرار من وزير النقل بعد موافقة المجلس المحلي المختص .

الباب الخامس

في الجزاءات

مادة ١٤ — لوزير النقل — في حالة ارتكاب الوحدات الاقتصادية التابعة للهيئات أو المؤسسات المشار إليها في المادة السابقة أية مخالفة في إدارة المرفق — أن يلزمها بأداء غرامة حددها الأقصى مائة جنيه عن المخالفة الواحدة ، مع عدم الإخلال بتوقيع الجزاء التأديبي على العامل المتسبب في المخالفة . ويتم التصرف في حصيله هذا الجزاء وفقاً لقرار يصدر من وزير النقل .

مادة ١٥ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

ويصدر قرار من وزير العدل ، بعد الاتفاق مع وزير النقل ، على تخويل صفة الضبطية القضائية لبعض شاغلي الوظائف بوزارة النقل أو المؤسسة العامة للنقل البري للركاب بالاتقاليم التي يدخل في نطاقها ضبط الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة ١٦ — يلغى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥١ بتقسيم شبكة الطرق العامة إلى خطوط ومناطق ، والقانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن النقل العام للركاب بالسيارات والقوانين المعدلة له ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٧ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ربيع الاول سنة ١٣٩١ (٤ مايو سنة ١٩٧١) .

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ (١)

بإعادة تنظيم شئون رجال القضاء الشرعى :
المنقولين الى المحاكم الوطنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — تلغى القيود الزمنية المينة بالبنود (ج ، د ، هـ) من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم شئون رجال القضاء الشرعى المنقولين الى المحاكم الوطنية .

مادة ٢ — يستبدل بنص المادة السابعة من قانون اصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية النص الآتى :

« تجب ترقية رجال القضاء الشرعى الذين يحل دورهم فى الترقية بالأقدمية الى الدرجات المالية التالية لدرجاتهم على الا تجاوز الترقية من درجة قاض وما يعادلها ربع عدد الوظائف المرشح للترقية اليها .

وتحسب هذه النسبة على أساس عدد الوظائف المرشح للترقية اليها خلال سنة مالية كاملة » .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ ربيع الاول سنة ١٣٩١ (٤ مايو سنة ١٩٧١) .

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ (١)

بتعديل المادة ١٧٠ (مكررا) من قانون العقوبات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١٧٠ (مكررا) من قانون العقوبات النص الآتي :

« يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها ، أو باحدى هاتين العقوبتين :

(أولا) كل من ركب في عربات السكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام وامتنع عن دفع الأجر أو الغرامة أو ركب في درجة أعلى من درجة المتذكرة التي يحملها وامتنع عن دفع الفرق .

(ثانيا) كل من ركب في غير الأماكن المعدة للركوب باحدى وسائل النقل العام » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ ربيع الاول سنة ١٣٩١ (٩ مايو سنة ١٩٧١) .

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ (٢)

بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بنص المادتين ٢٩٣ و ٢٩٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ النصان التاليان :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠ في ٢٠ مايو سنة ١٩٧١ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠ في ٢٠ مايو سنة ١٩٧١ .

« مادة ٢٩٣ - في الأحوال التي لا يجوز فيها تنفيذ الحكم أو الأمر إلا بكفالة يكون للملزم بهم الخيار بين أن يقدم كفيلا مقتدرا أو أن يودع خزانة المحكمة . النقود أو الأوراق المسالية ما فيه الكفاية وبين أن يقبل ايداع ما يحصل من التنفيذ خزانة المحكمة أو تسليم الشيء المأمور بتسليمه في الحكم أو الأمر الى حارس مقتدر » .

« مادة ٢٩٥ - لدى الشأن خلال ثلاثة الأيام التالية لهذا الاعلان أن ينازع في اقتدار الكفيل أو الحارس أو في كفاية ما يودع على أن يتم اعلان دعوى المنازعة خلال هذا الميعاد بتكليف الخصم بالحضور أمام قاضي التنفيذ المختص ويكون حكمه في المنازعة انتهايا .

وإذا لم تقدم المنازعة في الميعاد أو قدمت ورفضت أخذ على الكفيل في قلم الكتاب التعهد بالكفالة أو على الحارس قبوله الحراسة . ويكون المحضر المشتمل على تعهد الكفيل بمثابة سند تنفيذي قبله بالالتزامات المترتبة على تعهده » .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ ربيع الاول سنة ١٣٩١ (٩ مايو سنة ١٩٧١)

قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ (١) بتعديل المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ النص الآتي :

« مادة ٢٣ :

(١) يكون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم :

(١) أعضاء النيابة العامة ومعاونوها .

(٢) ضباط الشرطة وأمنائها والكونستابلات والمساعدون .

(٣) رؤساء نقط الشرطة .

(٤) العمدة ومشايخ البلاد ومشايخ الخفراء .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠ في ٢٠ مايو سنة ١٩٧١ .

(٥) نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية الحكومية .

ولديرى أمن المحافظات- ومفتشى مصلحة التفتيش العام بوزارة الداخلية
أن يؤدوا الأعمال التى يقوم بها مأمورو الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم .

(ب) ويكون من مأمورى الضبط القضائى فى جميع أنحاء الجمهورية :

(١) مدير وضباط ادارة المباحث العامة بوزارة الداخلية وفروعها بمديريات
الأمن .

(٢) مديرو الادارات والأقسام ورؤساء المكاتب والمفتشون والضباط وأمناء
الشرطة والكونسابلات والمساعدون وباحثات الشرطة العاملون بمصلحة الأمن العام
وفى شعب البحث الجنائى بمديريات الأمن .

(٣) ضباط مصلحة السجون .

(٤) مدير الادارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات وضباط
هذه الادارة .

(٥) قائد وضباط أساس هجانة الشرطة .

(٦) مفتشو وزارة السياحة .

ويجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين
صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة الى الجرائم التى تقع فى دائرة اختصاصهم
وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم .

وتعتبر النصوص الواردة فى القوانين والمراسيم والقرارات الأخرى بشأن
تخويل بعض الموظفين اختصاص مأمورى الضبط القضائى بمثابة قرارات صادرة
من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ ربيع الاول سنة ١٣٩١ (٩ مايو سنة ١٩٧١)

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧١ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥

في شأن الحجز الإداري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري النص الآتي :

« مادة ٢٣ - يعنى المدين من مصروفات إجراءات الحجز اذا قام بأداء المبلغ المطلوب منه خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحجز ، فان أدى المبلغ المطلوب منه خلال الثلاثين يوما التالية أعفى من نصف تلك المصروفات كل ذلك ما لم يكن البيع قد تم . ويعتبر في حكم البيع بالنسبة الى مصروفات الإجراءات تسليم الحاجز الاسهم والسندات الى أحد البنوك أو السماسرة أو الصيارف لبيعها .

وفي جميع الحالات يلزم المدين بأداء رسوم البيع وأجرة حراسة الاشياء المحجوزة والنشر ومصروفات إعدادها ونقلها والأجور والعمولة وغيرها المنصوص عليها في هذا القانون » .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ببصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ ربيع الاول سنة ١٣٩١ (٩ مايو سنة ١٩٧١)

قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ (٢)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩

الخاص بضريبة الأطيان

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يضاف بند جديد برقم ٩ الى المادة ١٠ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطيان نصه الآتي :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠ في ٢٠ مايو سنة ١٩٧١ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠ في ٢٠ مايو سنة ١٩٧١ .

« الأراضي التي تتعطل زراعتها بسبب الكوارث الطبيعية أو النكبات العامة أو الحروب » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برياسة الجمهورية في ١٤ ربيع الاول سنة ١٣٩١ (٩ مايو سنة ١٩٧١)

قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧١ (١)

في شأن وقف تقادم الرسوم والمبالغ المستحقة لهيئة قناة السويس

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يتف تقادم الرسوم والمبالغ المستحقة لهيئة قناة السويس في ذمة مدينتها من منطقة قناة السويس وذلك حتى إزالة آثار العدوان .
مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برياسة الجمهورية في ١٤ ربيع الاول سنة ١٣٩١ (٩ مايو سنة ١٩٧١)

قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧١ (٢)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨
بشأن القيادة والسيطرة على شئون الدفاع عن الدولة
وعلى القوات المسلحة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بالفقرة الأولى من المادة ٧ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القيادة والسيطرة على شئون الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة النص الآتي :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠ في ٢٠ مايو سنة ١٩٧١ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠ في ٢٠ مايو سنة ١٩٧١ .

« مادة ٧ (فقرة أولى) - رئيس أركان حرب القوات المسلحة ، هو النائب الأول لوزير الحربية بدرجة وزير ، ويرأس أجهزة الأركان العامة للقوات المسلحة ويصدر باسم وزير الحربية التوجيهات والتعليمات والأوامر الى قادة الأفرع الرئيسية ومختلف أجهزة القوات المسلحة وقادة المناطق العسكرية والجيش » .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ ربيع الاول سنة ١٣٩١ (٩ مايو سنة ١٩٧١)

قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧١ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢
بشأن الشركات الشاغرة التي تتخلف عن المتوفين من غير وارث

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة (٢) من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن الشركات الشاغرة التي تتخلف عن المتوفين من غير وارث النص الآتي :
« ينقضى كل حق يتعلق بالشركة ولو كان سببه الميراث بمضى ١٥ سنة تبدأ من تاريخ النشر المنصوص عليه في المادة الرابعة من هذا القانون ، ما لم يتخلل هذه المدة سبب من اسباب وقف التقادم أو انقطاعه . وذلك مع عدم الاخلال بأحكام القوانين التي تقضى بمدد تقادم أقل » .

مادة ٢ - يستبدل بنص المادة (٤) من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه في المادة السابقة النص الآتي :

« على الادارة العامة لبيت المال أن تتخذ الاجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على الأموال الظاهرة للمتوفى وأن تقوم على وجه الاستعجال باجراء التحريات الادارية للثبوت من صحة هذا البلاغ ، فإذا ظهر من هذه التحريات أن البلاغ غير صحيح الغيت اجراءات التحفظ على الشركة والا قامت باجراء الحصر والجرد والتقييم ، فإذا تبين لها أن قيمة عناصر الشركة تزيد على مائتي جنيه أصدرت بيانا باسم المتوفى من غير وارث ظاهر » .

ويجب نشر هذا البيان مرة في صحيفة يومية واسعة الانتشار ، وإذا زادت قيمة عناصر الشركة عن خمسمائة جنيه يجب نشر البيان مرتين في صحيفتين يوميتين

واسعتى الانتشار ، على أن تمضى بين النشرة الاولى والنشرة الثانية مدة لا تزيد عن خمسة أيام .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ ربيع الاول سنة ١٣٩١ (٩ مايو سنة ١٩٧١)

قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧١ (١)

بمء الاعفاء الضريبى المنصوص عليه فى المادة ٦
من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء البنك العربى الأفريقى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — تعفى لمدة سبع سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء الاعفاء المنصوص عليه فى الفترة الثانية من المادة ٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء البنك العربى الأفريقى ، أرباح البنك العربى الأفريقى وتوزيعاته وفوائد الأيداع فيه من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والضرائب على رؤوس الأموال المنقولة والضرائب الملحقه بها سواء اكانت ضرائب عامة أم محلية .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ ربيع الاول سنة ١٣٩١ (٩ مايو سنة ١٩٧١)

قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧١ (٢)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤
بفرض رسم على التحويلات الرأسمالية والتحويلات
الخاصة بالاعانات والمسافرين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة (٢) من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ بفرض

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠ فى ٢٠ مايو سنة ١٩٧١ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠ فى ٢٠ مايو سنة ١٩٧١ .

رسم على التحويلات الرأس مالية والتحويلات الخاصة بالاعانات والمسافرين النص الآتى :

« مادة ٢ - لا تسرى الضريبة على التحويلات والمبالغ التى تصرف من الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها ويرخص فيها بصفة مرتبات ولواجهة نفقات العاملين الذين يؤدون أعمال وظائفهم أو يندبون لمهام رسمية فى الخارج أو لمواجهة نفقات أعضاء البعثات التعليمية .

وكذلك لا تسرى الضريبة على التحويلات والمبالغ المرخص فيها للطلبة الخاضعين لإشراف الإدارة العامة للبعثات فى الخارج وفقا للقواعد المقررة .

وكذلك لا تسرى الضريبة على المبالغ المرخص فيها للمسافرين الى الأقطار الحجازية لقاذية فريضة الحج » .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٧١ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برياسة الجمهورية فى ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٩١ (٩ مايو سنة ١٩٧١)

قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ (١) بتنظيم فرض الحراسة وتأهين سلامة الشعب

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين إلا بحكم قضائى وفى الأحوال الواردة فى هذا القانون ووفقا للضوابط المنصوص عليها فيه .

مادة ٢ - يجوز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها لدرء خطره على المجتمع ، إذا قامت دلائل جدية على أنه أتى أفعالا من شأنها الإضرار بأمن البلاد من الخارج أو الداخل بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى أو بالمكاسب الاشتراكية للفلاحين والعمال أو أفساد الحياة السياسية فى البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر .

مادة ٣ - يجوز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها إذا قامت

دلائل جديية على أن تضخم أمواله، أو الأموال المنصوص عليها في المادة ١٨ مقرة أخيرة من هذا القانون قد تم بالذات أو بواسطة الغير بسبب من الأسباب الآتية :

... (أولا) استغلال المنصب أو الوظيفة أو الصفة النيابية أو الصفة الشعبية أو النفوذ .

(ثانيا) استخدام الغش أو التواطؤ أو الرشوة في تنفيذ عقود المقاولات أو التوريثات أو الأشغال العامة أو أي عقد إداري مع الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو أي من الأشخاص الاعتبارية العامة .

... (ثالثا) تهريب المخدرات أو الاتجار فيها .

(رابعا) الاتجار في المنوعات أو في السوق السوداء أو التلاعب بقوة الشعب أو بالأدوية .

(خامسا) الاستيلاء بغير وجه حق على الأموال العامة أو الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية .

مادة ٤ — يجوز فرض الحراسة وفق أحكام هذا القانون على أموال الأشخاص الاعتبارية إذا قام بثنائها سبب من الأسباب المنصوص عليها في المادتين السابقتين .

مادة ٥ — يتولى الادعاء ، في قضايا فرض الحراسة ، مدع عام بدرجة وزير ، ويكون تعيينه واعفاؤه بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦ — يتولى المدعي العام اجراءات التحقيق السابقة على تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة بفرض الحراسة ويكون له في سبيل ذلك حمة الاختصاصات المقررة لسلطات التحقيق في قانون الاجراءات الجنائية .

وله أن يستعين في ذلك بعبد من المحامين العامين ورؤساء النيابة العامة يندبون وفقا لقانون السلطة القضائية .

وللمدعي العام بصفة خاصة في سبيل تنفيذ هذا القانون أن يتخذ الاجراءات الآتية :

(أولا) الأمر بالتحفظ على أية أوراق أو مستندات يرى أهميتها في الادعاء .

(ثانيا) طلب البيانات والمعلومات من هيئات الرقابة والتفتيش في الدولة .

(ثالثا) الحصول على الوثائق والملفات من الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو من أي من الأشخاص الاعتبارية العامة أو أية جهة أخرى .

(رابعا) تكليف مأموري الضبط القضائي أو أية جهة أخرى بجمع الاستدلالات .

(خامسا) أن يطلب من النيابة العامة أو أية جهة مختصة أخرى اجراء تحقيق في واقعة معينة تتعلق أو تتعلق بالادعاء ، وموافاته بنتيجة التحقيق .

(سبأسا) أن يطلب من النيابة العامة إجراء التحقيق في الجرائم التي يتبين له وقوعها ، خلال اطلاعه على الأوراق .

(سأبعا) إبلاغ الجهة المختصة للنظر في أمر كل من تمتع منه مخالفة لواجبات وظيفته أو تقصير في عمله ، وله أن يطلب رفع الدعوى التأديبية عليه .

مادة ٧ - يجوز للمدعى العام إذا تجمعت لديه دلائل قوية بالنسبة لأحد الأشخاص على أنه أتى فعلا من الأفعال المنصوص عليها في المادتين ٢ و ٣ من هذا القانون أن يأمر بمنع التصرف في أمواله أو إدارتها ، واتخاذ ما يراه من الإجراءات التحفظية في هذا الشأن ، ويجوز أن يأمر باتخاذ تلك الإجراءات بالنسبة لأموال زوجة وأولاده القصر أو البالغين إذا رأى لزوما لذلك .

ويتعين المدعى العام في الأمر الصادر بالمنع من الإدارة وكيلا لإدارة الأموال ، ويتعين على الوكيل المبادرة إلى التحفظ على هذه الأموال وجبردها وفقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٩ من هذا القانون .

ويحدد المدعى العام في هذه الحالة نفقة لمن تقرير منعه من التصرف في أمواله أو إدارتها وفقا للقواعد المنصوص عليها في المادة ١٧ من هذا القانون ، ويستمر صرف هذه النفقة إلى أن تفصل المحكمة في طلب فرض الحراسة .

وعلى المدعى العام تقديم الدعوى إلى المحكمة المختصة بفرض الحراسة في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ الأمر المشار إليه في الفقرة الأولى والا اعتبر الأمر كأن لم يكن .

مادة ٨ - للمدعى العام أن يأمر بالتحفظ في مكان أمين على الأشخاص المشار إليهم في المادة الثانية من هذا القانون .

ويتعين عليه في هذه الحالة عرض الأمر على المحكمة المشار إليها في المادة العاشرة من هذا القانون خلال ستين يوما من تاريخ صدوره ، والا اعتبر الأمر كأن لم يكن وزال أثره بقوة القانون .

وعلى المحكمة خلال ستين يوما من عرض الأمر عليها ، أن تصدر قرارها ، أما بإلغاء الأمر أو باستمرار تنفيذه لمدة لا تتجاوز سنة من تاريخ صدور الأمر .

وللمدعى العام قبل نهاية هذه المدة أن يطلب إلى المحكمة ذاتها استمرار تنفيذ الأمر مددا أخرى لا يتجاوز مجموعها خمس سنوات .

ولا يجوز للمحكمة أن تأمر باستمرار تنفيذ أمر التحفظ إلا بعد استماع دفاع من صدر عليه الأمر .

وتسقط الأمر بقوة القانون بمضي خمس سنوات على صدوره أو بإنتهاء الحراسة .

ويجوز لمن صدر عليه الأمر أن يتظلم منه أو من إجراءات تنفيذه إذا انتقضت - ستة شهور من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه .

وتفصل المحكمة في التظلم على وجه السرعة .

• ويجوز لمن رفض تظلمه أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ستة شهور من تاريخ رفض التظلم .

مادة ٩ - تكون احالة دعوى طلب فرض الحراسة الى المحكمة المختصة بقرار مكتوب ومسبب من المدعى العام ، ويجب اعلان القرار للشخص المطلوب فرض الحراسة على امواله ولغيره من نوى الشأن مع ملخص للدلائل التي قامت ضدهم ، وذلك قبل الجلسة المحددة لنظر الطلب بمدة لا تقل عن ثلاثين يوما .

ولا تحول سرية التحقيق دون هذا الاجراء .

• ويباشر المدعى العام الدعوى امام المحكمة .

• ويجوز ان يعهد بذلك الى واحد او اكثر من المحامين العامين او من رؤساء النيابة العامة المنتدبين لمعاونته .

مادة ١٠ - تفصل في دعاوى فرض الحراسة محكمة تشكل بقرار من رئيس الجمهورية برئاسة احد نواب رئيس محكمة النقض وعضوية ثلاثة من مستشاري محاكم الاستئناف ، وثلاثة من المواطنين المشتغلين بالمهنة او الصناعة او العمل الاساسي الذي يعول عليه المطلوب فرض الحراسة عليه ، يختارون من بين الواردة اسمائهم في الكشوف التي تعدها مقدما ، لهذا الغرض ، الجهات التي يحددها وزير العدل ، وتعتمد تلك الكشوف بقرار منه .

• واذا لم يكن المطلوب فرض الحراسة عليه مهنة مشروعة يتم اختيار الاعضاء الثلاثة من الواردة اسمائهم في الكشف الذي يعده وزير العدل متضمنا بعض الشخصيات العامة .

• ويستمر انعقاد المحكمة حتى تنتهي من نظر الدعاوى المطروحة امامها .

مادة ١١ - ينظم وزير العدل بقرار منه كيفية اعداد ومراجعة الكشوف المنصوص عليها في المادة السابقة .

• ويتم اختيار الاسماء التي تتضمنها هذه الكشوف من بين المواطنين المشهود لهم الكفاءة وحسن السمعة وبشرط ألا تقل اعمارهم عن ثلاثين عاما .

مادة ١٢ - يكون مقر المحكمة المختصة بدعاوى فرض الحراسة مدينة القاهرة ويجوز أن تعقد جلساتها في عاصمة المحافظة الكائن بها موطن المطلوب فرض الحراسة على امواله او التي تكون فيها مصالحه المالية الغالبة .

مادة ١٣ - لا يجوز ان يكون أحد أعضاء المحكمة قريبا أو صهرا للمطلوب فرض الحراسة على امواله حتى الدرجة الرابعة ، أو أن تكون له أو لزوج أو ل أحد اقربائه حتى الدرجة المذكورة مصلحة تتعلق بالمال المشار اليه ، أو أن يكون بينه وبين المطلوب فرض الحراسة على امواله خصومة قضائية سابقة أو قائمة .

ويجب على المحكمة أن تتحقق من ذلك ، في مواجهة المطلوب فرض الحراسة على ماله ، قبل البدء في إجراءات نظر الدعوى ، فإذا تبين قيام مانع بأحد أعضاء المحكمة من الموانع المذكورة أو أى سبب آخر من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وجب عليها تأجيل نظر الدعوى وإحطار المدعى العام لعرضها على المحكمة بهيئة أخرى .

ولا تسرى على أعضاء المحكمة الأحكام الخاضعة بالرد الواردة في الباب الثامن من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ١٤ - تحدد المحكمة الإجراءات التي تتبع في نظر الدعوى مع مراعاة الآتى :

- (أولا) أن يكون للمطلوب فرض الحراسة عليه ولكل ذى شأن حق الاستعانة بمحام أو محامين من المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف .
- (ثانيا) أن يمكن من الاطلاع على جميع الاوراق التى يستند اليها الطلب ومن الرد عليها ، وأن يعطى لذلك الوقت الكافى حسب ظروف كل حالة .
- (ثالثا) أن يمكن من ابداء دفاعه مشافهة وكتابة .

مادة ١٥ - يؤدى أعضاء المحكمة من المواطنين ، قبل مباشرة عملهم ، يميناً أمام رئيس المحكمة ، بأن يحكوا بين الناس بالعدل وأن يحترموا القانون .

مادة ١٦ - فيها عدا ما نص عليه هذا القانون تتبع الإجراءات والأحكام المقررة بقانون الإجراءات الجنائية. وبقانون المرافعات المدنية والتجارية. وقانون الاثبات كل في نطاق الحالات التي يحكمها .

مادة ١٧ - ينص في الحكم الصادر بفرض الحراسة على تحديد المصروفات اللازمة لإدارة الأموال المفروضة عليها الحراسة .

كما ينص في الحكم على تقرير نفقة للمفروضة عليه الحراسة وأسرته ومن يعولهم فعلاً ولو كانوا بالغين .

وتشمل هذه النفقة ما يفي بمطالب الحياة لهم بما لا يجاوز صافي الإيراد الذى تنزهه الأموال الموضوعة تحت الحراسة .

ويجوز بدلا من تقرير هذه النفقة أن تستثنى بعض الأموال من الخضوع للحراسة وتترك للخاضع حرية استعمالها واستغلالها والتصرف فيها .

مادة ١٨ - لا تشمل الحراسة الأموال التى فى ملك الخاضع فعلاً في تاريخ فرضها ولا تمتد الى ما يؤول اليه من أموال بعد ذلك التاريخ .

وكذلك لا تشمل الحراسة أى مال تصرف فيه الخاضع الى الغير ولو لم يكن قد سجل متى كان هذا التصرف قد نفذ أو كان ثابت التاريخ قبل منع التصرف في المسال .

ويجوز للمحكمة أيضا أن تفرض الحراسة على أى مال يكون فى الواقع تحت سيطرة الشخص الخاضع للحراسة ، ولو كان على اسم زوجه أو أولاده القصر أو البالغين أو غير هؤلاء اذا كان الخاضع هو مصدر ذلك المال .

مادة ١٩ - يعهد بالاشراف على أعمال الحراسة الى أحد الوزراء يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية وله أن يستعين فى ادارة الاموال المفروضة عليها الحراسة باحدى الوزارات أو المصالح أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها .

ويلتزم الوزير المعهود اليه بالحراسة بواجبات الحارس المنصوص عليها فى القانون المدنى ، وكذلك الواجبات الخاصة التى يقررها الحكم الصادر بفرض الحراسة فى كل حالة على حدة .

ويبلغ المدعى العام الحكم الصادر بفرض الحراسة الى الحارس فور صدوره . وتبدأ مهمته من تاريخ هذا البلاغ وعليه أن يبادر بالتحفظ على الاموال ، وله فى هذا السبيل الاستعانة برجال السلطة العامة ، كما يتعين عليه المبادرة الى جرد هذه الاموال ، ويتم ذلك بحضور صاحب الشأن الذى يوقع على محاضر الجرد ، وتعتبر هذه المحاضر أساسا للمحاسبة بين ذوى الشأن وبين الجهة القائمة على الحراسة اذا أخرج عن الاموال .

ويختص القضاء العادى بالنازعات التى تنشأ بسبب الحراسة بين ذوى الشأن وبين الجهة المعهود اليها بها اذا رد المال الى ذوى الشأن .

مادة ٢٠ - اذا حكم بفرض الحراسة على جميع اموال الخاضع ترتب على ذلك الحكم وقف المطالبات والدعاوى المتعلقة بالاموال المفروضة عليها الحراسة ولا يجوز استئناف السير فيها الا اذا انقضت الحراسة دون مصادرة .

وعلى دائنى الخاضع الذين لهم ديون ممتازة او عادية أن يطلبوها من الجهة القائمة على الحراسة ، ويدخل فى ذلك ما يكون مستحقا للدولة أو الى الهيئات العامة من الضرائب والرسوم .

واذا حكم بفرض الحراسة على بعض الاموال ، فلا يجوز لغير الدائنين المرتهنيين لهذه الاموال وأصحاب حقوق الامتياز الخاصة عليها مطالبة الحراسة بما هو مستحق على الخاضع من ديون .

على أنه اذا لم تكن الديون المشار اليها فى الفقرة السابقة ميتفرقة للاموال الخاضعة للحراسة جاز لأصحاب الديون العادية أو الديون التى لها امتياز عام على اموال الخاضع مطالبة الحراسة بهذه الديون وذلك اذا لم تف الاموال التى لم تخضع للحراسة بهذه الديون .

وفى جميع الاحوال المنصوص عليها فى هذه المادة لا تكون الحراسة مسئولة عن ديون الخاضع الا فى حدود ما خضع للحراسة من اموال . ويتعين على كل من دائنى الخاضع اخطار الجهة القائمة على الحراسة بدينه مقدارا وسببا ، وأن يقدم بسنده خلال ستهين يوما من تاريخ نشر الحكم فى الجريدة الرسمية واحدى الجرائد الرسمية

والا سقط حقه في مطالبة الجهة القائمة على الحراسة به ما لم يكن التأخير في الاخطار بالدين لسبب خارج عن ارادته ، او لسبب يقبله الوزير المعهود اليه بالحراسة .

وتمد جميع مواعيد سقوط الحق والاجراءات التي تسرى ضد الخاضع للحراسة وضع الممنوع من التصرف في امواله او ادارتها وفقا لنص المادة ٧ من هذا القانون ، وذلك طوال مدة فرض الحراسة او مدة المنع من التصرف او الادارة .

مادة ٢١ - مع مراعاة احكام المادة ٧ من هذا القانون يترتب على الحكم بفرض الحراسة رفع يد الخاضع عن ادارة المال المفروضة عليه او التصرف فيه ، ويقع باطلا كل تصرف يجريه الخاضع بعد صدور الحكم بشأن المال الذي فرضت عليه الحراسة او خلال مدة المنع من التصرف المنصوص عليها في المادة ٧ .

ويتعين على كل من يحوز مالا منقولاً او ثابتاً مملوكاً للخاضع ان يخطر الجهة القائمة على الحراسة به خلال ستين يوماً من تاريخ نشر الحكم في الجريدة الرسمية او احدى الجرائد اليومية . كما يتعين على من يكون مديناً للخاضع بأي دين او حق او من يكون شريكاً له على اي وجه ، ان يخطرها بما في ذمته للخاضع من دين او حصته او نصيبه في الشركة ، وذلك في الموعد المشار اليه .

ويعاقب كل من يخالف احكام الفقرتين السابقتين بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢٢ - الاحكام الصادرة من المحكمة المنصوص عليها في المادة ١٠ من هذا القانون نهائية ، ولا يقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن .

ومع ذلك يجوز لمن فرضت الحراسة على امواله طبقاً لاحكام هذا القانون وبكل ذي شأن بعد مرور سنة من تاريخ صدور الحكم بفرض الحراسة ان يتظلم من هذا الحكم او ان يتظلم من اجراءات تنفيذه .

ويكون التظلم بطلب يقدم الى المدعى العام . وعلى المدعى العام ان يقدم هذا التظلم الى المحكمة مشفوعاً برأيه كتابة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه اليه ، وعلى المحكمة ان تحدد جلسة ، يعلن بها الخاضع للحراسة لنظر التظلم ، وذلك خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم التظلم اليها .

وتفصل المحكمة في التظلم اما برفضه واستمرار الحراسة ، واما برفع الحراسة عن كل او بعض المال المفروضة عليه .

كما تفصل المحكمة في التظلم من تحديد مقدار النفقة .

وللمفروض عليه الحراسة ، ولكل ذي شأن ، اذا رفض تظلمه ، ان يتقدم بطلب جديد كلما انقضت سنة من تاريخ الحكم بالرفض ، ويسرى في شأن هذا التظلم حكم الفقرة السابقة . وتنقضى الحراسة في جميع الاحوال بانقضاء خمس سنوات على تاريخ صدور الحكم برفضها ، كما تنقضى الحراسة بوفاة الشخص المفروضة عليه الحراسة حتى ولو كان قبل مضي المدة المذكورة .

وللمدعى العام بعد صدور الحكم بفرض الحراسة وخلال المدة المنصوص عليها

في الفقرة السابقة أن يطلب من المحكمة الحكم برفع الحراسة أو بأن تصدر لصالح المصالح كل أو بعض الاموال التي آلت الى الشخص المفروضة عليه الحراسة بسبب من الاسباب المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون .

ويقدم الطلب للمحكمة من المدعى العام وفقا للشروط والاوزاع المنصوص عليها في المادة ٩ من هذا القانون .

وتحدد المحكمة الاجراءات التي تتبع في نظر الطلب .

مادة ٢٣ — يجوز لرئيس الجمهورية الغاء الحكم بالمصادرة بناء على طلب المدعى العام أو ذوى الشأن اذا قامت ظروف تبرر ذلك .

مادة ٢٤ — لاتحول اجراءات فرض الحراسة بمقتضى احكام هذا القانون دون المسير في اجراءات الدعوى الجنائية وتوقيع العقوبات التي يقضى بها القانون .

مادة ٢٥ — على المدعى العام أن يرفع تقارير الى رئيس الجمهورية بمناسبة متابعتها لتقضايا الحراسات عن الاصلاحات ذات الطابع التشريعى او التنظيمى التي يرى لزومها لتأمين المصالح العليا للبلاد وحماية المكاسب الاشتراكية .

مادة ٢٦ — فيما عدا مانص عليه في البند ٤ من المادة ٣ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، تلغى المادة ٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة والفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ في شأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة وكذلك كل نص يخالف احكام هذا القانون .

مادة ٢٧ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، وينشر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٩١ (١٠ يونية سنة ١٩٧١) .

قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧١ (١)

ببعض الاحكام الخاصة بتملك الاراضى الزراعية واستبدالها
بالنسبة الى الجمعيات الخيرية وطوائف غير المسلمين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — استثناء من احكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٤ في ١٧ يونية سنة ١٩٧١ م

الزراعى والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بخظر تملك الأجانف للأراضى الزراعية وُمنافى حكمها يجوز للجمعياء الخيرية التى كانت قائمة وقت العمل بذلك المرسوم بقانون الاحتفاظ بالمساحات التى كانت تملكها فى ذلك التاريخ من الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى البور والصحراوية بعد استبعاد ما سبق لها التصرف فيه من هذه الأراضى قبل العمل بأحكام هذا القانون .

ويصدر بتحديد الجمعياء الخيرية الأجنبية التى يسرى عليها هذا الحكم قرار من رئيس الجمهورية .

كما يستثنى المجمع المقدس بروما (الكرسي الرسولى) من أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

مادة ٢ - تستثنى من أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر ، الأراضى التى كانت موقوفة وقت العمل بأحكامه على الجمعياء الخيرية القائمة فى تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالأصلاح الزراعى .

ويسرى هذا الحكم على جهات السدين والبر والتعليم التابعة لطوائف غير المسلمين - من غير الأقباط الأرثوذكس - وذلك فى حدود مائتى فدان من الأراضى الزراعية ومثلها من الأراضى البور لكل حالة على حدة .

مادة ٣ - تقدر قيمة الأراضى الموقوفة وملحقاتها من منشآت وآلات ثابتة وغير ثابتة وأشجار الثى يتم استبدالها لدى كل جهة من الجهات المنصوص عليها فى المادة السابقة تقديرا شاملا للأرض وملحقاتها بسبعين مثلا لضريبة الأيطان المربوطة بها فى التقدير العام لضرائب الأيطان المعمول به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٦ .

فاذا كانت الأرض المستبدلة غير مربوطة فى ذلك التاريخ بملك الضريبة أو كانت مربوطة بضريبة لا تجاوز ثنتها جنيها واحدا للفدان يتم تقدير ثمنها وفقا لأحكام المادة التاسعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى للكية الأسرة والفرد فى الأراضى الزراعية وما فى حكمها ويكون هذا التقدير شاملا لقيمة الأرض وملحقاتها .

وتؤدى الدولة الى من له حق النظر على الأوقاف المستبدلة ، القيمة الشاملة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة نقدا على عشرة أقساط سنوية متساوية يستحق أولها عند تسليم الأرض المستبدلة الى الهيئة العامة للأصلاح الزراعى ، وتستحق باقى الأقساط سنويا اعتبارا من تاريخ انقضاء سنة مالية كاملة على تاريخ التسليم الفعلى كما تستحق على هذه الأقساط الباقية فائدة سنوية بسيطة سعرها ٤ ٪ .

وتطبق فى شأن قيمة الأقساط المشار اليها وقيمة الفوائد المستحقة عليها أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٠ باعفاء قيمة المسندات وفوائدها التى تؤديها الهيئة العامة للأصلاح الزراعى الى وزارة الأوقاف عن استبدال الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العام والخاص من الضرائب والرسوم .

مادة ٤ - لا تسرى أحكام المادتين الأولى والثانية على الأراضى التى صدرت قرارات من مجلس إدارة الهيئة العامة للأصلاح الزراعى باعتماد توزيعها ولو لم توزع

مفعلا والاراضى التى وزعت وربطت عليها أقساط التمليك ولو لم يصدر باعتماد توزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة قبل العمل بهذا القانون وكذلك الاراضى التى تكون الهيئة قد تصرفت فيها قبل العمل بهذا القانون ولو لم يكن قد تم تسجيل هذه التصرفات .

وتسلم الارض المستثناة المشار اليها فى المادتين الاولى والثانية الى الجهات صاحبة الشأن محملة بحقوق واضعى اليد عليها من المستأجرين أو بغيرها من حقوق الارتفاق .

مادة ٥ - لا يترتب على تنفيذ أحكام هذا القانون أية التزامات مالية سواء فى ذمة أو فى ذمة الجهات المستثناة ، وذلك عن المدد السابقة على العمل به .

مادة ٦ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون . .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٩١ (١٠ يونية سنة ١٩٧١) .

قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧١ (١)

بتعديل بعض أحكام قانون العمل

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تضاف مادة جديدة برقم ٦٣ مكررا ٣ الى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل نصها الآتى :

« مادة ٦٣ مكررا ٣ - للسلطة الطبية المختصة أو لطبيب الهيئة العامة للتأمين الصحى منع العامل المخالط لمرض بهرض معد من مزاولة أعماله للمدة المناسبة ولا تحسب هذه المدة من أجازة العامل ويصرف أجره عنها بالكامل »

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٩١ (١٠ يونية سنة ١٩٧١) .

قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧١ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤
في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين
والتعويض للقوات المسلحة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الثالثة من المادة ١٣ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة والقوانين المعملة له النص التالي :

« ويجب ألا تزيد المدة المحسوبة في المعاش على اثنين وثلاثين سنة على أنه بالنسبة لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود ذوي الرواتب العالية بالقوات المسلحة القرعية فلا تزيد هذه المدة على ست وثلاثين سنة فإذا زادت مدة الخدمة الحقيقية والضمان والمدد الإضافية على ذلك فتصرف عن المدة الزائدة مكافأة للمحالفين إلى المعاش بكافة أنواعه وذلك علاوة على المعاش باعتبار راتب شهر عن كل سنة كاملة وتحسب كسور السنة في حساب هذه المكافأة بواقع الشهور جزء من اثني عشر جزءا ، كما تستحق المكافأة المذكورة في حالة وفاة المنتفع لاي سبب ، وتوزع على المستحقين في معاشه بنسبة أنصبتهم ، فإذا لم تستغرق الأنصبة قيمة المكافأة بالكامل يعاد توزيع الباقي عليهم بذات أنصبتهم » .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٧١/٥/١٧ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٩١ (٢٠ يونيو ١٩٧١) .

قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ (٢)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥
في شأن الخدمة العسكرية والوطنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة (٦٣) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في

شأن الخدمة العسكرية والوطنية ، المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ النص الآتي :

« مادة ٦٣ — تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الإلزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مسدة إجنيدهم أو بعد انقضائها في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الأقدمية بالنسبة الى العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة كما تحسب كمدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام .
وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الحربية .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النعم ~~المستعمل~~ أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم ~~في الخارج~~ الذين عينوا في الجهة ذاتها » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٩١ (٣٠ يونيو ١٩٧١) .

قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ (١)

بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤
في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف
والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — تلغى المادة (١٠) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة والقوانين المعدلة له .

مادة ٢ — يستبدل بالمادة (١١٤) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه النص الآتي :

« مادة ١١٤ — ينتقل الى الاحتياط المجندون الذين يبلغون سنهم ~~٢٥ سنة~~ ولم يتموا مدة خدمتهم الإلزامية العاملة » .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية والقوانين المعدلة له .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٧ جمادى الاولى سنة ١٣٩١ (٢٠ يونيو ١٩٧١) .

قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧١ (١)

ببعض التدابير اللازمة لانتخاب مجالس جديدة للنقابات

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يحدد بقرار من رئيس الجمهورية - أو من يفوضه في ذلك - موعد للانتخابات اللازمة لتشكيل مجالس جديدة للنقابات المهنية والعمالية على جميع المستويات .

ويتضمن القرار التشكيلات الادارية المؤقتة وأية اجراءات أخرى تكون لازمة لانتهاء عملية الانتخاب وسلامتها .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ٤ من يونيو سنة ١٩٧١ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٧ جمادى الاولى سنة ١٣٩١ (٢٠ يونيو ١٩٧١) .

قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧١ (٢)

باعفاء غزل القطن أو الصوف المنتج بأقسام الغزل والنسيج
في بعض الجهات العامة من رسم الإنتاج

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعفى من رسم الإنتاج المفروض بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٩

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٧ في ٨ يولية سنة ١٩٧١ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٧ في ٨ يولية سنة ١٩٧١ .

لسنة ١٩٦٢ بفرض وتعديل رسوم انتاج واستهلاك على بعض الاصناف ، غزل القطن أو الصوف المنتج بأقسام الغزل والنسيج في الجامعات والمعاهد العلمية ومراكز التدريب المهني والمسجون وغير ذلك من الجهات العامة العلمية أو الاجتماعية التي تحدد بقرار من وزير الخزانة .

وتعفى تلك الجهات من الخضوع لاحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم الانتاج أو الاستهلاك على غزل القطن وغزل الصوف واطارات المطاط الخارجية والبطاريات السائلة للسيارات والفيول أوبل (مازوت) .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ جمادى الاولى سنة ١٣٩١ (٢٠ يونيو ١٩٧١) .

قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تضاف الى المادة ١٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، فقرة جديدة نصها الآتي :

« وتعفى من الضريبة الفوائد المستحقة على أرصدة الحسابات غير المقيمة الخارجية بالعملة الاجنبية المفتوحة لدى البنوك المحلية » .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ جمادى الاولى سنة ١٣٩١ (٣٠ يونيو ١٩٧١) .

قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١ (١)

في شأن إعادة حساب القيمة الايجارية المثبتة بدفاتر الحصر
والتقدير لبعض العقارات المبنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعاد حساب القيمة الايجارية للعقارات المبنية المثبتة بدفاتر الحصر والتقدير متى كانت تزيد على القيمة الايجارية مخفضة طبقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض ايجار الاماكن او كانت تزيد على القيمة الايجارية محددة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢. بتحديد ايجار الاماكن وذلك وفقا للقواعد وطبقا للاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى وزير الخزانة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ جمادى الاولى سنة ١٣٩١ (٢٠ يونيو ١٩٧١) .

قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧١ (٢)

بتعديل المادة الاولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥
في شأن تعيين مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم الرسمية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن تعيين مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم الرسمية النص الآتي :

« استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، يعين كافة العاملين بالمعاهد ومدارس تحفيظ القرآن التي ضمت أو تظم الى الأزهر في درجات تتفق ومؤهلاتهم العلمية أو صلاحيتهم بميزانية الأزهر مع إعفائهم من شرطى اجتياز الامتحان واللياقة الطبية .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٧ في ٨ يولية سنة ١٩٧١ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٧ في ٨ يولية سنة ١٩٧١ .

- ويكون الضم بقرار من وزير شئون الأزهر بعد موافقة وزير الخزانة » .
- مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
- يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
- صدر برئاسة الجمهورية في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٩١ (٣٠ يونيو ١٩٧١) .

قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧١ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤
في شأن الضريبة على العقارات المبنية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص البند «ج» من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية النص الآتى :

« الأبنية المخصصة لاقامة الشعائر الدينية كالمساجد والكنائس والاديرة والمعابد والمدارس التى تختص بتعليم الدين ، أو المملوكة للطوائف الدينية أو الجهات أو الجمعيات الخيرية أو الاجتماعية أو العلمية وذلك سواء أكانت مجسنية أم بمصرفات .

وكذلك الأبنية المملوكة للجهات والجمعيات الخيرية أو الاجتماعية أو العلمية وأبنية النوادي الرياضية المسجلة وفقا للقانون ، وذلك اذا كانت الأبنية المذكورة معدة لمزاولة النشاط الخيري أو الاجتماعي أو الرياضي أو العلمى على حسب الاحوال ولم تكن منشأة بغرض الاستثمار أما ما كان من العقارات ذات الربح ملكا للأوقاف أو الطوائف الدينية أو الجهات أو الجمعيات أو النوادي المذكورة فلا يعفى من الضريبة » .

مادة ٢ - يستبدل بنص البند «هـ» من المادة ٢١ المشار إليها النص الآتى :

« دور السفارات والمفوضيات والقنصليات المملوكة للدول الأجنبية والدور المملوكة للجهات الحكومية الأجنبية وذلك بشرط المعاملة بالمثل » .

مادة ٣ - يجوز بقرار من وزير الخزانة التجاوز عن تحصيل ما لم يؤد من الضرائب التى استحققت على الأبنية والدور المعفاة من تلك الضرائب بمقتضى هسة القانون قبل العمل بأحكامه .

- مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
- يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
- صدر برئاسة الجمهورية في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٩١ (٣٠ يونيو ١٩٧١) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ (١)

باعفاء مرتبات أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها
من ضريبة الدفاع والأمن القومي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار
قرارات لها قوة القانون ،

وعلى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة اضافية للدفاع ،

وعلى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ بفرض ضريبة لأغراض الأمن القومي ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر

مادة ١ - تعفى المرتبات وما في حكمها والاجور والمكافآت والتعويضات التي
تصرف لأفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها من ضريبة الدفاع المقررة بالقانون
رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ ، وضريبة الأمن القومي المقررة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧
المشار اليهما .

مادة ٢ - يسرى الاعفاء المنصوص عليه في المادة (١) على المرتبات وما في
حكمها والاجور والمكافآت والتعويضات التي تصرف من الجهات المدنية للأفراد
المستبقيين والمستدعين والاحتياط والمكلفين طوال مدة خدمتهم بالقوات المسلحة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً
من أول يوليو سنة ١٩٧١ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٩١ (٢٨ يوليو ١٩٧١) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ (١)

بتصفية الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين
لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على الشركات ؛

وعلى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعى ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ؛

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات
بعض الأشخاص ، والقرارات المكملة والمنفذة له ؛وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ فى شأن بعض التدابير الخاصة بأمن
الدولة ؛وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات
القطاع العام ؛وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة
الشعب ؛وعلى الامر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بوضع نظام لادارة اموال المعتقلين والمرائبين
وغيرهم من الاشخاص والهيئات ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتى

مادة ١ - تتم فى موعد اقضاء سنة من تاريخ العمل بهذا القانون تصفية
الحراسة على اموال وممتلكات جميع الاشخاص الذين خضعوا لاحكام القانون رقم
١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

وتجرى التصفية بمراعاة الاحكام القانونية السارية فى شأن من رفعت عنهم
الحراسة والتدابير التى تقررت لهم بموجب قرارات رئيس الجمهورية ووفقا
للإجراءات والنظم المنصوص عليها فى المواد التالية .

مادة ٢ - تشكل لجان قضائية برئاسة احد أعضاء الهيئات القضائية بدرجة

مستشار على الأقل وعضوية رئيس محكمة أو من في درجته من أعضاء هذه الهيئات ، وأحد العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات أو بوزارة الخزانة من الدرجة الثانية على الأقل ، ويسدر بتشكيل هذه اللجان قرار من الوزير المختص بتنفيذ أحكام هذا القانون بناء على اختيار الجهات التي يتبعها الأعضاء .

وتختص هذه اللجان ببحث حالات الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ التي يحيلها اليها الوزير المختص أو من يفوضه. لتتولى تحديد مراكزهم المالية ، وتكون الاحالة بمذكرة تقدم الى رئيس اللجنة تحدد فيها عناصر الذمة المالية للخاضع أصولا وخصوما وما سبق تحقيقه منها والعناصر التي لم تحقق ، وترفق بالمذكرة صورة من قرارات التعويض المؤقتة السابق صدورها بالنسبة لهذا الخاضع .

مادة ٣ - تتبع في تحديد المراكز المالية للأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه الأسس الآتية :

(أ.) - تقدر قيمة الأراضي الزراعية وملحقاتها وفقا لأحكام قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ولائحته التنفيذية ، أما الأراضي التي لم تربط عليها ضريبة أو المربوطة بضريبة مخفضة فتقدر قيمتها بمعرفة اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة ، فإذا لم يتيسر ذلك جاز للجان تقدير قيمتها بمراعاة مثلها من الأراضي المربوطة عليها الضريبة .

(ب.) يطبق في شأن الأراضي المزروعة الداخلة ضمن كردون المدن والينادر أحكام التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ للمادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي وتقدر قيمتها كأرض بناء أو أرض زراعية على هذا الأساس .

(ج.) - تقدر قيمة العقارات المبنية والأراضي الفضاء وفقا للقواعد الواردة في القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه .

(د.) - تقدر قيمة الأوراق المالية وفقا لسعرها في بورصة الأوراق المالية عند رفع الحراسة ، والا فعلى أساس متوسط سعرها في الستة شهور السابقة على تاريخ رفع الحراسة .

فإذا لم تكن متداولة في البورصة ، كان تقييمها على أساس قيمتها السوقية .

(هـ.) - تقدر قيمة المنشآت التجارية على أساس قيمتها السوقية في تاريخ رفع الحراسة فإذا كانت قد بيعت أو صفيت استهدى في التقدير بثمن البيع أو ناتج التصفية .

ويجوز أن يستعان في التقييم بأهل الخبرة وبالحسابات والميزانيات السابقة للمنشآت .

مادة ٤ - إذا كانت العقارات المشار إليها في البنود (أ.) ، (ب.) ، (ج.) من المادة السابقة مثقلة بحق عيني ضمانا لدين يجاوز قيمتها المقدرة على الأساس المسالفة الذكر ، وكانت أصول الخاضع الأخرى لا تسمح بالتوفاء بهذا الدين وسائر الديون الأخرى يكون تقدير هذه العقارات في ذمة الخاضع على أساس ثمن بيعها أو الثمن مقدرا وفقا للأسس المشار إليها أيهما أعلى .

وإذا كان قد سبق بيع أحد هذه العقارات مقدرة على الاسس المشار اليها في البنود (١) ، (ب) ، (ج) من المادة السابقة الى احدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع العام كانت الجهات المشترية بالخيار خلال ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون بين الوفاء فورا بكامل الدين وتوابعه وبين فسخ عقود البيع الخاصة بهذه العقارات .

مادة ٥ - اذا تبين للجنة أن صافي الذمة المالية للخاضع لا يجاوز الحد الاقصى المنصوص عليه في المادة (٢) من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تصدر قرارا بتعويض الخاضع عن صافي العناصر المحققة من ذمته المالية مع التخلي له عن باقي العناصر غير المحققة أصولا وخصوما .

أما اذا جاوز صافي الذمة المالية للخاضع الحد الاقصى السالف الذكر تصدر قرارا بتعويض الخاضع عن صافي العناصر المحققة من ذمته المالية مع التخلي له عن قدر من العناصر غير المحققة لا يجاوز صافيها بالإضافة الى التعويض المستحق له عن العناصر المحققة الحد الاقصى السالف الذكر ، وفي هذه الحالة يكون تحديد ما يتم التخلي عنه من العناصر غير المحققة متروكا لاختيار الخاضع .

وإذا تبين للجنة أن خصوم الخاضع تزيد على أصوله جاز له أن تصدر قرارا بالتخلي له عن عناصر ذمته المالية .

وفي هذه الاحوال جنيها يكون التعويض عن العناصر المحققة يسندات على الدولة طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، ويترتب على التخلي عن عناصر من الذمة المالية أن يتولى الخاضع بنفسه تحصيل حقوقه وسداد ديونه التي تمثلها العناصر المتخلى عنها دون أن يخل ذلك بالتصرفات التي تكون قد أجريت بالنسبة لأصوله كلها أو بعضها والتي يتولى المدير العام لإدارة الاموال التي آلت الى الدولة استكمال اجراءاتها .

مادة ٦ - في الحالات التي يقرر فيها تسليم الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بعض اموالهم عينا أو التي يقرر لهم فيها حق انتفاع طبقا لأحكام القانون المذكور أو القرارات الصادرة تنفيذا له كإن للخاضعين اذا لم يكن التعويض المستحق لهم كافيا للوفاء بقيمة الاموال التي يجوز لهم استلامها عينا أو اذا لم يكن لهم أي تعويض أن يطلبوا الوفاء بالقيمة أو الباقي منها من التعويض المستحق لازواجهم أو أصولهم أو فروعهم طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه إذا قبلوا ذلك ، كما يجوز للخاضعين أداء هذه القيمة نقدا .

مادة ٧ - يجوز للجان اعفاء الخاضع مما قد يستحق في ذمته من فوائد اعتباره من تاريخ فرض الحراسة .

مادة ٨ - يجوز للجان عند بحثها للحالات المحالة اليها أن تنهى بطريق الصلح النزاع حول نيون الخاضعين أو حقوقهم لدى الغير وذلك بموافقة أطراف النزاع بما فيهم الخاضعين .

مادة ٩ - علي اللجان أن تبين فيما يعرض عليها من حالات علي وجه

السرعة ، ولها أن تستعين بمن تراه من العاملين في الحراسة أو الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أو غيرهم من العاملين في الحكومة والقطاع العام وأن تحصل من أي من الجهات المذكورة على ما يكون لازماً من أوراق أو بيانات تراها ضرورية لأداء مهمتها .

وتفصل اللجان في الحالات المعروضة عليها بعد اخطار ذوي الشأن بالحضور امامها ولها سماع اقوالهم عند الاقتضاء ، ولا تتقيد في أداء مهمتها بالاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ١٠ — تكون قرارات اللجان نهائية وغير قابلة لأي طعن امام أية جهة من جهات القضاء اذا انقضى على تاريخ صدورها ستون يوماً دون اعتراض عليها من الوزير المختص .

فاذا رأى الوزير المختص من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخاضع للاعتراض على هذه القرارات ، أحال اعتراضه بملزمة مسببة الى لجنة لفحص الاعتراضات تشكل بقرار من الوزير المختص من ثلاثة من رؤساء اللجان الأخرى ومن عضوية آخرين من أعضائها لتفصل فيه بقرار نهائي غير قابل لأي طعن امام أية جهة من جهات القضاء .

مادة ١١ — يجوز للوزير المختص أن يعهد الى اللجان المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون بفحص المنازعات التي تحول دون تصفية العلاقة بين أجهزة الحراسة وبين كل من رفعت عنهم الحراسة من غير الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

مادة ١٢ — تؤول للوزير المختص جميع الاختصاصات المقررة لرئيس الوزراء طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وكذلك الاختصاصات المقررة لرئيس الوزراء والوزير المختص بموجب أحكام الامر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما .

مادة ١٣ — على الحارس العام توفير كل ما يلزم اللجان لمباشرة عملها ، وتحمل الحراسة العامة مكافآت أعضاء اللجان والعاملين بها ويكون تحديدها بقرار من الوزير المختص .

مادة ١٤ — استثناء من أحكام قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ لا يعتبر شركة قطاع عام الشركات والمنشآت التي آلت الى الدولة ملكيتها أو ملكية حصة منها أو ملكية جميع أسهمها أو جزء منها طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه الا بصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك .

مادة ١٥ — لا تخل أحكام هذا القانون بالأحكام التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية بين الجمهورية العربية المتحدة والدول الأخرى بشأن حالات الأجانب الذين خضعوا للحراسة .

مادة ١٦ - على الوزير المختص الذى يعينه رئيس الجمهورية اصدار
القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ١٧ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ،
ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٩١ (١٥ أغسطس سنة ١٩٧١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ (١)

بتقسيم محكمة القاهرة الابتدائية الى محكمتين ابتدائيتين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٨ فى شأن السلطة القضائية ،

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات المدنية
والتجارية ،

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن المجلس الاعلى للهيئات
القضائية ،

وبناء على ما ارداه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تقسيم محكمة القاهرة الابتدائية الى محكمتين ابتدائيتين هما :

١ - محكمة شمال القاهرة الابتدائية ، وتشمل دائرة اختصاصها دائرة
اختصاص المحاكم الآتية :

- | | |
|---------------------------|-----------------------------------|
| (١) محكمة مصر الجديدة . | (٧) محكمة الأزبكية . |
| (٢) محكمة الزيتون . | (٨) المحكمة التجارية الجزئية . |
| (٣) محكمة الوايلى . | (٩) محكمة شئون العمال الجزئية . |
| (٤) محكمة روض الفرج . | (١٠) محكمة الآداب . |
| (٥) محكمة شبرا . | (١١) محكمة الاحداث . |
| (٦) محكمة بولاق . | |

٢ - محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، وتشمل دائرة اختصاصها دائرة
اختصاص المحاكم الآتية :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٦ فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧١ .

- (١) محكمة عابدين .
- (٢) « الخليفة ومأمورية الواحات البحرية ومأمورية الباطية »
- (٣) « مصر القديمة »
- (٤) « حلوان »
- (٥) « الدرب الأحمر »
- (٦) « الجمالية »
- (٧) « السيدة زينب »
- (٨) « الموسكى »
- (٩) « باب الشعرية »
- (١٠) « الامور المستعجلة »
- (١١) « جنح ومخالفات بلدية القاهرة »
- (١٢) « مزور القاهرة »
- (١٣) « القاهرة الجزئية للجنح المستعجلة »
- (١٤) « القاهرة الجزئية للجرائم المالية والتجارية »
- (١٥) « أمن الدولة الجزئية »

مادة ٢ — فى الاحوال التى كان الاختصاص منعقدا فيها لمحكمة القاهرة الابتدائية بنص فى القانون او بناء على اتفاق أطراف النزاع تكون محكمة شمال القاهرة الابتدائية هى المحكمة المختصة .

مادة ٣ — تكون عضوية المجلس الاعلى للهيئات القضائية لاقدم رئيسى محكمتى القاهرة الابتدائيتين على أن يحل محله فى حالة غيابه أو وجود مانع من حضوره الرئيس الآخر .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من أول سبتمبر سنة ١٩٧١ .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ رجب سنة ١٣٩١ (٥ سبتمبر سنة ١٩٧١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧١ (١)

بإعادة تعيين أعضاء مجلس الأمة السابقين من الموظفين فى وظائفهم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ فى شأن مجلس الأمة ،

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٦ فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧١ .

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ،

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يجوز أن يعاد تعيين من انتهت عضويته فى مجلس الأمة فى وظيفته السابقة فى الحكومة أو فى أية وظيفة أخرى مماثلة ، اذا قدم طلبا بذلك الى الجهة التى كان يتبعها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويحدد فى قرار تعيينه المرتب والدرجة والأقدمية التى يوضع فيها بمراعاة أقدميته الأولى بين زملائه السابقين .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ رجب سنة ١٣٩١ (٨ سبتمبر سنة ١٩٧١)

بقرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ (١)

فى شأن ترقية قدامى العاملين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ،

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٦ فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧١ .

قـرـر :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على العاملين بوحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة التي تطبق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه وذلك طوال فترة العمل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر .

مادة ٢ - إذا قضى العامل خمس عشرة سنة في درجة واحدة ، أو ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية ، أو اثنتين وثلاثين سنة في خمس درجات متتالية ، ولو قضيت في مجموعات وظيفية مختلفة اعتبر مرقى إلى الدرجة الأعلى من اليوم التالي لانقضاء هذه المدة أو من تاريخ العمل بهذا القانون أي التاريخين أقرب ما لم يكن التقريران السنويان الأخيران عنه بتقدير ضعيف .

مادة ٣ - العاملون الذين طبقت في شأنهم قبل العمل بهذا القانون المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، يعتبرون مرقين إلى الدرجة الأعلى من تاريخ تطبيق هذه المادة عليهم ، ولا يغير ذلك من موعد علاواتهم الدورية .

ومن رقى منهم إلى هذه الدرجة بعد تاريخ تطبيق المادة المذكورة عليهم ترد أقدميته فيها إلى هذا التاريخ .

وفي حالة تطبيق المادة ٢٢ على العامل أكثر من مرة قبل العمل بهذا القانون يقتصر تطبيق الفقرتين السابقتين بحسب الأحوال على المرة الأخيرة .

مادة ٤ - لا يجوز إفادة العامل من أحكام المادتين السابقتين إلا مرة واحدة خلال فترة سريان هذا القانون .

مادة ٥ - لا يفيد من حكم المادة ٢ والفقرة الأولى من المادة ٣ :

- (أ) العاملون الشاغلون للدرجة الثالثة فأعلى .
- (ب) العاملون الشاغلون للدرجة الرابعة فأعلى ، الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية فقط أو ما يعادلها .
- (ج) العاملون الشاغلون للدرجة الخامسة فأعلى غير الحاصلين على مؤهلات دراسية .
- (د) العاملون الشاغلون للدرجة السادسة فأعلى بمجموعة الوظائف الفنية (عمال مهنيون) .
- (هـ) العاملون الشاغلون للدرجة الثامنة فأعلى بالمجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات المعاونة .

مادة ٦ - ترفع درجات العاملين الذين يفيدون من هذا القانون ، إلى الدرجات المرقين إليها بموجبه على أن يتم خفضها إلى الدرجات الأصلية عند خلوها من شاغليها .

مادة ٧ - لا يجوز الاستناد الى الترقيات أو الأتدميات التي يرتبها هذا القانون للطعن في القرارات الادارية الصادرة قبل تاريخ العمل به ولا يترتب على تطبيق أحكامه صرف فروق مالية سابقة على هذا التاريخ .

مادة ٨ - لا يخل تطبيق هذا القانون بسريان المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين على العاملين الذين تتوافر غيهم شروط تطبيقها بعد اغادتهم من احكام هذا القانون .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ رجب سنة ١٣٩١ (٩ سبتمبر سنة ١٩٧١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧١ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد نقل القائمين بالتدريس بكليات المعلمين التي كانت تتبع وزارة التعليم العالي الى وظائف هيئة التدريس والمعيدين بكليتي المعلمين بجامعة عين شمس واسيوط

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد نقل القائمين بالتدريس بكليات المعلمين التي كانت تتبع وزارة التعليم العالي الى وظائف هيئة التدريس والمعيدين بكليتي المعلمين بجامعة عين شمس واسيوط ،
وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تضاف الى المادة ٩ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فقرة ثالثة نصها الآتي :

« وبالنسبة الى المعيين الذين أمضوا أكثر من سنة في وظائفهم يمنحون عند نقلهم علاوة قدرها خمسة جنيهاً » .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٦ في ٩ سبتمبر سنة ١٩٧١ .

- مادة ٢ - لا يترتب على تطبيق هذا القانون صرفاء فروق مالية عن الماضي .
- مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .
- صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ رجب سنة ١٣٩١ (٩ سبتمبر سنة ١٩٧١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧١ (١)

في شأن تسوية حالات المكلفين المعيّنين بمكافآت شاملة
الذين وضعوا على درجات أو فئات قبل العمل بالقانون
رقم ٩ لسنة ١٩٦٩

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ،
وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٩ في شأن تسوية حالات المكلفين المعيّنين بمكافآت شاملة ،
وعلى نظام العاملين بالتطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة له ،
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قـرـر :

مادة ١ - تسري أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٩ في شأن تسوية حالات المكلفين المعيّنين بمكافآت شاملة على المكلفين الموجودين بالخدمة الذين عينوا بمكافآت شاملة في وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ثم وضعوا على درجات أو فئات بالجهات المذكورة قبل العمل بالقانون المشار إليه .

ولا يترتب على هذه التسوية صرف أية فروق مالية عن الماضي .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ رجب سنة ١٣٩١ (٩ سبتمبر سنة ١٩٧١)

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٦ في ٩ سبتمبر سنة ١٩٧١ .

**قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ (١)
في شأن الحكم المحلي**

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

الباب الأول

وحدات الحكم المحلي وإجانه ومجالسه واختصاصاتها

الفصل الأول

وحدات الحكم المحلي

مادة ١ - المحافظات والمدن والقرى هي وحدات الحكم المحلي ، ويتم انشاؤها
والغاؤها بقرار من رئيس الجمهورية ، ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية .

ويحدد نطاق المحافظة بقرار من رئيس الجمهورية ، ونطاق المدينة بقرار من
رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس الشعبي بالمحافظة ، ونطاق القرية بقرار
من المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي بالمحافظة .
ويجوز أن يقتصر نطاق المحافظة على مدينة واحدة .

مادة ٢ - يجوز إنشاء مناطق تضم عدة محافظات متكاملة اقتصاديا يصدر
بشأنها وتجديد اختصاصاتها قرار من رئيس الجمهورية .

كما يجوز تقسم المدن الكبرى الى احياء يصدر بشأنها وتجديد اختصاصاتها
وتشكيل مجالسها قرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس الشعبي
المختص .

الفصل الثانى

اللجنة الوزارية للحكم المحلى

مادة ٣ - تشكل بقرار من مجلس الوزراء لجنة برئاسة رئيس المجلس أو أحد نوابه ويراعى فى تشكيلها أن يضم الى عضويتها الوزراء الذين تتصل اختصاصاتهم بنظام الحكم المحلى ، تختص بالأمور الآتية :

١ - الاشراف على نقل الاختصاصات من الوزارات الى المجالس المحلية وبين هذه المجالس .

٢ - وضع السياسة التخطيطية لتطبيق نظام الحكم المحلى فى نطاق السياسة العامة للدولة ، والاشراف على تنفيذها .

٣ - التنسيق فى التخطيط بين المشروعات التى تقوم بها المجالس المحلية والمشروعات الحكومية بما يحقق التعاون فى تنفيذ هذه المشروعات بين مختلف فروع الوزارات والمصالح الحكومية والمجالس الممثلة للوحدات المحلية .

٤ - الموافقة على فرض الرسوم المحلية والضرائب الإضافية لصالح المخطيات التى تزيد نسبتها عن ٥ ٪ من قيمة الضرائب الأصلية .

ويكون توزيع رصيد الإيرادات المشتركة على المحافظات بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

الفصل الثالث

فى مجالس الحكم المحلى على مستوى المحافظة

مادة ٤ - ينشأ بكل محافظة مجلسان يسمى أولهما المجلس الشعبى ويسمى الثانى المجلس التنفيذى ويضاف الى هذه التسمية اسم المحافظة المنشأ بها المجلس .

الفرع الأول

المجالس الشعبية

(أولا) تشكيل المجالس الشعبية

مادة ٥ - يتكون المجلس الشعبى للمحافظة برئاسة أمين لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بالمحافظة وعضوية كل من :

١ - أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بالمحافظة .

٢ - أمناء المراكز والأقسام .

٣ - ممثلين اثنين عن الشباب من أى مستوى من مستويات التنظيم بالمحافظة .

٤- ممثلين اثنتين عن النشاط النسائي من أى مستوى من مستويات التنظيم بالمحافظة .

ويجوز أن يضم الى عضوية المجلس عدد من الأعضاء لا يزيد على خمسة يختارون من أعضاء المؤتمر القومى أو مؤتمرات المراكز والأقسام لاستكمال الكفايات المطلوبة لعمل المجلس .

ويصدر بتشكيل المجلس المشار اليه قرار من رئيس الجمهورية.

مادة ٦ - يختار المجلس فى أول اجتماع له وكيلًا من بين أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي العربى بالمحافظة ، وإذا خلا مكانه انتخب المجلس من يحل محله ، وينوب وكيل المجلس عن رئيسه فى حالة غيابه أو قيام مانع به .

وإذا غاب الرئيس والوكيل حل فى رئاسة المجلس أكبر الأعضاء سناً .

مادة ٧ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشعب وعضوية المجلس الشعبى فى المحافظة .

كما لا يجوز لعضو المجلس الشعبى أن يكون عضواً فى المجلس التنفيذى للمحافظة .

مادة ٨ - يقسم عضو المجلس الشعبى ، أمام المجلس ، قبل أن يباشر مهام منصبه اليمين الآتية :

((أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على سلامة الوطن والنظام الجمهورى ، وأن أرفع مصالح الشعب ، وأن أحترم الدستور والقانون)) .

مادة ٩ - مدة عضوية المجلس هى ذات مدة عضوية لجنة الاتحاد الاشتراكي العربى على مستوى المحافظة والمركز .

مادة ١٠ - تسقط عضوية المجلس الشعبى ، عن زالت عنه الصفة التى كانت أساساً لعضويته فى المجلس .

ويجوز إسقاط عضوية أحد الأعضاء إذا فقد الثقة بالاعتبار أو أخل بواجبات عمله أو إذا استغل صلاحيات ممارسته لعضويته فى الإضرار بالمصلحة العامة ، ويكون إسقاط العضوية فى هذه الحالة بقرار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس .

(ثانياً) اختصاصات المجلس الشعبى

مادة ١١ - يختص المجلس الشعبى بمتابعة تنفيذ الخطط الخاصة ببرنامج العمل الوطنى فى نطاق المحافظة ، كما يختص المجلس باقتراح السياسات واتخاذ القرارات والتوصيات فى المسائل الآتية ، وذلك فى إطار الخطة العامة للدولة ، وفى حدود القوانين واللوائح :

١ - دعم الدفاع عن أرض الوطن والمواطن وتأمين الخدمة الوطنية فى نطاق المحافظة .

٢ - اقتراح انشاء مختلف المرافق والاعمال ذات الطابع المحلى التى تعود بالنفع العام على المحافظة فى اطار الخطة العامة للدولة ، وبوجه خاص الأمور الآتية :

(ا) الشئون التعليمية والصحية والاجتماعية وشئون التموين والقوى العاملة والاسكان والمرافق .

(ب) الخدمات الثقافية .

(ج) وسائل تشجيع واستغلال مصادر الثروة المحلية والعمل على النهوض بالانتاج الزراعى والحيوانى ونشر التعاون بين المواطنين بالمحافظة .

(د) تهيئة العمل للمتطلين وحماية الامومة والطفولة ورعاية العجز والشيخوخة .

(هـ) شئون النقل والمواصلات والطرق المحلية .

(و) شئون الري .

٣ - القيام بالمشروعات ذات الطابع المحلى التى لا تتمكن مجالس المدن والمجالس القروية من انشائها .

٤ - الموافقة على الاشتراك مع المحافظات الاخرى او مع مجالس المدن او المجالس القروية فى انشاء المرافق او الاعمال التى تعود بالنفع على الجهات التى تمثلها تلك المجالس وفق الشروط التى تنظمها اللائحة لذلك .

٥ - اقرار مشروع موازنة المحافظة وموازنات الهيئات والمؤسسات العامة المحلية التى تتبع المجلس .

٦ - اقرار مشروع موازنات المدن والقرى الواقعة فى نطاق المحافظة .

٧ - اقرار الحساب الختامى السنوى لموازنة المحافظة وكذلك الحساب الختامى لموازنات الهيئات والمؤسسات العامة المحلية التابعة للمحافظة والمدن والقرى الواقعة فى نطاق المحافظة .

٨ - متابعة تنفيذ الخطة العامة للانتاج والخدمات فيما يتعلق بالمشروعات والاعمال الداخلة فى نطاق المحافظة .

٩ - تدعيم المشروعات والصناعات المحلية والبيئية وتنميتها وتصريف منتجاتها .

١٠ - دراسة الخطط والبرامج الخاصة بمحو الامية فى نطاق المحافظة وتوفير الاحتياجات اللازمة لذلك ومتابعة تنفيذها .

١١ - دراسة الخطط والبرامج الخاصة بتنظيم الاسرة ومتابعة تنفيذها .

(ثالثا) نظام سيمى العمل

مادة ١٢ - يعقد المجلس دورة فى كل شهر على الاقل ، بدعوة من رئيسه ، فى مشور الاتحاد الاشتراكى العربى للمحافظة او فى المقر الذى يحدده المجلس لاجتماعاته .

ويدعى المحافظ لحضور الاجتماعات ، ويجب على أعضاء المجلس التنفيذي للمحافظة حضورها .

ولا أعضاء مجلس الشعب بالمحافظة ولا أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظة حق حضور الجلسات المشار إليها ولا يكون لهم صوت معدود عند اخذ الرأي ، ويدعى لحضور اجتماعات المجلس أمين الوحدة الأساسية أو الجماهيرية أو من يمثلها، وذلك في حالة بحث موضوعات تتعلق بالقرية أو المنشأة ، كما يدعى لحضور الاجتماعات رؤساء المدن والأحياء عند بحث موضوعات تتعلق بمواقعهم .

مادة ١٣ - لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا بحضور أغلبية ثلثي أعضائه .
ويصدر المجلس قراراته أو توصياته أو مقترحاته بأغلبية أصوات أعضائه الحاضرين .

وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مادة ١٤ - للمجلس الشعبي أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر لدراسة الموضوعات التي تختص بها ، قبل عرضها عليه ، وتكون اجتماعات هذه اللجان سرية .

واللجان أيضا أن تطلب أية معلومات أو إيضاحات من الجهات الإدارية في نطاق المحافظة بشأن الموضوع الذي تدرسه .

ولا يجوز عرض أى موضوع على المجلس قبل إحالته الى لجنة من لجانه وعرض تقريرها عليه .

مادة ١٥ - لكل عضو أن يوجه الى المحافظ أو الى أعضاء المجلس التنفيذي أسئلة واستجابات في الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم .

ويجب أن يكون السؤال في أمر من الأمور المحلية ، ولا يكون متعلقا بمصلحة خاصة بمقدمه أو تكون له صفة شخصية .

وعلى المحافظ وأعضاء المجلس التنفيذي الإجابة عن أسئلة الأعضاء .

ويجب على من يوجه إليه السؤال أن يجيب عنه بنفسه بجلسة المجلس الشعبي الا اذا رأى المجلس أن يكتفى ببيان مكتوب عنه .

وتنظم اللائحة الداخلية للمجلس طريقة تقديم الاستجابات وشروطه .

مادة ١٦ - للمجلس الشعبي أن يطلب أية بيانات تتعلق بنشاط الوحدات الانتاجية والاقتصادية والتعاونية العاملة في نطاق المحافظة ويكون هذا الطلب عن طريق المحافظ .

مادة ١٧ - للمجلس الشعبي بناء على اقتراح ثلث أعضائه أن يبحث مسئولية المحافظ عن أمر معين وقع منه ويكون قرار المجلس في ذلك بموافقة ثلثي أعضائه ويرفع رئيس المجلس الشعبي تقريرا بذلك الى رئيس الجمهورية .

والمجلس كذلك أن يبحث بناء على اقتراح ربع أعضائه مسئولية أحد رؤساء المصالح عن أمر معين وقع منه ، ويكون قرار المجلس في ذلك بأغلبية جميع أعضائه . ويرفع رئيس المجلس الشعبي تقريراً بذلك إلى رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ ما يلزم من إجراء ، ويتعين أن يخطر المجلس بما اتخذ من إجراءات في هذا الشأن في مدى شهر .

ولا يجوز تقرير مسئولية المحافظ أو أحد رؤساء المصالح إلا بعد استجواب موجه إليه .

مادة ١٨ - يبلغ رئيس المجلس قراراته وتوصياته واقتراحاته إلى المحافظ لتنفيذها إذا كانت مما تدخل في اختصاص المحافظ ، ويبلغ المحافظ هذه المقترحات إلى الجهة المختصة إذا كانت مما تختص به جهة أخرى غير المحافظة .

مادة ١٩ - تحدد مكافأة رئيس وأعضاء المجلس الشعبي وقواعد منحها بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢٠ - يضع المجلس الشعبي لائحة لتنظيم العمل به وكيفية ممارسة وظائفه وضمنات ممارستها في حدود الصالح العام .

الفرع الثاني

المجالس التنفيذية

(أولا) تشكيل المجالس التنفيذية

مادة ٢١ - يشكل بقرار من رئيس مجلس الوزراء مجلس تنفيذي في محافظة على الوجه الآتي :

- | | | |
|-------|---|--|
| أعضاء | { | ١ - المحافظ ويكون رئيساً للمجلس التنفيذي . |
| | | ٢ - المحافظان وجد |
| | | ٣ - سكرتير عام المحافظة ويكون أميناً للمجلس التنفيذي للمحافظة |
| | | ٤ - ممثلو المصالح الحكومية على مستوى المحافظة التي تبين في اللائحة التنفيذية . |
| | | |

ويدعى لحضور جلسات المجلس رؤساء مجالس المدن والاحياء والقرى عند بحث موضوعات تتعلق بمواقعهم .

كما يدعى لحضور الجلسات ممثلو المؤسسات والوحدات الاقتصادية وكذلك ممثلو المؤسسات العلمية والثقافية القائمة بالمحافظة عند بحث موضوعات تتعلق بالصالح العام للمحافظة .

وتحدد مكافأة أعضاء المجلس التنفيذي وقواعد منحها بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢٢ - يعتبر المحافظ ممثلاً لرئيس الجمهورية في حدود اختصاصه بدائرة المحافظة ، ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة .

مادة ٢٣ - يكون لكل محافظة محافظ يصدر بتعيينه واعفائه من منصبه قرار من رئيس الجمهورية ويعتبر في درجة نائب وزير ويعامل معاملته .

ويجوز أن يكون تعيين المحافظ في درجة وزير ويعامل معاملة الوزير .

ويقسم المحافظ أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرة أعمال وظيفته اليمين التالية :

((أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري ، وأن أرضي مصالح الشعب وسلامة الوطن ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أؤدي عملي بالنزاهة والصدق)) .

ويعتبر المحافظون مستقيلين بحكم القانون بانتهاء مدة رئاسة رئيس الجمهورية ويستمرون في مباشرة أعمال وظائفهم الى أن يعين رئيس الجمهورية الجديد المحافظين الجدد ولا يترتب على ذلك سقوط حقهم في المعاش أو المكافأة .

مادة ٢٤ - تكون للمحافظ اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة في الشؤون المالية والإدارية بالنسبة لمجلس المدن والقرى الواقعة بدائرة المحافظة ، وكذلك بالنسبة لموازناتها والمرافق التي نقلت إليها .

مادة ٢٥ - يكون المحافظ مسئولاً عن الأمن والآداب العامة في المحافظة ، متعاوناً في ذلك مباشرة مع وزير الداخلية .

مادة ٢٦ - يحل مدير الأمن محل المحافظ في حالة غيابه ويباشر اختصاصاته .

مادة ٢٧ - يجوز لكل وزير أن يعهد بقرار منه الى المحافظ ببعض اختصاصاته المنصوص عليها في القوانين واللوائح .

مادة ٢٨ - للمحافظ أن يفوض بعض سلطاته واختصاصاته الى مسياده المحافظ أو سكرتير المجلس التنفيذي للمحافظة وإلى رؤساء المدن والأحياء والقرى .

مادة ٢٩ - للمحافظ سلطة الوزير بالنسبة الى العاملين في المصالح التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية بكافة مستوياتهم ، ولا يحق نقل أحد رؤساء المصالح الا بالاتفاق بين الوزير المختص والمحافظ .

أما بالنسبة الى الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية فيقوم المحافظ بالتنسيق والإشراف على أعمال ونشاط فروعها ويشرف على العاملين بها عدا أعضاء الهيئات القضائية ومن في حكمهم وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

ويختص المحافظ بالنسبة لهؤلاء الموظفين بما يأتي :

١- تعيين من لا تملو فئته درجات بداية التعيين وشغل الوظائف الخالية التي لا تملو عن الفئة الثالثة وذلك بناء على طلب الجهة ذات الشأن وفي حدود الوظائف المختصة للمحافظة .

٢ - على الوزارات ذات الشأن أخذ رأي المحافظ عند ترقية أو نقل العاملين بفروعها بدائرة المحافظة وذلك فيما لم يتم التفويض في شأنه .

٣ - للمحافظ أن يطلب نقل أى عامل من المحافظة إذا تبين له أن وجوده فيها لم يعد يتلاءم مع المصلحة العامة وعلى الجهة التى يتبعها العامل أن تجيب المحافظ الى طلبه .

٤ - توقيع الجزاءات التأديبية على جميع العاملين بفروع الوزارات المشار اليها بالمحافظة فى حدود اختصاص الوزير .

مادة ٣٠ - للمحافظ أن يطلب التحقيق مع العاملين التابعين للهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها التى تمارس نشاطها فى دائرة المحافظة ، وأن يطلب من الجهات التابعين لها توقيع جزاءات عليهم فى حالة ثبوت المخالفة .

مادة ٣١ - على المحافظ أن يبلغ ملاحظاته الى الوزراء ذوى الشأن فى كل ما يتعلق بالامور التنفيذية بالمحافظة .

مادة ٣٢ - للمحافظ فى جميع الاحوال أن يرفع الامر الى رئيس مجلس الوزراء اذا لم تستجب الوزارات المختصة الى طلبه أو رايه .

(ثانياً) اختصاصات المجلس التنفيذي

مادة ٣٣ - يختص المجلس التنفيذي باتخاذ الاجراءات التنفيذية التى تسكنل تحقيق الخطوط والبرامج الخاصة ببرنامج العمل الوطنى فى نطاق المحافظة .

ويكون مسئولا عن تنفيذ خطط الدفاع الوطنى والقومى فى نطاق المحافظة وذلك فى اطار المخطط العامة لتأمين سلامة الوطن .

ويتولى المجلس التنفيذي القيام بالاعمال القانونية والاجراءات الادارية والتنفيذية والمالية اللازمة لوضع قرارات وتوصيات المجلس الشعبى موضع التنفيذ .

ويتولى بوجه خاص - فى حدود القوانين واللوائح - الامور التالية :

١ - الاشراف على حسن سير المرافق والخدمات والهيئات والمؤسسات العامة المحلية التى تقع فى دائرة اختصاص المجلس الشعبى للمحافظة ، وذلك من خلال اجهزته الادارية .

٢ - بحث واقتراح حسن توزيع مياه الري داخل المحافظة وسلامة المجارى المائية وكفالة وسائل الري .

٣ - بحث واقتراح حسن توزيع القوى الكهربائية داخل المحافظة وسلامة خطوط الشبكة الكهربائية .

٤ - إدارة المرافق والمشروعات الحكومية المركزية الواقعة فى دائرة اختصاص المجلس الشعبى والتى تعهد اليه بدارتها الحكومة وفقا لتعليماتها مقابل تحميلها تكاليف هذه الخدمة منها وبعد موافقة المجلس الشعبى للمحافظة .

٥ - القيام بإنشاء وإدارة المشروعات والمرافق والخدمات العامة المحلية ، التي لا تقع في نطاق مجالس المدن والقرى بالمحافظة .

مادة ٣٤ - للمجلس التنفيذي - بعد موافقة المجلس الشعبي المختص - الاشتراك مع غيره من المجالس التنفيذية للمحافظات الأخرى أو مع المجالس المحلية في دائرته في القيام بالأعمال أو إنشاء وإدارة المرافق التي تعود بالنفع العام على المجتمع المحلي وتنظم اللائحة التنفيذية شروط هذا التعاون .

وللمجلس التنفيذي بعد موافقة المجلس الشعبي المختص أن يعهد لمجلس آخر بإنشاء وإدارة المرافق والأعمال المشار إليها في الفقرة السابقة لحساب المجلسين .

مادة ٣٥ - يقوم المجلس التنفيذي بأعداد مقترحات بالسياسة والمخطط والمشروعات المحلية ، كما يعد توصياته بشأن إنشاء وإدارة المرافق والهيئات والمؤسسات العامة المحلية ، كما يقوم بأعداد مشروعات الموازنة والحسابات الختامية وعرضها جميعاً على المجلس الشعبي للموافقة عليها .

مادة ٣٦ - للمجلس التنفيذي مد الهيئات الاجتماعية والخيرية في دائرة اختصاصه بعونه المالي والفني والإداري ، وله حق اقراض الجمعيات التعاونية ومساعدتها فنيا وإداريا بما يمكنها من القيام باختصاصاتها ، والا ينفذ قرار الاقراض إلا بعد اعتماده من المجلس الشعبي .

مادة ٣٧ - يجوز للمجلس التنفيذي التصرف بالمجان في مال من أمواله الثابتة أو المنقولة أو تأجيرها بإيجار اسمي أو بأقل من أجر المثل بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام ، وذلك بعد موافقة المجلس الشعبي ، إذا كان التصرف في حدود ٥٠٠٠ هـ جنية في السنة المالية الواحدة أو كان لأحدى الوزارات أو المصالح الحكومية .

أما التصرفات لغير الوزارات والمصالح الحكومية وفيما يجاوز ٥٠٠٠ هـ جنية في السنة المالية الواحدة فلا يجوز إجراؤها إلا في حدود القوانين واللوائح وبموافقة مجلس الشعب .

مادة ٣٨ - للمجلس أن يفرض الهيئات والمؤسسات العامة المحلية أموالاً لتنفيذ مشروع ذي نفع عام محلي على ألا يكون قراره في هذا الشأن نافذاً إلا بعد موافقة المجلس الشعبي .

مادة ٣٩ - يجوز للمجلس عقد قرض في الحدود الآتية :

١ - ١٠ ٪ من ميزانية المجلس بعد موافقة المجلس الشعبي .

٢ - ما زاد على ١٠ ٪ لغاية ٢٠ ٪ يكون بقرار من اللجنة المنصوص عليها في المادة (٣) وبعد موافقة المجلس الشعبي .

٣ - ما زاد على ذلك يكون بموافقة مجلس الشعب .

مادة ٤٠ - لا يجوز للمجلس الارتباط بمشروع يقرره عليه اتفاقاً مالياً في

سنة أو سنوات مقبلة إلا في حدود الشروط والأوضاع الواردة في الميزانية وبعد موافقة المجلس الشعبي .

مادة ٤١ - لا يجوز للمجلس أن يقبل التبرعات المقيدة بشرط يخرج تنفيذه عن سلطة المجلس بغير ما تختص به المحافظة إلا بموافقة المجلس الشعبي .
وتشترط موافقة رئيس الجمهورية على قبول التبرعات والمساعدات التي تقدمها هيئات أو أشخاص أجنبية .

الفصل الرابع

العلاقة بين المجلس الشعبي والمجلس التنفيذي

مادة ٤٢ - للمجلس الشعبي أن يطلب عن طريق المحافظة أية بيانات أو إيضاحات عن أمر من الأمور التي تدخل في اختصاص المجلس التنفيذي .
مادة ٤٣ - يجوز لعدد لا يقل عن خمس أعضاء المجلس الشعبي أن يطلبوا طرح موضوع عام يتصل بالمحافظة للمناقشة فيه واستيضاح سياسة المجلس التنفيذي للمحافظة في شأنه وتبادل الرأي فيه .

مادة ٤٤ - للمحافظ أن يطلب من رئيس المجلس الشعبي دعوة المجلس إلى الانعقاد لنظر أية مسألة يرى أخذ رأي المجلس فيها ، وللمحافظ أن يدعو إلى عقد مؤتمر بين المجلسين الشعبي والتنفيذي في مقر المحافظ وبرئاسته لتابعة تنفيذ السياسة العامة في المحافظة .

الفصل الخامس

العلاقة بين مجلس الشعب والمجالس الشعبية

مادة ٤٥ - يقدم رئيس المجلس الشعبي إلى رئيس مجلس الشعب تقارير عن نشاط المجلس ، وعن الأمور العامة التي تهم المحافظة .
مادة ٤٦ - على رئيس المجلس الشعبي أن يضع تحت نظر مجلس الشعب ملاحظاته في شأن متابعة خطة التنمية في المحافظة .

الباب الثاني

أحكام عامة وانتقالية

مادة ٤٧ - توضع خطة لنقل الاختصاصات إلى المحليات ، ويصدر بهذه الخطة والبرنامج الزمني اللازم لتنفيذها قرار من مجلس الوزراء . كما يعهد المجلس إلى أحد الوزراء بمتابعة تنفيذ هذه الخطة والبرنامج ومباشرة الاختصاصات

المنصوص عليها في القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ لوزير الإدارة المحلية بما في ذلك التصرف في وضع العاملين في وزارة الإدارة المحلية .

مادة ٤٨ - لا يجوز لأي من المجلسين إصدار توصيات في الأمور التي تخرج عن اختصاصه طبقاً لأحكام هذا القانون كما لا يجوز لهما التعرض للأمور التي يختص بها مجلس الشعب أو أي مجلس شعبي آخر .

مادة ٤٩ - في حالة خلو مكان أحد أعضاء المجلس الشعبي يختار المجلس من محل محله من بين أعضاء مؤتمر المحافظة أو لجنة المركز أو القسم حسب الأحوال وذلك بناء على اقتراح رئيس المجلس .

مادة ٥٠ - لرئيس مجلس الوزراء أن يفوض أحد الوزراء في مباشرة بعض اختصاصاته المنصوص عليها في هذا القانون واللوائح الصادرة بمقتضاه .

مادة ٥١ - يلحق بكل من المجالس الشعبية العدد الكافي من الموظفين الإداريين والكتابيين اللازمين لحسن سير العمل بالمجلس ، ويجوز أن يكون الحاق هؤلاء الموظفين بطريق الندب .

مادة ٥٢ - يخصص للمجالس الشعبية اعتماد مالي يكفي لتغطية نفقاتها حتى نهاية السنة المالية الحالية ، وتتضمن موازنة مجلس الشعب سنوياً المبالغ المخصصة للمجالس الشعبية .

مادة ٥٣ - تحل جميع مجالس المحافظات المشكلة طبقاً للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

ويتم تشكيل المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٥٤ - تشكيل المجالس الشعبية بمحافظات مطروح والبحر الأحمر والوادي الجديد وسيناء والسويس وبور سعيد والإسماعيلية بقرار خاص من رئيس الجمهورية .

مادة ٥٥ - يعمل بأحكام هذا القانون إلى أن يتم تشكيل المجالس الشعبية وفقاً لحكم المادة ١٦٢ من الدستور .

مادة ٥٦ - تلغى من نصوص القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ما يتعارض مع أحكام هذا القانون ويستمر العمل باللوائح الصادرة وفقاً لأحكام القانون المذكور إلى أن تلغى أو تعدل أو يستبدل بها غيرها .

وتستبدل بعبارة « مجلس المحافظة » حيثما وردت في القوانين واللوائح عبارة « المجلس التنفيذي » .

مادة ٥٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ شعبان سنة ١٣٩١ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧١)

**قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ (١)
بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة**

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة :

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالاحكام المرافقة لهذا القانون وتسرى احكامه على :

(١) العاملين بالجهاز الادارى للدولة ويتكون من وراوات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية .

(ب) العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم . ولا تسرى هذه الاحكام على العاملين الذين ينظم شئون توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين .

مادة ٢ — فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد :

١ — **بالوحدة :**

(١) كل وزارة او مصلحة عامة او جهاز يكون له موازنة خاصة بالوظائف .

(ب) كل وحدة من وحدات الادارة المحلية .

(ج) الهيئة العامة .

٢ — **بالسلطة المختصة :**

(١) الوزير المختص .

(ب) المحافظ المختص بالنسبة لوحدات الادارة المحلية .

(ج) رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة المختص .

مادة ٣ — يصدر رئيس الجمهورية اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

والى أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل باللوائح والقواعد والقرارات

المعمول بها فى شئون العاملين الخاضعين لاحكام هذا القانون فيما لا يتعارض مع احكامه .

مادة ٤ — يلغى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين في الدولة ، والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن المكافآت والاجور والمرتبات التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم البدلات والاجور والمكافآت ، كما يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ شعبان سنة ١٣٩١ (٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧١)

نظام العاملين المدنيين بالدولة

الباب الاول

في الوظائف والتميين والترقية

الفصل الاول

في الوظائف

مادة ١ — تُصنع كل وحدة من وحدات الجهاز الادارى للدولة ميلا تنظيميا لها يعتمد من الوزير المختص .

مادة ٢ — تضع كل وحدة جدولا للوظائف يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها واشترائط اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها في احدى المستويات والفئات الوظيفية المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون — كما يجوز اعادة تقييم وظائف كل وحدة ، ويعتمد جدول الوظائف والقرارات الصادرة باعادة تقييم الوظائف بقرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة وذلك في حدود الاعتمادات المقررة في الموازنة العامة للاجور .

مادة ٣ — يحدد رئيس الجمهورية احكام ترتيب وتوصيف وتقييم الوظائف واعادة تقييمها ، كما يحدد اجراءات نقل العاملين الى الوظائف الواردة بجدول توصيف الوظائف وموعد بدء نفاذ احكام التوصيف والتقييم عليهم .

مادة ٤ — يعتبر عاملا في تطبيق احكام هذا القانون كل من يعين في احدى الوظائف المبينة بموازنة كل وحدة ، ويكون التعيين في الوظائف المؤقتة بالنسبة للمتبعين بالجنسية المصرية أو الاجانب وفقا للقواعد التي تتضمنها اللائحة التنفيذية مع مراعاة الاحكام الخاصة بتوظيف الاجانب .

الفصل الثانى

فى التعيين

مادة ٥ - تعلن الوحدات عن الوظائف الخالية بها التى يكون التعيين فيها بقرار من السلطة المختصة . ويتضمن الاعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها .

وتحدد السلطة المختصة الوظائف التى يكون شغلها بامتحان وتلك التى تشغل بدون امتحان .

مادة ٦ - يكون التعيين فى الوظائف التى تشغل بامتحان بحسب الاسبقية الواردة بالترتيب النهائى لنتائج الامتحان وعند التساوى فى الترتيب يعين الأعلى مؤهلا فالأقدم تخرجاً فان تساوى تقدم الأكبر سناً .

وتسقط حقوق من لم يدركه الدور للتعين بمضى سنة من تاريخ اعلان نتيجة الامتحان .

وبجوز التعيين من القوائم التى مضى عليها أكثر من سنة اذا لم توجد قوائم أخرى صالحة للترشيح منها وذلك خلال السنة أشهر التالية لانقضاء السنة .

ويكون التعيين فى الوظائف التى تشغل بدون امتحان وفقاً للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

وتحدد بقرار من رئيس الجمهورية الوظائف التى تحجز للمصابين فى الحروب الذين تسمح حالتهم بالقيام بأعمالها ، كما يحدد ذلك القرار قواعد شغلها .

وبجوز أن يعين فى هذه الوظائف أزواج هؤلاء المصابين أو واحد من أولادهم وذلك فى حالة عجزهم عجزاً تاماً أو وفاتهم .

مادة ٧ - يشترط فيما يمين يعين فى إحدى الوظائف :

(١) أن يكون متمتعاً بالجنسية المصرية أو جنسية إحدى الدول العربية التى تعامل جمهورية مصر العربية بالمثل بالنسبة الى تولى الوظائف العامة .

ويستثنى من هذا الشرط الفلسطينيون العرب . فيعاملون معاملة من يتمتع بالجنسية المصرية مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية .

(٢) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

(٣) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها فى القوانين الخاصة أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره فى الحاليتين .

(٤) الا يكون قد سبق فصله من الخدمة بحكم أو بقرار تأديبي نهائى ما لم تمض على صدوره أربعة أعوام على الأقل .

(٥) أن يكون مستوفيا لمواصفات الوظيفة المطلوب شغلها ويجوز الاعفاء من هذا الشرط بموافقة السلطة المختصة بالتعيين .

(٦) أن تثبت لياقته الصحية للوظيفة بمعرفة الهيئة الطبية المختصة وذلك فيما عدا العاملين المعيّنين بقرار من رئيس الجمهورية ويجوز الاعفاء منها بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعد أخذ رأى الهيئة الطبية .

(٧) أن يجتاز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة .

(٨) أن يكون قد بلغ السن الذى تحدده اللائحة التنفيذية .

مادة ٨ - المؤهلات العلمية الأجنبية التى تمنحها المدارس والمعاهد والجامعات الأجنبية يصدر بمعادلتها بالمؤهلات الوطنية أو بتقييمها علميا اذا لم تكن لها نظائر من المؤهلات الوطنية ، قرار من وزير التعليم السالى أو من وزير التربية والتعليم أو من الوزير المخصص بشئون الأزهر حسب الأحوال بناء على اقتراح لجنة تشكل لهذا الغرض تمثل فيها وزارة التربية والتعليم والادارة العامة للبعثات والجهاز المركزى للتنظيم والادارة والمعاهد والكليات التى فيها نوع الدراسة المطلوب معادلة شهاداتها أو تقييمها علميا .

ويكون تحديد المستوى السالى للمؤهلات الوطنية بقرار من وزير الخزانة بعد أخذ رأى لجنة تمثل فيها وزارات التربية والتعليم والتعليم العالى وشئون الأزهر والجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

مادة ٩ - استثناء من حكم المادة (٥) يجوز اعادة تعيين السامل فى وظيفته السابقة التى كان يشغلها أو فى وظيفة أخرى مماثلة فى ذات الوحدة أو وحدة أخرى وبذات أجره الاصلى الذى كان يتقاضاه اذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة وعلى أن لا يكون التقرير الأخير المقدم عنه فى وظيفته السابقة بتقدير ضعيف .

مادة ١٠ - يجوز لشغل الوظائف الدائمة بصفة مؤقتة فى الأحوال المبينة فى القانون وفى هذه الحالة تسرى على العامل المعين احكام الوظائف الدائمة .

مادة ١١ - يوضع المعينون لأول مرة تحت الاختبار لمدة ستة شهور من تاريخ تسلمهم العمل وتقرر صلاحيتهم خلال مدة الاختبار فاذا ثبت عدم صلاحيتهم يحالون الى لجنة شئون العاملين فان رأت صلاحيتهم للنقل الى وظائف أخرى نقلتهم اليها والا اقترحت فصلهم من الخدمة .

- ويستثنى من الاحكام المتقدمة المعينون بقرار من رئيس الجمهورية ، وتحدد اللائحة التنفيذية الوظائف الأخرى التى لا يوضع شاغلوها تحت الاختبار .

مادة ١٢ - يكون التعيين فى وظائف الإدارة العليا بقرار من رئيس الجمهورية

ويكون التعيين في الوظائف الأخرى بقرار من السلطة المختصة ، وتعتبر الأقدمية في كل فئة من الفئات التي يتضمنها المستوى الواحد من تاريخ التعيين فيها ، فإذا اشتمل قرار التعيين على أكثر من عامل في فئة وظيفية واحدة اعتبرت الأقدمية كما يلي :

(أ) إذا كان التعيين متضمنا ترقية اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية في الفئة الوظيفية السابقة .

(ب) إذا كان التعيين لأول مرة اعتبرت الأقدمية بين المعينين على أساس المؤهل ثم الأقدمية في التخرج فإن تساويا تقدم الأكبر سنا ، وتحدد اللائحة التنفيذية الحالات التي يجوز فيها تقرير أقدمية اعتبارية في الفئة .

مادة ١٣ - مع عدم الإخلال بنص المادة (٩) يمنح العامل عند التعيين أول مربوط الفئة الوظيفية التي يعين عليها ويستحق هذا الأجر من تاريخ تسلمه العمل .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة ، إذا أعيد تعيين العامل في وظيفة أخرى من نفس فئته أو في فئة أعلى احتفظ بأجره السابق الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة إذا كان يزيد على بداية ربط الفئة المعين عليها بشرط ألا يجاوز نهاية ربطها وأن تكون مدة خدمته متصلة ، ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والعاملين بكادرات خاصة الذين يعاد تعيينهم في وحدات الجهاز الإداري للدولة .

كما يسرى هذا الحكم على العمال المؤقتين أو المعينين بمكافآت شاملة عند تعيينهم في فئات وظيفية .

مادة ١٤ - يجوز في الأحوال التي تحددها اللائحة التنفيذية منح المامل أجرا يزيد على بداية ربط الفئة الوظيفية المعين عليها وبخيث لا يجاوز الأجر نهاية ربط الفئة .

كما يجوز بقرار من السلطة المختصة - وبعد تقييم الوظائف - تعيين العامل الذي تزيد مدة خبرته الزمنية عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن يضاف إلى بداية مربوط عن كل سنة من السنوات الزائدة علاوة بحد أقصى خمس علاوات من علاوات الفئة المعين عليها .

الفصل الثالث

في الترقية

مادة ١٥ - مع مراعاة استيفاء العامل لشروط ومواصفات الوظيفة المرقى إليها يكون شغل الفئة الوظيفية بطريق الترقية من الفئة الوظيفية التي تسبقها مباشرة أو بالتعيين أو النقل .

وتكون الترقية إلى الوظائف التي يبدأ ربطها بمبلغ ٨٧٦ جنيها سنويا

وما يعلوها من وظائف بالاختيار ، وبالأقدمية الى الوظائف الأخرى ويجوز لللائحة التنفيذية تخصيص نسبة معينة للترقية بالاختيار الى هذه الوظائف .

ويشترط للترقية بالاختيار أن يكون العامل من بين الحاصلين على تقدير ممتاز في السنتين الأخيرتين ثم من بين الحاصلين على تقدير جيد مع التقيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفاية .

وبالنسبة لشاغلي الوظائف التي يبدأ ربطها بمبلغ ٨٧٦ جنيها سسويا وما يعلوها يستهدى في تحديد مرتبة كفايتهم عند الترقية بما ورد بملف خدمتهم وبما يبديه الرؤساء عنهم .

ويشترط في جميع الأحوال لترقية العامل أن يجتاز بنجاح التدريب الذي تتبعه له الوحدة التي يعمل بها .

ومع ذلك يجوز للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين إضافة ضوابط ومعايير للترقية بالاختيار بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة .

مادة ١٦ — لا تجوز ترقية العامل قبل استيفاء المدد المقررة للترقية في الجدول المرافق ويجوز لمجلس الوزراء تحديد مدد أخرى للترقية من فئة الى أخرى أو من مستوى الى آخر .

كما لا يجوز ترقية العامل المنقول الا بعد مضي سنة على الأقل ما لم تكن الترقية في وظائف الوحدات المنشأة حديثا أو كان نقل العامل بسبب نقل وظيفته أو لم يكن من بين عمال الوحدة المنقول اليها العامل من يستوفي الشروط القانونية للترقية خلال هذه السنة .

ويستثنى من ذلك الوظائف التي يكون التعيين فيها بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٧ — تصدر الترقية بقرار من السلطة المختصة بالتعيين . وتعتبر الترقية نافذة من تاريخ صدور القرار بها ويمنح العامل بداية الفئة الوظيفية المرقى اليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر وتستحق علاوة الترقية من أول الشهر التالي لصدور القرار .

الباب الثاني

في العلاوات والبدايات والحوافز

الفصل الأول

العلاوات

مادة ١٨ — يمنح العامل علاوة دورية طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافق بحيث لا يجاوز الأجر نهاية مربوط المستوى وذلك في المواعيد الآتية :

١ - في أول يناير التالى لانقضاء سنة من .

(١) تاريخ منح العلاوة السابقة ، ويسرى هذا الحكم على من يعاد تعيينهم من العاملين دون فاصل زمنى ، فيما عدا العاملين الذين يعاد تعيينهم وكان أجرهم فى وظيفتهم السابقة يقل عن بداية مربوط الفئة التى أعيد تعيينهم فيها بأكثر من قيمة علاوة من علاوات الفئة وفى هذه الحالة يسرى عليهم حكم الفقرة (٢) .

(ب) تاريخ صدور قرار الترقية .

٢ - في أول يناير التالى لانقضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة لأول مرة .

مادة ١٩ - يصدر بمنح العلاوة قرار من السلطة المختصة .

مادة ٢٠ - يجوز منح العامل علاوة تشجيعية فى حدود الاعتمادات المخصصة بالميزانية اعتبارا من أول يناير تعادل العلاوة الدورية المقررة وذلك بالشروط الآتية :

(١) أن تكون كفاية العامل قد حددت بتقدير ممتاز فى العاملين الآخرين ، وأن يكون قد بذل جهدا خاصا أو حقق اقتصادا فى النفقات أو رفعا لمستوى الأداء .

(٢) ألا يمنح العامل هذه العلاوة أكثر من مرة كل سنتين .

(٣) ألا يزيد عدد العاملين الذين يمنحون من العلاوة فى سنة واحدة على ١٠٪ من عدد عمال كل فئة وظيفية .

ولا يغير منح العامل هذه العلاوة من استحقاقه للعلاوة الدورية فى موعدها .

ويصدر بمنح العلاوة قرار من السلطة التى تختص بالتعيين بناء على اقتراح لجنة شؤون العاملين .

الفصل الثانى

البدلات والحوافز

مادة ٢١ - يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية فى الحدود وطبقا للتواعد المبينة قرين كل منها :

(١) بدل تمثيل للوظائف الرئيسية وحسب مستوى كل منها على ألا يزيد عن ١٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية المقرر لها البدل ، ويصرف لشاغل الوظيفة المقرر لها وفى حالة خلوها يستحق أن يقوم بأعبائها طبقا للأوضاع المقررة ولا يخضع هذا البدل للضرائب .

(٢) بدلات تقتضيها طبيعة عمل الوظيفة يتعرض معها القائمون عليها الى مخاطر معينة أو تتطلب منهم بذل جهود متميزة عن تلك التى تتطلبها سائر الوظائف وعلى ألا تزيد قيمة البدل عن ٣٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التى يشغلها العامل .

(٣) بدلات اقامة للعاملين بمناطق تتطلب ظروف الحياة فيها منح هذا البدل أثناء اقامتهم بهذه المناطق .

(٤) بدلات مهنية للحاصلين على مؤهلات معينة أو بسبب أداء مهنة معينة .

ولا يجوز أن يزيد مجموع ما يسرف للعامل طبقا لما تقدم عن ١٠٠٪ من الأجر الأساسي .

مادة ٢٢ — يجوز للسلطة المختصة وضع نظام للحوافز بما يحقق حسن استخدامها على أساس معدلات قياسية للإنتاج أو الخدمات أو حسب مستويات الأداء .

كما يجوز تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذي يقدم خدمات ممتازة أو أعمالا أو بحوثا أو اقتراحات جديّة تساعد على تحسين طرق العمل ورفع كفاءة الأداء .

ويكون تقرير المكافآت التشجيعية بقرار من السلطة المختصة .

مادة ٢٣ — يستحق العامل اجرا عن الأعمال الإضافية التي يطلب اليه تأديتها وفقا للقواعد والأحكام التي تضعها السلطة المختصة ، وتبين تلك الأحكام الحدود القصوى لما يجوز أن يتقاضاها العامل من مبالغ في هذه الأحوال .

مادة ٢٤ — يجوز منح رواتب اضافية للعاملين خارج جمهورية مصر العربية وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢٥ — يسترد العامل النفقات التي يتكبدها في سبيل أداء أعمال وظيفته وذلك في الأحوال وبالشروط التي تتضمنها اللائحة التنفيذية .

الباب الثالث

في النقل والندب والاعارة والبعثات

مادة ٢٦ — يجوز نقل العامل من وحدة الى أخرى من الوحدات التي تطبق احكام هذا القانون ، كما يجوز نقله الى الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها والعكس اذا كان النقل لا يفوت عليه دوره في الترقية بالأقدمية أو كان النقل بناء على طلبه .

ولا يجوز نقل العامل من وظيفة الى أخرى فئتها أقل .

ويكون نقل العامل بقرار من السلطة المختصة بالتعيين .

مادة ٢٧ — استثناء من أحكام المادة (٢٦) يجوز بموافقة وزير الخزانة نقل العامل من وحدة الى أخرى وذلك في الحالات الآتية :

(١) اذا لم يكن مستوفيا لمواصفات الوظيفة التى يشغلها أو أى وظيفة أخرى خالية فى الوحدة التى يعمل بها .

(٢) اذا كان زائدا عن حاجة العمل فى الوحدة التى يعمل بها ، وفى هذه الحالة تلغى وظيفته من ميزانيتها أو تنقل الى الجهة المنقول اليها .

مادة ٢٨ — يجوز بقرار من السلطة المختصة ندب العامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى فى نفس مستواها أو فى وظيفة تعلوها مباشرة فى نفس الوحدة التى يعمل بها أو فى وحدة أخرى أو فى مؤسسة أو وحدة اقتصادية اذا كانت حاجة العمل فى الوظيفة الأصلية تسمح بذلك .
وتكون مدة الندب سنة قابلة للتجديد .

مادة ٢٩ — فى حالة غياب أحد المعينين بقرار من رئيس الجمهورية يقوم وكيله بأعباء وظيفته فاذا لم يكن له وكيل جاز للوزير المختص ندب غيره للقيام بأعماله بشرط أن يكون من فئة معادلة أو من الفئة الأدنى مباشرة .

مادة ٣٠ — يجوز بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعد موافقة العامل كتابة أمارته للعمل فى الداخل أو الخارج ، ويحدد القرار الصادر بالاعارة مدتها ، ويكون أجر العامل بأكمله على جانب الجهة المستعيرة ، ومع ذلك يجوز منحه أجرا من حكومة جمهورية مصر العربية بالشروط والأوضاع التى يحددها رئيس الجمهورية .
وتدخل مدة الاعارة فى حساب المعاش واستحقاق العلاوة والترقية .

مادة ٣١ — عند اعارة أحد العاملين تبقى وظيفته خالية ويجوز فى حالة الضرورة شغلها بطريق التعيين أو الترقية بقرار من السلطة التى تختص بالتعيين اذا زادت مدة الاعارة عن سنة وعند عودة العامل يشغل وظيفته الأصلية اذا كانت خالية أو أى وظيفة خالية من فئته أو يبقى فى وظيفته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته فى أول وظيفة تخلو من نفس الفئة .

وفى جميع الأحوال يحتفظ له بكافة مميزات الوظيفة التى كان يشغلها قبل الاعارة .

مادة ٣٢ — يجوز إيفاد العاملين فى بعثات ومنح للدراسة أو إجازات دراسية بأجر أو بدون أجر بالشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

وتحفظ على سبيل التذكير لأعضاء البعثات والمنح والإجازات الدراسية من العاملين والمجندين وظائفهم ويجوز شغل هذه الوظائف بصفة مؤقتة بطريق التعيين دون الترقية اذا كانت مدة البعثة أو المنحة أو الإجازة لا تقل عن سنة على أن تخلو عند عودتهم ، وذلك مع عدم الإخلال بما لوزير الخزانة من سلطة اعانة أسر المجندين فى الأحوال وطبقا للأوضاع التى يقررها رئيس الجمهورية .

وتدخل مدة البعثة الرسمية والتجنيد فى حساب المعاش أو المكافأة وفى استحقاق العلاوة والترقية بالنسبة الى المبعوثين من العاملين والمجندين منهم .

أما المبعوثون من الطلبة فلا تحسب لهم من مدة البعثة الرسمية إلا المدة التي تلى التعليم الجامعي أو العالي .

الباب الرابع

في لجان شئون العاملين والتقارير عنهم

مادة ٣٣ - تنشأ في كل وحدة لجنة أو أكثر لشئون العاملين من ثلاثة أعضاء على الأقل ، وتشكل بقرار من السلطة المختصة ، وتجتمع بناء على دعوة من رئيسها أو من رئيس الوحدة وتكون قراراتها بأغلبية الآراء فإذا تساوت يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

ويتولى أعمال السكرتارية بهذه اللجان المسئول عن شئون العاملين أو من يقوم بعمله دون أن يكون له صوت معدود في المداولات .

وتنظم اللائحة التنفيذية اجراءات وأوضاع مباشرة اللجنة لأعمالها .

مادة ٣٤ - تختص اللجان المنصوص عليها في المادة السابقة بالنظر في تعيين ونقل وترقية ومنح علاوات العاملين لغاية وظائف المستوى الأول علاوة على ما يرى رئيس الوحدة عرضه عليها من شئون .

مادة ٣٥ - ترسل اللجنة اقتراحاتها الى السلطة المختصة خلال اسبوع لاعتمادها . فإذا لم تعتمدها ولم تبد اعتراضا عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصولها اعتبرت نافذة . أما اذا اعترضت على اقتراحات اللجنة كلها أو بعضها فيتعين أن تبدي كتابة الأسباب المبررة لذلك وتعيد ما اعترضت عليه الى اللجنة للنظر فيه على ضوء هذه الأسباب وتحدد لها أجلا للبت فيه فإذا انقضى هذا الأجل دون أن تبدي اللجنة رأيها اعتبر رأى السلطة المختصة نافذا ، أما اذا تمسكت اللجنة برأيها خلال الأجل المحدد ترسل اقتراحاتها الى السلطة المختصة لاتخاذ ما تراه بشأنها ويعتبر قرارها في هذه الحالة نهائيا .

مادة ٣٦ - أخضع لنظام التقارير السنوية جميع العاملين عدا شاغلي وظائف الإدارة العليا وشاغلي الفئة التي يبدأ مربوطها بمبلغ ٨٧٦ جنيها سنويا وتقدم هذه التقارير عن كل سنة مالية خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر من السنة التالية ، ويكون ذلك على أساس تقدير كفاية العامل بمرتبة ممتاز وجيد ومتوسط ودون المتوسط وضعيف ، ويكون اعداد هذه التقارير وفقا للإجراءات والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٧ - يعد الرئيس المباشر التقرير السنوى كتابة عن العاملين ويعرض عن طريق مدير الإدارة المختص بعد ابداء رأيه كتابة على لجنة شئون العاملين ، وللجنة أن تناقش الرؤساء في التقارير السنوية المقدمة منهم عن العاملين ولها أن تعتمدها أو تعدلها بناء على قرار مسبب .

مادة ٣٨ - يجب الحصول على تقرير عن مستوى كل عامل معار داخل

الجمهورية أو منتدب من الجهة المعار أو المنتدب اليها إذا طالت مدة الاعارة أو الندب عن ثلاثة شهور .

وبالنسبة للعامل المجند أو المستدعى للاحتياط يستهدى فى تقرير كفايته برأى الجهة المختصة بالقوات المسلحة .

مادة ٣٩ - يخطر العامل الذى قدرت كفايته بدرجة ضعيف أو دون المتوسط بأوجه الضعف فى مستوى أدائه لعمله ويجوز له أن يتظلم من هذا التقرير الى لجنة شئون العاملين خلال شهر من تاريخ اعلانه به على أن يفصل فى التظلم خلال شهر من تاريخ تقديمه ويكون قرارها نهائيا .

ولا يعتبر التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم أو البت فيه .

مادة ٤٠ - يحرم العامل المقدم عنه تقرير سنوى واحد بدرجة ضعيف أو تقريران متتاليان بدرجة دون المتوسط من العلاوة الدورية ومن الترقية فى السنة التالية لتلك المقدم عنها التقرير .

ولا يترتب الاثر السابق اذا ما تراخى وضنع التقرير عن الميعاد الذى يتعين وضعه فيه .

مادة ٤١ - العامل الذى يقدم عنه تقريران سنويان متتاليان بتقدير ضعيف يحال الى لجنة شئون العاملين فاذا تبين لها من فحص حالته انه أكثر ملاءمة للقيام بوظيفة أخرى فى ذات الفئة قررت نقله اليها بفئته وأجره . أما اذا تبين للجنة بعد تحقيقها انه غير قادر على العمل فى أية وظيفة بطريقة مرضية اقترحت فصله من الخدمة مع حفظ حقه فى المعاش أو المكافأة .

وترفع اللجنة تقريرها للسلطة المختصة لاعتماده . فاذا لم تعتمده اعادته اللجنة مع تحديد الوظيفة التى ينقل اليها العامل . فاذا كان التقرير التالى مباشرة بتقرير ضعيف يفصل من الخدمة فى اليوم التالى لاعتباره نهائيا مع حفظ حقه فى المعاش أو المكافأة .

الباب الخامس

فى الاجازات

مادة ٤٢ - لا يجوز للعامل أن ينقطع عن عمله الا لاجازة ممنوحة له فى حدود الاجازات المقررة بالمواد التالية .

مادة ٤٣ - للعامل الحق فى اجازة باجر كامل فى ايام عطلات الاعياد والمناسبات الرسمية التى يحددها قرار يصدر من رئيس مجلس الوزراء .

مادة ٤٤ - يمنح العامل اجازة عارضة لمدة لا تجاوز سبعة ايام فى السنة وتضع السلطة المختصة القواعد المنظمة فى هذا الشأن .

مادة ٤٥ — يمنح العامل أجازة سنوية بأجر كامل تقدر على الوجه الآتى :

١ — شهر لمن بلغ سن الخمسين من عمره أو لمن أمضى فى الخدمة عشر سنوات متصلة .

٢ — ٢١ يوما لمن أمضى فى الخدمة سنة كاملة .

٣ — ١٥ يوما فى السنة الاولى من خدمة العامل ولا تمنح الا بعد ستة شهور من تاريخ استلامه العمل .

ويجوز بقرار من السلطة المختصة زيادة مدة الاجازة السنوية بما لا يجاوز سبعة أيام للعاملين فى محافظات قنا وأسوان والبحر الاحمر وسيناء والوادي الجديد والصحراء الغربية وخارج الجمهورية طبقا للشروط والاوزاع التى يتضمنها القرار .

وتحدد مواعيد الاجازة السنوية حسب مقتضيات العمل وظروفه . ولا يجوز تقصيرها أو تأجيلها أو قطعها الا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل ، ويجوز ضم مدد الاجازات السنوية الى بعضها بشرط الا تزيد بأية حال على ثلاثة أشهر .

وفى جميع الاحوال يجب أن يحصل العامل على أجازة سنوية قدرها ستة أيام متصلة على الأقل .

مادة ٤٦ — لا يجوز للعامل أن يعمل بأجر أو بغير أجر لدى الغير خلال اجازته السنوية واذا ثبت اشتغاله خلالها لحساب جهة أخرى كان للجهة التى يتبعها أن تحرمه من أجره عن مدة الاجازة أو أن تسترد ما دفعت له من أجر مع عدم الاخلال بالجزاء التأديبي .

مادة ٤٧ — مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأمراض المزمنة تكون للعامل كل ثلاث سنوات تقضى فى الخدمة اجازة مرضية تمنح بقرار من الهيئة الطبية المختصة فى الحدود الآتية :

(١) ثلاثة شهور منها شهر بأجر كامل والشهرين الآخرين بأجر يعادل ٧٥ ٪ من أجره الاساسى ما لم تقرر السلطة المختصة صرف الاجر بالكامل فى الحالات التى تستدعى فيها حالة المريض ذلك وعلى أن يصدر قرار فى كل حالة على حدة .

(٢) ستة شهور بأجر يعادل ٧٥ ٪ من أجره الاساسى .

وللعامل الحق فى مد الاجازة المرضية لمدة ثلاثة أشهر أخرى بلا أجر اذا قررت الجهة الطبية المختصة احتمال شفائه .

ويجوز للسلطة المختصة زيادة المدة ستة أشهر أخرى بدون أجر اذا كان العامل مصابا بمرض يحتاج البرء منه الى علاج طويل ، ويرجع فى تحديد أنواع الأمراض التى من هذا النوع الى الهيئة الطبية المختصة وللعامل الحق فى أن يطلب تحويل الاجازة المرضية سواء بأجر كامل أو أجر مخفض الى اجازة سنوية اذا كان له وفر منها وعلى العامل المريض أن يخطر الجهة التابع لها عن مرضه خلال ٢٤ ساعة من تخلفه عن العمل .

وتحدد اللائحة التنفيذية الجزاء الذى يوقع على العامل المتمارض .

مادة ٤٨ - يجوز للسلطة المختصة وبناء على طلب العامل منحه اجازة خاصة بدون اجر للمدة التى تحددها فى الاحوال الآتية :

(١) للزوج أو الزوجة اذا رخص لاحدهما بالسفر للخارج لمدة سنة على الاقل ، ولا يجوز ان يتجاوز الاجازة مدة بقاء الزوج فى الخارج .

(٢) للأسباب التى يبيدها العامل وتقدرها السلطة المختصة حسب مقتضيات العمل .

مادة ٤٩ - تمنح اجازة مرضية بأجر كامل فى الحالات الآتية :

(١) لأداء فريضة الحج وتكون لمدة شهر لرة واحدة طوال مدة الخدمة .

(٢) للعاملة فى حالة الوضع وتكون لمدة شهر على الا تمنح لأكثر من ثلاث مرات طوال مدة الخدمة .

(٣) للعامل المخالط لمرض بهرض معد وترى الهيئة الطبية المختصة منعه من مزاولة أعمال وظيفته للمدة التى تحددها .

(٤) للعامل الذى يصاب بجرح أو مرض بسبب تأدية وظيفته وتقرر الهيئة الطبية المختصة مدة لعلاجه ، على ألا يتجاوز مدة الاجازة التى يمنح عنها أجرا ستة اشهر ، ومع ذلك يجوز بقرار من السلطة المختصة مد هذه الاجازة مدة لايتجاوز ستة اشهر أخرى .

ولا تحسب الاجازة فى الحالات المتقدمة من الاجازات السنوية أو المرضية .

مادة ٥٠ - كل عامل لا يعود الى عمله بعد انتهاء اجازته مباشرة يحرم من أجره عن مدة غيابه ابتداء من اليوم التالى لليوم الذى انتهت فيه الاجازة مع عدم الاخلال بالمسئولية التأديبية .

ومع ذلك يجوز للسلطة المختصة ان تقرر حساب مدة الانقطاع من اجازاته السنوية ومنحه أجره اذا كان له رصيد منها يسمح بذلك وكان غيابه لم يتجاوز عشرة أيام ، وقدم العامل عذرا مقبولا لهذا الغياب .

مادة ٥١ - تتخذ السنة الميلادية من أول يناير الى آخر ديسمبر أساسا لحساب الاجازات التى تمنح للعاملين ، وتدخل أيام العطلات الرسمية ضمن مدة الاجازة اذا تخللتها .

الباب السادس في واجبات العاملين وتدريبهم

الفصل الأول في واجبات العاملين

مادة ٥٢ - الوظائف العامة تكليف للقائمين بها ، هدفها خدمة المواطنين تحقيقا للمصلحة العامة طبقا للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها .

ويجب على العامل مراعاة أحكام هذا القانون وتنفيذها وعليه :

(١) أن يؤدي العمل المنوط به بنفسه بدقة وأمانة وأن يخصص وقت العمل الرسمي لاداء واجبات وظيفته . ويجوز تكليف العاملين بالعمل في غير اوقات العمل الرسمية علاوة على الوقت المعين اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك .

(٢) أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقا للعرف العام وأن يسلك في تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب .

(٣) أن يتعاون مع زملائه في اداء الواجبات العاجلة اللازمة لتأمين سير العمل وتنفيذ الخدمة العامة .

(٤) أن ينفذ ما يصدر اليه من أوامر بدقة وأمانة وذلك في حدود القوانين واللوائح والنظم المعمول بها .

ويتحمل كل رئيس مسئولية الاوامر التي تصدر منه كما يكون مسئولا عن حسن سير العمل في حدود اختصاصه .

(٥) مع عدم الاخلال بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة لا يجوز للعامل أن يجمع بين وظيفته وبين أى عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة اذا كان من شأن ذلك الاضرار بأداء واجبات الوظيفة أو كان غير متفق مع مقتضياتها .

(٦) لا يجوز للعامل أن يؤدي أعمالا للغير بأجر أو مكافأة ولو في غير اوقات العمل الرسمية الا باذن من الوزير المختص أو من يمارس سلطاته ، ومع ذلك يجوز أن يتولى العامل بأجر أو بمكافأة أعمال القوامة أو الوصاية أو الوكالة عن الغائبين أو المساعدة القضائية اذا كان المسئول بالوصاية أو القوامة أو الغائب أو المعين له مساعد قضائي ممن تربطهم به صلة قرى أو نسب لغاية الدرجة الرابعة وأن يتولى أعمال الحراسة على الأموال التي يكون شريكا أو صاحب مصلحة فيها أو مملوكة لمن تربطهم به صلة قرى أو نسب لغاية الدرجة الرابعة وذلك بشرط إخطار الجهة الرئاسية التابع لها بذلك .

مادة ٥٣ - يحظر على العامل :

(١) مخالفة القواعد والاحكام المالية المنصوص عليها فى القوانين واللوائح المعمول بها .

(٢) مخالفة الاحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية .

(٣) مخالفة اللوائح والقوانين الخاصة بالمناقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات وكافة القواعد المالية .

(٤) الاهمال او التقصير الذى يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو يكون من شأنه أن يؤدى الى ذلك بصفة مباشرة .

(٥) عدم الرد على مناقصات الجهاز المركزى للمحاسبات أو مكاتباته بصفة عامة أو تأخير الرد عليها ، ويعتبر فى حكم عدم الرد أن يجيب العامل اجابة الغرض منها الماطلة والتسويق .

(٦) عدم موافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بغير عذر مقبول بالحسابات والمستندات المؤيدة لها فى المواعيد المقررة لها أو بما يطلبه من أوراق أو وثائق أو غيرها مما يكون له الحق فى فحصها أو مراجعتها أو الاطلاع عليها بمقتضى قانون انشائه .

(٧) أن يفضى بأى تصريح أو بيان عن أعمال وظيفته عن طريق الصحف أو غير ذلك من طرق النشر الا اذا كان مصرحاً له بذلك كتابة من الرئيس المختص .

(٨) أن يفشى الامور التى يطلع عليها بحكم وظيفته اذا كانت سرية بطبيعتها أو بموجب تعليمات تقضى بذلك ، ويظل هذا الالتزام قائماً ولو بعد ترك العامل الخدمة .

(٩) أن يحتفظ لنفسه بأصل أى ورقة من الاوراق الرسمية أو ينزع هذا الاصل من الملفات المخصصة لحفظه ولو كانت خاصة بعمل كلف به شخصياً .

(١٠) أن يخالف اجراءات الامن الخاص والعام التى يصدر بها قرار من الوزير المختص أو من يمارس سلطانه .

(١١) ويحظر على العامل بالذات أو بالواسطة :

(ا) أن يشتري عقارات أو منقولات مما تطرحه السلطات القضائية أو الادارية للبيع اذا كان ذلك يتصل بأعمال وظيفته .

(ب) أن يزاول أى اعمال تجارية وبوجه خاص أن يكون له أى مصلحة فى أعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته .

(ج) أن يشترك فى تأسيس الشركات أو يقبل عضوية مجالس ادارتها أو أى عمل فيها الا اذا كان مندوباً عن الحكومة أو المؤسسات العامة أو وحدات الحكم الملى أو كان ذلكاً بترخيص من الجهة المختصة .

(د) أن يستأجر أراضي أو عقارات بقصد استغلالها في الدائرة التي يؤدي فيها أعمال وظيفته إذا كان لهذا الاستغلال صلة بعمله .

(هـ) أن يضارب في البورصات .

(و) أن يلعب القمار في الاندية أو المحال العامة .

مادة ٥٤ — تضع اللائحة التنفيذية نظاما للرقابة والتفتيش والمتابعة وتقييم الاداء وما تحقق من أهداف وفقا لمعايير محددة يخضع لها جميع العاملين .

الفصل الثاني

في التحقيق مع العاملين وتاديبهم

مادة ٥٥ — كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يعاقب تأديبيا وذلك مع عدم الاخلال باقامة الدعوى المدنية او الجنائية عند الاقتضاء .

ولا يعفى العامل من العقوبة استنادا لامر رئيسه الا اذا أثبت أن ارتكابه للمخالفة كان تنفيذا لامر مكتوب بذلك صادرا اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة رفى هذه الحالة تكون المسئولية على مصدر الامر وحده .

ولا يسأل العامل مدنيا الا عن خطئه الشخصي .

مادة ٥٦ — لا يجوز توقيع عقوبة على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع اقواله وتحقيق دفاعه ، ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا .

ومع ذلك يجوز بالنسبة لعقوبة الانذار والخصم من الاجر لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام أن يكون الاستجواب أو التحقيق شفاهة على أن يثبت مضمونه في القرار الصادر بتوقيع الجراء .

مادة ٥٧ — الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي :

(١) الانذار .

(٢) الخصم من الاجر لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة ولا يجوز أن يتجاوز الخصم تنفيذا لهذه العقوبة ربع الاجر شهريا بعد الربع الجائز الحجز عليه أو التنازل عنه قانونا .

(٣) تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

(٤) الحرمان من العلاوة .

(٥) الوقف عن العمل مع صرف نصف الاجر لمدة لا تتجاوز ستة أشهر .

(٦) الفصل من الخدمة .

أما بالنسبة لشاغلي وظائف الإدارة العليا والفئة الوظيفية التي يبدأ مربوطها بمبلغ ٨٧٦ ج فلا توقع عليهم إلا العقوبات الآتية :

- (١) التنبيه .
- (٢) اللوم .
- (٣) العزل من الوظيفة مع الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع .
- (٤) الإحالة إلى المعاش .

مادة ٥٨ - يكون الاختصاص في توقيع العقوبات التأديبية كما يلي :

(١) لشاغلي وظائف الإدارة العليا كل في حدود اختصاصه توقيع عقوبة الإنذار أو الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز ٣٠ يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما .

وللوزير أو المحافظ المختص أو رئيس مجلس الإدارة حسب الأحوال حفظ التحقيق أو إلغاء القرار الصادر بتوقيع العقوبة أو تعديله وذلك بخفض العقوبة أو تشديدها وله أيضا إذا ألغى العقوبة أن يحيل العامل إلى المحكمة التأديبية وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار .

(٢) للوزير أو المحافظ المختص أو رئيس مجلس الإدارة حسب الأحوال توقيع عقوبة الإنذار أو الخصم من المرتب بحيث لا تزيد مدة الخصم في السنة الواحدة على ستين يوما سواء تم توقيعها دفعة واحدة أو على دفعات .

(٣) تختص المحكمة التأديبية وحدها بتوقيع باقى العقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٧ .

وفي حالة اعارة العامل أو ندبه للقيام بعمل وظيفة تكون السلطة التأديبية بالنسبة إلى المخالفات التي يرتكبها في مدة اعارته أو ندبه هي الجهة التي أعير إليها أو ندب للعمل بها .

مادة ٥٩ - تحتفظ كل وحدة في حساب خاص بحصيلة جزاءات الخصم الموقعة على العاملين ويكون الصرف من هذه الحصيلة في الأغراض الاجتماعية أو الثقافية أو الرياضية للعاملين طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها السلطة المختصة .

مادة ٦٠ - للسلطة المختصة أن توقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف أجره ابتداء من تاريخ الوقف .

ويجب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم صرف الباقي من أجره فإذا لم يعرض الأمر عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف الأجر كاملاً حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه .

وعلى المحكمة التأديبية أن تصدر قرارها خلال عشرين يوما من تاريخ رفع الأمر إليها فإذا برىء العامل أو حفظ التحقيق أو عوقب بعقوبة الإنذار صرف إليه

ما يكون قد أوقف صرفه من أجره ، فإن عوقب بعقوبة أشد تقرر السلطة التي وقعت العقوبة ما يتبع في شأن الاجر الموقوف صرفه .

مادة ٦١ — كل عامل يحبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره في حالة حبسه احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي غير نهائي ويحرم من كامل أجره في حالة حبسه تنفيذا لحكم جنائي نهائي ، ويعرض الأمر عند عودة العامل إلى عمله على السلطة المختصة لتقرر ما يتبع في شأن مسئولية العامل التأديبية فإذا اتضح عدم مسئوليته صرف له نصف أجره الموقوف صرفه .

مادة ٦٢ — تسقط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أي المدتين أقرب .

وتنقطع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق والانتهاج أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء .

وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة .

ومع ذلك إذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى الجنائية .

مادة ٦٣ — تعنى من الرسوم الطعون التي تقام أمام المحكمة الادارية العليا في أحكام المحاكم التأديبية .

مادة ٦٤ — لا يمنع ترك العامل للخدمة لاي سبب من الاسباب من الاستمرار في المحاكمة التأديبية إذا كان قد بدىء في التحقيق قبل انتهاء مدة خدمته ويجوز في هذه الحالة وقف جزء من المعاش أو المكافأة بما لا يجاوز الربع بقرار من المحكمة التأديبية المختصة الى حين انتهاء المحاكمة ويجوز في المخالفات المالية التي يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزانة اقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدىء في التحقيق قبل انتهاء الخدمة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها .

والعقوبات التي يجوز توقيعها على من ترك الخدمة هي :

١ — غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز الاجراجمالى الذي كان يتقاضاه العامل في الشهر وقت وقوع المخالفة .

٢ — الحرمان من المعاش لمدة لا تزيد عن ٣ اشهر .

٣ — الحرمان من المعاش فيما لا يجاوز الربع .

ويستوفى المبلغ المنصوص عليه في البندين (٢ او ١) بالخصم من معاش العامل في حدود الربع شهريا أو المكافأة أو المال المدخر ان وجد أو بطريق الخزير الإداري .

مادة ٦٥ - لا يجوز النظر في ترقية عامل وقعت عليه عقوبة من العقوبات التأديبية المبينة فيما يلي إلا بعد انقضاء الفترات الآتية :

(١) ثلاثة أشهر في حالة الخصم من الاجر أو الوقف لمدة من خمسة أيام الى عشرة .

(٢) ستة أشهر في حالة الخصم من الاجر أو الوقف لمدة ١١ يوما الى ١٥ يوما .

(٣) سنة في حالة الخصم من الاجر أو الوقف مدة تزيد على خمسة عشر يوما .

(٤) وفي حالة توقيع عقوبة تأجيل العلاوة أو الحرمان منها لا يجوز النظر في ترقية العامل مدة التأجيل أو الحرمان .

وتحسب فترات التأجيل المشار اليها في المادة السابقة من تاريخ توقيع العقوبة ولو تداخلت في فترة أخرى مترتبة على عقوبة سابقة .

مادة ٦٦ - لا تجوز ترقية عامل محال الى المحاكمة التأديبية أو المحاكمة الجنائية أو موقوف عن العمل في مدة الاحالة أو الوقف وفي هذه الحالة تحجز للعامل الفئة لمدة سنة فاذا استطلت المحاكمة لأكثر من ذلك وثبت عدم ادانته أو وقعت عليه عقوبة الانذار أو الخصم أو الوقف عن العمل لمدة تقل عن خمسة أيام وجب عند ترقيته اجتناب اقدميته في الوظيفة المرقى اليها ويمنح اجرا من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل الى المحاكمة التأديبية أو المحاكمة الجنائية .

وينتظر العامل محالا للمحاكمة التأديبية من تاريخ طلب الجهة الادارية أو الجهاز المركزي للمحاسبات من النيابة الادارية اقامة الدعوى التأديبية .

مادة ٦٧ - تمنح العقوبات التأديبية التي توقع على العامل بانقضاء الفترات الآتية :

(١) سنة في حالة التنبيه واللوم والانذار والخصم من الاجر عن مدة لا تتجاوز خمسة أيام .

(٢) سنتان في حالة الخصم من الاجر عن مدة تزيد على خمسة أيام .

(٣) ثلاث سنوات في حالة تأجيل العلاوة أو الحرمان منها .

(٤) أربع سنوات بالنسبة الى العقوبات الاخرى عدا عقوبتي الفصل والاحالة الى المعاش بحكم أو قرار تأديبي .

ويتم المحو في هذه الحالات بقرار من لجنة شئون العاملين اذا تبين لها أن سلوك العامل وعمله منذ توقيع الجزاء مرضيين وذلك من واقع تقاريره السنوية وملف خدمته وما يبيديه الرؤساء عنه .

ويترتب على محو الجزاء اعتباره كأن لم يكن بالنسبة للمستقبل ولا يؤثر على الحقوق والتعويضات التي ترتبت نتيجة له وترفع أوراق العقوبة وكل اشارة اليها وما يتعلق بها من ملف خدمة العامل .

الباب السابع

في حالة العاملين للاستيداع وانتهاء خدمتهم

الفصل الأول

الاحالة الى الاستيداع

مادة ٦٨ - يجوز احالة العامل الى الاستيداع لمدة اقضاها سنتان لاسباب تتعلق بالصالح العام .

ويصدر بالاحالة الى الاستيداع وتحديد مدته قرار من رئيس الجمهورية .

ويستحق العامل المحال الى الاستيداع أجره الاساسى بالكامل لمدة ثلاثة شهور ونصف هذا الاجر لباقي المدة .

ويجوز للعامل خلال مدة احالته الى الاستيداع ان يقوم بأى عمل لحسابه الخاص أو لدى الغير .

ويجوز له طلب احالته الى المعاش وفقاً لاحكام قانون المعاشات المعامل به على ان تحسب مدة الاستيداع ضمن المدة المحسوبة في المعاش ويؤدى عنها احتياطي المعاش وتسوى حالته على أساس ضم المدة الباقية لبلوغه سن الاحالة الى المعاش بحيث لا تجاوز سنتين ، وفي هذه الحالة يعامل معاملة المصولين بقرار من رئيس الجمهورية أو بسبب الغاء الوظيفة أو الوفاة .

مادة ٦٩ - يجوز للسلطة المختصة خلال مدة الاستيداع اعادة العامل الى العمل في ذات الجهة التي كان يعمل بها أو في أى جهة أخرى .

وفي جميع الأحوال يعود العامل المحال الى الاستيداع الى عمله بانقضاء المدة المحددة للاستيداع ما لم تنته خدمته طبقاً للأوضاع المنصوص عليها في المادتين (٥٨ و ٧٠) .

وفي حالة اعادته الى الخدمة طبقاً للاحكام السابقة يحدد أجره ومدة الوظيفة وأقدميته فيها بافتراض استمراره في عمله مع عدم صرف غرور عن المباضى .

الفصل الثانى

في انتهاء الخدمة

مادة ٧٠ - تنتهى خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية

(١) بلوغ السن المقررة لترك الخدمة

(٢) عدم اللياقة للخدمة صحياً

(٣) الاستقالة .

(٤) الفصل أو الإحالة إلى المعاش بحكم تأديبي .

(٥) نقد الجنسية أو انتفاء شرط المعاملة بالمثل بالنسبة لرعايا الدول الأجنبية .

(٦) الفصل بقرار من رئيس الجمهورية في الأحوال التي يحددها القانون الخاص بذلك .

(٧) الحكم عليه بعقوبة جنائية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ويكون الفصل جوازا للموزير المختص إذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة .

(٨) إلغاء الوظيفة المؤقتة .

(٩) الوفاة .

مادة ٧١ - تنتهي خدمة العامل ببلوغه سن الستين دون إخلال بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين .

ولا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغ السن المقررة إلا في حالة الضرورة وبقرار من رئيس الوزراء .

مادة ٧٢ - للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة .

ولا تنتهي خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ، ويجب البت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه وإلا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن طلب الاستقالة معلقا على شرط أو مقترنا بقيد وفي هذه الحالة لا تنتهي خدمة العامل إلا إذا تضمن قرار قبول الاستقالة إجابته إلى طلبه .

ويجوز خلال هذه المدة أرجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل مع إخطار العامل بذلك .

فإذا أحيل العامل إلى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته إلا بعد الحكم في الدعوى بغير عقوبة الفصل أو الإحالة إلى المعاش .

ويجب على العامل أن يستمر في عمله إلى أن يبلغ إليه قرار قبول الاستقالة أو إلى أن ينقضي الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية .

مادة ٧٣ - يعتبر العامل مقبدا استقالته في الحالات الآتية :

(١) إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من عشرة أيام متتالية ولو كان الانقطاع عقب إجازة مرخص له بها ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول وفي هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة أن

تقرر عدم حرمانه من أجره عن مدة الانقطاع اذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك والا وجب حرمانه من أجره عن هذه المدة فاذا لم يقدم العامل اسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

(٢) اذا انقطع عن عمله بغير اذن تقبله جهة الادارة اكثر من عشرين يوما غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاكتمال هذه المدة .

وفي الحالتين السابقتين يتعين انذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة ايام في الحالة الاولى وعشرة ايام في الحالة الثانية .

(٣) اذا التحق بخدمة أى جهة اجنبية بغير ترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية وفي هذه الحالة تعتبر خدمة العامل منتهية من تاريخ التحاقه بالخدمة في الجهة الأجنبية .

ولا يجوز اعتبار العامل مستقila في جميع الأحوال اذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع عن العمل أو لالتحاقه بالخدمة في جهة اجنبية .

مادة ٧٤ - يصرف للعامل أجره الى اليوم الذي تنتهى فيه خدمته لأحد الأسباب المبينة بالمادة (٧٠) على أنه في حالة الفصل لعدم الياقة الصحية يستحق العامل الاجر كاملا أو منقوصا حسب الاحوال لغاية استنفاد اجازاته المرضية أو احواله الى المعاش بناء على طلبه .

واذا كان انتهاء الخدمة بناء على طلب العامل استحق أجره حتى تاريخ صدور قرار قبول الاستقالة أو انقضاء المدة التي تعتبر الاستقالة بعدها مقبولة وفي حالة انتهاء الخدمة بسبب الغاء الوظيفة أو بقرار من رئيس الجمهورية يستحق العامل تعويضا يعادل أجره الى أن يتم ابلاغه بالقرار وذلك دون اخلاص بحكم الفقرة السابقة .

مادة ٧٥ - اذا حكم على عامل بالفصل أو بالاحالة الى المعاش انتهت خدمته من تاريخ صدور الحكم ما لم يكن موقوفا عن عمله فتعتبر خدمته منتهية من تاريخ وقفه ويستحق العامل المحكوم عليه تعويضا يعادل أجره الى يوم ابلاغه بالحكم اذا لم يكن موقوفا عن العمل .

ولا يجوز أن يسترد من العامل الذي أوقف عن عمله ما ينبق أن صرف له من أجره اذا حكم عليه بالفصل أو بالاحالة الى المعاش .

الباب الثامن احكام عامة وانتقالية

الفصل الأول

احكام عامة

مادة ٧٦ - تنظم اللائحة التنفيذية الخدمات الصحية والاجتماعية للعاملين وشروطها .

مادة ٧٧ - تحدد السلطة المختصة ايام العمل في الاسبوع وساعاته وفقا لمتطلبات المصلحة العامة .

مادة ٧٨ - تكون الاختراعات التي يبتكرها العامل اثناء تادية وظيفته او بسببها ملكا للدولة في الاحوال الآتية :

- (١) اذا كان الاختراع نتيجة تجارب رسمية .
 - (٢) اذا كان الاختراع داخل نطاق واجبات الوظيفة .
 - (٣) اذا كان للاختراع صلة بالشئون العسكرية .
- وفي جميع الاحوال يكون للعامل الحق في تعويض عادل يراعى في تقديره تشجيع البحث والاختراع .

مادة ٧٩ - يكون حساب البدل المنصوص عليها في هذا القانون بالتقسيم الميلادي .

مادة ٨٠ - اذا توفي العامل وهو بالخدمة تصرف لعائلته ما يعادل اجر شهر كامل لمواجهة نفقات الجنازة بحد اثنى عشرون جتيتها وذلك مع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف مرتب او اجر او معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف او المستخدم او صاحب المعاش .

مادة ٨١ - تعلن القرارات التي تصدر في شئون العاملين في نشرة رسمية يصدر بتنظيم توزيعها على الجهات المختصة وتعليقها في لوحة الاعلانات قرار من السلطة المختصة .

مادة ٨٢ - تنظم اللائحة التنفيذية احوال وشروط تعيين العاملين بمكافآت شاملة ويستمر العاملون الحاليون المعينون بتلك المكافآت بوضعهم طبقا للقواعد والشروط المعينين بها الى ان يتم صدور اللائحة التنفيذية .

مادة ٨٣ - يختص مجلس الدولة دون غيره بابداء الراى مسببا فيما يطلبه الوحدات الخاضعة لاحكام هذا القانون متعلقا بتطبيق احكامه ولوائحه التنفيذية عن طريق ادارة الفتوى المختصة .

الفصل الثاني

أحكام انتقالية

مادة ٨٤ - ينقل العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الى الفئات الوظيفية الجديدة على النحو الموضح بالجدول رقم (٢) المرافق .

مادة ٨٥ - يمنح العاملون الذين يستحقون علاوة دورية في اول مايو سنة ١٩٧٢ طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة هذه العلاوة في اول يناير سنة ١٩٧٢ بفئة العلاوة المقررة لفئاتهم الوظيفية طبقا لأحكام هذا القانون .

ويمنح العاملون الذين يستحقون اول علاوة دورية في اول مايو سنة ١٩٧٣ طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه هذه العلاوة في اول يناير سنة ١٩٧٣ بفئة العلاوة المقررة لفئاتهم الوظيفية طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٨٦ - تجرى ترقية العاملين بالجهاز الادارى للدولة بمراعاة التقسيمات النوعية والتخصصات الواردة بالموازنة بشرط قضاء المدد اللازمة للترقية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق والى أن يبدأ العمل بنظام تقييم وترتيب الوظائف في الجهاز الادارى للدولة وفقا لأحكام المادة (٣) يراعى عند التعيين والترقية استبعاد ما ورد في هذا القانون من قواعد خاصة بالتوظيف والتقييم وترتيب الوظائف او مبنية عليها .

ويتم التعيين والترقية خلال هذه الفترة بمراعاة الأحكام الآتية :

(١) حكم المادة ١ (بند ثالثا - ٢) من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة .

(٢) احكام المادتين ٨ ، ١٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية .

(٣) احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥١ لسنة ١٩٧٠ باضافة بعض الأحكام الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ .

ومع ذلك يجوز للإلحة التنفيذية أن تتناول بالتنظيم أيا من المجالات التي تحكمها البنود (١ ، ٢ ، ٣) بديلا عن أحكام أي منها .

مادة ٨٧ - مع عدم الإخلال بنص المادة (٢٢) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبات بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على احكام القوانين والقواعد

والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه الا إذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

مادة ٨٨ — يوضع أول تقرير سنوى عن العاملين بعد العمل بأحكام هذا القانون عن الفترة من أول يناير ١٩٧١ حتى ٣٠ يونية ١٩٧٢ ويعتبر تاليا مباشرة للتقرير السابق .

الجدول رقم (١)

المستويات	الربط المالى للمستوى	الفئات الوظيفية	العلاوة السنوية الأدنى	الحد
الادارة العليا :				
ممتازة (وكيل أول)	٢٠٠٠		ربط ثابت	
عالية (وكيل وزارة)	١٨٠٠ — ١٤٠٠		٧٥	—
مدير عام	١٨٠٠ — ١٢٠٠		٧٢	—
المستوى الاول	١٤٤٠ — ٥٤٠	١٤٤٠ — ٨٧٦	٦٠	١
		١٤٤٠ — ٦٨٤	٤٨	٣
		١٤٤٠ — ٥٤٠	٣٦	٣
المستوى الثانى	٧٨٠ — ٢٤٠	٧٨٠ — ٤٢٠	٢٤	٣
		٧٨٠ — ٣٣٠	١٨	٣
		٧٨٠ — ٢٤٠	١٨	٢
المستوى الثالث	٣٦٠ — ١٠٨	٣٦٠ — ١٨٠	١٢	٣
		٣٦٠ — ١٤٤	٩	٤
		٣٦٠ — ١٠٨	٩	٤

يمنح العامل العلاوة الدورية المحددة قرين الفئة الوظيفية التى يشغلها ، فاذا وصل أجره — قبل منحه العلاوة — الى بداية ربط كل من الفئات الوظيفية الأعلى فى ذات المستوى ، منح العلاوة المقررة للفئة الوظيفية الأعلى حتى ولو لم تتم ترقيته الى هذه الفئة ، كل ذلك بشرط الا يتجاوز نهاية مربوط المستوى .

الجدول رقم (٢)

الدرجة أو الفئة الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤	الفئات الوظيفية وفقا للقانون	المستوى
جنيته	وكيل أول	
المتازة (١٩٠٠ — ٢٠٠٠)	(٢٠٠٠ جنيته ريث ثابت) -	
المتازة ١٨٠٠	وكيل وزارة	وظائف الادارة
وكيل وزارة	(١٨٠٠ — ١٤٠٠)	
أولى	(١٨٠٠ — ١٢٠٠)	
ثانية	(١٤٤٠ — ٨٧٦)	
ثالثة	(١٤٤٠ — ٦٨٤)	المستوى الاول
رابعة	(١٤٤٠ — ٥٤٠)	
خامسة	(٧٨٠ — ٤٢٠)	
سادسة	(٧٨٠ — ٣٣٠)	المستوى الثانى
سابعة	(٧٨٠ — ٢٤٠)	
ثامنة	(٣٦٠ — ١٨٠)	
تاسعة	(٣٦٠ — ١٤٤)	
عاشرة	(٣٦٠ — ١٠٨)	المستوى الثالث
احدى عشرة		

وفى تطبيق الجدول المتقدم تراعى الأحكام التالية :

(١) يصدر وزير الخزانة بعد أخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة قرارا بتحديد أوضاع شاغلى الدرجة الثانية عشرة ويستثمرون فى تقاضى مرتباتهم الحالية الى حين تحديد أوضاعهم .

(٢) ينقل العاملون بذات مرتباتهم طبقا للأحكام المتقدمة ولو تجاوزت نهاية مربوط الفئة على أن تستهلك الزيادة مما يستحق لهم من علاوات مستقبلية إذا كانت الزيادة قد ترتبت نتيجة ضم البدلات الى المرتب طبقا للقواعد التى كانت سارية فى هذا الشأن .

ويكون ترتيب الأقدمية فيما بين العاملين المتولين فى الفئة الوظيفية والمستوى الواحد على أساس أوضاعهم قبل النقل .

(٣) يمنح شاغلو الدرجة الحادية عشرة الذين تقل أجورهم عن بداية ربط المستوى الثالث الى بداية ربط هذا المستوى ، ولا تؤثر هذه الزيادة على موعد استحقاقهم للعلاوة الدورية التالية .

ويتم نقلهم الى المستوى الثالث بمراعاة اقدميتهم السابقة فيما بينهم وعلى أن يكونوا تالين لشاغلي الدرجة العاشرة .

(٤) ينقل شاغلو الدرجة الممتازة المعينون بأجر قدره ١٩٠٠ جنيه سنوياً الى وظيفة وكيل أول ويمنحون الأجر المقرر لها ، وأما من يتقاضى منهم ١٨٠٠ جنيه سنوياً فينقل الى وظيفة وكيل وزارة ويتقاضى ذات مرتبه .

(٥) لا يترتب على حصول العامل على الأجر الذى يمنح له بالتطبيق لاحكام هذا القانون الاخلال بالترتيب الرئاسى للوظائف طبقاً للتنظيم الادارى فى كل وحدة .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ (١)

بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تنظيم البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تستبدل بالمادة ١ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه النص التالى :

مادة ١ - فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء واعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات وما فى حكمها التى تمنح لاي سبب كان علاوة على الأجر الاصلى للعاملين المدنيين والعسكريين لوحدات الجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التى تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥٪ على الاقل .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٩ فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧١

ويعتد في حساب نسبة الخفض وما يستحق من البديل بعد خفضه بقيمته التي كانت مقررة في ٣٠ يونية سنة ١٩٦٥ أو في تاريخ لاحق يكون قد تقرر فيه البديل ما لم ينص في قرار منح البديل على مراعاة نسبة الخفض المقررة .

مادة ٢ - يسرى حكم المادة السابقة على البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون ولا تصرف فروق عن الماضى .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ولوزير الخزانة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ شعبان سنة ١٣٩١ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ (١)

باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٧ من الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رعوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والثوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بالاجراءات الجنائية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة والثوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن استثمار المسال الاجنبى في مشروعات التنمية الاقتصادية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ : في شأن تحويل المؤسسات المصرية والاجنبية الى شركات مساهمة ؛

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات التعاونية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية ؛

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة أو الملحقة ؛

وعلى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في الشركات المساهمة ؛

وعلى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة ؛

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس إدارة المؤسسات العامة سلطة الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء بالنسبة للشركات التابعة لها ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المعاشات والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل منهم في تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العامة .

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

مادة ٢ - يلغى العمل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام وكل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٣ - لا تسرى على شركات القطاع العام أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له .

مادة ٤ — يصدر رئيس الجمهورية اللائحة التنفيذية للقانون المرافق .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ شعبان سنة ١٣٩١ (٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧١)

الكتاب الأول

المؤسسات العامة

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ — يتولى كل وزير عن طريق المؤسسات العامة تنفيذ السياسة العامة للدولة ومتابعتها في القطاع الذي يشرف عليه .

مادة ٢ — المؤسسة العامة وحدة اقتصادية قابضة تقوم في مجال نشاطها بالمشاركة في تنمية الاقتصاد القومي الاشتراكي ، ومعاونة الوزير في تحقيق أهداف خطة التنمية .

مادة ٣ — تختص المؤسسة العامة بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها بتخطيط ومتابعة تحقيق الأهداف المقررة لهذه الوحدات ، والتنسيق بينها وتقييم أدائها ، وذلك دون تدخل في شئونها التنفيذية .

كذلك تختص المؤسسة العامة بمعاونة الوحدات الاقتصادية التي تتبعها في تذليل الصعوبات والمشاكل ذات الصلة العامة التي تعترضها في سبيل تحقيق أهدافها .

مادة ٤ — تعتبر وحدة اقتصادية تابعة في حكم هذا القانون ، شركات القطاع العام والجمعيات التعاونية والمنشآت التي تبع المؤسسة العامة والمشروعات تحت التأسيس التي تنشئها وتمتلكها بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها .

مادة ٥ — يحدد بقرار من رئيس الجمهورية ما يتبع لكل مؤسسة عامة من وحدات اقتصادية .

الباب الثاني

إنشاء المؤسسات العامة

مادة ٦ — تنشأ المؤسسة العامة بقرار من رئيس الجمهورية ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية ، ويحدد القرار الصادر بإنشائها :

- (١) اسم المؤسسة ومركزها .
- (٢) الغرض الذى أنشئت من أجله .
- (٣) الأموال التى تدخل فى ذمتها المالية .
- (٤) الوزير المشرف عليها .
- (٥) ما يكون لها من اختصاصات السلطة العامة اللازمة لتحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله .

مادة ٧ - تمارس المؤسسة العامة نشاطها بواسطة ما يتبعها من وحدات اقتصادية ومع ذلك يجوز أن يعهد اليها القرار الصادر بإنشائها بمباشرة نشاط معين .

وفى هذه الحالة تعتبر فى تطبيق أحكام هذا القانون فى حكم الوحدة الاقتصادية التابعة وذلك بالنسبة للنشاط الذى تمارسه بالذات .

مادة ٨ - تضع المؤسسة العامة اللوائح الداخلية لتنظيم أعمالها وإدارتها ونظام حساباتها وإدارة أموالها وذلك دون التقيد بأحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها فى الميزانيات المستقلة أو الملحقة .

مادة ٩ - للمؤسسة العامة فى سبيل تحقيق أغراضها أن تتبع مختلف الوسائل اللازمة لذلك ولها على الأخص :

- (١) إنشاء شركات مساهمة أو جمعيات تعاونية بمفردها أو مع شريك أو شركاء آخرين بعد موافقة مجلس الوزراء ، ويجوز تداول أسهم الشركات بمجرد تأسيسها .
 - (٢) تملك أسهم الشركات عن طريق الاكتتاب فيها أو شرائها دون التقيد بالمدد المقررة لتداول أسهم الشركات الجديدة .
 - (٣) اقراض الوحدات الاقتصادية التابعة لها أو ضمانها فيما تعقده من قروض .
 - (٤) الاقتراض من الهيئات والبنوك والشركات ، وكذلك إصدار سندات بالشروط والأوضاع التى يعتمدها مجلس الوزراء .
- مادة ١٠ - يكون ادماج المؤسسات العامة والغاؤها بقرار من رئيس الجمهورية .

الباب الثالث

إدارة المؤسسة العامة

مادة ١١ - يكون للمؤسسة العامة مجلس إدارة يصدر بتعيين رئيسه وطريقته

اختيار أعضائه والأحكام الخاصة بمرتباتهم أو مكافآتهم قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٢ - مجلس إدارة المؤسسة العامة هو السلطة المختصة برسم السياسة التي تسير عليها المؤسسة لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله وذلك وفقاً لأحكام القانون وفي الحدود التي يبينها قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشائها .

مادة ١٣ يختص مجلس إدارة المؤسسة العامة بالمسائل الآتية :

(١) إصدار القرارات واللوائح الداخلية ، والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للمؤسسة وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية .

(٢) الموافقة على مشروع الموازنة التخطيطية للمؤسسة بصفتها وحدة اقتصادية قابضة ومشروع الموازنة التخطيطية المجمة للمؤسسة والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

(٣) وضع الخطط ومعايير ومعدلات الأداء وتقييمه وذلك بالنسبة للمؤسسة .

(٤) النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل بالمؤسسة ومركزها المالي .

(٥) النظر في كل ما يرى الوزير المختص أو رئيس المجلس عرضه من المسائل التي تتعلق بنشاط المؤسسة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها .

ويجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو لجاناً يعهد إليها ببعض اختصاصاته كما يجوز له أن يعهد إلى رئيس مجلس الإدارة أو أحد المديرين ببعض اختصاصاته وللمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو أحد المديرين في القيام بمهمة محددة .

مادة ١٤ - يختص مجلس إدارة المؤسسة العامة بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها بالمسائل الآتية :

١ - وضع أهداف الإنتاج والتصدير والتسويق والاستثمار والعمالة والريحية ومتابعة الوحدات الاقتصادية في تحقيقها للأهداف التي تقررها الدولة في هذا الشأن .

٢ - وضع الخطط العامة التي تكفل تطوير الإنتاج وأحكام الرقابة على جودته وحسن استخدام الموارد المتاحة استخداماً اقتصادياً سليماً وكل ما من شأنه زيادة وكفاءة الإنتاج وذلك بالنسبة للقطاع الذي تختص به المؤسسة على أن تقوم الوحدات الاقتصادية التابعة لها بوضع البرامج التفصيلية لتحقيق الخطة العامة .

٣ - التنسيق بين الوحدات الاقتصادية والعمل على حل ما ينشأ بينها من خلاف .

٤ - تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة وفقاً للمعايير والمعدلات التي يضعها المجلس في هذا الشأن .

مادة ١٥ - يجوز لمجلس إدارة المؤسسة العامة تشكيل لجان استشارية يصدر بشأنها قرار من الوزير المختص .

مادة ١٦ - يبلغ رئيس مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية التابعة قرارات مجلس إدارتها الى رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة في المسائل الآتية :

(١) الموازنة التخطيطية .

(٢) الهيكل التنظيمي .

ولا تكون القرارات الصادرة بشأنها نافذة الا بعد اعتمادها من مجلس إدارة المؤسسة والجهات المختصة .

(٣) برامج التمويل والانتاج والتصدير والتسويق والاستثمار والعمالة .

وتكون القرارات الصادرة في هذا الخصوص نافذة بصدر قرار مجلس إدارة المؤسسة في شأنها وله سلطة تعديلها وعليه أن يصدر قراره ويبلغه الى الوحدة خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الأوراق الى رئيس مجلس الإدارة والا اعتبرت هذه القرارات نافذة .

مادة ١٧ - يختص مجلس إدارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير المختص أو من ينييه بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة بالمسائل الآتية :

(١) اقرار الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح .

(٢) تعديل نظام الوحدة الاقتصادية .

(٣) اطالة مدة الوحدة الاقتصادية أو تقصيرها .

(٤) زيادة رأس مال الوحدة الاقتصادية أو تخفيضه ولا تجوز الزيادة الا بعد أداء رأس المال الاصلى بأكمله .

(٥) الترخيص للوحدة الاقتصادية باستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها في ميزانية الوحدة .

(٦) ادماج وحدتين أو أكثر من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة وتقسيم الوحدة الاقتصادية الى وحدتين أو أكثر أو تصفيتا اذا اقتضت الظروف ذلك .

وكذا تحويل أية وحدة منها ولو كانت فردية الى شركة مساهمة وتعديل رأس مالها وذلك دون التقيد بالاحكام الواردة في هذا الصدد في القانونين رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تحويل المؤسسات المصرية والاجنبية الى شركات مساهمة ورقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في شركات المساهمة .

وتعتبر القرارات الصادرة من مجلس إدارة المؤسسة عند مباشرة السلطات والاختصاصات المتقدمة نافذة ومنتجة لجميع آثارها من تاريخ صدورها اذا عقد برئاسة الوزير المختص ، ومن تاريخ اعتماد الوزير المختص لقرار مجلس الإدارة في حالة الانابة لرئاسة المجلس .

مادة ١٨ - يبلغ رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة قرارات مجلس إدارتها الى الوزير في المسائل الآتية :

- (١) الموازنة التخطيطية للمؤسسة بصفتها وحدة اقتصادية قابضة .
 - (٢) الموازنة التخطيطية للمؤسسة ووحداتها الاقتصادية التابعة .
 - (٣) الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للمؤسسة .
 - (٤) الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر المجمعة للمؤسسة والوحدات الاقتصادية التابعة .
 - (٥) زيادة رأس مال المؤسسة أو تخفيضه .
 - (٦) الأهداف والسياسة العامة للمؤسسة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ككل وذلك بالنسبة للاستثمار والتمويل والانتاج والتسويق والتصدير والعمالة والربحية .
 - (٧) إنشاء الوحدات الاقتصادية والاكتتاب في أسهمها أو شرائها .
- وتكون هذه القرارات نافذة بصدر قرار من الوزير في شأنها وله سلطة تعديلها وعليه أن يصدر قراره ويبلغه إلى المؤسسة خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الأوراق إليه والا اعتبرت هذه القرارات نافذة وذلك مع عدم الإخلال بالقوانين بشأن الاعتماد النهائي من سلطات أعلى .

مادة ١٩ — يختص رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة بالمسائل الآتية :

- (١) تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .
- (٢) إدارة المؤسسة وتطوير نظام العمل بها وتدعيم أجهزتها .
- (٣) موافاة الوزير المختص وأجهزة الدولة بما تطلبه من بيانات عن الوحدات الاقتصادية التابعة طبقا للنماذج المقررة في هذا الشأن .
- (٤) ندب من يخل محل رئيس مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية في غيابه .

مادة ٢٠ — يمثل رئيس مجلس الإدارة المؤسسة أمام القضاء وفي صلاحتها بالغير .

مادة ٢١ — للوزير أن يفوض في بعض اختصاصاته الواردة في هذا القانون رئيس مجلس إدارة المؤسسة ولرئيس مجلس إدارة المؤسسة أن يفوض مديرا أو أكثر في بعض اختصاصاته .

مادة ٢٢ — يندب الوزير المختص من يخل محل رئيس مجلس إدارة المؤسسة في حالة غيابه أو خلو منصبه .

الباب الرابع

النظام المالي للمؤسسة العامة

مادة ٢٣ — يتكون رأس مال المؤسسة العامة من :

- (١) أنصبة الدولة في رؤوس أموال ما يتبع المؤسسة من وحدات اقتصادية .
- (٢) الأموال التي تخصصها الدولة للمؤسسة .

مادة ٢٤ - تتكون موارد المؤسسة العامة من :

- (١) ما يؤول اليها من صافي ارباح الوحدات الاقتصادية التابعة لها .
- (٢) حصة مقابل الاشراف والادارة المقررة في توزيع ارباح الوحدات الاقتصادية التابعة لها .
- (٣) ما تعقده من قروض .
- (٤) ما تخصصه الدولة لها من اعتمادات .
- (٥) أية حصيله أخرى نتيجة لنشاطها أو نظير الاعمال أو الخدمات التي تؤديها للغير .

مادة ٢٥ - يكون للمؤسسة العامة القابضة موازنة تخطيطية على نمط الميزانيات التجارية وتعتبر أموال المؤسسة من الاموال المملوكة للدولة ملكية خاصة ، ما لم ينص على خلاف ذلك في القرار الصادر بشأنها .

مادة ٢٦ - تقوم المؤسسة العامة بفتح حساب مصرفي يؤدي اليه فائض مواردها .

فاذا قل الفائض عن مجموع الاعتمادات المخصصة للمؤسسة العامة في الموازنة التخطيطية التزمت وزارة الخزانة بأن تؤدي الى هذا الحساب من الميزانية العامة للدولة قيمة الفرق على مدار العام المالي وفقا للقواعد التي تقررها .

واذا زاد هذا الفائض فيعود الى الميزانية العامة للدولة .

مادة ٢٧ - مع عدم الاخلال بالاعفاءات المقررة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ورقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية واستثناء من حكم المادة ١ من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحقين بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة والقوانين المعدلة له تعفى المبالغ التي تصرفها المؤسسات العامة القابضة نظير مساهمتها في رؤوس أموال الوحدات الاقتصادية التابعة لها وكذا القروض التي تقترضها وما تدفعه ثمنا لشراء أوراق مالية من رسم الدمغة المفروض على صرفيات الحكومة والهيئات العامة .

وتعفى الشركات التي تنشئها المؤسسة العامة القابضة بمفردها من رسوم الشهر والتسجيل .

ولا تخضع المؤسسة العامة القابضة لاية ضرائب فيما يتعلق بما يؤول اليها من توزيعات من ارباح الوحدات الاقتصادية التابعة لها .

الكتاب الثاني

شركات القطاع العام

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ٢٨ - شركة القطاع العام وحدة اقتصادية تقدم على تنفيذ مشروع اقتصادي وفقا لخطة التنمية .

مادة ٢٩ - تعتبر شركة قطاع عام :

(١) كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يتساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة .

(٢) كل شركة يساهم فيها شخص عام أو أكثر مع أشخاص خاصة أو يمتلك جزءا من رأس مالها وذلك اذا صدر قرار رئيس الجمهورية باعتبارها شركة قطاع عام متى اقتضت مصلحة الاقتصاد القومي ذلك .

ويجب أن تتخذ هذه الشركات جميعها شكل الشركة المساهمة .

مادة ٣٠ - تسري أحكام هذا الكتاب على كل شركة من شركات القطاع العام تتخذ موطنها في جمهورية مصر العربية أو تزاوّل فيها نشاطها الرئيسي .

وكل شركة تؤسس في الجمهورية يجب أن تتخذ فيها موطنها .

مادة ٣١ - يجب شهر نظام الشركة وكل تعديل يطرأ عليه في السجل التجارى وفقا للأحكام المنصوص عليها في قانون التجارة .

وقى جميع الأحوال التى يستلزم فيها القانون النشر فى الصحف يجب أن يتم النشر فى صحيفة يومية تصدر باللغة العربية .

مادة ٣٢ - يكون لكل شركة شخصية اعتبارية :

ولا تثبت للشركة الشخصية الاعتبارية الا من تاريخ شهر نظامها فى السجل التجارى .

وتنقل الى الشركة بمجرد شهرها فى السجل التجارى آثار جميع التصرفات التى أجريت لحسابها قبل الشهر ، كما تتحمل الشركة جميع المصاريف التى أنفقت فى تأسيسها .

ولا يجوز الاحتجاج على الغير بالتعديل الذى يطرأ على نظام الشركة الا من تاريخ شهر التعديل فى السجل التجارى .

مادة ٣٣ - يجب أن يكون نظام الشركة مطابقا للنماذج والافضاع التي يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد .

مادة ٣٤ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية - واستثناء من أحكام القانون - وضع نظم خاصة للشركات وللعاملين فيها وطريقة تشكيل مجالس ادارتها وجمعياتها العمومية وذلك إذا ساهم فيها شخص عام برأس مال أيا كان مقداره مع رأس مال أجنبي .

مادة ٣٥ - يضع مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص القواعد التي يتم على أساسها تقييم مستوى الشركات التابعة لكل مؤسسة عامة ويصدر بتقييم مستوى هذه الشركات قرار من الوزير المختص .

ويعاد تقييم هذه المستويات كل ثلاث سنوات على الأقل بسبب ازدياد نشاط الشركات أو بسبب الاندماج أو غير ذلك من عوامل التغيير وفلك بقرار من الوزير المختص .

الباب الثاني

التأسيس

مادة ٣٦ - يعتبر مؤسسا للشركة كل من يشترك اشتراكا فعلياً في تأسيسها بنية تحمل المسؤولية الناشئة عن ذلك .

ويعتبر مؤسساً على وجه الخصوص كل من وقع العقد الابتدائي أو طلب الترخيص في تأسيس الشركة أو قدم حصة عينية عند تأسيسها .

مادة ٣٧ - تتولى تقييم الحصص العينية لجنة تشكل بقرار من الوزير المختص ويكون قرار اللجنة نهائياً غير قابل للطعن فيه بأي وجه من أوجه الطعن ويجوز أن تكون الحصة العينية المقدمة من الشخص الحاصل امتيازاً أو حقاً في استعمال بعض الأموال العامة .

مادة ٣٨ - يصدر بتأسيس الشركة قرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس الوزراء .

مادة ٣٩ - ينشر في الجريدة الرسمية القرار الوزاري الصادر بتأسيسها مرفقاً بها نظامها .

مادة ٤٠ - لا يجوز بعد نشر القرار الصادر بتأسيس الشركة الطعن بإبطالها بسبب مخالفة الأحكام المتعلقة بإجراءات التأسيس .

مادة ٤١ - تبين اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات تأسيس الشركة .

الباب الثالث

الأسهم

مادة ٤٢ — يقسم رأس مال الشركة الى أسهم متساوية القيمة وتكون الأسهم اسمية . ولا يجوز للشركة انشاء حصص تأسيس ولا منح مزايا خاصة للمؤسسين او لغيرهم .

ولا يجوز اصدار اسهم تعطى اصحابها امتيازاً من أى نوع كان .

مادة ٤٣ — يجب الا تقل القيمة الاسمية للسهم عن جنيه واحد .

ولا يجوز عند تأسيس الشركة اصدار السهم بأقل من قيمته الاسمية ولا بأكثر من هذه القيمة مضافاً اليها مصاريف الاصدار .

ويكون السهم غير قابل للتجزئة .

مادة ٤٤ — تكون لجميع أسهم الشركة حقوق متساوية وتخضع للالتزامات متساوية .

مادة ٤٥ — استثناء من أحكام المادة ٥٧ من القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية لا يشترط لقبول قيد أسهم الشركات ان تكون هذه الأسهم قد طرحت فى اكتاب عام .

كما يجوز ان تجاوز قيمة الصك فى هذه الشركات خمسة وعشرين سهلاً .
ولمجلس ادارة الشخص العام ان يقرر عدم قيد أسهم الشركة فى بورصة الأوراق المالية .

مادة ٤٦ — يتم التصرف فى الأسهم بين المتعاقدين بالاتفاق .

ولا يجوز الاحتجاج بالتصرف على الشركة أو على الغير الا من تاريخ قيده فى سجل تعده الشركة لهذا الغرض .

ويؤشر على الاسهم بقيد التصرف .

ولا يجوز للشركة الامتناع عن قيد التصرف فى السهم المشار اليه فى الفقرة الثانية الا اذا كان السهم غير قابل للتداول وفقاً لأحكام القانون أو كان التصرف مخالفاً لنظام الشركة أو كان أحد المتعاقدين ناقص الأهلية أو أشهر إفلاسه .

مادة ٤٧ — فيما عدا حكم المادة ٥٥ لا تسرى أحكام هذا الباب على الشركات التى يمتلكها شخص عام بمفرده .

الباب الرابع

ادارة الشركة

مادة ٤٨ — يتولى ادارة الشركة مجلس يكون من عدد فردى من الاعضاء لايزيد عددهم على تسعة ويشكل على الوجه الآتى :

- (١) رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية .
- (٢) أعضاء يعين نصفهم بقرار من رئيس الجمهورية وينتخب النصف الآخر من بين العاملين في الشركة .
- ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد الشروط الواجب توافرها في المرشحين والناخبين وتنظيم اجراءات الترشيح والانتخاب والقواعد الخاصة بها والظمن فيها ومدة العضوية .
- مادة ٤٩ -** يكون لمجلس ادارة الشركة جميع السلطات اللازمة للقيام بالاعمال التي تقتضيها اغراض الشركة وعليه على وجه الخصوص :
- (١) وضع الخطط التنفيذية التي تكفل تطوير الانتاج واحكام الرقابة على جودته وحسن استخدام الموارد المتاحة استخداما اقتصاديا سليما وكل ما من شأنه زيادة وكفاية الانتاج .
- (٢) وضع السياسة التي تكفل رفع الانتاجية للعاملين وتحقيق كفاية تشغيل الوحدة وانتظام العمل فيها .
- (٣) وضع أسس تكاليف الانتاج لاختلاف الانشطة التي تباشرها الوحدة وكذلك وضع معدلات الاداء .
- (٤) وضع برامج العمالة بالشركة مع مراعاة الادارة الاقتصادية السليمة .
- (٥) متابعة تنفيذ المشروعات في المواعيد المقررة .
- (٦) تحقيق تقديرات الموارد والمصروفات في الموازنة التخطيطية والعمل على تنمية الموارد وتخفيض النفقات .
- (٧) وضع قواعد تشغيل ساعات العمل الاضافية بالوحدة .
- (٨) وضع نظام لتدريب العاملين بالشركة سواء بالنسبة للأفراد الجدد قبل التحاقهم بالعمل أو بالنسبة للعاملين منهم طوال مدة خدمتهم .
- مادة ٥٠ -** يضع مجلس الادارة اللوائح الداخلية لتنظيم اعمال الشركة وادارتها ونظام حساباتها وثبوتها المالية التي تكفل انتظام العمل واحكام الرقابة وذلك دون التقييد بالنظم الحكومية .
- مادة ٥١ -** لا يجوز للشركة ان تقدم قرضا نقديا ايا كان نوعه لرئيس مجلس ادارتها أو أحد أعضاء المجلس أو ان تضمن أى قرض يعقدونه مع الغير . ويعتبر باطلا كل عقد يتم بالمخالفة لاحكام هذه المادة .

مادة ٥٢ - يجوز بقرار من الوزير المختص تنحية رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة المعينين والمنتخبين كلهم أو بعضهم اذا رأى ان استمرارهم اضرارا بمصلحة العمل وذلك لمدة لا تجاوز ستة أشهر على أن يستمر صرف مرتباتهم أو

مكافآتهم اثناء مدة التنحية وعلى ان ينظر خلال هذه المدة في شأنهم ويجوز مد المدة ستة أشهر أخرى .

وللوزير المختص في حالة التنحية تعيين مفوض أو أكثر لمباشرة سلطات مجلس الإدارة أو رئيسه .

مادة ٥٣ — يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة أمام القضاء وفي صلاتها بالغير .

مادة ٥٤ — يختص رئيس مجلس إدارة الشركة بإدارتها وتصريف شئونها وعلى الأخص ما يأتي :

(١) تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

(٢) تنفيذ البرامج المعتمدة فيما يتعلق بالاستثمار والتمويل والعمالة والإنتاج والتسويق والتصدير والربحية .

(٣) الترخيص بتشغيل ساعات عمل اضافية في الوحدة في حدود القواعد التي يضعها مجلس إدارة الشركة .

مادة ٥٥ — تبين اللائحة التنفيذية الأحكام الخاصة بدعوة مجلس الإدارة وتنظيم سير العمل فيه .

الباب الخامس

مالية الشركة

مادة ٥٦ — تبدأ السنة المالية للشركة من أول يوليو وتنتهى في آخر يونيو من السنة التالية مالم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بغير ذلك .

مادة ٥٧ — يعد مجلس الإدارة في نهاية كل سنة مالية الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير عن نشاط الشركة ومركزها المالي والطريقة التي يقترحها لتوزيع الأرباح الصافية ، وذلك لعرضها على المؤسسة العامة التي تتبعها خلال السنة الأشهر التالية لنهاية السنة المالية على الأكثر .

مادة ٥٨ — يحدد مجلس الوزراء النسبة التي تجنب في كل سنة مالية من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي قانوني .

ويجوز بقرار من المؤسسة العامة التي تتبعها الشركة وموافقة الوزير المختص اضافة الاحتياطي كله أو بعضه الى رأس المال .

كما يصدر قرر من رئيس الجمهورية بتحديد النسبة التي تجنب من الأرباح الصافية لشراء سندات حكومية أو تودع البنك المركزي في حساب خاص .

ويقف تجنيب الاحتياطي اذا بلغت قيمته ما يوازي رأس المال ما لم يقرر الوزير المختص استمرار تجنيبه ، وفي هذه الحالة يجب أن نجد القرار في كل سنة وأن تحدد فيه النسبة الواجب تجنيبها بشرط ألا تجاوز القدر المذكور في الفقرة الأولى .

ويجوز أن ينص في نظام الشركة على تجنيب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي يخصص للأغراض المنصوص عليها في النظام . ولا يجوز استخدام هذا الاحتياطي في احدى السنوات في غير ما خصص له الا بقرار من المؤسسة العامة التي تتبعها الشركة وموافقة الوزير المختص . واذا لم يكن الاحتياطي النظامي مخصصا لأغراض معينة جاز للمؤسسة العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يقرر التصرف فيه بما يعود بالنفع على الشركة .

مادة ٥٩ - يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها ونحدد نسبة وقواعد توزيعه واستخدامه بقرار من رئيس الجمهورية .

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء تخصيص جزء من نصيب العاملين في الأرباح لتوزيعه على العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق أرباحا أو تحقق أرباحا قليلة لأسباب خارجة عن إرادتهم ويكون التخصيص في كل حالة على حدة وبناء على عرض الوزير المختص .

الباب السادس

التحكيم

مادة ٦٠ - تختص هيئات التحكيم المنصوص عليها في هذا القانون دون غيرها بنظر المنازعات الآتية :

١ - المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام .

٢ - كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة .

ويجوز لهيئات التحكيم أن تنظر أيضا في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية وطنيين كانوا أو أجانب اذا قبل هؤلاء الأشخاص وبعد وقوع النزاع إحالته على التحكيم .

مادة ٦١ - يصدر وزير العدل قرارا بتشكيل هيئة التحكيم في كل نزاع برئاسة أحد رجال القضاء من درجة مستشار أو مستشار من مجلس الدولة يرشحه رئيس المجلس وتكون له الرئاسة وعضوية عدد من المحكمين بقدر الخصوم الأصليين في النزاع .

وبين في القرار النزاع الذي سيعرض على هيئة التحكيم .

مادة ٦٢ - ينشأ بوزارة العدل مكتب للتحكيم يتكون من عدد كاف من رجال

القضاء يختارهم وزير العدل ويلحق به العدد اللازم من الموظفين الإداريين والكتابيين ويتولى مكتب التحكيم قيد طلبات التحكيم المقدمة من الجهات المتنازعة الى وزير العدل واطار باقي الجهات المختصة بصورة من تلك الطلبات وتكليفها باختيار محكم لها خلال اسبوعين من تاريخ اخطارها .

فاذا انقضت المدة المذكورة دون ابلاغ وزارة العدل بما يفيد اختيار احدى الجهات المتنازعة محكما لها قام وزير العدل باختيار احد رجال القضاء كمحكم عن تلك الجهة .

مادة ٦٣ - يقدم طلب التحكيم الى مكتب التحكيم ، ويجب ان يبين في الطلب اسماء الخصوم وممثليهم القانونيين وموضوع النزاع وطلبات المدعى ، وترفق بالطلب جميع المستندات المؤيدة له .

ويحدد رئيس هيئة التحكيم ميعاد الجلسة التى ينظر فيها النزاع ومكان انعقادها .

وعلى مكتب التحكيم اعلان جميع الخصوم بالطلب وميعاد الجلسة المحددة لنظره .

مادة ٦٤ - يكون اعلان جميع الاوراق المتعلقة بالتحكيم والاطارات التى يوجهها مكتب التحكيم بالبريد المسجل مع علم الوصول .

مادة ٦٥ - تنظر هيئة التحكيم النزاع المطروح امامها على وجه السرعة ودون تقيد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية الا ما تعلق منها بالضمانات والمبادئ الأساسية فى التقاضى ، وعليها أن تصدر حكمها فى مدة لا تجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ القرار الصادر بتشكيل الهيئة .

مادة ٦٦ - تتولى هيئة التحكيم اجراءات التحقيق ولها أن تدب احد أعضائها للقيام به .

ويحكم رئيس هيئة التحكيم على من يتخلف من الشهود عن الحضور أو يمتنع عن الاجابة بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز عشرين جنيها ويجوز اعفاء الشاهد من الغرامة اذا حضر وأبدى عنرا مقبولا .

مادة ٦٧ - اذا لم يحضر احد الخصوم بعد اعلانه بميعاد الجلسة فلهيئة التحكيم أن تقضى فى النزاع فى غيبته .

مادة ٦٨ - يصدر حكم هيئة التحكيم بأغلبية الآراء وعند التساوى يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

ويجب أن يكون الحكم مكتوبا وأن يشتمل بوجه خاص على ملخص موجز لأقوال الخصوم ومستنداتهم وأسباب الحكم ومنطوقه والمكان الذى صدر فيه وتاريخ صدوره ويوقع الحكم كل من رئيس هيئة التحكيم وأمين السر ويودع الحكم مكتب التحكيم ، وعلى المكتب اخطار الخصوم بايداع الحكم .

مادة ٦٩ - تكون أحكام هيئات التحكيم نهائية ونافاذة وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من وجوه الطعن .

ويسلم مكتب التحكيم الى من صدر الحكم لصالحه صورة من الحكم مذيلة بالصيغة التنفيذية .

مادة ٧٠ - ترفع جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ الحكم الى هيئة التحكيم التى أصدرت الحكم .

مادة ٧١ - تسرى على رسوم التحكيم القواعد المقررة فى قانون الرسوم القضائية فى المواد المدنية وذلك بحد أقصى قدره خمسون ألف جنيه .

مادة ٧٢ - تحدد بقرار من وزير العدل قواعد تنظيم أتعاب ومعمروفات المحكمين .

الباب السابع

تحويل واندماج شركات القطاع العام

مادة ٧٣ - تتحول شركة القطاع الخاص الى شركة قطاع عام اذا امتلك شخص عام جزءا من رأس مالها وصدر قرار رئيس الجمهورية باعتبارها شركة قطاع عام .

وتتحول شركة القطاع العام الى شركة مساهمة خاصة اذا أصبح الشخص العام غير مساهم فيها .

وفى جميع الأحوال لا يتم التحويل الا اذا تمت اجراءات التأسيس للشكل الذى تحولت اليه .

مادة ٧٤ - تنقضى شركة القطاع العام بأحد الاسباب الآتية :

(١) انتهاء المدة المحددة فى نظام الشركة .

(٢) انتهاء الغرض الذى أسست الشركة من أجله .

(٣) هلاك جميع مال الشركة أو معظمه بحيث يتعذر استثمار الباقي استثمارا مجديا .

(٤) الاندماج .

(٥) التصفية .

مادة ٧٥ - يتولى تقدير صافي أصول الشركات فى حالة الاندماج أو التقييم لجنة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص وتكون قراراتها نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن .

مادة ٧٦ - لا يجوز ائتمان افلاس شركات القطاع العام .

مادة ٧٧ - يظل مجلس ادارة الشركة بعد انقضاء قائمها على ادارتها ويعتبر بالنسبة الى الغير في حكم المصفي الى ان يتم تعيينه ويقدم له مجلس الادارة حساباته ويسلمه اموال الشركة ودفاترها ووثائقها .

مادة ٧٨ - يجب شهر انقضاء الشركة في السجل التجارى ويقوم رئيس مجلس الادارة بمتابعة اجراءات الشهر .

ولا يحتج بانقضاء الشركة قبل الغير الا من تاريخ شهره في السجل التجارى .

مادة ٧٩ - تحتفظ الشركة خلال مدة التصفية بالشخصية الاعتبارية بالقدر اللازم لآعمال التصفية .

ويضاف الى اسم الشركة خلال مدة التصفية عبارة (تحت التصفية) مكتوبة بالحروف كاملة .

وتبقى هيئات الشركة قائمة خلال مدة التصفية وتقتصر سلطاتها على أعمال التصفية التى لا تدخل في اختصاص المصفين .

مادة ٨٠ - تتبع في التصفية الاحكام النصوص عليها في نظام الشركة فإذا لم يرد في النظام احكام في هذا الشأن تصدر المؤسسة العامة التى تتبعها الشركة قرارا بتعيين طريقة التصفية .

مادة ٨١ - يشهر اسم المصفي وعزله وطريقة التصفية وانتهاء التصفية في السجل التجارى ويقوم المصفي بمتابعة اجراءات الشهر .

ولا يحتج قبل الغير بما تقدم الا من تاريخ الشهر في السجل التجارى .

مادة ٨٢ - لا تسرى احكام التصفية المشار اليها في هذا الباب على الشركات التى يمتلكها شخص عام بمفرده او التى يمتلكها مع غيره من الاشخاص العامة .

وتصدر المؤسسة العامة التى تتبعها الشركة القرار المنظم لطريقة واجراءات التصفية .

الباب الثامن

احكام ختامية

مادة ٨٣ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها قانون العقوبات او أى قانون آخر يعاقب على مخالفة احكام هذا القانون بالعقوبات المخصوص عليها فيما يلى :

أولا - يعاقب بالحبس مدة لا تقل من ثلاثة اشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين :

(١) كل من يعبث عمداً في نظام الشركة أو في نشرات الاكتتاب أو في غير ذلك من وثائق الشركة ببيانات غير صحيحة أو مخالفة لأحكام هذا القانون وكل من وقع هذه الوثائق أو وزعها مع علمه بذلك .

(٢) كل من يقوم بسوء قصد الحصاص العينية المقدمة من الشركاء بأكثر من قيمتها الحقيقية ،

(٣) كل مدير أو عضو مجلس إدارة يوزع على الشركاء أو غيرهم أرباحاً أو موائد على خلاف أحكام هذا القانون أو نظام الشركة وكل مراقب حسابات يقر هذا التوزيع .

(٤) كل مدير أو عضو مجلس إدارة أو مصف يذكر عمداً بيانات غير صحيحة في الميزانية أو في حساب الأرباح والخسائر أو يغفل عمداً ذكر وقائع جوهرية في هذه الوثائق .

(٥) كل مراقب حسابات يعتمد وضع تقرير غير صحيح عن نتيجة مراجعة أو يخفي عمداً وقائع جوهرية في هذا التقرير .

(٦) كل مدير أو عضو مجلس إدارة أو مراقب حسابات أو معاون له أو عامل لديه وكل شخص يعهد إليه بالتفتيش على الشركة يفشى ما يحصل عليه بحكم عمله من أسرار الشركة أو يستغل هذه الأسرار لجلب نفع خاص له أو لغيره .

(٧) كل شخص معين من قبل الجهة الإدارية المختصة للتفتيش على الشركة يثبت عمداً في تقاريره عن نتيجة التفتيش وقائع كاذبة أو يغفل عمداً في هذه التقارير وقائع جوهرية من شأنها أن تؤثر في نتيجة التفتيش .

ثانياً - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تجاوز خمسمائة جنية :

(١) كل من يصدر أسهماً أو إيصالاً اكتتاب أو شهادات مؤقتة ويعرضها للتداول على خلاف الأحكام المقررة قانوناً .

(٢) كل من يمتنع من تمكين الأشخاص المكلفين من قبل الجهة المختصة بالتفتيش على الشركة من الاطلاع على دفاترها ووثائقها أو يمتنع عن تقديم المعلومات أو الإيضاحات اللازمة لهم .

مادة ٨٤ - لا يجوز رفع الدعوى الجنائية في الجرائم المشار إليها في المادتين ١١٦ مكرر (١) و ١٦٦ مكرراً (ب) من قانون العقوبات على أعضاء مجالس الإدارة والعاملين بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام والوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة إلا بناء على إذن من النائب العام بعد أخذ رأي الوزير المختص .

مادة ٨٥ - يكون للمكلفين بإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له حق الاطلاع على جميع سجلات الشركة ودفاترها ووثائقها ،

وعلى رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والمدير المختص ومراقب الحسابات وسائر العاملين بالشركة أن يقدموا لهم البيانات والمعلومات والوثائق التي يطلبونها لأداء عملهم .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ (١)
باصدار نظام العاملين بقطاع العام

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن توظيف الاجانب ،

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التعيين فى وظائف الشركات
المساهمة بالمؤسسات العامة ،

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات
التأديبية والقوانين المعدلة له ، -

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادراية
والمحاكمات التأديبية على بعض موظفى المؤسسات العامة والشركات والجمعيات
والهيئات الخاصة ،

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة والقوانين
المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بقانون العمل ،

وعلى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين اى شخص على وظيفة
واجبة ،

وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن تشغيل العمال فى المؤسسات
الصناعية ،

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ فى شأن صرف مرتب او اجر او معاش ثلاثة
شهور عند وفاة الموظف او المستخدم او صاحب المعاش ،

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فى شأن اصدار قانون التأمين والمعاشات
لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ،

وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الامراض الزمنية ،

وعلى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن اعادة تنظيم الرقابة الادارية
والقوانين المعدلة له ،

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٩ فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ .

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن انشاء هيئة التأمين الصحى ،
وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ فى شأن انشاء الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ،

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن انشاء الجهاز المركزى للمحاسبات ،

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها ،

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ فى شأن التفويض فى الاختصاصات ،

وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن سريان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ أبريل سنة ١٩٥٥ فى شأن بيان اجراءات التظلم الادارى وطريقة الفصل فيه ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ فى شأن انشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن سلطات الوزراء ومسئولياتهم فى تحقيق الاهداف بالنسبة للمؤسسات العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن اختصاصات الادارات المركزية بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تقييم مستوى الشركات والقرارات المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام والقرارات المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القواعد والنظم الخاصة باستخدام الاجانب ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تسرى احكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام .

مادة ٢ — يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام والقرارات المعدلة له . كما يلغى كل نص يخالف أحكام النظام المرافق لهذا القانون .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ شعبان سنة ١٣٩١ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧١)

نظام العاملين بالقطاع العام

الباب الأول

الفصل الأول

في الوظائف والتعيين والترقية

مادة ١ — يضع مجلس ادارة المؤسسة او الوحدة الاقتصادية هيكلًا تنظيميًا لها يعتمد من الوزير المختص .

مادة ٢ — يكون لكل مؤسسة او وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها في داخل احدى مستويات الجدول الملحق بهذا النظام .

ويجوز اعادة تقييم الوظائف بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها او استحداث وظائف جديدة بعد موافقة مجلس الادارة على ان يعتمد من الوزير المختص ، وذلك بشرط الالتزام بالنسبة المقررة للاجور الى رقم الانتاج او رقم الأعمال .

مادة ٣ — يشترط فيمن يعين عاملاً ما يأتي :

(١) أن يكون متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية او جنسية احدى الدول التي تعامل جمهورية مصر العربية بالمثل .

ويستثنى من هذا الشرط الفلسطينيون العرب فيعاملون معاملة من يتمتع بالجنسية المصرية مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية .

(٢) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

(٣) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات او ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

(٤) الا يكون قد فصل من الخدمة بحكم أو بقرار تأديبي نهائى وذلك ما لم تمض على صدوره أربعة أعوام على الأقل .

(٥) ان يجتاز بنجاح الاختبارات التى قد يرى مجلس الادارة اجراءها .

(٦) ان تثبت لياقته صحيا بمعرفة الجهة الطبية التى يحددها مجلس الادارة ، ويجوز الاعفاء من شرط اللياقة اللازمة للتعيين أو للاستمرار فى العمل كلها أو بعضها بقرار من مجلس الادارة بعد اخذ رأى الجهة الطبية .

(٧) ان يكون مستوفيا لمواصفات الوظيفة المطلوب شغلها وفقا لجداول التوصيف . ويجوز الاعفاء من هذا الشرط بقرار من مجلس الادارة المختص .

مادة ٤ - لا يجوز التعيين فى وظائف المؤسسة العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها من العاملين الذين تركوا الخدمة فى الحكومة أو المؤسسات العمومية والوحدات الاقتصادية التابعة لها فى خلال سنتين من تركهم الخدمة الا فى وظائف من ذات مستويات ووظائفهم الاصلية ويمرتبات لا تجاوز مرتباتهم الاصلية ، ويكون التعيين على خلاف ذلك بقرار من الوزير المختص .

مادة ٥ - فيما عدا رئيس مجلس الادارة وأعضاء مجلس الادارة الذين يعينون بقرار من رئيس الجمهورية يكون التعيين فى وظائف الادارة العليا بقرار من الوزير المختص ويكون التعيين فى وظائف المستوى الاول بقرار من رئيس مجلس الادارة بناء على ترشح المجلس ويكون التعيين فى باقى المستويات بقرار من رئيس مجلس الادارة .

وتعتبر الاقدمية فى المستوى من تاريخ التعيين فاذا اشتمل قرار التعيين على اكثر من عامل فى وظيفة واحدة اعتبرت الاقدمية كما يلى :

(١) اذا كان التعيين متضمنا ترقية اعتبرت الاقدمية على اساس الاقدمية فى المستوى السابق .

(٢) اذا كان التعيين لأول مرة اعتبرت الاقدمية بين المعينين على اساس الاقدمية فى الحصول على المؤهل فان تساويا قدم الأكبر سنا .

مادة ٦ - يوضع العامل تحت الاختبار لمدة ستة اشهر من تاريخ تسليمه العمل وتقرر صلاحيته فى خلال مدة الاختبار وفقا للنظام الذى يقرره مجلس الادارة .

ويستثنى من مدة الاختبار من يعين فى وظيفة من وظائف الادارة العليا .

مادة ٧ - لا يجوز اسناد اعمال مؤقتة أو عرضية الى المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية أو الاجانب الا وفقا للقواعد التى يضعها مجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية مع مراعاة الاحكام الخاصة بتوظيف الاجانب .

مادة ٨ - لا تجوز الترقية الا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمى للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وفى الوظيفة الاعلى مباشرة وبشرط أن يكون المرشح للترقية مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة وتكون الترقية الى وظائف المستوى الاول والثانى بالاختيار على اساس الكفاية .

وتكون الترقية الى وظائف المستوى الثالث بالاختيار أو بالاقدمية في حدود النسب التي يحددها مجلس الإدارة .

ويشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلًا على تقدير جيد على الأقل في التقرير الدوري عن السنتين الأخيرتين على أن تكون درجة التقرير واجتيازه بنجاح برامج التدريب التي تتيحها الوحدة الاقتصادية عنصران أساسيان في الاختيار .

ويخرم العامل المقدم عنه تقرير دوري بدرجة ضعيف أو تقريران متتاليان بدرجة دون المتوسط من الترقية في العام المقدم فيه التقرير .

ويمنح العامل المرقى إلى وظيفة أعلى داخل نفس المستوى المربوط المقرر للوظيفة المرقى إليها أو علاوة من علاوات نفس المستوى أيهما أكبر .

ويمنح العامل المرقى إلى مستوى أعلى أول المربوط المقرر للمستوى الأعلى أو علاوة من علاوات هذا المستوى أيهما أكبر .

ونصرف علاوة الترقية من أول الشهر التالي لصدور قرار الترقية .

ويضع مجلس الإدارة الضوابط والمعايير اللازمة للترقية بحسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية .

واستثناء يجوز للعامل بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أن يتقدم لشغل وظيفة داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أعلن عنها وتجاوز فئة وظيفته وذلك إذا توافرت فيه شروط شغل الوظيفة المعلن عنها .

مادة ٩ - تكون الترقية بقرار من السلطة المختصة بالتعيين وذلك طبقاً لنص المادة الخامسة من هذا النظام .

مادة ١٠ - لا يجوز ترقية عامل محال إلى المحاكمة التأديبية أو المحاكمة الجنائية أو موقوف عن العمل في مدة الإحالة أو الوقف وفي هذه الحالة تحجز للعامل الوظيفة لمدة سنة .

فإذا استطلعت المحاكمة لأكثر من ذلك وثبت عدم ادانة العامل أو وقعت عليه عقوبة الإنذار أو الخصم أو الوقف عن العمل لمدة تقل عن خمسة أيام ، وجب عند ترقيته احتساب أقدميته في الوظيفة المرقى إليها ومنحه أجرها من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل إلى المحاكمة التأديبية أو المحاكمة الجنائية .

الفصل الثاني

في لجان شئون العاملين وتقارير النشاط الدورية

مادة ١١ - تنشأ في كل مؤسسة أو وحدة اقتصادية لجنة أو أكثر لشئون العاملين تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل على أن يكون بينهم واحد من أعضاء اللجنة النقابية - أن وجدت - وتشكل بقرار من رئيس مجلس الإدارة وتجتمع بناء على دعوة من رئيسها أو من رئيس مجلس الإدارة .

وتصدر قراراتها بأغلبية الآراء فإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

ويتولى أعمال السكرتارية بهذه اللجان رئيس شئون العاملين أو من يقوم بعمله دون أن يكون له صوت محدود .

مادة ١٢ - تختص اللجان المنصوص عليها في المادة السابقة بالنظر في تعيين ونقل وترقيات وعلاوات العاملين لغاية وظائف المستوى الثانى وهذا بالإضافة الى ما يرى رئيس مجلس الادارة عرضه عليها من شئون هذه المستويات .

وترسل اللجنة اقتراحاتها الى رئيس مجلس الادارة خلال اسبوع لاعتمادها فإذا لم يعتمدها ولم يبد اعتراضه عليها خلال شهر من تاريخ ارسالها اليه اعتبرت نافذة .

أما اذا اعترض على اقتراحات اللجنة كلها أو بعضها فيتعين أن يبدى كتابة الأسباب المبررة لذلك ويعيد ما اعترض عليه للجنة للنظر فيه على ضوء هذه الأسباب ويحدد لها أجلا للبت فيه فإذا انقضى هذا الاجل دون أن ترفع اللجنة رأيها اعتبر رأيها نافذا ، أما اذا تمسكت اللجنة برأيها خلال الاجل المحدد ترفع اقتراحاتها لرئيس مجلس الادارة لاتخاذ ما يراه بشأنها ويعتبر قراره في هذه الحالة نهائيا .

مادة ١٣ - يحرر عن كل عامل تقرير دورى شامل لانتاجه وسلوكه وتدريبه وتقدر كفايته بدرجة ممتاز - جيد - متوسط - دون المتوسط - ضعيف . وتعد التقارير على النماذج وطبقا للاوضاع التى يقررها مجلس ادارة المؤسسة .

مادة ١٤ - يخضع لنظام التقارير الدورية جميع العاملين عدا شاغلى وظائف الادارة العليا وأعضاء مجلس الادارة المعينين وشاغلى الفئة التى يبدأ مربوطها بمبلغ ٨٧٦ جنيها سنويا .

مادة ١٥ - يعد التقرير الدورى كتابة بواسطة الرئيس المباشر ويقدم عن طريق مدير الادارة المختص بعد ابداء رايه كتابة عليه ويعرض التقرير على لجنة شئون العاملين لتقدير درجة الكفاية التى تراها .

مادة ١٦ - يخطر العامل الذى قدرت كفايته بدرجة متوسط فأقل كتابة بأوجه الضعف فى مستوى أدائه لعمله ويجوز له أن يتظلم من هذا التقدير كتابة خلال أسبوعين من تاريخ اخطاره به الى رئيس مجلس الادارة على أن يفصل فى التظلم فى ميعاد لا يجاوز شهرا من تاريخ تقديم التظلم ويكون قراره فيه نهائيا .

مادة ١٧ - يجوز بقرار من رئيس مجلس الادارة نقل العامل الذى يقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة دون المتوسط الى عمل آخر يتلاءم مع استعداده .

وإذا قدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف جاز تخفيض وظيفته مع خفض مرتبه بما لا يجاوز الربع .

فاذا قدم عنه التقرير الثالث بدرجة ضعيف جاز انتهاء خدمته بقرار من مجلس الإدارة .

الفصل الثالث

في المرتبات والاجور والبدلات

مادة ١٨ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة الرابعة من هذا النظام يحدد أجر العامل عند تعيينه ببداية مربوط الوظيفة المعين عليها ويستحق هذا الاجر من تاريخ تسلمه العمل .

ويجوز تحديد الاجر بما يجاوز بداية المربوط في الحالات التي تزيد فيها مدة خبرة العامل الزمنية عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة وذلك بالشروط والاوزاع التالية :

(١) تضاف الى بداية المربوط عن كل سنة من السنوات التي تزيد بها مدة خبرة العامل من المدة الواجب توافرها لشغل هذه الوظيفة علاوة او نسبة منها تحدد على اساس ما صرف من علاوات خلال هذه المدة .

(٢) يكون الحد الاقصى للعلاوات التي تمنح وفقا للبند السابق خمس علاوات من علاوات فئة الوظيفة .

(٣) يكون تحديد الاجر على هذا الوجه بقرار من الجهة المختصة بالتعيين .

على انه بالنسبة للوظائف التي يشترط لشغلها الحصول على مؤهل معين ، فانه يلتزم في تحديد بداية مرتباتهم بما تقرره الدولة في هذا الشأن .

مادة ١٩ - يمنح العاملون الذين يعملون خارج جمهورية مصر العربية الرواتب الاضافية التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

مادة ٢٠ - يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر منح العاملين الخاضعين لاحكام هذا النظام بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل وذلك بحد أقصى قدره ٣٠ ٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل .

كما يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر منح بدل اقامة للعاملين بالمناطق التي يحددها . ويحدد القرار الصادر في الحاليتين السابقتين الشروط والاحكام المنظمة لهذه البدلات على أن يصدر القرار خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا النظام .

كما يجوز لمجلس الادارة منح العاملين البدلات المهنية بالفئات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة بالشروط والاوزاع التي يقررها المجلس .

وترتبط البدلات التي تمنح وفقا لهذه المادة بالاعمال او المناطق التي تقررت من اجلها .

مادة ٢١ - يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بدل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس الادارة .

كما يجوز بقرار من الوزير المختص تقرير بدل تمثيل لشاغلي وظائف مستوى

الادارة العليا ولاعضاء مجلس الادارة المعينين وذلك فى حدود ٥٠ ٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الادارة .

ولا يخضع هذا البديل للضرائب .

الفصل الرابع

فى نظام الحوافز وربط الاجر بالانتاج

مادة ٢٢ - يضع مجلس الادارة نظاما للحوافز يراعى فيه الوضوح وسهولة التطبيق ، ويجوز لمجلس الادارة وضع نظام للعمل بالقطعة او بالانتاج او بالعمولة بحيث يتضمن معدلات الاداء الواجب تحقيقها بالنسبة للعامل او مجموعة العاملين والاجر المقابل لها وحساب الزيادة والنقص فى هذا الاجر عند زيادة الانتاج او نقصه من المعدلات المقررة ، وذلك دون التقيد ببداية او نهاية مربوط المستوى الوظيفى المعين فيه العامل .

وفى جميع الحالات لا تستحق مكافأة زيادة الانتاج عن المعدلات القياسية الا اذا قام العامل بالعمل فعلا وزاد انتاجه عن هذه المعدلات .

مادة ٢٣ - يجوز منح مكافآت تشجيعية للعامل الذى يقدم خدمات ممتازة او اعمالا او بحوثا او اقتراحات جدية تساعد على زيادة الانتاج او خفض تكاليفه او تحسينه او ابتكار انواع جديدة او زيادة التصدير ، وتمنح المكافأة التشجيعية بقرار من رئيس مجلس الادارة .

كما يجوز للوزير المختص منح مكافآت تشجيعية لرؤساء مجالس الادارة ومن يرى من العاملين على ضوء ما تحقق من اهداف .

مادة ٢٤ - يقرر مجلس الادارة فى ختام كل سنة مالية مبدأ منح العلاوة او عدم منحها بالنسبة للعاملين وذلك فى ضوء المركز المالى وما تحقق من اهداف ، كما يجوز له ان يقرر منح نسبة من العلاوة ، وفى هذه الحالة لا يجوز ان تزيد النسبة الممنوحة من العلاوة فى المستويات العليا عنها فى المستويات الاقل .

ويتعين فى جميع الاحوال اعتماد منح العلاوات بقرار من مجلس ادارة المؤسسة منعقدا برئاسة الوزير المختص او من ينيبه وذلك عند نظر الميزانية .

ويكون المنح طبقا لما يأتى :

(١) النسبة التى تقرر من العلاوة للعامل الحاصل على تقرير ممتاز او جيد ،

(ب) نصف النسبة سائلة الذكر للعامل الحاصل على تقرير متوسط .

وتمنح العلاوة الدورية المستحقة او النسب التى تقرر منها فى المواعيد الآتية :

(١) اول يناير التالى لانقضاء سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة او من تاريخ صدور قرار بالترقية .

ويسرى هذا الحكم على من يعاد تعيينهم من العاملين دون فاصل زمنى ودون اخلال بحكم الفقرة التالية .

(ب) أول يناير التالى لانقضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة لأول مرة ، ويسرى هذا الحكم على العاملين الذين يعاد تعيينهم متى كان أجرهم فى وظيفتهم السابقة يقل عن بداية مربوط الفئة التى أعيد تعيينهم فيها بأكثر من قيمة علاوة من علاوات الفئة .

مادة ٢٥ - يجوز لمجلس الإدارة فى حدود الاعتمادات المخصصة بالميزانية منح علاوة استثنائية واحدة بفئة العلاوة الدورية للعامل بالمؤسسة أو بالوحدة الاقتصادية التابعة لها إذا بذل جهدا خاصا يحقق ربحا أو اقتصادا فى النفقات أو زيادة فى الإنتاج ولا يغير منح العلاوات الاستثنائية من مواعيد استحقاق العلاوات الدورية .

ولا يجوز منح العلاوات الاستثنائية الا مرة واحدة كل سنتين ، وبشرط الا يجاوز العدد الذى يمنح هذه العلاوة ١٠ ٪ من عدد العاملين .

الفصل الخامس

فى النقل والندب والاعارة والبعثات

مادة ٢٦ - يجوز نقل العامل من أى جهة حكومية مركزية أو محلية الى وظيفة من ذات مستوى وظيفته بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، كما يجوز نقل العامل الى وظيفة من ذات مستوى وظيفته سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أو الى مؤسسة أو وحدة اقتصادية أخرى أو هيئة عامة أو جهة حكومية مركزية أو محلية ويتم ذلك بقرار من :

(١) رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه اذا كان النقل بين الأقسام التابعة لإدارة واحدة .

(٢) رئيس مجلس الإدارة اذا كان النقل من إدارة لأخرى أو من مكان الى مكان آخر تباشر فيه المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية نشاطها .

(٣) رئيس مجلس الإدارة بعد عرض الأمر على لجنة شئون العاملين بالنسبة للعاملين الذين يشغلون الوظائف حتى المستوى الأول اذا كان النقل الى خارج المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية .

(٤) الوزير المختص بالنسبة لشاغلى وظائف الإدارة العليا اذا كان النقل الى خارج المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية .

وفى جميع الأحوال لا يجوز نقل أعضاء مجلس الإدارة المعينين الا بقرار من الوزير المختص .

ويشترط لصحة قرار النقل فى جميع الحالات الا يفوت على العامل دوره فى الترقية بالم يكن ذلك بناء على طلبه أو موافقته أو كان نقله بقرار من الوزير المختص .

مادة ٢٧ - يجوز ندب العامل للقيام مؤقتا فى إحدى الجهات المشار إليها فى المادة السابقة بعمل وظيفة أخرى فى نفس مستوى وظيفته أو فى وظيفة تعلوها مباشرة ، ويتم الندب بقرار من الرئيس المختص المشار إليه فى المادة السابقة .

وتكون مدة الندب سنة واحدة قابلة للتجديد .

مادة ٢٨ - يجوز بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعد موافقة العامل كتابة اعارته للعمل في الداخل أو في الخارج ويحدد القرار الصادر بالاعارة مدتها .
ويكون أجر العامل بأكمله على جانب الجهة المستعيرة ، ومع ذلك يجوز منحه أجرا من حكومة جمهورية مصر العربية بالشروط والاوزاع التي يحددها رئيس الجمهورية .

وتدخل مدة الاعارة في حساب المعاش واستحقاق العلاوة والترقية .

وتبقى وظيفة المعار خالية ، ويجوز في احوال الضرورة القضى شغلها بمستواها ، وعند عودة المعار يشغل وظيفته الاصلية اذا كانت خالية أو أى وظيفة أخرى من ذات المستوى تتوافر فيه شروط شغلها والا أسند اليه بصفة مؤقتة أى عمل يتفق مع خبرته على أن تسوى حالته على اول وظيفة تشلو من ذات مستوى وظيفته الاصلية تتوافر فيه شروط شغلها .

وفي جميع الاحوال يحتفظ له بكافة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة .

مادة ٢٩ - يجوز ايفاد العاملين في بعثات أو منح دراسة بناء على ترشيح رئيس مجلس الادارة وفقا للقواعد والنظم المعمول بها في شأن العاملين المدنيين بالدولة .

كما يجوز منحهم وفقا للقواعد المذكورة اجازات دراسية .

أما البعثات التدريبية فتتم طبقا لنظام الوحدة واحتياجات العمل بها بعد اعتماد مجلس ادارة المؤسسة لهذا النظام .

الفصل السادس

في مواعيد العمل والاجازات

مادة ٣٠ - يحدد مجلس الادارة أيام العمل في الأسبوع وساعاته وفقا لمقتضيات العمل ومع عدم الاخلال بالأحكام الواردة في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ ويمنح العامل الاجر الاضافى المقرر عن الساعات التي يعملها فيما يجاوز ساعات العمل المحددة .

مادة ٣١ - تتخذ السنة الميلادية من أول يناير إلى آخر ديسمبر أساسا لحساب الاجازات التي تمنح للعاملين وتدخل أيام العطلات الرسمية ضمن مدة الاجازة اذا تطلتها .

مادة ٣٢ - تكون الاجازة السنوية لمدة ٢١ يوما بأجر كامل لمن أمضى في الخدمة سنة كاملة وتزداد الى شهر متى أمضى العامل في الخدمة عشر سنوات متصلة ، كما تكون الاجازة لمدة شهر في السنة لمن تجاوز سنه الخمسين أو لشاغلي وظائف الادارة العليا .

وتقتصر الاجازة السنوية في السنة الاولى من خدمة العامل على ١٥ يوما ولا يمنحها الا بعد ستة شهور من تاريخ تعيينه .

ويجوز لمجلس الإدارة زيادة مدة الإجازة السنوية بما لا يتجاوز سبعة أيام للعاملين في محافظات سوهاج وقنا وسوان والبحر الأحمر وسيناء والوادي الجديد والصحراء الغربية وخارج الجمهورية طبقا للشروط والأوضاع التي يقررها .

ويجوز للعامل - بسبب عارض - أن ينتقطع عن عمله لمدة لا تتجاوز سبعة أيام طوال السنة .

وتحتسب الإجازة العارضة من ضمن الإجازة السنوية المقررة للعامل .

ويضع مجلس الإدارة القواعد المنظمة في هذا الشأن .

مادة ٣٣ - تحدد مواعيد الإجازة الاعتيادية حسب مقتضيات العمل وظروعه بقرار من مدير الإدارة المختص ولا يجوز تقصيرها أو تأجيلها أو قطعها إلا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل .

وفي هذه الحالة يجوز ضم مدد الإجازات السنوية إلى بعضها بشرط ألا تزيد بأية حالة على ثلاثة أشهر .

وفي جميع الأحوال يجب أن يحصل العامل على إجازة سنوية قدرها ستة أيام متصلة على الأقل .

مادة ٣٤ - لا يجوز للعامل أن يعمل بأجر أو بغير أجر لدى الغير خلال إجازته السنوية وإذا ثبت اشتغاله خلالها لحساب جهة عمل أخرى كان للجهة التي يتبعها أن تحرمه من أجره عن مدة الإجازة أو أن تسترد ما دفعته إليه من أجر مع عدم الإخلال بالجزاء التأديبي .

مادة ٣٥ - للعامل الحق في إجازة بأجر كامل في أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية التي يصدر بها قرار من وزير القوى العاملة على ألا تزيد على أحد عشر يوما في السنة .

ويجوز تشغيل العامل في هذه العطلات بأجر مضاعف إذا اقتضت الضرورة ذلك ، أو أن بمنح أياما أخرى عوضا عنها .
وتسرى بالنسبة للأعياد الدينية لغير المسلمين أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في أول يوليو سنة ١٩٥٣ .

مادة ٣٦ - يصرح بالإجازة المرضية بناء على قرار من الجهة الطبية المختصة بعد توقيع الكشف على المريض فإذا اضطرب المريض إلى عرض نفسه على طبيب خارجي جاز للجهة الطبية المختصة اعتماد الإجازة المرضية المقدرة بمعرفة الطبيب الخارجى ، وفي جميع الأحوال يوفد طبيب من قبل الوحدة لزيارة المريض على أن يكون قراره نهائيا مهما كان الطبيب الخارجى ، فإذا توجه الطبيب إلى العامل في منزله ولم يجده وجب على العامل أن يقدم عذرا مقبولا ، فإذا لم يقبل العذر الذي يقدمه العامل أو قرر الطبيب أنه كان يمكنه الحضور لمقر الجهة الطبية المختصة جاز حرمانه من أجره عن مدة غيابه بالإضافة إلى توقيع الجزاء المناسب عليه ومطالبته بتكاليف زيارة الطبيب ، ويجب على العامل أن يخطر الجهة التابع لها عن مرضه خلال ٢٤ ساعة من تخلفه عن العمل . وفي جميع الأحوال يعتبر تمارض العامل إخلالا خطيرا بواجباته يستوجب توقيع جزاء رادع .

مادة ٣٧ - تكون للعامل اجازة مرضية كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة على الوجه الآتى :

(١) ثلاثة شهور ، منها شهر بأجر كامل . وشهرين بأجر يعادل ٧٥٪ من المرتب ، ما لم يقرر مجلس الادارة صرف الأجر بالكامل في الحالات التى تستدعى فيها حالة المريض ذلك وعلى أن يصدر قرار فى كل حالة على حدة .

(ب) ستة شهور بأجر يعادل ٧٥٪ من مرتبه .

وفى حالة المرض للعامل أن يستنفذ متجمد اجازاته السنوية بجانب ما يستحقه من اجازات مرضية بشرط ألا تزيد الاجازة على ستة شهور .

وللعامل الحق بعد ذلك فى امتداد الاجازة المرضية لمدة ثلاثة اشهر أخرى بلا مرتب اذا قررت الجهة الطبية المختصة احتمال شفاؤه .

وللعامل الحق فى ان يطلب تحويل الاجازة المرضية الى اجازة سنوية اذا كان له وفر من الاجازات السنوية يسمح بذلك .

مادة ٣٨ - تسرى على العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

مادة ٣٩ - اذا رغب العامل المريض فى قطع اجازته والعودة لعمله وجب أن يتم ذلك بناء على طلب كتابى منه وبعد موافقة الجهة الطبية المختصة .

مادة ٤٠ - تمنح العاملة اجازة للوضع مدتها شهر بمرتب كامل ثلاث مرات طوال مدة خدمها ولا تدخل هذه الاجازة فى حساب الاجازة السنوية أو المرضية .

مادة ٤١ - كل عامل لا يعود الى عمله بعد انتهاء اجازته مباشرة يحرم من أجره عن مدة غيابه ابتداء من اليوم التالى لليوم الذى انتهت فيه الاجازة ، مع عدم الاخلال بالمسئولية التأديبية .

ومع ذلك يجوز لرئيس مجلس الادارة أن يقرر حساب مدة الانقطاع من اجازته السنوية ومنحه أجره اذا كان له رصيد يسمح بذلك ، وكان غيابه لم يتجاوز عشرة أيام ، وقدم العامل عذرا مقبولا لهذا الغياب .

مادة ٤٢ - يمنح العامل اجازة خاصة بمرتب لمدة شهر لأداء فريضة الحج مرة واحدة طوال مدة خدمته .

مادة ٤٣ - يجوز لمجلس الادارة منح اجازة خاصة بدون مرتب بناء على طلب العامل فى الأحوال الآتية :

(١) للزوج أو الزوجة اذا رخص لأحدهما بالسفر الى الخارج لمدة سنة على الأقل ولا يجوز أن تجاوز الاجازة مدة بقاء الزوج فى الخارج .

(ب) للأسباب التى يبينها العامل ويقدرها المجلس حسب مقتضيات العمل وظروفه .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تقل مدة الاجازة عن ستة شهور ولا أن تزيد على أربع سنوات ويجوز شغل وظيفة العامل بصفة مؤقتة لمدة تنتهي بانتهاء مدة الاجازة .

وينتج العامل الذي يصاب بحرح أو مرض بسبب تأديته وظيفته أو المخالط لمرض بمرض معد اجازة خاصة بمرتب كامل بقرار من رئيس مجلس الادارة بناء على توصية السلطة الطبية المختصة ولمدة التي تراها ولا تحسب هذه الاجازة من اجازات العامل المرضية أو الاعتيادية .

الفصل السابع

في واجبات العاملين والأعمال المحظورة عليهم

مادة ٤٤ — يجب على العامل مراعاة أحكام هذا النظام والتعليمات والقرارات المتمدة له وتنفيذها عليه :

(١) تأدية العمل المنوط به بنفسه بدقة وأمانة وإيجابية وأن يخصص وقت العمل لأداء واجبات وظيفته بكفاية وتقدير .

(٢) احترام مواعيد العمل وعدم التغيب عنه الا بانن كتابي من الرئيس المسئول .

ويعتبر تغيب العامل دون اذن أو تأخره اخلاا بواجباته يستوجب توقيع جزاء رادع .

(٣) المحافظة على اموال وممتلكات الجهة التي يعمل بها .

(٤) صيانة المعدات والمهمات والآلات والأدوات والدفاتر والملفات في الأماكن المخصصة لها بعد انتهاء العمل .

(٥) المحافظة على كرامة الوظيفة وأن يسلك في تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب .

(٦) ابلاغ الجهة التي يعمل بها بعنوان سكنه وكل تغيير يطرأ عليه أو على حاله الاجتماعية خلال شهر على الأكثر من تاريخ التغيير .

مادة ٤٥ — يحظر على العامل :

(١) أن يفشي الأمور التي يطلع عليها بحكم وظيفته اذا كانت سرية بطبيعتها أو بموجب تعليمات تقضى بذلك ويظل هذا الالتزام قائما ولو بعد ترك العامل الخدمة .

(٢) أن يحتفظ لنفسه بأصل أية ورقة من أوراق العمل أو ينزع هذا الأصل من الملفات المخصصة لحفظه ولو كان خاصا بعمل كلف به شخصيا .

(٣) أن يجمع بين عملين أو أى عمل آخر يؤديه اذا كان من شأن هذا العمل أن يؤدي الى الإخلال بوظيفته أو لا يتفق مع مقتضياتها .

(٤) أن يؤدي أعمالا للغير بأجر أو بدون أجر ولو في غير أوقات العمل إلا بأذن من رئيس مجلس الإدارة وذلك في حدود القانون .

ومع ذلك يجوز أن يتولى بأجر أو بغير أجر أعمال القوامة أو الوصاية أو الوكالة أو المساعدة القضائية إن تربطهم به صلة قرى أو نسب لغاية الدرجة الرابعة أو أن يتولى أعمال الحراسة على الأموال التي يكون شريكا أو صاحب مصلحة فيها أو مملوكة إن تربطهم به صلة قرابة أو نسب لغاية الدرجة الرابعة وذلك كله بشرط إخطار الجهة الرئاسية التابع لها بذلك وألا يتعارض ذلك مع طبيعة العمل .

(٥) أن يزاول الأعمال التجارية وبوجه خاص بأن تكون له أية مصلحة في أعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته .

(٦) أن يشترك في تأسيس منشآت تمارس نفس نشاط الجهة التي يعمل بها أو يكون له نشاط من أي نوع في مثل هذه الأعمال .

(٧) أن يقرض أو يقترض من وكلاء الجهة التي يعمل بها أو متعهد بها أو ممن لهم صلة بنشاطها .

(٨) أن يقبل أية مكافأة أو عمولة أو هدية من أي نوع لقاء قيامه بواجبات وظيفته .

(٩) أن يجمع نقود لاي فرد أو لاية هيئة أو أن يوزع منشورات أو يجمع امضاءات لأغراض غير مشروعة .

(١٠) أن يشترك في تنظيم أية اجتماعات داخل مكان العمل دون إذن الإدارة .

(١١) أن يفضي بأي تصريح أو بيان عن أعمال وظيفته عن طريق الصحف أو غير ذلك من طرق النشر إلا إذا كان مصرحا له بذلك كتابة من الإدارة .

الفصل الثامن

في التحقيق مع العاملين وتاديبهم

مادة ٤٦ - كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا النظام أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يعاقب تأديبيا وذلك مع عدم الإخلال بإقامة الدعوى المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء ولا يعفى العامل من العقوبة استنادا الى أمر رئيسه إلا إذا ثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادر اليه من هذا الرئيس وبالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الأمر .

مادة ٤٧ - لا يجوز توقيع عقوبة على العامل إلا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا .

ومع ذلك يجوز بالنسبة الى عقوبات الإنذار والخضم من المرتب عن مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام والوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام أن يكون الاستجواب أو التحقيق فيها شفهية على أن يثبت مضمونه في المحضر الذي يحوى العقوبة .

مادة ٤٨ - الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين وهي :

- (١) الإنذار .
- (٢) الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين في السنة .
- (٣) الوقف عن العمل مع صرف نصف المرتب لمدة لا تجاوز ستة أشهر .
- (٤) الحرمان من العلاوة أو تأجيل موعد استحقاقها لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر .
- (٥) خفض المرتب .
- (٦) خفض الوظيفة .
- (٧) خفض المرتب والوظيفة معا .
- (٨) الفصل من الخدمة .

مادة ٤٩ - يكون توقيع الجزاءات التأديبية المبينة في المادة السابقة وكيفية انظلم منها أو الطعن فيها وفقا لما يلي :

أولا - بالنسبة لجزاءات الإنذار أو الخصم من المرتب أو الوقف عن العمل مع صرف نصف المرتب أو الحرمان من العلاوات أو تأجيل موعد استحقاقها .

(١) تكون لرئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه سلطة توقيعها على العاملين شاغلي الوظائف من المستويين الثالث والثاني .

ويكون التظلم من هذه الجزاءات إلى رئيس مجلس الإدارة أو إلى جهة المتظلم التي يحددها قراره بالتفويض بتوقيع الجزاء ، وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

(٢) وتكون لرئيس مجلس الإدارة سلطة توقيعها على العاملين شاغلي وظائف المستوى الأول ومستوى الإدارة العليا ، على أن يصدق على هذه القرارات من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة أو الوزير المختص حسب الأحوال .

ويكون التظلم من هذه الجزاءات للجهة التي قامت بالتصديق ، خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

ثانيا - بالنسبة لسائر الجزاءات الأخرى عدا جزاء الفصل من الخدمة :

(١) يكون لرئيس مجلس الإدارة سلطة توقيعها على العاملين شاغلي وظائف المستوى الثالث ويكون الطعن في هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

(٢) يكون لرئيس مجلس الإدارة سلطة توقيعها على العاملين شاغلي وظائف المستوى الأول والثاني على أن يصدق على هذه القرارات من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة أو الوزير المختص حسب الأحوال .

ويكون الطعن في هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

(٣) تكون للمحكمة التأديبية المختصة سلطة توقيعها على العاملين شـاغلي وظائف الادارة العليا .

ثالثا - بالنسبة لجزاء الفصل من الخدمة :

(١) يكون لرئيس مجلس الادارة سلطة توقيعها على العاملين شـاغلي الوظائف من المستوى الثالث .

ويكون الطعن في هذا الجزاء أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

(٢) تكون للمحكمة التأديبية المختصة سلطة توقيعها على العاملين شـاغلي الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه .

رابعا - وفي جميع الحالات السابقة تكون القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك احكام المحاكم التأديبية نهائية . وبالنسبة للأحكام التى تصدر بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شـاغلي الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه فيجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان العامل بالحكم .

وفي جميع الأحوال يتعين على المحاكم أن تفصل في القضايا الخاصة بفصل العاملين في مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ الدعوى .

وتعفى من الرسوم الطعون التى تقام أمام المحاكم التأديبية أو المحكمة الادارية العليا .

مادة ٥٠ - يضع مجلس الادارة لائحة تتضمن جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها واجراءات التحقيق .

مادة ٥١ - لرئيس مجلس الادارة الغاء القرار الصادر بتوقيع الجزاء أو تعديله بالتخفيض أو التشديد حسب الأحوال وذلك في حدود الجزاءات المبينة بالمادة (٤٨) من هذا النظام .

مادة ٥٢ - استثناء من احكام المواد ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ لا يجوز وقف أحد أعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية أو أحد أعضاء مجلس الادارة المنتخبين أو توقيع جزاء الفصل عليه الا بناء على حكم من المحكمة المختصة المشار اليها في المادة (٤٩) من هذا النظام .

مادة ٥٣ - اذا رأى رئيس مجلس الادارة أن المخالفة التى ارتكبها العامل تستوجب فصله تعين عليه قبل أن يصدر قرارا نهائيا بالفصل عرض الأمر على لجنة تشكل على الوجه الآتى :

- (أ) مدير مديرية العمل المختص أو من يندبه رئيسا
- (ب) ممثل للعمال تختاره اللجنة النقابية أعضاء
- (ج) ممثل للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية حسب الأحوال

مادة ٥٤ - تتولى اللجنة المشار إليها في المادة السابقة بحث كل حالة تعرض عليها وإبلاغ رئيس مجلس الإدارة رأيها فيها وذلك في ميعاد لا يجاوز أسبوعاً من تاريخ إحالة الأوراق إليها ، وللجنة في سبيل أداء مهمتها سماع أقوال العامل والإطلاع على كافة المستندات والبيانات التي ترى لزوماً لها ويجب عليها أن تحرر محضراً تثبت فيه ما اتخذته من إجراءات وما سمعته من أقوال ورأى كل عضو من أعضائها الثلاثة مسبباً وتودع صورة من هذا المحضر ملف العامل وتسلم صورة أخرى لكل من مديرية العمل المختصة وعضو اللجنة النقابية ومجلس الإدارة أو للنقابة الفرعية أو للنقابة العامة حسب الأحوال .

مادة ٥٥ - كل قرار يصدر بفصل أحد العمال خلافاً لأحكام المادتين السابقتين يكون باطلاً بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أي إجراء آخر .

مادة ٥٦ - يشكل مجلس الإدارة لجنة للتصرف في الأموال المتحصلة من جزاءات الخصم الموقعة على العاملين ، ويكون الصرف من هذه الحصيلة في الأغراض الاجتماعية أو الثقافية أو الرياضية للعاملين طبقاً للشروط وفي الحدود التي يقررها رئيس مجلس الوزراء .

مادة ٥٧ - لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف العامل من عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة المشار إليها في المادة ٩٩ من هذا النظام ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف مرتبه ، ويجب عرض الأمر على المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرر ما تراه في نصف المرتب الموقوف صرفه والا وجب صرف المرتب كاملاً حتى تصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن .

وعلى المحكمة التي بحال إليها أن تقرر خلال عشرة أيام من تاريخ الإحالة صرف أو عدم صرف باقى المرتب .
فإذا برىء العامل أو حفظ التحقيق أو عوقب بعقوبة الإنذار ، صرف البسه ما يكون قد أوقف صرفه من مرتبه .

فإن عوقب بعقوبة أشد تقرر السلطة التي وقعت العقوبة ما يقع في شأن صرف المرتب الموقوف صرفه .

فإن عوقب بعقوبة الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه .

مادة ٥٨ - كل عامل يحبس احتياطياً أو تنفيذاً لحكم قضائي بوقف بقوة القانون من عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف مرتبه في الحالة الأولى ويحرم من راتبه في الحالة الثانية .

ويعرض الأمر عند عودة العامل إلى عمله على رئيس مجلس الإدارة ليقرر ما يتبع في شأن مسئولية العامل التأديبية فإذا اتضح عدم مسئولية العامل تأديبياً صرفاً له نصف المرتب الموقوف صرفه .

مادة ٥٩ - تسقط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة ، وتسقط هذه الدعوى في كل حالة بانقضاء ثلاث سنوات من يوم

وقوع المخالفة ، وتنقطع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الانهزام أو المحاكمة .

وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة الى احدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة ، ومع ذلك فإذا كَوْن الفعل جريمة جنائية لا تسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية .

مادة ٦٠ - لا يجوز النظر في ترقية عامل وقعت عليه عقوبة من العقوبات التأديبية المبينة فيما يلى الا بعد انقضاء الفترات الآتية :

(١) ثلاثة أشهر في حالة الخصم من المرتب أو الوقف لمدة من خمسة أيام الى عشرة .

(٢) ستة أشهر في حالة الخصم من المرتب أو الوقف لمدة من أحد عشر يوما الى خمسة عشر يوما .

(٣) سنة في حالة الخصم من المرتب أو الوقف لمدة تزيد على خمسة عشرة عشرة يوما .

(٤) وفي حالة توقيع عقوبة تأجيل العلاوة أو الحرمان منها لا يجوز النظر في ترقية العامل مدة التأجيل أو الحرمان .

(٥) وستين في حالة خفض المرتب أو خفض الفئة أو خفض المرتب والفئة معا .

مادة ٦١ - تحسب فترات التأجيل المشار اليها في المادة السابقة من تاريخ توقيع العقوبة ولو تداخلت في فترة أخرى مترتبة على عقوبة سابقة .

مادة ٦٢ - تمحى العقوبات التأديبية التي توقع على العامل بانقضاء الفترات الآتية :

(١) سنة في حالة الانذار أو الخصم من المرتب أو الوقف عن العمل .

(٢) سنتان في حالة تأجيل العلاوة والحرمان منها .

(٣) ثلاث سنوات بالنسبة الى العقوبات الأخرى عدا عقوبة الفصل بحكم أو بقرار تأديبي .

ويتم المحو بقرار رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه بشرط أن يكون سلوك العامل وعمله مرضيين استنادا الى ملف خدمته وما يبيديه الرؤساء عنه .

ويترتب على محو الجزاء اعتباره كأن لم يكن بالنسبة الى المستهتقل وترفع أوراق العقوبة من ملف خدمة العامل .

الفصل التاسع

في أحالة العاملين الى الاستيداع .

مادة ٦٣ - تسرى أحكام الاحالة الى الاستيداع المطبقة في شأن العاملين المدنيين بالدولة على العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام .

الفصل العاشر

في انتهاء الخدمة

مادة ٦٤ - تنتهى خدمة العامل بأحد الأسباب الآتية :

- (١) بلوغ الستين ويستثنى من ذلك .
- العاملون الذين تنقضى قوانين المعاشات والتأمينات الاجتماعية ببقائهم لمدة أخرى فيستمررون الى نهاية هذه المدد .
- (٢) عدم اللياقة للخدمة صحيا .
- (٣) الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي أو بقرار من رئيس الجمهورية .
- (٤) الاستقالة .
- (٥) فقد جنسية جمهورية مصر العربية أو انتفاء شرط المعاملة بالمثل بالنسبة لرعايا الدول الأجنبية .
- (٦) الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ويكون الفصل جوازيا لرئيس مجلس الادارة اذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة .
- (٧) الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة ، على أن يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك انذار كتابى يوجه للعامل بعد غيابه عشرة أيام فى الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيام فى الحالة الثانية وذاك ما لم يقدم العامل ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر قهري .
- وتعتبر خدمة العامل منتهية فى الحالة الأولى من اليوم التالى لاكتمال مدة الغياب وفى الحالة الثانية من تاريخ انقطاعه عن العمل .
- (٨) صدور قرار مجلس الادارة بانتهاء مدة خدمة العامل بسبب تقديم ثلاثة تقارير سنوية متتالية بدرجة ضعيف .
- (٩) انتهاء مدة العمل المؤقت أو العرضى .
- (١٠) الوفاة .

مادة ٦٥ - لا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة الا اذا دعت حاجة العمل اليه ويكون ذلك بقرار من الوزير المختص لمدة أقصاها سنتان وبقرار من رئيس مجلس الوزراء فيما يجاوز هذه المدة .

مادة ٦٦ - تثبت عدم اللياقة للخدمة صحيا بقرار من الجهة الطبية المختصة ولا يجوز فصل العامل لعدم اللياقة الصحية قبل نفاذ إجازاته المرضية والاعتيادية ما لم يطلب هو نفسه انتهاء خدمته دون انتظار انتهاء إجازاته .

مادة ٦٧ - للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار السابق الصادر بقبول الاستقالة .

ويجب البت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن طلب الاستقالة معلقا على شرط أو مقترنا بقيد وفي هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه .

ويجوز خلال هذه المدة تقرير ارجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك .

فإذا أحيل العامل الى المحكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم في الدعوى بغير عقوبة الفصل .

مادة ٦٨ - يجب على العامل أن يستمر في عمله الى أن يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة أو الى أن ينقضى الميعاد المبين في الفترة الثانية من المادة السابقة .

مادة ٦٩ - يستحق العامل مرتبه حتى اليوم الذي تنتهى فيه خدمته على أنه في حالة الفصل لعدم اللياقة للخدمة صحيا يستحق المرتب كاملا أو منقوصا لغاية تاريخ انتهاء اجازته المرضية والاعتيادية أو انتهاء خدمته بناء على طلبه .

وإذا كان انتهاء الخدمة بناء على طلب العامل استحق المرتب حتى تاريخ صدور قرار قبول الاستقالة أو انقضاء المدة التي تعتبر الاستقالة بعدها مقبولة وفي حالة انتهاء الخدمة بقرار من رئيس الجمهورية أو بسبب إلغاء الوظيفة بقرار من الوزير المختص يستحق العامل تعويضا يعادل مرتبه الى أن يتم ابلاغه بالقرار .

مادة ٧٠ - اذا حكم على عامل بالفصل انتهت خدمته من تاريخ صدور الحكم ما لم يكن موقوفا عن عمله فتعتبر خدمته منتهية من تاريخ وقفه ويستحق العامل المحكوم عليه تعويضا يعادل مرتبه الى يوم ابلاغه بالحكم ما لم يكن موقوفا عن العمل .

ولا يجوز أن يسترد من العامل الذي أوقف عن عمله ما سبق أن صرف له من المرتب اذا حكم عليه بالفصل .

مادة ٧١ - اذا توفى العامل وهو بالخدمة يصرف لعائلته ما يعادل مرتب شهر كامل لمواجهة نفقات الجنازة ، بحد أدنى عشرين جنيها ، كما يصرف مرتب العامل كاملا عن الشهر الذي توفى فيه والشهرين التاليين طبقا لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

الباب الثاني

في الرعاية الطبية

مادة ٧٢ - يضع مجلس الادارة نظاما للكشف الطبي والعلاج تراعى فيسسه طبيعة العمل وظروفه ومكانه ، ويجوز للمجلس تقرير مزايا اضافية على أن يعتمد هذا النظام بقرار من رئيس مجلس ادارة المؤسسة أو الوزير المختص حسب الأحوال .

مادة ٧٣ - تسرى على العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام الشروط المقررة للعلاج خارج الجمهورية وفقا لما هو مطبق في شأن العاملين المدنيين بالدولة .

الباب الثالث

أحكام عامة

مادة ٧٤ - تطبق على العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام الفئات الخاصة بمصاريف الانتقال وببدل السفر المقرر للعاملين المدنيين بالدولة ، ولرئيس مجلس الوزراء بقرار منه أن يستثنى من هذه الفئات في الحالات التي تقتضي ذلك ، وله أن يضع القواعد الأخرى المنظمة لمصاريف الانتقال وبدل السفر .

مادة ٧٥ - يجب ألا يتجاوز مجموع البدلات والحوافز ومكافآت الانتاج المنصوص عليها في المواد ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من هذا النظام نسبة مائة في المائة من الاجر الاساسي للعامل .

ولا يدخل ما يحصل عليه العامل نظير العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة في نطاق النسبة المشار إليها في هذه المادة .

مادة ٧٦ - تكون الاختراعات التي يبتكرها العامل أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ملكا للمؤسسة أو للوحدة الاقتصادية وذلك في الحالات الآتية :

(١) اذا كانت نتيجة لتجارب كلف بها .

(٢) اذا كانت داخلة في نطاق واجبات عمله .

(٣) اذا كانت لها صلة بالشؤون العسكرية .

وفي جميع الاحوال يكون للعامل الحق في تعويض عادل ، يراعى في تقديره تشجيع البحث والاختراع .

مادة ٧٧ - يضع مجلس الادارة نظاما للرقابة والمتابعة وتقييم الاداء وماتحقق من اهداف وفقا لمعايير محددة .

مادة ٧٨ - يضع مجلس الادارة القواعد الخاصة بالاعلان عن الوظائف واجراءات الامتحان وترتيب الناجحين والتعيين في الوظائف دون امتحان .

ويكون التعيين في الوظائف التي تشغل بامتحان بحسب الأسبقية الواردة بالترتيب النهائي لنتائج الامتحان .

ويكون التعيين في الوظائف التي تشغل بدون امتحان وفقا للشروط والاوزاع التي يحددها مجلس الادارة .

مادة ٧٩ - ينقل شاغلوا الفئة الممتازة المعينون بأجر ١٩٠٠ جنيه أو ٢٠٠٠ جنيه الى وظيفة ذات المربوط ٢٠٠٠ جنيه ويمنحون الربط المشار اليه .

وينقل شاغلوا الفئة الممتازة المعينون بأجر ١٨٠٠ جنيه وشاغلوا الفئة العالية الى الوظيفة ذات المربوط ١٤٠٠ - ١٨٠٠ جنيه بذات مرتباتهم .

وينقل شاغلوا الفئة الأولى الى الوظيفة التي يبدأ مربوطها ١٢٠٠ - ١٨٠٠ جنيه بذات مرتباتهم .

وينقل الى المستوى الاول المنصوص عليه في الجدول المرافق العاملون بالفئات الثانية والثالثة والرابعة .

وينقل الى المستوى الثاني المنصوص عليه في الجدول المرافق العاملون بالفئات الخامسة والسادسة والسابعة .

وينقل الى المستوى الثالث المنصوص عليه في الجدول المرافق العاملون بالفئات الثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة - وذلك بصرف النظر عن مرتباتهم التي يتقاضونها عند تطبيق احكام هذا النظام .

« وفي جميع الاحوال يحتفظ للعامل الذي جاوز مرتبه نهاية ربط المستوى الذي ينقل اليه - وقت صدور هذا النظام - بما كان يتقاضاه وذلك بصفة شخصية ، على ان تستهلك الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من علاوات الترقية او العلاوات الدورية » (١) .

مادة ٨٠ - يضع مجلس الادارة الحدود الدنيا لمدد الترقية الى المستويات الواردة بجدول المرتبات بشرط ألا تقل عن الآتي :

المستوى	مؤهل عالى	مؤهل متوسط	خبرة
الادارة العليا	١٥	٢٢	٣٠
الاول	٨	١٥	٢٣
الثاني	حديث	٧	٥١

ويشترط عند الترقية الى وظيفة اعلى داخل المستوى ان يكون العامل مستوفيا للمدد التي يصدر بتحديددها قرار من مجلس الوزراء .

مادة ٨١ - لا تسرى احكام هذا النظام على العمال المتدرجين الذين تقل اعمارهم عن ثمانية عشر عاما .

ويضع مجلس الادارة القواعد المتعلقة بمعاملتهم ، مع مراعاة منحهم مكافأة لا تقل عن ستين جنيها سنويا ويجوز زيادتها بما لا يقل عن ستة جنيهات سنويا .
« وفي جميع الاحوال يحتفظ للعامل الذي جاوز مرتبه نهاية ربط المستوى الذي ينقل اليه - وقت صدور هذا النظام - بما كان يتقاضاه وذلك بصفة شخصية ، على ان تستهلك الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من البدلات او علاوات الترقية او العلاوات الدورية » .

(١) نشر استندراك من رئاسة الجمهورية في الجريدة الرسمية العدد ٤١ الصادر في ١٤ أكتوبر

١٩٧١ عن الفقرة الاخيرة من المادة ٧٩ وصحتها :

مادة ٨٢ - تعتبر القواعد والتعليمات التي تصدرها المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية فيها يتعلق بتنظيم العمل جزءا متما لأحكام هذا النظام .

مادة ٨٣ - يختص مجلس الدولة دون غيره بإبداء الرأي مسببا فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا النظام عن طريق إدارة الفتوى المختصة .

جدول المرتبات والعلاوات

المستوى	الاجر السنوى	العلاوات الدورية
جانبه		
الإدارة العليا	١٢٠٠ - ٢٠٠٠	٧٢ ج الى أن يصل المرتب الى ١٤٠٠ ج سنويا
		٧٥ الى أن يصل المرتب الى ١٨٠٠ ج سنويا
المستوى الاول	٥٤٠ - ١٤٤٠	٣٦ ج الى أن يصل المرتب الى ٦٨٤ ج سنويا
		٤٨ الى أن يصل المرتب الى ٨٧٦ ج سنويا
		٦٠ ج الى أن يصل المرتب الى ١٤٤٠ ج سنويا
المستوى الثانى	٢٤٠ - ٧٨٠	١٨ ج الى أن يصل المرتب الى ٣٣٠ ج سنويا
		١٨ ج الى أن يصل المرتب الى ٤٢٠ ج سنويا
		٢٤ ج الى أن يصل المرتب الى ٧٨٠ ج سنويا
المستوى الثالث	١٠٨ - ٣٦٠	٩ ج الى أن يصل المرتب الى ١٤٤ ج سنويا
		٩ ج الى أن يصل المرتب الى ١٨٠ ج سنويا
		١٢ ج الى أن يصل المرتب الى ٣٦٠ ج سنويا

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ (١)
بشأن تعديل بعض احكام قوانين المعاشات المدنية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات المدنية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالازهر ،

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لوظفى الدولة ومستخدميها وممالها المدنيين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح معاشات الموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل اول اكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تستبدل بالمادتين ١٦ و ٢١ والفقرتين الاولى والثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه النصوص التالية :

« مادة ١٦ - تسوى المعاشات بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءا من متوسط المرتبات أو الأجور المحسوبة وفقا لاحكام المادة السابقة وذلك عن كل سنة من سنوات الخدمة المحسوبة فى المعاش بشرط الا تجاوز ثلاثة ارباع ذلك المتوسط ،

وفى حساب مدة الخدمة تعتبر كسور الشهر شهرا كاملا » .

« مادة ٢١ — يجب ألا يجاوز الحد الأقصى للمعاش في الشهر بما في ذلك الإضافات ما يلي :

الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة ١٥٠ جنيها
نواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة ١١٠ جنيها
باقي المنتفعين ١٠٠ جنيها
ويكون الحد الأدنى للمعاشات — في غير حالة الاستقالة — بالنسبة للمنتفع ثلاثمائة وستون قرشا بما في ذلك الإضافات .

وتربط معاشات المستحقين بحد أدنى قدره خمسمائة مليم لكل منهم بما في ذلك الإضافات وبشرط ألا يجاوز مجموع معاشاتهم معاش المنتفع بما في ذلك الإضافات » .

« مادة ٢٦ — مع مراعاة أحكام العودة للخدمة المنصوص عليها في هذا القانون تحسب مدة الخدمة السابقة لتاريخ الانتفاع بنظام التأمين والمعاشات ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش والتي لم يؤد عنها المنتفع اشتراكا بواقع ١/٧٥ من متوسط المرتبات والأجور المنصوص عليها بالمادة ١٥ .

فإذا لم تبلغ مدة الاشتراك مضافا إليها المدة المحسوبة وفقا للفقرة السابقة المدة التي تعطى الحق في المعاش وفقا لأحكام هذا القانون يستحق المنتفع مكافأة عن كل سنة من سنوات المدة السابقة بواقع ثلثي النسب المنصوص عليها بالمادة ٢٥ » .

مادة ٢ — مع مراعاة أحكام الحد الأقصى المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه ترفع المعاشات المستحقة لأصحاب المعاشات العاملين بأحكام قوانين المعاشات المدنية الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون والمستحقين عنهم بنسبة ١٠ ٪ من معاشاتهم دون أن يترتب على هذه الزيادة أي تعديل في اعانة غلاء المعيشة التي كانت تمنح لهم .

فإذا قل المعاش بعد هذه الزيادة عن الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ رفع المعاش الى هذا القدر .

وإذا قل معاش من استحق الحد الأقصى للمعاش وفقا للمادة ٢٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه بعد الزيادة المنصوص عليها في الفقرة السابقة عن الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه بالمادة ٢١ من القانون سالف الذكر رفع معاشه الى هذا القدر .

مادة ٣ — تسرى أحكام هذا القانون على المنتفعين بأحكام قوانين المعاشات المدنية ، دون اخلال بقواعد حساب متوسط المرتبات التي يسرى على أساسها المعاش في تلك القوانين .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ شعبان سنة ١٣٩١ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ (١)

بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤

بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالبندين (١) و (٢) من المادة ٧٥ وبالمادة ٧٩ وبالمادة ٨٠ وبالفقرة الرابعة من المادة ٨٢ وبالفقرة الأولى من المادة ٨٥ وبالمادة ٨٧ وبالمادة ٩١ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه النصوص الآتية :

« مادة ٧٥ — (١) الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل بواقع ١.٥ ٪ من أجور العاملين لديه .

(٢) الاشتراكات الشهرية التي تقتطع بواقع ٩ ٪ من أجور العاملين بحيث لا يقل الاشتراك الشهري عن ٣٢٥ مليماً » .

« مادة ٧٩ — استثناء من أحكام المادة (٧٧) يجوز للمؤمن عليه الذي يبلغ سن السادسة والأربعين طلب صرف المعاش بشرط أن تكون مدة الاشتراك في التأمين ٢٤ شهراً على الأقل .

ويخفض المعاش في هذه الحالة بنسبة تختلف تبعاً للسن وفقاً لما يأتي :

١٥ ٪ متى بلغت سن المؤمن عليه ٤٦ حتى سن الخمسين .

١٠ ٪ متى بلغت سن المؤمن عليه الواحد والخمسين حتى سن الخامسة والخمسين .

٥ ٪ إذا بلغت سن المؤمن عليه ٦٦ ولم تصل إلى ٥٨ .

ولا يخفض المعاش متى بلغت السن ٥٨ .

وفي حساب السن تحذف كسور السنة .» .

« مادة ٨٠ — مع مراعاة أحكام المادتين ٧٦ و ٩١ يربط معاش الشيخوخة بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءا من متوسط الاجر الشهري للمؤمن عليه عن كل سنة اشترك في التأمين بسد اقصى قدره ٧٥ ٪ من ذلك المتوسط . »

« الفقرة الرابعة من المادة ٨٢ — ويشترط لاستحقاق معاش العجز أو الوفاة ان يكون قد سدد عن المؤمن عليه ثلاثة اشتراكات شهرية متصلة أو ستة اشتراكات شهرية متقطعة ، ولا يسرى حكم هذه الفقرة على المؤمن عليهم المشار اليهم في الفقرة الثالثة من المادة ٧٦ من هذا القانون . ويكون تقرير وجود حالة العجز أو عدم وجودها بقرار من طبيب الهيئة ويعتبر هذا القرار ملزما لصاحب العمل . »

« الفقرة الاولى من المادة ٨٥ — مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٨٠ ، ٨١ ، ٨٤ تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش بواقع ١/٧ من متوسط الاجر الشهري المشار اليه في المادة ٧٦ عن كل سنة من سنوات تلك المدة السابقة . فاذا لم تبلغ مدة الاشتراك في التأمين مضافا اليها المدة السابقة المدة التي تعطى الحق في المعاش وفقا لاحكام هذا القانون استحق المؤمن عليه تعويضا دفعة واحدة على ان يحسب عن كل سنة من المدة السابقة بواقع ثلثي النسب المنصوص عليها في المادة ٨١ . »

« مادة ٨٧ — تلتزم الهيئة بأداء مبلغ التأمين الاضافى الى المؤمن عليه ونفسا لاحكام هذا القانون أو الى المستحقين عنه في الحالتين الآتيتين :

(اولا) عجز المؤمن عليه عجزا كاملا .

(ثانيا) وفاة المؤمن عليه ويؤدى مبلغ التأمين الاضافى في هذه الحالة الى ورثته الشرعيين ما لم يكن قد عين مستفيدين آخرين قبل وفاته فيؤدى مبلغ التأمين الاضافى اليهم .

ويشترط لاستحقاق المؤمن عليه أو المستحقين عنه لمبلغ التأمين الاضافى ما يأتى :

(ا) ان تكون الاشتراكات المسددة عن المؤمن عليه لا تقل عن ثلاثة اشتراكات شهرية متصلة أو ستة اشتراكات شهرية متقطعة ، ويستثنى من هذا الشرط المؤمن عليهم المشار اليهم في الفقرة الثالثة من المادة ٧٦ من هذا القانون ، كما لا يسرى هذا الشرط في الحالات التى يكون فيها العجز الكامل أو الوفاة ناشئا عن اصابة عمل .

(ب) ان يحدث العجز أو تقع الوفاة اثناء خدمة المؤمن عليه . »

« مادة ٩١ — يجب الا يجاوز الحد الاقصى للمعاش فى الشهر ما يلى :

من يتقاضون أجورا تبلغ أو تزيد عن ٢٠٠٠ جنيه سنويا ١١٠ ج

باقى المتقاعين ١٠٠ ج

ويكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه ٣٦٠ قرشا شهريا وتربط معاشات المستحقين بحد أدنى قدره ٥٠٠ مليم لكل منهم بشرط لا يجاوز مجموع معاشاتهم معاش المؤمن عليه . »

مادة ٢ - تضاف الى المادة ٩٠ فقرة جديدة نصها الآتى :

« فإذا حدث فقد أثناء تأدية العمل فتقدر المعونة على أساس معاشر الوفاة الناشئة عن اصابة العمل » .

مادة ٣ - تعاد تسوية معاشات اصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون والمستحقين عنهم وفقا لحكم الفقرة الاولى من المادة ٨٥ مع عدم صرف أية فروق مالية عن الماضى .

مادة ٤ - يرفع معاش العجز والشيخوخة والوفاة بنسبة : ١٠ ٪ وذلك بالنسبة لاصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون والمستحقين عنهم ، مع مراعاة الحد الاقصى المنصوص عليه فى المادة ٩١ .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ نشره على أن يتم خصم الزيادة فى الاشتراك المنصوص عليها فى البند ٢ من المادة ٧٥ اعتبارا من أول يناير التالى لتاريخ العمل بهذا القانون .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ شعبان سنة ١٣٩١ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧١ (١)

بقواعد جمع المستحقين عن المنتفع أو صاحب المعاش

بين الدخل والمعاش أو بين معاشين

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات المدنية ؛

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ الخاص بالمعاشات العسكرية ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية ؛

وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالازهر ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين والقوانين المعدلة له ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٩ فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧١

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنح معاشات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ؛

قرر القانون الآتى

مادة ١ - لا يجوز للمستحق عن المنتفع أو صاحب المعاش الجمع بين الدخل والمعاش المستحق من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو الخزانة العامة أو بين معاشين من هذه الجهات الا في الحالات الآتية :

(١) اذا لم يزد المجموع على عشرة جنيهات شهريا .

(٢) اذا كان المعاشان مستحقين عن والدين خاضعين لاحكام احد قوانين المعاشات المدنية أو قانون التأمينات الاجتماعية وكان مجموع الاستحقاق في المعاشين لا يجاوز خمسة وعشرين جنيها .

فإذا زاد المجموع على القدر المنصوص عليه في البندين السابقين ادى اليهم من المعاش الاخير القدر الذى يكمل الحدود المذكورة .

(٣) تجمع الارملة بين المعاش المستحق لها عن زوجها وبين دخلها من العمل أو المهنة أو المعاش المستحق لها بصفقتها منتفعة بأحد قوانين التأمين والمعاشات الحكومية أو قانون التأمينات الاجتماعية على الا يجاوز ما يصرف لها من المعاش المستحق لها عن زوجها خمسة وعشرون جنيها .

مادة ٢ - تسرى احكام المادة السابقة على المستحقين عن العاملين بقوانين المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ، ٢٨ لسنة ١٩١٣ ، ٢٧ لسنة ١٩٢٩ ، ٢٧ لسنة ١٩٥٤ ، ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، ٣٣ لسنة ١٩٦٤ ، ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها ، الذين نشأ استحقاقهم قبل العمل بهذا القانون دون صرف أية فروق عن الماضى .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة اذا كان اى من المستحقين المذكورين بهما يجمع بين المعاش والدخل بما يزيد عن الحدود المنصوص عليها في المادة الاولى ، يستمر في صرف مستحقاته طبقا للقواعد السارية في شأنهم قبل نفاذ هذا القانون .

واذا كان معاش الارملة قد منح كله أو بعضه لاولاد المورث بصفة استثنائية ميوقت ذلك المعاش في حدود خمسة وعشرين جنيها ويعود لها حقها فيه في الحدود المنصوص عليها بالبند ٣ من المادة الاولى .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ شعبان سنة ١٣٩١ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ (١)
في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن فرض ضريبة على إيرادات القيم المنقولة والأرباح التجارية والصناعية والمهن غير التجارية وكسب العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القوانين رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن استثمار المال الاجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة ، وشركات التوصية بالاسهم ، والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك ؛

وعلى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المنطقة الحرة بيورسعيد ؛

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٢ لسنة ١٩٦٠ باعادة تشكيل لجنة استثمار المال الاجنبي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٠٨ لسنة ١٩٦٠ معدلاً بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٧ لسنة ١٩٦١ في شأن استثمار رأس المال الاجنبي ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

الفصل الأول

في الأموال الواردة للاستثمار

مادة ١ — يعتبر مالا مستثمرا في مفهوم أحكام هذا القانون :

(١) نشر بالحرادة الرسمية العدد ٣٩ في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧١

(١) النقد الاجنبى الحر المحول لجمهورية مصر العربية عن طريق أحد البنوك المعتمدة لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

(٢) الآلات والمعدات اللازمة للمشروعات الصناعية والتعدينية والزراعية والسياحية والاسكانية والمواد الأولية اللازمة لاقامة المنشآت أو التوسع فيها ووسائل النقل متى كانت مستوردة من الخارج للاغراض المنصوص عليها في هذا القانون .

(٣) الحقوق المعنوية كحق الاختراع والعلامات التجارية المملوكة لرعايا الدول العربية وغير العربية المقيمين في الخارج والتي تتعلق بالمشروعات المنشأة وفق احكام هذا القانون .

(٤) جميع الارباح التى يحققها المشروع المسجل طبقا لاحكام هذا القانون اذا زيد بها رأس مال المشروع الاصلى أو اذا استثمرت فى مشروع آخر بموافقة مجلس ادارة الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والمناطق الحرة .

ولا يعتبر مالا اجنبيا النقد الذى يحول لجمهورية مصر العربية من الخارج ، ويكون هناك التزام بتحويله وفقا للقوانين القائمة ولا يعتبر كذلك المبالغ التى تحول الى جمهورية مصر العربية من النقد الاجنبى لمواجهة مصاريف الاقامة .

مادة ٢ - يتمتع المال المستثمر في جمهورية مصر العربية بالضمانات المقررة بموجب احكام هذا القانون .

ولا يجوز فرض الحراسة عليه ولا يجوز تأميمه ، أو نزع ملكيته الا لمصلحة عامة ومقابل تعويض عادل وبناء على القوانين السارية ويراعى فى تقدير التعويض وقت الاستيلاء ويتم التقويم خلال ستة أشهر بالأجراءات وفقا للاحكام التى يصدر بها قرار من السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية كما يتم تحويل قيمة التعويض بنفس العملة أو العملات التى وزدت بها لاغراض الاستثمار على دفعات سنوية لا تجاوز خمسين سنوات .

وفي حالة قيام نزاع على تقدير قيمة التعويض يكون من حق المستثمر طلب عرض النزاع على لجنة تحكيم تشكل من عضو عن المستثمر وعضو عن هيئة الاستثمار وعضو ثالث تكون له رئاسة اللجنة ويتفق على اختياره العضوان المشار اليهما من بين المستشارين بالهيئات القضائية العليا بجمهورية مصر العربية .

يصدر قرار لجنة التحكيم بأغلبية الاصوات .

(وتكون مصاريف التحكيم على عاتق الطرف الذى يطلبه) .

مادة ٣ - تقدم طلبات استثمار رأس المال العربى في جمهورية مصر العربية الى الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والمناطق الحرة ويوضح فى الطلب رأس المال المراد استثماره وطبيعته وكافة البيانات الاخرى التى من شأنها ايضاح طبيعة المشروع المقترح تنفيذه .

وعلى مجلس إدارة الهيئة أن يصدر قرارا في شأنه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطلب .

وللمجلس سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التي تقدم اليه .

وتلتزم كافة الجهات والمصالح الحكومية بتنفيذ قرار الهيئة بالنسبة للمشروعات تدخلية ضمن القوائم المشار إليها في الفقرة (٢) من المادة الرابعة عشرة من هذا القانون .

ويجوز للمجلس أن يوصى بقبول المساهمة في المشروعات غير المبرجة في هذه القوائم كماله أن يوصى أيضا بالتجاوز عن بعض الشروط الخاصة بالمساهمة في هذه المشروعات وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء .

مادة ٤ - مع استثناء من أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام تعتبر المشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون من شركات القطاع الخاص بغض النظر عن الطبيعة القانونية للاموال الوطنية المساهمة فيها ولا تسرى عليها القوانين واللائح أو التنظيمات الخاصة بالقطاع العام .

مادة ٥ - تعنى الأرباح الناجمة عن حصة رأس المال المستثمر في رأس مال المشروع المنتفع بأحكام هذا القانون من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، ويكون هذا الاعفاء لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ أول سنة ضريبية تالية لتاريخ وروده الثابت في شهادة التسجيل .

ويختص مجلس إدارة الهيئة بالبت في تحديد المبالغ التي تتمتع بالاعفاء .

مادة ٦ - لا تخضع المباني السكنية المنشأة بالاموال المستثمرة في مفهوم أحكام هذا القانون لنظام تحديد القيمة الإيجارية المنصوص عليها في قانون إيجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أو في أية تعديلات أو قوانين مستقبلا .

مادة ٧ - للمشروع المنتفع بأحكام هذا القانون فتح حساب بالنقد الاجنبي لدى أحد البنوك المعتمدة في جمهورية مصر العربية يغذى الجانب الدائن منه من حصيلة العملات الاجنبية الناجمة من عائد الصادرات المنظورة وغير المنظورة التي يحققها المشروع ، وذلك بالحدود التي يوافق عليها مجلس إدارة الهيئة .

ويستخدم الجانب المدين لهذا الحساب في :

تحويل المبالغ الممنوح بتحويلها طبقا لأحكام هذا القانون .

في سداد قيمة واردات سلعية أو استثمارية لازمة لتشغيل المشروع .

في مواجهة المصروفات غير المنظورة المتعلقة بهذا الاستيراد كنفقات النقل والتأمين .

في أداء قيمة السلع الممنوح بتصديرها .

أو في أداء قيمة الخدمات السياحية .

وتصدر الهيئة الاذن الخاص بتحويل المبالغ المصرح بها الى الخارج خلال شهر على الاكثر من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٨ - يحول صافي الربح الناتج عن استثمار رأس المال العربى الى الخارج بذات العملة التى ورد بها ويكون التحويل بسعر الصرف المعمول به وقت التحويل .

على انه فيما يختص باليرادات الناجمة عن اموال مستثمرة فى مبان سكنية فيضع مجلس ادارة الهيئة الشروط والاوزاع والنسب الخاصة بتحويلها على ان تعتمد من مجلس الوزراء .

مادة ٩ - يجوز بناء على طلب صاحب الشأن وموافقة مجلس ادارة الهيئة اعادة تصدير المال المنتفع بأحكام هذا القانون الى الجهة التى ورد منها : على الوجه التالى :

(١) اذا كان المال قد ورد عينا فيجوز اعادة تصديره بذات الصورة التى ورد بها .

(٢) اذا كان المال قد ورد نقدا اجنبيا فيجوز تحويله الى الجهة التى ورد منها بعد فوات خمس سنوات من تاريخ وروده الثابت فى شهادة التسجيل ، ويكون التحويل سنويا بواقع خمس القيمة المسجل بها وبذات العملة الوارد بها وبسعر الصرف المعمول به وقت التحويل .

(٣) يجوز للمستثمر التصرف فى أصوله العينية بالبيع الى مشتر اجنبى آخر على ان تخطر الهيئة بذلك وتوافق بنسخة من عقد البيع .

ويحل المشتري محل المستثمر الاصلى فى الانتفاع بأحكام هذا القانون .

(٤) لا تسرى أحكام هذا القانون اذا تم التصرف لغير اجنبى .

(٥) اذا تبين انه لاسباب خارجة عن ارادة المستثمر لا يمكن الاستمرار فى استثمار المال المحول الى الجمهورية فيجوز فى هذه الحالة تحويل حصة المستثمر من رأس المال الى مصدره بعد انقضاء سنة من تاريخ وروده وذلك بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة .

مادة ١٠ - يجوز للخبراء والعاملين الاجانب القادمين من الخارج للعمل فى احدى المشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون ان يحول الى الخارج حصة من الاجور او المرتبات او المكافآت التى يحصلون عليها على الا تجاوز خمسين فى المائة من مجموع المرتبات او الاجور التى يتقاضونها .

الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والمناطق الحرة

مادة ١١ - تنشأ هيئة عامة تتبع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية تسمى « الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والمناطق الحرة » مقرها مدينة القاهرة ويكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة .

ويصدر بتشكيل مجلس ادارتها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٢ - يكون للهيئة مدير عام يرأس الجهاز التنفيذي الذى يتكون من عاملين اثنين واداريين يعينون طبقا للهيكل التنظيمى الذى يعتمده مجلس ادارة الهيئة .

ويصدر بتعيين مدير عام الهيئة قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٣ - مجلس ادارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على شئون الهيئة وتصريف امورها ووضع السياسة العامة التى تسير عليها ، وله ان تخذلها براه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من اجله الهيئة وذلك فى حدود هذا القانون ويجوز ان يفوض المدير العام للهيئة فى بعض اختصاصاته .

مادة ١٤ - تختص الهيئة بتنفيذ احكام هذا القانون ، ولها على الاخص ان تقوم بالآتى :

(١) دراسة الاتفاقيات والتنظيمات الدولية والاقليمية التى تؤمن الاستثمار واقترح ما تسفر عنه هذه الدراسات من الانضمام اليها .

(٢) اعداد قوائم بأنواع النشاطات والمشروعات التى يدعى المال الاجنبى الى المساهمة فيها وتحديد نصيبه فى رأس مال هذه المشروعات على ان ترفع هذه القوائم لمجلس الوزراء لاعتمادها .

وفى هذا الخصوص تمنح اولوية خاصة للمشروعات التى تهدف للتصدير او لتنشيط السياحة وكذلك المشروعات التى تحتاج الى خبرات فنية متقدمة او حقوق اختراع او علامات تجارية والمشروعات التى تؤدي الى خفض الحاجة الى الاستيراد ومشروعات الاسكان والتى تهدف الى اقامة وحدات سكنية فوق المتوسطة .

(٣) اتخاذ كافة الاجراءات التى من شأنها اعلام السوق الدولى لرأس المال والدول المصدرة لرأس المال بالقوائم المعتمدة والمشروعات الاقتصادية التى يجوز الاستثمار فيها وكذلك كافة الاوضاع والمزايا التى سيتمتع بها رأس المال الوارد عند استثماره فى داخل الدولة وباحدى المناطق الحرة التى سيتمقرر اقامتها فى الجمهورية .

(٤) بحث الطلبات المقدمة من المستثمرين والبت فيها واعتماد الحصص العينية والحقوق المعنوية التى ترد من الخارج وتقييمها على ضوء المستندات المقدمة والاسعار العالمية وآراء الخبراء المتخصصين .

(٥) تسجيل المال الوارد بوحدات العملة التى ورد منها اذا ورد نقدا وتسجيل وتقويم الحصة العينية للمال الوارد من الخارج .

(٦) الموافقة على تحويل صافي الأرباح الى الخارج بعد بحث المستندات الخاصة بحالة المشروع والتحقق بوجه خاص من تجنب الاحتياطات والمخصصات التى تقتضيها القوانين السارية والاصول الفنية والمحاسبية .

(٧) الاتصال بالمصالح والجهات الحكومية لتيسير الاجراءات المتعلقة بشئون رؤوس الاموال المستثمرة .

(٨) تيسير الحصول على تراخيص الاقامة لرجال الاعمال والخبراء ورؤساء

العمال المستقدمين من الخارج للعمل في المنشآت الموظفة فيها الاموال ، واعتماد النسبة المقررة من الاجور والمرتبات أو المكافآت التي يجوز لهم تحويلها الى الخارج .

(٩) دراسة القوانين والاحكام التي تنظم المناطق الحرة واقتراح تطويرها بما في ذلك انشاء مناطق حرة أو تعديل المناطق الحرة القائمة حاليا .

مادة ١٥ - تتكون موارد الهيئة مما يأتي :

(١) الاعتمادات التي تخصصها لها الدولة .

(٢) ايراداتها الناتجة من نشاطها .

(٣) الرسوم ومقابل الخدمات التي تستحق للهيئة .

(٤) القروض المحلية أو الخارجية التي يوافق عليها مجلس الوزراء .

مادة ١٦ - تكون للهيئة ميزانية مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية وذلك دون التقيد بأحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة أو الملحقة .

مادة ١٧ - تعتبر أموال الهيئة أموالاً خاصة ويكون للمجلس حق تعيين مراقبين للحسابات من الأشخاص الطبيعيين الذين تتوافر فيهم الشروط اللازمة لمزاولة المهنة طبقاً للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ .

مادة ١٨ - يتمتع المال الاجنبي غير العربي بذات المزايا والضمانات التي تقررها أحكام هذا القانون بعد موافقة مجلس الوزراء واعتماد رئيس الجمهورية على استثماره في جمهورية مصر العربية .

الفصل الثاني

في المناطق الحرة

مادة ١٩ - يجوز لمجلس ادارة الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والمناطق الحرة بعد موافقة مجلس الوزراء أن ينشئ مناطق حرة لاقامة مشروعات صناعية أو تجارية أو مالية يساهم فيها رأس المال العربي والاجنبي .

ويتضمن القرار بياناً بمواقع المنطقة وحدودها .

مادة ٢٠ - يكون مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئون المناطق الحرة ويضع السياسة العامة التي تدير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي تنشأ من أجله هذه المناطق .

وذلك في حدود هذا القانون وله على الاخص :

(١) وضع وتنسيق التخطيط العام للمنطقة الحرة بالاتفاق مع الجهات الادارية المختصة .

(٢) تملك الاراضي والعقارات بأية طريقة بما في ذلك نزع الملكية الخاصة

للمنفعة العامة ونقا للقانون .

(٣) الترخيص في شغل اراض وعقارات تملكها أو استئجار عقارات مملوكة للغير .

(٤) البت في العروض التي يتقدم بها اصحاب رؤوس الاموال العربية والاجنبية سواء من القطاع العام أو الخاص .

(٥) دراسة المشروعات الصناعية والتجارية والمالية وغيرها .

(٦) انشاء وإدارة واستغلال المخازن والمستودعات والمساحات المتعلقة بعمليات الشحن والتفريغ والتخزين .

(٧) توفير الاجهزة والمعدات اللازمة لتسهيل العمليات والمشروعات التي تقام في المنطقة الحرة .

(٨) تقديم الخدمات اللازمة للمنشآت القائمة بالمنطقة الحرة وذلك مقابل الثمن الذي يحدده .

(٩) اعتماد ميزانيات المناطق الحرة وحساباتها الختامية .

مادة ٢١ - يضع مجلس إدارة الهيئة اللائحة التنفيذية لنظام العمل داخل المناطق الحرة من النواحي المالية والإدارية والفنية وخاصة فيما يتعلق بادخال البضائع وأخراجها وقيدتها وبفحص المستندات والمراجعة والنظام الخاص برقابة المنطقة وحراساتها وتحصيل الضرائب والرسوم المستحقة .

مادة ٢٢ - يتولى الاشراف على كل منطقة حرة يقرر انشاؤها جهاز إداري لرقابة ومتابعة سير العمل بها .

ويضع مجلس إدارة الهيئة القواعد والاحكام المنظمة لتشكيل هذا الجهاز واختصاصاته ويصدر بتعيين رئيسه قرار من مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٢٣ - لا يجوز شغل المناطق الحرة الا بعد الحصول على ترخيص من مدير عام الهيئة بعد اعتماده من مجلس إدارتها . ويتضمن الترخيص بيان الأغراض التي منح من أجلها ، ومدة سريانه ومقدار الضمان المالي الذي يؤديه المرخص له وأية بيانات أخرى يراها مجلس إدارة الهيئة .

ويجوز أن يتضمن القرار الصادر بإنشاء منطقة من المناطق الحرة ترخيصا خاصا في شغلها متى كانت المنطقة مقصورة على نشاط المرخص له وحده .

ولا يتمتع المرخص له بالاعفاءات أو المزايا المنصوص عليها في هذا القانون إلا في حدود الأغراض المبينة في ترخيصه .

مادة ٢٤ - الترخيص بشغل المنطقة الحرة يكون شخصيا ولا يجوز أن صدر باسمه الترخيص التنازل عنه كليا أو جزئيا أو إشراك الغير فيه إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٢٥ - يجوز الترخيص في المناطق الحرة بإجراء :

(١) تخزين البضائع العابرة وكذا البضائع الوطنية الخالصة الضريبة المعدة للتصدير الى الخارج والبضائع الاجنبية الواردة بغير رسم الوارد ، وذلك مع عدم الاخلال بالقوانين واللوائح المعمول بها في جمهورية مصر العربية في شأن البضائع الممنوع تداولها .

(٢) عمليات الفرز والتنظيف والخلط والمزج ولو ببضائع محلية واعادة التعبئة وما شابهها من عمليات تغيير حالة البضائع المودعة بالمناطق الحرة حسب مقتضيات حركة التجارة وتهيتها بالشكل الذي تتطلبه الاسواق .

(٣) اية صناعة او عمليات تجميع او تركيب او تجهيز او تجديد او غير ذلك مما تحتاج الى مزايا المنطقة الحرة للانفاذة من مركز البلاد الجغرافى ولا يخشى من منافستها للصناعات الوطنية .

(٤) مزاولة اى مهنة يحتاج اليها النشاط او زاحة العاملين داخل المنطقة .

مادة ٢٦ - مع مراعاة الاحكام التى تقررها القوانين واللوائح فى شأن منع تداول بعض البضائع او المواد ، لا تخضع البضائع التى تستورد الى المنطقة الحرة ، للاجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات ولا للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، وذلك فيما عدا ما هو منصوص عليه فى هذا القانون ، كما يعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الادوات والمواد والمهمات والآلات المستوردة لاصحاب المنشآت المرخص بها فى هذه المنطقة .

وتحصل ضريبة المصارف وغيرها من الضرائب والرسوم على البضائع والمواد المحلية لدى دخولها المنطقة الحرة وذلك بعد استيفاء كافة الاجراءات الخاصة بالتصدير .

مادة ٢٧ - تؤدى الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التى تستدعى من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلى كما لو كانت مستوردة من الخارج وطبقا لماليتها بعد التصنيع ومع ذلك تعفى البضائع التى تشتمل على مواد محلية من هذه الضرائب والرسوم بنسبة المواد المحلية الداخلة فى تصنيع هذه البضائع .

مادة ٢٨ - لا تخضع البضائع التى تدخل المنطقة الحرة لاي قيد من حيث مدة بقائها فيها كما لا تخضع الواردات الى المنطقة الحرة والمصارف منها لاي قيد من قيود الاستيراد والتصدير .

مادة ٢٩ - تبين اللائحة التنفيذية النظام الخاص باذخال البضائع فى المنطقة الحرة واخراجها منها وبقيدها وبفحص المستندات والمراجعة ووضع النظام الخاص برقابة المنطقة وحراستها وتحصيل الضرائب والرسوم المستحقة .

ولرئيس الهيئة او من ينوبه بعد الحصول على اذن من النيابة العامة ان يأمر بتفتيش اى جزء من المنطقة الحرة او باجراء التحقيقات كلما بدا له ذلك .

مادة ٣٠ - استثناء من احكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك تبلغ مصلحة الجمارك الهيئة العامة للمناطق الحرة بحالات النقص او الزيادة غير المبررة عما ادرج فى قائمة الشحن سواء فى عدد الطرود او محتوياتها او البضائع المحفوظة او المفروطة (الصنب) وذلك اذا كانت واردة يرسم المنطقة الحرة .

ويصدر بتنظيم المسؤولية عن الحالات المنصوص عليها في الفقرة السابقة وينسب التنازع فيها ، قرار من مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٣١ - يلتزم المرخص له بإجراء العمليات المنصوص عليها في المادة ٢٥ من هذا القانون بالتأمين على المباني والآلات والمعدات الخاصة ضد جميع الحوادث لدى شركات التأمين المصرية كما يلتزم بإزالتها على نفقته الخاصة خلال المدة التي تحددها الهيئة من تاريخ انتهاء مدة ترخيصه ما لم ترغب الهيئة في شرائها منه .

مادة ٣٢ - لا يجوز دخول المناطق الحرة أو السكن فيها إلا بترخيص خاص من الهيئة وتبين اللائحة التنفيذية شروط منح هذا الترخيص وأحوال منحه .

مادة ٣٣ - تخضع البضائع التي تودع في المنطقة الحرة لرسوم الأشغال للمناطق المودعة فيها والتي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٤ - يحظر أخراج وإدخال النقد المصري من وإلى المنطقة الحرة إلا بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٥ - يجوز للهيئة عدم التقيد بلحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الأعمال المرتبطة بالنقل البحري .

مادة ٣٦ - تسرى على المنطقة الحرة أحكام جميع القوانين المنظمة لإجراءات الحجر الصحي والرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي والزراعي ولحماية المزروعات من الآفات والأمراض الطفيلية الواردة من الخارج ويضع مجلس إدارة الهيئة القواعد التنفيذية اللازمة لتطبيق الأحكام المذكورة في المنطقة .

مادة ٣٧ - تسرى على المنطقة الحرة جميع القوانين والقرارات الخاصة بحظر التعامل مع إسرائيل .

مادة ٣٨ - تعرض جميع المنازعات التي تنشأ بين المنشآت القائمة بالمنطقة الحرة أو بينها وبين البيئة أو غيرها من السلطات والأجهزة الإدارية ذات الصلة بنشاط العمل بالمنطقة على هيئة التحكيم للفصل فيها بحكم نهائي ونافذ وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه .

كما يجوز لهيئة التحكيم أن تنظر أيضا المنازعات التي تقع بين المنشآت القائمة بالمنطقة الحرة وبين الأشخاص الطبيعيين ، وطنيين كانوا أو أجانب إذا قبل هؤلاء الأشخاص إحالة النزاع إلى هيئة التحكيم قبل أو بعد وقوعه .

مادة ٣٩ - يصدر مجلس إدارة الهيئة قراراً بتشكيل هيئة التحكيم المنصوص عليها في المادة السابقة من أحد مستشاري مجلس الدولة يرشحه رئيس مجلس الدولة أو أحد مستشاري الاستئناف يرشحه وزير العدل ، وتكون له الرئاسة وعضوية اثنين من المحكمين يختارهما طرفا النزاع .

مادة ٤٠ - تنظر هيئة التحكيم النزاع المطروح إمامها على وجه السرعة ودون التقيد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ٤١ — تبين اللائحة التنفيذية الرسوم والإجراءات والقواعد التنظيمية للتحكيم .

مادة ٤٢ — تعفى المنشآت التجارية والصناعية والمالية التي تقام بالمنطقة الحرة من أحكام قوانين الضرائب المقررة أو التي تترتب مستقبلاً في جمهورية مصر العربية .

مادة ٤٣ — يجوز أن تعفى من الضريبة العامة على الأيراد مبالغ كسب العمل من أجور ومرتبات ومكافآت وما في حكمها التي تدفعها المنشآت التجارية والصناعية والمالية القائمة بالمنطقة الحرة للعاملين بها من الأجانب ، كما تعفى الأموال العربية والأجنبية المستثمرة بالمنطقة الحرة من ضريبة الشركات ورسوم الأيلولة .

مادة ٤٤ — لا تسرى على رؤوس الأموال العربية والأجنبية المرخص لها بالعمل في المنطقة الحرة أحكام قوانين التأمين وشركات المساهمة والقوانين المتعلقة بها النافذة في جمهورية مصر العربية .

مادة ٤٥ — لا تسرى أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد على العمليات التي تتم في المنطقة الحرة .

وتبين اللائحة التنفيذية القواعد التي تحكم المعاملات التي يكون أحد أطرافها من المتمتعين بالجنسية المصرية أو من الأجانب الحاصلين على صفة المقيم ونقلها لأحكام القانون المشار إليه .

مادة ٤٦ — يحظر على كل شخص يتمتع بالجنسية المصرية أن يتعاقد للعمل في أي المنشآت القائمة داخل المنطقة الحرة بدون الحصول على إذن بذلك وفق أحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ بإشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية من السلطات المختصة .

ولا يفنى هذا الأذن عن وجوب الحصول على الترخيص المشار إليه في المادة ٤٧ .

مادة ٤٧ — يجوز مزاولة أي عمل في المنطقة الحرة بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة تبين شروطه وأوضاعه والرسم المقرر في شأنه اللائحة التنفيذية .

مادة ٤٨ — يجب أن يكون عقد العمل المبرم مع العاملين المتمتعين بالجنسية المصرية محرراً باللغة العربية لكل من الطرفين نسخة ، وتودع النسخة الثالثة بالهيئة على أن يبين فيه على الأخص نوع العمل ومدته والأجر المتفق عليه .

ويجوز أن يتضمن العقد ترجمة لنصوصه بأحدى اللغتين الانجليزية أو الفرنسية .

كما يجب على صاحب العمل أن يودع بالهيئة نسخة من عقود العمل التي يبرمها مع العاملين الأجانب مترجمة بأحدى هاتين اللغتين ، وذلك خلال أسبوع من تاريخ استلامه العمل .

مادة ٤٩ — يجوز للعاملين الأجانب المتقدمين من الخارج للعمل في إحدى منشآت المنطقة الحرة تحويل ما لا يجاوز ٥٠٪ من أجورهم أو مرتباتهم ومكافآتهم

التي يحصلون عليها الى الخارج بذات العملة التي يتقاضون بها هذه الأجور والمرتبات والمكافآت .

مادة ٥٠ - على المنشآت التي يرخص لها بالعمل في المنطقة الحرة ان تتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العاملين بها أثناء العمل من الأضرار الصحية وأخطار العمل والآلات وأن توفر لهم خدمات وقائية من مخاطر العمل وأضراره وكذلك وسائل الإنقاذ والإطفاء والإسعافات الطبية .

مادة ٥١ - تهىء هذه المنشآت الفرص المناسبة لتدريب العاملين المتمتعين بالجنسية المصرية ليصبحوا عمالا مهرة كلما كان ذلك ممكنا .

مادة ٥٢ - تضع اللائحة التنفيذية القواعد المنظمة للعاملين في المنشآت المرخص بها في المناطق الحرة وعلى الأخص :

- (١) نسبة العاملين المتمتعين بالجنسية المصرية .
- (٢) تحديد الحد الأدنى للأجور .
- (٣) ساعات العمل اليومية والراحة الأسبوعية بشرط ألا تزيد ساعات العمل على ثمانى ساعات يوميا أو ٤٢ ساعة في الأسبوع .
- (٤) ساعات العمل الإضافية والأجور المستحقة عنها .
- (٥) الخدمات الاجتماعية والطبية التي تؤديها المنشآت للعاملين بها .
- (٦) مدد الاجازات بأنواعها المختلفة والأجور التي تمنح عنها .
- (٧) الأسس العامة لتأديب العاملين وفصلهم ونعويضهم .

مادة ٥٣ - تسرى أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية على العاملين المتمتعين بالجنسية المصرية .

كما تسرى أحكام الباب الرابع من القانون المذكور الخاص بتأمين اصابات العمل على العاملين الأجانب المستقدمين من الخارج .

مادة ٥٤ - يكون للعاملين بالهيئة والمناطق الحرة الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بناء على طلب مجلس ادارة الهيئة صفة مأمورى الضبط القضائى وذلك فى حدود اختصاصاتهم .

مادة ٥٥ - يكون للهيئة حق استيفاء الرسوم وثمان الخدمات المستحقة لها بطريق الحجز الادارى .

مادة ٥٦ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها أى قانون آخر يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى المواد التالية عن الجرائم المشار اليها فيها .

مادة ٥٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادتين ٣٢ ، ٣٤ ، فضلا عن حق الهيئة فى المصادرة وحرمان المخالف من دخول المنطقة الحرة لمدة خمس سنوات .

مادة ٥٨ — يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على مائتي جنيه كل من خالف حكم المادة ٤٥ ، وكذلك كل من قام بالعمل داخل المنطقة الحرة بالخالف لأحكام المادة ٤٦ فضلاً عن حظر دخوله المنطقة الحرة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

مادة ٥٩ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مئة جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل أجنبي يخالف أحكام المادة ٤٧ من هذا القانون أو خالف أي شرط من شروط الترخيص في العمل .

مادة ٦٠ — فيما عدا العقوبات المنصوص عليها يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد عن مئة جنيه كل من يخالف الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون أو في اللائحة التنفيذية أو التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٦١ — تفرض غرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على خمسة وعشرين جنيهاً على كل من يعرقل مهام العاملين بالهيئة المشار إليها في المادة ٥٤ من هذا القانون .

مادة ٦٢ — مع عدم الإخلال بالجرائم التي لا ترفع عنها الدعوى العمومية إلا بإذن أو طلب والمنصوص عليها في قوانين خاصة ، لا يجوز رفع الدعوى العمومية بالنسبة إلى المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون إلا بناء على طلب من رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من ينيبه في ذلك .

مادة ٦٣ — يجوز لمجلس إدارة الهيئة أو من ينيبه أن يجري التصالح على انقضاء المنصوص عليها في هذا القانون أثناء نظر الدعوى .

مادة ٦٤ — تؤول إلى الهيئة جميع المبالغ المحكوم بها عن مخالفات أحكام هذا القانون أو التي يدفعها المخالف بطريق التصالح .

مادة ٦٥ — تؤول إلى الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والمناطق الحرة كافة الحقوق التي للهيئة العامة للمنطقة الحرة ببور سعيد المنشأة بموجب القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦ .

كما تلتزم بكافة الالتزامات التي عليها وينقل الموظفون والعاملون بها إلى الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والمناطق الحرة .

مادة ٦٦ — يلغى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه ، كما تلغى القوانين والقرارات الصادرة في شأن استثمار المال الأجنبي .

مادة ٦٧ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وعلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ شعبان سنة ١٣٩١ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ (١)

بانشاء هيئة عامة باسم « بنك ناصر الاجتماعي »

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٦ بانشاء مؤسسة للقرض الحسن ؛

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى ؛

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية ؛

وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الضمان الاجتماعى ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٨ بانشاء وتنظيم صندوق ميساة طلاب الجامعات والمعاهد العليا ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ؛

وبناء على ماارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة باسم « بنك ناصر الاجتماعى » يكون لها الشخصية الاعتبارية ، ويكون مقرها مدينة القاهرة وتتبع وزير الخزانة .

مادة ٢ - غرض الهيئة المساهمة فى توسيع قاعدة التكافل الاجتماعى بين المواطنين ولها فى سبيل ذلك :

(١) تقرير نظام للمعاشات والتأمين وعلى الاخص التأمين التعاونى وذلك لغير المتقنين بنظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية ويتم ذلك تدريجيا .

(٢) منح قروض للمواطنين .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٩ فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧١

- (٣) قبول الودائع وعلى الأخص الودائع الادخارية وتنظيم استثمارها .
- (٤) استثمار أموال الهيئة في المشروعات العامة والمشروعات الخاصة .
- (٥) منح إعانات ومساعدات للمستحقين لها من المواطنين .
- ويكون ذلك وفقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .
- مادة ٣ -** لا يجوز للهيئة أن تتعامل مع الغير بنظام الفائدة أخذا أو عطاء .
- مادة ٤ -** للهيئة أن تستعين في تحقيق أغراضها بالأجهزة التابعة للحكومة والحكم المحلي والقطاع العام .
- مادة ٥ -** يتكون رأس مال الهيئة من :
- (١) المبالغ التي تخصص بقرار من رئيس الجمهورية من موارد خارج موازنة الدولة لهذا الغرض .
- (ب) الأموال التي تخصص لهذا الغرض في موازنات الدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية .
- مادة ٦ -** تتكون موارد الهيئة من :
- (١) نسبة من صافي أرباح الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة قبل التوزيع تحدد بقرار من رئيس الجمهورية .
- (٢) اشتراكات المنتفعين بأحكام نظم التأمين والمعاشات التي يتم تقريرها طبقا لأحكام اللائحة التنفيذية .
- (٣) ما تخصصه الدولة لها سنويا من اعتمادات الموازنة العامة للدولة .
- (٤) الاعتمادات المدرجة في ميزانية الجهات العامة التي تبشر نشاطا مماثلا ويتقرر نقلها الى ميزانية الهيئة .
- (٥) المبالغ التي تخصصها وزارة الأوقاف للهيئة من إيرادات الأوقاف الخيرية لاستخدامها للقروض والمساعدات الاجتماعية .
- (٦) أموال الزكاة والهبات والتبرعات والوصايا التي يقبلها مجلس إدارة الهيئة بما لا يتعارض وأغراض الهيئة .
- (٧) الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الهيئة والأعمال والخدمات التي تؤديها للغير والعمولات التي تحددها اللائحة التنفيذية .
- مادة ٧ -** يكون للهيئة مجلس إدارة يصدر بتعيين رئيسه وأعضائه وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم قرار من رئيس الجمهورية .
- مادة ٨ -** يختص مجلس إدارة الهيئة بتقرير السياسة التي تسير عليها لتحقيق الغرض الذي قامه من أجله والإشراف على تنفيذها وله على الأخص :
- (١) إدارة واستثمار أموال الهيئة وأرباحها وتكوين الاحتياطيات اللازمة لها .
- (٢) الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للهيئة وجبايتها الختامى .

(٣) وضع اللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية .

(٤) للنظر في كل ما يرى وزير الخزانة أو رئيس المجلس عرضه من مسائل تدخل في اختصاصه .

مادة ٩ - يبلغ رئيس مجلس إدارة الهيئة قرارات مجلس الإدارة الى وزير الخزانة خلال أسبوع من تاريخ صدورها لاعتمادها وتكون هذه القرارات نافذة اذا لم يعترض عليها الوزير خلال شهر من تاريخ ابلاغها اليه .

مادة ١٠ - تكون للهيئة موازنة خاصة تلحق بموازنة الدولة تمد على نمط موازنات الهيئات العامة ، وتبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

مادة ١١ - تعفى من جميع أنواع الضرائب والرسوم أموال الهيئة وإيراداتها وما تؤديه من معاشات واعانات وقروض . كما تعفى الطلبات والشهادات المتعلقة بها من جميع أنواع الرسوم .

مادة ١٢ - يكون للأموال المستحقة للهيئة لدى الغير بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز عام على جميع أموال المدين وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية وللهيئة تحصيل أموالها بطريق الحجز الإدارى .

مادة ١٣ - تباشر الهيئة نشاطها دون التقيد بأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان .

مادة ١٤ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة الأولى يسرى على العاملين بالبنك قانون نظام العاملين بالقطاع العام .

مادة ١٥ - يلغى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء وتنظيم صندوق مساعدة طلاب الجامعات والمعاهد العليا وتحل الهيئة محل الصندوق في حقوقه والتزاماته ويؤول اليها صافي أصوله وخصومه وينقل الى الهيئة جميع العاملين بالصندوق بذات درجاتهم ومرتباتهم . ويجوز بقرار من وزير الخزانة استمرار العمل بالأحكام والقواعد المعمول بها في الصندوق في شأن مساعدة طلاب الجامعات والمعاهد العليا وذلك حتى صدور اللائحة التنفيذية .

مادة ١٦ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الخزانة بناء على ما يقترحه مجلس إدارة الهيئة .

مادة ١٧ - يكون لوزير الخزانة سلطات واختصاصات مجلس إدارة الهيئة ورئيسها حتى يتم تشكيله .

مادة ١٨ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالتقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧١ (١)

في شأن نقل اختصاصات صندوق الاصلاح الزراعى المنشأ

بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ الى وزارة الخزانة .

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٧ من الدستور ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ فى شأن اصدار قرض لاداء ثمن
الأراضى المستولى عليها وسنداته ؛وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضى الزراعية
الموقوفة على جهات البر ؛وعلى القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن استبدال الأراضى الزراعية
الموقوفة على جهات البر العامة للأقباط الأرثوذكس ؛وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الاصلاح
الزراعى ؛وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الأعيان التى تديرها وزارة الاوقاف
الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى والمجالس المحلية ؛وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية
وما فى حكمها ؛وعلى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بأيلولة ملكية الأراضى الزراعية التى تم
الاستيلاء عليها طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى
والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل لبعض أحكامه الى الدولة دون مقابل ؛وعلى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٤ باخضاع الشركة الزراعية بمصر للقانون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ؛وعلى القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام قانون الاصلاح
الزراعى ؛وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد اقصى لملكية الأسرة والفرد فى
الأراضى الزراعية وما فى حكمها ؛

وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧١ ببعض الأحكام الخاصة بتملك الأراضى

الزراعية واستبدالها بالنسبة الى الجمعيات الخيرية وطوائف غير المسلمين ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يلغى المرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ فى شأن اصدار قرض لاداء ثمن الاراضى المستولى عليها وسنداته ، وتؤول اختصاصات صندوق الاصلاح الزراعى المنشأ بموجب ذلك القانون الى وزارة الخزانة وفقا لاحكام المواد التالية :

مادة ٢ - تتولى وزارة الخزانة الاختصاصات الآتية :

(١) اصدار سندات التعويض عن الاراضى وملحقاتها التى تم الاستيلاء عليها او آلت ملكيتها الى الدولة او التى تم استبدالها بموجب قانون ، وذلك فيما عدا الاراضى التى تم الاستيلاء عليها وفقا لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

وتتولى الوزارة اداء ما يستحق عن تلك السندات من فوائد ، كما تختص بتقرير طريقة استهلاك السندات .

(٢) صرف التعويضات المستحقة عن الاراضى المشار اليها فى البند السابق وفقا لاحكام القانون وبعد استنفاد الاجراءات المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية لقانون الاصلاح الزراعى .

(٣) اداء ثمن الاراضى التى تشتريها الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بغرض توزيعها على صغار الفلاحين وفقا للقانون وكذلك اداء ثمن الاراضى المستبدلة وملحقاتها وفقا للقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

(٤) تحمل الفرق بين ثمن الاراضى المستولى عليها او المستبدلة او التى آلت ملكيتها الى الدولة او المشتراه وبين الثمن الذى توزع به هذه الاراضى على صغار الفلاحين وذلك وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما .

مادة ٣ - تؤول اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٧٠ الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى الايرادات الجارية للأراضى المشار اليها فى البندين ١ ، ٣ من المادة السابقة ، وما عدا ذلك من إيراداتها يؤول الى وزارة الخزانة ، وعلى الأخص ما يأتى :

(١) ثمن الاراضى الموزعة وملحقاتها وقيمة ما يقابل اقساط الثمن عن الاراضى المؤجرة .

(٢) ثمن الاراضى المبعة على نظام القناتر وفوائده .

(٣) ثمن ما يباع أو تنزع ملكيته من الاراضى المشار اليها وفقا لاحكام المادة ١٠ (مكررا) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه ، وذلك فى حدود ثمن البيع أو تعويض نزع الملكية وبما لا يجاوز مقدار الثمن أو

التعويض الاصلى المقدر عن الاستيلاء على الاراضى وملحقاتها أو ايلولتها الى الدولة أو استبدالها أو شرائها . وما زاد على هذا المقدار يؤول الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى .

(٤) المبالغ التى تحصلها الهيئة العامة للاصلاح الزراعى من متأخرات: لابرادات الرأسمالية والابرادات الجارية عن الاراضى المشار اليها المسنحة حتى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٧٠ ، وكذا ما يتم تحصيله من أرصدة فصل النمة المالية بين الهيئة العامة للاصلاح الزراعى والجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى المستحقة حتى ١٩٦٢/٦/٣٠ .

مادة ٤ — يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير الخزانة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برياسه الجمهورية فى ٢ شعبان سنة ١٣٩١ (٢٢ سبتمبر ١٩٧١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ (١)

بانشاء الاتحاد العام لمنتجى ومصدرى الحاصلات البستانية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ،

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات التعاونية ،

وعلى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية ،

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — ينشأ اتحاد عام مركزه الرئيسى بمدينة القاهرة تكون له

الشخصية الاعتبارية ويضم الراغبين في عضويته من المنتجين والمنتجين المصدرين للحاصلات البستانية من الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية ونباتات الزينة .

ويلحق الاتحاد بوزارة الزراعة .

مادة ٢ - يتكون الاتحاد من أعضاء من الفئات الآتية :

١ - الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام متى كانت تعمل في مجال إنتاج الحاصلات البستانية .

٢ - الجمعيات التعاونية الزراعية .

٣ - مزارعي القطاع الخاص المشتغلين بإنتاج الحاصلات البستانية .

مادة ٣ - أغراض الاتحاد هي الآتية :

١ - تطوير زراعة الحاصلات البستانية تطويرا علميا .

٢ - زيادة مساحة الاراضي الزراعية التي تستغل بهذه الحاصلات في القطاعين العام والخاص .

٣ - تنمية حصة صادرات الدولة من منتجات هذه الحاصلات وغيرها من المنتجات الزراعية التي لم تتحقق منها حصة تصديرية كافية .

٤ - زيادة دخل المنتج الزراعي بالعمل على زيادة انتاجه في المساحة التي يزرعها ورفع اثمان الحاصلات التي ينتجها .

مادة ٤ - يقوم الاتحاد بحقيقا للأغراض المبينة بالمادة السابقة بها يأتي :

١ - اجراء دراسة سنوية للأسواق الخارجية واحتياجاتها ومستوى الاسعار بها .

٢ - ابرام عقود التصدير مع الجهات الخارجية .

٣ - ابلاغ الاعضاء بجملة الكميات المتعاقد على تصديرها ، وتنسيق عمليات الانتاج فيما بينهم وفقا لذلك ، وتحديد مواصفات ما يكلف كل عضو منهم بإنتاجه .

٤ - امداد الاعضاء بمهمات ومعدات الانتاج اللازمة سواء بتوفيرها محليا أو باستيرادها من الخارج ومنح السلف النقدية لهم .

٥ - تقديم الارشادات الفنية اللازمة للزراعة في كافة مراحلها ولاعداد وتعبئة المنتجات للتصدير .

٦ - اعداد مراكز تجميع الحاصلات وتجهيزها بالمعدات والآلات اللازمة .

٧ - ابرام العقود المحلية لتسويق الكميات الغير صالحة للتصدير أو لتصنيعها داخليا .

- ٨ - تدبير وسائل النقل الداخلى وإبرام العقود الخاصة بالشحن البحرى او الجوى والاشراف على تنفيذ عمليات النقل .
- ٩ - مراقبة عمليات تسويق وبيع المنتجات فى الخارج .
- ١٠ - التعاون مع الجهات التى تمارس نشاطا مماثلا فى الداخل او الخارج والترويج للمنتجات المصرية بوسائل الدعاية والاعلان فى الخارج .
- ١١ - اقامة المراكز العلمية للأبحاث الفنية والاستعانة بالخبرة الوطنية والاجنبية .
- ١٢ - اجراء الحسابات النهائية السنوية مع المتعاقدين مع الاتحاد فى الداخل والخارج وتحصيل المبالغ المستحقة منهم .
- ١٣ - اجراء الحسابات النهائية السنوية مع الاعضاء وتسليم كل منهم عائد الربح المستحق له .

مادة ٥ - يتولى ادارة الاتحاد :

- ١ - رئيس مجلس الادارة ويعين بقرار من وزير الزراعة ويساونه مدير عام يعين كذلك بقرار من وزير الزراعة .
- ٢ - مجلس الادارة : ويشكل من عشرة اعضاء على الاكثر خلاف الرئيس ، وتنتخب الجمعية العمومية بالاقتراع السرى المباشر سنة منهم من بين اعضائها لمدة سنة قابلة للتجديد ، ثلاثة منهم من زراع القطاع الخاص وثلاثة آخرين من بين ممثلى الجمعيات التعاونية الزراعية ، ويصدر قرار من وزير الزراعة بتعيين باقى الاعضاء .
- ٣ - جمعية عمومية تضم جميع اعضاء الاتحاد .

مادة ٦ - يمثل رئيس مجلس الادارة الاتحاد امام القضاء وفى صلاته بالغير ويتولى ابرام عقود الاتحاد ويشترط لذلك الحصول على موافقة مجلس الادارة متى كانت قيمة العقد تزيد عن الحد الذى تبينه اللائحة التنفيذية .

مادة ٧ - تجتمع الجمعية العمومية لاعضاء الاتحاد مرة كل سنة بناء على دعوة مجلس الادارة ، للنظر فى تقرير المجلس عن اعمال الاتحاد عن السنة المالية المنقضية والموافقة على الميزانية واجراء الانتخابات السنوية للاعضاء لسنة من مجلس الادارة .

ويجوز لمجلس الادارة دعوة الجمعية العمومية الى انعقاد غير عادى كلما رأى ضرورة لذلك ، كما يجوز لثلث الاعضاء ان يطلبوا دعوتها لانعقاد غير عادى .

مادة ٨ - تتكون موارد الاتحاد من :

- ١ - رسوم واشتراكات العضوية التى يدفعها الاعضاء .
- ٢ - ما تخصصه الدولة له من اعتيادات .
- ٣ - التبرعات والهبات التى يقبلها مجلس الادارة .

- ٤ — ما يعقده من قروض مباشرة مع الجهات المصرية أو الأجنبية أو الدولية .
 ٥ — النسبة التي يحتفظ بها الاتحاد من أرباحه ، علم أن تتناسب تناسباً طردياً مع صافي الأرباح السنوية للاتحاد .

مادة ٩ — يستخدم الاتحاد حصيلة ثمن بيع منتجاته في الخارج من النقد الأجنبي في سداد التزاماته في الخطة ، فان وجد فائض من هذه الحصيلة كان له ايداعه في أحد البنوك في حساب خاص بالنقد الأجنبي لاستخدامه في تمويل عملياته في الخارج .
 ويتم ذلك وفقاً للنظام الذي يتفق عليه بين وزارتي الزراعة والاقتصاد .

مادة ١٠ — يضع الاتحاد خطتين لنشاطه :

١ — خطة سنوية توضع خلال النصف الأخير من شهر يونيو وتتضمن بوجه خاص بيان عقود وما يلزم لتنفيذها ، والمساحات التي يجري زراعتها لدى الأعضاء وما قد يشتريه من منتجات زراعية ، وهدف تصديره ، وما يحتاج إليه من خبرة أجنبية ، وارتباطاته مع متعهدي النقل وشركات الملاحة البحرية والجوية .

٢ — خطة متوسطة الأجل ، توضع خلال شهر يونيو كل خمس سنوات وتتضمن بوجه خاص مدى التوسع في مجال التطبيق العملي للزراعة العلمية الحديثة وتصنيع المنتجات الزراعية وامكانيات شراء وسائل نقل خاصة به ، وحجم استثماراته .

وبلغزم الاتحاد بتنفيذ هاتين الخطتين بعد موافقة الجمعية العمومية للاتحاد عليهما واعتمادهما من وزير الزراعة .

مادة ١١ — للاتحاد أن يبرم عقود الاستيراد والتصدير مباشرة دون الحصول على إذن من أية جهة حكومية .

مادة ١٢ — يصدر وزير الزراعة — بعد الاتفاق مع الوزير المختص — القرارات اللازمة لتنظيم العلاقة بين الاتحاد والجهات المشرفة على النقل البحري والجوي والموانئ البحرية والجوية والجهات المشرفة على عمليات التصدير والاستيراد والرقابة على النقد وذلك بما من شأنه تسهيل اجراءات دخول العاملين التابعين له الأماكن التي تخضع لهذه الجهات وعدم التقيد بالخدمات التي تؤديها شركات الخدمات الجوية والبحرية ، وتيسير ممارسته لنشاطه عموماً .

كما يصدر وزير الزراعة بعد الاتفاق مع الوزير المختص القرارات المنظمة للعلاقة بين الاتحاد وسائر الجهات الحكومية التي تمارس نشاطاً مماثلاً لنشاطه .

مادة ١٣ — يسرى على العاملين بالاتحاد أحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة التنفيذية .

مادة ١٤ — يصدر وزير الزراعة اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وتبين على الأخص ما يأتي :

١ — تنظيم أوجه إشراف وزارة الزراعة على الاتحاد .

٢ — الشروط الواجب توافرها في أعضاء الاتحاد وما يلتزمون بدفعه من رسوم واشتراكات بالنسبة لكل فئة وحقوق وواجبات الأعضاء وكيفية حل الخلافات بينهم وانقضاء العضوية .

٣ — اختصاصات رئيس مجلس الاداره والمدير العام ومجلس الادارة والجمعية العمومية فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون وتحديد مواعيد الاجتماعات واجراءات التصويت في المجلس والجمعية .

٤ — تقسيم الاتحاد الى ادارات عامة ومراقبات واقسام وفروع في الداخل والخارج وبيان اختصاصات كل منها ونظام العمل بها وتحديد المديرين بالاتحاد وبيان اختصاصاتهم .

٥ — تحديد مرتبات ومكافآت رئيس واعضاء مجلس الادارة والمدير العام .

٦ — نظام العاملين بالاتحاد ، والمعاملة المالية للعاملين بالخارج .

٧ — نظام حوافز الانتاج للعاملين ، متضمنا وضع قواعد وشروط منح مكافآت جماعية وفردية لهم وما يوزع عليهم من ارباح دون التقيد بالقواعد الحكومية المقررة للحوافز .

٨ — نظام توزيع الارباح على الاعضاء كعائد ، ونسبة الارباح التي يحتفظ بها الاتحاد .

٩ — النظام المالي للاتحاد وبداية ونهاية السنة المالية له .

١٠ — قواعد ابرام العقود .

ويجوز لوزير الزراعة ، حتى يشكل مجلس ادارة الاتحاد ، أن يعين لجنة مؤقتة تتولى سلطات واختصاصات المجلس الى أن يتم تشكيله بصفة نهائية ، ويباشر رئيس تلك اللجنة سلطات واختصاصات رئيس مجلس الادارة .

مادة ١٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ شعبان سنة ١٣٩١ (٢٣ سبتمبر ١٩٧١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ (١)

بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢

بالاصلاح الزراعى والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب

للاراضى الزراعية وما في حكمها

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٧ من الدستور ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى ،

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٩ في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧١

وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر ،

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ،

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تعديل بعض احكام قانون الاصلاح الزراعى ،

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى والمجالس المحلية ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها ،

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ،

وعلى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بيلولة ملكية الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الى الدولة دون مقابل .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه النص الآتى :

« يكون لمن استولت الحكومة على ارضه وفقا لاحكام هذا القانون الحق فى تعويض يعادل عشرة امثال القيمة الاجارية لهذه الارض مضافا اليها قيمة المنشآت والآلات الثابتة وغير الثابتة والاشجار وتقدر القيمة الاجارية بسبعة امثال الضريبة الاصلية المربوطة بها الارض ، فاذا لم تكن الارض ربطة عليها هذه الضريبة فى التقدير العام لضرائب الاطيان المعمول به منذ اول يناير سنة ١٩٤٩ لبوارها أو ربطة بضريبة لا تجاوز فئتها جنيها واحدا للفدان يتم تقدير ثمنها بمعرفة اللجنة العليا لتقدير اثمان اراضى الدولة ولا يعتبر هذا التقدير نهائيا الا بعد اعتماده من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى » .

مادة ٢ - يستبدل بنص المادة (١٣ مكررا) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه النص الآتى :

« مادة ١٣ مكررا :

تشكل لجان خاصة لفحص الحالات المستثناة طبقا للمادة (٢). ولتقدير ملحقات الارض المستولى عليها ولفرز نصيب الحكومة فى حالة الشيوخ ، وتتضمن اللائحة التنفيذية كيفية تشكيلها وتحديد اختصاصاتها والاجراءات الواجب اتباعها .

وتشكل لجنة قضائية أو أكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير العدل — تكون له الرئاسة ، ومن عضو بمجلس الدولة يختاره رئيس المجلس وثلاثة أعضاء يمثلون كلا من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ومصلحة الشهر العقارى والتوثيق ومصلحة المساحة .

وتختص هذه اللجنة دون غيرها — عند المنازعة — بما يأتى :

١ — تحقيق الاقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الاراضى المستولى عليها او التى تكون محلا للاستيلاء طبقا للاقرارات المقدمة من الملاك وفقا لاحكام هذا القانون وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه منها .

٢ — الفصل فى المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضى المستولى عليها على المنتفعين وفى جميع الاحوال لا تقبل المنازعة بعد مضى خمسة عشر يوما من تاريخ النشر فى الوقائع المصرية عن الاراضى المستولى عليها ابتداءيا أو الاراضى التى يتم توزيعها على المنتفعين توزيعا ابتداءيا ، كما لا تقبل المنازعة فى القرارات الصادرة بالتوزيع الابتدائى قبل اول اكتوبر سنة ١٩٥٦ وذلك فيما عدا المنازعات التى رفعت قبل هذا التاريخ .

وتبين اللائحة التنفيذية اجراءات التقاضى امام اللجان القضائية ، ويتبع فيما لم يرد بشأنه فيها نص خاص احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية كما تبين اللائحة البيانات التى تنشر فى الوقائع المصرية عن الاراضى المستولى عليها أو الموزعة ابتداءيا .

واستثناء من احكام قانون السلطة القضائية يمتنع على المحاكم النظر فى المنازعات التى تختص بها اللجان القضائية المشار اليها فى الفقرة الثانية من هذه المادة وتحال فورا جميع القضايا المنظورة امام جهات القضاء ما دام باب المرافعة لم يقفل فيها — الى تلك اللجان .

ويجوز لذوى الشأن الطعن امام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة فى القرارات الصادرة من اللجان القضائية فى المنازعات المنصوص عليها فى البند (١) من الفقرة الثالثة ويرفع الطعن بتقرير يقدم خلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار وفقا للأوضاع وبالشروط المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة ، ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بذلك « .

مادة ٣ — تضاف الى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه مادة جديدة نصها الآتى :

« مادة ١٣ مكررا (١) :

فيما عدا القرارات الصادرة من اللجان القضائية فى المنازعات المنصوص عليها فى البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة السابقة لا تكون القرارات الصادرة من اللجان المنصوص عليها فى المادة ١٣ والمادة ١٣ (مكررا) نهائية الا بعد التصديق عليها من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى .

وتحدد اللائحة التنفيذية الحالات التى يجب فيها استصدار قرار من مجلس ادارة

الهيئة العامة للإصلاح الزراعي باعتماد ما انتهت إليه أعمال اللجان المنصوص عليها في المادتين ١٣ و ١٣* مكررا .

وتعتبر الدولة مالكة للأراضي المسنولى عليها المحددة في قرار الاستيلاء النهائي ، وذلك اعتبارا من التاريخ المحدد للاستيلاء عليها في قرار الاستيلاء الابتدائي ، ويصبح العقار خالصا من جميع الحقوق العينية ، وكل منازعة بين أولى الشأن تنتقل الى التعويض المستحق عن الاطيان المستولى عليها وتفصل فيه جهات الاختصاص ، وذلك مع مراعاة ما تقضى به اللائحة التنفيذية من اجراءات في هذا الشأن والا برئت ذمة الحكومة في حدود ما يتم صرفه من التعويض .

ويصدر الوزير المختص بقرار منه اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٤ — يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (٩) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه النص الآتي :

« ويكون الطعن في قرارات هذه اللجنة على النحو الموضح في الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه » .

مادة ٥ — لا تـخل احكام المادة الاولى من هذا القانون بأحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، كما لا تـخل بالحالات التي تمت فيها تسوية التعويضات بصفة نهائية قبل العمل بأحكام هذا القانون .

مادة ٦ — يجوز لاطراف النزاع الطعن في قرارات اللجان القضائية المنصوص عايتها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ (مكررا) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢. المشار اليه والصادر قبل العمل بأحكام هذا القانون بتوافر الشروط الآتية :

١ — ان يكون القرار قد صدر في احدى المنازعات المتعلقة بتطبيق احكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه ، او القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام قانون الإصلاح الزراعي .

٢ — الا يكون القرار قد صدر في شأنه قرار نهائي من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

٣ — ان يتم الطعن في القرار خلال ستين يوما من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

مادة ٧ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فيما عدا المادة الاولى منه فيعمل بها من تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢. المشار اليه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ شعبان سنة ١٣٩١ (٢٣ سبتمبر ١٩٧١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ٤/٩ لسنة ١٩٧١ (١)
بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية

باسم الشعب
 رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٧ من الدستور ،

وعلى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ فى شأن اعفاء أعضاء البعثات التمثيلية (للجمهورية العربية المتحدة) فى الخارج ورؤسائها الملحقيين بها والموظفين المعارين لهيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة من الرسوم والعوائد الجمركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم المحلية ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك ؛

وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ ،

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٩ بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية ،

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٩ بتعديل بعض أحكام القانونين رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ ورقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تستحق بمناسبة ورود البضاعة ، سيارة واحدة لكل من أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي لجمهورية مصر العربية وغيرهم من موظفى وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعثات فى الخارج ، وكذلك موظفى الوزارات الأخرى الملحقيين بهذه البعثات الذين صدرت قرارات نقلهم الى القاهرة أو انتهاء خدمتهم أو إحالتهم الى الاستيداع قبل ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ وتأخرت عودتهم بسبب بقائهم فى الخارج لانتهاء بعض المهام الخاصة بالعمل وذلك اذا توافرت الشروط المنصوص عليها فى القانونين رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ ورقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما .

مادة ٢ - تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تستحق بمناسبة ورود البضاعة الامتعة الشخصية والاثاث وسيارة واحدة لكل من العاملين بالبعثات التمثيلية لجمهورية مصر العربية بالخارج ، وكذلك العاملين بالمكاتب الفنية الملحقه بتلك البعثات الذين عادوا الى جمهورية مصر العربية بسبب قطع

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٠ فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٧١

العلاقات الدبلوماسية أو الغاء بعثات التمثيل الدبلوماسية أو القنصلى أو الغاء المكاتب الفنية الملحق بها أو تخفيض قوة العاملين بأى من تلك الجهات أو النقل الفوري وذلك بالنسبة الى العائدين بعد أول أكتوبر سنة ١٩٦٤ وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

كما يسرى الاعفاء على أسرهم عند عودتهم في حالة الوفاة .

ويشترط لاعفاء الاشياء المشار اليها فيما تقدم ما يأتى :

(١) ان يكون قد تم تملكها واستعمالها قبل تاريخ قطع العلاقات الدبلوماسية أو الغاء بعثات التمثيل الدبلوماسية أو القنصلى أو الغاء المكاتب الفنية أو تخفيض قوة العاملين فيها أو النقل الفوري .

(ب) أن تحضر في كشف تفصيلى معتمد من رئيس البعثة ومصدق عليه من وزارة الخارجية .

مادة ٢ - تسرى الاعفاءات الجمركية التى قررها القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٨ بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية بالاوزاع والشروط الواردة فيه على من كانوا من المنتفعين بأحكامه وانتهت أعمالهم فى الخارج قبل انتهاء العمل به وتأخرت عودتهم الى ما بعد ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ بسبب قيام الثورة الليبية .

مادة ٤ - اعتبارا من ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٠ يلغى الشرط الخاص بمضى بصفة أشهر على الأقل على تملك الاشياء واستعمالها عند صدور قرار النقل أو انتهاء الخدمة أو الاحالة الى الاستيداع للانتفاع بالاعفاءات الواردة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، وذلك على أن يكون قد تم تملك الاشياء واستعمالها قبل تحقق سبب العودة .

مادة ٥ - لا تستحق الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تستحق بمناسبة ورود البضاعة على السيارات التى كانت قد أعفيت من الضرائب والرسوم المذكورة بمقتضى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ أو القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٨ المشار اليهما اذا تم تصرف فيها اعتبارا من يوم ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ قبل مضى سنتين من تاريخ الافراج عنها من الدائرة الجمركية .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر به رئاسة الجمهورية فى ١٦ شعبان سنة ١٣٩١ (٦ أكتوبر سنة ١٩٧١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ (١)

بحلول نقابة المحامين محل وزارة الخزانة فيما يتعلق بمعاشات
المحامين الشرعيين العاملين بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالحماية أمام المحاكم الشرعية ؛
وعلى القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية
الملفأة ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الحماية ؛
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تحل نقابة المحامين محل وزارة الخزانة في حقوق والتزامات صندوق
المعاشات والإعانات المنصوص عليه في القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه .
وتتولى النقابة مباشرة الاختصاصات المخولة لوزارة الخزانة في القانون
رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ، وذلك وفقا لأحكام القانون رقم ١٠١
لسنة ١٩٤٤ .

مادة ٢ - تؤدي الخزانة العامة الى نقابة المحامين اعانة سنوية مقدارها
١١٥٠٠ (أحد عشر ألفا وخمسمائة جنيه) يستنزل منها سنويا قيمة ما يقطع
من المعاشات التي كانت تؤديها وزارة الخزانة قبل رفع المعاش من اثني عشر جنيها
الى أربعين جنيها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ،
ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ شعبان سنة ١٣٩١ (٦ أكتوبر سنة ١٩٧١)

(١) نشر في الجريدة الرسمية العدد ٤١ في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٧١

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالمقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ (١)

في شأن معاملة المهاجرين من العاملين الذين يعودون الى الوطن

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٧ من الدستور ؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالمقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالمقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالمقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى القوانين والقرارات الصادرة بنظم وكادرات خاصة ؛

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم

٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة له ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يعاد تعيين العامل الذى كان يعمل فى الحكومة ، أو فى إحدى وحدات الادارة المحلية ، أو الهيئات العامة أو المؤسسات أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وهاجر الى الخارج ، ثم عاد الى الوطن خلال سنة من تاريخ قبول استقالته بالجهة التى كان يعمل بها قبل هجرته متى قدم طلبا بذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ موصلته .

وتكون اعادة تعيين العامل فى وظيفته السابقة وفى الدرجة أو الفئة المترتبة لها مع الاحتفاظ له بأقدميته فيها ومراعاة ما فاتته من علاوات .

مادة ٢ — على الجهات المشار إليها فى المادة السابقة الاحتفاظ للعامل المهاجر بوظيفته وبالدرجة أو الفئة المقررة لها طوال المدة التى يجوز اعادة تعيينه فيها وفقا لحكم هذا القانون متى ظلت متوافرة فيه الشروط اللازمة لشغل تلك الوظيفة .

ومع ذلك يجوز شغل الوظيفة بالنائب أو الاعارة أو بالتعيين بصفة مؤقتة خصما من مصروفها فى أدنى درجات أو فئات التعيين وفى جميع الأحوال تولى الوظيفة الدرجة أو الفئة عند اعادة تعيين العامل المهاجر .

مادة ٣ — يلزم العامل بعد إعادة تعيينه برد ما يكون قد تقاضاه من معاش أو مبالغ مدخرة أو مكافأة ترك الخدمة ، وتؤدي هذه المبالغ دون أية فوائد وطبقا للقواعد المقررة في قانون المعاشات أو التأمينات الاجتماعية المعمول به .

مادة ٤ — تسري أحكام هذا القانون على العامل الذي عاد الى الوطن قبل العمل بأحكام هذا القانون وأو دشم على قبول استقالته أكثر من سنة اذا قدم طلبا بإعادة تعيينه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

فاذا لم تكن وظيفته خالية أعيد تعيينه في أية وظيفة خالية من درجتها أو فئتها وظيفته الأصلية بحسبة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة تخلو من الدرجة أو الفئة .

مادة ٥ — لا يجوز للعامل الذي يعاد تعيينه طبقا لأحكام هذا القانون أن يطعن في الترقيات الصادرة قبل العمل به أو خلال خمسة عشر شهرا من تاريخ قبول استقالته .

مادة ٦ — يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تطبيق أحكام هذا القانون على أي من العاملين الذين استقالوا للعمل في الخارج دون اتخاذ اجراءات الهجرة .

مادة ٧ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ شعبان سنة ١٣٩١ (١ أكتوبر سنة ١٩٧١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ (١)

بشأن الري والصرف

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٧ من الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان ؛

وعلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتحصيل أجور الري من طلبات وآلات حكومية ؛

وعلى القانون المدني ؛

وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن أجور الانتفاع بمياه الآبار الارتوازية ؛

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ في شأن أجور الري من الآلات الريانية دبرها الأهالي والمتالة على النيل والقرع العامة والمسقى ؛

نشر بالجريدة الرسمية إنجيد (١) في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٧١

- وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف ؛
 وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ بتحديد مناطق زراعة الأرز ؛
 وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة
 أو التحسين ؛
 وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري ؛
 وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن المصارف الحقلية ؛
 وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ؛
 وعلى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة ؛
 وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتي :

الباب الأول

في الأملاك ذات الصلة بالري والصرف

الفصل الأول — في الأملاك العامة

- مادة ١ — الأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف هي :
- (أ) مجرى النيل وجسوره ، وتدخل في مجرى النيل جميع الأراضي الواقعة
 بين الجسور ؛
 ويستثنى من ذلك كل أرض أو منشأة تكون مملوكة ملكية خاصة للدولة
 أو مملوكة لغيرها .
- (ب) الترع العامة والمصارف العامة وجسورها وكذلك الأراضي والمنشآت
 الواقعة بين تلك الجسور وذلك ما لم تكن مملوكة ملكية خاصة
 للدولة أو لغيرها .
- (ج) المنشآت الخاصة بموازنة مياه الري والصرف أو وقاية الأراضي أو القري
 من طغيان المياه أو من التآكل وكذلك المنشآت الصناعية الأخرى المملوكة
 للدولة ذات الصلة بالري والصرف والمقامة داخل الأملاك العامة .
- (د) الأراضي التي تنزع ملكيتها للمنفعة العامة لأغراض الري أو الصرف
 والأراضي المملوكة للدولة التي تخصص لهذه الأغراض .

مادة ٢ — تعتبر ترعة عامة أو مصرفا عاما كل مجرى معد للري أو للصرف
 تكون الدولة قائمة بنفقات صيانيته ويكون مدرجا بسجلات وزارة الري أو غروعا
 في تاريخ العمل بهذا القانون وكذلك المجارى التي تنشئها وزارة الري بوصفها ترعا
 عامة أو بمصارف عامة وتدرجها في سجلات بهذا الوصف .

مادة ٣ - في غير اخلال بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه يجوز بقرار من وزير الري أن تعتبر أية مسقاة خاصة أو مصرف خاص ترعة عامة أو مصرفا عاما اذا كانت هذه المسقاة أو ذلك المصرف متصلا مباشرة بالنيل أو بترعة عامة أو بمصرف عام أو ببخيرة كما يجوز بقرار منه نزع ملكية المسطحات الأخرى اللازمة لاستكمال المنفعة منها .

مادة ٤ - تشرف وزارة الري على الأملاك العامة المنصوص عليها في المادة (١) ومع ذلك يجوز للوزارة أن تعهد بالإشراف على أى جزء من هذه الأملاك الى إحدى جهات الادارة المركزية أو وحدات الادارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة ولا يجوز لهذه الجهات أن تقيم منشآت أو تغرس أشجارا في هذه الأملاك أو أن ترخص في ذلك الا بعد موافقة وزارة الري .

مادة ٥ - تعتبر الأراضي المملوكة للأفراد وللأشخاص الاعتبارية الخاصة أو الداخلة في الملكية الخاصة للحكومة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والمحصورة بين جسور النيل أو جسور الترع العامة والمصارف العامة والأراضي الواقعة خارج تلك الجسور لمسافة ثلاثين مترا بالنسبة الى جسور النيل وعشرين مترا خارج منافع الترع والمصارف محملة بالقيود الآتية لخدمة الأغراض العامة للري والصرف حتى ولو سلمت تلك الجسور الى إحدى الجهات المبينة في المادة (٤) :

(أ) لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الري اجراء أى عمل بالأراضي المذكورة أو احداث حفر بها من شأنه تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير في التيار تأثيرا يضر بهذه الجسور أو بأراضي أو بمنشآت أخرى .

(ب) لوزارة الري أن تقوم في تلك الأراضي بأى عمل تراه ضروريا لوقاية الجسور أو المنشآت العامة وصيانتها وترميمها وأن تأخذ من تلك الأراضي الأتربة اللازمة لذلك على أن يعرض أصحابها تعويضا عادلا .

(ج) لوزارة الري أن تلقى ناتج تطهير الترع العامة والمصارف العامة في تلك الأراضي مع تعويض أصحابها تعويضا عادلا .

مادة ٦ - لا مسئولية على الدولة عما يحدث من ضرر للأراضي أو المنشآت الواقعة في مجرى النيل أو مساطبها أو مجرى ترعة عامة أو مصرف عام اذا تغير منسوب المياه بسبب ما تقتضيه أعمال الري والصرف أو موازنتها أو بسبب طوارئ .

مادة ٧ - لا يجوز زراعة الأراضي المملوكة للدولة والواقعة داخل جسور النيل أو داخل جسور الترع العامة والمصارف العامة أو استعمالها لأى غرض الا بترخيص من وزارة الري ، طبقا للشروط التى تحددها .

مادة ٨ - لا يجوز زرع الأشجار والنخيل فى الجسور العامة أو فى داخلها أو فى الجسور العامة وغيرها من الأملاك ذات الصلة بالري والصرف الا بترخيص من وزارة الري وطبقا للشروط التى تحددها .

واذا ترتب على وجود الغرائس اعاقا المياه أو تعطيل الملاحة أو اعاقا تطهير أو توسيع المجرى أو الاضرار بالجسور أو عرقلة المرور عليها أو أية أضرار أخرى

أو خشي من سقوطها كلفت الوزارة - - - - - بحجبها ازالتها أو قطع فروعها في الموعد الذي تعينه والا قامت هي بذلك وتولت بيعها ودفع ثمنها الى صاحبها بعد خصم نفقات الازالة أو القطع .

الفصل الثاني - في الملاك الخاصة

الفرع الأول

في المساقى والمصارف الخاصة

مادة ٩ - - - - - للملاك الاراضى التى تتنازع ببسطة واحدة مملوكة لهم اخذ المياه منها بنسبة مساحة ما يملكه كل منهم من هذه الاراضى .

ويضع وكيل تفتيش الرى المختص جداول المطارفة للاراضى التى تخضع لهذا النظام ويتولى رجال الادارة تنفيذها تحت اشرافه .

ويختص بالفصل فى كل نزاع ينشأ عن كيفية استعمال هذا الحق .

ويكون التظلم من قرارات وكيل التفتيش الى مفتش الرى المختص الذى يفصل فى التظلم بقرار نهائى .

مادة ١٠ - - - - - يجب على ملاك الاراضى المنتفعة بالمساقى الخاصة والمصارف الخاصة تطهيرها وازالة نبات الهاسنت وغيره من النباتات والحشائش المعوقة لسير المياه وصيانتها وحفظ جسورها فى حالة جيدة .

مادة ١١ - - - - - يجوز لمفتش الرى بناء على تقرير من وكيل التفتيش المختص أو شكوى من نوى الشأن عن مخالفة المادة السابقة أن يخطر رجال الادارة لتكليف الملاك بتطهير المسقاة أو المصرف أو ازالة ما يعترض سير المياه من عوائق أو صيانتها أو بترميم جسورها أو اعادة انشاء الجسور فى موعد معين والا قام تفتيش الرى باجراء ذلك وتحصيل التكاليف بالطرق الادارية من اصحاب الاراضى المذكورة كل بنسبة مساحة أرضه التى تنتفع بالمسقاة أو المصرف ويحسب ضمن هذه التكاليف قيمة التعويض من كل أرض تكون قد شغلت بسبب التطهير .

مادة ١٢ - - - - - اذا كانت الاراضى الواقعة على جانبى مسقاة خاصة أو مصرف خاص مملوكة لملاك متعددين اعتبر محور المسقاة أو المصرف حدا فاصلا بين املاكهم بالنسبة الى اعمال التطهير والصيانة ما لم يقر دليل على خلاف ذلك .

مادة ١٣ - - - - - تعتبر الاراضى التى تمر فيها مسقاة خاصة أو مصرف خاص مخلة بحق ارتفاق لصالح الاراضى الاخرى التى تنتفع بتلك المسقاة أو بذلك المصرف ما لم يقر دليل على خلاف ذلك .

مادة ١٤ - - - - - اذا قدم مالك الأرض أو حائزها أو مستأجرها شكوى الى تفتيش الرى بسبب منعه أو اعاقته بغير حق من الانتفاع بمسقاة خاصة أو مصرف خاص أو من دخول احدى الاراضى لتطهير تلك المسقاة أو المصرف أو لترميم أيهما جاز لمفتش الرى اذا ثبت أن أرض الشاكي كانت تنتفع بالحق المدعى به فى السنة السابقة على تقديم الشكوى أن يصدر قرارا مؤقتا بتمكين الشاكي من استعماله مع

تمكين غيره من المنتفعين من استعمال حقوقهم على أن يتضمن القرار القواعد التي تنظم استعمال هذه الحقوق .

ويصدر القرار المذكور في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ ورود الشكوى لمفتش الري وينفذ على نفقة الشكو ويستمر تنفيذه حتى تفصل المحكمة المختصة في الحقوق المذكورة .

مادة ١٥ - إذا تعذر على أحد الملاك ري أرضه أو صرفها على وجه كاف إلا بإنشاء مسقاة خاصة أو مصرف خاص في أرض غيره أو باستعمال مسقاة خاصة أو مصرف خاص موجود في أرض الغير وتعذر عليه الاتفاق مع ملاكها فيعرض شكواه على مفتش الري ليأمر بالتحقيق فيها وعلى المفتش أن يطلب جميع الخرائط والمستندات التي يستلزمها بحث الطلب في مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ وصول الطلب اليه . ويتولى مدير أعمال هندسة الري إجراء التحقيق في موقع المسقاة أو المصرف بعد أن يعلن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول كل ذي شأن وكذلك أمين الاتحاد الاشتراكي ورئيس الجمعية التعاونية الزراعية بالناحية بالمكان والموعد اللذين يحددهما قبل الانتقال الى الموقع المذكور بأربعة عشر يوما على الأقل وتعرض نتيجة هذا التحقيق على مفتش الري ليصدر قرارا مسببا بإجابة الطلب أو رفضه ويجب أن يصدر القرار خلال شهرين من تاريخ استيفاء تلك الخرائط والمستندات ويعلن القرار لكل ذي شأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . وتسرى الأحكام المتقدمة في حالة طلب إقامة آلة رافعة على أرض الغير عند مأخذ المياه أو مصبها وكذلك المجري اللازم لها لري أو صرف أرض منفصلة عند المأخذ أو المصب .

مادة ١٦ - إذا تغير بسبب أعمال المنافع العامة طريق ري أرض أو صرفها أو قطع عنها ذلك الطريق وجب على مفتش الري أن يصدر قرارا بإنشاء طريق آخر للري أو الصرف طبقا لأحكام المادة السابقة ،

ويكون تنفيذ القرار قبل قطع طريق الري أو الصرف وعلى نفقة الجهة التي أحدثت التغيير .

مادة ١٧ - ينفذ القرار الصادر طبقا لأحكام المادتين السابقتين بالطريق الإداري بعد أداء تعويض لجميع الأشخاص الذين لحقهم ضرر منه .

وإذا أجاز القرار الانتفاع بمسقاة خاصة موجودة أو بمصرف خاص موجود وجب أن يشمل التعويض جزءا مما تساويه تكاليف الإنشاء وقت تقرير الانتفاع محسوبا بنسبة مساحة الأرض التي تقتنع من أيهما .

وتكون مصروفات صيانة المسقاة أو المصرف بنسبة مساحة الأراضي التي تنتفع بها وإذا رفض صاحب الشأن قبول التعويض المقدر أو تعذر أدائه إليه أودع خزانة المفتش المختص لحساب ذوى الشأن مع أخطارهم بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ويعتبر الأيداع في حكم أداء التعويض في تطبيق الفقرة الأولى .

مادة ١٨ - إذا صدر قرار لصالح أكثر من شخص جاز لمفتش الري أن يرخص لواحد منهم أو أكثر في تنفيذ القرار نيابة عن الآخرين ولمن نفذ القرار الرجوع على الباقين بما يخص كلا منهم في التكاليف بنسبة مساحة أرضه .

مادة ١٩ - اذا رأى مفتش الري ان مسقاة خاصة او مصرفا خاصا اصبح بغير فائدة لوجود طريق آخر للري او الصرف او كان مضرا فله ان يقرر سده او الغاءه واتخاذ التدابير اللازمة لمنع الضرر بحسب الاحوال .

ويلتزم أصحاب المجرى بتنفيذ القرار في الموعد الذي يحدد فيه والا كان للتفتيش اجراء ذلك على نفقتهم .

الفرع الثاني

في الاعمال الخاصة داخل الاملاك العامة

ذات الصلة بالري والصرف

مادة ٢٠ - لا يجوز اجراء اى عمل خاص داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف او احداث تعديل فيها الا بترخيص من وزارة الري وطبقا للشروط التي تحددها ويمنح الترخيص لمدة لا تزيد على عشر سنوات قابلة للتجديد بعد اداء رسم يصدر بتحديد قرار من وزير الري على الا يتجاوز مقداره جنيهاً ويستحق الرسم ذاته على تجديد الترخيص .

مادة ٢١ - يجوز لوزارة الري ان تشترط للترخيص في اى عمل من الاعمال المشار اليها في المادة السابقة اعتبار ذلك العمل عند انتهاء مدة الترخيص او في اى وقت خلالها من املاك الدولة بغير تعويض على انه اذا ازيل العمل او غير التخصيص قبل نهاية مدة الترخيص يعرض المرخص له عن نفقات العمل بنسبة المدة الباقية للترخيص الا اذا قامت الحكومة بتدبير من شأنه الاستغناء عن ذلك العمل .

مادة ٢٢ - اذا كان الغرض من العمل المرخص فيه رى ارض او صرف المياه منها جاز لوزارة الري ان تقيد الترخيص بشرط السماح للمالك الاراضى الاخرى او لمستغليها بالانتفاع من تلك العمل بعد ادائهم جزءا مناسباً من تكاليف انشائه يحدده مفتش الري . ويجب ان ينص في الترخيص على مساحة الاراضى المنتفعة بالعمل المرخص فيه .

ويستمر انتفاع الاراضى به ولو تغير مستغليها .

مادة ٢٣ - على المرخص له صيانة العمل وحفظه في حالة جيدة ويلتزم باجراء كل ترميم او تعديل ترى الوزارة ضرورته وذلك في الموعد الذي تعينه له وطبقا للنواضيف التي تقررها والا كان للوزارة ان تقوم بذلك على نفقته واذا كان الترخيص مبادرا الى اشخاص متعددين اعتبروا متضامنين في التنفيذ .

مادة ٢٤ - لايجوز للمرخص له يغير اذن كتابى من وزارة الري ترميم العمل او تعديله .

مادة ٢٥ - يجوز بقرار من وزارة الري الغاء الترخيص ومنع الانتفاع بالعمل او ازالته اذا وقعت مخالفة لاحد شروط الترخيص ولم يقم المرخص بتنفيذها او ازالها في الموعد الذي تحدده له الوزارة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٢٦ - يلغى الترخيص اذا قامت الحكومة باجراء عمل يمكن به الاستغناء عن العمل المرخص فيه وفي هذه الحالة يجوز لوزارة الري أن تصدر قرارا بإلغاء العمل أو بازالته .

مادة ٢٧ - اذا لم يجدد الترخيص ولم تقرر الوزارة ضم الاعمال التي كانت محلا للترخيص الى املاك الدولة وجب على اصحاب هذه الاعمال ازالتها واعادة الملك العام الى حالته الاصلية في الموعد الذي تعينه وزارة الري والا قامت بذلك على نفقتهم .

مادة ٢٨ - الكبارى الخاصة التي تنشأ فوق ترعة عامة أو مصرف عام تصبح بمجرد انشائها وبغير تعويض من الاملاك العامة التي تشرف عليها وزارة الري .

مادة ٢٩ - لكل ذي شأن أن يتظلم الى وزير الري من القرارات الصادرة من مفتشى الري طبقا لاحكام هذا الباب ماعدا القرارات الصادرة طبقا لاحكام المادتين ١٤ ، ٩ ويقدم التظلم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان صاحب الشأن بالقرار . وبترتب على تقديم التظلم وقف تنفيذ القرار ما لم يكن منصوحا فيه على تنفيذه بصفة عاجلة .

ويتم البت في التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصوله الى مكتب الوزير فاذا لم يبت فيه خلال هذه المدة اعتبر التظلم مرفوضا .

الباب الثانى

في المصارف الحقلية

مادة ٣٠ - تقسم الاراضى الزراعية من حيث الصرف الى وحدات وتتكون كل وحدة من مجموعة الاراضى التى يتقرر صرفها فى مصرف حقلى مكشوف أو مغطى أو سلسلة من المصارف يجمعها مصب واحد على المصرف العمومى .

ولويزر الري بقرار منه نزع ملكية الاراضى اللازمة لانشاء المصارف الحقلية المكشوفة والاستيلاء مؤقتا على الاراضى اللازمة لمرور المواسير فى المصارف الحقلية المغطاة وذلك وفقا لاحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

مادة ٣١ - تقوم وزارة الري بانشاء المصارف الحقلية بنوعها على أن تشمل جميع الاراضى الداخلة فى نطاق وحدة الصرف بسلسلة المصارف المذكورة كما تقوم ايضا فى حالة المصارف الحقلية المغطاة بانشاء الفروع الحقلية الصغيرة داخل الاراضى وفى كلتا الحالتين توزع نفقات الانشاء على جميع الاراضى الواقعة فى وحدة الصرف .

مادة ٣٢ - تعد وزارة اري بيانا بها بتفق فى انشاء المصارف الحقلية بما فى ذلك جميع التعويضات التى تحملتها وتضاف الى هذه المبالغ ١٠ ٪ مقابل المصروفات الادارية ثم يبين ما خص الفدان الواحد من الاراضى الداخلة فى وحدة الصرف ويتحمل قيمة تكاليف انشاء المصارف الحقلية زرع الارض سواء اكان مالكا أم منتفعا أم مستأجرا ويتحملها الزارع والمالك معا إذا كان استغلال الأرض بطريق الزراعة .

وتؤدى المبالغ المشار اليها في الفقرة السابقة اما دفعة واحدة او على أقساط سنوية بحيث يتم أداء جميع التكاليف في مدة لاتجاوز عشرين سنة وبحيث لا تقل قيمة القسط عن خمسين قرشا ويبدأ تحصيلها من أول السنة التالية للتنفيذ .

على وزارة الري أن ترسل الى وزارة الخزانة بيانا بالاحواض التي تشملها وحدة الصرف وقيمة المبالغ المطلوب تحصيلها عن الفدان ويصدر قرار من وزير الخزانة بتحصيل هذه المبالغ في المواعيد المقررة لتحصيل ضريبة الاطيان ويكون لها الامتياز ذاته المقرر لهذه الضريبة .

ويعرض كشف بنصيب كل منتفع من النفقات بمقر الجمعية التعاونية الزراعية ولوحة اعلانات المركز أو نقطة الشرطة التي تقع الاطيان في نطاق اختصاصها وذلك لمدة أسبوع على الأقل ويسبق هذا العرض اعلان عن مواعده ومكانه في الوقائع المدسرية ولذوي الشأن خلال الثلاثين يوما التالية لانهاء مدة العرض حق المعارضة في قيمة النفقات والا أصبح تقدير النفقات نهائيا .

وتقدم المعارضة الى تفتيش المساحة المختص وتفصل فيه لجنة تشكل برئاسة مفتش المساحة المختص او وكيله وعضوية موظف فني من تفتيش المساحة وأحد مهندسي الري ، ويكون قرارها قابلا للطعن أمام المحكمة المدنية المختصة ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار .

مادة ٣٣ — تقوم وزارة الري خلال سنة واحدة من تاريخ انشاء شبكة الصرف المغطى بأخطار مصلحة الاموال المقررة عن الاراضي التي انشأت بها الشبكة لاعادة تقدير الضريبة عليها .

مادة ٣٤ — يلتزم زارع الارض المنتفعة بالمصارف الحقلية المكشوفة بتطهيرها وصيانتها .

فاذا لم يتم بذلك كان لمفتش الري ان يكلفه بتطهير المصرف اوصيائه في الميعاد الذي يحدده والا قام تفتيش الري بذلك على نفقته .

ويتولى التفتيش المختص بوزارة الري صيانة المصارف المغطاة على أن تتحمل وزارة الري نفقات الصيانة الدورية ويتحمل زارع الارض ماعدا ذلك من نفقة .

الباب الثالث

في توزيع المياه

الفصل الأول

في تقسيم المياه

مادة ٣٥ — تتولى وزارة الري توزيع مياه الري بالمجاري العامة ايا كان نوعها على المآخذ الخاصة ولها تعديل نظام الري والصرف .

وتحدد الوزارة مواعيد المناوبات على اختلاف انواعها وتواريخ السدة الشتوية

وتنشرها في الوقائع المصرية كما يعلن ذلك تفصيلا كل تفتيش رى في دائرته بالطرق الادارية .

مادة ٣٦ - مفتش الرى ان يأمر في أى وقت ولو خلال ادوار العمالة بمنع أخذ المياه من ترعة عامة أو أكثر وذلك لضمان توزيع المياه توزيعا عادلا أو لمنع إعطاء الاراضى مياهها تزيد على حاجتها أو لاي ظرف طارئ تقتضيه المصلحة العامة .

ولتفتيش الرى ان يتخذ الاجراءات اللازمة لمنع وقوع اية مخالفة للقرارات التى تصدر تنفيذا لأحكام الفقرة السابقة وله بصفة خاصة أن يمنع بالطرق الادارية مرور المياه في احدى المساقى أو فروعها وله أن يعطل رفع المياه بالوسيلة المناسبة .

مادة ٣٧ - لا تجوز زراعة الارز في غير المناطق التى تحددها وزارة الرى سنويا أو في الاراضى التى تروى من الآبار الارتوازية أو من المصارف العامة الا بترخيص من وزارة الرى وطبقا للشروط التى تحددها .

مادة ٣٨ - لا يجوز الترخيص فى الرى للأراضى التى لم يسبق الترخيص لها بذلك الا للمالك الارض وذلك بعد تقديم المستندات المثبتة للملكية .

الفصل الثانى

في مأخذ المياه ومصبات المصارف

مادة ٣٩ - لا يجوز انشاء مأخذ المياه في جسور النيل أو جسور الترغ العامة الا بترخيص من وزارة الرى وطبقا للشروط التى تحددها ويكون اجراء جميع الاعمال الواقعة تحت جسور النيل بواسطة تفتيش الرى وعلى نفقة المرخص له .

مادة ٤٠ - اذا تبين لتفتيش الرى ان تصرف مأخذ المياه الخاصة المعدة للرى والواقعة في جسور احدى الترغ العامة يزيد أو ينقص عن حاجة الارض المخصصة لها فلتفتيش بعد تعرف وجهات نظر ملاك الاراضى في جلسة يحددها ان يقوم بانقاص عدد المآخذ أو زيادته أو توسيعها أو تضيقها ورفع مستوى فرشها أو خفضه بما يحقق الغرض منها وذلك على نفقة الحكومة ويعتمد التعديل النهائى من مفتش الرى على أن ينفذ فى المواعيد المناسبة للزراعة واذا طلب المالك من تفتيش الرى اجراء تعديلات أخرى فيكون للتفتيش أن يقوم بها على نفقة الطالب .

مادة ٤١ - اذا تبين لتفتيش الرى بعد اجراء تحقيق ان أحد مأخذ مياه الخاصة الواقعة في جسر النيل أو جسر احدى الترغ العامة يسبب خطرا للجسر أو للمجري أو يلحق ضررا بالغير بسبب عيب فى انشائه أو اهمال صيانته أو لغير ذلك من الاسباب فيقوم التفتيش بترميم المآخذ أو اعادة انشائه أو باجراء ما يلزم فيه من التغييرات على نفقة المالك .

مادة ٤٢ - اذا رأى مفتش الرى ان أحد مأخذ المياه الخاصة الواقعة في جسر النيل أو في جسر احدى الترغ العامة يسبب خطرا للجسر جاز له أن يكلف المالك أو صاحب الشأن ازالته أو سده في موعد مناسب يعلن به والا قام تفتيش الرى بتنفيذ ذلك على نفقة المالك أو صاحب الشأن بعد أن يهدر التفتيش وسيلة أخرى لري أرضه على نفقة الدولة قبل قطع طريق الرى .

مادة ٤٣ - يجوز لمفتش الري اذا تبين له وجود اكثر من طريق لري مساحة من الاراضى أن يأمر بإبطال ما يراه زائدا على حاجة المساحة المذكورة أو على نصيبها في المياه ويكون الالغاء على نفقة الدولة بعد اعلان ذوى الشأن به .

مادة ٤٤ - اذا قامت الدولة على نفقتها باتخاذ الوسائل اللازمة لقوصيل المياه من النيل أو من احدى الترغ العامة لارض تروى من أحد مأخذ المياه الخاصة والواقعة في جسور النيل أو في جسور احدى الترغ العامة جاز للتفتيش أن يأمر بالغاء المآخذ الخاصة أو ازالتها على نفقة الدولة .

مادة ٤٥ - لا يجوز حفر بئر ارتوازي داخل الاراضى الزراعية في حدود الوادى بالوجهين القبلى والبحرى وكذلك في وادى النطرون ومديرية التحرير وفي المناطق التى يشملها الخزان الجوفى الا بترخيص من وزارة الري وطبقا للشروط التى تحددها .

مادة ٤٦ - تسرى احكام هذا الفصل على الفتحات التى تنشأ في جسور النيل أو في جسور المصارف العامة لتصريف مياه الصرف في النيل أو في احدى المصارف العامة .

الفصل الثالث

في آلات رفع المياه

مادة ٤٧ - لا يجوز بغير ترخيص من تفتيش الري اقامة أو ادارة طلمبة أو أى جهاز من الاجهزة التى تحركها آلة ثابتة أو متنقلة تدار باحدى الطرقي الآلية (الميكانيكية) لرفع المياه لرى اراضى أو لصرفها .

ولا تزيد مدة الترخيص على عشر سنوات قابلة للتجديد .

ويجوز لمفتش الري أن يرخص بصفة مؤقتة في اقامة مجموعات الطلمبات المتنقلة خلف الفتحات أو اخذا من مجارى المياه بالاحباس النهائية عند الضرورة .

ويصدر وزير الري قرارا بالاجراءات والبيانات والشروط اللازمة للترخيص .

ويستحق على الترخيص كما يستحق على تجديده رسم يصدر بتحديد قرار من وزير الري على الا يجاوز مقداره عشرة جنيهات .

مادة ٤٨ - اذا كانت اقامة الطلمبة أو الجهاز أو الآلة المحركة أو ملحقات أي منها في ارض غير مملوكة لطالب الترخيص وجب عليه الحصول على اذن كتابي من مالك الارض .

اما اذا كانت اقامتها على المساقى الخاصة أو المصارف الخاصة ذات الانتفاع المشترك فيصدر الترخيص على مسئولية طالبه ، ويكون لتفتيش الري خلال مدة الترخيص الحق في وقف الطلمبة أو الجهاز مدة معينة لصلحة باقى المنتفعين بغير أن يكون للمرخص له الحق في المطالبة بتعويض .

مادة ٤٩ - يجب الحصول على ترخيص جديد عند استبدال الآلة المحركة أو الطلمبة أو الجهاز اذا كان من شأن ذلك تغيير في المصرف أو عند تغيير الموقع .

أما في حالة انتقال الملكية أو استبدال الآلة المحركة أو الطلبية دون تغيير في التصرف فيكتفى بالتأشير بذلك على الرخصة القائمة ويظل المالك القديم مسئولاً مع المالك الجديد عن تنفيذ أحكام هذا القانون الى أن يتم التأشير على الرخصة .

مادة ٥٠ - يجب على من يتجرون في الأجهزة المخصصة لرفع مياه الري أو الصرف المذكورة في المادة (٤٧) أن يخطروا كلا من مصلحة الميكانيكا والكهرباء ومصلحة الري من كل بيع أو تصرف في الأجهزة وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التصرف في الجهاز ويجب أن يتضمن الاخطار البيانات التي يصدر بها قرار من وزير الري .

مادة ٥١ - لا يجوز بغير ترخيص من تفتيش الري اقامة السواقي والتوابيت وغيرها من الآلات التي تدار بالماشية لرفع المياه من النيل أو من أحد المجاري العامة أو الخاصة ذات الانتفاع المشترك أو لتصريف مياه الصرف في النيل أو في أحد المصارف العامة أو في البحيرات ولا يقيد الترخيص في هذه الآلات بمدة معينة .

ويؤدي طالب الترخيص الرسم الذي يحدده وزير الري بقرار منه بحيث لا يجاوز جنيتها ويعين تفتيش الري في الترخيص موقع الآلة الرافعة والشروط اللازمة لاقامتها وإدارتها .

وينجوز الترخيص في اقامة الآلات المذكورة في المنافع العامة أو في جسور الترع العامة والمصارف العامة ويكون لوزارة الري في أي وقت أن تصدر أمراً بنقل أية آلة من هذا النوع تكون موجودة في المنافع أو الجسور المذكورة ولها كذلك أن تأمر بإزالتها إذا وجد للأرض المنتفعة بها طريق آخر للري أو للصرف وتكون نفقات النقل وإعادة التركيب والإزالة على مالك الآلة أو المنتفع بها أما مصروفات إنشاء الفتحة المغذية للآلة فتتجملها الدولة .

مادة ٥٢ - يجوز بغير ترخيص من وزارة الري تركيب وإدارة الشواذيف والنطالات والطناير وسائر الآلات الرافعة للمياه التي تدار باليد على أنه لا يجوز اقامة هذه الآلات داخل المنافع العامة في الترع العامة والمصارف العامة وجسور النيل .

مادة ٥٣ - الترخيص في اقامة آلة طبقاً لأحكام هذا القانون لا يعفى مالكيها من وجوب الحصول على أي ترخيص تقضى به القوانين الأخرى .

مادة ٥٤ - إذا اقتضى الترخيص القيام بأعمال إضافية ضرورية لأخذ المياه أو صرفها أجريت على نفقة طالب الترخيص .

مادة ٥٥ - يلتزم المرخص له في اقامة آلة للري أو الصرف بتأمين مستغلي جميع الأراضي الداخلة في المساحة المبينة في الترخيص بريها أو صرفها منها .

مادة ٥٦ - لا يترتب على اعطاء الترخيص أي حق في مرور المياه في أرض الغير ويكون المرخص له وحده مسئولاً عن أي تصرف أو عمل يسبب ضرراً للغير ، وإذا تحول النيل عن مجراه وتخلف عن ذلك جزيرة أو طرح نهر تجاه أرض مقام عليها آلة رافعة مرخص في اقامتها فيكون للمرخص له الحق في حفر مسقاه في الأرض الجديدة لإيصال المياه الى تلك الآلة بغير أداء أي تعويض .

مادة ٥٧ - لوزارة الري أن تقر بقلية آلة أو طلبية أو جهاز مرخص فيه أو تغيير موقعه بشرط أن توازي مرخص فيه أو نقل الأعمال التي أنشئت من أجلها الى موقع آخر

أنع المخطر عن الجسور أو عن منشآت الري الأخرى أو لإنشاء أعمال جديدة أو تعديل أعمال قائمة ذات منفعة عامة وذلك كله على نفقة الدولة .

مادة ٥٨ - لمفتش الري أن يوقف عند الضرورة أية آلة تدار بالمخالفة لأحكام هذا القانون وأن يمنع وصول المياه إليها وذلك بدون انتظار نتيجة الفصل في المخالفة .

مادة ٥٩ - لوزير الري أو من ينيبه أن يصدر قرارا مسببا بإلغاء الترخيص إذا وقعت أية مخالفة لشروطه .

الباب الرابع

في أجور الري والصرف

مادة ٦٠ - تحدد بقرار من وزير الري أجور ري الأراضي وصرف المياه منها بواسطة طلبات الدولة وآلاتها وذلك ما لم يكن قد روعي في تقدير ضريبة الاطيان انتفاع الأراضي بالري أو الصرف بغير مقابل .

مادة ٦١ - تحدد بقرار من وزير الري أجور الري بالآلات المقامة على الآبار الارتوازية أو على النيل أو الترغ العامة أو المساقى الخاصة وكذلك أجور الصرف بالآلات الرافعة ولا يجوز اقتضاء أجر يزيد على الأجور المحددة ويرد ما حصل زائدا على هذه الأجور ويكون اثبات هذه الزيادة بجميع طرق الإثبات أي كانت قيمة النزاع .

مادة ٦٢ - لا يجوز لمستغلي الآبار الارتوازية والآلات الرافعة أن يمتنعوا عن ري الأراضي المنتفعة بها أو الواردة في الترخيص أو عن صرف المياه منها كما لا يجوز لهم أن يوقفوا استغلال تلك الآبار أو الآلات للغرض المذكور إلا لأسباب جدية .

مادة ٦٣ - لمفتش الري في حالة وقوع مخالفة لأحكام المادتين السابقتين أن يمهّد بإدارة البئر أو الآلة الرافعة بصفة مؤقتة إلى شخص يعين لهذا الغرض وذلك على نفقة المرخص له .

ولصاحب الشأن أن يتظلم من هذا القرار إلى وزير الري ويفضل في المتظلم خلال ثلاثين يوما والا اعتبر المتظلم مرفوضا .

الباب الخامس

في حماية الري والملاحة

الفصل الأول

في دفع أخطار ارتفاع مناسيب المياه

مادة ٦٤ - لوزير الري بقرار منه أن يعلن قيام حالة الخطر إذا ارتفعت مناسيب المياه ارتفاعا غير عادي يقتضى إجراء أعمال وقاية عاجلة .

مادة ٦٥ - لمفتش الري في حالة الخطر المشار إليها في المادة السابقة استدعاء القادرين من الرجال الذين يتراوح أعمارهم بين الثامنة عشر والخمسين وذلك للاشتراك

في خفارة وملاحظة جسور النيل والترع العامة والمصارف العامة وفي سد ما يحدث من قطوع الجسور المذكورة وكذلك في اجراء الاعمال الداخلية لوقاية الجسور واعمال الري الاخرى من الخطر .

ويتخذ مديرو الأمن بالمحافظة الاجراءات اللازمة لتيسير جمع هؤلاء الأشخاص ونقلهم للمواقع التي يخشى عليها من طفيان المياه .

ويحدد وزير الري بقرار منه الاجور المناسبة للمكلفين بالمعاونة :

مادة ٦٦ - في حالة احتمال وقوع خطر من طفيان المياه يجوز لكل مهندس منوط به الاشراف على اعمال خفارة الجسور وملاحظتها أن يطلب فوراً من مدير الامن بالمحافظة استدعاء الأشخاص طبقاً لما نصت عليه المادة السابقة بغير حاجة الى مسدور قرار من وزير الري بقيام حالة الخطر ويبلغ الوزارة بذلك .

ويجوز للعمدة أو من يقوم مقامه عند وقوع الخطر وعدم وجود موظف أعلى منه أن يأمر باستدعاء الأشخاص المذكورين الموجودين في بلده للقيام بالمعاونة المطلوبة لدرء الخطر عن بلده أو بلد مجاور على أن يبلغ الامر فوراً الى مدير الامن بالمحافظة ومأمور المركز أو القسم وتفتيش الري ليبلغه الى الوزارة .

مادة ٦٧ - يجوز لكل مهندس مختص بالعمل وفقاً لنص المادة السابقة أن يستولى على اية ارض أو ادوات أو يجرى أي حفر أو يهدم المباني أو يقطع الاشجار أو يقطع المزروعات وذلك بقدر الضرورة اللازمة لمنع الخطر أو وقفه مقابل تعويض نؤدية وزارة الري .

الفصل الثاني

في دفع معوقات الري والملاحة

مادة ٦٨ - لايجوز بغير ترخيص من وزارة الري :

١ - الصرف في ترعة عامة

٢ - مرور احدى الآلات المتحركة أو الاحمال الثقيلة على الجسور أو الاعمان الصناعية التابعة لوزارة الري اذا كان من شأن ذلك الاضرار بالجسور أو الاعمال الصناعية .

مادة ٦٩ - يحظر القيام بأي من الافعال الآتية :

١ - تبديد مياه الري بصرفها في مصرف خاص أو عام .

٢ - القاء جثة حيوان أو أي مادة أخرى مضرّة بالصحة أو ذات رائحة كريهة في أي مجرى معد للري أو الصرف .

٣ - وضع اوتاد لربط شبك في جسور ترعة عامة أو مصرف عام أو في قناع ايها أو في جسور حوض احدى القناطر أو الاهوسة أو الكبارى أو في السدود المقامة في النيل أو في أي ترعة عامة أو مصرف عام .

٤ - اعاقبة سير المياه في ترعة عامة أو مصرف عام أو اجراء أي عمل يكون من شأنه الاخلال بالموازنات .

٥ - فتح أو اغلاق أى هويس قنطرة أو غيرها من الأعمال المعدة لموازنة سير المياه الجارية والمنشأة فى الترع العامة أو المصارف العامة أو المخترقة جسور النيل أو جسور احدى الترع العامة أو المصارف العامة .

٦ - الحاق أى تلف بأحد الأعمال الصناعية التابعة لصلحة الرى أو شبكات الصرف الحقلى المغطى .

٧ - قطع جسور النيل أو الترع العامة أو المصارف العامة .

٨ - الحفر فى جسور النيل أو الترع العامة أو المصارف العامة أو فى قاع أى منها أو فى ميول أو مسطح أى جسر من هذه الجسور .

٩ - اخذ اتربة أو احجار أو غير ذلك من المواد والمهمات الأخرى من جسور النيل أو من جسور الترع العامة أو المصارف العامة أو من الأعمال الصناعية أو أى عمل آخر داخل فى الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف .

١٠ - القاء طمى أو اتربة أو أى مادة فى ترعة عامة أو مصرف عام أو على جسور أيهما أو على جسور النيل .

مادة ٧٠ - لايجوز لصاحب المركب أو صاحب شحنتها مطالبة الحكومة بتعويض من أى تأخير بسبب اقفال احدى القناطر العامة على النيل أو احدى الترع العامة أو المصارف العامة أو بسبب نقص المياه فى أى من الجارى المذكورة .

مادة ٧١ - اذا ارتطم مركب أو غرق أو توقف عن السير بسبب نقص المياه سواء كان ذلك فى النيل أو فى ترعة أو فى مصرف وجب على مالكة أو فائده ابلاغ ذلك فوراً الى أقرب نقطة شرطة لتقوم بتحرير محضر بأثبات حالة المركب وشحنته ويرسل هذا المحضر الى تفتيش الرى المختص الذى يتولى ابلاغ صاحب المركب أو صاحب شحنته أو قائده ليقوم باخراج المركب أو ازالة انقاضه فى موعد لايجاوز ثلاثة أيام والا قام التفتيش بذلك على انه اذا رأى تفتيش الرى أن المصلحة العامة تقتضى اخراج المركب أو ازالة انقاضه فوراً كان له ذلك دون التقيد بالاجراءات السابقة .

ولا يجوز مطالبة الدولة بالتعويض عن الأضرار التى قد تلحق بالمركب أو شحنتها اثناء اخراجها بواسطة تفتيش الرى .

وفى جميع الأحوال يكون صاحب المركب وصاحب الشحنة مسئولين بالتضامن من أداء نفقات الاخراج أو ازالة الى تفتيش الرى .

ويكون للتفتيش الحق فى حبس المركب وشحنتها ضماناً لتحصيل هذه النفقات خلال المدة التى يحددها والا كان له بيع المركب أو شحنتها أو كليهما بالمزاد العلنى .

مادة ٧٢ - لايجوز للجهات المختصة اعطاء تراخيص فى رسبو الغوامات أو الذهبيات أو اية عائمة أخرى على شاطئ النيل أو فروعه أو الترع العامة أو المصارف العامة أو أى مجرى عام أو فى تشغيل معديات للنقل الا بعد موافقة وزارة الرى فى كل حالة وطبقاً للشروط التى تضعها لذلك .

الباب السادس

في العقوبات

مادة ٧٣ — مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالعقوبات المبينة في المواد الآتية :

مادة ٧٤ — يعاقب على مخالفة كل حكم مما نص عليه في البند (أ) من المادة ٥ وفي المواد ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ٥٢ ، ٦٨ والبند ٣ من المادة ٦٩ بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على عشرين جنيهاً .

مادة ٧٥ — يعاقب على مخالفة كل حكم مما ينص عليه في المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ والبندين ١ ، ٢ من المادة ٦٩ بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على ثلاثين جنيهاً .

مادة ٧٦ — يعاقب على مخالفة كل حكم مما نص عليه في المواد ١٤ ، ١٥ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٦٢ ، والبند ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ من المادة ٦٩ بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على خمسين جنيهاً .

مادة ٧٧ — يعاقب على مخالفة حكم المادة ٣٧ بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد على عشرين جنيهاً عن الفدان أو كسور الفدان .

مادة ٧٨ — يكون لمهندسي الري والصرف صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون التي تقع في دوائر اختصاصهم .

مادة ٧٩ — تختص بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون لجنة تشكل في دائرة كل محكمة جزئية برئاسة قاضي المحكمة وعضوية مدير أعمال هندسة الري أو مساعده الذي يندبه مختش الري وعضو من وحدة الاتحاد الاشتراكي العربي في المركز يندبه أمين الاتحاد الاشتراكي العربي في المحافظة .

وتكون جلسات اللجنة علنية ولأصحاب الشأن الحضور امامها بأنفسهم أو بوكلاء عنهم من المحامين أو من يختارونهم من الأقارب أو الاصحار الى الدرجة الثالثة .

وللجنة أن تسدر قراراتها في غيبة من يتخلف عن الحضور من المتهمين بعد التحقق من صحة اعلانه .

وللجنة استجواب المتهم وسماع أقوال من ترى ضرورة سماع أقواله بعد حلف اليمين وتصدر اللجنة قرارها بأغلبية الأصوات خلال شهر من تاريخ أول جلسة ويكون القرار نهائياً .

وتتولى النيابة العامة تنفيذ القرارات الصادرة من اللجنة المذكورة .

مادة ٨٠ — لوزارة الري عند وقوع مخالفة لاحكام هذا القانون أن تكلف المخالف إعادة الشيء الى أصله في موعد تحدده والا قامت بذلك على نفقته ولها في الأحوال العاجلة أن تعيد الشيء الى أصله وترجع على المخالف بالنفقات بعد صدور القرار بادانته .

الباب السابع

في الأحكام العامة والختامية

مادة ٨١ - على العمدة ومشايخ البلاد أن يحافظوا على الأعمال الصناعية الخاصة بالرى والصرف التى تسلم اليهم وفقا للأوضاع التى يتفق عليها بين وزارتى الرى والداخلية وعليهم أن يبلغوا الجهات المختصة بأى فقد فيها فور اكتشافه .

مادة ٨٢ - يختص بالفصل فى منازعات التعويضات المنصوص عليها فى هذا القانون لجنة تشكل بدائرة كل محافظة برئاسة قاضى يندبه رئيس المحكمة الابتدائية فى المحافظة وعضوية وكيل تفتيش الرى ووكيل تفتيش المساحة ووكيل مديرية الزراعة بالمحافظة أو من يقوم مقامهم وعضو من أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى يندبه أمين الاتحاد الاشتراكى بالمحافظة ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور رئيسها وعضوين من أعضائها على الأقل .

وتصدر اللجنة قرارها خلال شهر من تاريخ أول جلسة .

ويصدر القرار بأغلبية الأصوات وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويكون قرار اللجنة قابلا للطعن فيه أمام المحكمة المدنية المختصة ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار .

مادة ٨٣ - يصدر وزير الرى قرارا بالاجراءات التى تتبع أمام اللجان المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة ٨٤ - جميع المبالغ التى تستحق للدولة بمقتضى أحكام هذا القانون يكون لها امتياز على أموال المدين وفقا لأحكام المادة ١١٣٩ من القانون المدنى على أن تأتى فى الترتيب بعد المصروفات القضائية وتحصل بطريق الحجز الإدارى .

مادة ٨٥ - توزع نفقات انشاء المصارف الحقلية التى انشأتها وزارة الرى منذ ١٤ مارس سنة ١٩٤٩ على جميع الأراضى الواقعة فى وحدة الصرف .

ولملاك هذه الأراضى الذين لم تتصل أراضيهم بالمصارف الحقلية التى انشأتها الوزارة منذ التاريخ المشار اليه فى الفقرة السابقة ، وشملهم نصيب فى توزيع نفقاتها ، أن يطلبوا وصل أراضيهم بها على أن يعاد توزيع جميع النفقات ونفقات توسيع المصارف الحقلية الأصلية اذا اقتضى الأمر على جميع الملاك داخل وحدة الصرف كل بنسبة ما يملكه .

وتسرى أحكام المادة ٣٢ على تحديد وتقسيط تكاليف انشاء المصارف الحقلية السابقة على العمل بهذا القانون .

مادة ٨٦ - تلغى القوانين رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٢ ورقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٨٢ لسنة ١٩٥٦ ، المشار اليها .

مادة ٨٧ - يرنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧١ (١)
بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالاصلاح الزراعى

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٧ من الدستور ،
وعلى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣٣ مكرر (و) من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه النص التالى :

« لاينتهى ايجار الاراضى الزراعية اذا جند المستأجر او استدعى للخدمة فى القوات المسلحة .

ويجوز للمستأجر فى هذه الحالة أن يؤجر الأرض الى الغير خلال مدة تجنيدته او استدعائه للخدمة على أن ينتهى عقد الايجار من الباطن بنهاية السنة الزراعية التى تنتهى فيها مدة التجنيد او الاستدعاء .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على مالك الأرض الزراعية الذى يؤجر أرضه بسبب تجنيده او استدعائه فى القوات المسلحة »

مادة ٢ - تنتهى عقود الايجار التى أبرمها المجندون او المستدعون للخدمة الذى انتهت مدة تجنيدهم او استدعائهم قبل العمل بهذا القانون بانتهاء السنة الزراعية السارية وقت صدوره .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٩ شعبان سنة ١٣٩١ (٩ اكتوبر سنة ١٩٧١)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٤ فى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٧١

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧١ (١)
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥
في شأن الحجز الإداري

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٧ من الدستور ؛
 وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري ؛
 وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالبند (ح) من المادة (١) من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه النص الآتي :

« (ح) ما يكون مستحقا لوزارة الأوقاف والأشخاص الاعتبارية العامة من المبالغ المتقدمة ، وكذلك ما يكون مستحقا لوزارة الأوقاف بصفقتها ناظرة أو حارسة من إيجارات أو أحكام أو أثمان لاستبدال الأعيان التي تديرها ، وما يكون مستحقا للشركات الزراعية التابعة للهيئات العامة والمؤسسات العامة التي تشرف عليها وزارتا الزراعة والإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي من إيجارات ومقنابل انتفاع وأثمان لأطيانها وسائر أملاكها . »

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ شعبان سنة ١٣٩١ (٩ أكتوبر سنة ١٩٧١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧١ (٢)
بإنشاء البنك المصري اتدولى للتجارة الخارجية والتنمية
(شركة مساهمة مصرية)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٧ من الدستور ؛
 وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس

- الأموال المنقولة ؛ وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل -
واقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ؛
- وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد ؛
- وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة ؛
- وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات
المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ؛
- وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري ؛
- وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي
يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية ؛
- وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ لللائحة العامة للبورصات والأوراق
المالية ؛
- وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان ؛
- وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن التعيين في وظائف الشركات ؛
- وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية
والقوانين المعدلة والمكملة له ؛
- وعلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد ؛
- وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ؛
- وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير ؛
- وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن الإحصاء والتعداد ؛
- وعلى القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون ديوان المحاسبات ؛
- وعلى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاندماج في الشركات المساهمة ؛
- وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس
أو عضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو أى شخص يعمل في أى هيئة أو مؤسسة
أو شركة أو جمعية عن خمسة آلاف جنيه ؛
- وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الإدارة في
الشركات المساهمة ؛
- وعلى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة
واحدة ؛
- وعلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة الشركات المساهمة ؛
- وعلى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز تعيين أى شخص في الهيئات
أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تساهم فيها الدولة بمكافآت سنوية أو
بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه إلا بقرار رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦١ بتنظيم مراقبة الحسابات بالمؤسسات العامة والشركات التى تساهم فيها ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المعاشات الحكومية ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك ؛

وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم الاستيراد ؛

وعلى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم التعاقد على استخدام أو شراء أو تأجير الآلات الاحصائية فى الحكومة والقطاع العام ؛

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن عدم جواز الجمع بين المعاش والمرتب ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وعلى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى : *

مادة ١ — يرخص فى تأسيس شركة مساهمة مصرية طبقا لاحكام هذا القانون والنظام المرافق .

مادة ٢ — اسم هذه الشركة « البنك المصرى الدولى للتجارة الخارجية والتنمية » .

مادة ٣ — الغرض من البنك القيام بجميع الاعمال المصرفية المبينة بالنظام المرافق .

مادة ٤ — مركز البنك، مدينة القاهرة ويجوز له ان ينشئ فروعاً وتوكيلات فى داخل جمهورية مصر العربية وفى خارجها .

مادة ٥ — حدد رأسمال البنك بمبلغ عشرة ملايين من الجنيهات الاسترلينية تم الاكتتاب فيها بالكامل من البنك المركزى المصرى ، وموزعة على عشرة آلاف سهم عادى قيمة كل سهم ألف جنيه استرلينى .

ويجوز زيادة رأسمال البنك فى أى وقت وفقاً للشروط بالاوضاع التى يحددها النظام الاساسى للبنك .

كما يجوز عند طرح الزيادة في رأسمال المال قبول اكتتاب الحكومات والهيئات والمؤسسات والأفراد في الدول والقطار العربية بالشروط والأوضاع التي يقررها مجلس الإدارة .

ولا يتم الاكتتاب في جميع الأحوال إلا بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل التي يحددها مجلس إدارة البنك .

مادة ٦ - تتم جميع المعاملات التي يقوم بها البنك بالعملات الحرة القابلة للتحويل والتي يحددها مجلس إدارة البنك وباستثناء المناطق الحرة ومشروعات الاستثمار الأجنبي في جمهورية مصر العربية لا يباشر البنك الأعمال المصرفية إلا عن طريق البنوك الموجودة بها .

وفي الحسابات التي يرى البنك تمويل مشروعات استثمارية داخل جمهورية مصر العربية فيتم ذلك طبقاً لأحكام قانون استثمار المال العربي والمناطق الحرة ويكون الاتفاق على ما تحتاجه هذه المشروعات من عملات أجنبية ومحلية في الحدود المقابلة لما تم تحويله من نقد أجنبي من الخارج ووفقاً لقانون النقد .

مادة ٧ - يجوز بقرار من الجمعية العمومية للبنك في اجتماع غير عادي بالنصاب المنصوص عليه في النظام الأساسي تعديل نظام البنك فيما عدا غرضه ، ولا يعتبر هذا التعديل نافذاً إلا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٨ - لا يجوز تأميم أو مصادرة أو فرض الحراسة على اتصبة الأشخاص الاعتبارية أو الطبيعية في رأسمال البنك أو على الودائع المودعة به .

مادة ٩ - لا تسرى على البنك القوانين المنظمة للشركات المساهمة والبنوك والائتمان والرقابة على النقد والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، وذلك دون أخلال بما ورد في المادة السادسة .

وباستثناء أعضاء مجالس الإدارة المعيّنين بالإضافة إلى وظائفهم في الدولة ، لا تسرى على رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك والعاملين به القوانين والقرارات المنظمة لشئون العمال والتوظيف والأجور والمرتبات والمكافآت والمعاشات ، سواء في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها أو الشركات المساهمة كما لا تسرى عليهم كافة القواعد المنظمة لسفر الموظفين والعمال إلى الخارج .

وفيما عدا ما نص عليه في النظام الأساسي المرافق لا يخضع البنك لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات ولا لرقابة النيابة الإدارية والرقابة الإدارية .

مادة ١٠ - أموال البنك وأرباحه وتوزيعاته وكافة أوجه نشاطه وعملياته معفاة من كافة الضرائب والرسوم والدمغات - كما لا يجوز اتخاذ إجراءات الحجز القضائي أو الإداري عليها .

مادة ١١ - يصرح للبنك بأن يستورد باسمه الآلات والأجهزة والمعدات الإلكترونية اللازمة لأغراضه ، وتعفى هذه الآلات وكافة ما يستورده البنك من أدوات ومهمات وأثاث ووسائل النقل اللازمة لنشاطه من كافة قوانين الاستيراد والتصدير والنقد ، كما تعفى من كافة الضرائب والرسوم الجمركية والرسوم

الاضافية الاخرى ، بشرط عدم التصرف فيها محليا الا بعد سداد الرسوم المستحقة عليها واستيفاء شروط الاستيراد المقررة .

مادة ١٢ - تدفع مصروفات البنك ومرتببات وأجور ومكافآت وبدلات للعاملين فيه داخل جمهورية مصر العربية بالجنيه المصرى ويتم تحويل المبالغ اللازمة لهذا الغرض بالاتفاق مع البنك المركزى المصرى .

مادة ١٣ - لا يجوز لاحد او لاي جهة الاطلاع على حسابات المودعين او اتخاذ أية اجراءات قانونية او قضائية ضدها ، كما لا يجوز اتخاذ اجراءات الحجز القضائى او الادارى عليها .

مادة ١٤ - مدة هذه الشركة خمسون عاما ويجوز تجديدها لمدة أخرى وفقا للشروط المنصوص عليها فى النظام الاساسى .

مادة ١٥ - ينشر هذا القرار والنظام الاساسى للشركة فى الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ شعبان سنة ١٣٩١ (١٠ اكتوبر سنة ١٩٧١)

نظام

البنك المصرى الدولى للتجارة الخارجية والتنمية

(شركة مساهمة مصرية)

الباب الاول

التأسيس والمقر والعضوية ومدة الشركة

مادة ١ - تأسست شركة مساهمة مصرية باسم البنك المصرى الدولى للتجارة الخارجية والتنمية ويشار اليها فيما بعد باسم البنك .

مادة ٢ - المركز الرئيسى والمحل القانونى للبنك مدينة القاهرة ويجوز لمجلس ادارة البنك أن ينشئ فروعاً أو مكاتباً أو توكيلات فى داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها .

مادة ٣ - يجوز للبنك بعد انشائه ان يقبل كأعضاء منضمين حكومات وهيئات وافراد الدول العربية ، وفقا للقواعد التى يضعها مجلس الادارة فى هذا الشأن .

مادة ٤ - المدة المحددة لهذه الشركة هى خمسون سنة ابتداء من تاريخ العمل بالقانون المرخص فى تأسيسها ، وكل اطالة لمدة الشركة تتم وفق الاجراءات المنصوص عليها فى هذا النظام .

الباب الثانى

الفرض

مادة ٥ - غرض البنك القيام بجميع الاعمال المصرفية والمالية والتجارية احسابه أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه ، وعلى سبيل المثال لا الحصر :

١ - قبول الودائع النقدية لأجل أو عند الطلب وفتح الحسابات لحكومات الدول العربية وغير العربية والهيئات والمؤسسات والشركات والأفراد .

٢ - تمويل عمليات التجارة الخارجية وذلك عن طريق تقديم تسهيلات ائتمانية للمستوردين ، ومنح تمويلات مقدمة للمصدرين ، وكذلك التأمين على / أو ضمان تلك التسهيلات .

٣ - اصدار وتحرير وتظهير وقبول جميع الاوراق التجارية والكمبيالات من الدرجة الاولى والسندات والشيكات والتوكيلات والتحويلات والافونات واستلامها برسم الخصم أو التحصيل ، أو على سبيل الضمان أو الرهن ، وتحويلها أو اعادة خصمها ، مع الالتزام بحد ادنى للعملية الواحدة وفقا لما يقرره مجلس الادارة .

٤ - أعمال الصرف الاجنبى ، وكذلك الاتجار بالذهب .

٥ - مزاولة جميع الاعمال المتعلقة بالاوراق المالية فى الاسواق العربية والاجنبية .

٦ - القيام بأعمال ائناء الاستثمار .

٧ - تمويل المشروعات الانتاجية وخاصة ما كان منها ذا طابع مشترك بين عدد من الدول العربية وذلك بعد التأكد من سلامة المشروع .

٨ - القيام بأعمال الوكالة فيما يتعلق بتسوية المعاملات الدولية التى توكل اليه .

٩ - اعداد الدراسات الفنية ومتابعة تطور الاسواق العالمية .

الباب الثالث - الموارد المالية

(١) رأس المال

مادة ٦ - حدد رأس المال المصرح به للبنك بما يعادل ١٠ ملايين جنيه استرلينى (على اساس وزنه الجالى من الذهب الخالص ٢١٣٢٨١ جرام) ويتسم اثنى (١٠٠٠) سهم عيادى غير قابلة للتجزئة ، قيمة كل سهم ١٠٠٠ جنيه استرلينى أو ما يعادل هذا المبالغ ، تم الاكتتاب بها بالكامل من البنك المركزى المصرى .

مادة ٧ - تكون جميع اسهم البنك اسمية .

مادة ٨ - يترتب على ملكية الاسهم قبول نظام البنك وقوانينه .

مادة ٩ - لا يلزم المساهمون الا بقيمة كل سهم ولا يجوز زيادة التزامهم .
كما ان كل منهم يخول الحق لصاحبه في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية اصول البنك وفي الارباح الموزعة .

مادة ١٠ - يجوز لمجلس الادارة اقتراح زيادة أسهم رأس المال بالقدر الذي يراه ويجوز أن تخصص هذه الزيادة كلها أو بعضها لاكتتابات الأعضاء المنضمين وفقا لأحكام المادة ٣ .

وتصدر هذه الأسهم بنفس القيمة الاسمية للاسهم الاصلية . ويتم الاكتتاب فيها بعشرة أسهم أو مضاعفاتها .

مادة ١١ - يتم الاكتتاب في زيادة رأس المال على النحو التالي :

٢٥٪ تدفع عند التصديق على الاكتتاب .

٧٥٪ تدفع خلال ستة أشهر من تاريخ التصديق على الاكتتاب .

على أن يكون الدفع بالذهب أو بعملات حرة قابلة للتحويل يحددها مجلس الادارة .

مادة ١٢ - كل مبلغ يستحق الدفع وفقا لما جاء بالمادة السابقة ويباخر ادائه عن الموعد المقرر له تشري عليه فائدة بسعر ٧ ٪ لصالح البنك من تاريخ استحقاقه .

مادة ١٣ - لا يجوز التصرف في كل أو بعض الأسهم التي يكتب فيها الاعضاء المنضمون وفقا للمادة ١٠ الا بموافقة مجلس ادارة البنك . ولا تنقل الملكية الا باثبات التصرف كتابة في سجل خاص يطلق عليه سجل نقل ملكية الاسهم وذلك بعد تقديم اقرار موقع عليه من المتصرف والمتصرف اليه .

وتتبع نفس هذه الاجراءات لنقل الملكية في حالة ايلولة الاسهم الى الغير بالارث أو بغيره من الاسباب .

مادة ١٤ - تستخرج صكوك الاسهم من دفاتر ذات قسائم وتعطى أرقامه مسلسلة ، وتختتم بخاتم البنك ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الادارة ، ويجب ان يوضح على السهم رقم القانون المرخص في تأسيس البنك وتاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وقيمة رأس المال وعدد الأسهم وخصائصها ، والمركز الرئيسي للبنك .

ويكون للأسهم كوبونات ذات أرقام مسلسلة ، وتحمل رقم السهم .

مادة ١٥ - يجوز لمجلس ادارة البنك أن يقترح على الجمعية العمومية في اجتماع غير عادي تخفيض رأس مال البنك ، اما بخفض القيمة الاسمية لكل سهم ، أو بمبادلة أسهم قديمة بعدد مماثل أو أقل من أسهم جديدة ، لها نفس القيمة الاسمية أو أقل ، أو بتسديد جزء من رأس المال ، أو بأية طريقة أخرى .

(ب) الودائع

مادة ١٦ - يقبل البنك الودائع من حكومات أو هيئات أو مؤسسات أو

أفراد الدول العربية وغير العربية باحدى العملات القابلة للتحويل التى يحددها مجلس الادارة .

مادة ١٧ - يحدد مجلس الادارة سعر الفائدة على هذه الودائع على ضوء الاسعار العالمية ، ويتم سداد الودائع وكذا فوائدها بالعمله التى تم بها الايداع او ما يعادلها من العملات القابلة للتحويل التى يحددها مجلس الادارة .

(ج) السندات

مادة ١٨ - يجوز للبنك اصدار سندات وأذونات بضمان او بدون ضمان ، تطرح فى الاسواق العربية والاجنبية بالقيم والشروط التى يقررها مجلس الادارة .

مادة ١٩ - تكون هذه السندات والاذونات اسمية او لحاملها .

(د) الاقتراض

مادة ٢٠ - يجوز للبنك فى حالة الضرورة وفقا لما يراه مجلس الادارة ان يلجأ الى الاقتراض المباشر من الحكومات او الهيئات او الافراد او الاسواق المالية الدولية .

الباب الرابع - استخدام موارد البنك

مادة ٢١ - يراعى البنك فى استخدام موارده المواعيد بين الاعمال المتعلقة بتمويل التجارة الخارجية وتلك المتعلقة بالاستثمارات وبما يحقق درجة من السيولة كافية لمواجهة الالتزامات الجارية للبنك وذلك وفقا لما يقرره مجلس الادارة .

مادة ٢٢ - يزاول البنك الاعمال المتعلقة بالتجارة الخارجية وفقا للقواعد والاسس المصرفية الدولية السائدة .

مادة ٢٣ - يقدم البنك قروضه الاستثمارية بعد التأكد من سلامة المشروع . ويتم سداد القروض ودفع فوائدها بالعمله التى قدمت بها او باحدى العملات القابلة للتحويل التى يحددها مجلس ادارة البنك وذلك وفقا للشروط والاوزاع التى يتم الاتفاق عليها .

مادة ٢٤ - يضع مجلس ادارة البنك القواعد الكفيلة بالحصول على الضمانات الكافية لسداد قروضه ، كما يضع الترتيبات التى تكفل التأكد من ان مبالغ القروض والتسهيلات التى يقدمها لا تستخدم الا فى اغراض التى قدمت من اجلها

الباب الخامس - ادارة البنك

مادة ٢٥ - تولى ادارة مجلس ادارة مكون من سبعة اعضاء على الاقل واحد عشر عضوا على الأكثر ، ينتخبون بواسطة الجمعية العمومية ويشترط فيمن يتم انتخابه الا يقل ما يملكه او أمثله عن ألف سهم .

وفى جميع الاحوال يراعى تمثيل اصحاب رأس المال المؤسسين بعدد من أعضاء مجلس الادارة يتناسب مع نسبة نصيبهم فى رأس مال البنك .

ويعين مجلس الادارة من بين أعضائه رئيسا للمجلس ونائبا أو نوابا للرئيس يكونون فى نفس الوقت أعضاء منتدبين ، ويحدد المجلس مكافآتهم السنوية التى يتقاضونها بالاضافة الى مكافأة العضوية .

وقد تم تشكيل أول مجلس ادارة لمدة خمس سنوات استثناء من حكم هذه المادة والمادة التالية على النحو الآتى :

- ١ — السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى رئيسا
- ٢ — السيد / أحمد فؤاد محمد عمر — رئيس مجلس الادارة
بنك مصر
- ٣ — السيد الدكتور حامد عبد اللطيف السايح — رئيس مجلس
ادارة البنك الاهلى
- ٤ — السيد / محمد على ثنى — رئيس مجلس ادارة المؤسسة
المصرية العامة للتجارة الخارجية
- ٥ — السيد / أحمد عبد الغفار — رئيس مجلس ادارة بنك
الاسكندرية
- ٦ — السيد المهندس حسن أحمد ناجى — رئيس مجلس ادارة
المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج
- السيد الدكتور سيد أبو النجا — المشرف على دار المعارف

مادة ٢٦ — تكون مدة العضوية فى مجلس الادارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

مادة ٢٧ — عند خلو مركز أحد أعضاء مجلس الادارة أثناء السنة يختار مجلس الادارة من يحل محله للمدة الباقية على أن يعرض الأمر على الجمعية العمومية فى أول اجتماع لها لاقرار هذا الاختيار .

مادة ٢٨ — يعقد مجلس الادارة فى مركز البنك مرة كل شهر على الأقل ويجوز انعقاده بدعوة من رئيس مجلس الادارة كلما دعت الحاجة الى ذلك أو بناء على طلب عضو آخر من أعضاء مجلس الادارة .

ويجوز أن ينعقد المجلس خارج مركز البنك بشرط أن يكون جميع أعضائه حاضرين فى الاجتماع .

مادة ٢٩ — لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره نصف عدد الاعضاء على الأقل . ولا تجوز الانابة فى حضور اجتماع مجلس الادارة .

وبجوز لمجلس الادارة اعتبار العضو الذى يتخلف عن حضور اجتماعات المجلس ثلاث مرات متتاليات بدون عذر مقبول مستقبلا .

مادة ٣٠ - تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الحاضرين وإذا تسوت الأصوات رجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويشترط موافقة ثلثى الاعضاء الحاضرين بالنسبة للقرارات الآتية :

- (أ) القرارات الخاصة باقتراح زيادة أو تخفيض رأس المال .
- (ب) القرارات الخاصة باقتراح اطالة مدة الشركة أو تقصيرها .
- (ح) القرارات الخاصة باقتراح تكوين احتياطات أو مخصصات غير عادية .
- (د) القرارات الخاصة باقتراح استعمال الاحتياطات فى غير الغرض المخصصة له .
- (هـ) القرارات الخاصة باقتراح فتح فروع أو وكالات أو مكاتب للبنك بالخارج .

مادة ٣١ - يتولى مجلس الإدارة رسم السياسة العامة للبنك ، وله أوسع سلطة للتصرف فى جميع الأحوال باسم البنك ، وفى إدارته ، وذلك فى حدود أغراض البنك ومع مراعاة السلطات المخولة للجمعية العمومية . على أنه لا يجوز للبنك أن يفتح لأحد أعضاء مجلس الإدارة اعتمادا أو أن يقدم له قرضا أو أن يضمن أى قرض يعقده أحدهم مع النفسير الا فى حدود أغراضه وبفرض الاوضاع والشروط التى يتيحها بالنسبة لجمهور العملاء ويقع باطلا كل تصرف يتم على خلاف ما تقدم .

مادة ٣٢ - يتولى رئيس مجلس الإدارة مسئولية إدارة البنك والتصرف باسمه على ضوء السياسة التى يضعها مجلس الإدارة ويمثل البنك فى علاقته مع الغير ، كما يمثل أمام القضاء .

مادة ٣٣ - يملك حق التوقيع عن البنك على انفراد كل من رئيس مجلس الإدارة ونوابه وكل عضو آخر ينتدب لهذا الغرض بقرار من مجلس الإدارة أو من رئيسه .

ولمجلس الإدارة بناء على اقتراح الرئيس الحق فى أن يعين مديرين أو وكلاء مفوضين وأن يخولهم حق التوقيع عن البنك منفردين أو مجتمعين .

مادة ٣٤ - لا يلزم أعضاء مجلس الإدارة بأى التزام شخصى فيما يتعلق بتعهدات البنك بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكالتهم .

مادة ٣٥ - على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وفقا للأصول المحاسبية المتعارف عليها .

ويجب فى جميع الأحوال أن تصور الميزانية بشكل يفصح عن حقيقة المركز المالى للبنك .

مادة ٣٦ - يضع مجلس الإدارة اللوائح الداخلية للبنك ونظام العاملين فيه ويبين اختصاصات المدير العام .

ويكون تعيين المدير العام بقرار من مجلس الإدارة بناء على ترشيح الرئيس .

الباب السادس

الجمعية العمومية

مادة ٣٧ - تتكون الجمعية العمومية للشركة من جميع المساهمين .

مادة ٣٨ - لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العمومية بنفسه ويكون له صوت واحد عن كل ١٠ أسهم ، وله أن ينوب عنه من يمثله في الجمعية العامة . ويشترط في النائب أن يكون مساهما . ويجب أن تكون الانابة ثابتة في محرر صدق عليه من جهة الاختصاص في البلد الصادر فيها المحرر ويودع هذا المحرر مكتب الجمعية العمومية قبل انعقادها .

مادة ٣٩ - يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العمومية أن يثبتوا أنهم أودعوا أسهمهم في مركز البنك أو في بنك من بنوك جمهورية مصر العربية أو الخارج التي تكون قد عينت في اعلان الدعوة وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام كاملة على الأقل .

مادة ٤٠ - يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الادارة وعند غيابه يرأسها اكبر نوابه سنا .

مادة ٤١ - تعقد الجمعية العمومية اجتماعا عاديا كل سنة خلال الستة شهور التالية لنهاية السنة المالية للبنك في المقر الرئيسي للبنك أو في أي مكان آخر تكون قد حددته الجمعية العمومية في اجتماعها السابق .

وتجتمع على الاخص لسماع تقرير المجلس عن نشاط البنك ومركزه المالي وتقرير مراقبي الحسابات والتصديق على ميزانية السنة المالية وعلى حساب الأرباح والخسائر ولتحديد حصص الأرباح التي توزع على المساهمين ولانتخاب مراقبين اثنين للحسابات وتحديد مكافآتهم ولانتخاب أعضاء مجلس الادارة من المساهمين من غير المؤسسين اذا اقتضت الحال .

مادة ٤٢ - عند اجراء انتخابات أعضاء مجلس الادارة عن المساهمين من غير الأعضاء المؤسسين لا يشترك ممثلو المؤسسين في التصويت .

مادة ٤٣ - يشترط لصحة انعقاد الجمعية العمومية أن يكون ستون بالمائة من رأس مال البنك على الأقل ممثلا فيها .

فاذا لم يتوافر هذا القدر الأدنى في الاجتماع الاول انعقدت الجمعية العمومية بناء على دعوة ثانية خلال الثلاثين يوما التالية ويعتبر اجتماعها الثاني صحيحا مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه .

وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات التي يمثلها الحاضرون وفي حالة التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٤٤ - يجوز للجمعية العمومية في اجتماع غير عادي أن تعدل مواد النظام فيما عدا غرض الشركة الأصلي أو زيادة التزامات المساهمين على أن يكون موضوع التعديل قد فصل في اعلان الدعوة وأن يكون الحاضرون

يمثلون ٧٥٪ من رأس المال على الأقل وتصدر القرارات في هذه الحالة بأغلبية تساوى خمسين بالمائة من رأس المال على الأقل .

مادة ٤٥ — يجب أن يكون مجلس الإدارة حاضرا في الجمعية العمومية بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته .

مادة ٤٦ — قرارات الجمعية العمومية الصادرة طبقا لهذا النظام ملزمة لجميع المساهمين حتى الغائبين منهم أو المخالفين في الرأي .

الباب السابع

مراقب الحسابات

مادة ٤٧ — يكون للبنك مراقبان للحسابات من الأشخاص الطبيعيين تعيينهما الجمعية العمومية وتحدد أتعابهما .

ويشترط في المراقب أن يكون ممن لهم حق مراجعة حسابات شركات المساهمة طبقا لأحكام القوانين المعمول بها في جمهورية مصر العربية .

ويقع باطلا كل تعيين يتم على خلاف ذلك .

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيدين :

١ — السيد الدكتور حسن أحمد الشريف .

٢ — السيد / مصطفى شوقي .

مراقبين أوليين للبنك .

ويتولى المراقب مهمته لحين انعقاد أول جمعية عمومية ، ويباشر المراقب الذي تعينه الجمعية العمومية مهمته من تاريخ تعيينه الى تاريخ انعقاد الجمعية التالية ، وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي تدب لها ، فإذا خلا منصب أحد المراقبين في أى وقت خلال السنة لاي سبب عين مجلس الإدارة من يحل محله فوراً .

ويجوز للجمعية العمومية في جميع الأحوال تغيير مراقب الحسابات .

مادة ٤٨ — للمراقب في كل وقت الحق في الاطلاع على جميع دفاتر البنك وسجلاته ومستنداته وفي طلب البيانات والايضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته .

وله كذلك أن يحقق موجودات البنك والتزاماته ويتعين على مجلس الإدارة أن يمكنه من كل ما تقدم .

وعلى المراقب في حالة عدم تمكنه من أداء مهمته على الوجه المتقدم لثبات ذلك في تقرير يقدم الى مجلس الإدارة ويخطر كل من المؤسسين بصبورة منه كما يعرض الأمر على الجمعية العمومية في أول اجتماع لها إذا لم يتم مجلس الإدارة بتيسير مهمته .

مادة ٤٩ - يسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العمومية أن يناقشه وأن يستوضحه عما ورد بالتقرير .

الباب الثامن

سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامي

المال الاحتياطي - توزيع الأرباح

مادة ٥٠ - تبدأ السنة المالية للبنك في أول يوليو وتنتهي في ٣٠ يونيو من كل سنة . وبالنسبة إلى السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ نشر القسانون المرخص في انشاء البنك وتنتهي في آخر يونيو من السنة التالية فإذا قلت هذه المدة عن سنة كاملة امتدت إلى آخر يونيو التالي .

مادة ٥١ - توزع أرباح البنك الصافية السنوية بعدم خصم جميع المصروفات والتكاليف الأخرى كما يأتي :

- (أ) يبدأ باقتطاع مبلغ يوازي ١٠٪ من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي قانوني ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع هذا الاحتياطي قدرًا يوازي ١٠٠٪ من رأس مال البنك المدفوع . وللمجلس الإدارة أن يقترح على الجمعية العامة اقتطاع نسب أخرى لتكوين احتياطيات للطوارئ أو غيرها وفقًا لما تقتضيه حالة البنك أو ظروفه .
- (ب) ثم يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح لا تتجاوز ٥٪ للمساهمين . من القيمة الاسمية للسهم .

على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا تجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية .

- (ج) يخصم بعد ما تقدم ١٠٪ على الأكثر من الباقي لكفاية مجلس الإدارة .
- (د) يوزع الباقي من الأرباح على المساهمين كحصة إضافية في الأرباح أو يرحل إلى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء مال احتياطي أو مال للاستهلاك غير عادي .

مادة ٥٢ - تدفع حصص الأرباح للمساهمين بالعملة القابلة للتحويل التي يحددها مجلس الإدارة .

الباب التاسع

حل الشركة وتصفيتها

مادة ٥٣ - في حالة خسارة ثلث رأس المال على الأقل تحل الشركة قبل انقضاء أجلها إلا إذا قررت الجمعية العمومية غير العادية خلاف ذلك .

مادة ٥٤ - عند انتهاء مدة الشركة ، أو في حالة حلها قبل الأجل المستندد تعين الجمعية العمومية بناء على طلب مجلس الإدارة طريقة التصفية

وتعين مصفيا أو أكثر وتحدد سلطاتهم وتنتهى وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين .
أما سلطة الجمعية العمومية فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى أن يتم اخلاء
عهدة المصفين .

الباب العاشر

احكام عامة

مادة ٥٥ - المصاريف والأتعاب المدفوعة فى سبيل تأسيس الشركة تخصم
من حساب المصروفات العامة .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧١ (١)

بتعديل بعض احكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨

بتحسين معاشات بعض العاملين بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنح معاشات للموظفين والمستخدمين
الذين انتهت خدمتهم قبل اول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش ،

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ بتحسين معاشات بعض العاملين بالقانون
رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ ،

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بشأن قواعد
تبشير اعتزال الخدمة للموظفين المشتركين فى صندوق الادخار ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه
النص الآتى :

« مادة ١ - يعاد تسوية معاشات العاملين بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤
من الموظفين المؤقتين المعيّنين على وظائف دائمة الذين كانوا يتقاعدون فى سن
الخامسة والسبعين وانتهت خدمتهم فى المدة من اول فبراير سنة ١٩٥٣ الى ٣٠ من

(نشر) بالمريدة الرسمية العدد ١١ فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٧١

سبتمبر سنة ١٩٥٦ باعتبارهم يتقاعدون في سن الستين . وتتم تسوية معاشاتهم على الاسس الآتية :

١ — تضاف الى مدة الخدمة التي حسبت في المعاش المدة المتممة لبلوغ صاحب المعاش سن الخامسة والستين

٢ — يضاف الى المرتب الذي سوى على اساسه المعاش ما كان يستحقه صاحب المعاش خلال الفترة المنصوص عليها في البند (١) من علاوات دورية طبقا للقواعد التي كان معاملا بها وقت تركه الخدمة ولو جاوز مرتبه بعد اضافة تلك العلاوات نهاية مربوط الدرجة التي كان عليها » .

مادة ٢ — يضاف الى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه مادة جديدة رقم (١) مكررا نصها الآتى :

« تسرى أحكام المادة السابقة على العاملين بأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ من طوائف الموظفين المنصوص عليهم في المادة السابقة الذين اعتزلوا الخدمة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣ المشار اليه وكانت سنهم وقت اعتزال الخدمة ثمانية وخمسين سنة على الاقل » .

مادة ٣ — لا تصرف الزيادة في المعاش المترتبة على تطبيق حكم المادة الثانية من هذا القانون الا اعتبارا من اول الشهر التالي لنشره .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فيما عدا المادة الاولى منه فيعمل بها من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ شعبان سنة ١٣٩١ (١٠ أكتوبر سنة ١٩٧١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ (١) بإنشاء هيئة للأوقاف المصرية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٧ من الدستور ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات ،

وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر ،

وعلى القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف ولائحة اجراءاتها ،

وعلى القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة للأقباط الارثوذكس ،

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمجالس المحلية ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن ادارة اوقاف الاقباط الارثوذكس ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تسمى « هيئة الأوقاف المصرية » تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الأوقاف ، ويكون مقرها مدينة القاهرة ، ويجوز إنشاء فروع لها فى المحافظات بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة .

مادة ٢ - تختص الهيئة وحدها بإدارة واستثمار أموال الأوقاف الآتية :

(أولا) الأوقاف المنصوص عليها فى المادة ١ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيها عدا :

(١) الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العام والتى آلت الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

(ب) الارض الزراعية الموقوفة على جهات البر الخاص والتى آلت الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

(ج) الأوقاف الخيرية التى يشترط فيها الواقف النظر لنفسه ولأبنائه من طبقة واحدة .

(د) الأوقاف التى تشرف عليها هيئة أوقاف الأقباط الارثوذكس .

(ثانيا) أموال البذل وأموال الاحكار .

(ثالثا) سندات الإصلاح الزراعى وقيمة ما استهلك منها وريعها .

(رابعا) الأوقاف التى يؤول حق النظر عليها لوزارة الاوقاف بعد العمل بهذا القانون .

مادة ٣ - تنتقل الى مجلس ادارة الهيئة الاختصاصات المخولة للجنة شئون الأوقاف بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ ، وكذلك الاختصاصات المخولة للمجالس المحلية بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ ، وذلك بالنسبة الى البذل والاستبدال والاستثمار .

وتؤول الاختصاصات الأخرى المخولة للجنة شئون الأوقاف الى مجلس وكلاء وزارة الأوقاف منضماً اليه رئيس مجلس ادارة الهيئة ومستشار من مجلس الدولة ويعتمد وزير الأوقاف قراراته .

مادة ٤ - تشكل لجنة بقرار من وزير الخزانة - بعد موافقة وزير الأوقاف - تتولى تقييم أعيان وأموال الأوقاف التي تختص الهيئة بإدارتها واستثمارها ، كما يصدر وزير الأوقاف قرارات بتشكيل اللجان التي تتولى استلام هذه الأموال على أن تمثل فيها وزارة الخزانة والمجالس المحلية والهيئة العامة للإصلاح الزراعي حسب الأحوال ويبين القرار كيفية أداء هذه اللجان لعملها والاسس التي تسير عليها .

مادة ٥ - تتولى الهيئة نيابة عن وزير الأوقاف بصفته ناظراً على الأوقاف، الخيرية ادارة هذه الأوقاف واستثمارها والتصرف فيها على أسس اقتصادية بقصد تنمية أموال الأوقاف باعتبارها أموالاً خاصة وتتولى وزارة الأوقاف تنفيذ شروط الواقفين والإحكام والقرارات النهائية الصادرة من اللجان والمحاكم بشأن القسمة أو الاستحقاق أو غيرها وكذلك محاسبة مستحقي الأوقاف الأهلية وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وذلك من حصيلة ما تؤدبه الهيئة الى الوزارة .

مادة ٦ - على الهيئة أن تؤدي الى وزارة الأوقاف صافي ريع الأوقاف الخيرية أصرفه وفقاً لشروط الواقفين ، وتتقاضى الهيئة نظير ادارة وصيانة الأوقاف الخيرية ١٥ ٪ من إجمالي الإيرادات المحصلة بالنسبة الى هذه الأعيان .

وتجنب ١٠ ٪ من هذه الإيرادات كاحتياطي لاستثماره في تنمية إيرادات كل وقف ويكون لمجلس ادارة الهيئة سلطة التصرف في هذا الاحتياطي بعد موافقة وزير الأوقاف .

مادة ٧ - تتقاضى الهيئة بالنسبة الى الأعيان التي تديرها وانتهى فيها الوقت ١٠ ٪ من جملة إيراداتها المحصلة كمصاريف ادارة ، و ١٥ ٪ كمصروفات صيانة مضافاً اليها ٥ ٪ من قيمة تكاليف الأعمال الفنية التي يحددها مجلس الادارة ويؤول صافي الإيراد بعد ذلك الى وزارة الأوقاف لتقوم بتوزيعه على المستحقين وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

مادة ٨ - تصرف الهيئة على صيانة الأموال التي تديرها في حدود النسبة التي تحصل عليها لهذا الغرض . على أية حال في حالة الضرورة يمكن تجاوز الصرف عن هذه النسبة على أن تتحمل الزيادة للمصروفات المخصصة للصيانة في السنة التالية .

ويرحل فائض مصروفات الادارة والصيانة المشار اليها في هذا القانون في نهاية كل سنة الى حساب الاحتياطي العام للهيئة . ويكون لمجلس ادارة الهيئة سلطة التصرف في هذا الاحتياطي بعد موافقة وزير الأوقاف .

مادة ٩ - في تطبيق أحكام هذا القانون تحل الهيئة محل وزارة الأوقاف والمجالس المحلية والهيئة العامة للإصلاح الزراعي فيما لهذه الجهات من حقوق وما عليها من التزامات تتعلق بادارة واستثمار الأموال التي تختص بها .

مادة ١٠ - الأوقاف الخيرية التي تنشأ بعد العمل بهذا القانون ويكون فيها المنذر الواقف والإنائي من بعده يظل بعد وفاة الواقف في ادارة إنائيته من الطبقة الأولى فقط

انذين لهم حق النظر على ان يلتزموا بتقديم كشف حساب سنوى الى الهيئة مع سداد رسم قدره ١٠ ٪ من أصل الايراد لصرفها على نواحي البر العام والهيئة مراقبة صحة تنفيذ شروط الواقف وتنولى الهيئة ادارة واستثمار الاراضى الزراعية التى يؤول الى وزارة الاوقاف حق النظر عليها بعد العمل بهذا القانون .

مادة ١١ — يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتنظيم العمل بالهيئة وتشكيل مجلس ادارتها وبيان اختصاصاته وتحديد العلاقة بين الهيئة وكل من وزارة الاوقاف والهيئة العامة للاصلاح الزراعى والمجالس المحلية ، وأوضاع نقل العاملين اللزمين للعمل اليها .

مادة ١٢ — يلغى كل حكم يخالف ما ورد فى هذا القانون من أحكام .

مادة ١٣ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ شعبان سنة ١٣٩١ (١٠ أكتوبر سنة ١٩٧١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧١ (١)

بشأن الترشيح لعضوية مجلس الشعب

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ فى شأن مجلس الامة والقوانين المعدلة له ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — مع عدم الاخلال بأحكام القانونين رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ورقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ المشار اليهما ، يحرم من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب :

١ — الذين تقرر عدم قبول ترشيحهم لانتخابات الوحدات الاساسية للاتحاد الاشتراكى العربى لاحد الاسباب الآتية :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٢ فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٧١ .

- (أ) رؤساء وأعضاء الجمعيات التعاونية التي صدرت قرارات بحلها لانجرافهم .
- (ب) كل من استولى بغير حق على أموال تخص إحدى الجمعيات التعاونية أو ماطل في رد مستحقات تكون في ذمته لها أو لبنك التسليف أو لجهة من جهات الدولة .
- (ج) كل من استولى بغير حق على أموال النقابات أو استغل موقعه فيها للحصول على مكاسب غير مشروعة .
- (د) كل من اتهم في جناية من جنایات الاعتداء على النفس أو المال أو الاختلاس أو الرشوة أو الاستيلاء على أموال الدولة وقدم للمحاكمة ولو لم يصدر عليه حكم نهائي .
- (هـ) كل من اتهم في جرائم سرقة المواشي أو إخفاء الأشياء المسروقة أو إخفاء الأشخاص وقدم للمحاكمة ولو لم يصدر عليه حكم نهائي .
- (و) كل من اتهم بمخالفة القوانين والقرارات والأوامر واللوائح الخاصة بالاتجار وحيازة وتوزيع البثرة والسماد والمبيدات الحشرية وقدم للمحاكمة ولو لم يصدر عليه حكم نهائي .
- (ز) من حكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم الخاصة بالتموين والتسعيرة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .
- (ح) من قدم للمحاكمة أكثر من مرة في جريمة من الجرائم الخاصة بالاتجار بالمواد السامة أو المخدرة أو تقديمها للغير ولو لم يحكم بإدائته وكل من اشتهر عنه الاتجار في تلك المواد .
- (ط) من كان موظفاً أو في حكمه وصدر قرار بفصله بغير الطريق التأديبي أو بناء على حكم أو قرار من الجهة المختصة بالتأديب .
- ٢ - كل من قام به سبب من الأسباب المبينة في البنود السابقة ولو لم يكن قد رشح نفسه لعضوية إحدى الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكي العربي .
- ٣ - الذين يثبت تلامعهم في الصفة التي يتقدمون للترشيح على أساسها لعضوية مجلس الشعب أو الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكي العربي .
- ٤ - الذين قدموا للمحاكمة في قضية المؤامرة أو شملتهم التحقيقات فيها ولو لم يقدموا للمحاكمة ، وكل من تعاون مع المتهمين فيها ولو لم تشمل تلك التحقيقات .
- مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به كقانون من تاريخ نشره .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧١ (١)
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥
في شأن السلطة القضائية

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ،
وعلى موافقة رأى مجلس الوزراء ،
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٩٩ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه النص الآتى :

« مادة ٩٩ - - إذا ظهر في أى وقت أن القاضى فقد أسبابه الصلاحية لولاية القضاء لغير الأسباب الصحية يرفع طلب الاحالة الى المعاش أو النقل الى وظيفة أخرى غير قضائية من وزير العدل من تلقاء نفسه أو بناء على طلب رئيس المحكمة الى المجلس المشار اليه في المادة (١٠٨) ولهذا المجلس - إذا رأى محلا للسفر في الاجراءات أن يندب عند الاقتضاء أحد أعضائه لاجراء ما يلزم من التحقيقات ويدعو المجلس القاضى للحضور امامه بميعاد ثلاثة أيام ، وبعد سماع ملاحظة ممثل النيابة العامة وأقوال القاضى أو من ينوب عنه يصدر قراره بقبول الطلب وباحالة القاضى الى المعاش أو بنقله الى وظيفة أخرى غير قضائية أو برفض الطلب وللمجلس أن يقرر أن القاضى في اجازة حتمية بمرتب الى أن يصدر قراره في الموضوع .

ويجوز للمجلس في قراره الصادر بقبول الطلب أن يزيد على مدة الخامة مدة اضافية لا تزيد على سنتين .

وفي حالة صدور قرار بنقل القاضى الى وظيفة أخرى ينقل بقرار من رئيس الجمهورية الى وظيفة تعادل وظيفته القضائية ويحتفظ بمرتبه فيها حتى ولو جاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة المنقول اليها .

ويمنح من ينقلون طبقا للفقرة السابقة درجات شخصية في الجهة التى ينقلون اليها تسوى على اول درجة أصلية تخلو في تلك الجهة .»

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ شعبان سنة ١٣٩١ (١٩ أكتوبر سنة ١٩٧١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧١ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩

في شأن تنظيم مجلس الدولة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ،

وعلى موافقة رأى مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٦٤ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ النص الآتى :

« مادة ٦٤ - أعشاء مجلس الدولة من درجة مستشار مساعد فما فوقها غير قابلين للعزل ويكون النواب غير قابلين للعزل متى أمضوا ثلاث سنوات متصلة في وظيفتهم أو في وظيفة مماثلة لها يتمتع شغلها بالضمانة عينها .

ويسرى بالنسبة الى هؤلاء سائر الضمانات التى يتمتع بها القضاة وتكون لجنة التأديب والتظلمات هى الجهة المختصة فى كل ما يتصل بهذا الشأن .

ومع ذلك اذا اتضح أن أحدهم فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة أحيل الى المعاش أو نقل الى وظيفة أخرى غير قضائية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة لجنة التأديب والتظلمات وبعد سماع أقوال العضو .

أما من عدا هؤلاء من أعضاء المجلس فيكون فصلهم أو نقلهم الى وظيفة أخرى غير قضائية بقرار من رئيس الجمهورية وبعد موافقة اللجنة المشار اليها .

وفى حالة صدور قرار بالنقل الى وظيفة أخرى يكون النقل الى وظيفة تعادل وظيفة العضو ويحتفظ بمرتبه فيها حتى ولو جاوز نهاية المربوط درجة الوظيفة المنقول اليها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ شعبان سنة ١٣٩١ (١٩ أكتوبر سنة ١٩٧١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ (١)

بجواز اعادة تعيين بعض اعضاء الهيئات القضائية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ،

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ،

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ،

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ،

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الاعلى للهيئات القضائية ،

وعلى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ باعادة تسييل الهيئات القضائية ،

وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن تعيين وترقية اعضاء الهيئات القضائية ،

وعلى موافقة رأى مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

اصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بعد اخذ رأى المجلس الاعلى للهيئات القضائية وخلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون ، اعادة تعيين اعضاء الهيئات القضائية الذين اعتبروا محالين الى المعاش او عينوا في وظائف بالحكومة او بالقطاع العام تطبيقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه - في وظائفهم السابقة في الهيئات القضائية ما لم يكونوا قد بلغوا سن التقاعد في تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٢ - يشغل من يعاد تعيينه طبقاً لحكم المادة السابقة الوظيفة الخالية من درجة وظيفته ، فإذا لم يكن هناك وظائف خالية شغل بصفة شخصية وظيفته المعاد تعيينه فيها على أن تسوى حالته في الوظائف التي تخلو من درجته أو في الوظائف التي تنشأ لهذا الغرض في موازنات الهيئات القضائية المعاد تعيينهم فيها .

وتحسب المدة من تاريخ انطباق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه حتى تاريخ الاعادة مدة خدمة في الهيئات القضائية ، كما تحسب في تحديد المرتب والاقدمية واستحقاق العلاوة والمعاش بافتراض عدم تركهم الخدمة .

ويحدد قرار الاعادة الوظيفة والاقدمية فيها .

مادة ٣ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية اعادة تسوية معاشات المستحقين ممن توفي من أعضاء الهيئات القضائية المشار إليهم في المادة (٢) وكذلك معاشات من بلغ منهم سن التقاعد ، وذلك بحسب المدة من تاريخ اعتبارهم محالين الى المعاش حتى تاريخ وفاتهم أو بلوغهم سن التقاعد وعلى أساس المرتبات التي كانوا يستحقونها عند الوفاة أو بلوغ سن التقاعد لو لم يعتبروا محالين الى المعاش .

مادة ٤ - لا تمس قرارات الاعادة قرارات التعيين أو الترقية الصادرة في تاريخ سابق عليها ، ولا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون صرف أية غروق مالية عن الماضي .

مادة ٥ - يؤدي من يعاد تعيينه ما يكون قد حصل عليه من مكافأة ترك الخدمة كما يؤدي ما قد يكون مستحقاً عليه من اشتراكات التأمين والمعاش عن الفترة التي حسبت في المعاش بالتطبيق لاحكام المادة (٢) وذلك بالكيفية وفي المواعيد التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة وتؤدي الخزانة العامة المبالغ المستحقة عليها الى صندوق التأمين والمعاشات عن الفترة المذكورة .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

(صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ شعبان سنة ١٣٩١ - ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧١ (١)

في شأن ايجار الاماكن التي يشغلها المهاجرون ببعض الجهات

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٧ من الدستور ،

وعلى القانون المدني الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ،

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٣ في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٧١

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ في شأن الحكم المحلى ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قـــــــــرر :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على الاماكن التى يشغلها المهاجرون من منطقة سيناء والقناة بعد عدوان سنة ١٩٦٧ فى الجهات التى لا يسرى عليها الباب الاول من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والتى يصدر بتحديدها قرار من المحافظ المختص .

مادة ٢ - تحدد اجرة الاماكن المشار اليها فى المادة السابقة على الاسس الآتية :

(اولا) اجرة المثل السائد حتى ٣١ من مايو سنة ١٩٦٧ بالنسبة الى الاماكن التى انشئت قبل هذا التاريخ .

(ثانيا) قواعد تحديد الاجرة المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه بالنسبة الى الاماكن التى انشئت بعد التاريخ المذكور .

مادة ٣ - تتولى تحديد اجرة هذه الاماكن لجنة او اكثر تشكل بكل محافظة من ثلاثة أعضاء يكون من بينهم مهندس وعضو يرشحه الاتحاد الاشتراكي العربى . ويصدر بتشكيل هذه اللجان والقواعد والاجراءات التى تنظم أعمالها قرار من المحافظ المختص .

مادة ٤ - تكون قرارات لجان تحديد الاجرة نافذة رغم الطعن فيها وتعتبر نهائية اذا لم يطعن عليها فى الميعاد .

ويكون الطعن فى هذه القرارات أمام المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها المكان المؤجر خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار بقرار اللجنة .

وتسرى الاجرة المقدرة على العلاقات القائمة وقت العمل بهذا القانون ، ولا يجوز المطالبة بفرق الاجرة السابقة على اول الشهر التالى لتاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٥ - لا يجوز للمؤجر ان يطلب اخلاء المكان المؤجر ولو انتهت المدة المتفق عليها فى العقد الا لحد الاسباب الواردة بالمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به كقانون من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ رمضان سنة ١٤٩١ - ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٧١ .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧١ (١)
بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤
بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى .

مادة ١ — يستبدل بنصر المادة ٨٠ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه النص الآتى :

« مع مراعاة أحكام المادتين ٧٦ ، ٩١ يربط معاش الشيخوخة بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءاً من متوسط الاجر الشهري للمؤمن عليه عن كل سنة اشتراك في التأمين بحد أقصى قدره ٨٠ ٪ من ذلك المتوسط .

فإذا زاد المعاش عن صافي الاجر الشهري الاخير خفض المعاش الى هذا القدر .

ويقصد بالاجر في تطبيق حكم الفقرة السابقة الاجر الشهري الاخير الذى تقدر على اساسه الاشتراكات مستحقاً بالكامل مخصوماً منه اشتراكات تأمين الشيخوخة والمعجز والوفاء والتأمين ضد البطالة وكذلك الضرائب المستحقة قانوناً على المؤمن عليه عن هذا الاجر » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به اعتباراً من أول اكتوبر سنة ١٩٧١ ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ رمضان سنة ١٣٩١ (١ نوفمبر سنة ١٩٧١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧١ (٢)
بشأن تعديل بعض أحكام قوانين المعاشات المدنية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات المدنية ،

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية ،
وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل لائحة التقاعد للعلماء المدرسين
والعلماء الموظفين بالأزهر ،
وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى
الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ،
وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح معاشات ومكافآت
استثنائية ،
وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ فى شأن تعديل بعض أحكام قوانين
المعاشات المدنية ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بالمادة ١٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه
النص الآتى :

« مادة ١٦ — تسوى المعاشات بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءا
من متوسط المرتبات أو الاجور المحسوبة وفقا لاحكام المادة السابقة وذلك من كل
سنة من سنوات الخدمة المحسوبة فى المعاش بشرط الا يجاوز أربعة أخماس ذلك
المتوسط .

فإذا زاد المعاش عن صافى المرتب أو الاجر الشهرى الآخر خفض الى هذا
القدر .

ويقصد بالمرتب أو الاجر فى تطبيق حكم الفقرة السابقة المرتب أو الاجر الاصلى
المستحق بالكامل مخصصا منه اشتراكات التأمين والمعاشات وكذلك الضرائب
المستحقة على المنتفع عن هذا المرتب أو الاجر .

مادة ٢ — تسرى أحكام هذا القانون على الموجودين بالخدمة فى تاريخ العمل
بأحكامه العاملين بأحكام قوانين المعاشات المدنية ، دون اخلال بتقواعد حساب متوسط
المرتبات التى يسوى على أساسها المعاش فى تلك القوانين .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ،
وبعمل به اعتبارا من أول اكتوبر سنة ١٩٧١ .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ رمضان سنة ١٣٩١ (٩ نوفمبر سنة ١٩٧١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ (١)

بالعفو عن بعض العقوبات واجازة إعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم بعقوبة جنائية في قضايا سياسية الى خدمة الدولة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى المادتين ٧٤ و ٧٥ من قانون العقوبات ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يعفى المفرج عنهم صحيا عن باقى العقوبات المحكوم بها عليهم في قضايا سياسية وذلك بالنسبة للأحكام الصادرة حتى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ .

مادة ٢ - يجوز أن يعاد الموظف العمومى المحكوم عليه بعقوبة جنائية في القضايا السياسية الى الوظيفة التى كان يشغلها قبل الحكم عليه أو الى أية وظيفة أخرى ، مماثلة أو غير مماثلة ، اذا كان الحكم عليه مع وقف تنفيذ العقوبة أو كان ممن يدخل في حكم المادة السابقة أو كان قد استوفى العقوبة المحكوم عليه بها وذلك بالشرطين الآتيين ،

(أ) أن يقدم طلبا بذلك الى الجهة التى كان يتبعها قبل فصله خلال ثلاثين يوما من صدور هذا القانون .

(ب) أن يوضع في الدرجة أو الفئة التى كان عليها قبل تركه الخدمة وفي اقدميته فيها وفي حالة عدم وجود درجة أو فئة خالية تنشأ درجة أو فئة شخصية تلقى لدى خاوها من شغلها .

ويقصد بالموظف العمومى في حكم هذا القانون الموظف أو المستخدم أو العامل الذى كان في خدمة الحكومة أو أحد فروعها أو في مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو أية مؤسسة عامة .

ويعتبر العفو عن العقوبة في حكم هذا النص بمثابة استيفاء لها .

مادة ٣ - كل موظف أعيد الى الخدمة وفقا للمادة السابقة يكون نحت الاختبار مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ اعادته .

ويجوز لأسباب هامة تتعلق بالامن يقدرها وزير الداخلية ان يفصل الموظف خلال فترة الاختبار .

مادة ٤ - تسرى أحكام هذا القانون على كل من سبق الحكم عليه في قضايا سياسية اذا أفرج عنه صحيا ، أو اذا استوفى العقوبة المحكوم عليه بها وذلك بنائسبة للأحكام الصادرة حتى ١٥ مايو ١٩٧١ .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ رمضان سنة ١٣٩١ (١٠ نوفمبر ١٩٧١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧١ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣

في شأن مجلس الأمة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ في شأن مجلس الأمة والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد ١٦ و ١٨ و ١٩ و ٤٩ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه النصوص التالية :

« مادة ١٦ - اذا لم يرشح في الدائرة الانتخابية أكثر من شخصين أحدهما على الأقل عامل أو فلاح أجرى الانتخاب في ميعاده ، ويعلن انتخاب المرشح اذا حصل على الاغلبية المطلقة من الاصوات الصحيحة التى أعطيت في الانتخاب بشرط الا يقل عدد هذه الاصوات عن ٢٠ ٪ من مجموع الناخبين .

ويجوز بصفة مؤقتة بالنسبة الى محافظات القتال وسيناء أن يتم اختيار أعضاء مجلس الشعب من بين أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربى بالمحافظة ويصدر بهذا الاختيار قرار من رئيس الجمهورية » .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٥ تابع (١) في ١١ نوفمبر سنة ١٩٧١

« مادة ١٨ - يجب ان يكون عضو مجلس الشعب متفرغا لعمله ، ومع ذلك يجوز لمكتب المجلس ان يقرر عدم تفرغ بعض الأعضاء من الطوائف الآتية :

١ - مديرو الجامعات ووكلاؤها وأعضاء هيئات التدريس بها ومن في حكمهم طبقا لما يحدده مكتب المجلس .

٢ - رؤساء مجالس ادارة المؤسسات والهيئات العامة وشركات القطاع العام .

٣ - الشاغلون لوظيفة من وظائف الادارة العليا بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام » .

« مادة ١٩ - يحتفظ لأعضاء المجلس بوظائفهم طوال مدة عضويتهم وتحسب هذه المدة في المعاش أو المكافأة ، ويعود العضو بمجرد انتهاء مدة عضويته الى الوظيفة التي كان يشغلها قبل انتخابه اذا كانت خالية أو الى أية وظيفة مماثلة ان كانت وظيفته قد شغلت » .

« مادة ٤٩ - يتقاضى عضو مجلس الشعب مكافأة شهرية قدرها خمسة وسبعون جنيها ، ويستثنى من ذلك الوزراء ونواب الوزراء .

واذا كان العضو موظفا في الحكومة عند انتخابه فتفترض حالته الى المعاش في هذا التاريخ ويسوى معاشه وفقا لحكم المادة ١٦ من قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، أما اذا كانت المدة التي قضاها في الخدمة لا تكفى لاستحقاقه معاشا فربط له معاش يعادل ثلث آخر مرتب شهري كامل تقاضاه ، ويوقف صرف المعاش الذي يتم ربطه وفقا لما تقدم بمجرد عودة العضو الى عمله طبقا للمادة ١٩ من هذا القانون .

ويجوز الجمع بين مكافأة العضوية وبين مرتب الوظيفة بالنسبة للأعضاء غير المتفرغين وفقا للمادة ١٨ من هذا القانون والعاملين في الهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام » .

مادة ٢ - يستبدل بعبارة « مجلس الأمة » اينما وردت في القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه أو أى قانون آخر عبارة « مجلس الشعب » .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ رمضان سنة ١٣٩١ (١٠ نوفمبر ١٩٧١)

قرارات رئيس جمهورية مصر العربية

قرار رقم ٢٤٢١ لسنة ١٩٧١ (١)

بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المؤسسات العامة

وشركات القطاع العام

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤٩ لسنة ١٩٧٠ بإصدار اللائحة التنفيذية القانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

قرر :

مادة ١ — يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية المرافقة في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

مادة ٢ — يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤٩ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
(صدر برئاسة الجمهورية في ٣ شعبان سنة ١٣٩١ — ٢٢ سبتمبر ١٩٧١)

اللائحة التنفيذية

لقانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام

الباب الاول

المؤسسات العامة

مادة ١ — للمؤسسة العامة القابضة أن تجري جميع الأعمال التي من شأنها تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله ، وذلك في نطاق الاختصاصات المنوطة بها ، وفيما لا يتعارض مع الاختصاصات المخولة للوحدات الاقتصادية التابعة لها ودون تدخل في أعمالها التنفيذية .

مادة ٢ — يقدم رئيس مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية لرئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة القابضة تقارير دورية عن مدى ما حققته من أهداف وذلك في المواعيد التي يصدر بتحديدتها قرار من مجلس إدارة المؤسسة العامة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١ في ٧ أكتوبر سنة ١٩٧١ .

وعلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة أن يقدم للوزير المختص تقارير دورية عن مدى ما حققته المؤسسة والوحدات الاقتصادية التابعة لها من أهداف وذلك في المواعيد التي يصدر بتحديددها قرار من الوزير المختص .

مادة ٣ - يبلغ رئيس مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية ، رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة جميع قرارات مجلس إدارة الشركة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها .

وكذلك يبلغ رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة ، الوزير المختص جميع قرارات مجلس إدارة المؤسسة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها .

مادة ٤ - يعقد مجلس إدارة المؤسسة العامة ، مرة على الأقل كل شهر ويجوز عقد جلسات المجلس في غير المقر الرئيسي للمؤسسة اذا اقتضت الضرورة ذلك .

مادة ٥ - يتولى رئيس مجلس إدارة المؤسسة دعوة المجلس الى الانعقاد وتكون له الرئاسة وللوزير المختص دعوة مجلس إدارة المؤسسة الى الاجتماع وله حق حضور جلساته وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة .

مادة ٦ - توجه الدعوة لعقد المجلس قبل الموعد المحدد بثلاثة أيام على الأقل ويجوز عند الضرورة أن يدعى المجلس للانعقاد في اليوم ذاته ويرفق بالدعوة جدول أعمال الجلسة ومذكرات عن الموضوعات التي تنظر فيها ، ولرئيس المجلس أن يؤجل توزيع المذكرات التي تتسم بالسرية الى حين انعقاد المجلس وله كذلك عرض الموضوعات السرية على المجلس دون تقديم مذكرات في شأنها .

مادة ٧ - جلسات مجلس إدارة المؤسسة سرية ، ولا تجوز الانابة في حضورها أو في التصويت .

مادة ٨ - تكون اجتماعات مجلس إدارة المؤسسة صحيحة بحضور أغلبية الاعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٩ - لمجلس الإدارة دعوة أي عامل بالمؤسسة أو بالوحدات الاقتصادية التابعة لها أو غيره من ذوي الخبرة لحضور جلسة المجلس للدلاء بما يرى المجلس طلبه من بيانات وإيضاحات .

ويدعى كذلك ممثل عن إدارة مراقبي الحسابات بالمؤسسة لحضور جلسات مجلس إدارة المؤسسة العامة عند نظر المسائل المنصوص عليها في المادة ١٧ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام . وله أن يطلب إثبات رأيه في محضر الاجتماع وعلى أمين السر أن يسجل ذلك ، وليس لاي من هؤلاء أن يشترك في مداولات المجلس أو في التصويت على قراراته .

مادة ١٠ - تدون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة في سجل خاص ويوقع على كل محضر رئيس المجلس وأمين السر الذي يختاره رئيس المجلس من بين العاملين في المؤسسة .

والعضو أن يطلب اثبات اعتراضه في محضر الاجتماع وعلى أمين السر أن يسجل ذلك .

مادة ١١ - تعد الوحدات الاقتصادية مشروع الموازنة التخطيطية وترسله بعد موافقة مجلس إدارتها عليه الى رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لعرضه على مجلس إدارة المؤسسة وذلك قبل بداية السنة المالية وفي المواعيد التي تحددها الدولة .

مادة ١٢ - تعد المؤسسة العامة مشروع الموازنة التخطيطية للسنة المقبلة وترسله بعد موافقة مجلس إدارتها عليه الى الوزير المختص قبل بداية السنة المالية في المواعيد التي تحددها الدولة .

مادة ١٣ - يعد مجلس إدارة المؤسسة العامة تقريراً عن نشاط المؤسسة العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها عن السنة المالية المنتهية ويرفع للوزير المختص .

مادة ١٤ - يصدر الوزير المختص قراراً بتشكيل لجنة لتحديد صافي أصول المؤسسة العامة التي يصدر قرار من رئيس الجمهورية بدمجها أو بالغائها .

الباب الثاني

شركة القطاع العام

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ١٥ - يكون لكل شركة قطاع عام اسم مشتق من غرضها .

ولا يجوز أن يشتمل اسم الشركة على اسم شخص طبيعي إلا إذا كان غرض الشركة استثمار براءة اختراع باسم هذا الشخص . أو إذا تملكت الشركة عند تأسيسها أو بعد ذلك متجراً واتخذت اسمه اسماً له .

وفي جميع الأحوال يجب أن تضاف إلى اسم الشركة « عبارة إحدى شركات المؤسسة العامة (التي تتبعها) » .

الفصل الثاني

التأسيس

مادة ١٦ - تتقدم المؤسسة العامة الى الوزير المختص بطلب للترخيص بتأسيس الشركة مصحوباً بالمستندات الآتية :

(أ) القرار الصادر من المؤسسة العامة بتأسيس الشركة أو الاشتراك في تأسيسها .

(ب) العقد الابتدائي للشركة معتمداً من المؤسسة العامة ومختوماً بخاتمها وذلك إذا اشترك فيها مؤسسون آخرون .

مادة ١٧ - (أ) يجب أن يكون رأس مال الشركة كافياً لتحقيق غرضها وألا يقل ما يكون مدفوعاً منه عند تأسيس الشركة عن عشرين ألف جنيه ولا تؤسس الشركة إلا إذا كان رأسمالها مكتتباً فيه بالكامل وقام كل مكتتب بأداء الربع على الأقل من القيمة الاسمية للأسهم النقدية التي اكتتب بها .

(ب) يودع المبلغ المدفوع لحساب الشركة تحت التأسيس في أحد البنوك ولا يجوز سحبه بعد صدور القرار المرخص بتأسيس الشركة إلا بقرار من مجلس إدارة المؤسسة العامة .

ويدفع الباقي من قيمة السهم خلال خمس سنوات من تاريخ تأسيس الشركة في المواعيد التي يعينها النظام أو مجلس إدارة الشركة .

مادة ١٨ - إذا طرح جانب من أسهم الشركة للاكتتاب العام وجب أن يتم ذلك عن طريق أحد البنوك وتكون دعوة الجمهور للاكتتاب العام بنشرة تشتمل على البيانات الآتية :

- ١ - أسماء المؤسسين وجنسياتهم ومهنتهم ومحال إقامتهم .
 - ٢ - اسم الشركة وغرضها ومركزها الرئيسي ومدتها .
 - ٣ - مقدار رأس مال الشركة والقيمة الاسمية للسهم وعدد الأسهم ومقدار ما طرح منها للاكتتاب وما اكتتب به المؤسسون .
 - ٤ - البيانات الخاصة بكل حصة عينية والحقوق المترتبة عليها .
 - ٥ - تاريخ بدء الاكتتاب ونهايته وشروطه .
 - ٦ - المبلغ المطلوب عند الاكتتاب بحيث لا يقل عن ربع القيمة الاسمية للسهم ومصاريف الإصدار .
 - ٧ - طريقة توزيع الأرباح الصافية السنوية .
 - ٨ - طريقة تخصيص الأسهم إذا بلغت طلبات الاكتتاب أكثر من المعروض للاكتتاب .
 - ٩ - التاريخ المحدد لنهاية السنة المالية .
 - ١٠ - تاريخ صدور موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة .
- وتعلن نشرة الاكتتاب في صحيفة يومية تصدر باللغة العربية على أن يظل الاكتتاب مفتوحاً مدة لا تقل عن عشرة أيام .

مادة ١٩ - تعد المؤسسة العامة نظاماً للشركة وفقاً للنموذج الذي يصدر به قرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ويجب أن يكون مشتملاً بالنسبة إلى الحصص غير النقدية على ما يأتي :

- ١ - البيانات المتعلقة بها وجميع الشروط الخاصة بتقديمها واسم مقدمها .
 - ٢ - جميع عقود المعارضة التي وردت على العقارات المقدمة للشركة خلال الخمس سنوات السابقة على تقديمها والشروط التي تمت على أساسها هذه العقود
 - ٣ - جميع حقوق الرهن والاختصاص والامتياز المترتبة عليها .
- مادة ٢٠ -** تتولى المؤسسة العامة إجراءات تأسيس الشركة ويرفق بطلب التأسيس المستندات الآتية :

- ١ - الأوراق التي تثبت أهلية المتعاقدين وصفاتهم وجنسياتهم .
- ٢ - صورة من قرار المؤسسة العامة بتأسيس الشركة أو الاشتراك في تأسيسها وإذا كان بين المؤسسين شخص اعتباري خاص فيقدم السند الدال على تخويله الاشتراك في التأسيس .
- ٣ - صورة من قرار مجلس الوزراء بالموافقة على تأسيس الشركة .
- ٤ - نسخة من العقد الابتدائي للشركة ونظامها معتمدين من المؤسسة العامة المختصة ومختومين بخاتمه .
- ٥ - شهادة من أحد البنوك بحصول الاكتتاب في رأس المال كاملاً وما دفعه المكتتبون من قيمة الأسهم وبيان بأسمائهم وعدد الأسهم التي اكتتب فيها كل منهم .
- ٦ - صورة من قرار لجنة تقويم الحصص العينية .
- ٧ - إذا كانت الحصة العينية المقدمة من المؤسسة العامة امتيازاً أو ترخيصاً باستعمال الأموال العامة ، يجب تقديم الوثائق المؤيدة لذلك .

- مادة ٢١ -** تحيل المؤسسة طلبات التأسيس إلى مجلس الدولة ويبسدى المجلس رأيه فيها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ورود الأوراق إليه مستوفاة .
- مادة ٢٢ -** على المؤسسة العامة أن ترسل الأوراق الخاصة بتأسيس الشركة فور ورودها من مجلس الدولة إلى الوزير المختص لإصدار قراره بتأسيس الشركة .

- مادة ٢٣ -** لا تسرى أحكام المواد ١٧ مقرة (ب) ، ١٨ ، ٢٠ مقرة (هـ) على الشركات التي تمتلكها مؤسسة عامة بمفردها .

الفصل الثالث

الاسهم

- مادة ٢٤ -** تستبدل الشركة بعد تأسيسها بإيصالات الاكتتاب شهادات مؤقتة بالاسهم موقع عليها من رئيس مجلس الإدارة .
- ويجب أن تشمل هذه الشهادات على وجه الخصوص على البيانات الآتية :

- ١ - اسم المساهم .
 - ٢ - عدد الاسهم التي اکتتب بها وكيفية الوفاء بقيمتها .
 - ٣ - المبلغ المدفوع من قيمة الاسهم .
 - ٤ - تاريخ الدفع .
 - ٥ - الرقم المسلسل للشهادة المؤقتة .
 - ٦ - ارقام الاسهم التي تمثلها الشهادة المؤقتة .
 - ٧ - رأس مال الشركة ومركزها الرئيسى .
- وتقوم هذه الشهادات المؤقتة مقام الاسهم وتظل اسمية .
- مادة ٢٥ - تستبدل بالشهادات المؤقتة صكوك لاسهم خلال ستة اشهر من تاريخ قيد الشركة في السجل التجارى .
- ويجب أن يوقع صكوك الاسهم عضوان على الاقل من أعضاء مجلس الادارة كما ترفق قسائم الارباح لصكوك الاسهم ، وتكون هذه القسائم اسمية .
- مادة ٢٦ - تكون اسهم الشركة نقدية أو عينية ، ويجب أن يذكر نوع السهم في الصك الذى يمثله .
- مادة ٢٧ - تعد الشركة سجلا خاصا لقيد الاسهم وأسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم ومهنتهم وأرقام الاسهم والقدر المدفوع من قيمتها .
- وتبلغ صورة من هذه البيانات الى مصلحة الشركات .
- مادة ٢٨ - يكون رهن الاسهم بعقد مكتوب ويقتد الرهن في سجل الاسهم ويؤثر به على الاسهم ذاتها وللدائن المرتهن قبض الارباح واستعمال الحقوق المتصلة بالسهم .
- ولا يجوز شطب الرهن الا بمقتضى اقرار من الدائن المرتهن بقبول الشطب او بمقتضى حكم نهائى ويؤثر بذلك في سجل الاسهم وعلى الاسهم ذاتها .
- مادة ٢٩ - اذا انتقلت ملكية السهم بطريق الارث او الوصية وجب على الوارث او الموصى له ان يطلب قيد نقل الملكية في سجل الاسهم .
- واذا كان نقل ملكية السهم تنفيذا لحكم نهائى جرى القيد في سجل الاسهم وفقا لهذا الحكم .
- ويؤثر على السهم بما يفيد نقل ملكيته .
- مادة ٣٠ - يجوز ان ينص في النظام على استهلاك الاسهم اثناء قيام الشركة اذا كان المشروع مما يملك تدريجيا او كان قائما على حقوق مؤقتة .
- ولا يكون استهلاك الاسهم الا من الارباح او من الاحتياطي ويقع تباعا بطريق القرعة السنوية او بأية وسيلة اخرى تحقق المساواة بين المساهمين .
- ولا يجوز ان يكون الاستهلاك بطريق شراء الشركة اسهمها في سوق الاوراق المالية بشرط ان يكون سعرا اقل من قيمتها الاسمية او مساويا لهذه القيمة ، وتعدم الشركة الاسهم التي تحصل عليها بهذه الوسيلة .

مادة ٣١ - اذا فقد السهم او هلك غلبالكة المقيد باسمه في سجل الشركة الحق في طلب سهم جديد بدلا منه ، وعلى الشركة ان تعطي المالك سهبا جديدا يذكر فيه انه البديل للسهم الذي فقد او هلك .

وتسرى هذه الاحكام على قسائم الارياح عند فقدتها او هلاكها .

مادة ٣٢ - لا تسرى احكام هذا الفصل على الشركات التي يمتلكها شخص عام بمفرده .

الفصل الرابع

ادارة الشركة

مادة ٣٣ - لايجوز ان يعين رئيسا او عضوا في مجلس ادارة شركة من حكم عليه بعقوبة جنائية او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة سرقة او نصب او اصدار شيك بدون رصيد او خيانة امانة او تزوير او افلاس بالتقصير او شهادة زور او يمين كاذب او احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام (القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١) او أية جريمة مخلة بالشرف مالم يرد اليه اعتباره .

مادة ٣٤ - يعقد مجلس ادارة الشركة مرة على الاقل كل شهر ، ويجوز عقد جلسات المجلس في غير المقر الرئيسي للشركة اذا دعت الضرورة الى ذلك .

مادة ٣٥ - يتولى رئيس مجلس ادارة الشركة دعوة المجلس الى الانعقاد وتكون له الرئاسة .

مادة ٣٦ - تكون اجتماعات مجلس ادارة الشركة صحيحة بحضور غالبية الاعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية اصوات الحاضرين ، وعند التساوي يرجح رأى الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٣٧ - جلسات مجلس ادارة الشركة سرية ، ولا يجوز الانابة في حضورها او في التصويت .

مادة ٣٨ - يضع مجلس ادارة الشركة لائحة داخلية لتنظيم سير العمل فيه مع عدم الاخلال بالاحكام المنصوص عليها في القانون او في نظام الشركة .

مادة ٣٩ - لمجلس ادارة الشركة دعوة اى عامل بالشركة او غيره من ذوى الخبرة لحضور اجتماع المجلس للاطلاع بما يرى المجلس طلبه من بيانات او ايضاحات وليس لمن يدعوهم المجلس في هذا الشأن الحق في الاشتراك في مداولات المجلس او التصويت على قراراته .

مادة ٤٠ - تدون محاضر اجتماعات مجلس الادارة في سجل خاص تتبع في امساكه الاحكام المنصوص عليها في القانون في شأن الدفاتر التجارية ويوقع على المحاضر رئيس مجلس الادارة وامين السر الذي يختاره رئيس المجلس من بين العاملين بالشركة .

مادة ٤١ - ولعضو مجلس الإدارة أن يطلب اثبات اعتراضه في محضر الاجتماع وعلى أمين السر أن يسجل ذلك .

مادة ٤٢ - لايجوز في الاعمال والعقود التي تتم بغير قرار من مجلس إدارة الشركة ان يكون لرئيس مجلس إدارة الشركة او احد اعضاءه او لاهد مديري الشركة اية مصلحة مباشرة او غير مباشرة في الاعمال والعقود التي تتم بأسمها او لحسابها .

وعلى رئيس مجلس إدارة الشركة وكل عضو فيه ان يبلغ المجلس بما يكون له من مصلحة مباشرة او غير مباشرة في المسائل المعروضة على المجلس ولا يجوز له حضور المداولات او التصويت على القرارات الصادرة في شأنها ويثبت التبليغ في محضر الجلسة .

وعلى رئيس مجلس الإدارة ان يبلغ رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة التي تتبعها الشركة المسائل التي له او لاهد الاعضاء مصلحة مباشرة او غير مباشرة فيها وذلك لعرضها على مجلس إدارة المؤسسة لاصدار قرار في شأنها ، ويجب ان يكون التبليغ مصحوبا بتقرير سرى خاص من مراقبة حسابات الشركة .

مادة ٤٣ - يجوز لرئيس مجلس إدارة الشركة او اى عضو فيه ان يشترك في اى عمل من شأنه منافسة الشركة او ان يتجر لحسابه او لحساب غيره في احد فروع النشاط الذى تزاوله الشركة .

الفصل الخامس

التدريب

مادة ٤٤ - يلتزم العامل الذى تم تدريبه بواسطة المؤسسة او الوحدة الاقتصادية التي يعمل بها ، بأن يقضى في خدمتها المدة التي تحددها لائحة التدريب بها ، على ان يكون من حق المؤسسة العامة او الوحدة الاقتصادية في حالة الاخلال بهذا الالتزام استرداد كافة المصروفات التي تحملتها في سبيل تدريبه .

الفصل السادس

مالية الشركة

مادة ٤٥ - تختص إدارة مراقبة حسابات المؤسسة العامة التي تتبعها الشركة بمراقبة حسابات الشركة وتحدد اختصاصات هذه الإدارة وسلطاتها وواجباتها طبقا لاحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم مراقبة حسابات المؤسسة العامة والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها .

مادة ٤٦ - لا يجوز توزيع الأرباح التي تحققها الشركة نتيجة التصرف في اصول من الاصول الثابتة او التعويض عنه ، ويكون منها احتياطي يخصص لإعادة اصول الشركة الى ما كانت عليه او لشراء اصول ثابتة جديدة .

ويسرى هذا الحكم عند اعادة تقويم اصول الشركة .

مادة ٤٧ - يستحق المساهم حصته في الأرباح بصدر قرار اعتماد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر .

وعلى مجلس إدارة الشركة تنفيذ هذا القرار ونوزيع الأرباح على المساهمين خلال شهرين على الأكثر من تاريخ ابلاغ قرار اعتماد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للشركة .

الفصل السابع

تعديل نظام الشركة

مادة ٤٨ - يحدد القرار الصادر بزيادة رأس مال الشركة بمقدار الزيادة والطريقة التي تتبع في هذه الزيادة وسعر اصدار الأسهم الجديدة .

مادة ٤٩ - تكون القيمة الاسمية للأسهم الجديدة معادلة للقيمة الاسمية للأسهم الأصلية ويجوز لمجلس إدارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير المختص أن يقرر اضافة علاوة اصدار الى القيمة الاسمية للسهم وأن يحدد مقدارها وتضاف هذه العلاوة الى الاحتياطي القانوني ولو بلغ ما يوازي رأس المال .

مادة ٥٠ - ينشر بيان في احدى الصحف اليومية الصادرة باللغة العربية يتضمن اعلان المساهمين بأولويتهم في الاكتتاب وتاريخ افتتاحه وتاريخ اقفاله وسعر الأسهم الجديدة ويجوز الاكتفاء باخطار المساهمين بهذا البيان بكتب - سجلات مصحوبة بعلم الوصول .

مادة ٥١ - توزع الأسهم الجديدة على المساهمين الذين طلبوا الاكتتاب فيها وذلك بنسبة ما يملكونه من أسهم بشرط الا يجاوز ذلك ما طلبوه من أسهم جديدة .
ويوزع الباقي من الأسهم الجديدة على المساهمين الذين طلبوا أكثر من نسبة ما يملكون من أسهم وفقا لحكم الفقرة السابقة .

ويطرح ما يتبقى بعد ذلك من الأسهم الجديدة للاكتتاب العام وتتبع فيه الاجكام المتعلقة بالاكتتاب العام عند تأسيس الشركة .

مادة ٥٢ - في حالة طرح الأسهم الجديدة للاكتتاب العام يجب تحرير نشرة اكتتاب تشتمل على البيانات التالية :

- ١ - اسباب زيادة رأس المال .
- ٢ - القرار الصادر بزيادة رأس المال .
- ٣ - رأس مال الشركة عند اصدار الأسهم الجديدة ومقدار الزيادة المقترحة وعدد الأسهم الجديدة وعلاوة الاسعار ان كانت .
- ٤ - بيان عن الحصص غير النقدية .
- ٥ - بيان عن متوسط الأرباح التي وزعتها الشركة خلال الثلاث سنوات السابقة على قرار زيادة رأس المال .
- ٦ - اقرار مراقبة حسابات الشركة بصحة البيانات الواردة بالنشرة .

ويوقع النشرة رئيس مجلس الإدارة ومدير إدارة مراقبة حسابات الشركات للمؤسسة العامة .

مادة ٥٣ - تتبع في تقويم الحصص العينية التي تقدم عند زيادة رأس المال الإحكام المقررة لتقويمها عند التأسيس .

مادة ٥٤ - إذا لم يتم الاكتتاب في زيادة رأس المال بالكامل يظل الاكتتاب ما لم يقرر مجلس إدارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير المختص الاكتفاء بالقدر الذي اكتتب فيه .

مادة ٥٥ - يجوز تخفيض رأس مال الشركة إذا تبين أنه يزيد عن حاجتها أو إذا لحقتها خسائر تستوجب ذلك .

وإذا زاد مجموع الخسائر على نصف جملة رأس المال والاحتياطيات يقرر مجلس إدارة المؤسسة التي تتبعها الشركة منعقدا برئاسة الوزير المختص بتصفية الشركة أو استمرارها في العمل .

مادة ٥٦ - يتم تخفيض رأس مال الشركة بقرار يصدر من مجلس إدارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير المختص بعد الاطلاع على تقرير مقدم من مراقبة الحسابات يبين فيه مقدار التخفيض وأسبابه والتزامات الشركة وأثر التخفيض على هذه الالتزامات ويبين القرار طريقة التخفيض .

مادة ٥٧ - يقوم مجلس إدارة الشركة بنشر القرار الصادر بتخفيض رأس المال على نفقتها في إحدى الصحف اليومية الصادرة باللغة العربية .

مادة ٥٨ - على الشركة في حالة تعديل نظامها أن تطلب من المؤسسة العامة نشره في الجريدة الرسمية على نفقة الشركة ويجب أن يرفق بالطلب المستندات الآتية :

١ - ثلاثة صور معتمدة من محضر اجتماع مجلس إدارة المؤسسة العامة الذي اتخذ فيه قرار التعديل وجميع الأوراق والمستندات المتعلقة به .

٢ - ثلاثة نسخ من الاعلان المعد للنشر .

وإذا تعلق التعديل بزيادة رأس المال يرفق بالطلب علاوة على ذلك المستندات الآتية :

١ - شهادة من مراقبة الحسابات بأن رأس المال الأصلي قبل الزيادة المقررة كان مدفوعا بأكمله وأن قيمة الزيادة قد تم الاكتتاب فيها وأن جميع الأسهم النقدية دفعت نقدا بالكامل على أن تبين طريقة أداء الزيادة .

٢ - إذا كانت زيادة رأس المال ناتجة عن تقديم حصص غير نقدية تقدم صورة معتمدة من قرار اللجنة التي تولت تقويم هذه الحصص .

٣ - الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية السابقة على قرار الزيادة إذا كانت الزيادة كلها أو جزء منها قد أخذت في حساب الاحتياطي أو من حساب الأرباح والخسائر .

وإذا تعلق التعديل بتخفيض رأس المال ترفق بالطلب كذلك المستندات الآتية :

- ١ - شهادة من مراقبة الحسابات عن كيفية التخفيض وأنه قد تم والغيت جميع أسهم التخفيض أو تأثر على الأسهم بالقيمة المخفضة .
- ٢ - الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية قبل قرار التخفيض .
- مادة ٥٩ - لا تسرى احكام المواد من ٤٨ الى ٥١ والمادة ٥٣ على الشركات التي يمتلكها شخص عام بمفرده .

الفصل الثامن

التحويل والاندماج ونقل ملكية بعض الأصول

- مادة ٦٠ - في حالة تحويل وحدة اقتصادية الى شركة مساهمة يتم تقويم صافي الأصول وفقا لحكم المادة ٣٧ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام المشار اليه .
- ويقيد في السجل التجارى قرار التحويل وقرار التقويم وينشر في الجريدة الرسمية وفي احدى الصحف اليومية الصادرة باللغة العربية .
- مادة ٦١ - في حالة تحويل شركة مساهمة خاصة الى شركة قطاع عام يتبع اجراءات التأسيس المنصوص عليها في هذه اللائحة .
- مادة ٦٢ - في حالة نقل تبعية أو ادماج أو تقسيم أو نقل ملكية بعض الأصول من شركة الى اخرى بقرار من السلطة المختصة يتم ذلك بغير مقابل ويعدل رأس مال الشركات المعنية وفقا لما تسفر عنه نتيجة التقييم .
- مادة ٦٣ - تقيد التعديلات التى تطرأ على الشركات الدامجة والمندمجة وتلك التى تناولها التقسيم فى السجل التجارى وينشر عنها فى الجريدة الرسمية وفى صحيفة يومية تصدر باللغة العربية .

قرار رقم ٢٤٢٣ لسنة ١٩٧١ (١)

فى شأن مد خدمة العاملين بالدولة

وتحسين معاشاتهم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ؛

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٠ فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٧١

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات ؛
وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨١ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم قواعد مد مدة خدمة بعض طوائف العاملين بالدولة ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـرـر :

مادة ١ - تمد خدمة العاملين بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه الذين استمروا بالخدمة بعد سن الستين وانتهت خدمتهم قبل ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ وذلك حتى التاريخ الفعلي لانتهاء خدمتهم متى كانوا من الطوائف الآتية في هذا التاريخ .

١ - العاملون بمكافأة أو أجر شامل .

٢ - العاملون على درجات نقلا من نظام المكافأة أو الأجر الشامل .

٣ - العاملون على درجات فنية أو مكتبية نقلا من وظائف عمالية .

مادة ٢ - تمنح زيادة استثنائية في المعاش على أساس حساب المدة من تاريخ الفصل حتى بلوغ سن الخامسة والستين للطوائف التالية :

١ - الطائفتان المشار إليهما في البندين (٢ ، ٣) من المادة السابقة .

٢ - العاملون الذين استمروا في الخدمة بعد الستين حتى أول يوليو سنة ١٩٧٠ طبقا لحكم المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨١ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه .

مادة ٣ - تمنح زيادة استثنائية في المعاش على أساس حساب المدة من تاريخ الفصل حتى بلوغ سن الخامسة والستين أو انتهاء مدة العقد أيهما أقرب العاملين المشار إليهم في البند (١) من المادة (١) الذين كانوا شاغلين لوظائف عمالية .

مادة ٤ - يفوض وزير الخزانة في اعتماد القرارات التي تصدرها لجنة المعاشات بتحديد المستفيدين من القواعد الواردة بالمادتين (٢) ، (٣) من هذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

(صدر برئاسة الجمهورية في ٣ شعبان سنة ١٣٩١ - ٢٣ سبتمبر ١٩٧١)

قرار رقم ٤٢٤٢ لسنة ١٩٧١ (١)

في شأن تحديد الشروط الواجب توافرها في الناخبين والمرشحين
عن العاملين في شركات القطاع العام او الخاص والجمعيات
لعضوية مجالس ادارتها وتنظيم اجراءات الترشيح والانتخاب
والقواعد الخاصة بها والطعن فيها ومدة العضوية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ في شأن تشكيل مجالس الادارة في الشركات
والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين فيها المعدل بالقانون رقم
٥٦ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم
٦٠ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ؛

قرر :

مادة ١ - يتولى العاملون - في كل من شركات القطاع العام والخاص
والجمعيات التعاونية التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير القوى العاملة - انتخاب
العاملين الذين يمثلونهم في مجلس الادارة طبقا للقانون .

ولا يكون للفئات التالية حق الانتخاب :

١ - العاملون الذين تقل أعمارهم عن ثمانى عشرة سنة عند الانتخاب .

٢ - العاملون الذين يؤدون أعمالا عرضية أو مؤقتة .

٣ - العاملون المعينون تحت الاختبار .

مادة ٢ - يتم الترشيح لعضوية مجلس الادارة على النحو التالي :

١ - تتولى كل لجنة أو لجان الاتحاد الاشتراكي واللجنة أو اللجان
النقابية بالوحدة ترشيح أربعة - من بين أعضائها لعضوية مجلس الادارة .

٢ - يقوم الناخبون بانتخاب عضوين من بين مرشحي لجنة أو لجان الاتحاد
الاشتراكي وعضوين من بين مرشحي اللجنة أو اللجان النقابية ،

٣ - في حالة عدم وجود لجنة للاتحاد الاشتراكي أو لجنة نقابية بالوحدة
يتقوم الناخبون بانتخاب مرشحي مجلس الادارة دون اتباع الاجراءات المنصوص
عليها في الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة .

٤ - وفي حالة وجود احدى اللجنتين دون الأخرى يتم الترشيح والانتخاب عن هذه اللجنة وفقا للشروط المنصوص عليهما في الفقرتين ١ ، ٢ .

مادة ٣ - يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الادارة ما يأتي :

١ - أن يكون له حق الانتخاب وفقا للمادة السابقة وألا يقل عمره عن واحد وعشرين سنة عند الترشيح .

٢ - ألا يكون عند الترشيح محجورا عليه .

٣ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة مالم يكن قد رد اليه اعتباره .

٤ - ألا يكون - بحكم عمله - قائما بأعمال يدوية غير فنية كالسعاة والفراشين وعمال النظافة والمساعد والبوابين والخفراء والمعتالين ومن في حكمهم .

٥ - ألا يكون معارفا أو منتدبا أو مكلفا أو مجندا لمدة تجاوز السنة من بداية الدورة الانتخابية .

٦ - أن يجيد القراءة والكتابة وتثبت هذه الاجادة بالنسبة الى غير الحاصلين على مؤهلات دراسية بنجاحهم في الامتحان الذي تجريه وزارة القوى العاملة .

٧ - في حالة الترشيح عن غير طريق لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي أو اللجنة النقابية يشترط أن تتوافر في المرشحين بالإضافة الى الشروط سالفة الذكر شرط العضوية العاملة في الاتحاد الاشتراكي العربي .

مادة ٤ - على رئيس مجلس الادارة أو من يقوم مقامه حال غيابه أن يعلن بعد إبلاغه كشوف المرشحين المعتمدة عن أسماء المرشحين في أماكن العمل واليوم المعين لأجراء الانتخاب .

مادة ٥ - تشكل لجنة الانتخاب في كل من شركات القطاع العام والخاص والجمعية التعاونية برئاسة أحد العاملين في وزارة القوى العاملة تختاره هذه الوزارة وعضوين يختارهما رئيسهما من العاملين فيها .

ويجوز كلما اقتضى الأمر تشكيل لجان فرعية على الوجه المبين في الفقرة السابقة .

مادة ٦ - تعلن وزارة القوى العاملة نتيجة الانتخاب ، وغليها ابلاغ رئيس مجلس الادارة والجهات المعنية أسماء الفائزين فيه .

ويجوز لكل ذى شأن أن يطعن في نتيجة الانتخاب وذلك بطلب يقدم الى وزارة القوى العاملة ويكون قرارها فيه نهائيا .

مادة ٧ - اذا قبل الطعن أو خلا محل أحد الأعضاء بسبب الاستقالة أو الوفاة أو سقطت العضوية أو زالت عنه لفقدان شرط من الشروط حل محله المرشح التالي له في عدد الأصوات وتستمر عضويته للمدة الباقية للعضو الذي حل محله .

وبراعى في اختبار هذا المرشح الاجراءات المشار اليها في المادة السابقة .

وفي الحالات التي تكون الانتخابات قد تمت فيها بالتزكية يتخذ اجراء شغل المكان الخالى وفقا لما جاء بهذا القرار .

مادة ٨ - مدة العضوية في مجلس الادارة للأعضاء المنتخبين سنتان على الأقل .

مادة ٩ - يلغى كل نص يخالف ذلك .

مادة ١٠ - لوزير القوى العاملة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بمراسله الجمهوريه في ٢ شعبان سنة ١٣٩١ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧١)

أوامر رئيس الجمهورية

أمر رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١ (١)

بتعيين حكام عسكريين

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن نظام الادارة المحلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن اعلان حالة الطوارئ ؛

وعلى أمر رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ بتعيين حكام عسكريين في بعض المحافظات ؛

وعلى أمر رئيس الجمهورية رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٠ بتعيين حاكم عسكري لمحافظة البحر الاحمر ؛

قرر :

مادة ١ — يعين المحافظون حكاما عسكريين كل في دائرة محافظته .

مادة ٢ — يخول الحكام العسكريون — كل في دائرة اختصاصه — اتخاذ ما تتطلبه الظروف من التدابير المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

مادة ٣ — لايجوز أن تزيد العقوبة التي تفرض بمقتضى القرارات التي يصدرها الحكام العسكريون في المسائل المشار اليها في المادة السابقة ، على الحبس لمدة لا تزيد على سنة أو الغرامة التي لا تجاوز مائة جنيه .

فإذا لم تكن تلك القرارات قد بينت العقوبة على مخالفة أحكامها ، كانت العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تجاوز خمسين جنيها أو احدى هاتين العقوبتين .

وكل ذلك دون اخلال بأى عقوبة أشد تنص عليها القوانين المعمول بها .

مادة ٤ — يلغى الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ والأمر رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٠ المشار اليهما .

مادة ٥ — ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ المحرم سنة ١٣٩١ (٢٥ مارس سنة ١٩٧١)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٢ (تابع) في ٢٥ مارس سنة ١٩٧١)

قرارات تفسيرية للمحكمة العليا

قرار تفسير رقم ١ لسنة ١٩٧١ (١)

بالجلسة المنعقدة في الثاني من يناير سنة ١٩٧١ الموافق ٤ من ذي القعدة سنة ١٣٩٠ برئاسة السيد المستشار بدوي ابراهيم حمودة رئيس المحكمة وحضور السادة المستشارين / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة وعمر حافظ شريف وحسين زاكي واحمد طوسون حسين ومحمد بهجت عتيبة وعلى احمد كامل أعضاء وحضور السيد المستشار عادل عزيز زغارى نائب رئيس المحكمة ورئيس هيئة المفوضين .

اصدرت المحكمة القرار الآتي في طلب التفسير رقم ٢ لسنة ١ قضائية المقدم من السيد وزير العدل بناء على طلب السيد الدكتور وزير الخزانة .

قررت المحكمة مايلنى :

(أولا) تسرى احكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين على بدل طبيعة العمل وبديل الاغتراب المقررين للأجانب العاملين بالهيئة العامة للإذاعة بمقتضى عقود عمل .

(ثانيا) راتب الطيران المقرر للضباط الطيارين بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة لا يخضع للخفض المقرر بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين .

(ثالثا) تسرى احكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين على بدل التمثيل الاضافي الذي يتقاضاه أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بالخارج كما تسرى على بدل الاغتراب الاضافي الذي يتقاضاه الموظفون الاداريون والكتابيون الذين يلحقون بالعمل في البعثات الدبلوماسية والقنصلية .

(رابعا) لا تسرى احكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين على الاجور التي تؤدبها شركة مصر لحلج الاقطان وفقا للاحتيا الى بعض العاملين بها مقابل التزامهم بالسكن قرب مقر العمل عند تعذر توفير مساكن لهم بالمجان في محالج الشركة .

قرار تفسير رقم ٢ لسنة ١٩٧١ (١)

أصدرت المحكمة العليا بجلستها المنعقدة في السادس من مارس سنة ١٩٧١ برئاسة السيد المستشار بدوى حمودة ، رئيس المحكمة وحضور السادة المستشارين محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة وعمر حافظ شريف وحسين زاكى واحمد طوسون حسين ومحمد بهجت عتيبة وعلى احمد كامل ، أعضاء وحضور السيد المستشار عادل زخارى نائب رئيس المحكمة ورئيس هيئة المفوضين ، القرار الآتى :

في طلب التفسير رقم ٢ لسنة ١ قضائية عليا ، المقدم من السيد وزير العدل .

قررت المحكمة ما يأتى :

لاتسري احكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين على مبلغ العشرة جنيهاً المجنب تنفيذا لقرار اللجنة الاستشارية للصناعة الصادر في ١٠ من يونية سنة ١٩٦٣ من المرتبات والمكافآت الشاملة الخاصة بالمهنيين والأطباء والصيادلة المعيّنين في المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية لتابعة لها على أنه اذا كانت المرتبات أو المكافآت الشاملة تتضمن بدلات تخصص أو بدلات طبيعة عمل طبقا لعقد العمل أو لائحة النظام الأساسى للعمل فان هذه البدلات تخضع للخفض المقرر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

قرار تفسير رقم ٣ لسنة ١٩٧١ (٢)

أصدرت المحكمة العليا بجلستها المنعقدة في أول مايو سنة ١٩٧١ المؤلفة برئاسة السيد المستشار بدوى ابراهيم حموده ، رئيس المحكمة وحضور السادة المستشارين محمد عبد الوهاب خليل ، نائب رئيس المحكمة وعمر حافظ شريف ، نائب رئيس المحكمة وحسين زاكى واحمد طوسون حسين ومحمد بهجت عتيبة وعلى احمد كامل أعضاء .

وحضور السيد المستشار عادل عزيز زخارى ، نائب رئيس المحكمة ورئيس هيئة المفوضين القرار الآتى في طلب التفسير رقم ١ لسنة ١ القضائية .

المقدم من السيد وزير العدل « بناء على طلب السيد رئيس مجلس الدولة » .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١١ في ١٨ مارس سنة ١٩٧١

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢١ في ٢٧ مايو سنة ١٩٧١

قررت المحكمة ما يأتى :

(أولا) ان لجنة التأديب والتظلمات المنصوص عليها فى المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ تعتبر قائمة قانونا وتمارس اختصاصاتها المنصوص عليها فى هذا القانون .

(ثانيا) تشكل هذه اللجنة برئاسة رئيس مجلس الدولة وعضوية اربعة عشر عضوا من نواب رئيس المجلس ومستشاريه بحسب ترتيبهم فى الأقدمية .

قرار تفسير رقم ٤ لسنة ١٩٧١ (١)

أصدرت المحكمة السابا بجلستها المنعقدة فى أول مايو سنة ١٩٧١

المؤلفة برئاسة السيد المستشار بدوى ابراهيم حموده ، رئيس المحكمة وحضور السادة المستشارين محمد عبد الوهاب خليل ، نائب رئيس المحكمة وعمر حافظ شريف ، نائب رئيس المحكمة وحسين زاكى واحمد طوسون حسين ومحمدا بهجت عتيبة وعلى احمد كامل أعضاء .

وحضور السيد المستشار عادل عزيز زخارى ، نائب رئيس المحكمة ورئيس هيئة المفوضين القرار الآتى فى طلب التفسير رقم ٣ لسنة ١ القضائية .

المقدم من السيد وزير العدل « بناء على طلب السيد رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة » .

قررت المحكمة ما يأتى :

(أولا) ان العامل فى القطاع العام الذى يعاد تعيينه فى فئة او فى درجة اعلى فى القطاع العام او فى الجهاز الادارى للدولة يحتفظ بالمرتب الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة ولو كان يزيد على اول مربوط الفئة او الدرجة التى أعيد تعيينه فيها بشرط الا يجاوز نهاية مربوطها وذلك ما لم يكن هناك فاصل زمنى بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين فى الوظيفة الجديدة .

(ثانيا) ان العامل فى الجهاز الادارى للدولة الذى يعاد تعيينه فى القطاع العام فى فئة اعلى يحتفظ بالمرتب الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة ولو كان يزيد على اول مربوط الفئة التى أعيد تعيينه منها بشرط الا يجاوز نهاية مربوطها وذلك ما لم يكن هناك فاصل زمنى بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين فى الوظيفة الجديدة .

قـمـر س

صفحة

٣.

الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٧١ بشأن سريان احكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٨ بوقف مواعيد سقوط الحق والاجراءات فى قوانين الضرائب والحجز الادارى على ممولى محافظة البحر الاحمر

٢٧

قانون رقم ٣ لسنة ١٩٧١ بالاذن لوزير الخزانة فى ضمان القروض التى يحصل عليها الاتحاد العام لتخريف التجارية بمحافظات القناة لاعادة اقراضها للتجار وغيرهم من الفئات بتلك المحافظات ومحافظة سيناء وفى تحمل الخزانة لفوائدها

٢٧

قانون رقم ٤ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة

٢٩

قانون رقم ٥ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٣

٣٠

قانون رقم ٦ لسنة ١٩٧١ بتعديل المادة ٣ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ والمادة ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩

٣١

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٧١ بتقرير استثناء وقتى من بعض احكام القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن اجهزة استقبال الاذاعة التليفزيونية

٣٢

قانون رقم ٨ لسنة ١٩٧١ باعفاء بعض المنتجات الصناعية من رسوم الانتاج قانون رقم ٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة

٣٣

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة

٣٥

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١ فى شأن الاعتبار عن الاحكام الصادرة من المجالس العسكرية

٣٦

قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ والقوانين المعدلة له فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية

٣٧

قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ فى شأن تنظيم عرض الافلام السينمائية

٣٩

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧١ باصدار سندات الجهاد

٤١

صفحة	
٤٢	قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما فى حكمها بغير وجه حق
٤٣	قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧١ بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة الاضافية للدفاع
٤٣	قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧١ بتعديل المادة التاسعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة
٤٤	قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ببعض الأحكام الخاصة بانتخاب بابا الاسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس
٤٥	قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ بتنظيم النقل العام للركاب بالسيارات
٤٨ -	قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ باعادة تنظيم شئون رجال القضاء الشرعى المنقولين الى المحاكم الوطنية
٤٩	قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتعديل المادة ١٧٠ (مكررا) من قانون العقوبات
٤٩	قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية
٥٠	قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ بتعديل المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية
٥٢	قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى
٥٢	قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٢٩ الخاص بضريبة الأطنان
	قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن وقف تقادم الرسوم والمبالغ المستحقة لهيئة قناة السويس
٥٣	قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القيادة والسيطرة على شئون الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة
٥٤	قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن الشركات الشاغرة التى تتخلف عن المتوفين من غير وارث
	قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧١ بعد الاعفاء الضريبى المنصوص عليه فى المادة ٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء البنك العربى الافريقى
٥٥	قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ يفرض رسم على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالاعانات والمسافرين
٥٦	قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب

٦٣	قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧١ ببعض الاحكام الخاصة بتملك الاراضى الزراعية واستبدالها بالنسبة الى الجمعيات الخيرية وطوائف غير المسلمين
٦٥	قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام قانون العمل
٦٦	قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة
٦٦	قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية
٦٧	قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة
٦٨	قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧١ ببعض التدابير اللازمة لانتخاب مجالس جديدة للنقابات
٦٨	قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧١ باعفاء غزل القطن او الصوف المنتج بأقسام الغزل والنسيج فى بعض الجهات العامة من رسم الانتاج
٦٩	قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩
٧٠	قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١ فى شأن اعادة حساب القيمة الايجارية المثبتة بدفاتر الحصر والتقدير لبعض العقارات المبنية
٧٠	قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧١ بتعديل المادة الاولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تعيين مدرسى مدارس تحفيظ القرآن الكريم الرسمية
٧١	قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية
٧٢	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧١ باعفاء مرتبات أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها من ضريبتى الدفاع والأمن القومى
٧٣	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على اموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤
٧٧	قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ بتقسيم محكمة القاهرة الابتدائية الى محكمتين ابتدائيتين
٧٨	قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧١ باعادة تعيين أعضاء مجلس الامة السابقين من الموظفين فى وظائفهم
٧٩	قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ فى شأن ترقية قدامى العاملين

صفحة

- ٨١ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد نقل القائمين بالتدريس بكليات المعلمين التي كانت تتبع وزارة التعليم العالي الى وظائف هيئة التدريس والمعيسدين بكليتى المعلمين بجامعة عين شمس وأسيوط
- ٨٢ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن تسوية حالات المكلفين المعينين بمكافآت شاملة المدين وضبعوا على درجات أو فئات قبل العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٩
- ٨٣ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن الحكم المحلى
- ٩٤ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة
- ١٢٠ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧
- ١٢١ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام
- ١٣٩ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام
- ١٦٢ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تعديل بعض أحكام قوانين المعاشات المدنية
- ١٦٤ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية
- ١٦٦ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧١ بقواعد جمع المستحقين عن المنتفع أو صاحب المعاش بين الدخل والمعاش أو بين معاشين
- ١٦٨ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة
- ١٨٠ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم « بنك ناصر الاجتماعى »
- ١٨٣ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن نقل اختصاصات صندوق الاصلاح الزراعى المنشأ بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ الى وزارة الخزانة

صفحة	
١٨٥	قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الاتحاد العام لمنتجى ومصدري الحاصلات البستانية
١٨٩	قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها
١٩٢	قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية
١٩٥	قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ بحل نقابة المحامين محل وزارة الخزانة فيما يتعلق بمعاشات المحامين محل وزارة الخزانة فيما يتعلق بمعاشات المحامين الشرعيين العاملين بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤
١٩٦	قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ فى شأن معاملة المهاجرين من العاملين الذين يعودون الى الوطن
١٩٧	قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف
٢١٢	قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى
٢١٤	قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الاداوى
٢١٤	قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧١ بإنشاء البنك المصرى الدولى للتجارة الخارجية والتنمية (شركة مساهمة مصرية)
٢٢٧	قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ بتحسين معاشات بعض العاملين بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤
٢٢٨	قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة للأوقاف المصرية
٢٣١	قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧١ بشأن الترشيح لعضوية مجلس الشعب
٢٣٣	قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية
٢٣٤	قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة

صفحة

- ٢٣٥ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ بجواز إعادة تعيين بعض أعضاء الهيئات القضائية
- ٢٣٦ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧١ في شأن ايجار الاماكن التي يشغلها المهاجرون ببعض الجهات
- ٢٣٨ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية
- ٢٣٨ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تعديل بعض أحكام قوانين المعاشات المدنية
- ٢٤٠ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ بالعفو عن بعض العقوبات واجازة إعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم بعقوبة جنائية في قضايا سياسية الى خدمة الدولة
- ٢٤١ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٦٣ في شأن مجلس الأمة

قرارات رئيس الجمهورية

- ٢٤٢ قرار رقم ٢٤٢١ لسنة ١٩٧١ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام
- ٢٥٣ قرار رقم ٢٤٢٣ لسنة ١٩٧١ في شأن مد خدمة العاملين بالدولة وتحسين معاشاتهم
- ٢٥٥ قرار رقم ٢٤٤٢ لسنة ١٩٧١ في شأن تحديد الشروط الواجب توافرها في الناخبين والمرشحين عن العاملين في شركات القطاع العام أو الخاص والجمعيات لعضوية مجالس ادارتها وتنظيم اجراءات الترشيح والانتخابات والقواعد الخاصة بها والظعن فيها ومدة العضوية

اوامر رئيس الجمهورية

- ٢٥٨ أمر رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١ بتعيين حكام عسكريين

قرارات تفسيرية للمحكمة العليا

- ٢٥٩ قرار تفسير رقم ١ لسنة ١٩٧١
- ٢٦٠ قرار تفسير رقم ٢ لسنة ١٩٧١
- ٢٦٠ قرار تفسير رقم ٣ لسنة ١٩٧١
- ٢٦١ قرار تفسير رقم ٤ لسنة ١٩٧١

Bibliotheca Alexandrina



0542550